

من حاشية الإمام الأئمة الشيخ سليمان

# البحر في شرح الشرح

لشيخ الإسلام زكريا الانصاري

رحمهما الله تعالى  
آمين

الجلد الثالث

و

دار الفكر للطباعة

بيروت - لبنان















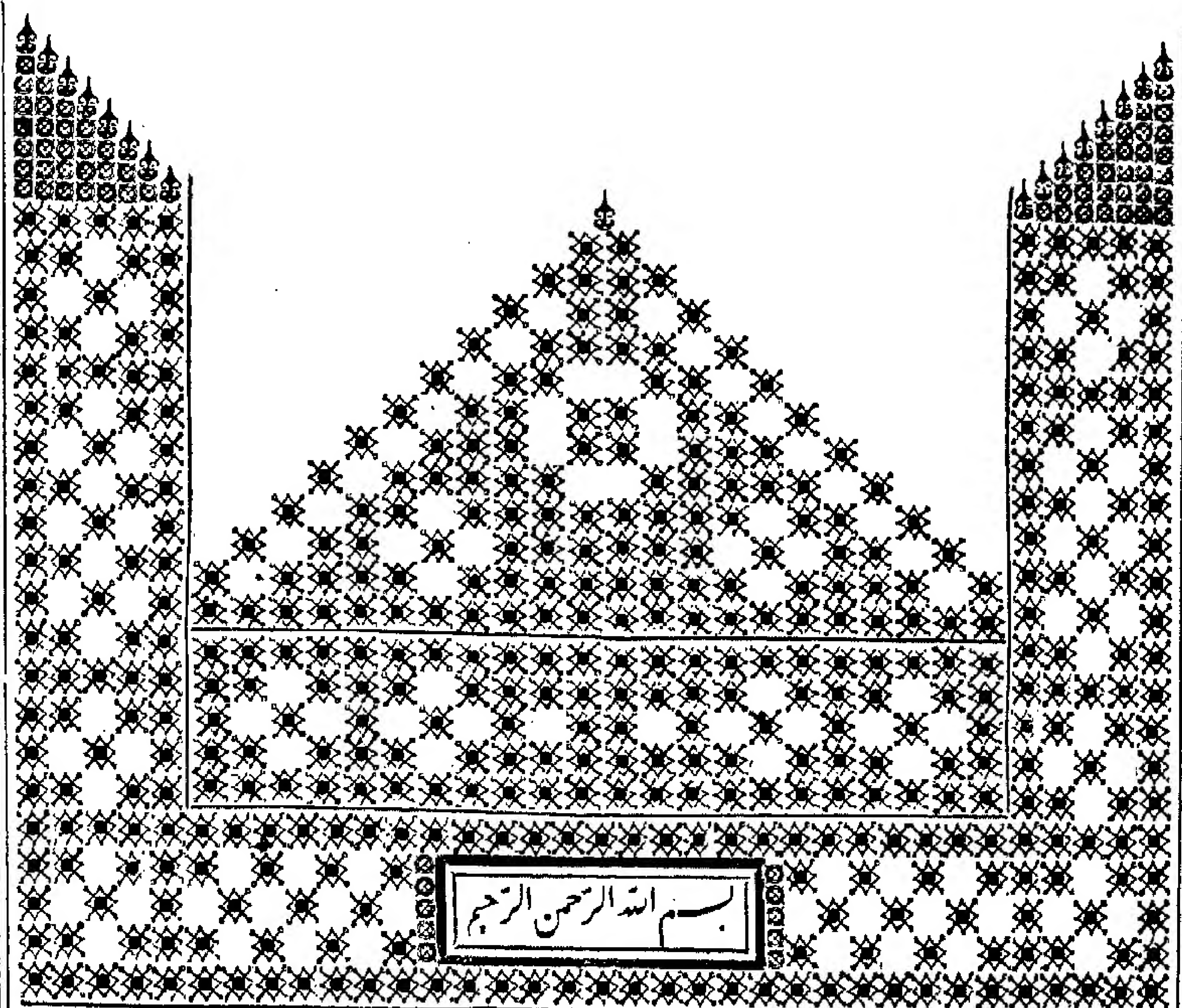
# الجزء الثالث

من حاشية العالم العلامة الشيخ  
سليمان الجمل على شرح المنهج لشيخ  
الاسلام زكريا الانصاري  
رحمهما الله تعالى  
آمين

وبالهامش الشرح المذكور

وللرحمات الشريفة





الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

\*(كتاب البيع)\*

\*(كتاب البيع)\*

أى بيان أحكامه وهو يستعمل بمن كقوله باع زيد من عمرو وهو المشهور وقد يستعمل باللام كما وقع في الروضة في باب العتق في آخر الشرط الثاني من الشروط الأربعة حيث قال ولو باع عبد الابن ولا جنبي صفقة واحدة عتق نصيب الابن وقوم عليه نصيب بشر يكمه وانما أفرد المصنف لفظه لان أفرادها هو الاصل اذ هو مصدر ورده العلامة ابن قاسم بان المعنى المصدري ليس مرادها هنا وانما المراد اللفظ الذي ينعقد به البيع قال شيخنا الشبراملسي ويمكن الجواب بأنه لما كان مصدرا في الاصل كان الاصل فيه الافراد وأخره عن العبادات اهتما بما بها لانهم أفضل الأفعال ولان الاضطرار اليها أكثر من حيث الثواب ولقلة أفرادها عن البيع ثم النظر أولا فيه من حيث صحته وفساده ثم من حيث لزومه وجوازه ثم في حكمه قبل القبض وبعده ثم في الفاظ تطلق فيه ثم في الخالف ومعاملة العبيد فهو منحصر في خمسة أطراف وقد رتبها المصنف على ذلك اهـ برماوى وفي شرح مر مانصه والنظر أولا في صحته والذي يتجه انه تقارن آخر اللفظ المتأخر وان انتقال الملك يقارنهما اهـ وكتب عليه ع ش قوله وان انتقال الملك يقارنهما أى غالبا فلا يرد مالو باع بشرط الخيار للبائع وحده فان الملك لا ينتقل الا بعد انقضاء الخيار على الاظهر اهـ وفي الرشيدي مانصه قوله وان انتقال الملك يقارنهما هذا لا يوافق قول جمع الجوامع وبصحة العدة ترتب أثره الصريح في ان الأمر الذي هو انتقال الملك مترتب على الصحة فيقع عقبه لانه يقارنهما الآن يقال هذا الترتيب من حيث الرتبة لا من حيث الزمان فلا ينافي مقارنة لها في الزمان بناء على ما عليه الاكثر ان العلة تقارن معلولها في الزمان اهـ وعبارة جج \*(تنبيه)\* اختلاف أصحابنا في السبب القولى كصبيغ العقود والحلول والفاظ الامر والنهي هل يوجد السبب كالمالك هنا عند آخر حرف من حروف اسبابها أو عقبه على الاتصال أى يتبين بان آخره حصوله من أوله قال ابن عبد السلام والمختار عند الاشعرية وحدائق أصحابنا الاول



وقال الرافعي الا كثرون على الثاني وأجر والخلاف في السبب العقلي وقد حكى الرافعي وجهين في التحريم  
 بالرضاع هل هو مع الرضعة الخامسة أو عقبة هذا حاصل ما ذكره الزركشي في وضعه وذكر في آخره اذا تعلق  
 الحكم بعدد أو ترتب على متمدد هل يتعاقب بالجميع أو بالآخر قال الزركشي وكذا لو وقع عقب جملة مركبة من  
 أجزاء أو ترتب على لفظ ثم ذكر احتمالا ان الخلاف هنا لفظي لان الجزء الأخير متوقف الوجود على ما قبله فلما  
 قبله دخل على كل تقدير ثم رده بأنه معنوي وبأن المعزول ههنا ان المؤثر هو المجموع أي غالبه كره فروعا تخالفه  
 والوجه كما يشير اليه بعض كلامه محل ما في هذه على حكم مترتب على سبب مركب من أسباب متعاقبة اذ في مثلها  
 الخلاف بيننا وبين الحنفية في السكر بالقدح العاشر فنحن نسند ذلك وهم لا نسندون فلا يجب الخدم قبله  
 وحينه فلا ينافي هذا ما تقررا أولا لانه في سبب واحد لا تركب فيه والفرق حينئذ من جهة لان هذا الاتحاد حوت فيه  
 أوجه ثلاثة والاول اتركبه لم يجز فيه الاوجهان وكان الاصح ان المؤثر المجموع لان هذا هو شأن الاسباب المجتمعة  
 فتأمل فان كلامه في الموضوعين ومثلهما ظاهر في التناقض لولا تناويله بما ذكره المعلوم منه ان ترتبه على الأخير  
 فقط في مثل كثيرة هنا انما هو لدرك يخصه كما علم من أمعن تأمله فيه انتهت (قوله يطلق البيع) أي شرعا وأتى به  
 ظاهر الثلاث يرجع الضمير الى لفظ البيع في الترجمة فيناقض قوله الآتي وهو المراد بالترجمة اه برماوى (قوله  
 أيضا يطلق البيع الخ) استفيد من صنيعة ان له اطلاقات ثلاثة يطلق على التملك وعلى العقد وعلى مطلق مقابلة  
 شئ بشئ والاطلاق الاول لغوي وشرعي والثاني شرعي فقط والثالث لغوي فقط وبقي اطلاق رابع شرعي  
 ولغوي وهو الشراء الذي هو التملك في المختار ان البيع يطلق على التملك المذكور ونصوه باع الشئ اشتراه  
 فهو من الاضداد وفي الحديث لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يبيع على بيع أخيه أي لا يشتري على شراء  
 أخيه اه وبقي اطلاق شرعيان فقط وهما الانعقاد الناشئ عن العقد والملك الناشئ عنه وفي حج مانصه وقد  
 يطلق أيضا على الانعقاد أو الملك الناشئ كل منهما من العقد كما في قولك فسخت البيع اذا انعقد الواقع لا يمكن  
 فسخته وانما المراد فسخ ما ترتب عليه اه فتلخص ان لفظ البيع له اطلاقات ستة (قوله على قسم الشراء) قسم  
 الشئ ما كان مباينا له ومنه درجاة مع تعجب أصل كل واحد عليه فالمراد بالاصل هنا تصرف له دخل في حصول الملك اه  
 عش (قوله على وجه مخصوص) يرد عليه ان هذا التقييد لا مفهوم له اذ التملك بالثمن لا يكون الا ببيع او الجواب  
 انه لبيان الواقع لا للاحتراز أو انه استعمل الثمن في مطلق العوض فيكون احترازا عن غير من مطلق الاجارة  
 اه عش على مر (قوله والشراء تملك بذلك) أي بالثمن بوصفه أو ان الباء بمعنى مع أي تملك مع ذلك المذكور  
 وعلى كل سقط ما قبل كان الاولى ان يزيد بعد ذلك لفظه كذلك أي على وجه مخصوص كسابقه تأمل اه  
 شوبرى (قوله أيضا والشراء تملك بذلك) الشراء يمدو يقصر كما في المختار و يطلق الشراء أيضا على مقابل التملك  
 وهو التملك المذكور كما في قوله تعالى وشروه بثمن تكفي المختار والحاصل ان لفظ الشراء يطلق اطلاقا لغويا  
 واصطلاحيا على كل من التملك والتملك اه شيخنا ثم رأيت في مر مانصه على ان لفظ كل يطلق على  
 الاخر اه وفي المصباح شريث المتاع أشريه اذا أخذته بثمن أو أعطيته بثمن فهو من الاضداد وانما ساع  
 ان يكون الشراء من الاضداد لان المتبايعين متبايعا الثمن والثمن فكل من العوضين مبيع من جانب ومشتري  
 من جانب انتهى وعبارة المختار الشراء يمدو يقصر وقد شري الشئ بشريه شراءا اذا باعه واذا اشتراه أيضا  
 فهو من الاضداد قال الله تعالى ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله أي يبيعهما قال تعالى وشروه  
 بثمن بخس أي باعوه ويجمع الشراء على أشريه وهو شاذ لان فعلا لا يجمع على أفعاله وشري جملته من باب صدى  
 من الشراء وهو خراج صغير له لذغ شديد فهو شرعى على فعل والشريان بفتح الشين وكسرهما واحد الشرايين وهى  
 العروق النابضة ومنه ثمان القلب والمشتري نجم انتهى (قوله المركب منهما) أي مما يدل على التملك  
 والتملك وهذا ان اطلاق شرعيان اه برماوى والاول منهما لغوي أيضا كما تقدم (قوله وهو لغة الخ)

يطلق البيع على قسمين  
 الشراء وهو تملك بشئ  
 على وجه مخصوص والشراء  
 تملك بذلك وعلى العقد المركب  
 منهما وهو المراد بالترجمة  
 وهولغة

أى الدال على النقل والانتقال لغة الخ والافلو أردنا بقوله وهو ما قبل الشراء فلا يصح قوله لغة وان أردنا بقوله وهو المركب منه لا يصح أيضا لأنه شرعى اه برماوى والاولى ان يقال ان قوله وهو أى لفظ البيع من حيث هو (قوله مقابلة شئ بشئ) أى مما يقصد به التبادل لا نحو سلام بسلام وقيام بقيام ونحوه كما قاله البلقينى وان جرى في تدريبه على الاطلاق قاله الشيخ في حواشى البهجة اه شورى وبعبارة البرماوى قوله مقابلة شئ بشئ أى ذو مقابلة شئ بشئ أو دال على مقابلة شئ بشئ قال الشاعر  
 ما بعثكم معجنى الا بوصلكمو \* ولا أسلمها الا بيدايد

وحديث فبين المعنى اللغوى والشرعى عزم وخصوص مطلق وينبغي أن يراد فيه على وجه المعاوضة ليخرج ابتداء السلام ورده لأنه لا يسمى بيع لغة انتهت (قوله وشرع الخ) هذا مكرر فى المعنى مع قوله وعلى العقد الخ اه شيخنا (قوله أيضا وشرعامة بله مال بمال) وأحسن من ذلك قول غيره عقده معاوضة مالية يفيد ملك عين أو منفعة على التأيد لا على وجه الثمرة فخرج بالعقد الماطة والمعاوضة نحو الهبة وبالمالية نحو النكاح وبأفادة ملك العين الاجارة وبغير وجه القرية القرض والمراد بالمنفعة بيع حق المرو والتقييد بالتأيد فيه لاخراج الاجارة أيضا واخراج الشئ الواحد بغير غير معيب اه برماوى (قوله أيضا مقابلة مال بمال) فيه مسامحة اذا العقد ليس نفس المقابلة لكنه يستلزمها لان البيع يقتضى انتقال الملك فى المبيع للمشتري وفى الثمن للبائع اه ع ش على مر وعبارة شورى قوله مقابلة مال أى ذو مقابلة والمقابلة المقابلة فلا تحقق الا بذكر المالكين وبهذا سقط الفرض لأنه لا يشترط فيه ذكر المالكين بل أحدهما والاجارة لان المنافع ليست مالا بالمعنى المتبادر انتهت (قوله والاصل فيه) أى فى حكمه الاصل وهو الاباحة كسائر العقود اه شيخنا (قوله قبل الاجماع) انظر ما وجه هذا التعبير ولم يقل الاصل فيه الكتاب والسنة والاجماع وما قيل ان مفهوم الظرف انه بعد الاجماع دليله الاجماع والآيات والاحاديث مستند برده عليه ان الالتم مستند الاجماع فيجوز ان يكون غير ما اطلعنا عليه من الآيات والاحاديث \* (قائدة) \* قال ابن القيم قد باع النبي صلى الله عليه وسلم واشترى وشراؤه أكثر وأجر واستأجر وباعه أكثر وضارب وشارك وكل وتوكل وتوكله أكثر وأهدى وأهدى اليه ووهب واتهب واستدان واستعار وضمن علما وخصا ووقف وشفع وقبل ثارة ورد أخرى فلم يغضب ولا عتب وحلف واستخلف ومضى فى عينة نارة وكفر أخرى وما زح وورى ولم يقل الاحتماء اه مناوى (قوله وأحل الله البيع) هى من العام المخصوص لامن الجمل على الاصح فيستدل بها على مسائل الخلاف وفى كل ما لم يثبت عنده منى فلا يحتاج حينئذ الى البحث عن المخصص وهذا هو الرابع من قولين فى الاستدلال بالعام المخصوص ثانياً وجوب البحث عن المخصص فان لم يوجد استدلاله ومن قال انهم ان الجمل جعل ما ورد من السنة دالا على الصحة وما عدا ذلك من بقية الأنواع موقوف اه برماوى وبعبارة شرح مر والظاهر من قول امامنا الشافعى ان هذه الآية عامة تناول كل بيع الا ما خرج بدليل فانه صلى الله عليه وسلم منى عن يوع ولم يبين الجائز منها والثانى انها جملة والسنة معينة لها انتهت (قوله أى الكسب) أى أى الكسب وقوله أطيب ان كان المراد أحل ورد عليه ان المراد بالحل الاباحة وهى التخيير بين الفعل وتركه ولا تفاضل فيها وان كان المراد أكثر ثوابا ورد عليه ان المباحات لا ثواب فيها من حيث أصلها الذى الكلام فيه تأمل (قوله عمل الرجل بيده) وهو الصناعة وقوله وكل بيع برور وهو التجارة والصناعة أفضل من التجارة كما أشار اليه فى الحديث بتقدمها فى الذ كر كما ذكره الحافى وان كانت الزراعة أفضل منها على الراجح فافضل طرق الاكتساب الزراعة وان لم يباشرها بيده ثم عمل الرجل بيده ثم التجارة كما فى ع ش على مر وفى البرماوى ما نصه وأفضل المكاسب الزراعة لعموم نفعها وللحاجة اليها ثم الصناعة ثم التجارة وهذا هو الرابع وقبل الصناعة أطيب وقال قوم التجارة أحل المكاسب وأطيبها قال الماوردى وهو أشبه بمذهب الامام الشافعى رضى الله عنه اه والحاصل ان كلامها أى الثلاثة ذهب

مقابلة شئ بشئ وشرعامة بله مال بمال على وجه مخصوص والاصل فيه قبل الاجماع آيات لقوله تعالى وأحل الله البيع وأنخبار تكبر سئل النبي صلى الله عليه وسلم أى الكسب أطيب فقال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور



جمع الى افضليته على باقيها واذكر الماوردي ان تفضيل التجارة أشبه بذهب الشافعي واختار النووي القول  
 بافضلية الزراعة لعموم نفعها وينبغي ان يكون ممن يكتسب بالتجارة ممن له ممن يتجره ومن يكتسب بالصناعة ممن  
 له صناعات يده وهو لا يباشر ومن يكتسب بالزراعة ممن له من يزرع له وهو لا يباشر فليحذر اه حلي وأفضل  
 من الكل سهم الغنم (قوله أي لاغش فيه) الغش تدليس يرجع الى ذات المبيع كان يجهل به الجارية ويجهل  
 وجهها والخيانة أعم لانها تدليس في ذاته أو في صفته أو في أمر خارج كان بصفة بصفات كاذبا وكان يذكر له غنا  
 كاذبا فهو من عطف العام على الخاص وقيل تفسيره اه شيخنا وعجالة ع ش على مر قوله أي لاغش  
 فيه تفسيره المبرور وليس من الحديث وقوله ولا خيانة عطف مغاير لان الغش ما يرجع الى ذات المبيع مما  
 يقتضي خروجه عما يظنه المشتري والخيانة ترجع الى العقد كان يخبر بزيادة في الثمن كاذبا وكتمان العيب على  
 المشتري زاد المناوي أو معناه أي معنى مبرور مقبول في الشرع بأن لا يكون فاسدا أو مقبولا عند الله تعالى  
 بأن يكون مثابا عليه كان يبيعه لحنج اليه انتهت (قوله أركانه) أي الامور التي لا بد منها لتحقيق العقد في  
 الخارج وتسمية العقد ككأمر اصطلاحيا والافليس جزأ من ماهية البيع التي توجد في الخارج التي هي العقد  
 وانما أجزاء الصيغة واللفظ الدال على المعقود عليه فهذا الاعتبار كان المعقود عليه ركنا حقيقيا أي جزأ من  
 الماهية الخارجية التي هي العقد فكان ركنا باعتبارانه يذكرك في العقد تأمل (قوله كافي المجموع) راجع لقوله  
 أركانه أي انما سميتها أركانا وخالف كلامه هنا حيث سماها شروطا لاتباع الصيغة في المجموع اه شيخنا  
 (قوله وهي في الحقيقة ستة) وانما ردها الثلاثة اختصارا وكذا يفعل في كل موضع اشترك فيه الموجب والقابل  
 مثلا في الشروط المعتبرة فبها كما هي باختلاف ما لا يختلف الشروط كافي القرض فانه يشترط في القرض  
 أهلية التبرع فلا يصح من المحجور عليه بفس وفي المقرض أهلية المعاملة فيصح اقتراض الفلاس فيفضل الاركان  
 ولا يحملها كما قال ثم وأركانه مقرض ومقرض الخ اه ع ش (قوله ولو كناية) أي ولومن سكران متعدد  
 بسكره اذا قرب بالنية خلافا لابن الرفعة اه برماوى والغاية الرد وعجالة أصله مع شرح المحلى وينعقد بالكناية  
 وهي ما يحتمل البيع وغيره كان ينويه كعملته لا كذا أو نحوه كذا نانا وبالببيع في الاصح والثاني لا ينعقد بها  
 لان الخطاب لا يدري أنخطوب ببيع أم بغيره وأجيب بأن ذكر العوض ظاهر في ارادة البيع فان توفرت  
 القرائن على ارادته قال الامام وجب القطع بصحته انتهت (قوله وسماها الرافعي الخ) مقابل قوله كافي المجموع  
 (قوله وكلام الاصل يعيل اليه) يجاب بأن مراده بالشرط ما لا بد منه فيشمل الركن اه شرح مر ويرد عليه  
 انه ان ارادته لا بد من وجودها لتدخل صورة البيع في الوجود فليعد الزمان والمكان ونحوهما من الامور  
 العامة أركانا وان ارادته لا بد من تصورها لتصور البيع فيخرج العاقد والمعقود عليه اذ البيع فعل ومورد  
 الفعل وفاعله لا يدخلان في حقيقته ولهذا لم يعد المصلى والحاج ركنين في الصلاة والحج ويجاب باختبار الشق  
 الاول وانما بعد الزمان والمكان ونحوهما من الامور العامة أركانا لعدم اختصاصها بالبيع أو باختبار الثاني  
 ولا يراد بالركن مآثر كحقيقة الشيء منه ومن غيره ليلزم ان يكون مورد الفعل وفاعله داخلين في حقيقة  
 البيع بل المراد به كما قال ابن الصلاح ما لا بد للشيء منه في وجود صورته عقلا ما لا بد له في حقيقة نفسه أو اختصاصه  
 بها فخرج الشرط فانه لا بد منه في وجود صورته شرعا والزمان والمكان ونحوهما لما سر وأما المصلى والحاج  
 فالكلام فيهما مندرج فيمن تلزمه الصلاة والحج فأغنى عن ذكرهما في الماهية قال شيخنا ع ش لكن قد  
 يقال ليس الكلام في مطلق ذكرهما بل في ذكرهما ركنين ولم يصرحوا به فيما ذكره ويجاب بان ظاهر سياق  
 ما ذكرناه مما ذكره ركنين ولم يصرحوا به أيضا اه برماوى (قوله وسكت عن الآخرين) أي في فهم شرطيتها  
 بالاولى لانه اذا كان الاصل شرطا وليس بركن كان غيره كذلك بالاولى ويمكن ان يكون مراده بالشرط ما لا بد  
 منه فيشمل الركن تأمل (قوله فانه صرح بشرطية الصيغة) عبارته شرطه لا يجاب والقبول الى أن قال وشرط

أي لاغش فيه ولا خيانة  
 رواه الحاكم وصححه  
 (أركانه) كما في المجموع  
 ثلاثة وهي في الحقيقة ستة  
 (عاقد) بائع ومشتري (ومعقود  
 عليه) مثنى ومثنى (وصيغة  
 ولو كناية) وسماها الرافعي  
 شروطا وكلام الاصل يعيل  
 اليه فانه صرح بشرطية  
 الصيغة التي هي الاصل

العاقدا الرشد الى أن قال والمبيع شروط الخ فقوله وسكت عن الآخرين أي عن تسميتها شرطين أو ركنين تأمل (قوله التي هي الاصل) وجه الاصله توقف وصف البائع بكونه بائعا والمشتري بكونه مشتريا على وجودها اه حل وعبارة شرح مر وكثيرا ما يعبر المصنف بالشرط مريدا به ما لا بد منه فيشمل الركن كما هنا وقدم الصيغة على العاقد والمعقود عاياه اذ ليس المقصود تقديم ذات العاقد الابعدا تصافه بكونه عاقدا وهو انما يكون كذلك بعد اتيانها بالصيغة انتهت وهذا أولى مما اجاب به الشارح بان تقديمها لكونها أهم للخلاف فيها (قوله والصيغة ايجاب الخ) لم يضر اثباتهم أن الضمير راجع للكتابة تأمل (قوله ايجاب) أي ولو هزل من أوجب بمعنى أوقع ومنه قوله تعالى فاذا وجبت جنوبها وهل الاستهزاء كالهزل فيه نظروا ويحذف الفرق لأن في الهزل قصد اللفظ لمعناه غير أنه ليس راضيا وليس في الاستهزاء قصد اللفظ لمعناه ويؤيد ذلك أن الاستهزاء يمنع الاعتداد بالاقرار وتوقف شيخنا ع ش في حقيقة الهزل ثم رأيت في آخر شرح مختصر المنار العنيفة أن الهزل هو أن يراد بالشئ ما لا يوضع له ولا صلح اللفظ له استعارة اه برماوى وفي المصباح هزل في كلامه هزلا من باب ضرب مخرج وبصرف المصدر على هزيل وفيه سمي اه وفيه أيضا هزئت به اهزأ من باب تعب وفي لغة من باب نفع سخرت منه والاسم الهزء بضم الزاي وسكونها التخفيف وقرئ بهماني السبعة واستهزأت به كذلك اه \* (فرع) \* لا يبعد اشتراط الصيغة في نقل اليد في الاختصاص ولا يبعد جواز أخذ العوض على نقل اليد كما في النزول عن الوظائف اه مر والبحث الاول منقول في الشرح في اللفظة فليراجع اه شورى (قوله وهو ما يدل على التملك الخ) كلامه كالصريح في انه تفسير للايجاب الشامل للكتابة ولهذا ادرج في الامثلة قوله وبجملته لك بكذا وحيث فعل المراد بقوله دلالة ظاهرة أي ولو بواسطة قرينة ذكر العوض والافال للكتابة في حد نفسها لا تدل على التملك السابق أعني التملك بثمن على وجه مخصوص دلالة ظاهرة لأن ذلك شأن الصريح فليتأمل اه سم (قوله دلالة ظاهرة) أي ولو بواسطة ذكر العوض في الكتابة غاية الامر ان دلالة الصريح أقوى اه حل بخلاف ما لا يدل دلالة ظاهرة بملكك وجهه لك من غير ذكر عوض فلا يكفي بل لا بد من ذكر العوض كما أشار له الشارح بقوله كذا بكذا اه شيخنا (قوله كبعثك) يشير الى شرطين في الصيغة وهما الخطاب ووقوعه على جملة المخاطب وقد صرح بهما في شرح الروض بقوله وأشار بكاف الخطاب في صيغ الايجاب الى اعتبار الخطاب فيها واسناده لجملة المخاطب فلا يكفي قول البائع بعث ولو بعد قول المشتري بعث هذا بكذا ولا قوله بعث يدك أو نصفك ولا بعث موكك بل يقول بعثك أو ملكك وانما اكتفي في النكاح بالنكح موكك بل يتعين لان الوكيل سفير محض هناك انتهى وأشار الشارح بقوله كذا بكذا الى ثالث وهو أن المبتدى بشرط ان يذ كر الثمن والمثمن سواء كان المبتدى بائعا أو مشتريا وان لم يذ كره المتأخر اه شيخنا وقد أشار له مر فيما سبقت بقوله وان يذ كر المبتدى الثمن فلا تنكفي نيته اه ويفهم من قوله وان يذ كر المبتدى الثمن أنه لا يشترط ذكر المثلث ويشير له قول الشارح في مثال تقدم القبول كبعني بكذا وبني رابع ذكره مر فيما سبقت بقوله ولا بد من قصد اللفظ لمعناه كما في نظيره من الطلاق فلوسبق لسانه اليه أو قصده لمعناه كتلفظ العجمي به من غير معرفة مدلوله لم ينعقد على ما سبقت ثم ان شاء الله تعالى ويجري ذلك في سائر العقود اه فهذه الشروط الاربعة تضمن التسعة الآتية في المتن والشرح تصير جملة شروط الصيغة ثلاثة عشر (قوله أيضا كبعثك) قال حج وظاهر انه يغفر من العامى فتح التاء في النكاح وضمها في الخطاب لانه لا يفرق بينهما ومثل ذلك ابدال الكاف الفا ونحوه اه سم على المنهج وظاهره ولو مع القدرة على الكاف من العامى ومفهومة انه لا يكتفى بهما من غير العامى وظاهر أن محله حيث قدر على النطق بالكاف اه ع ش على مر (قوله أيضا كبعثك) علم من كاف التمثيل عدم انحصار الصيغ أي صيغ الايجاب فيما ذكره فنهضت في بيع النقد بالنقد وقررتك بعد الانفساخ ووليتك واشتركتك ومنها شريت وعوضت وفعلت ورضيت اه شرح مر وقوله وفعلت ورضيت أي والصورة أنه تأخر لفظ البائع كما يؤخذ

وسكت عن الآخرين  
والصيغة (ايجاب) وهو  
ما يدل على التملك السابق  
دلالة ظاهرة (كبعثك)



من نظيره الا في القبول اه رشدي (قوله وملكتك) أي ووهبتك كذا بكذا وكونه ماصري حين في الهبة  
انما هو عند عدم ذكر الثمن اه شرح مر (قوله أيضا وملكتك) ومثله في الصحة والصرحة اعطيتك واعطيتني  
ولو قال ملكك هذا الدرهم بمثله فهل ينعقد بيعا في الحقيقة احكام الصرف ونحوه أم ينعقد قرضا كما في خذ بمثله  
محل نظر ولو قيد الايجاب بالعمر قال الطبري لا يجوز وقال ابن كج لا ينعقد الجواز والمعتمد الاول اه برماوي  
(قوله واشترمني) لم يبال المصنف بعدم من الفاظ الايجاب اشتري مع أنه في الحقيقة استقبال كما عد في الفاظ  
القبول يعني مع أنه في الحقيقة استقبال نظر الى صدق حد الايجاب والقبول عالم الان اشتري دل على التملك  
وبعني دل على التملك وخرج باشتري مني أو اشتريته مني وخرج بعني ابعثني أو ابعثني اه برماوي  
\* (فرع) \* لو أتى بالمضارع في الايجاب كما يعلك أو في القبول كما قبل صح لكنه كناية اه سم وقوله صح  
لكنه كناية فيافي العباب من عدم صحة البيع بصيغة الاستقبال محمول على نفي الصراحة كما يشعر به تعليلهم  
باحتماله الوعد والانشاء وبدل على كونه كناية قول البلقيني لو قال لامرأته طلق نفسك على كذا فقالت أطلق  
عائمه كان كناية انتهى فليكن هذا كذلك اه من خط بعض الفضلاء (قوله ولومع ان شئت) أي بشرط  
أربعة فان تخلف واحد منها بطل العقد وهي ان يذكرها المبتدي وان يخاطب بها مفردا وان يفتح التاء اذا  
كان نحو يا وان يؤخرها عن صيغته سواء كانت ايجابا أو قبولا اه حل (قوله أيضا ولومع ان شئت) أي أو  
أردت أو رضيت أو احييت اه برماوي (قوله وان تقدم على الايجاب) المعتمد عدم الصحة حينئذ والفرق بينه  
وبين تأخرها ان في تقديم المشيئة تعليق أصل البيع وفي تأخيرها تعليق تمامه فافتقر اه زيادي وعبرة  
البرماوي قوله وان تقدم على الايجاب لكن قال السبكي ان الصحة فيما اذا أخرها فقال بعثك ان شئت فلو قال  
ان شئت بعثك بطل قطعا لان ماخذ الصحة أن المعلق تمام البيع لأصله ويشهد لذلك ما قيل في الو كاله انه  
لو قال وكلتك في طلاق فلانة ان شاءت فانه يصح بخلاف ما لو قال ان شاءت فلانة وكلتك في طلاقها فانه لا يصح  
انتهيت وقد بسط مسئلة التعليق مر في شرحه في شروط الصيغة الآتية وسيأتي نقلا عبارته عند قول المتن  
وعدم تعاقب وتأقبت تأمل (قوله وكجعلته لك بكذا) اعاد الكاف اشارة الى الفرق بين الصريح والكناية كما قاله  
المصنف في نظيره من باب نكاح المشرک اه شوربي ومن الكناية بعثك ولي عليك كذا كما قاله الشنخا في الخلع  
أو خذه أو تسلمه ولو يدون مني أو بارك الله فيك ولولم يكن في جواب بعني ومن ذكر ذلك فهو مثال لا قيد  
أو ثامنتك وان لم يذكره لانه صلى الله عليه وسلم قال ابني التجار ثامنونني بحائطكم هذا فقالوا والله لا نطلب  
ثمنه الا الى الله وأبعد الزركشي حيث بحث صراحته أو هذا لك بكذا أو غدت معك بكذا أو سلطتك عليه أو  
باعك الله بخلاف طامسك الله أو اعتقك الله أو بارك الله حيث كان صريحا لان ما بعد البيع من قوله طامسك  
الله الخ مما يستقل ان يخص به من غير مشارك له فيه فتكون اضافته الى الله صريحة وأما البيع ونحوه فلا  
يستقل به الشخص فتكون اضافته حينئذ كناية وليس منها بحسبكم ولومع ذكر الثمن كما اقتضاه اطلاقهم  
وان نوزع فيه لانه صريح في الاباحة مجازا لا غير فذكر الثمن مناقض له وبه يفرق بينه وبين صراحة وهبتك  
هنا لان الهبة قد تكون بثواب وقد تكون نجاة فلم ينافها ذكر الثمن بخلاف الاباحة وهل الكناية للصيغة  
وحدها أو مع ذكر العوض وهو ما صورها به المصنف في الروضة كأصلها وفيه التفات الى أن ما أخذ  
صراحة لفظ الخلع في الطلاق ذكر العوض أو كثرة الاعمال والاول أصح فيكون صورة الكناية للصيغة  
وحدها وهذا هو الوجه فيصم العقد بها مع ذكر العوض اه شرح مر وفي الشوري مانضه فائدة  
ما يستقل به الا نسان كالطلاق والعنق اذا اضافته الى الله كان صريحا وما لا يستقل به كالبيع والاجارة يكون  
كناية وقد نظم ذلك بعضهم في قوله

ما فيه الاستقلال بالانشاء \* ان جاء مسندا الذي الالاء

وملكتك واشترمني كذا  
بكذا ولومع ان شئت وان  
تقدم على الايجاب  
(وكجعلته لك بكذا) ناويا  
البيع



فهـ وصرح ضده كايه \* بالشرط أيضا خذ عن درايه

اه (قوله وقبول) قال في الانوار ولو اختلف في القبول فقال البائع أو جبت ولم تقبل وقال المشتري قبلت صدق بينهما  
 اه سم على جج اه ع ش على مر (قوله وهو ما يدل الخ) أي ولو بواسطة ذكر العوض في الكفاية غاية الامر ان  
 دلالة الصريح أقوى اه حل (قوله كذلك) أي دلالة ظاهرة بخلاف غير الظاهرة كأن قال تملك فقط  
 لانه يحتمل الشراء والهبة وغيرهما اه شيخنا (قوله كاستريت) أي وكفعلت وأخذت وابتهت وصارفت  
 وتقررت بعد الانساح في جواب قررتك وتوضعت في جواب عوضتك وقد فعلت في جواب اشترمتني ذا بكذا كما  
 جزم به الرافعي في النكاح وفي جواب بعثك كما نقله الاسنوي عن زيادات العبادي ومع صراحة ما تقرر يصدق في  
 قوله لم أقصد به اجوابا أي بل قصدت غيره نعم الاوجه اشتراط ان لا يصدق عدم قبوله سواء قصد قبوله أم أطلق  
 هذا ان أتى به بلفظ الماضي كما أشعر به التصویر فلو قال أقبل أو ابتاع واشترى فالوجه أنه كفاية ومثله في  
 ذلك الايجاب اه شرح مر \* (فرع) \* اعتمد مر أنه ينعقد برضيت من أحد الجانبين اذا تقدم الجانب  
 الآخر هل ولو كفاية تسئل فقال على البدن ولو كفاية فليجبر اه سم (قوله كبغني) ظاهر تنبيهه ببغني يدل  
 على تصوير المسئلة بالاستدعاء بالتصريح والاول وجهه يات في الاستدعاء بالكفاية اه شرح مر وهذا  
 استحباب قائم مقام القبول وصح جعله من افراد له صدق تغريعه عليه ولا بد من صيغة الامر بخلاف صيغة  
 الاستفهام المفروضة أو المقدرة نحو أتبيعنيه أو تبيعنيه اه حل (قوله فاعتر ما يدل عليه من اللفظ) أي أو ما في  
 معناه مما هو عبارة عنه كالخط أو قائم مقامه كإشارة الاخرس اه بر ماوى ولا ينعقد البيع باللفظ المرادفة  
 للفظ الهبة كاستريت وأرقتك كما جزم به في التلقين تبع اليا على الطبري فلا يكون صريحا ولا كفاية بخلاف البعض  
 المتأخرين ولو قال أسلمت اليك في هذا الثوب فقبل لم ينعقد بيعا ولا سلما كما سيأتي في كلامه اه شرح مر  
 (قوله فلا يبيع بمعاطاة) أي لان الفعل دلالة عليه غير ظاهرة قال في شرح المذهب اذا كان يأخذ الخواص من  
 البائع ثم يحاسبه بعد مدة ويعطيه فهو باطل بلا خلاف اه ثم المقبوض بعقد المعاطاة كالمقبوض بعقد فاسد  
 ونقل في المجموع عن ابن أبي عصرون وأقره انه لا مطالبة بذلك في الآخرة لطيب النفس واختلاف العلماء قال  
 وخلافها يجزى في غير البيع من الاجارة والرهن والهبة ونحوها والقول بان عقد البيع بها يخرج من كون  
 الفعل ملكا في مثل ان أعطيتني فانت طالق وأجاب الرافعي بان المرأة ملكك البضع حين وقع الطلاق  
 فاضطررنا الى اعتبار دخول العوض في ملكه ومثل هذا المعنى لا يتحقق في المعاطاة اه عميرة وقوله لطيب  
 النفس الخ لعل التعليل بالمجموع فلا يكون البيع الفاسد كذلك تأمل ثم رأيت شيخنا جج في شرح الارشاد  
 قال ويجزى ذلك في كل عقد فاسد اه قال في الروض وشرحه وقال الغزالي في الاحياء يملك يعني للبائع ان  
 يملك الثمن الذي قبضه ان ساوى قيمة ما دفعه لانه مستحق ظفر بمثل حقه والمالك راض اه وفيه أمور ومنها ان  
 قوله ان ساوى لعل المقصود منه الإشارة الى انه لا يملك ما زاد منه على القيمة حتى لو زاد على قيمته تلك مقدار هاف فقط  
 لا الإشارة أيضا الى انه لا يملك الناقص عنها بل الوجه انه يملكه ويبقى له الباقي فليتنامل ومنها انه قد يفيد قوله  
 لانه مستحق ظفر انه لا بد من شروط الظفر ويحتمل هنا انه لا يتوقف عليها لوجود الرضى كما قال والمالك راض  
 فيكون هذا ظفر مخصوصا بغيره ولو لم يوجد الرضى فليجبر اه سم (قوله أيضا فلا يبيع بمعاطاة) تفريع  
 على قول المتن وصيغة وهي من الصغائر على المعتمد اه شيخنا ولو اختلف اعتقادهما كالكى وشافعي عومل  
 كل باعته فاجب على الشافعي الرد دون المالكى فاذا رد الشافعي أتى فيه الظفر بغير جنس حقه أو يرفع  
 المالكى للمالك اه شيخنا ح ف وفي ع ش على مر \* (فرع) \* وقع السؤال في الدرر عما لو وقع  
 بيع بمعاطاة بين مالكى وشافعي هل يحرم على المالكى ذلك لاعتقاده الشافعي على معصية في اعتقاده أم لا فيه  
 نظر والجواب عنه ان الاقرب الحرمة كالأول لعب الشافعي مع الحنفى الشطرنج حيث قيل يحرم على الشافعي

(وقبول) وهو ما يدل  
 على التملك السابق كذلك  
 (كاستريت) وتملك  
 وقبلت وان تقدم على  
 الايجاب (كبغني) بكذا لان  
 البيع منوط بالرضا لطبري  
 حبان في صححه انما البيع  
 عن تراض والرضا حسي  
 فاعتر ما يدل عليه من اللفظ  
 فلا يبيع بمعاطاة

لا عانته الخنفي على معصية في اعتقاده ومع ذلك فهذا انما يرجع فيه لمذهب المالكي هل يقول بحرمته ذلك عليه أم لا ثم رأيت سم علي ج في الدرس الاكتفي قال مانصه \* (فرع) \* باع شافعي انحر مالكي ما يصح بيعه عند الشافعي دونه من غير تقليد منه لشافعي ينبغي ان يحرم و يصح لان الشافعي معين له على المعصية وهو تعاطى العقد الفاسد ويجوز لشافعي ان ياخذ الثمن عملا باعتقاده اه مر (قوله ويرد كل) أي في الدنيا ظاهره وان لم يطالب به ولا مطالبة في الآخرة ومقتضى كونه مضمونا أي ضمان المصوب ان يضمن باقضى القيم لا بالبدل الا ان يقال المراد بالبدل المثل في المثل وأقصى القيم في المتقوم اه حل والذي في عش على مر نقلا عن سم انه يضمن ضمان المصوب ومثله كل بيع فاسد اه شيخنا وسيأتي حكم المبيع بيعا فاسدا وتعاريفه وتفصيله في حاشية باب نهى النبي الخ (قوله أيضا ويرد كل الخ) عبارة شرح مر وعلى الاصح لا مطالبة بها في الآخرة من حيث المال للرضى بخلافها من حيث تعاطى العقد الفاسد اذ لم يوجد له مكفر كما هو ظاهر أما في الدنيا فيجب على كل رد ما أخذه ان كان باقيا أو بدله ان كان تالفا ويجري خلافها في سائر العقود المالية انتهت (قوله وقيل ينعقد بها الخ) عبارة شرح مر واختار المصنف كجمع اعتقاده بها في كل ما يعده الناس بيعا وآخرون في كل محقر كغيف أما الاستحجار من بيع فباطل اتفاقا أي من الشافعية أي حيث لم يقدر الثمن كل مرة على ان الغزالي ساج فيه أي في الاستحجار أيضا بناء على جواز الماطاة انتهت وقوله حيث لم يعين الثمن الخ أي أو يكن مقداره معلوما للمتعاقدين باعتبار العادة في بيع مثله فيما يظهر فلا يقدّر من غير صيغة عقد كان من المعاطاة المختلف فيها اه عش عليه (قوله في كل ما تعديه) أي في كل عقد تعديه الخ اه عش على مر وهذا التفسير انما يناسب عبارة مر أي التي هي في كل ما يعده الناس بيعا وأما في عبارة الشارح فلا يظهر لانه مثل لما بالخبر واللحم فالاولى ان يفسر ما في كلامه بمبيع اه (قوله واختار النووي) أي من حيث الدليل اه عش وأما من حيث المذهب فتحاره عدم الاعتقاد اه شيخنا لكن هذا ينافيه نقل مر عن النووي في القولة السابقة اذ صريحه ان الاختيار من حيث المذهب والافتاء لا من حيث الدليل فقط (قوله من صحة بالكفاية الخ) كتب شيخنا في هامش المحلى عند قول المنهاج وينعقد بالكفاية مانصه والظاهر انه لو نوى قبل فراغ لفظ الكفاية كفي أي فلا يشترط اقتران بكل اللفظ ويحتمل الاشتراط في أوله اه قال في العباب ويظهر ان محلها كالطلاق اه وفي شرح الروض هل الكفاية الصيغة وحدها أو مع ذكر العوض الخ لا يخفى ان المفعول داخل في الصيغة فان الصيغة هي لفظ الإيجاب أو لفظ القبول وهو شامل لما فيه المفعول فجعله وعنده أو تسلمه هو الصيغة فاذا قلنا يكفي اقتران النية ببعضها كالطلاق هل يكفي اقتران اللفظ المفعول كالأه في خذمه ولفظ العبد في خذمه العبد لانه من جملة الصيغة أولا يكفي والمراد ما عداه لان المقصود بالنية تخصيص اللفظ المحتمل بالمبيع وغيره بالمبيع والمحتمل ما عدا اللفظ المفعول فيه نظرا وقد يتجه الثاني ويقال بوجه الاول بان الرافعي اكتفى باقتران نية الطلاق بانته من أنت بآئن مع انه غير اللفظ المحتمل للطلاق وغيره وقد يفرق بين أنت والمفعول ههنا بانه فضيلة وذلك عمدة يتوقف عليه الطلاق وقضية هذا انه لا يكفي اقترانها بالكفاية من ابتك وقد يقال المفعول ههنا عمدة بمعنى توقف المبيع عليه لانه لا بد من ذكره فلجرح وقد يقال المفعول في نحو أنت فلانة هل يكفي الاقتران به على قياس ما قال الرافعي ونقل مر خلافا بين المتأخرين في ان نية الكفاية ههنا كفاي الطلاق أو يشترط ههنا مقارنتها لكل اللفظ وان اكتفينا ههنا بالمقارنة للبعض للفرق بان ههنا ما عدا وضعية محضة تفسد بفساد العوض فوضوؤه مقارنتها كل اللفظ بخلاف ذلك فانه عقد دخل خفف أمره ومشى على الثاني والفرق ثم توقف ومال الى انها كالطلاق \* (فرع) \* الوجه فاقالنا اعتمده مر انه ينعقد بالكفاية من السكران المتعدي بان يقر حال سكره بانه نوى فيؤاخذ باقراره كما هو مقتضى جعله كالصاحي تغايطا خلافا لمن استثنى من الاعتقاد ههنا بالكفاية السكران اه سم (قوله المشروط عليه الاشهاد فيه) أي صريحا بان صرح

ويرد كل ما أخذه بها أو بدله ان تلف وقيل ينعقد بها في كل ما تعديه فيه بيعا كخبر ولحم بخلاف غيره كالذواب والعتار واختاره النووي والتصریح بأشتر من من ز يادني ويستثنى من صحته بالكفاية بيع الوكيل المشروط عليه الاشهاد فيه فلا يصح بها



له بشرط ذلك أي جىء له بما هو صريح في الاشتراط كأن قيل له مع شرط أن تشهد أو على أن تشهد فإن قيل  
له وأنشهد لم يكن شرطاً اه حل وعبارة شرح مر ولا ينعقد ببيع أو شراء وكيل لزمه الا الشهادة عليه  
بقول موكله له ببيع بشرط أو على أن تشهد بخلاف بيع وأشهد كما صرح به المرعشي واقتضاه كلام غيره (قوله لان  
الشهود الخ) الاولى التعليل بالاحتياط لان ذكر العوض قرينة على النية اه حل فطالع الشهود عليها  
تأمل (قوله فان توفرت القرائن عليه) أي البيع أي على ارادته باللفظ المذكور الذي هو الكتابة أي جنس  
القرائن الصادق بواحدة أي قامت قرينة على انه أراد باللفظ الكتابة المذكور البيع فالمراد زيادة على ذكر  
العوض ان قلنا ان ذكر العوض ليس من مسمى صيغة الكتابة وهو الاوجه لان ذكر العوض وان صير لفظ  
الكتابة ظاهراً في ارادة البيع لا بد من زيادة قرينة على ذلك وعلى ان العوض ليس من مسمى الصيغة هل يكفي  
اقتراح النية لانه لا بد منه فكانه جزء منها انظره اه حل وتقدم عن سم انه لا يكفي (قوله فالظاهر انعقاده)  
معتمد وفارق النكاح لشدة الاحتياط اه شرح مر (قوله ولو كتب الى غائب الخ) عبارة شرح مر  
والكتابة لا على ماء أو هواء كتابة فينعقد ببيع النية ولو لحاضر كل جهة السبكي وغيره فليقبل فوراً عند علمه  
ويتم اختيارهما لان قضاء مجلس قبوله انتهت (قوله ببيع أو غيره) ذكر الغير استطرادى لان الكلام في البيع  
اه ع ش (قوله عند وقوفه على الكتاب) أي على صيغة البيع فقط وان لم يقف على باقيه اه ع ش (قوله مادام  
في مجلس القبول) أي ما لم يلزم العقد اذ خيار المجلس ينقطع بالمفارقة أو الالتزام كليهما أي وقوله الى انقطاع الخ  
تقتضي هذه العبارة شيئين الاول ان الكاتب لو فارق مجلسه الذي كان فيه عند قبول المكتوب اليه أو ألزم البيع  
لم ينقطع خياره وليس كذلك بل ينقطع والثاني ان المكتوب اليه لو ألزم العقد أو فارق مجلسه والكاتب باقى  
مجلسه الذي كان فيه عند قبول المكتوب اليه انقطع خيار الكاتب والمعتد فيهما عدم الانقطاع بل لا ينقطع  
خيار كل منهما الا بالزامه العقد أو مفارقه مجلس نفسه ومجلس المكتوب اليه هو الذي قبل فيه ومجلس الكاتب  
هو الذي كان فيه عند قبول المكتوب اليه وأوله من حين القبول اه شيخنا (قوله حتى في بيع متولى  
الطرفين) فيقول بعت له بكذا أو قبضت له فالصيغة فيه محقة لا مقدرة لكن لا خطاب فيه فهذه الصورة مستثناة  
من اشتراط الخطاب كما يستثنى منه بيع المتوسط فيقول البائع بعت له بكذا فيقول المشتري قبلت والمتوسط يحكم  
بينهما كما يعلم من شرح مر وعبارته واستفيد من كفا الخطاب انه لا بد من اسناد البيع الى جهة الخطاب  
ولو كان نائباً عن غيره فلو قال بعت ليدك أو نصفك أو لابنك أو موكلك لم يصح والفرق بين هذا ونحو الكفالة  
واضح نعم لا يعتبر الخطاب في مسألة المتوسط كقول شخص للبائع بعت هذا بكذا فيقول نعم أو بعت ومثلهما خير  
أو أجل أو أي بكسر الهمزة أو يقول لا استخرت فيقول نعم أو استخرت لا انعقاد البيع بوجود الصيغة ولو  
كان الخطاب من أحدهم لا تسخر لم يصح كما عتمده الواو الدرجه انه تعالى خلاف الظاهر كلام الحاوي ومن تبعه  
اذ المتوسط قائم مقام مخاطبه ولم توجد فاذا أجاب المشتري بعد ذلك صح فيما اذا قال البائع نعم دون بعت وظاهر  
انه لا يشترط في المتوسط اعلية البيع لان العقد لا يتعلق به ولو قال اشتريت منك هذا بكذا فقال البائع نعم  
أو قال بعتك فقال المشتري نعم صح كما ذكره في الروضة في النكاح استطراداً وان خالف في ذلك الشيخ في الغرر  
وعاله بانه لا التماس فلا جواب ولو باع ماله لولده محجوره لم يتأت هنا خطاب بل يتعين بعت له لا بى وقبلت له انتهت  
وفي شرح الروض وأشار بكاف الخطاب في صيغة الايجاب الى اعتبار الخطاب فيه واسناده الجملة الخطاب فلا  
يكفى بعت يدك اه أي ولو أراد التعبير بها عن الجملة تجازاً كما نقل عن الاسنوي ومثل الخطاب الاشارة أو النعت  
ولو قال بعت نفسك وأراد الذات صح ولا يصح اضافته للجزء ولو كان لا يبق بدونه اه حل (قوله أيضاً حتى في  
بيع متولى الطرفين) وهو الاب والجد ويجه ان الام اذا كانت وصية كانت كذلك كدل عليه كلام شرح  
الروض في باب الحجر اه سم على ج اه ع ش على مر (قوله كبيع ماله من طفله) أي أو شراء مال

لان الشهود لا يطالعون على  
النية فان توفرت القرائن  
عليه قال الغزالي فالظاهر  
انعقاده ولو كتب الى غائب  
بييع أو غيره صح ويشترط  
قبول المكتوب اليه عند  
وقوفه على الكتاب ويتمد  
خيار مجلسه مادام في مجلس  
القبول ويتمد خيار الكاتب  
الى انقطاع خيار المكتوب  
اليه فلو كتب الى حاضر  
فوجهان المختار منهما تبعاً  
للسبكي المهمة واعتبار  
الصيغة جار حتى في بيع  
متولى الطرفين كبيع ماله  
من طفله



طفله لنفسه أو يبيع مال أحد محجور به لآخره شرح مر (قوله من طفله) مثال فلا يقال كان الأولى محجوره  
والطفل الولد الصغير من الإنسان والدواب اه مصباح اه ع ش وعبارة الشو برى قوله من طفله  
وكأن طفل المجنون وكذا السفه إذا بلغ سفها والافوليه الحاكم فلا يتولى الطرفين اه شرح الروض وفي هذه  
لوائفاه الحاكم وصيا على ولده فلا يتولى الطرفين كالحاكم هكذا رأيتاه وكتب أيضا عبارة حج في بيع ماله  
لوالده قال الشيخ قد يشمل سفها طرأسفه بعد بلوغه رشدا إذا كان غيرهما وأذن لهما في التصرف وهو محتمل  
وكتب عليه وهذا في الأب والجد ويتجه أن الأم إذا كانت وصية كذلك كادل عليه كلام شرح الروض في باب  
الحجر انتهت (قوله وفي البيع الضمني الخ) عبارة حل في كتاب الكفارة والبيع الضمني ليس ببيع حقيقة  
لأنه من الاعتاق بعوض وقد ذكر المصنف أنه ليس معاوضة محضة بل فيها شبهة تعليق وعلى هذا لا يضر  
تعلقه ولا توقيته وأنه لو كان العوض فاسدا تكمر وجبت القيمة فإذا ذكره في شرح الروض في اعتق عبدك  
بكذا الخ صحيح حرر اه بالحرف (قوله كان قال اعتق عبدك عني بكذا) وبقي ما لو قال بعينه واعتقه  
فقال اعتقه عنك هل يصح أو لا فيه نظر والظاهر الثاني لعدم مطابقة القبول للإيجاب وهل يعتق في هذه  
الحالة عن المالك ويلغو قوله عنك أم لا فيه نظر والأقرب الثاني اه ع ش على مر وهل يأتي البيع  
الضمني في غير العتق كصدق بدارك عني على ألف بجماع أن كالأقربة أو يفرق بان تشوف الشارع  
إلى العتق أكثر فلا يقاس غيره به كل محتمل وميل كلامهم إلى الثاني اه مر فالكاف في قول الشارح  
كان قال الخ لا يدخل غير اعتق من كل ما يفيد العتق دون غيره اه ع ش (قوله ففعل) في الاتيان بالفاء إشارة  
إلى أنه يضر طول الفصل ومثله الكلام الأجنبي اه سم اه شو برى (قوله فكأنه قال بعينه الخ) قال  
الحسن لو كان العبد ابن السائل فقال أبوه لما لكة اعتقه عني بكذا ففعل لم يعتق عن السائل لأن عتقه عنه  
يستلزم دخوله في ملكه ثم يجعل المسئول نائبا عنه في الاعتاق ومتى دخل في ملكه عتق عليه فمرا كذا  
فالتوكيل بعد في الاعتاق لا يصح كذا بخط والدش يخناها مش شرح الروض في الباب الثاني من كتاب العتق  
اه شو برى لكن نقلته بتصرف في اللفظ لوجود كافة في أصل العبارة ومحصل هذا يرجع إلى اشتراط أن  
لا يكون القن المسئول عتقه ممن يعتق على الطالب والأفلا يصح فيه البيع الضمني اه شو برى (قوله أيضا  
فكأنه قال بعينه) فان صرح بهذا لم يصح البيع ولا يعتق العبد بكافي ع ش لاختلال الصيغة اه  
شيخنا (قوله ولو بكتابة أو إشارة آخرس) يصدق هذا التعميم بتسع صور لأن الإيجاب إما لفظا أو كتابة أو  
إشارة ومثله القبول وثلاثة في مثلها بتسع بيانها أن الإيجاب والقبول إما لفظان أو كتابتان أو إشارتان هذه  
ثلاثة أو لفظ وكتابة وفي هذا صورتان أو لفظ وإشارة وفيه صورتان أو كتابة وإشارة وفيه صورتان وإثنتان في ثلاثة  
بسته تضم الثلاثة الأولى تأمل (قوله كإسباني) الكاف بمعنى على أي هذا الاشتراط جار ومبنى على ما سباني من  
حكم الإشارة وهو كونها معتد بها اه شيخنا وعبارته هناك ويعتد بإشارة آخرس وإن قدر على الكتابة في  
طلاق وغيره كبيع ونكاح وإقرار ودعوى وعتق للضرورة لا في صلاة فلا تبطل ما ولا في شهادة فلا تصححها  
ولا في حنث فلا يحصل بها في الحلف على عدم الكلام فان فهمها كل أحد فصرحة والإبان اختص بفهمها  
فطنون فكتابة تحتاج إلى نية انتهت (قوله أن لا يتخللها ما كلام أجنبي) المراد بالتخلل ما ليس بعد تمام  
العقد فيشمل الواقع بين الإيجاب والقبول والمقارن لاحدهما فلو تكلم المشتري بكلام أجنبي مقارن  
لإيجاب البائع أو عكسه بطل العقد اه شيخنا والعبرة في التخلل في الغائب بما يقع منه عقب علمه أو ظنه  
بوقوع البيع له اه شرح مر وقوله عقب علمه الخ وأما الحاضر الكاتب فلا يضر تركه قبل علم الغائب  
اه ع ش عليه (قوله كلام أجنبي عن العقد) بأن لم يكن من مقتضيات العقد كاشتراط القبض والاتفاق  
والرد بالعيب ولا من مصالحه كشرط الرهن والأشهاد ولا من مستحباته كالخطبة اه حل وعبارة شرح مر

وفي البيع الضمني لكن  
تقدير كان قال اعتق عبدك  
عني بكذا ففعل فانه يعتق  
عن الطالب ويلزمه العوض  
كإسباني في الكفارة فكتابة  
قال بعينه وأعتقه عني وقد  
أجاب (وشرط فيهما) أي في  
الإيجاب والقبول ولو بكتابة  
أو إشارة آخرس كإسباني  
حكمهما في كتاب الطلاق  
(أن لا يتخللها) هما (كلام  
أجنبي) عن العقد

بان لم يكن من مقتضاه ولا من مصالحه ولا من مستحباته كما فسر بذلك صاحب الانوار فلو قال المشتري بعد تقدم  
 الاعجاب بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله قبلت صخر وهذا النماذج على طريقتي الراعي اما على  
 ما صححه المصنف في باب النكاح فهو غير مستحب لكنه غير مضر كما في النكاح وقد يفرق بان النكاح يحتاط له  
 أكثر فلا يلزم من عدم استحبابه ثم خروجه من خلاف من أبطل به عدم استحبابه هنا اه شرح مر وقوله  
 والصلاة والسلام على رسول الله الظاهر انه لو زاد على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لم يضر ثم رأيت الزيادة ناقلة  
 عن الانوار ويجهض الاستدانة وقوله صح ومثله في الصحة ما لو قال والله قبلت فيصح فيما يظهر ومن الاجنبي  
 اجابة النبي صلى الله عليه وسلم فيما يظهر والورأى أعني يقع في بئر فارشده اه ع ش عليه ومنه القرآن اه  
 ع ش على الشارح وليس من الاجنبي ذكر حدود المبيع وما يعرف به في العقد وان طال وان كانا عارفين  
 بهذا قبل العقد اه شوري (قوله ممن يريدان يتم العقد) هذا القيد ضعيف وعبارته شرح مر شمل كلامه  
 ما لو كان اللفظ ممن يطلب جوابه بتمام العقد وغيره وكذلك كما حكاه الراعي عن البغوي وان اقتضى كلامه  
 في باب الخلع ان المشهور خلافه انتهت وقوله وغيره أي من المتعاقدين كما هو معلوم فلا يضر التخلل من المتوسط  
 لانه ليس بعقد وقوله وهو كذلك وجهه ان التخلل انما يضر لا شعارة بالاعراض والاعراض مضر من كل منهما  
 فان غير المطلوب جوابه لورجع قبل لفظ الآخر أو مضر فكذا لو وجد منه ما يشعر بالرجوع والاعراض  
 فنامس له يظهر لك وجهه مما عتده شيخنا اه سم على ج اه ع ش عليه (قوله أيضا ممن يريدان يتم  
 العقد) فان أتى به الموجب أي المتكلم لم يضر أخذ من التعليق لكن نقل عنه ان محل اشتراط عدم تخلل  
 الكلام الاجنبي من الموجب اذا اوجب ان يكون القبول معتبرا فيه الفورية بخلاف ما اذا اوجب  
 الغائب فلا يضر كلامه قبل قبول الغائب قال بعضهم وكذا لو كتب لحاضر لا يضر كلامه لعدم اعتبار اللفظ اه  
 حل (قوله ولو يسيرا) أي عمله وشمل اليسير الحرف الواحد وهو محتمل ان أفهم قياسا على الصلاة وان أمكن  
 الفرق ومنه يؤخذ انه لا يضر هنا تخلل اليسير سهوا أو جهلا ان عذر وهو متجه نعم لا يضر تخلل قد كما صرحوا به  
 أي لانها التحقيق فليست بأجنبية اه شرح مر وقوله ان عذر المراد بالعذر هنا ان يكون ممن يخفى عليه ذلك  
 وان لم يكن قريب عهد بالاسلام ولا نشأ بعبدان العلماء وقوله نعم لا يضر تخلل قد عبارة جج الانحود اه  
 قال بعضهم نحوها أنا كان يقال وأنا قبلت كما يقع كثيرا فليجوز لكن قال قل وبسبب البر يضرانا وقوله كما صرحوا  
 به أي وان لم يصددها التحقيق لان اللفظ اذا اطلقت حلت على معانيها وهذا ظاهر فيما لو أتى به الثاني بعد  
 تمام الصيغة من الاول وبقي ما لو قال بعثك بعشرة قد والظاهر انه لا يضر كما يؤخذ من قول الشارح لانها التحقيق  
 وبعضها هو امش انه لا يضر لانها بمعنى فقط حتى كانه قال بعثك بكذا دون غيره وفيه نظر لان هذا المعنى ليس  
 مستفادا من اللفظ الا ان يقال استفادة المعنى من اللفظ لا يشترط كونها وضعية بل يكفي ان فهم المعنى منها كما  
 في صحف العوام اه ع ش عليه (قوله شائبة تعليق) أي اذا كان الزوج هو المبتدئ وقوله شائبة جمالة  
 أي اذا كانت الزوجة هي البادية تأمل اه شيخنا فقوله من جانب الزوج حال أي حالة كونه من جانب الزوج  
 أي صادر منه أو لا ومبتدأ به وكذا يقال فيما بعده ونص عبارته في باب الخلع متناوשה واذا بدأ الزوج بصيغة  
 معاوضة كطالعتك باللف معاوضة لا خذه عوضا في مقابلة ما يخرج عنه عن ملكه بشوب تعليق لتوقف وقوع الطلاق  
 فيه على القبول فله رجوع قبل قبولها نظرا لجهة المعاوضة الى ان قال أو بدأت أي الزوجة بطلب طلاق  
 كطالعتي بكذا أو ان طلقني فلان على كذا فاجابها الزوج في معاوضة من جانبها الملكها البضع بعوض مشوب بمعاولة  
 لان مقابل ما بذلته وهو الطلاق يستقل به الزوج كالعامل في الجمالة فلها رجوع قبله أي قبل جوابه لان ذلك  
 حكم المعاوضات والجمالات انتهت (قوله وهذا) أي قوله كلام أجنبي من زيادتي ووجه جعل هذه الصورة  
 أي الكلام اليسير من زيادته مع عدم ذكرها في المتن ان اطلاق الكلام يشملها اه ع ش (قوله بخلاف

ممن يريدان يتم العقد ولو  
 يسيرا لان فيه اعراضا  
 عند القبول بخلاف  
 اليسير في الخلع ويفرق  
 بان فيه من جانب الزوج  
 شائبة تعليق ومن جانب  
 الزوجة شائبة جمالة وكل  
 منهما محتمل للجمالة بخلاف  
 البيع وهذا بالنسبة لليسير  
 من زيادتي (و) ان (لا)  
 يتخللها (سكون طويل)  
 وهو ما يشعر باعراضه عن  
 القبول بخلاف



اليسير) أي ما لم يقصد به القطع اه شيخنا وعبارة تشرح مر والوجه ان السكون اليسير صار اذا قصد به  
القطع أخذ ما مر في الفاتحة ويحتمل خلافاً ويفرقانته وقوله ان قصد به القطع عبارة زى ولو قصد به القطع  
بمخلاف القراءة لانها عبادة بدنية محضة وهي أضيق من غيرها انتهت وهي تقيسد الصحة مع قصد القطع فتوافق  
قوله هنا ويحتمل خلافاً ويفرق اه ع ش عليه (قوله أيضاً بخلاف اليسير) أي الا ان يقصد به الاعراض  
على الوجه من احتمالين كالفاتحة وعليه لو ادعى الاعراض بعد قبول المشتري فالظاهر عدم قبوله لتعلق الحق  
بظاهره لا غير مولان الفاعلة تصديق مدعي الصحة ويحتمل خلافاً لان هذا لا يعلم الا منه مع وجود السكون ظاهراً  
فليتأمل اه شورى (قوله وان لا يتغير الاول الخ) بأن يقول البائع مثلاً رجعت أو يزيد في الثمن أو ينقص  
اه برماوى وهل ولو أتى بصيغة اضراب عن الاول ظاهراً لا فهم نعم اه حل وعبارة تشرح مر وان  
لا يتغير شيئاً مما تلفظ به الى تمام الشق الاخر انتهت وعبارة تشرح الروض ويشترط ان يصير البادى على ما أتى به  
من الايجاب أو القبول فلا واجب بموجله أو بشرط الخيار ثم أسقط الاجل أو الخيار ثم قبل الاخر لم يصح البيع  
لضعف الايجاب وحده انتهت (قوله أيضاً وان لا يتغير الاول قبل الثاني) هذا شروع في شروط أربعة زيادة  
على المتن وانظر لم لم يؤخرها عن بقية شروط المتن كما هو الانسب وبقى خامس ذكره مر في شرحه بقوله وان  
يذكر المبتدى الثمن فلا تكفى نيته كإساره اه وبقى سادس ذكره مر أيضاً بقوله ولا بد من قصد اللفظ لمعناه  
كإني نظيره من الطلاق فلو سبق لسانه اليه أو قصده لمعناه كتلفظ أعجمي به من غير معرفته مدلوله لم يقصد على  
ما سياتى اه وبقى سابع وثامن ذكرهما في شرح الروض بقوله وأشار بكاف الخطاب في صيغ الايجاب الى  
اعتبار الخطاب واسماده لجملة الخطاب فلا يكفى بعته بدله اه فهذه الثمانية تظم الخمسة التي في المتن فجملة  
شروط الصيغة ثلاثة عشر كما تقدم وقول مر ولا بد من قصد اللفظ لمعناه ويصدق في ذلك كما يؤخذ من قوله سابقاً  
ومع مراعاة تقدمه يصدق في قوله لم أقصد به اجواباً أي بل قصدت غيره اه ع ش عليه (قوله وان يتلفظ بحيث  
الخ) عبارة تشرح مر وان يتكلم كل بحيث يسمعه من يقربه عادة ان لم يكن ثم مانع ولو لم يسمعه الا آخر والام  
يصح وان حمله الرجح انتهت (قوله بحيث يسمعه من يقربه) أي لان اللفظ اذا لم يكن كذلك يكون كالألفظ كما  
ذكره في الاذان فان كان بحيث لا يسمعه من يقربه لم يصح وان يسمعه صاحبه بواسطة رجح حمله اليه أو كان  
حديداً السمع لانه كالألفظ كما علمت وقد يتوقف فيه اه حل قال شيخنا الحنفى والظاهر انه لا وقفه لان هذا  
اللفظ غير معتد به فلا عبرة بسماعه اه (قوله وان لم يسمعه صاحبه) وعليه فلو خاطبه بلفظ البيع وجهر به  
بحيث يسمعه من يقربه ولم يسمعه صاحبه وقبل اتفاقاً أو بلغه غيره صح وعبارة سم على ج في اثناء كلام  
حتى لو قبل عبثاً فبان انه بعد صدور بيع له صح كمن باع مال أبيه الظان حيانه فبان ميتاً انتهت وقوله صح  
ظاهراً انه لا فرق بين طول الزمن وقصره وهو ظاهر اه ع ش على مر (قوله أيضاً وان لم يسمعه صاحبه)  
ظاهراً ولو أصم وهو كذلك حيث علم بذلك فالدار على العلم به اه حل وقوله حيث علم بذلك الظاهر انه ليس  
بمفيد اذا قال بعث عبدى لزيد العالم مثلاً فاتفق انه قبل صح وانظر هل وان تخالفاً ما كلام أجنبي أو سكوت  
طويل كافي الكتاب لغائب حرره وسيأتى قريباً عن شيخه حيث قال بخلافه على طريقة شيخنا الخ ان الكلام  
الاجنبى يضر في هذه الصورة لانه حصر عدم ضرره في الكتابة لغائب اه وأما السكوت الطويل فلا يضر كما  
صرح به ع ش وقد سبق للمعشى ما يصرح بأن اشتراط عدم تخال الكلام الاجنبى من الموجب ان يكون  
القبول معتبراً فيه الفورية بخلاف ما اذا أوجب لغائب وحينئذ لا يوجب لغائب لفظاً كالاجاب له كتابة وعبارة  
ع ش قوله عقب علمه اما الحاضر فلا يضر تكلمه قبل علم الغائب وكذلك لو قال بعث من فلان وكان حاضراً  
لا يضر تكلمه قبل علمه اه سم على المنهج عن مر وقضية قوله من فلان انه لو خاطبه بالبيع فلم يسمع  
فتكلم قبل علمه ضرر ولا له غير مر ادوان التعبير بالغائب جرى على الغالب من ان الحاضر يسمع ما خاطبه به

ليسير وأن لا يتغير الاول قبل  
الثاني وأن يتلفظ بحيث  
يسمعه من يقربه وان لم  
يسمعه صاحبه وبقاء الاهلية  
الى وجود الشق الاخر

انتهت اه من خط شيخنا ح ف (قوله وان يكون القبول الخ) في هذا التعبير قصور وعبارة شرح مر وان يتم الخطاب لا وكيله أو موكله أو وارثه انتهت وكتب عليه ع ش قوله وان يتم الخطاب الخ هذا أعم من قول من قال وان يكون القبول من صدر معه الخطاب لشمول هذا ما لو سبق الاستيجاب اه (قوله نعم لو قبل وكيله الخ) استدراك على الشق الاول أعني قوله فلو قبل غيره في حياته وقوله في حياته متعلق بقبل وذلك لان بحث ابن الرفعة إنما هو فيما اذا قبل الوكيل في حياة الموكل وأما اذا قبل بعدموت الموكل فلا يصح لانعزاله بموت الموكل يدل على هذا عبارة شرح البهجة التي أشار لها بقوله كما بينته في شرح البهجة ونصها فلومات الخطاب به قبل قبوله فقبل وارثه لم ينعقد وخرج بوارثه وكيله اذا قبل في حال حياته في الخطاب يظهر ان يقال ان قلنا الملك يقع للموكل ابتداءً صح والافلا وقضية ترجيح الصحة قد يفرق بأن الوكيل كان له ولاية الايجاب عند القبول وبأن الملك لا يقع له بل لموكله بخلاف الوارث فيهما ما قبله بعدموت موكله فلا يصح لانعزاله بالموت وخرج به أيضاً موكله فيصح قبوله على الصحيح كذا قاله الناشري في نكته على الحاروي وقيد بقبوله عنه بعدموته وما قاله لم أره غيره والظاهر انه من تفقهه وقد قال ابن أبي الدم لم أر فيها نقلاً ولا يتجه ان يكون فيها خلاف من الخلاف فيما لو أوصى لعبد فقبله عنه سيده اه وقضية عدم الصحة في مسئلتنا وبه جزم ابن المقرئ فيها وفي مسألة الوكيل فعنده لافرق بين الوارث وغيره وهو الاقرب والافرق لمسئلة الوصية بالعبداً انتهت (قوله بناء على الاصح الخ) فعلى هذا يكون الموكل كانه هو الذي قبل فيكون الجواب من صدر عنه الخطاب بالقوة وأما على مقابله الضعيف من وقوع الملك ابتداءً للوكيل ثم ينتقل للموكل فلا يكون الموكل كانه الذي قبل حتى يكون الجواب من صدر معه الخطاب بالقوة اه شيخنا (قوله وتعبيري بما ذكر) أي بقوله وشرط فيهما أي الايجاب والقبول الشامل ذلك اللفظ والكتابة والاشارة وهذا يقتضي انه يشترط عدم تخلل الكلام ومثله الاشارة والسكرت بين اللفظين والكتابة بين الحاضر والغائب والاشارتين واللفظ مع الكتابة ولولغائب والاشارة مع الكتابة وهو واضح على طريقة الشارح بخلافه على طريقة شيخنا من انه يضر الكلام من كل من الموجب والقابل لا القابل خاصة وحاصله ان شيخنا وافق الشارح في مسألة الكتابة للغائب فلا يضر الكلام الاجنبي من الموجب وبخلافه في غير ذلك فيضرك الكلام ومثله الاشارة من الموجب أيضاً اه حل (قوله أيضاً وتعبيري بما ذكر) أي بقوله وشرط فيهما ان لا يتخللها ما كلام اجنبي ولا سكوت طويل وقوله أولى من قوله الخ أي من حيث ان طول الفصل لا يشمل الكلام اليسير وان التعبير بالبين لا يشمل الكلام الاجنبي المقارن للايجاب أو القبول وان التعبير باللفظين لا يشمل الا صورتين من الصور التسع السابقة اه شيخنا وعبارة ع ش قوله أولى من قوله الخ وجه الاولوية ان ما ذكره في الاصل يوهم انه لا يضر تخلل الطول بين الكتابتين أو نحوهما وبقولنا يوهم اندفع ما يقال كان الانسب بطريقته ان يقول أعم وجه الاندفاع ان الاصل فيما يعبر فيه بالأعم ان يكون لادخال ما سكنت عنه المنهاج من غير ان يكون في عبارته ما يدل على خلافه انتهت (قوله وان يتوافقا معني) بان يتفق في الجنس والنوع والصفة والعدد والحول والاجل وان اختلف لفظهما صريحاً وكتابة اه شرح مر (قوله معني) أي لالفاظ حتى لو قال وهبتك فقال المشتري اشتريت أو عكس صح مع اختلاف صيغتهما لفظاً اه ع ش على مر (قوله فلو أوجب بألف مكسرة الخ) فتفريع على مفهوم الشرط وكذا قوله أو عكسه وقوله أو قبل نصفه وقوله لم يصح وجهه في الصور الثلاث كما في شرح مر انه قبل ما لم يتخاطب به وأما قوله ولو قبل نصفه بخمسمائة الخ فتفريع على منطوق الشرط اه شيخنا (قوله قبل بصحجة) ومثله ما لو أوجب بألف فقبل بألف من نقد آخر بخلاف الاول في المسكة دون القيمة فانه لا يصح اه برماوى (قوله أو عكسه بالنصب) أي أو كان عكسه وبالرفع فاعل فعل محذوف تقديره أو حصل عكسه والجملة على التقديرين معطوفة على أوجب اه شيخنا (قوله المفهوم بالاولى) وجه الاولوية انه في الاول أتى بغرض البائع وزاد خبر الكون بالصحجة برغب فيها أكثر من المكسرة

وأن يكون القبول من صدر معه الخطاب فلو قبل غيره في حياته أو بعدموته قبل قبوله لم ينعقد نعم لو قبل وكيله في حياته قال ابن الرفعة يظهر صحته بناء على الاصح من وقوع الملك ابتداءً للموكل فالت والاقرب بخلافه كما بينته في شرح البهجة وغيره وتعبيري بما ذكر أولى من قوله وان لا يطول الفصل بين لفظيها (وأن يتوافقا) أي الايجاب والقبول (معني) فلو أوجب بالف مكسرة فقبل بصحجة أو عكسه المفهوم بالاولى وأقبل نصفه بخمسمائة



ومع ذلك لا يصح فاذا لم يأت بتمام غرضه وهو صورة العكس لم يصح بالاولى اه شيخنا (قوله لم يصح) ظاهره وان تساويا  
قيمة ور واجا ولا ينافيه ما يأتى في قوله ولو باع بنقد الخ لان محل ذلك اذا أطلقا اه حل (قوله ونصفه بخمسمائة)  
أشعر التفصيل بالواو انه يضر لو كان بالفاء أو ثم وهو كذلك فالعطف بالواو قيد للصحة اه شوبري (قوله صح عند  
المتولي) أى بشرط ان يعطى بالواو وان لا يقصد فيه تعدد الصفة بان يطلق أو يقصد تفصيل ما أجله البائع اه  
زى وعبارة شرحه نعم في قبلت نصفه بخمسمائة ونصفه بخمسمائة ان أراد تفصيل ما أجله البائع على ما ذكره  
بعض المتأخرين صح والافلا تعدد العقد حينئذ فيصير قابلا للمخاطبة وفي بعثك هذا بألف وهذا بمائة وقبل  
أحدهما بعينه تردد والوجه عدم الصحة لا تنقضاء مطابقة الإيجاب للقبول ولا نظر الى أن كلا عقد مستقل فهو كما  
لوجع بين بيع ونكاح مثلا انتهت (قوله أيضا صح عند المتولي) بخلاف عكسه وهو قوله بعثك نصفه بخمسمائة  
ونصفه الاخر بخمسمائة فقال قبلت بألف فانه لا يصح والفرق بينهما أنه عند التفصيل بعد الاجال لا الاجال بعد  
التفصيل اه زى (قوله أيضا صح عند المتولي) أى بشرط أن لا يقصد التعدد ولا فرق فيما يظهر بين أن يقول  
اشتريت نصفه بخمسمائة ونصفه بخمسمائة أو يقول اشتريت نصفه بخمسمائة واشتريت نصفه بخمسمائة إذ  
لا فرق بين الجلة والجلتين تأمل ومثل ذلك ما لو قبل ربعه بمائتين وخمسين وثلاثة أرباعه بالباقي من الألف بخلاف  
ما لو قبل بعضه بخمسمائة وبعضه بخمسمائة للاجتماع فقد ير بد بالبعض دون النصف والبعض أكثر فلا تكون  
القيمة مقسومة اه سم (قوله ونظاريه الرافعي بأنه عدد الصفة) أى والمتولى كشخه القفال لا يرى ان الصفة  
تتعدد بتفصيل الثمن وقد يقال محل تعددها بتفصيل الثمن اذا لم يكن في جواب كلام سابق مجمل أى بخاران يقال  
في هذا بعدم الضرر ولو قلنا ان الصفة تتعدد بتفصيل الثمن وهو مالم اليه النووي ويكون محل الصحة مالم  
يقصد تعدد الصفة اه حل (قوله والامر كما قال) أى من التنظير وان كان الحكم مسلما اه شيخنا  
(قوله لكن الظاهر الصحة) أى الصحة يظهر ترجيحها أى وان قلنا بان الصفة تتعدد بتفصيل الثمن لانه يجوز أن  
يكون محل ذلك حيث لم يكن جوابا لكلام سابق مجمل وحلت الصحة على ما ذلهم يرد تعدد العقد بان أطلق  
أو قصد تفصيل ما أجله البائع والبطالان على ما اذا أراد تعدد العقد وكلام شيخنا في الشارح يفيد ان الإطلاق  
كقصد التعدد حيث قال ان أراد تفصيل ما أجله البائع صح والافلا تعدد العقد حينئذ فيصير قابلا للم  
مخاطبة به اه حل (قوله واستغرابا ما نقله الخ) أى لانه لا يتقاع عن صورة المتي وعبارة الروض وفي فتاوى  
القفال انه لو قال بعثك بألف درهم فقال اشتريت بألف وخمسمائة صح البيع وهو غريب انتهت وعليها أى  
الصحة لا يلزمه الا الألف وحينئذ فلا يقال لاستغراب ويفرق بين هذه الصورة وصورة المتي بان الزيادة في تلك  
زيادة صفة غير متميزة فبطل العقد فيها بخلاف الزيادة في هذه فانها متميزة مستقلة فلم يقصد بسببها العقد غاية  
الامر انها ألغيت ولم تلزم اه حل (قوله عن فتاوى القفال) هو أبو بكر عبد الله بن أحمد المروزي شيخ  
المراورة كان في ابتداء أمره يعمل الاقفال ثم اشتغل بالفقه وأخذ عن جماعة المتوفى في جمادى الآخرة سنة  
سبع عشرة وأربعمائة وعمره تسعون سنة اه برماوى (قوله كما مر) أى وكقوله ان كل ملكي فقد بعثك  
أو بعثك ان شئت وما يأتى في باب الوكالة من مسألة الجارية اه حل (قوله كما مر) أى في قوله واشترى منى  
كذا بكذا ولو مع ان شئت وان تقدم على الإيجاب اه وعبارة شرحه مر هنا ولا يعلق البيع بالمشيئة في  
اللفظ المتقدم كبعثك ان شئت فيقول اشتريت مثلا لا شئت مالم ينوبه الشراء أى فيكون كناية بخلاف ان شئت  
بعثك فلا يصح كما أفاده السبكي وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى لان ما أخذ الصحة ان المعلق بتمام الصيغة لأصله  
فالذى من جهة البائع وهو انشاء البيع لا يقبل التعليق وتسامه وهو القبول موقوف على مشيئة المشتري وبه  
تكمل حقيقة البيع والفرق بين هذا وبين قوله ان كان ملكي فقد بعثك ان الشرط في هذه أى قوله ان كان  
ملكى أثبتته الله في أصل البيع فيكون اشتراطه كتحصيل الحاصل اذ لا يقع عقد البيع له الا في ملكه ويؤيد ذلك

(لم يصح) ولو قبل نصفه  
بخمسمائة ونصفه بخمسمائة  
صح عند المتولى اذ  
لا مخالفة بذكر مقتضى  
الإطلاق ونظاريه الرافعي  
بأنه عدد الصفة قال  
في المجموع والامر كما قال  
الرافعي لكن الظاهر الصحة  
وقضية كلامهم البطلان  
فيما لو قبل بألف وخمسمائة  
وهو ما جزم به الرافعي في  
باب الوكالة والخامس  
وفي المجموع انه الظاهر  
واستغرابا ما نقله عن فتاوى  
القفال من الصحة (وعدم  
تعليق) لا يقتضيه العقد  
بخلاف ما يقتضيه كما مر

أى الفرق بين التقديم والتأخير له شبهة ما قاله المساورى من انه لو قال وكاتلك فى طلاق زىب ان شاءت جاز  
 أى اعتدبه أو ان شاءت فقد وكاتلك فى طلاقها فلا وهذا بخلاف بعثك ان شئت ما فيها يظهر أو بعثك ان شئت بعد  
 اشترى منك وان قبل بعده أو قال شئت لان ذلك تعليق بحض أى فلا يصح وكشئت مرادفها كاجبت والاوجه  
 امتناع ضم التامع من النحرى مطلقا أى سواء كان قابلا أو مجيبا لوجود حقيقة التعليق فيه ولا يعلق أيضا إلا  
 بالملك كائن كان ماسكى فقد بعثك كحرم ونحو ذلك من ان كنت أمرتك بشراها بشرا من فقد بعثك بها كما  
 سيأتى فى الوكالة وان كان وكيلى اشترى فقد بعثك وقد أخبر به وصدق الخبر لان ان حينئذ كاذبا نظير ما يأتى فى  
 النكاح وكفى صور بعض البيع الضمنى كاعتق عبدك عني بكذا اذا جاء رأس الشهر ويصح بعثك هذا بكذا على  
 ان لى نصفه لانه بمعنى الانصفه انتهت مع زيادة من عس عليه (قوله وعدم تأقيت) أى ولو بانفسه سنة ولا بدنى كل  
 من الايجاب والقبول ان يقصد اللفظ لمعناه فلو سبق لسانه أو تلفظ به أعجى لا يعرف معناه لم يصح كاقيل بذلك فى  
 الطلاق ولا يشترط فى القبول ان يقصد به الجواب بل الشرط ان لا يقصد به غير الجواب فلو ادعى قصد ذلك أى  
 غير الجواب صدق بهينه والاكتفاء بالاطلاق واضح حيث لا صارف اه خل (قوله وشرط فى العاقد الخ)  
 لم يقل أربعة شروط كما قال فى العقود عليه خمسة أمور وعددها بقوله الاول والثانى الخ كانه لان هذه الاربعة  
 ليست على سن واحد من حيث ان الاولين منها عالمان فى البائع والمشتري والاخيرين خاصان بالمشتري ولذلك  
 أظهر المتن فى قوله واسلام من يشترى له مصحف وقوله وعدم حراية من يشترى له عدة حرب ولم يقل واسلامه  
 وعدم حرايته لثلايى وود على العاقد من حيث هو مع ان الشرطين خاصان بالمشتري وبقي شرط خامس يجرى فى كل  
 من البائع والمشتري وهو ابرار العوض صرح به مر هنا وسيشير اليه المتن بقوله فيما يأتى ونعتبر روية  
 تليق وعبرة الشورى نصها وشرط فى العاقد كونه بالغ عاقلا أو سكرانا متعديا بالسكر رشيدا أو سفها مهمل  
 مختارا أو مكرها بحق بصيرا ويشترط فى المتملك كونه مسلما ان كان المبيع مسلما أو مرتدا أو قرا أو وحدينا  
 أو فقها فيه أو نارا السلف معصوما ان كان المبيع خيلا أو سلاحا حلالا ان كان المبيع صيدا كذا بخط الشهاب  
 الرملى بنسخة الانوار انتهت وهل يشترط فى المتوسط بينهما ما يشترط فيهما أو لا بل يكفى فيه التمييز لانه غير عاقد  
 غاية الامر انه للربط بين كلامهما فلا يشترط فيه سوى التمييز وإذا أتى بكلايه كقوله للبائع جعلت هذا لكذا  
 هل يشترط ان ينوى البيع أو لا يشترط وتكفى نية العاقدين فيه نظر فيهما والذي ارتضاه مر على البدئية  
 عدم الاشتراط فى المسئلتين لانه غير عاقد وانما هو مجرد الربط بين الكلامين فلجرح ثم فى مرة أخرى جزم بعدم  
 الاشتراط وهو ظاهر اه سم (قوله بائعا أو مشتريا) اقتصر عليهما لكون الكلام فى البيع فلا ينافى ان  
 عدم الجرح معتبر فى سائر العقود وعبرة الحلى وشرط العاقد البائع أو غيره انتهت لا يقال كان الاولى للشارح  
 حذف الالف من أولانه جعل العاقد فى بيان الاركان شاملا للبائع والمشتري لانا نقول بنديه على ما مر من انه  
 وان كان واحدا فى اللفظ هو فى الحقيقة اثنان وأراد بالعاقد ههنا من له دخل فى تحصيل الملك بالثمن على الوجه  
 المتقدم وهو صادق بكل من البائع والمشتري اه عس (قوله اطلاق تصرف) دخل فيه الولي فى مال المولى  
 عليه وكونه لا يتصرف الا بالصلحة قدر زائد على اطلاق التصرف اه عس فالمراد باطلاق التصرف اذن  
 الشارع له فيه فلا يرد الوكيل والعبد المأذون له اه شيخنا أى لا يقال انهما غير مطابقى التصرف بل هما  
 مطابقانه بالمعنى المذكور (قوله فلا يصح عقدي) أى ولو مراده فلولو اذن له الولي ولو أضاف الصبي أو تلف عنده  
 ما ابتاعه أو اقترضه من رشيد أو قبضه له لم يضمن ظاهره او كذا باطنا وان نقل عن نص الام خلافا واعتد به بعض  
 المتأخرين اذ المقبض مضيع لماله أو من صبي مثله ولم يأذن الوليان ضمن كل منهما ما قبض من الاخر فان كان  
 باذنهما أو الضمان عليهما فبقا لوجود التسليم بينهما وعلى بائع الصبي رد الثمن لولييه فلورده للصبي ولو باذن الولي  
 وهو ملك الصبي لم يبرأ منه نعم ان رده البائع له باذن الولي والصبي فى ذلك مصلحة متعلقة بيده كما كول ومشروب

(و) عدم (تأقيت) وهما من  
 ز يادنى فلو قال ان مات أبى  
 فقد بعثك هذا بكذا أو بعثك  
 بكذا شهر الم يصح (و) شرط  
 (فى العاقد) بائعا أو مشتريا  
 (اطلاق تصرف) فلا يصح  
 عقدي ويجنسون ومن  
 سحر عليه بسفه وتعبيرى  
 باطلاق التصرف



نحوه ما بر قاضي كما قاله الزركشي امالو كان ملك الولي فانه يبرأ لان الولي هو المضيع لماله ولو قال مالك وديعه سلم  
وديعه للصبي أو ألقها في البحر ففعل برئ لا مثقال أمره بخلاف ماله كان ديناً اذ في الذمة لا يتعين الاقبض  
صحيح ومن الدين خبز الوطائف ودرهم الجامة كية اذا دفع من همت تحت يده للصبي ولو أعطى صبي ديناراً لمن ينقده  
أو متاعاً لمن يقومه ضمن الاخذ ان لم يرد له لو كان ملك الصبي أو لمالكه ان كان لغيره ولو وصل صبي هدية  
الى غيره وقال هي من زيد مثلاً وأخبر بالاذن في الدخول عمل بخبره مع ما يفيد العلم أو الظن من قرينة أي فان  
تبين كذبه وجب عليه رده ان كان باقياً وورد بدله ان كان تالفاً كالصبي في ذلك أي اصال الهدية والاخبار  
بالدخول الفاسق ويصح بيع السكران المتعدي بسكره مع عدم تكليفه على الراجح اهـ شرح مر مع  
زيادته من عش عليه وفي المصباح نفدت الدراهم نقد من باب قتل والفاعل نافذ والجمع نقاد مثل كافر وكفار  
وانتقدت كذلك اذا اعتبرتها غير جيدة او زيفها ونفدت الرجل الدراهم بمعنى أعطيتها فبقيت على مفعولين  
ونقدتها على الزيادة أيضاً فانتهت أي قبضها اهـ (قوله أولى من تعبيره بالرشد) وجه الاولوية ان ما في الاصل  
يؤهم ان من باع رشيداً ثم بذروا بحجر عليه القاضي لم يصح تصرفه وليس مراد اهـ عش وعبارة مر في الجواب عن  
ذلك المراد بالرشد عدم الحجر ليشمل من باع مضلحاً ماله ودينه ثم بذروا بحجر عليه ومن لم يعهد تقدم تصرف عليه  
بعد بلوغه وجهل حاله فان الاقرب صحة تصرفه كما أفق به الواو الدرجه الله تعالى كمن جهل رقه وحر يته لان الغالب  
عدم الحجر كالحرية ومن حجر عليه بفلس اذا عتق في الذمة انتهت وقوله ومن لم يعهد تقدم تصرف عليه الخ وجه  
الشمول لهذه ان المراد بالحجور من علم الحجر عليه ولم يعلم انفسكا كهـ وهذا لم يعلم بعد بلوغه بحجر عليه لانه بالبلوغ  
ذهب حجر الصبا ولم يعلم بحجر يخلفه اهـ عش عليه وأورد على مفهوم اطلاق التصرف المكاتب والعبد المأذون  
له في التجارة والوكيل فان كلاهما غير مطلق التصرف لانه ليس له ان يهب ولا ان يتصدق ويصح بيعه اهـ حل  
وأجاب الشوري بان المراد باطلاق التصرف صحته ولكن يلزم عليه الدور تأمل ويجب بان المراد باطلاق  
التصرف عدم الحجر عليه في العبد الذي يريد اهـ وبهذا أجاب مر عن عبارة الاصل وبعد ذلك يقال لو أريد  
ذلك للاحاجة لا براد قوله وانما صح بيع العبد من نفسه لانه صحيح التصرف في هذه الحالة تأمل (قوله وانما صح  
بيع العبد من نفسه) أي مع انه غير مطلق التصرف فهو وارد على مفهوم اطلاق التصرف أيضاً اهـ حل (قوله  
لان مقصوده) أي المقصود منه العتق أي فهو مستثنى من اطلاق التصرف اهـ حل وفي عش مانعه  
قوله لان مقصوده العتق قد فهم ما ذكرناه ببيع حقيقى واسكن ليس المقصود منه الملك وانما المقصود منه العتق  
الذي يترتب عليه وليس مراد بل هو بيع لفظ حصل به العتق فقوله بعتك نفسك بكذا بمنزلة ما لو قال له أعتقتك  
بكذا وظهر اطلاق الشرح كمر ولو كان العبد سلفها لكن كونه عقد عتاقه يقتضي اشتراط الرشد وهو الظاهر ثم  
رأيت حج صرح به في معاملة الرقيق اهـ (قوله أيضاً لان مقصوده العتق الخ) هذا التعليل لا يتأتى فيما لو  
وكل شخص العبد في ان يشتري نفسه من سيده ولو كله مع ان بعضهم ذكر الصحة فيها ويوجه بان منع تصرفه انما  
هو لحق السيد وقد زال بعقد ماله فاشبهه ماله لو باع الراهن العين المرهونة من المرتهن فانه جائز لعدم نفوذ حق  
المرتهن اهـ عش على مر وعبارة البر ماوى قوله لان مقصوده العتق هذا اذا اشترى نفسه لنفسه وأما  
لو قال له آخراشتر نفسك عني من سيدك بكذا فاشترى كذلك كان بيعاً حقيقياً ولا يضر كون العبد محجوراً عليه  
لان بيع السيد له بمنزلة اذنه له كمالو باع الراهن الرهن للمرتهن بلا اذن انتهت (قوله وعدم اكره بغير حق) أي  
في ماله فكان الاولى للشارح ان يثبت المتن هكذا والافاطة في المتن وتقر به في الشرح صورة التقييد بقوله  
في ماله ليس على ما ينبغي لان الاكره بغير حق له فرد ان يكون في مال المكره بالفتح وان يكون في مال المكره  
بالكسر والاول باطل والثاني صحيح كذا كره الشارح تأمل اهـ حل (قوله فلا يصح عقد مكره) أي ان لم توجد  
قرينة على الاختيار فان وجدت قرينة صح أخذ ما يأتي في اطلاق اهـ رى اهـ عش وعبارته على شرح مر

أولى من تعبيره بالرشد وانما  
صح بيع العبد من نفسه  
لان مقصوده العتق (وعدم  
اكره بغير حق) فلا يصح  
عقد مكره

قوله فلا يصح عقد مكره قال في شرح العباب ومجمله اذا لم يقصد ايقاع البيع والاصح كما يحسنه الزركشي أخذنا من قولهم لو أكره على ايقاع الطلاق فصد ايقاعه صح القصد اهـ سمعنا على جـ وقال جـ وليس منه أى الا كراه خلافاً لمن زعمه قول مجبره لا أزوجه الا ان يعتني مثلاً كذا اهـ وكتب عليه سمعنا وجهه ان لهامندوحة عن البيع له لانهم اذا طلبت التزوج فامتنع زوجها الحالك لم يكن لوجهات ان لهامندوحة واعتقدت أن لا طريق الا البيع هل يصح أولاً اهـ أقول الاقرب عدم الصحة لا ضطراره اليه حينئذ فيكون امتناعه من تزويجها كما لو هدد بها بتلاف مال لها بل أولى فلا يقال ان امتناعه لا يتحقق فيه بمعنى الا كراه لان الا كراه والتهديد بعقوبة عاجلة ظلم الا ما نقول ليست العقوبة خاصة بنحو الضرب بل شاملة للمثل الغصب وهذا في معناه انتهت \* (مسئلة) \* هل يأتي هنا ما في الطلاق من ان المكره لو نوى البيع أو ظهر اختياره منه بأن أكره على بيع أحد عبيد من قباعهما أو على قول بعثك هذا بالف فقال ملكك هذا بالف ان عقد كما يقع الطلاق هناك في نظائر ذلك فيه نظر ولا يبعد الاتيان اهـ سمعنا وهو ما اعتمدته شيخنا زى اهـ من خط بعض الفضلاء (قوله في ماله) تقييد الشارح بماله واحترازه به عن مال غيره الا في لاقرينة في المتن يدل عليه بل عمومته يشمل البطلان في المحترز الا في أيضاً يمكن ان يحجب بان التقييد بماله مأخوذ من قوله الا في نورابعها ولاية اذبالا كراه تنقضي الولاية وبان المحترز الا في مستثنى من الشرط اهـ شيخنا (قوله لعدم رضاه) أى والرضا شرط لقوله تعالى اهـ عـش (قوله ويصح بحق) ومن الا كراه بحق ان يكون عنده طعم يحتاج الناس اليه فيكرهه الحاكم على بيع الرائدين كفايتسنة قال شيخنا وهذا خاص بالطعام فليراجع اهـ برماوى (قوله فأكراه الحاكم عليه) انهم انه لا يصح لو باعه واشتراه با كراه غير الحاكم ولو كان المكره مستحق الدين وهو ظاهر لانه لا ولاية له نعم ان تعذر الحاكم فيتحقق الصحة با كراه المستحق أو غيره ممن له قدرة كمن له شوكة مثل شاد الباد ومن في معناه لان المراد اصال الحق لمستحقه أو بتعاطيه البيع بنفسه هذا واصحاب الحق ان يأخذ ماله ويتصرف فيه بالبيع ان لم يكن من جنس حقه و يحصل حقه به وان يتلكه ان كان من جنس حقه لانه طافر ومنه ما يقع في مصرنا من ان بعض الملتزمين في البلد يأخذ غلال الفلاحين لامتناعهم من اداء المال فيصح البيع اهـ عـش على مر (قوله أيضاً كراهه الحاكم) أى من له ولاية أى ولو بالتغلب نعم لو توجه عليه حق بخلاف بالطلاق لا يعطيه فأكراه الحاكم على ادائه لم يحسن ومثله ما لو حلف لا يكلم زيداً فأكراه الحاكم على مكالمته ونقل عن العلامة مر انه يحسن فراجع اهـ برماوى (قوله ولو باع مال غيره با كراهه الخ) عبارة شرح مر بخلافه بحق كان أكره رقيقه عليه أو أكره غيره ولو باطل على بيع مال نفسه فانه يصح اذ هو أبلغ في الاذن منهم ما انتهت وقوله على بيع مال نفسه مفهومه انه لا يصح اكره الولي في مال موليه ولعله غير مراد وانما المراد بماله ماله عليه ولاية فيدخل الولي في مال موليه والحاكم في مال الممتنع أخذنا من العلة ومجمله في الولي حيث جاز له التوكيل اهـ عـش عليه (قوله أيضاً لو باع مال غيره) البيع ليس قيد بل مثله الشراء بان يكره على شراء شئ بمال المكره بكسر الراء اهـ عـش وعبرة البرماوى قوله با كراهه أى الغير وكذا لو اشترى لغيره با كراهه له على الشراء فيقع لأنه أبلغ في الاذن ولا يحسن به من حلف ان لا يشتري هذا أولاً لبيعته لانه مكره فالجهة مختلفة فالعقد صحيح للاذن ولا يحسن لاذ كراه ولا أثر للقول الصادر من المكره بغير حق الا في الصلاة فانها تبطل في الاصح لذوره والتصرفات الواقعة للذى صدر منه الا كراه ولا أثر له الا في مسائل منها الحدث والنحول عن القبلة وترك القيام في الفريضة مع القدرة والافعال الكثيرة في الصلاة والارضاع المقتضى للتحريم والتغريم عند الانفساخ والقتل والتلاف مال الغير أو أكله أو تسليم الوديعة أو كراه مجوسى مسلماً على ذبح شاة أو محرماً حلالاً على ذبح صيد أو على رميه أو أكره على وطء زوجته أو اخته أو على الوقوف بعرفة أو على الرمي أو الطواف أو السعي أو نحو ذلك ولو أكره على وطء زوجته ابنته فهل ينفسخ نكاح ابنته فيه نظر وقياسه كما قال القاضي حسين في المجنون يطأ زوجته ابنته انهم يحرم عليه ان يكون هنا

في ماله بغير حق لعدم رضاه قال تعالى الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ويصح بحق كأن توجه عليه ببيع ماله لو فاء دين أو شراء مال أسلم اليه فيه فأكراه الحاكم عليه ولو باع مال غيره با كراهه له عليه صح كتظيره في الطلاق لانه أبلغ في الاذن



كذلك ولو أكرهه شر يكره على وطء الجارية المشتركة وأحبلها فهل يجب عليه المهر بشر يكره المكروه وقيمة الولد  
 أولاً لأنه الحامل له على ذلك فبسه نظروا كرهه على غسل ميت صح ولو أكرهه على غسل نجاسة ودبغ جلد ميتة  
 طهراً وكذا تحليل الخمر بلا عيب وما يلزم الشخص حال الطواغيت يصح مع الإكراه وما لا فلا انتهت (قوله  
 وإسلام من يشتري له مصحف) أي وحل من يشتري له صيدماً كقول بري وحشي كما يعلم من شرح مخرج  
 بالمصنف جلد المنفصل عنه لأنه وإن حرم منه للمحدث يصح بيعه للكافر كما أفتى به مخرج (فرع) \* اشترى  
 مسلم وكافر مصحفاً فالمعتد بحديثه للمسلم في نفسه أه مراه سم على حج أه عش على مراه وهذه  
 الصورة يشير لها قول الشارح الآتي وشراء البعض من ذلك كشراء الكل (قوله ولو بوكالة) فلو اشترى الكافر  
 ما ذكر لمسلم صح وإن لم يصرح بالسفارة لا تتفاء المحذور ويقارف منع إثابة المسلم كافر في قبول نكاح مسلمة  
 باختصاص النكاح بالتعبد لحرمه الإيضاح وبأن الكافر لا يتصور نكاحه لمسلمة بخلاف ملكه لمسلم كما سيأتي  
 أه شرح مراه وقوله وإن لم يصرح بالسفارة أي ونوى بذلك الموكل أه عميرة أه سم على المنهج  
 ومفهومه البطلان حيث لم يصرح بالسفارة ولا نوى الموكل وإن وكله في شراء مسلم أو مصحف بعينه وهو ظاهر  
 أه عش عليه وعبارة البرماوى قوله ولو بوكالة أما شراء الكافر بوكالته عن المسلم فيصح أن يصرح بالموكل  
 أو نواه لكن لا يقبضه بنفسه بل يقبضه الموكل إن كان حاضراً في البلدان كان غائباً فهل له أن يوكل مسلماً في قبضه  
 عن المسلم أو يقيم القاضي من يقبضه فيه نظراً والأقرب الثاني (قوله مصحف) أي ما فيه قرآن ولو في ضمن علم  
 كالنحو أو ضمن تسمية وما وجد نظامه في غير القرآن لا يحرم بيعه للكافر إلا أن قصده القرآنية بخلاف ما لا  
 يوجد نظامه إلا في القرآن لا يحتاج إلى قصد أه حل (قوله أيضاً مصحف) المراد به ما فيه قرآن وإن قل ولو حرفاً  
 أن قصده من القرآن ولو كان في ضمن نحو تفسير أو علم فيما يظهر نعم يتسامح بملك الكافر الدرهم والدنانير التي  
 عليها شيء من القرآن للحاجة إلى ذلك ويلحق به فيما يظهر ما عت به الباقى أيضاً من شراء أهل الذمة الدور وقد  
 كتب في سفقتها أو جدرها شيء من القرآن فيكون معتقراً للمساومة غالباً لا يقصد به القرآنية كما هو شأنهم  
 الجزية بقدر كراهة تعالى مع أنها تترغ في النجاسة ومثل القرآن الحديث ولو وضع فيها فيما يظهر أذهو وأولى من  
 الآثار الآتية وكتب العلم التي بها آثار السلف بخلاف ما إذا خات عن الآثار وان تغلقت بالشرع ككتب نحو  
 وأغلة نخلت عن اسم الله ويمنع الكافر من وضع يده على المصنف لتجليده كما قاله ابن عبد السلام وإن رجي إسلامه  
 لما في تمكينه من الاستيلاء عليه من الأمانة بخلاف تمكينه من القراءة انتهى شرح مراه مع زيادة وقوله  
 للمساومة به غالباً ينبغي أن مثل ذلك الثوب المكتوب عليه شيء من القرآن لعدم قصد القرآنية بما يكتب عليه  
 إلا أن يقال الغالب فيما يكتب على الثياب أن يقصد به التبرك بلابس فأشبهه التمام على أن في ملابسته ليدن  
 الكافر أمثاله ولا كذلك ما يكتب على السقوف وقوله بخلاف تمكينه من القراءة أي إذا رجي إسلامه بأن  
 فهم ذلك منه ما إذا لم يرج إسلامه فإنه يمنع منها والمخاطب بالمنع الحاكم لا الأحاد لما فيه من الفتنة أه عش عليه  
 (قوله أيضاً مصحف) أي ما فيه قرآن وإن قل كروح أو رسالة أو تسمية لأن دخول الأسماء المعظمة تحت أيديهم  
 أهانة لها وأجاز العلامة ابن عبد الحق التسمية لمن رجي إسلامه وكذا الرسالة اقتداء بفعله صلى الله عليه وسلم  
 والتوراة غير المبذولة كذلك وإن كانت اليهود تعظمها والانجيل وإن كانت النصارى تعظمها فزعموا يبدلونها  
 على ما عندهم ولا أهانة أيضاً أه برماوى (قوله أو كتب علم فيها آثار السلف) كالحكايات المأثورة عن  
 الصالحين أه زى وفي سم على حج ولا يبعد أن أسماء الأنبياء سيما نبينا كالآثار أه ونفس عن  
 العلامة شيخنا سليمان البابلي تخصيص ذلك بمن لا يعتد تعظيم ذلك النبي كالنصارى بالنسبة لسيدنا موسى أه  
 أقول وفيه وقفة وينبغي أن مثل ذلك أسماء صلحاء المؤمنين حيث وجد ما بعين المراد بها كابي بكر بن أبي خافة  
 أه عش على مراه (قوله فيها آثار السلف) هي الحكايات والأخبار عنهم فإن نخلت الكتب عنها جاز أي

(وإسلام من يشتري له)  
 ولو بوكالة (مصحف أو نحوه)  
 ككتب حديث أو كتب  
 علم فيها آثار السلف

صح البيع ولو كتب الحرام والحلال التي هي الفقه اه حاي والذي اعتمد الشوري انه لا يصح بيع كتب  
 الفقه لانه لا يتقاعده عن آثار السلف اذ هو أثر النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف آله الفقه المجردة عن الآثار عن  
 القرآن فيصح بيعها اه شيخنا وعبارة البرماوى وظاهر كلامهم ان العلم الشرعى اذا دخل على الآثار  
 المذكورة والقرآن يجوز بيعه للكافر وهذا هو المعتمد والفرق ان آثار السلف يستمرزأبها انتهت (قوله أو  
 مسلم أو مرتد) أى ولو بشرط العتق اه شرح مر (قوله أو مرتد) أى بخلاف المنتقل من دين إلى آخر  
 وان كان لا يطالب منه إلا الإسلام اه حل أى لا يتقاعده جزء العلة اه شيخنا (قوله لما في ملك الكافر للمصنف  
 ونحوه من الاهانة) يؤخذ منه بالاولى انه يحرم على المسلم اذا استفتاه ذمى أن يكتب له في السؤال أو الجواب  
 لفظ الجلالة فتنبيهه فانه يقع كثيرا الخطأ فيه اه ع ش على مر لكن عرضته على شيخنا ع ف توقف  
 فيه وقال بالجواز لانهم يعظمون الله تعالى اه (قوله والله مسلم من الاذلال) عبر بالاذلال في جانب المسلم  
 وبالاهانة في جانب المصنف لانه يعتبر في حقيقة الاذلال أن يكون للمهان شعور بعزبه بين الحسن والقبح في  
 الجملة اه ع ش (قوله ولبقاء علاقة الاسلام) أى تبعته وهى مطالبته به والاضافة على معنى اللام اه شيخنا  
 (قوله أيضا ولبقاء علاقة الاسلام في المرتد) أى في تمكين الكافر منه ازاله لها اه ح وقد فسر والعلاقة  
 بالمطالبة بالاسلام ولم يظهر وجه ازالته انتهى تمكين الكافر منه اذ لا مانع من مطالبته به بالاسلام وهو تحت يد الكافر  
 ثم رأيت في ساشية البرماوى مانعه لان المراد بعلاقة الاسلام مطالبته بما مضى في حال الردة من الصلاة  
 والصوم ونحو ذلك اه والاولى أن يقال في ايضاح هذه العلة انه اذا كان يطالب بالاسلام فربما يسلم اذا  
 طوب به فيبقى مسلما تحت يد الكافر تأمل (قوله كايه أو ابنه) أى وتمن أقر أو شهد بحريته وان لم تصح  
 شهادته اذ لا تنقص عن الاقرار ومن قال بالمالكة أعنت عبدك عني وان لم يذكرك عوضا اذ الهبة كالبيع بخلاف  
 البيع له بشرط العتق فلا يصح لانه لا يعتق عليه بمجرد العقد اه شرح مر (قوله بمسئلة المرتد) أى  
 فهمى من زيادته على المتهاج لا على النووي في جميع كتبه اه ع ش (قوله وعدم حراية الخ) خرج قطاع  
 الطريق قال السبكي يصح بيع عدة الحرب لهم ولكن اذا غلب على الظن أنهم يتخذونه لذلك حرم مع الصحة  
 اه سم (قوله عدة حرب) بضم العين وكسر هاء أخذته من ضبطه بالقلم اه شوري وفي المختار العدة  
 بالضم الاستعداد يقال كونه على عدة والعدة أيضا ما أعدته لحوادث الدهر من المال والسلاح اه (قوله  
 ودرع) درع الحديد مؤنثة وقال أبو عبيدة يذكروا وث ودرع المرأة قميصها وهو مذكر اه مختار اه  
 ع ش (قوله ونخيل) أى وان لم تصلح للركوب حالا وكذا ما يلبس لها كسرج وجام اه شوري وفي البرماوى  
 مانعه قوله ونخيل أى ولو صغارا وكذا فيسلة وسفن ان كانوا يقاتلون في البحر وخرج نحو سكين صغير ومقسط  
 وجند شجاع ولو كبيرا الان علم مقاتلتنا به انتهى (قوله فلا يصح شراءه لحربي) أى وان كان مؤمنا لتأصل  
 الحراية فيه فلا تظن لكونه في قبضتنا اه حل (قوله لانه يستعين به على قتالنا) فالمنع منه لا مر لازم لانه وهو  
 الاستعانة على قتالنا فالحق بالذات في اقتضاء المنع فيه أى بسببه للفساد اه من ح مع زيادة (قوله أى في  
 دارنا) أى فانه في قبضتنا وليست الحراية متأصلة فيه ما لم يعلم انه يدسه لاهل الحرب والام يصح الشراء خلافا لحج  
 حيث قال بحرمة الشراء مع الصحة وخرج بدارنا ما لو ذهب إلى دار الحرب مع بقاء عقد الذمة وبذل الجزية لانه  
 ليس في قبضتنا وقد يقال هو في قبضتنا مادام ملتزما بالعهد وان لم يقبض الجلال بدارنا حر اه حل (قوله  
 بخلاف الذمى) مفهوم قوله حراية أو مفهوم قوله لحربي اه (قوله اذ لا يتعين جعله عدة حرب) لو غاب على الظن  
 ان يجعله عدة حرب أو فهم ذلك فهو كمنظيره من مسئلة بيع العنب لعاصر الجرح اه مر اه سم أى  
 فيصح مع الحرمة ويؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى ان طائفة من الحربيين أسروا طائفة من  
 المسلمين وجاوزوا بهم إلى محلة قريبة من بلاد الاسلام وطلبوا من أهل تلك المحلة أن يقتدوا تلك الاسرى بحال

(أو مسلم أو مرتد لا يعتق عليه)  
 لما في ملك الكافر للمصنف  
 ونحوه من الاهانة وللمسلم  
 من الاذلال وقد قال الله  
 تعالى ولن يجعل الله للكافرين  
 على المؤمنين سبيلا  
 ولبقاء علاقة الاسلام في  
 المرتد بخلاف من يعتق  
 عليه كايه أو ابنه فيصح  
 لا تتفاء اذ لا به عدم استقرار  
 ملكه وقولى أو نحو ومع  
 حكم المرتد من زيادته  
 وصرح في المجموع بمسئلة  
 المرتد (وعدم حراية من  
 يشتري له عدة حرب)  
 كسيف ورمح ونشاب  
 وترس ودرع ونخيل فلا  
 يصح شراؤه لحربي لانه  
 يستعين به على قتالنا بخلاف  
 الذمى أى في دارنا فانه في  
 قبضتنا بخلاف غير عدة  
 الحربى ولو مما يتأذى منه  
 كالحديد اذ لا يتعين جعله  
 عدة حرب بتعيرى بها



فوافقهم على قدر ما لم من الدراهم ثم لما شرعوا في احضار الدراهم اختلفوا وامتنعوا من قبولها وقالوا  
 لا نطالعهم الا بوزن ونحوه مما يستعين به على الذهاب الى بلادنا والافئذ بهم حيث شئنا فوق السؤال عن ذلك  
 هل يجوز أو يحرم لمافيهم من اعانتهم على قتالنا واصل الجواب ان قياس ما هنا من جواز بيع الحديد لهم  
 جواز الافتداء بما يطلبونه من القمح ونحوه لانه ليس من آلة الحرب ولا يصلح لها بل يؤخذ مما سياتي في الجهاد من  
 استحباب افتداء الاسارى بمال استحباب هذا وتوهم انهم يستعينون به على قتالنا ففسدة متوهمة واستخلاص  
 الاسرى مصلحة صحيحة فلا تترك للمفسدة المتوهمة فاحفظه فانه مهم وقيل عن أهل العصر خلافه فاحذره اه  
 ع ش على مر (قوله اعم من تعبيره بالسلاح) اجاب عنه مر بقوله وهو هنا كل نافع في الحرب ولو درعا  
 وترسا بخلافه في صلاة الخوف لاختلاف ملحظهما اه أى فالمراد به فيها ما يدفع لا ما ينفع اه ع ش عليه  
 (قوله وشراء البعض من ذلك) أى المصحف وما بعده والمراد البعض الشائع اه ع ش على مر (قوله كالشراء)  
 بالمد والقصر والجمع أشريه اه برماوى (قوله ويصح بكرهه كترائه الخ) عبارة شرح مر اما ارتهان  
 واستيداع واستعارة المسلم ونحو المصحف فآثر من غير كراهة فان استأجر عينه كره نعم يؤمر بوضع المهرن عند  
 عدل ويستتنب مسلم في قبض المصحف لحدته وبإيجار المسلم المسلم كما يؤمر بازالة ملكه عنه ولو بنحو وقف على  
 غير كافر كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى أو بكتابة الرقيق وان لم يزل بها الملك لا فادتها الاستئلال وبازالة ملكه  
 عن أسلم في يده أو ملكه فها بنحو ارت أو اختيار بنحو اقاله أو فسخ أو رجوع أصل واهب أو مقرض فان امتنع  
 من رفع ملكه عنه باعه الحاكم عليه ولا يكفي التدبير والرهن والاجارة والتزويج والخيولة فان لم يجد راغباً صبر إلى  
 الحاكم وأحال بينهما إلى أن يوجد ولو طرأ اسلام القن بعد تدبير سيده لم يجبر على بيعه على الأصح حسداً من  
 تفويت غرضه ولو كان علق عتقه بصفة قبل اسلامه فهو كالقن على الاقرب وقد وصل بعضهم صور دخول المسلم  
 في ملك الكافر ابتداء الى نحو تحسين صورة وهى راجعة لقول بعضهم أسباب دخول المسلم في ملك الكافر ثلاثة  
 ما يفيد الملك القهرى والفسخ واستعقاب العتق وهو ضابط مهم انتهت (قوله بكرهه) أى كراهة تنزيهه اه برماوى  
 (قوله اكثر اذى) أى لانهم اجارة عين بخلاف اجارة الذمة فلا كراهة فيها لان العمل فيها دين على الاخير ويمكن  
 تحصيله بغيره فلما أراد أن يفعل ذلك بنفسه يمكن من العمل ولا يمتنع عليه ذلك لعدم التعيين وأما اكثر اذى المصحف  
 فيكره ولو في الذمة بان استأجر مصحفاً موصوفاً ثم عين ويسلم كل من المسلم والمصحف للحاكم ثم يوضع عند عدل  
 اه برماوى (قوله على عمل بعهده بنفسه) أى وان لم يلحق به عمله كالاعمال الممتنعة وهو شريف في قومه وظاهره  
 ولو خدمة مسجد أو عالم من المسلمين وهو كذلك ويسلم له الحاكم اه حل وفي سلطان قوله على عمل بعهده  
 بنفسه كان يقول الذى للمسلم اكثر ينك لتبني لى كذا والكراهة متعلقة بكل من المسلم والذى وان كان تعبير  
 الشارح قاصراً ونخرج بنفسه ما لو اكتره على عمل في ذمته فلا كراهة اه (قوله بازالة الملك عن منافعه) عبارة  
 شرح فر بان يؤجره مسلم اه وكتب عليه ع ش قوله بان يؤجره مسلم مفهوماً انه لا يكفي أن يؤجره لكافر  
 ثم يؤمر ذلك الكافر بإيجاره أيضاً وهكذا وهو متجه اه سم على جج ولعله حيث فهم من حاله ان الغرض  
 من ذلك التلاعب بالمسلم وإبقاؤه في سلطنة الكفار والافلامانع من إيجاره الى كافر وهو يؤجره الى كافر آخر  
 ان ظن ان ذلك وسيلة الى إيجاره لمسلم هذا وبقى ما لو استعاره أو استودعه فهل يمكن من استخدامه في  
 العارية وحفظه في الوديعة أو يتعين أن يستتنب مسلم في حفظه ودفعه الى مسلم يخدمه فيما تعود منه فنعته على  
 الكافر مثلاً بكون المسلم أبالكافر أو فرعاً له فيه نظر ولا يبعد الثاني اه (قوله وبلا كراهه) أى لاقى  
 حق الكافر المرتين ولا في حق المسلم الراهن اه شيخنا (قوله ويكره له بيع المصحف) المراد بالمصحف  
 هنا خاص القرآن بخلافه في قوله سابقاً واسلام من يشتريه مصحف على ما سبق عن مر نخرج به  
 هنا المشتمل على تفسير وظاهره وان كان التفسير أقل من القرآن أو أكثر وكتب العلم والحديث ولو قسبية

اهم من تعبيره بالسلاح وشراء  
 البعض من ذلك كشراء  
 الكل وسائر التملك كان  
 كالشراء ويصح بكرهه  
 اكثر اذى الذى مسلماً على عمل  
 بعهده بنفسه لكنه يؤمر  
 بازالة الملك عن منافعه وبلا  
 كراهة ارتهانه ويكره للمسلم  
 بيع المصحف

فلا يكره بيعه اه ع ش على مر (قوله وشراؤه) ضعيف وبعبارة شرح مر وكره بيع المصحف بلا حاجة  
 لا شراؤه انتهت قبل وثمنه مقابل لقيته وقيل بدل أجرة نسخه والمعتد كراهة البيع دون الشراء لأن فيه تحصيل  
 بخلاف البيع اه برماوى (قوله وشرط في المعقود عليه الخ) ظاهره اعتبار الشرط قبل الصيغة فلا يكفي  
 مقارنتها ولا بعضها الشيء منها وعليه فلو قال لشخص بعثك هذا العبد مثلاً فرأه الخاطب بالبيع حيثئذ وقال قبلت  
 لم ينعقد وهو بعيد فليحذر اه شورى ثم رأيت في ع ش على مر في الشرط الخامس وهو العلم مانصه قوله  
 وعلم به هل يكفي علم المشتري حال القبول فقط دون حال الإيجاب والوجه لا اه سم على سج وقدينازع  
 فيه بما صرحوا به في التولية من أنه لو قال لجاهل بالثمن وليتك العقد وعلم المولى به قبل القبول صح مان قياسه هنا  
 الصحة لأن يفرق بأن التولية لما سبق تعلق العلم بها كانت كالمعلوم بخلافه هنا اه (قوله مثلاً أو غنا) انظر هل  
 يصح كون الثمن منقعة أو لا ثم رأيت في الروض وشرحه في كتاب الصداق مانصه فصل كل عمل يستأجر عليه كعليم  
 قرآن وخباطة ثوب وخدمة و بناء يجوز جعله صدقاً فالحج يجوز جعله غنائماً مل (قوله خمسة أمور) انما تعرض لعددها  
 هنا دون ما سبق اطول الفصل بينهما بالتفريع على كل واحد فرما ينسى ارتباط المتأخر بما سبقه تأمل (قوله أيضاً  
 خمسة أمور) أى فقط في غير الروى وأما الروى فسيأتى له شروط زائدة على الخمسة وذكر السبكي أن الخمسة  
 ترجع الى شرطين فقط وهما كونه مملوكاً به منتفع بالان القدرة على التسليم والعلم به وكون المالك إن له  
 العقد مشروط في العاقد وشرط الطهارة مستغنى عنه بالمالك لأن النجس غير مملوك وأجيب بان هذه أمور  
 اعتبارية تارة تعتبر مضافة للعاقد وتارة تعتبر مضافة للمعقود عليه اه برماوى (قوله طهره) أى ولو حكماً  
 ليدخل نحو أوائى الخرف المجونة بالسرحين فانه يصح بيعها للعفو عنها فهي طاهرة حكماً اه ع ش على مر  
 (قوله أيضاً طهره) أى ولو بالاجتهاد ودخل فيه المانع اذا وقعت فيه مية لانفس لها سائلة ولم تغيره وينبغي  
 ثبوت الخيار عند الجهل وهو المعتد ولو اعتقد البائع النجاسة دون المشتري فهل يجوز له ان يبيعه ويصح  
 نظر العقيدة أولاً نظر العقيدة البائع الذى ينبغي ان معتقد النجاسة اذا قصد حقيقة البيع لا يصح واذا قصد  
 نقل الاختصاص صح وكذا ان أطلق اه برماوى (قوله أو امكان لطهره) أى فالشرط الاحد الآخر وقوله فلا  
 يصح الخ تفريع على مفهوم الاحد الآخر (قوله أيضاً أو امكان بغسل) عبارة شرح مر امامنا بطهره بغسل ولو  
 مع التراب كثوب نجس بما لا يستتر شيئاً منه فيصح ويصح بيعه القرض فيه الدوق ولو ميتاً لانه من مصلحته كالحيوان  
 بما طنه النجاسة ويبيع خرافاً ورتناً كفى الروضة والدوق فيه كنوى الترو وظاهره عدم الفرق في صحته ورتنا بان  
 يكون في الذمة أولاً وهو الاوجه خلافاً لما فى الكافية والفرق بينه وبين السلم لا يخفى ويصح بيع فأرة المسك بناء  
 على الاصح من طهارتها انتهت وقوله والفرق بينه وبين السلم لا يخفى أى وهو ان باب السلم أصيب بدليل عدم صحة  
 الاعتبار ونحوه فيه بخلاف المبيع في الذمة كذا ذكره الشهاب سم وهو غير سديد اذا المبيع في الذمة  
 لا يصح الاستبدال عنه كالمسلم فيه كسيأتى اه رشيدى وقوله ويصح بيع فأرة المسك أى وحدها أو مع ما فيها  
 حيث روى قبل وضعها اه ع ش عليه (قوله بغسل) أى كثوب نجس بما لا يستتر شيئاً منه قال شيخنا ع ش  
 ظاهره لو كان بعراً أو مؤنة لها وقع وهو كذلك اه برماوى (قوله فلا يصح بيع نجس) ويحل اقتناء السرحين  
 وتربية الزرع به مع الكراهة واقتناء الكلب لمن يصبه أو يحفظ به نحو ماشية ودرب وتربية الجرو والمتوقع  
 تعليمه لا اقتناؤه لمن يحتاج اليهما لا ويمنع اقتناء الخنزير مطلقاً ويحل اقتناء فهد وقيل وغيرهما اه من شرح  
 مر وكتب عليه ع ش قوله وتربية الجرو قال فى المصباح والجرو بالكسر والفخ ولد الكلب والسباع والضم  
 لغة فيه اه وفى المختار والجرو بالكسر والفخ والضم ولد الكلب والسباع اه وكتب أيضاً لا اقتناؤه لمن  
 يحتاج اليهما لا ومنه يؤخذ انه لو اقتناه لحفظ ماشية بيده فماتت أو باعها وفى نيته تجديدها لم يجز بقاؤه في يده  
 بل يلزم رفع يده عنه وبعبارة سم على ج (فرع) \* اقتنى كلباً ماشية ثم باعها وماتت وقصد ان يعيدها

وشراؤه ذكر ذلك فى المجموع  
 (و) شرط (فى المعقود عليه)  
 مثلاً أو غنا خمسة أمور  
 أحدها (طهره) له (أو  
 امكان) لطهره (بغسل)  
 فلا يصح بيع نجس (ككلب  
 ونحوه) غيرهما مما هو نجس  
 العين وان أمكن طهره  
 بالاستحالة كالجذمية لانه  
 صلى الله عليه وسلم



هل يجوز له اقتناؤه الى أن يحصل التحديد أو لا مال مر الثاني لان ظاهر اطلاقهم انه لا يجوز الاقتناء الا ان كانت  
 الحاجة ناجزة ومن الحاجة الناجزة احتياجه في بعض الفصول دون بعض فلا يكاف رفع يده عنه مدة عدم  
 احتياجه له اهـ \* (فرع) \* لو تصدق أو وهب أو وصي بالنجس كالدهن والكاب ونحوهما صح على معنى نقل  
 اليد لا التملك اهـ سم اهـ ع ش \* (فرع) \* عدم دخول ملائكة الرحمة بانه كلب هل وان جاز اقتناؤه  
 أو وجب كلعلم انه يقتل لولا اقتناؤه لم يراسته قال مر ظاهر ما ورد من انه لا تدخل بيتا فيه طائفة مع انها  
 معذرة لا تمنع لها في الحيض عدم الدخول هنا اهـ سم على المتبع اهـ ع ش على مر (قوله أيضا فلا  
 يصح بيع نجس) انظر هل إعادة حرف النفي في المتن في بعض المنفيات وتركها في بعض فيه وذ كرها في الشارح  
 هل تخصيص ذلك ببعض الشروط دون بعض وجه اهـ شوبري (قوله نهى عن ثمن الكلب) أي والنهي  
 عن ثمنه يدل على فساد بيعه اهـ ع ش (قوله في المذكورات) أي في الحديثين اهـ ع ش (قوله نجاسة  
 عينها) أي لا عدم النفع بها لوجوده فيها اهـ حل ووجه ذلك ان هذه الاشياء لها منافع فالحجر بطقاها النار  
 ويعجن به الطين والميتة تطعم للجوارح ويطلق يشحمها السفن ويسرج به والكاب يصيد فعملنا ان منشأ النهي  
 نجاسة العين اهـ برماوى (قوله أعم من تعبيره بالمبيع) أي لشموله للثمن هذا بحسب الظاهر المتبادر من لفظ  
 المبيع والافق النظر للحقيقة فمن ان المبيع يطلق على كل من الثمن والثمن فلا يصرح بذلك النووي في تحرير  
 التبيين وغيره فليتأمل اهـ شوبري (قوله ولا يبيع متنجس) أي يبيعه استقلا لا لاتباعها هو كالجوزة منه ولا يبيع  
 أرض بنيت بالبن أو أخرجت بنجس صحيح اهـ حل ومثله مر قال القليوبي على الخطيب قال شيخنا مر  
 والببيع واقع على الطاهر وانما تدخل غيره تبعاً بقول اليد فراجع اهـ \* (تبيين) \* علم من هذا ان يبيع الخرف  
 المخلوط بالرماد النجس أو السرجين صحيح كالزيت والجررو والواجير والقل وغيرها وتقدم في الطهارة انه يعني عما  
 يوضع فيها من المائعات فلا ينجس اهـ بحروقه (قوله أيضا ولا يبيع متنجس) لا يمكن طهره كاللبن واللبن  
 والصبيغ والآجر المجلون بالزبل اذ هو في معنى نجس العين لا دار بنيت به وأرض سميت بنجس وقن عليه وشم  
 وان وجدت اراته خلافا لعضدهم لو وقع النجس تابعاً مع دعاء الحاجة لذلك ويغفر فيه ما لا يغفر في غيره اهـ  
 شرح مر وفي ع ش عليه مانصة \* (فرع) \* مشى مر على انه يصح بيع الدار المبنية بالبنات النجسة وان  
 كانت أرضها غير مملوكة كالمحكمة وكذا يكون العقد وارد على الطاهر منها والنجس تابعاً اهـ سم على المتبع  
 وهذا في دار اشتملت على طاهر كالسقف ونجس كالبنات وعليه ولو كانت الارض محنكة وجميع البناء نجس  
 لم يظهر للصحة وجه بل العقد باطل فليتأمل اهـ بحروقه (قوله ولودهن) غاية للرد على من قال بإمكان طهر الدهن  
 كما فهمه المحلى من عبارة الاصل أو غاية للرد على من قال بصحة بيعه كما فهمه مر من عبارة الاصل والخاصل ان فيه  
 قولين ضعيفين القول بامكان طهره والقول بصحة بيعه وفي الرشد على مر مانصة قوله ان عذر طهره صريح في  
 ان معنى قول المصنف وكذا الدهن أي لا يصح بيعه وليس معناه وكذا الدهن لا يمكن تطهيره الذي حمله عليه الجلال  
 المحلى ويدل على ان الشارح هنا حمل كلام المصنف على عدم صحة البيع حكايته مقابلة الآتي واعلم ان الجلال  
 المحلى انما حمل المتن على ما مر وان كان خلاف ظاهره حتى لا يخالف طريقة الجمهور وحاصل ما في هذا المقام ان  
 الجمهور بنوا خلاف صحة بيع الدهن المتنجس على الضعف من امكان تطهيره أي فان قلنا بالاصح من عدم امكانه  
 لم يصح بيعه قولاً واحداً وخالف الامام والغزالي في بناءه على الاصح من عدم امكان تطهيره أي فان قلنا بالضعف  
 صح بيعه قولاً واحداً وعلمنا في الروضة قال وكيف يصح بيع ما لا يمكن تطهيره اهـ قال الاذري وكلام الكتاب  
 أي المتنازع بينهم موافقة الامام والغزالي اهـ أي لان فرض كلامه فيما لا يمكن تطهيره فالجلال أخرجه عن  
 ظاهره وفرض الخلاف فيه في انه هل يمكن تطهير الدهن المتنجس أو لا فلا تعرض فيه لمسألة البيع حيث قد ومن ثم  
 زادها عليه في الشارح بعد واما الشارح هنا كالشهاب ج فابقياه على ظاهره لكن وقع في كلامهما تناقض

نهى عن ثمن الكلب وقال  
 ان الله حرم بيع الخمر والميتة  
 والخنزير رواهنا الشيخان  
 والمعنى في المذكورات  
 نجاسة عينها فألحق بها باقي  
 نجس العين وتعبيرى  
 بالمعقود عليه أعم من تعبيره  
 بالمبيع وقول يغسل من  
 زيادتي (ولا يبيع متنجس)  
 لا يمكن طهره ولودهن  
 تنجس

وذلك لان قولهما التعذر تطهيره صريح في ان الخلاف مبني على تعذر الطهارة الذي هو طريقة الامام والغزالي  
 التي هي ظاهر المتن فيناقضه قولهما بعدوا أعاده ههنا بين حريان الخلاف في صحته بناء على امكان تطهيره الخ ومن  
 ثم توقف الشهاب سم. في كلام الشهاب حجج الموافقة له ما في الشارح ههنا لكن بمجرد الفهم اه بحر وفه  
 (قوله لانه في معنى نجس العين) ظاهر العبارة ان العلة في نجس العين موجودة فيه وليس كذلك اذ تقدم انها  
 نجاسة عينيه وهذه لم توجد في المتنجس وحده فثبت في ان يعتبر في نجس العين علة ان احدهما يلحق باعتبارها  
 باقي نجس العين غير ما في الحديثين وهي نجاسة عينيه والاخرى يلحق باعتبارها المتنجس وهي عدم امكان طهره  
 بالغسل وهذه موجودة في النجس والمتنجس تأمل (قوله ولا أثر لامكان طهر الماء القليل بالمكثرة) عبارة شرح  
 مر وامكان طهر قليله بالمكثرة وكثيره بزوال التعذر كما كان طهر الخمر بالتخلل وجاد الميتة بالدباغ اذ ظهر ذلك  
 من باب الاحالة لا من باب التطهير انتهت (قوله ونفع به) أي بما وقع عليه الشراء في حد ذاته فلا يصح بيعه مالا  
 ينتفع به بمجرد وان تأتى النفع به بضمه الى غيره كما سياتي في نحو جتي حنطة اذ عدم النفع اما لقلة كجتي بروما  
 للفسه كالحشرات وبه يعلم ما في تعليل شيخنا في الحاشية صحة بيع الدخان المعروف بالانتفاع به بنحو تسخين ماء  
 اذا ما شترى بنحو نصف أو نصفين لا يمكن التسخين به لقلته كما لا يخفى فيلزم ان يكون بيعه فاسدا والحق في التعليل  
 انه منتفع به في الوجه الذي يشترى له وهو شر به اذ هو من المباحات لعدم قيام دليل على حرمة قنطاريه انتفاع به  
 في وجه مباح ولعل ما في حاشية الشيخ مبني على حرمة وعليه في فرق بين القليل والكثير كما علم مما ذكرناه فليراجع  
 اه رشيدى على مر وعبارة شيخه أي عش على مر فائدة وقع السؤال في الدرس عن الدخان المعروف  
 في زماننا هل يصح بيعه ام لا والجواب عنه الصحة لانه طاهر منتفع به كتسخين الماء ونحوه كالتظليل به انتهت (قوله  
 بعدنهما) معدن الماء البحر ومعدن التراب التل مثلا لكن يشترط ان يحوز الماء في قربة مثلا أو يكوم التراب  
 كما قيد بذلك الحلي ومر و حج في شروحيهم فصوره المسئلة انه باع قربة ماء مثلا على شط البحر اه شيخنا ح ف (قوله  
 ولا يقدر فيه) امكان تحصيل مثلها (غرضه من هذا الرد على الضعيف وعبارة أصله مع شرح مر ويجوز بيع  
 الماء على الشط والحجر عند الجبل والتراب بالحصرا ممن حازها في الاصح لظهور النفع بها وان سهل تحصيل مثلها  
 ولا يقدر فيه ما قاله الثاني من امكان تحصيل مثلها ممن غير تعب ولا مؤنة فان اخضع بوصف زائد كتبريد الماء  
 صم قطعا ويصح بيع نصف دار شائع بمثله الاخر ومن فوائده منع رجوع الوالد ببيع المقلص انتهت (قوله  
 أم ما لا) أي فيما لا يتأني منه النفع حالا فلا يرد عدم صحة بيع دار دون ممرها اذا كان يمكن اتخاذ ممر لها اه  
 شوبرى وفي شرح حج مانصه فرع من المنافع شرعاً حق المور بأرض أو على سطح وجاز كما يأتي في الصلح عليه  
 بعوض على التأييد بلفظ البيع مع انه محض منفعة اذ لا تملك به عين الحاجة اليه على التأييد ولذا جاز ذلك بلفظ  
 الاجارة أيضا دون ذكر مدة ولا يصح بيع بيت أو أرض بلا ممر بان اخضع من جميع الجوانب تلك البائع أو كان  
 له ممر ونفاه أو بملك المشتري أو غيره لعدم الانتفاع به حالا وان أمكن اتخاذ ممر له بعدو يفرق بينه وبين ما مرفى  
 الجحش الصغير بان هذا صالح للانتفاع به حالا فلم يكتف فيه بالامكان بخلاف ذلك وفارق ما ذكره أولا مالو باع  
 دارا واستثنى لنفسه بيتا منها فان له الممر اليه ان لم يتصل البيت بملكه أو شارع فان نفاه صح ان أمكن اتخاذ ممر  
 والا فلا بان في هذه استدامة ملكه وتلك فيها نقل له ويقتصر في الاستدامة ما لا يقتصر في الاستدعاء اذ يبيع عقار  
 ونخص المور اليه بجانب اشترط تعيينه فلو اخضع بملكه من كل الجوانب وشرط للمشتري حق المور اليه  
 من جانب لم يعينه بطل لاختلاف الغرض باختلاف الجوانب فان لم يخصصه بان شرطه من كل جانب أو قال  
 بنحوها أو أطلق البيع ولم يتعرض للمرضع ومرا اليه من كل جانب نعم في الاخير محله اذ لم يلاصق الشارع  
 أو ملك المشتري والامر منه وظاهر قوله فان له الممر اليه انه لو كان له ممر ان تخير البائع وقضية كلام بعضهم  
 تخير المشتري وله اتجاه فان القصد مورا البائع للملك وهو حاصل بكل منهما وظاهر ان محله ان استوى يأسعة

لانه في معنى نجس العين  
 ولا أثر لامكان طهر الماء  
 القليل بالمكثرة لانه كالجمر  
 يمكن طهره بالتخلل (و) ثانيا  
 (نفع) به شرعا ولو ماء و ترابا  
 به فنهما ولا يقدح فيه  
 امكان تحصيل مثلها بلا  
 تعب ولا مؤنة وسواء كان  
 النفع حالا أم ما لا



وتحوها والاتعين بالاضرر فيه ويؤخذ من هذا وقولهم باختلاف الغرض باختلاف الجوانب ان من له حق المرور في شغل معين من ملك غيره لو اراد غيره نقله الى محل آخر منه لم يجز الا برضا المستحق وان استوى الممران من سائر الوجوه لان اخذه بدل مسخه معاوضة وشروطها الرضا من الجانبين ثم رأيت بعضهم أفتى بذلك فيمن له مجرى في أرض آخر فادالا آخر ان ينقله الى محل آخر منها مساو للاول من كل وجه منها ولم نقل الغزالي اقتناء الشيخ تاج الدين فيمن له طريق في ملك غيره فادالا ملك نقلها لموضع لا يضر بالجواز ونظر فيه قال الامر كما قال من النظر ثم استدلل للنظر ولو اتسع الممر برزاند على حاجة المرور فهل للمالك تضييقه بالبناء فيه لانه لا ضرر حاله على المار ولا لانه قد يزدحم فيه مع من له المرور وغيره من المالك أو جارا آخر كل محتمل والذي يظهر الجواز ان علم انه لا يحصل للمار تضرر بذلك التضييق وان فرض الازدحام فيه والا فلا اه بالحرف ومثله شرح مدر (قوله كجش صغير) أي اذا لم يترتب عليه تفريق محرم بان ماتت أمه أو استغنى عنها اه برماوى (قوله حشرات) جمع حشرة بفتحين اه مختار اه عرش (قوله كجبة) ومما جوب للسعها شرب ماء الكادى وقوله وعقرب واحد العقارب والانتى عقربة ومما جوب للسعها شرب ماء الرحلة اه برماوى \* (تنبيه) \* قال في الروض في باب اتلاف البهائم مانصه والفواسق الخس لانهم ولا تلك ولا أثر ليد فيها باختصاص قال في شرحه لعدم احترامها للامر بقتلها وألحق بها الامام المؤذيات بطبعها كالاسد والذئب اه قال في الابواب وظاهر حرمة اقتنائها وهو متجه اه واطلاقه شامل لما تعلم منها نحو واصطيادها ومقتل اه شوبرى (قوله وفارة) بالهمزة لا غير في الحيوان مفرد او جمع او جمع فتران وأما فارة المسك فبالهمزة وزر كه مفرد او جمع اه شيخنا وفي عرش على مدر الفارة بالهمزة وزر كه نالفة المسك بخلاف الحيوان المعروف فانه بالهمزة فقط انتهى قاموس اه وفي المصباح الفارسي همزة وزر تقع على الذكر والانثى والجمع فارسل تمر وتمر وتفران وتفران المكان يفارهموز من باب تعب اذا كثرت فيه الفارو وكان مفار على وزن مفعول كذلك وفارة المسك هموزة ويجوز تخفيفها نص عليه ابن فارس وقال الفارابي في باب المهموز وهي الفارة وفارة المسك وقال الجوهري غير مهموزة من فار يفرور اه (قوله وخنفساء) في المختار الخنفساء بفتح الفاء مد ودوالانثى خنفساء والخنفس لغة فيه والانثى خنفساء اه وفي المصباح الخنفساء فعلا معروفة وضم الفاء أكثر من فتحها وهي ممدودة فيه ما وقع على الذكور والانثى وبعض العرب يقول في الذكور خنفس بالفتح بوزن جندب ولا يمتنع الضم فانه القياس وبنو أسد يقولون خنفساء في الخنفساء كأنهم جعلوا الهاء عوضا من الالف والجمع خنفس اه (قوله اذا نفع فيها يقابل بالمال) أي لا نفع يعتبر ويقصد شرعا بحيث يقابل بمال لانه المراد ما دار على ان يكون فيه منفعة مقصودة معتد بهامة شرعا بحيث تقابل بالمال وان لم تكن من الوجه الذي يراد الانتفاع به منه فلا يخالف ما سياتي في الاصول والثمار من يسع الجزيرة الظاهرة والثمرة الظاهرة قبل بدو صلاح بشرط القطع اه حل (قوله في الخواص) هي التي تذكر في المنافع في كتب الطب اه شيخنا (قوله كضب) وكبر بوع ونخل ودودقز اه شرح مدر (قوله وسباع) بكسر السين المهملة جمع سبع وهو الحيوان المفترس اه برماوى (قوله وسباع لا تنفع) عبارة أصله مع شرح سج ولا يبيع كل طير وسبع لا ينفع لخواصه أو قتال أو حراسة كالفواسق الخس وأسد وذئب وغر لا يرجح تعلمه الصيد لكبره مثلا بخلاف نحو فهد لصيد دلو بان يرجح تعلمه وقيل لقتال وقر دخراسة وهرة أهلية لدفع نحو فأر وعندليب اللانس بصوته وطاوس اللانس بلونه وان زيد في نفسه لاجل ذلك اما الهرة الوحشي فلا يصح بيعه الا ان كان فيه منفعة كهر الزباد وقد رعى تسليمه لحبسه أو بطنه مثلاً انتهت (قوله كاسد وذئب) أي وكالفواسق الخس اه سج وكتب عليه سم قوله وكالفواسق الخس مانصه لو علم بعض الفواسق كالخسدة والغراب الاصطياد فهل يصح بيعه لانه صار متفعلا به وعليه فهل يزول عنه حكم الفواسق حتى لا يندب قتلها أو يستمر عليه حكمها فيه نظر وظاهر كلامهم ان الفواسق لا تملك بوجسه ولا تقتنى اه اه عرش

كجش صغير (فلا يصح بيع  
حشرات) لا تنفع وهي صغار  
دواب الارض كجبة وعقرب  
وفارة وخنفساء اذا نفع  
فيها يقابل بالمال وان ذكر لها  
منافع في الخواص بخلاف  
ما ينفع منها كضب لمنفعة  
أكله وعلق لمنفعة امتصاص  
الدم (و) لا يبيع (سباع  
لا تنفع) كاسد وذئب

على مر (قوله وغر) أي كبير لا يمكن تعليمه الصيد فلا ينال نصريتهم بحل الاضطهاد به والتمر بطبعه لا يقبل  
 الصيد فلذلك فصل فيه بين ما يقبل التعليم وما لا يقبل بخلاف الفهد فإنه يقبل الصيد بطبعه ومن ثم أطلقوا فيه  
 اه حل وفي المصباح النمر بوزن كتف سبع أجنب وأجر آمن الاسد ويجوز التخفيف بكسر النون  
 واسكان المسم والانتى غيرة بالهاء والجمع غور وغورة ور بما قالوا أنمار اه (قوله وما في اقتناء الملوك الخ) أي  
 واقتناؤهم لها حرام اه شورى وبرماوى وقوله من الهيبة أي هيبة الخلق لهم بسبب اقتنائهم لهم لها  
 والسياسة اصلاح أمور الرعية وتذير أمورهم بامتنالهم لهم بسبب اقتنائهم ذلك فهو عطف لازم على ما لزوم  
 وعطف مسبب على سببه وقال عش عطف تفسير اه شيخنا وفي المختار يقال ساس الناس أصلح أمورهم  
 اه (قوله وفهد للصيد) هو سبع معروف والانتى فهد والجمع فهو دكفلس وفلوس وفي حاشية البكري والفهد  
 بفتح الفاء وكسرها اه عش على مر (قوله وفيل للقتال) أي وقد رد العراصة وهرة لدفع الفأرو ونحوه وأما  
 الهرة الوحشية إذا قدر على تسليمها فإنه يصح بيعها وعندنا بيب وهو المسمى عند العامة بالبلبل للأنس بصوته  
 وطاوس للأنس بلونه وان زيدا في ثمة لاجل ذلك واستشكل القطع بحل بيعه بحكايتهم الخلاف في إيجاره وقد  
 يفرق بضعه منفعة وحدها وكره جماعة ترك بيته في البيوت لانه يتشام به لانه يزهر بنفسه ووزرانة الحمل عليها  
 اه برماوى (قوله ونحو حيتي بر) عبارة شرح مر ولا يبيع حيتي الحنطة ونحوها كشعير وزبيب ونحو عشرين  
 حبة خردل وغير ذلك من كل ما لا يقابل في العرف بمال في حالة الاختيار لانتفاء النفع بذلك لثقلته ولهذا لم يضمن  
 لوتلف وان حرم غصبه ووجب رده وكفر مستحله وعندنا لا يضمنه لغيره أو لنحو غلاء كاصطياد حبة في فخ وما نقل  
 عن الشافعي رضي الله عنه من جواز أخذ الخلال والخلالين من خشب الغير محمول على ما إذا علم رضاه ويحرم  
 بيع السم ان قتل كثيره وقليله فان نفع قليله وقتل كثيره كالادوية جاز انتهت وقوله فان نفع قليله الخ قضيته  
 الحرمه فيما لو لم ينفع قليله وأضر كثيره والظاهر انهما غير مرادة لانه لا معنى للحرمه مع انتفاء الضرر نعم قد يقال  
 بفساد البيع وبالحرمة لعدم الانتفاع به كالخسرات ونحو حيتي الحنطة فان بيعها باطل لعدم النفع وان انتفى  
 الضرر فما هنا أولى لوجود الضرر فيه وهل العبرة في النفع بالتعاطى له حتى لو كان القدر الذي يتناوله لا يضره  
 لا اعتياده عليه وبضر غيره لم يحرم أو العبرة بغالب الناس فيحرم ذلك عليه وان لم يضره فيه نظر والا قرب الثاني  
 اه عش عليه (قوله لان ذلك لا يعد مالا) أي فهو لا ينتفع به وكان الاولى التعليل بعدم النفع اه شورى  
 أي لان المحدث عنه كون المبيع منتفعا به الا ان يقال لما كان نحو حيتي البر ينتفع به النحو اصطياد بفتح لم يعمل  
 بعدم النفع اه اطفحى (قوله وآله لهون) لم يقدر بعد العاطف لفظة لا يبيع كسابقه ممن المعطوفات وعله  
 لقرب هذا من المعطوف قبله لكنه يشكل اعادته في قوله ولا يبيع جان مع قرب هذا كسابقه فليتأمل اه  
 شورى ويحجب عنه بأنه اعادها في قوله ولا يبيع جان لانه مقيد بقيد فلان بعد ما التوهم رجوع القيد  
 للمرهون أيضا وان كان يبيعه قوله كما يأتي اه شيخنا (قوله محرمه) خرج غيرها كالنغير والطبول وغير  
 الدريكة اه شيخنا (قوله أيضا محرمه) أي لا نحو شطرنج ومثلها في عدم الصحة الصور والصلبان ولومن ذهب  
 أو فضة أو حلوى وقال العلامة مر يصح بيع صور الحلوى لان المقصد منها الرابح واستثنى بعضهم لعب  
 البنات وأما نفس التصوير فخرام ويصح بيع الاطباق والاشباب والفرش المصورة بصورة الحيوان ويحرم  
 بيع كتب العلم المحرم ونحوه اه برماوى (قوله كطنبور ورمار) عبارة شرح مر كطنبورة وشبابه وهي  
 المسماة بالنابة وصنم وصورة حيوان وصيلب فيما يظهر ان أريده ما هو شعارهم المخصوص بتعظيمهم ولومن  
 نحو نقد وكتب علم محرم اذا نفعهم اشراعتهم يضع بيعه نرد صلح لم يادق شطرنج من غير كبير كقعة فيما يظهر ويبيع  
 جارية غناء محرم وكبس نطاح وان زيدا في ثمة ما لذلك لان المقصد اتصال الحيوان انتهت وقوله ان أريده  
 ما هو شعارهم أي أما لو لم يرد بها ذلك كالصور التي تتخذ من الحلوى لير ويحبها فلا يحرم بيعها ولا فعلها ثم

وغر وما في اقتناء الملوك لها  
 من الهيبة والسياسة ليس  
 من المنافع المعتبرة بخلاف  
 ما ينفع منها كضبيع للقتال  
 وفهد للصيد وفيل للقتال  
 (و) لا يبيع (نحو حيتي بر)  
 كحيتي شعير لان ذلك لا يعد  
 مالا وان عد بضمه الى غيره  
 ونحوه من زيادتي (وآله  
 لهو) محرمه كطنبور  
 ورمار



رأيت الشيخ عميرة نقبل ذلك عن الباقرين فايراجع وفي العلقمى على الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم أشد  
 الناس عذابا يوم القيامة الذين يظاهرون لخالق الله تعالى الخ ما نصه قال النووي قال العلماء تصوير صورة الحيوان  
 حرام شديد الحرمة وهو من الكاثر لانه متوعد عليه بهذا الوعيد الشديد وسواء صنعه لما يمتن أم لغيره فصنعه  
 حرام بكل حال وسواء كان في ثوب أو بساط أو درهم أو دينار أو فلس أو ناء أو حائط أو غيرها فاما تصوير ما ليس  
 فيه صورة حيوان مثلا فلينسبح حرام اهـ وعموم قوله أم لغيره الخ يفيد خلاف ما تقدم عن الباقرين وروايتي  
 ما في العلقمى ما كتبه الشيخ عميرة بهامش المحلى من قوله ثم لا يتخفى ان من الصور ما يجعل من الحلوى بمصر  
 على صور الحيوان وقد عت البلوى ببيع ذلك وهو باطل اهـ ويمكن حمل كلام الشارح على ما لو افقه  
 يجعل ضمير به راجعا الى الصليب وتكون حرمة تصوير الحيوان باقية على اطلاقهم فيها وحري عليه حج  
 حيث قال وفي الخالق الصليب به أى بالنقد الذى عليه صورة أو بالصنم تردد ويتجه الثانى ان أريد به ما هو من  
 شعارهم المخصوصة بتعظيمهم والاول ان أريد به ما هو معروف اهـ ع ش عليه وفي المصباح الطنبورى من آلات  
 الملاهى وهى بضم الطاء فارسي معرب وفيه ثلاث لغات بذيال معجمة وبنون وبلام اهـ (قوله وان تقول  
 رضاها) غاية للرد وقول الشارح ولا يقدح الخ رد لما تمسك به الضعيف وعبارة أصله مع شرح مر وقيل يصح  
 ان عذر رضاها لالان فيها نفع متوقعا كالخمس الصغير ورد بانها مادامت على هيئتها لا يقصد منها سوى المصلحة  
 وبه فارت صحة بيع اثناء النقد قبل كسره والمراد ببيعها على هيئتها ان تكون بحالة بحيث اذا أريد منها ما هو  
 له لا تحتاج الى صنعة وتعب كما يؤخذ من باب الغصب فتعبر بعضهم هنا ببيع المركبة اذا نزلت كبيعها بحمول  
 على ذلك لا تعود بعده لغيرها الا بما ذكرناه انتهت (قوله ويصح بيع اثناء ذهب أو فضة) استشكل بذلك على منع  
 بيع آله الله والاصنام وأجيب بان الغالب قصد المصنوع وهو الذهب والفضة اللذان هما قيم الاشياء وآله  
 الله وغلب فيها اعتبار قصد الصنعة المحرمة التي انما تقصد الآلة لاجلها وكذا الاصنام غلب فيها النظر الى  
 الخدور اهـ عميرة اهـ سم (قوله وقدرة تسلمه) أى حسا وشرا اهـ شرح مر وذكر مفهوم القدرة حسا بقوله  
 فلا يصح بيع نحو ضال الخ ومفهوم القدرة شرا بقوله ولا جزع مع الخ الامثلة وقوله ليوثق بحصول العوض  
 أى من الجانب الآخر فكأنه قال يشترط قدرة المشتري على تسليم المبيع ليثنى البائع بحصول الثمن لان  
 المشتري لو لم يقدر على التسليم يرجع في ثمنه فلا يظفر به البائع وقوله لا يجوز عن تسلمه حال يشير به الى شرط مقدر  
 في المتن في هذا الشرط صرح به الحلبي وكذلك قوله نعم ان احتاج فيه الخ فيكون تقدر المتن هكذا وقدرة على  
 تسلمه حال من غير كفه ولو عجز خالا وقد مر ما لا يصح أو قدر حال لكن بمؤنة لها وقع لم يصح أيضا تأمل (قوله في بيع  
 غير ضمني) أما هو فيصح لمن لا يقدر على الانتزاع لقوة العتق مع كونه يغتفر في الضمني ما لا يغتفر في غيره ويصح أيضا  
 ببيع الآبق والضال والمغصوب لمن يعتق عليه ولو كان عاجزا عن انتزاعه اهـ شرح مر (قوله أولى مما عر  
 به) عبارة أصله الثالث امكان تسليمه قال مر في شرحه وانما اقتصر عليه أى التسليم لانه محل وفاق وسيد كر  
 محل الخلاف وهو قدرة المشتري على تسلمه من هو عنده اهـ ثم قال المتن فان باعه لقادر على انتزاعه صح على  
 الصحيح قال مر والثاني لا يصح لان التسليم واجب على البائع وهو عاجز عنه اهـ فحينئذ تعلم من هذا ان  
 ما صنعه المنهاج أفيد مما صنعه شيخ الاسلام تأمل وعبارة المحلى فلا يصح بيع الضال والآبق والمغصوب للعجز  
 عن تسليمه في الحال فان باعه أى المغصوب لقادر على انتزاعه ودونه يصح على الصحيح نظر الى وصول المشتري  
 الى المبيع والثاني ينظر الى عجز البائع بنفسه ولو قدر على انتزاعه صح بيعه قطعاً ولو باعه من الغاصب صح قطعاً  
 ولو باع الآبق ممن يسهل عليه رده ففيه الوجهان في المغصوب وكذا يقال في الضال انتهت (قوله ببيع نحو ضال)  
 أى ولو لنفعة العتق وان عرّف محله واستشكل الاسنوى منع بيع الضال والآبق والمغصوب بان اعتاقهم جائز وقد  
 صرحوا بان العباد اذا لم يكن في شرائه منفعة الا حصول الثواب بالعتق كالعبد الزمن صح بيعه واعتاق المبيع قبل

(وان تقول رضاها) أى  
 مكسرها اذ لا تنفع بها شرعا  
 ولا يقدح فيه نفع متوقع  
 برضاها لانها ليست بها  
 لا يقصد منها غير المصلحة  
 ويصح بيع اثناء ذهب أو  
 فضة (و) نالها (قدرة  
 تسلمه) في بيع غير ضمني  
 ليوثق بحصول العوض  
 وتعبرى بذلك أولى مما عر  
 به (فلا يصح بيع نحو ضال)

فبعضه صحيح ويكون قبضاً لم لا يصح بيع هؤلاء اذا كانوا مناء بل مطلقاً لوجود منفعة من المنافع التي يصح الشراء  
 لها واجيب بان الزمن ليس فيه منفعة قد حيل بين المشتري وبينها بخلاف المقصوب ونحوه اهـ وماوى وعبارة  
 شرح مـ ولا يصح بيع الضال والأتق ولو لم ينعرف محله والمقصوب ولو لم ينعرف العتق بان اشتراء امة عتقه للعجز  
 عن تسليمها وتسليمها حالاً لو جرد حائل بينهما وبين الانتفاع فلا ينافيه صحة شراء الزمن لمنفعة العتق اذ ليس ثم منفعة  
 حيل بين المشتري وبينها حتى لو فرض ان لا منفعة فيما ذكر سوى العتق لم يصح أيضاً كما أفاده والدرجته الله  
 تعالى وقول السكافي يصح بيع العبد الثاني لانه يمكن الانتفاع بعتقه تقريباً الى الله تعالى بخلاف الجار الثاني  
 مردود انتهت ويرى من المختار أن الضالة بالهاء خاصة بالبهيمة ونحوها من الحيوان غير الأدمى وفي المصباح  
 ما يفيد أن الانسان يقال فيه ضال وغيره ضالة وعبارته والاصل في الضلال الغيبة ومنه قيل للحيوان الضائع ضالة  
 بالهاء للذكر والأنثى والجمع الضوال مثل دابة ودواب ويقال لغير الحيوان ضائع ولقطة ثم قال وقول الغزالي  
 لا يجوز بيع الأتق والضال ان كان المراد الانسان فاللفظ صحيح وان كان المراد غيره فينبغي ان يقال والضالة بالهاء  
 وان الضال هو الانسان والضالة الحيوان الضائع اهـ وعليه ففي كلام المصنف تجوز ما باستعمال اللفظ في  
 حقيقة ومجازه وما باستعماله في مفهوم كلي معهما وهو المسمى عند الحنفية بعموم الجاز اهـ عـ شـ على  
 مـ (قوله كاتق) في المختار أتق العبد يأتي ويأتى بكسر الباء وضمها هـ وفي البرماوى أتق يأتي على وزن  
 ضرب يضرب وعلم يعلم اهـ وقوله ويعبرند في المختار يند بالفتح وناد بالفتح وناد بالفتح وناد بالفتح وناد بالفتح  
 بالضم نقر وذهب على وجهه شاردا اهـ (قوله أيضاً كاتق الخ) بيان للنحو وهذا ظاهر في الفرق بين الأتق  
 والضال ونص في المختار حيث قال في باب اللام والضالة ماضل أى ضاع من البهيمة للذكر والأنثى وفي باب  
 القاف أتق العبد يأتي بكسر الباء وضمها أى هرب اختصاص الأتق بالرقيق والضالة بغيره من الحيوانات ولا  
 ينافيه ما عبر به الشارح حيث جعل الأتق من افراد نحو الضال لانه لا يتناول الضال مما ضاع شامل للأتق وغيره  
 اهـ عـ شـ (قوله أيضاً كاتق) أى وكطير في الهواء وان اعتاد العود الى محله لما فيه من الغرر ولانه لا يوثق به  
 لعدم عقله وبهذا فارق العبد المرسل في حاجته هذا اذا لم يكن تحلاً أو كان واه خارج الحلية فان كانت فيها صمغ  
 كما يحتمل بعض المتأخرين للوثوق بعوده وفارق بقية الطيور بانه غير مقصود للجوارح وبانه لا يأتى كل عادة الا بما  
 يرعاه فلو توفقت صحة بيعه على حبسه لم يماضيه أو تعذر بيعه بخلاف سائر الطيور ولا يصح أيضاً بيع سمكة  
 ببركة واسعة يتوقف أخذها منها على كبر كلفة عرفان سهل صح ان لم يمنع الماء رؤيته اهـ شرح مـ (قوله  
 لقادر على ذلك) أى يقينا فقد قال المتولى لو احتمل قدرته وعدمها لم يجز اهـ حل ومثل القادر العاجز اذا كان  
 يعتق عليه أو كان المبيع ضمنياً اهـ شو برى ولو جهل القادر ونحو غصبه عند البيع تخير ان لم يتحجج الى موته على  
 قياس ما يأتى عن المطلب والأفلا يصح خلافاً لبعض المتأخرين والفرق بين هذه ومسئلة الصبرة اذا باعها وتحتها  
 دكة وهو جاهل لها ان علة البطلان في هذه الاحتياج في تسلم المبيع الى موته وهي لا تختلف بالعلم والجهل وفي  
 تلك حالة العلم بالدكة منعها تخمين القدرة فيكثر الغرر وهي منفية حال الجهل بها ولو اختلفا في العجز حلف المشتري  
 ولو قال كنت أظن القدرة فبان عدمها حلف انه لم يكن قادراً على الانتزاع وبان عدم انعقاد البيع ويصح  
 كتابة الأتق والمقصوب ان تمكنا من التصرف كما يصح تزويجهما وعتقهما فان لم يتمكنا منه فلا اهـ شرح مـ  
 (قوله الى موته) الذي في شرح الروض التعبير بالكافة نقلاً عن المطلب ونصه قال في المطلب الا اذا كان فيه كلفة  
 فينبغي ان يكون كبيع السمك في البركة أى ويشق تحصيله منها قال وهذا عندى لا مدفع له اهـ ولا يخفى ان  
 المونة بمعنى ما في الصحاح المونة همز وبلاؤه رفعة له من المأن وهو التعب والشدة اهـ فلا يشك كل تعبير المؤلف  
 بالمونة هنا ونقلها عن المطلب وجهها يعلم ما في حواشي شيخنا زى من ان مثل المونة التي ذكرها في المطلب  
 الكلفة أخذ من مسئلة السمك في البركة الواسعة اذ هو بعد ما أظن ان لا يخفى عليك ظاهر في تعبيرهما ولعله

كاتق ومقصوب وبه يند  
 (لمن لا يقدر على رده) لعجزه  
 عن تسلمه حالاً بخلاف بيعه  
 لقادر على ذلك نعم ان احتاج  
 فيه الى موته ففي المطلب  
 ينبغي المنع وتعبير بذلك  
 اعلم من اقتصار الاصل على  
 الضال والأتق والمقصوب  
 (و) لا يصح (خ) ميعين



نظر الى ما يتبادر من ان المؤنة المشقة الحاصلة بدفع نحو الدراهم والكافة المشقة الحاصلة على نحو البدن اذ لو كان كذلك لاشكل التعبير باحدهما بدل الاخر ونسبة كل للمطلب الواقع ذلك في كلام المؤلف وكتب ايضا بعد نقل عبارة شرح الروض السابقة هو هذا الصنيع من الشارح يدل على ان المراد من المؤنة والكافة واحد وهو المشقة الحاصلة بدفع نحو الدراهم والكافة المشقة الحاصلة على البدن وحينئذ اذ المشقة التي لا تتحمل عادة اخذا من التشبيه وليس المراد بالمؤنة أو الكافة خصوص دفع دراهم لها وقع فتى احتاج في تحصيله الى مؤنة لم يصح شراؤه لأن المؤنة تنافي القدرة علم بذلك المؤنة حال العقد أو جهل خلافا للشارح حيث حل كلام المطلب المصرح بالاطلاق على حالة العلم وقال بالصحة في حالة الجهل قياسا على بيع الصبرة وتحتهدا كة حيث فصلا فيها هذا التفصيل فقالوا ان علم أحد المتعاقدين بالذمة لم يصح وان جهلا صح فقدر بوضوح الفرق بين المستثنين لان المدار هنا على وجود المشقة المتنافية للقدرة وذلك لا يختلف بحالة العلم والجهل والمدار ثم على ما ينفي القدر أو كثرته معه والعلم بالذمة يمنع تخمين القدر فان قيل عال في شرح الروض ثبوت الخيار لمن جهل الحال وقت البيع أو طرأ بحجزه بعده بان البائع لا يلزمه كلفة التحصيل ونص عبارته مع الروض وله أى للمشتري القادر عليها الخيار ان جهل وقت البيع أو عرض مانع أى يحجز اذا البائع لا يلزمه كلفة التحصيل اه وهذا يفيد صحة بيع نحو الضال مع وجود الكافة والمؤنة في تحصيله وهو ينافي ما ذكرهنا قلت نعم لكنه ذكر في الشرح المذكور ان هذه العلة تفيد ما ذكرهنا في حالة الجهل خاصة وجملة كلام المطلب هنا على حالة العلم بالحال كما اذا باع صبرة تحتهدا كة أى حيث لا يصح مع علمها لأحد المتعاقدين ويصح مع جهلها بالكل منها ووافقه على هذا تلخيصه جج وأقول بعلم بديهية لمن وقف على عبارة شرح الروض التي ذكرناها ان العلة المذكورة ليست خاصة بحالة الجهل بل بالحال على ان هذه العلة بحسب الظاهر لا تناسب الاحالة العلم لان المشتري لما دخل عالما بالحال لم يلزم البائع بكلفة التحصيل وأما في حالة الجهل فكان ينبغي ان يلزم بذلك وعلى تسليم ما ذكره فالمشقة التي تمنع القدرة لا يختلف الحال فيها بين العلم والجهل ثم رأيت والد شيخنا الرملي فيما كتبه على هامش شرح الروض قال الفرق بين هذه المستثناة وبين الصبرة ان علة البطلان في هذه الاحتياج في تسليم المبيع الى مؤنة وهي لا تختلف بالعلم والجهل وحال العلم بالذمة تخففنا تخمين القدرة فيكثر الغرر وهي منتفية حالة الجهل اه اه حلبي وفي المصباح المؤنة الثقل وفيها لغات احداها على فعوله بفتح الفاء والجمع مؤنات على افعالها ومأنت القوم أمأنهم مهموز بفتحين قال الازهرى وغيره والالفة الثانية بمؤنة بهمزة ساكنة والجمع مؤن مثل غرفة وغرف والثالثة مؤنة بالواو والجمع مؤن مثل سورة وسور يقال منها ما به مؤنة من باب قال اه (قوله ينقص فضله) أى ينقصا يحتفل بمثله اه شرح مر وقوله يحتفل بمثله أى بهتم قال جج \* (تنبيه) \* هل يضبط الاحتفال هنا بما في نحو الوكالة والخبر من اغتفار واحد في عشرة فلا أكثر الى آخر ما يأتي أو يقال الامر هنا أوسع ويفرق بان الضمير هنا لا يحقق فاحتياط له بخلافه هنا كل محتمل وهل المراد النقص بالنسبة لحل العقد وان خالف سعره سعر بقية أمثاله من البلد أو بالنسبة لا غالب محالها كل محتمل أيضا ولو قيل في الاولى بالاول وفي الثانية بالثاني لم يبعد اه ع ش على مر (قوله كجزء اناء) أى وكجزء من حيوان حتى بخلاف المذكور بالفعل اه شرح مر (قوله أيضا كجزء اناء) يتجه ان يستثنى اناء النقد فيصح بيع جزء معين منه طرمة اقتنائه ووجوب كسره والنقص الحاصل فيه موافق للمطلوب فيه فلا يضر اه مر اه سم على جج ويؤخذ من قوله طرمة اقتنائه الخ ان الكلام في اناء بهذه الصفة أما اذا احتيج لاستعماله لدواء فلا يجوز بيع نصف معين منه اه ع ش على مر (قوله نفيس) لم يقبل نفيسين لان الاناء لا يشترط فيه النفاسة لان كسره ينقص قيمته مطلقا اه شيخنا (قوله الا بالكسر أو القطع) أى لانه مبيع معين وقبضه بالثقل وهو مستلزم فصله ولا يكتفى في تسليمه بتسليم الجملة اه حل (قوله غليظ كبرياس) هو القطن أى الثوب من القطن كما ذكره صاحب القاموس لكن المراد هنا الاعم منه

ينقص فضله قيمته) أو قيمة  
الباقى كجزء اناء أو ثوب  
نفيس ينقص فضله ما ذكر  
للحجز عن تسليم ذلك شرعا  
لان التسليم فيه لا يمكن  
الا بالكسر أو القطع وفيه  
نقص وتضييع مال بخلاف  
ما لا ينقص فضله ما ذكر  
كجزء غليظ كبرياس

وذراع معين من أرض لا تنفك المذور ووجهه في الثانية حصول التمييز في الأرض بين النصيبين بالعلامة من غير ضرر قال الرافعي ذلك أن تقول قد تضيق مرافق الأرض بالعلامة وتنقص القيمة فلا يمكن الحكم الأرض على التفصيل في الثوب وأجيب بان النقص فيها يمكن تداركه بخلافه في الثوب وبه يجاب عما اعترض به من صحة بيع أحد زوجي خف مع نقص القيمة بالتفريق وتعبيرى بجزء أهم من تعبيره بنصف قال في المجموع وطريق من أراد شراء ذراع من ثوب حيث قلنا بمنعه ان يواطى صاحبه على شرائه ثم يقطعه قبل الشراء ثم يشتريه فيه بخلاف أما يبيع الجزء الشائع من ذلك فيصير ويبيع مشتركا (و) لا يبيع (مرهون على ما يأتي) في بابه من شرط كون البيع بعد القبض وبغير اذن المرتهن لا يجوز عن تسليمه شرعا فولى على ما يأتي أولى من قوله بغير اذن مرتهنه (ولا) يبيع (جان تعلق برقبته مال) بقبضه زده بقولي (قبل اختيار فداء) لتعلق حق المجنى عليه به كما في المرهون وأولى لان الجناية تقدم على الرهن بخلاف ما اذا تعلق بها أو بجزئها تود

اه ع ش وفي البر ماوى الكر داس في اللغة اسم القطن الأبيض الثخين وليس هو مراد الفقهاء اه (قوله وذراع معين) كأن قال بعثك هذا الذراع من هذه الأرض اه شيخنا فالمراد بالمعين الشخص في بيعه صحيح سواء علمت ذراعان الأرض أو لا بخلاف المبيع فيصير بيعه ان كانت معه لومة الذرعان وينزل على الاشاعة فان كانت مجهولة الذرعان فلا يصح بيعه كما يعلم مما يأتي في آخرباب الاختلاف تأمل (قوله يمكن تداركه) أى بشراء قطعة أرض بجانبها أو نحو ذلك اه رشيدى كازالة العلامة اه حل (قوله أحد زوجي خف) تثنية زوج وهو أحد فردتي الخلف لانهم امرأوة لاختها اه شيخنا وفي المختار والزوج ضد الفرد وكل واحد منهما يسمى زوجا أيضا يقال للثنين هما زوجان وهما زوج وتقول عندى زوجا جامعي ذكرا وأنثى وعند زوجي جانعل قال الله تعالى من كل زوجين اثنين وقال ثمانية أزواج وفسرها ثمانية افراد اه (قوله حيث قلنا بمنعه) أى بان كان فصله ينقص قيمته اه (قوله ان يواطى صاحبه الخ) أى ثم ان كان المشتري غير مرید للشراء باطنا حرم عليه مواطاة البائع لتغيره بمواطأته وان كان مریدا ثم عرض له عدم الشراء بعد لم تعزم المواطاة ولا عدم الشراء ولا شيء عليه في النقص الحاصل بالقطع فيه ما يصدق في ذلك لانه لا يعلم الامنه اه ع ش على مر (قوله فيصير بالاختلاف) واعتقوله قطعه مع ان فيه نقضا واحتمال عدم الشراء لانه لم يلجأ اليه بعد وانما فعل رجاء الرجوع فيبينهما فرق ظاهر اه شرح مر (قوله أيضا فيصير بالاختلاف) واعترض بان العلة في امتناع البيع موجودة في ذلك وأجيب بان هذا تصرف في ملكهم من غير الزام شرعى بخلاف ذلك ولم ينظر والاحتمال رجوع من وافق على الشراء عنه لما ان الاصل عدمه اه حل ولا ضمان عليه لو رجع اه ع ش على مر (قوله أما يبيع الجزء الشائع) يحذر قوله معين وقوله من ذلك أى مما ينقص فصل الجزء من قيمته اه شيخنا (قوله ولا يبيع مرهون) أى رهنا جعليا أو شرعيا أى ولا يبيع أيضا يبيع معين تعلق بهما حق يفتى بالبيع لله تعالى كما تعين للظاهر ولا دعى كثوب استحق الاجير حبسه لقبض أجره ونحو قصره أو تمام العمل فيه اه شرح مر قال الدميرى ومن ذلك الاشجار المساقى عليهم اقبل انقضاء المدة اه قلت ذكر السبكي في آخر المساقاة انه يصح وان له تأليفا في ذلك اه عميرة اه سم (قوله بعد القبض) أما قبله فيصير بغير اذن المرتهن وبه وله واغريه وقوله وبغير اذن المرتهن أى اذا كان البيع بغير المرتهن وأماله فيصير اه شيخنا (قوله أولى من قوله الخ) وجهه الاوليه ان عبارة الاصل تقتضى انه لو باعه قبل القبض بغير اذن المرتهن لا يصح وليس كذلك كما سبق اه شيخنا (قوله ولا يبيع جان الخ) أى ما لم يكن لاجل الجناية والاصح وما لم يكن باذن المجنى عليه أو كان هو المبيع له فيصير وانظر في الاخير تيز هل يسقط حقه أو يبقى متعلقا بالرقبة وما معنى تعلقه بها خصوصا فيما اذا كان البيع له تأمل اه (قوله تعلق برقبته مال) أى لكون الجناية خطأ أو شبه عمد أو عمد أو عنى على مال أو تلف مالا بغير اذن المجنى عليه أو تلف ماسرقة اه ع ش مر (قوله برقبته) أى ذاته ولو أبرأ مستحق المال من ثلثه مثلا هل ينقل من العبد ثلثه ويصير بيعه أى الثالث يحصل ما في الخادم الصحة اه عميرة اه سم وعبارة شرح مر في محبت جنابة الرقيق الاتى في الجنابات نصها فان حصلت البراءة عن بعض الواجب انقلبت منه بقسطه ويقارق المرهون بان الرهن حجر على نفسه فيه انتهت (قوله لان الجناية تقدم على الرهن) لان الحق فيها متعلق بالرقبة فقط وفي الرهن بالرقبة والذمة معا اه شيخنا ح ف وعبارته فيما يأتي ولو جنى مرهون على أجنبي قدم به فان اقتص أو يبيع له فان الرهن انتهت (قوله بخلاف ما اذا تعلق بها أو بجزئها الخ) فلو قتل قصاصا بعد البيع في يد المشتري ففيه تفصيل ذكره في الروض كما صله بعد ذلك حاصله انه ان كان جاهلا انفسخ البيع ورجع بجميع الثمن وتجهيزه على البائع وان كان عالما عند العقد أو بعده ولم ينفسخ لم يرجع بشئ اه وقوله ان كان جاهلا أى واستمر جهله الى القتل بخلاف ما اذا لم يستمر فانه انفسخ عند العلم فلا كلام والالم يرجع وهو معنى قوله أو بعده الخ اه سم على ج اه ع ش على مر (قوله أيضا بخلاف ما اذا تعلق بها أو بجزئها الخ) قال في شرح الروض أما اذا لم يتعلق المال بالرقبة فيصير العتق والاستيلاء مطلقا كالبيع حتى لو أوجبت جنابة



العبد قصاصا فاعته سيده وهو معسر ثم عفي على مال قال البلقيني لم يبطل العتق على الاقبس وان بطل البيع في نظيره لقوة العتق فيلزم السيد الفداء وينتظر يساره اهـ وكتب عليه قوله وان بطل البيع في نظيره أي ولو كان البائع موسرا وحمله ما لم يكن المشتري أعتقه والا فذو نذر بطلان البيع لكن هل يقيد بالموسر أو مطلقا قياسا على اعتاق السيد الثاني أقرب وحينئذ ما الحكم هل يتعين على السيد الفداء أو الواجب عليه ما أخذه من المشتري وكتب أيضا بخلاف ما اذا تعلق المال برقبته أو لم يتعلق به شيء كان أمره سيده باتلاف شيء وكان أعجميا يعتق دو وجوب طاعة الأمر أو غيرهما اختصارا فهنا لا يتعلق بالضممان برقبته ولا يمكن إيجاب القصاص لانه كالاتي ولا يتعلق بالذمة أيضا اهـ شورى (قوله لانه يرجح سلامته بالعفو) فان قيل هذا موجود فيهما اذا تعلق برقبته مال أجيب بان النفوس لا تسمع بالعفو عن المال وتسمع بالعفو عن القتل والقطع وفيه ان فاطح الطريق اذا تختم قتله يصح بيعه ولا نظار لاحتمال ان يستحق القصاص قديع فوعلى مال وهو ضار لان الاصل عدم ذلك فالوباءه ثم عفي المستحق على مال تبين بطلان البيع اهـ حل (قوله بالعفو) أي بجنايا اهـ ع ش على م ر فلو باعه ثم حصل العفو على مال فهل يتبين بطلان البيع أم لا حكى الراعي فيما لورهنه ثم حصل العفو وجهين وفي كلامه اشعار برجحان البطلان قال ابن الرفعة فليحذر ذلك هنا وهذا هو المعتمد اهـ بر ماوى وقوله بخلاف ما اذا تعلق المال بذمة الخ الضمير للعبد من حيث هو لا بقيد كونه جانبيا الذي الكلام فيه وكذا قوله أو تعلق بكسبه الخ فاللهوم على وجه أعم (قوله كان اشترى شيئا فيها) وهذا الشراء فاسد فاذل قيد بقوله وأتلفه لاجل ان يتعلق المال بذمة لان العقد فاسده لا يلزم ذمته وعبارته فيما يأتي الرقيق لا يصح تصرفه في ماله بغير اذن سيده وان سكك عليه فبرئ المال كنه فان تلف في يده ضمنه في ذمته انتهت (قوله كان تزوج الخ) أي باذن سيده وعبارته فيما يأتي فصل لا يضمن سيد باذنه في نسكاح عبده مهر او لاموثة وهم في كسب العبد بعد وجوب دفعهما انتهت وقوله وتعلقت نفقة زوجته الخ وذلك فيما اذا اخلاه لكسب بخلاف ما لو استخدمه وتحملها عنه وعبارته فيما سيأتي ويستخدمة منها ان تحملها والاختلاف لكسبهما انتهت (قوله وبخلاف ما بعد اختيار الفداء الخ) هكذا أطلقه البغوي والذي فهمه ابن الرفعة اختصاصه بالموسر اهـ عبارة عبارة العباب أو بعد اختيار السيد الموسر فداء الجاني انتهت اهـ سم (قوله ولا يشك) أي المذكور من صحة البيع بصحة الخ وجسه الاشكال ان الرجوع لما كان منافيا للبيع وما نعامنه صح ان يقال كيف يصح البيع مع قيام مانعه هذا وفي م ر ما يقتضى ان الرجوع لا يصح الا قبل البيع وأما بعد فليس له الرجوع عن الاختيار وفي الشورى ما يقتضى ان له الرجوع بعد البيع وعلى الوجه الاول لا يتوجه الاشكال ويصح قول الشارح لزمه المال الى قوله فيجبر على أدائه وعلى الثاني يتوجه الاشكال ولا يصح قول الشارح المذكور لانه اذا كان يجوز له الرجوع بعد البيع كيف يقال يلزمه المال ويجبر على أدائه ويشكل الفرق بين قبل البيع وبعده حيث قال في الحالة الاولى وان لم يلزمها وفي الثانية لزمه المال ولهذا قال بعضهم قوله فيجبر على أدائه أي ان أصر على الاختيار اهـ وحينئذ كان يمكن فيما قبل البيع ان يقال يلزمه المال ويجبر على أدائه يعني ان أصر على الاختيار فليحذر المقام (قوله فيجبر على أدائه) يتبادر منه امتناع الرجوع عن الفداء بعد البيع قال الشيخ ابن قاسم وينبغي ان يجوز له حيث كان له فسخ البيع بخلاف ما اذا لزم من جهة المنع ويحتمل الجواز ويصح البيع اهـ وهذا الاخير هو ظاهر كلامهم اهـ شورى والذي يفهم من كلام الشارح في باب جنابة الرقيق ان السيد لا رجوع له بعد البيع بل يلزمه المال الذي يفديه به عينا وعبارته هناك متناوشر حافل مال جنابة رقيق يتعلق برقبته فقط ولسيد بيعه لها أي لا يخلها باذن المستحق وله فداؤه بالاقل من قيمته والارش ولو أتلفه حسا أو شرعا كان قتله أو أعتقه أو باعه وصححان كان المعتق موسرا والبائع مختار للفداء فداؤه لزمه والمنع بيعه بالاقل من قيمته والارش ولو اختار فداءه فله رجوع عنه وبيع ان لم تنقص قيمته اهـ باختصار وفي قل على الجلال هناك قوله فله رجوع وبيع

لانه يرجح سلامته بالعفو  
وبخلاف ما اذا تعلق المال  
بذمة كان اشترى شيئا فيها  
بغير اذن سيده وأتلفه  
أو تعلق بكسبه كان  
تزوج وتعلقت نفقة زوجته  
وكسونها بكسبه لان البيع انما  
يرد على الرقبته ولا تعلق لرب  
الدين بها وبخلاف ما بعد  
اختيار الفداء فيصح ولا  
يشكل بصحة الرجوع عن  
الاختيار لان مانع الصحة  
زال بانتقال الحق لذمة السيد  
وان لم يلزمها مادام الجاني  
في ملكه واذا صح البيع  
بعد اختياره الفداء لزمه  
المال الذي يفديه به فيجبر  
على أدائه فان أداه فذلك

أى مادام العبد باقيا بحاله والا كان هرب أو أبق أو نقصت قيمته عن وقت الاختيار ولم تف بالارش ولم يلتزم السيد قدر النقص أو لزم ضرر للعجنى عليه بتأخير البيع امتنع الرجوع وكذا لو باعه باذن المستحق بشرط الفداء اه (قوله والافسخ البيع) أى فسخه الحاكم أو صاحب الدين وقوله ويبيع فى الجناية والبايع له هو الحاكم اه ع ش على مر (قوله ولاية للعاقدة عليه) أى بملك أو بوكالة أو اذن الشارع كولاية الأب والجد والوصى والغاضى والظافر بغير جنس حقه والملة شرط لما يخاف فساد اه زى وفى الانوار لو قال لمدينه اشترى عبدى بمائتي درهم وكل وان لم يعين العبد وبرئ المدين من دينه وردوان جرى عليه جمع متقدمون بانه مبيع على ضعف وهو جواز اتحاد الغايض والمقبض وانما اغتفر فى صرف المستأجر فى العمارة لانه وقع تابعه لام مقصودا ولك ان تقول انما يجه تضعيفه ان أرادوا حساب ما قبضه من الدين المصرح به قوله وبرئ من دينه اما وقوع شراء العبد للاذن ويكون ما قبضه قرضا عليه نظير ما مر فيقع التقاض بشرطه فلا وجه لرد اه ج أقول وقد يتوقف فيه بانه انما أذن له ليشترى بماله عليه من الدين لا بماله من عند نفسه والوكيل اذا خالف فى الشراء بما أذن له فيه الموكل لم يصح شراؤه الموكل والقياس وقوعه للوكيل وبقاء الدين بحاله اه ع ش على مر \* (تنبيهه) \* فى شرح ج مانصه تنبيه يرد على المتن وشارحيه قول الماوردى يجوز شراء ولد المعاهد منه وتملكه لاسيما لانه تابع لامانه اه ويحاج بان ازادته لبيعه متضمنة لقطع تبعيته لامانه ان قلنا ان المتبوع يملك قطع أمان التابع وفيه نظر ظاهر اذ بانقطاعها على ملكه من استولى عليه وتسليمه فالمشترى لم يملكه بشراء صحيح بل بالاستيلاء عليه فابذله انما هو فى مقابلة تملكه منه لا غير وبهذا يعلم ان من اشترى من حرى ولده بدار الحرب لم يملكه بالشراء لانه حر اذ بدخوله فى ملك البائع عند قصده الاستيلاء عليه بعتق عليه بل بالاستيلاء فيلزم تخميسه أو تخميس فدائه ان اختاره الامام بخلاف شراء نحو اختنه ممن لا يعتق عليه بذلك منه ومستولده اذ قصد الاستيلاء عليه ما فاته يضع في ملكه ما اشترى ولا يلزمه تخميسهما (قوله فلا يصح عقد فضولى) وكذا حله وفسخه اه شو برى (قوله أيضا فلا يصح عقد فضولى) أى سواء البيع والشراء وغيرهما من سائر عقوده أو فى عين غيره أو فى ذمة غيره كقوله اشترى ثله كذا بالف فى ذمته والفضولى هو من ليس بوكيل ولاولى ولا مالك وفى القديم وحكى عن الجديدان عقد موقوف على رضى المالك ان أجازه نفذ والا فلا والمعتبر اجازة من يملك التصرف عند العقد فلو باع مال الطفل قبل بلوغه وأجاز لم ينفذ ومحل الخلاف ما لم يحضر المالك فلو باع ملك غيره بحضوره وهو ساكت لم يصح قطعا كما فى المجموع اه من شرح مر وبه تعلم ان قول الشارح وان أجازه المالك للرد على القديم وتعلم به أيضا تنبيه محل الخلاف (قوله ظاهرا) متعلق بماله غيره وليس متعلقا ببيع فهو مال غيره ظاهر او الظاهر انه يحرم عليه تعاطيه نظر الظاهر اه برماوى وفى ع ش والظاهر انه يحرم عليه تعاطيه نظر الظاهر اه ج اه زى أى ويكون صغيرة اه مر فى باب الشهادات اه (قوله انه له) أى ان له عليه ولاية وان لم يكن ملكه كان بان بعد البيع انه وكيل فيه أو وصى اه شيخنا (قوله كان باع مال مورثه) عبارة أصله مع شرح مر ولو باع مال مورثه أو غيره أو اعتق رقيقه أو زوج أمته طائعا بحاله أو عدم اذن الغير له فبان ميتا أو أذناه صح البيع وغيره اعتبارا فى العقود بما فى نفس الامر لعدم احتياجها لنسبة فانتفى التلاعب وبقرضه لا يضر لصحة بيع نحو الهازل والوقف هنا وقف تبين لا وقف صحة انتهت (قوله أولى مما عبر به) عبارة أصله الرابع المالك لمن له العقد فبيع الفضولى باطل انتهت فقوله وتعبيرى بما ذكر وهو قوله وولاية لانهم اشتمل الولاية بالملك وغيره وتعبير الاصل لا يشتمل الولاية بغير الملك ولذلك قال مر فى شرحه مانصه الرابع من شروط المبيع المالك التام فى المعقود عليه لمن له العقد الواقع من عاقد أو موكله أو موليه قد دخل فى ذلك الحاكم فى بيع مال الممتنع والملتقط لما يخاف تلفه والظافر بغير جنس حقه والمراد انه لا بد ان يكون مملوكا لاحد الثلاثة فبيع الفضولى وشراؤه

والافسخ البيع ويبيع فى الجناية (و) رابعها (ولاية) للعاقدة عليه (فلا يصح عقد فضولى) وان أجازه المالك لعدم ولايته على المعقود عليه (ويصح بيع مال غيره) ظاهرا (ان بان) بعد البيع انه (له) كان باع مال مورثه طائعا بحاله فبان ميتا تبين انه ملكه وتعبيرى بما ذكر أولى مما عبر به (و) خامسها



وسائر عقود في عين الغيبة أو في ذمة غيره كقوله اشتريت له كذا بألف في ذمته وهو من ليس بوكيل ولا ولي  
للمالك باطل لخبر لا يبيع الا فيما تملك رواه أبو داود والترمذي وقال انه حسن لا يقال عدوله عن التعبير بالعقد الى  
من له العقد وان أفاد ما ذكر من شموله للعقد وموكله وموكله يدخل فيه الغضولي ومراعاة أخرجه فان  
العقد يقع للمالك موقوفاً على إجازته عند من يقول بصحته لانه قول المراد الواقع له العقد ولهذا أشار الشارح  
إلى الإبراد بقوله الواقع ليعينه ان الموقوف على الإجازة على القول بصحة تصرف الغضولي الصحة لانهم أجازة  
والموقوف للمالك كانه له المصنف عن الأكثرين وحكاية عنه كل من العلائي والزر كشي في قواعدهم وان نقل  
الرافعي عن الإمام ان الصحة ناجزة والموقوف على الإجازة هو الملك وأفادوا الدرجه الله تعالى ان الشيخين صرحا  
في باب العديان الموقوف الصحة وفي القديم وحكى عن الجديد أيضاً عقده موقوف على رضی المالك بمعنى انه  
ان أجاز مالكة أوليه العقد نفذ والا فلا واستدل به بظاهر خبر عروة وأجيب عنه بأنه محمول على ان عروة  
كان وكيلاً لمطالبة الرسول الله صلى الله عليه وسلم بدليل انه باع أشياء وسلمها وعند القائل بالجواز يمنع التسليم  
بدون اذن المالك انتهت (قوله وعلم به) المراد به ما يشمل الظن وان لم يطابق الواقع بدليل مسألة الزجاجة  
التي ظنها جوهرة بل يكتفي برؤيته وان لم يعلم ولم يظن انه من أي الاجناس هو اه حل فلو عاينه وشك  
أشعر هو أم أرزمت لاهل يصح ولعل الوجه الصحة كما لو اشترى زجاجة فظنها جوهرة اه يج اه شوبري  
ولو كان له جزء من دار مجهول قدره فباع كلها صح في حصته كما قطع به القفال وصرح به البغوي والرويان وقد  
يدل له قولهم لو باع عبدان ثم ظهر اشتقاق بعضه صح في الباقي ولم يفصلوا بين علم البائع بقدر نصيبه وجهله به وهل  
لرباع حصته فبانت أكثر من حصته صح في حصته التي مجهول قدرها كما لو باع الدار كلها أو يفرق بانه هنالم يتيقن  
حال البيع انه باع جميع حصته بخلاف ما لو باع الدار كلها كل مجهول واهل الثاني أو وجهه وفي البحر يصح بيع  
غالبه من الوقف اذا عرفها ولو قبل القبض كبيع رزق الاجناد اه شرح مر وقوله وفي البحر يصح بيع  
غالبه من الوقف أي اذا أفرزت أو عينت بالجزئية وكان قدر أي الجميع أي ولا يمنع من صحة البيع عدم قبضه  
ايها السكن سبه أي له في باب الهبة مانعه ولو تبرع موقوف عليه بحصته من الاجرة لا تخول يصح لانها قبل قبضها اما  
غير مملوكة أو مجهولة فان قبض أو وكيله منها سبه أي قبل التبرع وعرف حصته منه ورأه هو أو وكيله وأذن له في  
قبضه وقبضه صح والا فلا اه وما ذكره في الهبة المخصص من اقتناء المحقق أي زرعته نقله عنه العلامة المناوي في تفسيره  
في باب الهبة من الكتاب السادس وهو لا ينفذ في مانع الشارح هنا عن البحر لان ما هنا في الغلة نعم والثمرة وما يأتي  
في الاجرة اذ هي دين عند المستأجر والدين انما عاك بقبض صحيح اه زس يدى عليه (قوله للعاقدين) ثنى  
العاقدين جانب العلم وأفرده في جانب الولاية لانه يشترط علم كل من العاقدين بالثمن والثمن بخلاف الولاية  
فانها لا تكون الا لصاحب السلعة فقط أي فالشرط ولاية البائع على المبيع وولاية المشتري على الثمن اه  
شيخنا (قوله عينا) أي في المعين الذي لم يختلط بغيره وقوله وقد رأى أي مع العين في المعين المختلط وقوله وصفة أي  
مع القدر فيما في الذمة اه شوبري والمراد بعلم العين ولو حكم في صورتين ليدخل في غير المختلط ما سبه أي من  
قوله ورؤية بعض مبيع الخ ويدخل في المختلط قوله ويصح بيع صاع من صبرة الخ فقوله على ما يأتي أي  
يأتي هنا في المعين بصورته حيث قال ويصح بيع صاع من صبرة وقال فيما يأتي وتشكفي معاينة عوض ورؤية  
بعض مبيع الخ وفي باب السلم فيما في الذمة اه شيخنا (قوله تهى عن بيع الغرر) وهو ما احتمل أمرين  
أحدهما ان خوفه ما أي شأنه ذلك فلا يرد عدم صحة بيع نحو المصوب وان لم يكن الاغلب عدم العود وقيل  
ما انطوت عنا عاقبته وقد يغتر الجهل للضرورة أو المسامحة كما في اختلاط حمام البرجين وكذا في بيع القنقاع وماء  
السقاء قال جمع ولو لشرب دابة وكل ما المقصود به ولو انكسرت ذلك الكوز من يد المشتري بلا تقصير كان ضامنا  
لقدركفايته مما فيه لانه مشبوض بالشراء الفاسد دون ما زاد عليها ودون الكوز لكونه مائة في يده فان

(علم) للعاقدين به عينا وقدرا  
وصفة على ما يأتي بيانه حذرا  
من الغرر لما روى مسلم انه  
صلى الله عليه وسلم نهى عن  
بيع الغرر

أخذ من غير عوض فبمنه لانه عارية دون ما فيه لانه غير مقابل بشئ فهو في معنى الاباحة اه شرح مر  
قال الرشدي عليه ويجري هذا التفصيل في فناجين القهوة حرقا بحرف هذا كله فيما اذا انكسر الفئجان مثلا  
من يد الشارب أما اذا انكسر من يد غيره بان دفعه الى آخر فسطح من يده فأنهم يضمنان مطلقا والقرار على  
من سقط من يده وجهه في صورة العرض ماسيا أي ان المستعير من المستأجر اجارة فاسدة ضامن كغيره وأما اذا  
انكسر من يد الساق فاعلم ان الساق على قسمين قسم يستأجره صاحب القهوة ليسقي عنده باجرة معلومة فهو  
أجبر لا يضمن ما تلف بيده من الذي استؤجره لابتغى كماله مما سياتي في الاجارة وقسم يشتري القهوة لنفسه  
بحسب الاتفاق بينه وبين صاحب القهوة من ان كل كذا وكذا من الفناجين بكذا وكذا من الدراهم فهذا يجري  
فيه ما ذكره الشارح في القسم الاول في كلامه اذا القهوة مقبوضة له بالشراء الفاسد والفناجين مقبوضة  
بالاجارة الفاسدة وبق قسم ثالث حدث الاك وهو ان صاحب القهوة يخشى الضياع على الفناجين فيسلم للساق  
مقدارا معلوما من الفناجين ويقبضه له ويجعله في تسليمه فاذا أراد أحد ان يشتري منه قهوة يأخذ بفئجان من تلك  
الفناجين التي تسلمها يأخذ فيه القهوة والظاهر ان الفناجين مقبوضة له حيث ذابا عاريا اذ لم يقع بدل لها في  
العرف حتى يكون في نظير استعمالها وانما البدل في نظير القهوة لا غير وحيث اذا أخذ منه يضمنها ضمان  
العارية ويضمن ما فيها بالشراء الفاسد هذا اذا تلفت في يده أما اذا تلفت في يد الشارب فيما أتى فيه ماسيا أي في  
العارية فيما اذا تلف المعاري في يده من أخذ من المستعير هكذا ظهر لي فليتأمل اه بالحرف (قوله ويصح بيع  
صاع من صبرة) الى قوله ان خرجت مائة أشار به هذه الصور الثلاث الى ان قوله وعلم به فيه نوع تأويل أي ولو حكما  
فهذه الثلاثة في المعنى متفرعة على منطوق الشرط وقوله لا يبيع لاحد ثوبين الى قوله بأنفس دراهم أو دنابر هذه  
الصور الخمسة متفرعة على مفهوم الشرط وأما قوله ولو باع بقدر الى قوله اشترط نوعين ان اختلفت قيمتهما  
فهاتان الصورتان متفرعتان على المنطوق كالثلث الاول وقوله ولا يبيع غائب متفرع على المفهوم كالخمس التي  
قبلها وقوله وتكفي معاينة عوض وقوله ورؤية ثوب عقد الخ وقوله ورؤية بعض مبيع الخ هذه الثلاث متفرعة  
على المنطوق أيضا فالخامس انه فرع على المنطوق ثمان صور وعلى المفهوم ستة لكنه جعل بعض كل في خلال  
الآخر وكان الانسب أن يذكر صور المنطوق على حدة ثم صور المفهوم كذلك تأمل (قوله أيضا ويصح بيع صاع  
من صبرة) خرج بها بيع ذراع من نخو أرض بمجولة الذرعان وشاة من قطيع وبيع صاع منها بعد تفريق صيعانها  
ولو بالكيل لتفاوت نحو اجزاء الارض غالبوا لانها بعد التفريق صارت اعياناً متميزة لا دلالة لاحداها على الاخرى  
فصار كبيع أحد الثوبين وحصل الصحة هنا حيث لم يدا صاعا معيناً منها أو لم يقل من باطنها أو الاصاعا منها  
وأحدهما يجهل كيلها للجهل بالمبيع بالكيلية وحيث علم انها في المبيع اما اذا لم يعلم ذلك فلا يصح البيع  
للسكن في وجود ما وقع عليه صرح به الماوردي والغرضي وغيرهما ونظر فيه لان العبرة هنا بما في نفس الامر  
فقط فلا اثر للسكن في ذلك اذ لا قصدنا اه شرح مر (قوله من صبرة) هي السكوم من الطعام اه  
شرح مر وقضيه ان السكوم من الدراهم ونحوها لا يسمى صبرة وعبرة المصباح والصبرة من الطعام جمعها صبر  
مثل غرفة وغرف وعن ابن دريد اشتريت شئ صبرة أي بلا كيل ولا وزن اه وهو ظاهر في عدم  
اختصاص الصبرة بكونها من الطعام ويأتي في الرابعا موافقه وقد يقال ما نقل عن ابن دريد معنى آخر للصبرة  
وهو عبارة عن عدم العلم بقدر المبيع فلا يفيد اختصاصها بالطعام ولا عدمه اه عش عليه وفي البرماوي  
وحقيقة الصبرة لغة السكوم المجتمع من الطعام ثم أطلقها الفقهاء على كل مماثل الاجزاء ونخرج بالصبرة الارض  
والدار والثوب ففيه تفصيل فان علما اخرعان ذلك صرح وان جهلا أو أحدهما لم يصح لان اجزاء الصبرة  
لا تتفاوت بخلاف اجزاء ما ذكر اه (قوله لعلمها بقدر المبيع) أي فهذا من قبيل قوله سابقا وقدرا السكن تقدم  
ان القدر لا بد ان يضمن الى علم العين أو الصفة وهنا قد انضم الى علم العين حكما كذا كره بقوله مع تساوي الاجزاء

(و) يصح (بيع صاع من  
صبرة وان جهلت صيعانها)  
لعلمها بقدر المبيع مع  
تساوي الاجزاء



أى ذكائه رأى جميعها تأمل (قوله فلا غرر) أى فاكتمنى برؤية الجلالة المشتملة على رؤية بعض المبيع عن  
رؤيته بخصوصه فهو مرئى حكما لأن كل حبة من الصبرة مشتركة ولو باع الصبرة الاصا ص وان جهات صبعانها  
كفى مختصرا الكفاية لابن النقيب وينبغي الفرق بين معلومة الصبعان فيصح ومجهولاتها فلا يصح اه حل  
(قوله على الاشاعة) وقيل هو صاع مبهم فلو تلفت بقى المبيع مابق صاع فلو خلط عليها بعد ذلك صبرة أخرى  
ثم تلف الجميع الاصا عاتعين على هذا الوجه اه برماوى (قوله وللبيع تسليمه الخ) هذا انما يأتى على مسألة الجهل  
أى فيجبر المشتري على ذلك بخلافه في مسألة العلم فإنه لا يجبر على الاخذ من أسفلها لأن كل جزء منها له فيه حق  
وانما يقرر بينهما ويجبر الممتنع على قسمته اه ع ش (قوله لأن رؤية ظاهرها) أى المحتمل لأن يكون مبيعا  
كروية كلها أى كأنه مرئى فهو مرئى حكما ومن ثم لم يكتف برؤية ذلك الظاهر اذا لم يحتمل كونه مبيعا وذلك  
اذا قال بعثك صاعا من باطن هذه الصبرة اه حل (قوله كما سأتى) أى فى قوله وتسكنى رؤية بعض مبيع ان دل  
على باقيه كظاهر صبرة نحو بر وفيه ان الصبرة هنا غير مبيعة وثم مبيعة فلم توجد هنا رؤية بعض المبيع الدال على  
باقيه الا ان يقال ماذا كرهنا قرينة على ان قوله الا تى بظاهر صبرة نحو بر أى المبيعة كلها أو بعضها على الاشاعة  
أو الابهام حيث تعرض للبعض هنا وجعله من افراد ذلك اه حل (قوله ويبيع صبرة كذلك الخ) بخلاف  
ما لو قال بعثك من هذه الصبرة كل صاع بدرهم مثلا أو كل صاع من هذه الصبرة بدرهم مثلا فإنه لا يصح لأنه لم يبيع  
الجللة بل بعضها المحتمل للقيلس والكثير فلا يعلم قدر المبيع تحقيقا قولا لا تخمينا اه من الررض وشرحه (قوله  
بنصب كل) أى فلا بد من الجمع بين هذين أى الصبرة وكل صاع بدرهم فى عبارة البائع فيقول بعثك هذه الصبرة  
كل صاع بدرهم سواء نصب أو رفع أو جر والشارح قيد بذلك ليفيد ان البائع لابد ان يجمع بينهما والا فالنصب  
ليس متعينا فى عبارة البائع ولا فى عبارة المتن من حيث صحة الاعراب اه حل بالمعنى وعبارة البرماوى قوله  
بنصب كل أى على القطع لامتناع البدلية لفظا أو محلا لأن البديل يصح الاستغناء عنه ما بديل الاشتمال فواضح  
بل شرطه عدم اختلال الكلام لو حذف المبدل منه وأما بديل الشكل فلجواز حذف المبدل منه عند ان مالك  
وغیره كالانقش وهنا لا يصح الاستغناء عن الاول ولا عن الثانى لأن الشرط ذكر كل من الصبرة  
وكل صاع بدرهم وح فالتقدير على القطع ويصح بيع الصبرة المذكورة مع ذكره كل صاع بدرهم عقب  
ذكرها وفيه عمل المصدر محذوفا انتهت وانظر ما المانع من الصحة فيما لو قال بعثك هذه الصبرة بدرهم فان هذا من  
بيع الجزاف وهو صحيح قطعا فيبطل قول الحشى لأن الشرط ذكر كل الخ (قوله ولا يضرب في مجهولة الصبعان الجهل  
بجمله الثمن) قيد بالثمن لأن الجهل بجمله المبيع لا يحتاج الى الاعتذار عنه لأنه مبيع غير مختلط لا يضرب فيه الجهل  
بالقدر اه (قوله لأنه معلوم بالتفصيل) أى وبه يندفع الضرر كالمواضع معين جزافا فلو وجدت الصبرة دون  
صاع والثوب دون ذراع صح بحصته من الدراهم اه حل (قوله ويبيع صبرة بمجهولة الصبعان) هو قريب  
من عبارة أصله قال الاسنوى خرج بذلك ما لو وقع صيغة شرط وله تصور ان أحدهما ان يقتصر على مقابلة  
الجللة بالجللة كان يقول بعثك بمائة على انها مائة صاع فخرج زائدة أو ناقصة فان البيع يصح في أحد القولين  
ويخير البائع فى الزيادة والمشتري فى النقصان قاله الرافعى رحمه الله تعالى فى باب البيوع المنهى عنها أقول ومثل  
هذه الصورة يقع كثيرا فى أسواق مصر فى بيع أصناف البر فلينبه له الثانى عكس هذا كان يقول بعثكها كل  
صاع بدرهم على انها مائة صاع قال فهى قريبة من الاولى لكن جزم الماوردى بالصحة عند النقض وخرج  
الزيادة على القولين اه ثم رأيت فى القوت مائة لو قال بعثكها على انها عشرة أصع بعشرة دراهم فخرجت  
تسعة صح فى الاصح ولله شتى الخيار فان أجاز فهل بجميع الثمن أو بالقسط وجهان جزم فى الكافى بالاول  
وقال ان خرج زائدا فطريقان أحدهما صحة البيع فى الجميع بالسمى ولا خيار للبائع اه وهو مخالف لما نقله  
الاسنوى عن الرافعى فليتأمل ثم راجعت الروضة قرأت فيها ما وافق كلام الاسنوى وان المشتري اذا أجاز عند

فلا غرر ويترى المبيع مع  
العلم بصبعانها على الاشاعة  
فاذا علم انها عشرة أصع  
فالمبيع عشرةا ولو تلف  
بعضها تلف بقدره من المبيع  
ومع الجهل به على صاع  
منها وللبيع تسليمه من  
أسفلها وان لم يكن مرتبا  
لأن رؤية ظاهرها كروية  
كلها كما يأتى ولو لم يبق منها  
غيره تعين (و) بيع (صبرة  
كذلك) أى وان جهات  
صبعانها (كل صاع بدرهم)  
بنصب كل ولا يضرب في مجهولة  
الصبعان الجهل بجمله الثمن  
لأنه معلوم بالتفصيل وكذا  
لو قال بعثك هذه الارض  
أو الدار أو هذا الثوب كل  
ذراع بدرهم (و) بيع صبرة  
(بمجهولة الصبعان بمائة  
درهم

النقص يكون بجميع الثمن وكذا إذا أجاز البائع عند الزيادة لا يطلب لها بدلا وذكرا أيضا ان سقوط الخيار للبائع وجه اختياره صاحب التهذيب يكون كمن شرط كون المبيع معيبا فخرج سليما اه عمدة اه سم (قوله كل صاع بدرهم) لم يقيد في هذا بالنقص كسابقه لانه لا يشترط ذكرها في صحة البيع للاستغناء عن التفصيل بالاجمال قبله بخلاف الصورة السابقة لا يصح البيع فيها بدون التفصيل لعدم الاجمال هناك فلهذا الشارح تأمل (قوله ان خرجت مائة) عبارة تشرح مرصع ان خرجت مائة لموافقة الجملة التفصيل فلا غرر ولا أي وان لم يخرج مائة بان خرجت أقل أو أكثر فلا يصح البيع على الصحيح لتعذر الجمع بين جملة الثمن وتقصيه به والثاني يصح تغليب الإشارة ولا يرد على الاول مالو باع صبرة برصيرة شعير مكايلة فان البيع صحيح وان زادت احدهما ثم ان توافقه اذ ذلك والافسخ لان الثمن هنا عينت كميته فاذا اختلف عنها صار مبهما بخلافه ثم ولان مكايلة وقع خصصا لما قبله ومبيناته لم يقع الا كدلالة في مقابلة كبل وهذا لا ينافي الصحة مع زيادة احدهما بخلاف ما هنا فان الزيادة والنقص يلغى قوله بمائة أو كل صاع بدرهم فباطل ويتخير البائع في الزيادة والمشتري في النقص أيضا في بعتك هذا على ان قدره كذا فزاد أو نقص والمشتري فقط ان زاد البائع قوله ان نقص فعلى وان زاد ذلك وان لم يتخير البائع هنا في الزيادة لدخولها في المبيع كدلالة عليه كلامه و يؤيده ما مر في ان لي نصفه انه بمعنى الا نصفه فكذلك المبنى هنا بعتك هذا الذي قدره كذا وما زاد عليه وما جرت به العادة من طرح شيء عند نحو الوزن من الثمن أو المبيع لا يعمل به ثم ان شرط ذلك في العقد بطل وعليه يحمل كلام المجموع والافلا ولا يصح بيع ثلاثة أذرع مثلا من أرض ليحفرها أو يأخذ ترابها لانه لا يمكن أخذ التراب الا باكثر منها انتهت وقوله وما جرت به العادة الخ ومنع ما جرت به العادة الآن من طرح قدره متا بعد الوزن ويختلف باختلاف الانواع كطهم لكل مائة رطل خمسة من السمن أو الجبن وهل يكون حكمه حكم الامانة عنده أو حكم الغصب فيه نظر والا قرب الثاني وطريق الصحة في ذلك ان يقول البائع بعتك المائة والجنسة مثلاً بكذا اه عش عليه (قوله والافلا يصح) وفارق مالو باع صبرة برصيرة شعير مكايلة أو صبرة ذهب بفضة موازنة حيث يصح وعلى هذا الوعين كمية احدي الصبرتين فكما هنا يصح ان يخرج اسواء والافلا لحكم واحد فلا فرق بتعين كمية الثمن هنا بخلاف ما مر ثم ان زادت احدهما ثم ان سمع ضاحب الزيادة بها أو رضى صاحب الناقصة بقدرها دام العقد والافسخ ولو قال بعتكهما بمائة على انهما مائة صاع العقد ويتخير المشتري في النقص والبائع في الزيادة فان قال فان نقصت فعلى وان زادت فلك يتخير المشتري في النقص ولا شيء له في مقابله كما لا يثبت له من الزيادة ولو قال بعتك هذا السمن بنظره أو المسك وفارته كل رطل أو كل قيراط بدرهم صح ان علم وزن كل واحد من الطرفين والمظروف فيه ما وكان للظرف قيمة والافلا ولو قال بعتك كل رطل بدرهم على ان يوزن معه الظرف ثم يسقط وزنه صح أو على ان يسقط للظرف ابطال معاومة من غير وزن لم يصح ولو قال بعتك بعشرة على ان يوزن بنظره ثم يسقط من الثمن بقدر نسبة وزن الظرف صح ان علم مقدار وزن الظرف والمحطوط والافلا اه برماوى (قوله لا يبيع لاحد ثوبين الخ) في شرح مر فيبيع اثنين عبيد هما الثالث بثن واحد من غير بيان مال كل منهما باطل اه وفي سم على الهجعة مانعه وقيدته في التنبيه بما اذا لم يعلم كل ما يقابل عبده من الثمن ومشى عليه الباقي في تربيته ونقله الزركشي عن التنبيه وأقره قال ابن الرفعة واحترز به عما اذا علم التوزيع قبل العقد فانه يصح وعليه يدل كلامهم واستدل بفرع ذكره في الو كاله قال ويجوز ان يكون احترزهما اذا فصل الثمن مثل بعتك العبدين بمائة متون بهذا أو بربعون به فانه يصح لكن قد يقال ليس الثمن هنا واحدا بل هو ثمنان اه شرح العباب أقول وقياس ما ذكره من الاكتفاء بالعلم بالتوافق قبل العقد انه لو توافق معه على خمسمائة دراهم وخمسمائة دينار مثلا ثم قال بعتك بألف دراهم ودينارين صح وحمل على ما توافقا عليه وكذا انظره من كل ما بشرط العلم به وذكرك في العقد اذا توافقا عليه قبل وهذا يجري في أمور

كل صاع بدرهم ان  
خرجت مائة والافلا يصح  
لتعذر الجمع بين جملة الثمن  
وتقصيه (لا يبيع لاحد  
ثوبين) مثلاً مبهما (ولا)  
يبيع (باحدهما) وان تساوت  
قيمتها (أو بعل ذالبيت برا  
أو برة ذى الحصة ذهباً)  
وملء البيت وزنة الحصة



كثيرة يقال فيها بالطلان عند عدم ذكرها في العقد فتنبه فانه دقيق جدا ويؤيد ذلك قول الشارح الآتي  
نعم ان كان ثم عهد أو قرينة بأن اتفقا اه ع ش عاميه (قوله مجهولان) فان علمنا ذلك قبل العقد صح  
البيع ان وصف البر بصفات السلم اه شيخنا (قوله للجهل بعين المبيع) أي مع ان المبيع في الاولى معين  
والثمن في الثانية كذلك ولا بد من علم عينهما وقوله وبقدرة في الباقي أي لان الثمن في الجميع في الذمة لانه  
ذكره متى كان في الذمة فلا بد من علم قدره وصفته اه شيخنا (قوله وبقدرة في الباقي) أي في قوله أو يعمل  
ذا البيت برأوا صورتين اللتين بعدهما والمراد بالجهل بقدر الثمن في قوله أو بألف دراهم أو دنائير الجهل بقدر  
الدراهم وبقدر الدنائير هل من كل منهما ما نصف الألف أو ثلثه مثلاً والافعله الثمن معلومة لانه ألف اه  
شيخنا وانما جعل على التخصيص في نحو والربح بيننا وهو الذي يدور ولانه المتبادر منه ثم لا هنا ولذا لو علمنا قبل  
العقد مقدار البيت والحصاة كان صحيحاً اه شرح مر (قوله فان عين البر الخ) قد يشعر قوله ملء ذا البيت  
من البرانه لو كان البيت أو البر غائباً عنهما لم يصح وليس مراداً لان المدار على التعيين حاضراً كان أو غائباً عن  
البلد حتى لو قال بعثك ملء الكوز الفلاني من البر الفلاني وكانا غائبين بمسافة بعيدة صح العقد كما يفهم من قوله  
وخرج بنحو البر الخ فانه جعل مجرد التعيين كافياً لكن يرد عليه انه يحتصل تلف الكوز أو البر من قبل الوصول  
الى محلهما الا ان يجاب بأن الغرض في المعين دون الغرض فيما في الذمة اه ع ش على مر (قوله كأن قال بعثك  
ملء ذا البيت الخ) المناسب لكلام المتن ان يقول بعثك ملء ذا البيت الخ لان المتن جعل الملء مثلاً والشارح  
جعله مثلاً الا ان يقال لا فرق بين الثمن والمثل في الحكم ومثل البر الذهب اذا عين اه شيخنا وعبارة أصله مع  
شرح مر ولو باع عمل أو ملء ذا البيت حنطة أو رتبة أو رتبة هذه الحصة ذهباً ثم قال في الحنطة وخرج بنحو  
حنطة وذهب منك المثل ايرى ان محل ذلك حيث كان في الذمة المعين كبعثك ملء أو ملء ذا الكوز من هذه  
الحنطة والذهب فيصح وان جهل قدره لاحاطة التخمين برؤيته مع امكان الاختذ قبل تلفه فلا غرر اه (قوله صح  
لامكان الخ) أي سواء علم ملء البيت أم لا اه شيخنا (قوله لامكان الاختذ الخ) أي ولان البيع معين والمعين  
لا يشترط فيه معرفة القدر تحقياً مقابل يكفي فيه التخمين اه برماوى وقوله قبل تلفه أي البيت اه ع ش (قوله  
في غير هذا الكتاب) عبارته في شرح البهجة نعم ان عين العوض كان قال بعثك ملء أو ملء ذا البيت من هذه  
الحنطة صح كما أشهر به تنكير الرافعي الحنطة في مثال البطالان وصرح به في السلم ومثله الكوز فلو قال بعثك ملء  
ذا الكوز من هذه الصبرة فالاصح الصحة لامكان الاختذ قبل تلفه فانقل عنه من البطالان في بعثك ملء ذا  
البيت من هذه الصبرة خطأ منشؤه عدم التأمل اه وعبارته في شرح الروض فان عين الحنطة كأن قال بعثك  
ملء ذا البيت من هذه الحنطة صح كما صرح به في السلم تبعاً للاصل ثم وللعموم هنا وصوره بالكوز فقالوا  
لو قال بعثك ملء هذا الكوز من هذه الحنطة صح على الاصح لامكان الاختذ قبل تلفه فلا غرر واستشكاه البارزى  
وغيره للجهل بقدر العوض انتهت ويجاب بما تقدم من ان الجهل بالقدر في المعين لا يضر بدليل صحة بيع الخراف  
اه (قوله ولو باع بنقد) أي بنوع من النقد وقوله وثم نقد أي صنف من هذا النوع كأن قال بعثك دينار  
وفرضنا انه يطلق على المحبوب والخزيرى والبندق والغندقي فيحمل على الغالب في المعاملة من هذه وقوله أو  
نقد ان معطوف على نقد من قوله وثم نقد أي أو باع بنقد أي نوع من النقد وثم نقدان أي صنفان من هذا  
النوع الذي باع به وقوله ولا غالب محترزه ما قبله وهو قوله وثم نقد غالب اه شيخنا وصورة المسئلة انه أطلق  
النقد وعبارة شرح مر ولو باع بنقد دراهم أو دنائير وعين شيئاً اتبع وان عرف ان كان معدوماً أصلاً ولو مؤجلاً  
أو معدوماً في البلد أصلاً أو مؤجلاً الى أجل لا يمكن فيه نقله الى البلد بشرطه لم يصح أو الى أجل يمكن فيه النقل  
عادة صح ومنه ما فقد جعل العقد وان كان ينقل اليه لكن لغير البيع فلا يصح وان أطلق انتهت \* (فرع) \*  
وان باع شخص شيئاً بدينار صحيح فأعطاه صحيحين بوزنه أي الدينار أو عكسه أي باع بدينارين صحيحين فأعطاه

مجهولان (أو بألف دراهم  
ودنائير) للجهل بعين المبيع  
في الاولى ويعين الثمن في  
الثانية وهي من زيادة  
وبقدرة في الباقي فان عين  
البر كأن قال بعثك ملء ذا  
البيت من ذا البر صح لامكان  
الاخذ قبل تلفه فلا غرر وقد  
بسطت الكلام عليه في غير  
هذا الكتاب (ولو باع بنقد)

مثلاً

دينار صحيح بوزن - ما لزمه قبوله لان الغرض لا يختلف بذلك اما لو أعطاها في الاولى صحيحاً أكثر من دينار كأن يكون وزنه ديناراً ونصف فلا يلزمه قبوله لضرر الشركة الا بالتراضي فيجوز فلو أراد أحدهما كسره وامتنع الآخر لم يجبر عليه لضرر القسمة اهـ ع ش عليه وقوله مثلاً راجع لباع أي وأجرأ وجاعل وهكذا وقوله أو نقدان مثلاً راجع لنقدان أي أو ثلاثة أو أكثر تأمل لكن عبارة حج بعد قول المتن أو نقدان أي أو عرضان آخران ولم يغلب أحدهما وتفاوتا قيمة أو ر واجا شرط التعيين لاحدهما في العقد لفظاً انتهت (قوله وثم نقد غالب) أي في محل العقد سواء كان كل منهما من أهله ويعلم نقوده أم لا كما اقتضاه اطلاقهم والدينار إذا أطلق يحمل على الدينار الشرعي وهو المثلث لا على الدينار الذي يتعامل به الآن من البندقي وغيره لان ذلك عرف الشرع وهو مقدم على عرف غيره والاشترط في محل فلا بد من بيانه في العقد باللفظ والابطال لانه يصدق على ما يقابل عشرة انصاف وعلى ما يقابل خمسة وعشرين نصفاً والنصف اذا أطلق صادق على الفلوس والفضة فلا بد من البيان اذا اختلفت قيمتهما والابطال العقد وان استوت لم يجب البيان ويدفع ما شاء اهـ برماوى \* (تنبيه) \* في الخلع من الروض مانصه \* (فرع) \* الدراهم أي والدنانير في المعاملات والخلع المنجز تنزل على غالب نقد البلد وتنزل في الخلع المعاق والاقرار على الاسلامية لا على الناقصة أو الزائدة وان غاب التعامل بها الان قال المعلق أردتها أو اعتيدت ولا يجب سؤاله فان أعطت المرأة لامن غالب نقد البلد طلق وله ان يردده وبطال بالغالب وان غلبت المغشوشة وأعطتاهم تطابق اهـ وقوله والاقرار على الاسلامية قال في شرحه أي لا على الغالب ولا على الناقص اهـ شوبري (قوله أيضاً ثم نقد غالب) أي في مكان البيع قال في التحفة سواء كان كل منهما من أهلها أي بلد البيع ويعلم نقودها أو لا على ما اقتضاه اطلاقهم اهـ وفيه وقفة لما فاتته التعاميل الا ترى ولانه اذا جهل كل منهما نقد البلد كان الثمن مجهولاً لهم فلو وجه عدم العمل به هذا الاطلاق اهـ شوبري وكلام الحلبي موافق لما في التحفة وهو انه يتعين ولو مع جهلها به وقوله لان الظاهر ارادتهم ماله أي شأنه ان يرد اهـ (قوله تعين) أي ولو كان ناقص الوزن أو القيمة أو مغشوشاً وان جهل ذلك اهـ حل (قوله لان الظاهر ارادتهم ما له) انظروا أراد غيره ويؤخذ مما يأتي انه لا أثر لجرد الارادة بل لابد من التعيين باللفظ تأمل اهـ شوبري (قوله وتفاوتت قيمته) أي قيمة أنواعه أو تفاوتت تلك الأنواع واجا وكذا أنواع الصحيح وانما قيد المصنف بذلك في المكسر نظر الماهو والغالب اهـ حل (قوله اشترط تعيين لفظاً) أي لانية بخلاف نظيره من الخلع لانه يغتفر فيه ما لا يغتفر هنا ولا يرد عليه الا كتفاء بنية الزوجية في النكاح كما يأتي لان المعقود عليه ثم ضرب من المنفعة وهنا ذات العوض فاعتذر ثم لا يغتفر هنا وان كان النكاح مبنياً على الاحتياط والتعبد أكثر من غيره اهـ شرح مر وقوله أي لانية أي فلا تكفي النية وهو شامل لما لو اتفقا على أحد النقيدين قبل العقد ثم نوباه عنده فلا يكتفي به لكن في السلم بعد قول المصنف ويشترط ذكرهما أي الصفات في العقد مانصه نعم لو توافقا قبل العقد وقالوا أردنا في حالة العقد ما كاتفتنا عليه مع على ما قاله الاسنوي وهو نظير من له بنات وقال لا آخر زوجتك بنتي ونويامعينة لكن ظاهر كلامهم يخالفه اهـ وقياسه ان يقال هنا كذلك فليتنامل الان يقال ان الصفات لما كانت تابعة كتنقي فيها بالنية على ما ذكرتم بخلاف الثمن هنا فانه نفس المعقود عليه فلم يكتف بنية اهـ ع ش عليه (قوله لم يشترط تعيين) فلو عين أحدهما فالظاهر تعيينه اهـ حل فقوله ويسلم المشتري الخ أي حيث لم يعين البائع أحدهما والاوجب ما عينه ولا يقوم غيره مقامه وان اتحدار واجا وقيمة اهـ ع ش على مر ولو أبطل الساطن ما باع به أو أقرضه لم يسكن له غيره بحال نقص سعره أم زاد أو عجز وجوده فان فقد وله مثل وجب والا فقيمته وقت المطالبة وهذه المسئلة قد عمت بها البلوى في زماننا في الديار المصرية في الفلوس ويجوز التعامل بالمغشوشة أخذاً مما مروا في جعل قدر غشها سواء كانت له قيمة لو انفردوا ولا استهلك فيها أم لا ولو في الذمة لان المقصود رواجها فتكون كبعض المعاجين المجهولة الاجزاء ومقاديرها وانما لم يصح بيع تراب

(وتم نقد غالب تعين) لان الظاهر ارادتهم ماله نعم لو غلب المكسر وتفاوتت قيمته اشترط التعيين نقوله الشبان عن ابن الن واقراء (أو نقدان) مثلاً ولو صحيحاً ومكسراً (ولا غالب اشترط تعيين) لفظاً لاحدهما يعلم بقيد زدنه بقولي (ان اختلفت قيمتهما) فان استوت لم يشترط تعيين ويسلم المشتري ما شاء منهما



المعدن نظر الى ان المقصود منه النقد وهو مجهول ومثل ذلك في انتفاء الصحة ببيع لبن خلط بجماء ونحوه سلك  
 خلط بغيره لغير تركيب نعم بحث الولي العراقي ان الماء لو قصد خلطه باللبن لنحو حوضه وكان بقدر الحاجة صح لانه  
 حيثئذ خلط غير المسك به لانه كيب ومتى جازت المعاملة بها وضمت بمعاملة أو اتلاف فالواجب مثلها اذ هي مثلية  
 لا قيمتها الا ان فقد المثل فيجب قيمتها وحيث وجبت القيمة أخذت قيمة الدراهم ذهباً وعكسه اه شرح مر  
 وقوله فالواجب مثلها أي صورة الفضة العددية تضمن بعددها من الفضة ولا يكفي ما يساويها قيمته من القروش  
 الا بالتعويض ان وجدت شروطه ومثله يقال في عكسه ومعلوم ان الكلام في غير الفضة المقصودة اما هي فلا  
 يجوز البيع بها في الذمة لتفاوتها ولو في الوزن في القص واختلاف قيمتها وأما البيع بالعين منها فلا مانع منه وقوله  
 أخذت قيمة الذهب ذهباً أي حذر من الوقوع في الربا فانه لو أخذ بدل الدراهم المغشوشة فضة خالصة كان  
 من قاعدة مدعوجة ودراهم الا تيمه وهي باطلة اه ع ش عليه (قوله ولا يبيع غائب) أي على الاظهر ومقابلته  
 يصح وبعبارة أصله مع شرح مر والظاهر انه لا يبيع الغائب والثاني وبه قال الاثمة الثلاث يصح البيع  
 ان ذكر جنسه أي أو نوعه وان لم يره ياه ويثبت الخيار للمشتري عند الرؤية لحديث فيه ضعف بل قال  
 الدارقطني باطل وينفذ قبل الرؤية الفسخ دون الاجارة ويمتنع الخيار امتداد مجلس الرؤية وكالبيع الصلح  
 والرهن والهبة والاجارة ونحوها بخلاف نحو الوقف انتهت وقولي لحديث فيه ضعف لفظه كافي المحلى من  
 اشترى ما لم يره فهو بالخيار اذا رآه وقوله بخلاف نحو الوقف أي فانه يصح ولعل من نحو الوقف العتق ثم رأيت  
 سم على ج جزم بالتمثيل به هذا وفي كلام عميرة النسوية بين الوقف وغيره في عدم الصحة اه ع ش عليه  
 (قوله بان لم يره العاقدان) أي ثمناً أو مئتماً وقوله وان وصف بصفات السلم أي ولو كان أيضاً حاضر في مجلس البيع  
 وبالغ في وصفه أو سمعه بطريق التواتر كما يأتي أدراهما لا ولو في ضوء ان ستر الضوئونه كورق أبيض فيما  
 يظهر ولا ينافي ذلك ما صرح به ابن الصلاح من أنه يكفي بالرؤية العرفية مع ان هذا منها لانه ليس العرف المطرد  
 ذلك على ان كلامه مقيد بما اذا لم يكن العيب ظاهراً بحيث يراه كل من نظر الى المبيع وحيثئذ فالمراد بالرؤية  
 العرفية هي ما يظهر للناظر من غير مز يد تأمل ورؤية نحو الورق ليلا في ضوء يستمر معرفة بماضيه ليست كذلك  
 أو من وراء نحو زجاج وكذا ما عاصق الا الارض والسمل لان به صلاحهما وصحت اجارة أرض مستورة بماء ولو  
 كدر لانها أوسع بقبولها التأقيت وورودها على مجرد المنفعة وذلك للنهي عن بيع الغرر لان الرؤية تفيد ما لم  
 تفده العبارة كما يأتي اه شرح مر (قوله أيضاً بان لم يره العاقدان) أي الرؤية المعتبرة شرعاً اه ع ش  
 على مر (قوله وان وصف بصفات السلم) أي جعل الوصف المذكور قائماً مقام رؤيته كما يصرح به بعد اه  
 حل والغاية للرد على الخلاف وبعبارة أصله مع شرح مر والاصح ان وصفه أي المعين الذي يراد ببيع بصفة  
 السلم لا يكفي عن الرؤية وان بالغ فيها وصلت حد التواتر لانها تفيد أموراً تنصر عنها العبارة وفي الخبر ليس الخبر  
 كالعين والثاني يكفي ولان خيار المشتري لان غرة الرؤية المعروفة والوصف يفيد ما علم من قولنا أي المعين عدم  
 منافاة هذا المبدأ في أول السلم في ثوب صفته كذا وكذا لانه في موصوف في الذمة انتهت (قوله ولان الخبر ليس  
 كالعين) هذا ليس حديثاً بهذا اللفظ بل لفظ الحديث ليس المعين كالخبر ورؤية أخرى ليس الخبر كالعين  
 اه شيخنا ح ف وفي شرح مر وفي الخبر ليس الخبر كالعين اه وفي ج مانعه ومن ثم ورد ليس الخبر  
 كالعين بكسر العين وروى كثيرون منهم أحمد وابن حبان خبر يرحم الله موسى ليس المعين كالخبر أخبر به  
 تبارك وتعالى ان فومه فتنوا بعده فلم يلق الا لوح فلما رآهم وعانهم ألقى الا لوح فنكسرونها ما تكسر اه  
 (قوله عن العلم بقدره) أي وزناً أو عدداً أو كيلاً أو ذرعاً ولا يشترط شم المشعوم ولا ذوق المذوق اه حل  
 وفي الروض وشرحه مانعه \* (فرع) \* يبيع المشاهد من غير تقدير كصبرة الطعام والبيع به أي بالمشاهد من  
 غير تقدير كصبرة الدراهم صحيح وان لم يعرف قدرها ككتفاء بالمشاهدة فان علم أحد المتعاقدين ان تحتها كة بفتح

(ولا يبيع غائب) بأن لم يره  
 العاقدان أو أحدهما وان  
 وصف بصفة السلم للغرر  
 ولان الخبر ليس كالعين  
 (وتكفي معاينة عوض)  
 عن العلم بقدره اكتفاء  
 بالخبرين المصحوب بهما فلو  
 قال بعلم بهذه الصبرة وهي  
 مجهولة صح البيع لكن  
 يكره لانه قد يقع في الندم ولا  
 يكره شراء مجهول النزع كما  
 في التهمة ويفرق بأن الصبرة  
 لا تعرف تخميناً غالباً  
 لئلا كم بعضها على بعض

الدال أو موضعاً منخفضاً واختلاف أجزاء الطرف الذي فيه العوض من نحو غسل وسمن رقة وغائطاً بطول  
العقد لمنعهما تخمين القدر في كثير الغرر نعم إن رأى ذلك قبل وضع العوض فيه صح البيع لحصول التخمين وإن  
جهل كل منهما ذلك بان ظن أن المحل مستوفى ظاهر خلافه خير من لحقه النقص بين الفسخ والامضاء الخاف لما  
ظهر بالعيب فالبيع صحيح اهـ وعبارة شرح مر ولو كانت الصبرة على موضع فيه ارتفاع وانخفاض فإن  
علم المشتري بذلك فهو كبيع الغائب لأن الاختلاف يمنع الرؤية عن أفادة التخمين ولأنه يضعف في حالة العلم فإن  
ظن الاستواء صح في الأصح ويثبت له الخيار قال البغوي وغيره ولو كان تحتها حفرة وضع البيع وما فيها للبائع  
لكن رده في المطلب بان الغزالي وغيره جزموا بالتسوية بينهما لكان الخيار في هذه للبائع وفي تلك للمشتري وهذا  
هو المعتمد انتهت (قوله بخلاف المذروع) أي لأنه لا تراكم فيه اهـ شرح مر (قوله وتكفي رؤية قبل  
عقد الخ) فإن وجد المشتري متغيراً عما رآه عليه تغيراً ولو اختلفا في تغيره فالقول قول المشتري بينهما ويخير لأن  
البائع يدعي عليه أنه رآه بهذه الصفة الموجودة لا تنورضي به والأصل عدم ذلك وانما صدق البائع فيما لو  
اختلفا في عيب يمكن حدوده لأنهما قد اتفقا على وجوده في يد المشتري والأصل عدم وجوده في يد البائع اهـ  
شرح مر (قوله كإرضاء الخ) في هذا التمثيل نوع تحكيم إذا الغلبة والاستواء أمران إضافيان بالنسبة  
للمدة فالأرض يصح التمثيل بها لما يغلب تغيره بالنسبة لما تسنة مثلاً ولما يندر بالنسبة لخمس سنين مثلاً ولما  
يستوي فيه الأمران بالنسبة لعشرين مثلاً وكذلك الطعام يغلب تغيره بالنسبة ليومين ويندر بالنسبة لخمس  
دورات ويستوي بالنسبة ليوم فليتمأم اهـ شيخنا (قوله كحيوان) الكاف للتظهير للتمثيل لأنه مما يغلب  
فيه التغير كما سيأتي في قوله الحيوان يتغذى في الصحة والسقم وتحول طباعه فقل ما ينقل عن عيب خفي  
أو ظاهر ويصح كونها للتمثيل اهـ برماوى ثم رأيت في شرح مر ما نصه وجعل الحيوان مثلاً لما يستوي  
فيه الأمران هو ما درجوا عليه وهو ظاهر فما ذكره في الأنوار من أنه قسم له وحكمه ما واحد محل نظروا  
كان يمكن توجيهه بأنه لما شاك فيه هل هو مما يستوي فيه الأمران أولاً الحق بالمستوى لأن الأصل عدم المانع  
وجعل قسمه له لعدم تحقق الاستواء فيه ومقتضى انما ظمهم التغير وعدمه بالغالب لا بوقوعه بالفعل عدم النظر  
لهذا حتى لو غاب التغير فلم يتغير أو غسده فتغير أو استوي فيه الأمران فتغير أو لم يتغير لم يؤثر فيما قالوه في كل من  
الأقسام من البطالان في الأول والصحة في الأخيرين ووجه اعتبار الغلبة وعدمها حالة العقد دون الطارئ  
بعده اهـ (قوله والأصل بقاء المرء بحال في الثانية) أي وإن اختلف بأن حصل فيه التغير لأنهم نظروا في ذلك  
للغالب اهـ حل (قوله كاطعمة يسرع فسادها) أي رآها من يوم مثلاً وإن فرض أنها لم تتغير على خلاف  
الغالب اهـ حل (قوله كما قاله الماوردي وغيره) قال في شرح المهذب وهو غير يب لم يتعرض له الجمهور  
لأنهم شرطوا العلم بالمبيع والناسي لا وصفه حالة العقد غير عالم به فن لم يتعرض له اكتفى بذلك ومن تعرض له  
صرح بما علم التزاما لکن المتأخرون كالنسائي والسبكي والأذري قالوا ما ذكره الماوردي تقييداً لمن أطلق  
اهـ برماوى (قوله أولى مما عبر به) عبارة وتكفي الرؤية قبل العقد فيما لا يتغير غالباً إلى وقت العقد دون  
ما يتغير غالباً قال مر في شرحه ولا منافاة في كلامه فيما يحتمل التغير وعدمه على السواء كما ادعاه بعضهم معاللاً  
بأن قضية مفهوم أوله البطالان وآخره الصحة والأصح فيه الصحة كالاول بشرطه لأن الأصل بقاء المرء بحال  
لأن منع مدعاه بل هو داخل في منطوق أول كلامه ومفهوم آخره لأن القيد هنا للمنفى كما هو الأصل لا للمنفى أي  
ما لا يغلب تغيره سواء غلب عدم تغيره أم استويادون ما يغلب تغيره فهو داخل في منطوق الاول ومفهوم الثاني  
فلا تنافي اهـ (قوله ورؤية بعض مبيع الخ) \* (فرع) \* سئل الشهاب مر عن بيع السكر في قدوره  
هل يصح وتكفي رؤية أعلاه من رؤس القدور فأجاب بأنه إن كان بقاؤه في القدور من مصالحه صح والا فلا  
ولعل وجه ذلك أن رؤية أعلاه لا تدل على بقاءه لکن اكتفى به إذا كان بقاؤه في القدور من مصالحه لا ضرورة

بخلاف المذروع (و)  
تكفي (رؤية قبل عقد فيما  
لا يغلب تغيره إلى وقته) أي  
العقد وذلك بان يغلب عدم  
تغيره كإرضاء وأداء وحديد  
أو يحتمل التغير وعدمه سواء  
كحيوان يفسد غالباً في  
الاولى والأصل بقاء المرء  
بحال في الثانية بخلاف  
ما يغلب تغيره كاطعمة  
يسرع فسادها نظراً  
للغالب ويشترط كونه  
ذاكراً للأوصاف عند  
العقد كما قاله الماوردي  
وغيره وتعبيرى بما ذكر  
أولى مما عبر به (و) تكفي  
(رؤية بعض مبيع) ان  
دل على بقاءه



اه سم على حج اه عش (قوله كظا هر صبرة نخوبر) يشترط في صحة بيعها أن لا يكون بمعاها ارتفاع وانخفاض  
 والافان لم أحدهم اذ لم يصح كسم بنظرف مختلف الاجزاء رقة و غاظم لم يرفع قبل الوضع فيه لعدم احاطة العيان  
 بهما وان جهلا ذلك بان ظن تساوي المحل أو الظرف صحت وخير من لحقه النص قاله البغوي وغيره اه شرح  
 ج وشرح الروض (قوله كشعير ونحوه) أي من لوز وأدقة ومسلن وعجوة وكيس في نخوة و صرورة و قطن في عدل  
 وبر في بيت وان رآه من نخوة وكوة وكذلك تكفي رؤية أعلى المسائعات في ظروفيها لان الغالب اسسته واء ظاهر  
 ذلك و باطنه فان تخالفات الخيار وقوله بخلاف صبرة بطيخ الخ أي فلا يكفي فيها ما سربل لا بد من رؤية  
 جميع كل واحدة وان غاب عدم تفاوتها فان رأى أحدا جاني بطيخة دون الآخر كان كبيع الغائب كالشوب  
 الصفيق يرى أحد وجهيه وكذا تراب الارض ومن ثم لو باع قدر ذراع من أرض طولاً وعمقاً لم يصح لان تراب  
 الارض يختلف اه شرح مر وقوله وكذلك تكفي رؤية أعلى المسائعات الخ عبارة حج ولا يصح بيع  
 مسلك في فارتة معها ودونها الآن فرغها وأرأها فارغسة ثم رأى أعلاه بعد ما نهام منه ويصح بيع نخوة من رآه  
 في ظرفه معه موازنة ان علمانته كل وكان للظرف قيمة وقبده بعضهم بما اذا قصد الظرف أخذاً من تعليمهم  
 البطالان بشرط بذل مال في مقابلة غير مال ويرد بان ما ذكره يشعر بقصده فلا نظراً قصده المخالف له انتهت فقوله  
 ان علمانته كل مفهومه البطالان مع الجهل وبشكل ذلك بالصحة فيما لو باع صبرة بجهولة الصبي ان كل صاع  
 بدرهم اكتماء بتفصيل الثمن وأشار للجواب عن مثله سم على المنهج حيث قال واقول لعل وجهه ان المقصود  
 هو السمن والمسلن والجهل بوزنهما يورث الجهل بالبيع كالابن المشوب بالماء تأمل اه عش عليه (قوله  
 ونحوها) من النحو العنب كما قاله الشيخان ونور عافيه اه سم على المنهج وعل وجه المنازعة أن العنب كاللوز  
 ونحوه في عدم شدة التفاوت بين حباته بخلاف البطيخ ولعل وجه ما قاله الشيخان منع عدم التفاوت بين حباته  
 في الغالب بل المشاهد كثرة التفاوت سيما عند اختلاف الاشجار اه عش على مر (قوله ومثل انموذج)  
 لفظ مثل بالرفع عطفاً على قوله كظا هر الخ الواقع خبر المبتدأ المحذوف والتقدير وذلك كظا هر وذلك مثل الخ  
 وأما لفظ انموذج في المتن في حر ذاته فانه معطوف على مدخول الكاف كما أشار الى ذلك الشارح بقوله ومثل  
 وليس معطوفاً على قوله بعض مبيع لانه على هذا لا يفيد أن الانموذج بعض المبيع والغرض أنه بعضه كما أشار  
 لذلك الشارح بقوله ولا بد من ادخال الانموذج في البيع وصورته أن يقول بعثك البرا الذي عندي مع هذا  
 الانموذج هذا هو التمثيل الصحيح وأما التمثيل بان يقول بعثك هذا البر مع انموذجه فمفسد لان هذا لا يشار اليه  
 المحسوس فاذا كان البر مشاهداً لم يكن من قبيل قوله وتكفي رؤية بعض مبيع الخ اه شيخنا (قوله  
 أيضاً ومثل انموذج) قصد به كرم مثل بيان معنى الكاف في قوله كظا هر صبرة الخ وانما لم يقدّر الكاف فيقول  
 وكذا انموذج لان الكاف خوف لا يستقل فيكره أن يكون الجار والمجرور معلقاً من متن وشرح بخلاف مثل فانه  
 مستقل وليس مقصوده أن مثل مقدرة في الكلام كما قد يتوهم فليتأمل اه سم اه شوبري (قوله بضم  
 الهمزة والميم الخ) أي مع سكون النون وهذا هو الشائع على السنة الفقهية لكن قال في القاموس انه لحن وانما  
 هو بفتح النون وضم الميم المشددة وفتح الذال المعجمة من غير همز وهو مثال الشيء معرب قال النواجي وهذه دعوة  
 لا تقوم عليها حجة فخازالت العلماء قد يماوحد يثابستعملون هذا اللفظ من غير تكبير حتى أن الرنخسرى وهو  
 من أئمة اللغة سمي كتابه في النحو الانموذج وكذلك الحسن بن رشيق القيرواني وهو امام أهل المغرب في اللغة سمي  
 به كتابه في صناعة الادب ولم يتعقب النووي أحد من الشراح في تعبيره بالانموذج بل نقل ابن الملقن في اشارات  
 المنهاج عن كتاب المغرب بالغين المعجمة لناصر بن عبد السيد المطرزي شارح المقامات ان النموذج بالفتح والانموذج  
 بالضم معرب أنموذ قاله ابن خلد كان وله عليه شرح سماه المعرب بالغين المهملة في شرح المغرب بالغين المعجمة  
 وهو كبير قابل الوجود اه برماوى (قوله في البيع) أي في صيغته بان يقول بعثك كذا وهذا منه ولا يضر

كظا هر صبرة نخوبر  
 كشعير ونحوه مما لا يختلف  
 اجزأه غالباً بخلاف  
 صبرة بطيخ ورمان وسفرجل  
 ونحوها ونحو برمن زبادي  
 (و) مثل (انموذج) بضم  
 الهمزة والميم وفتح المعجمة  
 (للمماثل) أي متساوي  
 الاجزاء كالحبوب ولا بد من  
 ادخال الانموذج في البيع  
 وان لم يخلطه بالباقي

تألفه ولو قبل القبض اهـ رماوى (قوله كما أوضحته في شرح الروض) عبارته هناك متناوشت شرحا الفرع الثالث  
 آراء شخص انمؤذج المتماثل أى المتساوى الاجزا كالجوب وباعه صاعا من مثله لم يصح لانه لم يعين ما لا ولم يراع  
 شروط السلم ولا يقوم ذلك مقام وصف السلم لعدم الرجوع اليه عند الاشكال والانمؤذج بضم الهمزة والميم وفتح  
 الدال الموحدة مقدار تسميه السمسرة عينة ولو باعه حنطة هذا البيت مع الانمؤذج أو بعضه صفقة واحدة لادونه  
 صح وان لم يخطبها قبل البيع وما زعمه الاستوى من أنه انما يصح بعد خلطها بها كما أفقته به البغوى ممنوع  
 بل البغوى انما أفقته بانه لا يصح وان خاطبها كالجوباع شيأ رأى بعضه دون بعض قال وليس كصبرة رأى بعضها  
 لتمييز المرئ هنا وكلامه مخالف لكلام الاصحاب من كل وجه أما اذا باعها دونها فلا يصح لانه لم يرب المبيع ولا شيأ  
 منه انتهت (قوله بكسر الصاد وضمة هاء) في المختار وجعل الثوب في صوانه بضم الصاد وكسرها وصيانته أيضا وهو  
 وعاءه الذى يصان فيه اهـ (قوله كقشر رمان الخ) أى وكقشرة قصب السكر الاعلى وطلع النخل اهـ شرح  
 مر فقيه تصریح بان قشر القصب صوان لبقائه اهـ (قوله وخشكان) هو اسم لقطعة عجينة يضاف اليها شئ من  
 السكر والوز والجوز والغسقى وفطيرة رقيقة ويجعل المجموع في هذه الفطيرة ويسوى بالنار فالفطيرة الرقيقة  
 هى القشرة فيكتفى رؤيتها عن رؤية ما فيها لانها صوان له اهـ شيخنا (قوله بخلاف جوز القطن) أى فلا  
 يكتفى برؤيته عن القطن قبل تفتحه وقد يقال عدم صحة ذلك لكونه لم يبد صلاحه اهـ حل (قوله وجلد  
 الكتاب) أى فلا يكتفى برؤيته عن الكتاب اهـ حل (قوله ونحوهما) أى من كل ما ليس صوانا لما فيه  
 كالصدف الدرر والقارة لسكها واللحف والفرش لما فيها وكان قياس ذلك أن تكون الجبة المشوة كذلك مع  
 انهم اكتفوا برؤيتها عن رؤية ما فيها من نحو القطن وفرقوا بان نحو القطن في اللحف والفرش مقصود بخلافه  
 في الجبة المشوة فساخاوقها اهـ حل (قوله أولى من قوله خالقة) أى لانه يرد عليه الخشكان فانه مصنوع  
 وليس بخالق و يرد عليه جوز القطن لانه يقال له أيضا صوان أى مطلق صوان لا صوان لبقائه اهـ حل مع  
 زيادة عبارة الزى ادى قوله أولى من قوله خالقة أى لانه يرد على طرده القطن في جوزة والبرقي صدقه والمسلك  
 في فارته وعلى عكسه الخشكان ونحوه والقناع في كوزة والجبة المشوة بالقطن لبطالان يبيع الاول مع أن  
 صوانها خالق دون الثاني مع أن صوانها غير خالق ومثل الجبة المشوة والفرش واللحف كما يحسنه الدميرى وخالف  
 في ذلك ابن قاضى شبهة فخرج عدم الاكتفاء برؤية الظاهر بل لابد من رؤيته بعض الباطن انتهت (قوله  
 لانه قد يمسح معه) نظرا في هذه العلة شيخنا في باب الاصول والثمار بان قشر الباقلاء الاسفل قد يوك كل معه ومع  
 ذلك لا يصح بيعه فى الاعلى وعلى صحته بان قشره الاعلى انما يستتر بعضه غالبا فرؤية بعضه دالة على باقية فصار  
 كأنه فى قشر واحد والاعلى صوان له فهو من افراد المسئلة ولا يخفى أن المعول عليه هنا أن يكون قشره صوانا لما  
 فيه وقشر القصب الاعلى ليس كذلك على أن هذه العلة التى ذكرها الشارح موجودة فى الباقلاء فان قشرها  
 الاسفل قد يوك كل معها ولا يصح بيعه فى قشره الاعلى فالاولى أن يعمل بان قشر القصب الاعلى لا يستتر بجمعه  
 ورؤية بعضه تدل على باقيه فهو من القسم الاول اهـ حل وهذا بخلاف اللوبية الخضراء فانه يصح بيعها  
 فى قشرها اهـ شيخنا وفى المصباح والباقلاء وزنه فاعلام شدة قسره ويخفف قيمته بالاقلاء بالوجهين  
 اهـ (قوله ويتساح فى فقاع الكوز) أى خلافا للعبادى حيث قال لابد من فتح رأس الكوز فينظر منه بقدر  
 الامكان اهـ حل وفى القماموس الفقاع كرماني هو الذى يشرب سمي به لما يرتفع فى رأسه من الزبد اهـ  
 وهو ما يتخذ من الزبيب فيكون من تسمية الكل باسم الجزء قررره شيخنا ح ف ومثله فى عش وفى المختار  
 الفقاع الذى يشرب والفقاقيع النفاحات التى ترتفع فوق الماء كالقوارير اهـ (قوله وتعتبر رؤيته تليق) كان  
 الظاهر جعل قوله ورؤية بعض مبيع الخ من افراد هذه القاعدة فقوله الشارح لغير ما احتراز عن هذا خوفا  
 من التكرار والا فالرؤية فى هذا تليق به اهـ شيخنا (فرع) \* لا يكتفى رؤيته المبيع من وراء زجاج ولا ماء صاف

كما أوضحته في شرح الروض  
 (أو) لم يدل على باقيه بل  
 (كان صوانا) بكسر الصاد  
 وضمها (للباقى لبقائه  
 كقشر رمان ويخس) وخشكان (وقشرة سفلى  
 لجوز أو لوز) فتكتفى رؤيته  
 لان صلاح باطنه فى بقاءه  
 فيه وان لم يدل هو عليه  
 بخلاف جوز القطن وجلد  
 الكتاب ونحوهما فتولى  
 لبقائه أولى من قوله خالقة  
 وخرج بالاسفل وهى التى  
 تكسر حاله الا كل العليا  
 لانها ليست من مصالح ما فى  
 باطنه نعم ان لم يتبعها السفلى  
 كقشر رؤيته العليا لان الجميع  
 ما كوز ويجوز بيع قصب  
 السكر فى قشره الاعلى كما  
 نقله الماوردى وجزم به ابن  
 الرفعة لان قشره الاسفل  
 كما طنه لانه قد يمسح معه فصار  
 كأنه فى قشر واحد ويتساح  
 فى فقاع الكوز فلا يشترط  
 رؤيته شئ منه كما صححه  
 فى الروضة وغيره لان بقاءه  
 فيه من مصلحته (وتعتبر  
 رؤيته) لغير ما س (تليق) به  
 فيعتبر فى الدار رؤيته البيوت  
 والسقوف والسطوح  
 والجدران والمستحم والبالوعة  
 وفى البستان رؤيته الاشجار  
 والجدران ومسايل الماء  
 وفى العبد والامة



ولا يشك بابطال الصلاة عند الستر بذلك ويقاع الطلاق المعلق على الرؤية لانهم ما هنا بخلاف بالمعرفة التامة نعم  
 يصح بيع السمك والارض المستورة بالماء الصافي لانه من مصالحها اهكذا قال الرافعي وقضيته الامتناع مع  
 الكدر ويشك عليه صحة ايجار الارض مع مثل ذلك وتعليقه هناك بأنه من مصالح الارض مع ان الرؤية شرط  
 في البابين اه أقول فرق في شرح الروض بأن الاجارة أوسع لانها تقبل التأقبت ولان العدة فيها على المنفعة  
 اه شورى (قوله أيضا وتعتبر رؤية تليق) عبارة أصالة مع شرح مر وتعتبر رؤية كل شيء غير مأمور على ما يليق  
 به عرفا وضبطا في الكافي بأن يرى ما يختلف معظم المالك باختلافه فلا بد في السفينة من رؤية جميعها حتى مافي الماء  
 منها كما شمله كلامهم انتهت وقوله فلا بد في السفينة الخ أي ولو كبيرة جدا كاللاحي ولو احتج في رؤيتها الى صرف  
 دراهم ان يقاب السفينة من جانب الى آخر لتأتى رؤيتها لم تجب على واحد منهم بعينه بل ان أراد المشتري  
 التوصل الى الرؤية وفعل ذلك كان تبرعاً منه أو أراد البائع ذلك لاراءة المشتري أو لرؤية نفسه ليصح البيع لم  
 يرجع بمصروفه على المشتري نعم لو استحال قلبها ورؤية أسفلها فيبغي الاكتفاء بظاهرها بمالم يستره الماء  
 وجميع الباطن فلو تبين تغيرها بعد ثبت الخيار اه ع ش عليه (قوله أيضا وتعتبر رؤية تليق) فلا يصح بيع  
 اللبن في الضرع وان حلب منه شيء ورؤى قبل البيع للشيء عنه ولاختلاطه بالحادث ولعدم تبين وجود قدر اللبن  
 المبيع ولعدم رؤيته ولا يصح الصوف قبل خرواؤن كقوته لاختلاطه بالحادث ولان تسليمه انما يمكن  
 باستئصاله وهو مؤلم للعيوان فان قبض قطعة وقال بعثك هذه صح قطعاً ولا يصح الا كارع والرؤى قبل الابانة  
 ولا المذبح أو جلده أو لجه قبل السليخ أو السبط لجهاته وكذا مسلوخ لم يبق جوفه كما قاله الاذرعى وبيع وزنا  
 فان بيع خرافا صح بخلاف السمك والجراد فيصح مطلقاً لقلة ما في جوفه ولو باع ثوباً على منسج قد نسج بعضه  
 على ان ينسج الباقي أي أو غيره باقية لم يصح البيع جزوا اه شرح مر وقوله ولاختلاطه بالحادث قضيته  
 ان الصورة انه اشترى جميع ما في الضرع وقضية قوله ولعدم تبين وجود قدر اللبن المبيع انه اشترى منه قدره  
 معينا وانه أشار الى انه لا فرق في البطلان بين ان يشتري الكل أو البعض وعبارة الروض يبيع اللبن في الضرع  
 باطل فلو قال بعثك من اللبن الذي في ضرع هذه البقرة كذا لم يجز على المذهب لعدم تبين وجود ذلك القدر وقيل  
 فيه قولاً يبيع الغائب ولو حاب شيئاً من اللبن فأراه ثم باعه مطلقاً في الضرع فوجهاً كالأنموذج وذ كر الغزالي  
 وجهين فيما لو قبض قدر من الضرع وأحكم شدمو باع ما فيه قلت الاصح في الصورتين البطلان لانه يختلط بغيره  
 مما ينصب في الضرع انتهت اه رشدي وقوله فيصح مطلقاً أي وزنا وجزاً فاطاها هو وان كان كبيراً أو كثيراً في  
 جوفه ولا ينافيه قوله لقلة ما في جوفه الخ لان المراد ان شأنه القلة اه ع ش عليه (قوله رؤية ماء عدا  
 العورة) افق الشهاب مر بعدم اشتراط رؤية قدمها وقال ولده ان الدابة كذلك الا أن يختلف الغرض  
 اه شورى (قوله رؤية كلها) أي حتى شعرها فيجب رفع السرج والا كف والجل اه شرح الروض اه  
 شورى (قوله لرؤية لسانهم) عبر بضمير جمع المذكر تلبساً للعاقل اه ع ش (قوله وبساط) بكسر الباء  
 الموحدة اه برماوى وفي المصباح والبساط معروف وهو فعال بمعنى مفعول والجمع بسط والبسط السعة  
 والبسط الارض اه (قوله وصح سلم أعمى) مصدر مضاف للفعل والمفعول كما أشار له الشرح اه شيخنا  
 (قوله وان عى قبل تميزه) غاية للردو عبارة أصالة مع شرح مر وقيل ان عى قبل تميزه بين الاشياء أو خلق أعمى  
 ولا يصح سلمه انتهت وأشار بقوله قبل تميزه بين الاشياء الى ان المراد بالتمييز هنا غير التمييز الشرعى اه رشدي  
 عليه (قوله بعوض في ذمته) أي في ذمته ان كان مسلماً وفي ذمة المسلم ان كان الاعمى مسلماً اليه سواء كان المسلم أعمى  
 أو بصيراً فلا يصح عقد السلم معه بعوض معين سواء كان هو المسلم أو المسلم اليه اه ع ش على مر (قوله بعين في  
 المجلس) هل يكفي ان يعينه بنفسه أو لابد ان يوكل صنيعة يقتضى الاول حيث صرح بالاشتراط التوكيل في القبض  
 والإقباض وسكت عن التعيين اه حل (قوله ويوكل من يقبض عنه رأس مال السلم) أي اذا كان مسلماً

رؤية ماء عدا العورة وفي  
 الدابة رؤية كلها لرؤية  
 لسانهم ولا أنسانهم وفي  
 الثوب نشره ليرى الجميع  
 ورؤية وجهه ما يختلف  
 منه كد يباح منقش  
 وبساط بخلاف ما لا يختلف  
 ككر باس فيكفي رؤية  
 أحدهما وفي الكتب والورق  
 البياض والمصحف رؤية  
 جميع الأوراق (وصح سلم  
 أعمى) وان عى قبل تميزه  
 أي ان يسلم أو يسلم اليه  
 بقدر ذمته بقول (بعوض في  
 ذمته) بعين في المجلس ويوكل  
 من يقبض عنه أو يقبض له  
 رأس مال السلم والمسلم فيه  
 لان السلم يعتمد الوصف  
 لا الرؤية أما غيره

بكسر اللام وقوله أو يقبض له رأس مال السلم أي إذا كان مسلماً إليه وقوله والمسلم فيه أي يוכל من يقبض عنه المسلم فيه إذا كان هو مسلماً إليه ومن يقبض له المسلم فيه إذا كان هو مسلماً في هذه أي قوله والمسلم فيه ألف ونشر مشوش بالنظر لما قبله كما لا يخفى فتأمل (قوله مما يعتمد الرؤية) يستثنى منه البيع الضمني وشراء من يعتق عليه أي يحكم بعقده عليه من أصل أو فرع أو من أقرب بحريته أو شهدهم أو ردت شهادته فيصح منه ذلك انشوف الشارح للعق كافي الزركشي اه عش (قوله كبيع) وكذا القالة اه برماوى فلا تصح المقابلة مع الاعنى فقد نص في الام على انه لا بد في القالة من العلم بالمقابل فيه بعد نفسه على انها فسخ وقد أفتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى اه شرح مر (قوله وان قلنا بصفة بيع الغائب) أي لان الغائب يمكن رؤيته بخلاف الاعنى فلا يمكن ان يرى هذا هو الفارق اه شيخنا (قوله وسيله) أي الاعنى أي طريقته الى البيع وغيره مما يعتمد الرؤية ان يוכל فيه الخ اه شيخنا (قوله وله ان يشتري نفسه) أي ولوله غيره بطريق الوكالة عن الغير وبهذا يجب عما توقف فيه سم على حج من ان هذا عقد عتاق فلا يحتاج الى ذكره اه عش على مر (قوله كالصير) أي فلا بد ان يكون ذا كرا لا و صاف التي رآها اه حل والله أعلم

\*(باب الربا)\*

(قوله بالنصر) أي مع كسر الراء امام فتحها فبالمد وتبدل الباء بميم مع فتح الراء وكسرها والمدم فيها أربع لغات خلافاً لمن نازع فيه اه شيخنا ح ف وذكر اللغات الاربع البرماوى وزاد خامسة ربية بضم الراء وتخفيف الباء وفي الشورى مانعه وعبارة فتح الباري والربا بمقصود وحكى مده وهو شاذ وهو من ربي يربو فيكتب بالالف ولكن وقع في خط المصحف بالواو وأصل الربا بالزيادة اما في نفس الشيء كقوله تعالى اهتزت وربت واما في مقابلة كدرهم بدرهمين فقيل هو حقيقة فيهما وفي حقيقة في الاول مجاز في الثاني زاد ابن سريج انه في الثاني حقيقة شرعية ويطلق الربا على كل بيع محرم اه بحروفه اه (قوله وألفه بدل من واو) صريح ما ذكرناه لا خلاف في كون ألفه منقولة عن واو وانما الخلاف في رسمه وعبارة المصباح الر بالفضل والزيادة وهو مقصور على الاثني عشر ويشترط ان بالواو على الاصل وقد يقال ربيان على التخفيف اه فتقوله على الاصل وقوله على التخفيف يدلان على ما اقتضاه كلام الشارح من عدم الخلاف في كون أصل الالف واوا اه عش على مر (قوله ويكتب بهما) أي الواو والالف أي معاه اه عش على مر فتكتب الواو وأولاً في الباء والالف بعدها وهذه طريقة المصحف العثماني وقوله وبالياء أي في غير القرآن لان رسمه سنة متبعة ومقتضى هذا انه لا يجوز كتابته بالالف وحدها اه شيخنا وعبارة ح ف وتقدم في عبارة الشورى انه يكتب بهما اه (قوله لغة الزيادة) أي يولوف الزمن كبر باليد يقال أربي الرجل وأرعى عامل بالزيادة ومنه قوله تعالى اهتزت وربت أي نمث وزادت وقبل الربا سبعون باباً هونها ان ينكح الرجل أمة اه برماوى (قوله وشرعاً عند الخ) هذا الحد غير جامع اذ يخرج عنه ما لو أحل العوضين أو أحدهما وتقباضا في المجلس لقصر الاجل أو لتبرع بالقباض مع ان فيه الربا ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالتأخير في البدلين أو أحدهما أهم من تأخير استحقاق القبض أو تأخير نفس القبض اه سم (قوله غير معلوم التماثل) هذا إشارة لتحديد الجنس وقوله أو مع تأخير الخ إشارة لاختلافه وهو معطوف على قوله على عوض ولا يحسن عطفه على قوله غير معلوم التماثل لاقتضاء العبارة ان المعنى أو معلوم التماثل مع تأخير الخ فيكون التعريف خالفاً من مختلف الجنس اه شيخنا (قوله أيضاً غير معلوم التماثل الخ) هذا النقي صادق باربع صور بأن علم التفاضل أو جهل التماثل والتفاضل أو علم التماثل لا في معيار الشرع بان كيل الموزون أو وزن المكيل أو علم التماثل أو جهل التماثل والتفاضل أو علم التماثل لا في معيار الشرع بان كيل سبأى اه شيخنا (قوله أيضاً غير معلوم التماثل) أل في التماثل لا عهد أي التماثل المعبر شرعاً وذلك عند اتحاد الجنس وليس جعلها على العهد بانه من حمل قولنا على عوض مخصوص على الانواع الخصوصية التي هي محل

مما يعتمد الرؤية كبيع  
واجارة ورهن فلا يصح منه  
وان قلنا بصفة بيع الغائب  
وسيله أن يוכל فيه وله  
أن يشتري نفسه ويؤجرها  
لأنه لا يجها ولو كان رأى  
قبل الاعنى شيئاً مما  
لا يتغير قبل عقده صح  
عقده عليه كالصير

\*(باب الربا)\*

بالنصر وألفه بدل من واو  
ويكتب بهما وبالياء وهو  
لغة الزيادة وشرعاً عند على  
عوض مخصوص غير معلوم  
التماثل في معيار الشرع  
حالة العقد أو مع تأخيره  
في البدلين أو أحدهما



الربا وقوله أو مع تأخير يمكن عطفه على قوله على عوض مخصوص وتعدل آل في البدلين على المعهود شرعاً أي وهو  
 الأنواع المخصوصة التي هي محل الربا كيدل على ذلك قوله على عوض مخصوص وإن كان أعم منه وشمل هذا القسم  
 ما كان الجنس فيه متحداً وما كان مختلفاً وما كان من ذلك معلوم التماثل وما كان مجعوله اه سم على المنهج  
 اه ع ش على مر (قوله والاصل في تحريمه) أي ذاته من الكائنات كالسرقة ويدل على سوء الخاتمة والعياذ بالله  
 تعالى كائناً أولياء الله تعالى ولو أمواتاً لانه تعالى لم يأذن بالمحاربة إلا فيهما وحرمة تعبدية وما ذكر فيه من انه  
 يؤدي إلى التضيق ونحوه حكم لا على ولم يحصل في شريعة قط لقوله تعالى وأكلهم الربا وقدره وعنه أي في  
 الكتب السالفة وحيث قد فهم من الشرائع القديمة اه برماوى ومثله شرح مر وكتب عليه ع ش قوله  
 حكيم هذا في بيان مجرد الحكمة لا يخرج عن كونه تعبدية بل يرجع فان فيه نظراً لظاهر اه سم أقول نظراً  
 لظاهر أي لتصریح بعضهم بأن التعبدية هو الذي لم يدرك له معنى وقد يجاب عن كلام الشارح بأنهم قد يطلقون  
 التعبدية على ما لم يظهر له علة موجبة للحكم اه وقوله وانه من الكائنات لظاهر ان هذا في بعض اقسامه وهو  
 وبالزيادة وأما الراب من أجل التأخير أو الاجل من غير زيادة في أحد العوضين فالظاهر انه صغيرة لان غاية ما فيه  
 انه عقد فاسد وقد صرحوا بأن العقود الفاسدة من قبيل الصغار (قوله آكل الربا) بفتح الهمزة الممدودة  
 وكسر الكاف أي متناوله بأي وجهه كان ونخص الأكل لانه المقصود الأعظم من المال اه برماوى (قوله  
 وكتبه) أي الذي يكتب الوثيقة بين المترايين اه برماوى (قوله وشاهده) بالافراد وفي شرح الروض كشرح  
 مسلم في باب الربا وشاهده بالثنية وهما اللذان يشهدان على العقد إذا علم ذلك أي بانه ربا وأنه باطل قال  
 بعضهم والملعون بسببه سبع أو عشر كفي الجرم ومعنى كونهم ملعونين أنهم مطرودون عن مواطن الأبرار بما  
 اجترأوه من ارتكاب هذه الأفعال الفبيحة التي هو من كبار الأصر اه برماوى ومع ذلك فاثم الكاتب  
 والشاهد أخف من اثم الآكل والموكل لان الحاصل من كل منهما الإقرار فقط على المعصية اه ع ش  
 وحمل اثمهما إذا رضياه وأقر عليه أو لم يرضياه ولم ينه باع قدرته ما على النهي (قوله ثلاثة أنواع) وكلها تجمع  
 على بطلانها اه ع ش على مر (قوله ربا بالفضل) ومنه ربا بالقرض بأن يشترط فيه ما فيه نفع للمقرض غير  
 الرهن اه شرح مر وانما جعل ربا بالقرض من ربا بالفضل مع انه ليس من هذا الباب لانه لما شرط نفعاً  
 للمقرض كان بمنزلة أنه باع ما أقرضه بما يزيد عليه اه ع ش عليه (قوله مع زيادة أحد العوضين) أي  
 ولو احتبلا لومنه ما سبأ من مسألة مدحوة ودرهم في بعض صورها اه شيخنا (قوله ور باليد) انما نسب  
 اليها لعدم القبض بها أصالة اه برماوى (قوله ور بالنساء) بفتح النون والمد أي الاجل وأما النساء بالقصر  
 فهو اسم للمرض المخصوص الذي يقال له عرق الانثى ومما جرب له ان يؤخذ الوزغ الصغير ويوضع في غابة  
 بوص ويسد فيها وتر يبط على الوجع فيبرأ اه برماوى وعبارة المصباح النسيء مهجوز على فعل التأخير  
 والنسيئة على فعلة مثله وهما اسمان من نساء الله تعالى أجله من باب نفع ونساء بالالف إذا أخره اه ومقتضى  
 قوله من باب نفع ان مصدره بفتح النون وسكون السين اه ع ش على مر (قوله والقصد بهذا الباب الخ)  
 فيه اشعار بان تبويب المصنف له أولى من جعل غيره له فصلاً كالمحرر اه برماوى وقوله ببيع الربوي أي  
 بيان بيعه أي بيان ما يصح منه مع الحل وما يفسد مع الحرمة فاذا وجدت الشروط الآتية بيانها كان العقد  
 حلالاً صحيحاً وان اختلف منها واحد كان فاسداً حراماً تاماً (قوله زيادة على ما مر) أي من الشروط المتقدمة  
 في بيع غير الربوي اه شيخنا وتقدم انها خمسة في العقود عليه وثلاثة عشر في الصيغة وأما شروط العائد  
 فيمتأني منها هاتان شرطان وهما عدم الإكراه والاطلاق التصرف وأما الشرطان الآخران المتعلقان بالمشتري  
 وهما سلامه وعدم خرابته فلا يأتیان هنا كما لا يخفى (قوله انما يحرم الربا) أي انما يوجد ويتحقق الربا في نقد  
 الخ وانما وصفه بذلك مع ان العقود الفاسدة كلها حرام لاختصاصه بزيادة الاثم عن بقية العقود أو المراد بالربا

والاصل في تحريمه قبل  
 الاجماع آيات كآية وأحل  
 الله البيع وأخبار كحديث  
 مسلم لعن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم آكل  
 الربا وموكله وكتابه وشاهده  
 وهو ثلاثة أنواع ربا بالفضل  
 وهو البيع مع زيادة أحد  
 العوضين على الآخر ور بال  
 اليد وهو البيع مع تأخير  
 قبضهما أو قبض أحدهما  
 ور بالنساء وهو البيع لاجل  
 والقصد بهذا الباب بيع  
 الربوي وما يعتبر فيه زيادة  
 على ما مر (انما يحرم الربا  
 في نقد) أي ذهب وفضة  
 ولو غير مضمون كملكي وتبر  
 بخلاف العروض كفلس  
 وان راجت

اللعوى وهو مطلق الزيادة وعليه في الكلام استخدام لانه ذكره في الترجمة بمعنى وهو الر بالشرعي  
وأعاد الضمير عليه بمعنى آخر وهو الر باللعوى وبهم ذاسقط ما يقال عبارة تقتضي ان الر باقسمان قسم حرام  
وهو ما كان في النقود والمطعم وما لا يخرج اثره وهو ما كان في غيرهما وليس مراد او كتب أيضا قد يفيد انه اذا  
لم يوجد المحصور فيه يتحقق الر بادون الحرمة وتعر يفه بقتضى انتفاء كونه ربا أيضا فاعل فيه تسامحا اه سم  
رجه الله أى وان المراد انما يوجد الر بالمحرم ويجعل الوصف بالتحريم صفة لازمة لا للاحتراز وليس المحصور  
الحرمة بل الر بالذى لا يكون الا حراما اه ع ش وقرر بعضهم الا براد بوجه آخر فقال ان كان المراد الر با  
الشرعي اقتضت العبارة انه يوجد في غير النوعين المذكورين ولا يكون حراما مع انه لا يوجد في غيرهما أصلا  
وان كان المراد اللعوى وهو الزيادة اقتضت العبارة ان الر بالفضل ور بالاجل من غير زيادة لا يكون حراما  
وليس كذلك والجواب اختيار الشق الاول لكن بطريق التأويل في العبارة كما تقدم تأمل (قوله وذلك) أى  
اختصاص الر بابالنقد وهذا لا ينافي كون حرمة الر بامن الامور التعبدية وكأن شيخنا كج فهم ان هذا  
ينافي ذلك نقلا وما ذكر فهو حكمة لعله فيكون قول الشارح لعله الخ المراد به الحكمة تأمل اه حل  
(قوله لعله الثمنية) الاضافة بيانية والعلامة معناها الحكمة فلا ينافي كون حرمة الر بامن الامور التعبدية اه  
شيخنا (قوله بجوهرية الاثمان) أى خالصها وأصلها وفي المصباح الجوهر معروف وجوهر كل شئ ما خلقت  
عليه جبلته اه وقوله غالبا احتريزه عن الفلوس اذا راجحت فانه لا ربا فيها اه حل (قوله وما قصد اطعم)  
أى قصده الله تعالى ويعلم ذلك بان يخلق الله تعالى علما ضروريا لبعض أصغياته كآدم بان هذا للآدميين  
وهذا للهائم اه وفي الرشدي على مر وعلم ان الظاهر ان المراد بقولهم قصد للآدميين مثلا ان يكون  
الآدمي يقصد لتناوله منه وهذا غير التناول بالفعل والافهام معنى كون الطين الارمنى مقصود الآدمي  
ويجوز ان يكون المراد بكونه قصد للآدمي مثلا انه يظهر من الحكمة الازلية ان الله سبحانه وتعالى لم يخلق هذا  
الاطعم الآدمي فلي تأمل اه (قوله بضم الطاء) أى وأما بقصدها فهو ما يدرك بالذوق وليس مراداه برماوى  
وفي المصباح طعمته أطعمه من باب تعب طعمه بضم الطاء ويقع على كل ما يساغ حتى الماء اه (قوله أى أكل)  
الاولى فرائده مصدره أى أكل بأسكان الكاف لانه الذى فى كلام المصنف ويجوز ان يكون بفتح الكاف  
ويكون بيا نالطعم الماضى اه برماوى (قوله وذلك بان يكون أظهر مقاصده الخ) عبارة شرح مر بأن يكون  
أظهر مقاصده تناول الآدمي وحده أو مع غيره وان لم يأكله الا نادرا كالبلوط أو شارة فيه الهائم الى ان قال  
وأشار بقصد الى انه لا ربا فى مطعمهم هائم ان قصد لطعمها وغلب تناولها له كعلاف رطب قد يتناوله الآدمي فان  
قصد للنوعين فربوى الا ان غلب تناول الهائم له فيما يظهر انتهت وكتب عليه الرشدي ما نصه قوله بأن يكون  
أظهر مقاصده تناول الآدمي له فهم منه بالاولى ما اذا لم يقصد الالتناول الآدمي وسيأتى فى كلامه ان مثل ذلك  
ما اذا قصد للنوعين بشرطه الآتى وخرج بذلك ما اذا قصد لطعم الهائم أى بان كان أظهر مقاصده طعمها نظير  
ما فسر به هنا طعم الآدمي وحينئذ فبشمل صورتين ما اذا لم يقصد الا لطعمها وما اذا كان أظهر مقاصده ذلك وكل  
من الصورتين غير ربوى بشرطه الآتى فى كلامه فهذه خمس صور بالنظر الى القصد ويأتى مثلها بالنظر الى  
التناول كما لا يخفى بان لا يتناوله الا آدميون أو يغلب تناولهم له أو يستوى الامر ان أولاه يتناوله الا الهائم أو  
يغلب تناولها له فنلخص خمس وعشرون صورة حاصلة من ضرب خمسة القصد فى خمسة التناول وكلها تعلم من  
كلامه اما بالنطوق أو بمفهوم الموافقة والخالفه كما أشرنا اليه وكلها يثبت فيها الر بالافى ست صور وايضا ذلك  
انه أطلق فيما يكون أظهر مقاصده تناول الآدمي له انه ربوى وقد قدمنا انه يفهم منه بالاولى ما اذا لم يقصد  
الالتناول الآدمي فهم ما صورتان بالنظر الى القصد تحتها عشر صور بالنظر الى التناول وكلها فيها الر باو ذكر  
فيما يستوى فيه النوعان من حيث القصد انه ربوى بشرط عدم غلبة تناول الهائم له فدخل فيه من خمسة التناول

وذلك لعله الثمنية الغالبة  
وبعبارة أيضا بجوهرية  
الاثمان غالبا وهى منتفية  
عن العروض (و) فى  
(ما قصد اطعم) بضم الطاء  
مصدر طعم بكسر العين  
أى أكل وذلك بان يكون  
أظهر مقاصده الطعم



ما اذالم يتناوله غير الآدمي وما اذا غلب تناوله لهم له وما اذا استوى الامر ان قبيل صور الر باثلاثة عشر وخرج  
بالشرط المذكور فيه ما اذا غلب تناول البهائم له وما اذالم يتناوله الا البهائم بطريق الاولى فهاتان لار بافهمهما  
وذ كرفي مطعموم البهائم انه غير ربوي بشرط غلبة تناوله له وقد علمت ان قوله ان قصد اطعمه مهمانطوعلى  
صورتين ما اذالم يقصد الا لها وما اذا كان اظهر مقاصده تناوله لها انظر ما مره في مطعموم الآدمي قد دخل في  
كل من الصورتين ما اذا غلب تناول البهائم له وما اذالم يتناوله الا البهائم بالاولى فهي اربع صور خاصة له من  
ضرب اثنين في اثنين تضاف الى الصورتين المتقدمتين فتصير صور عدم الر باسـ تناوخرج من صورتي مطعموم  
البهائم ما اذالم يتناوله الا الآدمي وما اذا غلب تناوله له وما اذا استوى الامر ان فيحصل ست صور خاصة من ضرب  
ثلاثة في اثنين فيها الر باضاف الى الثلاثة عشر المتقدمة تصير صور الر باثلاثة عشر وهي تمام الجنس والعشرين  
ويجملها هذا الجدول

ما اختص به الآدمي قصد او تناولا	ربوي
ما اختص به الآدمي قصد او غلب فيه تناولا	ربوي
ما اختص به الآدمي قصد او استوى فيه مع غيره تناولا	ربوي
ما اختص به الآدمي قصد او غلب فيه غيره تناولا	ربوي
ما اختص به الآدمي قصد او اختص به غيره تناولا	ربوي
ما كان اظهر مقاصده الآدمي واختص به تناولا	ربوي
ما كان اظهر مقاصده الآدمي وغلب فيه تناولا	ربوي
ما كان اظهر مقاصده الآدمي واستوى فيه مع غيره تناولا	ربوي
ما كان اظهر مقاصده الآدمي وغلب فيه غيره تناولا	ربوي
ما كان اظهر مقاصده الآدمي واختص به غيره تناولا	ربوي
ما استوى فيه النوعان قصد او اختص به الآدمي تناولا	ربوي
ما استوى فيه النوعان قصد او غلب فيه الآدمي تناولا	ربوي
ما استوى فيه النوعان قصد او تناولا	ربوي
ما استوى فيه النوعان قصد او غلب فيه غير الآدمي تناولا	غير ربوي
ما استوى فيه النوعان قصد او اختص به غير الآدمي تناولا	غير ربوي
ما اختص به غير الآدمي قصد او تناولا	غير ربوي
ما اختص به غير الآدمي قصد او غلب فيه تناولا	غير ربوي
ما اختص به غير الآدمي قصد او استوى فيه النوعان تناولا	ربوي
ما اختص به غير الآدمي قصد او غلب فيه الآدمي تناولا	ربوي
ما اختص به غير الآدمي قصد او اختص به الآدمي تناولا	ربوي
ما كان اظهر مقاصده غير الآدمي واختص به غير الآدمي تناولا	غير ربوي
ما كان اظهر مقاصده غير الآدمي وغلب فيه غير الآدمي تناولا	غير ربوي
ما كان اظهر مقاصده غير الآدمي واستوى فيه النوعان تناولا	ربوي
ما كان اظهر مقاصده غير الآدمي وغلب فيه الآدمي تناولا	ربوي
ما كان اظهر مقاصده غير الآدمي واختص به الآدمي تناولا	ربوي

وان لم يؤكل الا نادرا

هكذا ظهر لي من كلام الشارح فليجرحه بالحرف (قوله وان لم يؤكل الا نادرا) أي فلا كل لا بشرط فيه

غلبة وانما الذي يشترط فيه الغلبة قصدا للطعم فما كان أظهر مقاصده الطعم روى وان لم يؤكل الا نادرا  
وهذا كثرى صريح في ان القول روى لان قصده لطعم الا دعى أغلب وان قلنا تناول البهائم له أغلب ولا ينافي  
ذلك ما يأتي عن الماوردي من ان ما كان تناول البهائم له أغلب يكون غير روى لان كلامه مفسر وض في عالم  
يقصد لطعم الا دعى غالب بدليل تمثيله بالحشيش والتبن والنوى اه ايعاب باختصار اه شورى (قوله أيضا  
وان لم يؤكل الا نادرا) ان كان المراد التقوت أى لا يؤكل تقوتا الا نادرا فواضح وان كان المراد ما يشمل التدوى  
فقد منع لانه يتدوى به كغيره اذ لا يشاء عن السقمونيا وحسب الحنظل فلا تحسن الغاية تأمل ولا يخفى  
ان دور الاكل لشي لا ينافي غلبة أكل الا كمين له بالنسبة لغيرهم ولا يخفى انه لا يعلم كون الشيء أظهر مقاصده  
الطعم الا بكثرة تناوله اما تقوتا وتفكها وتدوايا فكان الانسب جعل البلوط مستثنى مما لم يكن أظهر مقاصده  
الطعم حيث أثبتوا فيه الى بان لم يكن لا يتقوت أو يتدوى به الا نادرا حرره اه حل (قوله كالبلوط) بفتح  
الباء الموحدة وضم اللام المشددة كمتور وضمها كه صفور شجرة حل يؤكل ويدبغ بقشره وقيل شجره ثمر  
يشبه البطم في الصورة بأرض الشام كانوا يفتنون غره قديما وهو المعروف الآن بثمر القواد والطرثوث بطاء  
مفتوحة هوراء ساكنة نبت يؤكل كذلك اه برماوى (قوله تقوتا) منصوب على المفعول لاجله أو على التمييز  
الحول عن نائب الفاعل أى قصد تقوته اه شورى (قوله أو تدوايا) المناسب لقوله الا دعى والمقصود منه  
الاصلاح أن يقول أو اصلا حاد بل قوله أو تدوايا لان المتن نص على الجامع بين المقيس والمقيس عليه في كل والجامع  
بين الملح وما لحقه هو الاصلاح لا التدوى الا أن يقال المراد بالتدوى لازمه وهو الاصلاح تأمل اه شيخنا  
(قوله كمتونخذ الثلاثة الخ) الكاف بمعنى لام التعديل ومما صدر به والتقدير لاخذ الثلاثة الخ أى أخذها  
بالنص في بعض متعلقاتها والبعض الآخر بالقياس اه شيخنا (قوله فالحقوبهم ما الخ) ان قيل قد تقرر عندهم  
ان تعريهم الراتب عدى والامور التعبدية لا يدخلها القياس وأجيب بأن الحكم بأنه تعبدى حكم على  
المجموع بحيث لا يراد نوع ثالث على النقد والمطعم فلا ينافي القياس في بعض افراده كما قيل في نواقض  
الوضوء اه شرح الروض (قوله كالقول) أى وكالحص والماء العذب اذ هو مطعم قال تعالى ومن لم  
يطعمه فانه منى بخلاف الماء الملح فلا يكون روى بالوجه اناطه ملحوتته وعذوبته بالعرف اه شرح مر  
والمراد بالعرف عرف بلد العقد اه حج والمراد ببلد العقد محله بلدا كان أو غيرها وقال سم عليه  
قوله بلد العقد أى وان لم ان الشيء قد يكون روى بى بلدا غير روى في بلد آخر ولا يخلو عن غرابة ونظر  
اه فالاولى ما قاله مر من ان المراد بالعرف العرف العام كان يقال العذب ما يساغ عادة من غير نظر الى  
محله دون أخرى اه ع ش عليه ثم قال فرع انظر الترمس هل هو روى وينبغي أن يكون روى بالانه  
يؤكل بعد تنقعه في الماء وأظنه يتدوى به قبل فليحرر اه سم على المنهج ومثله القرطم اه دميرى  
وينبغي ان مثل القرطم دهنه ودهن الخس والسليم أى الفتاه (قوله والذرة) أى وحسب الغاسول والخردل  
والخلة كذلك اه برماوى (قوله والمقصود منه التفكه) وسبب أى في كلامه ان التفكه أهم من التأدم  
والذكور في زكاة الفطر ان التمر من القوت ومثل التأدم التحلى والتحمض والتخرف كالبقولات وزيورها  
اه حل (قوله كالزبيب والتين) وكالترو وغيره مما يشد به تأدم أو تحمض أو تحمض مما يأتي  
كثير منه في الايمان فلا ترد عليه الحلوا اه شرح مر واللين روى لانه اما للتفكه أو للتدوى وكل  
منهما داخل في المطعم اه برماوى (قوله وعلى الملح) أى سواء كان مائيا أو جبليا لان كلامه ما يقصد  
لاصلاح فهما كاللبر البحري والصعيدى اه ع ش على مر (قوله كالتفكه والزعفران) أى وكل  
ما يصلح من البهارات والابازير والادوية كطين أرمنى ودهن نخور وورد ولبان وصمغ وحسب حنظل اه  
شرح مر وقوله والابازير ومنها الحلبة اليابسة بخلاف الحلبة الخضراء كذا بهامش وعياها فتأكلها الكبر فيها

كالبلوط (تقوتا وتفكها  
أو تدوايا) كما تؤخذ الثلاثة  
من الخبر الا تى فانه نص فيه  
على البر والشعير والمقصود  
منهما التقوت فالحقوبهما  
ما في معناه كالفول والارز  
والذرة وعلى التمر والمقصود  
منه التفكه والتأدم فالحقوبه  
ما في معناه كالزبيب والتين  
وعلى الملح والمقصود منه  
الاصلاح فالحقوبه ما في معناه  
من الادوية كالسقمونيا



ذكر من التفصيل فيما يظهر لكن عبارة الشارح في آخر باب بيع الاصول والثمار قبيل قوله ويرخص في بيع  
 العرايا انهم اولها الوباغ زرعا غير روى قبل ظهور الحب بحسب أو برأصا فيا بشعر وتقا في المجلس جازا ذلاربا  
 ويؤخذ من ذلك انه اذا كان روبا كان اعتبدا كالهلبة امتنع بيعه بحسبه وبه حزم الزركشي ومثل البهارات  
 والاباز برغيره ما يدل ما مثل به من الطين وماءه فانه ليس من البهارات ولا الاباز يرمع كونه روبا لكنه من  
 الادوية اه عش عليه (قوله كالمسحوقين) يفتح السين المهملة والقاف وضم الميم وكسر النون مقصورا  
 وهي السنالمسك أو شئ يشبهه اه برماوى وفي المصباح السقمونيا يفتح السين والقاف وبالمد معربة وقيل  
 يونانية وقيل سريانية (قوله أيضا كالمسحوقين) بخلاف دهن السمك والسمك لانهم ما يعدان للاستصباح دون  
 الاكل اه سم على المنهج ونقل بالدرس عن الشرف المناوى انه سئل عن النظر من هل دور روى أم لا فأجاب  
 بأنه روى لانه يقصد به الاصلاح فليراجع اه أقول وقد يتوقف فيه فانا لانعلم أى اصلاح يراد منه مما هو من  
 جزئيات المطعومات من الاقتيات والتفكيك والتداوى والتأدم والذي يستعمل فيه انما هو على سبيل الغش  
 في البضاعة التي يضاف اليها اه عش على مر (قوله والزعفران) وكذا المصطلح كما بضم الميم وتخفيف  
 الكاف والقصر أكثر من المدوسكى فتح الميم مع المد فقط ويقال أيضا مسك كالتاء والميم أصلية وهي رومية  
 معربة عاك أبيض روى واللبان والصبغ والاهليلج يفتح اللام الثانية ويجوز كسرها وهو الشعر الهندى  
 والزنجبيل والطين الارمنى والختموم كذلك ولا عبرة بمن قال بخماسة وكدهن البنفسج واللبان والورد والخروع  
 وأما تجزؤه وجهه فليس بروى وحب الحنظل روى وكذا الكزبرة بالزاي وبالسين والحلبة وبرز الفجل ونحوه  
 والخبازى كذلك اه برماوى وفي المصباح الخبازى ان تفاح نبت معروف وفي لغة بآلف التانيث فيقال خبازى  
 (قوله وخرج بقصد الخ) عبارة تشرح مر وأشار بقصد الى انه لا ربا فيما يجوز أكله ولكنه غير مقصود كعظم  
 رخو وأطراف قضبان عنب وجلود لا تؤكل غالبا بان خشنت أو غلظت ومطعوم لها ان قصد لطعمها وغلب  
 تناولها كعلاف رطب قد يتناولها إلا دعى فان قصد للنوعين فروى الا ان غلب تناول البهائم له فيما يظهر فاعلم  
 من هذا ان قولنا السابق بأن يكون أظهر مقاصده الخ ان القول بروى بل قال بعض الشراح ان النص على  
 الشعر يفهمه لانه في معناه وما ذكره به ضمهم من المشاحة في كون القول مما غلب تناول البهائم له محمول على بلاد  
 غلب فيها التلاخياف كلام الاصحاب انتهت (قوله كالجلود) أى اذا خشنت وغلظت والافهى روى وكالتراب  
 الماء كقول سفيها وكدهن السمك لانهم ما يعدان للاستصباح ودهن السفن لا الاكل ودهن القرطم  
 وكسبه والسمك وبرزه كذلك وكذا الورد وماؤه وماء الخروع والعود والمسك لانهم لا تقصد للطعم وامامة الزهر  
 واللبان والهند باقيني مراجعة أهل الخبرة فان كانت للتداوى فهو روى وبوجه الاقلا واستوجه شيخنا عش  
 اه برماوى (قوله والعظم الرخو) أى وان أكل معه وهو يشتمل الرائحة المهمة اه برماوى (قوله والطعم) أى  
 في قوله قصد لطعم ظاهر في ارادة أى المراد منه ظاهر اطعموم الاكيمين أى مقصده الاكمين وان شاركهم  
 فيه البهائم كثيرا بل وان غلب تناولها كالفول والشعير كالمسك كره فخرج ما يختص به الجن ولا يخفى ان دليل  
 الاختصاص ليس الا مشاهدة تناول من ذكره دون غيره اه حل (قوله وان شاركهم فيه البهائم) أى قصدا  
 كما هو مقتضى السياق والاشتراك يصدق بثلاث صور بان كان قصد الاكمين به أغلب أو البهائم أغلب أو هما  
 على السواء والمطوى تحت الغاية قصد الاكمين فقط فهذه أربع في القصد في خمسة في تناول بعشرين في بيان  
 الخمسة في تناول انه اما ان يختص بتناوله الاكمين أو يغلب تناولهم له ومثلها في البهائم أو يتناولها على السواء  
 فمقتضى كلامه ان هذه العشرين من كاهار روى اذ لم يفصل في تناول وان خرج ما يختص به البهائم فقط أى وضعا  
 اذ الكلام فيه وفصل فيه من حيث تناول حيث سلم عبارة الماوردى وجعلها على ما يختص به البهائم قصدا  
 فجعل التفصيل في تناول خاصا بهذه اما تعظيمه العبارة تأمل اه شيخنا وقرر شيخنا ح في صور المقام

والزعفران وخرج بقصد  
 مالا يقصد تناوله مما يؤكل  
 كالجلود والعظم الرخو فلا  
 ربا فيه والطعم ظاهر في  
 ارادة مطعوم الاكيمين  
 وان شاركهم فيه البهائم  
 كثيرا فخرج

أخذ من الرشيدى فقال والحاصل ان العام اما أن يكون أظهر مقاصده الأدي أو يختص به الأدي قصد  
ومثلهما في البهائم أو استوى الأمران قصداه هذه خمسة وفي تناول خمسة اختص تناوله بالأدي غلب تناول  
الأدي به ومثلهما في البهائم استوى في تناول وخمسة في مثلهما بخمس وعشرين فقير البروى ست صور وهي  
فما إذا قصد البهائم فقط أو كان أظهر مقاصده البهائم لكن في الثلاثة اختص بتناوله البهائم أو غلب  
تناول البهائم به وبقيت الصور وهي تسعة عشر فيها ثلاثا مل (قوله أيضا وان شاركهم فيه البهائم) كثير بأن قصد  
به الأديون والبهائم سواء كان قصد الأديين أغلب أو البهائم أو قصد على حد سواء فهذه العاية فيها ثلاث  
صور في القصد ومقتضاها كلها رويات شطع النظر عن تناول وهي باعتبار ترجيح خمسة عشر لكن بالنظر  
لكلام الرملي الذي حققه الرشيدى يكون كلام الشارح ضعه في أربع صور من هذه الخمسة عشر ببيانها  
إذا قصد به النوعان سواء أو كان قصد البهائم به أغلب ففي هاتين إذا اختص بتناوله البهائم أو غلب تناوله  
يكون غير روى على معتد به فالعتمد على ان تفصيل تناول في ثلاث صور من صور القصد وهي ما إذا اختص  
به البهائم قصد أو غلب أو قصد أو استوى مع الأديين قصد أو ان كان الشارح خص التفصيل في تناول  
بواحدة من هذه الثلاثة وهي ما اختص به البهائم قصد أو مل (قوله ما اختص به الجن الح) أى قصد إذا الكلام  
فيه وقوله فلا ريب في شئ من ذلك أى ان اختص به البهائم تناولا أو غلبت ما إذا اختص به الأديون تناولا  
أو غلبوا أو اشتروا مع البهائم في تناول سواء فهو روى يؤخذ هذا التفصيل والتفصيل من تسليم الشارح كلام  
المأوردى وجه له على ما اختص به البهائم قصد أو قوله هذا ما دللت عليه الح الإشارة للتفصيل المتقدم وقوله ان  
ما اشترك فيه الح أى قصد أو تقدم ان الاشتراك يصدر في صور ثلاثة فيه وانما ترجع خمسة عشر وقوله وان كان  
أكل البهائم له أغلب أى بل ولو اختص به البهائم تناولا على كلامه هو اذ لم يفصل في تناول في صور الاشتراك  
قصد وقوله بالنسبة لهذه الإشارة لصورة الاشتراك لكن الاشتراك المشار اليه انما هو في القصد كما تقدم وكلام  
المأوردى في تناول يدل على الجمل المذكور فينبذ في العبارة منفاة بين الإشارة والمشار اليه الا ان يقال أو يد  
من المشار اليه مطلق الاشتراك لا يقيد كونه في القصد ثم قيد بكونه في تناول فهو كالحاجز بمرتين وقوله وان  
كان أكل البهائم له أغلب أى أو اختصت بكلامه هذا كما عطف عليه العبارة وانما تحريه بقوله المسئلة على المعتمد فقد  
علمته مما نقل عن الرشيدى اه شيخنا (قوله يقول المأوردى الح) اعتمد شيخنا كلام المأوردى وقال المطعونان  
خمس أقسام ما يختص بالأديين وما يغلب فيهم وما يستوى فيه الأديون وغيرهم وما يختص بغيرهم  
وما يغلب في غيرهم فالثلاثة الاول فيها الربا والباقيات لا ريب فيها اه شيخنا اه شوبرى وسم وهل  
هذه الاقسام بالنسبة للقصد أو بالنسبة لتناول استوجه شيخنا ح في الثاني لانه الظاهر لنا والقصد لا اطلاع  
لنا عليه لكن كلام الشارح وكثير من الحواشي ظاهر في ان المدار على القصد ح (قوله بالنسبة لهذه) أى  
لما يغلب أكل البهائم له وقصد على السواء بخلاف ما لو قصد الأديون وحدهم وهذاوافق ما في شرح مر  
الآتى فيكون قوله محمول على معتمد او من ضعفه ح على ما لو اشترك في تناوله ولكن المقصود به البهائم وحدها  
نقل اعتماده سم على الشارح نقلا عن مر ولكن في شرحه ما نصه فان قصد النوعين فربوى الا ان غلب  
تناول البهائم له فيما يظهر وهو موافق لقول الشارح محمول على ما قصد الح اه عش (قوله فيما اشترك  
فيه الح) ظاهر العبارة قبل الجمل ان الاشتراك في القصد فينا في ما سبق من انه إذا قصد به الأديون ولو مع  
البهائم روى مطلقا من غير تفصيل في تناول فينبذ في حله على ما إذا قصد به البهائم معنى فقط وحينئذ  
يفصل في تناول قوله للأغلب أى فإذا غلب تناول الأديين له وبالأولى ما لو اختصوا به فهو روى وما نظير  
هاتين الصورتين في البهائم فهو غير روى وما صورة الاشتراك على السواء يعنى في تناول والجل انه قصد به  
البهائم فقط فلم يؤخذ من كلامه اه شيخنا (قوله محمول على ما قصد الح) انظر كيف يتأني هذا الجمل مع قوله

ما اختص به الجن كالعظم  
أو البهائم كالخشيش والتبن  
والنوى فلا ريب في شئ من  
ذلك هذا ما دللت عليه  
نصوص الشافعى وأصحابه  
وبه صرح جع وقضيت ان  
ما اشترك فيه الأديون  
والبهائم روى وان كان  
أكل البهائم له أغلب فقول  
المأوردى بالنسبة لهذه  
الحكم فيما اشترك فيه  
للأغلب محمول على ما قصد  
لطم البهائم كعلف وطب  
قدنا كما الأديون الحاجة  
كامل قوبه والتفكه



بالنسبة لهذه أي ما قصد به الأديميون والبهايم كما قال حل اللهم إلا أن يكون معنى قوله أن ما اشترى فيه  
الأديميون والبهايم أي تناولا خلافا للحاي وحيتن فيظهر الجمل خور اه شيخنا (قوله يشمل التأدم) أي فالمراد  
به ما وكل لا لتذاذبه لأكل الفاكهة فقط اه شورى (قوله بحلواء) بالمد والقصر وبإشارة المصباح الحلو التي  
تؤكل تمدد وتقصّر وجميع الممدود حلوى مثل صحر أو صحرى بالتشديد وجميع المقصور حلوى بلقح الواو قال  
الأزهري الحلواء اسم لما يؤكل من الطعام إذا كان معالجاً بحلواء اه ع ش على مر (قوله وانما لم  
يذكروا الخ) غرضه من ذلك الرد على الاسنوي في دعواه المخالفة بين ما هنا والایمان اه برماوى (قوله فاذا  
بيع روى بجنسه الخ) الفاء في جواب شرط مقدر تقديره اذا عرفت ان الرأى حرام في المقدم والمطعم فاذابيع  
الخ أي فالخلاص من الحرمة بل ومن الرأى بالكيفية انه اذا بيع روى بجنسه لا بد من ثلاثة شروط أو بغير جنسه  
لا بد من شرطين وقد دخل على هذا مر فقال ثم العوضان ان اتفقا جنسا اشترط ثلاثة شروط أو له وهي  
الطعم والنقدية اشترط شرطان والا كبيع طعام بنقد أو ثوب أو حيوان بحیوان ونحوه لم يشترط شي من الثلاثة  
انتهى ثم قال مر ولا فرق هنا وفيما يأتي بين كون العوضين معينين أو في الذمة أو أحدهما معين والا تفرق  
الذمة كبيعك هذا بما صغته كذا ثم يعين ويقبض قبل التفرق ويجوز إطلاق الدينار والدرهم إذا كان في البلد  
غالب منضبط اه وخرج بالبيع القرض فلا يشترط فيه التقابض في المجلس ولا التماثل حتى لو اقترض برأورد  
أز يد من لم يضر كاسمائي بسطه في محله وصار شرح مر هناك وفي القرض شائبة تبرع ومن ثم امتنع تأجيله  
ولم يجب التقابض فيه وان كان روى بالانتهى وبإشارة المتن هناك فلورد أن يبدل شرط فسن انتهت (قوله بجنسه)  
بأن جمعهما اسم خاص من أول دخولهما في الرأى واشترى كافيته اشترا كامعنويا كتمر برنى ومعقلى وخرج  
بالخاص العام كالحب وجماعه الادقة فانه دخلت في الرأى قبل طرؤ هذا الاسم لها وهو الدقيق فكانت  
أجناسا كاصولها وبالآخر البطيخ الهندي والأصفر فانه ما جنسان كالتمر والجوز الهنديين مع التمر والجوز  
المعروفين إذا أطلق الاسم عليهما ليس بقدر مشترك بينهما أي ليس موضوعا لحقيقة واحدة بل لحقتين  
مختلفتين وهذا الضابط مع انه أولى ما قبل من مقتضى العموم والایمان لصدق عليهما مع كونها أجناسا كاصولها اه  
شرح مر وقوله اشترا كامعنويا بمعناه ان يوضع اسم حقيقة واحدة تحتها أفراد كثيرة كالقمح مثلا ما اللفظي  
فهو ما وضع فيه اللفظ لكل من المعاني بخصوصه فيتمدد الوضع فيه بتعدد معانيه كالإعلام الشخصية وكالقرء  
فانه وضع لكل من الطهر والحيض وقوله مشتق بالعموم والایمان يمكن ان يقال ان حقيقة كل من الایمان  
والعموم مخالفة لغيرها فلا يكون الاشتراك بينهما معنويا ثم رأيت ابن عبد الحق أشار الى ذلك حيث قال ولك  
ادعاء نحو جهاب القيد الأخير اه أي وهو قوله واشترى كافيته الخ لكن يرد عليه الضأن والمعرف فانه مع اتحاد  
الجنس طبائعهما مختلفة بالحرارة والبرودة الا ان يقال ان ذلك الاختلاف لعوارض تعرض لهما مع اتحاد  
حقيقتيهما اه ع ش عليه (قوله ثلاثة أمور) لكن الأول والثالث شرطان للصحة ابتداء واثاني شرط لها  
دواما اه شرح مر (قوله حلول) أي بأن لا يشترط في العقد أجل اه برماوى أي فني اقترن بأحد  
العوضين تأجيل وان قل زمنه كدرجة ولو حل قبل تفرقهما لم يصح اه شرح مر (قوله وتقابض قبل  
تفرق) يعني القبض الحقيقي فلا يكفي نحو حواله وان حصل معها القبض في المجلس اه شرح مر وقوله فلا  
يكفي نحو حواله ومنه الازاء والضمان لكنه يبطل العقد بالحواله والبراء لتضمنهما الاجازة وهي قبل التقابض  
مبطلان للعقد واما الضمان فلا يبطل العقد بمجرد بل ان حصل التقابض من العاقدين في المجلس فذاك والابطال  
بالتفرق اه ع ش عليه \* (فرع) \* في شرح مر مائه ولو اشترى نصفًا شاة من دينار قيمته عشرة  
دراهم بخمسة دراهم صح وبسائه البائع له بقبض النصف ويكون نصفه الثاني أمانة في يده بخلاف ما لو كان له  
عليه عشرة دراهم فأعطاه عشرة فوجدت زائدة الوزن فيضمن إلا أخذ الزائد لانه قبضه لنفسه فان أخرضه البائع

يشمل التأدم والتخلي بحلواء  
وانما لم يذكر والدواء فيها  
يتناول الطعام في الايمان  
لانه لا يتناول في العرف  
البنية هي عليه (فاذا بيع  
ر روى بجنسه) كبربر  
وذهب بذهب (شرط) في  
صحة البيع ثلاثة أمور  
(حلول وتقابض قبل تفرق)

في صورة الشراء تلك الخمسة بعد ان قبضها منه فاشترى بها النصف الاخر من الدينار جاز كغيرها وان اشترى كل  
الدينار من غيره بعشرة وسماه منها خمسة ثم استقرضها ثم ردها اليه عن الثمن بطل العقد في الخمسة الباقية كما رجع  
ابن المقرئ في روضه لان النصف مع العاقد في زمن الخيار اجازة وهي مبطله كما مر فكان ما تفرق قبل التقابض  
أي فيما يقابل النصف الثاني ولا يقال تصرف البائع فيما قبضه من الثمن في زمن الخيار باطل لان محله مع  
الاجنبي امام العاقد فصح اهـ وقوله ثم استقرضها خرج مالواستقرض منه غيرها ثم ردها اليه فلا يبطل لانه  
صدق عليه انه قبض جميع الدراهم قبل التفرق وقوله بطل العقد وفارق هذه ما قبلها بان المبيع فيها نصف  
الدينار فقط وقد قبض مائة فافترضه لصاحبه وقع بعد تمام القبض فلم تؤثر الاجازة في الاول والثاني عقد  
مستقل ولا كذلك الثانية فان الاجازة فيها قبل قبض ما يقابل النصف الثاني وقوله في الخمسة الباقية أي فيما  
يقابلها من الدينار وهو النصف وبصر النصف الثاني مضمونا عليه في يده ضمان يدلانه كان مقبوضا بعقد صحيح  
ثم فسد وليس امانة كافي المسئلة الاولى وقوله باطل أي فلا يصح شراء النصف الثاني في الاولى ولا يملك التصرف  
في الخمسة التي قبضها في الثانية لعدم العرض اهـ ع ش عليه (قوله قبل تفرق) أي ولو سواه أو جهلا بتراض  
كما عهده شيخنا خلافا للصيرى من انه لا فرق بين المختار والمكروه لضيق باب الربا واعتمده هـ هـ وذا شرط  
للوام الصحة ومن ثم ثبت فيه خيار المجلس أي من الابداء وعاليهما ثم تعاطى الربا بان تفرقا عن تراض أي مع  
العلم والتدكر قبل الفسخ فان فارق أحدهما ثم فقط اهـ حل ومثله مر وكتب عليه ع ش قوله ان تفرقا  
عن تراض أي مع العلم والتدكر وهذا جعل التفرق قائما مقام التلقظ بالفسخ حيث ترتب عليه انفساخ العقد  
فيكون فسخا حكما اللهم الا ان يقال تفرقه ما على تلك الحالة محمول على انه ما تفرقا على نية بقاء العقد فاما ذلك  
بخلاف ما لو تفرقا أو أحدهما بقصد الفسخ فلا ثم ويصدق في ذلك اهـ (قوله ولو بعد اجازة العقد) أي فتصحیح  
الروضة ههنا ان الخيار أي اجازة العقد بمثابة التفرق فيبطل العقد ليس على اطلاق بل محله اذ لم يحصل بعد  
الاجازة قبض قبل التفرق والاصح وحينئذ يكون مساويا لما صححه في المجموع انه مالو اجاز في عقد الصرف  
قبل التقابض انه يلزم العقد وعليهما التقابض أي فان تقابضا صحح والا فلا أي فساهما من البطلان بالاجازة  
محله اذ لم يتقابضا بعد ما قبل التفرق وهذا ما حاول به المؤلف الجمع بين الكلامين في شرح البهجة هـ ذا  
والمعتمد عند شيخنا ان الخيار كالتفرق مطلقا وان وقع بعده تقابض ووافق الشارح ابن حجر اهـ حل  
وعبارة شرح مر والخيار قبل القبض وهو الزام العقد كالتفرق في البطلان ههنا وان حصل القبض بعده في  
المجلس كما صححناه وما ذكرناه في باب الخيار من انه مالو تقابضا قبل التفرق لم يبطل ضـ عيف اذهو مفرع على  
رأي ابن سريج وهو لا يرى ان الخيار بمنزلة التفرق وما جتمع به بعضهم بين الكلامين ليس بصحيح وانما هو  
ضعيف لكلامهم ما هنا انتهت (قوله ومماثلة يقينا) أي حاله المبيع كما يؤخذ من الشارح بعده اهـ (قوله جزافا)  
بتلخيص الجيم واقتصار الشارح ههنا على كسر هـ لانه أقصص والافقه ضبطها بالتلخيص في الشفعة اهـ شرح مر  
وضابط الجزاف هو ما لم يقدر بكيل ولا وزن وان كان معلوما كيله أو وزنه اهـ شيخنا (قوله كتحقيقه المفاضلة)  
أي في هذا الباب قال ابن المقرئ في روضه والحيلة في بيع الذهب بالذهب متفاضلا ان يبيعه من صاحبه بدراهم  
أو عرض ويشترى به الذهب بعد التقابض فيجوز وان لم يتفارقا أو يتخارا لضمين البيع الثاني اجازة الاول  
بخلافه مع الاجنبي لما فيه من اسقاط خيار العاقد أو يقرض كل صاحبه ويبرئه أو يتواهب أو يهب الفاضل  
لصاحبه وهذا اجاز وان كره قصده قال الشارح في شرحه والتحقيق ان كلامه العقد والقصد مكرره اهـ  
ولو حذف انسان ان لا يبيع سلعة الا بعشرة مثلا فباعها بعشرة ثم وهب المشتري نصفين بعد قبضها في المجلس  
مع العقد وكانت الهبة اجازة للعقد الاول على قياس هذا أو مالو أبرأه من نصفين في المجلس قبل الخيار فعمل نظار  
اهـ برماوى (قوله نعم لو باع صبرة برالخ) هـ ذا مستثنى من عدم صحة بيع الجزاف لان في المسئلة الثانية

ولو بعد اجازة للعقد ومماثلة  
يقينا) خرج به مالو باع  
ربو ياجتسه جزافا فلا يصح  
وان خرجا سواء للجهل  
بالمماثلة حالة البيع والجهل  
بالمماثلة كتحقيقه المفاضلة  
نعم لو باع صبرة برمشلا  
بأخرى بكاييلة أو صبرة  
دراهم بأخرى موازنة



عدم الكيل والوزن وما يدل على ذلك وإما الأولى فهي وإن كان فيها عدم ذلك إلا أن فيها ما يدل على ذلك وهو قوله بمكايلة أو موازنة وهذا لا يخرج ما ذكر عن كونه جزءاً من حل ويحتمل أن تكون الأولى استندوا كما على قوله ومماثلة يشيران إلى المراد المماثلة حالة العقد والثانية على عدم صحة البيع جزافاً ولعله أولى تأمل (قوله صح أن تساوي) أي خرج سواء أه شيخنا (قوله أو علماً لهما) أي ولو باع بأكبر كل منهما صاحبه حيث صدقه أه سم رجه الله وإن تبين خلافه بان البطلان أه ع ش (قوله ولا يحتاج في قبضهما) أي الذي هو شرط لصحة العقد متى حصل القبض في المجلس ولو بغير كيل أو وزن تمت صحة العقد ولا يضر تفرقهما بعد ذلك وهذا ظاهر في الثانية لأن التماثل فيها معلوم من قبل وأما في الأولى فظهر اختلاف التماثل متوقف على الكيل أو الوزن المتوقف عليه المساواة المتوقف عليها الصحة وإيضاحه أنه متى حصل القبض فيها قبل التفرق ولو بدون كيل أو وزن لا يضر التفرق بعد ذلك وتتمام الصحة متوقف على الكيل أو الوزن فإذا حصل الكيل أو الوزن وخرج سواء استمرت الصحة والاتيين عدم انعقاد البيع فتعلم من هذا أن مدار القبض الذي هو شرط للصحة في الرويات على القبض الناقل للضمنان وهو لا يتوقف على كيل ولا وزن بخلاف القبض المتوقف عليه صحة تصرف البائع في الثمن والمشتري في المبيع فإنه لا بد فيه من الكيل أو الوزن وهو محل كلام المتن إلا أن في الفرع حيث قال وشرط في قبض ما يبيع مقدار ما سرقه خذرع أه من شرح م ر مع بعض تصرف (قوله والمراد بالتقايض ما يبيع القبض) قيل لعل إشارتهم للتقايض لثلاثتهم التعبير بالقبض الاكتفاء به من أحد الجانبين أه ويرد بان من يعبر بالقبض يلزمه أن يقول منهما ما لو وجد أن إشارته لكونه الغالب أه إيجاب أه شورى (قوله كفي الاستقلال بالقبض) أي وإن كان للبائع حق المجلس لأن الكلام في القبض الناقل للضمنان لا المفيد للتصرف أه حل (قوله ويكفي قبض مأذون العاقد الخ) كأنه قال والمراد بالتقايض ما يكون من العاقد أو مأذونه أو وارثه أه شيخنا قال سم على حج وحاصل هذا الكلام كما ترى أنه يشترط قبض المأذونين قبل مفارقة الأذنين ولا يشترط قبض الوارثين قبل مفارقة المورثين الميتين فليتأمل ولعل الفرق بينهما أن المورث بالموت خرج عن أهلية الخطاب بالقبض وعدمه والتحق بالجمادات بخلاف الأذن أه ع ش على م ر (قوله مأذون العاقد) ولو سيده أو وكيله وهو ظاهر بخلاف ما لو كان العاقد قبضاً مأذوناً له فقبض سيده أو وكيله لا قبض موكله أي بالمجلس ولم يأذنه في القبض لا يكفي أه حل (قوله وكذا قبض وارثه) أي الخاص على ما استظهره الأذرع في القنية أه شورى ثم إن اتحاد الوارث فالأمر ظاهر وإن تعدد دعاة بمفارقة آخرهم ولا يضر مفارقة بعضهم لقيام الجملة مقام المورث ففارقة بعضهم كمفارقة بعض أعضاء المورث لمجلسه ولا بد من حصول الإقباض من الكل ولو بأذنهم لواحد يقبض عنهم فلو قبض البعض دون البعض فينبغي البطلان في حصة من لم يقبض كالأقباض المورث بعض عوضه وتفرقا قبل قبض الباقي أه ع ش على م ر (قوله بالمجلس) متعلق بموته أي موت العاقد في مجلس البيع وبعد ذلك فإن كان الوارث في مجلس البيع فالأمر ظاهر وإن كان في غيره وبإذنه الخبر في قبضه ولا يفارق وهو مجلسه الذي بلغه فيه الخبر حتى يقبضه وكيله فإن فارق الوارث مجلس بلوغ الخبر قبل قبض الوكيل بطل العقد وله أي الوارث طريق آخر في القبض بأن ينقل إليه المبيع وهو في مجلس بلوغ الخبر أه شيخنا وعبارة شرح م ر وكذا قبض الوارث بعدم موت مورثه في المجلس أي وإن لم يكن الوارث معه في مجلس العقد لأنه أي الوارث في معنى المكره كما قاله الشيخ أبو علي في آخر كلامه ويكون محل بلوغ الخبر بمنزلة مجلس العقد فاما أن يحضر المبيع له فيه أو لو كل من يقبضه قبل مفارقتها بخلاف ما لو كان العاقد عبداً مأذوناً له فقبض سيده أو وكيله لا قبض موكله لا يكفي انتهت وقوله فقبض سيده أي بغير إذن منه على ما أفهمه كلام ج السابق ولو كان حاضر المجلس العقد وقوله فقبض موكله أي بغير إذنه وقوله لا يكفي لئلا يثبت قبض عن نفسه لا عن العاقد ثم إن حصل القبض من

صح أن تساوي أو لا فلا أو علما  
تماثلهما ثم تباعجزا فامح  
ولا يحتاج في قبضهما إلى  
كيل ولا وزن والمراد  
بالتقايض ما يبيع القبض حتى  
لو كان العرض معينا كفي  
الاستقلال بالقبض ويكفي  
قبض مأذون العاقد وهما  
بالمجلس وكذا قبض وارثه  
بعده وبه بالمجلس ولو تعاضا  
البعض صح فيه فقط وتعتبر  
المماثلة

(بكيل في مكيل غالب عادة الحجاز (٥٤) في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وبوزن في موزونه) أي موزون غالب الظاهر وأنه صلى الله عليه وسلم اطلع

الوكيل والعبد في المجلس استمرت الصحة وإن تفرقا قبل التقابض بطل العقد اه ع ش عليه (قوله بكيل) أي بأي آلة كانت وإن لم يعتمد الكيل بها كقصة مثلاً وقوله وبوزن أي ولو بالعباني وميزان الطيار وهو الذي لا لسان له (فائدة) \* الثبان أصله أعجمي بالباء المشوبهة فاء ثم عرب بباء خالصة اه برماوى (قوله أيضاً بكيل في مكيل الخ) أي متى كان الشيء يكال في عهد النبي فإن معياره الآن عندنا الكيل ولو بغير الآلة التي كيل بها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وبغير الآلة المعروفة في الكيل الآن فيصح أن يكيله بقصة أو قفة أو غيرهما وكذا يقال في الوزن ولذلك قال مر في شرحه بعد قول المتن كيلاً مانصه وإن كان بما لا يعتاد كقصة وقال بعد قوله وزنا ولو بقيان تأمل (قوله عادة الحجاز) الحجاز هو مكة والمدينة واليهامة وهي مدينة على أربع ضرائح من مكة ومرحلتين من الطائف وقراها أي الثلاثة كالأطائف وحده وخيبر واليمنية اه متن المنهاج وشرحه للشارح في باب الجزية اه ع ش على مر وعبارة متن المنهاج هناك وهو مكة والمدينة واليهامة وقراها وطرفها انتهت (قوله وبوزن في موزونه) وأما قطع الخ الكيل المتخاف في المكال فوزونه وإن أمكن بحقيقتها وليس المراد المكيل أو الموزون بالفعل بل بالصلاحيية فتدخل القرفة والذرة من الذهب التي لا يمكن أن توزن اه برماوى (قوله فلو أحدث الناس خلافه) أي بأن وزنوا المكيل في غالب العادة أو كالوا الموزون فيه اه شيخنا (قوله أو استعمل الكيل والوزن فيه سواء) لا يشك على ما مر أنه لو استوى نقدان في الغلبة تخير بينهما لاختلاف ما أخذ البائين كما يظهر بادي تأمل فزعم الزركشي استواءهما عجيب اه ايعاب اه شورى (قوله بوزن ان كان الخ) قدم على هذا التفصيل في شرح الروض اعتبار عرف الحجاز أن كان وثقله عن المتولى اه سم وفي ع ش مانصه قوله في عادة بلد البيع قال المتولى ما لم يكن للحجاز فيه عرف الآن والاعتبار قال مر في شرحه لكن تعليل الاصحاب بخلافه اه (قوله ان كان أكبر من تمر) المراد من تمر معتدل كما هو ظاهر اه برماوى (قوله وهذا من زيادتي) أي الشق الثاني وهو قوله وفي غير ذلك بوزن ان كان أكبر من تمر اه شيخنا (قوله كالوزن) تنظير في كونه كالتمر جرمالاً في الحكم لأن المعتد ان الوزن مكيل اه شيخنا (قوله بلد البيع) فان اختلفت فالذي يظهر اعتبار الأغلب فيه فان فقد الأغلب الحق بالأكثر به شبهة فان لم يوجد جاز فيه الكيل والوزن ويظهر في متباينين بطرفي بلد من مختلفي العادة التخير ولو تبايناً عالياً كذلك يتقدم اختلاف نقد البلدين فهل يعتبر نقد بلد الإيجاب أو القبول أو يجب التعيين القياس التعيين اه برماوى (قوله وهذا أعم الخ) الإشارة إلى قوله والاقبادة بلد البيع وجهها العموم أن قوله والا الخ يأتي في الصور الخمسة المذكورة في الشارح أو ما قول الأصل وما جهل الخ فهو واحد منها (قوله فعلم ان المكيل الخ) أي لأن الغالب على هذا الباب التعبد به فارق ما سمي أي في السلم من جوار السلم في المكيل وزنا وفي الموزون كيلاً ان عد الكيل فيه مضابطاً دون ما لا يعد فيه مضابطاً كقنات المسك والعود اه حل (قوله مثلاً بمثل) هذا راجع للمكيل وهو البر بالبر وقوله سواء بسواء هذا راجع للموزون وهو الذهب بالذهب اه شورى (قوله ومن لازمه الحلول) قال بعضهم أي بحسب العادة وقال الاسنوى لأن وضع الاجل ينافي استحقاق القبض اه برماوى (قوله كبر شعير) مثل بقرتين لأن الامام ما نكحوا رضي الله تعالى عنه يرى انهما جنس واحد اه برماوى (قوله وادهانها) أي ادهان الاصول المختلفة الجنس وخرج هذا دهن نحو الورد والبنفسج فكماها جنس واحد لان أصلها الشيرج وقول بعض الشراح يجوز بيع دهن البنفسج بدهن الورد متفاضلاً بحسب محل على دهنين اختلف أصلهما وان لم يهد ذلك في غير الشيرج اه شرح مر وقوله لان أصلها الشيرج قال في المصباح معرب شيره وهو دهن السمسم وربما قيل للدهن الأبيض والعصير قبل ان يتغير شيرج تشبهه به لصغره وهو ينفع الشين مثل زبيب وصيقل وعيقل وهذا الباب باتفاق ملحق بباب فحل نحو حمة ولا يجوز كسر الشين لأنه يصير من باب درهم وهو قليل ومع قلة فمثلته بصورة ليس هذا منها اه ع ش عليه (قوله ولحمومها) والطيبور والعضاير بأنواعها

على ذلك وأقره فلو أحدث الناس خلافه فلا اعتبار به (وفي غير ذلك) بان جهل حاله أو لم يكن في عهده أو كان ولم يكن بالحجاز أو استعمل الكيل والوزن فيه سواء ولم يستعمل لاقية يعتبر (بوزن ان كان) المبيع (أكبر) جرم (من تمر) يجوز وبهض اذ لم يعتمد الكيل بالحجاز فيها أو أكبر جرم منه وهذا من زيادتي (والا) بأن كان مثله كالوزن أو دونه (في عادة بلد البيع) حالة البيع وهذا أعم من قوله وما جهل براعى فيه عادة بلد البيع فعلم ان المكيل لا يباع بعضه ببعض وزنا وان الموزون لا يباع بعضه ببعض كيلاً ولا يضر مع الاستواء في الكيل التفاوت ويزال مع الاستواء في الوزن التفاوت كيلاً والاصل في الشروط السابقة خير مسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والخ بالخ مثلاً بمثل سواء بسواء يداينس فاذا اختلفت هذه الاجناس فيبيعوا كيف شئت اذا كان يداينس أي مقابضة قال الرافعي ومن لازمه الحلول أي غالباً (و) ذا بيع ربوى (ربوى) غير جنسه واتحداه (كبر شعير

وذهب بنقطة) شرط الحلول وتقابض قبل التفرق لا بمثاله (كأدقة أصول مختلفة الجنس وخلوها وادهانها ولحمومها وألبانها) اجناس



أجناس وكذا يوضها والجدراد جنس وكذا بقرة الوحش والطباء جنس والسهول المعروفة جنس وقيل  
 أجناس وبقيّة حيوانات البحر أجناس والرأس والنج واللسان والكبد والطحال والقلب والرئة والكروش  
 وشحم الظهر والبطن والسنام والإليّة والكارع أجناس ولومن حيوان واحد والزبيب والعنب والحصرم  
 جنس واحد وطلع الأنث من النخل والبلح والبسر والربط والتمر جنس واحد أيضاً وكل منها مع خله وعصيره  
 أجناس وطلع الأنث والذكور جنسان والسمن والخميض جنسان والسكر والغايد أصله وهو العسل المرسل  
 جنسان وكل حب مع دهنه وكسبه جنسان بل أجناس والبطيخ الأخضر والأصفر والقثاء والخيار أجناس  
 وكذا البقول وستأتي التحلول اه برماوى (قوله أيضاً لحومها) اه لم ان العصار على اختلاف أنواعها  
 جنس وهل أنواع الحمام جنس أو جنسان وجهان زوج ابن القزى الاتحاد وخالفه الأذرى ويوض الطيور  
 أجناس والبشر الوحشى جنس والطباء جنس وبشر الماء وغنمه ونحوه أجناس انتهى \* (فرع) \*  
 لو تولد حيوان بين جنسين ففيه تردد والاقرب أن يجعل مع كل منهما جنساً واحداً حتى تمتنع المماثلة فيه  
 احتياطاً لباب الرأى اه سم وفي شرح مر مانصه أما لحم المتولدين بشر وغنم مثلاً فهل يجعل جنساً برأسه  
 أو يجعل مع لحم أبويه كالجنس الواحد احتياطاً فيجوز بيع لحمه بمائة متفاضلاً قال الزكشى لم يتعرضوا  
 له ويظهر الثاني اضيق باب الرأى اه (قوله ويوضها) وأما صغار البيض وبيضه جنس واحد اه برماوى  
 (قوله ونخل التمر الخ) ويجوز بيع دهن البنفسج بدهن الورد متفاضلاً لكن في شرح الروض للمؤلف  
 لكن دهن الورد والبان والبنفسج ونحوها جنس واحد قاله الماوردى وغيره إذا صلها واحد وهو الشيرج اه  
 وصور شيخنا اختلاف الدهن باختلاف أصله بأن يوضع البان في شيرج والبنفسج في زيت مثلاً قال وان لم يحدد  
 ذلك اه وهل إذا وضع البنفسج على السمسم ووضع الورد على اللوز مثلاً حتى يزوج بذلك ثم استخرج منه  
 الدهن هل يكون ذلك جنسين لاختلاف أصلها أيضاً الظاهر نعم وفي الروض وشرحه أن الشيرج الذي وضع  
 فيه نحو البنفسج لا يباع بهضه ببعضه وإن كان جنساً واحداً بخلاف حب السمسم إذا لقي عليه نحو البنفسج  
 ثم عصر يباع بهضه ببعضه وعمل الأول بأن اختلاط نحو البنفسج به يمتنع معرفة المماثل اه حل (قوله  
 فهي جنس واحد) أى فلا يباع بعضها ببعض لعدم تأنى المماثلة فيها كسبأنى في قوله ولا تسكنى بما يتخذ  
 من حب الخ تأمل (قوله وتعتبر المماثلة الخ) أل فيها الهدأى المماثلة المذكورة في اتحاد الجنس وتقدم أنها تعتبر  
 حالة العقد فصح (قوله في غير العرايا) لأن العرايا وإن كان يعتبر فيها المماثلة أيضاً إلا أنهم تقديرية حتى لو ظهر فيها  
 تفاوت العوضين بعد الجفاف تبين بطلان العقد اه حل بتصرف (قوله في الثمر والحب واللحم) قيد بهذه الثلاثة  
 لتخرج المماثلات كاللبن والدهن ونحوهما فكلها حال رطوبتها اه حل (قوله أيضاً في الثمر) هو بالثلاثة الثلاثة  
 كما يفهمه قوله بجفاف إذا لو قرئ بالتاء لم يكن لقوله بجفاف معنى بالنسبة للثمر اه ع ش هل مر وأخذ التقييد  
 بهذه الثلاثة من قول المتن بجفاف لأنه إنما يكون في هذه الثلاثة ولا يكون في غيرها من الرطوبات ومن قول المتن  
 إلا أنى ولا تسكنى فما يتخذ من حب الخ ومن قوله وتعتبر في لبن الخ وقوله بجفاف لها أى الثلاثة المذكورة  
 والباقية أو بمعنى مع أو ظرفية بمعنى وقت بدليل قول الشارح بعد الجفاف إلا أن بالثلاثة وقت الجفاف  
 أى تعتبر في ذلك الوقت أو بمعنى عند كما يدل عليه قول الشارح إلا أنى فيه إشارة إلى أن المماثلة تعتبر عند الجفاف  
 وقوله من المذكورات حال من الغير أى حاله كون غيرها أى غير العرايا من جملة المذكورات أى الأمور  
 الثلاثة وقوله وإن لم يكن لها أى الثلاثة جفاف أى سواء كان لها جفاف أو لا وهذا التعميم لما يأتي في الثمر والحب  
 والحب ولا في اللحم إذ كل منهما يأتي بجفافه وهذه الغاية الرد على الضعيف وبعبارة أصح مع شرح مر وما  
 لا جفاف له كالقثاء والعنب الذى لا يشرب لا يباع أصلاً وفي قول شرج تسكنى بمائة رطوبتها مع الرأى لأن معظم  
 سنانها رطوبته فكان كاللبن في يباع وزناً وإن أمكن كبسه لورد يوضح العروق انتهت العروق هو أن ما فيه من

ويوضها فيجوز فيها  
 التفاضل ويشترط فيها  
 التحلول والتشايض لأنها  
 أجناس كاصولها فيجوز  
 بيع دقيق البر بدقيق  
 الشعير ونخل التمر بنخل  
 العنب متفاضلين ويخرج  
 بمختلفة الجنس متعديته  
 كادقة أنواع البر فهي جنس  
 واحد وبما تقرره علم انه لو  
 بيع طعام بغيره كقندأو  
 قوب أو غير طعام بغير طعام  
 وليس نقدين لم يشترط شئ  
 من الثلاثة (وتعتبر المماثلة)  
 في الثمر والحب واللحم (في  
 غير العرايا) إلا أنى يبينها  
 في باب الاصول والثمار  
 (بجفاف) لها

الرطوبة يمنع العلم بالمماثلة بخلاف اللبن اه عش عليه وقوله للجمل الا ان أي حال الرطوبة وقوله وقت  
الجفاف طرف للمماثلة اه شيخنا (قوله أيضا بجفاف لها) أي وان كان نادرا كالقضاء فانها اذا جفت مع بيع  
بعضها ببعض وهذا هو المعتمد اه شيخنا وفي شرح مر مانصه وظاهر كلام المصنف أنه لا عبرة بما يحف  
من نحو القضاء وجهه بأن النظر فيه لا غالب لكن الذي أورده الشيخ أبو حامد والمحملي وغيرهما الجواز وقال  
السبكي انه لا قبس اه والمراد بالجفاف المعبر وصول الشيء حالة يتأق فيها ادخاره عادة اه عش (قوله  
اذ به يحصل الكمال) عبارة شرح مر واعلم ان المماثلة لا تتحقق الا في كاملين وضابط الكمال أن يكون الشيء  
يحيث يصح للدخار كسمن أو يتهيأ لاكثر الانتفاع به كبن ومن ثم لا تعتبر المماثلة في نحو حب ونحو الاوقت  
الجفاف ليسير كاملا وتنقيتها شرط للمماثلة لا للكمال انتهت وقوله أو يتهيأ لاكثر الانتفاع به أي مع امكان  
العلم بالمماثلة فلا بد مما سيأتي من ان لا جفاف له كالقضاء وباقي الخصص اوان لا يباع بعضه ببعض وقوله في  
نحو حب وينبغي ان من الجواز يحصل اذا وصل الى الحالة التي يخزن فيها عادة اه عش عليه (قوله كقضاء)  
يكسر أوله أي وبضعه وبالثلاثة والمدا اه مر اه عش وفي المصباح القضاء فعال وهمزة أصل وكسر القاف  
أكثر من ضمها وهو اسم المسمى بالناس الخيار والعجور والقنوس الواحدة قنأه وأرض مقشاة ذات قنأه وبعض  
الناس يطلق القضاء على نوع يشبه الخيار وهو مطابق لقول الفقهاء في الربا وفي القضاء مع الخيار وجهان ولو  
حذف لا يأن هذا لكانه حث بالقضاء والخيار اه (قوله وقت الجفاف) أي قيمه جفافا وكتب أيضا أي  
على تقدير أن يكون له جفاف فلا تكون العلة فاصرة اه حل (قوله والاصل في ذلك) أي في اعتبار  
المماثلة وقت الجفاف وفي قوله فلا يباع في غير ما الخ اه شيخنا (قوله أينقص الرطب) استفهام تقرير  
لنبتهم على علة الحكم لاستفهام حقيقي لأن ذلك لا يخفى على أحد اه شوبري (قوله اذا يبس) قال في المصباح  
يبس الشيء يبس من باب تعب فهو بفتح الموحدة في المضارع وفي لغة بكسرها كالماضي اذا جف بعد رطوبته  
فهو يابس ومكان يبس بفتحين اذا كان فيه ماء فذهب وقال الأزهري طريق يبس لأندوة فيه ولا بال واليبس  
يقضي سبق الرطوبة اه (قوله فنهى عن ذلك) وصورة النهي هنا كما قاله في شرح الروض فلا إذن بكسر  
الهمزة وفتح الذال المججمة اه عش على مر (قوله فيه إشارة الخ) الأولى فيه اعياء اذهبا من دلالة  
الاعياء لامن دلالة الإشارة اه وشيخي على مر وفي البرماوى مانصه وجه الإشارة ان نقصان الرطب  
بالجفاف أوضح من أن يسأل عنه فكان الغرض من السؤال الإشارة الى هذا ومن ثم يعلم ان امتناع بيع  
الرطب بالجفاف لتحقيق النقصان وامتناع بيع الرطب بالرطب لجهل المماثلة والشارح اقتصر في الكل على  
جهل المماثلة وهو صحيح أيضا اه (قوله والحق بالرطب فيما ذكر) أي في الحكم المذكور في الحديث  
واقصر على الحاق اللحم للقضاء الخاق فيه بخلاف باقي الثمار فالحق بالرطب ظاهر لما شاركته للرطب في  
الجنسية أي جنسية الثمرة هذا وأما كون المراد بالحق به ما في المتن كافي بعض الحوائث فليس به نظر من وجوه  
ثلاثة الأول ان الخاق والقياس لا يكون على المتون وانما هو على المنصوص في كلام الشارع الثاني ان  
الشارح أدخل اللحم في عبارة الماتن الثالث انه لو كان المتن قاصرا على ما يسعى رطب في العرف لزم عليه  
خروج سائر الثمار كالقضاء والبطيخ اذ لا يقال لها في العرف رطوبة اه شيخنا وفي عش على مر مانصه  
انه لا جفاف له لمحاو لم يجعله من الرطب فيكون داخل فيه لانه لا يقال له عرفا رطب وانما يقال له طري ولكن اللغة  
تطلق عليه الرطب في المختار الرطب بالفتح خلاف اليبس ورطب الشيء من باب سهل فهو رطب ورطب اه  
(قوله ويباع قديده بقديده) أي اذا قد دغير النار أخذ من قوله بعد ولا تكفي فيما أثبت فيه نار فهو طريج اه  
شيخنا (قوله بلا عظام) أي مطلقا كثر أو قل لان قيسله يؤثر في الوزن ككثيره ومن العظم ما يؤكل منه مع  
اللحم كما طرافه الرقاق وقوله يظهر في الوزن قيد في الملح فقط لاني العظم لانه يمكن خلوه من العظم فلم يغير منه شيء

اذ به يحصل الكمال (فلا  
يباع في غيرها) من  
المذكورات (رطب برطب)  
بفتح الراءين (ولا يجاف)  
وان لم يكن لها جفاف  
كقضاء وعنب لا يترتب  
للجمل الا ان بالمماثلة وقت  
الجفاف والاصل في ذلك انه  
على الله عليه وسلم سئل عن  
بيع الرطب بالتمر فقال  
أينقص الرطب اذا يبس  
فقالوا نعم فنهى عن ذلك رواه  
الترمذي وغيره وصححه وفيه  
إشارة الى ان المماثلة تعتبر  
عند الجفاف والحق بالرطب  
فيما ذكر طري اللحم فلا  
يباع بطريه ولا بقديده من  
جنسه ويباع قديده بقديده  
بلا عظم ولا ملح



بـخـلـاف المـلح فانه لما كان من مصالحه اغتفر القليل منه اه عـش على مر (قوله يظهر في الوزن) ظاهره  
وان لم تكن عين الملح موجودة كان تشربه اللحم والظاهر ان المراد ظهوره وقع وهل المراد ان له وقعا في نفسه  
او بالنسبة لما هو فيه من اللحم فيختلف بقلته وكثرته حرره اه حل (قوله ولا يعتبر في التمر الخ) صنيع عـش  
على مر يقتضى انه بالنسبة للثناة فوق لانه قال بخلاف نحو التمر مما عياره الكيل فلا يعتبر فيه تناهى جفافه  
ويشير لهذا اضبط قول الشارح بخلاف اللحم لانه موزون فهذا كله يقتضى ان التمر بالنسبة لانه الذي يكال  
وأما الثمر بالنسبة للثناة فغالبه موزون اه وعبارة الحنفى قوله ولا يعتبر في التمر والحب الخ أى في باع  
حديث كل منهما ما بعد جفافه وان لم يتناه جفافه بعينه لانها مكيلة وباقي الرطوبة لا يؤثر في الكيل انتهت  
وعبارة ميم قوله تناهى جفافهما ينبغي أن ضابط جفافهما ان لا يظهر بزوال الرطوبة الباقية اثر في المسكال  
انتهت (قوله يظهر اثره) أى اثر اللحم وهو على تقدير مضافين أى اثر باقى رطوبته كما يؤخذ من شرح الروض  
اه شيخنا (قوله ويستثنى مما ذكر الزيتون) عبارة شرح مر ويبيع الزيتون بعضه ببعض حال اسوداده  
ونضجه لانه كامل ولا يستثنى لانه جاف وتلك الرطوبات التى فيها انما هى الزيت ولا مائة فيه ولو كان فيه مائة  
لجفت اه قال زى وفيه نظر اه أقول وجهه انه اذا وضع عليه ملح خرج منه ماء صرف يشاهد اه  
عـش عليه وقال بعضهم انه نوعان نوع لامائية فيه ونوع فيه مائية (قوله ويجوز بيع بعضه ببعض) أى حال  
اسوداده ونضجه ومعياره الكيل ويضم الى الزيتون البيض فيجوز بيع بعضه ببعض في قشره وزنا اه  
برماوى (قوله تنبيه نزع نوى التمر الخ) يشير بهذا الى شرط آخر زائد على اشتراط الجفاف وعبارة شرح  
مر ويشترط مع ذلك أى الجفاف عدم نزع نوى التمر الخ اه وهل من التمر العجوة المنزوعة النوى فلا يجوز  
بيع بعضها ببعض أم لانها على هذه الهيئة تدخر عادة ولا يصير عايبا الفساد فيه نظروا الاقرب الاول لان  
نزع نواها يعرضها للفساد مع انها لا تخرج عن ان تكون رطبا نزع نواها أو تمر افان كانت من الثمر فعند  
الصحة فيها مستفاد مما ذكر وان كانت من الرطب فالفساد فيها مستفاد من قولهم لا يباع رطب برطب ولا يجاف  
والرطوبة فيها متفاوتة ومثلها بالاولى التى بنواها لان النوى فيها غير كامل اه عـش على مر (قوله  
يبطل كالهـما) أى فلا يباع بعض كل ببعض حيث تدور هذا محله ان كان يشترع لهما الفساد بعد النزاع والا  
فلا يبطل كالهـما به فيصح بيع بعض كل ببعض وهذا هو المعتمد اه من شرح مر وحواشيه (قوله بخلاف  
معلق الشمس) فى المختار بكسر الميم وبضمهما أيضا الذى يؤكل اه وقوله ونحوه كالخوخ والكدرى لان  
الغالب فى تجفيفهما نزع النوى اه حل (قوله مبالول) أى كل منهما كما فى شرح مر أى أو أحدهما  
كافى عـش عليه تأمل (قوله وان جف) أى لتفاوت انكشاه عند الجفاف ومثله الفريش والفريش وكالبلول  
المعلق والمقشور اه برماوى (قوله فيما يتخذ من حب) أى فى روى يتخذ الخ اه حل ويحترز بذلك عن  
الزيت الحار وعن الزيت المتخذ من القرطم اه شيخنا ولو قال ولا يباع روى بما استخرج منه فيبيع اللبن  
بالسمن والسمن بالشيرج وبالكسب باطل لكان أولى اه برماوى (قوله كدقيق) ومثله حویش الفول  
والعدس والكافة والشعيرية اه برماوى (قوله وخبر) أى ان اتحد جنسه فان اختلف تكبر  
بخبر شعير جاز ومثل الخبر العجين والنشا يفتح النون مع القصر ويجوز فيه المد أيضا اه برماوى (قوله فلا يباع  
بعضه ببعض ولا حبه به) وأما بالنقد فيجوز بيعه ولو كان مخلوطا بالخالة ففى عـش على مر مانصه  
\*(مائدة)\* ووقع السؤال فى الدرر عن بيع الدقيق المشتمل على الخالة بالدرهم هل يصح أم لا لاشتماله على  
الخالة ويمكن الجواب عنه بان الظاهر الصحة لان الخالة قد تصد أيضا للدواب ونحوها ويمكن تمييزها من  
الدقيق بخلاف اللبن المخلوط بالماء فان ما فى اللبن من الماء لا يقصده الانتفاع وحده البتة لانه يميز اه (قوله  
ولا حبه به) لم يقل ولا حبه لانه يقتضى شمول المتن لها وعلى وجهها من جملة افراد المتن على التسليم يقصر الاستثناء

يظهر في الوزن ولا يعتبر في  
التمر والحب تناهى جفافهما  
بخلاف اللحم لانه موزون  
يظهر اثره ويستثنى مما ذكر  
الزيتون فانه لا يجاف له  
ويجوز بيع بعضه ببعض  
كما حزم به الغزالي وغيره  
\*(تنبيه)\* نزع نوى التمر  
والزبيب يبطل كالهـما  
بخلاف معلق الشمس ونحوه  
ويمتنع بيع روى بمبالول  
وان جف (ولا تسكنى) أى  
المائلة (فما يتخذ من حب)  
كدقيق ونحوه فلا يباع بعضه  
ببعض ولا حبه به

الآتي في قوله الأفى دهن على بيع بعض كل بعضه إلا تخدون بيع كل بحبه كما أشار إليه الشارح بقوله فتسكني  
 المماثلة فيهما اهـ حل أي لأنه لا يباع الشيء بما اتخذ منه اهـ شيخنا (قوله للجهل بالمماثلة بتفاوت الخ) هذا  
 التعليق ظاهر في بيع بعضه ببعض دون ما إذا بيع بحبه اهـ حل وفيه شيء (قوله وكسب) في المصباح  
 الكسب وزان قتل الدهن وهو معرب وأصله بالشين المعجمة اهـ وقوله صرف راجع للكسب كما صنع الشارح  
 لكن الحكم من خارج أنه لا بد أيضاً في الدهن من كونه خالصاً فإن اشتمل على الكسب لم يصح اهـ شيخنا (قوله  
 كدهن سمسم) وهو الشيرج\* (فائدة)\* في شرح مر ما نصه والأدهان المطيبة كلها مستخرجة من السمسم  
 ثم إن ربي السمسم فيها ثم استخرج دهنه جازي بيع بعضها ببعض متفاضلاً بشرطه بناء على أنها أجناس كما صولها  
 وإن استخرج الدهن ثم طرحت أوراقها فيه لم يجز بيع بعضها ببعض متفاضلاً لأنها أجناس واحد كما ذكره  
 المساوردي وغيره لأن أصلها الشيرج ويمكن حل كلام الشارح على الحالة الأولى كما مرّت الإشارة إلى حله أيضاً  
 وقولنا لم يجز بيع بعضها ببعض متفاضلاً أي ولا متماثلاً ولا ينافيه تعليلهم بأنهم أجناس واحد إذ لا يلزم من اتحاد  
 الجنس جواز بيع بعضه ببعض متماثلاً فيسام مانع هنا وهو عدم تحقق المماثلة اهـ بالحرف وقوله ثم إن ربي  
 السمسم فيها أي بأن خالص السمسم يورق الورود نكح حتى تر وح ثم عصر مجرداً عن الورود وقوله جازي بيع بعضها  
 ببعض متفاضلاً وكذا متماثلاً لأنه لم يوجد مانع إلا لم بالمماثلة ومجرد التروح لا أثر له لأنه ليس عيناً وقوله وهو  
 عدم تحقق الخ أي لا اختلاف بما يتخالي مما يطيب به وبهذا يظهر الفرق بين القول بالفساد هنا وبالصحّة في الحالة  
 الأولى وهي تر بين السمسم في الأوراق اهـ ع ش عليه (قوله عصير أو خلا) منصوصاً على الحال أي حالة كونها  
 أي كل منهما صائراً عصيراً أو خلا اهـ شيخنا (قوله لأن ما ذكر حالات كمال) هذا على الأصح ومقابلته ليس للعصير  
 حالة كمال لا تنفاه كونه على هيئة كمال المنفعة اهـ شرح مر (قوله أيضاً ما ذكر) أي من الدهن والكسب  
 وعصير العنب والخل والأقلال حالاً كمال اهـ حل (قوله فعلم) أي من هنا ومن قوله وتعتبر المماثلة بحفاف  
 وقوله فأكثر أي كالسمسم يكون حياً ودهناً وكسباً والذي له حالتان فقط كعنب ورطب لا يستزيب ولا يتقره  
 العصير والخل اهـ شيخنا (قوله فيجوز بيع كل من دهن السمسم الخ) حاصل مسألة السمسم وما اتخذ منه إن  
 السمسم والشيرج والكسب الخالص يباع كل منهما بمثله وكذا الشيرج بالكسب الخالص من الدهن ويتمتع  
 بيع السمسم بالشيرج وبالطبخين وبالکسب وإن لم يكن فيه دهنية ولا يضر بيع الطبخين بمثلها ولا بالكسب وإن  
 لم يكن فيه دهنية ولا بالشيرج لاشتغالها عليهما فصوره عشرة أو أربعة صحيحة وستة باطله كما يؤخذ من الشراح اهـ  
 سم على جج وعبارة شرح مر وليس للطبخين المعروفة قبل استخراج دهنها حالة كمال فلا يباع بعضها  
 ببعض ولا يباع سمسم بشيرج أذهوف في معنى بيع كسب ودهن بدهن وهو من قاعدة مدعوى والكسب الخالص  
 والشيرج جنسان وحاصل ما في الكسب بالكسب أنه إن كان ممياً كاله الدواب فقط ككسب النكاح جاز  
 متفاضلاً ومتساوياً وإن كان ممياً كاله الناس ككسب السمسم والورقان كان فيمخطط يمنع التماثل لم يجز  
 والأف يجوز انتهت فقول الشارح ببعضه أي وبالأخر اهـ (قوله ويبيع كل من عصير أو خلا الخ) وأمّا بيع  
 عصير العنب بخله وعصير الرطب بخله متفاضلاً بخلاف أنهما أجنسان كبيع الشيرج بالكسب لأن الشيرج وإن  
 كان مأخوذاً من الكسب إلا أن الكسب ليس مشتقاً عليه وجبت تميزه بالفرق بين هذا وبين جعلهم  
 السكر والعطر المشتغل عليه جنساً واحداً ولا يقال في هذا بيع الشيء بما اتخذ منه لأن محل ذلك إذا كان المأخوذ  
 منه مشتقاً على المأخوذ كالشيرج مع السمسم اهـ حل وقوله ببعضه أي وبالأخر اهـ شيخنا (قوله كما  
 يجوز بيع الخ) أي كما علم أنه يجوز اهـ حل (قوله لأن فيه ماء فيمتنع) أشار بهذا إلى مسألة الخل وعبارة  
 البرماوي وحاصل صورته مسألة الخلول أنها ستة عشر صورة من ضرب أربعة في مثلها لأنها أجناس من عنب أو زبيب أو  
 رطب أو تمر وكل منها إما مع نفسه أو مع واحد منها يسقط منها ستة مكررة يبقى عشرة خمسة صحيحة وخمسة باطله

الجهل بالمماثلة بتفاوت  
 الدقيق في النعومة والخبر  
 في تأشير النار ويجوز  
 بيع ذلك بالتخالة لأنها  
 ليست بربو (الأف دهن  
 وكسب صرفي) أي خالص  
 من دهنه كدهن سمسم  
 وكسبه فتسكني المماثلة  
 فيهما (وتسكني) أي المماثلة  
 (في العنب والرطب عصير  
 أو خلا) لأن ما ذكر حالات  
 كمال فعلم أنه قد يكون للشيء  
 حالتان كالأف كثر فيجوز بيع  
 كل من دهن السمسم وكسبه  
 ببعضه ويبيع كل من عصير  
 أو خلا العنب أو الرطب  
 ببعضه كما يجوز بيع كل من  
 السمسم والزبيب والتمر  
 ببعضه بخلاف خل الزبيب  
 أو التمر لأن فيه ماء فيمتنع  
 لعدم العلم بالمماثلة



لانه ان كان فيه ماء امتنع بيع أحدهما بالآخر مطلقاً أي سواء كان من جنسه أم لا وان كان في أحدهما ماء فان كان الآخر من جنسه امتنع والا فلا فعلى هذا يباع خل عنب بمثله وخل رطب بمثله وخل عنب بخل رطب وخل زبيب بخل رطب وخل تمر بخل عنب ويمنع بيع خل عنب بخل زبيب وخل تمر بخل رطب واخل زبيب بخل تمر واخل تمر بمثله واخل زبيب بمثله أيضاً ولا فرق بين كون الماء عذبا أو غير عذب خلافاً لابن شهاب ومن تبعه اه فاضابطاً ان يقال كل خاين لا ماء فيه ما يجوز بيع أحدهما بالآخر اتحاد الجنس أو اختلافه وكذلك اذا كان في أحدهما ماء واختلاف الجنس وكل خاين فيه ماء فانه يمتنع بيع أحدهما بالآخر وان اختلف الجنس وكذلك اذا كان في أحدهما ماء واتحد الجنس (قوله وكعصير العنب والرطب الخ) أي وكلهما داخل سائر الفواكه وانما لم يذكره لانه في الغالب لا يتخذ من غير العنب والرطب اه شيخنا (قوله والميعار في الدهن الخ) أي حيث كان ماء عافان كان جامداً للميعار فيه الوزن اه ع ش (قوله والسويق) هو دقيق الشعير بعد قلبه وتحميصه اه شيخنا لكن في المصباح والسويق ما يعمل من الخنطة والشعير اه (قوله وتعتبر في لبن) أي في ماهية هذا الجنس المشتمل على لبن وغيره اه شرح مر (قوله لبنا) هو وما بعده أحوال لكن على التأويل في كل فبالنسبة للاول تقديره أي باقياً بحاله لم يتغير كما أشار له الشارح بقوله بحاله أي لم يتغير ولم يصر الى حال كونه سمناً أو خفيفاً يشمل الخاثر والراثب وبالنسبة للآخرين تقديره أي صائراً اه شيخنا (قاعدة) \* سمن البقر اذا شرب مع العسل نفع من شرب السم القاتل ومن لدغ الحيات والعقارب اه عبد البر (قوله أو خفيفاً) هـ اذ من عطف الخاص على العام فليس قسمياً للبن فيباع بمثله وبالسمن وبالزبد فان كان فيهم بدم يبيع بمثله ولا يزيد ولا يسمن لانه يصير من قاعدة مدعوجة اه زى وكونه من عطف الخاص فيه شيء بل هو مغاير لان قوله لبنا بحاله أي ليس سمناً ولا خفيفاً فيكون الخفيف قسمياً للبن وعبرة شرح مر ثم جعل المصنف الخفيف قسمياً للبن مع انه قسم منه مراه بذلك انه باعتبار ما حدث له من الخفض حتى صار كانه قسم له وان كان في الحقيقة قسمياً فانه قد نفع اعتراض كثير انتهت (قوله صرفاً) راجع لكل من الثلاثة قبله فان كلامنا الثلاثة اذا اختلط بغيره لا يصح بيع بعضه ببعض بل ولا بالنقد وقول الشارح الآتي أما المشوب الخ راجع للثلاثة أيضاً اذ هو محترز القيد الراجع للثلاثة وان كان في قوله ويبيع بعض الخفيف الصرف ببعض ايهام ان القيد راجع للآخرين فقط لكن لا تنظر الى هذا الايهام فان رجوعه للثلاثة أفيد وفي آخر كلامه ما يشير الى اشتراط كون السمن صرفاً حيث قال أما قبل التمييز فلا يجوز ذلك للجهل بالمثالة اه وفي شرح مر بشرط ان يكون كل منهما صافياً من الماء مثلاً اه (قوله أي خالصاً من الماء ونحوه) اقتصر المحلى على قوله من الماء وكتب شيخنا بهامش ما نصه كذا يشترط ان يكون خالصاً من الزبد والا فيمنع بيعه بمثله ويزيد ويسمن لكونه حينئذ من قاعدة مدعوجة لا لعدم كاله كما هو مذهب كلام المنهاج قاله السبكي اه ما كتبه شيخنا اه سم ومثله في شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ويزيد ويسمن لكونه الخسائي ان محل الضر فيه اذ لم يكن الربوي ضمنياً في العارفين والافضح كبيع اللبن باللبن والسمن بالسمن وعليه فله انما لم يصح بيع الخفيف بمثله حيث لم يخل من الزبد لان خفضه واخراج الزبد منه أوثق عدم العلم بقدر ما يبقى من الزبد في الخفيف وبصير الزبد الكامن فيه كالنقص فأنثر اه بالحرف (قوله ولا يبايى بكون ما يحويه المكال الخ) أي لما من قوله ولا يضر مع الاستواء في الكيل المتفاوت وزناً لكن فيه ان الخاثر أكثر كيبلاً أيضاً من غيره أي ان ما يحويه المكال أكثر مما يحويه من غيره ولم يظهر وجه عدم المبالة به ذاتاً مل (قوله من الخاثر) قالوا المراد به ما بين الحليب والراثب وفيه نظر اذ ذاك لا يتراكم على المكال لكونه ماء عافاً لا حسن حول الخاثر هنا على الراتب اذ هو لوجوده يتراكم على المكال اه شيخنا وفي المختار ان الخثرة ضد الرقة وقد خثر اللبن بالفتح يفتح بفتح الضم خثرة وقال الفراء خثر بالضم لغة قديمة قليلة قال وسمع الكافي يفتح بالكسر اه وفي المصباح خثر اللبن وغيره يفتح من باب تعد

وكعصير العنب والرطب  
عصير سائر الفواكه كهصير  
الزمان وقصب السكر  
والميعار في الدهن والخل  
والعصير الكيل وتعتبر  
بما يتخذ من حب أعم من  
تعتبره بالدقيق والسويق  
والخبز وذكر الكسب  
وعصير الرطب وخاله من  
زيادتي (وتعتبر) أي المعاملة  
(في لبن لبنا) بحاله (أو سمناً  
أو خفيفاً صرفاً) أي خالصاً  
من الماء ونحوه فيجوز بيع  
بعض اللبن ببعض كيبلاً  
سواء فيه الحليب وغيره مالم  
يغل بالنار كما يعلم مما يأتي ولا  
يبالي بكون ما يحويه المكال  
من الخاثر أكثر أو زناً ويجوز  
بيع بعض السمن ببعض  
وزناً ان كان جامداً أو كيبلاً  
ان كان ماء عافاً وهذا ما جزم به  
البغوي واستحسنه في  
الشرح الصغير قال الشيخان  
وهو توسط بين وجهين  
أطلقهما العراقيون

خشورة بمعنى شخن واشتد فهو خائر وخثر خثر من باب تعب وخثر يخثر من باب قرب يقرب الغثنان فيه ويتهدى  
 بالهمز وبالتضعيف فيقال أخثرته وخثرته اه (قوله المنصوص منهما) أي الذي نص عليه الشافعي والاشعر  
 خرج الاصحاب من كلامه ونصه على الوزن لا ينافي قوله أطلقهما العراقيون أي عن التفصيل بين الجامد والمائع  
 اه شيخنا (قوله اما المشوب بماء أو نحوه الخ) يدخل فيه ما لو خلط بالسمن غيره مما لا يقصد للبيع مع السمن  
 كالذبيق فلا يصح بيع المخلوط لا بمثله ولا بدراهم لان الخلط يمنع من العلم بالمقصود اه عش على مر (قوله  
 بماء أو نحوه الخ) محله اذا كان الماء كثيرا يظهر في الكيل اما اليسير الذي لا يظهر فيه فلا يضر اه شرح مر  
 ومحله في نحو الماء اذا لم يكن من مصالحه كالذي يقصده جوضه اه عش عليه (قوله بمثله ولا بخالص) أي  
 ولا بغير ذلك كالدرهم اه رشدي وعبارة حل قوله فلا يجوز بيعه بمثله قال بعضهم ولا بالنقد ذكره ج  
 لانه يمنع العلم بالمبيع وذكر عن الولي العراقي انه استثنى ما لو وضع الماء لاجل تحميصه فانه مغفروفرق بينه وبين  
 النقد المغشوش حيث يصح بان رواج ذلك يسوغه وينبغي ان يكون مثل النقد المغشوش الزبد يوجده فيه اللبن  
 والمخ وراجع ج في شرح قول الاصل أو نقدان ولا غاب وكتب أيضا كلام ج يفيد عدم صحة ذلك والمفهوم  
 من كلام بعضهم الصحة ونقل عن السبكي اه حل وقد راجعناه فوجدنا نص عبارته هكذا ويجوز التعامل  
 بالمغشوشة المعلوم قدر غشها أو الراتجة في البلد وان جهل قدرها سواء كانت له قيمة أو انفرادا لم استهلك فيها  
 أم لا وفي الذمة قال في المجموع لان المقصود رواجها فيكون كبعض المعاجين أي المجهولة الاجزاء أو مقدارها  
 وانما يصح بيع تراب المعدن نظر الى ان المقصود منه النقد وهو مجهول لانه لا رواج ثم حتى يخلف الجهل  
 بالمقصود وكذا يقال في عدم صحة بيع اللبن المخلوط بالماء ونحو المسك المختلط بغيره لغير تركيب نعم بحث أبو زرعة  
 ان الماء لو قصد خلطه باللبن لنحو جوضه ولو كان بقدر الحاجة صح لانه حينئذ تخلط غير المسك به للتركيب وفي عدم  
 صحة السلم والقرض في الجواهر والخطة المختلطة بالشعر مع صحة بيعها معينة واذا جازت المعاملة بها حمل المطلق  
 عامها اذا كانت هي الغالب وهي مثلية فتضمن بمثلها حيث ضمنت بمعاملة أو اتلاف لا يقتضيها على العمد الا ان فقد  
 المثل وحينئذ فالمعتبر فيها يوم المطالبة الا ان علم سببها الموجب لها كالغصب فيجب أقصى قيمتها والاتلاف فيجب  
 قيمته يوم التالف وحيث وجبت القيمة أخذت قيمة الدراهم ذهابا وعكسه اه (قوله كجبن) باسكان الباء مع  
 تخفيف النون وبضمها مع تشديد النون وتركه اه شرح مر (قوله ومصل) هو المعبر عنه بعش الحصيد اه  
 وعبارة زى المصل والمصاله ما سال من ماء الاقط اذا طبخ ثم عصر اه بحروفه وهي ترجع لما تقدم والاقط  
 كناية عن اللبن اذا وضع في النار وجد ووضع فيه شيء من الملح اه شيخنا وفي المصباح الاقط قال الازهرى يتخذ  
 من اللبن الخبيض يطبخ ثم يترك حتى يوصل وهو يفتح الهمزة وكسر القاف وقد تسكن للتخفيف مع فتح الهمزة  
 وكسر هاتقله الصغلى عن الفراء اه (قوله يخالطه الانفة) في المصباح الانفة بكسر الهمزة وفتح الغاء وتثقيب  
 الحاء أكثر من تخفيفها قال ابن السكيت وحضرتي أعريان فصيحان من بنى كلاب فسألتهم عن الانفة فقال  
 أحدهم لا أقول الانفة يعني بالهمز وقال الآخر لا أقول الانفة يعني بالميم المكسورة ثم افترا على ان يسألا  
 جماعة من بنى كلاب فاتفقت جماعة على قول هذا وجماعة على قول هذا فافهم الغثنان والانفة كرش الجمل  
 والجدى مادام يرضع وهي شيء يستخرج من بطنه أصغر بعصر في صوفة مثله باللبن فيغلط كالجن فاذا رعى النبت  
 لم يبق أنفة بل يصير كرشا يقال له بجينة اه (قوله يخالطه الذبيق) كان مراده بالذبيق فئات لطيف يحصل  
 من اللبن عند جعله في الحصيد واردة جعله بجينة كان مراده بالذبيق مادق ولطف اه شيخنا وقال شيخنا العزري  
 المراد ذبيق البرلان الاقط اللبن يضاف اليه ذبيق فيجعد فاذا وضع على الحصيد التي بعصر عليه سال منه المصل فخلوطا  
 بالذبيق اه (قوله ولا يباع الزبد بالسمن) أي لان السمن مأخوذ منه ولا يباع الزبد بالنقد الجمل بالمبيع كما تقدم  
 عن ج كاللبن المشوب بالماء وتقدم ما فيه وهل مثله يبيع التمر بمثله أو عصيره والزبد بمثله أو عصيره والغبن

المنصوص منهما الوزن وبه  
 جزم ابن القري في الروض  
 لكنه صحح في تحصيله التوسط  
 ويبيع بعض الخبيض الصرف  
 ببعض اما المشوب بماء أو  
 نحوه فلا يجوز بيعه بمثله  
 ولا بخالص الجمل بالمائة  
 (فلا تكن) المائة (في)  
 باقي أحواله كجبن) وأقط  
 ومصل وزبد لانه لا تخلو  
 عن مخالطة شيء فالجبن  
 يخالطه الانفة والاقط  
 يخالطه الملح والمصل يخالطه  
 الذبيق والزبد لا يخلو عن  
 قليل خبيض فلا تحقق فيها  
 المائة فلا يباع بعض كل  
 منها ببعض ولا يباع الزبد  
 بالسمن



بخله أو عصيره فيمتنع في كلام ج ما يفيد الجواز لأنها أجناس مختلفة حيث قال يؤخذ من كلام الشيخين  
 أن محل امتناع بيع الشيء بما يتخذ منه ما لم يكونا كاملين ويفرط التفاوت بينهما والكلام الذي قاله الشيخان  
 جواز بيع عصير العنب بخله متفاضلا لأنها جنسان لا فرط التفاوت في الاسم والصفة ورده السبكي ورد والد  
 شيخنا كلام السبكي وفي الروض لا يباع كل روي بما يتخذ منه أي فلا يباع التمر بعصيره أو خله ولا العنب بخله  
 أو عصيره ولا الرطب كذلك ولا الزبيب كذلك وأما بيع الزبيب بخل العنب أو عصيره أو العنب بعصير الزبيب  
 أو بخله فهل يمتنع لأن محل العنب وخل الزبيب جنس واحد فيكون العنب والزبيب جنسا واحدا لما أخذ من  
 أحدهما مأخوذ من الآخر حرره وفي كلام المحامي وكما يمتنع بيع بعض هذه الأشياء بمثلها كذلك يمتنع بالآخر  
 اه ولا يلزم من صحة بيع عصير العنب بخله وعصير الرطب بخله صحة بيع العنب أو الرطب بعصيره أو خله  
 وكذلك بيع الزبيب بعصيره أو خله وبيع التمر كذلك وإن كانت أجناسا مختلفة لأن ذلك من بيع الشيء بما  
 يتخذ منه وهو مشتمل عليه لا يقال اشتمال كل على عصيره واضح وأما اشتماله على خله فقد ديتوقف فيه لانا  
 نقول هو مشتمل عليه بواسطة اه حل (قوله ولا اللبن بما يتخذ منه) أي لا شتماله عليه كإيبيع الشيرج  
 والكسب بالسهم وإن كانت أجناسا مختلفة والعنب والرطب بعصيره أو خله وإن كانت أجناسا مختلفة لاشتمال  
 السهم على الشيرج والكسب واشتمال العنب والرطب على العصير والخل ومن ثم جاز بيع الشيرج  
 بالكسب وعصير كل من العنب والرطب بخله متفاضلا لأن الكسب ليس مشتملا على الشيرج والخل وإن كان  
 مأخوذا من العصير إلا أن العصير ليس مشتملا عليه تأمل وقول ج محل امتناع بيع الشيء بما يتخذ منه ما لم يكونا  
 كاملين أي جنسين كاملين يقتضي جواز بيع التمر والزبيب بعصير كل منهما وبخله دون بيع العنب والرطب  
 بعصيره أو خله لأن كلام العنب والرطب ليس جنسا كاملا حرره اه حل (قوله ولا فيما أثرت فيه نار) عبارة  
 أصله مع شرح مر ولا تكفي مماثلة ما أثرت فيه النار بالطبخ كاللحم أو القلي كالسمسم أو الشيء كالبهز أو  
 العقد كاللبس والسكر والفانيدو والبالان تأثير النار لا غاية له فيؤدي إلى الجهل بالمماثلة فلا يجوز بيع بعضه  
 ببعض وإنما مع السلم في هذه الأربعة للطائفة نارا أي انضباطها ولأنه أوسع انتهت (قوله ودبس) بكسر الدال  
 وسكون الباء وبكسرتين غسل التمر وغسل الخل اه قاموس اه ع ش وفي المصباح الدبس بالكسر عصارة  
 الرطب ومثله الخنثار (قوله ولو بنار) أي والحال أنه بنار قالوا والحال إذا كان الكلام انما هو في التأثير بالنار اه شيخنا  
 (قوله كعسل وسمن) أي وذهب وفضة اه شرح مر (قوله عن الشمع) في الخنثار الشمع بفحنتين الذي يستصحب  
 به قال الفراء هذا كلام العرب والمولدون يسكنونه والشمعة أخص منه اه وقضيت أن الشمعة بفتح الميم أيضا  
 وأنه مما يفرق بينه وبين واحد بالهاء اه ع ش (قوله لما قبل التمييز الخ) وفارق بيع التمر ببعضه وفيه نواه  
 بأن النوى غير مقصود بخلاف الشمع في العسل فاجتماعهما مامقض للجهالة اه شرح مر (قوله وإذا جمع  
 عقد الخ) هذه هي المسئلة المشهورة بين الطلبة بدعوة ودرهم وهي صعبة المرام خصوصاً في التصوير لأن صورها  
 لا تنحصر بالعدو ضابطها أن يشتمل كل من طرفي العقد الواحد على جنس متحد فيهما سواء كان وجوده حقيقيا  
 فيهما أو ظاهريا في طرف واحد حقيقيا في الآخر مع أحدهما أو كل منهما عين أخرى بوجه أو لا تخالفه جنسا أو  
 نوعا أو صفة وقد ألفت فيها رسالة جامعة لا طرافها فن أرادها فليرجع إليها اه برماوى (قوله عقد) أي واحد  
 وسياق محترزه في قوله وتعدد العقد هنا الخ وقوله جنسا أي واحد وسياق محترزه في قوله ولو لم يشتمل الخ (قوله  
 من الجانبين) نعت لجنسا ومن بمعنى في أي جنسا كائنا في الجانبين وقوله واختلف المبيع أي تعدد المراد به  
 ما يشمل الثمن وتعدد مصادق بأن يكون كل روي كاملا للمتن وبأن يكون بعضه روي أو بعضه غيره كمثل  
 الشارح وهو قوله وكدعوة وثوب الخ وقوله منه ما أي من الجانبين ومن متعلقة باختلاف الذي هو بمعنى تعدد  
 أي وتعدد المبيع في كل من الجانبين أو في أحدهما وقوله وليس تابعا لخصا أي محترزه في قوله أما إذا كان الروي

ولا اللبن بما يتخذ منه كسمين  
 ونخيض (ولا) تكفي (فيما  
 أثرت فيه نار بنحو طبخ)  
 كقلى وثى وعشدر كلعن  
 ودبس وسكر فلا يباع بعضه  
 ببعض للجهل بالمماثلة  
 باختلاف تأثير النار قوة  
 وضعه فخرج بنحو الطبخ  
 الماء المغلي فيباع بمثله صرح  
 به الامام وتعبير بذلك أعم  
 مما عسر به (ولا يضر تأثير  
 تميز) ولو بنار (كعسل  
 وسمن) ميزاه عن الشمع  
 واللبن فيباع بعض كل  
 منهما ببعض حيث أن  
 نار التمييز لطيفة ما قبل  
 التمييز فلا يجوز ذلك للجهل  
 بالمماثلة (وإذا جمع عقد  
 جنسا روي من الجانبين)  
 وليس تابعا بالاضافة إلى  
 المقصود

تابع الخ فالقيود التي لها محترز ثلاثة واما قوله روي او كذا قوله من الجانبين فليبين الواقع اذا الكلام في بيع  
الرويات بعضها ببعض واما قوله واختلاف المبيع فلا يدخل كالمبشر اليه قوله وعبرت بالمبيع والمراد بالتابع  
مالا يقصد بمقابل اه شيخنا وعبارة البرماوي قوله واذا جمع عقد أي واحد جنسار روي الخ خرج به ما لو جمع  
ذلك عقدان بان قبول كل جنس بجنسه أو بالآخر كإتيان في كلامه وخرج بقوله جنسا ما لو جمع عقد جنسين  
كصاع بر وصاع شعير بصاعتي ثم كإتيان أيضا وخرج بقوله روي ما لو جمع جنسا غير روي كثوب وسيف بثوبين  
وخرج بقوله من الجانبين ما لو جمع عقد جنسار روي من أحد الجانبين فقط كثوب ودرهم بثوبين فلو فعل  
الشارح هكذا امر اعيال المتن لكان أحسن بطريقة الشرح انتهت (قوله واختلاف المبيع) أي تعدد وهذا صادق  
بأن يكون كل روي كإتيان المتن وبأن يكون بعضه روي أو بعضه غير روي كإتيان الشارح بقوله وكمد عجوة وثوب الخ  
وقوله بان اشتمل الخ تصوير لقوله جمع أو لقوله واختلاف الخ اه شيخنا (قوله كمد عجوة الخ) قال الجوهرى هي تمر  
من أجود تمر المدينة قال الأزهرى والصيحاني نوع منه ويقال لشجرته اللينة بكسر اللام وسكون الياء التخينة  
وسبب تسميته بذلك ما نقله السيد السهمودى في تاريخ المدينة ان ابن المأزى الجودى ذكر في كتاب فضل أهل  
البيت عن جابر رضى الله عنه انه قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض حيطان المدينة أي بساكنيها  
ويدعى رضى الله عنه بيده فمررنا بنخل فصاح ذلك النخل وقال هذا محمد سيد الانبياء وهذا على سيد الاولياء  
وأبو الأئمة الطاهرين ثم مررنا بنخل آخر فصاح هذا محمد رسول الله وهذا على سيف الله فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم لعلى رضى الله عنه سمى الصيحاني فسمي بذلك فهذا سبب تسميته وحيث ذكرنا المسمى له حقيقة هو النبي  
صلى الله عليه وسلم قال شيخنا وقد وصل بعضهم أنواع تمر المدينة إلى نيف وثلاثين نوعا اه برماوي (قوله  
أيضا كمد عجوة الخ) هذه أمثلة ثلاثة في اختلاف الجنس وترجع لتسع صور بالطريق الذي قررناه وقوله  
وكمد وردى أي نوعا أو صفة فهذا المثال فيه مثلا النوع والصفة وقوله أو باحدهما أي بجيد فقط أو ردى  
فقط ويرجع هذا المثال لست صور ثلاثة في النوع ومثله في الصفة وكل ثلاثة منهما ترجع لتسعة بالطريق  
الذكر في هذا المقام فكلام المتن مشتمل على صور القاعدة السبعة والعشرين وقول الشارح متميز بين قيد  
في اختلاف النوع فقط وقوله وفيه الردى الخ قيد في اختلاف الصفة فقط ويراد على قوله دون قيمة الجيد  
بان يقال أو أزيد منها وحيث نفهم العبارة وهو ما لو كانت قيمة الردى مثل قيمة الجيد أنه لا يبطل البيع وفيه  
ثلاث صور من حيث ان الردى صفة المساوى قيمة الجيد اما ان يباع مع الجيد بمثلها أو بجيد من أو بردين فهذه  
صور ثلاثة من السبعة والعشرين يبيع فيها البيع دون ما عداها من الصور اه شيخنا وهذا مبني على أن  
قول الشارح وقيمة الردى الخ قيد في اختلاف الصفة فقط كما جرى عليه بعض الحواشي والذي اعتمدناه  
عش على مر أنه قيد في كل من اختلاف النوع واختلاف الصفة كما سيأتي وحيث نذكر محترزه في  
اختلاف النوع ما لو كانت قيمة الردى مثل قيمة الجيد صادقا بثلاث صور مثل الثلاثة التي في اختلاف الصفة  
فيكون البيع صحيحا في ستة وباطلا في احدى وعشرين تأمل ومخلص الكلام على قاعدة مد عجوة ودرهم  
انما اشتمل على سبع وعشرين صورة يبين ذلك أن في اختلاف الجنس تسع صور لانه إما يبيع مد ودرهم بمثلها  
أو بمدين أو درهمين وفي كل إما أن يكون المد أعلى من قيمة الدرهم أو أنقص أو متساويا له فهذه تسع صور  
ومثلهما في اختلاف النوع كان يبيع مد عجوة برنى ومد صحيحا بمثلها أو بمدين صحيحين أو بمدين برنيين  
فهذه تسع أخرى ومثلهما في اختلاف الصفة كان يبيع دينار صحيح وآخر مكسر بمثلها أو بصحيحين أو بمكسرين  
فهذه تسع أخرى فالجمله سبع وعشرون صورة وتحقق المفاضلة في ثمان عشرة صورة وتختل المماثلة في تسع  
صور فالعقد في جميعها باطل الا اذا كان المبيع صحاحا ومكسرة بمثلها أو بصاح فقط أو مكسرة فقط وقيمة المكسرة كقيمة  
الصحيح فان العقد صحيح اه شيخنا وقد علمت أن الاقتصاد في صور الصفة على ثلاثة مبني على غير ما اعتمدناه عش

(واختلاف المبيع) جنسا  
أو نوعا أو صفة منهما أو من  
أحدهما بأن اشتمل  
أحدهما على جنسين أو  
نوعين أو صفتين اشتمل  
الأخر على أحدهما  
نقط (كمد عجوة ودرهم  
بمثلها أو بمدين أو درهمين)  
وكمد عجوة وثوب بمثلها أو  
بمدين (وكمد وردى)



على مر (قوله متميزين) انظر لم يقل مثل ذلك في الجنس مع أنه قديم معتبر فيه أيضاً دليل قوله الاتي  
ولأحد الجنسين بحبات من الاتي الخ غاية الامر ان في مفهوم هذا القيد بالنسبة الى الجنس تفصيلاً  
يعلم من كلامه الاتي واعلم أن قوله متميزين الذي ذكره الشارح في النوعين خرج به غير المتميزين  
فبيعهما بمثلهما الصحيح سواء ظهر الردي في المتكامل أو لا قصد اخراجه ليو كل وحده أو لا على المعتمد وأما  
تقييد الجنس به في مفهومه تفصيل بان يقال ان كثر المختلط بحيث يقصد اخراجه ليو كل وحده لم يصح والاصح  
اذا علمت ذلك فلا يخفى أن التقييد به انما يظهر في جعل ما ذكر من قوله وكجيد الخ مثالا للنوع كبر أبيض  
أسود وعليه فلا يظهر قوله وقيمة الردي الخ لان صور النوع التسع باطلة وان كان ما ذكر مثالا للوصف وقيد  
بالنقد لا يظهر التقييد بقوله متميزين لان التفصيل بين المتميز وغيره انما هو في غير الصفة فتدبر اهـ شيخنا حـف  
(قوله وقيمة الردي الخ) قال عميرة هذا الشرط لم أره للأصحاب الا في مسألة الصحاح والمكسرة خامسة وكان الشيخ  
الحق هذا نظر الى أن الجودة والرداء مجرد صفة اهـ وأقول لا يتخلو هذا اللاحق عن شيء والفرق يمكن اهـ سم  
على المنهج أقول له أن الصحاح والمكسرة لما كانت من صفات النقد الذي به التعامل كانت المساواة فيه  
محققة فصح في حالة التساوي بخلاف الجيد والردي فان المساواة بينهما تعتمد التخمين فبطل في صورة الجيد  
والردي مطلقا وفي صورة الصحاح والمكسرة حيث كانت قيمته دون قيمة الصحاح أي أو أغلب فتأمل اهـ هذا  
والمتعدد النسوية بين الجيد والردي والصحيح والمكسر حيث تساوي في القيمة صح والافلا اهـ عـش على  
مر وعلى هذا الذي اعتمده تكون صور الصحة ستة ثلاثة في اختلاف الصفة وثلاثة في اختلاف النوع  
فما تقدم من ان صور الصحة ثلاثة فقط مبني على غير هذا الذي اعتمده الشيخ وهو أن تقييد البطلان بالنقص  
أو الزيادة خاص باعتبار الصفة وعبارة رى قوله وقيمة الردي الخ فان قلت ما الفرق بين الجنس والنوع حيث لم  
ينظر فيهما الى اختلاف القيمة وبين الصفة حيث نظر فيها اليه قلت ان الجنس والنوع مظنة الاختلاف كثيرا  
وان وقع عدم اختلاف فهو نادرا كمتى فهمما بالمظنة والصفة ليست كذلك اهـ (قوله أيضاً وقيمة الردي الخ)  
لم يذكر محترز هذا القيد وحاصله أنه اذا كانت قيمة الردي مثل قيمة الجيد وكان في اختلاف الصفة في التقود  
دون غيرهما فانه يصح ان يبيع جيد وردي بمثلهما أو بجيدين أو بردين في هذه ثلاثة صور هي التي يصح فيها  
البيع من صور الباب كلها اهـ شيخنا وقد علمت ما فيه (قوله فباطل) أي فالعقد جميعه باطل ولا يتأني هنا  
القول بتفريق الصفة مثلا اذا بيع مدود درهمين وفرنسا أن المد الذي مع الدرهم يساوي درهمين فيكون  
ثلثا المبيع فيعاقبه ثلثا الثمن وهو مد وثلث فيبقى ثلثا مد في مقابلة الدرهم فلو قلنا بتفريق الصفة لقلنا يصح في  
درهم وثلث مد ويبطل في مد وثلث في مقابلة مد فلهذا قال مر عند قول المتن فباطلة ولا يجي عنها تفريق  
الصفة والقائل بتفريقها غلط اذ شرط الصحة علم التساوي حال العقد فيما يستقر عليه وذلك مفقود هنا فهو  
من القاعدة لان الفساد للهبة الاجتماعية كالعقد على خمس نسوة معا اهـ شرح مر ثم قال ومحل  
ما تقر في المعين ليجز به ما في الذمة فلا يأتي فيه جبيع ما في غيره فلا يشك كل بما سياتي في الصلح انه لو كان له  
على غيره ألف درهم وخمسون دينارا فصالح عنها بألفي درهم جاز وخرج بالصلح ما لو عوض دائته عن دينته  
النقد تقدم من جنسه أو وفاء به من غير لفظ تعويض لكن بمعناه كان قال خذها عن دينك مع الجهل بالمائلة  
فلا يصح وفارق صحة الصلح عن ألف بخمسة مائة بأن لفظه يقتضي قناعة المستحق بالقليل عن الكثير فينضم  
البراء عن الباقي وبأن المأخوذ فيه بصفة الدين بخلافه هنا فهم ما وعلم انه قد يغفل عن دققة فلا بأس بالنقطة  
لها وهي انه علم مما تقر بطلان بيع نحو دينار فيه ذهب وفضة بمثلها أو بأحد هما ولو جالسا ولو قل الخلط لانه  
يؤثر في الوزن مطلقا فان فرض عدم تأثيره فيه ولم يظهر به تفاوت في القيمة صح ويؤخذ منه بالاولى بطلان  
ما عمت به البلوى من دفع دينار مغربي مثلا ومعه من الفضة تمام ما يبلغ به دينارا جديدا من فضة أو فلوس وأخذ

متميزين (بمثلهما أو  
بأحدهما) وقيمة الردي  
دون قيمة الجيد كما هو  
الغالب (فباطل)

نظر مسلم عن فضالة بن عبيد (٦٤) قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بقلادة فيها خرز وذهب تباع بتسعة دنانير فأمر النبي صلى الله عليه

دينار جديد بدله جري على القاعدة ولهذا قال بعضهم لو قال أصب في أصرف لي بنصف هذا الدرهم فضة  
وبالنصف الآخر فلوسا جازلانه جعل نصفه في مقابلة الفضة ونصفه في مقابلة الفلوس بخلاف ما لو قال أصرف لي  
بهذا الدرهم نصف فضة ونصف فلوس لا يجوز لأنهما إذا قسطا عليهما ذلك احتل المتفاضل وكان من صورة  
مدحجوة وتكره الحيلة المحلصة من صور الرابسات أنواعه وإن خصها بعضهم بالتخلص من رب الفضل  
ويجوز بيع الجوز بالجوز وزناو اللوز باللوز كذلا وإن اختلفت القشور كما سيأتي في السلم وبيع اب كل  
بمثله وإنما امتنع ببيع ما تزع نواه من النمر لطلان كاله وسرعة فساده بخلاف اب ما صرو ويجوز بيع البيض  
مع قشره ببيض كذلك وزناو اتحاد الجنس فإن اختلف جاز متفاضلا به بالحرف (قوله لخبر مسلم الخ) عبارة  
شرح م لخبر فضالة بن عبيد قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم عام خيبر بقلادة فيها خرز معلق مع ذهب  
ابتاعها رجل بتسعة دنانير أو سبعة فقال صلى الله عليه وسلم لا حتى يميز بينه وبينها قال فضالة فرده أي البيع  
حتى يميز بينهما رواه أبو داود وانتهت (قوله عن فضالة بن عبيد) هو أبو محمد فضالة بن عبيد الانصاري الصحابي  
شهد أحد أو مابعد هاروري له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسون حديثا وروى عنه جماعة وغيره المتوفى  
بدمشق سنة ثلاث وخمسين وقاتل سنة تسع وستين اه برماوى (قوله بقلادة الخ) وهذه الرواية عن فضالة  
ابن عبيد كما قال الشارح والرواية الثانية عن فضالة بن عقيل وكلاهما عن مسلم اه برماوى (قوله تباع  
بتسعة دنانير) هذه العبارة ظاهرة في أنها كانت معرضة للبيع ولم يتعلق بها صورة عقد وعبارة شرح م  
ابتاعها رجل وهي ظاهرة في أنها وقعت عليها صورة عقد من الرجل ولا مانع من ظاهر كلام م لأنه بتقدير ذلك  
يكون غرضه صلى الله عليه وسلم بيان أن العقد الذي صدر فاسد وأن الطريق في صحة بيعها أفراد كل من الذهب  
بعقد والخرز بعقد اه ع ش (قوله فأمر صلى الله عليه وسلم بالذهب) أي بنزعه (قوله وفي رواية) أي بدل  
قوله فأمر بالذهب الخ (قوله حتى تفصل) أي بالعقد بأن يباع هذا بعقد وهذا بعقد بدليل الرواية الأولى  
وهي قوله بالذهب الخ أي وإن لم تفصل حسابا لم يفرق بين الذهب والخرز اه شيخنا ح ف (قوله ولأن  
قضية) أي لازمه وواجبه وحقه الخ (قوله اعتبارا بالقيمة) قال الطبراني لم ينظر والى القيمة في باب الربا وإنما  
نظر والى معيار الشرع حتى يصح بيع الروى الردى بحسنه الجيد مع المماثلة إلا في قاعدة مدحجوة ودرهم  
فإنهم نظروا إلى القيمة عند اختلاف الصفة ليتأتى التوزيع اه عبد البر على التحرير (قوله يؤدي إلى  
المفاضلة) أي في ثمانية عشر صورة وقوله أو الجهل بالمماثلة أي في تسع صور وذلك لأن اختلاف الجنس فيه ست صور  
فيها المفاضلة المحققة وثلاث فيها الجهل بالمماثلة وكذلك يقال في صور النوع وصور الصفة ففى فرضت المد الذي  
مع الدرهم أزيد من الدرهم قيمة أو أنقص كذلك فالمفاضلة محققة وفي هذا ست صور ومتى فرضت مثله قيمة  
فالمماثلة مجهولة لأن هذا تخمين وفيه ثلاث صور وكذا يقال في صور النوع وفي صور الصفة ويستثنى من صور  
الجهل بالمماثلة الثلاثة التي في الصفة فإنها صحيحة وإن كانت المماثلة فيها مجهولة كما علم من الحاصل المتقدم اه  
شيخنا (قوله ففى بيع مدود درهم الخ) أي في بيان أداء التوزيع هنا إلى المفاضلة أو الجهل بالمماثلة في بيع مد  
ودرهم الخ وكذا يقال فيما إذا بيع مد درهمين أو مدود درهم وهذا كله في اختلاف الجنس ويقال مثله في اختلاف  
النوع واختلاف الصفة فهذا المثال الذي ذكره الشارح يقاس عليه مثله من بقية صور القاعدة تأمل (قوله  
بتفصيل العقد) الأولى بتفصيل العوض كالاختفى اه شيخنا وقوله بأن جعل في بيع مدود درهم الخ أي صريحا  
فلا تكتفى بنية الجهل المذكور وعبارة شرح م وما بحثه بعضهم من كون نية التفصيل كذا كرهه وأقره جمع  
محل نظر لما أنه لو كان نقدا مختلفان لم تكف نية أحدهما ولا ينافيه ما أمر من صحة البيع بالكفاية للاعتقاد  
في الصيغة ما لم يغتفر في المعقود عليه انتهت (قوله وأخر مكسر) نقل سم عن شيخه عبارة أن المراد بالمكسر  
القراضة التي تقرض من الدنانير والفضة اه ونقله ع ش وما عدا ذلك وإن كان نصف شربني أو ربع ريال

نظر مسلم عن فضالة بن عبيد  
وسلم بالذهب الذي في  
القلادة فنزع وحده ثم قال  
الذهب بالذهب وزناو وزن  
وفي رواية لا تباع حتى تفصل  
ولأن قضية اشتغال أحد  
طرفي العقد على مالين  
مختلفين توزع ما في الآخر  
عليهما اعتبارا بالقيمة كما  
في بيع شقص مشفوع  
وسيف بالف وقيمة الشقص  
مائة والسيف خمسون  
فإن الشفيع يأخذ الشقص  
بثلثي الثمن والتوزيع هنا  
يؤدي إلى المفاضلة أو الجهل  
بالمماثلة ففى بيع مدود درهم  
بمددين إن كانت قيمة المد  
الذي مع الدرهم أكثر أو  
أقل منه لزم المفاضلة أو  
مثله لزم الجهل بالمماثلة فلو  
كانت قيمته درهمين فالمد  
ثلاثا طرفه فيقابلة ثلثا المددين  
أو نصف درهم فالمد ثلث  
طرفه فيقابلة ثلث المددين  
فتلزم المفاضلة أو مثله  
فالمماثلة مجهولة لأنها تعتمد  
التقويم وهو تخمين قد يخطئ  
وتعدد العقد هنا بتعدد  
البائع أو المشتري كاتحاد  
بخلاف تعدده بتفصيل  
العقد بأن جعل في بيع مد  
ودرهم بمثلها المد في مقابلة  
المد أو الدرهم والدرهم في  
مقابلة الدرهم أو المدولوم  
يشتمل أحدهما على العقد  
على شيء مما اشتمل عليه  
الآخر كبيع دينار ودرهم  
بصاع بر وصاع شعير أو بصاع بر أو شعير وبيع دينار صحيح وآخر مكسر بصاع عمر



يقال له صحيح اه شيخنا ح ف (قوله برني) بفتح الباء الموحدة وسكون الراء المهملة نسبة لشخص يقال له رأس البرنية اه برماوى قال السهيلي قال أبو حنيفة البرني معناه بالفارسية حل مبارك لان بر معناه حل وفي معناه جيد مبارك فعربته العرب وأدخلته في كلامها اه من خط الشيخ عبد البر على المواهب (قوله معقل) بفتح الميم وسكون العين المهملة وكسر القاف نسبة لعقل بن يسار الصحابي اه برماوى (قوله فلهذا زدت جنسا) أى على عبارة الاصل ونهها واذا جعت الصفة برني من الجانبين انتهى وظاهر صنيع الشارح أن الاجتزاع بما ذكر لا يحصل بعبارة الاصل وحدها وهو كذلك اذ يصدق على ما ذكر أن العقد جمع برني من الجانبين وهو التقيد في جانب والمعلوم في جانب آخر وظاهره أيضا يقتضى أن الاجتزاع بما ذكر حصل باللفظة الجنس التي زادها فقط والظاهر أنه غير صحيح اذ لو صح الاجتزاع بما ذكر بها وحدها لكان مقام مسائل القاعدة خارجا عنها وذلك كبيع مدحوة ودرهم بمثلها ما فهذا خارج بقوله جنسا وذلك لان العقد جمع جنسين في كل جانب فهذه الصورة كصورة دينار ودرهم بصاع برني وصاع شعير في ان كلامهما قد جمع العقد فيه جنسين لا جنسا واحدا فينتد الحق ان الاجتزاع بما ذكر حصل بمجموع المزيد والمزيد عليه فالقيد المخرج لما ذكر هو جملة قوله جنسا برني من الجانبين أى في الجانبين ووجه الاجتزاع ان العقد فيما ذكر لم يجمع جنسا كائنا في الجانبين بل الجنس الذي في أحدهما غير الجنس الذي في الآخر اه شيخنا (قوله لئلا يرد ذلك) أى دخولا (قوله لئلا يرد بيع الخ) أى خروجا (قوله أى ولو كان الروى ضمنا من جانب واحد) أى سواء كان الضمى غير منتهى للانفصال والبروز كالمثال الذي ذكره أو كان منتهيا له كبيع لبن بشاة فيها لبن من جنسه وقوله بخلاف ما لو كان ضمنا من الجانبين أى ولم يكن منتهيا للانفصال ليخرج ببيع نحو شاة لبون بأخرى كذلك من جنسها فانه غير صحيح مع ان الروى ضمى من الجانبين تأمل (قوله لوجود الدهن في جانب الخ) عبارة شرح مر ولو ضمنا كسهم بدخنة اذ بر وز مثل السكمان فيه يقتضى اعتبار ذلك السكمان بخلافه بمثله فانه مستتر فيه ما فلا مقتضى لتقدير بر وزه انتهت (قوله كبيع سمس سمس) هذا يخرج بقوله واختلاف الجنس لانه لم يتحقق الاختلاف بخلاف ما اذا كان من جانب تأمل \* (فرع) \* لو باع فضة مغشوشة بمثلها أو خالصة ان كان الغش قد اظهر في الوزن امتنع والجاز كذا بخط شيخنا بهامش الحلى اه سم (قوله كما أوضحته في شرح الروض) عبارته هنالك متناوشتا \* (فرع) \* لو باع دارا وقد ظهر بها معدن ذهب بذهب لم يصح للار بالان المعدن مع العلم به مقصودا بالمقابلة فلو ظهر بها المعدن بعد الشراء جاز لان المعدن مع الجهل به تابع بالاضافة الى مقصود الدار فالمقابلة بين الذهب والدار خاصة فان قلت لا أثر للجهل بالمعدن في باب الر باقت لا أثر له في غير التابع اما التابع فقد ينسحق بجهله والمعدن من توابع الارض كاللبن يتبع أمه في البيع وغيره واستشكل جواز البيع بما سياتى من عدم جواز بيع ذات اللبن بذات لبن وقرق ابن الرقة بان الشرع جعل اللبن في الضرع كهو في الاناء بخلاف المعدن ويفرق أيضا بان ذات اللبن المقصود منها اللبن والارض ليس المقصود منها المعدن أو اشترى دارا بدار وفيها بئر ماء جاز لان الماء وان اعتبر علم العاقد به تابع بالاضافة الى مقصود الدار لعدم توجه العقد اليه غالبا بخلاف المعدن المعلوم ولا ينافي كونه نابع بالاضافة كونه مقصودا في نفسه حتى يشترط التعرض له في البيع ليدخل فيه فسيأتى في باب بيع الاصول والثمار انه لا يصح بيع دار فيها بئر ماء لم ينص على بيعه لاختلاط الماء الموجود للبائع بما يحدث للمشتري والحاصل انه من حيث انه تابع بالاضافة اغتفر من جهة الر باومن حيث انه مقصود في نفسه اعتبر التعرض له في البيع ليدخل فيه وهوذا سقط ما قيل ان التابع اذا صح به يمنع صحة البيع كاللبن ولو سلم عدم سقوطه به فنقض ببيع الخاتم وقصه وبيع الدار ومرافقتها المتصلة بها من سلم ونحوه انتهت (فرع) قال سم على جج حور الشارح في شرح العباب ان الصحيح جواز بيع خبر البر بخبر الشعير وان اشتمل كل منهما على ماء ولم يستهلكا فليس ذلك من القاعدة اه أقول قد يشكل عليه مسألة الخلول حيث

برني وصاع معقل أو بصاعين  
برني أو معقل جاز فلهذا  
زدت جنسا لئلا يرد ذلك  
وعبرت بالمبيع بدل تعبيره  
بالجنس الظاهر تقديره  
بجنس الروى لئلا يرد بيع  
نحو درهم وثوب بمثلها  
فانه ممتنع مع خروجه عن  
الضابط لان جنس الروى  
لم يختلف بخلاف جنس  
المبيع وقول برني ما من  
الجانبين أى ولو كان الروى  
ضمنا من جانب واحد  
كبيع سمس بدخنة فيسقط  
لوجود الدهن في جانب  
حقيقته وفي آخر ضمنا  
بخلاف ما لو كان ضمنا من  
الجانبين كبيع سمس  
بسمسم فيصح أما اذا كان  
الروى تابعا بالاضافة الى  
المقصود كبيع دار فيها بئر  
ماء عذب بمثلها فيصح كما  
أوضحته في شرح الروض  
وغیره واعلم انه لا يضر اختلاط  
أحد النوعين

قالوا فيه ما بقي كان فيهما ما أن امتنع ببيع أحدهما بالآخر مما لاقى من جنسه أو غيره اللهم الآن يقال إن الماء في  
الخبز لا وجود له ألبته والمقصود منه أنما هو جميع أجزاء الدقيق بخلاف الخل فإن الماء موجود فيه بعينه  
وإنما تفرقت صفته بما أضيف إليه فلم تضعل أجزاءه اه ع ش على مر (قوله بجبات بسيرة) ليس  
بقيس فلا يضر وإن كثرت وظهرت في الميكال اه شيخنا وعبارة شرح مر ظاهر كلامهم الصحة هنا وإن  
كثرت جبات الآخر وإن خالف في ذلك بعض المتأخرين إذ الفرق بين الجنس والنوع إن الجبات إذا كثرت في  
الجنس لم تحقق المماثلة بخلاف النوع انتهت (قوله بحيث لو ميز عنهما لم يظهر في الميكال) حاصل  
المقصود أنه إذا بيع قمح أبيض مخلوط بأسمير مثلاً بقمح كذلك صم وليس من القاعدة وإن قصد إخراجه وظهر  
في الميكال وإذا بيع قمح مخلوط بشعير مثلاً بقمح لم يصح أن يكثر الخلط بحيث يقصد إخراجه وأكاه على  
انفراده لأنه حينئذ من القاعدة والأصح وإن ظهر في الميكال باختلاط أحد النوعين بالآخر لا يضر مطلقاً  
واختلاط أحد الجنسيتين بالآخر لا يضر إلا أن كثرت بحيث يقصد إخراجه للاستعمال وحده لا بحيث أنه يظهر في  
الميكال هذا هو المعول عليه وأخذ من نقل خلاف ذلك اه شيخنا ح ف (قوله لم يظهر في الميكال) أي لم يظهر  
تمييزها أي نزعها وإخراجها في الميكال أي لم ينقص الميكال بسببه اه (قوله ولا أحد الجنسيتين بجبات من  
الآخر) أي بجبات بسيرة من الآخر كما صرح بهذا المحذوف مر في شرحه فقوله بحيث لا يقصد إخراجه أيان  
لضابط كونها بسيرة ولم يعول هنا في الضابط على عدم ظهورها في الميكال كما ذكر في اختلاط النوع إشارة  
إلى أنه لا يعتبر تأثرها في الميكال هنا وعبارة شرح مر ومثل ذلك أي في الصحة يبيع بر شعير وفيهما أوفى  
أحدهما جبات من الآخر بسيرة بحيث لا يقصد تمييزها للاستعمال وحدها وإن أثرت في التكيلين انتهت (قوله  
ببجبات لا يقصد إخراجه) عبارة شرح مر بحيث لا يقصد تمييزها للاستعمال وحدها وإن أثرت في  
التكيلين انتهت قال سم على البهجة ليس المراد من هذا أن ينظر إلى ما يحويه كل صاع مثلاً فيعتبر  
ظهوره وعدمه فإن ذلك يختلف باختلاف ما يحويه الميكال فتارة يحتوي على كثير من الخلط وتارة على القليل  
بل المراد النظر لمقدار الخلط الذي خلط به المبيع لوميز جميعه هل يظهر في الميكال نقص لو كيل الخالص  
على انفراده أم لا قال السبكي ولو كان النقصان لا يتبين في المقدار اليسير ويتبين في الكثير قال الإمام فالممتنع  
النقصان فإن كان ما أشتمل عليه العقد بحيث لوميز التراب منه لم يبين النقص وإن كان لوجع الأصاع أو أصعا  
فالببيع باطل اه وكتب أيضاً لأن ذلك أي القليل من التبن ونحوه لا يظهر في الميكال ولو كان يظهر فيه لم يكن  
لا قيمة له وكالخالص منه معلوم المماثلة فيبقى الصحة اه ع ش على مر (قوله كببيع نحو لحم بحيون) تنظير  
في الحكم وليس من القاعدة (قوله أيضاً كببيع نحو لحم) أي ولو لحم سمك أو جراد بحيون أي حي خرج  
السمك والجراد الميت ويصح بيع لبن شاة بشاة حلب لبنها وإن بقي فيها لبن لا يقصد حلبه فإن قصد حلبه أو  
باع ذات لبن مأكولة بذات لبن كذلك من جنسها لم يصح إذا لبث في الضرع يأخذ قسطاً من الثمن بدليل  
أنه يجب التمر في مقابلة به بالمصراة بخلاف الآدمية ذات اللبن ففي البيان عن الشاشي الجواز فيها وقرى بأن  
لبن الشاة في الضرع له حكم العين ولهذا امتنع عقد الإجارة عليه بخلاف لبن الآدمية فله حكم المنفعة ولهذا  
جاز عقد الإجارة عليه ولو باع لبن بقرة بشاة في ضرعها لم يصح لاختلاف الجنس أما بيع ذات لبن بغير ذات لبن  
فصح ويصح بيع دجاجة بدجاجة كببيع لبن بشاة فإن كان في الدجاجة بيض والبيض المبيع بيض دجاجة  
لم يصح في الأصح ويصح دجاجة فيها بيض يقصد أكاه كان تصليب دجاجة كذلك باطل كببيع ذات لبن  
بمثله اه شرح مر (قوله زواه الترمذي مسنداً) وعبارة شرح مر لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن  
بيع اللحم بالحيوان وأرساله مجبوراً بسناد الترمذي له ويعتقد بالنهي الصحيح عن بيع الشاة باللحم وبأن  
أكثر أهل العلم على أنه مرسى ابن المسيب وهو بمنزلة المسند على ما فيه من نزاع وبأن أبا بكر قال وقد نحررت

بجبات بسيرة من الآخر  
ببجبات لوميز عنها لم يظهر  
في الميكال ولا أحد  
الجنسيتين بجبات من الآخر  
ببجبات لا يقصد إخراجه  
(كببيع نحو لحم بحيون)  
ولو غير جنسه أو غير ما كوله  
كان يبيع لحم بقري بقصر  
أوابل أو حار فانه باطل  
لنهى عن ذلك رواه  
الترمذي مسنداً



جزر رافى عهده فجاء رجل بعناق يطالب بهما لايصلح هذا ولم يخالفه أحد من الصحابة اه (قوله وأبو داود مرسل) قال الماوردي المرسل عند الامام الشافعي رضى الله عنه مقبول اذا اعتضد باحد أمور سبعة القياس أو قول صحابي أو فعله أو قول الأكثرين أو انتشار من غير دفع أو عمل به أهل العصر أو لم يوجد دليل سواء وهذا هو القول الجديد وضم البهاغويه الاعتضاد بمرسل آخر أو بمسند اه مرماوى (قوله لادخال الالية) بفتح الهمزة كما ذكره في كتاب الايمان وكذا السنن بفتح أوله كما ضبطه هو هناك أيضا وعبارته هناك والالية والسنن بفتح أولهما ليسا لهما ولا شحما انتهت وكذلك صنع مر في شرحه هناك تأمل وفي المختار الالية بالفتح الية الشاة ولا تغسل الية بالكسر ولا يمتوئذيتها البيان بغير ثاء اه وفي المصباح الطحال بكسر الطاء من الامعاء معروف ويقال هو لكل ذي كرش الا الفرس فلا طحال له والجمع طحالات وأطعمة مثل اسنان والسننة اه وفيه أيضا والكلى من الاحشاء معروف والكوة بالواو لغة لاهل اليمن وهما بضم الاول فالو ولا تكسر قال الازهرى الكليتان للانسان ولكل حيوان لثنتان حرا وان لازقتا بعظم الصلب وهما منبت زرع الولد اه وفيه أيضا الرئة بالهمزة وتر كهمجى النفس وجمعها رئات ورتون جبر النقص والهاء عوض من اللام المحذوف ومنهم من يقول المحذوف فاؤها والاصل ورئة مثل عدة اذا أصابها وعدا ذلوعوضها ووضع المحذوف كان الاصل أولى بالاثبات ويقال ورأته ورأيتة اذا أصبت ورئته فهو مروي اه

\*(باب فيما نهى عنه من البيوع وغيرها)\*

أي مما له تعلق بالبيوع كالنجش والسوم على السوم وكتل على الركان فانه حرام وان لم يحصل بيع اه حل والا فانه يرشامل للصلاة والحج وغيرهما ولم يتعرض هنا لشي منها اه ع ش ولكن عبارة الشرح في تقرير هذه الترجمة لا تصدق بقوله فيما يأتي وضع بشرط خيار الخ ولا تصدق أيضا بفصل تفريق الصفة الاتي مع ان المتن جعله مندرجات تحت هذا الباب حيث عبر فيه بفصل وعبارة مر وج في تقرير الترجمة ربما تصدق به حيث قال الباب في البيوع المنهى عنها وما يتبعها اه والفرق بينها وبين عبارة الشيخ ظاهر للتأمل هذا وقد ترجم لتفريق الصفة صاحب الروض باب فلو فعل المتن مثله لكان أحسن تأمل (قوله والمنهى عنها قد يقتضى الخ) عبارة شرح مر ثم المنهى من حيث هو لا بقيد كونه في هذا الباب قسمان أحدهما ما يقتضى الفساد والحرمة لان تعاطي العقد الفاسد أي مع العلم بفساده أو مع التصديق بكونه لكونه مما لا يخفى عليه وهو مخالط للمسلمين بحيث يبعد جهله بذلك حرام أيضا سواء فساداه بالنص أو الاجتهاد والمراد به ما حصل بسبب مفسدة نشأت من أحد أركان العقد كالنهي عن بيع مال الغير بغير اذنه وبيع الخمر والكب والخنزير والملاسة والمناذرة فان منشأ المفسدة الداعية الى النهي عنه في الاول انما هو أمور راجعة الى العاقد وفي الثانية الى المعقود عليه وفي الثالث الى الصيغة وقيد ذلك الغزالي واعتمده الزركشي بما اذا قصد به تحقيق المعنى الشرعي دون اجراء اللفظ من غير تحقيق معناه فانه باطل ثم ان كان له محمل كلاعبة الزوجة بخبر نفسك لم يحرم والا حرم اذا لم يحل غير المعنى الشرعي وقد يجوز لا يضطرار متعاطيه كان امتنع ذو طعام من بيعه منه الاكثر من قيمته فله الاحتمال بأخذه منه ببيع فاسد حتى لا يلزمه الا المثل أو القيمة وثانيهما ما كان النهي عنه بسبب عارض لهذه الحقيقة خارج عنه فلا يوجب الفساد كالبيع وقت النداء وقد أشار الى أشياء من الاول فقال المنهى النبي الخ انتهت وكتب عليه الرشيدي قوله والمراد به ما حصل بسبب مفسدة نشأت من أحد أركان العقد صادق بأن تكون المفسدة بسبب انتفاء ذات الركن أو انتفاء شرط من شروطه وهذا امر اده بدليل أمثله الآتية فهو مساو لقول الشهاب ج ثم ان النهي ان كان لذات العقد أو لازمه بأن فقد بعض أركانه أو شرطه اقتضى بطلانه وحرمة الخ فعلم انه لا حاجة الى زيادة أو شروط بعد قول الشارح من أحد أركان العقد خلافا لما في حاشية الشيخ اه وفي ع ش عليه أيضا قوله أو مع التصدير قضيته انه مع التصدير ياتى بتعاطي العقد كما ياتى

وأبو داود مرسل والنهي عن بيع الشاة بالخمر رواه الحاكم والبيهقي وصححه اسناده وزدت نحو لادخال الالية والطحال والقلب والكلى والرئة والكبد والشحم والسنن والجلد المأكول قبل ديبغه ان كان مما يؤكل غالبا

\*(باب)\*

فما نهى عنه من البيوع وغيرها كالنجش والنهي عنها قد يقتضى بطلانها وهو المراد هنا وقد لا يقتضيه وسيأتى

بترك التعلم فليس الاثم بالتقصير دون تعاطي العقد وامل هذا ومراد ج ب قوله حرام على المنقول المعتمد يعني  
ان المراد ان تعاطي العقد الفاسد مع الجهل بنفسه حرام حيث قصر في التعلم فليست الحرمة مخصوصة بالتقصير  
هـ وكتب أيضا قوله بحيث يبعد جهله بذلك الخ يؤخذ من ذلك ان ما يقع كثيرا في قري مصرنا من بيع الدواب  
ويؤجل الثمن الى ان يؤخذ من أولاد الدابة المسمى ببيع المقاومة لاثم على فاعله لان هذا مما يخفى فيعذر فيه هـ  
وكتب أيضا قوله أو القيمة قضية التعبير بالقيمة انه لا يلزمه أقصى القيم وقد بوجه بأن جواز ذلك له أخرجه عن  
نظائره من العقود الفاسدة ويحتمل ان المراد بالقيمة أقصى القيم ولكن الأول هو الظاهر ولا فرق في ذلك بين  
ان يتلف حالا أو بعد مدة لاذن الشارع له في ذلك هـ ثم قال مر قيل فصل التفريق ما نصه والبيع ينقسم  
الى الاحكام الخمسة فتدبر كذا اذا تعين مال المولى والمفلس أو لا ضطرار المشتري والمال المحجور وعليه والالا  
فالواجب مطلق التملك وقد يندب كبيع بمعاينة أي مع العلم بما فيها يظهر والالم يشوب ويحمل عليه خبر المغبون  
لامأجور ولا يحجور وفي زمن نحو غلاء وقد يكره كبيع العينة وكل بيع اختلاف في حله كالحيل المخرجة من الربا  
وكبيع دور مكفوف يبيع المصنف لاشراؤه كالمسوق كالبيع والشراء ممن أكثر ماله حرام ومخالفة الغزالي في بيعه في  
الاحياء شاذة كما في المجموع وكذا سائر معاملته ويلحق بذلك الشراء مشلا من شوق غلب فيه اختلاط الحرام  
بغيره ولا حرمة ولا بطلان الا ان يتبين في شيء بعينه موجهه ما والحرام مرأ أكثر مسائله والجايز ما بقي ولا ينافي  
الجواز عدة من فروض الكفايات ان فرض الكفاية جاز التملك بالنسبة للأفراد هـ وقوله كبيع العينة وهي  
ان يشتري من شخص شيئا بدين كثير مؤجل ثم يسترده البائع بدين قليل حال ثم رأيت في العلة في حواشي  
الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم تباهتم بالعينة الى آخره ما نصه العينة بكسر العين المهملة واسكان التختية  
وبالتون هي ان يبيعه عينا بدين مؤجل كثيرا ويسلمها له ثم يشتريها بدين يسير ليقبى الكثير في ذمته أو يبيعه عينا  
بدين يسير نقد او يسلمها له ثم يشتريها بدين كثير مؤجل شواء قبض الثمن الاول أولا هـ ع ش عليه قوله  
نهي النبي الخ كذا في غالب النسخ وفي بعضها نهى رسول الله وصيغة النهي لم تعلم هـ بوما وفي قول  
على المحلى ما نصه وهذه المنهيات صفات وقال ج ان التفريق من البكائر هـ مما كتبه على قوله فصل من  
المنهي ما لا يبطل بالنهي وقرر شيخنا ح ف في الدرس ان الكل كذا لكن يرد ما تقدم ان العقود الفاسدة  
كلها من الصفات (قوله عن سب الفعل) يقع فسكون وبالباء الموحدة وقوله وهو ضربه بكسر الضاد هـ  
شرح مر قال في المصباح ضرب الفعل الناقصة ضرا بابا بالكسر ترا عليها هـ وهو ظاهر في ان الضراب مصدر  
ضرب وعليه فهو مصدر مسماعى والا فالضرب وزن فعال بالكسر وهو مصدر لغا على قياسه ان يكون مصدرا  
اضارب لا ضرب هـ ع ش عليه وفي المصباح أيضا سب الفعل الناقصة سبنا من باب ضرب طرقها وسببت  
الرجل سبنا أعطيت الكراء على الضراب ونهى عن سب الفعل وهو على حذف مضاف والاصل عن كراء  
سب الفعل لان غرضه المقصود غير معلوم فانه قد يلحق وقد لا يلحق فهو غرض وقيل المراد الضراب نفسه وهو  
ضعيف فان تناسل الحيوان مطلوب لذاته لمصالح العباد فلا يكون النهي لذاته دفعا للتناقض بل لاسر خارج هـ  
(قوله ويقال ماؤه) أي ويقال آخره ضربه والفرق بين هذا والاول ان الاجرة ثم مقدرة مع عومه وهنا ظاهرة  
وهذه حكمة اقتصار الشارح على ذكر التقدير في الاولين مع انه جار في الثلاثة مع ان الاولين فيهما تقديران وفي  
الثالث واحد هـ شرح مر (قوله وعليهما يقدر في الخبر مضاف) عبارة شرح مر وكل من هذين  
لا يتعلق به نهى فالتقدير عن بدل سببه من آخره ضربه وعن مائه أي اعطاه ذلك وأخذه والا فالسب لا يتعلق به  
نهي لانه ليس من أفعال المكلفين انتهت (قوله من اجرة ضربه) أي على التفسير الاول وقوله أو عن مائه أي  
على التفسير الثاني وهذا التجميع هو الحامل للشارح على عدم تقدير لفظ يبيع كما فعل فيما بعده هـ حل (قوله  
أي بذل ذلك وأخذه وأخذ المبذول كبيرة لانه من أكل أموال الناس بالباطل هـ بوما وفي (قوله فحرم

(نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن سب الفعل) رواه البخاري (وهو ضربه) طروقه أي لا نثي (ويقال ماؤه) وعليهما يقدر في الخبر مضاف ليصح النهي أي عن بدل سب الفعل من اجرة ضربه أو عن مائه أي بذل ذلك وأخذه (فحرم



أجرته) أي دفعها وأخذها وتغارق جواز الاستئجار لتلقي الفل بان الاجير قادر على التلقيح ولا عين عليه اذ لو شرطت عليه فسد العقد اه شو برى (قوله أيضا فتحرم أجرته) أي ايجاره كما يؤخذ من قول الشارح للضراب وعبارة ع ش على مر قوله فتحرم أجرته أي ايجاره وهل يستحق أجره المثل كما في الاجارات الفاسدة اه سم على جج أولا لأن طروقه لا تثنى لا مثل له يقابل باجرة فيه نظر ولا يبعد الاول وعليه فالمراد أجره مثله لو استعمل فيما يقابل باجرة كالحث مدة وضع يده عليه بالانتفاع المذكور ويحتمل الثاني لأن هذا الفعل نفسه مما لا يقابل باجرة والاول أقرب وكتب عليه قوله وكذا تحرم أجرته أي حيث استأجره للضراب قصدا فلا واستأجره لينتفع به ما شاء جازان يستعمله في الاتراء تبعه الاستحقاق والمنفعة بخلاف ما لو استأجره لخرث أو نحوه فلا يجوز استعماله في الاتراء لأنه انما اذن له في استعماله فيما سماه له من حرث أو غيره اه (قوله والمعنى فيه) أي في النهي من حيث ما يقتضيه من الفساد فكانه قال والحكمة في الفساد الخ وعبارة شرح مر أو وضع من هذه ونصها فيحرم عن مائه ويبتل ببعده لأنه غير متقوم الخ ولا يصح رجوع الضمير للحرمة لأن هذه الحكمة لا تنجها كما لا يخفى اه وقوله ان ماء الفحل الخ راجع لقوله وثمن مائه وقوله وضرايه راجع لقوله أجرته وقوله وضرايه معطوف على ماء على سبيل اللف والنشر المشوش اه من الحاي (قوله ليس بمقوم) أي ليس له قيمة وليس المراد بالتقوم ما يقابل المثل وقوله ولا مقدور على تسليمه المناسب لتعبيره سابقا بالقسرة على التسليم ان يقول ولا مقدور على تسليمه اه شيخنا ح ف (قوله وضرايه لتعلقه باختياره الخ) علم بما تقرران صورة المسئلة ان يستأجره للضراب فان استأجره على ان ينزى فله على أنى أو اناث صح قال القاضي لان فعله مباح وعمله مضبوط عادة ويتعين الفعل المعين في العقد لا اختلاف الغرض به فان تأهب بطلت الاجارة اه سم على جج أي عن شرح العباب لـج وقال سم على جج بعدما ذكر وقد يستشكل هذا مع تفسيره الضراب بالطروق ويقال لم يظهر مغايرته للاتراء المذكور ولا اشكال لان الطروق فعل الفعل لا الاتراء فانه فعل صاحب الفعل فليتمام لكن قد يراد عليه ان الاتراء وان كان من فعل صاحب الفعل الا ان تزوان الفحل باختياره وصاحبه عاجز عن تسليمه وقد يجب بان الاجارة واقعة على فعل المكلف الذي هو الاتراء والمراد منه محاولة صعود الفحل على الاتنى على ما جرت به العادة وفعل الفحل وان كان هو المقصود لكنه ليس معقودا عليه فيستحق الاجرة اذا حصل الطروق بالفعل فلو لم يحصل لم يستحق أجرته فراجع اه ع ش على مر (قوله ولما لك الاتنى الخ) عبارة جج ويجوز الاهداء لصاحب الفحل بل لو قيل بنسبه لم يبعد انتهت (قوله واعارته للضراب محبوبة) أي مستحبة كما في مر وحصل ذلك حيث لم يتعين والاوجبت وكان الامتناع منها كبيرة حيث لا ضرر عليه في ذلك ولا فرق في حرمة الامتناع حيث تعين الفحل بين امتناعه من اعارته لعامة الناس أو بعضهم وتجب الاعارة مجانا ويفرق بينه وبين المصنف حيث لا تجب اعارته مجانا وان تعين لقراءة الفاتحة بان لم يكن في البلد غيره بان المصنف له بدل بان يلقبه غيبا بخلاف هذا اه ع ش على مر (قوله محبوبة) أي مندوبة خلافا للامام أحمد رضي الله عنه ويصح وقفه للضراب واذا تألف شيئا لا يضمه الواقف بخلاف ما لو وقف عبدا فضمن متلفاته عليه والفرق بينهما ان العبد متلفاته متعلقة بربقه وقد فونها المالك بالوقف والفحل لا يتعلق بربقه متلفاته الضمان في متلفاته على من هو تحت يده ولو جنى شخص على الفحل الموقوف أخذت منه القيمة واشترى بها غيره ووقف مكانه اه برماوى (قوله وهو نتاج النتاج) قيل اطلاق جبل الحيلة على نتاج النتاج فيه مجاز الاول لان الجبل خاص بمافي البطن والنتاج خاص بالمفصل ورد ذلك بان الزيادة وغيره من الحواشي صرحوا بان هذا اطلاق لغوى الا ان يكون مراده انه مجاز شرعى اه (قوله أيضا وهو نتاج النتاج) أي لغة بان يقول بعثك ولما تلده وهذا بيع جبل الحيلة حقيقة وأما قوله أو يبيع شيئا الخ فبعبه مسامحة أي البيع المتعلق به فالإضافة لادنى ملاسة اه من الحلي يتصرف (قوله أي نتاج النتاج) هذا تفسير رأي عبيدواي

أجرته) للضراب (وثمن مائه) عملا بالاصل في النهي من التحريم والمعنى فيه ان ماء الفحل ليس بمقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وضرايه لتعلقه باختياره غير مقدور عليه للمالك ولما لك الاتنى أن يعطى مالك الفحل شيئا هدية واعارته للضراب محبوبة (وعن) بيع (جبل الحيلة) بفتح المهملة والموحدة رواء الشيخان (وهو نتاج النتاج بان يبيعه) أي نتاج النتاج (أو) يبيع شيئا (بشئ البه) أي الى نتاج النتاج أي الى أن تلده هذه الدابة ويلد لها فولد لها نتاج النتاج

عبيدة وبه قال الامام أحمد رضي الله عنه وعليه اللغويون وصورة ذلك ان يقول بعثك ولداً مثله هذه وقوله أو  
 يبيع شيئاً الخ هذا تفسير ابن عمر راوى الحديث وبه قال الامامان مالك والشافعي رضي الله عنهما اهـ برماوى  
 (قوله وهو بكسر النون) عبارة شرح مر وهو يفتح أوله وكسره وهو الموجود في خط المصنف وعليه  
 عرف الفقهاء انتهت (قوله مصدر بمعنى المفعول) مأخوذة من نجت الناقة بالبناء للمفعول لا غير اهـ شرح  
 مر وكتب عليه ع ش قول من نجت الناقة الخ قال بعضهم في هذا المقام ان تخرج وان كان في صورة المبنى  
 للمفعول لكنه في الحقيقة مبنى للفاعل فنجت الناقة كقولك ولدت الناقة فالناقة فاعل ونجت مبنى للفاعل  
 لكنه غير الى صورة المبنى للمفعول ويرد قولهم في باب النائب عن الفاعل ان العرب أفعالا التزموا بحجة ما بنيت  
 للمفعول ولم يذكروا لها فاعلا وعبارة شيخنا شيخنا السنونى في حواشى الازهرية وذهب قوم الى ان المبنى  
 للمفعول أصل برأسه اذ لنا أفعال لم تبين قط لفاعل نحو حزن وحجم اهـ وعبارة المرادى أيضاً وهذه الأفعال التزم  
 فيها حذف الفاعل وجاءت على صيغة المفعول نحو سرور وكوتج وفي المختار نجت الناقة مبنياً للمبنى فاعله تنج  
 نتاجاً ونجتها أهلها من باب ضرب اهـ وفي المصباح والاصل في هذا الفعل ان يتعدى الى مفعولين فيقال نجتها  
 ولداً لانه بمعنى أولادها ولداً وبين الفعل للمفعول فيحذف الفاعل ويقوم المفعول الاول مقامه ويقال نجت  
 الناقة ولداً أى وضعته ونجت الغنم أربعين سخلة ويجوز حذف المفعول الثانى اقتصار الفهم المعنى فيقال نجت  
 الشاة كما يقال أعطى زيد ويجوز إقامة المفعول الثانى مقام الفاعل وحذف المفعول الاول لفهم المعنى فيقال نج  
 الولد ونجت السخلة أى ولدت كما يقال أعطى درهم وقد يقال نجت الناقة ولداً بالبناء للفاعل على معنى ولدت  
 أو جلت اهـ (قوله كان جبل في جبل الحبله كذلك) أى مصدر بمعنى المفعول فهو مجاز علاقته التعلق وقوله  
 ولا يقال جبل الخ أشار به الى أن لفظ الحبل هنا فيه مجاز آخر علاقته الاطلاق فالجبل خاص بجمل الآدميات  
 أطلق هنا على مطلق جل سواء كان فى الآدميات أو غيرها فالتخصيص ان فى لفظ الحبل هنا مجاز من أحدهما وهو  
 الذى علاقته الاطلاق مبنى على الآخر وهو الذى علاقته التعلق اهـ وفي المصباح وجبت حبلان من باب تعب  
 اذا جلت الولد فهى حبل وشاة حبل والجمع حبلان على لفظها وجباني وحبل الحبله يفتح الجميع ولد الولد الذى  
 فى بطن الناقة أو غيرها وكانت الجاهلية يبيع أولادها فى بطون الخوامل فهى الشرع عن بيع حبل الحبله  
 وعن بيع المضامين والملاقيح وقال أبو عبيد حبل الحبله ولد الجنين الذى فى بطن الناقة ولهذا قيل الحبله بالهاء  
 لانها أنثى فاذا ولدت فولد لها حبل بغير هاء وقال بعضهم الحبل مختص بالآدميات وأما غير الآدميات من البهائم  
 والشجر فيقال فيه جل باليم اهـ (قوله جمع ملفوحة) أى ملفوحة بها فنيه حذف وإيصال من قولهم لقمحت  
 بضم اللام يقال لقمحت الناقة فهى لاقح أى جلت فهى حامل اهـ برماوى وفي المصباح ألقح الفعل الناقة القاحا  
 أحباها فلقمحت بالولد بالبناء للمفعول فهى ملفوحة على أصل الفعل قبل الزيادة مثل أحبه الله فجن والاصل  
 ان يقال فالولد ملفووح به لكن جعل اسماً فحذفت الصلة ودخلت الهاء وقيل ملفوحة كقيل نطبعة وأكيلة  
 والجمع ملاقح وهى مافى بطون النوق من الاجنسة ويقال أيضاً لقمحت لقما من باب تعب فى المطاوعة فهى  
 لاقح والملاقح الاناث الخوامل الواحدة ملقحة اسم مفعول من القح والاسم اللقاح بالفتح والكسر اهـ  
 (قوله لغة جنين الناقة خاصة) برده عليه ان المعنى اللغوى أخص من الشرعى مع ان المشهور العكس الا ان  
 يقال هذا المشهور أغلب والافقه قد يكونان متساويين أيضاً وقد يكون اللغوى أخص كما هنا اهـ شيخنا  
 (قوله من الاجنة) شمل الذكر والانثى وانظر مع قوله جمع ملفوحة والظاهر ان فيه مجازاً اهـ شوبرى  
 ويمكن ان تكون الناء فى ملفوحة للمبالغة ولا يجوز اهـ شيخنا (قوله والمضامين) قال الشيخ عميرة قال الازهرى  
 سميت بذلك لان الله تعالى أودعها ظهورها فكانت مضامينها اهـ وفسرها الاسنوى بما تحمله من ضرب  
 الفعل فى عام أو عامين مثلاً ونحوه فى القوت كذا بهامش المحلى بخط شيخنا اهـ سم على المنهج اهـ ع ش على

وهو بكسر النون مصدر  
 بمعنى المفعول كما ان جبل  
 فى جبل الحبله كذلك  
 والحبله جمع حابل كقاسق  
 وفقه ولا يقال حبل لغير  
 الاكصى الإيجاز وعدم صحة  
 البيع فى ذلك على التفسير  
 الاول لانه يبيع ما ليس بمملوك  
 ولا معلوم ولا مقدور على  
 تسليمه وعلى الثانى لانه الى  
 أجل مجهول (و) عن بيع  
 (الملاقح) جمع ملفوحة وهى  
 لغة جنين الناقة خاصة وشرعا  
 أهم من ذلك كما يؤخذ من  
 قول (وهى مافى البطون)  
 من الاجنسة (و) عن بيع  
 (المضامين) جمع مضمون  
 كعنانين جمع مجنون أو  
 مضمين كقناج ومفتاح  
 (وهى مافى الاصلاب) للمفعول



(الملاسة) (رواه الشيخان)  
(بان يلس) بضم الميم  
وكسرها (ثوباً يله) لكونه  
مطويماً أو في طلبه فهو أعم  
من قوله مطويماً (ثم يشتريه  
على أن لا يخبره إذا رآه)  
اكتفاء بلسه عن رؤيته  
(أو يقول إذا لمسته فقد  
يعتسكه) (اكتفاء بلسه عن  
الصيغة أو ببيع شيء على أنه  
متى لم يلزم البيع وانقطع  
خيار المجلس وغيره) (و) عن  
بيع (المنابذة) بالجمع ثم روى  
الشيخان (بان يجعل النبد  
بيعاً) (اكتفاء به عن الصيغة  
فيقول أحدهما انبذ اليك  
ثوبي عشرة فياخذ الآخر  
أو يقول بعثك هذا بكذا على  
أنى إذا انبذته اليك لم يلزم البيع  
وانقطع الخيار وعدم الصحة  
فيه وفيما قبله لعدم الرؤية  
أو عدم الصيغة أو للشرط  
الفاقد (و) عن بيع (الحصاة)  
رواه مسلم (بان يقول بعثك  
من هذه الاثواب ما تقع)  
هذه الحصاة (عليه أو) يقول  
(بعثك ذلك) مثلاً (الخيار إلى  
منها أو يجعل) أى المتبايعان  
(الزى بيعاً) وعدم الصحة فيه  
لجهل بالبيع أو بزمان الخيار  
أول عدم الصيغة (و) عن بيع  
(العسرون) (رواه أبو داود  
وغیره وهو يفتح العين والراء  
وبضم العين واسكان الراء  
ويقال العريان بضم العين

مر وعبارة الحلبي قوله وهي ما في الاصطلاح في الاسنوى كالغوت تفسيره بما تحمله الاني من ضرب الفعل  
في عام أو عامين مثلاً وكتب أيضاً فناء الفعل الذي في صلبه يسمى باسمين يسمى عسبار يسمى مضموناً ومضموناً  
جمع بينهما الور ودانهي عن خصوص الصيغتين وبعض الناس خص الاول بان يشتري ماءه لاني مثلاً وهما  
يشتريه مطلقاً وليست ماستند ذلك انتهت (قوله من الماء) ان ذات حجة تستغنى عن هذا بما تقدم في العسب  
في وجه ذكره قلت وجهه ورود النهي عن خصوص الصيغتين فلو اقتصر على احدهما فربما يتوهم مخالفة  
المتركة للمذ كورة مع ان لكل منهما معنى آخر به تغاير الاخرى فله تأمل اه سم على المتعرج وقال في  
حاشيته على جج بعدم مثل ما ذكره حيث قد سبق لا يغنى عن هذا الاحتمال ان يفسر العسب بغيره أى كضربه  
وهذا لا يغنى عما سبق لان له معنى آخر يصاحبه البطلان أيضاً فتأمل انتهى ولم يظهر من كلامه المعنى الثاني  
للمضامين المتغاير لما في عسب الفعل هذا وقال الاسنوى الاول ان يشتري ماءه مطلقاً والثاني ان يشتري ما تحمله  
الاني من ضربه في عام أو عامين وعليه فهمامعنيان مختلفان اه عش على مر (قوله بضم الميم وكسرها)  
وما اشتهر على الالسنفة من الفتح فلا وجه له كأنها في الماضي مفتوحة وليست حرف حلق اه شرح مر وقوله  
لانها في الماضي مفتوحة نقل الاسنوى في باب الاحداث الكسر في الماضي وعليه فيكون المضارع بالفتح أيضاً  
فعل الشارح اقتصر على الاشهر اه عش عليه وفي كل من المصباح والمختار انه من باب ضرب ونصر (قوله  
أو يقول إذا لمسته) قال عميرة يصح قراءته بضم التاء وفتحها وكذا في كل مواضعها أى التاء اه عش على مر  
(قوله أيضاً أو يقول إذا لمسته الخ) على الامام بطالانه بالتعليق والعدول عن الصيغة الشرعية وبينه الاسنوى  
بانه اذا جعل اللبس شرطاً لطلانه للتعلق وان جعل ذلك بيعاً فقد انقضت الصيغة اه شورى (قوله بان يجعل  
النبد بيعاً) قال الرافعي وخلاف المعاطاة تجري هنا واعتراضه السبكي بان الفعل هنا حال عن قرينة البيع ولم تعلم  
ارادة البيع الا من قوله السابق انبذ اليك ثوبي بخلاف الفعل في المعاطاة فانه كالموضوع عرفاً لذلك كذا  
بهمامش الحلي بخط شيخنا اه سم (قوله انبذ اليك) بكسر الباء اه عش وبانه ضرب اه مختار  
(قوله وعدم الصحة فيه) أى في بيع المنابذة بصورتيه وفيما قبله وهو بيع الملاسة بصورة الثلاث وقوله لعدم  
الرؤية أى في الصورة الاولى من صور الملاسة وقوله أو عدم الصيغة أى الصيغة الصحيحة وهذا في الصورة الاولى  
من المنابذة والثانية من الملاسة وقوله أو للشرط الفاسد أى في الثانية من المنابذة والثالثة من الملاسة تأمل  
(قوله أو عدم الصيغة) رد عليه ان قوله فقد يعتسكه صيغة فكان الوجه ان يقال ان البطلان في هذه التعليق  
لا لعدم الصيغة وأجاب الشيخ عميرة بانه يعلم من هذا الكلام ان قوله فقد يعتسكه اخبار لا انشاء أى أو انه جعل  
الصيغة مفقودة لانقضاء شرطها وهو عدم التعليق اه عش على مر (قوله ولك مثلاً) أى أولنا أولى اه  
شرح مر (قوله أو يجعل الزى بيعاً) أى اكتفاء به عن الصيغة فيقول اذا ربيت هذه الحصاة فاذن قبل مع  
مبيع منك فاذا رماها أخذ الآخر من غير صيغة فقوله المذكور انما يكون فاصداً به الاخبار لا الانشاء أى  
عدم الانشاء فان قصد به الانشاء مع لانه حينئذ يكون اعراضاً عن قوله اذا ربيت هذه الحصاة فاذن قبل مع  
البيع اه حل (قوله والعريون) اسم معرب أصله التقديم والتسليف ثم استعمل فيما يقرب من ذلك كما  
أفاده قوله بان يشتري سلعة الخ اه شرح مر (قوله ويقال العريان) ويقال أيضاً بالعين هـ وفي  
الثلاث اه شورى (قوله سلعة) بالفتح وأما بالكسر فهي الغدة التي تعثر الحيوان وتطلق به أيضاً على  
المتاع اه شورى وقال في المصباح السلعة سراج في البدن يشبه الغدة من الحصاة الى البطيخة يتحرك بالتحريك  
ثم قال والسلعة البضاعة والجمع قهاسلعة مثل سدره وسدر والسلعة الشحنة والجمع سلعات مثل معدة ومعدات  
وأسلع صاروا شحنة فهو مسلوع اه وهي تفيد انها بالكسر مشتركة بينهما وبالفتح خاصة بالشحنة وفي القاموس  
السلعة بالكسر المتاع المباع وما يتجوز به جملة سلع كعتب والغدة في الجسد يخرج بين الجلد والحم وقد فتح لاه

واسكان الراء (بان يشتري سلعة ويعطيه نقداً) مثلاً (ليكون من الثمن ان رضينا والادوية)

وتحرك كمينه أو خراج في العنق أو غسدة فيها أو زيادة في البدن ثم قال وبالفق اسم للخراج أو الشجة كائنة  
ما كانت وتحرك أو الذي تشق الجلد ونقل السخاوى عن الحافظ جج انما يفتح السين الشئ المبيع وهو المراد  
وبالكسر الخراج الذي بين العم والجلد اه برماوى (قوله بالنصب) انما قال ذلك ليكون من تمام الصيغة  
أى لا بد ان يأتى المشتري بمجموع هذا اللفظ سواء نصب المشتري على انه خبر ليكون المحذوف أو رفع أى على انه  
خبر مبتدأ محذوف أى والأفوه هبة اه حل مع زيادة وقوله ليكون من تمام الصيغة الخ غير ظاهر اذا نصب  
هنا لا يدل على اشتراط ذكر المشتري لهذه الكلمة حتى تكون من جملة الصيغة لان النصب هنا على الخبرية  
ليكون وهى لا تفيد ما ذكر كما لا يخفى بخلافه في بيع الصبرة الذى تقدم فانه على الحالية كما هو وهى تفيد ما ذكر  
كما لا يخفى تأمل (قوله لاشتماله) أى البيع بمعنى العقد بخلاف ما لو توافقا قبله على ذلك ثم تباعا من غير ذكره  
في العقد فانه صحيح قاله الاسنوى اه شورى وقوله على شرط الرد أى السلعة وقوله والهبة أى للعرون  
وقوله ان لم يرض السلعة راجع للرد والهبة وعبارة شرح مر ولما فيه من شرطين مغسدين شرط الهبة وشرط  
رد المبيع بتقدير ان لا يرضى انتهت (قوله وعن تفريق) اه قال وعن البيع ونحوه الحاصل به التفريق بين  
أمة وفرعها لان الكلام انما هو في البيوع المنهية عنها لا يمان المنهيات عنها ولو غير بيع اه حل (قوله  
أورد بعيب) والمجتمعة منع التفريق برجوع المقرض ومالك اللقطة دون الاصل الواهب لان الحق في اللقطة  
والقرض ثابت في الذمة وصورة المسئلة انه وهبه الام حائلا ثم جلت في يده وأنت بولدك الواهب لا تعلق له بالولد  
وأما لو وهبه له معاذ لا يجوز له الرجوع في أحدهما ما عديم تأتى العلة فيه اه برماوى (قوله أو سفر) أى  
ان حصل به ضرر لا يتصور في حاجة اه شورى (قوله أيضا أو سفر) أى حيث كانت رقيقة لان الحرمة بمكانها  
السفر معه أى وان كانت مروجة وظاهرة وان لم يحصل به إحساس ولا يبعد تقييده بذلك اه حل (قوله  
لا يتصور وصية وعق) أى لان المتيق محسن والوصية قد لا تقتضى التفريق بوضعها فعمل الموت يكون بعد زمان  
التحريم ويؤخذ منه انه لو مات الموصى قبل التمييز بين بطلانها ولا بعده اه شرح مر ولو قبل الموصى له  
الوصية وقضيتها البطلان وان أراد الموصى له تأخير القبول الى تمييز الولد وفي بعض المواضع خلافه والاقرب  
القضية اه ع ش عليه (قوله وعق) أى متجزأ ومعلق ليشمل التدبير والحكاية ولو فاسدة اه برماوى  
(قوله بين أمة) أى ولو أم ولد وقوله وان رضيت أى أو كانت كافرة أو مجنونة أى لها شعور تنصرف معه بالتفريق  
أو آفة فيما يظهر اه شرح مر (قوله وفرعها) أى ولو من زنا أو من مستولدة حدث قبل استيلادها وان  
ركبت الدين السيد وتبقى مستقرة في ذمته اه برماوى (قوله ولو مجنونا) دخل فيه البالغ حتى يفيق وهو  
كذلك قال الناشئ وهذا اذا كانت مسدة الجنون ثم ذمها طوطو بلا أمأ اليسيرة فالظاهر انه كالغيبق اه  
شورى (قوله حتى يميز) بان يصير بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستحي وحده ولو قبل سبع سنين  
بخلاف الامر بالصلاة فانه لا بد فيه من الاذن فيه نوع تكليف وعقوبة فاحتياط له واكتفى بعضهم هنا بفهم  
الخطاب ورد الجواب ولو قبل السبع واعتمد العلامة الخطيب اعتبار السبع هنا كالأصالة وافهم تغييره بالتمييز  
ان ذلك مفروض في الأكدميين فيجوز التفريق بين الهبة ولدها بعد استغنائه عن اللبن لكن مع الكراهة  
الا لغرض صحيح كالذبح أى الولد وأما ذبحها فقط فيظهر انه كغير الذبح وأما قبل استغنائه فيجوز ذبح الولد  
ويبطل العقد أما بيع الولد للذبح فيمتنع بخلاف بعض المتأخرين لانه قد لا يفي به واذا شرط عليه الذبح لم يصح  
اه برماوى وعبارة شرح مر وافهم فرضه الكلام فيما يتوقع تغييره عدم الحرمة بين البهائم وهو كذلك  
بالذبح لهما أو لأحدهما والذبح الولد أو الام مع استغنائه عنها ويكره حيث ذبحوا الا حرم ولا يصح النصف في حالة  
الحرمة بنحو البيع ولا يصح القول بان يعملن يغلب على الظن انه يذبحه كذبحه لانه متى باع الولد قبل استغنائه  
وحده أو الام كذلك تعين البطلان فقد لا يقع الذبح حالا أو أصلا فيوجد المحذور وشرط الذبح عليه غير صحيح

بالنصب وعدم صحته  
لاشتماله على شرط الرد  
والهبة ان لم يرض السلعة  
(و) عن (تفريق) ولو باقالة  
أورد بعيب أو سفر (لا يتصور  
وصية وعق) كوقف (بين  
أمة) وان رضيت (وفرعها)  
ولو مجنونا (حتى يميز)



فهو أولى بالبطالان مما امر في عدم صحة بيع الولد دون أمه أو بالعكس قبل التمييز بشرط عتقه فليتنامل انتهت  
(قوله لخبر من فرق الخ) وخبر ملعون من فرق بين والده وولدها قاله مر وهو من الكاثر لورود الوعيد  
الشديد فيه اه عش وأما العقد فهو حرام من الصغار على المعتمد خلافا للخ حيث قال انه من الكاثر اه  
شيخنا عبدربه (قوله فرق الله بينه وبين أحبته الخ) فان قلت التفريق بينهما بين أحبته ان كان في الجنة فهو  
تعذيب والجنة لا تعذيب فيها وان كان في الموقف فكل مشغول بنفسه فلا يضره التفريق وأجيب باختيار الثاني  
وأن الناس ليستوا مشغولين في جميع أزمدة الموقف بل فيها أحوال يجتمع بعضهم ببعض فيها التفريق في تلك  
الأحوال تعذيب أو أنه محمول على الزجر ويمكن اختيار الأول وينسب إليه الله تعالى أحبته فلا تعذيب اه من  
عش على مر (قوله كلام) أي فيحرم بين فرعه وبينه كما يحرم بينه وبين الأم وقوله وحل بينه وبين الأب  
أي بان يبيعه مع الأم فقط فيحصل التفريق بينهما وبين الأب وقوله والجدة في هذا كالأب أي فان لم توجد الأم  
معها حرم التفريق بينهما كالأب وان وجدت الأم معها حل بينهما وبينها وحرم بينهما وبين الأم تأمل (قوله  
والجدة للأم) ليس قيد بل الجدة للأب كذلك تأمل اه شو برى (قوله فهم سواء) أي فاذا باعها مادونه  
أو عكس بطل ولو اجتمع الأب والجدة فهل يحرم التفريق بينهما وبين أحدهما أو يعتبر الأب فقط ترد في ذلك  
العلامة سم واستقر شيخنا عش اعتبار الأب اه برماوى (قوله أو مالك أحدهما غير مالك الآخر)  
ان قلت اذا كان مالك أحدهما غير مالك الآخر فالتفريق يحصل ألبتة فكيف هذا مع قوله لم يحرم التفريق  
لأنه يقتضى انهما مجتمعان قلت يمكن الاجتماع كأن يكونا أخوين في منزل واحد أو أحدهما مالك للأم والثاني  
مالك لا ولد فلا يحرم على أحدهما ان يبيع مملوكه منهما اه شيخنا ومثله في عش على مر (قوله لكنه  
يكره) أي ولو بعد البلوغ لم ينافيه من التشويش اه شرح مر (قوله والجدة للأم الخ) الظاهر تقديم  
جد الأب عليه لأنه أشرف منه بدليل الخاتبة وأما الجدة للأم فينبغي تقديمها اذا اجتمعت مع الجدة للأب اه  
حل (قوله فان فرق بنحو بيع الخ) ويجوز بيع جزء منهما الواحد ان اتحاد الجزأين لا ينافي التفريق في بعض  
الازمنة بخلاف ما لو اختلفت كثلث وربع اه شرح مر ومن نحو البيع رجوع المقرض في القرض  
ورجوع مالك اللقطة فيها وليس من نحوه رجوع الأصل في الهبة للولد وعبارة شرح مر ولما نجه كما قاله  
الاذرى منع التفريق برجوع المقرض ومالك اللقطة دون الأصل الواهب لان الحق في القرض واللقطة ثابت في  
الذمة واذا تعذر الرجوع لم يرجع الواهب بشئ اه (قوله أيضا فان فرق بنحو بيع بطل) عبارة شرح مر  
والوجه صحة بيعه لمن يعتق عليه دون بيعه بشرط عتقه كما اقتضاه إطلاقهم لعدم تحققه ويؤيده ما مر من عدم  
صحة بيع المسلم للكافر بشرط عتقه انتهت فتقول المتن ويبيع أى غير من يعتق عليه اه (قوله وقسمة) أى  
قسمة ودأوت تعديل بخلاف قسمة الأقران فلا تنأتى هنا اه شيخنا وفي الرشيدى على مر قوله أو قسمة  
ومعلوم انهما لا تكون هنا لا يبيعا وبه يعلم ما في حاشية الشيخ اه (قوله وعن بيعتين) بكسر الباء على معنى الهبة  
ويجوز الفتح كما في فتح الباري وقوله في بيعة بفتح الباء فقط اه عش على مر (قوله أيضا وعن بيعتين الخ)  
فيه تسامح لانها بيعة واحدة وانما سماها بيعتين باعتبار التردد في الثمن اه شيخنا (قوله أو بالفين في سنة)  
والفاء ونم مثل او اه برماوى وهذا بخلاف ما لو قال بالف نقدا أو الفين الى سنة فانه يصح ويكون الثمن ثلاثة  
آلاف ألف حالة وألفان مؤجلان الى سنة اه شرح مر وقوله وألفين الى سنة لو زاد على ذلك فخذ بهما  
ثبت الخ ففي شرح العباب ان الذي يجب البطالان وان تردد فيه الزكشى لان قوله فخذ الخ مبطل لا يجابه فبطل  
القبول المترتب عليه اه فليتنامل اه سم على ج اه عش عليه (قوله أو أشاء) أى أو يشأ فلان اه  
شرح مر (قوله وعن بيع وشروط) قال الغزالي رحمه الله تعالى السبب في البطالان ان انضمام الشرط الى  
البيع يبقى عاقبة بعد البيع يثور بسببها بينهما منازعة فبطل أعنى الشرط الا ما يستثنى اعنى واذا بطل بطل

لخبر من فرق بين والده  
ولدها فرق الله بينه وبين  
أحبته يوم القيامة حسنة  
الترمذى وصححه الحاكم  
على شرط مسلم والأب وان  
علا كلام فان اجتمع ما حرم  
التفريق بينهما وبينها وحل  
بينه وبين الأب والجدة في  
هذا كالأب واذا اجتمع  
الأب والجدة للأم فهم سواء  
في بيع الولد مع أيهما كان  
ولو كان أحدهما حرا أو  
مالك أحدهما غير مالك  
الآخر لم يحرم التفريق  
وكذا لو فرق بينهما بعد التمييز  
لكنه يكره أما سائر المحارم  
فلا يحرم التفريق بينهما وبينهم  
والجدة للأم الحق المتولى  
بالجد للأب والماوردى  
بسائر المحارم وقولى لا بقوى  
وضعية وعتق من زيادنى  
(فان فرق) بينهما (بنحو  
بيع) كهبة وقسمة وفرض  
(بطل) العقد للعجز عن  
التسليم شرعا بالمنع من  
التفريق وتعبيرى بنحو  
بيع أعم من تعبيرة ببيع  
أوهبة (و) عن (بيعتين في  
بيعة) رواه الترمذى وغيره  
وقال حسن صحيح (كبعثك)  
هذا (بألف نقدا أو بألفين  
لسنة) فخذ بهما ما شئت  
أو أشاء وعدم الصحة فيه  
للجهل بالعوض (و) عن  
(بيع وشروط)

البيع ثم ذكر نحو ما قاله الشارح قال الأئمة رضي الله تعالى عنهم وقد قسمه بعضهم فقال الشرط اما أن  
يقضي به مطلق العقد كالقبض والانتفاع والرد بالعيب أو الاول لا يضر والثاني اما أن يتعلق بمصلحة العقد  
كشرط الرهن والاشهاد والادراف المقتضى من الكتابة والخطاطة والخيار ونحو ذلك أو الاول لا يفسده  
ويصح الشرط في نفسه والثاني اما أن لا يكون فيه غرض لو رث تنازعا كشرط ان لا يأتى كل الا الهريسة فهو لا غ  
والعقد صحيح والثالث وهو الفساد المفسد كالامور التي تنافي مقتضاه ونحو عدم القبض والتصرف وما أشبه ذلك  
قال بعضهم الحاصل ان المفسد كل شرط مفسد ولا يوجب العقد وليس من مصلحته قال الاسنوي لا أن تقول  
اذا اشترى بشرط أن لا يبيع ولا يقبض هلاصح العقد اذا كان الشرط هو المشتري كما قالوا بطله فيما لو تزوج  
بشرط أن لا يطأ أو يؤيده ما قاله القاضي اذا اشترى طعاما وشرط المشتري ان يطعمه غيره صح بخلاف ما اذا كان  
الشرط البائع اه سم (قوله رواه عبد الحق في أحكامه) أي رواه عبد الحق عن عمر بن شعيب عن أبيه عن  
جده وهو أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي ولد سنة احدى وخمسمائة وصنف الاحكام وغيرها المتوفى  
سنة احدى وثمانين وخمسمائة اه برماوى (قوله على ان تبين دارك بكذا) فاذا باعته واشترى منه فان بيع  
العبد باطل وأما بيع الدار فان تباعها ما معتقد من صحة العقد الاول بطل وان اعتقد افساده صح اه زى  
وشرح مر و ج (قوله كعنتك عدي بالف) قال هنا عدي وفيما قبله ذا العبد وقال هنا أيضا بشرط الخ  
وفيما قبله على ان تبين الخ وقال أيضا هنا بمائة وقال أولا بكذا كل ذلك للتفنن اه شيخنا ح ف (قوله وكبيعه  
زرعا الخ) عبارة أصله مع شرح مر ولو اشترى زراعا بشرط ان يحصده البائع أو ثوبا ويخطه البائع أو بشرط  
ان يخطه كما بأصله وعدل عنه لتبين عدم الفرق بين التصريح بالشرط والالتزام به على صورة الاخبار وبه  
صرح في مجموعه وفي كلام غيره ما يقتضى ان خطه ببيعة الامر لا يكون شرطا و يظهر حله على ما اذا أراد مجرد  
الامر لا الشرط ويفرق بين خطه وتخطيه بان الامر شئ مبتدأ غير مقيد ما قبله بخلاف الثاني فانه حال وهى  
مقيدة لما قبلها فكانت في معنى الشرط انتهت وقال في الرض وشرحه وان اشترى زراعا أو ثوبا بمائة عشرة بشرط  
حصده وخطاطته له بدرهم لم يصح الشراء لاشتماله على شرط عمل له فيما لم يملكه بعد سواء شرط العمل على البائع  
أم على الاتحدي فتعبر به بما قاله أولى من تعيد الاصل بالبائع وان قال اشترى به عشرة واستأجر ثوبا حصده  
أو خطاطته بدرهم وقيل بان قال بعث وأجرن مع البيع وحده أى دون الاجارة لانه استأجر قبل الملك للحل  
العمل وان اشترى واستأجر به عشرة فقول لا تقرىق الصفقة في البيع وتبطل الاجارة (قوله أيضا وكبيعه زراعا)  
أى شرائه كما صرح به الاصل وعبارته ولو اشترى زراعا بشرط ان يحصده البائع أو ثوبا ويخطه فالاصح بطلانه  
انتهت فالمشترط المشتري والبائع يوافق ويبنى ان يكون مثله اذا شرط البائع ذلك والمشتري يوافق لان ذلك في  
معنى شرطه وانما لم يحمل كلام المصنف على الثاني الغنى عن التأويل لانه المذكور في كلامهم اه حل وهذا  
كاه فيما اذا حمل الحصد أو الخطاطة على البائع أو الاتحدي فان جعل على المشتري فانه يصح كما علم مما سبأنى  
في هذا الباب وفي باب بيع الاصول والثمار اه شيخنا وفي قل على حل فان شرط الحصاد على المشتري  
لم يضر وان كان الشرط البائع خلافا لظاهر ما في العباب اه (قوله بضم الصاد وكسرها) في المختار حصد الزرع  
وغیره من باب ضرب ونصرفه ومحصود وحصيد وحصيد وحصيد بفتحين وحصاد اللسنة الذى في الحديث هو  
ما قيل في الناس بالانسان وقطع به عليهم والمحصود المنجل وزناومعنى وأحصد الزرع واستحصد حان له ان يحصد وهذا  
زمن الحصاد بفتح الحاء وكسرها اه (قوله لاشتماله على شرط عمل الخ) قضيته انه لو تضمن الزام أى البائع بالعمل  
فما يملكه أى المشتري كان اشترى ثوبا بشرط ان يبنى حائطه صح وهو غير مراد بل الاوجه البطلان قطعا  
كما علم من قوله بشرط بيع أو قرض اذهما مثالان فيبيع بشرط اجارة أو اجارة باطل لذلك سواء قدم ذكر  
الضمن على الشرط أم أخره عنه وانما جرى الخلاف في صورة المتن لان العمل في المبيع وقع تابع لبيعة ما عتقر

رواه عبد الحق في أحكامه  
(كبيع بشرط بيع) كعنتك  
ذا العبد بالف على ان  
تبين دارك بكذا (أو  
قرض) كعنتك عدي بالف  
بشرط ان تقرضنى مائة  
والمعنى في ذلك انه جعل  
الالف ورفق العقد الثاني  
ثمنا واشترط العقد الثاني  
فاسد فبطل بعض الثمن  
وليس له قيمة معلومة حتى  
يفرض التوزيع عليه  
وقلى الباقي فيبطل البيع  
(وكبيعه زراعا أو ثوبا بشرط  
ان يحصده) بضم الصاد  
وكسرها (أو يخطه) لاشتمال  
البيع على شرط عمل



على مقابل الاصح القائل بان فيه جمعا بين بيع واجارة وقيل يبطل الشرط وفي البيع قولان تقرى بالصفة ولو اشترى حطباً مثلاً على دابة بشرط اتصاله منزله لم يصح وان عرف المنزل لانه يبيع بشرط وان أطلق صح العقد ولم يكف اتصاله منزله ولو اعتبد بل يسلمه له في وضعه والحاصل من كلامهم ان كل شرط مناف لمقتضى العقد انما يبطله اذا وقع في صلبه أو بعده وقبل لزومه بخلاف ما لو تقدم عليه ولو في مجلسه كالمسياتي وحيث صح لم يجبر على فسخه بوجه وما قبض بشراء فاسد مضمون بدلا ومهر او قيمة ولد وأجرة وضمان المصوب اذ هو مخاطب برده كل لحظة ومتى وطئها المشتري لم يحد ولو مع علمه بالفساد الا ان يعلمه والتمن مبيته أو دم أو نحو ذلك مما لا يملك به أصلاً بخلاف مالو كان الثمن نحو خمر نكتز بران الشراعه يفيد الملك عند أبي حنيفة ولو كانت بكر اتمهر بكر كالنكاح الفاسد وارش بكاره لا تلافيها بخلافه في النكاح الفاسد فانه لا أرش فيه اذ فاسد كل عقد كصحته في الضمان وعدمه وارش البكاره مضمون في صحيح البيع دون صحيح النكاح وهذا ما ذكره الزركشي وابن العماد والاصح في النكاح الفاسد وجوب مهر تيب وارش بكاره وعلى الاول فلا ينافي ما يأتي في الغصب انه لو اشترى بكره مضمونة ووطئها جاحداً لانه يلزم مع ارش البكاره مهر تيب لو جرد العقد المختلف في حصول المالك به هنا كما في النكاح الفاسد بخلافه ثم ولو حذف العاقدان المفسد للعقد ولو في مجلس الخيار لم يفتاب صحيحاً اذ لا عبرة بالفساد بخلاف مالو ألقا شرط صحيحاً أو فاسداً في مجلس الخيار فانه يلحق العقد لان مجلس العقد كالعقد اهـ شرح مر (قوله أيضاً لاشتمال البيع على شرط عـل) أي من البائع أو أجنبي بخلافه من المشتري كما تقدم وقوله فيما لا يملكه أي المشتري أي في مبيع لم يملكه المشتري بعد أي الآن أي وقت جريان الصيغة اهـ (قوله فيما لم يملكه المشتري بعد) أي الآن لان المشتري لا يحصل له الملك الا بعد تمام العقد اهـ برماوى (قوله وصح بشرط خيار الخ) هذه الصور مستثناة من بطلان بيع بشرط وهي منزلة منزلة الرخص في العبادات أي فلا يقاس عليها ما لم يقل وعبارة الشيخ عمرة هذه الامور في المعاملات كالرخص في العبادات يتبع فيها توقيع الشارع ولا يتعدى لكل ما فيه مصلحة اهـ بخط الشيخ خضر وعبارة شرح مر ويستثنى من النهى عن بيع بشرط صور تصح كالبيع بشرط الخيار الخ انتهت وجلة ما ذكر في المتن من المستثنيات احده عشرة صورة في قل على المحلى مانعه والحاصل ان للشرط في العقد خمسة احوال لانه اما الصيغة كشرط قطع الثمرة أو من مقتضياته كالقبض والرد بالعيب أو من مصلحته كالكتابة والخياطة أو مما لا غرض فيه كالهريسة أو بخالف لمقتضاه كعدم القبض فهذا الاخير مفسد للعقد دون ما قبله وهو مضمول به في الاول وتأ كيد في الثاني ومثبت للخيار في الثالث ولا غ في الرابع قال الاسنوى وينبغي أن يصح اذا كان الشرط لعدم القبض هو المشتري كما لو شرط الزوج في النكاح انه لا يطأ وكما لو اشترى طعاماً بشرط على نفسه ان يطعمه لا غير فانه يصح لان شرطه البائع فانه يبطل كما قاله الماوردي وقد يجاب بان ذلك الشرط يؤدي الى استمرار ضمان البائع هنا وعدم وثوق بملك الثمن وفي ذلك ضرر عليه وبان القدرة على التسليم في المبيع شرط وهو القبض فشرط عدمه مفسد وليس الوطء في النكاح كذلك ومثله أي كل المبيع لحصول القبض به لانه اباحة كما يأتي فيه فخره اهـ قل على الجلال وفي القسط لا في على البخاري مانعه ومذهب الشافعي لا يجوز بيع بشرط كبيع بشرط بيع أو قرض للنهي عنه في حديث أبي داود وغيره الا في ستة عشر مسألة أولها شرط الرهن ثانياً الكفيل المعين لثمن في الذمة للمعاجة اليه ما في معاملة من لا يرضى الا به ما ولا بد من الرهن غير المبيع فان شرط رهنه بالثمن أو غيره بطل البيع لاشتماله على شرط رهن ما لم يملكه بعد ثلثها الاشهاد لقوله تعالى وأشهدوا اذا تباعتم رابعها الخيار خامسها الاجل المعين سادسها العتق للمبيع في الاصح لان عائشة رضي الله عنها اشترت برة بشرط العتق والولاء ولم ينكر صلى الله عليه وسلم الا بشرط الولاء لهم بقوله ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله الخ ولان استعقاب البيع العتق عهد في شراء الغريب فاحتمل

فما لم يملكه المشتري بعد وذلك  
فاسد (وصح بشرط خيار أو  
براءة من عيب أو قطع غـر)

شرطه والثاني البطلان كالمو شرط بيعه أو هبته وقبل بصر البيع ويطل الشرط سابعها شرط الولاء لغسب  
المشتري مع العتق في أضعف القولين فيصح البيع ويطل الشرط لظاهر حديث بركة والأصح بطلانها لما  
تقرر في الشرع من أن الولاء لمن اعتق وأما قوله لعائشة واشترط ليهم الولاء فأجيب عنه بأن الشرط لم يقع في  
العقد وبأنه خاص بقضية عائشة وبأن لهم معنى عليهم ثامنها البراءة من العيوب في المبيع ناسعها نقله من مكان  
البائع لانه تصرح بمقتضى العقد عاشرها وحادي عشرها قطع الثمار أو تبقيتها بعد الصلاح ثاني عشرها أن يعمل  
فيه البائع علامة لما كان باع ثوبا بشرط أن يخيطه في أضعف الأقوال وهو في المعنى بيع واجارة يوزع المسمى  
عليهما باعتبار القيمة وقبل يطل الشرط ويصح البيع بما يقابل المبيع من المسمى والأصح بطلانها لاشتمال  
البيع على شرط عمل فيما لم يملكه بعد ثالث عشرها أن يشترط كون العبد فيه وصف مقصود رابع عشرها أن  
لا يسلم المبيع حتى يستوفي الثمن خامس عشرها الرد بالعيب سادس عشرها خيار الرؤية قيمة إذا باع ما لم يره  
على القول بصحته للحاجة إلى ذلك اهـ (قوله وسيأتي الكلام عليها في محالها) وانما ذكرها هنا ليبين أنها من  
المستثنات اهـ برماوى (قوله وبشرط أجل) أى في غير الربوى اهـ شرح مر وأما تقييده بذلك في  
الأجل دون الرهن والكفيل انه لا فرق في العوض الذي يشترط فيه الرهن أو الكفيل بين كونه ربويا أو غيره  
وهو كذلك اهـ ع ش عليه (قوله أيضا وبشرط أجل) أى ومع شرط أجل ولو أسقط شرط الأجل بعد العقد  
لم يسقط بخلاف شرط الرهن أو الكفيل فإنه يسقط لأن الأجل صفة تابعة فهو غير مستقل لا يفوت بالاسقاط  
بخلاف كل من الرهن والكفيل اهـ حل أى لأن كلامهما مستقل فيفوت شرطه بالاسقاط اهـ برماوى  
ويشفي أن مثلهما للاشهاد اهـ قل على المحلى (قوله معلومين) عبارة شرح مر في الأجل وشرط صحة العقد  
مع الأجل أن يحدده بمعلوم لهما كالى صفر أو رجب لالى الحصاد ونحوه كما يأتي في السلم بتفصيله المطرد هنا كما  
لا يخفى انتهت وقوله بمعلوم لهما أى فلا يكفي علم أحدهما ولا علم غيرهما كما يفهم من إطلاقهم لكن سيأتي في السلم  
أنه يكفي علم العاقدين أو علم عدلين غيرهما وقياسه ان يقال بمثله هنا لأنه أضيق من البيع فيكفى علم غيرهما وقوله  
لالى الحصاد ونحوه أى ما لم يردا وقته المعتاد ويعلم اهـ ع ش عليه (قوله لعوض) راجع للثلاثة واللام  
فيه بالنظر للأجل لأم التعديدية أى أجل عوض وبالنظر الى الرهن والكفيل لأم التعليل أى لأجل تحصيل  
العوض ففيه استعمال المشترك وهو اللام في معنييه معا وهما التعديدية والتعليل اهـ شيخنا ج ف (قوله فان  
شرط رهنه) أى المبيع المعين ولو بعد قبضه ومثله الثمن فإذا شرط رهن الثمن المعين والمبيع في الذمة بطل  
وكلامه أو لاشتمال لذلك فإذ كره هنا مجرد تصوير لأن الكلام انما هو في بيع الأعيان اهـ حل وقوله  
بالثمن أى وكذا بغيره كما تقدم في عبارة القسطلاني (قوله لاشتماله على شرط رهن الخ) عبارة شرح مر  
لانه لا يملكه الا بعد البيع فهو بمنزلة استثناء منفعة في المبيع ولو رهنه بعد قبضه بالشرط مفسد صحيح انتهت (قوله  
أو الوصف بصفات السلم) أى لما في الذمة فليس هذا من رهن الغائب فلا ينافي قولهم رهن الغائب باطل  
كبيعه فلا يكفي وصفه أى إذا أراد أن يقيم وصفه مقام رؤيته وهو معين وهنا في الذمة كالبيع في الذمة اهـ  
حل (قوله أيضا أو الوصف بصفات السلم) سيأتي فيه انه لا بد في ذلك من معرفة العاقدين وعدلين غيرهما  
بالوصف وقياسه ان يأتي مثله هنا وقد يفرق على بعد بأن المسلم فيه معقود عليه فضيق فيه ما لم يضيق في الرهن اهـ  
ع ش على مر وعبارة المنهج في السلم متناوشر حاوذا كرها أى الأوصاف في العقد بلغة يعرفها أى يعرفها  
العاقدان وعدلان غيرهما يرجع اليهما عند تنازع العاقدين فلو جهلاها أو أحدهما أو غيرهما لم يصح العقد  
انتهت مقتضى قول المحشى هنا فضيق فيه ما لم يضيق في الرهن انه يكفي في الرهن معرفة العاقدين أو أحدهما أو  
غيرهما بالصفات التي ذكرها أى بمسؤولها ومعناها تأمل (قوله وفي الكفيل بالمشاهدة) أى لأن من  
ظاهر الشخص يعلم حاله وما عليه من الصعوبة أو السهولة غالبان الظاهر عنوان الباطن قال الاستنوي

وسيأتي الكلام عليها في  
محالها (و) بشرط (أجل  
ورهن وكفيل معلومين  
لعوض) من مبيع أو غن  
(في ذمة) للحاجة إليها في  
معاملته من لا يرضى إلا بها  
وقال تعالى إذا نأيتهم يدين  
الى أجل مسمى أى معينين  
فاكتبوه ولا بد من كون  
الرهن غير المبيع فان شرط  
رهنه بالثمن بطل البيع  
لاشتماله على شرط رهن ما لم  
يملكه بعد العلم في الرهن  
بالمشاهدة أو الوصف بصفات  
السلم وفي الكفيل بالمشاهدة



سئل النووي عن موافقته على الاكتفاء بمشاهدة الكفيل وعدم موافقته على الاكتفاء بمشاهدة ما صدقها من القرآن وعين محله من المصحف مع عدم معرفة الصعوبة والسهولة أي مع وجود هذا بعينه هنا وأجيب بآنا قدمنا أنه يفهم من ظاهر الشخص حاله وما هو عليه من الصعوبة أو السهولة غالباً ولا كذلك القرآن ونقل عن شيخنا ما رآه أجاب بان الصداق معتود عليه فاجتبط فيه بخلاف الكفيل اه حل (قوله أو بالاسم والنسب) كان المراد أنهم يعرفان ذلك المسمى المنسوب والا كان من قبيل الغائب اه سم على ج (قوله ولا يكفي الوصف كوسرقة) أي لان الاحرار لا يمكن التزامهم في الذمة لا انتفاء القدرة عليهم بخلاف المرهون فإنه ثبت في الذمة وهذا جرى على الغالب والافتد يكون الضامن رقيقاً مع صحة التزامه في الذمة وصحة ضمانه باذن سيده وأيضاً فكم من موسر ثقة يكون مما طاف الناس مختلفون في الايقاع وان اتفقوا وساروا عدالة فاندفع بحث الرافعي ان الوصف بهذا من أولى من مشاهدة من لا يعرف حاله اه شرح مر ثم قال ولا يصح بيع ساعة من اثنين على ان يتضامنا كافي تعليق القاضي حسين والوسيط وغيرهما لانه شرط على كل ضمان غيره وهو خارج عن مصلحة العقد ولو قال اشترى ثياباً على ان يضمنه زيد الى شهر صرح واذا ضمنه زيد وجب له ان يضمنه في حق موكله في حق المشتري على أحد وجهين نعم مقتضى قاعدة الشافعي من رجوع القيد وهو هنا الى شهر لجميع ما قبله وهو اشترى بربحه اه وقوله على ان يتضامنا زاد في شرح الروض بخلاف عكسه ونظريه والشيخنا وقال انظر ما صوره العكس ثم ذكر خلافاً في تصويره واستقر بمنه ان يبيع اثنان واحداً شيئاً بضمن في ذمته ثم يشترط كل من المتبايعين على صاحبه ان يضمن المشتري أي بكسر الراء ونظريه بان هذا التصوير وان كان صحيحاً في نفسه لكنه ليس بين البائع والمشتري بل بين البائعين وهما بالنظر للضمان أحقنيان عن العقد فلا يصلح حل العكس على ذلك لكونه ليس بين العاقدين وأجيب بأنه اكتفى بذلك وان لم يكن بين العاقدين فيحسم العكس على مجرد التخالف فقط ومحل عدم الصحة اذا وقع ذلك في صاب العقد أو قبل لزومه أما اذا تضمننا بعد لزوم العقد فصح اه ع ش عليه (قوله وببحث الرافعي الخ) وأجيب بان الاحرار لا يمكن التزامهم في الذمة لعدم القدرة عليهم بخلاف المرهون فإنه مال يثبت في الذمة قال العلامة ابن عبد الحق ونقض بالضامن الرقيق وأقول وجه النقض ليس بظاهر لان الرقيق لا ينفك عن ركونه موسراً ثقة أو يقال انه جرى على الغالب فلا يرد ضمانه (قوله وسكت عليه النووي) أي رضيه وأقر به بخلاف سكت عنه فإنه بمعنى لم يرضه اه برماوى (قوله لانه رفق) الضمير راجع لكل من الاجل والرهن والكفيل وعبرة مر في شرحه لان تلك انما شرعت لتحصيل ما في الذمة انتهت (قوله واما صحة ضمان الخ) جواب اما محذوف والمذكور تعليل له والتقدير واما صحة ضمان الخ فلا رداً ذلك الحكم مشروط بالقبض كإثبات أي واذا قبض ما ذكر ثم خرج مستحقاً فإنه يضمن بدله سواء كان المستحق الثمن أو المبيع فهو في الحقيقة ضمان دين اه شيخنا وعبرة شرح مر كج ولا يرد على ذلك صحة ضمان العين المعينة والثمن المعين بعد القبض فيهما وكذا سائر الاعيان المضمونة لانه لم يمتنع كلامه الا في في باب الضمان انتهت أي فيكون ذلك مستثنى من عدم صحة ضمان المعين تأمل (قوله أيضاً واما صحة ضمان العوض المعين) أي المسمى بضمان الدرك وقوله مشروط بقبضه أي فاشبه ما في الذمة اه ع ش على مر وعبرة اشارة في باب الضمان وصح ضمان درك ويسمى ضمان عهداً بعد قبض ما يضمن كان يضمن للمشتري الثمن أو المبيع ان خرج بمقابلته مستحقاً أو مبيعاً مبيعاً أو رد أو ناقصاً لنقص صفة شرطت أو صحة بفتح الصاد ورد وذلك للحاجة اليه وما وجبه القول بطلانه من انه ضمان مال يجب أجب عنه بأنه ان خرج المقابل كما ذكر تبين وجوب رد المضمون ولا يصح قبل قبض المضمون لانه انما يضمن ما دخل في ضمان البائع أو المشتري انتهت (قوله ويشترط في الاجل ان لا يبعد الخ) أي والا فيبطل البيع للعلم حال العقد بسقوط بعضه وهو يؤدي الى الجهل به المستلزم للجهل بالاجل لان الاجل يغالبه قسط من الثمن وقول بعض الاصحاب يجوز ايجار الارض

أو بالاسم والنسب ولا يكفي الوصف كوسرقة وببحث الرافعي ان الاكتفاء به أولى من الاكتفاء بمشاهدة من لا يعرف حاله وسكت عليه النووي وتعبيرى بالعوض أعم من تعبيره بالثمن وخرج بقيد في ذمة المعين كما لو قال بعثك هذه الدراهم على ان تسلمها لي وقت كذا أو ترهن بها كذا أو يضمنك بها فلان فان العقد بهذا الشرط باطل لانه رفق شرع لتحصيل الحق والمعين حاصل فشرط كل من الثلاثة معه واقع في غير ما شرع له وأما صحة ضمان العوض المعين فشرط بقبضه كما سبأني في محله ويشترط في الاجل أن لا يبعد بقاء الدين اليه فلا يصح التأجيل بنحو ألف سنة وفي تعبيري بما لو يمين تغليب العاقل على غيره

ألف سنة شاذ غير معمول به وإذا صح كان أجل بما لا يبعد بقاء الدنيا إليه وإن بعد بقاء المتعاقدين إليه كما تقي سنة  
 انتقل بموت البائع لوارثه وحل بموت المشتري ولا يقدح السقوط بموته أذ هو أمر غير متيقن حال العقد فلم ينظر  
 إليه واللم يصح بأجل طويل كمن يعلم عادة أنه لا يبعش بقبية يومه وقد صرحوا بخلافه اهـ شرح مر (قوله  
 فهو أول من عكسه الخ) لكن الأصل لاحظ كون المذكور غير عاقل وقد صرحوا بأن مما يجتمع قياساً ما طردا  
 بالالف والتاء وصف المذكور الذي لا يعقل ولولو بالتغليب اهـ حل (قوله وبشرط الشهادة) من المعلوم أن  
 المراد الشرط في صلب العقد فحينئذ إذا كان الشرط من البائع على المشتري يكون شاهداً للمشتري على إقرارهما  
 بالعقدان يأتي بعد العقد بالشهود وفيه هو البائع لهم بأنهم ما يتابعوا كذا بكذا فيشهدون على إقرارهما هذا غاية  
 ما يمكن وأما الشاهد على أصل صدور العقد وحضوره فلا يتصور في هذه الصورة أي فيما إذا شرط الشاهد في  
 صلب العقد ولعل فيما كتبه قل على المحلى إشارة إلى ما قلناه حيث قال قوله وبشرط الشهادة أي على جريان  
 العقد اهـ تأمل (قوله واشهدوا إذا تباعتم) وتزولها في السلم كما قاله ابن عباس لا يمنع الاستدلال به في غيره  
 لأن الهبة بعبء وم اللفظ فان قلت أي عوم هنا فالتفعل كالنكرة وهي في حين الشرط للعموم فكذلك الفعل  
 اهـ ابعاب اهـ شوبرى أولان الضمير في قوله واشهدوا راجع للأشخاص والعموم في الأشخاص يستلزم  
 العموم في الأحوال اهـ بابلي اهـ اطفحى وصرف الأمر في الآية عن الوجوب الإجماع وهو أمر ارشاد  
 لا ثواب فيه إلا لمن قصد به الامتثال كذا قيل فليراجع اهـ قل على الجلال (قوله وإن لم يعين الشهود) أي  
 أولم يكن العوض في الذمة اهـ ع ش على مر (قوله لأن الحق يثبت الخ) ولذلك لو عينهم لم يتعينوا كما سيأتي  
 في التمرح قريباً ولا أثر لتفاوت الأغراض بتفاوتهم وجاهته ونحوها وهذا بما يفيد جواز إبداءهم بدوهم وهو  
 كذلك كما في ع ش على مر والذي في شرح الروض جواز إبداءهم بمثلهم أو فوقهم فقط اهـ (قوله أو كتابته)  
 أي ولو فاسدة أو تدييره ومثله المعلق عتقه بصفة أن كان لا يصح رهنه اهـ حل (قوله أو امتناع من رهنه)  
 أي امتناع المشتري من رهن ما شرط عليه رهنه وإن أتى برهن غير المعين ولو أعلى قيمة منه كما شمله إطلاقهم إذ  
 الأعيان لا تقبل الإبدال لتفاوت الأغراض بذواتها اهـ شرح مر (قوله أو نحوها) كأن وقفه أو وهبه  
 وأقبضه اهـ برماوى (قوله وكفوت عدم قبضه) أي بعد رهنه وهذا يفيدان اشتراط الرهن يدخل فيه شرط  
 قبضه ويفرق بينهما وبين الإقرار حيث لم يجزوا الإقرار بالرهن إقراراً بقبضه بأن مبنى الإقرار على اليقين اهـ  
 حل (قوله أو شهادة) أي أو فوات شهادتان لم يشهد من شرط عليه الشهادة كأن مات قبله وقوله أو كفالة بأن لم  
 يتكفل ذلك المعين بأن مات أو امتنع وإن أتى بكفيل أحسن منه لما تقدم في المرهون أو أعسر الكفيل أو ثبت  
 أساره على ما بحثه الأسوى ورده شيخنا في شرحه للبهجة وأقره في شرحه للمناهج اهـ حل (قوله خير من شرط  
 له ذلك) أي على الفور لأنه خيار تنقص ولا يجبر من شرط عليه ذلك على القيام بالمشروط لزوال الضرر بالفسخ  
 ويختبر أيضاً فيما إذا لم يقبضه الرهن لهلاكه أو غيره كتخمره أو تعلق أرش جنايته بقبضه وكظهور المشروط رهنه  
 جانياً وإن عفى عنه مجاناً أو تاب في أوجه الوجهين خلافاً لما في الأثر إذا نقص قيمته غير منجبر بما حدث بعد جنايته  
 من نحو توبة وعفو كما يأتي لأن مات بمرض سابق اهـ شرح مر (قوله كشرط وصف يقصد) ويكفى أن  
 يوجد من الوصف المشروط ما يطلق عليه الاسم إلا أن شرط الجنس في شيء فإنه لا بد أن يكون جنساً عرفاً والاختيار  
 ولو قيد بحال أو كتابة شيء معين كل يوم بطل وإن علم قدرته عليه كما اقتضاه إطلاقهم ولا يأتي هنا بحث السبكي الآتي  
 في الجمع في الاجارة بين العمل والزمان ولو تعذر الفسخ في محل ثبوته لنحو حدوث عيب عنده فله الأرض بتفصيله  
 الآتي ولو مات المبيع قبل اختياره صدق المشتري به في فقد الشرط لأن الأصل عدمه كما أفتى به الفقهاء بخلاف  
 ما لو ادعى عيباً قد يما لأن الأصل السلامة ولا ينافيه ما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى أنه ما لو اختلفا في كون الحيوان  
 حاملاً صدق البائع به لأنه لا الأصل عدم تسلط المشتري عليه بالردي دليل ما سيأتي في دعوى المشتري قدم العيب

فهو أول من عكسه الذي  
 عـ بر فيه بقوله معينات  
 (و) بشرط (اشهاد) لقوله  
 تعالى وأشهدوا إذا تباعتم  
 (وإن لم يعين الشهود) إذ  
 لا يتفاوت الغرض فهم لأن  
 الحق يثبت بأي عدول كانوا  
 بخلاف الرهن والكفيل  
 (وبغوت رهن) موت المشروط  
 رهنه أو اعتاقه أو كتابته أو  
 امتناع من رهنه أو نحوها  
 وكفوت عدم قبضه وتعيينه  
 قبل قبضه وظهور عيب قديم  
 به ولو بعد قبضه (أو اشهاد)  
 وهو من زيادتي (أو كفالة  
 خير) من شرط له ذلك  
 لفوت المشروط نعم لو عين  
 في الأشهاد شهوداً أو ماتوا أو  
 امتنعوا فلا خيار لأن غيرهم  
 يقوم مقامهم وتعبيري  
 بالفوت أعني مما عـ بر به  
 (كشرط وصف



مع احتمال ذلك لان ما مر في موت الرقيق قبل اختياره وما هنا في شيء يمكن الوقوف عليه من أهل الخيرة ودعوى  
 ان ذكر الموت تصوير بمجموعة على ان الكتابة أمر مشاهد لا يخفى ولا كذلك الحمل فلا قياس اه شرح مر  
 وقوله ما ينطاق عليه الاسم قضيته انه لو شرط كونه اذات لبن وتبين انها كذلك لكن ما تجلبه قليل جدا بالنسبة  
 لامثالها من جنسها اكتفى بذلك وقد يتوقف فيه بان مثل هذا بعد عينا وقد يشمله قول حج في شرح العباب لكن  
 لا بد من وجود قدر منه أي اللين يقصد بالشرط عرفا فيما يظهر اه بحروفه \* (فائدة) \* لو شرط كونه المبيع  
 عالما هل يكفي ما ينطاق عليه الاسم أم يشترط كونه عالما عرفا فيه نظرا والقرب الثاني لا تنفاه صدق العالم على من  
 اشتغل بالعلم ولم يحصل منه قدر يسمى به عالما عرفا وهل يشترط تعيين ما ينطلق عليه اسم العالم اذ تعددت العلوم  
 التي يشتغلون بها أم لا فيه نظر أيضا وانظر الثاني ويكتفي بما ينطلق عليه اسم العالم في عرف أهل بلده انه عالم  
 وبقي ما لو شرط كونه قارئا وينبغي ان يكتفي فيه بالقراءة العرفية بان يكون يحسن الكتابة والقراءة ولو في المحفف  
 وقال حج في شرح الارشاد ولو شرط كونه كاتباً فهل يجب كونه تلك الكتابة عربية أو يكتفي بكونه يحسن  
 الكتابة بأي قلم كان أو يجعل ذلك على المتعارف الا في محل العقد للنظر فيه مجال ولا يبعد الاكتفاء بالاطلاق  
 ويكتفي ان يحسن الكتابة بأي قلم كان ما لم تكن الأغراض في محل العقد مختلفة لاختلاف الأقسام فيجب التعيين  
 اه ع ش عليه (قوله يهصد) أي عرفا وان لم يقصده العاقدان لا عكسه كفي الثبوت فانه لا يقصد عرفا وخرج  
 بيقصد نحو الزنا والسرقة فلا خيار بفوتهما \* (فرع) \* لو شرطها ثيابا ثيابا بكرة أو شرطه مسلما ثيابا كافرا  
 أو شرطه فلا ثيابا بمسوحا فلا خيار في الجميع بخلاف عكسه الغلوا بالبكر والمسوح ورغبة الفريدين في الكافر  
 اه قل على المحلى (قوله أو الدابة حاملا) قال سم على حج لو شرط كونها حاملا فثبت انها كانت عند العقد  
 غير حامل لكن حلت قبل القبض فهل يسقط الخيار كلودر اللين على الحد الذي أشعرت به التصريه بجماع  
 حصول المقصود فيه نظر ولا يبعد السقوط اه وقد يقال بل الاقرب عدم سقوط الخيار لان تأخير الحمل  
 قد ينقص الرغبة في الحامل بتأخير الوضع فيغور غرض المشتري بخلاف المصرة فانه حيث در اللين على الوجه  
 الذي أشعرت به التصريه تحصل به غرض المشتري اه ع ش على مر ولو عين في الحمل كونه ذكر أو  
 أنثى بطل العقد اه برماوى (قوله من أدى وغيره) أي الدابة هنا محمولة على معناها اللغوي وسيعلم مما  
 يأتي انه يشترط وجود الحمل عنده أي العقد بانفسه لا دون ستة أشهر منه طلقا أو لدون أربع سنين بشرط ان  
 لا توطأ وطأ يمكن ان يكون منه هو يأتي في الوصية انه يرجع في حل البهيمه لاهل الخبرة فيكون هنا كذلك فيما  
 يظهر ويكتفي برجلين أو رجلا وامرأتين أو أربع نسوة اه شرح مر وقوله لاهل الخبرة أي فلو فقدوا  
 فينبغي تصديق المشتري لما عال به قبل من ان الاصل عدم وجود الوصف في المبيع وينبغي ان المراد بقدهم  
 فقدم في محل العقد فلا يكلف السفر لهم لو وجدوا في غيره وينبغي ان مثل محل العقد ما دون مسافة العروى  
 لان من هم بمنزلة الحاضر بدليل وجوب حضوره اذا استدعى عليه منه وقوله أو أربع نسوة هذا ظاهر في حل  
 الامة اما البهيمه فقد يقال لا يثبت حملها بالنساء الخالص لانه مما يطلع عليه الرجال غالبا \* (فائدة) \* قال  
 حج فرع اختلاف جمع متأخرون فمن اشترى حيا للبذر بشرط ان يثبت والذي يتجه فيه انه ان شهد قبل بزره  
 بعدم انباته خيران تخير في رده ولا نظر لا مكان علم عدم انباته ببذر قليل منه لا يمكن العلم بدونه وليس كالأشترى  
 بطيخانغرة زارة في واحدة منه فوجدها معيبة حيث برد الجميع لانه لم يتلف من عين المبيع شيء وكذا يتخير  
 المشتري لو خالف انه لا يثبت لما تقرر انه يصدق بيمينه في فقد الشرط فان اتقى ذلك كله بان بزره كله فلم يثبت  
 شيأ مع صلاحية الارض وتعدراخر اوجه منها أو صار غير متقوم أو حدث به عيب فله الارش وهو ما بين قيمته  
 حيا نباتا وحيوانا غير نبات كالأشترى بقرة بشرط انهم البون فانت في يده ولم يعلم انها البون حيث يخالف على انها  
 غير لبون وله الارش والمبيع تلف من ضمان المشتري وأما اطلاق بعضهم انه اذا لم يثبت يلزم البائع جميع

يقصد ككون العبد كاتباً  
 أو الدابة من أدى وغيره  
 (حامل أو ذات لبن)

ما خسر المشتري عليه كاجرة الباذر ونحو الحراثة وبعضهم أجرة الباذر فقط فبعبء جدا والوجه بل الصواب  
انه لا يلزمه شيء من ذلك وليس مجرد شرط الانبات تغريرا موجبا لذلك كما علم مما يأتي في باب خيار النكاح ثم  
رأيت شيخنا أفتى في بيع بذرة على انه بذرة ثناء فزرعه المشتري فأورق ولم يثر بأنه لا يتخير وان أورق غير ورق  
الثناء فله الارش اه وقوله لا يمكن العلم بدونه أي فلا بذرة قليلة لا منه ليختبره فلم ينبت امتنع عليه الرد قهرا اه  
عش عليه (قوله في صحة البيع الخ) متعلق بكاف التشبيه والتنظير أي بما دلت عليه فسكانه قال المشابهة  
المذكورة في الامور الثلاثة (قوله وثبوت الخيار بالقوت) عبارة حج و مر وله الخيار فور ان اختلف  
الشرط الذي شرطه الى ما هو أدون لقوات شرطه اما اذا اختلف الى ما هو أعلى كان شرط ثيبو بتهان فخرجت بكرا  
فلا خيارا ايضا ولا أثر لقوات غرضه لنحو ضعف با لته اذا العبرة في الاعلى وضده بالعرف لا بغيره ومن ثم قالوا لو  
شرط كونه خصيا قبلان فلا تخير لانه يدخل على الحرم ومراة الممسوح اذ هو الذي يباح له النظر اليهن فان دفع  
تنظير البدر ابن شهبة فيه انتهت (قوله ان هذا الشرط يتعلق بمصلحة العقد) وهي العلم بصفات المبيع التي تختلف  
بها الاغراض ولانه التزام موجود عند العقد ولا يتوقف التزامه على انشاء امر مستقبلي فلا يدخل في التهي  
عن بيع و شرط وان سمي شرطا تجوز لان الشرط لا يكون الامستقبلا اه شرح مر (قوله فلا خيار  
بقوته) لانه من البائع اعلم بذلك العيب ومن المشتري رضاه اه خ ل وهذا من الشارح نص في ان  
البيع صحيح مع هذا الشرط فالتقييد في الممن يكون الوصف بقصد انما هو بالنسبة الى ثبوت الخيار لا بالنسبة  
لصحة البيع فهذا من قبيل قوله الاتي أو ما لا غرض فيه الخ (قوله بشرط مقتضاه) أي ما يقتضيه البيع وهو  
مارتبه الشارع عليه اه ج ف (قوله كقبض ورد عيب) وكل شرط البائع مع موافقة المشتري حبس  
المبيع بمن في الذمة حتى يستوفي الحلال لا المؤجل وخاف فوت الثمن بعد التسليم فانه يصح لان حبسه حيثئذ من  
مقتضيات العقد بخلاف ما لو كان مؤجلا أو حالا ولم يخف فوته بعد التسليم لان البداءة حيثئذ في التسليم بالبائع  
اه شرح مر (قوله ورد عيب) محله اذا أمكن الوفاء به والا كان كل المشتري را هنا وأولاد لم يتفدا يلاذه  
لا عساره ثم أراد شراء المهر من بعد بيعه في الدين بشرط الرد بالعيب فانه لا يصح لتعذر الوفاء بمجرد ملكه لها اه  
شوري (قوله أو ما لا غرض فيه) أي عرفا فلا عبرة بغرض العاقدين أو أحدهما فمما يظهر اه شرح مر  
(قوله كل لا يأتى كل الا كذا) وما ذهب اليه جمع من ان محله ان لا تأكل الا كذا بالنسبة الفوقية لان هذا هو الذي  
لا غرض فيه ألبتة بخلافه بالتحية لاختلاف الغرض حيثئذ فيفسد به العقد مردود اذا الصحيح عدم الفرق بين  
التحية والفوقية لانتفاء غرض البائع بعد خروجه عن ملكه في تعيين غدا مع انه يحصل الواجب عليه من  
اطعامه ولهذا الوشرط على المشتري ما لا يلزم السيد أصلا كجمعه بين ادمين أو صلته للنوافل وكذا للفرض  
أول وقته فسد البيع كبيع سيف بشرط أن يقطع به الطريق بخلاف بيع ثوب حرير بشرط لبسه من غير  
زيادة على ذلك لانه لم يتحقق المصيبة فيه لجوازه في الجملة لا عذرا فاندفع مال الزركشي هنا فمما يظهر اه شرح مر  
الحرير وكان بالغافل وباعه انا بشرط أن لا يجعل فيه محرما أو سيفا بشرط أن لا يقطع به الطريق أو عيدا  
بشرط أن لا يعاقبه بما لا يجوز مع البيع ويقاس به ما في معناه اه شرح مر (قوله أو بشرط اعتاقه)  
ولا فرق في صحة العقد مع ما ذكر ولزوم العتق للمشتري بين كون المبتدى بالشرط هو البائع ووافق عليه  
المشتري أو عكسه على المعتمد هذا حاصل ما ذكره سم على التحقة اه عش على مر وفي قل على  
الحلي مانعه ولا بد من كون العتق عن المشتري كما يأتي ومن كون الشرط من المبتدى سواء المشتري أو البائع  
وموافقة الاخر عليه ولو بالسكوت وان وقع من الثاني وهو المشتري فهو وعد لا يلزم أو هو البائع بطل العقد  
ان كان قبل تمام الصيغة والا كفي وصح العقد اه (قوله بقبضه بقبول الخ) أي فالزيد مجموع قوله مطلقا  
وعن مشترو معنى الاطلاق أن لا يضيغه الى أحد من بائع أو مشتري أو غيرهما بدليل المقابلة بقوله أو عن مشتري

في صحة البيع والشرط  
وثبوت الخيار بالقوت  
ووجه الصحة ان هذا الشرط  
يتعلق بمصلحة العقد وخرج  
بمقتضى وصف لا يقصد كزنا  
وسرقه فلا خيار بقوته (و)  
صح (بشرط مقتضاه كقبض  
ورد عيب أو) بشرط (ملا  
غرض فيه ك) بشرط (أن  
لا يأتى كل الا كذا) كهراسة  
والشرط في الاولى صحيح لانه  
تأكد وتنبه على ما اعتبره  
الشارع وفي الثانية لم ينفى  
لانه لا يورث تنازعا غالبا  
(و) بشرط (اعتاقه)



وعبارة أصله ولو باع عبد بشرط اعتاقه فالشهر وصحة البيع والشرط انتهت ولذلك قال مر في شرحها ولو باع  
عبد بشرط اعتاقه عن المشتري أو أطلق الخ (قوله أي الرقيق المبيع) عبارة المصباح الفن الرقيق يطلق  
بلفظ واحد على الجمع والواحد وزعمنا جمع على اثنان وأقننه قال الكسائي الفن من يملك هو وأبوه وأما من يغلب  
عليه ويستعبد فهو عبد مملوك ومن كانت أمه أمة وأبوه عربي فهو هجين اه ع ش على مر (قوله أيضا  
أي الرقيق المبيع) ومثل شرط اعتاقه شرط اعتاق بعضه المعين كزبع وثلاث ولو باع بعض الرقيق بشرط  
اعتاق ذلك البعض صح البيع كما اقتضاه كلام البهجة وغيرها اه من شرح مر وقوله المعين تخرج البعض  
المبهم فلا يصح البيع بشرط عتقه خ لا فالج حيث قال لا فرق في البعض بين المعين وغيره حتى لو باعه بشرط  
اعتاق جزء ما صح البيع وحصل به المقصود من عتق الكل لأنه إذا عتق جزءا وان قل سري إلى باقيه لكون  
الجميع في ملكه اه ويمكن رد ما قاله بان المبهم لا تتأني المطالبة والدعوى به من البائع لانتفاء كون المدعى  
به معالوما فامتنع البيع بشرط اعتاقه لانه لا يبرهنه على انه لا تتأني السراية عند الاعتاق لاحتمال أن يبيع  
أكثره وهو معسر فاذا اعتق الباقي لا يسري لكن هذا جار في البعض معينا كان أو مبهما وقد يقال بعدم  
صحة بيع شيء منه فيما لو شرط عليه اعتاق شيء منه معينا كان أو مبهما لانه حيث قيل بصحة الشرط نزل شرط  
اعتاق البعض منزلة شرط اعتاق الكل وهو إذا شرط اعتاق الكل لا يجوز بيع شيء منه قبل العتق وقوله صح  
البيع أي يبيع ذلك البعض أي حيث كان باقيه سرا أو كان للمشتري ولم يتعلق به حق يمنع صحة العتق كرهن  
أو غيره وهو وسر والافلا عدم حصول المقصود من العتق لاسكاه حالا اه نج اه ع ش عليه (قوله فيصح  
البيع) ومثل البيع الهبة والقرض بشرط العتق اه برماوى (قوله والبائع مطالبته) أي بعد لزوم العقد  
لان المشتري قبله متمكن من الفسخ اه ع ش على مر (قوله أيضا للبائع كغيره الخ) عبارة أصله مع  
شرح مر والاصح ان البائع يظهر الحاق وارثه به مطالبة المشتري بالاعتاق لانه وان كان حقا لله تعالى لكن  
له غرض في تخصيصه لاثباته على شرطه وبه فارق الاحاد وما قول الاذرع لم لا يقال للاحاد المطالبة به حسبة  
لا سيما عند موت البائع أو جنونه برده ماسيا في المماثلة في القصاص مما يؤخذ منه ما اقتضاه كلامهم من امتناع  
المطالبة وان النظر في مثله للحاكم ولا يلزمه عتقه فور الا عند الطالب أو ظن فواته فان امتنع أجبره الحاكم  
عليه وان لم يرفع به البائع بل وان أسقط هو أو الفن حقه وان أصر اعتقه عليه كما يطلق على المولى والولاء مع  
ذلك لا يشتري وله قبل عتقه وطؤها واستخدامه وكسبه وقيمه ان قتل ولا يلزمه صرفها الشراء مثله كما يلزمه  
عتق ولد الحامل لانه طاع التبعية لا نحو بيع وقف واجارة ولو جنى قبل اعتاقه لزمه فدائه كام الولد ولو  
أعتقه عن كفارته لم يجزه عنها وان أذن له البائع فيه لاستحقاقه العتق بجهة الشرط فلا يصرف إلى غيرها  
كما لا يعتق المنذور عن الكفارة ولو مات المشتري قبل اعتاقه فالقياس ان وارثه يقوم مقامه وهو ظاهر في غير من  
استولدها اما هي فالوجه أن عتقها بموته ولا ينافي ذلك قولهم ان الاستيلاء لا يجوز لانه ليس باعتاق اذ معناه  
انه لا يسقط عنه طلب العتق لانها لا تعتق لموته لان الشارع منشوف للعتق ما أمكن والحق في ذلك لله تعالى  
لا للبائع فعتقها بموته أولى من أن يامر الوارث باعتاقها ومقابل الاصح ليس له مطالبة لانه لا ولاية له في حق  
الله تعالى انتهت وقوله ولا يلزمه عتقه فور الخ والقياس الزوم فيما لو شرط البائع على المشتري اعتاقه  
فورا ع بالشرط وقوله وكسبه قد يشكل بما لو أوصى باعتاق رقيق فتأخر عتقه عن الموت حتى حصل  
منه ما كاسب فأنه لا للوارث اه سم على ج وقد يفرق بان الوصية بالعتق بعد الموت ألزم من البيع  
بشرط العتق اذ لا يمكن بعد الموت رفعها بالاختيار والبيع بشرط العتق يمكن رفعه بالاختيار بالتقابل وفسخه  
بالختيار والعيب ونحوهما ثابتا لم وقوله ولا يلزمه صرفها أي لان مصلحة الحرية له وقد فانت بخلاف مصلحة  
الاضحية المنذورة فأنم الاقتراء فلذا وجب شرائها مثلهما بقيتها اذا تلفت اه سم على ج وقوله لم يجزه عنها

أي الرقيق المبيع (منجزا)  
بشيد زذته بقولي (مطلقا)  
أو عن مشتري فيصح البيع  
والشرط لتشوف الشارع  
إلى العتق (ولبائع) كغيره فيما  
يظهر (مطالبة) للمشتري  
(به)

وهل يعتق عن جهة الشرط أم لا نعم ما أتى به فيستمر على الرق ويطلب به ثانياً فيه نظراً والقرب الأول لأنه إذا  
 بطل خصوص كونه عن الكفارة بقي مطلق العتق وقد يشعر به قوله عنها وبقي ما لو باعه ابتداء بشرط الاعتاق  
 عن كفارة المشتري هل يصح البيع أم لا فيه نظراً والقرب الثاني لأنه ليس في معنى ما ورد في الخبر \* (فرع) \*  
 لو اشترى بشرط اعتاق يده مثلاً فهل يصح ويعتق أم لا فيه نظراً والقرب الأول ونقل سم على حج عدم الصحة  
 ولعل وجهه أن العضو المعين قد يسقط قبل اعتاقه فلا يمكن اعتاقه بعد سقوطه ومع هذا فالقرب الصحة ويكون  
 شرط ذلك شرط الاعتاق الجـ له ما من باب التعبير بالجزء عن الكل وما من باب السراية والاصل عدم سقوط  
 العضو وبثبته سقوطه فيجوز أن يقال يجب اعتاق الجـ لأنه التزمه باعتاق اليد وقوله فالوجه أن اعتاقها  
 أي عن الشرط ومثلها أولادها الخاصون بعد الأيلاد فيعتقون بموته اه ع ش عليه (قوله كغيره) مرجوح  
 والراجح أنه ليس للغير مطالبته إلا أن يحمل كلامه على ما إذا كان قاضياً أو نحوه دون الآحاد اه برماوى  
 (قوله وان قلنا الحق الخ) الأولى اسقاط الواو ليناسب التعميم الذي ذكره بقوله ولينابيع كغيره لا نأذا قلنا  
 الحق فيه للبائع لأنه تعالى كان المطالب هو البائع فقط اه سلطان وأجيب بجعل الواو للرجال اه شيخنا  
 وفي قل على الحلى مانصه بقوله وان قلنا الحق الخ قبل الأولى حذف الواو وهو خطأ لأن مقاد الغاية كون  
 ماوراءها أولى بالحكم بمساقبها وهو هنا كذلك لأن ماوراءها لا خلاف فيه ولأن مطالبته بالبائع مع كون  
 الحق لله بعيدة وتخصيص الثاني بكون الحق لله لا يضر في تعميم الأول نعم فيه إيهام جريان الخلاف إذا كان  
 الحق لغير الله وليس كذلك اه وبعبارة الحلى مع الأصل واضحة في تقرير الخلاف في هذه المسئلة ونصها والاصح  
 أن للبائع مطالبته المشتري بالاعتاق وان قلنا الحق فيه لله تعالى وهو الاصح كالماتزم بالنذر لأنه لم يشرطه  
 والثاني ليس له مطالبته لأنه لا ولاية له في حق الله تعالى فان قلنا الحق له فله مطالبته ويسقط باسقاطه فان امتنع  
 من الاعتاق أجبر عليه بناء على أن الحق فيه لله تعالى فان قلنا الحق للبائع فله الخيار في فسخ البيع وإذا أعتقه  
 المشتري فالولاية له وان قلنا الحق فيه للبائع انتهت (قوله كالماتزم بالنذر) أي كعتق العبد الماتزم بالنذر في  
 كون الحق في العتق لله تعالى للعبد اه شيخنا أو في أن لكل أحد المطالبة به اه ع ش (قوله لغير المشتري)  
 الظاهر أنه متعلق بالولاية والمعنى وخرج بيعه بشرط الولاية لغير المشتري سواء كان هذا الولاية مصاحبا لشرط  
 العتق أو غير مصاحبه وحينئذ ينفذ البيع المذكور باطل لا فرق بين أن يكون العتق المشروط معه  
 الولاية لغير المشتري عن المشتري أو عن غيره لكن قد يتوقف في خروج ما إذا كان العتق عن المشتري لأن  
 المصنف لم يتعرض للولاية بل لكون العتق عن المشتري وهو في هذه الحالة عن المشتري الآن يقال لما كان الولاية  
 لمن يقع عنه العتق صار شرطه لغيره منسداً فهو خارج بقوله أو عن مشتراً مل اه حل (قوله خبر بريرة)  
 هي أم عبد الله بريرة بفتح الموحدة وكسر الراء الأولى بريرة بنت صفوان مولاة عائشة رضي الله عنها قيل كانت  
 لعنة بن أبي لهب روى لها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث واحد اه برماوى وفي البخارى مع شرحه  
 للقسطالاني مانصه حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك الإمام عن هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه عن  
 عائشة رضي الله عنها أنها قالت جاءني بريرة بفتح الموحدة وكسر الراء الأولى مولاة قوم من الأنصار كما عند أبي  
 زعيم فقالت كاتب أهلى تعنى مواليها على تسع أواق بفتح الهمزة بوزن جوار والاصل أو اتي بتشديد الياء فحذفت  
 إحدى الياءين تخفيفاً والثانية على طريق قاضى في كل عام وقية بفتح الواو من غير همز وتشديد الياء ولا بوى  
 ذرو الوقت والاصل وابن عساكر أوقية بهمزة مضمومة وهى على الاصح أربعون درهماً أي إذا أدتها فهمى  
 حوة ولو أخذ منه أن معنى الكتابة عتق رقية بعوض مؤجل بوقتين فأكثرت أعيانتي بصيغة الامر للمؤثثة من  
 الاعانة وفي رواية الكشيته في باب استعانة المكاتب من المكاتب فاعيتني بصيغة الخبر الماضي من الاعياء  
 والضمير الذواتى وهى متجهة للمعنى أي أعجزتني عن تخصيصها قالت عائشة فقالت لها ان أحب أهالك بكسر الكاف

وان قلنا الحق فيه ليس  
 له بسل الله تعالى وهو الاصح  
 كالماتزم بالنذر لأنه لم  
 يشرطه وخرج بما  
 ذكر بيعه بشرط الولاية ولو  
 مع العتق لغير المشتري أو  
 بشرط تدبيره أو كتابته أو  
 اعتاقه معلقاً ومخيراً عن  
 غير مشتر من بائع أو أجنبي  
 فلا يصح أما في الأولى  
 فلمخالفتها ما يفسر في  
 الشرع من أن الولاية لمن  
 أعتق وأما في الأخيرة فلأنه  
 ليس في معنى ما ورد به خبر  
 بريرة المشهور وأما في البقية



أى مواليد ان أعداها لهم أى التسع أواق ثمنائك وأعتقك ويكون ولاؤك الذى هو سبب الارثلى فعمت ذلك  
 فذهبت بريرة أى من عند عائشة إلى أهلها فقالت لهم مقالة عائشة رضى الله عنها فابوا عليها أى امتنعوا بالخفاء  
 من عندهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس عندها فقالت لعائشة انى عرضت ذلك الذى قلته عليهم  
 فابوا فامتنعوا منه الا ان يكون الولاء لهم استثناء مفرغ لان فى أبى معنى النفي فسمع النبي صلى الله عليه وسلم  
 ذلك من بريرة على سبيل الاجمال فأنهت عائشة النبي صلى الله عليه وسلم به على سبيل التفصيل فقال عليه السلام  
 لعائشة خذيها أى اشترى بها منهم واشترطى لهم الولاء انما الولاء لمن اعتق ففعلت عائشة رضى الله عنها ما أمرها به  
 عليه السلام من شرائها وهذا صريح فى ان كتابتها كانت موجودة قبل البيع فيكون دليلا لقول الشافعى  
 القديم بصحة بيع المكاتب ويملكه المشتري مكاتبوا يعتق بأداء النجوم اليه والولاء له وأما على القول الجديد  
 انه لا يصح بيع رقبة المكاتب فاستشكل الحديث وأجيب بانهم عجزت نفسها ففسخ مواليتها كتابتها واستشكل  
 الحديث أيضا من حيث ان اشتراط البائع الولاء مفسد للعقد لمخالفة ما تقر فى الشرع من ان الولاء لمن اعتق  
 ولانه شرط زائد على مقتضى العقد لا مصلحة فيه للمشتري فهو كاستثناء منفعته ومن حيث انها خدعت البائعين  
 وشرطت لهم ما لا يصح وكيف أذن لها النبي صلى الله عليه وسلم فى ذلك وأجيب بان راويه هنا بما تفرق بقوله  
 واشترطى لهم الولاء فيحمل على وهم وقع له لانه صلى الله عليه وسلم لا يأذن فيما لا يجوز وهذا منقول عن الشافعى  
 فى الامور آتية عنه فى المعرفة للبهقي وأثبت الرواية آخرون وقالوا هشام ثقة حافظ والحديث متفق على صحته فلا  
 وجه لردّه وأجاب آخرون بان لهم معنى عامهم كفى قوله تعالى وان أسأتم فلها وهذا مشهور عن المزني وجزم به  
 عنه الخطابي لكن قال النووي تأويل اللام بمعنى على هنا ضعيف لانه عليه السلام أنكر الاشتراط ولو كانت  
 بمعنى على لم ينكره وأجاب آخرون بانه خاص بقصة عائشة لمصلحة قطع عائلتهم كما خص فسخ الحج الى العمرة  
 بالصحابة لمصلحة بيان جوارها فى أشهره قال النووي وهذا أقوى الاجوبة وتعقبه ابن دقيق العيد بان  
 التخصيص لا يثبت الا بدليل وأجاب آخرون بان الامر فيه للاباحة وهو على وجه التنبيه على ان ذلك لا ينفعهم  
 فوجوده كعدمه وكأنه قال اشترطى أو لا اشترطى فذلك لا يفيدهم ويؤيد هذا قوله فى رواية أئمن الآتية ان  
 شاء الله تعالى فى آخر أبواب المكاتب اشترىها ودعهم بشرطون ماشاؤا وتيل غير ذلك مما سياتى ان شاء الله  
 تعالى فى محاله اهـ بحروقه (قوله فلانه لم يحصل الخ) ومن ثم لا يصح بيعه من نفسه ولا هبته منها وان كان عقد  
 عتاقه والولاء له اهـ حل (قوله ولا يصح بيعه لمن يعتق عليه الخ) عبارة شرح مر وحل صحة العتق حيث  
 كان المشروط عليه يتمكن من الوفاء فلا شرط على المشتري اعتناق قريب من أصل أو فرع لم يصح البيع لاعتق  
 وفائه بالشرط لكونه يعتق عليه قبل عتاقه وهذا هو المعتمد وان نظرت فيه فى المجموع وأبدى الصحة احتمالا  
 ويكون شرطه توكيد للمعنى قال الاذرى والظاهر ان شرائه من أقرب حريته أو شهادتها أو بيعه بشرط العتق  
 كشرائه القريب ويحتمل الفرق بينهما والوجه الاول انتهت (قوله ويكون ذلك توكيد للمعنى) لان الغرض  
 من شرط العتق حصوله وهو حاصل فى ذلك ومن ثم قال بعضهم لو أراد بالاعتناق العتق أى لا الاتيان بالصيغة صح  
 وبه يجمع بين السكالامين اهـ حل (قوله وجعلها) مفعول معول لا يصح العطف لئلا يتكرر مع قوله أو أحدهما  
 اهـ شيخنا (قوله لجعلها الجمل المجهول مبيعا) بخلاف بيع الجبة وحشوها والجدار واسه لدخول الحشوى فى معنى  
 الجبة والاس فى معنى الجدار بخلاف الجمل اهـ زى (قوله أيضا لجعلها الجمل الخ) فيلزم من ذكره توزيع  
 الثمن عليهم ما هو مجهول واعطاه حكم المعلوم انما هو عند كونه تابعه لالمقصود اهـ شرح مر (قوله أو  
 أحدهما) أى دون الآخر أى صرح بذلك فى العقد ولذلك قال الشارح أما يبيعها دون جعلها الخ (قوله فلانه  
 لا يجوز اقرارها بالعقد) قال فى الايعاب فى باب الخيار \* (فرع) \* قال القفال لو باع حاملا ثم اعتق جملها فى زمن  
 الخيار انما يبيع كالمو باعها واستثنى جملها ثم ان جعلنا الجمل معلوما بطل البيع فى الحال والاتوقف على الوضع

فلانه لم يحصل فى واحد منها  
 ما تشوف اليه الشارع من  
 العتق الناجز ولا يصح بيعه  
 لمن يعتق عليه بشرط عتاقه  
 لتعذر الوفاء فانه يعتق  
 قبل عتاقه كذا نقله الرافعى  
 عن القاضي وأقره قال فى  
 المجموع وفيه نظر ويحتمل  
 ان يصح ويكون ذلك توكيدا  
 للمعنى (ولا يصح بيع دابة)  
 من آدمى وغيره (وجعلها)  
 لجعلها الجمل المجهول مبيعا  
 بخلاف بيعها بشرط كونها  
 حاملا لانه جعل فيه الحاملية  
 وصفا تابعا (أو) يبيع  
 (أحدهما) أما يبيعها دون  
 جعلها فلانه لا يجوز اقراره  
 بالعقد فلا يستثنى كاعضاء  
 الحيوان وأما عكسه فلما علم  
 مما صرح فى بيع المساقيع  
 (كبيع

فان وضعت لاقول من ستة أشهر من الاعتقائين ان الجمل كان موجودا وقد عتق أو لستة أشهر فأكثر وهي  
 من وجهة لم ينفذ العتق اه شورى (قوله حامل بحر) أى أو برفيق لغير مالك الام اه شرح مر وقوله  
 أو برفيق أى أو معاظ اه جج أى لانه لا يقابل بحال فهو كالحر واعتمد الشهاب من الصحة فيه اه كذا  
 بهامش صحيح أقول وهو ظاهر وبواقفة اقتصار الشارح في البطالان على ما لو كان الجمل حراً أو رقيقاً لغير مالك  
 الام وقد بوجه ما اقتضاه كلام الشارح تبعاً لوالده من الصحة بما يأتى في تفريق الصفة من أنه متى كان الحرام  
 غير مقصود كالدم كان البيع في الحلال صحيحاً بجميع الثمن ويلغوز كغيره لتزليه منزلة العدم حيث لم يكن  
 مقصوداً اه ع ش عليه (قوله فكأنه استثنى الخ) عبارة شرح مر الحاق الاستثناء الشرعى بالحسى انتهت  
 (قوله يصح استثناءها شرعاً) لان ثبوت ان المنفعة أشد اتصالاً من الجمل لانه متبهاً للانفصال ولا كذلك هي  
 والاولى ما أجاب به الشرق المناوى من أنه استثناء مجهول من معلوم فيصير الكل مجهولاً بخلاف المنفعة فانه  
 استثناء معلوم من معلوم اه زى (قوله لم يصح البيع) أى ولو لمالك الجمل اه جلى (خاتمة) \* قال سمعنا أن  
 النووى في المنهاج قد أهمل هنا فصلاً في حكم المقبوض بالشراء الفاسد انتهى وقوله هنا أى في آخر هذا الباب  
 وقبل الفصل الذى يليه وقد ذكره في الروض في هذا المحل ونص عبارته مع الشرح لشيخ الاسلام فصل المقبوض  
 بالشراء الفاسد لغير شرط أو بشرط فاسد يضمه المشتري ضمان الغصب لانه مخاطب كل لحظة برده فيضمنه عند تلفه  
 بالمثل في المثلى وبأقصى القيم في المتقوم من وقت القبض الى وقت التلف وعليه أرش نقصه للتعيب وأوجه مثله  
 بالمنفعة وان لم يستوفها وضمن زوائده كنتاج وتعلم حرفه وعاليه رده لما لسه وموئنه رده وليس له حصة لاسترداد  
 الثمن الا ان نحشى فوات الثمن أو كان ممن يتصرف بالمصلحة ولا يتقدم به على الغرماء كالرهن الفاسد واستشكل  
 ذلك بتوجيه الشيخين في الضمان عدم مطابقة ضامن العهدة لو بان فساد البيع بالاستغناء عنه بامكان حبس  
 المبيع الى استرداد الثمن وأجيب عنه بان البائع ثم التزم حكم الضمان فلزمه حكم التوثيق فكان للمشتري  
 الحبس لذلك وبان التوجيه انما هو من القائل بجواز الحبس وسكت عليه الشيخان لانهما تكلمتا عليه في محله  
 وان أنفق عليه لم يرجع على البائع بما أنفق ولو جهل الفساد لانه شرع في العقد على ان يضمن ذلك وان وطئها  
 أى الجارية المشتراة فساد الميحد وان علم الفساد لشبهة اختلاف العلماء في حصول الملك بذلك الا ان علم  
 الفساد والتمسك بميتة أو دم أو نحوه مما لا يملك به أصلاً فيجحد لان الشراء بذلك لا يفسد الملك عند أحد لا خسر  
 ونحوه كخسر لان الشراء به يفيد الملك عند أى حنيقة أو فاد تعبير به علم ان العبرة بعلم المشتري وحده وهو ظاهر  
 وألحق المبتدئين هنا بالدم وفي الخلع والكتابة بالجرلان النظر ثم الى ورود العقد على مقصود والميتة مقصودة  
 لا طعام الجوارح والنظر هنا الى ما يقول الخنقى ان الشراء به يفيد الملك وعنده الميتة كالدم في عدم فائدة الملك  
 بالشراء به اذ كره في المهمات وحيث لا حد يجب المهر اذ لا عبرة بالاذن الذى يتضمنه التملك الفاسد فان كانت  
 أى الامه بكر افهر بكر للتمتع بها وقياساً على النكاح الفاسد بجماع التوصل الى الوطء بعقد فاسد وارش البكارة  
 لا تلافيها بخلافه في النكاح الفاسد لان فاسد كل عقد كصحة في الضمان وعدمه وارش البكارة مضمون في صحيح  
 البيع دون صحيح النكاح اذ لو زال المشتري بكارته بوطء أو غيره في البيع الصحيح ثم اطلع على عيب لم يكن له الرد  
 بغير ارش البكارة ولو أزالها بفسده في النكاح الصحيح ثم طلقها لاشئ عليه وما تقر من ايجاب مهر بكر لا يخالف  
 ما في الغصب من انه لو اشترى بكر اغصوبة ووطئها جاهلاً لزمه مع ارش البكارة مهر يسير لو جرد العقد المختلف في  
 حصول الملك به هنا كما في النكاح الفاسد بخلافه ثم فان أحبلها ضمن ما يحدث منه أى من احبالها حتى لو ماتت  
 بالطلق ولو بعد عودها الى مالكها لزمه قيمتها ولو لم يمت لا حد حنيفة لشبهته ولا تصير به الامه أم ولد وان ملكها  
 بعد لانهم لم تكن ملكه حاله العلق وعاليه قيمته لتفريقه على ما لسه نعم ان كان البائع عالماً بالفساد فهو غار  
 فلا يغرم له المشتري القيمة لانه لو غرمها له لرجع بمعاليه لكونه غار اذ كره ابن الرفعة وغيره وتعتبر قيمته يوم

حامل بحر) فلا يصح لانه  
 لا يدخل في البيع فكأنه  
 استثنى واستشكل بصحة  
 بيع الدار المؤجرة فانه  
 صحيح مع ان المنفعة لا تدخل  
 فكأنه استثنىها ويجاب عن  
 الجمل بأن الجمل أشد اتصالاً  
 من المنفعة بدليل جواز  
 افسادها بالعقد بخلافه  
 فصح استثناءها شرعاً ودونه  
 (ويدخل جل دابة) مما لو  
 لما لسه (في بيعها مطلقاً) عن  
 ذكره معها ثبوتاً ونقياً تبعاً  
 لها فان لم يكن مملوكاً لما لسه  
 لم يصح البيع



الولادة لانه أول ما كان تقوى به وانما تلزمه قيمته ان خرج حيا لان خرج ميتا بغير جنابة ولا يرجع بها اذا غرمها  
على البائع بخلاف ما لو اشترى أمة بصيغة صحيحة واستولدها فخرجت مستحقة فانه يرجع بقيمة الولد على البائع  
لانه غره وقوله بصيغة صحيحة لا حاجة اليه بل ربما يكون مضرا وان مات بجنابة فالغرة على عاقلة الجاني للمشترى  
وعليه للمالك الاقل من قيمته مولودا أي يوم الولادة ومن الغرة وللمالك المطالبة من شاء من الجاني والمشترى  
وسمى في الغصب ماله بهذا تعلق \* (فرع) \* ببيع ما اشتراه فاسدا كبيع الغاصب المغصوب فلا يصح ويلزمه  
رد ماله اليه وللمالك المطالبة للمشترى الاول بما ناقص في الثاني كما يطالبه بما ناقص في يده وله مطالبة الثاني  
أيضا بذلك لا بما ناقص قبل قبضه لانه لم يدخل في ضمانه والقرار فيما يطالب به كل منهما على الثاني ان تلف في يده  
لحصول التلف فيها وكل نقص حدث في يده يطالب به الاول ويرجع به على الثاني وكذا حكم أجرة المثل \* فصل  
لو حدث في أي المتعاقدين الفساد للعقد ولو في مجلس الخيار لم ينعقد صحيحا الا عبرة بالفساد ولو زاد أو نقص في الثمن  
أو المثل ولو في السلم أو أحدا أو خيار ابتداء أو زيادة أو شرا فاسدا أو صحيحا في مدة الخيار أي خيار  
المجلس أو خيار الشرط التحق كل منها بالعقد أي بالمتقرب به وكذا حظ بعض ما ذكره مجلس العقد كفساد العقد  
ولهذا صلح لتعيين رأس مال السلم وعوض الصنف وقيس بخيار المجلس خيار الشرط بجماع عدم الاستمرار  
وقد يحتاج في تقرر العقد الى هذه الامور ولا يتقدم ذلك بالعاقدين بل الموكل ومن انتقل اليه الخيار كذلك وبه  
صرح ابن الصباغ في الوارث بالنسبة لزيادة الثمن وبه يقاس غيره اما بعد الزوم فلا يلحق بالعقد شيء من ذلك  
والا لو جبت الزيادة بعده على الشفيع كما يجب عليه قبله انتهت بالحرف والله أعلم

\* (فصل فيما نهى عنه من البيوع الخ) \* أي في أنواع نهى عنها فاذل بين ما يقوله من البيوع وتذكر الضمير  
في عنه باعتبار لفظ ما وتأتي في بطلانها باعتبار معناها وفي هذه الترجمة مسامحة وذلك انه لم يذكر في هذا الفصل  
بيعا صحيحا منها غيبه الا المثال الاخير وهو قوله ويبيع نحو رطب لم يحدد مسكرا أو ما غير هذا المثال من بقية أمثلة  
الفصل فالنهى عنه فيها ليس ببيعا وانما هو أمر يتعلق بالبيع ففي الحقيقة قوله وما يدكر معها شامل لجميع ما عدا  
المثال الاخير من الأمثلة وعبرة قبل على الحلي فصل في المنهيات التي لا تفسد العقود وما معها سواء سبقتها  
أو فارتها وفي العقود المنهية عنها ولا تفسد بها ما ذكرته من قوله وما يدكر معها أي البيوع كالنخس والسوم  
على السوم قد يوجد معه بيع وقد لا يوجد اه حل (قوله من المنهية ما لا يبطل بالنهى) ما موصولة مبتدأ  
مؤخر ومن المنهية جار مجرور وخبر مقدم وال في المنهية موصولة بمعنى التي والمعنى من البيوع التي نهى عنها  
ما لا يبطل أي نوع منها لا يبطل بالنهى عنه وقوله لمعنى اقترن به متعلق بالمصدر وهو قوله بالنهى عنه أي نهى  
عنه لمعنى اقترن به الخ أي نوع نهى عنه لمعنى اقترن به الخ تأمل (قوله أيضا من المنهية ما لا يبطل الخ) ان كانت  
ما واقعة على نوع فيكون المعنى من المنهية نوع لا يبطل ببيع أي البيع منه فيكون الضمير راجعا لبعض أفراد  
ويكون التمثيل بقوله كبيع الخ مع تقدير المضاف صحيحا لان النوع شامل للمبيع وغيره وان كانت واقعة على  
بيع يكون التمثيل مشكلا لان بيع الحاضر متاع البادي ليس منها عنه والمنهية عنه هو سببه والسبب ليس من  
البيوع وأيضا السوم على السوم والشراء على الشراء ليس ببيعا فبمعنى الاول اه شيخنا ف (قوله ما لا يبطل)  
بفتح المشاة التحتية وضم الطاء أي ببيع دلالة السياق عليه ويصح ان يكون بضم الياء وفتح الطاء أي لا يتحكم  
ببطلانه وأما الضم والكسر فلا يأتي على عبارة المصنف اه برماوي (قوله لالذاته) بان لم ينعقد كذا ولا يزمه بان  
لم ينعقد شرط بل لا يخرج غير لازم كالتضييق والابتداء اه قل على الحلي (قوله كبيع حاضر لباد) قال ابن  
قاضي شهبة في نكته قد يقال المنهية عنه في بيع الحاضر للبادي والنخس والسوم ليس ببيعا فكيف يفسد من  
البيوع المنهية عنها ويوجب بانه لما تعلق هذه الامور بالبيع أطلق ذلك عليها اه شورى وأجاب عن شربانها  
لما كانت سببا للبيع بها ابيع من تسمية السبب باسم السبب اه أقول وقد يمنع ايراد السوم والنخس قول

\* (فصل) \* فيما نهى عنه  
من البيوع نهيا لا يقتضي  
بطلانها وما يدكر معها \*  
(من المنهية) عنه (ما لا يبطل  
بالنهى) عنه لمعنى اقترن به  
لالذاته أو لازمه (كبيع  
حاضر لباد)

الشارح وما يذكرها اه اطفحى وقوله لباد متعلق بمحذوف أى متاع الباد وعبارة البهجة وبيع حاضر  
متاع بادا انتهت (قوله أيضا كبيع حاضر) أى كسبب بيع الخ لان المحرم انما هو الارشاد لانفس البيع فعلى  
هذا فى كلامه محذوف مضاف أو أطلق البيع على سببه مجازا مرسلأوان هذا الارشاد يطلق عليه بيع فى  
اصطلاحهم فى باب المنهيات ولكن يبقى التركيب مشكلا من حيثية أخرى وهو ان قوله لا يبطل الخ يعنى ان  
المراد البيع حقيقة لانه الذى يتصف بالبطلان ويمكن ان يجاب بان مامقسة بنوع وهذا النوع الذى نهى  
عنه تحت افرادى بيع وافراد ليست بيعا فالاول كبيع الخ والامر دمثلا والثانى كالنجش مثلا وبيع حاضر  
لباد ويقدر حجة مضاف فى لا يبطل أى لا يبطل بيعه أى البيع المتعلق به وعلى هذا يرتفع الاشكال المشهور  
وهو انه لا يصح عطف نجش لانه ليس بيعا فية عين قراءته بالدفع اه شيخنا الشبولى (قوله بان قدم البادى الخ)  
ويظهر ان بعض أهل البلد لو كان عنده متاع مخزون فأخرجه لبيعه محالا فتعرض له من يطالب ان يفوضه  
ليبيعه له تدريجا باغلى حرم أى لليلة الآتية اه ج وقد يفيد ذلك مفهوم قول المصنف قال بعضهم وقد يكون  
الخ لكن كتب العلامة الشوبرى بهامش ج المعتمد عند شيخنا عدم الحرمة لان النفوس لها تشوف لما يقدم  
بخلاف الحاضر اه عش على مر (قوله بما تم حاجة اليه) أى شأنه ذلك اه شرح مر وأشار لذلك  
الشارح بقوله وان لم يظهر بيعه الخ (قوله أيضا بما تم حاجة اليه) أى تكثر وقد يشمل النقد خلافا لقول ج ان  
النقد مما لا تم الحاجة اليه اه حل وينبغى ان يلحق بذلك الاختصاصات فيما يظهر لوجود العلة المذكورة  
فيها وان مثل البيع الاجارة فلأراد شخص ان يؤجر محلا لا فأرشد به شخص الى تأخير اجارته لوقت كذا  
كزمن النيل مثلا حرم ذلك لما فيه من ايداء المستأجر اه عش على مر وفي قل على المحلى قوله لبيعه  
حالا ومثله ليشترى به اه (قوله أى حاجة أهل البلد) عبارة شرح مر أى حاجة أهل البلد مثلا انتهت ونبه  
بقوله مثلا على ان البلد ليست بقيد وان جميع أهل البلد ليس بقيد أيضا وسواء احتاجوه لانفسهم أو دوابهم  
حالا أو مالا اه عش عليه (قوله أيضا أى حاجة أهل البلد) قد يفهم منه انه لو احتاجت اليه طائفة من البلد  
لاعتيادهم الانتفاع به دون غيرهم كان الحكم فيهم مثله فى احتياج عامة أهل البلد وهو ظاهر لما فيه من  
التضييق عليهم ولا فرق فى ذلك بين كون الطائفة من المسلمين أو غيرهم ومفهومه أيضا انه اذا لم يحتج اليه أهل  
البلد وانما احتاجه غيرهم كالودع المعروف بعدم الحرمة اه عش على مر (قوله لبيعه محالا) يظهر انه  
تصوره فلو قدم لبيعه بسعر ثلاثة أيام مثلا فقال له اتركه لبيعه لك بسعر أربعة أيام مثلا حرم عليه ذلك للمعنى  
الآتى فيه ويحتمل التقيد بمبادل عليه ظاهر كلامهم انه يريد بيعه بسعر الوقت الحاضر فسأله تأخير عنه  
ويوجه بانه لا يتحقق التضييق الا حيث تدلان النفوس انما تشوف للشئ فى أول أمره اه ج والاقرب الاول  
اظهار العلة فيه اه عش على مر (قوله فيقول الحاضر الخ) ولونه عدد القائلون معا أو مرتبا ثموا كلهم كما هو  
ظاهر اه برماوى (قوله لا يبيعه تدريجا) أو لبيعه لك فلان بل ولوقال لبيعه أنت بعد يوم لوجود المعنى اه حل  
(قوله أى شيا فشيئا) فهو كالصاع فى درج ولو استشاره البدوى فيما فيه حظه فى وجوب ارشاده الى الادخار  
والبيع بالتدريج وجهان أحدهما نعم بذل النصيحة والثانى لا توسيه على الناس قال الاذرى والاول اشبه  
وكلام الاصل يعنى البهجة الثانى انه يسكت لانه يخبر بخلاف نصيحته اه برماوى وفي قل على المحلى ولو  
استشاره صاحب المتاع فى التأخير وجب عليه الإشارة بالنصيحة ولو بما فيه التضييق تقديمها على المعتمد (قوله  
باغلى) لم يتعرض ج ولا شيخ الاسلام ولا الشارح لكونه قيدا معتبرا أم لا والظاهر الاول وذلك لانه اذا سأل  
الحضرى ان يفوض له بيعه بسعر يومه على التدريج لم يحمله ذلك على موافقته فلا يكون سببا للتضييق بخلاف  
ما اذا سأل ان يبيعه باغلى فالزيادة رجحا جلسته على الموافقة فيؤدى الى التضييق اه عش على مر (قوله  
فيحبه لذلك) ليس قيد فى الحرمة فالقول حرام وان لم يوافق عليه بل وان خالفه بعدم امثاله بالبيع حالا اه

بان (قدم) البادى (بما  
تم حاجة) أى حاجة  
أهل البلد (اليه) كالطعام  
وان لم يظهر - ربيعه بيعة  
بالبلد لقلته أو لعدم  
وجوده ورخص السعر  
أو لكبر البلد (ليبيعه محالا  
فيقول الحاضر اتركه لبيعه  
تدريجيا) أى شيا فشيئا  
(باغلى) من بيعه محالا فيحبه  
لذلك لخبر الصحيحين



برماوى (قوله لا يبيع حاضر لباد) يصح عزيمته قراءته بالرفع والجزم قال بعضهم ان الرواية بالجزم وبوافقه الرسم  
 اه ع ش على مر (قوله دعوا الناس) ثمته فانكم اذا فعلتم ذلك باع ذوو المتاع أهل السوق ببيعهم بما  
 خفيت تسلمون من الاثم ويرزق الله الخ زاد ابن شهاب في رواية عن مسلم في غفلتهم قال العلامة حج وهو غلط  
 اذ لا وجود لهذه الزيادة في مسلم بل ولا في شيء من كتب الحديث المشهورة كما قضى به سبب ما بآيدى الناس اه  
 برماوى (قوله أيضا دعوا الناس الخ) أى فانكم اذا فعلتم ذلك باع ذوو المتاع أهل السوق ببيعهم بما خفيت  
 تسلمون من الاثم ويرزق الله بعضهم من بعض وقوله ويرزق الله الخ حال أى دعوا الناس في حال يرزق الله بعضهم  
 من بعض وعليه فيرزق مرفوع لا غير لان شرط جزمه في جواب الطلب قصد الجزاء وهذا القصد مفسد  
 للمعنى هنا لان الرزق من الله لا يتسبب عن ترك الناس فليتأمل اه شوبرى وقوله حال أى دعوا الناس في  
 حال الخ لا يصح مع بيان أصل الرواية على ما ذكره البرماوى وكذلك هو فان صريح الرواية انه معطوف على  
 تسلمون بالواو وان حذفها الشارح اختصار الحديث كما حذف الكلام الذى قبلها الذى هو من جملة الحديث  
 فتأمل وفي ع ش على مر مانصه قوله يرزق الله هو بالرفع على الاستئناف وبمنع الكسر فساد المعنى لان  
 التقدير عليه ان تدعوا يرزق الخ ومفهوما ان لم تدعوا لا يرزق وكل غير صحيح لان رزق الله الناس غير متوقف  
 على أمر وهذا كله حيث لم تعلم الرواية والا فاذ علمت فتعين ويكون معناها على الجزم ان تدعوه هم يرزقهم الله  
 من تلك الجهة وان منعتهم جاز ان يرزقهم الله من تلك الجهة وان يرزقهم من غيرها اه (قوله ما يؤدى) أى  
 تضيق يؤدى يبيع الحاضر للبادى اليه أى ذلك التضيق فقوله من التضيق بيان لما كان عليه ابراز فاعل  
 يؤدى لان اللبس غير مأمون لانه ربما توهم انه عائد على النهى وانظر ما وجهه وأجيب بان ابراز لا يجب  
 الا في الوصف تأمل (قوله بخلاف ما لو بداه البادى) محترز قوله فيقول الحاضر وقوله أوعت وقصد الخ  
 محترز قوله لا يبيعه حالا وقوله لا يبيعه كذلك أى حالا محترز قوله تدريجا اه حل (قوله أتركه عندك) بفتح  
 الهمزة استفهام اه برماوى ولا يتعين هذا بل يصح ان تكون الهمزة لله تسكاهم الذى تدخل على المضارع  
 (قوله كان لم يخرج اليه الا نادرا) انظر ما معنى الندرة هل هو باعتبار أفراد الناس أو باعتبار الاوقات كان تعم  
 الحاجة اليه في وقت دون وقت أو غير ذلك ولعل الاقرب الثانى انتهى ع ش على مر (قوله فسأله الحاضر  
 الخ) أى ولو أراد صاحب المتاع التأخير الى شهر مثلا فقال له الحاضر أخره الى شهرين لم يحرم اد برماوى  
 (قوله فلا يحرم) راجع للصور الاربعة وقوله لانه لم يضر بالناس راجع للصورة الثانية والرابعة وقوله ولا سبيل  
 أى لا طريق الى منع الخ راجع للدولى والثالثة وقوله لم يضر أى المنع من الاضرار به أى المالك تأمل (قوله  
 العالم به) ومثله الجاهل المقصر ولو فهم ما يخفى غالبا ولما حكم ان يعزى في ارتكابه ما لا يخفى غالبا وان ادعى جهله  
 والحاصل ان الجريمة مقيدة بالعلم أو التقصير وان التعزير مقيد بعدم الخفاء اه برماوى (قوله لم يضر) أى من  
 أن النهى في ذلك المعنى اقترن به لادانته ولا لازمه ومقتضى كون البيع منهيا عنه انه حرام وان كان محجورا في  
 كلام الاسنوى ولا يحرم البيع لحصول التوسعة به بخلاف القول المذكور اه حل أى وانما الذى يحرم  
 سبه اه شيخنا ح ف (قوله والاثم على البدوى) أى اثم هذا الارشاد دون البدوى لانه بموافقة له يكون  
 منصرفا في ملكه حتى ان الاثم حاصل وان لم يوافقه على ذلك اه حل وعبارة البرماوى قوله دون البدوى أى  
 لان غرض الرجع له دفع الاثم عنه والاعانة على المعصية غير محقة لان نقضها بانقضاء الكلام الصادر اذ يحرم  
 عليه ذلك وان لم يجبه بخلاف نحو لعب شافعى الشارح مع حنفى اذ لا يتأتى الا من اجتماعهما عليه قال  
 الاسنوى ولا يحرم البيع لحصول التوسعة به بخلاف القول ونوزع في ذلك بأنه المقصود فيحرم كالوسيلة انتهت  
 (قوله والبادى ساكن البادية) عبارة التحفة في باب القبط والبادية بخلاف الحاضرة وهى العسكرة فان قلت  
 فخرية أو كبرت فبلاد أو عظمت فمدينة أو كانت ذات ذرع ونصب فريف انتهت اه شوبرى (قوله ونصب)

لا يبيع حاضر لباد زاد مسلم  
 دعوا الناس يرزق الله  
 بعضهم من بعض والمعنى  
 فى النهى عن ذلك ما يؤدى  
 اليه من التضيق على  
 الناس بخلاف ما لو بداه  
 البادى بذلك بأن قال له  
 أتركه عندك لتبيعه تدريجا  
 أو اتقى عموم الحاجة اليه  
 كان لم يخرج اليه الا نادرا أو  
 عت وقصد البادى يبيعه  
 تدريجا فسأله الحاضر أن  
 يفوضه اليه أو قصد يبيعه حالا  
 فقال له أتركه عندى لا يبيعه  
 كذلك فلا يحرم لانه لم يضر  
 بالناس ولا سبيل الى منع  
 المالك منه لم يضر من  
 الاضرار به والنهى في ذلك  
 وفيما يأتى في بقية الفصل  
 للتحريم فيما لم يتركه  
 العالم به وصح البيع لماسر  
 قال فى الروضة قال الفقهاء  
 والاثم على البدوى دون  
 البدوى ولا خيار للمشتري  
 انتهى والبادى ساكن  
 البادية والحاضر ساكن  
 الحاضرة وهى المدن والقري  
 والريف وهى أرض فيها  
 زرع ونصب

بكسر الخاء المعجمة وهو كثرة الثمار ونحوها وقال في المصباح الخصب وزان جمل الثمار والبركة وهو خلاف الجذب  
وهو اسم من أنصب المكان بالالف فهو مخصب وفي لغة خصب يخصب من باب تعب يتعب فهو خصب وأخصب  
أنه الموضع إذا ثبت فيه العشب والكلأ اه برماوى (قوله وذلك خلاف البادية) أى المذكور وهو القرى  
والمدن والريف اه ع ش على مر (قوله جرى على الغالب) فلو قال حاضر حاضر أو بادلباد أو بادلباد حاضر  
أو بالعكس حرم على القائل لا المقول اه برماوى (قوله ولا يكون المتاع عند الحاضر) معنى هذه العبارة  
ولا يكون الحاضر يطلب كون المتاع يكون عنده وقوله وان قديم ما الاصل أى حيث قال بان يقدم غريب الى  
ان قال فيقول البلدى اثر كه عندى الخ تأمل (قوله وتلقى ركان الخ) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثير ان  
بعض العرب ان يقدم الى مصر ويريد شراء شئ من الغلة فيمنعهم من الدخول والشراء خوفا من  
التضييق على الناس وارتفاع الاسعار فلهي يجوز ان يروج لهم والبيع عليهم وهى يجوز لهم أيضا الشراء من  
المارين عليهم قبل قدومهم الى مصر لانهم لا يعرفون سعر مصر فتتقى الغلة فيهم أم لافيه نظر والجواب بأن  
الظاهر الجواز فيهم لا انتفاء الغلة فيهم إذا الغالب على من يقدم انه يعرف سعر البلد وان العرب إذا أرادوا  
الشراء يأخذون باكثر من سعره في البلد لاحتياجهم اليه نعم ان منع الحاكم من البيع عليهم حرم لمخالفة  
الحاكم وليس ذلك من التلقى الذى الكلام فيه اه ع ش على مر (قوله بأن اشترى شخص منهم الخ)  
أى ولو بصورة استغفار منهم فبعضى بالشراء ويصح البيع فان لم يجيبوه للبيع لم يعص وهو ظاهر وقوله متاعا  
أى وان ندرن الحاجة اليه وقوله قبل قدومهم يعنى الى المحل الذى خرج منه المتلقى أو الى غيره ولو تعلقهم للبيع  
عليهم كان كالشراء منهم فى أصح الوجهين خلافا للذرى ومن تبعه اه من شرح مر وع ش عليه ثم قال  
ع ش قوله كان كالشراء منهم أقول اعل شرطه ان يبيعهم باز يد من سعر البلد على قياس انه يشترط في حزمة  
التلقى للشراء ان لا يشتري بسعر البلد أو يزيد قنأمل اه سم على المنهج ومعلوم ان المواضع التى جرت عادة  
ملاقي الحاج بالتزول فيها كالعبدة مثلا تعدل القادمين فيحرم مجاوزتهم أو تلقى الحاج للبيع عليهم أو الشراء منهم  
قبل وصولهم لما اعتيد النزول فيه اه (قوله قبل قدومهم) هذا صادق بما اذا لم يريدوا دخول البلد بل  
اجتازوا بها فيحرم الشراء منهم في حال ضرورتهم وهو واحد احتمالين اعتمد مر وكذا يحرم على من قصد بلدا  
بيضاة فلقى في طريقه البهار كفا قصد البلد الذى خرج منها للبيع فيها ان يشتري منهم اه سم على  
المنهج فبعضى بالشراء اه ع ش على مر (قوله أيضا قبل قدومهم البلد) يظهر ضبط ذلك بما يجوز القصر  
منه كاجز به العلامة حج في التحفة اه برماوى (قوله ومعرفة فتم بالسعر) أى وقبل معرفتهم بالسعر ومثله  
في الحرمة شراء بعض الجالبين من بعض قبل دخولهم البلد اه حج وعبارته ويشمل ذلك تعبير غيره بالشراء  
من الجالب بل يشمله شراء بعض الجالبين من بعض ولو قبل بعدم الحرمة في هذه الصورة لم يكن بعيدا سيما اذا  
كان المشتري أو البائع محتاجا الى ذلك ثم المراد بالسعر السعر الغالب في المحل المقصود للمسافر من وان اختلف  
السعر في أسواق البلد المقصودة اه ع ش على مر (قوله المشعر ذلك بانه اشترى الخ) فلا بد ان يشتري  
بدون سعر البلد وهل يشترط لانه ان يعلم انه دون سعر البلد أو يكفى في الاثم شراؤه بدون سعر البلد في نفس  
الامر حيث علم ان تلقى الركان حرام اه حل والمشعر بالنصب نعت للطرف أى لفظ قبل (قوله بدون السعر)  
أى بأن اشترى منهم بدون ثمن السوق حال شرائه على الأوجه وان صدق في اخباره لهم بالسعر بأن أخبرهم  
بما هو الواقع فزاد بعد اخباره وقبل شرائه ولو اختلفت القيم في الأسواق وباعوا على طبق احداهما فهل العبرة  
بما عليه أكثر الناس أو لا فرق محمل نظر ولو قبل الاعتبار بما عليه أكثر الناس لانهم لا يعدون مغبونين الا اذا  
باعوا بدون علم ببعده اه شوبرى (قوله وخبروا ان عرفوا الغبن) ظاهر عبارة ان ثبوتهم لغير متوقف  
على وصولهم البلد وما اقتضاه صنيع الروضة من توقفه عليه وهو ظاهر الخبر بخى على الغالب ولو ادعى

وذلك خلاف البادية  
والنسبة اليها بدوى  
والى الحاضرة حضرى  
والتعريف بالحاضر والبادى  
جرى على الغالب والمراد أى  
شخص كان ولا يتعبد ذلك  
بكون القادم غريبا ولا يكون  
المتاع عند الحاضر وان قيد  
بما الاصل (وتلقى ركان)  
بأن (اشترى) شخص (منهم)  
بغير طلبهم) وهو من زيادى  
(متاعا قبل قدومهم) البلد  
مثلا (ومعرفة فتم بالسعر)  
المشعر ذلك بانه اشترى بدون  
السعر المقتضى ذلك الغبن  
وان لم يقصد التلقى كان  
خرج لخصوصه فراههم  
واشترى منهم وما عبرت به  
أعم مما عبروا به (وخبروا  
فورا ان عرفوا الغبن)  
لخبر العجيبين



لا تلتفوا إلى كيان البيع وفي رواية للجاري لا تلتفوا السلعة حتى يهبط بها إلى الأسواق فمن تلقاها فصاحب السلعة بالخيار وأما كونه على الفور فقياسا على خيار العيب والمعنى في ذلك احتمال غبنهم سواء أخبر المشتري كاذبا أم لم يخبر فإن اشتراه منهم بطليهم أو بغير طليهم لكن بعد قدومهم أو قبله وبعد معرفتهم بالسعر أو قبلها واشتراه به أو بأكثر فلا تحريم لانتفاء التغيرير ولا خيار لانتفاء المعنى السابق ولولم يعرفوا الغبن حتى رخص السعر وعاد إلى ما عايناه فهل يستمر الخيار وجهان منشوئهما اعتبار الابتداء والانتفاء وكلام الشاشي يقتضي عدم استمراره والأوجه استمراره وهو ظاهر الخبر ومال إليه الاسنوي في شرح المنهاج والربكان جمع راكب والتعبير به جرى على الغالب والمراد القادوم ولو واحدا أو ماشيا (وسوم على سوم) أي سوم غيره خبر الصحيحين لا يسوم الرجل على سوم أخيه

القادم جهله بالخيار أو كونه على الفور وهو ممن يخفى عليه صدق وعدا قال القاضي أبو الطيب ولو تمكن من الوقوف على الغبن واشتغل بغيره فكلمه بالغبن فيبطل خياره بتأخير الفسخ اه شرح مر (قوله ان عرفوا الغبن) هو ضعف الرأي اه برماوى وفي المختار غبنه في البيع خدعه وبابه ضرب وقد غبن فهو مغبون اه وفي القاموس غبن الشئ وفيه كفر ح غبنانسيه أو غفله أو غلط فيه وغبن وغبون وغبنه في البيع يغبنه غبنا ويحرك أو بالتسكين في البيع وبالحرى في الرأي خدعه (قوله لا تلتفوا إلى كيان) بفتح القاف أي لا تلتفتوهم وكذا يقال في نظائره الأتية اه شوبرى (قوله حتى يهبط بها إلى الأسواق) في المصباح وهبط غن السلعة من باب ضرب وهو بوطا أيضا نقص عن تمام ما كان عليه وهبطت من الثمن أيضا نقصت وهبطت من موضع إلى موضع انتقلت وهبطت الوادى هبوطا نزلة ومكة مهبط الوحى وزان مسجد اه (قوله والمعنى في ذلك الخ) التعليل به يقتضى حرمه الشراء وان كان بسعر البلد لكن سيأتى ان الرابع خلافة اه ع ش على مر (قوله أيضا والمعنى في ذلك) أي النهى المفيد للتحريم والتخيير احتمال غبنهم أي الناشئ عن شرائه بدون السعر وهو مع قوله السابق المشعر ذلك الخ يقتضى حصول الاثم وان اشترى منهم بسعر البلد أو أكثر لانه وان لم يحصل لهم غبن الا ان احتمال الغبن والاشعار بانه اشتراه بدون السعر حاصل فكان ينبغي اسقاط لفظ احتمال اه حل أي لان المدار في الخيار على الغبن بالفعل والمدار في ثبوت الحرمة على احتمال الغبن وفيه شئ لكن قول الشارح بعد ولا خيار لانتفاء المعنى يدل على ان اسم الإشارة راجع للتخير تأمل وفي البرماوى قوله احتمال غبنهم لفظة احتمال مقحمة اه وعبارة المحلى والمعنى في ذلك غبنهم انتهت أو في قل عليه قوله غبنهم أي بالفعل في ثبوت الخيار والحرمة على المعتمد فقوله المنهج احتمال غبنهم يراد به هذا لفظة احتمال مقحمة اه (قوله ليكن بعد قدومهم) أي ولو قبل دخولهم للسوق وان غبنهم ووجهه نقصيرهم حيث نذروا اختياره جمع منهم ابن المنذر من الحرمة في هذه الحالة يمكن حله على ما قبل تمكنهم من معرفة السعر لا فيما قبل اه شرح مر وقوله ووجهه نقصيرهم الخ قضيته انه لو اشترى منهم قبل التمكن من معرفة السعر حرمت الخيار وبذلك صرح والد الشارح في حواشى شرح الروض كالأشترى قبل قدومهم البلد لكن نقل سم في حواشى المنهج عن مر انه قرر في هذه مرات الحرمة وعدم الخيار وقد وافقه ما حل عليه كلام ابن المنذر الا في حيث لم يذكر الخيار اه والا قرب ثبوت الخيار لعدم نقصيرهم اه ع ش عليه (قوله وبعد معرفتهم بالسعر) أي ولو بانخباره ان صدقوه اه شرح مر (قوله فلا تحريم) قد يقال كان المناسب ان يقول فلا تحريم ولا خيار لانتفاء الغبن لانه الذى قدمه والمراد انتفاء ذلك بالفعل وليس هو المعنى السابق الذى عايناه اه حل (قوله حتى رخص السعر) في المصباح رخص الشئ رخصا فهو رخيص من باب قرب وهو ضد الغلاء ويتعدى بالهمزة فيقال رخص الله السعر وتعديته بالضعيف غير معرفة والرخص مثل قتل اسم منه اه (قوله وكلام الشاشي) هو أبو بكر محمد بن أحمد الشاشي ولد في شهر محرم سنة تسع وعشرين وأربعمائة وتفقّه على أبي منصور الطوسى المتوفى يوم السبت خامس عشر شوال سنة سبع وخمسمائة اه برماوى (قوله يقتضى عدم استمراره) هذا هو المعتمد كما في شرح مر حيث قال أوجههما عدمه كما في زوال عيب المبيع وان قيل بالفرق بينهما اه (قوله جمع راكب) وهو لغة خاص براكب الابل ليكن المراد هنا الأعم اه ع ش (قوله وسوم على سوم) ببعض الهوامش نقل عن بعض أهل العصر انه بالرفع لفساد الجرا لا قضاؤه ان السوم على السوم من افراد البيع ولا يصح التمثيل للبيع بالسوم على السوم وفيه أنه اذا نظر إلى هذا لا يصح قوله كبيع حاضر لباد اذا المراد به مجرد قوله اتركه وليس فيه بيع بل البيع بعده جائز فالحق جواز الجر بل هو الظاهر غاية انه جعل السوم ببيع الكونه وسيله اه ع ش وفي قل على المحلى قوله والسوم على السوم بالرفع عطوف على كبيع الذى هو يدل من ما يدل ما بعده وبالجر عطاف على

بيع ولا بد من التأويل في أحدهما على ما مر وأما عبارة المنهج فيصح فيها رفعه عطفاً على ما وجده عطفاً على حاضر  
ولا يصح فيه عطفه على بيع ولا على كبيع فتأمل (قوله أيضاً سوم على سوم) المراد بالسوم ما يشمل الاسامة  
من صاحب الساعة والمراد بهما طلب سببهما كالامر للبائع بالاسترداد والمشتري بالرد لا حقيقة بينهما لان حقيقة  
السوم ان يأخذ الساعة ليتأمل فيها أن يجبه فيشترى بها أم لا فيردها والاسامة كون البائع يعطيها له أه شيخنا  
وحمل حرمة السوم على السوم اذا كان السوم الاول جائز والا كسوم نحو عنب من عاصر الخمر فلا يحرم السوم  
على سومه بل قال العلامة البكري يستحب الشراء بعدة قال بعض مشايخنا ويظهر ان يجزى ذلك في البيع  
على البيع والشراء على الشراء ويؤيده جواز الخطبة على الخطبة اذا كانت الاولى محرمة أه برماوى فائدة  
لو أخذ متاعاً غير متميز بالاجزاء ليأخذ بعضه ضمن ذلك البعض فقط والباقي امانة كقطع قماش سامه لياخذ  
منه عشرة أذرع فلو كان متميزاً بالاجزاء كقطعين أراد ان يأخذ واحداً منهما فقتلوا ولو بغير تقصير فانه يضمن  
الكل لان كل واحد مأخوذ بالسوم أه زيادى أه أجهورى على التحرير بتصرف لكن سيأتى في باب  
المبيع قبل قبضه من ضمان بائع لعش على مر ما نصه لو كان المأخوذ بالسوم ثوبين متقاربين  
القيمة وقد أراد شراء أحدهما اليه فقط وتلفا فله يضمن أكثرهما قيمة أو أقلهما قيمة لجواز أنه كان يجبه الاقل  
قيمة والاصل براءة الذمة من الزيادة فيه نظراً لعل الثاني أقرب أه سم على حج وهو يفيد انه لا فرق في عدم  
الضمان للكل بين كون ما يسومه متصل بالاجزاء كشوب يريد شراء بعضه وكونه غير متصل كالثوبين اللذين  
يريد أخذ واحد منهما لا يقال كل من الثوبين مأخوذ بالسوم لانه كما يحتمل ان يشتري هذا يحتمل ان يشتري  
الاخر لانا نقول هذا بعينه موجود في الثوب الواحد لانه كما يحتمل ان يأخذ النصف من الطرف الا على يجوز  
ان يأخذه من الاسفل أه (قوله وهو خير بمعنى النهى) أى فلا يقال السوم على السوم يقع من الناس كثيراً  
فيلزم الخلف في كلام النبي صلى الله عليه وسلم أه عش على مر (قوله فغيرهما مثلهما) فالذم والمعاهد  
والمستأمن مثل المسلم وخرج الحربى والمرء فلا يحرم ومثلها الزانى المحصن بعد ثبوت ذلك عليه وتارك الصلاة  
بعد أمر الامام ويحتمل ان يقال بالحرمه لان لهما احتراماً في الجملة أه عش على مر (قوله وانما يحرم  
ذلك الخ) ولا بد في التراضي به صريحاً من المواعدة على ايقاع العقد وقت كذا فلو اتفقا عليه ثم اذترقا من  
غير مواعدة لم يحرم السوم حيث سد كانه له الامام عن الاصحاب أه شوبرى (قوله بعد تقرر عن) وقع  
السؤال في الدرس عما يقع كثيراً باسواق مصر من ان يريد البائع يدفع متاعه للدلال فيطوف به ثم يرجع اليه  
ويقول استقر سعر متاعك على كذا فيأذن له في البيع بذلك القدر هل يحرم على غيره شراؤه بذلك السعر أو  
بأزيد أم لا فيه نظر والجواب عنه بأن الظاهر الثاني لانه لم يتحقق قصد الضرر حيث لم يعين المشتري بل لا يبعد  
عدم التحريم وان عينه لان مثل ذلك ليس أصريحاً بالموافقة على البيع لعدم مخاطبة من البائع والواسطة  
للمشتري أه عش على مر (قوله صريحاً) قال الجلال المحلى في السكوت وغير الصريح لا يحرم ومن  
غير الصريح حتى أشاور عليك كفى الكفاية والمطلب أه برماوى (قوله بان يقول لمن أخذ شيئاً الخ)  
ومثل ذلك ما لو أشار له بما يحمله على ذلك وهو ظاهر لوجود العلة وكذا يقال في جميع ما يأتى وعليه فالإشارة  
هنا ولومن الناطق كاللفظ ولا يشك ذلك بتصریحهم بان إشارة الناطق لغو الا فيما استثنى لان ذلك في الإشارة  
بالعقد والحمل بمعنى انه لا يصح ما يبيع ولا شراء ولا يقع بها طلاق ولا عتق وما هنا ليس من ذلك قاله المحلى ولو  
باع أو اشتري صح أه وظاهر الصحة مع الحرمة ويوجه بوجود العلة فيه وهى الايذاء أه عش على مر  
(قوله أو يقول لمالكه استرده الخ) أو يعرض على مر يد الشراء أو غيره بحضرته مثل الساعة بأنقص أو أجدود  
منها بمثل الثمن والاوجه ان محل هذا في عرض من تعنى عن المبيع عادة لمشاهاه في الغرض المقصود لاجله  
وانه لو قامت قرينة ظاهرة على عدم ردها لحرمة بخلاف ما لو اتفق ذلك أو كان يطاف به رغبة في الزيادة

وهو خير بمعنى النهى  
والمعنى فيه الايذاء وذكر  
الرجل والاخر ليس للتقييد  
بل الاولى لانه الغالب والثاني  
للرقه والعطف عليه وسرعة  
امتثاله فغيرهما مثلهما وانما  
يحرم ذلك (بعد تقرر عن)  
بالتراضي به صريحاً بان  
يقول لمن أخذ شيئاً يشتر به  
بكذا رده حتى أبيعك خيراً  
منه هذا الثمن أو بأقل منه  
أو مثله بأقل أو يقول لمالكه  
استرده لا يشتر به منك بأكثر  
وخرج بالتقرر ما يطاف به على  
من يزدنيه



فتجوز الزيادة فيه لا بقصد اضرار أحد لكن يكره فيما لو عرض له بالاجابة اه شرح مر وقوله لا بقصد اضرار  
 أحد قضية انه لو زاد على نية أخذها لا لغرض بل لاضرار غيره حرم فليتأمل مالو زاد لا على نية الاخذ بل لجرد  
 اضرار الغير فهو من التجش الآتي اه ع ش عليه (قوله فلا يحرم ذلك) أي والحال انه يريد الشراء كما هو  
 ظاهر والاحتمال الزيادة لانها من التجش الآتي بل يحرم على من لم يرد الشراء أخذ المتاع الذي يطاف به لجرد  
 التفرج عليه لان صاحبه انما يأذن عادة في نقله لمن يريد الشراء ويدخل في ضمانه بمجرد ذلك حتى لو تاف في  
 يد غيره كان طريقه في الضمان لانه غاصب بوضع يده عليه فليتنبه له فانه يقع كثيرا اه ع ش على مر (قوله كان  
 يأمر المشتري الخ) أي ولو لم يغبوا لفظ الامر ليس شرطاً كما قال بعضهم بل الذي عليه الاكثر ان مثله ان يعرض  
 عليه سلعة مثله بأمر خاص أو وجوده منها بمثل عن الاول بل قال الماوردي يحرم عليه طلب السلعة من المشتري  
 بزيادة مع حضور البائع لانه يؤدي الى الندم أو الفسخ ومثل البيوع على البيع ان يبيع المشتري في زمن الخيار  
 سلعة مثل التي اشتراها خشية ان يرد الاولى اه برماوى (قوله لبيعه مثل المبيع) وقوله ليشتره بأكثر من ثمنه  
 والوجه كما افاده الشيخ انه لا يشترط للتحريم عدم تحقق ما وعده من البيع والشراء لوجود الابداء بكل تقدير  
 خلافاً لابن النقيب في اشتراطه ذلك اه شرح مر وفي قل على المحلى قوله لبيعه مثل المبيع فان سكنت  
 عن هذا واقتصر على قوله رده قال شيخنا مر فلا حرمه لانه قد يكون لغواً وعيباً واعلامه به جائز وان لم يعلم  
 الردي كما ذكره المناوى في النكاح وقيد بعضهم بما اذا كان من البائع تدليس والا فلا تجوز الاعلام اذا لم يزل الضرر  
 بالضرر اه (قوله كان يأمر المشتري بالفسخ) ويتصور ذلك في خيار العيب مع ان الرد به فوري بما اذا وجد عذر  
 كان يكون في الليل اه شيخنا ح ف (قوله حتى يبتاع الخ) استشكل رجوع الضمير في يبتاع الى البعض بأن  
 البعض بائع لا مشتري فلا يحسن ان يقال حتى يشتري البائع وأجيب بان يبيع مصدر مضاف للمفعول وهو المشتري  
 أي على بيعه البعض والضمير راجع له حيثئذ أو يقال ان مرجع الضمير معلوم من المقام اه سل وعبارة  
 البرماوى قوله حتى يبتاع أو يذرع ل المراد حتى ينظر ما يؤل اليه الامر بان يبتاع أي يلزم البيع فيتركه أو  
 يذرع أي يفسخ البيع فيبيعه غيره فهو غاية التذرع البيع الاول أو ان لفظ يبتاع مقحم وما ذكره المصنف في  
 تفسير البيع على البيع والشراء على الشراء ليس بيعاً وشراء حقيقة بل هو سبب لهما فيجزم لذلك انتهت  
 (قوله والمعنى في ذلك الابداء) أي وان كان المشتري أو البائع مغبوناً والنصيحة الواجبة تحصل بالتعريف من غير  
 بيع ولا فرق في حرمه ما ذكر بين ان يكون المبيع بلغ قيمته أو نقص عنها على الاصح نعم تعريف المغبون بغبنه  
 لا محذور فيه لانه من النصيحة الواجبة اه شرح مر وقوله لا محذور فيه بل قضية التعليل وجوبه وان نشأ  
 الغبن من مجرد نقصير المغبون لعدم بحثه وبواقفه في هذه القضية قوله السابق والنصيحة الواجبة تحصل  
 بالتعريف الخ لكن قال حج نعم تعريف المغبون بغبنه لا محذور فيه لانه من النصيحة الواجبة ويظهر ان محله  
 في غبن نشأ عن غش لا محذور فيه بل يبال باضرار به بخلاف ما اذا نشأ عن نقصير لان الفسخ ضرر عليه والضرر  
 لا يزال بالضرر اه والاقرب ما اقتضاه كلام الشارح من اعتبار هذا القيد اه ع ش عليه (قوله مالو وقع  
 ذلك في غيره) أي فلا معنى له وان تمكن من الاقالة بتخريف أو محاباة فيما يظهر خلاف الجورجى اه شرح مر  
 ومثل ذلك الاجارة بعد عقدها فلا حرمه لعدم ثبوت الخيار فيها ولو اجارة ذمة على المعتمد وأما العارية فتنبغي عدم  
 حرمه طلبها من الغير سواء بعد عقدها أو قبله لانه ليس ثم ما يحمل على حمله على الرجوع فيها بعد العقد ولا على  
 الامتناع قبله لا مجرد السؤال وقد لا يجيبه اليه نعم لو جرت العادة بأن المستعير الثاني يرد مع العارية تشاهدية  
 أو كان بينه وبين المالك مودة مثلاً تحمله على الرجوع احتمال الحرمه اه ع ش عليه (قوله مالو أذن البائع)  
 محله اذا كان البائع مالكا فان كان ولياً أو وصياً أو وكيلأ ونحوه فلا عبرة باذنه ان كان فيه ضرر على المالك ومحله  
 أيضاً باذن لادن خجرونه والا فلا عبرة باذنه اه سل ومثله ع ش على مر وعبارة شرح مر

فلا يحرم ذلك (ويبيع على  
 بيع) أي يبيع غيره في زمن  
 خيار بغير اذنه كان يأمر  
 المشتري بالفسخ لبيعه  
 مثل المبيع بأقل من ثمنه  
 أو خيراً منه بمثل ثمنه أو  
 أقل (وشراء على شراء) أي  
 شراء غيره (زمن خيار) أي  
 خيار مجلس أو شرط أو عيب  
 فهو أهم من قوله قبل لزومه  
 (بغير اذن) له من ذلك الغير  
 كان يأمر البائع بالفسخ  
 ليشتره بأكثر من ثمنه  
 الصحيح لا يبيع بعضكم على  
 بيع بعض زاد النسائي  
 حتى يبتاع أو يذرع في معناه  
 الشراء على الشراء والمعنى في  
 ذلك الابداء فقوله زمن خيار  
 الى آخره قيد في المسئلتين  
 وخرج بزمن الخيار وهو من  
 زيادتي في الثانية مالو وقع  
 ذلك في غيره وزيادتي بغير  
 اذن مالو أذن البائع في  
 البيع على بيعه أو المشتري  
 في الشراء على شرائه فلا  
 تحريم (ونجش) للهي عنه  
 رواه الشيخان

وموضع الجواز مع الاذن اذا دلت الحال على الرضاء باطنا فان دلت على عدمه وانما اذن بغير او حنقا فلا قاله  
 الاذرى انتهت (قوله ونجش) بفتح النون وسكون الجيم وهو لغة الاثارة بالشاء المثلثة لما فيه من اثاره الرغبة  
 والاسم النجش بفتح النون يقال نجش الطائر اثاره من مكانه وفعله نجش من باب ضرب وليس من النجش فتح باب  
 السلعة ان كان عارفا واخبر بثن المثل أو أقل منه اه برماوى (قوله بأن يزيد في ثن الخ) ومدح السلعة ليرغب  
 فيها بالكذب كالنجش اه شرح مر وقوله ليرغب فيها بالكذب قضيه أنه لو كان صادقا في الوصف لم يكن  
 مثله وهو ظاهر لان المدح بمجرد لا يحمل المالك على الامتناع من البيع بما دفع فيها ولا بخلاف الزيادة لان  
 المالك اذا علم بها يمتنع في العادة من البيع بما دفع له أولا اه ع ش عليه (قوله بل ليرغب غيره) مثال لا قيد  
 لانه لو زاد لنفع البائع ولم يقصد خديعة غيره كان الحكم كذلك ولا فرق بين بلوغ السلعة قيمتها أولا وكونها يتيم  
 أو غيره فيها يظهر خلافا لما في الكفاية في الشق الاول وان ارتضاء الشارح لما في ذلك من ايداء المشتري ولعموم  
 النهى والمعتمد اختصاص الاثم بالعالم بالحرمة في هذا كبقية المناهى ولا اثر للجهل في حق من هو بين أظهر  
 المسلمين بخصوص تحريم النجش ونحوه وقد أشار السبكي الى أن من لم يعلم الحرمة لا اثم عليه عند الله تعالى واما  
 بالنسبة للحكم الظاهر للقضاء فاشتهر تحريمه لا يحتاج الى اعتراف متعاطيه بالعلم بخلاف الخطي وظاهره انه  
 لا اثم عليه عند الله تعالى وان قصر في التعلم والظاهر أنه غير مراد اه شرح مر (قوله أيضا بل ليرغب غيره)  
 يقال غره بغيره بالضم غرور اخذعه اه مختار والتغري يراد على النفس على الغرر ولم يذكر وفعله والقياس انه  
 مأخوذ من غره لامن غره الذي عبروا به هنا اه برماوى (قوله والمعنى في تحريمه الايداء) تنبيه قال في  
 العباب في باب الشهادات والصغيرة كذلك الى ان قال وكالنجش والاحتكار والبيع والسوم والخطبة على بيع  
 أو سوم أو خطبة تحريمه وبيع الحاضر للبادي وتلقى الركبان والتصرية وبيع معجب لم يذكر عينه الى آخر  
 ما ذكر اه ونقل بعض أصحابنا انه صرح في الزواجر في الجميع بأنها كباقر فليراجع اه شوبرى (قوله ولا  
 خيار للمشتري لتفريطه) أى بعدم مراجعة أهل الخبرة وتأمله وقيل له الخيار للتدليس كالتصرية ومحل  
 الخلاف عند مواطئة البائع للناجش والافلا خيار جزوا ويجرى الوجهان فيما لو قال البائع أعطيت في هذه  
 السلعة كذا فبان خلافه وكذا لو أخبره عارف بان هذا عتيق أو فيروز ج بمواطئته فاشترى فبان خلافه ويفارق  
 التصرية بأنهم تغري في ذات المبيع وهذا خارج عنه انتهى اه شرح مر وقوله فبان خلافه وصورة المسئلة  
 أن يقول بعثت هذا مقتصر اعياه أما لو قال بعثت هذا العتيق أو الفير وزج فبان خلافه لم يصح العقد لانه حيث  
 سمى جنسا فبان خلافه فسد بخلاف ما لو سمى نوعا وتبين من غيره فان البيع صحيح ويثبت الخيار وسئل شيخنا مر  
 عما لو بيع برده على ان حواشيه يرفق بانه غدير هل يبطل البيع أولا فيه نظار فأجاب بصحة البيع وقال لان  
 الذى بان هنا من غير الجنس بعض المبيع اه ع ش عليه (قوله وبيع نحو رطب الخ) ومع كونه حراما فهو صحيح  
 ومثل البيع كل تصرف يقضى الى معصية كببيع أمر دمن عزف بالفجور وأمة من يتخذها العناء محرم وخشب  
 لمن يتخذ آله له ووثوب حرير لبس رجل بلا نحو ضرورة وسلاح من نحو باغ وقاطع طريق ومثل ذلك اطعام  
 مسلم مكاف كافرا مكافا في شهر رمضان وكذا بيعه طعاما علم أو ظن انه يأكله من ارا كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى  
 لان كلاً من ذلك تسبب في المعصية وأعانه عليها بناء على تكليف الكفار بفروع الشريعة وهو الراجح والفرق  
 بين ما ذكر واذنه في دخول المسجد انه يعتقد وجوب الصيام عليه ولكنه أخطأ في تعيين محله ولا يعتقد حرمة  
 المسجد ولهذا كان له ان يدخله ويمكث فيه لانه صلى الله عليه وسلم قدم عليه وقد ثقيف فانزلهم في المسجد قبل  
 اسلامهم ولا شك ان فيهم الجنب لا يقال هو في هذه الصورة عاجز عن التسليم شرعا فلم يصح البيع لانا تمنع ذلك بأن  
 العجز عنه ليس بوصف لازم في المبيع بل في البائع خارج عما يتعلق بالبيع وشروطه به فارق البطلان في  
 التفريق وبيع السلاح للحرى لانه لو وصف في ذات المبيع موجود حاله البيع ولا يشكل عليه صحة بيع سلاح

(بان يزيد في ثن) للسلعة  
 المعروضة للبيع لا لرغبة  
 في شرائها بل (ليغري) غيره  
 فيشترى بها ولو كان التغري  
 بالزيادة ليساوى الثمن القيمة  
 والمعنى في تحريمه الايداء  
 (ولا خيار) للمشتري  
 لتفريطه (وبيع نحو  
 رطب) كعنب



لقاطع الطريق مع وجود ذلك فيه لان الفرق بينهما واضح وهو أن وصف الحرابة المقتضى لتقويتهم به علينا  
موجود حال البيع بخلاف وصف قطعه الطريق فإنه أمر مترتب ولا عبادة بما مضى منه وما تقرر راندفع  
مالا سبكي وغیره هنا وأفتى ابن الصلاح وأقره فیهین حجت أمته على فساد بانم اتباع عليها قهر اذا تعين  
البيع طريقا الى خصالها كما أفتى به القاضي فیهین يكلف نفسه مالا بطريقه بانه يباع عليه تخليه صاله من المنزل  
ويؤخذ مما تقرر ان محله عند تعينه طريقا كما يشير اليه كلامه والبائع له الحياكم ومما ينهي عنه أيضا احتكار  
القوت لجبر لا يحتكر الا خاطئ بان يشتريه وقت الغلاء أي عرفا ليس بملكه ويبيعه بعد ذلك باكثر من ثمنه للتضييق  
حينئذ فان احتل شرط من ذلك فلاثم وهل يكره امسالك ما فضل عن كفايته وموته سنة وجهان أو جههما  
عدمه انهم الاول يبيعه ما زاد عليها ويجبر من عنده زائدا على السنة على يبيعه في زمن الضرورة فان امتنع بآءه  
عليه الحاكم وعلم مما تقرر اختصاص تحريم الاحتكار بالاقوات ولو غمرا أو زبيبا فلا يعم جميع الاطعمة  
ويحرم على الامام أو نائبه ولو قاضيا التسعير في قوت أو غيره ومع ذلك يعزى مخالفه للاقتيات ويصح البيع اذ  
الجر على شخص في ملك نفسه غير معهود وظاهر كلام أصل الروضة أن التعزير مفرع على حرمة التسعير وجرى  
عليه ابن المقرئ لما رأى من الاقتيات وان خالف فيه ابن الرفعة وغيره حيث قالوا بتفرع عنه على جواز  
والاوجه الاول اه شرح مر وقوله اختصاص تحريم الاحتكار بالاقوات وكذا ما يحتاج اليه فيها كالادم  
والقواكه اه عباب اه سم وخرج بالاقوات الامتعة فلا يحرم احتكارها ما لم تدع اليها ضرورة وحادثة  
وقع السؤال عنها وهو أن ذمها يستعمل الوشم بعد بلوغه بلا حاجة تدعو اليه ثم أسلم فهل يجب عليه ازالة الوشم  
حيث لا ضرر عليه في ازالته أم لا كمن فعل به من المسلمين قبل بلوغه حيث لم يكلف ازالته لعدم تعديه في الاصل  
ويعنى عنه في حقه وحق غيره ولا ينحس ماء قليلا لا فائدة محل الوشم له الى غير ذلك من الاحكام والجواب ان  
الظاهر العقول عدم اعتقاده حرمة في الاصل فلا تعدى منه حال الفعل وان كان مخاطبا بفروع الشريعة اه  
عش عليه (قوله المتخذ مسكرا) أي ولو كافر الحرمة ذلك عليه وان كالات تعرض له بشرطه وهل يحرم  
بيع الزبيب لحنفى يتخذ مسكرا ككله وقضية العلة أو لانه لا يمتنع دخل النيد بشروطه فيه ونظروا فيجاء الال نظرا  
لاعتقاد البائع اه سم على جج اه عش على مر (قوله وانما حرم أو كره الخ) استدلال البهقي لذلك  
بحديث لعن الله الخمر وشاربها وساقيها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة اليه وآكل  
ثمها ووجه الاستدلال انه يدل على تحريم التسبب الى الحرام وبالجملة فليس ناصحا يبيع نحو رطب كعنب  
والفصل معقود لما فيه منى خاص اه برماوى (قوله لانه سبب لعصية) ومنه يبيع سلاح لنحو قاطع طريق ويؤديك  
لمن يهاش به وكيش لمن ينساع به ومملوك لمن عرف بالعبودية وجارية لمن يكرها على الزنا وأما من يتخذها  
لغناء محرم ودابة لمن يحملها فوق طاقتها وخشب لمن يتخذها آلة لهو وثوب حرير ليس رجل بل بالضرورة واطعام  
مسلم مكاف كافر مكاف في نهار رمضان ويبيع طعام علم أوطن أنه ياكله نهارا ولو ببلده ومنه النزول عن  
وظيفة لغير أهل ان علم أن الحاصكم يقرره فيها ولا يصح تقريره ولو وجد ومنه النزول عن نظار لمن يستبدل  
الوقف أو ياكله بغير وجه جائز عند من يراه ومن المنهى عنه الاحتكار وهو ان يشتري قوتا لا يبيعه في زمن الغلاء  
بقصد ان يبيعه بعد ذلك باكثر من ثمنه فخرج بالشراء ما لو أمسك ضيقة ليبيعه في زمن الغلاء وبزمن الغلاء زمن  
الرخص ومكان الغلاء كان اشتراه من مصر لينقله الى مكة ليبيعه باغلى أو من أحد طرفي البلاد الى طرفه الآخر  
لذلك وبالقصدمالوا اشتراه لنفسه أو مطلقا ثم طرأ له امساكه لذلك فلا حرمه خلا للعلامة حج في بعض ذلك  
اه برماوى (قوله أعم وأولى من قوله الخ) وجه الاولية انه ليس فيه اطلاق الجر على عصير الرطب بخلاف عبارة  
الاصل فإنه أطلق عليه وهو انما يطلق لغة على عصير العنب نعم في غير اللغة يطلق على كل عصير اه شيخنا وأما  
عصير الرطب والزبيب فيقال له في اللغة نيدوا العموم في قوله نحو رطب لانه يشمل الزبيب والتمر تأمل والله أعلم

(المتخذ مسكرا) بأن يعلم  
منه ذلك أو يظنه فان شك  
فيه أو توهمه منه فالبيع له  
مكروه وانما حرم أو كره  
لانه سبب لعصية محقة أو  
مظنونة أو لعصية مشكوك  
فيها أو متوهمة وتعبيرى  
بما ذكر أعم وأولى من  
قوله ويبيع الرطب والعنب  
لعاصر الخمر.

\* (فصل في تفریق الصفقة) \* أى العقد وسمى بذلك لان أحدهم كان يضرب يده في يد صاحبه عند العقد  
قاله الشيخ عميرة اه ع ش على مر وفي المختار الصفق الضرب الذي يسمع له صوت وكذا التصفيق ومنه  
التصفيق باليد وهو التصويت بها وصفق له بالبيع والبيعة أى ضرب يده على يده وباه ضرب ويقال ربحت  
صفقة وصفقة رابحة وصفقة حاسرة وصفق الباب رده وأصفقه أيضا والريح تصفق الاشجار فتصطفق أى  
تضطرب وتوب صفيق ووجه صفيق بين الصفقة وتصفيق الشراب تحويله من اناء الى اناء اه (قوله في تفریق  
الصفقة) أى في بيان ما يقتضى تفریقها وبيان ما يقتضى تعددها ومعنى التفریق اختلافها صحة بالنسبة لشيء  
وفسادا بالنسبة لآخر ابتداء أو دوام والتفریق في اختلاف الاحكام معناه ان يعطى كل عقد من المختلفين حكما  
يخصه ولا يوجد في الآخر اه شيخنا (قوله وتفریقها ثلاثة أقسام) وكذا تعددها لانه ما بتفصيل الثمن أو  
بتعدد البائع أو بتعدد المشتري اه برماوى (قوله لانه ما في الابتداء) وضابطه ان يجمع بين عينين يصح  
البيع في احدهما دون الاخرى وقوله في الدوام وضابطه ان يجمع بين عينين تفرد كل منهما بالعقد وتتلف  
احدهما قبل القبض وقوله أو في اختلاف الاحكام وضابطه ان يجمع بين عقدين لازميين أو جائزين ثم ان في  
ادخال هذا في تفریق الصفقة نظر الاله اما صحيح فيهما أو باطل فيهما أو أحيب بان المراد بتفریق الصفقة الاعم من  
ان يكون أحدهما صحيحا والاخر باطلا واختلاف العقد من جهة اشتمال كل منهما على ما لا يشتمل عليه الآخر  
من الاحكام وهذا أولى مما أجاب به الاسنوى لانه لا يتأتى على ما ضابطه المصنف لعدم تعرضه لقولى تفریق  
الصفقة اه برماوى (قوله لو باع في صفقة الخ) المراد بالبيع هنا الايجاب فقط ويكون من طرفية الجزء في  
الكل لان الصفقة العقد المركب من الايجاب والقبول ولا يصح ان يراد بالبيع العقد بتمامه لانه يلزم حينئذ  
طرفية الشيء في نفسه اه شيخنا والبيع ليس بقيد بل الرهن والهبة والزكاة والنكاح كذلك فاذا رهن ما يصح  
وما لا يصح صح فيما يصح وبطل في غيره ومثله يقال فيما عطف عليه اه عناني وعبرة البرماوى انما يخص  
البيع لكونه موضوع البحث والافلاجارة والتزويج وغيرهما كذلك انتهت وعبرة شرح مر ويحسرى  
تفریق الصفقة في غير البيع كاجارة ونحوها لافيهما اذا كان كل واحد قابلا للعقد لكن امتنع لاجل الجمع كمنكاح  
الاثنين فلا يجزى فيهما اتفاقا انتهت (قوله حلاوحما) لغتان في الحلال والحرام ومن ثم قرئ وحرم على قرينة  
والمراد بالحل ما يجعل ريعه عليه العقد وبالحرم ما يحرم العقد عليه ولا يصح اه شيخنا (قوله بغير اذن الغير  
والشريك) مفهوم القيد مختلف في المشترك يصح في الجميع وفي عبس الغير يبطل في الجميع كاذكره بعد اه  
شيخنا (قوله صح البيع في الحل الخ) سواء قال هذين أم هذين الخطين أم القنين أم الخلل والخمر أم القن والخمر  
اه شرح مر وبقي مما يقتضيه التعميم ما لو قال بعثك هذين الخمرين أو الخمرين أو أشار الى الخلل وعبر عنه  
بالخمر أو الى الخمر وعبر عنه بالحل وكذا في مسألة الخمر والعبد فانظر هل يصح في هذه الصور أو لا وظاهر قول شيخنا  
زى في حاشيته أو وصفه بغير صفته الصحة ويوجه بان العبرة بما في نفس الامر وذكر المبطل في اللفظ حيث  
خالفه لغوا لكن يرد عليه ما مر بالهامش في الشرط الخامس عن سم على ج من انه لو سمي المبيع بغير اسم  
جنسه لم يصح اه الان يقال لما كان ما هنا كالجنس الواحد وانما اختلافها بصفة الجرية والخلية والحرية  
والرقبة مع اتحاد الاصل وهو الانسان والعصير فلا منزلة لاختلاف النوعين فلم يضر ذلك أو يقال انه لما سمي الخلل  
والعبد بما لا يرد البيع على مسماه أصلا جعل لغوا بخلاف القطن مثلا اذا سماه بغير اسمه كالحرير أو خرجه الى  
ما يصلح ان يكون مورد البيع ولم يوجب ذلك المسمى في الخارج فبطل العقد لعدم وجود ما يتعلق به مع امكانه  
اه ع ش عليه وأما لو قال بعثك الخمر والخل أو الخمر والقن أو عبدا غيريا وعبدا أو حصه شريكي بغير اذنه  
وحصتي لم يصح عند الزركشي وعالله بان العطف على الممتنع ممتنع قال كقولنا نساء العالمين طوالق وأنت  
يأز وجتي لم تطلق لعطفها على من لم تطلق وواقعته على ذلك والشيخنا ونازع شيخنا في هذا القياس بأن قياس

\* (فصل في تفریق الصفقة  
وتعددتها) \* وتفریقها ثلاثة  
أقسام لانه ما في الابتداء  
أو في الدوام أو في اختلاف  
الاحكام وقد بينتاهم هذا  
الترتيب فقلت لو (باع) في  
صفقة واحدة (حلاوحما)  
تكل وخر أو عبدا وحر أو  
عبدا وعبدا غيره أو مشتركا  
بغير اذن الغير والشريك  
(صح) البيع (في الحل) من  
الخل وعبده وحصته من  
المشترك وبطل في غيره  
اعطاء لكل منهما حكمه



ما هنا ان يقول طلقت نساء العالمين وزوجتي وفي هذه تطلق الزوجة لان العامل في الاول عامل في الثاني وحيث  
 يصح بيع الحل وقياس نساء العالمين طوالت و أنت يا زوجتي ان يقال هنا هذا الجرم مبيع منك وهذا الحل وفي  
 هذه لا يصح البيع في الحل لانه من عطف الجمل ولم تتم الجملة الثانية ولا عبرة بنية تمامها وهي طالق في الاولى  
 ومبيع في الثانية وفي شرح الارشاد الحج موجه بالمقالة انزركشي ان بعثك الحر والعبد باطل لان قوله بعثك  
 الحر وقع باطلا شرعا فصار قوله والعبد باطلا لا غبار لانه لم يبق له عامل حيث نذر بان العامل يتعدده عنه بتعدد  
 معمولاته ويختلف حكمه باعتبارها فلا يلزم من بطلانه بالنسبة للمعطوف عليه بطلانه بالنسبة للمعطوف  
 واما عدم الوقوع في مسألة الطلاق فلانه من عطف الجمل وبجمله طلاق زوجته وهي وأنت يا زوجتي لم تتم بعدم  
 ذكر لفظ الطلاق فيها وتقدره لا يؤثر اه حل وفي قل على المحلى قوله نكل وخرسوا قال في صبيغته  
 بعثك الحل والحر أو عكسه أو الخلين أو الخريين أو غير ذلك خلافا لبعضهم في ذلك وكذا ما بعده نعم ان ذكر  
 جلتين وقدم الحرام فلا خلاف انه يبطل فيهما نحو هذا الجرم مبيع منك وهذا الحل مبيع قاله شيخنا  
 (قوله وقيل يبطل فيهما) انما قال ذلك لقوة الخلاف والافليس هذا طريقته اه برماوى (قوله قال الربيع  
 واليه الخ) عبارة شرح مرقا الربيع واليه رجع الشافعي آخره وورد باحتمال كونه آخرهما في الذكر  
 لافي الفتوى وانما يكون المتأخر مذهب الشافعي اذا اتى به اما اذا ذكره في مقام الاستنباط والترجيح ولم  
 يصرح بالرجوع عن الاول فلا والقولان بالاصالة في بيع عبده وعبده غيره وطرده في بقية الصور انتهت وفي  
 قل على المحلى قوله واليه رجع الشافعي آخره قال ابن المنذر وهو مذهب الشافعي وحيث نذر لم يظن ان خلاف  
 الاصحاب امامهم في هذه وقد يجاب بان الربيع قال ذلك بحسب ما بلغه ولعل الاصحاب اطعوا على خلافه وان  
 عبارة الربيع أحد قول الشافعي فتصفت على الناقل بأخر قوله فعبر بما قاله وقول بعضهم ان الشافعي رجح  
 في الذكر لافي الفتوى لا يعتبر قنأمل اه (قوله أيضا قال الربيع الخ) هو أبو محمد الربيع بن سليمان المرادى  
 راوى الام وغيرهما عن الامام الشافعي ولد سنة أربع وسبعين ومائة المتوفى بصمر يوم الاثنين عشرين من  
 شوال سنة سبعين ومائتين قال في المهمات ومتى أطلق الربيع فالمراد به المرادى لا الجيزى المتوفى بالجيزة في  
 ذى الحجة سنة ست وخسين ومائتين اه برماوى (قوله فانه لا يصح بيع العبدى) أى ان لم يخلص الثمن كما هو  
 موضوع المسئلة من كون الصفة واحدة اما لو فصله فانه يصح فيهما كما لو قال بعثك عبدى بدينار وعبدا بدينار  
 بثوب ويكون من قبيل قوله الآتى ويتعد بتفصيل غن الخ اه شرح مرقا بتصرف (قوله للجهل بما يخص  
 كلامهما) أى الجهل الشديد لانه في غنين بخلاف صورة عدم الاذن حيث صح في الحل وان كان فيه جاهل  
 لحفته حيث كان في ثمن واحد وهناك عدة أظهر من هذه وهى انه في حالة الاذن يؤدى الى نزاع لا غاية له لانه بين  
 المالكين بخلافه في عدم الاذن ففيها نزاع بين البائع والمشتري وغايته التحالف اه شيخنا (قوله بخصته  
 من المسمى) أى ان كان الحرام مقصودا أو مالمو كان غير مقصود كدم فيصيح في الحل بجميع المسمى اه شيخنا (قوله  
 باعتبار قيمتهما) وينبغي أن لا يكتفى في التقويم الابرجابن لابرجل وامرأتين ولا باربع نسوة لان التقويم  
 كالولاية وهى لا يكتفى فيها بالنساء اه ع ش على مرقا (قوله سواء علم الحال) أى علم ان أحدهما حرام اه شيخنا  
 (قوله لان الثمن في مقابلتهما) عبارة شرح مرقا ليقاعهما الثمن في مقابلتهما جيعا فلم يجب في أحدهما الا بقسطه  
 انتهت (قوله ويقدر الخ خلا) أى لا يمكن عوده اليه لا عسير العدم امكان عوده اليه اه زى قال في شرح  
 الارشاد ولا ينافى هذا ما في نكاح المشرک من تقويمه عنده من يرى له قيمة بظهور الفرق فانه ما ثم حالة العقد كانا  
 يريان له قيمة فعمولا باعتقادهما بخلافه هنا فان قلت قضيت ان العاقدين هنالو كانا ذميين قوم عندهم يرى له  
 قيمة قلت يمكن أن يلتزم ذلك ويمكن أن يجاب بأن البيع يخطأ له لكونه يفسد بفساد العوض أكثر مما يخطأ  
 للصدائق اذ لا يفسد بفساده (فرع) \* سئل العلامة حج رحمه الله عما لو وكله في بيع كتاب فباعه مع كتاب آخر

وقيل يبطل فيهما قال الربيع  
 واليه رجع الشافعي آخره  
 فلو أذن له شريكه في البيع  
 صح بيع الجميع بخلاف ما لو  
 أذن مالك العبد فانه لا يصح  
 بيع العبدى للجهل بما  
 يخص كلامهما عند  
 العقد (بخصته من المسمى  
 باعتبار قيمتهما) سواء  
 أعلم الحال أم جهل وأجاز  
 البيع لان الثمن في  
 مقابلتهما ويقدر الخ خلا  
 والحر رفيقا فاذا كانت  
 قيمتهما ثلث مائة والمسمى  
 مائة وخمسين وقيمة المملوك  
 مائة فخصته من المسمى خمسون

للوكيل في عقد واحد هل يصح فاجاب بقوله يبطل في الجميع ولا يدخله تفريق الصفقة لانه غير مأذون فيه ذكره في البيان لكن قضية كلامهم صحيحة بعبارة كتابه وان تفريق الصفقة يدخل وهو ظاهر اهـ بحروفيه  
 أقول القياس ما في البيان من البطلان كمالو باع عبده وعبده غيره باذنه فبيع الوكيل لكتابته كبيع عبده نفسه  
 ولكتاب الموكل كبيع عبده غيره باذنه مع عبده وقد علمت بطلان بيع العبد من فكذا يبيع النكاحين في السؤال  
 المذكور اهـ ع ش على مر (قوله أيضا ويقدرا لخر خلا) أي والميتة من كافة والخزير عن زابعد كبرا  
 وصغرا الاضأنا ولا بقرة اهـ شرح مر وانظر هل المراد بالخل الذي يقدر به الخمر أعلاه أو أدناه أو الغالب من  
 جنسه والاقرب الاخير فالجهر اهـ شو برى وتقدير الخمر خارجا حتى في مالو كان المتعاقدان كافر من فلا تعتبر  
 القيمة عندهما كما تقدم عن ع ش على مر (قوله أيضا ويقدرا لخر خلا) أي لانها تول اليه عادة كذا  
 قدره هنا وقد روه في الصداق عصيرا ولم يقدر وهو شيء في نكاح المشرک وظاهر كلام الرافعي اعتبار كل محصل بما  
 فيه فليست حكمه المخالفة وقد يقال في الحكمة انه لما وقع العقد مع الخمر فاسد اعتبر له وقت صحة وهو كونه خـلا  
 أو عصيرا واعتبر الخل في البيع لان لزومه مستقبل عند العقد فربما يصح بعده فتسقط المطالبة فاعتبر بما يؤول  
 اليه حال الخمر بخلاف عقد النكاح فاعتبر بوقت سابق له فيه قيمة وهو كونه عصيرا أو أمان نكاح المشرک فالعقد  
 وقع صحيحا بالخمر عندهم ولما امتنع المطالبة بعد الاسلام رجس الى قيمته ووقته لان اعتبار غير وقته يؤدي الى  
 اعتبار الشيء في غير وقت صحته وربما يقع الجحاف لان قيمته عندهم من براهها أقل غالبا من قيمة الخل أو العصير  
 فتأمل ذلك فانه من عثرات الافهام المستخرج من دقائق نقاش الالهام اهـ برماوى وهو مأخوذ من شرح مر  
 (قوله أيضا ويقدرا لخر خلا) أي حيث اختلفت قيمتهما بعد فرض الخمر خلافا لما يختلف وزع على الاجزاء  
 لانهم ما مثليان وعبارة شرح مر وظاهر كلامهم اعتبار المثل في هذا الفصل متقوما حتى يعرف نسبة ما يخصه  
 من الثمن وهو غير بعيد لكن الارجح كما جزم به ابن المقرئ توزيع الثمن في المثل أي المتفق القيمة وفي العيين  
 المشتركة على الاجزاء وفي المتقومات على الرأس باعتبار القيمة انتهت أي ومثل المتقومات المثليات المختلفة  
 القيمة باختلاف صفاتها اهـ ع ش على السارح \* (فرع) \* باع زوجي خف مثلا فتلف أحدهما قبل  
 قبضه فهل يقوم الباقي على انفراده أو مضمونه وما للتالف فيه نظرا والاقرب الاول لان التالف لم يقع باختيار البائع  
 والمشتري متمكن بعد التالف من الفسخ بالخيار فيفرض ان الباقي كان العقد تعلق به منفردا فيقوم كذلك ونقل  
 في الدرس عن الطبرلاوى ما وافق ذلك من تقويمه منفردا اهـ ع ش على مر (قوله وخرج ببيع مالواستعار شيئا)  
 انما ذكر هذه الصور مع انه لم يتكلم على شيء من غير صور البيع لان هذه وان لم تكن بيعا لكنها وسيلة للبيع  
 فنبه به بطلانها على انه اذا وقع بيع مترتب على شيء منها كان باطلا ولا يضاف ذكرا مرضا الى ان غير هذه  
 المذكور ان تلحق بالبيع في انه اذا ورد على ما يقبل التصرف الذي أتى به وما لا يقبل صح فيما يقبل وبطل في  
 غيره وقوله ويستثنى من الصحة الخ غاير بينه وبين ما قبله حيث عسبر فيه بخروج اسمول قول المصنف باع لهذه فلم  
 يصح جعلها خارجة بلفظ البيع اهـ ع ش (قوله أيضا وخرج ببيع مالواستعار شيئا الخ) عبارة شرح مر وانما  
 بطل في الجميع فيما لو أجزا الراهن المرهون مدة تزيد على محل الدين أو الناظر الوقف أكثر مما شرطه الواقف  
 لغير ضرورة أو استعار شيئا ليرهنه بدين فزاد عليه نظروجه بالزيادة عن الولاية على العقد فلم يمكن التبعيض  
 وفيما اذا فاضل في الربوى كدبر بمدين منه أو زاد في خيار الشرط على ثلاثة أيام كيان في فيه أو في العرايا  
 على القدر الجائر لو قوعه في العقد المنهى عنه وهو لا يمكن التبعيض فيه وفيما لو كان بين اثنين أرض مناصفة  
 فعين أحدهما منها قطعة مخفوفة بجميعها وباعها من غير إذن شريكه فلا يصح في شيء منها كإتلافه الزركشى  
 عن البغوى وأقره لانه يلزم على صحته في نصيبه منها الضرر العظيم للشريك بغيره والمشتري في حصته الى ان يصل  
 الى المبيع اهـ ويظهر جملته على ما اذا تعين الضرر طريقا أو لاقول وجهه خلافا لتمكنه من دفع ذلك بالشراء

وخرج ببيع مالواستعار شيئا  
 ليرهنه بدين فزاد عليه



ومالو أجر الراهن المرهون  
مدة تزيد على محل الدين  
فيبطل في الجميع ويستثنى  
من الصحة ما لو فاضل في  
الربوي أو زاد في خيار الشرط  
أو في العرايا على القدر الجائز  
فيبطل في الجميع وظاهر أن  
محل الصحة إذا كان الحرام  
مع ما لو ما يتأتى التقيسيط  
(وخير) فوراً (مسترجع)  
الحال بين الفسخ والإجازة  
لتبعض الصفقة عليه فإن  
علم الحال فلا خيار له كمالو  
اشترى معيباً علم عيبه أما  
البائع فلا خيار له وإن لم  
تجب له إلا الحصاة لتعديده  
حيث باع ما لا يملكه وطمع  
في ثمنه (أو) باع (نحو عبده  
قتل أحدهما قبل قبضه)  
انفسخ البيع فيه كمالو  
معلوم (لم ينفسخ في الاستح)  
وان لم يقبضه (بل يتخير  
مشتري) بين الفسخ والإجازة  
(فإن أجاز فبالحصاة) من  
المسمى باعتبار قيمته تعالى  
الثلث قد توزع عليه بما في  
الابتداء ونحو من زيادتي

والاستحجار للمهر أو القسمة فلم يتعين الاضرار ويؤيده ما مر في مجتبه ما ينقص بقطعه ولا ينافيه ما مر من عدم  
صحة بيع مسكن بلا مهر مطلقاً الشدة حاجته إلى المهر بخلاف ما هنا انتهت وقوله لغرض ضرورة سواء كان الناظر  
عالمًا أو جاهلاً خلافاً لاجب زرعة اه مر ونقله عنه سم على حج أي وانما تتحقق الضرورة حيث كانت  
الحاجة ناجزة كأنهم لم يوجد من يستأجره بما في بعمارة الامدة طويلة زيادة على شرط الواقف لغرض  
اصلاح المحل بقصد حصول خلل فيه بما يتحصل من الاجرة فلا يجوز لا انتفاء الضرورة حالة العقد والامور  
المستقبلة لا يعول عليها ومن الضرورة ما لو صرفت الغسلة للمستحقين ثم انهم دم الموقوف واحتج في اعادته إلى  
اجاره مدة وليس في الوقف ما يعمر به غير الغلة فان ذلك جائز وان خالف شرط الواقف لما هو معلوم من انه لا يمنع  
الغلة عن المستحقين ثم يدخرها لعمارة اه ع ش عليه (قوله ومالو أجر الراهن المرهون) أي ولو لجاهل لا ريب له  
يقال في المستعير وينبغي ان محل البعالة في الرهن اذا أجرة غير المرتن فان أجرة له صح أو لغيره باذنه صح أيضاً  
اه ع ش على مر (قوله فيبطل في الجميع) أي ثم ان وضع المستأجر يده على العين المؤجرة لزمه أجرة مثلاً لمدة  
استبلائه زادت على المسمى أولاً اه ع ش على مر (قوله أو زاد في خيار الشرط الخ) فيه نظر اذا قسم ما ع  
حلالاً وحراماً وهذا ليس منه فكان الاظهر ضم هذه الصورة لصور المحترز اه شيخنا (قوله على القدر الجائز) وهو  
في الخيار ثلاثة أيام وفي العرايا مادون خمسة أو سق اه ع ش على مر (قوله اذا كان الحرام معلوماً) أي يمكن  
علمه ولو بعد العقد ليدخل مالو باع المشترك بغير اذن الشريك وكان وقت العقد مجهول ما يخصه منه فهذه الصورة  
من القاعدة وخرج مالو قال بعتك عبدي وحرأ أو عبداً من عبيد الناس فان هذا لا يمكن علمه ولا بعد العقد فيبطل  
في الجميع اه شيخنا ما الحل فلا بد ان يكون معلوماً عند العقد اه شورى (قوله وخير فوراً) أي لكونه  
خياراً نقص وقوله لتبعض الصفقة عليه أي مع كونه معذوراً بجهله فهو كعيب ظاهري اه شرح مر (قوله  
أي وخير فوراً) أي وان كان الحرام مقصوداً الملو كان غير مقصود كدم فلا خيار ونقل عن شيخنا ان له  
الخيار اه حل وقوله فلا خيار ممتد سواء كان المشتري عالماً بغير المقصود أو جاهلاً به كما نقله الشيخ سلطان  
وعبارة ع ش على مر وفي حاشية الزيادة ما نصه نعم ان كان الحرام غير مقصوداً فالظاهر انه لا خيار لانه غير  
مقابل بشئ من الثمن كما ذكره الشارح في الشرح الكبير على البهجة اه ونظر فيه سم رحمه الله حيث  
قال وفي عدم ثبوت الخيار نظر بطرق الضرر لا يشتري اه انتهت (قوله جهل الحال) ويصدق المشتري في  
دعواه ذلك لانه لا يعلم الاصل عدم الاقدام على ما علم فيه الفساد اه ع ش على مر (قوله وان  
لم تجب له الا الحصاة) هذه الغاية صحيحة وليست الواو الحال خلافاً لبعضهم لانه قد تجب له الحصاة فقط بان كان  
الحرام مقصوداً وقد لا تجب له الحصاة فقط بل يجب له جميع الثمن بان كان الحرام غير مقصود اه شيخنا (قوله  
أو نحو عبده الخ) ومضابط هذا القسم ان يتلف قبل القبض بعض من المبيع يقبل الاقرار بالعقد أي ايراد  
العقد عليه وحده ومن ذلك مالو باع عبده مثلاً قتلف أحدهما أو كان عسيراً فقتل بعضه كما قاله الدارمي أو كان  
داراً فتلف سقفاً قبل قبضه فينفسخ العقد فيه وتستمر صحة في الباقي بقسطه من المسمى اذا زرع على قيمته  
وقيمة التالف وخرج بقولنا يقبل الاقرار بالعقد سقوط يد المبيع وعي عيبه واضطراب سقف الدار ونحوها  
بما لا يفرده بالعقد فهو اثم لا يوجب الانفساخ بل الخيار ليرضى بالمبيع بكل الثمن أو ينفسخ ويسترد الثمن اه  
شرح مر (قوله قتلف أحدهما قبل قبضه) لو قبض المشتري أحد العبدين ثم تلف لم يتخير بل يلزمه قسط  
التالف بيده من الثمن ولو قبضهما فقتل أحدهما ثم علم عيب الثاني فله ارشاه وان قال البائع رده مع قيمة  
التالف اه سم (قوله بل يتخير) عبارة أصلاً مع شرح مر ويتخير المشتري فوراً بين فسخ العقد  
والإجازة لتبعض الصفقة عليه فاذا أجاز فبالحصاة قطعاً كتنظيم ما مر في الحرر وفي الروضة كالشارح عن أبي  
اصحق طرد القولين فيه أحدهما بجميع الثمن وضعف بالفرق بين ما اقترن وبين ما حدث بعد صحة العقد مع

توزع الثمن في معاليها ابتداء وقضية كلامه انه لا خيار للبائع وهو كذلك كافي المجموع ووجهه ان الثمن غير منظور اليه اصاله فاعتبر تفريقه وامالانه يعتقر فيه لا ما يعتقر في الابتداء بخلاف المثلث فانه المقصود بالعقد فائز تفريقه واما ايضا انتهت وقوله غير منظور اليه اصاله يتأمل معنى الاصاله في الثمن سيما اذا كان الثمن والمثلث نقدين أو عرضين فان الثمن ما دخلت عليه الباء منهما والمثلث مقابلته فاما معنى كونه غير منظور اليه فيما لو قال بعثك هذا الدينار بهذا الدينار أو هذا الثوب بهذا الثوب اللهم الا أن يقال مراده بالاصالة ما هو الغالب من كون الثمن نقدا والمثلث عرضا اذا المقصود غالب التحصيل العروض بالثمن للانتفاع بذواتها كابس الثياب وأكل الطعام والنقل لا يقصد لذاته بل لغرض الحوائج به اه ع ش على مر (قوله ولو جمع عقد الخ) هذا شروع في تفريق الصفة في اختلاف الاحكام اه حل ومعنى تفريق الصفة في اختلاف الاحكام ان لكل من العقد حكم يخصه لا أنه يصح أحدهما ويخطأ الآخر وهذا ظاهر في مختلف الحكم وانظر ما معنى تفريقها في متفق الحكم تأمل (قوله ايضا ولو جمع عقد لا زمين أو جائزين) الى قوله ونخرج برزادتي لازمين أو جائزين الخ قرر مر في درسه وشرحه تبعا للوالده تبعا لبعض المتأخرين ما حاصله ان خروج اللازم والجائز ليس بمجرد اللزوم والجواز بل لتنافي أحكامهما فلا بد ان يقيّد البيع الخارج مع الجمالة بالصرف أو البيع في الذمة لتنافي الاحكام حينئذ اذا صرف يستحق عوضا بالعقد والمبيع في الذمة يشترط قبض ثمنه في المجلس على خلاف فيه والجمالة لا يستحق عوضا بالعقد ولا يشترط قبضه في المجلس بخلاف بيع المعين في غير الصرف فيجوز جمعه مع الجمالة ومثل البيع والصرف في الذمة الاجارة في الذمة لا يشترط قبض الاجرة في المجلس فأوردت عليه مرارا البيع للمعين والسلم فان جمعهما جائز مع تنافي أحكامهما اذا السلم يشترط قبض رأسه في المجلس بخلاف البيع لغير المعين الخاص منه بالمال يظهر ومنه ما ذكرته يمكن ان يقال السلم صنف من البيع فكان العقد لم يجمع عقدين بل عقد واحد ولا يخفى ما فيه فليحذر فانه نقل عن والده انه كان يقول بعض المصنفين ذهل في هذا المقام اه سم (قوله وان اختلف حكمهما) تعميم في كل من العامين فيحتاج كل منهما الى مثالين فقوله كاجارة أى سواء كانت واردة على العين أو الذمة بالنسبة لقوله وبيع واما بالنسبة لقوله وسلم فالمراد به الواردة على العين كما في شرح الرملى لاجل أن تخالف السلم فانه يقتضى القبض في المجلس بخلافها ويمثل للمتعقنين من اللزمين بالسلم والاجارة الواردة على الذمة المقدرة بعمل العمل فهي لا تقتضى التاقب كالسلم وتقتضى قبض الاجرة في المجلس كالسلم وقوله أو شركة وقراض مثال للمتعقنين من الجائزين كما قال وقد مثلت الى آخره وانظر ما مثال المختلفين من الجائزين تأمل (قوله كاجارة وبيع) كأن قال بعثك عبدى وأجرتك دارى شهر ايكذا وقوله أو اجارة وسلم كبعتك كذا في ذمتى سلما وأجرتك دارى شهر ايكذا انتهى برماوى (قوله أيضا كاجارة وبيع) أى وكبيع ونكاح واتحد المستحق كزوجتك ابنتى وبعثك عبدا بألف وهى في ولايته أو بعثك ثوبى وزوجتك أمتى فان النكاح يصح لانه تعالى تأثره بفساد اصداف بل ولا بأكثر الشروط الفاسدة وفي البيع والصداف القولان السابقان أظهرهما صحته ما ووزع المسمى على قيمة المبيع ومهر المثل املو كان المستحق مختلفا كزوجتك ابنتى وبعثك عبدى بكذا فلا يصح كل من البيع والصداف ويصح النكاح بمهر المثل ولو جمع بين بيع وخلع صح الخلع وفي البيع والمسمى القولان وشرط التوزيع بيع في كلام المصنف أن تكون حصة النكاح بمهر المثل فأكثر فلو كانت أقل وجب مهر المثل كافي المجموع ما لم تأذن الرشيدة في قدر المسمى فيعتبر التوزيع مطلقا اه شرح مر (قوله أو اجارة وسلم) مثال لما اذا اختلف حكمهما كما سيبينه عليه الشارح والمراد الاجارة لمعين كأن قال أجرتك دارى شهر او بعثك صاع قمح في ذمتى صلته كذا سلما بكذا اه حل ومر (قوله أو شركة وقراض) مثال لما اذا اختلف حكمهما كأن نخطب العين له بألف لغيره وشاركه على أحدهما وقارضه على الآخر وفيه ان هذا يتوقف على ان سائر ما يعتبر في القراض يعتبر في الشركة وليس كذلك حرره وسكت عن مثالى متفق الحكم من اللزمين

(ولو جمع عقد عقدين  
(لازمين أو جائزين) وان  
اختلف حكمهما) كاجارة  
وبيع أو اجارة (وسلم  
أو شركة وقراض صحا



وختل في الحكم من الجائزين وقد يقال مراده على فرض ان يوجد اتفاق واختلاف الاحكام في شيء من ذلك  
 اللازمين والجائزين اهـ حل (قوله ووزع المسمى على قيمتهما) هذه العبارة في غاية الاشكال بالنسبة للقراض  
 والشركة لانه ليس فيهما مسمى وانما فيهما ربح فكان الاولى ان يقول ووزع المسمى في غير الشركة والقراض  
 باعتبار القيمة اما فيهما فيوزع الربح عليهما باعتبار المقدار اهـ شربلالي ويدل عليه قول الشارح أي قيمة  
 المؤخر فدل على ان مراد المسمى بقوله ووزع المسمى الخ تخصيصه بغير الشركة والقراض (قوله أي قيمة  
 المؤخر) المراد بها الاجرة واطلاق القيمة على الاجرة صحيح لانها في الحقيقة قيمة المنفعة اهـ حل (قوله ولا  
 يؤثر الخ) مراده به اذ بيان عمالة القول الضعيف ورداها اهـ شيخنا وعبارة شرح مر ومقابل الاظهر  
 بطلان لانه قد يعرض لاختلاف حكمهما باختلاف أسباب الفسخ والانساخ ما يقتضي فسخ أحدهما فيحتاج  
 الى التوزيع ويلزم الجهل عند العقد بما يخص كلا منهما من العوض وذلك محذور وأجاب الاول بقوله ولا أثر  
 لما يعرض الخ انتهت وقوله ما قد يعرض ما واقعة على فسخ وانفساخ واللام في قوله لاختلاف حكمهما يعني عند  
 البناء في قوله باختلاف سببية متعلقة بغير عرض وقوله أسباب الفسخ والانساخ من وضع الظاهر موضع المضمحل  
 اذ كان يقول أي أسبابه أي أسباب ما يعرض اهـ شيخنا وفي الرشيدي على مر قوله ما يعرض ما واقعة  
 على الفسخ والانساخ المعنوي من المقام واللام في قوله لاختلاف تعديلية لقوله يعرض انتهى (قوله أيضا  
 ولا يؤثر ما قد يعرض لاختلاف حكمهما) أي اللازمين والجائزين وقد أسقط هـ في شرح الروض أي ولا  
 يؤثر ما قد يعرض للجائزين واللازمين من اختلاف الاحكام الناشئ ذلك من أسباب الفسخ والانساخ أي على  
 فرض ان يوجد ذلك أي واختلاف الشروط كما سيظهر عليه فقد يوجد اختلاف الاحكام في البيع لعين والجارة  
 لعين وقد لا يوجد ذلك فيهما كالبيع في الذمة والجارة على عمل اهـ حل (قوله لاختلاف حكمهما) سيظهر  
 الشارح الى بيان اختلاف الحكم بقوله وبيان اختلاف الخ فجعل اقتضاء التأقيت واقتضاء عدمه من الاحكام  
 فينبغي ان لا يحسن ما صنعه المحشي حيث زاد على الاحكام الشروط ومثل لها بالتأقيت وعدمه (قوله والانساخ)  
 أي في السلم اذا انقطع السلم فيه عند المحلل على رأي اهـ سلطان والراجح عدم الانفساخ وسيأتي في السلم ما نصه  
 ولو أسلم فيما يعم فانه قطع في حله خير لا قبل انقطاعه فيه اهـ وأما الانفساخ في الجارة فقد ذكره في بابها بشو له  
 فصل في فسخ بطلب مستوفى منه معين في مستقبل ويحبس غير مكترله مدة حبسه ان قدرن بمدة اهـ (قوله  
 المستلزم للجهل عند العقد) لا يقال ان الجهل موجود عند العقد فطعا وان لم يعرض ما ذكرنا نقول هو وان  
 كان موجودا عند العقد لكن لا ينظر اليه الا عند بقاء أحدهما وسقوط الآخر أما اذا بقيت المقتضود  
 المجموع فلا حاجة للتوزيع المترتب عليه الجهل اهـ شيخنا حـ ف (قوله ألا ترى انه يجوز بيع ثوب الخ)  
 أي فهذا عقد واحد فيه جهل بالتوزيع حاله وجوده ولم يطل فأولى ان لا يضر مثله في العقدين وفارق عدم  
 الصحة في عبده وعبد غيره كما مر لما تقدم من التنازع اهـ قل على المحلى (قوله لانه ليس بقيد) ان قلت  
 اذا كان كذلك كان المناسب أن يعم بضده فيقول فيما تقدم وان اتفق حكمهما كما هو عادته وهما قد عم  
 بنفس القيد بقوله وان اختلف الخ قلت انما فعل ذلك لان القيد محل الخلاف فناسب ان يغني به ليرد على المخالف  
 وبه يجاب عن تقييد الاصل لان متفق الحكم يصح جمعهما مجزأ اهـ شيخنا (قوله مآلو كان أحدهما  
 لازما) المذاع على منافاة الاحكام وعدمها فتناف أحكامهما صحاومتى تنافتم بصحاومتى غير  
 باختلافهما بالازم والجواز فراده ذلك اهـ مر أقول انظر هـ ذامع تناف البيع والسلم باشتراط قبض رأس  
 المال في السلم في المجلس دون البيع فهنا تناف في الاحكام وقد صحا وكذا الاجارة والبيع تأمل وقد جعلوا  
 الشركة والقراض مما اتفقت أحكامهما وكان وجهه انه لا يشترط في كل منهما القبض في المجلس وانه يشترط  
 كون التصرف بالمصلحة وان المتصرف أمين وغير ذلك وفسر الامام الاختلاف باختلاف أسباب الفسخ

ووزع المسمى على قيمتهما  
 أي قيمة المؤخر من حيث  
 الاجرة وقيمة المبيع أو المسلم  
 فيه ولا يؤثر ما قد يعرض  
 لاختلاف حكمهما  
 باختلاف أسباب الفسخ  
 والانساخ المحوجين الى  
 التوزيع المستلزم للجهل  
 عند العقد بما يخص كلا  
 منهما من العوض لانه  
 لا محذور في ذلك ألا ترى انه  
 يجوز بيع ثوب وشخص  
 من دار في صفقة وان اختلفا  
 في الصفقة واحتج الى  
 التوزيع المستلزم لما ذكر  
 وحذفت قوله بخلاف  
 الحكم لانه ليس بقيد لان  
 غيرهما كذلك في الحكم  
 وقد منات له من زيادتي  
 بالشركة والقراض وخرج  
 بزيادة لازمين أو جائزين  
 مآلو كان أحدهما لازما  
 والاخر جائزا

والانفساخ وزيد اختلاف شروط الانعقاد اه سم (قوله كبيع وجعالة) صورته أن يقول اشتريت منك  
أردب يوم ثلاثي ذمتك سلما الى شهر كذا وجاءتك على رد عبدى بألف اه حل (قوله أيضا كبيع وجعالة)  
أى وكجارة وجعالة والمراد ببيع واجارة يقتضيان القبض في المجلس كالربوي والسلم واجارة الذمة أما بيع المعين  
واجارة المعين فيصح جمعهما مع الجعالة فيثبت ذم دار الصحة على امكان الجمع ومدار الفساد على عدمه وليس  
المدار على الاتفاق في الجواز وال لزوم والاختلاف فيهما اه شيخنا (قوله لأنه لا يمكن الجمع بينهما) بيانه ان  
العوض في الجعالة لا يستحق الا بالقراغ من العمل فلا يلزم تسليمه الا حينئذ وأما ما معهما من السلم وكل ما يقتضى  
القبض في المجلس فينبه وبيننا غاية التنافي اذ هو يقتضى القبض في المجلس وهي تقتضى عدمه بخلاف السلم  
والاجارة فانه وان اقتضى القبض في المجلس فهي لا تقتضى عدمه كالا تقتضى اذا كانت على عين فليس بينهما  
غاية التنافي ثم رأيت في شرح مر مانصه بخلاف مالو كان أحدهما واجارا كالبيع أى الذى يشترط  
قبض العوضين فيه بدلالة ما يأتى في الجعالة فلا يصح قطعا لتعذر الجمع بينهما اذ الجمع بين جعالة لا يلزم وبيع  
يلزم في صفقة واحدة غير ممكن لما فيه من تناقض الاحكام لان العوض في الجعالة لا يلزم تسليمه الا بقراغ  
العمل ومن جهة الصرف يجب تسليمه في المجلس ليتوصل الى قبض ما يخص الصرف منها وتنافي اللوازم يقتضى  
تنافي الملزومات كما علم انتهت (قوله ان الاجارة تقتضى التأقيت) أى وانها تفسخ بالتلف بعد القبض بخلاف  
البيع والسلم اه شرح مر (قوله ويتعدد) أى العقد أى سواء كان عقدا ببيع أو غيره كالتبعية على  
هذا العموم بقوله وتعبيرى بالعقد الخ وقوله بتفصيل ثمن ولا يضر كثرة التفصيل وان طال بها الفصل بين  
الايجاب والقبول لان هذا فصل بما يتعلق بالعقد وهو ذكر المعقود عليه ومن فوائد التعدد جوار افراد كل  
حصة بالرد كما يأتى اه شرح مر وقد ذكر الشارح هذه الفائدة هنا بقوله وله رد أحدهما بالعيب  
(قوله بتفصيل ثمن) أى مع الثمن كما يؤخذ من تمثيله فخرج ما لو فصل الثمن فقط أو الثمن فقط كما لو قال بعثتك هذا  
العبد بددينار وثوب أو بعثتك هذا العبد وهذه الجارية بددينار فالاية تعدد في هذا ولا بد أن يكون التفصيل من  
المبتدى بانما كان أو مشترى كما في شرح مر وان أجل الاخر فان كان التفصيل من الجيب فقط فلا تعدد  
وعبارة عس (تنبيه) اعلم أن الصفقة لا تعدد بتعدد الثمن فقط كما اذا قال بعثتك هذا العبد وهذه الثوب بددينار  
ولا بتعدد الثمن فقط كما اذا قال بعثتك هذا بدرهم وبدينار وثوب وانما يتعدد بتعدددهما اه مر انتهت  
والحاصل ان التعدد انما يكون اذا فصل البادى من البائع أو المشتري دون القابل فاذا فصل الموجب وأجل  
القابل كان العقد متعددا جلا لاجمال على التفصيل ولو أجل الموجب وفصل القابل لا يتعدد العقد جلا  
للتفصيل على الاجمال هذا هو المفهوم من كلام الاصحاب هنا وجرى عليه شيخنا كج حيث قال لا بعد قول المصنف  
وتعدد الصفقة بتفصيل الثمن مانصه من ابتداء بالعقد لترتب كلام الاخر عليه اه لكن في الايجاب  
والحاصل ان التفصيل ان كان منهما تعددت قطعا أو من الموجب أو القابل فكذلك على الاصح كما أفاده قول  
الرافعي والنووي في الروضة في الجمع في النكاح بين حرة وأمة ولو فصل المزوج فقال الزوج قببات نكاحهما  
أو جمع المزوج وفصل الزوج هل هو كالفصل جميعا أو كالجاء وجها أن أحدهما الاول اه حاشي (قوله  
كبعثتك ذاك الخ) وليس من التعدد بعثتك ذاك وذا بعشرة من النواهي أو الدنانير أو منهما ولا بعثتك ذاك بعشرة  
من الدراهم وعشرة من الدنانير ولو قال بعثتك ذاك والاول بكذا والثاني بكذا أو قدم الثاني على الاول فهل  
الصيغة في ذلك صحيحة وهي من المتعدد أولا كل محتمل والمتجه فساد الصيغة اه برماوى كذا بخطه والظاهر  
خلافه اذ ليس فيه الا تفصيل الثمن والثمن وتقدم ان العقد معه يصح ويتعدد (قوله فيقبل فيهما) أموالو  
قبل في أحدهما فقط بعينه فانه يصح أيضا كما نقله في شرح الروض كغيره عن القاضي فقال ولو قال بعثتك  
عبدى بألف وجاريتي بخمسمائة فيقبل أحدهما بعينه قال القاضي فالظاهر الصحة اه لكن الوجه الموافق

كبيع وجعالة فانه لا يصح لانه  
لا يمكن الجمع بينهما وبيان  
اختلاف الاحكام فيما  
اختلفت أحكامه مما ذكر ان  
الاجارة تقتضى التأقيت  
والبيع والسلم يقتضيان عدمه  
والسلم يقتضى قبض رأس  
المال في المجلس بخلاف غيره  
(ويتعدد) أى العقد  
(بتفصيل ثمن) كبعثتك ذاك  
بكذا وذاك بكذا فيقبل فيهما وله  
رد أحدهما بالعيب (ويتعدد  
عقد)



لما يأتي في تعدد العاقد عن الشجين من البطلان هو عدم الصحة ووجهه عدم مطابقة القبول للإيجاب وقد يكون للبائع غرض في قبولهما مامو قد لا يرضى بقبول أحدهما وقد اعتمد من عدم الصحة بعدم المطابقة وقوله وبتعدد عاقد أي موجب أو قابل كبعثك ذاك بذائك قبل منهما إلى أن قال وكيعتك ذاك بذائك قبلان فلو قبل في الأول نصيب أحدهما فقط أو في الثانية أحدهما فقط لم يصح كافي العزير والروضة ووجهه عدم مطابقة الإيجاب للقبول وقد يكون الغرض قبولهما جميعا دون أحدهما أو علم أنه تقدم في الكلام على شرط توافق الإيجاب والقبول أنه لو قال بعثك بألف فقال قبالت نصفه بخمسة مائة أن حصل كلام النور أن المعتمد الصحة وتقدم أن من حله على ما إذا قصد تفصيل ما أجله البائع والباطل وحينئذ فالبطال فيما هنا علم فيما إذا وقع التفصيل في كلام البادى فإن وقع في كلام المتأخر كان فيه هذا التفصيل فليتنامل ولنجبر اه سم (قوله أيضا فيقبل فيهما) فلو قبل في أحدهما لم يصح على الوجه اه بخط الشيخ خضر وكذا يقال في قوله فيقبل منهما ومثله في البرماوى ومهر (قوله موجب أو قابل) فعلم أنه لو باع انسان من اثنين كان بمنزلة أربعة عقود اه شرح مهر (قوله كبعثك ذاك بذائك) سواء قالاه معا أو مرتبا ودخل في الترتيب ما لو قال أحدهما بعثك نصفه بكذا وقال الآخر كذلك اه برماوى (قوله ولو وكلا) سكتوا عما لو باع الحاكم أو الولي أو الوصى أو القيم على المحورين شيئا صفقة واحدة والظاهر أنه كالمكيل فيعتبر العاقد لا المبيع عليه اه شرح مهر قال سم على حج ينبغي أن يكون الولي كالمكيل ويدل عليه التعليق فلو باع ولوى لمولين أو وليان لمولى فتعدد الصفقة في الثاني وتعد في الأول فليتنامل فلم يشتري في الأول رد حصصة أحد الوليين اه وقد يترقب فيه إذا كان خلاف الصلحة ويدفعه أنه بمنزلة عقدين فهو كالمكيل باع أحد الوليين المستقلين مثلا غينا والآخر أخرى فان للمشتري رد أحدهما دون الآخرى إن كان خلاف مصلحة المولى عليه فليتنامل اه ع ش عليه (قوله وشفعة) فيه إيهام أن الشفعة لا تعد بتعدد المشتري وليس مراد تأمل شوبرى (قوله فلو وكل اثنين واحد الخ) هذا التمثيل باعتبار تعدد الدين ومثاله باعتبار اتحاد المالكين أو كل واحد اثنين في رهن عبده عند زيد بماله عليه من الدين ثم قضى ذلك الموكل بعض الدين لم ينفك بعض العبد نظر الاتحاد الدين ولا نظر لتعدد عاقد الرهن ولم يمثل الشارح للشفعة ومثاله باعتبار تعدد المالكين ولو كل اثنين واحد في بيع نصيبهما من الدار المشتركة بينهما وبين ثالث فللثالث أخذ نصيب أحدهما المالكين دون الآخر نظرا لتعدد المالك ولا عبرة باتحاد الوكيل البائع ومثاله باعتبار اتحاد المالكين ولو وكل واحد اثنين في بيع نصيبهما من الدار المشتركة فليس للشريك أخذ بعض الحصص دون بعض نظرا لاتحاد المالك ولا نظر لتعدد العاقد بل يترك جميع الحصص للبيعة أو يأخذ جميعها تأمل (قوله وتعبيرى بالعاقد أعم) أى لشموله المؤجر والمستأجر تأمل

#### \* (باب الخيار) \*

هذا شروعه في الطرف الثاني من أطراف الكلام على البيع إذ تقدم أن الكلام عليه منحصر في خمسة أوسنة أطراف الأول في صحته وفساده الثاني في جوازه ولزومه وهو المراد هنا وسنأتى البقية اه شيخنا والخيار هو اسم من الاختيار الذى هو طلب خير الأمرين من الأمضاء والفسخ والاصل في البيع اللزوم إلا أن الشرع أثبت فيه الخيار فقابل المتعاقدين رخصة أو شرع أمال دفع الضرر وهو خيار النقص الأتى وأما اللزوم وهو المتعلق بمهرد التمسى وله شيان المجلس والشرط وقد أخذ في بيانهما مقدما وأولهما القوة ثبوته بالشرع من غير شرط وإن اختلف فيه وأجمع على الثاني فقال ثبت خيار الخ اه شرح مهر وقوله هو اسم أى اسم مصدر أى اسم مدلوله لفظ المصدر وقوله خير الأمرين أى فيما يتعلق به غرضه ولو كان تركه خيرا له أو يقال أى غالبا وقوله والاصل في البيع اللزوم أى شأنه ذلك يعنى أن وصفه يقتضيه إذا العدم منه نقل المالك وحل التصرف مع الأمن من نقض صاحبه له وقوله وإن اختلف فيه ومن هنا قد يوجه تقديمه بالاهتمام به كوجهه وأبه تقديم صفقة البيع على بقية

موجب أو قابل كبعثك ذاك بذائك قبل منهما وله رد نصيب أحدهما بالعيب وكيعتك ذاك بذائك قبلان ولا أحدهما رد نصيبه بالعيب (ولو) كان العاقد (وكلا) بقيد زنه بقولى (لا فى رهن وشفعة) فالعبرة فى اتحاد الصفقة وتعدد هاتى غيرهما بالوكيل لتعلق أحكام العقد به كروية المبيع وثبوت خيار المجلس ولو خرج ما اشتراه من وكيل اثنين أو من وكيل واحد معينا فله رد نصيب أحدهما فى الصورة الثانية دون الأولى ولو خرج ما اشتراه وكيل اثنين أو وكلا واحد معينا فله رد نصيب أحدهما أو ليس لأحد الموكلين رد نصيبه أما فى الرهن والشفعة فالعبرة بالموكل لا بالوكيل اعتبارا باتحاد الدين والمالك وعدمه فلو وكل اثنين واحد فى رهن عبدهما عند زيد بماله عليه من الدين ثم قضى أحدهما دينه انقل نصيبه وتعبيرى بالعاقد أعم من تعبیرى بالبائع والمشتري \* (باب الخيار) \* هو شامل لخيار المجلس وخيار الشرط

أركانها ع ش عليه (قوله وخيار العيب) ويلحق به خلف الشرط والفاس والتخالف واختلاط الثمار  
 ١٠. اتفق الركبان وقول بعضهم بتطرق الفسخ إلى البيع بعد صحته باحد أسباب سبعة خيار المجلس وخيار الشرط  
 في الخلف والتخالف والاقالة وتلف المبيع قبل قبضه غير موقوف بالمراد قال شيخنا وفي شمول خيار التروى للمجلس  
 ١ شرط لا يعابلهما نظرا لانه ان أريد بالتروى التمكن من ثبوت الخيار وعدمه فهو خاص بخيار الشرط أو  
 التمكن من الفسخ والاجازة فهو علم في الانقسام الثلاثة اه برماوى (قوله يثبت خيار المجلس) أى لكل من  
 المتعاقدين في الابتداء ولا يمكن ثبوته في الابتداء لاحدهما دون الآخر الا في صورة وهي مالو كان المبيع رقيقا  
 يعتق على المشتري لكونه قد شهد أو أقر بحريته قبل الشراء ففي هذه يثبت الخيار للبائع وحده ابتداء كإسباتي  
 عن حل والافى صورة أخرى يثبت فيها للمشتري وحده ابتداء وهي صورة الانخيل بالشفعة على المعتمد الا في  
 من ان خيار المجلس يثبت فيه بالشفعة وحده خلافا لإسباتي في الشارح وضابط خيار المجلس انه يثبت في كل  
 معاوضة محضة واردة على عين أو على منفعة على التأيد بلفظ البيع لازمة من الجانبين ليس فيها تلك قهرى ولا  
 جارية مجرى الرخص والمراد بالمحضة هي التي تفسد بفساد العوض كالبيع فانه لو باع دما أو ملك غيره فسد ولا  
 ينعقد بخلاف النكاح والخلع فانه لو نكحها بدم أو ملك غيره لم يبطل عقد النكاح ويجب مهر المثل وبقية القيود  
 ظاهرة اه شيخنا (قوله أيضا يثبت خيار المجلس) أى خلافا للإمام مالك رضى الله تعالى عنه ولو حكم بنفيه  
 حاكم نقض حكمه لانه وان كان رخصة قد نزل منزلة العزيمة اه برماوى وقد قالوا لو شرط نفي خيار المجلس  
 بطل البيع وعلوه بانه ينافى مقتضاه وقد يستشكل بأن أصل البيع اللزوم والخيار عارض فكيف ينافى مقتضاه  
 ويجاب بان هذا العارض صار مقتضاه بالفعل وبان كونه عارضا لا ينافى انه مقتضاه لان الشارع ألزمه هذا  
 العارض على ما كان حقه في الأصل فليتأمل اه سم وفي المختار المجلس بكسر اللام موضع الجلوس وبفتحها  
 المصدر اه (قوله في كل بيع) كبيع الاب وان علاما لطفه لنفسه وعكسه فان ألزم من طرف بقى الآخر  
 كافى البسيط وبيع جد في شدة حر اه شرح مر وقوله وعكسه أى واقتضت المصلحة ذلك التصرف لان  
 تصرف الولي مشروط بالمصلحة فلو باع حينئذ ثم تغير الحال في زمن الخيار فصار مصلحة الفرع في خلاف ذلك  
 التصرف وكانت مصلحة الأصل فيه فينبغي ان يمنع على الأصل الزام العقد على الفرع وان يجب عليه الفسخ  
 بخيار الفرع لانه يلزمه ان يراعى مصلحة ولو انعكس الامر فكانت مصلحة الفرع امضاء التصرف والأصل في  
 خلافه فينبغي ان يجوز للأصل الفسخ بخيار نفسه لانه فائدة تخير لنفسه ولو امتنع الفسخ حينئذ لزم انقطاع  
 خياره بالتفرق ولا الزام في جهته بمجرد معارضة مصلحة الفرع وهو بعيد لا نظيره ولو باع الأصل مال أحد  
 فرعيه لا يخرج حيث اقتضت المصلحة ذلك التصرف لهما ثم تغير الحال في زمن الخيار فأنعكست مصلحة ما فقد  
 تعارضت المصلحتان فان الاجازة تفوت مصلحة أحدهما والفسخ يفوت مصلحة الآخر فهل يتخير بين الاجازة  
 والفسخ لعدم امكان الجمع بين المصلحتين أو يتعين الفسخ لان فيه رجوعا لما كان قبل التصرف فيه نظر  
 فليتأمل اه سم على حج أقول ينبغي ان يراعى من المصلحة في الفسخ لان رعاية الآخر في الاجازة تبطل  
 فائدة الخيار بالنسبة للثاني فكأن المراد بالولي لا يجب عليه مراعاة مصلحة الفرع في الاجازة بل له الفسخ عن نفسه  
 وان أضر بالفرع فكذلك هنا وقوله وبيع جد أى وان أسرع إلى الفساد وأدى ذلك إلى تلفه اه ع ش  
 عليه (قوله كشراء بعضه) أى وكشراء من أقر بحريته لكن في هذه يثبت الخيار للبائع لان معتقده انه يبيع  
 حقيقى دون المشتري لانه من جهته افتداء في هذه الصورة يثبت خيار المجلس ابتداء اه حل وعبارة  
 الشوهرى وفارق شراء القريب شراء من أقر أو شهد بحريته فانه لا يثبت له الخيار بانه افتداء من جهته لتقدم  
 العتق بالنسبة لاقراره على الشراء فلم يقع عقد بيع يتضمن ملكا للمشتري باطنا وظاهرا بالنسبة لاقراره  
 بخلاف شراء القريب فانه عقد صحيح باطنا وظاهرا وترتب عليه الملك ثم العتق ومن لازم ترتب الملك ثبوت الخيار

وخيار العيب وستأتى  
 الثلاثة (يثبت خيار المجلس  
 في كل بيع وان استعقب  
 عتقا) كشراء بعضه



اه ابعاب انتهت (قوله بناء على الاصح الخ) متعلق بمحذوف أى وانما ثبت الخيار في هذه الصورة أى صورة البيع المستعقب للعتق لكل من العاقدين الخ بناء على الاصح الخ وقوله موقوف وهو الاصح وكذا ثبت الخيار لهما ان بنيينا على انه للبائع وحده لعدم ملك المشتري وأما لو بنيينا على انه للمشتري وحده فالخيار للبائع فقط ولا يحكم بالعتق مراعاة لحقه وانما لم يحكم بثبوت المشتري أيضا لان مقتضى ملكه انه لا يتمكن من ازالته وان يحكم بعتقه لكن لما امتنع الثاني مراعاة لحق البائع بقى الاول وجبته لئلا معنى لثبوت الخيار له اه شيخنا وعبارة أصله مع شرح م ر ولو اشترى من يعتق عليه كصلى وفرضه فان قلنا فيها اذا كان الخيار لهما الملك في زمن الخيار للبائع وهو مرجوح أو موقوف وهو الاصح فلهما الخيار لوجود المقتضى وهو مجلس العقد وان قلنا الملك للمشتري على الضعيف تخير البائع اذ لا مانع أيضا هنا بالنسبة اليه دون المشتري اذ قضية ملكه له عدم تمكنه من ازالته وان يترتب عليه العتق جالفا لما تعذر الثاني لحق البائع بقى الاول وبالزوم يثبت عتقه عليه وان كان للبائع حق الحبس انتهت وعبارة أصله مع شرحها للمحلى هنا ولو اشترى من يعتق عليه من أصوله أو فروعه بنى الخيار فيه على خلاف الملك فان قلنا الملك في زمن الخيار للبائع أو موقوف فلهما الخيار كما هو الاصل وان قلنا للمشتري تخير البائع دونه لئلا يمتنع من ازالته الملك وهذه أقوال ستأتى بتوجيهها في خيار الشرط أظهرها الثاني فيكون الاظهر في شراء من يعتق عليه ثبوت الخيار لهما ولا يحكم بعتقه على كل قول حتى يلزم العقد فيتبين انه عتق من حين الشراء انتهت وعبارتها أيضا في خيار الشرط والاظهر انه ان كان الخيار المشروط للبائع فذلك المبيع في زمن الخيار له وان كان للمشتري فالملك له وان كان لهما موقوف فان تم البيع بان انه أى الملك للمشتري من حين العقد والا فللبائع وكأنه لم يخرج عن ملكه والثاني الملك للمشتري مطلقا لتمام البيع له بالاجب والقبول والثالث للبائع مطلقا لثبوته تصرفاته فيه والخلاف جار في خيار المجلس كما تقدم انتهت (قوله من ان الملك) أى في غير هذه الصورة أى صورة استعقاب العتق والخلاف في غيرها لا فيها اه شيخنا وقوله في زمن خيار المتبايعين أى خيار الشرط فالخلاف هنا مبني على الملك المبني على الخيار في الشرط لهما وقوله فلا يحكم بعتقه الخ أى وان كان الثمن حالا وتسلمه المشتري اه قل على الجلال المحلى والمعنى ان كون خيار المجلس لهما معا ابتداء مبني على الخلاف في خيار الشرط اذا كان مشروطا لهما ما وفيه أقوال ثلاثة قبل موقوف وعليه فيثبت خيار المجلس لهما وقبل للبائع وحده وعليه فكذلك وقبل للمشتري وحده وعليه فلا يثبت خيار المجلس هنا لهما بل للبائع وحده فأثباته للبائع وحده في هذه لا ينافي موضوع المسئلة ان الخلاف في زمن خيار المتبايعين لما عرفت انه مفروض في خيار الشرط والذي هنا المبني على ذلك انما هو خيار المجلس تأمل (قوله حتى يلزم العقد) أى من جهة البائع وان لم يلزم من جهة المشتري فيعبر بالزوم من جهة البائع يتبين عتقه من حين العقد وان كان للبائع حق الحبس فلا يكون الحبس مانعا من نقوذا العتق ومعلوم انه حيث عتق امتنع على البائع حبسه وعليه فيكون هذا مستثنى مما يثبت فيه حق الحبس للبائع وقد بوجه بان بيعه لمن يعتق عليه قرينة على الرضا بان آخر قبض الثمن كالبيع المؤجل ثم ما تقرر من العتق قبل توفية الثمن قال الاذرى هو مقتضى اطلاقهم ونقل السبكي عن الجوزي انه لا يعتق الا بعد توفية الثمن لكن نقل سم على المنهج عن الشارح اعتمادا للعتق اه من شرح م ر وعش عليه (قوله كربوى) وهو الصرف وبيع الطعام بالطعام وما استشكل به ثبوت الخيار في الصرف مع ان التصديقه تروى العاقد في اختيار الافضل له والمماثلة شرط في الربوى فالامر ان مستويان فاذا قطع بانتفاء العلة فكيف ثبت الخيار بردهما علم مما مر ان القصد بثبوت الخيار هنا مجرد التشبه على ان هذا غفلة عما مر فيها أى المماثلة المعلوم منها انها لا تمنع ان أحدهما أفضل اه شرح م ر أى لان مدارها على التساوى في الوزن أو الكيل وهذا لا ينافي ان أحد الأمرين المتساويين كذلك أجود من الآخر وخير امنه اه (قوله

بناء على الاصح من ان  
الملك في زمن خيار المتبايعين  
موقوف فلا يحكم بعتقه  
حتى يلزم العقد وذلك  
(كربوى وسلم) وقولية  
وتشريك

وصلح معاوضة) خرج صلح الخطيئة فان كان في دين فهو ابراء وان كان في عين فهو هبة بلا ثواب وسما تيمان  
 في كلامه وقوله على غير منفعة خرج ما لو كان عليها فانه اجارة وستاتي في كلامه وقوله اودم عدم معطوف  
 على المنفعة المنقبة فهو منفي أيضا فغير مسطرة عليه والمراد بغير دم العمد الدية في الخطأ وشبهه العمد فمعنى  
 العبارة ان الصلح على الدية في الخطأ وشبهه العمد صحيح ويثبت فيه خيار الجاس وهو كذلك بناء على معتمد  
 الشارح الا تقي في كتاب الديات من ان ابل الدية معلومة بالسن والصفة وصورة الصلح عليها ان زيد ادعى على  
 عمرو دارا مثلا والحال ان عمرا استحق على زيد دية قتل الخطأ أو شبهه العمد لكونه أي زيدا قتل مورث  
 عمرو فقال زيد لعمرو صالحتك من الدار التي ادعيتك على الدية التي تستحقها على أي تركت لك الدار  
 وأخذت الدية أي سقطت عنى وخرج الصلح عن دم العمد فانه صحيح لكن لا يثبت فيه خيار الجاس لانه في  
 المعنى عفو عن القود فهو معاوضة غير محضة وصورة ان زيد ادعى على عمرو دارا مثلا والحال انه أي زيدا قتل  
 مورث عمرو عمدا فقال زيد لعمرو صالحتك من الدار التي ادعيتك على القود الذي تستحقه على أي تركت  
 لك الدار وأخذت القود أي سقطت عنى فتلخص ان معنى العبارة ان الصلح على دم العمد صحيح ولا خيار فيه  
 وهذا منفي من العبارة بتسليط لفظ غير عليه وان الخطأ وشبهه العمد يصح الصلح فيهما وفيما الخيار وهذا  
 ثابت في العبارة اذ هو منطوق النفي بغير تأمل ولا تغير بما وقع في بعض الحواشي (قوله وهبة بثواب) أي ولو قبل  
 القبض لانها بيع حقيقي ففي الخيار وقوله خلافا لظاهر ما في الاصل أي من انما ليست بيعا ولا خيار فيها وذلك  
 لانه ذكرها في خلال أقسام غير البيع حيث قال ولا خيار في الابراء والنكاح والهبة بلا ثواب وكذا ذات الثواب  
 والشفعة والاجارة فهذا الصنيع ظاهره انها ليست بيعا ولا خيار فيها ويحتمل على بعد ان تكون عنده بيعا  
 ولا خيار فيها فيكون ذكرها في خلال أقسام غير البيع من حيث مشاركتها في عدم الخيار وعلى هذا ينظر  
 ما وجه قول الشارح خلافا لظاهر ما في الاصل مع انك قد علمت ان في كل من الظاهر وغيره نفي الخيار عنها  
 والغرض اثباته فيها فكان عليه اسقاط لفظ الظاهر ويقول خلافا لما في الاصل تأمل (قوله البيعان) تشبيه ببيع  
 والمراد بهما البائع والمشتري فهو من اطلاق البيع على الشراء في المختار يقال للبائع والمشتري بيعان بتشديد  
 الباء وقوله بالخيار أي ملتصقان به وقوله ما لم يتفرقا ما مصدرية ظرفية وقوله يتفرقا أي سواء كان التفرق منهما  
 أو من أحدهما وقوله أو يقول الخ أي فاذا قال الاحد ما ذكر بطل خياره وبقي خيار الآخر كما سيأتي في قوله  
 ولو قال أحدهما لا لا تخار آخر أو خير تلك الخ تأمل (قوله ولو كان معطوفا لجزمه) عبارة مشرح مر لا بالعطف  
 والالغال يقل بالجزم وهو لا يصح لان القصد استثناء القول من عدم التفرق أو جعله غاية له لا مغايرته له الصادقة  
 بوجود القول مع التفرق انتهت بعبارة حل وقوله ولو كان معطوفا لجزمه الخ أي على انه من جهة المعنى غير  
 صحيح أيضا اذ يصير التقدير البيعان بالخيار مدة عدم أحد الأمرين وذلك يقتضي ثبوت الخيار لهما ما عند عدم  
 أحدهما ولو مع وجود الآخر وهو فاسد وهذا بناء على ما هو أصل اللغة من ان العطف بأو بعد النفي  
 يكون نفيا لا أحدهما الا على ما قرره الرضى من انه بحسب الاستعمال يكون نفيا لكل منهما انتهت وفي قل على  
 المحلى قوله ولو كان معطوفا الخ فيه تسليم صحة العطف وليس كذلك ولهذا عزا الشارح لقائله ليبرأ منه فانه فاسد  
 لاقتضائه خلاف المطلوب لان المقصود نفي الخيار لو جرد أحدهما والعطف يقتضي ثبوتيه وقول بعضهم ان  
 العطف بأو بعد النفي يتوجه الى نفيهما معا هو استعمال عرفت ولا يصح هنا أصل اللغة واستعمالها الاول  
 فتأمل اه (قوله لا يبيع عبده) المعتمد وفا الشخنا مر فيما لو باع العبد من نفسه انه لا خيار لو احدى  
 منهما لانه عقد عتاق وكذا البيع الضمني بخلاف ما لو اشترى من آخر بحريته فانه يثبت الخيار للبائع وحده دون  
 المشتري لانه من جهته افتداء اه سم ولو قال لعبده ان يعتك فأنت حريه فاعتق لان عتق البائع في مدة  
 الخيار نافذ بخلاف ما لو باعه بشرط الخيار فانه لا يعتق لعدم صحة البيع اه روض (قوله لان مقصودهما العتق)

وصلح معاوضة على غير  
 منفعة اودم عدم وهبة  
 بثواب خلافا لظاهر ما في  
 الاصل قال صلى الله عليه  
 وسلم البيعان بالخيار ما لم  
 يتفرقا أو يقول أحدهما  
 لا لا تخار آخر رواه الشيخان  
 ويقول قال في المجموع  
 منصوب بأو بتقدير الا ان  
 أو الى ان ولو كان معطوفا  
 لجزمه فقال أو يقل (لا في  
 بيع عبده) لا (بيع  
 ضمني) لان مقصودهما  
 العتق (و) لا في (تسمية غير  
 ردو) لا في (حواله)



أى ولان البيع الضمى لابد من تقدير دخوله فى ملك المشتري قبل العتق وذلك لئلا يتأتى فيه تقدير آخر فالتحيز فيه غير ممكن قاله الزركشى اه شرح مر (قوله وان جعل بيعا) أى التسمية بصورتها والحوالة وهذا ضعيف فى قسمة الافراز والمعتمد انهما غير بيع ومعتمد فى قسمة التعديل وفى الحوالة اه شيخنا (قوله لعدم تبادلها فيه) أى فى البيع فلا يتناولها الخبر اه برماوى وفى العبارة قلب وجهها لعدم تبادلها أى البيع فيها اه (قوله وصلح خطبته) وهو الصلح من الشئ على بعضه ديننا كان أو عيننا اه ع ش فهو فى الاول ابراء وفى الثانى هبة بلا ثواب (قوله وشفعة) خالف الرافعى فصيح فى بابها ثبوته للشفيع واذا قلنا به فهل معناه انه يختير فى المجلس بعد الاخسذين رد الملك وامساكه أو انه يختير قبل الاخسذين الاخذوزكه وجهان أحدهما كما فى المجموع الاول اه شرح البهجة (قوله ومساقاة) أى لانها كالاجارة فهى واردة على منفعة لا على عين اه حل وقوله وصادق أى لان المعاوضة فيه غير محضة مع كونه غير مقصود بالذات اه شرح مر وهذا لا ينفى عنه قوله سابقا ونكاح لان النكاح والصادق عقدان مختلفان وان حصل فى عقد واحد فعلى فرض ثبوت الخيار فيهما يكون الخيار بين ابقاء الزوجه وردها بفسخ النكاح وبين ابقاء المسمى ورده بفسخ التسمية والرجوع للمهر المثل وقد قيل به فى الصادق دون النكاح كما يؤخذ من متن المنهاج تأمل (قوله وشركة وقراض) يخرج بقولنا لازمة من الجانبين لان الشركة والقراض كل منهما جائز من الجانبين والرهن والكتابة من جانب واحد ولا معنى لثبوت الخيار فيهما وجائز ولو من جانب واحد اه حل وعبارة شرح مر ولاخبار فى عقد جائز ولو من طرف كرهن نعم لو شرطه فى بيع واقرضه قبل التفرق أمكن فسخه بان يفسخ البيع فيفسخ هو تبعانته وقوله نعم لو شرطه فى بيع الخ عبارة شرح الروض بعد قول المتن ولا يثبت فى العقود الجائزة من الجانبين كالشركة أو من أحدهما كالكتابة والرهن نصها لانها ليست ببيعاً ولان الجائز فى حقه ما تنبئ بالخيار أبداً فلا معنى لثبوته له والاخر وطن نفسه على العين المقصود دفعه بالخيار ولكن لو كان الرهن مشروطاً ببيع الخ فالاستدراك فى كلامه بالنسبة لما اقتضته العلة من ان اللازم فى حقه لا يثبت له خيار فلا يمتنع من الفسخ اه زشيدى (قوله واجارة) أى بسائر أنواعها على المعتمد اه من شرح مر أى سواء كانت اجارة عين أو ذمة قدرت بمدة أو بعمل على وجه ما يتضح التعبير بالانواع فلا يقال ان الاجارة نوعان فقط وهما الواردة على الذمة والواردة على العين اه ع ش عليه (قوله ولو فى الذمة) غاية لارد على ما أشار له بقوله وخالف القفال الخ وقوله لان أى المذكورات من قوله كبراء الخ لا تسمى ببيعاً أى عرفاً وهذا التعليل للصور الخارجات كلها وهو بالنسبة للاجارة يجزى فى سائر أنواعها ثم عللها بتعليل خاص بهابل ببعض أنواعها وهى المقدرة بمدة فالتعليل الاول عام فى المذكورات الاثنى عشر وفى سائر أقسام الاجارة والتعليل الثانى خاص ببعض أقسام الاجارة اه ع ش على مر بنصرف وقوله لئلا يتناف جزء من المعقود عليه يمكن التخاص منه باحد أمرين اما بان يعقد فى غير وقت العمل بان يقول استأجر تلك الخيما لى غداً أو بان يعقد فى أول وقت العمل وينشرع الاجير فى العمل وهما فى المجلس وثبوت الخيار لا يتنافى فى شروعه فى العمل فبمعجدة العقد يطالبه المكترى بالشروع فى العمل فان عمل فذلك والافسخ العقد تأمل (قوله لئلا يتناف جزء من المعقود عليه) أى ولانها الكون على معدوم وهو المنفعة عقد غرر والخيار غرر فلا يجتمعان اه شرح مر (قوله فقالوا بثبوت الخيار فى الواردة على الذمة كالسلم) يفرق بينها وبين السلم بان السلم يسمى ببيعاً بخلاف الاجارة وبأن المعقود عليه فى السلم يتصور وجوده فى الخارج غير فائت منه شئ بعضى الزمن فكان أقوى وأدفع للغرر منه فى اجارة الذمة ويفرق بينهما أيضاً بين البيع الوارد على المنفعة كحق المهر بانه لما عقد بلفظ البيع أعطى حكمه ومن ثم لو عقد بلفظ الاجارة لا خيار فيه فيما يظهر وما قاله القفال وطائفة من أن الخلاف فى الاجارة فى اجارة العين وأما اجارة الذمة فتثبت الخيار فيها قطعاً ونقلاً الشارح وأقره طريقتان ضعيفة اه شرح مر ففى الاجارة ثلاثة أقوال (قوله ووقع للنووى الخ) قد يقال كان

وان جعل بيعاً لعدم تبادلها فيه وقول لا يبيع الى آخره من زيادنى وخرج بما ذكر غير البيع كبراء وصلح خطبته ونكاح وهبة بلا ثواب وشفعة ومساقاة وصادق وشركة وقراض ورهن وكتابة واجارة ولو فى الذمة فلا خيار فيها لانها لا تسمى ببيعاً والخبر انما ورد فى البيع ولان المنفعة فى الاجارة نفوت بعضى الزمن فألزمنا العقد لئلا يتناف جزء من المعقود عليه لافى معاملة العوض وخالف القفال وطائفة فقالوا بثبوت الخيار فى الواردة على الذمة كالسلم ووقع للنووى فى تصحيحه تصحيح ثبوته

الاولى ان يقول وخالف النووي على طبق ما قاله أولا لانهم انما يعبرون غالباً بقولهم ووقع في العبارة التي ينسب  
 فيها الى سببق قلم اللهم الا ان يقال ان النووي انفرد به هذا لان الغفال من أصحاب الوجوه اه برماوى  
 (قوله في المقدرة بمدة) قال في مهمات المهمات وحينئذ فيه لم منه الثبوت في غير هاتين الطريق الاولى اه شوبرى اى  
 لانها تقوت فيها المنفعة بمضى الزمن ومع ذلك يثبت فيها الخيار فثبوته في التي لا تقوت فيها المنفعة أولى وهذا كله  
 على الضعيف تأمل (قوله وسقط خيار من اختيار لزومه الخ) قال في شرح العباب اذهم حصره القاطع فيما ذكر ان  
 ركوب المشتري الدابة المبيعة لا يقطع وهو أحد وجهين لاحتمال ان يكون لا خياراً لها والثاني يقطع لتصرفه  
 والذي يتجه ترجيح الاول ولا نسلم ان مثل هذا التصرف يقطع ويقتاس بالمذكور ما في معناه اه سم على حج اه  
 ع ش على مر وليست نظراً للفرق بين خيار المجلس وخيار الشرط حيث ان التصرف في المبيع في الاول ليس  
 فمختاراً لا اجازة وفي الثاني فسخ أو اجازة على التفصيل الآتي في قوله في خيار الشرط والتصرف فيها كوطء  
 واعتاق وبيع واجارة وتزويج من بائع فسخ ومن مشتري اجارة تأمل ثم رأيت للشوبرى عبارة موفية بالمراد في  
 هذا البحث كتبها على قول المتن في خيار الشرط لا عرض على بيع واذن فيه وقد نقلنا ههناك فراجعها ان  
 شئت (قوله من اختيار لزومه) اى صريحا كفى الامثلة التي ذكرها الشارح أو ضمناً بان يتبايعا العوضين  
 بعد قبضهما في المجلس اذ ذلك متضمن للرضا بلزوم الاول فلا ترد هذه الصورة على مفهوم كلام المصنف اه من  
 شرح مر وقوله بان يتبايعا العوضين فضيحه انه لا يقطع بتبايع أحد العوضين كان أخذ البائع المبيع من  
 المشتري بغير الثمن الذي قبضه منه وقد مر ان تصرف أحد العاقدين مع الآخر اجازة وذلك تقبض عدم  
 انقطاع الخيار بما ذكره فله قوله العوضين مجرد تصوير اه ع ش عليه (قوله كان يقول لا اختياراً لزومه)  
 وظاهر كلامهم ان هذه الصيغة صريحة أى مع ذكر العقد فان اقتصر على تخبرنا فهو محتمل حينئذ فيصدق  
 من ادعى انه أراد تخبرنا فسخه بيمينه لاحتماله سواء أتفق أو لم لا فان قال أحد هما للآخر أردت بقاء العقد  
 وقال بل الفسخ أو العكس صدق الآخر بيمينه لان ذلك لا يعرف الا من اه ايعاب \* (فرع) \* اجتمع  
 خيار المجلس والشرط والعيب ففسخ العاقد وأطلق انفسخ الجميع قاله الدارمي قال الزركشي ويحتمل انصرافه  
 للمقدم ان ترتب اه والاوجه الاول اه شوبرى (قوله ولو لمشترياً) انما ذكره غاية مع دخوله في  
 قوله ويبقى خيار الآخر كوطئة لقوله نعم لو كان الخ اه برماوى (قوله للحكم بعق المبيع) اى مع عدم  
 المعارض لسقوط خيار البائع بخلاف ما احتزر عنه فيما سبق بقوله بناء الخ مع اننا لو قلنا الملك للمشتري  
 وحده لا يحكم بعق المبيع لوجود المعارض وهو مراعاة حق البائع اه شيخنا (قوله ولو قال أحدهما  
 للآخر اختر) اى ما يرضيك من الفسخ أو الاجازة وقوله أو خيرتك اى بينهما تأمل (قوله قد دم الفسخ)  
 فلو حصل من واحد عمل باولهما كقوله فمختت آخرت أو بالعكس ولو قال آخرت في نصفه وفسخت في نصفه  
 انفسخ في الكل اه برماوى وفي قل على المحلى قوله قد دم الفسخ وان تأخر اى أو كان في البعض فبفسخ  
 الكل فمراعاة عليه وكذا في خيار الشرط والعيب وسبب اني فعلت انه يسرى فسخه على صاحبه دون اجازته  
 اه (قوله وكل بفرقة بدن) عبر بكل في هذه الصورة اشارة الى انه لا يختص انقطاع الخيار بالمفارقة في هذه الصورة  
 اى قوله وكل بفرقة بدن بخلافه فيما قبلها ومن ثم لما كان الخيار فيها قد يقطع وقد يبقى قدما على هذه نظراً  
 لصورته بقاء الخيار ويهـ ذان يدفع ما يقال كان المطابق للحديث السابق ان يقدم المصنف قوله وكل بفرقة  
 بدن على قوله وسقط خيار الخ اه ع ش وفي قل على المحلى قوله بدينهما اى ولو تقديراً كولى باع ماله  
 لطفله أو عكسه فيقطع خيارهما بمفارقة مجلسه اه (قوله بفرقة بدن) اى ولو فاسداً أو جاهلاً اه حل  
 ولا يحصل التفرق باقامة سائر ولو بناء جندار بينهما لبقاء المجلس وان كان بفعلهما أو أمرهما كما يحكمه  
 والدالرويان لان التفرق بالابدان لم يوجد بينهما وان وجد تفرق في المكان خلافاً للفرق في بسطة

في المقدرة بمدة (وسقط  
 خيار من اختيار لزومه)  
 اى البيع منهما كأن  
 يقولوا اختياراً لزومه أو  
 أمضيناه أو ألزمناه أو أجرناه  
 فبسط خيارهما أو من  
 أحدهما كأن يقول  
 اخترت لزومه فبسط خياره  
 ويبقى خيار الآخر ولو  
 مشترياً نعم لو كان المبيع  
 ممن يعتق عليه سقط خياره  
 حينئذ أيضاً للحكم بعق  
 المبيع ولو قال أحدهما  
 للآخر اختر أو خيرتك  
 سقط خياره لتضمنه الرضا  
 بالزوم ويبقى خيار الآخر  
 ولو اختار أحدهما لزوم  
 البيع والآخر فسخه قدم  
 الفسخ وان تأخر عن الاجازة  
 لان اثبات الخيار انما قصد  
 به التمكن من الفسخ دون  
 الاجازة لاصلها (و) سقط  
 خيار (كل) منهما (بفرقة  
 بدن) منهما أو من أحدهما  
 عن مجلس العقد للخبر  
 السابق (عرفاً)



والقاضي بجلي وذكر الامام نحوه وادعى الاذرعى انه المتجه ولوتناديا من بعد يسبح ثبت الخيار لهما وامد مال  
يفارق أحدهما مكانه فان فارقته ووصل الى موضع لو كان الاخر معه بمجلس العقد تفرقا بطل خيارهما  
ولو بقصد كل منهما جهة صاحبه خلاف الاقوالين الرقعة وتقدم أوائل البيع بقضاء خيار الكاتب الى انقضاء خيار  
المكتوب اليه بمفارقة مجلس قبوله اه شرح مر وقوله بمفارقة المجلس قبوله ظاهره وان فارق الكاتب  
مجلسه بعد علمه بلوغ الخبر للمكتوب اليه وعليه فلا يعتد بمجلس الكاتب لمجلس أحد ولو كان قال سم على  
المنهج نقلا عن الشارح فانه قطاع خيار الكاتب اذا فارق بمجلسه بلوغ الخبر للمكتوب اليه اه  
ويوافق الظاهر ما جزم به الزياى في حاشيته من قوله كفى الكتابة لغائب لا يقطع خيار الكاتب بالامفارقة  
المكتوب اليه فكذا هنا على المعتد خلافا للروايات اه ع ش عليه وفي سم مانصه \* (فرع) \* لو باعه  
بالمكاتبة فاصل ما يجز مع مر انه قبل بلوغ الخبر للمكتوب اليه لا عبرة بمفارقة الكاتب محله لانه الى الآن  
لم يحصل العقد ولا خيار الابد العقد فلا يعتد بالتفرق الابد فاذ ابلغه الخبر اعتبر في حقه مجلس بلوغ الخبر وفي  
حق الكاتب المجلس الذي هو فيه حين بلوغ ذلك الخبر حتى اذا فارق بطل خيارهما وقولهم امتد  
الخيار للمكتوب اليه اى مال يفارق محله كما هو ظاهر لانه لا يز يد على مالو كان كذلك ابتداء اه  
(قوله أيضا بفرقة بدن) أى لا بفرقة روح أى لا بفرقة روح ولا بفرقة عقل أما الفرقة بينهما فستأتى في  
كلامه اه شورى أى فى قوله ولومات أو جن الخ (قوله في بعده الناس الخ) أشار به الى ان قوله عرفنا  
راجع للثانية وأشار بقوله فن اختار أو فارق مكرها الخ الى ان قوله طوعا راجع للمسألين لكن كان  
مقتضى عادة الشارع في توزيع القيد على المعتد د قبله ان يقول فيها سبق عند قوله من اختار لزمه طوعا  
اه شيخنا (قوله في دار صغيرة) مثلها السفينة الصغيرة بأن تجر بجره ولو مع غيره عادة في بر أو بحر والسفينة  
الكبيرة كالدار الكبيرة اه قل على المحلى (قوله بأن يخرج أحدهما منها) ظاهره ولو كان قريبا من الباب  
وهو ما في الانوار عن الامام والغزالي اه سم على المنهج ويظهر ان مثل ذلك مالو كانت إحدى رجليه داخل  
الدار معتمدا عليها فأخرجها وقوله أو يصعد سطحها أى أو شيئا مرتفعاً فيها كخلة مثلاً ومثل ذلك مالو كان  
فيها بئر فتزلهما فيميا يظهر اه من ع ش على مر (قوله من صحتها) هو كتابة عن قعر الدار والصفة كتابة  
عن مسطبة عالية فيها وفي المصباح صحن الدار وسطها والجمع أحن مثل فلس وأفلس اه وفيه أيضا وصفة  
الدار واحدة الصفف والصفة من البيت جمعها صفف مثل غرفة وغرف (قوله فبان بولي أحدهما ظهرو) وكذا  
لومشى القهقري أو الى جهة صاحبه اه ع ش على مر (قوله ويمشى قليلا) ضبطه في الانوار حيث قال  
المشي القليل بأن يكون بمابين الصفين في الصلاة وهو ثلاثة أذرع اه حل وأصل العبارة في شرح مر  
وكتبها الرشدى قوله والمشي القليل ما يكون بين الصفين الخ انظر لم يحمله هنا على العادة نظير ما مر في  
مسئلة لحوق الهارب اه والذي مر له أى الرمل نصه وان هرب أحدهما الى ان قال وعند لحوقه لا بد ان  
يلحقه قبل انتهائه الى مسافة يحصل بمثلها المفارقة عادة والاسقاط بخياره ويحمل عليه ما نقله في الكفاية عن  
القاضي من ضبطه بفوق ما بين الصفين اه بالحرف وفي قل على المحلى قوله ويمشى قليلا أى زيادة على ثلاثة  
أذرع على الرابع اه (قوله فن اختار أو فارق مكرها الخ) سكت عن الذي لم يخترف في هذه الحالة وحكمه ان  
خياره باق أيضا تأمل (قوله أو فارق مكرها) أى بغير حق بخلاف مالو كان بحق كان عقد يعمل منسوب ثم أخرجه  
المالك منه فينتفع بخياره اه حل (قوله مال لم ينقطع خياره) فلوزال الاكراه كان وضع زوال الاكراه كمجلس  
العقد فان انتقل منه الى غير صحيح بعد مفارقاله انقطع خياره ومحل كما هو ظاهر حيث زال الاكراه في محل يمكنه  
المكث فيه عادة اما لوزال وهو في محل لا يمكن المكث فيه عادة كخلة لم ينقطع خياره بمفارقته لانه في حكم المكث  
على الانتقال لعدم صلاحية محله للجلوس وعليه فلو كان أحد الشطين للجر أقرب من الآخر فهل يلزم قصده

في بعده التام فرقة يلزم به  
العقد وما لا فلان كانا في  
دار صغيرة فالفرقة بان  
يخرج أحدهما منها  
أو يصعد سطحها أو كبيرة  
فبان ينتقل أحدهما من  
صحنها الى صحنها أو بيت من  
بيوتها أو في صحراء أو سوق  
فبان بولي أحدهما ظهرو  
ويمشى قليلا (طوعا) من  
زيادتي فن اختار أو فارق  
مكرها لم ينقطع خياره

حيث لا مانع أولا ويجوز له التوجه الى ايهما شاء فيه نظر وقياس ما لو كان المقصود طريقا طويلا وقصيرا فسلك  
الطويل لا لغرض حيث كان الاظهر فيه عدم الترخص انقطاع خياره هنا فليراجع وليتأمل اه ع ش على  
مر (قوله أيضا لم ينقطع خياره) أي مادام الاخر في مجلسه فان فارقته اختيار انقطاع خيار المكره المفقار كما  
انقطع خيار الجالس بعدم تبعيته للمفقار كما يأتي عن الحلبي (قوله وان لم يسدغه) أي أو كان المبيع ربويا اه  
شرح مر (قوله فان لم يخرج منه الاخر فيها بطل خياره) أي وحده وبقي خيار المكره فلو لم يتبعه وفارق  
المجلس فهل ينقطع خيار المكره لان غايته ان يكون كالمكره في المجلس الظاهر نعم اه حل (قوله الا ان منع  
من الخروج معه) انظر لوزال الا كراهه بطل يكاف الخروج عند زوال الا كراهه ليتبع صاحبه أولا وينتفرق في  
الدوام مالا يفتقر في الابتداء فيه نظر والاقرب الاول اه ع ش على مر (قوله ولو هرب أحدهما) أي مختارا  
اما لو هرب خوفا من سبع أو نار أو قاصد له بسيف مثلا فالظاهر انه كالمكره فيبقى خياره وان لم يكن في ذلك كراه  
على خصوص الفرقه اه سم على المنهج وينبغي ان يشهد ذلك اجابة النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينقطع بها  
الخيار اذا فارق مجلسه لها اه ع ش على مر وكان الاولى للشارح تقديم هذه أي قوله ولو هرب أحدهما  
الحل على قوله فن اختار أو فارق مكرها للحل لان هذه من افراد منطوق المتن وهو الفرقه طوعا أو أمارة فن اختار الح  
فهو بيان المفهوم القيد المذكور تأمل (قوله لتكتمه من الفسخ بالقول) منه يؤخذ انه لو كان فاقا لم يطل  
خياره وظاهره وان لم يكن هناك من يشهد على الفسخ وسيأتي في الرد بالعيب انه لا يفسخ الا اذا كان بحضور من  
يشهده لانه لا معنى للفسخ حيث لا سامع وربما يشهد له بنبوته بحضور المبيع اه حل (قوله مع كون  
الهارب الح) من تمام العلة فلا ترد الصورة قبلها فانه وان تمكن فيهما من الفسخ بالقول الا ان المفقار فارقا مكرها  
اه حل أي وفعل المكره كعدم فكأنه لم يفارق بالسكينة (قوله واذا ثبت خيار المجلس الح) ظاهر هذا  
الصنيع ان قول المتن فيبقى الخ مفرع على قوله يثبت خيار المجلس الح والظاهر انه مفرع عليه مع قوله وكل بفرقة  
بدن الح (قوله ولومات العاقد الح) هذا مفهوم قوله بفرقة بدن اه قليوبجي وعجز المسكاتب كونه قاله في المجموع  
اه شرح مر (قوله أو أئتمني عليه) ينبغي ان يحل ذلك اذا أسس من افاقته أو طالت المدة والانتظار اه حل  
وفي قل على الحل قوله أو جن وكذا الوأتمني عليه وأسس من افاقته أو طالت مدته والانتظار قال شيخنا لا ينتظر  
مطلقا وكذا عجز مكاتب وأخرس لمن لا تفهم اشارته وليس كاتبا والولي في المغمى عليه والاخرس المذكور هو  
الحاكم فينصب من يتصرف عنهما كالأطفال الذي لا ولي له نعم لو عقد المجنون فأفاق أو أصبى فبلغ رشيد لم ينتقل  
لهم الخيار بل يبقى للولي على المعتمد اه (قوله انتقل الخيار لوارثه) أي ولو عامأ أي ان كان أهلا فان كان غير  
أهل نصب الحاكم عنه من يفعل الاصلح له من فسخ أو اجازة ولو بلغ الصبي رشيدا وهو بالخيار لم ينتقل اليه الخيار  
ويوجه بعدم أهليته حين البيع ويبقى للولي اه برماوي وعبرة حل ولو أفاق المجنون أو المغمى عليه  
في أثناء المجلس عادله الخيار أو ألو عقد المجنون أو أتمني عليه ثم أفاق في خيار المجلس لا ينتقل اليه من الولي بل يبقى  
للولي ولو عقد لاطفه فبلغ رشيدا في خيار المجلس لم ينتقل اليه بل يبقى للولي أيضا انتهت (قوله وفي معنى من ذكر)  
أي الوارث والولي وقوله موكل العاقد كان مات الوكيل العاقد في مجلس العقد فينتقل لموكله وهو المالك وكذلك  
إذا مات العبد المأذون له في العقد في المجلس فينتقل لسيده اه شيخنا وغرض الشارح بهذا التقييم بقول المتن  
ولومات أو جن وفي قل على الحل ما نصه قوله اليه الوارث والولي هذا اذا كان الميت أو المجنون متصرفا عن  
نفسه والا فانتقل لمن هو نائب عنه كالأولاد المجنون والوارث الميت اه (قوله فان كان في المجلس الح)  
عبارة شرح مر فاذا كان الوارث مثلاً في المجلس ثبت له مع العاقد الاخر الخيار وامتد الى تفرقه سماً أو  
تخايرهما وان كان غائباً ووصله الخبر فالي مفارقة مجلس الخبر لانه خليفة مورثه فيثبت له مثل ما يثبت له ولو ورثه  
جاء حضور في مجلس العقد لم ينقطع خيارهم بفرق بعضهم بل يمتد الى مفارقة قبيحهم لانهم كلهم كورنهم

وان لم يسدغه في الثانية فان  
لم يخرج معه الاخر فيها  
بطل خياره الا ان منع من  
الخروج معه ولو هرب  
أحدهما ولم يتبعه الاخر  
بطل خياره كالمهارب وان لم  
يتمكن من أن يتبعه لتمكنه  
من القمع بالقول مع كون  
المهارب فارق مختاراً واذا  
ثبت خيار المجلس (فيبقى  
ولو طال مكثهما أو تماسيا  
منازل) وان زادت المدة على  
ثلاثة أيام للغير السابق (ولو  
مات) العاقد (أو جن) أو  
أتمني عليه في المجلس (انتقل)  
الخيار (لوارثه أو وليه) من  
حاكم أو غيره كخيار الشرط  
والعيب وفي معنى من ذكر  
موكل العاقد وسيده ويفعل  
الولي ما فيه المصلحة من الفسخ  
والاجازة فان كان في المجلس  
فظاهر أو غائبين عنه بانتهما  
الخبر امتد الخيار لهما



وهو لا يقطع خياره الا بمسارقة جميع بدنة أو غائبون عنه ثبت لهم الخيار وان لم يجتمعوا في مجلس واحد كافي  
بعض نسخ الروض وهو المعول عليه ويثبت الخيار للعاقدا الباقي مادام في مجلس العقد سواء كان الوارث الغائب  
واحدا أم متعددا وينسخ العقد بنسخ بعضهم في نصيبه أو في الجميع وان أجاز الباقون كإلوفسخ المورث في  
البعض وأجاز في البعض ولا يتبع بعض النسخ للاضرار بالحلي ولا يرد عليه مالمات مورثهم واطلعوا على عيب  
في المبيع ففسخ بعضهم حيث لا يفسخ أي في الجميع لان الضرر ثم جابرا وهو الارش ولا جابره هنا وحاصلا ان  
فسخ بعضهم يفسخ به العقد هنا وهناك لا يفسخ به شيء لاحصته ولا حصة غيره ولو أجاز الوارث أو فسخ  
قبل علمه بموت مورثه نفذ كل منهما على المعتمد بناء على مالمو باع مال مورثه طائحا حياته وان قال الامام الوجه نفوذ  
فمنعه دون اجازته ولو خرس أحد العاقلين ولم تفهم له اشارة ولا كتابة نصب الحاكم نائب عنه كملوحن وان  
كانت الاجازة ممكنة منه بالتفرق وليس هذا بحجور عليه وانما نائب الحاكم عنه فيما تعذر منه بالقول اما لو  
فهمت اشارة أو كانت له كتابة فهو على خياره ولو اشترى الولي لطفه شيئا فبلغ قبل التفرق رشيد لم ينتقل الخيار  
اليه لعدم أهليته حال البيع وفي بقائه للولي وجهان أو جههما نعم استصحابا لما كان ويجريان في خيار الشرط  
انتهت (قوله امتداد مجلس بلوغ الخبر) فلو فارق الوارث المجلس لجهله بموت مورثه فهل يبقى خياره ويعذر  
بجهله أولا احتمالا لان أقربهما الثاني لان هذان باب خطاب الوضع وهو لا يؤثر فيه الجهل اه ايعاب  
اه شورى وفي قل على الحلي وأما الحلي فالعبرة في حقه بما سمع في فارقته انقطع خياره ولا يضر نقل الميت  
من المجلس لان انتقال الخيار عنه وكذا من الحلي اه وقوله في فارقته انقطع خياره أي وكذا خيار الوارث أو الولي  
على ما تقدم ان خيارهما يسقط بفراقهما أو فراق أحدهما (قوله بان جاءهما) أي الى مجلس الحكم وقوله  
وادعى أحدهما فرقة أي قبل مجيئهما اه شرح مر (قوله في صدق الثاني) وقائدة تصديقه في الاولى بقاء  
الخيار له اه من عش على مر وليس لمسدى الفرقة الفسخ ولو اتفقا على الفسخ والتفرق واختلفا في  
السابق منهما فكافي الرجعة اه قل على الحلي

امتداد مجلس بلوغ الخبر  
(وحالف ثاني فرقة أو فسخ  
قبلها) أي قبل الفرقة  
بان جاءهما وادعى أحدهما  
فرقة وأنكرها الآخر  
ليفسخ أو اتفقا عليها وادعى  
أحدهما فسحا قبلها  
وأنكر الآخر في صدق الثاني  
لموافقة للأصل وذكر  
التحليف من زيادتي

\* (فصل في خيار الشرط)  
\* (لهما) أي للعاقدين

\* (فصل في خيار الشرط) أي التروى الناشئ عن الشرط فهو مضاف الى سببه اه قل على الحلي أي  
وما يقبضه اه شرح مر أي من قوله والملك فيهما انفرادا بخيار الى آخر الفصل كما أشار لذلك ع ش عليه  
(قوله لهما شرط خيار) الجار والمجرور وخبر مقدم وقوله شرط خيار مبتدأ وخبر وقول الشارح لهما متعلق بخيار  
لا بشرط وهو تعميم فحين بشرط له الخيار وقوله سواء أشرط الخ تعميم ثان فحين بشرط له الخيار ان جعل ال اثر  
بمعنى الخيار وقوله وسواء أشرط ذلك تعميم في قوله أو من أجنبي وقوله ولو على ان يوقعه أحدهما تعميم في قوله  
أم من اثنين ففي الشارح أربع تعميمات تأمل وكلامه في هذا المقام يحتمل وجهين أحدهما وهو الظاهر  
من صنيعة ان يكون المراد من قوله خيار لهما أولا أحدهما أي فقط ولا يجوز شرطه لأجنبي وأما إيقاع الاثر  
فيجوز شرطه لأجنبي كما أشار اليه بقوله سواء أشرط الخ فيلزم على هذا انه قد يكون الاثر غير من له الخيار وانظر  
ما فائدة الخيار حينئذ ولا يرد على هذا قوله وليس لشارطه لأجنبي خيارا إذ يمكن تأويله بحذف المضاف أي أثر  
خيار حينئذ تكون صور المقام خمسة وأربعين لان قول المتن يصدق بثلاث صور اذا الشرط اماهما أو أحدهما  
بائنا أو مشتر يا وقوله خيار لهما أولا أحدهما يصدق بثلاث أيضا في تلك تسع هذه في الشرط والمشرط له وأما  
الاثر ففيه خمس صور لانه امامهما أو من أحدهما بائنا أو مشتر يا أو من أجنبي واحدا أو أكثر وخمسة في تسعة  
بمحس وأربعين وعلى هذا قيل ان هذه طريقة لم يسبق اليها أحد والوجه الآخر وهو المعتمد ان يكون قوله  
خيار لهما أولا أحدهما أي أو لأجنبي بقرينة قوله سواء أشرط الخ ووجه ذلك انه نص على ان الاثر قد يكون  
لأجنبي ويلزم منه ان يكون الخيار له لانهما على المعتمد متلازمان في شرط أحدهما لا حد تبعة الآخر فيصدق  
انه لا يترد أحدهما بالخيار دون الآخر فترينه هذا ظاهر قوله وليس لشارطه لأجنبي خيارا حينئذ تكون صور

المقام خمسة عشر ثلاثة في الشارط لانه اماهما أو أحدهما بائعا أو مشتريا أو أجنبي واحد أو اثنين وخمسة في ثلاثة بخمسة عشر اه شيخنا والذي في شرح  
مر يوافق الوجه الثاني ونصه لهما شرط خيار لهما أو لأحدهما أو لأجنبي كالقن المبيع اه وفي قل على  
الحلي ما يوافق الوجه الاول ونصه قوله ولو شرط الخيار لأجنبي جاز والمراد من شرط الخيار للأجنبي إيقاع أثره  
من الفسخ والاجازة بدليل صحة شرطه لمحرّم في شراء صيد ولكافر في شراء عبد مسلم وأما نفس الخيار فهو للشارط  
منهما أو من أحدهما ولا يضر فقد نثرته المذكورة لانه منع نفسه منها يجعلها غير مريدة يبدل لذلك صريحاً أمور  
منها قول الروضة شرط الخيار للأجنبي مبطل للعقد على الظاهر ومنها قول البغوي لو كان بائع الصبي محرماً  
أو كان بائع العبد المسلم كافراً لم يجز شرط الخيار لنفسه ومنها عدم إرث الخيار عن الأجنبي لو مات أو نقله لوليّه  
أن جن مثلاً ومنها ما لا يبيع في زمن الخيار إذا قائل بأنه للأجنبي وهذا هو الذي يتجه المصير إليه ولا يجوز  
العسول عنه وقولهم ليس لشارطه للأجنبي خيار رأى إيقاع أثره كما علم وجه هذا العلم انه لا حاجة لقولهم انه تعليق  
أو توكيل المبني عليه، مسئله العبد والصبي المذكورين الامن حيث إيقاع الاثر المذكور اه (قوله أيضاً لهما  
شرط خيار الخ) عبارة ج لهما أي العاقدان بأن يتلفظا كل منهما بالشرط أو لأحدهما على التعيين لا الإبهام  
بأن يتلفظ هو به إذا كان هو المبتدئ بالإيجاب أو القبول وبوافقه الا تخوم من غير تلفظ به وحينئذ فلا اعتراض  
على قوله ولا أحدهما بل ولا يستغنى عنه خلافاً لمن زعمه أما إذا شرط المتأخر قبوله أو إيجابه فيبطل العقد لعدم  
المطابقة انتهت ومثله شرح مر وفي قل على الحلي ما نصه قوله لهما أو لأحدهما الخ هو بيان لمن يقع منه  
الشرط فلا يصح وقوعه من أجنبي لهما ولا لأحدهما ومعنى وقوعه منهما ان يتلفظا به كأن يقول المبتدئ  
منهما بعثك كذا بكذا بشرط الخيار لي ثلاثة أيام فيقول اشترى به بذلك بشرط الخيار لك ثلاثة أيام ومعنى  
وقوعه من أحدهما ان يتلفظ به المبتدئ منهما ولا بد من موافقة الآخر عليه ولو بال سكوت كأن يقول بعثك  
كذا بكذا بشرط الخيار لي مثلاً فيقول اشترى به على ذلك فلا اعتراض ولا اشكال وأما المشروط له الخيار فيجوز  
ان يكون هو أو أحدهما ماعيناً أو أجنبياً كذلك فلا بد من تعيين المشروط له الخيار ليخرج ج ما لو قال بشرط  
الخيار لأحدهما مثلاً فلا يكفي ويفسد العقد كلو سككت عنه الاول وشرطه الثاني أو شرطه الاول ونفاه الثاني ولو  
قال بشرط الخيار لي ما لم يقل لنا ولا لي مثلاً فهو لهما قاله شيخ الاسلام وقيل للقائل فقط اه (قوله وهذا أولى)  
أي لا قضاء ما قاله الاصل ان لأحدهما ان يستقل بشرط الخيار وان لم يوافق الآخر ليس كذلك كما يشير له  
بقوله وبكل حال لا بد من اجتماعهما عليه كما عرف مما مر وهذا بناء على ان لهما أو لأحدهما خبر عن شرط في  
عبارة الاصل وأما الوجه من خبره في أنواع البيع ولهما ما يتعلق بشرط والتفصيل بشرط الخيار السكوت لهما  
ولأحدهما ثابت في أنواع البيع لساوي تعبیر الشيخ كذا قيل وفيه نظر ظاهر اه حاشي ونص عبارة الاصل  
لهما ولا أحدهما بشرط الخيار في أنواع البيع اه ولعل وجه النظر ان هذا بيان لمن له الخيار لا لمن يشترطه اه  
نظرأت في شرح مر مانصه ويمكن الجواب أيضاً عما اعترض به قوله لهما ولا أحدهما الخ من استقلال  
أحدهما به بان شرط الخيار مبتدأ خبره قوله في أنواع البيع وقوله لهما ولا أحدهما متعلق بالخيار اه (قوله  
شرط خيار لهما أو لأحدهما) أي أجنبي كالقن المبيع ولو كان الأجنبي كافراً في بيع مسلم ومحرماً في بيع  
صبي لا تنفص الاذلال والاستيلاء في مجرد الاجازة والفسخ اه شرح مر (قوله سواء اشترط إيقاع أثره  
الخ) هو صادق بان يشترط إيقاع الاثر منهما مع كون الخيار لأحدهما فقط أو بأن يجعل إيقاع الاثر لثنين  
لكن كل واحد عن واحد أو يشترط إيقاع الاثر لثنين وهما معاً عن الاثنين وعلى ذلك لو كان أحدهما  
عن البائع والاخر عن المشتري فلكل الاجازة والفسخ وإذا اختلفا فسحوا واجازة قدم الفسخ وان كانا معاً عن  
أحدهما العاقدين هل يجب على كل موافقة الآخر في الاجازة والفسخ أم لا فيه نظر والاقرّب الثاني لان كلاماً لك

وهذا أولى من قوله لهما  
ولأحدهما (شرط خيار)  
لهما أو لأحدهما سواء  
أشترط



لا يقع الاثر ولا وكيل فيه فلا تجب الموافقة ومع ذلك لم يظهر وجه لكونه شرط لهما وإيقاع الاثر من غيرهما  
فانه لا معنى لثبوت الخيار الا إيقاع الاثر الا ان يقال ان الخيار المشروط لاحدهما هو استحقاق المشروط له  
الفسخ والاجازة والاثر هو التلفظ بفسخ أو اجزرت ويرد على هذا قوله بعد وليس لشارطه للاجنبي خيار فانه  
يقضي انه اذا شرط إيقاع الاثر لغيره لا يكون له خيار الا ان يقال أراد بالخيار هنا إيقاع الاثر اه ع ش (قوله  
إيقاع اثره) أي الخيار وأثره الفسخ والاجازة وظاهر كلامه ان الخيار ثابت لهما وان الاثر هو الثابت للاجنبي  
ولامعنى لثبوت الخيار الا ثبوت اثره وله لما كان الاثر لا يمكن ان يوجد بدون الخيار وكان المقصود من الخيار  
بالحقيقة هو الاثر ع بر بما هو المقصود للائز له ثبوت الخيار ويدل على هذا قوله وليس لشارطه معنى  
الاثر خيار هذا ما ظهر فتأمل اه ش برى (قوله أم من أجنبي) والوجه كما قاله الزركشي اشتراط تكليف  
الأجنبي لارشدته وانه لا يلزمه فعل الاحتياط بناء على ان شرط الخيار تمليك له وهو الاقرب وان قوله على ان أشاره  
صحيح ويكون شرط الخيار لنفسه كما أفاده الاذرى اه شرح م ر وقوله لارشدته هو ظاهر ان كان العاقد  
يتصرف عن نفسه اما لو تصرف عن غيره كأن كان وليا فحق شرطه لغير الرشيد نظر لعدم علمه بما فيه المصلحة  
لا يقال اذا تصرف عن غيره لم يجز شرطه للاجنبي لانا نقول بحل امتناع شرطه للاجنبي ما لم يأذن المالك وعليه  
فلو كان المالك موكلا وأذن للوكيل في شرطه للاجنبي ولم يعينه اشتراط فحين يشترط له الوكيل كونه رشيدا وان  
كان الاجنبى المشروط له الخيار لا يجب عليه رعاية الاحتياط لكن الوكيل لما لم يجز له التصرف الا بالمصلحة اشتراط  
لصحة تصرفه الاذن لرشيد ثم ما جرى عليه المشرح جرى عليه حج ان كان خالفه في شرح العباب حيث قال بعد  
كلام قروم لم اتجه اشتراط رشده لان كلام من التملك والتوكيل في العقود المالية متوقف عليه وبهذا يدفع  
ما مر عن الزركشي من اشتراط بلوغه فقط قياسا على المعلق بمشيتته الطلاق اه سم على حج وأما اشتراط  
البلوغ فلان الاجازة والفسخ تصرف وكلاهما لا يصح الا من البالغ لان الصبي لا يصح تصرفه واما عدم اشتراط  
الرشد فلانه امر تابع فليتنامل اه سم على المنهج وقوله وانه لا يلزمه أي الاجنبى فعل الاحتياط قال في الروض  
لا يفعل الوكيل الا ما فيه حظ للموكل بخلاف الاجنبى اه وقوله تمليك له قضيته انه لو عزل نفسه لم ينزل وبه  
صرح البغوى والغزالي وخزم به في العباب اه سم على حج وقضية اطلاقهم انه لا يشترط في الاجنبى القبول  
ولا يرتد برده فليراجع لكن في حج مانعه وعليه أي على كون شرطه للاجنبي تمليكا له يكفي عدم الرد فيما يظهر  
ومفهومه انه يرتد برده وهو ظاهر كسائر أنواع التملك فانه لا بد فيها من القبول حقيقة أو حكما وقوله ويكون  
شارطا للخيار لنفسه ومعلوم انه يشترط لصحة شرط الخيار بيان المدة فلا بد من بيانها والابطال العقد في حج ما يصرح  
به حيث قال بعد قوله ان أشاره مثلا يوما اه ولعله أسقط ذلك لانه لم يعلم به مما يأتى من اشتراط كون المدة معلومة  
اه ع ش عليه (قوله وليس لشارطه) أي إيقاع الاثر والخيار فالضهير محتمل لوجهين وقوله خيل رأى أثر خيار  
فليس له ان يفسخ أو يجيز لان شرطه للاجنبي تمليك له ومن ثم لا يلزمه فعل الاحتياط وقوله الا ان يموت الاجنبى الخ  
أي فانه ينتقل للشارط لان ملك الاجنبى مراعى أي مادام حيا ولا ينتقل لورثته ولا يحتاج الى قبول اذا الشرط عدم  
الرد اه حاي (قوله الا ان يموت الاجنبى) أي أو يموت أو يموت عليه كما يفهمه قوله فيما سبق قبيل هذا الفصل تكبار  
الشرط والعيب من انه اذا مات أو جن من شرطه الخيار من العاقد من انتقل لوارثه أو وليه ثم قال وفي معنى من  
ذكر موكل العاقد وسببه ولا شك ان من له الخيار هنا بمنزلة الموكل ثم والاجنبى بمنزلة الوكيل ويتبع اعادته لهما  
اذا أفاقا اه ع ش وعبارة شرح م ر ولومات العاقد انتقل لوارثه الا ان يكون وليا فلما كم كما لا يخفى أو  
وكيلا فلما واكله انتهت وقوله ولومات العاقد أي أو جن أو أتمى عليه كما يفهمه قوله قبيل الفصل تكبار الشرط بل أولى  
من انه اذا مات من شرطه الخيار من العاقد من انتقل لوارثه أو وليه الى ان قال وفي معنى من ذكر الخ ولا شك ان من  
له الخيار هنا بمنزلة الموكل ثم وينبغي اعادته لهما اذا أفاقا وقوله انتقل لوارثه لو كان الوارث غائبا حيث ذم جعل لايصل

إيقاع أثره منهما أم من  
أحدهما أم من أجنبي  
كالعبد المبيع وسواء  
أشراط ذلك من واحد  
أم من اثنين مثلا ولو على  
ان وقوعه أحدهما لاحد  
الشارطين والاخر لا يخفى  
وليس لشارطه للاجنبي  
خيار الا ان يموت الاجنبى  
في زمن الخيار

الخبر إليه إلا بعد انقضاء المدة هل نقول بلزوم العقد بفرار المدة أولاً ويمتد الخيار إلى بلوغ الخبر له للضرورة فيه نظر  
والأقرب أن يقال إن بلغه الخبر قبل فراغ المدة ثبت له ما بقي منها والالزام العقد لأنه لم يمهّد زيادة المدة على ثلاثة أيام  
وقوله قلها كم طاهره أنه لا ينتقل لولي آخر بعد الولى الميت كما لو مات الأب العاقد مع وجود الجد اه سم على ج  
أقول وينبغي خلافه لقيام الجد الآن مقام الأب فلا حاجة إلى نقله للحاكم وقوله فلو كان بقي ما لو عزله الموكل بعد  
العقد وشرط الخيار له هل يثبت الخيار للموكل أم لا فيه نظر ونقل عن بعضهم أنه ينفذ عزله ولا يثبت للموكل  
ويفرق بينه وبين الاجنبي بأن الوكيل سفير محض فنفذ عزله ولا يثبت للموكل بعد شرطه بخلاف الاجنبي  
اه ع ش عليه (قوله وليس لو كبل أحدهما) أي في العقد وهذا تقييد لقوله أو لأحدهما اه شيخنا والضمير  
في قوله وكبل أحدهما للعاقدين بمعنى من وقع له العقد لا بمعنى المباشر للعقد لما علمت من أن المباشر له هو  
الوكيل وقوله بغير إذن موكله فان شرطه بدون الإذن بطل العقد كما ذكره المحلى وينبغي أن يكون الولى كالموكل  
فلا يشترطه لغير نفسه وموليه اه سم على ج أي أمالهما فيجوز وصورته في موليه أن يكون سفيراً على  
ما مر من أنه لا يشترط في الاجنبي المشروط له الخيار رشده اه ع ش على مر (قوله في كل ما) أي يبيع  
علم من تقييده بالبيع عدم مشروعيته في الفسوخ والعقود والأبراء والنكاح والإجارة وغير ذلك اه شرح  
مر وخرج بقوله فيما فيه خيار مجلس البيع الذي ليس فيه خيار مجلس وهو بيع العبد من نفسه والبيع  
الضماني وقسمه غير الرد والحوالة على القول بأنهم ما يبيع فهذه الأربعة ليس فيها خيار شرط كما أنهم ليس فيها خيار  
مجلس ومثاله في عدم خيار الشرط والمجلس ما ليس ببيعاً ما ذكره سابقاً بقوله وخرج بما ذكره غير البيع  
كالأبراء وفي شرح المحلى بعد ذلك كرم مثل ما تقدم وقضية عدم الجواز أي جواز خيار الشرط فيما ذكرناه لو شرط  
فيه بطل العقد اه ثم قال فيه أيضاً تنقذ على وزان ما تقدم في خيار المجلس ينقطع خيار الشرط باختيار من شرط  
له منهما أو من أحدهما لزوم العقد وانقضاء المدة المشروطة ولو مات أحدهما أو جن قبل انقضاءها انتقل الخيار  
إلى الوارث أو الولى وإن شرط الخيار الفسخ قبل انقضاء المدة ولو تنازعا في انقضائها أو في الفسخ قبله صدق النافي  
بيمينه اه وفي قل عليه قوله ولو تنازعا الخ ولو فسح أحدهما ولو في البعض أو بعد إجازة الآخر انفسخ في  
الكل كما مر في خيار المجلس اه (قوله لا فيما يعتق فيه المبيع) أي كأصله أو فرعه أو من أقرب بحريته ولا يخفى  
أن هذا الاستثناء متعين لأنه لو اقتصر على قوله لهما شرط خيار لهما أو لأحدهما في كل ما فيه خيار لم يصح  
لأن من جله ما صدق أنه ما لو اشترى بعضه فإن لكل منهما فيه خيار المجلس فقطضاء أنه يصح أن يشترطه للمشتري  
وليس كذلك اه حل وقال بعضهم لا وجه لاستثناء هذا لأن خيار المجلس لم يتقدم أنه يثبت للمشتري وحده  
حتى يستثنى هذه بل ما تقدم في الشارح أنه متى أجاز البائع البيع سقط خيار المشتري في قوله نعم لو كان الخ تأمل  
ورده يعلم مما قبله (قوله فلا يجوز شرطه لمشتري) أي وحده وقوله لانه انقضاء عبارة شرح مر أي لاستلزامه الملك له  
المستلزم لاعتقه المانع من الخيار وما أدى ثبوته لعدمه غير صحيح من أصله بخلاف ما لو شرط لهما الوقف أو للبائع  
فقط إذا ملك له اه (قوله أو يروى وسلم) الفرق بين خيار الشرط وخيار المجلس حيث استثنى من الأول هذان  
واللذان بعدهما في الشرح مع أن العلة في الامتناع هنا متأتية في خيار المجلس أن خيار المجلس ثبت قهراً وليس  
له حد محد وبخلاف خيار الشرط اه حل (قوله لا يشترط القبض فيهما) أي للعوضين في الأول ولرأس  
المال فقط في الثاني اه حل (قوله لمنعه الملك) أي إن كان الخيار للبائع أو لهما وقوله أولزومه أي إن كان  
للمشتري وحده ع ش (قوله واستثنى النووي الخ) قضية الاستثناء ثبوت خيار المجلس فيما يتسارع إليه  
الفساد ولمتداده مادام في المجلس وإن لم تالف المبيع وقد يفرق بأن خيار المجلس ثبت قهراً اه سم على  
المنهج اه ع ش على مر وقوله ما يخاف فساد مدة الخيار أي المدة التي تشترط ولو أقل من الثلاث بخلافه  
ما لا يخاف فساد كمن هريسة يبيع بشرط الخيار ساعة فإنه يصح اه شيخنا وعبارة شرح مر ويعتبر

وليس لو كبل أحدهما  
شرطه لا آخر ولا اجنبي  
بغير إذن موكله وله شرطه  
لموكله ولنفسه (في كل ما)  
أي يبيع (فيه خيار مجلس  
الانفيماء يعتق) فيه المبيع  
فلا يجوز شرطه (المشتري)  
للمنافاة وهذا من زيادتي  
(أو) في (ر بوى وسلم) فلا  
يجوز شرطه فيهما لأحد  
لا يشترط القبض فيهما في  
المجلس وما شرط فيه ذلك  
لا يحتمل الاجل فأولى أن  
لا يحتمل الخيار لأنه أعظم  
غراماً منه لمنعه الملك أو لزومه  
واستثنى النووي مع ذلك  
ما يخاف فساد مدة الخيار



شرط الخيار فيما يتسار ع اليه الفساد في المدة المشروطة انتهت وهذا يفهم جواز شرط مدة لا يحصل فيها الفساد اه ع ش عليه (قوله فلا يجوز شرط واحد) أي لان قضية الخيار التوقف عن التصرف فيه فيؤدي الى ضياع ماله اه شرح مر (قوله واستثنى الجوري) هو بالراء المهمة وضم الجيم وما ضبطه حج في بعض المحلات من أنه بالرأي له شخص آخر وعبارة العلامة الشومري رأيت في طبقات الشافعية للاسنوي وأبو الحسن علي الجوري بضم الجيم والراء المهمة قال ابن الصلاح كان من أ كبر الشافعية له كتاب المرشد في عشر مجلدات فأنضح ان ما قاله حج وما في الإيعاب وهم وان الصواب ما اشهر اه بحرفه اه ع ش (قوله فقال لا يجوز اشتراط خيار الثلاث فيها للبائع) أي وحده أو مع المشتري وعبارة شرح مر والاوجه أن شرطه فيها لهما كذلك وان مثل الثلاث ما قار بها مما شأنه الاضرار بها لا يقال ما طر بق علم المشتري بتصره حتى استنع عليه شرط ذلك للبائع أو موافقة عليه لانه قول هو محمول على مالوطن تصريته من غير تحقها أو ان المراد أن اسم ذلك بخصيص بالبائع أو ان بظهور التصريه يتبين فساد الخيار وما يترتب عليه من فسح أو اجازة انتهت وقوله هو محمول على مالوطن أي ظنا مساويا للطرف الاخر أو مرجوحا فان كان راجحا فلا لانه كاليقين كما قاله السارح فيما يأتي فيما لوطن المبيع زائدا وقوله أو ان بظهور التصريه الخ فديفهم هذا الجواب صحة البيع وفيه نظر والمتبادر فساد العقد بهذا الشرط اه سم على حج اه ع ش عليه (قوله لانه يمنع الحلب) أي لانه يحافظ على ترك الحلب ليبقى اللبن على ما أشعرت به التصريه فلا يفوت غرضه أي من تزويجه فاندفع ما يقال كيف يمنع البائع من حلبها والمالك واللبن في زمن الخيار لمن له الملك كما يأتي واندفع قياس الحلوب على المصراة في ذلك اه حل ويجاب أيضا بانه يمنع عليه حلبها لان اللبن الموجود حال البيع للمشتري وانما الذي للبائع الموجود بعده فاذا تم البيع اصطالحا كما قاله مر اه (قوله حكاه عنه في المطالب) قال في التجرد قال الشيخ شرف الدين ابن المقرئ وهذا مشكل جدا فان الملك لمن له الخيار مع الربيع كما نصوا عليه اه قال الشيخ قد يجب بانه يمنع من الحلب لتزويج ما قصده فلا ينافي أنه ملكه اه انتهى شومري (قوله مدة معلومة) فيه أنه يغني عن هذا قوله ثلاثة فاقول فلهذا اقتصر عليه ليناسب الاختصار الا أن يقال راعى الاجمال ثم التفصيل ولو شرط الخيار لغيرهما فهل يشترط علمه أيضا بالمدة أو لا لان الحق متعلق بمادونه كل محتمل والثاني أقرب اه حج اه شومري (قوله متصلة بالشرط) فلو وضعت في المجلس لم يجز شرط شيء آخر كما هو ظاهر لان خيار الشرط لا يكون الا ثلاثة فاقول ولو شرط مادونه ومضى في المجلس فينبغي جواز شرط بقيتها فاقول في المجلس أيضا اه سم على حج اه ع ش على مر ولوا جمع خيار المجلس لهما وخيار الشرط لاحدهما فهل يغلب الاول فيكون الملك موقوفا أو الثاني فيكون لذلك الاحد الظاهر كما قاله الشيخ الاول لان خيار المجلس كما قاله أسرع وأولى ثبوت من خيار الشرط لانه أقصر غالباً وقول الزركشي الظاهر الثاني لثبوت خيار الشرط بالاجماع بعيد كما لا يخفى اه شرح مر (قوله متوالية) قد يغني عنه قوله متصلة اذ يلزم من اتصال المدة المشروطة تواليها والاتصال لبعضها ولعل الغرض من ذكره دفع توهم أن المراد بالاتصال ما يشتمل اتصال بعضها ولعل هذا هو الحكمة في عدم بيان محترزه فليستأمل اه شو برى وعبارة الحاشي قوله متصلة بالشرط أي كما سيأتي في كلامه التنبيه عليه في قوله من حين الشرط أي ابتداء ودواما ومن ثم احتج الى قوله متوالية انتهت (قوله ثلاثة من الايام) أي فلا تعتبر الليالي حتى لو كانت المدة ثلاثة أيام وليتبين لم تصح الزيادة اه شيخنا وتدخل ليالي الثلاث المشروطة للضرورة نعم لو شرط ثلاثة من طلوع الفجر لم تدخل الليالي التالية لليوم الثالث كما قاله الاسنوي بخلاف ظاهره من مسح الحرف اه شرح مر (قوله فاقول) أي ولو ساعة وهل يعمل على لحظة أو على الفلكية ان عرفها كل محتمل والا قرب أنهم ما ان قصد الفلكية وعرفها جعل عليها والافعل لحظة أو الى يوم ويحمل على يوم العقدان وقع مقارنا لاوله ولو عقد في نصفه مثلاً فالي مثله وتدخل الليالي تبعا للضرورة قاله المتولي فان أخرجهما بطل العقد أو في نصف الليل انقضى بغير وب شمس يوم

فلا يجوز شرط واحد وهو ظاهر واستثنى الجوري المصراة فقال لا يجوز اشتراط خيار الثلاثة فيها للبائع لانه يمنع الحلب وتزويجه مضر بالهبة حكاه عنه في المطالب وانما يجوز شرطه (مدة معلومة) متصلة بالشرط متوالية (ثلاثة) من الايام (فاقول)





لأرجحة اه شيخنا (قوله الغبن والخديعة) أى لغة وأما معناها شرعاً فهو ما ذكره قوله قال في الروضة الخ وفي  
المصباح خباية يخليه من بائع قتل وضرب خدعه والاسم الخباية بالكسر والفاعل خدعاً ب كرسول أى كثير  
الخداع وخبايت النبات خلباً من باب قتل قطعه ومنه الخلب بالكسر الميم وهو الطائر والسبع كالظفر للانسان  
لان الطائر يخلب بخلبه الجدار أى يقطعه ويمزقه والخلب بالكسر أيضاً فعل لا اسنان له اه (قوله عبارة عن  
اشتراط الخيار ثلاثة أيام) أى فان ذكرت وعلمنا معناها ثبت الخيار ثلاثة ايام والا فلا اه شرح مر وقوله  
والا فلا قضيته صحة البيع وسقوط الخيار لكن الذى في العباب بطلان البيع ولم يطلع عليه الشهاب ابن قاسم  
فاستوجه به بحثنا قال شيخنا وجهه اشتماله على أمر مجهول اه ع ش عليه (قوله أيضاً عبارة عن اشتراط  
الخيار الخ) أى أخذ اسماءه كالتفسير منه صلى الله عليه وسلم لها بذلك وفي الاشياء الصريح هو الافظ الموضوع  
يعنى لا يفهم منه غيره عند الاطلاق واشتهر عنه انه ما تكرر وروده في الكتاب أو السنة أو على السنة حجة  
الشرع لا ما شاع على السنة العامة ولا يخفى ان مراتب الورد تختلف وكذلك الاشهر ورمات قابلت الصفات  
بعضها ببعض فزالت الصراحة وحصل الخلاف قالوا لا خباية في الشرع عبارة عن اشتراط الخيار ثلاثة أيام  
وهذا فيه نظر فليس له من الشيوع ما لا صريح بل لا شياع فيه ولا اشتراط الخيار مدلوله لغة انما الخباية في اللغة  
الخديعة وغاية متمسك الاصحاب حديث الذى كان يخدع في البيوع ويحتمل كونه مخصوصاً به فهذا مما أتوقف  
فيه اه انتهى حاشي وقوله ويحتمل كونه مخصوصاً به الاصل عدم الخصوصية فاذا جرت بين عارفين بمعناها صح  
وجعل على شرط الخيار ثلاثة أيام ولا بد أن يقول من قال لا خباية لى أولئك أولئك أولئك لان شرط الخيار لا يصح  
الا ان بين المشروط له كماله حج في شرح المشكاة وعليه فلو قال بشرط الخيار ثلاثة أيام من غير ذكر المشروط  
له لم يصح كما اذا قال لا خباية من غير ذكر لى مثلاً اه شيخنا ح ف وقوله لم يصح برده عليه ما تقدم عن القليوبي  
حيث قال ولو قال بشرط الخيار يوماً لم يقل لى ولا لى مثلاً فلهما قاله شيخ الاسلام وقيل للقاتل فقط اه (قوله  
ويصدق ذلك) أى الاشتراط من المشتري والاشتراط من البائع وحديثه يكون المراد بالصدق الافادة أى ويصدق  
ذلك وكان ينبغي ان يجعل له مقياساً كما فعل في الذكاه اه حل (قوله من حين الشرط) انما تحسب من  
التفرق لئلا تصير مدة الخيار مجهولة لانه لا يعلم متى يفترقان وقيل تحسب المدة من التفرق لان الظاهر ان الشرط  
يقصد بالشرط زيادة على ما يفيد المجلس وعورض بما مر من أدائه الى الجهالة ويجرى هنا نظير ما مر ثم من  
اللزوم باختيار من اختار لزومه وان جهل المبيع والتمن كما عتده جمع كأن كان أجنبياً أو وكيلاً أو وارثاً  
وبانقضاء المدة ومن تصديق نافي الفسخ أو الانقضاء ولا يجب تسليم مبيع ولا ثمن في زمن الخيار أى لهما أو للبائع  
وحده كما هو واضح ولا ينتهى الخيار بالتسليم فله استرداده ما لم يلزم أى بانقضاء المدة مثلاً وليس لاحدهما بعد  
الفسخ حبس ما يديه بعد طلب صاحبه بأن يقول لأرد حتى ترد بل اذا بدا أحدهما بالمطالبة لزم الآخر الدفع  
اليه ثم بردها كان في يده كافي المجموع هنا هو المعتمد ومثله جميع الفسخ على ما عتده جمع لكن الذى في  
الروضة واعتده السبكي وغيره ان له الحبس فيمتنع تصرف مالكه فيه مادام محبوساً وهو ضعيف اه شرح  
مر مع زيادة لع ش عليه (قوله ولو شرط في العقد الخ) هذا صريح قوله متصلة وقوله والا لادى الى جواره  
الخ من هذا التعليل يعلم بطلان عدم المتوالية ومن ثم لم يذ كر محترزه وسكنوا عن اشتراط تعيين من يشترط له  
الخيار وظاهر كلامه عدم اشتراط ذلك وعليه فلو قال البائع أو المشتري بشرط الخيار كان لهما الا ان كان وكيلاً  
فانه يكون له الا ان كان موكله أذن له ان يشترطه للبائع أيضاً وفي كلام شيخنا في شرح الاصل ما يفيد اشتراط  
تعيين من يشترط له الخيار فلجرح اه حل وعبارته ولا بد من تعيين المشروط له بان يتلفظ هو به اذا كان  
هو المبتدئ بالبيع أو القبول ووافقه الآخر من غير تلفظ انتهت وقال ع ش عليه قضيته البطلان فيمالو  
قال بعينك بشرط الخيار من غير ذكر لى أولئك أولئك بوجه باحتمال أن يكون المشروط له أحدهما وهو مهم اه

الغبن والخديعة قال في  
الروضة كالمصالحا الشهير  
في الشرع ان قوله لا خباية  
عبارة عن اشتراط الخيار  
ثلاثة أيام والواقعة في الخبر  
الاشتراط من المشتري  
وقيس به الاشتراط من  
البائع ويصدق ذلك  
بالاشتراط منهما معا وبكل  
حال لا بد من اجتماعهما  
عليه كما عرفت مما مر  
وتحسب المدة المشترطة  
(من) حين (الشرط) للخيار  
سواء أشرط في العقد أم في  
مجلسه فهذا أعم من قوله من  
العقد ولو شرط في العقد  
الخيار من الغد بطل العقد

وتقدم ما فيه عن القليوبي \* (تنبيه) \* لو شرط ما يتم تفرقا عقب الشرط ثم قبل فراغ اليوم شرط ما آخرا مثلا  
 جاز وهكذا الى تمام الثلاث ولو استقط أحدهما مدة من خياره سقطت وما بعده لا ما قبلها \* (فرع) \* يجوز في  
 زمن الخيار المطلق الاجل لما في المدة وزيادة أحد العروض ونقصه الا في روى يسع بحسنه فيبطل فيه ولو حط  
 فيه جمع الثمن بطل العقد مطلقا أو بعضه بطل العقد في الروى المذكور لا في غيره مطلقا \* (تنبيه) \* قال في  
 العباب لو مات أحد العاقدين في زمن خياره انتقل ما بقي منه لوارثه فان كان غائبا بحسب له من وقت بلوغ خبره  
 ولا يحسب منه ما قبله وان زاد على ثلاثة أيام اهـ وعلى هذا يتجه انه لو كان الوارث جماعة لم يحسب ما بقي الامن  
 بلوغ آخرهم وانه لو فسح من قبله لم يفسح لان المقصود بحسب ان ذلك الزمن من المدة لا نفي الخيار فيه عنهم قبل  
 وفي هذا قد زادت المدة على ثلاثة أيام فيكون مستثنى فتأمل وراجع اهـ قل على المحلى وتقدم عن ع ش  
 على مر عن سم على ج الجزم بعدم صحة زيادة المدة على الثلاثة تأمل (قوله والا لادى الى جواز بعده  
 لزومه) فيه ان خيار العيب فيه جواز بعد لزوم الا ان يقال هنا أي من غير ضرورة بخلاف خيار العيب  
 فان فيه ضرورة ولعل هذا أحسن من كلام المحشي جوابا وصورا اهـ شيخنا (قوله ولا آخر يومان) أي  
 منهما اليوم الاول فيكون اليوم الاول مشتركا بينهما او ما بعده مختصا بشرطه اليومان وعليه فالو شرط للبائع  
 يوم ولله مشتري يومان بعده بطل العقد وكذا لو شرط للبائع يوم ولله مشتري يوم بعده وللبيع اليوم الثالث بخلاف  
 ما لو شرط اليوم الاول له ما ولا أحدهما معينا الثاني والثالث فانه يصح والحاصل انه متى اشتمل العقد على شرط  
 يؤدي لجواز العقد بعد لزومه بطل والافلا ومنه ما لو شرط اليوم الاول للبائع مثلا والثاني والثالث لاجنبي عنه  
 فيصح على الرابع من وجهين لان الاجنبي لكونه نائباً عن شرطه اليوم الاول لم يؤدي ذلك الى جواز العقد بعد  
 لزومه بل الجواز مستمر بالنسبة للبائع \* (فرع) \* قال في الروض فان خصص أحد العبدین لبيعته بالخيار أو  
 بزيادة فيه لم يصح فاذا عينه صح واذا شرطه فيها لم يكن له رد أحدهما ولو تلف الآخر اهـ والمفهوم من صحة  
 تخصيص أحد العبدین ببيعته بالخيار ان له فسخ البيع فيه دون الآخر وهذا مفهوماً أيضاً من قوله واذا شرط  
 فيه سالم يكن له رد أحدهما فهذا مما يجوز فيه تفريق الصفقة على البائع لانه لما رضی بتخصيص بعض المبيع  
 بشرط الخيار كان ذلك رضاه بالتفريق اهـ سم على ج اهـ ع ش على مر (قوله والمالك في المبيع مع  
 توافقه الخ) في تجر يد صاحب العباب ما نصه النفقة في مدة الخيار على من له الملك ان جعلناه لاحدهما فهي عليه  
 أو موقوفاً فهي عليهما قاله الجبلي قال ابن الرفعة ويجه وقتها على قول الوقف كالكسب قلت المتجه انه كان اتفاق  
 الجهول المتنازع في نسبة مدة الوقف لا انتظار قائف أو بلوغه فينفقان عليه ثم من دفع يرجع على الآخر ان كان  
 اتفاقهما بالخيار اهـ والله أعلم بالصواب اهـ أقول كلام ابن الرفعة لا ينافي هذا فتأمل اهـ عميرة \* (فرع) \*  
 لو تلف المبيع ما قسمهما وفيه في زمن الخيار قبل القبض انفسخ البيع وبعده ان قلنا الملك للبائع انفسخ أيضاً  
 ويسترد المشتري الثمن ويغرم القيمة كالمستام وان قلنا الملك للمشتري أو موقوف فقيل يتفسخ وعليه القيمة  
 والاصح بقاء الخيار فان لم يزل الثمن والا فالقيمة والمصدق فيها المشتري وان تلفه أجنبي وقلنا الملك للمشتري أو  
 موقوف لم يتفسخ وعليه الغرم والخيار بحاله فان تم البيع فهو للمشتري والا فللبائع وان تلفه المشتري استقر  
 اهـ سم (قوله والمالك فيها لمن انفرد بخيار الخ) أي على الاظهر وبعبارة أصله مع شرحها للمحلى والاطهر انه  
 ان كان الخيار للمشتري وظ البائع فملك المبيع في زمن الخيار له وان كان للمشتري فملك له وان كان له موقوف  
 فان تم البيع بان انه للمشتري من العتق والا فللبائع والثاني الملك للمشتري مطلقا التمام البيع له بالايجاب  
 والقبول والثالث للبائع مطلقا انفق وقتها فيه وانفسخ جاز في خيار المجلس كما تقدم وحيث حكم بملك  
 المبيع لاحدهما حكم بملك الثمن لا تجز وحيث توقف فيه توقف في الثمن وينبغي على الخلاف كسب المبيع  
 العبد أو الامة في زمن الخيار فان تم البيع فهو للمشتري ان قلنا الملك له أو موقوف وان قلنا للبائع فهو له وقيل

والا لادى الى جواز بعده لزومه  
 ولو شرط لاحد العاقدین  
 يوم ولا آخر يومان أو  
 ثلاثة جز (والمالك) في المبيع



للمشتري وان فسخ البيع فهو للبائع ان قلنا الملك له أو موقوف وان قلنا للمشتري فهو له وقيل للبائع انتهت  
 (قوله مع توابعه) ادخال التوابع هنا يقتضي دخولها في قوله والا فموقوف وفيه نظر لان حل الوطء في زمن  
 خياره ليس موقوفا بل هو حرام كما يعلم مما يأتي وعقود البائع في زمن خياره ليس موقوفا بل نافذ كما سيأتي  
 وكذا بيحه وغيره مما يأتي فتقوله الآتي وتعبيري الخ فيه نظر تأمل اه سم أي لما ذكر من اقتضائه وقف  
 حل الوطء والعقود مع انه ليس مراداه ع ش (قوله مع توابعه من فوائده) عبارة شرح م ر ويبنى على  
 ذلك الاكساب والفوائد كالمين وغيرهم ونفوذ عقد واستيلاء وحل وطء ووجوب مؤنة وكل من حكمه بملكه  
 لعين ثمن أو مثنى كان له وعليه ونفذه منه وحل له ما ذكر ولو فسخ العقد بعده بناء على الاصح ان الفسخ يرفع  
 العقد من حينه لا من أصله ومن لم يختل لا ينفذه شيء بما ذكر فيما خبر فيه صاحبه وان آل الملك اليه وعليه  
 مهر وطء لمن خبر ما لم يأذن له البائع والخيار للبائع دونه وبحرم على المشتري الوطء ولا حد للشبهة ولهذا كان  
 الولد حرا نسبيا انتهت \* (فرع) \* من أنفق على المبيع في زمن خياره غير ان كان باذن أو اشهاد ولم يتم له  
 الملك رجع بما أنفق والا فلا ونقل في الدرر ان من نوى الرجوع عند فقد الحاكم والمالك ومن يشهد برجوع  
 بما أنفق قال شيخنا وهو قريب اه قايومي وعبارة شرح م ر وفي حالة الوقف يطالبان بالانفاق ثم يرجع من  
 بان عدم ملكه على الاخر حيث أنفق باذن صاحبه وقيد بعضهم بما لو أنفق باذن الحاكم وقد يتوقف فيه  
 بوجود تراضيه ما عليه وهو كاف في مثل ذلك وكذا لو أنفق ناويا الرجوع واشهد عليه عند امتناع صاحبه  
 وفقد الحاكم أخذ مما يأتي في المساقاة وهرب الجبال انتهت (قوله من فوائده) أي متصلة ومتفصلة كاللبن  
 والمهر والجل الحادث في زمن الخيار بخلاف الموجود حال البيع فانه مبيع كالام لقابلية تقسط من الثمن  
 والظاهر ان التفصيل يجري في غير الجبل أيضا كما يؤخذ من شرح م ر ولو باع دجاجة فيها بيضة فباضت  
 فاطلع على عيب في الدجاجة ففي لزوم رد البيضة معها وجهان والذي يتجه ترجيحهما انه لا يلزم ردها  
 ويفرق بينهما وبين الجبل بانه يعطى حكم المعسوم ويقابله تقسط من الثمن بخلافها قاله ج في شرح العباب  
 وعبارته في شرح المنهاج قبيل فصل التصرية ونحو البيضة كالجبل انتهى وهو ما جزم به في العباب في آخر  
 خيار العيب واستوجهه في شرحه هناك فليتأمل اه شوري (قوله لمن انفرد بخيار) وقد يتوقف فيما  
 اذا كان الخيار للبائع وتم البيع وقلنا ان المشتري ملك المبيع من أول العقد مع ان الفوائد للبائع لكون  
 الملك في زمن الخيار ويؤخذ من كلام الشارح ان المشتري لا ملك له حيث تأمل (قوله من بائع) أي يقع  
 له البيع ومشتري يقع له الشراء فالعبارة وان كانت عامة فالمراد بها خاص وهذه العبارة التي في المتن وقعت في  
 الروض واعترضها الشارح بقوله ولا يخفى ما في قوله الملك لمن انفرد بالخيار من الایم نام لان من ينفرد به قد  
 يكون أحد العاقلين وقد يكون غيرهما اذا كان أحدهما قديرا مقدما قد يعقد لنفسه ولغيره وليس المراد  
 الكل كما لا يخفى اه حل (قوله أيضا من بائع ومشتري) عبارة أصالة مع شرح م ر والظاهر في خيار  
 المجلس والشرط انه ان كان الخيار للبائع أولا جني عنه ذلك المبيع بتوابعه الا تبعة له وملك الثمن بتوابعه  
 للمشتري وان كان الخيار للمشتري أولا جني عنه فله ملك المبيع والبائع ملك الثمن وان كان الخيار لهما  
 أولا جني عنه فلهما ملك في المبيع والثمن موقوف انتهت (قوله أيضا من بائع ومشتري) فاذا كان  
 للمشتري وحده ملك المبيع وفوائده الحادثة بعد العقد فان تم البيع فذاك وان فسخ رجع المبيع للبائع  
 عاريا عن الفوائد وتضيع عليه المؤن ويفوز المشتري بالفوائد لانه أنفق على ملكه وان كان للبائع وحده ملك  
 المبيع والفوائد كذلك فان فسخ فذاك وان تم البيع انتقل البيع للمشتري عاريا عن الفوائد وتضيع  
 المؤن عليه لاسم وانظر هل عليك المشتري حيث تدمن الزوم فيلزم ان العقد ملكه أو من حين العقد ويكون  
 ملك البائع له ظاهر يا اه شيخنا وفي قل على الحلي والزوائد في مدة الوقف تابعة للبيع وهي أمانة في يده

مع توابعه من فوائده كنقود  
 عقد وحل وطء (فيها) أي  
 في مدة الخيار (لمن انفرد  
 بخيار) من بائع ومشتري  
 (والا) بان كان الخيار لهما  
 (موقوف فان تم البيع بان  
 انه) أي الملك فيما ذكر  
 (لمشتري من حين العقد والا  
 فللبائع)

الآخر ويقال مثل ذلك في الثمن وزوائده اه (قوله وكأنه لم يخرج عن ملكه) أي القوي السابق على  
العقد فلذلك عبر بكان لانه بعد العقد ليس قويا كقوته قبله اه شيخنا (قوله وكونه) أي خيار المجلس  
لاحد هما الخ فهو في هذه الصورة لاحدهما دوا ما وتقدم أنه قد ثبت لاحدهما ابتداء وذلك فحين اشترى من  
أقرب جريته فانه يثبت للبائع فقط اه حل (قوله لشموله ملك المبيع وتوابعه) أي بخلاف عبارة الاصل أي  
فانهم اتوهم اخراج توابعه وان الملك فيها ليس لمن انفراد بالخيار اه ع ش (قوله ويحصل الفسخ بنحو فسخت  
الخ) عبارة أصله مع شرح مر ويحصل الفسخ والاجازة للعقد في زمن الخيار بلغة بدل عليهما صريحا  
أو كناية نصريح الفسخ كفسخت المبيع ورفعته واسترجعت المبيع ورددت الثمن وصريح الاجازة نحو أجزته  
وألزمته وأمضيته انتهت ولم يذ كر مثلا لكناية في الفسخ ولا في الاجازة ولعل من كليات الفسخ ان يقول هذا  
المبيع ليس بحسن مثلا ومن كناية الاجازة الثناء عليه بنحو هو حسن اه ع ش عليه وفي قول علي الحل  
قوله ويحصل الفسخ أي بالقول وسياق انه يحصل بالفعل وجب مع ما ذكره من صرائح الفسخ والاجازة قال  
شيخنا ولعل من كلياته ما نحو لا يبيع أولا اشترى الا بكذا أولا راجع في بيعي أو في شراي فراجع اه (قوله  
كرفعته) أي رفعت حكمه لانفس العقد لان الواقع لا يرتفع اه شوبري (قوله والتصرف فيها كوطء الخ)  
هذا شروع في بيان الفعل الذي يحصل به الفسخ والاجازة بعد ان بين حصولهما بالقول والحاصل ان في تصرف  
البائع ثلاث جهات وهي حصول الفسخ به ونفوذ وحله وتطيرها في تصرف المشتري وقد استوفاهما الشارح  
بيانا اه فأشار بقوله ومع ذلك منه أيضا الى الجهة الثانية بقوله لكن لا يجوز وطؤه الى الثالثة وهذا في قوة  
قوله وكل تصرفاته حلال الا الوطاء ففيه تفصيل وأشار الى الجهة الثانية من تصرف المشتري بقوله والاعتاق  
نافذ منه مع قوله والبقية صحيحة الخ وأشار الى الثالثة منه بقوله ووطؤه حلال الخ فكأنه قال كلها جائزة مطلقا الا  
الوطء ففيه تفصيل لكن ذكر بيان هذه الجهة في خصال بيان الجهة الثانية اه (قوله واعتاق) أي اعتاق  
المبيع الرقيق أو اعتاق بعضه ولو معلقا ويسرى لباقيه وشمل ما ذكره الاعتاق الحامل دون حمله وهو ظاهر  
وكذا الاعتاق حله دونها وهو كذلك ان علم وجود الخلل حاله الاعتاق بان ولدته لدون ستة أشهر منسه والافلاعتق  
ولا فسخ \* (تنبيه) \* الاحبال باستدخال المني كاعتق من البائع أو المشتري في الفسخ والاجازة اه قل على  
الحل (قوله ويبيع) أي بت أو بشرط الخيار لكن بشرط كونه للمشتري فان كان للبائع أو لهما لم يكن فسخا  
ولا اجازة كما صرح به في العباب اه شرح مر وقوله ولا اجازة يجري هذا فيما لو كان الخيار للمشتري  
ثم باع بشرط الخيار له أو لهما كما في الروض على ما نقله الزيادي عنه حيث قال ولو باع أحدهما من المبيع  
في زمن الخيار الثابت له أو لهما بشرط الخيار لنفسه أو لهما فتريب من الهبة قبيل القبض يعني الخالية عن  
القبض كما عبر به الاصل فلا يكون فسخا ولا اجازة بناء على انه لا يزول ملك البائع بمجرد البيع وهو الاصح  
فالمراد بقوله التصرف من البائع فسخ ومن المشتري اجازة التصرف الذي لم يشترط فيه ذلك اه ع ش  
عليه بالحرف وفي قل على الحل قوله ويبيع أي يبيع البائع المبيع لمشتري غير الاول والخيار له أو لهما أو  
للمشتري وأذن كما مر فسخ الاول ان انقطع خيار المجلس ولم يكن خيار شرط أو كان خيار شرط للمشتري  
الثاني وحده والام ينفسخ المبيع الاول وحينئذ ان فسخ أحدهما بقي الآخر أو لم أحدهما أولا انفسخ الآخر  
وان لزمهما كأن كانت المدة المسروطة في الثاني بقدر ما بقي من مدة الاول فالوجه فسخهما الا لما رجع فراجع  
ذلك وحرره اه (قوله وتزويج) أي للامة أو العبد اه زى (قوله ومع ذلك منه أيضا) ومعلوم ان الصحة تتأخر  
عن الفسخ فيقدر الفسخ قبل العقد اه زى (قوله أيضا ومع ذلك منه أيضا) أي مطالعا سواء أذن له المشتري  
أم لا فيما اذا كان الخيار لهما ولعل الفرق بين تصرف البائع حيث لم يتوقف نفوذه على اذن المشتري كما اقتضاه  
اطلاقه وبين تصرف المشتري حيث توقف نفوذه على اذن البائع كما فصله بقوله والاعتاق نافذ منه وقوله والبقية

وكأنه لم يخرج عن ملكه  
ولا فرق فيه بين خيار  
الشرط وخيار المجلس  
وكونه لاحدهما بان يختار  
الآخر لزوم العقد وحيث  
حكم بملك المبيع لاحدهما  
حكم بملك الثمن للآخر  
وحيث وقف وقف ملك الثمن  
وتعبري بالملك لشمول ملك  
المبيع وتوابعه أولى من  
تعبري بملك المبيع (ويحصل  
الفسخ) للعقد في مدة الخيار  
(بنحو فسخت) المبيع  
كرفعته واسترجعت المبيع  
(والاجازة) فيها (بنحو  
أجزت) المبيع كأمضيته  
وألزمته (والتصرف) فيها  
(كوطء واعتاق وبيع  
واجازة وتزويج ووقف) للمبيع  
(من بائع) والخيار له أو لهما  
(فسخ) للمبيع لإشعاره  
بعدم البقاء عليه وصح  
ذلك منه أيضا



صححة الخ ان تسلط البائع على المبيع أقوى بدليل سبق ملكه بخلاف تسلط المشتري فانه ضعيف لطريان  
ملكه اه شرح مر وعش عليه بتصريف (قوله لكن لا يجوز وطؤه الخ) أي فلا تلازم بين حصول الفسخ  
وحل الوطء فالوطء لا يحصل ويحصل به الفسخ اه حل (قوله ان كان الخيار له) فان كان له المبيع يجوز  
أذن له المشتري وهو ظاهر اه عش (قوله أو أذن له البائع) أي أو كان له المبيع وأذن له البائع لان المقسم  
كما علمت ان الخيار له أو لهما اه حل ومثله الشوري ولا يصح شبهة لما اذا كان الخيار للبائع لانه ينافيه قوله  
وغير نافذ ان كان للبائع تأمل (قوله وغير نافذ ان كان للبائع) أي وحده وان أذن بدليل ما يأتي في مسألة الوطء  
ان مجرد الاذن من البائع ليس اجازة حيث كان الخيار له وحده اه حل وأتى بهذه تقييما للاقسام والا  
فالمقسم وهو كون الخيار لهما أو له غير صادق عليهما اه شيخنا (قوله وموقوف ان كان لهما الخ) فان قيل  
الغرض ان التصرف المذكور الذي من جلته الاعتناق يحصل به اجازة العقد من المشتري فسامعني وقف  
الاعتناق حينئذ أحيب بانه اذا حصلت الاجازة من طرف المشتري بقي خيار البائع فيوقف العتق لاجل حق  
البائع فان أجاز وانقضت مدة الخيار تبين نفوذ العتق وان فسح تبين عدم نفوذه تأمل (قوله ووطؤه حلال الخ)  
مرادهم يحل ووطء المشتري مع عدم حسم ان الاستبراء في زمن الخيار حله من حيث الملك وانقطاع سلطنة  
البائع وان حرم من حيث عدم الاستبراء فهو كالحرم من حيث نحو احرام أو حيض اه شرح مر (قوله  
والاحرام) أي بان كان الخيار للبائع أو لهما اه زى اه عش (قوله مبني على ان مجرد الاذن) أي الاذن  
المجرد عن اقترانه بالتصرف وقوله والمنقول خلافه أي وهو ان الاذن لا يكون اجازة الا اذا اقترن بالتصرف  
وفي هذا الكلام خفاء فانه لم يظهر تقييده بمجرد كبر فائدة فان اذن البائع هناء صاحب الوطء المشتري وان كان  
التقييد بالمجرد للاحتراز عن الاذن المصاحب لتصرفه أي البائع فبعد أيضا لانه يبعد مصاحبة اذنه للمشتري  
لتصرفه هو بالفعل تأمل (قوله والبقية صححة الخ) معطوف على قوله والاعتناق نافذ منه (قوله أو أذن له  
البائع) شامل لما اذا كان الخيار للبائع أو لهما وهو كذلك اه برماوى (قوله والا فلا) أي بان كان الخيار لهما  
ولم يأذن البائع أو للبائع ولم يأذن وهذا على حد ما قيل في نظيره المذكور في جانب الاعتناق ولك قصره على ما اذا  
كان الخيار لهما ليوافق التفريع على المنقول لان اذن البائع اذا كان الخيار له فقط ليس اجازة عليه بل على  
بحث النوى كما علم اه مر اه شوري وفي سم قوله والا فلا يفهم انها لا توقف اذا كان الخيار لهما ولم  
يأذن البائع ويفارق العتق لانه يقبل التعليق اه وفي قل على المحلى المعتمد ان جميع المسائل من المشتري  
اجازة وصححة ان كان الخيار له أو لهما أو للبائع وأذن له على قياس ما تقدم وقد علم انه لا عبرة بالاذن في هذه  
التصرفات قبل وجودها خلافا لمقتضى كلام الاسنوي وغيره اه (قوله اذا كان الموطوء أنثى) أي مباحة  
لولا البيع بان لم تكن محرمة ولا في معنى المحرم كالجوسية وكان الوطء في القبل فان كان في الدبر لم يكن فسحا  
ولا اجازة اه عش على مر وعبارة الخاي ولا بد ايضا ان يعلم الواطئ أو يظن وهو مختار ان الموطوءة هي  
المبيعة ولم يقصد بوطئه الزنا وان تكون مباحة له لولا البيع والابان كانت محرمة عليه لنحو تجسس لم يكن فسحا  
انتهت (تنبيه) \* الولد الحاصل من الوطء من كل منهما حرم نسبي في جميع الاحوال ولا حد عليها للشبهة ويلزم  
كلا منهما المهر وقبة الولدان وطئ في مدة خيار الاستحواض ولم يأذن له على ما مر سواء تم البيع أولا فان كان  
الخيار لهما فمما على البائع ان تم البيع ولم يأذن له المشتري وعلى المشتري ان فسح البيع ولم يأذن له البائع كما مر  
ويثبت الاستيلاء حيث لا مهر والا فلا فرا جيع ذلك وحرمه اه قل على المحلى (قوله لا تعرض على بيع) بالرفع  
عطفا على التصرف وبالجر عطفا على وطء كافي عش \* (فرع) \* في الجواهر لوركب من له الخيار الداية  
المبيعة فهل يطل خياره لتصرفه أولا لاحتمال ان يكون اختيارها واجهان اه ويتجه أخذ من علمهما انه  
ان قصد التصرف بطل او الاختيار وهو لا يعرفها فلا وان أطلق فان كان ركوبه يعد تصرفا فباطل والا فلا

لكن لا يجوز وطؤه الا ان  
كان الخيار له (ومن مشتري)  
والخيار له أو لهما (اجازة)  
للشراء لا لشعاره بالبقاء  
عليه والاعتناق نافذ منه  
ان كان الخيار له أو أذن له  
البائع وغير نافذ ان كان  
البائع وموقوف ان كان  
لهما ولم يأذن له البائع ووطؤه  
حلال ان كان الخيار له والا  
فحرام وقول الاسنوي انه  
حلال ان أذن له البائع  
مبني على أن مجرد الاذن في  
التصرف اجازة وهو بحث  
للنوى والمنقول خلافه  
والبقية صححة ان كان  
الخيار له أو أذن له البائع  
والا فلا وظاهر ان الوطء انما  
يكون فسحا واجازة اذا كان  
الموطوء أنثى لا ذكر ولا  
خنثى فان كانت أنثى ولو  
بانخاره تعلق الحكم بذلك  
الوطء وتعبير بالتصرف  
مع تمثيله بما ذكر أعمر  
مما عبر به (لا عرض)  
للمبيع (على بيعه واذن  
فيه) في مدة الخيار فليسا  
فهنا ولا اجازة للبيع لعدم  
اشعارهما من البائع بعدم  
البقاء عليه ومن المشتري  
بالبقاء عليه

اهـ ج في شرح العباب اهـ شورى (قوله لاحتمالهما التردد في الفسخ والاجازة) أي ولانه قد يقصد ان  
 يعرف ما يدفع فيه ليعلم أريج أم خسر اهـ شرح مر والله أعلم  
 \* (فصل) في خيار العيب ويسمى خيار النقيصة وهو المتعلق بقوات مقصود مطلقون نشأ الظن فيه من التزام  
 شرط أو تغير فعلي أو قضاء عرفي ومن الكلام على الاول في قوله وبطوت رهن أو شاهد أو كفالة خير كشرط  
 وصف يقصد الخ وشرع الآن يتكلم على الثاني بقوله لمشتري جاهل الخ ثم على الثالث بقوله وبظهور عيب الخ  
 وقوله وما يذ كرمعه أي من قوله ولو باع بشرط براءة من العيوب الخ الفصل وعبارة الخ في قوله وما يذ كرمعه  
 أي من الكلام على الارش والرد وغيره ما وكلامه يقتضي ان التغير من العيب اهـ لكن العطف في قوله  
 وبظهور عيب باقي يقتضي انه ليس منه وعبارة ع ش قوله وما يذ كرمعه أي من التغير الفعلي وقدمه  
 المصنف لقلة الكلام عليه أو انه أراد بالعيب هنا خيار النقيصة فيكون التغير الفعلي من العيب انتهت وقوله  
 وقدمه المصنف أي على خيار العيب خلاف ما صنع أصله حيث أخر التغير الفعلي عن العيب وأحكامه فذكره  
 فصلا مستقلا قبيل باب المبيع قبل قبضه فقال فصل التصريه حرام الخ (قوله لمشتري جاهل الخ) وكذا للبائع بظهور  
 عيب قديم في الثمن وآثروا الاول لان الغالب في الثمن الانضباط فيقل ظهور العيب فيه وأيضا فالمبيع مقصود  
 للمشتري وأما الثمن فليس مقصودا للبائع اهـ ع ش (قوله أيضا لمشتري جاهل) خرج به العالم فلا خيار له ومن  
 الجهل ما لو ظن العيب فله الرد لكن يتجه حمله على ظن مساو للطرف الآخر أو مرجوح فان كان راجحا فلا لانه  
 كالتبين ويؤيده اخبار البائع بالعيب فانه لا يفيد سوى الظن اهـ شرح مر أي مع انه لا خيار معه وقوله  
 لكن يتجه حمله الخ أي فالمراد بالظن هنا ما شمل الاطراف الثلاثة كما هو عرف الفقهاء بخلاف عرف الاصوليين  
 اهـ رشدي عليه ثم قال مر في بحث خيار العيب مانصه ولو ظن المشتري ان البائع مالك فبان وكيل أو وصيا  
 أو وليا أو مانتقلا لم يرد اهـ وقوله فبان وكيل أو مانتقلا نص على ذلك لانه قد يقال يحتمل اذا بان يتصرف عن غيره  
 وجود نزاع من المالك بعد كان يدعي ان تصرفه وقع على خلاف المصلحة أو ان المالك ينكر التوكيل بعدمدة  
 اهـ ع ش عليه (قوله بتغير فعلي) متعلق في المعنى بكل من قوله جاهل وقوله خيار كما أشار له الشارح في الحل  
 حيث قدر متعلقا بالجاهل فقال بما يأتي والذي يأتي هو قوله بتغير فعلي وقوله وبظهور عيب باقي وجعل قوله بتغير  
 فعلي وما عطف عليه متعلقا بخيار من حيث اللفظ اهـ شيخنا وقضية هذا ان كل تغير فعلي يثبت به الخيار  
 وليس كذلك لما صرح به مر من ان تورييم الضرع لا يثبت الخيار اللهم الا أن يقال ان ذلك يثبت الخيار غالبا  
 أو يقال هو عبارة عن فعل من البائع يغتر المشتري ولا يظهر لغالب الناس ولم ينسب المشتري في عدم معرفته الى  
 تغير انتهى ع ش وقوله لما صرح به مر أي ولقول المتن لا يلحق ثوبه بما دمع تعليل الشارح الا في  
 اهـ (قوله أيضا بتغير فعلي) وكذلك له الخيار بتغير قولي كلسياني في مفهوم قوله ولو باع بشرط براءة من  
 العيوب الخ من انه لو باع بشرط براءة المبيع من العيوب فانه لا يبرأ من شيء منها بل للمشتري الخيار في جميعها وهذا  
 تغير قول من البائع ومنه أيضا ما تقدم في قوله كشرط وصف يقصد ككون العبد كاتبا الخ (قوله وهو حرام)  
 قال سم على المنهج وينبغي أن يكون كبيرة لقوله صلى الله عليه وسلم من غشنا فليس منا اهـ قال ج في الزواجر  
 الكبيرة الثالثة والتسعون بعد المائة الغش في البيع وغيره كالنصرية وهي منع جلب ذات الدين أياما  
 لكثرة ثم قال \* (تنبيه) \* هذه كبيرة هو ظاهر ما في بعض الاحاديث من نفي الاسلام عنه مع كونه لم يزل  
 في مقت الله تعالى وكون الملائكة تلعبه ثم رأيت بعضهم صرح بانه كبيرة لكن الذي في الروضة كما مر انه صغيرة  
 وفيه نظر لما ذكر من الوعيد الشديد فيه وضابط الغش المحرم ان يعلم ذو السلطة من نحو بائع أو مشتري شيئا  
 لو أطلع عليه مريد أخذه ما أخذها بذلك الغرض فيجب عليه أن يعلم به ليندخل في أخذه على بصيرة ويؤخذ  
 من حديث واثله وغيره ما صرح به أصحابنا انه يجب أيضا على الجاني علم بالساعة عينا أن يخبر به مريد أخذه

لاحتمالهما التردد في  
 الفسخ والاجازة وتعبير  
 بالاذن لشمله الاذن  
 للمشتري لينتفع عن نفسه  
 أعم من تعبيره بالتوكيل  
 \* (فصل) في خيار العيب  
 وما يذ كرمعه (لمشتري)  
 بتغيره بقوله (جاهل) بما  
 يأتي (خيار بتغير فعلي وهو  
 حرام



وان لم يسأله عنها كما يجب عليه اذا رأى انسانا يخطب امرأة ويعلم بها أو به عيباً أو رأى انساناً يريد أن يخاطب  
 آخره لمأمة أو صداقة أو قراءة شحوعلم وعلم باحدهما عيباً أن يخبر به وان لم يستشره كل ذلك ادعاء للنصيحة المتأكد  
 ونحوها الخاصة بالمسلمين وعامتهم اه اه عش على مر (قوله للتدليس والضرر) كل منهما ماعلة  
 مستقلة لثبوت الخبر كإرشاد اليه قوله لعدم التدليس وقوله لحصول الضرر ولهذا سقط ما وقع في بعض الاوهام  
 في هذا المقام اه شوبري والمراد بالضرر ضرر المشتري لانه هو الذي يعارض في جميع أمثلة التغير بغير خلاف  
 ضرر المبيع فانه انما يظهر في بعضها كالتصريه (قوله أيضاً للتدليس والضرر) قال في المهمات وهوذا هوهم  
 اختصاص التحريم بغير يد البيع وليس كذلك فقد جزم المتولي بتحررهما مطلقاً لا بداء البيعة اما اذا صراها لغير  
 البيع ولم يضر بها فلا تحريم كما صرح به الدارمي وغيره قاله الاذرعى اه زى (قوله كتصريه) أى لا تظهر  
 لغالب الناس فاذا كانت كذلك فلا خيار له أخذاً مما يأتى في تحمير الوجه ولا يكتفى في سقوط الخيار ما اعتد من  
 ان الغالب على مر يد البيع لذات اللين ترك حلها مدة قبل البيع أخذاً مما ذكره من ان الشراء مع ظن العيب  
 لا يسقط الرد فليتنبه اه عش على مر وسواء في ثبوت الخيار كان المبيع كلها أم بعضها اه قل  
 على المحلى (قوله ولو غير ما كول) الظاهر ان الغاية للرد وكان عليه أن يقول ولو من غير النعم لان الخلاف انما  
 هو في غير النعم ما كولا أو غيره لا في غير المأ كول فقط وعبارة أصله مع شرح مر والاصح ان خيارها أى  
 المصرة لا يختص بالنعم وهى الابل والبقر والغنم بل يعم كل ما كول من الحيوان والجارية والان بالثناة  
 وهى الانثى من الجر الاهلية لرواية مسلم من اشترى مصراً وكون نحو الارنب مما لا يقصد لبنة الا نادراً انما يرد  
 لو أثبتوه قياساً وليس كذلك لما تقرر من شمول لفظ الخبر له لان النكرة في حين الشرط نعم والتعبد هنا غالب فمن  
 ثم لم يستنبط من النص معنى يخصه بالنعم ولا يؤثر كون لبن الاخير من لا يؤكل لانه تفصده غزارته لثريته الولد  
 وكبره والقول الثانى يختص بالنعم لان غير اله لا يقصد لبنة الا على ندور انتهت (قوله وهى أن يترك) أى شرعاً أو ما  
 لغة فهى أن تربط حيلة الضرر ليجتمع اللين اه برماوى وفي المختار في باب الرأء وصر الناقد شد عليها الصرار  
 بالكسر وهو خيط يربط فوق الخلف لثلاثي رضعها ولد لها به رد اه وفيه باب المتصور صرى الشاة تصرية  
 اذا لم يحلبها أياماً حتى يجتمع اللبن في ضرعها والشاة مصراً اه وفي المصباح الخلف من ذوات الخلف كالثدى  
 للانسان والجمع أخلاف مثل حمل واحمال (قوله ليوهم المشتري كثرة اللين) نعم لودر اللين على الحد الذى أشعرت  
 به التصريه فلا خيار كما هو الوجه اه شرح مر وقوله نعم لودر اللين أى ودام مدة يغلب بها على الظن ان كثرة  
 اللين صارت طينة لها اما لودر نحو يومين ثم انقطع لم يسقط الخيار لظهور ان اللين في ذينك لعارض فلا اعتبار به  
 اه عش عليه (قوله والاصل في تحريمها الخ) لم يقل في ذلك لثلاثي توهم عوده لجميع ما تقدم لكن كان ينبغي أن  
 يقول والاصل في تحريمها وثبوت الخيار فيها وعبارة عش قوله والاصل في تحريمها عدل اليه عن قوله في ذلك لعدم  
 صحته رجوعه لمطلق التغير الفعلي باعتبار ما دل عليه الحديث ولعله انما لم يقل في تحريمها وثبوت الخيار مع ان  
 الحديث شامل لهما اما لان ثبوت الخيار فهم من قوله للتدليس والضرر السابقين واما لان ثبوت الخيار لما  
 ذكره مفرع على النهى لان الحديث لم يسق له اذ كثيراً ما يحتمل الاحاديث على معان قاصرة عن مدلولاتها  
 اعتماداً على ظاهر السياق انتهت (قوله بعد ذلك) أى بعد النهى مفهومه انه لو وقع بيع قبل النهى للمصرة  
 ثم علم بتصريتها المشتري بعد ورود النهى انه لا خيار له وله غير مراد وانه انما قيد به بعد النهى إشارة الى  
 ان ما ورد من ذلك قبل النهى لا يتم فيه اه عش على مر (قوله بعد ان يحلبها) يضم اللام كفى المختار  
 وبكسرهما كفى القاموس (قوله أيضاً بعد ان يحلبها) قيد به لان التصريه غالباً لا تظهر الا بعد الحلب والافلو  
 علمها قبل الحلب فله الخيار كذلك وقوله ان رضيتها الخ بيان للنظرين اه شيخنا (قوله وان سخطها) بفتح الخاء  
 كفى المختار وهذا في المتعدي بنفسه كما هنا وما فى لازم فهو بالكسر كفى قوله تعالى ان سخط الله عليهم اه

للتدليس والضرر  
 (كتصريه) لحيوان ولو غير  
 ما كول وهى ان يترك حلبه  
 قصداً مدة قبل بيعه ليوهم  
 المشتري كثرة اللبن والاصل  
 في تحريمها خبر الصحيحين  
 لا تصر والابل والغنم فمن  
 ابتاعها بعد ذلك أى بعد  
 النهى فهو بخير النظرين  
 بعد أن يحلبها ان رضيتها  
 أمسكها وان سخطها

شيخنا وفيه ان الذي في المختار نصه وقد سخط أي غضب وبابه طرب اه وفي المصباح سخط سخطا من باب  
 تعب والسخط بالضم اسم منه وهو الغضب ويتعدى بنفسه وبالحر ف يقال سخطته وسخطت عليه وأسخطته  
 فسخط مثل أغضبه فغضب وزنا ومعنى وفي ع ش وان سخطها من باب ضرب (قوله أيضا وان سخطها ردها الخ)  
 وكان القياس عدم الرد لان اللين يقابله قسط من الثمن فهو بعض المعقود عليه وقد تلف وسيأتي انه لا يرد بعض  
 ما يبيع صفقة ولو تلف البعض الآخر الا ان يقال ذلك مصور بما اذا كان كل يفرده معقودا واللين لا يفرده لانه  
 تابع غير مرقى اه حل ثم رأيت في ع ش على مر مانصه والقياس امتناع رد المصراة قال الراجعي لكن  
 يجوزناه اتباعا للاخبار كذا بخط شيخنا اه بالحر ف (قوله وصاعا من تمر) يصح ان يكون مفعولا معه بناء على  
 ما قاله ابن هشام من ان ع را في قولك ضربت زيدا وع را يجوز فيه كونه مفعولا معه وكونه معطوفا واما على  
 ما قاله الرضي من تعيين العطف فلا يجوز كونه مفعولا معه ويصح ان يكون مفعولا بفعل محذوف فعلى الاول  
 يجب رد الصاع فور ابتداءه على الثاني كما أشار الى ذلك ابن دقيق العيد ووجه الله تعالى كذا بمش ولعل  
 وجهه انه اذا جعل مفعولا معه اقتضى ان رد الصاع مصاحب لرد المصراة ووردها فوري فيكون رد الصاع فوريا  
 مع ان المقرر انه ليس فوريا فالثاني أولى أو متعين بناء على ما ذكره من ان الاول يقتضي وجوب الفورية في  
 رد الصاع اه ع ش على مر وفي الشوري مانصه فان قيل التعبير بالرد في المصراة واضح فامعنى  
 التعبير بالرد في الصاع فالجواب انه مثل قول الشاعر عطفها مجازا عن فعل شامل للامرين أى ناولتها فيجعل الرد  
 في الحديث على نحو هذا التأويل اه (قوله بجامع التدليس) هلا قالوا ضرر وقد يقال لم يأت به ليجسن  
 تفرع ما اذا لم يقصد التصري به اه حل (قوله بوزن تزكوا) وورد أيضا نصر وافتح التاء وضم الصاد ونصب  
 الابل وورد أيضا نصر الابل بضم أوله وفتح ثانيه ورفع الابل مبني على الضم والاول المناسبتين  
 قول المصنف كتمصرية اه شيخنا وفي ع ش على مر مانصه قوله لا نصر والابل هو بضم التاء وفتح الصاد  
 ونصب الابل من التمصرية قال القاضي عياض وروى يناه في صحيح مسلم عن بعضهم لا نصر وافتح التاء وضم الصاد  
 من الصر قال وعن بعضهم لا نصر الابل بضم التاء بغير واو بعد الراء ورفع الابل على ما لم يسم فاعلمه من الصر  
 أيضا وهو بط أحلامها والاول هو الصواب والمشهور اه شرح مسلم للنووي اه (قوله من صر الماء) أى  
 صرى الرباعى كما هو فى المحلى لان أصله صررى فيكون بعد الراء ألف ترسم ياء فكان الاولى للشارح ان يقول من  
 صرى باثبات الالف الا ان يقال حذفها لالتقاء الساكنين لسكتها في بعض النسخ وعبرة الشوري قوله من صر  
 الماء في الحوض أى فهو رباعى كزكى فلما ضم أول المضارع وأشار بقوله بوزن تزكوا الى انه مبنى للمعلوم وان  
 الابل بعده منصوب نصب أنفسكم في قوله تعالى فلا تزكوا أنفسكم وأصله نصر نوا مثل تزكوا فاعل بحذف  
 الباء للساكنين الباء واو الجماعة بعد نقل الضمة الى الراء وسلب حركتها وحذف الضمة من غير نقل وعبرة  
 المحلى في شرح جمع الجوامع ونصر وضم التاء وفتح الصاد من صرى وقيل بالعكس أى بفتح التاء وضم الصاد من  
 صر اه وقوله وعبرة المحلى أى فى الكتاب الثانى فى مسئلة يجب العمل بخبر الواحد فى الفتوى انتهت وعبرة  
 حج وجوز الشافعي أن يكون من الصر وهو الر بط واعترضه أبو عبيدة بأنه يلزمه ان يقال مصرة أو مصرورة  
 لا مصراة وليس فى محله لانهم قد يكرهون اجتماع مثلين فيقبلون أحدهما ألفا كما فى دساها اذا صلها دساها  
 أى وعليه فيكون أصل مصرة مصرره أبدا لوان الراء الأخيرة ألفا كراهة اجتماع الامثال اه ع ش على  
 مر (قوله لحصول التدليس) أى وان اتفق الضرر فأخذ الامر من كافى ثبوت الخيار اه حل (قوله  
 لتسبى أو نحوه) كما اذا ضاقت البهية مدة حصل فيها التصرية ثم باعها من غير حلب بعد ان رآها (قوله وأصحهما  
 عند القاضى الخ) وعليه فيكون قوله فيما تقدم تصدقا قيدا فى الحرمة فقط لافى ثبوت الخيار وقوله لحصول الضرر  
 أى ضرر المشتري كما تقدم (قوله وتحميم وجهه الخ) لو وقع ذلك من المبيع لم يحرم على السيد وهل يحرم على المبيع

ردها وصاعا من تمر وقيس  
 بالابل والغنم غيرها بجامع  
 التدليس وتصروا بوزن  
 تزكوا من صر الماء فى  
 الحوض جمع فلم يقصد  
 التصرية لتسبى أو نحوه  
 فى ثبوت الخيار وجهان فى  
 الشرحين والروضة أحدهما  
 المنع وبه جزم الغزالي  
 والحاوى الصغير لعدم  
 التدليس وأصحهما عند  
 القاضى والبعثوى ثبوته  
 لحصول الضرر ووجه  
 الاذرى وقال انه قضية نص  
 الام (وتحميم وجهه



ذلك الفعل أم لا فيه نظر والاقرب ان يقال ان كان معصوده الترويج لبيع حرم عليه ولا خيار له شترى لانتفاء  
التغريم من البائع والافلا والفرق بين تحميم الجارية وتوجهها حيث قيل فيه بعدم ثبوت الخيار وما لو نصرت  
الدابة بنفسها ان البائع للدابة ينسب في تعهد الدابة لتقصير في الجلة في كل يوم بخلاف الجارية فانه لم يعهد تعهد  
وجهها ولا ما هي عليه من الاحوال العارضة لها اه ع ش على مر (قوله ايضا وتحميم وجه الخ) أي وتوريه  
ووضع نحو قطن في شدة حرها بخلاف توريم ضرع الحيوان فانه لا خيار به اه شرح مر والفرق بين توريم  
الوجه حيث يثبت به الخيار وتوريم الضرع حيث لا خيار به ان التدليس في توريم الضرع يسهل الاطلاع عليه  
بكلية للدابة فيعلم منه كثرة اللبن وقلته ولا كذلك توريم الوجه والفرق بين وضع نحو القطن في شدة حرها حيث  
يثبت به الخيار وتوريم الضرع حيث لا يثبت به ان التدريس لما كان في ظاهر البدن بحيث يطلع عليه بالجلس  
عادة نسب المشتري فيه إلى تقصير بخلاف وضع نحو القطن فانه لاستناره بعسر الاطلاع عليه وقال في المصباح في  
حرف الشين المجبة مع الدال المهمة الشدة جانب الفم بالقص والكسر فانه لا زهرى وجع المفتوح شدة وقم مثل  
فلس وفلس وجع المكسور أشد مثل حل وأجمال ورجل أشدق واسع الشدين اه ع ش على مر  
(قوله وتسويد شعر وتجبده) شمل اطلاقه الذكروا لاني وهو كذلك كما قاله الاذرعى ويلحق بذلك الخنثى فيما  
يظهر والوجه تحريم ذلك لما من التدليس ولا بد في ثبوت الخيار من أن يكون ذلك بحيث لا يظهر لغالب  
الناس انه مصنوع حتى لا ينسب المشتري الى تقصير اه شرح مر (قوله وتجبده) قال في شرح الروض  
وخرج بتجبده ما لو سبطه فبان جعدا فلا خيار لان الجعونة أحسن اه سم على ج وقال أيضا قد قرر مر  
فيما لو تجعد بنفسه عدم ثبوت الخيار به اه أي أو بفعل غير البائع فيما يظهر فلا خيار به أيضا ثم رأيت في ج  
أقول ولعل الفرق بينهما وبين ما لو نصرت بنفسها ان البائع ينسب في عدم العلم بالتصيرية الى تقصير في الجلة لما  
جرت به العادة من جلب الدابة وتعهدا في كل يوم من المسالك أو نائبه ولا كذلك الشعر ثم رأيت سم على ج  
صرح بهذا الفرق نقلا عن شرح الروض اه ع ش على مر (قوله وهو) أي الجعد المفهوم من تجبده  
ما فيه التواء أي انفتال وانقباض أي تشن أي عدم استرسال اه شيخنا (قوله لا مفضل السودان) عبارة شرح  
مر لا كفضل السودان انتهت أي فان جعل الشعر على هيئة أي المفضل لا يثبت الخيار لعدم دلالة على نقاسة  
المبيع المقتضية لزيادة الثمن اه ع ش عليه فيعلم منه ان قول الشارح لا مفضل السودان معناه لا جعله  
كمفضل السودان أي على هيئة بحيث يصير قرونا متفرقة والمراد بمفضل السودان مفرقه يقال تفضل القوم اذا  
تفرقوا وهو بالرفع عطف على ما (قوله وحبس ماء قناة) انظر لو انحبس بنفسه هل يثبت الخيار فيه أم لا فيه  
نظروا الاقرب الاول قياسا على التصيرية بوجه بان الغالب تعهد ذلك من المسالك للانتفاع به اما بنفسه أو  
بنائبه اه ع ش على مر (قوله أو رجا) هي الطاحون اه ع ش على مر وهي تمد وتقصروا في الخنار  
الرحام عرفوه هي مؤنثة وتثنيها رحسان ومن مد قال رجا ورجا آن وأراحية مثل غطاء وغطا آن وأعطية  
وثلاث أرح والكثير أرحاء اه (قوله أرسل عند البيع) أي بيع البستان والقناة والقناة فقط في الاول  
والرحا في الثاني اه شيخنا (قوله عند البيع) أي أو الاجارة حتى يتوهم المشتري أو المستأجر كثرة في يد  
عوضه ومثلها جميع المعاوضات اه شرح مر ومنها الصداق وعوض الخلع والدم في الصلح عنه وإذا نسخ  
العوض فيها رجع لمهر المثل في الصداق وعوض الخلع والدية في الصلح عن الدم اه ع ش عليه (قوله فلا  
خيار فيه) أي ومع ذلك يحرم على البائع فعله لانه تغريم يعقبه الندم ومثل ذلك توريم ضرع نحو الشاة ليوهم  
كثرة اللبن وتسكير بطن الدابة بالعلف ليوهم السمن أو كونه حاملا اه حل وفي الشوبري ما نصه بل هذا  
أولى بالتحريم مما يخبر فيه لان التدليس ثم له رافع وهو الخيار وهنالا رافع له اه وفي قل على الحلى ومثل  
الكتابة كل صنعة ألبسه ثياب أهلها ليوهم انه يعرفها واكله حرام للتليس وان لم يثبت به الخيار تنبيه لا أثر لوهم

وتسويد شعر وتجبده) الدال  
على قوة البدن وهو ما فيه  
التواء وانقباض لا مفضل  
السودان (وحبس ماء قناة  
أو) ماء (رحا أرسل) أي  
ماء كل منهما (عند البيع)  
وتعبري بالتغريم الفس على  
مع تميل له بما ذكر أعظم  
عبره (لا طخ ثوبه) أي  
الرفيق (بمسداد) تخيلا  
لكتابته فأخلف فلا خيار  
فيه اذ ليس فيه كبير ضرر

العيب كما مر \* (فرع) \* تندب اقاله النادم ونصح ولو قبل القبض ومن الوارث وبعد تلف المعقود عليه ولو بعد القبض ولا بد لها من صبغة وتوقع فسخ العقد من حينه لا من أصله وسبأ في الكلام عليها في آخر هذا الباب (قوله لتعصير المشتري بعدم امتحانه) ربما يؤخذ من التعليل انه سمالو كناية على لا شيء فيه مما يختص به ثبوت الخيار وليس مراد الان ذلك نادر فلا نظر اليه اه ع ش على مر (قوله بعدم امتحانه) أي مع سهولة ذلك والا فهذا يأتي في تعصير الوجه وما بعده وقوله والسؤال عنه قد يقال هذا يأتي في التصرية وما بعدها الا ان يقال هو جزء علة اه حل (قوله وبظهور عيب) معطوف على قوله بتغير فعله وانما أعاد العامل إشارة الى اختلاف النوع أو طول الفصل أو دفع ثوبه م انه معطوف على المنفى اه شيخنا (قوله أيضا وبظهور عيب) أي في المبيع بدليل قوله لمشتري ويقال مثله في الثمن فللبائع الخيار بظهور عيب باق فيه وانما أثره الاول لان الغالب في الثمن الانضباط فيقل ظهور العيب فيه وكالعيب فوات وصف يزيد في قيمته وقد اشتراه به كان اشترى رقيقا كاتبها أو متصفا بصفة أخرى ثم زالت تلك الصفة بنسيان أو غيره في يد البائع فيثبت للمشتري الخيار وان لم يكن فوائدها عينا قبل وجودها أي أو أحدث فيه صفة تجبر ما نقص من قيمته بفوات الاول لان الفضيلة لا تجبر النقصية قال ابن الرنعة وهذا الاشكافيه ومحل ثبوت الخيار اذا لم تكن الغبطة في امسالة المبيع فان كانت الغبطة فيه بان كان المشتري مفلسا أو وليا أو عامل قراض أو وكيل أو رضيع موكلا فلا خيار اه شرح مر وقوله فان كانت الغبطة فيه الخ الحاصل انه اذا لم يكن في شرائه غبطة واشترى الولي بعين المال لم يصح أو في الذمة وقع الشراء للولي وان كانت الغبطة فيه للمولى عليه وكان معيبا سواء كان العيب حادثا بعد العقد أو مقارنا له وقع للمولى عليه ولا خيار اه لكن في شرح الروض قبيل باب المبيع قبل قبضه مانصه \* (فرع) \* ذكر في الكفاية لو اشترى الولي لطفه شيئا فوجده معيبا فان اشتراه بعين ماله فباطل أو في الذمة صح للولي ولو اشتراه سلميا فتعيب قبل القبض فان كان الخط في الابقاء بقي والارد فان لم يرد بطل ان اشترى بعين ماله والا انقلب الى الولي كذا في التمه وأطلق الامام والغزالي انه يمتنع الردان كانت قيمته أكثر من الثمن ولا يطالب بالارش لان الرد ممكن وانما امتنع للمصلحة ولم يفصل بين العيب المقارن والحادث اه وعلى ما في التمه اقتصر النسبكي اه وعلى كلام الامام والغزالي فهل يصح شراؤه مع العلم بالعيب اذا كانت قيمته أكثر اه سم على حج قلت القياس عدم الصحة لانه يمتنع عليه شراء المبيع مع العلم بعيبه لكن ما تقدم عن المؤلف صريح في الصحة وعدم الخيار ان كانت الغبطة فيه للمولى عليه وينبغي حمله على ما لو اشتراه للتجارة وجل البطلان على ما لو اشتراه للقبضة اه ع ش عليه (قوله أيضا وبظهور عيب) أي في المبيع المعين وغيره لكن يشترط في المعين الفور بخلاف غيره كما يأتي له بعد قول المصنف الا في الرد على الفور ومثل هذا يجري في الثمن لكن ان كان الثمن معينا ورده انفسخ العقد وان كان في الذمة لا ينفسخ العقد وله بدله ولا يشترط لردده الفورية بخلاف الاول اه اذا كانه فيما في الذمة اذا كان القبض بعدم مفارقة المجلس امالو وقع القبض في المجلس ثم اطلع على عيب فيه ورده فهل ينفسخ فيه أيضا أولا لكونه وقع على ما في الذمة فيه نظر ومقتضى قولهم الواقع في المجلس كالواقع في العقد الاول اه ع ش على مر (قوله أيضا وبظهور عيب) أي ولو كان وجوده عند البائع فقط ولم يوجد عند المشتري أصلا وذلك في الاوصاف الجبلية لان الظاهر اعتيادها بخلاف غير الجبلية لا بد ان توجد عند المشتري بعد وجودها عند البائع على ما سبأ في اه حل وسبأ في ان يجعل الامثلة التي بعد انحصار كلها جناية الا البول بالقراش فانه سيجعله غير جبلي فلا بد ان يحصل عند المشتري ثم رأيت في ع ش على مر مانصه قوله ورنه أي وان لم يوجد عند المشتري بل عند البائع فقط أو وجد عندهما امالو وجد عند المشتري ولم يثبت وجوده عند البائع فهو عيب حدث عند المشتري فلا رده وما توهمه بعضهم من انه يرد بما ذكر قال لان وجوده بيد المشتري اشارة على وجوده قبيل في يد البائع لم يجز به العادة الالهية من انه تعالى لا يكشف

لتعصير المشتري بعدم امتحانه  
والسؤال عنه (و بظهور  
عيب) بغيبه زذنه بقولي  
(باق)



الستر عن عبده أول مرة قصر حج كلامهم بخالفه لان الاحكام انما تنطبق بالامور الظاهرة فلا تنفك له وتسليمه  
 فيجوز ان المرة الاولى وجدت في يد المشتري وان لم تظهر والثانية من آثارها \* (تنبيه) \* يثبت زنا الرقيق  
 باقرار البائع أو بينة ويكفي فيها رجلان لانه ليس في معرض التعيير حتى يشترط له أربعة رجال ولا يكفي اقرار  
 العبد بالزنا لانه فيه ضرر باغيره فلا يقبل منه \* (فرع) \* لو زنا أو سرق العبد قبل رقه فالظاهر انه عيب اه  
 سم على المبيع أقول وهل مثلها ما عيبهما كالجنابة وشرب المسكر والغذف فيه نظر ولا يبعد انها كذلك لان  
 صدورهما منه يدل على ألغها طبعها وان كانت موجودة في الحرية اه ع ش على مر \* (فرع) \* لو اشترى  
 فلو سا فابطل السلطان التعامل بها قبل القبض فليس بعيب حدث قبل القبض خلافا لابي حنيفة رحمه الله تعالى  
 اه عميرة وينبغي في هذا الزمان أن لا يكون ترك الصلاة عيبا لانه صار الغالب عليهم ترك الصلاة ووافق عليه  
 مر اه سم (قوله بان لم يرل قبل الفسخ) أي ولو قدر من خبر على ازالته اه شرح مر وقوله ولو قدر  
 من خبر على ازالته أي بمسقة أخذ من قوله الاتي لانه لا مشقة فيه الخ فلو كان يقدر على ازالته من غير مشقة  
 كإزالة أعوجاج السيف مثلا بضرية فلا خيار له وهذا ظاهر ان كان يعرف ذلك بنفسه فلو كان لا يحسنه فهل  
 يكاف سؤال غيره أم لا للمنة فيه نظر والاقرب الثاني اه ع ش عليه (قوله بفتح الياء وضم القاف) وعلى  
 هذا الضبط يكون متعديا لازما وأما قوله أفصح من ضم الياء وكسر القاف المشددة وعلى هذا لا يكون  
 الامتداد بالاولى هي الفصيحة والثانية ضعيفة وبق لغة ضعيفة أيضا وهي ضم الياء وسكون النون وكسر  
 القاف اه من المصباح وذكر قل على المحلى اللغات الثلاث (قوله نقصا يفوت به الخ) الاولى ان يؤخره  
 عن قوله أو قيمتهما لكون قيدافيهما أي في نقص العين ونقص القيمة كما صنع في المنهاج ويخرج به على  
 رجوعه للقيمة نقص يسير لا يتغابن بمثله كافي مر وعلى رجوعه للعين ما ذكره الشارح بقوله وبالثاني قطع  
 أصبع الخ ويخرج به أيضا كافي مر الختان بعد الاندمال لانه فضيلة وفي قل على المحلى وهل المعتبر في ذلك  
 الغرض العرف العام أو غالب الناس أو الراغب في السلعة أو المشتري راجعه (قوله اذ الغالب في الاعيان  
 السلامة) كانه تعليل لثبوت الخيار به هذا الضابط أي فاذا ظهر المبيع على خلاف الغالب يثبت الخيار لان  
 النفوس انما ترضى بما هو الغالب تأمل مر وفي قل على المحلى والغلبة قال شيخنا معتبرة بالاقليم كله لا يبالد  
 منه وقال شيخنا الرمي بجميع الاقاليم وفيه نظر ظاهر والغلبة معتبرة في مرارة نحو القثاء والخيار وفي نحو حوضه  
 الزمان ونحو ذلك بأول با كورته وتعتبر بالبا كورة في كل بطن لافي البطن الاول وحده وهكذا كل مبيع اه  
 (قوله وبالثاني الخ) فيه نوع مسامحة اذ قطع الاصبع الزائدة مثال لما اتفق فيه نقص العين والقيمة فيكون  
 مجموعهما قيدا وقوله وفلة مثال لنقص العين الذي لا يفوت به غرض صحيح ولم يمثل لنقص القيمة الذي لا يفوت  
 به غرض صحيح فينتد العيود أو بعبارة تأمل وقوله فلة يسيرة بكسر الفاء كما هو المسموع من المشايخ والمضبوط  
 في النسخ الصحاح وفي المختار والغلظة بالكسر الكسرة يقال أعطني فلة الجفنة وهي نصفها اه وفي المصباح  
 والغلظة القطعة وزنا ومعنى والغلظ مثل جل الامر العجيب اه (قوله من نفذ) بخلافهما من اذن شاه لان ذلك يمنع  
 الاجزاء في الاضحية فيكون عيبا كالمسائي اه شوبري (قوله وبالثالث) وهو ما غلب في جنسها عدمه  
 ما لا يغلب أي بالنسبة للعرف العام لافي محل البيع وحده قال شيخنا كج ومحل الكلام فيما لم ينصوا فيه على  
 كونه عيبا والا فلا اعتبار فيه بعرف بخالفه مطلقا كما لا يخفى اه حل (قوله أيضا وبالثالث الخ) عبارة شرح  
 مر بعد قول المصنف اذ اغلب في جنس المبيع عدمه نصها قبلهما احتراز في الاول عن قلع الاسنان في الكبير  
 وفي الثاني عن ثبوت الكبير وبول الصغير فانهما وان نقصا القيمة لا يغلب عدمهما في جنس المبيع انتهت  
 وعبارة الحلبي قوله كقلع سن في الكبير مثال لما يغلب وجوده في نقص العين وقد يكون معها نقص القيمة أيضا  
 وقوله وثبوته في أو انها مثال للغالب وجوده في نقص القيمة وفيه ان هذا فيه نقص العين أيضا وقوله وان

بان لم يرل قبل الفسخ  
 (ينقص) بفتح الياء وضم  
 القاف أفصح من ضم الياء  
 وكسر القاف المشددة (العين  
 نقصا يفوت به غرض صحيح  
 أو) ينقص (قيمتها وغلب  
 في جنسها) أي العين  
 (عدمه) اذ الغالب في الاعيان  
 السلامة ونحو ج بالقييد الاول  
 ما لو زال العيب قبل الفسخ  
 وبالثاني قطع أصبع زائدة  
 وفلة يسيرة من نفذ أو ساق  
 لا يورث شيئا ولا يفوت غرضا  
 فلا خيار به ما وبالثالث

نقصت القيمة به أي وإن انضم اليه نقص القيمة وهذا يرشد إلى أن هذا مثال ثان لنقص العين فكان المناسب أن يقول وإن انضم إلى ذلك نقص العين ليكون مثالا لنقص القيمة وهذا أي ضابط العيب في المبيع هو ضابط العيب في الغرة أيضا وأما عيب الاضحية والهدى والعقيقة فهو ما نقص اللحم وأما عيب الاجارة فهو ما أثر في المنفعة تأثيرا يظهر به تفاوت في الاجرة وأما عيب النكاح فهو ما ينفر عن الوطء من أمور مخصوصة وأما عيب الصداق إذا طلق قبل الدخول فهو ما يفوت به غرض صحيح وإن غلب في جنس المبيع وجوده وأما عيب الكفارة فهو ما أضرب العمل اضرازا بينما فالعيوب ستة انتهت ومثله في عرش على مر وفي قل على الحلى \* (فائدة) \* العيوب في عرف الفقهاء ثمانية أقسام في عشرة أبواب القسم الاول عيب المبيع وهو المراد هنا وسياق ضابطه بعض أفراد القسم الثاني عيب الغرة وهي كالعيب المذكور هنا القسم الثالث عيب الاضحية والهدى والعقيقة وهو ما نقص اللحم القسم الرابع عيب الاجارة وهو ما أثر في المنفعة تأثيرا يظهر به تفاوت في الاجرة القسم الخامس عيب النكاح وهو ما يخل بمقصوده الاصل كالتنفير عن الوطء وكسر الشهوة القسم السادس عيب الصداق وهو قبل الطلاق كعيب المبيع هنا وبعد وقبل الدخول ما يفوت به غرض صحيح سواء غلب في جنسه عدمه أولا القسم السابع عيب الكفارة وهو ما يضرب بالعمل اضرازا بينما القسم الثامن عيب المرهون وهو ما نقص القيمة فقط اهـ وبقي قسم تاسع وهو عيب الدية وقد ذكره الشارح في كتاب الديات فقال هناك متنا وشرحا لا يقبل في ابل الدية معيب بما ثبت الرد في المبيع وإن كانت ابل الجاني معينة لا يرضاه من المستحق الخ اهـ (قوله ما لا يغلب فيه ما ذكر) بأن غلب الوجود كقطع سن قن بعد السنتين أو استوى وجوده وعدمه كقناع سن من ذكر بعد الاربعين هكذا بحثه في شرح العباب اهـ شوبري (قوله وثبوتية في أوامها) بأن غلب وجودها أو استوى هو وعدمها ويظهر ضبط الاول بينت سبع والثاني بما فارها بخلاف ما لم يفرها فتكون الثبوتية فيه عيبا انتهى ج اهـ شوبري (قوله تكصاء) وهو سبل الخصيتين سواء قطع الوعاء والد كرمعهما أو لا انتهى زيادي وهو بيان للمراد من التكصاء هنا والافن قطع ذكره وأنثياه يقال له ممسوح لاخصى اهـ عرش على مر وفي المختار الخصية واحدة الخصى وكذا الخصية بالكسر وقال أبو عبيد سمعته بالضم ولم أسمعه بالكسر وسمعت خصية ولم يقولوا خصى الواحد وقال أبو عمرو والخصيتان البيضتان والخصيان الجلدتان اللتان فيهما البيضتان وقال الاموي الخصية البيضة فإذا ثبت قلت خصيان ولم تلحقه التاء وخصيت الفحل أخصيه خصاء بالكسر والمد إذا سالت خصيته اهـ (قوله أيضا تكصاء) مثل التكصاء فيما تقرر الجب وقطع الشفرين كما شمله كلامهم وغلبته في بعض الأنواع لا توجب غلبته في جنس الرقيق اهـ شرح مر لكن قضية ما سيأتي في البراذن انه ليس عيبا في خصوص ذلك النوع وقد يفرق بين نحو البراذن والاماء بان الخصاء في البراذن لمصلحة تتعلق بها كمثلها وتذليل الثيران لاستعمالها في نحو الحرب ولا كذلك في قطع الشفرين من الامة فجعل ذلك فيها عيبا مطلقا وإن اعتيد أو يقال البراذن جنس مستقل والبقرة جنس والبغال جنس وغلبة الخصاء في كل منها غلبة في جنسه بخلاف الرقيق فإنه جنس واحد كما يأتي في السلم فغلبة قطع الشفرين في بعضه لا تستلزم غلبته في مطلقه اهـ عرش عليه والخصاء حرام الا في مأكول صغير لطيب لجه في زمن معتدل وهو عيب في الاكلى مطلقا اهـ برماوى أما في غير الاكلى فلا يكون عيبا الا اذا غلب في جنس المبيع عدمه كما في شرح مر فقول الشارح رقيقا كان الحيوان أو بهيمة ينزل على هذا التفصيل فهو عيب في الرقيق مطلقا وفي غيره بشرط أن يغلب في جنس المبيع عدمه والا فلا يكون عيبا وبعبارة شرح مر أمالو كان الخصاء في مأكول يغلب وجوده فيه أو نحو بغال أو براذن فلا يكون عيبا لغلبته فيها كما قاله الإذري والزر كشي وصرح به الروياني وهو ظاهر بدليل الضابط الا في فيكون كالثبوتية في الاماء انتهت وقوله أو نحو بغال هذا قد يشعر بجواز خصاء البغال

ما لا يغلب فيه ما ذكر كقطع سن في الكبير وثبوتية في أوامها في الامة فلا خيار به وإن نقصت القيمة به وذلك (تكصاء) بالمد الحيوان لنقصه المفوت لغرض من الفعل فإنه يصلح لما لا يصلح له الاخصى وإن زادت قيمته باعتبار آخر رقيقا كان الحيوان أو بهيمة فقول تكصاء أعين من قوله تكصاء رقيق



وليس مراداً فأنه يشترط لجواز الخصاء كونه في صغير ما كقول اللحم لا يحصل منه هلاك له عادة ككون  
الزمان غير معتدل وقضية تشييد الجواز بكونه في صغير ما كقول أن ما كبر من غول البهايم يحزم خصاؤه وإن  
تعذر الانتفاع به أو عسر مادام فلا وينبغي خلافه حيث أمن هلاكه بأن غلبت السلامة فيه كما يجوز قطع الغدة  
من العبد مثلاً لأنه لا شين حيث لم يكن في القطع خطر وقوله أو براذين بحث الأذرى أنه ليس بعيب في الضأن  
المقصود لجهالة ذلك فيها أيضاً وهو مستفاد من قوله في ما كقول يغلب وجوده فيه ومثل ذلك ما لو خلق فأقدهما  
فله الخيار اه عش عليه (قوله وجاح) في المختار جمع الفرس اغترافه وغلبه وبابه قطع وجاحاً أيضاً  
بالكسر فهو فرس جوح بالفخ وجمع أسرع ومنه قوله تعالى وهم يحسبون اه وقوله وعرض فيه أيضاً قد  
عرضه بالفخ عرضاً وفي لغة بابه رد وقوله ورج فيه أيضاً رجة الفرس والجار والبغل ضربه برجله وبابه قطع  
اه فيكون الرمح والفرس معناه ما واحد لانه قال في المختار ورأسه ضربه برجله وبابه ضرب انتهى وفي قل  
على الجلال قوله وجاح قال بعض مشايخنا وهو مما يرجع إلى الطباع فهو كالباقي في الرقيق ومقتضاه ثبوت  
الخيار به وإن برئت منه فراجع اه (قوله أيضاً وجاح وعرض) أي وكون الدابة رموحاً ونفوراً من شيء نراه أو  
تشرب لبنها وإن لم يكن مأكولاً أو لبن غيرهما أو يخاف راكبها سقطة وطه عنها الحشونة مشيتها أو كونها درداء أي  
ساقطة الاسنان لا لكبراً أو قلة إلا كل أو مقطوعة الأذن بقدر ما يمنع التضحية ولو كانت غير مأكولة اه شرح  
مر وقوله أو قلة إلا كل بخلاف كثرة أكلها وكثرة كل القن فليس واحداً منهما عيباً وبخلاف قلة شربها  
فمما يظهر لانه لا يورث ضعفاً اه سم على ج أي وبخلاف قلة أكل القن كما يأتي للشارح من أنه لا خيار بواحد  
منهما اه عش عليه (قوله وزنا) أي ولواط ومساحقة وتيان بهيمة وتمكين الذكرك من نفسه وأقنى البغوى  
فحين اشترى أمة طنها هو وبانتهاز أمة وبانت كذلك بانه يتخير لانه لم يتحقق زناها قبل العقد أو قره غير واحد ومنه  
يؤخذ أن الشراء مع ظن العيب لا يسهط الرد نعم يتجه حمله على ظن مساوطة فيه لا سخر أو مرجوح فإن كان راجحاً  
فللانه كاليقين ويؤيده اخبار البائع بعيبه حيث لا رده وإن وجدته المشتري كذلك إذا لا يفيد سوى الظن ولو  
اشترى شيئاً فقال المشتري لمن سأل عنه أو في مقام مدحه انه لا عيب به ثم وجد به عيباً فله رده ولا يمنع منه قوله  
المذكور لانه بناء على ظاهر الحال اه شرح مر وقوله لانه لم يتحقق زناها قبل العقد ومن ذلك أيضاً أن  
ما اعتيد في مريد بيع الدواب من ترك حاملها الإبهام كثرة اللبن في ظن المشتري ذلك لا يسهط الخيار لانه من الظن  
المرجوح أو المساوى لعدم اطراد الحلب في كل بهيمة اه عش عليه (قوله وزنا) في المختار الزنا يحدو يقصر الفحص  
لاهل الجازية نطق القرآن قال تعالى ولا تغربوا الزنا والمد لاهل نجد قال الفرزدق يها بأحاضر من بز يعرف زناؤه  
وقد زنى بزنى وزناه تزنية قال له يازانى اه وقوله وإباق في المختار أبى العبد يابق ويأبى بكسر الباء  
وهما أي هرب اه وفي المصباح أبى العبد آبقاً من يابى تعب وقتل في لغة والأكثر من يابى ضرب إذا هرب من  
سيده من غير خوف ولا كد عمل هكذا قيل في العين اه (قوله وسرقة) أي ولولا الاختصاصات اه سم على  
ج اه عش على مر وحمل كون السرقة عيباً إذا لم تكن من دار الحرب أما إذا كانت من دار الحرب  
فليست عيباً لأن المسروق منها غنيمته فهو سرقة صورة اه حل (قوله وإباق) أي إذا جاء اليه مسلماً من بلاد  
الهدنة لأن هذا باق مطلوب وحمل الرد به إذا عاد والافلارد ولا أرض اه شرح مر وقوله لأن هذا باق  
مطلوب ويلحق به ما لو أبق إلى الحماكم لضرر لا يحتمل عادة ألحقه به نحو سيده وقامت به قرينة اه ج أي  
فلا يثبت به الخيار وله وجه لانه معذور في ذلك وينبغي تصديق العبد في ذلك إن دلت عليه قرينة وقول ج إلى  
الحاكم أي أو إلى من يتعلم منه الأحكام الشرعية حيث لم يغنه السيد عنه وقوله وحمل الرد به إذا عاد هذا بصور بما إذا  
أبق في يد المشتري وكان قد أبق في يد البائع وانما رد مع حصوله في يده لانه من آثار ما حصل في يد البائع ولا فرق  
بين أن يكون ما في يد المشتري أكثر وينتقص به المبيع أو لا هذا هو المعتمد من خلاف فيه اه سم على ج اه

(وجاح) منه بالكسر أي  
امتناعه على رأكبه (وعرض)  
ورج لنقص القيمة بذلك  
(وزنا وسرقة وإباق) من رقيق  
أي بكل منها وإن لم يتكرر

عش عليه (قوله وان لم يتكرر الخ) عبارة شرح مر وسواء في هذه الثلاثة وما ألحق بها من اللواط وما بعده  
تكررت أم لا وجدت في يد المشتري أيضاً أم لا ولو تاب فاعلمها وحسن حاله لانه قد يألفها ولا تهمتها أي النقص  
الحاصلة بها لا تزول ولهذا لا يعود احصان الزاني بتوبته وهذا هو المعتمد وان رده بعض المتأخرين والفرق بين  
السرة والابق وشرب الخمر ظاهر اه شرح مر وهو ان تهمتها لا تزول بخلاف شرب الخمر لكن هل  
يشترط لصحة توبة من شرب الخمر ونحوه مضي مدة الاستبراء وهو سنة أو لا فيه نظر والا قرب الثاني اه عش  
عليه (قوله تاب أو لم يتب) ومثلهما في ذلك الجنابة عمداً والقتل والردة فهذه الستة يرد بها وان لم تتكرر أو تاب منها  
كما قال الشارح وأما ما عداها فتتفع فيه التوبة اه شو برى (قوله وبخبر) في المختار الخبر يقتضين نفي الفهم  
وبابه طرب فهو أبخز اه وقوله وصنات ضبطه في القاموس بالقلم بضم الصاد اه عش على مر وكذلك  
ضبطه في المختار وقال فيه الصنات ذفر الابط وقد أصن الرجل أي صار له صنات اه وفيه أيضاً الذفر بفتحين كل  
رجل ذكبة من طيب أو نثمة يقال مسك أذفر بين الذفر وبابه طرب وروضة ذفرة بكسر الفاء والذفر أيضاً الصنات  
ورجل ذفر بكسر الفاء أي له صنات وخبت ريج اه (قوله بان يكون مستحكما) بكسر الكاف لانه من  
استحكم وهو لازم قال في المختار وأحكم واستحكم أي صار مستحكما انتهى وبه يعلم ان ما اشترى على الاثنية من  
قولهم فساد استحكم بضم التاء خطأ اه عش على مر (قوله وبول بفراش) محله ان وجد البول في يد  
المشتري أيضاً والا فلا لتبين ان العيب زال وليس هو من الاوصاف الجبلية التي يرجع اليها الطبع بخلاف  
ما قبله وشمل كلامه ما لو لم يعلم به الا بعد كبره فله الرد به على الاصح وان حصل بسبب ذلك زيادة نقص في القيمة  
خلافاً لما تولى ومن تبعه اه شرح مر وقوله لا بعد كبره أي العبد أي بان استمر يبول الى الكبر ولم يعلم به  
اه عش عليه (قوله بفراش) خرج بالفراش غيره كولو كان يسيل بوله وهو ماش فانه يثبت به الخيار بالطريق  
الاولى فانه يدل على ضعف المثانة ومثله ذلك خروج دود القرع المعروف اه عش على مر (قوله بان  
اعتاده) أي عرفاً فلا يكفي مرة فيما يظهر لانه كثير ما يعرض مرة بل ومرتين ومرات ثم يزول اه ج اه عش  
على مر (قوله في غير أوانه) بان بلغ سبع سنين فله الرد به ولو لم يعلم به الا بعد كبره وان حصل بسبب الكبر نقص  
القيمة خلافاً لما حج حيث قال لارد ويرجع بالارش لان كبره كعيب حدث اه حل (قوله راجع للمثليتين)  
أي الصنات والبول والاولى ارجاءه للثلاثة أي هذين والخبر وذلك لانه جعل معنى مخالفة الصنات للعادة ان  
يكون مستحكما وقيد مر في شرحه الخبر بالاستحكام الذي هو مخالفة العادة ونقص عبارته وبخبره المستحكم  
بان علم كونه من المعدة لتعذر زواله بخلافه من الفهم لسهولة زواله بالتنظيف ويلحق به تراكم وسخ على أسنانه  
تعذر زواله وصناته المستحكم المخالف للعادة دون ما يكون لعرض عرق أو حركة عنيفة أو اجتماع وسخ ومرضه  
وان لم يكن مخوفاً نعم لو كان خفيفاً كصداع يسير فلا رد به خلافاً لبعضهم انتهت (قوله قبل القبض) أي قبل  
تمامه فيشمل المقارن له ففيه الخيار اه عش على مر (قوله أيضاً سواء أحدث العيب قبل القبض) أي  
لا يفعل المشتري فان كان بفعله فلا خياره اه شرح مر \* (فرع) \* وقع السؤال في الدرس عما لو اشترى  
عبداً وخنثه ثم اطاع فيه على عيب قديم هل له الرد أم لا والظاهر ان يقال ان تولد من الختان نقص يمنع من الرد  
والا فلا ووقع السؤال فيه أيضاً عما لو اشترى رقيقاً فخطب في نومه أو وجدته ثقیلاً النوم هل يثبت له الخيار  
أم لا فيه نظر والظاهر ان يقال ان كان فيهما زائد على غالب عادة الناس ثبت له الخيار والا فلا لان الاول ينقص  
القيمة والثاني يدل على أنه ناشئ عن ضعف في البدن \* (فرع) \* ليس من العيوب فيما يظهر ما لو وجد أنف  
الزق مثقوباً أو أذنه لانه للزينة اه عش على مر (قوله أو بعده واستند لسبب متقدم) فلو حدث  
بعده ولم يستند لسبب متقدم فلا خيار للمشتري لانه بالقبض صار من ضمانه فكذلك آخره وصفته ومحل ذلك  
بعد لزوم العقد أما قبله فان كان له الخيار للمشتري وحده أو لهما فكذلك وان كان للبائع وحده ثبت الخيار

تاب عنه أو لم يتب لذلك ذكرنا  
كان أو أتى صغيراً أو كبيراً  
خلافاً للهرودي في الصغير  
(وبخبر) منه وهو الناشئ  
من تغير المعدة لما مر ذكرنا  
كان أو أتى أما تغير الفم  
لقلم الاسنان فلا لزواله  
بالتنظيف (وصنات) منه ان  
خالف العادة بان يكون  
مستحكما لما مر ذكرنا كان  
أو أتى أما الصنات لعرض  
عرق أو حركة عنيفة أو  
اجتماع الوسخ فلا (وبول)  
منه (بفراش) ان خالف  
العادة بان اعتاده في غير  
أوانه لما مر ذكرنا كان  
أو أتى فقول من زيادتي  
(ان خالف العادة) راجع  
للمثليتين سواء (أحدث)  
العيب (قبل القبض)  
للمبيع بان قارن العقد أم  
تحدث بعده قبل القبض لان  
المبيع حينئذ من ضمان  
البائع (أو) حدث (بعده)  
القبض



المشتري اه شرح مر بتصرف وعبارة أصله مع شرح حج ولو حدث العيب بعده أى القبض فلا خيار  
 له شترى لانه بالقبض صار من ضمنه فكذا خروجه وصفته وشمل كلامه حدوده بعده فى زمن الخيار وقال ابن  
 الرفعة الأرجح بناؤه على انفساخه بثلثه حيث ذوالاصح أنه ان كان الملك للبائع انفسخ والا فلا وإذا قلنا انفسخ  
 تخير بحدوثه كما هو مرجح به الماوردى عن ابن أبي هريرة لأن من ضمن الكل ضمن الجزء وألا ينفسخ فلا أثر لحدوثه  
 انتهت (قوله واستند لسبب متقدم) الظاهر أنه لا يشترط في السبب أن يكون موجبا للخيار كما مثل المصنف  
 ولنظر ما صورة ذلك ولعل صورته ما إذا اشترى بجملة حامل جهل جملها فقصت بالولادة فله الرد لان الجمل انما  
 هو عيب في الامتلاء في الهبة كما سيأتى اه حل (قوله بخمسة سابقة) أى سواء كان القطع قودا أو سرقة  
 اه شرح مر وانظر لم تكن الجنابة مثبتة للخيار دون القطع كالسرقة ولم تأطوا الحكم فيها بالقطع دونها  
 تأمل اه شورى (قوله لانه) أى القطع لتقدم سببه وهو الجنابة عمدا كما تقدم أى كالموجود قبل القبض  
 بخير به وهذا يفيد أن العيب الذى يرد به هو القطع لا سببه الذى هو كونه جانيا جنابة عمدا اه حل (قوله فان  
 كان عالما به بالسبب) أى وفي نسخة بها وهى الانسب بقوله جهلها أى الجنابة (قوله وبضمنه البائع بقتله ردة  
 سابقة الخ) علم منه صحة بيع المرتد كالريض المشرف على الهلاك وكذا المحتم قتلته بالحاربة ولا قيمة على متلفهما كما  
 نقله فى الثانية عن الفخار اه شرح مر وقوله صحة بيع المرتد أى لاحتمال اسلامه ثم ان أسلم دام البيع  
 والا فان كان جاهلا بالردة انفسخ البيع كما مروا ان كان عالما استقر عليه الثمن اه ع ش عليه (قوله بجميع  
 الثمن) أى فيجب عليه رده للمشتري وقوله فى مسألة المرض فلا يضمنه البائع أى لا يجب عليه رده للمشتري  
 اه شرح مر (قوله بردة مثلا) نبيه ذاع على الضابط الاعم وهو أن يقتل بموجب سابق كقتل أوحابه أو ترك  
 صلاة بشروطه اه شرح مر وكون القتل فى تارك الصلاة انما هو على التصميم على عدم القضاء وهو  
 موجود عند المشتري لا يضر لان الموجب هو الترك والتصميم انما هو شرط للاستيفاء اه شرح حج (قوله  
 فان كان المشتري عالما فلا شئ له) بشكل عليه قوله السابق لان قتله لتقدم سببه كما تقدم الا أن يقال لما علم  
 بردته وقبضه النقص الوصف الحاصل قبل القبض وجعلت الردة التى قتل بها كأنها حاصلة بعد القبض فكانه قتل  
 للأصرار على الردة وهو واقع فى يد المشتري اه ع ش (قوله فلا يضمنه البائع) المراد من نفي ضمنه نفي  
 وجوب رد الثمن للمشتري لاننى رد المبيع للعلم بتعذر رده بموته واليه أشار الشارح بقوله فلا يثبت لازم الرد فلا  
 اعتراض حيث ذاه شرح مر (قوله لان المرض يزاد الخ) ظاهره وان قصرت المدة هنا جدا وكذا يرجع  
 بالأرض لو لم يمت لما ذكر من ان المرض يزاد شيئا فشيئا اه حل ومقتضى العلة ان نحو الجرح السارى والبرص  
 البتة يزيدان الجمل كالمرض وفى الجمل نظرية علم مما سيأتى ولذلك فرق شيخنا مر بين المرض والجمل بان زيادة  
 المرض مرض وليس زيادة الجمل جملا ويرد عليه نحو الجرح اذا يقال زيادة الجرح جرح الا ان يقال ان ما زاد  
 فى الجرح لو انفرد كان جرحا فراجع اه قل على المحلى (قوله وهو ما بين) أى نسبة ما بين قيمة المبيع صحىحا  
 ومريض من الثمن لأنه يستقر عليه نفس ما بين القيمتين لانه قد يكون قدر الثمن أو أكثر مثلا اذا كانت قيمة المبيع  
 صحىحا تسعين ومريضا ثلاثين وكان الثمن ستين فالنفاوت بين القيمتين ستون فلو كان المشتري يأخذ ما بين  
 القيمتين وهو الستون لجمع اذذاك بين العوض وهو الثمن والعوض وهو المبيع فينبغى ان يأخذ من الثمن  
 بنسبة النفاوت بين القيمتين وهو ثلثا القيمة فبأخذ ثلثي الثمن وهو أربعون اه شيخنا (قوله ومريضا) أى  
 بالمرض الذى كان عند البائع دون ما زاد فى يد المشتري اه ع ش والمعتبر أقل القيم من يوم العقد الى يوم  
 القبض كما يأتى اه برماوى أى لان ما بعد القبض من ضمان المشتري فلا يقوم على البائع اه قل على  
 المحلى (قوله فهى على البائع فى تلك) أى حيث أريد تجهيز المرتد وتأذى الناس برأيته واجتنب الى مواراته  
 والا فالوجوب منتف اذ يجوز اغراء الكلاب على جيفة أو المراد بتجهيزه نقلة من مكان الى مكان أى تنظيف

(واستند لسبب متقدم)  
 على القبض (كقطعه) أى  
 المبيع العبد أو الامنة  
 (بجنابة سابقة) على القبض  
 جهلها المشتري لانه لتقدم  
 سببه كالتقدم فان كان  
 عالما به فلا خيار له ولا ارش  
 (وبضمنه) أى المبيع  
 (البائع) بجميع الثمن  
 (بقتله ردة) مثلا (سابقة)  
 على قبضه جهلها المشتري  
 لان قتله لتقدم سببه  
 كالتقدم فينفسخ البيع  
 فيستقبل القتل فان كان  
 المشتري عالما بها فلا شئ له  
 (لا يجوز بمرض سابق) على  
 قبضه جهلها المشتري فلا  
 يضمنه البائع لان للرض  
 يزاد شيئا فشيئا الى الموت  
 فلم يحصل بالسابق وللمشتري  
 ارش المرض وهو ما بين  
 قيمة المبيع صحىحا ومريضا  
 من الثمن فان كان المشتري  
 عالما به فلا شئ له ويتفرع  
 على مسئلة الردة والمرض  
 مؤنة التجهيز فهى على البائع  
 فى تلك وعلى المشتري فى هذه

كثيراً أو وقع فيه مما لا نفس له سائله كما قاله الزركشي لأنه يعاف وإن كان طاهر اماماً لا تعافه النفس غالباً كما تنع  
وقع فيه ذبابة ثم تزهت منه فينبغي أن لا يخيار وكون أرض البناء في باطنها رمل أو أحجار مخلوقة وقصدت لزرع أو  
غرس وإن أضرت بأحد هـ ما أي الزرع والغرس فقط كما قاله القاضي أبو الطيب والبندنجي وغيرهما في مالو  
أضرت بالغرس دون الزرع وقيس به عكسه والجوهر في البطيخ لا الرمان عيب وإن خرج من حلو كما اقتضاه  
إطلاقهم خلافاً للأذرعى ولا مطلق في استيفاء العيوب بل التعويل فيها على الضابط الذي ذكره لها والله أعلم  
اه من شرح مـ مع زيادات أعش عليه (قوله ولو باع بشرط براءته) أي البائع ينبغي تقييده بالشرط  
المتصرف عن نفسه لا عن غيره لأنه إنما يتصرف بالصحة وليس في ذلك مصلحة فلا يصح العقد أخذاً مما تقدم  
أن الوكيل لا يجوز له أن يشتري المبيع ولا أن يشترط ان خيار البائع أو له ما فلو شرط المشتري البراءة من  
العيوب في المبيع أو البائع البراءة من العيوب في الثمن وكلاهما يتصرف عن غيره لم يصح لانتفاء الخطأ من  
يريد العقد اه عـ على مـ (قوله بشرط براءته) أي البائع بأن قال بعثك بشرط أن يرى من العيوب  
التي بالمبيع ومثله ما لو قال إن به جميع العيوب أو لا يرد علي بعيب أو هو عظم في قفصة أو أعلمك إن به جميع  
العيوب فإنه يصح العقد مطلقاً لأنه شرط بؤ كذا العقد ووافق ظاهر الحال من السلامة من العيوب اه خـ  
على التحرير وعبارة شرح مـ ولو باع بشرط براءته من العيوب في المبيع أو أن لا يرد بها على صح العقد  
مطلقاً الخ انتهت وبشكل على ذلك ما مر من أنه إذا شرط خلاف مقتضى العقد لم يصح العقد اللهم إلا أن  
يقال إن هذا لما كان مؤكداً للعقد وموافقاً للظاهر مع كونه الأصل السلامة من العيوب اكتفى به وقال  
الشيخ عـ مرة ومثله ما لو قال أعلمك إن به جميع العيوب فهذا كشرط البراءة أيضاً لأن ما لا يمكن معانيته منها  
لا يكفي ذكره مجزئاً ولا يمكن لا تغني تسميته اه عـ عليه (قوله بشرط براءته من العيوب) وقوله يرى عن  
عيب يستفاد منه أن يرى يتعدى عن وعن لكن في المختار الاقتصاد على تعديته عن وعليه فقوله يرى عن عيب  
يضمن معنى التباعد مثلاً اه عـ على مـ (قوله في المبيع) أشار به إلى أن الضمير في قول المصنف بشرط  
براءته يرجع للبائع اه رشيدى وعبارة حل قوله ولو باع بشرط براءته أي البائع وأما شرطه براءة المبيع  
بأن قال بشرط أنه سليم أو لا عيب فيه فلا يبرأ منه وكتب أيضاً ما لو قال بشرط أن يكون المبيع سالماً من العيوب  
أو يبرأ من العيوب أو لا عيب فيه فالظاهر أنه لا يبرأ عن العيب المذكور انتهت (قوله أيضاً في المبيع) مثله ما لو  
اشتري بشرط براءته من العيوب في الثمن ولعله ترك التنبيه عليه لما مر من أن الثمن مضبوط غالباً فلا يحتاج إلى  
شرط البراءة فيه اه عـ على مـ (قوله يرى عن عيب باطن) المراد بالباطن ما يعسر الاطلاع عليه  
وبالظاهر خلافه بأن لا يكون داخل البدن على أقرب الاحتمالات ومن الظاهر أن لحم المأكولة ولو حبة كالجوهر  
ظاهر لسهولة الاطلاع عليه ولومع الحياة كما يستفاد مما يأتي في الجلالة اه شرح مـ وقوله بأن لا يكون  
داخل البدن أي فالمراد بداخل البدن ما يعسر الاطلاع عليه ككونه بين الفخذين لا خصوص ما في الجوف اه  
عـ عليه والحاصل أن الصور التي في هذا المقام ستة عشر وذلك لأن العيب إما ظاهر أو باطن في حيوان أو غيره  
هذه أربعة وعلى كل إما أن يكون ذلك العيب حادثاً بعد البيع وقبل القبض أو موجوداً عند العقد هذه ثمانية  
وعلى كل إما أن يعلمه البائع أو لا فهذا ستة عشر فبرأي صور قواحدة وهي ما استكملت القيود الأربع ولا يبرأ  
في البقية وأشار إليها الشارح في المفهوم إجمالاً بقوله بخلاف غير العيب المذكور ثم تفصيلاً بقوله فلا يبرأ عن  
عيب في غير الحيوان فهذه ثمان صور وقوله ولا فيه لكن الخ فيه أربع صور وقوله ولا عن عيب ظاهر فيه  
صورتان وقوله ولا عن عيب باطن فيه صورة واحدة فهذه خمسة عشر صورة وذلك لأن قوله مطلقاً راجع  
للمفهومين لكن يفسر في الأول بالظاهر أو الخفي علمه البائع أو لا موجود عند العقد أو لا وفي الثاني بأن يقال  
سواء كان خفياً أو ظاهراً وسواء علمه البائع أو جهله والغرض أنه في الحيوان وأنه موجود عند العقد وقوله علمه

(ولو باع) حيواناً أو غيره  
(بشرط براءته من العيوب)  
في المبيع (يرى عن عيب  
باطن بحيوان



الحل منه اه حل \* (تنبيه) \* من عيوب الرقيق وهي لا تكاد تنحصر كونه ثاماً أو شاماً أو كل الطين أو  
 ثاماً مثلاً أو كذا بآ أو فاذا أو مقامراً أو نازكاللصلاة قال الزركشي وينبغي اعتبار ترك ما يقتل به اه وهو  
 ظاهر وفي اطلاق كون الترك عيباً نظراً لاسيما مع قرب عهده ببلوغ أو اسلام اذ الغالب عليهم الترك خصوصاً  
 الاماء بل هو الغالب في قديمات الاسلام وقضية الضابط ان يكون الاصح منع الرد أي بترك الصلاة وهو المعتمد  
 أو شار بالخنزير أو نحوه مما يسكر وان لم يسكر بشربه أي أولم يتكرر منه ذلك قال الزركشي كالاذرعي وينبغي  
 ان يكون محله في المسلم دون من يعتاد ذلك من الكفار فانه غالب فيهم وهو ظاهر ما خوذ من الضابط المذكور  
 ومثل المشروب البخر والحشيش وان لم يسكر به أو أصم ولو في احدى أذنيه والمراد بالصم هنا ما يشمل ثقل السمع  
 لانه ينقص القيمة أو أفرع أو أبلة لا يفهم أو أوارث أو ألتغ أو مجنوناً وان تقطع جنونه وان جن بعد البيع وقبل  
 القبض أو أشل أو أجهراً أو أعشى أو أخشم أو أبكم أو فاقد الذوق أو أعمى أو طغراً أو شعرواً أو عانة أو أبيض الشعر  
 لدون أربعين سنة أو في رقبة لا في ذمته دين أو مبيعاً في جنابة عمد وان تاب منها كما حرم به في الانوار وهو المعتمد  
 خلافاً لبعض المتأخرين أو مكرراً الجنابة الخطأ بخلاف ما اذا قل والقيل مرة وما فوقها كثير كما اقتضاه كلام  
 الماوردي أوله أصمب زائدة ليست على سميت الأصابع أو سن شاعية أي زائدة وليست على سميت الاسنان  
 بحيث ينقص الرغبة فيه أو مغلوعة لا لكبر أو به قروح أو ثاكيل بالشاء المثلثة كثيرة جمع ثلث كافي مختار الصحاح  
 وهو حب بعلو الجسد كالخصة فادونها أو به جرب ولو قليلاً وعش أو سعال وان قل حيث صار مرضاً من أروشم  
 كافي الانوار وهو محمول على غير معفو عنه امامه معفو عنه بأن خشى من ازالته مبيع تيمم ولم يحصل به شين فالوجه  
 انه لا يكون عيباً ولا ينافيه ما أذكره في الغلبة من ان المعلوم فيها على العرف العام والوشم ليس مما يغلب فيه فكان  
 القياس انه عيب وان صار معفو عنه لان هذا اطلاق يمكن تخصيصه بما ذكره لوضوح المعنى فيه أو مرقحاً أو خنثى  
 مشكلاً أو واضحاً الا اذا كان ذكر أو حوي بول بفرج الرجال فخطأ أو خنثى أي متشبهاً بالنساء أو مرنداً وان تاب قبل  
 العلم كما قاله الماوردي وتبعه الاذرعي خلافاً لبعض المتأخرين وكونها ارتقاء أو قرناً أو مستحاضة أو تغير ریح فرجها  
 أو تطاول طهرها الى حد لا يوجب في النساء الانذار أو لا تحيض من بلغت عشرين سنة أو حاملاً لا في الهائم اذالم  
 تنقص بالحل والاف يكون عيباً أو معدة ولو كانت محرمة عليه بنسب أو رضاع أو مصاهرة خلافاً للجملي أو كافراً  
 ببلد الاسلام أو كافراً كفراً يحرم وطئها واصطكاك الكعبين وانقلاب القدمين عينا وشمالاً وتغير الاسنان بسواد  
 أو خضرة أو زرقة أو جرة كما يحتمل الشيخ وكبر احدى نديي الامة وخيلان بكسر الخاء كثيرة جمع خال أي شامان على  
 الجسد وأثار الشجاج والقروح والسكر الشائنة ولا رد يكون الرقيق وطب الكلام أو غليظ الصوت أو يعتق على  
 من وقع له العتد أو يسي الادب بغير الشتم أو ولد زناً أو مغنياً أو زامراً أو عارفاً بالضرب بالعود أو حجاماً أو أكولاً  
 أو قليل الاكل أو أصم أو أغم ولا يكونه ثيباً الا في غيراً وانها ولا عقيماً ولا يكون العبد عتيماً أو يكونها محرماً  
 للمشتري ولا صائمة ولا يكون العبد فاسقاً فاسقاً لا يكون سببه عيباً كما قيده به السبكي وليس عدم الختان عيباً الا  
 في عبد كبير يخاف عليه منه بخلاف الامة ولو كبيرة أي فليس عدمه عيباً فيها مطلقاً وضابط الكبر ما يخاف من  
 الختان فيه قال الاذرعي كذا أطلقوه وينبغي ان يكون محله فيما اذا كان ممن يختن فاما ان كان من قوم لا يرونه  
 كما كثر النصارى والترك وغيرهم فلا الا ان يكون قد تقدم سلامه أو نشأ التركي ببلد الاسلام اه والأوجه  
 الاطلاق ومن عيوب الدار ككونها مختصة بنزول الجسد ومجاورتها الحقوصار بن كطاحونة يؤذونها بدق أو  
 برزخونها ولو تأذى به سكانها فقط أو ظهر بقرهم اذ خان من نحو حمام أو على سطحها مزاب أو مدفون فيها ميت  
 أو ظهر بقبالة أي ورقة بوقفها أو عليها خطوط المتقدمين وليس في الحال من يشهده الا ان يعلم انها موروثة أو  
 بعضهم ان الشيوخ بين الناس بوقفيها عيب وهو ظاهر لانه ينقص القيمة وكون المبيع متجسناً ينقص  
 بغسله أو لغسله مؤنة كما قاله الاذرعي وكون الماء يكره استعماله أو اختلاف في طهوره يستعمل كونه فصار

البائع أولا أي والفرض أنه موجود عند العقد وانما قيدنا في هذا والذي قبله بما ذكرنا لا يحصل التكرار مع بعض الصور الداخلة تحت قوله ولا فيه لكن حديث الخ تأمل (قوله موجود حال العقد) ولو اختلفنا في وجوده عند العقد وعدمه فوجهان ربح جزمهما تصديق المشتري وشيخنا كوالله تصديق البائع اه شوبري وعبارة شرح مر وفي تصديق البائع في وجوده عند العقد وجهان أحدهما تصديقه بهينه انتهت وقوله وفي تصديق البائع في وجوده الخ أي فيما إذا اطلع فيه على عيب باطن وادعى المشتري أنه حدث بعد العقد وقبل القبض ليرد به وادعى البائع وجوده عند العقد لتشمله البراءة فثبت له الرد اه ع ش عليه (قوله ولا عن عيب ظاهر في الحيوان) ومنه الكفر على المعتمد وعليه فلا يشتري رقيقا بشرط براءته من العيوب فوجد المشتري كافرأفالة يثبت له الرد ومنه الجنون أيضا وان كان متعاطيا فثبت به الرد اه ع ش على مر ثم قال في موضع آخر والزنا والسرقه من الباطن تأمل (قوله والاصل في ذلك) أي فيما ذكرنا منطوقا ومفهوما من الصور الستة عشر وقوله مارواه البيهقي الخ أي مع ضمنية كلام الشافعي أي ومع الضمنية التي زادها الشارح بقوله أي فيحتاج الخ اه شيخنا (قوله أيضا والاصل في ذلك الخ) أي فان الواقعة في حيوان وان ذلك العيب كان موجودا عند العقد وان ابن عمر لم يطلع على العيب ولو كان ظاهرا لاطلع عليه ولو اطلع عليه لم يخفه اه حل (قوله بالبراءة) الباء بمعنى مع أي باع مع شرط البراءة أي براءته هو أي البائع تأمل (قوله فقال له المشتري الخ) وفي الشامل وغيره ان المشتري زيد بن ثابت وان ابن عمر كان يقول تركت عينا لله فعوضني الله عنها خيرا اه شرح مر وقوله به داء لم تسمه لي أي وهو خفي ليوافق الاستدلال به فليراجع اه رشيدى وقوله فتضى على ابن عمر ان يخاف أي ويرأى من العيب فلا يرد عليه (قوله دل قضاء عثمان) أي المشهور بين الصحابة فصار من الاجماع السكوني واذا انظر الى الاجماع لا يحتاج الى قوله وقد وافق الخ بل كان الاول تركه وذكر ذلك خفي يكون دليلا اه حل أي ذكر قوله المشهور بين الصحابة الخ (قوله وقد وافق اجتهاده الخ) جواب عما يقال ان الامام الشافعي رضي الله عنه يجتهد كالصحابه والمجتهد لا يقلد مجتهدا فأجاب بأنه من باب التوافق في الاجتهاد لا من باب التقليد وقال المساوردي ان القضية انتشرت بين الصحابة فصار اجماعا سكوتيا اه شيخنا (قوله يغتذى في الصحة والسقم) قال ابن العماد معناه ينتقل من الصحة الى السقم كثيرا وقال حج انه يأكل غداءه وعشاءه في حال صحته وسقمه فلا أماره طاهرة على سقمه حتى يعرف بها اه شوبري وفي المختار الغذاء بالكسر ما يغتذى به من الطعام والشراب يقال غذوت الصبي باللبن من باب عدا أي ربيته ولا يقال غذيته بالياء مخفقا ويقال غذيته شديدا اه (قوله والسقم) قال في المصباح سقم سقما من باب تعب طال مرضه وسقم سقما من باب قرب فهو سقيم وجعه سقام مثل كريم وكرام ويتعدى بالهمزة والتضعيف ولم يفسره بشئ في الصحاح فاقضى ان السقم اسم للمرض لا بشئ الطول وفي القاموس السقم المرض ومقتضاه ذلك أيضا اه ع ش على مر وفي المختار السقام المرض وكذا السقم والسقم مثل الحزن والحزن وقد سقم من باب طرب فهو سقيم والمسقام كثير السقم اه (قوله وتحول طباعه) بالخبر تفسير لما قبله اه حل وفي قل على الخ قوله وتحول طباعه هو بفتح التاء المثناة وضم الواو المشددة مجرور وعطف تفسير على ما قبله أو بضم التاء وفتح الواو مضارع مرفوع وطباعه نائب فاعله أي تتغير أحواله فهو عطف عام اه (قوله ليشق بلزوم البيوع) أي في الحيوان وقوله فيما لا يعلم من الخفي أي الموجود عند العقد فهذه صورة المنطوق في المتن وقوله دون ما يعلمه مطلقا فيه ثمان صور لان قوله في حيوان أو غيره من جملة تفسير الاطلاق ومن جملة ان يقال سواء كان العيب ظاهرا أو باطنا وسواء كان موجودا عند العقد أو حدث بعده وقوله وما لا يعلم من الظاهر فهما أي ودون ما لا يعلمه من الظاهر فهما أي في الحيوان أو غيره أي سواء كان موجودا عند العقد أو حدث بعده فهذه أربع صور وقوله أو من الخفي فيه صورتان وقوله بخلاف الحيوان أي بخلاف الخفي الذي لا يعلمه في الحيوان أي وكان موجودا عند العقد فهذه صورتان واحدة وهي صورة المنطوق وبقي من صور المفهوم الخمسة عشر واحدة لم يذكرها

موجود) فيه (حال العقد جهله) بخلاف غير العيب المذكور فلا يبرأ عن عيب في غير الحيوان ولا فيسه لكن حدث بعد البيع وقبل القبض مطلقا لا تصرف الشرط الى ما كان موجودا عند العقد ولا عن عيب ظاهر في الحيوان علمه البائع أولا ولا عن عيب باطن في الحيوان علمه والاصل في ذلك مارواه البيهقي وصححه ان ابن عمر باع عبده بثمانمائة درهم بالبراءة فقال له المشتري به داء لم تسمه لي فاختصم الى عثمان فتضى على ابن عمر ان يحلف لعبد بانه العبد وما به داء يعلمه فأبى ان يحلف وار تجع العبد فباعه بالف وخسمائة دل قضاء عثمان على البراءة في صورة الحيوان المذكورة وقد وافق اجتهاده فيها اجتهاد الشافعي رضي الله عنه وقال الحيوان يغتذى في الصحة والسقم وتحول طباعه فقلنا ينتقل عن عيب خفي أو ظاهرا أي فيحتاج البائع فيه الى شرط البراءة ليشق بلزوم البيع



هنا وهي محترزة هذه وهي ما إذا كان خفيًا في الحيوان ولا يعلمه لكن حدث بعد العقد وقبل القبض فأنت ترى  
الشارح قد أخذ الصور الستة عشر الواحدة من كلام الشافعي منطوقاً ومفهوماً بواسطة الضميمة التي زادها  
تأمل (قوله فيما لا يعلمه) متعلق بيجتاح أو بشرط البراءة وقوله لتلبسه أي تلبسه متعلق بمحذوف والتقدير فلا  
يبرأ في هذه الصورة وهي ما إذا كان يعلمه لتلبسه الخ أي عدم إعلانه للمشتري بالعيب المذكور وقوله وما لا يعلمه  
معطوف على يعلمه من قوله دون ما يعلمه وقوله أو من الخفي معطوف على قوله من الظاهر يعني أنه لا يبرأ من الذي  
يعلمه مطلقاً ظاهراً أو باطناً في حيوان أو غيره وكذلك لا يبرأ من الذي لا يعلمه من الظاهر فيه ما وكذلك لا يبرأ من  
الباطن في غير الحيوان فلا يبرأ في هذه الثلاثون شرطاً أنه يرى عنها اهـ شيخنا (قوله صحيح مطلقاً) أي صح  
الشرط أولاً اهـ حل أي في الصور الستة عشر اهـ شيخنا (قوله كاعلم من باب النهاي) أي من قوله هناك  
وبراءة من عيب والمراد علمه صريحاً والافهم معلوم من كلامه هنا ضمن الان الحكم بالبراءة تارة وبعد ما أخرى  
فرع صحة العقد اهـ حل (قوله لأنه شرط يؤكده العقد) يتأمل هذا مع كونه يرد بالعيب ويلغو الشرط  
في غالب الصور فأين التأكد ولا يظهر التأكد إلا في الصورة التي يبرأ فيها البائع وقد يجب بانه يؤكده بحسب  
الظاهر أو في بعض صورته وهو العيب الباطني اهـ ع ش على مر تأقلاً لا يراد عن سم والجواب له  
(قوله ولومع الموجود) هل يبطل فيه أيضاً ويختص البطلان بما يحدث ويصح في هذا ويأتي فيه ما تقدم ثم  
رأيت الشيخ قال لا يبعد تخصيص عدم الصحة بما يحدث وفي حاشية الشيخ أبي الحسن البكري على المحلى البطلان  
فيه ما قال لأن ضم الفساد إلى غيره يقتضي فساد الكل في الأغلب اهـ شو برى وقوله هل يبطل فيه الضمير في  
يبطل راجع للشرط لا للعقد وكذا يقال فيما بعده وقوله ويصح في هذا الضمير في يصح عائداً على الشرط أيضاً  
وكذا يقال فيما بعده اهـ (قوله لم يصح الشرط) أي والبائع صحيح على المعنى كما في شرح مر خلافاً لما في الروض  
من عدم صحة العقد تبعاً لا ذري اهـ شو برى (قوله لأنه اسقاط للشيء) أي العيب أي لمقتضاه وهو الرد  
اهـ شيخنا (قوله ولو شرط البراءة عن عيب عينه) محترز إطلاق العيب فيما قبله اهـ برماوى وقوله فيما قبله  
يوهم أن المراد به قوله ولو شرط البراءة عما يحدث الخ وهو لا يصح لأن ما ذكره في المحترز ليس المراد به ما حدث  
بل المراد به عيب كان موجوداً عند العقد فينتسب الخ أي محترز قوله ولو باع بشرط براءته من العيوب الخ  
وعبارة شرح مر وخرج بشرط البراءة العامة شرطها من عيب مبهم أو معين الخ انتهت وقوله العامة  
أي المذكورة في قوله ولو باع بشرط براءته من العيوب الخ اهـ ع ش عليه (قوله فان كان مما لا يعلمه  
الخ) من ذلك أيضاً ما لو باعه ثوراً بشرط أنه يرد في المحراث أو يعصى في الطاحون أو شرط أن الفرس جوح  
وتبين كذلك فيبرأ منه البائع للعلامة المذكورة أي لرضاه فلا خيار له اهـ ع ش على مر (قوله لأن ذكرها  
إعلام بها) ويلزم من علم عيب مبيع ولو غير بائع بيانه بقصد النصيحة والعبارة في كونه عيباً باعته فإد المشتري  
على الأوجه في شرح العباب تبعاً للزركشي فلو باع شافعي ما نزل فيه بول ما يؤكل لحمه لم يبرأ منه بل يلزمه بيانه  
له أن كان مثل ذلك لا يفتر الرغبة فيه عند القائلين بطهارته ولا بد من بيان العيب عيناً فلا يكفي هو عيب ولا أنه  
جميع العيوب ونحوها اهـ شو برى (قوله فان أراه إياه) أي بالشهادة فلا يكفي إعلانه به على المعتمد ومثل  
ذلك قول البائع للمشتري في بطيخة هي قرعة مثلاً ثم وجدها كذلك فله ردها حيث كان في زمن لا يغلب وجود  
القرع فيه وقيل لا رد لان في ذكره إعلانه اهـ برماوى (قوله والا فلا يبرأ منه) ولا يقبل قول المشتري  
في عيب ظاهر لا يخفى عند الرؤية غالباً لم أراه اهـ ج (قوله لتفاوت الأغراض الخ) يؤخذ من هذا إذا أفتى  
به بعضهم في بائع اقضه المشتري الثمن وقال له استنفذه فان فيه زيفاً فقال البائع رضيت بزيغه فظهر فيه زيف  
بأنه لا رد له به وجه رده ان الزيف لا يعرف قدره في الدرهم بمجرد مشاهدته فلم يؤثر الرضا به اهـ ج ومثله حل  
وشرح مر (قوله ولو تلف بعد قبضه) أي الشرعي بان كان عن جهة البائع اهـ ع ش فان قبضه لائن

فيما لا يعلمه من الخفي دون  
ما يعلمه مطلقاً في حيوان أو  
غيره لتلبسه فيه وما لا يعلمه  
من الظاهر فيه ما لندرة خطائه  
عليه أو من الخفي في غير  
الحيوان كالجوز واللوز إذ  
الغالب عدم تغيره بخلاف  
الحيوان والبائع مع الشرط  
الذكر صحيح مطلقاً  
كاعلم من باب المناهي  
لأنه شرط يؤكده العقد  
ويوافق ظاهر الحال وهو  
السلامة من العيوب  
(ولو شرط البراءة عما يحدث)  
منها قبل القبض ولومع  
الموجود منها (لم يصح) الشرط  
لأنه اسقاط للشيء قبل ثبوته  
فلا يبرأ من ذلك ولو شرط  
البراءة عن عيب عينه فان  
كان مما لا يعلمه كزنا أو  
سرقة أو باق يرى منه لان  
ذكرها إعلام بها وان كان  
مما يعلمه كبرص فان أراه  
إياه فكذلك والا فلا يبرأ منه  
لتفاوت الأغراض باختلاف  
قدر مومحله (ولو تلف بعد  
قبضه) أي المشتري  
(مبيع) بقيد زنه بقولي  
(غير بوي يبيع بجنسه)

جهة البيع كان قبضه رهنا فان البيع ينقضي فانه في هذه الحالة من ضمان البائع \* (حادثه) \* وقع السؤال  
عنها وهي ان شخصا اشترى حيا وبذره فنبت بعضه وبعضه لم ينبت فادعى المشتري على البائع ان عدم انبات  
البعض لعيب فيه منع من انباته فانكر البائع والجواب ان بذر الحب على الوجه المذكور بعد اتلافه فان أثبت  
المشتري عيب المبيع استحق ارشسه والا فالقول قول البائع في عدم العيب فان حلف على نفي العلم به فذلك  
والاردت اليمين على المشتري فيحلف ان به عيبا منع من الانبات ويضحي له بالارش و على كل لا يستحق المشتري  
على البائع شيئا مما صرفه على حرق الارض واخرتها وغير ذلك مما يصرف بسبب الزرع لانه لم يلحق المشتري  
الى ما فعله بل ذلك ناشئ من مجرد تصرف المشتري في ملكه اه ع ش على م ر (قوله حسبا كان التلف)  
كان مات العبد ولو بجناية أو أكل الطعام ولم يقل أو تعلق به حق لازم كما قال في تلف الثمن الآتي وقد يقال  
العلة اليأس من رده وهو الا أن غير آيس وهذا أولى مما يأتي فيما اذا خرج عن ملكه ثم علم به عيبا حيث  
لا أرش له لا مكان عوده اليه ولا يتعذر الرد فيما لو كان المبيع صيدا وقد اطلع المشتري فيه على عيب وقد أحرم  
بائه لان البائع مقتصري الجملة ويتعذر الرد فيها لو اشترى حاملا أو مريضا أو من به جرح سائر ثم اطلع على عيب  
لان الجملة وما ذكره من رد ادشيا فشيئا ومما يتعذر فيه الرد جعل الشاة أضحية اه حل (قوله كان أعتقه)  
أى وكان جعل الشاة أضحية اه شرح م ر أى ولا يجب عليه صرف الارش في شيء يكون أضحية قال  
في شرح العباب ولو اشترى شاة وجعلها أضحية ثم علم بها عيبا رجع بارشها على البائع ويكون له وقال الاكثرون  
بصرفه في الأضحية وهو مشكل كل جسد أو أى فرق بينهما وبين العتق والوقف فالذى يتجه ما قاله الاقويون اه سم  
على حج أى من انه لا يشتري اه ع ش على م ر والامثلة التي في الشارح كلها للتلف الشرعى اه  
شوبرى (قوله أو استولد الامة) أى أو زوج الرقيق ذكرا كان أو أنثى ولم يرض البائع بأخذه لان التزويج  
يراد لا دوام فالياس حاصل اه سم رجبه الله تعالى اه ع ش وعبارة شرح م ر ولو عرف عيب  
الرقيق وقدر وجهه لغير البائع ولم يرضه متزوجا فالعيب على المشتري لان زوال النكاح في الرد وأخذ الارش وجهان  
أرجحهما ان له الرد ولا ارش ولو اطلع على عيب وهو صيد وقد أحرم البائع جازله الرد فيما يظهر لان البائع  
منسوب الى تقصير في الجملة حيث لم يعلم المشتري بالعيب وان قال الاسنوى ان فيه نظرا انتهت وجه النظر ان في  
الرد تفويتا لما لته على البائع لانه بعد دخوله في ملكه يزول ملكه عنه لاحتراجه ونقل عن حواشي شرح الروض  
لو اد الشارح ما يوافقوه ويمكن جعل كلام الشارح عليه بان يقال جازله الرد ويعذر في التأخير الى فراغ الاحرام  
فلا يكون تأخيرها عقوبة فوالرد اه ع ش عليه (قوله ثم علم عيبا) أى عيبا ينقص القيمة بخلاف ما ينقص العين  
كالخصاء اه شرح م ر وهذا يفهم من قول المصنف وهو جزء من ثمنه الخ حيث دل على ان القيمة قد حصل  
فيها نقص (قوله وهو الخصومة) أى لغة من قولهم أرشت بينهم مائتا ريشا اذا أوقعت بينهم بالشرقة ابن قتيبة  
وغيره اه شوبرى وفي ع ش على م ر ما نصه وفي المختار الارش بوزن العرش دية الجراحات وعليها  
فعل الاطلاق على الخصومة هو الاصل ثم نقل منه الى دية الجراحات ثم توسع فيه فاستعمل في التفاوت بين قيم  
الاشياء اه ع ش على م ر (قوله فلا يشتري من يعتق عليه) تفريع على قول المصنف ولو تلف بعد  
قبضه الخ ولم يتعرض الشارح كسج وم ر لما لو أقرب بحرته أو شهد بها وردت شهادته ثم اشتراه واطلع فيه  
على عيب هل يستحق الارش أم لا فيه نظروا الاقرب الاول لانه جعل ما فتدي به في مقابلة التباين وقد تبين  
خلافه في عدم أخذ الارش اضراجه اه ع ش وقوله ولم يتعرض الشارح الخ فيه نظرا اذا ذكره داخل  
في قول الشارح فلا يشتري من يعتق عليه كالا يخفى تأمل وهذا بخلاف ما لو اشترى العبد نفسه ثم اطلع على  
عيب فان الوجه عدم رجوعه بالارش لانه ليس بعقد بيع بل عقد عتاقة والارش فرع ثبوت الخيار والوجه  
ان الخيار هنا لا يثبت لما تقدم وقد صرح بأنه لا يثبت فيه خيار المجلس بل ولا خيار الشرط ولا للبائع على الراجح

حسبا كان التلف أو شرعيا  
كان أعتقه أو أوقفه أو استولد  
الامة (ثم علم عيبا به فله  
ارش) لتعذر الرد بفوات  
المبيع وهي المأخوذ ارضا  
لتعلقه بالارش وهو الخصومة  
فلا يشتري من يعتق عليه أو  
غيره بشرط العتق



لما تقدم اه شورى (قوله أيضا فلو اشترى من يعتق عليه الخ) أى ولم بشرط اعتاقه لما امرانه لا يصح شراء من يعتق عليه بشرط العتق لعدم إمكان الوفاء بالشرط اه ع ش على مر (قوله وأعتقه) مفهوماً انه قبل عتقه لا يستحق الارش وفيه انه لا يمكن من اسقاط الشرط لازماً باعتاقه شرعاً وعليه فالقياس انه يستحق الارش بمجرد الاطلاع على العيب لليأس من الرد اه ع ش وعبارته على شرح مر مانصه قوله بشرط عتقه وأعتقه فثبت انه لو اشترى بشرط اعتاقه واطلع فيه على عيب قبل اعتاقه فله رده ولا ارش وفيه نظراً لانه التزم اعتاقه بالشرط وبأمره الحاكم به اذا امتنع وعبارته جج بعد قول المصنف أو أعتقه أو بشرط عليه عتقه اه ولم يذكروا عتقه وقضيتها ان شرط العتق كاف في استحقاق الارش وان لم يعتقه انتهت (قوله) فبان معيباً بعد تلفه فلا ارش فيه) سواء كان الارش من الجنس وهو واضح أم من غيره لانه حيث من قاعدة مد عجرة ودرهم والتفاضل في ذلك محقق اه حل ومع هذا فان خيار ثابت للمشتري كان أبشاه فذلك أو فسخ استرد الثمن وغرم بدل التالف اه شرح مر (قوله فلا ارش فيه) بل يفسخ ان شاء ويسترد الثمن ويغرم بدل التالف وهذا أحد وجهين والثاني له الارش لان المماثلة انما تعتبر ابتداء ولو تعيب عنده في المسئلة وجهان والذي في أصل الروضة عن الاكثرين انه يفسخ البيع ويرد المبيع مع ارش الحادث والثاني يأخذ الارش لماساف اه وقوله بل يفسخ القامح المشتري كما اقتضاه كلام الروض وغيره واعتده مر خلافاً لما اقتضاه كلام جماعة ان القامح المشتري أو البائع أو الحاكم اه سم (قوله وهو جزء من ثمنه) أى من عين ثمنه مثلاً كان أو متعقوماً فلو اشترى عبداً بعرض ثم أعتقه ثم أطلع فيه على عيب استحق جزاً في الذي اشتراه به شائعاً ان كان باقياً فان تلف العرض استحق في بدله ما يقابل قدر ما يخصه من قيمة العبد اه ع ش على مر (قوله أيضاً وهو جزء من ثمنه) أى المبيع أى فيستحقه المشتري من عينه ولو كان معيباً في النعمة أو خرج عن ملك البائع ثم عادوا فهم كلامه ان هذا في ارش وجب للمشتري على البائع أما عكسه كما لو وجد البائع بعد الفسخ بالمبيع عيباً حدث عند المشتري قبله فان الارش ينسب الى القيمة لا الى الثمن صرح به الراعي في الكلام على شراء مائماً كوله في جوفه اه شرح مر وقوله ينسب الى القيمة أى بان يكون الارش قدر التفاوت بين قيمته سليماً ومعيباً بالحادث ولو زاد على الثمن اه ع ش عليه (قوله كنسبة مانقص العيب) أى مانقصه العيب من القيمة أى كنسبة الجزء الذي نقصه العيب من القيمة وقوله لو كان سليماً متعلقاً بالقيمة أى من القيمة باعتبار حال السلامة وقوله اليها متعلق بنسبة الجور وبالکاف أى كنسبة الجزء الذي نقصه العيب من القيمة اليها أى الى تلك القيمة اه شيخنا (قوله اليها) متعلق بنسبة الثانية وذكره لادب منه خلافاً ان حذفه اذا النسبة تحتاج الى منسوب ومنسوب اليه وهى هنامذ كورة مرتين فكما ان الاول ذكر فيها الامران فكذلك الثانية لا بد فيها من الامرين اه ايعاب اه شورى (قوله وانما كان الرجوع بجزء من الثمن) أى لا بالتفاوت بين القيمتين اه شرح مر (قوله) لان المبيع مضمون على البائع) هذا توجيه الاصحاب وزاد ابن الصباغ اننا لو اعتبرنا القيمة كما في الغصب والسوم والجنابة لكان رجوعاً مساوياً للثمن فيجمع المشتري بين الثمن والتمن اه عميرة اه سم (قوله فيكون جزؤه مضموناً عليه الخ) هذا ظاهر ان كان العيب نقص عين فان كان نقص قيمة والتعليل غير ظاهر فيه تأمل (قوله) والاستعانة عن المشتري بطلته) أى بطلب المشتري الارش أى بمطالبة البائع بالارش اه شيخنا قال في شرح الروض ثم يحتمل ان تكون المطالبة على الفور كالأخذ بالشفعة ولكن ذكر الامام في باب الكتابة انه لا يتعين له الفور بخلاف الرد ذكر ذلك الزركشي اه سم على جج أقول قوله لا يتعين له الفور ظاهر كلامه اعتماد هذا لانه جعل الاول مجرد احتمال والثاني المنقول وعبارته الشارح على شرح المصنف واستحقاقه بطلته ولو على التراخي انتهى وعبارته شرح مر بعد قول المنهاج والرد على الفور ولا يجب فوراً طلب الارش كما يحتمل من الرفعة لان أخذه لا يؤدي الى فسخ العقد اه ع ش على مر يتصرف (قوله ولو رده وقد تلف الثمن الخ)

وأعتقه ثم علم بالعيب استحق الارش كما رجحه السبكي من وجهين لا ترجح فيهما في الروضة كصلها أما الربوي المذکور كلى ذهب يبيع بوزنه ذهباً فبان معيباً بعد تلفه فلا ارش فيه والالتصص الثمن فيصير الباقي منه مقابلاً بأكثر منه وذلك ربا (وهو) أى الارش (جزء من ثمنه) أى المبيع (نسبته اليه) أى نسبة الجزء الى الثمن (كنسبة مانقص العيب من القيمة لو كان) المبيع (سليماً اليها) فلو كانت قيمته بسلا عيب مائة وبه تسعين فنسبة النقص الى القيمة عشر فالارش عشر الثمن وانما كان الرجوع بجزء من الثمن لان المبيع مضمون على البائع بالثمن فيكون جزؤه مضموناً عليه بجزء من الثمن فان كان قبضه دجراً والاستعانة عن المشتري بطلته (ولو رده) المشتري بعيب (وقد تلف الثمن) حساً أو شرعاً كان أعتقه أو تعلق به حق لازم كرهن

وعكس هذه مالوزد البائع الثمن لعيب ظهر به وقد تلف المبيع عند المشتري كان أعتقه فيرجع البائع على المشتري ببدل المبيع من مثل أو قيمة في صورة الاعتاق يرجع عليه بقيمة العبد لا على بيت المال كما قاله بعضهم هذا هو الذي استقر عليه كلام ع ش على مر (قوله وقد تلف الثمن) أما لو بقي فله الرجوع في عينه وله الرجوع إلى بدله بالتراضي سواء كان معيناً في العقد أم عسافى الذمة في المجلس أو بعده وحيث يرجع ببعضه أو كله لا ارش له على البائع أن يوجد ناقص وصف كان حدث به شل كما أنه يأخذه بزادته المتصلة بحبانا نعم أن كان نقصها أي القيمة بجناية أجنبي أي يضمن كالموظف ظاهر استحق الارش على البائع وهو له الرجوع على الأجنبي ولو أبرأه من بعض الثمن أو كله ثم رد المبيع بالعيب فهل يطالب بذلك أولاً الوجه كالمقاييس ما يأتي في الصداق أنه لا يرجع في الإبراء من جميع الثمن بشئ وفي الإبراء من بعضه إلا بالباقي ولو وهب البائع للمشتري الثمن قبل عتق الرقيق ردو يطالب ببدل الثمن وهو الوجه ولو أداه أصل عن محجوره يرجع بالفسخ للمحجور لقدرته على تملكه وقوله له أو أجنبي يرجع للمشتري أيضاً لا للموذي كما أفق به الوالدرجه الله تعالى اه شرح مر وقوله أن يوجد ناقص وصف قال في شرح العباب وفارق ما يأتي من أن نقص المبيع أدنى نقص يبطل رد المشتري بعيب قديم لكونه من ضمانه لأنه ثم اختار الرد والبائع هنا لم يختره ومن ثم لو اختار رد الثمن المعين بالعيب انعكس الحكم فيضمن نقص الصفة ولم يضمن المشتري نقص صفة المبيع اه وقوله فيضمن نقص الصفة قضية إطلاقه أن له حينئذ الرد قهراً وقياس البيع بخلافه اه سم على حج وقوله وهو الوجه والفرق بينه وبين الإبراء أن البائع تحصل على شئ في الهبة من جهة المشتري ثم وهبه له بخلافه في الإبراء فإن البائع لم يدخل في يد شئ من جهة المشتري حتى يردّه أو بدله وقوله كما أفق به الوالدرجه الله تعالى عليه فما الفرق بينه وبين الصداق حيث قالوا يرجع الصداق للزوج أن أدى عن نفسه أو أداه عنه وله ويرجع للدافع أن تبرع به عن الزوج ولعله أن الثمن في مقابلة المبيع وقد دخل في ملك المشتري حقيقة وهو يستدعي دخول الثمن في ملك المشتري حقيقة كذلك ثم ينتقل منه إلى البائع والصداق لما كان في مقابلة البضع والزوج لا يملكه وإنما يستحق الانتفاع به لم يكن ثم سبب قوي يقتضي دخوله في ملكه فكانه بطسخ العقد تبين أنه لم يخرج عن ملك الأجنبي فرجع له فتمامه فإنه دقيق اه ع ش عليه وفي الروض وشرحه هنا ما نصه ولو وهب البائع الثمن المعين بعد قبضه للمشتري ثم وجد المشتري بالمبيع عيباً فهل له رده على البائع وجهان أحدهما لا لحالوه عن الفائدة والثاني نعم وفائدته الرجوع على البائع ببدل الثمن كتنظيره في الصداق وبه جزم المصنف ثم وقيد بعد القبض لأن الهبة قبله لا تصح كما سبأني وذكر ثم أن الإبراء عن الثمن لا يمنع الرد مع أن المشتري لا يرجع ببدله وبه جزم القاضي وفائدته التخلص عن عهدة المبيع ويجريان في وجوب الارش على البائع في المسئلة المذكورة عند تعذر رد المبيع وقضية ما مر وجوبه وفي الروضة هنا لو اشترى ثوباً وقبضه وسلم ثمنه ثم وجد بالثوب عيباً قد عايناه فوجد الثمن معيناً ناقص الصفة بامر حدث عند البائع أخذه ناقصاً ولا شئ له بسبب النقص اه وفيه في كتاب الصداق ما نصه ولو وهب البائع الثمن المعين للمشتري ثم وجد المشتري بالمبيع عيباً فرده طالب بالبدل كتنظيره في الصداق أو أبرأه أي البائع المشتري في ذلك عن ثمن في الذمة كالإبراء عن صداق في الذمة فلا رجوع بالثمن وإن حصل فسخ والذى في الأصل ذكر ذلك في نصف الثمن ونصف الصداق والامر سهل فلو أبرأه عن عشر الثمن فوجد المشتري بالمبيع عيباً ارشه العشر وتعذر رده بحدوث عيب عنده طالب البائع بالارش ولا ينصرف إليه ما أبرأ عنه اه \* (فرع) \* لو اعتاض عن الثمن الذي في ذمة المشتري ثوباً قبل قبضه ثم رد المبيع بعيب يرجع المشتري في الثمن دون الثوب وكذا لو تلف المبيع قبل قبضه يرجع في الثمن دون الثوب على الأصح اه سم وعبارة الحلبي \* (فرع) \* اشترى سلعة بثمن ثم اعتاض عنه غيره ليس من جنسه ثم أطلع في السلعة على عيب وردها يرجع بما وقع عليه العقد من الثمن لا بما اعتاض عنه ولو وجد بما اعتاضه



عبارده ورجع بالثمن لبقية ما اعتاضه بخلاف ما لو اعتاض عنه من جنسه كان اعتاض عن المكسر صحاحا  
فانه يرجع بالصحيح التي تعوضها لانهم من جنس ما وقع عليه العقد صرح به في الروض وشرحه انتهت (قوله  
وشفعة) كان قال بهنك هذا العبد بالشفقة من الدار التي بينك وبين عمرو ثم أخذ عمرو الشقص بالشفقة من  
البائع ثم وجد مشتري العبد به عيبا فرد على البائع فوجد الثمن وهو الشقص قد أخذ الشفيع فبأخذ قيمته  
اه شيخنا (قوله ويعتبر أقل قيمتهما الخ) راجع لمسئلة الارض ومسئلة تلف الثمن لكن قوله المتقومين  
ليس بقيد في الاولى اه شيخنا وهذا هو الطريق الراجح في المسئلة وقيل الاعتبار بيوم العقد لان الثمن قد  
قابل المبيع يومئذ وقيل الاعتبار بيوم القبض لانه وقت دخول المبيع في ضمانه اه شرح مر (قوله لان  
قيمتها ان كانت وقت البيع الخ) فيه اشارة الى ان المقصود من اعتبار الاقل مراعاة نفع المشتري واضرار  
البائع فان في اعتبار ما حصل ذلك مثلا اذا كانت قيمته معييا وقت العقد ثمانين ووقت القبض تسعين وقيمتها  
سليما وقت العقد مائة ووقت القبض مائة وعشرة فان نسبنا الاقل الى الاقل فكان النقص الخمس فيرجع  
المشتري بخمس الثمن وان نسبت الاكثر الى الاكثر كان النقص جزأين من أحد عشر جزأ وهو أقل من  
النقص في الاول ويأذى كرم من ان المقصود نفع المشتري واضرار البائع صرح الامام لكنه لا يطرد لان تعاضه  
فيها اذا كانت قيمته معييا في الوقتين ثمانين وسليما في وقت العقد مائة ووقت القبض مائة وعشرين فان النفع  
نسبة الثمانين الى المائة والعشرين لا الى المائة لان النقص في الاول ربع وفي الثاني خمس وانما يطرد لو نسب  
أبدا أقل القيمتين معييا الى أكثرهما سليما وقد يجب ان المقصود عدم اضرار المشتري بسبب مراعاة زيادة  
في ملكه أو نقص من ضمان البائع لا مطلقا اه سم وعلم انه اذا اعتبرنا قيم المبيع أو الثمن فاما ان تتحدد  
قيمتاه سليما وقيمتاه معييا أو تتحدد سليما وتختلفاه معييا وقيمتاه وقت العقد أقل أو أكثر أو تتحدد سليما  
وهي وقت العقد أقل أو أكثر أو تختلفا سليما ومعييا وهي وقت العقد سليما ومعييا أقل أو أكثر أو سليما أقل  
ومعييا أكثر وبالعكس فهذه تسعة أقسام أمثاتها على الترتيب في المبيع اشترى قنابا بلف وقيمتاه وقت العقد  
والقبض سليما مائة ومعييا تسعون فالنقص عشر قيمته سليما فله عشر الثمن وهو مائة أو قيمته سليما مائة وقيمتاه  
معييا وقت العقد ثمانون والقبض تسعون أو عكسه فالتفاوت بين قيمته سليما وأقل قيمته معييا عشرون وهي  
خمس قيمته سليما فله خمس الثمن أو قيمته معييا ثمانون وسليما وقت العقد تسعون ووقت القبض مائة أو عكسه  
فالتفاوت بين قيمته معييا وأقل قيمته سليما عشرة وهي تسع أقل قيمته سليما فله تسع الثمن لا يقال صرح الامام  
بان اعتبار الاقل في الاقسام كلها انما هو لاضرار البائع لما صرح من التعليل وحيث قد القياس ان نعتب برما بين  
الثمانين والمائة وهو الخمس لانه الاضرار بالبايع لا ما بين الثمانين والتسعين لانا نقول ليس القياس ذلك لان المعبر  
نسبة ما نقص من المعيب من القيمة البها والذي نقصه العيب من القيمة البها هو ما بين الثمانين والتسعين وأما  
ما بين التسعين والمائة فانما هو لتفاوت الرغبة بين اليومين فتعين اعتبار ما نقصه العيب من التسعين البها وهو  
التسع كاتفر رفقاً له أو قيمته وقت العقد سليما مائة ومعييا ثمانون ووقت القبض سليما مائة وعشرون ومعييا  
تسعون أو بالعكس أو قيمته وقت العقد سليما ومعييا تسعون ووقت القبض سليما مائة وعشرون ومعييا  
ثمانون أو بالعكس فالتفاوت بين أقل قيمته سليما وأقل قيمته معييا عشرون وهي خمس أقل قيمته سليما  
فله خمس الثمن وخص البارزى بحثا اعتبار الاقل فيها اذا اتحدت سليما لا معييا وهي وقت القبض أكثر بما  
اذا كان ذلك لكثرة الرغبات في المعيب لقلة ثمنه بالنقص المعيب والا اعتبر أكثر القيمتين بان زوال العيب  
يسقط الرد وريان الزائد من العيب يسقط أثره مطلقا كما لو زال العيب كله فكما يقوم المعيب يوم القبض ناقص  
العيب فكذلك يوم العقد فلم يعتبر الاكثر أصلا على ان تقيده بما اذا اتحدت قيمته سليما غير صحيح وان سلم ما ذكر  
أي في قوله وهي وقت القبض أكثر اه شرح مر (قوله حدثت في ملك المشتري) أي فلا يتأهلها شيء من

وشفعة (أخذ بئله) من مثل  
أو قيمة (ويعتبر أقل قيمتهما)  
أي المبيع والثمن المتقومين  
(من) وقت (بيع الى) وقت  
(قبض) لان قيمتهما ان  
كانت وقت البيع أقل  
فالزيادة في المبيع حدثت  
في ملك المشتري وفي  
الثمن حدثت في ملك البائع  
أو كانت وقت القبض أو بين  
الوقتين أقل فالنقص في المبيع  
من ضمان البائع وفي الثمن  
من ضمان المشتري فلا  
يدخل في التقوم وذكروا  
ذلك في الثمن من زيادته (ولو  
ملكه) أي المبيع (غيره)  
بعوض أو بدونه (فعلم) هو  
(عيبا فلا ارش)

التمن وقوله في ملك البائع أي فلا يقابلها شيء من المبيع وقوله من ضمان البائع أي فيكون ما قبله من الثمن للمشتري وقوله من ضمان المشتري أي فيكون ما قبله من المبيع للبائع وقوله فلا يدخل أي المذكور من الزيادة والنقص فهو راجع للمسئلتين كما في الشورى اه شيخنا وعبارته قوله فلا يدخل في التعويم تفريع على ما قبله من الاحوال الثلاثة لا على الاخير فقط كما توهم انتهت (قوله أيضا حدثت في ملك المشتري) أي يتبين أن المشتري ملكها وان كان الخيار للبائع وحده وقوله في ملك البائع أي يتبين ذلك اه حلي وفي عرش على مر قوله فالزيادة في المبيع حدثت الخ هذا لا يأتي ان كان الخيار للبائع وحده لان ملك المبيع له حيث لا يزول الامن حين الاجارة أو انقطاع الخيار وقوله حصلت في ملك البائع هذا لا يأتي ان كان الخيار للبائع وحده لان ملك المبيع حيث ذلك الثمن للمشتري اه ابن قاسم على ابن حجر أي فينبغي ان يعتبر أقل القيم من وقت لزوم العقد من جهة البائع الى وقت القبض اه (قوله لانه قد يعود له) عبارة شرح مر لانه لم يئأس من الرد لانه قد يعود له انتهت فان تعذر عوده لتلف حسا أو شرعاً رجع المشتري الثاني على المشتري الاول الذي هو بائعه وهو حلي بائعه وله الرجوع عليه والمشتري الاول يرجع ولو قبل غرمه للمشتري الثاني على بائعه وأن برأه المشتري المذكور من ذلك الثمن اه حلي وبإعادة شرح مر وليس للمشتري الثاني رده على البائع الاول لانه لم يملك منه فان استرده البائع الثاني وقد حدث به عيب عنده من اشترى منه خيرا البائع الاول بين استرجاعه وتسليم الارش له أي البائع الثاني وهو المشتري الاول ولو لم يقبله البائع الثاني وطول بالارش رجع على بائعه لكن بعد التسليم للارش كما في أصل الروضة وعاله بأنه ربحا لا يطالبه فيبقى مستدركا لظلامة انتهت (قوله فان عاد فله رد) أي على القاعدة المنظومة في قوله

وعائد كزائل لم يعد \* في فلس مع هبة للولد  
في البيع والقرض وفي الصداق \* بعكس ذلك الحكم باتفاق

اه شيخنا (قوله أيضا فان عاد فله رد الخ) أي ولو طال المدة جدا لم يحصل بالمبيع ضعف يوجب نقص القيمة اه عرش على مر (قوله وكما ليكه رهنه) نعم بحث الاذرعى ان المرهون يدين حال يقدر على ادائه كغير المرهون حتى لو أخرج مع امكان الاداء لارد اه ايعاب اه شوري (قوله ونحوهما) كإبائه وكاتبته كتابه صحيحة واجارته ولم يرض البائع باخذ موهو فان رضى به البائع في مسئلة الاجارة مساو بهارد عليه وقضية كلامهم عدم مطالبته للمشتري بأجرة مثل تلك المدة وهو موافق لنظائر من الفسخ بالفلس ومن رجوع الاصل فيما وهبه من فرعه ومن رجوع الزوج في نصف الصداق وقد طلق قبل الدخول ويفارق ذلك ما يأتي في التحالف من ان للبائع على المشتري بعد الفسخ أجرة المثل بان الفسخ فيما ذكر لا يحصل الا باختيار من ترد العين اليه بخلافه في مسئلة التحالف وفرو في الكفاية بان البائع هنا وللزوج مندوحة عن العين فلما رجعا فيها انحصرت حقهما اقماسا لوبه المنفعة وليس للبائع في التحالف مندوحة عن العين فكان له بدل المنافع في مدة الاجارة اه شرح مر وقوله ولم يرض البائع الخ قال في العباب وشرحه فان رضى به البائع مؤجرا أي مساو بالمنفعة مدة الاجارة ولكنه ظن ان الاجرة له وفسخ ثم علم خلافه أي انه لا أجرة له فله رد الفسخ كما في الانوار قال كما لو رضى بالفسخ بالعيب القديم ثم علم انه كان حدث عند المشتري عيب بخلاف الفسخ بالاقالة فانه يرجع بارش الحادث ولا ترد الاقالة اه وعليه فيفرق بين الاقالة وما هنا بانه فسخ لا عن سبب فلم يمكن رده بخلاف ما هو عن سبب فانه اذا بان ما يبطله عمل به ثم قال اما اذا رضى به مساو لاولا ظن ما ذكر فانه يرد عليه ولا يطالب المشتري بأجرة تلك المدة كما اقتضاه كلامهم هنا وفي نظائره اه سم على جج وقوله بان الفسخ فيما ذكر الخ قضية هذا الفرق انهما ما لوة ايا لا وقد أجزه المشتري مدة ان البائع لا يرجع على المشتري بالاجرة لان الاقالة انما تقع باختيارهما فليس الرد فيها قهر بالكن الذي صرح به الشارح فيما يأتي بعد قول المصنف ولو حدث عنده عيب

له لانه قد يعود له (فان عاد)  
له برد بعيب أو غيره كاقالة  
وهبة وشراء (فله رد) لزوال  
المانع وكتمايكه رهنه  
وعصبه ونحوهما



سقط الرد فحرره يرجع به على المشتري والله أعلم بالصواب اه ع ش على مر (قوله والرد فوري) عبارة شرح مر والرد على الفور اجماع من المجتهدين كلهم بان يرد المشتري المبيع للمعين حال اطلاعه على عيبه ولان الاصل في البيع الزوم فيبطل بالتأخير من غير عذر كما سيأتي ولانه خيار ثبت بالشرع لدفع الضرر عن المال فكان فوزيا كالشفعة انتهت \* (فرع) \* لو اطلع على العيب قبل القبض اتجه الفور ايضا كذا بخط شيخنا بهامش المحلى \* (فرع) \* لا بد للناس من اللفظ كفسخت البيع ونحوه هكذا أجاب به شيخنا مر وشيخنا عبد الجيد اه سم على المنهج ولعله احتز باللفظ عن الاشارة من الناسط اما الكتابة منه فهي كتابة ومضى ان الفسخ كما يكون بالصرح يكون بالكتابة اه ع ش عليه مع بعض زيادات تعلم من كلام الشارح ومن بعض الحواشي واعلم انه متى فسخ البيع بعيب أو غيره كانت مؤنة رد المبيع بعده الى محل قبضه على المشتري بل كل يد ضمانته يجب على ربهامؤنة الرد بخلاف يد الامانة اه شرح مر وقوله يجب على ربهامؤنة الرد الخ ولو بعد المأخوذ منه هنا عن محل الاخذ هل يجب على ربه اليد مؤنة الزيادة اه سم على ج أقول قضية قوله الى محل قبضه انه لا يجب وعليه لو انتهت المشتري الى محل القبض فلم يجد البائع فيه واحتاج في الذهاب اليه الى مؤنة فهل يصرف ما يحتاج اليه ثم يرجع به على البائع أو يسلم المبيع الى الحاكم ثم ان وجده أم كيف الحال فيه نظر ولا بعد انه يرفع الامر للحاكم ان وجده فيسقط مؤنته في الصرف والا صرف بنية الرجوع وأشهد على ذلك اه ع ش عليه واذا فسخ المشتري البيع كان المبيع في يده مضمونا عليه لانه اخذته على حكم الضمان اه شوبري (قوله ولو بتصريه) للرد على القائل بان الخيار في المصرة يمتد ثلاثة أيام واستدل بالخبر الاثني كما ذكره في المنهاج وعبارة حل قوله ولو بتصريه أي كغيره من التغيرات الفعلية وانما يخص التصريه بالذكري لما سبأ في الخبر انتهت (قوله بلا عذر) وينبغي ان من العذر ما لو أفتاه وقت الرد على التراخي وغلب على ظنه صدقه ولو لم يكن أهلا لادعاء فلا يبطل خياره بالتأخير وينبغي ان من العذر ما لو رأى جنازة بطريقه فصلي عليها من غير تعريض وانتظار بخلاف ما لو عرج لذلك أو انتظر فلا يعذر وهذا كله حيث عرض بعد الاخذ في الرد فالوكان ينتظر جنازة وعلم بالعيب عند الشروع في التجهيز اغتفر له ذلك كانتظار الصلاة مع الجماعة اه ع ش على مر (قوله فحمل على الغالب) أي فالمدار على علمه بالتصريه ولو بعد أكثر من ثلاثة أيام على الاعتماد حتى علم بانها صرارة فور اسواء كان علمه بذلك في الثلاثة أو بعدها تأمل (قوله لا تظهر الا بثلاثة أيام) أي من العقد لان القائل بان الخيار يمتد ثلاثة أيام تحسب المدة عنده من العقد علم بانها صرارة أو لا فالمدار يعلم بانها صرارة الا بعد مضي الثلاث سقط خياره ولا يقال يرد على الفور كما يفيد كلام المحلى اه حل وعبارة المحلى وقيل يمتد ثلاثة أيام وابتداء الثلاثة من العقد وقيل من التفريق ولو عرفت التصريه قبل تمام الثلاثة باقرار البائع امتد الخيار الى تمامها أو بعد التمام فلا خيار لامتناع مجاوزة الثلاث انتهت (قوله لا حالة نقص الدين الخ) فعلى المعتمد لو انتفى هذا الاحتمال وعلم كونها صرارة كان هو المعول عليه اه حل (قوله ويعتبر الفور الخ) لعل غرضه منه الاشارة الى ان قوله عادة متعلق بالفور لا بالرد كما قد يتوهم ويحتمل خلاف ذلك اه شوبري (قوله عادة) المراد عادة عامة الناس اه ع ش على مر وفي قل على المحلى قوله عادة أي عادة مريده كما يدل له ما قبله اذ المتعبر بكل شخص بحاله كذا قاله الغفال وهو المعتمد اه (قوله فلا يضر نحو صلاة) أي ولو نفل أو كان له عادة أتى بها ولو كثرت فان كان له عادتان فله أن يفعل أكثرهما فان لم يكن له عادة فعلى قدر الابعد به معرضا ويأتي في صلاة الجنازة وعبادة المريض ما تقدم في الاعتكاف اه من خط شيخنا الاشبولي وعبارة شرح مر فلو علمه وهو يصلي ولو نفلا أو وهو يأكل ولو تفكها فبما يظهر أو وهو في نحو حمام أو خلاء أو قبل ذلك وقد دخل وقته فله تأخير أي الرد حتى يفرغ من ذلك على وجهه الكامل اعذره كما في الشفعة ومن ثم أجرى هنا ما قالوه ثم وعكسه ولو سلم على البائع لم يؤثر بخلاف معادته كالا يؤثر ليس

(والرد) بالعيب ولو بتصريه  
(فوري) فيبطل بالتأخير  
بلا عذر وأما خبر مسلم  
من اشترى مصرة فهو  
بالخيار ثلاثة أيام فحمل  
على الغالب من ان التصريه  
لا تظهر الا بثلاثة أيام لا حالة  
نقص الدين قبل تمامها  
على اختلاف العلف أو  
المأوى أو غير ذلك ويعتبر  
الفور (عادة) فلا يضر نحو  
صلاة أو كل

ما يتجمل به عادة أو تأخير لنحو مطر أو وحل شديد فيما يظهر والأوجه لاكتفاء فيه بما يسقط معه طلب الجماعة بأن يبل أعلى الثوب أو علمه لملا حتى يصبح لعدم التقصير نعم إن تمكن من السير بغير كلفة لم يعذر فلا فرق بينه وبين النهار كما قاله في المطلب ونقل نحوه في الكفاية عن التمه انتهت وقوله فلو علم وهو يصلي الخ يتجمل باعتباره عادة في الصلاة تطويلا وغيره وفي قدر التنقل وإن خالف عادة غيره لأن المدار على ما يشعر بالأعراض أولا وتغيير عادته بالزيادة عليها تطويلا أو قدرا بعد العلم بالعيب يشعر بذلك وإن لم يزد على عادة غيره اه سم على حج وينبغي فيما لو اختلفت عادته أن ينظر إلى ما قصد قبل الإطلاع على العيب فلا يضر فعله وإنه لو لم يكن له قصد أصلا لا يضر أيضا لأن ما فعله صدق عليه أنه من عادته وأنه لا يكفي هنا العادة مرة واحدة بل لابد من التكرار بحيث صار عادة له حرقا وقوله على وجهه الكامل ومنه انتظار الإمام الراتب فله التأخير للصلاة معه وإن كان مفضولا إذا كان اشتغاله بالرد يغوت الصلاة معه بل أو تكبيرة الاحرام والتسبيحات خلف الصلوات وقراءة الفاتحة والاختصاص والعمودتين يوم الجمعة سبعا وسبعا وقوله ما يتجمل به عادة طاهر وإن لم يكن معتادا وينبغي تخصيصه بما إذا لم يخل بمروءته لأن اشتغاله به حيث نذرت يتوجه عليه الذم بسببه فإن أدخل به كلبس غير فقيه ثياب فقيه لم يعذر في الاشتغال باللبس وقوله حتى يصبح أي ويدخل الوقت الذي جرت به العادة بانتشار الناس فيه إلى مصالحهم اه ع ش عليه (قوله دخل وقتها) هذا يفيد أن شروعه في صلاة النفل المطلق مسقط لحقه وانظر وقت الأكل ما ذاهل هو تقديم الطعام أو حضوره اه حل والظاهر أن كلامهم ما يقال وقت الأكل وكذا تورق أن نفسه إليه وقته اه شيخنا وفي الإيعاب وشمل كلامهم النافذة موقته وذات سبب لا مطلقة إلا أن كان شرع فيتم ما نواه والاقتصر على ركعتين اه شو برى وتعتبر عادته في الصلاة تطويلا وغيره اه سم (قوله وتكمل لذلك) أي للصلاة والاكمل وقضاء الحاجة وقوله أول الليل عطف على ذلك أي تكميل الليل إلى الفجر والاحسن إلى ضوء النهار كما صرح به المهروري في الاشراف اه حلبي (قوله وظاهر أن الكلام في بيع الاعيان الخ) عبارة شرح مر وعلم مما قررناه أن كلام المصنف في بيع معين فلو قبض شيئا في الذمة بنحو بيع أو سلم فوجده معيبا يلزمه فور الان الاصح أنه لا يلزمه الا بالرضا بعيبه ولأنه غير معقود عليه انتهت وقوله في مبيع معين سواء كان معينا في العقد أو عينا في الذمة بعده في المجلس اه سم أخذنا بعموم قولهم المعين في المجلس كالمعين في العقد لكن في ابن عبد الحق التقييد بكونه معينا في العقد أما المعين بعده فلا وقضية أنه لا اعتبار بالتعيين في المجلس اه ع ش عليه وفي قل على الجلال قوله والرد على الفور أي إذا كان في مبيع معين في العقد أو عينا في الذمة في مجلسه والافعل الترانخي والمراد أنه على الفور من حيث العيب وإن كان في زمن خيار مجلس أو شرط أو قبل القبض وإنما كان على الفور لأن وضع البيع المزموم فبالترك يبقى على أصله كما في نية القاصر في الصلاة اه لكن المتبادر من قول مر في بيع معين ومن قول الشارح في بيع الاعيان أن الكلام في المعين في العقد فقط تأمل ولا يجب فور في طلب الارش أيضا كما يحثه ابن الرفعة لأن أخذه لا يؤدي إلى فسخ العقد ولا في حق جاهل بأن له الرد وهو ممن يخفى عليه لعذره بقرب اسلامه أو نشئه بعيدا عن العلماء بخلاف من يخالط من أهل الذمة ومثله في ذلك من جهل حاله كما قاله السبكي ولا بد من عيبه في جميع الصور وقال الأذري والظاهر أن من بلغ مناجحة وفاقا فارق شيئا فاشترى شيئا ثم اطلع على عيبه فادعى الجهل بالخيار أنه يصدق كالتأني بالبادية ولا في مشترقة صفات شفعوا والشفيع حاضر فانتظره هل يشفع أولا ولا فيما لو اشترى ما لا زكوي أو جبت الزكاة فيه عنده ثم علم عيبه فليس له رده حتى يغرب جهما من غيره نعم إن تمكن من اخراجه ولم يفعل بطل حقه ولا في مبيع أبق وعينه الا باق أو مغصوب فآخره مشتر به لعوده فله رده إذا عاد وان صرح باسقاطه ومراة لا ارش له ولأن قاله البائع أزيل عنك العيب وأمكن في مدة لا تقابل باحرة كما يأتي في نقل الحجارة المدفونة ولا فيما لو اشتغل بالرد بالعيب وأخذ في اثباته ولم يمكنه فله

دخل وقتها) كقضاء  
حاجة وتكمل لذلك  
أولليل وقيد ابن الرفعة  
كون الليل عذرا بكلفة السير  
فيه وأفهمه كلام المتولي  
ولأنه ليس بليس ثوبه وانغلاق  
بابه ولا يكاف العدو في المشي  
والركض في الركوب ليرد  
وتعبري بما ذكر أولي مما  
عبر به وظاهر أن الكلام  
في بيع الاعيان بخلاف  
ما في الذمة



الرد بعيب آخر ولا في مشترأ جرح علم بالعيب ولم يرض البائع به مسلوب المنفعة فله التأخير الى انقضاء مدة الاجارة  
 اه شرح مر وقوله بخلاف من يخالطنا من أهل الذمة أي مخالطة تقضي العادة بمعرفة ذلك فلا يعذر  
 وقد وقع للشارح في محال انه يعذروا ان كان مخالطاً لنا ومشى عليه حج ويمكن الجمع بين كلامي الشارح بان  
 الموضع التي قبل يعذره فيها بمحولة على العبادات أو ما يرجع اليها وما قبل فيه بعدم العذر كهذا الموضع محمول  
 على خلافها كالمعاملات فان الغالب عدم خفياتها عليه ثم ظاهر كلام الشارح ان الكلام في ذي اشترى وهو  
 باق على الكفر ثم اطلع على عيب فترك الرد لجهله وهو مخالط لنا فلا يعذر وعبارة حج ظاهرة في ان الكلام  
 فيمن قرب عهده بالاسلام وكان مخالطاً لنا قبل اسلامه ويمكن جعل كلام الشارح عليه أيضاً وعلى ذلك لو كان  
 مخالطاً لنا وهو باق على كفره يكون مسكوتاً عنه فيحتمل الحاقه بمن قرب عهده بالاسلام وكان مخالطاً لنا بانه  
 في حاله كفره لم يلتزم جميع أحكامنا لكن الاول أقرب فليتأمل وقوله في مدة لا تقابل باجرة مفهومه ان المدة  
 لو كانت تقابل باجرة وطالب البائع تأخيرها اليها وأجابه المشتري سقط حقه وقد يتوقف فيه بان التأخير انما  
 وقع بطلب البائع فلم ينسب المشتري فيه الى الرضا بالعيب ومفهومه أيضاً انه لو أمكن ان التسه في مدة تقابل باجرة  
 ولم يرض البائع بتأخيرها اليها سقط خيار المشتري وان لم تزد المدة على ثلاثة أيام كيوم ونحوه وقوله وان صرح  
 باسم فاطه أي الرد في الآتي والمغصوب معاً كإيهام من كلام حج لانه لم يذكر المغصوب وصرح بما ذكر في  
 الآتي وقضيته انه اذا سقط الرد في غير هذه من سقط وان عذر بالتأخير ولعل حكمه ذلك خروجه عن يده  
 فيهما وقوله فله الرد بعيب آخر شامل لما لو علم بالعييبين معاً فطالب الرد بأحدهما فجز عن اثباته فله الرد بالآخر  
 وان لم يعلم البائع به قبل ولو قيل بعدم الرد في هذه الحالة لم يكن بعيداً لان عدم اعلام البائع به تقصير من المشتري  
 الا ان يقال ان طالب الرد بالعيب الاول دليل على عدم رضاه بالمبيع وقوله ولا في مشترأ جرح علم بالعيب الخ أي  
 وأما لو رضى به فبأخذه مسلوب المنفعة ولا أجرة في المدة الباقية وهذا بخلاف ما لو تخالفوا فسخ البيع وكان  
 أجره المشتري فللبائع أجرة مثل المدة الباقية ولو كان هو الفاسخ لانه لو لم يفسخ لفسخه غيره فكأنه مكره بخلاف  
 ما هنا فانه رضى به اختياراً لكن يرد على هذا الفرق الاقالة بلا سبب فانه اذا قاله البائع ووجد المبيع مؤجراً فانه  
 يرجع بأجرة مثل المدة الباقية اللهم الا ان يقال ان المغيل لما كانت الاقالة مطالبة منه لانها تنسب في حقه كان  
 محسناً فاستحق الاجرة وأيضاً الاقالة لم يسقط بها أحد العاقدين بل لا بد فيهما من إيجاب وقبول أشبهت العقود  
 وقوله الى انقضاء مدة الاجارة أي وان طالت كسعين سنة حيث لم يحصل للمبيع فيها عيب في يد المستأجر وظاهر  
 اطلاقه انه لا فرق بين كون الاجارة للبائع أو غيره وهو ظاهر للعوق الضرر بأخذه مسلوب المنفعة لكن قيد في  
 شرح العباب بقوله أي لغير البائع كما يحتمل الزكشي هذا ويمكن تصور بربانه لما كان يمكن المشتري فسخ عقد  
 الاجارة ليتوصل بذلك الى رد العين مع منفعتها للبائع لم يلزم بالصبر الى فراغ المدة ومع ذلك فيمافيه اه عش  
 عليه (قوله لان المقبوض عنه لا يملك الا بالرضا) أي بعينه فلو لم يعلم بالعيب وقال رضيت به ثم تبين انه معيب فله أن  
 يرد ولو على التراخي لان الرضا به لم يصادف محلاً اه برماوى وقضية هذا التعليل ان الفوائد الحاصلة منه قبل  
 العلم بالعيب ملك للبائع فيجب ردها وان رضى المشتري به معيباً وان تصرفه فيه به يبيع أو نحوه قبل العلم بعينه  
 باطل والظاهر خلاف هذه القضية في الشقين وان المراد لا يملكه ملكاً مستقراً الا بالرضا اه عش  
 على مر (قوله ولانه غير معقود عليه) قد يقال الاولى اسقاط الواو اه حل أي لانه علة للعلة اللهم الا ان  
 يقال انه من عطف العلة على المعلول اه شيخنا (قوله ويعذري تأخيرها بجهله) أي يجهل ان العيب يثبت الرد  
 ان قرب اسلامه أي ولم يكن ممن خالطنا من أهل الذمة ولا بد من عينه وقوله ويجهل فوريتها أي وان علم ان له  
 الخيار اه حل ولا بد من عينه في هذه الصورة أيضاً اه عش على مر ومقتضى قول الشارح ان  
 خفي عليه من غير تعيين كالأذي قبله انه يعذري في هذه الصورة ولو كان مخالطاً لاهل العلم لان هذا مما يخفي على

لان المقبوض عنه لا يملك الا  
 بالرضا ولانه غير معقود عليه  
 ويعذري تأخيرها بجهله ان  
 قرب عهده بالاسلام

كثير من الناس اه شيخنا (قوله أو نشأ بعيداً عن العلماء) المراد بالبعد هنا أخذاً من كلام الشيخين أن ينشأ  
بجمل يجعل أهله الأحكام والغالب أن يكون بعيداً عن بلاد العلماء وهذا محتمل من يعرف الأحكام الظاهرة  
التي لا تكاف العامة بعلم ما عداها ولو فرض أن أهلاً محلاً يجهلون ذلك وهم قريبيون ممن يعرف ذلك كان  
حكمهم كذلك فيما يظهر فالتميز بالبعد ليس للاشتراط بل لأنه الغالب في مثل ذلك في نظائره اه ج اه  
ع ش (قوله فبرده ولو بوكيله الخ) حاصل كيفية الرد بالعيب أن المطلع على العيب حين الاطلاع إما أن  
يصادف شهوداً أم لا فإن صادف شهوداً وجب عليه الفسخ ثم الاثبات فإن آخره بطل حقه وإن لم يصادف فاما  
أن يكون قادراً أو معذوراً فإن كان قادراً وجب عليه الذهاب بنفسه إن لم يرد توكيلاً ولا في وكل وسواء ذهب  
بنفسه أو وكل لا يجب عليه تحري الأثبات في الحالين بل إن صادف شهوداً عند التوكيل فسخ ثم أشهد وجوباً  
أو في حالة ذهابه فكذلك ولا فلا يجب عليه الأثبات وإن كان معذوراً وجب عليه تحري الأثبات لفسخ  
عنده ما لم يرد توكيلاً فإن وكل كفاه ولا يجب عليه حينئذ تحري الأثبات بل إن صادف شهوداً أشهد ولا فلا يجب  
ومتى فسخ عند الأثبات في جميع الصور سقط عنه وجوب الرد فوراً متى وكل في جميع الصور فإن وكل بعد  
الفسخ والأشهاد فليس على الوكيل إلا الرد من غير فور وإن وكل قبله فعليه ما على موكله اه تقرير شيخنا مع  
بعض زيادات تعلم من كلام الشارح ومن بعض الحواشي وفي قل دلي الخالي مانصه حاصل ما في كلام المصنف  
والشارح أنه إذا ذهب المشتري إلى من يرد عليه من البائع أو وكيله أو إلى الحاكم وجب عليه الأثبات في طريقه  
إذا بقي من يشهد ولو عدلاً مستوراً لا يخلف معه وليس عليه تحري طلب الشهود فإن عجز بان لم يجد في طريقه  
ذلك لم يلزمه التلطف به وغاية وجوب الأثبات وصوله إلى المردود عليه أو الحاكم ومتى أشهد سقط عنه الانتهاء  
ذلك الوقت فله الرجوع قال شيخنا ولو ظهر من أشهد غير عدل لم يبطل حقه من الرد وقياس ما يأتي أنه يجب  
الأشهاد على الموكل الذي بعث وكيله إلى الرد إذا تمكن منه بحضور الشهود وعنده وإنه إذا أشهد سقط الأثبات  
والانتهاء عنه وعن وكيله فله الرجوع وأما حال عذره بعجزه عن المضي إلى المردود عليه أو لحاكم لم يرض أو  
خوف من نحوه عدلاً أو غيبة من يرد عليه وعدم الحاكم فذكرها في المنهج وقال هي من زيادته والذي يتجه فيها  
أنه يلزمه الأثبات حضراً الشهود ولا يلزمه إحضارهم وأنه يلزمه التوكيل إن قدر عليه بأن حضره الوكيل  
وبعد التوكيل لا يسقط عنهما طلب الأثبات في حضورهم الشهود أو لقيام الوكيل في طريقه وجب على القادر  
منهما الأثبات متى أشهد أحدهما سقط الأثبات عن الآخر وسقط الانتهاء عنهما وعلى هذا ينزل كلام شيخ  
الاسلام وأما ما ذكره شيخنا كغيره من تحري الأثبات تارة وعدمه أخرى فليس في محله ولا ينبغي المصير إليه ولا  
التعويل عليه فافهم وتأمل والله ولي التوفيق وعليه المأثور (تنبيه) قولهم لم يلزمه التلطف به فيد أنه لو تلفظ  
به صرح لكن لو أنكره البائع مثلاً احتاج في إثباته إلى بينة كذا قاله شيخنا وفيه نظر لأن البائع له من جلة  
الشهود فيم امر فهو من الأثبات السابق فتأمل (قوله ولو بوكيله) أي أو موكله أو وليه أو وارثه هذه خمسة في  
الراد في الخمسة في المردود عليه التي ذكرها بقوله على البائع الخ بخمسة وعشرين صورة بقطع النظر عن اعتبار  
الحاكم والازدات عن ذلك اه قل وعبرة الشوري قوله أو وكيله والحاصل أن الراد إما المشتري أو وكيله  
أو موكله أو وارثه أو وليه والمردود عليه إما البائع أو وكيله أو موكله أو وليه أو وارثه أو الحاكم وحينئذ  
فيحصل من ذلك ثلاثون مسألة حاصلة من ضرب خمسة في ستة وكلام المصنف إنما يشمل عشرة منها فتأمل انتهت  
(قوله ولو بوكيله) وهل يلزم سأل أحد الطريقين حيث لا عذر وللنظر فيه مجال ولعل لزوم أقرب لأن سأل  
الاطول مع علم العذر بعد عتادل عليه كلامهم في القصر اه ج وعليه فينبغي سقوط الخيار بمجرد العدول  
لابلانتهاء وينبغي أيضاً أنه ليس من العذر ما لو سأل الطويل لمطالبة غيره له فيه فسقط خياره اه ع ش  
على مر (قوله أو وكيله) أي البائع بأن وكل في بيع ماله أو بابه بنفسه وكل في قبول الرد اه شوري (قوله

أو نشأ بعيداً عن العلماء  
ويجعل فوراً إن خفي عليه  
(فبرده) أي المشتري (ولو  
بوكيله) على البائع أو موكله  
أو وكيله



أوليه) أي فيما لو طرأ عليه جنون أو سفه بعد البيع اه شوبري (قوله وهو آكد في حاضر) أي أنه إذا كان من يرد عليه بالبلد تخير المشتري بالرد عليه والرد على الحاكم ومقتضى التخيير أنه لو اتى أحدهما وعدل عنه إلى الآخر لا يضر لكن مقتضى كون الحاكم آكد أنه لو اتى البائع مثلاً وعدل عنه إلى الحاكم لا يضر بخلاف عكسه اه حل ومثله ع ش وفي قل على المحلى ولو ترك المشتري الرد على البائع أو وكيله أو نحوه ابتداء أو بعد ملاقاته على المعتمد عند شيخنا مر لم يضر إذا حصل ما اعتمد أنه لا يسطر حقه بعدوله عن نحو البائع إلى الحاكم أو عكسه ولو بعد الملاقاة فيها إلا أن مرجع الحاكم وعدل عنه إلى حاكم آخر كافي الأنوار نعم ينبغي عدم سقوط حقه بمروره به إن لم يرد على رفعه له غرامة لها وقع فثأمله ولو عدل عن وكيل البائع إليه أو عكسه قبل الملاقاة لم يضر والاضر ويجه أن يلحق بذلك عدوله عن أحد ورثته أو أحد ولييه أو أحد وكيليه إلى الآخر فراجع اه (قوله أيضا وهو آكد في حاضر) ليس المراد بالرفع اليه مع حضور الخصم بالبلد الدعوى لأن غريمه وان غاب عن المجلس حاضر في البلد بل الفسخ يحضرته وإن لم يكن عنده شهود لانه يفتى بعلمه ثم يطالب غريمه فإن كان غائباً أو لا وكيل له حاضر فطريق الفسخ بالعيب أن يدعى الشراء منه بثمن معلوم الخ فالخامس أنه إذا كان كل من الخصم والحاكم بالبلد وجب الذهاب إلى أحدهما فإن آخر سقط حقه وان فسح إلا أن أشهد على الفسخ فلا يسقط ولا يلزمه الذهاب بعد ذلك وأنه إذا ذهب إلى الحاكم فإن كان البائع حاضر أبداً بالفسخ يحضره الحاكم ثم استجضر البائع ليرد عليه فإن آخر الفسخ يحضرته سقط حقه كما يفهم من كلامهم وإن كان غائباً فطريق الفسخ ما تقدم هكذا يظهر فليتأمل اه سم (قوله أيضا وهو آكد في حاضر) محل الآكدي ان استوف مساقته إلى الثلاثة ولم يأت أحدهم قبل والا بان ذهب للبعيد مع الاجتماع بالترتيب من غير مشقة أو اتى أحدهما أو آخر الذهاب للآخر سقط حقه اه شوبري (قوله أيضا وهو آكد في حاضر وواجب في غائب) انظر ما المراد بالحاضر وما المراد بالبلد وما المراد بالغائب فإنه ينظم في هذا المقام خمسة عشر صورة لأن البائع والمشتري والقاضي إما أن يكونوا جميعاً ببلد أو اثنان منهم ببلد والاخر ببلد أخرى وفي هذا الحال ست صور مع الصورة السابقة لأن السكان بالبلد إما البائع والمشتري أو البائع والقاضي أو القاضي والمشتري فهذه ثلاث صور وعلى كل منها فالغائب منهم إما أن يكون بينهم وبين البلد دون مسافة عدوى أو أكثر وإما أن يكون كل منهم ببلد وفيه ثمان صور لانه إما أن يكون بين البائع والقاضي دون مسافة عدوى أو أكثر وكذلك بين المشتري والقاضي فهذه أربع صور وعلى كل إما أن يكون بين المشتري والبائع دون أو الاكثر فهذه الصور كلها محتملة في نفس الامر فانظر نصوصاً تستوفي أحكامها تفصيلاً فإن لم تجد في هذا المقام نصوصاً في بالمراد فعل الله يفتحها (قوله لانه ربحاً أحوجه إلى الرفع الخ) ببقى مالو كان غائباً ولا وكيل له بالبلد ولا حاكم به ولا شهود فهل يلزمه السفر إليه أو إلى الحاكم إذا أمكنه ذلك بلا مشقة لا تتحمل وقد يفهم المقام لزوم اه سم اه شوبري (قوله وواجب في غائب) معنى كونه واجباً أنه إذا تراضى عن الرفع للحاكم سقط حقه من الرد لأنه يأنه تركه اه شيخنا ع ش ماوى (قوله بأن يدعى رافع الامر الخ) أفهم أنه إذا كان حاضر لا يدعى بل يفسخ من غير دعوى والحاصل أنه إذا كان كل من الخصم والحاكم بالبلد وجب الذهاب إلى أحدهما فإن آخر سقط حقه وان فسح إلا أن أشهد على الفسخ فلا يسقط ولا يلزمه الذهاب بعد ذلك وأنه إذا ذهب للحاكم فإن كان البائع حاضر أبداً بالفسخ يحضره الحاكم ثم استجضر البائع ليرد عليه فإن آخر الفسخ يحضرته سقط حقه كما يفهم من كلامهم وإن كان غائباً فطريق الفسخ ما ذكره الشارح واعلم أن الرفع إلى الحاكم ليفسخ عنه تكفى فيه الغيبة عن البلد وإن قلت كافي شرح الروض من الزركشى قال وأما القضاء به وفصل الامر فلا بد فيه من شروط القضاء على الغائب فلا يقضى عليه مع قرب المسافة ولا يباع ماله إلا لتعذر أو توار وقد أسقط في الذخائر الحاضر بالبلد إذا خيف هربه بالغائب عنها اه سبطط اه سم ومثله في شرح مر (قوله قبضه) أي أن كان قبضه وقوله وأنه فسح البيع أي أن كان فسحها أو أنشأ الفسخ

أوليه أو وارثه فتعبري  
بما ذكر أعسم مما عبر به  
(أو يرفع الامر لحاكم)  
ليفصله (وهو آكد)  
في الرد (في حاضر) بالبلد  
من يرد عليه لانه ربحاً  
أحوجه إلى الرفع (وواجب  
في غائب) عنها بأن يدعى رافع  
الامر شراء ذلك الشيء من  
فلان الغائب بثمن معلوم  
قبضه ثم ظهر العيب وأنه فسح  
البيع ويقيم البينة بذلك

حيث أنه وفي قول على المحلى قوله وأنه فسح هذا النشاء للفسخ لا اخبار عنه وتقديمه على الدعوى هنا لا يضر  
فإن كان قد وقع فسح قبل ذلك عند شهود مثلاً أو قبل طلب حضور خصمه فهو اخبار به اهـ (قوله ويخالفه ان  
الامر بحرى كذلك) لانه قضاء على غائب فيعتبر شروطه بان يكون غائباً بمسافة لا يرجع منه امبكر له الا وهـ مذهب  
المعتد اهـ حل (قوله ويحكم عليه بالرد على الغائب) أى ان كان في مسافة العدوى ولا يخفى أن الدعوى  
لا تتوقف على كون البائع غائباً في مسافة العدوى بخلاف الحكم كما في شرح الروض اهـ حل (قوله باعه  
فيه) ظاهر هذه العبارة أنه لا يبيعه الا اذا لم يجد غيره ولعله غير مراد بل الظاهر انه يفعل القاضى ما فيه المصلحة  
من بيع المبيع أو غيره اهـ ع ش (قوله ولا ينافى ذلك) أى أخذ المبيع من المشتري قبل أن يسترجع الثمن  
اذهو تصریح بأنه ليس للمشتري حبسه حتى يسترجع الثمن اهـ حلى وعبارة شرح مر ويمنع على  
المشتري حبس المبيع الى قبضه الثمن بخلافه فيما يأتى لان القاضى ليس بخصم فيؤمن بخلاف البائع انتهت  
(قوله أيضاً ولا ينافى ذلك) أى ما ذكر من كون القاضى يأخذ المبيع ويضعه عند عدل المفيد انه ليس للمشتري  
حبسه وقوله لان القاضى المحصل الجواب الذى يدفع المناقاة ان كلام الشيخين مغرور فيما اذا كان الرد  
على البائع وما هنا فيما اذا كان على الحاكم \* (فرع) \* في المجموع عن الروايات وأقره ان من طولب من  
العاقدين بعد الفسخ برده ما بيده لزمه الدفع وليس له الحبس حتى يقبض متاعه وانما جاز لكل عند الاختلاف  
في البراءة حبس ما بيده حتى يدفع اليه الا سخر لان الفسخ هنا رفع حكم العقد فيبقى التسليم بحكم البعد وهى  
توجب الرد هناك التسليم بالعقد وهو يوجب التسليم من الجانبين اهـ قال بعضهم وبه تعلم ان جميع  
الفسوخ لا حبس فيها الا الاقالة اهـ شوبرى (قوله لان القاضى ليس بخصم) أى لانه يحفظه ويراعى مصلحة  
كل منهما ولا يتصرف فيه اهـ سم (قوله فيؤمن) بالرفع لانه تفرع على النقي ومحل النصب في جواب النقي  
ان كان مغرراً على المنقى اهـ شيخنا (قوله وعليه اشهاد الخ) قال في شرح العباب بأن يقول رددت المبيع  
أو فسخته مثلاً ومن ثم قال الاذرى وغيره لا بد للناطق من لفظ يدل على الرد اهـ ع ش على مر (قوله  
وعليه اشهاد) أى ان صادف الشهود في الاولين اذ لا يجب عليه فيه ما تحريه واما بالنسبة للثالثة فالمراد ان عليه  
تحري الاشهاد اذ يجب عليه فيها التفتيش على الشهود اهـ شيخنا واذا فسح بحضرة الشهود سقطت عنه  
الفورية لعود المبيع الى ملك البائع بالفسخ فلا يحتاج الى أن يستمر حتى ينبيه الى البائع أو الحاكم الفصل  
الامر خاصة وحيث لا يطال رده بتأخير ولا باستخدامه نعم يصير به متعدياً وحيث لا يعنى ايجاب الاشهاد في حالتي  
وجود العذر وفقده انه عند وجوده يسقط الانهاء ويجب تحري الاشهاد ان تمكن منه وعند فقده يتخير بينه وبين  
الانهاء وحيث لا يسقط الانهاء أى تحريه فلا ينافى وجوبه لو صادف شاهد وهذا بحسب ما ظهر في المقام اهـ شرح  
مر (قوله اعدلين أو عدل) أى باللام محافظة على تنوين المتن (قوله أو عدل) أى ليخاف معه اهـ قل على المحلى  
(قوله أو حال توكيله) ان قلت وجوب الاشهاد اذا أمكن حال توكيله لم يذكروا في الروض ولا شرحه ولا فى  
غيرهما فهل له وجه قلت نعم لان توكيله لا يزيد على شروعه في الرد بنفسه بل لا يساويه مع أنه ان قدر على الاشهاد  
حيث وجب فكذا هنا فليدبر اهـ سم (قوله أيضاً أو حال توكيله) أى اذا كان الوكيل لا يصلح للشهادة  
كالعاسق والكافر والافيكفى هو في الشهادة اهـ شيخنا ع ش ماوى (قوله وقد عجز عن التوكيل) جملة حالبة  
أى والحال انه قد عجز لانه عند القدرة قد تقدم في قوله وعليه اشهاد الخ فعلم انه متى قدر على الرد بنفسه أو بوكيله  
وصادف عدلاً في طريقه أو عند توكيله أشهد على الفسخ أو على التوكيل فيه ومتى عجز عن ذلك وجب عليه ان  
يتحرى عدلاً لا يشهد على الفسخ كما أفاده شيخنا ج واذا أشهد على الفسخ سقط عنه الانهاء لخوا البائع  
أو الحاكم الا لتسليم وفصل الخصومة وفرق بين ما هنا وبين ما يأتى في الشفعة حيث لا يجب على الشفيع اذا

ويخالفه ان الامر بحرى  
كذلك ويحكم بالرد على  
الغائب ويبقى الثمن ديناً  
عليه ويأخذ المبيع  
ويضعه عند عدل ويقضى  
الدين من مال الغائب فان لم  
يجد له سوى المبيع باعه فيه ولا  
ينافى ذلك ما ذكره الشيخان  
في باب المبيع قبل قبضه  
عن صاحب التتمة وأقره ان  
للمشتري بعد فسحه بالعيب  
حبس المبيع الى استرجاع  
ثمنه من البائع لان القاضى  
ليس بخصم فيؤمن بخلاف  
البائع (وعليه) أى المشتري  
(اشهاد) لعدلين أو عدل  
(بفسخ في طريقه) الى  
المردود عليه أو الحاكم  
(أو) حال (توكيله أو عذره)  
كمريض وغيبه عن بلد  
المردود عليه وخوف من  
عدو وقد عجز عن التوكيل  
في الثلاث



ذهب لطالب الشفعة ان يشهد في طريقه من صادفه من العدول واذا وكل في طلبها لا يجب عليه ان يشهد على التوكيل في ذلك من ذكر بان الغرض هنا دفع ملك الراد واسمائه على الملك مشعر بالرضا واحتاج الى الاشهاد على الفسخ أو على التوكيل فيه والشفيع انما يقصد بالاشهاد اظهار الطلب وذهابه يغني عن ذلك اه حل (قوله أيضا قد عجز عن التوكيل) أي لم يردده اذ لا يجب تحري الاشهاد في العذر الا اذا لم يرد التوكيل فان اراده سقط عنه وجوب التحري فهذا تعييد لوجوب التحري في العذر فقوله في الثلاثة أي أمثلة العذر ولا يلتفت لما بوجهه ظاهر العبارة من وجوب تحري التوكيل فانه لا يجب بل ان اراد فعله والا فلا اه شيخنا (قوله وعن المضي الى الردود عليه) الخ ما ذكره الشارح من انه انما يشهد اذا عجز عن المالك أو وكيله واضح لان ذلك في حالة تعين الاشهاد ولو تحصل من يشهد بخلاف ما اذا قدر على المالك أو وكيله فيتحير بين من يشهد وبين التوجه لواحد منهم ولا يسقط به حقه الا اذا وجد من يشهد وتركه ولا يلزمه التحصيل كذا بخط شيخنا بنسخته اه شوبري (قوله وعن المضي الخ) أي وعجز عن المضي والرفع أي لم يرددهما فان ارادهما لم يجب عليه تحري الاشهاد فهذا تعييد لوجوب تحريه في صورة الغيبة اه (قوله احتباطا) تعليل لقوله وعليه اشهاد اه (قوله فان عجز عن الاشهاد) أي في الاقسام الثلاثة التي في المتن ولا يخفى ان التعبير بالعجز يفهم ان الاشهاد فيها بمعنى تحريه الا ان يقال هو مما استعمل فيه اللفظ في حقيقة ومجازه ومجازة ترك الاشهاد لعدم وجود الشهود في طريقه اه حل فيكون العجز على حقيقة بالنسبة للعذر بمعنى ترك الاشهاد بالنسبة لغيره اه (قوله ترك استعمال) هو طلب العمل فلو خدمه وهو ساكت لم يضروا لطلب منه ضرر وان لم يفعل على المعتمد اه شوبري وعبارة أصله مع شرح مر فلو استخدم العبد أي طلب منه ان يخدمه وان لم يمتثل ومثل استخدام خدمته كأن أعطى العبد السيد كوزان غير طاب فأخذه ثم رده له بخلاف ما لو لم يردده لان مجرد أخذ السيد له لا يعد استعمالا لان وضعه في يد السيد كوضعه في الارض (قوله لا ركوب ما عسر سقوته وقوده) وانظر حيث جوزت له استعمال المبيع في هذه المسائل هل شرطه عدم الفسخ والاحرم لخروجه عن ملكه وان كان له عذرا ومباح مطلقا للمذروا ان يخرج عن ملكه اه سم على ج أقول وقد يقال العذر يبيح له ذلك مع الاجرة اه عش على مر (قوله ويتعين تصويره) أي عدم اللزوم اه شيخنا (قوله ومثله النزول عن الدابة) المعتمد في كل من الدابة والثوب انه اذا حصل له مشقة بالنزول عن الدابة ونزع الثوب لم يسقط خياره والاسقاط من غير تفرقة بين ذى الهبات وغيرهم اه مر اه سم على المنهج اه عش على مر (قوله فلو استخدم رقيقا) أي قبل الفسخ وبعد الاطلاع على العيب فلو استخدم بعد الفسخ فلا يمنع الردوان كان يحرم عليه من حيث التصرف في ملك الغير اه شيخنا (قوله أيضا فلو استخدم رقيقا الخ) أي وكان عالما بالحكم فان كان جاهلا ولو مخالفا للعلماء عذر اه قل على الجلال (قوله كقوله اسقني) هل مثل القول الاشارة الى الخدمة أولا لان الاشارة من الناطق لغوي محرر اه شوبري (قوله أيضا كقوله اسقني) بهمزة الوصل ان كان من سقني وبهمزة القطع ان كان من أسقني على القاعدة من ان الهمزة اذا كانت في الماضي فهي في الامر همزة قطع والافهمزة وصل اه شيخنا (قوله أو أغلق الباب) بفتح الهمزة من أغلق قال في المختار أغلق الباب فهو مغلق والاسم الغلق وغلق لغته رديئة متروكة اه عش (قوله أو ترك على دابة الخ) أي في المدة التي يغتفر التأخير فيها ومنها مدة التوجه الى رده والافعال تأخير وحده كاف اه شيخنا وقوله سرجا أو كافا هو شامل للمملوك له ولو بالشراء معها فيما يظهر وكذا يشمل ما كان في يده بعمارة ونحوها كذا بخط شيخنا ومثل في الروض للسهوط بقوله كترك ابعاد سرج الدابة وان كان للبائع قال في شرحه أو تابعه معها كما شملها كلامهما قال الاذرى وينبغي ان يعذر غير الفقيه في الجهل بهذا قطعا اه سم (قوله سرجا أو كافا) أي ولو ملك للبائع أو اشتراه معها حيث لم يضرها نزع ذلك والابان عرقه وخشي من ازاله ذلك عنها تعييدها لم يضر

وعن المضي الى الردود عليه والرفع الى الحاكم أيضا في الغيبة احتباطا ولان البرك يوثق بالاعراض وقولي أو وكيله أو عذره من زيادتي (فان عجز) عن الاشهاد بالفسخ (لم يلزمه تلفظ به) أي بالفسخ اذ يعذر من غير سماع فيؤخره الى أن يأتي به عند الردود عليه أو الحاكم (و) عليه (ترك استعمال لا ترك ركوب ما عسر سقوته وقوده) فلو علم العيب وهو راكب فاستدامه فكأنه لا يتركه لانه غير معهود قال الاسنوي ويتعين تصويره في ذوى الهبات ومثله النزول عن الدابة انتهى (فلو استخدم رقيقا) كقوله اسقني أو ناوطني الثوب أو أغلق الباب (أو ترك على دابة سرجا أو كافا)

ومثل ذلك ما لو ترك ما ذكره من الشقة حله أو كونه لا يليق به حله اه حل (قوله بكسر الهمزة) أشهر من ضمها في الصباح الا كاف للعمارة معروف والجمع أكتف بضمين مثل حجار وحجراً كفته بالمذمومة عليه الا كاف والو كاف بالبدل لغة جارية في جميع تضاريف الكلمة (قوله وهو ماتحت البرذعة) بفتح الموحدة واسكان الراء وفتح الذال المحجمة أو المهملة اه عزى على الشافية اه عش على مر (قوله وقيل نفسها الخ) والمراد هنا واحد مما ذكر فيما يظهر ولعله السبب في حكاية الشارح لها اه شورى (قوله ولو حدث عنده عيب) أي لم يتقدم سببه ولو كان بفعل البائع وقوله سقط الرد القهرى أي بالعيب القديم فلا ينافي انه لو كان الخيار له وحده أو مع البائع كان له الرد من حيث التردى أي التشمى فلورده عليه مع جهل البائع بالحادث ثم علم به كان له فسخ هذا الفسخ اه حل (قوله سقط الرد القهرى) أي حيث لا خيار للمشتري أولهما مالو كان الخيار لهما أو للمشتري فالفسخ للمشتري من حيث الخيار وان حدث العيب في يده فبرده مع الارش وضابط الحادث هنا وضابط القديم فيما مر غالباً من غير الغالب نحو الثوب في الامة فهى عيب حادث هنا بخلافها ثم في أولها وكذا عدم نحو قراءة أو صنعة فلا رد به ثم رهنها واشترى قارئاً ثم نسي امتنع الرد اه شرح مر (قوله أيضاً سقط الرد القهرى) وكذا بسقط الرد القهرى فيما لو حدث العيب قبل القبض وكان بفعل المشتري أخذاً من قوله فيما يأتي بعد قوله وزوال بكارة عيب أو كان قبل القبض من المشتري ولا خيار له بالعيب واستقر عليه من الثمن بقدر ما نقص من قيمته ومن قوله في الباب الآتى أو عيبه مشترأخذه بالثمن ولا أرش له لحصول العيب بفعله وكتب عليه حل هناك قوله لحصول العيب بفعله أي فلا خيار له فلو ظهر به عيب قديم امتنع عليه رده كما مر وصار قابضاً لما ألتفه فبسطه عليه من الثمن حصته وهو ما بين قيمته سليماً ومعيها فلو كان جرحاً ومضى للنفس استقر عليه الثمن كله اه (قوله لا ضراره بالبائع) هذا لا يأتي فيما لو كان العيب بفعل البائع فالأولى التعليل بأنه أخذه بعيب فلا رد بعينه اه حل (قوله ثم ان رضى به البائع) أي وهو ممن يعتبر برضاه لا نحو وكيل أو ولي وقوله أو وقع به عطف على رده عليه اه قل على المحلى أي فالخبرة فيما إذا رضى البائع بأخذه للمشتري (قوله أيضاً ثم ان رضى به البائع الخ) المراتب ثلاثة الأولى رضى البائع بالفسخ بالارش والثانية اتفاقهما على الفسخ أو الاجازة مع الارش والثالثة عدم الاتفاق أصلاً (قوله بان طلب أحدهما الفسخ) أي سواء كان الطالب البائع أو المشتري وكذا في قوله والاخر الاجازة اه شيخنا وقوله مع ارش الحادث ليس المراد به في هذه المسئلة ما سبق وهو جزء من ثمنه الخ ما سبق بل التفاوت الذي بين قيمته معيباً بالقديم ومعيباً بهما فإذا قوماه معيباً بالقديم مساوئ تسعين ومعيباً بهما مساوئ ثمانين فالارش عشرة ولا فسخ به لاثنتين ولا تأخذه منه وقوله مع ارش القديم هو على القاعدة السابقة من انه جزء من ثمنه نسبته اليه الخ بان يقوم سليماً ومعيباً بالقديم ويؤخذ من هذه النسبة من الثمن اه شيخنا (قوله والا أجيب طالها) ظاهره وان كان الاخر متصرفاً عن غيره بخو ولا يتركه وكانت المصلحة في الرد فإبراجع اه سم على حج وينبغي ان يقال ان كانت المصلحة في الرد وطلب الولي الامسالك لم يجز لما مر ان الولي انما يتصرف بالمصلحة فان طلبه غير الولي فيجاب لان البائع لا يلزمه مراعاة مصلحة الطفل وولاه الاثنان غير ممكن من الرد اه عش على مر (قوله أجيب طالها) نعم لو صبغ المشتري بصبغ لا يمكن فصله وطلب البائع رده وغرم قيمة الصبغ أجيب لان ما يغرمه في مقابلة الصبغ فسكاته لم يغرم شيئاً بخلاف غير هذه ولو كان غزلاً ففسجه ثم علم عيباً به فان شاء البائع تركه وغرم ارش القديم أو أخذه وغرم اجرة النسيج اه قل على المحلى (قوله أيضاً والا أجيب طالها) أي ويدفع البائع ارش القديم كافي شرح مر وكذا دل عليه قوله والاخر الاجازة مع ارش القديم اه (قوله فتعين فيه الفسخ) أي ان أراد المشتري والا بقاءه من غير ارش وقوله مع ارش الحادث أي وان لم يلزم عليه التفاضل اذا ما أخذ البائع حينئذ هو المبيع والارش وهذا أكثر من الثمن الذي يأخذه المشتري لانه تفاضل في فسخ والتفاضل

بكسر الهمزة أشهر من ضمها وهو ماتحت البرذعة وقيل نفسها وقيل ما فوقها (فلارد ولا ارش) لا شعار ذلك بالرضاء بالعيب بخلافه ترك نحو لحام (ولو حدث عنده عيب) واطلع على عيب قديم (سقط الرد القهرى) لا ضراره بالبائع (ثم ان رضى به) أي بالعيب (البائع رده عليه) المشتري بلا ارش للحادث (أو وقع به) بلا ارش للقديم (والا) أي وان لم يرض به البائع (فان اتفقا) بشيئ رده بقولى (في غير الربوى) السابق (على فسخ أو اجازة مع ارش) للحادث أو للقديم بان يغرم المشتري للبائع ارش الحادث ويفسخ أو يغرم البائع للمشتري ارش القديم ولا يفسخ فذلك ظاهر (والا) بان طلب أحدهما الفسخ مع ارش الحادث والاخر الاجازة مع ارش القديم (أجيب طالها) سواء كان الطالب المشتري أم البائع لما فيه من تقرير العقد اما الربوى فيتعين فيه الفسخ مع ارش الحادث



انما يحرم في العقد اه (قوله وعليه اعلام بائع فوراً) أى على العادة نظير ما مر في فورية الرد بتفصيله فيما يظهر  
اه ايعاب اه شوبرى نعم يقبل دعواه الجهل بل بوجوب فورية ذلك لانه لا يعرفه الا بالخواص كما قاله الاذرى  
اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله الا بالخواص فلو عرف الفورية ثم نسبها فينبغي سقوط الرد لندرة  
نسيان مثل هذه ولتقصيره بنسيان الحكم بعدم اعرفه (قوله وعليه اعلام بائع) فلو ادعى الجهل بذلك قبل الاولى  
مما تقدم لان مثل هذا لا يعلمه الا الفقهاء اه حل (قوله فلا رد له به ولا ارش) عبارة أصلاً مع شرح ج  
ولو حدث عنه عيب سقط به الرد فهاشم ان رضى به البائع رده المشتري أو قنع به والا فليضم المشتري ارش  
الحادث الى المبيع ويرده أو يغرم البائع ارش القديم ولا رد فان اتفقا على أحدهما فذلك والا فلا صح اجابة  
من طاب الامساك ويجب ان يعلم المشتري البائع على الفور بالحادث ليختار فان أخرا اعلامه بلا عذر فلا رد ولا  
ارش\* (تنبيه)\* قوله هنا فلا رد اما ان يريد به فلا رد فهاشم ان يكون مكرراً لانه يستغنى عنه بقوله سقط الرد فهاشم  
أو اختياراً فينا في قوله رده المشتري وقوله فذلك والذي يتجه في الجواب ان قوله ويجب الخ قيد لقوله ثم الخ أفاد  
ان محل ذلك التخيير ان لم يوجد تقصير بتأخير الاعلام والا فلا رد له به على تلك الكيفية المشتهلة على التخيير  
السابق بعد ثم التي من جملتها أخذ الارش وحيث ان في هذا اجواز الرد بالرضا من غير ارش كما صرح به  
بقوله ما في باب الاقالة لو تفاسخا ابتداء بلا سبب جاز أى جز ما قيل فيه وجهان وكان اقاله اه لا مكانها هنا  
بخلافها فيما نحن فيه لانها اما مبيع فشرطها ان تقع بما وقع به العقد الاول وهنا بخلافه واما فسخ فورد هاهما ورد  
العقد وليس الارش مورد احق يقع العقد عليه ولم أر أحداً من الشراح نبه على شئ من ذلك انتهت (قوله نعم  
لو كان الحادث الخ) استدراك على قوله فوراً اه شيخنا ولو جعل الشارح هذا الاستدراك من مفهوم قوله  
بلا عذر لكان أحسن (قوله قريب الزوال) ويظهر ضبط القرب بثلاثة أيام فاقل كما قاله شيخنا كابن حجر وظاهر  
كلامهم انتظاره للعيب المذكور وان طال ويحتمل ان المراد ان انتظار المدة التي الغالب زواله فيها وهي المتقدمة  
وهذا هو الوجه فليجبر اه شوبرى (قوله وحى) بكسر الحاء وضمتها اه برماوى (قوله وهذا ما جزم به في  
الانوار) معتمداً ع ش وقوله ولو زال الحادث الخ تقييد لقوله سقط الرد القهرى وقوله فله الرد أى القهرى وقوله  
ولو تراضيا الخ أى ولو زال الحادث بعد ان تراضيا على ارش القديم بغير قضاء فله الرد أى القهرى (قوله ولو زال  
الحادث قبل علمه الخ) ذكر لزوال الحادث أربع صور ولزوال القديم صورتين (قوله أو بعد أخذ ارش القديم)  
أى أو زال بعد علمه بالقديم لكن بعد أخذ الخ اه شيخنا (قوله أو بعد أخذه رده) أى وان طالت المدة جدا  
اه سم على المنهج وظاهره وان كان زواله بفعل المشتري كالألة به بخود وادعوا لاشئ له في مقابلة الدواء اه  
ع ش على مر ومثله ما لو زال الحادث وقد أخذ البائع ارشه وفسخ البيع ف يرجع المشتري في ارشه اه  
حاي (قوله ولو حدث عيب لا يعرف القديم بدونه) ولو حدث بالمبيع عيب مثل القديم كبيض قديم وحادث  
في عينه ثم زال أحدهما أو أشكل الحال واختلاف فيه العاقدان فقال البائع الزائل القديم فلا رد ولا ارش وقال  
المشتري بل الحادث فلى الرد خلاف كل منهما على ما ادعاه وسقط الرد بخلاف البائع ووجب للمشتري الارش  
بخلافه وانما وجب له مع انه انما يدعى الرد لتعذر الرد ومثله ما لو نكل فان اختلفا في قدره وجب الاقل لانه المتيقن  
ومن نكل عن الخلف منهما قضى عليه كما في نظائره اه شرح مر (قوله أيضاً ولو حدث عيب لا يعرف القديم بدونه)  
ليس من ذلك ما لو اشترى جزاء بهيمة فذبحها ورأى لجهام متنافاه لا يرد هاهنا للذبح لان النتن يمكن ان يعرف  
بدون الذبح كما أفتى به مر خلافاً لمن توهم انه يرد هاهنا ولا ارش عليه للذبح لان النتن لا يعرف الابيه (قوله لا يعرف  
القديم بدونه) أى بحسب العرف لا عند المشتري وقوله ككسر بيض نعام أى ثقبه اه قل على الجلال اذ  
كسره نفسه لا حاجة اليه فلا يغتفر اه سم (قوله وتقوير بطيخ الخ) فلو اشترى نعو بيض أو بطيخ كثير  
فسكر واحدة فوجد هاهما عيبة لم يتجاوزها لثبوت مقتضى رد الكل بذلك لما أتى من امتناع رد البعض فقط

(وعليه) أى المشتري  
(اعلام بائع فوراً بالحادث)  
مع القديم ليختار ما تقدم  
من أخذ المبيع أو تركه  
واعطاء الارش (فان  
آخر) اعلامه (بلا عذر  
فلا رد) له به (ولا ارش)  
عنه لاشعار التأخير بالرضا به  
نعم لو كان الحادث قريب  
الزوال غالباً كرمس دوحى  
عذر على أحد قولين في  
انتظار زواله ليرد المبيع  
سالم من الحادث وهذا  
ما جزم به في الانوار وقد  
يؤخذ من كلام الشرح  
الصغير ترخيخ المنع ولو زال  
الحادث قبل علمه بالقديم فله  
الرد أو بعد أخذ ارش  
القديم أو قبله بعد القضاء  
بالارش فلا رد ولو تراضيا  
بغير قضاء فله الرد ولو زال  
القديم قبل أخذ ارشه لم  
يأخذه أو بعد أخذه رده  
(ولو حدث عيب لا يعرف  
القديم بدونه ككسر بيض  
نعام وجوز وتقوير بطيخ)  
بكسر الباء أشهر من فتحها

(مدود بعضه) بكسر الواو (رد) ما ذكر (١٤٨) بالعيب القديم (ولارش) عليه الحادث لانه معذوره فيه والتعويض

البيض بالنعام وفي المدود  
باليعض من زيادتي وخرج  
بالاول بيض غير النعام فلا  
رد له بين بطلان البيع  
لوروده على غير متقوم  
وبالثنائي المدود كله فكذلك  
فان أمكن معرفة القديم بأقل  
مما أحسنه كتقوير بطيخ  
جائز يمكن معرفة حوضه  
بغير شيء فيه كتقوير كبير  
يستغنى عنه بصغير سقط الرد  
الفهري كسائر العيوب  
الحادثة (وليرد مع المصرة  
المأكولة صاع تمر) بدل اللبن  
المحلوب (وان قل اللبن) لخبر  
الصحيحين السابق وان  
اشترى صاع أو أقل وأوردها  
بعيب آخر هذا (ان لم يتفقا  
على رد) (غير الصاع) من  
اللبن وغيره سواء أ تلف اللبن  
أم لا بخلاف ما إذا لم يحلب  
أو اتفقا على الرد تعبير  
بذلك أعم وأولى بما عبر به  
والعبرة في التمر بالتوسط من  
تمر البلد فان خسد قيمته  
بأقرب بلد التمر إليه وقيل  
بالمدينة الشريفة وعلى نقله  
من الماوردي اقتصر في  
الروضة كأصلها وعلى مقتضاها  
جريت في شرح البهجة  
الكبير والماوردي لم يرجح  
شأ بل حتى الوجهين بلا  
ترجيح قال السبكي وغيره  
والاول أصح أخذ من كلام  
الشافعي ثم العبرة بقيمة

فان كسر الثانية فلا رد له مطلقا فيما يظهر لو قوفه على العيب المقتضى للرد بالاول فكان الثاني عيبا حادثا اه  
شرح مر ثم رأيت في ع ش عليه مانصه \* (فرع) \* لو اشترى بطيخة فوجد عليها أثبت نظر فان كان  
ذلك عيب قطع من شجره كان عيبا قله الرد به وان كان بعد خريته مدة يغلب انبائه فيها لم يكن عيبا فلا رد اه  
(قوله مدود بعضه) أي بعض المدكور من البطيخ والجوز لكن غير الهندي وأما بيض النعام فعليه فساد أه  
عدم صلاحية للتفريخ اه (قوله بكسر الواو) من دود الطعام ففعله لازم يقال داد الطعام يداد دودا بوزن  
خاف يخاف خوفا وأداد ودودا ودودا كاه بمعنى اه مختار اه ع ش على مر (قوله لتبين بطلان البيع)  
وأما بيض النعام فلم يثبت بطلانه فيه بقاء قشره وهو متقوم اه شيخنا (قوله لوروده على غير متقوم)  
فجميع المشتري بجميع الثمن ويلزم البائع تنظيف المحل منه ما لم يكن المشتري نقله والا فيلزمه نقله اه حل  
(قوله المدود كله) أي الجوز والبطيخ المدود كله وقوله فكذلك أي فلا رد وكان ينبغي ان يقول فكذلك لذلك  
أي لتبين بطلان العقد الخ ويمكن ان تكون فكذلك إشارة للازمين (قوله فان أمكن معرفة القديم الخ) أي  
بالنظر للواقع أي لا لظنه كما يصرح به كلامهم اه جج ولواختلفا في ان ما ذكر لا يمكن معرفة القديم بدونه  
رجع فيه لاهل الخبرة فلو فقدوا أو اختلفوا صدق المشتري لتحقيق العيب القديم والشك في مسقط الرد اه  
ع ش على مر (قوله وليرد مع المصرة) أي سواء كان قد اشترى كلها أو جزءا منها اه شوبري (قوله  
المأكولة) كأرنب وبنيت عرس اه حل (قوله صاع تمر) ويتعدد الصاع بتعدد البائع ويتعدد المشتري  
وبتفصيل الثمن قاله ابن الملقن اه اج على التحرير وفي ع ش على مر \* (فرع) \* يتعدد الصاع  
بتعدد البائع أو المشتري وان اتحد العقد كان وكل جمع واحد في شرائها لهم سواء حلبوها جميعهم أو أحباها  
واحد منهم أي أو من غيرهم وان قلت حصة كل منهم جدا اه مر أي اخرج اللبن منها بغير حلب كخون ظاهر  
انتهى فاذا اشترى عشرة مصرة من عشرة رد كل من المشتريين عشرة أصع لكل بائع فيكون المردود  
مائة صاع وان ظاهر وجوبه وان كان ما يخص كل واحد من الشركاء من اللبن غير ممتول حيث كان جميعه ممتولا  
(قوله بدل اللبن المحلوب) ليس بقيد بل المدار على انفصال لبن منها ولو بنفسه أو رضعها ولدها أو رضعته هي  
نفسها اه شيخنا (قوله وان قل اللبن) لكن لا بد ان يكون ممتولا اذ لا يضمن الاما هو وكذلك اه شرح مر  
والعنى في هذا ان اللبن الموجود عند البيع يختلط بالحادث ويتعذر تمييزه فعين له الشارع بدلا قطعاً للخصومة  
كالغرة وارش الموضحة اه سم (قوله وان اشترى صاع) فلو تلف الصاع الثمن بيد البائع وكان من جنس  
ما لزم المشتري فلا تقاص لاختصاصه بالنقد خلافا لما وقع للأذرى وغيره اه سم (قوله وأوردها بعيب آخر)  
أي أو بلا عيب أصلا كان ردّها في زمن الخيار اه شيخنا (قوله هذا ان لم يتفقا على رد غير الصاع) أي أو  
على عدم رد شيء فانه جائز ولو اسقط الشارع لفظة رد لشميل ذلك وفي بعض النسخ تأخير لفظ رد عن لفظ غير  
وهي واضحة اه حل (قوله أو اتفقا على الرد) أي أو على ردّها من غير شيء اه شرح مر وكتب عليه  
ع ش قوله من غير شيء وليس منه ما يقع الآن من ردّها بهيمة بعد حلبها بلا شيء مع عدم مطالبة البائع ببذل  
اللبن لان ذلك انما هو لعدم العلم بوجوب شيء فحق علم به كانه الطالب ولو بعد مدة طويلة وقياس ما قبل من  
وجوب اعلام النساء بان لهن متعة وجوب اعلام البائع باستحقاق بدل اللبن (قوله من تمر البلد) هل المراد  
بلد البيع أو الاطلاع على العيب أو الفسخ بجرر اه شوبري (قوله فان فقد) أي بان تعذر تحصيله بشئ  
مثله في بلده ودون مسافة القصر اليه أخذا بما يأتي في ابل الدية اه حل (قوله وقيل بالمدينة) معتمد ع ش  
(قوله بقيمة وقت الرد) انظر هل المراد به الفسخ أو رد العين بعده وهلا كان المراد بقيمة وقت تعذره كافي  
نظاره اه شوبري (قوله وأتان) بمثابة فوقية وهي الاتي من الجر الاهلية توجهها في القلة آنن به مرتين على  
وزن افلس وفي النكحة آنن بضم الهمزة والتاء واسكانها أيضا اه برماوى (قوله لا يعتاض عنه غالبا) أي

وقت الرد وخرج بالما كولة غيرها كامة وأتان فلا يردهما شيان لبن الامه لا يعتاض عنه غالبا ولبن الاتان نجس لا



لا يؤخذ في مقابلة عوض (قوله أما رد غير المصراة الخ) عبارة شرح مر ولورد غير المصراة بعد الحلب رد  
 معها صاع فربدل اللبن كما حرم به البغوي وصاحب الأنوار وصححه ابن أبي هريرة والقاضي وابن الرقعة اه (قوله  
 في كالمصراة) أي فالمصراة في كلامه ليست بعيد وإنما قيد بها لانها محل اتفاق (قوله على كلام ذكرته  
 في شرح الروض) عبارته هناك متناوשה \* (فرع) \* لو رد غير المصراة بعد الحلب بعيب فهل يرد بدل اللبن  
 وجهان أحدهما هو به حرم البغوي وصححه ابن أبي هريرة والقاضي وابن الرقعة نعم كالمصراة فيرد صاع غير  
 وقال الماوردي بل قيمة اللبن لان الصاع عوض لبن المصراة وهذا لبن غير هاتان اختلفا في قدرها صدق المشتري  
 لانه غارم وثانيهما لانه قليل غير معني بجمعه بخلافه في المصراة ونقله السبكي كغيره عن نص الشافعي ثم قال  
 وتحققه انه ان لم يكن لها لبن وقت الشراء أو كان يسيرا كالشرح ردها ولا شيء معها لان اللبن حدث على ملكه والا  
 فضيه أوجه اصحها قول البغوي انه يرد معها الصاع كالمصراة بجماع ان اللبن يقابله قسط من الثمن انتهت (قوله  
 فروع) أي خمسة يجعل قسمي الزيادة فرعين ويجعلها مافراعا واحدات تكون أربعة اه شيخنا (قوله  
 لا يرد بعيب) أي لا يفسخ في البعض سواء توقف نفعه على البعض الآخر كادخفين أولا كما أشار اليه بقوله  
 وان لم ينقص البعض أي المردود اه حاجي والعيب ليس قيد ابل لا يفسخ بكل من خيار المجلس والشرط في  
 بعض المبيع دون بعض فاذا انفسخ في بعضه انفسخ في كله وعبرة قل على الجلال نصها في خيار المجلس  
 قوله قدم الفسخ وان تأخر أي أو كان في البعض فيفسخ في الكل فهاهنا عليه وكذا في خيار الشرط والعيب  
 وسيأتي فعلم انه يسري فسخه على صاحبه دون اجازته انتهت ونصها في خيار الشرط ولو فسخ أحدهما ولو في  
 البعض أو بعد اجازة الآخر انفسخ في الكل كما مر في خيار المجلس انتهت (قوله بعض ما يبيع صفقة) ظاهره  
 سواء كان معينا أو عينا في الذمة كان باعه عبدين مثلا صفقةتهما كذا وكذا أو أحضرهما له بعد ذلك بالصفقة ثم اطاع  
 في أحدهما على عيب فليس له فسخ العقد في أحدهما وهو ظاهر لتفريق الصفقة اه ع ش (قوله فليس له  
 رد أحدهما) أي وان خرج الآخر عن ملكه يبيع أو هبة ولو للبائع أو من يقوم مقامه من وارثه ونحوه لانه  
 لم يرد كما تملك فلو قال رددت المبيع منهما هل يكون رد الهمما الاصح لا وهذا مستثنى من قولهم لا يقبل التبعض  
 يكون اختيار بعضه كاختيار كله واسقاط بعضه كاسقاط كله في الاول بعض طالق ومن الثاني فهو مستحق  
 القصاص عن بعضه لان هذا لا يقبل التبعض فهاهنا وان كان يقبله بالرضا اه حلي وما تقدم عن قل  
 يقتضي انه اذا فسخ في البعض انفسخ في الكل تأمل (قوله بتعدد البائع أو المشتري الخ) عبارة أصله مع شرح  
 مر ولو تعددت بتعدد البائع كان اشترى شخص عبدين من رجلين منهم ما لا من وكيلهما أو بتفصيل الثمن كان  
 اشترى عبدين كل منهما بمائة فله في الاولى رد نصيب أحدهما وله في الثانية رد أحدهما أو بتعدد  
 المشتري كالأشترى اثنان عبدا واحدا لا نفسهما أو موكلاهما فلا أحدهما الرذيل نصيبه في الاظهر لتعدد  
 حيث تعددت المشتري لنفسه أو لغيره كما مر ولو اشترى واحدا من وكيل اثنين أو من وكيل واحد فله  
 الخلاف السابق في تفريق الصفقة ان العبرة بالوكيل أو الموكل ولو اشترى ثلاثة من ثلاثة فكل مشتري من كل  
 تسعة وضابط ذلك ان يضرب عدد البائعين في عدد المشتريين عند التعدد من الجانبين أو أحدهما عند  
 الانفراد في الجانب الآخر فالحاصل فهو عدد العقود وقول الأشارح أو بتفصيل الثمن أي مع الثمن لما تقدم  
 ان تفصيل الثمن وحده لا يقتضي التعدد وكذلك تفصيل الثمن وحده لا يقتضي التعدد (قوله وانه لا ردان لم  
 يتعدد) هذه الصورة هي التي غلبها وأعادها ليدكر الخلاف فيها اه شيخنا (قوله أطلقهما الخ) أي عن  
 الترجيح فلم يتعرض لترجيح واحد منهما من أصله تأمل (قوله والبويطي) في قل على الجلال في باب صلاة  
 الكسوف ما نصه البويطي نسبة الى بويطرية بصيغة مصر الادنى وهو أبو يعقوب يوسف بن يحيى القرشي  
 كان خليفة الشافعي رضي الله تعالى عنه في خلافة ثمان سنين وثلاثين ومائتين اه وما من محبوب ساهة بعدا

أما رد غير المصراة بعد  
 الحلب فكالمصراة على كلام  
 ذكرته في شرح الروض  
 \* (فروع لا يرد) \* فها  
 (بعيب بعض ما يبيع صفقة)  
 وان لم ينقص البعض برده  
 فلو اشترى عبدين معيين أو  
 سلمي أو مبيع صفقة فليس له  
 رد أحدهما فهاهنا ما فيه من  
 تفريق الصفقة قوله ردهما  
 لاتقاء ذلك فعلم ان له رد  
 البعض فيما اذا تعددت  
 الصفقة بتعدد البائع أو  
 المشتري أو تفصيل الثمن وانه  
 لا ردان لم يتعدد فيما لا ينقص  
 بالتبعض كالحبوب وهو  
 ما اقتضاه كلام ابن المقرئ  
 وغيره من وجهين أطلقهما  
 في الروضة كآصالها وأما  
 نصه في الام والبويطي

لامتناعه من القول بخلق القرآن اه برماوى من الجنائز فقول الشارح والبيوطى على حذف مضاف أو هو  
من قبيل التسميع حيث سمي الكتاب باسم صاحبه كقول النساب قرأت الخطيب (قوله على جواز ذلك) اسم  
الإشارة يرجع إلى كلام المتن أى جواز رد بعض ما يبيع صفقة مما لا ينقص بالتبعض اه ع ش (قوله فممول  
على تراضى العاقدين) فى هذا الجواب نظر لان الكلام مفروض فيما لو رد فها على البائع واما لو تراضى على  
الرد فلا خلاف فيه حج وهو وان كان فيه نظر أولى من التضعيف اه حل (قوله ولو اختلفا فى قدم عيب)  
أى وادعى البائع الحدوث وهو ظاهر أو القدم فيما لو كان المبيع حيوانا بشرط البراءة فيدعى قدم العيب ليبرأ  
من الرد اه (قوله يمكن حدوثه) أى وقدمه وعبارة شرح مر واحتمل صدق كل (قوله حلف بائع) وكذا  
يحلف لو ادعى المشتري حدوثه قبل القبض ليرد به وادعى البائع قدمه حتى لا يرد به فالقول قول البائع وصورة  
ذلك فيما اذا باع بشرط البراءة من العيوب فان الشرط انما ينصرف لما كان موجودا عند العقد لا لما حدث  
فالبائع يدعى قدمه حتى لا يرد به لشمول الشرط اه زى (قوله لموافقته للاصل من استمرار العقد الخ) يؤخذ  
من العلة انه لو وقع هذا الاختلاف بعد جريان فسخ باقالة أو تحالف أو غير ذلك فيصدق المشتري لان العقد قد زال  
بالفسخ الواقع قبل الاختلاف وهو كذلك كما سيأتي به الشارح بقوله بل للمشتري ان يحلف الا ان الحجة عبارة  
شرح مر ويؤخذ من التعاميل المذكور تصديق البائع أيضا فى قدم العيب فيما لو باع بشرط براءته من  
العيوب وادعى المشتري حدوثه قبل القبض ليرد به وهو كذلك ولو اختلفا بعد التقابل فقال البائع فى عيب  
يحتمل حدوثه وقدمه على الاقالة كان عند المشتري وقال المشتري كان عندك قال الجلال البلقيني أفتيت فيها  
بأن القول قول المشتري بينه لان الاصل براءة الذمة من غرم ارش العيب ولو نكل المشتري عن اليمين لم ترد على  
البائع لانها انما ترد اذا كانت تثبت للمردود عليه حقا ولا حتى له هنا وحينئذ فالوجه ان يأتي هنا ما سبق فى قوله ثم  
ان رضى به البائع الى آخره ويصدق المشتري أيضا فى عدم تعصيره فى الرد وفى جهله بالعيب كما قاله الدارمى ان  
أمكن حقا مثله عليه عند الرؤية فان كان لا يخفى كقطع أنفه أو يده صدق البائع وفى انه ظن ان مارآه ليس بعيب  
وكان مما يخفى عليه مثله وفى انه انما رضى بعيبه لانه ظن العيب الغلاني فبان خلافه وأمكن اشتباه مثله عليه  
وكان العيب الذى بان أشد ضررا مما ظنه فيثبت الرد فى الجميع وقد أخذت من تقرير قاعدة وهى انه حيث كان  
العيب يثبت الرد فالصدق البائع وحيث كان يظن انه صدق المشتري انتهت (قوله فان قال فى جوابه ليس له  
الرد على العيب) أى لعدم وجوده عندى أو لوجوده عندى ورضاه به فهذه الدعوى شاملة لصورتين وكذلك  
التي بعدها اه شيخنا (قوله فان قال فى جوابه الخ) ذكر الشارح أربعة أجوبة الاول ان علما والآخر ان  
خاصا وحاصل ما يؤخذ من شرح مر انه يجوز ابدال أحد العامين بالآخر وأحد الخاصين بالآخر ويجوز  
إبدال العام بالخاص لا عكسه يعنى انه اذا ذكر فى جواب الدعوى أحد العامين صح ان يذكر فى عينه العام  
الآخر وأحد الخاصين واذا ذكر فى جواب الدعوى أحد الخاصين صح ان يذكر فى عينه الخاص الآخر اما اذا  
ذكر فى جواب الدعوى أحد الخاصين فلا يصح ان يذكر فى عينه أحد العامين اه (قوله ولا يكلف فى الاولين  
التعرض الخ) ويجرم على القاضي ان يكلفه ذلك لانه ربما ترتب عليه عدم الرد مع استحفاقه للرد اه ع ش  
(قوله أيضا ولا يكلف فى الاولين التعرض الخ) أى لانه تضيق عليه اذ تصير عبارة خاصة بصورة وقد كانت شاملة  
لصورتين وقوله لجواز الخ أى وغرض البائع التعرض له هذه الصورة ولو كلف ما ذكر لم تدخل فى عبارته فلو  
تعرض لذلك تبرعاً منه زاد خبر الاله انتقل من عام الى خاص (قوله ولو نطق البائع بذلك) أى بقوله للمشتري علمت  
العيب ورضيت به اه (قوله ولا يكفي فى الجواب والحلف الخ) هذا تنبيه لقول المتن حلف بائع أى لا على نفي العلم  
وقوله له الحلف الخ علم مما قبله لكن أعاده توطئة لقوله اعتماد الخ وقوله أيضا وله الحلف على البت أى وله ترك  
الحلف وأخذ المبيع فيرضى برده عليه اه (قوله أيضا ولا يكفي فى الجواب والحلف الخ) الظاهر ان محل هذا الم

على جواز ذلك فممول على  
تراضى العاقدين به وتعبيري  
بما ذكر أولى من تعبيري  
بعين (ولو اختلفا فى قدم  
عيب) يمكن حدوثه (حلف  
بائع) فيصدق لموافقته  
للاصل من استمرار العقد  
وانما حلف لاحتمال صدق  
المشتري نعم لو ادعى قدم  
عين فاقتر البائع بقدم  
أحدهما وادعى حدوث  
الآخر فالصدق للمشتري  
بينه لان الرد ثبت باقرار  
البائع بأحدهما فلا يطل  
بالشك ويحلف (كجوابه)  
على القاعدة الاتية فى  
كتاب الدعوى واليمينات فان  
قال فى جوابه ليس له الرد  
على العيب الذى ذكره  
أولا يلزم نفي قبوله أو ما أقبضته  
وبه هذا العيب أو ما أقبضته  
الاسميان من العيب حلف  
على ذلك ليطابق الحلف  
الجواب ولا يكلف فى الاولين  
التعرض لعدم العيب وقت  
القبض لجواز أن يكون  
المشتري علم العيب ورضى به  
ولو نطق البائع بذلك كاف  
البينة عليه ولا يكفي فى  
الجواب والحلف ما علمت به  
هذا العيب عندى



يكن المبيع حياً وناشراً شرط البراءة والاقبنة على الخلف على نفى العلم ليبراً لأنه لو كان عالماً ليبراً اهـ شيخنا (قوله  
 وله الخلف على البت) أي يجوز له الاقدام على الخلف على البت مع أنه لا يقبل منه الخلف على نفى العلم كما قاله  
 شيخنا فينبذ لا يقال كلامه أولاً لا يقتضي أنه يجب الخلف على البت حيث قال ولا تكفي الخ وناثياً أنه جائز ويكفيه  
 الخلف على نفى العلم حيث قال وله الخ لأن الكلام في مقامين في الصيغة التي تقبل منه وهذا مراده بما ذكره أولاً  
 وفي جواز الاقدام وهو مراده بما ذكره ثانياً اهـ تقرير شيخنا برماوى (قوله أيضاً وله الخلف على البت) أشار به الى  
 جواب سؤال وهو ان يقال كيف ساغ للبائع الخلف على البت مع أنه لم يعلم بالحال أي هل العيب قديم أو حادث  
 فأجاب بقوله وله الخلف على البت اعتماداً على ظاهر السلامة لأنه يظن أنه سليم حال البيع فساغ له الخلف على  
 البت ولا يقال يفهم منه أنه ان يحلف على نفى العلم لأن الشارح قال قبل ذلك ولا يكفي في الجواب والخلف  
 ما علمت به هذا العيب اهـ عشموى (قوله وتصديقه فيما ذكر الخ) عبارة شرح مر وتصديق البائع على عدم  
 القدم انما هو لمنع رد المشتري لا لتغريمه أرشاً لو عاد للبائع بفسخ وطلبه زاعماً ان حدوثه بيده ثبت بيمينه لأن  
 يمينه انما صلحت للدفع عنه فلا تصلح لاثبات شيء له نظير ما يأتي في التحالف في الجراح فله المشتري الا أن يحلف  
 أنه ليس بحادث انتهت (قوله لأن يمينه وان صلحت الخ) ومثله الوكيل لو ادعى تسليم الثمن الى الموكل فأنكر فان  
 الوكيل يصدق بيمينه لأنه أمين فلو حلف ثم استحق المبيع وغرم الثمن لم يرجع به على موكله لأن يمينه كانت  
 للدفع لا للاثبات ويأتي فيما لو أوضح موضعين ورفع الحاجز بينهما ما وزعه قبل الاندمال ما يوافق ذلك اهـ  
 شوبرى (قوله بل للمشتري ان يحلف الخ) فلو كان المبيع تالقاضيه معيباً بالعيب القديم وانظر لوزنكل  
 المشتري اهـ شوبرى وعبارة عشموى قوله بل للمشتري ان يحلف الخ أي فلو امتنع من الخلف حلف البائع  
 ثانياً واستحق الارش ولا يكفي منه باليمين السابقة لأن الدفع الرد وهذه لطلب الارش فالمقصود من كل منهما غير  
 المقصود من الاخرى انتهت (قوله بل للمشتري ان يحلف الخ) أي فيما اذا طالب البائع تحليفه بعد دعوى أنه  
 يستحق الارش فلوزنكل عن اليمين حلف البائع واستحق اهـ حل (قوله بل للمشتري ان يحلف الخ)  
 بأن يتشبه البائع الدعوى ثانياً ليطالب بارش الحادث بعد الفسخ أو الاقالة بالتراضي اهـ شيخنا عبد الوهاب  
 الطنطاوى (قوله وتعلم صنعة الخ) هو من الزيادة المتصلة ولولعلم والقصورة والصبيح كالتصلة من حيث أنه لا شيء  
 له في نظائرها على البائع في الرد كالتفصيص له من حيث أنه لا يجبره معها على الرد فله الامسالك وطلب الارش كذا  
 قاله شيخنا فتأمل اهـ قل على الجلال (قوله وكبر شجرة) اعترض بما يأتي في الصداق فيما اذا صدقها  
 شجرة وكبرت ثم طلقها قبل الدخول بان كبر الشجرة يمنع الرد لانه زيادة ونقص ونيجاب بان جانب الزوجة  
 لما لحقها من الكسر يافرق يراعى أكثر من البائع هنا بدليل الزيادة المتصلة تتبع الاصل هنا وفي سائر الابواب  
 الا الصداق اهـ شوبرى (قوله اذا لم يمكن افرادها) أي بالعمد وأشار به الى ضابط المتصلة والمنفصلة  
 فالاولى هي التي لا يمكن افرادها بالعمد والثانية هي التي يمكن افرادها به اهـ شيخنا أو المراد بقوله لا يمكن  
 افرادها أي فصلها عن محلها (قوله كحل قارن بيعا) هو تنظير لامثال بدليل عود الكاف وعدم عطفه على  
 ما مثل به وأيضاً الغرض أنه قارن فلم يكن زيادة قال الشارح في شرح البسطة بعد تقرير ما ذكره ويمكن  
 جعله مثلاً بعد مضاف أي وكثرة زيادة الجمل بمعنى نمو وكبره اهـ شوبرى ويكون قد حذف العاطف  
 وهو جائز (قوله فان نقصت به او كان عالماً الخ) المعتمدانها متى نقصت بالولادة فلا رد له مطلقاً أي علم بالجل  
 أو جهله لأنه وان كان النقص حصل بسبب حرجي عند البائع وهو الجمل فالفرق بينه وبين القتل بالردة السابقة  
 أو القطع بالجناية السابقة ان النقص هنا حصل بملك المشتري وهو الجمل فكان مضموناً عليه ما نقص  
 بالولادة أو بالقطع والقتل فلم يحصل بسبب ملك المشتري وأيضاً الجمل يتزايد في ملك المشتري قبل الوضع فاشبهه  
 ما اذا مات عند المشتري بمرض سابق اهـ شرح مر فقوله وكما علم بممازى أي من قول المتن ويضمنه البائع

وله الخلف على البت اعتماداً  
 على ظاهر السلامة إذا لم يعلم  
 أو يظن خلافه وتصديقه  
 فيما ذكره بالنسبة لمنع الرد  
 لا لتغريم ارش فلو حلف ثم  
 جرى فسخ بتخالف فطالب  
 بارش الحادث لم يجب اليه  
 لأن يمينه وان صلحت للدفع  
 عنه لا تصلح لشغل ذمة  
 المشتري بل للمشتري ان  
 يحلف الا أن أنه ليس بحادث  
 كافي الوسيط تبعاً للقاضي  
 والامام فان لم يمكن حدوث  
 العيب عند المشتري كشين  
 الشجرة المندملة والبيع  
 أمس صدق المشتري بلا  
 يمين ولولم يمكن تقدمه كجرح  
 طري والبيع والغيبض من  
 سنة صدق البائع بلا يمين  
 (وزيادة) في المبيع أو الثمن  
 (متصلة كسمن) وتعلم صنعة  
 وكبر شجرة (تنبه) في الرد  
 اذا لم يمكن افرادها (كحل  
 قارن بيعا) فإنه ينبغ أمه في  
 الرد وان انفصل عنه كان له  
 الرد بان لم تنقض أمه بالولادة  
 أو كان جاهلاً بالجل وذلك  
 بناء على ان الجمل يعلم ويقابل  
 بقسط من الثمن فان نقصت  
 بها وكن عالماً بالجل لم يردها  
 بل له الارش كما علم بممازى

بقتله برودة سابقة الخ (قوله وخرج بالمقارن الحادث الخ) عبارة شرح م ر وخرج ببناءها حاملا مالوا باعها حائلا ثم  
 حلت ولو قبل القبض فان الولد للمشتري بخلاف نظيره في الفلاس فان الولد للبائع والفرق ان سبب الفسخ هناك  
 نشأ من المشتري وهو تركه توفية الثمن وهنأ من البائع وهو ظهور العيب الذي كان موجودا عنده قال الماوردي  
 وغيره وللمشتري حبس الام حتى تضعه واخل الامة بعد القبض عيب حادث يمنع الرد قهرا وكذا حل غيرها ان  
 نقص به ونحو البيض الحادث بعد العقد كالحل والاطاع كالحل والتأخير كالوضع فلو اطلعت في يده ثم ردها بعيب  
 كان الطالع للمشتري على أحد الوجهين والحق به البن الحادث قال الوالد رحمه الله تعالى ان الرجحان الصوف  
 والبن كالحل وقال الاذرى انه الاصح وقد قال الدارمي ان كانت الزيادة متميزة ككسب عبد دو ولد جارية  
 وثمرة نخل وشجر ولبن وصوف وشعر حيوان ونحوه فهو للمشتري ويرد المبيع دونها قال الاذرى وقضية  
 اطلاقه انه لا فرق في الثمرة والبن والصوف بين أن تكون فصلا أولا اه شرح م ر (قوله الحادث في ملك  
 المشتري) أي وكان حل جملة بخلاف حل الامة فانه عيب فيها كما قاله م ر أي فيمنع الرد وهذا التقييد  
 لا ينافيه قوله فيما بعد نعم ولد الامة الخ لان ذلك مفروض فيما بعد الانفصال بخلاف ما هنا فانه مفروض فيما قبل  
 الانفصال (قوله بل هو له يأخذه اذا انفصل) ولو قبل الاستغناء وليس هذا من التفريق لان الفرض ان الفسخ وقع  
 قبل الوضع ففي وقت أخذ الولد لم يحصل تفريق لان مالهما مختلف وقبل الانفصال لا تفريق اذ هو انما يكون  
 بين الام وفرعها لا بينهما وحلها اه حل وفي قل على المحلى مانعه واذا ردها بعيب آخر فله حبسها حتى تضع  
 ومؤنتها على البائع لانها مالهما كما هو المبحس ما ردت وجب على البائع رده اليه ولو في ولد الامة قبل التمييز  
 لاختلاف المالك فان لم يقع الرد قبل الولادة امتنع وله الارش حالا والتمثيل بالولد فيسرد على الامام أبي حنيفة  
 القائل بانه يمتنع الرد على الامام مالك القائل بانه يرد مع الام اه (قوله وثمرة) أي حدثت بعد العقد سواء  
 أبرت أولا فان كانت موجودة حال العقد وهي مؤبرة فهي للبائع والافسك كالحل فهي له ايضا كالثمرة الصوف  
 والوبر والبيض والابن فما كان منه موجودا حال العقد فهو للبائع كالحل وما حدث بعده فلامشتري سواء  
 انفصل أولا واذا اختلط الحادث من نحو الصوف بما كان عند العقد فهو كاختلاط الثمرة وشيأتى اه  
 قل على الجلال (قوله لا تمنع ردا) ليس فيه حسن مقابلة وايضا لا يتوهم منعها الرد حتى ينبت عليه اه (قوله نعم  
 ولد الامة الخ) وكذا ولد البهيمة اذا لم يستغن فانه يمنع الرد خلافا لما في الروض من جواز ذلك فيجب الارش وان لم  
 يحصل بأس لان تعذر الرد بامتناعه ولو مع الرضا صيره كالبيوس منه اه حل (قوله يمنع الرد) اهلا كان عذرا في  
 تأخير الرد كما لو وجد العين مؤجرة وان طالت مدتها وهل يفرق بين مدة الاجارة معلومة بخلاف مدة التفريق اذ  
 زمن التمييز غير معلوم اذ قد يبلغ الشخص بلا تمييز فليتأمل اه شوبري (قوله كاستخدام) أي قبل الاطلاع  
 على العيب اه حل (قوله ووطء ثيب) أي ولو في الدبر اه شرح العباب لحج ومثل الثيب ووطء البكر  
 في دبرها فلا يمنع الرد اه حج أيضا اه ع ش على م ر (قوله بغير زنا منها) فان كان بزنا منها بان طنت  
 السيد اجنبيا فان كان قبل القبض فكذلك وان كان بعد القبض منع الرد لانه عيب حادث حيث علم بانه لم يوجد  
 عند البائع اه حل والظاهر ان هذا زنا صوري وفي سم قوله بغير زنا منها هذا يقيد انه اذا كان بزنا منها  
 قبل القبض يمنع الرد ولا ينبغي أن يكون مراد في ووطء البائع أو الاجنبى لان غاية الامر انه عيب حادث قبل  
 القبض ومثل ذلك عيب قديم ثبت الرد به بخلاف ما اذا كان زنا بوطئها بعد القبض فانه ليس بعيب قديم فيمنع  
 الرد بعيب آخر قديم قهرا او انا ووطء المشتري قبل القبض أو بعده فأطلق في الروضة وغيرها انه لا يمنع الرد وهو  
 واضح الا فيما اذا كان الخمار وقت القبض للبائع وحده وكان بعد القبض وطأعت فان هذا زنا منها وان سقط  
 الحد شبهة الخلاف فيمن له الملك وهو عيب وقد حدثت به فله فيمنع الرد كافتضاها قبل القبض فليتأمل  
 اه سبط ط (قوله وان رد) أي المشتري قبل القبض هذه الغاية للرد وعبارة أصله مع شرح م ر وهي للمشتري

وخرج بالمقارن الحادث  
 في لك المشتري فلا يتبع  
 في الرد بل هو له يأخذه اذا  
 انفصل (و) زيادة (منفصلة  
 كولد وأجرة) وثمرة (لا تمنع  
 ردا) بالعيب - لا يمنع  
 العيب نعم ولد الامة الذي لم  
 يميز يمنع الرد لمرمة التفريق  
 بينهما كما في باب المناهي  
 (كاستخدام) للمبيع من  
 مشتراؤه - يره أول الثمن من  
 بائع أو غيره (ووطء ثيب)  
 بغير زنا منها قبل القبض أو  
 بعده فانه لا يمنع الرد  
 (وهي) أي الزيادة المنفصلة  
 (لمن حدثت في ملكه) من  
 مشتراؤه بائع وان رد قبل  
 القبض



ان رد بعد القبض وكذا ان رد قبضه في الاصح بناء على ان الفسخ يرفع العقد من حينه وهو الاصح ومقابلته مبنى على انه يرفع من أصله انتهت (قوله لانهم افرع ماله) يؤخذ منه ان محل عدم وجوب المهر على المشتري اذا كان الخيار له أو لا خيار وان كان للبائع فله المهر على المشتري وكذا ان كان لهما وفسخ البائع وكذا يقال في البائع في الثمن اه حل (قوله ولان الفسخ يرفع العقد من حينه الخ) أي العلة الخاصة به وهي حل الانتفاع والافعال المركب من الايجاب والقبول لا يتصور رفعه اه ع ش (قوله وزوال بكرة عيب) فضيعة مع ما يأتي في الباب الا ترى من ان العيب قبل القبض بفعل البائع أو أمره يثبت الخيار انه هنالك كان بما ذكر ثبت الخيار فقوله هنا قد يرزى ان يحمل على انه لا يجب به شيء لانه يمنع الرد فتأمل اه شوبري (قوله من مشتري أو غيره) أي سواء كان الغير بائناً أو أجنبياً أو زوجاً أو آفة سماوية كما أشار به بقوله ولو بوثبة فهذه خمس صور في زوالها وعلى كل سواء كان الزوال قبل القبض أو بعده ولم يستند لسبب متقدم أو استند له علم المشتري أو جهله والظاهر ان الخمسة كلها لا تتصور حيث تدانها تصور منها واحدة وهي ما لو كان الزوال بزواج سابق بل الصور العشرة كلها انما هي عقلية وانما يتأتى في الخارج منها اثنتا عشرة صورة كونه قبل القبض وكونه بعده ولم يستند لسبب أصلاً وهاتان في الخمسة السابقة بعشرة كونه بعده واستند لسبب سابق ولا يكون هذا الا اذا كان الزوال من زوج سواء علمه المشتري أو لا هاتان صورتان تضمنان للعشرة تأمل (قوله وزوال بكرة عيب) أي فيمتنع الرد في صورتين ذكر الاولى بقوله فان حدث بعد قبضها الخ أي من المشتري أو البائع أو أجنبي أو آفة وذكر الثانية بقوله أو قبله فان كان من المشتري الخ ولا يمنع في صورة ذكرها بقوله أو كان من غيره وأجاز هو البيع ففيه إشارة الى ان له عدم اجازته أي فسخه هذا العيب الذي هو زوال البكرة وقوله فله الرد بالعيب أي الذي هو غير هذا أي غير زوال البكرة يعني ان رضاه بهذا العيب واجازة العقد لا يمنع الرد بعيب آخر غير هذا العيب ان وجد وقوله ثم ان كان زوالها الخ تفصيل لقوله أو كان من غيره وقوله ويكون للمشتري أي العذر الذي وجب سواء كان ارشاً أو مهراً وقوله لكنه ان رد بالعيب أي كما ذكر سابقاً بقوله فله الرد بالعيب وقوله سقط منه قدر الارش أي من المهر في صورته وأما في صورة الارش فهو كالمبيع تأمله (قوله فهو أهم من قوله واقتضاض البكر) بالفاء والعاف اه شرح مر وفي المصباح فضض الخاتم فضا من باب قتل كسرتنه وفضضت البكرة ازلتها اه وفيه أيضاً فضضت الحشبة قضا من باب قتل ثقبته ومنه الفضة بالكسر وهي البكرة ويقال اقتضضتها اذا ازلت فضتها ويكون الاقتضاض قبل البلوغ وبعده وأما ابتكرتها واختصرتها وابتسرتها فمعنى الاقتضاض فالثلاثة مختصة بفعل البلوغ اه (قوله ولم يستند لسبب متقدم) بان لم يستند أصلاً أو استند لسبب متأخر أو متقدم علمه المشتري ومفهوم هذا ان في مالواستند لسبب متقدم جهله المشتري وحكمه انه يثبت الرد لقوله فيما تقدم حدث قبل القبض أو بعده واستند لسبب متقدم (قوله فلا رد له بالعيب) أي بالعيب الاخر الذي هو غير زوال البكرة ولا يهنا أيضاً في ههنا يعلم تقييد بقول المتن فيما سبق سواء حدث قبل القبض أي بما اذا كان العيب الحادث بغير تعيب المشتري وبعبارة أخرى قوله فلا رد له بالعيب أي القديم فان حدث العيب قبل القبض بفعل المشتري كحدثه بعده في منع الرد القهري كما يعلم من الباب الا ترى مما كتبه الحلبي عند قول المتن أو عيبه - المشتري آخذ بالثمن (قوله بقدر ما نقص) أي بنسبة ما نقص لأنه يستقر عليه نفس ما نقص اذا قد يكون قدر ما نقص قدر الثمن أو أكثر فليحذر اه حل وهذا القدر لا يسمى ارشاً بل هو جزء من الثمن استقر للبائع في مقابلة الجزء الذي استوفاه المشتري من المبيع فإزالة البكرة من المشتري في هذه الحالة من قبيل قوله الا ترى واتلاف مشتري قبض (قوله بقدر ما نقص) أي بنسبة ما نقص لانفس قدر ما نقص اذا قد يكون ما نقص قدر الثمن أو أكثر هكذا ينبغي ان يكون المراد اه سم على ج اه ع ش على مر وقوله لزمه قدر النقص من الثمن وهذا

لانهم افرع ماله ولان  
الفسخ يرفع العقد من حينه  
لان أصله وتعييرى بذلك  
أعم من قوله للمشتري  
(وزوال بكرة) للامعة  
المبيعة من مشتري أو غيره ولو  
بوثبة فهو أهم من قوله  
واقتضاض البكر (عيب)  
بما ان حدث بعد قبضها  
ولم يستند لسبب متقدم  
جهله المشتري منع الرد وأقبله  
فان كان من المشتري فلا رد  
له بالعيب واستقر عليه من  
الثمن بقدر ما نقص من  
قيمتها فان قبض الزم الثمن  
بكامله وان تلف قبل قبضها  
لزمه قدر النقص من الثمن أو  
كان من غيره

القدر هو المذكور قبل بقوله واستقر عليه الخ (قوله وأجاز هو البيع الخ) الظاهر ان المعنى انه اذا علم باقتضاؤ  
غيره فان فسخ ذلك وان أجاز ثم علم العيب القديم فله الرد به ويبقى الكلام فيما اذا علم بهما معافهل له تخصيص  
الاجازة بعيب الاقتضاؤ والفسخ بالاشترافه نظر اه سم على ج اه عش على مر فقوله فله الرد بالعيب  
معناه ان له الرد بالعيب القديم الذي اطاع عليه بعد اجازته بعيب زوال البكارة وليس له الرد بعيب زوال البكارة  
لانه اطاع عليه وأجاز البيع اه حل (قوله فهدر) معنى كونه هدر انه اذا أجاز المشتري البيع أخذها وقنع  
بها من غير شيء وان فسخ أخذ ثمنه كله اه عش أى ولا يمنع الرد (قوله فعليه الارش) أى ويكون تابعها لها  
فهو لمن تم له الملك وقوله ويكون للمشتري أى المذكور من الارش والمهر وقوله سقط منه أى من المهر قدر الارش  
وهو ما نقص من قيمته حتى لو كان المهر قدر الارش استحقه البائع ولا يلزم المشتري شيء لو كان الارش أكثر من  
المهر لانه لم يدخل في ضمانه الى الآن اذا الفرض انه قبل القبض اه سلطان (قوله لا يخالف ما في الغصب)  
بان غصب زيد أمة عمرو ووطئها أى بغير زنا منها وقوله والديات أى فيما لو تعدى شخص على حرة وأزال بكارتها  
بالوطء فقوله لان ملك المالك الخ الى قوله بخلافه ثم أى فان الملك هناك قوى أما في الغصب فالمراد ملك سيد الامه لها  
وأما في الديات فالمراد ملك الحرة لنفسها وقوله لم يفرقوا ثم أى في مجموع البابين أى بل سووا بين الحرة والامة في  
وجوب مهر ثيب وارش بكارة اه وسبق في المتن في الغصب مانصه ولو وطئ مغيوبة حذر ان منها ما وجب  
مهر ان لم تكن زانية ووطء مشتر منه كوطئه اه ويأتى في الديات مانصه ولو أزال أى الزوج بكارتها فلا شيء عليه  
أو غيره بغير ذلك كرفق كومة أو به وعذرت فهدر مثل ثيبا وحكومة اه وتقدم عن شرح مر في باب المناهي في  
تكلمه على حكم البيع بيعا فاسدا مانصه ولو كانت المبيعة بيعا فاسدا التي أزال بكارتها المشتري بكر أو بكر  
يلزمه كالتكاح الفاسد وارش بكارة الى ان قال والاصح في التكاح الفاسد وجوب مهر ثيب وارش بكارة وعلى  
الاول فلا ينفى ما يأتى في الغصب انه لو اشترى بكر مغيوبة ووطئها جاهلانه يلزمه مع ارش البكارة مهر ثيب  
لوجود العقد المختلف في حصول الملك به هناك في التكاح الفاسد بخلافه ثم اه فانت تراه صور مسئلة الغصب  
بوطء المشتري من الغاصب وقد نظم بعضهم هذه الابواب بقوله

في الغصب والديات مهر ثيب \* كذلك ارش البكارة اطلب  
في وطء مشتر بعقد فاسدا \* مهر لبكر مع ارش أبدا  
في وطء زوج في تكاح فاسد \* مهر لبكر دون ارش زائد  
كذلك وطء أجنبي لامة \* قبل قبض المشتري قد ختمه

اه شيخنا (قوله لان ملك المالك هنا ضعيف) كان وجهه شبهه انه معرض للزوال بالتلف قبل القبض كما هو  
الفرض اه سم على ج اه عش على مر (قوله بين الحرة والامة) ان قلت الحرة لملك فيها أصلا حتى  
يقال انه قوى يمكن ان يقال المراد به ملكها المنفعة نفسها قوى اه شيخنا عشا ماوى (قوله لوجود العقد المختلف  
في حصول الملك به) انظر ما وجه استغادة الفرق من هذا بل كان المناسب العكس اذا الملك هنا متفق عليه فكان  
أولى بايجاب شيئين بخلاف المختلف فيه وقد قرر بعضهم الجواب بقوله أى فلك المالك هناك وهو البائع قوى على  
ايجاب شيئين بخلاف ملك المشتري هنا فانه ضعيف وهذا الجواب لا يصح لان ملك المالك هناك الذي هو البائع  
أضعف مما هنا اذا الخلاف في حصول الملك للمشتري يستلزم الخلاف في حصول الملك للبائع فيكون مختلفا فيه  
وما هنا متفق عليه مع ان الفرض ان الواطئ هو المشتري في صورة المبيعة بيعا فاسدا ومقتضى الخلاف في  
حصول الملك له التخفيف فيما يجب عليه لا التخليط كما هو الواقع وان الواطئ في صورة المبيعة قبل القبض  
شخص أجنبي غير المشتري والبائع ليس زوجا بل هو زان أو واطئ بشبهة فليس له ملك لا متفق عليه ولا  
مختلف فيه والمناسب له التخليط لا التخفيف كما هو الواقع اذا علمت هذا فالمناسب في الجواب ما يستنبط من كلام

وأجاز هو البيع فله الرد  
بالعيب ثم ان كان زوالها  
من البائع أو بائنة أو  
زوج سابق فهدر أو من  
أجنبي فعليه الارش ان  
زالت بلا وطء أو بوطء  
منها والزمه مهر بكر مثلها  
بلا افراد ارش ويكون  
للمشتري لكنه ان رد  
بالعيب سقط منه قدر  
الارش للبائع وما ذكر من  
وجوب مهر بكر هنا لا يخالف  
ما في الغصب والديات من  
وجوب مهر ثيب وارش بكارة  
لان ملك المالك هنا ضعيف  
فلا يحتمل شيئين بخلافه ثم  
ولهذا لم يفرقوا بين الحرة  
والامة ولا ما في آخر البيوع  
المنهي عنها في المبيعة بيعا  
فاسدا من وجوب مهر بكر  
وارش بكارة لوجود العقد  
المختلف في حصول الملك به ثم



الز يادى فيما كتبه هنا في الفرق بين الغصب والبيع الفاسد وهو ان يقال في قوله لوجود العقد الخ أى فتمددت  
الجهة بسبب الاختلاف في حصول الملك أى وتعدد الجهة يقتضى شيئين بخلاف ما هنا فالجهة واحدة فالخامس  
ان ما هنا اذا نظر اليه مع الغصب والديات يفرق بالقوة وبالضعف واذا نظر اليه مع البيع الفاسد يفرق بتعدد  
الجهة وعدمه وتعدد الجهة يعلم من كلام الز يادى ونص عبارته قوله بخلافه فيما ذكره ويوجب ان الجهة  
المضممة هنا لما اختلفت بسبب حريان الخلاف في الملك لم يلزم عليه ايجاب مقابل البكارة مرتين اذ الموجب لمهر  
البكر وطء الشبهة لانه استمتع بها بكر او لارش البكارة ازالة الجلود بخلاف جهة الغصب فانها واحدة ولو  
أوجب مهر بكر لتضاعف غرم البكارة مرتين من جهة واحدة وهو ممتنع فاندفع ما يقال الغاصب الذى لم  
يختلف في عدم ملكه أولى بالتغليب من اختلف في ملكه (قوله كفى النكاح الفاسد) اعترض بان قضيته وجوب  
مهر بكر وارش بكارة فيه وليس كذلك بل الواجب فيه مهر بكر فقط وأجاب بعض مشايخنا بانه ليس تنظير البيع  
الفاسد في الواجب فيه بل في اعطائه حكم الصحيح في قدر الضمان فكما ان النكاح الفاسد أعطى حكم صحيحه في  
وجوب مهر بكر لو جوبه في النكاح الصحيح الخالى من مسمى صحيح فكذلك البيع الفاسد أعطى حكم صحيحه في  
وجوب ارش بكارة لو جوبه في البيع الصحيح على المشتري حيث رد الجارية المشتراة بعد افضاضها لا يقال قضية  
هذا عدم وجوب مهر بكر معه لانا نقول وجوبه لامن حيث البيع الفاسد بل من حيث وطء الشبهة فليتأمل  
اه حاشية ابن عبد الحق (قوله كفى النكاح الفاسد) قضيته ان الواجب في النكاح الفاسد مهر بكر وارش بكارة  
وهو خلاف ما تقدم له بعد قول المصنف ولو اشترى زرعاً بشرط ان يحصده الخ مما نصه ولو كانت بكر افهر بكر  
كالنكاح الفاسد وارش بكارة لا تلافيها بخلافه في النكاح الفاسد اذ فاسد كل كصحيحه في الضمان  
وعدمه وارش البكارة مضمون في صحيح البيع دون صحيح النكاح وهذا ما ذكره الزركشى وابن العماد والاصح  
في النكاح الفاسد وجوب مهر مثل ثيب وارش بكارة او عليه فالتشبيه في أصل الضمان لافي قدر المرجوع به  
ومع ذلك الراجح ما هنا من الاقتصار في النكاح الفاسد على مهر البكر اه ع ش على مر (قوله كفى النكاح  
الفاسد) المعتمد فيه وجوب مهر بكر فقط وسيصرح به المصنف أو اخر فصل التفويض اه حل والحاصل  
انه متى استمتع بكر وازال الجلود وجب مهر بكر وارش بكارة ان قوى ملكه كفى البيع الفاسد ويجب مهر  
بكر فقط كفى هذا الباب لانه اضعف ما يمكن بقوله على شيئين وكفى النكاح الفاسد على ما ذكره لانه ما ذون في  
ازالة الجلود أو مهر ثيب وارش بكارة كفى الغصب والجنابات وعدم وجوب مهر بكر فيهما لكون الجهة واحدة  
ولا شبهة ولا ملاك فتأمل لكن تقدم عن مر في باب البيوع المنهى عنها ان النكاح الفاسد يجب فيه مهر ثيب  
وارش بكارة كالغصب والديات وارتضاء ع ش هناك والمعتمد ان النكاح الفاسد يجب فيه مهر بكر فقط كما صرح  
به مر في فصل لاتزوج امرأة نفسها فساد كره الحلي ظاهر اه شيخنا ح ف (قوله كفى النكاح الفاسد)  
متعلق بقوله من وجوب مهر بكر وارش بكارة أى فالتنكاح الفاسد يجب فيه على الزوج اذا وطئ مهر بكر  
وارش بكارة هذا هو معنى عبارته وان كان ضعيفاً المعتمد ان النكاح الفاسد يجب فيه مهر بكر فقط كما هنا  
أى كالمبيعة قبل القبض وقوله بخلافه فيما ذكره متعلق بالتعليق أى قوله لوجود العقد الخ وما ذكره هو المبيعة  
قبل القبض أى فليس فيها عقد مختلف في حصول الملك به أى بالنسبة للوطئ اذ هو اجنبى كما علمت فليس له  
ملك لا ضعيف ولا قوى لا متعلق عليه ولا مختلف فيه وقد عرفت ما في هذا التعليق والفرق (قوله بخلافه فيما ذكره)  
أى فليس فيه عقد مختلف فيه وانما هو غصب من الاجنبى لكن لما ضعف الملك وجب عليه شيء واحد ولا بد من  
ملازمة هذا المقدر في الفرق فافهم اه سبطط وبعبارة حل قوله بخلافه فيما ذكره أى فانه لا ملك فيه  
بالنكاح وموجب المهر وطء الشبهة لانه استمتع بها بكر او موجب ارش البكارة ازالة الجلود ولا يخفى ان هذا بعينه  
موجود هنا أى في الجنابة وموجود في الغصب من ان أولى بذلك الا ان يقال الموجب لمهر البكر وارش البكارة

كفى النكاح الفاسد بخلافه  
فيما ذكر

جهة الغصب وهي جهة واحدة فلو أوجبنا عليه مهر بكر لضعف غرم البكارة مرتين من جهة واحدة وهو  
ممتنع اهـ حل \* (تمة) \* في الروض وشرحه ما نصه فصل الاقالة وهي ما تقتضي رفع العقد المالي بوجه مخصوص  
جائز أو تسن لئلا يدم أي لا جرح له الخبر ابن حبان في صحيحه من أقوال مسلم وفي رواية للبيهقي نادما قال الله عز وجل  
وهي فسخ لا بيع والالهي من غير البائع وبغير الثمن الاول وفرع على كونها فسخا مسائل فقال فيجوز  
تفريق المتقابلين أي تفرقهما عن مجلس الاقالة في الصرف قبل التقابض ولا يتجدد بهما شفعة وتصح في المبيع  
والمسلم فيه ولو قبل القبض أو بعد التلف لهما وشمل كلامه الا بق فصح الاقالة فيه لانه لا يزيد على  
التلف بخلاف رده بعيب لان الرد يرد على المردود ولا مردود ويصح الرجوع في الموهوب الا بق من يد  
المتنهب على الاصح ويرد المشتري مثله أي الالف في المثل وقيمتها في المتقوم كظايرته وينفذ تصرف البائع  
في المبيع بعدها أي الاقالة قبل القبض الا اذا لم يكن المشتري قبض الثمن فلا ينفذ التصرف نقله الاصل عن  
المتولي في الباب الا في وهو المناسب لما سيأتي من ان للمشتري حبس المبيع لاسترداد الثمن على ما يأتي فيه  
ولا تنفسخ الاقالة بتلفه عند المشتري ولو بالتلف أو اتلاف أجنبي بل يضمه لانه مقبوض بحكم العوض كلما أخذ  
قرضا وسوما وتعتبر قيمته ان كان متقوما بقل قيمته وقت العقد والقبض لما مر في نظيره في اعتبار الارش وقياسه  
انه ان كانت القيمة بين الوفتين أقل فهي المعتبرة وفيما ذكره كآصله من اعتبار الاقل نظرا والوجه اعتبار يوم  
التلف وان استعمله المشتري بعد الاقالة وقبل القبض لزمت الاجرة وليس للبائع فيها رد بعيب حدث بيد  
المشتري قبلها وعليه للبائع ارض العيب كما ذكره الاصل وللمشتري الحبس المبيع بعد الاقالة لاسترداد الثمن  
سواء اقلنا انها فسخ أم بيع صريح به الاصل وفيه السبكي عن القاضي قال لاننا قلنا بيع فللبائع الحبس أو  
فسخ فكالمردب العيب وله الحبس وهذا يخالف ما نقله النووي في مجموعه في الخيار عن الرواية وأقره من انه  
ليس لواحد من العاقدين بعد التماسخ في مدة الخيار الحبس بل اذا طالب أحدهما الآخر لزم الاخر الدفع اليه  
ثم يدفع ما كان يده بخلاف اختلافهم في البداية في البيع فان لكل حبس ما يده حتى يدفع اليه الاخر لان  
الفسخ هنا رفع حكم العقد وبقى التسليم بحكم اليد وهي توجب الرد وهناك التسليم بالعقد وهو يوجب  
التسليم من الجانبين اهـ فعلم منه انه لا حبس في جميع الفسخ فعليه الاحتجاج الى تعيينه فذات تصرف البائع  
فيما مر بكلام المتولي السابق وعليه جرى في المجموع فانه لما ذكرنا فسخا في كلام المتولي مساق  
الوجه الضعيف ولفظها أي الاقالة قول العاقدين تعالينا أو تفاخنا أو قول أحدهما للاخر أفلتت ونحوه  
فيقبل الاخر ولا يشترط لصحة هذا كرا الثمن وقيسده السبكي بما اذا كان معلوما وأيد بالنص الا في لكن  
كلام الامام الا في ينافيه وهو المعتمد وكلامهم فيما يأتي يقتضيه والعمل النص مبني على انها بيع لا فسخ وان  
نص قبله على انها فسخ ولا تصح الابه أي بذلك الثمن فان زاد فيه أو نقص عنه أو شرط فيها أجلا أو أخذ صحاح  
عن مكسرة أو عكسه بطلت وبقى العقد بحاله وتصح من الوارث لانه خليفة العاقد وما أفتى به ابن الصلاح من  
ان الورثة لو استأجروا من حج عن مورثهم حجة الاسلام الواجبة ولم يكن أوصى بها ثم تغايلوا مع الاجير لم تصح  
الاقالة لو فسخ العقد لمورثهم لا ينافي ذلك لان الحق فيه عند الاقالة لمورثهم لانهم بخلافه فيما تقرروا قال السبكي  
نفسا عن القاضي ولو أقال في مرض موته حسبت من الثلث لانه في مرض الموت لو رد المبيع بعيب وقيمته  
اضاعاف عنه حسبت من الثلث كابتداء البيع بالحباية وتصح في بعض المبيع أو المسلم فيه كما تصح في كله قال في  
الاصول في الاولى قال الامام هذا اذا لم تلزم جهالة والا فلا تجوز على قولنا انها بيع للجهل بحصة البعض وقضيته  
الجواز على قولنا انها فسخ مع الجهل بالحصة قال الزركشي ويرد عليه نص الشافعي على انه لا بد فيها من العلم  
بالمقابل بعد نفيه على انها فسخ قلت وتقدم ما فيه لكن ان أقاله في البعض ليجهل له الباقي أو جعل له بعض المسلم  
فيه ليجهل في الباقي فهي فاسدة كما لو تغايل بأز يد من الثمن ولو تغايل أو تعاين بعيب أو تعاين فاشتم اختلاف في قدر



الثنى فالقول قول البائع بيمينه لانه غارم وكذا القول قوله بيمينه اذا احتج الى معرفته أى الثنى لتقدير الارش الذى يرجع به المشتري على البائع عن العيب القديم وان اختلفا في وجود الاقالة فالقول قول منكرها بيمينه لان الاصل عدمها والزيادة المنفصلة قبلها للمشتري والمتصلة للبائع تبعاً للاحول الحادث قبلها فقياس ما صر في الرد بالعيب انه للمشتري وان باعه مؤجلاً وتقيلاً بعد الاحول لا جيل والقبض للثنى استرد المشتري الثمن بلامهلة فلا يلزمه ان يصبر قدر الاجل وان لم يقبض أى البائع الثمن سقط عن المشتري سواء كان حالاً أم مؤجلاً وبرئ جميع الزوال العلق بينهما اهـ

\* (باب في حكم المبيع ونحوه قبل القبض وبعده الخ) \*

ذكر له أحكاماً ثلاثة الانفساخ بالتلف وثبوت الخيار بالتعيب على التفصيل الآتي وعدم صحة التصرف فيه كما سيذكره بقوله ولا يصح تصرف الخ وقوله ونحوه أى كالصداق والاحرة المعينة وأما الثمن فداخل في المبيع وقوله قبل القبض ذكره في المتن منطوقاً وقوله وبعده ذكره مضمناً من التقييد بالظرف اذ يلزم من قوله قبل قبضه انه بعد ايس من ضمان البائع لكن محله ان لم يكن خياراً أصلاً أو كان للمشتري أولهما فان كان للبائع وحده فهو من ضمانه أيضاً كما هو قبل القبض في التفصيل الآتي لكن قوله ونحوه لم يذكر للتحول الاحكام الثلاثة التي ذكرت للمبيع بل ذكره الثالث فقط وهو عدم صحة التصرف فيه كما سيذكره عموم قوله ولا يصح تصرف الخ وقوله والتصرف فيما له الخ هو ما سيذكره بقوله وله تصرف فيما له بيد غيره وقوله وما يعلق بهما الذي يتعلق بالمبيع ونحوه قبل القبض الكلام على القبض الآتي في قوله وقبض غير منقول الخ الباب والذي يتعلق بالتصرف فيما له تحت يد الغير مسئلتا الاستبدال وبيع الدين الآتيان في قوله وصح استبدال الخ ومعنى تعلقهما بمسئلة التصرف انهما نظيران لهما من حيث ان فيها تصرفاً في العين وفيهما تصرف في الدين وكل من العين والدين ليس تحت يد المتصرف اهـ شيخنا (قوله ونحوه) كالصداق والثنى المعين والاحرة المعينة بما هو مضمون ضمان عقد كما علم من قوله ولا يصح تصرف الخ تأمل اهـ شوبري (قوله والتصرف في ماله الخ) ويأتي له في الصداق ما نصه ولا يضمن منافع فائدية بيده ولو باستيفائه أو امتناعه من تسليم بعد طلبه كظهيره في المبيع اهـ شوبري (قوله المبيع قبل قبضه) أى الناقل للضمان وعبارة شرح مـ المبيع قبل قبضه أى الواقع عن جهة البيع فالقبض الواقع لاهن جهته كالمدم فهو بعده باق على كونه من ضمان البائع وذلك كأن قبضه المشتري من البائع على سبيل الوديعة بأن أودعه البائع اياه فاخذ منه وديعة وكان البائع حق الحبس فتلفه بيد المشتري في هذه الحالة كتلفه بيد البائع كما صرحوا به لانه لا أثر لهذا القبض ولهذا كان الاصح بقاء حبس البائع بعده وما وقع للزركشي في هذه آخر الوديعة مما يخالف ما تقرره وانتهى ببعض تصرف في اللفظ وقوله وكان للبائع حق الحبس بمفهومه انه لو لم يكن له حق الحبس وأودع المشتري المبيع حصل به القبض المضمين للمشتري اهـ عـش عليه وقول مـ بان أودعه البائع اياه الخ لا ينافيه قوله مـ ابداع من يده ضمانته بغيره لان ذلك مفروض في ضمان اليد وما هنا في ضمان العقد اهـ حل واحترز بالمبيع عن زوائده المنفصلة الحادثة في يد البائع كشمرة ولبن وبيض وصوف وركاز فانهم أمانة في يد البائع وان تعدى بحبس المبيع بان طلبه المشتري فغنه منه ولم يكن له حق الحبس ولو استعمل البائع المبيع قبل قبضه لم يلزمه له أجره وكذا لو حبسه مدة اياه أجره تعدى بذلك لضعف ملك المشتري اهـ شرح مـ (قوله أيضاً المبيع قبل قبضه) أى أو بعده في زمن خيار البائع وحده من ضمان بائع وان عرضه على المشتري فلم يقبله لبقاء سلطنته عليه وان قال له المشتري هو وديعة عنيدك اهـ حاجي ومن القبض ما لو وضع بين يديه وعلم به ولا مانع له من قبضه وان قال المشتري لا أريد به بحث الامام انه لا بد من قرينه منه بحيث تناله يده من غير حاجة لانتقال أو قيام سواء كان وضعه عن يمينه أو يساره أو امامه ويأتي مثل ذلك في وضع المدين الدين عند دائنه خلافاً لما في الانوار وهذا كله بالنسبة لحصول القبض

\* (باب) \*  
في حكم المبيع ونحوه  
قبل القبض وبعده والتصرف  
في ماله تحت يد غيره مع  
ما يعلق بهما (المبيع قبل  
قبضه من ضمان بائع)

عن جهة العقد فلو خرج مستحقا ولم يقبضه المشتري لم يكن للمستحق مطالبة به لعدم قبضه حقيقة وكذا لو باعه  
 قبل نيله فنقله المشتري الثاني فليس للمستحق مطالبة المشتري الاول قال الامام وانما يكون الوضع بين يدي  
 المشتري قبضا في الصحيح دون غيره وكذا تحلية الدار ونحوها وانما يكون قبضا في الصحيح دون غيره اهـ شرح م  
 (قوله بمعنى انفساخ البيع الخ) أي لا بمعنى الضمان الذي هو غرم البدل من مثل أو قيمة لان ذلك في ضمان اليد  
 وما هنا في ضمان العقد اهـ (قوله وان أمراه منه) أي من الضمان بالمعنى المذكور كأن قال له وإذا تلف قبل  
 القبض لا ينسخ العقد وان تعيب الخيار في عبارة المنهاج وان أمراه المشتري عن الضمان لم يبرأ في الاظهر ولم  
 يتغير الحكم وأما قوله ولم يتغير الحكم انه لا يصح تصرفه فيه قبل قبضه فليس تكرار ارفع ما قبله ولا تأ كيد اله  
 انتهت اهـ سم (قوله أيضا وان أمراه منه مشتري) ظاهره وان اعتقد البائع صحة البراءة وهو ظاهر لان علة الضمان  
 كونه في يده وهي باقية اهـ ع ش على مر (قوله فان تلف) أي حسا أو شرعا ومن الثاني ان يدعى العبد  
 الحرية قبل القبض ويحكم بحريته فلو كان بعد القبض لم يرجع على البائع بالثمن لتفريطه بعدم السؤال اهـ  
 حل (قوله أو تلفه بائع) أي ولو باذن المشتري قال الاذرى ولينظر فيما لو أكره البائع على اتلافه هل يكون  
 كالمختار على المرح أو يتخير المشتري بين الفسخ والاجارة ومطالبة المكره لم أرفقه نقلا اهـ حواشي شرح الروض  
 أقول الظاهر الاول لانهم جعلوا التلف لمال الغير بالاكره طريقا في الضمان فنسبوا الفعل اليه حيث ضمنوه  
 وذلك يقتضي نسبة الاتلاف اليه فيفسخ العقد ويحكم له وهو الظاهر عدم الانفساخ لو جوب الضمان على  
 المكره بكسر الراء والبدل قائم مقام مبدله فيتخير المشتري وبقي عكسه وهو ما لو أكره المشتري على اتلافه هل  
 يكون قبضا ولا فيه نظرا والقرب الثاني بدليل ان قبض الصبي والمجنون لا يعتد به لكون كل منهما ليس أهلا  
 وفعل كل منهما كالفعل اهـ ع ش على مر (قوله أيضا أو تلفه بائع) أي من يقع له العقد وان لم يكن ضامنا لنحو  
 مبال مما سر أو كان غير مبرأ أو بدعواه التلف أو باذنه لأجنبي في اتلافه أو يعتق ولو لم يعضه لانه يسرى أو كان  
 في يد المشتري والخيار له وحده أو أخذ المشتري تعديا مثلا هل على الجلال (قوله أيضا أو تلفه بائع) ومنه ما لو  
 باع بعض فن ثم أعتق نصيبه منه وهو موثر لسريان العتق الى البعض المبيع ومثل اتلافه اتلاف بجملة فيما  
 اذا أكانه وكان عاقلا وكان معها أو فرط في حفظها أو قصر في حفظه بان أكانه دابة الغير ثم سار أو ولد دابة المشتري  
 ولم يكن معها اهـ حل (قوله انه ذر قبضه) أي مع عدم قيام البدل مقامه بدليل ما يأتي في اتلاف الأجنبي (قوله  
 فيسقط الثمن عن المشتري) أي الذي لم يقبض فان كان قد قبض وجب رده لغوات التماسيم المستحق بالعقد فبطل  
 كالموت فراق عقد الصرف قبل القبض اهـ شرح م (قوله وينتقل الملك في المبيع الخ) يترتب عليه الزوائد  
 فتسكون للمشتري حيث لم يختص الخيار بالبائع وموثة تجهيزه على البائع اهـ من الحلبي (قوله وقوع درة) أي  
 جوهرة في بحر أي لا يمكن اخراجها منه ولو بعسر فان عادت في هذه الحالة تبين عدم الانفساخ وكذا يقال في الطير  
 والصيد وأما قوله وانقلاب العصير خر أي ما لم يعد خلا والاثبت الخيار للمشتري وقوله واختلاط متقوم باخر  
 أي للبائع كما قيده ع ش وذكر حكم ما لو كان للأجنبي وانظر ما لو كان للمشتري اهـ شيخنا هذا ولم يخصصوا  
 في وقوع الدرة بين كونه من البائع أو بنفسه فيفسخ البيع أو من المشتري فيكون قابضا أو من أجنبي فيثبت  
 الخيار وكذا يقال في المسائل الاربعة بعد مسألة الدرة والظاهر ان هذا التفصيل متعين ومثله يقال في قوله وأما  
 غرق الارض الخ فتارة يكون الغرق والوقوع من المشتري أو البائع أو أجنبي أو من غير فاعل (قوله وانقلابات  
 طير الخ) عبارة شرح م وانقلابات ما لا يرجع عوده من طير متوحش اهـ فيعلم من تقييده بعدم  
 رجاء العود ان قوله متوحش نعم ليس كل من الطير والصيد ولم يقل متوحش لان العطاف بأو وقوله ولم يتغير  
 عبارة م في شرحه ولم يمكن تمييزه اهـ وكتب عليه ع ش قوله ولم يمكن تمييزه بخلاف ما اذا أمكن وهل  
 يكفي امكانه بالاجتهاد اهـ سم على زيج أقول الاظهر نعم لكن ينبغي ان يثبت للمشتري الخيار اهـ (قوله

بمعنى انفساخ البيع بتلفه  
 أو اتلاف بائع وثبوت الخيار  
 بتعيبه أو تعيب بائع أو  
 أجنبي وباتلاف أجنبي كما  
 يأتي (وان أمراه) منه  
 (مشتري) لانه أمراه عالم  
 يتبع (فان تلف) بائع أو  
 اتلفه بائع انفساخ البيع  
 لتعذر قبضه فيسقط الثمن  
 عن المشتري وينتقل الملك  
 في المبيع للبائع قبيل التلف  
 وكالتلف وقوع درة في بحر  
 وانقلابات طير أو صيد متوحش



وانقلاب العصير خرا) أي إذا لم يعد خلا فان عاد خلا لم يكن كالتلف ومثله عود الجوهرة ورجوع الطير  
والصبيد نعم ثبت للمشتري الخيار اه حل أي في انقلاب العصير خلا فقط كافي ع ش على مر خلافا  
لما هو منه كلام المحشي أي وان كانت قيمة الخل أكثر من قيمة العصير لا اختلاف الاغراض كافي ع ش أيضا  
(قوله واختلاط متقوم يا خرا) خرج اختلاط المثلي يا خرا فان اختلاط بغير جنسه كشرب زيت فكالنلف  
أيضا وان اختلاط بجنسه ثبت الخيار للمشتري ويكون المخلوط شركة اه ع ش على مر وقوله فكالنلف  
أيضا أي ان كان المثلي للبائع امالو كان لاجنبي فيختير فيما قبل القبض لا فيما بعده وبصير مشتري كايته وبين  
الاجنبي اه محشي من عند قول المتن ولا يصح بيع ما يغلب اختلاط حادثه بوجوده الا بشرط قطعه (قوله  
أيضا واختلاط متقوم يا خرا) أي للبائع اه ج ومفهوما ان اختلاط المنقوم بخله لاجنبي لا يعد تلفا لکن ثبت له  
الخيار للمشتري ثم ان أجازوا تفق مع الاجنبي على شيء فذلك والاصدق ذوالبد اه ع ش (قوله أو يجد  
البائع له) أي بان يغيبه عن عين المشتري وينكر وجوده أو يجد البائع من أصله فان فسح فذلك وان أجاز  
أخذ الثمن ان وفي بالمبيع والا أخذ ما زاد عليه من مال البائع ونقص كلام من الثمن والرائد الى جنس المبيع  
لانه من باب الظاهر بحقه اه وعبرة ع ش قوله أو يجد البائع له الخ أي بان أنكر أصل المبيع فيحلف على  
ذلك ثم بعد الحلف حيث كان المشتري عالما بان المبيع وقع له يخبر بين الفسخ والاجارة فان فسح أخذ الثمن من  
البائع ان كان قبضه والاسقط عنه وان أجاز أخذ الثمن وأنصرف فيه بالظفر بمعنى انه يشتري مثل المبيع فان لم  
يفع بما قبضه البائع منه لخص السعر أو طر و عيب في الثمن أخذ المشتري ما نقص مما دفعه للبائع بطريق ما وله  
ان لا يحلف البائع ويفسخ العقد ويأخذ الثمن لعدم وصوله الى حقه انتهت (قوله أيضا أو يجد البائع له) أي  
ولا يبينه للمشتري أي أوله بينة لکن في أقامتها كلفة يشق تحملها في العادة فيما يظهر قال الاذري وفي فسخه بمجرد  
الخدم من غير حلف وقفة اذا غلب على ظنه انه لا يحلف اه و يجب بأن في الرفع الى الحاكم وطلب التحليف  
ككفة فسو حله في الفسخ مقابلة للبائع بنقيض قصده لتقصيره باب اه شورى (قوله ثبت للخيار) وهو  
على التراخي في الثلاث على المعتمد اه شيخنا (قوله لا يمكن رفعها) أي لا يمكن الأبعثة اما اذا لم يمكن الرفع أصلا  
فهو تلف في المبيع أيضا (قوله والفرق لائح) أي ظاهر وهو ان المعقود عليه في الاجارة منفعة وهي تقوت بمضي  
الزمن والمعقود عليه في البيع العين وهي باقية ولان الاجارة تقتضي الانتفاع في الحال وهو متعذر بخلاف البيع  
اه حل (قوله أيضا والفرق لائح) أي معتمده وهو عدم العلم ببقاء العين في وقوع الدرة وما بعده بخلاف الارض  
اه مر وهو ظاهر لان مراد الشارح بيان الفرق بين وقوع الدرة حيث عد اتلافا ووقوع الصخرة حيث عد تعميما  
اما ان كان مراده بيان الفرق بين وقوع الصخرة على الارض المبيعة حيث عد تعميما ووقوعها على المؤجرة حيث  
عد اتلافا فلا يظهر هذا الفرق ثم رأيت في شرحه أشار الى ان هذا الفرق بين وقوع الدرة في البحر ووقوع الصخرة  
على الارض المبيعة اما الفرق بين وقوع الصخرة على الارض المبيعة ووقوعها على الارض المؤجرة فهو ان الاجارة  
تقتضي الانتفاع في الحال وهو متعذر بحصوله الماء وترقب زواله لا نظره لتلف المنافع اه ع ش (قوله  
واتلاف مشترك قبض) هذا اذا كان الخيار له أو له ما أو لا خيار أصلا والا ففسخ كبدل عليه كلام الروض  
وشرحه في باب الخيار وبيناه في حواشي شرح الهجعة اه سم على ج وقول سم والا ففسخ أي  
فيسترد المشتري الثمن ويغرم للبائع بدل المبيع من قيمة أو مثل اه ع ش على مر (قوله أيضا واتلاف  
مشتري) أي من يقع له الشراء وان لم يباشر العقد فهو كلاجنبي ومثله اتلافه واتلاف  
بهمته اذا كان المبيع علقها وكان معها ولم يقصر في حفظه بان أكلته نهارا اه حل (قوله واتلاف مشترك  
قبض) أي ان كان أهلا للقبض فلو كان مبيدا أو مجنونا فالقياس ان اتلافه ليس بقبض وعليه البديل وعلى  
البائع رد الثمن المعين وقد يحصل التقاض اذا أتلف البائع الثمن أو تلف بيده ولو أخذ المشتري المبيع بغير

وانقلاب العصير خرا  
واختلاط متقوم يا خرا ولم  
ينبغي ان يغصب المبيع أو باقاه  
أو يجد البائع له فثبت للخيار  
واما عرف الارض أو وقوع  
صخرة عليها لا يمكن رفعها  
فخرج الشيخان هنا انه تعيب  
وفي الاجارة انه تلف والفرق  
لا ح (واتلاف مشترك) له بغير  
حق (قبض) له (وان جهل)  
انه المبيع

اذن البائع حيث كان له حق الحبس فله استرداده منه فلو أتلفه البائع اتلافاً مضمناً في يد المشتري في هذه الحالة جعل مسترداً له بالاتلاف كما ان المشتري قابض بالاتلاف كما يحزم به ابن المقرئ لكن هل ينفسخ البيع أو يخير المشتري وجهان أحدهما أولهما كما قاله السبكي وغيره وأذن المشتري للأجنبي أو للبائع في اتلافه لغو لعدم استقرار المالك بخلاف الغاصب حيث يبرأ بذلك واتلاف عبد البائع ولو بأذنه كالأجنبي وكذا عبد المشتري بخير أذنه والفرق بينهما تشوف الشارع لبقاء العود فان أجاز جعل قابضاً ولو أتلفته دابة المشتري نهاراً انفسخ البيع أو لا فلا خيار فان فسخ طواب بما أتلفت أو بهيمة البائع فكالاتفة وانما لم يفرق بين الليل والنهار كبهيمة المشتري لان اتلافها ان لم يكن بتفريط من البائع فالاتفة أو بتفريط منه فعدم ان اتلافه كالاتفة بخلاف اتلاف بهيمة المشتري فتزل بالنهار منزلة اتلاف البائع لتفريطه بخلافه لئلا يقال اتلافها ليلاً ما يقتصر المشتري فيكون قبضاً ولا فكالاتفة فيفسخ به البيع فلا وجه لتفريطه لانا نقول هو بتفريطه ولما لم يكن اتلافها حالاً لا قبض خيراً فان أجاز فقابض أو فسخ طالبه البائع بالبدل كما تقرر ولهذا قال ابن الرقعة وغيره ان محصل ذلك اذا لم يكن مالهما معاً والافاتلافهما منسوب اليه لئلا كان أو نهاراً وقال الاذري انه صحيح ويحزم به الشيخ في الغرر وان كانت مع غيره فالاتلاف منسوب اليه اهـ شرح مر (قوله كأكل المالك طعامه) فديقته في التشبيه ان الخيار لو كان للبائع لا يكون اتلاف المشتري قبضاً وهو كذلك بل لو أتلفه بعد قبضه حينئذ انفسخ أو عيبه تخيير كما قاله بعض المتأخرين واقره جج اهـ سل (قوله كأكل المالك طعامه الخ) هذا القياس يقتضي ان اتلاف غير الاهل كالجنون والصبي قبض لانه لو أكل طعامه المنصوب ضيفاً إلى الغاصب وليس كذلك والفرقان ملكه على ذلك مستقر وهما غير مستقر ومن ثم كان اذن المشتري للأجنبي في الاتلاف لغوا اهـ حلي (قوله فان الغاصب يبرأ بذلك) ولا فرق في ذلك بين ان يقدمه له الغاصب أو أجنبي أو يأكله هو بنفسه اهـ مر (قوله والمشتري الامام) أو نائبه والا كان قابضاً لانه لا يجوز له الافتيات على الامام ولا نظر لكونه مهذراً واستشكل بأنه غير مضمون وأجيب بأن ضمان العود لا ينافي عدم ضمان القيم اهـ سبط (قوله وفي معنى اتلافه الخ) أي فيكون قبضاً وكان المناسب ان يقول وفي معنى اتلافه احيال الاب وعجز المكاتب وموت المورث بعد الشراء اهـ (قوله فأحبها أبوه) عبارة في الاعفاف وحرم وطء أمة فرعه ووثبت بها مهران لم تصر به أم ولد أو تأخر انزال عن تغيب لاجد ولد حر نسب وتصير أم ولده ان كان حراً ولم تكن أم ولد لفرعه وعليه قيمته لانه ولد انتهت (قوله وما لو اشترى السيد من مكاتبه الخ) ظاهر هذا بقاء العود وحصول القبض بذلك وهو كذلك اهـ شورى وفائدة كون هذا بمنزلة القبض صحة تصرف السيد والوارث في العين وان لم تدخل تحت يده وعدم تعلق الدين الذي على المكاتب أو المورث بها بل ان كان له مال غيرها كالثمن فبقي منه والاضاع على صاحبه اهـ شيخنا وعبرة العنان فان قلت ما فائدة كون التجيز وموت المورث كالاتلاف مع ان الثمن والمشتري يتقلل للسيد أو الوارث قلت فائدة ذلك انه لو كان على المكاتب دين وعلى المورث دين فانه يقتضي من الثمن لانه استقر بذلك (قوله أو مات المورث) أي عن الوارث الحائز فان مات عن ابنين أحدهما المشتري لم يتصرف في النصف الذي يخص أخاه الا بعد قبضه كما ذكره في الروض اهـ حل وقوله الا بعد قبضه أي من أخيه لانه يقوم مقام المورث في قبض النصف كما في الشورى (قوله وخير باتلاف أجنبي) أي فوراً (قوله فلا ينفسخ البيع باتلاف الأجنبي الخ) هذا لا يشكل بانفساخ الاجارة فيما لو غصب العين المؤجرة غاصب حتى انقضت المدة لان الموقوف عليه هنا المال وهو واجب على الجاني بخلاف الاجارة فان الموقوف عليه المنفعة وهي غير واجبة على متلفها اهـ سم (قوله وهذا الخيار على التراخي) ضعيف وقوله لكن نظريه القاضي معتمد اهـ عش (قوله كالاتفه) أي الغير فان كان بأمر البائع فكالاتفه فيفسخ البيع وان كان بأمر المشتري كان قابضاً وان كان بأمر الأجنبي خير المشتري بين الفسخ والاجارة وان كان بأمر الثلاثة أي البائع والمشتري وغيرهما فالقياس الانفساخ في ثلثه والقبض

كأكل المالك طعامه المنصوب ضيفاً للغاصب ولو جاهلاً بأنه طعامه فان الغاصب يبرأ بذلك اما اتلافه بحق كصالح وقود وكردة والمشتري الامام فليس بقبض وفي معنى اتلافه ما لو اشترى أمة فأحبها أبوه وما لو اشترى السيد من مكاتبه أو الوارث من مورثه شيئاً ثم عجز المكاتب أو مات المورث (وخبر) مشتري باتلاف أجنبي) بين الاجارة والفسخ للمصان غرضه في العين (فان أجاز) البيع (غرمه) البدل (أو فسخ غرمه البائع) إياه فلا ينفسخ البيع باتلاف الأجنبي لقيام البدل مقام المبيع وهذا الخيار على التراخي كما اقتضاه كلام الفقهاء لكن نظريه القاضي واتلاف أعجمي وغير مميز بأمر غيرهما كالاتفه



في ثلثه والتخير في ثلثه قال الاسنوي قال شيخنا ولا يقال يلزم على ذلك تفريق الصفة على البائع وهو ممنوع لانا  
نقول فعله اقتضى ذلك وهو أمر من ذكر بالاتلاف فصار بمنزلة رضاه بتفريقها اه ومقتضاه انه لو كان باذن  
المشتري والاجنبي لا يكون قابضاً للنصف ولا يتخير بالنصف الا نحرماً يلزم عليه من تفريق الصفة اه حل  
(قوله ومحل الخيار في غير الروي) أي المعين وأما ان كان في الذمة فيأتي له البائع يبدله ولا يفسخ البيع (قوله في  
غير الروي) أي المعين لتعذر التقابض في المجلس والبدل لا يقوم مقامه فيه اه حلبي وعبارة ع ش أما  
الروي فيفسخ العقد فيه لانه يشترط فيه القبض في المجلس وهو يؤخذ من قول الشارح والافسوخ البيع  
لانه راجع للثلاثة (قوله اه لا لا التزام) خرج به الحربي فقط وقد اشترطوا في الاجنبي في باب القودان يكون  
ملتزماً للاحكام وأخرجوا به الحربي وغير المكلف فليست الفرق ويمكن ان يقال فرق بين التزام الاحكام والتزام  
الدين الذي نحن فيه فان كلام من الصبي والمجنون أهل لا شغل ذمته بالدين وغير أهل لا التزام الاحكام أي  
التكليف (قوله فرضيه مشتر) أي بان أجاز البيع اه شرح مر وفهم من هذا التعيين ان له الخيار في  
هاتين الصورتين وهو كذلك شيخنا وهذا الخيار على الفور وعبارة أصله مع شرح مر فلو عيبه البائع فالذهب  
ثبوت الخيار للمشتري على الفور نحرماً لانه اما كالأفة أو اتلاف الاجنبي وكل منهما يثبت الخيار فان شاء فسخ  
وان شاء أجاز بجميع الثمن انتهت (قوله وحصول العيب بفعله) أي فلا خيار له فلو ظهر عيب قديم امتنع  
عليه رده كما مر وصار قابضاً لما تلف فيستقر عليه من الثمن حصته وهو ما بين قيمته سليماً ومعيباً ولو كان العيب  
جوازي لفسخ استقر عليه الثمن كله اه حل وقوله حصته أي حصته ما تألفه وقوله وهو ما بين قيمته الخ  
فيه تسامح وحق التعبير ان يقول وهو جزء من ثمنه نسبه اليه كنسبة التفاوت الذي بين قيمته سليماً ومعيباً  
(قوله أهل للا التزام) هذا القيد لتغريم الارش للخيار لانه ثابت مطاقاً فكان الاولى تأخير هذا عند قوله فان  
أجاز وقبض الخ اه حل ومثله قوله بغير حق اه (قوله خبر المشتري) أي فوراً على أوجه الوجهين كما  
أفتى به الوالد اه مر (قوله والمراد بالارش في الرقيق الخ) هذا بالنسبة لتعيب الاجنبي كاهو سياق كلامه  
أما لو عيبه المشتري فانه يستقر عليه جزء من الثمن بنسبة قدر ما نقص من قيمته اليه ولو كان سليماً فلو كانت  
قيمته ثلاثين ومقطوعاً عشرين استقر عليه ثلث الثمن أو سليماً ستين ومقطوعاً عشرين استقر عليه ثلثه لافرق  
في ذلك بين كونه رقيقاً أو غيره اه ع ش على مر (قوله والمراد بالارش الخ) مقتضى صنيعة اه هذا  
ضابط للارش في الرقيق في خصوص هذه المسألة وان ما تقدم في مسائل البيع الارش في الرقيق كغيره في انه  
ما نقص من قيمته مطلقاً اه (قوله ما يأتي في الديان) عبارته هناك وفي نفس رقيق قيمته وفي غيره ما نقص  
ان لم يتعذر من حوالا لنفسه من قيمته ففي يده نصف قيمته وفي ذكره وأثنية قيمته (قوله بنحو بيع) أي  
للمبيع وخرج به زوائد الحادثة بعد العقد فيصح بيعها لعدم ضمانها على البائع ويمتنع التصرف بعد القبض  
أيضا اذا كان الخيار للبائع أو لهما اه اح اه سبط وقوله أولهما أي ولم يأذن البائع والافصح كما تقدم  
في آخر خيار الشرط في قوله والتصرف كوطء واعتاق الخ وعبارة حل قوله ولا يصح تصرفه الخ هذا من جملة  
حكم البيع ونحوه قبل القبض وبعده بخلاف زوائد الحادثة بعد العقد فيصح بيعها لانقضاء ضمانها كما تقدم  
ويمتنع التصرف أيضاً بعد القبض اذا كان الخيار للبائع أو لهما قاله شيخنا انتهت (قوله كهيئة كتابة واجارة)  
أي وكالتصدق به واقراضه وجعله عوض خلع أو نكاح أو صلح أو سلم والنوايسة والاشراك اه شرح مر  
(قوله فيها لم يقبض) أي ولو تقديراً اه شرح مر وفي ع ش عليه قوله ولو تقديراً أي ولو كان القبض  
المتقديراً كان اشترى طعماً مقدراً بالكيل فقبضه جزأً لا يصح التصرف فيه حتى يكيله ويدخل في ضمانه  
اه (قوله أيضاً فيها لم يقبض) أي قبضاً صحيحاً للتصرف سواء لم يقبض أصلاً أو قبض قبضاً ناقلاً للضمان  
فقط كما سيأتي في قوله وشرط في قبض ما يبيع مقدراً الخ اه شيخنا ففرق بين القبض هنا والقبض في قوله

ومحل الخيار في غير الروي  
وفيما اذا كان الاجنبي أهلاً  
للا التزام ولم يكن اتلافه بحق  
والافسوخ البيع (ولو  
تعيب) المبيع بأفة قبل  
قبضه (أو عيبه بائع فرضيه  
مشتر) فيها (أو عيبه بمشتر  
أخذ بالثمن) ولا ارش  
اقتدرته على الفسخ في  
الاولين وحصول العيب  
بفعله في الثالثة (أو) عيبه  
(أجنبي) أهل للا التزام بغير  
حق (خبر) المشتري بين  
الاجازة والفسخ (فان أجاز)  
البيع (وقبض) المبيع  
(غرمه الارش) وان فسخ  
غرمه البائع اياه وخرج  
بزيادتي وقبض ماله أجاز  
ولم يقبض فلا تغريم لجواز  
تلقه فيفسخ البيع والمراد  
بالارش في الرقيق ما يأتي في  
الديان وفي غيره ما نقص  
من قيمته في يد الرقيق نصف  
قيمته لا ما نقص منها (ولا  
يصح تصرفاً ولو منع بائع  
بنحو بيع ورهن) كهيئة  
وكتابة واجارة (فيها لم يقبض

المنع قبل قبضه من ضمان بائع اذ المدار في ذلك على مطابق الاستيلاء من المشتري ولو بدون تقدير فيه ما يبيع  
مقدرا (قوله وضمن بعقد) خرج به ما ضمن ضمان يدوهود داخل في عموم قوله وله تصرف في ماله بيد غيره اذ هو  
شامل للمضمون ضمان يدوهود غير المضمون بالكلية وهو الامانة وحاصل الفرق بين المضمون ضمان يدوهود والمضمون  
ضمان عقد كافي عيش على مر ان المضمون ضمان يدوهود ما يضمن عند التلف بالبدل الشرعي من مثل أو  
قيمة كالغصوب والمستام والمعاروان المضمون ضمان عقد هو ما يضمن بمقابلته من ثمن أو غيره كالبيع والتمن  
المعينين والصداق والاجرة المعينة اهـ والمقابل في الصداق مهر المثل وفي الاجرة المعينة أجرة المثل وفي الشئ  
نخضر على التحرير والحاصل ان المال تحت يد الغير على ثلاثة أقسام اما ان يكون مضمونا ضمان عقد وهو  
ما يضمن بالمقابل كالبيع أو يكون مضمونا ضمان يدوهود ما يضمن بالبدل الشرعي كالغصوب والمستعار  
والمأخوذ بالسوم أو يكون أمانة كالشركة والافراض والوديعة فالاول يمنع بيعه قبل القبض الاما الثاني  
كالاتفاق والوصية والثاني يجوز بيعه مطلقا والثالث يجوز بيعه مطلقا الاما الثاني كالحياط اذا استأجره ولم  
يخطأ أو خاط ولم يدفع له الاجرة اهـ (قوله معينات) أما اذا كانت في الذمة فيصح في الثمن والصداق دون  
البيع لانه مضمن على ما يأتي في مسألة الاستبدال في المفهوم تفصيل اهـ شيخنا (قوله اذالم يكن بعين المقابل)  
بان كان بغير جنس الثمن أو بزيادة أو نقص أو تفاوت صفة وقوله أو كان في الذمة عطف على تلف أي أو لم يتلف  
لكن كان في الذمة وقوله والأى بان كان بعين المقابل أو بمثله ان تلف أو بمثله اذا كان في الذمة فهو في هذه  
الصور اقالة اهـ حل (قوله أو كان في الذمة) صورة ذلك ان يشتري المشتري عبدا مثلا بدينار مثلا في ذمته ثم  
بيعه من البائع قبل قبضه بدينار معين أو في ذمة البائع أو يكون المشتري أقبض البائع دينارا عما في ذمته ثم  
بيعه العبد بدينار في ذمة البائع أو معين غير الذي دفعه له ولومع وجود الذي دفعه له وعلى كالأصورتين يقال  
انه باعه بمثل المقابل والمقابل في الذمة اهـ شيخنا وانظر هذا التصوير مع قول الشارح والافهواقالة بلفظ البيع  
فان الذي في هذا التصوير بيع مستقل بشئ آخر غير الثمن الاول لا اقالة أي فسخ للعقد والاقالة لا تكون  
الا بعين الثمن الاول كما تقدم نقله عن الروض وشرحه في تمة الباب السابق فالحق ان قول الشارح أو بمثله  
تسمعا بالنسبة لما اذا كان في الذمة فان صورة الاقالة بلفظ البيع فيه ان يقول المشتري للبائع بعثك هذا العبد  
الذي اشتريته منك بالثمن الذي في ذمتي فيسقط عنه ما في ذمته وعبارة الروض وشرحه في التمة السابقة وان  
لم يقبض البائع الثمن سقط عن المشتري سواء كان حالا أم مؤجلا ورتاجي عال والعلقة بينهما انتهت تأمل  
(قوله وحمل منع رهنه منه الخ) تصدق هذه العبارة بصحة رهنه على غير المقابل مع كونه له حق الحبس والمعتمد  
عدم صحة الرهن مطلقا سواء كان بعين المقابل أو غيره وسواء كان له حق الحبس أولا اهـ حل وضابط كونه له  
حق الحبس ان يكون الثمن حالا ولم يقبضه كالا أو بضابطا بخلاف ما اذا كان مؤجلا أو حالا وقبضه فلا يستحق الحبس  
فيهما كما سيأتي في الفروع (قوله اذا رهن بالمقابل وكان له حق الحبس الخ) قضية هذه العبارة انه يجوز  
رهنه بغير الثمن ولو كان له حق الحبس وفيه نظر لانه كالمرهون بالثمن فكيف يجوز رهنه على غيره اهـ وبوافق  
النظر قضية تعبير العباب بقوله ورهن أي يمتنع الامس البائع حيث لا حبس له اهـ عميرة اهـ سم (قوله  
ويصح تصرف فيه الخ) في قوة الاستثناء (قوله كايلاذ) مثال لنحو الاعتاق اهـ شوبري وفي عيش قوله  
كايلاذ وتديره في نحو الوصية لكونه تعبئة للعق على الموت فاشبه الوصية بكونها تلك بالموت بشرط القبول  
اهـ (قوله ووقف) أي سواء بشرط القبول فيه أم لا خلافا لما تولى اهـ أقول عبارة أصل الروضة وان وقف  
المبيع قبل القبض قال في التمة ان قلنا الوقف يقتصر الى القبول فهو كالبيع والافسكالاعتاق وبه قطع في الحاروي  
وقال يصير قابضا حتى لو لم يرفع البائع يده عنه صار مضمونا عليه بالقيمة اهـ واعتمد مر الاول فقال وان كان  
على معين وشرطنا قبوله وعبارة العباب بخلاف عقده وايلاذ هو وقفه مطلقا ويصير به قابضا وان كان للبائع

وضمنه بقدر) كالمبيع وثمن  
 وصادق معينات لانهم عن  
 بيع المبيع قبل قبضه في  
 المحججين وغيرهم اضعف  
 المال ومحل منع بيع المبيع  
 أو الثمن من البائع أو  
 المشتري اذ لم يكن بعين  
 المقابل أو بمثله ان تاف أو  
 كان في الذمة والافهوا قاله  
 بلفظ البيع فيصح ومحل  
 منع رهنه منه اذ ارهنه بالمقابل  
 وكان له حق الحبس والاجاز  
 على الاصح المنصوص  
 (و اصح) تصرف فيه (نحو  
 اعتاق ووصية) كالا  
 ونذير وتزويج ووقف



الجس اه سم (قوله وقسمه) أى قسمه افرازاً وتعديلاً لاردلانهم ببيع ولا يدخلها الاجبار بخلاف التعديل  
يدخلها الاجبار فكانهم البست ببيعاً اه حل (قوله للفقرء) ليس بقيد اه شوبرى (قوله اشتراه جزافاً)  
قيداً ليتأتى عدم القبض اما لو اشتراه مكيداً فلا بد لصحة اباحته من كيد وقبضه اه شرح الروض (قوله  
ويكون به المشتري قابضاً) أى بالاعتاق وكذا بالايلاذ والوقف اه حل (قوله وفي معناه البقية) أى من  
حيث ان فى كل تصرف من غير عوض فى الجملة أو تصرفاً الى مالك فى الجملة فلا يرد على الاول النزوح ولا  
على الثانى الوصية وقوله لكن الخ مقتضى كونه غير قابض بالذكور ان انه اذا تلف أو أتلفه البائع انفسخ  
البيع والتصرف المذكور فليحذر اه (قوله لكن لا يكون قابضاً الخ) أى ويكون قابضاً فيما عدا ذلك  
وهو الايلاذ والوقف فلو مات الموصى والمدبر قبل القبض أو تلف الموصى به ينسخ بطلان الوصية لبطلان  
البيع بخلاف التدبير فانه يعتق بموت المدبر وحيث لا يكون بمثابة اعتاق السيد وهو قبض ومثله الوصية فى  
البطلان ان تزوج اذا تلف قبل القبض وهذا نص صريح بانه لا بد من قبض المشتري فان مات قام وارثه مقامه فى قبض  
ذلك اه حل (قوله ان لم يقبضوه) أى الفقراء وامام اعداء فلا بد فيه من قبض المشتري اه حل (قوله  
ان لم يقبضوه) فلو قبضوه كان المشتري قابضاً اه شرح مر ولعل الفرق بين اباحه الطعام للفقراء وبين  
الصدقة والهبة حيث لم يصح شئ منهما ان كلاً من الصدقة وماعها طريق للمالك بذاته بمعنى ان صيغها  
محصلة للتمليك وطريق فيه وان توقف تمامه على القبض واباحه الطعام ليس فيه ما يقتضى المالك لذاته وانما  
يقبضه بل ازم هو أكلهم له مثلاً كالضيف فانه لا يملك ما قدم له وانما يملكه بالازدراء اه ع ش عليه (قوله  
ولا يجوز اعتاقه على مال) أى لانه يبيع ولا عن كفارة لغير لانه هبة اه شرح مر (قوله على مال) أى من غير  
العبد والافه عقد عتاقه فيصح (قوله ولا عن كفارة الغير) أى ولو بالهبة الضمنية كقولنا أعتق عبدك عنى  
ولم يذكر عوضاً أجابه اه ع ش على مر اما عن كفارة نفسه فيصح (قوله ولم يذكر كروا) أى للتصرف  
الذى يصح قبل القبض والذى لا يصح اه تقرير شيخنا ع ش ماوى (قوله فى ماله بيد غيره) بالاضافة أو بلفظ  
الموصول فلا يتعين قراءته بفتح اللام اذ لا فائدة ترجعه على الاضافة اه ع ش (قوله مما لا يضمن بعقد) أى سواء كان  
مضموناً ضمنياً يد أو كان أمانة وسواء كانت الامانة جديلية أو شرعية كالمطير الرجى أو بالى داره ويلحق به  
ما أفرزه السلطان لجندى تابعاً كمال يفتى فله بعد روثه ببيعهم وان لم يقبضه رفقا بالجندى نص عليه ومن ثم  
ملكه بالاقرار اه شرح مر (قوله كوديعة) ومثله غلة وقف وغنمة فلا أحد المستحقين أو الغانمين  
بيع حصته قبل اقرارها قاله شيخنا بخلاف حصته من بيت المال فلا يصح بيعها قبل اقرارها ورؤيتها واكتفى  
بعض مشايخنا بالاقرار فقط ولومع غيره اه قل على الجلال (قوله بعد انفسكا كه) أى أو قبله باذن المرتهن  
(قوله بعد انفسكا كه) أى الرهن اما قبله فلا يصح فى غير الوصية الا باذنه وأما الوصية فنصح مطلقاً اذا منع من  
المرهون انما هو فيما يزيل الملك أو يراحم المرتهن فى مقصود الرهن كالرهن عند غيره أو ما يوقع فيه فله رغبة  
كالنزوح والايضاء ليس كذلك كذا فى حواشى شرح الروض فى الوصية اه شوبرى (قوله وما أخوذ بسوم) وما أفهمه كلامه من ان المأخوذ بالسوم مضمون جسيم مفروض فيما لو استام كاه والا كان أخذاً لا من مال  
أو باذنه ليشترى نصفه فتلف لم يضمن سوى النصف لان نصفه الاخر أمانة فى يده اه شرح مر وكتب  
عليه ع ش قوله لم يضمن سوى النصف الخ لو كان المأخوذ بالسوم ثوبين متقاربى القيمة وقد أراد شراء  
أحدهما اليه فقط وتلفا فهل يضمن أكثرهما قيمة أو أقلهما لجواز انه كان يحببه الاقل قيمة والاصل براءة الذمة من  
الزيادة فيه نظراً لعل الثانى أقرب اه سم على حج وهو يفيد انه لا فرق فى عدم الضمان للكل بين كون  
ما يسوم متصل الاجزاء كثوب يريد شراء بعضه وكونه غير متصل كالثوبين اللذين يريد أخذ واحد منهما  
لا يقال كل من الثوبين مأخوذ بالسوم لانه كما يحتمل ان يشتري هذا يحتمل ان يشتري الآخر لانا نقول هذا

وقسمه واباحه طعام للفقراء  
اشتراه جزافاً لثبوت  
الشارع الى العتق وعدم  
توقفه على القدرة بتدليل صحة  
اعتاق الا بيق ويكون به  
المشتري قابضاً وفي معناه  
البقية لكن لا يكون قابضاً  
بالوصية ولا بالتدبير ولا بالنزوح  
ولا بالقسمه ولا باباحه الطعام  
للفقراء ان لم يقبضوه ولا يجوز  
اعتاقه على مال ولا عن  
كفارة الغير ولم يذكر كروا  
لذلك فاعسدة وتعبيره بما  
ذكر أعظم من تعبيره بما  
ذكره (وله تصرف فى ماله  
بيد غيره مما لا يضمن بعقد  
كوديعة) وقراض ومرهون  
بعد انفسكا كه وموروث  
كان للمورث التصرف فيه  
وباق بيدولي بعد رشده  
وما أخوذ بسوم) وهو  
ما يأخذه

بعينه موجود في الثوب الواحد لانه كما يحتمل ان يأخذ النصف من الطرف الاعلى يجوز ان يأخذ من الاسفل  
 اه (قوله من يريد الشراء) خرج به مالواخذ هذه مريد الاجارة أو القرض أو الارتم ان لیتأمله أیجبه فیرهنه  
 أو يستأجره أو يقرضه أو نحو ذلك وينبغي ان يقال فيه ان كان ذلك وسيلة لما يضمن اذا عهده عليه كالعرض  
 وكالتزويج به والمخالعة عليه والصلح عليه صلح معاوضة ضمنه اذا تلاف قبل العقد وان أخذ له لا يضمن كالاستئجار  
 والارتمان لم يضمنه اذا تلاف بلا تصير وهو في يده اعطاء للوسيلة حكم المقصد اه ع ش على م ر (قوله أیجبه)  
 بفتح الياء من عجب اه برماوى لكن عجب الثلاثي لازم والذي في الشارح متعدد فالاولى ان يكون بضمها من  
 الرباعى وفي المصباح والمختار ملصقه وعجبت من الشئ عجباً من باب تعجب الى ان قال وأعجبنى حسنه (قوله ومحل في  
 المملوك بفسخ) أى أى فسخ كان سواء كان لبيع أو اجارة أو صداق أو غيرها اه ع ش (قوله ولولا كثرى  
 صباغ الخ) قال في شرح الروض كذا جزم به الاصل ونقله في المجموع عن المتولى وغيره ثم قال المتولى ولو استأجره  
 ليرعى غنمه أو ليحفظ متاعه المعين شهر اكان له التصرف في ذلك قبل انقضاء الشهر لان حق الاجير لم يتعلق بعينه  
 اذ لا يستأجر ان يستعمله في مثل ذلك العمل اه وهذا الاختلاف مبنى على انه هل يجوز ابدال المستوفى به  
 أو لا وسينأتى بيانه في باب الاجارة وقد يفرق بان كلام من الصبغ والقصاره عين فتناسب حبسه كسائر الاعيان  
 بخلاف الرعى والحفظ اه وهذا الفرق لا يأتى في جواز الحبس قبل العمل اه سم (قوله ولولا كثرى صباغاً)  
 هذا الاستثناء مما تقدم فكان المناسب التعبير بنعم وهو مستثنى من الامانة وهو وارد على عبارته كاصله وتقييده  
 بقوله وسلمه ليكون مما السكلام فيه وهو تصرفه فيما له بيد غيره والافليس قيداً كما نيه عليه المصنف في شرح  
 الروض فيمنع عليه التصرف وان لم يسلمه وفي عبارة شيخنا خلافاً فليراجع اه حل (قوله وسلمه) انما  
 ذكره ليكون من صور تصرفه فيما له تحت يد غيره والافيه مجرد الاستئجار لا يجوز له التصرف فيه لاستحقاق  
 الاجير العمل فيما يظهر لكن مقتضى كلام م ر في شرحه خلافه حيث قال ولا ينافيه اطلاقهم جواز ابدال  
 المستوفى به لامكان حمل ذلك بشرئته ما هنا على ما اذا لم يستلمه الاجير اه ع ش (قوله وضح استبدال الخ)  
 بشرط ان يكون الاستبدال بايجاب وقبول والافلايك ما يأخذ قاله السبكي وهو ظاهر وبحث الاذرى الصحة  
 بناء على صحة المعاوضة اه سم وحاصل الصور في هذا المقام أربعة بيع الدين بغير دين لمن هو عليه وغير  
 من هو عليه وهاتان صيحتان الاولى باتفاق والثانية على المعتمد ويباع الدين بالدين لمن هو عليه وغيره من هو  
 عليه وهاتان باطلتان وقد ذكر الاولين بقوله وضح استبدال الخ هذا اشارة الى الاولى وبقوله كبيع غير من  
 هو عليه هذا اشارة الى الثانية وأما الاخيرتان فتعجهان من قوله بغير دين ومن قوله كبيع غير اذ الضمير فيه  
 راجع الى الدين مقيداً بكونه بغير دين وقد صرح الشارح بهذا المفهوم بقوله وخرج بغير دين فيما ذكر أى  
 في مسئلتى ببيع الدين بغيره فاشارة الى الاولى منه ما بقوله كان استبدال عن دينه الى الثانية بقوله أو كان لهما  
 دينان الخ والاولى مفهوم الاولى والثانية مفهوم الثانية اه (قوله ولوفى صلح) كان ادعى عليه داراً فصالحه عنها  
 بألف درهم ثم استبدال عن الالف ثوباً او كان ادعى عليه ألف درهم فصالحه عنها بثوب والتصور الثاني أنسب  
 بقوله فيما يأتى في باب الصلح أو جرى من دين غيره مضمناً على غيره فقد مر حكمه في باب المبيع قبل قبضه (قوله غير  
 مضمناً) وكذا كل ما يجب تسليمه في المجلس كراش مال السلم والربوى وأجرة الاجارة التي في الذمة اه شيخنا  
 (قوله بغير دين) أى ثابت قبل كسبائى في الشارح وهذا الغير صادق بالعين والدين المنشأ وقت عقد الاستبدال  
 اه (قوله كضمن في الذمة) قال بعضهم لكن بعد لزوم العقد فلا يجوز في زمن الخبار قال في الايعاب وانما يجبه  
 اذا كان الخبار لهما أو للبائع بخلاف ما اذا كان للمشتري فان البائع يملك الثمن في المانع من جواز استبداله  
 عنه اه شورى (قوله كضمن في الذمة) وأجرة وصداق ودين موصى به وزكاة الحصر مستحقها وواجب منعة  
 أو حكومة قدرها الحاكم و بدل خلع ولو مؤجلاً اه حل (قوله وليس بينكم شئ) اشارة الى اشتراط القبض

من يريد الشراء ليتأمله  
 أیجبه أم لا ومعار ومملوك  
 بفسخ لتسام الملك في  
 المذكوران ومحل في المملوك  
 بفسخ بعد رد ثمنه لمشتریه  
 والافلا يصح بيعه لانه  
 حبسه الى استرداد الثمن  
 ولولا كثرى صباغاً وقصارا  
 لعمل في ثوب وسلمه فليس  
 له تصرف فيه قبل العمل  
 وكذا بعده ان لم يكن سلم  
 الاجرة وتعبه يري بما ذكر  
 أعم مما عساه به (وضح  
 استبدال ولو في صلح عن دين  
 غير مضمناً) بغير ذنه بقولى  
 (بغير دين) كضمن في الذمة  
 (ودين قرض واتلاف)  
 الخ بران عمر كنت أبيع  
 الابل بالدنانير وأخذ  
 مسكنها الدراهم وأبيع  
 بالدراهم وأخذ مسكنها  
 الدنانير فأتيت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فسألته  
 عن ذلك فقال لا بأس اذا  
 تفرقتما وليس بينكم شئ  
 رواه ابو داود وغيره وصححه  
 الحاكم على شرط مسلم



في المجلس في المتفقين في علة الر با كاسيا في (قوله والتمن النقد) فلو قال بعثك هذا الدينار بهذا العبد فالدينار هو  
 الثمن وان لم تدخل عليه الباء اه شيخنا (قوله فهو ما اتصل به الباء) قيل يرد على هذا انه لو باع عبده بدراهم  
 سلما كانت ثمنا فيصح الاستبدال عنها لان الثمن مع انها مسلم فيها ويلزم من ذلك صحة الاستبدال عن المسلم فيه قال  
 في شرح الروض وقد يجاب بالترام عدم الصحة في الدراهم ويحمل قولهم يصح الاستبدال عن الثمن على الغالب  
 اه وقوله بدراهم سلما مراده ان يقول أسلمت اليك هذا العبد بعشرة دراهم في ذمتك أو في عشرة دراهم فان  
 النقد هو الثمن حيث لم يكونا نقيدين وان لم تدخل عليه الباء اه عميرة اه سم (قوله أما الدين المثلث الخ)  
 هذا مفهوم القيد فيما تقدم والقيد معتبر في المسئلة الثانية الآتية أيضا وهي قوله كبيعه لغير من عليه فذلك  
 قال الشارح في تفسير الضمير أي الدين غير المثلث فكان عليه تأخير هذا المفهوم عما يأتي أو ينه عليه أيضا فيما  
 بعد اه فقوله فلا يصح استبداله أي ولا يبيعه لغير من هو عليه (قوله أما الدين المثلث) أي المبيع في العقد  
 الواقع بلفظ يبيع أو سلم لان المبيع في الذمة بلفظ المبيع عند المصنف سلم لان الاحكام عنده تتبع المعنى لا اللفظ  
 والمعتمد عند شيخنا ان الاحكام تتبع اللفظ فعليه يكون المبيع في الذمة بلفظ المبيع بعبارة سلما فيجوز  
 الاستبدال عنه وظاهر كلام شيخنا هنا واقفة الشارح على ذلك ونحو الفقه في ذلك في باب السلم وكتب أيضا أي  
 الذي عقد عليه بلفظ السلم ومثله ما عقد عليه بغير لفظ السلم وفي كلام الشهاب عميرة لو قال بعثك ثوبا في ذمتي  
 صفتهما كذا ان عقديهما وقيل سلما وقرعوا صحة الاعتراض على كونه يباعا وعدم صحته على كونه سلما والحاصل  
 ان ما في الذمة ان كان مضمنا امتنع الاستبدال عنه والاجاز في العباب ولو صالح عن المسلم فيه صح وكان فسخا  
 اه حل (قوله كالمسلم فيه) أي ولو كان نقدا كان أسلم عبدا في نقد على المعتمد في شرح الروض وغيره وقولهم  
 يصح الاستبدال عن الثمن جرى على الغالب أي ما لم يكن مسلما فيه (قوله أيضا كالمسلم فيه) أي والمبيع في  
 الذمة ان عقد عليه بلفظ السلم اه سلطان (قوله بما لا يتضمن اقاله) بان كان بغير جنس ذلك الثمن أو  
 بزيادة أو نقص أو تفاوت صفة والاصح لانه اقاله بلفظ المبيع وفيه ان هذا هو المسلم فيه فيجب حينئذ على المسلم  
 قبوله اه حل وقوله وفيه ان هذا هو المسلم فيه سبق فلم لان صورة الاقاله في السلم ان يقبل المسلم المسلم اليه من  
 عقد السلم ويصير المسلم يستحق على المسلم اليه رأس المال لما علمت ان الاقاله فسخ بنفس الثمن الاول والثمن  
 هنا هو رأس المال فيقول المسلم للمسلم اليه أقتلك سواء قال برأس المال أو لم يقل لما تقرر في التهمة السابقة انه  
 لا يشترط فيها ذكر العوض (قوله بما لا يتضمن اقاله) كان أسلم اليه قرشا على أردب قمح في ذمته ثم أراد أن  
 يستبدل الاردي بآردب فول فانه لا يصح أمالوا استبدل بالمقابل وهو القرش فانه يصح اه بش ويصير القرش  
 ديناً على المسلم اليه فيصح حينئذ الاستبدال عنه (قوله فانه معرض بانقطاع الخ) والحيلة في ذلك ان يتقاضا عقد  
 السلم ليصير رأس المال ديناً في ذمته ثم يستبدل عنه بشرطه الآتي اه زي (قوله لا لنفساخ) أي على القول  
 الضعيف والافسأني انه لا يفسخ بالانقطاع بل يتخير المسلم اه حل فقوله أو الفسخ هو المعتمد يعني انه اذا  
 انقطع المسلم فيه في وقت الاول قبل ان يفسخ السلم وقيل يثبت للمسلم الخيار بين الفسخ والاجازة وهو المعتمد  
 (قوله ونحوه) أي من دين الغرض ودين الاتلاف ودين الاجرة وكل مضمون ضمان عقد اه حلي (قوله  
 كبيعه الخ) الضمير راجع للدين المقيّد بكونه غير مضمون وبكونه بغير دين فاشترط كونه بغير دين في هذه المسئلة  
 منته فادمن المتن فكان على الشارح تقديم قوله بغير دين على قول المتن لغير من عليه حتى يكون من تمام تفسير  
 الضمير فكان يقول كبيعه أي الدين غير المثلث بغير دين لغير من عليه (قوله أي الدين غير المثلث) أي بالضمير  
 راجع للدين المستبدل عنه بقبديه والكاف للتظهير اه شيخنا (قوله بغير دين) أي سابق على الاستبدال والا  
 فلو باع بدين يلتزمه وقت العقد فصح اه سلطان (قوله بمائة) أي من الاعيان أو من الدين المنشأ وقت  
 العقد (قوله كارجحه في الر وضة) وقد أقي بذلك النووي قال في القوت واعتمده اه مر \* (فرع) \* لو كان

والثمن النقد فان لم يكن أو  
 كانا نقيدين فهو ما اتصل به  
 الباء والمثلث مقابله أما الدين  
 المثلث كالمسلم فيه فلا يصح  
 استبداله بما لا يتضمن اقاله  
 لعدم استقراره فانه معرض  
 بانقطاعه لانفساخ أو  
 الفسخ ولان عنه قصد  
 بخلاف الثمن المذكور  
 ونحوه وتعبيري بالمثلث  
 ودين الاتلاف أهم من  
 تعبيري بالمسلم فيه وبقيمة  
 المتلف (كبيعه) أي الدين  
 غير المثلث (لغير من) هو  
 (عليه) بغير دين (كان باع)  
 لعمره (مائة) له على زيد  
 بمائة فانه صحيح كارجحه في  
 الروضة هنا وفي أصلها آخر  
 الخلع كبيعه ممن هو عليه وهو  
 الاستبدال السابق ورج  
 الاصل البطلان لعجزه عن  
 تسليمه والاول محكي عن  
 النص واختاره السبكي قال  
 ابن الرفعة

ويشترط كون المدين  
ملياً مقراً وان يكون الدين  
حالا مستقراً (وشرط)  
لكل من الاستبدال وبيع  
الدين لغير من هو عليه في  
متفق عليه الر با كدراهم  
عن دنائير أو عكسه (قبض)  
للبديل في الاول والعوضين  
في الثاني (في المجلس) حذرا  
من الر با فلا يشترط تعيين  
ذلك في العقد كإلتصاف في  
الذمة (و) شرط (في غيرهما)  
أي غير متفق عليه الر با  
كثوب عن دراهم (تعيين)  
لذلك (فيه) أي في المجلس  
(فقط) أي لا قبضه فيه كإلو  
باع ثوباً بدراهم في الذمة  
لا يشترط قبض الثوب في  
المجلس وهذا مقتضى كلام  
الاكثرين في بيع الدين لغير  
من هو عليه وبه صرح ابن  
الصباغ واطلاق الشيخين  
كالغوى اشتراط القبض  
فيه محمول على متفق عليه الر با  
وخرج بغير دين فيما ذكر  
الدين أي الثابت قبل كان  
استبدل عن دينه ديناً آخر  
أو كان له ما دينان على ثالث  
فباع أحدهما الآخر دينه  
بدينه فلا يصح سواء اتحد  
الجنس أم لا انتهى عن بيع  
الكالي بالكالي رواه الحاكم  
وقال على شرط مسلم وفسر  
بيس الدين بالدين كإلورد  
التصريح به في رواية البيهقي  
والتصريح بشرط التعيين  
في غير الصلح من زيادتي ولا  
يجوز استبدال المؤجل عن الحال ويجوز عكسه وكان صاحب المؤجل بحله (وقبض غير منقول) من أرض وبيع

له دينار ذهباً على غيره فأخذ عنه ديناراً دون ديناره في القدر كأن كان ابراهيمياً أو سلطانياً فأخذ سليمانياً وأخذ  
مقدار الباقي فضة أو فلوساً ومثله مالو كان له محاق فضة فأخذ عنه عثمانياً فضة وثمانياً فلوساً فان أخذ ذلك  
بالصلح جاز وكأنه استوفى عن بعض ديناره ذهباً وعن الباقي فضة أو غيرهما وان كان بلفظ بيع أو تعويض  
لم يصح لأنه من قاعدة مدعومة ويفارق الصلح لأنه يشترط بقناعة المستحق ببعض حقه كذا قرره مر وقال أنه  
أفتى بذلك في حياة والده وأقره عليه وان لو أله افتاء بموافقة ذلك اه سم (قوله ويشترط) أي في بيع الدين  
لغير من هو عليه اه (قوله كون المدين ملياً) أي موسراً من الملاة وهي السعة وقوله مقراً أي أو عليه بينة  
وقوله مستقراً أي مأموناً من سقوطه ليخرج الجعل والاحرة قبل انقضاء المدة اه شيخنا (قوله كإلتصاف في  
الذمة) أي في بيع الدين لمن هو عليه أي استبدل في الذمة كان قال استبدلت عن الدراهم التي في ذمتك ديناراً في  
ذمتك ويقبضه في المجلس ويجري هذا في بيعه لغير من هو عليه أيضاً كان باع لعمر ومائة له على زيد بمائة في ذمة  
عمر اه والاولى أن يقال ان قوله كإلتصاف في الذمة تنظير لما نحن فيه من حيث اشتراط القبض في المجلس  
(قوله تعيين لذلك) أي للبديل في الاول والعوض في الثاني اه شيخنا (قوله تعيين فيه فقط) المعتمد في مسألة بيع  
الدين لغير الدين لغير من هو عليه انه يشترط القبض في المجلس للعوضين مطلقاً كإلو قضية اطلاق الشيخين واما  
في مسألة الاستبدال فالمعتمد فيها التفصيل بين المتحدين فيبشرط قبض البديل وغيرهما فيكفي تعيينه في المجلس  
(قوله كإلو باع ثوباً بدراهم الخ) قال الاسنوي وعلى هذا يكون قولهم ما في الذمة لا يتعين الا بالقبض محمول على  
ما بعد لزوم ما قبله فتعين برضاها اه حل وقوله في الذمة راجع لكل من الثوب والدراهم لأنه أنسب  
بالقاسم وهذا أي قوله كإلو باع ثوباً بالخ تنظير لما نحن فيه من حيث عدم اشتراط القبض في المجلس فهو راجع  
لقوله أي لا قبضه فيه وهذا التنظير لا يشترط فيه التعيين في المجلس فهو تنظير لما قبله من حيث عدم اشتراط  
القبض فقط اه شيخنا (قوله وخرج بغير دين الخ) هذا مفهوم القيد الثاني المصرح به أولاً بقوله بغير دين وثانياً  
بقوله كبينه اذ الضمير راجع للدين المستبدل عنه بقيد أي كونه غير ممن وكونه بغير دين هو عليه وأما مفهوم  
الاول فصرح به في الاول بقوله اما الدين المثلث وسكت عنه في الثاني اه شيخنا (قوله فيما ذكر) أي في بيع  
الدين لمن هو عليه ولغير من هو عليه (قوله كأن استبدل عن دينه) كأن كان لزيد على عمرو دينار ولعمر وعليه  
ربال فباع زيد لعمر والدينار بالريال (قوله أيضاً كان استبدل عن دينه الخ) كأن كان لزيد على بكر عشرة  
دراهم وبكر عليه دينار فلا يستبدل أحدهما عن دينه ديناً الاخر وقوله على ثالث كأن كان لزيد دينار على  
بكر ولعمر على بكر دراهم فلا يصح ان يبيع أحدهما ديناره بدراهم الا خرم كونهما في الذمة من غير قبض  
اه شيخنا (قوله عن بيع الكالي بالكالي) هو بالهمزة كإلتصاف شرح الحديث اه فتح الباري للحج على  
بخاري وهو من الكلاءة وهي الحفظ ولا شأن للدين محفوظ فكيف أطلق عليه اسم الفاعل والقياس اسم  
المفعول وجوابه انه متناول ومن جملة ما قيل في تأويله انه استعمل الاول في موضع الثاني مجازاً كقوله تعالى  
ماء دافق أي مسد فوق ولا عاصم اليوم من أمر الله أي لا معصوم اه شوبري (قوله وفسر ببيع الدين بالدين  
الخ) هذا التفسير ذكره الفقهاء أخذوا من الرواية الاخرى والذي في الصحاح وغيره ان الكالي بالكالي هو  
النسيئة بالنسيئة أي المؤجل اه سم (قوله في غير الصلح) كأنه أشار الى ان المنهاج شرط ذلك في الصلح في باب  
الصلح تأمل وكان التعبير بالتصريح فهمه من اقتصار المنهاج على نفي اشتراط القبض في المجلس تأمل اه سم  
(قوله ولا يجوز استبدال المؤجل عن الحال) كأن يكون لزيد على عمرو عشرة حالة فيستبدل زيد عنها عشرة مؤجلة  
الى شهر بحيث يصير لا يستحق المطالبة قبلها الا بعد انقضاء الشهر فهذا هو الباطل وأما لو أجل الحال من غير عقد  
بوجب استحقاق التأخير كأن صبر زيد على عمرو فيما ذكر شهر أو أكثر فهو خير من قبيل قوله تعالى وان كان  
ذو عسرة فنظرة الى ميسرة تأمل (قوله وقبض غير منقول الى قوله ومنقول بنقله الخ) أي وكان في هاتين حاضرا



بدليل قوله وشرط في غائب الخ أي وكان بيد غير المشتري بدليل قول الشارح فيما بعد فان كان المبيع حاضر الخ وحاصل ما يقال في هذا المقام ان الصور ثمانية لان المبيع اما منقول أو غيره وكل منهما اما حاضر أو غائب وكل اما بيد المشتري أو غيره وكلها تؤخذ من كلام المتن وهو ما ومنطوقا كما صنفه في الشرح فأشار بقوله وقبض غيره منقول بتخليةه ومنقول بنقله الى اثنين منها وهما المنقول وغيره الحاضر ان اللذان بيد غير المشتري بدليل قوله وشرط في غائب الخ وقول الشارح بعد فان كان المبيع حاضر اييد المشتري الخ والحكم في هذه الحالة انه يشترط النقل بالفعل والتخلية كذلك والتفريق فيهما ان كان مشغولا بامتنعة غير المشتري واذن البائع ان كان له حق الحبس والتقدير ان كان المبيع مقدرا وأشار بقوله وشرط في غائب الخ الى اثنين منها وهما المنقول وغيره الغائبان اللذان بيد المشتري كما أشار اليه في الشرح والحكم في هذه الحالة انه يشترط مضي زمن يمكن فيه المضي اليه والنقل في المنقول والتخلية في غيره والتفريق فيهما ان كان مشغولا بامتنعة غير المشتري والتقدير ان كان المبيع مقدرا واذن البائع ان كان له حق الحبس وأشار بقوله نعم الخ الى اثنين منها وهما المنقول وغيره الغائبان اللذان بيد غير المشتري والحكم حيثئذ انه يشترط مضي زمن يمكن فيه النقل أو التخلية والتفريق فيهما ان كان مشغولا بامتنعة غير المشتري والتقدير ان كان مقدرا واذن البائع ان كان له حق الحبس اهـ شيخنا وعبرة قل على المحلى حاصل أطراف هذه المسئلة ان المبيع اما منقول أو غيره وكل اما حاضر في مجلس العقد أو غائب عنه وكل اما بيد المشتري أو غيره وكل اما مشغول أو غير مشغول واما بامتنعة المشتري أو البائع أو أجنبي أو مشتركة والمشتري كذا اما بين اثنين منهم أو بين ثلاثة والمراد بامتنعة المشتري ماله يد عليها وحده ولو بوديعة وان كانت للبائع أو لأجنبي وكذا البقية وحاصل الحكم في قبضه انه يشترط في المنقول نقله ولو حكما وفي الغائب مطاقا مضي زمن يمكن الوصول فيه اليه عادة ثم ان كان كل منهما غير مشغول بامتنعة اشترط تمكن المشتري منه بتسليم مفتاحه مثلاً والاذن له في فعله واشترط اذن البائع له في قبضه ان كان له حق الحبس وان كان مشغولا بامتنعة المشتري وحده اشترط مضي زمن التفريق لافعله أو بامتنعة غيره اشترط التفريق بالفعل وهذا الوجه الذي لا يتجه غيره وما في المنهج وغيره من الاضطراب الذي منشؤه تفسير الاقباض تارة باللفظ وتارة بالتمكين وغير ذلك وتفسير التخلية كذلك يجب رجوعه الى ما وافق ما ذكرناه وبالله التوفيق والهداية الى سواء الطريق انتهت وفي سم ما نصه قوله وقبض غير منقول الخ اعلم ان المبيع عقار ومنقول وكل منهما اما حاضر بمجلس العقد أو غائب عنه وكل منهما اما بيد المشتري أو بيد غيره من بائع أو غيره فاذا كان عقارا غائباً بيد غير المشتري من بائع أو غيره فلا بد في قبضه من تسليم مفتاحه ان كان له مفتاح نعم ان قال له البائع تسلمه واصنع له مفتاحاً فينبغي ان يستغنى بذلك عن تسليم المفتاح ومن تفريقه من امتنعة غير المشتري ومن مضي زمن يمكن فيه الوصول اليه والاستيلاء عليه حتى لو سلم المفتاح لو كيله الحاضر عند البيع وفرغ المبيع من الامتنعة المذكورة لم يحصل القبض بذلك قبل مضي الزمن المذكور وان كان منقولاً غائباً بيد غير المشتري من بائع أو غيره فلا بد في قبضه من نقله بالفعل مع مضي زمن يمكن فيه الوصول اليه ونقله حتى لو نقله وكيل المشتري الحاضر عنده لم يحصل القبض بذلك قبل مضي الزمن المذكور وان كان عقاراً غائباً بيد المشتري فلا بد من تفريقه من امتنعة غيره ومن مضي زمن يمكن فيه الوصول والاستيلاء عليه وان كان منقولاً غائباً بيد المشتري فلا بد من مضي زمن يمكن فيه الوصول اليه ونقله وان كان عقاراً حاضراً بيد غير المشتري فلا بد من تسليم مفتاحه ان كان له مفتاح وتفريقه من امتنعة غير المشتري وان كان منقولاً حاضراً بيد غير المشتري فلا بد من نقله بالفعل وان كان عقاراً حاضراً بيد المشتري فلا بد من تفريقه من امتنعة غيره ومن مضي زمن يمكن الاستيلاء فيه عليه وان كان منقولاً حاضراً بيد المشتري فلا بد من مضي زمن يمكن فيه نقله وفي جميع الصور لا بد من اذن البائع ان كان له حق الحبس والا فلا حاجة لاذنه هكذا كان ظهراؤه حاصل مرادهم ثم سألت العلامة الشيش محمد الرملي عن حاصل

المسئلة فأجابني بعد عام بان ذلك هو الذي ظهر له بعد المراجعة والتأمل وقد أفاد قبل افادة ذلك انه لو كان منقولاً  
 خفي فابيد المشتري حقيقة كسوب هو رافع لها بيده كان مقبوضاً بنفس العقد والله تعالى أعلم ثم بعد ذلك قال  
 ينبغي انه لا بد من مضي زمن بعد العقد يمكن فيه تناوله ورفعه اه أقول وهذا هو قياس اعتبار مضي زمن يمكن  
 فيه الوصول والنقل فيما كان غائباً وهو بيد المشتري فتأمل اه سم وهذا التفصيل كله انما هو في القبض  
 المصحح لا تصرف وأما القبض الناقل للضمان عن البائع فداره على استيلاء المشتري على المبيع سواء نقله  
 أو لا سواء دخل البائع بينه وبينه أو لا سواء أذن له في القبض أو لا سواء كان له حق الحبس أو لا فحق استولى  
 المشتري على المبيع اتفق الضمان عن البائع بمعنى انه لو تلف حينئذ لا ينفسخ العقد أو تعيب لا يثبت الخيار  
 للمشتري ولورجع الى البائع لا يرجع الضمان اليه وقوله وسواء كان له حق الحبس أم لا هذا مبني على كلام  
 الشرح في الفرع الاول حيث قال فان استقل بقبضه الى قوله ويستقر عنه عليه وهي طريقة مرجوحة كما  
 سيأتي وكما تقدم ان البائع لو كان له حق الحبس وأخذ المشتري بغير اذنه لا ينتفي عنه الضمان بمعنى انه لو تلف  
 في هذه الحالة انفسخ البيع وعبارة شرح مر ثم شرع في بيان القبض والرجوع في حقيقته الى العرف فيه  
 لعدم ما يضبطه شرعاً وأولاه كالأحياء والحرز في السرقة وذلك اما غير منقول أو منقول اه وكتب عليه ع ش  
 قوله ثم شرع في بيان القبض أي للمبيع كما يدل عليه السياق لكن ما ذكره فيه لا يختص به بل يجري في سائر  
 صور القبض للمرهون والمؤجر وغيرهما اه شيخنا (قوله وقبض غير منقول) المراد بغير المنقول ما لا يمكن  
 نقله بحاله الذي هو عليه حالة البيع فلا ينافي ان الثمرة غير منقولة اه ع ش (قوله أيضاً وقبض غير منقول الخ)  
 دخل في كلامه ما لو اشترى أمتعة مع دار مفققة واحدة فان الاصح انه لا بد من نقل الامتعة وكذا لو اشترى الاب  
 مال ولده من نفسه وعكسه فانه لا بد من النقل في المنقول كما يحتاج الى الكيل اذا باع مكايلة اه ناشري اه  
 شوبري (قوله وشجرة) أي وان باعها بشرط القطع اه ع ش (قوله قبل أو ان الجذاذ) وكذا بعده على المعتمد  
 كما مر جوابه في مسئلة العرايا حيث اختلفوا فيها بالتخليط والبيع واقع بعد أو ان الجذاذ اه حل (قوله  
 الجذاذ) بفتح الجيم وكسر ها وبالذال المهملة والمججمة حكاهما صاحب المحكم وهو قطع ثمار النخل وقطافها  
 وحكى الجلال المحلي عن الصحاح انه بضمين اه شوبري (قوله فتعبري بذلك أعم) أي لانه يدخل فيه بيع  
 الثمر وكلام الاصل لم يشمله لكن في كلام بعضهم ما يفيد ان العقار يشمل الثمر عند الفقهاء فهو حقيقة  
 عرفية ولا أعجبه اه حل وحقيقة العقار لغته الارض والضيع والشجر وقيل والكرم اه حل وفي  
 المصباح والضيعة العقار والجمع ضياع مثل كلبه وكلاب وفيه أيضاً والعقار بوزن سلام كل ملك ثابت له أصل  
 كالدار والنخل قال بعضهم ور بما أطلق على المتاع والجمع عقارات اه (قوله أعم من قوله وقبض العقار)  
 وجهه العموم شموله لغير النخل من الشجر والثمر المبيعة على الشجر فان العقار على ما في المختار الارض  
 والضياع والنخل لكنه قال في باب العين الضيعة العقار ثم قال قلت قال الازهرى الضيعة عند الحاضرة النخل  
 والكرم والارض والعرب لا تعرف الضيعة الا الحرفة والصناعة وعليه فوجه العموم شموله للثمر اه  
 ع ش (قوله بتخليطه لمشتري) أي بلفظ يدل على التخليط أو ما يقوم مقامه ومجمل اشتراط ذلك كما هو ظاهر  
 اذا كان له حق الحبس أما اذا لم يكن له حق الحبس فسيأتي انه يستعمل المشتري بقبضه اه طنداني اه شوبري  
 (قوله ويسلم المفتاح) عطف خاص لان هذا من افراد التمكن ولو كان في الدار أما كن لها مفتاح فلا بد من  
 تسليم تلك المفتاح وان كانت تلك الاماكن صغيرة كالخزائن الخشب اه من الحلبي وقد علمت ان اشتراط  
 التخليط بالمعنى المذكور محل ان كان للبائع حق الحبس والا فلا للمشتري الاستقلال كما سيأتي وعلمت أيضاً ان  
 هذا في القبض المفيد لصحة التصرف أما الناقل للضمان فلا يتوقف على شيء من ذلك (قوله ويسلم المفتاح)  
 أي ان وجد نعم لو قال له البائع تسلمه واصنع له مفتاحاً في ان يستغني بذلك عن تسليم المفتاح اه سم

وشجر وثمره مبيعة عليها  
 قبل أو ان الجذاذ  
 فتعبري بذلك أعم من قوله  
 وقبض العقار (بتخليطه  
 لمشتري) بان يمكنه منه البائع  
 ويسلم المفتاح



على منسج أي ومع ذلك ينفسخ العقد في المفتاح بالنسبة لما يقابل من الثمن ويثبت للمشتري الخيار بتلقه في يد البائع وان كانت قيمة المفتاح نافذة اه ع ش على مر (قوله وتفرغ من متاع غيره) أي ان كان طرفا في العادة والافلو كان على رأس النخلة شيء كتوب لا يشترط في قبضها تفرغها منه اه شيخنا وخرج بالمتاع الزرع فلا يشترط تفرغ الارض المبيعة منه حيث يصح بيع الارض مع وجوده لان الغالب ان زمان تفرغها يطول بخلاف تفرغ المتاع والمراد بمتاع المشتري ماله عليه يدبان يكون ملكه أو مستأجرا أو مستعيرا أو غاصبale أو موصى له بمنفعة وكذا امره وناه وودوعا عنده وان لم تكن يده ضامنة وان كان ذلك مما لو كاللبيع والمراد بمتاع غير المشتري ان يكون له أي الغير عليه يدوان كان مما لو كاللبيع اه حل (قوله أي غير المشتري) من مستأجرا أو مستعير وموصى له بالمنفعة وغاصب واستثنى السبكي الحقيق من الامتعة كالخصير وبعض الماعون فلا يشترط في التخلية اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله وبعض الماعون ولا فرق في ذلك بين الغني والفقير فيما يظهر أما صغير الجرم الكبيرة القيمة كجوهرة فيمنع من صحة القبض في المحل الذي يعد حفظه كخزانة مثلا كما شمله المستثنى منه (قوله لعدم ما يضبطه الخ) صريح ما ذكر ان العرف مؤخر عن اللغة والذي في جمع الجوامع خلافه وهو تقديم العرف على اللغة وقد يقال ان ذلك في الالفاظ الموضوعة لمعان وهذافي المراد من اللفظ الذي لم يوضع لمعنى وانما فهم معناه من الاستعمال بقرائن الاحوال اه ع ش وعبارة الشورى قوله لعدم ما يضبطه الخ قال الجلال الاسنوى في شرح منهاج البياضى واعلم ان من القواعد المشهورة على السنة الفقهاء ان ما ليس له حد في الشرع ولا في اللغة يرجع فيه الى العرف أي كالقبض والحرق قال والذي في شرح المذهب وليس هذا محال لما يشول الاصوليون من ان لفظ الشارع يحمل على المعنى الشرعى ثم العرفي ثم اللغوي لان مراد الاصوليين اذا تعارض معناه في العرف ومعناه في اللغة فانما يرجع فيه الى العرف ولهذا قالوا كما ليس له حد في اللغة ولم يقولوا ليس له معنى فالمراد ان معناه في اللغة لم ينصوا على حده كما بينته فيستدل بالعرف عليه اه وفي الابواب في كتاب الحيض ما يعلم منه ما فيه اه فليتمأمل وفي شرح الروض في أحكام الوصية اللفظية وكتاب الايمان ماله به ذاتا علق فليراجع اه (قوله فاسوى المحل مقبوض) ظاهره وان كانت الامتعة في جانب من المحل وهو واضح ان اعلق عليها باب ذلك المحل والافينبغي حصول القبض فيما عدا الموضوع الحاوى للامتعة عرفا اه ع ش على مر (قوله أولى من تعبيره بامتعة البائع) وجه الاولوية ان اضافة الامتعة للبائع توهم انه لا يشترط التفرغ من امتعة غيره من غاصب وغيره اه ع ش (قوله ومنقول ينقله) أي ولو في حق متولى الطرفين كالأب اه برماوى ومران اتلاف المشتري قبض وان لم يجز نقل والقسمة ان جعلت بيعا لا يحتاج فيها الى تحويل المقسوم اذ لا ضمان فيها حتى يسقط بالقبض اه شرح مر (قوله ومنقول ينقله) واذا نقله المشتري من غير اذن البائع أصلا حصل القبض الناقل للضمان لا المقيد للتصرف وكذا لو نقله باذنه لكن لا عن جهة القبض فان نقله باذنه في النقل للقبض حصل القبض المقيد للتصرف سواء كان المكان الذي نقل اليه مختص به البائع أو لا لكنه ان كان للبائع صار المشتري غاصباله اذ لم يأذن في النقل اليه مع صحة القبض المقيد للتصرف فينبذ تفصيل المتن بقوله لما لا يختص الخ انما هو في كون المشتري غير غاصب وكونه مستعيرا أو أما القبض المقيد للتصرف فلا بد فيه من الاذن في النقل للقبض في المستثنين وان أوهام كلامه خلافة فتشول الشارح في النقل للقبض كان عليه ان يقول اليه اذ هو محل التفصيل كما أشار له بعد بقوله الذي أذن في النقل اليه أي أولم يأذن أصلا (قوله من سفينة) أي في البحر مطلقا أو صغيرة في البر والافهى غير منقولة اه شيخنا وفي ع ش على مر مانصه قوله كسفينة أي فان كانت كبيرة وهي على البراكتفى بالتخلية مع التفرغ فيما يظهر اه وقال مر اذا كانت لا تتجر بالجر فهى كالقار سواء كانت في البر أو البحر والافس كما تقول سواء كانت في البر أو البحر قال وينبغي ان يكون المراد بكونها تتجر بجره أي ولو بمداونة غيره

(وتفرغ من متاع غيره) أي غير المشتري نظر الا عرف في ذلك لعدم ما يضبطه شرعا أو لغة فان جمع الامتعة التي في الدار المبيعة يجعل منها وخلي بين المشتري وبينها فاسوى المحل مقبوض فان نقل الامتعة منه الى محل آخر صار قابضا للجملة وتعبيرى بمتاع غيره أولى من تعبيره بامتعة البائع (و) قبض (منقول) من سفينة أو حيوان أو غيرها

على العادة ولا يشترط ان تكون بحيث تنجر بحره وحده بدليل ان الحمل الثقيل الذي لا يقدر وحده على نقله  
ويحتاج الى معاونة غيره فيه من المنقول الذي يتوقف قبضه على نقله ولا يشترط أيضا انها تنجر بحره مع الخلق  
الكثير والافضل سفينه يمكن جرها بجمع الخلق الكثير لها اه سم على منسج وهو واضح اه بالحرف  
(قوله بنقله) أي نقل المشتري له ولو بنائه وان اشترى حيزه بعده أو اشترى مع الحيزه فمالم يكن تابعه غير  
مقصود كالماء الموجد حال شراء البئر وكنتل الحيوان أمره بالانتقال مع انتقاله ولا يكفي ركوبه واقفا  
ولا استخدام الرقيق كذلك ولا الجالس على الفراش نعم يبرأ البائع بذلك من ضمانه اه حل أي لماعلمت  
من ان المدا في براءة البائع من الضمان على استيلاء المشتري بوجه ما اه وقوله أي نقل المشتري له ومثله  
نقل البائع في الصورة التي أشار لها الشارح بقوله ووضع البائع الخ وفي سم مانصه \* (فرع) \* اشترى دارا  
فيها بئر ماء ودخل الماء الموجد في البيع بشرطه فهل يشترط في القبض نقل الماء كالماء الموجد في دارا ومنقول لا فيها  
معها الا بد من نقله على الصحيح أو لا لمحض التبعيه وكونه غير مقصود والثاني أوجه وفاقا لم اه (قوله مع تفريغ  
السفينة الخ) ويدخل في بيعها آلتها وان كانت منفصلة كالمسك كره الخالي في بيع الاصول والثمار عند قوله  
ومثبت فيها البقاء اه (قوله المشعونة بالامتنع) ومثل السفينة في ذلك كالماء في العادة فلا بد من  
تفريغها بخلاف غيره نظير الحيوان لا بد من طرفا عادة فلا يشترط القاءها عن ظهره ومن الامتنع آلات السفينة  
اه حل (قوله لا يختص بائع به) يقتضي انه لو نقله الى مشترك بين البائع وغيره حصل القبض ولو بغير  
اذن قاله الاسنوي وفيه نظر والمعتد انه لا يحصل القبض بالنقل اليه كما هو قضية النظر اه زى أي فلا بد  
فيه من الاذن أيضا مع النقل اه شوبري فالأولى أن يقول للمالك البائع فيه حق (قوله كشارع) أي  
ومسجد وموات وقوله أو يختص به أي ولو بنحو اجارة وعارية ووصية ووقف اه شرح مر (قوله فيكون  
معياله) ولا يشك على ما تقرر من كونه معياله بالبقعة بالاذن وان كان الاستحقاق بالعارية مع ان المستعير لا يعبر  
لما يأتي ان له اناية من يستوفي له المنفعة لان الانتفاع راجع اليه وما هنالك من هذا اذا النقل للقبض انتفاع  
يعود للبائع يبرأ به عن الضمان فيكون اذنه فيه ولم يكن محض اعارة حتى يمنع وحيث قد قسمه في هذه معياله  
باعتبار الصورة لا الحقيقة اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله باعتبار الصورة قضيت انما لو تلفت البقعة  
تحت يد المشتري لم يضمن وهو ظاهر لما ذكره من انه في الحقيقة نائب في استيفاء المنفعة عن المستعير  
(قوله فان لم يأذن الا في النقل الخ) خصه في المطالب بما اذا كان له حق الحبس والافتيكتفي بالاذن في النقل اه  
وعبارة شرح الروض والا أي وان لم يأذن أو أذن في مجرد التحويل وكان له حق الحبس فلا يكون قبضا بحوزة  
للتصرف انتهت ولا يخفى وضوح هذا القيد أعني قوله وكان له حق الحبس لانه اذا لم يكن له حق الحبس لم يحتاج  
لاذنه في القبض بل يجوز القبض بغير اذنه ولا مانع حينئذ لعدم اذنه في استعماله كما فاذا أذن زال هذا  
المانع لكن في تخيلي ان مر نقل عن والده وامتد خلاف ذلك وانه لا يصح القبض اذا أذن في مجرد التحويل  
سواء كان له حق الحبس أو لا فليراجع وليحرر ويمكن ان يوجه بانه اذا أذن في النقل لغير القبض لم يكن النقل  
للقبض مأذونا فيه وذلك يتضمن المنع من شغل المكان لغرض القبض فهو بمنزلة ما اذا نقله بلا اذن اه سم  
(قوله فان لم يأذن الا في النقل) أي لم يتعرض ليكون النقل الى المكان المذكور بل أذن في النقل في حد ذاته  
قال ع ش على مر قال سم على حج وينبغي ان يكون الامر كذلك اذا لم يحصل اذن مطلقا اه  
(قوله وان حصل الضمان اليد) وكذا الضمان العقد فينبغي على الاول انه لو تلف حينئذ عند المشتري ثم خرج  
مستحقا فان المالك يطالب المشتري وهو يرجع على البائع بما يغرمه من بدله ويتبين ان لا عقد فيرجع بثمنه  
على البائع ان كان قبضه والاسقط عنه وينبغي على الثاني انه لو تلف عند المشتري بل أو عند البائع فيمأل وأرجعه  
المشتري له للتوثيق به ان كان له حق الحبس ولو كان هذا التلف بفعل البائع فان العقد لا يفسخ ولا يسقط الثمن

(بنقله) مع تفريغ السفينة  
المشعونة بالامتنع نظرا  
للعرف فيه وروى الشيخان  
عن ابن عمر كانا نرى الطعام  
جزا فافتنانا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أن يبيعه حتى  
ننقله وقيس بالطعام غيره  
هذا ان نقله (الماء) أي لحيز  
(لا يختص بائع به) كشارع  
أو دار للمشتري (أو)  
يختص به ~~لكن~~ نقله  
(بأذنه) في النقل للقبض  
(فيكون) مع حصول  
القبض به (معياله) أي  
للمعير الذي اذن في النقل  
اليه لا قبض فان لم يأذن الا  
في النقل لم يحصل القبض  
المفيد للتصرف وان حصل  
لضمان اليد



عن المشتري لان هذا القبض كاف في نفل الضمان عن البائع هذا هو التحقيق في المسئلة ولا ينظر لغيره مما كتب هنا اه شيخنا (قوله ولا يكون معيرا للعين) أي بل يكون المشتري غاصبا له اه ع ش (قوله نقله الى متاع مملوك الخ) وصورة المسئلة انه وضع ذلك المملوك أو الماعز في ذلك الحيز باذن البائع اه زى (قوله بتناوله باليد) أي وان لم يضعه من يده كالدرهم وكثوب لبسه فهذا قبض لان نقل فيه فهو مستثنى من النقل بخلاف غير الحقيقة لا بد ان يضعه لانه لا يكون منقول الا ان وضعه فلو مشى به مدة مديدة لا يعد تناقلا له وهل يتعين وضعه في غير محله أو ولو في محله الذي أخذ منه اه حل ثم رأيت في ع ش على مر ما نصه (فرع) \* محل المنقول ومشي به الى مكان آخر هل يحصل القبض بمجرد ذلك أم لا بد من وضعه مال مر الى الثاني لانه لا يعد تناقلا له الا بعد وضعه فليحذر اه سم على منهج (قوله ووضع البائع المبيع) ظاهره الخفيف وغيره وقوله بين يدي المشتري أي بحيث يتناول به يده وان يكون أقرب الى المشتري منه الى البائع كفي الوسيط وسواء كان وضعه عن يمينه أو يساره بل أو خلفه كما قرره شيخنا مر وقوله لم يضمه أي ما لم يضع يده عليه ويستولى عليه والافض منه اه من الحلبي وقوله لم يضمه أي ضمان يده وظاهره أما ضمان العقد فيضمنه هذا الوضع حيث لم يخرج مستحقا بمعنى انه لو تلف لم يفسخ العقد (قوله نخرج مستحقا يضمه) أي لانه لم يضع يده عليه وضمن اليد لا بد فيه من حقيقة وضعها اه شرح مر (قوله وقبض الجزء الشائع) خرج به المعين فلا يصح قبضه الا بقطعه سواء كان تنقص قيمته بقطعه أم لا ولعل وجهه ان المعين لما كان المقصود من العقد عليه الانتفاع به وحده اشترط لصحة قبضه قطعه ليحصل المقصود به بخلاف الشائع فإنه لا يتأتى الانتفاع به وحده وانما يكون بجملة ما هو جزء منه فجعل قبضه بقبض الجميع لكن في سم على المنهج عند قول المصنف أول البيع ولا يصح بيع جزء معين ينقص بفصله قيمته أو قيمة الباقي ما حاصله انه قد يقال ما المانع من حصول قبض الجزء المعين بقبض الجملة فلا يتوقف قبض الجزء على قطعه اه ع ش على مر (قوله والزائد أمانة) أي حيث كان الباقي للبائع فان كان لغيره فلا بد من اذنه في القبض والامانة ان كان منقولا فان كان عقار لم يحتج الى اذنه لان اليد على المنقول حسنة وعلى العقار حكمية وفي كلام سم نقلا عن شيخنا مر ان اذن شريك البائع في المنقول شرط لصحة القبض لا لكونه أمانة فقط وذكروا في الرهن ان المتوقف على اذن الشريك الحل لصحة القبض اه حلبي وعبارة شرح مر ولوباع حصته من مشترك لم يجز له الاذني قبضه الا باذن شريكه والا فالحاكم فان قبضه البائع صار طريقا في الضمان والقرار فيما يظهر على المشتري علما بالحال أو جاهلا لحصول التلف عنده وان خص بعضهم ضمان اليد بحالة الجهل لان يد المشتري في أصلها يضمنان فلم يؤثر الجهل فيها انتهت وفي ع ش عليه ما نصه قوله لم يجز له الاذن أي ومع ذلك القبض صحيح كما هو ظاهر مر اه سم على سج (قوله أيضا الزائد أمانة) أي اذا قبضها النقل بدل البائع عنها فقط أمان قبضها ينتفع بها باذن من الشريك وجعل علقها في مقابلة الانتفاع بها فاجارة فاسدة فان تلفت بلا تقصير لم يضمن وان أذن له في الانتفاع بها لافي مقابلة شيء فعارية وان وضع يده عليها بلا اذن فغاصب كما ذكره ابن أبي شريف اه ع ش على مر (قوله وشرط في غائب) منقولا أو غيره وكان بيد المشتري بدليل كلام السارح بعد اه شيخنا وقد اختلفت نسخ شرح المنهج في مسألة الغائب كما ترى في نسخة هكذا وشرط في غائب عن محل العقد مع اذن البائع في القبض ان كان له حق الحبس مضى زمن يمكن فيه قبضه بان يمكن فيه المضى اليه والنقل في المنقول والتخلف والتفرغ في غيره الى ان قال نعم ان كان المنقول بيد البائع اشترط نقله أيضا اه وفي نسخة أخرى بدل قوله نعم الخ ما نصه نعم ان كان المبيع بيد غير المشتري اشترط نقله أو تخلفه أيضا اه عميرة فقوله في النسخة الاولى نعم ان كان المنقول بيد البائع اشترط نقله أيضا أي بالفعول زيادة على مضى الزمن بدل على تصوير ما قبله بما اذا كان بيد غير البائع ففضيته ان يكفي فيه امكان النقل في المنقول والتخلف في غيره فيكون قوله السابق والنقل في المنقول الخ معطوفا على المضى أي ومضى زمن يمكن فيه النقل لكن ينبغي حل

ولا يكون معيرا للعين وكنقله باذنه نقله الى متاع مملوك له أو ماعز في حيز يختص البائع به قاله القاضي ويمكن دخوله في قولنا لا يختص بائع به لصدقه بالمتاع فان كان المنقول خفيفا فقبضه بتناوله باليد ووضع البائع المبيع بين يدي المشتري قبض نعم ان وضعه بغير أمره نخرج مستحقا لم يضمه وقبض الجزء الشائع بقبض الجميع والزائد أمانة بيد القابض (وشرط في غائب)

الغير على المشتري فقط اذ لو كان بيد اجنبي لم يكف امكان النقل بالتخليه قبل لا بد من حقيقةهما كما حذرناه في الورقة  
الانحرى ثم ان التقييد بالمنقول على هذه النسخة غير منجبه بل كان ينبغي ان يزيد غير المنقول أيضا ويقول فيه اشترط  
التخليه فيه أي بالفعل وقوله في النسخة الثانية نعم ان كان المبيع بيد غير المشتري يدل على تصوير ما قبله بما اذا  
كان المبيع بيد المشتري وقوله والنقل في المنقول والتخليه معطوفان على قوله المضي اليه أي ويمكن فيه النقل  
والتخليه اذ لا تشترط حقيقة تهما في هذه الحالة وقوله والتفريغ فيه تسمح لان ظاهره ان المراد انه يشترط في  
هذه الحالة تقدير التفريغ وليس بواضح لانه ان كان مشغولا بامتنعة المشتري لم يشترط تفريغ لا حقيقة ولا  
تقديرًا وان كان فارغا فلا معنى لتقدير التفريغ مع عدم تصوره وان كان مشغولا بامتنعة غير المشتري فلا بد من  
التفريغ بالفعل فليتأمل وعبارة الروض وشرحه أحسن وأبين وأصوب وهي مانعه ولو خلى بينه وبين مبيع  
غائب غير منقول أو منقول في يده أمانة أو مضمونا ومضى زمن يمكن فيه القبض بان يمكن فيه الوصول إلى المبيع  
والتخليه في غير المنقول والنقل في المنقول كفي اه فلم يتعرض للتفريغ لانه علم من محل آخرانه لا بد منه  
بالفعل ان كانت الامتنعة لغير المشتري والالم يشترط تقديره وقوله بعدما تقدم فان كان المبيع حاضرا ممتنعا ولا  
أو غيره ولا امتنعة فيه لغير المشتري وهو بيده فهو مشغول بنفس العقد الذي في شرح الروض كنسخة من هذا  
الشرح اعتبار مضي زمن يمكن فيه النقل أو التخليه وهو الذي عليه المعقول اه سم (قوله عن محل العقد)  
أي مجلسه وان كان بالباد اه ع ش على مر (قوله مع اذن البائع في القبض) انظر ما الحكمة في تنبيهه  
الشارح على هذه المسئلة في بعض الصور دون بعض مع ان جميع صور الباب على حد سواء في هذا التقييد  
اه شيخنا (قوله مضي زمن الخ) وابتداءه من العقد ان لم يكن للبائع حق الحبس والافق حين الاذن اه  
بس (قوله والتفريغ في غيره) فيه تسمح لان ظاهره ان المراد انه يشترط في هذه الحالة تقدير التفريغ  
وليس بواضح لانه اذا كان مشغولا بامتنعة المشتري لم يشترط تفريغ لا حقيقة ولا تقديرًا وان كان فارغا فلا معنى  
لتقدير التفريغ مع عدم تصوره وان كان مشغولا بامتنعة غير المشتري فلا بد من التفريغ بالفعل اه سم  
وأجاب شيخنا عن ذلك بان هذا الاشكال لا يتوجه على كلام المؤلف الا عند جعل التفريغ معطوفا على المضي  
الواقع فاعلا ليمكن في كلام الشارح فان جعل معطوفا على مضي الواقع نائب فاعل لشرط فلا اشكال في  
كلامه ويندفع الاشكال أيضا عند جعله منصوبا على كونه مفعولا معه اه تقرير الشيخ عبدربه وكان الاولى  
للشارح تقديم قوله في غيره على قوله والتفريغ لما علمت آتيا أن التفريغ شرط في كل من المنقول وغيره اه  
(قوله لان الحضور) أي حضور المبيع الى مجلس العقد ليقبض فيه وقوله فلما أسقطناه أي الحضور لمعني هو  
المشقة تأمل (قوله بقي اعتبار الزمن) ويرتب على ذلك أنه اذا تلف قبل مضي الزمن يكون من ضمان البائع  
أو بعده يكون من ضمان المشتري اه برماوى (قوله اشترط نقله أو تخليته أيضا) المعنى أنه لا يكتفى بمضي زمن  
امكان النقل فقط بل لا بد مع ذلك من النقل بالفعل كان يوجد النقل في الزمن الذي حصل بعد امكان الوصول  
اليه وليس المراد أنه لا بد من زمن بعد زمن امكان الوصول يوجد فيه النقل بالفعل فيكون الحاصل بعد امكان  
الوصول زمانين أحدهما يمكن فيه النقل والاخر يوجد فيه لان اعتبار مثل ذلك لا معنى له اه ع ش وكان  
عليه أن يقول اشترط نقله أو تخليته وتفرغه (قوله أو تخليته) أي بالفعل وقوله أيضا أي كما يشترط ذلك في  
الحاضر الذي بيد غيره أي وتفرغه من امتنعة غير المشتري بالفعل وكتب أيضا قوله أيضا أي كما يشترط  
مضي زمن يمكن فيه الوصول اليه حتى لو سلم المفتاح لو كيله الحاضر عند المبيع فتسلمه الوكيل المذكور وفرغ  
المبيع من الامتنعة المذكورة قبل مضي الزمن المذكور لم يحصل القبض اه حل (قوله أيضا) أي كما يعتبر مضي  
زمن يمكن فيه الوصول اليه اه شيخنا (قوله فان كان المبيع حاضرا) هذا تقييد لما تقدم في المتن من قوله  
وقبض غير منقول وقبض منقول الخ أي فعل ما تقدم اذا كان حاضرا لم يجعل العقد وليس بيد المشتري كما نهى عليه

عن محل العقد مع اذن  
البائع في القبض ان كان له  
حق الحبس (مضي زمن  
يمكن فيه قبضه) بان يمكن  
فيه المضي اليه والنقل في  
المنقول والتخليه والتفريغ  
في غيره لان الحضور الذي  
كان وجهه لولا المشقة لا يتأتى  
الا بهذا الزمن فلما أسقطناه  
لمعني ليس موجودا في الزمن  
بقي اعتبار الزمن نعم ان كان  
المبيع بيد غير المشتري اشترط  
نقله وتخليته أيضا وتعبيري  
بما ذكر أولي من قوله يمكن  
فيه المضي اليه فان كان  
المبيع حاضرا ممتنعا أو غيره



ولا أمتعة فيه غير المشتري

وهو بيده أعبر في قبضه مضي  
 زمن يمكن فيه النقل أو التخلية  
 ولا يحتاج فيه إلى إذن البائع  
 إلا أن كان له حق الحبس هذا  
 كله فيما يبيع بلا تقدير بكيل  
 أو غيره فإن يبيع بتقدير  
 فسيأتي بشرط في المقبوض  
 كونه مرثيا للقابض والا  
 فكما يبيع كما نفسه  
 الزر ككتبي عن الإمام  
 \* (فروع) (له) أي  
 المشتري (استقلال قبض)  
 للمبيع (أن كان الثمن  
 مؤجلا) وإن حل (أو) كان  
 حالا كله أو بعضه (سـ) سلم  
 الحال) المستحقة فإن لم يسلمه  
 بأن لم يسلم شيئا منه أو سلم  
 بعضه لم يستقل بقبضه فإن  
 استقل به لزمه رد له لأن البائع  
 يستحق حبسه ولا ينفذ  
 تصرفه فيه لكنه يدخل في  
 ضمانه ليطالب به أن خرج  
 مستحقا ويستقر عنه عليه  
 وقولي أو سلم الحال أولى من  
 قوله أو سلمه أي الثمن (وشرط  
 في قبض ما يبيع مقدر ماع  
 ماصر نحو ذرع) بالجسم  
 المزال من كيل ووزن وعد  
 بأن يبيع ذراعا كان يذرع  
 أو كيلا كان يكال أو وزنا  
 أن كان بوزن أو عد أن كان  
 بعد الأصل في ذلك خبره سلم  
 من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى  
 يكاله دل على أنه لا يحصل فيه  
 القبض إلا بالكيل مثاله بعثك  
 هذه الصبرة كل صاع بدينار

أه حل وقال ع ش أنه مضمون قوله في غائب وهو غير ظاهر (قوله ولا أمتعة فيه غير المشتري) فإن كانت  
 فيه فلا بد من تفريغه (قوله مضي زمن يمكن فيه النقل) ظاهره وإن كان ذلك المنقول خفيفا كثوب رافعه يده  
 فلا بد من مضي زمن بعد العقد يمكن فيه تناول ذلك الثوب ولا يكون مقبوضا بنفس العقد أه حل (قوله إلا  
 أن كان له حق الحبس) هذا شرط في جميع الصور ولا في خصوص هذه أه حل (قوله كونه مرثيا) قال ج  
 ويتعين حله على الحاضر دون الغائب لأنه يتسامح فيه ما لا يتسامح في الحاضر كامر والمعتد دخلا فهو أنه لا بد  
 من اعتبار الرؤية مطلقا (قوله أيضا كونه مرثيا للقابض) سواء رآه عند العقد أم لم يره أصلا بأن اشتراه  
 وكيله على المعتد أه امداد قال الشيخ ظاهره أنها لا تنكفي الرؤية عند العقد أو قبله وإن كان لا يتغير غالبا  
 بخلاف البيع ويمكن الفرق أه ولعله أن البيع عهد فيه اعتماد الوصف في الجملة بخلاف القبض تأمل أه  
 شوبري (قوله والافسكالبيع) معتمد كما نقله الزركشي وظاهره عدم الفرق بين الحاضر والغائب وحله بعضهم  
 على الحاضر دون الغائب لأنه يتسامح فيه ما لا يتسامح في الحاضر أه مر أه ع ش (قوله والافسكالبيع) أي  
 فيكتفي بالرؤية السابقة فيما لا يتغير غالبا وقضيته أن قبض الاعي للمبيع غير صحيح وإن علم أنه المبيع أي ولا بد  
 أن يعلم غير الاعي أنه عين المبيع والا فلا يكون قابضه حرره هذا محل أه حابي (قوله فروع) أي أربعة  
 (قوله له استقلال قبض الخ) بمعنى أنه لا يتوقف صحة قبضه على تسليم البائع ولا اذنه في القبض ولكن لو كان  
 المبيع في دار البائع أو غيره لم يكن للمشتري الدخول لأخذه من غير إذن في الدخول لما يترتب عليه من الفتنة  
 وهناك ملك الغير بالدخول فإن امتنع صاحب الدار من تركه جاز له الدخول لأخذه حقه لأن صاحب الدار  
 بامتناعه من التمكن يصير كالغاصب أه ع ش (قوله أو سلم الحال) ويقوم مقام تسليمه تسليم عوضه أن  
 استبدل عنه أو صالح منه على دين أو عين فيما يظهر ولو بأحالة المستحق له بشرطه وإن لم يقبضه في مسألة الحوالة  
 لا انتفاء حق البائع في الحبس حينئذ أه شرح مر (قوله ولا ينفذ تصرفه فيه الخ) أشار به إلى أن استقلاله  
 في الحالة المذكورة لا يحصل به القبض الصحيح للتصرف ويحصل به القبض الناقل للضمان والمعتد دخلا فهو أنه  
 لا يحصل لأه ولا هذا وإن دخل في ضمانه ضمان يوجب أنه إذا خرج مستحقا ليطالب به تأمل (قوله ليطالب به  
 الخ) أشار به إلى أنه مضمون ضمان يبدو عقدا باعتبار أن أشار لأول بقوله ليطالب به الخ والثاني بقوله ويستقر عنه  
 عليه أي فلا يفسخ العقد بتلفه ولا يثبت الخيار بتعيينه وهذه طريقة تتبعه عليها ج وفي شرح مر بعد أن  
 نقل كلام ج مانصه والراجح أنه ضمان اليد أه وكتب عليه الرشيدي مانصه قوله والراجح أنه ضمان اليد  
 أي أنه الرد على البائع إذا تعيب وينفسخ العقد إذا تلف أه وفي ع ش مثله وتقدم عن شرح مر أول  
 الباب مانصه ولو أخذ المشتري المبيع بغير إذن البائع حيث كان له حق الحبس فله استرداده منه ولو تلفه  
 البائع اتلافه مضمنا في يد المشتري في هذه الحالة جعل مستردا له بالاتلاف كما أن المشتري قابض له بالاتلاف  
 كما جزم به ابن المقرئ لكن هل ينفذ البيع أو يخير المشتري وجهان أرجحهما أولهما كما قاله السبكي وغيره  
 أه (قوله مع ماصر) أي من النقل في المنقول والتخلية والتفريغ من أمتعة غير المشتري فيما يبيع من الأرض  
 مقدر بالذراع أه ع ش (قوله نحو ذرع) ولا بد من وقوع ذلك من البائع أو نائبه فلو أخذ المشتري أن  
 يكال من الصبرة عنه لم يجز لاتحاد القابض والقبض كذا كراهنا وما وقع في كلامهما قبل ذلك مما يخالفه  
 يمكن تأويله أه شرح مر (قوله من كيل ووزن الخ) أي وإن فعل به المشتري ذلك قبل شرائه فلا يكتفي بذلك  
 إلا أن بقي في الذراع أو المكال فلا يحتاج إلى تفريغه وإعادة أه حابي (قوله فلا يبيع حتى يكاله الخ) ومعلوم  
 أن البيع فرع صحة القبض لكن ليس في الحبس بانه يبيع مقدر بالكيل وأعلمهم أخذوا التقييد بذلك من المعنى  
 أو من دليل آخر أه حابي (قوله والانصب الخ) كما أمينا يتولاه عبارة شرح مر ولو تنازع اثنين بكيل  
 نصب الحاكم كالأمة يتولاه ويقاس بالكيل غيره وأجرة كمال المبيع أو وزانه أو من ذرعه أو عده وموثة

أو به تسكها به مشيرة على أنها عشرة أصع ثم إن اتفقا على كمال مثلا فذلك والانصب الحاكم أمينا يتولاه فلو قبض ما ذكر جزا فإل يصح القبض

احضاره اذا كان غائبا الى محل العقد أى تلك المحلة على البائع وأجرة نحو كمال الثمن وموثقة احضار الثمن الغائب الى محل العقد على المشتري وأجرة النقل المحتاج اليه في تسليم المبيع المنقول عليه أى المشتري أيضا وقياسه أن يكون في الثمن على البائع وموثق الثمن على البائع وقياسه أن يكون في المبيع على المشتري اذا قصد منه اظهار عيب به ان كان يريد به وسواء كان الثمن معيناً أم لا كما اطلقناه وان قيده العراني في كتاب الاجارة بما اذا كان الثمن معيناً ولو أخطأ التقاد وظهر بما نقده غش وتعمد الرجوع على المشتري فلا ضمان عليه وان كان بأجرة كما أطلقه صاحب الكافي وهو المعتمد وأفتى به الوالد رحمه الله وان قيده الزركشي بما اذا كان متسبباً لكن لا أجرة له كالأجرة للشيخ فغلط فانه لا أجرة له أى اذا كان الغلط فاحشاً خارجاً عن العرف بحيث لا يفهم معه الكلام غالباً وتعدى كما يأتي في الاجارة لا يقال قياساً غرم ارش الورق ثم ضمانه هنا لا نقول هو ثمرة مصر مع احداث فعل فيه وهذا مجتهد والمجتهد غير مضمرة مع انتفاء الفعل هنا والقول بأنه هنا مقرر فيضمن لذلك ووفاء بما يثاب للاجرة ليس بشئ انتهت وكتب عليه ع ش قوله فلا ضمان عليه أى التقاد \* (فرع) \* لو أخطأ القبانى في الوزن ضمن كالأخطأ في النقش الذى على القبان ولو أخطأ نقاش القبان كان قال هو مائة فبان أقل أو أكثر ضمن أى النقاش لانه ليس بمجتهد بخلاف التقاد اه عبد البر على منهج وأقول في تضمين النقاش نظراً لان غاية ما أنه أحدث فيه فعلا ترتب عليه تغير المشتري وبتقدير اخباره كاذباً فالحاصل منه مجرد تغير رأي صاحبه ولا يقتضى الضمان وكذا لو أخطأ الكيال أو العداد لان كلامنا الثلاثة غير مجتهد فينسبون في خطائهم الى تصدير فيضمنون وينبغي ان مثل ذلك في الضمان بل أولى ما لو أخطأ التقاد من نوع الى نوع آخر وكان المميز بينهما علامة ظاهرة كالريال والكتاب مثلاً والجيد والمغشوش ومالو كان لا يعرف النقد بالمرّة وأخبر بخلاف الواقع اه كلام ع ش (فرع) الدلالة على البائع فلو شرطها على المشتري فسد العقد ومن ذلك قوله بعثك بعشرة مثلاً سألنا فيقول اشترى ثلثاً لان معنى قوله سألنا الدلالة عليك فيكون العقد فاسداً اه برماوى وسم (قوله لكن يدخل في ضمانه) فبطالب به ان خرج مستحقاً وبستهقر الضمان عليه ان تلف في يده باق فة وان اتلفه البائع كان القرار عليه وكان القياس انفساخ العقد ولو تلف أو اتلفه البائع لانه من ضمان البائع وان كان في يد المشتري على قياس ما سبق وهو أحد وجهين وأفتى به والد شيخنا ونقل عن شيخنا انه ان اتلف باق فة كان المشتري ضامناً له ضمان عقد ويدفلا ينفسخ وان اتلفه البائع انفسخ فيكون ضامناً له ضمان يذ فقط وهو ما نقل عن خط والده على شرح الروض وفيه نظر لانه يلزم عليه انفسخكم انه ضمان يذ بالنسبة لا لتلف البائع وضمان عقد بالنسبة لتلفه مع وجود ما عاله فلهما وكتب أيضاً أى ضمان يذ لا ضمان عقد فلو تلف لم ينفسخ العقد بل يستقر الثمن على المعقد عند شيخنا وقرر شيخنا الرمي ان والده كتب على شرح الروض ان قبض ما يبيع مقدار جزأ فخرج البائع عن ضمانه ولا يفيد المشتري صحة التصرف ولعل المراد به انه يخرج عن استقرار الضمان لو تلف عند المشتري فيما لو خرج مستحقاً للغير فليتأمل اه حل (قوله لكن يدخل المقبوض في ضمانه) أى ضمان عقد وضمان يذ فبطالب به ان خرج مستحقاً وبستهقر ثمنه عليه ان تلف ولم يخرج مستحقاً على قياس ما سبق اه حل وفي شرح مر في هذه المسئلة ما يوافق هذا التقرير من انه يدخل في ضمانه ضمان يذ وضمان عقد مع انه خالف في التي قبلها في الفرع السابق واعتمده انه يدخل في يذ ضمان يذ فقط كما علمت ثم رأيت في ع ش عليه مانعاً ولعل الفرق بين هذه وما تقدم فيها لو نقله بغير اذن من انه مضمون ضمان يذ ان حق الحبس للبائع مانع من زوال يده عن المبيع حكماً وفي مسئلتنا لما لم يكن له حق وكان الغرض من التقدير مجرد معرفة القدر لم يبق للبائع به تعلق البتة بل زالت يده عنه حساً وحكماً وكان الحاصل من المشتري قبضاً حقيقياً وعدم نفوذ تصرفه فيه لا ينافي ذلك لجواز أن يكون عدم النفوذ مجرد عدم علمه بمقدار حقه لكن هذا الفرق قد يتخلف فيما لو أذن له البائع في مجرد النقل فنقله الى موضع من دار

لكن يدخل المقبوض في ضمانه (ولو كان له) أى البكر (طعام) مثلاً (مقدر على زيد) كعشرة آصع (ولعمرو عليه مثله)



فليكتل لنفسه) من زيد

(ثم) يكتل (لعمره)

ليكون القبض والقباض

صحيحين (ويكتفى استدامة

في نحو (المسكال) هذا

من زيادتي (فلو قال)

بكر لعمره (اقبض منه)

أي من زيد (مالي عليه لك

ففعّل فسد القبض) بقيد

زدته بقولي (له) لاتحاد

القباض والمقبض وما قبضه

مضمون عليه ولا يلزم رده

لدافعه بل يكتله المقبوض

له للقباض وأما قبضه لبكر

فصحيح تبرأه ذممة زيد

لأنه في القبض منه (ولكل)

من العاقلين بثن معين أو

في الذممة وهو حال (حبس

عوضه حتى يقبض مقابله

ان خاف فوته) بهرب أو

غيره وهذا أعم من قوله

والبائع حبس مبيعته حتى

يقبض عنه لما في إيجابه

على تسليم عوضه قبل قبضه

مقابله حيثما من الضرر

الظاهر (والا) بأن لم يخف

فوته (فان تنازعا) في الابتداء

بالسليم فقال كل منهما

لا أسلم عوضي حتى يسلمني

عوضه (اجبرا) بالزام الحاكم

كل منهما بما حاضره عوضه

إليه أو إلى عدل فان فعل

سلم الثمن للبائع والمبيع

للمشتري يبدأ بأيهما شاء

هذا (ان عين الثمن) كالمبيع

(والا) بأن كان في الذممة

(فبائع) يجبر على الابتداء بالسليم لرضاه بتعلق حقه بالذمة (فإذا سلم) بإجبار أو بدونه

البائع الآن يقال لما كان المنقول إليه حقه للبائع ولم يأذن في النقل إليه كان وضع المشتري له فيه لغوا فكان  
يد البائع لم يزل عنه فأشبهه بالوَأَذْنِ له في نقد فلم ينقله عن موضعه (قوله في ضمائه) أي ليطالب به ان خرج  
مستحقا ويستقر عنه عليه ان تلف فهو مضمون ضمان يدو عبدا باعتبارين كالمقدم في الفرع السابق وهل  
اتلاف البائع كالتلف ولا يفسخ أو لا يفسخ ويترك فيه نظر ومال مر الى الثاني وهو قياس ما تقدم عن  
السبب في فيما اذا استقل بقبضه وأتلفه البائع في يده اه سم من قوله وهل الخ سلطان فالجواب ان الشارح  
ذكر هذه المسئلة في هذا الدرس في ثلاث مواضع هذا والذي في الفرع السابق والذي عقب قوله فيكون  
معبراه اه شيخنا وانه في الثلاثة على رأيه يدخل في ضمان المشتري ضمان يدو ضمان عقد لكنه ضعيف في  
الثانية كما علم ان المعتمد فيه انه يضمه ضمان يد فقط ومسلم في الاولى والثالثة (قوله في ضمانه) أي ضمان عقد  
و ضمان يد فيطالب به ان خرج مستحقا ويستقر عنه عليه ان تلف ولم يخرج مستحقا على قياس ما سبق اه  
حل لكن ما سبق ضعيف وما هنا معتمد فالمعتمد الفرق بينهما كما تقدم (قوله فليكتل لنفسه) أي يطالب ان  
يكال له لانه يكتل لنفسه لانه حينئذ يلزم عليه اتحاد القبض والمقبض فلا يصح ان يباشر الكيل وان أذن له  
المالك اه شيخنا وهو في شرح مر (قوله فليكتل لنفسه ثم لعمره) أي لتعدد القبض هنا من شرط  
صحته الكيل فلزم تعدده لان الكيلين قد يقع بينهما تفاوت ولو كال لنفسه وقبضه ثم كاله اغريمه فزاد وانقص  
بعد ما يقع بين الكيلين لم يؤثر فتكون الزيادة والنقص عليه أو بما يقع بين الكيلين فالكيل الاول غاط  
فيرد بكر الزيادة ويرجع بالنقص اه شرح مر (قوله وتكتفى استدامة في المكبال) ويترب على ذلك  
انه لو اشترى ملء الكيل براكذا واستمر حاز للمشتري بيعه ملائنا ولا يحتاج الى كيل ثان اه ع ش على  
مر (قوله فلوقال اقبض منه) بكسر الباء في المختار قبض الشيء أخذته والقبض أيضا ضد البسط وبالمعنى ضرب  
اه (قوله وأما قبضه لبكر فصحيح) أي لان قبضه لنفسه عن المدين مستلزم اقبضه عن الاذن والاذن في المستلزم  
اذن في لازمه فيصح في الاذن وان فسد في المزموم اه شوبري (قوله وهو حال) سيأتي محترزه بالنسبة للثمن  
في كلام المصنف أي والمبيع معين وكان العقد لازما اه حل (قوله ولكل حبس عوضه الخ) نعم ان تنازعا  
وخاف كل صاحبه أجبرهما الخا كم كاه وواضح بالدفع له أو عدل ثم يسلم كلامه اه شرح مر (قوله  
فان تنازعا في الابتداء الخ) مقابله محذوف للعلم به تقديره وان لم يتنازعا فالامر ظاهر اه شيخنا (قوله اجبرا)  
أي بعد لزوم العقد اه سلطان وقرر شيخنا زي انه ما يجب بران أيضا اذا كان الثمن كالمبيع في الذمة  
وذلك في السلم أي اذا كان رأس مال السلم في الذمة ولا يخفى اشكاله لانه لا بد من قبض الثمن قبل التفرق من  
المجلس وقبل التفرق لا يتأتى الاجبار لانه لا يكون الا بعد الزوم وفي الروضة \* (فرع) \* لا يجب على البائع  
تسليم المبيع ولا على المشتري تسليم الثمن في زمن الخيار فلو تبرع أحدهما بالتسليم لا يبطل خياره ولا يجبر  
الآخر على تسليم ما عنده وله استرداد المدفوع اليه اه حل (قوله ان عين الثمن) وكذا ان كانا في الذمة  
فيجبر فيهما ما تقدم اه شيخنا (قوله بان كان في الذمة) أي والمبيع معين وأما عكسه وهو ان يكون الثمن  
معينا والمبيع في الذمة وذلك في بيع الذم الواقع بغير لفظ السلم اذ لا يشترط فيه قبض في المجلس في هذه الصورة  
يجبر المشتري ان يحضر المبيع الى آخر التفصيل الآتي اه شيخنا (قوله والا بان كان في الذمة) أي سواء كان  
حالا أو مؤجلا وقوله فبائع يجبر أي والمبيع معين اه من شرح مر (قوله فبائع يجبر على الابتداء) أي  
ان باع لنفسه أو مالو باع نيابة عن غيره كوكيل وولي وناظر وقف وعامل فراض لم يجبر على التسليم بل لا يجوز  
له حتى يقبض الثمن كما علم من كلامه في الو كاله ولا يتأتى هنا الاجبارهما أو اجبار المشتري ولو تباع نائبان  
عن الغير لم يتأتى اجبارهما اه شرح مر (قوله فإذا سلم الخ) موضوع هذه المسئلة ان المبيع معين والثمن في  
الذمة وذكر فيها خمس مسائل لان المشتري حينئذ امام موسر أو معسر فان كان معسرا فللبائع الفسخ بشرط حجر

(فبائع) يجبر على الابتداء بالسليم لرضاه بتعلق حقه بالذمة (فإذا سلم) بإجبار أو بدونه

القاضي وان كان موسرا فان حضر ماله بمجلس البيع اجبر على التسليم وان لم يحضر فاما ان يكون فوق مسافة  
القصر أو دونها فان كان دونها جبر عليه القاضي وهذا الجبر يسمى الجبر الغريب وان كان فوقها فان حضر البائع  
جبر عليه أيضا ويسمى الجبر الغريب أيضا وان لم يصير فسخ ولا يتوقف على جبر الحاصل انه هنا جبران غريبان  
وجبر غير غريب مع فسخ وفسخ من غير جبر واجبار اه شيخنا (قوله اجبر مشتر) فان أضمر على الامتناع  
لا يثبت للبائع حق الجبر المشترى على التسليم وفيما اذا حضر نوع الثمن يصير بالاجبار على التسليم  
محمورا عليه فيه فلا يصح تصرفه بما يفوت حق البائع واللام يكن للاجبار فائدة اه سلطان (قوله ان حضر الثمن)  
أي عينه ان عين والافنوعه وقوله مجلس العقد انما اعتبر مجلس العقد دون مجلس الخصومة لانه الاصل فلا نظر  
لغيره لانه قد لا تقع له خصومة اه شرح مر (قوله ان حضر الثمن) أي نوعه الذي يقضى منه ان كان في الذمة  
فان ما في الذمة قبل قبضه لا يسمى ثمنًا الا مجازا (قوله فان أعسر) بان لم يكن له مال يمكنه الوفاء منه غير المبيع  
وقوله فللبائع فسخ هذا ان سلم باجبار الحاكم والامتناع عليه الاسترداد والفسخ ان كانت السلعة واقية  
بالثمن لانه ساطه على المبيع باختياره ورضى بذمته كما نقل ذلك السبكي عن القاضي أبي الطيب وغيره وان  
اقتضى كلام الراعي الاطلاق وتبعه عليه الشيخ في شرح منجه ولا ينافيه قول الشارح باجبار أو دونه لانه  
بالنسبة لما اذا حضر الثمن لا بالنسبة لما بعد الا اه شرح مر (قوله أيضا فان أعسر) أي بان لم يكن عنده  
مال يفي بزمته وقوله أو يسر بان كان عنده مال يفي بالثمن غير المبيع اه بش (قوله فللبائع فسخ بالغلس) أي  
ان سلم باجبار وأما قوله السابق أو بدونه فضعيف والمعتمد انه اذا سلم متبرعا لم يجز له الفسخ ان وقت السلعة  
بالثمن اه حل وعبرة سم قوله فللبائع فسخ اقتضى هذا كشرح المحلى والروضة انه يفسخ سواء  
سلم بالاجبار أم متبرعا وفي الديمري الصحيح لا فسخ اذا سلم متبرعا اه واعتمد هذا التصحيح مر تبعا لما  
وجده بخط أبيه من اعتماده اذا وفي المبيع بالثمن كما قبله بذلك السبكي أخذ من كلام القاضي أبي الطيب  
اه (قوله بشرط جبر الحاكم) وهذا الجبر ليس من الغريب بل هو الجبر المعروف اذا فرض انه معسر  
بخلاف الجبرين اللذين في المتن فهما من الغريب اذا فرض فهما انه موسر اه شيخنا (قوله جبر عليه في  
أمواله) وهذا الجبر يفارق جبر الغلس في أمور منها ان البائع لا يتسلط به على الرجوع لعين ماله ومنها انه  
لا يفتقر لسؤال الغريم ومنها انه لا يتوقف على فلك الحاكم بل ينفك بجبر التسليم خلافا للاسكنوى ومنها انه  
ينفق على مونة نفقة الموسرين ومنها انه لا يتعدى للحادث من أمواله ومنها انه لا يباع مسكناه وخادمه ولا يحل به  
دين مؤجل ومن ثم سمي بالجبر الغريب اه حل بحروفه لكن قوله ولا يحل به دين مؤجل الاولى اسقاطه  
لان الجبر المعروف كذلك وعبرة المتن في كتاب التغليس ولا يحل مؤجل بحجراته (قوله بان كان ماله بمسافة  
قصر) أي من بلد المبيع فيما يظهر فلواتقل البائع منها الى بلد آخر فلا وجه كما يقتضيه ظاهر تعليلهم  
بالضرر بالتأخير اعتبار بلد البائع لبلاد المبيع لا يقال التسليم انما يلزم بحل العقد دون غيره فليعتبر بلد العقد  
مطلقا لا ناقول ممنوع لما سبق علم في الفرض ان له المطالبة بغير محل التسليم اذا لم يكن له مونة أو تحملا فان كان  
لنقله مونة ولم يتحملها طالبه بشيئته في بلد العقد وقت الطلب واذا أخذها فهي للفيضولة لجواز الاستبدال عنه  
بخلاف السلم اه شرح مر وكتب عليه الرشيدى قوله فلواتقل البائع منها الى بلد آخر أي بينه وبين المال  
دون مسافة القصر كما هو ظاهر والابان كان أبعد من محل العقد الى المال فظاهر انه لا أثر له اذا الصورة ان المال  
بمسافة القصر من محل العقد (قوله فللبائع فسخ وأخذ المبيع) ولا يتوقف على جبر كما يعلم من صنيعه حيث أطلق  
فيه وفيه ما تقدم بشروط جبر الحاكم اه حل (قوله في هذا) أي فيما اذا كان ماله فوق مسافة القصر  
والذي قبله هو ما اذا كان ماله دون مسافة القصر اه بش (قوله والا فلا جبر) أي لانه لا فائدة له حينئذ لانه في  
جبر الغلس يتممكن من الرجوع في عين ماله وفيه ان جبر الغلس شرط من زيادة دينه على ماله وهذا ينافي اليسار

(اجبر مشتر) على  
تسليمه (ان حضر الثمن)  
مجلس العقد (والا فان  
أعسر به فللبائع فسخ)  
بالغلس وأخذ المبيع بشرط  
جبر الحاكم كلسياني في  
بابه (أو يسر فان لم يكن  
ماله بمسافة قصر جبر عليه في  
أمواله) كلها (حتى سلم)  
الثمن لتلا تصرف فيها بما  
يطل حق البائع (والا)  
بان كان ماله بمسافة قصر  
(فللبائع فسخ) وأخذ المبيع  
لتعذر تحصيل الثمن  
كلا فلاس به فلا يكلف  
الصبر الى احضار المال  
لتضرره بذلك (فان صبر)  
الى احضاره (فالجبر) يضرب  
على المشتري في أمواله لما  
مر ومحل الجبر في هذا وما  
قبله اذا لم يكن محمورا عليه  
بغلس والا فلا جبر



الذي هو فرض مسلماتنا الآن يقال المراد كما علمت من كلامه اليسار بالثمن وهذا يجامع الخبر بالفلس اه حل  
وفي عيش على مر مانصه ويمكن ان يجاب بأن اليسار انما ياتي في الفلس في الابتداء اما بعده فلا ينافيه  
لجواز طرق يساره بعد الخبر بموت موثر له أو اكتساب ما يزيد به ماله على دينه فيصدق عليه الآن انه موثر مع  
الخبر بالفلس لان الخبر بالفلس لا ينفك الا بفك فاض ولا يلزم من مجرد يساره بذلك فك القاضي له اه (قوله  
أما الثمن المؤجل) يجتزئ قوله فيما سبق أو في الذمة وهو حال (قوله فلا حبس له أيضا) فلا حذف هذا الشارح  
وجعل لو غائبة

**\* (باب التولية والاشراك والمرايحة والمخاطة) \***

هذا شروع في الطرف الرابع من الاطراف الخمسة المتعلقة بالبيع وهو الكلام على ألفاظ تحتمل في عرف  
الشرع على معان غير معانيها اللغوية وعبارة حل هذا شروع في الالفاظ المطلقة التي لها مدلول شرعي تحتمل  
عليه اه وعبارة قل على المحلى وقدم هذا الباب من الالفاظ المطلقة على ما بعده منها لان هذا مدلول  
شرعي سابق ينزل عليه ومعاني هذه الالفاظ مختلفة لغة مخددة شرعا كما قاله اه وفي الشورى التولية اصطلاحا  
نقل جميع المبيع الى المولى بمثل الثمن المثلي أو قيمة المنقوم بلذ وليتك والاشراك نقل بعضه بنسبته من الثمن  
بلفظ اشركتك والمرايحة بيع بمثل الثمن أو ما قام عليه به مع رجح موزع على الاجزاء والمخاطة بيع ذلك مع  
حط منه موزع على الاجزاء اه صيرة اه (قوله تقليد العمل) أي الزامه اه شيخنا وفي المصباح وتقليد  
العامل توليته كأنه جعل قلادة في عنقه (قوله ثم استعملت فيما يأتي) الاولى ان يؤخر هذا عن الاربعة ليكون  
راجعا لها الان يقال حذف من الثاني دلالة الاول (قوله لو قال مشتر) أي بعد قبضه وعلمه بالثمن ولزوم العقد  
من جهة بائعه فقط سواء لزم من طرفه هو أم لا اه شيخنا ومثله في شرح مر وعش عليه وعبارة الشورى  
قوله لو قال مشتر أي له تصرف في المبيع بان كان بعد الزوم أو كان الخيار له وحده أو لهما واذن البائع وبعد  
القبض في الجميع انتهت (قوله لو قال مشتر) أي أو مستأجرا والمرأة في صداقها أو الرجل في عوض الخلع اه  
حل بان واث المرأة على صداقها بلفظ التقييم أو الرجل في عوض الخلع ان علم مهر المثل فيها فبصح على الوجه  
وهذا هو المعتمد اه زى وفي حج وتصح التولية وما معها في الاجارة كما هو ظاهر بشرطها ثم ان وقعت قبل  
مضى مدتها أجرة ظاهر والابان قال وليتك من أول المدة بطلت فيما مضى لانه معدوم وصحت في الباقي بقسطه  
اه سل (قوله من عالم بثمان ما اشتراه) بيان لكل من المشتري والغير وما قوله أو جاهل به فهو من بيان الغير  
فقط وعبارة حل قوله من عالم بثمان ما اشتراه الخ بيان لكل من المشتري وغيره فلا بد ان يكون كل من المشتري  
والغير عالما بالثمن قدرا وصفة ومنها كونه عوضا ومؤجلا الى كذا ويكون الاجل من حين التولية وان حل  
قبلها الا من العقد فلا تصح التولية من غير عالم ولا غير عالم انتهت وعبارة زى ولهذا لو كان الثمن مؤجلا ثبت في  
حقه مؤجلا بعد ذلك الاجل من حين التولية وان حل قبلها الا من العقد على الوجه اه وأصل هذا كله في  
شرح مر (قوله وعلم به) أي المتولي أي باعلام البائع له وهو المشتري الاول أو باعلام غيره اه من شرح  
مر وأما المولى وهو البائع في التولية فلا بد من علمه قبل الايجاب اه من عيش عليه (قوله كما يعلم ذلك مما  
يأتي) أي من قوله وليعلمائنه الخ وعبارة عيش انظر في أي محل يأتي وقد يقال أراد به قوله وبقيمته في العرض  
مع ذكره لان المراد منه ان يقول له وليتك العقد بما اشتريته وهو عرض قيمته كذا فان قوله وهو عرض الخ  
ذكر بعد الايجاب وقبل القبول انتهت وعبارة حل قوله كما يعلم ذلك مما يأتي أي في قوله وليعلمائنه لان ذلك  
عالم في التولية والاشراك وما بعدهما لانه خاص بالمرايحة كما هو الظاهر المتبادر من كلام المصنف ولا يخفى ان  
الآتي انما هو في بيع بما اشتريته أي أو بما قام على خاصة انتهت (قوله وليتك هذا العقد) أي أو البيع فلا بد  
من ذكر العقد والبيع فلو قال وليتك هذا لم يكن صريحا بل كناية اه حلى فحينئذ قول الشارح ما عدا ذكره

أما الثمن المؤجل فليس للبائع  
حبس المبيع به لرضاه  
بتأخير ولوحل قبل التسليم  
فلا حبس له أيضا

**\* (باب التولية) \***

أصلها تقليد العمل ثم  
استعملت فيما يأتي  
(والاشراك) مصدر اشركه  
أي صيره شريكا (والمرايحة)  
من الربح وهو الزيادة  
(والمخاطة) من الخط وهو  
النقص وذكرها في الترجمة  
من زيادتي (لو قال مشتر  
لغيره) من عالم بثمان ما اشتراه  
أو جاهل به وعلم به قبل قبوله  
كما يعلم ذلك مما يأتي (وليتك)  
هذا (العقد قبل) كقوله

أى وما عدا ذلك المبيع أيضا فلا يشترط بل لو قال وليت العقد كفى (قوله قبلته أو توليته) قياس ما مر في البيع  
الاكتفاء بقبول وتوليت من غير ضمير اه ع ش (قوله فبيع بالثمن الاول الخ) قضية كونهما بيعا للمولى  
مطالبة المولى بالثمن مطلقا وهو كذلك وان قال الامام بن قدام انه لا يطالب به حتى يطالبه بانه وليس للبائع مطالبة  
المولى وان توقف فيه الامام ولو اطاع المولى على عيب قديم بالمبيع لم يردده الا على المولى فيما يظهر وان قال ابن  
الرزمة لم ارفعه نقلا وان ظاهر نص الشافعي يقتضى انه يتخير اه شرح م ر و ذلك المولى المبيع من حين عقد  
التولية دون زوائده المنفصلة الحادثة في يد المولى فهي له لا للمولى اه من الروض (قوله في المثل) هو النقد  
فقط وكل ما عداه هو متقوم هنا وبشير الى ذلك مقابلة الشارح له بالعرض حيث قال وبقيته في العرض ولم  
يقبل في المتقوم وبهذا يسقط ما كتبه ع ش ونصه قوله وبقيته في العرض قد يشكك بان العرض ما قابل  
النقد ومنه البر ونحوه فيخالف قوله أى بمثله في المثل فلوقال أو قيمة المتقوم وبه مطلقا ان انتقل اليه كان أولى اه  
(قوله مع ذكره) أى العرض وهذا شرط لدفع الاثم للصحة اذ صورة المسئلة ان المشتري عالم بانه اشترا بعرض  
وبذلك العرض لكن يحل قيمته فيقول له وليت العقد بالثمن وهو عرض قيمته كذا فلو كان المشتري جاهلا  
بما اشتراه به كان ذكر الثمن معالفا مثليا أو متقوما بشرط صحة العقد وان كان عالما به من كل وجه لم يشترط  
ذكره للصحة ولا لدفع الاثم سواء كان مثليا أو متقوما اه شيخنا وعبارة شرح م ر ولو قال المشتري بالعرض  
فام على تكذا وقد وليت العقد بما قام على ذكر القيمة مع العرض جاز كما جزم به ابن المقرئ وقوله هم مع  
العرض شرط لانتهاء الاثم اذ يشدد في البيع بالعرض ما لا يشدد في البيع بالنقد كما يأتي للصحة العقد لما يأتي ان  
الكذب في المراجعة وفي غيرها لا يقتضى بطلان العقد انتهت (قوله وبه) أى بعين الثمن الاول مطلقا أى مثليا أو  
متقوما اه حل وهذا يقيد انه لو كان الثمن مثليا وانتقل اليه لم تصح التولية لابعينه تأمل سم على منهج  
اه ع ش على م ر وقوله بان انتقل اليه كان انتقل اليه بهيمة بان كان البائع وهب الثمن للمولى فيه أخذ  
المبيع بعين ما اشتراه المولى له اه حل (قوله بان انتقل اليه) هو ظاهر ان انتقل اليه بتمامه فان انتقل اليه  
بعضه احتمل ان يجب دفع ذلك البعض مع بدل ما ينتقل اليه اه ع ش (قوله في عقد التولية) أى حيث علم  
ان عقد التولية يبيع لظاهر وانما بالثمن الاول لما سألنى ان خاصيتها التنزيل على الثمن الاول أى سواء ذكر  
كأن قال بما اشتريت أو لم يذكر وما ذكر العقد أو البيع فلا بد منه فلا يكفي ان يقول وليت هذا بل يكون كناية  
كما تقدم وحيث كان لا يجب ان يقول بما اشتريت أو بما قام على بل يكفي ان يقول وليت العقد كيف يجب  
عليه ان يذكر العرض وقيمته وقد يقال يجب ذلك اذا وجب ان يتعرض لذكر الثمن بان كان المشتري لا يعلم  
لان الشرط ان يعلم المشتري ذلك ولو باعلام البائع به اه حل (قوله من شروط البيع) كقدرة تسليم وتقباض  
الربوي لان حد البيع صادق عليها وقوله ويثبت لها جميع أحكامها ومنها بقاء الزوائد المنفصلة للمولى وغير ذلك  
لانه ملك جديد اه شرح م ر (قوله حتى علم المتعاقدين) انما أخذه غاية لانه لما ذكر ان الثمن لا يشترط  
ذكره ربما يشوهم انه لا يشترط علمهما به اه ع ش (قوله ولو حط عنه الخ) الاولى تأخير هذه المسئلة عن  
الاشراك والمراجعة بطريقتيهما أيضا بل وفي الحاطة اه من زنى وعبارته وكسحط الاراء وارث المولى  
الثمن أو بعضه فبأنى فيهما هذا التفصيل والحط يأتي في الاشراك بل وفي المراجعة والحاطة فلو أخرجه عنها كان  
أولى نعم لا يلحقه حط بعد المراجعة (قوله ولو حط عنه الخ) الاوجه انه لا عبرة بحط موسى له بالثمن ومحمال لانها  
أخنيان عن العقد بكل تقدير ومرااد المصنف بالحط السقوط فيشمل مالورث المولى الثمن أو بعضه اه شرح  
م ر وصورة الوصية بالثمن مال أو وصى المالك لزيد بن عبيد اذ يبيع بعد موته وقبل زيد الوصية فباع  
الوارث العبد لزيد بن عبيد ثم ولى بكره عقد البيع لعمر بن جعفر زيد الوصى له بالثمن وأسقطه عن المشتري  
من الوارث وهو المولى فلا ينقطع عن عمر والمولى لان زيد أخني من العقد لانه ليس بائع ولا مشتري بصورة

قبائه أو توليته (ذ) هو (بيع  
بالثمن الاول) أى بمثله في  
المثل وبقيته في العرض  
مع ذكره وبه مطلقا بان  
انتقل اليه (وان لم يذكر)  
أى الثمن في عقد التولية  
فيشترط فيها ما عدا ذكره من  
شروط البيع حتى علم  
المتعاقدين ويثبت لها جميع  
أحكامها حتى الشفعة في  
شخص مشفوع عنها عنه  
الشفيع في العقد الاول (ولو  
حط عنه) أى عن المولى  
(كله) أى كل الثمن





وفي الثانية شريك بالربيع اه ع ش (قوله فلو أطلق الاشراك) أي عن ذكر البعض فهذا محترز قوله ببعض  
وأما محترز قوله مبين فقد ذكره الشارح اه (قوله فلو أطلق صح مناصفة) قال الزركشي لو تعدد الشركاء  
فهل يستحق الشريك نصف مالهم أم مثل واحد منهم كالأشياء شيئا ثم أشركا ثالثا فيه فهل له نصيبه أو لا يعلم  
يتعرضوا له والاشبه الثاني اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله والاشبه الثاني وينبغي أن مثل ذلك  
عكسه كان اشترى شيئا ثم قال لاثنيين اشركهما فيه فيكون المبيع أثلاثا وهذا إذا تساوت الحصص فإن  
اختلفت حصصهم كأن كان لواحد النصف ولآخر الثلث ولا آخر السدس ثم قالوا لرباع أشركا كذا معناه  
فالظاهر أن يكون له النصف وللثلاث النصف وكان كل واحد باعه نصف ما بيده لانه لا يظهر هنا ولا يظهر كونه  
كأحد الثلاثة لاختلاف انصباهم اه ببعض تغيير (قوله بأن يقول أشركتك في بيع هذا) إشارة للمبيع  
وقوله أوفي هذا العقد أي أوفي هذا المبيع ومن هذا التقرير يعلم أنه لا يشترط ذكر الثمن كما تقدم في التولية  
وتشبه الاشراك بالتولية قد يشبهه كما يشمل اشتراط التصريح بنحو العقد اه حل (قوله وصح بيع  
مرا بحة) أي ونحوها مما في معناها في غير تولية واشراك لان خاصتها التزويل على الثمن الاول اه حل  
أي صح البيع المشتمل عليه وقوله ورج درهم بالجبر والنصب على العطف أو على المفعول معه والرفع بعد  
ولم يذكر معنى المرا بحة والمحاطة لغة وشراؤها يجوز أن يقال هما مصدران لرا ب وحا ط لغة فيكون معنى المرا بحة  
اعطاء كل من اثنين صاحبه رجحا والمحاطة نقص كل من اثنين شيئا مما يستحقه صاحبه وأما شرعا فهو في المرا بحة  
بيع بمثل الثمن مع رجح موزع على أجزائه والمحاطة بيع بمثل الثمن مع حط موزع على أجزائه اه ع ش  
على مر (قوله وصح بيع مرا بحة) أي من غير كراهة لعدم كراهته اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله نعم بيع المساومة أولى  
منه الاجماع على جوازه وعدم كراهته اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله نعم بيع المساومة هي  
ان يقول اشترى بما شئت اه وكتب أيضا قوله للاجماع الخ يشعر بأنه قبل بحرمه المرا بحة ويصرح  
به قول سم على منسج والبيع مساومة أولى من المرا بحة خروجا من خلاف من حرمها أو أبطلها من السلف  
اه شرح الارشاد لشبختاوه وفي شرح الروض (قوله أي بمثله) أي في المثل أي وبقيته في العرض مع  
ذكره وبه مطلقا ان انتقل اليه على قياس ما تقدم في التولية والاشراك اه حل (قوله ورج درهم لكل  
عشرة) فلو ضم الى الثمن شيئا وباعه مرا بحة كاشترى به بمائة وبعته بمائتين ورج درهم لكل عشرة أو رج  
دع يارده مع وكأنه قال بعتك بمائتين وعشرين فلو جعل الرجح من غير جنس الثمن جاز وحيث أطلقت دراهم  
الرجح فمن نقد البلد الغالب وان كان الاصل من غيره ولو قال اشترى به بعشرة وبعته باحد عشر ولم يقل مرا بحة  
ولما يفيد هالم يكن عقد مرا بحة كما قاله القاضى وجزم به في الاقوال حتى لو كذب فلا خيار ولا حط كما يأتي اه  
شرح مر (قوله لكل عشرة) أي أو على كل عشرة ولو قال ورج درهم من كل عشرة صح على الاوجه ثم  
ان أراد تعليلا فكاللام والافلا رجح والمعتدان من كالألام ثلاثين فله الغاء قوله ورج درهم رملى زى اه ع ش  
(قوله وده اسم لعشرة الخ) عبارة مر وده بفتح الميم لغة وهي بالفارسية عشرة ويارد وده بمعنى ما قبلها أو ثروه  
بالذ كر لوقوعه بين الصحابة واختلافهم في حكمه انتهت وحاصله ان ده اسم لعشرة ويارد من يارده اسم لواحد وظاهر  
هذه العبارة ليس مراد الالة بوجه ان رجح العشرة أحد عشر بل المراد منها ان رجح العشرة واحد فقط وحيث  
كان الظاهر للمصنف ان يقول بدل هذه العبارة ورج ده يار دون دملما علمت ويجاب عنه بان اللفظ يار في  
اللغة الفارسية لا يدل على الواحد الا اذا ضم الى لفظ ده أم لا اه يجيبني وفي حاشية ع ش على مر مانصه لا يقال قضية  
هذا التقسيم ان رجح العشرة أحد عشر فيكون مجموع الاصل والرجح واحد وعشرين لا نأقول لا يلزم تخريج  
الالفاظ الجمعية على مقتضى اللغة العربية بل ما استعملته العرب من لغة الجمع يكون جارا على عرفهم وهو

(فلو أطلق) الاشراك  
(صح) العقد (مناصفة)  
بينهما كالأقربى لزيد  
وعرو قضية كلام كثير انه  
لا يشترط ذكر العقد لكن  
قال الامام وغيره يشترط ذكره  
بأن يقول أشركتك في بيع  
هذا أو في هذا العقد ولا يكفي  
أشركتك في هذا ونقله  
صاحب الانوار وأقره وعليه  
أشركتك في هذا كتابة  
(وصح بيع مرا بحة كبعت)  
كقول من اشترى شيئا بمائة  
لغيره بعتك (بما اشترى به)  
أي بمثله (ورج درهم لكل)  
أوفي كل (عشرة أو رجح  
ده يارده) هو بالفارسية بمعنى  
ما قبله فكأنه قال بمائة  
وعشرة فيقبله المخاطب وده  
اسم لعشرة و يارده اسم  
لأحد عشر



هنا بمنزلة ربح درهم لكل عشرة وكان المعنى عليه ويرجح ما يصيرها أحد عشر اه وعبارة حل قوله ويزاد اسم لأحد عشر أي لهذا العدد المركب فليس يزاها بالواحد مطلقا بل لواحد مصحح بالعشرة وأما الواحد فقط فيقال له في تلك اللغة بك وحيد ثم كان مقتضى ظاهر اللفظ أن يكون لكل عشرة أحد عشر ورجحنا انتهى (قوله وصح بيع محاطة) أي ولو في تولية وأشراله اه حل (قوله وتسمى مواضعة) أي ومخاسرة أيضا اه مر (قوله كبعت بما اشتريت) أي أو برأس المال أو بما قام على أو نحوها ولو لم يكن له بلا عوض أو ملكه بارت أو وصية أو نحوهما ذكر القيمة وباع بها مباحة ولا يبيع باللفظ القيام ولا الشراء ولا رأس المال لأن ذلك كذب وله أن يقول في عبده أو أجرة أو عوض خلع أو نكاح أو صلح به عن دم قام على بكذا ويذكر أجرة المثل في الإجارة ومهره في الخلع والنكاح والدية في الصلح بأن يقول قام على بمائة هي أجرة مثل دار مثلا أو مهر مثل امرأة أو صلح عن دية وبعثكم بها ولا يقول اشتريت ولا رأس المال كذا لأنه كذب اه شرح مر (قوله كبعت بما اشتريت) لو زاد وهو مائة ثم تبين أنه اشتراه بأقل أو بما كثر جاء فيه ما يأتي من كلامه وهذا بخلاف ما تقدم فيما لو قال بعتك بما باع به فلان فرسه وهو ألف أو برنة هذه الحصاة ذهباً وهو مائة فإنه ينعقد بالف في الأولى والمائة في الثانية وإن لم يطابق الواقع على ما أفق به السهمودي في الأجوبة المدنية عن الاستئالة البينية اه شوبري (قوله وحطاه يارده) الظاهر تعين النصب هنا بعد الجرح اه شيخنا والأولى أن يقول وحط يار من يارده لأن يار اسم لواحد ويصير المعنى درهم من كل أحد عشر (قوله ويحط من كل أحد عشر واحد) فلو كان ما اشتراه بمائة فالثمن في المحاطة تسعون وعشرة أجزاء من أحد عشر جزءاً من درهم أو بمائة وعشرة فالثمن مائة اه شرح مر (قوله ويحط من كل أحد عشر واحد) بيان المراد من العبارة وإن كان ظاهرها غير مراد اه (قوله ويدخل في بيعت بما اشتريت) صورة المسئلة أن المولى قام عليه المبيع بثمن وموّن استرباح والمشتري عالم به ما تنص بلافاذا قال المولى بعت بما اشتريت لم تدخل الموّن في عبارته فلا تلزم المتولى وإذا قال بعتك بما قام على دخلت في عبارته فتلزم المتولى هذه صورة المسئلة وأما لو لم تكن هنالك موّن فلا فرق بين العبارتين وأما لو كان المشتري جاهلاً بالموّن فلا بد من ذكر البائع لها في العقد ليصح ولا يقال يدخل في بيعت بما قام على الموّن لأنهم مذكورة صريحاً فلا معنى لدخولها فتأمل ولا تصح لما قيل هنا اه شيخنا (قوله ويدخل في بيعت الخ) أي أو وليتلك العقد أو أشركتلك في هذا العقد فلا يختص هذا ببيع المراجعة والمحاطة كما قد يتوهم من صديقه اه حل (قوله بما اشتريت) أي أو ثبت أو حصل أو بما هو على أو بما وزنته اه شرح مر (قوله الذي استقر عليه العقد) أي المراد بالثمن هنا ما لزم المشتري دفعه للبائع الأول وقت لزوم عقده فإن كان الخط قبل عقد المراجعة صح بلفظ الشراء دون القيام أو بعده لم يتعد الخط للمشتري الثاني اه قل على الجلال لما تقدم عن زى أن الخط بعد عقد المراجعة لا يلحق المشتري الثاني (قوله في زمن خيار المجلس) مفهومه أن هذا خاص بخيار المجلس والشرط دون خيار العيب وهو ظاهر اه عش (قوله في زمن خيار المجلس) متعلق بالخط والزيادة وأما الوحد في المراجعة بعد الزوم للعقد الأول وقبل لزوم عقد المراجعة أي بعد جريانها وقبل لزومها لم يلحق المشتري فلا يحط عنه كما لا يحط عنه بعد لزومها وإن وقع الخط قبل جريان المراجعة فإن حط الكل لم يحز بيعه بلفظ قام على ويجوز بلفظ الشراء وإن حط البعض جاز بلفظ الشراء ولا يجوز بلفظ القيام إلا بعد إسقاط المحطوط اه حل (قوله ويدخل في بيعت الخ) أي أو وليتلك العقد أو أشركتلك في هذا العقد وقوله ثمنه أي الذي استقر عليه العقد عند الزوم ويدخل في ما قام على المنكس رفق خلاص المقصود اه حل وعبارة حج أما الخط للبعض بعد الزوم فيعبر عنه بالشراء لا يلحق ومع نحو القيام يلحق أو لا ينعقد ببيع مراجعة مع القيام إذ لم يبق عليه شيء بل مع الشراء وهو يقيد بمراجعة المبيع مما قام على في صورة حط البعض حيث ذكر ما بقي من الثمن بعد الخط وأقره سم اه عش على مر (قوله ويدخل في بيعت

(و) صح بيع (محاطة) وتسمى مواضعة (كبعت) أي كقول من ذكر لغز بهتك (بما اشتريت وحطاه يارده) فيقبل (ويحط من كل أحد عشر واحد) كان الربح في المراجعة واحد من أحد عشر (ويدخل في بيعت بما اشتريت ثمنه) الذي استقر عليه العقد (فقط) وذلك صادق بما فيه حط بما عقد به العقد أو زيادة عليه في زمن خيار المجلس أو الشرط (و) يدخل في بيعت

بما قام على) معناه انه بضمها على الثمن فيقول قام على بكذا وليس المراد انه بطلاق ذلك تدخل جميع هذه الاشياء مع الجهل بها اه شرح مر وفائدة قولهم يدخل كذا لا كذا مع اشتراط تعيين ما قام به انه لو اخبر بانه قام بعشرة ثم تبين انه في مقابلة ما لا يدخل وحده او مع ما يدخل حطت لزيادة ورخصها كما يأتي اه شرح مر (قوله بما قام على) أي او بما وزنته وان نازع فيه الاذرى ويدخل فيما قام عليه المكس كافي الروض بخلاف خلاص المقصوب اه شوبري أي ان حدث غصبه عند المشتري اما اذا كان ذلك قبل البيع فيدخل كالمؤمن للمرض القديم وبهذا يجمع بين التناقض في ذلك (قوله كاجرة كمال الثمن المكمل) عبارة شرح مر بعد مثل هذا وعلم مما انقرر ان صورة اجرة الكمال كون الثمن مكبلا او يلتزم المشتري مؤنة كيل المبيع معينة او يتردد في صحة كيل ما اكمله البائع فيستأجر من يكيله ثانيا ليرجع عليه ان ظهر نقص او يشتريه جزا فثم بكيلة باجرة ليعرف قدره او يشتري مع غيره صبرة ثم يقسمها ككيلة باجرة الكمال عليهما وصورة اجرة الدلال ان يكون الثمن عرضا فيستأجر من يعرضه للبيع ثم يشتري السلعة به او يلتزم المشتري اجرة دلاله المبيع معينة ويحل دخول اجرة من ذكر اذا لزم المولى وأداها اه وكتب عليه عش قوله او يلتزم المشتري الخ أي او يلزمه به ان يراه اه جج \* (فرع) \* الدلالة على البائع فلو شرطها على المشتري فسد العقد ومن ذلك قوله بعنك بعشرة سالما فيقول اشترى لان معنى قوله سالما ان الدلالة عليك فيكون العقد فاسدا كذا تحرر واقره مر واعتمده وجزم به اه سم على منتهج وكيفية التزام المشتري ان يقول اشترى به بكذا ودرهم دلالة وسبأني للشيخ في آخ باب الضمان ما يقتضي البطلان نقلا عن الاذرى ثم قال وهو كما قال ووجه بانه اشتمل على بيع وشرط فهو وشبهه بمن اشترى حطبيا بشرط أن يحمله الى منزله وتقدم له التصريح فيه بالبطلان وأي فرق بين هذا وبين ما لو قال بعنك بكذا سالما مع أنه تقدم عن مر البطلان (قوله كاجرة كمال) هذا كله كما هو ظاهر ان وقع عقد نحو اجارة ثم دفع ما به وقع العقد والاول فعمل ذلك بلا عقد ثم دفع له نحو الاجرة كما هو المعتاد فلا يدخل ذلك لانه متبرع به فتنبيهه فانه بما توهم فيه \* (تنبيه) \* ذكر في الجواهر ان المحكم فيما ذكر العرف أي عرف التجار فاعده أهله من مؤن التجارة دخل وما لا فلا اه وانما يرجع اليه فيعلم ان ينصوا فيه على شيء والاعمال بما قالوه وان فرض أنه يخالف العرف الا أن كافي نظائر ذلك اه ايعاب اه شوبري (قوله ومكان) أي قد اكثرت لاجل المبيع بخلاف ما يأتي في قوله وفي معنى اجرة عمله الى قوله ككثير فان صورته أن البائع كان مكثريا له لا للمبيع بل لشيء آخر اه شيخنا وفي عش على مر مانصه قوله وفي معنى اجرة عمله الخ لا تنافي بين هذا وقوله أولا ومكان لان ذلك فيما اذا اكثرا لاجل أن يضعه فيه وهذا فيما اذا كان مستحقا قبل الشراء ووضع فيه (قوله وتطمين دار) كتيبها بخلاف ترميمها لانه للاستبقاء اه حل (قوله رائد على المعتاد للتسمين) أي وان لم يحصل ذلك بل وان حصل منه المرض اه عش (قوله ان اشتراه مريضا) أي وان استمر مرضه وتزايد عنده لان ما حدث من آثار الاول بخلاف ما لو اشتراه سليما ثم مرض عنده فانها لا تحسب عليه اه زى اه عش ويدخل ثمن الدواء اه حل (قوله المستوفاة من المبيع) أي ما استحق استيفاؤه من فوائده ان وجدت والا فقل لا يحصل منه فوائد ومع ذلك لا يدخل منه شيء اه عش (قوله لا اجرة عمله) بالرفع عطف على قوله ومؤمن اشترى باح وبالجرح عطف على مدخول الكاف وهو الاحسن ليكون فيه اشارة الى أن هذه من جملة مؤن الاسترباح (قوله وطريقه) أي طريق ادخال اجرة عمله أو العمل المتطوع به أن يقول ما ذكر أي فانه قد كان صورته أنه قال بعنك بما قام على ولم يقل وهو كذا وكذا فيدخل فيه ما تقدم لا اجرة عمله فان أراد دخوله اذ كره في العبارة (قوله اجرة مستحقة) أي الشيء الذي يستحقه البائع بملك أو اجارة اه شيخنا (قوله وليعلم انهم) هذا شرط للصحة وسكت عن هذا وما بعده في الترجمة فكان حقه أن يقول وما يتعلق بذلك اه حل (قوله أي المتبايعان) أي في التولية والاشراك وجوبا

(بما قام على) ثمنه ومؤمن استرباح  
أي طلب الربح فيه (كاجرة  
كمال) للثمن المكمل  
(ودلال) للثمن المنادى عليه  
الى ان اشترى به المبيع  
(وخارس وقصار وقيسة  
مبيع) للمبيع في الثلاثة  
وكاجرة جمال وختان  
ومكان وتطمين دار وكلف  
رائد على المعتاد للتسمين  
وكاجرة طبيب ان اشتراه  
مريضا وخرج بمؤمن الاسترباح  
مؤمن استبقاء الملك كمؤنة  
حيوان فلا تدخل ويقع  
ذلك في مقابلة الفوائد  
المستوفاة من المبيع (لا اجرة  
عمله) (لا اجرة) عمل متطوع  
به) فلا تدخل لان عمله وما  
تطوع به غيره لم يشم عليه  
وانما قام عليه بما بذله وطريقه  
أن يقول بعنك بكذا واجرة  
تعمل أو اجرة المتطوع عنى  
وهي كذا ورجح كذا وفي  
معنى اجرة عمله اجرة مستحقة  
بملك أو غيره ككثير  
(وليعلم) أي المتبايعان  
وجوبا



(ثمة) أي المبيع في نقد

بعت بما شئت (أو ما قام

به) في بعت بما قام على

فلوجهه أحدهما لم يصح

المبيع (وليصدق بائع)

وجوبا (في اخباره) بقدر

ما استقر عليه العقد أو ما قام

به المبيع عليه وبصفته كصفة

وتكسير وخلوص وغش

وبقدر أجل وبشرأ بعرض

قيمه كذا وبعبء حادث

وقديم وإن اقتصر الأصل على

الحادث وبغيره وبشرأ من

موليه وبأنه اشتراه بدين

من مما طل أو معسر إن كان

البائع كذلك لأن المشتري

يعتمد أمانته فيما يخبر به من

ذلك لاعتماده نظره فيغيره

صادق بذلك ولأن الأغراض

تختلف بذلك لأن الأصل

بالبائع فسطمن الثمن والعرض

يشدد في البيع به فوق

ما يشدد في البيع بالنقد

والعبء الحادث تنقص

القيمة به عما كان حين

شرائه واختلاف الغرض

بالقديم وبالبقية ظاهر

فلترك الاخبار بشئ من

ذلك فالبيع صحيح لكن

للمشتري الخيار لئلا يفسد

البائع عليه بترك ما وجب

عليه ويستأنى الإشارة إلى

ذلك وإطلاق الاخبار أولى

من تقييده بما قاله (فلأخبار)

بأنه اشتراه (بمائه) وباعه

مراجعة أي بما اشتراه ورجع

درهم لكل عشرة كما

في الخبر (بأنه اشتراه

والمراجعة والمحاطة أه حل والمراد بالعلم هنا العلم بالقدر والصفة ولا تكتفي المعاينة وإن كفت في البيع والإجارة  
فلو كان الثمن دراهم معينة غير موزونة أو حنطة غير مكيالة لم يصح على الأصح أه شورى ومثله في شرح مدر  
قال ع ش عليه وينبغي أن يحل عدم الصفة ما لم ينتقل المعين للمثولي (قوله ثمة) أي قدر أو صفة ولو باخبار البائع  
ولو كان الاخبار كاذبا في التولية والاشراك والمراجعة والمحاطة ولا يكتفي بمشاهدته مع عدم العلم بقدره لكن في  
شرح الروض التقييد بالمراجعة وتقدم ان هذه العبارة لا تختص ببيع المراجعة بل تأتي في التولية والاشراك  
أيضا وهذا الذي أحال عليه في التولية بقوله كما يعلم ذلك مما يأتي الخ أه حل (قوله وليصدق بائع في اخباره)  
وصورة المسئلة ان المشتري وهو المتولي في التولية جاهل بالخبر به فلاخبار حينئذ واجب لصحة العقد فيجب عليه  
الصدق في اخباره فلو كذب لم يطل العقد كإسائي في الشارح هذا وأما لو كان المشتري عالما بالمذكورات لم يجب  
على البائع الاخبار ولا يجب عليه الصدق من حيث العقد بل من حيث تحريم مطلق الكذب أه شيخنا (قوله  
بقدر ما استقر عليه العقد) فان زال ملكه عنه ثم اشتراه باقل أو أكثر أخذ بالثاني فان كان الكثير من مواطاة  
كره وتخفيف كرجح في الروضة واستشكل تخيير المشتري بما لو وطأ البائع من يز يد في سلعة حتى اشترى بها أكثر  
من قيمتها فان المشتري لا يخبر ويحجب بان المشتري ثم مفسر حيث قدم على شراء ذلك واغتر بالزيادة وهذا لا تقصير  
منه فانه هنا معتمد على نظر البائع وأمانته كما مر فالقصر هو البائع ايعاب أه شورى (قوله بقدر ما استقر  
عليه العقد) أي عند لزوم فلو اشترى شيئا ثم خرج عن ملكه واشتراه ثانيا باقل من الاول أو بأكثر منه أخبر  
وجوبا بالأخير فلو بان الكثير من الثمن في بيع مواطاة فله الخيار ان يباعه مراجعة كما يقدره الجازي في مختصرة  
للروضة أه حل (قوله وبشرأ بعرض) أي ولو مثليا كما قاله المتولي وتعليقه صريح فيما قاله وهو جزم السبكي  
تبعه لما ورد بان المراد بالعرض المتقوم فالمثل يجوز البيع به مراجعة وإن لم يخبر بقيمته أه حل (قوله  
قيمه كذا) أي وقت العقد ولا مبالاة بتقاعها بعد ذلك أه حل (قوله يعتمد أمانته) افهم انه لو كان عالما  
لم يحتج الى اخباره وكذلك وكذا كل ما يجب الاخبار به أه قل على الجلال (قوله فلترك الاخبار بشئ  
من ذلك) أي المذكور وهو الامور الثمانية في كلامه والمراد من هذه العبارة فلو أخبر كاذبا بدليل المقابلة فالمراد  
انه أخبر كاذبا ولو في القدر والصفة فان البيع صحيح ولو في الكذب في القدر كذا كره المتن بقوله فلو أخبر بمائة  
فبان باقل الخ فالجواب ان صورة المسئلة ان المشتري جاهل بالمذكورات حتى بالقدر والصفة وحينئذ فاصل  
الاخبار واجب لصحة العقد وأما وجوب الصدق فيه فادفع الاثم وان العقد صحيح فيما اذا كذب في شئ من  
المذكورات حتى في القدر والصفة وان الخيار يثبت للمشتري مطلقا أي في الكذب في القدر أو غيره من  
المذكورات هذا مقتضى سباق كلامه لكن يرد عليه أنه يناقض قوله فيما بعد فلو أخبر بمائة الخ صورتين  
فقد انحط كلامه فمصلحة على أنه لا خيار للمشتري اللهم إلا أن يجاب بسا لوك التأويل في العبارة بان تبقى على  
عمومها في قوله فلترك الاخبار بشئ من ذلك بالنسبة لقوله فالبيع صحيح ويخص قوله بشئ من ذلك بغير القدر  
بالنسبة لقوله لكن للمشتري الخيار ويكون قوله المذكور الخ معتمدا وان كان المشار اليه بقوله وستأنى الإشارة  
ضعف لانه إشارة الى قول الشارح فيما سائي وللمشتري حينئذ الخيار الخ أه (قوله فلترك الاخبار بشئ من  
ذلك) فيه أن من جهله ما يصدق به اسم الإشارة الاخبار بقدر الثمن وصفته وترك الاخبار به للجاهل مبطل أو لعالم لم  
يبطل أه حل وقد عرفت ان هذا لا يرد الا على ظاهر العبارة من ان المراد انه ترك الاخبار رأسا وتقدم ان  
المراد منها انه أخبر كاذبا (قوله لكن للمشتري الخيار) أي فورالانه خيار عيب أه ع ش على مدر (قوله  
الى ذلك) أي الى صحة البيع أو اليها والى ثبوت الخيار للمشتري على الوجه الضعيف الآتي في كلامه أه  
شيخنا لما أشار لها في المتن بقوله فان صدق صح وثبوت الخيار أشاره في الشارح بقوله وللمشتري حينئذ  
الخيار أه (قوله أولى من تقييده بما قاله) عبارته وليصدق البائع في قدر الثمن والأجل والشراء بالعرض

(فبان) أنه اشتراه (بناقل) بحجة أو قرار (سعة الزائد) بحجة (ولاخبار) بذلك لما أمأ البائع

وبيان العيب الحادث عنده (قوله سقط الزائد ورجه) أي يتبين انعقاد العقد بما عداها ما فلا يحتاج لإنشاء عقد كما توهمه عبارة الأصل اهـ سل (قوله فلندليسه) فيه قصور إذ قد يكون معذورا في الاخبار الاول اهـ  
 رشدي على مر (قوله فلانه اذا رضى بالاكثر الخ) من هذا التعليل يؤخذ ان هذا لا يختص بالقدر بل مثله  
 الصفة من الاجل وغيره فاذا لم يذكر أجلا أصلا أو ذكر أجلا أكثر مما يتبين أو ذكر صفة دون ما يتبين لا خيار له  
 تأمل اهـ حل (قوله أو فأخبر بازيد) أو عاطفة على أخير والفاء عاطفة على بان كما يشير له صنيع الشارح  
 (قوله وزعم غاطا) قال في شرح الروض اقتصر وافي حالة النقص على الغاط وقياس ما صرح في الزيادة ذكر النقص  
 ولعلمهم تركوه لان جميع التفاريح لا تتأني فيه اهـ سم (قوله صح البيع) لاحاجة اليه بل يوهم انه في حالة  
 التكذيب لا يصح وليس كذلك ولعله انما أتى به نظر الرد على المقابل القائل في ذلك بالبطالان اهـ حل وعبرة  
 أصله مع شرح مر ولوزعم ان الثمن مائة وعشرة مثالا وانه غاط فيما قاله أولا انه مائة وصدقه المشتري على  
 ذلك لم يصح البيع الواقع بينهما امر اجته في الاصح لتعذر قبول البعذر زيادة بخلاف النقص بدليل الارش قلت  
 الاصح صحة والله أعلم كالمو غاط بالزيادة وما علل به الاول مردود بعدم ثبوت الزيادة لكن يثبت الخيار للبائع  
 انتهت (قوله كالمو غاط بالزيادة) وهي الصورة المتقدمة في قوله فلو أخبر بمائة فبان باقل الخ (قوله بفتح الميم)  
 أما بكسر هاءه والواقعة نفسها يعاب وكتب أيضا بفتح الميم أو بكسر هاءه شوبري (قوله جريدتي) هي  
 بفتح الجسيم وكسر الراء المهملة وسكون التحتية وفتح الدال المهملة اسم للدفترا المكتوب فيه ثمن أمتعه ونحوها  
 قل على الجلال لكن قد راجعت المصباح والمختار والقاموس فلم أجدها فيها الجريدة بم هذا المعنى وقوله  
 فغطت من باب طرب كما في المختار (قوله ضرور ومن وكيلي) أي عنه أو عليه اهـ حل (قوله سمعت أي بينته)  
 وعلى السماع يكون كما لو صدقه فيما فيه خلاف الشيخين والراجح صحة البيع ولا تثبت له الزيادة وله الخيار  
 لا للمشتري على ما سبأني اهـ شوبري (قوله وما اذا بين) أي ولم يسم بينة فان أقامها فليس له التحليف اهـ  
 ع ش على مر (قوله انه لا يعرف ذلك) أي ان الثمن مائة وعشرة اهـ شرح مر وقوله لانه فديقر الخ  
 أي فان أقر فيكون كالصديق السابق في المتن أي فيثبت الخيار للبائع ولا تثبت الزيادة وقوله أمضى العقد الخ أي  
 ولا خيار لواحد منهما ولا تثبت الزيادة وقوله وللمشتري حيث نذ أي حين اذ حلف البائع عن الرد وهذا لا يصح  
 ترتبه على البناء المذكور لان البناء المذكور يقتضي نفيس وهذا أي يقتضي ان الخيار للبائع دون المشتري  
 وقوله بما حلف عليه أي بالزيادة التي حلف عليها البائع أي فثبت الزيادة على هذا القول وقوله وأصلها  
 أي للرافعي وقوله كذا أطلقوه أي أطلقوا هذا الحكم وهو ان الخيار للمشتري وقوله ومقتضى قولنا الخ أي  
 فلا نطلق القول المذكور بل نبنى اليقين المرودة على القول بانها كالاقرار فيعود فيه ما ذكرنا الخ (قوله ردت على  
 البائع بناء الخ) أي ردت فيهما بناء الخ أي وأما ان يبنينا على انها كالبينة لم ترد الا فيما اذا بين اذ لا فائدة في البينة  
 عند عدم التبين فكذلك ما هو مثلها في كلامه طي اهـ شيخنا وبعبارة أخرى قوله بناء الخ انما قيد به هذا  
 ليكون الرد في المسئلةين أمالو يبنينا على مقابله لم ترد الا في الثانية دون الاولى وهي ما اذا لم يبين وجهها محتملا لان  
 البينة هناك لا تسمع فينتد لا ترد اليقين لعدم فائدتها كالبينة (قوله وللمشتري حيث نذ) أي حين حلف البائع عن  
 الرد على هذا القول تثبت الزيادة للبائع كما أشار له الشارح بقوله بين امضاء العقد بما حلف عليه هذا والمعتمد  
 ان الخيار انما يثبت للبائع لا للمشتري ولا تثبت الزيادة والحاصل ان الزيادة لا تثبت للبائع في جميع الصور  
 وان الخيار لا يثبت للمشتري في جميعها على المعتمد من خلاف في بعضها وانما التفصيل في ثبوت الخيار للبائع  
 وعدمه (قوله كذا أطلقوه) أي أطلق الفقهاء القول بان للمشتري الخيار أي لم يبنوه على ان اليقين المرودة  
 كالاقرار والتصديق أو كالبينة ولو بنوه على واحد من هذه الثلاثة لما قالوا ان الخيار للمشتري بل قالوا لا خيار  
 له لانه تقدم في حالة التصديق ان الخيار للبائع لا للمشتري وكذلك اذا بين له لطف وجهها محتملا فان الخيار للبائع

وهو ما اقتصر عليه الاصل  
 فلانه اذا رضى بالاكثر  
 فياقل اولي (أو) أخبر  
 بمائة (فأخبر) ثانيا (أزيد  
 وزعم غاطا) في اخباره  
 أولا بالنقص (فان صدقه)  
 المشتري (صح) البيع  
 كالمو غاط بالزيادة ولا تثبت له  
 الزيادة وله الخيار لا للمشتري  
 (والا) بان كذبه المشتري  
 (فان لم يبين) أي البائع  
 (لغاطه) وجهها (محتملا) بفتح  
 الميم (لم يقبل قوله ولا بينته)  
 ان أقامها عليه لتكذيب  
 قوله الاول لهما (والا) بان  
 بين لغاطه وجهها محتملا  
 كقوله راجعت جريدتي  
 فغطت من ثمن متاع الى  
 غيره أو جاء في كتاب ضرور  
 من وكيلي ان الثمن كذا  
 (سمعت) أي بينته بان الثمن  
 أزيد وقيل لا تسمع لتكذيب  
 قوله الاول لهما قال في المطلب  
 وهذا هو المشهور في المذهب  
 والمنصوص عليه (وله)  
 تحليف مشترك فيهما) أي  
 فيما اذا لم يبين وما اذا بين  
 (انه لا يعرف) ذلك لانه قد  
 بقر عند عرض اليقين عليه  
 فان حلف أمضى العقد على  
 ما حلف عليه وان نكل عن  
 اليقين ردت على البائع بناء  
 على ان اليقين المرودة  
 كالاقرار وهو الاظهر فيختلف  
 ان ثمة الازيد والمشتري  
 الخيار حيث نذ بين امضاء العقد بما حلف عليه وبين فسجه قال في الردة وأصلها كذا أطلقوه



للمشتري وما هنا كذلك أي فاختيار البائع للمشتري على المعتمد فلما أطلق الفقهاء ذلك أي لم ينووه على أن  
اليمين المردودة كالاقرار أو كاليينة قالوا للمشتري الخيار ولو بنوه على واحد مما تقدم لفظوا عنه الخيار اه تقرير  
شيخنا عشاوي (قوله كذا أطلقوه) أي الفقهاء وتفسير شيخنا للضمير بالأصحاب لا يناسب صنيع الشارح  
وذلك لأن المراد بالأصحاب أصحاب الامام وهذا لا يناسبه قوله فان الامام والمنولي والغزالي الخ فان هؤلاء ليسوا  
من الاصحاب وانما هم من أكابر الفقهاء اه (قوله ومقتضى قولنا الخ) هذا إشارة الى بناء القول بالرد على  
القول بانها كالاقرار ولم يشر الشيخان الى البناء على انها كاليينة لم ترداذ اليينة لم تسمع في هذه الصورة فلا ترد اليمين (قوله  
فلا خيار للمشتري) تفسير لما في قوله ما ذكرنا (قوله قال في الانوار) هو لا رد يلى اه ع ش (قوله قال وما  
ذكر اه) أي قال صاحب الانوار ومراعاة الاعتراض على الشيخين في دعواهما اطلاق الفقهاء (قوله أو ردوا)  
أي ذكر والله أي حلف البائع بعد نكول المشتري كالتصديق اه

\* (باب بيع الاصول والثمار) \*

ومقتضى قولنا ان البيوع  
المردودة كالاقرار ان يعود  
فيه ما ذكرنا في حالة التصديق  
أي فلا خيار للمشتري قال  
في الانوار وهو الحق قال وما  
ذكر اه من اطلاقهم غير  
مسلم فان المنولي والامام  
والغزالي أو ردوا انه كانتصديق  
\* (باب) \* بيع (الاصول)  
وهي الشجر والارض (و)  
بيع (الثمار) جمع ثم جمع  
ثمرة مع ما يأتي (يدخل في  
بيع أرض أو ساحة أو بقعة

أي بيان ما يدخل في لفظ العقود عليه وما لا يدخل وفي جعل المذكورات أصولاً لا تجوز أو حقيقة عرفية  
فأصل وترجم في المحرر بمصل نظراً الى أنه من الالفاظ المطلقة كالذي قبله لانها قسمان ماله مدلول شرعي يحمل  
عليه وهو الاول وفيه أربعة ألفاظ كما مر وما يستتبع غير مسماه وهو ما هنا وفيه سبعة ألفاظ بحسب النوع  
الارض والدار والبستان والقرية والداية والشجرة والثمرة وما فعله المصنف انسب اه قل على الجلال  
والمراد بالاصول هنا ألفاظ مطلقة تستتبع غير مسماهما الغلة وان كان من مسماهما ثمر عا والمذكور منها هما  
سبعة الارض والبستان والقرية والدار والداية والشجرة وانما قصر الشارح التفسير على الارض والشجر  
لاشتمارهما في الاستتباع اه شيخنا وقوله المراد بالاصول هنا الخ فيه خفاء من حيث الاضافة في قول الشارح  
بيع الاصول فان المتبادر منها ان المراد بالاصول ما يقع عليه البيع لانفس الالفاظ فالاحسن كافي قل على  
الجلال ان تفسر الاصول بامور تستتبع شرعاً ما ليس من حقيقة الثمرة مثل الدابة فان حقيقة الثمرة لا تتناول  
العمل مع انه يدخل فيها شرعاً أي في بيعها وعلى هذا يكون قول الشارح وهي الشجر والارض شاملاً لأقسام  
خمس من الستة المذكورة ويكون الخارج عن كلامه هنا هو الدابة فقط وذلك لان الارض في كلامه تارة  
يعبر بالبائع عنها بلفظ الارض وتارة بلفظ الدار وتارة بلفظ القرية وتارة بلفظ البستان فهذه كلها من أقسام الارض  
(قوله وهي الشجر والارض) اعترض حصر الاصول فيما ذكر بانها أكثر من ذلك كالدار فانها أصل بالنسبة  
لما فيها وكذلك الدابة فانها أصل بالنسبة لنعلمها وكذلك البستان كما سيأتي ذلك كله الآن يقال اقتصر على  
الارض والشجر لان كونهما أصليين لغيرهما أشهر في العرف بخلاف غيرهما اه شيخنا عشاوي (قوله  
جمع ثمرة) أي جمع معنى والافوا سم جمع لها كلفي الخنثار وجمعها الحقيقي ثمرات وفي المصباح الثمر بفتح  
والثمرة مثله فالاول مذكور ويجمع على ثمار مثل جبل وجبال ثم يجمع الثمار على ثمر مثل كتاب وكتب ثم يجمع  
على أثمار مثل عنق واعناق والثاني مؤنث ويجمع على ثمران مثل قصبة وقصبات والثمر هو الحمل الذي  
تخرج منه الشجرة سواء أكل أم لا فيقال ثمر الاراك وثمر العوسج وثمر اللوز وهو المقل كما يقال ثمر النخل وثمر  
العنب (قوله مع ما يأتي) أي من قوله وجاز بيع زرع بالوجه السابقة الخ الباب (قوله يدخل في بيع أرض  
أو ساحة الخ) الالفاظ الاربعة مترادفة اصطلاحاً على شيء واحد المراد بها القطعة من الارض مطلقاً وأما في  
اللغة فبينها فرق ففي الخنثار الارض ونثمة وهي اسم جنس وكان حق الواحد منها ان يقال أرضه ليكنهم لم  
يقولوه والجمع أرضات بفتح الراء وأرضون بفتحها أيضاً وفي المصباح ساحة الدار الموضع المتسع امامها والجمع  
ساحات وساح مثل ساعة وساعات وساع اه وفيه أيضاً البقعة من الارض القطعة منها يضم اليها في الأكثر

ويجمع على يقع كغرفة وغرفة وبفتحها فتجمع على يقع مثل كلبه وكلاب اه وفيه أيضا عرصة الدار ساحتها  
وهي البقعة الواسعة التي ليس فيها بناء والجمع عراض مثل كلبه وكلاب وعرضات مثل سجدة وسجدات  
وقال أبو منصور الثعالبي في كتاب فقه اللغة كل بقعة ليس فيها بناء فهي عرصة اه (قوله يدخل في بيع  
أرض الخ) قال في الروض الالفاظ المتناولة ستة الاول الارض ومثلها البقعة والساحة والعرصة فان باعها أو  
رهنا بما فيها من أشجار وأبنية دخلت في العرصة ولو بقوله بعتهك أو رهنتك الأرض بما فيها أو عليها أو بها أو  
بحقوقها وإن استثنى كبعتهك أو رهنتك الأرض دون ما فيها خرجت أي لم تدخل في العقد وإن أطلق كبعتهك  
أو رهنتك الأرض دخلت في البيع لا الرهن اه باختصار وهو تقرير حسن يصرح بدخول الأبنية والأشجار  
في رهن الأرض إذا قال بحقوقها ونحوه فليفتن له اه سم (قوله يدخل في بيع أرض) أي ونحوه من  
كل ما ينقل الملك كما سيأتي ولو وكل في بيع عرصة مثلاً لا يدخل في التوكيل ما يدخل فيها لو بيعت فإذا باعها  
الوكيل لم يدخل فيها ما يدخل لو باعها الموكل خلافاً للحنابلة حيث قالوا كان وكيلاً مطلقاً وباع العرصة دخل  
فيها ما يدخل في بيعها ولو باعها الموكل اه حل وعبرة عرش على مر قوله فدخل في بيع أرض أي  
ولو كان البائع وكيلاً لأحد أو ناله في بيع الأرض من غير نص على ما فيها وينبغي أن مثله ولي المحجور عليه بل أولى  
لأنه نائب عن المولى عليه ففعله كفعله اه سم على منهج انتهت ومثله قل على الجلال (قوله أو عرصة)  
قال في القاموس والعرصة كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء اه سم على حج ومنه يعلم أن الفقهاء  
لم يستعملوا العرصة والساحة في معناهما بل أشاروا إلى أن الالفاظ الأربعة عرفاً بمعنى وهو القطعة من الأرض  
لا بقيد كونها بين الدور اه عرش على مر (قوله مطلقاً) أي عن النفي والاثبات فإن قيد بنفي لم تدخل  
لأن البيع ولا في الرهن أو بآيات دخلت فيها بالنص لا بالتبع اه شيخنا ومثله مر ولو قال بما فيها أو  
بحقوقها دخل ذلك كله قطعاً حتى في نحو الرهن أو دون حقوقها أو ما فيها لم يدخل قطعاً (قوله ما فيها من بناء)  
أي ولو بئر الكن لا يدخل الماء الموجود وقت البيع إلا بشرط الدخول بل لا يصح بيعها أي البئر مستقلة  
ولا تابعة كما مر أخيراً بالابهذا الشرط والاختلاف الحادث بالموجود وأدى لطول النزاع بينهم ما ذهبوا إليه  
أيضا في بيع الأرض السواقي التي يشرب منها وانهارها وعين ماء فيها اه شرح مر وكتب عليه عرش  
قوله السواقي الخ أي حيث كانت المذكورات في الأرض أموالاً كانت خارجة عنها فلا تدخل إلا بالشرط كما  
هو ظاهر ويجوز حمل كلام الشارح عليه بجعل قوله فيها حلالاً من الثلاثة \* (فرع) \* أفتى بعضهم في أرض  
مشتركة ولا حدهم فيها بخل خاص به أو حصه فيه أي البخل أكثر منها فيها فباع حصته من الأرض بأنه يدخل  
جميع الشجر في الأولى وحصته في الثانية لأنه باع أرضه فيها شجراً ورد بان الظاهر في الزائد خلافه أي وما  
عالي به لا ينتج ما قاله لأن الشجر ليس في أرضه وحده بل في أرضه وأرض غيره فبداخل ما في أرضه فقط وهو  
ما يخص حصته من الأرض دون ما زاد عليه مما في حصته شريكه اه حج وما زاد ينبغي أن يبقى بلاجرة لأنه  
وضع بحق ورد بان الظاهر خلافه اه وإذا قلنا بهذا الظاهر وكان الشجر في أحد جانبي الأرض وقاسم  
المشتري الشريك الآخر فخرج للمشتري الجانب الخالي عن الشجر فظاهر الكلام أن ذلك لا يمنع من ملك  
ما دخل في البيع من الشجر وهل يستحق ابتاعه بلاجرة أن كان بائعه كذلك اه سم عليه أقول الظاهر أنه  
كذلك فيبقى بلاجرة انتهى \* (فرع آخر) \* سئل مر بالدرم عن اشترى أنا فيه زرع يجز مراراً فأجاب  
بأنه يدخل الأنا وما فيه دون الجزء الظاهرة ولا بد من شرط قطعها والحاصل أن الأنا بالنسبة لما فيه كالأرض  
بالنسبة لما فيها اه سم على منهج ومن قوله والحاصل الخ تعلم أن الكلام فيما لو أطلق في بيع الأنا أموالاً قال  
بعتهك الأنا وما فيه كانت الجزء الظاهرة من جلة المبيع فلا يحتاج إلى شرط قطعها بل لا يصح اه عرش على  
مر فيها (قوله من بناء) أي ولو لبئر وفناء فدخل أرض ذلك وبنائه ولا يدخل الماء فيها إلا بالنص عليه فإن لم

أو عرصة مطلقاً (لا في رهنها)



ينص عليه لم يصح عند البيع وان عتد عليه وحدها وكلماء المعدن الظاهر كالمخ والكبريت والنورة أما  
الباطن كالذهب والفضة فيدخل بلا شرط عند عدم العلم به وقوله وشجر ولو شجر موزاً ونيلة أو مما أو نخد  
أغصانه مراراً كالخور بهما تليين على المعتمد كإثباتي اه قل على الجسلا (قوله ما فيها من بناء) لو باع البناء  
والغراس ولم يتعرض للأرض المتخالة بين الابنية أو الغراس لم يدخل خلافاً للامام كذا في الإيعاب اه شوري  
(قوله وأصول بقل) الإضافة بالنسبة لما يجوز بمعنى اللام أو من فالأصول بمعنى الجدور والنسبة لما تؤخذ ثمرته  
مرة بعد أخرى بيانية فالأصول هي البقل نفسه كنبات البطيخ والخيار فهو يدخل في البيع وأولى منه جدوره  
اه وفي المصباح البقل كل نبات انضرت به الأرض قال ابن فارس وأبقت الأرض أنبت البقل فهي مبقلة  
على القياس وجاء أيضاً بقله وبقيلة وأبقل الموضع من البقل فهو باقل على غير قياس وأبقل القوم وجدوا بقله  
اه (قوله يجوز مرة بعد أخرى) في المصباح جزرت الصوف جزاً من باب قتل قطاعته وكذلك النخل وهذا من الجز  
والجزاز وقال بعضهم الجز القطع في الصوف وغيره واستجز الصوف حان جزازه أي حصاه فهو مستجز بالكسر  
اسم فاعل وقال أبو زيد يذو أجز البر والشعر بالالف حان جزازه وجزائمه جزاً من باب ضرب ييس ويعدى  
بالضعيف فيقال جززته تجزيراً وباسم الفاعل سمي مجزراً المدجج القائف اه (قوله أو تؤخذ ثمرته) أي  
أوغصانه اه قل على الجلال (قوله خلافاً لما يرويه كلام الأصل) عبارته وأصول البقل التي تبقى سنتين  
قال مر في شرحه أو أكثر أو أقل وان لم تبقى فيها إلا دون سنة بحيث يجوز مرة بعد أخرى فتعبره جرى على  
الغالب والضابط ما قلناه (قوله كقت) أي وكقتص فارسي وسلق وهو معروف ومنه نوع لا يجوز سوى مرة واحدة  
أي فلا يدخل اه شرح مر والسلق بكسر السين اه رشدي عليه وقال عش عليه وقوله والسلق  
أي بكسر السين اه شرح الروض ومثله في الخطيب (قوله وهو علف البهائم) أي وهو المعروف بالبرسيم  
اه قل على الجلال وهذا تفسير مرادواً في المصباح القت الفصصة إذا دبست وقال الأزهرى القت حب  
بري لا يستنبته إلا دعي فإذا كان عام قط وفقد أهـل البادية ما يشتاونه من تمر ولبن ونحوه دقوه وطحنوه  
واجتزوا به على ما فيه من الخشونة اه (قوله ويسمى بالقرط) بكسر القاف وسكون الراء بعده أو مهملة  
اه برماوى (قوله والفض) كل هذه المذكورات ما عدا النعناع اسم للقت فتكون معطوفة على قوله بالقرط  
وقوله ونعناع معطوف على قوله كقت اه شبيخنا (قوله بعجة) أي ساكنة اه شرح مر وقوله وقيل  
بعجة أي مفتوحة اه جج اه عش على مر (قوله ونعناع) في الغاموس النعناع والنعنع كجعفر  
وهدهد ودرهم بقل اه عش على مر (قوله وبفسج) وزن سفرجل اه عش (قوله ونرجس)  
بفتح النون وكسر الجيم وزن نصرب وبكسر النون والجيم وزن اذخروا ثم اه من المصباح (قوله وقثاء)  
في المصباح القثاء فعال وهمزته أصل وكسر القاف أكثر من ضمها وهو اسم لما يسمى به الناس بالخيار والعجور  
والفقوس الواحدة قثاء وأرض مقلشة وذات قثاء وبعض الناس يطلق القثاء على نوع يشبه الخيار  
وهو مطابق لقول الفقههاء في الربا وفي القثاء مع الخيار وجهان ولو حلف لا يأكل الفاكهة حنث بالقثاء  
والخيار (قوله و بطيخ) بكسر الباء فاكهة معروفة في لغة لاهل الحجاز تقديم الطاء على الباء قاله ابن السكيت في  
باب ما هو مكسور الأول وتقول هو البطيخ والطبيخ والعامية تفتح الأول وهو غلط لفقد فعليل بالفتح اه مصباح  
(قوله و بطيخ) أي وان لم يثمر اعتباراً بما من شأنه ذلك وفي كلام شيخنا ما يقتضي ان الباذنجان ليس من الشجر  
بل من البقول أي التي تؤخذ ثمرتها مرة بعد أخرى مثل البطيخ وبه صرح الدميري وذكر والد شيخنا انه يستثنى  
من الشجر ما يقطع من وجه الأرض مرة بعد أخرى كالخور بالحاء والراء المهماتين فإنه يكون كما يجوز من البقل  
قال وقد صرحوا بذلك في أغصان الخلاق التي تجز من وجه الأرض وهذا واضح فلا تغفل عنه تأمل اه حل  
(قوله وذلك لان هذه المذكورات للثبات والدوام) لا يقال ما معنى الدوام مع ان مدته قليلة وان أخذت مرة بعد

ما فيها من بناء وشجر  
وأصول بقل يجوز مرة بعد  
أخرى (أو تؤخذ ثمرته مرة  
بعد أخرى) ولو بقيت  
أصوله دون سنتين خلافاً لما  
يروه كلام الأصل فالأول  
(كقت) بمشاة وهو علف  
البهائم ويسمى بالقرط  
والرطبة والغصصة بكسر  
الغاءين وبالمهملتين  
والقضب بعجة وقيل بعجة  
ونعناع (و) الثاني (نحو  
بنفسج) ونرجس وقثاء  
وبطيخ وذلك لان هذه  
المذكورات للثبات والدوام  
في الأرض فتبعتها في البيع  
بخلاف رهنها لا يدخل فيه  
شي من ذلك والفرق ان  
البيع قوي ينقل الملك

أخرى لا نأخذ قول لما كان المعتاد في مثله أخذ ما ظهر مع بقاء أصوله أشبه ما قصد منه الدوام ولا كذلك ما يؤخذ  
دفعه فانه وان طال مدة ادراكه مأخوذ دفعة فاشبهه أمتعة الدار التي تؤخذ دفعة واحدة اه عش على  
مر (قوله فيستبيع) أي يطلب ان يتبعه غيره وهذا بحسب الأصل ومعناه المراد هنا لوجب التبعية ويقتضيها  
تأمل (قوله ان جميع ما ينقل الملك الخ) انظر جعل الجملة ولا يبعد انه كالبيع لان فيه نقلا وان لم يكن في الحال  
فليتأمل وقد يؤيده دخوله في الوصية مع انها لا تنقل فيها في الحال فليتأمل اه سم على منهج اه عش على  
مر (قوله من نحو هبة) كوصية وعوض خلع واصداق وصلح وأجرة اه شرح مر وكتب عليه عش قوله  
وأجرة أي بان جعل الأرض أجرة بخلاف ما لو أجرة فلا يدخل فيها ما يأتي (قوله من نحو اقرار) كأجرة فالمراد بما  
لا ينقل الملك ما ليس فيه نقل ملك الأرض لان الاقرار اخبار بملك سابق وعدم دخول غير الأرض فيه لاحتمال  
حدونه اه قل على الجلال (قوله فيخرج اليابس) ولا يشك في خروجه بتناول الدار ما ثبت فيها من وتدون نحوها كما  
سأقي لان ذلك انما ثبت فيه الا لا تتفاد به مثبته اقصار كجرتها بخلاف الشجرة اليابسة ومثلها في ذلك المقالوعة لانها  
لا تتراد للدوام فاشبهت أمتعة الدار نعم ان عرش عليه عرش العنب أو نحوها أوجعت دعامة لجدار أو غيره صارت  
كالوتد فتدخل في البيع اه شرح مر وكتب عليه عش قوله نعم ان عرش عليها هل يلحق بذلك ما لو اعتبد  
عدم قلعهم لليابسة والانتفاع به ببط الدواب ونحوها فيها فيسه نظر والاحاق محتمل تنزيلا لاعتبار ذلك  
منزلة التعريش وقوله أوجعت دعامة أي بالفعل لا بالنية وينبغي ان مثل ذلك ثم يثبت اه (قوله وهو قياس الخ) أي  
بالاولى لانه لا شك ان دخول الغصن في اسم الشجرة أقرب من دخول الشجرة في اسم الأرض اه شرح مر أي  
لانه جزء منها (قوله وعلى دخول أصول الخ) متعلق بقوله للبائع أي بمتعلقه المحذوف وهذا التعبير يشير الى ان  
الدخول فيه خلاف مع انه لم يتعرض له فيما سبق فهذه العبارة سرت له من شيخه الحلي الذي نبه على الخلاف  
اه شيخنا ونص عبارته مع المتن اذا قال بعثك هذه الأرض أو الساحة أو البقعة أو العرصة وفيها بناء وشجر  
فالمذهب انه يدخل البناء والشجر في البيع دون الرهن وهذا هو المنصوص عليه فيهما والطريق الثاني فيهما  
قولان بالنقل والتخريج وجه الدخول انما الثبات والدوام في الأرض فتبيع ووجه المنع ان اسم الأرض ونحوه  
لا يتناولها والطريق الثالث القطع بعدم الدخول فيهما وأصول البطل كالشجر في دخولها في بيع الأرض  
ورهنها الطريق السابقة وعلى الدخول في البيع الثمرة الظاهرة وكذا الجزرة الظاهرة عند البيع للبائع فليشترط  
عليه قطعها اه (قوله فكل من الثمرة والجزرة الظاهرتين) المراد بظهور الثمرة البطل سقط النور فيما ينبغي  
منها نحو البطيخ والقثاء والخيار فما لم يبلغ ذلك يكون للمشتري وما بلغ ذلك يكون للبائع وفيما لا يبلغه منه ما يروى  
وظهور منه نحو البنفسج فما لم يظهر يكون للمشتري وما ظهر يكون للبائع اه حل وقوله والجزرة بالقطع  
والكسر قاله في القاموس اه شوبري (قوله فليشترط عليه قطعها) الضمير راجع للجزرة لانها أقرب مذكور  
بدليل قوله سواء أبلغ ما ظهر أو ان الجزام لا وقد صرح به في شرح الهبة فقال فليشترط عليه قطع الجزرة اه  
واما الثمرة ففيها تفصيل وهو انه ان غلبت تلاحقها واختلاط الحادث بالموجود فلا بد من شرط القطع والا فلا  
يشترط وهذا التفصيل صرح به ابن المقرئ في روضه اه سبط طب مع زيادة لكن في شرح مر مانصه  
فيجب عليه شرط قطعها وان لم يبلغها وان الجزر والقطع لا يزيدا فيشبهه المبيع بغير بخلاف الثمرة التي لا يغلب  
اختلاطها فلا يشترط فيها ذلك اه بحروفه (قوله فليشترط عليه قطعها) أي ويكلف القطع والاستئناء  
من هذا المحذوف قال شيخنا وكذا التعديل والتعميم لهذا المحذوف وفيه ان كون التعديل لوجوب الاشتراط  
أحسن للقاعدة الا تيم في المتن من وجوب الشرط فيما فيه اختلاط اه (قوله فليشترط عليه قطعها الخ)  
أي بخلاف الزرع الآتي فان جميع البائع فلا يمتنع فيه شرط قطع اه سم (قوله فليشترط) بالبناء  
للأفعول سواء كان الشرط من المشتري أو من البائع على نفسه وبواقعته المشتري وقال عش فليشترط أي

فيستبيع بخلاف الرهن  
ويؤخذ منه ان جميع  
ما ينقل الملك من نحو هبة  
ووقف كالبيع وان ما لا ينقله  
من نحو اقرار وعارية كالرهن  
ومن التعليل السابق فقييد  
الشجر بالرطب فيخرج  
اليابس وبه صرح ابن  
الرفعة وغيره تفهها وهو  
قياس ما يأتي من ان الشجرة  
لا تتناول غصنا يابساً وعلى  
دخول أصول البطل في البيع  
فكل من الثمرة والجزرة  
الظاهرتين عند البيع  
للبيع فليشترط عليه قطعها  
لانها تزيد ويشبه المبيع  
بغيره



المتدنى منهما أي فان كان المتدنى المشتري فالضمير في عليه للبائع وان كان البائع فالضمير في عليه لنفسه أي  
 البائع (قوله سواء أبلغ ما ظهر أو أن الجزاء لا) صادق بما إذا كان غير منتفع به اذ من المعلوم ان مقتضى شرط  
 القطع تكليفه فيكاف قطع ما شرط عليه قطعه وان لم يبلغ أو أن الجزاء قد يؤيده انه سيأتي يشكك على الثمرة في  
 قوله وإذا بقيت ثمرة للبائع فان شرط قطعها الزم والافله تركها الى زمن القطع اذ هو شامل لثمرة الشجر والبقل  
 لا خصوص بثمرة الشجر اهـ حل وقوله قال في التهمة هي للمثولي اهـ عش (قوله الا القصب) هو بالمهمة  
 المغتوحة كما قاله الاذرعى وان ضبطه الاسنوي بالمعجزة اهـ شرح مر (قوله الا القصب أي الفارسي) هو مستثنى  
 من لزوم القطع المذكور بقوله فليشترط عليه قطعها الشامل للقصب وقوله فلا يكاف قطعه حكم آخر غير مفاد  
 الاستثناء فكان عليه ان يعطيه بالواو في قل على الجلال قوله الا القصب هو مستثنى من لزوم القطع المفهوم  
 من شرطه قال بعض مشايخنا ولا أجر له مدة بقائه والمراد بالقصب الفارسي وهو البوص المعروف فهو بالمهمة  
 للغتوحة وقول الاسنوي هو بالمعجزة سهو مر ولعل القصب المأكول وهو الحلو مثله والحق به بعضهم شجر  
 الخلاف أيضا اهـ (قوله فلا يكاف قطعه) أي ولا أجر له مدة بقائه اهـ عش على مر (قوله فلا يكاف  
 قطعه) أي واما اشتراط قطعه فلا بد منه لانه لا يلزم من اشتراط القطع تكليفه وحيث يقال ما فائدة الشرط الا  
 ان يقال فائدته صحة البيع ولا بعد في وجوب تأخير القطع حال المعنى بل قد عده تخلفه بالسكينة وذلك في بيع  
 الثمرة من مالك الشجرة اهـ شرح مر (قوله فلا يكاف قطعه) أشار به الى ان كلام التهمة انما هو في  
 تكليف القطع لا في عدم شرط القطع فلا استثناء انما هو من تكليف القطع لا من شرط القطع زى وعليه  
 فكان الاولى ان يقول فليشترط عليه قطعها مطلقا ويكاف قطعها الا القصب الفارسي فلا يكاف قطعه اهـ عش  
 (قوله فلا يكاف قطعه) ثم الحادث للمشتري ان تميز بخوفا قطبانه واذا تنازع فيه فسخ العقد وعلم من كون  
 الاستثناء من تكليف القطع انه لا بد في صحة البيع من شرط قطعه وان البيع صحيح وان لم يكن قدرا ينتفع به هنا  
 اهـ قل على الجلال (قوله فلا يكاف قطعه) وقد يقال أي فائدة في ابقائه مع ان الزيادة للمشتري وقد يجاب بان  
 زيادة الظاهر بالغاي بحيث ينتفع به البائع لانها تولدت من ملكه اهـ عش على مر (قوله قدرا ينتفع به) هل  
 المراد على العادة بأن يبلغ أو أن الجزاء عادة أو ينتفع به ولومن بعض الوجوه الظاهر الثاني في التهمة ويفارق أي  
 القصب الذرع في شئ وهو اذا كان الظاهر من القصب مما لا يمكن الانتفاع به اذا قطع في الحال لا يكاف القطع  
 حتى يبلغ حال الصلح لا انتفاع كالثمر على الشجرة اهـ أي فان الثمر على الشجر اذا بقي للبائع بشرط القطع يكاف  
 قطعه اذا كان منتفع به كالحصر اهـ شوبري (قوله ذكرته مع الجواب عنه الخ) عبارة شرح الروض قال  
 السبكي وفي الاستثناء نظر والوجه النسوية فاما ان يعتبر الانتفاع في الكل أو لا يعتبر في الكل وهو الاقرب  
 وجواب عن كلام السبكي بأن تكليف البائع قطع ما استثنى يؤدي الى انه لا ينتفع به من الوجه الذي يراد الانتفاع  
 به بخلاف غيره اهـ أي فان الجزاء الظاهرة من نحو النعناع والكرفس والكراث والسلق ينتفع به من  
 الوجه الذي يراد الانتفاع به وان لم يبلغ أو أن الجزاء بخلاف القصب الفارسي وهذا واضح بالنسبة للجزء الظاهرة  
 واما بالنسبة للثمرة فكأنما ينتفع به من الوجه الذي يراد الانتفاع به قبل أو أن القطع فيه نظر وسيلتي في  
 كلامه ما يفيد انه يكاف قطعها من الوجه المعتاد كالحصر اهـ حل وفي المصباح الكرفس بقلة معروفة وهو  
 مكتوب في نسخ من الصحاح وزان جعفر ومكتوب في البارع والتهديب بفتح الراء وسكون الفاء قال الازهرى  
 وأحسبه دخيلا (قوله دفعة واحدة) بضم الدال وفتحها اهـ شرح مر (قوله وجزر) بفتح الجيم وكسرهما  
 وفتح الزاي وقوله وجعل بضم الفاء بوزن قفل اهـ قاموس (قوله وخبر مشتر) أي على الفور اهـ ج اهـ  
 عش على مر (قوله فيها زرع لا يدخل فيها الخ) سيصرح بأن الزرع يشمل البقل حيث قال نعم ان دخل  
 فيها الخ وقال وجاز بيع زرع ولو بقل وحيث يكون المراد بالبقل الذي لا يحزمه ارا ولا يؤخذ ثمرة مرة بعد

سواء أبلغ ما ظهر أو أن الجزاء  
 أم لا قال في التهمة الا القصب  
 أي الفارسي فلا يكاف قطعه  
 الا أن يكون ما ظهر قدرا  
 ينتفع به وسكت عليه الشبان  
 والسبكي فيه نظر ذكرته مع  
 الجواب عنه في شرح الروض  
 وقول أو عرصة من زيادتي  
 وعلم مما تقرران ما يؤخذ  
 دفعة واحدة كبر وجزر  
 وجعل لا يدخل فيما ذكر لانه  
 ليس للثبات والدوام فهو  
 كالنقولات في الدار (وخبر  
 مشتري في بيع أرض فيها  
 زرع لا يدخل فيها) ان  
 جهله وتضرر به لتأخير  
 انتفاعه بالأرض

فإن علمه أولم يضره كان تركه البائع له وعليه القبول أو قال أفرغ الأرض وقصر زمن التفريغ بحيث لا يقابل بأجرة فلا خيار له لأنه غشاه ضرره وقول وتضرر مع النصريح بلا يدخل من زيادتي (وصح قبضها مشغولة) بالزرع فتدخل في ضمان المشتري بالخالية لوجود التسليم في عين المبيع وفارق نظيره في الامتعة المشحونة بها الدار المبيعة حيث تمنع من قبضها بان تفريغ الدار متأثر في الحال بخلاف الأرض (ولا أجرة) (مدة بقائه) أي الزرع لأنه رضى بتلف المنفعة تلك المدة فأشبهه مالوا ابتاع داره مشحونة بامتعة لا أجرة له مدة التفريغ ويبقى ذلك إلى أو أن الحصاد أو القلع نعم إن شرط القلع فأخرجت الأجرة لتركه الوفاء الواجب عليه وبما ذكر علم ما صرح به الأصل أنه يصح بيع الأرض مشغولة بما ذكر كقول باع دارا مشحونة بامتعة (وبذر) بذال مججمة (كبابته) فيدخل في بيع الأرض بذرا ما يدخل فيها دون بذرا لا يدخل فيها وخبر المشتري أن جهله وتضرر وصح قبضها مشغولة به ولا أجرة له مدة بقائه (ولو باع أرضا مع بذرا وزرع

أخرى لأنه الذي لا يدخل في بيع الأرض اهـ حل (قوله فان علمه) إلى قوله فلا خيار ظاهره سواء كان الزرع للمالك أو لغيره ويوجه بأنه اشترهاها مسلوقة بالمنفعة ولو قيل بأن له الخيار إذا باع الزرع لغير المالك لم يكن بعيدا لاختلاف الأغراض باختلاف الأشخاص والأحوال اهـ ع ش على مر (قوله كان تركه البائع له) وهو أراض لا تملك أخذها مسبوقة في الجارة اهـ زيادتي وعليه فيصح رجوعه فيه ومعنى قوله وعليه القبول أنه لا يصح فسخه حينئذ وليس المراد أنه يجب عليه القبول لفظا لأنه أراض لا تملك اهـ شيخنا خ ف وفي قل على الجلال قوله وعليه القبول بمعنى سقوط خياره لأن تركه أراض لا تملك إلا أن وقع بصيغة تملك وأمكن وإذا عاذه فيه عاد الخيار اهـ (قوله وصح قبضها مشغولة) أي القبض المفيد للتصرف ويلزم منه الناقلة للضمان فكان عليه في التفريغ أن يقول فيصح تصرف المشتري فيها وأما تفريغه فنقل الضمان فلا يلزم منه صحة التصرف (قوله وفارق نظيره في الامتعة الخ) قال الامام وهبيل بخيرا أيضا إذا جهل أن في الدار أمتعة يحتاج نقلها إلى مدة لها أجرة قبل نعم وقيل لأنهم لا تخلعون الامتعة غالبا اهـ والذي يتجه الأول ولا نسلم غلبته بوجود أمتعة بهيئته كون نقلها يحتاج إلى مضي زمن له أجرة اهـ شوبري (قوله متأثر في الحال) أي شأنه ذلك فلا يرد مالو كان الزرع قليلا والامتعة كثيرة اهـ قل على الجلال (قوله ولا أجرة له مدة بقائه) ولا أجرة أيضا مدة تفريغ الأرض منه ولو بعد القبض بخلاف ما سبق في الخيار لأنها تابعة لمدة بقائه اهـ شرح مر (قوله مدة بقائه) وكذا مدة التفريغ أيضا خلافا للشارح في شرح الروض اهـ سم وقوله مدة التفريغ أي الواقع قبل القبض أخذ من قول الشارح لأنه رضى بتلف المنفعة الخ ومن قول المصنف لا حتى وكذا الأجرة مدة التفريغ قبل قبض لكن إطلاقه يقتضي عدم الفرق بين ما قبل القبض وما بعده قال سم نقلا عن الناشرى والجواب أنه قد يتخيل بينهما فرق وهو أن المشتري هنالك الخيار مطعنا تضرر أم لا إذا كان جاهلا فيزول ضرره بالخيار وفي الجارة لا خيار له إلا في بعض الأحوال كما سبقت اهـ ع ش (قوله لأنه رضى بتلف المنفعة) هذا لا يتأتى فيها إذا جهل الزرع قال الشيخ وأقول بل يقال مطالعا أي يتأتى في العلم والجهل لأنه إذا جاز البيع ولو مع الجهل بالزرع فقد رضى بتركه اهـ شوبري بإيضاح (قوله مالوا ابتاع دارا مشحونة الخ) نعم لو كانت الامتعة لغير البائع أمابا عارة منه أو نحو ذلك أو بعبء فان المشتري يستحق على الاجنبي الأجرة وكذلك لو كانت للبائع ثم باعها بعد البيع فان الأجرة تجب للمشتري على المشتري من البائع قاله في حواشي شرح الروض اهـ شوبري (قوله إلى أو أن الحصاد أو القلع) وعند قلعه يلزم البائع تسوية الأرض وقطع ما ضربها كعروق الذرة اهـ شرح مر (قوله أيضا إلى أو أن الحصاد) أي إلى أول زمن أمكان الحصاد المعتاد في مثله ولا نظير بعد دخول أول مكانه إلى زيادة ثمنه ببقائه بعده فان أخوه عن ذلك لزمته الأجرة وكتب أيضا لو اعتمد أخذ مرطبا لم يلزم المشتري إبقاؤه إلى أو أن الحصاد أو القلع اهـ ناشرى اهـ شوبري (قوله فأخرجت الأجرة) المراد الأجرة من وقت القبض اهـ ع ش على مر (قوله وبما ذكر) أي من قوله ونخير مشتري الخ اهـ وقوله مشغولة بما ذكر أي بالزرع الذي لا يدخل اهـ والنسبة في عبارة الأصل كما بينه مر في شرحه وبالأولى مالو كانت مشغولة بما يدخل وعبارة أصله مع شرح مر ويصح بيع الأرض المزروعة بهذا الزرع الذي لا يدخل كما قاله الشارح دون الزرع بشرط سبق رؤيته لها ولم تقص مدة يغلب فيها تغيرها أو كان هو غسيرا مانع من رؤيتها بأن أمكنت من خلاله كما قاله الأذري على المذهب كقول باع دارا مشحونة بامتعة أما الزرع الذي يدخل فلا يمنع الصحة جزو مالانه كله للمشتري فتعبيد الشارح لأجل محل الخلاف ولقوله وللمشتري الخيار أن جهله أي الزرع الذي لا يدخل انتهت (قوله مع بذرا وزرع) قال السبكي لو فرضت رؤية البذر قبل ذلك ولم يمتد زمن يتغير فيه وأمكن أخذه فينبغي صحة بيعه يعني منفردا أو مع الأرض ويحمل كلام الأصحاب على غير هذه الصورة لعدم دورها قال وأما الزرع فان كان بقلا أو قصبلا لم يسبيل جازييه وحده بشرط القلع وإن سبيل فان كانت غمرته ظاهرة كالشعير جازوا لا كالخطة



والقول والخص والجوز واللوز فلا سوا بعا مع سنبلة أم لا والجوز والثوم والبصل والفجل والسلق لا يجوز  
بيعها في الأرض لاستنارها ويجوز بيع ورقها الظاهر بشرط القطع قال فإذا باع الأرض مع الزرع وهو قبل  
أو قبيل صبح من غير شرط قطع صرح به الأصحاب كلهم قال ولا فرق بين أن يكون بلغ قدرا ينتفع به أم لا لأنه تابع  
وإن اشتد وهو مما يصح بيعه في سنبلة صبح وإن لم يصح في سنبلة وهو مراد المنهاج بقوله لا يفرد بطل في الجميع  
وقيل في الأرض قولان أه بمعناه أه عمرة وقوله ويجعل كلام الأصحاب على غير هذه الصورة لندورها  
أقول حيث ينبغي أن يكون قول المنهاج وغيره لا يفرد بالبيع راجعا لقوله بذرا أيضا لا حترار عن مثل هذه  
الصورة أه سم (قوله لا يفرد ببيع) أفرد الضمير لأن العطف بأو أه شرح مر وصيب عليه  
عش قوله لأن العطف بأو قد بينا في بعض المواضع عن ابن هشام أن أو التي يفرد بعدها هي التي للشك  
ونحوه دون التي للتوزيع أي وما هنا منه فترلت منزلة الواو أه سم على حج (قوله كبر) مثال للزرع الذي  
لا يفرد بالبيع ومثال البذر الذي لا يفرد هو ما لم يره أو تغير بعد رؤيته أو امتنع عليه أخذه كما هو الغالب أما  
البذر الذي يفرد فهو ما رآه ولم يتغير بعد رؤيته وتيسر أخذه والزرع الذي يفرد كالقصيل الذي لم يسنبل أو سنبل  
وغرته ظاهرة كالذرة والشعير أه مل قال عش القصيل اسم للزرع الصغير وهو بالقاف (قوله نعم إن  
دخل فيها عند الإطلاق الخ) وصورة الزرع الذي لا يفرد يدخل عند الإطلاق أصول ما يبقى ويجزوا ما الجزة  
الظاهرة فتقدم أنها للبائع سبطا وفيه ان صورة المسئلة أن البائع نص على كل من الأرض والزرع فيشتد  
يكون الزرع مبيعا بالنص حتى الظاهر منه وما تقدم في كون الجزة للبائع مفروض في أن البائع لم ينص عليها أه  
شجنا (قوله صبح البيع في الكل) فرضه في دخول البذر وإن لم يره المشتري وبقي ما لو كان بالأرض بناء أو شجر لم  
يره المشتري فهل يغتفر عدم الرؤية فيه لكونه تابعا أو لا بد من رؤيته لأنه مبيع ولا يخرج عن كونه مبيعا بكونه  
تابعا فيه نظروا مقتضى ما ذكره الشارح من عدم اشتراط رؤية البذر لكونه تابعا جريانه في الشجر ونحوه فلا  
يشترط لصحة العقد رؤيته لكونه ليس مقصودا بالعقد وإنما دخل تبعه وقد يرقى بأن رؤية البذر قد تغذر  
لاختلاطه بالطين وتغيره غالبا بخلاف الشجر والبناء أه عش (قوله غير متحقق الوجود) أي شأنه ذلك أي  
فإن كان متحقق الوجود كأن أخبره معصوم كان الحكم كذلك أه شورى مع زيادة (قوله ويدخل في بيعها  
حجارة) أي فهي ليست عيبا إلا في أرض تقصد للزراعة ونحوها مما يضر بالحجارة أه قل على الجلال  
(قوله حجارة ثابتة) أي ولو من أحد النعدين فيما يظهر أه عش (قوله لا مدفونة فيها) ولو اختلف البائع  
والمشتري فقال البائع بعد قطع المشتري للحجارة كانت مدفونة وقال المشتري كانت مثبتة صدق البائع كما يصدق  
فيما لو قال إن البيع كان بعد التأخير وقال المشتري قبله أه حل (قوله كالكنوز) أي قياسا عليها (قوله وخبر  
مشتري أن جهل الحال) حاصل ما يؤخذ من كلامه ستة عشر صورة لأن المشتري إما أن يعلم الحال أولا وعلى كل أما  
إن يضر القلع أولا وعلى كل أما إن يتركها للبائع أولا وعلى كل أما إن يضر الترك أولا فذكر ليثبوت الخيار ثلاثة كما  
أشار إليها الشارح وذكر الباقي لعدم ثبوته في ضمنه إلا أشار إليه بقوله والابن علم الحال هذا مفهوم القيد  
الأول وفيه ثمان صور تعلم من البيان السابق وقوله أوجهه ولم يضر الخ هذا مفهوم القيد الثاني وفيه أربع صور  
كذلك وقوله أوتر كمال الخ هذا مفهوم القيد الثالث المراد بين الأمرين السابقين وفيه صورة واحدة أه شجنا  
(قوله أوجهه ولم يضر قلعها) بأن لم يحصل به في الأرض عيب والزمته أجرة والأفله الخيار وإن قال له أغرم لك  
الأجرة نعم إن تركها ولم يضر تركها فلا خيار ويلزمه القبول كافي البذر والزرع الذي لا يدخل كما مر ولا تنظر للمنة  
هنا لأنها كجزء من المبيع وتر كمالها أعراض لا تملك إلا أن جرى بلفظ تملك كهيئة بشرطها وإذا رجع عاد الخيار  
أه قل على الجلال (قوله أوتر كماله البائع) عبارة شريفة البهجة السكير ثم فيما إذا ترك الحجر أن قال تركه  
للمشتري فهو وأعرض على الأصح كافي القفل فلو قلعه المشتري فهو للبائع وله الرجوع فيه إن أراد ويعود خيار

لا يفرد ببيع (كبر لم يركن  
يكون في سنبلة (بطل) البيع  
(في الجميع) للجهل بأحد  
المقصودين وتغذر التوزيع  
نعم إن دخل فيها عند الإطلاق  
بأن كان دائم النبات صبح  
البيع في الكل وكان ذكره  
تأكيدا كما قاله المتولى وغيره  
وإن فرضوه في البذر واستشكل  
فيها إذا لم يره قبل البيع يبيع  
الجارية مع حملها ويحجب  
بأن الحمل غير متحقق الوجود  
بخلاف ما هنا فاعتبر فيه مالا  
يغترف في الحمل (ويدخل في  
بيعها) أي الأرض (حجارة  
ثابتة فيها) بخلافه كانت أو  
مبنية لأنها من أجزائها وقولي  
ثابتة أعم من قوله مخالفة  
(لا مدفونة) فيها كالكنوز  
فلا تدخل فيها كبائع دار فيها  
أمنعة (وخبر مشتري جهل)  
الحال (وضر قلعها ولم يتركها  
له بائع) ضرر كماله (أو)  
تركها (وضرر كمالها)  
لوجود الضرر وقولي ولم  
يتركها إلى أخوه من زيادتي  
(والا) بأن علم الحال أوجهه  
ولم يضر قلعها أوتر كماله البائع  
ولم يضر تركها (فلا) خيار له  
لعله بالحال في الأولى وانتفاء  
الضرر في الباقي نعم إن علمها  
وجعل ضرر قلعها أو ضرر  
تركها

المشتري وان قال وهبته واجتمعت شروط الهبة ملكه المشتري انتهت فقطضاه ان الاعراض يحتاج الى صيغة من  
البائع ويكون حينئذ باحسة وهي أدنى رتبة من التملك بدليل ان المباح له لا يشترط قبوله وان البائع المعرض له  
الرجوع فيها قبل تصرف المشتري فان تصرف فيها امتنع الرجوع اهـ شيخنا وفي حاشية الشيخ سلطان مانه  
قوله أو تركها له البائع وهو اعراض فله الانتفاع به كالأباحة لا تملك ان لم تتوفر فيه شروط الهبة فله الرجوع فيها  
ويعود خيار المشتري قال في شرح الارشاد الصغير ويظهر في تركه الزرع انه تملك لانه تابع لا يفرض بعقد وعينه  
زاثلة غير باقية بخلاف نحو الحجارة فيهما ويتأمل في الفرق الذي ذكره (قوله وكان لا يزول بالقلع) أي أو يزول به  
لكن يحتاج لمدة لئلا أجرة بان كانت يومافاً كثيراً ويومين فأكثر على ما قاله البندنجي والرويانى أو أكثر من  
ثلاثة أيام على ما في الجواهر في الاجارة عن الماوردي والذي يتجه في ذلك انه يختلف باختلاف البلاد والمحال اهـ  
جـ شـ برى (قوله والمتولى في الثانية) أي نظر الى انه اذا علم بها وجهل ضرر تركها كان طامعاً في ان البائع  
يتركها له بخلاف ما اذا علم بها ولم يضر تركها لا خيار له لانه لا يطمع حينئذ وضعف كلام المتولى بان طامعاً في ان  
البائع يتركها له لا يثبت الخيار كذا في شرح الروض وهو مما يحتاج الى تحرير وفي عـ شـ مانه قوله والمتولى  
في الثانية ضعيف والمعتد انه لا خيار له في الثانية لرضاه بما يتولى من الضرر سواء كان بالترك أو بالقلع ولا يعذر  
بجهله لانه ضرر الترك لان الاصل في المنفعة وان حيث لم تدخل في البيع ان يأخذها البائع وقد علم ان قلعهما مضر  
فاقدامه رضا بالضرر الحاصل (قوله وعلى بائع حينئذ) أي حين لم يخبر المشتري أو اختار البائع القلع اهـ زى  
أي بان ضرر القلع ورضى به المشتري اهـ عـ شـ وعبارة حل قوله حينئذ أي حين لم يخبر أو خيرا وأجاز  
البيع انتهت (قوله تفريغ للارض من الحجارة) أي بخلاف الزرع لانه أمدأ ينتظر بقطب شيخنا وعبارة  
شرح الروض ولا تدخل الحجارة المدفونة والمشتري المطالبة بها لهما ثم ان كان عالماً فلا خيار له لكن يجبر البائع  
على تفريغ ملكه اهـ قال في الشرح وللبائع التفريغ أيضاً بغير رضا المشتري ولو سمح له به لم يلزمه القبول  
اهـ ثم قال فيما لو كان جاهلاً وله الخيار ان كان القلع يضرها فلو ترك له الحجارة وتركها لا يضر سقط خياره اهـ  
ومقتضى سقوط الخيار لزوم القبول فيخالف ما سبق حال العلم من عدم لزوم فالفارق الا ان يفرق بانه ههنا لما  
خير كان متمسكاً بالخلاص من ذلك بأن يبادر للفسخ قبل تركها ولا كذلك ههنا لانه لا خيار فليحرر وانظر  
لم وجب القبول في مسألة الزرع والبذر دون الحجارة ولعل الوجوب فيه خاص بالجاهل فبساوى مسألة الحجارة  
ولم يذكره فيها في شرح الروض الا في حال الجهل وحاصل كلام شرح الروض لزوم القبول اذا ترك له الاحجار  
وكان جاهلاً بها أو لم تضر اهـ سم (قوله قال في المطلب الخ) لا يقال ايجاب التسوية على البائع والغاصب  
يشكل عليه عدم وجوب إعادة الجدار على هادمه لانه يقول طم الارض لا يكاد يتفاوت وهيأت الابنية تتفاوت  
فالطم يشبه المثلى والجدار يشبه المتقوم اهـ شـ برى (قوله بان يعيد التراب الخ) فان تلف فعليه الايمان بماله  
اهـ شرح مر اهـ سم على منهج الكلام في التراب الطاهر اما النجس كالماء النجس والسرحين فلا يلزمه  
مسئله لانه ليس مالا اهـ عـ شـ على مر (قوله مكانه) فديقتضى انه اذا لم يعل الجدران يجوز جعله في جانب  
منها كيف كان ولو مع الارتفاع أو الانخفاض لكن الظاهر انه يسو به فيها الى الحد الذي ينتهي اليه تقريراً  
للارض من الصفة التي كانت عليها بحسب الامكان اهـ شـ برى (قوله أي وان لم تسق) أي فان حصل فيها  
نقص بالتفريغ بعد القبض لزمه ارضه كما يأتي في قوله وكازوم الاجرة لزوم الارش اهـ عـ شـ (قوله الواقع  
بعد قبض) وهذا بخلاف نقل الزرع بعد القبض لا أجرة له على البائع لان زرع الارض لما كان كالضروري  
اقتضى ان لا غرم بسبب تفريغ الارض منه بخلاف الحجارة اهـ سلطان (قوله بعد قبض) ظاهرة كغيره  
حصول القبض مع كونها مشغولة بالحجارة وذلك يشكل على الفرق الذي قدمه في الامتعة المشحونة بها الدار  
وقد يجاب بان الامتعة ثم متعلقة بالظواهر فكانت مائة من الانتفاع مع تأني تفريغها حالاً بخلاف ما هنا لا يمنع

بـ كان لا يزول بالقلع فله الخيار  
كـ صرح به الشيخان في الاولى  
والمتولى في الثانية (وعلى بائع)  
حينئذ (تفريغ) للارض  
من الحجارة بان يقلعها وينقلها  
منها (وتسوية) للعفر الحاصلة  
بالقلع قال في المطلب بان يعيد  
التراب المزال بالقلع من فوق  
الحجارة مكانه أي وان لم تسق  
وذكر التسوية فيما اذا علم  
المشتري أو لم يضر القلع من  
زيادتي (وكذا) عليه (أجرة)  
مثل (مدة التفريغ) الواقع  
(بعد قبض) لا قبله (حيث  
خير مشتري) لان التفريغ  
المفوت للمنفعة



من الانتفاع لان الجارة بباطن الارض فتأمل اه شوري (قوله مدته) بالنصب ظرف لقوله المقوت أو  
 ظرف للتفريع وقوله جناية خبران وليست مدته مبتدأ أو جناية خبره والجملة خبران كإفهامه البعض لفساده  
 اه شيخنا شاموي (قوله بطريقه) أي بان ياعها لمن رآها قبل الدفن اه ع ش (قوله فهل يحل المشتري)  
 أي لا يجاز محل البائع أي في هذا التفصيل وهو انه يلزم من شترى الاجاز شترى الارض أجرة متل مدة  
 التفريع الواقع بعد القبض بخلاف الواقع قبله اه شيخنا (قوله فهل يحل المشتري) في المصباح وحالت بالبلد  
 حلولا من باب قد تراتبه اه (قوله لانه أجنبي عن البيع) أي بيع الارض والاجنبى جناية على المبيع  
 مضمونة بخلاف جناية البائع فانها كالأجرة فلا تضمن عليه اه شرح مر (قوله لم أقف فيه) أي في  
 جواب هذا التردد وقوله والاصح الثاني الظاهر ان هذا من كلام الشارح لا من كلام البلقيني كما تدلله  
 عبارة شرح مر اه شيخنا وبم هذا يدفع ما يقال ان في العبارة تنافيا حيث قال لم أقف فيه على نقل ثم قال  
 والاصح الثاني وحاصل الدفع ان الاول من كلام البلقيني والثاني من كلام الشارح (قوله لم أقف فيه)  
 أي في جواب هذا الاستفهام وقوله والاصح الثاني هذا يقتضي الوقف فيه على نقل فيخالف ما قبله فقبل المراد  
 أقف فيه على نقل في كلام الامام الشافعي والاصح من كلام الاصحاب ويؤخذ من كلام الرمي ان المراد  
 بالاصح الاوجه فانه عزبه بهذا لا يقتضي الوقف على النقل اه شيخنا ح ف رضي الله تعالى عنه ويحجب  
 أيضا بان قوله لم أقف من كلام البلقيني وقوله والاصح الثاني من كلام الشارح (قوله فلا أجرة له) انظر  
 وجه عدم وجوب الأجرة مع عدم الخيار دون ما اذا خير اه شوري وقرر وجهه شيخنا ح ف فقال لان  
 اقدامه على البيع مع علمه بالحال يقتضي رضاه بشغلها مدة التفريع وأما في صورة ما اذا جهل الحال وكان  
 لا يضمر القلع فانه ليس هناك مدة تقابل بأجرة كما قيد به مر فبما مر وأما في صورة ما اذا جهل الحال وتركها  
 البائع له فلا أجرة عليه لنفسه اه (قوله ولو بعد القبض) لاحاجة اليه لان من المعلوم ان الأجرة لا تكون الا بعد  
 القبض الا ان يقال الواو للعالم ويكون بيانا للواقع اه شيخنا (قوله وكذا لزوم الأجرة لزوم الارش) قضية  
 هذا التشبيه انه ان حصل من التسوية قبل القبض لا يجب على البائع أو بعده وجب لكن قضية قول سم على  
 ج فيما نقله عن شرح الروض من قوله وظاهر انه لا ارش له أيضا عدم الفرق اه ع ش (قوله أولى من  
 تعبيرة بالنقل) وجه الاول به ان التعبير بالنقل لا يشمل مدة حفر الارض واخراج الجارة من باطنها الى الظاهر  
 اه ع ش (قوله ويدخل في بيع بستان) وكذا في رهنه خلافا للشارح في بعض كتبه ولا ين أبي شريف نعم  
 البناء الذي في البستان لا يدخل في رهنه لانه ليس من مساهمه وينبغي دخول الساقية أيضا اه شوري وعبارة  
 ع ش على مر قوله ويدخل في بيع بستان الخ قد يخرج الرهن وهو ممنوع فان الحق وفاقا للرمي انه يدخل في  
 رهن البستان والقرية ما فيه مما من بناء وشجر خلافا لما يوهمه كلام شرح البهجة اه سم على منسج وقضية تعليلهم  
 دخول البناء والشجر في رهن البستان والقرية والدار انهما من مساهما عدم دخول المنفصل الذي يتوقف  
 عليه نفع المتصل كافي لعدم دخول البناء والشجر في رهن الارض على ما تقدم في كلامه وليس مرادا (قوله  
 أيضا ويدخل في بيع بستان) فيه ان الكلام في الالفاظ التي تستتبع غير مساهمات البستان اسم المجموع  
 الثلاثة لانه ليس هنا استنباع وأما القرية فهي اسم لبناء مع الارض فينبغي ان هذا التعبير فيه بالدخول من  
 حيث الشجر لانه ليس من مساهمات البستان اه وعبارة حل قوله وبناء فيه ما هذا ليس من مساهمات البستان  
 خلافا لما قد يفهم من قوله في تعليل عدم دخول المزراع بانهم البست منهما أي من مساهمات البستان لان يقال المزراع  
 ليست من مساهمات البستان ولا يعرفوا البناء وان لم يكن من مساهمات البستان لانه من مساهمات البستان  
 (قوله أيضا ويدخل في بيع بستان) والهمة مثله كما مر وكذا الرهن هنا على المعتمد الا في الآية التي فيه فلا تدخل  
 عند شيخنا زى وشيخنا مر يدخلها واللفظ البستان فارسي معرب ومثله البائع بموحدة فحجة بينهما ألف

مدته جناية من البائع وهي  
 مضمونة عليه بعد القبض  
 لا قبله قال البلقيني فلو باع  
 البائع الاجاز بطريقه فهل  
 يحل المشتري محل البائع أو  
 يلزمه الأجرة مطلقا لانه  
 أجنبي عن البيع لم أقف فيه  
 على نقل والاصح الثاني فان لم  
 يخبر فلا أجرة له وان طالت  
 مدة التفريع ولو بعد القبض  
 وكذا لزوم الأجرة لزوم الارش  
 لو بقي في الارض بعد  
 التسوية عيب بها فانه  
 الشبان واستبعد السبكي  
 وتفسيره بالتفريع أولى  
 من تعبيرة بالنقل (ويدخل  
 في بيع بستان

في لغة فارس أيضا وكذا الحائط في لغة العرب وكذا في الجينية والحديقة والكرم كما قاله الخطيب اه قل على  
 الجلال (قوله في بيع بستان) هو فارسي معرب ووجهه بستان ويعبر عنه بالعجوة بالباغ ويدخل في بيع البستان  
 أيضا كل ماله أصل ثابت من الزرع لا نحو غصن بابس وشجرة وعروق بابسين وحيطان لدخولها في مسماه بل  
 لا يسمى بستانا بل دونها وكذا الجدار المتهدم لا مكان البناء عليه ويدخل أيضا عريشة أعدت لوضع قضبان  
 العنب عليها كما صرح به الرازي في الشارح الصغير وكذا البناء الذي يدخل فيه على المذهب لثباته اه شرح  
 مر وكتب عليه ع ش قوله وكل ماله أصل ثابت الخ انظر ما المراد بالزرع الذي اذا كان أصله ثابتا يدخل  
 وقد تقدم في بيع الارض ان ما يجز مرة بعد أخرى تدخل أصوله في البيع وما يؤخذ دفعة واحدة لا تدخل  
 فنياسه ان يقال هنا كذلك وعليه فلم يظهر لهذا التقييد وجه اللهم الا ان يقال مراده دخول اصول من الزرع  
 الذي يجز مرة بعد أخرى فيوافق ما مر (قوله في بيع بستان وقريه) وكذلك قوله ودار محل دخول الارض  
 فيها ذكر اذا لم تكن محسنة فان كانت لم تدخل ولا يسهق في مقابله شيء من الثمن قاله شيخنا مر اه قل  
 على المحلى وعبارة سم \* (تنبيه) \* قال الاذرى هذا اذا كانت الارض مما يجوز بيعها اما اذا كانت مما  
 لا يجوز بيعها كسواد العراق وما في حكمه فلا شك ان الارض لا تدخل في قوله بعثك هذه الدار وحيث نذهب  
 يقال يحمل الاطلاق على البناء فقط أو يجري فيه خلاف تفرق الصفقة نظرا الى ظاهر اللفظ أو يفرق في ذلك  
 بين العالم بالحال والجاهل لم أر فيه شيئا يوجب البولي عامة هذه المسئلة حيث تباع الدور في الاراضي الموقوفة  
 والمستأجرة من غير تنصيص على ان الارض غير داخل في البيع وكذلك يقع في الكروم والبساتين وغيرها  
 والهبة والوصية والوقف كالبيع فيما يدخل هذا اللفظ الناشئ وقال شيخنا في شرح الارشاد ان الاقرب حمل  
 الاطلاق على الابنية بجميع الثمن وماله مر اه سم (قوله وقريه) أي بالمعنى الشامل للمدينة والبلد  
 بأي لفظ منها اه ويدخل في بيع القرية الساحات التي يحيط بها السور وكذا السور أيضا لا ما وراءها من  
 الابنية وان التصق به خد لا فلا للاستوى وما لا سور لها يدخل فيها ما لا يجوز قصر الصلاة فيه للمسافر من سائر  
 يدخل حريمها وما فيه من شجر وبناء وان جاز فيه القصر اه قل على الجلال (قوله لا مزراع حولها) شمل  
 ما صرح به المصنف من عدم دخول المزارع ونحوها ما لو قال بحقوقها لعدم اقتضاء العرف دخولها ولها اذا  
 لا بحث من حلف لا يدخل بذخولها اه مر اه ع ش (قوله ويدخل في بيع دار الخ) مثلها الخان  
 والحوش والوكالة والزرينة ويجه الخاف الربيع بذلك فراجع اه قل على الجلال ولو باع علوا على  
 سقفه فهل يدخل السقف لانه موضع القرار كارض الدار ام لا يدخل ولكنه يستحق الانتفاع به على العادة  
 لان نسبته الى السفلى أظهر منها للعلو والوجه الثاني كما أعاده أو الدرجه الله أي وفصل بعضهم بين سقف  
 على الطريق فيدخل لانه لا يمكنه الانتفاع به فتوى التبعية فيه وسقف على بعض دار البائع أو غيره فلا يدخل  
 اذ لا مقتضى للتبعية هنا اه شرح مر وكتب عليه الرشيد قوله وفصل بعضهم بين سقف على طريق فيدخل  
 الخ الظاهر ان والد الشارح لا يخالف في هذا كما يدل عليه تعليقه بقوله لان نسبته الى السفلى أظهر منها للعلو  
 اذ هذا ليس منسوب الى السفلى أصلا فيكون كلامه مفروضا في غير هذا موين في أن يقال فيها ان كان قصد البائع من  
 بناء السقف المذكور بالاصالة جعله سقفا للطريق ثم بني عليه بطريق العرض فلا يدخل وان كان قصده  
 من بنائه ليس الا البناء عليه فيدخل فتأمل (قوله حتى حمامها) غاية للبناء فلا حاجة الى تقييده بالثبوت على ان  
 التقييد به يفهم من قوله الا حتى وحمام خشب اه ع ش (قوله ومثبت فيها للبقاء) قضية اختصاصه بالدخول  
 في الدار عدم دخوله في بيع البستان فليحرر اه شوبري (قوله كابواب منصوبة) ومثلها الخسوة وهي  
 باقية بمحلها أما لو نقلت من محلها فهي كالنقل فلا تدخل اه ع ش على مر (قوله منصوبة لا مقلوعة) بخلاف  
 درازيب الدكان وآلات السفينة فانها تدخل وان كانت منفصلة لان العبادة جارية بانفصال ذلك بخلاف باب

وقرية أرض وشجر وبناء  
 فيها) لثباتها لا مزراع  
 حولها ما لانها ليست منها  
 (و) يدخل في بيع (دار  
 هذه) الثلاثة أي الارض  
 والشجر والبناء التي فيها  
 حتى حمامها (ومثبت فيها  
 للبقاء وتابع له) أي  
 للمثبت (كابواب منصوبة)  
 لا مقلوعة



(وحلقها) بفتح الحاء  
 واغلاقها المثبتة (واجانات)  
 بكسر الهمزة وتشديد الجيم  
 ما يغسل فيها (ورف وسلم)  
 بفتح اللام (مثبتات) اي  
 الاجانات والرف والسلم  
 (وحجري رجي) الاعلى  
 والاسفل المثبت (ومفتاح  
 غلق مثبت) وبئر ماء نعم  
 الماء الحاصل فيها لا يدخل  
 بل لا يصح البيع الا بشرط  
 دخوله والاختلاعاء المشتري  
 بماء البائع وانخفض البيع  
 وذكر دخول شجر القرية  
 والدار مع تعيين الاجانات  
 بالاثبات من زيادتي (لا منقول  
 كدلو وبكرة) بفتح الكاف  
 واسكانهم مفرد بذكر بفتحها  
 (وسرير) وخيام خشب  
 فلا يدخل في بيع الدار لان  
 اسمها لا يتناولها (و) يدخل  
 في بيع (دابة نعلها)  
 لاتصالها بالان يكون من  
 نحو فضة كبرة البعير (لا) في  
 بيع (رفيق) عبدا وامة  
 (ثيابه) وان كانت ساترة  
 العورة فلا تدخل كما  
 لا يدخل سرج الدابة في  
 بيعها (و) يدخل في بيع  
 (شجرة) بشيدزته بقولي  
 (رطبة) ولومع الارض  
 بالتصريح او تبعا

الدار اه حل (قوله بفتح الحاء) في المختار الحلقة بالنسكين الدرغ وكذا حلقة الباب وحلقة القوم والجمع  
 الحلق بفتح الحاء على غير قياس قال الاصمعي الجميع حلق كبدره و بدر وقصة وقصع وحكي نونس عن أبي عمرو بن  
 العلاء حلقة في الواحد بفتح الحاء والجمع حلق وحلقات قال ثعلب كلهم يحيزه على ضعة قال أبو عمرو والشيء في  
 ليس في الكلام حلقة بالتحريك الا في قولهم هؤلاء قوم حلقة للذين يحلقون الشعر جمع حلق اه ومثله في  
 المصباح (قوله مثبتات) ظاهره ولو بالربط والرف والسلم وفي كلام بعضهم ما يقتضي ان السلم لا بد أن يكون مسمرا  
 أو مبنيما اه حل وفي شرح م ما يعلم منه ان السلم والرف لا بد في جعلهما مثبتين من تسخيرهما شيئا خارجا  
 (قوله الاعلى) ومثله كلما توقف عليه نفع مثبت نحو غطاء بئر أو تنور أو صندوق طاحون وآلات سفينة اه  
 قل على الجلال (قوله ومفتاح غلق مثبت) بخلاف الاقفال المنقولة فانها لا تدخل هي ولا مفاتيحها وكذا وتر  
 القوس اه حل وعال م في شرحه دخول الحجر الاعلى ومفتاح الغلق المثبت بقوله لانها متايبان لمثبت  
 اه وكتب عليه الرشيدى قوله لانها متايبان لمثبت أى مع كونها لا يستعملان في غيرهما لا يتوقع جديد  
 ومعالجة مستأنفة فلا يردنحو الدلو والبكرة مما تقدم وبهم ما يعلم الجواب عما وقع السؤال عنه في درس الشيخ كما  
 في حاشيته من انه اذا باع مدق البزهل تدخل اليد التي يدق بها أولا وهو انما لا تدخل لانها كانت تستعمل فيه  
 تستعمل في غيره من غير علاج وتوقع فهي كالبكبرة هذا المأخذ أولى مما سلكه الشيخ في الحاشية كما لا يخفى  
 اه (قوله نعم الماء الحاصل فيها الخ) هو مفهوم قوله وبئر ماء فلامعنى الاستدراك ولو قال بخلاف ما تم بالكان  
 أولى اه ع ش (قوله الا بشرط دخوله) ولو بيعت مستقلة وكالماء فيما ذكر المعادن الظاهرة كالملح والنورة  
 والكبريت بخلاف الباطنة كالذهب والفضة فتدخل بلا شرط \* (فائدة) \* لا تدخل لؤلؤة وجدت في بطن  
 سمكة على المعتقد بل هي للصياد الا ان كان فيها أثر ملك كخشب ولم يدعها فتكون لقطة لان يد المشتري مبنية  
 على يده هذا كله ان صادها من بحر الجواهر والا فهي لفظة مطلقة قاله الماوردى اه شورى (قوله  
 وانفسخ البيع) مراده انه ان لم بشرط بطل البيع لانه صح ثم انفسخ اه شورى (قوله وخيام خشب)  
 أى غير مثبت اه قل على الجلال (قوله ويدخل في بيع دابة نعلها) أى المسمر كما قاله السبكي وغيره  
 وهل شرطه كون الدابة من الدواب التي تنتقل عادة كالخيل والبغال والحمير بخلاف غيرها كالبعرة ولا فرق  
 فيه نظرا وظاهرا بارتباطهم انه لا فرق اه سم على ج اه ع ش على م ز (قوله لاتصالها بها) أى مع كون  
 استعماله لمنفعة تود على الدابة فلا يرد عدم دخول القرط والخاتم والحزام مع اتصالها بالعبد اه ع ش على  
 م ز (قوله الا ان يكون من نحو فضة) أى أو ذهب بالاولى اما النعل الذي كله أو بعضه من فضة أو ذهب فلا  
 يدخل للعرف ولحرمة استعماله ومنه يؤخذ ان ما يحرم استعماله لا يدخل كضبة كبيرة لزينة وما حل يدخل  
 كضبة كبيرة لحاجة اه امداد \* (فرع) \* لو كان للرفيق سن من ذهب فهل يدخل في البيع ويصح  
 ولو كان الثمن ذهباً لا تبعه الدابة والدخول كما قاله شيخنا لانه متعص للبيعة وبهم اذا فرق عدم الصحة في  
 بيع دار نصفتم أبوابها بالذهب اذا كان الثمن ذهباً اه شورى (قوله كبرة البعير) وهي الحلقة التي  
 تجعل في أذنه أى فانما تدخل في بيعه الا ان كانت من أحد النقيدين اه ع ش وفي المصباح البرة محذوفة اللام  
 هي حلقة تجعل في أذن البعير تكون من صفرو ونحوه والجمع برون على غير قياس وأريت البعير بالالف  
 جمعت له برة (قوله لارقيق ثيابه) وعلى هذا فهل يلزم البائع ابقاء ساترة عورته الى ان يأتي له المشتري بساتر فيه  
 نظرا وبطل على عدم لزوم جواز رجوع معبر ساتر العورة كما تقر في باب العارية اه سم على ج أقول  
 لو تعذر على المشتري ما يستر به عورته عقب القبض ولو بالاستئجار لا يبعد لزوم بقاء ساتر العورة للبائع باجرة  
 على المشتري اه ع ش على م ز وكذا لا يدخل القرط الذي في أذنه ولا الخاتم الذي في يده ولا نعله قطعا  
 اه شرح م ز (قوله كما لا يدخل سرج الدابة الخ) وكذلك لا يدخل اللجام ولا المقود ولا البرذعة ولا الحزام

اه قل على الجلال (قوله أغصانها الرطبة) هذا القيد جازي كل من الأغصان والورق والعروق فيخرج  
 اليابس من كل منهما فلا يدخل في البيع على المعتمد وفي قول على الجلال قوله الا اليابس عائد على الأغصان  
 والعروق والورق على المعتمد خلافا لما في شرح المنهج من تخصيصه بالأغصان بناء على ما فهمه من كون  
 استثناء المتناهي لما وابه قطع وسبب أن دخول العروق اليابسة في شرط القلع وسبب أن ما فيه والعروق وأوعية  
 الطلع وان كان الثمر مورا كالعروق على المعتمد (قوله أو ورق توت) هذا من جملة الغاية وهي بالنسبة  
 اليه لا رد على الوجه الضعيف وعبارة أصله مع شرح المحلى وفي ورق التوت المبيع شجرته في الزبيح قد خرج  
 وجهه أنه لا يدخل لأنه كثر سائر الأشجار اذ يربى به دود القز وهو ورق التوت الأبيض قاله ابن الرقعة في  
 الكفاية والمطلب وفي ورق النبق وجهه من طريق أنه لا يدخل لأنه يغسل به الرأس انتهت والتوت بناء على  
 الفصح وفي لغة أنه بالثلاثة في آخره اه شرح مر (قوله مطلقا كان البيع الخ) هذا التعميم انما هو في بيعها  
 وحدها لقوله فيما يأتي أو مع أصله جاز لا بشرط قطعه ومثله شرط القلع وكذا يقال في قوله ان لم بشرط قطع وفي  
 قوله في اليابسة فلو شرط قلعها الخ انتهى فالخاصل ان هذه المواضع الثلاثة في كلام الشارح تعيد بما لو بيعت  
 وحدها ما لو بيعت مع الارض فلا يصح بشرط القلع ولا القلع كما سيأتي هناك (قوله لان ذلك يعد منها) أي عرفا  
 اذ الكلام في الفاظ تستتبع غير مسميها اه شيخنا وفيه ان هذا يقتضي ان اسم الشجرة في اللغة لا يتناول  
 الأغصان والورق والعروق وهذا بعيد جدا أو لا بد اه (قوله وكذا عروقها) أي ولو امتدت وجاوزت  
 العادة كما شمله كلامهم لان ذلك من مسميها اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله وجاوزت العادة أي  
 ولم تخرج بذلك الامتداد عن أرض البائع فان خرجت كان لصاحب الأرض تكليفه قطع ما وصل إلى أرضه اه  
 ولو تفرع عن الشجرة شجرة أخرى استحق ابتداء ذلك كالأصل سواء علم استحقاقها كالأرض أم لا على الوجه  
 الاحتمالات لكن لو أزيل المتبوع فهل يزال التابع كما هو شأنه أولا لأنه بوجوده صار مستقلا الوجه كمرجه  
 بعضهم الثاني وان رجع بعض آخر الاول ومحصل ما تقر في حالة استحقاق البائع الابقاء والا كان غصب أرضا  
 وغرسها ثم باعها وأطلق فهل يبطل البيع أو يصح ويختار للمشتري ان جهل وجهان أو جهل ما ثابتهما وقضية  
 ما تقر دخول أولاد الشجرة الموجودة والحادثة بعد البيع وهو كذلك فيما يظهر ان علم انهما مناسواء أثبتت من  
 جذعها أو من عروقها التي بالأرض لانهما حينئذ كأغصانها بخلاف الاصل فيهما مع مخالفة منبته لمتبعتها لانهما  
 عنها قال الأذرعى وشجر السمات بخلاف حتى عملا الأرض ويفسد هاهنا في لزوم هذا بعد اه ورد بان البائع  
 مقصود به شرط القطع اه شرح مر (قوله والا فلا تدخل عملا بالشرط) أي وتقطع الشجرة من وجه  
 الأرض اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله وتقطع من وجه الأرض أي على ما حوت به العادة في مثلها  
 فلأراد المشتري حفر جزء من الأرض ليتوصل به إلى زيادة ما يقطع لم يمكن اه (قوله أي موضع غرسها) أي  
 ما سامت من الأرض وما عتد اليه عروقها فيمتنع على البائع ان ينتفع به بما يضر الشجرة وفيه انه يلزم على ذلك  
 انه يتجدد في كل ساعة للمشتري استحقاق لم يكن له ورد بان لا مانع من ذلك لان البائع مقصود به حيث لم يشترط  
 القطع اه حلي ثم رأيت في الرشيدي على مر في دفع هذا الالتزام مانعه أي لانه متفرع عن أصل  
 استحقاقه والممتنع انما هو بتجدد استحقاق مبتدأ كما أفصح به ج ولا بد منه في دفع الاشكال (قوله وينتفع به  
 ما بقيت) أي ينتفع به الانتفاع المتعلق بالشجرة على العادة فليس له الرقابة تحتها لاضراره بالبائع اه ع ش  
 على مر وعبارة قل على المحلى قوله لكن يستحق المشتري منقطعه لا يعني ان له اجزائه أو وضع متاع فيه  
 أو اجزائه بل يعني ان له متاع البائع أن يفعل فيما يضر بالشجرة بخلاف ما لا يضرها فله فعله ولو تجاوز رجع انتهت  
 (قوله ما بقيت) فان قامت أو انقلبت لم يجر له إعادة بذلها مطلقا بل ولا إعادة لها هي وان رجع عود حيايتها على  
 الإوجع من تردد الرزكشي اه ايعان وهل استحقاقه الابقاء من باب العارية اللازمة أو الاجارة جري ابن

(أغصانها الرطبة وورقها)  
 ولو يابس أو ورق توت  
 مطلقا كان البيع أو بشرط  
 قلع أو قطع أو ابقاء لان ذلك  
 يعد منها بخلاف أغصانها  
 اليابسة لا تدخل في بيعها  
 لان العادة فيها القطع كالثمره  
 (وكذا) تدخل (عروقها) ولو  
 يابسة بعيد زده بقولي (ان  
 لم بشرط قطع) والا فلا تدخل  
 عملا بالشرط (لا يغرسها)  
 بكسر الراء أي موضع غرسها  
 فلا يدخل في بيعها لان اسمها  
 لا يتناول



الرفعة على الثاني وفي الايمان الذي يتجلى الاول اه شوري ثم رأيت في حاشية ع ش على مر مانصه قال سمع على  
منه في أثناء كلام مانصه بل قال شيخنا ما اذا قلعت أو انقاعت ولم يعرض وأراد اعادةها كما كانت فله ذلك أقول  
قوله اذا قلعت أي ولو بفعل المشتري حيث كان لغرض كإيقاعهم من قوله ولم يعرض ويرجع في الاعراض اليه  
اه وهل للمشتري وصل غصن بتلك الشجرة من غير جنسها يظهر ان له ذلك وفاقا للرمل فلو كبر ذلك وتفرع  
وأضر بالبائع فهل له أمره بقطعه ينبغي ان يقال وفاقا للرمل ان حصل منه ما لا يحصل عادة من قبل تلك الشجرة  
أمره بقطعه والا فلا اه سمع على الشيخ \* (فرع) \* أحر البائع الارض لغريم مالك الشجرة فالقياس صحة  
الاجارة وشيت الجواز للمستأجر ان جهل استحقاق منفعة المغرس لغير البائع اه ع ش على مر (قوله)  
ولكن المشتري ينتفع به أي مجازا ما بقيت الشجرة وكذا لو قطعت وبقى عروقها ورجح اختلافها وهو واضح ان  
كان مملو كالبائع وأمالو كان مستحقا لمنفعة بنحو اجارة أو وصية ففي كلام ابن الرفعة ان كان المشتري جاهلا  
بذلك استحق الابقاء بقية المدة من غير اجارة الابان كان عالما فلا يستحق الابقاء بقية المدة الا باجرة المثل يرجع  
البائع عليه وهذا في كلام شيخنا انه لا اجارة عليه مطلقا المدة استحقاق البائع فلو فرغت المدة وجب عليه  
الاجارة ولو استأجر الارض البائع مدة تلي تلك المدة وجب اجارة تلك المدة الثانية اه حل (قوله بطل البيع)  
ومثله اذ لم يكن له غرض والا كوضع جذع أو بناء عليها قال الاذرى فيظهر الصحة وافره في شرح الروض و مر  
اه سمع اه ع ش (قوله وبما تقرر علم الخ) أي من التفصيل في الرطبة أو الذي تقرر هو التعليل المذكور  
بقوله لان ذلك يعد منها وبعد ذلك يقال عليه لم يظهر لتقييد الشجرة بكونها رطبة فائدة فان الذي تلخص من  
كلامه ان الرطبة واليباسة على حد سواء في تناول الاغصان والاوراق والعروق تأمل (قوله وورقها مطلقا) أي  
بشرط القطع أو القلع أو الاطلاق وهذا هو المراد من الاطلاق بدليل ما بعده ولا يصح ان يراد به ما يشمل التعميم  
في الورق والاغصان بالرطب واليباس من كل منهما اذ يعد ان تكون الشجرة يابسة والاغصان أو الوراق رطبة  
اه قل على الجلال (قوله وغرة شجر مبيع) المراد بالثمرة ما يشغل المشوم كالورد والياسمين والمرسين ومثله  
غرة البقل التي تؤخذ مرة بعد أخرى وتقدم عن الدميري ان الباذنجان والبطيخ من البقول والظاهر ان مثلها  
البامية اه حل ببعض تصرف في اللفظ وفي قل على الجلال مانصه \* (تنبيه) \* بقي ما غرته مشومة وهو  
ماله كالورد فيعتبر برنقته أولا يكامله كالياسمين فيعتبر خروجه وهما كالتين في أن ما ظهر للبائع ومالا  
فالمشتري وأما القطن الذي تبقى اصوله سنتين مثلاً فشجره كالنخل وجوزة كاطلع وتشققة كالتأبير وما  
لاتبقى اصوله فهو كالخضلة اه (قوله وغرة شجر مبيع) قد يتوهم أن هذا شروح في بيع الثمار الذي هو  
القسم الثاني من الترجمة وليس كذلك بل هو من ثمة ما قبله لانه لما تكلم على الاغصان والورق والعروق شرع  
يشكل على الثمر من حيث التبعية لكن تكلم عليه بوجه أعم من التبعية أو الشرط وعلى كليهما الثمرة ليست  
مبيعة بدليل أنها قد تكون للبائع بالشرط ولو لم يظهر منها شيء وكذلك قد تكون للمشتري وبدليل عدم  
التفصيل بين يدق الصلاح وعدمه وانما المبيع الشجر وحده وأما بيع الثمرة وحدها أو مع الشجر فسيأتي اه  
شيخنا (قوله ان شرطت لاحدهما) أي شرط جميعها أو بعضها المعين كالنصف اه شرح مر (قوله ظهرت  
الثمرة أم لا) قد يقتضي أنه يصح أن تشترط للبائع حال عدم وجودها أصلا وفي شرح الروض هذا ما يتعالفه اه  
شوري يكتسب أنها قوله أم لا أي مع وجودها اه وهذا لا ينافي التعميم لانها قد لا تظهر مع كونها موجودة  
ويعرف ذلك أهل الخبرة اه شيخنا (قوله ظهرت الثمرة أم لا) قل هو شامل لما إذا لم يكن وحدها قد يصح  
شرطها للبائع وهو ممنوع بل هو فرع الوجود لنفسه يرمي الظهور بالتأخير الخ وعدم الظهور وعدم ذلك ولهذا  
قال في شرح الروض اذ لم تنفذ الثمرة التي لم يسقط ثورها لا يصح شرطها للبائع تأمل وفي كلام ج ما يقتضي  
أنها اذا شرطت للبائع لا بد أن تكون وجدت والا بطل العقد وظاهره وان كان حصل الثمرة لعدم مثلاً مطلقاً

(و) لكن المشتري (ينتفع  
به ما بقيت) أي الشجرة تنبع  
لها (ولو أطلق بيع) شجرة  
(يا بسة لزم مشترياً قلها)  
للعادة فلو شرط قلها أو  
قطعها لزم الوفاء به أو بقاءها  
بطل البيع وبما تقرر علم ان  
بيع الشجرة يابسة تدخل  
فيه أغصانها وورقها مطلقاً  
وعروقها ان أطلق أو شرط  
القلع وان المشتري لا ينتفع  
بغيرها (وغرة شجر) هو  
أعم من قوله تنخل (مبيع ان  
شرطت لاحدهما) أي  
المتبايعين (ذ) أي (له) عملاً  
بالشرط ظهرت الثمرة أم لا  
(والا) بان سكنت عن شرطها  
لواحد منهما (فان ظهر)  
منها (قئ)

بتأثير في ثمره نخل أو بدونه  
في ثمره لا نور لها كنوت  
أولها نور وتناثر كشمس  
(ف) هي كلها (البائع) كافي  
ظهور كلها المفهوم بالاولى  
وليس انفراد المشاركة (والا)  
بان لم يكن ظهور بالوجه  
المذكور (ف) هي كلها  
(المشتري) لما روي الخبر الصحيحين  
من باع نخلا قد أبرت فثمرتها  
للبيع الا ان يشترط المبتاع  
وقيس بما فيه غيره ومفهومه  
انها اذا لم تؤبر تكون الثمرة  
للمشتري الا ان يشترطها  
البائع وكونها في الاول للبائع  
صادق بان تشترطه أو بسكت  
عن ذلك وكونها في الثاني  
للمشتري صادق بمثل ذلك  
والحق تأبير به ضربا يتأبير كلها  
بتبعية غير المؤبر للمؤبر لما في  
تتبع ذلك من العسر  
والتأبير يسمى التلقيح  
تشقيق طلع الاناث وذو طلع  
الذكور فيه ليحيي رطبها  
أجود مما لم يؤبر والمراد هنا  
تشقيق الطلع مطلقا ليشمل  
ماتأبر بنفسه وطلع الذكور  
والعادة الاكتفاء بتأبير  
البعض والباقي ينشقق  
بنفسه وينتج الذكور  
اليه وقد لا يؤبر شي وينشقق  
الكل وحكمه كالمؤبر اعتبارا  
بظهور المقصود (وانما  
تكون) أي الثمرة كلها  
فيما ذكر (البائع ان اتحد  
حمل وبستان وجنس وعقد  
والا) بان تعدد الحمل في العام  
غالباً كتنين وورد

اه حل اه ع ش (قوله بتأبر) أي ولولبعضها وان قل ولو في غير وقتها وهو قضية اطلاقهم خلافا لما وردى  
وان تبعه ابن الرفعة اه شرح مر (قوله أو بدونه) أي التأبير لعدم اتصاف ثمره غير النخل به لما يأتي في  
تعريف التأبير وليس المراد أنه يتصف بالتأبير لكنه لم يوجد اه ع ش (قوله لا نور لها) النور بفتح النون  
الزهر على أي لون كان اه شرح مر وفي ع ش نقلاً عن المختار أن الزهر بفتحين وفي المصباح زهر  
النبات نوره الواحدة زهرة مثل تمر وثمره وقد تفتح الهاء قالوا ولا يسمى زهرا حتى ينفج اه (قوله كشمس)  
بكسر ميميه وحكى فتحهما اه شرح مر وفي النهاية لابن الاثير أنه بثلاث الميمين (قوله فهي كلها للبائع) قال  
في العباب ويصدق البائع في أن البيع وقع بعد التأبير أي حتى تكون الثمرة اه سم على منسج ومثله  
ما لو اختلفا هل كانت الثمرة موجودة قبل العقد أو حدثت بعده فالصدق للبائع على الاصح عند الشارح كما  
ذكره في باب اختلاف المتبايعين بعد قوله أو صفته خلافا لالحج اه ع ش على مر (قوله فهي كلها للمشتري)  
مر (أي من قوله في تعليل دخول الاغصان والورق لان ذلك يعد منها لانها كالورق اه حل (قوله والخبر الصحيحين  
الح) معطوف على مجموع العلل الثلاثة فهو راجع للعلل الثلاثة (قوله قد أبرت) بالتخفيف والتشديد لانه  
يقال في الفعل أبر النخل من باب ضرب واره بالتشديد بمعنى كافي المختار اه ع ش على مر (قوله فثمرتها  
للبيع) هلا قال له يرجوع الضمير لمن ولعله أظهر لئلا يتوهم عود الضمير على المشتري المعلوم من المقام (قوله  
ومفهومه أنها اذا لم تؤبر الح) لا يخفى أن مثل التأبير سقوط النور والبروز لكن في شرح الروض أنه اذا لم تنعقد  
تلك الثمرة التي لم يسقط نورها لا يصح شرطها للبائع وفيه نفاذ حرره اه حل (قوله وكونها في الاول) أي  
منطوق الحديث وقوله وكونها في الثاني أي مفهومه اه ع ش (قوله صادق بان تشترط له الح) فيه بحث  
دقيق يدركه من له فهم أتيق اه سم ووجه البحث انه كيف يتأتى ان تشترط للبائع مع قوله عليه السلام الا ان  
يشترطها المبتاع أي المشتري اذ يصير التقدير تكون للبائع ولو بالشرط له الا ان يشترطها المشتري  
وهذا نهايت اذ متى شرطت للبائع لا يتأتى شرطها للمشتري فلا يصح قول الشارح انه صادق بالصورتين اه  
ويمكن أن يجاب بان الاستثناء من احدي الصورتين وهي الثانية اه مجيب ثم رأيت في ع ش على مر  
مانعه أقول ووجه البحث أنه قد يقال لانسلم ان مفهوم الحديث ما ذكر بل مفهومه أنه اذا باع نخلا لم يؤبر  
لا تكون ثمرتها على هذا التفصيل وذلك صادق بان تكون للمشتري وان شرطت للبائع ويلغو الشرط (قوله  
بتبعية غير المؤبر) وانما لم يعكس لان ما لم يظهر آيل الى الظهور اه سلطان (قوله وطلع الذكور) أي  
وليشمل طلع الذكور فلا فرق بين أن يتشقق بنفسه أو بفعل فاعل ومثل ذلك النور فلا فرق بين أن يتناثر  
بنفسه أو بفعل فاعل حيث بلغ أو ان التناثر بان انعقد والافهوكالولم يتناثر ويلتزم مثل ذلك في تأبير طلع النخل  
الا ان ثبت أن تأبير طلع النخل قبل أو انه لا يفسده بخلاف أخذ النور قبل أو انه يفسده اه حل  
(قوله والعادة الاكتفاء الح) تعليل ثان للمراد الذي ادعاه وقوله وقد لا يؤبر شي تعليل ثالث فالخلاص ان المعنى  
اللعوي فيه خصوصيتان الفاعل وكون المؤبر طلع الاناث وكل منهما ليس بقيد فلذلك قال والمراد الح وعله  
بالملل الثلاث اه شيخنا (قوله فيما ذكر) أي فيما بعد الا وهو ظهور البعض عند عدم الشرط اه شيخنا  
(قوله ان اتحد حل) بان كانت لا تحمل الامرة واحدة وأما ما يحمل مرتين فما ظهر للبائع وما لم يظهر للمشتري  
من غير الحاق اه حل (قوله وعقد) قال انشئ في نكته وقد يتصور اتحاد العسقم مع تعدد المالك وذلك  
بالوكالة على صحيحهم أن المعتبر الوكيل اه شويري (قوله كتنين) وصورة المسئلة أن الشجرة قوت البيع كان  
فيها تين ظاهر وتين غير ظاهر لكن كانت الشجرة جيب لانه فهو موجود وكان الظاهر من بطن وما لم يظهر من  
بطن آخر غير الظاهر للمشتري والظاهر للبائع ولا تبعية وهذا بخلاف ما يحمل مرة واحدة بان باع نخلا عليه  
بلغ ظاهر وبلغ غير ظاهر لكنه موجود فالكل للبائع اه شيخنا (قوله وورد) قال في المصباح الورد بالفتح



او اختلاف شيء من البشيرة بان

اشترى في عقد بستانين من  
نخل مثلا او نخلا وعنباني  
بستان واحد وفي عقد من  
نخلا مثلا والظاهر من ذلك  
في أحدهما وغيره في  
الآخر (فلكل) من  
الظاهر وغيره (حكمه)  
فالظاهر للبائع وغيره للمشتري  
لانتقاع التبعية واختلاف  
زمن الظهور باختلاف ذلك  
وانتفاء عسر الافراد بخلاف  
الاختلاف النوعي نعم لو باع  
نخلة وبقى ثمرها لم يخرج  
طلعه آخر فانه للبائع كما  
صرح به الشيخان قالوا لانه  
من ثمره العام قلت والحاقا  
لنادر بالاعم الاغلب واعلم  
انهم اسويابين العنب والتين  
في حكمه السابق نعم لا عن  
التهديب وتوقفا فيه وليهما  
أسوة في التوقف في العنب  
ولهذا لم يذكر الروياني  
وغيره مع التين وهو الموافق  
للمواقع من أنه لا يحمل في  
العام مرتين ولعل العنب  
نوعان نوع يحمل مرة ونوع  
يحمل مرتين وذكر حكم  
ظهور البعض في غير النخل  
مع ذكر اتحاد الجبل  
والجنس من زيادتي (واذا  
بقيت ثمرة له) أي للبائع  
بشرط أو غيره كالم (فانه  
شرط قطعها لزمه والا)  
بان شرط الابقاء أو أطلق  
(فصله تركها اليه) أي الى  
القطع أي زمنه للعاد و إذا

مشهور معروف الى ان قال وفي مختصر العين نور كل شيء ورده اه ع ش على مر \* (فرع) \* وصلت شجرة  
نحوتين بنص نحو مشمش أو عكسه فينبغي ان لكل حكمه حتى لو برز التين ولم يثنان نور المشمش فالاول فقط  
البائع اه سم على ج لان هذين جنسان وان كانا في شجرة واحدة اه ع ش على مر (قوله أو اختلاف  
شيء من البشيرة) عبر في هذا باختلاف وفي الذي قبله بالتعدد للثنتين اه شيخنا (قوله باختلاف ذلك) الاشارة  
واقعة على أنواع الاختلاف الاربع من حيث تعلقها بالهبة الاولى وعلى اختلاف الجبل والجنس من حيث  
وقوعها على التانية فالهبة الاولى شاملة للاربع والثانية لثنتين منها وأما الثالثة فهي شاملة للاربع أيضا  
(قوله نعم لو باع نخلة الخ) محترز قوله غالبا فيكون عليه ان يقول ويخرج أو يترك التهديب بغالب قال الشوري  
وهذا لا يتعين بل يجوز ان يكون استدرا كاعلى قول المتن فلكل حكمه بل هذا أولى تأمل انتهى (قوله ثم خرج  
طلعه آخر) أي ظهروا لا لغرض انه موجود (قوله فانه للبائع) قال شيخنا طب بشرط ان يعد مع الاول  
بطنا واحدة فان قال أهل الخبرة انه بطن ثان ليس من جملة الاول فهو للمشتري وواقعه مر على ذلك وهو  
الوجه واعتمد شيخنا طب هذا التفصيل في الورد والياسمين والتين ونحوها اه سم (قوله لانه من ثمرة  
العام) هذا منع لتعدد الجبل وقوله قلت الخ تسليم للتعدد وجعل له على الدور اه شيخنا (قوله لانه من ثمرة العام)  
أي الظاهر ذلك فقد اتحد الجبل لان النخل لا يحمل مرتين في العام ومقتضى ذلك انه لو تحقق كونه جملا آخر  
لا يكون للبائع بالتبعية بل للمشتري وقد دفع ذلك الشارح بقوله قلت والحاقا للنادر بالاعم الاغلب بالنسبة  
للعنس أي الغالب في النخل انه لا يحمل في العام الامرة واحدة فصار جدمه ولو نوعا على خلاف ذلك لا عبرة به  
وحينئذ لا يكون ذلك مستثنى من قولهم واتحد جمل وعبرة جج ولو فرض تحقق جل ثان الحق النادر بالاعم  
الاغلب اه فهو موافق في ذلك للشارح اه حاي (قوله في حكمه السابق) أي في الحكم السابق للتين  
وهو ان ما ظهر للبائع وما لم يظهر للمشتري اه حل وقوله في العنب بدل اشتمال من قوله فيه وقوله وليهما  
أسوة جملة معترضة ومراعاة انه يتوقف في العنب كما توقفاه اه شيخنا (قوله نقلا عن التهذيب) أي للبعوى  
اه ع ش (قوله وتوقفا فيه) أي بعد ان سوي بينهما نقلا عن التهذيب فالتسوية منقولة عن التهذيب والتوقف  
من عندهما فلا تنافي (قوله ولعل العنب الخ) أي في التهذيب محمول على ما يحمل مرتين في العام وجبته  
يكون هذا النوع من العنب كالتين ورد هذا شيخنا بان جملة في العام مرتين نادر كالنخل فليكن مثله في التبعية  
لان هذا التعداد نادر لا عبرة به اه حل وفي هذا الرد بعد بعد تسليم انه نوعان (قوله فان شرط قطعها) أي  
وجوب ذلك فيما اذا غلب اختلاط حادتها بوجودها أو جواز ذلك في غيره اه حل وفيه ان الكلام هنا  
في بيع الشجر قوما سيأتي من اشتراط القطع فيما يغلب فيه الاختلاط انما هو في بيع الثمر اه شيخنا (قوله  
لزمه) أي وقاء بالشرط وقال شيخنا وانما يظهر هذا كما قال الاذري في منتفع به كحصرم لا فيما لا يقع فيه أو نفعه  
تافه اه وهذا موافق ما تقدم عن التهمة في القصب الفارسي بل تقدم عن التهمة انه قاس القصب على هذا وقد بيناه  
ثم لكن جواب شرح الروض في الفرق بين القصب الفارسي والجزء الظاهرة من غيره بان غيره يتأني الانتفاع به  
من الوجه الذي يراد الانتفاع به منه وان لم يبلغ أو ان الجزء عادة بخلاف القصب الفارسي يقتضي انه لا يكتفي في  
تكايف قطعه بكونه ينتفع به من غير الوجه المطلوب منه فليحذر اه حل (قوله الى القطع) أي زمنه أي  
المعتاد فما اعتيد قطعه قبل نضجه قطع كذلك وما اعتيد قطعه بعده قطع كذلك كما أفصح عنه الشارح الا ان قول  
الشارح ولو كانت من نوع الخرز بما يوهم ان هذه العبارة لا تشمل ذلك اه حل وعبارة شرح مر نعم  
لو كانت الثمرة من نوع يعتاد قطعه قبل نضجه كاللوز الأخضر في بلاد لا ينتهي فيها كالف البائع قطعها على  
العادة ولا ترد هذه الصورة لان هذا وقت جذها عاده اه (قوله للعادة) فان اختلفت العادة كان اعتاد قوم تركه  
الى النضج وقوم قطعه قبله ففي الاستدكاوع ابن الطمان انه يحمل على عرف البائع قال الفارقي وعندي انه

ومن الجذاذ لم يمكن من  
 أخذ الثمرة على التدرج  
 ولا من تأخيرها إلى نهاية  
 النضج ولو كانت من نوع  
 يعتاد قطعه قبل النضج كاف  
 الشطع على العادة ولو تعذر  
 سقي الثمرة لانتقطاع الماء  
 وعظم ضرر الشجر بأفاتها  
 فليس له إبقاؤها وكذا لو  
 أصابها آفة ولا فائدة في تركها  
 على أحد قولين أطلقهما  
 الشيخان واليه ميل ابن الرفعة  
 (ولكل) من المتبايعين في  
 الإبقاء (سقي) إن (لم يضر  
 الآخر) وهذا أعم من قوله  
 إن انتفع به شجر وغيره (وان  
 ضرهما حرم الإبرضاهما)  
 لأن الحق لهما لا بعدد وهما  
 (أو) ضر (أحدهما وتنازعا)  
 أي المتبايعان في السقي  
 (فمنع) العقد أي فسخه  
 الحاكم لتعذر إرضائه إلا  
 بضرار أحدهما فإن ساع  
 المتضرر فلا فسح كالفهم من  
 قول وتنازعا وصرح به الأصل  
 أيضا لأنه متى ساع المتضرر  
 فلا تنازعة (ولو امتنع ثمر  
 رطوبة شجر لزم البائع قطع  
 الثمر (أو سقي) للشجر دفعا  
 لضرر المشتري  
 \* (فصل) في بيان بيع  
 الثمر والزرع وبدولهما  
 (أو بيع ثمران بدولهما)  
 وسبب تقييده

جعل على إلا كثر من الباد انتهى قال في الإيعاب وما قاله القاري أوجه وعليه فلو لم يكن أكثر فالوجه ترجيح  
 الأول اه ع ش (قوله زمن الجذاذ) هو بفتح الجيم وكسرها واهتبال الدالين واجمعهما اه شرح مر  
 (قوله لم يمكن من أخذ الثمرة الخ) أي ما لم تجر العادة تأخذها كذلك ويحتمل الأخذ بالاطلاق اه حل (قوله  
 لم يمكن من أخذ الثمرة) فإن أخرزته لأجرة لما بعد العادة ولو لا طلب اه برماوى (قوله ولو تعذر سقي الثمرة  
 الخ) غرضه بهذا تشديد قوله فله تركها إليه وكذا يقال فيما بعده اه شيخنا وفي شرح مر مانعه وقد لا تلزم  
 التيقية كان تعذر السقي لانتقطاع الماء وعظم ضرر النخل ببقائها وأصابها آفة ولم يبق في تركها فائدة كإرجاء  
 ابن الرفعة وغيره اه (قوله ولكل سقي الخ) ويمكن البائع من السقي مما اعتد سقيها منه وان كان للمشتري كثر  
 دخات في البيع وليس فيه أنه يصير شارطا لنفسه الانتفاع بملك المشتري لأن استحقاقه لذلك لما كان من جهة  
 الشرع اغتفروه اه شرح مر (قوله ولكل سقي الخ) أي فان لم يأتى أحدهما إلا نحو نصب الحاكم أميننا  
 ومؤنته على من لم يأتى اه شرح الارشاد لشيخنا وقوله لم يضر إلا نحو عبارة الروض ان نفعهما قال في شرحه  
 وعبارة المذهب والوسيط ان لم يتضرر الآخر يؤخذ منه عدم المنع عند انتفاء الضرر والنفع لانه تعنت قاله  
 السبكي وغيره وقد يتوقف فيه إذا غرض للبائع حينئذ فكيف يلزم المشتري تحكيه اه وعبارة شيخنا في شرح  
 الارشاد ان نفعهما أو لم يضرهما على الوجه اه سم (قوله في الإبقاء) أي الذي بعد الأول لا يناسب رجوعه لما  
 قبلها من شرط القطع مع ان فيه تيقية أيضا لذلك قال في الإبقاء ولم يقل في التيقية اه شيخنا (قوله في الإبقاء)  
 وهو المشار له بقوله فله تركها إليه بصورتيه المذكورتين في الشارح (قوله أعم من قوله ان انتفع به الخ) والمعتمد  
 ما اقتضاه كلام الأصل من ان أحدهما لا يمكن من السقي إلا ان انتفع به الشجر أو الثمر اه شيخنا ومثله في  
 شرح مر (قوله الإبرضاهما) وليس هنا ضاعة مال لأن محل حرمها إذا كان سببا فعلا ومساخطة هنا أشبه  
 بالترك على ان هنا غرض وهو حرمه على نفع صاحبه وعلى نفع نفسه بإبقاء العقد اه برماوى وعبارة حل  
 قوله وان ضرهما حرم أي على كل الإبرضاهما أي لأن المنع لحق الغير وقد ارتفع بضره وان بقيت الحرمة من جهة  
 اتلاف المال لغير غرض اه وأصله في شرح مر (قوله أي فسخه الحاكم) المعتمدان الذي يفسخه هو  
 المتضرر اه حل (قوله فان ساع المتضرر الخ) قال الأذرى ولا يأتى فيه الاعتراض بافساد المال كاتوهم بل هو  
 احسان ومساخطة نعم الكلام في ما يمكن مطلق التصرف اه شرح الروض \* (فرع) في الروض وشرحه  
 ويمكن البائع من الدخول للبستان لسقي ثماره وتعهدها ان كان أميننا والانصب الحاكم أميننا للسقي ومؤنته على  
 البائع ويسقي من الماء المعد لسقي تلك الأشجار وان كان للمشتري فيه حق كأنه في المطالب عن ظاهر كلام  
 الأصحاب ونقله القموني عن الماوردي فلو قال أريد ان أخذ الماء الذي كنت استحققه لسقي ثمرى فأسقي به غيرها  
 لم يمكن وكذا لو أخذ ثمرته قبل جذاذها لم يكن له ان يأخذ الماء الذي كان يستحقه الى وقت الجذاذ لأنه انما  
 يستحق من الماء ما قبله من ثمرته دون غيرها اه سم  
 \* (فصل في بيان بيع الثمر الخ) أي وما يذ كرمع ذلك من قوله وعلى بائع ما بدا صلاحه الى آخر الفصل (قوله  
 جازي بيع ثمر الخ) قال ج وبه قوله أي وخرج بالثمر يبيع بعضه سائعا قبل بدو صلاحه أو بعده لشركه أو  
 غيره سائعا فيبطل بشرط قطعه ان قلنا القسمة يبيع الربا ومع قطع الباقي لمناقاة يقتضى العقد اه وقوله ان  
 قلنا القسمة يبيع فان قلنا افراز وهو الأصح لم يبطل البيع لا مكان قطع البعض بغيرها قال في شرح العيان لا يقال  
 قسمة الثمر على الشجر نوعه لأنها وان جعلت افرازا لا بد فيها من الضبط بنحو الكيل وهو متعذر لا مادام  
 الثمر على الشجر لا يقول صرح الشيخان عن النص بخوارها إذا جعلتها افرازا لكن في الرطب والمعنث  
 لا مكان خوصها ما يختلف سائر الثمار وانه يعلم بالظلال في غيرهما طالع التعذر قسمة مادام على الشجر التعذر  
 قطع الجزء المبيع اه شو برى (قوله ان بدو صلاحه) أي ولو غر في بستان فان بلغ صفة يطالب فيها غالبا كما



(مطلقاً) أى من غير شرط  
(وبشرط قطعه أو إبقائه)  
لخبر الشيخين واللفظ لمسلم  
لا يتبعوا الشعر حتى يبدو  
صلاحه أى فيجوز بعد بدوه  
وهو صادق بكل من  
الأحوال الثلاثة والمعنى  
الفارق بينهما أن العاهة  
بعدمه غالباً وقبله تسرع إليه  
لضعفه فيفوت بلفه الثمن  
وبه يشعر قوله صلى الله عليه  
وسلم رأيت أن منع الله الثمرة  
فيم يستحل أحدكم مال  
أخيه (والأى) أى وإن لم يبد  
صلاحه (فإن يبيع وحده)  
أى دون أصله (لم يجز) للخبر  
المذكور (الابشرط قطعه)  
فيجوز إجماعاً بشرطه  
السابقة في البيع من كونه  
مرتباً بمتفعاه إلى غير ذلك  
(وإن كان أصله لم يشترط)  
فيجب بشرط القطع

يأتى اه حل (قوله مطلقاً) أى من غير شرط أى حيث لم يغلب اختلاط حادثه بوجوده والافلا بد من شرط  
القطع كما سيذكر اه حل (قوله وبشرط قطعه) أى ما لم يبيع مع أصله والافلا يصح شرط القطع اه شيخنا وفى  
الشو برى قوله وبشرط قطعه أى إذا بيع وحده كما هو المتبادر أما إذا بيع مع أصله فلا يجوز بشرط قطعه على  
قياس ما يأتى وإن أوهم تفصيله ثم عدم جريان ذلك هنا اه (قوله وبشرط قطعه) فإن باعه بشرط قطعه فأخلف  
بعد قطعه فما أخلفه للبائع بخلاف ما لو باعه بشرط قطعه فباعه فباعه فباعه فباعه فباعه فباعه فباعه فباعه  
فإن ما أخلفه للمشتري أى وأما إذا باعه أصول نحو بطيخ أو قمر أو نحو قبل بدو صلاحه وحدث هناك زيادة  
بين البيع والاخذ فهو للمشتري سواء شرط القاع أو القطع وبه تعلم المخالفين أصول الزرع ونحوه والبطيخ  
اه ع ش على مر (قوله وهو) أى مفهوم الحديث صادق وكذلك منطوقه صادق بعدم الصحة قبل بدو  
الصلاح فى الأحوال الثلاثة لكن خصصه الإجماع بغير شرط القطع كما يأتى اه عنانى (قوله والمعنى الفارق  
بينهما) أى بين ما بدو صلاحه وبين ما لم يبدو صلاحه وقوله وبه أى وبهذا المعنى الفارق يشعر قوله صلى الله عليه  
وسلم رأيت الخ والظاهر أن ذلك من ثقة الحديث المتقدم وقوله إن منع الله الثمرة الخ أى سلباً عليها العاهة فإن  
منع الثمرة لا يكون غالباً إلا عند عدم بدو الصلاح اه حل (قوله أمن العاهة) فى المصباح العاهة الآفة وهى  
فى تقدير فعله بفتح العين يقال عيه الزرع بوزن تعب إذا أصابته العاهة فهو معيه ومعوه فى لغة من باب الواو ويشال  
أعوه القوم وعاها القوم إذا أصابت العاهة ماشيتهم (قوله وبه يشعر الخ) يجوز رجوع الضمير فيه إلى المعنى  
الفارق أو إلى الفوات وعبارة الاسنوى ظاهرة فى الثانى اه شو برى (قوله فإن يبيع وحده) خرج بالبيع  
غيره كالهبة والرهن فلا يجب بشرط القطع اه من شرح مر ووجه جواز ذلك فيه ما بدو بشرط القطع  
أنه بتقدير تلف الثمرة بجائحة لا يفوت على المتهب شئ فى مقابلة الثمرة وكذا المرتهن لا يفوت عليه إلا مجرد  
التوثيق ودينه باق بحاله بخلاف البيع فإنه بتقدير تلف الثمرة بعاهة يضيع الثمن لا فى مقابلة شئ فاحتج فيه  
بشرط القطع لئلا من ذلك اه ع ش عليه (قوله الابشرط قطعه) ولا يقوم اعتياد قطعه مقام شرطه وللبائع  
إجباره عليه فإن لم يطالب به لم يستحق عليه أجرة عن ذلك لغلبة المسامحة ولو تراضيا بإبقائه مع شرط قطعه جاز  
والشجرة مائة فى يد المشتري لتعذر تسليم الثمرة بدونها بخلاف ما لو باع نحو سمن وقبضه المشتري فى ظرف  
البائع فإنه مضمون عليه لتمكنه من التسليم فى غيره اه شرح مر (قوله الابشرط قطعه) أى حالاً سواء  
تلف ذلك أو أطلق أو ألوى بشرط قطعه بعد يوم مثلاً فإن البيع يفسد اه من شرح مر وع ش عليه وفى  
قل على الجلال قوله الابشرط قطعه أى حالاً ولا يغنى عنه العادة ويلزم المشتري القطع فوراً ولا أجرة لو تأخر ولو  
بغير رضا البائع قال شيخنا مر الآن طالبه البائع بما أودع من خلافه عنه والشجر فى يد المشتري أمانة لعدم  
امكان تسليم الثمر بدونه وبذلك فارق كون ظرف المبيع عارية ولو استثنى بائع الشجرة الثمرة قبل بدو الصلاح  
لنفسه لم يجب بشرط القطع بل يجوز بشرط الإبقاء لانه استدامة ملك اه \* (فرع) \* قال صاحب العباب إذا  
باع الثمرة قبل بدو الصلاح بشرط القطع فيظهر من جهة النظر أن قبضه بالتخلية فكون مؤنة القطع على المشتري  
لانه التزم بفريغ أشجاره قال شيخنا فى الدين وقد مر فى باب المبيع قبل قبضه أن قبض الثمرة المبيعة على الشجرة  
بالتخلية والظاهر أن المراد هناك بعد بدو الصلاح لاستحقاق المشتري إبقاءها للجدأ وإن قبضها بعداً وإن الجدأ  
بالقبض لوجوب القطع عليه وقياسه هنا كذلك لوجوب القطع انتهى والمعتمد كما قال مر أنه يكفي بالتخلية  
فى القبض ولو بعداً وإن الجدأ اه وقياسه هنا كذلك تأمل اه بهم (قوله منتفعاه) قال ولا شيخنا لا يقال  
أنه غير محتاج إليه لانه معلوم من ارتباط المنفعة فى كل مبيع لانه قول هذا شرط زائد وهو الانتفاع به فى الحال  
أى فى ما لا ينتفع به فى الحال لا يصح بيعه بشرط القطع ولا بغيره وإن أمكن الانتفاع به فى المستقبل قبل قبضه على  
الشجر وعبارة شيخنا والظاهر أن الشرط هنا وإن يكون منتفعاه بمنفعة مقصودة لغرض صحيح أى وإن لم يكن

بالوجه الذي يراد الانتفاع به منه وأما افتراقهما في كون المنفعة قد تترتب ثم لا هنا فغير مؤثر لاستحالة توقفها هنا  
 أي لوجود شرط القطع الذي من شأنه الوفاء به اهـ حل (قوله لعموم الخبر) دليل لعدم الجواز بالنسبة للغاية  
 ولا يعارضه قوله قبل الخبر المذكور لانه دليل على عدم الجواز أي في غير الغاية وأما دليل الجواز فيه أي الغيبة  
 فأشار له بقوله اجساعاً فيخص الخبر وانظر ما دليل الجواز في الغاية وما قيل انه الاجماع يعارضه الخلاف الذي  
 أشار اليه الشارح بقوله على انه الخ اهـ وقوله والمعنى أي ولعموم المعنى وهو الأمن فيما بعده وعدمه فيما قبله  
 (قوله فاشبهه بالواشترهما معاً) قال مر بعد هذا لکن المعتمد ما هنا لعموم النسي والمعنى ان المبيع الثمر وقوله  
 تلفت لم يبق في مقابلة الثمن شيء كالمس (قوله ولو باع ثمرة الخ) هذا محترز قبـد ملحوظ فيما سبق وصرح به مر  
 فقال وقيل بدو الصلاح ان يبيع وهو على شجرة ثابتة ثم قال اما يبيع ثمرة الخ اهـ (قوله لم يجب شرط القطع) افهم  
 جواز شرطه وهو ظاهر سم على جـ ويجب الوفاء به لتفرغ ملك البائع اهـ عـشـ (قوله أو مع أصله  
 الخ) ظاهر كلامه ان هذا الحكم خاص بما لم يبدل صلاحه ولا ينسخت صفة كونه طاهر اهـ سلـ \* (قرع) \*  
 لو استثنى البائع الثمرة غير المؤثرة لم يجب شرط القطع لانه استدامة ملكها فله الابقاء الى أو ان الجذاذ ولو صرح  
 بشرط الابقاء جاز كفي الروضة وهذا أحد نصي الشافعي رحمه الله تعالى كما أفاده الباقي ولم يطالع بعضهم على هذا  
 النص فزعم ان المنصوص خلافه اهـ شيخنا اهـ شو برى (قوله وفارق) أي يبيع مع أصله بشرط قطعه  
 حيث لا يجوز بيعه لما لك أصله بشرط قطعه حيث يجوز بوجوه التبعية هنا أي في بيعه مع أصله وانتفاها ثم أي  
 في بيعه لما لك الأصل والغرض من هذا الفرق ابطال قياس القول الضعيف القائل بالتسوية بين صورتين  
 ونص عبارة أصله مع شرح مر وقيل ان كان الشجر للمشتري جاز يبيع الثمرة بلا شرط للقطع لاجتماعهما  
 في ملك شخص واحد فاشبهه بالواشترهما معاً اهـ هذا هو الظاهر في مراده لکن الفرق على هذا الوجه لم يظهر  
 منه الا عكس المطلوب وذلك لان مقتضى التبعية الصحة ولو شرط القطع لان الشيء يعتقر فيه تابعاً لا يعتقر فيه  
 متبوعاً ومقتضى عدم التبعية عدم الصحة ولو بالشرط لانه متعرض للعاهات فربما يتلف فلا يبقى شيء في مقابلة  
 الثمن بخلاف صورة التبعية فانه لو تلف بقي الأصل في مقابلة الثمن وهذا كله ان جعل الفرق واجعا لصورة  
 المفهوم وهي قوله اما يبيع بشرط قطعه الخ كما هو ظاهر السياق ويمكن على بعد رجوعه لصورة المنطوق وهي قوله  
 جاز لا بشرط قطعه فتأمل ويمكن ان يقال في بيان غرض الشارح من هذا الفرق انه فيما لو يبيع مع أصله يكون  
 غير مقصود فكأنه غير مبيع بالكلية وانما المقصود الأصل واذا لم يكن الثمر مقصوداً صح البيع في صورتي  
 الاطلاق وشرط الابقاء أو الملو يبيع لما لك أصله فهو مقصود بالذات فصدق عليه الحديث والنهي عن بيع الثمر  
 قبل بدو صلاحه فاحتج الى شرط القطع الذي أخذ من الاجماع تأمل وفي المقام ايراد آخر أورده عـشـ هنا  
 ونص عبارته قوله بوجوه التبعية يرد عليه انه منصوص عليه في الصيغة كما يفهم من قوله لشمول العقد والتبعية  
 انما تكون فيما لم يذكر في الصيغة ويدخل تبعاً كلباوع الثمرة وعابها شجر لم يور ويجاب بأنه يمكن ان التبعية  
 بالنظر للمقصود من العقد وهو الشجرة فان الثمرة وان ذكرت ليست مقصودة بالذات وانما المقصود الشجرة  
 لحصول الثمرة في جميع الاعوام وتظهر ذلك ما لو باع داراً فيها بئر ماء عذب بمثلها فالماء لا بد من ذكره لصحة العقد  
 ومع ذلك لا بد من قاعدة مدحجوة فالو الان الماء ليس مقصوداً يعني بالنظر للدار المبيعة اهـ (قوله ونحوه)  
 كالقضاء والخيار من كل ما هو غير للقتل اهـ حل (قوله حيث لا يجوز شرط القطع مطلقاً) أي بدو صلاحه  
 أم لا يبيع مع أصله أو منفرداً ويرده ذابانه بعد الاثمار بأمن العاهة اهـ حل (قوله وجاز يبيع زرع) أي  
 حيث لم يستتر في سنبله وأما اذا استتر في سنبله كالبز في سبأ في المزارع اهـ لا يبيع ببيع في حال استناره (قوله وجاز  
 يبيع زرع ولو بطلا) أي لا يجوز مراراً كل من الزرع والبقول والافه ومما يختلط حادثه بالموجود فلا بد من  
 شرط القطع وان بدو صلاحه اهـ حل (قوله ولو بطلا) أي فالمراد بالزرع هنا ما ليس بشجر كما أفصح به الاذرع

لعموم الخبر والمعنى (لكن  
 لا يلزمه وفاء) به في هذه اذ  
 لا معنى لتكليفه قطع ثمره  
 عن أصله على انه صحيح في  
 الروضة في باب المساقاة صحة  
 بيعه له بلا شرط لانهما  
 يجتمعان في ملك شخص  
 واحد فاشبهه بالواشترهما  
 معاً ولو باع ثمرة على شجرة  
 مقطوعة لم يجب شرط القطع  
 لانها لا تبقى عليها فيصير  
 كشرط القطع (أو) يبيع  
 الثمر (مع أصله) بغير تفصيل  
 (جاز لا بشرط قطعه) لانه تابع  
 للأصل وهو غير متعرض  
 للعاهة اما يبيع بشرط قطعه  
 فلا يجوز لما فيه من الجور  
 عليه في ملكه وفارق جواز  
 بيعه لما لك أصله بشرط قطعه  
 بوجوه التبعية هنا لشمول  
 العقد لهما وانتفاها ثم فان  
 فصل كبعثك الأصل بدينار  
 والثمرة بنصفه لم يصح بيع  
 الثمرة الا بشرط القطع  
 لانتهاء التبعية وتعبيري  
 بالأصل أهم من تعبيري  
 بالشجر لشموله بيع الباطخ  
 ونحوه وان خالف الامام  
 والغزالي حيث قال لا يجوز  
 شرط القطع مطلقاً في الباطخ  
 ونحوه لانه عرض أصله للعاهة  
 (وجاز يبيع زرع) ولو بطلا  
 (بالوجه السابق) في الثمرة  
 وبشرط القطع كما يعلم مما  
 يأتي (ان بدو صلاحه والا  
 يجوز يبيع) مع أرضه



اه رشيدى على مر ولو اشترى زرعاً بشرط القطع فلم يقطع حتى زاد فالزيادة حتى السنبال للبائع وقد اختلط  
 المبيع بغيره اختلاطاً لا يتميز ولو اشترى بشرط القلع فلم يقطع حتى زاد فالزيادة للمشتري لانه اشترى الكل فما  
 ظهر يكون له وهذا التفصيل هو المعتمد اه برماوى وفي عرش على مر مانصه ومنه ما اعتيد بمصرنا من  
 بيع البرسيم الأخضر بعد تهيئته للرعى فيصح بلا شرط القطع والرربة التي تحصل منه بعد الرعى أو القطع تكون  
 للمشتري حيث لم يكن أصلها مما يجز مرة بعد أخرى والا فلا يدخل في المقدار الجزئية الظاهرة كما علم من قوله  
 السابق وأصول بقل الخ والطريق في جعلها للبائع ان يبيع بشرط القطع فانه حينئذ تكون الزيادة حتى  
 السنبال للبائع ومن الزيادة الرربة التي تختلف بعد الرعى أو القطع وعليه فلو مضت مدة بلا قطع وحصل زيادة  
 واختلاف في الزيادة تخير المشتري ان لم يسمع له البائع بها فان أجاز أو أخر الفسخ مع العلم سطة خياره فالصدق  
 في قدر الزيادة واليد وهو البائع قبل التخلية والمشتري بعدها والطريق في جعل الزيادة أيضاً للمشتري ان  
 يبيع بشرط القطع ثم يؤجره الارض أو يعيرها له (قوله أو بشرط قطعه) المعتمد فيها لو اشترى زرعاً بشرط  
 القطع فلم يقطع حتى زاد ان الزيادة حتى السنبال للبائع بخلاف ما لو اشترى قطناً لا يبقى سنين بشرط القطع فلم  
 يقطع حتى خرج الجوز فانه يكون للمشتري وصرح في الروضة بأنه لو اشترى أصل بطيخ بشرط القطع فلم يقطع حتى  
 أثمر كانت الثمرة للمشتري ولا يخفى ان المفهوم من كلامهم انه لو اشترى شجرة بشرط القطع فلم يقطع حتى أثمرت  
 كانت الثمرة للمشتري بل في العباب ما يصرح به فصارت الشجرة ونحو أصل البطيخ والقطن المذكور  
 متشابهة في الحكم المذكور فيحتاج لحرر الفرق وقد يفرق بين القطن والزرع بان القطن هو المقصود لا غير  
 فوجب جعل جزئه للمشتري بخلاف الزرع فانه مقصود بسنباله فامكن جعلها للبائع دونه ولو اشترى بشرط  
 القلع فهو للمشتري لانه اشترى الكل فلو أراد ان يشتري لرعى البهائم فطريقه ان يشتري بشرط القطع ثم  
 يستأجر الارض كذا في شرح الارشاد اه من حج واعتمده مر اه سم اه عرش (قوله لا مطلقاً ولا  
 بشرط إبقائه الخ) اى فلا يجوز أى يحرم ولا يصح اه شرح مر (قوله وحمل اطلاق من اطلاق الخ) فلو أراد ان  
 يشتري لرعى البهائم فطريقه ان يشتري بشرط القلع ثم يستأجر الارض اه زى (قوله وظاهر مما مر الخ)  
 غرضه منه الاعتذار عن السكوت عنه مع ذكر الأصل اه شوبرى (قوله وظاهر مما مر الخ) أى من قوله أو  
 يبيع الثمر مع أصله جاز لا بشرط القطع مع قوله اما يبيع بشرط قطعه فلا يجوز الخ وغرضه من هذا تقييد قول المتن  
 والافع أرضه وقوله ومما مر في البيع الخ غرضه به الاعتذار عن عدم ذكر هذه الفروع الثلاثة في المتن مع  
 ذكر الأصل لها هنا اه (قوله انه لا يجوز بيع الزرع) أى الذى لم يبدأ صلاحه اذ الذى مر في الثمر انما هو التقييد  
 فى الذى لم يبدأ صلاحه واما ما بدأ صلاحه فلم يقيده بهذا التقييد وان كان الواقع انه لا بد من تقييده أيضاً كما صنع  
 الحواشي وهذا هو المناسب في فهم العبارة اه (قوله وعلم مما مر) أى فى البيع انه لا يصح قال ابن الرفعة أى  
 والكان اذ ابدأ صلاحه بظهور جواز بيعه لان ما ينزل منه ظاهر والساس فى باطنه كالتوى فى الثمر لكن هذا  
 لا يميز فى رأى العين بخلاف الثمر والنوى اه والاوجه ان محله أخذاً مما مر مالم يبيع فى برزه بعد بدو صلاحه  
 والا فلا يصح كالخطة فى سنبله اه شرح مر بحروفه وقوله فى برزه أى مع برزه كفى نسخة الرملى المحضرة  
 على صاحب هذه الحاشية اه لكاتبه الشبراوينى (قوله مستتر فى سنبله) بخلاف ما المقصود منه ظاهر  
 كشعر لظهوره فى سنبله اه شرح مر وفى سم على حج قوله كشعر ينبغى فى الشعر انه لا بد من  
 رؤية كل سنبلة ولا يقال رؤية البعض كافي لذلك كالمعرفة أجزاء الصبرة لا يكتفى برؤية بعضها فليتأمل اه  
 عرش على مر (قوله وانه لا يضركم) فى المصباح كم القميص معروف والجمع أكام وكمة مثل عنبه  
 والكمة بالضم القلنسوة المدورة لأنها تغطى الرأس والكم بالسكر وعاء الطلع وغطاء النور والجمع أكام  
 مثل حمل واحمال والكم والكامة بكسرهما مثله وجمع الكمام أكمة مثل سلاح وأسلحة وكت التخلية

أو بشرط قطعه) كظهيره فى  
 الثمر (أو قطعه) لا مطلقاً  
 ولا بشرط إبقائه وتعبيرى  
 بالوجه السابقة ويندق  
 الصلاح أعهم مما عبر به وعدم  
 اشتراط القطع أو القلع فى  
 بيع بقل بدأ صلاحه صرح  
 به ابن الرفعة ما قد لاه عن  
 القاضى والماوردى وظاهر  
 نص الام وحمل اطلاق من  
 أطلق كالأصل اشتراط ذلك  
 فى بيع الزرع الأخضر على  
 ما لم يبدأ صلاحه وقول أو قطعه  
 من زيادى وظاهر مما مر فى  
 الثمر انه لا يجوز بيع الزرع  
 من الارض بشرط القطع  
 أو القلع وعلم مما مر فى  
 البيع انه لا يصح بيع حب  
 مستتر فى سنبله الذى ليس  
 من صلاحه وانه لا يضركم  
 لا زال الا لا كل وان ماله  
 كان يصح بيعه فى الكم  
 الأسفل دون الأعلى (وبدق  
 صلاح مامر) من غير

من باب قتل وكوما أطلعت اه (قوله وغيره) وهو الزرع وقوله بلوغه أى وصوله وقوله صفة أى حاله وقوله يطلب فيها أى بسببها أو معها وقوله وعلامته فى الثمر الماء كقول المتلون أحده فى جرة أو سواد أو صفرة كبلج وعتاب ومشمش وأجاص بكسر الهمزة وتشديد الجيم وفى غير المتساو من منه كالعنب الأبيض لبنه ونحوه وهو مسفاؤه وجران الماء فيه وفى نحو العشاء أن يجنى غالباً لا كل وفى الزرع اشتداده بأن يتهيا لها هو المقصود منه وفى الورد انفتاحه فتعبرى بما ذكره المأخوذ من الروضة كاصلا أعم وأولى من قوله وبدوى صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة فيما لا يتلون وفى غيره بأن يأخذ فى الجرة أو السواد (وبدوى صلاح بعضه) وإن قل (كظهوره) فيصح بيع كل من غير شرط القطع أن اتحاد بستان وجنس وعقد والأقل كل حكمه فيشترط القطع فيما لم يبدى صلاحه دون ما بدى صلاحه

من باب قتل وكوما أطلعت اه (قوله وغيره) وهو الزرع وقوله بلوغه أى وصوله وقوله صفة أى حاله وقوله يطلب فيها أى بسببها أو معها وقوله وعلامته فى الثمر الماء كقول المتلون أحده فى جرة أو سواد أو صفرة كبلج وعتاب ومشمش وأجاص بكسر الهمزة وتشديد الجيم وفى غير المتساو من منه كالعنب الأبيض لبنه ونحوه وهو مسفاؤه وجران الماء فيه وفى نحو العشاء أن يجنى غالباً لا كل وفى الزرع اشتداده بأن يتهيا لها هو المقصود منه وفى الورد انفتاحه فتعبرى بما ذكره المأخوذ من الروضة كاصلا أعم وأولى من قوله وبدوى صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة فيما لا يتلون وفى غيره بأن يأخذ فى الجرة أو السواد (وبدوى صلاح بعضه) وإن قل (كظهوره) فيصح بيع كل من غير شرط القطع أن اتحاد بستان وجنس وعقد والأقل كل حكمه فيشترط القطع فيما لم يبدى صلاحه دون ما بدى صلاحه

من باب قتل وكوما أطلعت اه (قوله وغيره) وهو الزرع وقوله بلوغه أى وصوله وقوله صفة أى حاله وقوله يطلب فيها أى بسببها أو معها وقوله وعلامته فى الثمر الماء كقول المتلون أحده فى جرة أو سواد أو صفرة كبلج وعتاب ومشمش وأجاص بكسر الهمزة وتشديد الجيم وفى غير المتساو من منه كالعنب الأبيض لبنه ونحوه وهو مسفاؤه وجران الماء فيه وفى نحو العشاء أن يجنى غالباً لا كل وفى الزرع اشتداده بأن يتهيا لها هو المقصود منه وفى الورد انفتاحه فتعبرى بما ذكره المأخوذ من الروضة كاصلا أعم وأولى من قوله وبدوى صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة فيما لا يتلون وفى غيره بأن يأخذ فى الجرة أو السواد (وبدوى صلاح بعضه) وإن قل (كظهوره) فيصح بيع كل من غير شرط القطع أن اتحاد بستان وجنس وعقد والأقل كل حكمه فيشترط القطع فيما لم يبدى صلاحه دون ما بدى صلاحه



اه شوبرى وكتب بضالم يعل هنا وحل كما هو لان الغرض انه باع الشجرة الموجودة وهناك باع الاصل وبقيت  
 الشجرة للبائع بظهور بعضهما بتبعيته مالم يظهر لما ظهر ان اتحد حل كالا يخفى ولو اثمر التين بطنابدا صلاحها  
 وبطنابم يبد صلاحها ويباع الكل وجب بشرط القطع فيما لم يبد صلاحه دون ما بدا اه (قوله وتعبيرى بما  
 ذكر لا فادته الشرط المذكور اولى) وجه الاولوية ان ما فى الاصل هوهم الاكتفاء ببد صلاح البعض وان  
 اختلف الجنس والنوع مشلا وحكمه أشار اليه بقوله لا فادته الخ (قوله وعلى بائع ما بدا صلاحه) أى حيث باعه  
 لغبر مالك الاصل من شجر وأرض فان باعه لم يلزمه سقى كما هو ظاهر لانقطاع العلاقة بينهما اه شرح مر  
 وكذلك لا يلزمه السقى اذا باعه مع الاصل بالاولى اه سم على سج اه عش على مر ثم قال أعنى عس  
 بقى مالو باع الشجرة فزيد ثم باع الشجرة لعمر وهل يلزم البائع السقى أم لا فيه نظر والاقرب للزوم ووجه بانه  
 التزم له السقى فبيع الشجر لغيره لا يسهط عنه ما التزمه (قوله وأبقى) أى استحق ابقاؤه بان يبيع بعد بدو  
 الصلاح مطلقا أو بشرط ابقائه أخذ من قوله الا تى فلو يبيع بشرط القطع الخ اه عس على مر  
 (قوله سقيه باقى) أى ان كان مما سقى وأما ما لا يحتاج الى السقى كأن كان يشرب بعروقه لقر به من الماء  
 كالصنل فلا يلزمه اه حل (قوله قبل التخلية وبعدها) انظروا باعه المشتري هل يسقط السقى عن البائع  
 ويلزم المشتري الاول السقى أو لا ويحل المشتري الثانى محل الاول فيلزم البائع السقى له استظهر شيخنا زى  
 الثانى وقرق بينه وبين ما تقدم فيما لو اشترى أرضا ووجد بها شجرة ثم باعها لآخر المتقدم فى كلام الشارح  
 بان السقى له غاية بخلاف وضع الاجار بالارض اه وانظر حكمه بته هل هى كبيعها أو يفرق وانظر أيضا لو  
 تلف الثمر بترك السقى هل ينقسخ العقد الثانى فقط أو الاول كل محتمل ولعل الثانى فى الجميع أقرب اه  
 شوبرى (قوله قدر ما ينوبه الخ) قضيته انه لا يكتفى ما يدفع به عنه التلف والتعيب بل لابد من سقى ينميه على  
 العادة فى مثله وهو ظاهر وقوله ويسلم من التلف عطف مغاير اه عس على مر (قوله كالكيل فى  
 المكيل) ايضا حنه ان البائع كانه التزم البقاء الذى استحقه المشتري بالعقد وهو لا يتم الا بالسقى اه زى  
 (قوله فلو شرط على المشتري بطل البيع) أى سواء شرط على المشتري سقيه من الماء المعدله أو يتجلب ماء ليس  
 بهد السقى الشجر المبيعة ثم نه اه عس على مر (قوله وبما تقر) أى من قوله بصلاحه وقوله وأبقى  
 فقوله فلو يبيع بشرط القطع أى سواء كان الشرط واجبا فيما لم يبد صلاحه أو جازا فى غيره فهو مفهوم القيد  
 فى المتن والشارح (قوله فلو يبيع) أى ما بدا صلاحه بشرط القطع أو القلع ومثل ذلك اذا لم يبد صلاحه وباعه  
 بشرط القطع اه حل (قوله لم يلزم البائع السقى بعد التخلية) أى اذا كان أخذ لا يتأذى من طويل  
 يحتاج فيه الى السقى والاوجب عليه السقى وخرج ببعده التخلية ما قبلها فيلزمه السقى لانه من ضمانه اه حل  
 وعبارة عس قوله لم يلزم البائع السقى بعد التخلية مفهومه وجوب السقى قبل التخلية وان أمكن قطعه جالا  
 ومثله فى مر ولم يذكر جرح هذا القيد فقضيته انه لا فرق بين ما بعد التخلية وما قبلها وهو ظاهر لان المشتري  
 لا يستحق ابقائه فلامعنى لشكايف البائع السقى الذى ينميه ثم رأيت سم على سج ذكر نحو ذلك وقد  
 يقال بوجوبه قبل التخلية كما أفهمه كلام الشارح ووجه بان التفسير من البائع حيث لم يخل بين المشتري  
 وبينه اذا تلف بترك السقى كان من ضمانه وقد اصرح به قول المصنف أول باب المبيع قبل قبضه من ضمان  
 البائع وان البائع لا يبرأ باسقاط الضمان انتهت (قوله ويتصرف فيه) أى فيما ذكر من الثمر وغيره لا بقيد  
 كونه بصلاحه كذا قال بعضهم وفيه ان قوله الا تى وبما ذكر علم ما صرح به الاصل يدل على ان الكلام  
 فيما بدا صلاحه خاصة اذ على الاول يكون ما صرح به الاصل من افراد لا معلوم من الاول فليتأمل اه حل (قوله  
 وان لم يشترط قطعه) أى سواء اشترطه أم لا فهو غاية للضمان لا للتصرف ولا لقبضه بالتخلية اه حل وانظر لم  
 لم يجعل غاية لهما أيضا مع ان الامر كذلك فيهما وحر اه شيخنا ح (قوله لحصول قبضهها) أى بالتخلية

وتعبرى بما ذكر لا فادته  
 الشرط المذكور اولى مما عبر  
 به (وعلى بائع ما بدا صلاحه)  
 من غرو غيره وابقى (سقى  
 ما بقى) قبل التخلية وبعدها  
 قدر ما ينوبه ويسلم من  
 التلف والفساد لان السقى  
 من تمة التسليم الواجب  
 كالكيل فى المكيل فلو شرط  
 على المشتري بطل البيع  
 لانه خلاف قضيته وبما  
 تقر علم ان ذلك محله عند  
 استحقاق المشتري لابقائه فلو  
 يبيع بشرط القطع لم يسلم  
 البائع السقى بعد التخلية  
 (ويتصرف فيه) (مشتريه  
 ويدخل فى ضمانه بعد  
 تخلية) وان لم يشترط قطعه  
 لحصول قبضهها أو ما خبر  
 مسلم انه صلى الله عليه وسلم

وان دخل أو ان الجذاذ خلا فالمن قال لا يحصل قبض الثمر الذي باع أو ان الجذاذ لا يقطع مر وانظره - هذا  
الاطلاق مع ان الذي بشرط قطعه لا يحصل قبضه الا بالتخلية اه سم (قوله أمر بوضع الجواثج) أي عن المشتري  
جمع جائحة وهي العاهة والاسفة كالريح والشمس أي بوضع ثمن متلف الجواثج اه شيخنا (قوله وبما  
ذكر) أي من قوله ويدخل في ضمانه الخ مع قوله وان لم يشترط قطعه (قوله فلو تلف الخ) تقييد لقوله ويدخل  
في ضمانه بعد تخلية اذ مقتضاء ان العقد لا يفسخ بالتلف ولا خيار بالتعيب فكأنه قال محل دخوله في ضمان  
المشتري بالتخلية بالنسبة لغير تلف أو تعيب بسبب ترك السقي والا فهو من ضمان البائع اه شيخنا (قوله  
فلو تلف بترك السقي الخ) هذا علم من قوله أولا وعلى بائع ما بدا صلاحه الخ ومن ثم فرع هذا عليه بالفاء وقوله  
ويتصرف فيه أي فيما ذكر من الثمر وغيره لا يشترط كونه يبيع بعد بدو صلاحه فلا يقال ان ما لم يبدأ صلاحه خارج  
عن ضمانه فيبوهم انه لا يدخل في ضمانه بالتخلية على ان الحكم في ضمان ما بدا صلاحه وغيره معلوم من باب المبيع  
قبل قبضه حيث صرح فيه بان المبيع قبل القبض من ضمان المشتري اه ع ش (قوله بترك سقي) أي واجب  
وقوله قبل التخلية أي بشرط قطع أم لا وقوله أو بعدها أي بغير شرط قطع وأما بالجائحة فتقتضي كون السقي  
من ثمة السقي ان يفسخ البيع لانه الآن من ضمان البائع اه حل (قوله أو بعدها انفسخ) قيل ان الحق  
ذلك بالموت بعد القبض من مرض سابق فينبغي عدم الانفساخ وان الحق بالقتل بسبب سابق كالردة فينبغي  
اختصاص ذلك بحالة الجهل قال السبكي فان أثبت الرافعي الانفساخ من غير الحاق بشئ من هذا احتاج الى  
دليل اه أقول يجوز أن يقال علم المشتري بالحال في مسألة الجنابة يلازمه تقرير الضمان عليه دون البائع وعلمه  
في مسألة السقي بوجوبه على البائع لا يلازمه تقرير الضمان عليه في تلف ينشأ عن ترك السقي لانه علم بوجوب  
السقي ولا ينشأ عنه تلف وعلم بتعلق الجنابة والتلف ينشأ عنها فافترقا اه سم (قوله أو تعيب به خير مشتر) لو تعذر  
السقي بان غارت العين أو انقطع ماء النهر قال في شرح الروض تبعاً للاذرعى فلا خيار له لانه لا يكاف تحصيله أقول  
وقضيته عدم الانفساخ بالتلف أيضا اه سم واظهاره انه لا يشترط في التعيب هنا عروض ما ينقصه عن قيمته وقت  
البيع بل المراد به ما يشمل عدم ثبوته ونوعه لما مر انه يجب عليه السقي قدر ما ينبغي ويقيه من التلف اه ع ش  
على مر (قوله أيضا أو تعيب به خير مشتر) أي فوراً وخرج ما لو تعيب بغيره وانظر لو تعيب به ما هل يثبت له الخيار  
أولا واذا قلنا بالثاني هل له ارش العيب بترك السقي يحزر اه شو برى (قوله بين الفسخ والاجازة) أي من غير  
ارش فلو لم يفسخ وآل به التعيب الى التلف وعلم به المشتري ولم يفسخ لم يفرم له البائع شيئاً بناء على الرجوع من  
وجهين اه حل (قوله فالتلف والتعيب بترك الخ) أي بخلافها بالجائحة فانها من ضمان المشتري فكون  
متلف للجائحة من ضمان المشتري لا ينافي كون متلف ترك السقي من ضمان البائع اه شيخنا (قوله ولا يصح  
بيع ما) أي ثمر أو زرع كما قاله شيخنا تكج والمراد زرع يجوز مرة بعد أخرى بحيث يكون بعضه للبائع وبعضه  
للمشتري اه حل (قوله ولا يصح بيع ما يغلب اختلاط حادثة بوجوده) أي يقينا أخذ من قوله أو فيما لا يغلب  
سواء نذر الخ اه ع ش على مر (قوله ما يغلب اختلاط حادثة بوجوده) احترز بذلك عملاً يتميز بكبر أو صغر  
أو رداءة أو جودة أو غير ذلك فلا يفسخ ولا انفساخ اه شو برى (قوله يغلب تلاحقه) أشار به الى ان ما ذكره  
في متن المنهاج ليس ضرورياً وان الاختلاط يعني عنه فلذا اقتصر في المتن على الثاني وهو وان استلزم التلاحق  
فالتلاحق لا يستلزمه لجواز ان تظهر ثمة ثانية قبل قطع الاولى ولا تشبه بهما الصغرها أو رداءتها وغير ذلك لكن  
ان حل التلاحق على مشاركته الاولى في الوجود والصفة كأنهما تساويين وقوله وان بدا صلاحه يجوز ان الواو  
للحال لان حكم ما لم يبدأ صلاحه تقدم ان صحته يبيع له لا بد لها من شرط القطع مطلقاً ويجوز ان تكون للتعميم وهو  
لا يضر لان غايته انه من عطف العام بعد الخاص وهو جائز لكن يقيده بناء على هذا قوله بشرط القطع عند  
الاختلاط بما بعد بدو صلاح لان ما قبله لا بد فيه من شرط القطع حالا كما تقدم اه ع ش (قوله كتين وقضاء

أمر بوضع الجواثج فعمل  
على الندب وبما ذكر علم ما  
صرح به الاصل انه لو اشترى  
ثراً أو زرعاً قبل بدو صلاحه  
بشرط قطعه ولم يقطع حتى  
هلك كان أولى بكونه من  
ضمانه مما لم بشرط قطعه  
بعد بدو صلاحه لتفریطه  
بترك القطع المشروط أما  
قبل التخلية فلا يتصرف فيه  
المشتري وهو من ضمان  
البائع كظناؤه (فلو تلف  
بترك سقي) من البائع قبل  
التخلية أو بعدها (انفسخ)  
البيع وهذا من زيادتي  
(أو تعيب به خير مشتر)  
بين الفسخ والاجازة وان  
كانت الجائحة من ضمانه  
لان الشرع الزم البائع التهمة  
بالسقي فالتلف والتعيب  
بتركه كالتلف والتعيب قبل  
القبض (ولا يصح بيع ما)  
هو أعم من قوله غير (يغلب)  
تلاحقه و (اختلاط حادثة  
بوجوده) وان بدا صلاحه  
(كتين وقضاء) و بطيخ لعدم  
القدرة على تسليمه (الابشرط  
قطعه)



عند خوف الاختلاط فيصح  
 البيع لزوال المحذور ويصح  
 فيما لا يغلب اختلاطه ببيع  
 مطلقا وبشرط قطعه أو  
 إبقائه كامرا (فإن وقع اختلاط  
 فيه) هو من زيادتي (أو فيما  
 لا يغلب) اختلاطه (قبل  
 التخلية) سواء أئدر وعليه  
 اقتصر الأصل أم تساوى  
 الأمران أم جهل الحال  
 (خير مشتري) دفعا للضرورة  
 (أن لم يسمع له) به (بائع)  
 جهة أو أعراض والأفلا خيار  
 له لزوال المحذور وكلام  
 الأصل كالروضة وأصلها  
 يقتضى تخيير المشتري  
 أولا حتى يجوز له المبادرة  
 بالفسخ فإن بادر البائع  
 وسمع سقط خياره قال في  
 المطالب وهو مخالف لنص  
 الشافعي والاصحاب على  
 أن الخيار للبائع أولا ووجه  
 السببي وكلاهما ظاهر في  
 الأول ويحتمل الثاني بمعنى  
 أن المشتري يخير إن شأل  
 البائع ليسمعه فلم يسمع  
 وخرج بزادتي قبل التخلية  
 ما لو وقع الاختلاط بعد هاقلا  
 يخير المشتري بل إن توافقا  
 على قدر ذلك والاصدق  
 صاحب اليد يمينه في قدر  
 حق الآخر وهل اليد بعد  
 التخلية للبائع أو للمشتري  
 أولهما فيه أوجه وقضية  
 كلام الرافعي

و (بائع) هذه أمثلة للشعر ومثاله لزور عبيح البرسيم ونحوه فلا يصح الإشرط القطع لأنه مما يغلب فيه  
 التلاحق بزيادة طوله واشتباه المبيع بغيره وطريق من أراد شراءه للرعي أن يشترط به بشرط القطع ثم يستأجر  
 الأرض مدة يتأق فيها رعيه وفي هذه تكون الرية للمشتري أما أن اشترط بشرط القطع وأخر بالتراضي  
 أو دونه فالزيادة للبائع حتى السنابل فإن باع البرسيم إلى حالة لا يغلب فيها زيادة واختلاط صح ببيع مطلقا وبشرط  
 القطع وبشرط الإبقاء حتى يستوفيه بالرعي ونحوه اه ع ش على مر وهذا كله إذا تغيرت الزيادة فإن لم  
 تتغير فهي للمشتري مطلقا وفي قول على الجلال \* (تنبيه) \* ما زاد في الشجر أو الزرع المبيع أن لم يتغير  
 كذا في العود فلا يشتري مطلقا وكذا إن تغير إلى آخر ما تقدم من التفصيل (قوله عند خوف الاختلاط) فإن  
 لم يخف بأن أمكن التمييز بين اللاحق والسابق صح البيع فيما بدا صلاحه بغير شرط القطع روض وهذا  
 يقتضى أن الطرف له مفهوم وما صنعه الحواشي من أنه متعلق بمخذوف تقديره ويكاف القطع عند خوف  
 الاختلاط فيفقدان المفهوم له ولا يفيد هذا الحكم اه وفي قول على الجلال ما نصه قوله عند خوف متعلق  
 به قطع فليس من الصيغة فلو سككت عنه الشارح لكان أولى لأنه يجب فيه القطع من وقت العقد عملا بالشرط  
 (قوله لزوال المحذور السابق) وهو عدم القدرة على التسليم (قوله كامرا) لعل المراد في قوله فصل جاز بيع ثمريد  
 صلاحه اه حل (قوله خير مشتري) وهو خيار عيب فيكون فور ياولا يتوقف على حاكم لصدق حسد العيب  
 السابق عليه فإنه بالاختلاط صار ناقص القيمة لعدم الرغبة فيه حيثئذ اه شرح مر فان أجاز المشتري ولم  
 يسمع بائع جاء فيه ما يأتي ولا يخفى أن صاحب اليد حينئذ البائع اه حل (قوله جهة) أن قلت بشرط في  
 الموهوب إن يكون معلوما وهنالك كذلك قلت جازت الجهة هنا وإن كان الموهوب غير معلوم للضرورة اه  
 شيخنا ثم رأيت في ع ش على مر ما نصه انظر كيف تصح الجهة مع الجهل بالمقدار أو العين اه سم على  
 منهج أقول يجوز أن يقال اغتفرت الجهالة بالموهوب للحاجة كما قيل بنظر يرمي في اختلاط حمام البرجين اه  
 وقوله وأعراض ويملكه من غير صيغة فليس له الرجوع فيه وهو مخالف لنظائر لأنه لا سبيل إلى تمييز حق البائع  
 كما ملك السنابل بالأعراض ولا أثر لأمته هنا لكونها في ضمن عقد بخلاف النعل لا يملكه البائع بأعراض  
 المشتري عنه فيما إذا نزل الدابة ثم أطلع على عيبها ووردها لأن النعل عوده للمشتري متوقع بإمكان انفصاله  
 عن الدابة اه حل (قوله وأعراض) ويملكه به هنا كما في الأعراض عن السنابل بخلافه عن النعل لأن  
 عوده إلى المشتري متوقع ولا سبيل هنا إلى تمييز حق البائع اه شرح مر وقوله ولا سبيل هنا الخ أشار به  
 إلى رد ما عساه أن يقال هذا يشكل بما تقدم فيما لو اشترى أرضا فوجد بها زراعا وبخار فانه يثبت له الخيار مع  
 الجهل ما لم يترك له البائع ولا يملكه إلا بالتامليك كما قدمه هو ثم اه شورى (قوله فان بادر البائع وسمع سقط  
 خياره) أي لزوال المحذور ولا أثر لأمته هنا لكونها في ضمن عقد وفي مقابلة عدم فسخه اه شرح مر (قوله  
 وسمع) بفتح الميم اه شرح مر وفي المصباح سمع يسمع بفختين سموحا وسمحا وسمحا جاد اه (قوله  
 على أن الخيار للبائع) أي فلا يخير المشتري إلا بعد تخيير البائع والظاهر أن البائع لو سككت ساعة يتردى لا ينقطع  
 خيار المشتري اه حل (قوله أيضا على أن الخيار للبائع) أي بين السماح وعدمه لا بين الفسخ والإجازة اه  
 شيخنا (قوله ظاهر في الأول) وهو كون الخيار أولا للمشتري وقوله ويحتمل الثاني وهو كون الخيار أولا للبائع  
 اه شيخنا ووجه ظهوره في الأول أنه شامل لتخير المشتري مع عدم علم البائع بالكلية فله أن يفسخ لأن قوله أن لم  
 يسمع له الخ معناه أن لم توجد منه المسامحة وهو صادق بعدم العلم اه وقوله بمعنى الخ متعلق بمحتمل على أنه  
 تصوير له (قوله بل إن توافقا على قدر الخ) ويجري مثل ذلك فيما لو وقع الاختلاط قبل التخلية ولم يسمع البائع  
 وأجاز المشتري كما في شرح الروض لكن ينبغي أن تكون اليد هنا للبائع اه مر اه شورى (قوله وهل  
 اليد بعد التخلية للبائع) أي لأن بعض المختلطة وعلى هذا فهو المصدق وقوله أولا للمشتري أي لأن بعض المختلطة

وهي هذا فهو المصدق وقوله أو لهما لان جميع المختلط لهما وعلى هذا فيقسم ما تنازع فيه بينهما وهذا الخلاف  
خاص بهذه المسئلة والا فغيره من كل مبيع بعد قبضه اليد فيه للمشتري اتفاقا اه شيخنا (قوله ترجيح الثاني)  
معتمد وأما قبل التخلية فصاحب اليد البائع قال شيخنا ولو اشترى شجرة وعليها ثمر للبائع يغلب اختلاط حادته  
بالموجود ففي وجوب القطع ووقوع الاختلاط والانفساخ أي والتخيير ما مر خلافا لعضدهم ولو باع جزء من  
العتق مثلا بشرط القطع فلم يقطعها حتى طالت وتعد ذر التمييز جرى القولان ويجريان أيضا فيما لو باع حنطة  
فانصب عليها مثلها أي للبائع قبل القبض وكذا في المائعات ولو اختلط الثوب بامثاله أو الشاة بالمبيعة بامثاله  
فالصحيح الانفساخ لان هذا يورث الاشتباه وهو مانع من صحة العقد ولو فرض ابتداء وفي نحو الحنطة غاية ما يلزم  
الاشاعة وهي غير مانعة اه ولينظر ماذا كره في الجزة الظاهرة تبعاً للروض في شرحه مع ما تقدم فيما لو اشترى  
الزروع الشامل للبقول بشرط القطع فلم يقطع حتى زاد من ان الزيادة للبائع حتى السنبال وقد يقال ذلك في الزرع  
الذي لا يجز مرارا وهذا فيما يجز مرارا لان الجزة كالثمره فتأمل ذلك ثم ان قوله لو باع حنطة فانصب عليها مثلها  
أي للبائع كما قبلناه وأما لو كانت لاجني فيتخير فيما قبل القبض لا فيما بعده ويصير مشتري كائنه وبين الاجنبي ولو  
حصل تشاح هل يوقف الامر الى الصلح أو يأتي فيه ما تقدم اه حاشي (قوله ولعدم العلم بالمماثلة فيهما) عبارة  
شرح مر ووجه فسادهما ما فيهما من الرباع انتفاء الرؤية في الاولى ولهذا لو باع زرعاً غير ربوي قبل  
ظهور الحب يجب أو برأصاً فيا بشعير وتقابض في المجلس جاز اذا لا ربوي يؤخذ من ذلك انه اذا كان ربوياً كان  
اعتيداً كله كالحلابة امتنع ببيع به بحزم الزركشي انتهت (قوله سميت) أي المحاقلة بمعنى العقد بذلك أي  
بهذا اللفظ اه شيخنا (قوله والمزاينة من الزين وهو الدفع) عبارة شرح مر وسميت بذلك لبينائها على  
التخمين الموجب للدافع والتخاصم انتهت وفي المصباح زينت الناقه البهار بناسن باب ضرب دفعته برجلها  
فهي زبون بالفتح فعول بمعنى فاعل مثل ضروب بمعنى ضارب وحب زبون بالفتح أيضا لانها تدفع الإبطال عن  
الأقدام خوفاً بالوت وزينت الشيء بنادفته فأما زبون أيضاً وقيل للمشتري زبون لانه يدفع غيره عن أخذ  
المبيع وهي كامة مولدة ليست من كلام أهل البادية ومنه الزبانية لانهم يدفعون أهل النار اليها وزبان العقرب  
قرنها والمزاينة ببيع الثمر في رؤس النخل بتركيبه (قوله والافتد علماً بماسر) أي في باب الربا فيهما كما أفاده التعليل  
الاول وفي باب المبيع في المحاقلة كما أفاده الثاني ولا يصح ان يقال ان الذي مر هو قول الشارع قبيل أول هذا  
الدرس فظاهر مما مر في الثمن الخ لان هذا لا يقتضي وقوع المتن في التكرار حتى يحتاج الى الاعتذار عنه اه  
شيخنا (قوله وخصص في بيع العرايا الخ) هذا مستثنى من قوله ولا رطب على نخل الخ فكأنه قال الا في العرايا  
وفيه ان الرخصة لا تكون في خطاب الوضع والصحة والفساد منه الان يقال الترخيص من حيث الحكم  
الشرعي وهو تحريم بيع الربويان ببعضها بدون الشروط اه شيخنا (قوله في العرايا) أي بالمعنى اللغوي كما  
أشاره بقوله وهي جمع عربية فصع ما قدره الشارع والالو كانت بالمعنى الشرعي لكان التقدير وخصص في بيع  
المبيع اه شيخنا وفيه انه اذا كان المراد به المعنى اللغوي يكون في المتن قصوراً فيكون التقدير وخصص في  
بيع ما يفرد هـا مال الكهالا كل والغرض الترخيص في بيع الرطب والعنب على الشجر مطلقاً (قوله وهي  
ما يفرد هـا مال الكهالا) أي شجرة يفرد هـا مال الكهالا بالحرص بان يحرص الخارص شجرة ويضمنه الجاف منها فيجوز  
له بيعها وأكلها فقوله عن حكم جميع البستان وحكمه عدم التصرف فيه والا كل منه قبل الحرس له ملحق حق  
الفقراء اه شيخنا وذا انما يتم بالنظر لمعنى العربية ثم عام ان السياق في بيان معناها اللغوي فكان الاولى  
للاشارح ان لا يذكر قوله لانها عريت الخ وفي الصباح والعربية النخلة يعر بها صاحبها عريه لياً كل ثمرها فيعريها  
أي ياتيها افعيلة بمعنى مفعولة ودخلت الهاء عليها لانه ذهب بنها مذهب الاسماء مثل النطحة والا كيلة فاذا جيء  
بها مع النخلة حذف الهاء وقيل نخلة عري كناية عن امرأة قبل والجمع العرايا اه (قوله وهي ما يفرد هـا مال الكهالا)

ترجيح الثاني (ولا يصح  
بيع بر في سنبله) بر  
(صاف) من التبن (وهو  
المحاقلة ولا) بيع (رطب  
على نخل يثرو وهو المزاينة)  
لأنه في الصحيحين  
ولعدم العلم بالمماثلة فيهما  
ولان المقصود من المبيع  
في المحاقلة مستور بما ليس  
من مصالحه وهي مأخوذة  
من الحقل جمع حقلة وهي  
الساحة التي تزرع سميت  
بذلك لثقلها بزرع في حقلة  
والمزاينة من الزين وهو  
الدفع لكثرة الغبن فيها فيريد  
المغبون دفعه والغابن خلافه  
فيتدافعان وفائدة ذكر  
هذين الحكمين تسميتهما  
بما ذكر والافتد علماً بما  
مر (ورخص في) بيع  
(العرايا) جمع عربية وهي  
ما يفرد هـا مال الكهالا كل



لعل المراد لغة وقوله في المتن وهي بيع رطب الخ لعل المراد شرعا اه سم على منهج أي وذلك لان قوله جميع  
أعربية يقتضي ان العربية هي النخلة التي تفرد بالاصول وتفسر بها بيع الرطب ينافي به فاشارة الى منع التناقض  
بما ذكره اه ع ش على مر (قوله لانها عربيت عن حكم جميع البستان) لان حكم البستان ان الزكاة  
متعلقة به منه ولا يجوز التصرف فيه لتعلق حق الفقراء به والعزبة عرت عن حكم جميع البستان لانها تعجب  
الزكاة فيها في الذمة ويجوز التصرف فيها (قوله لانها عربيت عن حكم جميع البستان الخ) أي فهي عارية عن  
حكمه وحينئذ فهي فعيلة بمعنى فاعلة ولا مهايأ وهذا ما قاله الازهرى والجمهور بمعنى مفعولة عند الهروى وغيره  
لان صاحبها يعرفها أي يأتها من قولهم عراها يعرفها اذا أتته فلامها واو وجهها على الاول عرايهم مفعولة مكسورة  
بعد الالف وبعد الهمزة بباء ثم فحتم الهمزة وقلت الباء ألفا فثبتت الهمزة بين الفين فابدلوا هاء على الثاني  
أصلها عربوة فابدلنا واو ادغمنا ثم فعل بجعله ماساف اه سم وفي قل على الخ قوله العرايا جمع عربية  
فعيلة بمعنى فاعلة أي عارية عن حكم بقية البستان باعراعمالها كما قالها بافراها لا كل فلامها بياء على هذا أو بمعنى  
مفعولة من عراها اذا أتته لان ما لكها يأتها بالياء أخذها وعلى هذا فلامها واو وأصلها عراو وبواو من كساها فثبتت  
اولها همزة للاجتماع والثانية باء لتطرقها ثم فحتم الهمزة فقلت الباء ألفا ثم قلت الهمزة بياء لوقوعها بين  
الفين قسمية العدمها مجاز على القولين اه (قوله لانها عربيت) في المصباح عربى الرجل من ثيابه يعرف من  
باب تعجب (قوله وهي بيع رطب الخ) الضمير راجع للعرايا بالمعنى الشرعى والعرايا المتقدمة بالمعنى اللغوى ففيه  
استخدام اه شيخنا (قوله خرصا) ويكفى خرص واحد أي ويكفى كونه أحد الماعدين كما بحثه السبكي واهـ  
الاذرى وغيره توسيعا في الرخصة اه شورى (قوله ولولا غنياء) فلا يختص ببيع العرايا بالفقراء وان كانوا هم  
سبب الرخصة لشكايتهم له صلى الله عليه وسلم انهم لا يجدون شيئا يشترون به الرطب الا انهم لان العبرة بعموم  
اللفظ دون خصوص السبب ولان ذلك حكمه المشروعية ثم قد بع الحكم كالرمل والاضطباع اه شرح مر  
(قوله كيلا) أي مكايلا بان يذكر في المقدمة مكايلا احترازا من الجراف وليس الغرض انه لا يبيعه الا بعد الكيل  
اذا هذا ليس شرطا بل متى قال مكايلا أو ما يدل على ذلك كالصاع صاع البيع وسبأنى الشرط وهو التقابض  
في كلامه اه شيخنا (قوله وقيس به العنب) فان قلت هذه رخصة وقد قال الشافعى ولا يتعدى بالرخصة موضعها  
فان محلها حيث لم يدرك المعنى فيها كما أشار الى ذلك الحق الخلى اه شورى (قوله تخصيص ذلك بالفقراء) والمراد  
بهم كما قال الجرجاني والمتولى من لا نقد يديهم وان ملكوا أموالا كثيرة غلبها اه مرل (قوله بعد بدو  
صلاحه) هذا بما يفيد ان ما لم يبد صلاحه يقال له بسر اه حل (قوله ومثله الحصرم) قال في المصباح الحصرم  
أول العنب مادام حاضرا قل أبو زيد حصرم كل شئ حشفه ومنه قيل للجبل حصرم وتقدم في القاموس انه  
يطلق على التمر قبل النضج اه ع ش على مر (قوله بخلاف ما لو باعه به خرصا) أي تخميننا بأن قال بع تلك ما على  
هذا الشجر بما على هذا الشجر فالمراد انه باعه جزاها اه (قوله فتقييد الاصل كغيره بالارض) في قل على  
الجلال مانعه اعمد شيخنا مر ان الارض قيد بخلاف الشيخ الاسلام في المنهج وغيره وفيه نظر ظاهر لانه ان أريد  
كونه على الارض حالة التسليم فهو لا يخالف شيخ الاسلام لاعتباره كبله فلا حاجة للاهتمام ولا تضعيف أو كونه  
عليها حالة العقد فلا معنى له لانه يقطع ويكال في المجلس ووجود الرخصة لا يوجب اعتباره لوجود القياس فيها على  
ان المراد بالارض ما ليس على الشجر لا حقيقة الارض فالوجه كلام شيخ الاسلام وأما كون الرطب والعنب على  
الشجر فلا بد منه لانه معنى العرايا والافه ومن الربا المحرم فتأمل وافهم (قوله فتقييد الاصل كغيره بالارض الخ)  
المعتمد التقييد لان الرخص لا تتجاوز محل ورودها وانما تتجاوز الى الأغنياء لتصرفهم بذلك اه مر أقول  
قد تجاوزناه بقياس العنب على الرطب والصحيح في الاصول جواز القياس على الرخص واعتمد شيخنا طيب انه  
مثال لا قيد والمراد بكونه على الارض كونه مفعولا وان كان على رؤس الشجر اه سم (قوله فيما دون خمسة

لأنها عربيت عن حكم جميع  
البستان (وهي بيع رطب  
أو صلب على شجر خرصا ولو  
لا غنياء بقر أو زبيب كيلا)  
لأنه صلى الله عليه وسلم  
أرخص فيها في الرطب رواه  
الشيخان وقيس به العنب  
يجمع ان كلامهم كوى  
يمكن خرصه وبدخرياسه  
وظاهر الخبر التسوية بين  
الفقراء والأغنياء وما ورد  
مما ظاهره تخصيص ذلك  
بالفقراء ضعيف وبتقدير  
صحته فاذكر فيه حكمة  
المشروعية ثم قد بع الحكم  
كفى الرمل والاضطباع  
وكالرطب البسر بعد بدو  
صلاحه لان الحاجة اليه  
كفى الى الرطب ذكره  
المازردى والرويانى قيل  
ومثله الحصرم ورد بان  
الحصرم لم يسد به صلاح  
العنب وبان الخرص لا يدخله  
لانه لم يتناه كسره بخلاف  
البسر فيهما وقوى خرصان  
زيادى ودخل بقولى كيلا  
ما لو باع ذلك بقر أو زبيب  
على شجر كيلا بخلاف ما لو  
باعه به خرصا فتقييد الاصل  
كغيره بالارض جرى على  
الغالب وان فهم بعضهم انها  
قيد معتبر فربما عليه المنع في  
ذلك مطلقا ولهذا لم يقيد بها  
في الروضة كما صلاها ومحل  
الرخصة (فما دون خمسة

أوسق) بتقدير الجفاف بمثله  
 روى الشيخان أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم أوصى في بيع  
 العرايا بغير مبيعها فيمادون  
 خمسة أوسق أو في خمسة  
 أوسق شك داود بن الحصين  
 أحذروا أنه فاحذ الشافعي  
 بالمثل في أظهر قوله وظاهر  
 أن محل الرخصة فيها إذا لم  
 يتعلق بها حق الزكاة فإن  
 كان الموجود دون خمسة  
 أوسق أو خص على المالك  
 أما ما زاد على ما دونها فلا  
 يجوز فيه ذلك (فإن زاد)  
 على ما دونها (في صفقات) كل  
 منها دون خمسة أوسق (جاز)  
 سواء تعددت الصفقة بتعدد  
 العقد أم بتعدد المشتري أم  
 البائع (وشرط) في صحة بيع  
 العرايا (تقايض) في المجلس  
 لأنه يبيع مطعوم بقطعة وم  
 (بتسليم ثمر أو زبيب) كبدل  
 (وتخلية في شجر) ومعلوم  
 أنه لا بد من المماثلة فإن تلف  
 الرطب أو العنب فذلك وإن  
 جفف وظهر تفاوت بينه  
 وبين التمر أو الزبيب فإن  
 كان قدر ما يقع بين الكيلين  
 لم يضروا أن كان أكثر فالحقد  
 باطل وخرج بالرطب والعنب  
 سائر الثمار كالجوز واللوز  
 والشمس لأنهما متفرقة مستورة  
 بالأوراق فلا يتأتى الخرص  
 فيها وقولي أوزيب من  
 زيادتي ولهذا عبرت بشجر  
 بدل تعبيره بخل

\*(باب الاختلاف في كيفية العقد)\*

أوسق) بطل اشتمال من قوله في العرايا (قوله فيمادون خمسة أوسق) ظاهر كلامه إلا كتهاء في النقص عن الخمسة  
 بما ينطلق عليه الاسم حتى قال الماوردي أنه يكفي نقص ربع مد والوجه كما قال بعض المتأخرين عدم الاكتفاء  
 بذلك بل لا بد من زيادة على تفاوت ما يقع بين الكيلين أذ ربع المد والمدا لا يقع التفاوت به بين الكيلين غالباً لا سيما  
 في الخمسة الأوسق اهـ شرح مر وهذا غير التفاوت الذي ذكره الشارح بعد بقوله فإن كان قدر ما يقع بين  
 الكيلين الخ (قوله بتقدير الجفاف) متعلق بدون أي فالمدار على كونه دون بالنظر لحال جفافه وإن كان وقت  
 البيع أكثر من خمسة وقوله بمثله حال من الدون أي حال كونه مبيعاً بمثله اهـ شخصاً (قوله روى الشيخان الخ)  
 استدلال على هذا الشرط (قوله بغير مبيعها فيمادون الخ) بكسر الخاء وفتحها والفتح أفصح كما قاله النووي في شرح  
 مسلم أي بقدر مخروصها اهـ روى (قوله والظاهر أن محل الرخصة) أي محل الجواز وصحة بيع الرطب أو العنب  
 بالتمر أو الزبيب وقوله فيها أي في العرايا وقوله بأن كان الموجود أي عند المالك وقوله أو خص على المالك أي  
 أو كان الموجود عند المالك خمسة أوسق فأكثر وخص على المالك وظاهر هذا الصنيع يقتضي أن الموجود لو  
 كان دون خمسة أوسق أنه يصح بيعه من غير خص وإنه لو كان خمسة فأكثر لا بد من خص كما وليس كذلك بل  
 المدار على خص القدر الذي يباع بالتمر أو الزبيب فيمادون خمسة أوسق سواء كان عند المالك  
 غيره أو لا وسواء خص ذلك الغير أو لا وبالجملة هذه العبارة يستغنى عنها بالشرط السابق وهو قوله خرسا ولهذا لم  
 يذكر في شرح الروض هذه العبارة استغناء عنها بالشرط المذكور وأصله لما لم يذكر الشرط المذكور في  
 هذه العبارة لتؤدي مؤداه فقال ومحل الجواز في العرايا ما يتعلق بالثمره زكاة كأن خصت عليه وضمن أو  
 انقصها عن النصاب أو كغير ما لكها (قوله أما ما زاد على ما دونها فلا يجوز) أي ويبطل في الجميع فلا يخرج على  
 تقرير الصفقة كما مر في باب اهـ شرح مر (قوله أم بتعدد المشتري الخ) علم منه أنه لو باع اثنين لاثنتين صفقة  
 جاز فيمادون عشرين لأن الصفقة هنا في حكم أربعة عقود اهـ شوبري (قوله وشرط في صحة بيع العرايا)  
 أي في دوام الصحة لا في أصلها وحاصل شروط جواز العرايا تسعة أن يكون المبيع عنياً أو رطباً وأن يكون ما على  
 الأرض مكيلاً ولا آخر مخروصاً وأن يكون ما على الأرض يابساً ولا آخر رطباً وأن يكون الرطب على رؤس  
 الأشجار وأن يكون دون خمسة أوسق وأن يتقايض قبل التفرق وأن يكون بداد صلاحه وأن لا يتعلق به زكاة وأن  
 لا يكون مع أحدهما شيء من غير جنسه (قوله بتسليم ثمر أو زبيب كبدل) أي لأنه منقول وقد بيع مقدراً فاشترط  
 فيه ذلك كما مر في باب وقوله وتخلية في شجر أي لأن غرض الرخصة طول التفكه بأخذ الرطب شيئاً فشيئاً إلى  
 الجذاذ فلا يشترط في قبضه كبدل فذلك اهـ شرح مر (قوله وتخلية في شجر) أي وإن لم يكن في مجلس العقد  
 لكن لا بد من بقائه ما فيه حتى يضي زمن الوصول إليه لأن قبضه إنما يحصل حينئذ ولا ينافي ما مر في الزبائنه لا بد  
 فيه من القبض الحقيقي لأن ذلك في قبض المنقول وهذا في قبض غير المنقول اهـ سلطان وهو مأخوذ من  
 ج وعبارته مع الأصل ويشترط التقايض في المجلس لأنه يبيع مطعوم بمثله ويحصل بتسليم التمر أو الزبيب إلى  
 البائع أو تسليمه كبدل لأنه منقول وقد بيع مقدراً فاشترط فيه ذلك كما مر في بحث القبض والتخلية في الخل  
 الذي عليه الرطب أو التمر الذي عليه العنب وإن لم يكن الخل في مجلس العقد لكن لا بد من بقائه ما فيه حتى  
 يضي زمن الوصول إليه لأن قبضه إنما يحصل حينئذ فأن قلت هذا ينافي ما مر في الزبائنه لا بد فيه من القبض  
 الحقيقي قلت ممنوع بل هذا في غير المنقول وهو قبضه الحقيقي وما وقع في أصل الروضة مما لوهم اشتراط حضورهما  
 عند الخل غير مراد انتهت (قوله وإن جفف وظهر) ولا يجب الاختبار بل لو شككته كان العقد صحيحاً اهـ  
 (قوله لم يضروا) أي لأن الظاهر في العقد وجوب ما على الصحة ومن ثم لم يجب بعد الجفاف الامتحان ليعرف النقص  
 أو مثله اهـ ج اهـ ج

\*(باب الاختلاف في كيفية العقد)\*



أى فيما يتعلق به من الحالة التى يقع العقد عليها من كونه بمن قدره كذا لوصفه كذا اه ع ش أى وما يذكر  
 معه من قوله ولورد مبيعاً مبيعاً بالخ اه ع ش على مر (قوله هذا أعم من تعبيره الخ) وانما خصهما  
 بالذكر لان الكلام فى المبيع والاختلاف فيه أغلب من غيرهما لافضل عقد معاوضة وان لم تكن محضة وقع  
 الاختلاف فى كيفية ذلك اه شرح مر (قوله اختلاف مال كالأمر عقد) المراد بأمر العقد ما يترتب  
 عليه من القبض والخيار والفسخ اه شيخنا (قوله من مال كين الخ) اشتمل كلام المصنف على ستة عشر  
 صورة الاولى منها قوله من مال كين وقوله أو نائبيهما فيه أربع صور لان ما أمان يكون أو وكيلين أو وليين أو  
 البائع أو وكيله أو المشتري أو وليه أو بالعكس وقوله أو وارثيهما صورة واحدة وقوله أو أحدهما أو نائب الآخر  
 فيه أربع صور أيضاً لان النائب إماولى أو وكيل وكل منهما إما مستتر من مالك أو بائع له وقوله أو وارثيهما  
 صورتان وارث البائع مع المشتري المال أو وارث المشتري مع البائع المال وقوله أو نائب أحدهما الخ فيه  
 أربع صور أيضاً لم تفصيلها من مسألة النائبين وبها تتم الستة عشر صورة هذا اذا اعتبر النائب قاصراً  
 على ما تقدم من فاعله شاملاً للمأذون له فى التجارة زادت على ما ذكر لان الاذن فى التجارة استخدام لا توكيل  
 له شورى وان اعتبر النائب المختلف فيه المذكور بقوله كقدر عوض الخ وهو خمسة أشياء ضربتها فى الستة عشر  
 بلغت الصور ثمانين صورة (قوله أو نائبيهما) أى من وليهما أو وكيلهما ما فى العقد بخلاف ما لو عقد المال كان  
 ثم وكلا فى الخصومة فليس له ما الخلف لانه لا يثبت للانسان حق يمين غيره أوولى أحدهما أو وكيل الآخر  
 أو ما ذنوبهما وقوله أو نائب أحدهما أى من وليه أو وكيله وذ كر شيخنا زى ان يحصل ذلك خمسة عشر  
 صورة وبزيادة المأذونين نصير الصور خمسة وعشرين وأما زيادة الموكل فليست فى محال لان الموكل لا يخاف  
 فلا يحسن قول المصنف تحالفا اه حل (قوله فى صفة عقد معاوضة) أى ولو غير محضة أو غير لازمة كصداق  
 ونخل و صلح عن دم وقراض وجعالة وفائدة فى غير اللازم لزوم العقد بالنكول من أحدهما وبعد الفسخ  
 فى الصداق والخلع يرجع الى مهر المثل وفى الصلح عن الدم الى الدية وسبب فى بعض ذلك فى كلام الشارح اه  
 قال وبعد فسخ عوض الكتابة بعد قبض السيد له يرجع بقيمته ويرجع العبد بما أداه قال فى الارشاد  
 وشرحه وبعد الفسخ يرجع العاقد فى سائر المعاوضات الى عين حقه الا الصداق والخلع والصلح عن الدم  
 والعقود بعوض كالكسبة فلا يرجع فيها فى عين الدم والبضع ورقبة العبد لانه ذر هابل انما يرجع لبدلها  
 وهو الدية فى الاول ومهر المثل فى الثانى والثالث والقيمة فى الرابع (قوله فى صفة عقد معاوضة) أى وان  
 لم تكن محضة بواسطة كالاختلاف الواقع فى العوض أو بلا واسطة كالاختلاف فى الاجل ونحوه يخرج بصفتها اذا  
 اختلفا فى أصل العقد بل ادعى أحدهما مبيعاً والآخر هبة فيخالف كل على نفي دعوى الآخر كما سببنا فى  
 كلامه ونخرج بمعاوضة ما لو اختلفا فى غيرها كوقف وهبة بلا ثواب فلا تخالف ونخرج بقوله وقد صح ما لو اختلفا  
 فى الهبة والفساد فيخالف مدعيها كما سببنا فى كلامه اه حل (قوله فى صفة عقد معاوضة الخ) حاصل ما ذكره  
 ثلاث قبود أشار الى الاول بقوله فى صفة يخرج به ما لو اختلفا فى أصل العقد فلا تخالف وسيد كره بقوله ولو ادعى  
 أحدهما مبيعاً الخ وأشار الى الثانى بقوله عقد معاوضة أى سواء كانت محضة لازمة كالبيع أو غير لازمة كالجعالة  
 أو غير محضة كعقد الصداق والخلع فالخالف فى ذلك كله يخرج به غير المعاوضة كالوقف ولم يذكر مفهوم هذا  
 القيد وأشار الى الثالث بقوله وقد صح أى وجد ب صحته باتفاقهما أو يخالف البائع على نفي سبب الفساد كما  
 سيد كره وأشار الى مفهوم هذا بقوله فيما يأتى أو صحته والآخر فساد اه شيخنا (قوله أو صفته) وبمناشط  
 نحوزهن أو كفاً له أو كونه كاتباً اه سلطان (قوله أو أجل) بان أثبتته المشتري ونهاه البائع اه شرح  
 مر ونوه لأجل رجوع الضمير له فيما بعده (قوله بان لم تؤخر خاتبار يخين) أى مختلفين بان أطلقنا أو أطلقنا  
 أحدهما وأرخت الأخرى أو أرختا بتاريخ واحد فان أرختا بتاريخين مختلفين حكم بمقدمة التاريخ اه

هذا أعم من تعبيره باختلاف  
 المتبايعين وكذا تعبيره  
 بالعقد والعوض فيما يأتى  
 أعم من تعبيره بالمبيع  
 الثمن والمبيع لو (اختلاف  
 مال كالأمر عقد) من  
 مال كين أو نائبيهما أو  
 وارثيهما أو أحدهما أو نائب  
 الآخر أو وارثه أو نائب  
 أحدهما أو وارث الآخر  
 (فى صفة عقد معاوضة  
 وقد صح كقدر عوض)  
 من نحو مبيع أو عن ومدعى  
 المشتري مثلاً فى المبيع  
 أكثر أو البائع مثلاً فى  
 الثمن أكثر (أو جنسه)  
 كذهب أو فضة أو تصريح  
 به من زياتى (أو صفته)  
 كصحاح ومكسرة (أو أجل  
 أو قدره) كسهر أو شهرين  
 (ولا يثبت) لأحدهما (أو)  
 لكل منهما يثبت (تعارضتا)  
 بان لم تؤخر خاتبار يخين وهو  
 من زياتى

عليه وكذا اذا كان لاحدهما بينة دون الآخر فيحكم لصاحب البينة وهذه الصورة أيضا من محترز قوله ولا بينة له  
 اه وقوله حكم بمقدمة التاريج أي مالم يفرج جانبته وتجرته كان كان داخلا لكن لا يقيم بينته الا بعد اتمامه الخارج  
 بينته اه سلطان (قوله تحالفنا) أي وان كان زمن الخيار باقيا اه جل وكل من التحالف والفسخ على  
 التراجيح على المعتمد بدليل قولهم ان المبيع لو كان أمه جاز للمشتري وطوها قبل الفسخ والتحالف كذا بخط شيخنا  
 مر ومنه نقلت اه شورى (قوله تحالفنا) أي عند الحاكم والحق به المحكم فخرج تحالفهم ما بانفسهم ما فلا  
 يؤثر فسحا ولا لزوما ومثله فيما ذكر جميع الايمان التي يترتب عليها فصل الخصومة فلا يعتد بها الاعتدال الحاكم  
 أو المحكم اه ع ش على مر (قوله منهم مالوا واختلغا في ذلك بعد القبض) ومنهم مالوا وقع الاختلاف في  
 عتدهل كان قبل التأخير أو الولادة أو بعدهما فلا تحالف وان رجع الاختلاف الى قدر المبيع لان ما وقع  
 الخلاف فيه من الحل والثمرة تابع لا يصح افراده بعقد القول قول البائع بيمينه لان الاصل بقاء ملكه ومن ثم  
 لو زعم المشتري ان المبيع قبل الاطلاع أو الحل صدق وهو ظاهر اذا اصل عدمه عند المبيع كذا قيل والاصح  
 تصديق البائع اه شرح مر (قوله مع الاقالة) كان باعه ثوبا بعشرة ثم اقاله وقبل ثم اتى المشتري بالشوب  
 فقال البائع ما بعثك الا ثوبين فيحلف المشتري انه ثوب واحد لانه مدعى النقص أو أدى البائع المشتري الثمن  
 وهو عشرة فقال المشتري ما اشتريت الا بعشرين فيصدق البائع في هذه والمشتري في الاولى اه تقرير عبد  
 ربه ولا تحصل الاقالة الا ان صدرت بايجاب وقبول بشرطه المار اه شرح مر وقوله بشرطه المارأي  
 في البيع من كون القبول متصلا بالايجاب بان لا يتخللها ما كلام أجنبي ولا سكوت طويل على ما مر اه ع ش  
 على مر (قوله أو التلف) أي قبل القبض مطلقا أو بعده والخيار للبائع والتلف أو تلف باقية لانه ساهبه بذلك  
 فلا يمكن الفسخ والتحالف اه شورى أي لان المبيع بعد القبض من ضمان البائع اذا كان الخيار له وحده  
 والتلف أو تلف باقية اه وبعبارة زى قوله أو التلف أي الذي ينسخ به العقد بان قبضه المشتري وكان  
 الخيار للبائع وحده ثم تلف في يده باقية أو بالتلف البائع ثم اختلف البائع والمشتري في قدر الثمن مثلا اه  
 وتقرير الشورى يقتضي ان قوله أو التلف معطوف على القبض والتقدير مالوا واختلغا في ذلك بعد التلف  
 فتصدق العبارة بكون التلف قبل القبض وبعبارة كفا له وتقرير الزى يقتضي انه معطوف على الاقالة فيبعد  
 القبض مساط عليه والتقدير مالوا حصل ذلك بعد القبض مع التلف تأمل وفي قل على الجلال ما يقتضي ان  
 قوله بعد القبض ليس قيد الا في الاقالة ولا في التلف ونصه ان اختلفا في شيء مما ذكر بعد الاقالة أو بعده فسخ  
 قبل القبض كما قاله العلامة ابن عبد الحق لا بعد القبض خلافا للعبادى وعلى الاول يحمل ما في المنهاج بدليل قرينه  
 بالاقالة فلا تحالف بل يحلف كل لانه مدعى عليه في النفي والاثبات معا فسط ما للسبب هنا فان نكل أحدهما  
 قضى لا آخر وان نكل آخر كا اه وفي ع ش قوله بعد القبض تصوير لا قيد اه فظاهره في كل من  
 الاقالة والتلف (قوله أو في عين نحو المبيع والثمن معا) كان يقول بعثك هذا العبد بهذه المائة الدراهم فيقول  
 المشتري بل هذه الجارية بهذه العشرة الدنانير اه رشدي على مر وخرج بقوله معاملا واختلغا في عين  
 أحدهما فقط فأنهم ما يتحالفان على المنقول المعتمد خلافا لما جرى عليه بعضهم من عدم التحالف بل يحلف كل على  
 نفي ما ادعى عليه والافسخ اه شرح مر (قوله فلا تحالف) أي لانه لا معنى للتحالف في مسألة الاقالة اذا كان  
 الاختلاف في الاجل وفي غير ذلك وان كان له معنى الا انه لا يلتفت الى ذلك اه حلي (قوله بل يحلف مدعى  
 النقص في الاولى) لا يشمل مدعى الجنس فيها فانهم ما قد يختلفان في الجنس ولا نقص أو يدعى الغارم أكثر كان  
 ادعى البائع ان المبيع بكذا من الدراهم فعلى المشتري بل يكذا من الدنانير وأشار الى مقدار من الدنانير مساو  
 لقيمة ما ادعى البائع من الدراهم هذا المصدق في غير النقص هو الغارم كانه هو المصدق في النقص فهو المصدق  
 مطلقا اه شيخنا طيب اه سم (قوله على نفي دعوى صاحبه في الثانية) وليس هذا من التحالف لانه لم يشتمل

(تحالفنا) وقول (غالبنا) من  
 زيادتي وخرج به مسائل منها  
 مالوا اختلغا في ذلك بعد القبض  
 مع الاقالة أو التلف أو في عين  
 نحو المبيع والثمن معا فلا  
 تحالف بل يحلف مدعى  
 النقص في الاولى بشتمه لانه  
 غارم



على نفى وإثبات وقوله على الأصل أي من أن اليمين تكون بالنفي دعوى الخصم (قوله وكل منهما على نفى دعوى صاحبه في الثانية) أي في عين المبيع والتمن معاً ولا فسخ بل يرتفع العقد بحلفهما فيبقى العبد والجارية في يد البائع ولا شيء له على المشتري ويحب عليه ودما قبضه منه أن قبله المشتري منه والا كان كمن أقر لشخص بشيء هو يشكره فيبقى تحت يد البائع إلى رجوع المشتري واعتراؤه ويتصرف البائع فيه بحسب الظاهر أما في الباطن فالحكم محال على نفس الأمر ولو أقام البائع بينة أن المبيع هذا العبد والمشتري بينة أنه الأمة فلا تعارض إذ كل أثبت عقداً وهو لا يقتضي نفى غيره وحينئذ فتسلم الأمة للمشتري ويقر العبد بيده أن كان قبضه وإن كان بيد البائع تركه عنده على المعتمد أي خلافاً للحج القائل بأنه يجعل يده للقاضي وفيه نظر والذي ينبغي اعتماد ما قاله ج لأنه ليس من باب أن يقر بشيء لغيره بل هذا إقرار على الغير لأنه لا ينافي البائع هنا أقر بشراء الغير بملكه بمال يلزم ذلك الغير للبائع اهـ حل (قوله على نفى سبب الفساد) أي في البعض وهو مقابل الجور والأفالج مع الحسمائة لا يقتضي الفساد في الكل لأنه من باب باع حلاً وحراً ماصح في الحل وفسد في الحرم فراه به قوله وقد صرح أي في الكل اهـ (قوله ثم يخالفان) من تمة كلام الروضة وهي أيضاً صالحة للدخول على كلام المصنف اهـ ع ش (قوله ثم يخالفان) ولا يظهر الخالف بمجرد حلف البائع على نفى الفساد بل ينبغي بعد حلفه مطالبة المشتري ببيان ثمن صحيح فإن بين شياً أو وافقه البائع عليه فذاك والاتخالفان\* (تنبيه)\* شمل كلام المصنف كغيره ما لو وقع الخلاف في زمن الخيار وهو كذلك وصرح به غير واحد يؤيده النص على الخالف في الكتابة مع جوازها من جانب الرقيق وعلى هذا يثبت الخيار بجهتين وقول القاضي لا يتخالفان لا يمكن الفسخ بالخيار أجاب عنه الإمام بأن الخالف لم يوضع للفسخ بل لعرض اليمين على المفكر رجاء أن ينسحب الكاذب فيقر والعهد بيمين الصادق ومن ثم كان قول الماوردي لو اختلفا في السلم في مجلس العقد فلا يجوز ضعف بل العقد باق فيخالفان فإله في الإيجاب اهـ شوبري (قوله فيخلف كل منهما يميناً الخ) أي على الصحيح وعبارة أصله مع شرح مـ والصحيح أنه يكفي كل واحد منهما يمين تجمع نفياً وإثباتاً والثاني يفرد بالنفي بيمين والأشياء بأخرى وفي تعبيره يكتفي أشعار بجواز العدول إلى يمينين وهو الظاهر بل يظهر استحباب ما خروجا من الخلاف لأن في مدركه قوتوان أشعر كلام الماوردي بيمينهما إذا معول على ذلك انتهت وصورة اليمينين على القول الثاني ما ذكره المحلى بقوله ومقابل الصحيح أنه لا بد من عين للنفي ويمين للأشياء فيخالف البائع على النفي ثم المشتري عليه ثم البائع على الإثبات ثم المشتري عليه كما ذكره في الوجيز والوسيط اهـ ومقتضى قول مـ بل يظهر استحباب ما خروجا من الخلاف أنه إذا عدل على الصحيح إلى يمينين لا يخل الخروج من الخلاف يكون صورته ما إذا كره على القول الثاني كما علمته من عبارة المحلى وفي قول عليه جواز توأهما وقوله يبدأ بنفي ثبأ أي من غير خلاف وقوله وبائع ندبأ أي على الراجح وفي قول بالمشتري وفي قول متساويان فيخير الحاكم فمن يبدأ به منهما وقيل يشرع بينهما والخلاف في الاستحباب لا في الوجوب اهـ من أصله مع شرح مـ نعم انما يخلف الثاني بعد أن يعرض عليه ما خالف عليه الأول فينكره قاله المحامي وتبعه السبكي قال ويشبه أن يكون العرض المذكور مستحباً اهـ شرح مـ ولو نكل أحدهما عن النفي والإثبات أو عن أحدهما قضى للمالك ولو نكلا جميعاً ولو عن النفي فقط وقف أمرهما وكانتهما ركاً للصومة كما اختاره في الروضة من وجهين فإثباته أنه كتحالفهما اهـ شرح مـ (قوله كما أنه مدع) قال بعضهم الأولى إسقاطه لأن المدعى في جانبه اليقظة اهـ وكتب المحلى فيه أن يمين المدعى على ما يدعيه خارجة عن القواعد لأن اليمين انما هي على المدعى عليه (قوله ومنق كل منهما في ضمن مثبته) كان المراد ونفى منق كل في ضمن إثبات مثبته كل فيكون المراد ونفى كل في ضمن إثباته فظاهر العبارة ليس مراداً كما لا يخفى اهـ شيخنا (قوله وظاهر أن الوارث الخ) عبارة شرح مـ ومعلوم أن الوارث في الإثبات يخلف على النفي وفي النفي على النفي العلم وفي معنى الوارث فثبت العبد المأذون لكنه يخلف

وكل منهما على نفى دعوى صاحبه في الثانية على الأصل وعدلت عن قوله اتفقا على صحة البيع إلى قول وقد صرح لأن الشرط وجود الصحة لا الاتفان عليها في الروضة كما صلتها لوقال بعثك بألف فتال بل بخمسمائة ووزق خرحط البائع على نفى سبب الفساد ثم يخالفان (فيخلف كل) منهما (يميناً) واحدة (تجمع نفياً) لقول صاحبه (وإثباتاً) لقوله فيقول البائع مثلاً والله ما بعثك بكذا ولقد بعثك بكذا ويقول المشتري والله ما اشتريت بكذا ولقد اشتريت بكذا أما خالف كل منهما فخير مسلم اليمين على المدعى عليه وكل منهما مدعى عليه كما أنه مدع وأما أنه في يمين واحدة فلا بد من دعوى واحدة ومنق كل منهما في ضمن مثبته فإثر التعرض في اليمين الواحدة للنفي والإثبات ولائها أقرب لفصل الصومة وظاهر أن الوارث انما يخلف على نفى العلم

على البت في الطرفين انتهت فتقول الشارح انما يخالف على نفى العلم أي في جانب النفي فلا يخالف فيه على البت  
(قوله ويبدأ بنفي) أي لا يكون للاثبات بعد فائدة لأنه إذا قال ما بعته لك بشعين يبقى لقوله ولقد بعته لك بمائة  
فائدة لم تستقدم النفي بخلاف ما لو قال بعته لك بمائة يبقى قوله وما بعته لك بشعين لمجرد التأكيد والتأسيس  
خير منه قررر شيخنا البجلي اهـ عبد البر وانما لم يكتف بالاثبات نظرا لافغائه عن النفي لان الايمان لا يكتفي  
فيها بالاذم والمفهوم ومن ثم اتجه عدم الاكتفاء بما بعته الا بكذا وما اشترى الا بكذا لان النفي فيه صريح  
والاثبات مفهوما كالحق في الاصول اهـ برماوى (قوله ويبدأ بنفي الخ) عبارة الاسنوى لان الاصل عين المدعى  
عليه وانما يخالف المدعى على الاثبات عند قرينة الاوث أو نكول الخصم أو إقامة الشاهد وقال الاصطخري  
يقدم الاثبات كاللعان والخلاف في الاستحباب على ما رجحه الراغبى وقال الامام طرق الاصحاب متفقة على  
الاشتراط وعبارة المنهاج توهم ذلك اهـ عميرة اهـ سم (قوله وبائع) والزوج في الصداق كالبائع فيبدأ به  
لقوة جانبه ببقاء التمتع كما قوى جانب البائع بعود المبيع له ولان اثر التحالف يظهر في الصداق لا في البضع  
وهو بائع له فكان كائنه اهـ شرح مر (قوله ذل لان المبيع يعود اليه) أي عين المبيع المعقود عليه ولا يأتي مثل  
هذا في الثمن الذي هو في الذمة كما فرضه ولو قبضه البائع لان العائد ليس عين الثمن المعقود عليه لانه في الذمة  
والمقبوض بدل منه اهـ شيخنا وفي شرح مر لان جانبه أقوى بعود المبيع الذي هو المقصود بالذات اليه بالفسخ  
الناتج عن التحالف اهـ (قوله ولان ملكه على الثمن) أي الذي في الذمة قد تم بالعقد بدليل أن له أن يحيل عليه  
وقوله وفي العكس وهو كون الثمن مينا والمبيع في الذمة يبدأ بالمشتري لان ملكه على المبيع قد تم بمعنى أنه  
لا ينفسخ بانه طاعه والا فالحالة عليه غير صحيحة اهـ حل (قوله ففعل ذلك) أي البداءة بالبائع وهذا تفريع  
على قوله ولان ملكه على الثمن قد تم بالعقد لان هذا لا يتأتى الا اذا كان الثمن في الذمة لان المعين لا ملك الا  
بالقبض اهـ (قوله ففي العكس يبدأ بالمشتري) أي لانه صار قويا حينئذ اهـ شرح مر فتخلص من هذا أن السلم  
يبدأ فيه بالسلم الذي هو المشتري لان المبيع الذي هو السلم فيه في الذمة والسلم الذي هو رأس المال امام عين في  
العقد وفي المجلس والتعيين فيه كالتعيين في العقد اهـ ع ش على مر (قوله لحصول المقصود بكل منهما)  
تعليل لنفي الوجوب وانما ذكر في الوجوب مع أنه لازم للندب قصد الرد على من ذكره ووسيلة لذكر التعليل  
لتهتم به الرد ولو ذكر التعليل دون نفي الوجوب لم يصح لان الندب يفيد الطلب والتعليل لا يقتضيه وقوله للرد على  
من ذكره فيه أن المقرر في شرح مر والحلي أن الخلاف انما هو في الندب لا في الوجوب فقتضاه أنه لا قائل  
به تأمل وفي حل مانعه قوله لا وجوب بالعل الايمان بذلك لا يتوهم قراءة ثانيا بالثنية اهـ والتعليل لكل  
من المستثنين أي قوله ويبدأ بنفي وقوله وبائع فالضمير في قوله بكل منهما راجع للنفي والاثبات في الاولى  
وبائع والمشتري في الثانية (قوله ثم ان أعرض الخ) عبارة أصله مع شرح الحلي واذا تحالفا فالصحيح ان العقد  
لا ينفسخ بنفس التحالف بل ان تراضا على ما قاله أحدهما إلى أن قال ومقابل الصحيح ينفسخ بالتحالف انتهت  
وعلم من عدم انفساخه بنفس التحالف جواز وظيف المشتري الامة المبيعة حال النزاع وقبل التحالف وبعده أيضا  
على أوجه الوجهين ببقاء ملكه بل قضية تعليلهم جوازها أيضا بعد الفسخ اذ لم يرل به ملك المشتري وهو كذلك  
اهـ شرح مر وقوله اذ لم يرل به ملك المشتري أي لتعلق حق لازم به كان مر هو ناولم يصير البائع الى فكاكه  
كسبائي اهـ رشيدى عليه وقال ع ش ولو تبا رايان فالأبقينا العقد على ما كان عليه أو أقرناه غاد العقد  
بعد فسخه ملك المشتري من غير صبغة بيع واشترى ولو وقع ذلك في مجلس آخر بعد مجلس الفسخ هكذا  
بها من زى ثم رأيت الشارح في القراض في أول فصله لكل فسخه الخ صرح بذلك فراجع اهـ (قوله  
أو تراضا) قال القاضي حسين وليس لأحدهما الرجوع بعد رضاه اهـ سم (قوله والاعراض عنها  
في الاولى) بالجر عطف على الضمير وعن معنى من تدبر عبارة مر تقتضى الرفع حيث قال بان أعراضا عن الخصومة

(ويبدأ في اليمين بنفي)  
لانه الاصل فيها (وبائع)  
مثلا لان جانبه أقوى  
لان المبيع يعود اليه  
بعد الفسخ المترتب على  
التحالف ولان ملكه على  
الثمن قد تم بالعقد وملك  
المشتري على المبيع لا يتم  
الا بالقبض ففعل ذلك اذا  
كان المبيع مينا والثمن  
في الذمة ففي العكس يبدأ  
بالمشتري وفيما اذا كانا معينين  
أو في الذمة يستويان فيتحيز  
الحاكم بان يجتهد في البداءة  
بأيهما (ندبا) لا وجوب بالحصول  
المقصود بكل منهما وهذا  
من زيادتي (ثم) بعد التحالف  
(ان أعرض) عن الخصومة  
(أو تراضا) بما قاله أحدهما  
قطا خبر بقاء العقد في  
التي اتفقوا لا عرض عنها  
في الاولى وهي من زيادتي  
(والا فان نسخ أحدهما)  
لا نسخ بما ادعاه (أخبر  
الآخر) وهذا من زيادتي  
(والا)



أعرض عنهما ولا يفسخ اه (قوله فان سمح أحدهما) قال القاضي وليس له الرجوع عن رضاه كإرضى بالعيب  
 اه ج اه ع ش هـ لى مـ ر (قوله فان سمح أحدهما للآخر بما ادعاه) أى ادعاه الآخر وعبارة  
 شرح مـ ر ولورضى أحدهما بدفع ما طلبه صاحبه أجبر الآخر عليه اه وقوله أجبر الآخر الظاهر ان  
 معناه انه يمنع من الفسخ لو طلبه ومن الخصومة لو شرع فيها والا فلا معنى لأجبار البائع مثلاً على قبول الزيادة  
 المتنازع فيها التي دفعها له المشتري تأمل فتكون صورة هذه المسئلة أى قوله فان سمح أحدهما الخ ان أحدهما  
 سمح للآخر بما ادعاه والآخر باق على النزاع فتخالف صورة التراضى التي قبلها (قوله والا فسخاه الخ) ولو  
 باذراً أحدهما وفسخ عقب التحالف نفذ خلافاً للاسنوى اه حل وفي قيل على الجلال قوله ولكل الفسخ  
 أى وان لم يرض الآخر ولا الحاكم وللفسخ ينفذ ظاهر أو باطن ان فسخه الحاكم أو هما أو الصادق منهما أو لا  
 فظاهر فقط ولا لا غير انشاء فسخ آخر بعده (قوله لانه فسخ لاستدراك الظلامة) هذا انما يحسن تعليل  
 لفسخهما أو فسخ أحدهما وأما فسخ الحاكم فيعمل بقطع النزاع كما صنع مـ ر في شرحه (قوله فاشبهه الفسخ  
 بالعيب) أى من جهة جوازها من جهة كونه على الفور فان الفسخ هنا على التراخي اه سلطان (قوله  
 لكنهم اقتصروا في الكتابة) أى السبى هي من افراد ما هنا أى فاشبهنا ضعف من حيث صدقها بالكتابة اذ  
 المذكور فيها في بابها ان الفسخ لها هو الحاكم فقط هذا مراده بالعبارة والمعتمد ان الكتابة كغيرها من سائر عقود  
 المعاوضة فيفسخها الرقيق أو السيد أو الحاكم وقوله وفضلوا فيه أى في فسخ الحاكم بين قبض ما ادعاه السيد  
 الخ أى في فسخ عقد النجوم لا عقد الكتابة وقوله وعدم قبضه أى في فسخ عقد الكتابة أى وهذا التفصيل  
 خلاف ما هنا اذ مقتضى ما هنا ان الفسخ لعقداهما مطلقاً والمعتمد التفصيل الاثنى وغرض الشارح انهم صرحوا  
 في الكتابة بما يخالف ما هنا من وجهين الاول انهم اقتصروا في بابها على ان الفسخ لها هو الحاكم فقط والثاني  
 انهم فصلوا هناك التفصيل المذكور وهو مقتضى ما هنا ان الفسخ لعقداهما من غير تفصيل وبعد ذلك فالخالفه من  
 الوجه الثاني مسلمة ومن الوجه الاول ضعيفة اه حل (قوله وفضلوا فيه) أى في فسخ الحاكم فقالوا ان لم  
 يقبض السيد ما ادعاه فسخها الحاكم بعد التحالف وعادقا وان قبضه وصورته ان يدفع المكاتب لسيد العبد ثم  
 يدعى ان أحدهما عوض الكتابة والآخر ودعة فيدعى السيد ان كلاهما عوض فيعتق العبد وينسخ عقد  
 العوض ويرجع العبد بما أدى والسيد بقيمة اه شيخنا وعبارة الشيخ سل قوله بين قبض ما ادعاه  
 فان كان التحالف قبل القبض فسخ العقد ويرجع المكاتب رقيقاً وان كان بعد القبض فسخ العقد بالنسبة  
 للنجوم ويكون المكاتب حراً ويرجع على السيد بما قبضه وهو عليه بالقيمة تأمل لكن الراجح ان الفسخ في  
 الكتابة اماهما أو أحدهما أو الحاكم كما هنا انتهت وعبارة الشارح في باب الكتابة متناوشت وأما اختلافنا  
 السيد والمكاتب في قدر النجوم أى المال أو صفتها كنسبها أو عددها أو قدر أجملها ولا يبيّن أولاً لكل بينة تحالفاً  
 بالقيمة السابقة في البيع ثم ان لم يقبض السيد ما ادعاه ولم يتفق على شيء فسخها الحاكم كقياس ما مر في البيع  
 انه يفسخ الحاكم أو التحالفان أو أحدهما وهو مال اليه الاسنوى وغيره لكن فرق الزركشى بان الفسخ  
 هنا غير منصوص عليه بل مجتهد فيه فاشبهه العدة بخلافه ثم وان قبضه أى ما ادعاه وقال المكاتب بعضه أى  
 المقبوض ودعة على عندك عتق لا تفاهم ما على وقوع العتق بالتقديرين ورجع هو بما أدى ورجع السيد  
 بقيمته ودعة فانه في تلاف المؤدى بان كان هو أو قيمته من جنس قيمة العبد وصفتها انتهت (قوله ثم بعد  
 الفسخ يرد مبيع الخ) أى ان كان باقيا لم يتعلق به حق لازم لغيره وقوله بزيادة متصلة أى لتبعيتها للأصل دون  
 المنفصلة قبل الفسخ ولو قبل القبض لان الفسخ يرفع العقد من حينه لامن أصله وشمل ذلك ما لو فسخ ظاهر  
 فقط واستشكل السبى له بان فيه حكم لا ظالم أجاب هو عنه بان الظالم انما يتبين اذ يفر ذلك وعلى البائع رد الثمن  
 المقبوض كذلك وموتة الرد على الراد كما أنهم التعبير يرد اذا القاعدة ان من كان ضامناً لعين فوثة ردّها عليه

فسخه أو أحدهما أو  
 الحاكم) أى لكل منهما  
 فسخه لانه فسخ لاستدراك  
 الظلامة فاشبهه الفسخ بالعيب  
 لانهم اقتصروا في الكتابة  
 على فسخ الحاكم وفضلوا فيه  
 بين قبض ما ادعاه السيد من  
 النجوم وعدم قبضه وسبأى  
 بيان ذلك في باب الكتابة  
 (ثم بعد الفسخ يرد مبيع)  
 مثلاً (بزيادة) له (مصلحة)  
 وارش عيب فيه

اه شرح مر وفي قال على الجلال قوله بزيادة متصلة أي مطلقاً أي أو منفصلة أن حدثت بعد الفسخ  
(قوله ان تعبت) ظاهر اطلاقه ولو بعد الفسخ وهو كذلك لانه مضمون عليه ضمان يد اه حل (قوله وهو  
مانع من قيمته) أي يوم التعيب كيوم التالف وهل ولو كان له ارش مشد من حوال الظاهر نعم ففي قطع يده  
مانع من قيمته لانصفها وعليه مؤنة الرد لان من كان ضامناً العين مؤنة ردها عليه اه شرح ج ومقتضاه انه  
لو تلف الاثر باقفة كان من ضمان المشتري ضمان يد كافي الروضة اه حل (قوله وهو مانع من قيمته)  
أي فالارش هنا غيره فيما مر في باب الخيار اه رشدي على مر (قوله فان تلف حسا) أي بان مات وقوله  
كان وقفه الخ أمثلة للتلف الشرعي اه ع ش (قوله أو كاتبه) أي كتابة صحيحة اه ع ش (قوله ردم مثله الخ)  
فلو تلف بعضه رد الباقي وبذل التالف قال في العباب بالرضاء مراده بذلك المجيء عما تقدم في رد المعيب وامسالة  
الباقي وفي الروضة إشارة لذلك اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله قال في العباب الخ لم يذكره ج  
وله لان ما ذكره عن العباب قد يمنع لانه حيث انفسخ العقد تعين رد ما وجد من المبيع وان لم يرض صاحبه  
وأما قوله ومراده الخ فغيره نظر لان ما تقدم في رد المعيب الذي ليس فيه فسخ قبله للعقد فتعذر الرد لتغير بق الصفة  
ثم وما هنا حصل فيه الفسخ بعد التحالف فلا طريق الى ابقاء العقد فلعل المراد ان البائع اذا لم يرض برد الباقي  
وبذل التالف أخذ قيمة الجميع لان له المنع من الفسخ فليست أملاً فانه لم تحسم مادة النظر بذلك أيضا (قوله حين  
تلف) وفارق اعتبارها بما ذكر اعتبارها لمعرفة الارش بأقل قيمتي العقد والقبض كما مر بأن النظر اليها ثم  
لا تغرم بل ليعرف منها الارش وهنا المغروم القيمة فكان اعتبار حالة التلف البق خطيب ونقض بأنه جعل  
النظر الى قيمة الثمن التالف عند رد المعيب بحكم الارش من اعتبارها أقل ما كانت من يوم العقد الى يوم القبض  
مع ان النظر فيها تغرم اه س ل (قوله فللبائع قيمته) وهي الفيصولة بخلاف ما لو وجدته هار باقائه يغرم قيمته  
يوم الهروب للحيولة اه س ل وفي شارح ابن حجر ولو ردها أو كاتبه كتابة صحيحة خير البائع بين أخذ قيمته  
للفيصولة بخلاف ما مر في الاثر لانه لا يمنع تلك المبيع بخلاف الرهن والكتابة فاشبهها البيع وانتظار فكاكه  
وانما ليخير الزوج في نظيره من الصداق لان جبر كسره لها بالطلاق اقتضى اجباره على أخذ البذل حالا اه  
(قوله فله أخذه) أي يجب عليه أخذه اه مر وعبارته وان كان قد أجبره رجوع فيه مؤاجرا ولا يترعه  
من يد المكثري حتى تنقضي المدة والمسمى للمشتري وعليه للبائع أجرة المثل للمدة الباقية من وقت الفسخ الى  
انقضائها انتهت وعبارة ج فله أخذه لكن لا يترعه الخ وهي ظاهرة كعبارة الشارح في انه يخير بين أخذه  
حالا وأخذ أجرة مثل ما بقي من المدة وبين الصبر الى فراغ المدة وأخذ القيمة للحيولة لكن في شرح الروض  
ومتنه ما يعين الاول وهو وجوب الاخذ وأخذ أجرة المثل دون القيمة اه ع ش وقوله وأخذ القيمة  
للحيولة كان الاولى ان يقول للفيصولة نظير ما تقدم في المرهون والمكاتب تأمل (قوله وهو أولى) أي  
المفسوخ عنه أولى بذلك أي باعتبار قيمته يوم التالف وهذا تعليل ثان معطوف على قوله لان الفسخ الخ ووجه  
الاولوية ان المعار والمستام غير مملوكين لو اضع البدأ أصلا وقد صرحوا باعتبار قيمتهما يوم التالف والمفسوخ  
عنده كان ملكا لو اضع البد قبل الفسخ فاعتبار قيمته يوم التالف أولى منهما لكن المعتمد في المستام اعتبار أقصى  
قيمة كالمغصوب اه شيخنا (قوله حلف كل منهما على نفي دعوى الآخر) يعلم من هذا الفرق بين التحالف  
والحلف وهو ان التحالف لا يفي من نفي وإثبات كما تقدم بخلاف الحلف اه شورى (قوله ثم يرد مدعيها  
برواته) استشكل رد الزوائد مع اتفاقها على حد وثقافي ملك الراد دعوى الهبة واقرار البائع له بالبيع فهو  
كمن وافق على الاقرار بشئ وخالف في الحقيقة أو حجب بانه ثبت يمين كل ان لا عقد فعمل بأصل بقاء الزوائد على  
ملك مالك العيين ولا يشكل بأنه لا أجرة للبائع فيما لو استعده مدعي الهبة لانه يغتفر في المنافع ما لا يغتفر في  
الايمان اه شورى (قوله ثم يرد مدعيها الخ) انظر لو كان المردود أمة هل يحل للبائع وطؤها أولا ويظهر انه

ان تعيب وهو مانع من  
قيمه كما يضمن كالمهاود كر  
الزيادة المتصلة من زياتي  
(فان تلف) حسا أو شرعا  
صكاً وقفه أو بابه  
أو كاتبه (رد مثله) ان كان  
مثله أو هذا من زياتي (أو  
قيمه خب تلف) حسا أو  
شرعا ان كان متقوما وان  
رهنه فللبائع قيمته أو انتظار  
فكاكه أو أجرة فله أخذه  
ولا يترعه من يد المكثري  
حتى تنقضي المدة والمسمى  
للمشتري وعليه للبائع أجرة  
مثل ما بقي منها واعتبرت  
قيمة المنعوم حين تلفه لاجن  
قبضه ولا حين العقد لان  
الفسخ يرفع العقد من حينه  
لامن أصله وهو أولى بذلك  
من المستام والمستعار (ولو  
ادعى) أحدهما (بيعا  
والاخر هبة) كأن قال  
بعثك بهذا فقال بل وهبتني  
(حلف كل) منهما (على نفي  
دعوى الآخر يرد) لزوما  
(مدعيها) أي الهبة



يقال ان كان كاذبا في دعواه البيع وفي نفس الامر انه وهب لم يحل له التصرف مطلقا أي لو طع ولا غيره وان كان  
 ضادا فهو كالظافر بغير جنس حقه فلا يجوز له الوطء لانه ليس بمالك وتظهر ذلك ما في العباب ولو قال بعثتها بكذا  
 فقال بل زوجتها حلف كل على نفي دعوى الآخر وتعود الجارية لما سلكها وهب له هو كعود المبيع بالافلاس  
 فيحتاج الى الفسخ أو بطريق الظفر وجهان قال في الايعاب قال شيخنا أقربهما الأول وينبغي جريتهما في رد  
 العين فيما لو قال بعثتها فقال بل وهبتي وحلفا اه باختصار في المتن اه شوبري (قوله بزوائد المتصلة  
 والمتصلة) في قل على الجلال ما نصه قوله بزوائد أي ولو منفصلة أو من غير عين المبيع نحو كسب العبد فان  
 تلفت زعمه بدلها كالمبيع ولا أجرة له لو استعمله لاتفاقهما على عدمها وقياسه انه لا يرجع بما أنفق عليه قالوا  
 وانما وجب ردها أي الزوائد مع اتفاقهما انتهى على مدعى الهبة بدعواهما لانه لما سقطت دعواهما رجع الى  
 أصل استصحاب الملك (فرع) قال شيخنا هر سيج لو اشترى شجرة واستغله سنين ثم طالبه البائع بالثمن فأنكر  
 الشراء حلفه عليه ثم يسر المبيع ولا يغرمه البائع ما استغله لا عتراه له بالملك وانما يدعى الثمن وقد تذر بحلفه  
 والبايع حينئذ فسخ البيع الذي اعترف به وفارق ما في المتن بأنه هنا انتقل ملكه من غير ان يوجد رافع بزعمه  
 اه فانظر وحزره (قوله كما علم ذلك من أول الباب) أي من قوله في صفة عقده معاوضة اه شيخنا لانهم في هذه  
 لم يختلفوا في صفة العقد وانما اختلفوا في أصله وعبارته المحلى لانهم في هـ ذم لم يتفقا على عقد انتهت وعبارته الحاي  
 قوله كما علم ذلك من أول الباب أي من قوله وقد صرح أي العقد لان صحته كما علم بان يتفقا عليها وتثبت بيمين البائع  
 أولانهم لم يختلفا في عقد بل في عقدين اه (قوله أو ادعى أحدهما صحته) محترز قوله وقد صرح (قوله أو ادعى  
 أحدهما صحته) أي البيع تبع في ذلك الأصل وكان الأولى ان يقول أي العقد ليناسب قوله السابق وقوله  
 هنا وما وقع الصلح الخ اه شوبري (قوله لان الظاهر مع الخ) من ذلك ما لو قال المشتري ما رأيت المبيع  
 وكذب البائع على ما قاله الغزالي وثبته في الروضة وأنكر ذلك الاسنوي ونقل تصديق المشتري عن الشيخ  
 أبي علي والقاضي الحسين والمتولي والرويانى وابن الشيخ برهان الدين في تعليقه على التنبيه نقل انه رآه في  
 تعليق الشيخ أبي محمد اه عميرة والمعتمد تصديق مدعى الصحة وهو مدعى الرؤية (فرع) اختلفا في ذكر  
 البديل صدق الاخذ كذا مشى عليه في الروضة قال هر وهو المعتمد قال ويحمله ما لم يكن الدافع مدونا والاصدق  
 فقيل له فلودفع أكثر من الدين فهل يصدق في ذكر البديل بالنسبة لزيادة فقال ظاهر كلامهم انه لا فرق ويوجه  
 بقوله والتأويل لاحتمال انه ظن ان الجميع عليه أو خاف شر الدائن أو نحو ذلك اه سم (قوله حلف مدعيها  
 غالبا) ومن الغالب ما لو ادعى أحدهما رؤية المبيع والاخر عدمها وسواء كان المدعى البائع أو المشتري  
 ومن الغالب ما لو باع شيئا فظهر كونه لابنه أو موكله فوقع الاختلاف كان قال الابن باع أبي مالي في الصغير  
 متعديا وقال الموكل باع وكيلي مالي متعديا وقال المشتري لم يتعد الولي ولا الوكيل صدق المشتري بيمينه لان كلا  
 من الاب والوكيل أمين ولا يثبتهم الابحجة ومن الغالب أيضا ما لو زعم أحدهما انه عقد دونه نحو صبا أو أمكن  
 أو جنون أو حجر وعرف له ذلك فيصدق النافي لذلك على المعتمد ومن الغالب أيضا ان من وهب شيئا في مرضه  
 وأدعت ورثته غيبة فله حال الهبة لم يقبلوا الا ان علم له غيبة قبل الهبة وأدعوا استمرارها اليها ومن الغالب  
 أيضا ما لو باع الثمرة قبل بنو الصلاح أو الزرع في الأرض كذلك ثم اختلفا هل شرط القطع أم لا قال قول قول  
 مدعى الصحة ومن الغالب أيضا ما لو أنى المشتري بخمر أو بمائع فيه فارة وقال قبضته كذلك فانكر البائع  
 القبض كذلك صدق البائع بيمينه ولو صبه في ظرف المشتري فظهر فيه فارة فادعى كل أنها كانت من عند الآخر  
 صدق البائع لدعواه الصحة ولان الأصل في كل حادث تقديره باقرب زمن اه شرح هر وقوله ولان الأصل  
 في كل حادث وهو النجاسة هنا البيع وكونها بلا فاة المبيع للفترة في ظرف المشتري أقرب من كونها كانت  
 في ظرف البائع قبل قبض المشتري وظاهره تصديق البائع وان فاستقرينة على صدق المشتري ككون الفترة

(بزوائد) المتصلة والمتصلة  
 اذ لا ملك له فيه ظاهرا  
 وانما لم يتحالفوا لانهم  
 لم يتفقا على عقد كما علم ذلك  
 من أول الباب وانما ذكر  
 هنا ليرتب عليه رد الزوائد  
 فانه قد يفتي (أو) ادعى  
 أحدهما (صحته) أي البيع  
 (والآخر فسادا) كان ادعى  
 اشتماله على شرط فاسد  
 (حلف مدعيها) أي الصحة  
 فيصدق لان الظاهر معه  
 وخرج بزبادي (غالبا)  
 مسائل

متفجرة أو متفجرة ولا مانع منه لجواز أن يكون ذلك في طرف المشتري بواسطة مائع غير هذا المبيع فصب عليها  
المبيع وظاهر أيضا أن المشتري لو علم استحالة كونه في يده كان غسل الجرة قبل ذلك وجعلها وسدها بما يمنع من  
وصول الفأرة إليها ولم تزل يده عنها بحيث يمكن وقوع الفأرة فيها ولم يشهر جازله أخذ قدر الثمن من مال  
البائع بطريق الظفر لتحقيقه بطلان المبيع اه ع ش عليه ومن الغالب دعوى الزوج أن العقد بولي  
وشهود مع انكاره ذلك وكذا دعوى المرتهن أنما أذن بشرط رهن الثمن وانكار الراهن ذلك وكذا دعوى  
المكاتب تعدد النجوم في العقد وانكار السيد ذلك فيصدق مدعى الصحة في جميع ذلك اه قل على الجلال  
(قوله منها مالو باع ذراعا الخ) ومنها مالو واشترى نحو مغبوب وقال كنت أظن القدرة عليه فبان عجزى فيصدق  
بيمينه كما أفتى به الفخا لا لاعتداده بقيام الغصب اه شرح مر (قوله معلومة الذراعان) كان وجه التقييد به  
أن مجبه ولها لا تنفيذ دعوى المشتري شيوع الذراع الصحة إذ لا يصير المبيع معلوما بل هو على جهله بخلاف  
المعلومة إذ يصير معلوما بالجزئية حرر اه سم (قوله ذراع معين) المراد به المبهم اه سم أي فيكون مجازا  
علاقته الضدية والقرينة استحالة المعنى الأصلي لأن التعيين لا يقتضي الفساد اه وكتب الشوري قوله  
أرادة ذراع معين أي في إرادته بأن أطلق الذراع في العقد ثم قال أردت به ذراعا معينة بعينه لا شائعا وحاصله  
أن المراد بالمعين المبهم وليس المراد به الشخص أو المراد الشخص ويكون وجه البطلان عدم موافقة المشتري  
عليه فتأمل اه بحروقه وعبارة الشيخ عبد البر قوله ذراع معين كان يقول أردت ذراعا بعينه مبهما في العشرة  
الصادق بأولها وآخرها واحد من وسطها وحيث يكون شيها بعد من عبيده وذلك باطل اه (قوله وادعى  
المشتري شيوعه الخ) المراد من هذا أن الذراع معلومة كعشرة وقال له بعثك ذراعا بعينها مثلا فقال اشترى  
ثم قال البائع عند الاختلاف أردت بقولي ذراعا أنه يفر ذلك ذراع معين من العشرة لتقف عليه وقال المشتري  
بل أردت ذراعا شائعا من العشرة فيكون المبيع العشرة هذا مراده كما علم بحر الجعة الاسنوي ولا يصح غير هذا  
وقوله فيصدق البائع بيمينه حال ذلك بأنه أدري بإرادته اه سم وتقدم في باب البيع أن يبيع الذراع مثلا  
من الأرض متى كان معيناً صحيحاً مطلقاً أي سواء كانت الأرض معلومة الذراعان أو لا وما إذا كان مبهما  
فيصح أن كانت معلومة الذراعان والأقلا يصح (قوله فيصدق البائع بيمينه) أي لأن ذلك لا يعلم إلا من جهته اه  
شرح مر (قوله مبيعاً معيناً) أي في العقد أو في مجلسه وقوله فيحلف المشتري في المعين أي في العقد أو في  
مجلسه فدار التعيين في هذه المسئلة سواء كان في المبيع أو الثمن على التعيين في العقد أو المجلس اه حل اه  
ع ش على مر (قوله معيناً) أي ولو في المجلس بأن كان في الذمة وقبض في المجلس لأن الواقع في المجلس كالواقع  
في العقد اه شيخنا (قوله هو أولى من تعبيره بالعبد) الأولى أن يقول أعم لأن العبد لا مفهوم له فلا يلزم من  
الحكم عليه بشئ تنفيه عن غيره فغيره مسكوت عنه اه ع ش وفي الشوري وسيأتي في جنابة الرقيق أنه  
قال وتعبيري به أعم فليتأمل وجه المغيرة اه (قوله فإن كان المبيع في الذمة) والضابط أن يقال إن جرى  
العقد على معين أو على مافي الذمة وقبض في المجلس فالقول قول المردود عليه بائعا كان أو مشترياً وإن جرى على  
مافي الذمة ولم يقبض في المجلس فالقول قول الراد كذلك ويجري هذا الضابط في جميع الديون وسائر المعاوضات  
كما قاله شيخنا العزيزي (قوله حلف البائع فيصدق) أي ولا يرد عليه سواء كان الثمن معيناً أم في الذمة وقوله  
فيحلف المشتري في المعين أي ولا يرد عليه سواء كان المبيع معيناً أو في الذمة وقوله والبائع فيما في الذمة أي  
ويرد على المشتري سواء كان المبيع معيناً أو في الذمة

\*(باب في معاملة الرقيق)\* أي وما يتبع ذلك من قوله ولا يملك ولو بتملك اه ع ش على مر وذكره هنا  
تبعاً للشافعي أولى من تقديمه على الاختلاف الواقع للماوي كالرافعي لأنه تبع للشافعي وأحكامه عن جميع  
أحكامه ولو أتى فيه بعضها وتوجيه ذلك يمكن أيضاً من فيه إشارة لجزء من الخلاف في الرقيقين كما مر ومن تعقبه

منها مالو باع ذراعا من أرض  
معلومة الذراعان ثم ادعى  
أرادة ذراع معين لنفسه  
البيع وادعى المشتري  
شيوعه فيصدق البائع بيمينه  
وما لو اختلفا هل وقع الصلح  
على الانكار أو الاعتراف  
فيصدق مدعى الانكار لأنه  
الغالب (ولو رد) المشتري مثلاً  
(مبيعاً معيناً) هو أولى من  
تعبيره بالعبد (معيناً) فأنكر  
البائع أنه المبيع حلف  
البائع فيصدق لأن  
الأصل مضي العقد على  
السلامة فإن كان المبيع في  
الذمة ولو لمسلماً فيه بأن  
يقبض المشتري ولو لمسلماً  
المؤدى ع في الذمة ثم يأتي  
بمعيب فيقول البائع ولو لمسلماً  
إليه ليس هذا المقبوض  
فيحلف المشتري إن هذا هو  
المقبوض لأن الأصل بقاء  
شغل ذمة البائع ويحجب مثل  
ذلك في الثمن فيحلف المشتري  
في المعين والبائع فيما في الذمة  
وذكر الخلاف من زيادتي  
\*(باب)\* في معاملة الرقيق  
عبد أكن أو أمة فتعبري به  
فيما يأتي



للقراض الواقع في التنبه لانه وان أشبهه في ان كلافه تحصيل ربح ياذن في تصرفه لكن انما يرفع على القول  
المرجوح ان اذن السيد لغنه توكيل والاصح انه استخدام اه شرح مر (قوله في معاملة الرقيق) مصدر  
مضاف لفاعله أو مفعوله وكل مراد والمعاملة أحص من التصرف وهي المرادة هنا كلسياني (قوله أولى من  
تعبيره بالعبد) وجه الأولوية ان تعبيرا الاصل يوهم ان الاحكام التي تثبت للعبد لا تثبت للامة مع انما يستويان  
اه ع ش (قوله أولى من تعبيره بالعبد) قال مر يعني القن قال ع ش عليه قوله يعني القن عبارة تهذيب  
الاسماء واللغات للنووي العبد القن بكسر القاف وتشديد النون وهو عند الفقهاء من لم يحصل فيه شيء من  
أسباب العتق ومقتضاه بخلاف المكاتب والمدير والملق عتقه على صفة والمستولدة هذا معناه عند الفقهاء  
سواء كان أبواه مملوكين أو معتقين أو حرين أصليين بان كانوا كافرين واسترق هو أو كان أحدهما بصفة والآخر  
بغيرها أو مملوكا أهل اللغة فانهم يقولون القن العبد اذا ملك هو وأبوه كذا صرح به صاحب المجمل والجوهري  
وغيرهما قال الجوهري ويستوي فيه الواحد والاثان والجمع والمذكر والمؤنث قالواور بما قالوا عبيدا قنان ثم  
يجمع على أفنة وعبرة المصباح القن الرقيق ويطلق بلفظ واحد على الواحد وغيره فيقال عبقن وعبيدقن وأمة  
قن بالاضافة وبالوصف وبما كان جمعه اثنان وأفنة وهو الذي ملك هو وأبواه أو أمان يغلب عليه ويستعبد فهو  
عبد ملك ومن كانت أمه أمة وأبوه عربيا فهو عبقن فتفسير الشيخ للعبد بالقن لا يوافق اللغة ولا اصطلاح الفقهاء  
(قوله تصرفاته) المراد بالتصرفات الافعال ولو لسانية فقوله كالولايات أي كآثارها كالتميز ويجوز القضاء والمراد  
بالنفوذ الاعتداده شرعا وقوله والشهادات لا يحتاج لتقدير لانها افعال وقوله وما ينفذ أي يعتد به شرعا وقوله  
كالعبادات ولو قولية فانها أفعال على ما مر اه شيخنا (قوله ثلاثة أقسام) النسخة ليست حاضرة لانها لا تتناول  
الجنائيات وهي من الافعال وقد أردتم بالتصرف الفعل الآن يقال التقسيم لافعال الجائزة شرعا والجنائية ليست  
كذلك اه شيخنا (قوله كالولايات) أي آثار الولايات أي ما ينشأ عنها من التزويج والحكم والافالولايات نفسها  
لا تنصف بكونها تصرفا بل هي معنى قائم بالشخص اه شيخنا ع ش ماوى (قوله كالعبادات) اطلاق التصرف  
على العبادات فيه مسامحة وكذا الشهادات الآن يراد بالتصرفات مطلق الافعال والشهادات فعل الانسان  
والعبادات فعل الاركان ومعنى كون العبادات نافذة انهم معتمدون في اسقاط الطلب اه شيخنا (قوله كالعبادات)  
أي على تفصيل في نحو الاحرام اه رشيدى على مر وعبرة ع ش قوله كالعبادات ومنها الحج  
فيصح بغير اذن سيده ويقع له بغلا وان كان له تحليلة انتهت (قوله والاجارة) سواء وردت على العيين أو على  
ما في الذمة اه ع ش (قوله لا يصح تصرفه) أي الرقيق كما خرج المبعوض فانه ان كانت مهايأة لم يتوقف  
شراؤه لنفسه في نوبته على اذن مالك بعضه وفي غير نوبته لا يصح شراؤه لها أي لنفسه فان لم تكن مهايأة صح شراؤه  
لنفسه ان قصد أو اطلق فيما يظهر ترجحه من تردد وقيل يجري فيه خلاف تقرىق الصفة وهما احتمالا ان  
لا ذرى اه شوبرى باختصار (قوله لا يصح تصرفه في ماله) أي مباشرته لعتقه ماله وشمل التصرف المالى  
تصرفه في رقبته ومنفعة فيبيع نفسه ويؤجرها باذن السيد اه شيخنا (قوله في ماله) وكذا في اختصاص  
وانما اقتصر على المالى لانه هو الذي يتصف بالصحة والضممان والمراد المالى المحض ليجز الخلع اه شيخنا  
أما الخلع فيصح منه سواء كان زوجا أو زوجة وعبارته في الخلع وشرط في الزوج صحة طلاقه فيصح من عبد  
ومحجور بسفه ويدفع الغرض للمالك أمرهما ثم قال وشرط في الملتزم اطلاق تصرف ماله فلو اختلفت أمة بلا  
اذن سيد يمين بآنت بغير المثل في ذمتها أو بدين قبه تبين الى آخر ما هناك (قوله لا يصح تصرفه) أي ولو في ذمته اه  
شرح مر (قوله لا يصح تصرفه في ماله بغير اذن سيده) وقد يصح تصرفه في ماله بغير اذن سيده كان امتنع بتسببه  
من اتفاقه عليه أو قد ذرت مراجعته ولم يمكنه في الضرورتين مراجعته الخا كم فيصح شراؤه في الذمة وبين ماله  
سببه ما تمس حاحه ماله وكان بعه في شغل المباديع يستأذن له في نج أو ضروره يتعرض لاذنه في الشراء

أولى من تعبيره بالعبد وان  
قال ابن حزم لفظ العبد  
يتناول الامة (الرقيق)  
تصرفاته ثلاثة أقسام مالا  
ينفذ وان اذن فيه السيد  
كالولايات والشهادات وما  
ينفذ بغير اذنه كالعبادات  
والطلاق والخلع وما يتوقف  
على اذنه كالبيع والاجارة  
وهو ما ذكره بقولى (لا يصح  
تصرفه في ماله) هو أولى من  
اقتضاه على الشراء  
والاقتراض (بغير اذن سيده)  
فيه (وان سكنت عليه) لانه  
محجور عليه لحق سيده

وتعذر عليه مراجعة الحاكم فيصعق شراؤه في الذمة وبعين مال سيده بقدر ما يحتاج اليه اه شرح مر مع  
 زيادة لغش عليه (قوله لا يصح تصرفه بغير اذن سيده) نعم لو قبل الرقيق هبة أو وصية من غير اذن صاحبه ولو مع  
 نهي السيد عن القبول لانه اكتساب لا يعقب عوضا كالاكتساب ودخل ذلك في ملك السيد قهرا الا أن يكون  
 الموهوب أو الموصى به أصلا أو فرعاً للسيد تجب نفقته عليه حال القبول بخلاف ما إذا كان وصفاً فلا يصح القبول وتظهيره  
 قبول الولي له ذلك اه شرح مر (قوله بغير اذن سيده) أي المعتبر اذنه شرعاً ولو كان السيد مجبوراً عليه  
 مع تصرفه باذن ولي السيد بشرط أن يكون الرقيق ثقة مأموناً اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ثقة  
 مأموناً أي أن دفعه له مالا من أموال السيد اه ج وقضيته أنه لو أذن له ولي المحجور في التصرف في الذمة لا يشترط  
 أمانته وقد يتوقف فيه بأنه إذا لم يكن أميناً بما اشترى في الذمة وأهلكه فينتقل بدله بذمة وكسبه وفي ذلك ضرر  
 بالولي عليه (قوله بغير اذن سيده) أي كل من له عليه سيادة فلو كان لثنتين رقيقاً فاذن له أحدهما لم يصح حتى  
 يأذن له الآخر كالأذن له في النكاح لا يصح حتى يأذن له الآخر نعم إن كان بينهما مهايأة كفي اذن صاحب  
 النوبة اه شرح مر وبعبارة حل قوله بغير اذن سيده أي وإن تعدد السيد فلا بد من اذن كل  
 واحد من يكون مأذوناً لكل منهم ووكيله باذن الآخر إن قال كل اتجرتي وشريكتي في كونه يصير وكيله عن  
 كل بالقول المذكور نظر لان كلاً لم يسأل في ذلك الا ان يقال هي وكالة حكمية مالم تكن مهايأة والا اكتفى باذن  
 صاحب النوبة انتهت (قوله فبرء مالكة) أي يجب رده على مالكة وان لم يطالب رده فوثة الرد على من العين في  
 يده وتعلق بذمة العبد على القاعدة اه قل على الجلال (قوله ولو أدى الثمن من مال سيده استرد أيضاً) لكن  
 ان رده الاخذ للسيد فظاهر وأما لو رده للعبد فهل يبرأ أولاً قال شيخنا ع ش الذي يظهر أنه إن كان المال تحت  
 يد العبد باذن السيد يبرأ برده عليه وإن كان تحت يد العبد بغير اذن سيده لم يبرأ برده للعبد اه برماوى (قوله  
 فان تلف في يده ضمنه في ذمته) أي ان كان بائعاً عرضاً فان كان سفهاً تعلق الضمان برقبته العبد لا بذمته اه  
 من شرح مر وع ش عليه نقلاً عن سم على ج (قوله ضمنه في ذمته) وهذا بخلاف ما لو أودعه  
 وشيد فتلف في يده فلا يضمن وإن فرط كما ذكره الشيخ في باب الوديعة ولعل الفرق بينه وبين ما هنا حيث تعلق  
 الضمان بذمته انه التزمه هنا بعد تعلقه به بخلافه ثم اذلا التزامه فيه للبدل وان الزم الحفظ اه ع ش على  
 مر (قوله لانه ثبت رضاه مستحقه الخ) اذ القاعدة ان مال الزم بغير رضاه مستحقه كتلف بنصب تعلق برقبته فقط  
 سواء أذن فيه السيد أم لا أو برضاه مع اذن السيد تعلق بذمته وكسبه وما يبيده ولا يلزمه الا اكتساب ما لم يعصب به  
 كما يأتي نظيره في الغاش أو بغير اذن السيد تعلق بذمته فقط اه شرح مر (قوله ولكن الرقيق الخ) راجع  
 لكل من المستثنين وقوله بعد عتق وعليه فلو غرم العبد بعد العتق وقد تلفت العين في يد السيد فهل يرجع  
 بما غرمه عليه لان قرار الضمان على من تلفت العين تحت يده أولاً فيه نظر وقياس ما يأتي من ان المأذون له اذا  
 غرم بعد عتقه مال الزم به بسبب التجارة لا يرجع على سيده انه هنا كذلك وهو المعتمد وقد يفرق بأن المأذون  
 له لما كان تصرفه باذن السيد ونشأ منه الدين نزل ذلك منزلة المنفعة التي استحقها قبل اعتاقه كان أجرواً مدة ثم  
 اعتقه فان الاجرة لسيد بعد الاعتاق ولا يرجع بها عليه العبد بخلاف ما هنا فان تصرفه ليس ناشئاً عن اذنه  
 السيد ولا علقته به فزله ما يغرمه بعد العتق منزلة غرم الاجنبي وهو يرجع على من تلفت العين في يده اه  
 ع ش على مر (قوله أولي بعضه) عبارة شرح مر بعد العتق ليجعل له بعضه اه وكتب عليه ع ش  
 قوله بعد العتق ليجعل أي خلافاً للحج وشيخ الاسلام والاقرب ما قاله ج لان امتناع مطالبته لجزءه عن الاداء عدم  
 الملك فيه مالم يفسد ربه على الوفاء ولو لبعضه فلا وجه للمنع على ان التأخير قد يؤدي الى فواته الحق على  
 صاحبه رأساً لجواز تلف ما يبيده قبل العتق انتهى لكن المعتمد ما في شرح مر اه شيخنا ع ش (قوله وان  
 اذن له في تجارة) إن قال اتجرتي أو اتجرتي لم يقل لي بخلاف اتجرتي فانه فاسد فمما يظهر من احتمال ان في ذلك

(فبرء) أي المبيع أو نحوه  
 سواء أكان بيده أم بيد سيده  
 (لمالكه) لانه لم يخرج عن  
 ملكه ولو أدى الثمن من  
 مال سيده استرد أيضاً (فان  
 تلف في يده) أي يد الرقيق  
 (ضمنه في ذمته) لانه ثبت  
 برضاه مستحقه ولم يأذن  
 السيد فيه (أو) تلف في  
 يد سيده ضمن المالك  
 أهم اشياء) لوضع يدهما  
 عليه بغير حق (و) لكن  
 (الرقيق انما يطالب به بعد  
 عتق) له أو لبعضه لانه لا مال  
 له قبل ذلك (وان أذن له  
 سيده) في تجارة



ولا يشترط قبول الرقيق للأذن بل لا يرد بده أه ايعاب وانظر لو قال أنجز لي ولنفسك أه شو برى (قوله  
تصرف بحسب اذنه) أي وان لم يدفع له السيد ما لا في تصرف في الذمة حيث أن أه شرح مر (قوله فان أذن  
له في نوع الخ) كالوكيل وعامل القراض وسكت عن القدر والابحار والملاول لان الحال قد يقتضي ابدال ذلك  
المصلحة كما في الوكيل قاله ابن الخياط أه حل (قوله أيضا فان أذن له في نوع الخ) فان لم ينص له على شيء تصرف  
بحسب المصلحة في كل الأنواع والأزمنة والبلدان ولا يبيع نسبة ولا بدون ثمن المثل ولا يسلم المبيع قبل قبض  
ثمنه ولا يسافر بماله الا باذن نعم يجوز له الشراء لنسبة أه شرح مر وكتب عليه الرشيدى قوله ولا  
يسافر بماله الا باذن هـ هذا يناقض قوله السابق والبلدان من قوله فان لم ينص له على شيء الخ اذ من لازم  
هذا التعميم خصوصاً مع لفظ الجمع السفر وقد يجاب بجمع التلازم اذ قد ينقل الأذن في السفر عن اطلاق الأذن في  
البلدان فيما اذا أذن له في السفر الى بلد معين كما ينقل اطلاق البلدان عن الأذن في السفر في أنه يجوز له  
التصرف في المال في أي بلد ووجه فيه من غير ان يسافر هو به أو يقال ان ما صرف في صحة التصرف لا في الجواز  
وعدمه وما هنا في جواز الانتقال به فليتأمل (قوله ومخاصمة في عهدة) قال الاسنوى العهدة المطالبة الناشئة عن  
المعاملة فلا يخصم سارقاً ولا غاصباً وليس له الدعوى عليه كما صرح به الرافعي في عامل القراض وهذا مثله فتأمل  
أه شو برى وقال في شرح الروض العهدة التبعة والغرم والمواخذة (قوله ولا ينزل بذلك) أي ولا باستئلاذ  
السيد له لو كان أمته ولا يجنون منه أو من سيده أو غمائه كذلك ولا يعزل نفسه لانه استخدام وينزل باجارة سيده  
له ويكاتبه ولو فاسدة وبزوال ملك سيده عنه أه قل على الجلال (قوله أيضا ولا ينزل بذلك) وبقي ما لوجن  
أو أئتم عليه ثم أفاق هل يحتاج الى اذن جديد أم لا فيه نظر والاقراب الثاني لانه استخدام وتزد فيه سم على  
منه أه ع ش على مر (قوله وله التصرف في البلدة التي أبق اليها) وهل يتقيد بذلك بما اذا تساوى نقداهما  
أم لا فيه نظر والاقراب انه يتصرف فيها بما يتصرف به في محل الأذن من ثمنه بلده أو غيره حيث كان فيه ربح  
وقلنا يبيع بالعرض كما في عامل القراض واذا اشترى شيئاً يزيد ثمنه في محل الشراء على ثمنه في محل الأذن لم يجز  
الا اذا غلب على ثمنه حصول ربح فيه كان كان يتسربل في محل الشراء بزيادة على ما اشتراه أه ع ش  
على مر (قوله بحيث يصح تصرفه لنفسه) بان يكون بالغاً راشداً قال جج والاوجه اشتراط رشده حتى  
في شرائه نفسه من سيده وان كان عقد عتاقه لانه يعطى حكم البيع في أكثر أحكامه أه شو برى (قوله وليس  
له بالأذن فيها نكاح) كما لا يخبر لو اذن له فيه ولو دفع له العا وقال اجعل هـ ذرأس مالك واتجر أو تصرف واتجر  
جازه ان يشتري في ذمته بأكثر منها كذا في الروضة وظاهره انه لا يكفي الاقتصار على تصرف مع قوله رأس مال  
ولو قال اتجر فيها جاز ان يشتري بقدرها في ذمته ولم يرد عليها ولو اشترى بعينها ثم تلفت قبل القبض انفسج البيع  
ولو اشترى بعينها ثم أقبضها للبائع ثم عادت عليه بفسخ لم يجز في التصرف فيها الى تجديد اذن أه حل (قوله  
ولا تبرع) أي بساتر التبرعات من هبة وعارية وغيره ما ولو بشئ من قوته فيما يظهر نعم ان غلب على نفسه رضا  
السيد بذلك جاز أه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ولو بشئ من قوته أي ولو كان قتر على نفسه  
فلو خالف وتبرع ضمن المتبرع عليه ذلك السيد والقول قوله في قدر ما يغرمه وهو قوله جاز أي خصوصاً الثاني الذي  
لا يعود منه نفع على السيد كقصة فضلت عن حاجته موقوف مالاً له تبرع هل يجوز له التبرع بما شاء أو يتقيد  
ذلك باقل معمول فيه نظر والاقراب الثاني للشك فيما زاد عليه فيمنع منه احتياطاً لحق السيد فلوطن رضاه بزيادة  
على ذلك جاز أه وقال الشيخ غير ممن التبرع اطعام من يخدمه ويعينه في الاسفار أه سم على المنهج أقول  
قد يمنع ان هذا من التبرع حيث حرت العادة به وينزل علم السيد بذلك منزلة الأذن فيه ويكون ما يصرفه على من  
يخدمه كالاجرة التي يدفعها عند الاحتياج للاستجار للعمل ونحوه سيما اذا علم بحسب العادة انه حيث انتفى  
التبرع على من يعينه لم يفعل أه ع ش على مر (قوله ومنفعة) نعم لو تعلق حق ثالث بكسبه بسبب نكاح

تصرف بحسب اذنه) بل  
السيد أي بقدره فان أذن  
له في نوع أو وقت أو مكان  
لم يتجاوز به ويستفيد بالأذن  
فيها ما هو من نواحيها كنشر  
وطى وحمل متاع الى خانوق  
ورد بعب وخجاصمة  
في عهدة (وان أبق) فانه  
يتصرف بحسب اذنه  
ولا ينزل بذلك لانه معصية  
فلا توجب الجزوه التصرف  
في البلدة التي أبق اليها الا ان  
خص سيده الأذن بتصرفها  
وظاهر ان شرط صحة تصرف  
الرقيق بالأذن كونه بحيث  
يصح تصرفه لنفسه لو كان  
حر (وليس له) بالأذن فيها  
(نكاح ولا تبرع ولا تصرفاً  
في نفسه) رقية ومنفعة ولا في  
كسبه

أو ضمان بأذن سيده كان له أن يوجب نفسه من غير إذن سيده وإن يوجب أموال التجارة من رقيق وثياب وغيرهما  
 اهـ حل (قوله ولا إذن لرقبته) اضافته اليه لجواز التصرف فيه اهـ شرح مر (قوله ولا إذن لرقبته  
 أو غيره في تجارة) أي بغير إذن السيد لا تنفاه الاذن له في ذلك فان أذن له فيه جاز ويهزل الثاني بعزل السيد له  
 وإن لم ينزع من يد الأول هذا كله في التصرف العام فان أذن المأذون لعبسدة التجارة في تصرف خاص كشرائه  
 أو بجاز كما صححه الامام وجزم به الغزالي وابن المقرئ وإن اقتضى كلام البغوي المنع لأنه يصدر عن رأيه ولأنه  
 لا غنى له عن ذلك وفي منعه منه تضيق عليه اهـ شرح مر (قوله ولا ينفق على نفسه من مال التجارة)  
 والقياس أنه يرجع الحاكم في غير سيده ليأذن له في الانفاق على نفسه فان تعذر جاز له الاستقلال بالانفاق  
 للضرورة وليس له الاقراض على المعتمد زى (قوله ولا ينفق على نفسه) بخلاف أموال التجارة كالعبسدة  
 فينفق عليها من مال التجارة اهـ شيخنا (قوله ولا يعمل سيده) أي ولو بطريق الوكالة عن الغير بأن  
 وكل الغير السيد لأنه صار يشتري من مال نفسه اهـ عبسدة البر (قوله أيضا ولا يعمل سيده) أي  
 ولا مأذونا للسيد ببيع أو غيره لأن تصرفه اهـ مر اهـ ع ش (قوله بخلاف المكاتب) أي ولو فاسدة  
 لأنه مستقل كافي التهذيب وهو مقتضى اطلاق الشارح كرو عبارة العلامة الشوبري قوله بخلاف المكاتب  
 الخ أي كتابة صحيحة اما فاسدة الكتابة فلا يعمل سيده كما صرح به ابن المقرئ في روضه في بابها قال وهذا يخالف  
 ما نقله في الروضة عن الامام والغزالي أن له أن يعمل كالمكاتب كتابة صحيحة وقد راجعت كلام التهذيب فرأيت  
 بما فرقه على ضعیف فالأقوى قول الامام والغزالي أي من أن له أن يعمل المكاتب كتابة فاسدة وصحيح في  
 الجاشية ما نقله في الروضة عن التهذيب فهو المعتمد اهـ ع ش (قوله بخلاف المكاتب) أي استقلالاً اما  
 المكاتب تبعاً كولد المكاتب الحادث بعد كتابتها فلا تجوز له معاملة السيد ولو قلنا بوقف كسابه وهو المرجح لانا  
 لا نجزم فيها بما جزمنا به في كسب المكاتب يعني استقلالاً وذلك يقتضي بطلان تصرفه معه قال البلقيني ولم  
 أر من تعرض له وهو فقه حسن وأقره عليه الشيخ وكتب عليه ويجوز معاملة البعض مع السيد في الاعيان  
 مطلقاً وفي الذمة إذا كان بينهما ما ياتى قاله البلقيني قال ولم أر من تعرض لذلك وهو من دقيق الفقه اهـ وأقره  
 عليه هو الشيخنا فيما كتبه بهما شرح الروض في كتاب المكاتب اهـ شوبري (قوله بخلاف المكاتب)  
 راجع لجميع ما تقدم فهو مفهوم الرقيق فيما مر اهـ شيخنا وأصله للهابي وهو غير صحيح لأنه يقتضي أن  
 المكاتب يصح تزوجه وتبرعه بغير إذن سيده مع أنه ليس كذلك كما هو منصوص عليه في المتن في باب الكتابة  
 فالأولى ما تفيد عبارة الشوبري من أنه راجع للأخبر فقط وهو قوله ولا يعمل سيده أي بخلاف المكاتب  
 فإنه يصح أن يعمل سيده لأنه معه كالأجنبي فهو مفهوم التعليل أي قوله لأن تصرفه لسيدته اذ يفهم منه أن  
 الذي يتصرف لنفسه وهو المكاتب يصح أن يعمل سيده (قوله وسبأني في الاقرار الخ) مراده بهذا الاستثناء  
 من القسم الأول لأن الاقرار المذكور يصح بالأذن وبغيره ومراده أيضاً الاعتذار عن ترك ذكره هنا وإن ذكره  
 في كتاب الاقرار اهـ شيخنا وعبارته في كتاب الاقرار وقبل اقرار رقيق بوجوب عقوبة وبدن جنابة ويتعلق  
 برقبته فقط إن لم يصدق سيده وقبل عليه بدن تجارة أذن له فيها (قوله ومن عرفه الخ) لا يخفى أن المعرفة  
 هي التصديق الجازم وقد يطلق على غير الجازم الذي هو الطرف الرابع كما أن العلم التصديق الجازم وقد يراد  
 به الطرف الرابع فهل المراد بالمعرفة هنا حقيقة أم يشمل الظن وخرج من لم يعرف رقبته فانه تجوز  
 معاملة من تجوز معاملة من لم يعرف سفيه ولا رشده ولم يتقدم عليه بجر بالسفاهة ولو اشترى مأذوناً في التجارة  
 مع أموال التجارة التي بيده لم يشترط أن يأذن له المشتري في التصرف في ذلك المال حيث علم الأذن له قاله  
 ابن الرفعة ورده والشيخنا بأن يبيع المأذون له بجر عليه فلا بد من إذن المشتري له وفي الخادم أن هذا مستثنى  
 من كون يبيع المأذون بجر عليه أي بحل كونه بجر عليه إذا باعه دون أموال التجارة اهـ حل والمعتمد أنه

(ولا إذن) لرقبته أو غيره  
 (في تجارة) لأنها لا تتناول  
 شيئاً منها ولا ينفق على نفسه  
 من مال التجارة وتعبيرى  
 بالنبرع والتصرف أعم من  
 تعبيره بالنصدق والاجارة  
 (ولا يعمل سيده) ببيع  
 وشراء واجارة وغيره لأن  
 تصرفه لسيدته بخلاف  
 المكاتب وسبأني في  
 الاقرار خمسة اقراره بدون  
 معاملة وبغيرها (ومن عرف  
 رقبته لم يعمل) أي لم يجز أن  
 يعمل (حتى يعلم الأذن  
 بسماع سيده



لا فرق بين بيعه وحده أو مع أموال التجارة اه شيخنا ح ف (قوله ومن عرف رقه الخ) أي تحقق رقه ولا  
يكفي فيه قرينة كونه عليه رضى العبيد ومن ثم كان الاصح جواز معاملة من لم يعرف رقه ولا جريته كمن لا يعرف  
رشده ولا سفهه اه شرح مر (قوله أو بينة) المراد بالينة هنا اخبار عدلين أو رجل وامرأتين أو عدل إن  
لم يكن عندناكم اه شيخنا (قوله أو شيوخ) ولا يشترط وصوله لحد الاستفاضة الآتي في الشهادات فيما  
يظهر لما تقرر من أن المدار على الظن اه شرح مر وعبرة حل قوله أو شيوخ أي وإن لم يصل إلى حد  
الاستفاضة وإذا ظن فله عدم تسليم المال حتى يثبت الاذن عند الحاكم أو يقر السيد بالأذن له عند الحاكم  
أو عندما يثبت به شهادته انتهت (قوله حفظ المال) في تعليل عدم جواز المعاملة بهذا نظر إذا لم يلزم الإنسان  
حفظ ماله اه رشيدى (قوله وينبغي جوازه) أي التعامل المفهوم من المعاملة (قوله بخبر عدل واحد)  
هل ولو فاسقا اعتد صدقه كإرشاد إليه التعليل ويرشد أيضا إلى أن الظن المستند إلى قرينة الحلال كاف اه  
حل (قوله وإن كان لا يكفي عند الحاكم) والمعنى ينبغي الاكتفاء بخبر عدل واحد في جواز معاملته وإن كان  
خبر العدل الواحد لا يكفي في الثبوت عند الحاكم لو تنازع المعامل والسيد اه عبد البر كأن اشترى شيئا  
بشئ وطالبه البائع به ليس دفعه من الدراهم التي في يده فأنكر السيد أنه مأذون له في التجارة واختصم هو  
والمعامل عند الحاكم فطالب الحاكم من العامل بينة أن هذا العبد مأذون له فلا يكفي عدل واحد في الثبوت عنده  
اه شيخنا العزيزى وعبرة قل قوله كما لا يكفي الخ بمعنى أن المعامل يأتي إلى الحاكم ويقول سمعت السيد  
أذن أشاع بين الناس أنه أذن له أو يأتي العبد بعدل عند الحاكم يشهد له أنه سمع السيد أذن ليثبت له التصرف  
فليس للحاكم الحكم بثبوت التصرف له بذلك فقوله كما لا يكفي الخ تنظير لقوله وإن كان لا يكفي وفي بعض النسخ  
استقاط لفظة لا هذه وما بعدها فيكون تنظيرا لقوله وينبغي جوازه الخ وهذا هو الذي في كلام السبكي كما  
يصرح به كلام الدميرى وغيره (قوله كما لا يكفي سماعة) أي سماع المعامل بلا واسطة أي لا يعمل بقوله  
سمعته أي الاذن من سيده حتى يحكم الحاكم بذلك وإن كان يكفي سماعة لجواز معاملته وقوله ولا  
الشيوع أي لا يثبت الاذن عند الحاكم بالشيوع حتى يحكم بذلك وإن كان يكفي الشيوع لجواز المعاملة  
اه زى مع زيادة لشيخنا العشمائى وقوله أي لا يعمل بقوله سمعته وصورة هذه المسئلة أنه إذا أنكر السيد  
الاذن بعد المعاملة واختصم هو والمعامل وادعى العامل أنه سمع الاذن من السيد أو من الأشاعة لا ينطعمه  
ماذا كر عند الحاكم فلا يثبت الاذن عند الحاكم بما ذكر حتى يحكم به اه تقرير عزيزى (قوله كما لا يكفي)  
أي عند الحاكم سماعة أي المعلمل من السيد ولا يخفى أن لفظة لا في هذا وما قبله وجود في نسخ المصنف لكن  
مضروب عليها بالفلم ويدل على استقاطها ما نقله الدميرى عن السبكي وحينئذ يتوقف في قياس السماع من عدل  
على السماع من السيد فائبات لا واضح إلا أن كانت عبارة السبكي كما نقله الدميرى وإن لم ينقلها بالمعنى حرر أقول  
وعبارته في شرح الأصل بعد المتن ما نصه ظاهر هذا الكلام أنه لا يجوز بخبر عدل واحد وينبغي أن يجوز لأنه  
يحصل الظن وإن كان لا يكفي عند الحاكم كما أن سماعة من السيد والشيوع وقول الرقيق كذلك وكما في العبادات  
أو يقال إن المعاملات أضيق فباعتبارها ما اعتبره الشرع في نقل الأيدي اه حل (قوله كما لا يكفي) أي عند  
الحاكم أي في صحة الحكم فالثلاثة لا يكفي فيها وإن كفت في جواز المعاملة اه شيخنا (قوله وخارج بما ذكر  
قول الرقيق) أي وإن ظن صدقه لأنه يثبت لنفسه ولا ينفق الوكيل بالوكيل له بد في الجملة بدليل جواز  
معاملته بناء على ظاهر اليد تأمل اه شويرى (قوله لأنه منهم) أي وإن ظن صدقه ويحصل الخرج عليه بعق  
وبيع وظاهره وإن كان مع أموال التجارة وتقدم عن انضمام ما يتخالفه هبة ووقف وكاتبه وأجارة بخلاف  
الاستيلاء اه حل (قوله ولو تلف في يده مأذون له الخ) محل ذلك في البيع الصحيح إذا الاذن لا يتناول الفاسد  
فالمأذون في الفاسد كغيره المأذون فيتعلق الثمن بذمته لا بكسبه صرح بذلك البغوى اه شرح مر (قوله في يد

أوبينية أو شيوخ) بين  
الناس حفظا لماله قال  
السبكي وينبغي جوازه  
بخبر عدل واحد لحصول  
الظن به وإن كان لا يكفي  
عند الحاكم كما لا يكفي  
سماعه من السيد ولا  
الشيوع وخارج بما ذكر  
قول الرقيق أن مأذون لي فلا  
يكفي في جواز معاملته لأنه  
متهم (ولو تلف في يده مأذون له  
(ثمن سلعة باعها فاستخفت)  
أي نخرحت مسخرة

ماأذن له الخ) بل أوفى بدعيه اه شرح الروض \* (فرع) \* أذن لعبده في استئجار عين فاستأجرها فقلت في  
 يده تعلق ضمانهم بذمة السيد والعبد وقال الامام الاقنيس انه لا يتعلق بذمة السيد اه وحزم في العباب بالاول  
 وارضاء مر قال لانه لا يشترى به فصدقوه دفعه اليه فهو كالأودع ودعيه عند عبد فأتلفها أو تلفت في يده قاله القاضي  
 من ثيابك حتى يراه ليشتريه فصدقوه دفعه اليه فهو كالأودع ودعيه عند عبد فأتلفها أو تلفت في يده قاله القاضي  
 في فتاويه اه والظاهر ان الوديعة المذكورة لا يضمنها السيد ولا تعلق لها بذمة ولا ماله فخرها من محالها وانظر هل  
 صورة هذه المسئلة انه تبين عدم اذن السيد اذ لو تبين اذنه فمن التي قبلها حرره والذي تحرر في الوديعة اذا أتلفها  
 العبد انما اتعلق برقبته وان اذن له السيد في الاستئجار بل وفي اتلافها كما صرح به شيخنا في شرح الارشاد  
 ووافق عليه مر خلافا لما في الحاوي والبهجة في هذا الباب اه سم (قوله رجع عليه مستر ببدله) أي ولو بعد  
 عتقه ولا يرجع على سيده بما غرمه بعد العتق بخلاف عامل المضاربة والوكيل فان لرب الدين مطالبته ما اذا غرما  
 رجعا لان ما غرمه بعد العتق مستحق بالتصرف السابق على عتقه وتقدم السبب كتقدم المسبب فالغرم بعد  
 العتق كالغرم قبله اه سلطان (قوله لانه المباشر للعقد) أي دون السيد وفيه ان كون العقد له يقتضي تعلق  
 ذلك بذمة كالموكل الذي لم يباشر العقد اه حل (قوله نقول الاصل الخ) أشار به الى ان صحته شرعا متوقفة  
 على اضمار المضاف فهو من دلالة الاقتضاء المقررة في الاصول ومثله لا اعتراض عليه كما يعرف مما هاتك فليتأمل  
 قاله الشيخ فمن ثم لم يقل أولي مما عبر به اه شورى (قوله وان كان بيد الرقيق وفاء) تعميم في الصورتين قبله  
 (قوله وان أعنته أو باعه) ولا نظر لحصول الجبر عليه بذلك اه حلي (قوله بل بمال تجارته) أي وبذمة أيضا  
 بدليل قوله ثم ان بقى الخ (قوله قبل حجر) ويحصل بيعة أو اعتاقه صرح به في الروض قال في شرحه وفي معني  
 ذلك ما ينزل الملك كهبته ووقف في كتابته وجهان حزم في الانوار بانهم ايجروا لا ووجه ان اجارته كذلك اه  
 وقضيه انه لو اذن له ان يتجره مطلقا أو جرمه ولو يوما واحدا يكون جبراً مطلقا وقد يشكك عليه ما اذا منع الوكيل  
 من التصرف يوما حيث ينعزل فيه دون ما بعده فليتأمل اه شورى (قوله قبل حجر) أي وبعد لزوم الدين  
 لا من حين الاذن كالنكاح بخلاف الضمان والفرق ان المضمون ثابت من حين الاذن بخلاف مؤن النكاح  
 والدين اه سل (قوله ثم ان بقى بعد الاداء) أي الاداء مما ذكر أي من مال التجارة وكسبه قبل ان يتجر  
 عليه اه حل (قوله يكون في ذمة الرقيق الخ) مقتضى هذا انه لا يكاف الكسب ليو في هذا الباقي والمصرح به  
 في كلامهم وجوب الاكتساب ونظر فيه الزركشي بان قياس المفلس ان لا يكاف ذلك اه حل (قوله ولا  
 ينافي ما ذكر) الى قوله مطالبته هذه المطالبة هي المذكورة في المتن وهو قوله وله مطالبته السيد به الخ وقوله  
 والمراد به بطالب الخ المراد بالمطالبة المذكورة في الابراد وهو قوله ولا ينافي الخ أو المراد بالمطالبة في قول المتن وله  
 مطالبته السيد الخ وهذا أحسن لان فيه شرحا للمتن فعوله ليو في مافي يد الرقيق راجع للغاية التي ذكرها  
 الشارح سابقا بقوله وان كان بيد الرقيق وفاء وقوله وفائدة مطالبته السيد بذلك الخ راجع للمطوى تحت  
 الغاية المذكورة فلو ذكر قوله والمراد الخ بعد قول المتن كما يطالب بثمن ما اشتراه الرقيق لكان أحسن (قوله  
 ولا ينافي ما ذكر الخ) قال السبكي سبب هذا التناقض ان المذكور لا طريقة الامام وتايباه وطريقة  
 العراقيين والخراسانيين ونص الامام يشهد له بجمع الرافعي بينهما فليزوم ما لزم اه سل (قوله من ان ذلك)  
 أي دين التجارة وقوله مطالبته أي سواء كان في يد الرقيق وفاء أم لا اه حل (قوله بدليل مطالبته القريب  
 الخ) أي مع عدم ثبوت مافي ذمتها اه شرح مر (قوله والمراد به بطالب الخ) هذا راجع لقول المتن  
 وله مطالبته السيد به كما يطالب بثمن ما اشتراه الرقيق (قوله ليو في مافي يد الرقيق) أي ما حقه ان يكون في يده  
 وهو مال التجارة أصلا وربما اه حل (قوله لا من غيره) أي لان الدين لا يتعلق به كما تقدم أي لا يجب عليه  
 ان يوفي من غير مافي يد الرقيق من مال التجارة أو ما كسبه قبل الحجر اه حل (قوله ولو مما كسبه الرقيق) أي

(رجع عليه مستر ببدله)  
 أي عنها لانه المباشر للعقد  
 فتعلق به العهدة فنقول  
 الاصل يبدلها أي بدل  
 ثمنها (وله مطالبته السيد  
 به كما يطالب بثمن ما اشتراه  
 الرقيق) وان كان بيد الرقيق  
 وفاء لان العهدة فكأنه  
 العاقد (ولا يتعلق دين  
 تجارته برقبته) لانه ثبت  
 برضا مستحقة (ولا بذمة سيده)  
 وان أعنته أو باعه لانه المباشر  
 للعقد (بل) يتعلق (بمال  
 تجارته) أصلا وربما  
 (وبكسبه) باسطياد ونحوه  
 بتقدير ذته بقولي (قبل حجر)  
 فيؤدي منهما الاقتضاء العرف  
 والاذن ذلك ثم ان بقى بعد  
 الاداء شيء من الدين يكون  
 في ذمة الرقيق الى أن يعتق  
 فيطالب به ولا ينافي ما ذكر  
 من أن ذلك لا يتعلق بذمة  
 السيد مطالبته به اذا يلزم  
 من المطالبة بشئ ثبوته في  
 الذمة بدليل مطالبته القريب  
 بنفقة قريبه والموسر بنفقة  
 المضطر والمراد به بطالب  
 ليو في مافي يد الرقيق لا من  
 غير مافي يد الرقيق كسبه الرقيق  
 بعد الحجر عليه



ولو كان ذلك الغير الخ وان كان بيد الرقيق أى مالم يأخذ هذه السيد منه لانه لا يستحق ان يكون في يده اه  
 حل (قوله وفائدة مطالبة السيد الخ) أى فهمى ظاهرة ان كان بيده وفاء كما أشار اليه بقوله والمراد انه الخ وأما ان  
 لم يكن فاحتمال انه يؤدى الخ انتهى (قوله لانه) أى للسيد به أى الدين وقوله فى الجملة أى فى هذه الصورة  
 وانما كان له تعلق بالدين فى هذه الصورة لانه اذن له فى التصرف فكان اذنه سببا فى لزومه بخلاف المسروق  
 والمغصوب فلا علاقة للسيد به وبعبارة أخرى قوله فى الجملة احترازا لما اذالم يبق فى يد الرقيق شئ فانه يتعلق  
 بدمته وليس للسيد علاقة به حينئذ اه (قوله ولا يملك الرقيق) أى بسائر أنواعه الا المكاتب والمبعض  
 فملك ببعضه الحر وكتب أيضا ولو مديرا وأما ولد بخلاف المكاتب فانه يملك كالمبعض ومسئلة التملك تشملها  
 الترجمة دون مسئلة عدم التملك اه حل (قوله واضافة المالك الخ) أى والاضافة التى طاهرها المالك الخ وفى  
 بعض النسخ واضافة المال وهى أولى اه عشاوى وقوله لا لاهلك والالتفاتى قوله فانه للبائع اه قل  
 على الجلال وعبارة أصله مع شرح م ر ولا يملك العبد أى الفنى كله بسائر أنواعه ما عدا المكاتب ولو بتمليك  
 سيده أو غيره فى الاظهر لانه ليس أهلا للملك اذ هو مملوك فأشبهه بهيمة لقوله تعالى عبد المملوك كالا يتدر على  
 شئ كالا يملك بالارث واضافة المالك له فى خبر الصحيحين من باع عبدا وله مال فماله للبائع الا ان يشترط المبتاع  
 للاختصاص بالاملاك والالفاظ وجه له لسيدته والثانى وهو القديم يملك لظاهر ما مر وعليه فهو ملك ضعيف يملك  
 السيد انتزاعه منه ولا تجب فيه الزكاة وليس للعبد التصرف فيه بغير اذن السيد واحترز بالسيد عن الاجنبى  
 فلا يملك بتمليك غيره ما قاله الرافعى فى الكلام على الموقوف عليه وفى الظاهر فى تكفير العبد بالصوم وأجرى  
 فيه ما وردى اختلاف نعم لو قبل الرقيق هبة أو وصية من غير اذن صم ولو مع نهى السيد عن القبول لانه  
 اكتساب لا يستعقب عوضا كالاختطاب ودخل ذلك فى ملك السيد فمهر الا أن يكون الموهوب أو الموصى به أصلا  
 أو فرعاً للسيد تجب نفقته عليه حال القبول لنحو زمانة أو صغر فلا يصح القبول ونظيره قبول الولي لولي له ذلك اه  
 \* (كتاب السلم) \*

من المعلوم ان السلم من افراد البيع كما يعلم من تعريفه بقوله هو بيع موصوف الخ وانما أفرد به بكتاب لانفراده  
 أى اختصاصه بالشروط السبعة الاتية فالغرض من هذا الكتاب ذكرها اه شرح م ر بالمعنى (قوله  
 ويقال له السلف) لكن هذه اللغة مشتركة بينه وبين القرض فلذلك عدل عنها فى الترجمة الى تلك لكن  
 الانسب بما يأتى حيث جعل القرض فصلا مندرجات الكتاب ان يترجم بالمشتركة فلاحسن انه اختار ترجم  
 بهذه لارد على ابن عمر حيث كره تسميته سلما اه شيخنا وفى حل قوله ويقال له السلف سمي بالاول لتسليم  
 رأس المال فى المجلس والثانى لتعديده على المسلم فيه وكراه ابن عمر لفظ السلم ولعل عدم اقتصار الفقهاء على  
 السلف لانه قوى اشتراكه بين هذا والقرض بل صار يتبادر منه القرض أو أنهم لم ينظروا والخالفه ابن عمر لان  
 الشافعى لم يوافق على ذلك اه (قوله ويقال له السلف) أى لغة وهذه الصيغة تشعر بان السلم هو الكثير  
 المتعارف وان هذه اللغة قليلة اه ع ش على م ر (قوله والاصل فيه الخ) أى ولان فيه رفعا لان أرباب  
 الضباع قد يحتاجون لما ينفقونه على مصالحها فيسئلون على الغلة وأرباب الديون ينتفعون بالرخص بفوز  
 لذلك وان كان فيه غرر كالاجارة على المنافع المدومة اه شرح م ر (قوله فسرهما ابن عباس) أى فسر  
 الدين الذى فيه السلم أى بدين السلم أى المسلم فيه اه شيخنا فاطالب فيه للمسلم اليهم فكانه قال اذا تباينتم  
 بدين أى تحببتم ديننا فى ذمتكم وهو المسلم فيه الى أجل مسمى (قوله من أسلف فى شئ) أى من أراد ان يسلف  
 فى مكيل فليكن مع ابوما أو فى موزون فليكن معلوما أو الى أجل فليكن معلوما لانه حصره فى المكيل والموزون  
 والمؤجل لانه عند الاطلاق يكون حالا فلا ينافى ما يأتى ان السلم يكون فيما بعد كاللبن أو فيما يندرع كالشباب  
 أو فى غيرها كالحيوان وسيصرح بان صحة السلم الحال أولى من صحة المؤجل لانه لا غرر فيه اه حل (قوله

وفائدة مطالبة السيد  
 بذلك اذالم يكن فى يد الرقيق  
 وفاء احتمال أنه يؤديه  
 لانه به علاقة فى الجملة وان لم  
 يلزم ذمته فان أداه برئت ذمة  
 الرقيق والا فلا (ولا يملك)  
 الرقيق (ولو بتمليك) من سيده  
 أو غيره لانه ليس أهلا للملك  
 واضافة المالك اليه فى خبر  
 الصحيحين من باع عبدا وله  
 مال فماله للبائع الا أن  
 يشترط المبتاع للاختصاص  
 بالاملاك وتعبيرى بما ذكر  
 أعم من قوله ولا يملك عبدا  
 بتمليك سيده

\* (كتاب السلم) \*  
 ويقال له السلف والاصل  
 فيه قبل الاجماع آية يأبها  
 الذين آمنوا اذا تباينتم  
 بدين قسرها ابن عباس  
 بالسلم وخبر الصحيحين من  
 أسلف فى شئ فليسلف فى  
 كيل معلوم

من أسلف) أي من أراد السلف في شيء والخ ومثله في ج وعبرة مر من أسلف في شيء فليس في كمال الخ  
 قلعهما وايتان وقضية انه لا يجوز فيها قدر بالذرع والعدو هو غير مراد وانما عبر بذلك جريا على الغالب  
 وحقيقة الكلام من أسلف في مكيل أو موزون فليكن معلوما كبله ووزنه اه ع ش (قوله ووزن معلوم)  
 الواو بمعنى أو لا يجوز الجمع بين الكيل والوزن اه ع ش على مر (قوله هو) أي السلم شرعا وأما لغة  
 فلم يذكره المصنف ولا غيره من الشافعية لكن ذكر العلامة من لا مسكين من الحنفية في شرح الكتران معناه  
 لغة الاستعمال وقال شيخنا لغة التقديم أو التأخير اه برماوى وفي المصباح السلم في البيع كالسلف لفظا  
 ومعنى واسلمت اليه بمعنى أسلفته اه (قوله يبيع شيء موصوف الخ) يؤخذ من جعله يباعا أنه قد يكون صريحا وهو  
 ظاهر وقد يكون كناية كالكتابة وإشارة الأخرس التي يفهمها الفطن دون غيره اه ع ش على مر ويؤخذ  
 من كون السلم يباعا أنه لا يصح إسلام الكافر في الرقيق المسلم وهو الأصح كما في المجموع وان صح ما وردى صحته  
 وتبعه السبكي ومثل الرقيق المسلم المرتد كما في البيع اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله لا يصح  
 إسلام الكافر في الرقيق ومثل ذلك كل ما يمنع تلك الكافرة كالصحف وكتب العلم والسلم من الحربى في السلاح  
 ومفهوما ان المسلم اذا أسلم للكافر في عبد مسلم صح قال ج الذي يقع فيه عدم الصحة مطلقا أي سواء كان حاصلا  
 عند الكافر أم لا أقول لندرة دخول العبد المسلم في ملك الكافر فأشبهه السلم فيما به وجوده ولا يرد ما لو كان في  
 ملكه مسلم لان ما في الذمة لا يخصص فيه ولا يجب دفعه عما فيه أو يجوز تلفه قبل التسليم فلا يحصل به المقصود (قوله  
 موصوف في ذمة) قال المحلى بالجرأى فوصوف صفة لوصوف محذوف أي شيء موصوف كما أشار إليه الشارح  
 وانما فعل كذلك لان البيع لا يصح وصفه في الذمة فلا ترقى بالرفع كان المعنى يبيع موصوف في ذمة والبيع لا يصح  
 وصفه بكونه في الذمة الا بالتجوز كان يقال موصوف مبيعة أو ما تعلق به أو نحو ذلك ولا حاجة اليه اه ع ش على  
 مر \* (قائده) في شرح المواهب الزرقا في مائنه الذمة تطلق على العهد والامان والضمان والحرمة والحق  
 سميت ذمة لان تركها يوجب الذم ثم سمي محل الالتزام به في قول الفقهاء ثبت في ذمته كذا قال القرافي في قواعدهم  
 يعرف أكثر الفقهاء معناها وحقيقة معناها حتى ظنوا انها أهلية المعاملة أو صحة التصرف وليس كذلك لان كلا يوجد  
 بدون الآخر وهى عبارة عن معنى مقدر في المكاف قابل للالتزام والالزام مسبب عن أشياء خاصة في الشرع  
 وهى البلوغ والرشد وعدم الجور وهى من خطاب الوضع (قوله بلفظ سلم) ولا بد من ذكر لفظ السلم من المبتدى قبل  
 قبول الآخر ولا عبرة به في المجلس قال البلقينى وليس لنا عقد يشترط على لفظ بعينه الا السلم والنكاح والكتابة  
 اه قل على الجلال (قوله لانه بلفظ البيع الخ) تعبد لمحذوف أي لا بلفظ بيع لانه الخ اه (قوله لانه بلفظ  
 البيع يبيع الخ) هذا هو المعتمد وينبئ عليه انه تصح الخوالة به وعليه ولا يشترط قبض الثمن في المجلس وان كان  
 يشترط تعيينه فيه ويصح الاستبدال عنه ويدخله خيار الشرط وأما على الضعيف فلا يجري فيه واحد من هذه  
 الأربعة اه شيخنا وفي قل على الجلال المعتمد انه ان وقع بلفظ البيع كان يبيعا اعتبارا باللفظ والاحكام  
 فيه تابعة للفظ فلا يشترط قبض ثمنه في المجلس ويصح الاعتياض عنه وتكفى الخوالة به وعليه ويقبض بثمنه  
 لو كان رقيقا وبالوضع بين يديه وغير ذلك من الاحكام نعم لا بد من تعيينه أو تعيين مقابله في المجلس ليخرج عن بيع  
 الدين وتقدم انه لا يصح الاعتياض عن المبيع في الذمة ولو غير مسلم فيه وما في المنهج ههنا من الاضطراب والترجيح  
 مما يخالف ما ذكره غير معتمد اه (قوله لكن الاحكام تابعة للمعنى) سيأتى انهم انما يرجحون للمعنى اذا قوى ولم  
 يبين السبب الذى اقتضى قوة المعنى هنا وله كونهم اشتروا فيه شروطا ورتبوا عليه أحكاما تناسب رعاية  
 المعنى تمنعهم الاستبدال عن رأس مال السلم على ما يأتى في كلامه والافليس في اللفظ ما يدل على قوة المعنى اه  
 ع ش (قوله تابعة للمعنى) وقد سوى في المتن على انها تابعة للفظ حيث قال فلو أسلف في معنى اه شيخنا (قوله  
 حتى يمنع الاستبدال فيه) أي ثمنه ومثله لكن بشكل عليه قوله كما مر لان الذى مر له هو صحة الاستبدال عن دين

ووزن معلوم الى أحصل  
 معلوم (هو يبيع) شيء  
 (موصوف في ذمة بلفظ سلم)  
 لانه بلفظ البيع يبيع  
 لا سلم على ما صححه  
 الشيخان لكن نقل الاسنوى  
 فيه اضطرابا وقال الفتوى  
 على ترجيح انه سلم وعزاه  
 للنص وغيره واختاره السبكي  
 وغيره والتحقيق انه يبيع  
 نظر اللفظ سلم نظرا للمعنى  
 فلا منافاة بين النص وغيره  
 لكن الاحكام تابعة للمعنى  
 الموافق للنص



غير مثنى كدين فرض الخ وقد يقال لا اشكال ويجعل قوله كما مر أى بالنسبة للمثنى الذى وقع فى كلامه وبالنسبة  
 للمثنى الذى وقع فى كلام غيره فى ذلك الموضع كالروض والعباب فانهم ما خرجوا من الاستبدال على رأس مال السلم  
 اه ع ش وحى تغريعية فالعمل بعدهما فروغ (قوله حتى يمنع الاستبدال فيه) أى فى المبيع اه  
 شوبرى والاولى ان يكون الضمير راجعاً للعقد بالنسبة لرأس مال السلم لان الاستبدال عن المبيع ولو مسلماً  
 فيه بمنع قطعاً سواء قلنا انه يبيع أو سلم وانما الخلاف فى رأس مال السلم فان قلنا انه يبيع صح الاستبدال عنه  
 وتأخير قبضه عن المجلس وشرط الخيار وان قلنا انه سلم لا يصح هذه الثلاثة ويكون قوله كما مر معناه نظير ما مر اه  
 ع ش ماوى وقوله بالنسبة لرأس مال السلم يشكل عليه قوله كما مر لان منع الاستبدال فى رأس مال السلم لم يجر له  
 والذى مر له هو صحة الاستبدال عن دين غير مثنى الان يقال كما مر أى فى كلام غيره فى ذلك الموضع كما قاله ع ش  
 (قوله كما مر) الذى مر له عدم صحة الاستبدال عن المثنى فى الذمة بلفظ يبيع أو سلم وكتب أيضاً قوله كما مر أى فى  
 قوله اما الدين المثنى كالمسلم فيه فلا يصح استبداله ولم يتعرض فيما مر لرأس مال السلم نعم عبارته ثم روى وصح  
 استبدال عن دين غير مثنى تقتضى صحة الاستبدال عن رأس مال السلم اذا كان فى الذمة لانه دين غير مثنى وقد  
 قدمنا ثم عن العباب وشرح الروض عدم صحة الاستبدال عنه اه حل (قوله وفاء الجمهور) انظر هل هذا راجع  
 للغاية وقوله خلافاً راجع لاصل الدعوة من تبعيتها للمعنى فيكون هناك خلافاً ويؤيد هذا ترك العاطف  
 أو هو وما بعده راجعاً لاصل الدعوة على تقدير العاطف أى وفاء خلافاً (قوله وبذلك الح) عبارة المنهاج  
 والتجفة فى باب الاجارة ويشترط فى اجارة الذمة ان عقدت بلفظ اجارة أو سلم تسليم الاجارة فى المجلس كرأس مال  
 السلم لان السلم فى المناقح فيمتنع فيها تأجيل الاجارة والاستبدال عنها والحوالة اليها وعليها والاراء عنها وانما شرطوا  
 ذلك فى العقد بلفظ الاجارة ولم يشترطوه فى العقد على ما فى الذمة بلفظ المبيع مع انه سلم فى المعنى أى بالضعف  
 الاجارة يوردها على معدوم وتعذر استيفاء دفعة ولا كذلك يبيع ما فى الذمة فيهما فخر واصله بان شرط قبض  
 الاجارة اه شوبرى ويمتنع فيها الاستبدال أى عن الاجارة وكذا عن المنفعة قبل تسليم الدابة اه شوبرى  
 (قوله اذا لم يذكر بعده لفظ السلم الح) انظر هل يكفي ذكر هذا فى المجلس ولو تراخى عن العقد لان الواقع فيه  
 كالواقع فى العقد ولا يظهر الثانى ويفرق بينه وبين نحو شرط الخيار والزيادة فى المبيع والنقص فى الثمن بان هذا  
 جزء من الصيغة بخلاف ما ذكرنا من اه شوبرى (قوله فلو أسلم فى معين) محترز قوله فى ذمة اه ع ش وترك  
 محترز قوله بلفظ سلم وقد استوفاه فى الشرح اه شيخنا (قوله كان قال أسلمت اليك هذا الثوب) أى أو ديناراً  
 فى ذمته فى هذا العبد اه شرح مر فدار البطلان على تعيين المسلم فيه سواء كان رأس المال معيناً أم لا  
 (قوله ولا يبيع) أى وان فوائده على الاقرب من احتمالين قاله جج اه شوبرى (قوله وهـ) اذ جرى على  
 القاعدة) الاشارة راجعة لقوله ولا يبيعاً وعبارة شرح مر ولا ينعقد بيعاً فى الاظهر مما لا يفادى الاكثرية من  
 ترجيحهم مقتضى اللفظ انتهت (قوله مع شروط المبيع) أى يبيع الاعيان لانه المتقدم فى كلامه ولقوله فيما يأتى  
 وعلم مما ذكرته الخ وحيث يفسر استثناء الرؤية وان كانت لا تنأتى فى المسلم فيه الذى هو محل الاستثناء  
 لكونه فى الذمة اه شيخنا وعبارة قل على الجلال قوله مع شروط المبيع أى الذى فى الذمة بغير لفظ السلم  
 فلا حاجة لاستثناء الرؤية كما فعله فى المنهج الان أراد بالمبيع المعين وهو غير صحيح انتهت (قوله غير الرؤية) أى  
 للمسلم فيه مع انه مبيع وتقدم اشتراط رؤية المبيع هـ ذا وأما رأس المال فيشترط رؤيته بمقتضى عموم قوله  
 مع شروط المبيع الا اذا كان فى الذمة سواء كان المسلم بصيراً أو أعمى اه (قوله سبعة أمور) لكن الاولان منها  
 متعلقان برأس المال والخسبة الباقية بعدهم متعلقة بالسلم فيه تأمل وهى حلول رأس المال وتسليمه فى المجلس  
 وبين محل التسليم والقدرة على تسليمه والعلم بقدرة العلم بأوصافه وذكره فى العقد اه قل على الجلال  
 (قوله حلول رأس مال) وهو المثنى اه شرح مر ويتجه فى رأس المال انه لا يشترط فيه عدم عزة الوجود

حتى يمنع الاستبدال فيه  
 كما مر وفاء الجمهور وخلافاً  
 لمضى الروضة كما لها ويبدل  
 لذلك ما ذكره فى اجارة  
 الذمة من انها اجارة ويمتنع  
 فيها الاستبدال نظر للمعنى  
 ثم يحل الخلاف اذا لم  
 يذكر بعده لفظ السلم  
 والواقع سلماً كما جزم به  
 الشيخان فى تقريب الصفة  
 (فلو أسلم فى معين) كان قال  
 أسلمت اليك هذا الثوب فى  
 هذا العبد قبل (لم ينعقد)  
 سلماً لا تنفك الدينونة ولا يبيعاً  
 لاختلال اللفظ لان لفظ  
 السلم يقتضى الدينونة وهذا  
 جرى على القاعدة من ترجيح  
 اعتبار اللفظ وقدير بحون  
 اعتبار المعنى اذا قوى  
 كترجيحهم فى الهبة بثواب  
 معلوم ان عقابها ببيعاً (وشروط  
 له مع شروط المبيع) غيـ  
 الرؤية سبعة أمور أحدها  
 وهو من زيادى (حلول  
 رأس مال) كالربا

ويفرق بينه وبين المسلم فيه بأنه لا غرر هنا لأنه ان قبضه في المجلس صح ولا يخلو خلافه ثم اهـ شوبري (قوله  
 وثانيها تسليمه بالمجلس) أي أو تسلمه مع رضا المسلم ولعله احتراز عن أخذه بالأكراه والأفلا حاجة لهذا القيد  
 وهذا شرط لدوام الصحة ولا يكفي عن تسليمه أو تسلمه تسليم المسلم فيه في المجلس كما هو جوابه اهـ حل (قوله  
 وتسليمه بالمجلس) تبين فيه أصالة هنا ولم يعبر بالتسليم كما عبر به في البيع بخلافه لتعبير أصله ثم بالتسليم كأنه  
 للإشارة إلى أنه يعتد بهذا التسليم وهو ما جرى عليه بعضهم فلا يكفي الاستبداد بالقبض قال حج لكن رددته  
 بأن الرويات صرحوا فيها بأنه لا يشترط القبض فيها والفرق بين البابين بعيد جدا فلا يلتفت إليه لاتفاقهم  
 على أنه قد يحتاط للربا بالاحتياط لغيره اهـ شوبري (قوله وتسليمه بالمجلس) المراد به ما يعبر به التسليم كما في الر بافلا  
 يصح مع النهي عنه كما لا يكفي الوضع بين يديه وقال مر لا بد هنا من التسليم بالفعل وقال بعضهم يكفي القبض  
 هنا ولو مع النهي عنه حذر من بطلان العقد وهو ظاهر وخرج بهذا ما لو قال لا بد منه اجعل ما في ذمتك رأس  
 مال سلم على كذا في ذمتك أو ذمة غيرك فلا يصح لأنه إما قابض مقبض من نفسه أو وكيل في إزالة ملك نفسه وكل  
 باطل ومن لازم التسليم غالبا كونه حالا فلا يصح فيه الاجل وإن قل وحل وقبض في المجلس اهـ قل على  
 الجلال (قوله وتسليمه بالمجلس) فلا بد من قبض رأس المال أو الزم بطل العقد أو قبض تسليم بعضه بطل فيما  
 لم يقبض وفيما يقبضه من المسلم فيه وصح في الباقي بقسطه كما لو اشترى شيئين فتاب أحدهما قبل القبض فيؤخذ  
 منه ثبوت الخيار وبه صرح في الأنوار وإن جزم السبكي بخلافه اهـ شرح مر وكتب عليه ع ش قوله  
 فيه وتخدمته ثبوت الخيار ظاهره أنه لكل من المسلم والمسلم إليه وهو خيار عيب فيكون فور يائتم رأيت في سم  
 على حج مانصه أي للمسلم إليه بخلاف المسلم لتقصيره بعدم قبض الجميع اهـ فليجروا ويراجع أقول قول  
 سم قريب وعليه فلو فسخ المسلم إليه ثم تنازعا في قدر ما قبضه فيه ينبغي تصديق المسلم إليه لأن الأصل عدم قبضه  
 لما بدعيه المسلم وليس هذا اختلافا في قدر رأس المال أو المسلم فيه لاتفاقهما على أن رأس المال كذا وإنما  
 الخلاف فيما قبضه منه والمعمد جواز الاستبداد بقبض رأس المال لأن باب الر با أضيق من هذا الباب  
 وصرحوا فيه بجواز الاستبداد بالقبض فهذا من باب أولى اهـ مر اهـ زى وقوله بقبض رأس المال أي إذا  
 كان معينا ما إذا كان في الذمة فلا مالم يعين في المجلس اهـ ع ش على مر (قوله تسليمه بالمجلس) أفهم  
 كلامه أنه لو قال أسلمت إليك المائة التي في ذمتك مثلا في كذا أنه لا يصح وهو كذلك بخلاف ما لو أسلم المودع  
 الوديعة للوديعة أي جعلها رأس مال سلم للوديعة فإنه يجوز من غير قبض لأنها كانت ملكا له قبل السلم  
 بخلاف ما ذكر اهـ شرح مر وكتب عليه ع ش قوله أفهم كلامه الخ واعتدل وجهه أن ما في الذمة لا يتعين  
 القبض صح ولا يأتي ذلك فيه مادام في الذمة وقوله بخلاف ما لو أسلم المودع الوديعة ومثل الوديعة غير هاتما  
 هو ملك للمسلم كالمعار والمستام والمؤجر وغير ذلك كما يفيد التعليل والمغصوب حيث جعله رأس مال سلم لمن يقدر  
 على انتزاعه وقبضه في المجلس بخلاف ما إذا لم يقدر على انتزاعه فلا تنق من هو بيد مودعه على خلاف ما كان  
 معتقدا فيه وأخذ منه من هو أقوى منه ودفعه لما سكه فسلمه المالك في المجلس فإنه لا يصح لأن ما وقع باطلا  
 لا ينقلب صحيحا وقوله لأنما كانت الخ وبهذا يفرق بين صحة السلم هنا وفساده فيما لو قال أسلمت إليك المائة التي في  
 ذمتك لأن المائة ثم لا يملكها المسلم إلا بالقبض لأن ما في الذمة لا يملك إلا بذلك وفيما لو جعل المسلم فيه رأس مال  
 سلم آخرا فإنه لا يجوز كالأجور به اهـ (قوله قبل التفرق) أي وقبل التخيير وهذا بيان للمراد من المجلس  
 حتى لو قاما وتماشيا منازل حتى حصل القبض قبل التفرق لم يضر اهـ ع ش على مر والقبض هنا معتبر  
 بما صر في باب المبيع قبل قبضه فلا بد في الغائب من مضي زمن الوصول ومن النقل والتفريق قبل تفرقهما اهـ  
 قل فلي الجلال وعبارة الخ أي قوله قبل التفرق مثل التفرق والتخيير وعليه ينبغي أن يأتي هنا على رأي المصنف

(و) ثانيها (تسليمه بالمجلس)  
 قبل التفرق أدلوا



ما تقدم في باب الرأى ان القبض بعد الخيار كاف تأمل (قوله لكان ذلك في معنى بيع الكالئ بالكالئ) أى  
الدين بالدين وانما كان في معناه ولم يكن منه لان هذا بيع دين منشأ وذلك بيع دين ثابت قبل يدين كذلك  
ولا يخفى انه يتخلص من بيع الكالئ بالكالئ بتعيين رأس المال أو تعيين المبيع في المجلس وذلك غير كاف هنا  
وقوله فلا يضم اليه غير فيه ان تعيينه في المجلس ينفي الغرر لانه بذلك يتعين اه حل أى فكلا التعليلين  
لا ينتج المدعى (قوله ولو منفعة) كما يجوز جعلها غنما وأجرة قودا كما سلمت اليك منفعة هذا أو منفعة نفسي  
سنة أو خدمي شهرا أو تعليني سورة كذا كما صرح به الروايات ولم يطلع عليه الاسنوى فحشه اه شرح  
مر (قوله ولو منفعة) حاصل ما تلخص من شرح مر هنا ومن عش عليه ان المنفعة يصح كونها رأس مال  
ان كانت معينة سواء كانت منفعة عقار أو غيره وان كانت في الذمة ويصح كونها مسلماتها ان كانت منفعة غير عقار لان  
غير عقار لما سبأ في الاجارة ان منفعته لا تثبت في الذمة ويصح كونها مسلماتها ان كانت منفعة غير عقار لان  
كانت منفعته لما ذكر (قوله وتسليمها بتسليم العين) أى الحاضرة اما الغائبة فتارة تكون بيد المسلم اليه وتارة  
تكون بيد غيره فان كانت بيده هو اعتبر في قبضها مضي زمن في المجلس يمكن فيه الوصول اليها وتخليتها أو نقلها  
وان كانت بيد غيره اعتبر مضي الزمن المذكور في المجلس والتخلية أو النقل بالفعل لما تقدم من ان التفصيل  
في قول المتن والشارح وقبض غير منقول الخ يحجز في جميع صور القبض أى قبض المبيع ورأس المال والمسلم  
فيه والمؤجر والاحرة وغيرها كما تقدم هناك في عش على مر وأشار اليه هناك أيضا (قوله وتسليمها بتسليم  
العين) فلو تلفت العين قبل فراغ المدة ينبغي انفساخ السلم فيما يقابل الباقي لتبين عدم حصول القبض فيه كما  
لو تلفت الدار المؤجرة قبل المدة فليحرج اه سم على منهج اه عش على مر (قوله لانها تابعة  
للعين) فلو تلفت تلك العين قبل فراغ المدة انفسخ السلم فيما يقابل البعض لتبين عدم حصول القبض فيه  
ولو كان رأس المال عبدا فاعتقه المسلم اليه صح اعتاقه وكان قابضه ومع ذلك لا بد من قبضه حقيقة قبل الفرق  
ليصح السلم فان لم يحصل لم يصح السلم وتبين بطلان العتق لان المعتبر في السلم القبض الحقيقي وفيه ان قبضه بعد  
عتقه وخروجه عن ملكه لا معنى له فينبغي ان يصح العتق دون العتق الآن يقال سوغ في ذلك لتسوف الشارع  
للعتق اه حل (قوله فلو أطلق رأس المال الخ) أى عن تعيينه في العقد اه شرح مر فلا يطلق  
هنا في مقابلة التعيين لاني مقابلة تفصيل سابق أو لاحق اه شورى (قوله كاسلمت اليك دينارا في ذمتي)  
ليس يقيد بل يكفي أسلمت اليك دينارا ويحمل على ما في الذمة اه عش على مر (قوله فانه يصح) أى  
كل من السلم والايديع والرد عن الدين وقوله في الثانية أى الرد عن الدين وقوله لان تصرف الخ تعليل للصحة  
بالنسبة للثانية أى الرد اه شيخنا (قوله لان تصرف أحد العاقدين مع الآخر لا يستدعي لزوم الملك)  
بل هو اجازة منه ما فلا يتوقف على لزوم الملك بخلافه مع الاجنبي فانه يستدعي لزومه أى لا بد ان يلزم والاول  
قبل بصحة ذلك قبل لزومه لزوم اسقاط ما ثبت لاحد المتبايعين من الخيار اه حل وبعبارة شرح مر  
لان تصرف أحد المتعاقدين في مدة خيار الآخر انما يمتنع اذا كان مع غيره الاخر لان صحته تقتضي اسقاط  
ما ثبت له من الخيار أمامه فيصح ويكون ذلك اجازة منهما اه وانظر هذا مع ما تقدم في باب الخيار من ان  
تصرف أحد العاقدين مع اجنبي في زمن خياره أو خيارهما صحيح ويصح كون فسخا من البائع واجازة من  
المشتري كما تقدم في قوله والتصرف كوطء واعتاق وبيع واجازة وتزويج من بائع فمخ ومن مشتري اجازة تأمل  
الا أن يحمل ما اقتضاه مفهوم الشارع من عدم صحة التصرف الذي هو الدفع عن الدين مع اجنبي على ما ذالم  
بغير الاخر لما تقدم اه اذا كان الخيار له ما يتوقف صحة التصرف من أحدهما على اجازة الآخر (قوله  
لا يستدعي لزوم الملك) كان المعنى لا يتوقف على لزوم الملك بل يصح قبل لزومه تأمل اه سبط طبرلاوى (قوله  
لان أحيل به) لم يقل أو عليه لاجل الغاية لانها لا تأتي في الحوالة عليه بل يفضل قبضه بين القبض وعدمه كما

لكان ذلك في معنى بيع  
الكالئ بالكالئ ان كان  
رأس المال في الذمة ولان  
السلم عقد غرر يجوز  
للمحاكمة فلا يضم اليه غرر آخر  
(ولو) كان رأس المال  
(منفعة) فبشرط تسليمها  
بالمجلس (وتسليمها بتسليم  
العين) وان كان المعتبر في  
السلم القبض الحقيقي كما  
سبأ في لان ذلك هو الممكن  
في قبضها لانها تابعة للعين (قوله  
أطلق) رأس المال في العقد  
كاسلمت اليك دينارا في ذمتي  
في كذا (ثم) عين و (سلم فيه)  
أى في المجلس (صح) لوجود  
الشرط (كألو أو دعه) فيه  
السلم اليه (بعد قبضه المسلم)  
أورده اليه عن دين فانه  
يصح خلافا للروايات في  
الثانية لان تصرف أحده  
العاقدين مع الآخر  
لا يستدعي لزوم الملك (لان  
أحيل به) من المسلم فلا يصح  
السلم (وان قبض فيه) أى  
قبضه الختم وهو المسلم اليه  
في المجلس لان الحوالة يتحول  
الحق الى ذمة الختم عليه فهو  
يؤديه عن جهة نفسه لا عن  
جهة المسلم نعم ان قبضه من  
الختم عليه أو من المسلم اليه

أشار إليه الشارح (قوله لان أحيل به) أي وجدت صورة حواله اذهبه الحواله باطلة وعبارة شرح مر ولو  
أحال به المسلم اليه على ثالثه عليه دين أو عكسه فالحواله باطلة بكل تقدير كما علم مما يأتي في بابها وإذا قبضه  
المحتال وهو المسلم اليه في الصورة الاولى في المجلس فلا يجوز ولا يصح إذا الحال عليه يؤديه عن جهة نفسه  
لا عن جهة المسلم ومن ثم لو قبضه المحتال من الحال عليه أو من المحتال بعد قبضه باذنه له وسيله في المجلس صح اه وكتب  
عليه ع ش قوله بكل تقدير قال في شرح الروض انوقف صحتها على صحة الاعتياض عن المال به وعليه  
وهي منتفية في رأس مال المسلم اه سم (قوله بعد قبضه باذنه) أي باذن جديد فلا يكفي ما تضمنته الحواله اه  
سم على منهج اه ع ش على مر (قوله ولو أحيل على رأس المال الخ) س يأتي في باب الحواله انهم لا تصح  
بدن السلم الشامل لرأس المال والمسلم فيه ولا عليه لعدم صحة الاعتياض عنه فغيبه نصريح بعدم صحة  
الاعتياض عن رأس مال السلم وبه صرح في شرح الروض خلافاً لما يقتضي كلامه في هذا الكتاب اه حل  
(قوله فان أذن المسلم اليه الخ) هذا تفصيل في مفهوم قوله السابق وتفرق قبل التسليم تأمل (قوله وعلم بما  
ذكرته أولاً) وهو قوله وشروطه مع شروط البيع (قوله من ان رؤية رأس المال) أي المثل على الاصح  
والمستقوم اتفاقاً اه شرح مر (قوله وهو باق) أي موجود في ملكه وان زال وعاد اه قل على الجلال  
وعبارة الشو برى قوله باق أي لم يتعلق به حق ثالث والافياتي فيه جميع ما مر في الثمن بعد الفسخ في تحورد بعين  
أو اقاله أو تحالف وانظر لخرج عن ملكه ثم عاد ويظهر انه كالقرض فيرده انتهت (قوله وهو باق) أي وان  
تعييب اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله وان تعيب أي ولا ارسله في مقابلة العيب كالثمن فان المشتري  
يأخذه من البائع بلا ارش اذا فسخ عقد البيع بعد تعيبه حيث كان العيب نقص صفة لا نقص عين فان كان  
كذلك رده مع الارش كما صرح به الشارح في باب الخيار (قوله رده بعينه) أي ولو تجر على المسلم اليه اه ع ش على  
مر (قوله رده بعينه) أي سواء عين في العقد أو في المجلس وانما غايباً بالثاني للرد على من قال لا يجب فيه رده بعينه  
اه (قوله وان عين في المجلس) الغاية للرد وعبارة أصله وقيل للمسلم اليه رده بل ان عين في المجلس دون العقد (قوله  
وبيان محل التسليم) صور المقام ثمانية لان المسلم فيه اما حال أو مؤجل وعلى كل فالموضع اما صالح أو غير صالح وعلى  
كل كان لنقله مؤنة أولاً ذكر في المنطوق ثلاث صور يجب فيها البيان لان قوله في مؤجل يجعل لا يصلح له صادق بما  
اذا كان لنقله مؤنة أولاً ولا يضاف لقوله أولاً لنقله مؤنة وذكر في المفهوم خمسة لا يجب فيها البيان ذكر أربع بقوله  
أما اذا أسلم في حال الخ أي سواء كان لنقله مؤنة أولاً وسواء كان المحل صالحاً أو لا وذكر الخامسة بقوله أو في مؤجل  
لكن يجعل الخ لكن في كلامه ضعف في بعض الصور لان مقتضاه ان الحال لا يجب فيها البيان ولو كان المحل غير  
صالح والمعتمد في هذه وجوب البيان سواء كان لنقله مؤنة أولاً ولذلك قال ع ش على مر مانصه والحاصل انه  
ان لم يصلح الموضع وجب البيان مطلقاً وان صلح وليس لنقله مؤنة لم يجب البيان مطلقاً وان صلح ونقله مؤنة وجب  
البيان في المؤجل دون الحال فهذا يعلم احتياج كلام المحلى أي وكلام المنهج للتقييد اه مر اه سم على ج  
ومنى اشترط التعيين فذكره لم يصح العقد اه شرح مر (قوله أو لنقله مؤنة) أي من المحل الذي يطلب تحصيله  
منه الى محل العقد وقع في نسخة المؤلف اسقاط الهمة هنا واثباتها في قوله فيما سيأتي في الشارح ولا مؤنة لنقله  
والاولى اثباتها هنا واسقاطها ثم ليقيد ما سيأتي اه برماوى (قوله فيما يراى من الامكنة) متعلق بالاعراض  
وقوله من الامكنة بيان لنا وقوله في ذلك أي المذكور من كون المحل غير صالح أو لنقله مؤنة وفي سببية متعلقة  
بتفاوت اه شيخنا (قوله اما اذا أسلم في حال الخ) اقتضى صريحه عدم اشتراط تعيين المحل في السلم الحال  
مطلقاً أي ولو تم بغير صالح وبه صرح في شرح الروض وضعف كلام من الرفعة أو لنقله مؤنة وهو واضح في الثاني  
دون الاول في كون غير صالح لا بد من التعيين بخلاف ما اذا كان صالحاً فإنه يتعين وان كان لنقله مؤنة ولعل وجه

بعد قبضه باذنه وسيله اليه في  
المجلس صح ولو أحيل على  
رأس المال من المسلم اليه  
وتفرق قبل التسليم لم يصح  
السلم وان جعلنا الحواله  
قبضاً لان المعبر هنا القبض  
الحقيقي ولهذا لا يكفي فيه  
الابراء فان أذن المسلم اليه  
للمسلم في التسليم الى المحتال  
فقهه في المجلس صح وكان  
وكيلاً عنه في القبض وعلم  
بما ذكرته أولاً ما صرح به  
الاصول من ان رؤية رأس  
المال تكفي عن معرفة قدره  
(ومنى فسخ) السلم بمقتضى  
له (وهو) أي رأس المال  
(باقود) بعينه (ولن عين في  
المجلس) لاني لا عقد لانه عين  
مال المسلم فان كان الفارد  
بدله من منسل أو قيمة (و)  
ثالثها (بيان محل) بفتح الحاء  
أي مكان (التسليم) للمسلم  
فيه (ان أسلم في مؤجل يجعل  
لا يصلح له) أي للتسليم (أو  
لنقله) أي المسلم فيه (مؤنة)  
لتفاوت الاعراض فيما يراى  
من الامكنة في ذلك أما اذا  
أسلم في حال أو في مؤجل لكن  
يجعل يصلح للتسليم ولا مؤنة  
لنقله فلا يشترط فيه ذلك  
ويتعين محل العقد للتسليم



وان عينا غيره تعين والمراد بعمل  
العقد تلك الجهة لا ذلك المحل  
بعينه ولو عينا محلا فخرج عن  
صلاحية التسليم تعين أقرب  
محل صالح على الاقرب في  
الروضة وقولي في مؤجل من  
زيادتي (وصح) السلم (حالا)  
ومؤجلا بان يصرح بهما  
أما المؤجل فبالنص والاجماع  
وأما الحال فبالاولى لبعده  
عن الغرر ولا ينقض  
بالكتابة لان الاجل فيها انما  
وجب لعدم قدرة الرقيق  
والحالول ينافي ذلك والتأجيل  
يكون (باجل يعرفانه) أي  
يعرفه العاقدان (أو عدلان)  
غيرهما أو عدد تواترولومن  
كفار (كالي عبد أو جادي  
ويحمل على الاول) الذي يليه  
من العبدان أو جادين  
لتحقيق الاسم به وخرج بذلك  
المجهول كالي الحصاد أو في  
شهر كذا فلا يصح وقولي  
يعرفانه أو عدلان أولى من  
قوله ويشترط العلم بالاجل  
(ومطلقه) أي المسلمان  
بإطلاق عن الحال والتأجيل  
(حال) كالتن في البسج  
المطلق (وان عينا شهردا ولو  
غير عربي) كالفرس  
والزوم (صح) لانها معلومة  
مبسوطة (ومطلقها هلالية)

اطلا فهم في الحال وتفصيلهم في المؤجل ان الحال يجب تسليمه بمجمله بخلاف المؤجل يجب تسليمه بقراخ الاجل  
فما عتبر فيه تعين المحل اه حل (قوله وان عينا غيره تعين) ظاهره ولو غير صالح وقرر شيخنا زى انه اذا  
عينا غير صالح بطل العقد اه حل وعبرة الشورى أى ولو كان غير صالح كما يحتمل البرهان العلقى ثم رأيت  
انه يتعين أقرب محل صالح على الاقرب من وجهين اه بخرو فمع اختصار (قوله لا ذلك المحل بعينه) حتى لو  
قال له تسلم لي في بلد كذا وهى غير كبيرة كفى احضاره في أولها وان بعد عن منزله أو في أى محل شئت منه صح  
ما لم يتسع اه شرح مر (قوله فخرج عن صلاحية التسليم) أى سواء كان ذلك بخراب أو خوف أو غيرهما  
وهو ظاهر خلافا لما في العباب من التفرقة بين الخراب والخوف حيث قال ان كان خراب تعين أقرب موضع وان  
كان لخوف فلا يجب على المسلم القبول فيه ولا على المسلم اليه النقل فيختار المسلم اه ع ش على مر (قوله  
تعين أقرب محل صالح) أى ولو أبعد منه ولا أجره له فيما يظهر لاقتضاء العقد له فهو من تمة التسليم الواجب  
ولا يثبت للمسلم خيار ولا يجب المسلم اليه لطلب الفسخ ودرأس المال ولو خلاص ضامن وفكره ن خلافا  
لللقيني ومن تبعه اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ولا أجره له أى ياخذها المسلم في الابد أو المسلم  
اليه في الانقاص والمراد أجره الزيادة في الابد وأجره النقص في الانقاص اه م ع على ج (قوله وصح  
حالا) أى ان كان المسلم فيه موجودا حينئذ والتعين كونه مؤجلا اه شرح مر وقوله والتعين كونه  
مؤجلا بمعنى انه يتعين التصريح بالتأجيل والالم ينعقد اه رشيدى (قوله بان يصرح بهما) انما قيد بهذا  
لئلا يتكرر مع قوله ومطلقة حال اه شيخنا (قوله والاجماع) أى اجماع الأئمة اه ع ش على مر  
(قوله يعرفانه أو عدلان) والكتفى هنا معرفة العاقدين الاجل أو معرفة عدلين ولم يكتف بذلك في صفات  
المسلم فيه كما سيأتى لان الجهالة هنا راجعة الى الاجل وثم الى العقود عليه فإزان يحتمل هنا ما لا يحتمل هناك اه  
شرح مر (قوله أو عدلان) أى فيكفى أحد الأمرين بخلاف ما يأتى في الصفات حيث قال وذكرها في  
العقد بائنة يعرفانها أو عدلان اه شيخنا (قوله أو عدلان) أى في محل التسليم أو في محل يلزمهما الحضور منه  
اليه لودعيها للشهادة على ما بحث اه شورى وهو مسافة العدوى اه قل (قوله أو جادين) بضم الجيم  
وقح الميم والدال وكسر النون ولم يعرفهما كالذين قباهما لان نحو العبد اذا نفي قصدته تكبره فيزول منه تعريف  
العلية بخلاف جادى فيمنع مع علميته وحينئذ فلا يعرف باللام لئلا يجتمع عليه معرفان وهذا مقرر في كتب  
العريية لكن يبقى النظر في وجه خروج الجادين من القاعدة من التكبير عند ارادة لتثنية أو الجمع فلهو  
انتهى شورى (قوله لتحقق الاسم به) ومن ثم لو كان العقد بعد الاول وقبل الثاني حل على الثاني لتعينه اه  
شرح مر وكتب عليه ع ش قوله بعد الاول لعل المراد بالبعدي في الربيعين والجادين ان العقد وقع في  
اثناء ربيع الاول أو جادى الاول وقال الى ربيع أو جادى فيحمل على أول الثاني والا فلا يصح حله على أول  
ربيع الثاني اذا ورد العقد بعد انسلاخ الاول فليتنامل (قوله ولو غير عربية) وأول العربية المحرم ويحمل الى  
أوله وغيره وهلاله على أول جزء منه وإلى آخره وسلمه وقراعه على آخر جزء منه وكذا البقية فان قال فيه لم  
يصح العقد والاجل بالنير وز صحيح وهو نزول الشمس أول برج الميزان وهو نصف شهر توت القبطى والمشهور  
الآن انه أوله وكذا بالاصليب وهو سابع عشر شهر توت وبالمرجان بكسر الميم وهو نزول الشمس أول برج  
الحل وهو نصف شهر برمهات القبطى ولا يجوز فصع النصارى بكسر الفاء ولا بقطير اليهود وهو ما عس دان لهما  
مر كما نص عليه الشافعى رضى الله عنه لاختلاف وقتها قال بعضهم واهل ذلك كان في زمنه والانيهما الآن في  
زمن معين عندهم ورديان وقتها قد تقدم وقد يتأخر كما يعرف من له الميام بحسب القبط فراجع اه قل على  
الحلال وفي الصباح فصع النصارى مثل قطارهم وزاومعنى وهو الذى يأكلون فيه اللحم بعد الصيام قال ابن  
السكيت في باب ما هو مكسور الاول مما فتحته العامة وهو فصع النصارى اذا قطروا أو كانوا اللحم والجمع فصح

مثل حمل وجول وانصح النصارى مثل أظفر وأوزنا ومعنى من الفصح وهو عيد لهم مثل عيد المسلمين وصومهم  
ثمانية وأربعون يوماً يوم الاحد الكائن بعد ذلك هو العيد اه وفيه أيضاً عيد الفطير عيد لليهود يكون في  
خامس عشر نيسان وليس المراد نيسان الرومي بل شهر من شهرهم وحسابه صعب فان السنين عندهم  
شمسية والشهور قمرية (قوله لانها عرف الشرع) قال تعالى يسألونك عن الالهة الآية وكذا السنة اذا طلعت  
جملت على الهلالية فان قسداً بالعددية او الشمسية أو غير ذلك تقيده والعديدية ثلثمائة وستون يوماً لان الشهر  
العددي ثلاثون والشمسية ثلاثمائة وخمسة وستون يوماً ربع يوم أولها الحمل وربما يجعل أولها النوروز والهلالية  
أولها المحرم وقد استقر التاريخ الاسلامي من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وكانت في ربيع الاول ثم قدم عنه  
شهرين واستقر أول السنة المحرم من زمن الصحابة رضي الله عنهم وكان عثمان يخرج العطلة فيسه اه  
\* (فرع) \* لو قال الى رمضان أو آخره صح خلافاً لما مشى عليه الروض ونقله الشيخان عن الاصحاب ويحمل على  
أول جزء من رمضان في الاول وآخر جزء منه في الثاني اه سم (قوله وذلك بان يقع العقد أولها) أي فتقوله  
هلالية أي كلها بخلاف ما اذا وقع في اثنا عشر فليست كلها هلالية بل البعض والبعض اه شيخنا (قوله نعم لو وقع  
العقد الخ) استدراك على قوله ونعم الاول ثلاثين مما بعدها وليس استدراكاً على قوله ولا يلغى المنكسر لان معنى  
الانقضاء عدم الحساب ونصف اليوم في هذه الصورة محسوب من الاجل وان نقص الاخر اه شيخنا وانظر  
كيف يحسب نصف اليوم مع ان الشهر الذي وقع التأجيل به لم تدخل فيلزم على حسابه ان يكون الاجل أكثر  
مما شرطاه (قوله ولا يتم اليوم مما بعدها) أي من الشهر الرابع فيما لو وقع التأجيل بثلاثة وقوله ويتم من  
الاخر أي من الشهر الاخر من شهر الاجل أي من اليوم الاخير منه فلا يشترط ان يسلاخه بل يكفي أن يعضي  
من اليوم الاخر منه ما يتم به اليوم الذي وقع فيه العقد اه حل (قوله وان نقص آخرها) يتأمل وجه الغاية  
فيه ولعل الوجه حذف الواو كما هو ظاهر ثم ظهر أن الوجه باقواها وأن المراد لا يكمل مما بعدها مطلقاً وأما من  
الاخر فيفصل فيه وان كان يفهم من عدم التكميل مع النقص عدم التكميل مع الكمال بالاولى فتمام  
شورى والحاصل أن اليوم الذي وقع فيه العقد لا يكمل من الشهر الذي يلي الشهر المؤجل بهام مطلقاً سواء  
تمت أو نقصت ويكمل من اليوم الاخير من الشهر الاخير من الشهر المؤجل بهان كمل بمعنى أنه يحل الدين  
في اثني عشر وان نقص لم يكمل اه (قوله لانها مضت عريضة كوامل) قال السبكي رحمه الله تعالى وليس لك لكون  
القدر الباقي من يوم العقد يسيراً بل لان ما بعده قدر الاجل ولو كان العقد عند الغروب اكتفى به فكيف لا يكتفى  
به مع زيادة بعض يوم أو يومين وهذا المعنى يتبين انه لا فرق بين بعض يوم وكامل يوم وليلته وانما يظهر  
التفاوت اذا زاد على ذلك ولو تأخر العقد عن الغروب اه مم (قوله ان كمل) فان نقص لم يتم منه بل لا يحل  
الاجل الا بانسلاخ جميعه وفيه انه في هذه الصورة لازم المحذور السابق وهو تأخر ابتداء الاجل عن العقد فلو وقع  
العقد عند الزوال في آخر يوم من رمضان وشرط الاجل ثلاثة أشهر واتفق ان ذال الحجة كان ناقصاً فلا بد من انسلاخ  
جميعه فالاجل ثلاثة أشهر وأولها شوال وتأخر ابتداءه بنصف يوم (قوله وقدرة على تسليم) ويأتي في تعبيره  
بالسليم ما مر في البيع اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ما مر في البيع أي من أن قدرة المشتري على  
التسليم كافية كمن اشترى معصوماً بقدر على انتزاعه وقد يفرق بين ما هنا وبين البيع بان البيع لما ورد على شيء  
يعينه اكتفى بقدرة المشتري على انتزاعه بخلاف ما هنا فان السلم يرد على ما في الذمة فلا بد من قدرة المسلم اليه على  
تسليمه اه (قوله كالرطب في الشتاء) أي في أكثر البلاد ما في بلدو بخلافه الرطب في الشتاء فيصح فيه السلم  
اه ايعاب اه شورى (قوله بخلاف البيع للمعين) فيه إشارة الى أنه اذا كان المبيع في الذمة كان كالسلم  
فيكون المعترف به القدرة عند وجوب التسليم لا عند العقد وانما مر وطب وحيث قد فالمبيع المعين بشرط  
فيه القدرة عند العقد والذي في الذمة بشرط فيه القدرة عند وجوب التسليم في المؤجل وكل منهما يعتبر فيه

لانها عرف الشرع وذلك  
بان يقع العقد أولها (فان  
المنكسر شهر) منها بان وقع  
العقد في اثني عشر (حسب  
الباقي) بعده (بأهله ونعم  
الاول ثلاثين) مما بعدها ولا  
يلغى المنكسر لثلاثين  
ابتداء الاجل عن العقد نعم  
لو وقع العقد في اليوم الاخير  
من الشهر اكتفى بالشهر  
بعده بالالهة وان نقص بعضها  
ولا يتم اليوم مما بعدها وان  
نقص آخرها لانها مضت  
عريضة كوامل ويتم من  
الاخير ان كل (و) رابعها  
(قدرة على تسليم) للمسلم فيه  
(عند وجوبه) وذلك في  
في السلم الحال بالعقد وفي  
المؤجل بحلول الاجل فلو سلم  
في منقطع عند الحلول  
كالرطب في الشتاء لم يصح  
وهذا الشرط في الحقيقة من  
شروط البيع وانما صرح  
به هنا مع الاعتناء عنه بقوله  
مع شروط البيع ليرتب عليه  
ما يأتي ولان المقصود بيان  
حل القدرة وهو حالة وجوب  
التسليم وهي نارة تفتن  
بالعقد لكون السلم حالاً وتارة  
تتأخر عنه لكونه مؤجلاً كما  
قرر بخلاف البيع للمعين  
فان المعترف ان القدرة فيه



الندرة تارة بالعدو وأخرى عند وجوب التسليم فلا تفرق بينهما فهذا التوجيه مشكل اه سم (قوله بالعدو  
مطلقاً) هذا هوهم أنه يصح حالاً وموجلاً وليس مراداً لفعل المراد بالاطلاق أنه ليس له الا هذه الحالة أو أن المراد  
وان كان ثمة حالاً وموجلاً لكن هذا بعيد من السياق فلوا سقط لفظ مطلقاً كان أولى اه ع ش (قوله  
مطلقاً) أي سواء كان الثمن حالاً أو وجلاً والافعال لبيع معين ولا يأتى تأجيله اه ش برى (قوله بلا مشقة  
عظيمة) أي بالنسبة لغالب الناس في تحصيله الى موضع وجوب التسليم اه ع ش (قوله من البا كورة)  
في المصباح وبا كورة الفا كهة أول ما يدرك منها وابتكرت الفا كهة أكلت با كورنها قال أبو حاتم البا كورة  
من كل فاكهة مما يجمل الانخراج والجمع البوا كير والبا كورات ونحوه با كورة أو با كورو بكورو والجمع بكر مثل  
رسول ورسول (قوله فانه لا يصح) أي فلو تبين أنه كثير في نفس الامر فهل يتبين صحة العدة اكتفاء بما في نفس  
الامر أو لا نظير الفقد الشرط ظاهر فيه نظرو قضية قولهم العبرة في شروط البيع بما في نفس الامر الاول اه  
ع ش (قوله بمحل آخر) أي ولو بعيداً ولا ينافيه ما يأتي من ان المسلم فيه لو انقطع فانه ان وجد فيما دون  
مسافة الفصر وجب تحصيله والا فلا فاعتبروا فيه قرب المسافة ولم يعتبروا قربها هنا وذلك لانه لا كفاية على المسلم  
اليه هنا في النقل لان غيره ينقله من محله البعيد للبيع وهو يشترط منه بخلاف ما يأتي فانه هو الذي ينقله ويحصله  
فاعتبر فيه قرب المسافة اه شرح مر (قوله ان اعتيد نقله منه لبيع) ويلهم من الاعتناء الكثرة وان لم تلزم  
اه سم على ج ومن ثم قال في المصباح العادة معروفة وصحت بذلك لان صاحبها يعاودها أي يرجع اليها  
مرة بعد أخرى وعودته كذا فاعتاده وعودته أي صيرته له عادة واستعدت الرجل سألته ان يعود واستعدته  
الشيء سألته ان يفعلها ثانياً اه ع ش على مر (قوله ان اعتيد نقله منه) ينبغي أن لا يكتفى باعتياده نقله بل أن  
يعتاده نقله كثيراً أو غالباً لانهم اعتبروا عموم وجود المسلم فيه عند المحل اه ش برى (قوله لم يصح السلم فيه) أي  
ما لم يعتد المهدى اليه بيعها والافتسكون كالتنقل للبيع وبقي ما لو كان المسلم اليه هو المهدى اليه هل يصح أيضاً  
فيه نظراً لا قرب عدم الصحة لانه لا يتقاعدها أو سلم في لحم الصيد الذي يعز وجوده لمن هو عنده فقد قالوا فيه  
بعدم الصحة على المعتمد وعمالوا سلم لسكاف في عبد مسلم فانه لا يصح وان كان عنده عبد كافر واسلم للندرة لكنه  
له اللهم الا أن يقال لما اعتيد نقله للمهدى اليه كثيراً وهو المسلم اليه صيرته بمنزلة الموجود وقت وجوب التسليم  
اه ع ش على مر (قوله لو لو كبر) بكسر أوله فان ضم كان مفرداً وحينئذ تشدد الباء وقد تخفف اه شرح  
مر وفي المختار الأولوة الدرة والجمع الأولو واللائي اه وفيه أيضاً وكبر أي عظم يكبر بالضم كبراً بوزن غيب  
فهو كبير وكبر بالضم فاذا أقرط قيل كبر بالتشديد اه وفي اعراب السمين عند قوله تعالى ومكروا مكراً  
كباراً وقرأ زيد بن علي وابن محيصن بكسر الكاف وتحقيق الباء قال أبو بكر هو جمع كبير اه (قوله أيضاً  
ولو لو كبر وياقوت) أي وغيرهما من الجواهر النفيسة لانه لا بد فيها من التعرض للمعجم والوزن والشكل  
والصفاء واجتماع هذه الامور نادر اه شرح مر (قوله وأما الندرة الخ) أو رد على هذا انه اذا شرط في  
الجارية انهم اما مشقة أو في العبد انه كاتب فانه ذلك صحيح مع انه يعز وجوده باعتباره ما شرط فيهم من الصفات  
وأوجب بان الكتابة والمشط صفتان يمكن تحصيلهما بخلاف هذا فانه عين أخرى يعتبر فيها صفات أخرى اه  
ش برى (قوله مثل أمة وأختها) وكذا هيمة وولدها فان قلت هذا لا يندرقه اجتماعهما قلت ينسدر بالنظر  
للاوصاف التي يجذب كرها في السلم كما أشار اليه الشارح بقوله مع الصفات الخ فكون البهيمة باوصاف  
مخصوصة وولدها بتلك الاوصاف مما ينسدر وكذا تقول في الولو والياقوت والامسة وأختها أو ولدها اه  
شيخنا (قوله لا تنقضاء الوثوق الخ) ان كان انتفاء الوثوق للندرة فلم غاب في تعليل الاولى والثانية وان كان غيره فما هو  
وهلا ملل بالندرة فيها أيضاً بل وقد يختار الاول وانما غاب لان الندرة في الاولى ذاتية وفي الثانية عرضية باعتبار  
ما عرض من غمها اه ش برى (قوله في الاخيرتين) جعله في شرح مر تعليلاً للثانية منهما وعلل الاولى منهما

بالعدو مطلقاً وخرج بزيادة  
(بلا مشقة عظيمة) ما لوطن  
حصوله عند الوجوب لكن  
بمشقة عظيمة كقدر كثير من  
البا كورة فانه لا يصح كما قال  
الشيخان انه الاقرب الى كلام  
الاكثرين (ولو) كان المسلم فيه  
يوجد (بمحل) آخر فيصح ان  
(اعتيد نقله) منه لبيع  
فان لم يعتد نقله له بان  
نقله نادراً أو لم ينقل  
له أصلاً أو اعتيد نقله  
لغير البيع كالهدي لم يصح  
السلم فيه لعدم القدرة عليه  
(فلو سلم فيما يعز) وجوده  
اما قلته (كصيد بمحل عزه)  
أي بمحل يعز وجوده فيه (و)  
اما لاستقصاء وصفه الذي  
لا بد منه في المسلم فيه مثل  
(ولو كبر وياقوت) اما  
لندرة اجتماعه مع الصفات  
مثل (أمة وأختها أو ولدها  
لم يصح) فيسه لا تنقضاء الوثوق  
بتسليمه في الاولى ولندرة  
اجتماعه مع الصفات  
المشروطة ذكرها في  
الاخيرتين وخرج بالتكثير  
الصغار

بقوله لانه لابد فيها أي الجواهر كاللؤلؤ والياقوت من التعرض للعجم والوزن والشكل والصفا واجتماع هذه  
الامور نادر (قوله فيجوز السلم فيها) أي اذا علم وجودها لقله تفاوتها فهي كالشحم والفلو وضبط الصغر بوزن  
سدس مثقال وينبغي ضبطه بما لا يقبل الثقب اهـ حل (قوله مما يطلب للتداوي) أي غالباً وضبطه الجويني  
بسدس مثقال ولعله باعتبار ما كان من كثرة وجود كباره في زمنه اما الآن فهذا لا يطلب الا للزينة لا غير فلا  
يصح السلم فيه لعزته اهـ شرح مر (قوله أو أسلم فيما يبيع فانه قطع) ويصدق المسلم اليه في دعوى انقطاع  
الجنس كالوادعي الزوج الاعسار بالصدق لان الاصل عدم اعياب اهـ شوري (قوله فانه قطع في محله) أي  
ولم يوجد في دون مسافة لقصر من محل التسليم فان وجد المسلم فيه فيما دونه فلا خيار وان وجد فيما فوقها تخير  
المسلم اهـ شرح مر وعش عليه (قوله فانه قطع) أي بجائحة افسدته من البلد أي بلد التسليم وما يجب  
تحصيله منه بان كان بينه وبينه دون مسافة القصر ولم يتألف به ثمن مثله لانه لا يجب على  
المسلم اليه حينئذ تحصيله فلا يخير حينئذ بخلاف ما لو كان بمحل فوق مسافة القصر من بلد التسليم أو دونها وكان  
ربه لا يبيعه الا بأكثر من ثمن مثله فلا يجب عليه تحصيله حينئذ وخير حينئذ بخلاف ما اذا كان يبيعه بثلث لثمنه  
أعلى مما يبيع به فوجب عليه تحصيله وهذا هو مراد الروضة بقولها ويجب تحصيله وان علا السعر أي وهو بثلث  
مثله لان الشارع جعل الموجود بأكثر من قيمته كالعدوم كأي الرقبة وماء الطهارة هذا وعبرة الروضة ولو  
كانوا يبيعونه بثلث حال وجب تحصيله وقضيته وجوب تحصيله حينئذ فها هنا أولى لان المسلم اليه التزم التحصيل  
بالعقد باختياره فالزيادة في مقابلة ما حصل له من ثمن ما قبضه من رأس المال بخلاف الغاصب وأجاب الاسنوي  
بان المراد بالغلظة ارتفاع الاسعار لا الزيادة على ثمن المثل كما تقدم اهـ حل (قوله بكسر الحاء) أي لانه يقال في  
الفعل حل الدين يحل بالكسر واسم الزمان والمكان منه على مفعول بالكسر اما اسم المكان من حل بمعنى نزل  
بالمكان فبالفتح والكسر لغة لان مضارع يحل بالضم اهـ عش على مر (قوله أي وقت حلوله) وكذا بعده  
وان كان التأخير لمطله وفي معنى انقطاعه ما لو غاب المسلم اليه وتعدر الوصول الى الوفاء مع وجود المسلم فيه اهـ  
شرح مر (قوله بين فسخه) أي في جميعه دون بعضه المنقطع فقط اهـ شرح مر (قوله وعلم من تخيره الخ) غرضه  
بهذا الرد على الضعيف وعبرة أصله مع شرح مر ولو أسلم فيما يبيع فانه قطع في محله لم يفسخ لان المسلم فيه يتعلق  
بالذمة فاشبهه افلاس المشتري بالتمن والثاني يفسخ كالموت فلف المبيع قبيل القبض ورد بما تقدم انتهت (قوله  
لا قبل انقطاعه) عطف على معدر أي خير وقت انقطاعه في محله لا قبله (قوله وخامسها علم بقدر الخ) عبارة شرح  
مر والشرط الخامس التقدير فيه بما ينفي عنه الغرر فينتدب بشرط كون المسلم فيه معلوم القدر اهـ (قوله وعلم  
بقدر الخ) قيل هذا معلوم من شروط البيع اذا المبيع في الذمة لا بد من علمه قدر اوصفه وفيه ان الكلام ثم في  
المبيع المعين وما هنا في المبيع في الذمة وقد أشار الى ذلك الشارح في أول كتاب البيع بقوله عينا وقدر اوصفه على  
ما يأتي بيانه أي عينا في المعين وهو المذكور في كتاب البيع وقدر اوصفه يأتي بيانه في السلم اهـ حل (قوله كيلا)  
تمييز لقدر وقوله أو نحوه معطوف عليه ونحو لا تتعرف بالاضافة فلا يلزم وقوع التمييز معرفة اهـ شيخنا (قوله  
ومعلوم انه لو أسلم الخ) أي مقرر في النفوس لما علم انه لو أسلم في معدود لا بد من العدد واذا أسلم في مذكوع لا بد من  
الذرع فاجمع بين الصفتين لا بد من مقتضاهما في معلوم ان الجمع بين الذرع والعدلا موجب عزة الوجود  
اهـ حل (قوله وضع نحو جوز) أي كلوز وبندي وفتق في قشرها الاسفل أي الذي يكسر عند الاكل  
لا الاعلى الذي يزال عنه عادة قبل بيعه لا قبل انعقاده كما تقدم ولم أفهم لذكر هذه المسئلة فائدة لانه اذا كان  
الغرض من ذكرها ان الجوز ونحوه الضابط فيه الكيل ويصح السلم فيه وزنا فهو في الجوز ونحوه ممنوع لان  
الكيل انما هو ضابط فيها هو أقل حيا من الثمر ويصح هذه المسئلة في قوله وضع مكيل بوزن الخ فليجوز  
اهـ حل ويجب بان مراده بقوله وضع نحو جوز الخ ما هو أهم من كون الكيل بعد ضابطها فيه أو لا وان قوله

فيجوز السلم فيها كيلا  
ووزنا وهي ما يطلب  
للتداوي والكمال ما يطلب  
لاستزاد قال الماوردي  
ويجوز السلم في البور  
بخلاف العقيق لاختلاف  
انجازه (أو) أسلم (فيما يبيع  
فانه قطع) كله أو بعضه (في  
محله) بكسر الحاء أي وقت  
حلوله (خير) على التراخي  
بين فسخه والصبر حتى يوجد  
فيطالب به فان أجاز ثم بدله  
ان يفسخ مكن من الفسخ  
ولو أسقط حقه من الفسخ لم  
يسقط على الاصح في الروضة  
وعلم من تخيره أنه لا يفسخ  
السلم بذلك بخلاف تلف  
المبيع لان المسلم فيه يتعلق  
بالذمة (لا قبل انقطاعه فيه)  
أي في المحل وان علمه قبله  
أي فلا خيار له اذ لم يحس  
وقت وجوب التسليم  
(و) خامسها (علم بقدر) له  
(كيلا) فيما يكال (أو)  
نحوه) من وزن فيما يوزن  
وعد فيما يعد وذرغ فيما  
يذرغ لغير السابق مع قياس  
ما ليس فيه على ما فيه ومعلوم  
أنه لو أسلم في مذكوع معدود  
كبسط اعتبر مع الذرع العد  
(وضع نحو جوز)



وصح مكيل بوزن انما ذكره مع علمه من هنا قوطئة لقوله لا يهمل ما قتل هذا في شرح مـ ما يفيد ان الجوز  
مكيل بحيث أقر كلام الاصل وهو قوله وكذا كيبلا في الاصح وذ كر مقابله حيث قال والثاني لا التجافهما في  
المكيل اهـ ثم رأيت في حاشية عـ ش على مـ مانصه قوله يجوز وما جرمه الخ وفي الربا جعلوا ما بعد الكيل  
فيه ضابطا ما كان قدر التمر فاقل فانظر الفرق بينهما وقد يقال لما كان الغالب على الربا التبعدا احتياط له فقد در  
ما لم يعهد كبله في زمنه صلى الله عليه وسلم بالتمر لكونه كان مكيلا في زمنه عليه السلام على ما مر بخلاف السلم  
اهـ بحرفه وحينئذ فانظر الجواب عما ذكره الشارح اهـ تقرير شيخنا حـ ف (قوله نحو جوز) والحق  
بعضهم به التبن المعروف الآن قال حج وهو ظاهر اهـ شوبري (قوله مما جرمه بجرمه) أي أو أكبر كما  
فهم بالاولى واستشكل هذا مع قوله وما صغر جرمه الخ وحاصله ان قوله وصح الخ يفيد ان الاصل في الجوز  
الكيل وان الوزن طارئ عليه وقوله ثانيا موزون بكيل يفيد ان الاصل في الجوز الوزن والكيل طارئ  
عليه فكأنه قال المعيار الاصل في الجوز الكيل والمعيار الاصل في الجوز الوزن وهو تناقض والجواب انه انما  
قصده بذلك مجرد بيان ضابط الكيل والوزن من غير التفات الى ان أحدهما أصل والاخر طارئ عليه أي  
فيكون محصل الاول ان الوزن يضبط كل شيء ومحصل الثاني ان الكيل يضبط الموزون اذا عد فيه ضابطا  
فيكون ذكر الجوز أولا لبيان انه وزن وثانيا لبيان انه وزن ويكال وهذا ليس فيه تناف اهـ عـ ش ملخصا  
مع زيادة (قوله خلافا للامام) أي حيث قال لا يصح السلم فيه أصلا أي لا كيل ولا وزن فقوله الآتي وان كان  
في نوع الخ للرد على الامام أيضا عبارة أصله مع المحلى ويصح السلم في الجوز والوزن بالوزن في نوع يقل اختلافه  
بغلق القشور وورقها بخلاف ما يكثر اختلافه بذلك فلا يصح السلم فيه لاختلاف الاغراض في ذلك وهذا  
استدركه الامام على اطلاق الاصحاب قال المصنف في شرح الوسيط بعد ذكره والمشهور في المذهب هو الذي  
أطلقه الاصحاب ونص عليه الشافعي وكذا يصح السلم فيما ذكر كيبلا في الاصح والثاني لا التجافيه في المكيل  
انتهت (قوله يجوز ولو وزن) قضيته انه لا يصح السلم في الجوز كيبلا وفي شرح مـ خلافه وعليه المراد انه يصح  
فيه وزنا كما يصح كيبلا لكنه خلاف الظاهر اهـ عـ ش (قوله بخلاف ما لا يهد الكيل فيه ضابطا) من هذا يعلم  
صحة السلم في النورة المقتة كيبلا ووزنا لانها يفرض انها موزونة فالوزن يصح السلم فيه كيبلا اذا عد  
الكيل ضابطا فيه بان لا يعظم خطره اذ لم يخرجوا من هذا الضابط الاما عظم خطره كفتات المسك والعنبر  
على ان صاحب العباب صرح بصحة السلم فيها كيبلا ووزنا فانه قد اشتهر في فواحش في هذه الازمنة عدم  
صحة السلم فيها كيبلا كالمسك كما بما في بعض عبارات من التقييد بالوزن وقد علمت انهم لا تنفي الصحة بالكيل  
بالقيس للمار على ان تلك العبارات مفروضة في النورة المحلولة بأحجار اقبل طبعها وتفتتها كما اوضحت ذلك  
أتم ايضا في مؤلف وضعته في ذلك اهـ رشيدى على مـ (قوله كفتات مسك) في المصباح الفتات  
بالضم ما تفتت من الشيء وفي المختار فتته كسره وبابه رد والتفتت التكسر والانفتات الانكسار وفتات الشيء  
ما انكسر منه والفتوت والفتيت من الخبز اهـ (قوله وكبطين) معطوف على قوله كفتات الخ (قوله وباذنجان)  
في المصباح بالاذنجان من الخضراوات بكسر الذال وبعض العجم يفتحها فارسي معرب \* (تبيينه) \* في اشتراط  
قطع أقماع الباذنجان احتمالا لان الماوردي ورجح الزركشي منهما المنع قال لانه العرف في بيعه لكن يشهد  
بالاشتراط قول الامام اذا أسلم في نصب السكر لا يقبل أعلاه الذي لاحلاوة فيه و قطع مجامع عروق من أسفله  
ويطرح باعليه من القشور أي العروق اهـ وعلى الاول يفرق بان التفاوت فيما ذكر في القصب أعلاه منه في  
الانواع فسوخ هنالكم اهـ حج وقال سم ليس فيه تصريح باشتراط القطع اهـ أقول بل قد يقتضي عدم  
اشتراط القطع فان قوله لا يقبل أعلاه ظاهر في ان العقد قد صح بدون اشتراط القطع ولكن اذا خضره المسلم  
اليه بالورق لا يجب على المسلم القبول اهـ عـ ش على مـ (قوله ونحوها) كفتاء وسفرجل ونارنج وفي الفتوت

مما جرمه بجرمه فاقل أي سلمه  
(بوزن) وان كان في نوع  
يكثر اختلافه بغلق قشوره  
ورقها خلافا للامام وان  
تبعه الراعي وكذا الذوى  
في غير شرح الوسيط (و) صح  
(موزون) أي سلمه (بكيل)  
بقيده زنه بشولي (بعد) أي  
الكيل (فيه ضابطا) لان  
المقصود معرفة المقدار  
كدقيق وما صغر جرمه بجوز  
ولو وزن كان في نوع يكثر  
اختلافه بما مر بخلاف ما لا  
يهد الكيل فيه ضابطا  
كفتات مسك وعنبر لان  
لا قدر اليسير منه مالم يسه  
كثيره والكيل لا يعد ضابطا  
فيه وكبطين وباذنجان  
ورمان ونحوها

اطلقوا جواز السلم في القول وزنا وفي الحاوي للماوردي انها ثلاثة أقسام قسم يقصد منه شيئا كأي أصله ورقة  
كالخس والفجل فالسلم فيه باطل وقسم يتصل به ما ليس بمقصود كالجوز واللغث فلا يجوز الا بعد شرط قطع ورقة  
وقسم كالمقصود كالهنة سد باب فيجوز وزنا اه حل وعبرة مر ويصح في القول كسكرات وثوم وبصل  
وبخل وساق ونعناع وهندباورنا فيذكر جنسها ونوعها ولونها وكبرها أو صغرها اه فغير خاف مخالفتها لما قاله  
حل الا ان يحمل ما قاله على السلم في رؤسه مع ورقة وعبرة مر على السلم في أحدهما كذا قرر شيخنا ثم رأيت  
في سم على حج ما يشهد لشيخنا حيث قال ولعائل ان يقول في القسم الاول ينبغي الجواز بعد قطع ورقة أو  
رؤسه لزال الاختلاف فليتأمل اه من خط شيخنا حرف (قوله مما كبر حرمه الخ) بالكسر في الاجرام  
والضم في المعاني اه شيخنا وفي عش انه بالضم في الاجرام والمعاني وبالكسر في الطعن في السن وفي  
المصباح كبر الصغير وغيره يكبر من باب تعب كبر وزن عنب ومكبر امثال مسجد فهو كبير وكبر الشيء كبر من باب  
قرب عظم فهو كبير أيضا (قوله لكل واحدة) عبارة شرح مر وقول السبكي لو أسلم في عدد من البطيخ مثلا  
كثاثة بالوزن في الجميع دون كل واحدة جازا اتفاقا ممنوع كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى لانه يشترط ذكر حجم كل  
واحدة فيؤدي الى عزة الوجود اه فعلم منه ان تعييد الشارح بقوله لكل واحدة جرى على طريقة السبكي  
الضعيفة (قوله لما يأتي) أي من قوله فيؤدي الى عزة الوجود (قوله في البطيخ ونحوها) كسفر حلة وبيضة قال  
شيخنا نعم لو أراد الوزن التقريبي فالوجه الصحة حيث نذ أي في هذه المالتى قبلها الانتفاء عزة الوجود اذ ذلك وحيث نذ  
يلزم ان تكون البطيخة الواحدة مثلية لجواز السلم فيها وهو خلاف كلامهم الا ان يقال عدم صحة السلم هي الاصل  
وصحته فيما ذكر عارضة فلا يخرجها ذلك عن كونها متقومة كما ان عدم صحة السلم في العدد من البطيخ اذا جاع  
فيه بين الوزن أي غير التقريبي والعد عارضة لا تخرج عنه كونه مثليا وكذا يقال فيما اذا جاع في ثوب واحد  
بين ذرعه ووزنه وحيث نذ يلزم ان يكون كل من العدد من نحو الرمان مثليا اه حل وفي عش على مر  
مانه فلو ألتف انسان عددا من البطيخ فهل يضمن قيمته لانه غير مثلي لانه لا يصح السلم فيه أو يضمن وزنه بطيخا  
لانه مع النظر لمجرد الوزن يصح السلم فيه وامتناعه فيه انما جاء من جهة ذكر عدده مع وزنه فيه نظر والمتجه ما تحرر  
من المباحة مع مر ان العدد من البطيخ مثلي ويصح السلم فيه فيضمن بمثله اذا تلف وانما يعرض له امتناع  
السلم فيه اذا جاع فيه بين العدد والوزن الغير التقريبي وان البطيخة الواحدة متقومة فتضمن بالقيمة لان الاصل  
منع السلم فيها وان عرض جوازه فيها اذا أريد الوزن التقريبي اه سم (قوله ومكيل بوزن) لا يقال هذا  
مكرر مع قوله قبل وصح نحو جوز الخ لانه يقال انما ذكر السابق لغرض الرد على الامام في بعض جزئياته بقطع  
النظر عن كونه مكبلا بدليل انه لم يصرح بالمكيل فيما مر وهذا كره لبيان ان المكيل بوزن اه شيخنا (قوله  
لما مر) أي من ان المقصود معرفة المقدار اه شيخنا (قوله في مائة صاع بر) وكذا لو أسلم في مائة ثوب على ان  
وزنها كذا أو في ثوب واحد على ان وزنه كذا لم يصح للعلل المذكورة بخلاف الخشب فان زائده يفتح كما نقله عن  
الشيخ أبي حامد وأقره اه شرح مر والصاع اسم للوزن اصاله لانه أربعة أمسداد والمدر طل وثلاث ثم  
صارا هما للمكيل عرفا وهو المراد هنا اه برماوى (قوله والامر في وزنه على التقريب الخ) أي عند الاطلاق والالا  
فلو صرح بالتحديد صح انتهى شيخنا (قوله ولو حالا) الغاية للرد على من قال لا يضر التعيين المذكور في الحال  
قياسا على البسيع ولذلك رد عليه الشارح بقوله لانه قد يتلف قبل قبض الخ وبقوله بخلاف ما لو قال بعتك الخ  
وهذا الضعيف حكاه المحلى في شرح المنهاج (قوله من ميزان الخ) كان قال أسلمت اليك دينارا فيما يخرج  
هذا القبان أي الذي يزن به القبان من التمر مثلا ولم يعرف قدر ما يخرج به ان عينا محلا في ميزان القبان وقال  
أسلمت فيما يخرج من وضع آلة الوزن على هذا المثل اه عشاوى (قوله وصحجة) هي نقي بوزن به مجهول  
القدر كان قال أسلمت اليك قدر هذا الخمر بان وضع في كفة الميزان ويقابل بالسلم فيه في الكفة الاخرى

بما كبر حرمه فيتعين فيه  
الوزن فلا يكفي فيه الكيل  
لانه يتجافى في المكيل ولا العد  
لكثرة التفاوت فيه والجمع  
فيه بين العد والوزن لكل  
واحدة مفسد لما يأتي بل  
لا يجوز السلم في البطيخة  
ونحوها لانه يحتاج الى ذكر  
حجمها مع وزنها فيورث عزة  
الوجود وقولي بعد فيه  
صابطا أولى مما ذكره (و)  
صح (مكيل) أي سلمه  
(وزن) لما مر (لا يسمي)  
أي بالسكيل والوزن معا  
فلو أسلم في مائة صاع بر على  
ان وزنها كذا لم يصح لان  
ذلك بعرض وجوده (ووجب  
في لبن) بكسر الباء وهو  
الطوب غير المحرق  
(عدوسن) معه (وزن)  
فيقول مثلا ألف لبنة وزن  
كل واحدة كذا لانه يضرب  
عن اختيار فلا يعز وجوده  
والامر في وزنه على التقريب  
لكن يشترط أن يذكروا طوله  
وعرضه وثخائته وانه من  
طين معروف وذكر سن  
الوزن من زيادتي (وفسد)  
السلم ولو حالا (تعيين نحو  
مكيل) من ميزان وذرع  
وصحجة



فبذلك خصصت المغايرة بين الميزان والصنعة اه شيخنا عشاوي قال في المصباح قال الازهرى قال القراء هي  
بالسين ولا يقال بالصاد وعكس ابن السكيت وتبعه ابن قتيبة فقال صنعة الميزان بالصاد ولا يقال بالسين وفي  
نسخة من التهذيب صنعة وصنعة والسين أعرب وأفصح لان الصاد والجيم لا يجتمعان في كلمة عزيمية اه  
عش على مر (قوله غير معتاد) المراد بغير المعتاد ان لا يعرف قدر ما يسع كما يؤخذ من التعليق والمراد  
بالمعتاد ان يعرف قدر ما يسع ولا بد من علم العاقدين وعدلين معهما كما يأتي في أوصاف المسلم فيه اه زى  
(قوله لانه قد يتلف الخ) هذا لا يشمل الحال \* (فرع) \* لو شرط في المبيع في الذمة مكال غير معتادا وشرط  
عدم ابداله لم يقع كالسالم وفاقا لم لكنه ترد فيه فليحذر من باب البيع اه سم (قوله فان كان معتادا)  
بان عرف قدره أى عرف العاقدان وعدلان غيرهما وهذا كله ان لم يختلف نحو المكال ولم يكن ثم غالب والا  
فلا بد من بيان نوعه فان كان ثم غالب حل الاطلاق عليه كان اعتبد كحل مخصوص ببلد السلم فيحمل الاطلاق  
عليه اه حل وفي عش على مر مانصه ومن ذلك ما هو بمصر نمان تفاوت كحل الرميطة وكحل غيرها من بقية  
مكايل مصر وعليه فينبغي ان العاقدين ان كانا من الرميطة حل الاطلاق عليه أو من غيرها حل عليه مالم يعينا  
غيره (قوله وفسد أيضا بتعيين الخ) ذكر هذه المسئلة هنا انما هو لمناسبة تعيين نحو المكال بجماع ان مسألة  
البطلان فيها احتمال التالف قبل القبض وعلة الصحة فيهما الامن من التالف المذكور والافكان المناسب ذكر  
هذه المسئلة في شرط القدرة لا شرط معرفة القدر اه حل أى عند قوله فلا وأسلم فيما يعز الخ (قوله من غير  
قرية الخ) اما السلم في كاهه فغير صحيح قل أو كثر اه شرح مر (قوله قليل) المراد بالقليل ان يكون قدرا لا  
يبعد في العادة تلقه بحيث لا يصل منه قدر المسلم فيه اه عش في هذا القليل والكثير بيان بالنظر للمسلم  
فيه فلا وأسلم اليه في رطل رطب من قرية فيها عشرة نخلات صم لان ثمر القرية كثيرة في هذه الصورة أو سلم اليه  
في مائة رطل من ثمر قرية فيها عشرة نخلات كان الثمر قليلا في هذه الصورة (قوله لامن ثمر قرية كثيرة) ويتعين فلا  
يجوز ابداله الا بالاجود على المعتاد والمراد بالكثير ما يؤمن فيه الانقطاع والقليل بخلافه وقد نقل ابن ج عن  
نص الشافعي ما يقتضي ذلك وكلام الشارح برشد اليه اه زى وفي الشورى مانصه قوله لامن ثمر قرية كثيرة  
وهل يتعين أو يكفي مثله فيه احتمالا لان الامام وظاهر كلامهم الاول ايعاب واعتمده مر لانه لا فائدة الى تعيينه  
الا ذلك وفائدة التعيين أيضا انه لا يجب قبول مثله أو دونه بخلاف أجود منه فانه في اليعاب نعم ينبغي ان يحل ان  
كان في الامتناع من المثل غرض ما والا جبر على قبول المثل لان الامتناع منه حينئذ اعتاد اه (قوله أولى من  
تعيين مبهما) أى يلزم ومهما الاغلب وهو العظم والصغر اه شيخنا وعبارة أصله ولوأسلم في قدر من ثمر قرية صغيرة  
لم يصح أو عظيمة صم (قوله ومعرفة أوصاف) فلا وأسلم اليه في ثوب كهذا أو صاع بركهذالم يصح أو في ثوب ووصفه  
ثم أسلم في ثوب آخر تلك الصفة جازان كانا ذا كرين لتلك الصفات ولو شرط كونه سارفا أو زانيا مثلا صم  
بخلاف كونه مغنيا أو عوادا مثلا والفرق ان هذه مع خطر هاتسدى طبعها بالامانة دقة في وجودها  
مع الصفات المعتبرة بخلاف الاول اه شرح مر (قوله أى معرفتها للعاقدين) ولو اجالا كمعرفة الاعشى  
للاوصاف بالسماع وعدلين ولا بد من معرفتهما الصفات بالتعيين لان الغرض منهما الرجوع اليهما عند  
التنازع ولا تحصل تلك الفائدة الا بمعرفة ماته فصلا كذا قاله في القوت وهو حسن متعين اه عش (قوله  
للعاقدين وعدلين) أى وان لم يحضر العقد اه شوري والمراد ان يوجد أبدا في الغالب في محلة التسليم وما قرب  
منها عدلان يعرفان الاوصاف أى مدلولها يرجع اليهما عند التنازع في ان هذه الصفات ليست المشروطة كما يأتي  
(قوله للعاقدين وعدلين) أى عدلين شهادة ولورجلان امرأتين بان يوجد في ذون متساقفة القصر وقال شيخنا  
دون مسافة السدوى كما روي في شرح شيخنا في محل التسليم اه قل على الجلال (قوله للعاقدين وعدلين)  
أخذ هذا من قوله بعد يعرفانها وعدلان حذف من الاول لدلالة الثاني اه شيخنا قال الاذرى وقضية كلامهم

(غير معتاد) ككوز لانه قد  
يتلف قبل قبض ما في الذمة  
فيستردى الى التنازع  
بخلاف ما لو قال بعنقمل  
هذا الكوز من هذه الصبرة  
فانه يصح لعدم الغرر فان  
كان معتادا لم يفسد السلم  
ويبلغ تعيينه كسائر الشروط  
التي لا غرض فيها ويغوم  
مثل المعين مقامه ولو شرط  
أن لا يبدل بطل السلم ونحو  
من زيادتي (و) فسد  
أيضا بتعيين (قدوم من غير  
قرية قليل) لانه قد ينقطع  
فلا يحصل منه شيء لامن غير  
قرية كثير لانه لا ينقطع  
غالبا وتعبيرى بالقليل  
والكثير في الثمر أولى من  
تعبيره بهما في القرية اذ  
الثمر قد يكثر في الصغيرة  
دون الكبيرة (و) سادسها  
(معرفة أوصاف) للمسلم  
فيه أى معرفتها للعاقدين  
وعدلين (نظرا لجهلها  
اختلاف غرض وليس  
الاصل عدمها) فان قدمت  
لم يصح السلم لان البيع  
لا يتحمل جهل المعقود عليه  
وهو عين

فلان لا يحمته وهو دين أولى (٢٣٨) وخرج بالقيد الاول ما يتسامح باهمال ذكره كالحجس والسمين في الرقيق والثاني وهو من زيادتي

كون الرقيق قويا على العمل أو كاتبا مثالا فانه وصف يظهر به اختلاف غرض مع انه لا يجب التعرض له لان الاصل عدمه (و) سابعها (ذكرها في العقد بلغة يعرفانها) أي يعرفها العاقدان (وعدا لان) غيرهما يرجع اليهما عند تنازع العاقدين فلو جهلاها أو أحدهما أو غيرهما لم يصح العقد وهذا اختلاف مأمور في الاجل من الاكتفاء بمعرفة أحدهما أو معرفة عدلين غيرهما لان الجهل ثم راجع الى الاجل وهناك المقود عليه بخلاف ان يحمته ثم لا يحمته هنا وليس المراد هنا ثم عدلين معينين اذ لو كان كذلك لم يحجز لاحتمال أن يموتا أو أحدهما أو يغيبا في وقت الحمل فيتمتع بمعرفة قبايل المداير أن يوجد أبدا في الغالب فمن يعرفها عدلان أو أكثر وتعبيره بعدلين أولى من تعبيره بغير العاقدين (لا) ذكر (جودة ورداءة) فيما يسلم فيه فلا يشترط ذكر شيء منهما (ومطلقة) أي المسلم فيه بأن لم يقيد بشيء منهما (جيد) للعرف وينزل على أقل درجاته وكذا لو شرط شيء منهما حيث يجوز ولو شرط ردي فوع أو اردأجاز لان ضابطهما

ان العاقد تكفيه المعرفة اجالا ولو بالسماع ولهذا صح سلم الاعنى وأما العدلان فالظاهر انه لا بد من معرفتهما ذلك عن معاينة واحاطة ليرجع اليهما عند التنازع واليه يشير النص ولا شك فيه وان لم أره نصا اه وأقره في الابعاب اه شورى (قوله فلان لا يحمته الخ) اللام لام الابتداء وان لا يحمته مبتدأ مؤول أي فعدم احتماله أولى اه شيخنا (قوله وخرج بالقيد الاول) وهو ظمور اختلاف الغرض ولو شرط ذلك أي ما يتسامح باهماله اعتبر ولم يجب القبول بدونه كإقراره شيخنا اه حل (قوله ما يتسامح باهماله ذكره الخ) وظاهر ان ما لا يشترط ذكره اذا اشترطه اعتبر ولم يجب القبول بدونه وقدره مر وغيره وقد يتوهم خلافه اه سم (قوله والسمين في الرقيق) أي لان المقصود الخدمة ويحل ذلك ما لم بشرطه فان شرطه وجب العمل به اه ع ش (قوله والثاني) وهو كون الاصل عدمه او قديتوقف في كون الاصل في العبدان لا يكون قويا على العمل الا ان يقال الاصل اعتبار ذكرها أو المراد شدة القوة وبه قال شيخنا كج وأورد ابن شهاب على هذا الضابط اشتراط الشيوعية مع ان الاصل عدمها وورد بانه لما غالب وجودها صارت بمنزلة ما الاصل وجوده قاله ج كشيخنا اه حل (قوله قويا على العمل) أي زائد القوة لان الزيادة هي التي الاصل عدمها اه شيخنا وعبارة شرح مر وزيادة قوته على العمل انتهت (قوله مع انه لا يجب التعرض له) المناسب ان يقول مع انه لا يشترط معرفته لانه المدعى في قوله ومعرفة أو صاف الا ان يقال في كلامه شيء مقدر والتقدير ومعرفة أو صافه التي يجب التعرض لها وذكرها كفي شرح البهجة (قوله وذكرها في العقد الخ) محل الشرط هو قوله في العقد لا قوله بلغة الخ اذ قوله بلغة يعرفانها الخ قد علم من الشرط السادس كذا مر من ان كون ذكرها في العقد بلغة يعرفانها الخ من لازم معرفة العاقدين وعدلين للصفات وعبارته مع الاصل ويشترط ذكرها في العقد مقترنة به لتمييز المقود عليه فلا يكفي ذكرها قبله ولا بعده ولو في مجلس العقد نعم ان توافقت قبل العقد وقالأردنا في حالة العقد ما كاتفقنا عليه صح على ما قاله الاسنوي وهو ظاهر من له بنات وقال لا تحرز وحتك بنتي ونويامعينة ولا بد من كون ذكرها على وجه لا يؤدي الى عزة الوجود أي قلته لان السلم غرر كما مر اه شرح مر (قوله يعرفانها وعدلان) المراد معرفة مدلولها وحيث يثبت ان هذا يعني عنه ما قبله اذ لا يتصور معرفة اللغة أي من حيث مدلولها مع جهل الصفات تأمل وعبارة شرح مر ومن لازم معرفة من ذكر للصفات ذكرها في العقد بلغة يعرفها العاقدان وعدلان انتهت فاذا شرط كونه أدعج أو أزج أو كحل شرط معرفة مدلول هذه الالفاظ من العاقدين وعدلين (قوله لم يحجز لاحتمال ان يموتا الخ) هذا بعينه موجود في الاكتفاء بمعرفة العاقدين في الاجل أي فيقال يحتمل العاقدان أو أحدهما فيتعذر على الوارث معرفة الاجل (قوله بل المراد ان يوجد أبدا في الغالب الخ) أي الغالب ان يوجد في سائر الازمنة والمراد وجودهما في محل التسليم فافوقه الى مسافة العدو لان من تعين عليه أداء الشهادة لا يجب عليه الاجابة الا من المحل المذكور كالحمل لها بل بالاولى اه حل (قوله في الغالب) بمنزلة البذل من لفظ أبدا فالمراد بالبدية الغالبة غالب الازمنة والمراد وجودهما في محل التسليم فافوقه الى مسافة عدوى لان من تعين عليه تحمل الشهادة لا يجب عليه الاجابة الا من المحل المذكور (قوله ممن يعرفها عدلان) أي الصفات واللغة حكمها كذلك اه شورى (قوله أولى من تعبيره بغير العاقدين) وجه الاولوية ان غيرهما يصدق بغاسقين أو بعدل فقط أو عدل وفاسق أو فاسق فقط اه ع ش (قوله لجودة) فيه العطف على ضمير الحفظ من غير إعادة الحفظ على رأي ابن مالك (قوله حيث يجوز) حيثية تقييد بالنسبة للرداءة بخلاف الجودة لانها لا تكون الاجازة وقد شرح هذا القيد بقوله ولو شرط الخ لكن زاد عليه الارداء وأشار الى مفهومه بقوله بخلاف ما لو شرط ردي عيب أي أو اردأه بالاولى وقوله أو أجود مفهوم الجودة والحاصل ان في النوع أربعة رديء وارد أو جيد وأجود الممتنع الانخير فقط وفي الغيب اثنان رديء وارد آمنوعان اه شيخنا مع زيادة (قوله أو اردأه) أي في النوع وأما في العيب فني شرح الارشاد



ان الاراد أعيا لا يصح وكان وجهه انه لما منع فيه الردى منع فيه الاردا اه حل (قوله اذا تقرر ذلك) أى  
 ما ذكر من الشرطين الاخيرين فهذا مخرج عليهما كما يدل عليه كلامه في شرح البهجة اه شيخنا وعبارة  
 الشو برى قوله اذا تقرر ذلك أى معرفة الاوصاف وذكرها في العقد الخ فيصح الخ وليس المراد باسم الإشارة  
 جميع الشروط المتقدمة كما لا يخفى اذ حلول رأس المال وتسليمه وبيان المحل والقدرة ونحوها لا يتفرع عليه  
 ما ذكر تأمل وفي الرشد ما نصه تفرع على اشتراط معرفة الاوصاف اذ لا ينضبط مقصوده لا تعرف أوصافه  
 وفي عرش قوله اذا تقرر ذلك أى صحة السلم فيما عرفت صفاته على الوجه السابق وذكر في العقد كذلك  
 ويحتمل رجوعه لجميع ما مر من الشروط ولا يردان من جملة ما تقرر حلول رأس المال وقبضه في المجلس ولا  
 يتفرع عليه ما صحته فيما ذكر لانه قول هو على هذا تفرع على المجموع ولا يلزم منه ان كل واحد من الاجزاء  
 سبب لما يتفرع عليه اه (قوله فيصح في منضبط) قال شيخنا والوجه ان المراد بالانضباط هنا معرفة المتعاقدين  
 وزن كل من الاجزاء وفيه ان العاقدين لا يعرفان مقدار وزن كل من الشمع والعسل وكل من اللبن والنفحة  
 والملح والذي ينبغي ان المراد بالانضباط انه لو زاد أو نقص أفسد وهذا واضح على ما فيه في الجنب والاقطادون  
 الخ والشهد اه حل (قوله في منضبط وان اختلط) فيشترط علم العاقدين بكل من أجزائه على المتعهد  
 وعليه يظهر الاكتفاء بالظن اه حج اه شوبرى ثم رأيت في عرش على مر مانعه ويظهر الاكتفاء  
 بالظن في المختلط خلقة ومفهومة ان ما كان اختلاطه بالصناعة لا يكتفى فيه بالظن قال الراعي المختلطات أربعة  
 أقسام الاول المختلط المقصود الاركان ولا ينضبط أى كالهريسة والغالية الثاني هذا الانه ينضبط كالعتابي  
 الثالث ان يكون المقصود واحدا والباقي من مصلحته كالجنب الذي فيه الملح الرابع الخلق كالشهد اه شوبرى  
 (قوله مقصود أو غيره) فالمنضبط قسمان قسم اختلط بعضه ببعض وذلك البعض فيه ضروري خلقة أو صناعة  
 مقصود وقسم اختلط بعضه ببعض غير مقصود وسواء كان خلقيا أو صناعيا قال في شرح البهجة  
 والحاصل ان المختلط الذي يصح السلم فيه ما كان منضبطا بأن يكون اختلاطه خلقيا كالشهد أو صناعيا  
 وقصد بعض أركانه وسواء استهلك الباقي كالجنب والاقط أو لا تخل الزبيب والتمر أو قصدت أركانها كلها  
 وانضبطت كالخز والعتابي ولا حاجة اليه لانه المقسم اه حل (قوله مقصود أو كلهما) برفع أركانها على  
 النيابة عن الفاعل ولا تصح الاضافة اه قل على الجلال (قوله على الاشهر) ليس في المصباح والمختار الا  
 الوجهان المذكوران ولفظ الثاني والشهد بفتح الشين وضمها العسل في شمعها والجمع شهدا بالكسر قلت انما  
 قال في شمعها لان العسل يذ كرويونث ولكن الاغاب عليه التأنيث اه وفي قل على الجلال قوله بفتح  
 الشين وضمها أى مع سكون الهاء وبكسرهما معا (قوله مركب من عسل وشمع خلقة) في قل على الجلال  
 \* (فرع) \* تقدم عن شيخنا انه لا يصح بيع القشطة ولا بيع العسل بشمعه ولا بيع الزبد ولو بالدرهم فقوله  
 هنا كغيره انه يصح السلم في الزبدان خلعا عن غير مخيض وفي القشطة ولا يضرمافيهما من بعض نظرون أو دقيق  
 أو زوفى العسل بشمعه مخالفا لذلك مع ان السلم أضيق من البيع فالوجه عدم الصحة في ذلك وليس الشمع  
 في العسل كالنوى في التمر لان الشمع مقصود لذاته وليس بقاؤه فيمن مصالحه كما هو ظاهر جلي لانه ان يحسن معه  
 فهو كالجمرة المجونة المختلطة بالنوى فلا يصح والا فالشمع مانع من معرفة قدر العسل فيه فهو من الجهل بأحد  
 المقصودين على انه مانع من روية العسل فيه أيضا لانه ظرف له والشهد في كلام المصنف يراد به من حيث  
 الصحة العسل الخالص من شمع فقط لا معه كما يصرح به ماسبياني في ذكر وصفه عند العقد وتفسير الشارح  
 له ببيان لعماء اللغوى في ذاته أو ضرورة كونه من المختلط الذي في كلام المصنف على انه غير مختلط فتأمل  
 وأقبحهم والحق أحق من المراء ويصح السلم في الخيض ان خلعا عن الماء وكذا يصح في اللبن بسائر أنواعه الا  
 الخامض لاختلاف جودته اه (قوله وجين) في المصباح الجنب فيه ثلاث لغات رواها أبو عبيد عن يونس بن

اذا تقرر ذلك (فيصح)  
 السلم (في منضبط وان اختلط)  
 بعضه ببعض مقصود أو غيره  
 (كعتابي وخر) من الثياب  
 الاول مركب من قطن وحرير  
 والثاني من ابريسم ووبر  
 أو صوف وهما مقصود  
 أركانها (وشهد) بفتح  
 الشين وضمها على الاشهر  
 مركب من عسل وشمع  
 خلقة فهو شبيه بالتمر وفيه  
 النوى

حبيب سماعن العرب أجودها سكون الباء والثانية ضمها للاتباع والثالثة وهى أقلها التثقيب ومنهم من يجعل التثقيب من ضرورة الشعر اه وفيه أيضا الاقط بفتح الهمزة وكسر القاف وقد تسكن للتخفيف مع فتح الهمزة وكسرها ناله الصاعنى عن الفراء اه مصباح (قوله وجبن واقط) والسهمك المملح كالجن ويصح السلم في الزبد والسمن كاللبن ويشترط ذكر جنس حيوانه ونوعه وما كوله من مرقى أو علف معين بنوعه ويذكر في السمن انه جديد أو عتيق ولا يصح في حامض اللبن لان حموضته عيب الا في تخيض لأماء فيه فيصح فيه ولا يضر وصفه بالجوضة لانها مضمومة فيه واللبن المطلق يحمل على الخلو ولو جف ويذكر طراوة الزبد وضدها ويصح السلم في اللبن كيلا ووزنا ووزن برغونه ولا يكال به لانها لا تؤثر في الميزان ويذكر نوع الجن وبلده وورطو بنحو يسه الذي لا تغير فيه اما ما فيه تغير فلا يصح فيه لانه معيب وعليه يحمل منع الشافعي السلم في الجن القديم والسمن بوزن ويكال وجامده الذي يتجافى في الميكال بوزن كالزبد واللبن المجفف وهو غير المطبوخ على ان الاصح صحته في المطبوخ كالمجفف كمال على ذلك ميل الروضة وصحة في تصحيح التنبيه في كل ماد خاتمة نار لطيفة اما غير المجفف فكالبين وما نص عليه في الام من صحة السلم في الزبد كيلا ووزنا محمول على ما لا يتجافى في الميكال اه شرح مروي في قل على الجلال (تنبيه) علم مما ذكر انه يصح السلم في الادهان غير المتروحة بالاوراق قال شيخنا وكذا في المتروحة بها ان عصرت بعد التروح وفيه نظروا انه يصح السلم في الوبر والشعر والصوف والريش ما لم يعين حيوانه او في الحرير والقز بعد ترع دوده وفي القطن والغزل والسكان بعد تقص ساسه أو رؤسه وفي الحديد والنحاس ونحوها وفي انواع المياه كماء الورد وفي انواع العطر كالسك والزعفران وفي انواع البقول كالسلق والبصل وفي نحو الجزر بعد ازاله ورقه وفي النساء والفحم والدرىس والتبن والنخالة والخطب ولوشعشعاع وفي قصب السكر بعد ترع قشره الاعلى وقطع طرفه وفي الجنس والجبر والزجاج ونحوه من بقية المعادن والجواهر نعم قال الماوردى لا يصح في العتيق لاختلاف أجهاره ويصح في الصابون ومعبار جميع ذلك الوزن ويذكر في كل واحد منهما ما يليق به من جنسه ونوعه وصفته وبلده وكبره وغير ذلك مما يمكن فيه وانه يصح في الارز والعلس بعد ترع قشرهما وفي الدقيق ومعبارهما السكيل ويذكر فيه ما في الحبوب ويصح في الورق البياض بالعد ويذكر فيه جنسه ونوعه وطوله وعرضه وغاظه ورقته وصفته وزمنه صيغته وخرقها وغيرهما ويصح في العجوة الكيس والمجونة بدون نواه دون المجونة معه ولا يصح في الكسك المعروف والله أعلم اه (فرع) أفنى شيخنا بانه لا يصح السلم في الفول المدشوش ولا يتخفى ان مثله القمح المدشوش وقال في شرح الروض يجوز السلم في النخالة اذا انضبطت بالسكيل ولم يكثر تفاوتها فيه اه سم (قوله الملح والانفحة) كل منهما غير مقصود لكن من مصالحه ومثل الجن السهمك المملح لانه من مصالحه وبه فارق عدم صحة السلم في اللبن المشوب بالماء لان الماء ليس من مصالحه ولا وجوده فيه ضرورى خلقه أو صناعة ولا يصح السلم في بر مختلط بشعر ولا في ادهان مطيبة بنحو بنفس بخلاف السمس المطيب بنحو زعفران اذا عصراه حل (قوله والانفحة) بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الفاء وجمعها انا فم كافي المختار اه شيخنا وقوله من مصالحه حال أى حال كون كل من الملح والانفحة من مصالح كل من الجن والاقط فهذه العبارة تقتضى ان الاقط فيه أنفحة ومثلها عبارة شرح مروي وهو خلاف المعروف وفي المصباح الاقط قال الازهرى يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يحصل وفي المصباح والانفحة بكسر الهمزة وفتح الفاء وتشديد الحاء أقل من تخفيفها قال ابن السكيت وحضرني اعرابيان فصيحان من بني كلاب فسألتهما عن الانفحة فقال أحدهما لا أقول الا أنفحة يعنى بالهمزة وقال الآخر لا أقول الا منفحة يعنى بالميم المكسورة ثم افترا على أن يسألا جاعا عنى كلاب فاتفتت بجاعة على قول هذا وجاعة على قول هذا فافهما الغتان والانفحة كرش الجمل والجدي مادام يرضع وهى شئ يستخرج من بطنه أصفر يصرف في موقفة ميتة باللبن فيغلي كالبين فاذا رعى النبت لم يبق أنفحة بل يصير كرشا ويقال له جينة (قوله الذي هو قوامه) بضم

(وجبن واقط) كل منهما فيه مع السمن المقصود الملح والانفحة من مصالحه (ونخل تمر أو زبيب) هو يحصل من اختلاطهما بالماء الذي هو قوامه فتشبه وما بعد معلوفان



على مجرور الكاف لا مجرور في (لا فيملا ينضبط مقصوده كهريسة ومجنون وغالية) هي مركبة من مسكن وعنبر وعود وكافور كذا في الروضة  
كلها في تحرير النوى ذكر الدهن مع الاولين فقط (ونحن مركب) لاشتماله على طهارة (٢٤١) وبطانة وحشو والعبارة لا تفي بذكر

اقدارها وأوضاعها وخرج  
بزيادة مركب المفرد فيصح  
السلم فيه ان كان جديدا  
واتخذ من عنبر جلد واللا  
امتنع وهذا ما حوره السبكي  
وغیره لكنهم اطلقوا الصحة  
في غير الجلد ويشهد لما قلته  
صحة السلم في الثياب الخبيطة  
الجديدة دون الملبوسة  
(وترى في مخلوط) فان كان  
مقدرا جازا السلم فيه وهو بناء  
مشناه أو دال مهمله أو طاء  
كذلك مكسورات ومضمومات  
ففيها لغات ويقال دراق  
وطراق (ورؤس حيوان)  
لانها تجمع أجناسا مقصودة  
ولا تنضبط بالوصف ومعظمها  
العظم وهو غير مقصود (ولا)  
في (ماتأثير نار غير منضبط)  
هو أولى مما عبر به فلا يصح  
السلم في خبز ومطبوخ  
ومشوي لاختلاف الغرض  
 باختلاف تأثير النار فيه  
وتعذر الضبط بخلاف  
ما ينضبط تأثير نار كالعسل  
المصفي بها والسكر والفانيد  
والدبس واللبا فيصح السلم  
فيها كما مال الى ترجيح النوى  
في الروضة وصرح بتعديده في  
تصحیح التنبيه في كل  
مادخلته نار لطيفة ومثل  
بالمذكورات غير العسل  
لكن كلام الرافعي عجل الى

القاف وكسرها والسكر أفصح اه شوبري (قوله على مجرور الكاف) فهي من أمثلة المنضبط لكن من  
القسم الثاني منه وهو ما اختلط ببعضه ببعض وذلك البعض غير مقصود وقوله لا مجرور في حتى يلزم ان تكون من  
غير المنضبط ومن هذا يعلم الاتفاق على صحة السلم في الشهد والخلاف انما هو هل منضبط أولا اه حل (قوله  
وفي تحرير النوى ذكر الدهن) ولا مخالفة لان ما قد تعمل هكذا وهكذا السكن الدهن مراد في الاول أيضا والتشيل  
لدهن بالزيت وقع في كلام بعضهم نقلا عن التحرير والمشهور عند أهل الحجاز واليمن انه دهن البان لا عنبر اه  
اعاب اه شوبري (قوله ونحن مركب) أي ونعمل لاشتماله على طهارة وبطانة وليست منضبطة وكل منهما  
مقصودان كانت من جنس واحد وظاهر كلام المصنف كماله ان قوله ونحن عطف على هريسة فيفيد ان المنع  
لعدم انضباط اجزائه لان المنع من ذلك ما أشار اليه بقوله والعبارة الخ وقد أشار الى أن الاولى عدم عطف  
الخلف على الهريسة الجلال المحلى بقوله عبارة الرافعي وكذا الخفاف اه حل (قوله وأوضاعها) أي أشكالها  
وعبارة شرح مر لان العبارة غير وافية بذكر انعطافها وادارها (قوله وترى في مخلوط) قال القاضي أبو  
الطيب وغيره الترياق نجس فانه بطرح فيه لحوم الحيات أولين الاتان ونص عليه في الام قال الاذري فيجعل  
كلام المصنف وغيره على ترياق طاهر اه رشيدى على مر وفي عش قوله وترياق مخلوط أي من  
أجزاء طاهرة فالترىاق الاكبر وهو الذي يجعل فيه لحم الحيات لا يصح بيعه ولا السلم فيه لانتفاء شرط صحته وهو  
طهارة عينه فتقول المصباح وقيل مأخوذ من الريق والتساعز ائدة ووزنه تفعال بكسرهما ما ثبت من ريق الحيات  
بيان لحكمة التسمية وهو لا يستلزم صحة البيع اه (قوله ويقال دراق وطراق الخ) انما عاير في التعسير لان  
الاخيرتين قايما تان جدا والدال والطاء فيهما مكسورتان أو مضمومتان ففيه عشر لغات اه برماوى (قوله  
لانها تجمع اجناسا) عبارة شرح مر لاشتمالها على ابعاض مختلفة من المناخر والمشاقر وغيرهما ويتعذر  
ضبطها انتهت (قوله والسكر) أي والصابون والجص والنورة والزجاج والفحم وماء الورد والشمع وقد يقال في  
انضباط نار العسل نظرا لانها تتميز بشدها فالتميز حاصل لم يخفت أو كثرت تأمل اه حل (قوله والفانيد)  
وهو العسل المأخوذ من اطراف القصب المسماة بالاسكالين أي الزايع وهو غير حلو وقيل المأخوذ من  
العصب مطلقا في الرشيدى على مر ان الفانيد نوع من العسل والدبس ماء العنب بعد طبخه اه (قوله  
واللبا) قال في شرح الروض واللبا بالهمز والقصر أول ما يحلب فله في المصباح قال أبو زيد أكثر ما يكون  
ثلاث حليات وأقله حلبة وغير المطبوخ يجوز السلم فيه قطعاه اه سم على ج اه عش على مر ثم  
قال في موضع آخر قوله واللبا قال في شرح الروض واللبا بالهمز والقصر أول ما يحلب وغير المطبوخ منه يجوز  
السلم فيه قطعاه اه وأما المطبوخ فيجوز السلم فيه على ما صححه في تصحيح التنبيه وان اعتمد في الروض خلافه  
وأما اللبا فيذكر فيه ما يذكر في اللبن وانه قبل الولادة أو بعده او انه أول بطن أو ثانيه أو ثالثه أو لبا يومه  
أو أسبوعه كذا نقله السبكي عن الاصحاب اه \* (فرع) \* يصح السلم في النيد والنييلة الخالص من نحو الطين  
وفي العجوة غير المعجونة بنواها اه قل على التحرير (قوله في كل مادخلته نار لطيفة) المراد باللطيفة  
المنضبطة وان أثرت اه شيخنا (قوله يعجل الى المنع) أي في المذكورات غير العسل بدليل قياسه على الربا  
اه شيخنا (قوله أي قدر) أي من حجر اه قل على الجلال (قوله ويقال فيه طست) في المصباح  
قال ابن قتيبة أصلها طس فأبدل من احدى المضعفين ناء لثقل اجتماع المثليين لانه يقال في الجمع طساس مثل  
سهم وسهام وفي التصغير طسيسة وجمعت أيضا على طسوس باعتبار الاصل وعلى طسوت باعتبار اللفظ قال

(٣١ - سجل منهج لث) المنع كما في الربا وبه جزم صاحب الانوار واعمده الاسنوى ويؤيد الاول صحة السلم في الاجر  
كما صححه الشيخان وعليه يفرق بين البابين بضيق باب الربا (ولا في) (مختلف) اجزائه (كبرمة) أي قدر (وكوز طس) بفتح الطاء وكسرها  
ويقال فيه طست (وتقيم)

ابن الانباري قال الغراء كلام العرب طست وقد يقال طس بغير تاء وهي مؤنثة ومذكورة فيقال هو الطست  
وهي الطست وقال الزجاج الثابت أكثر كلام العرب وجمعها طسات على لفظها وقال السجستاني هي أجمية  
معربة ولهذا قال الأزهري هي دخيلة في كلام العرب لان الطاء والتاء لا يجتمعان في كلمة واحدة اه (قوله  
ومنازة) تجمع على منائر بالله ز على غير قياس تشبهاً بالأصلي بالزائد وأصله مناور كذا في الصحاح وغيره ونظيره  
مصائب أصله مصاوب فزعم بعضهم ان الصواب مناور لا منائر غير صحيح ايعاب اه شوبري وهو المشرح الذي  
يقاد فيها مأخوذة من النور اه (قوله وخرج بمعهولة الخ) انظر هذا مع قوله ويصح الخ هل فيه تكرار وما  
فائدة معه اه والجواب انه أشار به الى أن ما يأتي هو منه وهم هذا القيد وانما ثبته عليه هنا لان المتن لما فصل  
بين ما يأتي وبين القيد بالجلد أو هم ان ما يأتي كلام مستقل ليس مفهوم القيد فنبهه الشارح هنا على ان  
ما يأتي هو مفهوم هذا القيد ففعل هذا الابهام (قوله في قطع منه مدبوغة وزنا) بحث الاذرى أن يكون  
مرادهم به هذه القصاصة التي يتخذ منها الغراء ولا تنفع لغيره اه وقوله الغراء بالعين المجمة والراء وهو الغراء  
المعروف وقد تصحف على بعضهم بالغاء وعلى بعض آخر بالعاء بالعين المهملة وهو غطلة عن تذكير ضميره اذ لو  
كان كاتوبهم لانت وجوباً فتأمل اه شوبري (قوله في قالب) بفتح اللام اذ مكسورها البسر الا جزو قيل  
يجوز هنا المكسر أيضاً اه سج اه شوبري وفي قل على الجلال وهو آلة يعمل بها الاواني نصب المعادن  
المذابة فيها من غير طرق ولادق اه وفي المصباح القالب بفتح اللام قالب الخفيف وغيره ومنهم من يكسرها  
والقالب بالكسر البسر الا جزو اه (قوله أولى مما صنعته) أي لان اطلاقها يفيد ان مثل المربعة المدورة  
وتأخيرها يفيد صحة السلم فيها وان كانت معمولة ولعل وجهه ان المعمول منها لا يختلف أجزاؤه دقة وغلظاً اه  
حل وانظر ما الفرق بينه وبين الطنجير وقد يقال الفرق ان الطنجير لما كان شأنه ان يستعمل في النار كان  
اختلاف أجزائه بالرقعة والغلظ مضر الانه ربما أسرع اليه الخلل من الجزء الرقيق وان السطل لما كان الغالب  
استعماله في غير النار كان اختلاف أجزائه بماذا كره غير مضر اه (قوله ويصح السلم في دراهم الخ) عبارة  
شرح مر وما علم وزنه بالاستفاضة كالنقد يكفي فيه العدد عند العقد لا الاستيفاء بل لا بد من وزنه حينئذ للتحقق  
الابقاء وقول الجرجاني لا يسلم في النقد الا وزناً محمول على ما جهل وزنه بل لعل كلامه مغر وض في ارادة منع  
السلم فيه كيلا (قوله ويصح السلم في دراهم ودنانير بغيرهما لا بمثلها الخ) وجهه انه اذا كان السلم حالاً  
وتعاضد في المجلس تعارض أحكام السلم والصرف لان السلم يقتضي استحقاق قبض أحد العوضين في المجلس  
دون الآخر والصرف يقتضي استحقاق قبضهما فيه كذا قالوه أي فيلزم أن يكون العوضان يستحق قبضهما في  
المجلس ولا يستحق قبضهما فيكون الشيء الواحد يستحق قبضه ولا يستحق قبضه وفيه بحث لان ذلك بجتهتين ولا  
محذور في مثله الآن يقال الجهتان المستندان لعقد واحد في حكم الجهة الواحدة فليتأمل ثم قال في شرح  
الروض ثم حمل ذلك اذ لم ينو بالسلم عقد الصرف والاصح لان ما كان صريحاً في بابه ولم يجد نفاذاً في موضوعه  
يكون كناية في غيره اه سم (قوله وشرط في رقيق الخ) شروع في تفصيل ما أجمله أولاً بقوله وذكرها أي  
الصفات التي يختلف بها الغرض وليس الاصل عدمها في العقد الخ فهو تفصيل للصفات التي تذكر في العقد  
ويلزم ان النوع من الصفات اه شيخنا وفي عرش على مر مانعه الغرض من هذا تفصيل الصفات فقط  
لا بيان الصحة لانها علمت مما مر وعبارة أصله \* (فرع) \* يصح السلم في الحيوان في بشرط في الرقيق الخ وكتب  
عليه عرش قوله في الحيوان أي كلاً أو بعضاً قال سج أي غير الحامل اه ولعله لعزة الوجود بالصفة التي  
يذكرها كما مر في تعليل المنع في جارية وبناتها وأنه بالنسبة على المحل صيرمة صودا فاشبهها بالوباء وجمالها  
وهو باطل (قوله كبر كى الخ) قد اعتبره نوعا والرومي صنف الرقيق جنسا وفيه ان النوع انما هو الانسان  
وهذه أصناف له الآن يقال أراد بالبيع وأخويه معناه اللغوي وهو كل ما فيه عموم وخصوص بالنسبة لغيره

ومنازة) بفتح الميم (وطنجير)  
بكسر الطاء الدست وفتحها  
النووي وقال الحصري  
فتحها من لبن الناس  
(معمولة كل منها لتعذر)  
ضبطها وخرج بمعهولة  
المصبوغة في قالب فيصح  
السلم فيها كالمسلمة الكلام  
الآتي (وجلد) لاختلاف  
الأجزاء في الرقعة والغلظ  
نعم يصح السلم في قطع منه  
مدبوغة وزنا (ويصح) السلم  
(فيما صب منها) أي  
المذكورات أي من أصلها  
المذاب (في قالب) بفتح  
اللام أقصع من كسرها  
(و) يصح في (اسطال) مربعة  
أو مدورة قطا في لها عن  
تقييدها بالمربعة مع تأخيرها  
فما صب منها في قالب أولى مما  
صنعوه ويصح السلم في دراهم  
ودنانير بغيرهما لا بمثلها  
ولافي أحدهما بالآخر جلا  
كان أو مؤجلا (وشرطي)  
السلم في (رقيق ذكر نوعه  
كتر كى) أو حبشى فان  
اختلف صنف النوع وجب  
ذكره



اه شيخنا (قوله كطائي) بتخفيف الطاء والماء وهو وما بعده صنفان من التركي اه شيخنا (قوله ان اختلاف  
 كأيض) قضية ان لون التركي مختلف فيكون أبيض نارة وأسود أخرى وليس مراد ابل كاه أبيض وعليه  
 فالمراد التفاوت في مقدار البياض اه ع ش لكن حينئذ لا حاجة الى ذكر اللون لانه لم يختلف وانما المختلف  
 وصفه فذكر الوصف يعني عنه هذا وان أراد بالاختلاف اختلاف اللون من أصله فذكر النوع يعني عنه لانه  
 اذا ذكر النوع لا يكون لونه الا واحدا وان اختلف بالشدة والضعف فذكر النوع مستدرك على كل حال تأمل  
 منصفاه اه (قوله كالزنج) في المصباح الزنج طائفة من السودان تسكن تحت خط الاستواء وليس وراءهم  
 عبارة قال بعضهم وتمتد بلادهم من الغرب الى قرب الحبشة وبعض بلادهم على نيل مصر الواحد زنجي مثل روم  
 ورومي وهو بكسر الزاي والفتح لغة اه وفي المختار الزنج جيل من السودان وهم الزنوج قال أبو عمرو زنج  
 وزنج وزنجي وزنجي بفتح الزاي وكسر هاء في السجل اه (قوله أو محتمل) عبارة شرح مر وسنه كابن عشر سنين  
 أو محتمل أي أول عام احتماله بالفعل أو وقته وهو تسع سنين فاندفع ما لا ذرعى هنا اه وكتب عليه ع ش قوله  
 أو وقته قضية المغيرة انه لو أحضره بعد اثني عشر سنة مثلا لم يبق له احتمال لم يجب قبوله وفيه نظر لانه اذا أحضر  
 المحتمل بعد خمسة عشر سنة قبله أو غير المحتمل وهو ابن تسع قبله فلم يجعل لوقت القبول وقتا يعينه بل أقل وقت يقبل  
 فيه تسع وعليه فينبغي أن يكون المدار على كونه لا يقبل مادون التسع ويقبل ما وصل اليها فوق وان لم يحتمل الى  
 تمام خمسة عشر سنة أي التي هي وقت البلوغ بالسن ومع ذلك فالتقابل بين أول عام الاحتمال ووقته وهو التسع  
 فيه نظر فانه اذا كتفي ببلوغه التسع لم يبق لاعتبار الاحتمال بالفعل معنى فانه اذا احتلم في العاشرة مثلا كان ذلك  
 بعد الوقت الذي يجب قبوله منه ولعل في اعتبار الاحتمال والوقت وجهان فمنهم من اعتبر الوقت ومنهم من اعتبر  
 الاحتمال اه وفي الرشدي ما نصه قوله أي أول عام احتماله بالفعل أو وقته هذا هو بحث الاذري فـ لا يتأتى  
 قول الشارح فاندفع ما لا ذرعى هنا نعم قول الشارح وهو تسع سنين زاده على ما في كلام الاذري بيان المراد  
 وظاهر ان المراد انه لا بد من النص على ذلك فلا يصح اطلاق محتمل فقد قال الاذري عقب ما مر وفي النفس منه شيء  
 من الاكـ كفتاء باطلاق ذلك فان ابن عشر ونحوها قد يحتمل وقد لا يحتمل الا بعد الخامسة عشر والغرض والقيمة  
 يتفاوتان بذلك فتفاوتنا اه لكن بحث العلامة ج ان المراد احتماله بالفعل ان تقدم على الخامسة عشر والا  
 فهي وان لم يرمينا قال فلا يقبل ما زاد عليها ولا ما نقص عنها لم يحتمل وقوله فلا يقبل الخ صريح في صحة اطلاق محتمل  
 في العقد وان التفصيل انما هو فيما يجب قبوله وهذا لا يتأتى في كلام الشارح كالاذري والالكان يجب قبول  
 ابن تسع مطلقا فيجب أن يكون المراد في كلام الشارح انه لا بد من النص في العقد على أحد المذكورين في  
 كلامه كما قررته ويمكن أن يكون المراد من كلام الشارح كالاذري انه يصح اطلاق محتمل وانه لا يجب الا قبول  
 ابن تسع فقط أو من هو في أول احتماله بالفعل أي فلا يقبل ابن عشر مثلا اذا لم يحتمل بالفعل لكن لا يخفى ما فيه  
 ويجوز ان الشارح كالاذري أراد بقوله ما أي أول احتماله بالفعل أو وقته مجرد التردد بين الامرين اه  
 (قوله وذكره) أي فامته كان يقول ستة أشبار مثلا اه حل وفي المختار والقدر القائمة وتقطيع (قوله  
 من قصر أربعة) نعم لوجاهة قصيرا على خلاف العادة لا يجب قبوله لان القصر على خلاف العادة عيب اه  
 حل (قوله وربعة) بسكون الباء وفتحها أخذته من ضبطه بالقلم اه شوبري (قوله حتى لو شرط الخ)  
 اقصد على هذا لان ذلك لا يتأتى في غيره مما ذكره اه حل أي من الوصف والقدر ويمكن ان يأتي فيهما  
 أيضا بان يقول طوله خمسة أشبار لا يزيد ولا ينقص أو يقول بياضه مشرب بحمرة مثل هذا الشخص لا يزيد  
 عليه ولا ينقص عنه بان يكونا سجين تأمل اه شيخنا ع ش ماوى (قوله في الاحتمال) ظاهره ولو كافرا وهو  
 ظاهر ووجه بان ذلك لا يعلم الا منه كما ذكره الشيخ جـ دان اه ع ش لكن هذا لا يتم الا اذا كان المراد بالمحتمل  
 المحتمل بالفعل وأما اذا كان المراد به من بلغ سن الاحتمال وان لم يحتمل فلا يقبل قول الرقيق في الاحتمال بهذا المعنى

كطائي أو رومي (و) ذكر  
 (لونه) ان اختلاف كأيض  
 أو أسود (مع وصفه) كان  
 يصف بياضه بسيرة أو شجرة  
 وسواده بصفاء أو كدرة فان  
 لم يختلف لون الرقيق كالزنجي  
 لم يجب ذكره (و) ذكر  
 (سنة) كابن ست أو سبع أو  
 محتمل (و) ذكر (قده طولا  
 أو غيره) من قصر أو أربعة  
 (تقريبا) في الوصف والسن  
 والقدر حتى لو شرط كونه  
 ابن سبع سنين مثلا بلا  
 زيادة ولا نقصان لم يجز اندوره  
 ويعتمد فقول الرقيق في  
 الاحتمال وكذا في السن

فقول الشارح ويعتمد قول الرقيق الخ يعني ان المراد بالمتعلم من احتمل بالفعل (قوله ان كان بالغاً) أى مسلماً وقوله والافقول سيده أى المسلم اه (قوله والافقول سيده) فظاهر ان السيد لا يقبل قوله الا اذا كان العبد غير بالغ ولعله غير مراد وحينئذ فيمكن تقرير كلامه بما حاصله انه يعتمد قول الرقيق ان كان بالغاً فان لم يوجد ذلك بان كان غير بالغ أو بالغاً لم يخبر بقول السيد ولا يكتبه يقتضى انه اذا عارض قول العبد وقول السيد قدم قول العبد لانه انما قبل قول السيد عند عدم اخبار العبد وهو محل تأمل ان ظهرت قرينة تقوى صدق السيد كان ولد عنده وادعى انه أرخ ولادته ولم يذكر العبد قرينة يستند اليها بل قال سنى كذا ولم يرد ثم رأيت في شرح العباب الخ ما يصرح بالاول اه ع ش على مر (قوله ان ولد في الاسلام) أى ان ولد الرقيق في الاسلام اه من ع ش على مر (قوله والافقول الخامس) من النخس وهو الضرب بالسيد على الكفلى أى فان لم يخبروا بشئ وقف أمره الى الاصطلاح على شئ اه ع ش على مر وفي المصباح تحسنت الدابة نخس من باب قتل طعننها يعود ونحوه فهاجت والفاعل نخس ومنه قيل لدلال المذواب نخس اه (قوله الخامس) أى اثنين منهم فيما يظهر بل لو قيل واحد لم ينعقد بشرط فهم التكليف والعدالة فظهر ما مر أى في الرقيق والسيد ويظهر الاكفاء بعدل الرواية اه شوبرى (قوله وثبوت أو بكرة) انظر هل هذا راجع للذكر لتأنيبه فيه والائى أو لائى فقط اه شيخنا وعبارة ع ش على مر نصها وينبغي تقييده بالائى وعبارة من الروض وشرحه ويجب في الامة ذكر الثبوت والبكرة أى احدهما اه ع ش (قوله لا ذكر كحل الخ) لكن لو ذكر شيئاً وجب اعتباره باتفاق القولين وينزل على أقل الدرجات بالنسبة لغالب الناس اه ع ش على مر وفي المصباح كحل الرجل كلام من باب قتل جعلت الكحل في عينه والفاعل كحل وكحل وكحل العين كلام من باب تعب وهو سواد يعالجونهم اورجل أكل وامرأة كلاء مثل أجروجرأ (قوله في الامة) راجع لكل من الكحل والسمن وانما اقتصر على الامة لكونها محل توهم الاشتراط دون العبد فلا اعتبار على عليه كالحلى في التقييد بالامة اه ع ش وأيضاً ذكره لانه محل الخلاف وعبارة أصله مع شرح مر ولا يشترط ذكر الكحل والسمن في الامة ونحوهما كالدعوى وهو شدة سواد العين مع سعتها في الاصح اتساع الناس باهمالها والثاني يشترط لانها مقصودة لا تؤدي الى عزلة الوجود وتختلف القيمة بسببها وينزل في الملاحظة على أقل درجاتها مع ظهور هذا وقوته المعتمد الاول انتهت (قوله كلاً) تردداً القفال فيها هل الرجوع فيها الى ما يميل اليه طبع كل أحد أو هي من المعاني المنضبطة التي لا تختلف قال في الخادم وحاصله انها هل هي وصف حقيقى أو اضافى يختلف باختلاف الأغراض والصحيح الثاني ونظيره الخلاف في القيمة هل هي راجعة لذات الشئ أو بحسب الغرض منه اه ايعاب اه شوبرى وعبارة حل والملاحظة هي الحسن يقال ملح الشئ بالضم ملوحة وملوحة أى حسن فهو ملح وملاح انتهت والملاحظة هي تناسب الاعضاء وقيل صفة يلزمها تناسب الاعضاء اه ع ش على مر (قوله وهو شدة سواد العين) أى الحدقة في المصباح دججت العين دججاً من باب تعب وهو سعة مع سواد وقيل شدة سوادها في شدة بياضها فالرجل أدعج والمرأة دججاء والجمع دجج مثل أجر وجرأ وجرأ اه وفيه أيضاً وحدقة العين سوادها والجمع حدق وحدقات مثل قصبة وقصب وقصبات وربما قبل حداق مثل رقية ورقاب اه وفيه أيضاً المعلقة وزان غرفة تحمى العين التي تجمع سوادها وبياضها ومقاتته نظرت اليه اه (قوله من نوع) أى أو ما يقوم مقامه فتقوله كقوله الخ بيان لما يقوم مقام النوع لانه لا النوع ومثال النوع بخفى أو عراب أو يقال يمكن أن يكون تمثيل الشارح للنوع باعتبار أنه معلوم عند المعتادين وعديلين أن نعم بنى فلان بخفى أو عراب مثلاً اه شيخنا (قوله ونقل الرافعى الخ) اعتمد حج وكتب أيضاً ونقل الرافعى عن اتفاق الاصحاب أنه لا يشترط القدر في ذلك لكن في الارشاد اشتراطه في الرقيق وفي الابل والخيل قال الاذرى ويجب طرده في البغال والخيول والبقرة أى وسائر الحيوان وما نقله الرافعى بحمل على

ان كان بالغاً والافقول سيده ان ولد في الاسلام والافقول الخامس أى الدلائل بظنونهم وقول أو غيره أولى من قوله وقصراً (و) ذكر (ذكورية أو أنوثته) وثبوت أو بكرة (لا) ذكر (كحل) بفتح الكاف والحاء وهو ان يعالجون العينين سواد من غير اكتمال (وسمن) في الامة (ونحوهما) كلاً وعج وهو شدة سواد العين مع سعتها وتكلم وجهه وهو استدارته لتساع الناس باهمالها (و) شرط (في ماشية) من ابل وبقرة وغنم وخيل وبغال وحيث فهو أعم من قوله في الابل والخيل والبغال والخيول (تلك) أى الامور المذكورة في الرقيق من نوع كقوله من نعم بلد كذا أو نعم بنى فلان ولون وذكورية أو أنوثته وسن كان مخاض أو ابن لبون (الاولى) اللون (وقد) فلا يشترط ذكرهما والتصریح بهذا الاستثناء من زيادتي ونقل الرافعى اتفاق الاصحاب عليه في الثانية لكن جزم ابن المقرئ فيها بالاشتراط وسبقه اليه المساورى قال وليس للاختلاف وجه



كون ذلك في بادئ الاختلاف بذلك وعدم غرض صحيح اهـ حل (قوله ويسن في غير الابل الخ) قضيته ان  
 الشبهة توجد في البقر والغنم وغيرهما من بقية الانواع الا الابل مع ان الانعام التي ذكرها انما تعرف في  
 الخيل دون غيرها وعليه فاعل المراد انه غير الابل لا بقية كونها من الخيل ولا غيرها توجد فيها شبهة مجمدة  
 عند من يعاينها وافراده مختلفة باختلاف الانواع فيوجد في البقر مثلاً صفة مجمدة يرغب فيها او كذا توجد في  
 غيرها من الغنم ونحوها فليتأمل اهـ ع ش لكن عبارته في شرح البهجة ويسن في الخيل ذكر الشبهة اهـ  
 (قوله كيجعل) هذا وما بعده أمثلة للشبهة فالخيل هو الذي فيه لون مخالف لمعظم البدن أي في أي محل كان  
 والاخر هو الذي فيه لون مخالف لمعظم البدن في جهته والاطم ذكروه الشارح اهـ تقرير شيخنا وقيل الخيل  
 هو الذي قوائمه بيض وهو الظاهر انتهى وفي المصباح وفرس محجل وهو الذي ابيضت قوائمه وجاوز البياض  
 الارساخ الي نصف الوظيف او نحو ذلك وذلك موضع التحجيل فيه اهـ وفيه أيضاً الوظيف من الحيوان  
 ما فوق الرسغ الى الساق وبعضهم يقول مقدم الساق والجمع أو طفلة مثل رغبف وأرغفة وفيه الشبهة العلامة  
 وأصلها ونشئ والجمع شيان مثل عدات وهي في ألوان البهايم سواد في بياض أو بالعكس وبقرة لا شبهة فيها  
 أي ليس فيها لون يخالف سائر لونها اهـ (قوله ولا يجوز السلم في أبلق الخ) عبارة شرح مر ومقتضى  
 إطلاقه جواز السلم في الأبلق وقد نفى ذلك في البحر عن بعض أصحابنا وفي الحاوي لا يجوز لأن الأبلق يختلف  
 لا ينضبط قال الأذري وهذا يختص بالبراذين لأنه نادر في العتاق والاشبهه الصحة ببلد كبير يكثر وجودها فيه  
 ويكنى ما يصدق عليه اسم أبلق كسائر الصفات اهـ ويمكن حل الجواز على وجود ذلك بكثرة في ذلك المحل  
 وعدم الجواز على خلاف ما ذكر في المختار الأبلق سواد في بياض وكذا الباقية بالضم يقال فرس أبلق وعليه فينبغي  
 أن يلحق بالأبلق ما فيه جرة وبياض بل يحتمل أن المراد بالأبلق في كلامهم ما شغل على لونين فلا يختص بما فيه  
 بياض وسواد اهـ ع ش على مر (قوله وشروط في طير) أي غير النحل أما النحل فلا يجوز السلم فيه وإن  
 جوزه نابعه كجرحه الأذري لأنه لا يمكن حصره بعدد ولا كيل ولا وزن اهـ شرح مر وكتب عليه ع ش  
 قوله النحل بالحاء المهملة وأما النحل بالحاء فالظاهر صحة السلم فيه لا مكان ضبطه بالطول ونحوه فيقول أسبلت  
 البك في نخلة صفتها كذا فيحضرها له بالصفة التي ذكرها ومن الصفة أن يذ كر مدة بناتها من سنة مثلاً (قوله أي  
 ذكر هذه الامور) فيه أنهم ما أمران الآن يقال لهم ما راجعنا لكل من الاربعة فتكون ثمانية فصاع الجمع اهـ  
 شيخنا (قوله ان لم يرد لا كل) وفيه ان الاوز لا يبيض لا يجوزاً كله بمصر اهـ حل قال الشيخ منصور الطونخي  
 وجه الله ولعله اذا طبع وبان لا يبيض منه ضرر شديد (قوله انه نهري) أي من البحر الخواص ع ش على مر  
 وقوله أو بحري أي من البحر الملح اهـ ع ش على مر (قوله طري أو ملح) ليساه قائلين بل الطري يقابله  
 القديد والمالح يقابله غير المالح بدليل ما يأتي ففيه كدقاء (قوله وفي لحم غير صيد الخ) لم يتكلم على الصيد نفسه  
 لا منقولة ولا مقلوبة وما يمكن دخوله في المشابهة اهـ حل (قوله قديد أو طري) أي لا بد أن يذ كر هذه الامور  
 أيضاً فكان الانسب تأخيرها عن النوع لتكون في حيز الاشتراط اهـ ع ش (قوله قديد) فيه إشارة الى أنه  
 لا بد في صحة السلم في اللحم من كونه قديد أو غيره وإن كان قول المتن وفي لحم غير صيد وطير نوع الخ قديروهم  
 خلافه ولو أخرجه وجعله من مدخول الاشتراط كان أظهر اهـ ع ش (قوله ان يذ كر نوع) كذا صنع المصنف  
 هنا وفيما يأتي في المعطوفات الى آخر الفصل وذ كر في المتن قبله لفظ ذ كر حيث قال وشروط في رقيق ذ كر  
 نوعه ثم قدر ذلك في المعطوفات الى ما ذكر هنا فليتأمل وجهه مغايرة الاسلوب مع تقدم ما يقتضي الاتيان به  
 مصدر اضريحاً وكونه تغنياً له غير كاف فليتأمل اهـ شري تأملنا فوجدنا عذر المحافظة على اعراب  
 المتن لأنه لو قدر المصدر هنا لزم عليه جر المرفوع وأما قياسه بقى فالمعطوفات مجرورة فتاسب فيها تقدير المضاف  
 لكن يعكر على هذا التوجيه ما صنفه في قوله وفي طير نوع حيث كان مرفوعاً كالذي بعده ومع ذلك قد روي

ويسن في غير الابل ذ كر  
 الشبهة كيجعل وأغروا طير  
 وهو ما سالت غرنه في أحد  
 شقي وجهه ولا يجوز السلم في  
 أبلق له دم انضباطه (و) شرط  
 (في طير) وسملك ولجها  
 (نوع وجره) كبرا وصغرا  
 أي ذكر هذه الامور وكذا  
 ذكورة أو أنوثه ان أمكن  
 التمييز واختلاف بهما  
 الغرض وان عرف السن  
 ذكر أيضاً وذك كر في الطير  
 لونه ان لم يرد لا كل وفي  
 السمك أنه نهري أو بحري  
 طري أو ملح (وفي لحم غير  
 صيد وطير) قديد أو طري  
 مملح أو غير مملح يذ كر (نوع)  
 كلهم بقر عراب أو جواميس

أولهم ضأن أو معز (وذكر خضى رضيع معلوق جذع أو ضدها) أي أنثى قبل فطيم راع ثنى والرضيع والغنم في الصغير أما الكبير فنه الجذع والثنى ولا يكفي في المعلوق العلف مرة أو مرات بل لابد أن ينتهي إلى مبلغ يؤثر في اللحم قاله الامام وأفسره الشيخان وقول جذع من زيادتي (من نخذ) بإجماع الذال (٢٤٦) (أو غيرها) ككتف أو جنب من سهمين أو هزيل كافي الروضة كأصلها عن العراقيين وتعبيري بغيرها

أعم من قوله أو كتف أو جنب وخرج زيادتي بغير صيد وطير لهما فيذ كرفي لحم الصيد غير السمك ما ذكر في غيره أن أمكن وأنه صيد سهم أو أحبولة أو جار حسة وانما كلب أو فهد وفي لحم الطير والسمك ما مر وتعبيري بالنوع أولى مما عبر به (ويقبل عظم) للحجم (معتاد) لأنه بمنزلة النوى من التمر فان شرط نزعها جاز ولم يجب قبوله ويجب أيضا قبول جلد يؤكل عادة مع اللحم كجلد الجدي والسمك ولا يجب قبول الرأس والرجل من الطير والذنب من السمك إلا أن يكون عليه لحم فيجب قبوله نص عليه في الامونص في البويطي على أنه لا يجب قبول رأس السمك (و) شرط (في ثوب) أن يذ كر (جنسه) كقطن أو كتان (ونوعه) وهو من زيادتي وبلده الذي ينسج فيه ان اختلاف به الغرض وقد يغني ذكر النوع عنه وعن الجنس (وطوله وعرضه وكذا غلظه وصفاقته ونعومته أو ضدها) من دقة ورقة وخشونة والغلظ الدقة صفتان للغزل والصفاقة

المصدر الصريح على وجه لا يخرج عنه كونه مرفوعا كما ترى وكان يمكنه ان يقدره في البقية على هذا الوجه فيبحث الشويزي باقي الاحالة اه (قوله أو لحم ضأن) جمع ضائن قاله النووي في تعبير التنبيه اه شوبري (قوله جذع أو ضدها) انظر لو ذكر كونها جذعة ضأن هل يجزى ما أخذت قبل العام أو ما تأخر اخذها عنها عن تمام العام وقد يقال لا تجزى في الاول وكذا في الثاني ان اختلاف الغرض كذا في الحاشية أقول قياس ما تقدم في محتمل انه يؤخذ البالغ بالسن أو الاحتمال ان يكون هنا كذلك فتؤخذ ما لها سنة أو أخذت مقدم أسنانها وان لم تبلغ سنة فقد قالوا ان الاجزاء قبل تمام السنة كالبلوغ بالاحتمال اه شوبري (قوله راع) أي لان لحم الراعية أطيب والمعلوفة أدسم فلا تقبل احداهما عن الاخرى وفي كلام شيخنا التصريح بعدم قبول الراعية عن المعلوفة خلافا لمطالب وسكت عن قبول المعلوفة عن الراعية اه حل (قوله ان أمكن) لعلة احتراز عن الخصاص وضده وعن العلف وضده (قوله وفي لحم الطير والسمك ما مر) أي ذكر النوع والجنس دون ما ذكرهنا في غيرهما أي علم مما مر انه لا بد من ذكر النوع والجنس وكان الاولى ان يقول واما السمك والطير فقد مر حكمهما ثم رأيت بعضهم قال ان أراد بما مر في غير الصيد والطير فلم أخرجهما وان أراد في الصيد فلم فصلهما اه ولا مدخل للنساء والعلف ونحوها كالد كورة والافونة في لحم الصيد اه حل وأولى من هذا ان يراد ما مر في قوله وشرط في طير وسمك ولحمها الخوذ كره لينبه عليه لئلا يغفل عنه وهذا التقدير سقط ما قيل من التردد اه شوبري (قوله من الطير) أي ولما من غيره فلا بد من محله كما مر فيعمل بالبيان اه شيخنا (قوله الا أن يكون عليه) أي على الذنب من السمك واما رأس ورجل الطير فلا يجب فيهما القبول مطلقا سواء كان عليه لحم أو لا كما يؤخذ من شرح مر وعبارته ويجب قبول جلد يؤكل في العادة مع اللحم لارأس ورجل من طير أو ذنب أو رأس لا لحم عليه من سمك اه بحروفه وفي عش عليه قوله لا لحم الخ راجع لكل من الذنب والرأس (قوله وشرط في ثوب الخ) ويجوز السلم في المكان أي بعددته أي نفذه لا قبله فيذ كر بلده مولونه وطوله أو قصره ونعومته أو خشونته ودقته أو غلظه وعتقه أو حدائنه ان اختلاف الغرض بذلك اه شرح مر (قوله وبلده) أي قطره ولا يشترط خصوص شخص البلد الا اذا خالفت قطرها لاختلاف الغرض حينئذ ولم يذ كر النوع ولا وصفه مع اختلاف الغرض به ونقل عن شيخنا انه ان اختلاف الغرض به فلا بد من ذكره اه حل (قوله وقد يغني ذكر النوع الخ) بان كان ذلك النوع لا ينسج الا من جنس كذا في بلد كذا (قوله عن القصر) بفتح القاف وسكون الصاد اه شوبري (قوله كالبرود) وهي الثياب التي فيها خطوط اسكن الذي في المختار ومثله المصباح تصه والبردة كساء أسود مربع فيه صفرتلبسه الاعراب والجمع برد بفتح الراء اه (قوله لان الصبيغ بعده الخ) قبل يؤخذ منه انه لو غسل بحيث زال انسداد الفرج يجوز السلم فيه كأن يقول أسأت اليك في ثوب مصبوغ بعد الصبيغ مغسول بحيث لم يبق به انسداد اه حل وهو كذلك (قوله وسعة أو ضيقا) هذا كالتفسير لما قبله لانه اذا بين العرض ومقابله فتدبين السعة ومقابلها فيبين العرض يغني عنه اه شيخنا (قوله وشرط في تمر الخ) ولا يصح السلم في التمر المكثور في القواصر وهو المعروف بالعجوة لتعذر استقصاء صفاته المشتركة حينئذ ولا يذ كر لانه لا يبقى على صفة واحدة غالبا كما نقله الماوردي عن الاصحاب وأقضى به الواو الدرجه الله تعالى ويذ كر في الرطب والعنب وغير الاخيرين والرطب كالتمر ومعلوم انه لا جفاف فيه والحنطة وسائر الحبوب كالتمر فيما ذكر حتى مدة الجفاف

والرقة صفتان للنسج والاولى منهما انضمام بعض الخيوط الى بعض والثانية عدم ذلك (ومطلقه) أي الثوب عن بتفصيلها القصر وعنده (خام) دون تصور لان القصر صفة تزايدة (وصح) السلم (في مقصور) لان القصر وصف مقصود (و) في (مصبوغ قبل تنجيه) كالبرود لا مصبوغ بعده لان الصبيغ بعده يسد الفرج فلا تظهر معه الصفاقة بخلاف ما قبله وصح في قبض وسراويل جديدين ولو لم يغسولين ان ضبطا طولا وعرضا وسعة أو ضيقا بخلاف الملبوس مغسولا كان أو غيره لانه لا يضبط (و) شرط (في تمر أو زبيب) هو من زيادتي (أو حب) كبر



بفتصيلها ومن عدم صحة السلم في الارز في قشرته العليا كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى خلافا لما في فتاوى المصنف كالبحر اذ لا يعرف لونه وصغر حباته وكبره الاختلاف قشره خفة وزانه وانما يصح بيعه لانه يعتمد المشاهدة والسلم يعتمد الصفات ومن ثم صح بيع المعجونات دون السلم فيها وبحسب بعضهم صحته في النخالة وجرى عليه ابن الصباغ وهو ظاهر ان انضبطت بالكيل ولم يكثر تفاوتهم فيه بانكش وضده ويصح في الادقة فيذكر فيها ما مر في الحب الامتداده ويذكر أيضا كيفية طبعه أهو برحال الدواب أو الماء أو غيره وخشونة الطحن أو نعومته ويصح في التبن فيذكر ان من تبن حنطة أو شعير وكيهله أو وزنه والمذهب جواز في السويق والنشا ويجوز في قصب السكر وزنا أي في قشره الاسفل وبشرط قطع أعلاه الذي لاحلاوة فيه كما قاله الشافعي رضي الله عنه وقال المزني وقطع بجامع العروق من أسفل وهذا هو الاصح وبطرح ما عليه من القشور ولا يصح السلم في العشار لانه ان عين مكانه فالعين لا يثبت في الذمة والافجھول ويصح في البقول ككراث وثوم وبصل ونخل وساق ونعناع وهندباو زنا فيذكر جنسها ونوعها ولونها وكبرها وصغرها وبلدها ولا يصح في اللبث والجزر الا بعد قطع الورق لان ورقها غير مقصود ويصح في الاشعار والاصواف والابواب كما مر في الاشارة اليه فيذكر نوع أصله وذكر كورته أو نوثته لان صوف الاناث أنعم واغتنوا بذلك عن ذكر البين والخشونة وبلده ولونه ووقته هل هو خريفي أو ربيعي وطوله أو قصره ووزنه ولا يقبل الامتنع من بيعه ونحوه كشوك ويجوز بشرط غسله ولا يصح في القز وفيه دوده حيا أو ميتا لانه يمنع معرفته ووزنها ونوعها اه شرح مر (قوله وشعير) أي شعير الغنم لا شعير الارز فلا يجوز السلم فيه أي وان جازي به اه حل (قوله وبلده كدني) هذا يفيد ان المراد بالبلد الفطر لا شخص البلد ومحل حيث لم يختلفا قال السبكي عادة الناس ان لا يذكر اللون ولا صغر الحبات وهي عادة فاسدة بخلافه لنص الشافعي والاصحاب اه حل قال الشوري فليتنبه له اه (قوله كبرا أو صغرا) لان صغير الحب أقوى وأشد اه شرح مر (قوله بضم العين) أي أو كسرهما كما في القاموس اه شوري (قوله ويبين ان الجفاف على النخل أو بعد الجذاذ) أي لان الاول أبقى والثاني أصاب لامتداده جفافه الا في محل يختلف فيه الغرض بذلك اه جلي (قوله أي غسل نخل) ويسمى الحافظ الامين لانه يحفظ كل شيء وضع فيه من التغير اه (قوله ويبين مرعاه) الضمير للعسل بتقدير مضاف أي مرعى أصله وهو النخل وكذا ما بعده (قوله ووقته) أي تخنه بدليل ما بعده فهو بالتشديد اه ع ش

\* (فصل في بيان أداء غير المسلم فيه عنه) \* (قوله ووقت أدائه الخ) معطوف على قوله المسلم فيه فتكون غير مساطة عليه أيضا والاضافة على معنى في أي وبيان أداء غير وقت أدائه أي بيان أدائه في غير وقت أدائه وفي غير مكان أدائه اه شيخنا وفي قل على الجلال فصل في الاستبدال عن المسلم فيه وزماته ومكانه (قوله ويجب قبول الاجود الخ) نعم لو أضره قبوله ككون المأني به أصله أو فرعه أو وزجه أو من أقر بحريته أو شهد بها فردا ولم تكمل البيعة لم يلزمه ولو قبضه جاهلا فهل يفسد قبضه أو يصح ويعتق عليه وجهان أحدهما ثابتهما وفي نحو عيه وجهان أحدهما المنع لان من الحكم من يحكم بعقده عليه اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله نعم لو أضره قبوله الخ هذا استدراك على وجوب قبول الاجود وقضيته انه لو أضره بالصفة المشروطة من غير زيادة ولا نقص وجب قبوله وان كان له غرض في الامتناع وبسليمه فيفرق بينه وبين الاجود بان المحضر بالصفة يصدق عليه انه المسلم فيه حقيقة ولا كذلك الاجود وقد يؤيد الفرق ما مر حواه من انه لو وكله في شراء عسل فاشترى الوكيل من يعتق على الموكل صح ووقع للموكل على المذهب وبه قطع الجمهور لان اللفظ شامل (قوله بخلاف ما لو أسلم الخ) غرضه بهذا الفساد القياس الذي يفسد به الضعيف بالبداء فارق فيه وعبارة شرح مر والثاني لا يجب لما فيه من المنع كما لو أسلم اليه في خمسة أفرع فباعها

وشعيران يذكركم (نوعه) كبرتي أو معقلي (ولونه) كاجرا أو أبيض (وبلده) كدني أو مكى (وجزعه) كبرا أو صغرا (وعتقه) بضم العين (أو حداته) ولا يجب تقدير مدة عتقه قال المساوردي ويبين ان الجفاف على النخل أو بعد الجذاذ وبشرط في الرطب والعنب ما ذكره الا العنق والحداثة (وفي غسل) أي غسل نخل وهو المراد عند الاطلاق أن يذكر (مكانه) كجبل أو بليدي ويبين ببلده كبحاري أو مصري (وزماته) كصيفي أو خريفي (ولونه) كبيض أو أصفر لتفاوت الغرض بذلك قال المساوردي ويبين مرعاه وقوته أوراقه لاعتقه أو حداته كما مر به الاصل لانه لا يختلف الغرض فيه بذلك بخلاف ما قبله

\* (فصل في بيان أداء غير المسلم فيه عنه) \* (قوله ووقت أدائه الخ) معطوف على قوله المسلم فيه فتكون غير مساطة عليه أيضا والاضافة على معنى في أي وبيان أداء غير وقت أدائه أي بيان أدائه في غير وقت أدائه وفي غير مكان أدائه اه شيخنا وفي قل على الجلال فصل في الاستبدال عن المسلم فيه وزماته ومكانه (قوله ويجب قبول الاجود الخ) نعم لو أضره قبوله ككون المأني به أصله أو فرعه أو وزجه أو من أقر بحريته أو شهد بها فردا ولم تكمل البيعة لم يلزمه ولو قبضه جاهلا فهل يفسد قبضه أو يصح ويعتق عليه وجهان أحدهما ثابتهما وفي نحو عيه وجهان أحدهما المنع لان من الحكم من يحكم بعقده عليه اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله نعم لو أضره قبوله الخ هذا استدراك على وجوب قبول الاجود وقضيته انه لو أضره بالصفة المشروطة من غير زيادة ولا نقص وجب قبوله وان كان له غرض في الامتناع وبسليمه فيفرق بينه وبين الاجود بان المحضر بالصفة يصدق عليه انه المسلم فيه حقيقة ولا كذلك الاجود وقد يؤيد الفرق ما مر حواه من انه لو وكله في شراء عسل فاشترى الوكيل من يعتق على الموكل صح ووقع للموكل على المذهب وبه قطع الجمهور لان اللفظ شامل (قوله بخلاف ما لو أسلم الخ) غرضه بهذا الفساد القياس الذي يفسد به الضعيف بالبداء فارق فيه وعبارة شرح مر والثاني لا يجب لما فيه من المنع كما لو أسلم اليه في خمسة أفرع فباعها

سنة فلا يلزمه قبولها و فرق الاول بعدم امكان فصل الجودة فهي تابعة بخلاف زيادة الخسبة انتهت (قوله لانه ليس حقه) فيه ان الاجود ليس حقه ايضا فلذلك زاد في العلة قوله مع تضرده به ويؤخذ منه انه اذا تضرر بالاجود كان رقية يعتق عليه أو أمة هي زوجته فينفخ النكاح أو كان من بعض الخواشي لانه ربما دفعه الى عالم يرى عتقه عليه لم يجبر على قبوله وهو كذلك اه شيخنا (قوله ونخرج بما ذكر الخ) أي أودأ أو أجود صفة فانه ظاهر في ان المخالفة بين المؤدى والمؤدى عنه انما هي في الصفة فيفيد اتحاد الجنس والنوع فيخرج به ما ذكره الشارح اه حل (قوله ونوعه عنه) هذا هو الاصح والثاني يجوز وهو الاصح عند المساوردي والسندنجي والرواني قال السبكي وبه أقول لانه لو نزل اختلاف النوع منزلة الاعتياض لزم ان ينزل اختلاف الوصف منزله ولا فائده بل اجعوا على الجواز وحديث اعطاء الرباعي عن البكر دال على ان مطلق المغيرة لا يضر فيكون كل ذلك من باب الاستيفاء لامن باب الاعتياض ولهذا اذا أخذ أدنى يقال سماح ببعض حقه ولا فرق في ذلك يعني في اطلاق المسامحة عليه بين الوصف والنوع وطال في بيان ذلك فليراجع من شرحه اه والمراد بالنوع ما يشمل الصنف اه طبلاوى اه سم (قوله وتعمر معقلى عن عمر بنى) أي وترى عن هندی وتعمر رطب ومسقى بطار عن مسقى بعين ومسقى بماء السماء عن مسقى بماء الوادى على ما نقله الربيعي واعتمده هو وغيره وفيه نظر لان ماء الوادى ان كان من عين فتقدم او من مطر فهو ماء السماء أيضا الا ان يعلم اختلاف ما يثبت منه اختلاف ظاهر او زعم بعضهم ان اختلاف المكانين بمنزلة اختلاف النوعين اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله الا ان يعلم أي فلا يتوجب النظر وان فرض اختلاف فله الجواز ان تأثير المطر النازل على الزرع يخالف تأثير ما اجتمع في الوادى منه ثم سقى به الزرع لتكيف المجتمع في الوادى بصفة أرضه فيحصل له حالة تخالف ما نزل من السماء على الزرع بلا مخالطة شيء (قوله فلا يصح) أي ولا يجوز لان عدم الجواز لا يلزم لعدم الصحة اه ع ش على مر (قوله عن المسلم فيه) أي حقيقة أو حكما فالمراد المثمن ليشمل ما عده عليه بلفظ البيع ولم يجعل ذلك اعتياضا فيها الواخذ موصوفا بغير الصفة التي اعتبرت في العقد لانه لان الصفات لعدم كثرة التفاوت بينها عدت واحدة فلم يستوف الاماءة د عليه اه ع ش والخصلة في الاعتياض ان يفسخ السلم بان يتقايلا فيه ثم يعتاض عن رأس المال ومن ذلك ما لو أسلم لا خروثا في دراهم فأسلم الآخر اليه ثوبا في دراهم واستويا صفة وحلولا فلا يقع تقاض على المنقول المعتمد لانه كالاعتياض عن المسلم فيه وهو ممتنع اه شرح مر وكتب عليه الرشيدى قوله بان يتقايلا الخ أي فلا أثر لمجرد التفاضل اذا لا يصح من غير سبب كما تقدم التنبيه على أخذ من كلام الشارح خلافا لمخ فيهما مروان كان هنا قد ذكره هذا التفسير الذي ذكره الشارح (قوله كما مر) أي في باب المبيع قبل قبضه لكن تقدم ان يحل ذلك اذا لم يضمنه شخص والاجاز الاعتياض عنه بغير جنسه ونوعه لانه الاثنان دين ضمان لادين سلم لان الثابت في ذمة الضامن نظير المسلم فيه لا عتبه وكتب ايضا قوله كما مر أي في باب المبيع قبل قبضه وتقدم في أول باب السلم ان المبيع في الذمة ولو بلفظ البيع سلم عند المصنف بناء على ان الاحكام تابعة للمعنى لا للفظ وتقدم عن شيخنا انها تابعة للفظ فعليه يصح الاعتياض عن المبيع في الذمة بلفظ البيع دون لفظ السلم لامتناع الاعتياض أي اعتياض غير جنسه ونوعه اه حل وقوله عن المبيع في الذمة صوابه عن الثمن لان الثمن لا يصح الاعتياض عنه مبيعا كان أو مسلما فيه وعبارة الشارح فيما تقدم وضع استبدال عن دين غير ممتن اه شيخنا ح ف (قوله من مدر الخ) في المصباح المدر جمع مدرة مثل قصب وقصبة وهو التراب المتلبد قال الازهرى المدر قطع الطين وبعضهم يقول الطين العلك الذي لا يخالطه مل والعرب تسمى القرية مدرة لان بنياتها عالها من المدر وفلان سيد مدرته أي قريته ومدرت الخوض مدر من باب قتل أصله بالندر وهو الطين اه (قوله وقد أسلم كبلاباز) أي وجب القبول الا ان يكون لاخراج نحو التراب فلو لم يلزمه قبوله كما حكاه في الروضة وأقره شرح الروض اه

لانه ليس حقه مع تضرده به  
وتخرج بما ذكر أداء غير  
جنسه ونوعه عنه كبر عن  
شعير وتعمر معقلى عن عمر بنى  
فلا يصح لامتناع الاعتياض  
عن المسلم فيه كما مر ويجب  
تسليم البر ونحوه نقيض  
مدروتراب ونحوهما فان  
كان فيه قتل من ذلك وقد  
أسلم كبلاباز



شوبرى (قوله أو وزنا فلا) أى لا يجوز أى لا يجب القبول اه شوبرى (قوله لا يجوز قبضه وزنا بالعكس) أى ولا يكبل أو وزن غير ما وقع العقد عليه ولا يرزل المكال ولا يضع الكنت على جوانبه بل يأتوه ويصب على رأسه بقدر ما يحتمل اه شرح مر وكتب عليه عش قوله ولا يرزل المكال أى وإن اعتيد ذلك في بعض الأنواع وكان المسلم فيه منه لأن ما يحويه المكال مع الزلزلة لا ينضب فلا التفات إلى اعتياده اه (قوله لا يجوز قبضه وزنا بالعكس) قال في شرح الروض فإن خالف لزمه الضمان لفساد القبض كالمقبض جذا فلو لا ينفذ التصرف فيه كغيره في البيع وكذلك لو كمال بغير الكيل الذى وقع عليه العقد كان باع صاعا فأكاله بالمد على ما رجحه ابن الرفعة من وجهين اه سم على حج وقوله لزمه الضمان أى ضمان يدوهو المثل في المثلى وقيمه يوم التلف إن تلف كالمستام (قوله والرطب غير مشدخ) قال في شرح الروض هو يضم الميم وفتح الشين المعجمة وتشديد الدال المهملة المفتوحة وبالحاء المعجمة البسر يعالج بالغمر حتى يتشده أى يترطب وهو المسمى بالمعمول في بلاد مصر ولو اختلفا في كونه مشدخا فلا صدق المسلم اليه لأن الأصل عدم التشده اه عش على مر (قوله ولو جعل مؤجلا) أى سواء أحضره في مكان التسليم أو في غيره ولا مؤنة لنقله ويمكن إدخال هذا القيد في قوله لغرض صحيح وهذا شروع في الترجمة الثانية وهى بيان أدائه في غير وقته اه شيخنا ومثل المسلم فيه في جميع التفاصيل الآتية كل دين مؤجل اه شرح مر وكتب عليه عش قوله كل دين مؤجل يؤخذ من هذا المسئلة نعم بها البلوى وهى كثرة الوقوع وهى مألوفة الزوج لزوجته على نفسه أنه متى تزوج عاها أو تسرى وأبرأته من ربع دينار من صدقاتها تكون طالقا فإذا جاءها الزوج ببقية الصدقات فامتنعت من قبضه نظرا أن كان مؤجلا لم تجبر على القبول لأن لها غرضا في الامتناع وهو بقاء التعليق وإن كان حالا فإن كان غرضه غير البراءة أجبرت على القبول عينا أو هى أجبرت على القبول أو الأبراء اه مر اه زى يعنى ولو قبضته جازة فقياس ما تقدم في القبض أصله أو فرعه جازة لا الصحة وقد يفرق بينهما بأن صفة البعوضة معنى قائم بذات المحض فعد كالعيب فيه ولا كذلك عدم تمكنها من البراءة عند وجود التعليق عليه فإنه أمر خارجي أيضا فالجهل بعدم قبول الدين جهل بالحكم وهو غير عذر لنسبتها إلى تقصير في الجملة (قوله طريا) راجع لهما ولم يثن لأنه فعل وفيه انفعلا انما يستوى فيه المثنى وغيره إذا كان بمعنى مفعول وهما ليس كذلك لأنه بمعنى قام به الطراوة فالاحسن أن يقال طريا أى كل منهما اه شيخنا (قوله لما سر) أى من قوله مع تضرره به اه شيخنا (قوله أجبر على قبوله) أى فقط على المعتد والافسياتى مقابله بقوله وقد يقال الخ ولا يختص الاجبار بهذه المسئلة بل يجبر الدائن على قبول كل دين حال أو الأبراء عنه عند انتفاء غرضه وقد أحضره من هو عليه أو وارثه لا أجنبي عن حى بخلافه عن ميت لا تركه له فيما يظهر لمصلحة براءة ذمته وسيأتى أن الدين يجب بالطلب أدؤه فوراً لكن يجهل المدين لما لا يحل بالفورية كإحدى الشفعة أخذ من مثله لم يخف هربه فيكفيل أو ملازم اه شرح مر (قوله أم لا) أى لم يكن له غرض صحيح أى لم يلاحظ شيئا مما رأى البراءة وغيرها وإن كان حاصلها المراد بكونه له غرض ملاحظة شيء مما سر وعدم الغرض عدم الملاحظة اه شيخنا (قوله فان أصبر على عدم قبوله أخذه الحاكم) أى ويكون أمانة عنده ويبرأ المدين اه شرح مر (قوله أخذه الحاكم) ويظهر وجوبه عليه عند الطلب اه شوبرى قال في الخادم من هنا يؤخذ أنه لو امتنع المسلم فوضعه بين يديه لا يكون قابضا اه عميرة أقول في العباب ووضعه عنده كالبيع مر فان امتنع قبضه القاضي أو ما ذونه اه ومال شيخنا طيب إلى أنه هنا يكتفى الوضع بين يديه بخلاف كلام الخادم المذكور فليتأمل وقول العباب كالبيع اعتمده مر اه سم (قوله ولو أحضر المسلم فيه الخ) مفهوم قوله ولو جعل الخ ومفهوماً أمران مالوا أحضر الحال ابتداء ومالوا أحضر المؤجل بعد الخلول فذكر الشارح الأول بقوله ولو أحضر المسلم فيه الحال الخ وذكرا المثنى الثانى بقوله ولو طفر به بعد الخ والحال الخ وفي قوله الشارح والحال الخ وفي قوله التسليم هذه

أو وزنا فلا وما أسلم فيه  
كيلا لا يجوز قبضه وزنا  
وبالعكس ويجب تسليم  
الرطب جافا والرطب غير  
مشدخ (ولو جعل) المسلم  
اليه مسلما فيه (مؤجلا فلم  
يقبله) المسلم لغرض صحيح  
(ككونه) هو أولى من قوله  
بان كان (حيوانا) فيحتاج  
إلى علف أو كونه ثرا أو لما  
يريد أكلها عند الحل طريا  
(أو) كون الوقت (وقت  
نهب) فيخشى ضياعه (لم  
يجبر) على قبوله وإن كان  
لله ودى غرض لما سر فان  
لم يكن له غرض صحيح في عدم  
قبوله أجبر على قبوله سواء  
كان للموذى غرض صحيح  
في التجسس كفل رهن أو  
ضمان أو مجرد براءة لذمته  
وعليه اقتصر الأصل كالروضة  
وأصلها أم لا كما اقتضاء كلام  
الروض وهو أوجه لأن  
عدم قبوله له تعنت فان أصبر  
على عدم قبوله أخذه  
الحاكم له ولو أحضر المسلم  
فيه

أيضا من جملة مفهوم قوله ولو عمل وهي أيضا مفهوم القيد في قوله ولو أحضر المسلم فيه الحال في مكان التسليم  
الح تأمل (قوله ولو أحضر المسلم فيه الحال) هل وان كان مؤجلا في الأصل ثم حل لامانع حج وانظره أيضا مع  
قوله الآتي ولو ظفر به بعد الحل لا يقال هذا في السلم الحال وما يأتي في المؤجل لا نقول قوله وقد يقال بالتخيير  
الح ينفيه فليجرب اه شوبري (قوله الحال) أي أصالة أو بعد حلول الاجل اه ع ش على مر وألحق  
الاستوى بالحال المؤجل بنذر أو وصية نظر الما وقع في العقد لا ما طرأ بعده اه شوبري (قوله أجبر على  
القبول أو الإبراء) لك ان تقول هلا أجبر في الشق الاول أعني اذا كان الغرض غير البراءة على القبول أو البراءة  
كما في الشق الثاني أعني اذا كان الغرض البراءة لان الغرض في الشق الاول كفلك الرهن يحصل بالبراءة  
الا ان يفرق بأنه لمسلم يكن في الشق الاول البراءة مقصودة بالذات اقتصر على الأصل من مطالبته بالقبول بخلافه  
في الشق الثاني اه سم (قوله بالتخيير في المؤجل) أي ولم يكن للمسلم غرض صحيح في الامتناع لان هذه بعينها  
هي مفهوم المتن الذي صرح به بقوله فيما مر فان لم يكن له غرض صحيح في عدم قبوله أجبر على قبوله فحزم  
بالاجبار على القبول جريا على المعتمد وانما ذكرها هنا لغرض الفرق الذي أشار اليه بقوله وعليه الخ اه  
شيخنا (قوله في المؤجل) أي الذي يعمل عن محل التسليم ولم يكن للمسلم غرض صحيح في الامتناع ولكن غرض  
المؤدى هو البراءة وقوله والحال الخ أي وكان غرض المؤدى هو البراءة ولا يقيد بكون المسلم لا غرض له لان  
اختلاف المكان غرض صحيح اه شيخنا (قوله في الثاني) أي الحال وقوله وعليه يفرق أي بين المؤجل مطلقا  
أي المحض في مكان التسليم أو غيره والحال المحض في غير مكان التسليم وبين الحال المحض في مكان التسليم فعلم  
من هذا التقرير ان المسلم اذا لم يكن له غرض في المؤجل المحل وكان المسلم اليه غرضه من تعجيله براءة ذمته يجبر  
المسلم على القبول فقط لاعليه أو على الإبراء الذي هو التخيير اه حل (قوله بطاب الإبراء) أي أو القبول  
وقبه نظرا لان التضييق في ذنبك أشد لان فيه ما الاجبار على القبول وفي مسئلتنا التخيير بين القبول والإبراء اه  
وأجيب بأن طاب الإبراء فيه تضييق حيث قيل له اما ان تقبل أو تبرئ اه وقوله بخلاف ذنبك أي المؤجل والحال  
المحض في غير مكان التسليم فان المؤجل الذي يعمل قد اختلف فيه الزمان والحال المحض في غير مكانه قد اختلف فيه  
المكان اه حل (قوله ولو ظفر به الخ) شرو ع في الترجمة الثالثة وهي بيان أدائه في غير مكانه اه شيخنا وفي المختار  
وانظر الفوز وقد ظفر بعدوه من باب طرب (قوله ولو ظفر به بعد الحل في غير محل التسليم وانقله مؤنة لم يلزمه  
أداء) فيه أمورا أحدها فسر الشارح كما ترى قوله وانقله مؤنة بقوله وانقله من محل التسليم الى محل الظفر  
وقد عاوا عدم لزوم حينئذ بتضرر المسلم اليه حينئذ بذلك فانظر ما معنى تضرره بذلك فانه لا يلزم من الاداء  
تكليفه مؤنة النقل لانه قد يكون لنقله مؤنة ويمكن تحصيله من محل الظفر من غير غرامة مؤنة النقل بان يوجد  
في محل الظفر بسعر محل التسليم أو بدونه بل قد يكون محل الظفر هو محل وجود المسلم فيه ولا يوجد في محل التسليم  
الا بالنقل من محل الظفر اليه لا يقال يحمل الكلام على ما اذا كان سعره بمحل الظفر أعلى لا نقول هلو سعره بمحل  
الظفر مانع مستقل من لزوم الاداء وان لم يكن له مؤنة حتى لو كان المسلم فيه قد اسير الامونة لنقله وكان سعره  
بمحل الظفر أعلى لم يلزم الاداء على المنقول المعتمد كما سيذكره اللهم الا ان يقال المنقول اليه انما هو محل التسليم  
فلو ألزمناه بالاداء في محل الظفر حيث كان لنقله مؤنة فكأننا كلفناه المؤنة وان لم يلزم انه يعجز بها بالفعل وفيه  
نظر فلينأمل أو يقال المراد مؤنة توجب زيادة السعر وفيه ما استعمله في الامر الثاني وثالثها قال مر قال بعضهم  
المراد مؤنة بسببها يرتفع السعر والإفلا مؤنة توجد في النقل من مكان الى آخر من البلد الواحدة اه وأقول قد قرر  
مر ان كلام من كون النقل له مؤنة ومن يزاد سعره بمحل الظفر على مستقلة في عدم لزوم الاداء وجزم بذلك شيخنا  
في شرح الارشاد حيث قال مع المتن ما نصه ولا ادعاء أي ولا يجب أداء مسلم فيه ثقبيل بان كان له مؤنة ببلد آخر  
غير مكان الاداء اذا طالبه المسلم بالاداء فيه لعدم التزامه مؤنة نقله ومثله ما لو كانت قيمته حيث طوبأ أكثر له

الحال في مكان التسليم  
لغرض غير البراءة أجبر  
المسلم على قبوله أو لغرضها  
أجبر على القبول أو الإبراء  
وقد يقال بالتخيير في المؤجل  
والحال المحض في غير  
مكان التسليم أيضا وعليه  
يجري صاحب الانوار في  
الثاني والذي يقتضيه كلام  
الروضة وأصلها الاجبار فيها  
على القبول فقط وعليه  
يفرق بان المسلم في مسئلتنا  
استحق التسليم فيها لو جود  
زمانه ومكانه فامتناعه منه  
محض عناد فضييق عليه بطالب  
الإبراء بخلاف ذنبك (ولو  
ظفر) المسلم (به) أي بالمسلم  
اليه (بعد الحل) بكسر الحاء



وحينئذ فهذا المقول عن هذا البعض يوجب عدم اعتبار مجرد كون النقل له مؤنة ووجوب ان المدار انما هو على زيادة القيمة بموضع الظفر فليستأمل ثم أوردت ذلك على من فقال المراد بارتفاع السعر بسببها ان تكون مؤنة النقل اذا انضمت الى سعره بمحل الظفر زاد المجموع على سعره بمحل التسليم وان كان السعر في الموضعين واحدا وفيه ان هذا ليس فيه الاجر واعتبار مؤنة النقل في الحقيقة فتأمل ونالها كتب شيخنا البراسي بالهامش عند قوله ولم يتحملها المسلم الى ما تراه من هذه العبارة يصدق مفهومها الا ترى لو أسلم اليه في قم صعيدى مثلا وجعل محل التسليم الصعيد ثم وجده بمصر فطالبه به فيها وتحمل المؤنة أى ان يدفع له مقدار اجرة حمله من الصعيد اليها ولا يتجبر اجباره على قبول ذلك كما لا يخفى فليستأمل نعم في عكسها يتجبر الاجبار اهـ وقوله في عكسها أى بأن جعل محل التسليم مصر فوجده بالصعيد فطالبه وتحمل المسلم مؤنة النقل بان يرضى بالمسلم فيه بدون زيادة اجرة نقله وان يغرم من عنده اجرة نقله فليستأمل وفيما قاله رحمه الله تعالى أمر ان أحدهما انه أفاد ان معنى تحمل المؤنة هنا الذى ذكره اشرح ان يدفع المسلم للمسلم اليه اجرة النقل من محل التسليم الى محل الظفر لكن ما كتبناه في هامش الصفحة الا توبة عن شيخنا الطبرلاوى من قوله وتحملها المسلم بأن رضى بالمسلم فيه من غير مؤنة يأخذها من المسلم اليه يقتضى ان المراد بتحمل المؤنة الرضا بالمسلم فيه من غير شئ آخر في نظير نقله وهذا واضح بناء على ان المراد مؤنة نقله من محل الظفر الى محل التسليم وقد يقال كل من الامرين معتبر في حيث كان لنقله من محل التسليم الى محل الظفر مؤنة ولم يغرمها المسلم للمسلم اليه أو كان لنقله من محل الظفر الى محل التسليم مؤنة ولم يرض المسلم بأخذه الا مع اجرة نقله الى محل التسليم لم يلزم المسلم اليه الاداء لكن في هذا الكلام أمر ان أحدهما انه يلزم من كون نقله الى محل التسليم له مؤنة عكسه وهو ان لنقله الى مكان الظفر مؤنة فبمعنى جعل ذلك شيئين وثانها ان قضية هذا الكلام انه اذا كان لنقله من محل الظفر الى محل التسليم مؤنة ورضى المسلم بأخذه بدون ما يلزم الاداء وهذا مفهوم من قول العباب ولو وجده المستحق بغير محل التسليم ان حل ولا مؤنة لنقله أو رضى به دونها اهـ لكن كتب شيخنا في هامش الهجعة ما نصه وقد بحث الجواب عن اشتناء ما لو كان المسلم فيه من شأنه ان يجلب الى مكان اللقاء قال فلا يجب أدائه وان قنع به المسلم لان في ذلك تكليف المسلم اليه مؤنة نقله من بلد المحل الى بلد اللقاء به على ذلك أول الباب وقال هنا بحث أيضا وساق شيخنا ما تقدم عن شرح الارشاد لشيخنا نقله عن الجواب جرى ثم قال رأيت ما بحثه أولا في متن المنهاج وشرحه للمجلى حيث قال ولو وجد المسلم المسلم اليه بعد المحل في غير محل التسليم لم يلزمه الاداء اذا كان لنقله من موضع التسليم مؤنة اهـ اهـ كلام شيخنا وعلى هذا فلا كتبناه في الهامش من ان قول الشارح لنقله من محل التسليم الى محل الظفر من ان عكس ذلك أحسن فيه نظر فليحذر ثم هذا بخلافه في قوله الا ترى ولم يتحملها المسلم اليه فان المراد به ان يدفع المسلم اليه المسلم مؤنة النقل من محل الظفر الى محل التسليم ونالها ان قوله ولا يتجبر الاجبار ان كان سبب ذلك زيادة السعر بمحل الظفر حينئذ لان القمح انما يحصل فيه بالنقل من محل التسليم كما جرت العادة بذلك ففيه ان زيادة السعر له مستقلة لعدم لزوم الاداء والكلام ليس فيها بل في مجرد مؤنة النقل التى هي علة أخرى مستقلة كما ترى الا ان يكون شيخنا يرى ان المدار على زيادة السعر لكن قوله في الحاشية الاخرى أى بشرط أن لا تكون قيمته في ذلك الوقت بالصعيد الخ يقتضى انه يعتبر بكل من الامرين وفيه أيضا ان كون القمح ينقل من الصعيد الى مصر لا يوجب زيادة سعره بمصر على سعره بالصعيد بل قد يكون سعره بمصر كسعره بالصعيد أو أقل فينبغى ان يفصل وفيه أيضا انه وان فرض زيادة سعره بمصر بواسطة نقله اليها من الصعيد لكن قد تكون مؤنة النقل التى دفعها المسلم للمسلم اليه دافعة لضرورة زيادة السعر بمصر كلو كان يباع في الصعيد بعشرة دراهم وفي مصر بخمسة عشر وكانت اجرة نقله خمسة فاذا دفع اليه خمسة أمكنه ان يضم اليها عشرة ويحصل بالخمسة عشر المسلم قيمته من مصر ولم يلحقه ضرر ولم يغرم زيادة على قيمته بالصعيد فينبغى ان يفصل رابعها قال شيخنا في شرح الارشاد بعد تقرير المسئلة بما من جليلة

ما تقدم عنه ونصه ويؤخذ مما تقرر أنه لو كانت البائدة التي لغيره فيها يعتاد حمل المسلم فيه منها إلى محل التسليم كما  
 إذا أسلم إليه في حنطة توفيقها بالقاهرة ثم وجدته في بلد من صعيد مصر كاف أداؤه ثم إذا طالبه لأنه حينئذ وفر عليه  
 مؤنة حمل ذلك إلى القاهرة وهو محتمل واستظهره الشارح اهـ وأقول إن كان وجه ذلك عدم زيادة السعر في  
 بلد اللقاء فيما ذكر فهذا انما يتجه على من يعول على زيادة السعر فقط ولا يعول على مجرد كون النقل له مؤنة ولا  
 يتجه على من يجعل كلامه ماعلة مستقلة لعدم لزوم الاداء فليحذر ثم تحرر عن مر في درسه أنه حيث زاد سعره  
 لكن كان لنقله إلى محل الظفر مؤنة ولو ضمت إلى سعره بحمل الظفر زاد الجموع على محل التسليم وكانت العادة  
 جارية بأنه ينقل إلى محل الظفر بخلاف ما إذا كان مجموع مؤنة النقل وسعره بحمل بلد الظفر لا يزيد على سعر محل  
 التسليم وما إذا كان يوجد بحمل الظفر لا يسعر نقله من محل التسليم إليه كولو كان محل التسليم مصر ومحل الظفر  
 الصعيد فيجب الاداء ولا نظر لأنه لنقله من مصر للصعيد مؤنة لأنه لو وجد من الصعيد بنفسه من غير احتياج إلى نقله  
 من مصر فلا ينظر إلى المؤنة حينئذ لعدم ضرر المسلم إليه بها لا يقال هذا يوجب أن المعتبر بزيادة السعر دون مؤنة  
 النقل مع أن المرضى أن كلامه معتبر لا نأقول هذا ممنوع لأن حاصل هذا أن كلامه من زيادة السعر في نفسه مع قطع  
 النظر عن المؤنة بل وإن لم يكن لنقله مؤنة ومن مؤنة النقل إذا أوجب بزيادة السعر علة مستقلة وليس في هذا  
 اعتبار بزيادة السعر فقط في نفسه نعم فيه ان المدار حينئذ على زيادة السعر سواء كان بنفسه أو بواسطة مؤنة  
 النقل ونحن ندعي أن هذا امر ادهم وتحرر معه أيضا أنه حيث لم يلزم الاداء للمؤنة لودفعها المسلم للمسلم إليه جاز  
 للمسلم إليه قبولها والاداء وهل يجب ذلك أولا للمنة توقف فيه وما إلى عدم الوجوب للمنة فليحذر ويفهم  
 شرح الروض لزوم في نظيره من القرض فانه قال ولا يلزم المقترض الدفع في غير مكان الاقراض الا اذا لم يكن  
 لجله مؤنة أو تحملها المقترض ثم اعلم ان آخر ما اعتمد مر وجزم به في كل من السلم والقرض فيما لو ظفر به  
 في غير محل التسليم انه ان لم تختلف القيمة وان لم يكن لجله مؤنة وتوجب الدفع وان اختلف وان لم يكن لجله مؤنة  
 أو كان لجله مؤنة لم يجب الدفع فكل من اختلفا القيمة ومؤنة النقل علة مستقلة حتى اذا اقترض منه بمكة  
 أردب قمع ووجد به بمصر لا يجب الدفع بل تجب القيمة بمكان القرض لأن لجله إلى مصر مؤنة ولو اقترض ديناراً  
 بمصر واقبى بالروم لا يجب الدفع لأن قيمته بالروم أكثر اهـ سم (قوله في غير محل التسليم) أي مكانه المعين  
 بالشرط أو العقد قد يشكل مع عدم التأمل قوله أو العقد بان الكلام في السلم الموجب بدليل قوله بعد المحل  
 وفيما لجله مؤنة بدليل قوله ولنقله مؤنة والسلم الموجب اذا كان للنقل مؤنة لا بد من بيان محل التسليم وان كان  
 موضع العقد صالحاً على المعتمد كما حررناه أول الباب فسامعني قوله أو العقد والجواب ان في المسئلة خلافاً ومشني  
 الشارح فيما سبق على انه اذا كان المكان صالحاً للتسليم لا يشترط التعيين وينبغي موضع العقد وان كان  
 السلم موجباً لقوله هنا والعقد مبنى على ذلك ولا اشكال على اننا نسلم ان قوله بعد المحل يستلزم كون الكلام  
 في الموجب ل فقط بل يمكن ان يشمل مع ذلك الحال أيضاً فيصدق عليه قولنا بعد المحل اذ معنى به بديهة الحلول  
 ان يكون الظفر به في وقت اتصف فيه بالحلول وهذا أعظم من ان يتصف بعزل حادث أو أصلي فليتأمل وقد  
 يجب أيضاً بان المؤنة المذكورة هناك مؤنة نقل لمكان التسليم والكلام هنا في مؤنة نقل محل الظفر فيجوز  
 أن يفرض هذا فيما إذا كان موجلاً والمكان صالحاً ولا مؤنة فانه يتعين مكان العقد وهذا لا ينافي ذكر المؤنة  
 هنا لان المراد مؤنة النقل لمكان الظفر تأمل اهـ سم (قوله ولنقله مؤنة الخ) اعلم ان حاصل ما قررناه شيخنا  
 طب في ذلك واعتمده وصحهم عليه انه اذا اجتمع في غير محل التسليم فأحضر المسلم إليه المسلم فيه فامتنع  
 من قبوله فان لم يكن لنقله من بلد الاجتماع إلى بلد التسليم مؤنة أو كان لنقله مؤنة وتحملها المسلم إليه بان  
 دفعها للمسلم إليه ضرراً في نقل المسلم فيه وجب عليه أعتى على المسلم القبول وان كان لنقله مؤنة ولم يتحملها المسلم  
 إليه لم يلزم المسلم القبول وان لم يحضر المسلم إليه المسلم فيه وانما طالب المسلم إليه فان كانت قيمة المسلم

(في غير محل التسليم) بنقلها  
 أي مكانه المعين بالشرط  
 أو العقد وطالبه بالمسلم فيه  
 (ولنقله) من محل التسليم  
 إلى محل الظفر (مؤنة)



ولم يتحملها المسلم عن المسلم  
اليه (لم يلزمه اداء) لتضرر  
المسلم اليه بذلك (ولا يطاق اليه  
بقية) ولو للحيولة  
لامتناع الاعتياض عنه  
كما مر في الفسخ واسترداد  
رأس المال كالأقسط  
المسلم فيه أما إذا لم يكن لنقله  
مؤنة أو تحملها المسلم فيلزم  
المسلم اليه الاداء (وان امتنع)  
المسلم (من قبوله ثم) أي في  
غير محل التسليم وقد أحضر  
فيه وكان امتناعه (لغرض)  
صحيح كأن كان لنقله منه إلى  
محل التسليم مؤنة ولم يتحملها  
للمسلم اليه أو كان الموضع  
مخوفاً (لم يجبر) على قبوله  
لضرره بذلك فإن لم يكن له  
غرض صحيح أجبر على قبوله  
ان كان للمؤدى غرض  
صحيح لتحصيل براءة الذمة  
ولو اتفق كون رأس مال  
المسلم بصفة المسلم فيه فأحضره  
وجب قبوله وتعبيره بغرض  
أعم مما عبر به

فيه في بلد الاجتماع أعلى من قيمته في بلد التسليم لم يلزم المسلم اليه دفع المبلغ فيه ولا دفع قيمته بل لا يجوز دفع  
قيمته لانه اعتياض سواء في ذلك تحمل المسلم مؤنة النقل ان كان للنقل مؤنة أو لا وإن كانت قيمة المسلم فيه  
في البلد من سواء أو كانت في بلد التسليم أكثر من لم يكن لنقله مؤنة أو كان لنقله مؤنة وتحملها المسلم بان رضى  
بالمسلم فيه من غير مؤنة يأخذها من المسلم اليه وجب على المسلم اليه الدفع اليه وان كان لنقله مؤنة ولم يتحملها  
المسلم بان لم يرض بالمسلم فيه من غير شيء يأخذها لم يلزم المسلم اليه الدفع اليه وهكذا يقال في الفرض الا انه حيث  
لا يجبر المقرض على الدفع للمقرض أخذ القيمة لجواز الاعتياض عن الفرض اهـ ولم يلتفت فيما إذا دفع  
المسلم اليه الى المسلم ما لنقله مؤنة ودفع له المؤنة أيضاً الى انه يلزم الاعتياض بعد ان أوردته عليه وقول الشارح  
ولنقله من محل التسليم الى محل الظفر لعل العكس أحسن كالأقسط عليه شيخنا المذكور اهـ سم (قوله ولنقله  
مؤنة) أي أو كان سعره في محل الظفر أعلى منه في محل التسليم اهـ ع ش على مر (قوله ولم يتحملها المسلم عن  
المسلم اليه) بان يتكفل بنقله من محل التسليم بان يستأجر من يحمل ذلك وليس المراد انه يدفع ذلك للمسلم لانه  
اعتياض اهـ محل وقوله اعتياض أي عن صفة المسلم فيه وهي النقل اهـ من خط شيخنا الاشبولي بهامش  
مر (قوله ولم يتحملها المسلم عن المسلم اليه) هذه العبارة تصدق فهو ما عالجوا وأسلم اليه في فتح صعيدى مثلاً  
وجعل محل التسليم الصعيدى ثم وجدته بمصر وطالبه به فيها وتحمل المؤنة أي ان يدفع له مقدار اجرة حمله من  
الصعيد اليها ولا يتجه اجباره على قبول ذلك كالأقسط فليتأمل نعم في عكسها يتجه الاجبار اهـ سم (قوله لتضرر  
المسلم اليه بذلك) أي بالتزام مؤنة النقل لان الاصل في الاداء ان يكون كذلك اهـ حل (قوله ولا يطاق اليه بقية)  
قال الزركشي لسن له الدعوى عليه والزامه بالسفر الى محل التسليم أو التوكيل ولا يجبس اهـ سم (قوله  
ولو للحيولة) الاولى اسقاطه لان القيمة ان كانت لا في صولة فلا يطالب بها قطعاً لان الاستبدال حقيقي بخلاف  
ما إذا كانت للحيولة فانما تشبه الوثيقة اهـ ع ش على مر (قوله أو تحملها المسلم الخ) الذي صمم عليه شيخنا طيب  
ان المراد بتحمل المسلم لها دفعها اليه إذا كان محل الظفر أعلى قيمة من محل التسليم أو مساوياً كان يكون محل  
لتسليم مصر ومحل الظفر مكة وعدم طلبها من المسلم اليه إذا كان محل الظفر أرخص كان يكون محل التسليم  
مكة ومحل الظفر مصر فإذا لم يطالب منه في مصر المؤنة وجب عليه الدفع في مصر فليتأمل اهـ سم (قوله ولم  
يتحملها المسلم اليه) صرح السبكي بأنه لا يجبر ولو تحمل المسلم اليه لانه اعتياض اهـ وهذه العلة يؤخذ منها أنه  
لو كان محل التسليم بمصر مثلاً وقد أسلم في فتح صعيدى ثم وجدته بالصعيد فطالب المسلم من المسلم اليه التسليم هناك  
بلا مؤنة للنقل أن يلزم المسلم اليه الدفع أي بشرط أن لا تكون قيمته في ذلك الوقت بالصعيد أعلى وهو ظاهر  
وينبغي أن يحمل عليه قول الشيخ فيما سلف قريباً ولم يتحملها المسلم عن المسلم اليه اهـ عميرة وعلى هذا الحل  
فيكون المراد بتحملها عدم طلبها من المسلم اليه وفي عكس هذه الصورة يكون المراد بتحملها دفعها للمسلم اليه كما  
كتبه شيخنا فيما سبق وارتضاه عبارة شيخنا فيما كتبه بهامش الحلي ما نصه قال السبكي ولو بذل له المؤنة لم يجبر  
أيضاً لانه كالاقتياض اهـ وفي شرح المنهج ما قد يخالفه فاجذر اهـ وقضية هذه العلة الامتناع لا مجرد عدم  
الاجبار واعتمد هذه القضية مرور ما في شرح المنهج وهو الصواب واعتمد طيب خلاف ما صرح به السبكي  
اهـ سم (قوله فان لم يكن له غرض صحيح) هذه بعينها هي مسألة الانوار المشار اليها بقوله فيما سبق والحال المحضر  
الحل لكن ذكرها هناك لغرض الفرق وهناك كونها مفهوم المثل فلا تكرار وقد يقال ان هذه في الحال بعد  
الاحل كما أشار اليه بقوله بعد الحل والمتقدمة أي مسألة الانوار في الحال ابتداءً بذليل أن الحواشي الحقوا بها  
الحال في الدوام اهـ (قوله ان كان للمؤدى غرض صحيح) أي وهو البراءة لان هذا الغرض بعد الحل لا ينقل  
عنه ويشكل على هذا ما تقدم في الحال المحضر في مكان التسليم وحيث لا تكون ان بمعنى اذ أنى اذ كان للمؤدى  
غرض صحيح وهو براءة ذمته يرشد الى ذلك تعليقه بقوله لتحصيل براءة الذمة اذ لو كان مراده بالغرض أعم

من ذلك لما عال بذلك ومن ثم فصلوا فيما سبق بين أن يكون له غرض صحيح أو لا بخلافه هنا اه حل  
 \* (فصل في القرض) \* بطح القلف أشهر من كسرهما ولشبهه بالسلم في الضابط الا أن يجعله له فترجم له  
 بفصل بل هو نوع منه اذ كل منهما سلف اه شرح مر وانما عبر بالقرض دون الاقراض لان المذكور  
 في الفصل لا يختص بالاقراض بل غالب أحكامه الا تيم في الشيء المقرض فلو عبر بالاقراض لكانت الترجمة  
 قاصرة وهذا أولى مما في حاشية الشيخ اه رشيدى على مر ونص عبارة ع ش عليه في القرض ولعله  
 أثره على ما في المتن لا شهرار التعبير به وليفقد ان له استعمالين (قوله بمعنى الشيء المقرض) ومنه قوله تعالى من  
 ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فهو مفعول لامصدر والا كان القياس اقراضا اه شورى (قوله بمعنى  
 الاقراض) أى مجازا والذي يفيد كلام المختار انه اذا استعمل مصدره كان بمعنى القطع وهو بمعنى الاقراض  
 فان الاقراض تملك الشيء على ان يرد به لكنه سمي به وبالقرض لكون المقرض اقتطع من ماله ما دفعه  
 للمقرض اه ع ش على مر وفي المصباح فرضت الشيء قرضا من باب ضرب قطعه والقرض ما تعطيه غيرك  
 من المال لتقضاه والجمع قروض مثل فلس وفلس وهو اسم من أقرضته المال اقراضا واستقرض طلب القرض  
 واقترض أخذه اه فقول الشارح يطلق اسم أى اسم عين وقوله ومصدر أى لقرض وأما الاقراض فاسم  
 مصدر وهو المراد هنا ليناسب ما تقدم اه شيخنا (قوله الاقراض سنة) محل كونه سنة ما لم يكن المقرض  
 مضطرا والا كان واجبا وما لم يعلم أو يظن من أخذته انه ينفقه في معصية والاحرم عليه ما أوفى مكروه كره اه  
 شرح مر وكتب عليه ع ش قوله أوفى مكروه كره لم يذ كر المباح ويمكن تصويره بما اذا دفع الى غنى بسؤال  
 من الدافع مع عدم احتياج الغنى اليه فيكون مباحا لا مستحبا لانه لم يشتمل على تنفيس كربة وقد يكون في ذلك  
 غرض للدافع كحفظ ماله باحرازه في ذمة المقرض وهذا يخالف قولهم ما كان الاصل فيه الاستحباب لا تعثر به  
 الاباحة وأما الاقراض والاستدانة فيجزم دلي غير مضطر لم يرج الوفاء من جهة ظاهرة فورا في الحال وعند الحلول  
 في المؤجل ما لم يعلم المقرض بحاله وعلى من أخفى غناه وأظهر فقره عند القرض كما يأتي نظيره في صدقة التطوع  
 ومن ثم لو علم المقرض انه انما يقرضه لخصوصه وهو باطنا بخلاف ذلك حرم الاقراض أيضا كما هو ظاهر اه  
 من شرح ج (قوله لان فيه اعانة على كشف كربة) فهو أفضل من درهم الصدقة الذي قد لا يكون فيه ذلك  
 ولما ورد انه صلى الله عليه وسلم رأى ليلة المعراج على باب الجنة مكتوبا ان درهم الصدقة بعشرة ودرهم القرض  
 بمائة عشرة و زيادة الثواب دليل الفضل ولذلك عاله جبريل لما سأله النبي صلى الله عليه وسلم عن زيادة ثوابه  
 بانه لا يقع الا في يد محتاج واعند شيخنا مر ان درهم الصدقة أفضل لعدم العوض فيه وحكمة كونه بمائة عشرة  
 ان فيه درهمين بدلا ومبدلا فمعا عشرة ويرجع المقرض في الاصل وهو اثنان فتبقى المضاعفة وهي ثمانية عشرة  
 اه قل على الجلال وفي الشورى ويبقى الكلام فيما لو تعارض الصدقة حالا والوقف فان كان وقت حاجة  
 وشدة فالأولى أولى والافقه وقفة واعل الثاني أولى لكثرة جدواه قاله ابن عبد السلام وأطلق في المطالب ترجيح  
 الاول حيث قال مراتب القرب تتفاوت فالقربة في الهبة أتم منها في القرض وفي الوقف أتم منها في الهبة لان نفعه  
 دائم يتكرر والصدقة أتم من الكل لانه قطع حظه من المتصدق به حالا اه ونازع في الاعباب بما هو مبسوط  
 في الفيض في كتاب التيمم مع فوائد فليراجع اه (قوله وأركانه أركان البيع) ومنه يعلم انه لا بد ان يكون  
 المقرض معلوم القدر أى ولو ما لا بدليل صحة اقراضه كف طعام ليرد مثله اه حل (قوله كافر ضلت هذا الخ)  
 أى أو ملكتك على ان ترد به أو أخذه أو صرفه في جواشك وورد به وقوله خذ فقط كما في قدسية  
 اقترضى والا فهو كناية هبة أو اقتصر على ملكتك هبة ولو اختلف في ذكر البذل صدق الاخذ بيمينه وانما صدق  
 مطعم مضطرا انه قرض حلال للناس على هذه المكرمة التي هم الحياء النفوس اذ لو أحو حننا لا يشبه اذ لغات  
 النفس أوفى ان المأخوذ قرض أو غيره فبسيما في تفصيله آخر القراض ولو أقر بالقرض وقال لم أقبض صدق به

\* (فصل في القرض) \*  
 يطلق اسمها بمعنى الشيء  
 المقرض ومصدرا بمعنى  
 الاقراض ويسمى سلفا  
 (الاقراض) وهو تعليق  
 الشيء على أن يرد مثله  
 (سنة) لان فيه اعانة على  
 كشف كربة وأركانه  
 أركان البيع كما يعلم مما  
 يأتي ويحصل (بإيجاب)  
 صريحاً (كأقرضتك  
 هذا) أو أسألتك أو  
 ملكتك بمثله (أو) كناية  
 (تلكه)



بيمينه كما قاله الماوردي لعدم المناقاة اذا القرض يطلق عليه اسم القرض قبل القبض اه شرح مر (قوله  
 بمثله) راجع لتمايل فقط وأما اللذان قبله فصرحتهم بالالتوقف على ذكر المثل وحينئذ يكون قول المتن بمثله  
 راجعاً للكتابة فقط لالها والصرح الذي قبلها اه شيخنا (قوله تكذبه بمثله) اعتمد مر ان أخذه بمثله صريح في  
 القرض لقرينة ذكر المثل فان الكون بمثله معتبر في القرض دون البيع لانه لا يتقيد بمثله العوض بخلاف  
 القرض ولا يكون كتابة في البيع لقاعدة ما كان صريحاً في بابه \* (فرع) \* اذا قال خذ هذا الدرهم بدرهم  
 فهو كتابة ان نوى به البيع فيبيع أو القرض فقرض اه سم (قوله وقبول) فلولم يقبل لفظاً ولم يحصل  
 ابتغاء معتبر من المقرض لم يصح ويحرم على الاخذ انصرف فيه لعدم ملكه لكن اذا تصرف فيه ضمن بدله  
 بالمثل أو القيمة ولا يلزم من اعطاء الفاسد حكم الصحيح مشايخه من كل وجه اه ع ش على مر (قوله كالبيع)  
 لما ذكر المصنف شروط المقرض والمقترض وسكت عن شروط الصيغة أشار لها الشارح بقوله كالبيع أي  
 في الشروط الخمسة المتقدمة حتى وافقة القبول لا يجب فلو قال أقرضتك ألفاً قبل خمسمائة أو بالعكس لم  
 يصح وما اعترض به من وضوح الفرق بان المقرض من تبرع فلم يقدح في قبول بهض المسمى ولا الزيادة عليه  
 رد بمنع اطلاق كونه متبرعاً كيف ووضع القرض انه تمايل الشيء بردمثله فساوى البيع اذ هو تمايل الشيء بشئ  
 فكما اشترط ثم الموافقة فكذا هنا وكون القرض فيه شائبة تبرع كما يأتي لا ينافي ذلك لان المعاوضة فيه هي  
 المقصودة اه شرح مر من قوله حتى موافقة الخ (قوله نعم القرض الحكمي الخ) ومن القرض الحكمي  
 أمر غير باعطاء ماله غرض فيه كاعطاء شاعر أو ظالم أو اطعام فقير ومن ذلك النقوط المعتاد في الافراح  
 حيث اعتيد الرجوع عنه من قبل الدافع والمدفوع له والمدفوع في تلك البلدة ومنه أيضاً قضاء الاسير باذنه اه  
 حل ومنه كسوة الحاج مما جرت العادة بانه يرد اه قل اما جرت العادة به من دفع النقوط لاه زين أو الشاعر  
 ونحوهما فلا رجوع عنه الا اذا كان باذن صاحب الفرح وشروط الرجوع عليه وليس من الاذن سكوتة على  
 الاخذ ولا وضع الصينية المعروفة الا ان على الارض وأخذ النقوط وهو ساكت اه ع ش وعبارة شرح  
 مر ومنه أمر غير باعطائه ماله غرض فيه كاعطاء شاعر أو ظالم أو اطعام فقير وكبيع هذا وأنفقه على نفسك  
 بنية القرض ويصدق فيها وعرداري كما يأتي آخر الصلح وفيما ذكر ان كان المرجوع عنه مقدراً أو معيناً رجع  
 بمثله ولو صورة كالقرض وكشتر هذا بنوبك لي فيرجع بقيمتها أو ياتي في أداء الدين تفصيل فيما يحتاج لشرطه  
 الرجوع وما لا يحتاج وحاصله الاحتياج اليه الا في الالزام له كالدين والمنزل منزله كقول الاسير اغيره فادني  
 ولو قال اقبض ديني وهولك قرضاً أو مبيعاً صح قبضه لا لاذن لا قوله وهولك الخ نعم له أجرة مثل تقاضيه أو قبض  
 وديعته مثلاً وتكون لك قرضاً اه وكتب عليه ع ش قوله كاعطاء شاعر أي حيث شرط  
 الرجوع على ما يأتي في قوله وحاصله الاحتياج الخ لان هذا ليس لازماً ولا منزلة الالزام ويحتمل انه لا يحتاج  
 لشرط الرجوع فيما يدفعه للشاعر والظالم لان الغرض من ذلك دفع هجو الشاعر له حيث لم يعطه ودفع شر  
 الظالم عنه بالا عطاء وكلاهما منزلة الالزام وكذا في عرداري لان العمارة وان لم تكن لازمة لكنها تنزل  
 منزلته لجريان العرف بعدم اهمال الشخص للمكسبي بخرب وهذا الاحتمال هو الذي يظهر وكتب أيضاً قوله  
 كاعطاء شاعر الخ ثم ان عين له شيئاً فذلك والاصدق الدافع في القدر اللائق وكتب أيضاً قوله كاعطاء شاعر الخ  
 أي ولو صحبه آله محرمه لان الغرض منه كفاية شره لا اعانته على المعصية اه ثم قال مر في شرحه بعد هذا وما  
 جرت به العادة في زمننا من دفع النقوط في الافراح هل يكون هبة أو قرضاً طاق الثاني جمع وجرى على الاول  
 بعضهم قال ولا أثر للعرف فيه لا ضطراره بالم يخل خذ مثلاً وينوي القرض ويصدق في بنية ذلك هو وارثه وعلى  
 هذا يحتمل اطلاق من قال بالثاني اه وجمع بعضهم بينهم بجعل الاول على ما اذا لم يعتد الرجوع به ويختلف  
 باختلاف الأشخاص والمقدار والبلاد والثاني على ما اعتيد وحيث علم اختلافه تعين ما ذكر اه وكتب عليه

بمثله وقبول) كالبيع  
 نعم القرض الحكمي

الرشيدى قوله وجرى على الاول بعضهم قال ولا أثر للعرف الخ هذا البعض هو الشهاب جج وعبارته في تحفته  
 والذي يتجه في النقوط المعتاد انه هبة ولا أثر للعرف فيه لا اضطرابه ما لم يقل خذته مثلاً وينوى به القرض ويصدق  
 في نية ذلك هو ووارثه وعلى هذا يحمل اطلاق جمع انه قرض أى حكماً ثم رأيت بعضهم لما نقل قول هولاء وقول  
 البلقيني انه هبة قال ويجعل الاول أى القول بأنه قرض على ما اذا اعتيد الرجوع عيه والثاني على ما اذا لم يعتد  
 قال لاختلافه بأحوال الناس والبلاد اه وحيث علم اختلافه تعين ما ذكرته اه ما في التحفة وبه يعلم ما في  
 كلام الشارح واعلم ان الشهاب جج قد يحمل الخلاف بما اذا كان صاحب الفرح يأخذ النقوط لنفسه أى  
 بخلاف ما اذا كان يأخذها لنحو الخائن أو كان الدافع يدفعه له بنفسه فإنه لا رجوع قطعاً وسيأتى في الشارح في  
 آخر كتاب الهبة ما حاصله ان ما جرت به العادة في بعض البلاد من وضع طاسة بين يدي صاحب الفرح ليضع  
 الناس فيها دراهم ثم يقسم على المزين ونحوه انه ان قصد المزين وحده أو مع نظائره المعاونين له عمل بقصده وان  
 أطلق كان ملكاً لصاحب الفرح يعطيه لمن شاء اه وعبارة عش عليه قوله من دفع النقوط أى لصاحب  
 الفرح في يده أو يد مأذونه اما ما جرت به العادة من دفع النقوط للشاعر والمزين ونحوهما فلا رجوع عيه الا اذا  
 كان باذن صاحب الفرح وشرط الرجوع عليه وليس من الاذن سكوته على الاخذ ولا أخذه الصنيعة  
 المعروفة الآن بيده وأخذ النقوط وهو ساكت لانه يتقيد برتبيل ما ذكر منزلة الاذن ليس فيه تعرض  
 للرجوع وتقرر ان القرض الحكمي يشترط الزم له مقتضى اذنه في الصرف مع شرط الرجوع فتنبه له فإنه  
 دقيق ومن ذلك أيضاً ما جرت به العادة من سجي بعض الجيران لبعض شهوة وكعل مثلاً وقوله تعين ما ذكر رأى  
 من الجمع قال جج وأفتى بعضهم في أخ انفق على أخيه الرشيد وعياله سنين وهو ساكت ثم أراد الرجوع  
 عليه بأنه يرجع أخذاً من القول بالرجوع في مسألة النقوط وفيه نظر بل لا وجه له لعدم العادة بالرجوع في ذلك  
 وعدم الاذن من المنفق عليه والمسائل التي مر حوا فيها بالرجوع اما لكونه أنفق باذن الحاكم أو مع الاشهاد  
 للضرورة كافي هرب الجبال ونحوها واما لظنه ان الانفاق لازم له كما اذا انفق على مطالقة الحامل فبان ان لا حمل  
 أنفق حل الملاعة ثم استلحقته فترجع بما أنفقته عليه لظنها الوجوب فلا تبرع ولو بجل حيواناً زكاة ثم رجع  
 بسبب رجع عليه الاخذ بما أنفقته على الوجه لا نفاقه بلان الوجوب لظنه انه ملكه وكذا يقال في لفظة تملكها  
 ثم جاء مالها انعم لا أثر لظن وجوب في مبيع اشتراه فاسد فلا يرجع بما أنفق عليه اه مخلصاً وتوقف ستم على  
 جج فيما ذكر من ان كلامه من المستحق والمقتطع ملك مأخذه ومن ثم يرد مدون زيادته المنفصلة اه والذي  
 تحرر من هذا كما انه لا رجوع في النقوط المعتاد في الافراح أى لا يرجع به مالها اذا وضعه في يد صاحب  
 الفرح أو في يد مأذونه الا بثلاثة شروط ان يأتي بالفظ خذته وان ينوى الرجوع ويصدق هو ووارثه فيها وان  
 يعتاد الرجوع فسيه واذا وضعه في يد المزين ونحوه أو في الطاسة المعروفة لا يرجع الا بشرطين نية الرجوع  
 وشرط الرجوع اه شيخنا ح ف (قوله كالانفاق) على اللقيط وانظار هل الواجب مثل ما أنفقته ولو لم يمتد وما  
 أو بدله وقضية كلامهم الاول قيل وصرحوا في باب الاطعمة واللقطة بالثاني فليراجع اه شو نرى وفي مر  
 مانصه وفيما ذكر ان كان الرجوع به مقدراً أو معيناً يرجع بمثله ولو صورة كالقرض (قوله واطعام  
 الجائع وكسوة العاري) هذا قيد بما اذا وصل الى حالة لا يقدر ان معها على التخاطب والقبول بخلاف ما اذا لم  
 يصل الى تلك الحالة فلا شيء عليهم لان المالك مقرر حيث لا يعدم المعاودة معها ومقيد أيضاً بما اذا كانا غنيين  
 بان غاب مالهما عنهما ما مثلاً سواء كان المالك غنياً أو فقيراً أو كانا فقيرين والمالك فقيراً بخلاف ما اذا كانا  
 فقيرين والمالك غنياً فلا شيء عليهم لان اطعام الجائع وكسوة العاري حيث لا يضمن فروض الكفايات على أهل  
 الثروة وبهذا التقدير يسقط ما توهم من تناقض كلامهم هنا وفي السير والاطعمة ذكره الشوري في  
 الاطعام وقرره شيخنا في الكسوة اه شيخنا ح ف ويشترط في الثلاثة أيضاً الرجوع وظاهر كلامهم

كالانفاق على اللقيط المحتاج  
 واطعام الجائع وكسوة  
 العاري لا يفتقر الى ايجاب  
 وقبول وأما قوله كقرض  
 أنه لا حصر لصيغ الايجاب



وان كانوا أهلا للتخاطب أي بالغين عقلاء مختارين فلا يتقيد ذلك بان يصلوا الى حالة لا يتمكنون فيها من الخطاب  
وسيا في الشارح أو آخر باب الضمان مانصه وفارق ما لو وضع طعامة في فم مضطرقها بلا إذن أو وهو معنى  
عليه حيث يرجع عليه لان عليه استنقاذها حجة اه حل (قوله فيما ذكره بقوله وصيغته أقرضتك الخ)  
عبارة وصيغته أقرضتك وأسلفتك أو خذته مثله أو ملكك كنه على ان ترد بده اه وحينئذ كان على الشارح  
ان يبدأ بمثله على ما في عبارة الاصل حتى تظهر المناقشة المذكورة وكان عليه ان يناقش أيضا بان عبارة أولى  
من حيث ان اعادة الكاف تفيد ان ما بعدها يخالف ما قبلها في كونه كناية وما قبلها صريح على طريقته (قوله  
وشرط مقرر اختيار) وقرض الاعنى واقرضه كبيع اه شرح مر أي فلا يصح في المعين ويصح في الذمة  
و يوكل من يقبض له أو يقبض عنه اه ع ش (قوله وشرط مقرر اختيار) انما قال ذلك ولم يقل وشرط  
العائد لاختلاف الشروط المعتبرة في المقرض والمقرض ففي البيع لما كان المعين في البائع معتبرا في المشتري  
قال وشرط في العائد ولما كان المعين هنا في المقرض أهلية التبرع وفي المقرض أهلية المعاملة ذكر ما يخص  
كلا على انفراد وانما لم يذكر حكم المقرض في المتن لان حكمه علم من شرط العائد في البيع وذكر المقرض  
لانه يعتبر فيه أهلية التبرع وهي ليست شرطا في البيع اه ع ش (قوله فيما يقرضه) أي فلا يرد عليه صحة  
وصية السفينة وتديره وتبرعه بمنفعة بدنه الحقيقية اه شرح مر (قوله لأن في الاقراض تبرعا) عبارة شرح مر  
ولان القرض فيه شائبة تبرع ومن ثم امتنع تأجيله ولم يجب التقابض فيه وان كان رويوا لو كان معاوضة محضة  
لجازا لولي غير الحاكم قرض مال مولى من غير ضرورة واللازم باطل انتهت (قوله لان في الاقراض تبرعا) أي  
بمنفعة الشيء المقرض تلك المدة لا بعينه اه شيخنا (قوله أمينا موسرا) أي وعدم الشهية في ماله ان سلم منها مال  
المولى عليه والاشهاد عليه ويأخذ رهنان رأى ذلك اه مر (قوله لكثرة اشغاله) أي بأحكام الناس  
فربما غفل عن المال فضاة فبقرضه من غير ضرورة ليحفظ عند المقرض اه شيخنا (قوله حينئذ) أي حين  
اذ كان المقرض أمينا موسرا اه حل (قوله وأهلية معاملة) فيصح اقرض الولى لولى لانه أهل للمعاملة في  
ماله وان لم يكن أهلا للتبرع فيه (قوله أيضا وأهلية معاملة) بأن يكون بالغاعا فلا غير محجور عليه فدخل العبد  
المأذون له اه شيخنا وعبارة ع ش قوله وأهلية معاملة أي وان لم يكن أهل تبرع كالمكاتب فيقرض بلا إذن  
من سيده ولا يصح اقرضه لعدم أهليته للتبرع اه (قوله وانما يقرض ما سلم فيه) أي فلا يصح اقرض  
الدابة الحامل لعدم صحة السلم فيها \* (تنبيه) \* اطلاق المصنف يقتضى انه لا يجوز قرض الشاة وتاجها ونحوه  
كالجارية واختها وقد صرح به في التمه اه كلام الاندري في غنيته وعليه فقد يشكك بأن الواجب رد المثل  
الصوري والاخوة ونحوها ليست منه فلو قيل بصحة القرض واكتفى في الرد بجاريتين مثلا كما قرضتني في  
الصورة من غير اعتبار اخوة لم يعد ويمكن الجواب بأن المثل الصوري شامل للمماثلة الحسية والحكمية ومنها  
الاخوة ونحوها واعتبارها في رد المثل يؤدي الى عزة الوجود اه ع ش (قوله وانما يقرض ما سلم فيه)  
ويصح قرض كف من دراهم ليتبين قدرها بعد ويرد مثلها ولا أثر للجعل في حالة العقد وقضية الضابط جواز  
اقرض النقد المغشوش لانه مثلي تجوز المعاملة به في الذمة وهو ما أدنى به الوالدرجة الله تعالى واعتمده جمع  
متأخرون ولو جهل قدر غشه خلافا للسبكي في تقييده في ذلك ولر و ياتي في منعه مع القوافي الروضة ههنا نقلا عن  
القاضي منع قرض المنفعة لا امتناع السلم فيها وفيها كاصلها في الاجارة جوازها وجمع الاسنوي وغيره أخذا  
من كلامهما بحمل المنع على منفعة محل معين والحل على منفعة في الذمة واستداه الوالد اه شرح مر وكتب  
عليه الرشيدى قوله بحمل المنع على منفعة محل معين يعنى منفعة خصوص العقار كائنه عليه ج وله لم يكن في  
الذمة التي كتب عليها الشهاب سم حتى كتب عليها مانصه قوله وجمع الاسنوي أفق بهذا الجمع شيخنا مر  
وأقول في هذا الجمع نظر لان قرض المعين جائز فليجوز قرض منفعة المعين حيث أمكن رد مثله الصوري بخلاف

فما ذكره بقوله وصيغته  
أقرضتك الخ (وشرط مقرر)  
بكسر الراء (اختيار) فلا  
يصح اقرض مكره كسائر  
عقوده وهذا من زيادتي  
(وأهلية تبرع) فيما يقرضه  
لان في الاقراض تبرعا فلا  
يصح اقرض الولى مال  
محجوره بلا ضرورة لانه  
ليس أهلا للتبرع فيه نعم  
للقاضي اقرض مال محجوره  
بلا ضرورة ان كان المقرض  
أمينا موسرا خلافا للسبكي  
لكثرة اشغاله وله اقرض  
مال المفلس أيضا حينئذ اذا  
رضى الغرماء بتأخير القسمة  
ليجتمع المال وشرط المقرض  
اختيار وأهلية معاملة  
(وانما يقرض ما سلم فيه)

العقار ثم نقل عن شرح البهجة بعد نقله عنه جمع الاسنوي المذكور ما نصه والاقرب ما يجمع به السبكي والبلقيني وغيره ما من حل المنع على منفعة العقار كما يمنع السلم فيها ولأنه لا يمكن رد مثلها والجواز على منفعة غيره من عبس ونحوه كما يجوز السلم فيها ولا مكان رد مثلها الصوري اه ما في حواشي الشهاب ابن قاسم وظاهر ما ذكرناه لا يجوز اقراض منفعة العقار ان كانت منفعة النصف فأقل لكن يؤخذ من التعايل بأنه لا يمكن رد مثلها انه يجوز حينئذ والافس الفرق بين هذا وبين اقراض جزء شائع من دار بقيد الاقضي في كلام الشارح اتفاقا وقد علم من كلامهم ان ما جاز قرضه جاز قرض منفعة فليتأمل (قوله وانما يقرض ما يسلم فيه) في شرح الارشاد لشيخنا وقضية كلامه صحة اقراض النصف المغشوش لصحة السلم فيه بناء على ما مر من جواز المعاملة به حتى في الذمة اه وقال مر المنة قد جاز المعاملة بالذراهم المغشوشة ولو في الذمة وقرضها سواء في ذلك كما علم قدر غشها أولا اه سم (قوله ما يسلم فيه) أي في نوعه ليصح التعميم وهو راجع للمقرض وقوله لصحة الخ تعليل لهذا التعميم أو الشق الثاني منه اه شيخنا (قوله معينا كان أو موصوفا) تعميم فيما يقرض والضمير في ثبوته لا لمسلم فيه وقرر شيخنا زى ان هذا تعميم فيما يسلم فيه وقوله لصحة ثبوته أي المسلم فيه لا يقيد بكونه معينا ويصح اقراض النصف المغشوش وان جهل قدر غشه لانه مثلي تجوز المعاملة به في الذمة كما أفتى به والشيخنا اه خلبي (قوله نعم يجوز اقراض نصف عقار) قضية الاستدراك انه لا يصح السلم في نصف عقار فسادونه ولعل وجهه عزلة الوجود اه عش وانما يصح قرضه لا مكان تحصيل المثل المردود وهو النصف الثاني أو الأقل منه وما مازاد على النصف فلا يصح قرضه كما لا يصح سلمه كذلك العقار بتمامه لا يصح قرضه ولا سلمه وهذا كما في الشائع واما المميز فلا يصح قرضه سواء كان عقارا أو نصف عقار أو أقل من النصف أو أكثر منه كما لا يصح السلم في هذا كما اه شيخنا (قوله نعم يجوز اقراض نصف عقار الخ) هذا الاستثناء من المفهوم وهو قوله بخلاف ما لا يسلم فيه الخ وقول المتن الأمانة تحل الخ استثناء من المنطوق وقول الشارح واستثنى أي من المنطوق بدليل قوله مع الامة بدليل مناقشة حل وعبارته قوله واستثنى مع الامة الروية قال شيخنا وهو هم من الحقها بخمسة الخبز وهذا الاستثناء يفهم ان الروية يصح السلم فيها ولا يصح قرضها فهي مستثناة من الطرد وفيه نظر لان هذا من القاعدة قوله لا تيرأ منه بقوله واستثنى الخ وقال شيخنا قوله واستثنى مع الامة الخ في كلامه ايهام جواز السلم في الروية وقضية التعايل الامتناع لاختلافها بالجوضة زى ويمكن الجواب بان الامة مستثناة من المنطوق والروية من المفهوم وعليه فكان الانسب ضمها الى الخبز وهي خيرة الدين ولعل الحامل على ضمها الى الامة انها وقعت هكذا في كلام المستثنى عش أي فيكون التعليق لما تضمنه الاستثناء من عدم صحة السلم فيها وأما تعليل جواز قرضها فلم يذكره ويمكن ان يكون كتعليل الخبز وهو عموم الحاجة فالحاصل ان المستثنى من المفهوم ثلاث مسائل هذه ومسا لتنا الخبز والعقار ومن المنطوق اثنان الامة التي تحل والتي لا تحل وفي وسعة زوال المانع وعبارة الروض وشرحه في سياق استثناء الخبز نصها ويحرم اقراض الروية لاختلافها بالجوضة وهي بضم الراء خيرة من اللبن الحامض تلقى على الحليب ابر وب قال في الروضة وذكري في النجدة وجهه بين في اقراض الخبز الحامض أحد ما الجواز لا طراد العادة قال السبكي والعبرة بالوزن كالخبز اه (قوله واقراض الخبز وزنا) معتمد مع أنه لا يصح السلم فيه فالاولى وهذه مستثناة من المفهوم ويجوز اقراض العجين ولو خيرا حامضا وزنا لما ذكر اه خلبي (قوله واقراض الخبز وزنا) اعتمد شيخنا الزياي وشيخنا مر وقوله وفي الكافي الخ اعتمد طيب وهو ما جرى عليه الناس في الامصار والاعصار فالوجه اعتباراه والعمل به اه قل على الحلال (قوله الأمانة تحل لمقرض) أي فلا يجوز قرضها مع انه لو جعل رأس المال جارية جعل للمسلم اليه وطوها وكان المسلم فيها جارية أيضا جاز له ان يردها عن المسلم فيه لان العدة لازم من الجانبين ولا ينافي جواز هبتها للمقرض مع جواز رد حقه عنها الجواز القرض من الجهتين ولان موضوعه

معينا كان أو موصوفا لصحة ثبوته في الذمة بخلاف ما لا يسلم فيه لان ما لا يضبط أو ينذر وجوده يتعذر أو يتعسر رد مثله نعم يجوز اقراض نصف عقار فأقل واقراض الخبز وزنا لعموم الحاجة اليه وفي الكافي يجوز عبدا (الا أمانة لمقرض) فلا يجوز اقراضها ولو غير مشتهة وان جاز السلم فيها



الرجوع ولو في البذل فاشبهه الاعارة بخلاف الهبة اه شرح مر (قوله تحل المقترض) أي ولو كان صغيرا جدا  
 لانه ربما تبقى عنده الى بلوغه زمانا يمكنه التمتع بها فيه اه ع ش على مر (قوله لانه عقد جائز الخ) بخلاف السلم  
 لانه عقد لازم من الجهتين فالمسلم ليس متمسكا من أخذها الا برضا المسلم اليه وكذلك هبة الفروع أمة تحل له  
 لان العقد لازم من جهة الفروع فهو غير متمسك من اعادتها قهرا وكتب أيضا قوله بخلاف السلم كأن يجعل  
 رأس المال جارية تحل له وطؤها في جارية وهي متصفة بصفات الجارية المسلم فيها حيث يجوز له دفعها عن  
 المسلم فيه كما تقدم لانه وان كان قد يوجد فيه ذلك الا انه عقد لازم من الجانبين وكذا هبتها من فروع لانه لازم من  
 جهة الموهوب له اه حل (قوله ويرى ما يطوذا المقترض) الوطاء ليس يقبض اذا ربح ما يؤخذ منه جوارا فترض  
 نحو رتقاء أو قرناء سبها للحوم مسح والمعتد امتناعه لان المانع خوف التمتع وهو موجود وتعبيرهم  
 بخوف الوطاء جرى على الغالب اه حل (قوله أو تمسك) لو أسلمت استمرت الصحة وانظر على الاستمرار  
 هل يجوز الوطاء حية تذلول المانع أو لا لاحتمال الرد في أي المذخور قال الشيخ فيه نظرا ثم رأيت شيئا في حواشي  
 شرح الروض جزم بمنع الوطاء لان المانع طرأ بالاختيار وبه فارت نحو أخت الزوجة وقضيته جوارا اقراض  
 الامة المزوجة لان عروض الحل فيها على فرضه ليس باختياره تأمل اه شوبري (قوله من نحو أخت الزوجة)  
 الفرق بين هذا وبين الجوسية وان كان المانع يمكن الزوال في السكك ان زواله ليس في وسعه في الجوسية بخلافه  
 في نحو أخت الزوجة اه شيئا وقضية هذا التعليق الفارق بين الجوسية ونحو أخت الزوجة ان المطلقة ثلاثا  
 يحل قرضها المطلقةا وبحث بعضهم عدم حلها القرب زوال مانعها بالتعليق اه شرح مر (قوله في شرح  
 الروض) عبارته وقضية كلامهم امتناع اقراض الخنثى لامتناع السلم فيه وهو ظاهر وما قبل من جوارا اقراضه  
 لان المانع وهو كونه جارية لم يتحقق قال الزركشي خطأ قال النووي في شرح مسلم ويجوز اقراض الامة للخنثى  
 قال السبكي وفيه نظر لانه قد يصير واضحا في طوؤها وبردها وقال الاذري الاشبهه بالمنع وقضية كلامهم انه يمنع  
 على الملتقط تلك الجارية الملتقطه ان كانت تحل له وبه صرح الجرجاني ثم قال الاذري وقد يفرق بان ظهور  
 المالك ثم يعيد اه واعتمد مر الامتناع وعدم الفرق والحاصل في الخنثى انه يجوز ان يكون مقرضا بكسر  
 الراء ومقرضا لعدم تحقق المانع فان كان ذلك احتمل له الامة تبين بطلانه قال بعضهم وهذا اذا تبين بغير اخباره  
 بخلاف ما لو تبين باخباره لتمام حق الغير اه مر ولا يجوز كونه مقرضا بفتح الراء لانه يعز وجوده اه مر  
 اه سم (قوله وملك بقبضه) أي كقبض المبيع من النقل في المنقول والتخفية في غيره ثم ان الشيء المقرض ان كان  
 معينا بان وقع العقد عليه صح قبضه في المجلس وبعده ولو بزمان طويل وان كان في الذمة اشترط قبضه في المجلس  
 أو بعده على الفور اه وانما اشترط قبضه على الفور لانه بمثابة عوض مافي الذمة وتوسعوا هنا في ذلك فاكتفوا  
 بقبضه ولو بعد التفرق لكن على الفور اه شوبري وحلي ومنه يؤخذ ما وقع من ان الشخص يستلف برا  
 في الشتاء ليرد بده في الصيف فان كان العقد وقع على عين البرص قبضه مطلقا أو على مافي الذمة اشترط  
 قبضه في المجلس أو بعده على الفور اه فلو قال أقرضتك ألفا قبل وتغارت فاشتم أعطاه ألفا جازان قرب  
 الفصل عرفوا الا فلا وان نازع فيه السبكي أما لو قال أقرضتك هذه الالف مثلا وتغارت فاشتم سلمها اليه لم يضروا  
 طال الفصل اه شرح مر من قوله فلو قال الخ (قوله بقبضه) فلا يجوز له التصرف فيه قبل القبض  
 وبعد العقد اه قل على الجلال (قوله وان لم يتصرف فيه) غاية للرد على الضعيف القائل بانه انما يملكه  
 بالتصرف المزيل للملك يعني انه اذا تصرف فيه تبين حصول الملك من حين القبض اه من شرح مر (قوله  
 كالموهوب) أي فلا بد ان يكون القبض باذن المقرض وان الزايد قبل القبض للمقرض كالموهوب وقضية  
 التنظير بل أولى وصرح به غيره اه شوبري (قوله وللمقرض رجوع الخ) أي بصيغة كرجعت فيه أو

لانه عقد جائز ثبت فيه  
 الرد والاسترداد وربما  
 يظاها المقترض ثم  
 بردها قبضه اعارة الاماء  
 للوطاء بخلاف من لا يحل له  
 وطؤها محرمة أو تمسك أو  
 نحوه فيجوز اقراضها له نعم  
 المتجه كما قال الاسنوي وغيره  
 المنع في نحو أخت الزوجة  
 وعندها وقد ذكرت حكم كون  
 الخنثى مقرضا أو مقرضا بفتح  
 الراء في شرح الروض واستثنى  
 مع الامة الروبة لاختلافها  
 بالجوسية (وملك) الشيء  
 المقرض (بقبضه) وان لم  
 يتصرف فيه كالموهوب  
 (وللمقرض رجوع) فيه ان  
 (لم يطل به حق لازم)

فسخته اه زى والله يقرض رده عليه قهرا اه شرح مر (قوله وما قرض رجوع الخ) قضية كلامهم انه ليس له المطالبة بالبدل الا عند الفوات وهو ظاهر لان الدعوى بالبدل غير ملزمة له كمن المدعى عليه من دفع العين المقرضة برلسي اه سم (قوله وان وجدته مؤجرا) ويأخذ مسلوب المنفعة لا يقال لم لا يكون له اجرة المدة الباقية من حين الرجوع وللمقرض المسمى كافي نظائره لانا نقول هنا مندوحة وهي أخذ المثل الصوري أو الحقيقي اه سل وعبارة شرح مر واذا رجع فيه مؤجرا تخير بين الصبر لا نقضاء المدة من غير اجرة له وبين أخذ بدله اه وكتب عليه عش قوله تخير بين الصبر الخ ظاهره أنه لو أراد أن يأخذ مسلوب المنفعة لا يمكن منه وهو غير مراد فله أن يرجع فيه الآن ويأخذ مسلوب المنفعة وعليه في تخير بين الصبر الى فراغ المدة وبين أخذ مسلوب المنفعة حالا وبين أخذ البدل اه وأقضى بعضهم في جذع نخس اقترضه وبنى عليه وجب بذره انه كالهالك فيتعين بدله اه شرح مر (قوله كافي أكثر نظائره) أي المشار اليها في النظم المشهور وهو

وعائد كزائل لم يعد \* في فلس مع هبة للولد  
في البيع والقرض وفي الصداق \* بعكس ذلك الحكم باتفاق

اه شيخنا (قوله أو أخذ مثله سليما) ويصدق المقرض في أنه قبضه وبه هذا النقص وأيد بان الاصل براءة ذمته ولا نظر الى كون الاصل السلامة وان الحادث يقدر باقرب زمن اه حل (قوله وبما تقر) أي من قوله بان وجدته مؤجرا الخ حيث جعل عبارته شاملة لهذا كالمخصوصا ومن جعلته قوله أو ناقصا رجع فيه مع الارش الخ وقوله ان تعبيري بما ذكر رأي قوله لم يطل به حق لازم أولى من قوله مادام باقيا بحاله لانه يخرج ماله ووجهه زال ثم عاد ماله ووجهه معيارا بما يخرج ماله ووجهه مؤجرا فاقبل اه (قوله ويرد مثلا) أي حيث لا استبدال ولو نقدا أبطال السلطان المعاملة به فشمع ما عمت به السلو في زماننا في الديار المصرية من اقراض الفلوس الجدد ثم ابطالها واخراج غيرها وان لم تكن نقدا حيث كان لذلك قيمة أي غير تافهة ردمه والا ردمه ببيعة باعتبار اقرب وقت الى وقت المطالبة فيه قيمة اه حل مع زيادة لشرح مر (قوله ولتقوم مثلا صورة) أي ولو كان القرض فاسدا خلا فالجميع قالوا في الفاسد بوجوب القيمة اه شوبري (قوله مثلا صورة) قضيته كأمه عدم اعتبار المعنى الذي في العين المقرضة كحرفة العبد وعدو الدابة وفيه نظر والمتجه الوجوب فالمراد الصورة مع مراعاة القيمة اه واعتمد مر اعتبار المعنى صفة ومكانا زاد المحلى الى الزمان ويستشكل بان القرض لا يكون مؤجرا حتى يتصور احضاره قبل فسخه فليحتمل ان مراده بالزمان أنه لا يجب قبوله في زمان النهب وفي شرح البهجة للشارح ولا قبوله في زمن النهب اه سم (قوله صورة) قال شيخنا في شرحه ومن لازم اعتبار المثل الصوري اعتبار ما فيه من المعاني التي تراد القيمة بها كجودة الرقيق ورهافة الدار كما قاله ابن النقيب فيرد ما يجمع تلك الصفات كلها حتى لا يقوت عليه شيء ويصدق المقرض فيها بيمينه لانه غارم اه مر وفي شرح الروض مثله اه شوبري (قوله ربا عيا) بفتح الراء وتخفيف الباء على وزن مفاعل وروى ورد بار لا وروى وأمر برد بكر وهو القتي من الابل والرابعى ما دخل في السنة السابعة وما ينزل بالوحدة والراى ماله ثمان سنين اه شرح الروض والبكر ما دخل في السنة السادسة اه حلي (قوله ان خياركم أحسنكم قضاء) قال السكراني خياركم يحتمل ان يكون مفردا بمعنى الخبر وان يكون جمعا فان قلت أحسن كيف يكون خبرا له لانه مفرد قلت افعال التفضيل المضاف المقصود به الزيادة جازية لا فردا والمطابقة لمن هو اه شوبري (قوله وأداؤه صفة الخ) انما قيد بالصفة ليصح قوله كسلم فيه اذا اداء النوع والجنس هنا ليس كلسلم فيه لانه يصح هنا اداء غير جنس ونوعه لصحة الاعتياض هنا ولا يصح في السلم كما تقدم وقوله كسلم فيه أي كما تقدم في قوله ولو ظفربه بعد الحسل في غير محيل التعليل الخ وفي قوله وان امتنع من قبوله ثم لغرض لم يعبر بقول الشارح فلا يجب قبول

وان وجدته مؤجرا أو معلقا  
عقده بصفة أو خرج عن ملكه  
ثم عاد كافي أكثر نظائره ولان  
له تغريم بدله عند الفوات  
فالمطالبة به أولى فان بطل به  
حق لازم مكان وجدته  
مر هو نا أو مكاتب أو متعلقا  
برقبته ارش جنابة فلا رجوع  
فيه فان وجدته زائدا زيادة  
منفصلة رجع فيه دونها أو  
باقصار رجع فيه مع الارش  
أو أخذ مثله سليما وبما  
تقرر علم ان تعبيري بما ذكر  
أولى من قوله مادام باقيا  
بحاله (ويرد) المقرض للمثلي  
(مثلا) لانه أقرب الى الحق  
(ولتقوم مثلا صورة) لخبر  
مسلم أنه صلى الله عليه وسلم  
اقترض بكر أو رد ربا عيا  
وقال ان خياركم أحسنكم  
قضاء (وأداؤه) أي الشيء  
المقرض (صفة ومكانا



كسليم فيه) أي كادانه وهذا من زيادتي فلا يجب قبول الردىء عن الجيد ولا قبول المثل (٢٦١) في غير محل الاقراض ان كان له غرض

صحيح كأن كان لنفسه مؤنة ولم يتحملها المقرض أو كان الموضوع مخوفا ولا يلزم المقرض الدفع في غير محل الاقراض الا اذا لم يكن لنفسه مؤنة أو له مؤنة وتحملها المقرض (لكن له مطالبة في غير محل الاقراض بقية ماله) أي انقله (مؤنة) ولم يتحملها المقرض لجواز الاعتياض عنه بخلاف نظيره في السلم وبخلاف ماله مؤنة لنفسه أو له مؤنة وتحملها المقرض وتعتبر قيمته (بمحل الاقراض) لانه محل التملك (وقت المطالبة) لانه وقت استحقاقها وهذا من زيادتي واذا أخذ قيمته فهي لا فيصولة لا للعيولة حتى لو اجتمع بمحل الاقراض لم يكن للمقرض ردها وطلب المثل ولا للمقرض استردادها ودفع المثل (وفسد) أي الاقراض (بشرط جرفه للمقرض كرد زيادة) في القدر أو الصفة كرد صحيح من مكسر (وكاجل الغرض) صحيح (كزمن خب) يقيد زده تبعا للشرحين والروضة بقولي (والمقرض مليء) لقول فضالة بن عبيد رضي الله عنه كل قرض جرفه فهو ربا والمعنى فيه ان موضوع القرض الارفاق فاذا اشترط فيه لنفسه حقا خرج عن موضوعه فخرج وجهه في

الردىء الخ تفريع على قوله وأدأوه صفة وقوله ولا قبول المثل الخ تفريع على قوله ومكانا لكن قد علمت ان قوله ومكانا مقاده صورتان والشارح في التفريع سلك اللفظ والنشر المشوش لان قوله ولا قبول المثل الخ نظير قوله في السلم وان امتنع من قبوله ثم لغرض لم يجبر وهذا متأخر في المتن وقوله ولا يلزم المقرض الخ نظير قوله ولو ظفربه الخ وهذا مقدم هنالذ عذر الشارح في عدم سلك الترتيب ان قول المتن لكن له مطالبة الخ استندرك على مقتضى التنظير بالسلم في الشق الاول الذي هو قوله ولو ظفربه بعد المحل الخ فذلك آخره الشارح ليتوصل به الاستدراك التام وقول المتن ومكانا لم يقل وأجلا مع تقدمه في السلم لان الاجل لا يدخل القرض لانه ان كان لغرض أفسده والاغاذ كره اه شيخنا (قوله كسليم فيه) انظر هل يشترط محل تسليمه ما تقدم في السلم فيه من تعيينه ان كان محل العقد غير صالح أو لحمله مؤنة أولا ويفرق بينه ماله شيخنا الزيادة الى الاول فليحذر اه شوبري (قوله فان كان لنفسه مؤنة) أي من محل الاقراض الى محل الظفر أو كانت قيمته بمحل الظفر أكثر من قيمته بمحل الاقراض فأحد الامر من أي مؤنة النقل وارتفاع السعر مانع من الاجبار على الاداء كما تقدم في السلم فيه لان من ينظر الى المؤنة ينظر الى القيمة بطريق الاولى لان المدار على حصول الضرر وهو موجود في الحالين وكلام الشافعي يشير الى كل من العلتين فاذا أقرضه طعما بمصر ثم لقيه بمكة لم يلزم دفعه اليه لانه بمكة اعلى كذا نص عليه الشافعي بهذه العلة وبان في نقله الى مكة ضررا فافا ظاهر ان كل واحدة منهما علة مستقلة ولا تلزم بين مؤنة النقل وارتفاع الاسعار فقد وجد ارتفاع السعر وكونه أنقص تأمل اه حل أي من غير مؤنة النقل (قوله كأن كان لنفسه مؤنة ولم يتحملها المقرض) أي فان تحملها أجبر المقرض على القبول وشمل تحملها ما لو دفعها مع المقرض وعليه فيقارن المسلم فيه بامتناع الاعتياض في السلم لانه لا هنا مع ش (قوله لكن له مطالبة الخ) ولا يطالبه في هذه الحالة بالمثل اه شرح مر وكتب عليه الرشيدى قوله ولا يطالبه في هذه الحالة بالمثل شمل هذا ما اذا كان بمحل الظفر أقل قيمة كما اذا أقرضه طعما بمكة ثم لقيه بمصر لكن الذي في شرح الاذرى انه ليس له في هذه الصورة مطالبة بالقيمة بل لا يلزمه الامثلة اه (قوله وفسد بشرط الخ) ومعلوم ان محل الفساد اذا وقع الشرط في صلب العقد اما لو وقع على ذلك ولم يقع شرط في العقد فلا فساد اه ع ش على مر (قوله جرفه للمقرض) أي وحده أو مع المقرض لكن لم يكن نفع المقرض أقوى بدليل ما سيأتى في قوله أولهما والمقرض معسر اه من شرح مر ومن بعض الهوامش عليه (قوله مليء) أي موفر بالمقرض أو ببذله اه حل وفيه ان هذا يقتضى انه يكون في كل الصور مليا لاخذ المقرض مع انه سيأتى له محترزه اه وعبارة شرح مر والمقرض مليء أي بالمقرض أو ببذله فيما يظهر اه وكتب عليه الرشيدى قوله والمقرض مليء بالمقرض أي في الوقت الذي عينه والا فلا يزيدانه مليء به عند العقد لم يتصور اعساره به حيثئذ اه (قوله لقول فضالة) هو صحيح وقال ما ذكره حضرة النبي وأقره عليه اه (قوله جرفه منقعة) أي جرفها بشرط ما جرفها من غير شرط فلا اه (قوله فلورد أزيد بشرط فحسن) ولوفى الربوي نعم ان أقرض لمحجورة أو لجهة وقف فليس له رد زائد كما ذكره الزركشى شرح المسحقة ولو قصد اقراض من هو مشهور برد الزيادة لاجلها ففي كراهته وجهان في الروضة عن المتولى وقياس كراهته تنكاح من عزم على انه يطاق اذا وطئ بغير شرط كراهته هذا كذا ذكره في شرح البهجة وأقره مر قال ج وظاهر كلامهم ان المقرض تلك الزوائد من غير لفظ تملك من المقرض ووجه بانه وقع تبعا فاعتبر فيه ذلك وبانه يشبه الهدية وهي لا تنقل الى المظنن به يندفع قول الربوي لا بد من ايجاب وقبول ويعلم صحة ما أتى به ابن عجل من ان المقرض اذا دفع أكثر مما عليه لم يرجع بالزائد نعم بجده انه لو ادعى الجهل بالقدر وأنه انما دفع ذلك لظنه انه الذي عليه حلف ورجع فيه اه سم (قوله أيضا فلورد أزيد بشرط فحسن) ومن ثم ندب ذلك ولم يكره المقرض الاخذ كقبول هديته ولوفى الربوي الخبر المار اه شرح مر (قوله فحسن) كقبول هديته

شرط جرفه للمقرض ضابطا للفساد مع جعل ما بعده أمثله له أولى من اقتضائه على الامثلة (فلورد أزيد) قدر الوصفة (بلا شرط فحسن) لما في

خبر مسلم السابق ان حيا ركم احسنكم قضاء ولا يكره المقرض اخذ ذلك (أو شرط) ان يرد (أنقص) قدر الوصفة كرد مكسر عن صحيح

ولو في روى ومالك الزائدة لانه هبة مقبوضة ولا يحتاج فيه الى ايجاب وقبول ويمتنع على الباذل رجوعه فيه  
 اه حل وأصله في شرح م ر وكتب عليه غش قوله ومالك الزائدة تبعاً أي وان كان ممة يراعى مثل  
 المقرض كأن افترض دراهم فردها ومعهما نحو م ر وصدق الا تخلف في كون ذلك هدية لان الظاهر معه اذ لو  
 أراد الدافع انه انما أتى به ليأخذ به لذكروا م ر ومعه م ماصورنا به انه زائد المقرض والزيادة معاً م ادعى ان  
 الزيادة ليست هدية فيصدق الاخذ ما لو دفع الى المقرض م ماصورنا به انه زائد المقرض والزيادة معاً م ادعى ان  
 الدين لا هدية فانه يصدق الدافع في ذلك (قوله أو ان يقرضه غيره) أي ان يقرض المقرض المقرض غير المقرض  
 وانما جعل ضمير الفاعل راجعاً للمقرض لان رجوعه للمقرض يؤدي الى فساد المقرض والمقرض صحته اه  
 شيخنا (قوله لغا الشرط فقط) ويسن الوفاء به في صورته المذكورة اه شرح م ر (قوله بل للمقرض) أي  
 وحده في غير الاخيرة وقوله أولهما أي في الاخيرة (قوله أولهما والمقرض معسر) عبارة شرح م ر ولا  
 اعتبار بجزءها للمقرض في الاخيرة لان المقرض لما كان معسراً كان الجرا اليه أقوى فغلب انتهت \* (فرع)  
 قال في شرح الروض ولو قال لغ - به ادفع مائة قرضاً على الوكيل فلان قد دفع ثم مات الأمر فليس للدافع مطالبة  
 الاخذ لان الاخذ لم يأخذ له نفسه وانما هو وكيل من الأمر وقد انتهت وكالته بموت الأمر وليس للاخذ الرد  
 عليه ولورده ضمن للورثة وحق الدافع يتعلق بتركه المبتع ومالا بما وقع خصوصاً اه لانه لا يتعين حقه فيه بل  
 ان يأخذ مثله من اتركه قوله ان يأخذ ما دفع بعينه أخذاً من قولهم له الرجوع في عينه مادام باقياً بحاله بل  
 يؤخذ من ذلك ان له ان يأخذ من الوكيل بعد رجوعه اذا كان في يده ولا شيء على الوكيل في دفعه فليتامل اه  
 سم على حج ولو دفع شخص لا سخر دراهم وقال ادفعها لزيد فادعى الاخذ فدفعها لزيد فأنكر صدق فيما  
 ادعاه لان الاصل عدم القبض اه ع ش على م ر (قوله ادعى القرض) أي الباعث عليه وهو الثواب  
 (قوله وان كان له الرجوع بلا شرط) لان في ذلك أمان من الحدود ومهولة الاستيفاء وصون العرض فان الحياء  
 والمروءة يمنعانه من الرجوع بلا سبب فاذا وجد سبب من هذه الاسباب كان المقرض معذوراً حينئذ في الرجوع  
 غير مألوم ومن فوائده ان المقرض لا يتحمل له التصرف في العين التي أقرضها قبل الوفاء بالشرط وان كانت تلك  
 بالقبض والله أعلم اه حل وفي قل على الجلال قال ابن العماد ويمتنع عليه التصرف فيما أقرضه قبل  
 الوفاء بما شرطه كما يمتنع على المشتري التصرف في المبيع قبل وفاء الثمن كذا ذكره شيخنا الرمي

\* (كتاب الرهن)

(قوله هو لغة الثبوت) يقال رهن بالمكان رهناً أقام به وأما شرعاً فهو الجعل الذي قاله الشيخ ويطلق أيضاً في  
 الشرع على العين المرهونة ووجه ملائمة ذلك للمعنى اللغوي ظاهر من حيث ان العين يدوم ثباتها عند المرهون ثم  
 اذا راعيت اطلاقه على المرهون جمعته على رهن قبل وكذا على رهن كسفة وسقف والاكثر انه جمع رهنان  
 وقد انعقد الاجماع على أصله نعم منعه مجاهد وداد في الحضرة اه سم (قوله أيضاً هو لغة الثبوت) هذا ظاهر بناء  
 على انه مصدر رهن لازماً بمعنى دام وثبت ولكنه لا يناسب قوله لا في معناه فارهنوا واقتضوا أما اذا جعل مصدراً  
 لرهن متعدياً فأنما يناسب أن يقال هو لغة الاثبات والحاصل ان رهن يستعمل لازماً بمعنى دام وثبت ومتعدياً  
 فيقال رهنت الشيء عنده ومعناه أثبتته عنده والثبوت انما يناسب اللازم دون المتعدي الذي هو المقصود اللهم  
 الا أن يقال أطلق الثبوت الذي هو أثر الاثبات وأراد به الاثبات نفسه لكن لا يناسب قوله ومنه الحالة الراهنة  
 وانما يجعله من رهن بمعنى ثبت ودام لان الاركان لا تبنى لانه لا تناسبه اه ع ش وفي المصباح رهنت الشيء برهن رهناً  
 ثبت ودام فهو رهن وبتعدى بالالف فيقال أرهنته اذا جعلته ثابتاً له وفي المختار رهن الشيء من باب قطع فهو  
 رهن ورهن الشيء دام وثبت فهو رهن وبنائه أيضاً قطع (قوله جعل عين الحج) قد اشتمل هذا التعريف على  
 الاركان الثلاثة لان الجعل بصيغة تامة وموجباتها بلا وقوله عين مال إشارة الى المرهون وقوله يدين إشارة الى

(أو ان يقرضه غيره أو اجلاً بلا  
 غرض) صحيح أو به والمقرض  
 غير ملىء (لغا الشرط فقط)  
 أي لا العقد لان ما حرم من  
 المنفعة ليس للمقرض بل  
 للمقرض أولهما والمقرض  
 معسر والعقد عقد ارفاق  
 فكأنه زاد في ارفاق ووعده  
 وعداً حسناً واستشكل  
 ذلك بان مثله يفسد الرهن  
 كلياً أي ويحجب بقوة ادعى  
 القرض لانه سنة بخلاف  
 الرهن وتعبيرى بانقص أعم  
 من قوله مكسراً عن صحيح  
 (وصح) الاقراض (بشرط  
 رهن وكفيل واشهاد) لانها  
 توثيقات لا منافع زائدة  
 فلمستقرض اذا لم يوف  
 المقرض بها الفسخ على  
 قيام ما ذكر في اشتراطها في  
 البيع وان كان له الرجوع  
 بلا شرط كما مر وذكر الاشهاد  
 من زيادتي

\* (كتاب الرهن)

هو لغة الثبوت ومنه الحالة  
 الراهنة وشرعاً جعل عين مال  
 وثيقة بدين



المرهون به وقوله وثيقه بين أي ولو منفعة بخلاف المرهون فلا يصح كونه منفعة اه شيخنا (قوله يستوفي منها الخ) ليس من التعريف بل بيان لغايته وقيل انه منبذ لاخراج ما لا يصح الاستيفاء منه كالموقوف ومن في قوله منها ابتداء لا للتعويض وقوله عند تعذر وفائه ليس بغيره بل جرى على الغالب اه شيخنا (قوله قال القاضي) أي القاضي الحسين علي ما هو القاعدة من انصراف هذا الاسم اليه في عبارة الفقهاء وليس المراد البضاوي كما لوهمه سياق تفسير الآية وفي قل على الجلال وشرعا يطلق على العين المرهونة ومنه آية قرهن مقبوضة قاله البضاوي وقول القاضي انه مصدر يعني ارهنا واوقضوا يعني يحتاج الى تأويل ويطلق على العقد ويعرف بانه جعل عين الخ اه وقوله معناه الخ غرضه بهذا التصحيح كونه جزا لانه لا يكون الاجل له ويرد عليه ان هذا المطالب لا يتوقف على كونه بمعنى الامر بل يمكن جعله جملة اسمية أو فعلية كما فعل بعض المفسرين اه شيخنا وقوله لانه مصدر فيه نظر لان رهننا هنا ليس مصدر ابل هو جمع رهن بمعنى مرهون بدليل وصفه بمقبوضة وحيث قد ليس هو كما نظر به من الآية وقد يجاب بوجه كونه جمع رهن الذي هو المصدر ولا ينافيه مقبوضة لان وزن مفعول يأتي مصدرا أيضا اه ايعاب اه شوري وقال بعضهم قوله لانه مصدر الخ ان قلت اذا كان كذلك لا يصح وصفه بمقبوضة لان الحدث لا يصح وصفه بكونه مقبوضا لانه من صفات الاعيان الا ان يقال وصفه باعتبار متعلقه لان الرهن متعلقه العين أو ان يكون هذا من باب الاستخدام بمعنى انا جعلنا الرهن بمعنى المصدر وأعدنا الضمير المستتر في مقبوضة عليه بمعنى آخر وهو الاعيان هذا كما جاز على ان الرهن بمعنى المصدر وأما اذا جعلناه بمعنى الاعيان فلا اشكال اه عبدربه (قوله رهن درعه) وافقه بعده أبو بكر وقيل على وقيل غيرهما والصحيح انه افترسه قبل موته وكونه لم يؤخذ من اليهودي الا بعد موته عليه السلام لا يدل على بقاءه على الرهن لاحتمال عدم المبادرة لاخذ به دفعه اه برماوي وقال عيش الاصح انه مات ولم يفتكه اه وكذا في شرح مر (قوله قوله على ثلاثين) أي على ثلثين ونقل مثله عن فتح الباري اه عيش ثم قيل انه افترسه قبل موته لخبره لم نفس المؤمن معاقبة دينه حتى يقضى عنه وهو صلى الله عليه وسلم منزوع عن ذلك والاصح خلافه لقول ابن عباس رضي الله عنه توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهون عندهم يودي والخبر الاول محمول على غير الانبياء تنزيها لهم وقيل على من لم يتخلف وفاء اه وأثره دون مياسير أصحابه ليس من نوع منه أو تكليف مياسير أصحابه بآرائه أو عدم أخذ الرهن منه أو يعلم الناس جواز معاملة أهل الكتاب قال السبكي مع انه صلى الله عليه وسلم خارج من الخبر لان دينه ليس لمصلحة نفسه لانه غني بربه وانما أخذ الشئ من لاهله وهو متصرف عليهم بالولاية العامة فلا يتعلق الدين به بل بهم ولم يثبت انه كان عليه دين وان ثبت فهو لصالح المسلمين واذا استدرك ان لمصالحهم كان عليهم لاهله فان قيل هذا في ما استدان له الجهات العامة دون ما استدان لاهله فانه وكيل عنهم والوكيل تتعلق به العهدة فالجواب انه صلى الله عليه وسلم أولى بالمؤمنين من أنفسهم فهو يتصرف عليهم بهذه الولاية التي ليست لغيره من الائمة اه ولا يخفى ما فيه اه شرح الهمزة من عند قوله قال السبكي لكن قوله أخذ الشعر لاهله هذا مبني على ان نفقتهم لا تجب عليه صلى الله عليه وسلم أو انهم يتجربون ولكن اقتضى الشعر بما زاد على الواجب والمعتمدان نفقتهم واجبة عليه صلى الله عليه وسلم خلافا للسبكي اه رى وعبارة الخطيب محبوسة في القبر غير منبذة مع الارواح في عالم البرزخ وفي الآخرة معوقة عن دخول الجنة اه وفي عيش على مر ما نصه البرزخ المدة التي بين الموت والبعث قال في المختار البرزخ الخارج بين الشيتين وهو أيضا ما بين الدنيا والآخرة من وقت الموت الى البعث فمن مات فقد دخل البرزخ (قوله بالحقوق) أي يجلس الحقوق أو مجموع الحقوق اذ من مات دخل الجنة الثلاثة كالبيع ومنها ما ندخله الشهادة فقط وهو المساقاة ونحوها الكتابة ومنها ما ندخله الشهادة والكفالة دون الرهن وهو الجمالة قبل الفراغ من العمل ومنها ما ندخله الكفالة فقط كضمان النزل اه عيش على مر (قوله كما

يستوفي منها عند تعذر وفائه والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى قرهن مقبوضة قال القاضي معناه فارهنا واوقضوا لانه مصدر جعل جزاء لا شرط بالقاء فجرى مجرى الامر كقوله تعالى فحرق رقية وختم الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم رهن درعه عندهم يودي يقال له أبو الشحيم على ثلاثين صاعا من شعير لاهله والوثائق بالحقوق ثلاثة شهادة ورهن وضمان كما مر

قبيل الباب) أي في قوله لأنها توثيقان لمانافع ولكن ما سبق لا يفيد الحصر الذي ذكره هنا فلفعل المراد أنه مر  
 كونها توثيقان أو أن الحصر استقيم بما سبق مع رعاية المقام والباب والكتاب يطلق كل منهما على الاستحراق لا يقال  
 المعبر به المكتاب دون الباب اه ع ش على مر (قوله ومرهون ومرهون به) إنما لم يقل بذلها  
 ومعه ود عليه كما فعل في البيع ونحوه لأن الشروط المعتبرة في أحدهما غير المعتبرة في الآخر فكان التفصيل  
 أولى لمطابقته لما بعد من قوله وشرط في المرهون كونه عينا اه ع ش على مر (قوله وشرط فيها الخ)  
 والقول في المعاطاة والاستيجاب مع الإيجاب والاستقبال مع القبول هنا كالبيع وقدم بيانه وصورة المعاطاة  
 هنا كما ذكره المتولي أن يقول له أقرضني عشرة لا عطيتك ثوبي هذا رهنا فيقرضه العشرة ويعطيه الثوب اه  
 خطيب اه ساطان (قوله ما مر فيها في البيع) يؤخذ من هذا الشرط مخاطبة من وقع معه العقد وما  
 يحته بعضهم من صحة رهنت موكك وفرق بأن أحكام البيع تتعلق بالوكيل دون أحكام الرهن بعيد برده فظاهر  
 كلامهم وقد اختلف بخلافه والدرجة الله تعالى اه شرح مر (قوله ما مر فيها في البيع) أي في الجملة فلا  
 بشرط هنا التوافق معنى حتى لو قال رهنتك العبد بالف فقال قبلته بخمس مائة صح الرهن على المعتد اه شيخنا  
 وفي ع ش على مر مانعه قوله ما مر في البيع يفيد أنه لو قال رهنتك هذين فقبل أحدهما لم يصح العقد نظير  
 ما مر في القرض وقد يفرق بأن هذا تبرع محض فلا يضر فيه عدم موافقة القبول للإيجاب كالهبة وقد يؤثر  
 الفرق ما تقدم للشارح فيما لو أقرضه أضاف قبل خمسة مائة حيث علل عدم الصحة فيه بمشابهته للبيع باخذ  
 العوض وما هنا لا عوض فيه فكان بالهبة أشبه وأيضاً فالرهن جائز من جهة المرتهن وقياسه أيضاً أنه لو قال رهنتك  
 هذا بالف فقبل بخمس مائة الصحة (قوله ما مر في البيع) لو قال بعثتك هذا على أن ترهنتني عليه كذا فصال  
 اشتريت ورهنت صح وليس هنا قبول وكان ما صدر من البائع مغن عنه وقال البعوي والقاضي لا بد من القبول  
 بعد ذلك اه واعتمد شيخنا طب الاول وفي تصحيح ابن عجلون أنه المرجح واعتمده مر أيضاً اه سم  
 (قوله فان شرط فيه الخ) فيه تفريع على قوله شرط فيها ما في البيع أي من الشروط الخمسة ومن صحته بشرط  
 مقتضاه أو ما لا غرض فيه وبطلانه بغيره فجميع ما مر في البيع يجري هنا ولو قال ويجري فيها ما في البيع لكان  
 أظهر لأن صحته بالشرط وعدمها به لم يذ كر في مقام الشروط وإنما ذكر في مقام آخر وان كان يكون شرطاً  
 (قوله مقتضاه) المقتضى والمصلحة متباينان وذلك لأن المقتضى عبارة عما يلزم العقد ولهذا ثبت في العقد وان لم  
 يشترط وأما المصلحة فلا يلزم فيها ما ذكر كالأشهاد فانه من مصالحه بل مستحب فيه وبما تقر وعلم أن المراد بالمصلحة  
 ما ليس يلزم مستحباً كان أو مباحاً اه ع ش على مر (قوله كان يأ كل العبد المرهون كذا) قد يقال  
 كون هذا الشرط مما لا غرض فيه محل نظر لجواز أن كل غير ما شرط يضر العبد مثلاً فربما تقتضيه الوثيقة  
 بخلاف البيع فانه لما خرج عن ملك البائع لم يكن له غرض فيما يأ كاه وان أضربه اه ع ش على مر  
 (قوله لغا الشرط الأخير) أي فهو شرط فاسد غير مفسد والشرط الأول تأكيد والثاني معتبر اه برماوى  
 (قوله أي المرتهن والراهن) تفسير للمضاف اليه وهو قوله هما فهو بالجر ويصح جعله تفسيراً لقوله أحد ويدل  
 على ارادة الشارح للدول عدم الاتيان بأو اه ع ش (قوله كان لا يباع عند المحل) مثله أن يشترط بيعه بأكثر  
 من ثمن المثل أو بعد مدة من الحلول اه حج وقد يقال إن المتن يصدق بهذه الأخيرة فلا حاجة لزيادة عليه  
 فليتم اه شورى (قوله أو شرط أن تحدث زوائده مرهونة) وكزوائده فيما ذكره من مانعه لكن لو كان  
 هذا الرهن مشروطاً في قرض لم يبطل القرض قال في الروض ولو أقرضه بشرط رهن وتكون منافعه له مقرض  
 بطل القرض والرهن وإن تكون مرهونة بطل الرهن لا القرض أي لانه لا يجزى بذلك نفعاً للمقرض اه وقد  
 يقال شرط رهن المنافع نفع جزء القرض المقرض وقد يحجب بانه لو صرح بهذا الشرط أصل الرهن اه حج  
 اه شورى (قوله مرهونة) أي حال كونها مرهونة أي متصفة بالرهن عند حدوث أي يعرض لها الاتصاف

قبيل الباب فالشهادة  
 تخوف الجحد والاخران  
 تخوف الافلاس (أركانها)  
 أربعة (عاقده ومرهون  
 ومرهون به وصيغة وشرط  
 فيها) أي في الصيغة (ما مر  
 فيها) (في البيع) وقدم  
 بيانه في بابها وهذا من زيادتي  
 (فان شرط فيه) أي في الرهن  
 (مقتضاه كعدم مرتهن به)  
 أي بالمرهون عند تراحم  
 الغرماء (أو) شرط فيه  
 (مصلحة كائنها به أو مالا  
 غرض فيه) كان يأ كل  
 العبد المرهون كذا (صح)  
 العقد ولغا الشرط الأخير  
 (لا) ان شرط (ما يضر  
 أحدهما) أي المرتهن  
 والراهن (كان لا يباع)  
 عند المحل والتمثيل بهما من  
 زيادتي (وكشرط منفعة)  
 أي المرهون للمرتهن (أو)  
 شرط (أن تحدث زوائده)  
 كغير الشجرة وتناج الشاة  
 (مرهونة) فلا يصح الرهن في  
 الثلاثة لانحلال الشرط  
 بالغرض منه في الاولى



معارنا لحدوثها (قوله ولتغير قضية العقد في الثانية) قد يقال هذه العلة موجودة في الثالثة أيضا وكان اللائق أن يقول ولتغير قضية العقد في الأخيرتين ولجهالة الزوائد في الثالثة فتكون الثالثة معالة بعلتين والثانية بواحدة أه ع ش (قوله ولتغير قضية العقد الخ) قال شيخنا أي لما في الشرط من تغيير قضية العقد التي هي التوثيق وفيه نظر فإن التوثيق باق يقبض المرهون فلا يست المنفعة والزوائد مما يتوثق بها لانها غير مرهونة والمنفعة يستوفى بها المالك وتغيب بعض الزم فالوجه أن يراد بقضية العقد عدم تبعية المنفعة والزوائد لصلها فقامل أه قل على الجلال (قوله ولتغير قضية العقد في الثانية) فيه أن كون المنفعة للراهن ليست قضية عقد الرهن بل هي له مطلقا رهن أو لم يرهن لانها فرع ملكه الآن يقال ان قضية عقد الرهن التوثيق فقط وشرط المنفعة للمرتهن تغيير لقضية العقد أه (قوله فان قدرت المنفعة الخ) عبارة شيخنا مر في شرحه نعم لو قيد المنفعة بسنة مثلا وكان الرهن مشروطا في بيع فهو بيع بين بيع واجارة فيصيحان أه قال شيخنا وسكت عن اشتماله على عقد الرهن لان الرهن المشروط في البيع يحتاج الى عقد جديد بعد ذلك بخلاف المزوج به بدليل قولهم ان المشروط عليه قد لا يفي بالشرط وحينئذ يقال ان استحق المنفعة بالعقد كما هو قضية الجمع المذكور فليس من اجارة مرهون والا فلا جمع لتوقف الاجارة على وجود الرهن ولم يوجد فهي باطلة لعدم اتصال المنفعة بالعقد وفي شرح الروض ان الشرط من جهة المزج حيث قال مانعه ولو قال بعثك أوز وجنتك أو أجزتك بكذا على أن ترهنني كذا فقال الا خراش تريث أو تزوجت أو استأجرت ورهنت صح وان لم يقل الا آخر بعده فقلت أو ارهنت لتضمن هذا الشرط الاستيجاب انتهى وعلى هذا فينظر ما صورة الشرط المحتاج الى عقده رهن بعده المشار اليه بقولهم السابق فتأمل له وسببنا في هذا ما يريد بيان أه قل على الجلال (قوله والرهن مشروط في بيع) يخرج ما لو لم يكن كذلك كرهنتك هذه الدار على كذا على ان يكون لك سكنها سنة بدنيار فاما المانع من صحته فيكون جمعا بين رهن واجارة فلا يرجع أه سم على حج أقول وقد يقال وجه عدم الصحة اشتمال العقد على شرط ما ليس من مقتضيات الرهن ولان مصالحه فهو مقتضى الفساد فهو رهن بشرطه فسد كل ما يباع داره لشخص بشرط ان يقرضه كذا وهو مبطل أه ع ش على مر (قوله فهو بيع واجارة) بان يقول بعثك عبدى بمائة مثلا بشرط ان ترهنني بهادارك وان تكون منفعتي الى سنة فبعض العبد مبيع وبعضه أجرة في مقابلة منفعة الدار تأمل هذا التصویر فان كثير من الناس قد عجز عنه وقد ظفرت به في بعض شروح التنبيه لزنكوا في بعد التوقف كثيرا والسؤال عنه كثيرا فيوزع العبد على المائة والمنفعة أه زى فلو عرض على المائة ما يوجب انفساخ الاجارة انفسخ المبيع فيما يقابل أجرة مثل الدار سنة من العبد أه حل وقوله بعثك عبدى بمائة يعلم من بقية عبارته أن في هذا التعبير تسامحا وأن المعنى بعثك بعضه بمائة وقوله وان تكون منفعتي الى سنة أي ببقية العبد وقوله فبعض العبد الخ فلو كانت منفعة الدار في هذا المثال خمسين فالعبد موزع على الخمسين والمائة بالجزئية فثلاثه مبيع في مقابلة المائة وثلاثه أجرة في مقابلة المنفعة وقوله انفسخ المبيع الخ صوابه أن يقول انفسخ العقد أو يقول انفسخت الاجارة وذلك لان المبيع لم ينفسخ ولا يثبت للمشتري الخيار في البيع عند انفساخ الاجارة ولو قاته بعض العبد وذلك لان الصفة لم تتحد اذا ما بيع واجارة والخيار انما يثبت حيث اتحدت الصفة أه ع ش على مر (قوله وأهلية التبرع) لم يظهر لهذا الاشتراط في المرتهن وجه لانه لم يتبرع بشئ بل توثق على دينه وكذا لم يظهر له في الراهن وجه أيضا لان منفعة الرهن لراهنه ولانه يمكن من الانتفاع به ولو بالاسترداد كما سيأتي فلم يكن متبرعا بشئ وعبارة شرح مر وفي الرهن نوع تبرع لانه حبس مال بغير عوض انتهت ولم يظهر منه أن التبرع بأي شئ يحصل وكون الحبس بغير عوض لا يظهر فيه تبرع لان الحبس لا يقابل بمال الا لو كانت المنافع تغيب على المالك وليس كذلك كما علمت (قوله أو غبطة طاهرة) يأتي في الشبهة أن الغبطة مال له وقع فانظر ما قد قوله هنا طاهرة أه شورى وجوابه أن المراد بظهورها ظهور منفعتها الاولى فقد يكون مال له وقع

ولتغير قضية العقد في الثانية  
ولجهالة الزوائد وعدمها في  
الثالثة فان قدرت المنفعة في  
الثانية والرهن مشروط في  
بيع فهو بيع واجارة وهو  
جائز (و) شرط (في العاقد)  
من راهن ومرتهن (ما) مر  
(في المقرض) من الاختيار  
وهو من زيادتي وأهلية التبرع  
(فلا) رهن مكره ولا يرتهن  
كسائر عقود ولا (رهن  
ولي) أبا كان أو جادا أو  
وصيا أو حاكما أو أمينه (مال  
محبوره) من صبي ومجنون  
وسفيه فهو أعم من تعبيره  
بالصبي والمجنون (ولا يرتهن  
له الا ضرورة أو غبطة  
ظاهرة) فيجوز له الرهن  
والارتهان فيهما دون  
غيرهما مالماله للضرورة  
أن يرهن

لكن يعارض بضار (قوله على ما يقتض الحاجة المئوية) أي حاجة شاقة ليلالتم قوله الا ضرورة الخ وبهذا اندفع ما يقال الحاجة أعم من الضرورة فانها تشمل التفكيك وثياب الزينة مثلاً فكيف فسر الضرورة بذلك فان أريد على بعد الحاجة ما يشمل ثياب التجميل ونحوها مما يعتاد فعله في الاعياد من التوسع في النفقة حلت الضرورة على مطلق الحاجة اه ع ش (قوله أو نفاق متاع كاسد) في المختار نفق البيع ينفق بالضم نفقا فارجع وفي المصباح نفقت السلعة والمرأة نفقا بالفتح كثر طلائها وخطاها اه وفيه أيضاً كسد الشيء يكسد من باب قتل كساداً لم ينفق لقلة الرغبات فيه فهو كاسد وكسيدو يتعدى بالهمزة فيقال أكسده الله وكسدت السوق فهي كاسدة بغير داء وفي المصباح وبالهاء في التهذيب ويقال أصل الكساد الفساد اه (قوله ان يرهن ما يساوي مائة الخ) لان المرهون ان سلم فظاهر والا كان في المبيع ما يجبره فان امتنع البائع الارهن ما يزيد على المائة ترك الشراء اذ قد يتلف المرهون فلا يوجد جابر اه شرح مر (قوله وهو يساوي مائتين) هل المراد حالتين أو لوم وحتين في كلام بعضهم التقييد بالاول وهو الوجه اه شورى (قوله كما سيجي في باب الحجر) راجع لصورتي ارتهان الولي أي ارتهانه لاجل الغبطة وارتهانه لاجل الضرورة وعبارته هناك متناوشتا رية تصرف الولي بمصلحة ولو نسبته ومن مصالح النسبة ان يكون بزيادة أو تخوف عليه من نحو نهب وان يكون المعامل ملياً ثقة ويشهد حتمه في بيعه نسبة ويرتهن كذلك بالثمن رهناً وافيها انتهت (قوله الامن أمين آمن) ويشترط أيضاً الاشهاد وكونه غنياً فهذه أربعة في الرهن وفي الارتهان يشترط ثلاثة كون الرهن وافيها بالثمن وكون الاجل قصيراً عرفاً وان لا يخاف تلف المرهون لانه ربحاً رفيع الى حاكم يرى سقوط الدين بتلف المرهون هكذا يؤخذ من ع ش وساطان وفي شرح مر ما يقتضي ان شروط الارتهان شروط لصحة البيع من أصله لالتفكك الرهن فانه قال بعد ان ذكر الشروط ما نصه فان فقد شرط من ذلك بطل البيع (قوله آمن) أي ليس بخائف بان يكون الزمن غير زمن نهب اه شورى (قوله وبما تقرر) أي من قوله وشروط في العاقد ما مر في المقرض أي يجعل ال للاستغراق (قوله الذي فرع عليه قوله الخ) أي وجبت فلا يصح تفرع منع رهن الولي وارتهانه الذي ذكره على ما قبله ويجوز منع كونه مطلق التصرف اذ حقيقة مطلقة هو من لا يجبر عليه وهو عليه حجر في التبرع فكان غير مطلق حقيقة اه ايعاب وما ذكره مسلكه الشارح في هامش المصيري فسوى بين مطلق التصرف وأهل التبرع قال لان مطلق التصرف هو من لا يجبر عليه في تصرف ما قبله ملقات وفي الايعاب في باب الضمان ان المريض مطلق التصرف والسفيه ليس من أهل التبرع ولا مطلق التصرف فراجع اه شورى (قوله وكالولي فيما ذكر المكاتب) الامع السيد فيجوز رهنه وارتهانه معه ومع غيره على ما يؤدى به النجم الاخير لافضائه الى العتق اه حل وفي شرح مر ما وافقه من اقتضاء جوار رهن المكاتب وارتهانه مع السيد مطلقاً سواء كان على ما يؤدى به النجم الاخير أو على غيره ومع غيره ان كان على ما يؤدى به النجم الاخير وعبارته وحيث منعنا المكاتب فيستثنى رهنه وارتهانه مع السيد وما للورهن منع غير السيد على ما يؤدى به النجم الاخير لافضائه الى العتق (قوله أوريج) بان باع في ذمته مثلاً أي والا فله البيع والشراء في الذمة حالاً وموجلاً والرهن والارتهان مطلقاً اه سم على ج ع ش (قوله أوريج) اما اذا لم يرج غيره ويرتهن من غير شرط كان يشتري دابة في ذمته ثم يشتري سلعة أخرى كذلك فله رهن تلك الدابة على غن السلعة من غير شرط أي وصورة المسئلة انه مأذون له في التجارة اه شيخنا (قوله كونه عيناً) من ذلك رهن ما اشتد حبه من الزرع فان رهنه وهو بقل فكرهن الثمرة قبيل بدو الصلاح اه من الروض وقوله قبل بدو الصلاح أي وحكمه الهبة أي وان لم يشترط قطعه كما يأتي التصريح به في كلام الشارح عقب قول الشارح وان لم يعلم هل يشترط الخ اه هذا ونقل عن الخطيب انه يستثنى من هذه القاعدة وهي كونه المرهون عيناً يصح بيعها الارض المزروعة فانه يصح بيعها أي حيث روي قبل

على ما يقتض الحاجة المئوية  
ليوفي مما ينتظر من غلة أو  
حلول دين أو نفاق متاع  
كاسد وان يرهن على ما يقتضه  
أو يبيعه مؤجلاً للضرورة  
نهباً أو نحو ذلك مما لا يغبطة  
أن يرهن ما يساوي مائة  
على غن ما اشتراه بمائة نسبته  
وهو يساوي مائتين وان  
يرتهن على غن ما يبيعه  
نسبته بغبطة كما سيجي في  
باب الحجر واذا رهن فلا يرهن  
الامن أمين آمن وبما تقرر علم  
ان تعبيرى بما تضمنه أهلية  
التبرع أولى من تعبيره بمطلق  
التصرف الذي فرع عليه  
قوله فلا يرهن الولي لانهم  
صرحوا بانه مطلق التصرف  
في مال مجبور وغيره لا يتبرع  
به وكالولي فيما ذكر المكاتب  
والعبد المأذون له ان أعطى  
مالاً أوريج (و) شرط (في  
المرهون كونه عيناً)



الزرع أو من خلاله ولا يصح رهنها اه أقول ولعل الفرق على هذا ان البيع يراذل دوام فثبت علم المشتري بالزرع حين الشراء أو بعده وأجاز البيع فقدرضى بالارض مسالوبة المنفعة تلك المدة فكان كسراء المعيب والقصد من الرهن التوثيق واستيفاء الدين من المرهون عند المحل والزرع قد يتأخر الى وقت البيع أو يضعف الارض فلا يتيسر بيع الارض في ذلك الوقت اما السعلة بالزرع أو نه صان قيمتها بضعها فثقل الرغبة فيها فلا يحصل مقصود الرهن من استيفاء الدين اه ع ش على مر (قوله يصح بيعها) أى ولو موصوفة بصفات السلم اه شرح مر وكتب عليه ع ش وظاهره انه لا يشترط في صحته عدم طول الفصل بينه وبين القبض على خلاف ما مر في المقرض في الذمة وقد يفرق بان الغرض من الرهن التوثيق وما دام باقيا في ذمة الراهن هو محتاج الى التوثيق والغرض من المقرض دفع الحاجة والغالب عدم بقائه مع طول الفصل بين التفرق والقبض بل اذا طال الفصل فالغالب على المقرض اعراضه عما اقترضه والسعي في تحصيل غيره لظنه امتناع المقرض من بقائه على القرض واعلمت لم ينظر والدلك في المعين لانه يتميز عن غيره وتعلق حق المقرض به دون غيره من بقية مال المقرض نزل منزلة ما قبضه في تعاق نفسه به وعدم التفاتها الى غيره مادامت العين رهننا اه (قوله فلا يصح رهن دين) أى ابتداء لا دواما لقوله فيما يأتى ولو ألتف مرهون فبده رهن وهذا أيضا في الرهن الجعلي وأما الشرعى كان مات وعليه دين فيتعلق بتركه ولو كانت دينونا اه شيخنا (قوله لانه غير مقدور على تسليمه) عبارة شرح مر ولانه قبل قبضه غير موثوق به وبعد خرج عن كونه ديننا اه وعبارة حل لانه غير مقدور على تسليمه أى لانه لا يلزم الرهن الاقبضه واذا قبض خرج عن كونه ديننا (قوله ولا رهن منفعة) أى ولو في الذمة أى ابتداء أيضا فلا يرد مالو كانت تركة اه قل على الجلال (قوله لان المنفعة تتلف) فيه نظر بالنسبة للعلل المترتبة في الذمة مثلا بل وبالنسبة لمنفعة مالك الراهن كان يرهنه منفعة سكنى داره سنة من غير تعيين السنة اه سم على حج أقول فيه نظرا لان المنفعة المتعلقة بالعين يشترط اتصالها بالعين وهو يؤدي الى فواتها كالا أو بعضا قبل وقت البيع اه ع ش على مر (قوله لان المنفعة تتلف) فيه ان ذلك لا يأتى الا في المقدرة زمن وأما المقدرة بعلم فلا تتلف كان الزم ذمته حمله الى مكة الا ان يقال يحمل ما لا تتلف على ما تتلف طرد الباب على وتيرة واحدة اه سم ملخصا (قوله ولو لمشاعا) فالرهن حصته من بيت في دار مشتركة فقسمت افرازا فوقع البيت في نصيب الشريك (لزمه قيمته رهننا ما كانها لانه بعد اتلافها اه قل على الجلال (قوله ولا يجوز نقله الخ) أى يحرم ويصح وخرج به الفقهاء فيجوز بغير اذن الشريك وينبغي انه اذا تلف عدم الضمان ويوجب بأن اليد عليه ليست حسيه فتوانه لا تعدى في قبضه لجوازه اه ع ش (قوله بغير اذن الشريك) فان نقله بغير اذنه قبضه وصارت حصته الشريك مضمونة على الراهن وعلى من هي تحت يده وقال السبكي النقل يحصل به القبض سواء كان بغير اذن الشريك أو باذنه لكن لا يحصل الا باذنه فالوقوف على اذن الشريك في المنقول حل القبض لاصحة كذا في حواشي شرح الروض وتقدم في البيع في ع ش على مر عن سم على حج ان البيع والرهن على حد سواء من حيث ان المتوقف على الاذن حل النقل لاصحة القبض (قوله جاز وناب عنه في القبض) مقتضاه انه يكون نائباً عنه بنفس الرضا وليس كذلك بل لا بد من اللفظ من أحدهما وعدم الرد من الآخر كما علم من باب الوكالة اه ع ش على مر (قوله عدلا يكون في يده لهما) ويؤجره لمن كان مما يؤجر وتجرى المهايأة بين المرتين والشريك كجرى بينهما بين الشريكين فعلم صحة رهن نصيبه من بيت معين من دار مشتركة من غير اذن شريكه كيجوز بيعه فلو اقتسمها ما تخرج المرهون لشريكه لزمه قيمته رهننا لانه حصل له بدله اه شرح مر وفي ع ش عليه ما نصبه قوله ويؤجره أى العدل باذن من الحاكم قال في الإيعاب وان أيبا الاجارة لانه تلزمه رعاية المصلحة ولا نظر لكونهما كمالين فكيف يجبرهما على ذلك لانهما بامتناعهما ماضيا كالناقصين بخوسله فكيفه الشارح من اجبارهما

يصح بيعها فلا يصح رهن دين  
ولو بمن هو عليه لانه غير مقدور  
على تسليمه ولا رهن منفعة  
كان رهن سكنى داره مدة لان  
المنفعة تتلف فلا يحصل بها  
استيفاء ولا رهن عين لا يصح  
بيعها كوقف ومكاتب وأم  
ولد (ولو) كان (مشاعا)  
فيصح رهنه من الشريك  
وغيره ويقبض بتسليم كله  
كفى البيع فيكون بالتخلية  
في غير المنقول وبالنقل في  
المنقول ولا يجوز نقله بغير  
اذن الشريك فان أجب  
الاذن فانرضى المرتين  
بكونه في يد الشريك جاز  
وناب عنه في القبض وان  
تنازعا نص الحاكم عدلا  
يكون في يده لهما

رعاية لمصلحةهما اه وقد يقال هذا ظاهر بالنسبة لما لوأيا أو أحدهما أمالو رضى فلا وجه لا يجار مع وجودهما ورضاهما فراجع الا ان يقال اذن القاضي له في جعل العين تحت يده صيره كالو كيل وهو يجوز له الاجار والتصرف فيما وكل فيه بحضور الموكل اه (قوله أو أمة دون ولدها) في جعله غاية لقوله كونه عينا يصح بيعها نظر لان الام وحدها لا يصح بيعها ولا الولد ويمكن الجواب بان الام يصح بيعها في حد ذاتها بقطع النظر عن حرمة التفريق أو ان الغاية راجعة للمقيد لا بقيدته أو ان هذا الشارة الى الاستثناء من المفهوم وان كان بخلاف الظاهر أو ان المراد يصح بيعها ولو مع غيرها اه ع ش (قوله أو أمة دون ولدها) وهذا أي كون المرهون أمة دون ولدها عيب فيها يفسخ البيع المشروط فيه الرهن ان كان المرهن جاهلا كونها ذات ولد أي يجوز للمرهن الذي هو البائع فسخ البيع المذكور اذا أتى له الراهن الذي هو المشتري بأمة فرهنها عنده ثم تبين له انها ذات ولد يحرم التفريق بينهما وبينه اه من شرح م ر ع ش عليه بنوع تصرف في اللفظ (قوله أو أمة دون ولدها) ومثل الامة غيرهما من كل حيوان يحرم التفريق بينهما وبين ولده اه قل على الجلال (قوله ويباعان معا) أي ان كانا ملكا للراهن والابيع المرهون وحده اه حل ولورهننت الام عند واحد والولد عند آخر واختلف وقت استحقة استبقاء الدين كان كان أحدهما حالا والاخر مؤجلا فهل يساع من استحق دينه دون الآخر للحاجة أو ينتظر حلول المؤجل ليبيعهما أو يباعان ويوزع الثمن فسيخص الحال بوفيه وبما يخص المؤجل يرهن به الى حلوله احتمالات أقربها الثلاث ويوجه بأنه عهده ببيع المرهون قبل حلول الدين عند الاحتياج اليه ويحفظ ثمنه الى الحلول ولم يعهد تأخير بيعه بعد حلوله حتى لو شرط في العقد تأخير بيع المرهون عن الحلول بمدة لم يصح اه (قوله ثم مع الآخر) وعكس هذا التقويم صحيح فتم ليست للترتيب اه قل على الجلال (قوله فالزائد على قيمته الخ) ولا نظرا لكون الزيادة انما هي في الحقيقة منسوبة للآخر مع الهيسة الاجتماعية اه أقول لكن لقائل ان يقول لم روى الآخر بهذه الزيادة حيث اعتبر تقويمه مع الرهن ولم يراع الرهن حيث اعتبر تقويمه وحده وما وجه تخصيص ذلك بهذه الزيادة الا أن يقال حق المالك أقوى من حق الاستيثاق وأولى فكان أولى بالمراعاة تأمل ثم أوردت هذا السؤال على شيخنا ط ب فأجاب بأنه روى جانب الراهن لان المرهن مردا يرجع اليه غير الرهن فليتأمل اه سم (قوله ولو وزع الثمن عليهما) وفائدة هذا التوزيع مع قضاء الدين بكل حال تظهر عند تراحم الغرماء أو تصرف الراهن في غير المرهون اه شوبري (قوله وتقدم في البيع) أي صريحاً وقوله في الخيار أي ضمنا اه ع ش على م ر فالاول تقدم في قوله وقدرة تسلمه الى أن قال ولا مرهون على ما يأتي ولا جان تعلق برقبته مال قبل اختيار فداء والثاني تقدم في قوله ويضمه البائع بقتله بركة سابقة اه (قوله واذا صح رهن الجاني) أي المتعلق برقبته مال على المرجوح المبني على مقابل الاصح القائل بصحة بيعه فكان من حق الشارح اسقاط هذا لأنه مفرع على ضعيف ومن غلظه ان لا يذكر الضعيف ولا ما يبنى عليه الا أن يقال لما كان الفرق على الضعيف فيه غرض احتياج لذكره تأمل وكتب أيضاً أي اذا قلنا بصحة ذلك في المتعلق برقبته فود أو بذمته مال كذا يتبادر للفهم وليس مراد الان الفداء انما هو وللمتعلق برقبته مال لا بذمته مال ولا برقبته قصاص بل المراد اذا قلنا بصحة رهن الجاني المتعلق برقبته مال وذلك على الوجه الضعيف القائل بذلك اه حل وعبرة الجلال المحلى في شرح الاصل وعلى الصحة في الجاني الاول لا يكون بالرهن مختاراً للفداء عند الاكثرين وبه يعلم ان كلام الشارح مفرع على ضعيف وهو صحة رهن الجاني المتعلق برقبته مال بان جنى خطأ أو شبهه عمداً الجاني المتعلق برقبته قصاص في بيعه صحيح وكذا رهنه ولا يقال فيه لا يكون به مختاراً للفداء لان الاختيار انما هو من الجاني عليه لا من سيده اه زى (قوله بخلاف بيعه على وجه) أي على الوجه المصحح لبيعه يكون بالبيع مختاراً للفداء والفرق واضح وما ذلك الا لان محل الجناية الخ ويمكن أن يكون قوله على وجه متعلق بكل من رهن ويبيع أي اذا صح رهن الجاني على وجه الخ وفي الشرحين والروضة أن لم يصح بيعه

(أو) كان (أمة دون ولدها) الذي يحرم التفريق بينهما وبينه (أو عكسه) أي كان المرهون ولدها دونها (ويباعان) معا حذر من التفريق بينهما المنهي عنه (عند الحاجة) الى توفية الدين من ثمن المرهون (ويقوم المرهون) منهما موصوفاً بكونه حاضراً أو محضوفاً (ثم) يقوم (مع الآخر فالزائد) على قيمته (قيمة الآخر) ويوزع الثمن عليهما (بتلك النسبة) فاذا كان قيمة المرهون مائة وقيمته مع الآخر مائة وخمسين فالنسبة بالاثلاث فيتعلق حق المرهن بثلاثي الثمن والتقويم في صورة العكس من زيادتي (ورهن جان ومرد كبيعهما) وتقدم في البيع انه لا يصح بيع الجاني المتعلق برقبته مال بخلاف المتعلق بها فود أو بذمته مال وفي الخيار انه يصح بيع المرتد واذا صح رهن الجاني لا يكون به مختاراً للفداء بخلاف بيعه على وجه لان محل الجناية باق في الرهن بخلافه في البيع (ورهن مدبر) أي متعلق بعقده بموت سيده (ومتعلق بعقده بصفة



فرهنه أولى وان صححناه فتولان اه حل (قوله لم يعلم الحلول قبلها) أى وكان الدين مؤجلا كما يفهم من ذكر  
الحلول ولم يشترط بيعه قبل وجود الصفة فلهذا الصفة في المعلق ثلاث قيود وتعلم من المتن والشارح اه (قوله  
أو احتمال الامر ان فقط) أى البعديّة والمعينة وقوله أو مع سبقه أى احتمال البعديّة والمعينة والسبق وقوله أو معها  
أى أو قبلها ومعها فالصور ستة باطلة وقوله لغوات الغرض من الرهن فى بعضهما أى الثلاثة الاولى أى بعينه  
الاحتمال قبل الحلول اه حل وقوله فى الباقي وهو الثلاثة الاخيرة اه شيخنا (قوله وان كان الدين حالا) غاية  
للرد على القول الاسنى فى الروضة فهو مفروض فى الحال (قوله فان علم فى مسألة المعلق الخ) شروع فى بيان المفهوم  
وهو صورتان هذه والتى بعدها وأما قوله وكذا فى الصور المذكورة الخ فهو صورة زائدة على مفهوم المتن أشار به  
الى قبله ملاحظ فى المنطوق تقديره لم يعلم الحلول قبلها ولم يشترط بيعه قبل وجودها والحاصل ان صور المعلق  
تسعة ستة فى المنطوق باطلة وثنتان فى المفهوم صحيحتان وواحدة صحيحة أيضا وهى محترز القيد المقدر (قوله فان  
علم فى مسألة المعلق بصفة) الى قوله مع رهنه قال فى الروض وشرحه فى هذا فان لم يبيع حتى وجدت أى الصفة عتق  
بناء على ان العبرة فى العتق بالمعلق بحال التعليق لا بحال وجود الصفة وهذا ما صححه البغوى وكذا الغاضى فى  
موضع من العتق وقيل لا يعتق ان كان الرهن معسر ابتداء على عكس ذلك والتصریح بالترجيح من زيادته اه  
وفى شرح البهجة وان لم يبيع حتى وجدت الصفة فهو كاعتناق المرهون بناء على ان العبرة فى العتق بالمعلق بحال  
وجود الصفة لا بحال التعليق اه وظاهره ترجيح خلاف ما رجحه فى الروض قال مر والمعمد ما فى الروض من  
العتق مطلقا بناء على ان العبرة بحال التعليق وما شئى عليه فى شرح البهجة ضعيف اه سم (قوله ان شرط  
بيعه) أى ويبيع قبلها والاعتق وتبين بطلان الرهن وقوله قبل وجود الصفة أى بمن سعى البيع اه أشبولى  
(قوله بل أولى) وجه الاولوية فى مسئلتى العلم انه اذا علم الحلول معها أو بعدها يبادر بالبيع المشروط لتحقيقه  
الفوات عند الحلول بخلاف مسائل الاحتمال وبما نهان وترأخى اتسكالا على احتمال القبليّة فى بعض الصور  
واما وجه الاولوية فى الاحتمال الاخير على ما بقى من الاحتمالات فظاهر اما فى الاحتمال الاول فلان الاحتمال  
الاول فيه احتمال المعينة والبعديّة وهما أكثر غررا من احتمال القبليّة والمعينة واما الثانى فلان فيه احتمال البعديّة  
بخلاف الاخير وكذلك الثالث فيه احتمال البعديّة وتوقف الحلبي فى الاولوية فى بعض الصور فراجع اه  
أشبولى وعبارته قوله فيما يصدق أى فى تعبير يصدق وقوله بالاحتمالات الخ الاحتمالات أربع والاخير منها هو  
احتمال القبليّة والمعينة وقوله ومثله أى ومثل ما قاله ابن أبى عسرون البقية أى ما زاد على مسائل الاحتمال غير  
الاخير وهما مسئلتا العلم ومسألة الاحتمال الاخير ووجه الاولوية فى مسئلتى العلم واضح وأما اولوية الاحتمال  
الاخير على الاول من الاحتمالات والثانى فواضح أيضا دون الثالث اه (قوله فى صورتى العلم بالمقارنة) هذه  
هى الثانية وقوله واحتمال الخ هذه هى السادسة لان المراد بالتأخر هنا تأخر الصفة فيكون الدين على هذا  
الاحتمال متقدما والحاصل ان كلام الاصل فيه ثلاث صور من صور الاحتمالات ويبقى ثلاثة واحدة وهى الاولى  
من صورتى العلم مفهومة بالاولى أو داخلية فيه بحمل الامكان على العام ويبقى اثنتان فدانقشهما اه (قوله  
واستشكل الفرق الخ) راجع للمتن حيث منع الرهن فى المدبر مطلقا وفصل فى المعلق بصفة اه من خط شيخنا  
الاشبولى (قوله بناء على ان التدبير تعليق عتق بصفة) اما لو بيننا على مقابله وهو انه وصية للعبد بعته فلا يتأتى  
الاشكال لانهم عالم بشئ والذى يتبني على هذا الخلاف ما يعلم من شرح مر فى كتاب التدبير وعبارته  
هناك مع المتن والتدبير تعليق عتق بصفة لان صفة صيغة تعليق وفى قول وصية للعبد بالعتق نظر الى ان اعتاقه  
من الثالث فلورجح منه بقول ومثله اشارة أخرى وكأية مع نية كابطلته فمخنة نقصت رجعت فيه صرح الرجوع  
ان قلنا بالرجوع انه وصية امر فى الرجوع عنها والابان لم نقل وصية بل تعليق عتق بصفة كما هو الاصح فلا  
يصح بالقول كسائر التعليقات انتهت (قوله فليصح رهنهما) أى مطلقا أو يمنع رهنهما أى مطلقا أى فكيف

لم يعلم الحلول) للدين (قبلها)  
بان علم حواله بعدها أو معها  
أو احتمال الامر ان فقط أو  
مع سبقه أو احتمال حواله  
قبلها أو بعدها أو معها (باطل)  
لغوات الغرض من الرهن  
فى بعضهما ولا غرض فى الباقي  
وان كان الدين حالا فى مسألة  
المدبر لانهم لا تسلم من الغرض  
بموت السيد فجاء فان علم  
فى مسألة المعلق بصفة  
الحلول قبلها أو كان الدين  
حالا صح رهنه وكذا فى الصور  
المذكورة ان شرط بيعه  
قبل وجود الصفة كما قاله ابن  
أبى عسرون فى المرشد فيما  
يصدق بالاحتمالات غير  
الاخير ومثله البقية بل أولى  
وبما تقرّر علم ان تعبيرى  
بما ذكر أولى من تعبيره  
بصفة يمكن سبقها لحلول  
الدين لاقتضاء تعبيره الصفة  
فى صورتى العلم بالمقارنة  
واحتمال المقارنة والتأخر  
هذا وقد قال فى الروضة  
القوى فى الدليل صحة رهن  
المدبر اه واستشكل الفرق  
بينه وبين المعلق عتقه بصفة  
بناء على أن التدبير تعليق  
عتق بصفة على الاصح  
فليصح رهنهما

بطل رهن المدبر مطلقا وصح رهن المعلق عتقه بصفة اذا كان الدين حالا أو علم الحل قبل الصفة اه حل وقوله  
 اه أى كلام المشكل أو كلام السبكي اه (قوله كما قاله البلقيني) قدم البلقيني مع تأخره عن السبكي لجزمه  
 بما قاله وتردد السبكي كما أشعر به قوله كما مال اليه السبكي اه ع ش (قوله ويمكن الفرق الخ) هلا فرق بما أشار  
 اليه فيما تقدم وهو ان المدبر لا يسلم من الغرر بعوت السيد فإما قلنا مل اه شوبرى (قوله بان العتق في المدبر  
 أكد) أى وبان المدبر معلق بصفة خاصة هي الموت وهو أقرب من حبس الور يد فمكان الغرر فيه أقرب اه  
 أشبولى (قوله وعلم مما تقرر) أى من الحكم على المدبر والمعلق بالبطان مع صحة بيعهما في الجملة فلا يصح بيعه  
 بوجه أولى فالخامس ان هذا مستفاد من مقامين والاخبار به على هذا الوجه ليس بشكرار ولا يكون تكرارا الا  
 لو قيل والمكاتب الخ لا يصح رهنه فليتنا مل هذا مع ما قيل هنا من التكرار اه وعبرة الشوبرى قوله وعلم مما تقرر  
 الخ انظر هل هـ ذامكر مع ما تقدم في شرح قوله وبشرط في المرهون كونه عين الخ فتأمل ولا يظهر التكرار  
 لكن أخبرني بعض المشايخ انه مضروب عليه في بعض النسخ انتهت (قوله وصح رهن ما يسرع الخ) ينتظم في  
 هذا المقام من كلامه ستة عشر صورة لانه اما ان يمكن تحقيقه أولا وكل منهما فيه ثمان صور لانه اذا أمكن تحقيقه  
 اما ان يرهن بحال أو مؤجل علم حاله قبل الفساد أو معه أو بعده واحتمل اثنان من الثلاثة أو الثلاثة هـ هذه  
 ثمان صور واعتبر مثلها فيما لا يمكن تحقيقه تحت الستة عشر ثم الكلام فيها في مقامين الاول في صحة الرهن والثاني  
 فيما يفعل فيه بعد الرهن اما الاول فالرهن صحيح في جميعها لكن بشرط في البعض كما أشار اليه بقوله وصح رهن  
 ما يسرع فساده ان أمكن تحقيقه وفي هذا ثمان صور تعلم من البيان السابق وأشار الى خمسة بقوله أو رهن بحال  
 أو مؤجل يحل قبل فساده ولو احتمل الاحال واحد أو مؤجل اما ان يعلم الحل قبله أو يحتمل قبله ويعد أو قبله ومعه  
 أو الثلاثة تحت الخمسة وقوله أو شرط الخ إشارة الى ثلاثة بان علم الحل بعده أو معه أو احتمل الامر ان هذا كله في  
 المقام الاول وأما الثاني فيخفف في ثلاثة من الثمانية الاولى كما أشار اليه بقوله ان رهن بمؤجل الخ هذا يصدق بثلاثة  
 فان النفي في قوله لا يحل قبل فساده صادق بان يحل بعده أو معه أو يحتمل الامر ان ويباع في ثلاثة عشر دأخلة  
 تحت الغير ويكون ثمنه هنا في ثلاثة منها التي هي صور الشرط السابقة ويحتاج الى انشاء رهن للثن في العشرة  
 الباقية اه (قوله يحل قبل فساده) أى بمن يسع البيع عرفا اه شخبناح ف وقوله ولو احتمل المعنى يقينا أو  
 احتمالا أى احتمالا لا قبلية بان احتمال الحل قبله أو معه أو قبله ويعد أو قبله ومعه أو بعده وخرج ما اذا اتفت  
 القباية المحققة والمحتملة بان علم الحل بعد الفساد أو علم معه أو احتمل انه يحل بعد الفساد ومعه فالنفي ثلاث صور  
 فقول الشارح بان لم يعلم الخ تفسير لقول المتن يحل قبل فساده ولو احتمل باللازم اذ يلزم من ثبوت القبلية يقينا  
 أو احتمالا انقاء علم البعدية وانتفاء علم المعية وانتفاء احتمال الامر من فقط اذا علمت هذا علمت ان قول الشارح  
 بان لم يعلم انه يحل قبل الفساد صوابه ان يقول بدله بان لم يعلم انه يحل قبل الفساد أو بعده أى بان انتفى هاتان  
 الصورتان وكان عليه ان يقول أيضا بان لم يحتمل البعدية والمعية مع الانحارج بالقبلية المحققة أو المحتملة  
 صور ثلاثة كما علمت واما صورة القبلية التي نقاها بقوله بان لم يعلم انه يحل قبل الفساد فهي المطوية تحت الغاية  
 بقوله ولو احتمل الا فهي مرادة في العبارة فلا يصح نقاها تأمل وقوله واستشككت صورة الاحتمال الاضافة جنسية  
 لان صورة ثلاثة وهي الدأخلة تحت الغاية كما علمت وقوله يحتمل سبقها الحل وتأخرها عنه أى من غير معية أو  
 معها فعبارة محتملة لصورتين من الستة السابقة في صورة الصفة فاذا كان بدون معية فهي الصورة الخامسة  
 هناك واذا كان معها فهي الرابعة هناك وبقي غلبه انه كان ينبغي له انه يأتي بعبارة تصدق بصورة ثالثية وهي  
 السادسة من الصور المتقدمة وهي احتمال سبق الحل على الصفة ومقارنته لها كأن يقول يمكن سبقها لحلول  
 الدين وتأخرها عنه أو يمكن تأخرها عنه ومقارنته له وذلك لان الاشكال هنا في صور الاحتمال الثلاثة وهي  
 مشككة بصور ثلاثة مناظرة لها من صور الصفة لا بثنتين فقط اه (قوله ويمكن الفرق بقوة الخ) فرق في شرح

كما قاله البلقيني أو يمنع كمال  
 اليه السبكي وقال انه مقتضى  
 اطلاق النصوص اه ويمكن  
 الفرق بأن العتق في المدبر  
 أكد منه في المعلق عتقه  
 بصفة بدليل انهم اختلفوا  
 في جواز بيعه دون المعلق  
 بصفة وعلم مما تقرر عدم  
 صحته رهن بالاياع كمكاتب  
 واموله وموقوف (وصح  
 رهن ما يسرع فساده ان  
 أمكن تحقيقه) كرطب  
 وغب يتحققان (أو رهن  
 بحال أو مؤجل يحل قبل  
 فساده ولو احتمل الاحال) بان لم  
 يعلم انه يحل قبل الفساد أو  
 بعده لان الاصل عدم فساده  
 قبل الحل واستشككت  
 صورة الاحتمال بما مر من  
 عدم صحة رهن المعلق عتقه  
 بصفة يحتمل سبقها الحل  
 وتأخرها عنه ويمكن الفرق  
 بقوة العتق وتشوف الشارع  
 اليه



الروض بان سبب الفساد ثم وهو التعليق موجود عند ابتداء الرهن بخلافه هنا وبان علامة الفساد هنا تظهر  
 داخليا لا فها ثم اه وقد يرد على قوله الاول ما لو ابلت حطة من لا ولم تفسد الا ان ولكن كان ذلك يتوقع  
 ويحتمل أن يكون قبل الاول وبعده ومعه فمقتضاء فيها البطلان ولا يظهر الا ان يكون نظيره ما هنا فليست  
 وليحرر اه شورى (قوله أو يحل بعد فساد) أي يقينا وقوله أو معه أي ولو احتملا بان احتمال حلوله بعده  
 ومعه فأمانة خلو اه حل (قوله لكن شرط بيعه) كأن قال رهنتك هـ ذا بشرط ان تبعه اذا أشرف على  
 الفساد فلو شرط بيعه الا ان بطل واعترض بانه يباع قطعا وبيعته الا ان أحظ ورد بان الاصل في بيع المرهون  
 قبل المحل المنع الا ضرورة وهي لا تحقق الا عند اشرافه على الفساد فلو أشرف على الفساد وترك المرتهن  
 بيعه حيث تضمن ولا يقال انه سيأتي انه لا يصح بيع المرتهن الا بحضرة المالك لاننا نقول ذلك عند الاستيفاء  
 من غنه لانه منهم بالاستعمال بخلافه هنا فان غرضه الاستيفاء بثمنه فهو يطلب زيادته اه حل ومثله شرح  
 مر (قوله عند اشرافه) طرف للبيع لا للشرط اذا الشرط في العقد وأما البيع فعند خوف الفساد وينبغي ان  
 مثل اشرافه على الفساد ما لو عرض ما يقضي بيعه في باع وان لم بشرط بيعه وقت الرهن فيكون ذلك كالشرط  
 حكاه من ذلك ما يقع كثيرا في قري مصر من قيام طائفة على طائفة وأخذ ما بأيديهم فاذا كان من أريد الانحذ منه  
 مرهونا عنده دابة مثلا وأريد أخذها أو عرض اباقي العبد مثلا جاز له البيع في هذه الحالة وجعل الثمن مكانه  
 وبؤيده مسألة الحنطة المبجلة الآتية اه عش على مر (قوله وجعل غنه رهنا مكانه) بصيغة المصدر  
 معطوف على بيعه أي شرط بيعه وشرط جعل غنه رهنا ولا بد من اشتراط هذا الجعل حتى يكون رهنا خالفا  
 للاسئوى حيث قال يكون رهنا وان لم بشرط كونه رهنا وفي كلام شيخنا انه لا بد من هذا الشرط لئلا يتوهم من  
 اشتراط بيعه انفسا كرهنه وكتب أيضا قوله وجعل غنه لا بد من هذا الشرط في صحته رهن هـ الذي يسرع  
 فساده والحالة هذه فلو اقتصر على قوله بشرط بيعه عند اشرافه على الفساد لم يصح الرهن اه حل (قوله من  
 ان الاذن) أي من المرتهن بعد صحة الرهن من الراهن في البيع بشرط الخ لا يصح أي الاذن ولا البيع المترتب  
 عليه فها هنا كان أولى بالفساد لانه عقد وتأثره عقود بالشروط أكثر والفارق الحاجة هـ شيخنا وعبارته  
 فيما سيأتي لا يبيعه بشرط تعجيل موثجل أو بشرط رهن غنه وان كان الدين خالفا لا يصح البيع لفساد الاذن  
 بفساد الشرط ووجه فساد الشرط في الثانية بجهالة الثمن عند الاذن انتهت (قوله من ان الاذن الخ) فلو أذن  
 الراهن للمرتهن ففرض بان تركه أو لم يأذن له وترك الرفع الى القاضي كما يحسنه الرافعي وقواه النووي ضمن وعلى  
 الاول قيل سيأتي انه لا يصح بيع المرتهن الا بحضرة المالك فينبغي حل هذا عليه وأجيب بان بيعه ثم انما امتنع  
 في غيبة المالك لكونه للاستيفاء وهو منهم بالاستعمال في ترويج السلعة بخلافه هنا فان غرضه الزيادة في الثمن  
 ليكون وثيقته اه روض وشرحه اه شورى (قوله وجفف في الاولى) وهي امكان التجفيف وقوله  
 لا يحل قبل فساد بان كان يحل بعده أو معه أو قبله بزمان لا يبيع البيع ونحوه ما اذا كان حالا أو حل قبل  
 فساد فانه لا يحفف بل يباع كما يصرح به بعد في قوله وبيع في غيرها اه حل (قوله وجفف في الاولى)  
 أي ونحوه بان كان على الشارح ذكره (قوله على مالكة المحفف له) أي الأمر بتجفيفه وانما يحفف حفظا للرهن  
 فان امتنع اجبر عليه فان تعذر أخذ شيء منه للتجفيف به باع الحاكم جزأ منه وجفف بثمنه ولا يتولاه المرتهن  
 الا باذن الراهن ان أمكن والا راجع الحاكم اه من شرح مر وكتب عليه عش قوله ولا يتولاه أي  
 لا يتولاه وظاهره ولو تبرع بالموتقو وجه بأنه تصرف في ملك الغير فلا يجوز بغير إذنه وقوله والا راجع الحاكم  
 أي فلو لم يجد الحاكم جفف بنية الرجوع وأشهد فان لم يشهد فلا رجوع له لان قصد الشهود نادرو ينبغي ان  
 يحل هـ في الظاهر وأما في الباطن فان كان صادقا بجزء الرجوع لانه فعل أمر واجبا عليه قياسا على ما لو  
 أشرفت بهمة تحت يدراع على الهالك من ان له ذبحها ولا ضمان عليه ومعلوم ان الحاكم اذا أطلق أنصرف لمن

(أو) يحل بعد فساد أو  
 معه لكن (شرط بيعه) عند  
 اشرافه على الفساد (وجعل  
 غنه رهنا) مكانه واعتقره  
 شرط جعل غنه رهنا للحاجة  
 فلا يشكل بما يأتي من ان  
 الاذن في بيع المرهون  
 بشرط جعل غنه رهنا لا يصح  
 (وجفف في الاولى) بفساد  
 رذنه بقولي (ان رهن بموثل  
 لا يحل قبل فساد) ومثونه  
 تجفيفه على مالكة المحفف  
 له كما قاله ابن الرفعة (وبيع)  
 وجوبا (في غيرها)

له الولاية شرعا فيخرج نحو ملزم البلد وشاهد هاهنا ونحوهما ممن له ظهور وتصرف في محله من غير ولاية شرعية وهو ظاهر ان كان من له ولاية شرعية يتصرف من غير عوض مع رعاية المصلحة فيما يتصرف فيه والا فينبغي نفوذ تصرف غيره ممن ذكر للضرورة (قوله المجفف اه) أي الا تمربه اه زى أي الا تمربه على وجه يستلزم العوض بأن يسمى أجرة والا فلا شيء عليه كقولنا لا يخرج غسل ثوب لم يسم أجرة ثم ان كانت الاجارة صحيحة لزم المسمى وان كانت فاسدة فاجرة المثل اه ع ش (قوله عند خوفه) محله في صورة الحال اذ لم يكن الغرض التوفية والا فيباع من الاثن (قوله حفظ الوثيقة) أي مطلقا أي في جميع الصور وقوله وعمل بالشرط أي في جميع مسئلته تأمل اه شوبري (قوله ويكون في الاخيرة الخ) أي فلا حاجة لانشاء عدة وقوله ويجعل أي فيحتاج الى انشاء عقد ويقهرانه لا ينفذ تصرفه في الثمن قبل جعله ووفائه الدين كالمبيع في غير هذه عند الحلول للوفاء وان توقف فيه الشيخ في الحواشي اه شوبري (قوله ويجعل في غيرها) وهي المسئلة الاولى بالنسبة لما لا يتجفف والافهسي ثمانية بالنسبة لما يسرع فساد اه شوبري ما اذاره بحال والثانية وهي ما اذاره بموئجل يحل قبل الفساد فلا بد من انشاء عدة من ذلك خلافا للشيخ الخطيب حيث قال بعدم اشتراط انشاء عدة في الصور الثلاثة اه شوبري (قوله فيما خرج بقيد الاولى) وهي صورة امكان التجفيف وقيد هاهنا وقوله ان رهن بموئجل لا يحل قبل فساد ما اذاره به رهنه بحال أو مؤجل يحل قبل فساد ففعله ويباع في غيرها أي غير الاولى المقيدة بالقيد المذكور فالغير صادق بان لا يكون منها أو منها ولم يجتمع فيه القيدان اه شيخنا (قوله وقولي ثمة تنازعه الخ) أي وكذا قوله رهنه الا انه كان عليه ان يأتي بصهير للرهن ويؤخره ويقول ثمة رهنه اياه ويكون اياه معولا للمهمل وهو يكون كما يدل له قول ابن مالك \* وأخره ان يكن هو الخبير \* والخبر شامل للمنسوخ فانظر وجهه (قوله وفهم مما ذكر انه لو شرط منع بيعه قبل الفساد أو أطلق لم يصح) فديهم انه لا فرق في هذا بين أن يكون الرهن بحال أو مؤجل مطلقا لكن يتنافيه بالنسبة لقوله أو أطلق قوله ويباع في غيرها وقوله في تعديل الثانية عند المحل يفهم ان الكلام في الرهن بالمؤجل وقد خص ذلك في شرح الروض بالمؤجل الذي يحل بعد الفساد أو معه أو الجوهول أمره في ذلك حيث قال والابان لم يمكن تجفيفه ورهن بموئجل يحل بعد فساد أو معه أو لم يعلم انه يحل معه أو بعده لم يجز رهنه الا ان يشترط ان يبيعه عند خوف فساد وان يكون ثمة رهنه واعلم من كلامه انه لا يصح رهنه فيما لو شرط منع بيعه به جزم الاصل ولا فيما لم بشرط شيئا وهو ما صححه في المنهاج كاصله اه باختصار فيجب ان يكون قوله وفهم مما ذكر الخ راجعا للصورة الاخيرة فقط وقضيته فيما اذا كان الرهن بحال أو مؤجل يحل قبل الفساد انه لا يضر شرط منع بيعه ولا الاطلاق وهو متجه موافق لقوله ويباع في غيرها لان المراد البيع مع التوثيق بالثمن لا الاستيفاء فلا محذور في شرط منع البيع لذلك لا يمكن الاستيفاء بدونه فليجرحتم عرضت ذلك على شيخنا الطهلاوي فاقر القضية المذكورة ثم ظهر ان فيها نظرا ظاهرا فليجرح وهذا ما صرح به الاصل واعنده مر اه سم (قوله أو أطلق) أي بان لم يشترط بيعه ولا عدمه ولو اذن في بيعه مطلقا ولم يقيد بكونه عند الاشراف على الفساد ولا الاثن فهل يصح حلا للبيع على كونه عند الاشراف على الفساد أو لا لاحتماله لبيعه الا ان فيه نظر والقرب الاول لان الاصل ان عبارة المكاف ضمان عن الالغاء اه ع ش على مر (قوله وهذا ما صرح الاصل بصحته) معتمدا وقوله وعزاه في الشرح الصغير الى تصحيح الاكثرين ضعيف اه ع ش (قوله ومقابلته يصح ويبيع عند تعرضه للفساد) ويصير ثمة رهنه على دينه من غير انشاء عدة كقضاء يكون الرهن معتضيا له الصيرورة اه شوبري (قوله ولا يضر طرزا معترضه له) أي في دوام صحة الرهن أي لا يقتضي انفساخ الرهن ولورهن الثمر مع الشجر مطلقا ما لم يكن مما لا يتجفف فله حكم ما يسرع اليه الفساد فيصح تارة ويفسد أخرى ويصح في الشجر مطلقا وجهه عند فساد في الثمرة البناء على تفريق الصفة وان رهن الثمرة مفردة فان كانت لا تجفف فهي كما يتسارع فسادها وقد مر حكمه والاجاز رهنها وان لم يبد صلحا لم بشرط قطعها لان حق

عند خوفه) أي فساد  
حفظا للوثيقة وعمل بالشرط  
(و يكون في الاخيرة ويجعل  
في غير هاتئنه وهنا) مكانه  
وذكر البيع فيما خرج  
بقيد الاولى مع قولي في  
الاخيرة ويجعل في غيرها من  
زيادتي وقولي ثمة تنازعه  
يكون ويجعل وفهم مما  
ذكر انه لو شرط منع بيعه  
قبل الفساد أو أطلق لم يصح  
لنفاة الشرط لمقصود  
التوثيق في الاولى وأما في  
الثانية فلانه لا يمكن استيفاء  
الحق من المرهون عند المحل  
والبيع قبله ليس من  
مقتضيات الرهن وهذا ما  
صرح الاصل بتصحجه فيها  
وعزاه الراجعي في الشرح  
الكبير الى تصحيح العراقيين  
ومقابلته يصح ويبيع عند  
تعرضه للفساد لان الظاهر  
انه لا يقصد افساد ماله  
وعزاه في الشرح الصغير الى  
تصحيح الاكثرين وقال  
الاسنوي ان الفتوى عليه  
(ولا يضر طرزا معترضه له)  
أي للفساد قبل الحلول



المرتهن لا يبطل باحتياجهما بخلاف البيع فان حق المشتري يبطل نعم ان رهنه بمؤجل يحل قبل خذاه ولم يشترط  
القطع ولا عدمه لم يصح لان العادة الابقاء الى الجسد اذا فاشبه بالورهن شيئا على ان لا يبيعه عند الحل الا بعد ايام  
ويجبر الراهن على مصالحهما من نحو سقي و جذا وتجهيف ولكل المنع من القطع قبل الجسد اذا لا بعده وما يخشى  
اختلاطه بالحادث كالذي يسرع فساد ورهن ما اشتد حبه كبيعه اه شرح مر (قوله ولا يضطر طر و ما عرضه له)  
اهل هذا ما لمرض الحيوان مرضا يخوف فيجبر الراهن على بيعه ويكون غنمه رهنه اذا كره في القوت قال ولو قال  
الراهن انا ابذل القيمة ليكون رهنه لا يبيع فالظاهر اجابته اه سم (قوله كبر ايتل) قال ابر ماوى هذا مثال  
للهرون الذي طرأ عليه ما عرضه للفساد لا لسبب فلا يقال كان الاولى كابتلال بر (قوله لان الدوام أقوى من  
الابتداء) ألا ترى ان يبيع الا بطل ولو ابقى بعد البيع وقبل القبض لم يتفسخ شرح مر اه ع ش (قوله على  
بيعه) أي بعد القبض وخرج به هذا القيد قبله فلا يباع فهر ا على الراهن لان الرهن غير لازم حينئذ وهل يبيعه  
المرتهن باذن الراهن له في بيعه ويكون اذنه هذا مستلزما لتقدير قبض المرتهن له عن الرهن فيكون غنمه رهنه أو  
لا يباع ولا تظر لاذنه حينئذ لعدم لزوم الرهن المقتضى لتسايط المرتهن على بيعه كل محتمل ويأتى قبيل الركن  
الثاني ما يقتضى ترجيح الاول لانهم جعلوا الرهن عبداً هذا من فلان بدينه على متضمنة القبض فكذا اذنه في بيعه  
هنا بل قد يقال هذا أولى لان وجه عقد الرهن المستدعي لزومه الى تقدير القبض ولا كذلك ثم وعلى الثاني فهل  
يصح بيعه عن الراهن ويكون وكيله عنه باذنه فلا حق له في غنمه أولا لانه لم يأذن له في بيعه مطلقا بل عن جهة الرهن  
الذي يلزم كل محتمل أيضا فليأتى اه شوبرى (قوله وجعل غنمه رهنه مكانه) هل يكون رهنه بدون جعل اه سم  
ويظهر انه لا ينفذ تصرفه في البذل لوجوب جعله مكانه ثم رأيت في الايعاب جزم بان الثمن يكون رهنه من غير انشاء  
عقد اه شوبرى (قوله وصح رهنه معار) يشير به الى انه لا يشترط كون المرهون ملكا للراهن بل يصح ولو معارا  
اه وظاهره ولو كان المعير رب الدين وينبغي خلافه فلا يصح الرهن في هذه الحالة لعدم انطباق ضابط الرهن عليه  
لانه في هذه الصورة كان رهن ماله منه على ماله ولا معنى له (فرع) لو اختلف المالك والراهن في الاذن له في وضع  
يده عليه ورهنه وعدمه فالظاهر تصديق المالك لان الاصل عدم الاذن له في القبض وعليه فاذا تلف المرهون ضمن  
باقصى القيم اه ع ش على مر (قوله وصح رهنه معار باذن) أي ولو كانت العارية ضمنية كالموالات لغيره رهن  
عبدك على ديني ففعل فانه كالمقبضه ورهنه وشمل كلامهم الدراهم والدينانير فتصح اعارته لذلك وهو المتجه والحق  
بذلك ما لو اعارهما لذلك وصرح بالتزبين بهما وللضرب على صورتهم ما وان لم تصح اعارته ما في ذلك استقلاله ولو  
قال له المالك ضمننت ما لفلان عليك في رقية عبدى من غير قبول المضمون له كفى وكان كالاغارة للرهن اه شرح  
مر (قوله لا بذمة المعير) حتى لو مات المعير لم يحل الدين ولو تلف المرهون لم يلزمه الاداء اه شرح مر (قوله  
فبشرط ذكر جنسه الخ) وعلم المعير بالدين معن عن ذكر هذه الامور كما في الايعاب اه شوبرى (قوله وقدره)  
ذكر القومولى في جواهره انه لو قال له اوهن عبدى بما شئت صح ان يرهنه باكثر من قيمته وبثوبه ما يأتى في  
العارية من صحة لتنتفع به ما شئت وبه يندفع ما تظرفيه بانه لا بد من معرفة الدين اه مر اه ع ش (قوله وصفته)  
ومن ذلك كونه عن دين القرض أو غيره فيمألو كانه عليه فلا بد من تعيينه اه حاي (قوله نعم لو عين قدرا الخ)  
وعلى قياسه لو عين له ا جلا ف رهن باقل منه جاز ونار ع فيه شجنا وقال ينبغي ان لا يجوز لاختلاف الغرض  
لان المعير قد يقدر على تخليصه بغيره في الزمن الذى عينه دون غيره ولو عين له زيدا ف رهن من وكيله أو عكسه لم  
يجز وكذا لو عين له ولى محجور ف رهن من المحجور بعد كاله وزوال الحجر ولو عين قدرا ف زاد بطل في الجميع لاني الرائد  
فقط كما تقدم اه حل (قوله وبعد قبضه الخ) البعدية قيدي المستلتمين بعد ما فيجسج بها ما قبل القبض  
فله غير الرجوع ويضمنه الراهن ان تلف (قوله ولا ضمان لو تلف) أي ولو كان الرهن فاسدا لانه يستفاد به الاذن  
للاهن في وضع المرهون تحت يد المرتهن اه حاي لانه وان بطل الخصوص وهو التوثيق لا يبطل العموم وهو

(كبر ايتل) وان تعذر تجهيفه  
لان الدوام أقوى من الابتداء  
بل يجبر الراهن عند تعذر  
تجهيفه على بيعه وجعل غنمه  
رهنه مكانه (وصح رهنه معار  
باذن) من ما انك لا  
المقصود التوثيق وهي حاصلة  
به (وتعلق به) لا بذمة المعير  
(الدين فبشرط ذكر  
جنسه) أي الدين (وقدره  
وصفته) كالموالات وتأجيل  
وصحة وتكسير (ومرتهن)  
لاختلاف الاغراض بذلك  
واذا عين شيئا من ذلك لم تجز  
مخالفته نعم لو عين قدرا ف رهن  
بدونه جاز (وبعد قبضه) أي  
المرتهن المعار (لارجوع  
فيه) لما لكه والالم يكن لهذا  
الرهن معنى أما قبله فله  
الرجوع فيه لعدم لزومه  
(ولا ضمان)

اذن المالك في وضعة تحت يد المرتهن اه برماوى (قوله على الراهن) وقوله ولا على المرتهن أى مالم يقصر كل  
منهما فنقصه من اه عرش (قوله في يد المرتهن) نخرج ما لو تلف في يد الراهن قبل القبض أو بعد الفك  
فيضمن اه شيخنا وعبارة الشو برى قوله في يد المرتهن أى بخلاف ما لو تلف في يد الراهن ولو بعد فكك الرهن  
فانه تضمنه وكتبنا أيضا قوله في يد المرتهن ولو كان الرهن فاسدا على ما أفتى به بعضهم وبخري جج على تضمين المرتهن  
حيث نصوص كتب أيضا قوله في يد المرتهن أى الشرعية فالورده الى الراهن نيابة عنه فلا ضمان أيضا فان البدله  
فلا يرجع اه (قوله ويبيع بمراجعة مالكة) أى أمر يبيعه بمراجعة الخ فهو بكسر الباء وسكون الياء وهذا أظهر  
من قراءته بفتح الباء وضم العين اه عرش وقوله بمراجعة مالكة أى وان لم يأذن المرتهن فبمألو كان الراهن  
هو المشتري ولذلك قال مر مانصه وقد ألغز العلامة الدميرى هنا فقال لنا مروهون يضح بيعه جز ما يغير اذن  
المرتهن وصورته استعار شيئا ليرهنه بشرطه ففعل ثم اشتراه المستعير من المعير بغير اذن المرتهن لعدم تقويت  
الوثيقة وما جزم به احتمال للبلقينى ترددينه وبين مقابله من عدم الصحة ورجح الصحة جج ونقل ذلك عن تصريح  
الجرجاني وهو الاوجه لان شراء المرتهن بل يؤكده لانه كان يحتاج لمراجعة الغير ور بما عاينه ذلك  
وبشراء الراهن ارتفع ذلك اه شرح مر وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

عين لنا مروهون قد صححوا \* ببيعها لمن غير اذن المرتهن

ذلك معار بآعه المعير من استعار للرهان فارتفع

(قوله ويبيع بمراجعة مالكة) أى يبيعه الحياكم بمراجعة مالكة اعلمه يفديه فان لم يأذن في بيعه يبيع قهرا عليه  
وعبارة أصله مع شرح مر فاذا حصل الدين أو كان حالا وأمهله المرتهن فان طالبه رب الدين وامتنع من أداء  
الدين روجع المالك للبيع لانه قد يفدى ملكه ويبيع ان لم يقض يضم أوله أى الدين من جهة الراهن أو  
المالك أو غيرهما كتبرع أى يبيعه الحياكم وان لم يأذن له المالك ولو أسير الراهن كما يطالب بضم الزمة وان  
أسير الاصل وان قضاه المالك انفق الرهن ورجع بمادفعه على الراهن ان قضى ياذنه والا فلا رجوع له كما  
لو أدى دين غيره في غير ذلك لا يقال الرهن بالاذن كالضمان به فيرجع وان قضى بغير الاذن أيضا لا نقول  
محصل ذلك اذا قضى من ثمن المرهون كما مر أمام غيره كما هنا فلا وحاصله قصر الرجوع فيهما على محل  
الضمان وهو هنا رقبته المرهون وثم ذمة الضامن فان أنكر الراهن الاذن فشهد به المرتهن للمعير قبل لعدم  
التهمة ويصدق الراهن في عدم الاذن لان الاصل عدمه ولو رهن شخص شيئا من ماله عن غيره بآذنه صح  
و رجع عليه ان يبيع بما يبيع به أو بغير اذنه صح ولم يرجع عليه بشئ كمنظيره في الضمان فيهما انتهت  
(قوله بئنه الذي يبيع به) أى بقدر بدل ثمنه والا فالثمن يأخذ المرتهن أى وان كان هو مثليا اه شوبرى  
(قوله بقدر يتغابن) أى يتسامح الخ والابان كان كثيرا لا يتسامح به فلا يصح البيع اه بسدريه (قوله وفي  
المرهون به) الباء بمعنى على أو سببية وقوله ليصح الرهن انما قدره لان الشروط انما ترجع للعقود وانظروا  
قدره هنا دون ماسر وله له لطول العهد بكثرة التبريع على الركن الذي قبله اه (قوله كونه دينيا) أى ولو  
زكاة ان تعلق بذمة ماله بان تلف المال وانحصر المستحقون اه شرح مر وقوله بان تلف المال أى بعد  
التمكن من اخراج الزكاة ليكون دينيا لتعلقها بالذمة ثم ان انحصر المستحقون فواضح والافضل المراد انه يجوز  
الرهن من كل ثلاثة فأكثر من كل صنف فيه نظر أو من الامام أو يمتنع هنا اه سم على جج أقول والظاهر  
انه يجوز الرهن من كل ثلاثة ومن الامام أيضا لان كلا من الصنفين اذا قبض برى الدافع وكان الحق انحصر فيهم  
لكن في حاشية شيخنا زى انه لا بد من انحصر المستحق ليكون المرهون به معاولا دون ما اذا تعلق بالعين  
وعلى هاتين الحالتين يحمل الكلامان المتناقضان اه فافهم قوله لا بد من انحصر المستحق عدم الصحة  
في غير ذلك اه \* (فرع) \* وقع السؤال عن التدوير والكفارة هل يصح الرهن عليهما اه عرش عليه

على الراهن (لو تلف) المعار  
في يد المرتهن لان الحق لم  
يسقط عن ذمته ولا على  
المرتهن لانه أمين (ويبيع)  
المعار (بمراجعة مالكة  
في دين حال) ابتداء  
أو بعد تأجيله (ثم رجع)  
أى المالك على الراهن  
(بئنه) الذى يبيع به سواء  
أبيع بئنه أم بأكثر أم  
بأقل بقدر يتغابن الناس  
بئنه (و شرط) في المرهون  
به ليصح الرهن (كونه  
دينا)



(قوله ولو منفعة) أي منفعة متعلقة بالذمة كان ألزم ذمته جله إلى مكة فيصح أن المستأجر يرهن على هذه المنفعة وقوله ولا بمنفعتها كان استأجر منه هذه الدار سنة فلا يصح أن يرهن على منفعتها وهي سكنى السنة اهـ (قوله فلا يصح الرهن بعين) أي على عين بان يعبره عينا أو يأخذها غيرها وقوله ولا بمنفعتها أي ولا على منفعتها فالبراءة في الموضوعين بمعنى على كان يوجب دابة ويأخذ المكثري منه رهنا على منفعتها فانه لا يصح لأن منفعة العين المعينة ليست ذينا اهـ بش (قوله لانها) أي العين ومثلها منفعتها والمناسب أن يقول لانها اذ المدعى عدم الصحة في العين ومنفعتها اهـ (قوله لانها) أي العين ومثلها منفعتها وقوله لا تستوفي أي لانها باقية ولا يقال قد تنلف ويستوفي قيمتها لاننا نقول قيمتها حينئذ أي حين العقد لم تثبت فهو رهن على ما لم يثبت اهـ (قوله لانها لا تستوفي من ثمن المرهون) لا يقال فيه انما قد تكون من جنس ثمن المرهون كدينار مغصوب فيمكن استيفاؤها من ثمنه وان الدين قد لا يمكن استيفاؤه من ثمنه كالحيوان الثابت في الذمة بقرض أو سلم لاننا نقول المعنى الذي يستحقه انما هو العين الموجودة المخصوصة ولا يضرنا أخذها من الثمن ولو من جنسها فلا يرد شي مما ذكره فليتلأمل اهـ سم (قوله وفارق صحة ضمانها الخ) غرضه بهذا الرد على الضعيف القائل بصحة الرهن كالضمان وعبارة شرح ممر والثاني يصح كضمانهم او فرق الاول بان الضامن للعين يقدر على تحصيلها فيحصل المطالب بالضمان وحصول العين من ثمن المرهون لا يتصور وبهذا يعلم بطلان ما اعتمد من أخذ رهن من مستعير كتاب موقوف وبه صرح الماوردي وما أفتى به القفال من لزوم شرط الواقف ذلك والعمل به مردود بأنه رهن بالعين لا سيما وهي غير مضمونة ولو تلفت من غير تقصير وبان الراهن بعض المستحقين والراهن لا يكون مستحقا وقال السبكي ان عين الرهن الشرعي فباطل أو اللغوي وأراد أن يكون المرهون تذكرة صم وان جهل مراده احتمل بطلان الشرط جلا على الشرع فلا يجوز اخراجه برهن لتعذره ولا بغيره لما افتتبه الشرط أو الفساد الاستثناء فمكانه قال لا يخرج مطلقا وشرط هذا صحيح لان خروجه مظنة ضياعه واحتمل صحته جلا على اللغوي وهو الاقرب تصحيحا للكلام ما أمكن اهـ واعترض الزركشي ترجيحه بأن الاحكام الشرعية لا تتبع اللغة وكيف يحكم بالصحة مع امتناع حيسه مشرعا فلا فائدة لها وأجيب عنه بأنه انما جعل بشرطه مع ذلك لانه لم يرض بالانتفاع به الا باعطاء الاخذ وثيقة على اعادته وتذكره به حتى لا ينساه وان كان ثقة لانه مع ذلك قد يتباطأ في رده كمن هو مشاهد ويبحث الناظر على طلبه لانه يشق عليه مراعاتها واذا قلنا بماذا فالشرط بلوغها ثمنه لو أمكن بيعه على ما بحث اذ لا يبعث على ذلك الا حينئذ واعلم ان محصل اعتبار عدم اخراجه وان الغين شرط الرهن مالم يتيسر الانتفاع به في ذلك الحبل والاجاز اخراجه منه لو توفى به ينتفع به في محل آخر ويرده لمحله عند قضاء حاجته كما أفتى بذلك بعضهم وهو ظاهر اهـ من شرح ممر وكتب عليه ع ش قوله من مستعير فيه تجوز ان أخذه لينتفع به لا يسمى استعارة فان الناظر مثلا لا يملك المنفعة حتى يعبر اهـ وكتب أيضا قوله وقال السبكي قال سم على حج والمعمد بطلان الشرط المذكور مطلقا ولا معقول على ما قاله السبكي نعم ينبغي امتناع اخراج الكتاب من محله حيث تأتى الانتفاع به فيه لان الشرط المذكور وان كان باطلا لا يتضمن منع الواقف اخراجه فيعمل به بالنسبة لذلك اهـ وكتب أيضا قوله في محل آخر ولو بعيدا على ما اقتضاه اطلاقه لكن الظاهر انه مقيد ببلد ما شرط عدم اخراجه منه رعاية لغرض الواقف ما أمكن فانه يكفي في رعاية غرضه جواز اخراجه لما يقرب من ذلك المحل وقد يشهد له مالو انهم لم مسجد وتعطى الانتفاع به ولم يرجع عوده حيث قالوا بصرف غلته لا قرب مسجد اليه ولا بد مع ذلك من رعاية المصلحة فيراعى ما جرت به العادة في اخراج الكتب من اخراج نحو كراسية لينتفع بها ويعيدها ثم يأخذ بدلا فلا يجوز اعطاء الكتاب بتمامه حتى لو كان محبوبا كافيته في جواز ذلك الحيلة لانه أسهل من اخراج جلته الذي هو سبب لضياعه وعليه فلو جرت العادة بالانتفاع بجملة كالمصحف جاز اخراجه وعلى الناظر تعهده في طلب رده أو نقله الى من ينتفع به وعدم قصره على واحد دون غيره ومثل المصحف كتب اللغة التي يحتاج من يطالع كتابه الى مراجعته

ولو منفعة فلا يصح الرهن بعين ولا بمنفعتها ولو مضمونة كمغصوبة ومعاراة لانها لا تستوفي من ثمن المرهون وذلك بخالف لغرض الرهن عند البيع وفارق صحة ضمانها لرد وان اشتركا في التوثيق

بان ضمانها لا يجبر لولم تتلف  
الى ضرر بخلاف الرهن بها  
فيجبر الى ضرر دوام الجبر في  
الرهن (معلوما) للعاقدين  
قدرا وصفة هو من زيادتي  
فلا يصح الرهن بدين مجهول  
كضمانه (ثابتا) أي موجودا  
فلا يصح بماسيئت بقرض  
أو غيره لانه وثيقة حق فلا  
يقدم على الحق كالشهادة  
(لازما ولو ما لا) كالتمن  
بعد الزوم أو قبله فلا يصح  
بنحوه كتابة لان الرهن  
للتوثيق والمكاتب له الفسخ  
متى شاء فتنسقط به النجوم  
فلا معنى لتوثيقها ولا يجعل  
جعلها قبل الفراغ من العمل  
وان شرع فيه لان لهما  
فسخها فيسقط به الجعل وان  
لزم الجاعل بفسخه وحده  
أجرة مثل العمل (وصح مخرج  
رهن بنحو بيع) كقرض  
(ان توسط طرف رهن  
وتأخر) الطرف (الآخر)  
كقوله بعثك هذا بكذا أو  
أقرضتك كذا وأرهنه به  
عبدك

مواضع متفرقة لانه لا يتأتى مقصوده باخذ كرامة مثلا (قوله بان ضمانها لا يجبر الخ) وصورته ان يغصب شخص  
دابة آخر فيقول رجل له غصوب منه ضمانها على لادها لثانها مادامت باقية لا يلزم الضامن سوى الرد واذا  
تلفت انك الضمان ويصح الرهن على بدلها من الغاصب فيستوى الضمان حينئذ مع الرهن اه عبدي به (قوله  
لولا يتلف) مفهومه الضمان لو تلفت وليس مراد الان الضامن للعين لا يغرم شيئا بتلفها واعلم انما قيد بذلك لان  
صورة الضمان لا تخالف الرهن بعد التلف بخلافه قبله لان الضامن لا يلحقه ضرر مادامت العين باقية والرهن  
يلحقه ضرر بدوام حبس العين المرهونة بيد المرهن اه ع ش (قوله فيجبر الى ضرر دوام الجبر في الرهن)  
أي لا الى غاية لانه كما علمت لا يمكن تحصيل العين ولا منفعتها من غير الرهن اه محل (قوله ثابتا لازما) قال  
الاسنوي وغيره ولا يغني عن الثابت الا لزم لان الثبوت معناه الوجود في الحال والازوم وعدمه صفة للدين في  
نفسه لا يتوقف صدقه على وجود الدين كما يقال دين القرض لازم ودين الكتابة غير لازم فلو اقتصر على الدين  
اللازم لورد عليه ماسيئته ونحوه مما لم يثبت اه شرح الروض سبسط طب (قوله فلا يصح بماسيئت)  
كنفقة زوجته في الغد وما لو اقترضه شيئا ولم يقبضه المقرض فالظاهر انه كذلك أي غير ثابت لانه وان كان بمجرد  
العقد يكون الشيء المقرض ديننا لانه غير ثابت ولا يخفى ان الدين يسهل فرغ الملك والمالك فرغ القبض وفيه ان  
اطلاق الدين عليه قبل القبض مجاز بالاول حيث اكتفى في ذلك بوجود صورة القرض اه خل (قوله  
لازما ولو ما لا) هذه الشروط تنطبق على أثمان المبيعات وما في الذمة من سلم أو قرض أو صلح أو حواله أو ضمان  
أو أجرة أو مهر أو عوض خلع أو غرامة متلف أو ارش جناية لان الله تعالى نص على جواز الرهن في غير المبيع  
والمعنى فيه كونه حقا ثابتا فيس عليه ما في معناه اه مر اه شوي (قوله لازما ولو ما لا) أي آيلا الى  
الزوم بنفسه فلا يرد ليجعل الجمالة آيل الى الزوم لكن بواسطة العمل لا بنفسه تأمل \* (فرع) \* قال في  
الروض وشرحه ويصح أي الرهن بالأجرة قبل الانتفاع في اجارة العين وبالصدق قبل الدخول وان كانا غير  
مستقرين قبل قبض المبيع وخارج باجارة العين المصريح به من زيادته الاجرة في اجارة الذمة لعدم لزومها ويصح  
بالمنفعة في اجارة الذمة لاني اجارة العين لانها في الاولى دين بخلافها في الثانية اه وقوله لعدم لزومها لا يخفى انه  
يحتاج للتأمل ويمكن ان يحمل هذا التعليل على ان المراد بعدم لزومها أي من شأنه عدم استمرار لزومها  
للذمة لانه لا بد من قبضها في المجلس وبقيضا فيه ينقطع الزوم وقد علمه مر بغير ذلك فقال انما يصح الرهن  
بالاجرة في اجارة الذمة كالحاصلة لانه يشترط قبضها في المجلس حتى لو تفرقا بدونه بطلت الاجارة ولا معنى للرهن  
على الحاصل قال وعلى هذا كل ما يشترط قبضه في المجلس كالعوضين في الربويات وكأش مال السلم لا يجوز  
الرهن به اه سم (قوله أو قبله) أي والخيار للمشتري وحده ملك البائع الثمن حتى يرتن عليه ولا يباع  
الرهن الا بعد انقضاء الخيار اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ولا يباع الرهن الا بعد انقضاء  
الخيار أي بان كان الثمن حالا أو مؤجلا وتوافقا على بيعه وتجميع الثمن لكن بشرط ان لا يجعل الاذن  
مشروطا بإرادة التجميع بل يتوافقان على البيع حالا ثم بعد البيع يجعل له كما يؤخذ ذلك من قول المصنف  
الاسني آخر الفصل ولو أذن في بيعه لتجميع المؤجل من نفسه لم يصح البيع اه (قوله والمكاتب له الفسخ  
متى شاء) ولا يقال يأتي مثله في البيع قبل الزوم لان البيع وضعه على الزوم فهو أقوى اه (قوله ولا  
يجعل جعله) صورة الجمالة ان يقول من رد عبدي فله دينار فيقول شخص اتني برهن وأنا أردده ومثله ان  
رددته فله دينار وهذا رهن به أو من جاء به فله دينار وهذا رهن به اه سل (قوله وان لزم الجاعل الخ) أي  
يلزمه أجرة مثل العمل ان ظهر أثره على المحل كأن جاءه على بناء دار مثلا فان لم يظهر أثره على المحل كأن قال من  
رد عبدي فله كذا فشرع في رد عبدي من غير اذن المالك وفسخ قبل ان يرد فلا شيء عليه اه شيخنا  
عشماوي (قوله وصح مخرج رهن الخ) قال في شرح التجميع ولا بد من ثبوته أي المرهون به في صورة مخرج



الرهن بالبيع أو القرض بشرط تأخير أحد طرفي الرهن اه وبه تعلم ان المسئلة مستثناة من شرط الثبوت  
فلا حاجة الى التعليلات والتكليفات اه شوبري واستفيد من صنيع المصنف ان الشرط وقوع أحد شقي  
الرهن بين شقي نحو البيع والاخر فيصح اذا قال بعدهما بعني هذا بكذا ورهنت به هذا فقال بعث وارتهنت ولو  
قال بعثك أو زوجتك أو أخرجتك بكذا على ان ترهنتي كذا فقال اشتريت أو تزوجت أو أخرجت ورهنت صم كذا  
رجحه ابن المقرئ وان لم يقل الاول بعد اترهنت أو قبلت لتضمن هذا الشرط الاستيجاب ومن صور المزج ان يقول  
بعني عبدك بكذا ورهنت به هذا الثوب فيقول بعث وارتهنت اه من شرح مر (قوله فيقول الاخر الخ)  
ولو اقتصر على قبول البيع لم يصح لعدم المطابقة كذا قرر اه شوبري (قوله لانه قد لا يفي بالشرط) أي بخلاف  
المزج لا يتمكن من عدم الوفاء به اذ لا يصح ان يقول قبلت البيع ولا يقول ورهنت اذ لو فعل كذلك لبطل عقد  
البيع لعدم توافق الإيجاب والقبول اه (قوله واغتفر تقدم أحد طرفيه الخ) جواب عما يقال أنتم قد  
شرطتم في صحة الرهن ثبوت الدين وفي هذه الصورة حكمتم بصحة الرهن مع ان الدين غير ثابت لانه لا يثبت الا  
بتمام صيغة البيع فأجاب بقوله واغتفر الخ وقوله قال القاضي الخ جواب آخر عن هذا الاشكال وحاصله ان  
الدين ثابت تقديرًا وان الرهن انعقد بعد الثبوت تقديرًا أيضًا اه عشمي (قوله واغتفر تقدم أحد طرفيه  
الخ) قد يقال بل الطرفان جميعا في صورة القرض بناء على انه انما يملك بالقبض اذ مقتضى توقف الملك على القبض  
توقف الدين عليه اذ كيف يثبت بدون الملك فليتأمل الا ان يصور ذلك بما اذا وقع القبض بين الشقين بان  
عقب قوله أقرضتك هذه الدراهم بتسليمها له وقد يمنع ملكها بهما التسليم قبل تمام العقد الا ان يقال يكفي ملكه  
بعد تمام العقد فصدق انه لم يتقدم الا أحد الشقين اه سم على حج هذا وما ذكره من التوقف في القرض  
يأتي مثله في الثمن اذا شرط في البيع الخيار للبائع أو له ما بل وكذا لو لم بشرط بناء على ان الملك في زمن خيار  
الجلس موقوف وهو الراجح اه عشم على مر (قوله قال القاضي في صورة البيع الخ) لا حاجة اليه مع قوله  
واغتفر الخ وعبارة مر بعد نقله كلام القاضي والوجه عدم الاحتياج لذلك أي لتقدير دخوله في ملكه هنا  
لا غتفر التقدم فيه للحاجة بخلاف ذلك لا بد منه فيه وقد يقال في الجواب عن الشارح ليس مراده ان هذا  
محتاج اليه مع قوله واغتفر الخ بل المراد حكاية قول آخر لتوجيه الصحة مقابل لقوله واغتفر والمعنى ان الجمهور على  
انهم اغتفروا مثل هذا واكتفوا به ومنهم من قال تمام الصيغة مقدر قبل طرفي الرهن فساكن صيغة الرهن لم  
تصح الا بعد تمام صيغة البيع اه عشم (قوله وانعقاد الرهن عقبه) أي البيع وهذا التقدير لا ينفع في القرض  
لانه لا يملك الا بالقبض فيحتاج القاضي في صورة الرهن الى التوجيه السابق اه شيخنا (قوله وصح زيادة رهن  
الخ) هذه تناسب قوله ثانيا بالنظر لقوله لا عكسه لانه لو صح لكان رهنا على ما لم يثبت اه (قوله لا عكسه) ظاهره  
ولو قبل القبض وهو ظاهر ووجه بقاء عقد الرهن الاول بان له طريقا الى جملة رهنا بالدينين بان يفسخ العقد  
الاول وينشئ رهنه بهما اه عشم على مر (قوله أي زيادة دين على دين رهن واحد) في هذا تصرح بان  
يجل البطلان اذا رهنه ثانيا مع اعادة بقائه رهنا بالاول وأما لو لم يرد هذا المعنى بان فسخ الاول أو لم يصرح بالفسخ  
المذكور صح وكان فسخ الاول كإسباني اه حل وفي حاشية عشم أول الدرس الا أنني ما يصرح بانه لا بد  
من التصريح بالفسخ اه (قوله أي زيادة دين) ومن هذا ما لو رهن الوارث التركة التي عليها الدين ولو غير  
مستغرق لها من غريم الميت دين آخر فانه لا يصح الرهن كالعبد الخاني وتزيل للرهن الشرعي منزلة الجعلي اه  
شرح مر (قوله بان هذا شغل مشغول) أي فهو نقص من الوثيقة وقوله وذلك شغل فارغ أي فهو زيادة في  
الوثيقة اه من شرح مر وينبغي ان يراد في العلة بان يقال بان هذا شغل مشغول أي غير ضرورة فيثبت  
لا رد عليها ما ذكره في الاستدلال (قوله فقهاء المرتين باذن الراهن) فلو فداءه بلا اذن هل يصح القبض للفداء  
ويكون متبرعا به كمن وفي دين غيره بغير اذنه أم ينطلي وله الرجوع على المدفوع له بما دفعه فيه نظرا والاقرب

فيقول الاخر ابتعت أو  
أقرضت ورهنت لان شرط  
الرهن في ذلك جائز فزجسه  
أولى لان التوثيق فيه أكد  
لانه قد لا يفي بالشرط واغتفر  
تقدم أحد طرفيه على  
ثبوت الدين لحاجة التوثيق  
قال القاضي في صورة البيع  
ويقدر وجوب الثمن  
وانعقاد الرهن عقبه كما لو قال  
اعتق عبدك عني على كذا  
فاعةقه عنه فانه يقدر الملك له  
ثم يعتق عليه لاقتضاء العتق  
تقدم المالك وتعبيري بما ذكر  
أعني بما ذكره (و) صح  
(زيادة رهن) على رهن  
(دين) واحدا لانه زيادة  
وثيقة فهو كولو رهنه معا  
(لا عكسه) أي زيادة دين  
على دين رهن واحد وان وثق  
بهما فلا تصح كما لا يصح رهنه  
عند غير المرتين وفارق  
ما قبله بان هذا شغل مشغول  
وذلك شغل فارغ فم يجوز  
العكس فيما لو جنى المرهون  
فقضاء المرتين باذن الراهن

ليكون رهنا بالدين والفداء وفيما (٢٧٨) لو أنفق المرهن عليه بشرطه ليكون رهنا بالدين والنفقة (ولا يلزم) الرهن (الاب قبضه) بما مر في باب المبيع

الثاني لأنه إنما أدى على ظن الصحة وأنه يصير رهنا بالدين ولا سيما إذا شرط ذلك عند الدفع للمعنى عليه اه  
ع ش على مر (قوله ليكون رهنا بالدين والفداء) وقوله بالدين والنفقة ظاهره ولو لمع الجهل بقدر الفداء  
والنفقة حال الاذن وقد يلزم ويتغير الجهل بحافضة على مصلحة حفظ الرهن اه ج اه شوبري (قوله  
بشرطه) أي الاتفاق أي بشرط الرجوع فيه وهو اذن المالك أو الحاكم عند تعذر اذن المالك وانظر هل  
بشرط بيان قدر النفقة لأن شرط المرهون به كونه معلوما أو يتغير هذا الوقوعه تابع لكل محتمل ولعل الاول أقرب  
فليجز اه شوبري مع زيادة (قوله ولا يلزم الرهن الاب قبضه) وهل يكتفي بقبض المشترك بين الراهن وبين  
غيره بغير اذن ذلك الغير أو لابد من اذن ذلك الغير ليلزم الرهن المنقول عن السببي ان اذن الغير لدفع الاثم  
لا لزوم الرهن وفي الاعباب خلافه اه حل (قوله اذ لم يعرض مانع) أي قبل وجود القبض بعد الاذن أو  
القبض وقوله أو قبض أي شرع في القبض وقوله فحق أي الراهن أي قبل القبض من المرتهن (قوله  
والزوم) انما هو في حق الراهن اما المرتهن لنفسه فلا يلزم الرهن في حقه بحال وقد يتصور نسخ الراهن للرهن بعد  
قبضه كأن يكون الرهن مشروطا في بيعه ويقبضه قبل التفريق من المجلس ثم يبيع البيعة فينسخ الرهن تبعاً كما  
قاله الراعي في باب الخيار اه شرح مر والازوم مبتدأ خبره قوله انما هو الخ أو منصوب معطوف على اسم ان  
أي ومعلوم ان الزوم الخ أو مجرور عطفا على اسم الإشارة أي ومعلوم ان محصل الزوم الخ وقوله والقبض الخ  
مبتدأ خبره قوله انما يكون الخ اشارته الى ان قول المتن من يصح عقده متعلق بكل من الثلاث (قوله للعائد) أي  
من راهن أو مرتهن (قوله لا انابة مقبض) مصدر مضاف لمفعوله أي لان ينسب المرتهن المقبض سواء كان الراهن  
أو نائبه في القبض قيل انه كان الاولى للشيخ التعميم نحو با على قوله انابة غيره بان يقول لا انابة مقبض وعكسه  
ورد بان ملاحظة الشيخ هي الاولى وبعبارة مر في شرح الاصل وما قيل من انه كان الاولى ان يقول ولا عكسه لان  
الراهن لو قال للمرتهن وكنت في قبضه لنفسك لم يضع وقد توقف فيه الاذرع فانهم أطلقوا انه لو اذن له في قبضه  
صح وهو انابة في المعنى رد بان اذنه قبض منه لا توكيل اه بخط الشيخ خضر الشوبري أما انابة المقبض القابض  
في القبض فيصح ويكون اذنا في القبض لا توكيلا اه (قوله امتنع انابته في القبض) أي انابة المرتهن كلا  
من الراهن والغير وقوله ولا انابة رقيقه أي ولان ينسب المرتهن في القبض (قوله لاستقلاله باليد والتصرف)  
يؤخذ منه انه يشترط كون الكتابة صحيحة وبه صرح ج اه ع ش على مر (قوله ووقعت الانابة) الاولى  
القبض وقوله في نوبته أي أو نوبة السيد ولم يشترط عليه القبض فيها وقبض في نوبته اه حل وبعبارة  
شرح مر ومثله المبعوض ان كان بينه وبين سيده مهايأة وقبض في نوبته وان وقع التوكيل في نوبة  
السيد ولم يشترط فيه القبض في نوبته اه (قوله كمودع ومغصوب الخ) وكو جرم مقبوض يبيع فاسد وما خوذ  
يسوم اه من شرح مر (قوله الاب قبضه) فان كان الرهن حاضرا اعتبر في قبضه مضي زمن  
يمكن فيه نقله ان كان منقولا وان كان عتقرا اعتبر بمقدار التخلية وان كان غائبا فان كان منقولا اعتبر فيه مضي  
زمن يمكن فيه المضي اليه ونقله والاعتبر مضي زمن يمكن المضي فيسما اليه وتخليته اه شرح مر وفي تناو  
القاضي حسين لو كان عليه دين قد دفعه الى شخص ليس له الرب الدين فلما جاءه الرسول قال احفظه لي عندك لحفظه  
قتل فهو من ضمان المدين لانه لم يجز قبض وفي الغرض ان من عنده دابة ودبابة لغيره فامر به ان يسلمها اليه فلما  
حضر عنده زيد قال له زيد خذها معك دوابك وهي في تسليمي فخلاه ثم تلفت كانت في تسليم الاول اذ لم تزل يده عنها  
بقول زيد هي في تسليمي اه حلبي (قوله لان اليد كانت عن غير جهة الرهن الخ) جعله مر تعليلا لاعتبار  
الاذن وعلى اعتبار مضي الزمن بقوله لانه لو لم يكن في يده لكان الزوم متوقفا على هذا الزمان وعلى القبض  
لكنه سقط القبض امانة لسوام السيد مقام ابتداءه فبقى اعتبار الزمن (قوله ويرثه عن ضمان يد) المضمون  
ضمان يده هو المغصوب والمستعار والمستام والمقبوض بالشراء الفاسد وما عدا هذه الاربعة فضماته ضمان

قبل قبضه من ضمان البائع  
(باذن) من الراهن (أو  
اقباض) منه من زيادتي  
ومعلوم ان محصل ذلك اذالم  
يعرض مانع فلا واذن أو  
أقبض فحق أو أنعمى عليه لم  
يجز قبضه والازوم انما هو في  
حق الراهن والقبض والاذن  
أو الاقباض انما يكون (من  
يصح عقده) للراهن فلا يصح  
شي من ضمان غيره كصبي  
ومجنون ومجور وسفاه  
(وله) أي للعائد (انابة غيره)  
فيه كالعقد (لا) انابة (مقبض)  
من راهن أو نائبه لئلا يؤدي  
الى اتحاد القابض والمقبض  
فلا واذن الراهن لغيره في  
الاقباض امتنع انابته في  
القبض بخلاف ما لو اذن له  
في الرهن فقط فتعبر به  
بالقبض أولى من تعبر به  
بالراهن (و) لا انابة (رقيقه)  
أي المقبض ولو كان رقيقه  
مأذونه لان يده كبسة  
(الامكانية) فتصح انابته  
لاستقلاله باليد والتصرف  
كالاجنبي ومثله مبيع بينه  
وبين سيده مهايأة ووقعت  
الانابة في نوبته (ولا يلزم رهن  
ما يد غيره منه) كمودع  
ومغصوب ومعار (الا مضي  
زمن امكان قبضه) أي  
المرهون (واذنه) أي الراهن  
(فيه) أي في قبضه لان اليد  
كانت عن غير جهة الرهن ولم  
يقع تعرض القبض عنه  
والمراد بمضي ذلك مضي من الاذن (ويرثه عن ضمان يده اياه لا رهنه) لان الايداع اثنان ينافيان والارتهان ثوثق لا ينافيه عقد



عقد فهو بالمقابل الشرعي اه شخنا ح ف ويجوز للمستعير الانتفاع بالمستعار الذي رهنه لبقاء الاعارة فان رجح المعير عليه فيه امتنع عليه ذلك وللغاصب اجبار الرهن على ايقاع يده عليه ليبرأ من الضمان ثم يسترده منه بحكم الرهن فان لم يقبل رفعه الى الحاكم ليأمره بالقبض فان أبي قبضه الحاكم أو ما ذونه ويرده اليه ولو قال له القاضي أمرأتك وانتأمنتك أو أودعتك قال صاحب التهذيب في كتابه التعليق يرى وليس للرهن اجباره على رد الموهون اليه ليقع يده عليه ثم يسترده منه المرتهن بحكم الرهن اذ لا غرض للرهن في براءة ذمة المرتهن ولو أرا الغاصب من ضمنه ان المعضوب مع وجوده لم يبرأ اذا الاعيان لا يبرأ منها الا براء اسقاط مافي الذمة أو تخليكه وكذا ان أبرأه من ضمان مائت في الذمة بعد تلفه لانه ابرأه عما لم يثبت اه من شرح حر من عند قوله ويجوز للمستعير الخ اه (قوله قراضه) وقوله وتوكيله وظاهره انه ان تصرف في مال القراض أو فباوكل فيه يرى لانه سلمه باذن مالكه وزالت عنه يده اه شرح حر (قوله وتوكيله) أي فاذا باعه يرى من الضمان اه حل (قوله كهيبة مقبوضة) أي وكبيع واعناق واصداق لزوال الملك اه شرح حر وكتب عليه ع ش قوله وكبيع خرج به العرض عليه فلا يكون رجوعا وظاهره ان البيع رجوع وان كان بشرط الخيار للبائع مع انه غير مزيل للملك مادام الخيار باقيا ومقتضى قوله لزوال الملك خلافه لكن الاول ظاهر بناء على ما يأتي في الهبة والرهن قبل القبض لان ترتب الملك على البيع بشرط الخيار أثر من ترتبه على الهبة قبل القبض لان البيع بشرط الخيار آيل الى اللزوم بنفسه ولا كذلك الهبة وعليه فقول المصنف بتصرف بزيل الملك معناه يترتب عليه زوال الملك أو تصرف هو سبب لزوال الملك اه (قوله لزوال محل الرهن) أي عن ملك الراهن (قوله وبرهن كذلك) اعاد الباء لتلايتهم انه مما يزيل الملك اه ع ش (قوله وتقييدهما بالقبض) هذا التقييد وقع في الاصل أيضا وفي شرح حر مائه وكلامه يقتضي ان الهبة والرهن بدون قبض لا يكون رجوعا لكن نقل السبكي وغيره عن النص انه رجوع وهو المعتمد وقال الاذري انه الصواب فكلام المصنف تمثيل اه (قوله لتخرج الربيع) أي استنباطه من نص الشافعي في باب الهبة وأشار ابن السبكي الى ضابط التخرج بقوله وان لم يعرف للجهتد قول في المسئلة لكن في نظائرها فهو قوله المخرج فيها على الاصح اه وحاصله كما أوضحه شارحه وخواشيه أن يكون هناك مسئلتان متشابهان فينص المجتهد في كل حكم غير مانص عليه في الاخرى فيخرج الاصحاب في كل منهما قولاً آخر استنباطاً له من المنصوص في الاخرى وهناك نص الشافعي في الرجوع عن الرهن لهبة أو رهن على انه يحصل الرجوع بهما ولو بلا قبض ونص في نظائرها هذه المسئلة وهو هبة الاصل لفرعه على انه لا يحصل الرجوع عنها بهبة أخرى أو رهن الا مع القبض فخرج الربيع في مسئلتنا للشافعي قولاً آخر وهو انه لا يحصل الرجوع بهما الا مع القبض استنباطاً من المنصوص في مسئلة الهبة ومقتضى الضابط أن الربيع خرج للشافعي في مسئلة الهبة قولاً بأنه يحصل الرجوع بهما ولو بدون قبض استنباطاً مما هنا اه وعبارة شرح حر في باب الهبة يحصل الرجوع أي رجوع الاصل في هبته للفرع برجعت فيها وهبت أو استرجعته أو رددته الى ملكي أو نقضت الهبة لا يبيع ووقفه ووصيته بعد القبض واعتاقه ووطئها الذي لم تحمل منه في الاصح لكامل ملك الفرع فلم يقو الفعل على ازالته به وبه فارق انقراض البيع فيها في زمن الخيار اذا ذهب الى مساوئنه له مقابل الاصح اما هبته قبل القبض فلا تؤثر رجوعاً قطعاً (قوله لم يوجد فيها قبول) بل مجرد الايجاب وهو فيها ضعيف لان صحته معلقة بالموت اه ايعاب اه شوري وقوله لان صحته معلقة بالموت أي من حيث ان صحته مشوقة على القبول والقبول لا يصح الا بعد الموت (قوله وكذا) أي ولو فاسدة اه شرح حر والفرق بين هذا وما تقدم فيما لو استأنب مكاتبه من استأط كونه مكاتباً كتابة صحيحة ان المذاق هنا على ما يشعر بالرجوع ونحوه على الاستقلال وهو لا يستقل الا اذا كانت الكتابة صحيحة اه ع ش (قوله واحبال) أي ولو بادخال المني ولو في الذكر واطلق الانبال واراذه الجبل استعجالاً للمصدر في متعلقه فتشمل ما لو استأنب مكاتبه من استأط كونه مكاتباً كتابة صحيحة اه ع ش

فانه لو تعدى في الموهون صار  
ضامنا مع بقاء الرهن بحاله  
ولو تعدى في الوديعة ارتفع  
كونها وديعة وفي معنى ارنهائه  
قراضه وتزوجه واجارته  
وتوكيله وبراؤه عن ضمانه  
وتعيرى في هذه والتي قبلها  
بما ذكر أعظم مما عبر به  
(ويحصل رجوع) عن  
الرهن (قبل قبضه بتصرف  
بزيل ملكا كهيبة مقبوضة)  
لزوال محل الرهن (وبرهن  
كذلك) أي مقبوضه تتعلق  
حق الغير وتقييدهما  
بالقبض هو ما حرم به الشيطان  
وقضيه ان ذلك بدون قبض  
لا يكون رجوعاً وهو موافق  
لتخرج الربيع لكن نقل  
السبكي وغيره عن النص  
والاصحاب انه رجوع  
وصوبه الاذري وهو الموافق  
لنظائره في الوصية وعلى الاول  
يلحق بينهما بان الوصية  
لم يوجد فيها قبول فلم يعتبر  
في الرجوع عنها القبض  
بخلاف الرهن (وكذا وتدير  
واحبال) لان مقصودها  
العتق

عليه وبه اندفع ما قبل كان الاثر التعبير بالحبل اه ع ش على مر (قوله واحبال) أي منه أو من أصله  
 وخرج بأصله فربما لأنه لا شبهة له في مال أصله يستحقها الاعفاف فوظفه زنا بخلاف عكسه اه من شرح مر  
 وع ش عليه (قوله وهو مناف للرهن) أي مع ضعفه حيث لا يعدم القبض (قوله لا يوطء الخ) معنى كون هذه  
 المذكوران لا يحصل بها الرجوع ان الرهن لا ينفذ من قبلها بل هو باق كفي من المنهاج اه شيخنا (قوله لا يوطء)  
 أي بلا احبال لأنه استخدا م وقوله وتزوج أي لأنه لا تعلق له بمورد الرهن بل رهن المزوج ابتداء جازئ سواء كان  
 المزوج عبدا أو أمة ولا الاجارة وان حل الدين المرهون به قبل انقضائها اه شرح مر (قوله من رهن  
 أو مرتين) أي أو وكيلهما أو وكيل أحدهما اه شرح مر (قوله وجنونه وانما يائه) أي أو حجز عليه  
 بفلس أو سقه اه شرح مر وعبارة حج في أول باب الحجر ومثله يعني النوم الانغماء فيها يظهر في امتناع  
 التصرف في ماله لقرب زواله أيضا أخذ ما يأتى في النكاح أنه لا يزال الولاية نعم للقاضي حفظه كمال الغائب ثم  
 رأيت المتولي والقفال الحقاء بالجنون وبخزم به صاحب الانوار والغزالي قال لا يولي عليه قال غيره وهو الحق اه  
 وهو كما قال المصنف من تصرحهم به في النكاح نعم ان حل الأول على من أنس من افاقته بقول الاطباء لم يعد  
 انتهت وكتب على قوله وبخزم به صاحب الانوار ص اه شوبري (قوله لان مصيره الى المزوج) كما في فتاوى  
 القاضي لنتعلق حق الغير به وضابط ذلك ان كل تصرف يمنع ابتداء الرهن طر يانه يبطل الرهن وكل تصرف  
 لا يمنع ابتداءه لا يفسخه قبل القبض الا الرهن والهبه من غير قبض اه شرح مر اه ع ش (قوله لان  
 مصيره الى المزوج) قد يمنع هذا التعليق لان محل ميرورة العقد الى المزوج ان يكون في العقود التي تلزم بنفسها  
 بعد زوال المانع كالبيع بشرط الخيار فانه اذا انقضى الخيار لم يزم بنفسه والرهن انما يلزم بالا قباض الا ان يقال  
 هو بالنظر للغالب من ان الراهن اذا رهن الغالب عليه ان يقبض العين المرهونة اه ع ش على مر (قوله  
 فيقوم في الموت وورثة الراهن الخ) وحيث لا يتقدم المرتين به على الغرماء لان حقهم يتناول بعين التركة بالموت  
 كذا قال البلقيني ورد بان المرتين تعاقب حقه بالمرهون قبل الموت لجريان العقد اه حل (قوله فيقوم في الموت  
 وورثة الراهن الخ) أي ولو كان الوارث عاما اه سم على حج أقول اطلاق كلامهم يشمل وهو ظاهر حيث رأى  
 المصلحة في الاقباض وقول سم ولو علما أي كظاهر بيت المال اه ع ش على مر (قوله من ينظر في أمر الجنون  
 الخ) عبارة الروض وشرحه بل يعمل ولي الجنون والسفيه بالمصلحة فيختار ماله فعلة فان جن مثلا الراهن وخشى  
 الولي فسخ بيع شرط فيه الرهن ان لم يسلمه وفي امضائه حفظ سلم الرهن فان لم يخش فسخه أو كان الخط فيه أو كان  
 رهن تبرع لم يسلمه الا أن تكون ضرورة أو غبطة وان جن المرتين قبض الولي الرهن فان لم يسلمه الراهن وكان  
 مشروطا في بيع فعل الاصلح من فسخ واجارة اه باختصار وفي هامش الحلبي ما نصه والمغني عليه لا يولي عليه من  
 ينظر في أمره الا بعد مضي ثلاثة أيام من انغمائه وأما قبله فيتنظر زواله اه ولعل مثله في ذلك الآخر من الذي  
 لا إشارة مفهومة اه شيخنا ح ف (قوله وتخير العصير) لكن مادام خرا ولو بعد القبض حكم الرهن باطل  
 نظار جه من المالية فاذا تخلل عادت الرهنية ولو قبل القبض ومن ثم لو تخير ثم تخلل قبضه خلا ولا يصح القبض في  
 حال الحرية فان فعل استأنف القبض بعد التخلل لفساد القبض الاول والمرتين الخيار في بيع شرط فيه الرهن  
 بانقلاب العصير خرا قبل القبض وان تخلل انقضى الخلل عن العصير بخلاف انقلابه بعد القبض لأنه تخير في يده  
 وتخير المبيع قبل قبضه كتخير الرهن بعده في بطلان حكم العقد وعوده اذا عاد خلا لا في عدم ثبوت الخيار  
 أيضا ولو مات المرهون فديع المالك أو غيره جازمه لم يعد رهنه لان ماليته حدثت بالمعاليق ولا نظر لكون الخلل قد  
 يحدث بها فانه نادر ولو أعرض عنه المالك ملكه دايمه وخرج عن الرهن وعلم مما تقر رهنه رهن العصير  
 مطلقا وان كان قابلا للتخير اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ولو أعرض عنه المالك أي قبل الدبغ

وهو مناف للرهن (لا يوطء  
 وتزوج). لعدم منافتهما  
 له (وموت عاقد) من رهن  
 أو مرتين (وجنونه)  
 وانغمائه لان مصيره الى  
 المزوج فلا يرتفع بذلك  
 كالبيع في زمن الخيار  
 فيقوم في الموت وورثة الراهن  
 والمرتين مقامهما في الاقباض  
 والقبض وفي غيره من ينظر  
 في أمر الجنون والمغني عليه  
 (وتخير) لعصير



وقضيته انه لو لم يعرض عنه لا يملكه الاخذ بالدفع ووجه بان اختصاص المالك به باق فاشبه ما لو نصب  
اختصاصا و اراد التصرف فيه فانه يمنع عليه ابقاء حق ذي اليد لكن قضية قوله فدفعه المالك أو غيره لم يعدر هنا  
خلافه الا ان يقال لا يلزم من عدم عود الرهن ملك الدايغ له بل فعله ينزل منزلة فعل الراهن في بطلان الرهن به  
وحصول الملك فيه للراهن لانه اثر اختصاصه (قوله كتحمره بعد قبضه) الكاف للقياس بدليل العطف وكونه  
مفهومه وبالأولى مما هنا لا ينافي انه معيّن عليه (قوله وابقا لريق) ظاهره وان ايس من عوده وينبغي في هذه  
الحالة ان له مطالبة الراهن بالدين حيث حل لانه في هذه الحالة يعد كالنالف اه ع ش على مر (قوله  
الحالاه بالتحمر) بجامع ان كلا منهما انتهى الى حالة تمنع ابتداء الرهن فانه المحلى اه شورى وهذا الجامع  
يقضي ان كلام التحمر والابقا يزيل الرهن كما علم من الضابط الذي ذكره ع ش مع ان الفرض انهما  
لا يزيلانه فالاولى ان الجامع رجاء العود في كل (قوله وابقا لريق) أي لا يجوز له ذلك ولا ينفذ الامسياتى  
بخلافه قبل القبض فيجوز التصرف سواء حصل به الرجوع أم لا اه شيخنا وقوله لا يزيل احم المرتن في  
المصباح زحمت زحمان باب نفع دفعته اه (قوله ولاوطه) أي ليكر أو ثيب ومحل امتناعه اذا كان معسرا  
فان كان موسرا جاز له الوطه اه حل وخرج بالوطه بقية التمتع فلا تحرم عليه كما جزم به الشيخ أبو حامد  
وجماعتهم الراعى في الاستبراء وقال الرويان وغيره بحر من أيا خوف الوطه وقد جمع الشيخ بينهما بحمل  
الثاني على ما لو خاف الوطه والاول على ما لو آمنه وهو ظاهر اه شرح مر (قوله كتر ويح) سواء العبد  
والامة وخرج بالتزويج الرجعة قائم تصح لتقدم حق الزوج اه حل (قوله أو يحل قبل انقضاء مدتها) كذا  
أطلقه الجمهور وقضية كلام التهمة بطلان فيما جاوز المحل فقط تفريقا للصيغة واختاره جميع متأخرون  
كالسبكي والأذرى وقد يفرق بان الاجارة هنا لما وقعت مجاوزة للمحل كانت مخالفة لما اذن له فيه شرعا فبطلت  
من أصلها نظير ما مر فيما لو استعار شيئا لغيره بعشرة فرهقه بأكثر وفي اجارة ناظر الوقف بأز يد بمأثره  
الواقف وكصرف الوكيل في أزيد مما اذن له فيه الموكل اه شرح مر (قوله فان كان الدين يحل بمدة  
الاجارة) أي ولو احتمل ان لا يحل قبلها وبمدها فلو فرض حلول الدين بموت الراهن مع بقاء الاجارة صبر  
لانقضائها وقوله جازت الاجارة أي ان كان المستأجر عدلا أو رضى المرتن بيده اه حل (قوله جازت الاجارة)  
فلو فرض حلول الدين قبل فراغها كان مان الراهن فالاصح انها تبقى بحالها وينتظر انقضاءها لان الشيء  
يغتفر دوا ما يضارب مع الغرماء بدنه في الحال وبعد انقضاءها بقية قضى باقي دينه من الراهن اه شورى وأصله  
في مر (قوله ويجوز التصرف المذكور مع المرتن) أي وان لم يتقدم ايجاب الراهن اذن منه له به بخلاف  
تصرف الوارث مع صاحب دين تعلق به لا بد من سبق ايجاب اذن منه فانه في الحقيقة في فصل التركة آخر الباب  
وفرق فراجع اه شورى (قوله ويجوز التصرف المذكور) من جملة ذلك الرهن وحينئذ يصح مع غيره باذنه  
ويكون فسحا للاول وأما مده فلا يصح الا بعد دفع الاول لكن في شرح البهجة والرهن من المرتن جاز  
ويكون فسحا للرهن وما تقدم من امتناع الرهن منه أي من المرتن يدين آخر صورته ان يرهقه به الموهون  
مع بقاء وهيته بالاول أي بان صرح بذلك ومحل الصحة وكونه رهنا اذا أطلق أو صرح بانفساخ الاول لكن نقل  
عن شيخنا ابن الرمي انه لا بد من التصريح بالفسخ اه حل وعبارة سم قوله ويجوز التصرف المذكور  
مع المرتن لكن لا يجوز الرهن فيه الا بعد دفع الاول بخلاف البيع فانه يجوز مطلقا اه (قوله من هذه  
التصرفات) أي المزيلة للملك أو المنقصة بشرية مثله اه حل (قوله الاعتاق موسر) أي وقت الاعتاق  
أو الايلاد وقوله ونرج بالموسر المعسر أي وقت الاعتاق أو الايلاد ولا يعتبر يساره بعدهما اه من الحلبي  
والاقدام عليه جائز كما صرح به مر في شرحه وانظر هل مثله اقدام الموسر على الوطه لان غايته الاحبال  
واحباله نافذ كاعتاقه يظهر الآن نعم وحينئذ يخصص قوله لا يجوز الوطه خوفا الاحبال الخ في المعسر اه

كتحمره بعد قبضه المفهوم  
بالاولى ولان حكم الرهن  
وان ارتفع بالتحمر عاد  
بانقلاب الجر خلا (واباق)  
لريق الحاقه بالتحمر  
(وليس لراهن مقبض رهن)  
لشراير احم المرتن (و) لا  
(وطه) لخوف الاحبال فيمن  
تجمل وحسما للباب في  
غيرها (و) لا (تصرف يزيل  
ملكه) كوقف لانه يزيل  
الرهن (أو ينقصه كتر ويح)  
وكاجارة والدين حال أو يحل  
قبل انقضاء مدتها لان ذلك  
ينقص القيمة ويقال  
الرغبة فيه فان كان الدين يحل  
بعدم مدة الاجارة أو مع  
فراغها جازت الاجارة  
ويجوز التصرف المذكور  
مع المرتن ومع غيره باذنه  
كسبياتى (ولا ينفذ) بمجة  
شي من هذه التصرفات  
لضرر المرتن به (الاعتاق  
موسر وايلاده) فينفذ ان  
تسببهما بسراية اعتاق  
أحد الشريكين نصيبه الى  
نصيب الآخر

سم وقد يضر في بان الحرية تاجزة في العتق فقوى نظر الشارع اليها ولا كذلك الاحبال فانه من منظور قد لا يحصل ويؤيد ان العتق الناجز هو المنظور اليه انه لو باع العبد بشرط اعتاقه منجز اصح او غير منجز كاعتاقه عند المبيع اه ع ش (قوله لقوة العتق حالا) اه لقوله تشبها ولما ورد على هذه العلة احبال المهر فقتضاها انه ينفذ ايضا دفعه بقوله مع بقاء حق الوثيقة الخ اه (قوله نعم لا ينفذ اعتاقه عن كفارة غيبته) لانه ان وقع بسؤال الغير وكان بعوض كان بيعا والا كان هبة وهو ممنوع منها فان كان الغير هو المرتهن جاز لان ما ذكرنا من معه وينفذ عن كفارته اه حل (قوله الموسر بقيمة المهرهون) هكذا في شرح مر ثم قال بل بحث الباقي اعتبارا بساره بأقل الامرين من قيمة المهرهون ومن قدر الدين وهو كما قال الزركشي التحقيق وكتب عليه ع ش قوله وهو كما قال الزركشي التحقيق ظاهره وان كان الدين مؤجلا وله وجه ظاهر واعتبر حج في المؤجل القيمة مطلقا وفي كلام شيخنا زي ان الباقي تنافض كلامه في موضع قال ان رهن بمؤجل اعتبرت قيمته او بحال اعتبر أقل الامرين وفي آخره قال المعتبر أقل الامرين مطلقا اه والاطلاق هو المعتمد (قوله الموسر بقيمة المهرهون) فاضلا عن كفاية يومه ولياته فيما يظهر ويحتمل خلافاه فلجروا وكتب عليه ويظهر ضبط ساره ايضا هنا بما في سرية العتق اه ايعاب وضبطا اليسار ثم عفا في الفطرة اه شويري وفي قول على الجلال والمراد به من ملك قدر ما يغرمه زيادة على ما يترك للمعاس اه (قوله نهذ فيما يسر بقيمة) هذا يجري في العتق والايلاد فينفذ الايلاد في البعض فيعتق بموت السيد والبعض الاخر يباع في الدين اه شيخنا (قوله وتكون رهنا مكانه بغيبه الخ) عبر هنا بالمضارع وفيما يأتي في قوله غرم قيمته او كانت رهنا مكانه بالماضى اه لان ما يأتي تحقيق في وجوب القيمة عليه بموت الامة وأما هنا فالاحبال بمجرد لا يستلزم كونها رهنا لاجزاء وض ما يقتضي عدم بيع الامة بعد حملها وبيان ما يقتضي فساد العتق فناسب التعبير فيه بالاستقبال لئلا يمتثل لعدم الوقوع اه ع ش وله ان يؤيدها عن الدين وان لم يحصل ان لم يكن للمرتهن غرض في الامتناع وله ان يجعلها رهنا اه حل (قوله وقبل الغرم ينبغي ان يحكم الخ) ولا يضر في كون القيمة قبل الغرم دينما تقدم من امتناع رهن الدين لان الدين انما يمنع رهنه ابتداء وفائدة ذلك تقديم المرتهن بذلك على الغرماء وعلى مؤنة التجهيز لومات الراهن وليس له سوى قدر القيمة اه حل (قوله وقبل الغرم ينبغي ان يحكم بأنهم رهونة الخ) هو ظاهر في المقيس عليه وهو الجاني فان من فوائده انه لا يصح ابراء الراهن منه نظر الحق المرتهن واما الحكم على قيمة العتق في ذمة الراهن بالرهن فلم تظهر له فائدة اذا الحق لم يتعلق بعين من أعيان ماله حتى تكون رهونة ويستوفي منها عذرا لغزو الوفاء ويقدم المرتهن بها عند تراحم الغرماء وقد يقال ان من فوائده انه اذا مات الراهن يقدم المرتهن على غيره من الغرماء بالقيمة أيضا فليراجع اه ع ش على مر (قولا كالارش في ذمة الجاني) أي فيما لو جنى على العبد المهرهون كسبائي في الفصل الا في قوله ولو تلف مهرهون قبله ولو قبل قبضه رهن اذ لا يظهر فرق بين قيمة العتق وقيمة الجاني عليه ولا بد من قصد دفعه عن جهة الغرم فلو دفعه ثم ادعى ان ذلك ايداع صدق بيمينه اه حل (قوله فلا ينفذ منه اعتاق ولا ايلاد) فلو أودعها حيث نذر أبوه فهل نقول يثبت ايلاد الاب لانه ما خزا ولا حتى لو أبرأ المرتهن الولد تيمنا ان ايلاده هو الثابت والذي يتجه وفاتنا أجايبه بعضهم الاول لما تقدم ويكون الايلاد بمثابة خروجها عن ملك الوالد حتى لو فرض السبابة لم تؤثر الا لنقل عن ملكه ويحتمل ان يحكم باستيلاد الاب الا ان ثم اذا حضر رفع المانع يتبين ضمانه ويعود ايلاد الابن فلجروا لكتابته اه شويري (قوله فلا ينفذ منه اعتاق ولا ايلاد) ظاهره وان جردت له الوطء لخوف الزنا وهو ظاهر وفي سم على حج نفوذ الايلاد والظاهر عدم النفوذ لان في النفوذ تفويت الحق المرتهن فليتأمل اه ع ش (قوله فلا ينفذ منه اعتاق ولا ايلاد) هل ولو أسير بعد ذلك ظاهر كلامهم الا في نعم وهو واضح لانه أولى مما لو ملكها بعد بيعها في الدين اه حل (قوله والودح نسيب) أي وان لم ينفذ استيلاد أمه لانها طقت به في ملكه اه حج فقوله من وطء

لقوة العتق حالا أو ما لا مع  
بقاء حق الوثيقة بغرم القيمة  
كما يأتي نعم لا ينفذ اعتاقه عن  
كفارة غيبته والمراد بالموسر  
الموسر بقيمة المهرهون فان  
أسير ببعضها نفذ فيما أسير  
بقيته (ويغرم قيمته وقت  
اعتاقه واحباله) وتكون  
(رهنا) مكانه بغيبه ع ش  
لقيامها مقامه وقبل الغرم  
ينبغي ان يحكم بأنهم رهونة  
كالارش في ذمة الجاني  
ويخرج بالموسر المعسر  
فلا ينفذ منه اعتاق ولا ايلاد  
وذكر الغرم في الايلاد من  
زيادتي (والولد) الحاصل  
من وطء الراهن (حر)  
نسب ولا يغرم قيمته ولا حد  
ولا مهر عليه



الراهن أي ولو معسرا (قوله لكن يغرم ارش البكارة) استدراك على قوله ولا مهر عليه ونبه عليه مع أنه داخل في القيمة لأنه يغرم قيمة بكر لثلاثتهم سقوطه أو يقال هو راجع للمعسر فقط وعليه فائدته ظاهرة لأنه يتوهم من عدم نفوذ ايلاده عدم غرم ارش البكارة فنبه على أنه يغرمها اه شيخنا (قوله ارش البكارة) أي ما نقص من قيمتها بكرا اه عزري (قوله واذا لم ينفذ) أي لكون كل من المعتق والمجمل معسرا الاول وقت الاعناق والثاني وقت الوطء الذي منه الاحبال وظاهر كلامه الا أنه لو أبسر بعد ذلك لا ينفذ الايلاذ الا ان انفك الرهن بغريب اه حل (قوله والا يلاذ فعل لا يمكن رده) بدليل نفوذه من السفية والمجنون دون اعتاقهما اه حل (قوله فان انفك يبيع الخ) و يباع على المعسر منها بقدر الدين وان نقصت بالتشعب بص رعاية لحق الايلاذ بخلاف غيرها من الاعيان المرهونة بل يباع كله دفعا للضرورة عن المال لكن لا يباع شيء من المستولدة الا بعد وضع ولدها اذ هي حامل بحربل وبعد ان تسقيه الالباء بوجود من يستغني بها عنها لا يسافر بها المشتري فذلك ولدها وقياس ما مر في اجازتها ان المرتهن ان يضارب مع الغرماء في مدة الصبر فان استغفر فها الدين أو عدم مشري البعض بيعت كلها بعدما ذكر الحاجة اليه في الاولى والضرورة في الثانية واذا بيع بعضا أو كلها عند وجود مرضعة فلا يبالى بالتفريق بينها وبين الولد لانه حر وليس للراهن ان يبيعها للمرتهن بخلاف البيع لان البيع انما يجوز للضرورة ولا ضرورة الى الهبة ولو مات الراهن قبل بيعها فان ابرأ المرتهن من الدين أو تبرع أجنبي بادائه عتقت وان لم يتفق ذلك فهل نقول هي مورثة أو الامر فيها وقوف أو نقول لاميراث ظاهر افاذا بيعت ثبت الميراث تحتمل آراء أقربها الاخير فلما كتبت بعدم موت المستولد وقبل بيعها فان ابرأ المرتهن أو تبرع أجنبي فكسبها لها وان بيعت تبين ان الكسب للوارث خاصة اه شرح مر (قوله الا ان ملك الامة) أي فانه ينفذ ايلاذها من الاكثانية تبين عتقها بالعاق لانا حكمنا بعتقها ويبنى على ذلك اكسابها ورق أولادها الخاصة من نكاح أو زنا اه ع ش على مر فلو ملك بعضها وهو موسر هل يسرى الايلاذ أو لا قال شيخنا ينبغي ان يسرى اه حل (قوله وهو معسر حال الايلاذ) قيد به لانه لو كان موسرا حينئذ لكانت تعتق بمجرد الايلاذ ويغرم القيمة ولا يتوقف على الولادة وعبرة سم قوله وهو معسر حال الايلاذ كان التقييد بذلك لان الموسر يلزمه قيمتها بمجرد الاحبال من غير توقف على موت بالولادة انتهت (قوله غرم قيمتها) أي اذا كانت متساوية للدين أو أقل والا فلا يغرم الا قدر الدين اه شيخنا ح ف (قوله لانه تسبب في اهلا كلها بالا حبال بغير اعتاق) وموت أمة الغير بالولادة عن وطء شبهة بوجوب قيمتها للعللة المذكورة لان وطء زنا ولو باكره لانها لا تضاف الى وطنه اذا شرع قطع النسب بينه وبين الولد ولا ينافي ذلك ما سيأتي في الغصب ان الغاصب لو أحبل الامة المغصوبة ثم ردها الى مالكها فماتت بالولادة ضمن قيمتها لان صورته أنه حصل مع الزنا استيلاء تام عليها بحيث دخلت في ضمانه ولو وطئ حرة شبهة فماتت بالولادة لم يجب عليه ديته لان الوطء سبب ضعيف وانما أوجبنا الضمان في الامة لان الوطء سبب الاستيلاء عليها والاولى من آثاره وأدمنابه اليد والاستيلاء والحرمة لا تدخل تحت اليد والاستيلاء ولا شيء عليه في موت زوجته أمة كانت أو حرة بالولادة لتولده من مستحق اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ولا شيء عليه في موت زوجته الى قوله بالولادة خرج بهما لو كان الموت به نفس الوطء فعليه قيمتها ان كانت أمة وديته بغيره ان كانت حرة وان سبق منه الوطء مرارا ولم تتألم منه واذا اختلف الواطئ والوارث في ذلك فالصدق الواطئ لان الاصل براءة ذمته وعدم الموت به بل هو الغالب اه (قوله بصيغة فوجدت) أي سواء كان التعليق قبل الرهن بان عاق بصيغة يعلم حاول الدين قبلها واتفق انه لم يبيع ووجدت الصيغة قبل انعكالك الرهن أم كان بعده اه ع ش (قوله فينفذ العتق من الموسر) ولا ينفذ من المعسر وان وجدت ثانيا بعد الفك لا انحلال للتعليق أو لا من غير تأثير اه سم (قوله ويرتب عليه ما مر فيه) أي من غرم قيمته وقت اعتاقه ويصير رهنا اه حل (قوله اذ لا يظال بذلك حق المرتهن) أي لا يحصل به فوات

لكن يغرم ارش البكارة  
ويكون رهنا (واذا لم ينفذ)  
أي الاعتاق والا يلاذ  
(فانفك) الرهن من غريب  
(نفذ الايلاذ) لا الاعتاق  
لان الاعتاق قول يقتضي  
العتق في الحال فاذا رد لعا  
والايلاذ فعل لا يمكن رده  
وانما يمنع حكمه في الحال  
لحق الغير فاذا زال الحق ثبت  
حكمه فان انفك يبيع لم  
ينفذ الايلاذ الا ان ملك الامة  
(فلومات بالولادة) وهو  
معسر حال الايلاذ ثم أبسر  
(غرم قيمتها) وقت الاحبال  
وكانت (رهنا) مكانه لانه  
تسبب في اهلا كلها بالا حبال  
بغير اعتاق (ولو علق) عتق  
المرهون (بصفة فوجدت  
قبل الفك) للرهن (فكا عتاق)  
قيمة فذ العتق من الموسر  
ويرتب عليه ما مر فيه لان  
التعليق مع وجود الصيغة  
كالتميز (والا) بان وجدت  
بعد الفك أو معه وهو من  
زيادتي (نفذ) العتق من  
موسر وغيره اذ لا يظال  
بذلك حق المرتهن (وله)  
أي لاسراهن (انتفاع)  
بالمهر

(لا ينقصه كركوب وسكنى)

لغير البخارى الظاهر ركوب

ينقصه اذا كان مرهونا

(للبناء وغرس) لانهما

ينقصان قيمة الارض نعم

لو كان الدين مؤجلا وقال

انا اقلع عند الاجل فله ذلك

وحكم البناء والغرس مع

ما قبلهما وان علم بماسر

اعيد ليبنى عليه ما يأتى (فان

فعل) ذلك (لم يقلع قبل حلول)

لاجل (بل) يقلع (بعده ان

لم تف الارض) أى قيمتها

(بالدين وزادت به) أى يقلع

ذلك ولم يأذن الراهن في بيعه

مع الارض ولم يحجر عليه

لتعلق حق المرتهن بالارض

فارغته فان وقت الارض

بالدين أو لم تزد بالقلم أو أذن

الراهن فيه اذ كرا وحجر عليه

لم يقلع بل يباع مع الارض

ويوزع الثمن عليهما

ويحسب النقص على

البناء والغراس (ثم ان

أمكن بلا استرداد) للمرهون

(انتفاع يريده) الراهن منه

كل يـكون عبداً يخط

وأراد منه الخياطة (لم يسترد)

لان اليد للمرتهن كاسيأتى

وقولى يريده من زيادتي

(والا) أى وان لم يمكن

الانتفاع به بلا استرداد

(قيسرد) كان يكون دارا

بصكها أو طلبة تركها أو

عبداً يخدمه ويراد الدابة

والعبد الى المرتهن لئلا

ويشترط استرداده الامة آمن

عشائرها ككونه محرماً لها

أهـ

حق المرتهن لاستيفائه له قبل العتق أو معه اه عـش (قوله لا ينقصه) الا فصح تخفيف القاف قال تعالى ثم لم ينقصوكم شيئا ويجوز تشديدها اه شرح مر (قوله كركوب وسكنى) أى فى البلد لا امتناع الغربية الا باذن أو ضرورة كنهب اه زى اه عـش (قوله كركوب وسكنى) أى باستخدام ولو لامة لكن قال فى الكفاية اذ امنعنا الوطء فليس له استخدامهما احذر امنه ويساعده قول الروى بانى يمنع من الخلوة بها وحينئذ فيستثنى من اطلاق المصنف هذا الواجب بخلافه الا ان يحمل على ما اذا غلب على الظن وقوع الوطء بسببه وكانرا على على أنشى مرهونة يحمل الدين قبل ظهور رجلها أو تلد قبل حلوله بخلاف ما اذا كان يحمل قبل ولادتها وبعد ظهور جها فليس له الانتزاء عليها لامتناع بيعها دون جها لانه غير مرهون اه شرح مر (قوله اذا كان مرهونا) انظروا وجه التقييد به اه شورى وأجيب بأن التقييد به لانه المتوهم (قوله لا بناء الخ) بحث الاذرى استثناء بناء خفيف على وجه الارض بالبن كظلة الناطور لانه يرال عن قرب كالزراع ولا تنقص القيمة به وله زراعة ما يدرك قبل حلول الدين أو معه كبايحه الشيخ ان لم ينقص الزرع الارض قيمة اذ لا ضرر على المرتهن فاذا حل الدين قبل ادراكه لعارض تركه الى الادراك اه شرح مر (قوله لا بناء وغرس) بالرفع أخذته من ضبطه بالقلم اه شورى (قوله لانهم ما ينقصان قيمة الارض) قضية امتناع ذلك وان وقت قيمة الارض مع النقص بقدر الدين ولو اعتبر نقص يؤدي الى تفويت حق المرتهن لم يكن بعيدا اه عـش على مر (قوله فله ذلك) أى ما لم يكن القلع ينقص الارض اه مر وظاهره وان قل النقص بحيث لا يفتوت حقا على المرتهن ولرا اعتبر نقص يؤدي الى تفويت حق على المرتهن لم يبعد اه عـش (قوله وان علم بماسر) أى فى قوله وليس لراهن مقبض رهن ولا ووطء ولا تصرف بـزى ملكا أو ينقصه اه حل وحكم البناء والغراس علم من منطوق قوله السابق أو ينقصه كزوج وحكم الركوب والسكنى علم من مفهوم القول المذكور (قوله ليبنى عليه) أى على حكم البناء والغراس وحده لا عليه مع ما قبله كاهو ظاهر العبارة اذا ما قبله لا تدخل له فى بناء ما يأتى فاسم الاشارة فى قوله فان فعل ذلك راجع للبناء والغراس ويمكن ان يقال ان قوله وله انتفاع لا ينقصه الخ توطئة لقوله الا أنى ثم ان أمكن بلا استرداد الخ فيكون مبنيا على ما هنا فعلى هذا يكون الضمير فى قوله ليبنى عليه أى الحكم المذكور بضميه أى حكم البناء والغراس وحكم غيرهما ويكون قوله ما يأتى موزعا على الحكمين (قوله ان لم تلف الارض بالدين) فى المختار وفى الشئبقى بالكسر وفيما على فعول أى تم وكبر (قوله أو حجر عليه) أى بفلس كفى شرح الروض وقوله بل يباع أى كفى رهن الام دون ولها اه عميرة اه سم (قوله بل يباع مع الارض ويوزع الخ) راجع للاخيرتين وأما الاوليان فتباع الارض فيهما وحدها وقوله ويحسب النقص الخ راجع للثالثة فقط وأما الرابعة فيحسب عليهما اه شيخنا وقرره العزيزى وأصله فى الشورى وهكذا فى شرح مر وعبارته بل يباع مع الارض فى الاخيرتين ويوزع الثمن عليهما ويحسب النقص فى الثالثة على الزرع أو البناء أو الغراس اه وكتب عليه الرشيدى قوله فى الثالثة أى وكذا فى الرابعة كفى كلام الشيخين (قوله ويحسب النقص على البناء والغراس) وصورته ان تقوم الارض خالية عن البناء والغراس ثم تقوم معهما ثانيا مع قطع النظر عن قيمتهما فلو كان قيمة الارض خالية عشر من مثلا ومع البناء والغراس مع قطع النظر عن قيمتهما خمسة عشر ثم يباعا بثلثين مثلا فالتى يخص الارض الثلثان والبناء والغراس الثلث هذا ان حسب على البناء والغراس دون الارض فلو حسب عليهما لكان يخص الارض النصف وهما النصف اه شيخنا (قوله ثم ان أمكن بلا استرداد انتفاع يريده الخ) يظهر انه لو كان له حرف لا يمكنه بيد المرتهن الا أداها جاز له نزعها لاستيفاء أعلاها اه فتح الجوادون ظاهره انه لو أمكنه أعلاها عند المرتهن لا يجب لأداها عنده اه شورى (قوله قيسرد) واذا تلف فى يده من غير تقصير فلا ضمان كما صرح به الروى فى البحر فلو ادعى رده على المرتهن فالصواب انه لا يقبل كالمترهين لا يقبل دعواه الردييية مع ان الراهن اتهمه باختيائه فكيف يمكن ان



يكون الرهن على العكس مع ان المرتهن يجبر على الدفع اليه شرعا اه شرح مر (قوله والا فاسترد) أي وقت الانتفاع وافهم التقييد بوقت الانتفاع ان ما يدوم استيفاء منافع عند الرهن لا يردده مطلقا وان غيره يردده عند فراغه فيرد الخادم والركوب المنتفع من منافعها في الوقت الذي جرت العادة بالراحة فيه لا وقت القبلولة في الصيف لما فيه من المشقة الظاهرة ويرد ما ينتفع به ليلا كالخارس نهارا وفارق هذا المحبوس بالثمن فان يد البائع لا تزال عنه لاستيفاء منفعه بل يكسب في يده للمشتري بأن ملك المشتري غير مستقر بخلاف ملك الرهن اه شرح مر (قوله وله أهل) أي حليلة وهل مثل ذلك محرمه أخذ ما يأتى بعد اه حل وعبرة مر في شرحه أو ثقة عنده نحو حليلة يؤمن معهما من عليها اه فالمراد حيلة بذل لأهل من يمنع الخلوة وان لم يكن زوجة (قوله ويشهد) قال الشيخان شاهدين قال في المطالب أورجلا وامرأتين لانه في المال قال في شرح الروض وقياسه الاكتفاء بواحد مع اليمين اه والمعتمد انه يكفي الاشهاد مرة الا أن يكون بارز العدة فلا اشهاد مطلقا مر ثم قال بعد ذلك ان المرتهن طالب الاشهاد كل مرة الا أن يكون الرهن ظاهر العدة فلا اشهاد عليه ولا مرة اه سم (قوله ويشهد) أي لتسليمه للرهن وقوله ان انتمه أي في انه أخذه للانتفاع اه شرح مر (قوله شاهدين) أي أورجلا وامرأتين كافي المطالب لانه في المال وقياسه الاكتفاء بواحد ليخاف معه وان وثقه لا ظاهر العدة بان كانت ظاهر حاله من غير ان يعرف باطنه اه شرح مر (قوله في كل استرداد) لكن وجوبه في المرة الاولى وجواز في غيرها من المرات ومعنى الوجوب ان له الامتناع من تسليمه حتى يشهد ومعنى الجواز انه ليس له الامتناع من تسليمه بل ان صادف شهودا عند التسليم سلم واشهد والاسلمه فها عليه اه حطبي بالمعنى (قوله ان انتمه) نعم ان كان مشهورا بالخيانة لم يلزمه رده له وان أشهد لانه رجح التحيل في اتلافه بل يرد لعدل فله شيئا مر اه قل على الجلال (قوله وله باذن مرتهن مامعناه) من جهة ذلك الرهن فيجوز وينفذ ويكون فسخا لا لأول ان كان الرهن من غيره فان كان منه فلا بد من الفسخ قبل ذلك على ما تقدم اه حل ومتى تصرف باعتاق أو نحوه وادعى الاذن وأنكره المرتهن صدق المرتهن بيمينه لان الاصل عدم الاذن وبقاء الرهن فان نكل حلف الرهن وكان كالموت تصرف باذنه فان لم يحلف الرهن وكان التصرف بالعق أو الايلا حلف العتيق والمستولادة لانهما يشتركان الحق لانفسهما بخلافه في نكول المفلس أو وارثه حيث لا يحلف الغرماء لانهم يشتركون الحق للمفلس أولا اه شرح مر (قوله وبطل الرهن) أي بالولادة لا بمجرد الاحبال لان الحمل غير محقق وحيث لا يشكل امتناع وطعن من قبل مرة ثانية بغير اذن المرتهن فيقال كيف يتوقف الوطء على الاذن مع بطلان الرهن لان هذا الاشكال لا يأتي الا اذا قلنا بطلان الرهن بمجرد الاحبال تأمل اه حل (قوله وبطل الرهن) أي بذلك وان رد الرهن الاذن على الراجعة كان الاباحة لا يرد بخلاف الوكالة لانها عقد اه فتح الجواد اه شورى (قوله لا يبيع بشرط تعجيل الخ) وأفهم قوله بشرط انه لا بد من لفظ الشرط أي أو ما يؤدي معناه كقوله ان تعجل فلا أثر ليمينته ولا نحو أذنت لك في بيعه لتعجيل أي الا ان نوى به الشرط على الراجعة اه فتح الجواد اه شورى (قوله ووجه وفساد الشرط الخ) وجه التبري ان قضية هذه العلة انه لو عين الثمن صرح والظاهر عدم الفرق ولهذا علة في الابانة بانه كالموت شرط ان يرهن عنده عينا أخرى وهي علة صحيحة فله شيئا في شرحه اه شورى (قوله قبل تصرف رهن) وكذا مع بقاء حقه اه فتح الجواد اه شورى (قوله وبوطء بلا احبال) معطوف على قوله بيمينه أي وله الرجوع بعد تصرفه بوطء بلا احبال ولعل معنى الرجوع ان له ان يمتنع من الاذن في الوطء مرة أخرى لانه يتوقف على الاذن كل مرة ولو كان بعد الحمل فليتأمل

(فصل فيما يترتب على لزوم الرهن) \* أي وما يتبعه من نحو توافقه ما على وضعه عند ثالث ويبيان ان فاسد العقود كصحتها اه ع ش على مر وفي الحقيقة الترجمة لا تنزل الاعلى قوله اذا نزم فاليد للمرتهن غالبا

وله أهل (ويشهد) عليه المرتهن بالاسترداد للانتفاع شاهدين في كل استرداد (ان انتمه) فان وثقه فلا حاجة الى الاشهاد (وله باذن مرتهن مامعناه) من تصرف وانتفاع فيحصل الوطء فان لم يحل فالرهن بحاله وان أحبل أو أعتق أو باع فهدت وبطل الرهن (لا يبيعه بشرط تعجيل مؤجل) من ثمنه وعليه اقتصر الاصل أو غيره (أو) بشرط (رهن ثمنه) وان كان الدين حالا فلا يصح البيع لقساد الاذن بفساد الشرط ووجهوا فساد الشرط في الثانية بحاله الثمن عند الاذن (وله) أي للمرتهن (رجوع) عن الاذن (قبل تصرف رهن) كالموكل الرجوع قبل تصرف الوكيل وله الرجوع أيضا بعد تصرفه بيمينه أو رهن بلا قبض وبوطء بلا احبال (فان تصرف بعده) أي بعد رجوعه ولو جاهلا به (لغا) تصرفه كتصرف وكيل عزله موكله \* (فصل) فيما يترتب على لزوم الرهن

فما عدا هذه المسئلة من مسائل الفصل كله زائد على الترجمة (قوله اذ اذلم الرهن) أي باقباض أو قبضه باذن  
 الراهن اه حل (قوله فالبديل المرتهن) أي البديل الحسية أي كونه في حيزه وحوزته وفي بيته مثلاً وحاصل ما أخرجه  
 بقوله غالباً مسائل خمسة الرقيق المسلم والمصحف والسلاح والامنة والمرهون من حيث هو حالة الاسترداد على  
 التفصيل المذكور في الخمسة فالبديل الحسية عليه فيها الغير المرتهن على التفصيل المذكور ولو كانت اليد على  
 الشرعية أي كونه في سلطنته وفي ولايته بحيث يمنع على الراهن التصرف فيه بما يزيل الملك أو ينقصه بغير إذن  
 المرتهن لم يتحقق للتقييد بغيره إلا بالان البديل الشرعية على المرهون للمرتهن دائماً حتى في الصور الخمسة المذكورة وقوله  
 لأنها الركن الأعظم في التوثيق هذا التعبير يقتضي ان هناك يدين في كل واحدة منهما صلاحية للتوثيق ويد  
 المرتهن أعظم فيهما من الأخرى ولعل المراد بالأخرى بدائل موضع عنده الرهن كما يأتي في قوله ولها ما شرط وضعه  
 عند ثالث أو اثنين وهذه اليد الصالحة للتوثيق وهي ركن فيه كبديل المرتهن لكن بدل المرتهن هي الركن الأعظم في  
 التوثيق وليس المراد بالبديل الأخرى بدل الراهن لأنها تنافي التوثيق فليست ركناً (قوله فالبديل المرتهن) خرج به  
 وارثه فليس على الراهن الرضا ببدله وان ساواه في العدالة اه شوبري (قوله في موضع عنده من له ملكه)  
 مقتضى صنيعة ان كلام من المصحف والمسلم والسلاح يسلم لمن ليس له ملكه ثم ينزع منه ويجعل تحت يده من له ملكه  
 ذلك وفي كلام حج ان من ليس له ملك ذلك لو كل في قبضه من له ملك ذلك وتقدم ان في المصحف يتعين التوكيل  
 دون المسلم والسلاح والظاهر ان المراد بالمصحف ما يحرم على المحدث مسه دون غيره مما يحرم عليه ملكه ويجوز  
 للمحدث مسه ككتب العلم الشرعي المشتملة على شيء من القرآن وكذلك العبد يسلم له ثم ينزع منه وهن المراد من  
 يصلح لملكه أو من يصح ان يملكه ليخرج من أقرب بحرية الرقيق أو وقفه أو وقف المصحف اه حل وتقدم  
 في كتاب البيوع عن شرح حر ان المراد بالمصحف الذي لا يصح ان يملكه الكافر ما فيه قرآن وان قل ولو سوا  
 ان قصده من القرآن ولو كان في ضمن نحو تفسير وعلم وقوله وهل المراد من يصلح الخ لا وجه لهذا التردد بل  
 المراد به من يصلح لملكه جزماً ولو أقرب بحرية الرقيق أو شهد به لانه لا يعتق عليه بوضع يده عليه من غير ملك تأمل  
 (قوله فان كانت صغيرة لا تشتهى) هذا الشق من التردد ليس خارجاً بالقيد المذكور وانما ذكره لضرورة  
 التقسيم وانما الخارج هو الشق الثاني كما لا يخفى وهو قوله والاف عند محرم الخ (قوله فان كانت صغيرة لا تشتهى)  
 لو كان الدين لا يحل حتى تشتهى فيجوز ان يقال بمنع وضعها عنده ابتداءً ويحتمل ان يقال توضع الى حين  
 تشتهى فتؤخذ منه اه طقمي اه شوبري وهذا الثاني هو المعتمد اه شيخنا وفي عرش على حر فلو  
 صار اب الصغيرة تشتهى نقلت وجعلت عند عدل برضاها فان تنازعا وضعها الحاكم عند من يراه ومثله  
 ما لو ماتت حليلته أو محرمة أو سافرت قال حج وشرط خلاف ذلك مفسد وقضيه انه مفسد لا بعد وهو  
 ظاهر لانه شرط خلاف مقتضاه (قوله من امرأة) بيان للثقة ويرد عليه ان من بيانية ولا يستفاد منها انه  
 يشترط في المرأة وما بعدها العدالة لان ما بعد من البيانية مفسر لما قبلها والمعنى عليه ان الثقة هي المرأة وما  
 بعدها سواء كان كل منهما عدلاً أو فاسقاً ويمكن جعل من حلاله الثقة يعني انه يشترط في الثقة كونه امرأة  
 أو مسوياً أو أجنبياً عنده من ذكر فلا يكفي أجنبي عدل ليس عنده من ذكر من الحليلة وما بعدها ثم ما ذكر  
 يقتضي ان حليلة الأجنبي ومحرمة لا يشترط فيها العدالة ووجه بان الحليلة تغار على حليلها والمحرمة يستغنى  
 عنها كتنقيها ولو فاسق (قوله أو امرأتان ثقتان) هلا كتنقيها واحدة لانها مع المرهونة  
 تجوز الخلوة بهما أو ماسمة الخلوة قبل المرهونة فأمر آخر لا تعلق له بالرهن ثم رأيت حر قال يكفي واحدة  
 اه سم وخالف حج قال عرش والأقرب ما قاله حج لان مدة الرهن قد تطول وذلك يؤدي الى اشتغال  
 المرأة الثانية في بعض الأزمنة فتحصل خلوة المرتهن بالامنة اه بحر ورفه (قوله أو ثقة من مريم) لعل المراد بالثقة  
 هنا العفيف عن الزنا اه حل (قوله وان غلبت كالأمة) أي فيما قبل الا وهي ما بعدها او حيث لا يظهر الاستدراك

(اذ اذلم الرهن) (فالبديل)  
 المرهون (للمرتهن) لانها  
 الركن الأعظم في التوثيق  
 وخرج بزيادة (غالباً) مالو  
 رهن رقيقاً مسلماً أو مصحفاً  
 من كافر أو سلاحاً من حربي  
 في موضع عنده من له ملكه وما  
 لو رهن أمة فان كانت صغيرة  
 لا تشتهى أو كان المرتهن  
 محرماً أو ثقتين من امرأة أو  
 مسوياً أو من أجنبي عنده  
 حليلته أو محرمة أو امرأتان  
 ثقتان وضعت عنده والا  
 فعند محرم لها أو ثقة من مريم  
 وان غلبت كالأمة



لكن لا يوضع عند امرأة

أجنبية وتقدم ان اليد  
تزال للانتفاع (ولهما)  
أي الراهن والمرتهن (شرط  
وضعه) أي المرهون (عند  
ثالث أو اثنين) مثل لادن  
كلامهما قد لا يثق  
بالآخر وكما يتولى الواحد  
الحفظ يتولى القبض أيضا  
كما اقتضاه كلام ابن الرقعة  
(ولا ينفرد) في صورة الاثنين  
(أحدهما بحفظه)  
كنظيره في الوكالة والوصية  
فيجعله في حوزة المالكات  
انفرد أحدهما بحفظه  
ضمن نصفه أو سلم أحدهما  
إلى الآخر ضمنا مع النصف  
(الاباذن) من العاقدين  
فيجوز الانفرد وتعبيري  
كالرخصة وأصلها بثالث  
أولى من تعبيرة بعدل فان  
الفاقد كالعديل في ذلك  
لكن بحاله فمن يتصرف  
لنفسه التصرف التام أما  
غيره كولي وكيل وقسيم  
ومأذونه وعامل قراض  
ومكاتب حيث يجوز لهم  
ذلك فلا بد من عدالة من  
يوضع المرهون عنده ذكره  
الأذري (وينقل من هو)  
أي المرهون (بيده) من  
مرتهن أو ثالث وان لم يتغير  
حاله إلى آخر (باتفاقهما)  
عليه (وان تغير حاله) بموته  
أو فسقه أو زيادة فسقه أو  
عجزه عن حفظه أو حدوث  
عداوة بينهما وبين أحدهما

الذكر لانه من صور ما بعد الا كالا يفتى فهو معلوم من التشبيه (قوله لكن لا يوضع عند امرأة أجنبية) أي ولا  
رجل أجنبي كما نقله الأذري عن البيان وانما يوضع عند محرم له أه رشيدى على مر والظاهر ان قوله ولا  
رجل أجنبي يقيد بالذي لم تكن عنده حليلة ولا محرمة ولا امرأتان ثقتان (قوله وتقدم ان البذل تزال الخ) أي  
وارزالة يده لا تنافي الاستيلاء عليه حكاه عزيرى وهذا في المعنى معطوف على قوله ما للورهن رقيقا الخ فهو من  
جمله ما خرج بالغالب وأيضا غرضه منه الاعتذار عن تركه في المتن مع ذكر الأصل له وعبارته اذا لزم الرهن فاليد  
فيه للمرتهن ولا تزال الا للانتفاع كما سبق (قوله ولهما شرط وضعه الخ) هذا اذا تدعى الترجعة لان الشرط في  
العقد لا بعد الزوم أه (قوله ولهما شرط وضعه) أي دائما وفي وقت دون وقت كأن يشترط كونه عند ثالث  
يوما وعند المرتهن يوما وعند الراهن يوما أه برماوى (قوله عند ثالث) أي أو عند الراهن لكن بعد ان يقبضه  
المرتهن أه شرح مر (قوله وكما يتولى الواحد الحفظ الخ) الظاهر ان المعنى وكما يجوز ان يتولى الواحد  
الحفظ يجوز ان يتولى القبض أيضا والافليس بالازم ان يتولى القبض بل يجوز ان يتولاه المرتهن ويتولى  
الثالث الحفظ وهذه الصورة هي الظاهرة من قول المتن ولهما شرط وضعه عند ثالث الخ أه (قوله ولا ينفرد  
أحدهما الخ) هذا عند الاطلاق وأما اذا نص على اجتماعهما على حفظه أو على انفرد أحدهما به فيمتنع  
شرطه أه من شرح مر (قوله فيجعله في حوزة المالكات) مقتضاه انه لا يقسم كسبائى في الوصية ان الأكثرين  
فيما اذا اختلفا في الحفظ ولم يكونا مستقلين الله يقسم وهو الاصح أه شرح الروض أقول يمكن الفرق بأن  
تصرف الوصى أتم من تصرف الثالث فان التصرف هناك مقصور على الحفظ أه شورى (قوله ضمن  
نصفه) ينبغي أن يكون المراد ضمان الاستمرار بان يكون الآخر طريقا في ضمان ذلك النصف اذا تمكن  
من حفظه ومنع الآخر من أخذه فترك لانه وديع يجب عليه الحفظ مع التمكن وفاقا في ذلك لشيخنا طيب  
ثم عرضته على مر فتوقف أه سم (قوله ضمنا مع النصف) أي ضمن كل منهما جميع النصف لان  
أحدهما متعبد بالتسليم والآخر بالتسليم وقرار الضمان على من تلف تحت يده هكذا انفرد مع طيب بعد  
المباحثة ثم وافق عليه مر أه سم ومحصل الكلام ان المضمون نصفه فقط وأنه بطالب به كل منهما وان  
قرار ضمانه على من تلف تحت يده وأما النصف الآخر فهو باق على كونه أمانة عنده من حصل عنده التلف فلا  
يضمنه هولاءه أمانة عنده ولا الآخر لانه لم يسلمه ولا هو مأذون في حفظه ولا خالف فيه أه شيخنا  
يتصرف لنفسه) أي في رهن ومرتهن يتصرف لنفسه الخ وقوله كولى الخ هذه الامثلة ما عدا المكاتب محترز  
قوله يتصرف لنفسه فان الولي وما بعده لا تصرفون لانفسهم وقوله ومكاتب محترز قوله التصرف التام  
وقوله حيث يجوز لهم أي المذكورين ذلك أي الرهن والارتهان أي اذا كان لضرورة أو غبطة ظاهرة قالوا  
لا يجوز له رهن مال موليه ولا الارتهان عليه الا لضرورة أو غبطة ظاهرة وكذا يقال فيما بعده أه شيخنا  
عشماوى (قوله وان تغير حاله الخ) لو اختلف في تغير حاله صدق الثاني بالاعين قال الأذري وينبغي ان يحلف  
على نفي العلم أه حل (قوله بموته) من ثم تعلم انه لو مات المرتهن وورثته عدول كان للراهن نقله من أيديهم  
أه أقول صرحوا بذلك وعبارة العباب كالروض وغيره ولو كانت اليد للمرتهن فتغير حاله أو مات قلل الراهن  
طلب النقل أه سم (قوله أو فسقه) ظاهر كلامهم ان العدل لا ينزل عن الحفظ بالفسق قال ابن الرقعة  
وهو صحيح الآن يكون الحاكم هو الذي وضعه عنده لانه نائبه فينزل بالفسق أه سم (قوله وتشاحقيه)  
فان تشاحقيه عند عدم تغير حاله ينبغي أن لا يلتفت اليهما بل يبقى في يده ولو فاسقا قبل فيه نصريح بان الثالث  
لا ينزل عن الحفظ بالفسق وهو واضح ان كان نائبه ما لم يكن أحدهما رهن عن غيره أه حل (قوله  
وضعه الحاكم عند عدل) أي وان لم يكن مشروطا في بيع خلافا لما في شرح الروض حوزة حيث ينزل  
بالفسق لانه نائب الحاكم أه حل (قوله أهم وأولى) فيه الشرح على العموم بقوله من مرتهن أو ثالث فن

(وتشاحا) فيه (وضعهما) كما عند عدل) براء قطعا للزاع وتعبيري بما ذكر أعظم وأولى

هو يده يشمل الموردين وقوله وان لم يتغير حاله وهذا ان العمومان في مقابلة قوله ولومات العدل الخ لانه قاصر على ما اذا تغير وعلى كون المرهون بيده وبيان وجه الاول به ان قوله ولومات العدل الخ يقتضي انه لا ينقل عند الاتفاق الا اذا تغير العدل مع انه عند اتفاقهما ينقل مطلقا سواء تغير أو لم يتغير وبعبارة أخرى قوله وتغيري بذلك أعم أي لشموله للمرتين أي لما اذا كان المرهون تحت يد المرتين فان وارثه يقوم مقامه اذ مات وينقله الوارث والراهن ويضعه عنه عند آخر باتفاقهما ووجه الاول به ان عبارة الاصل تقتضي انه لا يجوز ان يجعله حيث يتفق الا ان مات أو تغير حاله بالسوق وليس كذلك اذ مثله العجز عن الحفظ أو حدوث عداوة بينه وبين أحدهما اه تقر برشخنا عشاوى (قوله ويبيعه الراهن باذن مرتين) ولا يترجم من يده فلو حل الدين فقال الراهن رده لا يبيعه لم يجب بل يباع في يده ثم بعد وفائه يسلمه للمشتري برضا الراهن أي ان كان له أي الراهن حق الحبس كما هو واضح أو للراهن برضا المشتري ما لم يكن له حق الحبس واللام يحتمل الى رضاه كما هو ظاهر ولا يسلم المشتري الثمن لاحدهما الا باذن الآخر فان تنازعا فالحاكم اه شرح مر وقوله ما لم يكن له أي للراهن وهذا قيد في قوله برضا المشتري وقوله والا أي بان كان له حق الحبس لم يحتمل الى رضاه أي رضا المشتري اه (قوله باذن مرتين) فان عجز عن استئذانه واستئذان الحاكم صح بيعه اه حل (قوله للحاجة) انما يقدمها توطئة للتفصيل الآتي والا فللراهن بيعه بالاذن مطلقا كما مر في قوله وله باذن مرتين ما منعناه (قوله أي عندها) أشار به الى ان اللام بمعنى الوقت لا للتعليل لصدقها بسبق الحاجة ومقارنتها وتأخرها اه عش (قوله بان حل الدين ولم يوف) أي من غيره وفيه يعلم انه لا يجب على الراهن أن يوفى من غير المرهون وان لزم عليه تأخير كثير ووجه بانه ليس من الملائق ان يستمر الراهن محجورا عليه في العين المرهونة مع مطالبته بوفاء الدين من مال آخر حالة الحجر اه حل وطريق المرتين في طلب التوفية من غير المرهون ان يفسخ الرهن لجوازه من جهته وبطلب الراهن بالتوفية اه عميرة اه عش على مر والمرتين طلب بيع المرهون وطالب وفاء دينه فلا يتعين طالب البيع وفهم من طلب أحد الأمرين ان للراهن ان يختار البيع والتوفية من ثمن المرهون وان قدر على التوفية من غيره ولا تظلم لهذا التأخير وان كان حق المرتين واجبافورا لان تعليقه بعين الرهن رضا منه باستيفائه منه وطريقه البيع اه شرح مر (قوله بان حل الدين) أي أو أشرف الرهن على الفساد كما هو ظاهر اه شوبري (قوله بحبس وغيره) متعلق بالزمن اه (قوله فان أصر أحدهما الخ) هذا ظاهر عند اصرار الراهن فان أصر المرتين فلا مانع من اذن الحاكم للراهن في البيع وصرح به غير ما واحداه شوبري والاصرار ليس قيدا بل يكفي مجرد الامتناع اه حل (قوله باعه الحاكم عليه) أي باع ما يرى بيعه من المرهون أي حيث لا غرض في الامتناع كما يدل عليه كلام القنينة وههنا باعه الراهن اذا أصر المرتين على الامتناع وأقضى السبكي بان الحاكم يبيع ما يرى بيعه من المرهون وغيره عند غيبة المدين الى مسافة العدوى أو امتناعه فقول الشارح من غننه ليس بقيد بل مثله غن غيره اذ باعه أي الغير ومثل اصرار الراهن على الامتناع ما لو كان غائبا وليس له ما يوفى منه غير المرهون أو كان يبيعه أصل فيبيعه الحاكم بعد ثبوت الدين وملك الراهن له وكان يعمل ولا يتم ووفق من غننه والمعتمد الاكتفاء باليسد كافي المقلد اه حل وقوله باليد أي يد المرتين فيمكن اقراره بانه ملك للراهن اه عش على مر (قوله باعه الحاكم) عبارة العباب فان لم يبيعه أي الراهن باعه القاضي بعد ثبوت الدين والرهن وملك الراهن كالممتنع بل رهن من البيع لدينه وكما لو أثبت المرتين أو وارثه ذلك في غيبة الراهن ثم لوحضروا أنكر البعث عنه صدق القاضي ولا يدعي ذلك أي عدم البعث على المرتين اذ لا يجب عليه ولولم يجد بينة أو قاضيا بالغيبة كالحدود قد ظفر بغير جنس حقه فيبيعه ويبع الراهن العاجز عن المرتين والقاضي كبيع المرتين حينئذ اه وقوله وكما لو أثبت الى قوله في غيبة الراهن أطلق الغيبة كالروض وعبارة تجر يده واذا غلب الراهن مسافة القصر أثبت المرتين الحال عند القاضي لبيعه أو دونها لم يبيعه الا باذنه وكذا

من قوله ولومات العدل أو فسق وجهه حيث يتفق ان وان تشاؤوا وضعه الحاكم عند عدل (ويبيعه الراهن) ولو بنائبه (باذن مرتين) ولو بنائبه (للحاجة) أي عندها بان حل الدين ولم يوف وانما احتج الى اذن المرتين لان له فيه حقا (ويقدم) أي المرتين (بنه) على سائر الغرماء لان حقه متعلق به وبالفقه وحققهم متعلق بالذمة فقط (فان أبي) المرتين (الاذن قال له الحاكم انذن) في بيعه (أو أبرئ) دفعا لضرر الراهن (أو) أبي (الراهن يبيعه الزمه الحاكم به) أي يبيعه (أو يوفاء) بحبس وغيره (فان أصر) أحدهما على الالباء (باعه الحاكم) عليه وقضى الدين من غننه (ولمرتني)



لومات لا يبيعه القاضي الا بعد ثبوت الحق وغيبة الوارث مسافة القصر اه فلجبر وقد يقال ان هذا قضاء متعلق بغائب فتكفي مسافة العدوى ثم ذكرت ذلك للافضل مر فقال ينبغي أن يكون اعتبار مسافة القصر مبنيا على وجه ضيق انه يعتبر في قضاء الغائب مسافة القصر اه سم (قوله باعه الحاكم عليه) أي قهرا عليه وقد أفنى السبكي بان الحاكم يبيع ما يرى يبيعه من المرهون وغيره عند غيبة المدين أو امتناعه لان له ولاية على الغائب فيه عمل ما يراه مصلحة فان كان الغائب نقدا حاضرا من جنس الدين وطلبه المرتهن وفاء منه وأخذ المرهون فان لم يكن له نقد حاضر وكان يبيع المرهون أو روج وطلبه المرتهن بأعه دون غيره اه شرح مر (قوله يبيعه باذن راهن وحضرته) محله اذا قال الراهن يبيعه لي أو أطلق فان قال المرتهن يبيعه لي يصح للثمة اه ج (قوله نعم ان كان الدين مؤجلا) قال الزركشي أي أو كان عن المرهون لاني بالدين والاستيفاء من غيره معذرا ومتعسر بفلس أو غيره لان الظاهر انه يحصر على أو في الاثمان تحصيل لادينه ما أمكنه فتضعف التهمة أو تنقضي اه شرح مر (قوله صح البيع) كتب عليه مر معتمد وكتب أيضا قوله صح قال شيخنا المعتمد البطان وان قدر الثمن كذا نقول عنه وفي الشارح الصحة كافي الشرح كج اه شورى (قوله ان شرطاه) أي في عقد الرهن اه شرح مر (قوله لان اذنه في البيع قبل القبض) هذا الطرف أي قوله قبل القبض طرف لاذنه لان اذنه المكان قبل القبض أي الذي تضمنه الشرط الواقع في صاب العقد لا يصح والمراد بالقبض قبض الثالث له ومقتضى هذا التعليل انه لو أذن بعد قبض الثالث في البيع وقبل وقت البيع انه يكتفي به - ذا الاذن لانه واقع بعد القبض وليس كذلك بل لابد من استئذانه عند البيع للعلة المذكورة وهي انه ربحا أمهل أو أبرأ اه حلبي بنوع تصرف ثم رأيت محضه في شرح مر (قوله لا المرتهن) لكن يبطل بعزله اذنه اه شورى (قوله من نقد بلده) أي البيع كالوكيل ومنه يؤخذ عدم صحة شرط الخبار لغير موكله ولا يسلم البيع قبل قبض الثمن والاضمن اه حل (قوله فان أدخل بشئ منها) أي من هذه الامور الثلاثة لم يصح البيع وظاهره وان كان نقد غير البلد أنفع اه حل (قوله لكن لا يضر النقص الخ) أي ما لم يكن ثم من يدفع عن المثل والا فلا يبيع الا منه اه حل (قوله لانهم يتسامحون فيه الخ) فيه تعليل الشيء بنفسه لان التغايب التسامح وأجيب باننا لا نسلم ان معناه التسامح وانما معناه يتلى بالغيب فيه كثير وتفسيره بما تقدم تفسيره بالالزام اه سم بالمعنى وعبرة ع ش على مر مما يتغابن به الناس أي يتلون بالغيب فيه كثير او ذلك انما يكون في الشيء اليسير اه ع ش (قوله وفي معنى الثالث الراهن) أي فلا يجوز له البيع بدون عن المثل الا اذا كان الثمن الذي يبيع به يفي بالدين فيصح وان كان ما يباع به دون قيمته بكثير لانه حقه ولا ضرر على المرتهن فيه وقوله ولورأى الحاكم الخ مثله الراهن في ذلك حيث رهن على دين ليس من نقد البلد ورأى يبيعه بذلك ليدفعه للمرتهن وفي مر ما يصرح بذلك اه ع ش (قوله من غير نقد البلد جاز) معتمده ولا كان للراهن ذلك سم أقول القياس ان له ذلك بالطريق الاولى نعم لو أراد يبيعه بغير جنس الدين وتحصيل الدين منه فينبغي امتناعه الا باذن المرتهن لانه ربحا أدى ذلك الى تأخير التوفية فيضر بالمرتهن اه ع ش (قوله فان زاد راغب قبل لزومه) أي بان ارتكب المحذور اه حل أي لان الزيادة في هذه الحالة من قبيل الشراء على الشراء وهو حرام كما تقدم (قوله فان زاد راغب الخ) قال في العباب موقوف به قال في الابعاب أي وسلم ماله من الشبهة ان سلم المبيع منها فم يظهر بل لو كان المبيع أقل شبهة من ماله احتمل ان لا يلتفت الى زيادته أيضا واحتمل الفرق بين هذه وما قبلها والزيادة ما لا يتغابن به اه ج اه شورى (قوله واستقرت الزيادة) لعل المراد باستقرار الزيادة عدم رجوع الطالب بها عنها اه شورى والظاهر ان هذا التفسير لا يصح لان الشارح جعل استقرار الزيادة شرطا في قول المتن فليبيعه والا لنفسخ ومقتضاه انه لو لم يستقر بان ربح الراغب عنها ان البيع لا يفسخ بل يتبين استقراره والشارح قد صرح بخلاف هذا حيث قال ولورجح الراغب الخ وانظر هل يصح تفسير الاستقرار بما تقدم في كتاب البيع في قوله ونسوم

(والا) أى وان لم يبيعه بعد  
 تمكنه من بيعه (انفسخ)  
 وهذا من زيادته ولو رجع  
 الراغب عن الزيادة بعد  
 التمكن من بيعه اشترط بيع  
 جديد وقول فليبيعه أولى من  
 قوله فليفسخ وليبيعه لانه قد  
 يفسخ فيرجع الراغب فان  
 زيد بعد الزوم فلا أثر لزيادة  
 (والثمن عنده من ضمان  
 الراهن) حتى يقبضه المرتهن  
 لانه ملكه والثالث أمينه  
 فماتلف في يده يكون من  
 ضمان المالك فان ادعى  
 الثالث تلفه صدق بيمينه أو  
 تسليمه الى المرتهن فأنكر  
 صدق بيمينه فاذا حلف أخذ  
 حقه من الراهن ورجع  
 الراهن على الثالث وان كان  
 أذنه في التسليم (فان  
 تلف الثمن في يده ثم استحق  
 المرهون رجع المشتري  
 عليه أو على الراهن والقرار  
 عليه) فيرجع الثالث الغرم  
 عليه فان كان الآذنه  
 في البيع الحاكم للوجوبية  
 الراهن أو موته رجع  
 المشتري في مال الراهن ولا  
 يكون الثالث طرفا في  
 الضمان لانه نائب الحاكم  
 وهو لا يضمن ولو تلف الثمن  
 في يده بتفريط فقتضى  
 تصوير الامام قصر الضمان  
 عليه قال السبكي وهو الاقرب  
 وان اقتضى اطلاق غيره  
 بخلافه وفي معنى الثالث فيما

ذكر المرتهن

على سوم بعد تقرر عن وهو ان المراد بالتقرر انتهاء الرغبات بحيث لا يطاق به في الاسواق للزيادة اه  
 ثم رأيت في  
 ع ش على مر قوله واستقرت الزيادة أى بان جزم الراغب فيها بما هو هذا غير ما ذكره الشوبري (قوله  
 واستقرت الزيادة) وكانت مما لا يتغابن مثلها وكانت في زمن خيار المجلس أو الشرط للبائع أولهما اه  
 حل (قوله والا انفسخ) ولم يعلم بالزيادة حتى انقضى الخيار قال السبكي لم أرفقه نقلا والاقرب تبين الانفساخ وارتضاء  
 طب قال لان العبرة في العقد بنفس الامر اه سم (قوله اشترط بيع جديد) أى من غير افتقار الى اذن  
 جديد ان كان الخيار لهما أو للبائع لعدم انتقال الملك اه شرح الروض اه شوبري (قوله لانه قد يفسخ)  
 أى يشتغل بالفسخ فيرجع الخ بخلاف ما اذا اشتغل بالبيع من ابتداء الامر (قوله فان زيد بعد الزوم) أى  
 أو كان الخيار للمشتري فقط حل والظاهر ان هذا الاحتجاج اليه لان المراد بالزوم في المتن الزوم من طرف  
 البائع الذى هو الثالث سواء لزم من طرف المشتري أولا وكان المحشى فهم ان المراد بالزوم الزوم من الطرفين  
 فاحتاج الى زيادة هذه الصورة (قوله فلا أثر لزيادة) لكن يسن للبائع ان يستعمل المشتري لبيعه من الراغب  
 بالزيادة اه شرح مر (قوله والثمن عنده الخ) مثله من أرسله المدين بدينه ليس له للدائن فقال الدائن ان ركه  
 عندك وهو من ضمانى وفي قبضى فتلف عند الرسول فهو من ضمان المرسل اه مر \* (فرع) \* يصدق  
 أمينهما أى الراهن والمرتهن في تلف المرهون أو رده على الراهن اه عب اه سم (قوله فان ادعى الثالث  
 تلفه) أى ولم يبين سببا فان بين سببه فلي ماسيا فى الوديعه اه حل (قوله ورجع الراهن على الثالث)  
 وحينئذ فهل لهذا الثالث ان يرجع ان كان صادقا في نفس الامر على المرتهن فاذا طفر بشئ من ماله أخذه  
 كائنا فربحه لانه تسبب في غرمه أو على الراهن لانه الذى غرمه أو يفرق بين ان يصدق في الدفع الى المرتهن  
 فيرجع عليه أولا يصدق فيرجع على المرتهن ولعل هذا أوجه فلي تأمل اه شوبري (قوله وان كان اذنه  
 في التسليم) أى لتقصيره بعدم الاشهاد مع عدم عود ثمره على الراهن نعم ان قال له ولم تشهد فلار جوع له عليه اه  
 شيخنا ح (قوله فان تلف في يده) أى من غير تفريط منه أخذ ماسيا فى اه حل (قوله رجع المشتري عليه)  
 أى لانه وكيل الراهن أو على الراهن لانه أقام الثالث مقامه والافه ولم يقع منه عقد ولا بدله على الثمن اه حل  
 ولان قرار الضمان عليه (قوله أو على الراهن) وجه ذلك انه بالتوكيل ألجأ المشتري شرعا الى تسليم الثمن  
 للعدل هذا غاية ما قبل فيه والا فالمطالبة له مشككة لانه لا بد له ولا عقد ولا يضمن بالتفريط اه برماوى اه سم  
 (قوله فان كان الآذنه في البيع الحاكم الخ) هذا تقييد لقول المتن عليه أو على الراهن أى يحل هذا ان كان  
 الثالث وكسلا عن الراهن فان كان مأذون الحاكم فيرجع المشتري في مال الراهن ولا يطالب الثالث (قوله  
 وهو لا يضمن) أى الحاكم فكذا نائبه (قوله ولو تلف الثمن في يده بتفريطه) أى قبل تسليمه للمرتهن والابان  
 تسلمه المرتهن ثم أعاده الثالث صار طرفا في الضمان فيرجع المشتري عليه أيضا اه شوبري وشرح مر  
 (قوله فقتضى تصوير الامام) أى تصويره بالتلف السابق بقوله من غير تفريط منه (قوله قصر الضمان عليه)  
 لعل المراد ان قرار الضمان عليه مع كون الراهن طرفا في الضمان أيضا اه ع ش على مر وقوله وان  
 اقتضى اطلاق غيره بخلافه أى أطلقوا ان المشتري يردد الطالب بين الراهن والثالث اذا تلف تحت يده والقرار  
 على الراهن ولم يفصلوا بين كون الثالث متعديا في التلف أولا اه شيخنا ح (قوله قصر الضمان عليه) أى  
 يقول بان قرار الضمان على الراهن مع كون التلف بتفريط الثالث تأمل (قوله قصر الضمان عليه) أى  
 لان سبب تضمين الموكل انه أقام الوكيل مقامه وجعل يده كيده فاذا فرط الوكيل فقد استعمل بالعدوان فليست متقل  
 بالضمان اه شرح مر وعبارة حل قوله قصر الضمان عليه أى لان سبب تضمين الراهن كإعمال كونه  
 أقام الثالث مقامه وجعل يده كيده فاذا فرط فقد استعمل بالعدوان فليست متقل بالضمان انتهت (قوله فيما  
 ذكر) أى من قوله والثمن عنده من ضمان الراهن الى هنا وقوله المرتهن أى فيما اذا باع المرهون باذن

الراهن



(وعليه) أى الرهن المالك  
(مؤنة مرهون) كنفقة رقيق  
وكسوته وعلف دابة واحدة  
سقى أشجار وحذا ذنمار  
وتجفيفها ورد آبق ومكان  
حفظ فيجبر عليها الحق المرتهن  
(ولا يمنع) الرهن (من)  
مصلحته) أى المرهون  
(كفصد وحجم) ومعالجة  
بادوية عند الحاجة اليها  
حفظ المالك ولا يجبر عليها  
(وهو أمانة بيد المرتهن) لخبر  
الرهن من رهنه أى من  
ضمانه رواه ابن حبان  
والحاكم وقال على شرط  
الشيخين فلا يسقط ببلغه شئ  
من دينه بكون الكفيل  
بجامع التوثيق ولا يضمنه  
المرتهن الا اذا تعدى فيه أو  
امتنع من رده بعد البراءة من  
الدين (وأصل فاسد كل عقد)  
صدر (من رشيد كحجيحه) في  
ضمان وعدمه لانه ان  
اقتضى صححه الضمان  
ففسده أولى أو عدمه  
ففسده كذلك لان واضع  
البدل أثبت باذن المالك ولم  
يلتزم بالعقد ضمانا فالمقبوض  
بفساد يبيع أو اعارة مضمون  
وبفساد رهن أو هبة غير  
مضمون

الرهن فيقال ان الثمن عنده من ضمان الرهن الى آخر التفارب مع المتقدمة (قوله وعليه مؤنة مرهون)  
أى التى بها باقوه اه حل أى دون التى بها تنهيه فان غاب أو أعسر راجع المرتهن الحاكم وله الانفاق باذنه  
ليكون رهنه بالنفقة أيضا فان تعذر استئذانه وأشهد بالانفاق ليرجع رجع والا فلا اه يحاجه زى (قوله  
أى الرهن المالك) احترازه عن المستعير فؤنته على المعبر اه عرش (قوله فيجبر عليها الحق المرتهن)  
أى لامن حيث المالك لان للمالك ترك سقى زرع ومعاملة داره ولا لحق الله لا خصاصة بذى الروح وانما يلزم  
المؤجر عمارة الدار لان ضرر المستأجر يندفع بثبوت الخيار له اه زى (قوله ولا يمنع الرهن الخ) لم يقيد  
بالمالك كسابقه ولعله حذفه من الدلالة سابقه كما يرشد اليه قوله حفظ المالكه ويبقى النظر في المستعير  
الرهن هل له ذلك بنفسه لانه من المصالح ومثله الوديع أو لا بد في ذلك من مراجعة الحاكم أو المالك ولعل هذا  
هو الوجه فايراجع اه شورى (قوله عند الحاجة اليها) فلم تكن حاجة تمنع من الفصد دون الحاجة قال  
المواردى والرويانى لخبر روى قطع العروق مسجمة والحاجة خيرة منه اه شرح مر (قوله ولا يجبر عليها)  
قال شيخنا لكن سياتى في النفقات انه يجب على السيد اجرة الطبيب وثمن الادوية وان لم يجب عليه ذلك لنفسه  
اكتفاء بداعية الطبع في حق نفسه بل الرقيق أولى بذلك من القريب فيحمل ما هنا من عدم الوجوب على انه  
لا يجب ذلك من خالص ماله بل في عين المرهون يبيع جزءه لاجلها ان لم يتعذر بيع جزءه منه والاوجب في  
خالص ماله حفظ الحق القن اه شرح مر اه شورى فتخلص من هذا ان نفي الاجبار عليها انما هو من  
حيث حق المرتهن فلا ينافى انه يجبر على الحق الله تعالى (قوله وهو أمانة بيد المرتهن) واستثنى البلقينى من هذه  
القاعدة تبعالها على ثمان مسائل ما لو تحول المقصوب رهننا أو تحول المرهون غصبا أو تحول المرهون عارية  
أو تحول المستعار رهننا أو رهن المقبوض يبيع فاسد أو رهن مقبوض بسوم أو رهن ما بيده باقالة أو فسخ قبل  
قبضه أو خالع على شئ ثم رهنه قبل قبضه من خالعه اه شرح مر (قوله أى من ضمانه) أى لامن ضمان  
المرتهن فالدلالة على المدعى بفهم الحديث اه (قوله فلا يسقط ببلغه شئ من دينه) أى سواء تلف  
بتفريط أو بدونه وان كان عند التفريط يضمن قيمته ومع ضمانه لها دينه باق بحاله وقوله بجامع التوثيق  
الظاهر ان المعنى بجامع فوات التوثيق يعنى مع بقاء الدين بحاله (قوله أو امتنع من رده بعد البراءة من الدين)  
عبارة مر أو امتنع من رده بعد سقوط الدين والمطالبة أما بعد سقوطه وقبل المطالبة فهو باق على أمانته اه (قوله  
وأصل فاسد كل عقد الخ) المراد بالأصل الكثير والغالب اه عرش وقوله في ضمان أى في مطلق الضمان  
وان كان المبيع في البيع الصحيح يضمن بالثمن وفي البيع الفاسد يضمن بالقيمة في المتقوم وبالمثل في المثلى  
اه سم والمراد من هذه القاعدة التسوية في أصل الضمان لافي الضامن فلا يردان الولي لو استأجر لولييه  
فاسد اتكون الاجرة عليه وفي الصحيحة على موليه ولا في القدر فلا يردكون صحيح المبيع مضمونا بالثمن وفاسده  
بالبدل والفرض بمثل المتقوم الصورى وفاسده بالقيمة ونحو القراض والاجارة والمساقاة بالمسمى وفاسدها بالاجرة  
المثل اه حج (قوله لانه ان اقتضى صححه الخ) المقام للتفريق كالا يخفى (قوله ففسده كذلك) أى لا يقتضى  
الضمان بل هو مساو له في عدم الضمان لانه أولى لان تعليله بقوله ان واضع الخ لا يقيد الا بذلك وأما تعليل الاول  
فهو ان الشارع والمالك أذنانى الصحيح وأما الفاسد فلم يأذن فيه الا المالك فكان أولى بالضمان اه شيخنا  
وعبارة عرش على مر قوله ففسده كذلك قال سم على منهج ولم يقل أولى لان الفاسد ليس أولى بعدم الضمان  
بل بالضمان اه ووجه ذلك ان عدم الضمان تخفيف وليس الفاسد أولى به بل حقه ان يكون أولى بالضمان  
لاشتماله على وضع البدل على مال الغير بلا حق فكان أشبه بالغصب انتهت (قوله لان واضع البدل الخ) تعليل  
لقوله ففسده كذلك وهذا جواب عما يقال الصحيح غير المضمون أذن فيه كل من الشارع والمالك وأما الفاسد  
فلم يأذن فيه الشارع فكان يناسبه الضمان انتهى الشارع عنه فأجاب عنه بان وضع البدل كان باذن المالك

وخرج زبادني من رشيد  
مالو صدر من غيره مالا  
يقتضي صحبه الضمان فانه  
مضمون ونهت زبادني  
أصل تبعه الاصحاح على انه  
قد يخرج عن ذلك مسائل  
فن الاول مالو قال قارضك  
على ان الربح كله فهو  
قراض فاسد ولا يستحق  
العامل أجرة ومالو قال  
ساقبتك على ان الثمرة كلها  
لي فهو فاسد ولا يستحق  
العامل أجرة ومالو صدر عقد  
الذمة من غير الامام فهو فاسد  
ولا جزيه فيه على الذي  
ومن الثاني الشركة فانه  
لا يضمن كل من الشريكين  
عمل الآخر مع صحته  
ويضمنه مع فاسدها ومالو  
صدر الرهن أو الاجارة من  
معد كغاصب فتلت العين  
في يد المزمع أو المستأجر  
قاله لك تضمينه وان كان  
القرار على المتعدي مع أنه  
لا ضمان في صحح الرهن  
والاجارة (وشرط كونه) أي  
الرهون (مبيعه عند حمل)  
بكسر الحاء أي وقت الحلول  
(مفسد) للرهن لتأقيته  
ولبيع لتعليقه (وهو) أي  
الرهون بهذا الشرط (قبلة)  
أي قبل الحمل (أمانة) لانه  
مقبوض بحكم الرهن الفاسد  
وبعد مضمون لانه مقبوض  
بحكم الشراء الفاسد فان قال  
رهنك هذا بشرط أني أو علي ان لم أوف عند الحلول فهو مبيع منك اه عش (قوله لانه مقبوض بحكم  
الرهن الفاسد الخ) والقبض للرهن وقع عن الجهتين جميعاً أي قبض الرهن والبيع (قوله فان قال رهنك الخ)

لم يترتب عليه الضمان فالمراد بوضع اليد وضعها في الفاسد وقوله ولم يلتزم بالعقد ضماناً أي بالعقد الفاسد أي  
ليكون صحبه غير مضمون تأمل (قوله وخرج زبادني من رشيد الخ) ضليعه يقتضي ان هذه الزيادة قيد في الشق  
الثاني فقط وهو قوله وعدمه وليس لها محتر في الاول وهذا وان كان خلاف الظاهر من عبارة المتن لكنه متعين  
لان الشق الاول لا يتقيد بالرشيد لانه اذا كان الصحيح الصادر من رشيد مضمناً فاسده الصادر من رشيد مضمون  
أيضا كان الفاسد من غير رشيد أولى بالضمان تأمل وقوله مالا يقتضي صحبه أي عقد فاسد لا يقتضي صحبه  
الضمان وقوله فانه مضمون أي مضمون متعلق وهو المقبوض فيه تأمل (قوله مالو صدر من غيره) كان وهب أو  
رهن وقوله فانه مضمون أي على واضع اليد الرشيد كالمزمن والمتهب (قوله تبعه الاصحاح) أي في قولهم الاصل  
ان فاسد كل عقد الخ اه شرح مر (قوله على أنه قد يخرج عن ذلك مسائل) الاظهر أنهم لم تدخل حتى  
تخرج لان المراد بقوله كصحبه في ضمان وعدمه أي ضمان العين التي لم يتعد فيها وما ذكره غير عين أو عين  
تعدى فيها اه شيخنا وعبارة الشوري أجيب عن خروج هذه المسائل ونحوها عن الاصل بان المراد بالضمان  
ضمان العوض المقبوض كما أشار اليه الشارح كالحل بقوله فالمقبوض بفاسد يبيع الخ فالمراد ان هذه القاعدة  
مفروضة في الاعيان التي لا تعدى فيها فلا يرد عليه ما ذكره اه وقرر شيخنا ح ف فقال أجاب مر وغيره  
عن خروج هذه المسائل بان المراد بالضمان وعدمه في المال الذي وقع عليه العقد وأما في القراض والمساواة فقال  
القراض والثمر والشجر في المساواة غير مضمون وكذا مال الشركة لا ضمان فيه وضمان المرهون والمكسري  
المغصوبين لعارض الغصب لا من حيث الفساد والحجة (قوله فن الاول) أي مما يخرج من الاول وهو قوله فاسد  
كل عقد كصحبه في ضمان أي اذا كان صحبه يقتضي الضمان ففاسده أولى أي وقد يقتضي صحبه الضمان  
وفاسده لا يقتضيه كالمسائل التي ذكرها وقوله ومن الثاني هو قول المصنف أو عدمه اه عش على مر مع  
زيادة (قوله فن الاول مالو قال الخ) ومنه أيضاً مالو عرض العين المكتراة على المكسري فامتنع من قبضها إلى أن  
انقضت المدة حيث تستقر الاجرة ولو كانت الاجارة فاسدة لم تستقر ومالو ساقاه على واد مغروس أو ليفرسه  
ويتعهد مدة فالثمر بينهما وقد ردة لا تتوقع فيها الثمرة فهو فاسد ولا يستحق العامل أجرة اه شرح مر  
(قوله ومن الثاني) أي وهو قوله وعدمه الذي حذفه المصنف اكتفاءً بذكره مقابله كما في قوله تعالى سرايل  
تقبكم الحرأى والبرد اه شوري (قوله فانه لا يضمن كل من الشريكين الخ) لان المسامحة في العمل معتادة  
بين الشركاء فاذا صح عقد الشركة لم يقع بينهما تعصير ولا يعذران مقصرين بخلافهما عند الفساد فانهم الما  
قصر أثماناً ومقتضى ذلك التشديد عليهما فوجب الاجرة في الفاسدة تغليظاً وزجراً عنها اه ايعاب اه  
شوري (قوله ويضمنه مع فاسدها) أي فيضمن كل أجرة مثل عمل الآخر ان اتفاقاً عليه فلو اختلفا وادعى  
أحدهما العمل صدق المنكر لان الاصل عدم العمل ولو اختلفا في قدر الاجرة صدق الغارم حيث ادعى قدره  
لائقاً اه عش على مر (قوله وان كان القرار على المتعدي) أي اذا كان الاخذ منه يجمل تعديه  
والاقرار بالضمان على من هي تحت يده لا على المتعدي اه شوري (قوله وشرط كونه مبيعاً) المقام  
للتفرع فكان المناسب الفاء ففرع على القاعدة الثانية وهي قوله وعدمه قوله وهو قبله امانة وعلى القاعدة  
الاولى المفهوم الذي ذكره الشارح بقوله وبعد مضمون ولذلك قال مر في الدخول عليه مائه ومن فروع  
هذه القاعدة ما ذكره بقوله وشرط كونه مبيعاً الخ ثم قال ومن ذلك أي من فروع هذه القاعدة ما لو رهنه  
أرضاً وأذن له في غرسها بعد شهر فهي قبل الشهر امانة بحكم الرهن وبعد عار به مضمونة بحكم العارية لان  
القبض وقع على الجهتين جميعاً فليزم كونه مستعيراً بعد الشهر اه (قوله وشرط كونه مبيعاً الخ) أي بان قال  
رهنك هذا بشرط أني أو علي ان لم أوف عند الحلول فهو مبيع منك اه عش (قوله لانه مقبوض بحكم  
الرهن الفاسد الخ) والقبض للرهن وقع عن الجهتين جميعاً أي قبض الرهن والبيع (قوله فان قال رهنك الخ)



فوضعه ذابيان حشر زقوله وشرط الخ وعبارة شرح مر ومخرج بقوله لو شرط ما لو قال رهنك الخ (قوله قال السبكي لا الرهن الخ) الا وجه فساد الرهن أيضا لانه مؤقت معنى اذا المعنى رهنك بشرط ان يكون مبيعا عند انتفاء الوفاء اه شوبري وقوله الوجه الخ هذا هو الذي في شرح مر بالحرف (قوله لانه لم بشرط فيه شيئا) لان ان تقول كيف يقال لم بشرط فيه شيئا ومعنى العبارة كما ترى رهنك بشرط ان يكون مبيعا منك عند انتفاء الوفاء لا يقال صورة المسئلة تراخي هذا القول عن صيغة الرهن لانه قول ذاك بدعي الصحة لا يحتاج الى التنبيه عليه ويكون قول السبكي فيما يظهر لا معنى له اه عميرة اه شوبري (قوله ففيه التفصيل الاتي في الوديعة) عبارته هناك متناوشر حاو حالف في تلفها مطلقا أي من غير ذكر سبب أو بسبب خفي كسرقة أو ظاهر كزني عرف دون عمومه فان عرف عمومهم ولم ينهم فلا يخلف وان جهل السبب الظاهر طواب بيينة بوجوده ثم يخلف انهم تلفت به انتهت (قوله والمراد) أي بقوله لانه يصدق بيمينه سم وقوله لغرض نفسه عبارة السبكي المرتين والمستأجر لا يقبل قولهما في الرد لان انتفاعهما بالعين نفسها بخلاف الوكيل والاجير والمعارض فان انتفاعهم بالمقابل ويدهم ثابتة اه عش (قوله والا فالتعدي كالغصب الخ) يخرج من هذا مع كلام المتن قاعدة وهي ان كل واضع يد سواء كان ضامنا أو أمينا يصدق في دعوى التلف بيمينه وأما دعوى الرد فيفصل فيها بين الضامن فلا يصدق بيمينه بل بالبيينة من غير استثناء والأمين فيصدق بيمينه الا المكثري والمرتن فيكفان البيينة على الرد تأمل وهذه القاعدة تؤخذ من كلامه الاتي في الوديعة صريحا اه (قوله يصدق بيمينه في ذلك) أي في دعوى التلف أي لاجل الانتقال من العين الى القيمة والا فهو يضمنه باقصى القيم اه شيخنا (قوله لاني دعوى رد) أي على القاعدة المشهورة وهي كل أمين ادعى الرد على من اتهمته يصدق بيمينه الا المرتن والمستأجر وليس من المستأجر الدلال والصباغ والحياط والطعان لانهم أجراء لا مستأجرون لما في أيديهم فيصدقون في دعوى الرد بلا بيينة (قاعدة) قال السبكي كل من جعلنا القول قوله في الرد كانت مؤنة الرد للعين على المالك اه عش على مر من قوله وليس من المستأجر الخ أي ومن لم يجعل القول قوله في الرد هو الضامن والمستأجر والمرتن فؤنة الرد على الراد (قوله لانه قبضه لغرض نفسه) هذه العلة تأتي في دعواه التلف والفرق الواضح بينهما ان التلف غالبا لا يتعلق باختياره فلا يتمكن من اقامة البيينة عليه فيعذر بخلاف الردفانه يتعلق باختياره فلا تعذر فيه البيينة اه شيخنا خ ف (قوله لانه ماهر) أي مهر ثيات ان كانت ثيابا ومهر بكر ان كانت بكر او ارش بكاره ان لم يأذنه في الوطء والالم يجب الارش اه شوبري وعبارة عش على مر قوله لانه ماهر قال شيخنا زى ويجب في بكر ماهر بكر ويغفر ارش البكاره مع عدم الاذن لانه وجوده لان سبب وجوبه الاتلاف وانما يقطع أثره بالاذن وهذا هو المعتمد (قوله كان أكرهاها) ولا تدخل تحت يده بذلك فلا تصير مضمونة عليه لو تلفت بعد ذلك بغير الوطء أو الملو تلفت به فيضمن ولو اختلف الواطئ والامة في الاكرام وعدمه هل تصدق الامة أو الواطئ فيه نظر ويحتمل الاول لان الاصل وجوب المهر في وطء أمة الغير والا قرب الثاني لان الاصل عدم الاكرام وعدم لزوم المهر ذمة الواطئ اه عش على مر (قوله أوجهات التحريم) انظر هل يقيد جهلها بالتحريم بما يأتي في المرتن في قوله كان جهل تحريمه وأذن له فيه الرهن الخ فيقال هنا وأذن لها السيد فيمكن المرتن من وطئها أو قرب عهدها بالاسلام أو نشأت بعيدة عن العلماء تأمل اه شيخنا وفي الشوبري ما نصه قوله أوجهات التحريم وظاهر اطلاقهم وجوب مهر الجاهلة وتشبيدهم للواطئ بما يأتي انهم اختلفوا في ذلك ويمكن انهم اختلفوا في التفصيل الاتي وحذوه للعلم به ويمكن الفرق بأن من شأن النساء جهل مثل ذلك مطلقا والذي يجهل الاول اه انجاب اه (قوله غير نسب) انما ذكره بعد قوله رقيق لانه قد يكون رقيقا وهو نسب كان تزوج حر بامة أو وطئ أمة غير مبنية بنسبها زوجة الامة اه عش (قوله بتحريم الوطء) أي ان لم يأذنه الرهن ولا نشأ بعيدا عن العلماء ولا قرب عهده بالاسلام أخذ من قوله والا بان كان وطئا بنسبه الخ اه عش

قال السبكي لا الرهن فيها يظهر لانه لم بشرط فيه شيئا وكلام الروياني يقتضيه (وحلف) أي المرتن من فيصدق (في دعوى تلف) لم يذكر سببه كالمكثري فان ذكر سببه ففيه التفصيل الاتي في الوديعة والمراد انه لا يضمن والا فالتعدي كالغصب يصدق بيمينه في ذلك (لا) في دعوى (رد) الى الرهن لانه قبضه لغرض نفسه كالمستعير (ولو وطئ) المرتن المهرونة بشبهة أو بدونها (لزم مهران عذرت) كأن أكرهاها أو جهلت التحريم كالعجمية لا تعقل (ثم ان كن) ووطؤه (بالشبهة) منه (حد) لانه زان (ولا يقبل دعواه جهلا) بتحريم الوطء (والولد رقيق غير نسب والا) بان كان

(قوله كان جهل تحريمه) وظاهر كلامهم ان المراد جهل تحريم وطء المرهونة بمعنى قال طنت ان الارتهان  
بيع الوطء والا فكذلك عوى جهل تحريم الزنا اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله فكذلك عوى جهل تحريم  
الزنا أى في انه ان قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء قبل والا فلا (قوله وأذن له فيه الراهن) أى  
سواء قرب عهده بالاسلام أولا وسواء نشأ بعيدا عن العلماء أو بينهم وكان مثله بجهل ذلك بأن لم يكن مشتغلا  
بالعلم فان كان مشتغلا به فلا يعذر في دعوى جهل التحريم مع الاذن ولا يغتر بمناقل عن عطاء من اباحة الجوارى  
للوطء لانه مكذوب عليه اه من شرح مر وع ش عليه وبهذا تعلم ما في عبارة حل من ايهامها بخلاف ذلك  
(قوله وأذن له فيه الراهن الخ) هذا الاذن هو الشبهة ومن الشبهة مالو كان المرهون أمه لايه أو أمه وادعى  
جهل تحريم وطئها عليه كما نص عليه الشافعي في الاموال والصحاب في الحدود بخلاف مالو كانت المرهونة أمه زوجته  
وادعى ظن جواز وطئها فانه يحذر لانه لا شبهة له في مال زوجته اه من ع ش على مر بتصرف (قوله عن  
العلماء) أى عن العلماء بهذا الحكم اه ع ش ويظهر ضبط البعد بمسافة القصر اه شوبرى (قوله  
والولد خرنسب) واذا ملك المرتن هذه الامه لم تصر أم ولده لانها علقته به في غير ملكه نعم لو كان أبالراهن  
صارت أم ولده بالايلاذ كما هو معلوم في النكاح فان ادعى بعد وطئها انه كان اشتراها أو انتهبها من الراهن وقبضها  
منه في الثانية أو زوجها باها خلف الراهن بعد انكاره فالولد رقيق له كامه لان الاصل عدم ما ادعاه المرتن فان  
ملكها المرتن في غير صورة التزويج صارت أم ولده والولد حر لا قراره اه شرح مر (قوله وعليه قيمة الولد  
لما لهما) أى وان كان الواطئ ولدا لهما لا ينظر لكونه بتقدير رقبه كان يعتق عليه لكونه ولدا لهما اه  
ع ش على مر وسواء كان المالك راها أو معبرا (قوله قيمة الولد) أى وقت الولادة اه ع ش (قوله  
ولو أتلّف مرهون) أى أتلّفه أجنبي أو الراهن أو المرتن فبذله رهن ولو زائدا على قيمته كان قطع ذكره  
وأشبهه فان فعل به ذلك وهو باق كان مرهونا معه ويكون البديل رهنًا ولو في ذمة الراهن أو المرتن اذا كان  
هو الملتف وفائدة رهنه في ذمة المرتن منع الغرماء من المطالبة بما في ذمته فيقدم به على الغرماء فيما لو مات  
الراهن ولم يخلف الا ذلك القدر بل وعلى مؤن تجهيزه والحالة هذه اه حل وفائدة رهنه في ذمة الراهن  
اذا كان هو الملتف ان المرتن يقدم بقدر قيمة المرهون من مال الراهن اذا أقلس أو مات وتراجت الديون في  
تركته اه (قوله ولو أتلّف مرهون) أى اتلافه ضمنًا خرج مالو تلاف بنفسه أو أتلّف دفعا لصيله فلا بد له بل  
يفوت الرهن حينئذ اه (قوله ولو أتلّف مرهون) أى بعد قبضه وسواء كان الملتف الراهن أو المرتن  
أو أجنبيا اه ع ش ولا ينافيه قوله ولو قبل قبضه لان المراد قبض البذل (قوله ويجعل بعد قبضه الخ) وانما  
يقبضه من كان الاصل بيده قاله الماوردي بناء على انه مرهون في الذمة قاله في شرح الروض وظاهره انه يصح  
قبض غير المالك مع ان ما في الذمة ملك له وما في الذمة لا يملك الا قبض صحيح وقد تردد فيه بعض المتأخرين  
واختار مر صحة قبض غير المالك ممن كان الاصل في يده كما يصح قبض المالك أيضا وأقول كان وجهه انه  
لما كان الاصل في يده وهو مستحق للوضع تحت يده صار نائبًا عن المالك شرعا في القبض فاعتد بقبضه اه سم  
وقوله كما يصح قبض المالك هذا يخالف ما في شرح مر وعبارته بعد قوله المتن والخصم فيه المالك نصه المالك  
لا يقبضه وانما يقبضه من كان الاصل تحت يده قاله الماوردي اه الا ان يقال انه لا يتعين ان يقبضه بل يخبر  
الجاني بين اقباضه للمرتن والراهن ويؤيد هذا الجدل ان الغاصب لو رد العين المغصوبة على من كانت تحت يده  
بحق برئ فقوله لا يقبضه معناه لا يتعين قبضه اه مع زيادة اه ع ش عليه (قوله من المرتن أو الثالث) أى  
أو الراهن ولو قال وجعل بيده من كان الاصل بيده ليشمل الراهن فيما لو توافقت على ان يكون تحت يده لكان  
أولى اه من ع ش (قوله والخصم فيه المالك) المراد مالك التصرف لي تدخل الوصي والقيم واما اذا أريد  
مالك الرقبة فيكون المفهوم فيه تفصيل وهو ان غير المالك ان كان وليا أو وصيا أو قوما فهو أيضا خصم أو مرتن

وطؤه بشبهة منه كأن جهل  
تحريمه وأذن له فيه الراهن  
أو قرب اسلامه أو نشأ بعيدا  
عن العلماء (فلا) أى فلا  
يحدو يقبل دعواه الجهل  
بيمينه والولد خرنسب لاحق  
به للشبهة (وعليه قيمة الولد  
لما لهما) لتفويتها الرق  
عليه وقول ولو وطئ الى  
آخره أعم مما ذكره (ولو  
أتلّف مرهون فبذله) ولو  
قبل قبضه (رهن) مكانه بغير  
تعدد ويجعل بعد قبضه في يد  
من كان الاصل في يده من  
المرتن أو الثالث وتعبيرى  
بما ذكر أولى من قوله ولو  
أتلّف المرهون وقبض بذه  
نصار رهنًا لما عرفت انه  
يكون رهنًا قبل قبضه وان  
كان دينًا كما رجحه في الروضة  
لان الدين انما يمنع رهنه  
ابتداء (والخصم فيه) أى  
في البذل (المالك) راها  
كان



أومعير المرهون لانه المالك للرقبة والمنفعة بخلاف المرتهن وان تعلق حقه بما في الذمة (٢٩٥) وله اذا خاص المالك حضور خصوصته

لتعلق حقه بالبدل وتعبيري  
في الموضعين بالمالك أولى من  
تعبيره بالراهن (فلو وجب  
قصاص) في المرهون المتلف  
(واقص) أى المالك له  
أو عقابا لمال (فات الرهن)  
فما جنى عليه لفوات حقه  
بلا بدل (أو) وجب (مال)  
بعينه عن قصاص بمال  
أو كون الجنابة خطأ أو شبه  
عدم أو عدم وجوب مال لعدم  
المكافأة مثلاً وتعبيري بذلك  
أعم من قوله فان وجب مال  
بعينه أو بجنابة خطأ (لم  
يصح عقوه عنه) لحق  
المرتهن (ولا) يصح (إبراء  
المرتهن الجاني) لانه ليس  
بمالك ولا يسقط بإبراءه حقه  
من الوثيقة (وسرى رهن الى  
زيادة) في المرهون (متصلة)  
كسمن وكبر شجرة اذ لا يمكن  
انفصالها بخلاف المنفصلة  
كثمرة وولد وبض لا تنفك  
ذلك ولانه عقد لازم للملك  
فلا يسرى اليها كالأجرة  
(ودخل في رهن حامل حملها)  
بناء على ان الحمل يعلم فهو رهن  
بخلاف رهن الحائل لا يتبعها  
حملها الحادث فليس برهن  
بناء على ذلك ويتعذر بيعها  
حاملان استثناء الحمل  
متعذر وتوزع الثمن على  
الأم والحمل كذلك لان  
الحمل لا تعرف قيمته قال  
الاسنوي كذا أطلقه

أومعير اقل من يخصم اه شخناح ف أى والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به فاندفع الاعتراض بان  
المالك يخرج الوصي والقيم مع انهما يخصمان اه (قوله وان يخصم فيه المالك) أى فاذا لم يخصم المالك لم  
يخصم المرتهن ومثل الاتلاف ما لو غصب المرهون فان يخصم فيه المالك لا المرتهن ومحل كون المرتهن لا يخصم في  
المغصوب اذا تمكن المالك من الخاصية ام لو باع المالك العيين الرهونة المغصوبة فالمرتهن الخاصية حرماً اه  
شرح مر ووجه عدم تمكنه من الخاصية هنا انه يدعى حقا لغيره وهو المرتهن فلم يقبل منه على ان يبيعه يكذب  
دعواه اه شرح حج (قوله أومعير المرهون) نعم انه مذنر بخاصية الراهن لغيبته أو كان المتلف الراهن  
جاز للمرتهن الخاصية ليتوثق بالبدل وكذا يقال في المستأجر اذا عذرت بخاصية المؤجر لغيبته اه شخناح (قوله  
بخلاف المرتهن وان تعلق حقه الخ) أى فليس له الخاصية من حيث البدل وأما من حيث كونه وثيقة عنده  
فله الخاصية فقوله وله حضور خصوصته معناه انه يخصم من حيث كونه الدين وثيقة عنده وليس المراد انه  
يحضر مجلس الخصومة من غير خاصية لان غير مثله في ذلك اه شخناح زيزى ثم رأيت في عش على مر  
نقلا عن والد مر ان المرتهن الخاصية لحق التوثق بالبدل اه ولم يقيد بخاصية المالك وظاهره ان المرتهن  
يخصم لما ذكر سواء خصم المالك أم لا اه (قوله وتعبيري في الموضعين) هما قوله وعليه قيمة الولد المالكها  
وقوله وان يخصم فيه المالك ووجه الاولية ان كلام الاصل يوهم ان القيمة في الاولى للمستعير وانه الخصم في الثانية  
وليس مراد افهم ما بل القيمة في الاولى للمعير وهو الخصم في الثانية اه عش (قوله فلوجب قصاص الخ) قال في  
الروض ولو أعرض عن القصاص والعفو لم يجبر على أحدهما اه سم (قوله فات الرهن) هذا ان كانت الجنابة في  
النفس فان كانت في طرف أو نحوه فالرهن باق بحاله اه شرح مر (قوله لعدم المكافأة مثلاً) أى وعدم انضباط  
الجنابة كالجنائفة وكسر النظام أو كونه شريكاً في الخطي اه عش (قوله وسرى رهن الى زيادة متصلة) ضابط المتصلة  
هى التي لا يمكن افرادها بالعقد والمنفصلة هى التي يمكن افرادها بالعقد فالجمل من المتصلة اه شخناح (قوله لا تنفك  
ذلك) أى عدم امكان الانفصال اه حل (قوله بناء على ذلك) أى على ان الحمل يعلم أى يعامل معاملة المعلوم  
ووجه البناء على عدم التبعية ان الحمل عندهم بمنزلة الزيادة المتصلة فربما يقال يتبع كالزيادة فقال الشارح  
لا يتبع بناء على ذلك أى ولو بنى على مقابلة لقل بالتبعية لانه كالزيادة المتصلة اه (قوله ويتعذر بيعها حاملاً  
الخ) في شرح شخناح كج ان التعذر مخصوص بما اذا كان الحمل لغير الراهن بان كان موصى به فلا يتأتى  
الاستدراك الا بآى اه حل أى لان الاستدراك مفروض فيما اذا كان الحمل للراهن (قوله لان استثناء  
الحمل) أى في عقد البيع كان يقول بعنك هذه الاحملها متعذراً لانه لا يجوز افرادها بالعقد فلا يستثنى كاعضاء  
الحيوان اه من الشرح في كتاب البيع (قوله لكن نص في الام الخ) استدراك على ما قرره من منع  
بيعها طلقاً اه رشيدى على مر (قوله ولو جنى مرهون على أجنبي) أى غير السيد وعنده المرهون  
عند شخص آخر بقرينة ما يتأتى اه عش على مر (قوله ولو جنى مرهون على أجنبي الخ) هذا ما لم يأمره  
السيد بالجنابة فان أمره السيد بالجنابة وهو بمنزلة الزيادة المتصلة لا ينفك (قوله ولو جنى مرهون على أجنبي الخ) هذا ما لم يأمره  
أمره فالجاني هو السيد ولا يتعلق برقبة العبد قصاص ولا مال ولا يقبل قول السيد أنا أمرته بالجنابة في حق الجاني  
عليه لانه يتضمن قطع حقه عن الرقبة بل يباع العبد فيها وعلى سيده قيمته لتكون رهنه ما كان لا قراره بأمره  
بالجنابة وأمر غير السيد العبد بالجنابة كالسيد فيما ذكر كذا كروه في الجنائيات وصرح به الماوردى هنا اه  
شرح مر (قوله على أجنبي) يمكن ان يراد به ما يشمل المرتهن ويكون المراد بقوله قدم به على المرتهن أى قدم  
بدن الجنابة على دين الرهن ويقال المرتهن فيه جهتان من حيث الجنابة أجنبي ومن حيث الرهن غير أجنبي  
فلانها في العبارة اه شورى مع زيادة (قوله لان حقه متعين في الرقبة) أى بدليل انه لو مات سقط حقه

الرافعي لكن نص في الام على ان الراهن لو سأل ان تباع ويسلم الثمن كما للمرتهن كان له ذلك (ولو جنى مرهون على أجنبي قدم به)  
على المرتهن لان حقه متعين في الرقبة بخلاف حق المرتهن لتعلقه بها بالذمة

ولان حق المجنى عليه مقدم على حق المالك فالولى ان يتقدم على حق المتوثق اه شرح مر (قوله فان اقتص أو بيع له) علم من اقتضاه على القصاص والبيع انه لو سقط حق المجنى عليه بطل أو فداء لم يفت الرهن اه شرح مر (قوله فان اقتص منه أو بيع) احسب ان من غيره فلو كانت الجناية قطع يد فقطعت يده بطل الرهن بالنسبة ليدونه باقية ولو كان الارش قدر بعض قيمته فقطع يده بقدره وبقي باقيه رهنا فان تعذر بيع بعضه أو نقص بالتبعض بيع الكل وبقي القاضل عن الارش رهنا اه مر اه سم (قوله نعم ان وجبت قيمته الخ) صورة هذه انه غصب من عند المرتهن وجنى عمدا عند الغاصب أى بخلاف مال وجنى قبل الغصب فان الغاصب لا يضمه حينئذ كما صرح به في باب الغصب أو كان مغصوبا عنده ثم رهنه عنده وجنى جنائيه عمدا تو جب عليه قصاص بخلاف مال أو وجبت الجنائيه مالا فان الغاصب الذى هو المرتهن يلزمه فداء وهو باق على رهنه اه شوبرى (قوله نعم ان وجبت قيمته الخ) استدراك على مسألة القصاص وأما مسألة وجوب المال فيبقى فيها الرهن بحاله عند المرتهن ويقديه الغاصب للمجنى عليه بأقل الامر من من قيمته وارش الجنائيه كما سبذ كره المتن بقوله ولو جنى مغصوب فتعلق برقبته مال فداء الغاصب بالأقل من قيمته والمال اه شيخنا وهذا التقرير عجيب منه لان الرهن يبقى بحاله في صورتي القصاص والمال الكائن في صورة المغصوب فهو على حد سواء في عدم فوات الرهن فلامعنى للفرقة التي ذكرها تأمل (قوله كأن كان تحت يد غاصب) أى أو مستعير أو مشتر بشرائه فاسد اه مر (قوله فلو عاد المبيع الى ملك الراهن) أى عاد بعد البيع في الجنائيه بسبب آخر غير ما يتعلق بعقد البيع الكائن لاجل الجنائيه كأن عادله بشراء أو ارث أو وصية أو غيرها فان عادله بنفسه أو رد بيع أو اقالة تبين بقاء حق المجنى عليه اه ع ش على مر وقوله تبين بقاء حق المجنى عليه أى متعلقا برقبته الجنائيه وذلك لان الثمن قدر جع الى المشتري فيرجع حق المجنى عليه عليه متعلقا برقبته كما كان قبل البيع والظاهر انه يعود رهنا أيضا وان كان المجنى عليه مقدما به وهذا كله بالنسبة لقوله وان عادله بنفسه الخ وأما بالنسبة لما قبله فلا يعود رهنا ولا يتعلق به حق المجنى عليه لان الثمن لا يؤخذ منه لانه عاد بطريق أخرى لا تتعلق بالبيع الواقع للجنائيه تأمل (قوله لم يكن رهنا) أى فالزائد العائدها كالذي لم يعد وهذا بخلاف ما مر فيما اذا بيعت المستولدة لاعداس السيد وقت الاحبال ثم عادت للملكه فانه يحكم بالاستيلاء من وقت العود ولعل الفرق بينهما ان المستولدة قام بها ما هو سبب الحرية وهو الايلاء المانع من صحة بيعها فلما عادت الى سيدها زالت الضرورة فعومل هو بمقتضى السبب بخلاف العبد الجانى فانه لم يرق به ما وجب تلقه وانما قام به ما وجب تقدم المجنى عليه بحقه وقد عمل بمقتضاه فاستحب اه ع ش على مر (قوله كما لو تلف) محل هذا أخذ من قوله لفوات محله اذ لم يكن مغصوبا ولا فهو مضمون على غاصبه بالقيمة فتؤخذ وتجعل رهنا اه شرح مر (قوله بأقصة مماويه) أى أو بجنائيه لا توجب مالا ولا قصاصا كان مات في دفع صيال اه برماوى أو كان القاتل حريا اه شرح مر (قوله لان وجد سبب مال) معطوف على قوله فان اقتص أو بيع له على النسخة التي فيها الجنائيه على أجنبي وعلى قوله فاقص من قوله أو جنى على سيده فاقص على النسخة التي فيها الجنائيه على غير أجنبي وقوله فلا يفوت الرهن أى بمجرد وجود السبب وانما يفوت بالبيع هذا على نسخة والجنائيه على أجنبي وأما على النسخة التي فيها الجنائيه على غير أجنبي أى على السيد فلا يفوت الرهن أصلا أى لا ابتداء ولا دوا مالا لان السيد لا يثبت له على عبده مال أى لا في رقبته ولا في ذمته الا قيمه اذا جنى على عبده السيد المرهون فانه يباع ويتوثق به مرتهن القليل كما قاله المصنف اه هذا قول المتن لان وجد سبب مال الظاهر في ان المال لم يجب وانما وجد سببه انما يناسب النسخة التي فيها الجنائيه على غير أجنبي ولا يناسب النسخة الاخرى والاقوال لان وجد مال كما لا يخفى (قوله ع ش) لو جنى على من يرثه السيد خطأ ثم مات المجنى عليه فوجهان أحدهما ثبت المال خلافا للامام والصبيد لاني حيث جعل الاستدانة كالابتداء اه وعبارة

(فان اقتص) منه المستحق  
(أو بيع له) أى لحقه  
بان أو وجبت الجنائيه مالا  
أو عنى عنه على مال (فات  
الرهن) فيما اقتص فيه أو  
بيع لفوات محله نعم ان  
وجبت قيمته كأن كان تحت  
يد غاصب لم يفت الرهن بل  
تكون قيمته رهنا مكانه  
فلو عاد المبيع الى ملك الراهن  
لم يكن رهنا (كلاوتلف)  
المرهون بأقصة مماويه  
(أو جنى على سيده فاقص)  
منه المستحق فيفوت الرهن  
ذلك (لان وجد)



الروض وشرحه وان جنى خطأ على طرف من برئه السيد كايه أو طرف مكاتبه ثبت المال ولو ورثه السيد في  
الاولى قبل الاستيفاء أو انتقل اليه في الثانية كذلك من المكاتب بموته أو عجزه في يديه أي العبد فيها أي الجناية  
وان قتله أي مورث سيده أو مكاتبه خطأ أو عداً فعلى السيد على المال وجب المال بناء على أنه يثبت للمورث  
ثم يتلقاه عنه الوارث ويقاس بالمورث المكاتب والجناية على عديم برئه السيد اهـ وحينئذ فيقول الرهن  
كأن يؤخذ من ثعلب السراح فتأمل اهـ سم (قوله والجناية على أجنبي) في بعض النسخ وهي المرجوع اليها  
على غير أجنبي بزيادة غير وهو اصلاح ليس بضروري لأن معنى قوله فلا يفوت الرهن أي بمجرد وجود السبب  
وأنما يفوت بالبيع إلا أن يقال في التقييد بالأجنبي نظراً من حيث أن غيره كذلك فتأمل وأيضاً في مخالفة  
الكلام الاصل لأنه فرضه في الجناية على السيد وإيهام أن سبب الفصاخص بخلاف سبب المال فيفوت الرهن  
بمجردده وليس مراداً فيلزم على هذا التوجيه هذه الاشارة على المرجوع اليها لا يلزم واحد منها اهـ شوبرى  
وفي قل على الجلال فقوله في المنهج والجناية على غير أجنبي متعين خلافاً لما في بعض النسخ من اسقاط لفظ  
غير لكن تقييده وجود السبب بالمال غير مناسب إذ وجود سبب الفصاخص كذلك إذ لا يفوت إلا ان اقتص  
بالفعل وقد يقال انما قيد بالمال لأنه بالنظر لما بعد وجود السبب وقد وجد الفوات في الفصاخص دون المال  
فتأمل اهـ (قوله وان قتل مرهون الخ) ليس هذا بياناً لكون الفاعل محذوفاً ولا يصح حذفه كما هو معلوم  
بل تفسير للضمير المستكن في الفعل وكان عليه ان يأتي بأي التفسيرية فيقول وان قتل أي مرهون (قوله وان  
وجب مال الخ) من هذا تعلم ان كون المال يثبت للسيد هنا على عبده معتقراً لا جل حق المرتهن ولو عفى على غير  
مال صح بلا اشكال اهـ عبارة عبارة الشوبرى قوله وان وجب مال الوجوب هنا لعله حق الغير وان استلزم  
وجوب شيء للسيد على عبده انتهت وفي شرح الروض مانصه وانما وجب المال فيما ذكره وان كان لا يثبت للسيد على  
عبده مال لا جل تعلق حق الغير وهو مرتين القتل اهـ (قوله ان لم ترد قيمته الخ) بأن ساوت أو نقصت وصريح  
كلامه انه اذا لم ترد قيمته على الواجب يباع جميعه وان زاد الثمن على الواجب رانه لا يصير رهناً الا مقدار الواجب  
من الثمن لا الجميع اهـ شوبرى أي والزائد على الواجب يتوثن به مرتين القاتل (قوله والا فقدر الواجب منه)  
هذا محترز قوله ان لم يرد أي غنمه على الواجب أي والا بان زاد غنمه على الواجب هذا مراده وأما محترز قوله ان لم ترد  
قيمتها الخ فتدبر قوله بعد فان زادت قيمة القاتل الخ ولولم يذكر الشارح محترزه بعد لكان دخلاً في هذه العبارة  
وكان يقدم الخبر عن قوله فقدر الواجب شيئاً أي فقدر الواجب يباع وهذا بالنظر لمحترز المتن وأقدر الواجب  
من الثمن يكون رهناً هذا محترز الشارح تأمل (قوله والا فقدر الواجب منه) أي من الثمن وهذا المبتدأ خبره  
محذوف تقديره يكون رهناً يعني وما زاد يكون رهناً عند مرتين القاتل (قوله لانه يصير نفسه رهناً) معطوف  
على قوله فيباع اهـ أي انه يقول رهناً عند مرتين القاتل وهذا رد على الضعيف وعبارة أصله مع شرح مر  
وقيل يصير نفسه رهناً لا يباع اذا فائدة في البيع حيث كان الواجب أكثر من قيمته أو مثلاً لو ردها بان حق  
المرتهن في ماله لا في عينه وبانه قد يرغب الخ ثم قال وحمل الخلاف عند طالب الرهن القتل ومرتين القاتل  
البيع أمالو طالب الرهن البيع ومرتين القاتل النقل فالجواب الرهن اذا حق للمرتهن في عينه ولو اتفق الرهن  
الخ (قوله لان حق المرتهن في ماله) تعليل لقوله فيباع وقوله لانه لا في عينه تعليل لقوله لانه يصير الخ وقوله ولانه قد  
يرغب الخ فيه تعليل لكل منهما ما أوجبهما (قوله وحكم ثمنه ماصر) أي من انه رهن ان لم يرد على الواجب  
والا فالرهن قدر الواجب منه اهـ سم (قوله أو نقص به) أي نقص البعض بالبيع يعني نقص عن قيمته في  
الجملة مثلاً اذا كانت قيمة الكل عشر من قيمة النصف في الجملة عشرة ولو بيع النصف وحده لم يرغب فيه  
الابسطة مثلاً (قوله وصار الزائد) أي من ثمن الكل رهناً عند مرتين القاتل أي من غير انشاء عقد يعني وصار  
قدر الواجب من ثمن الكل رهناً عند مرتين القاتل من غير انشاء عقد (قوله ولو اتفق الرهن الخ) راجع لجميع

والجنابة على غير أجنبي  
(سبب) وجوب (مال) كأن  
عفى على مال أو كان القتل  
خطأ فلا يفوت الرهن  
وتعبرى بذلك أعم من تعبيره  
يعنى على مال (وان قتل  
مرهون مرهوناً السيد  
عنداً خوفاً تقتص) منه السيد  
(فان الرهنان) افوات محلهما  
(وان وجب مال) كأن قتل  
خطأ أو عفى على مال (تعلق  
به) أي بالمال (حق مرتين  
القتل) والمال متعلق برتبة  
القاتل (فيباع) بشيئ رده  
يقول (ان لم ترد قيمته على  
الواجب) بالقتل (وغنه)  
ان لم يرد على الواجب (رهن)  
والا فقدر الواجب منه  
لانه يصير نفسه رهناً لان حق  
المرتهن في ماله لا في عينه ولانه  
قد يرغب فيه بزيادة فيتوثن  
مرتين القاتل بها فان زادت  
قيمة القاتل على الواجب  
يسع قدره وحكم ثمنه ماصر  
فان تعذر بيع بعضه أو نقص  
به يسع الكل وصار الزائد  
رهناً عند مرتين القاتل ولو  
اتفق الرهن والمرتهنان على  
النقل

ما سبق حتى لما اذا زادت قيمته على الواجب لان المراد بالنقل الذي اتفق عليه نقل كله فيما اذا لم تزد قيمته على الواجب ونقل بعضه الذي هو بقدر الواجب فيما اذا زادت قيمته على الواجب اه من سم وشو برى (قوله ولو اتفق الراهن الخ) هذا تخصيص لقوله في باع أي ما لم يتفق على نقله ومعنى النقل انه يفسخ العقد الاول ويعقد عليه عقد ثان اه شيخنا وعبارة ع ش قوله على النقل اعلم النقل هنا على ظاهره بخلافه في قول المصنف الا متى وتنقل في الثانية لغرض فان المراد به انه يباع اه سم على جج انتهت (قوله فعل) أي فسخ عقد رهن القاتل وجعل رهنا على دين القاتل والافعل عين مكان عين رهونة من غير فسخ عقد الرهن غير صحيح اه حل (قوله فنقل الشيخان الخ) معتمد وقوله البيع أي بيع القاتل وقوله ثم قال الخ ضعيف ويجب عن مقتضى التوجيه المذكور بان مرتين القاتل لم يثبت له حق بفرض عدم الزيادة حتى يراعى بخلاف مرتين القاتل نظير ما يأتي من ان الوارث لو طلب أخذ التركة بالقيمة والغريم بيعها رجاء الزيادة يجب الوارث اه حل (قوله عند شخص) هذا راجع للثانية بقراءة إعادة الباء ولهذا قال في الشارح في الاول عند شخص فاكتر وبهذا تعلم ان ما وقع في بعض الحواشي ليس بظاهر اه (قوله نقضت) أي الوثيقة بفتح النون والمصاد المهمة اه شرح مر (قوله بان يباع القاتل) تصويرا يعني القاتل اه شو برى وقوله يصير غنمه رهنا أي من غير انشاء عقد اه زى وأقر ما رشدي على مر (قوله بان يباع الخ) هذا بيان لمعنى النقل وليس هذا من نقل المرهون الخلف فيه لان ذلك معناه بقاء العقد وتبديل العين كان يقول الراهن للمرتن نقلت حقك الى هذه العين اشارة الى عين أخرى ويرضى المرتن فانها لا تنقل بلا فسخ وعقد جديد حتى لو أريد فسخ الاول وجعل الثاني هو الرهن جاز وما هنا مثله لان المقصود فسخ الرهن القاتل وجعل غن القاتل مكانه كما أفاده السجى وانظر لم يبنوا هنا النقل بان يباع القاتل ولم يبينوه بان يجعله رهنا مكان القاتل كما تقدم واعلم هذا بيان لاحد الطريقتين حرر اه حل (قوله فلو كان أحد الدينين الخ) تفريع على قوله لغرض لكن يحصل التفريع على قوله فان كان حالا فالفائدة الخ وما قبله قوطه له وقوله وان اتفق الدينان الخ تفريع على قوله فان لم يكن في نقلها لغرض اه (قوله فلو كان أحد الدينين حالا الخ) أي أو اتفقا حالا أو تأجلا لكن اختلفا قدر ابدليل قوله وان اتفق الدينان الخ وفي شرح مر ومن اتفقا في القدر ما لو اختلفا جسا وتساويا في المالبسة بحيث لو قوم أحدهما بالآخر لم يزد عليه ولم ينقص عنه اه (قوله أو مؤجلا فقد توثق) والفائدة حينئذ أمن الافلاس عند الحلول وأما قوله ويطالب الخ ليس بيانا للفائدة لان له المطالبة ولو قبل النقل اه (قوله وان اتفق الدينان الخ) يقي ما لو اتفق الدينان جلا أو تأجلا واختلفا قدر او قد ذكره في الروض وشرحه بقوله بعد ان فرض اتفقا في الحل والجل وقدره ما نصه وان اختلف قدر الدينين وتساوت قيمة العبد أو كان القاتل أكثر قيمة وكان المرهون فيهما بالآخرين من الدينين هو الغنم فلا نقل لعدم الفائدة لانه لو نقل صار الثمن رهونا بالاقبل وان كانت قيمة القاتل أقل وهو مرهون بأكثر من نقل من القاتل قدر قيمة القاتل الى الدين الآخر أو باقل قال في الاصل لا نقل لعدم الفائدة والحق انه ينقل ان كانت ثم فائدة كما اذا كانت قيمة القاتل مائة وهو مرهون بعشرة وقيمة القاتل مائتين وهو مرهون بعشرين فينقل منه قدر قيمة القاتل وهو مائة تصير مرهونة بعشرة وتبقى مائة مرهونة بالعشرين وان لم تكن فائدة كما اذا كان القاتل في هذه الصورة مرهونا بمائتين فلا نقل لانه اذا نقل بيع منه بمائة وصارت مرهونة بعشرة وتبقى مائة مرهونة بمائتين فعل عدم النقل فيما قاله الاصل في الاخير ذالم ينقص دين القاتل عن قيمته وبما تقرر علم ان العبرة في النقل وعدمه بغرض المرتن اذ لو لاحقه ما تعلق الارش برقة القاتل انتهى وقوله والحق الى قوله وتبقى مائة مرهونة بالعشرين كلام الروض نفسه لا كلام أجله وأقول قوله السابق أو كان المرهون بالاقبل هو القاتل فلا نقل لعدم الفائدة مشكل فانه قد يكون فيه فائدة فانه اذا كانت قيمة كل مائة أو قيمة القاتل مائتين والقاتل

فصل أو الراهن وضمن  
القتيل فنقل الشيخان عن  
الإمام انه ليس لمرتن  
القاتل طلب البيع ثم قال  
ومقتضى التوجيه بتوقع  
زيادة رغبته ان له ذلك (فان  
كان) أي القاتل والغنم  
(مرهونين بدین) واحد  
عند شخص فاكتر (أو بدینين)  
عند شخص فان اقتضى سيد  
من القاتل (فاتت) الوثيقة  
(والا) بان لم يقتض منه بل  
وجب مال متعلق برقبته  
(نقضت) أي الوثيقة (في الاول)  
وتنقل في الثانية لغرض  
أي فائدة للمرتن بان يباع  
القاتل ويصير غنمه رهنا مكان  
القتيل فان لم يكن في نقلها  
غرض لم تنقل فلو كان  
أحد الدينين حالا والاخر  
مؤجلا أو كان أحدهما  
أطول أجلا من الآخر  
فلا مرتن التوثق بمن القاتل  
لدين القاتل فان كان حالا  
فالفائدة استيفاءه من غن  
القاتل في الحال أو مؤجلا  
فقد توثق ويطالب بالحال  
وان اتفق الدينان قدرا  
وحلولا أو تأجلا وقيمة  
القتيل أكثر من قيمة القاتل  
أو مساوية لهما لم تنقل الوثيقة



ما نفع كان القتل مرهونا بعشرة والقاتل بعشرين ففي النفل فائدة وهي التوثيق على كل من الدينين لا ينقص عنه لكن هل ينقل الزائد من قيمة القاتل على دينه أو قدر دين القاتل فقط منها فيه نظر ثم رأيت شيخنا الأبراسي في هامش المحلى قال أقول وهذه المسائل التي قيل فيها بعدم النفل لو فرض فيها أن قيمة القاتل تزيد على الدين المرهون عليه باضعاف قضية اطلاقهم الاعراض عن ذلك وعدم اعتبارهم غرضاً بجواز النفل الزائد على مقدار الدين فيواجه ذلك وينبغي أن يحمل كلامهم على ما إذا كانت القيمة لا تزيد على الدين كما هو الغالب فتأمل ثم عرضت جميع ما بحثته على شيخنا الطبري فوافق عليه وقال ينقل حيث كان غرض كان تزيد قيمة القاتل على الدين المرهون به اه سم (قوله لعدم الفائدة) فيه نظر لانه قد يكون قيمة القاتل قدر الدينين فينقل منها قدر دين القاتل ليكون التوثيق على كل منهما ما وهذه فائدة أي فائدة ومن ثم قال الشيخ غير ينبغي أن يحمل كلامهم على ما إذا كانت القيمة لا تزيد على الدين كما هو الغالب وارضاه طب اه شورى أي فيعيد قول الشارح وقيمة القاتل أكثر مما إذا كانت قيمة القاتل مساوية لدين القاتل أو أقل منه (قوله وان كانت قيمة القاتل الخ) هذا من حيث اللفظ معطوف على قوله وقيمة القاتل أكثر من قيمة القاتل الخ ومن حيث المعنى معطوف على قوله فلو كان أحد الدينين حالاً الخ الذي هو تفريع على منطوق المتن لان هذا المعطوف فيه فائدة أيضاً فهو من التفريع على المنطوق تأمل (قوله نقل منه) أي من ثمنه بان يباع ويجعل من ثمنه قدر قيمة القاتل اه ع ش (قوله نقل منه قدر قيمة القاتل) ظاهره وان كان الباقي من قيمة القاتل دون قدر الدين المرهون هو عليه اه سم (قوله مع الاطلاق عن التقييد الخ) اعلم ان الاولى لها حالتان حالة فوات الوثيقة وذلك عند القصاص وحالة نقصها وذلك عند وجوب المال وعلى كل منهما ما هي مطابقة عن التقييد بكون الدين عند شخص واحد وان الاصل لم يذكّر حالة الفوات فيها فاضلاع الاطلاق أو التقييد وانما ذكر حالة النقص وقيدها بكون الدين عند شخص وعبارته فان كان المرهونين عند شخص بدين واحد نقصت الوثيقة أو بدينين وفي نقل الوثيقة غرض نقات اه فقول الشارح في النقص حال من الاولى أي وأما الاطلاق عن التقييد في الاولى في حالة الفوات فليس من زيادته لان الاصل لم يذكّر حالة الفوات كما علمت فاضلاع الاطلاق أو تقييدها اه (قوله عن التقييد في الاولى الخ) انظر هل يكره على دعواه الاطلاق في الاولى قولهم ان القيد اذا تأخر كما هنا جرح جميع المعطوفات وحينئذ لا إطلاق اه شورى ويجاب بأنه لا يكره لان محله عند عدم ترفيق التخصيص والتفرقة هنا إعادة الباء في المعطوف فهي قرينة على كون القيد خاصاً به ولا يرجع للمعطوف عليه (قوله وينقل بفسخ مرتهن) نعم التركة اذا قلنا ان المرهون بالدين وهو الاصح فاراد صاحب الدين الفسخ لم يكن له ذلك لان الرهن لمصلحة الميت والفك يفوتها وخرج بالمرتهن الراهن فلا ينقل بفسخه لزمه من جهة اه ولو فك المرتهن في بعض المرهون انفسك وصار الباقي رهناً بجميع الدين ومثله ما لو تلف بعض المرهون انفسك فيما تلف ذكره الباقي اه من شرح مر وكتب عليه ع ش قوله نعم التركة الخ هذا استدراك على مطلق الرهن لكن الكلام هنا ليس فيه بل في الرهن الجمعي (فرع) قال في الروض ولا يلزم المرتهن احضار الرهن قبل القضاء ولا بعده بل عليه التمكن كالمودع وعلى الراهن مؤنة احضاره للبيع اه سم (قوله ولو بدون الراهن) أي بدون موافقة الراهن على الفسخ فانها لا تعتبر لزمه من جهة (قوله بأداء) أي من الراهن أو من غيره عنه وقوله أو ابراء أي من المرتهن فقط اه (قوله أو حوالة) أي من الراهن للمرتهن أو من المرتهن لغيره على الراهن اه زى (قوله أو غيرها) كارت أو اعتبار لكن لو تباين في الاعتياد عاد الرهن كما عاد الدين اه برماوى اه سم (قوله لا براءة من بعضه) فلو مات الراهن عن ورثته فادى أحدهم نصيبه لم ينفك كافي المورث ولان الرهن صدر ابتداء من واحد وقضيته بحسب كل المرهون الى البراءة من جميع الدين بخلاف ما لو أدى نصيبه من التركة فانه ينفك لان تعلق الدين بالتركة اما كتعلق الرهن فهو

لعدم الفائدة وان كانت قيمة القاتل أكثر من قدر قيمة القاتل وذكروا في الوثيقة في الصورتين مع الاطلاق عن التقييد في الاولى في النقص بشخص من زيادتي (وينقل) الرهن (بفسخ مرتهن) ولو بدون الراهن لان الحق له وهو جائز من جهته (وببراءة من الدين) بأداء أو ابراء أو حوالة أو غيبرها (لا) ببراءة من (بعضه فلا ينقل شيء) من المرهون

كلو تعدد الراهن أو كعلق الارش بالجاني فهو كالوجني العبد المشترك فاذى أحد الشريكين نصيبه فينقطع  
التعلق عنه اه شرح مر (قوله كحق حبس المبيع) أى فان جاتته محبوسة بكل جزء من الثمن فلو أدى بعض  
الثمن لا ينفك شئ من المبيع عن الحبس (قوله ولانه وثيقة الخ) ومن ثم لو شرط الراهن انه كلما قضى شياً  
من الدين انفق من المرهون بقدره فسد الرهن اه حل (قوله كالشهادة) أى كما ان الشهادة وثيقة بجميع  
أجزاء الدين فلا بد من كون كل من الشاهدين يشهد بجميع الشئ المدعى به فلا تكفى شهادة كل منهما بمحضه  
اه عزيزي (قوله أو مستحق للدين) عبارة الروض وتعدد مستحق الدين كان رهن عبداً من اثنين  
بدينهما عليه صفقة واحدة وان اتحدت جهة دينهما كببيع واتلاف ثم برئ عن دين أحدهما وهذا شكل  
بان ما أخذ أحدهما من الدين لا يختص به بل هو مشترك بينهما فكيف تنفك حصته من الرهن بأخذه  
و يجب بان ما هنا محله اذا لم تتحد جهة دينهما وإذا كانت البراءة بالبراء لا بالأخذ اه وهو صريح في انه اذا  
كانت جهة الدين بيعاً واتلافاً كان ما يأخذه كل منهما مشتركاً وقال مر لا يكون كذلك الا في الارش ورابع  
الوقف دون غيرهما كالبيع حتى لو باع عبداً لهما فقبض أحدهما نصف الثمن اختص به اه فتراجع  
المسئلة اه سم على منسج اه ع ش على مر وسيأتى لهذه المسئلة مزيد بسط عن القليوبي (قوله  
أومالك معار رهن) يجوز ان يقرأ بالاضافة أى معار رهن وبعدمها أى معار رهن وانظر أيهما أولى ولعل  
الاول أولى لان فيه ابقاء رهن في كلام المصنف على حاله أى معار للرهن وعلى الثاني يؤول بالرهون اه كاتبه اه  
شوري وبقي احتمال ثالث وهو المسموع من أقوال المشايخ وهو ان رهن فعل ماض مبنى للم يسم فاعله وجلة نهت  
لمعار (قوله ثم برئ من أحدهما) أى بآداء أو ابراء بشرط ان يقصد ذلك عن البعض المذكور فان قصد الشيوع فلا  
وان أطلق صرفة الى ما يشاء اه شرح مر (قوله ثم برئ من أحدهما) أى ولو بالدفع له سواء اتحد الدين خلافاً  
للخطيب أو اختلف لان ما يأخذه يختص به وكذا سائر الشر كافي الديون المشتركة الا في مسائل ثلاثة الارث  
والسكابة ورابع الوقف فإيا أخذه أحد الورثة من دين مورثهم لا يختص به نعم ان أحال به اختصاص المحتمل بما أخذه  
وهذه من حيل الاختصاص وما أخذه أحد السيدين مثلاً من دين السكابة لا يختص به وما أخذه أحد الموقوف  
عليهم من ربيع الوقف لا يختص به وان كان له النظر في حصته وأجرها بنفسه قاله شيخنا مر واعتمده وصمم عليه  
وفيه نظر فتأمل وخارج بالموقوف عليهم أرباب الوظائف المشتركة فإيا أخذه أحدهم من الناطر أو غيره يختص  
به وان حرم على الناطر تقديم طالب حقه من غير علمه برضا غيره منهم اه قاله شيخنا مر وزى اه قل على الجلال  
(قوله وقصد فكال نصف العبد) بخلاف ما اذا قصد الشيوع أو أطلق ثم جعله عنهما أولم يعرف حاله ولومات الراهن  
قبل ان يصرفه في هذه الصورة وتعدد العقد قام وارثه مقامه فان فقد الوارث جعل بينهما اه شرح مر  
\* (فصل في الاختلاف في الرهن) المراد بالرهن العقد وقوله وما يتعلق به معطوف على الرهن والضمير عائد  
عليه بالمعنى المذكور والمراد بما يتعلق به قدر المرهون وعينه وقبضه وجنانيته والرجوع عن الاذن فيه وقدر  
المرهون به الى آخر الباب فكانه قال فصل في الاختلاف في عقد الرهن وفي الاختلاف فيما يتعلق به ومسئلة  
من عليه دينان باحدهما وثيقة ترجع الى ما يتعلق به في الجملة تأمل (قوله كان قال رهنتي كذا) أى واقبضتني  
لان شرط الدعوى ان تكون ملزمة اه برماوى وفي الشورى ما يقتضى ان هذا التقيد ضعيف ونصها قوله  
حلف راهن في شرح العباب قال الزركشى والكلام في الاختلاف بعد القبض لانه قبله لا أثر له في تحليف ولا  
دعوى ويجوز ان يسمع فيه الدعوى لاحتمال ان ينسحل الراهن فيحلف المرتهن ويلزم الرهن باقباضه كما  
ذكره في الحوالة والقرض ونحوهما اه واعتمد مر في شرحه هذا الاحتمال اه سم (قوله كان قال رهنتي  
كذا فأنكر) تسميتهما راهناً وموتهما في هذه الصورة انما هو بحسب الظاهر أو بحسب زعم المرتهن (قوله  
بمعنى المرهون) أى في كلام المصنف استخدام اه ع ش (قوله فقال بل الثوب) وخيت صدقنا الراهن في

كحق حبس المبيع وعق  
المكاتب ولانه وثيقة بجميع  
أجزاء الدين كالشهادة (الا  
ان تعدد عقد أو مستحق)  
للدين (أو مدين أو مالك معار  
رهن) فينكف بعضه بالقبض  
كان رهن بعض عبدين  
وباقية الآخر ثم برئ من دين  
أحدهما أو رهن عبداً من  
اثنين بدينهما عليه ثم برئ  
من أحدهما أو رهن  
اثنين من واحد بدينه  
عليهما ثم برئ أحدهما مما  
عليه أو رهن عبداً استعاره  
من اثنين ليرهنه ثم أدى  
نصف الدين وقصد فكال  
نصف العبد أو أطلق ثم جعله  
صفه و ذكر تعدد المستحق  
ومالك المعار من زيادتي  
\* (فصل في الاختلاف في  
الرهن وما يتعلق به \* لو  
(اختلفاً) أى الراهن والمرتهن  
(في رهن تبرع) أى أصله  
كان قال رهنتي كذا  
فأنكر (أو قدره) أى  
الرهن بمعنى المرهون كأن  
قال رهنتي الارض بشجرها  
فقال بل وحدثها (أو عينه)  
كهذا العقد قال بل الثوب



هـ - فلا تعلق للمرتهن بالشئ لانكاره ولا بالعبد لانكار المالك وعليه فلو اراد الراهن التصرف في الشئ  
بيعه أو غيره فهل يتوقف على اذن المرتهن لانه مرهون بزعم المالك أولا لانه بانكار المرتهن لم يبق له حق  
وقياس ما سنده عن سم اعتبار اذنه وقد يفرق وهو المعتمد بانه فيما يأتي اذا انقطع حق المجني عليه ببراء  
أو نحوه ثبت الحق للمرتهن كما قاله سم فيما يأتي وما هنا انكار المرتهن أسقط اعتبار قول الراهن بالكيفية  
كن أقر بشئ لمن ينكره حيث قبل بطل الاقرار ويتصرف المقر بما شاء ولا يعود للمقر له وان كذب نفسه الا  
باقرار جديد يأتي مثل ما ذكره في الاختلاف في جنسه كقولنا رهنه بالدنانير فقال بل بالدراهم اه ع ش  
على مر (قوله أو قدر مرهون به) أو عينه كدراهم ودنانير أو صفته كان يدعى المرتهن انه رهن على المائة  
الحالة فيستحق الآن بيعه وادعى الراهن انه على المؤجلة اه شيخنا ح ف (قوله حلف راهن) الاولى ان  
يقول حلف مالك ليشمّل المعبر للرهن اه ع ش على مر (قوله غير الاولى) قيد به لقوله فيتحالفان لانه  
لا تحالف في الاختلاف في الاولى بل يصدق الراهن أي المشتري بيمينه وبعد ذلك ان رضى المرتهن أي البائع  
ببقاء البيع من غير رهن فذلك والافسخ البيع لثبوت الخيار له اه شيخنا وهو في الزيادة والشورى  
والحلي و ع ش (قوله فيتحالفان فيه) أي في الرهن المشروط في بيع أي في اشتراطه فيه وعدمه وفي قدر الرهن  
وفي عينه وفي قدر المرهون به كان يقول البائع في الاولى والله ما بعته بك بغير اشتراط وانما بعته بك بشرط الرهن  
ويقول المشتري والله ما اشتريت بشرط الرهن وانما اشتريت من غير شرط اه شيخنا وقوله أي في الرهن الخ  
تحالفهما تقدم في باب التحالف من ان التحالف خاص بعقد المعاوضة والرهن ليس كذلك (قوله فيتحالفان فيه)  
أي ويحتمل عقد الرهن أو أحدهما أو الحاكم وبعد فسخه يثبت للبائع الخيار في فسخ البيع اه شيخنا  
وقوله عقد الرهن هذا ظاهر في غير الاولى من هذه الاربعة وأما في الاولى وهي ما اذا اختلفا في أصل الاشتراط  
فالظاهر انهما بعد التحالف يفسخان عقد البيع من أصله لا عقد الرهن لعدم اتفاقهما على عدم حصوله  
(قوله وأقبضه) كان وجهه اعتباره انه لو تركه لا تكون الدعوى ملزمة فلا تسامع تأمل اه سم اه ع ش  
وعبارة حل ينظر حكمه التقييد في هذه دون التي قبلها اه نظرا له فوجدناه وجهه وهو ان حكمه عدم  
التقييد في الاولى احتمال ان ينسلك الراهن فيحلف المرتهن ويلزم الرهن بالا قبض اه شوري (قوله لما  
مر) أي من ان الاصل عدم ما يدعيه المرتهن اه شوري (قوله فان شهد معه آخر) أي أو امرأتان مثلا  
اه ع ش (قوله ولو اختلفا في قبضه) انما فصل هذه عن الصور الاربعة السابقة مع ان الحكم في الجميع واحد  
وهو حلف الراهن لطول الكلام عليها بقوله ولو أقر الخ (قوله وهو بيد راهن) أي وقال المرتهن أخذته لا انتفاع  
مثلا فقوله وقال الخ راجع للثانية اه شيخنا (قوله حلف) أي الراهن ولا يلزم الغصب لان يمينه وان  
صلحت لدفع الرهن فلا تصلح لشغل فمعة المرتهن بما تضمنته دعوى الغصب من أقصى القيم ان تلف وأجرة المثل  
ان مضت مدة مثلها الأجرة اه ع ش وبحث السبكي في صورة العارية ان محل قبول قول الراهن فيها بالنسبة  
لنكون القبض ليس عن جهة الرهن لاثبات العارية حتى تصير العين مضمونة وهو متجه اه شوري  
(قوله لان الاصل عدم لزوم الرهن) أي فيه ما وقوله وعدم اذنه أي في الثانية (قوله وعدم اذنه في القبض)  
أي وعليه فلو تلف في هذه الحالة في يد المرتهن فهل تلزم قيمته وأجره أم لافيه نظرا لا قرب الثاني لان يمين  
الراهن انما قصد به ادفع دعوى المرتهن لزوم الرهن ولا يلزم من ذلك ثبوت الغصب ولا غيره ونظير ذلك ما تقدم  
من انه لو ظهر في المبيع عيب فادعى المشتري قدمه ايرد به وادعى البائع حدوده ليكون من ضمان المشتري  
فان القول فيه قول البائع ومع ذلك لو فسخ عقد البيع ورد المبيع على البائع لا يلزم المشتري ارش العيب  
الحادث بمقتضى تصديق البائع في دعوى الحدوث وعلاؤه بان يمين البائع انما صلحت لدفع الرد فلا تصلح لتغريم  
الارش وعلى عدم لزوم المرتهن ما ذكره الراهن ان يستأنف دعوى جديدة على المرتهن ويقيم البيعة عليه

(أو قدر مرهون به) كالحق  
فقال بل بألف وهذا من  
زيادتي (حلف راهن) وان  
كان المرهون بيد المرتهن  
لان الاصل عدم ما يدعيه  
المرتهن ونخرج برهن التبرع  
الرهن المشروط في بيع بان  
اختلفا في اشتراطه فيه أو  
اتفقا عليه واختلفا في شئ  
مما سطره الاولى فيتحالفان  
فيه كسائر صور البيع اذا  
اختلفا فيها (ولو ادعى انهما  
رهناء عبدهما بمائة وأقبضه  
وصدقه أحدهما فنصيبه  
رهن بخمسين) مؤاخذه  
بأقراره (وحلف المكذب)  
لما مر (وتقبل شهادة المصدق  
عليه) نخلوهما عن التهمة فان  
شهد معه آخر أو حلف  
المصدق ثبت رهن الجميع  
وقولي وأقبضه من زيادتي  
(ولو اختلفا في قبضه) أي  
المرهون (وهو بيد راهن  
أو) يبد (مرتهن وقال  
الراهن غصبته أو أقبضته  
عن جهة أخرى) كعارة  
وأجرة وأيداع (حلف) لان  
الاصل عدم لزوم الرهن  
وعدم اذنه في القبض عن  
الرهن

بأنه خص به فان لم تكن حلف المرتهن انه ما غصبه وأنه قبضه عن جهة الرهن وقد يقال ان مجرد حلف الراهن انه ما قبضه عن جهة الرهن يوجب ضمان القيمة على المرتهن لانه يمين الراهن انتفى استحقاق وضع يد المرتهن عليه بحق وذلك موجب للضمان وقد يفرق بين هذا وبين الاختلاف في قدم العيب المذكور بان حلف البائع أفاده عدم رد المشتري عليه بخلاف ما هنا فإنه لم يثبت بها حق للراهن فليراجع اه ع ش على مر (قوله بخلاف مالو كان بيد المرتهن) الى قوله فيحلف المرتهن محترز قوله وقال الراهن الخ وقوله فيحلف المرتهن أي على قبضه عن جهة الرهن في الاولى وعلى نفي العلم بالرجوع في الثانية اه شيخنا والفرق بين هذه والتي قبلها وهي مالو قال الراهن أقبضته عن جهة أخرى ان التنازع ثم في فعل الراهن وما هنا في فعل المرتهن وكل أدري بما صدر منه في صدق الراهن ثم لانه أدري بصفة اقباضه والمرتهن هنا لانه أدري بصفة قبضه اه ع ش على مر (قوله بخلاف مالو كان بيد المرتهن) التقييد باليد في المسئلتين مستدرك بل مضر كما قاله الشيخ عميرة رحمه الله فلو جسه انه حيث كان الراهن مقر بالاذن في القبض عن جهة الرهن ويرى ان المرتهن قبضه عن جهة أخرى أو انه هو رجع عن الاذن في القبض كانه هو فرض الكلام أن يكون المصدق المرتهن وان لم يكن يبيده وانما يحتاج لتقييده بيده اذا أنكر الراهن أصل القبض ولو كان المرتهن موافقا على الرجوع ولكن زعم تأخره عن القبض فامدق الراهن وكتب على قوله وان لم يكن بيده فديقه قال حيث وافقه على قبضه فليدله مطالعا وليس مراد الشارح اليد الحسية فلا اعتراض تأمل اه شو برى وقوله في المسألتين هما قول الشارح ولكنه قال انك لم تقبضه عنه أو رجعت عن الاذن (قوله ولو في مجلس الحكم) هذه الغاية للرد على الخلاف وعبارة شرح مر ومقتضى كلام المصنف عدم الفرق بين كون الاقرار في مجلس الحكم بعد الدعوى أم لا وهو كذلك كانه مقتضى كلام العراقيين وجزم به ابن المقرئ وان قال القفال انه ليس له التحليف اذا كان الاقرار في مجلس الحكم اه (قوله لم يكن اقرارى عن حقيقة) أي لم يكن اقرارى مطابقا للواقع وقوله طننت حصول القبض بالقول أي بصيغة العدة أي طننت ان يتم بالحصول القبض وقوله أو أشهدت الخ المعنى أو أقررت بالقبض قبل حصوله لاجل ان أشهد على رسم القبالة أي على ما رسم وكتب فيهما من الاقرار بالقبض فالأشهاد ليس على رسمها بل على ما تضمنته واشتملت عليه وكتب فيها ويرجع المعنى ان على تعليلية أي أشهدت على الاقرار بالقبض قبل حصوله لاجل رسم القبالة أي لاجل ان يرسم فيها وقوله لانا تعلم الخ تعليل لقوله أو أشهدت الخ أي لكونه تأويلا وهدرا وقوله قبل تحقق ما فيها أي قبل حصوله في الخارج فعادة كتابة الوثائق انهم يكتبون أقر فلان بكذا أو باع فلان لفلان كذا أو أقرضه كذا أو يشهدون على هذا أي فيكتبون شهد فلان وفلان بكذا قبل ان يحصل أي قبل ان يبيع أو يقرض مثلا وكل ذلك تساهل واعتماد على الاقرار به قبل ان يحصل فيقر لهم من يريد البيع بانه باع لفلان كذا قبل ان يبيع فيكتبون ويقولون باع فلان كذا الخ ما تقدم (قوله فله تحليفه) ليس هذا جواب الشرط بل هو محذوف تقديره لم يقبل رجوعه واذ لم يقبل فله تحليفه وفائدة التحليف مع ثبوت القبض باقراره رجاء ان يقر المرتهن عند عرض اليمين عليه بعدم القبض أو ينسحل عنها فيحلف الراهن ويثبت عدم القبض اه (قوله وان لم يذكر تأويلا) هذه الغاية للرد على الضعيف وعبارة أصله مع شرح مر وقيل لا يحلفه الا أن يذكر لاقراره تأويلا وأجاب الاول باننا لم في الغالب ان الوثائق يشهد عليها قبل تحقق ما فيها فاي حاجة الى تلفظه بذلك (قوله على رسم القبالة) بفتح القاف وبالباء الموحدة الورقة التي يكتب فيها الحق المقربة اه ع ش وفي المصباح وقبائل الرأس القطع المتصل بعضها ببعض وبها سميت قبائل العرب الواحد قبيلة وهم بنو أب واحد وتقبيلات العمل من صاحبه اذا التزمته بعدد القبالة بالفتح اسم المكتوب من ذلك لما يكثره الانسان من عمل ودين وغير ذلك قال الزنجشري كل من تقبل بشئ وكتب له بذلك كتابا فالكاتب الذي يكتب هو القبالة بالفتح والعمل قبالة بالكسر لانه صناعة اه (قوله ولو

بخلاف مالو كان بيد المرتهن ووافقه الراهن على اذنه له في قبضه عنه لكنه قال انك لم تقبضه عنه أو رجعت عن الاذن فيحلف المرتهن (ولو أقصر) الراهن ولو في مجلس الحكم بعد الدعوى عليه (قبضه) أي بقبض المرتهن المرهون (ثم قال لم يكن اقرارى عن حقيقة فله تحليفه) أي المرتهن انه قبض المرهون (وان لم يذكر) أي الراهن لاقراره (تأويلا) كقوله طننت حصول القبض بالقول أو أشهدت على رسم القبالة لانا تعلم ان الوثائق في الغالب يشهد عليها قبل تحقق ما فيها



اختلاف في جنائية عبد مرهون الخ) هذا شامل لقبض القبض و بعده فهل الحكم واحد وينبغي تقييد الاول بما اذا وقع الاختلاف بعد القبض كالثانية فلا فرق بينهما الا ان المدعى في الاولى جنائيته الا وفي الثانية جنائيته قبل ان يقبض أمالو وقع الاختلاف قبل القبض فينبغي ان يقال ان كان مدعى الجنائية المالك فلا أثر لانكار المرتهن اذ لا حق له لعدم لزوم الرهن فيتمسك بحق المجنى عليه بالعبد ان ادعى بذلك لاقرار المالك له وان كان الامر بالعكس فلا أثر لدعوى المرتهن الجنائية وهل للمالك اقباضه عن الرهن وله قبضه عنه فيلزم بقبضه لا يبعد جواز ذلك فليجرح اه سم وقوله في جنائية عبد مرهون أي سواء كان مدعى الجنائية المالك أو المرتهن اه حل ففي الاولى صورتان كما يعلم من كلام الشارح الا في وقوله قبل قبض أي وبعده قد أوقبله في الثانية صورتان أيضا كقوله ج و ه و عبارة مر ولو قال الراهن بعد القبض جنى قبل القبض سواء قال جنى بعد الرهن أم قبله وأنكر المرتهن فالظاهر تصديق المرتهن بيمينه انتهت وقوله حلف منكر قد علمت ان الصور أربعة ثنتان في الاولى وثنتان في الثانية والمرتهن ينكر الجنائية في ثلاثة وينكره الراهن في واحدة من مسألتى الاولى فقوله الآن ينكره الراهن في الاولى ليس احتراز عن انكاره لها في الثانية بل بيان لحالة انكاره اذ لا يكون انكاره لها الا في الاولى اه تقرير وقوله فعلى البت أي لان فعل المملوك كفعل المالك اه حل وكذا يختلف المرتهن المنكر على البت فيما بعد القبض وهي الصورة الاخرى من صورتي الاولى لانه صار حينئذ كالمالك اه شوبرى وقوله وهي الصورة الاخرى الخ مقتضى هذا التوجيه انه يختلف على البت أيضا في الثانية بصورتها لانه صار حينئذ كالمالك من حيث وضع يده على المرهون فعلى هذا المبدأ بقول الشارح على نفي العلم صورة يحمل عليها وقوله و بقاء الرهن في الاولى أي بقاء التوثيق لان الرهن لا يرتفع بمجرد الجنائية أو يقال المراد بقاءه من غير ضعف والا فلصدقه المقر لم يفت الرهن الا بالبيع للجنائية أو القصاص فيها فهو باق لكنه ضعف تعرضه للزوال بالبيع أو القصاص وقوله وصيانة ليق المرتهن وهو التوثيق في الثانية هذا غما يناسب إحدى صورتى الثانية وهي ما اذا قال الراهن جنى قبل القبض وقبل العقد أي فيكون رهنه باطلا بخلاف الصورة الاخرى وهي ما اذا قال جنى بين العقد والقبض فهذه الدعوى لا تفوت على المرتهن حقه لان الجنائية بمجرد اثنائه في الرهن ولا تفوته لاحتمال سقوط دين الجنائية بعفو أو غيره وقوله واذا بيع الدين في الاولى أي سواء كان المقر الراهن أو المرتهن فلا شيء للمجنى عليه لان المقران كان هو المرتهن فقد حلف المالك انه لم يجن وان كان المقر هو الراهن فقد حلف المرتهن انه لم يجن فلم يزل العبد مرهونا محجورا عليه لحقه وحينئذ فقد حلف بخلاف المرتهن بين المجنى عليه وبين ما حقه فيه وهو العبد فلا يرجع على الراهن لان حقه متعلق برقبة العبد فقط وفي صورة ما اذا كان المرتهن هو المقر وقد حلف الراهن انه لم يجن ثم بيع العبد فلا يلزم تسليم ثمنه للمرتهن لانه معترف بان الحق في ثمنه للمجنى عليه فقوله ولا يلزم الخ خاص بهذه الصورة وقوله أيضا واذا بيع الدين في الاولى وكذا اذا بيع له في الثانية بصورتها لا شيء له مقره وهو المجنى عليه لحلف المرتهن على عدم الجنائية ويلزم تسليم الثمن في صورتين للمرتهن لما ذكره وقوله الى المرتهن المقر أما المرتهن المنكر يعني في الاولى فيلزم تسليم الثمن له لانكاره للجنائية وعلى كل من الصور لا يجب عليه دفعه للمجنى عليه فتلخص انه متى بيع الدين الرهن فلا شيء للمقره في الصور الاربعه ويلزم تسليم الثمن للمرتهن في ثلاثة منها ولا يلزم في واحدة اه تقرير وفي سم على جج قوله واذا بيع الدين انظر كيف يباع الدين اذا أقر المرتهن وكان وجه ذلك مراعاة غرض الراهن في التوصل الى براءة ذمته من الدين فاذا طلبه أجيب اليه اه وعبارة الحلبي قوله واذا بيع الدين الخ فلو لم يبيع فيه بل فك يبيع في الجنائية اذا كان الراهن هو المقر واخذته باقراره انتهت وقوله ولا يلزم تسليم الثمن الى المرتهن المقر أي مؤاخذته باقراره لكن هل تتوقف صحته بيبعه على استئذانه لانه محكوم ببقاء الرهنية أولا لان فضيلة اقراره انه لم يبق له حق فيه قال سم والغلب الى الاول أميل ولعله ظاهر اطلاقهم ومال اليه شيخنا اه شوبرى فلو كان المقر بالجنائية هو الراهن

(ولو اختلفا في جنائية عبد مرهون) أو قال الراهن جنى قبل قبض (حلف منكر) على نفي العلم بالجنائية الا أن ينكرها الراهن في الاولى فعلى البت لان الأصل عدمها وبقاء الرهن في الاولى وصيانة لحق المرتهن في الثانية واذا بيع الدين في الاولى فلا شيء للمقره

ولا يلزم تسليم الثمن الى المرتهن (٣٠٤) المقر (واذا حلف) أى المنكر (في الثانية وغرم الراهن) المعنى عليه (الاقل من قيمته) أى

لم يلزمه غرم جناية المرهون اه حل وكتب الشورى أى قوله ولا يلزم تسليم الثمن الى المرتهن المقر فضيته جواز التسليم وهو كذلك وعليه فهل يحبر المرتهن على قبوله أولا يظهر الاول لغرض الراهن وتبرأ به ذمته حيث لم يعلم صدق المرتهن ويلزم المرتهن تسليمه للمعنى عليه لاعتراؤه بأنه يستحقه دونه هكذا ظهر فليحبر كاتبه ثم رأيت البلقيني ذكره في حواشي الروضة بعد أن نقل عن الروضة خلافاً ونقل توجيهه كلام الروضة عن الشرح فليراجع اه وقوله ويلزم المرتهن تسليمه للمعنى عليه الخ فاذا سلمه فله أخذ حقه من مال الراهن بطريق الظفر اه اطفئى وقوله أيضاً ولا يلزم الخ أى من حيث كونه رهناً وان لم يرض من حيث وفاء الدين اه برماوى وقوله واذا حلف في الثانية الى آخره ظاهره انه بصورتها انتهى تقريراً ما في الاولى فلا حق للمقر له اذا كان المقر فيها هو الراهن لان اقراره لاغ حتى بالنسبة للمقر له وان انفك الرهن اه ابن قاسم بالمعنى ولعل الفرق انه في الاولى معترف بوجود الرهن بخلافه في الثانية فغالب عليه فيه عدم اعترافه بالرهن اه تقرير وقوله غرم الراهن قال في الروض أى للحيولة اه وقضيته انه اذا فلك الرهن له الرجوع فيما غرمه وبيع الرهن للجنابة قاله الشيخ ووجهه انه لم يجب عليه الغرم عينا لا لالتعلق حق الغير وحيث زال الرجوع الى الاصل وهو تخيير بين الغرم وتسليمه الى البيع انتهى شورى وقوله ولو نكل يقال نكل عن البمين بفتح الكاف ينكل بضمها أى جبن والناكل الجبان الضعيف وقال أبو عبيدة نكل بالكسر لغة فيه وأنكره الاصمعي انتهى ديمري اه شورى وقوله أيضاً ولو نكل المنكر فيها أى في صورتين الاولى والثانية كل واحدة بصورتها وقوله حلف المعنى عليه أى في الصور الاربع وقوله لا المقر وهو الراهن في ثلاثة والمرتهن في واحدة وقوله ثم يبيع للجنابة أى في الاربعة وقوله ولا يكون الباقي رهناً أى في صورة واحدة من صورتى الثانية وهى ما لو ادعى الجنابة قبل القبض وقبل العقد أخذ من قوله بأنه كان جانباً في الابتداء أى عند العقد بخلافه في الاولى بقسمها وفي الثانية اذا كانت الجنابة بعد العقد وقبل القبض فانه يكون الباقي رهناً اه تقرير وقوله أيضاً ولا يكون الباقي رهناً أى ولا خيار للمشتري في فسخ البيع المشروط فيه الرهن لتوفيقه حقه بنكوله اه شرح م ر انتهى (قوله ولا يلزم تسليم الثمن) لكن لو سلمه الراهن أجبر المرتهن على قبوله وبعد قبضه يحبر على تسليمه الى المعنى عليه وقوله المقر أى واما المنكر فيه يلزم التسليم اليه ولا يجب عليه دفعه الى المعنى عليه (قوله حلف المرتهن) أى ان لم يتفق على وقت أحدهما والافكال رجعة فله في الوقت الذى يدعيه أى في الواقع اه برماوى (قوله عدم رجوعه) أى المرتهن في الوقت الذى يدعيه ولو قبل البيع وقوله عدم بيع الراهن في الوقت الذى يدعيه وهو قبل الرجوع تأمل (قوله ويبقى ان الاصل استمرار الرهن) أى والبيع باق حتى اذا انفك أخذه المشتري ولا يلزم الراهن غرم قيمته للحيولة اه وبعبارة حل فلما انفك الرهن سلم للمشتري ويمتنع على الراهن التصرف فيه لاعتراؤه بأنه للمشتري والظاهر أنه لا يغرم قيمته للحيولة لان رهنه سابق على ذلك انتهت (قوله لان المؤدى أعرف بقصده) ومن ثم لو أدى له دونه شيئاً وقصد انه عن دينه وقع عنه وان طنه الدائن هدية أو ودعة كذا قالوه وقضيته انه لا فرق بين أن يكون الدائن بحيث يحبر على القبول بان كان المدفوع من جنس حقه ولا غرض له في الامتناع وان لا يكون كذلك بان لا يكون المدفوع من جنس حقه أو كان له غرض في الامتناع وبحث السبب ان الصواب في الثانية وهى قوله وان لا يكون كذلك انه لا يدخل في ملكه الارض اه حج بنوع تصرف مستند ع ش على م وبعبارة شرح م ر في هذه المسألة غير محجرة (قوله لان المؤدى أعرف بقصده) قال في شرح الروض وكان العبرة في الاداء بقصده فكذلك الخبرة اليه ابتداء فيه الا فيه الوكان على المكاتب دين معاملة فأراد الاداء عن دين الكتابة والسيد الاداء عن دين المعاملة فيجيب السيد قال م ر حاصل مسألة المكاتب أنه ان تنازع مع السيد بعد الاداء فقال المكاتب قصدت أداء دين الكتابة والسيد قال انما أخذته عن دين المعاملة فالعبرة بقصد المكاتب على القاعدة المذكورة ان العبرة بقصد المؤدى فان تنازع معه عند الاداء فالجواب السيد وفي غير المكاتب الجواب الدافع حتى

المرهون (والارش) كافى جنابة أم الولد لامتناع البيع (ولو نكل) المنكر فيها (حلف المعنى عليه) لان الحق له لا المقر لانه لم يدع لنفسه شيئاً (ثم) اذا حلف المعنى عليه (بيع) العبد (للجنابة) لثبوتها باليمين المردودة (ان استغرقت) أى الجنابة قيمته والابيع منه بقدرها ولا يكون الباقي رهناً ان كانت الجنابة قبل القبض لان اليمين المردودة كالبينة أو كالأقرار بأنه كان جانباً في الابتداء فلا يصح رهن شيء منه وقول ولو نكل الى آخره من زيادتي في الاولى وان استغرقت من زيادتي الثانية (ولو اذن) أى المرتهن (في بيع مرهون فبيع ثم) بعد بيعه (قال رجعت قبله وقال الراهن بعده حلف المرتهن) لان الاصل عدم رجوعه في الوقت الذى يدعيه والاصل عدم بيع الراهن في الوقت الذى يدعيه فيتعارضان ويبقى ان الاصل استمرار الرهن وذكر حكم التحليف في هذه والتي بعدها مسن زيادتي (كن عليه دينان بأحدهما وثيقة كرهن) فأدى أحدهما ونوى دينها أى الوثيقة فانه يحلف فهو صدق على المستحق القائل انه أدى

عن الدين الاخر سواء اختلفا في نية ذلك أم في لفظه لان المؤدى أعرف بقصده وكيفية أدائه (وان أطلق)



يجبر المدفوع اليه على موافقته ويلزم بالقبض عن الجهة التي أرادها الدافع والفرق ان السيد يتخفى أن يفوت دين المعاملة بجزء المنكاتب ورجوعه لارق لان السيد لا يثبت له على عبده مال في نحو ذلك بخلاف دين الكتابة فانه لو سخط بالرق خلقت الرقية فاختضت المصلحة اجابته وانما لم تجب اذا وقع التنازع بعد الاداء لتعصيره بعدم التعيين عند الاداء كذا فرق مر وفيه نظر لان الزمان به قبوله عن دين الكتابة ثم عجز وسلمنا سقوط دين المعاملة كان ما قبضه عن دين الكتابة جابر المافاته من دين المعاملة فليحرر \* (فرع) \* لو طلب فقير من شخص دينار مثلاً فدفعه اليه ثم ادعى الفقير انه صدقة والدافع انه قرض مثلاً فالقول قول الفقير وكذا لو دفع الى فقير دينار مثلاً وقال الدافع اشترى به عمامة مثلاً فان دلت القرينة على انه اراد التقييد بذلك لزمه صرفه فيها فلو مات قبل الصرف ملكه ورثته مطلقاً ما خلا لو استغنى عن العمامة فهل هو كما لو فقهه لم يملكه هو مطلقاً بحث مر نعم على تردد وتأمل اه سم (قوله بان لم ينوشباً) أي حالة الدفع اه شرح مر (قوله كما أوضحت في شرح الروض) عبارته هناك قال في الاصل وان دفع عنهما اقسط عليهما أي بالسوية لا بالقسما أخذاً مما ربح صاحب البيان وغيره فيما اذا دفع ولم يقصد شياً وقلنا لا يرجع بل يقع عنهما فلو مات قبل التعيين فادوارته مقامه كما أفق به السبكي فيما اذا كان بأحدهما كقبيل قال فان تعذر ذلك جعل بينهما نصفين واذا عين فهل ينقل الرهن من وقت اللفظ أو التعيين يشبه ان يكون كافي الطلاق المبهم انتهت قال حج وتردد بعضهم فيما لو فوض المدين ارادة أحد الدينين للدائن أو الوكيل ابتداء أو دوا ما والذي يتجه صحة ذلك فتعبر ارادة من فوض اليه ذلك اه شوري

\* (فصل في تعلق الدين بالتركة) \* أي وما يتبع ذلك من قوله وللوارث امسا كما بالاقبل الخ ومن قوله ولو تصرف ولادين الخ ع ش على منسج ومر وهـ ذات نزوع في الرهن الشرعي فناسب ذكره هنا وقوله بالتركة أي ولو كانت ديناً أو منفعة وان كان الرهن الجعلي لا يصح بهما (قوله وعليه دين) أي غير لقطعة تملكها لانه لا غاية له لعلقه وقد صرح النووي بانه لا مطالبة به في الاخرة لان الشارع جعلها من جهة كسبه بخلاف دين من انقطاع خبره لا انتقاله لبيت المال بعد ضي العسر الغالب بشرطه في دفع الامام عادل نقض أمين فقة ولو من الورثة يصرفه كل منهم في مصارفه وشمل الدين ما به رهن أو كقبيل وشمل دين الله تعالى ومنه الحج فليس للوارث ان يتصرف في شيء منها حتى يتم الحج ولا يكتفي بالاستئجار ودفع الاجرة كذا قاله السنباطي ولو كان الدين لوارث سقط عنه بقدره اه قل على الجلال (قوله مستغرق أو غيره) أي وان قل الدين جذا (قوله تعلق بتركة) أي وان كان بذلك الدين رهن فان المرتين يتعلق دينه بالتركة زيادة على المهرهون اه مر اه سم أي فيتعلق وبالرهن تعلقاً خاصاً بالتركة تعلقاً عاماً وفائدة الثاني ان الرهن اذا لم يقبض به برأيه بما بقي له قاله العراقي في النكت ما نقل عن سم نقل بتصرف ونص عبارته قوله تعلق بتركة كرهون أي وان كانت مرهونة فيجتمع عليها تعلقان حتى اذا زال تعلق الرهن بقي التعلق الاخر الخاص بالمولت كما قاله طبرجته الله تعالى وبه أفق شيخنا مر فيجتمع عليهما تعلقان خاص وعام حتى لو انفك المهرهون من كليهما أو بعضها عن جهة الرهن الجعلي استمر التعلق الشرعي فليس للوارث التصرف فيها بغير اذن ارباب الديون الاخر فلو ملك أصحاب الديون رهنية بالتركة لم ينقل ويغارق الرهن الجعلي حيث ينقل بفك المرتين بأن هذا المصلحة الميت اه مر (قوله أيضاً تعلق بتركة) أي مراعاة المصلحة الميت ثم اذا وفقت التركة بالدين فلا تكون نفسه مرته متبقة قاله الماوردي مستدلاً بموته صلى الله عليه وسلم ودرجته مرهونة اه سم (قوله كرهون) أي كنهان الدين بالمهرهون رهنها جعلها للوارث بمنزلة الراهن وصاحب الدين بمنزلة المرتين وابن كانت تحت يد الوارث اه فيخالف الشرعي الجعلي في هذا الحكم وهو ان الرهن فيه تحت يد الراهن ويخالفه أيضاً في انه لا ينقل بفسخ المرتين الذي هو صاحب الدين كما تقدم عن شرح مر في قوله وينقل بفسخ مرتين ويخالفه أيضاً فيما لو كانت التركة أقل من الدين حيث لا يجب على

بان لم ينوشباً (جعلها عماً شاء) منهما كافي زكاة المالين الحاضر والغائب فان جعله عنهما اقسط عليهما بالسوية لا بالقسط كما أوضحت في شرح الروض وتعبيري بما ذكر أعظم من قوله ألغان باحد همارهن \* (فصل) \* في تعلق الدين بالتركة (من مات وعليه دين) مستغرق أو غيره لله تعالى أولاً دمي (تعلق بتركة كرهون)

بالوارث أدائه بكماله كما سيأتي في قول المتن والوارث أمسا كما الخ بخلاف الرهن الجعلي يجب فيه دفع جميع  
 الدين وإن لم يوف الرهن به ويخالفه أيضا في أن الوارث الذي هو بمنزلة الراهن لا يصح تصرفه في التركة لغير وفاء  
 الدين ولو باذن صاحب الدين بخلاف الرهن الجعلي يصح فيه تصرف الراهن في المرهون لا لغرض الوفاء باذن  
 المرتهن (قوله وإن انتقلت إلى الوارث) الواو للعمال (قوله كما يأتي) أي في قول المتن ولا يمنع تعلق الدين بهما الرثا  
 (قوله لأن ذلك) أي كون التعلق كمتعلق المرهون أحوط طالح وإنما كان أحوط وأقرب لما ذكرناه على هذا يمنع  
 تصرف الوارث فيها جز ما يخلف ما لو قلنا بالاضعيف وهو أن تعلق دين الجنانية بالجاني فإنه يأتي فيه  
 الخلاف في بيع الجاني فعلى القول بجواز تصرف الوارث التصرف في التركة قبل وفاء الدين وحيت لا يحصر  
 على وفائه فتبقى ذمة الميث مرهونة ومشغولة اهـ من شرح الرملي بنوع تصرف (قوله ويستوى في حكم  
 التصرف) كان الأنسب أن يقول في حكم التعلق أو يؤخر هذه عن قوله فلا ينفذ تصرف الوارث كما لا يخفى (قوله  
 فلا ينفذ تصرف الوارث في شيء منها) أي سواء أذن له صاحب الدين في التصرف أم لا وهذا إذا تصرف لنفسه  
 أما إذا تصرف لغرض الميث كقضاء الدين فيصحب باذن الغرماء ولا يصح بدون إذنهم ومحل الصحة إذا أذن الجميع  
 فلا يكفي إذن بعضهم إلا أن كان البعض الآخر غائبًا وأذن عنه الحاكم ولا بد أن يكون ذلك التصرف بمن  
 المثل ويكون الثمن قبل دفعه للدائن رهنًا رعاية لبراءة ذمة الميث اهـ حج وعش على مر بنوع تصرف  
 ثم قال حج ولعلك الرعاية أفتى بعضهم بمنع القسمة فيها إذا كانت التركة شائعة مع حصصة شريك الميث وإن  
 رضي الدائن قال لمسا في القسمة من التبعض وقلة الرغبة كما مر جوابه وقسده غيره بما إذا كانت القسمة بيعا  
 وبما إذا لم يحصل بها الرغبة في اشتراء ما يثير أي خيفة فتجوز القسمة لكن رضي الدائن كما هو ظاهر وأفتى  
 بعضهم بأنه لا يصح إيجار شيء من التركة لقضاء الدين وإن أذن الغرماء بوجهه بأن فيه ضررًا على الميث ببقاء رهن  
 نفسه إلى انقضاء مدة الاجارة اهـ وأقول هذا ظاهر إن كانت الاجارة مقسطة على الشهر ومثلاً أو مؤجلة إلى  
 آخر المدة أما لو أجروه بأجرة حالة وقبضها ودفعها الرب الدين ففيه نظر لأن الاجرة الحالة تملك بالعقد فتبرأ بدفعها للدائن  
 ذمة الميث لا يقال يحتمل تلف العين المؤجرة قبل تمام المدة فتفسخ الاجارة فيما بقي من المدة لا نأقول الأصل  
 عدمه والامور المستقبل لا ينظر إليها في أداء الحق وقود ممراته يجوز جعل رأس مال السلم منفعة عقار وإن  
 كان السلم حالا فتقبض بقبض محلها ولا ينظر لاحتمال التلف وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين أن يتصرف عن  
 نفسه وعن غيره كالولي في مال الصبي اهـ حج وعش على مر (قوله إن كان موسرا) أي عند الإيلاد والاعتاق  
 لأنه وقت الاتلاف ولا يضر عروض الاعسار وإن لم يضر عليه ضرر رب الدين اهـ شوري (قوله كالمرهون)  
 راجع لكل من الثلاثة قبله أي قوله ويستوى الخ وقوله فلا ينفذ الخ وقوله غير اعتاقه الخ وقوله سواء أعلم  
 الوارث الخ راجع أيضا لكل من الثلاثة وقوله نعم الخ هذا الاستدراك لا محل له لأن الرهن الجعلي ينقل فيه بعض  
 المرهون بأداء الدين إذا تعدد الراهن فالشرعي والجعلي على حد سواء في هذا الحكم وقوله بخلاف مالورهن  
 المورث الخ أي رهنًا جعليا وقوله فلا ينقل شيء منها أي عن الجعلي وذلك لأن الراهن واحد وهو المورث (قوله لأن  
 ما تعلق) أي التصرف الذي تعلق بالحقوق أي الديون وتعلقهم على وجه التفويت لها الوصح (قوله فلا ينقل  
 شيء منها إلا بأداء الجميع) أي يكفي المورث ولأن الرهن صدر ابتداء من واحد وقضيته حبس كل المرهون إلى  
 البراءة من كل الدين ومنه يؤخذ أنه لو مات المرتهن عن ابنين فوفى الراهن لأحدهما نصف الدين لم ينقل نصيبه  
 وهو ما ذكره السبكي وأطال في الرد على ابن الرفعة حيث بحث أنه ينقل اهـ شرح الروض اهـ سم (قوله ولا يمنع  
 ارثا) أي فيملكها الوارث قال حج وقضية كونها ملكه اجباره على وضع يده عليها وإن لم تف بالدين ليوفى  
 ما يثبت منه لأنه خليفة مورثه ولأن الراهن يجبر على الوفاء من رهن لا يملك غيره فإن امتنع تاب عنه الحاكم اهـ  
 حج وعش على مر ومحل هذا في دين الاجنبي أما دين الوارث فالصواب أنه يسقط منه ما يلزمه أدائه منه ولو كان

وإن انتقلت إلى الوارث مع  
 وجود الدين كما يأتي لأن  
 ذلك أحوط للميث وأقرب  
 لبراءة ذمته ويستوى في  
 حكم التصرف الدين  
 المستغرق وغيره فلا ينفذ  
 تصرف الوارث في شيء منها  
 غير اعتاقه وإيلاده إن كان  
 موسرا كالمرهون سواء أعلم  
 الوارث الدين أم لا لأن ما تعلق  
 بالحقوق لا يختلف بذلك نعم  
 لو أدى بعض الورثة من  
 الدين بشط ما ورث انفك  
 نصيبه يكفي تعدد الراهن  
 بخلاف مالورهن المورث  
 حينئذ مات فلا ينفذ شيء  
 منها إلا بأداء الجميع والفرق  
 أن الرهن الوضعي أقوى من  
 الشرعي (ولا يمنع) تعلق  
 الدين بها (ارثا)



لاجنبي وهو نسبة ارثه للدين ان كان مساويا للتركة أو أقل ومما يلزم الورثة أدائهم ان كان أكثر ويستقر له  
 نظيره من الميراث فيقدر أنه أخذ منه ثم أعيد اليه عن الدين وهذا سبب سقوطه وبراءة ذمة الميت منه ويرجع  
 على بقية الورثة ببقية ما يجب أدائه على قدر حصصهم وقد يفيض الامر الى التمسك اذا كان الدين لوارثين اه  
 شرح مر وكتب عليه الرشيدى قوله ومما يلزم الورثة أدائه أى ونسبة ارثه مما يلزم الورثة أدائه وهو مقدار  
 التركة على ما مر في التركيب ففيما لو كانت الورثة ابنا وزوجة وصداقها عليه ثمانون وتركته أربعون بسقط  
 عن الاربعين وهو خمسة لانها التي تلزم أدائها لو كان الدين لاجنبي قال بعض المتأخرين وليس معنى السقوط  
 السقوط من أصله حتى لا يجب الا قضاء سبعة ثمان الصدق بل سقوط يؤدي الى صحة تصرف الوارث في مقدار  
 ارثه لاستحالة الجبر عليه في مقدار حصته مع انه لا دين لغيره اه فقول السبكي الذي ذكره الشارح وترجع  
 الورثة بما يجب أدائه محله فيما اذا تساوى كثمانين وثمانين فلها التصرف في عشرة لاني سبعة من الان اذاها  
 اليها الورثة لا تمنع الاستقلال بالتصرف قبل الاداء من بقية الورثة فيما عدا حصتها (قوله اذ ليس في الارث)  
 أى في تعلق الدين بالموروث وقوله أكثر أى مانع أكثر وقوله من تعلق الدين بالموروث أى بالتركة وقوله تعلق  
 الخ مفعول مطلق والمعنى على التشبيه والحاصل انه يقىس تعلق الدين بالتركة وهو الرهن الشرعى على تعلق الدين  
 بهما في الرهن الجعلى أو في الجنابة في عدم منع الملك للوارث أى فاذا كان بعض التركة مرهونا أو جانيا فى  
 هاتين الصورتين يتعلق بذلك البعض الدين وهذا التعلق لا يمنع ملك الوارث لها فكذلك تعلق الدين بهما من غير  
 جنابة ولا رهن جعلى لا يمنع ملك الوارث لها تأمل هذا ولو جعل المقيس عليه تعلق الدين بالمرهون وبالعبد الجانى  
 من غير ارث لكان أوضح وحينئذ كان يحذف لفظة الموروث ويقول أكثر من تعلق الدين بالمرهون والعبد  
 الجانى تأمل وعبارة مر لان تعلقه بهما لا يزيد على تعلق حق المرتهن بالمرهون والجنبي عليه بالجنابة اه (قوله  
 وتقديم الدين الخ) وارد على قول المتن ولا يمنع ارثا وحاصل الاراد ان مقتضى الآية أن الدين يمنع حيث قيد  
 فيها بقوله من بعد وصية يوصى بها أو دين فظاهر ان الورثة لا يملكون التركة الا بعد اخراج الدين والوصية وهذا  
 يتنافى المدعى هنا وحاصل الجواب الذى أشار اليه ان التقديم فى الآية من حيث القسمة والاخراج لا من حيث  
 الاستحقاق أى انه عند القسمة والتصرف فى التركة يجب تقديم اخراج الدين على أخذ الوارث حصته وهذا  
 لا يتنافى انه استحق التركة من حين الموت فقوله لاخر اجماعه من أصل التركة علة لقوله لا يمنع ذلك متقدمة عليه وأصل  
 الكلام وتقديم الدين على التركة فى قوله تعالى الخ لا يمنع ذلك أى ملك الوارث لها لاخر اجماعه من أصل التركة أى  
 لكون التقديم من حيث الاخراج والقسمة لا من حيث الاستحقاق تأمل (قوله فلا يتعلق بزواتها) ظاهره ولو  
 متصله كالسمن فتقوم مأزولة ثم سميته فمأزاد عن قيمتهما مأزولة اختص به الورثة اه عس على مر (فرع)  
 التركة تقسدها وعينها ودينها شائع بين الورثة فليس لبعضهم الاستقلال بشئ دون قسمة معتبرة حتى لو قبض  
 بعضهم شيئا من الدين لم يختص به وان قصد المدين الاداء عن حصته فقط ومن حيل الاستقلال ان يجعل بعض  
 الورثة دائنه على قدر حصته من دين التركة فاذا وفى مدين التركة المحتمل عن الحوالة اختص بحصتها ولم  
 يشارك فيها الوارث الاخر \* (فرع) \* ينتقل الدين للوارث بصفته كرهن لكن لا يلزم الراهن الرضا بوضع  
 الرهن تحت يد الوارث لان رضاه يبيد المورث لا يلزم منه رضاه يبيد الوارث اه سم \* (فرع) \* لومات  
 عن زرع لم يستعمل هل يكون الحب من التركة أو للورثة الاقرب كما قاله الاذرى الثانى ثم قال فلو برزت السنابل  
 ثم مات وصارت حبا فهذا موضع تأمل اه والوجه ما فصله به بعضهم ان الزيادة الحاصلة بعد الموت للورثة فلا  
 يتعلق الدين بهما وفصل الحكم فى ذلك فيما يظهر ان يقوم الزرع على الصفة التى كان عليها قبل الموت فيتعلق  
 الدين بقدر ذلك من ثمنه أما الثمرة غير الحب فقال بعض المتأخرين ان مات وقدرت ثمرة لاصحابها  
 فهى تركة وكذا ان كان لها حكم لكن أبرت قبل موته فان لم تؤبر أو ترك حيوانا حاملا فوجها ببناء على

اذ ليس في الارث المقيد للملك  
 أكثر من تعلق الدين  
 بالموروث تعلق رهن أو ارش  
 وذلك لا يمنع الملك في المرهون  
 والعبد الجانى وتقديم الدين  
 على الارث لاخر اجماعه من  
 أصل التركة فى قوله تعالى  
 من بعد وصية يوصى بها أو  
 دين لا يمنع ذلك (فلا يتعلق)  
 أى الدين (بزواتها) أى  
 التركة ككسب وتسلج  
 لانها حدثت فى ملك الوارث

انه يأخذ قسطاً من الثمن أولاً له شرح مر وكتب عليه ع ش قوله الثاني أي فذا أخذ الوارث السنبال  
وما زاد على ما كان موجوداً من الساق وقت الموت قال سم على منهم بعد نقله ما ذكر عن مر وهل  
يجري مثل ذلك في الحيوان للقياس الجريبان واعتمد شيخنا نقله عن بعضهم وهو ان للوارث أيضاً زيادة الزرع  
الحاصلة بعد الموت فيقوم عند الموت وبعده فإراد بعد الموت على قيمته عنده يكون للوارث وشئ هل يجري ذلك  
في الجمل المقارن بعد الرهن فيكون تركه مرهوناً فيستحق زيادة الوارث على ما قيل فتوقف وقال لا يمكن تقويمه  
وقد يقال يمكن تقويم الام معه فقد تظاهر الزيادة فليجبر اه (قوله وللوارث امساكها الخ) فلو أوصى المورث  
بدفع عين الى صاحب الدين عوضاً عن دينه أو على ان تباع ووفى دينه من ثمنها على بوصيته وليس للوارث  
امساكها والقضاء من غيرها لان تلك العين قد تكون أطيب كما قاله في باب الوصية ومحل ذلك أيضاً اذ لم يتعلق  
الحق بعين التركة فان تعلق به لم يكن له ذلك فليس للوارث امساك كل مال القراض والزام العامل أخذ نصيبه  
منه من غيره كافي الكفاية عن الجبر اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله والقضاء من غيرها أي فلو  
خالف وفعل نفذ تصرفه وان اثم بامساكها لرضا المستحق بما بذله الوارث ووصوله الى حقه من الدين ويحتمل  
فساد القبض لما فيه من تفويته غرض المورث والظاهر الاول وكذا لو اشتتات التركة على جنس الدين فليس  
له امساكها وقضاء الدين من غيرها لان لصاحب الدين ان يستقل بالأخذ اه زى بالمعنى أقول يتأمل وجهه  
ذلك فان مجرد استئصال صاحب الدين بأخذه من التركة لا يقتضي منع الوارث من أخذ التركة ودفع جنس  
الدين من غيرها فان رب الدين لم يتعلق حقه بالتركة تعلق به التركة وانما تعلق به سائر رهن والزاهن لا يجب عليه  
توفية الدين من غير الزهن ثم رأيت في ج (قوله لتوقع زيادة الراغب) فان طلبت زيادة لم يأخذها الوارث  
بقيةتها كما صرح به ابن المقرئ اه شرح مر أي بل بالزيادة فمحل عدم اجابة الغرماء اذ لم يوجد الراغب  
بالفعل والافجابون اه (قوله لان الظاهر ان لا يزيد على القيمة) أي ولان للناس غرضاً في اخفاء تركة  
مورثهم عن شهرتها لا يبيع اه شرح مر (قوله فتسخ التصرف) أي فسحقها كما كف طاعة على المعتمد اه  
سم وكتب جل وقال على الجلال ولو كان تصرفه في بعض التركة أو كانت قيمة المردود بالعين تبقى بما طرأ  
من الدين ينبغي ان لا يفسخ تأمل اه شوبري (قوله أيضاً فسخ التصرف) وظاهر ان محل الفسخ في غير اعتاق  
الموسر واولاده أما فسخ ما فسخ كالمرهون بل أولى اه شرح مر وقوله بل أولى أي لطريقتان التعلق على  
التصرف اه شرح الروض اه سم (قوله فلم انه لم يبين فساده) وخبرنا فلو وان قد قبل طرأ الدين  
للمشتري لان الفسخ يرفع العقد من حينه لا من أصله (قوله لانه كان جائزاً له ظاهراً) أي وباطناً اه ع ش  
(قوله أمالو كان ثم دين خفي) مفهوم قوله فطرأ دين لان الدين هنا كان موجوداً اه (قوله كما مر في الاشارة  
اليه) أي في قوله سواء علم الوارث الدين أم لا

\*(كتاب التعليل)\*

(قوله النداء على الفلاس) أي المعسر لا يشيد الشروط الا بنية في موجب الجبر اه ع ش على مر (قوله وشهره  
بصفة الافلاس) عطفت تفسير الافلاس بضرورة الى حال ليس معه فيها فلاس كما في شرح مر وفي المصباح  
أفلاس الرجل كانه صار الى حال ليس له قلوب كما يقال اقهر اذا صار الى حال يقهر عليها وبعضهم يقول صلوذا فلاس  
بعد ان كان ذا جراهم فهو مفلس والجمع مفاليس وحقيقته الانتقال من حالة اليسر الى حالة العسر وفلسه  
القاضي تفليساً أي عليه وشهره بين الناس بانه صار مفلساً والفلس الذي يتحمل به جميعه أفليس وفالوس اه  
(قوله وشهره بصفة الافلاس) شهره بصفته كمن رفعه على الناس ويقال أيضاً شهره شهراً اه من ع ش على  
ج ر في الدرس الا في قيل قول المتن ثم ان كل من التقدير دينهم الخ وفي المصباح وشهره الرجل سيقفه من باب نفع  
سله وشهره يزيد انكذ او شهرته بالتشديد بحال الغنى أو ما أشهر به بالالف يعني شهرته فقير متحول وشهرته بين الناس

(والوارث امساكها باقل  
من قيمتها والدين) حتى لو  
كان الدين أكثر من التركة  
وقال الوارث أخذها  
بقيةتها أو أراد الغرماء بيعها  
لتوقع زيادة راغب أحجب  
الوارث لان الظاهر انها  
لا تزيد على القيمة وهذه  
الصورة وارد على قول  
الاصل للوارث امساكها  
وقضاء الدين من ماله (ولو  
تصرف ولا دين خطر دين)  
بمحسور وجميع يبيع تلف  
عنه (لم يسهل) أي الدين  
باداء أو ابراء أو نحوه (فسخ)  
التصرف فـ لم انه لم يبين  
فساده لانه كان جائزاً له ظاهراً  
وتعبري بما ذكر أولى مما  
عبر به أمالو كان ثم دين خفي  
ثم ظهر بعد تصرفه فهو فاسد  
كما مر في الاشارة اليه

\*(كتاب التعليل)\*

هو لغة النداء على المفلس  
وشهره بصفة الافلاس  
المأخوذ من الفلوس



بمعنى أبرزته وشهرت الحديث شهر وشهرة أقضية فاشتهروا شهره الناس (قوله التي هي أخس الاموال) أي بالنسبة لذاتها فان النحاس بالنسبة للذهب والفضة نحاس وباعتبار عدم الرغبة فيه للمعاملة والادخار اه ع ش على مر (قوله مفلسا) ينبغي ضبطه بفتح القاء وتشديد اللام لانه الموافق لقول مر هو مصدر فاسه اذا نسبه للافلاس اه ع ش (قوله حجر على معاذ) روى ان الحجر على معاذ كان يطلبه قاله الرافي وفي النهاية انه كان بسؤال الغرماء قال الزركشي والاول أصوب اه ولا مانع من موافقة سؤاله لسؤالهم ومن كون الواقعة متعددة اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله أو من كون الواقعة أي السؤال والافيه عده حجر عليه مرتين فانه لو تكررت لثقل (قوله ليس لكم الا ذلك) بقية الحديث كافي شرح مر ثم بعثه الى اليمن وقال له لعل الله يحبرك ويؤدى عنك دينك فلم يزل باليمن حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم اه وكتب عليه ع ش قوله ليس لكم الا ذلك أي الآن سم والقرينة عليه من الحديث قوله ويؤدى عنك دينك اذ لو كان المراد السقوط مطلقا لم يكن عليه دين يترجى قضاؤه بقوله لعل الله الخ انتهى (قوله من عليه دين آدمي الخ) أي ولو كان ذلك الدين منفعة اه سم على منسج عن مر وصورة ذلك ان يلزم ذمته حمل جماعة الى مكة مثلا اه ع ش على مر (قوله زائد على ماله) أي ولو باقل ممول ويعتبر ان يكون ماله الذي ينسب اليه الدين زائدا على ما يبق له مما يأتى وأما اذ لم يكن له مال فلا يحبر عليه ولو في اكسابه وان تعبدى لها الحجر تبعها اه شيخنا (قوله حجر عليه) قال في العباب وانما يحبر عليه القاضي قال في الايعاب أو نائبه فلا عبرة بحجر غيره ماله لانه يحتاج الى نظروا اجتهد ثم قال نعم هل يتأتى هنا التحكيم بان يتفق المفلس والغرماء على من يحكم بينهم وبينه ثم يدعوا عليه فيحكم بحجره أولا لان هذا خطر فلا دخل للمحكم فيه كل محتمل وكلامهم الا في القصاص صريح في الاول حيث قالوا بجواز فمما عدا حدود الله تعالى ونعازيره والاستثناء معيار العموم والظاهر اذا جاز في النكاح التحكيم وان المحكم يزوج بشرطه فاولى هنالان ذلك مبني على الاحتياط أكثر فيلزم من الجواز فيه الجواز في هذا بالاولى فتنبه لذلك فاني لم أر لاحد فيه شيئا اه شوبري (قوله حجر عليه وجوبا) أي في كل من طلبه وطلب غرمائه على المعتمد وان قال بعضهم بالجواز في الثاني اه شرح مر (قوله حجر عليه في ماله) فان لم يكن له مال بالكلية فبحث الرافي جواز الحجر عليه منعه من التصرف فيما عساه يحدث باصطياد ونحوه وزده ابن الرفعة بانه انما يحبر على ما ذكرته بالله وجود وما جاز تبعه لا يجوز قصد اقال الاذرى وهو الحق والحاجر هو الحاكم لا احتياجه أي الحجر بالنظر والاجتهاد أو المحكم كافي شرح العباب ولو كان المحجور عليه عبدا أو ناله في التجارة ولا يحبر عليه السيد ويكتفى فيه بمنع التصرف ولا يجب ان يقول حجر بالفلس اه حل قال الطباي اذ افس العبد المأذون له في التجارة فالتى يحبر عليه هو الحاكم لا السيد قاله الرافي في باب الضمان (فرع) \* قال ابن الرفعة ولو كان المال مرهونا فلم أر فيه نقلا والفقهاء منع الحجر اذ لا فائدة فيه قال في شرح الروض ورد بان له فوائد مشل مما مر اه يعنى من فوائد المنع من التصرف باذن المرحوم والمنع من التصرف فيما عساه يحدث باصطياد ونحوه اه سم (قوله غير فوري) ضعيف وعبرة مر فلا يحبر بدين لله تعالى ولو فور يا اه حل وقوله كذا مطلق ليس بقيد على المعتمد وكذا قوله لم يعص بسببها وانما قيد بماجر باعلى كلامه من التقييد بغير الفوري اه شيخنا (قوله غير فوري) يفيد انه يحبر بالفوري واعتمد مر آخره انه لا يحبر بدين الله ولو فور ياتبعه للاسنوي وقال ان الحجر به اذا كان فور بامبني على ان له ظالمه معينا وليس كذلك اه (فرع) \* لا يحبر على من لا مال له والرافي فيه توقف وذهب ابن الرفعة كما بين ذلك في شرح الروض والرد هو المعتمد اه مر اه سم (قوله كبحوم كناية) وكالتمن في مدة الخيار المشتري فلا يحبر به لان قضاء المأذون وان تعدى الحجر اليه لم يحبر بغيره وكثير ما يشتري سرقة للبائع أو لهما فلا يحبر به لان قضاء الدين لكن رأيت ببعض الهوامش انه يحبر بالتمن في زمن خيار المشتري لانه آيل الى الزوم وفيه موهنة اه ع ش على مر (قوله فلا يحبر الحجر في شيء من ذلك)

التي هي أخس الاموال وشرعا  
جعل الحاكم المدينون  
مقاسا بمنعه من التصرف في  
ماله والاصل فيه مواراه  
النازق طسني وصحح الحاكم  
استداه ان النبي صلى الله  
عليه وسلم حجر على معاذ وباع  
ماله في دين كان عليه وقسمه  
بين غرمائه فأصابهم خمسة  
اسباع حتى قتلهم فقال لهم  
النبي صلى الله عليه وسلم  
ليس لكم الا ذلك (من عليه  
دين آدمي لازم خال زائد على  
ماله حجر عليه) في ماله ان  
استقل (أو على ولية) في مال  
مولى ان لم يستقل (وجوبا)  
فلا يحبر بدين لله تعالى غير  
فوري كذا مطلق وكذا لم  
يعص بسببها ولا بدين غير  
لازم كنجوم كناية لتمكن  
المدين من اسقاطه ولا يجوز حل  
لانه لا يطالب به ولا بدين  
مساو لماله أو ناقص عنه  
فلا يحبر الحجر في شيء من ذلك  
نعم لو طلبه الغرماء في المساوي  
أو الناقص بعد الامتناع من  
الاداء وجب لكنته ليس  
يحبر فاس

أى ولا يجوز اه شوبرى أى عدم الحاجة بل يلزمه الحاكم بقضاء الدين فيما إذا زاد ماله أو كان مساويا  
 لدينه فإن امتنع بآءه عليه أو أكرهه عليه اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله أو أكرهه عليه أى بالضرب  
 والحبس الى ان يبيعه ويكرضه لكنه غفل في كل مرة حتى يبرأ من ألم الاولى لئلا يؤدي الى قتله اه ج  
 وكتب عليه سم قوله بالضرب قال في شرح الروض وان زاد مجموع على الحد قال وعبارته فان لم يبرز  
 بالحبس الذى طلبه الغريم ورأى الحاكم ضربا أو غيره فعل ذلك وان زاد مجموع على الحد اه وانما جازت  
 الزيادة على الحد هنا لانه بامتناعه بعد صائل الاودفع الصائل لا يتقيد وقوله ويكرضه أى ولا ضمان عليه اذا  
 مات بسبب ذلك اه (قوله بل يجر غريب) وهو الذى لا يتوقف على فك قاض بل ينقل بمجرد دفع الدين فيفارق  
 الحجر المعهود في هذا ويفارقه أيضا في انه ينقل على عمونه نفقة المومنين وفي انه لا يتعدى للحادث من أمواله وفى  
 انه لا يباع فيه مسكنه وخادمه اه من الخالي في آخر باب المبيع قبل قبضه (قوله والمراد بماله) الذى يعتبر  
 زيادة الدين عليه واماله الذى يحجر عليه فيه فلا يتقيد بما قاله بل يتعدى الحجر عليه لجميع أمواله أية كانت  
 ففرق بين ماله الذى يعتبر زيادة الدين عليه وماله الذى يحجر عليه فيه اه شيخنا (قوله الذى يتيسر الاداء منه)  
 نعم لكل من العيني والديني وقوله بخلاف المنافع محرز النقيض بالعيني والديني وقوله والمغصوب المحجز  
 قوله الذى يتيسر الاداء منه بالنسبة لكل منهما محترزه بالنسبة للعيني المغصوب والغائب وبعض النجوز محترزه  
 بالنسبة للديني داخل في قوله ونجوها وذلك كالدين المحجور والذى على معسر أو موسر وليس به بينة ولا اقرار  
 (قوله الذى يتيسر الاداء منه) أى حالاً بان تكون العين حاضرة غير موهونة والدين على مقر أو به بينة وهو  
 حاضر موسر اه حل (قوله بخلاف المنافع) أى فلا يعتبر زيادة الدين عليها وان تعدى الحجر اليها لم يتمكن  
 من تحصيل أجرها والا اعتبرت وكتب أيضاً أى حيث لا يتمكن من ذلك حالاً فاذا تيسر التحصيل في الحال اعتبرت  
 اه حل وينبغي ان مثل المنافع الوطائف والجامكية التى اعتيد النزول عنها بعوض فيعتبر العوض الذى يرغب  
 بمثله فيها عادة ويضم لماله الموجود فان زاد دينه على مجموع ذلك حجر عليه والا فلا اه ع ش على مر (قوله  
 والمغصوب) أى الذى لا يتيسر الاداء منه حالاً ومثل المغصوب المرهون فلا تعتبر زيادة الدين عليه اه حل  
 (قوله والغائب) انظر ما المراد بالغائب ويظهر انه لا يتيسر الاداء منه في الحال وقوله ونجوها كالمرهون وكذا دين  
 مؤجل أو حال على معسر أو مولى منكر ولا بينة عليه كما بحثه في شرح الروض فلا تعتبر زيادة الدين عليها وان شملها  
 الحجر وفائدته في المرهون خلافاً لان الرفعة منع التصرف فيه ولو باذن المهرن وانظر حكم الدين المرهون عليه  
 هل يحسب من الديون المحجور بها أو لا نظر الى انه لا يطالب به من غير المرهون اعتمد شيخنا زى الثانى اه  
 شوبرى (قوله بطلبه) أى بعد ثبوت الدين عليه باقراره أو حكم القاضي أو إقامة الغرماء البينة بعد تقدم  
 دعواه فلا يكفي اقراره من غير تقدم دعوى اه شوبرى واقر الضمير لان العطف بأو وهو راجع لكل  
 من المدين وولييه فكأنه قال بطلب من ذكر وقوله ولو بوكيله لم يقل في هذه ولو بنائبه كالتى بعدها حتى يشمل  
 النائب الولى كما يشمل الوكيل لانه لو قال ذلك لاقتضت العبارة ان الحجر على المدين يكون بطلب وليه مع انه اذا كان  
 له ولي يكون الحجر على الولى نفسه لا على المدين لانه لا يتصرف ولا يحتاج للحجر عليه (قوله فان كان لغريمه ولي  
 خاص) انظر ما موقع هذه العبارة مما قبلها هل هي تفيد له أو استثناء منه فانه لم يظهر لي الا ان واحداً منهما ثم  
 ظهر بحمد الله تعالى انه تفيد له من فقوله أو بطلب غرمائه محله ان استقل الغريم فان لم يستقل حجر القاضي ولا  
 يتوقف على طلب ولي الغريم كما يدل عليه عبارة جج الا ترى نقلاً عن الشوبرى (قوله حجر عليه الحاكم) أى  
 قاضى بالاجور لا جله لا قاضى بلدياً خلافاً لاذرى بل لا يجوز له كما يعلم مما يأتى في الحجر من غير سؤال لانه ان  
 كان واهم قضاة والافهم يلزمه النظر في حالهم بالصحة وهى محصورة في الحجر بشرطه ايعاب اه شوبرى (قوله  
 حجر عليه الحاكم) أى جواز اعلى ما في شرح الارشاد للشيخ ووجوب اعلى ما في شرح المنهاج وهو المعتمد وعبارة جج

بل حجر غريب والمراد بماله  
 ماله العيني أو الدينى الذى  
 يتيسر الاداء منه بخلاف  
 المنافع والمغصوب والغائب  
 ونجوها وقولى آدمى لازم  
 مع قولى أو على وليه وجوبا  
 من زيادتي وانما يحجر على  
 من ذكر (بطلبه) ولو بوكيله  
 لان له فيه غرضاً ظاهراً (أو  
 بطلب غرمائه) ولو بنوا بهم  
 كوليائهم لان الحجر لحقهم  
 (أو) طالب (بعضهم ودينه  
 كذلك) أى لازم الى آخره  
 فان كان لغريمه ولي خاص  
 ولم يطالب حجر عليه الحاكم  
 (وسن) له (اشهاد على حجره)  
 أى الفليس



وقد يجب على الحاكم الجرم من غير طلب وذلك فيما إذا كان الدين الموجب للجبر يسجداً وجهة عامة كالفقراء  
والمسلمين فيمن مات وورثه وله مال على مفلس أه شو برى (قوله مع النداء عليه) فيقول المنادى الحاكم جرم على  
فلان ابن فلان أه حل والنداء سنة أيضاً قوله مع النداء متعلقاً بشهاد أي سن له الشهاد والنداء وعبرة  
ج واشهد الحاكم ندباً على جرمه وسن إن يأمر بالنداء عليه إن الحاكم جرم عليه انتهت (قوله ولا يحل مؤجل  
بجبر) وإذا بيعت أموال المفلس لم يدخر منها شيء للمؤجل فإن حل قبل القسمة التحق بالحال أه شرح م  
(قوله بحال) يجوز أن يقرأ بالتخفيف أي بحال من الأحوال ويجوز أن يقرأ بالتشديد وهو وإن كان غير محتاج  
إليه فيه عليه لئلا يغفل عنه أه حل فالبناء على الأول بمعنى في متعلقة بحل وعلى الثاني سببية متعلقة بجبر (قوله  
لأن الذمة خربت بالموت) خرب كعلم أه شو برى والذمة وصف قائم بالإنسان صالح للالزام والالتزام وهو  
يزول بالموت فلا يمكن التمسك بعده ولذلك الحق به ضرب الرق كما مر أه قل على الجلال (قوله لأن الذمة  
خربت) أي بالنسبة للمستقبلات التي لم يتقدم لها سبب أما بالنسبة لما مضى ولما تقدم سببه فلا كما إذا حفر بئراً  
عدواناً فإنه يضمن ما وقع فيه ويجعل المتقدم سببه كالمقدم ومثل الموت الردة المتصلة بالموت أي يتبين بالموت أنه  
حل من حين الردة قال الرافعي وكذا استرقاق الحربى ويؤخذ من الحلول بالموت أن من استأجر محلاً باجرة مؤجلة  
ومات قبل حلولها وقبل استيفاء المنفعة حلت بالموت كما أفتى به الشرف المناوى وأما افتاء الجلال المحلى بعدم  
حلولها فنظر إلى أنه هل يستوفى المقابل بخلاف بنية صور الحلول بالموت فردود بيان سبب الحلول بالموت خراب  
الذمة وهو موجود هنا أه سلطان (قوله وبه يتعلق حق الغرماء بماله) أي مالم يكن مبيعاً في زمن خيار أي له  
أولها ما فإن حق الغرماء لا يتعلق به فله الفسخ والإجارة على خلاف المصلحة ومالم يكن ما يترك له من ثياب بدنه فله  
التصرف في ذلك كيف شاء أه حل وكذا المنفعة التي يقطعها الحاكم له أوله ومونه وفي سم قوله وشراء في  
ذمته قال الأذرى يستثنى من منع الشراء بالعين ملودفعه الحاكم في كل يوم نفقة له ولعياله فاشترى بها فإنه يصح  
جزأ ما أشار إليه بعضهم ذكر ذلك في شرح الروض واعتده طب ويستثنى أيضاً تصرفه في نحو ثياب بدنه  
كما جزم به بعضهم (قوله أو بدونه) أي المشارة بقوله فإن كان لغريمولى أه شيخنا (قوله عينا كان أودينا  
أو منفعة) لا يقال هذا التعميم ينافى قوله أولاً بخلاف المنافع لأننا نقول المراد بما تقدم أن المنافع لا تنضم إلى ماله  
العينى والدينى الذى يتيسر الوفاء منه ثم ينظر في النسبة بين الثلاث وبين الدين وانما ينظر للعين والدين فقط ثم  
إذا زاد دينه على ما ذكر جرم عليه وبعد الجرمية أى أثره إلى أعيانه ودينه ومنافعه فتؤجر أم ولده وما وقف عليه  
مرة بعد أخرى حتى يوفى ما عليه من الدين فلا منافاة بين تعدى الجرم إلى المنفعة وعدم اعتبارها في الابتداء على أن  
الكلام في منفعة لا يتيسر منها ما ينضم إلى المال حالاً وماهنا في الأعم فلا تنافى ثم ماتت من تعدى الجرم إلى المنفعة  
التي لا يتحصل منها شيء في الابتداء هو كتعدى الجرم إلى ما يحدث من كسب وغيره أه عس (قوله فلا يصح  
تصرفه فيه بما يضرهم) ويحرم عليه وطء الأمة ولو فقه لا تتجسس وإذا حبات لم تصراًم ولد قال شيخنا وظاهره أنه  
لو أنفك الجرم بغير بيعها أو ما مكها بعده لا تعود أم ولد وهو يعيد ولم يرتضه بعض مشايخنا فراجع أه قل  
على الجلال وقوله لم تصراًم ولد ظاهره سواء كان موسراً أو معسراً وعبرة شرح م ولو باع أو وهب أو اشترى  
بالعين أو أعتق أو وقف أو أجزأ أو كاتب ففى قول بوقف تصرفه المذكور وإن أشبهه فان فضل ذلك عن الدين  
لا ارتفاع القيمة أو إراء الغرماء أو بعضهم نفذ أى بان أنه كان نافذاً والأى وإن لم يفضل لى أى بان أنه كان لاغياً  
والأطهر بطلانه في الحال لتعلق حقهم به كالمهون ولأنه محصور عليه بحكم الحاكم فلا يصح تصرفه على مراعاة  
مقصود الجرم كالسبقة ثم قال أما استيلاده فالمعتمد عدم نفوذه كما أفاده الواو الدرجه الله تعالى خلافاً للغزالي في  
الخلاصة ومن تبعه لأن جرم المفلس أقوى من جرم المرض بدليل أنه يضر فى مرض الموت في ثلاث ماله انتهت  
وقول قل وهو يعيد يؤيد بعدم ما تقدم في إيلاد الرهن المعسر حيث تنافى مستولاه في الدين وإذا عانت

مع النداء عليه ليحذر الناس  
معاملته والتصريح بالسن من  
زيادته (ولا يحل دين مؤجل  
بجبر) بحال بخلاف الموت  
لأن الذمة خربت بالموت دون  
الجبر (وبه) أى وبالجرم عليه  
يطلب أو بدونه (يتعلق حق  
الغرماء بماله) كالرهن عينا  
كان أودينا أو منفعة (فلا)  
تراجعهم فيه الديون الحادثة  
ولا (يصح تصرفه فيه بما  
يضرهم كوقف وهبة ولا)  
يصح (بيعته) ولو لغرمائه  
بدينهم بغير إذن القاضي

لان الحجر يثبت على العموم  
ومن الجائز ان يكون له غريم  
آخرو يخرج بحق الغرماء  
حق الله تعالى المقيد بما امر  
كز كذا ونذر وكفارة فلا يتعلق  
بجمال المفلس كما جزم به في  
الروضة كاسلمها في الايمان  
وبتصرفه فيه تصرفه في غيره  
كتصرفه في بيعا وشراء في ذمته  
فيثبت المبيع والتمن فيها  
وكتسكاحه وطلاقه وخلعه  
ان صدر من زوج واقتصاصه  
واسقاطه القصاص ورده  
بعيب أو اقاله ان كان بغبطة  
اذ لا ضرر على الغرماء بذلك  
(ويصح اقراره) في حقهم  
(نمين أو جنابه) ولو بعد  
الحجر (أو بدني أسند وجوبه  
لما قبل الحجر) كما يصح في  
حقه وكاقرار المريض بدني  
يراحم به الغرماء فان أسند  
وجوبه لما بعد الحجر وقيد  
بمعاملة أولم يقيد به ولا بغيرها  
أولم يسند وجوبه لما قبل  
الحجر ولا لما بعده لم يقبل اقراره  
في حقهم فلا يراحم المقر له في  
الثلاث لتعصيره بمعاملته  
في الاولى ولتنزيله على أقل  
المراتب وهو دين المعاملة في  
الثانية ولان الأصل في كل  
حادث تقديره بأقرب زمن  
في الثالثة وقيدها في الروضة  
بما اذا عذرت مراجعة  
المقر قال فان أمكنت

للملك ثبت الاستيلاء كما تقدم فقياسه هنا انما اذا عادت الملك المفلس ثبت استيلادها لان عدمه انما كان لما منع وقد  
زال (قوله لان الحجر يثبت الخ) هذه العلة بما تقتضي البطلان حيث اذن القاضي وقد صرح شيخنا بصحة  
البيع ولو لا جنسي باذن القاضي وقد يفرق بان القاضي يحتاط فظهور الغريم فيه أبعده من ظهوره عند عدم  
الاذن تأمل وقوله ومن الجائز الخ تعليل ثان في المعنى بمنزلة قوله ولانه من الجائز الخ (قوله ان يكون له غريم  
آخر) أي ولا يلزم من ندائه عليه وقت الحجر بلوغ ذلك لجميع أرباب الديون لجواز غيبة بعضهم وقت النداء  
أو مرضه فلم يعلم الحال اه ع ش على مر (قوله المقيد بما امر) وهو ان يكون غير فوري ومقتضاه تعدد  
الحجر للفوري لانه يصح الحجر به والمعتداته لا فرق اه حل (قوله وبصرفه فيه) كان الاولى ان يقول الخ  
وذلك لان المذكور قيدان قوله بتصرفه فيه وقوله بما يضرهم فخرج بالاول التصرف في الذمة والنسكاح والطلاق  
والخلع واسقاط القصاص وخروج بالثاني الرد بالعيب أو اقاله (قوله وكتسكاحه) أي وموئنه في كسبه كما  
سيأتي اه شيخنا وقوله وخلعه أي لزوجه ما لو اخلع امرأة أجنبية بعوض من ماله فانه لا يصح للعجز عليه فيه  
اه ع ش على مر (قوله ان صدر من زوج) أي لانه يأخذ العوض وفي العبارة تسمح لان الخلع لا يصدر  
الامن الزوج فكان الاحسن ان يقول ان كان المفلس هو الزوج فيخرج به ماله كانت هي المفلسة فان خالعت  
بعين لم يصح وان خالعت في ذمتها صح وعبارة ع ش قوله ان صدر من زوج فان صدر من غيره فغيبه تفصيل وهو  
انه ان كان بعين لم يصح الاختلاع بما سماه الملتزم أو بدني صح ولزم ذمته ولا يراحم به الغرماء لحدوثه بعد الحجر  
انتهت (قوله واسقاطه القصاص) أي ولو مجانا وانما يمنع العفو مجانا لعدم التقويت على الغرماء وقياس ما يأتي  
من وجوب الكسب على من عصي بالدين انه اذا عني هنا عن القصاص وجب ان يكون على مال لانه كالكسب  
الواجب عليه لكن لو عني مجانا احتمل الصحة مع الاثم كما اقتضاه اطلاقهم اه ع ش على مر (قوله ان كان  
بغبطة الخ) واذا استوى الامر ان فينبغي جواز الرد لان السبعة قد تبق له مع غيرها اه وخالف مر فقال  
اذا كانت الغبطة في الامسالك أو استوى الامر ان فلا رد اه مر وفي شرح الروض لا يرد أيضا اذ لم تكن  
غبطة أصلا لا في الرد ولا في الابقاء وكلام الأصل فيها متدافع اه سم (قوله في حقهم) انما يقيد به لاجل  
التفصيل المذكور في المتن انا في حقه أي المقر بنفسه فيقبل مطلقا من غير تفصيل بمعنى ان ما أقربه يستعفى  
ذمته اه (قوله ولو بعد الحجر) أي ولو اسند الوجوب الى ما بعد الحجر وهذه الغاية بالنسبة للجناية أي سواء  
أسندها قبل الحجر أو بعده ولا يظهر رجوعها للمعين أيضا ويمكن رجوعها له من حيث وجوبها لامن حيث  
ذاتها ولا يصح رجوع التعميم للاقرار لان الغرض ان الاقرار في الكل بعد الحجر وأيضا لانه في مقابلة تقييد المتن  
بقوله أسند وجوبه لما قبل الحجر (قوله كما يصح في حقه) السكاف للقياس وقوله وكاقرار المريض الخ أي  
بجامع الحجر على كل وان كان في المريض بالنسبة لما زاد على الثالث اه (قوله يراحم به الغرماء) يحتمل انه مبني  
للفاعل والغرماء مفعول به والفاعل ضمير يعود الى المريض والمراحم في الحقيقة وان كان المقر له بالدين لكن  
يصح اسنادا المراجعة للمريض باعتبار اقراره ويحتمل انه مبني للمفعول والغرماء نائب فاعل والتقدير يراحم  
المقر له به الغرماء وعلى كل حال فالمراد غرماء الصحة أي الذين ثبت دينهم في حال الصحة (قوله فان أسند وجوبه لما  
بعد الحجر) هذا محترز التقييد بالظرف وهو قوله لما قبل الحجر وقوله أولم يسند وجوبه الخ محترز قوله أسند  
وجوبه فهو لف وشر مشوش (قوله فلا يراحمهم المقر له في الثلاث) أي بل يطالب بعد ذلك الحجر اه شرح مر  
(قوله ولتنزيله الخ) قال الشيخ عميرة رد على التنزيل على الأقل الاقرار للجعل فانه يحمل على الممكن فلم ينزل على  
أقل المراتب اه وفرق سم بان التنزيل هناك على الأقل يلغى الاقرار بالكلية بخلافه هنا الصحة في حقه  
اه شوي ري (قوله على أقل المراتب) خرج به أعلاها وهو دين الجناية وانما كان أعلى لانه يقبل الاقرار به  
سواء وجب قبل الحجر أو بعده وفي حقه وحتمهم (قوله بما اذا عذرت مراجعة المقر) كان ملت أو حن أو حرس (قوله



فإن قيل (أى فان أسنده لما قبل الحجر فواضح) أو لما بعده فان قيل بدين معاملة لم يقبل أو بغيره قبل  
 اهـ حل (قوله لأنه يقبل إقراره) أى فيقبل نفسه به فالتعليل ناخص (قوله ويجهه مثله في الثانية) أى  
 فيراجع لأجل التفسير فان قسره بدين معاملة لم يقبل أو بغيره قبل وقوله بأنه لو أقرب دين أى دين معاملة (قوله  
 قبل) أى في حقه فقط بمعنى أنه يحبس ويلزم حتى يعطى الغرماء قدر ذلك الدين الذى أقربه هذا ان أطلق في  
 قدرته ولكن لا يبطل ثبوت اعساره بذلك ولا يلازم تعليله والذي يظهر ان يحسب كلامه على ما إذا قال في إقراره  
 وأقدر على وفائه شرعا فحينئذ يحبس ويلزم حتى يوفى جميع الديون كاملة ويبطل ثبوت اعساره لأنه لا يقدر على  
 وفاء ذلك الدين شرعا بكمله حتى يكون قادرا على وفاء جميعها اذ ليس له شرعا ان يزيد لواحد على قدر قسطه اذا كان  
 معسرا واحترزنا بقولنا في حقه فقط عن حق الغرماء فإنه لا يقبل إقراره بالنسبة اليهم فلا يراجعهم المقر اهـ  
 شيخنا حـ ف وقوله لان قدرته الخ أى لأنه لا يوفيه الامما زاد لان الغرض انه حدث بعد الحجر اهـ رى  
 وقوله يستلزم الخ لأنه لا يجوز له توفيقه الا بعد توفيق جميع الديون المتقدمة اهـ سل وفي عـ ش  
 على مـ ما نصه قوله قبل وبطل ثبوت اعساره قديتوقف فيما ذكره فان قدرته على وفائه شرعا انما  
 تكون بعد توفيق جميع الديون المتقدمة اذ الدين الحادث بعد الحجر لا يراجع مستحقه الغرماء فالوجه  
 انه لا فرق بين المساوى للمقر به وبغيره ثم رأيت في جـ ما نصه فان قلت قوله لم يقبل ينفيه اقتضاء ابن  
 الصلاح بأنه لو أقرب دين وجب بعد الحجر واعترف بقدرة على وفائه قبل وبطل ثبوت اعساره قلت يتعين  
 حمل قوله قبل على انه بالنسبة لحق المقر لا لحق الغرماء ويرتب على ذلك قوله عقبه وبطل ثبوت اعساره  
 لان قدرته على وفائه شرعا تستلزم قدرته على وفاء بقية الديون اهـ وكتب عليه سم قوله لان قدرته  
 على الخ فيه نظر لان عبارة المقر ليس فيها تقييد بالقدرة الشرعية ويجوز ان يريد القدرة الحسية فالوجه  
 ان بطلان ثبوت اعساره انما هو بالنسبة لذلك القدر الذى اعترف بالقدرة عليه فليتأمل اهـ أقول وبه  
 ينسـ دفع التوقف المذكور ويعلم ان التعبير بالشرعية من كلام ابن الصلاح لا من كلام المقر وعليه  
 فلو قال المقر أنا قادر شرعا لجهته ان يبطل اعساره بالنسبة لجميع الديون لتصرحه بما ينافي جل القدرة في كلامه  
 على الحسية اهـ (قوله وبطل ثبوت اعساره) قال الشيخ سم لا ينبغي ان يفهم من بطلان ثبوت الاعسار بطلان  
 الحجر وانفكا كه فانه لا وجه لذلك فان إقراره بالملاءة أو ثبوتها بعد الحجر لا ينافي صحته لجواز طردها بعده  
 ولو فرض وجودها قبل فغايتها انه أخفى ماله عند الحجر وذلك لا يمنع صحة الحجر كما صرحوا به كانه لا يقتضى  
 انفكا كه أيضا كما هو معلوم مما يأتى بل الذى ينبغي أن يكون من فوائد بطلان ثبوت الاعسار مع بقاء  
 الحجر انهم لو طالبوه بذلك المقدار لان يتوزعوه على نسبة ديونهم لم يقدم دعوى الاعسار ولهم حبسه وملازمته  
 فليتأمل اهـ شـ رى (قوله لان قدرته على وفائه شرعا) مقتضى هذا التعليل ان المقر قال في إقراره  
 وأقدر على وفائه شرعا وحينئذ يبطل ثبوت اعساره في جميع الديون التى عليه فيحبس حتى يؤدي جميعها  
 ومع ذلك لا ينفك الخ ولو أداها ما لا يفيك الفاضى وأما اذا قال وأقدر على وفائه حسا فانما يبطل ثبوت  
 اعساره في القدر المقر به فقط فيحبس حتى يؤديه للغرماء ولا يحبس على غيره من بقية الديون ومثله ما لو أطلق  
 في القدرة فلم يقيدها بحسية ولا بشرعية اهـ (قوله تستلزم قدرته على وفاء بقية الديون) قال مـ  
 ويشترط كونه اقدره أو أقل اذ قدرته عليه لا تستلزم قدرته على ما هو أكثر منه قال فالجواب انه ثبت قدرته على  
 قدر ذلك الدين وعلى أقل منه لا على أكثر منه اهـ فان قلت ما فائدة بطلان ثبوت اعساره بالنسبة له قدر ذلك  
 الدين وأقل منه مع انه محجور عليه كما هو الفرض فلا يصح تخصيص بعض الغرماء بالوفاء قلت قد تظفر فائدته  
 فيما لو طلب جملة الغرماء منه مقدارا ما أقرب بالملاءة عليه موزعا على ديونهم فادعى الاعسار به فيجوز حبسه  
 وملازمته لثبوت اعساره بالنسبة اليه وفيما لو فك الحاكم الحجر عنه في الحال برضا الغرماء فطالبه بعضهم بذلك

فإن قيل ان يراجع لأنه يقبل  
 إقراره انتهى ويجهه مثله في  
 الثانية \* (تنبيه) \* أفنى  
 ابن الصلاح بأنه لو أقرب دين  
 وجب بعد الحجر واعترف  
 بقدرة على وفائه قبل وبطل  
 ثبوت اعساره أى لان  
 قدرته على وفائه شرعا تستلزم  
 قدرته على وفاء بقية الديون  
 (ويتعدى الحجر)

القدر فيجوز حبسه عليه ولازمته وفيما لو أبرأه بعض الغرماء ولم يبق الا قدر ما اعترف بالملاءة بقدره فليتامل  
وأما حبل الكلام على انه يبطل الجبر باقراره المذكور ففيه نظر لان اقراره بالملاءة لا يقتضي انتفاء شرط الجبر  
عند ابتدائه حتى يكون باطلا لجواز طرد الملاءة به بعد الجبر ولو سلم فغايتها انه أخفى ماله عند الجبر وذلك لا يمنع صحة  
الجبر كما صرحوا به فانظره اه سم (قوله لما حدث بعده) ولو زاد به ماله على دينه لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر  
في الابتداء اه ع ش على مر (قوله وتم العقد) راجع لكل من الهبة والوصية فتسامه في الهبة بالقبض وفي  
الوصية بموت الموصى (قوله ولما تبع جهل) أي بمن في ذمة المفلس اه شرح مر أما البائع بعين من ماله  
فبيعه باطل من أصله ولو اختلف في العلم وعدمه هل يصدق مدعى الاول أو مدعى الثاني فيه نظر والاقرب تصديق  
مدعى الجهل لان الأصل عدم العلم ولان الظاهر من حال المعامل للمفلس انه لا يعامله مع العلم لانه قد يجبر الى  
تفويت ماله اه ع ش على مر (قوله وله ان يراحم) ضيف والمعتد انه متى أجاز لا يراحم الغرماء  
لحدوث دينه برضاه اه شيخنا (قوله بخلاف العالم لتقصيره) ومثله في عدم المراجعة الجاهل اذا أجاز خلافه  
لما اقتضته عبارته قال في العباب فان علم أو أجاز لم يراحم الغرماء لحدوثه برضاه اه قال شيخنا وما في العباب  
هو المنقول اه شوبري اه (قوله أيضا بخلاف العالم) أي فليس له الفسخ ولا المراجعة اه شرح مر أي  
بل يتعين عليه الصبر اذا فلك الجبر وفي الغرماء دونهم

\* (فصل فيما يفعل في مال المحجور عليه الخ) (قوله وغيرهما) كترك ما يليق به من الثياب والنفقة عليه أي وما  
يتبع ذلك كقبول اعساره الخ اه ع ش المشار اليه بقول المتن واذا أنكر غرماؤه اعساره الى آخر الفصل  
(قوله يبادر قاض الخ) المراد بالقاضي قاضي بلاد المفلس اذا لولاية على ماله ولو لم يغير بلده تبعه للمفلس وما ثبت  
للمفلس من يبيع ماله كاذر رعاية لحق الغريم يأتي نظيره في تمتع عن اداء حق وجب عليه بان أسرو وطالبه به  
صاحبه وامتنع من ادائه فيأمره الحاكم به فان امتنع وله مال ظاهر وهو من جنس الدين وفي منه أو من غيره باع  
عليه ماله ان كان يحل ولايته ولكن يفارق الممتنع المفلس في انه لا يتعين على القاضي يبيع ماله كالمفلس بل له  
بيعه كما تقرر واكره الممتنع مع تعزيره بحبس أو غيره على يبيع ما يفي بالدين من ماله لا على يبيع جميعه مطلقا  
وبيع المالك أو وكيله باذن الحاكم أو وليه ليقع الاشهاد عليه ولا يحتاج الى بيعة بانه ملكه بخلاف مال الوبايع  
الحاكم أو نائبه لا بد ان يثبت انه ملكه على ما قيل اه شرح مر (قوله يبادر قاض الخ) خرج المحكم  
فليس له البيع وان قلنا له الجبر على ما قاله حج في شرح العباب وان كان عموم قول مر فيما سبق بجبر القاضي  
دون غيره بخلافه لان الجبر يستدعي قسمة المال على جميع الغرماء في الجائزان ثم غير غرمائه الموجودين ونظر  
المحكم قاصر عن معرفتهم اه ع ش (قوله بقدر الحاجة) متعلق ببيع قال ع ش على مر هذا صريح  
في انه لا يبيع الا بشتر الدين ويشكل بما تقدم من انه لا يحجر عليه الا اذا زاد دينه على ماله الا ان يجاب بانه قد  
يريه بعض الغرماء بعد الجبر أو يحدث له مال بعده يارث أو نحوه (قوله ولا يفرط في المبادرة) أي لا يجوز له ذلك  
اه ع ش على مر (قوله بمن يخس) أي ناقص وفي المصباح يخسه بخس من باب نفع نفسه أو غيره ويتعدى  
الى معولين وفي التنزيل ولا تخسوا الناس أشياءهم وبخست السكيل بخسانة قصته ومن يخس ناقص (قوله وان  
احتاجها لمنصبه) للرد على المقابل القائل بانه تبقى له اذا كانت لائقه كما يؤخذ من شرح مر (قوله لمنصبه أو  
غيره) كزمانه وهي كل داع في الانسان يجمعه عن الكسب كالعقود وشال الدين اه ع ش على مر (قوله  
لانه يسهل تحصيلها باجرة) أي من بيت المال وقوله فان تعذر أي تحصيلها بذلك بأن لم يكن في بيت المال شيء أو  
امتنع متوليها من البذل اه شيخنا ح ف (قوله فان تعذر) أي تعذر بيت المال كافي نظائره صرح به حج  
في شرح العباب وقوله فعلى المسلمين أي ميسرهم واعترض بأن ميسر المسلمين انما يلزمهم الشيء الضروري  
أو ما يقرب منه وما ذكر ليس ضروريا بالمنصب ولا قر يمامته وأجيب بأن المناصب رتبة ترتب عليها مصلحة

لما حدث بعده بكسب  
كاصطياد) وهذا أهم من  
قوله حدث بعده  
باصطياد (وصية وشراء)  
نظر المقصود والجبر المقتضى  
شموله للحدث أيضا نعم ان  
وهب له بعضه أو وصى له به  
وتم العقد فانه يمتنع عليه ولا  
تعلق للغرماء به (ولما تبع)  
ان (جهل) الحال الفسخ  
والعلق بماله كما سيأتي  
و (ان يراحم) الغرماء بمنته  
وان وجد عين ماله بخلاف  
العالم لتقصيره

\* (فصل) \* فيما يفعل في  
مال المحجور عليه بالفلس من  
بيع وقسمة وغيرهما (يبادر  
قاض يبيع ماله) بقدر  
الحاجة لتلاطول زمن الجبر  
ولا يفرط في المبادرة لتلا  
يطمع فيه بمن يخس (ولو  
مركوبه ومسكنه وخادمه)  
وان احتاجها لمنصبه أو  
غيره لانه يسهل تحصيلها  
باجرة فان تعذر فعلى المسلمين  
والتصريح بذكر المركوب  
من زيادتي



(بحضرته) بنفسه أو نائبه  
(مع غرمائه) بأنفسهم أو  
نوابهم لأنه أطيب للقلوب  
ولأنه يبين مافي ماله من  
العيب فلا يردوهم فدينون  
في الثمن (في سوقه) لأن  
طالبه فيه أكثر (وقسم  
ثمنه) بين غرمائه (ندبا) في  
الجميع وهو من زيادتي  
فان كان لنقل المال الى  
السوق مؤنة ورأى القاضي  
استدعاء أهله اليه جاز قال  
المأوردي وابن الرفعة ولا بد  
في البيع من ثبوت كونه  
ملكه وحكي فيه السبكي  
وجهين ورجح الاكتفاء  
باليدويثيد الأول أن الشر كاه  
لوطلبوا من الحاكم قسمة  
شيء يأديهم لم يجبهم حتى  
يثبت ملكهم (بثمن مثله  
حالا من نقد محله) أي  
البيع لأنه أسرع ان  
قضاء الحق (وجوبا) في  
ذلك وهو من زيادتي نعم ان  
رأى القاضي البيع بمثل  
دينون الغرماء أو رضوا مع  
المفلس بثمن مؤجل أو بغير  
نقد المحل جاز (وليقدم) في  
البيع (ما يخاف فساده) أملا  
بضياع (فما تعلق به حق)  
كمرهون وهذا من زيادتي  
(خيوانا) الحاجة الى النفقة  
وكونه عرضة للهلاك (فنقول)  
فعقارا) بفتح العين أشهر من  
ضمها لان المنقول يخشى عليه  
السرقه ونحوها بخلاف  
العقار

عامة فنزلت منزلة ما يقرب من الضروري اه حل (قوله بحضرته) الباء بمعنى مع متعلقة ببيع وقوله مع غرمائه  
متعلق بحضرته وقوله لأنه أي حضوره وحضورهم أطيب للقلوب ولأنه أي المفلس يبين مافي ماله الخ وهم أي  
الغرماء فدينون الخ (قوله ولأنه يبين مافي ماله) أي أو يذكر صفة مطلوبة فتكثر فيه الرغبة اه  
حل (قوله وقسم ثمنه بين غرمائه) أي على نسبة دينونهم واستثنى من القسمة ما لو جرد على مكاتب بالمفلس وعليه  
دين معاملة ودين جنابة فإنه يقدم دين المعاملة ثم الدين الجنابة ثم النجوم لان دين المعاملة يتعلق بمافي يده ودين  
الجنابة مستقر ونجوم الكتابة معرضة للسقوط اه حل (قوله ندبا في الجميع) قال مر نعم ان تعلق بالسوق  
غرض معتبر للمفلس وجب (قوله فان كان لنقل المال الى السوق مؤنة) أي لها وقع أو ظن الزيادة في غير  
السوق وقوله جاز بل وجب ككله وظاهر اه حل (قوله ولا بد في البيع من ثبوت الخ) أي لان يبيع الحاكم  
حكمه بأنه له لان تصرف الحاكم حكمه كسب أي في الفرائض ونقل عن شيخنا ان تصرفه ليس حكما وانما هو  
نيابة اقتضتها الولاية اه حل (قوله ويؤيد الأول الخ) ويفرق بينهما بان الحجر يشتر أمره فلو كان مافي يد  
المفلس مستحقا لغيره لظاهر ماله واخذة للمسلم بظاهره كان ظاهر الحال أن مافي يده ملكه بخلاف ما طالب  
الشركاء قسمته فإنه يحتمل احتمالا قريبا أن يكون مستحقا لغيرهم اه حل بالمعنى (قوله بثمن مثله حالا)  
فلا يبيع بمؤجل وان حل قبل القسمة فان لم يجد من يشتري بذلك وجب الصبر بخلاف وفي المرهون قالوا  
يبيع وتقدم في عدل المرتهن أنه لو زاد راغب في الثمن قبل لزوم البيع واستقرت الزيادة وكانت مما لا يتغابن  
به فليعه بالزائد ويكون هذا فسخا للبيع الاول وان لم يبعه وقد تمكن من بيعه انفسخ والظاهر محي مثل هذا  
هنا ثم رأيت شيخنا نبه على ذلك حيث قال ولو باع بثمن مثله ثم ظهر راغب بزيادة فقياس ما ذكرنا في الرهن  
والوكالة أنه اذا لم يفسخ انفسخ بنفسه فيأتي ذلك هنا اه حل (قوله نعم ان رأى القاضي البيع) أي وكان  
يبيع بنفسه بمثل دينون الغرماء أي وكان المثل غير نقد المحل وقوله أو رضوا مع المفلس الخ أي والحال أن متولى  
البيع في هاتين الغرماء والمفلس وكان القاضي قد أذن لهم في البيع اذا مطلقا من غير تعقيب بشي وقوله  
أو بغير نقد المحل معطوف على بثمن مؤجل اه حل وعش وغيرهما (قوله أو بغير نقد المحل جاز) انظر  
هل مثل المؤجل وغير نقد البلد دون ثمن المثل فيجوز اذا رضوا فيه احتمال ثم رأيت مر سئل عن ذلك فقال  
الى المنع وفرق بينه وبين المؤجل وغير نقد البلد أنه لم يغت فيهما الاصفة والفائت هنا جزء فيحتاط فيه لاحتمال  
ظهور غيرهم ثم لا يحتاط فيه ما اذا لا كبير ضرر على الغريم لو ظهر فيه ما بخلافه في ذلك فليتأمل اه سم  
وعبارة زى قوله نعم الخ وكذا لو رضوا بدون ثمن المثل مع القاضي قياسا على ما قبله واستقر به شيخنا وما  
اليه وقال قد يفرق بين البيع بدون ثمن المثل وبينه بالمؤجل بان النقص خسران لا مصلحة فيه والقاضي انما  
يتصرف بما وفي سم على ج ما وافقه (قوله ما يخاف فسادا) أي أو خبه أو استيلاء نحو ظالم عليه اه شرح  
مر (قوله لتلايضع) انظار لو قدم غيره فلف دل بضمه لتقصيره أولا لأنه لم يوجد منه فعل اه عش وشورى  
والا قرب أن يقال ان قدم غيره لمصلحة فتلف هو لا ضمان والا ضمن اه اظفحى (قوله فمتعلق به حق) أي  
ندبا كما علم من كلام الأذرى كمرهون وجان تعجلا الحق المستحق وبحيث ابن الرفعة تقديم بيع الجناني  
على المرهون أي لان الجنابة اذا طرأت على الرهن قدمت ولان المرهون اذا فاق لم يطل حق المرتهن بخلاف  
الجناني وأجاب عنه والد شيخنا بان بيع المرهون انما يقدم لما فيه من المبادرة الى براءة ذمة المدين أي وهو الجناني  
في ذلك سببان أولان تعلق الرهن أقوى لأنه جعلي اه حل (قوله خيوانا) أي وجوبنا ما لم يكن مدبرا في الامانة  
لا يباع أمانا تعذر الاداء من غيره فيؤخره عن الكل صيانة للتدبير من الابطال اه حل وكان في عبارته تعريفا  
وفي سم مانصه قوله خيوانا الا المدبر فيؤخره عن الكل كما صرح به كلام الامام صيانة للتدبير عن الابطال  
مع احتمال بقائه ج ومر اه (قوله فنعولا) أي ندبا ويقدم منه الملبوس على نحو الخاس وقوله فعقارا او يقدم

وقال السبكي الاحسن تقديم ما يتعلق به (٣١٦) حق ثم غيره ويقدم منهما ما يخاف فسادة قال الاذري والظاهر ان الترتيب في غير ما يخاف

منه البناء على الارض اه حل (قوله وقال السبكي الخ) فضيعة ان الذي يتعلق به حق ولا يخاف فسادة  
يقدم على ما يخاف فسادة مما لم يتعلق به حق وليس بمقتضى ثم احسن من ذلك كله كما قال الاذري ان يوكّل الامر  
الى نظر القاضي وما يراه مصلحة ويحمل اطلاق الاصحاب على الغالب اه سم كذا في شرح شيخنا اه  
شوبري (قوله ثم غيره) بالرفع والتقدير ثم يباع غيره او ثم غيره يباع واما نصبه او حره فالاولى خلافا لما يلزم  
عليه مما ليس مرادنا اذ التقدير في النصب ثم يقدم غيره وليس غير المنقول شي يقدم هو عليه اه ع ش  
(قوله ويقدم منهما ما يخاف فسادة) أي على ما لا يخاف فسادة منهما او حيث يذيقه ان ما يتعلق به حق ولم يخف  
فساده يقدم على ما لم يتعلق به حق وخيف فسادة وليس معتمدا وحيث يذيقه ان قول المصنف ويقدم ما يخاف  
فساده أي وجوبه باوقوله فما يتعلق به حق نبدأ وقوله فغيرنا أي وجوبه باوقوله فنتقولا أي ندبا اه حل (قوله في  
في غير ما يخاف فسادة وغير الحيوان الخ) أي واما فهم ما فواجب والاحسن تفويض الامر في ذلك الى اجتهاد  
الحاكم وعليه بذل الوسع فيما يراه الاصح ويحمل كلامهم على الغالب حتى اذا اقتضت المصلحة خلافه عمل به  
لا بما ذكره افاده شيخنا تبعه الاذري اه حل (قوله كبيع في الذمة) أي ونجوم كناية وكتب أيضا قوله  
كبيع في الذمة أي وكالمصلحة في اجارة الذمة ونجوم الكناية على تناقض فيها اه شو برى (قوله ولا يسلم القاضي  
الخ) ومثل القاضي في هذا الحكم مادونه وهو المفلس في بيع ماله (قوله فان خالف ضمن) أي المبيع بقيمته  
ولو مثليا لان الجبالة وعلى هذا يجبر المشتري على التسليم أولا ما لم يكن نائبا عن غيره والا فلا يجبر على التسليم بل  
يجبر ان على القسمة اه حل وتأمل قوله على القسمة وعبارة مر في شرحه فان تنازعا جبر المشتري على  
التسليم أولا ما لم يكن نائبا عن غيره فيجبر ان فيما يظهر اه وكتب عليه ع ش قوله فيجبر ان أي البائع والمشتري  
وهو ظاهر ان كان البائع المفلس باذن القاضي أمالو كان البائع هو القاضي فالمراد باجباره وجوب احضاره  
عليه ثم يأمر المشتري بالاحضار فاذا احضر سلمه المبيع وانحاز منه الثمن انتهت (قوله وما قبض قسمه) أي ندبا  
اه شرح مر وصنيع مر في شرح المنهاج يقتضي أن يقرأ قبض بالبناء للفاعل لكن المسموع من المشايخ  
والموجود في النسخ الموقوفة بمضبطه بالبناء للمفعول ويستثنى من القسمة مكاتب عليه دين معاملة ودين جنانية  
ونجوم كناية ثم جرحه عليه فيقدم الاول ثم الثاني ثم الثالث اه شرح مر (قوله بين الغرماء) أي ولو كان عليه  
زكاة وجع فوري فيظهر تقديمه على الغرماء كما صرحوا به فيمن مات ولم ينف ماله بالحقين فتنبه له كذا بهامش شرح  
الروض اه شو برى وهذا مبني على ما تقدم للشارح من التفصيل في دين الله تعالى وهو أن الفوري منه يتعلق  
بمال المفلس كدين الاكدي وتقدم أن المعتمد خلافه وهو أن دين الله مطلقا لا يتعلق بماله تأمل (قوله بل ان  
طلب الغرماء) آل للجنس فيصدق بطلب واحد منهم اه ع ش (قوله فان عسر آخر) واذا تأخرت قسمة  
ما قبضه الحاكم فالاولى أن لا يجعله عنده لانه لا يقرضه أمينه وسرا ترضيه الغرماء غير مما طل ولا يكفرهم هنا  
لانه لا حاجة به اليه وانما قبله لمصلحة المفلس وفي تكليفه الرهن سدا لها وبه فارق اعتباره في التصرف في مال نحو  
الطفل فان فقد أو دعه تغير رضونه فان اختلفوا أو عينا أو غير ثقة فمن رآه القاضي من العدول وتلقه عنده  
من ضمنان المفلس اه شرح مر (قوله ولعل هذا مراد الشيخين) أي فكلام الشيخين محمول على ما اذا  
ظهرت مصلحة في التأخير وكلام النهاية على خلافه قال شيخنا وله اتجاه اه حل (قوله ولا يكفون الخ) أي  
بخلاف الورثة اذا رفعوا الامر للحاكم فانهم يكفون ببينة ان لا وارث غيرهم كما في شرح مر وفرق بان الورثة  
أضبط من الغرماء فتسبل عليهم اقامة البينة بخلاف الغرماء (قوله هو أعم من قوله بينة) لان عبارة المصنف  
شاملة لشاهد دويمين ولاخبارا كما كما آخروا بآثارهم اثباتا وبإسباب بينة بخلاف عبارة الاصل اه تقرير  
شيخنا وفي شرح مر ولا يكفون ببينة أو اخبارا كما اه قال ع ش عليه قوله أو اخبارا كما أي  
أو علم كما وقباس ما يأتي للشارح في الشهادة بالاعتسار انه لا يكتفى هنا رجل ويمين ولا رجل وامرأتان

فساده غير الحيوان مندوب  
لا واجب (ثم ان كان التقدير  
الذي يبيع به (غير دينهم)  
جنسا أو نوعا (اشترى) لهم  
(ان لم يرضوا) بالنقد لانه  
واجبهم (والا) بأن  
رضوا به (صرف لهم) الا في  
نحو سلم) مما يمنع الاعتياض  
فيه كبيع في الذمة فلا يجوز  
صرفه لهم ونحو من زيادتي  
(ولا يسلم) القاضي (مبيعا  
قبل قبض عنه) احتياطا لانه  
يصرف عن غيره فان خالف  
ضمن كذا في الروضة وأصلها  
وينبغي كما قال السبكي ان  
يحلله اذا فعله جاهلا او معتقدا  
تحريره فان فعله باجتهاد  
أو تقليد صحيح فلا ضمان  
(وما قبض قسمه) بين الغرماء  
بنسبة ديونهم على التدرج  
لتبرأ منه ذمة المفلس ويصل  
اليه المستحق بل ان طلب  
الغرماء القسمة وجبت (فان  
عسر) قسمه لقلته وكثرة  
الديون (آخر) قسمه  
ليجتمع ما يسهل قسمه  
فان أوا التأخير بل  
طلبوا قسمه في النهاية  
يجبهم ونقله السبكي عن  
الغرافيين وقال الشيخان  
الظاهر خلافه ونقله غيرهما  
عن الماوردي وغيره وقال  
السبكي بل الظاهر ما في النهاية  
لان الحق لهم فلا يجوز  
تأخيرهم عند الطلب الآن  
تظهر مصلحة في التأخير

ولعل هذا مراد الشيخين (ولا يكفون) عند القسمة (اثبات أن) هو أعم من قوله بينة بأن (لا عزم غيرهم) ومن



ومن ثم صرح الخطيب في شرحه بان التعبير بالاثبات انما يستفاد به زيادة على الشاهد من اخبار القاضي (قوله لان الجز يشتر) أي ولان وجود غريم آخر لا يمنع الاستحقاق من أصله ولا يتختم من اجتهه لجواز ابرائه بخلاف الوارث فانه قد يمنع استحقاق غيره الارث ويتختم من اجتهه اه حل (قوله فظاهر غريم) الفاء بمعنى الواو فلا تشترط الفورية اه ع ش (قوله فظاهر غريم) أي يجب ادخاله في القسمة بأن سبق دينه الجز ومعنى ظهر انكشف أمره اه شرح مر و ع ش عليه (قوله أو حدث دين الخ) معطوف على ظهر الواقع في حيز الفاء فكل من الحدوث والظهور واقع بعد القسمة ومن المعلوم ان الحدوث هو الحصول والتجدد بعد ان لم يكن اذا علمت هذا تعلم ان ما مثل به الاشار غير مطابق لكلام المتن وذلك لان الدين في المثال هو بدل الثمن التالف عند المفلس ووجوب البدل من حين تلف الثمن وتلفه تارة يكون قبل الجز وتارة بعده كما ذكره حل وكل منهما سابق على القسمة فحدوث الدين قبلها لا يبعد ما قبل هذا المثال فظهر فيه الدين بعد القسمة فعلى هذا يكون قول المتن فظاهر غريم مغنيا عن قوله أو حدث دين الخ وعبارة أصله ولو خرج شئ باعه المفلس قبل الجز مستحقا والثمن المقبوض تالف فكذلك ظهر ثم قال مر في شرحها أي من غير هذا الوجه فسقط القول بأنه لا معنى للكاف بل هو دين ظهر حقيقة اه فانت تراه قد جعل هذا الدين من قبيل ما ظهر لا من قبيل ما حدث تأمل فالاولى التمثيل لما حدث بما ذكره مر في شرحه بقوله والدين المتقدم سببه كالقديم فلو أجز دارا وقبض آخرتها وأتلفها ثم انهم دمت بعد القسمة رجع المستأجر على من قسم له بالحصه اه (قوله سبق سببه الجز) أي أو كان سببه جنابة ولو حدثت بعد القسمة اه حل (قوله كان استحق مبيع الخ) أي أو خرج مستحقا للغير وخرج بمبيع المفلس ما لو استحق مبيع القاضي وقد ذكره بقوله ولو استحق مبيع فاض قدم مشتر اه (قوله مع وجود المسوغ) وهو ان لا غريم ولا دين (قوله وفارق) أي عدم النقض المأخوذ من قوله فلا تنقض القسمة وغرضه بهذا الرد على الضعيف وعبارة أصله مع شرح مر وقيل تنقض القسمة كمالا وقسمت الورثة ثم ظهر وارث آخر فان القسمة تنقض على الاصح (قوله وفارق نقضها الخ) وحل نقضها في المتقومات دون المثليات فيؤخذ منها الزائد على ما يخص الاخذ اه عزيرى (قوله فلو أعسر بعضهم) الحق بذلك أبو ذرعة ما لو قسم الورثة التركة فظهر دين وقد أعسر بعضهم فيجعل ما مع الموسرين كانه كلها فبأخذ الدائن كل دينه ثم اذا أسر المعسر يرجع عليه بقدر حصته اه ووضح انهم لو قسمت بين غرماء الميبت فظهر غريم فكما هنا أيضا اه حجر (قوله جعل كالمعدوم) أي من حيث ما أخذ ومن حيث دينه فلو كان هو من أخذ الخمسة جعل كل الدين القديم عشرون والمال عشرة وقوله وشارك الغريم الخ أي فبأخذ من أخذ العشرة ثلاثة أخماسها وهو ستة لان نسبة دينه الى مجموع دين آخذ العشرة ثلاثة أخماس وقوله رجعوا عليه أي رجع الغريم القديم والحادث وقوله بالحصه فيرجع عليه بنصف ما أخذ وهو اثنان ونصف يأخذ منها الغريم الحادث ثلاثة أخماسها وهو واحد ونصف فتكمل له سبعة ونصف وهي نصف المال و يأخذ الغريم القديم خمسيها وهو واحد فيكمل له خمسة وهي ثلث المال وعبارة شرح مر فان كان أحدهما أناف ما أخذ وهو معسر أخذ الثالث من الآخر ستة وكان ما أخذ كل المال ثم اذا أسر المتألف أخذ منه الاخران نصف ما أخذ وقسماه بينهما على حسب دينهما اه قال الرشيدى عليه قوله أخذ منه الاخران نصف ما أخذ أي لان دينه نسبتته الى جلة الديون السدس فله سدس الخمسة عشر والذي أخذها ثابها فيؤخذ منه نصفه اه (قوله كما أو ضخته في شرح الروض) عبارة هنالك متناوشتا وشرح ما لو قسم مال المفلس وهو خمسة عشر على غريمين لاحدهما عشرون وللآخر عشرة فأخذ الاول عشرة والاخر خمسة ثم ظهر غريم له ثلاثون رجع على كل منهما بنصف ما أخذ فان أعسر أحدهما جعل ما أخذ كالمعدوم وشارك من ظهر الباقي فان أسر رجعوا عليه بالحصه فلو تلف أحد الغريمين في المثال السابق ما أخذ وكان معسرا كن ما أخذ الاخر كانه كل المال فلو كان المتألف أخذ الخمسة استرد

لان الجز يشتر ولو كان ثم غريم لظهر وطلب حقه (قوله قسم فظاهر غريم أو حدث دين سبق سببه الجز) كأن استحق مبيع مفلس قبل حجره وثمنه المقبوض تالف (شارك) الغريم في الصورتين الغرماء (بالحصه) فلا تنقض القسمة لحصول المقصود بذلك مع وجود المسوغ ظاهر او فارق نقضها فيما لو ظهر بعد قسمة التركة وارث بأن حق الوارث في عين المال بخلاف حق الغريم فانه في قيمته فلو قسم مال المفلس وهو خمسة عشر على غريمين لاحدهما عشرون وللآخر عشرة وأخذ الاول عشرة والثاني خمسة ثم ظهر غريم له ثلاثون رجع على كل منهما بنصف ما أخذ هذا اذا أسر الغرماء كلهم فلو أعسر بعضهم جعل كالمعدوم وشارك الغريم الباقي فان أسر رجعوا عليه بالحصه كما أوضحته في شرح الروض

الحاكم من أخذ العشرة ثلاثة أخماسها لمن ظهر ثم إذا أيسر المتلف أخذ منه الآخران نصف ما أخذوه وقسماه  
بينهما بنسبة دينهما وقس على ذلك ولو ظهر الثالث وظهر للمفلس مال قديم أو حادث بعد الحجر صرف منه إليه  
بقسط ما أخذه الأولان والفاضل يقسم على الثلاثة نعم إن كان دينه حادثا فلا مشاركة له في المال القديم انتهت  
(قوله وتعبري بما ذكر) أي بقوله أو حدث دين سابق سببه الحجر وقوله على ما مثلت به في الشارح وهو قوله  
كان استحق مبيع مفلس الخ اه (قوله ولو استحق مبيع قاض الخ) قال حج ولا ينافي هذا أي استحقاق  
المبيع مأمرا من أن القاضي لا يبيع إلا أن يثبت عنده أنه ملك المفلس لأن حجة الثبوت قد تكون شاهدا  
وحيثما استحقاق قد تكون شاهدين وقد تكون الأولى مطلقة للأدلة والثانية مضافة إلى سبب والحاصل  
أن الثانية قد تنقوي بمرجح مما يأتي اه سم وهذا مبني على ضعف من أنه لا يبيع ماله إلا بعد ثبوته بالبينه  
والمعتمد كما تقدم أنه يكفي باليد أي بد المفلس (قوله مبيع قاض) أي أو نائبه بخلاف ما باعه المفلس قبل الحجر  
فانه إذا استحق بعد تلف الثمن يكون ثمنه ديناً طهر فيأتي فيه مأمرا اه شرح مر أي في قول المصنف أو  
حدث دين سابق سببه الحجر كان استحق مبيع مفلس الخ وقضية هذا أن ما باعه المفلس بعد الحجر كذلك لكن في  
سم على المنهج نقلا عن شرح الروض وإن كان البائع المفلس قبل الحجر فكذلك قديم طهر فيشارك المشتري  
من غير نقض القسمة بخلافه بعد الحجر فانه لا أثر له لأنه دين حادث لم يتقدم سببه اه ومعنا أنه لا يبيع  
الإبازن القاضي ولم يلحقه ببيعته وذلك يدل على أن المراد بما ذن القاضي الذي يلحق به من عينه القاضي للبيع  
من أعوانه مثلاً ومن ثم عبر غير الشارح عن مأذن القاضي بآمينه اه عس (قوله ويعون بمونه) معطوف  
على قوله يبادر قاض الخ وكذا قوله ويترك لمونه دست ثوب لائق اه والمسموع من المشايخ والمضبوط  
في النسخ الصحيحة أن يعون مبني للفاعل ويترك مبني للمفعول وانظر ما وجه المغايرة بينهما مع أن الكل من  
وظيفة القاضي (قوله اللاتي نكحن قبل الحجر) ويحجر عليه فيما أخذته النفقة فإن صرفه فيما يقع الغرماء  
كان اشترى به شيئاً صح أو فيما يضرهم كان وهبه امتنع كذا بخط شيخنا بمش شرح الروض ومقتضى الحجر  
عليه فيه أنه لا يصح فيه تصرفه مطلقاً لا يتحوا كله وذكره أيضاً في شرح الروض في بحث منع تصرف  
المفلس في ماله وصححه والده وكتب عليه أيضاً وأن طلقها قبل الحجر ثم راجعها بعده بخلاف من نكحها بعد الحجر  
وظاهر إطلاقهم ولو كان النكاح واجباً عليه لو فاء حق قسم من ظلمها أو لدفع خوف زنا فليتأمل اه شوبري  
(قوله كاهات أولاده) أي اللاتي استولدن قبل الحجر وأما استيلاده بعد الحجر فغير نافذ اه من عس على  
مر وعبارة سم قوله كاهات أولاده شامل لمن اشترىها بعد الحجر في ذمته وقلنا بنقودايلاده وهو الوجه الذي  
اقتضاه كلامهم كما في شرح الروض بخلاف الزوجة المتحددة قال لقدرة الزوجة على الفسخ بخلاف أم الولد  
واعتمد ذلك مر الانتفوذ بالإلاد انتهت (قوله أيضاً كاهات أولاده) أي وكذا غيرهن من سائر المالكين وإن  
سهل بيعهم فينفق عليهم حتى يباعوا (قوله وأقاربه) ولا ينفق على أقاربه إلا بعد طلبهم كما بينه في شرح الروض  
وغيره الأمن كان من الأقارب طفلاً أو مجنوناً أو زماً أو نحوه ممن يعجز عن الإرسال للقاضي فينفق عليه بلا طلب  
كما قالوا في اتفاق ولي الطفل على أقاربه اه سم ومثله في شرح مر وقوله إلا بعد طلبهم أي فلو اتفق من غير  
طلب فهل يضمن أولاديه نظراً لا قرب عدم الضمان وأنه لا رجوع عليهم أيضاً لانهم في نفس الأمر إنما أخذوا  
حقهم اه عس على مر (قوله وإن حدثوا) أي المالكين والأقارب لأن النفقة على المالكين من مصالح  
الغرماء لانهم يبيعونهم ويقسمون ثمنهم فإن قيل هذا لا يتأتى في أم الولد بناء على نفوذ إيلاده فيما لو اشترى أمة في  
ذمته بعد الحجر فأولادها قلنا قد تباع في كثير من الصور وإنما وجبت النفقة لها لأنها قد توجروا وأما الأقارب ولو  
ولد من زوجته التي نكحها بعد الحجر فلهذا هم بغير اختيار لهم فيه وفارق السفينة إذا استلحق ولداً حيث ينفق  
عليه من بيت المال لأن إقراره بالمال وما يقتضيه غير مقبول بخلاف المفلس اه حل وعبارة سم قوله

وتعبري بما ذكر أع من  
اقتضاه على ما مثلت به في  
الشرح (ولو استحق مبيع  
قاض) وثمنه المقبوض قالف  
(قدم مشتري) ببدل ثمنه اذ لو  
حاصص الغرماء به لادى إلى  
رغبة الناس عن شرايعمال  
المفلس أما غير التالف فيرد  
(يعون) أي القاضي من مال  
المفلس (مونه) من نفسه  
وزوجاته اللاتي نكحن قبل  
الحجر ومما ليك كاهات أولاده  
وأقاربه وإن حدثوا بعده



اللائي نكهن قبل الحجر خرج الحادثان بخلاف القريب الحادث فان حدوثه ليس اختياريا وحاصل ما في شرح  
الروض عن الاسنوي وأقره انه لو أقر بعد الحجر بولد ثبت نسبه ووجب الانفاق عليه وقرق الاسنوي بينه وبين  
السفيه اذا أقر بولد حيث ثبت نسبه وينفق عليه من بيت المال بان اقرار السفيه بالمال وما يقتضيه غير مقبول  
بخلاف المفلس فانه يقبل اقراره بالمال ويجب أداؤه وقرق في شرح الروض بين اقراره بالنسب وتجديد الزوجة  
بان الاقرار بالنسب واجب بخلاف التزوج انتهت (قوله وتعبيري بذلك أعم) أي قوله ويعون ووجه العموم ان  
المؤنة أعم من النفقة ولذلك قال مر في شرح عبارة الاصل والمراد بقوله ينفق يعون فيشمل الكسوة والاسكان  
والاخدام وتكفين من مات منهم قبل القسمة لان ذلك كله عليه (قوله ما لم يتعلق به الخ) تقييد لقوله ويعون  
ممنونه من مال المفلس وقوله ما لم يتعلق به أي بجمعه عنه وفي قول علي الجلال نعم ان يتعلق بعين ماله حق كرهن لم  
يتزل له شيء ولا ينفق عليه منه اه (قوله وانما استمر ذلك الى القسم الخ) وانما استمر الى آخر يوم القسم  
وليائه لانه موسر في أوله بخلاف ما بعده لعدم ضبطه ولان حقوقهم لم يجب فيه أصلا اه مر (قوله بكسب  
لا تقي) عبارة مر بكسب حلال لا تقي اه وكتب عليه ع ش قوله حلال لا تقي في التقييد بهما نظار مع  
ما يأتي من انه ان امتنع من الكسب لا يكفه فيحصل من هنا وما يأتي انه ان اكتسب بالفعل لا ينفق عليه وان  
امتنع لا يكاف بالكسب وقضية التقييد بما ذكرناه ان اكتسب غير لا تقي به ينفق عليه من ماله مع حصول  
ما اكتسبه في يده والظاهر انه غير مراد ثم رأيت الخطيب ذكر ما بصرح بما قلته وعبارته ولورضي بما لا يليق  
به وهو مباح لم يمنع منه قال الاذري وكفائه وثبته اه (قوله لا تقي به) قال في الايعاب هل المراد باعتبار البلد  
الذي يعطى فيه وان لم يكن من أهله أو باعتبار عادة بلديسكنه أو باعتبار بلد المال كل محتمل ولم أرف ذلك  
قصر يحايط طوع النزاع ثم قال والذي يتجه في ذلك ان العبرة بمحل توطنه فيعطى ما يليق بمحلته أو مثله في ذلك المحل  
وافق بلاد الاطباء أو القسمة أو البيع أو لا يظهر ان يراد بالوطن هنا ما في الجمعية وفي كونه من حاضري الحرم في  
النسك\* (فرع)\* أفتى الشهاب الرملي بان المفلس لو كان له وظائف استبد النزول عنهم بدراهم كاف النزول  
عنهم او صرف دراهم النزول للفرماء اه شوبري (قوله كل منه) هو نائب الفاعل أي حصل التسكيم من  
أي من ماله (قوله فان قصر ولم يكسب) أي وان لم يسبق له أمر بالاكتساب اه ع ش على مر (قوله فقضية  
كلهم انه) أي القاضي يعون ممنون المفلس من ماله أي المفلس فلا يجبر على الاكتساب وقوله خلافه وهو انه  
لا ينفق على ممنونه من ماله بل يكاف الا اكتساب بالنسبة لقريبه ولا يكاف بالنسبة لنفسه وزوجته اه تقرير  
وفي سم مانصه قوله واختاره السبكي قال في حق القريب يلزم بالكسب على المذهب وفي حق نفسه هو الجاني  
عاهه وفي حق زوجته هي قادرة على الفسخ (قوله دست ثوب) أي لان الخي أفضل من الميت والميت يقدم كفته  
على الدين وانظر ما معنى الدست لغة وما وجه الاضافة اه ع أقول يحتمل ان الدست الجملة أو الجماعة أي جملة  
ثياب أو جماعة ثياب اه سم وفي الاجهوزي الدست اسم للزينة أي الجملة من الثياب كفي المصباح وعليه  
فاضافته ثوب ببيان المراد بالثوب الجنس وعبارة المصباح الدست من الثياب ما يلبسه الانسان ويكفيه في تروده  
لحوافه والجمع دستون مثل فلس وفلاس انتهى وقوله لا تقي به أي حال فلسه اه ع ش على مر وفي  
القليوبي على الجلال قوله دست ثوب الدست لفظة أعجمية اشتهرت في الشعر ومعناها جملة أو جماعة ثوب ومنها  
المنديل والتسكة وما تحت العمامة والطيلسان والخف وما يلبس فوق الثياب كالدراسة بجملة مع تشديد الراء  
وهي الملوطة والمقنعة للمرأة (قوله وسراويل) معرب وقيل عزبي والاكثر أن يشع وأول من لبسه الخليل صلى الله  
على نبينا وعليه وسلم واشتراه صلى الله عليه وسلم كما صح ولم يصح انه لبسه ووجد في تركته صلى الله عليه وسلم ايعاب  
اه شوبري (قوله وطيلسان) وهو ما يجعل فوق العمامة كالشال والغطاة اه شيخنا وفي المصباح الطيلسان  
فارسي معرب قال القاري هو فيعالان يفتح الفاء والعين وبعضهم يقول كسر العين لغة قال الازهرى ولم أسمع

وتعبري بذلك أعم من  
قوله وينفق على من عليه  
نفقة (حتى يمضي يوم قسم  
ماله بليته) التي بعده أو بليته  
قسم ماله بيومها الذي بعدها  
ما لم يتعلق به حق آخر كرهن  
وجنابة وذلك لخبر ابدأ  
بنفسك ثم يعن تعول وينفق  
عليهم يوما بيوم نفقة المعسر  
ويكسوه بالمعروف وانما  
استمر ذلك الى القسم لانه موسر  
ما لم يزل ملكه وقولي بليته  
من زيادتي (الا أن يغتنى  
بكسب) لا تقي به فلا يعونه منه  
ويصرف كسبه الى ذلك الا  
أن يفضل منه شيء فيرد الى  
المال وان نقص كل منه  
فان قصر ولم يكسب فقضية  
كلهم - م انه يعون من ماله  
واختاره الاسنوي وقضية  
كلام المتولي خلافه واختاره  
السبكي (ويترك) من ماله  
(لمونه دست ثوب لا تقي به)  
من قبص وسراويل وعمامة  
وكذا ما يلبس تحتها فيها  
يظهر ومسداس وخف  
وطيلسان

فيعلان بكسر العين بل بضمها مثل الخيزران وعن الأصمعي لم أسمع كسر اللام والجمع طيب السب والطي لسان من لباس العجم اه (قوله ودراعة الخ) هي الملوطة ونحوها مما يليس فوق القميص من جونه وقطان وهو بضم المهملة كما في شرح الروض اه ع ش على مر (قوله فوق القميص) معمول المحذوف أي يلبسها فوق القميص (قوله في الشتاء) أي وان وقعت القسمة في الصيف ولا ينافي تعبيرهم بفي لانهم لا تعليل بدليل قول بعضهم ويزاد للبرد بدليل انه يترك له الطيب لسان المتجمل به ما لا يترك الجبة أكد اه سجع والمعتد خلاف ذلك اه مر أي فلا يعطى ذلك الا اذا وقعت القسمة في الشتاء أو دخل الشتاء وقت الحجر اه ع ش (قوله والمرأة مقنعة) المرأة نائب فاعل بفعل محذوف صرح به مر في شرحه وعبارته ويزاد المرأة مقنعة وغيرها مما يليق بها قال في مختار الصحاح المقنع والمقنعة بكسر أولهما ما تقنع به المرأة وأسماء والقناع أوسع من المقنعة ومنه قوله تعالى مقنعي رؤسهم اه بحروفه اه ع ش (قوله لكن يسامح بالبدن والحصير الخ) ويظهر ان آله الاكل والشرب التافهة القيمة كذلك اه ج اه ع ش على مر (قوله القليل القيمة) أي القليل كل منهما كما يؤخذ من عبارة شرح مر (قوله ويترك للعالم الخ) أي بخلاف آفات الحرف فلا يترك ومثلها رأس مال التاجر اه شورى (قوله وكل ما يترك للمفلس الخ) ظاهره انه يشترى له حتى الكتب ونحوها مما ذكر وفيه نظر ظاهر ومن ثم بحث بعضهم عدم شراء ذلك له لاسيما عند استغنائه بموقوف ونحوه بل لو استغنى عنه به بيع ما عنده وينبغي ان يعمل عليه اختيار السبكي انها لا تبقى له وقول القاضي لا تبقى له في الحج فهذا أولى بحمل على ذلك أيضا والافهو ضعيف كما يعلم مما مروى ببيع المصحف مطلقا كما قاله العبادي لانه يسهل مراجعة حفظه ومنه يؤخذ انه لو كان يعمل لاحفاظ فيه ترك له اه شرح مر (قوله ويلزم بعد القسم الخ) ولا ينفك الحجر عن المفلس بانقضاء القسم ولا باتفاق الغرماء على رفعه وانما يفكه القاضي لانه لا يثبت الا بآبائه فلا يرتفع الا برفع كبر السفيه لانه يحتاج الى نظر واجتهاد اه شرح مر وكتب عليه الرشيدى قوله وانما يفكه القاضي ظاهره وان حصل وفاء الدين أو الأبراء منها مالا لعل وجهه احتمال ظهور غريم آخر كما لا يوايه عدم افادة رضا الغرماء فليراجع (قوله أيضا ويلزم بعد القسم اجارة أم ولده) أي يلزم المفلس فهو مخاطب بالوجوب وعبارة الروض وعليه أي المفلس ان يؤجلهم مستولدته وموقوفه عليه اه رشيدى على مر لكن ينبغي تقييد الوجوب عليه بما اذا كان الحاكم قد نكح الحجر عنه فان لم يفكه فالوجوب على الحاكم كما لا يخفى اه (قوله لان منفعة المال مال) أي بخلاف منفعة الحر فليست بمال اه شرح مر (قوله وهو كالمتباعد) قديقال هو وان سلم استبعاده لا بد من المصير اليه لكن لا مطلقا بل فيما هو مؤجر عليه لئلا يتصرف فيه بما يفسخ اجارته أو يهدل منفعة اه شورى (قوله نعم يلزمه الكسب) أي ولو كان مزرعيه ولو بايجار نفسه اه حل وعبارة شرح مر نعم ان عصي بسببه وان صرفه في مباح كغاصب ومنع من جناية توجب مالا أمر بالكسب ولو بايجار نفسه كما نقله الاسنوى واعتمده لان التوبة من ذلك واجبة وهي متوقفة في حقوق الكميين على الرد انتهت وكتب عليه ع ش قوله وان صرفه أي ما عصبه في مباح فلا يشك عليه ما في قسم الصدقات من انه لو استدان ليصرفه في معصية لكن صرفه في مباح لا يكاف الكسب والفرق ان المستدين تصرف فيما ملكه بخلاف الغاصب ويحتمل بقاء ما هنا على ظاهره حتى لو اقترض ليصرف في معصية فصرف في مباح كاف الكسب ويفرق بينه وبين ما في الزكاة بان سبب الكسب هنا الخروج من المعصية كما أشار اليه ولا يتحقق ذلك الا بالرد لمن اقترض منه وان سبب صرف الزكاة اليه اعانته على توفية ما عليه من الدين الذي لم يصرفه ولينظر في هذا الحكم وهو قول الشارح نعم يلزمه الكسب الخ وذلك لانه اذا اكتسب شيئا يقسم بين الغرماء اذا يجوز تخصيص بعضهم بدينه واذا كان كذلك لا يمكنه ان يوفي الدين الذي عصى به الا اذا وفي الجميع فراجع الامر الى انه يلزم بالكسب لو فاء الجميع وهو خلاف ما تقدم تقريره (قوله الفراوي) بالضم نسبة الى فراوة بلد بقرب خوارزم

ودراعة فوق القميص ويزاد في الشتاء جبة أو نحوها والمرأة مقنعة ونحوها مما يليق بها ولا يترك له فرش وبسط لكن يسامح بالبدن والحصير القليل القيمة ولو كان يلبس قبل الافلاس فوق ما يليق به رد الى اللاتق أو دونه تقتير الم يزاد عليه ويترك للعالم كنبه قاله العبادي وابن الاستاذ وقال تفهيم يترك للجندي المرتزق خيله وسلاحه المحتاج اليه ما بخلاف المطاوع بالجهد وكل ما يترك للمفلس ان لم يوجد في ماله اشترى له (ويلزم بعد القسم اجارة أم ولده وموقوف) هو أعم من قوله والارض الموقوفة عليه (لبقية دين) لان منفعة المال مال كالعين بدليل انها تضمن بالغصب فليصرف بدل منفعتها ما للدين ويخرج ان مرة بعد أخرى الى البراءة قال الشيخان وقضيته ادامة الحجر الى البراءة وهو كالمتباعد (لا كسبه) (لا اجارة نفسه) فلا يلزمه لبقية الدين قال تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة حكيم بانظاره ولم يأمره بالكسب نعم يلزمه الكسب لادن عصى بسببه كما نقله ابن الصلاح عن محمد ابن الفضل الفراوي (واذا أنكر



اه اب السبوطي اه ع ش وهو راوى صحيح الامام مسلم وصاحب امام الحرمين اه شوبري واسمه  
 منصور ويكنى أبا بكر وأبا القح وأبا القاسم وكان يقال له ذوالكفا اه قسطاني على البخاري وبهامشه بخط  
 الشيخ أبي العز الجبجي الفراوي بفتح الفاء أشهر من ضمها نسبة الى فراوة بليدة بقرب خراسان ذكره النووي  
 اه وأما الفروي فهو صاحب بن محمد اه قسطاني وبهامشه بفتح الفاء وسكون الراء منسوب الى فروة جسده  
 اه (قوله غرماؤه) أي وان لم يكن مفلسا فلهم هذا قال أي المدين أعظم من المفلس وغيره اه شيخنا (قوله والا  
 لزمه بينة) ولا يكتفي شاهد وامرأتان ولا شاهد ودوين اه شرح مر (قوله وتعبيري بما ذكر) أي قوله  
 والالزمية بينة لانه شامل لما اذا لزمه الدين بمعاملة وغيرها كجناية بخلاف تعبير الاصل فانه قاصر على الاول  
 (قوله وشروط بينة اعساره الخ) خرج بينة تلف ماله فلا يشترط فيها خبره باطنه وبعبارة العباب كعبيره اذا ادعى  
 مدون اعساره بتلف ماله طواب بينة وان لم يخبر باطنه أو أطلق فان لزمه الدين لافي معاملة كضمان ومهر  
 وبذل متلف ولم يعهده مال صدق بينه ثم اذا ظهر غريم آخر لم يخلف له أو في معاملة مال كبيع وقرض أو عرف  
 له مال لم يثبت الا بشهادين عدلين خبيرين بباطن حاله اه وفي التصحيح ومن لزمه دين لافي مقابلة مال لكن عرف له  
 مال فان ادعى تلفه وانه معسر فعليه البينة أيضا فان شهدت بالتلف لم يعتبر فيها خبره باطنه أو بالاعسار اعتبر  
 اه سم (قوله تخبر باطنه) في المختار خبر الامر علمه وبابه نصر والاسم الخبر بالضم وهو العلم بالشئ واختبرته  
 امتحنته والخبرة بالكسر منه اه (قوله بطول جواره) بكسر الجيم أفصح من ضمها ككسائتي في الشارح في  
 كتاب القضاء وتقدم في كتاب الزكاة اه شوبري واعلم ان وجوه الاختبار ثلاثة الجوار والمعاملة والمرافعة  
 في السفر ونحوه كما تؤخذ الثلاثة مما وقع لامير المؤمنين عمر رضي الله عنه حيث قال ازرني الشاهد دين بما اذا  
 تعرفهما قال بالدين والصلاح فقال له هل أنت جاره ما تعرف صبا حهما ومساءهما قال لا قال فهل علمتهما في  
 الصفراء والابيضاء أي الذهب والفضة قال لا فقال هل رافقتهما في السفر الذي يسفر عن اخلاق الرجال قال  
 لا قال اذهب فانك لا تعرفهما ما فاعلك رأيتهما في الجامع بصليان اه قل على الجلال (قوله فتقيد النفي  
 ولا تحمضه) عبارة شرح مر وليقل الشاهد هو معسر ولا يحمض النفي كقوله لا يملك شيئا لانه لا يمكن الاطلاع  
 عليه بل يجمع بين نفي واثبات بان يشهد أنه معسر لا يملك الا قوت يومه وثياب بدنه واعتز به الباقين أخذوا  
 من كلام الاسنوي بانه قد يملك غير ذلك كمال غائب لمسافة القصر وهو معسر بدليل فسح الزوجة عليه واعطائه  
 من الزكاة وكدين له أو جل أو على معسر أو جاحد وهو معسر أيضا لما ذكرناه لا يلزم الحج وبان قوت يومه  
 قد يستغنى عنه بالكسب وثياب بدنه قد تدتر يد على ما يليق به فيصير موسرا بذلك قال فالطريق انه يشهد  
 انه معسر عاجز العجز الشرعي عن وفاء شئ من هذا الدين أو معسر لا مال له يجب وفاء شئ من هذا الدين منه أو  
 ما في معنى ذلك فان أريد ثبوت الاعسار من غير نظر الى خصوص دين قال أشهد انه معسر الاعسار الذي  
 تمتنع معه المطالبة بشئ من الدين اه ويجاب بان ما ذكره من الصبيخ انما يتأتى اطلاقه من عالم به هذا الباب  
 وافق مذهب الحاكيم فيه وأتت له بشاهدين يخبران باطنه كذلك فلو نظرنا لما ذكره لتعذرا وتعتبر ثبوت الاعسار  
 وفيه من الضرر ما لا يخفى فكان اللائق بالتخفيف ما ذكره الشيخان مع انه المنقول ولا نظر للمشاحنة التي  
 ذكرها لان المراد الاعسار في هذا الباب ولانه لو قدر على الكسب أو كان معه ثياب غير لا ثقة به لم يخف على  
 دائته غالباً فكان سكوته عن ذلك قرينة على عدم وجوده مما مع ان التفاوت بذلك لا ينظر اليه غالباً في قضاء  
 الديون والحبس عليها انتهت (قوله لانه كذب) أي ومع ذلك لو محضت النفي كفي وثبت الاعسار اذا غايت الكذب  
 والكذبة الواحدة لا ترد الشهادة كذا تقدم مر \* (فرع) \* اذا ثبت اعساره بالنسبة لا يقدّر ثبت  
 بالنسبة لما فوقه دون مادونه اه سم (قوله ولا يلزم) أي ولا يطالب فقصر مطالبته كصرح به في الجواهر  
 اه شوبري (قوله نعم لا يحبس الوالد الولد) أي من له جهة ولا دة سواء كان ذكراً أو أنثى من جهة الاب أو الام

غرماؤه) أي المدين  
 اعساره فان لم يعرف له  
 مال حلف فيصدق لان  
 الاصل العدم (والا) بان  
 عرف له مال كان لزمه بشراء  
 أو قرض (لزمه بينة) باعساره  
 ويخلف معها بطالب الخصم  
 ويعفى عن بينة الاعسار بينة  
 تلف المال وتعبيري بما  
 ذكر أولي من تعبيري بالزوم  
 الدين في معاملة مال اذ  
 المعاملة ليست شرطاً بشرط  
 بينة اعساره كونها (تخبر  
 باطنه) بطول جواره وكثرة  
 مخالطته فان الاموال تخفى  
 فان عرف القاضي ان الشاهد  
 بهذه الصفة فذلك والا فلا  
 اعتماده قوله انه بها (وتشهد  
 انه معسر لا يملك الا ما يبق  
 للمونة) فتقيد النفي ولا تحمضه  
 كقوله لا يملك شيئا لانه كذب  
 (واذا ثبت) أي اعساره عند  
 القاضي (أمهل) حتى يوسر  
 فلا يحبس ولا يلزم لآلية  
 السابقة بخلاف من لم يثبت  
 اعساره نعم لا يحبس الوالد  
 للولد ولا المكاتب للنجوم

اه شوبري (قوله نعم لا يجبس الوالد الخ) مثل من ذكر المريض والمخبرة وابن السبيل فلا يجبسون كما  
اعتمد الوالد رحمه الله تعالى وأفتى به بل يوكل بهم ليرددوا ولا الطافل والمجنون ولا أبوه والوصي والقيم  
والوكيل في دين لم يجبس بمأمتهم ولا العبد الجاني اه شرح مر (قوله ولا من وقعت على عينه اجارة الخ)  
ليكن للقاضي ان يستوثق عليه مدة العمل وان خاف هربه فعل ما يراه \* (فرع) \* للقاضي منع المحبوس من  
الجمعة والجماعة ومن الاستمتاع بحيلاته ومخادته أصدقاته ومن شم الرياحين ترفها أي لا مرض وان حبست  
الزوجة على ما استدانته ولو باذن زوجها سقطت نفقة نفقاتها مدة حبسها فان طرأ المرض على المحبوس أخرجه ان  
لم يجد مرضا له اه حل أي متعهدا (قوله والعاجز عنها) أي يجبسه القاضي ثم يوكل به وجوبا من يبحث عنه  
اثنتين فأكثر اه حل وبما تقرره علم انه يجبسه قبل ان يوكل به وهو كذلك كما يشي به قوله الشارح سابقا فلا  
يجبس ولا يلزم وقوله لاحقا لا يتخذ في الحبس اه شيخنا وأجرة الموكل به في بيت المال فان لم يكن ففي ذمته  
الى ان يوسر فيما يظهر فان لم يوسر أحد بذلك سقط الوجوب عن القاضي فيما يظهر أيضا وأجرة الحبس  
والسجنان على المحبوس ونفقته في ماله أي ان كان له مال ظاهر والأفتى في بيت المال ثم على مياسير المسلمين كفهو  
ظاهر فان لم يتزجر بالحبس ورأى الحاكم ضرره أو غيره فعل ذلك وان زاد مجموعته على الحد ولا يعززه ثانيا حتى  
يبرأ من الاول وفي تقييده اذا كان صبورا على الحبس وجهان أحدهما جواز ان اقتضته مصلحة ولا يأنم المحبوس  
ترك الجمعة والجماعة والقاضي منع المحبوس منهما ان اقتضته المصلحة ومن الاستمتاع بالزوجة ومخادته الاصدقاء  
لا من دخولها الحاجة وله منه من شم الرياحين ترفها الارض ونحوه ولا من عمل صنعة فيه ولو مما طاول ولو حبست  
المرأة في دين ولو باذن زوجها فيما يظهر سقطت نفقة نفقاتها مدة وان ثبت بالبينة ولا تمنع من ارضاع ولدها ويخرج  
المجنون من الحبس مطلقا والمريض ان فقد مرضا أي متعهدا فان وجدته فلا والكلام هنا في طرق المرض على  
المحبوس فلا ينافي ما مر من عدم حبس المريض لانه بالنسبة لا ابتداء اه شرح مر وكتب عليه ع ش  
قوله واجرة الحبس عبارة الشرح في باب القضاء بعد قول المصنف وبجنا لاداء حق ما نصه واجرة السجن على  
المسجون لان اجرة المكان الذي شغله واجرة السجن على صاحب الحق وهي مخالفة لما هنا أقول ويمكن ان  
يفرق بينهما بأن الحق ثم ثابت لصاحبه فحبسه لمجرد غرضه فلزمته الاجرة والحبس هنا لتقصيره بعدم اقامة البينة  
التي تشهد باعساره ويصور بما اذا حبس لاثبات الاعسار فقط وما هناك بما لو ثبت عليه الحق بالفعل  
وامتنع من أدائه وحبس له اه وقوله حتى يبرأ من الاول أي فان خالف وفعّل ضمن ما تولد منه اه وقوله  
ولو حبست الخ اطلاقه شامل لما لو كان الزوج هو الحبس له ما وفيه كلام في باب القسم والنشور فليراجع قال  
سم على منهج بعد مثل ما ذكره الشارح واما اذا حبست هي الزوج فان كان بحق فلها النفقة أو ظملا فلا اه  
(قوله من يبحث عنه) أي عداين فأكثر لا يتخذ في الحبس فعلم انه يجب بره على ان يوكل به في بيت المال فان  
لم يكن ففي ذمته الى ان يوسر لكن قالوا في اجرة الجلاد انه اذا لم يكن للجاني مال ولا في بيت المال اقترض القاضي  
على بيت المال وقياسه هنا كذلك اه حل \* (خاتمة) \* سمعت به البسوى لو حلف انه يوفي فلانا حقه في  
وقت كذا ثم ادعى الاعسار فيه نفقة التفصيل السابق في المفلس فيصدق بيمينه ان لم يعرف له مال ويعذر بغيبة  
صاحب الدين قال شيخنا وبغيته هو قبل الوقت ونوزع فيه قال بعض مشايخنا ولينظر ما المراد بالاعسار هنا  
هل هو كالمفلس فلا بحث بما يترك له أو المراد بحجزه عن جنس الدين واذا ظن ان البسار لا يكون بالعروض بل  
بالنقطة أو الذهب مثلا هل يصدق ويعذر فيه راجع وحرر وبتجه انه يصدق في كل ما يشعر حاله بانه يخفى عليه  
ولو حبست الزوجة فلا نفقة لها ولو من الزوج ظملا وكذا عكسه الا ان حبسه بحق فلها النفقة اه قل على  
الجلال

\* (فصل في رجوع المعادل للمفلس) \* أي الذي جبر عليه بالمفلس وكما تجر بالمفلس الموت مفلسا أي معسرا

ولا من وقعت على عينه  
اجارة لادين اذا تعذر عمله في  
الحبس بل يقدم حق  
المكثري (والعاجز عنها)  
أي عن بينة الاعسار  
(يوكل القاضي) به (عن  
يبحث عنه) أي عن حاله  
(فاذا ظن اعساره بفسران  
اضافة) من أضاق الرجل  
أي ذهب ماله (شهادته) لئلا  
يتخذ في الحبس

\* (فصل في رجوع المعادل  
للمفلس عليه بما عامل به



فلار جوع في المعاملة الا بواحد من هذين الامرين وعبارة شرح مر وفي حكم الحجر بالفاس الموت مفلسا في  
 خـ برأى هريرة ايمارجل أفلس أو مان فصاحب المتاع أحق بمناعه اه ومسألة الموت تأتي في الفرائض في  
 قول المتن ومات مشترية مفلسا وسبب ما في ان معنى قوله مفلسا أي معسر ايته سواء أجزر عليه قبل موته أم لا كما  
 سيأتي في الشرح فلو أفلس الرجل ولم يجز عليه ولم يمت أو جزر عليه لاسفه فلار جوع لمعامله عليه اه شيخنا  
 (قوله في رجوع المعامل الخ) أي وما يتبع ذلك من قوله ولو غرس الخ اه شيخنا وفيه نظر لان قوله ولو غرس  
 الخ من جهة مسائل الرجوع فلا حاجة الى زيادته على الترجمة (قوله في رجوع المعامل) أي يبيع وغیره  
 كالاجارة اه ع ش على مر (قوله ولم يقبض عوضه) أي لم يقبض جميع عوضه بأن قبض بعضه فقط  
 أو لم يقبض شيئا منه أخذ ما يأتي في كلامه وكثيرا ما يحذفون من الاول دلالة الثاني عليه اه ع ش على  
 مر (قوله له فسخ معاوضة) أي يجوز له ذلك وقد يجب الفسخ بان يقع ممن يلزمه التصرف بالعقارة وهي في الفسخ  
 ككتاب وولي ودخل في ذلك الضابط عند السلم فله فسخه ان وجد رأس ماله فان لم يفسخ بل يضارب بقيمة  
 المسلم فيه ان لم ينقطع ثم يشتري له منه بما يخصه ان لم يوجد في المال لامتناع الاعتياض عنه فان انقطع فله الفسخ  
 لثبوته حيث تد في حق غير المفلس في حقه أولى واذا فسخ ضارب برأس المال وكيفيته ذلك اذا لم ينقطع المسلم فيه  
 ان يقوم المسلم فيه فان ساوى عشرين والدين ضعف المال أقرز له عشرة فان رخص السعر قبل الشراء اشترى له  
 بها جميع حقه ان وقت به والا فبعضه وان كان متقوما فان فضل شيء فالغرماء وانما اشترى له الجميع لان ما أقرز له  
 صار كالموهون بحقه وانقطع به حقه من حصص غيره حتى لو تاف قبل أخذه لم يتعلق بشيء مما أخذ الغرماء  
 ولو ارتفع السعر لم يزد على ما أقرز له لما ذكر ولو تاف بعض رأس المال وكان مما يفرد بالعقد رجوع بباقيته  
 وضارب بباقي المسلم فيه ودخل فيه أيضا عقد الاجارة فاذا أفلس قبل تسليم الاجرة الحالية ومضى المدة فله وجوب  
 الفسخ اذا المنافع كالاعيان فان أجاز ضارب بكل الاجرة وان فسخ اثناء المدة ضاربهم ببعضها ويؤجر الحاكم على  
 المفاس العين المؤجرة لاجل الغرماء اما اذا كان الحال بعض الاجارة كما في الاجارة المستحق فيها أجرة كل شهر عند  
 مضيه فلا فسخ فيها ما يأتي من ان شرطه كون العوض حالا والمعرض باقيا فلا يتأق الفسخ قبل مضي الشهر  
 لعدم الحلول ولا بعده لغوات المنفعة نعم ان كان بعض الاجرة مؤجلا فله الفسخ في الحال بقسطه فيما يظهر ولو أفلس  
 المستأجر في مجلس اجارة الذمة فان أثبتنا خيار المجلس فيها استغنى به والا فله الفسخ كاجارة العين وان أفلس مؤجر  
 عين قدم المستأجر بمنفعتها أو ملتزم عمل والاجرة في يده فالمستأجر الفسخ فان تلفت ضارب بأجرة المثل كظهيره في  
 السلم ولا تسلم اليه حصته منها بالضاربة لامتناع الاعتياض عن المسلم فيه اذا اجارة الذمة سلم في المنافع بل يحصل له  
 بعض المنفعة الملتزمة ان تبعضت بالاضرر كحمل مائة رطل والا كفارة ثوب وركوب الى بلد ولو نقل لنصف  
 الطريق لبقى ضائعا فسخ وضارب بالاجرة المبذولة فلو سلم له الملتزم عينه ليستوفي منها قدم بمنفعتها كالعينة في  
 العقد اه شرح مر (قوله معارضة محضة) ذكر للمسألة تسعة قيود كلها في المتن صريحاً ومن المحضة  
 القرض والسلم والاجارة اه محلي واختار ذكر هذه الثلاثة لئلا تكتفى في القرض افادة ان الرجوع فيه  
 من حيث الافلاس فوري وفي السلم افادة ان ما في الذمة كالعين وفي الاجارة افادة ان المنفعة كالعين كلاهما  
 جاز على المؤجر فالمستأجر الفسخ ان لم تسلم له العين وكانت الاجرة باقية اه قل عليه (قوله ولو بلا قاض)  
 أي فلا يحتاج في الفسخ الى رفعه اه ع ش على مر (قوله فورا) ولو ادعى جهله بالفورية قبل كالد  
 بالعيب بل أولى لانه مما يخفى على غالب الناس بخلاف ذلك ومرا الكلام على الرجوع في القرض وانه  
 لا فورية فيه ولو صولح عن الفسخ على مال لم يصح وبطل حقه من الفسخ ان علم لان جهل ولو حكم بمنع الفسخ  
 حاكم لم ينقض حكمه لان المسألة اجتهادية والخلاف فيها أقوى اذ النص كما يحتمل انه أحق بعين متاعه بحتمل انه  
 أحق بثمنه وان كان الاول أظهر فلا ينافيه قولهم لا يحتاج في الفسخ الى حاكم لثبوته بالنص اه شرح مر

ولم يقبض عوضه \* (له فسخ  
 معاوضة محضة لم تقع بعد حجر  
 علمه) بأن وقعت قبل الحجر  
 أو بعده وجهله فسيرجع  
 الى ماله ولو بلا قاض (فورا)  
 تكبار الغيب بجامع دفع  
 الضرر (ان وجد ماله في  
 ملك غيره)

ولو تخلل ملك غيره وان صحح  
في الروضة خلافه وأوهمه  
كلام الأصل (ولم يتعلق به  
حق لازم والعوض حال)  
أصله أو عرضا ولو بعد الحجر  
(وتعذر حصوله بفلاس)  
تجبر الصبيحين إذا أفلس  
الرجل ووجد البائع سلعة  
بعينها فهو وأحق بهما من  
الغرماء وقباصا على خيار  
المسلم بانقطاع المسلم فيه  
وعلى المكثري بأن دام الدار  
بجامع تعذر استيفاء الحق  
ولو قبض بعض العوض ففسخ  
فيما يقابل بعضه الآخر كما  
سأني وخرج بالمعاوضة الهبة  
وتحوها بالمحضة غيرها  
كالنكاح والخلع والصلح  
عن دم لانها ليست في معنى  
المنصوص عليه لا تنقضاء  
العوض في الهبة وتحوها  
واتعذر استيفائه في البقية  
نعم لا لزوجة باعسار زوجها  
بالمهر أو النفقة ففسخ النكاح  
كما سبأني في بابها لكن  
لا يختص ذلك بالحجر وخرج  
بالبقية ماله وقت المعاوضة  
بعد حجر علمه لتقصيره  
ولان الإفلاس كالعيب  
فيفرق فيه بين العلم وعدمه  
ومالورائى الفسخ عن العلم  
لتقصيره ومالورج المال  
عن ملكه حسا أو شرعا  
كتلف ويبع ووقف ومالو  
تعلق به حتى لازم لثالث  
كرهن مقبوض وجناية  
وكتابة لانه كالحراج عن  
ملكه بخلاف تدبيره وأجارته  
وتحوها لانها لا تمنع البيع  
فيأخذ

(قوله ولو تخلل ملك غيره) أي وعاد إليه بغير معاوضة أخذ ما ياتي في كلامه الثاني اه حل وهو قوله  
فان خرج عن ملكه وعاد بمعاوضة ولم يقبض الثاني العوض أيضا فهل يقدم الاول الخ فاننا لو لم نحمل ما هنا على  
ما اذا عاد اليه بغير معاوضة كان بين هذه العبارة والعبارة الآتية تناف فان هذه تنفي انه لو ملكه غيره ثم عاد  
اليه يقدم الاول البتة والآتية صرح فيها بالخلاف بقوله فهل يقدم الاول أو الثاني الخ اه شيخنا عشاوي  
(قوله وان صحح في الروضة خلافه) معتمد وقوله وأوهمه كلام الأصل أي حيث عـ بر بقوله مادام باقيا وهذا  
هو المعتمد فالرائل العائد كالذي لم يعد اه حل (قوله والعوض حال) أي دين حال اه حل فيخرج به  
العين وسيد كرها الشارح بقوله أو اشترى الفلاس شيئا بعين الخ (قوله إذا أفلس الرجل) أي حجر عليه  
بالفلاس فهو مطابق للمدعى (قوله وقباصا على خيار المسلم) أي في مطلق الخيار وان كان في المسلم على التراخي  
وقوله بانـ دام الدار أي نعيمها أو انهم دام بعضها وأما انهم دام كلها فتفسخ به الاجارة (قوله ولو قبض بعض  
العوض الخ) مراده بهـ إذا ان قوله ولم يقبض عوضه أي كلاً أو بعضا وقوله كما سبأني أي في قول المتن فان  
كان قبض بعض الثمن أخذ ما يقابل باقيه اه شيخنا (قوله الهبة وتحوها) كالهبة والصدقة والاباحية  
اه عـ ش على مر (قوله كالنكاح) صورته ان يتزوجها بمهر في ذمته ويدخل بها ثم يحجر عليه فليس لها  
الرجوع في بعضهما وصورة الخلع ان يخالها على عوض في ذمته ثم يحجر عليها بالفلاس فليس له فسخ عقد  
الخلع والرجوع في المرأة وصورة الصلح عن الدم ان يستحق عليه قصاصا أو يصلحه عنه على دين ثم يحجر  
على الجاني فليس له استحقاق فسخ الصلح والرجوع للقصاص اه شيخنا (قوله أيضا كالنكاح) أي ولو قبل  
الدخول ولا يشكل عليه قوله لتعذر استيفائه كما توهم لان المراد عدم تسلطه عليه بعد والافصلح الدم  
ما هو التالف فيه وكذا الخلع نامل شورى أي ليس فيه شيء تالف حتى يكون المراد بالتعذر تلف العوض (قوله  
نعم لا لزوجة الخ) عبارة الابعاب ولا يراد على هذا ما ياتي من فسخ المرأة النكاح باعسار الزوج بالمهر أو النفقة  
لانه لمعنى غيره اذا ومن ثم لم يتقيد بالحجر اه وبه تعلم وجه قوله نعم الخ قال سم قهاى الصورة التي يتفق  
فيها الفسخ بفلاس الزوج بدون الاعسار المذكور حتى يصح قوله السابق كالنكاح اه وقد يجاب بأن المراد  
ان لا يفسخ من حيث الفلاس وان فسخت من حيث الاعسار كما أفهمه قوله لكن لا يختص الخ شورى (قوله  
اكن لا يختص ذلك بالحجر) وهل لها في صورة الحجر الفسخ بمجرد أو يمنع الفسخ مادام المال باقيا اذا لم يتحقق  
اعساره الا بقسمته أمواله فيه نظر والاقرب الثاني اذ من الجائر حدوث مال له أو براءة بعض الغرماء له أو  
ارتفاع بعض الاعسار وأما الفسخ بالنفقة فليس لها الفسخ الا بعد قسمته أمواله ومضى ثلاثة أيام بعد ذلك  
كما ياتي في النفقات اه عـ ش على مر (قوله ويبيع) أي بت أو الخيار للمشتري وكتب أيضا بالاختيار  
للبيع أولهـ جابان كان بتا أو لا يشتري وحده اه حل وليس للبائع فسخ هذه التصرفات بخلاف الشفيع  
لسبق حقه عليه لان حق الشفعة كان ثابتا حين تصرف المشتري لانه يثبت بنفس البيع وحق الرجوع  
لم يكن ثابتا حين تصرف لانه انما يثبت بالفلاس والحجر اه شرح مر (قوله ومالو تعلق به حتى لازم الخ)  
فلو زال ذلك التعلق جاز الرجوع وكذا لو عجز المكاتب اه شرح مر (قوله وجناية) أي توجب مالا  
متعلقا بقبضه كفي شرح مر لانها التي تمنع البيع بخلاف ما توجب القصاص لانها لا تمنع البيع كما تقدم  
فمراده باللازم ما يمنع البيع كما قاله حل وكما أشاره الشارح بالتعليق وعبرة حل قوله وجناية أي توجب  
مالا متعلقا بقبضه بخلاف القصاص لانه لا يمنع ولو قال البائع للمرهن أو المجنى عليه أنا أدفع البذل حقك  
وأخذ عين مالى قال الاذرى فقياس المذهب عدم اجبار المرهن والمجنى عليه انتهت (قوله وكتابة)  
أي محضة والاستيلاد كالكتابة كافي الروضة اه شرح مر أي الحاصل قبل الحجر أما الحاصل بعده فلا  
ينفذ كذا تقدم (قوله وتحوها) كتعلق الفتوى بصفة والكتابة الفاسدة اه عـ ش (قوله فيأخذ



في الاجارة مسلوب المنفعة) ولا أجره وان طالت المدة لانه بدلا بالمضاربة كفي الصداق وبذلك فارق الرجوع بهما في التحالف اه قل على الجلال (قوله ايضا يأخذ في الاجارة مسلوب المنفعة) ولا يرجع بأجرة المثل لما بقي من المدة فلو كان المبيع مسيدا والبائع محروما امتنع الرجوع لانتفاء أهليته لتملكه وأما لو كان المبيع كافرا فاسلم بيد المشتري والبائع كافر كان له الرجوع لان العبد المسلم يدخل في ملك الكافر بخلاف الصيد لا يدخل في ملك المحرم بوجه ولو كان المبيع شقة صامش فوعا ولم يعلم الشفيع بالمبيع حتى أفلس مشتري الشقة وجحر عليه أخذه الشفيع لا البائع لسبق حقه وثمنه للغرماء يقسم بينهم بنسبة ديونهم اه حل (قوله ايضا يأخذ في الاجارة مسلوب المنفعة أو يضارب) نعم لو أقرضه المشتري لغيره وأقبضه آياه ثم جحر عليه أو باعه وجحر عليه في زمن الخيار أي الثابت له أو لهما أو وده لولده وأقبضه له أو باعه لا تخزم أفلسا وجحر عليه اقل البائع الرجوع اليه كالمشتري والمعتمد في هذه الصور لا رجوع الا اذا كان الخيار للبائع او لهما فانه لا يمنع الرجوع لعدم زوال الملك وحيث زال الملك امتنع الرجوع واذا حمل كلام الماوردي على ما اذا كان الخيار للبائع أو لهما كما تقررا أولا فلا ضعف وكان صحيحا اه زى (قوله فان خرج عن ملكه الخ) هذا تخصيص لقوله وان تخال ملك غيره وكان الانسب ذكر هذه في المنطوق عند قوله ولو تخال ملك غيره وعلى التزل وذكرا في المتهوم كان الانسب ذكرها في قوله وما لو خرج عن ملكه لانه من فروعه الامن فروع تعاق الحق اه (قوله فان خرج عن ملكه وعاد بمعاوضة) أي فكلام الروضة المتقدم فيها اذا عاد بغير معاوضة والا كان كالذي لم يزل وحيث لا يكون هذا تخالفا لما سبق عن الروضة اه حل وهذا التردد انما يتأتى على طريقة المتين وأما على طريقة الروضة فينبغي الجزم بالثاني من غير تردد وعبرة شرح مر فلوزال ملك المشتري عن المبيع ثم عاد له ولو بعوض وجحر باق أو جحر عليه لم يرجع بآتعه كفي الروضة وهو المرجح في نظيره من الهبة للولد وان صح في الشرح الصغير الرجوع وأشعر كلام الكبير برجائه وادعى الاسنوي انه الاصح وعليه فلو عاد الملك بعوض ولم يوف الثمن الى بائعه الثاني فهل الاول أولى لسبقه أو الثاني اقرب حقه أو يشتركان ويضارب كل بنصف الثمن ان تساوى الثمنان فيه أو وجهه في الشرح والروضة بلا ترجيح رجح منها ابن الرفعة الثاني وبه قطع الماوردي وابن كعب وغيرهما انتهت (قوله فيه أوجه) يفيد ان الاوجه غير ما ذكره مع انها ما ذكره فلو قال فيه هذه الاوجه لكان أظهر تأمل (قوله لم يرجع الشيخان منها شيئا) فيه ان الشيخين صرحا بان الزائل العائد كالذي لم يزل وهو يخالف ما تقدم عن الروضة الا ان يقال هذا على خلاف المصحح في الروضة اه حل (قوله وخرج مآلو كان العوض مؤجلا) اذ لا مطالبة به في الحال وهذا مكر مع قوله وخرج بالبيعة الا ان يقال أعاده لطول العهد والافتقار السباق أن يقول ومآلو كان العوض مؤجلا (قوله كأن كان به رهن) أي ولو مستعار أو قوله بقي به فان لم يف به فله الرجوع فيما يقابل ما بقي به وقوله أو ضمان مليء مقرر مآلو كان معسرا أو جاحدا ولا يثبت فيه ربح لغير الثمن بالافلاس اه شرح مر ومن عدم التعذر أيضا ما لو حصل للمفلس مال باصطياد أو مكن الوفاء به مع المال القديم قال الغزالي لا رجوع ونسبه ابن الرفعة لظاهر النص اه غير قوم مثل الاصطيداد ارتفاع الاسعار والبراء من بعض الدين اه عش عليه (قوله أو اشترى) أي المفلس شيئا أي وغالوا اشترى أي المفلس شيئا وقوله فيطالب أي المعامل له وهذه الصورة خارجة بقيد مقدر في قوله والعوض حال أي من حال فكان عليه تقديمها وقوله مآلو كان العوض مؤجلا وقوله شيئا تعين كان اشترى عبدا بأمة ولم يسلمها اه زى وهذا يخرج بقوله حال لان الاغنيان لا توصف بخالول ولا تأجيل والشارح جعله خارجا بقوله وتعد رخصه كانه لانه أنسب بالصورة التي خرجت بهذا القيد فنسب الاجراء اليه لصحة اجراءه به كما يصح بغيره واختاره لكونه أنسب بالصورة المذكورة اه عش (قوله فيطالب) أي البائع المفلس في الاخيرة وهي قوله أو اشترى شيئا تعين وقوله في الاولى هي مسألة الانقطاع وقوله في غيرها هي مسألة الهرب بالعين

في الاجارة مسلوب المنفعة  
أو يضارب فان خرج عن ملكه وعاد بمعاوضة ولم يقبض الثاني العوض أيضا فهل يقدم الاول أو الثاني أو يرجع كل منهما الى النصف فيه أو وجه لم يرجع الشيخان منها شيئا ويرجع ابن الرفعة منها الثاني وبه جزم الماوردي وغيره لان المال في حقه باق في ساطنة الغريم وفي حق الاول زال ثم عاد وخرج مآلو كان العوض مؤجلا حال الرجوع ومآلو لم يتعذر حصوله بالافلاس كأن كان به رهن بقي به أو ضمان مليء مقرر ولو بلا إذن أو اشترى شيئا بعين ولم يسلمها وهو ظاهر فيطالب في الاخيرة بالعين

والامتناع وقوله والتصریح بمحضة وقوله ولم يتعلق به حق لازم في نسخة بعد قوله والتصریح بمحضة مع ذكر  
 ولم يتعلق به حق لازم اه ع ش (قوله وكانقطاع جنس العوض) أعاد الكاف لان هذا محترز قوله باقلا س  
 وما قبله محترز التذمر فها قيدان وهذا خروج عن أصل المسألة لان هذا في غير المفلس أو أعم اه (قوله  
 وبالشروط) أي والتصریح بالشروط المذكورة بقوله ان وجد ماله الخ فالمراد به ما صرح فيه بأداة الشرط  
 لا جميع القيود المذكورة هنا وقوله في مسألة الجهل وهي المعاملة بعد الجرح مع الجهل به الداخلية في منطق  
 قوله لم تقع بعد جرحه (قوله في مسألة الجهل) ووجه ذلك انه ذكر في المنهاج انه لو عامله بعد جرحه جهله كان له  
 الفسخ ولم يذكر له شروطا وذكر هنا انه لو عامله قبل الجرح ثم جرح عليه كان له الفسخ بالشروط والمصنف لما  
 عبر بقوله لم تقع بعد جرحه علمه شمل ذلك ما لو لم يكن ثم جرح أصلا أو كان وجهله والشروط التي ذكرها راجعة  
 لها فهي بالنسبة لجهل الجرح من زيادته اه ع ش (قوله وان قدمه الغرماء بالعوض) وهذا بخلاف ما لو  
 قدم الغرماء المرتين يدينه فانه يسقط حقه عن المهرن والفرق ان حق البائع أكد لانه في العين وحق  
 المرتين في بدلها اه شرح مر (قوله فله الفسخ لما في التقديم الخ) صرح به وان كان معلوما من جعله غاية  
 لجواز الفسخ بناء على المشهور في نحو زيد وان كثر ماله بخيل من ان الوار في قوله وان اعترضت ارضية وحذف  
 جواب الشرط لدلالة خبر المبتدأ عليه والتقدير زيد بخيل وان كثر ماله فهو بخيل فهو هنا وان كان معلوما  
 احتج اليه وفاء بما يقتضيه التركيب عربية اه ع ش (قوله وقد يظهر غريم) فلو أجابهم وظهر غريم  
 آخر ورجع عليه بالخاصة لم يرجع فيما يقابل ذلك من العين لتقصيره ورضاه بالترك وكتب أيضا فلو أجاب  
 المتبرع ثم ظهر غريم آخر لم يراجع له لان ما أخذته لم يدخل في ملك المفلس حقيقة بل ضمنا على قول من جرح  
 والغرماء انما تتعلق بما تدخل في ملكه حقيقة اه حل (قوله كنعضته) أي أو أبطلته أو رددت الثمن أو  
 فسخت البيع فيه أو رجعت في المبيع أو استرجعته اه حل (قوله لا يوطء الخ) وإذا قلنا بعدم الفسخ  
 به هل يجب مهر عليه أو لا الظاهر الاول لبقاء الموطوءة على ملك المفلس ولا حد عليه أيضا للخلاف في انه يحصل  
 به الفسخ أولا اه ع ش على مر (قوله كاعتاق ويبيع ووقف) أي وتلغو هذه التصرفات لمصادفتها  
 ملك الغير اه شرح مر (قوله ولو تعيب) أي بان حصل فيه نقص لا يفرد بالعقد أمالو كان يفرده فهو  
 داخل في عموم قوله الآتي وله أخذ بعضه ويضارب بحصة الباقي ولذلك أشار المصنف بقوله سواء أ تلف الباقي  
 أم لا ونص عبارته في التحرير متناوضا وشرحا وقدم الحاكم البائع بمبعية ان لم يقبض ثمنه من المشتري ووجهه أي  
 المبيع بحاله أو ناقصا نقص صفة بان لا يفرد بالعقد كقطع يد او زائد اذ يادة متصلة كسمن وصنعة أو منفصلة  
 كتمرة وولد واحد تابع المبيع أو كانت أي الزيادة أثرا كقصارة للثوب المبيع لكن الزيادة المنفصلة والاثار للمفلس  
 فتكون للغرماء أما المتصلة فيفوز بها البائع فان كان المبيع زائدا من وجه ناقصا من وجه ككبر عبد ووطول  
 نخلة وتعلم صنعة مع برص فان كان في الذات كلف أحد المبيعين وولده رد البائع الزيادة أي ابقاها للمفلس  
 وضارب مع الغرماء بالنقص بعد الفسخ أو كان في الصفة كعرج وسمن فهو أي المبيع للبائع ولا شيء له في النقص  
 ولا شيء عليه في الزيادة كمالوا انفرادا أو كان النقص في الصفة والزيادة في الذات أو في الاثر كعرج وولد وكعرج  
 الثوب وقصارته فلا شيء له أي البائع والزيادة للمفلس كمالوا انفرادا وفي عكسه بان كان النقص في الذات والزيادة  
 في الصفة كلف أحد المبيعين وسمن الا سخره الرجوع في المبيع والمضاربة مع الغرماء بالنقص ويفوز بالزيادة  
 انتهت (قوله أو بجناية أجنبي) أي تضمن جنيته أما الاجنبي الذي لا تضمن جنيته كالجرحي فجنيته كالا سفة  
 اه شرح مر (قوله وضارب من ثمنه) أي يضارب بالنقص من ثمنه فن تبعضية اه تقرير وسواء  
 أخذ المفلس الارش من الجاني أولا اه ع ش على مر بل وان أبرأ المفلس الجاني اه سم وقضيت وان  
 كان هو البائع اه ع ش (قوله الذي استحقه المفلس) الضمير يرجع الى نقص القيمة والحاصل ان البائع

وكانقطاع جنس العوض  
 أو هرب موسر أو امتناعه  
 من دفعه لجواز الاستبدال  
 عنه في الاولى وامكان  
 الاستيفاء بالسلطان في  
 غيرها فان فرض عجز فنادر  
 لا عبرة به والتصریح بمحضة  
 وقوله ولم يتعلق به حق لازم  
 وبالشروط في مسألة الجهل  
 من زيادتي (وان قدمه  
 الغرماء بالعوض) فله الفسخ  
 لما في التقديم من المنة وقد  
 يظهر غريم آخر نيزاحه فيها  
 يأخذ منه ويحصل الفسخ  
 (بنحو فسخت العقد)  
 كنعضته أو رفعته والتصریح  
 به - اذ ان زيادتي (لا يوطء  
 وانصرف) كاعتاق ويبيع  
 ووقف كافي للمبنة للفرع  
 فتعبر به بتصرف أعم من  
 اقتضاه على الاعتاق والمبيع  
 (ولو تعيب) مبيع مثلا  
 (بجناية بائع) بقصد زده  
 بقولي (بعد قبض أو)  
 بجناية (أجنبي) أخذه وضارب  
 من ثمنه بنسبة نقص القيمة  
 اليها الذي استحقه المفلس  
 فلو كانت قيمته سلبي مائة  
 ومعيبات سبعين رجوع بعشر  
 الثمن (والا) بأن تعيب بأفة  
 سبباوية أو بجناية بائع  
 قبل قبض أو بجناية مبيع  
 أو مشتركتز ويحمله عبدا كان  
 أو أمة (أخذته) ناقصا (أو  
 ضارب بثمانه)



كفى تعيب المبيع في يد البائع  
فإن المشتري يأخذها ناقصة أو  
يتركها (وله أخذ بعضه) سواء  
أثلف الباقي أم لا (ويضارب  
بخصه الباقي فإن كان قد  
قبض بعض الثمن أخذ)  
من ماله (ما يقابل باقيه) أي  
باقي الثمن ويكون ما قبضه  
في مقابلة غير المأخوذ كالأ  
رهن بمسدين بمائة وتلف  
أحدهما وقد قبض خسين  
فالباقي من رهون الباقي وقولي  
والإلى آخره أعم مما ذكره  
(والزيادة المتصلة) كسمن  
وتعلم صنعة بلامعلم (البائع)  
فيرجع فيها مع الأصل  
(والمنفصلة) كثمر قروان  
حدثا بعد البيع (المشتري)  
فلا يرجع فيها البائع مع  
الأصل (فإن كانت) أي  
الزيادة المنفصلة (ولأمة  
لم يميز) هو أولى من قوله فإن  
كان الولد صغيرا (ولم يبذل)  
بعممة (البائع قيمته ببيعها)  
مع أخذها من التفسير  
الممنوع منه (وأخذ حصه  
الأم) من الثمن فإن بذلها  
أخذها

يرجع بالارش وهو جزء من الثمن نسبتا إليه كنسبة ما نقص العيب من القيمة إليها والمفلس يرجع عليه بنقص  
القيمة وقد يؤدي الحال إلى التقاض ولو في البعض كإتبه عليه الشهاب سم اه رشدي على مر (قوله  
الذي استحقه) أي على الجاني سواء كان البائع أو الاجنبي ففي المثال المذكور لو كان الثمن خمسين رجع  
البائع بخمسة ورجع عليه المفلس بعشرة وقد يتناصان في البعض اه (قوله كفى تعيب المبيع الخ) وكلاهما  
إذا رجع في الموهوب لولده وقد نقص وهذا مستثنى من قاعدة ما ضمن كله ضمن بعضه واستثنى من عكس  
القاعدة ما لو جنى عليه كاتبه فإن قتله لم يضمن وإن قطع عضو ضمنه فهو يضمن البعض ولا يضمن الكل اه حل  
(قوله أم لا) وهو وإن كان فيه تفريق الصفة إلا أنه لا ضرر فيه على المفلس بل فيه نفع للغرماء لكونه يضارب  
بالباقى اه شيخنا ح ف وعبارة شرح مر وكلاهما استرداد المبيع له استرداد بعضه لانه مصلحة للغرماء  
انتهت (قوله وتلف أحدهما) فإن لم يتلف أحدهما بل بشيا وكان قد قبض بعض الثمن وتساوت قيمتهما  
فيرجع في ذنبيه الا في أحدهما بأكمله الا براضيهما لان فيه ضرر على الغرماء اه حل (قوله والزيادة المتصلة  
الخ) ولو تغيرت صفة المبيع كان زرع الحب فبنت قال الاسنوي فلا صح على ما يقتضيه كلام الرافعي انه يرجع  
وجزم به ابن القري وأفتى به الشيخ رحمه الله تعالى قال الاسنوي ومقتضى الضابط في المسئلة السابقة ان لا يفوز  
البائع بالزيادة فاعلم اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله أن لا يفوز البائع أي بل يشاركه المشتري ولعل  
صورة المشاركة أن يقوم المبيع حيا ثم زرعا ويقسم بينهما بالنسبة نظير ما يأتي في مسألة الصبيغ اه ولو وضعت  
أحدى توأمين عند المشتري ثم رجع البائع قبل وضع الآخر أعطى كل منهما حكمه فيما يظهر كإعتمده والدرجة  
الله تعالى وهو قياس المعتمد عند الشيخين في نظائرها سواء أبقى المولود أم لا لان المدار هنا على الحدوث والانفصال  
في ملك المفلس ولم يوجد الا في واحد وتوقف انقضاء العدة وما شاكله على انفصال الباقي لا ينافي ما ذكرناه لاختلاف  
المدرك فترجع الشيخانها كقولهم تضع شيئا ليس بظاهر والمراد بالثمرة ثمر النخل وأما ثمره فغيره فلا يدخل في  
مطلق بيع الشجر كان حكمه حكم الثمرة وما يدخل كغيرها فورق الفرساد والنبق والحناء والاسن ان خرج  
والورد الاحمران تفقح والياسمين والبن والعمب وما أشبهه ان انعقد وتأثر ثمره والريمان والجوز ان طهر ثمره  
والانفالا يظهر حاله الشراء أو كان كالأثر برة حاله الرجوع بقى للمفلس وما لا يكون كذلك رجع فيه انتهى  
شرح مر (قوله وتعلم صنعة بلامعلم) وأما إذا كانت بعلم فيكون شريكا أخذ من القاعدة الآتية انه حيث فعل  
بالمبيع ما يجوز الاستجار عليه كان شريكا بنسبة الزيادة وهذا جزم من الشارح تبع فيه الزكشي بين تناقض  
وقع في كلام الشيخين حيث جزمهما بان الصنعة يفوز بها البائع وصحاحه يشاركه كالقصار فعمل الاول على  
ما إذا كانت بغير علم والثاني على ما إذا كانت بعلم اه حل (قوله لم يميز) وهل ولد البهيمة قبل شربه اللبن كولد  
الامة فهما ذكر لما من حرمة التفريق حيث لا يغير غرض الذبح أو يفرق بان التفريق فيه ممكن بالذبح وبيان  
شربه اللبن قصيره جدا كل محتمل يرجع الامداد في ولد البهيمة اه شوبري (قوله ولم يبذل) قضيه قوله ولم يبذل  
الخ الموافق لعبارة الحاوي الصغير انه ما لا يباع الا اذا امتنع من البذل وخالف في الارشاد فغير بما يصرح  
بالتحجير أي للقاضي بين الامر بالبذل والامر بالمبيع والذي ينتج الاول لان بيعه فيه اخراج له عن ملك مالكه  
فلا بد من مقتضى يجوجه اليه ولا يوجد ذلك الا اذا امتنع من البذل فتأمل اه شوبري (قوله وأخذ حصه الام)  
وكيفية التقسيط كما قاله الشيخ أبو حامد ان تقوم الام ذات ولدا لها تنقص به وقد استحق الرجوع فيها ناقصة ثم  
يقوم الولد وتضم قيمة أحدهما إلى قيمة الآخر ويقسم عليهما اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ثم  
يقوم الولد أي بصفة كونه محضونا وتضم قيمة أحدهما الخ ما ذكره من كيفية التقسيط هنا على مقابل الاصح  
فيما لو رهن الام دون ولدها والاصح ثم انه يقوم الام وحدها ثم مع الولد فالزائد قيمته وعليه فينظر الفرق بين  
ما هنا ثم حيث جزم هنا مقابل الاصح هناك وسوي حج بين ما هنا وثم (قوله فإن بذلها أخذها) والوجه انه

لا بد من عقد نظير ما يأتي في تلك المعبر الغراس والبناء في الأرض المعارة وأنه لا بد من مقارنة هذا العقد الرجوع  
 فلا يكفي الاتفاق عليه حذر من التفريق بينهما اذ هو متمتع ولو في لحظة كما اقتضاء إطلاقهم اهـ شرح هر  
 (قوله ولو وجد حل الخ) للمسئلة أربعة أحوال لانه اما ان يكون موجودا عند البيع والرجوع أو عند البيع  
 لا الرجوع أو عكسه وفي الثلاثة يرجع فيه البائع والرابعة لم يكن موجودا عند البيع ولا عند الرجوع عكس  
 الاولى ومعناه انهما حلت عند المفاس وولدت عنده قبل الرجوع فانه يكون للمفاس وصورة ما اذا كان موجودا  
 عندهما وان كانت خارجة من المتن فانها تعلم بالاولى فانه يرجع باولى من كونه موجودا عند أحدهما فقط اهـ  
 شيخنا ح ف وقد ظهر من ذلك ان المتن لو قال ولو وجد حل أو ظهر عند بيع أو رجوع لكان أظهر وأخصر  
 تأمل (قوله لم يظهر عند بيع أو رجوع) قيد بعدم الظهور لانه محل التوهم اما اذا كان ظاهرا فالامر واضح  
 وأراد بظهور الحل انفصاله لكنه لا يسمى جلا حينئذ حقيقة و بظهور الثمر تأبيره وتشقيقه في الفحل وزوال  
 نحو والنور في غيره اهـ شيخنا ح ف (قوله لم يظهر) أى كل منهما وانما أفرد الضمير لان العطف باو وقد فسر  
 الشارح عدم الظهور في كل منهما وقوله عند بيع أو رجوع طرف للنفي أى قوله لم يظهر كيدل عليه عبارة  
 الشارح حيث قال بان كان الحل الخ وأوفى كلامه مانعة خلو فحجوز الجمع حينئذ يصدق منطوق المتن بصور ثلاثة  
 الصورتان اللتان ذكرهما الشارح بقوله بأن كان الحل الخ والثالثة ما لو كان كل منهما غير ظاهر عند كل من  
 البيع والرجوع بأن كان الحل متصلا عندهما والثمر مستترا كذلك وهذه الصورة التي أفادها كون أو مانعة  
 خلو وانما سكت الشارح عنها في التفسير لان حكمها معلوم بالاولى من الصورتين اللتين ذكرهما هذا ومفهوم  
 المتن صورة واحدة لا يأخذ البائع فيها الثمرة ولا الحل وهي ما اذا كان كل منهما غير موجود عند كل من البيع  
 والرجوع ومعناه ان كلامهما حدث بين البيع والرجوع وانفصل كذلك فيكونان في هذه المشتري وهذه  
 تقدمت في قول الشارح كثره وولد حدثا بعد البيع هذا وقوله بناء في الحل في الاولى على انه يعلم أى فكأنه باع  
 عينين فيرجع فيهما وقوله وتبعاني البقية البقية صور ثلاثة كما هو ظاهر لكن قوله ويفرق الخ راجع لصورة  
 واحدة من الثلاثة وهي الحل في الثانية أى اذا كان موجودا عند الرجوع دون البيع أى كما صنع هر في شرحه  
 وأما الثمرة بصورتها فكما هما موافق لحكمها في كل من الابواب الثلاث فلا تخالف كما يعلم بمراجعة تلك  
 الابواب وقوله بان سبب الفسخ وهو تقصير المشتري بعدم دفع الثمن حتى يحجر عليه وقوله نشأ من أخذ منه أى  
 فلم تراع جهته فتأمل (قوله بان كان الحل متصلا الخ) قد فهم بعضهم من هذا التقرير ان قوله عند بيع متعلق  
 بقوله لم يظهر وفيه ان أوفى حيز النفي بمعنى الواو وليس مرادنا فلا حسن ان يقال هو متعلق بوجد وقوله لم  
 يظهر أى أصلا ومعنى ظهور الحل انفصاله ويكون في المفهوم تفصيلا أى فان ظهر الحل أو الثمر عند البيع  
 فبالاولى أو عند الرجوع فقط بان حدث الحل عند المشتري وانفصل عنده وكذا الثمر فهو له أى المشتري فلا  
 يكون له الا فيما لو حدث عنده وانفصل عنده اهـ (قوله أو عكسه) بالنصب اهـ شرح هر أى أو الرفع أى  
 أو حصل عكسه اهـ ع ش عليه والعكس هو ما اذا باعها حائلا ثم حلت عند المشتري ولم ينفصل الحل الا عند  
 البائع بهـ الرجوع فانه يكون للبائع وهذه الحالة مخالفة لسائر النظائر من سائر الابواب من ان الحل ملحق  
 بالزيادة المنفصلة وهناك قد استقر بانها متصلة حيث أخذ البائع تبعلا لصله ووجه ذلك ان التقصير انما جاء من جهة  
 المشتري بعدم دفع الثمن فان هذا كان الحل للبائع اهـ (قوله وتبعاني البقية) البقية صورتا الثمرة وصورة الحل في  
 العكس وقوله لان ذلك أى المذكور من الثمرة والحل وهذا تعليل للتبعين وقوله يفرق الخ راجع لاحدى  
 صورتى الحل وهي صورة العكس بالنسبة اليه تأمل (قوله وبين نظيره في الرهن) أى فيما اذا حدث بالرهن حل  
 فانه لا يكون رهنا وقوله وفي الرد يعيب أى فيما لو باع دابة أو أمة فخفت عند المشتري ثم ظهر بها عيب وفسخ  
 البيع فلا يرجع البائع في الحل بمعنى انه يبقى للمشتري على ملكه يأخذها اذا انفصل وكذا يقال في الهبة بان

(ولو وجد) للمبيع (حل)  
 او غير لم يظهر عند بيع أو  
 رجوع) بأن كان الحل  
 متصلا والثمر مستترا عند  
 البيع دون الرجوع أو  
 عكسه (أخذه) بناء في الحل  
 في الاولى على انه يعلم وتبعاني  
 البقية للاصل لان ذلك  
 يتبع في البيع فكذا في  
 الرجوع ويفرق بينه وبين  
 نظيره في الرهن بان الرهن  
 ضعيف بخلاف المبيع لنقله  
 المالك وفي الرد يعيب الرجوع  
 الوالد في هبته بان سبب  
 الفسخ هنا نشأ



ودب الاصل دابة لفرعه فجلت عنده ثم رجع الاصل فيها فان الحمل للفرع ياخذها اذا انفصل اه (قوله ممن  
 لنحذ منه) ودو المفلس فلم تراعي جهته اه حل وقضيته ان المشتري لو اطلع على عيب في المبيع فرده على  
 البائع ان يكون الحمل للمشتري لان الفسخ نشأ من تقصير البائع بعدم اعلام المشتري بعيبه وليس مراد الان  
 الحمل من الزوائد المنفصلة في جميع الابواب الا في المفلس اه عش (قوله ولو غرس الخ) اشارة الى ان الزيادة  
 ثلاثة اقسام لانها إما متميزة كالولد والغراس أو غير متميزة كالحطاط والخضرة أو السمن أو صفة كالطحن والحصارة  
 اه قل على الجلال وجواب لو محذوف تقديره بفصل فيه وما ذكره تفصيل له اه شيخنا وفي عش على  
 مر مانعه وهذا مفروض فيما لو لم يقبض شيئا من الثمن ورجع في الجميع فلو قبض بعض الثمن ورجع في  
 نصف الارض جاز وعليه فهل يتعين الرجوع في نصف البناء والشجر ويصير كله مشترا كباين البائع والمفلس  
 ويمتنع القلع لما فيه من ازالة مال غيره عن ملكه أم كيف الحال فيه نظروا ويحتمل الرجوع في ذلك للمعاكم ليعمل  
 ما فيه المصلحة والا قرب انه يتخير فيما يخص النصف من الارض بين القلع وغرامة ارش النقص الى آخر ما يأتي  
 وجيث جعلت الخيرة فليس فيه الزام بدفع ملكه عن ملكه هذا اذا كان عام في الارض فاذا كان في أحد جانبي  
 الارض وقسمت الارض بين البائع والمفلس فان آل للمفلس من الارض ما فيه البناء والغراس يبيع كله لان  
 البائع لاحق له الا ان فيه وان آل للبائع ما فيه ذلك كان فيه التفصيل الحاصل فيما لو رجع في الارض كلها من  
 انه ان اتفق الغرماء والمفلس على القلع فذلك الخ ما يأتي ومثل المبيعة المؤجرة كان استأجر أرضا ثم غرسها  
 أو بنى فيها ثم جرح عليه ثم ان فسخ بعد مضي مدة ثلثها أجرة ضارب بها أو الإقلام ضاربة لسقوط الأجرة بالفسخ اه  
 (قوله ولو غرس أو بنى الخ) سواء فعل ما ذكر قبل الجرح وهو ظاهر أو بعده بان تأخر بيع مال المفلس وعذر  
 البائع في عدم الفسخ أو وقع بيعه بعد دجرحه فله فغرس المشتري أو بنى ثم علم البائع بالجرح ففسخ العقد اه  
 عش على مر (قوله قلعوا) ظاهره ولو لم يغير اذن القاضي وان لم يكن مصلحة اه شوري أي وان نشأت  
 قيمة البناء والغراس ولا تنظر لاحتمال غريم آخر لان الاصل عدمه اه عش على مر (قوله لئلا يملككم مع  
 الارض) أي مع الرجوع في الارض هذا هو المراد اه شيخنا (قوله وجب تسوية الجحر) أي باعادة ترابها  
 فقط ثم ان حصل نقص بان لم تحصل التسوية بالتراب المماد ونقصت قيمته لزم المفلس الارش اه عش على  
 مر (قوله يضارب البائع به) أي بالارش ومثله ما يسوي به الجحر وقوله وهو الاوجه معتمدا وانما لم يرجع البائع  
 بالارش مبيع وجده تلقصا كما مر لان النقص هنا حدث بعد الرجوع وعبرة عش قوله وجب ارشه من ماله  
 هذا انحول على حدوث النقص بعد الرجوع فلا يشكل بما تقدم ان فعل المشتري كالآفة السماوية اه  
 زي وقال ع لا فرق بين قبل الرجوع وبعده قلت والا قرب ما قاله زي وهو ظاهر اطلاق مر اه عش  
 (قوله لانه لتخليص ماله) أي البائع فهو من تمة تسام حقه (قوله تملكه بقيمته) أي بعقد كما اعتمده طيب اه  
 سم على منهج أي والعقد المذكور اما من القاضي أو من المالك باذن منه كما تقدم في بيع مال المفلس وظاهره  
 مع ما تقدم في باب البيع من انه لا بد له من العلم بالثمن ان يبحث عن القيمة قبل العقد حتى يعرف قدرها ثم  
 يذكرها في العقد ويحتمل الاكتفاء هنا بان يقول بملك هذا بقيمته ويعرض على أرباب الخبرة ليعرف  
 قدرها ويقتضون ذلك هنا المبادرة في فصل الامر من مال المفلس اه عش على مر (قوله تملكه بقيمته أو قلعه  
 الخ) ولو امتنع من ذلك ثم عاد اليه مكن واستشكل ابن الرقعة بان الرجوع ع فوري رد بان تخليه به كذا كر  
 يقتضي انتفاء نفع تروقه لمصلحة الرجوع فلم يؤثر ما يتعلق به من اختيار شيء أو عوده لغيره بقدر الامكان اه  
 شرح مر (قوله أو قلعه وغرم الخ) وينبغي كما قاله الاذري ان لا يعلق الا بعد رجوعه في الارض كما اقتضاه  
 كلام السهراني وغيره والا فغرمهم ثم لا يرجع فيضررون الا ان تكون المصلحة لهم فلا يشترط تقدم  
 رجوعه اه شرح مر (قوله وغرم ارش نفسه) وهو التفلوت بين قيمته فائما أي مستحق القلع وقيمته

ممن أخذ منه بخلافه ثم  
 والتصریح بحکم عدم  
 ظهور الشهر عند  
 الرجوع عن زيادتی (ولو  
 غرس) الارض المبيعة له  
 (أوبنى) فيها فان اتفق هو  
 وغرماءه على قلعه) أي  
 الغراس أو البناء (قلعوا)  
 لان الحق لهم لا يحدوهم  
 وليس للبائع ان يلزمهم  
 أخذ قيمة الغراس أو البناء  
 لئلا يملكه مع الارض واذا  
 قلع وجب تسوية الجحر من  
 مال المفلس واذا حدث في  
 الارض نقص بالقلع وجب  
 ارشه من ماله قال الشيخ أبو  
 حامد يضارب البائع به وفي  
 المذهب التهذيب والكفاية  
 انه يقدم به لانه لتخليص  
 ماله وهو الاوجه (أو) اتفقوا  
 على (عدمه) أي القلع  
 (تملكه) أي تملك البائع  
 الغراس أو البناء (بقيمته  
 أو قلعه وغرم ارش نفسه)

لان مال المفلس مبيع كله  
والضرر يندفع بكل منهما  
فاجيب البائع لما طلبه  
منهما بخلاف مالوزرها  
المشتري وأخذها البائع  
لا يمكن من ذلك لان الزرع  
أمد ينتظر فسهل احتماله  
بخلاف الغراس والبناء  
فان اختلفوا عمل بالصلح  
وبما ذكر علم انه ليس  
للبيع أخذ الارض وبقاء  
الغراس والبناء للمفلس  
ولو بلا أجرة وبه صرح  
الاصل لنقص قيمتها بلا  
أرض فيحصل له الضرر  
والرجوع انما شرع لدفع  
الضرر ولا يزال الضرر  
بالضرر (ولو كان) المبيع  
له (مثليا كبر فخطئه بمثله  
أو باردا) منه (رجع)  
البائع (بغيره من المخلوط)  
ويكون في الاردا مسامحا  
بنقصه كنقص العيب  
(أو) خطئه (بأجود) منه  
(فلا) يرجع البائع في  
المخلوط حذر من ضرر  
المفلس وضارب بالثمن نعم  
ان كان الاجود قليلا جدا  
كقدر تفاوت الكيلين  
فالوجه القطع بالرجوع  
كما قاله الامام وأقره الشيخان  
وتعبري بالمثل أهم من  
تعبيره بالخطئة (ولو لم يجه)  
أي الحب المبيع له (أو)  
قصره أي الثوب المبيع  
له (أو صبغه بصغره) أو تعلم  
العبد صنعة بعلم ثم جرح عليه  
(وزادت قيمته) بالصنعة

مقلوبا اه حل (قوله لان مال المفلس الخ) علة للتخير (قوله بخلاف مالوزرها الخ) محترز قوله ولو غرس  
أو بئى وقوله فان اختلفوا مذهبهم الاتفاق على القلع وعدمه وقوله وبما ذكر المحترز التخيير بين قوله تملكه بقيمته  
أو قلعه وغرم ارش نفسه (قوله لان لا زرع أمد ينتظر) أي وان كان يجوز مرارا كما يفهم من اطلاقه وقضية  
التعليل ان مثل الزرع في ذلك الشغل الذي حوت العادة بانه لا ينمو الا اذا نقل الى غير موضعه اه عش على  
مر (قوله فسهل احتماله) أي ولا أجرة له مدة بقاءه لانه وضع بحق وله أمد ينتظر وهو ظاهر فيما لو لم يتأخر عن  
وقته المعتاد اما لو تأخر عن ذلك بسبب اقتضاء كمر وضرب وأكل جواد تأخره عن ادراكه في الوقت المعتاد  
أو قصر المشتري في التأخير فهل للبائع الاجرة أم لا فيه نظر والا فرب الاول لان عروض مثل ذلك نادر والمشتري  
في صورة التأخير معصية فله منتهى الفدية اه عش على مر (قوله فان اختلفوا) أي المفلس والغرماء  
كان طالب المفلس القلع والغرماء تلك البائع بالقيمة أو بالعكس أو وقع الاختلاف بين الغرماء أو طالب  
بعضهم المبيع وبعضهم القيمة من البائع اه حل (قوله ولا يزال الضرر) أي ضرر البائع بالضرر أي ضرر  
المفلس اه شيخنا \* (تنبيه) \* لو وقف الغراس والبناء قبل الجرح فهو على ما يأتي في العارية واعلم ان مثل  
الغراس والبناء فيما تقدم زرع تبقى أصوله أو يحزم مرة بعد أخرى وأما زرع لبس كذلك وعثرة على شجر  
فليس للبائع ما ذكر بل يجبر على بقاءهما الى وقت الجذاذ بلا أجرة لان لهما أمد ينتظر فسهل احتمالهما ولو  
اتفق البائع والغرماء والمفلس على بيع الارض بما فيه اجازة وزرع الثمن بما في الرهن واعتقره ثمانية  
المالك لان ما في الارض تابع مع الاحتياج الى بيع مال المفلس وبذلك فارق عدم صحة نحو بيع عبيد بما شمن  
واحد ولو بيع ما في الارض وحده من الغراس والبناء بقي تخيير البائع بين التملك من المشتري الثاني والقلع  
وللمشتري الخيار ان جهل اه قل على الجلال وقوله على ما يأتي في العارية ومقتضى ما يأتي فيها هنا تخيير  
بين القلع بالارش والتبعية بالاجرة وهذا على الاعتماد هناك كما سيأتي تحريره (قوله فخطئه بمثله) خرج بمثله مالو  
كان المختلط من غير جنس المبيع كزيت بشير ج فلا رجوع لعدم جواز القسمة لانتفاء التماثل فهو  
كالنائب اه شرح مر (قوله فخطئه بمثله) أي في الجنس والصفة ولم يتميز ولم يقل هنا ثم جرح عليه كالم  
يقول ذلك فيما لو بئى أو غرس وقال ذلك فيما بعد وكتب أيضا وهذا كما علمت فخطئه المشتري فلو خطئه  
أجنبي ضارب البائع بنقص الخطأ كافي العيب قال الزركشي وينبغي ان لا تكون الآفة السماوية كذلك  
اه حل (قوله مسامحا بنقصه) أي لجواز القسمة حينئذ وهذا اذا خطئه المشتري فلو خطئه أجنبي ضارب  
البائع بنقص الخطأ كافي العيب اه شرح مر وكتب عليه عش قوله فلو خطئه أجنبي أي أو البائع لانه  
حين خطئه تعدى به أي فيغرم ارش النقص للغرماء لا ثم ان رجوع في العين بعد الجرح ضارب بما غرم وان لم  
يرجع فيه ضارب بكل الثمن وبقي مالو اختلط بنفسه وينبغي ان يكون مثل مالو خطئه المشتري (قوله أو)  
خطئه باجود منه فلا يرجع) فلو طالب أحدهما ببيع ذلك وقسم ثمنه لم يجب كالا يجبر الشريك على البيع  
اه حل (قوله حذر من ضرر المفلس) لعدم جواز القسمة حينئذ فالاختلاط بالاجود كالاختلاط بغير  
الجنس اه حل أي فهو بمنزلة النالف (قوله ولو لم يجه الخ) وضابط ذلك أي ما تحصل فيه الشركة  
لتمزيله منزلة العين ان يجهل به ما يجوز الاستجارة عليه ويظهر أثره كذبح الشاة وشي اللحم وضرب اللبن من  
زاد الارض وتعلم الرقيق الجرفة أو القراءة ورياضة الدابة بخلاف ما لا يجوز الاستجارة عليه كسمين الدابة  
وما لم يظهر أثره كسياسة الدابة وحفظها اذا ظهر أثر ذلك على الدابة اه حل (قوله بعلم) ظاهره ولو  
متبرعا ويوجه بان المنة على المفلس وقافي ذلك شيخنا مر اه شوبري (قوله ثم جرح عليه) ما أفادته العبارة  
من الترتيب مجرد تصوير ناليس بقيد وكذا يقال في قوله فيما يأتي أو من غيره وصعبه ثم جرح عليه اه شيخنا  
(قوله بالصنعة) وهي الطعن والقصر والصنيع بفتح الصاد اه حلبي وهذا التقييد لا يحتاج اليه الا في مسألة



الصبيغ لان فيها عيننا أخرى زائدة على الصنعة قد تنسب الزيادة اليها وقد تنسب الى الصنعة وأما في مسألة الطعن والقهر فليس هناك الا الصنعة فلا يحتاج الى التقييد بالنسبة اليها ما يشير الى هذا قول الشارح الآتي فالزيادة لمن ارتفع سعر سلعته اه (قوله فالمفلس شريك بالزيادة) أي ولا فرق في الخلطة بين كونها طمخت وحدها أو خلطت بخلطة أخرى مثلاً أو دونها ومن هذا علم جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن انساناً اشترى سكرًا معيناً معلوم القدر ثم أخذ بعضه وخلطه بسكر آخر ثم طبع الخليط جميعه فصار به سكره وسكره بعضه سكرًا ثم توفي والتمن باقى بذمته وهو ان ما بقى من السكر المبيع بعينه ياخذ البائع وما خلطه بغيره يصير مشتركا بين البائع وورثة المشتري ثم ان لم تزد قيمته بالطبخ فلا شيء لو اخدمه من ما على الآخر وان زادت فوارث المشتري شريك فيها يخص البائع بالزيادة كمنارة الثوب وزيادة الرقيق لانها حصلت بفعل محترم اه ع ش على مر (قوله شريك بالزيادة) أي مشارك بنصيب قدر الزيادة أو المراد شريك في ثمن المبيع أو قيمته بسبب الزيادة اه شيخنا (قوله سواء أبيع المبيع) أي والبائع له الحاكم أو نائبه أو المفلس باذنه مع البائع اه ع ش على مر وقوله أم أخذ البائع عبارة أصله مع شرح مر ولو طمختها أو قهر الثوب الى أن قال فان زادت القيمة فلا تظهر انه يباع ويصير المفلس شريكاً في الزيادة لخالطها بالعين لانها زيادة حصلت بفعل محترم متقوم فوجب ان لا يضيع عليه بخلاف الغاصب وللبيع امسالك المبيع لنفسه واعطاء المفلس حصته الزيادة كما صحها ولو أمكن فصلها كما يبذل قيمة البناء فيجبر هو وغرماءه على قبولها ولا ينافيه قولهم انه شريك لان أمواله تباع اما البائع أو غيره ومنه يؤخذ ان المفلس وغرماءه لو أرادوا أن يبذلوا للبائع قيمة الثوب لم يجبر على القبول وهو ظاهر انتهت (قوله سواء أبيع المبيع الخ) وصورة المسألة ان البائع رجوع في المبيع أي فسخ البيع بالشروط المتقدمة ومن جلتها الفور فصار ملكه والزيادة ملك المفلس فاما ان يباع بعد ذلك أي يبيعه البائع ومن يتصرف للمفلس أي يحتج به على بيعه ويقسم الثمن واما ان يبيعه البائع من غير بيع ويدفع للمفلس قسط الزيادة فتكون الشركة في القيمة اه شيخنا وفي سم مانصه ينبغي ان يكون بيعه بعد رجوع البائع في حقه اذ لو لم يرجع وأراد المضاربة فلا تعلق له بخصوص ذلك بل تباع الجملة ويقسم ثمنها لبيع الغرماء كلها وظاهر اه (قوله وفارق نظيره) غرضهم هذا الرد على الضعيف القائل بان البائع يغوز بالزيادة كما يغوز في السمن ونحوه وعبارة شرح مر والثاني لاشركة للمفلس في ذلك لانها أتركسمن الدابة بالعرف وكبر الشجرة بالسقي والتعهد وفرق الاول بنسبة الطعن والقهر له بخلاف السمن وكبر الشجرة وان العلف والسقي يوجدان كثيرا ولا يحصل السمن ولا الكبر فكان الاثر فيه غير منسوب اليه بل محض صنع الله تعالى ولهذا أمتنع استنجار على تكبير الشجرة وتسمين الدابة بخلاف الطعن والقهر انتهت (قوله فهو محض صنع الله تعالى) فيه ان غيره كذلك كالطعن والقهر واجب بان العبد له صنع فيه ظاهر الكونه ينسب اليه بخلاف السمن فانه وان كان قد يحصل بفعله وهو العلف لكنه سبب بعيد ولا ينسب اليه ظاهرا (قوله ولو كانت قيمته في الثالثة أربعة دراهم) أي قبل الصبيغ وقوله والصبيغ درهمين أي وكانت قيمة الصبيغ على حدته قبل جعله في الثوب درهمين وقوله وصارت قيمة الثوب الخ أي بسبب الصنعة أي جعل الصبيغ فيها أما لو صارت الى ما ذكر بار تغاع السعر فان كانت بار تغاع سعر الثياب بحيث ان الثوب صار يساوي ستة أو خمسة أو ثمانية وان لم يكن مصبوغا فالزيادة للبائع وحده وان كانت الزيادة بار تغاع سعر الصبيغ فالزيادة كلها للمفلس لكن هذا لا يظهر الا في صورة الثمانية أما في صورة الستة والخمسة فلا يقال ان الزيادة فيهما صارت بار تغاع سعر الصبيغ لان قيمته قبل الصبيغ لم تزد بل ساوت أو نقصت فالتقييد الآتي في كلام الشارح بقوله وهذا كله الخ إنما يظهر بالنظر لارتفاع سعر الثياب وبالنظر لارتفاع سعر الصبيغ لكن في صورة واحدة من الثلاثة كما علمت (قوله ثلث الثمن) أي ان يبيع وقوله أو القيمة أي ان أخذ البائع وهو راجع اقوله ستة دراهم وقوله أو خمس ذلك أي فيما اذا كانت قيمته خمسة دراهم وقوله أو

(فالمفلس شريك بالزيادة)  
سواء أبيع المبيع وعليه  
اقتصر الاصل في الاولين أم  
أخذ البائع فلو كانت  
قيمته في الاولين خمسة  
وبلغت بذلك ستة فالمفلس  
سدس الثمن في صورة البيع  
وسدس القيمة في صورة  
الاخذ وفارق نظيره في سمن  
الدابة بعلفه بأن الطعن أو  
القهر منسوب اليه بخلاف  
السمن فانه محض صنع الله  
تعالى اذ العلف يوجد كثيرا  
ولا يحصل السمن ولو كانت  
قيمته في الثالثة أربعة دراهم  
والصبيغ درهمين وصارت  
قيمة الثوب مصبوغا ستة  
دراهم أو خمسة أو ثمانية  
فالمفلس ثلث الثمن أو  
القيمة أو خمس ذلك أو نصفه  
والنقص في الثانية على  
الصبيغ

نصفه أي فيما إذا كانت قيمته ثمانية دراهم أخذته من تصبیه بخطه اه شوبري (قوله كما علم) أي من قوله شريك بالزيادة من قوله أو خمس ذلك (قوله وهل نقول الخ) مراده من هذا شرح قول المتن شريك بالزيادة أي شركة جوار على الاول المعتمد أو شيوخ على الثاني وينبغي عليه أنه إذا ارتفع سعر إحدى السلعتين تكون الزيادة أي غير هذه الزيادة الحاصلة الآن لأنهم بسبب الصنعة لم يرتفع سعر سلعة على المعتمد أو لهما على مقابله وعليه أي المقابل تكون الشركة اثلاثا في هذا المثال نظرا إلى قيمة الثوب والصبيغ سواء أساوت الزيادة بسبب الصنعة قيمتهما أم نقصت أم زادت وسببه عليه الشارح آخر اه شيخنا وقوله وسببه عليه الشارح آخر أي بقوله وهذا كله الخ لكن فيه ان كلام الشارح الآتي في أصل الزيادة أي فيما إذا كانت الزيادة من أصلها بسبب ارتفاع السوق وليس هناك زيادة بسبب الصنعة أصلا وكلام هنا في تقرير ما ينبغي على الخلاف انما هو في زيادة أخرى بسبب ارتفاع السوق غير الزيادة التي بسبب الصنعة فهنا زيادة ثان وأما ما سياتي في الشارح فهو زيادة واحدة تامة ويمكن ان يقال كلام الشارح الآتي فيها هو أعم فقوله هناك فيما إذا زادت القيمة بسبب الصنعة أي فيما إذا كانت الزيادة القيمة بسبب الصنعة سواء كان معها زيادة ارتفاع السعر أم لا وقوله فان زادت ارتفاع السوق الخ معناه فان كانت الزيادة بارتفاع السوق أعم من ان يكون معها زيادة بالصنعة أم لا فالزيادة التي حصلت بارتفاع السوق لم يرتفع سعر سلعة وبهذا فصح ان في كلام الشارح الآتي تنبيهها على ما ينبغي على الخلاف وان كان أي كلامه الآتي فيها هو أعم من الزيادة بارتفاع السعر التي معها زيادة بسبب الصنعة ومن الزيادة بارتفاع السعر فقط وفي قول على الجلال قوله وجهان المعتمد منهما الاول فهو شركة تجار ورثة ترتب عليها الزيادة القيمة بارتفاع سعر أحد طرفيها في أصحها أو سعرهما فهي لهما بالنسبة وكذا لو جهل سبب الارتفاع فيها وما يأتي من ذلك في جميع ما يأتي أو أما ما زاد لا بسبب شيء أو بسبب الصنعة فهو له فلس كلما قول المنهج ويشهد للثاني صوابه للاول وفي بعض نسخته وشبهه له أي للاول وما ذكره عن الشافعي في الغصب سبق فلم وليس في محله كما صرح به غيره فتأمل اه وهذا الاعتراض منه مبني على ظاهر العبارة وجوابه ان ظاهرها غير مراد اذا الثاني في كلام الشارح هو الاول في كلام السبكي وعبارة السبكي وهل نقول بشتر كان أو نقول كل الثوب للبائع وكل الصبيغ للمفسر ويشهد للثاني الخ انتهت فلا مخالفة ولا تضعيف (قوله في نظير المسئلة من الغصب) عبارة المؤلف هناك متناوشتها وان صبيغ الغاصب الثوب بصيغه وأمكن فصله كلفه والافان نقصت قيمته لانه ارش بالنقص لخصوله بفعله أو زادت قيمته بالصبيغ اشتركا في الثوب بالنسبة فان كانت قيمته قبل الصبيغ عشرة وبعده خمسة عشر فالصاحبه الثلثان والغاصب الثلث وليس المراد اشتركا كما على جهة الشبوح بل أحدهما بثوبه والاخر بصيغه كما ذكره جمع من الاصحاب قال الاسنوي ومن فوائده انه لو زادت قيمة أحد طرفيها فبالزيادة لصاحبه قال في الروضة كما صلاها أطلق الجمهور والمسئلة في الشامل والتمتة ان نقص لانخفاض سعر الشيايب بالنقص على الثوب أو سعر الصبيغ أو بسبب الصنعة فلي الصبيغ وان زاد سعر أحد طرفيها بارتفاعه فالزيادة لصاحبه أو بسبب الصنعة فهي بينهما فيمكن تنزيل الاطلاق عليه اه وحكي ابن الرقعة هذا التفصيل عن القاضي حسين وأبي الطيب وغيره عن البندنجي وسليم وخرج بصيغه فبشتر غيره فان كان صبيغ ثالث فالحكم كذلك أو صبيغ مالك الثوب فلا يتأني فيه الاشرار ويزيادة قيمته ونقصها لم تزد قيمته لم تنقص فلا شيء للغاصب ولا عليه انتهت (قوله وان نقصت) أي في ضرورة النقص لان في الزيادة ينقص بالنقص فالواو ليجال اذ لا يتوهم ثبوت شيء للبائع حتى يفتي الا في ضرورة النقص اه شيخنا (قوله اشترافه) أو من آخر أي ولم يفتح غمته في الصورتين (قوله فان لم تزد قيمتهما) المراد قيمة الثوب بصيغته على قيمته غير مصبوغ وهذا هو المراد هنا وفيما يأتي اه شيخنا (قوله أخذ البائع مبيعهم) هذا ظاهر في المبيع في صورتين الزيادة والمساواة اما في ضرورة النقص التي مثل الشارح لها بالحسبة

كالم لأنه هالك في الثوب والثوب فاشترى بحاله وهل نقول كل الثوب للبائع وكل الصبيغ للمفسر أو نقول يشتر كان قيمتهما بحسب قيمتهما لتعذر التمييز ووجهان ربح منهما ابن المقرئ الاول قال السبكي ويشهد للثاني نص الشافعي في نظير المسئلة من الغصب فان لم تزد قيمته بذلك فلا شيء للبائع وان نقصت ولا للمفسر (أو) بصيغه (بصبيغ اشترافه) أيضا (أو من غيره) وبصيغه ثم يخرج عليه (فان لم تزد قيمتهما على قيمة الثوب) غير مصبوغ كان صارون قيمته ثلاثة أو أربعة (فالصبيغ مفقود) يضارب بثمنه صاحبه وصاحب الثوب واحد له فيخرج قيمته ولا شيء له وان نقصت قيمته كما مر (والا) بان زادت قيمتهما على قيمته (أخذ البائع مبيعهم)



فالبائع يأخذ بعض مبيعته فإنه يأخذ الواحد الزائد فقط ولا يرجع ببقية ثمن الصبغ على المفلس بل في هذه الصورة إن شاء فنع بالواحد الزائد وإن شاء ضارب بثمن الصبغ بتمامه كما يؤخذ من شرح م ر هـ (قوله أخذ البائع مبيعته من الثوب الخ) معنى كون بائع الثوب يأخذ مبيع الصبغ يأخذها ثم يأخذ من الثوب بتمامه ويشتر كان فيه هـ (قوله من الثوب أو الصبغ) هي مانعة خلو رجوعه في الصبغ اما حقيقة اذا أمكن فصله أو حكم في الرجوع بقيمة هـ شيخنا ح ف (قوله أم نقصت عنها) وفي هذه الحالة فيها اذا كان الصبغ من آخر يتخير أخذ بين أخذ الزائد أي المشاركة بالدرهم الزائد والرجوع بجميع الثمن كما أخذ ذلك المحلى من مسألة نقلها عن الروضة وأخذ من ذلك شيخنا البرلسي أن الحكم كذلك فيما اذا كان الصبغ من مالك الثوب فيخير بين أن يرجع في الثوب مصوغا ولا يضارب بالباقي وبين أن يرجع في الثوب وحده ويضارب بجميع ثمن الصبغ ويكون المفلس شريكا بالصبغ هـ والمسألة التي أخذ منها المحلى ما تقدم هي قوله ولو اشترى صبغا وصبغ به ثوبا ثم عجز عليه فللبائع الرجوع إن زادت قيمة الثوب مصوغا على ما كانت قبل الصبغ فيكون شريكاً فيه قال في الروضة وإذا شارك ونقص حصته عن ثمن الصبغ فوجهان أحدهما أن شاء فنع به ولا شيء له غيره وأن شاء ضارب بالجميع هـ وقوله ليكون شريكاً فيه أي بشرط أن لا تزيد القيمة على قيمتهما معا والا فالزيادة للمفلس هـ هـ سم (قوله لكن المفلس شريك بالزيادة على قيمتهما) قال جج \* (تنبيه) \* لم أر تصريحاً بوقت اعتبار قيمة الثوب أو الصبغ ولا بوقت اعتبار الزيادة فيهما أو النقص عنهما في كل ما ذكر والذي يظهر اعتبار وقت الرجوع في الكل لأنه وقت الاحتياج إلى التقويم ليعرف ما للبائع والمفلس فتعتبر قيمة الثوب حينئذ خالية عن نحو الصبغ وقيمة نحو الصبغ مما حينئذ وتعتبر الزيادة حينئذ هل هي لهما أو لأحدهما ولا يأتي هنا ما في تلف بعض المبيع أن العبرة في التالف بأقل قيمته يوم العقد والقبض وفي الباقي بأكثرهما بأن ذلك فيه فوات بعض المبيع وهو مضمون على البائع وما هنا ليس كذلك لأن الصبغ إن كان من المشتري فواضح أو من أجنبي فكذلك أو من بائع الثوب فهو في حكم عين مستغلة بدليل أن له حكماً غير الثوب ومنه أنه متى ساوى شيئاً لم يكن لبائعه الا هو وإن قل أن أراد هو الاضارب بقيمته فتأمل هـ ع ش على م ر (قوله وذكر أخذ البائع المبيع في الثانية) هي ما بعد الاولى وهي شاملة لصورة ما إذا اشترى الصبغ من صاحب الثوب أو أجنبي فلها صحت قوله فيما لو اشترى الخ (قوله وتقدمت الإشارة اليه) حيث قال المتن وزادت قيمته فقال الشارح بالصنعة (قوله لمن ارتفع سعر سلعته) فلوزادت بارتفاع سعرها وزعت عليها بالنسبة وكذا يقال في صورتي الطعن والقسارة فإذا ساوى الثوب قبل نحو الصبغ خمسة وارتفع سوقه فصار يساوي ستة ونحو الصبغ سبعة فللمفلس سبع فإن ساوى مصوغا سبعة دون ارتفاع سوقه كان له سبعان \* (تنبيه) \* يجوز للقصار والصباغ ونحوهما من خياط وطحان استوجره على ثوب فقصره أو صبغه أو خاطه وحب قطعه حبس الثوب المقصور ونحوه بوضعه عند عدل حتى يقبض أجره كما يجوز للبائع حبس المبيع لاستيفاء الثمن بناء على أن القسارة ونحوها عين وقيد لها التقاليد فتأويله بالأجرة الصحيحة والبارزى والبلقيني بما إذا زادت القيمة بالقسارة والأفلاحيس بل يأخذ المالك كالموكل المفلس فإن كان محجوراً عليه بالمفلس ضارب الاجير باجوره والاطالبه بهار زيادة القيمة في مسألة الخياط تعتبر على قيمته معطوياً القطع المأذون فيه كما بحثه الجوزجري لا يميز الفرق بينه وبين وضعه عند عدل هنا وبين البائع حيث يحبس المبيع عنده إن حقه أقوى من حق الاجير وإن ملك المشتري لم يمتدثر كان ضعيفاً فلم ينع على انزعاجه من يد البائع بخلاف ملك المستأجر ومتى تلف الثوب المقصور ونحوه قبل تسليمه للمستأجر سقطت أجرته كما سقط الثمن بتلف المبيع قبل القبض وقضيته عدم الفرق بين ثلثه بآفة أو فعل الاجير بخلاف فعل المستأجر فإنه يكون قبضاً له كالتلف المشتري للمبيع قبل قبضه ويرد النقص في التالف لأجنبي إذا كان ثمن يضمن بالتلف والأوجه أن القيمة التي

من الثوب أو الصبغ سواء  
أساوت قيمتهما ما بعد الصبغ  
قيمتها قبله أم نقصت عنها  
أم زادت عليها كان صارت  
قيمتها ستة أو خمسة أو  
ثمانية (لكن المفلس  
شريك) لهما فيما إذا اشترى  
الصبغ من آخر ولبائع  
الثوب فيما إذا اشتراه منه  
(بالزيادة على قيمتهما) فله  
في الاخير ربع ثمن الثوب  
أو قيمته مصوغاً وذكر  
أخذ البائع المبيع في  
الثانية فيما لو اشترى الصبغ  
من آخر مع ذكر كون المفلس  
شريكاً فيما لو اشترى الصبغ  
من بائع الثوب من زيادة  
وهذا كله فيما إذا زادت  
القيمة بسبب الصنعة كما هو  
المتبادر من العبارة وتقدمت  
الإشارة اليه فإن زادت  
بارتفاع السوق فالزيادة  
لمن ارتفع سعر سلعته

يضمنها الاجنبي ان زادت بسبب فعل الاجير لم تسقط أجرته والاستطاعت اه شرح مر

\*(باب الحجر)\*

بالتنوين وان كان ظاهر صنيعة خلافه (قوله هو لغة المنع) أي مطلقا وقوله المالية قال سم على منهج لا يمنع من هذا القيد عدم صحة أقوال الصبي والمجنون مطلقا لان ذلك لسلب عبارته ما هو معنى زائد على الحجر اه  
وعبارة حج وشرع المنع من تصرف خاص بسبب خاص اه عش على مر ولعل في عبارة سم سقطا  
وحدها هكذا لا يمنع من هذا القيد عدم صحة أقوال الصبي في المعاملات والمجنون مطلقا (قوله هو لغة المنع) في  
المصباح حجر عليه حجر من باب قتل منعه التصرف فهو محجور عليه واللغة ما يتحدفون الصلة تخفيفا للكثرة  
الاستعمال ويقولون محجور وهو شائع وحجر الانسان بالنزع وقد يكسر حوضه وهو ما دون ابطه الى الكسح وهو  
في حجره أي في كنفه وحمايته والجمع محجور والحجر بالكسر العقل والحجر حطيم مكة وهو المدار بالبيت من جهة  
البراب والحجرة القرابة والحجر الحرام وتلخيص الحرام لغة وبالضموم سمي الرجل والحجر بالكسر أيضا الغرس  
الانثى وجمعها محجور وأحجار وقيل الاحجار جمع الاناث من الخيل ولا واحد لها من لفظها وهذا ضعيف لثبوت  
المفرد والحجرة البيت والجمع محجور وحجرات مثل غرفة وغرفات في وجوهها والحجر معروف وبه سمي الرجل اه وقال  
في القاموس الحجر مثل المنع ثم قال وبالكسر العقل وما حواه الحطيم المحيط بالكعبة والانثى من الخيل وبالهاء  
لن وما بين يديك من ثوبك ومن الرجل والمرأة فترجما اه قال عش على المواهب بعد نقله ما ذكر وهو  
صريح في ان ما بين يديك من الثوب بالكسر لا غير اه بحروفه (قوله وشرع المنع من التصرفات المالية) مثله مر  
وعبارة حج منع من تصرف خاص بسبب خاص اه وهي أولى لان اللام في التصرفات الواقعة في تعريف الشارح  
ظاهرة في الاستغراق وهو لا يتحقق في أحد اذ الصبي والسفيه يصح منهما بعض التصرف المالي كالتدبير  
والوصية من الثاني وكإصال الهدية من الاول فيحتاج لاستثناء ذلك من التعريف ولا يليق به ذلك اه عش  
على مر ويمكن ان تجعل ال في التصرفات للجنس اه (قوله آية وابتلوا اليتامى) نبه على الحجر بالابتلاء وكفى  
عن البلوغ ببلوغ النكاح اه شرح مر ووجه التنبيه انه لما أمر باختبارهم دل على انه ممنوعون من  
التصرف ولا يلزم من ذلك ان معنى الابتلاء الحجر اه عش عليه (قوله وآية فان كان الذي عليه الحق) فيه ان  
الآية مفروضة في املاء الحق للكاتب كما قال فاكتبوه ثم قال وليلال الذي عليه الحق أي عمل الكاتب أي عليه  
ما يكتب الا ان يعاين عليها بقية التصرفات اه شيخنا وفائدة ذكر الآية الثانية بعد الاولى انها أفادت ما لم تغده  
الاولى وانما لم يقتصر على الثانية مع شمولها في الاولى بناء على ما فسر به لان في الاولى النص يرجح بالينيم وبيان ماله  
لا يسلم له الا بعد رده اه عش (قوله وبالكبير المختل) أي مختل النظر بسبب الكبر فيغيّر ما بعده لانه مختل  
بالجنون اه شيخنا ح ف (قوله ان يعل) أي على دليل قوله تعالى فليمل فانه أبل اللام من الياء اه منهم وفي  
المصباح وأملت الكتاب على الكاتب املا لا لقيته عليه وأملته عليه املا عا والاولى لغة الحجاز وبني أسد والثانية  
لغة تميم وقيس وجاء الكتاب العزيز هم ما ليلال الذي عليه الحق فهي على عليه بكثرة وأصيلا اه (قوله بالمعلوب  
على عقله) أي بان زال شعوره بالمره سواء كان كبيرا أو صغيرا وبهذا يغير تفسير الضعيف بالصبي وبالكبير المختل  
فان المراد بالاختلال فيه نقصان عقله لازواله اه عش (قوله لمصلحة الغير) أي غير المحجور عليه أي قصدا كما  
هو واضح فلا ينافي ان فيه مصلحة مما للمعجور أيضا كسلامة ذمته من حقوق الغير اذ لو لم يحجر عليه في الاولين  
اضيعه في غير براءتها فبقي مرتهنة بدينها في الآخرة والثالث يبقى عليه بعض خير فانه لو رثته وفي العبد والمكاتب  
يبقى عليه حق سيده اه اعياب اه شوبري (قوله كالحجر على الفلاس) أشار بالكاف الى عدم انحصار هذا  
النوع فيما ذكره فقد أنما بعضهم الى نحو سبعين صورة بل قال الاذرعى اه ذاباب واسع جدا لا تنحصر  
افراد مسائله اه شرح مر وعبارة سم ومنه أيضا الحجر على السبد في العبد الذي كاتبه والعبد الجاني

\*(باب الحجر)\*

هو لغة المنع وشرع المنع من  
التصرفات المالية والاصل  
فيه آية وابتلوا اليتامى  
وآية فان كان الذي عليه  
الحق سفيه أو فسر الشافعي  
السفيه بالمبذر والضعيف  
بالصبي وبالكبير المختل  
والذي لا يستطيع ان يعمل  
بالمعلوب على عقله والحجر  
نوعان نوع شرع لمصلحة الغير  
كالجرح على الفلاس والغرماء  
والراهن للمرتهن في المرهون



والورثة في التركة الا ان هذه الثلاثة لم يمتدخل في عبارة الشيخ وأصله والحجر الغريب والحجر على البائع بعد دفع  
المشتري بالعيب حتى يدفع الثمن وعلى السابى للعربي في ماله اذا كان على الحربي دين والحجر على المشتري في  
المبيع قبل القبض وعلى العبد المأذون له لحق الغرماء وعلى السيد في نفقة الامة المروجة لا يتصرف فيها حتى  
يعطى ما يبدلها ودار الممتدة بالاقرء والحمل وعلى المشتري في العبد المشتري بشرط الاعتاق وعلى السيد في أم  
الولد وعلى المستأجر في العين التي استأجر شخصاً على العمل فيها كصبيغ أو فصرة اه ع وقوله والحجر على  
البائع بعد دفع المشتري الح عبارة الاسنوي اذا دفع المشتري بعيب كان له حبس المبيع الى قبض الثمن ويحجر  
على البائع في بيعه والحالة هذه وقضيتها انه لا يحجر على البائع الا ان حبس المشتري اه (قوله والمريض للورثة)  
أى ونحوه من كل من وصل الى حالة يعتبر فيها التبرع من الثلث كالتقديم للقتل اه حلي وسياقي في الوصايا  
انه لو وفي بعض الغرماء لم يراجه غيره وان لم يف ماله بدينه كما قاله الشيخان فقول جمع ان من عليه دين مستغرق  
يحجر عليه في جميع تركته مرادهم به بالنسبة للتبرع اه حج أى بخلاف وفاء الدين فانه واجب عليه لتقديم  
سببه اه مر اه سم (قوله في ثلثي ماله) أى ان لم يكن عليه دين مستغرق فان كان عليه دين مستغرق  
فمحصر عليه في جميع ماله اه شرح مر (قوله والمكاتب لسيدته ولله تعالى) أى اذا انصرف تصرفاً به خطار  
كالغرض أو تبرع وفيه انه يقتضى كلامه ان السيد لو أذن له فيما ذكر لا يصح لبقاء حق الله تعالى وليس كذلك  
اه حل (قوله والمكاتب لسيدته) أى مراعاة لحق سيده وهو أداء التجرد ولحق الله تعالى وهو فك الرقبة  
اه شورى (قوله تقدم بعضها) وهو الفلاس والرهن ومعاملة العبيد ويأتى بعضها وهو حجر المرض يأتى في  
الفرائض وحجر المكاتب يأتى في الكتابة وحجر المرتد يأتى في الردة ومراده بهذه العبارة الاعتذار عن عدم ذكر  
هذه الامور في المتن هنا مع ان أصله ذكرها معنا (قوله بجنون وصبا وسفه) وحجر كل من هذه الثلاثة أعم مما  
بعده اه شرح مر أى لان المجنون لا يعتد بشئ من تصرفاته أصلاً والصبي يعتد ببعض تصرفاته كالاذن في  
دخول الدار وإصال الهدية والمبذر يعتد بقبوله النكاح باذن من وليه ولا يزوجه وليه الا باذنه ويصح تبينه  
لأزواجه اه ع ش عليه وفي المصباح سفه سفها من باب تعب وسفه بالضم سفاهة فهو وسفه والانى سفهة وجعهما  
سفهاء والسفه نقص في العقل وأصله الخفة (قوله فالبجنون يسلب العبارة) والمجنون اذا كان له أدنى تميز كالصبي  
المميز فيما يأتى نقله الشيخان عن التهمة وأقرأوا وعرضه السبك والاذن على بانه ان زال عقله فجنون والا فهو  
مكاف وتصرفه صحيح فان بذرف كسفيه اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله فيما يأتى منه صحة الصلاة  
وعدم معاقبته على تركها وغير ذلك كما يفهم من تشبيهه بالصبي لكن مقتضى قول شرح الروض أى في الحجر عليه في  
التصرفات المالية انه فيما عدا المال كالبالغ العقل فيفقد وجوب الصلاة عليه وعقابه على تركها وانه يقتل اذا  
قتل بشرطه ويحد اذا زنى أو شرب الخمر الى غير ذلك من الاحكام وفي سم على حج ما وافق ما في شرح الروض  
(قوله يسلب العبارة) أى سواء كانت له كالاسلام أو عليه كالردة وقوله والاسلام أى فعلاوتر كقوله والولاية  
أى الثابتة بالشرع كولاية النكاح أو بالتفويض كالإيصاء والقضاء اه شرح مر (قوله يسلب العبارة)  
عبر به دون يمنع لان الثاني لا يفيد السلب بدليل ان الاحرام مانع من الولاية في النكاح ولا يسلبها ولا يزوجه  
الحاكم دون الابد اه شورى (قوله والإيصاء) أى بان يوصى الغير في أموره وقوله والايثار أى بان يكون  
وصيلاً للغير على أولاده أو فيما عداهم من طرف الحاكم اه شيخنا (قوله فيعتبر منها التملك) أى حصول الملك من  
غير اعتبار لفظ يبدل عليه اه ع ش (قوله ويثبت النسب برتاء) أى كأن وطئ امرأة فأنتم منه بولدها فانه  
ينسب اليه ولا يقال ولد الزنا لا ينسب الى أبيه لانه قول اطلاق الزنا على فعله انما هو باعتبار الصورة لا الحقيقة  
كما يعلم من باب اه شورى (قوله ويستمر سلبه ذلك) لم يقل لذلك إشارة الى انه يتعدى بنفسه وعداه في لاحقه  
باللام إشارة الى جوازها أيضاً وغير بين الحائين بقوله لما ذكر له لفتن فليتام اه شورى (قوله الى افاقة)

والمريض للورثة في ثلثي  
ماله والعبد لسيدته والمكاتب  
لسيدته ولله تعالى والمرئد  
للمسلمين ولها أبواب تقدم  
بعضها وبعضها يأتى ونوع  
شرع لمصلحة المحجور عليه  
وهو الحجر (بجنون وصبا  
وسفه فالبجنون يسلب  
العبارة) كعبارة المعاملة  
والدين كالبيع والاسلام  
(والولاية) كولاية النكاح  
والإيصاء والايثار بخلاف  
الافعال فيعتبر منها التملك  
باحتمطاب ونحوه والاتلاف  
فينفذ منه الاستبلاذ ويثبت  
النسب برتاء ويغرم ما أتلفه  
ويستمر عليه ذلك (الى  
افاقة) منه فينتقل

(والصبا) القائم بذكر  
أو أنى ولو ميمزا (كذلك)  
أى بسبب العبارة والولاية  
(الاماستنى) من عبادة  
من ميمز واذن في دخول  
وايصال هدية من ميمز  
مأمون وقولى كذلك الى  
آخره من زيادتي ويستمر  
سلبه لما ذكر (الى بلوغ)  
فينفك بلافاض لانه حجر  
ثبت بلافاض فلا يتوقف  
زواله على ذلك فاض كحجر  
الجنون وعبر الاصل ككثير  
يلوغه رشيد اقال الشيخان  
وليس اخلافا متعقبا بل  
من عبر بالثاني أراد الاطلاق  
الكلى ومن عبر بالاول أراد  
حجر الصبا وهذا اول لان  
الصبا بسبب استعقل بالحجر وكذا  
التبذير وأحكامها متغيرة  
ومن بلغ مبذرا فحكم تصرفه  
حكم تصرف السفينة لا حكم  
تصرف الصبي انتهى ومن  
ثم عبرت بالاول والبلوغ  
يحصل اما (بكال خمس عشرة  
سنة) فورية تحديدية تلحق  
ابن عمر رضي الله عنهما  
عرضت على النبي صلى الله  
عليه وسلم يوم أحد وأما ابن  
أربع عشرة سنة فلم يجزنى  
ولم يرني بلغت وعرضت عليه  
يوم الخندق وأما ابن خمس  
عشرة سنة فأجازنى ورأى  
بلغت رواه ابن حبان واصله  
انفصال جميع الولد (أو أمانة) لا

أى صافية عن خبل يؤدى لحدة في الخلق كما صرح به مر في النكاح اه ع ش (قوله بلافك فاض) لانه حجر  
ثبت بلاجر فاض فلا يتوقف على فك فاض نعم ولاية القضاء لا تعود الا بولاية جديدة اه حل (قوله أى بسبب  
العبارة) أى فى المعاملة كالبيع وفى الدين كالاسلام وصحة اسلام سيدنا على وهو صبي لكون الاحكام كانت  
منوطة بالتمييز ثم انبطت بالكيف بل قال الامام أحمد رضى الله عنه انه كان بالغ قبل الاسلام \* (فائدة) \*  
قال العزيز جماعة العبد المكاف على ثلاثة أقسام قسم كاف من أول الفطرة قطعوا وهم الملائكة وآدم وحواء  
وقسم لم يكاف من أول الفطرة قطعوا وهم أولاد آدم وقسم فيه نزاع والظاهر انهم مكافون من أول الفطرة وهم  
الجن اه شوبرى (قوله من عبادة من ميمز) لكنه يثاب على الفريضة أقل من ثواب البالغ على النافلة وله عمل  
وجهه عدم خطابه بها وكان القياس ان لا ثواب أصلا لعدم خطابه بالعبادة لكنه أئيب ترغيبه في العبادة فلا  
ينزكه بعبادته ان شاء الله تعالى اه ع ش على مر (قوله وايصال هدية) هذه مستثناة من الولاية وكتب  
أيضا هذا مستثنى من العبارة كالذى قبله ويحتمل أن يكون من الولاية اه حل (قوله مأمون) أى لم يجرب  
عليه كذب اه زى وينبغى رجوعه للاذن في الدخول أيضا اه سم اه ع ش (قوله وقولى كذلك الخ)  
المراد بقوله الخ لفظة الاماستنى فقط كما يعلم بمراجعة الاصل (قوله فينفك بلافك فاض) لم يقل فيه بلاخلاف  
كالذى قبله لان فيه وجهين الصحيح منهما ما ذكره المصنف اه شوبرى وعبارة حل لم يقل فيه بلاخلاف  
كما سبق وقد يقال عود الولاية والعبارة بالافاق قد يتوهم خلافا بخلاف زوال حجر الصبي انتهت (قوله كحجر  
الجنون) لم يقل هذه العبارة فى الجنون حتى ينظر به اه حل (قوله كحجر الجنون) لو جن وهو صبي أو بلغ  
سفهائهم جن فى التنبيه لا يحصل الفلك بالافاقه بمعنى ان حجر السفينة يعود فى الثاني وحجر الصبي يعود فى الاول اه  
شوبرى (قوله أراد الاطلاق الكلى) أى الانفكاك الكلى أى زوال الحجر زوالا كليا وقوله ومن عبر بالاول أى  
بالبلوغ من غير تقييده بالرشد أراد حجر الصبي أى أراد زوال حجر الصبي ولو خلفه حجر آخر بسبب السفينة أو غيره  
(قوله وأحكامها متغيرة) أى لان السفينة يصح منه التدبير وقبول الهبة والوصية والصلح فى القصاص عليه ولو  
برأه على الدية والعقود عن قصاص له وغير ذلك مما هو مذكور فى باب خلاف الصبي فلا يصح منه شئ مما ذكر  
اه شوبرى (قوله ومن بلغ مبذرا الخ) كان المقام للتفريع لان هذا توجيه لقوله وأحكامها متغيرة اه (قوله  
حكم تصرف السفينة) أى من حجر عليه بالسفينة ومنه صحة النكاح باذن وليه وعدم صحة تزويج ولبيه اياه بدون اذن  
منه بخلاف الصبي اه ع ش على مر وفى حل قد يقال هو سفينة وكان المناسب ان يقول فتصرفه تصرف السفينة  
الا ان يراد بالسفينة المحجور عليه لانه المراد عند الاطلاق اه حل (قوله حكم تصرف السفينة) أى فيصح منه  
بالاذن فى بعض الصور كالنكاح اه ع ش (قوله لا حكم تصرف الصبي) أى فلا يصح منه ان اذن له اه  
ع ش (قوله ومن ثم) أى من أجل قوله وهذا اول الخ (قوله بكال خمس عشرة سنة) وقيل باولها وقيل بنصفها  
اه سم (قوله وأما ابن أربع عشرة سنة) مراده بقوله وأما ابن أربع عشرة سنة أى طعت فيها بقوله وأما  
ابن خمس عشرة سنة أى استكملها لان غزوة أحد كانت فى شوال سنة ثلاث والخندق فى جمادى سنة خمس اه  
شرح مر (قوله فلم يجزنى) أى لم يأذن لى فى الخروج للقنال وقوله فأجازنى أى أذن لى فى الخروج للقنال قاله  
الشارح فى شرح أحاديث الاحكام المسمى بالاعلام وقيل معنى لم يجزنى أى لم يعدنى فى البالغين قاله فى الاعاب  
اه شوبرى وقوله ولم يرني بلغت عطف على معلول وكذا قوله ورأى بلغت الخ اه (قوله أو أمانة) ضابطه  
ما يوجب الغسل ولو أحس بالمنى فى قصبة الذكرك فقبضه فلم يخرج حكمه بلوغه وان لم يوجب الغسل لاختلاف  
مدرك البابين لان المدار فى الغسل على الخروج فى البلوغ على الانزال قاله مر ولا يرد هذا  
على قوله السابق ان ضابطه ما يوجب الغسل لان المراد ما يكون شأنه ايجاب الغسل لو خرج فليست أملى اه سم  
(قوله ما يراه النائم) أى من انزال النائم اه شوبرى وفى المصباح لم يحلم من باب قتل حملا بضمين واسكان



الثاني تخفيف واحتمل رأى في منامه رؤيا أو نزل وحلم الصبي واحتمل أدركه وبلغ مبالغ الرجال فهو خالم ومحتلم  
 اهـ ومقتضاه كعبارة الشو برى ان الحلم لا يطلق لغته الا على الرؤية المحسوسة بانزال ولم يشهد في المختار بهذا القيد  
 وكذا سيباق تفسير قوله تعالى قالوا اضغاث أحلام يقتضى عدم التقييد وان الحلم يطلق على ما يراه النائم مطلقا  
 (قوله خروج المني) أى من طريقه المعتاد أو غيره مع انسداد الأصل على ما بين في الغسل اهـ شوبرى (قوله  
 خروج المني) كلامه يقتضى تحقق خروج المني فلوات زوجة الصبي بولده لم يحكم ببلوغه به وهو المنصوص  
 ونقله الرافعي في باب اللعان عن الأصحاب لان الولد يلحق بالامكان والبلوغ لا يكون الا بتحققه وعلى هذا لا يثبت  
 ايلاؤه اذا وطئ أمته وأنت بولد وهو كذلك لا فالبلوغ يثبت في ثبوت ايلاؤه والحكم ببلوغه اهـ شرح مر  
 (قوله كمال تسع سنين) وقيل في الصبي نصف العاشرة وقيل تمامها وقيل في الصبية نصف التاسعة وقيل  
 أولها اهـ \* (فرع) \* قال في العباب لو ولدت زوجة صبي للامكان منه ولم يعلم انزاله ثبت النسب لا البلوغ  
 اهـ واعلمه مر \* (فرع) \* قالوا لو أتت المطلقة بولد يلحق المطلق حكمه ببلوغه قبل الطلاق فلوات من  
 طلقته على تمام السنة الثانية بولد بعد مضي التاسعة بسنة أشهر فانه لا يمكن ان تقول يحكم ببلوغها قبل الطلاق  
 لئلا يحكم بالبلوغ قبل استكمال التسع وهو لا يمكن فهل نقول هنا لا يلحقه أو كيف الحال وظهر انه يلحقه  
 لان النسب يحتاج له ولهذا لو أتت زوجة صبي بولد حكم بانه ولده وان لم يحكم ببلوغه ولكن لا يحكم ببلوغها  
 الا بعد التاسعة ووافق عليه مر ثم ظهر في خلافه لانهم قيدوا مسألة الصبي بما اذا أمكن بلوغه بالاحتلام وهنا  
 لا يمكن البلوغ بالاحتلام قبل تمام التاسعة والوجه عدم الحقوق اهـ سم قوله والظاهر انها تقر بنية الخ  
 المتعداتها تحديديه ويفرق بينه وبين الحيض بان الحيض ضبط له أقل وأكثر فالزمن الذي لا يسع الحيض  
 والظاهر وجوده كالمدة ماله شيخنا واعتمد طب وجج ما قاله الشارح انها تقر بنية وبجسه أيضا في شرح  
 الروض اهـ شوبرى (قوله والظاهر انها تقر بنية) أى فلا يضر نقضها هل يعتد بخروج المني وانقطاعه  
 أو يوم أو يومين أو الزمن الذي لا يسع أقل الحيض والظاهر اعتد شيخنا هذا الاخير بناء على أنها تقر بنية  
 وهو مرجوح لان من المرجح ان ذكر الشئ في بابيه وفي شرح شيخنا هنا أنها تحدد بديه في حق الصبي والصبية  
 ويصدق مدعى البلوغ بالاحتلام أو الحيض بلاعين ولو في خصوصية لانه لا يعرف الامنه الا ان طلب منهم  
 المقاتلة كأن كان من الغزاة أو طلب اثبات الامنه في الدبران فانه يخالف التهمة اهـ حل (قوله لانه مسبق  
 بالانزال) لا ينبغي أن الحب لا يتوقف على خروج مني المرأة الى خارج الفرج بل الا لازم حصول المني داخل  
 الفرج لينة مقدمه الولد فهذا يؤيد قولنا بالبلوغ فيما لو أحس الرجل بالمني في قصبة الذكرك فأمسكه فلم يخرج كما مر  
 فتأمل اهـ سم (قوله فيحكم بعد الوضع الخ) وما قبل ذلك يحتمل أن يكون نقضها هذا اذا لم تكن مطلقة  
 والاحكم ببلوغها قبل الطلاق بلحظة وذلك اذا أقامت بعد الطلاق أكثر من ستة أشهر اهـ حل (قوله بسنة  
 أشهر وشئ) عبارة شرح مر بسنة أشهر ولاحظه انتهت وفائدة هذا الامر قضاء العبادات في تلك المدة اهـ سم  
 (قوله وان وجد أحدهما فلا) هذه العبارة تصدق بشت صور لان وجود المني وحده مالم يذكر أو من الفرج  
 أو منهما وكذا يقال في وجود الحيض فقط وراى على هذه الستة ثلاثة أخرى وهى ما اذا وجد ماعان الذكرك  
 أو الفرج أو المني من الفرج والحيض من الذكرك والحكم في الجميع ما ذكره بقوله فلا عند الجمهور الخ (قوله فان  
 ظهر خلافه الخ) لعل المراد انه لو أمنى بذكره مشلا حكم ببلوغه فلو حاض بعد ذلك بفرجه غير الحكم بالبلوغ  
 المتقدم وجعل البلوغ من الاكراهة الحيض للمنى فليثبت مثل قال في شرح الروض فان قلت لا منافاة بين  
 الحيض وخروج المني من الذكرك لما مر انه يجب الغسل بخروج المني من غير طريقه المعتاد قلت ذلك محله مع  
 انسداد الأصل وهو منتف هنا وفيه إشارة الى ان خروج المني من غير طريقه المعتاد مع انفتاح المعتاد لا يكون  
 بلوغا تاما (فائدة) قولهم اذا أمنى الخلق باحد فرجه لا يحكم ببلوغه لجواز ان يخرج من الآخر ما يخالف معتاده

خروج المني في نوم أو يقظة  
 بجماع أو غيره (وامكانه)  
 أى وقت امكان الامناء  
 (كمال تسع سنين) قرينة  
 بالاستسقاء والظاهر انها  
 تقر بنية كما في الحيض  
 (أو حيض) في حلق انثى  
 بالاجماع (وحبل أنثى أماره)  
 أى علامة على بلوغها بالامناء  
 فليس ببلوغ لانه مسبق  
 بالانزال فيحكم بعد الوضع  
 بالبلوغ قبله بسنة أشهر  
 وشئ وذكركونه أماره من  
 زيادتي ولو أمنى الخلق من  
 ذكره وحاض من فرجه  
 حكم ببلوغه وان وجد  
 أحدهما فلا عند الجمهور  
 وجهه الامام بلوغه وان ظهر  
 خلافه غير قال الشيخان وهو  
 الحق وقال المتنون ان تكرار  
 فنعهم والا فلا قال النووي

أنه يحتمل أن يكون الأول رائداً وخروج المني من غير طريقه المعتاد مع انفتاح الأصلي لأثره وقدير هذا على قول المصنف فيما سبق أن مدار البلوغ على الانزال الآن يقال على الانزال والوصول إلى محل بحيث لو خرج نخرج من الأصلي أو ما يقوم مقامه فليحذر فإن فيه نظراً وقياساً لحكمكم بالبلوغ ثم الحكم بالبلوغ هنا اه سم (قوله وهو حسن) أي من حيث المعنى غريب من حيث النقل اه ع ش (قوله كنبت عانة كافر خشنه) تحمل كلامه الذي كروا لاني وهو كذلك بخلاف الجورى ويصدق ولد كافر سي فادعى الاستحجال بدواء بعينه لدفع القتل للاستحجال جزية ولو كان من أولاد أهل الذمة وطولب بها والفرق الاحتياط لحق المسلمين في الحالين ويجب تحليفه في الأولى إذا رآه ولا يشك تحليفه بأنه يثبت صباه والصبي لا يخلف لمنع كونه يثبت بل هو ثابت بالأصل وانما العلامة وهي الاثبات عارضها دعوا الاستحجال فضعفت دلالتها على البلوغ فاحتج لمعين لما عارضها وهو اليمين وأيضا للاحتياط لحق الدم قد يوجب مخالفة القياس ولذا قبلت جزية الجوس مع حرمة مناكتهم علينا وهذا التفصيل هو المعتمد اه شرح مر (قوله عانة كافر) وهي الشعر بناء على ما هو الأشهر أن النبات عانة والمنبت شعرة بكسر أوله اه حل وفي المصباح والعانة في تقدير فعله بفتح العين وفيها اختلاف فقال الأزهرى وجاعة منبت الشعر فوق قبل الرجل والشعر النبات عليها يقال له الأسب والشعرة وقال ابن فارس في موضع العانة الأسب وقال الجوهري هي شعر الركب وقال ابن الأعرابي وابن السكيت استعان واستعد خلق عانة وعلى هذا فالعانة الشعر النبات اه وفيه أيضا الأسب وزان حمل شعر الاست اه وفيه أيضا والشعرة وزان سدره الركب فلتساء خاصة قال في العباب وقال الأزهرى الشعرة وزان غمرة الشعر النبات على عانة الرجل وركب المرأة وعلى ما وراءهما اه وفيه أيضا والركب بفتحين قال ابن السكيت العانة وعن الخليل هو للرجل خاصة وقال الفراء للرجل والمرأة وأنشد

لا ينعج الجارية الخضاب \* ولا الوشاحن ولا الجلاب

من دون أن تلتقي الأركاب \* ويعقد الأبرله لعاب

(قوله فجعلوني في السبي) أي مع السبي أي النساء والأطفال (قوله وأفاد كونه علامة) أي ليس بالوفا حقيقة لجواز تخلفه عنها وفيه أنه حيث وجدت العلامة وجد المعلم اه حل الآن الذي في كلام الشارح أمانة لا علامة (قوله ولهذا) أي كون نباته ليس بالوفا وقوله بان عمره دون خمسة عشر سنة أي وفوق تسع سنين وقوله لم يحكم ببلوغه بالانبات اذ لو كان بلوغاً حقيقة لم يسمع تلك البينة ويجتنب فقد تخلف الشيء عن علامته وهو خلاف قولهم العلامة تطرد اه حل (قوله بالانبات) من أنبت اللزوم كنبت يقال انبت الأرض ونبت وانبت البقل ونبت ويصح من المتعدى ويشهد له من أنبت الشعر في الحديث اه شوبرى (قوله وقضيته) أي قضية قوله ولهذا الخ وحاصل ما ذكره أقوال ثلاثة قبل علامة على البلوغ بالسن بخصوصه وقيل علامة على البلوغ بالاحتلام بخصوصه وقيل علامة على البلوغ بالسن بخصوصه وهذا هو المعتمد وفي حل قوله وقضيته أي قولهم ولهذا الوالم يحتمل الخ أنه أمانة للبلوغ بالسن اذ لو كان أمانة على البلوغ بالاحتلام لحكم ببلوغه بجواز أن يكون بالغ بالاحتلام وان لم يعلم أنه احتلم فلا يقال الفرض في كلام الماوردي أنه لم يحتمل بالفعل لأنه يجوز أن يحتمل وان لم يعلم به انتهت (قوله أيضا وقضيته الخ) في دعوى أن ذلك قضيته نظراً دقيقاً فتأمل اه سم وقوله نظراً دقيقاً أقول لعل وجهه أنه لو كان أمانة على البلوغ بالسن لكان وجوده جارحاً في شهادة البينة بأنه لم يبلغ حد البلوغ بالسن اذ قضية قبولها أنه ليس علامة على ذلك والالم يسبق عليه وجوابه أن العلامة لا يلزم أطرافها لجواز سببها على منه فمن شهد البينة بأنه لم يبلغه لم يادع حراً فونحوها فإنه لو وجوده المعارضة وهو قيام البينة على هذا القول الآن المناسب لسابق الكلام ولا يخفى أن يقال قضيته أنه ليس علامة على البلوغ بالاحتلام فلهذا وجهه كلام المحشى (قوله أنه أمانة على البلوغ باحدهما) معتمد اه ع ش (قوله

وهو حسن غريب) كنبت عانة كافر) بقيد زدته بقولي (خشنه) فانه أمانة على بلوغه نظير عطية القرطبي قال كنت من سبي بني قريظة فكانوا ينظرون من أنبت الشعر قتل ومن لم ينبت لم يقتل فكشفوا عاني فوجدوا لم تنبت فجعلوني في السبي رواه ابن حبان والحاكم والترمذي وقال حسن صحيح وأفاد كونه أمانة أنه ليس بلوغاً حقيقة ولهذا الوالم يحتمل وشهد عدلان بأن عمره دون خمس عشرة سنة لم يحكم ببلوغه بالانبات قاله الماوردي وقضيته أنه أمانة للبلوغ بالسن وحتى ابن الرفعة فيه وجهين أحدهما هذا وثانيهما أنه أمانة للبلوغ بالاحتلام قال الاسنوي ويتجه أنه أمانة على البلوغ باحدهما وانما يكون أمانة في حق الخنثى إذا كان على فرجه قاله الماوردي ونخرج بالكافر المسلم بسهولة مزاحمة آياته وأقاربه المسلمين ولأنه منهم بالانبات فرما بجعله دواء دفعاً للجم



وتشوف للولايات) أي بجميعها شرعية أو جعلية اه حل (قوله وهذا جرى على الأصل والغالب) أي التعليل  
 الاول في المسلم بقوله لمسهولة مراجعة الخ وفي الكافر بقوله فانه يفضى به الخ وقوله والا لخنثى والاثني أي  
 الكافر ان محترز الغالب بالنسبة للاثني وقوله والطفل أي المسلم محترز الغالب بالنسبة للاول وقوله حكمهم  
 كذلك أي يكون اماره على البلوغ في المرأة والخنثى الكافر من ولا يكون علامة في الطفل المسلم فكذلك تحتها  
 أمران كونه اماره بالنسبة لغير الطفل وغير اماره بالنسبة له اه شيخنا وعبارة الشوري قوله والا لاثني  
 والخنثى لعل المراد من الكفار أي فانهم لا يقتلن ولا جزية عليهن فالتعليل بالاقتضاء الى القتل أو ضرب  
 الجزية جرى على الغالب ولا ينبغي ان يراد بالاثني والخنثى من المسلمين لمشاركتهم في دفع الجزية وتشوف  
 الولايات اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه ثبت له مال الولاية بنحو وصاية وشرط نظرو وقف فابس التعليل بدفع  
 الجزية وتشوف الولايات جرى على الغالب كتبه به امتس الامداد انتهت (قوله ووقت امكان نبات العانة الخ) هذا  
 يناسب القول بأنه دليل البلوغ بالنسبة أو دليل البلوغ بأحد هما فالجزم بهذا مع ذكر الخلاف المتقدم  
 فيه نظر لان هذا كما علمت لا يأتي على كل قول من الثلاثة وقد يقال هو يأتي على القول بأنه اماره على البلوغ  
 بالنسبة ولا يضر احتمال نباته قبل اكمل خمس عشرة سنة اه حل (قوله وقت امكان الاجتلام) أي فلو  
 ثبت قبل امكان خروج المني لم يحكم ببلوغه اه ع ش على مر (قوله ويجوز النظر الخ) وكذا اللبس  
 ليعلم كونه خشنا اه شوري وينبغي حمله على حاله لم يكن فيها بالنظر في حصول المقصود والا فالجمع بينهما  
 مما لا حاجة اليه وينبغي انه اذا اكتفى بالامس بحرم النظر اه ع ش على مر (قوله كشعر الابط) في  
 المصباح الابط ما تحت الجناح ويذكر ويؤث فيقال هو الابط وهي الابط ومن كلامهم ورفع السوط حتى  
 برقت ابطه والجمع اباط مثل جل وأحال ويرغم بعض المتأخرين ان كسر الباء لغة وهو غير ثبت لما يأتي في  
 ابط وتابط الشيء جعله تحت ابطه اه (قوله كشعر الابط واللحية) وكما اشار به وتو الخقوم وانفراق الارنبه  
 وانما تبدل اللحية وشعر الابط على البلوغ لندورهم دون خمس عشرة سنة ولان ابنهم ما ولد على البلوغ لما  
 كشفوا العانة في وقعة بني قريظة لما فيه من كشف العورة مع الاستغناء عنه اه شرح مر (قوله واللحية)  
 أي فليس ذلك لدليل اندرتها دون خمس عشرة سنة فلو جعلت اماره أدى الى تفويت المال بخلاف نبات العانة  
 الغالب وجوده قبل خمس عشرة سنة اه زى اه ع ش (قوله ونه والندى) في المصباح نه والندى نه ودا  
 من باب تعد ومن باب نفع لغة كعب وأشرف اه وفيه أيضا وكعبت المرأة كعبا من باب تعدتأندبها اه  
 (قوله فان بلغ رشيدا) \* (فائدة) \* الرشد لغة تقيض الضلال والسفه الخفة والحركة اه سم وفي المصباح  
 الرشد الصلاح وهو خلاف النقي والضلال وهو اصابة الضواب ورشد رشدا من باب تعب ورشد رشدا من باب  
 قتل فهو رشاد ورشد رشدا والاسم الرشاد ويتعدى بالهمزة ورشده القاضي ترشيدا جعله رشيدا أو استرشده  
 الى الشيء فارشده الى به وعليه قوله قاله أبو زيد وهو ذو رشدة أي صحيح النسب بكسر الراء والفتح لغة اه وفيه  
 أيضا سفه سفها من باب تعب وسفه بالضم سفهاه فهو وسفيه والاثني سفية وجمعها سفهاه والسفه نقص في العقل  
 وأصله الخفة وسفه الحق جهله وسفهته تسفهها نسبه الى السفه أو قلت له انه سفية اه (قوله والرشد ابتداء)  
 أي وأما دوا ما فهو صلاح المال فقط حتى لو فسق لا يخرج عن الرشد اه شيخنا وسيأتي في قوله فلو فسق بعد ذلك  
 يجوز لعل المراد بالابتداء وقت البلوغ اه (قوله صلاح دين ومال) خلافا لابي حنيفة ومالك حيث اعتبروا  
 صلاح المال فقط ومال اليه ابن عبد السلام واعتراض الاول بان الرشد في الآية نكرة في سياق الاثبات فلا تهم  
 وأجيب بانها في سياق الشرط فتعم وأيضا الرشد مجموع أمرين لا كل واحد اه سم وفي قول على الجلال  
 واعتبر الائمة الثلاثة صلاح المال وحده اه (قوله حتى من كافر) أي فيعتبر ما هو صلاح عندهم في الدين  
 والمال كما نقله في الروضة عن القاضي أبي الطيب وغيره وأقره مظاهر كلامهم عدم الحاق الاختصاص هنا

وتشوف للولايات بخلاف  
 الكافر فانه يفضى به الى  
 القتل أو ضرب الجزية وهذا  
 جرى على الأصل والغالب  
 والا لاثني والخنثى والطفل  
 الذي تعدت مراجعة  
 أقاربه المسلمين بموت أو غيره  
 حكمهم كذلك وألحق  
 بالكافر من جهل اسلامه  
 وقت امكان نبات العانة  
 وقت امكان الاجتلام  
 ويجوز النظر الى منبت عانة  
 من احتجنا الى معرفة بلوغه  
 بها للضرورة كما يعلم من  
 كتاب النكاح وخرج بالعانة  
 غيرها كشعر الابط واللحية  
 ونقل الصوت ونه والندى  
 (فان بلغ رشيدا أعطى  
 ماله) لزوال المانع (والرشد)  
 ابتداء (صلاح دين ومال)  
 حتى من كافر كما فسره  
 آية فان آ نسفهم منهم رشدا

(بان لا يفعل) في الاول  
(محرم ما يطل عدالة) من  
كبيرة أو اصرار على صغيرة  
ولم تغلب طاعته (ولا يذر)  
في الثاني (بان يضيع مالا  
باحتمال غيب فاحش في  
معاملته) وهو ما لا يحتسب  
غالبا كما سيأتي في الو كالة  
بغلاف اليسير كبيع  
ما يساوي عشرة نسعة (أو  
رميه) وان قل (في بحر) أو  
نحوه (أو صرفه) وان قل  
(في محرم لا) صرفه (في خبر)  
كصدقة (و) لافي (نحو  
ملايس ومطاعم) كهذا  
وشراء اماء كثيرة للتعين  
وان لم يلق بحاله لان المال  
يقتضى منع وبلذبه وقضيه  
انه ليس بمحرم وهو كذلك  
نعم ان صرفه في ذلك بطريق  
الاقتراض له ولم يكن له ما يفي  
به فحرام ونحو من زيادتي  
(ويختبر رشده) أي الصبي  
في الدين والمال ليعرف رشده  
وعدم رشده (قبل بلوغه)  
لاية وابتلوا اليتامى واليتيم  
انما يقع على غير البالغ  
(فوق مرة) بحيث يظن  
رشده لامرته لانه قد يصيب  
فيها اتفاقا أما في الدين  
فمما يشاهد حاله في العبادات  
بقيامه بالواجبات واجتنابه  
المحظورات والشبهات وأما  
في المال فيختلف بمسرات  
الناس (في) يختبر (وله تاجر  
بما كسبه)

بالمال وهو محتمل ويحتمل خلافه اهـ مر اهـ ع ش وفي حاشيته على مر المتعددا لحاقه بالمال فيحرم  
اضاعة ما به من متفعا به منه عرفا ومحرم بسببه اهـ ع ش (قوله بان لا يفعل محرم) أي عند البلوغ بدليل  
ما سيأتي في المتن انه لو فسق أي بفعل الكبيرة أو الاصرار على الصغيرة بعد البلوغ لم يحرم عليه الصادق ذلك بقوله  
الزمن بين البلوغ وبين الفسق وبكثرتة وعليه فلا يتحقق السفه الا من أتى بالفسق مقارنا للبلوغ وحيتئذ  
فالبلوغ في حالة السفه في غاية الدور كما لا يخفى فلا يظن هل هذا الاقتضاء مراد أم لا اهـ رشدي على مر وفي  
ع ش عليه والمراد بلوغه رشدا ان يحكم عليه بالرشد باعتبار ما يرى من أحواله ولا يتحقق ذلك الا بعد مضي  
مدة يظهر فيها ذلك عرفا فلا يتقيد بخصوص الوقت الذي بلغ فيه كوقت الزوال مثلا (قوله بان لا يفعل في الاول  
محرم) يخرج بالمحرم غيره مما يمنع قبول الشهادة لاختلاله بالمرءة كالاكل في السوق فلا يمنع الرشيد لان  
الاختلال بالمرءة لا يحرم على المشهور ولو ادعى بلوغه سبقا قبل قوله بل لا يمنع الحكم بسفه من حيث ترك  
الصلاة لانه أمين على صلته اهـ حل (قوله باحتمال غيب فاحش) ان قيل يشكل على ذلك ما تقدم عن حبان بن  
منقذ انه كان يتخذه في البيوع وانه صلى الله عليه وسلم قال له من بايعت فقل لا خلابه الخ فانه صريح في انه كان  
يعين ولا يمنع من ذلك بل أقروا ورشده الى اشتراط الخيار أجيب بانه من اين انه كان يعين غيبا فاحشا بل يجوز  
ان يكون غيبه كان يسيرا وعلى تسليم ذلك من اين ان ذلك كان قبل بلوغه رشدا بل يجوز ان يكون ذلك بعد  
بلوغه رشدا ولم يحرم عليه فيكون سبقا ما هو لا يقتصر فيه صحيح وقد ردد بأن ترك الاستيفصال في وقائع الاحوال  
ينزل منزلة العموم في المقال وقد أقروا صلى الله عليه وسلم على المبايعه وأرشدوا الى اشتراط الخيار ولم يستفصل عن  
حاله هل طرأ له بعد بلوغه رشدا أولا وهل كان الغيب فاحشا أو يسيرا اهـ حل (قوله باحتمال غيب فاحش)  
لم يظهر لي وجه الخاف لقطعة الاحتمال فلهذا زيادة (قوله وهو ما لا يحتسب غالبا) أي وقد جهل حال المعاملة والايان  
كان عالما وأعطى أكثر منها ثمننا كان الزائد صدقة خفية محبوبة فلا يكون تبذرا بل هو بيع محاباة اهـ حل  
ولو غيب في تصرف دون آخر لم يحرم عليه لتعذر اجتماع الجور وعدمه في شخص واحد اهـ شرح مر (قوله  
عشرة بتسعة) أي من الدراهم وخروجها الغرور والذناير فلا يحتسب ما ذكر فيها اهـ ع ش (قوله أو صرفه  
في محرم) أي ولو صغيرة كاعطائه أجرة صوغ اثناء نقد او لنجم أو رشوة على باطل أو لحذر ايعاب اهـ شوي  
(قوله فحرام) أي ما لم يعلم المقرض بحاله اهـ ع ش (قوله ويختبر رشده) أي وجوبا واختبره الولي اهـ  
ع ش وحل (قوله قبل بلوغه) المراد بالقبولية الزمن المقارب للبلوغ بحيث يظهر رشده ليسلم اليه المال كما  
أشار اليه الامام عن اصحاب اهـ شرح مر (قوله والشبهات) هذا يقتضي انه لو ارتكب الشبهات لا يكون  
رشدا وليس مراد الماسر من ان صلاح الدين ان لا يفعل محرم ما يطل العدالة وانما مراده بذلك المبالغة في  
استكشاف حال الصبي اهـ ع ش على مر (قوله بما كسبه) قال الاسنوي هي النقصان عن الذي طلبه  
البائع يقال مكس يكس بالكسر مكسا أو ما كس مما كس اهـ سم وفي المصباح مكس في البيع مكسا من باب  
ضرب نقص الثمن وما كس مما كس ومما كسا مثله والمكس الجباية وهو مصدر من باب ضرب أيضا وفعاله  
مكاس ثم يمي المأخوذ مكسا تسمية بالمصدر وجمع على مكوس مثل فلس وفلس وقد غلب استعمال المكس  
فيما يأخذ أعوان الساطان طلبا عند البيع والشراء اهـ (تنبيه) \* اخبار ولد الأمير بأن يدفع له مبلغا  
ينفق في أسبوع مثلا فيما يحتاج اليه في الاتفاق على نفسه أو غيره اهـ وفي العباب ولد الأمير مثلا بالاتفاق على  
الجند والعيال فينفق في أسبوع ثم شهر اهـ فهل المراد باعطاء النفقة انه يعطاه اليه دفعها للجند والعيال  
ومع ذلك لانه دفع معين مأذون له فيه ولو احتج لغيره لغيره شي للعيال لم يصح تعاطيه ليعقد بنفسه كما تقدم في قوله  
التاجر والمراد أعم فيعوز له شراء ما يحتاج اليه في نفقة العيال وينفق به هذا ويفرق بينه وبين ما تقدم في قوله  
التاجر فيعوز له وجه عدم الفرق وانه لا يجوز ان يعقد بنفسه وكذا في ولد الزارع وانظر هل يجوز لولد الزارع ان



يسلم نفقة القوام بنفسه أولا بل بما كسبهم في نحو الاجرة فاذا اراد العقد فالولي هو الذي يعقد الاجارة وهو الذي  
يسلم النفقة خرره ومال مر للثاني اه سم (قوله أي مشاحة) أي بالنقصان عما طلبه البائع والزيادة  
عما طلبه المشتري ويختبر ولد النفقة بالنفقة على العيال اه حل (قوله  
ويسلم له المال لهما كس) أي بأن ينقص عما طلبه البائع واذا اختبر في نوع من التجارة كفي ولا يحتاج الى  
اختباره في باقيها فلو تلف المال في يده لم يضمنه وليه لانه مأثور بدفع ذلك اليه اه حل (قوله ويسلم له المال)  
قال سم أي حاجة لتسايم المال مع ان المما كس بدونه ممكنة اه وقد يقال في تسليمه قوة داعية له على  
المما كس وتنشيط له في المعاملة وزيادة دونه واقدام على اجابته ممن بما كس اه شورى (قوله لا يعقد) أي  
أي ولا يقبضه للمعامل بل المقبض هو الولي وفائدة تسليم المال لهما كس فقط تطمين قلب المعامل له ليتكلم  
سمه اه شيخنا (قوله بأن ينفق على القوام) ظاهره انه يسلم النفقة بنفسه وهو محتمل ومال شيخنا الى ان الولد  
بما كس فقط والولي هو الذي يعقد ويسلم الاجرة وكتب على قوله بنفسه وهو قضية كلام ج اه شورى  
والمراد بالنفقة الاجرة ومن له اتباع يختبر بالانفاق عليهم مدة حتى يعلم اقتصاده واسرافه في دفع له نفقة يوم ثم  
اسبوع ثم شهر اه حل (قوله والمرأة بأمر غزل) عبارة فضله مع شرح مر وتختبر المرأة بما يتعلق  
بالغزل والقطن من حفظ وغسل والغزل يطلق على المصدر وعلى المغزول قال الاسنوي والظاهر انه انما اراد  
المصدر يعني انها هل تجتهد فيه أولا اه شرح مر (قوله والمرأة بأمر غزل) أي بالمعنى المصدرى أو بمعنى  
المغزول فيمن يليق بهذا ذلك بخلاف بنات الملوك والختبر لهما الولي والمأرم أو غيرهم بناء على قبول شهادة الاجانب  
لها بالرشد وهو المعتمد اه حل (قوله وصون نحو أطعمة الخ) صون ماذا كره بشار كها فيه المذكور اه حل  
(قوله عن نحو هرة) اسم للأنثى وجمعها هرد واسم الذكر هركرد وجمع هرة كقردة اه شيخنا (قوله على  
العادة) في مثل ذلك وفي كلام السبكي ان البرزة غير المخدرة تختبر ببيع الغزل وشراء السكنان فيمن يليق بهما ذلك  
اه حل (قوله فلو فسق بعد الخ) حاصله انه عند البلوغ له خمس حالات لانه اما ان يكون رشيدا فقط أو مبذرا  
فقط أو فاسقا فقط أو يجمعهم أو يجمعونافهم وفي الاولى بولي نفسه وفي الاربعة الباقية وليه وليه في الصغر وفيها اذا  
بلغ رشيدا قد يعرض له حالة من أربعة الفسق فقط أو التبذير فقط أو هما أو الجنون ففي الجنون يكون كما مر في  
الاربعة السابقة وفي الفسق فقط يكون رشيدا وفي الصورتين الباقيتين يحجر عليه الخا كم وهو وليه وقبل الحجر  
يسمى سفيها ميملا وتصرفاته صحيحة اه وفي سم واعلم ان السفيه الممهل على ما قال السبكي هو الذي بلغ  
غير رشيدا ولم يحجر عليه أب ولا وصي ولا حاكم والصحيح في أمره ثبوت حجر السفيه في حقه فلا تنفذ تصرفاته وأما  
من مات أبوه وهو غير وليس له وصي ثم بلغ سفيها تصرفه باطل أيضا قال السبكي والظاهر انه لا يسمى ميملا  
وأما الاول فنقال بصفة تصرفه البويطي والشيخ أبو علي والماوردي هذا حاصل ما قاله السبكي وكذا قال الاسنوي  
وغيره الممهل هو الذي بلغ غير رشيد ولم يتصل به حجر من ولي وقيل الممهل من طرأسفه بعد رشده ولم يحجر  
عليه اه فرع تقبل شهادة الحسبة في السفيه اه (قوله حجر عليه القاضي) أي وجوب بان لم يحجر ثم  
وتصرفه قبل الحجر عليه صحيح ويقال له السفيه الممهل وليس محجورا عليه شرعا وسببه عليه بعد ويستحب  
الاشهاد على حجر السفيه ولو رأى النداء عليه ليجتنب في المعاملة فعل فلو عادر رشيدا لم ينقل الا بقل القاضي  
وقوله لا غيره أي من أب أو جد لوال ولا يثبتا عليه اه حل (قوله حجر عليه القاضي) أي وجوب بان وافهم  
كلامه ان هذا انما دام لم يحجر عليه بمع تصرفه وهو كذلك وهذا ما ارادهم بقولهم السفيه الممهل ملحق بالرشيد  
ففي أطلقوا السفيه الممهل اختصهم هذا ومان لهم سفيها آخر يسمى الممهل والله محجور عليه شرعا لانه ليس  
المراد من السفيه الممهل حيث أطلق وانما المراد الاول لا غير اه اجاب اه شورى وقوله ومان  
لهم سفيها الخ لعله مر في كلامه لا يعاد بدليل قوله اه والافهوسنياني في الشارح بقوله ويسمى من بلغ سفيها

أي مشاحة (في معاملة)  
ويسلم له المال لهما كس  
لا يعقد (ثم) ان اريد العقد  
(يعقد وليه) يختبر ولد  
(زراع زراعة ونفقة  
عليها) أي الزراعة بان  
ينفق على القوام بمصالح  
الزراع كالحرث والحصد  
والحفظ (والمرأة بأمر غزل  
وصون نحو أطعمة)  
كقماش (عن نحو هرة)  
كفارة كل ذلك ونحوه على  
العادة في مثله ونحو الاولى  
من زيادتي ويختبر الخفي  
بما يختبر به الذكرو الانثى  
(فلو فسق بعد) أي بعد بلوغه  
رشيدا (فلا حجر) عليه  
لان الاولين لم يحجروا على  
الفسقة (أو بذر) بعد ذلك  
(حجر عليه القاضي) لا غيره  
وفارق ما قبله بان التبذير  
يتحقق به تضييع المال  
بخلاف الفسق

الح اه ويستحب الاشهاد على حجر السفيه ولورأى القاضي النداء عليه لم يجز في المعاملة فعل وعلى هذا الوعد  
 رشيد الم ينقل الابرفع الحاكم كالا يثبت الابه اه شرح مر (قوله وهو وليه) فاذا جن بعد ذلك انتقلت الولاية  
 من القاضي للاب أو الجسد كما اعتمد الزيادة ويقال ارتفع حجر السفيه ونخلفه حجر الجنون كما في خط شيخنا مر  
 اه شورى ولو اتفق هذا الجنون مبذرا فهل الولاية بعد الاقامة لولي الصغير استحب بالها كما لو كان مبذرا أو للقاضي  
 لانه كان وليه قبل الجنون فيه نظر اه سم (قوله والا يناس هو العلم) في المصباح آتت الشيء بالمد علمته وأنسته  
 أبصرته (قوله ولم يحجر عليه وليه) الظاهر ان اسقاط هذا القيد أولى فان حجر الصبا دأثم عليه قطعا وأيضا فالولي  
 لا يتأتى منه الحجر لانه من وظائف الحاكم وقوله بالسفيه المهمل المشهور اطلاق هذا الاسم على من بذر بعد  
 رشده ولم يحجر عليه اه مر اه شورى أى فيستفاد من هذا مع المشهور ان له اطلاقين أى فتارة يصح  
 تصرفه على أحد هما المشهور وتارة لا يصح على هذا اه (قوله والتصریح بان وليه الخ) أى التصریح الذى  
 أفاده التشبيه اه (قوله شرعا) أى بان بلغ سفيها وقوله أو حسا أى بان حجر عليه الحاكم لتبذره بعد بلوغه  
 رشيدا اه سم اه عش (قوله اقرار بنكاح) أى بغير اذن وليه ايجابا مطلقا وقبول نفسه بخلاف  
 قبوله لغيره بالوكالة فصحيح وأما المحجور عليه بالسفيه فصحيح اقرارها بالنكاح اه حل وقوله ايجابا مطلقا الخ  
 هذا التفصيل الذى ذكره وان كان صحيحا في حد ذاته لكن كتابته على هذا الوجه اشتباه لان كلام شيخ الاسلام  
 مسوق في الاقرار بالنكاح وما قاله المحشى في نفس مباشرة النكاح وعبارة شرح مر مع الاصل ولا يصح من  
 المحجور عليه بشفقة بيع ولا شراء ولا اعتاق ولا هبة ولا نكاح يقبله لنفسه بغير اذن وليه لانه اتلاف للمال أو مظنة  
 اتلافه أما قبوله النكاح لغيره بالوكالة فصحيح كما قاله الرافعي في الوكالة وأما الايجاب فلا مطلقا لاصاله ولا وكالة  
 ولو باذن الولي انتهت ثم قال في موضع آخر ولا يصح اقراره بنكاح كالأعتك انشاء اه وعبارة حج ولا يصح  
 اقراره بما يوجب المال كنكاح انتهت (قوله كالأصح منه انشاؤه) أى لانه اتلاف للمال حيث يزوج بلامصلحة  
 أو مظنة اتلافه ان فرض عدم العلم بانتفاء المصلحة اه شرح مر وعش عليه وقوله أو بدى أى أو بعين  
 هى في يده حال الحجر وقوله أو اتلاف مال أى أو جنابة توجب مالا اه شرح مر (قوله قبل الحجر أو بعده)  
 راجع لكل من الثلاثة اه شيخنا (قوله نعم يصح اقراره في الباطن) ظاهره ولو أسند الدين والاتلاف لما بعد الحجر  
 وهو يشكك بما في الاسنوى نقلا عن الامام والغزالي انه لو تلف شيء في يده أو اتلفه وكان ذلك بمعاملة بعد الحجر  
 لاضمان عليه ولو جهل المعامل لظاهره أو لباطنه اه والوجه انه اذا أسند ذلك لما بعد الحجر كان حكمه كالموقع  
 ذلك بعد الحجر فن قال هناك لاضمان مطلقا يقول هنا كذلك بلافريق تأمل وقد قال مر المعتمد انه ان كان  
 ما أتربه بحيث لو صدر منه بعد الحجر لم يصح ولم يلزمه ادائه كالبيع فلا ضمان بالاقرار به مطلقا حتى بعد زوال  
 الحجر فيما بينه وبين الله تعالى لانه ليس من أهمل المعاملة فعليه مقصود ان جهل سفيها الا أن يكون أيضا سفيها  
 فيلزمه مطلقا أو بحيث يلزمه لو صدر منه حال الحجر كاتلاف لزمه ادائه بعد زوال الحجر فيما بينه وبين الله تعالى أقول  
 فان أسند في اقراره لما بعد الحجر فعلى هذا التفصيل أو لما قبله لزمه فيما بينه وبين الله تعالى مطلقا سواء كان معاملة  
 أو اتلاف وان لم يسنده الى شيء فان كان يعلم ان ذلك بعد الحجر فعلى التفصيل أو قبله لزمه باطنا مطلقا فليتأمل  
 وبعبارة أخرى قال والوجه في اقرار السفيه بالمال أو بما يوجب ماله أو اخذ به باطنا بعد ذلك الحجر ان لم يجب في  
 نفس الامر حال الحجر بان لزمه قبل الحجر وكذا ان وجب حال الحجر بخواتلاف للمعاملة بناء على وجوب الغرم  
 بالاتلاف باطنا على ما نقل عن النص فليتأمل اه سم (قوله نعم يصح اقراره في الباطن الخ) عبارة شرح مر  
 وافهم تعبيره بنى العمدة عدم المطالبة به حال الحجر وبعد فكذلك ظاهره أو باطنا هو كذلك ويحمل القول بلزوم ذلك  
 له باطنا اذا كان صادقا على ما اذا كان سفيه أى المسال متقدما على الحجر أو مضمنا له انتهت وقوله أو مضمنا له فيه  
 كاتلافه فيه أى الحجر اه عش عليه فتخص ان دين المعاملة لا يقبل الاقرار به لظاهره أو لباطنه وان دين

(وهو وليه) وتقييد الحجر  
 بالقاضي مسن زيادى (أو  
 جن) بعد ذلك (قوله وليه  
 في صغر) وسياق بيانه  
 والفرق ان التبذير لكونه  
 سفها محمل نظروا اجتهد  
 فلا يعود الحجر عليه بغير قاض  
 بخلاف الجنون (كن باع  
 غير رشيد) لجنون أو سفيه  
 باختلال صلاح الدين أو  
 المال فان وليه وليه في الصغر  
 فيتصرف في ماله من كان  
 يتصرف فيه قبل بلوغه  
 لمفهوم آية فان آتت  
 منهم رشدا والا يناس هو  
 العلم ويسمى من بلغ سفيها  
 ولم يحجر عليه وليه بالسفيه  
 المهمل وهو محجور عليه  
 شرعا لحسا والتصریح بان  
 وليه وليه في الصغر من زيادى  
 (ولا يصح من محجور سفيه)  
 شرعا أو حسا (اقرار بنكاح)  
 كالأصح منه انشاؤه وهذا  
 مسن زيادى (أو بدى أو  
 اتلاف مال) قبل الحجر أو بعده  
 نعم يصح اقراره في الباطن



الاتلاف يقبل الاقرار به باطنا لا ظاهرا كما يؤخذ من سم اه (قوله في غرم الخ) تفرع هذا على ما قبله في نفسه  
 قصور لانه يتفرع على صدقه لا على صحة الاقرار وعدمها لا ظاهرا ولا باطنا اه (قوله ان كان صادقا فيه) هذا  
 رأى طعيف والمعتد انه لا يصح اقراره مطلقا اه مر اه حاشية زي. أي حيث كان يدين معاملة امان كان  
 بالتلاف فيلزمه باطنا أو تقدم سببه على الحجر اه ع ش (قوله ولا يصح منه تصرف مالي) أي لان تصحيحه يؤدي  
 الى ابطال معنى الحجر ولانه اتلاف أو مظنة الاتلاف نعم قال الماوردي له ايجار نفسه ان لم يكن عمله مقصودا في  
 نفسه لاستغنائه بماله لان له التطوع بغيره حيث ذاق الجارة أو لي بخلاف ما اذا قصد عمله اذ لوليه اجباره على  
 الكسب حيث ذلير تفق به في النفقة فلا يتعاطى ايجاره غيره اه شرح مر (قوله غير ما يد كرت في ابوابه)  
 من ذلك الوصية والتدبير والصلح عن قصاص له ولو على أقل من الدية أو عليه ولو على أكثر من الدية وتوكله  
 في قبول النكاح وعند الجزية بيد شار وقبضه دين باذن وليه وقبول الهبة اه زي وعبارة شرح مر ويصح  
 قبوله الهبة دون الوصية لانه تصرف مالي كذا اقتضاء كلام الرضا وجرم به ابن المقرئ وهو المعتمد ووجهه انه غير  
 أهل لذلك بعقد وقبوله الوصية تملك وليس فور يافانيط بالولي وصرح بقوله الهبة لمر اعاه مصالحة لا اشتراط اتصال  
 قبولها بايجابها مع كونه ليس بتملك وقد يوجد ايجابها مع غيبة وليه قال الماوردي واذا صححنا قبول ذلك لا يجوز  
 تسليم الموهوب والموصى به اليه فان سلمه ما اليه ضمن الموصى به دون الموهوب لانه ملك الموصى به بقبوله  
 بخلاف الموهوب انتهت (قوله كبسيع) أي ولو في الذمة وكسرا وان أذن الولي وقدر العرض لان تصحيح ذلك  
 يؤدي الى ابطال معنى الحجر اه حل (قوله كبسيع) ومثله النكاح فلونكس رشيدة مخنارة فلا شيء لها كما صرح  
 به في كتاب النكاح بخلاف السفينة والمكرهة ونحوهما فيجب لهن مهر المثل اه ع ش (قوله ولا يضمن ما قبضه  
 الخ) هذا متعلق بقوله ولا يصح منه تصرف مالي أي فان وقع قبض فلا يضمن الخ اه (قوله ولا يضمن ما قبضه)  
 أي لا ظاهرا ولا باطنا في كل من التالف والاتلاف فلا يطالب بعد ذلك الحجر بشي أصلا في التالف ولا في الاتلاف  
 اه من شرح مر (قوله وتلف ولو باتلافه) لكنه يأثم حيث ذل لانه مكاف وقوله في غير امانة من ذلك الغير  
 العارية وقضية انه لو أتلفها لا يكون ضامنا وهو واضح لانه ساطع على الاتلاف لان العارية لا تضمن بالاتلاف  
 المأذون فيه اه حل وفي ع ش قوله في غير امانة دخل فيه العارية فاذا أتلفها لا يضمنها وهو ظاهر لكن  
 يرد عليه ان المعبر انما أذن له في الانتفاع لا في الاتلاف الا أن يقال ان اذنه له في الانتفاع الذي قد يجري الى  
 الاتلاف تزل مسئلة ما لو أذن له في الاتلاف اه (قوله ولو باتلافه) أي قبل رشده مال الوصي بعد رشده ثم أتلفه  
 ضمنه اه وكذا التالف وقد أمكنه رده بعد رشده اه زي فلو اختلفا في انه تلف بعد طلبه أو قبله أو حال  
 سلفه أو بعد رشده فهل يصدق المالك أو لا أخذ الاصح تصديق الاخذ اه مر اه سم (قوله أو أتلفه في  
 امانة كوديعة) فانه يضمنه لان المودع لم يسلطه على الاتلاف اه حل (قوله كوديعة) وكما لو طبرت الربح  
 شيئا الى محله اه ع ش (قوله من سفة بعد رشده) يقال سفة بضم الفاء أي صار سفيها ويجوز كسر هالانه  
 ضد حلم فانه ابن طريف في الافعال اه مر اه شورى وعبارة المصباح سفة بالضم والكسر صار سفيها  
 اه ع ش (قوله وسفة أذن له وليه في قبض دين الخ) شمل ما لو قبضه في غيبة وليه باذن منه فتسبرأ منه ذمة  
 المدين ثم اذا تلف في يده بعد قبضه هل يضمنه الولي لتقصيره باذنه في القبض وعدم مراقبته له بعد القبض أو لا  
 فيه نظر ولا يبعد الاول لما تقدم اه ثم رأيت في سم على ج نقلا عن ج وشيخنا ان الحاصل ان قبض  
 دينه بغير اذن وليه لا يعتد به فلا يبرأ الدافع ولا يضمن الولي مطلقا ما باذنه فيعتد به ويضمن الولي ان قصر بان  
 تلفت في يده بعد تمكن الولي من ردها وان قبض اعمانه باذن وليه معتد به فيبرأ الدافع مطلقا ان قصر الولي  
 ضمن والا فلا فان قبضها بغير اذنه فان قصر الولي في ردها ضمن والاضمن الدافع اه وقضية قوله ان قبض  
 دينه بغير اذن وليه لا يعتد به انه يجب على وليه ان يضمنه ورده المدينون ثم يستعبد منه أو يأذن له في دفعه

في غرم بعد ذلك الحجر ان كان  
 صادقا فيه (ولا) يصح منه  
 (تصرف مالي) غير ما يد كرت في ابوابه  
 في ابوابه كبسيع ولو بعبطة أو  
 باذن الولي (ولا يضمن ما قبضه  
 من رشده باذنه) أو باقباضه  
 المفهوم بالاولى (وتلف)  
 ولو باتلافه في غير امانة  
 (قبل طلب) وان جهل حاله  
 من عامله لثمة صيره في البحث  
 عن حاله بخلاف ما لو قبضه  
 من غير رشده او من رشيد  
 بغير اذنه واقباضه أو تلف  
 بعد طلبه والامتناع من رده  
 أو أتلفه في امانة كوديعة  
 نعم كالرشيد من سفة بعد  
 رشده ولم يجبر عليه القاضي  
 وسفة أذن له وليه في قبض  
 دينه على غيره والتشديد  
 بالرشد والاذن وقبول الطلب  
 من زيادتي وتعبيري بما  
 ذكر أعظم من اقتضاه على  
 الشراء والاقتراض

للمولى عليه ثانياً يعتد بقبضه فلما أراد التصرف فيه قبل رده لمن عليه الدين لم يضع وكاذبه في رده للمولى عليه اذنه في قبضه عن المولى عليه ومضى زمن يمكن فيه القبض اه ع ش على مر (قوله وسفيه اذن له وليه في قبض دين له) أى للسفيه ومثله دين الولي وسيأتي في باب الخلع ان المدين يبرأ بدفع ذلك وهذا استدراك على قول المصنف ولا تصرف مالى وما قبله على قوله ولا يضمن ما قبضه من رشيد أى على مفهومه فكان الاولى تأخير هذا عن ذلك ليحصل الترتيب اه حل (قوله ويصح اقراره بعقوبة) هذا محتمل زقوله بنكاح أو بدين أو اتلاف مال وقوله ونفيه نسباً مع ما بعده محتمل زقوله مالى وأخوه مفهوم الاول الى هنا لتكون مسائل الصحة مع بعضها ومسايل البطلان كذلك اه (قوله فيقطع في السرقة) فيه اشكال قوى لانهم صرحوا في السرقة بأنه لا قطع الا بعد طلب المال وحيث لم يطلب لا قطع وأجيب بان صورتها انه أقر بعد دعوى صحيحة فان قيل شرط الدعوى ان تكون ملزمة فالت يمكن ان تعام عليه البيعة فيلزمه المال كما قالوا في باب الدعوى فيمن لا تسمع عليه الدعوى فليحرق اه شوبرى وفيه انه خروج عن موضوع المسئلة الذي هو الاقرار وعبارة ع ش على مر قوله فيقطع الخ فان قلت كيف يقطع مع ان القطع يتوقف على طلب المالك وهنا لا طلب وأيضاً اقراره بالمال ملغى قلت هنا طلب صوري لان المقر له يطلب من المقر ما أقر به له ولا يلزمه المال الذي قطع بسببه انتهت (قوله كالعبد) أى اذا أقر بالسرقة ولم يصدقه سيده فإنه يقطع حالاً ولا يطلب الا بعد عتقه ويساره اه شيخنا (قوله وينفق على الولد المستحق الخ) انظر هل يكون ذلك مجاناً أو قرضاً كما في اللقيط الا قرب الثامن تبين للجهول المستحق مال قبل الاستلحاق أو بعده وقبل الانفاق عليه من بيت المال فيرجع عليه لانه انما انفق عليه لعدم مال له اما لو طرأ له مال بعد أو صار المستحق له رشيداً فلا يرجع على ماله بما انفق عليه لانه لم تكن نفقته ثم متعلقة بماله الحاصل وهذا كالانفاق على الفقير من بيت المال اذا طرأ له مال بعد وكتب أيضاً قوله من بيت المال أى لان اقراره المؤدى الى تفويت المال عليه لغو فقبل لثبوت النسب لانه بمجرد ثبوت النسب لا يفوت عليه مال وألغى فيما يتعلق بالنفقة حذر من التقويت للمال وينبغي انه اذا رشده بطالب بالنفقة عليه ولا يحتاج الى اقرار جديد لثبوت النسب باقراره الثابت اه ع ش على مر وفي المصباح ورشد رشداً من باب تعب ورشد برشد من باب قتل فهو رشاد ورشيد اه (قوله وستعلم صحة نكاحه الخ) اشارة للاعتذار عن حذفه لهما من كلام الاصل اه شوبرى ومراعاة الشارح يريد الاعتذار عن عدم ذكر هذه المسائل في المتن هنا مع ذكر الاصل اه هنا تأمل وفي الخاي قوله وستعلم صحة نكاحه الخ لان ما عدا الخلع لا تعلق له بالمال الذي حجب لاجله واما الخلع فكما اطلاق بل أولى اه (قوله وخلعه) أى ولو بأقل من مهر المثل ويسلم المال لوليه اه حل وقوله ويسلم المال لوليه أو له باذن وليه لما مر من صحة قبض دينه بالاذن ومحله ما لم يتعلق باعطائه ككافي حج وعبارته وما طلق باعطائه كان أعطيتني كذا فانت طالق لا بدق الوقوع من أخذه له ولو بغير اذن وليه ولا تضمن الزوجة بتسليمه له لا اضطرارها اليه ولا عاك الا بالقبض اه ع ش على مر (قوله أو ماله واجب) المراد بالمالية الواجبة الواجبة بأصل الشرع ليخرج المندور فإنه لا يخرج حال الجروان كان يستقر في ذمته لما بعد الحجر اه رشيدى (قوله من زكاة وغيرها) عبارته في شرح الروض وكالزكاة الكفارة ونحوها اه وكتب عليه شيخنا أى ان قلنا يكفر بالمال اما اذا قلنا يكفر بالصوم فيما عدا القتل فلا الحاق نعم يحمل على كفارة لزمته قبل الحجر عليه ثم حجر عليه وكانت مرتبة اه شوبرى وعبارة شرح مر ويكفر في غير القتل كالميم بالصوم كالمعسر لئلا يضيع ماله بخلاف القتل فان الولي يعتق عنه فيه لان سببه حصل به قتل آدمى معصوم لحق الله تعالى بدليل ما حكاه في المطلب عن الجورى عن نص الشافعى من انه يكفر بالصوم في كفارة الظهار فظاهر ان المعتد ما قرره وجرى عليه ابن المقرئ في روضه وقضية ذلك انه يكفر بالصوم في كفارة الجماع وهو كذلك خلافاً لما ذهب الى تكفيره بالمال فيها ويفرق بين القتل وغيره بأن فيما ذكر زجره عن القتل لتضرره باخراج ماله في كفارته مع

(ويصح اقراره بـ) موجب  
(عقوبة) كدودودوان عفى  
عنه على مال لعدم تعلقه  
بالمال ولا تنفاه النعمة ولزوم  
المال في العقوبة لمق باختيار  
غيره لا باقراره فيقطع في  
السرقة ولا يلزمه المال  
كالعبد وتعبى بالعبودية  
أحسم من تعبى به بالحد  
والقصاص (و) يصح (نفيه  
نفساً) لما ولدته حليته  
بلعان في الزوجة ويحلفه  
في الامة فتعبرى بذلك  
أحسم من تقييده باللعان  
ويصح استلحاقه النسب  
وينفق على الولد المستحق  
من بيت المال وستعلم صحة  
نكاحه باذن وليه وطلاقه  
وتخلعه وظهاره وإيلانه من  
أبواب (و) تصح (عبادته  
بدنية) كانت (أو مالية  
واجبة لكن لا بدفع المال)  
من زكاة وغيرها (بلاذن)  
من وليه (ولا تعين) منه  
للمدفع اليه



لأنه تصرف مالى اما  
المالية المنسوبة كصدقة  
التطوع فلا تصح منه  
وتعبيد المالية بالواجبة  
مع قولى بلا ذن ولا تعيبين  
من زبادى وتعبيد يرى بدفع  
المال أعم من تعبيده بتفرقة  
الزكاة (واذا سافر لنسك  
واجب) ولو نذر أحرم به  
أو ليجرم به (فقد مر) حكمه  
في الحج وهو ان يصحب وليه  
بنفسه أو نائبه ما يكفيه في  
طريقه وتعبيد يرى بنسك أعم  
من تعبيده بحج (أو) سافر  
لنسك (تطوع وزادت مؤنة  
سفره) لانعام نسكه أو  
أنيابه (على نفقته المعهودة)  
حضرا (قوله منعه) من  
الانعام أو الاتيان (ان لم  
يكن له في طريقه كسب قدر  
الزيادة) له مؤنة والا فلا يمنعه  
(وهو) فيما اذا منعه وقصد  
أحرم (كمحصر) فيتحلل بصوم  
وفاق لاجمال لأنه ممنوع  
منه كما مر في باب الاحصار ولو  
أحرم بتطوع ثم حرم عليه  
قبل انتمامه فهو كالواجب  
ذكره في الروضة وأصلها في  
الحج

\* (فصل) \* فحين يلى الصبي  
مع بيان كيفية تصرفه في  
ماله

عظم القتل وتشوف الشارع لحفظ النفوس انتهت وبعبارة حج قال جمع وبصوم في كفارة يمين أوظهار  
لاقتل لأن سببها فعل وهو لا يقبل الرفع وبحسب البلقيني ان كفارة الظهار كالقتل وأطال في الرد على من ألقها  
بكفارة اليمين وككفارة القتل كفارة الجماع وقضية قول المصنف لا تقبل بل صريحه ويحال بالصوم وعلاه بأنه  
ممنوع من المال مع ان دمه دم ترتيب وسببه فعل وهو أحرامه اذا قصد فعل القتل كما صرحوا به انه يكفر بالصوم  
حتى في الكفارة المرتبة التي سببها فعل وهو متجه في كفارة مرتبة لا اثم فيها اما كفارة مرتبة فيها اثم فالوجه انه  
يكفر فيها بالمال وجب - اذا جمع بين تناقض لاهلنا في ذلك وصنفنا بين ما أفهمه قول الشيخين وبصوم في  
كفارة اليمين من اختصاص ذلك بالخبرة وما يصرح به المتن الا ترى من انه لا فرق بين الخبرة والمرتبة  
واما النظر لكون السبب فعلا وهو لا يقبل الرفع فغير متضح المعنى اذا لفرق بين كفارة الظهار والجماع  
والقتل ولا بين كفارة اليمين ونحو الخلق في النسك وسيأتى ان قتل الخطأ لمحق بغيره في وجوب الكفارة  
فيه على خلاف القياس فكذلك الحق به في وجوب الاعتناق فيها هنا أيضا اهـ بحرفه (قوله لانه تصرف  
مالي) لكن ينبغي ان يجب ان يكون ذلك أى دفع المال المذكور بحضرة الولي أو نائبه لاحتمال تلف المال  
أو دعواه صرفه كاذبا اهـ شرح مر فان لم يحضر الولي ولا نائبه فان علم انه صرفه اعتد به وان اثم بعدم  
الحضور لانه واجب للصحة والاضمن اهـ سم (قوله كصدقة التطوع) أى وكندره المالى فلا يصح صرفه منه  
في حال الحجر وان كان يلزمه اخراجه بعد زوال الحجر ونذره صحيح ان كان في الذمة وغير صحيح ان كان بعين من ماله  
اهـ شرح مر ولينظر ما الفرق بينه وبين نذر الحج بعد الحجر حيث يصح منه ويخرج معه من يراقبه ويصرف  
عليه من ماله الى رجوعه ولا يؤخر الى فكاك الحجر منه اللهم الا ان يقال الحج المنع في الاعمال البدنية فلم ينظر  
الى الاحتياج الى ما يصرفه من المال بخلاف النذر فان المقصود منه المال لا غير اهـ عش عليه (قوله فلا  
تصح منه) أى مالم تكن حجا ولم تزد مؤنة السفر على الحضر أو زادت وكان له كسب في طريقه بقدر الزيادة كما  
أشار الى هذا التعييد بفهوم قوله أو تطوع الحج اهـ (قوله لنسك واجب) أى أصلى أو قضاء أو مندور قبل الحجر أو  
بعده اذا سلم كتابه مسلك واجب الشرع وهو الأصح اهـ شرح مر (قوله وهو ان يصحب وليه بنفسه أو  
نائبه الحج) وينبغي ان يستحق اجرة مثل خروجه وصرفه عليه ان فوت خروجه كسبه وكان فقيرا أو احتاج  
بسبب الخروج الى زيادة يصرفها على مؤنته حضرا كاجرة المراكب ونحوها اهـ عش على مر (قوله وهو  
ان يصحب وليه الحج) ولا يدفعه وليه له خوفا من تفرطه فيه وبحسب بعضهم ان السفر اذا قصر ورأى الولي دفع  
ذلك له جاز اهـ حل (قوله ما يكفيه في طريقه) مفعول يصحب أى ان يكون الولي مصاحبا لما يكفيه أى اذا  
كان مصاحبا لما يكفيه فيكون مصاحباه (قوله قلوله منعه) ظاهره انه يخبر بين المنع وعدمه وينبغي وجوبه  
عليه اهـ عش على مر وبعبارة حل قوله قلوله منعه من الانعام أى يجب عليه ذلك ومنه يؤخذ صحة  
أحرامه بدون اذن وليه وهو واضح لانه مستقل بخلاف الصبي انتهت (قوله ان لم يكن له في طريقه كسب قدر  
الزيادة) أى ولم يمكن هذا الكسب في الحضر والا فلا يمنعه أيضا اهـ مر والحاصل أنه اذا كان كسب  
السفر يفي بزيادة مؤنة السفر لم يكن له منعه بشرط ان لا تتأني تلك الزيادة في الحضر والا فلا يمنعه، لا لزوم  
التغويت حيثئذ اهـ سم (قوله والا فلا يمنعه) فان قلت اذا قلنا لا يمنعه فساقر وله كسب يفي كيف يحصله مع  
مامرانه لا يصح اجارته لنفسه مطلقا أو على تفصيل فيه قلت اذا لم يجز لأولى منعه يلزمه انه يسافر معه ليؤجره لذلك  
المكسب أو يوكل من يؤجره ثم ينفق عليه منه ولو عجز في اثناء الطريق فهل نفقته حيثئذ في ماله أو على الولي  
لاذنه والذي يتجه الاول لان الولي حيث حرم عليه المنع لا يعدم قصرا اهـ حج اهـ عش على مر  
\* (فصل) \* فحين يلى الصبي الحج \* أى وما يتبع ذلك من قوله فان ادعى بعد كماله الحج وحكم المجنون ومن بلغ سفيها  
كالصبي في ترتيب الاولياء وفي جميع ما يأتى حتى في قوله فان ادعى بعد كماله الحج اهـ من شرح مر وانما قيد

(ولي مبي أب فأنوه)  
وان عسلا كولاية النكاح  
ويكتفي بعد التهما الظاهرة  
لو فور شقة تهما ولا يشترط  
اسلامهما الا أن يكون الولد  
مسلمًا اذ الكافر يلى ولده  
الكافر لكن ان ترافعا  
الينا لم نقرهم ولى نحن  
أمرهم بخلاف ولاية النكاح  
لان المقصود بولاية المال  
الامانة وهي في المسلمين أقوى  
والمقصود بولاية النكاح  
الموالاتة وهي في الكافر أقوى  
(فوصى) عن تأخر موته  
منهما وسيأتي في الوصية ان  
شرط الوصى العدالة الباطنة  
(ففاض) بنفسه أو أمينه  
نحبر السلطان ولى من لا ولى  
له رواه الترمذى وحسنه  
والحاكم وصححه والمراد  
قاضى بلد الصبي فان كان  
بياد وماله بأخر فولى ماله  
قاضى بلد المال بالنظر  
لتصرفه فيه بالحفظ والتعهد  
وفعل ما فيه المصلحة اذا  
أشرف على الهلاك كبيع  
واجارته أما بالنظر لاستتمائه  
فالولاية عليه لقاضى بلد  
الصبي كما أوضحته قبيل كتاب  
القسمتين شرح الروض  
ووقع الاستوى عزوما  
بخالف ذلك الى الروضة  
وأصلها فاحذره وخرج من  
ذكر غيرهم كلاما لا يارب  
بلاوصا بتقلا ولاية

المتن بالصبي لاحتاله فيما ولى ذلك عليه حيث قال أوجن فولى له واية في صغر من بلغ غير رشيد فلم يحتج هنا بالبيان  
ولى الصبي ويعلم منه ولى ذينك بضميمة الحواله اذ لو ذكرهما هنا لكان تكرارا والصبي يشمل الذكر والانثى  
كما مر اه رشيدى وفي المختار يقال واية يابيه بالكسرة فيها وهو شاذ وكل من ولى أمر أحد فهو واية  
اه (قوله ولى صبي الخ) قضية تعبيره بالصبي انه لا ولاية للمذكور من على الاجنسة بالنصرف وصرح به في  
الفرائض لكنه بالنسبة الى الحاكم فقط اه شرح مر (قوله ويكتفي بعد التهما الظاهرة) فان فسخنا نزاع  
الحاكم المال منهما كما ذكرنا في باب الوصية وينعزلان بالفسق في أحد الوجهين وقياس قول من قال في  
ولاية الاجبار في النكاح ان شرطهما عدم العداوة ان يطر ذلك في ولاية المال قال الزركشى وهو ظاهر اه  
شرح مر (قوله اذ الكافر يلى ولده الكافر) أى حيث كان عدلا في دينه وقوله لم نقرهم المعتمد ان نقرهم  
وكتب أيضا هـ ذا المعتمد بقاء الولاية اذ ترافعا الينا اه حل (قوله وهي في المسلمين) أى ولو أجنب من  
المولى عليه أقوى أى منها فى الرضا ولو أقارب للمولى عليه وقوله وهي في الكافر أى القريب  
للمولى عليه أقوى منها فى المسلم الاجنبى من المولى عليه تامل والمعتمد انه لا فرق بين ولاية المال والنكاح  
اه عـ ش (قوله عن تأخر موته منهما) أى ان كان الجد بصفة الولاية والافوصى الاب وان تقدم موتا ولو  
أوصى الاب في حياة الجد ثم مات الجد قبل موت الاب فالمتجه الصحة اه شورى (قوله وسيأتي في الوصية)  
أى في غير هذا الكتاب فلا اشكال وفيه شئ والاولى في الجواب ان يقال ذكره هذا على نية ان يذكر العدالة  
الباطنة ثم عن له المائى على خلافه بحسب ما ظهر له في الموضعين وقوله العدالة الباطنة هذا هو المعتمد خلافا  
لما في كتاب الوصية حيث قال وعدالة ولو ظاهرة فاحتاله عليه غير صحيحة والجواب عنه ما بالهامش قبل اه  
عـ ش (قوله نقاض) أى عدل أمين واذا لم يوجد نقاض كذلك فالولاية للمسلمين أى لأصلحائهم ويكون النقاض  
كالعدم على المتجه وأتى ابن عبد السلام فيمن عنده يتيم أجنبي له مال ولو سلمه لهما كم خان فيه بانه يجوز له التصرف  
في ماله للضرورة أى ان كان عدلا أمينا كما هو ظاهر ويؤخذ من علته انه لو ولى عدل أمين وخبر رفع الامر  
اليه وجب تنذرا لينة نصرفه في زمن الخائن على الاوجه اه جـ اه شورى ويصدق في تصرفه من الجائر  
حيث يصدق الولي والقيم بان ادعى قدرا لا نقا في الانفاق اه عـ ش على مر (قوله قاضى بلد الصبي) ظاهرة  
سواء نوطنه أم لا لكن عبارة جـ والعبرة بقاضى بلد المولى أى وطنه وان سافر عنه بقصد الرجوع اليه كما هو  
ظاهر في التصرف والاستعمال اه عـ ش (قوله قبل كتاب القسمية) عبارة الروض وشرحه قبل كتاب  
القسمية ولو كان ليتيم مال غائب عن محل ولاية قاضى بلد له قاضى بلد المال حفظه وتعهد به لان الولاية عليه  
ترتبط بماله ولا تصرف فيه للتجارة والاستملاء ولا ينصب قيمه لهما بل ذلك لقاضى بلد يتيم لانه واية في النكاح  
فكذا في المال وهذا نقله الاصل عن الغزالي وأقره وجرمه الخوارزمي والبعقوى وغيرهما ورجحه ابن الرفعة  
 وغيره قال الاذرى وعليه فلقاضى بلد العدل الامين ان يطلب من قاضى بلد ماله احضاره اليه عند أمن الطريق  
وظهور المصلحة له فيه ليتجره فيه ثم أو يشترى له به عقارا ويجب على قاضى بلد المال اسعافه بذلك وكاليتيم  
المجنون والمجور عليه بسفه اه بحر وفه ويؤخذ من قوله ولا ينصب قيمه لهما الخ انه لو كان موقوف بولاية  
قاض وموقوف عليه باخرى ان ولاية النظارة لقاضى بلد الموقوف عليه لا الموقوف وقد توقف فيه شيخنا الزياى  
فليحذر اه شورى (قوله فاحذره) قال الاذرى وعلى الاول فلقاضى بلد العدل الامين ان يطلب من قاضى  
بلد ماله احضاره اليه عند أمن الطريق وظهور المصلحة له فيه ليتجره فيه أو يشترى له عقارا ويجب على قاضى  
بلد المال اسعافه بذلك وقضية كلامهم انه لا ولاية للمذكور من على مال الاجنسة وهو ما صرح به الشيخان في  
الفرائض في القاضى ومثله غيره ممن ذكرنا في الجرحا في واذا لم يوجد أحد من الاولياء المذكورين فعلى المسلمين  
النظر في مال مجبورهم وتولى حفظه ويؤخذ من حيث تقدم امر انه لو لم يوجد أحد الا قاض فاسق تكون الولاية



للمسلمين وهو متجسس ومن ثم قال صاحب التيجيز يجب عليهم النظر في ماله وأقربى ابن الصلاح فمن عنده يتيم  
أجنبي له مال ولو سلمه لحاكم فيه بانه يجوز له التصرف في ماله للضرورة أي ان كان عدلا أميناً كما هو ظاهر  
ويؤخذ من علته انه لو ولي عدل أمين وجب عليه رفع الامر اليه وجبت له النفقة تصرفه في زمن الخائن على  
الأوجه اهـ جـ اهـ نعم (قوله لكن للعصبة الانفاق الخ) أي عند فقد الولي الخاص أو غيبته فيها  
يظهر وبالتحديد بعد الانفاص يعلم الفرق بين هذا وامر ان الولاية عند فقد الولي الصالح للمسلمين لان ذلك في  
قده مطلقاً اهـ زى فلو حضر الولي وأنكر انهم انفقوا عليه ما أخذوه من ماله أو أنكر ان فعلهم كان  
بالمصلحة فالظاهر تصديق الولي فعلهم البينة فيما ادعوه اهـ عـ شـ على مر (قوله ومثله المجنون ومن بلغ  
سفيهها) أي في ان للعصبة الانفاق من مال كل من ماله في تأديبه وتعليمه وان لم يكن لهم ولاية لهالة المذكورة اهـ  
عـ شـ على مر (قوله ويتصرف بمصلحة الخ) ويجب على الولي حفظ مال المولى عليه من أسباب التلف  
واستثماره قدر ما يحتاج اليه في مؤنة من نفقة وغيرها ان أمكن ولا تلزمه المبالغة والولي بذل بعض مال اليتيم  
وجو بالتخلص الباقي عند الخوف عليه من استيلاء ظالم كإستئناس لذلك بخرق الخضر السفينة ولو كان  
للصبي كسب لا ترق اجبره الولي على الاكساب ايرتفق به في ذلك ويندب شراء العقار له وحمله عند الامن عليه من  
جور سلطان أو غيره أو خراب للمقار ولم يجده به ثقل خراج وله السفر بمال المولى عليه لغرضه أو جنون في زمن  
أمن صحبة ثقة وان لم تدع له ضرورة من تحوّل بذا المصلحة قد تفتق ذلك لافي نحو بحر وان غلبت السلامة لانه  
مظنة عدمها أما الصبي فيجوز اركابه البحر عند غلبتها خلافاً لاسنوي ويغارق ماله بانه انما حرم ذلك في المال  
لمنافاته غرض ولايته عليه وحفظه وتنميته بخلافه وكما يجوز اركاب نفسه والصواب كما قال الاذري عدم  
تحريم اركاب البهائم والارقاء والحامل عند غلبة السلامة اهـ شرح مر وقوله ولو كان للصبي كسب الخ  
ومحل الاجبار حيث احتج اليه في النفقة كما يشعر به قوله ليرتفق به ويؤيده ما مر من ان ولي السفينة يجبره على  
الكسب حيث احتج اليه وقضيه انه لا يجبره ان كان غنياً ولا على ما زاد على قدر نفقته وفي جـ انهم  
صرحوا بان ولي الصبي يجبره على الكسب ولو كان غنياً اهـ عـ شـ عليه (قوله ويتصرف بمصلحة الخ)  
ولا يستحق الولي في مال مجبوره نفقة ولا أجرة فان كان فقيراً واشتغل بسببه عن الاكساب أخذ أقل الامر من  
من الاجرة والنفقة بالمعروف لقوله تعالى ومن كان غنياً فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل كل بالمعروف لانه  
تصرف في مال من لا تمكن مراجعته فجاز له الاخذ بهير اذنه كعامل الصدقات وكلا كل غيبه من بقية  
الموت وانما خص بالذكر لانه أهم وجوه الانتفاعات ومحل ذلك في غير الحاكم اما هو فليس له ذلك لعدم  
اختصاص ولايته بالمحجور عليه بخلاف غيره حتى أمينه كما صرح به الحاملي وله الاستقلال بالاخذ من غير  
مراجعة الحاكم ومعلوم انه اذا نقص أجرة الاب أو الجد أو الام اذا كانت وصية عن نفقتهم وكانوا فقراء يتمونها  
من مال محجورهم لانها اذا وجبت بلا عمل فله أولى ولا يضمن المأخوذ لانه بدل عمله اهـ شرح مر وكتب عـ شـ  
عليه قوله أخذ أقل الامر من الضمير فيه لا الولي وخرج به غيره كالوكيل الذي لم يجعل له موكلاً شيئاً على عمله فليس  
له الاخذ لما يأتي ان الولي انما جاز له الاخذ لانه أي أخذه تصرف في مال من لا تمكن معاقبته وهو يفهم عدم  
يجوز أخذ الوكيل لا مكان مراجعة موكله في تقدير شيء له أو عزله من التصرف ومنه يؤخذ امتناع  
ما يقع كثيراً من اختيار شخص صادق لشراء متاع فيشتريه بأقل من قيمته لحذقه ومعرفة وياخذ لنفسه تمام  
القيمة مع الاخذ بذلك بانه هو الذي وفره لحذقه وانه فوت على نفسه أيضاً من يمكنه فيه الاكساب فيجب عليه رد  
ما بقى لمالكه لاذكر من امكان مراجعة الخ فتنبيهه فانه يقع كثيراً (فائدة) للولي خلط ماله بمال الصبي  
ومواكاته للارفاق حيث كان للصبي فيه حظاً ويظهر من خطه بان تكون كنفته مع الاجتماع أقل منها مع الانفراد  
وله الضميمة والاطعام منه حيث فضل للمولى عليه قدر حقه وكذا خلطاً طعمه أيتام ان كانت مصلحة لكل منهم

لكن للعصبة الانفاق من  
مال الصبي في تأديبه وتعليمه  
وان لم يكن لهم عليه ولاية  
لانه قابل فسوح به فانه في  
المجموع في احرام الولي عن  
الصبي ومثله المجنون ومن  
بالغ سفيهها (ويتصرف)  
له الولي (بمصلحة) حتماً  
لقوله تعالى ولا تقربوا  
مال اليتيم الا بالتي هي أحسن  
فيشتري له العقار وهو أولى  
من التجارة اذا حصل من  
ربعه الكفاية

فيه ويسن للمسافر من خايط أزواجهم وان تفاوت أكلهم حيث كان فيهم أهلية التبرع اه شرح مر  
وانما سن ذلك لما جرت به العادة من الاستئناس باجتماعهم على الاكل والوحشة بانفرادهم وللبركة الحاصلة  
عند الاجتماع اه واعل المراد بسن الخايط عند الاكل مثلاً بان يضع كل منهم شيئاً من زاده المختص به كما  
هو المتبادر من لفظ الخايط فلا ينافي ما ذكره في الحج من طلب عدم المشاركة فتأمل اه رشدي (قوله ولو  
كان تصرفه نسبة) \* (فرع) \* يجوز ان يدفعه قراضاً ولا ياذن في النسبة وحكم مال الوقف حكم مال الطفل  
اه برماوى \* (فرع) \* يمنع عتق مال المحجور ولو بعوض والمراد بامتناع عتق عبده بعوض ان يكون العوض  
من العبد اما اذا كان من غيره فيجوز حيث جاز البيع لانه بيع اه مر \* (فرع) \* المعتمد ان تكفير الولي  
باعتق جاتر في كفارة القتل دون غيره ولو كفارة مرتبة لغلط جنابة القتل والتكفير بالعتق قد يكون رادعاً  
لانه اذا علم ان رقية يعتق عن كفارته ارتدع خوفاً من فواته ففيه مصلحة فأورد عليه المجنون ويجاب بانه قد يكون  
له نوع غير يردعه وأما التكفير بالمال غير العتق فهو جاتر في الكفارة المرتبة فممتنع في الخير وهذا هو المعتمد اه  
مر اه سم (قوله وأخذ شفعة) معطوف على عرض أي ولو بأخذ شفعة فالتعبد بقوله بمصلحة معتبر في  
كل الامور الثلاثة أي النسبة والعرض والاخذ بالشفعة فقوله الشارح في ترك الاخذ الخ تبرع على  
مفهوم القيد المذكور بالنسبة للثالث أي الاخذ بالشفعة فكانه قال فان لم يكن فيه مصلحة تركه سواء كان  
في الترك مصلحة أولاً وانما نبه على خصوص الثالثة لغرض مناقشة الاصل بقوله وهذه لا يفيدها كلام الاصل  
أي لانه قد يقول ويأخذ بالشفعة أو يترك بحسب المصلحة اه فقيد كلام من الترك والاخذ بالمصلحة فلا  
تفيد حكم ما لو انتفت عنهما وأما كلام شيخ الاسلام في فيده لانه قيد الاخذ بالمصلحة وسكت عن الترك فيقيدانها  
متى انتفت في الاخذ تركه سواء انتفت في الترك أو لا تأمل (قوله وأخذ شفعة) ولو كانت الشفعة للولي باع  
شفعة للمعجور وهو شرك فيه فليس له الاخذ بها الا لا تؤمن مسامحته في البيع لرجوع المبيع اليه بالثمن الذي  
باع به اما اذا اشترى له شقصاً وشركه فيه فله الاخذ بالشفعة وظاهر ان الكلام في غير الاب والجسد اماهما  
فلهما الاخذ مطلقاً اه شرح مر (قوله وهذه لا يفيدها كلام الاصل) في شرح شيخنا ان كلام الاصل  
يقضيها وفيه نظر والوجه ما هنا اه شورى (قوله ويشهد حتماً الخ) لو ترك الاشهاد بطل البيع على المعتمد  
قال في التصحيح ويشترط لبيع ماله نسبة كونه من مؤسرة وقصر الاجل عرفاً وزيادة لثقة به وكون الرهن  
واقباً به فان فقد شرط من هذه الشروط بطل البيع اه أي الا اذا ترك الارتهان خوفاً على الرهن من الضياع  
فانه يصح له ان يذبح بعض الحكماء يرى سقوط قدره من الدين اذا تلف وقد صرح به الروض في الرهن وبينه في  
الحاشية اه شورى (قوله ان رآه مصلحة) ضعيف والمعتمد انه يرهن مطلقاً خوفاً من ضياع المال اه مر في  
أول باب الرهن اه عش (قوله بما يثبت في شرح الروض) وهو ان المطالبة بمكة في القرض متى شاء بخلاف  
النسبة وهو فرق حسن اه سم وعبارة شرح الروض قال الزركشي وقد يفرق بينهما بانه متمكن ثم من المطالبة  
متى شاء بخلافه هنا وقد يصرع من عليه الثمن في ضياع ماله ولا يتمكن من مطالبة فاحتج الى التوثيق بالرهن أي  
مطالماً انتهت (قوله مالو باع مال ولمن نفسه نسبة) ولا بد ان يكون ملياً أو أماً لاشهاد فواجب خوف موته فحاشا  
اه حل (قوله ويبنى عقاره الخ) في شرح الروض قال الرويانى ولو ترك عقاره بلا عمارة حتى خرب أتم وهبل  
يضمن كافي ترك علف الدابة أم لا كافي ترك التلقيم وجهان جاريان فيما لو ترك سقى الشجر حتى هلك قال وأوجههما  
عدم الضمان بخلاف الحيوان نظر الى الروح اه ونازعه مر وقال بل الاوجه الضمان كقول ترك الوديع  
سقى الشجر المودع حتى تلف خلافاً للشارح هناك بجامع ان الولي يلزمه الحفظ ودفع المتلفات كالوديع وفرق  
بينه وبين ترك التأبير بانه انما يفوت به صفقة بخلاف ترك العمارة ووديع راحة المسئلة ثم رجع وقال المعتمد  
الضمان خلافاً لما في شرح الروض \* (فرع) \* لو ترك الولي استئجاره دين المحجور حتى أدى الى ضياعه باعبار

(ولو) كان تصرفه  
(نسبة) أي بأجل  
بحسب العرف (وبعوض)  
في مصالحه أن يكون فيه  
ربح وان يكون معاملة الولي  
ثقة ومن مصالح النسبة أن  
يكون زيادة أو خوف عليه  
من نحو ونهب وأن يكون  
المعامل ملياً ثقة (وأخذ  
شفعة) فيترك الاخذ عند عدم  
المصلحة فيه وان عدمت في  
الترك أيضاً وهذه لا يفيدها  
كلام الاصل ويشهد حتماً  
(في بيعه نسبة ويرهن)  
كذلك بالثمن رهناً واقباً  
وقال ابن الرقعة يرهن ان رآه  
مصلحة كما في اقراض ماله وفرق  
غيره بينهما بما بينته في شرح  
الروض ويستثنى من وجوب  
الارتهان مالو باع مال ولده  
من نفسه نسبة (ويبنى  
عقاره)



المدين أو غيره لم يضمن وان أثم وكذا الوزك التمية لماله حتى فان أرباح تحصل لو نماه لاضمان وان أثم فليتنامل  
 اه سم (قوله ويبنى عقاره الخ) ولوترك عمارة عقاره أو أيجاره حتى خرب مع القدرة اثم وضمن في أوجه الوجهين  
 ويفارق مسألة التلغيم بأن الترك فيها يغوت المنفعة والترك فيها يغوت الاجودية اه شرح مر وكتب عليه  
 ع ش قوله حتى خرب قضية انه لو لم يخرب لا يلزمه الاجرة التي قوتها يعدم الايجار والظاهر انه ليس بقيد كما يؤخذ  
 من كلام سم فيضمن وان لم يخرب ومثل ذلك الناظر على الوقف (قوله هو أعم) لشمله البساتين والطواحين  
 اه ع ش (قوله بطين وأجر) الوجه جواز اتباع عادة البلدة عند المصلحة اه مر اه سم وفي جج انه  
 الوجه مدر كاو يمكن جل ما في شرح مر على ما ذالم تقتض المصلحة الجرى على عادة البلدة لا يتأفى ما قاله سم  
 عنه اه ع ش (قوله بطين وأجر) أى لان الطين قليل المونة ويتففع به بعد النقص والاجر يبقى اه شرح  
 مر وأول من صنع الاجر هلمان عند بناء الصرح لفرعون اه قل على الجلال (قوله وشرط ابن الصباغ  
 الخ) اعترض بانه يلزمه منع البناء لان ذلك نادر جدا فالتمس انه ليس بشرط اه زى (قوله ان يساوى ما صرف  
 عليه) قال مر والمعتمدان ذلك لا يشترط حيث لم يتيسر وكانت المصلحة في البناء وأيد بما ذكر في العباب  
 في قوله (فرع) للاب والجد صوغ الذهب والفضة لوليتنه وان نهضت قيمته أو تلف جزء منه وان يصغها للثياب  
 ويقطعها لترغيبا في نكاحها ويقبحه ان كل ولى كذلك اه سم (قوله ولا يبيعه) أى عقاره أى الذى للغبية  
 لا غيره كما يؤخذ من صنيعه اه وأقضى القفال بجواز بيع ضيعة يتيم خربت وخراجها يستأصل ماله ولو بدرهم  
 لان المصلحة فيه اه شرح مر ومثله ما عمت به البلوى في مصرنا من ان ما خرب من الاوقاف لا يبعه رفقوز  
 اجارة أرضه لمن يعمرها باجرة وان قامت الاجرة التي يأخذها وطالت مدة الاجارة حيث لم يوجد من يستأجر زيادة  
 عليها ثم بعد ذلك على الناظر صرفه في مصارفه الموقوف عليها اه ع ش عليه (قوله أو غبطة ظاهرة)  
 \* (تنبيه) \* المصلحة أعم من الغبطة اذا الغبطة بيع بزيادة على القيمة لها ورفع والمصلحة لا تستلزم ذلك اصدقها  
 بنحو شراء ما يتوقع فيه الزيج ويبيع ما يتوقع فيه الخسران وسيأتى ذلك في كلام الشارح في باب الشركة اه  
 شوبرى (قوله وهو يحد مثله) ينبغى كما قال بعضهم ان يكون المراد مكان الوجود عادة من غير اشتراط الوجود  
 اه سم (قوله ما عد مال التجارة) كعبد ودابته وعقاره وامال التجارة فيباع للمصلحة اه حل (قوله  
 ويرك ماله) وكذا بدنه قال شيخنا مر وجوابنا فوراً فيه ما قال شيخنا جواز اذا لم يمتددا وجوبها بان كانا  
 حقيقين وفيه نظر اذا لزم كانهما فقهى عندهما حرام فيجعل كلام شيخنا مر المذكور على ما اذا كانا  
 شافعين فان كان أحدهما شافعا جاز للولى الاخراج وعليه يحمل كلام شيخنا وقال بعضهم يجب عليه فيهما قال  
 شيخنا والاولى للولى مطلقا رفع الامر لحاكم يلزمه بالاخراج او عدمه حتى لا يطالبه المولى عليه بعد كماله واذا لم  
 يخرجها أخبر به بعد كماله اه قل على الجلال (قوله ويؤنه بمعروف) أى مما يليق به في يساره واعساره  
 فان قصر أثم أو أسرف ضمن وأثم ويخرج عنه ارض الجنابة وان لم يطالب منه ذلك ولا ينافيه ما مر في الفلاس من  
 ان من عليه الدين الحال لا يجب وفاؤه الابد الطالب مع ان الارش دين لان ذلك ثبت بالاجتهاد فتوقف وجوب  
 أدائه على طلبه بخلاف ما هنا وينفق على قريبه بعد الطلب منه كذا كره لسقوطها بعضى الزمان نعم لو كان المنفق  
 عليه مجنوناً أو طفلاً أو منابج من الارسال والاولى له خاص لا يحتاج الى طلب كما هو ظاهر اه شرح مر (قوله  
 بمعروف) أى على ما يليق بحال الولد أى وان خالف حاله أبيه حرقه ومابسا اه شوبرى \* (فرع) \* قال جج  
 وللاب والجد استخدا م محجوره فيما لا يقابل باجرة ولا يضر به على ذلك على الوجه قد لا فالى حرم بان له ضربه  
 عليه واعارته لذلك وتلدمة من يتعلم منه ما ينفعه دنيا أو دينا وان قوبل باجرة كما يعلم مما يأتى أول العارية ويبحث  
 ان علم رضا الولي كاذبة وان للولى ايجاره بنفسته وهو محتمل ان علم ان له فيها مصلحة لكون نفقته أكثر من أجره  
 عادة وأقضى المصنف بانه لو استخدم ابن بنته لزمه أجرته الى بلوغه رشيداً لانه ليس من أهل التبرع بمناقمه المقابلة

هو أعم من تعبيره بدوره  
 (بطين وأجر) أى  
 طوب محسرق لا يجيب بدل  
 الطين لكثرة مؤنته ولا يلين  
 بدل الاجرة بقائه وشرط  
 ابن الصباغ في بناء العنقا  
 أن يساوى ما صرف عليه  
 (ولا يبيعه) أى عقاره اذ  
 لاحظه فيه ومثله آنية  
 الغنية كافي الكفاية عن  
 البند ينجى (الاحاجة)  
 كغفلة وكسوة بان لم تغلته  
 بهما (أو غبطة ظاهرة)  
 بان يرغب فيه بأكثر من ثمن  
 مثله وهو يحتمل به بعض  
 ذلك الثمن أو خيرا منه بأكمله  
 قال ابن الرفعة وما عدا العقار  
 وآنية الغنية أى ما عدا مال  
 التجارة لا يباع أيضا الاحاجة  
 أو غبطة لكن يجوز الحاجة  
 يسيرة ويرج قليل لا تنق  
 بخلافهما (ويرك ماله  
 ويؤنه بمعروف) حتما فیهما  
 وتعبيرى بالمؤنة أعم من  
 تعبيره بالانفاق

بالموضع ومن ثم يجب أجرة الرشيد الانا كره ويجرى هذا في غير الجدل كالكلام اه وقضية قوله كالكلام انه لا يأتي  
مثل ذلك في الاب وأبيه وقد يقتضى قوله قبل والاب والجد الخ خلافا فيما يقابل باجرة ثم رأيت في نسخة من حج  
في غير الجد للام وهي ظاهرة وقوله والاب والجد استخدام مجعوره الخ ينبغي ان يحصل ذلك ما لم يرد تدريبه على  
الامور ليعتادها بعد البلوغ أخذ من قوله وخدمة الخ ثم قضية قوله بما لا يقابل باجرة انه لو استخدمه فيما يقابل  
باجرة لزمته وان لم يكرهه لكانه بولايته عليه اذا قصد بانفاقه عليه جعل النفقة في مقابلة الاجرة اللازمة له برئت  
ذمته لان محصل وجوب نفقته عليه اذا لم يكن له مال أو كسب ينفق عليه منه وهذا هو جواب الاجرة ما صار له مال اما  
الاخوة اذا وقع منهم استخدام بعضهم وجبت الاجرة عليهم للصغار منهم اذا استخدموهم ولا يستعاضونهم بالانفاق  
عليهم لانهم ليس لهم ولاية التملك ولو اختلفا في الاستخدام وعدمه صدق منكره لان الاصل عدمه وطريق  
من أراد الخلاص من ذلك ان يرفع الامر الى الحاكم ويستأجر اخوته الصغار باجرة معينة ويستأذنه في صرف  
الاجرة عليهم فيبرأ بذلك ومثل ذلك في عدم براءة الاخ مثلا لو كان لاختوته جامكية الا وانما يحصل منها  
وصرفه عليهم فلا يبرأ من ذلك وطريقه الرفع الى الحاكم الخ ما تقدم اه ع ش على مر (قوله فان  
ادعى بعد كماله بيعا الخ) محل هذا في غير أموال التجارة اما فيها فالظاهر كما قال الزركشي قبول قولها معسر الاشهاد  
عليهم ما فيها اه شرح مر (قوله حاف) قال حج وبحت الزركشي قبول قول الوصي والامين في أموال  
التجارة وانما تصرفا بالمصلحة معسر الاشهاد عليهم ما وكلامهم بأباه اه ومال مر في التفصيل بين ما عسر الاشهاد  
عليه كان جاسا في حائز لبيعها شيئا فشيئا فيقبل قولها من غير اشهاد لعسره وبين ان لا يعسر كالأرادي بيع  
مقدار كثير جملة بثمن فلا بد من الاشهاد \* (فرع) \* وافق مر بحشاش على انه لا بد في الشراء للطفل مطلقا من  
كون البائع ثقة كما صرح حوايه في العقار والبيع بالعرض قال وانما ذكره في العقار والشراء بالعرض دون  
غيرهما لانهم ما أخرج الى ذلك لكثرة التحيل من بائعهم ما على فساد البيع وينبغي تقييده بغير الاشياء المحقرة  
كشراء حزمة بقل أو رغيف وقا لما بحثه مر أيضا اه سم (قوله أو على أب وأبيه) مثل الاب الام  
الوصية وكذا أصولها الاوصياء اه حل (قوله ودعواه على المشتري من الولي) وكذا على المشتري من المشتري  
وهكذا من كل من وضع يده اه حل (قوله اما القاضي فيقبل قوله الخ) عبارة شرح مر والدعوى على  
القاضي ولو قبل عزله كالدعوى على الوصي والامين كما اقتضاه كلام التنبيه واختاره الشيخ تاج الدين الفزاري  
وهو المعتمد خلافا للسبكي انتهت (قوله لانه عند تصرفه نائب الشرع) ويتعين فرضه في أمين مشهور العفة وحسن  
السيرة والمعتمد انه كالوصي فلا يقبل قوله مطلقا أي لا قبل العزل ولا بعده اه زى وعبارة حل المعتمدان  
القاضي كالوصي فيقبل قول الصبي بيمينه انتهت

#### \* (باب الصلح) \*

لوعبر بكتاب كان أوضح لانه لا يندرج تحت ما قبله وهو يذكروا ثبوت فيقال الصلح جائز باثارة وهو رخصة على  
المعتمد لان الرخصة هي الحكم المتغير اليه السهل لغرض مع قيام السبب للحكم الاصل ولا يشترط تسميته بالرخصة  
التغير بالفعل بل ورود الحكم على خلاف ما تقتضيه الاصول العامة كاف في كونه رخصة كما يعلم ذلك من متن  
جمع الجوامع وشرحه ونقل في الدرر عن العباب الجزم بما قلناه فراجع اه ع ش على مر وهل هو  
أصل بنفسه مندوب اليه أم فرع عن البيع ونحوه وجهان يبنى عليهما ما لو صالح من الشيء على بعضه فيصح على  
الأول دون الثاني اه سم (قوله والتزام على الحقوق المشتركة) أي وما يذكركمعه أي التزام من قوله  
والجدارين مال كين الخ اه ع ش على مر (قوله وهو لغة قطع النزاع الخ) هذا على خلاف القاعدة وهي  
ان المعنى الشرعي أخص من اللغوي أي فزعمه منه وذلك لان العقد الذي يحصل به قطع النزاع ليس فردا من  
افراد قطع النزاع فهو مما يتباينان بحسب المفهوم وان اتحد بحسب التحقيق والوجود أي فالكان الذي يثبت

(فان ادعى بعد كماله)  
يلوغ ورشد فهو أولى  
من قوله بعد بلوغه  
(بيعا) أو أخذ ابشفعة (بلا  
مصلحة على وصي أو أمين)  
للقاضي (حلف) أي المدعى  
(أو ادعى ذلك على أب وأبيه  
حلفا) فالعبرة قولها لانهما  
غير متممين بخلاف الوصي  
والامين ودعواه على المشتري  
من الولي كهي على الولي  
أما القاضي فيقبل قوله بلا  
تحليف ولو بعد عزله كما  
اعتمد السبكي آخر لانه  
عند تصرفه نائب الشرع  
\* (باب الصلح) \*  
والتزام على الحقوق المشتركة  
وهو لغة قطع النزاع وشرعا  
عقد يحصل به ذلك وهو  
أنواع



فيه العقد يفتق فيه قطع النزاع اه ع ش على مر (قوله صلح بين المسلمين والمشركين) وعقد واليه باب الهدنة وقوله  
وصلح بين الامام والبغاة انظر لم خص الامام وهلاهم كالاول فقال بين أهل العدل والبغاة ج أقول انما خص  
الامام لان البغاة مخالفة لان البغى مخالفة للامام والخروج عليه فلاجل هذا اضاف الصلح له فليستأمل اه شوبري  
أقول ويحجب أيضا بان القائم في الصلح عن أهل العدل نائب الامام فكان الصلح واقع منه أو ان المراد الامام  
حقيقة أو حكما اه ع ش على مر وعقد واليه باب البغاة وقوله وصلح بين الزوجين وذكره في باب القسم والشور  
اه شوبري (قوله والاصل فيه) أي في الصلح مطلقا قوله تعالى والصلح خير وفيه ان هذا الصلح هو الواقع بين  
الزوجين لانه أعيدت فيه النكحة معرفة والنكحة اذا أعيدت معرفة كانت عينها فكأنه قيل هذا الصلح أي  
الواقع بين الزوجين اه حل أي فلا يظهر منه الدليل ثم رأيت للجلال السيوطي في عقود الجمان مائنه وكذا  
آية الصلح لا مانع أن يكون المراد بها الصلح المذكور وهو الذي بين الزوجين واستحباب الصلح في سائر الامور  
يكون مأخوذا من السنة أو من الآية بطريق القياس بل لا يجوز القول بعصوم الآية وان كل صلح خير لان  
ما أحل حراما أو حرم حلالا ممنوع اه بحروفه وعبارة ع ش على مر قوله والصلح خير هذه الآية مخرجة  
على سبب وهو الشقاق بين الزوجين والقاعدة ان النكحة اذا أعيدت معرفة كانت عين الاولى فلم تكن نصافي  
المدعى هنا والجواب ان القاعدة أغلبية والقربة على ان هذا من غير الغالب العسود عن الضمير الى الاسم  
الظاهر فهو دليل على ان المراد عموم اللفظ لا خصوص السبب انتهت (قوله الاصلح أجل حراما) كالصلح على  
نحو الجرم أو حرم حلالا كأن لا يتصرف في المصالح عليه وكان يصالحها على ان لا يطلقها اه من حل وشرح  
مر فان قيل الصلح لم يحرم الحلال ولم يحل الحرام بل هو على ما كان عليه من التحليل والتحرير أجيب بأن الصلح  
هو المجوز لا القدح على ذلك في الظاهر اه ع ش أي فلو صححناه لكان هو المحلل والمجزم في الظاهر اه  
وقرره شيخنا العسماوي (قوله ولفظه يتعدى للمتروك الخ) أي غالباً ومن غير الغالب قد يعكس كلفي صورة  
الاعارة وقد يدخل ما هو للمتروك وما هو المأخوذ على المأخوذ كسبب يأتي في الصلح على العين المدعاة في صورة  
الانكار فانه ليس فيها متروك وما أخوذ بل مأخوذ فقط اه وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

يباء او على يعدى الصلح \* لما أخذته فهذا نص

ومن وعن أيضا قد تركا \* في أغلب الاحوال اذا قدسك

(قوله شرطه بلفظه) الباء بمعنى مع أي شرطه مع لفظه سبق خصوصه فلفظه شرط ثان والاوّل ان يكون قوله بلفظه  
حالا أي شرطه حال كونه جاريا وواقعيا بلفظه سبق خصوصه فخرج ما لو جرى بغير لفظه فلا يشترط فيه سبق  
الخصوصية كأن أبرأ من الدين أو بعضه أو وهب له العسبن كذلك اه (قوله سبق خصوصه) المراد بها هنا  
الدعوى وفي سم مانصه قوله سبق خصوصه لعل هذا اذا كان بين المتداعيين بخلاف المدعى وأجنبي فانظر  
ما يأتي اه نظرنا فوجدنا الشارح نص فيما سبب يأتي على ان الصلح مع الاجنبي كالصلح مع المدعى عليه بحيث  
قال بعد قول المتن وان صالح عنها نفسه صح لانه صلح ترتب على دعوى وجواب تأمل (قوله سبق خصوصه) أي  
سواء كانت عند حاكم أم لا اه شرح مر وهذا راجع بشعر بانه لا بد لجهة الصلح من وقوع الخصومة عند غير  
المتخاصمين فلا تنكفي المناكحة فيما بينهما ولعله غير مراد بل متى سبق بينهما تنازع ثم جرى الصلح بلفظه صح لانه  
صدق عليه انه بعد خصومة ويمكن شمول قوله أم لا لذلك أي بان لم يكن عند أحد اه ع ش عليه (قوله  
سبق خصوصه) ولوفى غيبة الحاكم أي ولو لمع غير المصالح كما يأتي في آخر الباب اه ع ش أي في قول المتن  
ويجوز بين مدعى وأجنبي (قوله فلو قال من غير سببها) أي قال المدعى عليه للمدعى صالحني عن ديارك بكذا الخ  
خرج به ما لو قال لغريمي بلا خصومة أبرئني من دينك الذي على بان قاله استحييا بالطلب البراءة فأبرأه فانه يجوز  
اه غيب اه سم اه ع ش على مر (قوله وهو يجوز بين متداعيين) هذا بحث أول وقوله فان كان

صلح بين المسلمين والمشركين  
وصلح بين الامام والبغاة  
وصلح بين الزوجين عند  
الشقاق وصلح في المعاملة  
والدين وهو المراد والاصل  
فيه قبل الاجماع قوله تعالى  
والصلح خير وخبر الصلح جائز  
بين المسلمين الاصلح أحل  
حراما أو حرم حلالا رواه ابن  
حبان وصححه والكثير  
كالمسلمين وانما خصهم  
بالذكر لا تنقيدهم الى  
الاحكام غالباً ولفظه يتعدى  
للمتروك بمن وعن وللمأخوذ  
بعلی والباء (شرطه) أي  
الصلح (بلفظه سبق خصوصه)  
لان لفظه يقتضيه فلو قال  
من غير سببها صالحني عن  
ديارك بكذا لم يصح نعم هو كناية  
في البيع كما قاله الشيخان  
(وهو) أي الصلح قسمان  
أحدهما (يجري بين  
متداعيين فان كان على  
اقرار)

على اقرار بحث ثان وقوله وجرى من عين بحث ثالث وقوله على غيرها بحث رابع ثم رجع لهذه الاربعة على سبيل الاف والتشريح المشوش فتقابل الرابع بقوله أو على بعضها وتقابل الثالث بقوله أو من دين على غيره الخ وتقابل الثاني بقوله أو كان على غير اقرار لنا وتقابل الاول بقوله ويجرى بين مدعى وأجنبي فله درهم في هذا الصنيع (قوله وفي معناه الحجة) عبرهم ادون البيئة ليتمثل الشاهد واليمين فانه ما حجة لا بيئة ومن الحجة علم القاضي اه ع ش على مر ومنها ايضا البين المردودة اه شورى (قوله وجرى من عين مدعاة على غيرها) أي تركت فيه العين وأخذ غيرها والمراد بالعين المتروكة ما يشمل منفعتها ولو ادعى عليه عيناً مع منفعتها وصالحاً عن ترك منفعتها للمدعى عليه بشئ آخر صح كما سيأتي في صورة الاجارة اه حل بالمعنى أي الصورة الاولى من صورتها وعبارة الشورى المراد بالعين ما قابل الدين فيشمل المنفعة ويدل له قوله أو اجارة لها غيرها انتهت وقال شيخنا فالعين متروكة على القاعدة والغیر مأخوذ الا في صورة العارية فبالعكس على خلاف القاعدة اذ العين فيها مأخوذة للمدعى ومنفعتاتها متروكة للمدعى عليه تأمل (قوله على غيرها) ذكر الشارح للغير ثمان صور لان قوله عينا صورة وقوله أو ديناً فيه صورتان أي ديناً ثابتاً قبل أو منشأ وقوله أو منفعة فيه صورتان ذكرهما الشارح بقوله أو اجارة لها غيرها الخ وقوله أو انتفاعاً فيه صورتان العارية والجمالة وقوله أو طلاقاً فيه صورة وأشار الى عدم حصر الغير في الثمانية بقوله أو غيرها تأمل (قوله أو ثوب موصوف بصفات السلم) أي وجرى بلفظ البيع كأن قال صاحبك من الدار التي ادعيا عليك على ثوب في ذمتك صفته كذا وكذا ولم يذكر لفظ البيع وانما احتج لهذا لغير ما هنا ما سيأتي من صورة السلم فالقارن ذكر لفظ السلم وعدم ذكره فان لم يذكر فهو البيع كما تقدم تصويره وان ذكر فهو السلم كما سيأتي كان يقول صاحبك من الدار على ثوب في ذمتك صفته كذا وكذا سلم تأمل اه (قوله فهو بيع) راجع للصورتين الثلاث من قوله كان ادعى عليه دار الخ وعبارة شرح مر وقد علم مما قررناه انقسام الصلح الى ستة أقسام بيع واجارة وعارية وهبة وسلم وبراءة وادعى ذلك ان يكون خلعاً كما صاحبك من كذا على ان تطلقني طلاقاً ومعاوضة عن دم العمد كما صاحبك من كذا على ما تستحقه على من قصاص وجهه كما صاحبك من كذا على رد عبدي وفداء كفو له لحري صاحبك من كذا على اطلاق هذا الاسير وفسخاً كأن صاحبك من المسلم فيه على رأس المال وتركتها المصنف كمكثير لاخذها من الاقسام التي ذكرها فاندفع قول الاسنوي أهلها الاصحاب وهي الواردة جزماً انتهت (قوله أو اجارة لها غيرها منة) كأن قال المدعى صاحبك من سكني داري أي المدعى بد ينسار وقوله أو لغيرها منة كأن قال المدعى صاحبك من الدار أي المدعى على ان يتخذ مني عبداً شهراف يقول قبلت ويصدق عليه انه أجر عبده للمدعى بالدار المدعى وقوله لغيره أي غريم المدعى وهو المدعى عليه والمصالح هو المدعى (قوله كجعله وعارة) هما مثالان للانتفاع فيما سبق اه وعبارة الشورى قوله كجعله أي كفو له لصاحبك عنها على ان ترد عبدي وقوله وعارة صورتان أي يدعى عليه داراً فيقر له بها ثم يصالحه عنها بسكاهة سنة مثلاً كذا في الر وض وغيره وظاهره ان الساكن هو المدعى عليه فالصالحه بسكني المدعى عليه ايها فهو المستعير والمعير المدعى لانه المالك فليس المراد سكني المدعى فيكون هو المستعير والمدعى عليه هو المعير اذ يلزم استعارة المالك ملكه من لا يستحق المنفعة وحينئذ فالبناء في قولهم بسكاهة اذ اخذه على المتروكة كما ان عن قولهم عنها اذ اخذه على المأخوذ عكس القاعدة لانها أكثرية لا كية فتأمل اه ويمكن التمثيل للعارية بمثال جار على القاعدة كأن قال المدعى لغيره صاحبك بالدار من سكاهة سنة أي فيأخذ الدار ويترك منفعتها للمدعى عليه وقوله أو سلم كأن قال المدعى لغيره صاحبك من الدار على أردب بر في ذمتك صفته كذا وكذا سلم اه شيخنا (قوله وسلم) أي صورة بان يجعل المدعى به رأس مال السلم وكلامهم هنا يدل على جوازه بلفظ الصلح فهو لهم في حده بلفظ السلم يراد عليه أو الصلح وقال شيخنا السلم حقيقة يشترط فيه لفظه وحكمها كما يجوز بلفظ الصلح فتأمل اه شورى وعبارة ع ش على مر قوله فهو سلم أي ان جرى بلفظ السلم والاف هو بيع في الذمة كما يأتي اه وقوله والا

وفي معناه الحجة (وغيره) من عين مدعاة على غيرها) عينا كان أو ديناً أو منفعة أو انتفاعاً أو طلاقاً أو غيرها فهو أهم من قوله على عين أو منفعة كأن ادعى عليه داراً أو حصّة منها فأقر له بها أو صلح منها على معين من نحو عبد أو ثوب أو على دين أو ثوب موصوف بصفات السلم (قوله هو بيع) للمدعاة من المدعى لغيره (أو اجارة) لها بغيرها منة لغيره أو لغيرها من غيره له (أو غيرها) كجعله وعارة وسلم ونخل



فهو سلم حكماء يفهم انه ثبت له أحكام السلم وهو خلاف ما مر له في السلم من ان العقد اذا وقع بلفظ البيع على ما في الذمة ثبت له أحكام البيع دون السلم وقال حج ان البيع اذا أطلق انما ينصرف للمقابل السلم لاختلاف أحكامهما فهو أعم في البيع لا يخرج عن موضوعه لغيره فإذا نافي لفظه معناه غلب لفظه لانه الاقوى واما لفظ الصلح فهو موضوع شرعاً له وقد تعددت بحسب المعنى لا غير فليس له موضوع خاص ينصرف اليه لفظه حتى يغلب فيه فتعين فيه تحكيم المعنى لا غير اهـ فيجوز ان الشارح تبع حج انه بحروفه (قوله كأن صلحته منها على ان يطلقها طلقاً) كأن قالت صلحتك من كذا على ان تطلقني طلقاً اهـ شرح مر أي فيقبل بقوله صلحتك لانه قائم مقام طلقك ولا حاجة الى انشاء عقد خلاف لما وقع في كلام أهل العصر اهـ ع ش عليه (قوله أو جرى على بعضها) أي بأن يأخذ المدعى بعضها ويترك بعضها لا تخرف قوله في صدر العبارة من عين مدعاة مراده به ما يشمل العين كالأمر أو بعضها وهذا مبني على فهم ان قول المتن أو على بعضها معطوف على قوله على غيرها ويكون المقسم حراً بانه من العين المدعاة وتقدير الشارح يقتضي انه معطوف على قوله من عين حيث قدر له العامل وهو قوله جرى فكأنه قال أو جرى من عين الخ أو جرى على بعضها ويكون على هذا ساكناً عن بيان المتروك لكنه يفهم من المأخوذ لانه لما أفهمت العبارة ان المأخوذ البعض يفهم ان المتروك هو البعض الآخر تأمل (قوله فتصح بلفظ الصلح كصلحتك الخ) وذلك ان الخاصية التي يقتضيها لفظ الصلح هي سبق الخصومة وقد حصلت اهـ شرح مر (قوله كما تصح بلفظ الهبة) بان يقول وهبتك نصفها وصالحتك على نصفها وقوله لا بلفظ البيع كان يقول بعنتك نصفها وصالحتك على نصفها اهـ وفي الحاشية قوله كما تصح بلفظ الهبة الظاهر ان صورة ذلك ان يقول وهبتك بعضه مثلاً وصالحتك على الباقي كلسياني نظيره في الصلح ويقال بمثل ذلك في قوله لا بلفظ البيع والتفكير حينئذ باعتبار انه جمع مع الصلح غيره اهـ (قوله لا بلفظ البيع) قال الاسنوي لانه اذا باعها بنصفها فقد باع ملكه بملكه أو باع الشيء ببعضه وهو محال اهـ شو برى (قوله فتثبت أحكامها) فن أحكام البيع الشفعة والرديء والبيع وخيار الشرط والمجلس ومنع تصرفه في المصالح عليه ومنع قبضه واشترط التقابض ان اتفقا أي المصالح عنه والمصالح عليه في علة الرابا وغير ذلك من أحكامه كاشتراط التساوي اذا كان جنسار بويوا واشترط القطع في بيع الزرع الأخضر وحرمان التحالف عند الاختلاف وفساده بالغرر والشرط الفاسد والجهل لان حد البيع صادق على ذلك اهـ شرح مر (قوله لانواع الصلح) متعلق بثبت أي ثبتت أحكام المذكورات لانواع الصلح أو بد كراي مما ذكر لانواع الصلح (قوله أو من دين غير دين) خرج المأثم كالمسلم فيه لانه لا يعتاض عنه لكن اعتمد شيخنا جواز الاعتراض عن المبيع في الذمة غير المسلم فيه اهـ شو برى (قوله أو من دين ديني غيره) أي وكان الغير عينا أو ديناً منشأ أي ياترئمه المدعى عليه وقت عقد الصلح املو كان الغير ديناً ثابته من قبل بان كان ثابتاً على المدعى فترك الدين الذي كان على المدعى دايماً في مقابلة الدين الذي عليه وهو فلا يصح كما تقدم بسط ذلك في الباب المذكور (قوله اشترط تعيينه في المجلس) أي لا قبضه قال حج والحق المعتبر في المجلس بالمعين في العقد يستثنى من قواهم ما في الذمة لا يتعين الا قبض صحح قال السبكي وكانهم أرادوا الالتزام في الذمة أي والدين المصالح به هنا غير لازم فكفي تعيينه في المجلس عن تعيينه في العقد والكلام في دين مخالف للدين المصالح عليه جنساً أو نوعاً لان هذا فيه اعتياض بغيره فيه أحكام الرابا ما دمن من جنسه ونوعه فهو استيفاء لا اعتياض فلا يخرج في ذلك كما علم مما يأتي اهـ ع ش (قوله أو على بعضه فأبراء عن باقيه) وهل يعود الدين اذا امتنع المبرأ من اداء الباقي أم لا وجهان أحدهما عدم العود اهـ شرح مر (قوله على خمسة مائة) أي في الذمة وكذا معينة وبشترط في هذه الجملة قبوله كلسياني في كلامه وكتب أيضاً وعلى هذه الخمسة مائة لان الصلح من الالف على بعضه ابراء للبعض واستيفاء للباقي فلا فرق بين المعين وغيره ولو امتنع المبرأ من اداء الباقي لم يرد الدين اهـ حل (قوله وصح بلفظ نحو ابراء) أي صح الصلح بلفظ صلح مع لفظ نحو ابراء كما أشار له الشارح فما يؤيده كلام المتن من

كأن صلحته منها على أن يطلقها طلقاً (أو) جرى على (بعضها) أي العين المدعاة (فهي للباقي) منها الذي البد فيصح بلفظ الصلح كصلحتك من الدار على بعضها كما يصح بلفظ الهبة لا بلفظ البيع لعدم الثمن (فتثبت أحكامها) أي البيع والاجارة والهبة وغيرها مما ذكر لانواع الصلح (أو) جرى (من دين) غير دين (على غيره) هو أولى من قوله على عين (فتدبر) حكمه في باب المبيع قبل قبضه وهو انهما ان اتفقا في علة الرابا اشترط قبض العوض في المجلس والا فلا لكن ان كان العوض ديناً اشترط تعيينه في المجلس (أو) من دين (على بعضه فأبراء عن باقيه) كصلحتك من الالف الذي لي عليك على خمسة مائة لصدق حد ابراء عليه ويسمى هو الصلح على بعض العين صلح حطية وماعداهما غير صلح الاعارة صلح معاوضة (وصح بلفظ نحو ابراء) كخط واسقاط ووضع كبراءتك من خمسة مائة من الالف الذي لي عليك أو حطتها أو أسقطتها أو وضعها عنك





ما لا يملكه أو يملك المدعى عليه ما يملكه اهـ وكتب عليه الرشيدي قوله لاستلزامه ان يملك المدعى ما لا يملكه أو يملك  
 المدعى عليه ما يملكه اي ان كان المدعى كاذبا فيه ما فان كان صادقا انعكس الحال فلو قال لاستلزامه ان يملك الشخص  
 ما يملكه أو ما لا يملكه اشملها على ان في هذا التعليل نظر الا يخفى اذ لا يحذور في كون الشخص يملك ما لا يملكه  
 بواسطة الصلح كغيره فابحرو (قوله صلح محرم للملال الخ) قد يناقش فيه بأنه لا يحذور في ذلك لان حرمته على نفسه  
 بعمالة صحجة صدرت باختياره كسائر المعاملات الصحيحة المتجارة فان كلام من المعاملين حرم على نفسه ما بذله في  
 تلك المعاملة والمعاملة هنا صحجة عند المخالفين فهي كغيرها من المعاملات الصحيحة ومن ذلك الصلح على الاقرار فان  
 المدعى حرم على نفسه ماله بما أخذه عوضا عنه اهـ ويمكن الجواب عنه كما يؤخذ من كلام ع بان غيره من  
 المعاملات كل من المتعاقدين يتصرف في ملك نفسه بخلاف ما هنا فان المدعى يبيع ما لا يملكه أي حيث كان غير  
 محق في انكاره والمشتري يشتري ما يملكه أي حيث كان صادقا في دعواه اهـ ع ش على مر (قوله فقول المنهاج  
 الخ) تفريع على قوله ويلحق بذلك الخ أو على قوله ثم تصالحا عليها وقوله صحيح أي تصوير الاحكام لان الحكم في  
 كلامه البطلان أي جعله من صور الفساد الصلح على نفس المدعى به صحيح أي فهو متهمل ومتصور لכן الفساد  
 لما قاله الشارح لاعداد تصوره اهـ شيخنا وعبارة المنهاج وكان على انكار لغا ان جرى على نفس المدعى به انتهت  
 وتعبيره وان كان صحيحا على ما ذكره الشارح لكن تقييده بقوله على نفس المدعى به فيه قصور كما أشار له الشارح  
 (قوله لان على والباء يدخلان على المأخوذ) أي في مقابلة متروك وهما مأخوذ لا في مقابلة متروك اهـ حل أي  
 أو متروك لا في مقابلة مأخوذ كما تقدم (قوله باعتبارين) فانه مأخوذ بالنسبة للمدعى متروك بالنسبة للمدعى  
 عليه فكان المدعى أخذها وتركها للمدعى عليه اهـ حل أي أو مأخوذ بالنسبة للمدعى عليه ومتروك  
 بالنسبة للمدعى فكان المدعى عليه أخذها وتركها للمدعى كما تقدم من ان الصلح على المدعى به له صورتان (قوله  
 ولفساد الصيغة الخ) انظر هذا مع ما مر من الحكم بصحة التصوير مع الجواب عنه المقتضي لصحتها أيضا اهـ قل  
 (قوله باتحاد العوضين) أي المصالح به وعليه ولله مدعي الحق ان وقع الصلح المذكور على عين المدعى به التصرف فيه  
 وان وقع على غيره كان ظاهرا اهـ حل (قوله وصالحني عما تدعيه الخ) مبتدأ لان هذه الجملة قصد لفظها وقوله ليس  
 اقرارا خبره أي هذا اللفظ ليس اقرارا وهذا واضح بالنظر للمتن في حد ذاته والشارح قد مر مبتدأ فقال في نسخة  
 وقول صالحني الخ وفي أخرى وقول صالحني الخ وفي أخرى وقوله صالحني الخ فعلى الاولى الاضافة بيانية أي ان  
 القول الذي قدره مضاف الى الجملة بعده فكأنه قال وقول هو صالحني الخ وعلى هذا يكون قوله هو أعم جملة  
 اعتراضية أو ان هو ضمير فصل وأعم خبر المبتدأ الذي قدره وقول المتن ليس اقرارا خبرا ثانيا عنه وعلى الثانية يصير  
 قول المتن صالحني عما تدعيه مقول القول الذي قدره الشارح وخبر المبتدأ اما قوله ليس اقرارا والجملة التي قدرها  
 الشارح اعتراضية كما سبق أو هو ضمير فصل الخ ما تقدم وعلى الثالثة يكون الضمير في قوله وقوله عائدا على  
 المدعى عليه والاعراب كما سبق تأمل (قوله ليس اقرارا) ولو قال بعني أو بعني أو ملكني المدعى بها أو زوجنيها  
 أو أبرئني منها فاقرارا لأجرتي أو أعزني على الأصح كما جزم به في الانوار اذا الانسان قد يستعير ملكه ويستأجره  
 من مستأجره ومن الموصى له بمنفعته ثم يظهر كجائحه الشيخ انه اقرار بأنه ذلك للمنفعة اهـ شرح مر (قوله  
 ويجري بين مدع وأجنبي الخ) يمكن ان ينتظم في هذا المقام مائة وعشرون صورة أصولها أربعة لأن الصلح اما  
 عن عين أو دين يترك للمدعى عليه أو عن عين أو دين يترك للأجنبي المصالح فان كان عن عين تترك للمدعى  
 عليه انتظم فيه ثمانية أو أربعون صورة ومثلها فيما لو كان عن دين يترك للمدعى عليه واثنا عشر فيما لو كان عن  
 عين تترك للأجنبي المصالح ومثلها فيما لو كان عن دين يترك له أي الأجنبي المصالح بيان الثمانية والاربعين فيما  
 لو كان عن عين تترك للمدعى عليه ان الأجنبي اما ان يصالح بعين أو دين وكل منهما له أو للمدعى عليه وعلى كل  
 من الاربعين اما ان يقول وكنتي في الصلح معلن أو يسكت عن دعوى الو كالة فهذه ثمانية وعلى كل منها اما ان

صلح محرم للحلال ان كان  
 المدعى صادقا التحريم المدعى  
 به أو بعضه عليه أو محلل للهرام  
 ان كان كاذبا باخذ مالا  
 يستحقه ويلحق بذلك الصلح  
 على المدعى به أو بعضه فقول  
 المنهاج ان جرى على  
 نفس المدعى صحيح وان  
 لم يكن في الحرر ولا غيره من  
 كتب الشيخين والقول بأنه  
 لا يستقيم لان على والباء  
 يدخلان على المأخوذ ومن  
 وعن على المتروك مردود  
 بان ذلك جرى على الغالب  
 وبان المدعى المذكور مأخوذ  
 ومتروك باعتبارين غاية  
 ان الغناء الصلح في ذلك  
 لا نكار وفساد الصيغة  
 باتحاد العوضين وتعبيري  
 بما ذكر أعمر من اقتضاه  
 على الصلح على المدعى به أو  
 بعضه (و) قول (صالحني عما  
 تدعيه) هو أعم من قوله  
 من الدار التي تدعيها (ليس  
 اقرارا) لانه قد ير بدبه قطع  
 الخصومة (و) القسم الثاني  
 من الصلح (يجري بين مدع  
 وأجنبي

يقول هو مقرم لك أو هو محقق في عدم اقراره أو مبطل فيه أو لا أدري حاله أو بسكت بان لم يزد على قوله  
 صالح في هذه ستة تضرب في الثمانية المتقدمة بثمانية وأربعين وبين أي الثمانية والاربعين فيمالو كان عن  
 دين يترك للمدعي عليه هو هذا البيان بعينه وبين الاثني عشر فيمالو كان عن دين يترك للاجنبي ان الصلح  
 لا يكون الا بعين أو دين له وأنه لا يدعى الو كالة فاحوال المصالح به حيث ذان ان يضرب بان في الستة المذكورة سابقا  
 وهي قوله هو مقرم لك أو هو لك الخ باثني عشر وبين أي الاثني عشر فيمالو كان عن دين يترك للاجنبي هو هذا  
 البيان بعينه ويمكن استخراج الصور جميعها من منطوق المتن ومفهومه ومنطوق الشارح في تقرير مفهوم المتن  
 ومفهومه أي الشارح في تقرير مفهوم المتن فاشار المتن الى صور العين المتروكة للمدعي عليه منطوقا ومفهوما  
 بقوله فان صالح عن عين الخ فخطو وقه يصدق بثمانية منها أشار اليها بقوله وهو مقرم لك أو هو لك هذا ان حاله في  
 أحوال المصالح به الاربعه بثمانية وأما البقية وهي أربعون فمقتضاه ان لا تصح ويمكن استخراجها من تقرير  
 الشارح لمفهوم المتن حيث قال وبقوله وكل في الخ لانه عند عدم دعوى الو كالة يصدق بالصور الست السابقة  
 تضرب في أحوال المصالح به الاربعه فمفهوم القيد الثاني يشتمل على أربع وعشرين صورة وحيث قال وبقوله  
 وهو مقرم لك الخ فان قوله مع عدم قوله ذلك يصدق ببقية الستة وهي أربع في أحوال المصالح به الاربعه بستة  
 عشر اشتمل هذا المفهوم عليها تضم للاربعة والعشرين المتقدمة فقد كملت الاربعون وأشار الشارح في تقرير  
 مفهوم قول المتن عن عين الى صور الدين المتروك للمدعي عليه بقوله وخرج بالعين الدين الى قوله بكذا من مالى  
 فخطو وقه أي الشارح يصدق باثني عشر وعشرين صورة صحيحة لان قوله ان قال الاجنبي مامر يصدق بصورتين  
 تضرب بان في حالتي الاذن وعدمه تضرب الاربعه في أحوال المصالح به الاربعه بستة عشر وقوله أو قال عند عدم  
 الاذن الى قوله بكذا من مالى يصدق باثني عشر لان كذا كناية عن عين أو دين يضمن الى الستة عشر ومفهوم قوله  
 عند عدم الاذن انه عند الاذن اذا قال وهو مبطل لا يشترط ان يقول بكذا من مالى فيصدق باربع وهي  
 أحوال المصالح به تضم الى الثمانية عشر تبلغ اثنى عشر وعشرين وأما صور البطلان وهي ستة وعشرون  
 فتؤخذ من مفهوم قوله ان قال الاجنبي مامر أو قال الخ لانه اذا لم يقل مامر ولا قال وهو مبطل يصدق بثلاثة بقية  
 الستة تضرب في حالتي الاذن وعدمه تضرب الستة في أحوال المصالح به الاربعه باربعه وعشرين ومفهوم قوله  
 أو قال عند عدم الاذن الى قوله بكذا من مالى صورتان لان قوله من مالى مفهومه ان يقول من ماله وكذا كناية عن  
 عين ودين تضم الى الاربعه والعشرين تبلغ ستة وعشرين وأشار الى صور الدين المستر وكه للاجنبي بقوله وان  
 صالح عنها لنفسه الخ فاشار بمنطوق قوله ان قال وهو مقرم لك الى قوله ان قال وهو مبطل الى الستة منها صحيحة لان  
 قوله ان قال وهو مقرم مع قول الشارح أو هو لك مع قول المتن ان قال وهو مبطل ثلاث صور تضرب في حالتي  
 المصالح به تبلغ ستة وأشار الى الستة الباقية والى انهم باطلا بقوله والا فاحيى جعل الشارح تحت هذا ثلاثة  
 تضرب في حالتي المصالح به بستة وأشار المتن الى صور الدين المتروك للاجنبي بمفهوم قوله وان صالح عنها لنفسه  
 فاشار الشارح في تقريره الى الستة منها صحيحة بقوله ان قال وهو مقرم لك أو هو لك أو وهو مبطل فهذه ثلاثة في  
 حالتي المصالح به بستة ومفهوم الشارح أي مفهوم قوله ان قال وهو مقرم لك الخ انه اذا لم يقل ذلك لا يصح الصلح  
 وعدم قوله ما ذكر يصدق بثلاثة صور وهو ان يقول هو محقق في عدم اقراره أو لا أدري حاله أو بسكت بان لا يزيد  
 على قوله صالح في هذه ثلاثة في حالتي المصالح به فعليك بالتأمل (قوله فان صالح عن عين) أي صالح عنها لو كاه  
 وصالح بعين أو بدين أو كاه وهو ظاهر أوله وتكون العين والدين قرضا منه لو كاه اه شيخنا (قوله فان صالح  
 الاجنبي عن عين وقال الخ) اشتمل كلامه على قبود ثلاثة الاول هذا والثاني قوله وقال وكل في الغريم والثالث  
 مجموع قوله وهو مقرم لك أو هو لك وقد ذكر الشارح مفهومهما على هذا الترتيب وحاصل ما أشار اليه المتن  
 منطوقا ومفهوما أربع صور لان الاجنبي اما ان يصالح عن عين أو دين وعلى كل اما للغريم الذي هو المدعى عليه

فان صالح الاجنبي (عن  
 عين وقال له



أو لنفسه فذكر صورتي العين منطوقاً وأشار إلى صورتي الدين مفهوماً وأشار الشارح بقوله وخرج بالعين  
الدين الخ إلى أن في مفهوم هذا القيد تفصيلاً وكذلك قوله فيما يأتي وخرج بالعين الدين الخ اه (قوله وكلني  
الغريم) هو المدعى عليه (قوله وهو مقر لك) أي في الظاهر أو فيما بيني وبينه اه حل (قوله أو وهى لك) أي  
ليكون معترفاً بملك العين وهل المعنى أو وهو يقول هي لك أو هو ذا من كلام الاجنبي اه حل (قوله صح  
الصلح) أي وان كان الوكيل صالح على عين من مال نفسه أو على دين في ذمته ويكون ذلك قرضاً لاهبة اه  
شوبري (قوله ان كان الاجنبي صادقاً) هذا شرط في صحة الصلح وكون العين ملكاً للمدعى عليه فقوله والانهو  
شراء فضولي أي فلا يصح الصلح ولا يملك المدعى عليه العين اه شيخنا (قوله ان كان الاجنبي صادقاً) هل  
وان كان كاذباً في قوله وهو مقر اه شوبري وقوله وخرج بالعين الدين أي والفرض ان الاجنبي صالح  
للغريم وقوله بدين ثابت قبل أي ثابت للموكل أو للاجنبي وسواء أكان من عليه الدين المدعى أو غيره وقوله ويصح  
بغيره أي سواء كان الغير عيناً أو ديناً منشأ اه (قوله وخرج بالعين الدين الخ) عبارة شرح مدر ثمان كان  
المدعى عيناً وصالح على بعض المدعى به أو على عين المدعى عليه أو على دين في ذمة المدعى عليه صح وصار المصالح  
عنه ملكاً للمدعى عليه ان كان الاجنبي صادقاً في الوكالة والانهو وشراء فضولي وقد مر في البيع ولو صالح الوكيل  
عن الموكل على عين مال نفسه أو على دين في ذمته باذنه صح العقد ووقع للأذن ويرجع المأذون عليه بالمثل  
ان كان مثلياً أو بالقيمة ان كان متهوماً لأن المدفوع قرض لاهبة انتهت وكتب عليه ع ش قوله أو بالقيمة الخ  
يشكل عليه التوجيه بان المدفوع قرض لاهبة اذ مقتضاه الرجوع بالمثل مطلقاً لما تقدم ان الواجب في القرض  
رد المثل الصوري في المنقوض اه الآن يقال ما تقدم محله في القرض الحقيقي وماهنا في الحكمي ولا يلزم  
تساويهما في الحكم (قوله بدين ثابت قبل) أي قبل الصلح على الاجنبي أو الموكل أو على شخص آخر وقوله  
ويصح بغيره أي بغير دين ثابت قبل الصلح بان ينشئ وقت الصلح في ذمته بخلاف ما لو قال بدينه الذي على يده مثلاً  
لانه يبيع دين بدين وشامل أيضاً للعين ولو كانت للاجنبي وصرح به في الشارح اه حل (قوله ان قال الاجنبي الخ)  
راجع للأذن وعدمه وقوله مامراً أي من قوله وهو مقر لك أو وهولك اه شيخنا (قوله ان قال الاجنبي مامراً)  
أي هو مقر لك أو وهولك أو هو مبطل في عدم اقراره وقوله من مالى مقتضاه انه لا يجب ان يقول من مالى في قوله  
أو وهولك وليس كذلك بل لا بد من ذلك فيما ذكر اه حل (قوله ان قال الاجنبي) أي في المسئلة بشقيها  
وقوله مامراً أي هو مقر لك أو وهولك وقوله أو قال عند عدم الاذن الخ أي زيادة على ما مر فالجواب انه ان أذن  
له صح ان قال هو مقر لك أو وهولك أو لم يأذن صح ان قال كذلك أو قال هو مبطل وهذا ظاهر جلي وقد وقع في  
بعض الاوهام فهم هذا المقام على غير ذلك وهو في غاية التفات فليحذر اه شوبري (قوله ان قال الاجنبي  
مامراً) أي سواء قال بكذا من مالى أو من ماله فقوله فصالحني عنه بكذا الخ راجع لقوله أو قال الخ اه (قوله  
بكذا من مالى) مقتضاه انه لا يجب ان يقول من مالى في قوله أو وهولك وليس كذلك بل لا بد من ذلك فيما ذكر اه  
حل (قوله اذ لا يتعذر الخ) اعمل هذا تعليل لقوله وهو مبطل في عدم اقراره لان ما قبله يقتضى الاقرار فيكون قضاء  
الدين بالاذن تأمل سم اه شوبري (قوله اذ لا يتعذر قضاء دين الغير بغير اذنه) أي فكأنه اشترى دين  
المصالح له ولزم من ذلك سقوطه عنه فقد قضى دين غيره بغير اذنه حرر اه حل (قوله مع عدم قوله ذلك) أي  
وكلني الغريم سواء أقال وهو مقر لك أو وهو محق في عدم اقراره أو مبطل فيه أولاً أدى حاله أو لم يرد على  
صالحني بكذا اه (قوله له عذر عليك الغير عينا بغير اذنه) كان المراد بهذا الكلام ان المدعى عليه محكوم بانكاره  
في هذه الحالة واذا صالح الاجنبي عن العين المدعاة بغير عين من ماله تضمن ذلك بقاء العين المدعاة للمدعى عليه  
ودخولها في ملكه فليزمن انه ملك تلك العين بغير اذنه وبعبارة الر وض وشرحه فلو قال أنكر الخصم وهو مبطل  
في انكاره فصالحني له بغيري هذا التقطع الخصومة بينكما صح الصلح عن الدين لاعتن العين اذ لا يتعذر قضاء دين

(وكلني الغريم) في الصلح معك  
عنه (وهو مقر لك) بهار أو  
وهى لك (وصالح الموكل) صح  
الصلح عن الموكل وصارت  
العين ملكاً له ان كان  
الاجنبي صادقاً في دعواه  
الوكالة والانهو وشراء فضولي  
وخرج بالعين الدين فلا يصح  
الصلح عنه بدين ثابت قبل  
ويصح بغيره ولو بلا اذن ان  
قال الاجنبي مامراً أو قال  
عند عدم الاذن وهو مبطل  
في عدم اقراره فصالحني عنه  
بكذا من مالى اذ لا يتعذر  
قضاء دين الغير بغير اذنه  
وبقوله وقال وكلني الغريم  
العين مع عدم قوله ذلك  
فلا يصح له عذر عليك الغير  
عينا بغير اذنه وبقولي وهو  
مقر لك أو وهى لك العين  
مع عدم قوله ذلك

الصادق بقوله وهو مبطل في

عدم اقراره فلا يصح لما  
في الصلح على غير اقرار (وان  
صالح الاجنبي) عنها أي  
عن العين (نفسه) بعين  
ماله أو بدين في ذمته (صح)  
الصلح له وان لم تجرم معه  
نحو ومئة لان الصلح ترتيب  
على دعوى وجواب هذا  
(ان قال وهو مقرر) لك أو  
وهي لك (والا فشرأ  
مغصوب) فان قدر ولو في  
ظنه على انتزاعه صح والا فلا  
هذا (ان قال وهو مبطل) في  
عدم اقراره (والا) بان قال  
وهو محقق أو لا اعلم حاله أولم  
يرد على صالحه بكذا  
(لغا) الصلح لعدم  
الاعتراف للمدعي بالمالك  
وخرج بالعين الدين فلا يصح  
الصلح عنه بدين ثابت قبل  
ويصح بغيره ان قال وهو مقرر  
لك أو هو لك أو وهو  
مبطل بناء على ما مر من  
محبة بيع الدين لغيره من هو  
عليه وتقييدى بالعين في  
الموضعين مع قولى أو وهى  
لك من يادى

(فصل) في التزاحم  
على الحقوق المشتركة  
(الطريق النافذ) بمجعة  
ويعبر عنه بالشارع وقيل  
بينه وبين الطريق اجتماع  
وانتراق لانه يختص بالبيان  
ولا يكون النافذ او الطريق  
يكون بينان وصحراء ونافاذا  
وغير نافذ ويذكر ويؤث

(لا تصرف فيه) بالبناء للمقول

الغير بغير اذنه بخلاف تملكه العين أو فصالحى لنفسه والمادى عين فكشراء المغصوب في فرق بين قدرته على  
انتزاعه وعدمها الماسر في البيع فان كان المدعى ديناً فهو بائع دين في ذمته غيره ويؤخذ من قوله وهو مبطل  
ما صرح به أصله من انه لو قال هو منكرو ولا أعلم صدقك وصالح لم يصح سواء أكان المصالح عليه أم لا المدعى عليه  
كالمصالح المدعى وهو ينكر اه فعلم ان المصالح عن الغير عن الدين باذنه أو بدونه لا تصح الا ان قال المصالح هو  
مقر لك أو هو لك أو هو مبطل في انكاره فانضح تقييد الشارح بقوله ان قال الاجنبي ما مر أى في قوله ويصح بغيره  
ولو بلا اذن الخ وقوله لم يصح الخ طاهره انه لا فرق في عدم الصحة بين الدين والعين وقوله بغير اذنه لعل وجهه مع  
كون الفرض انه قال وكفى الغريم كماله وقضية كلامه ان قوله ما ذكر ليس اقراراً واذا انتفى الاقرار فلا اذن  
في التملك لانه فرع الاعتراف بان الماذون في تملكه لك المدعى الذي هو المالك تامل أو يقال صورة المسئلة ان  
الاجنبي صالح بماله كالمصور وهاب ذلك فانظر الى وضو غيره واذا صالح بماله تضمن ذلك تملكه المصالح به ثم ينتقل  
الى المدعى مع انه لم ياذن وفيه ان التوكيد في الصلح اذن في ذلك الآن يقال التوكيد في الصلح ليس اقراراً بل  
ما تقدم اه سم (قوله تملك الغير) هو المدعى عليه (قوله الصادق) أى العدم بقوله الخ أى وصادق أيضاً  
بقوله وهو محقق في عدم اقراره بقوله لا أدري حاله وبعدم زيادته على صالحه بكذا اه (قوله هذا ان قال الخ)  
اشارة الى ما مر أى خذ هذا أو الامر هذا أو هذا كذا كرو هو كفى قوله تعالى هذا وان لاطاغين لشر ما ب والواو  
بعد الحال فتفيد ان المنتقل اليه نوع ارتباط بما قبله ومن ثم قرب هذا الاقتضاب من التخلص المشروط فيه  
ملائمة السابق لللاحق واطردت عادة كثر من المصنفين بالفصل به بين كلامين يتعلقان بشئ واحد وبينهما  
اختلاف بوجه فانه شيخنا فمياً كتبه على شرح السعد للعقائد اه شورى (قوله وخرج بالعين) أى المعتبر  
عنها بالضمير المجزور بعين الدين أى والغرض ان الاجنبي يصالح عنه لنفسه وقوله ثابت قبل أى للاجنبي على كل  
وقوله ويصح بغيره أى سواء كان عيناً لذلك الاجنبي أو ديناً منشأ (قوله ويصح) أى الصلح بغيره  
أى بدين ينشأ عنه في ذمته أو عين من أعيان ماله وهل يشترط قدرته على انتزاعه كالعين أو لا لان القدرة على تسليم  
المبيع تختص بالعين لكن فيه ان شرط بيع الدين لغيره من هو عليه ان يكون مقرراً اه حل (قوله ان قال وهو  
مقر لك أو هو لك) أى من غير ان يقول وهو منكرو وطاهر كلامهم الاكتفاء بذلك في كونه شراء غير مغصوب  
وان كان الموكل غير مقرر في نفس الامر بوجه بالاكتفاء باعتراف المصالح وان لم يكن له قدرة على انتزاعه وفيه  
نظر بل لا بد أن يكون قوله المذكور موافقاً لما في نفس الامر اه حل (قوله أو هو مبطل الخ) انظر لم  
لم يشترطوا في قوله وهو مبطل بالنسبة للدين القدرة على الانتزاع كفى العين والوجه الاستواء اه شورى  
\* (فصل في التزاحم على الحقوق المشتركة) أى وما يذ كر معه من قوله والجدار بين مالكين الى آخر الفصل  
(قوله الطريق النافذ الخ) الطريق ما جعل عند احياء البلاد وقبله طريقاً ووضع المالك ولا يحتاج في غير  
ملكه الى لفظ وحيث وجد طريق عمل فيه بالظاهر من غير نظر الى أصل وتقدير الطريق الى خيرة من أراد أن  
يسبله من ملكه والافضل توسيعه وعند احياء الى ما اتفق عليه المحيون وان تنازعوا جعل سبعة أذرع كرجه  
المصنف لخبر الصحيحين بذلك واعتز به جميع بان المذهب اعتبار قدر الحاجة والخبر يحمل عليه ولا يغير عما هو عليه  
ولو زاد على السبعة على قدر الحاجة فلا يجوز الاستيلاء على شئ منه وان قل ويجوز احياء ما حوله من الموان  
بحيث لا يضرب النار اه شرح مر (قوله اجتماع وانتراق) قيل التعبير بالافتراق يقتضى ان لكل منهما  
افتراقاً عن الآخر ان الافتراق انما هو من جانب واحد وهو مردود لان هذه صيغة فتعال لا صيغة مقابلة اه  
قل (قوله اجتماع وانتراق) يشعر بانه على الاول ليس كذلك وليس مراداً فانه على كل من التقديرين بين  
الطريق والشارع عموم وخصوص مطلق لكن مادة الاجتماع على الاول الطريق النافذ في بناء أو غيره  
وعلى الثاني الطريق النافذ في بناء اه ع ش (قوله ويذكر ويؤث) في المصباح والطريق يذك كرفى لغة نجد وبه



جاء القرآن في قوله تعالى فاضرب لهم طرقا في البحر ينساويون في لغة الجواز والجمع طرق بضمين وجمع  
الطرق طرقات اه وقد يجمع على أطرقة اه (قوله ببناء مسطبة) من ذلك المسطبة التي تفعل في تجاه  
الصهاريج في شوارع مصر فاقننه له قال حج قال بعضهم ومثلها ما يجعل بالجدار المسماة بالدعامة الا ان اضطر اليه  
خلال ببنائه ولم يضرب المارة لان المشقة تنجب التبشير اه عش على مر (قوله ببناء مسطبة) أي ولو ببناء  
داره ولا نظر لكونه في حريم ملكه لان ذلك ربما أدى الى تلك الطريق المباحة اه حل (قوله وقد تزدحم  
المارة فيصطكون به) أي ولانه اذا طالت المدة أشبه موضعهم بالاملاك وانقطع أثر استحقاق الطريق بخلاف  
الاجنحة ونحوها وفارق حل الغرس بالمسجد مع الكراهة بانه لعموم المسلمين اذا لم ينعون من أكل غره فان  
غرس ليصرف ريعه للمسجد فالمصلحة عامة أيضا بخلاف ما هنا وقضيته جواز مثل ذلك هنا حيث لا ضرر الا ان  
يقال توقع الضرر في الشارع كثر فامتنع مطلقا وهو الاقرب الى كلامهم اه شرح مر وكتب عليه عش  
قوله بانه لعموم المسلمين أي بان ينعى دوابه ابتداء أو يطابق فيجعل عليهم فلو قصد نفسه بالغرس كان متعديا  
في قطع مجازا وتلزمه أجرة مدة الغرس لمصلحة المسجد كالأرض فيه ما لا يجوز وضعه فيه والمسجد في ذلك ما هو  
من توابعه كفسيفيته وحريمه ومعلوم ان ذلك حيث علم ما ذكر فان لم يعلم كان وجدا شجرة فيه ولم يعرف ما قصد  
به واضحه حل على انه لعموم المسلمين فينتفعون بثمره وينبغي ان ماجرت به العادة بقطعها من الشجر أو من ثماره  
التي تبقى بعد أكل الناس تكون لمصلحة المسجد اه وقوله ان ماجرت به العادة الخ كان فيه شجر يفاو كان المراد  
منه ان ماجرت العادة بقطعها عن الشجر كالجزر يدوالاغصان أو بما يكون عليه اثر كالعرجون يكون لعموم  
المسلمين وفي قول علي الجلال \* (تنبيه) \* علم من هذا منع وضع الخزائن في المسجد الا بقدر الحاجة لعموم المسلمين  
ولا ضرر وتلزم الواضع الأجرة حيث امتنع عليه الوضع كما تقدم اه (قوله فيصطكون به) في المختار صكه ضربه  
وبابه رد وقنه قوله تعالى فصكت وجهها وفي الجلال فصكت وجهها الطامته اه وفي الخطيب اختلاف في كيفية هذا  
الاطم ففيل ضربته بيده مبسوطة وقبل جمعت أصابعها وضربت وجهها وذلك من عادة النساء اذا أنكرن  
شيئا وأصل الصك ضرب الشيء بالشيء العريض اه (قوله ولا بما يضرب) بفتح أوله فان ضم عدى بالباء اه شرح  
مر (قوله ولا بما يضرب مارا) نعم بفتح ضرر ويحتمل عادة كعجن طين اذا بقي مقدار المرور للناس والقاء الحجارة فيه  
للعماره اذا تركت بقدر مدة نقلها وربط الدواب فيه بقدر حاجة النزول والركوب ويؤخذ من ذلك منع ماجرت  
به عادة العلافين من ربط الدواب في الشوارع للكراء فلا يجوز وعلى ولي الأمر منعهم لما في ذلك من مزيد  
الضرر والرش الخفيف بخلاف القاء القمامات والتراب والحجارة والخفرا التي بوجه الأرض والرش المفرط فانه  
لا يجوز كما صرح به المصنف في ذمائه ومثله اه ارسال الماء من الميازيب الى العارقي الضيقة فانه الزكشى وكذا  
القاء النجاسة بل هو كالخلى فيه فيكون صغيرة اه وكونه صغيرة ضعيف كما مر فعليه ان كثر كانت القمامات  
والافلاؤه اخرج جناح تحت جناح جاره مالم يضرب المارة عليه رفقة ومقابلته وان أظلم وعطل هواءه مالم يبال  
انتفاعه به ولو انهم دمم جناحه فسد به جاره الى بناء جناح بمحاذاة جاز وان تعذر معه إعادة الأول أو لم يعرض  
صاحبه كالأثقل الواقف أو القاعد في الشارع لا للمعاملة فانه يبطل حقه بمجرد انتقاله وانما اعتبر الاعراض في  
الجالس فيه للمعاملة لانها لا تدوم لان الانتقال عنها ثم العود اليها ضروري فاعتبر الاعراض بخلاف ما هنا فاعتبر  
الانهدام اه شرح مر (قوله فلا يخرج فيه مسلم الخ) وحيث امتنع الانحراج هدمه الحاكم لا كل أحد كما  
رجحه في المطلب لما فيه من توقع الفتنة نعم لكل أحد مطالبة بإزالته لانه من ازاله المنكر فالسليم اه شرح  
مر وكتب عليه عش قوله لا كل أحد أي فلو خالف وهدم عرقضا ولا ضمان فيما يظهر لانه مستحق  
الازالة فاشبه المهدر كالزاني المحض اذا قتله غير الامام فانه يعز ولا ضمانه على الامام ولا ضمان عليه \* (فائدة) \*  
نقل الغزالي عن الكافي انه لا يشترط في الجناح الخرج قدر ويشترط في الميزاب ان لا يجاوز نصف السكة ووجهه

(بناء) مسطبة أو غيرها  
(أو غرس) لشجرة وان لم  
يضرب ذلك لان شغل المسكن  
بذلك مانع من الطر وقوقد  
تزدحم المارة فيصطكون  
به وتعبسرى ببناء أعم من  
تعبسرى ببناء دكة (ولا بما  
يضرب مارا) في مروره لانه حق  
له (فلا يخرج فيه مسلم

الغزى بان الجناح قد لا يحتاج اليه وبفرضه هو نادر بخلاف الميزاب فان كلام من المتجاورين يحتاج اليه لاجزاء  
الماء فجاوزة أحد المتجاورين يميز به نصف السكة مبطال الحق الا نعوذ بغيره حج وقال الوجه جواز اخراجه  
مالم يترتب عليه ضرر لملك الجار سواء أجازوا النصف أم لا اه ومثل سم في حاشيته عليه الضرر بان يصيب  
ماؤه جدار الغير بحيث يعيبه أو يثقله (قوله جناح) من جحجج جحجج جحجج النون وضمتها اذا مال أو من  
جناح الطير اه ايعاب وفي القاموس انه مثلث النون اه شورى وفي المختار انه من باب خضع ودخل  
(قوله أى روشننا) روشن شرعاً ما يبينه صاحب الجدار في الشارع ولا يصل الى الجدار المقابل له سواء كان  
خشبياً أو حجراً أما لغة ففي المختار روشن الركوة وهي الثقب في الجدار اه عش (قوله ساباطا) جمعه  
سوابيط وساباطان اه قل على الجلال (قوله الموضع) فاعل يظلم يقال أظلم القوم اذا دخلوا في الظلام اه  
مختار صحاح اه عش (قوله ورفعه بحيث يمر تحته الخ) قد يؤخذ منه انه لو خرج الجناح الى شارع على وجه  
لا يضر ثم ارتفعت الارض تحته انه يلزم رفعه حيث صار مضراهم أو حفر الارض بحيث ينتفي الضرر الحاصل  
به ويؤيده ما ذكره الشارح في الجنائيات من انه لو بنى جداره مستقيماً ثم مال فانه يطالب بهدمه أو اصلاحه مع  
انه وضعه في الاصل بحق ولا يشك كل مطالبته بالهدم بانه لو انهم دم بنفسه فاتفقوا لا يضمنه معالين له بانه وضع  
بحق لا نناقول لا يلزم من عدم الضمان عدم المطالبة لان المطالبة لدفع الضرر المتوقع ويؤخذ منه أيضاً انه لو لم  
يكن يمر الفرسان والعوافل ثم صار كذلك كلف رفعه لان الاتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة \* (فرع) \*  
يحرم أخذ تراب السور وألحق به بعضهم تراب الشارع والمختص خلافه لان تراب السور مقصود بخلاف  
تراب الشارع والكلام اذا لم يضر أحد هذه والامتنع كذا نقل مر فستل عن طين البركة فقال ينبغي المنع  
لانه مقصود هو اما مملوكة فيمتنع الا باذن المالك أو موقوفه فيمتنع اذا لمصلحة فستل عن طين الخليل فقال  
ينبغي الجواز لانه لا يضر اه ويظهر انه حيث تعلق غرض أصحاب البركة بازالة طينهم اجاز بكاء لوردهما الطين لتتسع  
وستل عن الاختصاص والبناء في حريم النهر لوضع نحو الفخار والحب ونحو ذلك هل يلزم من فعلها الاجرة فظهر  
ووافق عليه مر لزوم الاجرة فانها مصالح المسلمين كما في نحو عرفة اه سم وعبارة شرح مر وأفتى القاضى  
بكرهه ضرب اللبن وبيعه من ترابه أى الشارع اذا لم يضر بالمارة لكن قضية قول العبادى يحرم أخذ تراب  
سور البلدي يقتضى حرمة أخذ تراب الشارع الآن يفرق بان من شأن أخذ تراب السور انه يضر فحرم مطلقاً  
بخلاف تراب الشارع ففيه تفصيل بين المضر وغيره انتهت (قوله حولة) بضم الحاء الاحمال وعبارة المختار الحولة  
بالضم الاحمال وأما الجول بالضم بالهاء فهي الابل التي عليها الهودج سواء كان فيها نساء أو لم يكن اه عش  
على مر وفي المصباح الحولة بالفتح البعير يحمل عليه وقد يستعمل في البغل والفرس والجمار اه (قوله غالبية)  
هي بالغين المجبة والموحدة كذا نقله شيخنا زى عن الشيخ سم فيفيد على هذا الضبط حكاه وهو عدم تأثير  
ما جاوز في علوه العادة الغالبة وهو حسن اه شورى وضبط أيضاً بالمهمة والياء التحتية اه حاشي وهذا  
الضبط أولى لان العبرة بالمرتفعة ولو نادى اه زى (قوله بفتح الميم الاولى الخ) أو بالعكس أيضاً كما في شرح  
البهجة الكبير اه عش على مر وفي المصباح والمجل وزان مجلس الهودج ويجوز مجمل وزان مغود اه  
(قوله بكنيسة) أى مع كنيسة اذهى احواد توضع فوق المحل ويظل عليها سائر هذه والمتقدم له في الحج فهو  
عبارة عن المعروف الا أن بالحققة اه (قوله لان ذلك قد يتفق) فيه أنه حيث حكم بانه مملوكة كذا كيف يعلى بانه  
قد يتفق الآن يقال انه تعليل لحذف تقديره ولو نادى الان ذلك قد يتفق الخ (قوله فيمتنع عليه اخراج ذلك) أى ولو  
أذن له الامام اه قل على الجلال (قوله لانه كالعلاء بنائه الخ) يؤخذ منه انه لا يمنع من الاشراع في محالهم وشوارعهم  
المنخفضة فيهم في دار المسلمين كما في رفع البناء قاله ابن الرفعة بحثوا وأفتى أبو زرعة بمنعه من البروز في البحر بينائه  
على المسلمين قياساً على ذلك ولا يجوز الاشراع في هواء المسجد والحق به الاذرعى ما قرب منه أى في الاحداث ترام

جناحاً) أى روشننا (أو  
ساباطاً) أى سقيفة على  
حائطين والطريق بينهما (الا  
اذالم يظلم) الموضع (ورفعه  
بحيث يمر تحته منتصب وعليه)  
أى على رأسه (حولة) بضم  
الحاء (غالبية) بفتح  
(راكب ومحمل) بفتح الميم  
الاولى وكسر الثانية  
(بكنيسة) وقد تقدم بيانها في  
الحج (على بهيران كان مر  
فرسان) في الراس  
(وقوافل) في المحل لان ذلك  
قد يتفق وقولى مسلم ولم يظلم  
مع قولى وعليه حولة غالبية  
ومع التصريح براكب من  
زبادى وخرج بالمسلم غيره  
فيمتنع عليه اخراج ذلك في  
شارعنا مطلقاً وان جازله  
استطرقه لانه كالعلاء بنائه  
على بنائنا أو أبان



كدرسة ورباط وتردد في هواء المقبرة هل يجوز الاشراع فيه أو يفرق بين كونها مسجلة أو في موانع والا فرب أن  
 التي حرم البناء فيها بان كانت موقوفة أو اعتاد أهل البلد الدفن فيها يحرم الاشراع في هوائها بخلاف غيرها  
 شرح مر وكتب عليه ع ش قوله كدرسة أي وكريم المسجد وفسقته ودهايزه الموقوف عليه لا مرور  
 فيه الذي ليس بمسجد كما أنه قول حج وكلمة مسجد فيها ذكر كل موقوف على جهة علامة كرباط وبئر اه  
 (قوله أو أبلغ) بقي ما لو بناه المسلم في ملكه قام سداده ان يسكن فيه الذي هل يجوز ذلك لانه قد لا يسكنه الذي  
 أم لا فيه نظر والا فرب جواز البناء ومنع اسكان الذي فيه على تلك الحالة اه شرح مر (قوله أو أبلغ)  
 أي لكونه على رؤس المسلمين بمرورهم تحته أولان شأنه الاشراف عليهم أو غير ذلك وخروج بذلك مسوره  
 بشارع المسلمين فإثر كيان في السير اه قل على الجلال ولعل أو بمعنى بل الاضربية (قوله لشيئ مما  
 ذكر) أي كالجناس والمسابط وسكت عن البناء والغراس اه حل وكتب أيضا أي لمن يجوز له الانخراج  
 في النافذ وهو المسلم بخلاف الكافر فلا يجوز له وان أذن كلهم أو باقوهم ويرشد اليه تعليلهم وهو قوله لانه  
 كاهل بناء الخ اه (قوله بلا اذن منهم) فلو وجد في درب منسداً أجنحة أو نحوها قد علة ولم يعلم كيفية  
 وضعها حصل ذلك على انه با وضعت بحق فلا يجوز له دمه ولا التعرض لاهلها ولو لم يدمت وأراد اعادة بنائها  
 فليس له ذلك الا باذنهم لان انتهاء الحق الاول بانتهائها ما ينبغي ان يحصل ذلك اذا أراد اعادة بنائها كآلة جديدة  
 لا بانتهائها القديمة أخذ ما قالوه فيما لو أذن له في غرس شجرة في ملكه فأنزلت فان له اعادة بنائها ان كانت حية  
 وليس له غرس بدلها اه ع ش على مر (قوله بلا اذن منهم) اما بلا اذن فيجوز وان أضربهم اه  
 شرح مر (قوله بلا اذن منهم في الاولى الخ) ظاهره انه لا بد من اذن الجميع في الاولى بالنسبة لاشراع  
 الذي هو فرض المسئلة وليس كذلك لانه اذا أذن من باب في صدر السكة مثلاً فقد أذن في خالص ملكه فلا حاجة  
 الى اذن غيره لان الاشراع حينئذ ليس في ملكه أي الغير ولا يراحم انتفاع بخلاف فتح الباب لان المرور فيه  
 مرور فيما يستحق كل منهم المرور فيه فلا يكفي اذن البعض تأمل ذلك اه شو برى وكان مراده والله  
 أعلم انه اذا كان بعض أهل الدرب باب في صدره وأذن لبعض الجيران في انخراج روض في الموضع القريب  
 من باب الذي لا يمر عليه أحد من أهل الدرب الا هو لا يشترط اذن أهل الدرب في هذه الحالة لانهم لاحق لهم في  
 ذلك الموضع تأمل (قوله بلا اذن منهم في الاولى) المعتمدان المسئلتين على حد واحد فلا يعتبر الا اذن من  
 يمر تحت المخرج ومن هو مقابل له ولا يعتبر اذن من فوقه الى رأس الدرب اه شيخنا وعبارة الجلال الا  
 برضا الباين اه وفي قل عليه قوله الارضا السابقين راجع للمسئلتين وفيه تغليب والمراد به من يمر  
 تحت الجناح وهو من باب مقابل له أو بعده من رأس الدرب وما في التمسح محمول على هذا والانهو  
 مرجوح والمعتبر برضا الساكن غير المستعير ويعتبر برضا المغير والمؤجر وان لم يسكنوا لم يتضرروا ومثلها ما ناطر  
 الوقف ومستحق المنفعة بنحو وصية ولو وثقة ويعتبر برضا غير الكامل بنحو صبا به دكاه ولو رجوعوا عن الاذن  
 قبل الانخراج امتنع الانخراج أو بعده لم يعتبر الرجوع في الشر كاه فلا يقطع ولا أجره فيه ولا في غيرهم مع غرم  
 ارش النقص بقله ولا يبقى باجرة ما مر والمراد بالارش ما مر في الفلاس اه (قوله أو مقابله) بالرفع معطوف على  
 أبعده الضمير فيه راجع الى محل المخرج اه شيخنا (قوله فلو أرادوا الرجوع الخ) الحاصل من مسئلة  
 الرجوع على المعتمد عند شيخنا مر انه في مسئلة فتح الباب يجوز الرجوع مطلقاً ولا يلزم به شيء وفي مسئلة  
 الجناح لا يجوز الرجوع ان كان شريكاً ويجوز ان كان غير شريك مع غرامة ارش النقص فليست تأمل نق له  
 الشو برى فقول الشارح فلو أرادوا الخ محمله انه لا يجوز لهم الرجوع ويبقى بلا أجره فيكون تغريماً على الثاني  
 وهو قوله ول بعضهم اه شيخنا (قوله فلو أرادوا الرجوع الخ) هذا واضح في الشريك وأما غير الشريك فلهم  
 الرجوع عليه مع غرامة ارش النقص اه شو برى لكن قوله لانه وضع بحق يأتي في الاجنبى الا ان يقال

(وغير النافذ الخالي  
 عن نحو مسجد) كرباط  
 وبئر موقوفين على جهة عامة  
 (يحرم انخراج) لشيئ مما  
 ذكر (اليسه) وان لم يضر  
 (الغير أهله) ول بعضهم بلا  
 اذن) منهم في الاولى ومن  
 بانهم من باب أبعده عن  
 رأسه من محل المخرج أو  
 مقابله في الثانية فلو أرادوا  
 الرجوع بعد الانخراج  
 بلا اذن قال في المطالب قبضه  
 منع قلعه لانه وضع بحق ومنع  
 ابقائه باجرة لان الهواء  
 لأجرة له ويعتبر اذن  
 المكترى ان تضرر كافي  
 الكفاية وقولي بلا اذن

مجرد وضعه بحق لا يكفي اه حل (قوله اعم من قوله الخ) وجه عمومها ان عبارة الاصل قد تقتضي انه اذا اذن مع  
 الكراهة باطنا لا يجوز له الفتح وهو غير مراد اه ع ش (قوله كفتح باب ابعده عن رأسه أو اقرب الخ) من هذا  
 القبيل ما لو كان في الدرب دار مشتركة فاقسمها أهلها لخص واحد منهم قطعة لا يمر لها الكون يمر الدار خرج في  
 حصة غيره فليس لهذا الشخص فتح باب من الدرب بغير اذن أهله فله من الفتح لان احدا منه يجعل لهذه  
 الدار المرور من بابين أحدهما الاصل الذي صار حقا لشرى به والثاني الذي أراد احدا منه لغيره الا ان اه  
 ع ش على مر بالمعنى (قوله فيحرم بغير اذن باقهم) هذا فيه تقصير في حل المتن وكان حقه ان يقول بغير اذنهم بمعنى  
 فم اذا كان الفتح من غير أهله وبغير اذن باقهم فيما اذا كان من أهله فان التشبيه في المتن يفيد الصورتين وعبرة  
 أصله مع شرح مر وليس لغيرهم فتح باب للاستطراق الا باذنهم لتضررهم فان اذنوا جاز ولهم الرجوع ولو بعد  
 الفتح كالعارية قال الامام ولا يغيرمون شيئا انتهت وقد ذكر المصنف هذا الحكم بقوله لا تشارك بكسبا في (قوله  
 من باب ابعده) يدخل فيه مقابل الجديد وما يمتد ما يخرج مقابل القديم اه سم ومما يفتح معطوف على قوله من  
 القديم أي ابعده مما يفتح وقوله كقابله أي مع مقابل ما يفتح والحاصل انه في الاولى يعتبر اذن الابعده من القديم ولا  
 يعتبر مقابله وفي الثانية يعتبر اذن الابعده من المفتوح ومن يقابله أي المفتوح (قوله ان زيادة الباب الخ)  
 أي مع غيره عن شركائه بباب فلا يرد جواز جعل داره نحو حمام اه قل على الجلال أي مع ان الحمام يلزمه  
 عادة زجة الناس عليه بالنسبة للدور وحاصل الفرق الذي أشار له ان في مسألة الدار زجة على بابين وفي الحمام  
 على باب واحد (قوله وبخلاف ما اذا لم يتطرق من القديم الخ) أي فلا يحرم وظاهره وان ترتب على فتحه ضرر  
 لاهل الدرب لكون الحل الذي فتحه فيه ضيقا بالنسبة للاول ولو قيل انه يجتمع عليه ذلك حيث ترتب عليه الضرر  
 المذكور لم يبعد فلا يرجع اه ع ش على مر (قوله لانه نقص حقه) أي ولا يسهط حقه من القديم  
 بما فعله فلو أراد الرجوع للاستطراق من القديم وسد الحادث لم يمنع ولو باع الدار المشتملة على ما ذكر لا تخر  
 قام مقامه فله الاستطراق من القديم مع سد الحادث لان الدار انتقلت اليه بتلك الصفة فلا تغير لان المهر  
 مشترك في الاصل وهو عين والملك في الاعيان لا يزول الا بزييل وهو لم يوجد هنا فتنبه له ولا تغتر بما قاله بعضهم  
 من خلافه اه ع ش على مر (قوله آخر الدرب) هو تربي وقيل معرب ومعناه الاصل الطريق الضيق  
 في الجبل اه قل على الجلال وفي المصباح والدرب المدخل بين جباين والجمع دروب مثل فاس وفلوس  
 وليس أصله عربيا والعرب تستعمله في معنى الباب فيقال لباب السكة درب وللمدخل الضيق درب لانه كالباب  
 لما يفضى اليه انتهى (قوله وجاز صلح بمال الخ) أي ولهم الرجوع ولا ارش اه حل وهذا غير مسلم لانه اما  
 بيع أو اجارة وكل منهما لازم كذا كره الشوري وقرر شيخنا ح ف وانظر كيف يقسم المال المصالح به هل  
 هو باعتبار المالك أو الاملاك من غير انظار لكبير وصغير أو باعتبار قيم الاملاك وقوله فهو بيع خرسائع  
 هل هو معين مع شيوعه كعقراط مثلا أو مجهول وضح للضرورة أو كيف الحال في ذلك فليتأمل وهل العاقد  
 للصلح مالك الجدار وان كانت مؤجرة أو المستأجر أهله كما هو قضية شرح الروض وعلى الاول هل  
 يجوز للمصالح الانتفاع قبل انقضاء المدة المستأجرة أو لا ينتفع الابعدها وعلى الاول كيف ساع لالمالك ادخال  
 الضرر على المستأجر والتصرف في حقه من المنفعة فليجوز ذلك اه شوري والذي يظهر انه يوزع المال على  
 عدد الدور ثم يوزع ما يخص كل بيت على عدد رؤوس ملاكه فيما يظهر ولو كان في الدرب من يستحق المنفعة بنحو  
 اجارة فلا بد لجواز الفتح من رضاه ولا شيء له من المال المتأخوذ فيما يظهر ولو كان في الدرب دار موقوفة فالاقرب  
 ان ما يخصها يصرف لجهة الوقف ولا بد في جوار ذلك من رضاهن له الولاية على الوقف ورضا المستأجر لهما ان كان  
 اه ع ش على مر وعبرة الاطفيحي وقد يجاب عن الاول باختيار كونه مجهولا مع النقص بقياسا على وضع  
 الجذوع الاتي وعن الثاني باختيار قضية ما في شرح الروض بالملك المستأجر والمنفعة والمالك الرقبة ولا يجوز

أعم من قوله الا برضا الباقيين  
 (كفتح باب ابعده عن رأسه)  
 من بابيه القديم سواء أطارق  
 من القديم أم لا (أو) باب  
 (أقرب) الى رأسه (مع  
 تطرق من القديم) فيحرم  
 بغير اذن باقهم من بابيه أبعده  
 من القديم في الاولى ومما  
 يفتح كقابله في الثانية  
 لتضررهم ووجه الضرر في  
 الثانية ان زيادة الباب  
 تورث زيادة زجة الناس  
 ووقوف الدواب في ضررون  
 به بخلاف من بابيه أقرب من  
 القديم أو مقابله في الاولى  
 على ما في الروضة أو أقرب  
 مما يفتح في الثانية وبخلاف  
 ما اذا لم يتطرق من القديم  
 لانه نقص حقه ولو كان بابيه  
 آخر الدرب فاراد تقسده  
 وجعل الباقي دهايرا لداره  
 جاز (وجاز صلح بمال



على فتحه) لانه انتفاع بالارض ثم ان قدر وamide فهو احارة وان اطلقوا أو شرطوا التنايد فهو بيع جزء شائع من الدرب وخرج بز يادى الخالى  
عن نحوه مسجد ما لو كان به ذلك فلا يجوز الاخراج ولا الفتح بقيد السابق عند الاضرار وان اذن الباقي (٣٦٣) ولا الصلح بمال على اخراج أو فتح  
باب لان الحق في الاستعراق

للمصالح الانتفاع الابعدا قضاء مدة الاجارة خصوصاً اذا صالح عالم بالاحمال وبه ينسحق قول الشورى وعلى  
الاول الخ لانه اذا كان لا يتنفع الابعدا قضاء المدة لم يلحق المستأجر ضرر حرر اه كاتبه انتهت (قوله على فتحه)  
أى حيث يتوقف الفتح على الاذن وعبارة شرح الروض ويجوز مصالحتهم ان توقف فتحه على اذنتهم اه  
سم (قوله وخرج بز يادى الخالى عن نحوه مسجد الخ) حاصل ما قرره مر ان المعتمد في هذه المسئلة انه ان  
كل المسجد قد عيما اشترط لجواز الاشراع أمر واحد وهو عدم ضرر المارة وانما اشترط ذلك لتقديم حق  
المسجد دية على أهل الدرب فاشترط عدم ضرر المارة أو حادثا اشترط أمران عدم ضرر المارة وقورضا أهل  
السكة وأما المرور فهو جائز كما تقدم اه وانما اشترط رضا أهل السكة في الحادث لتقديم حقهم على حق  
المسجدية وانظر فتح الباب هل هو كالأشراع في هذا التفصيل الوجه انه مثله اه شورى مع زيادة (قوله  
بقيد السابق) أى مع قوله مع تطرق من القديم (قوله أو فتح باب) والظاهر ان الميزاب يلحق بالباب في جواز  
الصلح عنه بمال لان صاحبه يتنفع بالقرار اه شورى (قوله وذكر غير النافذ) أى وذكر عدم صحة  
الصلح بالمال على الاخراج في غير النافذ وقوله مع التقييد بالمال أى مع تشييد عدم جواز الصلح على الاخراج  
بكونه بمال في النافذ هذا هو المراد من العبارة (قوله من نفذ به اليه) وكذا من له المرور وفيه الى ملكه من بئر  
أو فرن أو حانوت لاستحقاقه الانتفاع اه ع ش (قوله سواء أسمره) بخفيف الميم ويجوز تشييدها كذا في  
شرح الروض وقال الزركشى سمره بالتشديد أو ثقه بالمسما والتخفيف لغة قاله المطرزي اه شورى وفي  
المصباح وسمرت الباب سمر من باب قتل والتشجيل بمبالغة اه (قوله ولهم بعد الفتح باذنتهم الخ) ورجوع  
بعضهم كرجوع كلهم ولو كان البعض واحدا فيمنع المرور اه شورى وعبارة ع ش على مر قوله  
ولهم الرجوع أى لكهم أو لبعضهم فيما يظهر لان الفتح ليس شريكاً ولا يلحقه ضرر بمنعهم اذله ابناء  
الباب مفتوحا وان منع من المرور ولو كان فيهم سيجوز عليه اعنه برأيه بعد ذلك الجرح ويمنع الاخراج قبله  
وسئل الفقهاء هل يجوز المرور في ملك الغير بغير اذنه فقال يجوز ان لم يتخذ ذلك طريقاً لم يعد ضرره على المالك  
اه سرل (قوله ولما لك فتح كوات) أى ولو كان يشرف من ذلك على حريم جاره لم يمكن الجار من دفع الضرر عنه  
ببناء ستره امام الكوة وان تضرر صاحبها بمنع الضوء منها والنظر قال شيخنا والوجه ان الكوة لو كان بها غطاء  
يأخذ شيئا من هواء الدرب منعت وان كان فاتحها من أهله وينبغي ان يكون ذلك كالجنح اه حل وعبارة  
شرح مر فتح كوات الخ ولا فرق بين ان يشرف على حريم جاره أولا كافي البيان عن الشيخ أى حمله لم يمكن  
الجار من دفع الضرر عنه ببناء ستره امام الكوة وان تضرر صاحبها بمنع الضوء منها والنظر ولان صاحبها لو أراد  
رفع جميع الحائط لم يمنع منه والوجه ان الكوة لو كان لها غطاء أو شبك يأخذ شيئا من هواء الدرب منعت  
وان كان فاتحها من أهله خلافا للسبكي انتهت (قوله ولما لك فتح كوات الخ) سواء كان من أهل الدرب الذى يفتح  
فيه أولا (قوله بفتح الكاف) قال في المصباح الكوة تفتح وتفتح الثبة في الحائط وجمع المفتوح على لفظه كوات  
مثل حبة وحببات وكواء مثل طيبة وطبباء وكوة وكاء وجمع المضموم كوى مثل مدي ومدي وعينها واوراما  
لامها فقيس واو وقيل ياء والكوة بالفتح بلاهاء لغة حكاه ابن الانبارى وهو مذ كرفيقا هو الكوة اه (قوله  
وان كانتا فتحتان الخ) بمشاة فوقية في أوله لان الدار مؤنثة وكذا كل فعل كان فيه ضمير انثى تسين كافي الدقائق  
وقد ورد به السماع في قوله تعالى عينا تجريان وأن تزولا امرأتين تذودان قاله أبو حيان وجوز ابن فارس  
فيه الياء التخيية اه شرح مر (قوله والجدار) مبتدأ خبره قوله ان اختص الخ وقوله ان اشتر كالح فالحبر  
بمجموعهما اه شيخنا (قوله الكائن بين مالكين) أشار بهذا التعبير الى أن بين متعلق بمحذوف صفة

لجميع المسلمين (لا) صلح بمال  
(على اخراج) الجنح أو  
ساباط (في نافذ أو غيره) وان  
صالح عليه الامام ولم يضر  
المار لان الهواء لا يضر  
باله سجد وانما يتبع القرار  
وما لا يضر في الطريق يستحق  
الانسان فعليه بلا عوض  
كالمرور وذكر غير النافذ  
مع التشييد بالمال في النافذ  
من زيادى (وأهله) أى غير  
النافذ (من نفذ به اليه)  
لامن لاصقه جداره من غير  
نفوذ باب اليه (وتختص  
شركة كل) منهم (بما بين  
بابه ورأس غير النافذ) لانه  
يحل تركه (ولغيرهم فتح باب  
اليه) أى غير النافذ لاستنشاء  
وغيرها سواء أسمره أم لا  
لان له رفع جميع الجدار  
فبعضه أولى وقبل يمنع  
فتحه لان الباب يشترط  
حق الاستعراق قال في  
الروضة وهو أفتح وتعبيرى  
بما ذكر أولى من قول  
الاصل وله فتحه اذا سمره (لا)  
فتح (لتطرق) بغير اذنتهم  
لتضررهم بمرور الفتح أو  
مرورهم عليه ولهم بعد الفتح  
باذنتهم الرجوع متى شاءوا ولا  
غرم عليهم (ولما لك فتح كوات)  
بفتح الكاف أشهر من ضمها  
أى طامان لاستنشاء وغيرها  
بل ازالة بعض الجدار

وجعل شبك مكانه (و) فتح (باب بين دار به) وان كانتا فتحتان الى دربين أو درب وشارع لانه تصرف مصادف للمالك فهو كالأزال الحائط بينهما  
وجعلها دارا واحدة وترك بينهما ما يحالهما (والجدار) الكائن (بين مالكين) لبناء من (ان اختص به أحدهما منع الاخر ما يضر) الجدار

للجدار وقوله لبناء من أى مثلاً اه ع ش على مر وحقيقة الكلام والجدار السكائن بين ملكي مالكين  
فهو بين المالكين لا بين المالكين كالأخت في (قوله كوضع خشب) في المختار جمع الخشب خشب بفتح خين  
وخشب بضم خين وخشب كقفل وخشب بان كغفران (قوله وغرز وتدفية) بكسر التاء أقصم من فتحها اه  
شوبرى وهذا بخلاف السقف الذي بين العلى والسافل فالصاحب السافل ان يغرز فيه ويد او يعلق فيه  
لا قضاء العرف ذلك لان الانتفاع ثابت للعلى قطعا فكذلك ثابت للسافل تسوية بينهم ونظر بعضهم في هـ ذابان  
نبوته للعلى انما هو لكونه وجد في سند ام كفي الجذوع التي لم يعلـ لم سبب وضعها ولا كذلك السافل واعلم ان  
القديم قائل بالاجبار على وضع الجذوع ودليه له قوى نعم لو كان الجار مقابلا وبينهما مسكة أو شارع فاراد وضع  
رأس الجذوع على المقابل ليجهـ له ساباطا لم يجبر في القديم هنا اه سم \* (فرع) \* وضع طرف الرف ليس  
كالجذوع \* (فرع) \* آخر لو كان الجدار وقفاً ومسجداً فانظر ما حكمه اه سم أقول الظاهر عدم الجواز  
فيهما لانه يحرم اخراج الجناح الى هواء المسجد فهذا أولى وينبغي ان يحل ذلك ما لم يكن باجرة من جهة من يريد  
الوضع والوقوف فيه مصلحة فان كان كذلك جاز وقوله ليس كالجذوع بوجه بخفة الضرر فيه اه ع ش على  
مر (قوله مال امرئ مسلم) المراد بالمسلم المتزم لاحكام الاسلام اه شو برى (قوله فاعارة) أى ويستفيد بها  
المستعير الوضع مرة واحدة حتى لو رفع جذوعه أو سقطت بنفسها أو سقطت الجدار فبناها صاحبه لم يكن له الوضع  
ثانياً في الاصح لان الاذن انما تناول مرة اه شرح مر (قوله أو رفعه بارش) وهو ما بين قيمة قائم مستحق  
القالع ومقلوعا اه حل (قوله وهى التملك بالقيمة) أى قهر او الادلا مانع اذا اشتتراه منه بالتراضى أى فلا نقول  
لصاحب الجدار ان يختار تلك الخشب أو البناء تبعه الجدار قهر ا على صاحبه كفى الخصلتين السابقتين وان كان  
لصاحبه يبعه لصاحب الجدار كما يبيعه للاجنبي اه شيخنا ح ف وهذا كنهه قاله الشيخ بالفهم والافاد كرفي  
مبحث العارية يقتضى ان المعير لا يقهر المستعير فيما يختار من الخصال الثلاثة بل ما ذكره هناك يحصله ان  
المعير يخير فان وافقه المستعير على ما يختاره من الخصال الثلاثة فذاك والا فكيف تفريغ الارض وعبارته هناك  
متناوشرها وان اعاد لبناء أو غرس ثم رجع فان شرط قلعه لزمه والاخير معير بين تلكه بعقد بقبضته وقاها  
بضم ان ارش لنقصه وتبعيته باجرة واذا اختار ماله اختياره لزم المستعير وفاقته فان أبى كاف تفريغ الارض  
انتهت باختصار وحينئذ فكان الفارق بين اعارة الجدار المذكورة ههنا واعارة الارض الاتية في العارية ان  
المعير في مسئلة الجدار يخير بين أمرين فقط وفي مسئلة الارض يخير بين الثلاثة ومع هذا لم يظهر الفرق لانه يقال  
في مسئلة الجدار ما المانع من كونه يخير بين الثلاثة لان كلامنا الثلاثة لا يمكن منها الا باختيار المستعير ورضاه  
فاذا اختار المعير التملك بالقيمة ووافق المستعير فلا مانع من ذلك تأمل هذا الحل فان فيه صعوبة (قوله فاجارة)  
أى فيها شوب يبيع كما يؤخذ من صنيع حج كعبه اه شو برى وان كان ظاهر صنيع المتن يقتضى ان الجارة  
محضة مع انه يناقشه ما ذكره من كونها مؤبدة اه (قوله تصح بغير تقدير مدة) قال الزركشى نعم لو كانت  
الدار وقفا عليه وأجره فلا بد من بيان المدة قطعا ذكره القاضي حـ سمين لا ممتنع شائبة البيع فيه اه حل  
(قوله للعاجلة) راجع لكل من تصح وتبدأ بعبارة شرح مر لانه عقيدى على المنفعة وتبدء الحاجة الى دوامه  
فلم يشترط فيه التأقبت كالنكاح انتهت (قوله أو باعاً لذلك) أى باع العلو لاجل الوضع والمراد باع حق الوضع  
على العلو فليس للمشتري جزء من علو الجدار وحينئذ فهذه كالتى بعدها وانما ذكرهما المتن ومعناها واحد  
للاشارة الى التخيير في الصيغة اه شيخنا ح ف (قوله أو باع حق الوضع عليه الخ) أى بخلاف ما لو باعه  
وشرط ان لا يبنى عليه أو لم يتعرض للبناء عليه لكن للمشتري ان ينتفع به بماء البناء من مكث وغيره كما صرح  
به السبكي تبعاً لما وردى كما قاله فى شرح الروض اه سم (قوله فهو عقد مشوب ببيع) أى اى كونه مؤبداً  
واجارة أى لان المستحق به منفعة فقط اذ لا يملك المشتري بها عيناً ولو كان اجارة محضة لا شرط تأقيتها أو بيعاً محضاً

(كوضع خشب أو بناء عليه)  
أو فتح كوة وغرز وتدفية كغير  
الجدار والخشب الدار فطنى  
والحاكم باسناد صحيح لا يحل  
مال امرئ مسلم الا بطيب  
نفس منه وتعبيرى بما ذكر  
أعم مما عبر به (فلورضى  
المالك) بوضع خشب أو  
بناء عليه (بجائاً) أى بلا  
عوض (فاعارة) له الرجوع  
فيها قبل الوضع عليه وبعده  
كسائر العوارى (فان رجع  
بعد وضع) لذلك (ابقاء باجرة  
أو رفعه بارش) لنقصه كما  
لو أعاد أرضاً للبناء قال الرافعى  
ولا تجب الخصلة الثالثة فيمن  
أعاد أرضاً للبناء وهى التملك  
بالقيمة لان الارض أصل  
فاستتبع (أو) رضى بوضعه  
(بعوض فان أجزأه) أو  
من الجدار (لوضع) عليه  
(فاجارة) تصح بغير تقدير مدة  
وتتأبد الحاجة (أو باعاً لذلك)  
أى لا وضع عليه (أو) باع  
(حق الوضع) عليه (فهو)  
(عقد مشوب ببيع واجارة)  
لانه عقد على منفعة تتأبد



(فاذا وضع) مستحق الوضع  
(لم يرفع) مالك الجدار  
لا يجازا ولا مع اعطاء ارش  
لانه مستحق الدوام وتعبيد  
فيما ذكر بالوضع اعم من  
تعبيده بالبناء (ولو انهم دم)  
الجدار قبل وضع المستحق أو  
بعده (فاعاده) مالكه  
(فالمستحق الوضع) بتلك  
الالة وبمثلها لانه استحقه  
وهذا اعم من قوله فالمشتري  
اعادة البناء فان لم يعمده لم  
يطالب بشئ نعم ان انهدم بهدم  
طوب هادمه بقيمة حق  
الوضع للحيولة مع الارش ان  
كان المستحق وضع (ومنى  
رضى به) وضع (بناء عليه)  
بعوض أو غيره (شرط بيان  
محله) جهة وطولا وعرضا  
فهو أولى بمبايعه به (و) بيان  
(سمكه) بفتح السين أى  
ارتفاعه (وصفته) ككونه  
محوفاً ولا مبنياً بحجر أو طوب  
(وصفته) بحمول (عليه)  
ككونه خشباً أو ازجاً أى  
عقد الا ان الغرض يختلف  
بذلك وظاهر ان رؤية الالة  
تغنى عن وصفها (أو) رضى  
ببناء (على أرض) له  
(كنى الاول) أى بيان محل  
البناء ولم يجب ذكره سمكه  
وصفته وصفة السقف لان  
الأرض تحمل كل شئ (وان  
اشتركا فيه) أى فى الجدار  
بينهما (منع كل) منهما  
(مابضر) الجدار كغرز وتند  
ونفح كوة

للك رأس الجدار صاحب الجذوع وهو - هذا اذا لم يقدر مدة فان قدرت ان عقد اجارة قطعاً قاله شارح الوجيز اه  
شرح مر (قوله فاذا وضع لم يرفع) مالك الجدار (نعم ان اشترى مالك الجدار حق البناء من المشتري جاز الشراء كما  
صرح به المحامي وأبو الطيب وجبته فيمكن من الخصلتين اللتين يجوزانهما له لو أعاد وسكت المصنف كالرافعي  
عن التنبيه على ان مالك الجدار هل يجوز له نفضه أو لا وهل يجوز له منع المشتري من ان يبني اذا لم يكن قد بنى  
ولاشك كما قاله الاسنوى في عدم الجواز فيها اه من شرح مر (قوله وبمثلها) أعاد العامل لدفع نوبهم الجمع  
بين الالة ومثلها اه شورى (قوله فان لم يعمده لم يطالب بشئ) ولو هدمه المالك عدواناً كان عليه اعادته  
كذا قيل والصحيح عدم وجوب اعادته على المالك مطلقاً اه حل ومثله شرح مر (قوله لم يطالب بشئ)  
أى لبقاء العقد فانه لا ينفسخ بعرض هدم وانهدم لالتحاقه بالبيع وذكره في الروضة قال الاسنوى لكن المتجه  
وهو الذى يشعر به سياق كلام المصنف وتعليل الرافعي اختصاص ذلك بما اذا وقع العقد بلفظ البيع ونحوه فاما  
اذا أجرة اجارة مؤقته فينبغي تخريج الفسخ على الخلاف في انهدام الدار اه شورى ولو اراد المشتري عادته  
من مال نفسه لينبى عليه قال الاسنوى كان له ذلك كما صرح به جماعة وقال السبكي انه قضية كلام الاصحاب اه  
شرح مر (قوله طوب هادمه) سواء كان الهادم أجنبياً أو مالكا وسواء تعدى المالك بالهدم أم لا ولكن  
اذا كان الهادم المالك لزمه شيان ارش البناء للقيصولة بقيمة حق الوضع للحيولة واذا كان أجنبياً لزمه ثلاثة  
أشياء ارش الجدار وارش البناء للقيصولة بقيمة حق الوضع للحيولة فتأمل اه عبد البر (قوله بقيمة حق  
الوضع) أى مطلقاً قبل الوضع وبعده وأما الارش فيتمتع بالوضع كما قال فقوله ان وضع راجع للارش اه  
عش بالمعنى والارش هنا ما بين قيمة قائما مستحق الابقاء ومقاييس اه (قوله للحيولة) أى ويجوز له  
التصرف فيها حالاً فان أعيد الجدار ردبديها اه عش على مر (قوله مع الارش ان كان المستحق  
وضع) وهو ما بين قيمته قائما ومهدوماً فان أعيد السفل استعيدت القيمة لزال الحيولة وله البناء ان لم يكن  
بنى واعادته ان كان قد بنى ولا يغرم الهادم أجرة البناء لمدة الحيولة اه حلي (قوله أو طوب) فى المصباح  
لطوب البحر الواحدة طوبة قال ابن دريد شامية وأحسبها رومية وقال الأزهري الطوب الأجر والطوبة  
لاجرة وهو يقتضى انهما عربية اه وفيه أيضاً البحر اللبن اذا طبع بمعد الهمة والتشديد أشهر من التخفيف  
لواحدة آجرة وهو معرب اه (قوله تغنى عن وصفها) أى فى بيان صفة السقف المحمول عليه فروية الالة اذا  
كانت خشباً تغنى عن وصفه بكونه ازجاً أو غيره اه عش (قوله أو على أرض له) قال حج باجارة أو اعارة  
أو بيع اه عش على مر وانظر ما المراد بالبيع فان كان بيع نفس الأرض فثبتت الاجرة على المشتري  
فيها فى شئ من التصرفات وان كان بيع حق الوضع فهذا لم يعرف الا فى بيع رأس الجدار وذكر هذه المسئلة أى  
مسئلة الأرض دخيل فى خلال الكلام على الجدار اه (قوله على أرض له) هل التقيد به لخراج مالو كانت  
الأرض له مولى أو المراد ان له عليها ولاية تامه اه شورى (قوله كنى الاول) أى بيان المحل وتقدم فى  
كلامه ان المحل شامل لثلاثة الجهة والطول والعرض ويراد عليها الشراط بيان العمق ولا ينافيه قوله ولا يجب  
ذكر سمكه وذلك لان العمق النزول الى أسفل والسفل الصعود الى علو وعبارة حل قوله لان الأرض تحمل  
كل شئ ولا بد ان يبين له موضع الاساس وطوله وعمقه انتهت (قوله منع كل مابضر الجدار بلارضاً) وهذا  
بخلاف السقف قال فى الروض وشرحه فصل لصاحب العلو وضع الاثقال المعتادة على السقف المملوك للآخر  
أو المشترك بينهما ولا تخالف التعليق المعتاد به كتب ولو بوندية فيه بخلاف الجدار المشترك وغيره ليس  
لاحد الشريكين مثلاً ان ينتفع به بمبايضاق فيه عادة كحرف وقرق باتباع العرف وفى جواز غرز الوتد لصاحب  
العلو فيمنايله وجهان أحدهما نعم كالا سفل وهو الظاهر اه سم \* (فائدة) \* لو وضع أحد الشريكين  
وادعى ان شريكه أذن له فى ذلك لم يقبل منه لان الاصل عدم الاذن ويطلب بالبينة فان أقامها فذاك والا هدم

ما بيناه مجانا ومثل صاحب الجسد اوارثه فيقال فيه ما تقدم والقرض انه علم انه وضع في زمن المورث والا فالاصل انه وضع بحق فلا يهدم اه عش على مر (قوله بالرضا) اما بالرضا فيجوز لكن بشرط أن لا يكون بعوض في مسألة الكوة والا كان صلحا على الضوء والهواء المجرد ذكره ابن الرقعة قال واذا فتح بالاذن فليس له السد الا به أيضا لانه أي السد تصرف في ملك الغير اه مر واذا أذن أحد الشريكين للآخر في وضع البناء أو السقف على الجدار المشترك فيجوز للاذن الرجوع عن الاذن قبل الوضع وبعده ولكن في صورة البعدي فائدة الرجوع انه يغرم الواضع أجره الا بقاء وليس له تسكينه القاع ويغرم له الارش لان الواضع شريك ومالك حصته من الجدار والسقف والبناء ملكه ولا معنى لتسكينه ازاله ملكه عن ملكه اه عش على مر بنوع تصرف (قوله وبسد باليه ما لا يضر) اما ما يضر فلا يجوز فعله الا باذن وعليه فلو أسند جماعة أمتعة متعددة وكان كل واحد لا يضر وجعلتها تصرفا وقع فعلهم معامنعوا كلهم لانه لا مزية لواحد منهم على غيره وان وقع من تباع من وقع بفعله الضرر دون غيره ومثله يقال في الاستناد الى ائفال الغير اه عش على مر (قوله فان منع أحد الشريكين الخ) وكذا لو منع الاجنبي لم يعتنع لان المنع منه عند محض لانه كالاستئذان بسراج غيره والاستئذان لا يجدره اه حل والظاهر انه يحرم على المانع ذلك لان هذا مما يتسامح به عادة فالمنع منه محض عند اه عش على مر (قوله ولا يلزم شريكاً عمارة) عبارة أصله مع شرح مر وليس له اجبار شريكه على العمارة في الجديد لخبر لا يحل مال امرء مسلم وأما خبر لا ضرر ولا ضرار فمخصوص بغيره هذا اذا الممتنع يتضرر أيضا بتسكينه العمارة والضرر لا يزال بالضرر ويجري ذلك في مهر وقناة وبئر مشتركة واتخاذ ستر بين سطحيهما ونحو ذلك كزراعة أرض مشتركة وكسقي نبات كما قاله القاضي وغيره ورجمه الاذرعى وقول الجوري يلزم ان يبقى الاشجار اتفاقا ضعيف والقديم ونص عليه في الام والبر يطى في مسألة العلو الاجبار صيانة للائمالك المشتركة عن التعطيل قال الزركشى وينبغي تقييد القولين بمطابق التصرف فلو كان المحجور عليه ومصلحته في العمارة وجب على وليه الموافقة ولا يخفى ان محلها في غير الوقف اما هو فيجب على الشريك فيه العمارة فلو قال أحد الموقوف عليهم لا عمر وقال الآخر انما عمر أجبر الممتنع عليها لما فيها من بقاء عين الوقف وفي غير ذلك يجبر الممتنع على اجارة الارض المشتركة وبها يدفع الضرر وانتهت وكتب عليه عش قوله وكسقي نبات الخ يؤخذ مما يأتى في إعادة أحد الشريكين بالالة المشتركة كمن المنع انه لو أراد أحد الشريكين السقي هناك من ماء مشترك معد لسقي ذلك النبات منع منه وبما في الاصول والثمار انه لو أراد أحدهما السقي بماء مملوك له أو مباح لم يمنع حيث لم يضر بالزرع فليراجع اه وكتب أيضا قوله وجب على وليه الخ اما اذا كان الطالب ولي الطفل فلا يجب على شريكه الموافقة وكذا لو طلب ناظر الوقف من شريكه المالك لا تجب عليه موافقة بخلاف ما لو طلب بعض الموقوف عليهم العمارة من البعض الآخر فتجب عليهم الموافقة حيث كان فيه مصلحة للوقف اه وكتب أيضا قوله أجبر الممتنع الخ أى والحال ان الطالب والمطلوب منه مشتركان في الوقف وهم مشتركون في النظر لان غير الناظر لا تطلب منه العمارة ولا يتأتى منه فعلها بغير اذن من الناظر اما اذا كان لشخص شركة في وقف وطلب من الناظر العمارة وجب عليه الاجازة بخلاف عكسه كما أفاده شيخنا كذا بهما مش المولف وفهم من قوله وطلب من الناظر ان غير الناظر من أرباب الوقف ولو مستأجر لا تجب عليه العمارة وان أدى عدم عمارة الى خراب الوقف اه ثم قال \* (فرع) \* موقوفات على جهات مختلفة هل يجوز ان يعمر من ربيع بعضها البعض الاخر ينبغي ان يجوز حيث كان الوقف وقفا واحدا وان اختلفت جهاته ومصارفه ثم رأيت مر جزم بذلك وقرره فليراجع وانظر ما المراد بكونه واحدا هل باتحاد الواقف أو باتحاد عقد الوقف اه سم على المنهج أقول الذي يظهر الثاني (قوله ولا يلزم شريكاً عمارة) وتظهر هذه المسئلة الشركاء في الربوع فاذا تهدم الاسفل لا يلزم مالكة اعادته ليضع عليه الاعلى وبما

(بالرضا) كسائر الاملاك المشتركة (قوله) أى لكل منهما (كاجنبي أن يستأذ ويُسند اليه ما لا يضر) لعدم المضايقة فيه فان منع أحد الشريكين الاخر منه لم يمتنع على الاصح في الروضة (ولا يلزم شريكاً عمارة) لتضرره بتسكينها (ويمنع إعادة متهدم بقضه) المشترك



يناسب هذا ما لو كانت داره متطرفة فموانم - دمت وتضرر جاره فبعضى بالصوص منها لا يلزم بالسكها بعمارتها اه  
 شيخنا راوى وصيغة من هذا ان يهدم السفل فليس لصاحب العلوا جباره على الاعادة ليني عليه بل  
 ولو كان هدمه على هذا الشرط ومن ذلك ايضا السترة بين السطحين نعم الاشجار يجبر على سقيها اه وتقدم  
 عن الروض خلافة \* (فرع) \* قالوا كما جزم به في الروض وشرحه فيما لو بنى صاحب العلوا السفل بماله ان  
 لا اعلى هدمه وكذا للسفل ان بناء الاعلى قبل امتناعه أى الاسفل من البناء مالم بين الاعلى علوه فان بناء  
 فلا لسفل تلك السفل بالقيمة وليس له هدمه اما اذا بنى السفل بعد امتناع الاسفل فليس له تلكه ولا هدمه  
 لتقصيره سواء بنى عليه الاعلى علوه أم لا اه وأطاعوا في الجدار المشترك انه اذا أعاده أحدهما بماله لم يكن  
 للاخر نفقة فليست بل أطن كلام شرح الروض يفيدانه كذلك وان اعيد من غير مراجعة الشريك وامتناعه  
 وكان الفرق ان السفل خاص بالاسفل فجزأه لا كذلك في مسئلة الجدار لانه مشترك بينهما اه  
 (قوله بكسر النون وضمها) وجهها انقاض فانه في الدقائق اه شرح مر ونقض كل في المصباح (قوله  
 لانه تصرف في ملك غيره) الضمير راجع على الاعادة وذكره باعتبار الخبر اه (قوله لا باالة نفسه) هذا مفروض  
 في الجدار فلو اشترك اثنان في داره دمت وأراد أحدهما اعادتها باالة نفسه فانه يمنع من ذلك كما هو مذکور  
 في شرح الارشاد لابن المقرئ اه زى وسنم على منهج نقلا عن مر وينبغي ان مثل الدار المذكورة مالو كان  
 بينهما خشب مشترك وأراد أحدهما اعادته باالة نفسه فلا يجوز كما قيل به في الدار اه عش على مر  
 (قوله فلا يمنع منها) أى سواء كان له عليه قبل الانهدام بناء أو جذوع أو لا اه شرح مر (قوله فلا يمنع  
 منها) ظاهره وان لم يسبق امتناع من الشريك كمال - يأتى في كلامه وافهم كلامه جواز الاقدام عليه عند عدم  
 المنع قال في المطالب انه المفهوم من كلامهم - بلا شك اه عش على مر (قوله لان له غرض في الوصول الى  
 حقه) بخلاف ما لو انهدمت حيطان الدار فأراد اعادتها باالة نفسه فانه يمنع لان فعل ذلك يؤدي الى الاختصاص  
 وان صرح بعدم الاختصاص اه حل (قوله والمعاد ملكه) أى في غير الانتفاع به نعم لو كان للممتنع  
 عليه حل فهو على حاله اه شرح مر وقوله فهو على حاله أى من اعادته بعد اعادة الجدار ولو قيل - لانه ليس  
 له ذلك لانه انما كان له الوضع على الاول لكونه مشتركا والمعاد مختص بالباقي لاحق لصاحب الجمل فيه لم يعد  
 اه عش عليه (قوله والمعاد ملكه) وحينئذ ففقدت على الممتنع الانتفاع بحصته في الاس لتقصيره في عدم  
 اذنه في اعادته بنقضة اه شيخنا ح ف ثم رأيت في عش على مر مانصة ظاهرا لاقه انه لا يلزمه أجره  
 الاس لشريكه ويحتمل خلافة حيث كان الاس يقابل باجرة وهو الظاهر الذي ينبغي اعتداده اه (قوله  
 كابتداء العمارة) أى لان اجابته اقامة للعمارة والدوام لا يلزم قياسا على الابتداء (قوله ولو أعاده بنقضه الخ)  
 سواء تعاونا بهما أو باخراج أجره وقوله فمشتراك أى لانهما مستويان في العمل والجدار والعريضة اه  
 شرح مر (قوله ليكون للاخر فيها أعيد بها) وهو الجدار جزء أى في مقابلة الجزء من العريضة وهو أى  
 الجزء من العريضة في مقابلة عمل المعيد أيضا فهو في مقابلة شمين وسيوضح هذا بقوله أوفى الثانية سدس  
 العريضة في مقابلة عمله وثالث آتية الخ اه (قوله تكون في مقابلة عمله الخ) وحينئذ فهو عقد اجارة لانه جعل  
 الجزء أجره للعمل وقوله في مقابلة ذلك الخ وحينئذ فهو عقد مشوب بببيع واجارة لانه جعل الجزء أجره للعمل وثمنا  
 لثالث الآلة (قوله كان له ثلثاه) أى والعريضة على المناصفة وقوله فثلثاها أى والنقض على حاله من المناصفة  
 اه شوبرى (قوله قال الامام الخ) قال في الجواهر كالمطالب وهو ذاتا ظاهرا اذا كان بصيغة الاجارة فان كان  
 بصيغة الجمالة صح اه ويفرق بان الاجارة يجب فيها مكان الشروع في العمل عقب عقدها بخلاف الجمالة  
 وفرق بعضهم بان العمل لا يملك الا بتمام العمل فلا يتصور في العين تأجيل لانه لا يملك الاستحقاق قبيل تمام  
 العمل فكيف يعقل تأجيل اه شوبرى (قوله فيها اذا شرط له سدس النقص في الحال) عبارة الروض

ببكر النون وضمها  
 لانه تصرف في ملك غيره بغير  
 اذنه (لا) اعادته (بالالة نفسه)  
 فلا يمنع منها لان له غرض في  
 الوصول الى حقه ولا يضر  
 الاشتراك في الاس فان له حقا  
 في الجمل عليه (والمعاد) بالالة  
 نفسه (ملكه) يضع عليه  
 ماشاء وله نقضه وان قال له  
 الاخر لا تنقضه وأغرم لك  
 حصتي من القيمة لم تلزمه  
 اجابته كابتداء العمارة (ولو  
 أعاده بنقضه فمشتراك) كما  
 كان فلو شرط زيادة  
 لاحدهما لم يصح لانه شرط  
 عوض من غير عوض (أو)  
 أعاده (أحدهما) بنقضه أو  
 بالالة نفسه ليكون للاخر  
 فيها أعيد بها جزء (وشرط  
 له الاخر) الاذن له في ذلك  
 (زيادة) تكون في مقابلة عمله  
 في نصيب الاخر في الاولى وفي  
 مقابلة ذلك مع جزء من آتية  
 في الثانية (جاز) فان شرط له  
 في الاولى سدس النقص  
 كان له ثلثاه أو سدس العريضة  
 فثلثاها أو سدسهما فثلثاها  
 أو في الثانية سدس العريضة  
 في مقابلة عمله وثالث آتية كان  
 له ثلثاهما قال الامام في  
 الاولى هذا فيما اذا شرط له  
 سدس النقص في الحال

ان شرط له السادس من النقض في الحال وعلمت الآلة ووصف الجدار اه سم (قوله فان شرطه بعد البناء الخ) قال في شرح الروض أولم تعلم الآلة أو وصف الجدار اه \* (فرع) \* قال في الروض ولهما أي الشر يكتن قسمته عرضا في كمال الطول وعكسه بالتراضي قال في شرحه لا بالجبر فلو طلبها أحدهما فامتنع الآخر لم يجبر لاقتضاء الاجبار القرعة وهي ممتنعة هذه الانهار بما أخرجت لكل منهما ما يضر بالآخر في ارتفاعه بملكه ثم قال في الروض ويجبر على قسمة عرصته أي الجدار ولو عرضا في طول يختص كل بما يليه قال في شرحه فلا يقتسمان فيه بالقرعة ثلاثا يخرج بهما الكل منهما ما يلي الآخر انتهى فانظر ما ذكره أولا من اقتضاء الاجبار القرعة مع ذكره ثانيا حيث قال ويجبر على قسمة عرصته ثم قال فلا يقتسمان فيه بالقرعة فانه صريح في ان الاجبار لا يقتضي القرعة فلجرح اه سم (قوله فان شرطه بعد البناء) ولولا بعض وان قل كاشفه كلامهم اه شوبري (قوله ويأتي مثله في العرصة) أي في الجزء المشروط منها سواء كان وحده أو مع جزء من الآلة والضابط ان المشروط للمعبد أولا لا بد ان يكون حالا (قوله وله صلح بمال الخ) ولا يجب على مستحق اجراء الماء في ملك غيره مشاركتة في العمارة له اذا انعدم ولو بسبب الماء وليس للمستحق دخول الارض من غير اذن مالكها الا للثنية ثم روعا له ان يخرج من أرضه ما يخرج من النهر وليس له اذن له في اجراء ماء المطر على السطح طرح الثلج عليه ولا تركه الى ان يذوب ويسيل اليه ومن اذن له في القاء الثلج لا يجري المطر ولا غيره وشرط المصلحة على اجراء ماء المطر على سطح غيره ان لا يكون له مصرف الى الطريق الا بمروره على سطح جاره قاله الاسنوي اه شرح مر (قوله بفتحها) لم يقل وتنا بد الحاجة فانظر وعبارة السببي ثم ان قدر المدة فاجارة والا فلي الاوجه الثلاثة المتقدمة في بيع حق البناء وعبارة الاسنوي ان عقد بصفة الاجارة فلا بد من تقدير المدة قاله الرافعي وان عقد بصفة البيع نظرا ان وجه البيع الى الحق كما ذكره المصنف فبأن في ما سبق في بيع حق البناء قاله الرافعي قال الاسنوي للثان تقول اذا كان الفرع ملحقا بحق البناء فينبغي عدم اشتراط المدة اذا عقد بلفظ الاجارة كما سبق في حق البناء قال وان قال بعثك مسيل الماء أو يجري الماء فلا بد من بيان الطول والعرض وفي الغرض وجهان بناء على ان المشتري هل يملك موضع الجريان أم لا قال الرافعي وايراد الناقلين يميل الى ترجيح المالك قال الاسنوي وان عقد بلفظ الصلح فهل ينعتق بعبارة واجارة لم يصرح به الشيخان وصرح في الكفاية بأنه ينعتق بعبارة وجه العقد الى الحق أم الى العين اه أقول سلف في مسألة البناء انه لا يملك عينا ولا فرق بينهما فيما يظهر وقد يفرق بان لفظ مسيل الماء مثلا ينصرف الى العين بخلاف قوله بعثك رأس الجدار للبناء \* (فرع) \* قال صاحب الحثك عن اجراء ماء المطر على سطح دارك كل سنة بكذا قال المتولي يصح ويقتصر التفرق في الاجرة كما اغتفر في المعقود عليه ويصير كأنه راج المضروب قاله جميعه شيخنا البرلسي وقوله ولا فرق بينهما فيما يظهر قال مر بالفرق وقول الاسنوي فيما مر ينبغي عدم اشتراط المدة ووافق عليه مر فقال ينبغي عدم اشتراط المدة اه سم (قوله بقدر ماء المطر) أي أو الثلج وقوله ومعرفة قدر السطح فقد يقال لا حاجة لهذا مع قوله يشترط بيان موضع الاجراء فرره اه سم (قوله يشترط بيان موضع الاجراء) وهو القناة التي يجري فيها الماء فبأنه قوله والسطح الذي ينحدر اليه الماء لا حاجة اليه لان معرفته عبارة عن معرفة طوله وعرضه ومعرفة عرضة لا يتعلق بها عرض ومعرفة طوله يستغنى عنها بمعرفة طول القناة اه سم بنوع ابصاح (قوله يشترط بيان موضع الاجراء) أي الموضع الذي يجري فيه الماء وهو القناة اه ع ش. (قوله ومعرفة قدر السطح) أي مسافة علوه وسعيه الى الارض أو السطح الآخر اه حل (قوله الذي ينحدر منه الماء) الى القناة وبما يعلم انه غير موضع الاجراء \* (فرع) \* ماء المطر النازل في المسجد هل يكون ملكه أولا فيه نظروا ينبغي ان يقال ان كان فيه كان عدل جمعه فيه على وجه يتنفع به من يأتي المسجد كان ملكه والا فلا ونقل بالدرس عن فتاوى حج ما يوافقه فراجع اه ع ش. (قوله يخرج جمعا الصلح بمال الخ) عبارة شرح مر

فان شرطه بعد البناء لم يصح لان الاعيان لا تنوجل ولان سدس الجدار قبل شخوصه معدوم ويأتي مثله في العرصة وثالث آله (وله صلح بمال على اجراء ماء غير غسالة في ملك غيره) أرضا أو سطحا (أو القاء الثلج في أرضه) أي أرض غيره كان يصلح على أن يجري ماء المطر من سطحه الى سطح جاره لينزل الطريق أو ان يجري ماء النهر في أرض غيره يصل الى أرضه أو ان يلقى الثلج من سطحه الى أرض غيره وهذا الصلح في معنى الاجارة يصح بلفظها ولا يضر الجهل بقدر ماء المطر لانه لا يمكن معرفته لكن يشترط بيان موضع الاجراء وطوله وعرضه وعمقه ومعرفة قدر السطح الذي ينحدر منه الماء والسطح الذي ينحدر اليه مع معرفة قوته وضعفه وتقيده بغير الغسالة في الاولى وبالارض في الثانية من زيادة حتى يخرج جمعا الصلح بمال على اجراء ماء الغسالة والقاء الثلج على السطح فلا يصح لان الحاجة لا تدعو اليه وفي الثانية ضرر ظاهر (ولو تنازع جدارا أو سطحا بين ملكيهما فان علم انه بني مع بناء أحدهما)



واماماء غسالة الثياب والاواني فلا يجوز الصلح على اجرائها على مال لانه مجهول لا تدعو الحاجة اليه كذا قاله تبعها  
 للمتولي واعترضه الباقي باني بانه لا مانع منه اذا بين قدر الجارى اذا كان على السطح وبين موضع الجريان اذا كان  
 على الارض والحاجة الى ذلك أكثر من الحاجة الى البناء فليس كل الناس يبنون وغسل الثياب والاواني لا بد منه  
 لكل الناس أو الغالب وهو بلا شك يزيد على حاجة البناء فن بنى حماما وبجانبه أرض لغيره فاراد ان يشتري  
 منه حق المد والماء فلا توقف في جواز ذلك بل الحاجة اليه أكثر من حاجة البناء على الارض فلهل مراد المتولي من  
 ذلك حيث كان على السطح ولم يحصل البيان في قدر ما يصب انتهت (قوله كان دخل نصف لبنات كل الخ) ويظهر  
 ذلك في الزوايا ولا يحصل الرجحان بان يوجد ذلك في مواضع معدودة من طرف الجدار لا مكان احداثه بعد بناء  
 الجدار بنزع البنية ونحوها وادراج أخرى اه شرح مر (قوله أو كان السقف أزجا) أى والحال انه  
 لا يتصور احداثه بعد تمام الجدار بأن أميل من مبتدأ ارتفاعه من الارض كذا قال الرافعي ومقتضاه انه اذا  
 أمكن احداثه بان يكون الميل بعد ارتفاع الجدار لا يكون فيه ترجيح وبه صرح الماوردي والقاضي والامام  
 لكن قضية كلام القاضي أبي الطيب وصاحب التبيين انه يفيد الترجيح لان الظاهر ان الذي بنى الأزج بناء اه  
 شرح مر (قوله أو كان السقف أزجا) أى غير مسقف بخشب مثلا كالقبعة ويتصور كونه بنى مع بناء  
 أحدهما في الربع مثلا فان كلام من المال كين ساكن فوق الأسقف الذي بين الأعلى والأسفل يحكم  
 بانه للأسفل لانه أشد اتصالا بالبناء لان الفرض انه أزج أى عقد (قوله وان لم يمكن احداثه) صورة عدم الامكان  
 ان يكون له داران وباع احدهما للزيد والآخرى لعمرو ثم اختلفا زيد وعمرو في جدار بينهما فالجدار جهة زيد  
 سابق على المالكين وقوله أو كان له على الجدار خشب معطوف على المسئلة الاولى فكان الاولى تقديمه والتقدير  
 فيها بان انفصل ولم يكن لاحدهما خشب أو كان اه شيخنا وبعضهم قرر انه عائدا لاخيرة وعبارة الشو برى  
 قوله أو كان له على الجدار خشب لعله معطوف على اتصال بينهما والمعنى أو انفصل عن بناء أحدهما  
 وكان له عليه خشب لكن فيه حديثان أحدهما داخل في عموم قوله بان انفصل عن بنائهم ما فاقب تأمل لكن اذا كان  
 المدار على الاحتمال العقلي كذا هو مقتضى كلامهم فالمانع من رجوع هذا الكل من المسائل الثلاث وما وجه  
 قصر بعضهم له على الاخيرة بقرينة بعضهم على الاولى ولم يقل أحدهما من الجواشي بصحة رجوعه للثانية اه (قوله  
 فلهما اليد) أشار بذكر اليد الى انه لا يحكم بملكهما بل يبقى في يدهما لعدم المرح فلو أقام أحدهما بيعة  
 به سلم له وحكم به له أو أقام غيره ما بيعة فكذلك اه ع ش على مر (قوله لعدم المرح) أى لان وضعها  
 قد يكون باعارة أو اجارة أو بيع أو قضاء قاض يرى الاجبار على الوضع فلا يترك المحقق بالتمثيل اه شرح  
 مر (قوله فان أقام أحدهما بيعة) هذا تفريع على ما قبل الا وما بعدها كما أشار اليه بقوله فيما مر كما سيأتي  
 وقوله أو حلف تفريع على ما بعد الا اه شيخنا ويصح أيضا تفريعه على ما قبلها ويكون المراد بالاحد  
 حينئذ خصوص صاحب اليد لانه هو الذي يفضى له بالخلاف كما تقدم في كلام الشارح بل ويصح أن يكون  
 الخلاف من غير صاحب اليد اذا نكل هو هذا وقول المتن أو حلف مع قول الشارح ونكل الآخر يحتمل ان  
 المعنى ونكل الآخر بعد حلف خصمه وحينئذ يحتاج خصمه الى عين أخرى وهي الردودة ويحتمل ان المعنى  
 وقد نكل الآخر قبل حلف من بدأ القاضي بتخليفه فعلى هذا يحتاج غير الناكل الى عينين فيجب فيه  
 الخلاف الذي ذكره في الشرح فلما كانت هذه العبارة مجملة احتاج الى توضيحها بقوله وتنصع مسئلة الخلاف  
 الخ اه (قوله قضى له به) أى وتكون العرصه له تبعها اه شرح مر (قوله أو حلف) أى كل لآخر  
 وصورة حلفه ان يقول والله لا يستحق النصف الذي يدعيه والنصف الآخر لى خذ لا قالوا به كلام  
 الشارح (قوله أو حلف) أى كل لآخر أى حلف كل على نفي استحقاق صاحبه للنصف الذي في يده وانه  
 يستحق النصف الذي يدعي صاحبه لان كل واحد منهما مدعى عليه ويده على النصف فالقول قوله فيه كالعين

كان دخل نصف لبنات كل  
 منهما في الآخر أو كان السقف  
 أزجا (فله اليد) لظهور اماراة  
 الملك بذلك فيحلف ويحكم  
 له بالجدار أو السقف الآن  
 تقوم بيعة بخلافه كما سيأتي  
 وفي معنى العلم بذلك ما لو بنى  
 ماذ كر على خشبة طرفها في  
 بناء أحدهما أو كان على  
 تربيع بناء أحدهما سمكا  
 وطولادون الآخر (والا)  
 أى وان لم يعلم ذلك بان  
 انفصل عن بنائهما أو اتصل  
 به وان لم يمكن احداثه أو ببناء  
 أحدهما أو أمكن احداثه  
 عنهما أو كان له على الجدار  
 خشب (فلهما) أى اليه  
 لعدم المرح (فان أقام  
 أحدهما بيعة) أنه له (أو  
 حلف) ونكل الآخر (قضى  
 له به) (والا) بان أقام كل  
 منهما بيعة أو حلف لآخر  
 على النصف الذي يسلم له  
 وان كان ادعى الجميع

الكاملة ولا بد ان يتضمن يمينه النفي والاثبات كما فسرنا به كلام المصنف اه شرح مر (قوله أو نكل عن اليمين) معطوف على قوله أقام كل منهما بينة أي أو نكل كل منهما عن اليمين فالصور التي يجعل فيها بينهما ثلاثة أقامة البينة من كل وحاف كل ونكل كل (قوله ويبقى الخشب الموجود على الجدار بحاله) وليس لغير صاحبه أي الخشب منع صاحبه من اعادته إذا أزيل لافاحكه مناباته وضع بحق وشكك في الجوز ولو أراد صاحب الحائط نقض الجدار الذي لم يعلم أصل وضع الجذوع عليه فإن كان مترددا جاز نقضه وحكم اعادة الجذوع ما سبق والا فلا يجوز اه من شرح مر (قوله ويبقى الخشب الموجود على الجدار بحاله) وليس لك الجدار قطعها بالارض أو إبقاؤها بالاجرة قال شيخنا والأوجه أنه لا قطع ولا أجرة أخذ من إطلاقهم إبقاءها بحالها اه حل (قوله وتضع مسئلة الخلف) أي السكائر في قول المتن أو خلف مع قول الشارح ونكل الآخر وجه ذلك أن هذا مجمل لأنه إذا حلف هل يحلف يمينًا واحدة أو يمينين والجواب التفصيل الذي قاله الشارح وهو أنه إن كان الخلف من بدأ القاضى بخلفه حلف يمينين جزأ الأول والمردود تبعه - دنكول الخصم وإن كان الخلف هو الآخر بان نكل من بدأ القاضى به ففيه خلاف كما قال الشارح وإذا حلف يمينًا واحدة تبعه معها كما قال الشارح فهل يقدم النفي أو الاثبات كل جائز كما قال اه (قوله للنصف الذي ادعاه صاحبه) فيه أن صاحبه لم يدع النصف بل ادعى الكل فكل منهما يدعى الجميع لا النصف فقط إلا أن يقال كل منهما يدعى النصف فقط بحسب ظاهر حال اليد فظاهر اليد يقتضى ادعاء النصف وإن كان هو يدعى الجميع تأمل

#### \* (باب الحوالة) \*

ذكرت عقب الصلح لما فيها من قطع النزاع بين المبيع والمتمل اه قل على الجدل قال المتولى الحوالة من العقود اللازمة ولو فسخت لا تنسخ اه شورى (قوله نقل دين) أي بحصول مثله أو بانتقال مثله لأنفسه أخذ من قوله إلا أن أي يصير نظيره الخ اه ع ش (قوله وتطابق على انتقاله) أي الذي هو نائبي عن العقد وحيث يكون لها إطلاقان شرعاً تطابق على نفس العقد وعلى الأثر الثاني عن ذلك اه حل وهذا المعنى الثاني هو الذي يرد عليه الفسخ والانفساخ اه ع ش (قوله لمطل الغنى) من إضافة المصدر إلى فاعله فالغنى وصف للمدين وأغرب من قال وصف للدائن فهو مضاف للمفعول أي مطل الغنى من الغنى ظلم فبالك بطل الفقير من الغنى وفيه من الركابة وإن حكاه في المطلب وسكت عليه مما لا يخفى اه إيعاب اه شورى (قوله ظلم) أي فسق والمطل إطالة المدافعة والمرة الواحدة معصية فالمحكوم عليه بالظلم أي الفسق من أطال المدافعة لا من دافع مرة أو مرتين وإن كان عاصياً اه حل وسبأ في آخر الضمان للشورى ما نصه \* (تنبيه) \* يجب على الغنى أداء الدين فوراً إن خاف فوت أدائه إلى المستحق أما بموته أو مرضه أو بذهاب ماله أو خاف موت المستحق أو طالبه رب الدين أو علم حاجته إليه وإن لم يطالبه ذكر ذلك البارزى اه ج في الفتاوى في باب الحوالة اه وذكر هذه المسئلة ع ش على مر في باب ادعاء كاة المال فقال لا يجب على المدين دفع دين إلا بدعى الأبطال لان الدين لزم ذمة المدين باختياره ورضاه فتوقف وجوب دفعه على طلبه لكن عبارته قاصرة إذ ليس فيها من أسباب الوجوب إلا الطلب دون بقية الأسباب الستة المنتدمة (قوله وإذا اتبع أحدكم) أي ولو بلغا اتبعته عليه بما لك على فيقال اتبعته كما قال في المطلب أنه ظاهر الحديث قال في الإيعاب وظاهر عبارته أنه صريح وهو منجبه ويحتمل أنه كناية وأما قول الأذرى وهو ظاهر بشرط أن يعرف أنه بذلك فلا يختص بذلك بل يجري في سائر الصيغ فمن نطق بصيغة وادعى الجهل بمعناها فإن كان مخالطاً لاهل لغتهم لم يشبل والاقبل أشار إليه ابن عبد السلام اه إيعاب باختصار اه شورى (قوله على مليء) من الملاءة وهي البسار ويظهر ضبطها بمن عنده فاضلا عما يترك للمفلس ما توفي دينه اه إيعاب اه شورى (قوله على مليء) هو بالهمز مأخوذ من الامتلاء صرح بذلك الأزهري في شرحه لالفاظ مختصر الزنى ونبه على أن المطل إطالة المدافعة اه ومنه يستفاد أن المحكوم

أو نكل عن اليمين (جمع - بينهما) بظاهر اليد فينتفع كل به مما يليه على العادة ويبقى الخشب الموجود على الجدار بحاله لاحتمال أنه وضع بحق وتضع مسئلة الخلف بمأذ كروه في باب الدعوى والبيانات أنه إن حلف من بدأ القاضى بخلفه ونكل الآخر تبعه حلف الأول اليمين المردودة ليقضى له بالجميع وإن نكل الأول ورجع الثاني في اليمين فقد اجتمع عليه يمين النفي للنصف الذي ادعاه صاحبه ويمين الاثبات للنصف الذي ادعاه هو فهل يكفيه الآن يمين واحدة يجمع فيها النفي والاثبات أو لابد من يمين للنفي وأخرى للاثبات وجهان أحدهما الأول فيحلف إن الجميع له لاحق لصاحبه فيه أو يقول أنه لاحق له في النصف الذي يدعيه والنصف الآخر لى

#### \* (باب الحوالة) \*

هى بفتح الحاء أفصح من كسر هاءة التحول والانتقال وشرعاً قد يقتضى نقل دين من ذمة إلى ذمة وتطابق على انتقاله من ذمة إلى أخرى والأصل فيها قبل الإجماع خبر الصحيحين مطل الغنى ظلم وإذا اتبع أحدكم على مليء



عليه في الحديث بالظلم من اتصف به الا من امتنع مرة أو مرتين وان كان غاصيا فلا يفسق بذلك اه سم فان قيل هو بائنا مع ظالم مشبه للغاصب فيكون كبيرة قلت يفرق بينهما بان الغصب فيه المالك ابتداء وانتهاء المقتضى لوجود حد الكبرة المشهور بانه ما ورد فيه وعيد شديد وفهر المسلم كذلك وهذا المالك في الابتداء رضى بدمته اذا الكلام فبين هو كذلك فيما يظهر امامين وجب اداؤه فور ان يكونه بدل جنابة تعدى بهامش لا فانظاهر ان المطالب به ولو مرة كبيرة لان هذا هو الذي يشبه الغصب وقضية تشبه به انه يأتى هنا الخلاف ثم انه هل يشترط في المطالب به ان يكون ربع دينار أولا قاله في الايعاب اه شورى (قوله فليتبّع) الامر للاستحباب وصرفه عن الوجوب القياس على سائر المعاوضات ويعتبر بالاستحباب قبولها كما يحتمل الا نرى ان تكون على ملى وفي كون ماله طيبا ليخرج المماطل ومن في ماله شبهة اه شرح مر (قوله باسكان الناء) وجوز حج تشديدها وادعى بعضهم انه خلاف الواجب مقتضى الحديث وجوبه او به قال الامام احمد بن حنبل رضى الله عنه وقال الشافعي بندهم اوجوازه اقياسا على سائر المعاوضات واعتراض بأن خروجها عن المعاوضات يقتضى عدم قياسها ولذلك قال الماوردي صرفها عن الوجوب وزودها بعد النهي عن بيع الدين بالدين فتأمل اه قل على الجلال وقوله قياسا على سائر المعاوضات أى من حيث عدم الوجوب فالقياس من هذه الحيشة لامن حيشة النذب لان سائر المعاوضات غير مندوبة بل مباحة (قوله فليحتل) أمر ندب قياسا على سائر المعاوضات خلافا للامام احمد وانما تسن اجابته بشرط ان يكون الحال عليه غنيا ولا شبهة في ماله وقوله كما رواه هكذا البيهقي يعنى مع تغيير اتبع بقوله أحيل قررته شيخنا ح ف رضى الله تعالى عنه أى ومع تغيير فليتبّع بقوله فليحتل وعبرة حج وتفسره رواية البيهقي واذا أحيل أحدكم على ملى فليحتل انتهت وعبرة شرح مر وتفسره رواية البيهقي واذا أحيل أحدكم على ملى فليحتل ويؤخذ منه صراحة ما في الخبر في الحوالة اذ هو ورد فيها انتهت (قوله أركانهم ستة) أى اجبالا والا فهو سبعة تفصيلا من حيث ان الصيغة ايجاب وقبول ولهذا قال حج وأركانهم سبعة (قوله محيل ومحتال) دخل في المحيل والمحتال حوالة الوالد على نفسه لولده وعلى ولده لنفسه وهو صحيح اه مر اه سم ومثل ذلك ما لو كان لولده مال على آخر وأحال ذلك الآخر الوالد لولده على أجنبي فانه صحيح اه ع ش على مر (قوله ومحال عليه) أى ولو ميتا فلو أحال من له دين على ميت صحت كفى المطالب كالبيان وغيره وهو المعتمد ولولم تكن له تركة فيما يظهر وقواهم الميت لادمة له أى بالنسبة للاتزام لا للالزام ولا يشكل بان من أحال بدين به رهن انفسه كالرهن لان ذلك في الرهن الجعلي لا الشرعي كما لا يخفى اذا التركة انما جعلت رهنا بدين الميت نظرا للمحتسب والحوالة عليه لا تنفيه أو على تركة قسمت أولا لم يصح كما قاله كثير من وان خالف في ذلك بعض المتأخرين لان الحوالة لم تقع على دين بل على عين هي التركة ومن ثم لو كانت للميت ديون لم تصح أيضا في أوجه احتماله بحكمها الزركشي لا تنقلها للوارث وعليه الوفاء نعم ان تصرف في التركة صارت ديناً عليه فتصح الحوالة عليه اه شرح مر (قوله وصيغة) أى ايجاب وقبول كاجلنتك على فلان بكذا وان لم يقل بالدين الذي لك على ولم ينوه فهو صحيح كما اقتضاه كلامهم خلافا للبلقينى ومن تبعه ولا ينافيه ما يأتى آخر الباب من تصديق ذاتي ارادة غير الحوالة لانه صريح يقبل الصرف ولا يتعين لفظ الحوالة بل يكفي ما يؤدى معناها كقولك انتقلت حقك الى فلان أو جعلت ما استحقته على فلان لك أو ما سكتك الدين الذي عليه بحقك ولو قال أحنى فكقوله يعنى ولا تنعقد بلفظ البيع وان نواها على الاصح خلافا لبعضهم اذا اعتبار في العقود باللفظ لا بالمعنى اه شرح مر فلفظ البيع ليس صريحا ولا كتابة خلافا للحج حيث قال ان بعت كتابه على الاوجه وهو موافق في ذلك لظاهر كلام شرح الروض اه حل (قوله وكلاهما تؤخذ مما يأتى) أى كل الاركان الستة أى تؤخذ أحكامها وشروطها فالتن صرح باربعة بقوله وشرط لارضاض الاولين وثبوت الدينين وفهم من قوله رضا الاولين ان رضى الثالث لا يعتبر مع ما هو معلوم من خارج من انها

فليتبّع باسكان الناء أى  
فليحتل كما رواه هكذا البيهقي  
(أركانهم ستة) محيل ومحتال  
ومحال عليه ودينان دين  
للمحتال على المحيل ودين  
للمحيل على المحال عليه  
(وصيغة) وكلاهما تؤخذ مما يأتى

بيع دين بدين ان الصيغة ركن هنا وانه يشترط فيها هنا ما شرط فيه في البيع (قوله وشرط لها الخ) هذه توطئة  
 لعدم اشتراط رضا المحال عليه اهـ حل واندفع به هذا الزوم التكرار في كلام المتن لان الرضا لا يحصل الا بلفظ  
 أو مافى معناه كما قال الشارح وحيث يتذكر هذا مكررا مع قوله وصيغة وحاصل الدفع ان هذا ليس مقصودا  
 لذاته بل المقصود منه فهمه فكانه قال ولا يشترط فيها رضا المحال عليه (قوله رضا الاولين) أى المحيل لان له ابقاء  
 الحق من حيث شاء لكونه مرسلا في ذمته فلم يتعين لقضائه محل معين وقوله والمحتال أى لان حقه في ذمة  
 المحيل فلا ينتقل لغيره بغير رضاه لتفاوت الذمم اهـ شرح حر (قوله بلفظ أو مافى معناه) متعلق بالرضا  
 والباء بمعنى مع أو متعلقة بمحذوف حال من الرضا أى حال كونه مدلولاً عليه بلفظ أو مافى معناه فلا يكفي الرضا  
 الباطنى بدون ما يدل عليه وعبارة شرح حر ومراده بالرضا ما مر من الصيغة انتهت قال ع ش أى لا الرضا  
 الباطنى اهـ وهذا الإشارة الى الصيغة ويعلم من قوله فهمى بيع دين بدين مع ما ذكرنا من شروط الصيغة  
 السكائنة في البيع وقوله فهمى بيع دين بدين الظاهر ان الفاء تعليلية لا شرطية أى لا اعتبارها أى  
 وانما اعتبر الصيغة ولم يكتف بالرضا بدون ان الحوالة ببيع دين بدين وتقدم ان البيع من جـ له أركانه  
 الصيغة وتقدمت شروطها فلتعتبر هي وشروطها هنا اهـ وفي قل على الجلال ولا تصح بلفظ البيع وان  
 نواها ولا تدخلها الا حوالة على المعتمد فيهما كما في شرح شيخنا حر ولا يدخلها خيار اهـ (قوله أو مافى معناه)  
 كالكتاب ولومن الناطق وإشارة الى الخس اهـ ع ش (قوله فهمى بيع دين بدين الخ) البائع هو المحيل  
 والمشتري هو المحتال والثمن دين المحتال والمبيع دين المحيل اهـ شيخنا وفي قل على الجلال مانعه وللمحتال  
 ان يحيل على المحال عليه وللحال عليه ان يحيل المحتال على غيره وهكذا كما في شرح الروض (قوله يجوز للحاجة)  
 ولهذا لم يعتبر التفاضل في الجاس وان كان الدينان ربويين اهـ سم على منهج قال ع وانما امتنع  
 الزيادة والنقصان لانه ليس بمقدما كسنة اهـ ع ش على حر (قوله ولومتقو من) كان يكون له عليه عبد  
 قرض مثلا وله على آخر عبد قرض مثلا فاحاله عليه اهـ ع ش (قوله فلا تصح من لادين عليه الخ) ومنه ما يقع  
 كثير من ناظر الوقف حيث يحيل من له في جهة الوقف دين على من عليه دين لجهة الوقف لان الناظر لادين عليه  
 وكذا ما يقع لمن له دين على جهة الوقف حيث يحيل على الناظر من له عليه دين فالخاصل من التسوية انما هو  
 مجرد اذن فله منعه من قبض ما سوغه به نعم ان تعدى الناظر في مال الوقف بحيث صار ديناً لازماً في ذمته فنصح  
 الحوالة عليه ومنه ان كان له دين على المحال عليه اهـ حل وفي قل على الجلال تنبيه علم مما ذكر ان من له  
 معلوم في وقف لا تصح حالته به على مال الوقف لما مر في التركة ولا على الناظر لبراءة ذمته الا ان تعدى بالتلاف  
 مال الوقف لانه صار ديناً عليه وان تسوية الناظر من له معلوم في الوقف على من عليه دين لا وقف ليس حوالة  
 وله منعه من قبضه متى شاء قال شيخنا حر نعم ان تعين مال الوقف في جهة شخص معين صحت الحوالة عليه بل  
 للمستحقين الحوالة عليه بغير اذن الناظر ويعتد بالتبض منه ويرأيه ونوزع في ذلك فراجع اهـ (قوله فلا تصح  
 من لادين عليه) وهل تنعقد وكالة اعتبارا بالمعنى أو لا اعتماد حر عدم الانعقاد اعتبارا باللفظ لان الغالب  
 انهم يرجحون اعتبار اللفظ اهـ سم على منهج اهـ ع ش على حر (قوله ولا على من لادين عليه) بان  
 علم ذلك والاصح فلو أنكر المحال عليه الدين لم يقبل كما سبق أنى ولا يعين ان يشهد على المحال عليه للمحتال اذ لم  
 يتعرض لنفسه بان يشهد ان المحال يستحق على المحال عليه كذا ابو جبه شرعى أو بحوالة شرعية ولو أقام المحال  
 عليه بيعة ببراءته من الدين بطلت الحوالة ور جمع المحتال على المحيل ولو أنكر المحال عليه الدين بعدم موت المحيل  
 فأقام المحتال شاهداً بانه يستحق عليه كذا بطريق الحوالة من فلان وان دينه ثابت عليه وحلف معه على ذلك جاز  
 وانحصر الحلف على ثبوت دين الغير وهو المحيل لانه وسيلة الى ثبوت حق نفسه ولو أنكر المحال عليه الحوالة صدق  
 وبراجع المدين فان صدق على عدم الحوالة امتنع عليه وعلى المحتال مطالبة المحال عليه وان أنكر المحتال الحوالة

(وشرط لها) أى للحوالة أى  
 لصحتها (رضا الاولين) أى  
 المحيل والمحتال بلفظ أو مافى  
 معناه مما يأتى في الضمان  
 لانهما العاقدان فهمى بيع  
 دين بدين يجوز للحاجة لارضا  
 المحال عليه لانه يحصل الحق  
 فلصاحبه أن يستوفيه بغيره  
 (و) شرط (ثبوت الدينين)  
 ولومتقو من فلا تصح ممن  
 لادين عليه ولا على من لادين  
 عليه وان رضى لعدم  
 الاعتياض اذ ليس على  
 المحيل شئ يجعل عنه عوضا  
 ولا على المحال عليه شئ يجعل  
 عوضا عن حق المحتال  
 وتصرحى باشتراط ثبوت  
 الدينين المفيد للصورتين  
 المذكورتين أولى من  
 اقتضاه على الثانية وان فهم  
 منها الاولى



وأقر به المحال عليه فهو متردد للجهالة بالدين وهو ينكره فيأتي فيه ما في الاقرار اه قل على الجلال (قوله بالاولى) وجه الاولوية ان جانب المحال عليه ضعيف وقد اشترطنا ثبوت الدين عليه مع انه لا يشترط رضاه وجانب المحيل أقوى وقد اشترط رضاه فاشترط ثبوت الدين عليه أولى اه زى اه ع ش وفي قل على الجلال وجه الاولوية انه اذا اشترط ثبوت الدين على المحال عليه مع صحة وفائه منه لانه من قضاء دين الغير فشرطه على من لا يصح منه ذلك أولى اه وعبرة الشورى قوله بالاولى أى لان المحيل فيها عاقدا انتهت (قوله أو قبله) كزمن الخيار للبائع أو له ما وان لم ينتقل الثمن عن ملك المشتري حيثئذ لان الحوالة تتضمن الاجازة وحينئذ يبطل الخيار بالحوالة بالثمن لان مدة مضاهها الزوم فلو بقي الخيار فان مدة مضاهها وفي الحوالة عليه يبطل في حق البائع لرضاه بها لا في حق مشتريه فان فسخ البيع بطالت واذا رضى بطل بها حقه أيضا فان قيل اذا كان الخيار للبائع أو له ما لم ينتقل الثمن عن ملك المشتري أوجب بان البائع اذا أحال حيثئذ كانت اجازة فوقعت الحوالة مقارنة للمالك وذلك كاف اه حل (قوله لا بما لا يعتاض عنه ولا عليه كدين السلم) أى مسلمانيه ورأس مال كما صرح به المصنف في شرح الروض وان كان كلامه في هذا الكتاب في الكلام على الاستبدال يقتضى الصحة في رأس المال وتقدم في باب السلم عدم صحة الحوالة برأس مال السلم لعدم القبض الحقيقي اه حل (قوله كدين السلم) سيأتي لنا في الضمان صحة ضمان دين السلم اه سم على ج وعليه فالفرق بينهما ان الحوالة بيع فصحها تؤدي الى الاعتراض عن المسلم فيه اه ع ش على مر (قوله مع صحة الاعتراض عنه) ضعيف وهذا ما نص عليه في الام نعم صحح الشيخان في باب الكتابة عدم صحة الاعتراض عنه وتشكل صحة الحوالة به بعدم صحتهما بدين السلم وقد يفرق بان الشارع منشوف للعتق وفرق بالبلغي بان السيد اذا احتال بالنجم لا يتطرق اليه ان يصير الدين لغيره لانه ان قبضه قبل التجيز فواضح والا فهو مال المكاتب فصار بالتجيز للسيد بخلاف دين السلم قد ينقطع المسلم فيه فيؤدي الى ان لا يصل الختم الى حقه اه زكريا اه زى وفي قل على الجلال والاصح صحة حوالة المكاتب سيده بالنجوم على أجنبي وان كان لا يصح الاعتراض عنها على المعتمد خلافا لما في شرح المنهاج وفارقت دين السلم بتشوف الشارع للعتق وخرج بالنجوم دين المعاملة على المكاتب للسيد فتصح الحوالة به وعليه وان سقط بالتجيز لانه تابع اه (قوله مع صحة الاعتراض عنه) المعتمد انه لا يصح الاعتراض عن نجم الكتابة ومع ذلك تصح الحوالة به ولا يشك بالمسلم فيه لان الشارع منشوف الى العتق وقد يدعى بان المصنف أشار الى ذلك بقوله وأصح بنجم كتابة حيث أعاد العامل معه ولم يجعله معطوفا على ما قبله مع رعايته الاختصار فالمراد تصح بنجم الكتابة مطلقا أى وان قلنا بعدم صحة الاعتراض عنه ولا يضري ذلك قوله في الشارع مع صحة الاعتراض عنه لان المدار على ما قبل وحينئذ فيوافق كلامه هنا ما جرى عليه في شرح الروض فليتامس اه كتابه وقوله في شرح الروض أى من الصحة مطلقا اه شوبرى (قوله نعم لزومه من جهته) بخلاف دين المعاملة عليه فانه لازم ويوجب على أدائه ولا نظر لجواز سقوطه بالتجيز ولا تصح بدين الزكاة ولا عليه فيما لو تلف النصاب وانحصر المستحقون لمافي من شائبة العبداء اه حل وفي قل على الجلال فرع لا تصح الحوالة في الزكاة من المالك على غيره ولا من المستحقين عليه وان انحصر المالك فيه من شائبة العبداء باحتياجها للنية وألحق بها الكفارة ونحوها قاله شيخنا ومقتضى العمل صحة الحوالة على المنذور فراجع وانظر اه (قوله وشرط علم بالدينين) أى للعاقدين وهما المحيل والمحتال وهما لا قال هنا وفيما قبله وشرط لها كما تقدم واعلم به راعى الاختصار \* (تنبيه) هل تصح حوالة الاعمى لغيره وحوالة غيره له كما يصح نحو سلمه لان المعقود عليه دين لا عين فلا يحتاج للرؤية أو تصح حوالة لغيره دون حوالة غيره له لان في الحوالة معنى الاستيفاء من المحتال فلا بد ان يصح استيفاء وهو الاعمى ليس كذلك أولا تصح واحدة منهما فيه نظر فراجع ج اه شوبرى (قوله وحلول وأجل) نعم لو أوصى بعدم المطالبة بدينه مدة أو نذر ان لا يطالب

بالاولى (وصحة اعتياض  
عنه) الا لازم لها الزومها  
ولو ما لا وهو ما اقتصر  
عليه الاصل (كثمن) بعد  
الزوم أو قبله فتصح الحوالة  
به وعليه لا بما لا يعتاض  
عنه ولا عليه كدين السلم  
ودين الجمالة قبل الفراغ  
(وتصح) الحوالة (بنجم  
كتابة) لازومه من جهة  
السيد والمحال عليه مع صحة  
الاعتراض عنه كما سيأتي  
بخلاف الحوالة عليه لان  
للمكاتب اسقاطه متى شاء  
لعدم لزومه من جهته  
(و) شرط (علم بالدينين)  
الدين المحال به والمحال عليه  
(فدرا) كعشرة (وصفة)  
وجنسا كما فهم بالاولى  
كذهب وفضة وحلول وأجل  
وصحة وكسرو وجوده ورداءة  
(وتساويهما)

مدينه مدينه مدينه وقلنا بصفة النذر بان كان مرغوباً فيه لم يمنع ذلك من صحة الحوالة بالحال عليه وعكسه لان ذلك ليس أجلاً وانما هو دين حال امتنع المطالبة به لعارض فلوراد في نذره رانه لا يحيل به فنقل سم عن مر انه تصح الحوالة مع الاثم فراجع اه قل على الجلال (قوله في الواقع وعند العاقدين) وكأن اعتبار ذلك هنا دون نحو البيع الاحتياط للحوالة لخروجها عن القياس اه حل (قوله وعند العاقدين) فيه ان هذا ينبغي عنه قوله وعلم بالدينين الخ لان المراد بالعلم ما يشمل الظن والعذرية المذكورة المراد بها أيضاً ما يشمل الظن اللهم الا ان يخص العلم باليقين والعذرية بالظن فيندفع التكرار (قوله ليست على حقيقة المعاوضات) أي على قواعد المعاوضات بل هي خارجة عنها وصحتها مستثناة وهذا تعليل لاشتراط كل من العلم والتساوي أي ولذلك قال فاعتبر برفقها الخ لكن التعليل انما ينتج الثاني فقط واما الاول فهو معتبر في كل المعاوضات فلم يخرج عن القواعد بخلاف الثاني فان التساوي لا يشترط في المعاوضات الا في بعض الصور وهو ما اذا كان العوضان ربوبين واتحد الجنس تأمل (قوله كفاي القرض) أي كما يجوز القرض مع كونه بيع دين بدين من غير تباض اه شرح مر اه شورى فالتشبيه انما هو في خروج كل عن القواعد مع جوازها للمعاجة (قوله فلا تصح مع الجهل الخ) تفريع على قوله وعلم بالدينين وقوله ولا مع اختلافهما قدر التفريع على تساويهما في الواقع وقوله ولا مع الجهل بتساويهما تفريع على تساويهما عند العاقدين اه (قوله كابل الدية) مثال للجهول فان فرض ان صفتها علمت صححت الحوالة بها وعليها اه عبد الحق وعبارة ع ش على مر قوله للجهل بها عبارة الخ لجهل بصفاتها وكتب عليها من عبد الحق ما نصه قضية انما لو علمت الصفة صححت الحوالة بها وعليها وهو كذلك اه وفيه وقفة لان العلم بالصفة لا يصيرها الى حالة تتميز بحيث يرجع فيها الى قول أهل الخبرة لان غايته ان يعلم بالصفة انهما من نوع كذا وهذا بمجرد لا يكفي احصاء السلم فيها وذلك ليس الالعدم انضباطها انتهت (قوله فاعلم انه لو كان ليكر) أي من قوله وتساويهما كذلك مع كون الضمير راجعاً للدينين الذين فسرهما بقوله الدين المحال به وعليه ولو كان دين المحيل في حد ذاته أكثر من المحال به ولكنه انما أحال على بعض دينه لا على كله (قوله ولو كان بأحد الدينين الخ) هذه مستأنفة جاء بها الدفع توهم شمول الصفة لهذا فقوله لم يؤثر أي في البطلان أي كون أحدهما بهذا الوصف دون الآخر لا يؤثر في البطلان فلا يشترط التساوي في هذا الوصف (قوله ولم ينتقل الدين بصفة التوثيق) ويؤخذ مما تقرره عن جمع متقدمين ما صرح به بعضهم ان محل الانتقال لا بصفة التوثيق اذالم ينص المحيل على الضامن والالم يبرأ بالحوالة فاذا أحال الدائن ثالثاً على المدين وضامنه فله مطالبة من شاء منهما وان لم ينص المحيل له على ذلك وفي المطالب ان أطلق الحوالة ولم يتعرض لتعلق حقه بالرهن فينبغي ان يصح وجهها واحد او ينقل الرهن كما اذا كان له به ضامن فاحاله عليه به من له دين لا ضامن به صححت الحوالة وبرئ الضامن لانها معاوضة أو استيفاء وكل منهما يقتضي براءة الاصيل فكذلك يقتضي فك الرهن فان شرط بقاء الرهن فهو شرط فاسد تبطل به الحوالة ان قارنهما ومن ثم لو شرط عاقدا الحوالة رهناً أو ضمناً لم يصح كالجزم به صاحب الانوار ووجه الاذرى وغيره لكن جزم ابن المقرئ في روضه بالجواز وحله والدرجته الله تعالى على المحال عليه كالجزم بجواز شرطه عليه غير واحد الاول على المحيل اذ الدين المبرهون به أو المضمون ليس عليه وهو كلام صحيح اذ الكلام في كونه جائزاً فلا يفسد به العقد أو غيره فيفسده لا بالنظر لكونه لازماً أو لا فاسقط القول بانه شرط على أجنبي عن العقد اه شرح مر (قوله ويبرأهم بالمحيل الخ) واذا أحال على الاصيل برئ الضامن بخلاف العكس وينازعه كون الحوالة كالقبض ان مقتضاه ان يبرأ الاصيل بالحوالة على الضامن اه حل (قوله ويلزم دين محتمل الخ) قال في المطالب لو قبل المحتمل الحوالة من غير اعتراف بالدين كان قبوله متضمناً لاستحجام شرائط الصحة فيؤخذ بذلك لو أنكر المحتمل عليه وهل له تحليف المحيل انه لا يعلم به وجهان أقول ينبغي أن يكون الاصح التحليف كما يشهد لذلك مسألة الاتفاق على حرية العبد وأيضاً لو اعترف المحيل بالبراءة من الدين فالظاهر انه يرجع عليه ويؤخذ

في الواقع وعند العاقدين (كذلك) أي قدرا وصفة وجنس لان الحوالة ليست على حقيقة المعاوضات وانما هي معاوضة ارفاق يجوزن للحاجة فاعتبر فيها الاتفاق والعلم بما ذكر كفاي القرض فلا تصح مع الجهل بما يحال به أو عليه كابل الدية ولا مع اختلافهما قدر أو وصفة أو جنس أو لا مع الجهل بتساويهما فاعلم انه لو كان ليكر على زيد خمسة ولز يد على عمرو عشرة فأحال زيد ليكر بخمسة منها صح ولو كان بأحد الدينين توثق برهن أو ضامن لم يؤثر ولم ينتقل الدين بصفة التوثيق بل بسقط التوثيق ويغارق عدم سقوطه بانتقاله للوارث بان الوارث خليفة المورث فيما يثبت له من الحقوق بخلاف غيره (ويبرأهم) أي بالحوالة (محيل) عن دين المحتمل (ويسقط دينه) عن المحال عليه (ويلزم دين محتمل محالاً عليه)



وتحقيقه طريق له هذا الاعتراف \* (فائدة) \* مذهب أبي حنيفة إذا أنكر المحال عليه وحلف رجع المحتمل  
 اه ع ش (قوله ويلزم دين محتمل الخ) هو أولى من تعبير أصله بتحول لأن التحول يقتضي أن الأول باق بعينه  
 لكنه تغير بحاله اه حل (قوله أي يصير نظيره في ذمته) ومن ثم لو نذر أن لا يطالبه أي وهو موسر برتفق بترك  
 المطالبة لكساد نحو عروضة لا بنفسه ولا بوكيله كان له أن يحيل عليه وللمحتمل أن يطالبه لأنه ليس بوكيل عن  
 المحيل اه حل (قوله فان تعذر أخذه الخ) قال الأذري وما ذكره ظاهر فيما إذا كان الحق للمحتمل أما إذا  
 كان لغيره وهو يتصرف عليه بولاية فيظهر أن يقال أنه بان فسادهما قال الزركشي لا تدوم الصحة ولكن ضمن  
 الولي لتقصيره كالأقرض من مال الطفل من غير ملي ووجود زناه اه شوبري (قوله كجهد) أي للحوالة على ما تقدم  
 فانه المصدق في انكارها وأولدين المحيل لأن قبول المحتمل متضمن لاستحجام شرط الصحة نعم له تخليف المحيل أنه  
 لا يعلم براهة المحال عليه فان نكل أو قامت بينة بوفاء الدين بطلت الحوالة ونصح شهادة المحيل على المحال عليه كما مر  
 اه قل على الجلال (قوله وان شرط يساره) أفهم كلامه مع شرط اليسار وان بطل الشرط وحده  
 وعليه يفرق بينه وبين ما يأتي في قوله ولو شرط الرجوع الخ بأن شرط الرجوع مناف صريح فابطلها بخلاف شرط  
 اليسار فيبطل وحده اه شرح مر (قوله ولو شرط الرجوع) أي في صاب العقد واللام يضرب اه شيخنا  
 ولو شرط رهن أو ضمان من المحيل أو المحال عليه إلى أن يسقط حق المحتمل بقبض أو غيره لم يجز أي يبطل الشرط  
 فلا يلزم الوفاء به اه حل (قوله لم تصح الحوالة) أي يتبين عدم انعقادها لتبين أن لا يبيع فلائح اه شرح  
 مر (قوله لا ارتفاع الثمن بانفساخ البيع) وهذا بناء على أن الحوالة استيفاء لا يبيع دين بدين فيرد البائع ما قبضه  
 من المحال عليه للمشتري أن يبقى والافدله فان لم يقبضه امتنع عليه قبضه اه حل فان قبضه ضمن فلا يشع قبضه  
 عن المشتري لعدم الحوالة والو كالة اه شرح الروض وفي قل على الجلال قوله بطلت أي بناء على أنها  
 استيفاء واللام يبطل كما قاله الاسنوي فعلم أنهم لم يجعلوه استيفاء مطلقا ولا يبع ما مطلقا اه (قوله ثم انفسخ  
 النكاح) أي قبل الدخول برده أو بعيب أو بخلاف شرط فان المهر لما حيث كان الفسخ منها أو بسببها اه  
 مل ويرجع عليها بالمحال به ويأخذ منها اه حل وعبارة سم قوله حيث لا تبطل الحوالة أي ويرجع  
 الزوج عليها بالنصف ان طلق والكل ان فسخ اه روض انتهت (قوله أثبت من غيره) أي بدليل أنه إذا أعطاهما  
 المهر و زاد زيادة متصلة ثم فسخ النكاح فان الزوج لا يرجع فيه وانما يرجع بمهر المثل بخلاف مالور زاد الثمن  
 زيادة متصلة فان المشتري يرجع فيه ثم اذ لم تبطل الحوالة فيها ذكر كانت من غير دين للمحتمل وذلك لا يضري في  
 الدوام ثم اذا قبضته رجوع الزوج فيه قرر شيخنا ح ف وبهذا نعلم أن الفسخ في النكاح وقع قبل الدخول  
 حتى تلبس بمأهنا أي وبدليل أن المهر لا يسقط بتأف المقابل بخلاف الثمن فانه يسقط فلومات قبل الدخول  
 لم يسقط المهر بل يقرر بخلاف ما لو تلف المبيع قبل القبض فان البيع ينفسخ ويسقط الثمن اه (قوله فلا  
 تبطل الحوالة) أي بفسخ المبيع لكن يستثنى ما اذا فسخ المشتري بالخيار فبطل كما اعتده صاحب الروض  
 ومر اه ثم اه ع ش (قوله بثالث) أي له الحوالة بخلاف السابقة فالثالث فيها عليه الحق فلا بد من هذه  
 الزيادة ليصح التعديل لأن تعاقب الحوالات موجود فيها اه شيخنا (قوله بخلافه في الأولى) وهي ما إذا حال  
 المشتري البائع ومقتضى الفرق أن البائع لو حال آخر به دحواله المشتري له لم تبطل لتعلق الحق بثالث وهو كذلك  
 ومنه يؤخذ أن للمحتمل أن يحيل والمحتمل أن يحيل وهكذا كما في شرح مر اه شيخنا الحنفى (قوله أصحهما الثاني)  
 معتمد أي وعليه فلو كان أبرأه لارجوع له عليه بشئ اه ع ش (قوله ولو حال بالبائع الخ) هذه من فروع  
 الثانية وهي بمنزلة الاستثناء منها كانه قال إذا حال البائع ثم انفسخ البيع لم تبطل الحوالة الا في هذه الصورة  
 فانها تبطل على التفصيل الآتي وهذا بالنظر لظاهر وأما بالنظر لنفس الامر فهذه غير ما قبلها لأن التي قبلها  
 كانت الحوالة صحيحة في الابتداء لثبوت الدين حقيقة في وقتها فاستحب حكم الصحة بعد ارتفاع الدين الطارى

أي يصير نظيره في ذمته (فان  
 تعذر أخذه) منه بغلس أو  
 غيره كجهد ووفت (لم يرجع  
 على المحيل) كالأخذ عوضا  
 عن الدين وتلف في يده (وان  
 شرط يساره) أي المحال عليه  
 (أوجهه) فانه لا يرجع على  
 المحيل كمن اشترى شيا هو  
 مغبون فيه ولا عبرة بالشرط  
 المذكور لأنه مقصر بترك  
 الفحص ولو شرط الرجوع  
 عند التعذر بشئ مما ذكر  
 لم تصح الحوالة (ولو فسخ  
 بيع) بعيب أو غيره كقالة  
 وتحالف فهو أعسم من قوله  
 بعيب (وقد أحال مشتر)  
 بانهما (بشئ من بطلت) أي  
 الحوالة لا ارتفاع الثمن  
 بانفساخ البيع وقرقوا بينه  
 وبين مالوا حالها بصدقاها ثم  
 انفسخ النكاح حيث لا تبطل  
 الحوالة بان الصداق أثبت  
 من غيره (لا) ان أحال (بائع  
 به) على المشتري فلا تبطل  
 الحوالة لتعلق الحق بثالث  
 بخلافه في الأولى سواء أقبض  
 المحتمل المال أم لا فان كان  
 قبضه رجع المشتري على  
 البائع والافهل له الرجوع  
 عليه في الحال أو لا يرجع  
 الا بعد القبض وجهان  
 أصحهما الثاني (ولو حال  
 بائع بثمن رقيق) على المشتري  
 (فاتفق البيهان والمحتمل على  
 حرية)

مثلا (أو ثبتت بيينة) شهدت حسبته (٢٧٦) أو أقامها الرقيق أو من لم يصرح قبل من ذكر بالملك (لم تصح الحوالة) لعدم صحة

بسبب الفسخ وأما الصورة الثانية فالحوالة لم تصح فيها في نفس الأمر لأنه لم يكن فيها دين ابتداء لعدم صحة العقد من أصله فلا دين في الابتداء ولا في الدوام تأمل (قوله فاتفق البيعان) أشار بالفاء إلى مائة في شرح الروض عن ابن الرفعة أن اتفقا فمالوا كان قبل البيع لم يصرح أقامتها من العبد ولا حسبته لعدم الحاجة إليها حينئذ اه سم (قوله مثلا) أي أو أنه وقف اه ع ش (قوله شهدت حسبته) شهادة حسبته هي التي تكون بغير طلب سواء سبقها دعوى أم لا وقوله أو أقامها الرقيق أي ولم يصرح بالرقيق قبل ذلك لأنها تكذب قوله وظاهر صنيعة قبول بيئته مطلقا وقوله من لم يصرح أي شخص لم يصرح وقوله قبل أقامتها وقوله من ذكر بيان لمن والذي ذكر هو البيعان والمحال أو أقامها أحد هم بعد تصرحه بكونه مملوكا لم تقبل بيئته لمعارضه إقراره لها (قوله أو أقامها الرقيق) إذا كان المشتري مقرا وخرج العبد عن ملكه فلا وجه لسماعها من العبد لأنه يعق بتوافق المتبايعين من غير توقف على تصديق المحال فاعل صورته أن يكون العبد قد خرج عن ملكه لثالث أو كان المشتري غير مصدق كذا بخط شيخنا وهذا التصوير وافق عليه مر ونقله في شرح الروض عن القاضي أبي الطيب فانظره ثم رأيت الاسنوي قال فيما إذا كان المشتري مقرا ولم يخرج عن ملكه ان مقتضى كلام الراعي سماعها أيضا وأنه استشكل في الكفاية والمطلب من جهة أن العبد يعق بتصدق المتبايعين من غير توقف على تصديق المحال وحينئذ فلا نسمع دعوى ولا بيينة اه وما لم مر إلى ما اقتضاه كلام الراعي لأنه أحوط إذ قد يوجد ما ينافي في الحرية اه سم (قوله لم تصح الحوالة) أقول هذه المسئلة ربما يؤخذ منها أن المحال عليه لو ادعى الدفع قبلها وأقام عليه بيينة بطالت الحوالة وكذا لو أنكر الدين المحال عليه به كان للمحتمل أن يحلف المحيل أنه ما يعلم ذلك يرجع عليه ولو أقر بذلك ثم رأينا بعض أهل اليمن أفتى في الأولى بالرجوع اه براسي اه سم (قوله فكل من تخلفه على نفي العلم) ككل نفي لا يتعلق بالحلف وعلم مما قررناه أنه لا يتوقف الحلف على اجتماعهما بل يحلف لمن استخلفه منهما أما البائع فلغرض انتفاء ملكه في الثمن وأما المشتري فلغرض دفع المطالبة عنه نعم لو حلف أحدهما لم يكن له في تخلفه في أوجه الاحتمالين كما أفاده الوردية أنه تعالى خلافا لبعض المتأخرين إذ خصوه بمتحدة اه شرح مر (قوله فكل من تخلفه الخ) فإن حلفه أحدهما لم يكن للأثني تخلفه في أوجه احتمالين وبه أفتى والشيخنا لا اتحاد خصوصتهما فإن نكل حلف المشتري على الحرية وبطالت أي تبين عدم انعقادها لأن اليمن المردودة كالقرار اه حل (قوله ولو اختلفا هل وكل أو أحال) أي هل جرى بينهما صيغة حوالة أو وكالة أي اختلفا في أصل وجود الصيغة أو اختلفا في نية الحوالة أو الوكالة بعد الاتفاق على جريان صيغة الحوالة فلذلك قال بان قال المدين الخ والصورة الثانية هي في الحقيقة مفهوم قوله إلا أنني لم يحتمل وكالة (فرع) قال في شرح الروض ولو قال أحلتك على فلان بكذا ولم يقبل بالدين الذي لك على فهو وكالة كما يؤخذ من كلامهم أواخر الباب وصرح البلقي وغيره بتصحجه قال مر والمعتد مدانه صريح وأظنه قال بناء على أن الاعتبار بصيغ العقود اه قال ولا ينافيه أنه لو قال أردت بأحلتك الوكالة صدق لأن الصريح يقبل الصرف أقول لكن تضمن ذلك أنه كناية في الوكالة فقد يشكل بقاؤه ما كان صريحا في بابه ووجدنا في موضوعه لا يكون كناية في غيره إلا أن يقال لما كان الأصل بقاء الحقين احتجنا إلى المسامحة هنا وجوزنا الوكالة به هذا وقد يستشكل تصديقه فيما لو قال أردت بقولي أحلتك الوكالة مع كونه صريحا في الحوالة وتعلق حق الغير فكيف قبل الصرف بلا قرينة إلا أن يقال لما عارض ذلك كون الأصل بقاء الحقين وعدم فوات حق الغير المتعلق بالحوالة لأنه ثابت في ذمة القائل قبلنا قوله بلا قرينة وانظر هل يجري قبول الصرف في نحو نقلت حقك إلى ذمة فلان فيه نفاذ والظاهر أنه لا يقبل صرف فلان فيه تنصيصا على قطع الحق من ذمة المحيل وتعلية به ذمة المحال عليه وذلك ينافي الوكالة وفاقا لمر اه سم (قوله هل وكل أو أحال) أي هل وكل في نفس الأمر أو أحال فيه ليشتمل مالا اتفاقا على أحدهما واختلفا في البيينة اه شيخنا (قوله أو قال المدين أردت بأحلتك الوكالة) بناء على الأصح

البيع فيرد المحال ما أخذه على المشتري ويقي حقه كما كان (وان كذبها المحتمل) في الحرية (ولا بيينة) بها (فكل) منها (تخلفه على نفي العلم) بها (وبقيت) أي الحوالة فبأن أخذ المال من المشتري ويرجع المشتري على البائع المحيل لأنه قضى دينه بأذنه الذي تضمنته الحوالة وان قال ظمنا المحتمل بما أخذه (ولو اختلفا) أي المدين والدائن في أنه (هل وكل أو أحال) بان قال المدين وكلت لتقبض لي وقال الدائن بل أحلتني أو قال المدين أردت بأحلتك الوكالة فقال الدائن بل أردت الحوالة أو قال أحلتك فقال بل وكنتني أو قال الدائن أردت بأحلتك الوكالة فقال بل أردت الحوالة (حلف منكر الحوالة) فيصدق المدين في الأولين والدائن في الآخرين لأن الأصل بقاء الحقبين والاختيار من الاختيرتين من زيادتي (لامع اتفق) منهما (على لفظها) أي الحوالة (ولم يحتمل) لفظها وكالة كقوله أحلتك بالمائة التي لك على ع على عرو فلا يحلف منكر الحوالة لأن هذا لا يحتمل الاحتمالين فحلف مدعيها وهذه من زيادتي وحيث حلف المدين اندفعت الحوالة وبأنكار الدائن الوكالة انعزل فليس له قبض وان كان قبض المال قبل الحلف برئ الدافع له لأنه وكل أو محتمل ووجب تسليمه للمعالف وهو



وهو صحة الحوالة بلفظ الوكالة وفيه ان ما كان صريحاً في بابه ووجدت في موضوعه لا يكون كفاية في غيره اه  
 حل وحاصل الجواب انه لما كان الاصل بقاء الحقين احتجنا الى المسامحة هنا بصرف الصريح اه قل على  
 الجلال (قوله وحقه عليه باق) لان الاخذ قد ظلم المدين بالاخذ منه وحق الاخذ يزعم المدين باق الى الحال  
 عليه فيما اخذ بدل ما ظلمه باخذه وقبل الاخذ لا ظلم فلا رجوع اه حل (قوله وحقه عليه باق) أي الا ان توجد فيه  
 شروط التقاص أو الظفر كما لا يخفى اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله شروط التقاص يتأمل فيه  
 فان التقاص انما يكون في دينين متوافقين جنساً وقدر اوصفة وما ههنا دين للمعتال على المحيل وما قبضه المعتال  
 من المحال عليه بتقدير كونه وكذا هو عين م لو كة للمحيل والعين والمدين لا تقاص فيهما وشرط الظفر ان يتعدى  
 اخذ المستحق ماله عند غيره كان يكون منكراً ولا يثبت عليه وما ههنا وان كان فيه دين للمعتال على المحيل ليس منكراً  
 له فلم توجد فيه شروط الظفر ويمكن ان يجاب بحمل ما ههنا على ما لو تلف المقبوض من المحال عليه بتقصير من  
 المعتال فيضمن بدله والبديل يجوز ان يكون من جنس دين المعتال وصفته فيقع فيه التقاص ويتعدى عدم تلفه  
 فيجوز ان يتعدى اخذ دين المعتال من المحيل بأن لا يكون به بينة فينكر أصل الدين فيجوز للمعتال اخذه بطريق  
 الظفر اه (قوله ويرجع به المدين على المحال عليه) المراد به يرجع بدينه الاصل لا بما دفعه اه شيخنا  
 ح ف (قوله ويرجع به المدين على المحال عليه) أي لان الاخذ قد ظلم المدين بالاخذ منه وحق الاخذ يزعم  
 المدين باق على المحال عليه فيما اخذ بدل ما ظلمه باخذه اه وهل شرط الرجوع اخذ الدائن منه حقه ينبغي نعم  
 لانه انما يرجع لا ظلم ولا ظلم قبل الاخذ اه مم

\*(باب الضمان)\*

ذكره عقب الحوالة لما فيه من تعاقب الاحكام بالدون ومن تحول حق الى ذمة أخرى ومن مطالبته من لم يكن له  
 مطالبته قبله وغير ذلك وسمى بذلك لان من التزم مال غيره فقد جعله في ذمته وكل شيء جعلته في شيء فقد ضمنه  
 اياه فهو من الضمن لانه ضمن ذمة الى أخرى كما توههم لان اصابة النون تمنع ذلك وهو لغة الالتزام وشرعاً بالمعنى  
 الشامل للسكفالة يقال على التزام دين أو احضار عين أو بدن ويقال على العقد المحصل لذلك وهو عقد تبرع ولو  
 مع قصد الرجوع خلافاً لرافعي وهو مندوب لقادر واثق بنفسه تؤمن غائلته قال العلماء وأوله شهامة أي  
 شدة حياقة وأوسطه ندامة وآخره غرامة ولذلك قيل نظاماً

ضاد الضمان بصاد الصلح ما تصق \* فان ضمنمت فناء الحبس في الوسط

ثم ان الالتزام اما في الذمة فقط وهو الاغلب والاكثر أو في العين كضمنت مالك عليه في رقبة عبدي هذا أو في العين  
 والذمة معاً كضمنت مالك عليه في ذمتي وفي رقبة عبدي هذا اه قل على الجلال ومثله في شرح مر وكتب  
 عليه ع ش قوله لقادر عليه مفهم انه اذا فقد أحد الشرطين لا يسر وهل هو مباح حيثئذ أو مكروه فيه نظر  
 والاقرب الاول (قوله وشرعاً يقال لا التزام دين) المراد به ما قابل العين فيشمل المنفعة اه حل (قوله يقال  
 لا التزام دين الخ) أي الذي هو أحد شقي العقد أي الايجاب وسبأني انه يطلق على مجموع الايجاب والقبول وهذا  
 نظير ما مر أول البيوع انه يطلق على ما يقابل الشراء وعلى العقد المشتمل عليهما وهذا أولى مما في حاشية الشيخ  
 مع ما فيه كما يعلم عراجته اه رشدي وصنيعه يقتضي ان الضمان بعبر فيه ايجاب وقبول فليس نظار القبول  
 بمن مع ما سبأني من انه لا يعتبر رضا المضمون له ولا رضا المضمون عنه ومن التفصيل في الضمان بين كونه بالاذن  
 تارة وبدونه أخرى أي اذن المضمون له فتأمل اه ثم رأيت في متن المنهاج مع شرح المحلى ما نصه والاصح انه  
 لا يشترط قبوله أي المضمون له ولا رضاه أي واحد منهما أو الثاني بشرط ان أي الرضا ثم القبول لفظا والثالث  
 بشرط الرضا دون القبول لفظا وعلى اشتراطه يكون بينه وبين الضامن ما بين الايجاب والقبول في سائر  
 العقود اه (قوله وغير ذلك) كحبل وصبر وقبيل لكن العرف يخص الاولين بالمسال مطلقاً والآخرين بالمسال

وحقه عليه باق وحيث حلف  
 الدائن اندفعت الحوالة  
 ويأخذ حقه من المدين  
 ويرجع به المدين على المحال  
 عليه كما اختاره ابن كج  
 وغيره

\*(باب الضمان)\*

هو لغة الالتزام وشرعاً يقال  
 لا التزام دين ثابت في ذمة  
 الغير أو احضار عين مضمونة  
 أو بدن من يستحق حضوره  
 ويقال للعقد الذي يحصل  
 به ذلك ويسمى الالتزام لذلك  
 ضامناً وزعمياً وكفياً وغير  
 ذلك

الضمان والكفيل بالنفس والجبل بالدية والصبر بعم الكل ومثله القيسل - اه حل (قوله كبايته في شرح لروض وغيره) عبارة شرح الروض و يسمى المترم لذلك ضامنا وضمانا وجيلا وزعيما وكافلا وكفيلنا وصبرا قال الماوردي غير ان العرف جار بأن الضمان مستعمل في الاموال والجبل في الديان والزعم في الاموال العظام والكفيل في النفوس والصبر في الجميع وكالضمان فيما له الضامن وكالكفيل الكافل وكالصبر القيسل قال ابن حبان في صحيحه والزعم لغة اهل المدينة والجبل لغة اهل مصر والكفيل لغة اهل العراق والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى سلمهم ايم - بهذا الزعم وقوله ولمن جاء به حل بعير وانابه زعيم وكان حل البعير مرفوعا عندهم وشرع من قبلنا شرع لنا اذا ورد في شرعنا ما يقرر به وقد ورد فيه ذلك تكبر الزعيم غلام رواء الترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وخبر الحاكم باسناده صحيح انه صلى الله عليه وسلم تحمل عن رجل عشرة دنابر (أركان) في ضمان الذمة خمسة (مضمون عنه - - - - -) مضمون (له و) مضمون (فيه وصيغة وضامن) وشرط فيه (أي في الضامن) (أهلية تبرع) هو أولى من تعبيره بالرشد (واختيار) هو من زيادتي فيصح الضمان من سكران وسفيه لم يحجر عليه ومحجور فليس كسراة في الذمة وان لم يطالب الا بعد فكاك الجرح لا من صبي وجنون ومحجور سفيه ومريض مرض الموت عليه دين - - - - - متفرق ومكره ولو باكره سيدة (وصح ضمان رقيق) مكاتب أو غيره (باذن سيده) لا بغير اذنه كشكاحه (لاله) من زيادتي أي لاضمانه لسيدة لان ما يؤدي منه ملكه ويؤخذ منه صحة ضمان المكاتب لسيدة وكالرقيق المبعوض ان لم تكن مهايأة أو كانت ضمن في نوبة السيد (فان عين للاداء جهسة) ككسبه ومال تجارة بيده فذلك

الضمان والكفيل بالنفس والجبل بالدية والصبر بعم الكل ومثله القيسل - اه حل (قوله كبايته في شرح لروض وغيره) عبارة شرح الروض و يسمى المترم لذلك ضامنا وضمانا وجيلا وزعيما وكافلا وكفيلنا وصبرا قال الماوردي غير ان العرف جار بأن الضمان مستعمل في الاموال والجبل في الديان والزعم في الاموال العظام والكفيل في النفوس والصبر في الجميع وكالضمان فيما له الضامن وكالكفيل الكافل وكالصبر القيسل قال ابن حبان في صحيحه والزعم لغة اهل المدينة والجبل لغة اهل مصر والكفيل لغة اهل العراق والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى سلمهم ايم - بهذا الزعم وقوله ولمن جاء به حل بعير وانابه زعيم وكان حل البعير مرفوعا عندهم وشرع من قبلنا شرع لنا اذا ورد في شرعنا ما يقرر به وقد ورد فيه ذلك تكبر الزعيم غلام رواء الترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وخبر الحاكم باسناده صحيح انه صلى الله عليه وسلم تحمل عن رجل عشرة دنابر (أركان) في ضمان الذمة خمسة (مضمون عنه - - - - -) مضمون (له و) مضمون (فيه وصيغة وضامن) وشرط فيه (أي في الضامن) (أهلية تبرع) هو أولى من تعبيره بالرشد (واختيار) هو من زيادتي فيصح الضمان من سكران وسفيه لم يحجر عليه ومحجور فليس كسراة في الذمة وان لم يطالب الا بعد فكاك الجرح لا من صبي وجنون ومحجور سفيه ومريض مرض الموت عليه دين - - - - - متفرق ومكره ولو باكره سيدة (وصح ضمان رقيق) مكاتب أو غيره (باذن سيده) لا بغير اذنه كشكاحه (لاله) من زيادتي أي لاضمانه لسيدة لان ما يؤدي منه ملكه ويؤخذ منه صحة ضمان المكاتب لسيدة وكالرقيق المبعوض ان لم تكن مهايأة أو كانت ضمن في نوبة السيد (فان عين للاداء جهسة) ككسبه ومال تجارة بيده فذلك



(والا) بان اقتصر على الاذن له

في الضمان (فما يكسبه بعد  
اذن) في الضمان (ومما يبد  
ماذون) له في تجارة كافي  
المهر وان اعتبر ثم كسبه بعد  
النكاح لا بعد الاذن فيه  
والفرق ان مؤن النكاح  
انما يجب بعده وما ضمن  
ثابت قبل الضمان فلو كان  
عليه ديون فان جبر عليه  
القاضي لم يؤد مما يبد والا فلا  
يؤدي الا مما فضل عنها (و)  
شرط (في المضمون له) وهو  
الدائن (معرفة) أي معرفة  
الضامن عينه لتفاوت الناس  
في استيفاء الدين تشديدا  
وتسهيلا وأفتى ابن الصلاح  
بان معرفة وكيله كمعرفة  
وابن عبد السلام وغيره  
بخلافه وهو الوجه (لارضاه)  
لان الضمان محض التزام  
لم يوضع على قواعد المواقفات  
(ولارضاه المضمون عنه)  
وهو المدين (و) لا (معرفة)  
لجواز التبرع بأداء دين غيره  
بغير اذنه ومعرفة فبصح  
ضمان ميت لم يعرفه الضامن  
(و) شرط (في المضمون فيه)  
وهو الدين ولو منفعة (ثبوته)  
ولو باعتراف الضامن فلا  
يصح الضمان قبل ثبوته  
كنفقة الغد لانه وثيقة له فلا  
يسبغه كالشهادة وبذلك  
علم شرط المضمون عنه وهو  
كونه مدينا (وصح ضمان  
درك) ويسمى ضمان  
عهدة (بعد قبض ما يضمن

التجارة اه حل (قوله فان عين) أي وقت الاذن أو بعده وقبل الضمان اه حج اه عش (قوله والا فما  
يكسبه الخ) قال في شرح الارشاد في معاملات العبيد والا فبذمته أي وان لم يكن له كسب ولا مال تجارة فيتم له  
الضمان بذمته يتبع به اذا عتق واعتمده مر اه حج اه شورى (قوله فما يكسبه بعد اذن) فلو استخدمه  
السيد في هذه الحالة هل يجب عليه أجرته أم لا فيه نظر وقياس ما في النكاح من انه اذا تزوج باذنه واستخدمه من  
وجوب أجرته عليه انه هنا كذلك اه عش على مر (قوله بعد النكاح) سياتي في نكاح الرقيق ان هذا  
القياس انما هو في غير المأذون له في التجارة اما هو فبذمته ولو قبل النكاح كذا يتعلق بأموال التجارة ولو  
حصلت في يده قبل النكاح وانظر هل هو هنا كذلك فيقبل محل هذا التقيد أي قوله بعد الاذن في غير المأذون  
له اما هو فبذمته ولو قبل الاذن في الضمان حرر (قوله ثابت قبل الضمان) فديقال ان ثبوته قبل انما هو  
على غير العبد وانما ثبت على العبد بعد ضمانه له والجواب انه بثبوته قبل على غيره صار أقوى من مؤن النكاح  
لانهم لم تكن ثابتة قبل على أحد اه شيخنا ح ف (قوله فلو كان عليه ديون الخ) هذا التقيد لا يكون يؤدي  
من كسبه ومما في يده من مال التجارة اه من الحاشي (قوله فان جبر عليه القاضي) أي بعد الضمان لم يؤد مما يبد  
أي من أموال التجارة وكذا مما كسبه لان الجبر يتعدى له والا أي وان لم يجبر عليه القاضي فلا يؤدي الا مما  
فضل عنها أي مما في يده من أموال التجارة لان المضمون له لا يشاركهم وهل كذلك ما كسبه واذا ضمن السيد  
بعده المأذون له في التجارة في دين معاملة لزمه وأدى عنه لارجوعه عليه بما آذاه ولو بعد عتقه اعتبارا بحالة  
الضمان فان لم يكن مأذونا له في التجارة لم يصح ضمانه اه حل (قوله أي معرفة الضامن عينه) وكذا اشترط  
معرفة السيد المضمون له اذا كان الضامن عبده باذنه فان المضمون له يطالب كالمدين العبد والسيد الاذن كذا  
في حج اه حل (قوله أي معرفة الضامن عينه) وانما كفت معرفة عينه لان الظاهر عنوان الباطن اه  
شرح مر (قوله بان معرفة وكيله) أي وكيله في المعاملات وان لم يكن وكيل في خصوص هذا اه شيخنا  
ح ف وقوله كمعرفة أي فتسكني عنها فلا تشترط معرفتها معاد عبارة شرح مر وتقوم معرفة وكيله مقام  
معرفة الخ انتهت وهذا هو المعتمد وقوله وهو الوجه ضعيف وكتب أيضا لكن أفتى شيخنا بما أفتى به ابن الصلاح  
لان أحكام العدة تتعلق به والغالب ان الشخص يوكل من يشبهه اه حل (قوله فبصح ضمان ميت) أي  
ضمان ما عليه من الدين لان الكلام في ضمان الدين لا في الكفالة (قوله وفي المضمون فيه الخ) لا يقال  
لا حاجة لقوله فيه فيمكن في الاقتصار على المضمون لانه صفة للدين لانا نقول قصده التمييز بينه وبين من عليه الدين  
فان المضمون يصدق على كل من الدين ومن هو عليه اه عش (قوله ولو منفعة) كالمعمل الملتزم في الذمة  
بالاجارة أو المساواة ولولته تعالى كضمان الزكاة والكفارة اه حل (قوله ولو باعتراف الضامن) بل الضمان  
متضمن لا اعترافه بتوفر شرائطه اه حل (قوله كنفقة الغد) أي للزوجة وأمانقة القريب فلا يصح  
ضمان السقوط بها بمضي الزمن اه حل (قوله وصح ضمان درك) وهو التبعة أي المطالبة سمي بذلك  
لالتزيم الغرامة عند ادراك المستحق عين ماله فيقول ضمانت عهد الثمن أو دركه أو خلاصك منه بخلاف ماله  
قال خلاص الثمن فانه لا يصح راجع اه حل وهو بفتح الراء واسكانها اه شرح مر وفي المصباح الدرك  
بفتحين وسكون الراء لغة اسم من أدركت الشيء ومنه ضمان الدرك والدرك بالوجهين أيضا التبعة اه (قوله  
وصح ضمان درك) أي وان لم يكن ثابتا لمسيئ الحاجة اليه في نحو غريب لو خرج مبيعه أو غنه مستحقا لم  
يظفر به اه شرح مر (قوله ضمان درك) الدرك هو المطالبة والتبعة والمواخضة والعهد هي الوثيقة التي  
يكتب فيها الشيء سمي به الذي يكتب فيها من تسمية الحال باسم محله ويطلق الدرك على ما ضعف ولم يحكم اه سم  
(تنبيه) التحقيق ان متعلق ضمان الدرك عين الثمن أو المبيع ان بقي ومهل رده وبذلك أي قيمته ان عسر رده  
للمحلولة ومثل المثلي وقيمة المنة قوم ان تاف وتعلقه بالبدل أظهر لانه ليس على قاعدة ضمان الاعيان من جهة ان

ضامن الدرك يغرم البذل عند تلفها بخلاف ضامن العين المغصوبة والمستعارة وفي المطلب ليس المضمون هنا رد  
العين أي وحدها والالزم ان لا تجب قيمتها عند التلف بل المضمون المسالية عند تعذر الرد حتى لو بان الاستحقاق  
والثمن في يد البائع لا يطالب الضامن بقيمة اه زى (قوله كان يضمن لمشتري الثمن الخ) ولو أطلق ضمان  
العهد أو الدرك اختص بما اذا خرج الثمن المعين مستحقا اذ هو المتبادر لا ما خرج فاسد بغير الاستحقاق ولو ضمن  
للمستأجر أو الاجير الدرك صح أيضا على وزان ما ذكر اه شرح مر وكتب عليه الرشيدى قوله ولو ضمن  
للمستأجر أي بان يضمن له درك الاجرة ان استحققت المنفعة وقوله أو الاجير لعل صورته ضمان درك المنفعة ان  
خرجت الاجرة مستحقة مثلا وقضية اعتبار قبض المضمون دركه توقف الصحة هنا على العمل كتنصير المنفعة  
مقبوضة فراجع كذا في حواشي التحفة للشهاب ابن قاسم قال الشيخ في الحاشية وقد يقال يكفي قبض العين  
(قوله كان يضمن لمشتري) أي أو مستأجر الثمن أي المعين ابتداء والذي في الزمة ثم عينه أي وقد علم قدره اه  
حل (قوله أو لبائع) أي أو لمؤجر المبيع فيرده ان كان باقيا وسهل رده وقيمه للحيولة ان عسر رده هذا اذا كان  
معينا ابتداء فان عين عساف في الزمة رده فان تالف رد بدله من مثل أو قيمته وهو في الاول من ضمان الاعيان وفي الثاني  
من ضمان الاموال أي الديون اه حل (قوله ان خرج مقابله مستحقا) أي أو مأخوذا بشقة وصورته  
ان يشتري حصص من عقار ثم يبيعها لآخر ويقبض منه الثمن فيضمن للمشتري الثاني رد الثمن ان أخذها  
الشريك القديم بالشقة اه عش على مر (قوله ان خرج مقابله مستحقا) أي ولو بحسب صيغة ضمانه  
فان قال ضمانته ان خرج مستحقا لم يضمنه ان خرج معيبا وعكسه أو وضعت نقصه لصيغة لم يضمنه لعيب وهكذا  
فان أطلق حل على خروجه مستحقا ثم ان كان المضمون وقت ضمانه معينا في العقد وكان باقيا ضمن عينه فقط  
ويسمى ضمان عين فان تالف لم يطالب بشيء وان كان وقت ضمانه تالفا لم يبدله من مثل أو قيمة وان كان معينا  
بعد العقد عساف في الزمة لم يردده ان كان باقيا فان تعذر رده لزمه قيمته ولو مثليا للحيولة وان تلف لزمه بدله ويسمى  
في هذين ضمان ذمة والفرق بين المعين في العقد والمعين بعده بطلان البيع بخروج الاول مستحقا بخلاف الثاني  
اه قل على الجلال (قوله بفتح الصاد) والسبب أقصع من الصاد كما في القاموس اه ج وفي المختار صيغة  
الميران معربة ولا تقل صيغة اه عش على مر (قوله أجيب عنه الخ) محصل هذا الجواب منع الايراد أي  
بل هو ضمان ماوجب لكن في نفس الامر فهو جواب آخر غير الجواب بان هذا مستثنى فراد المثنى بقوله وصح  
الخ تحقيق قوله ثبوته الخ أي ولو في نفس الامر وليس مراده الاستثناء كما قيل لانه لا يناسب كلامه في الشارح اه  
شيخنا (قوله تبين وجوب رد المضمون) أي فاكتفى بذلك فكانه مستثنى من ثبوت الدين عند الضمان وحيث  
علم ان ضمان المعين ابتداء من ضمان الاعيان والمعين عساف في الزمة من ضمان الديون وسط ضمان الدرك بين  
العين والدين اه حل (قوله وشرط فيه لزومه الخ) كان المناسب ان يؤثر ضمان الدرك عن هذا الشرط  
اه حل وليس هذا بالقوى لان ضمان الدرك مستثنى من اشتراط الثبوت بقطع النظر عن اللزوم وعدمه  
فما صنفه الشيخ هو الاحسن اه (قوله ولزومه) المراد باللزوم أمن السقوط بالفسخ أو الانفساخ (قوله  
فيصح ضمانه في مدة الخيار) أي للمشتري وحده بخلاف ما اذا كان لهما أو للبائع فانه لا يصح اه حل أي  
لعدم الدين على المشتري (قوله وشرط قبوله لان يتبرع به الخ) وهذا الشرط ذكره الغزالي وأورد على  
طرده حق القسم فان اها ان تبرع به ولا يصح ضمانه لها وعلى عكسه دين الله كزكاة ودين مريض معسر أو  
ميت فانه يصح ضمانه ولا يصح التبرع به ولذلك أهمله الشيخان اه حل ويجاب عن الاول بان عدم صحة  
ضمانه لكونه غيبا يرد دين فهو خارج عن الموضوع فلا يرد على تسليم عدم خروجه فيجيب بانه لا يلزم من وجود  
الشرط وجود المشروط ويمكن الجواب عن الثاني بان عدم صحة التبرع به لعارض وبيئاته على الغالب تامل  
اه (قوله لان يتبرع به) أي ينفق لغير من هو عليه بغير عوض والعصا ليس كذلك لانه لا ينقل لغير من هو

كأن يضمن لمشتري الثمن أو  
لبائع المبيع ان خرج مقابله  
مستحقا أو معينا) ورد (أو  
نافصا لنقص صفة) شرط  
(أو صيغة) بفتح الصاد ورد  
وذلك للحاجة اليه وما وجه به  
القول بطلانه من أنه ضمان  
مال يجب أحجب عنه بانه ان  
خرج المقابل كذا كرتين  
وجوب رد المضمون ولا يصح  
قبل قبض المضمون لانه انما  
يضمن ما دخل في ضمان  
البائع أو المشتري ومثله  
ضمان المبيع مع نقص  
الصفة من زيادتي وقولي  
كأن أولى من قوله وهو ان  
لشموله ملو ضمن بعض  
الثمن أو المبيع ان خرج  
بعض مقابله مستحقا أو معينا  
أو ناقصا لنقص ما ذكر (و)  
شرط فيه أيضا لزومه ولو ما  
كشعن) بعد لزومه أو قبله  
فيصح ضمانه في مدة الخيار  
لانه آيل الى اللزوم بنفسه (و)  
شرط (قوله لان يتبرع به)



عليه واما اسقاطه عن هو عليه للعفو فليس تبرعا حتى يشكك على ما قاله لما علمت من المراد بالتبرع اه شيخنا  
 (قوله فيخرج القود الخ) فيه انه ليس داخل لانه ليس ديننا (قوله كدين جماله) أي قبل الفراغ من العمل  
 لانه وان آل الى الزوم لكن لا ينفقه بل بالفراغ من العمل ويرد عليه نجار المجلس لانه لا يكون للمشتري وحده  
 الا بالعمل وهو مفارقة المباح للمجلس أو الزام العقد اه حل (قوله ونجيم كتابه فلا يصح ضمانه) وقياس مامر  
 في الحوالة صحة ضمان ديون المعاملة التي للسيد على عبده وان كانت معرضة للسقوط بتجيزه نفسه لكن الذي  
 اعتمد به جحلا فيه وفرق بين ضمان الضمان فيه شغل ذمة فارغة فاحتيط له باشتراط عدم قدرة المضمون عنه  
 على اسقاطه لئلا يغرم ثم يحصل التجيز فينضّر الضامن حينئذ بفوات ما أخذ منه لا لما في بخلاف الحوالة فان  
 الذي فيها مجرد التحول الذي لا ضرر على المحتال فيه لانه ان قبض من المكاتب فذاك والا أخذ من السيد فلم  
 ينظر لقدرة المحتال عليه على ذلك فتأمل له فانه حتى اه ع ش على مر (قوله جنسا وقدرا وصفة) ومن  
 الصفة الحلول والتأجيل ومقدار الاجل اه سم (قوله وقدرا) أي وان لم يعرف مقدار الكل من أرباب  
 الدين كمن لو ضمن شخص جماعة ديننا وقد سئل شيخنا مر في جماعة أشهدوا على أنفسهم ان عندهم وفي ذمتهم  
 لرجل كذا فضمنهم في ذلك شخص مع علمه بالقدرة وجهله بما يخص كل واحد منهم فهل الضمان على الوجه  
 المذكور صحيح أم لا أجاب نعم يصح الضمان اه حل (قوله وعينا) أي فيما لو كان ضمان عين كالمغصوب  
 اه ع ش وفي الشورى قوله وعينا أي فلا يصح ضمان أحد الدينين لانه غير معين انتهى (قوله سواء المستقر)  
 وهو ما ليس معرضا للانقراض بتمام المعهود عليه وغيره وهو ما هو معرض لذلك اه ع ش وهذا تعميم في  
 اللازم (قوله الا في ابل دية) ومثلها الارش والحكومة اه شرح مر واذا غرمها رجوع بمثلها كالقرض  
 لا بقيمتها اه شيخنا (قوله الى غالب ابل البلد) أي ويرجع ضمانها بالاذن اذا غرمها بمثلها لا بقيمتها كالقرض  
 كما حرم به ابن المقرئ اه مر \* (فرع) \* قال في الايعاب من أبرأ عن دين مورثه قبل علم موته أو أبرأ من تلف  
 ماله ولا يعرفه صح اه سم اه ع ش (قوله كبراء في انه يشترط الخ) ولومات مدين فسال وارثه دائنه ان  
 يبرئه ويكون ضامنا لمسا عليه فأبرأ طائفا بصحة الضمان وان الدين انتقل الى ذمة الضامن لم يصح الابراء لانه بناء  
 على ظن انتقاله للضامن ولم ينتقل اليه لان الضمان بشرط براءة ذمة الاصيل غير صحيح اه شرح مر (قوله  
 كبراء) هذا اذا كان الابراء غير معاق بالموت اما المعاق بالموت كاذامت فانت بريء فوصيته وهي تصح بالمجهول  
 ولو أبرأ من معين معتق اعدم استحقاقه له فبين خلاف ذلك برئ اه حل (قوله في انه يشترط فيه العلم الخ)  
 فلا بد من العلم المبرئ بكسر الراء مطلقا واما المدين فان كان الابراء في معاوضة كالخلع بأن أبرأته مما عليه في مقابلة  
 الطلاق فلا بد من علمه أيضا لصحة البراءة والا فلا يشترط اه مر (قوله فلا يصح من مجهول) ذكر ج في غير  
 شرح هذا الكتاب ان محل عدم صحة الابراء من المجهول بالنسبة للدينيا اما بالنسبة للأخوة فصح اه ع ش  
 على مر ولو أبرأ ثم ادعى الجاهل قبل باطنا لا ظاهر اقاله الراعي وهو محمول على ما في الأنوار انه ان باشر سبب  
 الدين لم يقبل والا كدين ورثة قبل وفي الجواهر نحوه وفيها عن الزبيلي تصديق الصيغة المروجة اجبارا بيمينها  
 في جهلها بغيرها قال الغزالي وكذا الكبيرة المجبرة ان دل الحال على جهلها ويجوز بذل العوض في مقابلة الابراء كما  
 قاله المتولي وغيره وعليه فبذلك الدائن العوض المبذول له بالبراءة ويرأ المدين وطريق الابراء من المجهول ان  
 يبرئه من قدر يعلم انه لا ينقص عن دينه كالف شك هل يباغها أو ينقص عنها نعم يكفي في الغيبة اذ لم تبلغ المغتاب  
 الندم والاستغفار فان بلغت لم يصح الابراء منها الا بعد تعيينها بالشخص وتعيين حاضر بها فيما يظهر حيث اختلف  
 به الغرض ولو أبرأ من معين معتق اعدم استحقاقه له فبين خلاف ذلك برئ اه شرح مر وكتب عليه  
 ع ش قوله ويجوز بذل العوض أي كأن يعطيه ثوبا مثله في مقابلة الابراء مما عليه من الدين اما لو أعطاه  
 بعض الدين على ان يبرئه من الباقي فليس من التعويض في شيء بل ما قبضه بعض حقه والباقي في ذمته اه

فيخرج القود وحده الغذف  
 ونحوه او خرج باللازم غيره  
 كدين جماله ونجيم كتابه فلا  
 يصح ضمانه (وعلم) للضامن  
 (به) جنسا وقدرا وصفة وعينا  
 فلا يصح ضمان مجهول بشئ  
 منها لانه اثبات مال في الذمة  
 بعقد فأشبهه البيع ونحوه  
 سواء المستقر وغيره كدين  
 السلم وثن المبيع قبل قبض  
 المبيع (الا في ابل دية)  
 فيصح ضمانها مع الجهل  
 بصفته لانها معلومة السن  
 والعدد ولانه قد اغتفر ذلك  
 في اثباتها في ذمة الجاني  
 فيغتفر في الضمان ويرجع  
 في صفتها الى غالب ابل البلد  
 (كبراء) في انه يشترط فيه العلم  
 بالمبرأ منه فلا يصح من مجهول

وكتب أيضا قوله وعليه في تلك الدائن عبارة الشرح قبيل فصل الطريق النافذ الخ تصها وانكار حق الغير حرام فلو  
 بذل للمتكرم مالا ليقرفه لم يصح الصلح بل يحرم بذله وأخذ ذلك ولا يكون به مقرا كما جزم به ابن كنج وغيره  
 ورجحه صاحب الانوار لانه اقرار بشرط قال في الخادم ينبغي التفصيل بل بين ان يعتد بفساد الصلح فيصح أو يجهله  
 فلا كفي تناثره في المنشآت على العقود الفاسدة اه أقول يمكن ان يصور ما هنا بما لو وقع ذلك بالمواطاة منهما  
 قبل العقد ثم دفع ذلك قبل البراءة أو بعدها فلو قال أبرأتك على ان تعطيني كذا كان كذا لو قال صالحتك على ان  
 تقر لي على ان لك على كذا فكيف قيل في ذلك بالبطان لاشتماله على الشرط يقال هنا كذلك لاشتمال البراءة  
 على الشرط فاي راجع اه وكتب أيضا قوله والاستغفار أي للمغتاب اه جج كان يقول أستغفر الله لفلان  
 أو اللهم اغفر له ومعلوم ان هذا الكلام في غيبة الباغ الماقل وأما غيبة الصبي فهل يقال فيها مثل ذلك التفصيل  
 وهو انما اذا بلغته فلا بد من بلوغه وذكره اه وذكر من ذكرته عنده أيضا بعد البلوغ لان براءته قبل البلوغ  
 غير صحيحة أو يكفي مجرد الاستغفار حالما لم يظفر بالاعتذار الاستحلال منه الا ان فيه نظر والاقرب الاول وقال سم  
 على جج أطاق السيموطي فبين خان رجلا في أهله برئ أو غيره انه لا تصح التوبة منه الا بالشروط الاربعة ومنها  
 استحلاله بعد ان يعرفه به بعينه ثم له حالان أحدهما ان لا يكون على المرأة في ذلك ضرر بان أكرهها فهذا كما  
 وصفنا والثاني ان يكون عليها في ذلك ضرر بان تكون مطاوعة فهذا قد يتوقف فيه لانه ساع بازالة ضرره في  
 الآخرة بضرر المرأة في الدنيا والضرر لا يزال بالضرر فيحتمل انه لا يسوغ له في هذه الحالة اخباره به وان أدى الى  
 بقاء ضرره في الآخرة ويحتمل ان يكون ذلك عذرا ويحكم بحصة توبته اذا علم الله منه حسن النية ويحتمل ان يكاف  
 الاخبار به في هذه الحالة ولكن يذكر معه ما ينفي الضرر عنها بان يذكر انه أكرهها ويجوز الكذب بمثل ذلك  
 وهذا فيه جمع بين المصلحين لكن الاحتمال الاول أظهر عندى ولوخاف من ذكر ذلك الضرر على نفسه دون  
 غيره فالظاهر ان ذلك لا يكون عذرا لان التخلص من عذاب الآخرة بضرر الدنيا مطلوب ويحتمل أن يقال انه  
 يعذر بذلك ويرجى من فضل الله تعالى أن يرضى عنه خصمه اذا علم منه حسن نيته ولولم يرض صاحب الحق في  
 الغيبة والزنا ونحوهما ان يعفو ولا يبذل مال فله بذله سمعيا في خلاص ذمته ثم رأيت الغزالي قال فيمن خانته في  
 أهله أو ولده أو نحوه لا وجه للاستحلال والاطهار فانه يولد فتنه وغيايل تغزغ الى الله ليرضيه عنك اه  
 باختصار أقول والاقرب ما اقتضاه كلام الغزالي حتى لو أكره المرأة على الزنا لا يسوغ له ذكر ذلك لزوجهما اذا لم  
 يبلغه من غيره ما فيه من هتك عرضهما وبقي ملو اغتاب ذميا فهل يسوغ الدعاء له بالمغفرة ليتخلص هو من اثم  
 الغيبة أولا ويكتفي بالنسب لامتناع الدعاء بالمغفرة للكافر كل محتمل والاقرب أن يدعو له بمغفرة غير الشرك  
 أو كثرة المال أو نحوه مع الندم ووقع السؤال عما لو أتى بهمة غيره فهل يخبره بذلك وان كان فيه اظهار للرجح  
 ما صنع أولا ويكتفي الندم فيه نظرا ولا يبعد الثاني ويغارق ما لو أتى أهل غيره حيث امتنع الاخبار بما وقع لان  
 في ذلك اضرار للمرأة ولاهاها فامتنع لذلك ولا كذلك البهيمة اه وكتب أيضا قوله وتعين حاضرهما اذا  
 لا يحبس عنه ولومات بعد ان بلغته وقبل البراءة من ابراءه وارثه بخلافه في المال اه مر اه سم على  
 جج (قوله فلا يصح من مجهول) نعم لا أثر للجهل يمكن معرفته كبرائه من حصته من تركته مورثه فانه يصح لانه وان  
 جهل قدر حصته لكن يعلم قدر التركة اه شرح مر وتقدم انه لا يصح ضمان المجهول وان أمكنت معرفته  
 فانظر الفرق بينه وبين البراءة وله ان الضمان لكونه اثبات مال في الذمة يحتاج له مالا يحتاج للبراءة اذ قد  
 يغلب فيه معنى الاسقاط اه عس على مر (قوله بناء على انه عليك المدين الخ) أي فاشترط علمه ولو  
 بني على القول الآخر وهوانه اسقاط لم يشترط علمه بالمبرأ منه هذا وانما لم يشترط قبول المدين نظرا لسائبة  
 الاسقاط وانما غلبوا في علمه سائبة التمسك وفي قبوله سائبة الاسقاط لان القبول أدون ألا ترى ان اختيار كثير  
 من الاصحاب جواز المعاطاة في نحو البيع والهبة ولم يختاروا صحة بيع الغائب وهبته اه شرح مر (قوله

بناء على انه عليك المدين  
 ما في ذمته



فيشترط علمها به (أي ان وقع في ضمن معاوضة كالمطلع فان وقع في غيره اشترط علم المبرئ بالكسرة فقط اه  
 شيخنا (قوله ادخلا للطرف الاول) أي بخلاف الطرف الثاني فان قال من واحد الى مائة أو الى ألف فان الخارج  
 واحد وان كان من جنس ما قبله لان قوله هم الغاية اذا كانت من جنس المغييات دخلت محمول على الامور  
 الاعتبارية وما نحن فيه من الامور الالتزامية ولا يعارضه ما يأتي في الطلاق من انه اذا قال لزوجته أنت  
 طالق من واحدة الى ثلاث طلقت ثلاثا لان الطلاق محصور في العدد المذكور فالظاهر استيفاءه بخلاف الدين  
 اه حل (قوله لانه مبدء الالتزام) أي فهو كالاصل المبني عليه واخراج الغاية عن الاصل لانه الطرف المستغنى  
 عنه ورعاية اليقين أو الظن القوي يقوى اخرجها ايعاب اه شورى (قوله كبراء ونذر) ومثلهما اسائر  
 التصرفات لانه حيث حل المجهول على جملة ما قبل الغاية كان كالمعين اه عش على مر (قوله بغير صب أو  
 غيره) دخل فيه ما هو مضمون ضمان يد كالمعار والمستمات وما هو مضمون ضمان عقد كالمبيع في يد البائع  
 والتمن المعين في يد المشتري اه عش (قوله وبدن غائب) أفرد به بالذكر لئلا يفتقد على الخلاف فيه ولان  
 الغرض منه بيان المسافة التي يعتبر الاحضار منها والغرض من ذكر من يستحق حضوره بيان صفة المكفول  
 وبالحظ هنا لا ينبغي أحدهما عن الآخر اه عش وعبارة الشورى المراد بالغائب من لا يستحق  
 حضوره لغيبته بان طالت المسافة أو كان ثم أي في مجلس غيبته كما هو المراد به الغائب طالعوا وكان يستحق  
 حضوره وعلى هذا المراد من يستحق حضوره المقيم فقط تأمل كتابه اه شورى (قوله وبدن من يستحق  
 حضوره في مجلس حكم) أي في محل الكفالة ودخل فيه كفالة الكفيل فصم وتصح بدن من عنده مال لغيره ولو  
 ودبعا امتنع من ادائها وفي كلام بعضهم من عنده اختصاص نجسة يصح التكفيل بدنه كما فهمه قوله استحق  
 حضوره ورعا يقتضي صفة ان الغائب لا يشترط فيه أن يستحق حضوره من المحل الذي هو فيه أي المعين  
 وليس كذلك بل لابد أن يستحق حضوره لو استعدى عليه من محله الذي هو به لكن هذا المقتضى هو المقتضى  
 كفالة الغائب ولو لم يلزمه الحضور لو استعدى عليه بان كان فوق مسافة العدوى اه حلي (قوله عند الاستعداد)  
 أي الطالب مطابقا لبقيد كونه من مسافة العدوى اه عش (قوله أولا دعي) كاجبر وكفيل وقن آبق لمولاه  
 وامرأتين يدعي نكاحها اليه أو لمن ثبت نكاحها اليه اه شرح مر (قوله بخلاف عقوبة الله  
 تعالى) كدخرو زنا وسرقة وتعاذ به المتعلقة به لانام أمورون بسترها والسعي في اسعة طها ما أمكن وان تحتم  
 استيفاءه كما عتده والد شيخنا خلافا لبعضهم اه حل (قوله وذكر الضابط) هو قوله وبدن غائب ومن يستحق  
 حضوره الخ اه عش (قوله وانما تصح كفالة بدن من ذكر) أي الغائب ومن يستحق حضوره فلا بد من  
 اذن كل منهم ما صورته في الغائب أن يأذن قبل غيبته أو يوكل من يأذن اه شرح مر وفي قل على  
 الجلال فيمكن اذن الغائب قبل غيبته واذن المحبوس ولو في الحبس ويشترط الاذن باللفظ أو إشارة الاخرس  
 لا إشارة ناطق ولو فهمه مة ويشترط معرفة المكفول له كفي المضمون له ولا بد مع الاذن في الكفالة من الاذن  
 في محمل التسليم فان سكنت عنه فسدت ولا يغني عنه مطلق الاذن قاله شيخنا مر (قوله كفالة بدن من ذكر)  
 قضية اعتبار الاذن في البدن دون العين صفة ضمان العين بدون اذن من هي تحت يده وليس مراد ابل لا بد من  
 اذنه أو القسرة على انتزاعها منه كما قاله زي اه عش (قوله كفالة بدن من ذكر باذنه) وأما المكفول  
 له فلا يشترط رضاه بالكفيل ولا اذنه كفي ضمان المال اه شرح مر (قوله باذنه) قضية انه لا بد من الاذن  
 باطلا ولو نذر الكفيل على احضار المكفول فله عليه وقياس ما تقدم من جهة كفالة العين اذا كان قادرا على  
 انتزاعها الصفة هنا أيضا الا أن يفرق بان العين وجوب احضارها من قدوعاها لا يتوقف الاعلى مجرد ضمانها لكها  
 باحضارها والبدن يتوقف على وجوب حضوره من عليه الحق ولا يجب ذلك عليه الا بعد طلب القاضى من مسافة  
 العدوى فسادونهم اعلى انه قد لا يجب الحضور مع ذلك كل لو قام به مانع كمرض واحتيج الى اذنه فيجب عليه موافقة

فيشترط علمها به الا في ابل  
 الدية فيصح الابراء منها مع  
 الجهل بصفة الماسر (ولو  
 ضمن) كان قال ضمانت  
 مما لك على زيد (من درهم  
 الى عشرة صم) لان قضاء الغرم  
 بذكر الغاية (في تسعة)  
 ادخلا للطرف الاول فقط  
 لانه مبدء الالتزام (كأقرار  
 ونحوه) كبراء ونذر فان كاد  
 منها ما يصح في مثل ذلك في  
 تسعة وقولي ونحوه من  
 زيادتي ومسألة الاقرار  
 ذكرها الاصل في بابها  
 (واضح كفالة عين مضمونة)  
 بغير صب أو غيره أي كفالة  
 ردها الى مالكها وهذه من  
 زيادتي (وبدن غائب) ولو  
 مسافة قصر (و) بدن (من  
 يستحق حضوره في مجلس  
 حكم) عند الاستعداد (لحق  
 لله تعالى) مالي أو لحق  
 (آدمي) ولو عقوبة  
 للحاجة الى ذلك بخلاف  
 عقوبة الله تعالى وذكر  
 اضابط من زيادتي وانما يصح  
 كفالة بدن من ذكر (باذنه)  
 ولو بنا ثبته والا لفات  
 مقصودها من احضارها لانه  
 لا يلزمه الحضور مع الكفيل  
 حينئذ (ولو) كان من ذكر  
 (صيا ومجنونا)

الطالب اذا اراد احضاره ولو من موضع لا يجب عليه الحضور منه لكونه فوق مسافة العدوى اه عش (قوله باذن وليهما) والسفيه يعتبر اذن وليه ايضا والفقير يعتبر اذنه لا اذن سيده لئلا يترك السيد كاتلافه الثابت بالبينه اه شرح مر (قوله لانه قد يستحق احضاره هـ) هـ اذار بما يقتضي الاكتفاء بما كان استحقاق الحضور وليس كذلك فكان الاولى ان يقال لا قامة الشهادته على صورته هـ ما من لم يعرف اهـ هـ ونسبهما اهـ حل (قوله وبطالب الكفيل وليهما) فلوزال الجبر أو ان عزل بطالت مطالبته وهل يجب على المكفول الحضور في الاولى حينئذ ومن ولي في الثانية أولا يظهر نعم فيهما لان اذن الولي الاول كان نيابة على المولى عليه فمكانه اذن ويظهر في عبد اذن سيده ثم عتق انه لا يلزمه الحضور بمقتضى اذن السيد السابق لان اذن السيد ليس بطريق نيابة عن العبد بخلافه هنا تأمل اه شوبري (قوله ومحبوسا) أي سواء حبس بحق أم لا خلافا لابن عبد الحق حيث قيد بالاول ويؤيده قول الشارح لتوقع خلاصه اه عش على مر (قوله وميتا) وصورته ان يموت من عليه حق وقد تحمل الشاهد الشهادة على صورته فيطالب صاحب الحق احضاره بمجلس الحكم ليشهد على صورته فيكفله انسان حتى يغسل مثلاً ثم يحضره بمجلس الحكم اه شيخنا (قوله وميتا قبل دفنه) أي وضعه في القبر وان لم يجل عليه التراب لابعده وان لم يتغير وجهه قبل الدفن مالم يتغير في مدة الاحضار وظاهر كلامه انه اذا اذن قبل موته فان لم يكن له وارث خاص فنأطر بيت المال ولو كان الوارث غيباً حائراً فلا بد من اذن الناظر أيضاً ولو كان محجوراً عليه عنده موته اعتبر اذن الولي ان كان من ورثته والا فورثته ومن لا وارث له أصلاً كزمني مات ولم يأذن في حياته فالوجه عدم صحة كفالته لان مـتروكه في اه حل (قوله ليشهد) بضم أوله وفتح ثالثة اه شرح مر (قوله اذن الوارث) أي كل وارث ان لم يأذن الميت في حياته وهذا اذا لم يكن ولي للميت قبل موته والا اعتبر اذنه فقط ان كان وارثاً وان لم يكن ولي فلا بد من اذن الجميع وأما لو كان الولي غيباً ووارثاً فلا عبرة باذنه اه حل (قوله فاعتبر اذن وليه) أي ولي الوارث (قوله فان كفل بدن الخ) قضية ما في المختار انه انما يتعدى بنفسه اذا كان بمعنى عال وانه اذا كان بمعنى ضمن تعدى بالباء ثم رأيت في حج بعد قول المصنف فان كفل بدن الخ مانعه مما كفه به بنفسه لانه بمعنى ضمن لكن قيل ان أئمة اللغة لم يستعملوه الا متعدي بالباء اه ولعله لكونه أفصح أما كفل بمعنى عال كما في الآية فتعبد بنفسه دائماً اه عش على مر (قوله بفتح الفاء أفصح من كسرهما) في المصباح كفلت بالمال وبالنفوس كفلان من باب قتل وكفولاً أيضاً والاسم الكفالة وحكى أبو زيد سماعاً عن العرب من بالي تعبد وقرب وحكى ابن القطاع كفلته وكفلت به وكفلت عنه اذا تخمات به اه (قوله بدن من عليه مال) أي أو عنده مال ولو امانة وقوله شرط لزومه وشرط كونه أي المال المكفول بسببه مما يصح ضمانه فلا تصح ببدن مكاتب بالجوم ولا ببدن من عليه زكاة على ما قاله الماوردي لكن خالفه الاذرعى فبحث صحتها اذا صح ضمانها في الزمة اه شرح مر وهذا هو المعتمد اه عش عليه (قوله لعدم لزومه للكفيل) هو وان لم يلزمه لكنه قد يحتاج الى توفيقه كقولنا المكفول ولم يحضره الكفيل فانه يحبس الى ان يتعذر احضاره أو يوفي المال فله لا قيل باشـ شرط علمه مخافة ان يحتاج الى التوفيق فيشق عليه ما يدفعه من المال لكثرة اه عش (قوله والجزء الذي لا يعيش بدونه) أي فيما اذا كان حياً فان كان ميتاً في صورة الرأس لم يكتف بذلك لسهولة احضارها كبد الخ اه حل (قوله ثم ان عين محل التسليم في الكفالة) أي سواء كانت كفالة العين أو كفالة البدن بشميه تأمل ومثل هذا يقال في الزمان فان عين وقتنا للتسليم تعين فان لم يعين للاحضار زمننا حل على الحلال فله المطالبة في أي وقت اه مر وعش من عند قوله ويبرأ كفيل بتسليمه الخ اه (قوله فذلك) أي متضمن أي ان كان صالحاً كما قال بعض المتأخرين والا بان لم يكن صالحاً أو كان له مؤنة فلا بد من بيانه ولو خرج عن الصلاحية بعده تعين اقرب محل اليه قياساً على السلم وان فرق بعضهم بينهما لا يمكن رده بان المدار في البابين على العرف وهو قاض بذلك فيهما ويشترط ان

باذن وليهما لانه قد يستحق احضاره لاقامة الشهادة على صورته هـ في الاتلاف وغـ يره وبطالب الكفيل وليهما باحضارهما عند الحاجة اليه (ومحبوسا) وان تعذر تحصيل الغرض في الحال كما يجوز للمعسر ضمان المال (وميتا) قبل دفنه (ليشهد على صورته) اذا تحمل الشاهد عليه كذلك ولم يعرف اهـ ونسبه قال في الطالب ويظهر اشتراط اذن الوارث اذا اشترطنا اذن المكفول وظاهر ان محله فمن يعتبر اذنه والا فالاعتبار اذن وليه (فان كفل) بفتح الفاء أفصح من كسرهما (بدن من عليه مال شرط لزومه لاعلم به) لعدم لزومه للكفيل وكالبدن الجزء الشائع كئلته والجزء الذي لا يعيش بدونه كراسه (ثم ان عين محل التسليم في الكفالة) (فذلك والا) أي وان لم يعينه (فعالها) يتعين كما في السلم فيهما (ويبرأ كفيل



بتسليمه) أي المكفول (فيه) أي في محل التسليم المذكور وان لم يطالب به لقيامه بمأزمه (٣٨٥) (بلا حائل) كمنع المكفول له منه فع

وجود الحائل لا يبرأ الكفيل

فان أتى به في غير محل التسليم

لم يلزم المستحق القبول ان

كان له غرض في الامتناع

والا فظاهر كما قال الشيخان

لزوم القبول فان امتنع رفعه

الى حاكم يقبض عنه فان

فقد أشهد شاهد من أهله

(كتسليمه نفسه عن) جهة

(كفيل) فان الكفيل يبرأ به

حيث لا حائل كما يبرأ الضامن

بأداء الاصيل فلا يكفي

مجرد حضوره ولا تسليمه

نفسه مع وجود حائل

والتمديد في هذه بعدم

الحائل من زيادتي ولو سلمه

أجنبي عن جهة الكفيل

برئ ان كان باذنه أو قبضه

الدائن (فان غاب لزمه احضاره

ان أمكن) بأن عرف محله

وأمن الطريق ولا حائل ولو

كان مسافة القصر فان لم يمكن

ذلك لم يلزمه احضاره لجزءه

وتعبري بأن أمكن أولى من

تعبره بمأذ كره (ويجمل

مدته) أي مدة احضاره بأن

يجمل مدة ذهابه وايابه على

العادة وظاهره ان كان

السفر طويلا أمهل مدة

اقامة المسافر وهي ثلاثة أيام

غير يوم الدخول والخروج

(ثم ان) مضت المدة المذكورة

و (لم يحضره حبس) الى

ان يتعذر احضار المكفول

بموت أو غيره أو توفي الدين

فان وفاه ثم حضر المكفول

بأذن فيه المكفول ببذنه فيما يظهر كبحثه الاذرى فان لم يأذن فسدت ولا يغني عن ذلك مطلق الاذن في الكفالة وقد يتوقف فيه وسواء كان ثم مؤنة أم لا وقوله والا فاعلم أي ان صلح اه شرح مر (قوله بتسليمه) أي المكفول أي من عين أو بدن اه حج أي وان لم يقل عن الكفالة كما اقتضاه صنيعه حيث أطلق في هذه وفصل في التي بعدها اه حل وقوله أي في محل التسليم المذكور أي وفي زمانه المعين بالاتفاق عليه فاذا جاء به في غير الزمان المذكور كان فيه التفصيل فيه الوأني به في غير المكان المذكور اه (قوله المذكور) أي في قوله ثم ان عين محل تسليم الخ (قوله بلا حائل) ومنه أي من عدم الحائل بحسب بحق فيسبرأ الكفيل بتسليمه للمكفول له وهو أي المكفول بحسب بحق لا يمكن احضاره ومطالبة بحسب خلاف ما لو كان محبوسا به يبرحق لتعذر تسليمه فالحبس حيثئذ من الحائل اه شرح مر ولو سلمه الكفيل وادعى انه لم يكن ثم حائل وقال المكفول له ما سلمت الا وهنالك حائل ففي قبـول قوله وجهان ويجزى ان في البيع والقرض اذا اختلفا في ذلك وأصهما تصديق الكفيل بيمينه لان الاصل عدم الحائل اه شوبري (قوله كتسليمه نفسه) أي البالغ العاقل كان يقول للمكفول له سلمت نفسي عن جهة الكفيل ولو في غير محل التسليم وزمته المـعين حيث لا غرض في الامتناع من تسلمه وخروج البالغ العاقل الصبي والمجنون فاذا سلم كل نفسه لا عبرة به الا ان رضى به المكفول له ولو ضمن له احضاره كما طالب به لم يلزمه احضاره الامرة واحدة لانه فيما بعدهما عاق للضمان على طالب المكفول له وتعليق الضمان بطله قال البلقيني قال شيخنا وهو الوجه وان نظرت فيه بان مقتضى اللفظ تعليق أصل الضمان على الطلب وتعليقه بمحال له من أصله اه حل \* (تنبيه) \* ظاهر كلامهم اشتراط اللفظ هنا لا فيما قبله ويفرق بأن محبي هذا وحده لا قرينة فيه فاشتراط لفظ يدل بخلاف محبي الكفيل به فلا يحتاج للفظ وتظهر ان التخليص في القبض لا بدقها من لفظ يدل علىها بخلاف الوضع بين يدي المشتري كما مر ثم ان أحضره بغير محل التسليم فلا بد من لفظ يدل على قبوله له حيثئذ فيما يظهر اه حج (قوله كتسليمه نفسه عن جهة كفيل) بخلاف ما لو سلم نفسه عن غير هابان سلم عن نفسه أو أطلق ويبقى النظر فيما لو سلم نفسه عنها وعن الكفيل هل يبرأ بذلك الكفيل أم لا الوجه عدم البراءة كما يعلم من الحكم فيما لو تكفل به رجلان فأحضره أحدهما مع تعليله في كلام شيخنا اه شوبري وعبارة شيخه ولو تكفل به اثنان معا ومرة تبافسهما أحدهما لم يبرأ الآخر وان قال سلمته عن صاحبي اه (قوله أو قبلة الدائن) أي من له الحق ليشمل مستحق القودم مثلاً ولو قال المكفول له لا كفيل أبرأتك من حق برئ أو قال لاحق لي على الاصيل أو قبلة برئ كل من الاصيل والكفيل اه حل (قوله فان غاب لزمه احضاره ان يمكن) وما يغرمه الكفيل من مؤنة السفر في هذه الحالة في مال نفسه هو وأما ما يحتاجه المكفول من مؤنة السفر فهو في ماله هو لانه لما أذن في الكفالة قد التزم الحضور مع الكفيل ومن لازم الحضور صرف ما يحتاج اليه اه من شرح مر وعش عليه (قوله فان لم يمكن ذلك الخ) ولا يكاف السفر الى الناحية التي علم ذهابه اليها وجهل خصوص القرية التي هو بها بحيث عن الموضع الذي هو به اه عش على مر (قوله وظاهره ان كان السفر طويلا) أي مسافة القصر فأكثر أمهل مدة اقامة المسافر أي زيادة على ذلك للاستراحة والتجهيز ويجمل الانتظار رفقة يأمن بهم وعند المطر الشديد والوحل الشديد الذي لا يسلك معه عادة فلا يحبس مع هذه الاعتذار اه حل (قوله مدة اقامة المسافر) أي المدة التي لا تقطع السفر وهي ما دون أربعة أيام صحاح فتاوى الشارح وهي ثلاثة الخ مثلها ما فوقها ودون الاربعة (قوله أو توفي الدين) أي من تلقاء نفسه لانه لا يطالب به (قوله فالتجبه ان له الاسترداد) أي لما دفعه ان كان باقيا رابده ان كان تالفالا لانه ليس متبرعا بالاداء لانه لخوف الحبس حيث لم يقصد الوفاء عنه قال شيخنا ويحجه كما أفاده الوالدان الحق بحضوره تعذر الحضور بموت ونحوه حتى يرجع به ولبس له الرجوع على المكفول لو تعذر الاسترداد كما كتبه والشيخنا على شرح الروض اه حل وفي عش على مر ولو تعذر استرداده

(٤٩ - جمل ٠ نهج لث) قال الاسنوي فالتجبه ان له الاسترداد (ولا يطالب بكفيل بمال) ولا عقوبة كما فهم بالاولى وان فات التسليم بموت

من المؤدى اليه فهل يرجع على المكفول لان أدعاء عنه يشبه الغرض الضمني له أولا لانه لم يراع في الادعاء جهة  
المكفول بل مصلحة نفسه بخلافه لهما من الحبس كل محتمل والثاني أقرب اهـ جـ اهـ (قوله أو غيره) أى كجهل  
بوضعه أو إقامته عند من يمنعه قاله في المطلب وكتب أيضاً أو غيره كصيرورته بمكان لا يمكن احضاره منه أو بجهل  
مكانه من كل وجه أو بمعنى مدة يحكم معها بموته اهـ شوبرى (قوله وهذا أعم) أى لان الموت ليس بتعبد وأولى  
من قوله اذامات الخ لانه يقتضى انه اذامات ولم يدفن انه يطالب وليس كذلك اهـ شيخنا لکن ينافى هذا عبارة  
مر ونصها وانما ذكر الدفن لانه قبله قد يطالب باحضاره للاشهاد على صورته كما مر اهـ بحروفه فعليه لا يظهر  
وجه الاولوية وفيه ان فرض المسئلة انه لا يطالب الكفيل بالمال وهذا شامل لما قبل الدفن وأما مطالبته  
للاحضار ليشهد على صورته فشى آخر (قوله ولو شرط انه يغرمه الخ) وصورته كما قاله الاسنوى عن الماوردى  
ان يقول كفلت بدنه بشرط الغرم أو على انى أعزم أو نحوه فلو قال كفلت بدنه فان مات فعلى المال صحت الكفالة  
وبطل التزام المال لانه وعد فيلغو الا ان يريد بذلك الشرط والابطال الكفالة أيضاً ولو قال كفلت لك نفسه  
على انه ان مات فاناضاه منه بطلت الكفالة والضمان لانه شرط ينافيها أيضاً اهـ شرح مر باختصار ولو  
قال كفلت بدنه وضمنت ماعليه فهمى كفالة وضمان صحيحان اهـ شيخنا حـ فـ (قوله للضمان والكفالة)  
عطف الكفالة على الضمان يوهم انها قسم للضمان وهو يخالف ما تقدم أول الباب من انها قسم من الضمان  
ويمكن الجواب بأنه انما جرى على القول بان الكفالة قسم له أو انه من عطف الانحصار على الاعم بناء على قول  
الماوردى في الكفالة أو على قول غيره في الضمان اهـ عـ شـ (قوله وفي معناه الكتابة) أى سواء صدرت من  
ناطق أو أخرج وسواء كان للاخرس اشارة مفهومة أو لا فهمى أى الكتابة كناية مطلقاً وان انضم اليها قرائن  
لاتصيرها صريحاً اهـ من عـ شـ على مر (قوله أو تقلدته) أو التزمته الخ وظاهر كلامهم انه يشترط لصراحة  
هذه الالفاظ ذكر المال فتعوضت فلان من غير ذكر المال كناية فيها يظهر اهـ شرح مر وكتب عليه  
عـ شـ قوله فيما يظهر أى فان نوى به ضمان المال وعرف قدره صح والا فلا وقال عـ ما حاصله انه اذا لم يرد  
ضمان المال حمل على كفالة البدن لانه لا يشترط لصحته معرفة قدر المال المضمون اهـ وقد يحمل كلام  
الشارح على انه اذا لم ينو بما ذكره التزاماً كان لغوا وان نوى التزام المال أو البدن عمل بما نواه وان نوى به  
الاتزام لا بغير المال ولا البدن حمل على البدن (قوله المعهود) ليس من لفظ الضامن بل مراده الاشارة الى  
ان اللزم عهدية لما يصح ضمانه وكفالتة لامطابق المال أو الشخص فلا بد ان يقول المال الذى على فلان  
أو الشخص الذى هو فلان بدليل انها كلها صرائح كما يأتى اهـ قل على الجلال وعبارة جـ مع المتن أو أنا  
بالمال الذى على زيد مثلاً أو باحضار الشخص الذى هو فلان وانما قيدت المال والشخص بما ذكرته لما  
هو واضح انه لا يكفي ذكر ما فى المتن وحده فان قلت يحمل على ما اذا قال ذلك بعد ذكرهما وتكون ال للعهد  
الذكرى بل وان لم يجز لهما ذكر جلالهما على العهد الذى قلت لا يصح هذا الجمل وان أوهمه قول الشارح  
المعهود بل الذى يتجه انه فيها كناية لما مر أول الباب انه لا أثر للقرينة فى الصراحة انتهت (قوله وكلها صرائح)  
ومنها الذى عند فلان على بخلاف عندى فهو كناية وكذا تضمنت فلاناً وضمان فلان على أو دين فلان الى أو  
عندى فان نوى فى ذلك المال لزم أو البدن لزم والالفاظ لا شيخنا وفى الثانية نظر اهـ قل على الجلال (قوله  
بخلاف دين فلان الى ونحوه) كعندى وهذا مختار قوله وكلها صرائح أى فهمى كناية وقوله اماماً لا يشعر رأى  
لا صريحاً ولا كناية لانه جعل المشعر شاملاً لهما فاقوله ونحوه من قرينة المراد بهما غير النية فيكون هذا ونحوه عند  
عدم القرينة لا صريحاً ولا كناية هكذا ينبغي ان يفهم كلامه وأما حمل القرينة فيه على النية كما فى مر فلا  
يناسب سياق كلامه لان مقتضى التقييد حينئذ انه عند القرينة يكون كناية وهو قد جعله خارجاً من المشعر  
الشامل للصريح والكناية والحاصل ان فى تفسير القرينة قولين قبل انهما غير النية وجرى عليه جـ وهو المناسب

أو غيره لانه لم يلزمه وهذا  
أعم وأولى من قوله اذامات  
ودفن لا يطالب الكفيل  
بالمال (ولو شرط أنه يغرمه)  
أى المال ولو مع قوله ان فات  
التسليم للمكفول (لم تصح)  
الكفالة لان ذلك خلاف  
مقتضاها (و) شرط (فى  
الصيغة) للضمان والكفالة  
(لفظاً) صريح أو كناية (يشعر  
بالإتزام) لان الرضا لا يعرف  
الابه وفي معناه الكتابة مع  
نية وإشارة أخرس مفهومة  
(كضمنت دينك عليه) أى  
على فلان (أو تحملته أو  
تقلدته أو تكفلت ببدنه أو  
أنا بالمال) المعهود (أو  
بأحضار الشخص) المعهود  
(ضامن أو كفيل) أو زعيم  
وكلها صرائح بخلاف دين  
فلان الى ونحوه اماماً لا يشعر  
بالإتزام نحو أودى المال أو  
أحضر الشخص ونحوه  
قرينة فليس بضمان



بل وعد (ولا يضمن) أي  
الضمان والكفالة (بشرط  
براءة أصيل) لخالفته  
مقتضا هما والنصريح  
بالثانية من زيادتي (ولا  
بتعليق) نحو إذا جاء الغد  
فقد ضمنت ما على فلان  
أو كفالت بدنه (و لا توقيت)  
نحو أنا ضامن ما على فلان  
أو كفيل بدنه إلى شهر فإذا  
مضى برئت وهذه بالنسبة  
للضمان من زيادتي (ولو  
كفل) بدني غيره (وأجل  
احضارا) له (ب) أجل  
(معلوم صح) للحاجة نحو  
أنا كفيل بفلان أحضره بعد  
شهر (كضمان حال مؤجلا  
به) أي بأجل معلوم فإنه  
يصح ويثبت الأجل في حق  
الضامن (وعكسه) أي  
ضمان المؤجل حال ذلك  
لأن الضمان تبرع فيجتمل  
فيه اختلاف الدينين في  
الصفة للحاجة (ولا يلزم  
الضامن تعجيل) للمضمون  
وان التزمه حالا كالأمر  
الأصيل ولو ضمن المؤجل  
إلى شهر مؤجلا إلى شهرين  
فهو ضامن الحال مؤجلا  
أو عكسه فكضمان المؤجل  
حالا (ولاستحق) للدين سواء  
أكان هو المضمون له أم  
وارثه (مطالبة ضامن  
وأصيل) بالدين

هنا وقبل انما النية وحري عليه مر وهو لا يناسب هنا اه ثم رأيت بخط شيخنا الاشبولي ما نصه المعتمد  
انه كاية وانما قصده لضعف الاشعار فيه فان وجدت النية انعقدت سواء وجدت قريفة كان يقول المضمون  
أنا كاتف من الدائن يحبني مثلا فيقول الا سخر أنا أو أدى المال أم لم توجد تأمل اه وعبرة حل وينبغي  
ان يكون المراد بالقرينة في كلام الشارح زيادة على النية لا مجرد النية كما يقول شيخنا كحج لانه يلزم عليه  
استواء ما أشعر بالترام وغيره إذا ما أشعر بالترام يكون كاية ولا بد فيه من النية فلا تسكني النية فيها  
لا يشعر بالالتزام ولو قال عاى قصدت به الترام الصمان أو الكفالة صح ونقل عن شيخنا ان المراد بالقرينة عند  
ابن الرفعة النية فليجوز ان ثبت (قوله بل وعد) أي ما لم يرد به الالتزام فالمراد بالقرينة عند من عبر بها النية وعلم بما  
ذكر انه لا يشترط قبول المستحق لكنه يرتد برده على المعتمد اه قل على الجلال (قوله بشرط براءة أصيل)  
هو ظاهر في الضمان ومعناه في الكفالة بشرط براءة الكفيل بان يقول تكفلت باحضار من عليه الدين على ان  
من تكفل به قبل برئ اه ع ش وعبرة شيخنا قوله بشرط براءة أصيل هذا ظاهر بالنسبة لضمان الدين فان  
الأصيل هو من عليه الدين فلا يصح الضمان بشرط انه يبرأ من الدين وأما المكفول فلا يقال له أصيل فلا يتأتى ان  
يقال فيه بشرط براءة الأصيل اذا الضامن انما يضمن احضاره فكان الاظهر ان يقول بشرط براءة أصيل أو كفيل  
ويصور بما اذا كان الشارط لهذا الشرط كفل شخص قد كفله غيره قبله فيكفله الثاني بشرط براءة الكفيل الاول  
من الكفالة (قوله ولا بتعليق) ومن التعليق ضمن لك فلان ان شئت بخلاف بعثك ان شئت لان هذا تصرح  
بالواقع اه ايعاب اه شورى (قوله ولا بتعليق وتوقيت) وكذا الإبراء اذا قال أبرأتك في الدنيا دون  
الاخرة والافى الجملة كذا اردت عبيدي فانت برى من ديني فاذا رده برى والافى الوصية كابرأتك بعد  
موتى أو اذا مت فانت برى ولو ادعى ان ضمانه أو كفالته بشرط الخيار أو موقته وأنكر المستحق صدق بيمينه اه  
ع ب اه سم (قوله ولا بتعليق وتوقيت) ولا يجوز شرط الخيار للضامن أو الكفيل أو الاجنبي لمناقاة  
مقصودهما من غير حاجة اليه لان الملتزم فيها على يقين من الغرر اه شرح مر (قوله مؤجلا به) ويفارق  
مالو رهن بدني حال وشرط في الرهن أجلا أو عكسه حيث لم يصح مع ان كالأمر في الرهن عيني وهي لا تقبل  
تأجلا ولا حلا ولا الضمان ضم ذمة لذمة والذمة قابلة للالتزام الحال مؤجلا وعكسه اه شرح مر وأصل  
الاشكال للسبكي وأجاب عنه الشيخ عيرة أيضا بما ذكره الشيخ وكتب على قوله والضمان ضم ذمة الخ فيفقدان  
الكلام في الضمان المتعلق بالذمة فقط امامات على العين فقط فالوجه انه كالرهن كبر شد اليه الفرق المذكور  
و يدل له ما في كلامهم فيما لو أعار عينا لغيره على دين فانهم صرحوا فيها بأنه ضمان دين في عين ولا سبيل الى  
التأجيل حينئذ نظر الذمة وثبت في العين تبعا أو في الذمة فقط ويبطل شرطه في العين أو يلغى ويتعلق بها  
على سبيل الحل فليتأمل ش (قوله وعكسه) أي وكعكسه ان جرو ينزع الخافض وان انصب وان ارفع فعلى انه  
فاعل صح الملة رأى صح عكسه أو على انه مبتدأ خبره محذوف أي وعكسه كذلك اه شورى (قوله وعكسه)  
الاختلاف ظاهر فيما لو ضمن الحال مؤجلا ام عكسه فلا يظهر فيه ذلك لعدم لزوم التعجيل للضامن فالتخالف  
بينهما انما هو في مجرد التسمية اه ع ش (قوله فيجتمل فيه اختلاف الدينين الخ) قال السبكي اعلم ان الدين  
الذي على الأصيل هو الذي على الضامن كفرض الكفاية الواجب على جماعة فهو واحد باعتبار ذاته ويتعدد  
بالإضافة الى هذا والى هذا فلهذا أجل على هذا دون هذا أو مكن ثبوته في حق هذا مؤجلا وفي حق الاخر حالا  
اه سم (قوله ولا يلزم الضامن تعجيل) فيثبت الأجل في حقه وحق وارثه تبعا لامه موصودا في وجه الوجهين كما رجحه  
صاحب التعجيل في شرحه اه شرح مر (قوله وان التزمه حالا) واذا مات الأصيل حل عليه ما وهذا مستثنى من  
كلامه الا أنى اه حل (قوله مطالبة ضامن) أي لقوله صلى الله عليه وسلم الزعيم غارم كسباني يوم ذهب مالك انه  
لا يطالب الضامن الا بعد التجز عن المضمون عنه اه \* (فرع) \* من الوقائع مستحق طالب الضامن فقبل له

طالب الاصيل فقال مالي به شغل فقبل له الحق لك قبله فقال لاحق لي قبله وهو ممن يخفى عليه الحال ويظن ان ذلك لا يؤثر في اسقاط حقه ولم يرد بذلك الاقرار بسقوط حقه فافقى مرر بان حقه باق وأنه لا يستقط بذلك لجهله وخفاء الحال عليه اه سم (قوله بالضم) وكذا سمي الضامن اذا كان عبدا باذنه ليؤدي مما في يد العبد كما تقدم أي وان كان به رهن واف وله حبسهما أو حبس أحدهما كما يسط الانوار اه حل (قوله بأن يطالبهما جميعا) ولا يحدو في مطالبتهما وانما المحدو في تغيرهما معا كالاكل الدين والصحيح ان المذمتين انما اشتغلنا بدين واحد كل رهنين بدين واحد فهو كفرض الكفاية يتعلق بالكل ويسقط بالبعض فالتعدد فيه ليس في ذاته بل بحسب ذمتيهما ومن ثم حل على أحدهما فقط وتأجل في حق أحدهما فقط أي في بعض الصور اه شرح ج و مر (قوله ولو برئ الاصيل الخ) فهو كفرض الكفاية يتعلق بكل منهما ويسقط بأداء أحدهما ولو قال اثنان لا تحضهما مالا على زيد وهو ألف مثله مطالبه كل منهما بجميع الألف وهو ما أفق به فقهاء عصر السبكي وأفق والشيخنا بانه يطالب كلا منهما بنصف الألف فقط لانه المتيقن وشغل ذمة كل واحد بالزائد مشكوك فيه اه حل ومتى برئ ضامن ببراء برئت فروعه فقط أو بأداء أو حواله ونحوها برئ الاصيل وجب الضامنين ولو قال المستحق الضامن برئ ولا يحتاج الى قبول ان قصد براءة والا فان قبل برئ والا فلا ويصدق المستحق في عدم قبول الضامن اه قل على الجلال (قوله ولا عكس في ابراء) أي من الدين أو منه ومن الضامن والعكس على هذا باعتبار ما صدقه وهو الابراء من الدين وعلى الاول بعلم حكم الابراء من الضامن بالاولى فليتم اه شو برئ ويذبح ان من البراءة ولو قال له أبرأتني فقال نعم فيبرأ بذلك قياسا على ما لو قيل له التماسا طمعة زوجتك فقال نعم ومثله أيضا ما لو قال ضمنت مالي على فلان من الدين فقال نعم فيكون ضامنا له اه ع ش على مر \* (تنبيه) \* يجب على الغني أداء الدين فور ان خاف فوت أدائه الى المستحق اما بموته أو مرضه أو بذهاب ماله أو خاف موت المستحق أو طأ به رب الدين أو علم حاجته اليه وان لم يطالبه بذلك كذا ذلك البارزي اه ج في الفتاوى في باب الحواله اه شو برئ (قوله ولو مات أحدهما والدين مؤجل الخ) أي ما لم يضمن المؤجل حالا أو يضمن المؤجل الى شهرين مؤجلا الى شهر والا فلا يحل عليه بموته كذا في شرح الروض وتبعه شيخنا كج وكتب أيضا يستثنى منه ما سبق انه لو ضمن المؤجل حالا ومات الاصيل حيث يحل عليه أيضا كما يحل على الاصيل ومثل الموت استرقق الحرب والارتداد اذا اتصل به الموت فيحل بكل الدين بخلاف الجنون لا يحل به الدين على المعتمد اه حل (قوله حل عليه) عبارة الروض وشرحه ويحل المؤجل في غير ما مر من ضمان المؤجل حالا أو مؤجلا بأقصر على من مات منهما فقط اه فالخاضل انه اذا ضمن المؤجل مؤجلا حل على الميت منهما دون الآخر واذا ضمن المؤجل باجل أقصر حل على الضامن بموت الاصيل بعد مضي الاقصر لا قبله قال شيخنا في شرح الارشاد لما مر ان الاجل فيه ما يثبت في حقه تبعاه اه وانظر موت الضامن فيهما فظاهر الكلام انه لا يحل به على الاصيل وهذا لا يمكن خلافا لان الاجل في حق الاصيل أصل حيثئذ وانظر اذا ضمن الحال مؤجلا وظاهر الكلام أيضا انه لا يحل عليه بموت الاصيل فتأمل اه سم (قوله فللضامن) أي بالاذن ولو أفسد الاصيل فللضامن باذن طلب بيع ماله اه حل (قوله لان التركة الخ) هذا يرشد الى ان الكلام في الضامن بالاذن وان الضامن بغير الاذن ليس له ذلك لانه لا رجوع له وهو قياس ما مر في افلاس الاصيل ولو قيل له ذلك فيهما مطلقا حتى لا يغرم لم يبعد الا ان يجاب بانه مقصر بعدم الاستئذان اه شرح مر (قوله لم يكن لورثته الرجوع الخ) قيل يلزم على هذا بقاء أجل بلادين أو دين بلا استدانة وأجيب باختصار الثاني وكان الورثة بالدفع استدنا على الاصيل لان مورثهم ضمن باذنه والوارث خليفة المورث اه سم (قوله بخلاف ما اذا لم يطالب الخ) أي وبخلاف ما اذا ضمن بغير الاذن فليس له مطالبة لانه لم يسلط عليه اه شرح مر فان دفع له الاصيل ذلك حيثئذ أي قبل الغرم والمطالبة لم يملكه ولم يردده وضمناه ان تلف كالمقبوض

بان يطالبهما جميعا أو يطالب أيهما شاء بالجميع أو يطالب أحدهما ببعضه والاخر بباقيه اما الضامن فلنفسه الزعيم غارم واما الاصيل فلان الدين باق عليه (ولو برئ) أي الاصيل من الدين بأداء أو ابراء أو غير ذلك فهو أهم من قوله ولو أبرأ الاصيل (برئ ضامن) منه لسقوطه (ولا عكس في ابراء) أي لو برئ الضامن ببراء لم يبرأ الاصيل لانه اسقاط للوثيقة فلا يسقط به الدين كذلك الرهن بخلاف ما لو برئ بغير ابراء كاداء (ولو مات أحدهما) والدين مؤجل (حل عليه) لان ذمته خرجت دون الحي فلا يحل عليه لانه يرتفع بالاجل فان كان الميت الاصيل فللضامن أن يطالب المستحق باخذ الدين من تركته أو أبرائه هو لان التركة قد تم لك فلا يجدر مرجعا اذا غرم وان كان الميت الضامن وأخذ المستحق الدين من تركته لم يكن لورثته الرجوع على المضمون عنه الاذن في الضمان قبل حلول الاجل (والضامن باذن مطالبة الاصيل) بتخليصه بأداء ان طوبى كما انه يغرمه ان غرم بخلاف ما اذا لم يطالب لانه لم يتوجه اليه خطا ولم يغرم شيئا



بشراء فاسد فلو قال له اقض به ما ضمنته عني كان وكيلًا والمال في يده أمانة اه حل (قوله ولا يجبس الاصيل)  
 أي وليس للضامن حبس الاصيل وله طاب حبسه معه بأن يقول للحاكم احبسهم معي وان كان لا يجاب لذلك اعلم  
 بوفي عند سماع ذلك وكتب ايضا وله مطالبة الاصيل وفائدة مطالبة حيثما حضار مجلس الحكم وتفسيقه اذا  
 امتنع حيث كان موسرا كما قبل بذلك في مطالبة الفرع لاصله بدينه اه حل (قوله ولا يرسم عليه) أي  
 لا يلزمه وعبارة شرح مر نعم ليس له حبسه ان حبس ولا ملازمته فقائدتهم الحضار مجلس الحاكم وتفسيقه  
 بالا. تناع اذا ثبت له مال اه وعبارة سم قوله ولا يرسم عليه قيل فلان فائدة للمطالبة حيثما لا يبالى بها  
 وأجيب بان فائدتهم الحضار مجلس الحكم وتفسيقه اذا امتنع أي مع البسار كما هو ظاهر انتهت (قوله من غير  
 سهم الغارمين) بخلاف ما اذا غرم منه وصورة غرمه منه مع كون الضمان بالاذن ان يكون الضامن والاصيل  
 معبرين اه شوبري وعبارة المتن في قسم الزكاة والغارم تداين لنفسه في مباح الى ان قال أو اضمن ان  
 أعسر مع الاصيل أو وحده وكان متبرعا انتهت (قوله ورجوع عليه) وحيث ثبت الرجوع فحكمه كالقرض  
 حتى يرد في المتقوم مثله صورة وذلك معنى قول الراعي رحمه الله ان الاداء في ضمانه اقراض اه \* (فرع) \*  
 لو نهى عن الاداء فان كان بعد الضمان لم يؤثر أو قبله وبعد الاذن كان رجوعا عنه أو مع الاذن كان مفسدا  
 قاله الاسنوي ومشى عليه شيخنا في شرح الارشادو مر \* (فرع) \* في شرح الارشاد لشيخنا ولوضمن عبد  
 عن سيده باذنه وأدى بعد العتق لم يرجع كالأجر ثم عتق أثناء المدة لا يرجع بأجرة بقيتها وكذا لو وضمن عن قنه  
 باذنه وأدى قبل عتقه أو عن مكاتبه وأدى بعد تجيزه لان السيد لا يثبت له على عبده دين اه وقضية تعيد ضمانه  
 عن قنه بكون الاداء قبل العتق وبعد التجيز انه لو أدى بعد العتق وقبل التجيز يرجع وبوافقه التعليل المذكور  
 وهو قوله قريب فليرجع وعندى شك ان مر قرر خلافه في غير المكاتب \* (فرع) \* ضمن بالاذن  
 ثم نذر ان لا يرجع اذا أدى ثم أدى لم يرجع ولو ضمن بالاذن ثم نذر الاداء ثم أدى لم يرجع قاله الجلال البلقي  
 لان الاداء صار واجبا فيقع الاداء عن الواجب ونزعه مر في نفس انعقاد النذر لان الاداء واجب والواجب  
 لا يصح نذره اه وقد ردد عليه انه انما يجب الاداء باطاب فقوله لا وجوب فيه بعد نذره قد دفع جمع ذلك كما  
 صلاة الظهر في أول وقتها واجبة الاداء مع توقف وجوب أدائها على ضيقه ومع ذلك لا ينقض نذرها فلجرح  
 اه سم (قوله ورجوع عليه) ومتى ورث الضامن الدين يرجع به مطلقا اه شرح مر أي سواء ضمن بالاذن  
 أم بدونه لانه صار له ومع ذلك هو باق في ذمة الاصيل وانما عير بالرجوع وان كانت الصورة انه لم يؤد شيئا لانهم  
 نزلوا انتقال الدين له بالارث منزلة الاداء كحوايه اه رشيدى عليه (قوله وان لم ياذن في الاداء) أي ولم  
 ينه عنه فان نهى فان كان بعد الضمان فلا يؤثر فيرجع عليه أو قبله فان انفصل عن الاذن في الضمان فهو  
 رجوع عنه والابان قارن النهي الاذن في الضمان فانه يفسد الاذن في الضمان فاذا ضمن كان كانه ضمن من  
 غير اذن فلا يرجع اه سل بزيادة ومثله شرح مر (قوله دون الضمان) وبالأولى ما اذا لم ياذن فيهما  
 فالخاصل انه ان ضمن بالاذن يرجع مطلقا وان ضمن بغير الاذن لم يرجع مطلقا أي سواء أدى بالاذن أو لا (قوله  
 نعم ان اذن له في الاداء) أي وهو ضامن بغير اذن وقوله يرجع أي ان أدى عن الاذن والابان أدى عن جهة  
 الضمان بغير اذن فلا يرجع وينبغي ان تكون صورة الاطلاق كصورة الاذن وكتب ايضا عند قوله يرجع  
 ظاهره ولو عن جهة الضمان اه حل (قوله على زيد وغائب) الغائب ليس بشرط وكذا الاثنان فلو ادعى على  
 واحدانه ضمن بالاذن وأقام بينة بذلك فكذب لم يرجع لانه مظلوم بزعمه اه شوبري (قوله وهما متضامنان)  
 معطوف في المعنى على ألفافه ومن جملة الدعوى (قوله وهما متضامنان) أي كل منهما ضامن الآخر بخمسائة  
 فيكون كل منهما مطالبا بالالف اصالة في النصف وضمانا في النصف لكن قوله متضامنان ليس بقيد بل مثله  
 مالو كان زيد عليه خمسة مائة وضامنا للغائب بخمسة مائة فدار التصوير على كون الحاضر مطالبا بالالف اصالة

ولا يجبس الاصيل وان حبس  
 ولا يرسم عليه (و) له ان غرم  
 من غير سهم الغارمين  
 (رجوع عليه) أي على  
 الاصيل وان لم ياذن في الاداء  
 لانه اذن له في سببه بخلاف  
 مالو اذن له في الاداء دون  
 الضمان لارجوع له لان  
 الاداء سببه الضمان ولم ياذن  
 فيه نعم ان اذن في الاداء  
 بشرط الرجوع يرجع  
 ولو ادعى على زيد وغائب ألفا  
 وهما متضامنان بالاذن وأقام  
 بذلك بينته وأخذ ألفا من  
 زيد فان لم يكذب البينة  
 يرجع على الغائب بنصفها  
 ولا فلا لانه مظلوم بزعمه فلا  
 يرجع على غير ظالمه ويقوم  
 مقام الاذن والضمان أداء

وضمانا وقوله فان لم يكذب أي الحاضر الذي هو زيد وقوله والا أي بان كذب البينة ومثله مالو ادعى على الدائن  
انه أخذ خمسمائة من الغائب لانه حينئذ معترف بأنه أخذها منه ظلم (قوله الاب والجد) أي لان كلامهما يقدّر  
على تخليك فرعه فاذا أدى بنية الرجوع فكانه أقرضه له وقبض له ثم أداه عنه اه ع ش (قوله لم يرجع  
الابما غرم) قضية هذا مع ما تقدم من انه حيث ثبت الرجوع فحكمه حكم القرض الخ ان يرجع بمثل  
الثوب لاقبمتها اه ع ش على مر وهو المتبادر من قول الشارح لانه الذي بذله وعبارة الشو برى قوله لم  
يرجع الابما غرم أي كالقرض فيرجع بمثل المثل وكذا بمثل المتقوم صورة تأمل اهمر وفي سم مانصه  
قوله ولو صالح عن الدين الخ عبارة الروض وشرحه فلو صالح الضامن المستحق عن الالف المضمونة بعد الرجوع  
باقل الامر من من الالف وقبضه العبد يوم الاداء وقس عليه فلو صالحه من عشرة دراهم بثوب قيمته خمسة أو من  
خمس دراهم بثوب قيمته عشرة فلا يرجع الابن خمسة لانها المقرومة في الاولى ولتبرعه بالزائد عليها في الثانية  
اه (قوله لم يرجع) أي لان الدين لم يسقط على الراجح اه شو برى أي وأما على المرجوح فقد عاله الشارح  
(قوله وان قلنا بالمرجوح الخ) المعتمدان الصلح على الخبر باطل وان الدين باق اه ع ش وفي شرح الروض  
فلا يبرأ المسلم كالدفع الخ برئ نفسه اه (قوله لتعلقها) أي المصلحة اه ع ش (قوله وحوالة الضامن الخ)  
ظاهر جعل الحوالة كالاداء ثبوت الرجوع قبل دفع المال عليه للمحتمل ويمكن توجيهه بان الحوالة تقتضي  
انتقال الحق وقراغ ذمة المحيل اه سم وان ابرأ رب الدين الذي هو المحتمل المحال عليه يرجع الضامن لانه  
غارم ما فات عليه وهو ما كان في ذمة المحال عليه ولو أقال المضمون له على الضامن فأبرأه المحتمل لم يكن للضامن  
الرجوع لانه لم يغرم شيئا خلافا للعلال الباقين اه حل (قوله في ثبوت الرجوع) أي ان ضمن بالاذن  
وعدمه أي ان ضمن بغيره أو في ثبوت الرجوع ان لم يصالح بخمر وعدمه ان صالح به (قوله بمائة) أي من  
جملة المضمون وقوله فانه يرجع بها أي بالمائة لابقية الثوب ولو كانت أكثر أو أقل اه (قوله أو بالمائة  
المضمونة) اعلم ان في صحة هذا البيع خلافا لاختار النووي الصحة قال السبكي ويشكل على القائل بالفساد  
اتفاقهم على صحة الصلح وهو بيع قال وقولهم في هذه المسئلة انه يرجع بما ضمنه يشكل على قولهم في المصلحة  
انما يرجع بما غرم أي فان الصلح بيع فلم يفرق اه ويجاب بان الصلح يشعر بقناعة المستحق ببعض حقه  
ولا كذلك البيع اه سم (قوله ومن أدى دين غيره باذن ولا ضمان رجوع) كما لو قال اعلف دابتي وان لم  
يشرط الرجوع ويقارق ما لو قال أطعني رغيبا تجبر بان المسامحة في مثله ومن ثم لا جرة في نحو اغسل ثوبي لان  
المسامحة في المنافع أكثر منها في الاعيان وقول القاضي لو قال لشريكه أو اجنبي عمرداري أو أددين فلان على ان  
ترجع على لم يرجع عليه اذ لا يلزمه عمارة داره ولا أددين غيره بخلاف اقض ديني وأنفق على زوجتي أو عبدتي  
اه ضعيف بالنسبة لشقه الاول وهو قوله عمرداري أو أددين فلان على ان ترجع على لما صرف في أوائل القرض  
انه متى شرط الرجوع هنا وفي نظائره رجوع وفارق نحو أددين واعلف دابتي لوجوبهما عليه فيكفي الاذن فيهما  
وان لم يشرط الرجوع والحق بذلك فداء الاسير لانهم اعتنوا في وجوب السعي في تحصيله ما لم يعتنوا به في غيره قال  
القاضي أيضا ولو قال أنفق على امرأتي ما تحتاجه كل يوم على اني ضامن له مع ضمان نفقة اليوم الاول دون  
ما بعده اه والاوجه انه يلزمه ما بعد الاول أيضا لان المتبادر من ذلك كما هو ظاهر ليس حقيقة الضمان المار  
بل ما يراد بقوله على ان ترجع على بل تقدم في كلام القاضي نفسه ان أنفق على زوجتي لا يحتاج لشرط  
الرجوع فان أراد حقيقة الضمان فالوجه تصديقه بيمينه ولا يلزمه سوى اليوم الاول ويمكن جعل كلام  
القاضي عليه ولو قال له بيع لهذا باني وأنا أدفع لك فقبل لم يلزمه الالف خلافا لابن سريج ولو ضمن شخص  
الضامن باذن الاصيل وغرم رجوع عليه كما لو قال لغيره أد ديني فاداه اه من شرح مر مع زيادة لعش  
عليه (قوله دين غيره) فلو أذن له الغير في الاداء ثم ضمنه ثم أدى قال طب لارجوع لان الاداء يقع عن جهة

الاب والجد دين محصورهما  
بنية الرجوع كما قاله القفال  
وغيره (ولو صالح عن الدين)  
المضمون (بما دونه) كان  
صالح عن مائة ببعضها أو  
بثوب قيمته دونها (لم يرجع  
الابما غرم) لانه الذي بذله  
نعم لو ضمن ذمي لذمي ديننا  
على مسلم ثم نصالحا على خبر لم  
يرجع وان قلنا بالمرجوح  
وهو سقوط الدين لتعلقها  
بالمسلم ولا قيمة للخمر عنده  
وحوالة الضامن المضمون  
له كالاداء في ثبوت الرجوع  
وعدمه كافي الروضة وأصلها  
ونخرج بصالح مالو باعه الثوب  
بمائة أو بالمائة المضمونة  
فانه يرجع بها لابقية الثوب  
وتعبري بمادونه أعم مما  
هبره (ومن أدى دين غيره  
باذن



الضمان لوجوب الاداء به ولو بغير الاذن وقال من ان أدى عن جهة الاذن السابق رجوع أو عن الضمان  
لار جوع وكذا لو أطلق وقرر في العكس كذلك وهو انه اذا ضامن بلاذن ثم أدى بشرط الرجوع رجوع ان  
أدى عن جهة الاذن والا فلا فراجع اه سم (قوله ولا ضمان) أي موجود ووضح قراءته بالتنوين أي  
أو بلا ضمان ولا زائدة اه ع ش وقوله رجوع وانما يرجع المؤدى بلاذن الضامن بغير اذنه ثم قد التزم  
الدين نفسه فهو يؤدي عن جهته بخلاف هذا فلم يسبق منه التزام حتى يؤدي لاجله فكان له الرجوع دون  
ذلك اه شيخنا (قوله وان لم بشرط له الرجوع) لا ينافي هذا قوله سابقا نعم ان اذنه في الاداء بشرط الرجوع  
رجوع لانه هنالك ضمان بلاذن فلما وجد هناك سبب آخر لاداء غير الاذن فيه وهو كون الاداء عن جهة  
الضمان الذي بلاذن اعتبر بشرط الرجوع ومن ثم اشترط في رجوعه أيضا الاداء عن جهة الاذن لانه الضمان  
(قوله ليحاف معه) هذه الام لا م العاقبة على حد قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا اذ  
صبر ورثه عدوا وحزنا شي ترتب على التقاطه لانه مقصود منه بل المقصود منه التنبؤ والفرح به لكون فرعون  
وزوجته لانسل لهما وكذا هذا ليس المراد انه يغرم حالة اشهاد الواحد على الخلف معه اذ لو عزم حينئذ على عدم  
الخلف معه كفي لوجود الحجة أو عزم على الخلف معه ثم لم يخلف معه لم يكف على تردد يظهر في هذه والذي ينبغي منه  
انه لا يكفي لتبين ان اشهاد الواحد فقط كالمعصية قاله في الاعباب ثم قال ثم رأيت بعض شراح المنهاج نقض ما ذكرته  
حيث قال فان لم يقصد الخلف عند الاشهاد فكمن لم يشهد كما في الحاوي وفيه نظر اذا حلف اه شربري (قوله لان  
ذلك حجة) عبارة مر لانه كاف في اثبات الاداء وان كان حاكم البلد حنفيا كما اقتضاء اطلاقهم نعم لو كان كل  
الاقليم كذلك فالوجه عدم الاكتفاء به اه بحر وفيه أي لان الحنفية لا يكفي عندهم شاهد ويمين (قوله وان  
بان فسق الشاهد) انظر ما صوره هذه لانه ان بان فاسقة او ردت شهادته لار جوع لانه يصدق عليه انه لم يقيم  
شاهدا وان بان فسقة بعد الشهادة والحكم تبين بطلان الحكم فلا رجوع أيضا والمعتد به يرجع في الثانية  
وكلام الشارح محمول على ان الضامن لم يقصر بل أقام شاهدا وعلى كل حال المحل مشكل لانهم علوا الرجوع  
بانتهاء المدين وهو هنالك ينتفع اه شيخنا عزيري (قوله ولم يصدق الدائن) قال في العباب وحديثه بخلاف  
الدائن فان حلف وأخذ من الضامن ثانيا رجوع بأقلهما اه \* (فرع) \* هذا التفصيل بين الاشهاد وتركه وكونه  
بحضرة الاصيل أولا وكون المستحق مصدا على الاداء أولا ويجري مثله في أداء الوكيل حيث يرجع المدعي هنا  
خرج الوكيل عن العهدة وحيث لا فلا في مسئلة واحدة وهي مال وركابه باداءه شيء لمن لا دين له عليه فاداءه بغير  
حضور الموكل وبغير اشهاد فانه لا شيء عليه ويبرأ عن العهدة اه مر فليراجع قال ع \* (تنبيه) \*  
باع رجلين بشرط ان يكون كل منهما ضامنا لالاخر ففسد البيع لانه شرط على المشتري التزام غير الثمن  
قال السبكي وكان ابن الرفعة يمنع من البيع سالما من حسبته ولعله أخذ من هذه المسئلة قال أعني السبكي  
وهو ظاهر اذا كانت الدلالة وما يتبعها في شراء الرقيق مثلا مجعولا أما اذا كان مالوما فكانه من جهة الثمن فصم  
بخلاف مسئلة الضمان المذكورة لا يأتى فيها ذلك اه وحاصل ما قرره مر انه لو قال بعثك بكذا دالة ونمنا  
صح لان معناه ان الدلالة على ذلك لا يؤثر لان الدلالة عليه وان قال بكذا سالما وأراد ان الدلالة على المشتري  
بطل لانهم ليست عليه فهو بشرط يخالف مقتضى العقد اه سم (قوله لانه لم ينتفع بادائه) أي مع كون المدين  
غيره مقصر بترك الاشهاد لانه لا يمكنه الاشهاد على أدائه عنه بغيبته فقارفت ما قبلها \* (فرع) \* اذا ادعى الضامن  
الاداء ولم يقيم بينة وحلف رب المال انه لم يؤديه بمطالبة بمجالها فاذا أخذ فقبل لا يرجع والا صح انه يرجع  
وهل يرجع بالمغروم أولا لانه مظلوم بالثاني أو بالثاني لانه المسقط للمطالبة وجهان قال النووي ينبغي ان  
يرجع باقلها اه روض اه شربري (قوله وذكر هذه) أي اذا صدق الدائن والتي قبلها أي اذا أدى  
بحضرة المدين اه حل

ولا ضمان رجوع) وان لم  
بشرط له الرجوع للعرف  
بخلاف ما اذا أداء بلاذن  
لانه متبرع وفارق ما لو وضع  
طعامه في فم مضطرب بلاذن  
فهرأ أو هو مني عليه حيث  
يرجع عليه لان عليه  
استنقاذ ماله منه (ثم انما  
يرجع مؤد) ولو ضامنا (اذا  
اشهد بأداءه ولو رجلا ليحاف  
معه) لان ذلك حجة وان بان  
فسق الشاهد (أو أدى  
بحضرة مدين) ولو مع  
تكذيب الدائن لعلم المدين  
بالاداء وهو مقصر بترك  
الاشهاد (أو) في غيبته  
لكن (صدقه دائن) لسقوط  
الطالب باقراره الذي هو  
أقوى من البينة أما اذا أدى  
في غيبته بلاشهاد ولم يصدق  
الدائن فلا رجوع له وان  
صدقه المدين لانه لم ينتفع  
بادائه لبقاء طلب الحق  
وذكر هذه والتي قبلها  
بالنسبة للمؤدى بلا ضمان  
من زيادتي ولو أذن المدين  
للمؤدى في ترك الاشهاد  
فتركه وصدقه على الاداء  
رجع

## \* (كتاب الشركة) \*

هي اسم مصدر لا شرك ومصدره الاشراك ويقال لمن أثبتهم شرك وشريك لكن العرف خصص الاشراك  
والشرك بمن جعل لله شريكا كما قلنا اه قل على الجلال وفي المصباح شركة في الامر شركة من باب تعب  
شركا وشركة وزان كلم وكلة بفتح الاول وكسر الثاني اذا كان له شريك كما وجع الشريك شركاء واشراك والشرك  
النصيب ومنه من اعتق شركا له في عبد أي نصيبا والجمع اشراك مثل قسم واقسام اه وفي المختار وشركة في  
المبيع والميراث بشركة مثل علمه يعلمه شركة والاسم الشرك وجمعه اشراك كشرك وأشباهه (قوله بكسر السين  
واسكان الراء) وعلى هذا الضبط قد تحذف هاؤها فيصير اللفظ مشتركا بين الاختلاط والنصيب اه يجمع بعض  
زيادة من حولي مر (قوله هذا والاولى ان يقال الخ) وجهه ان الاول يصدق بالحق المالي وغيره كالفقاص  
وبالثبوت الاختياري وغيره كالارث وهذا التعميم ليس مراد ابل المراد الثبوت اختياري في مال فقوله كتاب  
الشركة أي العقد الصحيح فالبيعة زائدة على الترجمة وان كان التعريف الاول يشملها ولم يقل والصواب لانه يمكن  
تقييد الاول بما يرجعه الى الثاني اه شيخنا وفي عش قوله والاولى ان يقال الخ أي في هذا المقام لا مطلقا  
لخروج التعريف مالمالورثا شيئا فانه مشترك بينهما على جهة الشيوع وليس من الشركة التي الكلام فيها اه  
قال في شرح البهجة تذكره الشركة مع الكافرو من لا يحرز من الربا ونحوه قال الاذرى هذا ان شارك لنفسه فان  
شارك لمجوره فلا بد ان يكون الشريك عدلا يجوز ايداع مال المجور عنده اه ومجمله كما بحثه بعضهم اذا كان  
الشريك هو المتصرف دون ما اذا كان الولي هو المتصرف فتأمل وكتب أيضا والشركة ليست عقدامستقلا  
بل هي وكالة بلا عوض اه مر اه شورى (قوله خبر السائب بن يزيد) عبارة الشارح في شرح الاعلام  
نصها عن السائب بن أبي السائب صفي بن عائذ الخزرجي انه كان شريكا للنبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة  
فجاء اليه يوم فتح مكة فقال له مرحبا بأخي وشريكى رواه أبو داود والحاكم وقال صحيح الاسناد وفيه جواز الشركة  
والافتخار بمشركة أهل الخير ثم قال ورواه بعضهم في نسبة السائب فقال عن السائب بن يزيد وليس كذلك وانما  
هو ما ذكرناه اه بحرفه وقوله وفيه جواز الشركة والافتخار بمشركة الخ ظاهر في ان المفتخر هو النبي صلى الله  
عليه وسلم ولا يتعين ان فيما قاله النبي صلى الله عليه وسلم افتخارا بل يجوز انما قاله جبرا للسائب وتطافيه ويجوز  
ان الافتخار وقع من السائب بالفظم بحكمه في الحديث اه عش وفي قل على الجلال ما نصه قوله ففي ذكره  
صلى الله عليه وسلم للشركة دليل على جوازها لانه تقرير لما وقع قبله وفي ذكرها أيضا تظيم للسائب المذكور  
خصوصا مع قرنهما بالاخوة والترحيب وليس في ذلك افتخار منه صلى الله عليه وسلم بالشريك كما توهم وان كان  
لا مانع منه وقيل ان قائل ذلك السائب افتخار بشركته صلى الله عليه وسلم وفيه دليل أيضا لقراره صلى الله عليه  
وسلم على ذكرها اه (قوله واقفخر) أي السائب على المشهور وقيل النبي صلى الله عليه وسلم كما ورد اه  
شورى ثم رأيت في شرح الدميري على المنهاج ما نصه واقفخر السائب بعد المبعث بشركته صلى الله عليه وسلم  
فقال كان عليه الصلاة والسلام شريكى يانعم شريك لا يدارى ولا يمارى ولا يشارى المشارة الملاحاة والمعايج  
في الامر (قوله وخبر يشول الله الخ) عبارة شرح مر والاصل فيها قبل الاجماع الخبر الصحيح القدسي يقول الله  
تعالى أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فاذا خانته خرجت من بينهما ورواه أبو داود والحاكم وصححه  
اسناده والمعنى انما هما ما باللفظ والاعانة فأمدهما بالمعاونة في أموالهما وأنزل البركة في تجارتهم فاذا وقعت  
الخطيئة رفعت البركة والاعانة عنهما وهما مني خرجت من بينهما ومعهود الباب شركة تحدث بالاختيار بقصد  
التصرف وتحصيل الربح وليست عقدامستقلا بل هي في الحقيقة وكالة وتوكيل كما يؤخذ مما سبى يأتي وقوله  
القدسي نسبة الى القدس بمعنى الطهارة وسميت بذلك لئلا يمتزج به غيره من الالفاظ كالقرآن لكن  
القرآن أنزل للامحاز بسورة منه والاحاديث القدسية ليس انزالها لذلك وما غير القدسية فأوحى اليه معانيها

## \* (كتاب الشركة) \*

بكسر السين واسكان الراء  
وبفتح السين مع كسر الراء  
واسكانها وهي لغة الاختلاط  
وشرع الثبوت الحق في شيء  
لاثنين فأكثر على جهة  
الشيوع وهذا والاولى ان  
يقال هي عقدية تضي ثبوت  
ذلك والاصل فيها قبل الاجماع  
خبر السائب بن يزيد انه  
كان شريكا للنبي صلى الله  
عليه وسلم قبل المبعث  
واقفخر بشركته بعد المبعث  
وخبر يقول الله أنا ثالث  
الشريكين



وعبر عنها بالقاطن عند نفسه اه ع ش دلى مر (قوله ما لم يخن) أى ولو بغيره يقول ثم في قوله ما لم يخن  
اشعار بأن ما أخذه أحد الشريكين مما جرت العادة بالمساحة به بين الشركاء كشراء طعام أو خبز جرت العادة  
بذلك لا يترتب عليه ما ذكر من نزع البركة اه ع ش على مر (قوله هي أنواع أربعة) أى الشركة الشرعية  
لأن اللغوية أعم من هذه الأربعة إذ معناها الخاطئة مطلقا كذا قالوا والوجه أن الشرعية أعم على خلاف الأصل  
أو أن بينهما عموم ومما من وجه فتأمل ومعناها شرعاً بثبوت الحق في شيء لاثنين فأكثر فدخل نحو القصاص وحسد  
العدو والشفعة وقولهم عقدي يقتضى ثبوت ذلك فاصراً إذا المراد به خصوص الأموال غالباً وقولهم ثبوت الحق  
الخ مرادهم حالاً أو مآلاً بالفعول أو بالقول بدليل الأنواع المذكورة فتأمل اه قل على الجلال (قوله شركة  
أبدان) قد جاوزها أبو حنيفة مطلقاً ومالك وأحمد عند اتحاد الحنفية اه شيخنا وأصله في قل على الجلال (قوله  
بينهما تساوياً الخ) أى سواء شرطاً أن عليهما ما يعرض من غرم أم لا وعلى هذا فيهما وبين شركة المفاوضة عموم  
من وجه ثم إن اتفقوا في العمل قسم بينهم على عدد الرؤس وإن تفاوتوا قسم بحسبه فإن اختلفوا وقف الأمر إلى  
الصلح اه ع ش وسيأتى عن شرح الروض ما يخالف هذا التفصيل (قوله من تفاوضا في الحديث) أى مشتقة  
من قولهم تفاوض الرجلان في الحديث إذا شرعاً فيه جعباً وقيل من قولهم قوم فوضى مستوون قاله النووي في  
التحريم وفي المغرب تفاوض الشريكان تساوياً واشتقاقهما من قبض الماء واستفاضة الخير خطأ اه قاله الشيخ  
حسن الشرنبلالى في بعض رسائله اه (قوله أو مالهما) أو مائة خلو فتبين أنهما تكون بالأبدان فقط وبالأموال  
فقط وبهما معاً اه قل على الجلال (قوله أو مالهما) أى من غير خلط كما يصرح به كلام الشارح الآتى  
وصرح به السبكي فتخرج بالخاطئة عن المفاوضة فاستدرك البعضهم بقوله نعم إن نويًا بتفاوضنا شركة العنان صحت فيه  
نظر الآن يقال إنه استثناء منقطع لبيان حكم مستقل وهو ما لو خاطا مالين وقالوا تفاوضنا ونويًا به شركة العنان  
فإنه صحيح قال مر ولا بد من نية الأذن في التصرف أيضاً فإن فقد ذلك فهي من أفراد شركة العنان الفاسدة بفقد  
شرط فتأمل ذلك اه قل على الجلال (قوله ما يغرم) أى مما يتعلق بالمال أو غيره اه حل (قوله وشركة وجوه)  
من الوجهة أى العظمة والصدارة لا من الوجهة اه قل على الجلال (قوله ليكون بينهما ما يشترطانه لهما) هذا  
التفسير إنما ينطبق على القسم الأول من أقسام شركة الوجوه الثلاثة التى ذكرها مر في شرحه ونص عبارته مع  
الأصل (وثالثها شركة الوجوه بان يشترك الوجهان) عند الناس لحسن معاملتهما معهما (ليبتاع كل منهما ما يوجب حل)  
ويكون المبتاع (لهما ما إذا باعاً كان الفضل عن الأثمان المبتاع بينهما) أو أن يبتاع وجبه في ذمة ويفوض  
بيعه لحامل والربح بينهما أو يشتركا وجبه لا مال له وحامل له مال ليكون المال من هذا والعمل من هذا من غير  
تسليم للمال والربح بينهما والكل باطل إذ ليس لهما مال مشترك فكل من اشترى شيئاً فهو له وعليه خسرته وله  
ربحه والثالث قراض فاسد لاستبداد المالك بالبداهة وكتب ع ش عليه قوله والربح بينهما قديماً قال هلا كان  
هذا جعله فاسدة أى فيستحق أجرة مثل عمله ولو فاسدة لعدم تعيين العوض فإن قوله بع هذا ولك نصف الربح  
كقوله رد عدى ولك كذا الآن بصور هذا بان يقول اشترى كذا على أنك تبيع هذا والربح بينهما فليتأمل اه  
سم على حج وقد يقال إن ما ذكر لا ينافي ما ذكره سم من أنه جعله لأن المتبادر من كلام الشارح في هذه  
أن المشتري ملك الوجه له ربحه وعليه غرمه ولم يتعرض فيه لما يجب للعامل فيجوز على ما ذكره المحشى من أنه  
جعل له وعليه للعامل أجرة مثل عمله اه وكتب أيضاً قوله لاستبداد المالك بالبداهة ولذا قيد بقوله السابق من غير  
تسليم للمال لكن قد يحصل الفساد بغير ذلك ككون المال غير نقد فلا يتوقف الفساد حينئذ على عدم تسليم  
المال كما هو ظاهر اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله ربح ما يشترطانه) أى يشترط به كل منهما اه  
وأصاحبه في الذمة من غير وكالة اه شيخنا (قوله بكسر العين على المشهور من الخ) عبارة شرح مر من  
عنان الدابة لاستوائهما في التصرف وغيره كاستواء طرفي العنان أو لمنع كل الآخر مما يندفع العنان للدابة أو

أما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا  
خانه خرجت من بينهما  
رواهما أبو داود والحاكم  
وصحح اسنادهما (هى) أنواع  
أربعة (شركة أبدان بان  
يشتركا) أى اثنان (ليكون  
بينهما كسبهما) بينهما  
متساوياً كان أو متفاوتاً مع  
اتفاق الحرفة فكيف طين أو  
اختلافها فكيف طين أو  
شركة (مفاوضة) بفتح الواو  
من تفاوضا في الحديث شرعا  
فيه جميعاً وذلك بان يشتركا  
(ليكون بينهما كسبهما)  
بينهما أو مالهما متساوياً  
أو متفاوتاً (وعليهما  
ما يغرم) بسبب غصب أو غيره  
(و) شركة (وجوه) بان  
يشتركا (ليكون بينهما) يتساو  
أو تفاوت (ربح ما يشترطانه)  
بوجـ حل أو حال (لهما) ثم  
بيعه وتعبيره بذلك أعم  
مما عبر به (و) شركة (عنان)  
بكسر العين على المشهور من  
عن الشئ طهر أو من عنان  
الدابة (وهى الصحيحة)

من عن ظهر لظهورها بالاجماع عليها أو من عنان السماء أى ما ظهر منها فهي على غير الأخير بكسر العين على  
 الأشهر وعليه بنفخها انتهت وكتب عليه ع ش قوله وعليه أى الأخير بنفخها أى لا غير وعبارة الشيخ عميرة قول  
 الشارح من عن الشيء ظهر أى لأن جوارها ظاهر بارز وقيل من عنان السماء وهو ما ظهر منها وقيل من عنان  
 الدابة قال القاضي عياض فعلى الأولين تكون العين مفتوحة وعلى الأخير تكون مكسورة على المشهور اه  
 وهي مخالفة لما ذكره الشارح بناء على أخذها من عن الشيء ظهر فان صنيع الشارح يقتضي انهما بالكسر على  
 المشهور وما ذكره الشيخ عميرة عن القاضي يقتضي انهما بالفتح وفي المختار عن له كذا عن يضم العين وكسرها  
 عني أى عرض واعترض ورجل عني لا يريد النساء بين العينة وامرأة عينة لا تشتهى الرجال وهو فعيل  
 بمعنى مفعول مثل جريح وعن الرجل عن امرأته اذا حكم القاضي عليه بالعنة أو منع عنها بالسحر والاسم منه العنة  
 اه وفي المصباح وسمى الرجل عني لان ذكره عن عن قبل المرأة ليمين وشمال أى يعترض اذا اراد ايلاجه  
 و يسمى عنان الحمام من ذلك لانه يعن أى يهـ نرض الفم فلا يلجه اه (قوله دون الثلاثة الباقية فباطلة) أى  
 ومع ذلك فان كان فيها مال وسلم لاحد الشرى يكن فهو أمانة في يده لان فاسد كل عقد كسجه اه ع ش على  
 مر واذا حصل مال من اشتراكهما في شركة الابدان وشركة المفاوضة فانه يقسم بينهما على أجرة المثل اه  
 من شرح الروض وعبارة سم هـ (تنبيه) ما حصل له كل منهما منفردا فهو له والا يقسم الحاصل على قدر  
 أجرة المثل قاله الرافي اه قال في شرح البهجة وما اكتسباه في شركة الابدان والمفاوضة ان اكتسباه منفردين  
 فلكل كسبه والاقسم الحاصل على قدر أجرة المثل لا بحسب الشرط اه فخر اه مدافعي على التحرير (قوله  
 لانها شركة في غير مال) أى في الابدان وبعض أقسام المفاوضة وقوله واكثر الغرر فيها أى في الاقسام الثلاثة  
 وقوله لا سيما شركة المفاوضة أى اذا كان فيها مال أو مطلقا اه (قوله كالشركة في احتطاب) الظاهر  
 ان هذا تمثيل لان هذان افراد شركة الابدان فليس المراد القياس اه شيخنا (قوله نعم ان نوي بالمفاوضة)  
 أى بالغتها وفيها مال أى وقد وجد فيه الخلط بشرطه شركة العنان بحيث ان نوي بالمفاوضة الاذن فلفظ المفاوضة  
 كناية في شركة العنان وفيه انه لا موقع لهذا الاستدراك وكان من حقه ان يذكر عند الكلام على الصيغة  
 لانه لم يذكره يعنى لفظ المفاوضة في شركة العنان حتى يستدرك عليه والقسم الثاني من شركة المفاوضة ليس من  
 شركة العنان اه حل وعبارة الرشيدى على مر قوله نعم ان نوي بالمفاوضة يعنى فيما اذا اختلفا ففاوضا  
 والصورة ان شروط العنان متوفرة فيصح بناء على صحة العقود بالكليات وعبارة الروض وشرحه فان اراد كل  
 منهما بالفظ المفاوضة شركة العنان كأن اختلفا ففاوضا أى اشتركتا شركة العنان جاز بناء على صحة العقود  
 بالكليات انتهت وقد علم مما قدمته انهما لم يشترطا ان عليهما غرم ما يعرض وهذا ظاهر وبهذا يدفع ما طال  
 به الشيخ في الحاشية مما هو مبني على ان الاستدراك في كلام الشارح راجع لصورة المفاوضة المذكورة وقد  
 علم انه ليس راجعا للفظ المفاوضة فقط وان كان في السياق ايمام انتهت وعبارة الشيخ أعنى ع ش قوله نعم  
 لو نويامفهوم انه ان الخلط بمجرد انه لا يكتفى بدون النية وان وجدت بقية الشروط وفيه نظر فانه مع وجود الشروط  
 لا تعتبر النية اللهم الا ان يقال ان من جلة ما يشتمل عليه شروط المفاوضة ان عليهما ما يعرض من غرم وهو مفسد  
 فاعل المراد انهما اذا نوي بالمفاوضة شركة العنان اقتضى حل الغرم المشروط على غرم ينشأ من الشركة دون  
 الغصب مثلا وفائدة النية حل المفاوضة فيما لو اختلفا ففاوضا مثالا على شركة مستحقة للشروط الصحيحة (قوله  
 وفيها مال) أى وقد دخلها واراد بالغرر العارض الحاصل بسبب التجارة كالخسران والربح وقوله شركة  
 العنان أى كأن قال تفاوضنا أو تشاركنا شركة العنان اه سم على ج عن شرح الروض اه ع ش  
 على مر (قوله خمسة) أى يجعل العاقدين اثنين بقريضة التعبير بصيغة التنبيه والا يعبر بصيغة الافراد  
 (قوله وعمل) استشكل عد العمل من الاركان مع انه خارج عن العقد ويمكن الجواب بان العمل الذى يقع

دون الثلاثة الباقية فباطلة  
 لانها شركة في غير مال كالشركة  
 في احتطاب واصطباد  
 واكثر الغرر فيها الاسماء  
 شركة المفاوضة نعم ان نوي  
 بالمفاوضة وفيها مال شركة  
 العنان صحت (وأركانها) أى  
 أى شركة العنان خمسة  
 (عاقدان ومعشود عليه  
 وعمل وصيغة وشرط فيها)  
 أى الصيغة (لفظ) صريح  
 أو كناية (يشعر باذن) وفي  
 معناه ما مر في الضمان



بعد العقد هو مباشرة الفعل كالبيع والشراء والذي اعتبر كاهو تصور العمل وذكره في العقد على وجه يعلم  
منه ما علق به العقد اه ع ش على مر وعلى هذا الجواب يتكرر هذا الركن مع قوله فيما يأتي بشرط فيها  
لفظ يشعر بالاذن في تجارة ولذلك قال الشو برى بعد ذكر الاشكال ولهذا جعل الشبان الاركان أربعة فقط  
(قوله والمعنى يا اذن الخ) مراده من هذا تفصيل المتعلق المحذوف لا تفسير الاذن نفسه وان أوهمه كلامه اه شيخنا  
(قوله ان يتصرف من كل منهما أو من أحدهما) ظاهر سياقه انه اذا كان المتصرف أحدهما فقط كانت هذه  
الصورة شركة وفي سم على جج أولا ما يقتضي ان البست شركة ثم استوجه انما شركة ونص عبارته في  
العباب ولو قال أحدهما لا لا خوف من التجرد لا تصرف في الجميع وصاحبه في نصيبه فقط حتى يا اذن له شر يكة  
وهذه الصورة ابضاع لا شركة ولا قراض اه وما ذكره من انه ليس شركة ولا قراضا منقول عن القاضي والطبري  
والبنديجي والرويانى وقوله ابضاع أى توكيل وقوله لا شركة أى لانه ليس فيه مال من الجانبين وقوله ولا قراض  
أى لانه ليس فيه شرط بيان قدر الربح بل ولا ذكره بالسكينة ونقل في شرحه خلاف ذلك فقال قال القسولى قال  
الامام انما أى هذه الصورة تضاهى القراض قال وهل يشترط انفراد باليد في هذه الحالة كالقراض فيه  
وجهان أى والقياس الاشتراط كما هو شأن القراض اه قلنا مل ما قاله الامام مع انتفاء التعرض لخصصة  
العامل من الربح والوجه انه حيث وجد دخل مالى بشرطه ووجد اذن في التصرف ولو لا أحدهما فقط كان  
شركة وان لم يوجد مال من الجانبين بل من أحدهما مع اذن صاحب المال لا لا شر كان قراضا بشرطه اه ع ش  
على مر من قوله وفي سم الخ (قوله فلا يكتفى فيه اشتراك الخ) عبارة أصله مع شرح مر فلواقتصر على  
قولهما الشتر كالم يكف عن الاذن في التصرف في الاصح لاحتماله الاخبار عن وقوع الشركة فقط ومن ثم لو  
نويه كنى كيجزم به السبكي انتهت وكتب عليه ع ش قوله فلواقتصر على قولهما الخ فيه اشارة الى التصوير  
بوقوع هذا القول منهما وانه اذا انضم اليه الاذن في التصرف كفى ويبقى ملو وقع هذا القول من أحدهما مع  
الاذن في التصرف وينبغي ان لا يكتفى لانه عقد متعلق بمالهما فلا يكتفى فيه اللفظ من أحد الجانبين بل لابد معه  
من وقوعه من الآخر أو قبوله وفاقا لمر اه سم على جج اه (قوله لاحتمال ان يكون الخ) لا يقال هذا  
لاحتمال جاري في صبيغ العقود من البيع وغيره وقد جعلها في غير هذا المحل من الصرائح فاذا قال بعثك ذاك هذا  
فقبل انه قد بيع مع ان قوله بعثك ذاك الخ محتمل للاخبار عن بيع سبق لانا نقول الشركة مشتركة شرعا بين مجرد  
ثبوت الحق وبين العقد المفيد لذلك فاذا قال اشتر كنالوم يزاد احتمال الشركة التي بمعنى ثبوت الحق ولو بارث  
أو نحوه فاحتج فيها الى النية لانصرافها الى العقد وأيضا للبيع ونحوه بشرط للاعتداده ذكر العوض من  
المبتدئ بائعا كن أو مشتر يا أو وافقه الآخر عليه بالقبول أو الايجاب فمكان ذلك فريضة ظاهرة في ارادة الانشاء  
فحمل عليه ولا كذلك الشركة على انه قد يقال وهو الاقرب الجمل الفعلية وموضوعه للاخبار واستعمالها في غيره  
بحيث تكون حقيقة فيه يتوقف على نقل عن الخبر وقد ثبت النقل في صبيغ العقود فصار الانشاء مراد منها  
عند الاطلاق ولم يثبت النقل عن الخبر في اشتراكنا فبقى على أصله اه ع ش (قوله أولى من تعبيره بالتصرف)  
وجه الاولوية ان التصرف يشمل التبرعات بخلاف التجارة اه شيخنا (قوله أهلية توكيل وتوكل) أى ان  
كانا يتصرفان بديل قوله وان كان أحدهما الخ (قوله حتى يجوز كونه أعمى) انظر كيف يصح عقد الأعمى  
على العين وهو المال المخلوط ويحجب بانه عقد توكيل وتوكيله جائز كما يأتي وقضية ذلك صحة قراضه اه سم  
على جج اه ع ش على مر وأما خا ط المال وتسليمه للشريك فيوكل فيه اه حل (قوله نقدا أو غيره)  
ومن النقد الذي يجوز فيه الشركة التبرع فلا تختص الشركة بالنقد المضروب بخلاف القراض فانه يختص به كما  
بأى اه شرح مو (قوله استمر في البلدر واجها) أى بلد التصرف فيما يظهر حيث كان بلد التصرف  
غير بلد العقد بان نص عليها ولو أطلق الاذن احتمال ان العبرة ببلد العقد لا بلدها الأصل اه ع ش على مر

والمعنى يا اذن لمن يتصرف من  
كل منهما أو من أحدهما (في  
تجارة) فلا يكتفى فيه اشتراكنا  
لغصور اللفظ عنه لاحتمال  
ان يكون اخبارا عن  
حصول الشركة وتعبرى  
بالتجارة أولى من تعبيره  
بالتصرف (و) شرط (في  
العاقدين أهلية توكيل  
وتوكل) لان كلامهما  
وكيل عن الآخر فان كان  
أحدهما هو المتصرف اشترط  
فيه أهلية التوكل وفي  
الآخر أهلية التوكيل فقط  
حتى يجوز كونه أعمى كما قاله  
في المطلب (وفي العقود عليه  
كونه مثلبا) نقدا أو غيره ولو  
دراهم مغشوشة استمر في  
البلدر واجها فلا تصح في  
منقوم غير ما يأتي اذا لا يفتق  
فيه ما ذكر بقولى

(خاطا) بعضه ببعض (قبل عقد بحيث لا يتميز) ليحقق معنى الشركة فلا يكفي الخلط بعد العقد ولو بمجاسه في عداد العقد ولا خلط لا يمنع التمييز تخطيط دراهم بدنانير أو مكسرة بصحاح وقولي قبل عقده من زيادتي (أو) كونه (مشاعا) ولو متقوما كان ورثاه أو اشترياه أو باع أحدهما بعض عرضه ببعض عرض الآخر كنصف بنصف أو ثلث بثلثين لأن المقصود بالخلط حاصل بل ذلك أبلغ من الخلط وظاهر أنه لا بد أن يكون الاذن بعد القبض فيما اشترياه والتقابض فيما بعده (لاتساو) لهما لين قدرا فلا يشترط اذلا بخسور في تفاوتهما إذا ربح والخسر على قدرهما (ولا علم بنسبة) أي بقدرها بينهما ما أهو النصف أم غيره (عند عقد) إذا أمكن معرفتها بعد مراجعة حساب أو غيره فلهما التصرف قبل العلم لأن الحق لهما لا يعدوهما فان لم يكن معرفتها بعد لم يصح العقد فالشرط العلم بالنسبة ولو بعد العقد فلو جهلا التدر وعلم بالنسبة كأن وضع أحدهما دراهم في كفة ميزان ووضع الآخر مقابلهما مثلها وخطا صحت (و) شرط (في العمل) مصلحة بمال أو نقد بلد (نظر للعرف

وعبرة الشو برى لم أرفى كلامهم ما المراد بالبلد ولو قيل العبرة ببلد العقد وان قصد ان التصرف يكون في غير هالم يعد لأن المدار على انعقاد العقد وبعد انعقاده من شأن التصرف ان لا يتقيد بموضع معين بل بالمحل المرجح قصد أولا فكان قصده غير مجزوم به فالنظر اليه ونظر لمحل العقد اه ايعاب أقول ينبغي ان يأتي هنا ماسيا في نقد البلد في الوكالة انتهت (قوله خلط قبل عقد) أي قام به الخلط ليحصل ما اختلط بنفسه أو خلطته الربح وقوله بحيث لا يتميز أي عند العاقدين فقي تميز عندهما ضرر ولو اشتبه عند غيرهما اه شيخنا (قوله بحيث لا يتميز) قال ج في الابعان ما حاصله لو كان متميزا عند العقد وغير متميز بعده فهل يصح نظر العدم التميز في المستقبل أولا يصح نظر الحالة العقد فيه نظر اه أقول والقرب الثاني لجواز ان يتصرف فيه قبل وصوله الى الحالة التي لا يتميز فيها وبقي عكسه ويحتمل الصحة أيضا ويحتمل عدم الصحة اعتبارا بما في نفس الامر وهو الاقرب ويمكن تصوير ما قاله ج بان يكون بكل من التقدين علامة تميزه عن الآخر لكن عرض قبيل العقد ما يمنع من ذلك كطلاء أو صدأ أو نحوه يمنع وقت العقد لكنه يعلم زواله بعد ومن هذا يعلم بطلان ما حرت به عادة من يريد الاشتراك في زراعة القمح مثلامن ان أحدهما يبذر يوما من مال نفسه والاخر هكذا الى تمام الزراعة لعدم الاختلاط فيختص كل بمابذره وعليه أجرة الأرض فيما يقابلها وطريق الصحة ان يخاط ما يراد بذره ثم يبذر بعد ذلك اه ع ش على م ر (قوله ليحقق معنى الشركة) تعليل للحبيشة أي معناها الشرعي وهو ثبوت الحق في شيء على جهة الشيوع أو العقد الذي يقتضي الثبوت المذكور والمعنى المذكور لا يتحقق الا ان وجدت الحبيشة (قوله تخطيط دراهم بدنانير) أي وتخطيط برأبيض ببرأجولا مكان التمييز وان عسر اه شرح م ر (قوله أو مشاعا) أفاد صنيعة ان المشاع لا بد فيه من عقد الشركة لكن لا جن صحة التصرف لا لثبوت الشركة لثبوتها قبل العقد والمراد بالعقد فيه الاذن في التصرف كما أشار اليه الشارح بقوله وظاهرا انه لا بد من الخلط وعبارة شرح م ر مع المتن وتصح في كل مثلي دون المتقوم ويشترط خلط المالين بحيث لا يتميزان ثم قال هذا أي المذكور من اشتراط خلطهما ان أخر جاما لين وعقدان ملكا مشتركا بينهما على جهة الشيوع مثلما كان أو متقوما بآبار أو شراء أو غيرهما وأذن كل منهما المالاخر في التجارة فيه أو أذن أحدهما فقط نظير ما مر صحت الشركة لحصول المعنى المقصود بالخلط والحبيشة في الشركة في المتقوم من العروض لها طرق منها ان يرثاها أو ان يبيع كل واحد بعض عرضه ببعض عرض الآخر أو يأذنه في التصرف فيه بعد التقابض وغيره مما شرط في البيع ومحلها ما لم يشترط في التباعد الشركة فان شرطها فاسد البيع كما نقله في الكفاية عن جماعة وأقره ولا يشترط علمهما بنسبة العرضين ومنها ان يشترط ساعة بثمن واحد ثم يدفع كل عرضه فيما يخصه (قوله لان المقصود بالخلط) أي وهو عدم التمييز (قوله والتقابض فيما بعده) وهو قوله أو باع أحدهما عرضه الخ (قوله ولا علم بنسبة عند عقد) أفادت هذه العبارة ان العلم بالنسبة لا بد منه ما عند الله أو بعده وبقى الكلام على العلم بالقدر هل يشترط أولا فبينه الشارح بقوله فلو جهلا الله - در الخ فهذا مفهوم المتن أي مفهوم اشتراط العلم بالنسبة وحاصله ان العلم بالقدر لا يشترط لا عند العقد ولا بعده في مثاله المذكور اذا كان كل منهما لا يعلم قدر ماله أهو أو قية أو غيرهما فالشركة صحيحة وعند القسمة يقتسمان المالين بالنسبة التي أخرجهما الميزان وان كان كل منهما لا يعلم رأس ماله من ربحه فتأمل (قوله بمراجعة حساب) علم منه ان المراد بالمعرفة هنا ما يشمل الظن الثوري اذ مراجعة الحساب أو نحو الوكيل الواحد انما تفيد الظن قاله في الابعاب اه شوبري (قوله في كفة ميزان) بتبليث الكاف اه برماوي وفي المصباح وكفة الميزان بالكسر والعامية تنقح في نسخة من الصحاح ان الفتح لغة قال الاصمعي كل مستدير فهو بالكسر نحو كفة اللثة وهي ما انحدر منها وكفة الميزان وكفة الصائد وهي جبالته وكل مستطيل فهو بالضم نحو كفة الثوب وهي حاشيته وكفة الرمل وكف الخياط الثوب كفا حاطه الخياطة الثانية اه (قوله بحال ونقد بلد) ان في بيان المصلحة فيه نظر لقصوره وان أراد اعتبار ذلك مع المصلحة وان الباع يعني مع فقيه نظر



لاقتضائه ان البيع بذلك ليس من المصلحة تأمل اه شوبري ويمكن جعله منقلا بمحذوف تقديره وبيع بحال  
الح (قوله فلا يبيع بثمن مثل) اعترض هذا التفريع ومبناه ان البناء للتصوير في قوله بحال الخ وجوابه انها  
للملازمة فلا حصر في العبارة اه من ع ش (قوله وثمر راغب باز يد) بل لو ظهر ولو في زمن الجواز لزمه الفسخ  
حتى اذا لم يفسخ انفسخ اه حل وثن المثل هو ثمانية رغبات المشتري اه شوبري (قوله ولا يغير نقد باد  
البيع) أي كالوكيل كذا جزمه هنا ولا ينافيه انه يجوز للعامل في القراض البيع بغيره مع ان المقصود من  
الباين متحد وهو الربح لان العمل في الشركة غير مقابل بعوض كما صرحوا به فلا يلزم من امتناع التصرف بغير  
نقد البلد تضرر بخلاف العمل ثم فانه يقابل بالربح فلو منعناه من التصرف بغير النقد اضيقنا عليه طرق الربح  
الذي في مقابلة عمله وفيه من الضرر والمشقة ما لا يخفى على ان المراد بكون الشريك لا يبيع بغير نقد البلد انه  
لا يبيع بنقد غير نقد البلد الا أن يروج كما صرح به ابن أبي عصرون ولما أشكل هذا المقام قال ابن يونس ان  
اشتراط ما هنا غلط وقد علم رده اذا الشريك يجوز له البيع بالعرض أيضا وفارق نقد غير البلد بانه لا يروج ثم  
فيه عطل الربح بخلاف العرض ولهذا لو راجح كالمعاصر وعلى هذا قول المصنف ولا يغير نقد البلد اخرج  
بالنقد العرض وفيه تفصيل وهو انه ان راجح جاز والا فلا والمفهوم اذا كان فيه ذلك لا يردده - اذ لا وجه الاخذ  
بالاطلاق هنا فلا يبيع بغير عرض وان راجح اه شرح مر أي أما غير نقد البلد فيبيع به ان راجح كما صرح به سم  
على منهج اه ع ش على مر (قوله ولا يسافر به) أي حيث لم يعطه في السفر ولا اضطر اليه الخ وخوف  
ولا كان من أهل النجعة ومجرد الاذن في السفر لا يتناول ركوب البحر بل لا بد من النص عليه أي أو تقوم عليه  
قرينة اه حل (قوله متبرعا) عبارة شرح مر ولو متبرعا لعدم رضاه بغير يده فلو فعل ضمن أيضا واقتصر  
كثير على دفعه لمن يعمل في نفسه متبرعا انما هو باعتبار نفسه ير الا بضاع انتهت (قوله بلا اذن في الجميع) أما بآذنه  
فيصح ثم ان كان لما أذن له فيه محل حل عليه كأن كانت النسبة مثلا معتادة في أجل معلوم فيمابينهم والا فينبغي  
اشتراط بيان قدر النسبة ويحتمل الصحة وبيع بأي أجل اتفق لصدق النسبة به \* (فائدة) \* الاذن في السفر  
لا يتناول البحر المالح الا بالنص اه سم على منهج أقول ينبغي ولا الانحرار العظيمة حيث خيف من السفر فيها  
ومحل ذلك حيث لم يتعين البحر طريقا بل يمكن للبلد المأذون فيه طريق غير البحر وينبغي ان يلحق به ما لو كان  
للبلد طريق آخر لكن كثر فيه الخوف ولم يكثر لكن غالب سفرهم في البحر اه ع ش على مر (قوله بلا  
اذن ضمن) ظاهره صحة التصرف وهو ظاهر ان قلنا بصحة توكيل أحد الشريكين وهو المعتمد والا فلا اه  
ع ش على مر (قوله أو باع بشئ من البقية) خرج ببيع ما لو اشترى بالغبن فان كان بعين المال لم يصح أو في  
ذمته صح ويقع الشراء له لا للشركة ويلزم ما لزمه الثمن من ماله وحده انتهى قل على الجلال \* (فائدة) \* مجرد  
البيع الفاسد لا يضمن به حصة شريكه الا ان اقترن بالشايم اه سم (قوله اذا الغبطة الخ) أي والمصلحة  
لا تستلزم ذلك لصدها بنحو شراء ما يتوقع فيه الربح وبيع ما يتوقع فيه الخسران فهي أعم من الغبطة اه  
شوبري (قوله اذا الغبطة الخ) قد تعلق الغبطة على منافيه مصلحة ويمكن جعل عبارة المحرر عليه وان يراد بالضرر  
ما يشمل تغويت النفع فلا تفاوت بين العبارات الثلاث اه ع ش (قوله واسكل فسختها) أي ومتى فسختها  
معاً وأحدهما انعزل معان التصرف اه شرح مر وقوله وينعزلان المعنى وتفسخ بنفسهما من غير فسح  
بما تفسخ به الو كالة فينعزلان عن التصرف الخ (قوله وانما هما) ولا ينفصل الحكم عن المعنى عليه لانه لا يولى  
عليه فاذا أفاق تخير بين القسمة واستئناف الشركة ولو بلفظ التقرير اذا كان المال عرضا ولو كان الوارث  
غير رشيد فعلى وليه كولي المجنون استئنافها ولو بلفظ التقرر عند الغبطة فيها والا فعليه القسمة وحيث كان  
على الميت دين أو وصية لم يجز الاستئناف من الوارث الرشيد وولي غيره الا بعد قضاء الدين وصيته غير المعينة لان  
المال حينئذ كالمهرون والشركة في المهرون باطلة والمعين كوارث فله أو لوليها استئنافها مع الوارث أو وليه اه

(فلا يبيع بثمن مثل وثن)  
راغب باز يد) ولا يبيع  
نسبة ولا يغير نقد البلد البيع  
ولا يتصرف بغبن فاحش  
(ولا يسافر به ولا يبعه)  
بضم أوله وسكون ثابته أي  
يدفعه لمن يعمل فيه متبرعا  
(بلا اذن) في الجميع فان  
سافر به أو أبعه بلا اذن  
ضمن أو باع بشئ من البقية  
بلا اذن صح في نصه في غبطة  
وانفسخت الشركة في البيع  
وصار مشتركا بين المشتري  
والشريك وتعبير بصيغة  
أولى من قوله بلا ضرر  
لاقتضائه جواز البيع بثمن  
المثل مع راغب بزيادة ومن  
قول المحرر بغيطة لاقتضائه  
المنع من شراء ما يتوقع ربحه  
اذا الغبطة انما هي تصرفا  
فيما فيه ربح عاجل له بال  
(ولكل) من الشريكين  
(فسختها) أي الشركة متى شاء  
كلوا كالة (وينعزلان) عن  
التصرف (بما ينزل به  
الوكيل) كوث أحدهما  
وجنونه وانما هما

شرح مر وكتب عليه عش قوله ولا ينتقل الحكم عن المعنى عليه الخ أي وأما في المجنون فينتقل الحكم  
فيه لولييه بخير بين القسمة واستئناف الشركة لولاية عليه اه وكتب أيضا قوله لأنه لا يولي عليه محل ذلك حيث  
رجى زواله عن قرب فان أيس من افاقته أو زادت مدة انغمائه على ثلاثة أيام التحق بالمجنون كما يعلم من كلامه في  
باب النكاح عند الغبطة وعلى قياس ما مر تنكح المصلحة (قوله وغيرها مما يأتي في الوكالة) كضرب الرق  
على الوكيل والخمر عليه بسفه أو فليس وخروج المال عن ملكه اه شورى (قوله انغماء لا يسقط به فرض  
صلاة) أي لم يستغرق وقت فرض صلاة وهل يعتبر أقل أوقات الفروض وان كان غير ما وقع فيه الانغماء أو  
يعتبر ما وقع فيه الانغماء فان استغرقه أثروا الا فلا فيه نظر اه سم على ج أقول الاقرب الاول لان المقصود  
مقدار يحصل به العزل من غير تفرقة بين شخص وشخص اه عش على مر ومن الانغماء التقرير  
المشهور سواء كان في الحمام أولا كما سيأتي قال بعضهم وكالاتهم السكر ولو متعديا وفي المتعدي نظرا لأنه  
معامل باقواله وأفعاله اه قل على الجلال (قوله أعم وأولى من قوله وينعزلان الخ) وجه الاولوية ان  
عبارة المنهاج تقتضي أنهم لا ينعزلان الا بفسخهما وليس كذلك بل ينعزلان بفسخ أحدهما الخ اه حل  
وفي عش قوله أعم وأولى الخ وجه العموم شموله لما يأتي في الوكالة من نحو انكار أحدهما الشركة  
بلاغرض والاولوية ان قوله بفسخها هوهم ان فسخ أحدهما لا يكتفي اه (قوله من قوله وينعزلان) هذا في  
مقابلة قول المتن ولكل فسخهما وقوله وتنفسخ الخ في مقابلة قوله وينعزلان الخ والاولوية في الاول والعموم  
في الثاني (قوله والرجع والخسر بقدر المالبس) ومن الخسر ما يدفع للرصدى والمكاس وهل مثله مالوسرق  
المال واحتج في رده الى مال أم لا لان هذا غير معتاد بخلاف المكاس ونحوه فيه نظرا والاقرب الاول لأنه كانه  
نشأ عن الشركة فساوى ما يدفع للمكاس ونحوه وليس مثل ذلك ما يقع كثيرا من سرقة الدواب المشتركة ثم ان  
أحد الشرى يكتفي بغرم على عودها من مال نفسه فلا يرجع بما غرمه على شرى يكتف به لأنه معتبر ع بما دفعه ولو  
استأذن القاضي في ذلك لم يجز له الاذن لان أحد المال على ذلك ظلم والحاكم لا يأمر به \* (فرع) \* وقع  
السؤال عما يقع كثيرا ان الشخص يموت ويخلف تركه وأولادا ويتصرفون بهد الموت في التركة بالبيع  
والزرع والسج وغيره ثم بعد مدة يطلبون الانفصال فهل ان لم يبيع ومن لم يتزوج الرجوع عما يخصه على من  
تصرف بالزواج ونحوه أم لا فيه نظر والجواب عنه انه ان حصل اذن ممن يعتد باذنه بان كان بالغار شيدا في  
التصرف فلا رجوع له وينبغي ان مثل الاذن ما ولدت قرينة ظاهرة على الرضا بما ذكر فان لم يوجد اذن  
ولارضا وحصل الاذن ممن لا يعتد باذنه فله الرجوع على المتصرف بما يخصه اه عش على مر (قوله  
باعتبار القيمة) هذا واضح في المتقوم دون النقد المضروب المتساوي وزناوسكة اه حل ومن المعلوم ان  
المتقوم لا تنأى الشركة فيه الا عند الاشاعة بان ملكه بآرث أو بشراء وحينئذ لا يتصور ان يكون نصيب  
أحدهما أزيد قيمة من الآخر لان كل جزء من المشاع مشترك بينهما فالحق انه انما يتضح في بعض المثليات كل  
خاطا برين متساويين قدر او قيمة أحدهما أكثر من قيمة الآخر اه ثم رأيت في شرح مر ما نصه فلو خاطا  
قفير ابماثة بقفيرين بخمسين فالشركة اثلاث (قوله فلكل على الآخر أجرة عمله) ظاهره وان لم يحصل ربح  
وتقدم عن سم على ج ما يصرح به ويخالفه ما يأتي له فيه الوأشرك مالك الارض والبذر وآله الحث الخ من  
أنه لا يرجع الا اذا حصل شيء ويمكن الفرق بينهما بان المستأجر عليه هذا العمل وقد وجد فاستحق الاجرة مطلقا  
والزرع المعامل عليه جعل له منه جزء شركة فلا يستحق الاجرة الا اذا ظهر منه شيء فان لم يظهر منه شيء كان كأن  
العمل لم يوجد اه عش على مر (قوله كافي القراض الفاسد) مقتضى التشبيه انه يفصل في الشركة بين  
ان يعلم بالفساد فلا يستحق أولا فيستحق لان المصنف قائل بهذا التفصيل في القراض والمعتمد انه يستحق مطلقا  
لأنه عمل طامع فيما أوجب له الشارع اه شورى \* (فرع) \* استأجر من شخص جلا ومن آخر راوية

وغیرها مما یأتی فی الوكالة  
واستثنی فی البحر انغماء  
لا یسقط به فرض صلاة فلا  
فسخ به لانه ینخف قاله  
ابن الرفعة وتعبیری بما ذکر  
أعم وأولی من قوله ینعزلان  
بفسخهما وتنفسخ بموت  
أحدهما ویجنونه وانغمائه  
(لا عازل) فلا ینعزل (بعزله  
للاستحق) فیه تصرف فی نصیب  
المعزول فان أراد الاستحق  
عزله فلیعزله (والرجع والخسر  
بقدر المالبس) باعتبار القيمة  
للاجزاء (وان) تفاوتت  
الشریکان فی العمل أو  
(شرطا خلافا) بان شرطا  
التساوی فیهما مع التفاوت  
فی المال أو عکسه أو شرطا هما  
بقدر العملین عملا بقضية  
الشركة (وتفسد) أى  
الشركة (به) أى بشرط  
خلافه لخالفة ذلك موضوعها  
(فلكل) منهما على الآخر  
أجرة عمله) کافی القراض  
الفاسد



واستأجر شخصاً يسقى بهما فان استأجر كلا في عقد صحيح أو الكل في عقد فسد أو كل منهم أجره المثل والماء  
للمستأجر وإن قصد المستق لنفسه فان استأجر الأولين واستق بنفسه وقصد نفسه أو أطلق فكذلك عليه لكل  
منهما ما سماه أو أجره مثله والماء له فان قصد الشركة فيه حالة الاستقاء كان مشتر كأيمنه وبين المقصود وعليه  
لا تخوم ما سماه له أو أجره مثله اهـ قل على الجلال \* (فرع) \* سئل شيخ الإسلام ابن أبي شريف عن الدابة  
إذا كانت مشتركة بين اثنين وهي تحت يد أحدهما فتلقت بعت أو سرقة أو بدعادية أو تفریطاً هل يكون  
ضامنا لحصة شريكه أو يده أمانة فأجاب بما نصبه إذا تلقت الدابة تحت يد أحد الشريكين فإن كانت تحت  
يده بإذن من شريكه في الاستعمال فهي عارية مضمونة ضمان العواري وإن كان استعمالها لها بغير إذن من  
شريكه فهي مضمونة ضمان الغصب وكذا إذا كانت تحت يده بغير إذن من شريكه لم يستعملها وإن كانت  
تحت يد الشريك بإذن من غيره بإذن في الاستعمال ولم يستعملها فهي أمانة لا تضمن إلا إذا قصر أو كانت تحت  
يده وقال له ثمن علفها في نظير ركوبها فهي اجارة فاسدة فلا ضمان عليه إذا تلقت من غيره تقصير ولو كانت بين  
الشريكين مهايأة واستعمل كل في نوبته فلا ضمان لأن هذا يشبه الاجارة وإذا باع أحد الشريكين نصيبه وسلم  
ذلك للمشتري من غير إذن الشريك صار ارضاء منين والقرار على من تلقت تحت يده اهـ وأقره ع ش على  
مر ثم قال وينبغي أن مثل شرط علفها عليه ما جرت به العادة من أن أحد الشريكين إذا دفع الدابة المشتركة  
لشريكه لتكون تحت يده ولم يتعرض للعلف أثباتاً ولا نفيها فإذا تلقت تحت يده من هي عنده بلا تقصير لم يضمن  
ولا يرجع عليه بما علفه وإن لم يتفجع بالدابة كان ماتت صغيرة لأنه متبرع بالعلف وإن قال قصدت الرجوع  
لأنه كان من حقهم مراجعة المالك أن تبشر والأراجع الحاكم \* (فرع) \* وقع السؤال في الدرس عما يقع  
كثيراً في قري الرف من ضمان دواب اللين كالجاموس والبقرة ما حكمه وما يجب فيه على الآخذ والمأخوذ منه  
والجواب عنه بان الظاهر أن يقال فيه أن اللين مقبوض بالشراء الفاسد وذات اللين مقبوضة هي وولدها بالاجارة  
الفاسدة فإن ما يدفعه الآخذ للدابة من الدراهم والعلف في مقابلة اللين والانتفاع بالبهيمة في الوصول إلى اللين  
فاللين مضمون على الآخذ بمثله والبهيمة وولدها أمانتان كسائر الاعيان المستأجرة فان تلقت هي أو ولدها بلا  
تقصير لم يضمن أو بتقصير ضمن اهـ ع ش على مر \* (فرع) \* لو قال شخص لا أختر من هذه الشاة مثلاً  
ولت نصفها أو هاتين على أن لك أحدهما لم يصح ذلك واستحق أجره المثل للنصف الذي سمنه للمالك وهذه  
المسئلة مما عمت بها الباب في قري مصر من الفرار يج يدفع كاشف الناحية أو ملتزم البلد على أهل البيوت المائة  
أو الأكثر أو الأقل ويقول ربوها ولكم نصفها فيجب على ولي الامر ومن له قدرة على منع ذلك أن يمنع من يفعل  
هذا فان فيه ضرراً عظيماً اهـ خ ط على المنهاج (قوله نعم لو تساوى في المال) كأن كان مائة لكل شخصون  
وقوله وشرط الأقل أي الجزء الأقل من الربح كان شرط في هذا المثال الربح مثلاً للاحدهما ثلث ولآخر ثلثان  
وشرط الثلث الذي عمله أكثر من صاحبه كأن كان أحدهما عمله يساوي اثني عشر والآخر يساوي ستة وشرط  
لصاحب الاثني عشر ثلث الربح وقوله لم يرجع بالزائد أي من أجرته أي بالجزء الزائد منها على ما تقتضيه النسبة  
في صورة الاثني عشر فلزم وجد الشرط المذكور يرجع بنصفها وهو ستة على شريكه لأن الستة هي التي تنقص  
عمله في نصيب شريكه وأما مع الشرط المذكور فلا يرجع الأربعة منها بالزائد وهو الاثنان الباقيان لأنه  
تبرع بعمله الزائد على عمل شريكه حيث رضى بالقليل من الربح اهـ (قوله فيصدق بيمينه) أي سواء كانت الشركة  
صححة أو فاسدة اهـ ع ش (قوله فيصدق بيمينه في الرد) ولوللزوج إلى شريكه فيبرأ من جهته ولم يكن له رجوع  
عليه بحصته لأن اليمين دافعة فلا يصح أن تكون مثبتة اهـ حل (قوله ما يأتي ثم) وحاصله أنه إذا عرف دون  
عمومه أو أداها بلا سبب أو بسبب خفي صدق بيمينه وإن عرف هو وعمومه صدق بلا يمين اهـ سم اهـ ع ش  
(قوله أو أن ما يدي لي أو للشركة) نعم لو اشترى شيئاً فظهر عيبه وأراد رد حصته لم يقبل قوله على البائع أنه اشتراه

نعم لو تساوى في المال  
وشرط الأقل لا كثر عمل  
يرجع بالزائد لأنه عمل  
متبرعاً (ونفذ التصرف)  
منه الماذن (والشريك  
كودع) في أنه أمين  
فيصدق بيمينه في الرد إلى  
شريكه وفي الحس والتلف  
ويأتي هنا في دعوى التلف  
ما يأتي ثم وسيتأتي ثم يبينه  
وتعبري عما ذكرنا في مما  
عبر به (وحلف) الشريك  
فيصدق (في) قوله (اشترته)  
لي أو للشركة (أو أن ما يدي  
لي أو للشركة) لأنه أعلم  
بقصده في الأولى

لاشركة لان الظاهر انه اشتراه لنفسه فليس له تفريق الصفة عليه وظاهر هذا تعدد الصفقة لوصدقه وبوجه بانه  
أصبل في البعض ووكيل في البعض فكانا بمنزلة عقدين اه ج اه سل (قوله وعمل باليد) أي بقول  
ذي اليد وعمل باليد كلا أو بعضا فلا يقال اذا ادعى ان ما بيده للشركة لم يعمل باليد اه

\* (كتاب الوكالة) \*

(قوله بفتح الواو وكسرهما) وهي اسم مصدر وكل بالتشديد قال في المختار الوكيل معروف يقال وكاله بامر  
كذا توكيلا والاسم الو كالة بفتح الواو وكسرهما اه ع ش على مر (قوله التفويض والحفظ) قال  
السبكي معنى الوكيل من قولنا حسبنا الله ونعم الوكيل أي القائم بامورنا الكفيل بها الحافظ لها اه سم  
(قوله والحفظ) في نفسه يرها بالحفظ مسامحة فان الحفظ من فعل الوكيل والوكالة اسم مصدر من التوكيل  
وهو فعل الموكل اللهم الا ان يقال استعمل الحفظ بمعنى الاستحفاظ أو ان في الكلام مضافا تقديره وطاب الحفظ  
اه ع ش (قوله وشرا) ع بر مر و ج بقولهما واضطلاحا وقد فرقوا بين الحقيقة الاصطلاحية  
والشرعية بان ما تاق من كلام الشارع فهو حقيقة شرعية وما كان باصطلاح أهل الفن يسمى اصطلاحية أو  
عرقية فان كان هذا المعنى مأخوذا من استعمال الفقهاء أشكل قول الشارع وشرا وان كان متلقى من كلام  
الشارع أشكل قول ج و مر واضطلاحا ويمكن ان يجاب بما قاله سم في حواشي البيهقي في باب  
الوكالة من ان الفقهاء قد يطلقون الشرع مجازا على ما وقع في كلام الفقهاء وان لم يرد بخصوصه عن الشارع  
اه ع ش (قوله وشرا تفويض الخ) هلا أطلقها على العقد أيضا كما مر في الأبواب قبله وكما سيأتي في أبواب  
آخر فليحذر فان الظاهر إطلاقها عليه شرعا لئلا أمل اه شوبري (قوله فيما يقبل النيابة) في معنى من البيهقي  
والمبين أمره وقد اعترض بلزوم الدور لان النيابة هي الوكالة فقد أخذ المصنف في التعريف وأجاب بعضهم بان  
المراد النيابة الشرعية هذا وليته ما قال فان هذا تقرير للدور لا دفعه كما لا يخفى وفي قول على الجلال مانعه  
والمراد بما يقبل النيابة شرعا فلا دور على ان هذا قيد في الامر المذكور ولا يقال في مثله دور وقبولها مندوب  
فكذا ايجاب ان لم يرد الموكل غرض نفسه كذا قاله شيخنا مر وقال بعضهم ينبغي نفيه مطلقا لانه اعانة على  
مندوب وفيه نظر بقولهم لا ثواب في عبادة فيما اشريك اه (قوله ليفعله في حياته) عبارة التحرير لا ليفعله  
بعده وموته انتهت وهي أحسن اذهي صادقة بما اذا لم يقيد أصلا كان قال وكذلك في بيع كذا ورعا اذا قيد بحال  
الحياة كوكلتك في بيع كذا حال حيائي اه ج على الخطيب (قوله فابعثوا حكم الخ) أي لان الحكمين كما  
سيأتي وكيلان عنهما على الراجح اه حل ومقابلته انهما كما كان أي نائبان عن الحاكم (قوله والحاجة داعية  
اليها) يريد القياس أي فهي ثابتة بالكتاب والاجماع والسنة والقياس يقتضيها أيضا اه ع ش (قوله  
بل قال القاضي وغيره) عبارة شرح مر ولهذا ندب قبولها لانها قيام بصلحة الغير أما عقدها المشتمل على  
الايحاط فلا يندب الا ان يقال ما لا يتم المندوب الا به فهو مندوب وهو ظاهر ان لم يرد الموكل غرض نفسه انتهت  
وكتب عليه ع ش قوله ولهذا ندب قبولها أي الأصل فيها الندب وقد تحرم ان كان فيها اعانة على حرام وتكره  
ان كان فيها اعانة على مكروه وتجب ان توقف عليها دفع ضرورة الموكل كتوكيل المضطر غيره في شراء طعام قد  
عجز المضطر عن شرائه وقد تعار أعاليها الا باحسة أيضا بان لم يكن للموكل حاجة في الو كالة وسأله الوكيل لا لغرض  
اه (قوله موكل ووكيل) لم يقل عاقد لاختلاف الاحكام المعتمدة في كل من الموكل والوكيل اه ع ش (قوله  
غالبيا) لاحاجة اليه بالنسبة للمستثنى من الطرد بالنظر لقوله وشرط الخ لان هذا الاشتراط متحقق حتى في  
المستثنى غاية الامر ان المشروط تخلف وانما يحتاج اليه لو قال وكل ما جاز للانسان ان يباشره صح ان يوكل فيه  
الا ان يقال كلامه يؤول الى هذا المعنى اه سم بالمعنى وقوله ما استثنى أي عند اسقاط غالبها فهو مستثنى من  
كلام غيره لامن كلامه بخروجه بغالبها اه شيخنا (قوله من الطرد) والطرد هو المنطوق والعكس هو المفهوم

وعمل باليد في الثانية بقسميها  
(لا) في قوله (اقتسمنا و صار)  
ما يبدى (لى) مع قول الآخر  
لا بل هو مشترك فالصدق  
المنكر لان الاصل عدم  
القسمه وذكر التحليف من  
زيادتي

\* (كتاب الوكالة) \*

هي بفتح الواو وكسرهما لغة  
التفويض والحفظ وشرا  
تفويض شخص أمره الى  
آخر فيما يقبل النيابة ليفعله  
في حياته والاصل فيها قبل  
الاجماع قوله تعالى فابعثوا  
حكماء من أهله الآية وخبر  
الصحيح انه صلى الله عليه  
وسلم بعث السبعة لاختد  
الزكاة والحاجة داعية اليها  
فهو جائرة بل قال القاضي  
وغیره انها مندوب اليها  
لقوله تعالى وتعاونوا على البر  
والنقوى (اركانها) اربعة  
(موكل ووكيل) وهو كل فيه  
وصيغة وشرط في الموكل صحة  
مباشرته الموكل فيه وهو  
التصرف المأذون فيه والا  
فلا يصح توكيله لانه اذا لم  
يقدر على التصرف بنفسه  
فبنائبه أولى (غالبيا) هو  
ونظيره الآتى أولى مما عبر  
به وخبر ما استثنى من  
الطرد



فالطردان كل من صحته مباشرة بملك أو ولاية صح تو كبله والعكس هو ان كل من لا تصح منه المباشرة فلا يصح منه  
التوكيل اه مر اه ع ش (قوله كذا في بحقه) أي وكما تعلق في تعيين أو تعيين لزمه ومن لزمه اختيار أربع  
ومستحق زكاة في قبضها ومسلم كافر في نكاح مسلمة إيجاباً أو قبولاً أو استيفاء فود من مسلم فلا يصح التوكيل  
في شيء من ذلك لعدم الولاية وتو كبل الوكيل في بعض أحواله ليس بالولاية وتو كبل المرأة وليها في نكاحها  
اذن بلفظ الوكالة لا وكالة كإياي وفارق ما هنا صحة تو كبل مسلم كافر في شراء نجو ومصحف بالاحتياط في  
في الإيضاح وقول بعضهم لان العقد واقع للمسلم في البيع غير مستقيم لان العقد هنا كذلك بل أولى لا شرطاً  
ذكر الموكل في العقد هنا فأناله اه قل على الجلال (قوله فلا يوكل في كسر الباب) وان عجز كما هو ظاهر  
كلامهم وان ذكر فيه في شرح الروض كبعضهم احتمالاً اه شورى وفي ع ش المعتمدان الظاهر بحقه  
لا يوكل وان عجز اه مر (قوله سفيه مأذون له) إعادة مأذون له تدل على ان قوله في نكاح متعلق بالسفيه لانه  
وبالعبد وهو يعيد ان العبد المأذون له لا يجوز ان يوكل في شيء من أموال التجارة من حله أو طيه وليتظر ما للمعنى  
الذي اقتضى منع السفيه من التوكيل في النكاح اه حل (قوله كالا عي) لم يأت به نكرة كما سبق في قوله  
كذا فتران الا عي قسمان قسم يصح تصرفه كمن رأى قبل عمامة شرباً وقسم لا يصح تصرفه وأشار الى تقييده  
بالتعريف اه شورى قال السبكي الا عي ما لك رشيد الا ان فيه خلافاً من جهة الرؤية وهذا الخلل راجع  
الى المبيع لا الى ذات الا عي فاذا استتاب من ليس فيه ذلك الخلل جاز بخلاف الصبي ونحوه فان الخلل راجع  
لذاته اه سم (قوله وهذا مذكور في الاصل) أي بخلاف الصورتين بعده فليس ثمانية فهما من زيادته لكن لم يعبر  
هنا بقوله وهذا من زيادته لان عبارته لا تشتمل على ما يخصه وما هو ذلك لان عبارته وهي التقييد بالقلبة تشير الى  
ان هناك صوراً خارجة من هذا الضابط ولا تفيد التنبيه على خصوص صورتي المحرم وقوله في المستثنى من العكس  
في ضابط الوكيل وهو مذكور في الاصل أي الصبي بصورته فالخامس ان هذه الاربعة المستثنيات من العكس في  
ضابط الوكيل منها اثنان مذكوران في الاصل وهما العبد والصبي واثنان ليسافيه وهما المرأة والسفيه ولم يقل  
فيهما من زيادته لئلا يخلط ما تقدم (قوله وكحرم يوكل حلالاً في النكاح) أي في إيجابه ان كان يزوج موليته وفي قوله  
ان كان يزوج بنفسه وعبارة شرح مر يعقله أو ما لينه انتهت وقوله في التوكيل فيه أي إيجاباً أو قبولاً أيضاً  
كان يقول المحرم وكانتك لتعقد لفلان الحلال الذي وكنتي سواء قال بعد التحال أو قال الآن أي في زمن الاحرام  
أو أطلق وذلك لان الموكل الاصل حلال وهذا التعميم محله اذا كان من يوكله المحرم حلالاً فان وكل محرماً آخر  
فلا بد ان يقول له لتعقد بعد التحال أو يطلق فان قال له لتعقد حاله الاحرام لم يصح (قوله وكحرم يوكل حلالاً في  
التوكيل فيه) أي الآن أي وقت الاحرام فهذا المحرم لا يصح ان يباشر النكاح ويصح تو كبله فيه وفيه ان هذا  
معهم مما قبله وان الموكل فيه انما هو التوكيل في النكاح وهذا يصح ان يباشره الا ان يقال مراد الشارح  
التوكيل منه ليعقد الوكيل في حال الاحرام وهو لا يصح ان يباشره اه حل (قوله عن نفسه أو موليه) أي  
أو عنهما أو يطلق وفي كل من الصور الاربعة التوكيل انما هو في حق المولى عليه وفائدة صحة التوكيل عن  
المولى عليه هي الصورة الثانية انه اذا بلغ رشيد الم ينزل الوكيل لانه وكبل عنه لا عن المولى وهذا بخلاف الصورة  
الاولى فينزل فيها الوكيل بلوغ المولى عليه رشيد الا انه وكبل عن المولى وقد انزل وأما في الصورة الثالثة وهي  
ما اذا وكل عنهم ما في غاب جانب المولى عليه حتى لو بلغ رشيد الم ينزل الوكيل وأما في الصورة الرابعة  
وهي الاطلاق فينبغي ان الوكيل فيها وكبل عن المولى كافي سم على ج فهي كالصورة الاولى وفي الزيادة  
انه يكون وكبل عن المولى عليه فهي كالصورة الثانية والا قرب ما قاله سم لان التصرف ما لو لم يوقع التوكيل  
عن نفسه وان كانت منفعته عائدة على المولى عليه لكن ما قاله زى هو قياس ما في جامع الاجنبي من ان وكبلها

كظان سر بحقه فلا يوكل في  
كسر الباب وأخذ حقه  
وكو كبل قادر وعبد مأذون  
له وسفيه مأذون له في نكاح  
ومن العكس كالا عي يوكل  
في تصرف وان لم تصح  
مباشرة له لا ضرورة وهذا  
مذكور في الاصل وكحرم  
يوكل حلالاً في النكاح بعد  
التحل أو يطلق وكحرم يوكله  
حلالاً في التوكيل فيه (فيصح  
توكيل ولي) عن نفسه  
أو موليه

لو أطلق فلم يضاف العوض له ولا لها وقع لها العود والمنفعة اليها اه حل وشو برى وعش على مر (قوله في حق موليه) متعلق بكل منهما اه حل (قوله كالب وجد) أى وان لم يجزاعن مباشرة ذلك وان لاقت بهما وقوله ووصى وقيم أى فيما يجزاعنه أو لا يليق بهما مباشرة بخلاف الاب والجد اه حل (قوله لا يصح توكيل صبي الخ) مصدر مضاف لفاعله أى فلا يصح ان يوكل غيره فى ان يتلك له المباحات اه عش (قوله بما يستقل به) أى ان يوكل غيره فيما يستقل هو به كتملك المباحات وطلاق زوجته (قوله فى نكاح) بخلاف ماله وكلها الولي لتوكل عنه رجا لا فى تزويج ابنته فانه يجوز نقله المتولى عن الشانعى اه شو برى (قوله ولو أذنت لولها الى قوله صح) أى الاذن لا التوكيل فيكون الولي حينئذ ما ذناله لا وكيلا وينبى على هذا انها لو جعلت له أجرة لا يستحقها ولو صححت الوكالة لاستحقها نظير ما يأتى (قوله لنفسه) قيد التصرف هنا بكونه لنفسه وأطلقه فى جانب الموكل فشمحل صحة تصرفه فيما له أو لاية عليه وذلك لانه لو عزم هنا لكان المعنى صحة تصرفه فيه لنفسه أو عن غيره بان يكون وكيلا أو وليا فيصير الحاصل انه يشترط فيه ان يصح كونه وكيلا ان يكون مالا كالأو وكيلا أو وليا وكون الذى يصح ان يكون وكيلا بشرطه ان يكون وكيلا أو وليا لا معنى له اه عش (قوله فلا يصح توكيل صبي) مصدر مضاف لفاعله وفى بعض النسخ فلا يصح توكيل صبي وعليه فالأضافة لفاعله انتهى شو برى \* (فرع) قال الخطيب الشربيني يجوز توكيل الصبي والسفيه ليتصرف بعد بلوغ الصبي ورشد السفيه كتوكيل المحرم ليعقد بعد حله وفيه نظار والوجه وفاقا لمردم الصحة لان المحرم فيه الاهلية الا انه عرض له مانع بخلافه ما فانه لأهلية فهم ما فى الروضة ما يفهم منه عدم الصحة اه سم على منسج ومثله فى حج اه عش على مر (قوله ولا توكل امرأة فى نكاح) أى ايجابا أو قبولا ولا يحرم ليعقده فى احرامه أى ايجابا أو قبولا اه شرح مر (قوله فى نكاح) وكذلك الرجعة واختيار الزوجات ان أسلم وكذا اختيار الفراق قاله الاسنوى ونخصه بالمرأة والظاهر ان المحرم كذلك ثم صورة المسئلة ان يعين ما اختاره والا فلا يصح من المرأة ولا من الرجل لتعلقه بالشهوة اه بر وانما لم يصح من المرأة اختيار الفراق لانه يتضمن الاختيار للنكاح لان الفراق فرع النكاح وهى ممنوعة من اختيار النكاح مطلقا بخلاف الرجل اذا عين له المختارات جاز قاله مر \* (فرع) لا يجوز ان تتوكل فى شئ بغير اذن زوجها والظاهر ان محله اذا أخرج الى الخروج كما اقتضاه كلام الرويانى واعتقد مر الصحة فيما لا يجوز الى الخروج وعدمها فيما يجوز وظاهره ان ما يغوت حق الزوج كالذى يجوز للخروج اه سم (قوله ما استثنى كالمراة) هذه المستثنيات كلها من العكس وأما الطرد فقال السبى لا يستثنى منه شئ وقال الاسنوى يستثنى منه ماله وكل الولي فاستثنى بيع ماله وماله قال ومما يستثنى من العكس ماله وكل مسلم كافر فى شراء مسلم وتوكل المحارم فى قبول نكاح محارمهم كتوكيل الاخ فى قبول نكاح أخته وتوكيل الموسر فى قبول نكاح الامة وغير ذلك اه ومثل الولي فيما امر القاضى فان شرط وكيل القاضى ان يكون عدلا كما بينه فى شرح الروض اه سم (قوله والصبي المأمون) أى ولو أمة قالت له أهدانى سيدى لك كما اقتضاه كلامهم وان استشكل فيجوز وطؤها اه شرح مر وكتب عليه عش قوله فيجوز وطؤها أى ولو رجعت وكذبت نفسها لانتهاها فى إبطال حق غيرها وخرج بتكذيب نفسها ماله كذبه السيد فيصدق فى ذلك بيمينه وعليه فيكون وطء المهدى اليه وطء شبهة ولا يجب عليه المهر لان السيد بدعواه ذلك يدعى زناها ولا الحد أيضا لا شبهة وينبى ان لا تحذر عليها أيضا لزمها ان السيد أهداها وان الولد حرا ظنه انها ماله كما تلتزم قيمته لتفوت بتمرقه على السيد برعها وماله ولو افقها السيد على شبهة فينبغى وجوب المهر (قوله والصبي المأمون) ليس فى معناه البيعة والقرود ونحوهما اذا حصل منهما الاذن ولم يجرب عليهم الكذب لانهم ليسوا من أهل الاذن أصلا بخلاف الصبي فانه أهل فى الجملة ولا ينافى هذا ما قدمناه من جعل البيعة كالصبي لان ذلك فيما لو احتقت به قرينة فان المأول عليها بخلاف ما هنا اه عش على مر وأما غير المأمون بان خرب كذبه ولو

فى حق موليه من صبي  
ومجنون وسفيه كالأب  
وجسد فى التزويج والمال  
ووصى وقيم فى المال فعلم  
انه لا يصح توكيل صبي  
ومجنون ومنعنى عليه وانه  
يصح توكيل السفيه بما  
يستقل به من التصرف وانه  
لا يصح توكيل المرأة فى نكاح  
ولا المحرم فى غير ماهر  
لعدم صحة مباشرتها له ولو  
أذنت لولها بصيغة التوكيل  
كوكلتك فى تزويجى صح كما  
فى البيان عن النص وصوبه  
فى الروضة وتعبيرى بما ذكر  
أعم من قوله توكيل الولي  
فى حق الطفل (و) شرط  
(فى الوكيل صحة مباشرة  
التصرف) المأذون فيه  
(لنفسه) والا فلا يصح توكيله  
لانه اذا لم يقدر على التصرف  
لنفسه فغيره أولى فلا يصح  
توكيل صبي ومجنون  
ومنعنى عليه ولا توكل امرأة  
فى نكاح ولا يحرم ليعقده فى  
احرامه ونخرج بقولى (غالبا)  
ما استثنى كالمراة فتتوكل فى  
طلاق غيرها والسفيه  
والعبد وهو مذكور فى  
الاصل فيتوكلان فى قبول  
النكاح بغير اذن الولي والسيد  
لا فى ايجابه والصبي المأمون



مرة فيما يظهر بحيث جوزنا كذبه لما مر منه فلا يعتمد قطعا وما حفته قريته يعتمد قطعا وفي الحقيقة العمل  
حينئذ بالعلم لا بالخبر وبأنه من عدم الفرق هنا بين الصادق وغيره وللمميز ونحوه توكيل غير في ذلك بشرطه  
الآتي اه شرح مر (قوله والصبي المؤمن) أي ولو رقيقا اه شرح مر (قوله فيتوكل في الاذن في  
دخول دار) أي وفي طلب لوليمة وحينئذ يجب الاجابة بشرطها ويجوز ان يركل في الاذن اذا عجز عن المباشرة أو لم  
يلق به ويستثنى من الطرد ما اذا وكل الولي الفاسق ان يبيع مال موليه لان شرط الوكيل العدالة اذا وكله الولي  
في بيع مال موليه اه حل وفي قل على الجلال قوله وايصال هدية ودعوة وابمة وذبح أخيه وتفرقة  
زكاة وكذا في احتطاب واستقاء كما نقل عن شيخنا مر وسماي ما فيه ولا يصح توكيل صبي أو سفهه ليتصرف  
بعد الكمال وفارق المحرم بوجوه الالهية فيه \* (تنبيه) \* يصح توكيل السكران المتعدي وتوكله ولا يصح من  
المرتدان توكل ولو قيد بقبول الوقف ولا يصح ان يتوكل عن غيره كذلك ولو ارتد الوكيل لم ينزل اه (قوله  
فيتوكل في الاذن) مثله فيما بحثه شيخنا الذبيح والاصطبا ودفع الزكاة لهذا الفقير مثلا ونية الزكاة لان المميز من  
أهل نية العبادة قال الروياني وفي اخباره غيره بطلب صاحب الوليمة كما صرح به الشيخان وغيرهما قال  
السبكي وفي جوزنا اعتماد قوله جاز اعتماد قول الناقل عنه اه شوبري (قوله وكل مسلم) الظاهر تناول  
ما ذكر للمسلمين الموجودين والحادئين وانهم لا ينزلون اذا عزل الوكيل المذكور لانهم تابعون له في صحة الوكالة  
فقط اه شوبري وفي هذا الاستدراك نظر لان هذا من قبيل العام وهو لا يعم فيه اه (قوله وعليه العمل)  
أي فيكون كل مسلم وكلاب عنه بخلاف وكلائه في هذا وكل أمور لا يصح والفرق ان الابعام في الاول في الفاعل  
وفي الثاني في الموكل فيه ويغتر في الاول ما لا يغتر في الثاني وكلام المصنف الآتي يدل على الصحة في هذا  
والبطالان في قوله وكل أمور فلا يكون وكلاءه في غير المعين اه حل وقوله والفرق الخ عبارة شرح  
مر ودعوى انه يحتاط في العاقد ما لا يحتاط في المعقود عليه لا التفتان لها هنا اذا الغرض الاعظام الاتيان  
بالمأذون فيه (قوله وشرط في الموكل فيه) قد فسره فيما مر بالنصرف وذكره هنا ثلاث شروط لكن لا يناسب  
التفسير الا الثاني وأما الاول والاخير فلا يناسبه الا أن يقال هو على تقديره ضاف بالنظر اليها فية ان يملكه  
أي يملكه متعلقه وهو العين نفسها ويقال وان يكون معلوما أي متعانه اه (قوله ان يملكه الموكل) أي يملك أو  
ولاية اه من أصله (قوله فلا يصح في بيع ماسم يملكه) أي ولا في تزويج ومولته اذا انقضت عدتها وطلقت  
على ما قاله هنا واعتمده الاسنوي اه شرح مر (قوله الاتبع) هل يشترط مناسبتها لمتبوعه كفي الامثلة أم لا  
حتى لو وكله في بيع عبده وطلاق من سينكحها يصح لا يعتمد الا بشرط كما قاله شيخنا وسم اه شوبري وفي  
قل على الجلال اما تبعه ولو لم يكن من الجنس كبيع عبده هذا وطلاق من سينكحها فصحيح ومنه توكيله في بيع  
هذا وان يشتري له بثمنه كذا ومنه توكيله في بيع شجرة وما يحدث من ثمرها بخلاف توكيله في بيع الثمرة  
وحدها قبل وجودها فلا يصح وعلى هذا التفصيل يحمل ما في المنه عن ابن الصلاح والانه وضعيف ولو قال في  
كل حق في دخول الموقوف والحادث أو في كل حق لم يدخل الحادث لقوة هذا باللام فاختص بالموجود قاله  
شيخنا مر اه (قوله في بيع التوكيل ببيع مالا يملكه الخ) أي فله التصرف في التابع في التوكيل وان امتنع  
عليه التصرف في المتبوع بان تصرف فيه الموكل أو عزل عنه أو نحو ذلك فالجبر اه شوبري (قوله ونقل ابن  
الصلاح الخ) ضعيف والمعتمد عدم الصحة لانه توكيل ابتداء في معدوم أي ليس تابعه الموقوف تصرف فيه وقوله  
وبوجه الخ فيه نظر ظاهر لان المراد ان يكون تابعه الما وكل فيه وهذا ليس تابعه الما وكل فيه اه حل (قوله  
ونقل ابن الصلاح الخ) ما قاله مبني على ضعف كما قاله الزركشي وقول الشارح بوجه الخ صوابه ان هذا لا يفيد  
لانه لم يوكله في أصلها فتمل \* (فرع) \* أفنى ابن الصلاح بانه لو وكله بالطالبة بجهة وقد دخل فيه ما يتجدد وقال  
شيخنا المعتمد انه ان قال بجهة في دخل المتجدد أو بكل حق ثابت أو بكل حق لم يدخل المتجدد والفرق انه لما

فيتوكل في الاذن في دخول  
دار وايصال هدية وان لم  
يصح مباشرته له بلا اذن  
وهو مذكور في الاصل  
(و) شرط فيه (تعيينه)  
فلو قال لاثنين وكنت أحدهما  
في كذا لم يصح وهما من  
زيادتي نعم لو قال وكنت في  
بيع كذا لم لا وكل مسلم صح  
فيما يظهر وعابيه العمل  
(و) شرط (في الموكل فيه ان  
يملكه الموكل) حين التوكيل  
(فلا يصح) التوكيل (في  
بيع ماسم يملكه وطلاق من  
سينكحها) لانه اذا لم يباشر  
ذلك بنفسه فكيف يستتبع  
غيره (الاتبع) من زيادتي  
فيصح التوكيل ببيع مالا  
يملكه تبعه للمملوك كما نقل  
عن الشيخ أبي حامد وغيره  
و يبيع عسرين يملكها وان  
يشترى له بثمنها كذا على  
الاشهر في المطالب وقيل  
ذلك صحة توكيله بطلاق من  
سينكحها تبعه الممنكوحته  
ونقل ابن الصلاح أنه يصح  
التوكيل ببيع ثمرة شجرة  
قبل ان يثمرها

ويوجه بأنه مالك لأصلها  
(وأن يقبل نيابة فيصح)  
التوكيل (في) كل  
(عقد) كبيع وهبة  
(و) كل (فصح) كقالة ورد  
بعب (وقبض واقتباس)  
لدين وعليه اقتصر الأصل أو  
لعين مضمونة وغير مضمونة  
على ما حزم به في الأثر قال  
لكن اقتباسها الغير مالها  
بغير اذنه مضمّن والقرار على  
الثاني وقال المتولي وغيره  
لا يصح التوكيل في اقتباسها  
اذ ليس له دفعها الغير مالها  
وقضية كلام الجوري أنه  
يصح أن وكل أحدا من عياله  
للعرف (وخصوصة) من  
دعوى وجواب رضى الخصم  
أم لا (وذلك مباح) كاحياء  
واضطهاد لان ذلك أحد  
أسباب المالك كالشراء فمالك  
الموكل اذا قصره الوكيل له  
(واستيفاء عقوبة) لا ذم  
وهبة اقتصر الأصل أو لله  
كقود وحذف وحذفنا  
وشرب ولو في غيبة الموكل  
(لا) في اقرار (أي لا يصح  
التوكيل فيه بان يقول غيره  
وكذلك لتقررني اقلان بكذا  
فيقول الوكيل اقررت عنه  
بكذا أو جعلته مقرا بكذا  
لأنه اخبار عن حق فلا يقبل  
التوكيل كاشهاده لكن  
الموكل يكون مقرا بالتوكيل  
على الاصح في الروضة لاشعاره  
بثبوت الحق عليه (و) لا  
في (النقاط) كما في الاغتنام

أظهر لام الاضافة قويت الدلالة على ارادة الحق الثابت حال التوكيل اه شوبري (قوله ويوجه بأنه مالك  
لأصلها) أي فوقت تابعة أي وقع التوكيل في مملوك تبعه وخبرته فالحاصل ان شرط الموكل فيه ان يملك الموكل  
التصرف فيه حال التوكيل أو يذكره تبعه لذلك أو يملك أصله أي فلكه للأصل يستتبع المالكه فكان التوكيل  
في مملوك الا أن الشارح ذكر ما ذكرنا من أنهما أو إشارة الى أن المراد بالتبعية في الذكر أو في المالك جري على  
كلام الشارح اه شوبري (قوله كبيع وهبة) أي وضمان ووصية وحواله فيقول جعلت موكلتي ضامنة لك  
كذا أو وصية لك بكذا أو أحلتك بمالك على موكلتي من كذا بنظره اه على فلان اه حل (قوله لكن  
اقتباسها الغير مالها الخ) وحيث أنه لا يظن ما قد صححه التوكيل وما فائدة فلا يجوز ذلك وما وقع هذا الخلاف  
اه شوبري وقد يقال فائدة جواز التسليم من المقبض والتسليم من الغائب والجواز لا ينافي الضمان (قوله  
مضمّن) أي ما لم تصل بحالها مالها اه شرح مر (قوله والقرار على الثاني) ينبغي ان يقال حيث علم انها  
ليست ملك الموكل والا فالقرار على الموكل لان يد الوكيل بدأمانة والا من لا يضمن مع انتفاء العلم كما ينبغي في  
الغصب اه ع ش وصورة هذه المسئلة ان يكون لزيد عند عمرو دابة مغصوبة أو مؤجرة أو مودعة فيوكل عمرو  
شخصا في اقتباسها لزيد الذي هو مالها بغير اذن زيد فان القرار على هذا الشخص الوكيل ان علم انه ليست ملك  
زيد والا فالقرار على عمرو (قوله وقال المتولي الخ) هو المعتمد أي سواء كانت مضمونة أو غير مضمونة فالخامس  
انه يصح في الدين قبض واقتباسا وفي العين قبضا فظن مضمونة وغير مضمونة وتعتنع فيها اقتباس مضمونة وغير  
مضمونة سواء وكل أجنبي أو أحدا من عياله تأمل اه شيخنا (قوله لا يصح التوكيل في اقتباسها) أي عند القدرة  
على ردها بنفسه اه شرح مر (قوله الجوري) قال في اللب الجوري يضم أوله وبالراء نسبة الى جور بلد الورد  
بقارس ومجلة بنيسابور وبالزاي نسبة الى جوزة قرية بالموصل ثم قال وبالصم والفتح والراء نسبة الى جور قرية  
باصهان اه ع ش على مر (قوله من دعوى وجواب) وينعزل وكيل المدعي باقراره بقبض موكله أو برأيه  
ولو قال وكيل الخصم ان موكله أقر بالمدعي به انعزل وتعيده لينة المدعي غير مشبولة وتقبل شهادته على موكله  
مطلقا وله قيم الم يوكل فيه وفيما وكل فيه ان انعزل قبل خوضه في الخصومة ويلزمه إقامة بينة بوكالته عند عدم  
تصديق الخصم له وتسمع وان لم تقدم دعوى حضر الخصم أو غاب فان صدق الخصم عاينها جازله الامتناع من  
التسليم حتى يثبتها اه شرح مر (قوله اذا قصده الوكيل له) فان قصد نفسه فقط أو أطلق فهو له أو قصد هما  
فشترك اه قل على الخطيب ولو قصد واحد الابعينه فقال ع ش يكون القصد لا غيا فيكون للوكيل وحده  
(قوله اذا قصده الوكيل له) أي واستمر قصده فلا عن له قصد نفسه بعد قصد موكله كان له ذلك وملكه من حيث  
اه ع ش على مر (قوله واستيفاء عقوبة) عبارة أصله مع شرح مر ويصح التوكيل في استيفاء عقوبة  
آدمي ولو قبل ثبوتها فيما يظهر كقصاص وحذف بل يتعين في قطع طرف وحذف كيانا ويصح في استيفاء  
عقوبة له تعالى من الامام أو السيد لا في اثباتها مطلقا نعم للقاذف ان يوكل في اثبات زنا المذوف ليسقط الحد عنه  
لتسمع دعواه عليه انه زنى انتهت (قوله ولو في غيبة الموكل) هذه الغاية للرد وعبارة أصله مع شرح مر وقيل  
لا يجوز التوكيل في استيفائها لا بحضرة الموكل لاحتمال عقوبه ورد بان احتماله كاحتمال رجوع الشهود اذا  
ثبت ببينة مع جواز الاستيفاء في غيبتهم اتفاقا انتهت (قوله على الاصح في الروضة) أي فيما اذا أتى بهنى فقط أما  
لو أتى بها وبعل فيكون مقرا بما كانه لا يكون مقرا بما اذا أتى بعل فقط اه شيخنا وفي قل على الجلال  
بحل الخلاف ان قال وكانت له لغة في لفان بالف فان زاده على فهو اقرار قطعا وان قال أقر على لفان بالف  
لم يكن اقرارا قطعا وكذلك ان حذف عنى وعلى لا يكون اقرارا قطعا بان قال وكانت له لغة لفان بالف اه (قوله  
والنقاط) محله اذا كان في عام اما اذا كان في خاص كان رأى لفظة فقال لصاحبه هاتم فآخذها فانه يصح وبهذا  
يجمع بين كلامي الشيخين فكل ما هنا محمول على العام كما تقرر وما في لفظة على الخاص اه زى اه



عش (قوله تغليب الشائبة الولاية الخ) أن قلت ما الفرق بينه وبين التوكيل في تلك المباح قلت الفرق ما أشار  
إليه الشارح بقوله تغليب الشائبة الخ أي بخلاف تلك المباح فإنه لا ولاية فيه اه شيخنا (قوله وعبادة) ليس منها  
إزالة النجاسة فيصح التوكيل فيها لأن القصد منها الترك ومنها غسل الميت فإنه يقع عن مباشره وقضية هذا صحة  
توكيل من لم يتوجه عليه فرضه كالعباد على أن الأذرع ربح جواز التوكيل هنا مطلقا كصحة الاستئجار عليه  
اه شرح مر وكتب عليه عش قوله جواز التوكيل هنا قال مر المعمد ما قاله في البحر من عدم صحة  
التوكيل في الغسل ومثله غيره من خصال التجهيز لأنه يقع عن الوكيل ويفارق صحة الاستئجار لذلك بأن بذل  
العوض يقتضي وقوع العمل للمستأجر اه سم على منعه وهو يدل على أن الثواب للمستأجر ولو  
بلفظ الوكالة (قوله ويندرج فيه توابعه) أي المتقدمة والمتأخرة اه عش على مر (قوله كركعتي  
الطواف) هل مثل ركعتي الطواف الصوم الواجب بدل نحو دم القرآن كإبرشده اليه أتياه بالكاف أولا  
ويفرق بأن وجوبه بطريق العروض مع العجز عن الدم بخلاف ركعتي الطواف ولعل الفرق هو الأوجه اه  
شوبري (قوله وذبح نحو أضحية) سواء وكل الذابح المسلم المميز في النية أم وكل فيها مسلم مميز غيره لباقي  
بها عند ذبحه كلو نوى الموكل عند ذبحه وكتبه اه شرح مر (قوله الحاقها بالعبادة) عبارة شرح مر  
لبناها على التبع واليقين الذي لا يمكن النيابة فيه انتهت (قوله باسترعاء) أي طلب الرعاية والضبط كان  
يقول أشهد على شهادتي أو أنا شاهد بكذ أو قوله ونحوه أي كان يسمعه يشهد عندكم أو يبين سببها كاشهد  
أن فلان على فلان ألفا قرضا فهذا كاه صحيح فالمراد هنا بالو كانه في الشهادة غيره اه وعبارته في الشهادات  
فصل تغيب الشهادة على شهادة مقبول في غير عقوبة لله تعالى واحصان وتحملها بأن يسترعيه أي يطلب منه  
ضبطها ورعايتها فيقول أنا شاهد بكذ أو أشهدك أو أشهد على شهادتي أو بان يسمعه يشهد عندكم أو يبين  
سببها كاشهد أن فلان على فلان ألفا قرضا إلى آخره اه (قوله ولا في نحو ظهار) أي من كل ما حرمته متأسلة  
بخلاف ما حرمته عارضة كبيع حاضر لباد ووقت نداء الجمعة اه حل (قوله قتل وقذف) أي من غير حق بان  
يقول وكانت في أن تغفل فلانا عنى ظلمنا من غير أن يكون عليه حق بخلاف ما لو كان بحق فإنه يصح التوكيل فيه كما  
تقدم اه عش (قوله لأن حكمها بختم الخ) عبارة شرح مر لأنه منكر ومعصية وكونه يترتب عليه  
أحكام أشول يمنع النظر لكونه معصية وعلم منه عدم صحة التوكيل في كل معصية نعم ما لا ثم فيه معنى خارج كالبيع  
بعد نداء الجمعة الثاني يصح التوكيل فيه وكذا الطلاق في الحيض قاله الباقي في تدرية والحاصل أن ما كان  
مباحا في الأصل وحرم لعارض صح التوكيل فيه ويمتنع فيما كان محرما بأصل الشرع انتهت (قوله ولأن  
المغلب في الظاهر الخ) لكن سيأتي في الظاهر أن المغلب فيه معنى الطلاق والحاصل أنهم في بعض  
المسائل غلبوا فيه معنى اليمين وفي بعضها معنى الطلاق اه مر اه شوبري (قوله كظهاره) أي وان  
يقول في القتل وكلت لثقتك فلانا عنى ظلمنا ودنا وان تقذفه كذلك بان يقول وكلت لثقتك عنى اه  
عش (قوله كإيلاء) منورته ان يقول موكلي يقول والله لا أطولك مدة كذا ونوزع فيه اه ع بد البر وصوره  
شيخنا العزيزي بان يقول والله لا أطولك موكلي خمسة أشهر أو جعلت موكلي مولى لسانك فلا يكون الموكل مولى  
(قوله كإيلاء) أي لأنه حلف وهو لا يدخله النيابة واللعان عمن أو شهادة ولا مدخل للنيابة فيها اه شرح مر  
(قوله وتعليق طلاق وعق) التقييد بهما للغالب فلا مفهوم له فغيرهما كذلك وقوله وفي معناها أي اليمين البقية  
أما النذر فظاهرا ما تعلقت ما ذكر فلان المغلب فيه معنى اليمين بل قد يكون يميننا إذا تعلق به حث أو منع أو تحقيق  
خبر وأما التدبير فالحق بتعليق ما ذكر المحقق باليمين كما أفصح عنه في شرح الروض اه شوبري (قوله وتعليق  
طلاق وعق) قضية تقييدهم بتعليق الطلاق والعقاق صحة التوكيل بتعليق غيرها كالوضابة والظهار كما أفاده  
الشيخ أنه جرى على الغالب فلا يعتد بمفهومه ومقتضى إطلاقهم عدم صحة ذلك في التعليق أنه لا فرق بين التعليق

تغليب الشائبة الولاية على  
شائبة الاكساب وهذا من  
زيادتي (و) لاني (عبادة)  
كصلاة وطهارة حدثلان  
مباشرها مقصود بعينه  
ابتلاء (الافنسك) من  
ج أو عرو ويندرج فيه  
توابعه كركعتي الطواف  
ونظيره (ودفع نحو كاه)  
ككفارة (وذبح نحو أضحية)  
كعقبة فلذا كرفي أبوابها  
وتعبري بالنسك أعظم من  
تعبر به بالحج ونحوه في  
الموضعين من زيادتي (و) لاني  
(شهادة) الحاقها بالعبادة  
لا اعتبار لفظها مع عدم توقفها  
على قبول وهذا غير تحملها  
الجائز باسترعاء أو نحوه كما  
سيأتي بيانه (و) لاني (نحو  
ظهار) كقتل وقذف لأن  
حكمها يختص بمرتبتها  
ولأن المغلب في الظاهر معنى  
اليمين لتعلقه بالفاظ  
وخصائص كاليمين وصورته  
ان يقول أنت على موكلي  
كظهار أمه أو جعلت موكلي  
مظاهرا منك (و) لاني (نحو  
(عين) كإيلاء ولعان ونذر  
وتدبير وتعليق طلاق وعق

عار عن حث أو منع كهل أو طلوع الشمس وبين غيره وهو الوجه خلافه للسبكي وأما تنجيز الطلاق فيصح التوكيل فيه لمعية فلو وكاه في تطليق نسائه لم يصح على الأصح كافي البحر اه شرح مر \* (فرع) \* وكل في طلاق زوجته ثم طلقها هو كان لا وكيل التطليق إذا كان طلاق الموكل رجعي بخلاف حكم الزوج في الشقاق إذا سبق الزوج بالطلاق ليس له هو الطلاق بعد ذلك لأن الطلاق هناك لحاجة قطع الشقاق وقد حصل بطلاق الزوج بخلاف ما هنا اه مر اه سم على منهج وظاهره عدم الحرمة وإن لم يطلق الزوج أولاً ولو قيل بالحرمة في هذه لم يكن بعيداً ولا سيما إذا ترتب عليه أذى الزوج وقول سم رجعي أي وإن بابت البينة الكسرية بما يحصل من التوكيل اه سم على ج اه ع ش على مر ثم رأيت في شرح مر في فصل أمره يبيع لمعين الخ مانصه ولو قال طلق زوجتي ثم طلقها الزوج فلا وكيل طلقها أيضاً في العدة قاله البغوي في فتاويه اه وكتب عليه ع ش قوله فلا وكيل طلقها الخ أي على غير عوض كما قدمناه من نقل سم عن مر لأن الموكل قد يريد تأديبها ومراجعتها فلا يتمكّن منها إذا فعل الوكيل غير ما ذكر بان طلقها بعوض وعلى هذا فيجتمعل أنه لو كان الطلاق الذي أوقعه الزوج ثانياً امتنع على الوكيل أن يعلق الثالثة لما يترتب عليه من حقوق الضرر بالزوج وهو ظاهر وكتب أيضاً قوله فلا وكيل طلقها الخ وحيث طلق الوكيل وقداً طلق الموكل التوكيل فلم يقيمه بعدد هل يمتنع على الوكيل الزيادة على الواحدة أم لا فيه نظروا ينبغي امتناع الزيادة لأن الإذن في الواحدة محقق وما زاد مشكوك فيه والأصل عدمه ويحتمل جواز ذلك لصدق لفظ الموكل به فليراجع ثم نقل في الدرر عن الشيخ جردان الجزم بما قلناه والتعليل بما علمناه (قوله الخاقا ليمين الخ) شامل للابلاء واللعمان وقوله إن كانت بالله قيد في قوله لتعلق حكمها بتعظيم الله وخرج بذلك ما إذا كانت اليمين بغير الله كان وطئك قبل خمسة أشهر فبدي حر أو فلقه على كذا فهى يمين وليس فيها تعظيم لله تعالى فاندفع ما يقال إن اليمين لا تكون إلا بالله فكيف يقول إن كانت بالله (قوله وفي معناها البقية) من البقية تعليق الطلاق والعقود فليظن ما المعنى الذي اقتضى الإلحاق اه حل (قوله وإن يكون معلوماً) ولو بوجه ولو وكاه في تزوج امرأة اشترط تعيينها ولا يصح تنقي بكونها مكافئة له لأن الغرض يختلف مع وجود وصف المكافئة كشيء فاندفع ما ذكره السبكي هنا ثم إن أتى بلفظ عام كزوجتي من شئت صح للعموم ويجعل الأمر راجعاً إلى رأى الوكيل بخلاف الأول فإنه مطلق ودلالة العام على أفرادها ظاهرة وأما المطلق فلا دلالة فيه على فرد فلا تناقض اه شرح مر (قوله معلوماً) لا يقال هلا قال وشرط في الموكل فيه أن يملكه الموكل وقابلاً للنيابة ومعلوماً لا فاعقول لو فعل ذلك لاحتاج أن يقول وخرج بالقبول الأول كذا والثاني كذا الخ بخلاف ما سلكه فإنه ذكر فيه عقب كل شرط ما خرج به وهو أنخصر وأرضع اه ع ش (قوله في بيع أموال وعقود أرقائي) أي ولا بد أن يكون له أموال وأرقاء والظاهر أن المراد جنس ذلك اه حل (قوله لا في نحو كل أموري) تصريح بالفهم بخلاف بيع ماشئت من مالى ولا يبيع الجميع وكذا طلق من نسائه من شئت لا يطلق الجميع بخلاف من شاءت أو أى امرأة شاءت طلقها اه حل (قوله ويبرئه عن أقل شيء منه) أي بشرط أن يكون متمولاً أخذاً من العلة إذا العتق ولا ترد على غير متمول اه ع ش على مر (قوله ما زدت فيه ما) أي من قوله الاتبع اه سم اه ع ش (قوله لكن لا وفق الخ) المتمدن عدم الصحة ويفرق بأن الجهل في الموكل فيه أشد منه في الوكيل اه شوبري (قوله ويجب في شراء عبد الخ) لو وكاه في شراء عبد فاشترى أصله أو فرعاً صح وعقود عليه قال ج مالم يتبين معيباً للموكل رده ولا يمتنع ومخالفة القمولى في هذه مردودة وفرق بينه وبين عامل القراض حيث لا يشتري الأصل ولا الفرق ع بأن الغرض هنا الرجوع ولا كذلك هنا اه سئل (قوله بيان نوعه) ويجب مع بيان النوع ذكر الكورة والائنة تقبلاً للفرار ولا يشترط استئصال أو صاف السلم ولا ما يقرب منها اتفاقاً اه سئل وعبرة سم قوله وبيان نوعه الخ قال في الروض وبيان ذكر كورته أو نوثته اه ونقل الامام الاتفاق

الحاقا ليمين بالعبادة لتعلق حكمه بانه عظيم الله تعالى إن كانت بالله وفي معناها البقية ونحو ومن زيادتي (وإن يكون) الموكل فيه (معلوماً) ولو بوجه ك) وكتبت في (بيع أموال وعقود أرقائي) وإن لم تكن أمواله وأرقاؤه معلومة لقلة الغرر فيه (لا) في (نحو كل أموري) ككل قليل وكثير أو فوضت اليك كل شيء أو يبيع بعض مالى لأن في ذلك غرراً عظيماً لا ضرورة إلى احتماله بخلاف ما لو قال أبرئ فلانا عن شيء من مالى فيصح ويبرئه عن أقل شيء منه صرح به المتسولي وغيره وقضية كالمهم عدم الصحة في نحو كل أموري وإن كان تابعاً للمعين وقد يفرق بينه وبين ما زدت فيه فيما مر بان التابع ثم معين بخلافه هنا لكن لا وفق بما مر من الصحة في قوله وكتبت في يبيع كذا وكل مسلم صحة ذلك وهو الظاهر (ويجب في) توكيله في (شراء عبيدان نوعه) كتركى وهندى وبيان صنفه إن اختلف النوع اختلف الظاهر (و) في شراء دار



على أنه لا يشترط أو صاف السهم ولا ما يقرب منها اه بر قال ج لكن اشترط القاضي ذكر الصفات التي  
يختلف بها الثمن وفي اطلاقه نظرا انتهت (قوله بيان محله) بفتح الحاء وكسرها كما يؤخذ من المختار اه ع ش  
على حر (قوله أي الرقاق) وهو الذي تشتمل الحارة عليه وعلى مثله اه شرح حر وفي المصباح والرتاق  
السكة نافذة كانت أو غير نافذة قال الاخفش والفراء وأهل الحجاز يؤثنون الرقاق والطريق والصراط والسوق  
وتعيم تذكروا الجمع أزقة مثل غراب وأغر يقو فيه أيضا الحارة المحلة تتصل منازلها والجمع حارات اه (قوله وفي  
الصيغة لفظ موكل الخ) ولو قال وكفى في كذا دفعه له كفي فالشرط ان يوجد اللفظ من أحدهما والفعل من  
الآخر أي من الموكل والافقد تقدم ان الشرط في الوكيل عدم الرد اه حل ومحصله انه لا بد من اللفظ من  
الموكل وعدم الرد من الوكيل أو اللفظ من الوكيل والفعل من الموكل فلا يكفي منه السكوت وعدم الرد بخلافه  
من الوكيل وعبارة الشو برى قوله لفظ موكل يقتضي انه لا يكفي اللفظ من الوكيل فقط وسبب في الوديعه  
الاكتفاء بلفظ أحدهما وقبول من الآخر وقيل يسهل جواز ذلك هنا لانه توكيل وتوكل انتهت (قوله كوكلتك  
أوبع) وكفوخته اليك أو أبتك فيه أو أقتك معاني فيه أو أنت وكيلى فيه وخروج بكاف الخطاب ومثلها وكلت  
فلاناه لو قال وكلت من أراد بيع دارى مثلا فلا يصح ولا ينفذ تصرف أحد بهما الاذن لفساده نعم لو لم يتعاق بعين  
الوكيل فيه غرض كوكلت من أراد في اعتاق عبدي هذا أو تزويج أمي هذه صح على ما يحسنه السبكي وأخذ منه  
صحة قول من لا ولي لها أذنت لكل عاقد في البلدان بزوجني قال الاذرى وهذا ان صح فعمله عند تعيينها الزوج ولم  
تفرض سوى صيغة العدة خاصة وبذلك أفتى ابن الصلاح ويجرى ذلك التعميم في التوكيل اذ لا يتعاق بعين  
الوكيل غرض وعليه عمل القضاة اه شرح حر (قوله فلا يشترط قبوله لفظا) أي في وكالة بغير جعل اما  
لو كانت بجعل فلا بد من قبوله لفظا كما في المطالب وينبغي تصويره بما اذا كان العمل الموكل فيه مضبوطا لتسكون  
الوكالة حينئذ اجازة وقد يشترط القبول لفظا كما لو كان له عين مؤجرة أو معصرة أو مغسوبة فوهبها لآخر  
وأذن له في قبضها فوكل من هي في يده في قبضها فلا بد من قبوله لفظا اه شرح حر (قوله فلوردد فقال الخ)  
ولو ندب بعد ذلك لا يفسده الندم بخلاف الإباحة قائم بالرد اه \* (تنبه) \* لو تصرف مع عدم العلم  
بالتوكيل ثم تبين صح وهذا يدل على ان معنى بطلانها بالرد فسحقها به لافسادها من أصلها فليتأمل اه سم (قوله  
ولا يشترط في القبول هنا الخ) تأمل هذا الكلام فان القبول هنا عدم الرد لا معنى لغوريته حتى ينبغي اشتراطها  
اه وفي ع ش ما نصه قوله ولا يشترط في القبول أي بمعنى عدم الرد بان يأتي بما وكل فيه أو يقال لا يشترط أي  
على القول به في القبول هنا الفور أي ما لم تكن الوكالة بجعل فان كانت كذلك فلا بد من قبوله لفظا وفورا اه  
مر اه ع ش (قوله نحو وكلتك في كذا إلى رجب) عبارة شرح حر ويصح توقيت الوكالة كوكلتك شهرا  
فاذا مضى الشهر امتنع على الوكيل التصرف انتهت (قوله وصح تعليق لتصرف) علم من ذلك انه لو قال لا آخر  
قبل رمضان وكالك في اخراج فطرتي فأخرجها في رمضان صح لتجيزه الوكالة وانما قيدها بما قيدها به الشارع  
بخلاف ما اذا جاء رمضان فأخرج فطرتي لانه تعليق محض وعلى هذا التفصيل يجعل اطلاق من أطلق الجواز  
ومن أطلق المنع اه والاترب الى كلامهم عدم الصحة اذ كل من الموكل والوكيل لا يملك ذلك عن نفسه حال  
التوكيل وظاهره صحة اخراجه عنه فيه حتى على الثاني لعدم الاذن كما علم مما تقرر اه شرح حر (قوله  
لكن ينفذ تصرفه) أي ويجوز له الاقدام على ذلك وكذا حيث فسدت الوكالة الا في النكاح كان انقضت عدة  
بنتي فقد وكلتك بتزويجها فلا يجوز احتياطاً للابضاع اه حل (قوله لكن ينفذ تصرفه) هو كذلك ومن فائدة  
البطلان سقوط الجعل المسمى ان كان وجوب أجرة المثل قال في المطالب ويجرم الاقدام على الفعل وان  
استبعد ابن الصباغ وبحث الاذرى استثناء الوكالة المعلقة الصادرة من ولي أو وكيل قال فلا يصح اعتبار عموم  
الاذن فيها وعدم شجاعتها في الحرمه في الاقدام وان المصلحة حيث اقتضت التوكيل فلا فرق بين الولي وغيره اه

نصرفه بعد وجود المعلق عليه للاذن فيه

شورى وعبارة شيخه وهو مر والاقدام على التصرف بالوكالة الفاسدة جائز كما قاله ابن الصلاح اذ ليس من تعاطى العقود الفاسدة لانه انما أقدم على عقد صحيح خلافا لابن الرفعة انتهت (قوله ولا تعليق لعزل) أى وينع من التصرف عند وجود الشرط لوجود المنع كما في شرح الروض اه سم (قوله لفساده) تأمل هذا التعليق فان فيه مصادرة لانه بمعنى الماعل الان يقال المراد بالفساد الفساد فكأنه قال لفساده الو كالة (قوله ولو قال وكان الخ) أى في هذا الترتيب عقد وكالة الاول مختبر فيصح والثاني معلق فلا يصح

\* (فصل فيما يجب على الوكيل في الو كالة المطلقة) \* (قوله والمقيدة بالبيع باجل) الظاهر انه معطوف على ما يجب على الوكيل بدليل التثنية في قوله وما يذ كرمهما اذ لو كان معطوفا على المطلقة لكان الوجوب مسلطا عليه وكان المقسم ما يجب على الوكيل في الو كالتين وبدليل انه لم يذ كرفى المتن شيئا يجب على الوكيل في الو كالة المقيدة تأمل (قوله وما يذ كرمهما) أى من قوله ولا يبيع لنفسه ومولى الخ الفصل (قوله أى تو كيلة الخ) أشار به الى أن مطلقة مصادرة لمصدر محذوف ويصح كونه حالا من البيع والمراد التنبيه على ان مطلقا بيان للواقع وليس من لفظ الموكل ولو اتلفا به موكله فالظاهر ان الوكيل التصرف على ما يريد وان خالف غرض الموكل فراجع اه قل على الجلال (قوله غير مقيد بشئ) أى من أجل أو مشتر أو عن أو زمن أو مكان أو غير ذلك كما يأتي في الفصل الآتى (قوله فلا يبيع بثمن مثل وثمن راغب باز يد) أى ولو بما يتعابن بمثله قال سم على مسجع بعد نقله ذلك عن شرح الروض وهو يفهم الصحة اذا وجد الراغب وهذا كما مالم يرمصحة في البيع بالاقل كان يكون من يريد الشراء بالزيادة واكس في قبض الثمن أو يخشى منه خروج الثمن مستحقا ونحو ذلك ويحتمل خلافا لان الامور المستقبلة لا تنظر اليها وهو ظاهر ما اطلق الشارح كشرح المشجع ثم رأيت الاول في الخطيب حيث قال ومجمله كما قال الاذرى اذ لم يكن الراغب مما طلا ولا كسبه ولا ماله حراما اه ع ش على مر (قوله ولا يغير نقد بالبيع) الان قصد بالبيع التجارة فانه يجوز قياسا على القراض وهل كذلك العرض الظاهر نعم اه حل وعبارة شرح مر ومحل الامتناع بالعرض في غير ما يقصد للتجارة والاجاز به كالتراض كما يحتمل الزكشى وغيره انتهت (قوله ولا يغير نقد بالبيع) ظاهره ولو كان غيره مانع للمالك ولو قيل بانه يفتعل ما تقتضيه المصلحة لم يكن بعيدا ومن ذلك مال الو كالة في بيع متاع بدرهم وان يشتري بالدرهم بثمانى من يبيعه ابن ابيدء بالقماش وكانت المصلحة للمالك في ذلك بان توفر عليه أجرة النقل ونحوه اه ع ش على مر والمراد بنقد بالبيع ما يتعامل به أهلها غالباً نقداً كان أو عرضاً لدلالة القرينة العرفية عليه اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله نقداً كان أو عرضاً تقدم في نظيره من الشركة عند الشارح ان الواجهة امتناع البيع بالعرض مع اتفاقا في نظر الفرق بينهما بناء على ما اعتمد وقد يجب بان لا تخالف فالمراد بالنقد في باب الشركة ما ذكره هنا وهو ما يغلب التعامل به ولو عرضا وعليه فالعرض الذى يمنع البيع به ثم لا يتعامل به أهلها مثلا اذا كان أهل البلد يتعاطون بالنقوس فهى نقدها فيبيع الشريك بها دون نحو القماش \* (فائدة) \* فى المصباح بانصه البلدي كرو و يوث والجمع بلدان والبلدة البلد وجمعها بلاد مثل كبة وكلاب وبلد الرجل بلد من باب ضرب أقام بالباد فهو بالبد وبلد قرية بقرب الموصل على نحو ستة فرائض من جهة الشمال على دجلة وتسمى بلد الخطب وينسب اليها بعض أصحابنا ويطلق البلد والبلدة على كل موضع فى الارض عسرا كان أو خلافاً وفى التنزيل الى بلد ميت أى فى أرض ليس فيها نبات ولا مرعى فيخرج ذلك بالمطرق بمرعاه أتعاملهم وأطلق الموت على عدم النبات والمرعى وأطلق الحياة على وجودهما وبلد الرجل بالضم بلدة فهو بالبد أى غير زكى ولا قطن (قوله بخلاف اليسير) ظاهره انه لا يصح ويقتقر اليسير ولو مع وجود راغب بمثل الثمن وحاول الشيخ سم المنع حيث نذكر فى شرح الروض ما يفهم الصحة وهو قوله ولا يبيع بثمن المثل ان وجد زيادة لا يتعابن بمثلها اه وفى حاشية البكرى الجزم بعدم الصحة فالجزم اه شورى (قوله فيغتفر)

(ولا تعليق لعزل) لفساده  
كتعاطى الو كالة (ولو قال  
وكتبتك) فى كذا (ومنى  
عزلتك فانت وكيل صحت)  
حالا لان الاذن قد وجد  
مختبرا (فان عزله لم يصح  
وكيلة) لفساد التعليق  
(ونقد تصرفه) لما مر وهذا  
من زيادتي

\* (فصل) فيما يجب على  
الوكيل فى الو كالة المطلقة  
والمقيدة بالبيع باجل  
وما يذ كرمهما \*  
(الوكيل بالبيع مطلقا)  
أى تو كيلة غير مقيد بشئ  
(كالشريك) فيما مر  
(فلا يبيع بثمن مثل وثمن  
راغب باز يد) ولا يبيع نسيئة  
ولا يغير نقد بالبيع نعم  
ان سافر بموكل فى بيعه الى  
بلد بلا اذن وباعه فيها اعتبر  
نقد بالحقه ان يبيع فيها به  
(ولا) (بغير فاحش) بان  
لا يحتمل غالبا بخلاف اليسير  
وهو ما يحتمل غالبا فيغتفر



فبيع ما يساوي عشرة  
بثمنه محتمل وبثمانية غير  
محتمل وقولي كالشريك  
الى آخره أولى مما عبر به  
(فلو خالف) فباع على احد  
هذه الأنواع (وسلم) المبيع  
(ضمن) قيمته يوم التسليم ولو  
مثليا لتعديه بتسليمه يبيع  
فاسد فيسترد ان بقي وله  
ببيع بالاذن السابق ولا يضمن  
ثمنه وان تلف المبيع غرم  
الموكل بدله من شاء من  
الوكيل والمشتري والقرار  
عليه ثم على ما فهم من أنه  
يلزمه البيع بنقد البالد  
كان بالبدن فدان لزمه البيع  
بأغلهما فان استويا في المعاملة  
باع بانفهما للموكل فان  
استويا بخير بينهما فان باع  
بهما قال الامام فيه تردد  
للاصحاب والمذهب الجواز  
(ولو وكله لبيع مؤجلا  
صح) وان أطلق الاجل  
(وجل مطابق اجل على  
عرف) في المبيع بين الناس  
فان لم يعرف راعى  
الوكيل الانفع للموكل  
وبشترط الاشهاد وحيث  
قدرا الاجل اتبع الوكيل  
ما قدره الموكل

أى وان كان المالك لا يسمع به كما اقتضاء اطلاعهم فليجوز اه شورى (قوله فبيع ما يساوي عشرة الخ)  
قال ابن أبي الدم العشرة وان سوغ ميسا في المائة فلا يساغ بالمائة في الالف بل المرجع العرف وينظر الى جنس  
المال أيضا فإنه يقع الاختلاف به أيضا اه سم (قوله على أحد هذه الأنواع) متعلق بمحذوف والتقدير  
بيعهما مشتملا على أحد الخ (قوله ضمن قيمته) أى للحيولة أى ويجوز للموكل التصرف فيما أخذ من الوكيل  
لأنه عليه تلك القرض اه ع ش على مر (قوله ضمن قيمته) أى ولو مثليا لأنها للحيولة والمعتبر قيمة يوم  
التسليم وهذا اذا سلمه بلا اكراه أى من حاكم يرى ذلك مذهبا بالدليل أو بغيره معتبرا والا فلا يضمن على  
الاصح كفى الودعة قاله الاذرى اه شورى (قوله فيسترد ان بقي) ولا يزول الضمان بالاسترداد بل  
اما المبيع الثاني أو بالاستئمان من المالك اه ع ش (قوله وله يبيعه بالاذن السابق) بخلاف ما لو رد عليه  
ببيع أو فسخ البيع المبسوط فيه الخيار لا يبيعه الا باذن والفرق انه هناك خرج عن ملك الموكل بخلافه هنا  
اه نزل وقوله ولا يضمن ثمنه أى فيما اذا باعه بالاذن السابق فهو راجع لهذه الصورة فقط كما يفهم من  
مر وعبارته وله يبيعه حيث يذ بالاذن السابق وقبض الثمن ويده أمانة عليه انتهت (قوله بالاذن السابق)  
أى بخلاف ما لو وجد المبيع الصحيح ورد عليه بعيب أو فسخ والخيار للمشتري وحده لوجود العدة الصالحة  
الناسل للمالك هنا ثم جج اه سم اه ع ش (قوله ولا يضمن ثمنه) أى اما لو تلف المبيع في يده فيضمنه  
واختيار ول الضمان عنه بتسليمه للمشتري كما يأتي في قوله في الفصل الا ترى بعد قول المصنف ولا ينعزل فان  
باع وسلم المبيع زال الضمان ولا يضمن الثمن اه ع ش (قوله غرم الموكل بدله) أى من مثل أو قيمة من  
شاء من الوكيل والمشتري والقرار عليه أى على المشتري هذا والمعتدان الوكيل يطالب بالقيمة مطلقا أى  
سواء كان بافيا أو تالفام مثليا أو متقوما لانه يغرمها للحيولة وأما المشتري فيطالب بدله من مثل أو قيمة ان كان  
تالفا لان عليه قرار الضمان فان كان باقيا رده ان سهل فان عسر رده طوالب بالقيمة ولو مثليا للحيولة اه حل  
(قوله من شاء من الوكيل) ظاهره ان الوكيل عند تلف المبيع يطالب بالبدل من مثل أو قيمة كالمشتري  
وليس كذلك بل الوكيل انما يطالب بالقيمة مطلقا باقيا كان أو تالفام مثليا كان أو ممتقوما لان قرار الضمان على  
المشتري اه زى قال الشورى وفيه نظر ظاهر والذى رأيت في شرح الروض وهو قضية كلام جج انه  
عند تلف طوالب الوكيل بالبدل وكلام الرافعي مفروض فيما لو كان باقيا فتماله اه كاتبه اه غنمي  
وفي قول على الجلال وما يغرمه الوكيل للحيولة فهو القيمة ولو في المثلى وما يغرمه المشتري للقبض وهو البديل  
الشرعى وكذلك لو لم يتلف غرم كل منهما القيمة ولو مثليا لانها للحيولة فيهما فاذا رد رجوع من غرم منهما القيمة  
بهما والمغرم في جميع ما ذكر قيمة واحدة امامن الوكيل أو المشتري لا قيمتان منهما كما توهم فافهم وعلى ما ذكر  
يحمل ما في المتن جج نعم يجوز ان يغرم كل منهما ما نصف القيمة مثلا فراجع (قوله باع بانفهما) هذا ظاهر ان  
تيسر من يشتري بكل منهما فلولم يجد الامن يشتري بغير الانفع فهل له البيع منه أم لا فيه نظر والظاهر من كلام  
الشارح الثاني ولو قيل بالاول لم يكن بيعا لان الانفع حينئذ كالعدم اه ع ش على مر (قوله بين  
الناس) هل المراد بالناس ناس بلد البيع وان تعارف ناس بلد العاقدين خلافاً أو المراد ناس بلد العاقدين  
أو اذا اختلف يجب التعيين كل محتمل فليجوز اه شورى (قوله ويشترط الاشهاد) وسكت عن الرهن  
اه سم على جج أقول والظاهر انه لا يشترط لان ذلك قد يؤدي لامتناع البيع اذا انقلب عدم رضا  
المشتري به وعليه فالعزل الفرق بين هذا وبين بيع المولى مال المولى عليه حيث اشترط فيه الرهن الاجتياط  
لمال المولى عليه وأفهم قوله ويشترط الاشهاد انه لو لم يشهد لم يصح البيع فظاهر انه لو لم تكن الشهود  
حاضرة وقت البيع لم يصح العقد وان أشهد فيما به ودعارة جج ويلزم الاشهاد بين المشتري حيث باع  
مؤجلا والاضمن وهو محتمل للاثر بترك الاشهاد مع صحة العقد والضمان ومن ثم كتب عليه سم ليس

فان باع بحال أو نقص عن الاجل (٤١٠) كأن باع الى شهر ما قال الموكل بعه الى شهرين صح البيع ان لم ينه الموكل ولم يكن فيه ضرر عليه

فيه افساح بصفة البيع أو فسادا عند ترك الاشهاد اه أقول والذي ينبغي انه شرط لعدم الضمان للصحة لان الاشهاد انما يكون بعد تمام العقد لكن نقل عن زى بالدرس اعتمادا انه شرط للصحة وقال خلافا لمج حيث جعله شرطاً للضمان اه ع ش على مر وعبارة شيخنا ح ف في تقريره هنا والاشهاد شرط للصحة فيما اذا شرط الموكل على الوكيل الاشهاد فان خالف كان البيع فاسداً وعليه الضمان فان سكنت الموكل عن الاشهاد أو قال بع وأشهد في صورتين يصح البيع ولكن على الوكيل الضمان اه (قوله فان باع بحال الخ) مفرع على كل من قول المتن وحل مطلق أجل الخ ومن قول الشارح وحديث قدر الاجل الخ وقوله أو نقص عن الاجل مفرع على الثاني فقط (قوله فان باع بحال الخ) وهل له قبض الثمن أو لا لان الاجل مانع له من القبض ثم رأيت شيخنا ترد في ذلك وجه عدم قبض الثمن واضح لانه لما وكاله في بيعه مؤجلاً كان عاجزاً لانه عن قبض الثمن لماسياً في انه لو حل الاجل لا يقبض الثمن الا باذن اه حل (قوله وينبغي كما قال الاسنوي الخ) هذا في المني معطوف على قوله ان لم ينه الموكل الخ فهو شرط ثالث فكانه قال ولم يعين له مشترياً (قوله اظهر قصد المحاباة الخ) يؤخذ منه ان الكلام فيما اذا ذات القرينة على قصد المحاباة والاجازة للنقص عن الاجل والزيادة على الثمن المعين وان كان المشتري معينا اه ع ش على مر (قوله لو قال لو كبله بيع هذا الخ) أي وان كان كل من الموكل والوكيل غير عالم بالعربية اه حل وفي ع ش خلافه وكذلك الشو برى وسم وعبارتهم قال حج ويظهر ان الكلام فيمن يعلم مدلول تلك اللفاظ كما ذكر والافان عرف له فيها عرف مطرد جات عليه وان لم يعلم له ذلك لم يصح التوكيل للجهل بمراده منها (قوله فله يبيعه بغبن فاحش) أي ولو لمع وجود راغب لان كم للعدد فتشمل القليل والكثير اه حل (قوله فله يبيعه بغبن نقد البلد) أي لان مال الجنس فتشمل العرض والنقد أي حيث كان يساوي ثمن المثل وصرح جيع بجواز بيع الغبن الفاحش حيثئذ واعتد به السبكي قال لانه العرف مالم تقم قرينة على خلافه اه حل (قوله فله يبيعه بنسيئة) أي لان كيف الاحوال فتشمل المال والموجب اه حل (قوله أو بماء) أي لم تسمع به النفس اكثرته وهان أي سهل على النفس اقلته (قوله فله يبيعه بعرض) أي لان مال الجنس فقرنها بما بعد ما شمل عرفاً القليل والكثير من نقد البلد وغيره اه حل (قوله لانه متهم في ذلك) العلة الصحيحة لاتحاد القابض والمقبض بغبن جهة الابوة لئلا يرد ما لو قدر له الثمن مع انه لا يصح للاتحاد المذكور اه شو برى بالمعنى وعبارة شرح مر لئلا يلزم تولي الطرفين انتهت أي لان الان انما يتولى الطرفين في معاملته لنفسه مع مولاه وهان ليس كذلك لان المعاملة لغيره ولا يجوز أيضاً ان يوكلا في أحد الطرفين ويتولى هو الطرف الآخر ولا وكيلين في الطرفين أخذت مما ياتي في النكاح ان من لا يتولى الطرفين ليس له ان يوكلا في أحدهما أو وكيلين فيهما نعم لو وكل وكيلان عن طفله كما صرحوا به وتولى الآخر لم يبعد جوازه اذا قدر الثمن ونهى عن الزيادة اذ لا تهم ولا تولي الطرفين لان الوكيل حينئذ نائب طفله لا نائبه كما صرحوا بذلك أيضاً فليتم اه سم على حج وينبغي ان مثل توكيله عن طفله ما لو أطلق فيكون وكيله عن الطفل اه ع ش عليه (قوله ضمن قيمته) أي للعيولة سواء كان مثلياً أو ممتنعاً اه شيخنا (قوله واسترد ما غرم) فلو تافت القيمة في يد الاخذ ضمنه فان كان المضمون به من جنس الثمن وتوفرت فيه شروط التقاص حصل التقاص اه ع ش على مر (قوله واسترد ما غرم) ظاهره وان تساوى باجنسا وقدر اوصفة فلا يجوز له تبقيته والتصرف فيه ولو برضاها وفيه نظر والا قرب انهم ما حيث تراعى بصفة تفويض جاز لانه بيع الدين لمن هو عليه وهو جائز اه ع ش (قوله واسترد ما غرم) فلو تافت الثمن في يده ينبغي ان يرجع بما غرمه لفوات الحيلولة التي الغرم لاجلها ووافق عليه شيخنا زى اه شو برى (قوله وليس لو كبل بشراء الخ) أي لا ينبغي له ذلك لماسياً في من الصحة المستلزمة للعل غالباً في أكثر الاقسام اه شرح مر أي فلا حرجة عليه الا ان علم العيب واشترى بالعين لفساد العقد حينئذ كما نسباً في اه قل على الجلال (قوله وليس لو كبل بشراء

كثف عن أو خوف أو وثنة  
حفظ وينبغي كما قال الاسنوي  
بحاله على ما اذا لم يعين المشتري  
والا فلا يصح لظهور قصد  
المحاباة كما يؤخذ مما ياتي في  
تقدير الثمن \* (فرع) \*  
لو قال لو كبله بيع  
هذا بكم شئت فله يبيعه بغبن  
فاحش لا بنسيئة ولا بغبن نقد  
البلد أو بماء شئت أو بماء  
تراه فله يبيعه بغبن نقد البلد  
لا بغبن ولا بنسيئة أو بكيف  
شئت فله يبيعه بنسيئة لا بغبن  
فاحش ولا بغبن نقد البلد أو  
بماء عزوه ان فله يبيعه بعرض  
وغبن لا بنسيئة (ولا يبيع)  
الوكيل بالبيع (لنفسه  
ومولاه) وان أذن له في ذلك  
لانه متهم في ذلك بخلاف  
غيرهما كما يبيعه وولاه الرشيد  
وتعييرى بولاه أعم من قوله  
وولاه الصغير (وله قبض  
ثمن) بقيد زنته بقولي (حال  
ثم يسلم المبيع) المعين ان  
نفسه لانهم ما من مقتضيات  
البيع (فان سلم) المبيع  
(قوله) أي قبل قبض الثمن  
(ضمن) قيمته وان كان الثمن  
أكبر منها فاذا غرمها ثم  
قبض الثمن دفعه الى الموكل  
واسترد ما غرم اما الثمن  
الموجب فله فيه تسليم المبيع  
وليس له قبض الثمن اذا  
حل الا باذن جديد (وليس  
لو كبل بشراء مبيع)  
لاقتضاء الاطلاق عرفاً السليم

(فان اشتراه)



الح) أي لا ينبغي له ذلك وإنما جاز شراؤه ذلك لعامل القراض لأن القصد منه الربح ومن ثم لو كان القصد منه الربح جاز له شراؤه ذلك اهـ حل (قوله شراؤه معيب) وهل له لشراء نسبيته وبغير نقد البلد حيث رأى فيه مصلحة أم لا فيه نظر ولا قرب الأول إذ لا ضرر فيه على الموكل اهـ ع ش على مر (قوله بئس في الذمة) أي ذمة الوكيل وقد سمى الموكل أو نواه والواقع له أي للوكيل اهـ شيخنا (قوله بئس في الذمة) أي ذمة الوكيل خلافا لما يعض اليه واما من ان المراد ذمة الموكل اهـ ع ش (قوله فهو أعم من قوله فان اشتراه الخ) فديقال ما ذكره الاصل معلوم مما ذكره بالطريق الأولى وأيضا قيد به لاجل ان يرتب عليه قوله واسكل رده ولما عهم المصنف في الأول قيد في الثاني حيث قال واسكل والشراء في الذمة رده تأمل (قوله وقع الشراء للموكل) لكن في صورة الذمة وقوعه له مراعى لتوقفه على رضاه كما يفيد به تعليقه الآتي (قوله والشراء في الذمة) جلة حاله وفائدة ذكر هذا القيد عدم رد الوكيل في المعين كما سيذكره وحيث لم يقع للموكل في الذمة وقوع للوكيل ولذلك كان له الرد والحاصل ان الشراء يقع للموكل مع الجهل سواء كان الشراء في الذمة واسكل منها الرد أو بالعين والرد للموكل فقط ولا يقع للموكل مع العلم مطلقا ويقع للوكيل في الشراء في الذمة ولا رد له ويبطل في الشراء بالعين اهـ قل على الجلال (قوله ولكل والشراء في الذمة رده) وأما عكس ذلك وهو ما لو خرج الثمن معيبا أو كان الوكيل وكيل في البيع وخرج المبيع معيبا فلا مشترى في الأولى والبائع في الثانية الرد على كل من الوكيل والموكل اهـ حل (قوله رده بالعيب) أي على البائع ومحل ذلك أي كونه أي الموكل رد على البائع ان سمى الوكيل في العقد ونواه وصدقه البائع والا فلا يرد الا على الوكيل وله الرد على البائع حيث تدوخي الوكيل على الفور ولا تقدر مراجعته للموكل لانه مستقل اهـ حل (قوله فلانه لو لم يكن له رد الخ) أورد عليه انه بتقدير ان لا رد له يكون أجنبيا فأنما حبر الرد منه حيث لا أثر له قاله سم على حج وقد يجاب بان مجرد كونه أجنبيا لا يقتضي عدم النظر اليه هذا وقد يقال عدم رضا الموكل به بعد الحكم بوقوع العقد له فلا عبرة بعدم رضاه ولا يقع بذلك للوكيل اللهم الا ان يقال المراد بعدم رضاه ان يذ كر سببا يقتضي عدم وقوع العقد له كانه كاره الوكالة بما اشترى به الوكيل أو انكار تسمية الوكيل اياه في العقد أو نيته فليتأمل اهـ ع ش على مر (قوله ويقع الشراء) أي الوكيل وفيه نظر لانه لا ينعقد الشراء له حيث تدوخل هذا التعليق مبنى على انه ينعقد له الشراء من حيث تدوخل اهـ حل (قوله أو اشترى بعين ماله) معطوف على المستثنى فهو مستثنى أيضا لكن الاستثناء فيه منقطع لانه استثناء من قوله ولكل الخ وقوله بخلاف العكس في الأولى أي اذا رضى الوكيل فلا هو كل الرد هذا هو المراد بالعكس اهـ شيخنا وقوله أو اشترى بعين ماله أي مال الموكل وقوله فلا يرد ووكيل أي في هاتين الصورتين اهـ (قوله فلا يرد ووكيل) وجهه في الثانية ان محذور وقوعه للوكيل منتف فيهما بخلاف ما سبق اهـ وهذا كما في شرح الروض بخلاف نظيره في الفسخ بخيار المجلس لاختصاصه بالوكيل وبخلاف عامل القراض على ما سيأتي لحظه في الرجح اهـ سم (قوله لم يصح الشراء) وحيث تدوخل معطوف على ما عدا ما عدا أي والغرض انه سمى الموكل أو نواه كما تقدم في حالة الجهل حيث يقع للموكل اذا سمى أو نواه لانه معذور بالجهل اهـ حل (قوله لا يقصد منه عينه) أي فقط فله ان يتصرف ولو تسكف المشقة أو قدر على التصرف ولو بعد التوكيل فلا يجرى وكتب أيضا لو طرأت له القدرة ينبغي امتناع التوكيل اهـ حل (قوله بل عن موكله) أي حيث وكل لكونه لا يحسنه أو لا يليق به أو يجر عنه لكثرة فائدها عن موكله فان وكل عن نفسه بطل على الاصح أو اطاق وقوع عن موكله كذاهم امش شرح الروض بخط الشيخ الكبير اهـ شوبري (قوله وقضية التعليق المذكور الخ) أي والصورة التي قبل هذه قضيتها أيضا وذلك لان قوله لان التفويض لمثل هذا الخ يفهم انه كان متصفا بالعجز عند التوكيل فيخرج به ما لو طرأ عليه العجز بعد التوكيل فكان على الشارح ان ينبه على ان هذه أيضا مقتضى التعليق (قوله أما ما يتأتى منه فلا يصح الخ) شمل كلامه ما لو أراد ارسال ما وكل في قبضه من دين مع بعض عياله فيضمن ان فعله خلافا

بئس في الذمة أو بعين ماله الموكل فهو أعم من قوله فان اشتراه في الذمة (جاهلا) بعينه (وقع) الشراء (للموكل) وان لم يساو المبيع الثمن كولو اشتراه بنفسه جاهلا ولم يمكنه من التدارك بالرد بلا ضرر عليه فيه مع ان الوكيل لا ينسب الى مخالفة لجهله (ولكل) منه ما (والشراء) للمعيب بئس (في الذمة رده) بالعيب اما الموكل فلا نه المالك والضرر لاحق به وأما الوكيل فلا نه لو لم يكن له رد فربما لا يرضى به الوكيل فيتم عذر الرد لانه فوري ويقع الشراء فيتم ضرره (لان رضى) به (موكل أو اشترى بعين ماله فلا يرد ووكيل) بخلاف العكس في الأولى وهذا من زيادتي وخرج بجهله العيب ما لو علمه فان اشتراه بعين مال الموكل لم يصح الشراء أو في الذمة وقع له لا للموكل وان ساوى المبيع الثمن (ولو وكيل) توكيل بلاذن فيما لا يتأتى منه) لكونه لا يليق به أو كونه عاجزا عنه فلا بالعرف لان التفويض لمثل هذا لا يقصد منه عينه فلا توكيل العاجز الا في القدر الذي عجز عنه ولا يوكيل الوكيل فيما ذكر عن نفسه بل عن موكله ولو وكاه فيما بطيحه فجز عنه لمرض أو غيره لم يوكيل فيه وقضية

التعليق المذكور امتناع التوكيل عند جهل الموكل بحاله وهو كما قال الاسنوي ظاهر أما ما يتأتى منه فلا يصح التوكيل فيه

للجوري وعلى رأيه يشترط في المرسل معه كونه أهلاً لتسلم بان يكون رشيداً اه شرح مر (قوله الاعماله)  
 كتب عليه ضعف اه شوبري والمراد عيال الوكيل اه (قوله سواء قال وكل عني أم أطلق) بخلاف مالو أذن  
 السلطان في الاستخلاف وأطلق فان ما يستخاف القاضي فاتباعه لا عن السلطان اه حل (قوله من احد  
 الثلاثة) أي بعزل نفسه أو بعزل الوكيل أو بعزل الموكل له وكذا بعزل المالك للوكيل الاول فترادفه  
 الصورة على كلام الشارح (قوله من أحد الثلاثة) أي هو والوكيل والموكل وانما كان للموكل عزل وكيل  
 وكيله لان من ملك عزل الاصل ملك عزل فرعه بالاولى اه شرح مر (قوله وسيداني بيانه) قال في الانوار ولو  
 قال لمدنونه اشترى عبداً بما في ذمته فاشترى صح للموكل عين العبد ولم يعينه ويرى من دينه ولو تلف العبد  
 في يده تلف من ضمان الأمر اه قال والدشيخنا الاصم عدم صحته للموكل وقال شيخنا ولده وعدم براءته اه  
 شوبري (قوله أميننا) شمل مالو كان الامين رقيقاً وأذن له سيده في التوكيل المذكور وهو واضح اه ع ش  
 (قوله فليوكل أميننا) وانظر هل يشترط فيه أيضاً ان يكون ممن يليق به ماوكل فيه ولا يوكل هو أيضاً ممن يليق  
 به ذلك الذي يظهر الثاني ووافق عليه شيخنا زى اه شوبري (قوله الان عين له الموكل) قال الاسنوي قضية  
 تعبيره بالتعيين انه لو علم فقال وكل من شئت لا يجوز توكيل غير الامين لكن قياس جواز تزويج المرأة من غير  
 كفء اذا قالت له زوجني ممن شئت خلافاً له هو فرق بينهما في شرح الروض وهو المعتمد اه شوبري ونص عبارة  
 شرح الروض وأجيب بأن المقصود من التوكيل في التصرف في الاموال حفظها وتحصيل مقاصد الموكل فيها  
 وهذا يناقيه توكيل الفاسق بخلاف الكفاءة فانها صفة كمال وقد تسمع المرأة في تركها الحاجة القوت وغيرها  
 وقد يكون غير الكفاء اصلح لها والظاهر ان الموكل هنا انما قصد التوسعة عليه بشرط النظر (قوله الموكل  
 المالك) فان وكل عن غيره كولي لم يوكل الا عدلاً اه شرح مر (قوله فيتعين تعيينه) نعم لو علم الوكيل  
 فسفه دون موكله لم يوكله فيما يظهر كما يحسنه الاسنوي كما لا يشترى ما عينه موكله ولم يعلم عينه والوكيل يعلمه فان  
 عين له فاسقه فزاد فسقه امتنع توكيله أيضاً كما يحسنه الزر كشي أخذ ما سافر في نظيره في عدل الرهن لو زاد فسقه  
 اه شرح مر (قوله لان الحق له) ظاهره وان علم الوكيل عدم امانيته دون الموكل لكن قال الاسنوي يظهر  
 تخبر به على ما اذا وركاه في شراعه عين فاطلع الوكيل على عينه وقد سبق انه لا يشترى اه زى أي فلا يجوز  
 توكيله هنا ما لم يعلم به الموكل ويرضى به اه ع ش  
 \* (فصل) \* فيما يجب على الوكيل في الوكالة المقيدة الخ (قوله وما يتبعها) أي من قوله ومتى خالفه الخ الفصل  
 وكان الاظهر ان يقول وما يتبعه كما لا يخفى لانه معطوف على ما يجب (قوله أمره ببيع معين) مثل البيع غيره من  
 سائر العقود كالنكاح والطلاق وهذا كما حيث لا قرينة امام مع وجودها فالدار على مادلت عليه اه ع ش  
 على مر (قوله لمعين من الناس) ظاهره انه يبيع منه ويشتري منه ببيع من غيره وان لم يدفع هو الاغن المثل وان  
 رغب غيره بزيادة عن ثمن المثل لانه لا عبرة بهذه الزيادة لامتناع البيع من الراغب بها فهي كالعدم وينبغي ان  
 يحل التعيين اذ لم يدل القرينة على عدم ارادة التقييد به وان لم يبيع من غيره نهب المبيع وفات على  
 المالك والاجاز البيع من غيره للقطع برضا المالك بذلك وان المراد التقييد به في غير مثل هذه الحالة فان قلت  
 قياس ذلك ان الشخص لو لم يأذن في بيع ماله لاحد فرأى شخص انه لو لم يبعه بغير اذنه نهب وفات على مالكة انه  
 يجوز بيعه قلت فيه نظر والفرق واضح لانه هنا اذن في البيع في الجملة بخلافه هناك فانه لا اذن مطلقاً اه سم على  
 حج أقول وينبغي ان يحل المنع اذ لم يغلب على ظنه رضاه بالبيع والا فلا وجه للمنع وقد قيل بخلافه في عدم  
 صحة بيع الفضولي وغاية الامر ان هذا منه وفرضه في الشخص المعين ليس قيد ابل مثله المكان المعين اذا خرج  
 عن الاهلية ففيه التفصيل المذكور فيجوز له البيع في غيره حيث خيف عليه النهب أو التلف لو لم يبعه في غيره  
 أما لو خرج السوق المعين عن صلاحية شمع الامن في البلد وعدم الخوف على الموكل فيه فلا يجوز بيعه في غيره

الاعماله على ما اقتضاه  
 كلام الجوري (واذا واكل  
 باذن فالثاني وكيل الموكل  
 فلا يعزله الوكيل) وان  
 فسق لان الموكل أذن  
 له في التوكيل لا في العزل  
 سواء أقال وكل عني أم أطلق  
 (فان قال وكل عنيك) ففعل  
 (في الثاني) (وكيل الوكيل)  
 لانه مقتضى الاذن (ويعزل  
 بعزل) من أحد الثلاثة  
 (وانعزال) بما يعزله  
 الوكيل وسيداني بيانه في  
 فصل الوكالة جائرة فتعبر  
 بذلك أعم من قوله بعزله  
 وانعزاله (وحيث) جاز (له)  
 أي للوكيل (توكيل فليوكل)  
 وجوباً (أميننا) رعاية مصلحة  
 الموكل (الان عين له) الموكل  
 المالك (غيره) أي غير أمين  
 فيتعين تعيينه لان الحق له  
 \* (فصل) \* فيما يجب على  
 الوكيل في الوكالة المقيدة  
 بغير أجل وما يتبعها \* لو  
 (أمره ببيع معين) من  
 الناس



المكان المعين اه ع ش على مر (قوله أوبه) فيه وفيما بعده استندرام كالا يخفى وأوفي كلامه مانعة بخلو  
 فتجوز الجمع كالمثال المذكور اه شيخنا (قوله من زمان الخ) ولو قال يوم الجمعة أو العید مثلًا تعين كجسمه  
 السنوي وغيره أول جمعة وعید يلقاه كما وكاه ليشتري له جرد في الصيف فضاء الشتاء قبل الشراء لم يكن له شراؤه  
 في الصيف الا في كماله البغوي وليلة اليوم مثله ان استوى الراغبون فيهما من ثم قال القاضي لو باع أي فيما  
 اذ لم يعين زمانًا يلا والراغبون ثم ارا أكثر لم يصح اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ولو قال يوم الجمعة  
 أفهم قوله يوم الجمعة أو العید أن يوم جمعة أو عید بخلافه أي فلا يقيده بالجمعة والعید التي تليه وهو محتمل الا ان  
 يقال الملقط فيهما واحد وهو صدق المنصوص عليه بأول ما يلا فاه فهو محقق وما بعده مشكوك فيه فبمعين الاول  
 هنا أيضا اه ج وهذا اذا قال ذلك قبل دخول يوم الجمعة أو العید وبقي ما لو قال في يوم الجمعة أو العید فهل يحمل  
 على بقيته أو على أول جمعة أو عید يلقاه بعد ذلك اليوم فيه نظر والا قرب الثاني لان عدوله عن اليوم الى يوم الجمعة  
 أو العید قرينة على عدم ارادته بقية اليوم ثم رأيت في ابن عبد الحق اه (قوله فلو باع لو كيل المعين الخ) وكذا  
 لو باع لعبد لانه قد ينعذر اثبات اذنه لعبده وتعلق العهدة لعبد وقد لا يكون غرضه ذلك كما قيل له في امتناع  
 البيع من الوكيل اه سم على منهج اه ع ش على مر وقوله لم يصح وينبغي ان يحمل البطلان ان لم  
 يكن وكيله مثله أو أرفق منه والاجاز اه ع ش على مر (قوله فلو باع لو كيل المعين الخ) محله كما قال الاذرعى  
 اذا كان المعين يتعامل مثله بخلاف ما لو كان نحو الساطان ممن لا يتعامل في الشراء بنفسه فانه يصح من وكيله  
 اعتبارا بالعرف اه شو برى (قوله وقباسة عدم الصحة الخ) هو ما بحثه البلقيني ومحله كما أشار اليه المحلى اذا اراد  
 أن يكون الشراء لا وكيل نفسه أو اراد أن يكون للموكل وهو زيد فواسطة وكيله لكن كان وكيله أسهل منه أو  
 أرفق في تصدته تعلق أحكام العقد به دون موكله فان اراد أن يكون للموكل ولم يكن الوكيل كذلك صح البيع  
 من الموكل اه شو برى ببعض تصرف في الملقط فالخامس ان البطلان في صورتين والجهة في واحدة وعبرة  
 مر وببحث البلقيني انه لو قال بع من وكيل زيد أي لزيد فباع من زيد لم يصح أيضا انتهت فكان على الشيخ ان  
 يعزوه لباحثه ويمكن الجواب بأنه أشار بذكر القياس الى ان هذا مأخوذ من كلام الاصحاب لان الحكم بدور  
 مع العلة وجودا وعدمها حيث نصوا على انه لا يبيع لو كيل زيد بالعمالة فقه علم منه انه لا يبيع لزيد اذا قال بع لو كيله  
 لليلة المذكورة اه ع ش (قوله وانما يتعين المكان الخ) وكذا انما يتعين الشخص أيضا اذا لم تدل قرينة على  
 ان غرضه من التعيين الربح لكون المعين يرغب في تلك الساعة دون غيره والالم يتعين وجاز البيع من غيره وقد  
 يعارضه قوله وان لم يتعلّق به غرض اه حل ولومات زيد بطلت الوكالة كما صرح به الماوردي بخلاف ما لو  
 امتنع من الشراء اذ تجوز رغبته فيه بعد ذلك اه شرح مر فلو امتنع المعين من الشراء لم يجز بيعه لغيره بل  
 يراجع الموكل كما يصرح به قوله ولومات زيد بطلت الوكالة الخ وينبغي ان يحمله ما لم يغلب على الظن انه لم يرده  
 بخصوصه بل سهولة البيع منه بالنسبة لغيره اه ع ش على مر (قوله والاجاز البيع به) أي والابان قدر  
 له الثمن ولم ينه جاز البيع بالمقدر من الثمن في غير المكان المعين بخلاف ما اذا قدر له الثمن ونهاه عن البيع في غيره  
 فانه يتعين للبيع اه حل (قوله والاجاز البيع به في غيره) أي ولو قبل مضي المدة التي يتأتى فيها الوصول الى  
 المكان المأذون فيه لان الزمان انما اعتبر بعمالة المكان لتوقفه عليه فلما سقط اعتبار المتبوع سقط اعتبار التابع  
 اه سم على جج ومتى جاز النقل لغير المكان المأذون فيه لم يضمن الوكيل بالنقل اليه أي الغير اه ع ش  
 على مر (قوله فلو أمره الخ) فربيع على قوله أوبه (قوله لم يبيع بأقل منها) أي ولو بما يتغابن به سواء كانت  
 المائة قدر ثمن المشيل أو لا علم بذلك كل منهما أم لا وفارق ما لو عين له البائع كاشه تر عبد فلان بكذا حيث يجوز له  
 النقص عنه بان البيع ممكن من غير المعين بخلاف الشراء اه قل على الجلال وفارق ما من ان له البيع  
 بعين يسير بان ما هنا فيه مخالفة صريحة بخلاف ما مر اه شيخنا ح ف وذلك لان الناقص عن المائة

(أوبه) أي بعين من  
 الاموال والتصریح به من  
 زيادتي (أوبه) أي في معین  
 من زمان أو مكان نحو بيع زيد  
 بالدينار الذي بيده في يوم كذا  
 في سوق كذا (تعين) ذلك  
 وان لم يتعلّق به غرض عملا  
 بالاذن فلو باع لو كيل المعين  
 لم يصح كما في الروضة عن البيان  
 وفي غيرهما عن الاصحاب  
 وقباسة عدم الصحة فيما لو  
 قال بع من وكيل زيد فباع  
 من زيد وانما يتعين المكان  
 اذا لم يقدر الثمن أو نهاه عن  
 غيره والاجاز البيع به في غيره  
 كما نقله في الروضة عن جمع  
 وأقرو (فلو أمره) بالبيع  
 (بمائة لم يبيع بأقل) منها  
 وان قل (ولا بأزيد) منها (ان  
 نهاه) عن الزيادة للعمالة  
 (أو عين مشريا)

لا يسمى مائة بخلاف الناقص عن ثمن المثل بما يتغلب به فانه يسمى مائة عرفا اه سلطان (قوله لانه ربما قصد  
 ارفاقه) فان دلت قرينة على عدم ارفاقه بان كانت المائة أكثر من ثمن المثل كان له الزيادة كما في شرح الروض  
 ونقل عن شيخنا انه لا فرق على المعتمد والذي في الشرح موافقة لشرح الروض واما لو قال اشترى عبداً لانه  
 فله النقص اه حل (قوله لانه ربما قصد ارفاقه الخ) ويفرق بينهما وبين الوكيل في الخلع حيث يجوز له  
 الزيادة بانه غالباً يقع عن شقاق فكذلك قرينة على عدم قصد المحاباة اه سل (قوله والثانية من زيادتي)  
 وهي قوله أو عينه بشرى كما يعلم من مراجعة عبارة الاصل اه (قوله فله البيع بأزيد) أي ولو من غير جنسها  
 لان المفهوم من تقديرها حر فامتناع النقص عنها فقط وليس له ابدال صفتها كمكسرة بصحاح وفضة بذهب  
 اه شرح مر (قوله لانه حصل غرضه الخ) فيبان هذا التعليل يأتي فيما اذا نهى عن الزيادة أو عين المشتري  
 والجواب ما أشار اليه الشارح بقوله ولا مانع أي بخلاف صورة المتن فانها وان وجدت فيها التعليل المذكور لكن  
 هناك مانع وهو النهي عن الزيادة أو تعيين المشتري اه شيخنا (قوله في زمن الخيار) أي وكان الخيار للبائع  
 أو له ما كان للمشتري امتنع اه زى أي لازمه من جهة البائع اه عش (قوله في التوكيل بشرى  
 عبد) الذي مر هناك النوع والصنف وانما قيد بذلك لان التوكيل لا يصح بدونه أي بدون مأمور واما ما عدا من  
 الصفات فلا تتوقف صحة التوكيل عليه لكن ان ذكره الموكل وجب على الوكيل رعايته اه شرح مر بالمعنى  
 (قوله فاشترى به شاتين) أي في صفقة واحدة والافتت المساوية فقط للموكل قال شيخنا ولو اشترى شاة واحدة  
 بالصفقة في صفقةتين لم يقع للموكل لان المأذون فيه عقد واحد وفيه صفقة فراجع اه قل على الجلال (قوله  
 شاتين بالصفقة) قال شيخنا هما قيدان للخلاف فيصح جزا في شاة بالصفقة تساوي ديناراً وثمانين وفي شاة بالصفقة  
 كذلك وأخرى بغيرها وسواء قدم في العقد ذات الصفقة أو غيرها اه قل على الجلال (قوله فاشترى به شاتين  
 بالصفقة) أي كل منهما بالصفقة اما اذا لم يكونا بالصفقة ففيه تفصيل وهو انه ان كانت احدهما بالصفقة دون الأخرى  
 وتساويه وقع شراؤه ما للموكل أيضا وان لم تكن واحدة منه ما بالصفقة لم يقع شراؤه ما للموكل بل ان كان  
 الشراء بعين ماله بطل الشراء من أصله وان كان في الذمة وقع للتوكيل وتلغو تسمية الموكل فلو قال المتن فاشترى به  
 شاتين احدهما بالصفقة وتساويه لكان أوضح كما أنهم ذلك كلام الشويزي اه شيخنا ح ف (قوله ومضى  
 خافه في بيع ماله الخ) \* (فرع) \* وقع السؤال عن شخص اشترى بعين مال الموكل ثم ادعى وقت الحساب انه  
 اشتراه لنفسه وانه تعدى بدفع مال الموكل فهل الشراء صحيح وعليه فهل هو للوكيل أو للموكل أو الشراء باطل  
 والجواب انه ان كان اشترى الوكيل بعين مال الموكل بان قال اشترى هذا بهذا وسمى نفسه فالحق باطل اما ما جرت  
 به العادة بين المتعاقدين من انه يقول اشترى هذا بهذا ولم يذكر عينا ولا ذمة فليس شراء بعين بل في الذمة فيقع  
 العقد فيه للوكيل ثم ان دفع مال الموكل عما في ذمته لم يبدله وهو مثله ان كان مثليا وأقصى قيمة من وقت الدفع  
 الى وقت تلفه ان كان متقوماً والموكل مطالبة البائع للوكيل بما قبضه منه ان كان باقيا وببدله المذکور ان  
 كان تالفاً وقرار الضمان عليه والحال ما ذكر اه \* (فرع) \* آخر قال في الروض وشرحه وان أعطى  
 وكيله شيئا ليتصدق به فنوى التصديق عن نفسه وقع للاثم ولو غلبت النية فعلم انه مع المخالفة قد يقع عن الموكل  
 اه سم على منتهج اه عش على مر فهمما (قوله أو في شراء بعينه) أي بأن كان الشراء بالعين مخالفا  
 لما أمر به فيصدق بالصورتين اه سم ومثله فيقال فيما بعده وقوله فاشترى به ما سخر أي بعين آخر من  
 مال الموكل اما لو اشترى بعين آخر من مال نفسه فان الشراء يقع له أي للوكيل وتلغو تسمية الموكل ان سماه واما  
 لو اشترى به آخر في الذمة فان الشراء يقع للموكل لكن ان دفع المعين الذي عينه الموكل عما في الذمة فالامر ظاهر  
 وان دفع عنه دينارا آخر من عند نفسه كان متبرعا به فيضيع عليه ما يأخذ الموكل ديناره الذي عينه ويأخذ  
 المشتري أيضا ما علمت من ان الشراء وقع له وسيأتي إيضاح هذا عن عش على مر عند قول الشارح

لانه ربما قصد ارفاقه والثانية  
 من زيادتي فان لم ينه ولم يعين  
 المشتري فله البيع بأزيد منه  
 لانه حصل غرضه وزاد خيرا  
 ولا مانع بل ان كان ثم راغب  
 بزيادة لم يجز البيع بدونها  
 كما مر فلو وجد في زمن الخيار  
 لزومه الفسخ فان لم يفعل  
 انفسخ البيع (أو) أمره  
 (بشراء شاة موصوفة) بما مر  
 في التوكيل بشرى عبداً  
 (بدينار فاشترى به شاتين  
 بالصفقة وسأوته احدهما)  
 وان لم تساوه الأخرى (وقع  
 للموكل) لانه حصل غرضه  
 وزاد خيرا فان لم تساوه  
 واحدة منهما لم يقع له وان  
 زادت قيمتهما على الدينار  
 لقوات ما وكل فيه وتعتبر  
 بما ذكر أولى مما عساه به  
 (وهي خالفه في بيع ماله)  
 كأن أمره ببيع عبد فباع  
 آخر (أو) في (شراء بعينه)  
 كأن أمره بشراء ثوب بهذا  
 الدينار



بل يتخير بين الشراء بعينه وفي الذمة اه شيخنا \* (تنبيه) \* لو اشترى بمال نفسه لغيره باذنه وصرح باسمه فالراجح صحة فان خالف ففي وقوعه عن نفسه وجهان أحدهما يقع له ولو اشترى بمال نفسه ونواه لغيره وقع لنفسه ولغت نيته اه شورى \* (تنبيه) \* لو تلف ما دفعه له الموكل أو تصرف فيه الوكيل قبل العقد انزل عن الوكالة فلا يصح عقده للموكل ولو في الذمة فان لم يتلف أو عاد إليه دامت الوكالة فإذا اشترى في الذمة وقتلنا يقع للموكل فان دفع في الثمن ما دفعه له الموكل فذلك وان دفع غيره من مال الموكل بطل العقدان دفعه في المجلس على ما تقدم أو بطل الدفع ان كان بعده وان دفع من مال نفسه صح مطلقا ولا يرجع به على الموكل ان كان أمره بنقد ما دفعه له في الثمن ويلزم رده للموكل فان لم يأمره بذلك رجع على الموكل بما نقده في الثمن ورد على الموكل ما أخذ منه وقد يقع التقاض ولو لم يدفع له شيئا رجع أيضا فاعلم اه قل على الجلال (قوله فاشترى بأسخر) أي أو وقع العقد على عين الأسخر فلا ينال في ماسيأتي وهذا المراد أنه يعين مال الموكل أو مطلقا أو كتب أيضا أي يعين دينارا آخر من مال الموكل فان أوقع العقد عليه كان باطلا ولو امتثل أمره أي وكان الشراء في الذمة لكن نقده الثمن من ماله أي وقد دفع له دراهم فقال ادفع هـ ذه بري الموكل من الثمن ولا رجوع للوكيل عليه بخلاف ما إذا لم يعين له دراهم ليدفعها على الذمة فله الرجوع وفرق بين المخالفة الصريحة والضمنية والمسئلة في شرح الروض اه حل (قوله فاشترى بأسخر) أي وان يتخير بين أن يشتري بعينه أو في الذمة كما سيأتي فمأسياتي بقوله ولو قال اشترى هذا الدينار الخ الغرض منه التخيير المذكور وما هنا الغرض منه بيان المخالفة بالشراء فالغرض فيها مختلف فتنبه له اه شورى (قوله ولأنه) أي الموكل وقوله ما وكل فيه أي مبيع وكل فيه أي في شرائه وقوله يسلم له أي المبيع تفسير للوجه وقوله وان تلف المعين أي عماني الذمة يعني قبل القبض يعني ان الشراء اذا كان ضمن في الذمة ثم عين وتلف قبل أن يقبضه البائع فالبائع لا ينفذ بل ياتي المشتري بدله ويسلم له المبيع بخلاف ما لو كان الشراء ضمن معين في العقد وتلف قبل قبض البائع له فينفذ المبيع فلا يسلم المبيع للمشتري بل يرجع له بانه وبقوله ولأنه في الثانية أمره بعقد الخ (قوله أو خالف في شراء في ذمته) أولى من تعبير أصله بالذمة لتنصيصه على ان المراد ذمة الوكيل لانه لو اشترى في ذمة الموكل لم يصح العقد اه زى فالذمة في كلام الشارح المراد به ذمة الوكيل لكن قضية كلام مر في شرحه انه لو قال اشترى في الذمة وأطلق لم يمنع الشراء في ذمة الموكل اه ع ش (قوله كان أمره بشراء ثوب في الذمة بخمسة) لو أخر قوله في الذمة عن قوله بخمسة كان أوضح اذا مراد ان كلام الخمسة والعشرة في الذمة وأما الثوب المأمور بشرائه فلا فرق بين كونه معيناً أو في الذمة (قوله وان سمي الموكل) قضية كلام المصنف عدم وجوب تسمية الموكل في العقد وهو كذلك نعم قد تجب تسميته والافيق العقد لا وكيل كان وكله في قبول نحو هبة وعارية ونحوهما مما لا عوض فيه ولا تجزئ النية في وقوع العقد للموكل اذا الواهب ونحوه قد يسبح بالتبرع له دون غيره نعم لو نواه الواهب أيضا وقع كباخته الا ذرعى وغيره وهو ما خوذ من تعليل الشيخين وغيرهم بانهم من ان الواهب قد قصد تبرعه المخاطب وكان تضمن عقد البيع العتاقة كان وكل قناني شراء نفسه من سيده أو بكسه لان صرف العقد عن موضوعه بالنية متذرو لان المالك قد لا يرضى بعقد يتضمن الاعتراف قبل قبض الثمن اه شرح مر وفي قل على الجلال \* (تنبيه) \* علم مما مر ان تسمية الموكل ليست شرطاً في صحة العقد الا في صور منها النكاح ومنها ما لو قال اشترى عبد فلان بثوبك هذا والموكل عبد المشتري له نفسه من سيده وان لم ياذن سيده ومالو وكل العبد شخصاً يشترى له لنفسه فاذا لم يسم الموكل في ذلك وقع الشراء له مباشرة اه (قوله ولغت التسمية) ظاهره وان صدقه البائع في انه اشترى لوكله وفي حج انه حيث صدقه وحلف الموكل على نفي الوكالة بطل العقد وأقره سم اه ع ش على مر (قوله للمخالفة في الاذن) تعليل لقوله وقع لا وكيل لكنه لا ينتج خصوص وقوعه للوكيل وانما ينتج ما تضمنه من عدم وقوعه للموكل كلاً لا يخفى انتهى وقوله بتلف

فاشترى بأسخر أو أمره  
بالشراء في الذمة فاشترى  
بالمعين (اعلم) أي التصرف  
لان الموكل لم ياذن  
فيه ولأنه في الاخيرة من  
الثانية قد يفصح شراء ما وكل  
فيه على وجه يسلم له وان  
تلف المعين (أو) خالف في  
(شراء في ذمته) كان أمره  
بشراء ثوب بخمسة فاشترى  
بعشرة أو أمره بالشراء بعين  
هذا الدينار فاشترى في الذمة  
(وقع) الشراء (للكيل  
وان سمي الموكل) بقلبه أو  
لفظه ولغت التسمية  
للمخالفة في الاذن ولأنه في  
الثانية أمره بعقد ينفذ  
بتلف المعين فأتى بما لا ينفذ  
بتلفه وبطالب بغيره

المعين أي في العقد وقوله بتأفقه أي المعين لكن عمافي الزمة في الكلام استخدام كالا يخفى (قوله ولو قال اشترى بهذا الدينار الخ) بخلاف ما لو قال اشترى بعين هذا الدينار فإنه يتعين الشراء بعينه ليقع للموكل فإن لم يشتر بعينه فظان اشترى بعين غيره كان باطلا وإن اشترى في الزمة وقع للوكيل اهـ حل (قوله بل يخبر بين الشراء الخ) وفارقت ما قبلها بذكر المعين فيما قبلها وهي تقابل الزمة وهذا ما جمع به عـ ش بين العبارات الثلاث المذكورة التي يترأى منها التدافع اهـ شيخنا حـ ف والمواضع الثلاثة هي قوله كان أمره بشراء ثوب بهذا الدينار الخ وقوله أو أمره بالشراء بعين هذا الدينار الخ وقوله ولو قال اشترى بهذا الدينار وعبارة عـ ش التي أحال عليها شيخنا المذكور نصها قوله لم يتعين الشراء بعينه الفرق بين هذه وبين قوله السابق أو أمره بالشراء بعين هذا الدينار الخ أنه ثم لما ذكر لفظ العين وهي تستعمل في مقابلة الزمة تعين الشراء به ولما عبر هنا بالإشارة جلت على ذات الدينار وذلك صادق بأن يشترى بالعين أو في الزمة ويصرفه في الثانية عما عينه فمما انتهت (قوله بل يخبر بين الشراء بعينه وفي الزمة) وعلى كل فبيع الشراء للموكل فإن نشد الوكيل دينار الموكل فظاهر وإن تقدم من مال نفسه يرى الموكل من الثمن ولا رجوع للوكيل عليه ويلزم مردما أخذه من الموكل إليه وهذا ظاهر إن تقدم بعد مفارقة المجلس أمالوا واشترى في الزمة لموكله ودفع الثمن من ماله قبل مفارقة المجلس فهل الحكم كذلك أو يقع العقد للوكيل وكأنه سمي ما دفعه في العقد لقوله هم الواقع في المجلس كالواقع في العقد وفيه نظر والاقرب الأول لصحة العقد بمجرد الصيغة وحصول الملك للموكل بذلك وقوله هم إن الواقع في المجلس كالواقع في العقد فيه نظر والاقرب الأول لصحة العقد بمجرد الصيغة وحصول الملك للموكل بذلك وقوله هم إن الواقع في المجلس كالواقع في صلب العقد غير مطرد اهـ عـ ش على مر (قوله بل يخبر الخ) أي إن استويا في المصلحة والالتفاتين رعاية الأغبط لموكله اهـ شو برى (قوله بين المتبايعين) أي البائع والمشتري الذي هو الموكل الذي أوقع البائع البيع له بقوله للوكيل بعث موكل فكذا أسند له البيع من غير مخاطبة جرى بينه وبينه وتقدم في البيع أن من شروط الصيغة أن يكون القبول ممن صدر معه الخطاب تأمل (قوله والوكيل أمين) أي لانه نائب عن الموكل في اليد والتصرف فكانت يده كيد غيره ولأن الوكالة عقد دارفاق ومعونة والضمان مناف لذلك اهـ سم (قوله ويصدق بيمينه في دعوى التلف) أي ولا ضمان عليه وهذا هو غاية التصديق هنا ولافتوا الغاصب يقبل فيه قوله بيمينه لكنه ضمن البذل اهـ شرح مر (قوله ويصدق بيمينه في دعوى التلف والرد) وسواء في ذلك أكان قبل العزل أم بعده كما اقتضاه إطلاقهما خلافا لابن الرفعة والسبكي في عدم قبول ذلك منه بعده ومجمل قبول قوله في الرد مالم تبطل أمانته فلو طالبه الموكل فقال لم أقبضه منك فاقام الموكل بينة على قبضه فقال الوكيل رددته إليك أو تلفت عندي ضمنه ولا يقبل قوله في الرد بطلان أمانته بالحدود وتناقضه وكلو وكيل فيما مر مالو ادعى الجاني تسليم ما جباها على من استأجره للعباية اهـ شرح مر وكتب عليه عـ ش قوله على من استأجره سواء كان المستأجر مستحقا لقبض ما استأجره له بمالك أو غيره كالناظر إذا وكل من يجبي الاجرة وهذا بخلاف مالو كان الجاني مقررا من جهة الواقف فلا يقبل قوله في دعوى الرد على الناظر لأن الناظر لم يأتمنه اهـ وكتب أيضا قوله تسليم ما جباها أي أو تلفه بلا تقصير وقياس ما يأتي من عدم تصديق الرسول في أنه قبض ما وكاه في قبضه إن المستأجر لا وقف مثله هنا لو أنكر قبض الجاني من أصله صدق ما لم يقيم بينة هو أو من جبي منه وكما لا يقبل قوله في القبض لا يقبل قول من جبي منهم في الدفع إليه أمالوا وشهد بعضهم على الجاني بالقبض من غيره وشهد غيره بمثله ذلك قبات لأن كلام من الشهادتين مستقلة لا تجاب نفعها ولا تدفع ضررها اهـ (قوله ويصدق بيمينه الخ) أي وإن كان ضامنا بأن وكل المضمون له الضامن في قبض ما على المضمون عنه فقبضه وصدقه المضمون له أو قامت به بينة ثم ادعى رده إلى الموكل أو تلفه فيقبل قوله بيمينه ولا التفات إلى اتهامه لأن تصديق المدين أو البينة يتضمن براءته من الضمان كما قال ذلك البلقيني واعتمده مر اهـ شو برى (قوله بخلاف دعوى الرد على غير الموكل كرسوله)

ولو قال اشترى بهذا الدينار كذا لم يتعين الشراء بعينه بل يخبر بين الشراء بعينه وفي الزمة (ولا يصح إيجاب بيعته وكذلك) وإن لم يخالف الأذن اذ لم يخبر بين المتبايعين بمخاطبة (والوكيل) ولو جعل (أمين) فلا يضمن ما تلف في يده بلا تعدد وصدق بيمينه في دعوى التلف والرد على الموكل لانه أتمنه بخلاف دعوى الرد على غير الموكل كرسوله



(فان تعدي) كان ركب الدابة  
أوليس الثوب تعدياً (ضمن)  
كسائر الامناء (ولا ينزل)  
بالتعدي لان الو كاله اذن في  
التصرف والامانة حكم  
يترتب عليها ولا يلزم من  
ارتفاعه بطلان الاذن بخلاف  
الوديعة لانها محض ائتمان  
فان باع وسلم المبيع زال  
الضمان عنه ولا يضمن  
الثمن ولورد المبيع بعيب  
عليه عاذا الضمان (وأحكام  
عقده) أي الوكيل (كروية)  
للمبيع (ومفارقة مجلس  
وتقباض فيه تتعاقب به)  
لابالوكل لانه الماقد حقيقة  
حتى ان له الفسخ بالخيار وان  
أجاز الموكل (ولبايع مطالبته)  
أي الوكيل كالموكل  
(بشمن ان قبضه) من الموكل  
سواء اشترى بعينه أم في الذمة  
(والا) بان لم يقبضه منه (فلا)  
بطالبه (ان كان مبيعاً) لانه  
ليس في يده (والا) بان كان  
في الذمة (طالبه) به (ان لم  
يعترف بملكه) بان أنكرها  
أو قال لا أعرفها (والا)  
بان اعترف بها (طالب كالا)  
منهما به (والوكيل كضامن)  
والموكل كأميل فاذا غرم  
رجع عما غرمه على الموكل

وطر يقه في براءة ذمته مما يبداه ان يستأذن الموكل في الارسال له مع من تبسر الارسال معه ولو غير معين  
\* (فرع) \* وكل الدائن المدين ان يشترى له شيئاً في ذمته لم يصح خسلاً في الانوار لان مافي الذمة لا يتعين  
القبض صحيح ولم يوجد لانه لا يكون قابضاً قبضاً من نفسه اه سم على منهج واعتمد حج في شرحه  
مافي الانوار ومنع كونه من اتحاد القابض والمقبض فليراجع وقول سم لم يصح أي واذا فعل وقع الشراء  
للمدين ثم ان دفعه للدائن رده ان كان باقياً والارد بده اه ع ش على مر (قوله فان تعدي ضمن) ومن  
التعدي ان يضيع المال منه ولا يعرف كيف ضاع أو وضعه بمحل ثم نسيه وهل يضمن بتأخير ما وكل في بيعه  
وجهاً أو وجهاً ما عده ان لم يكن مما يسرع فساداً وآخره مع علمه بالحال من غير عذر اه شرح مر  
(قوله كان ركب الدابة أو ليس الثوب تعدياً) ومن ذلك ما يقع كثير اجماعاً من ليس الدلائل للامانة التي تدفع  
اليهم وركوب الدواب أيضاً التي تدفع اليهم لبيعها ما لم ياذن في ذلك أو تجر به العادة ويعلم الدافع بجران  
العادة بذلك فلا يكون تعدياً لكن يكون عارياً فان تلف بالاستعمال المأذون فيه حقيقة أو حكماً بان جرت  
به العادة على ما مر فلا ضمان والا ضمنه بقيمته وقت التلف اه ع ش على مر (قوله ولا ينزل بالتعدي)  
أي بغير اتلاف الموكل فيه نعم لو كان وكيلاً عن ولي أو وصي انعزل كما يحتمل الاذرى وغيره كالوصي اذا زاد  
فسقه الا يجوز ابقاء مال محجور بيد غير عدل وهو محمول على عدم بقاء المال بيده أما بالنسبة الى عدم بقائه  
وكيلاً فلا لعدم كونه ولياً فلا يمنع عليه التصرف في الموكل فيه ولا ينافيه ما مر من ان الولي لا يوكل في مال  
المحجور عليه فاسقاً لان ذلك بالنسبة للابتداء ويغفر هنا طرقاً فسقه اذ يغفر في الدوام ما لا يغفر في الابتداء  
اه شرح مر (قوله لان الو كاله اذن في التصرف) مثل ذلك الرهن فان مقصوده التوثيق والامانة حكم يترتب  
عليه فلا يلزم من ارتفاعها ارتفاع التوثيق اه سم (قوله بخلاف الوديعة) هذا رد على الضعيف وعبارة شرح  
مر والثاني ينزل كالودع ورد بان الوديعة محض ائتمان انتهت (قوله عاذا الضمان) أي وان قلنا الفسخ يرفع  
العقد من حينه نظر الاصله وفارق عدم عود الضمان في رد مبيع مغصوب باعاه الغاصب باذن مالكه بضعف يد  
الغاصب اه قل على الجلال وعبارة شرح مر فالورد عليه بعيب مثلاً بنفسه أو بالحاكم عاذا الضمان  
مع ان العقد يرتفع من حينه على الراجح غير ان الانقطاع للنظر عن أصله بالسكينة فلا يشكل بما لو وكل مالك  
المغصوب غاصبه في بيعه فباعه فانه يبرأ ببيعه وان لم يخرج عن يده حتى لو تلف في يده قبل قبض مشتر به لم يضمنه  
لوضوح الفرق بينهما وهو قوة يد الوكيل الذي طرأ تعدي به بكونه نائباً عن الموكل في اليد والتصرف مع كونها  
يداً مائة فكأنها لم تزل وضعف يد الغاصب لتعدي به فليست بيد شرعية فانه قطع حكمها بمجرور والهاتفة عدم انه لو  
تعدي بسفوره بما وكل فيه وباعه فيه ضمن ثمة وان سلمه وعاد من سفوره ويستثنى مما مر انتهت (قوله وأحكام  
عقده) أي وحله أيضاً كالعتق والطلاق اه ع ش (قوله حتى ان له الفسخ بالخيار) أي خيار المجلس والشرط  
وان أجاز الموكل بخلاف خيار العيب لارد الوكيل اذا رضى به الموكل لانه لدفع الضرر عن المالك وليس منوطاً  
باسم العاقدين كما يطالبه في الفسخ بخيار المجلس لخبر البيهان بالخيار ما لم يتفرقا بخيار الشرط بالقبض على خيار  
المجلس اه شرح مر وقوله بخلاف خيار العيب الخ تقدم في المتن التنبيه على هذا قوله ولكل والشرع في  
الذم فترده لان رضى به موكل أو اشترى بعين ماله فلا يرد وكيل اه (قوله كالموكل) قال في شرح الروض والظاهر  
ان له ذلك أي مطالبته الموكل وان أمر الوكيل بالشراء بعين ما دفعه اليه فانه يأخذه من الوكيل ويسلمه للبائع  
اه شو برى (قوله والا فلا يطالبه) هلاطالبه ليس في تخليصه اذا أنكره وكالته اه شو برى (قوله والموكل  
كأميل) \* (فرع) \* لو أرسل من يتراض له فاقترض فهو وكيل المشتري فيطالب أي يطالب المقرض واذا  
غرم رجوع على موكله اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله فاقترض الخ خرج به ما لو اقرض هو  
وأرسل من يأخذه فالضمان على المرسل لا على الرسول وبه صرح حج فراجع به وخرج ما لو أرسله الى براز مثلاً

ليأتي له بثوب يسومه فتلف في يده فالضامن المرسل لا الرسول لانه ليس بمعاقد ولا سائم اه قل على الجلال  
(قوله ولو تلف ثمن الخ) المقام للفناء وسواء كان التلف عند الوكيل أو الموكل وقوله واستحق مبيع كان وكاه في  
بيع ثوب فبان مستحقا والحال ان ثمنه تلف عند الوكيل أو الموكل اه شيخنا (قوله والقرار على الموكل) أي  
وان كان التلف في يد الوكيل لانه أمينه انتهى حاجي (قوله أولى من تقييد الاصل له) انما قيد الاصل بذلك لانه  
اذا تلف الثمن تحت يد الموكل والحال ما ذكر من خروج المبيع مستحقا في مطالبة الوكيل وجهان أظهرهما  
كما قال الأذري مطالبته ولا ترجع فيه الشيخين ودخولها في عبارة الاصل يقتضي ان الترجع فيها في كلامهما  
والقطع وليس كذلك فاقيد به الاصل له وجه كما علمت فتأمل اه شوري  
\*(فصل في حكم الوكالة)\* أي من كونها باثارة من الجانبين وارتفاعها أي ما ترتفع به وقوله وغيرهما أي من  
قوله ولو اختلفا فيها الخ الفصل (قوله ولو يجعل) أي بناء على ان العبرة في صيغ العقود باللفظ لا بالمعنى اه  
حل فعمل جوازها لم تقع بلفظ اجارة اه قل على الجلال أي فان وقعت به فهي لازمة (قوله جائرة)  
وذلك لان الموكل قد يرى المصلحة في ترك ما وكل فيه أو في ترك ما وكل في غير ذلك لا يتفرغ فاللزم مضر بهما  
وسواء كانت صيغة توكيل أو أمر أو إذن سواء أفاض في الدعوة الموكل فيها أم لا اه م\*(فرع)\* هل يتمتع  
عزل الوكيل نفسه ولا يعزل اذا كان الموكل غائبا وعلم الوكيل استيلاء ظالم على نحو المال أولا والمعتمد  
الاول وقد فرضت المسئلة في الغائب وهل مثله الحاضر أم لا يظهر انه مثله كالوديعة فليحروا عبارة شيخ الشيوخ  
الشهاب مر في حواشي شرح الروض في كتاب الوديعة العقود الجائرة اذا اقتضى فسخاها ضررا على  
الآخر امتنع وصارت لازمة ولهذا قال النووي للوصي عزل نفسه الا ان يتعين عليه أو يغلب على ظنه تلف  
المال باستيلاء ظالم من قاض أو غيره قات ويحجر مثله في الشريك والمقارض اه بحروقه وقديقه في قوله  
وصارت لازمة منع فسخاها بنحو الجنون والاعفاء ولا بعد في الالتزام بل عدم الانفساخ به أولى من عدمه بالفسخ  
فليتأمل اه شوري (قوله فيرتفع حالا) أي لانه لم يحتج للرضا فلم يحتج لعلم كالطلاق اه شرح مر (قوله)  
أي من غير توقف على علم الغائب أي بخلاف الوديع والمستعير فانهما لا يعزلان الا بلوغ الخبر وفارق  
الوكيل بان القصد منه من التصرف الضار بموكله باخراج أعبائه عن ملكه فارتفع فيه العزل وان لم يعلم به بخلافهما  
اه شرح مر وكتب عليه عش قوله فانهما لا يعزلان الخ وفائدة عدم عزله في الوديع وجوب حفظه ورعايته  
قبل بلوغ الخبر حتى لو قصر في ذلك كأن لم يدفع مبالغ الوديعة عنها ضمن وفي المستعير انه لا أجرة عليه في  
استعمال العارية قبل بلوغ الخبر وانما التلفت بالاستعمال المأذون فيه قبل ذلك لم يضمن اه (قوله أيضا أي  
من غير توقف على علم الغائب منهما الخ) وحينئذ لا يصح تصرفه بعد العزل ويضمن ما تسلمه لان الجهل غير مؤثر في  
الضمنان اه حل أي وانما يؤثر في عدم الحرمة (قوله بسبب ارتفاعها) أي الذي هو أحد الامور الخمسة  
الآتية (قوله يعزل أحدهما) من اضافة المصدر الى فاعله والمفعول محذوف تقديره الوكيل والاحد الفاعل  
صادق بالوكيل والموكل كما قال الشارح وقوله ويتعمده مضاف أيضا للفاعل وضميره راجع لاحد الصادق بكل  
منهما وقوله وبزوال شرطه أي الاحد الصادق بكل منهما أيضا اه شيخنا وينبغي للموكل الاشهاد على العزل اذ  
لا يقبل قوله فيه بعد تصرف الوكيل وان وافقه بالنسبة للمشتري مثلا من الوكيل أما في غير ذلك فاذا وافقه على  
العزل ولكن ادعى انه بعد التصرف ليسحق الجعل مثلا ففيه التفصيل الآتي في اختلاف الزوجين في تقديم  
الرجعة على انقضاء العدة فاذا اتفقا على وقت العزل وقال تصرفت قبله وقال الموكل بعده حلف الموكل انه لا يعلم  
تصرف قبله لان الاصل عدمه الى ما بعده أو على وقت التصرف وقال عزلتك قبله فقال الوكيل بل بعده حلف  
الوكيل انه لا يعلم عزله قبله فان تنازعا في السبق بلا اتفاق صادق من سبق بالدعوى لان مدعاه سابق لاستقرار  
الحكم بقوله اه شرح مر (قوله كفسخت الوكالة الخ) قال حج ظاهره ان عزل الحاضر بمجرد هذا اللفظ

(ولو تلف ثمن قبضه واستحق  
مبيع طالبه مشتري) يبدل  
الثمن سواء اعترف المشتري  
بالوكالة أم لا (والقرار على  
الموكل) في يرجع عليه  
الوكيل بما غرمه لانه غره  
وبذلك علم ما صرح به الاصل  
ان للمشتري مطالبة الموكل  
ابتداء واطلاقا لتلف الثمن  
الذي قبضه أولى من تقييد  
الاصل له بكونه في يده  
\*(فصل في حكم الوكالة  
وارتفاعها وغيرهما)\*  
(الوكالة) ولو يجعل  
(جائرة) أي غير لازمة من  
جانب الموكل والوكيل  
(فترتفع حالا) أي من غير  
توقف على علم الغائب منهما  
بسبب ارتفاعها (يعزل  
أحدهما) بأن يعزل الوكيل  
نفسه أو يعزله الموكل سواء  
أكان بلفظ العزل أم لا  
كفسخت الوكالة أو أبطلتها  
أو رفعتها (ويتعمده انكارها



وان لم ينوه ولا ذكر ما يدل عليه وان الغائب في ذلك كالحاضر وعليه فلو تعدد له وكلاء ولم ينو احدا فهل ينعزل الكل لان حذف المعمول يفيد العموم أو بالغوا لاهامه للنظر في ذلك بحال والذي يتجه في حاضر أو غائب ليس له وكيل غيره انعزاله بمجرد هذا اللفظ وتكون أل للعدد الذهني الموجب لعدم انقضاء اللفظ وانه في التعدد ولا ينعزل الكل لقربة حذف المعمول ولان الصريح حيث امكن استعماله في معناه المطابق له خارجا لا يجوز العاؤه اه ع ش على م ر (قوله كفسخت الو كالة الخ) استشكل الانعزال بذلك مع قولهم لا يلزم من ارتفاع الو كالة فسادا التصرف لبقاء الاذن ولك ان تفرق بان هنا صيغة مستقلة توجهت لرفع العقد فانرت اه سم (قوله بلا غرض) أي في اعتقاده حتى لو اعتقد ما ليس بغرض غرضا كفي وصدق في اعتقاده لذلك عند الامكان اه سم على جج اه ع ش على م ر واذا تصرف بعد عزل بموت أو غيره جاهلا لم يصح تصرفه ضمن ماسله فيما يظهر اذا الجهل غير مؤثر في الضمان ومن ثم غرم الدية والكفارة اذا قتل جاهلا بالهزل كحسية أي قبيل الديان ولا رجوع له بما غرمه على موكله على الاصح وان غرمه خلا فالبعضهم وهذا هو مقتضى كلام الشاشي والغزالي وما اتفقا في يد الوكيل بلا تقصير ولو بعد العزل لاضمان عليه بسببه وكالوكيل فيما ذكر عامل القراض ولو عزل أحد وكيله بمجهل لم يتصرف واحدا منهم ما احتج غير الشاشي في الاهلية اه شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله ضمن ماسله ومثله مالو اذن له في صرف مال في شيء للموكل كبناء وزراعة وثبت عزله قبل التصرف فانه ضمن ماصرفه من مال الموكل ثم ما بناه أو زرعه ان كان ملكا للموكل وكان ماصرفه من المال في أجرة البناء ونحوه كان البناء على ملك الموكل وامتنع على الوكيل التصرف فيه ولا رجوع له بما غرمه وان كان اشترايا بمال الموكل جاز للوكيل هدمه ولو منه الموكل وتركه ان لم يكفه الموكل بهدمه وتفرغ مكانه فان كفه لزمه نقضه وارش نقص موضع البناء ان نقص وما ذكر من التخيير يحمله ان لم تثبت وكأنه عند البائع فيما اشتراه والاوجب عليه نقضه وتسليمه لبايعه ان طلبه ويجب له على الوكيل ارش نقضه ان نقص اه (قوله السابق أول الباب) قدمت أول الباب عن شرح الروض ان قضية كلام الشيخين عدم الانعزال برودة الموكل أي فان ارتد الموكل لم يؤثر في التوكيل بل يوقف كذا كما بان بوقف استمراره اه سم على جج بخلاف الوكيل فان رده لا توجب انعزاله وعليه فتصح تصرفاته في زمن رده عن الموكل اه ع ش على م ر وعبارته في أول الباب وأما توكل المرتدي في التصرف عن غيره فصحيح قال في الروض ولو وكاه أي المرتد أحد صح تصرفه وفهم منه بالأولى ما صرح به أصله انه لو ارتد الوكيل لم يؤثر في التوكيل وأما توكل المرتد فليس كذلك أي فلا يصح اه وقال فيما تقدم وأفهم كلام المصنف ما اقتضاه كلام أصله من انه لو ارتد الموكل لم يؤثر في التوكيل بل يوقف كذا كما بان بوقف استمراره لكن جزم ابن الرفعة في المطالب بان ارتداده عزل وليس بظاهر اه سم على جج انتهت (قوله ويجز بسفه) ظاهر في الموكل والوكيل وقوله أو فاس ظاهر في الموكل وصورته في الوكيل ان يوكل في شراء بعين من أعيان ماله أي الوكيل ثم قبل الشراء يجز عليه بالفلس اه شوري أي فينعزل لان ذلك اما قرض أو هبة وهو ممنوع منهما اه حل أمواله وكل في التصرف في شيء من أعيان مال الموكل فلا ينعزل عنه بطر وجز بالفلس عليه لانه لا يضر غرماءه اه ولهذا المعنى أشار الشارح بقوله عما لا ينفذ أي عن تصرف لا ينفذ من اتصف بها (قوله أعم من اقتصار الاصل الخ) هذا مسلم فان زوال الشرط أعم من هذه الثلاثة اذ يشمل طر ويجز السفه والفلس والرق لكن كان ينبغي للشارح ان يقول كطر ورق الخ فان عبارته المسذ كورة توهم حصر زوال الشرط فيما ذكره وليس كذلك (قوله على الموت) وخالف ابن الرفعة في الموت فقال ان الموت ليس بعزل وانما تنتهي به الو كالة قال الزركشي وفائدة عزل الوكيل بموته انعزال من وكاه من نفسه ان جعلناه وكلا عنه انتهى وقيل لفائدة ذلك في غير التعاليق اه شرح م ر (قوله والانغماء) قضيته انه لا فرق بين طول الانغماء وقصره وهو الموافق لما مر له في الشركة بعد قول المصنف وتنفسح بموت أحدهما لكن في سم على منهج ما نصحه (فرغ) \* دخل في

بلاغرض) له فيه بخلاف  
انكاره لها نسبانا أو لغرض  
صك خفائها من ظالم  
وذ كر انكار الموكل من  
زيادتي (و بزوال شرطه  
السابق) أول الباب فينعزل  
بطر ورق ويجز بسفه أو  
فاس عما لا ينفذ من اتصف  
بها فتعبري بذلك أعم من  
اقتصار الاصل على الموت  
والجنون والانغماء

كلامه الانحاء فيعزل به واستثنى منه قدزما لا يستطاع الضلالة فلا تعزل به واعتمده مر \* (فرع) \* لو سكر  
 أحدهما بئلا تعزل الوكيل أو بتعد فيجتمل أنه كذلك ويحتمل خلافه لأن المتعدي حكمه حكم صاحبه  
 وقال مر بالاول بحثنا في الوكيل فراجع اه سم على منهج أي فان فيه نظر الماسر من صحة تصرفاته عن  
 نفسه وهي مقتضية لصحة توكيله في حال السكر وتصرفه الا ان يقال مراده تعزله فيما يشترط فيه العدالة كونه  
 وكيلاً عن محجور انتهى أو يقال انما لا تبطل تصرفات السكران عن نفسه تغليظاً عليه بناء على انه غير مكاف وهذا  
 يقتضي عزل الوكيل لان موكله ليس أهلاً للتغليظ والسكران خرج عن الاهلية بزوال التكليف فاشبهه المنع  
 عليه والمجنون \* (فرع) \* لا يعزل الوكيل بتوكيل وكيل آخر كافي الروض اه سم على منهج ثم يجتمه عن  
 على التصرف اه ع ش على مر وفي قل على الجلال شمل الانحاء ما قصر زمنه والسكر بئلا تعزل  
 كالانحاء ولا يعزل به المتعدي ومن الانحاء التقرير الواقع في الحمام فليتنبه له فانه تعم به البلوى اه (قوله)  
 وبزوال ملك موكل) فلو عادم لم يعد الوكالة اه قل وشرح مر (قوله ومثله تزويجه) عبارة شرح مر  
 ولو وكاه في بيع ثم زوج أو أجزأ ورهن واقبض كما قاله ابن كج أو وصى أو دبر أو علق بصفة أخرى كما بحثه  
 البلقيني وغيره أو كاتب كتابة صحيحة تعزل لان مراد البيع لا يفعل شيئاً من ذلك غالباً وقياس ما يأتي في الوصية  
 الانعزال بما يبطل الاسم كطحن الحنطة وهو الوجه (قوله بالندم) أي من الموكل وقوله على التصرف أي  
 من الوكيل لو فرض وقوعه والافهم يقع بالفعل اه شيخنا (قوله ولو اختلفا فيها) جواب هذا الشرط وما بعده  
 من المعطوفين عليه قوله حلف الموكل أي وصورة مسألة الاختلاف ان التصرف قد وقع وأما ما تقدم من انها  
 ترتفع بمجرد الانكار فذلك قبل التصرف اه شيخنا وعبارة شرح مر وصورة هذه المسئلة الاولى كما قال  
 الفارقي ان يتخاضعا بعد التصرف اما قبله فتعد انكار الوكالة عزل فلا فائدة في الخصامة وتسميته فيها موكل  
 بالنظر الى زعم الوكيل انتهت (قوله بحق) حال من الضمير في بعده أي التسليم اه شيخنا والمزاد كونه بحق  
 باعتراف الموكل بان اعترف بانه أذن له في التسليم قبل القبض (قوله أو قال أتيت بالتصرف المأذون فيه) منه  
 يؤخذ ان هذا يصدق بقوله أو صفتها ولا مانع منه أو يخص هذا بما اذا اختلفا في الاثبات باصل البيع مثلاً دون  
 صفته أيضاً اه حل (قوله فانكر الموكل) أي في الأخيرتين وقوله حلف أي في الثلاثة وقوله لان الاصل الخ  
 هذا التعليل لا يظهر في القسم الاول من الاول لان الوكيل يدعى فيها أصل الوكالة فيقول وكنت في كذا او الموكل  
 ينكر أصل التوكيل فلا يظهر في هذه ان يقال الاصل عدم الاذن فيما قاله الوكيل وهو قوله وكنت في  
 كذا وحق التعليل فيه ان يقال لان الاصل عدم ما يدعيه الوكيل (قوله حلف أي الموكل فيصدق) وحينئذ  
 يطالب المشتري الوكيل لاعترافه بانه مظلوم اه حل (قوله حلف) أي الموكل فيصدق ويصدق به بالنسبة  
 لبعض صور الاول وهو قوله أو بالشراء بعشرين فقال بل بعشرة يكون الحكم هو التفصيل الاتي في قوله فان  
 اشتراها بعين مال الموكل وسماه في عقد الخ اه ثم رأيت في ع ش على مر مانصه قوله ولو اشترى أمة بعشرين  
 الخ هذه من فروع تصديق الموكل وكان الاولى ان يقول فلما اشترى الخ وعلله انما عبر بالاول لانه ليس المقصود  
 بذلك مجرد تصديق الموكل بل تفصيل ما يأتي بعده من بطلان العقد تارة ووقوعه للوكيل أخرى وهذا  
 لا يتفرع على ما سبق (قوله في الاولى) هي صورة الاختلاف فيها بقسمها وهي الاختلاف فيها وفي صفتها وقوله  
 في الثانية بقسمها أي ففيها كقضاء وقوله نعم لو قال فيها أي الثلاثة وقوله اما لو كان التسليم الخ محترز قوله في  
 الثانية بحق وقوله ولم يأذن له في التسليم قبل قبضه أي لم يطأ به على هذا أي لم يعترف بانه أذن له في التسليم قبل  
 القبض هذا هو المراد اه شيخنا (قوله وبقاء حقه في الثانية) هلا قال بقسمها كالاولى وقد يقال انما نص على  
 القسمين في الاولى لعدم النص عليهما في المتن بخلاف الثانية كقضاء بالنص عليهما فيه فليتأمل \* (فائدة) \*  
 من حواشي الروضة للجلال البلقيني عند قول الروضة فصل ادعى عليه خيانتهم نسمع حتى يبين ما خان به مانصه

(و) بزوال ملك موكل) عن  
 محل التصرف أو منفعة كبيع  
 ووقف لزوال الولاية وإيجار  
 ما وُكِّلَ في بيعه ومثله تزويجه  
 ورهنه مع قبض لأشعارها  
 بالندم على التصرف بخلاف  
 نحو الرض على البيع  
 وتعبيرى بذلك أعم من  
 تعبيره بخروج محل التصرف  
 عن ملك الموكل (ولو اختلفا  
 فيها) أي في أصلها كان قال  
 وكنت في كذا فانكره أو  
 صفتها كان قال وكنت في  
 البيع نسيئة أو بالشراء  
 بعشرين فقال بل نقصد أو  
 بعشرة (أو قال) الوكيل  
 (قبل تسليمه المبيع أو بعده  
 بحق) وهو من زيادتي كان  
 سلمه وقد أذن له الموكل في  
 تسليمه قبل قبض الثمن  
 (قبض الثمن وتلف أو قال  
 أتيت بالتصرف) المأذون  
 فيه من بيع أو غيره (فانكر  
 الموكل) القبض أو الاثبات  
 بالتصرف (حلف) أي  
 الموكل فيصدق لان الاصل  
 عدم الاذن فيما قاله الوكيل  
 في الاولى بقسمها وبقاء  
 حقه في الثانية



اذا وكله في بيع مال وقبض ثمنه فجاء وقال بعته لهذا في دفعات بأسعار مختلفة فقال اثم الحساب في البيعة  
 مفصلا ببيعة فافقت انه لا يكلف ذلك مستندا الى هذا الفرع لان طلب الحساب دعوى خيانية غير مفسرة  
 فلا تسامح وفي أدب القضاء للهروي ان القاضي لا يكلف أمينه رفع الحساب والقول قوله مع عبته انه ليس عنده  
 شيء والمراد انه اذا ادعى عليه دعوى معلومة فنهال بخلاف وهذا بطرد في الوكيل اه كلامه كذا رأيت به بخط  
 بعضهم اه شورى (قوله وعدم التصرف في الثالثة) أي واذا حلف الموكل فيها لا يستحق الوكيل ما شرط له  
 من الجعل على التصرف اه شرح مر (قوله صدق الوكيل بيمينه) وفائدة اليمين مع اه تواف المستحق  
 بوصول حقه له استحقاق الجعل ان كان وظاهر كلام الشارح انه يحلف مطلقا حر اه حل (قوله وانكر  
 الموكل) أي أنكر القبض من أصله وليس المراد انه أنكر القبض قبل التسليم واعترف به بعده لان الوكيل  
 أمين على الثمن ولو قبضه بعد التسليم بغير إذن اه شيخنا (قوله لان الموكل يدعي خيانتة الخ) أي التزاما وذلك  
 لانه لما أنكر القبض من أصله مع كونه لم ياذن في التسليم كماله الفرض لزم من هذا الانكار دعوى ان الوكيل  
 قد خان بالتسليم قبل القبض (قوله والاصل عدمها) وحينئذ لم يبرأ المشتري من الثمن لان قبول قول الوكيل  
 انما هو في حقه خلافا لحج حيث قال يبرأ المشتري اه حل (قوله ولو اشترى أمة بعشرين الخ) خصت بالذكر  
 لامتناع الوطء على بعض التقادير قبل التلطف الآتي اه حل (قوله مثلا) راجع للثلاثة أي أمة وعشرين  
 ودينارا (قوله وحلف على ذلك) أي كما سبق انه هو المصدق في قوله ولو اختلفا فيها الى قوله حلف ذلوا أنكر وحلف  
 الوكيل كان كرامة البينة اه حل (قوله وحلف على ذلك) وهل يكفي حلفه على انه انما اذن بعشرة أو لئلا  
 مرفى التحالف انه لا يكفي ذلك والجامع ان ادعاء الاذن بعشرين أو عشرة كادعاء البيع بعشرين أو عشرة الا ان  
 يفرق بان الاختلاف هنا في صفة الاذن دون ما وقع به العقد المستلزم ان كلام مدعى ومدعى عليه وذلك يستلزمهما  
 صريحا وهو الاقرب الى كلامهم اه حج فيكون الاقرب الاكتفاء بالحلف على انه انما اذن في الشراء بعشرة  
 اه ع ش على مر (قوله بعين مال الموكل) بأن أوقع العقد عليه بان قال بهذا الدينار وهو ولو وكلى واما مجرد  
 كون المال له فلا يفيد التعيين كما لا يخفى اه حل (قوله بعين مال الموكل) مثل الشراء بالعين ان يقول اشتريتها  
 لغلان بعشرين في ذمته أعني ذمة الموكل ثم هذه الاحوال التي يحكم فيها بالاطلاق لا تخفى في ان الوكيل ان كان  
 صادقا فيها تكون الامنة للموكل فينبغي ان يقال هنا بالتلطف بالموكل لبيعها للبائع خصوصا اذا كان البائع  
 مصدقا للوكيل فيما زعمه اه ولا يخصص عن ذلك ولا يفيد قول المصنف الآتي ورفق بالموكل مطلقا لانه  
 مفروض فيما اذا وقع الشراء للوكيل فتدبره ثم رأيت في شرح الرررض فانظر اه سم (قوله وسماه في عقد)  
 أي سواء صدقه البائع أو كذبه أو سكنت كما يؤخذ مما بعده ومثل تسميته في العقد ولو اذ فيه لكن مع التصديق  
 فقط وقوله وسماه كلما أي أو نواه في العقد في صورة الذمة لكن مع التصديق وقوله وصدقه البائع فيسدى قوله  
 أو بعده الخ وقوله بأن لم يسمه فيما ذكر أي في العقد أو بعده وقوله بل نواه مطلقا أي سواء كان الشراء بالعين  
 أو في الذمة ففي الاطلاق صورتان وقوله أو سماه فيه أي فيما ذكر أي في العقد أو بعده ففي هذا أيضا صورتان  
 وقوله أو بعده العقد الخ صورة واحدة وقوله وكذبه الخ تعميم في الجنسية (قوله والمال له) قيد معتبر فلا بد من  
 ذكر ذلك ان لم يكن البائع يعلمه والا فلا حاجة لذلك اه كتفاء بعلم البائع فان أقام الوكيل بينة انه أمره بالشراء  
 بعشرين من ثبوت الشراء للموكل فلا أقام الموكل بينة بدعواه لم تسمع لانها شهادة على نفي اه حل وفي قل على  
 الجلال قوله وسماه في العقد بقوله اشتريتها الغلان والمال له أو بقوله اشتريتها بمال فلان هذا أو بقوله هذا  
 المال لغلان واشتريتها له قال شيخنا أو بقوله اشتريتها الغلان فقط لكن صدقه البائع فلا يشك بتمام من  
 الغناء التسمية لانه عند عدم التصديق وتعليل مقابل الاصح الا في يخالفه فعلم ان المراد بالتسمية هنا ذكر المال  
 لانه الذي لا يحتاج معه الى تصديق وهو المراد أيضا في التصديق الآتي في جميع الصور الا بنية وصريح

وعدم التصرف في الثالثة نعم  
 لو قال فيها قضيت الدين مثلا  
 وصدقه المستحق صدق الوكيل  
 بيمينه ا ما لو كان التسليم  
 بغير حق بان كان الثمن حالا  
 ولم ياذن له في التسليم قبل  
 قبضه وقال بعد التسليم قبضت  
 الثمن وتلف وأنكر الموكل  
 فالمصدق الوكيل لان الموكل  
 يدعي خيانتة بتسليمه المبيع  
 قبل القبض والاصل عدمها  
 (ولو اشترى أمة بعشرين)  
 دينار مثلا (وزعم ان الموكل  
 أمره) بذلك (فقال بل)  
 أذنت (بعشرة وحلف) على  
 ذلك (فان اشترى)ها (بعين مال  
 الموكل وسماه في عقد) بان  
 قال اشتريتها الغلان والمال

كلامهم هنا ان نيتهم في العقد لا تعتبر وان صدقه البائع عليها وان يقع العقد مع ذلك للوكيل وهو مشكل اذ كيف يقع له مع كونه بعين مال الغير فكان ينبغي البطلان وان لم ينوهُ أيضاً بل وان نوى نفسه وقوله وقدم ما فيه لا يقال ان الاختلاف في الاذن اقتضى انه لا يعمل الا بالصرح لاننا نقول لاختلاف في ان المال للموكل ولا في ان العقد وقع به فالوكيل اما صادق فهي للموكل أو كاذب فهي على ملك البائع فاي صراحة في وقوعها للوكيل لا يقال انكار البائع الو كالة اقتضى وقوعها للوكيل لاننا نقول يبطل ذلك الحكم بالبطلان فيما لو سماه في العقد والشراء بالعين وكذبه البائع اه (قوله والمال له) خرج به ما لو اقتصصر على اشتريته لفلان فلا يبطل البيع اذ من اشترى لغيره بمال نفسه ولم يصرح باسم الغير بل نواه يصح الشراء لنفسه وان اذن له الغير في الشراء اه شرح هر أي فيقع الشراء للوكيل (قوله بطل الشراء) أي سواء صدقه البائع أو كذبه أو سكت وكذلك لو نواه في العقد في العين وصدقه البائع وهذه من مفهوم الشرح في قوله كذبه البائع أو سكت بالنظر لعلقه بقوله بل نواه مطلقاً وقوله وسماه كما مر وكذا لو نواه في العقد في الزمة وصدقه البائع وهذه أيضاً من مفهوم الشرح الآتي في قوله وكذبه البائع أو سكت من حيث رجوعه لقوله بل نواه فالماصل ان في صورة البطلان ثمانية ستة في المتن وثمانان وهما مسـ ثلثا النية مأخوذتان من مفهوم الشرح الآتي وتحت الا عشرة صحيحة وانما لم تكن النية كالنسبة في العقد وبعده لان النية لا تكون الا في العقد لانها قصد الشيء مقترناً به وبيان العشرة ان قوله بل نواه أي في العقد مطلقاً أي سواء كان الشراء بالعين أو في الزمة وقوله أو سماه فيه أي فيما ذكر من العقد أو بعده وقوله أو بعد العقد معطوف على معمول سماه أي فيه وقوله وكذبه البائع أو سكت راجع للخمسة فتكون عشرة ومفهوم هذا العقد بالنسبة لصور التسمية قد مر في المتن وبالنظر لصورتي النية لم يتقدم لكنه مراد على ما مر في المتن من صور البطلان اه شيخنا رحمه الله في الصور ثمانية عشر ثمانية باطلة وعشرة يقع فيها الشراء للوكيل بيان الثمانية عشر بطريق السبر العقلي ان يقال ان الوكيل اما ان يسمى في العقد أو بعده أو ينوي في العقد فهذه ثلاثة وعلى كل اما ان يكون الشراء بالعين أو في الزمة فهذه ستة وعلى كل اما ان يصدق البائع أو يكذبه أو سكت فهذه ثمانية عشر تامل في قول علي الجلال ما نصه \* (تنبيه) \* اعلم ان هذه المسئلة مشهورة بمسئلة الجارية ويقع فيها بين الطالبة امتحان واختلاف كبير في تعدد صورها وحاصلها ان يقال ان الشراء الواقع من الوكيل اما بعين مال الموكل أو في ذمة الوكيل وعلى كل اما ان يقع من الوكيل نية الموكل أو تسميته من غير ذكر ماله أو مع ذكره وكل منها اما ان يقع في العقد أو بعده وعلى كل فاما ان يصدق البائع على ما دعه أو يكذبه أو يسكت عن ذلك فهذه ستة وثلاثون صورة والواقع للوكيل منها ثلاثون وباطل منها ستة وعلى قول شيخنا الاثنى من ان التسمية من غير ذكر المال مبطله مع التصديق يكون الباطل منها عشرة وعلى ما ذكره أيضاً من ان التصديق على النية مبطل أيضاً يكون الباطل أربع عشرة ويقع للوكيل لثمان وعشرون وكالتصديق الخجة وبها تزيد الصور على المذكورة وتزيد أيضاً مع عدم شيء مما ذكر فتأمل وافهم واسمع ولا تتوهم والله أعلم (قوله أو اشترها في ذمة) ظاهره ولو في ذمة الموكل وفيه ان شراء الوكيل في ذمة الموكل باطل اه حل وفي نسخة في ذمته أي الوكيل وهي صريحة في المقصود (قوله أو اشترها في ذمة وسماه كما مر) أي في العقد أو بعده وصدقه البائع فيما سماه الخ لك ان تقول قضية هذا التعليق ان البطلان في نفس الامر لا يتوقف على تصديق البائع بل يكفي فيه كون الشراء في الواقع بقصد المسمى أي مع كونه في الواقع لم يأذن فيما زعمه الوكيل وانما يحتاج لتصديقه في الحكم ظاهراً بالبطلان والافتحرج لتصديقه لا مدخل له في البطلان في الواقع وحينئذ فاذا كذبه البائع وكان هو كاذباً فيما زعمه على الموكل وتصده بالشراء كان البيع باطلاً في الواقع وكانت على ملك البائع والى ذلك يشير قوله ظاهر اربع قول المتن والواقع للوكيل وينتج من هذا ان مجرد رفق القاضى بالموكل حيث وقع الشراء للوكيل في صورة الشراء في الزمة لا يوجب الحل له باطناً لجواز ان يكون قصد بالشراء الموكل مع كونه في الواقع

(بطل) الشراء لانه شراء  
بمال الغير بغير اذنه (أو)  
سماه (بعده) بان قال ذلك  
(أو اشترى) ها (في ذمة وسماه  
كما مر) أي في العقد أو بعده  
(وصدقه البائع)



لم يأذن بذلك فيكون على مالك البائع فلا بد للرجل باطنان من الرفق بالبائع أيضا فتقييده الرفق بالبائع بمسألة الشراء  
 بالعين حيث قال رفقا بالبائع في هذه مع الحكم بالحل باطنان حيث قال بعد ذلك في الشارح التحل له باطنان فيه نظر  
 ووافق ذلك قوله في شرح الروض عقب قول الروض ويستحب للمعاكم ان يرفق بالموكل فيبيعها منه بالعشرين  
 اهـ ما نصه فاذا قبل البيع ملكها ظاهرا وباطنا كذا في الاصل وحذف المصنف لما قيل انه انما ملكها ظاهرا  
 فقط لانه بتقدير كذب الوكيل فالجارية ليست له ظاهرا ولا باطنا بل للبائع فيحتاج فيه الحكم الى تناطقه بالبائع  
 أيضا وكذا فيما لو اشتراه أي الوكيل بعين مال الموكل وكذبه البائع لانه ان كان صادقا في انه وكاه بعشرين فالملك  
 له والا للبائع اهـ فان قيل قوله وكذا فيما لو اشتري صريح في البطلان وكون الجارية للبائع اذا كان كاذبا أي  
 في انه وكاه بعشرين أي وقصد به بالشراء بدليل ذكره مسألة الشراء بالعين بقوله المذكور وكذا فيما لو كان  
 البطلان هنا يخالف متن الروض حيث قال قبل ما حكيناه عن منته وشرحه والأي وان لم يصدقه البائع بل  
 كذبه بان قال أنت مبطل في تسميته أو سككت عن التصديق والتكذيب وقع أي الشراء له أي للوكيل ظاهرا ثم  
 ان كان الوكيل صادقا فالملك للموكل باطنا وكذا بالو الشراء في الذمة فالملك له أو بالعين فللبائع اهـ فقد صرح  
 بان الملك للوكيل اذا كان الشراء في الذمة وكان الوكيل كاذبا أي في قوله انه أمره بعشرين بدليل انه مقابل لقوله  
 ثم ان كان الوكيل صادقا فالملك للموكل باطنا لان المراد بالصدق في انه أمره بعشرين لا في تسميته وانه أراد  
 بالبيع لان الصدق في ذلك مع الكذب في انه أمره لا يوجب للموكل باطنا بل عدم الملك وعلى هذا فلا بد ان  
 يكون البطلان فيما اذا سمى وصدقه البائع ظاهرا اما باطنا فان كان صادقا فالملك للموكل أو كاذبا فالملك له وهذا  
 أوفق بظاهر الكلام اذ لا يمكن رد ما تقدم عن الروض وعلى هذا يمنع قوله لما قيل انه انما ملكها ظاهرا فقط  
 فتأمل اهـ سم (قوله فيما سمى) كان ما مصدرية أي في تسميته (قوله في صورتين) أي صورتين العين والذمة  
 وفي الذمة ثنتان فهما في الحقيقة ثلاثة اهـ شيخنا (قوله وكالتصديق) أي تصديق البائع للوكيل في كونه اشترى  
 للموكل وسمى في العقد وقوله الخجة أي اذا أقام الوكيل بينة على انه اشتراها للموكل وسمى في العقد أو بده  
 فالخجة كالتصديق في افادة البطلان اهـ تقرير شيخنا عشمي ماوى فالمراد بالخجة على كونه سمى في العقد أو بده  
 اهـ ثم رأيت في عرش على مر مائه ولعل مستند الخجة في الشهادة قرينة غابت على ظنهم ذلك كعلمها بان  
 المال الذي اشترى به زيد وسمعت توكيله والافن أن تطلع على انه اشتراه مع احتمال انه نوى نفسه (قوله بان  
 لم يسمه فيما ذكر) أي في العقد وبعده اهـ حل (قوله بل نواه مطلقا) أي سواء اشترى بالعين أو في الذمة صدقه  
 البائع أو كذبه أو سككت كما هو ظاهر ولا يجعل قول الشارح وكذبه البائع أو سككت عائدا الى هذه أيضا لما يلزم عليه  
 من السكوت في مسألة النية عن حكم التصديق بل هو خاص بما بعده لتقدم التصديق فيها وعلى هذا فكل كلام  
 المصنف في ستة عشر مسألة هنا اثنا عشر وتقدم أربعة باطلة فليتنامل كتابه اهـ شوبري وقوله لما يلزم عليه  
 من السكوت في مسألة النية عن حكم التصديق قلنا انه خارج بقول الشارح وكذبه أو سككت فاذا كان الشراء  
 بالعين أو في الذمة ونواه حالة العقد وصدقه البائع في ذلك يكون البيع باطلا فيه ما يضمن الى الاربعة الباطلة  
 المذكورة في كلام المصنف كما قرر المشايخ عن مشايخهم كالشبرا المسمى والبايلي ويكون قوله وكذبه البائع أو  
 سككت راجعا للجميع اهـ تقرير شيخنا عشمي ماوى (قوله أيضا بل نواه مطلقا) هذا محترز التسمية من حيث هي  
 أي في العقد أو بده وقوله وسمى فيه أي في العقد أو بده الى قوله وكذبه البائع أو سككت هذا محترز واشترى  
 في ذمة الخ أي محترز القيد المذكور وهو قوله وصدقه البائع من حيث رجوعه اليه لقوله أو بعد العقد الى قوله  
 وكذبه البائع أو سككت هذا محترز القيد أي قوله وصدقه البائع من حيث رجوعه الى قوله أو بده ففي كلامه لف  
 ونشر مشوش (قوله أو بعد العقد والشراء بعين مال الموكل وكذبه البائع أو سككت) ظاهرا انه لو سمى في العقد  
 والشراء بالعين وكذبه البائع أو سككت لا يقع الشراء للوكيل مع انه كان يمكن ان يقع له أي ظاهرا لان للبائع

فما سمى في صورتين  
 (فكذا) يبطل لاتفاقهما  
 على ان الشراء المسمى وقد  
 ثبت بيمينه انه لم يأذن فيه  
 بالثمن المذكور وكالتصديق  
 الخجة (والا) بأن لم يسمه  
 فيما ذكر بل نواه مطلقا أو  
 سمى فيه والشراء في الذمة  
 أو بعد العقد والشراء بعين  
 مال الموكل وكذبه البائع أو  
 سككت (وقع) الشراء  
 (للكيل)

حقيق المبيع ولم يوافق على ان المال لغير الوكيل فلا يبطئ البيع بمجرد دعواه ولعل وجه البطلان ان اعترافه  
 حال العقد بان عين المال لغيره مقبول فلا يصح العقده مع عدم اذن الغير فانه كذب البائع فليجرح اه سم (قوله  
 ظاهرا) أي وباطنا أيضا كذا - يأتى في احتمال كذبه والشراف في الذمة اه شيخنا وبعبارة أخرى قوله ظاهرا  
 أي اما باطنا ففيه التفصيل الاتي في قوله فان لم يجب من رفق به الى ما ذكر الخ (قوله ولغت التسمية) أي باللفظ في  
 صورها وهي ستة أو بالنية في صورها وهي أربعة وقوله وسلم الثمن المعين للبائع أي في صور التبعين وهي أربعة  
 ثنتان من صور النية وثنتان من صور التسمية (قوله وحلف البائع) أي ليكل من الموكل والوكيل تخليفه فان  
 ادعيهما كفته عين واحدة والا فلا فان نكل حلف الموكل لا الوكيل فانه في العباب وفي عدم حلف الوكيل نظر  
 فراجع اه قل على الجلال (قوله وحلف البائع على نفي العلم) أي حيث كان جواب البائع لست وكيلا الخ  
 أو قال انما اشتريته لنفسك وقال الوكيل في هذه أبت تعلم اني وكييل كذا في شرح مدر وقرق بين الصورتين  
 فليراجع اه ع ش (قوله على نفي العلم بالوكالة الخ) فيه أمران الاول ان من فوأند حلف البائع أخذ العين  
 أي التي اشترى بها الوكيل ويغرم الوكيل للموكل بدلها وانه ربما يقر عند عرض الحلف عليه فيثبت البطلان  
 فتد العين للموكل ويبرأ الوكيل من عهدهم أو ينكل فيحلف الوكيل ويندفع البيع ظاهرا وترد العين  
 للموكل الثاني لم يخص حلف البائع به - هذا القسم وينبغي ان يجري في غيره كالموكل اشترى في الذمة وسماه في العقد  
 أو بعده وكذبه البائع فان للوكيل غرضاه في تخليفه رجاء ان يقر عند عرض البين عليه اصدق الوكيل في  
 التسمية أو ينكل فيحلف الوكيل فيندفع البيع في الحالين ظاهرا ويخاص الوكيل من عهده طالبة البائع  
 بالثمن فليتم ذلك وهل يمنع منه ان الوكيل يزعم صدقه في التسمية وان العقد صحيح واقع للموكل لزعمه انه  
 صادق في وكالته فلا يتضح ان يتوسل بتخليف البائع الى دفع ذلك المناقضة زعمه لان في تخليفه تكذيبا لم يزرعه  
 فليجرح ويحجب بأن هذا لا يمنع بدليل ان للوكيل تخليفه في القسم المذكور وهو ما اذا اشترى بالعين وسماه بعد  
 العقد وكذبه البائع أو سكت مع انه يزعم انه صادق في دعوى الوكالة وان العقد صحيح وقع للموكل ومع ذلك  
 توسل الى ما ذكر قلنا مل ويحجب أيضا بان دفع ما ذكر بطريق الا لازم لا بطريق القصد وهذا صريح شرح  
 شيخنا لانهما ج تخليف البائع فيما ذكر أيضا فانظر وعبارة الروض وشرحه وحلف أي على نفي العلم بالوكالة  
 فيحكم بالصحة للشراء ظاهرا للوكيل ثم قال في شرحه وحذف من كلام أصله ما قدرته بعد وحلف لقول الاسنوي  
 كيف يستقيم الحلف على نفي العلم والحلف انما يكون على حسب الجواب وهو انما أجاب بالبت وكيف يصح  
 أيضا لاقتصار على تخليفه على نفي الوكالة مع انه لو أنكرها واعترف بان المال لغيره كان كافيافي ابطال البيع  
 فينبغي الحلف عليه بما يجب بل يكفي الحلف على المال وحده كما ذكر لكن أجب عن الاول بان الاثبات اذا  
 استلزم النفي جاز ان يحلف على نفي العلم وهو هنا كذلك وفيه نظر والاولى ان يحجب بان تخليفه على البت  
 يستلزم محذورا وهو تخليفه على البت في فعل الغير لان معنى قوله لست وكيلا فيما ذكر ان غيرك لم يوكلك  
 وأجب عن الثاني بانه انما حلف على نفي العلم بالوكالة خاصة لانها على خلاف الأصل والمال لا وكييل بمقتضى  
 الأصل وهو ثبوت يده عليه فلم تقبل دعواه انه لغيره بما يبطئ به حق البائع اه وبه تعلم ان قوله هذا ويكون  
 المال للموكل انما يوافق اعتراف الاسنوي وما بحثه دون ظاهر المنقول فليتم مل وقوله بان الاثبات الخ لعله  
 أراد بالاثبات البت والافه وقال لست وكيلا وليس هذا اثباتا تأمل وقوله والاولى ان يحجب الخ يمكن ان يكون  
 قول المحلى للتوكيل اشارة الى معنى هذا الجواب وقوله في فعل الغير أي في النفي والافعل الغير اذا كان اثباتا  
 كان الحلف عليه على البت فليجرح وبعبارة العباب وان كذبه البائع ولا يثبت لكل من الموكل والوكيل تخليفه  
 انه لا يعلم وكالته فان ادعيهما كفته عين وان انكر كل يدعي فلا فان نكل حلف الموكل لا الوكيل وبطل  
 البيع وان حلف مع البيع للوكيل ظاهرا أو يسلم الثمن المعين الى البائع ويغرمه للموكل اه وانظر وجه قوله

ظاهرا ولغت التسمية وسلم  
 الثمن المعين للبائع وغرم  
 يده للموكل (وحلف البائع  
 على نفي العلم) بالوكالة ويكون  
 المال للموكل (ان كذبه  
 أو سكت



وقد اشترى بالبائعين وسماه بعد العقد) وذكر حاف البائع في الثانية مع ذكر وقوع الشراء بالبائعين (٤٢٥)

للوكيل وسألت هر منه فقال لان الخصومة في الحقيقة انما هي للوكيل والوكيل انما له دخل بطريق التبع وفيه تغاير لان للوكيل غرض الالة اذا حاف بعد نكول البائع كان بمنزلة تصديقه فيخاص من عهد العين بأخذها منه وغرامة بدلها للموكل فليست أمه سم (قوله على نقي العلم بالوكالة) أي ان ادعى الوكيل علمها وقوله ويكون المال للموكل بالبائء الموحدة اهـ حل (قوله وقد اشترى بالبائعين) ليس بقيد بل مثله الشراء في الذمة فقوله في هذه أي الشراء بالبائعين ليس بقيد أيضا بل يرتفع به ولو كان الشراء في الذمة اهـ شيخنا (قوله بالبائعين) أي أوفى الذمة وقوله وسماه بعد العقد أي أوفاه في العقد اهـ حل فتلخص ان البائع يحاف في صور وقوع الشراء للوكيل العشرة اهـ (قوله أولم يسمه) وهو صور النية (قوله وسن لقاض الخ) المراد به من تقع الخصومة عنده ولو محكما أو ذا أمر مطاع اهـ قل على الجلال (قوله رفق بالبائع الخ) أي بان يسأل كلامهما البيوع باطاف ولين وقوله ان لم يكن موكل الخ هذا تعليق على الكذب وقوله ان كنت الخ تعليق على الصدق فقوله بتقدير كذب الوكيل راجع للاولى وقوله وصدقه راجع للثانية والظرف متعلق بالبيع أي البيع على تقدير الخ وانظر هل يلزمه حين باعاه تخلف أم كيف الحال وانما خص تعليق البائع بالكذب وتعليق الموكل بالصدق لان البائع لا يبيعها الا على احتمال كونها ملكه ولا يكون كذلك الا على احتمال كذب الوكيل وامام على احتمال صدقه فيكون ملكا للموكل فلا يصح بيع البائع لها ولان الموكل لا يبيعها الا على احتمال كونها ملكه ولا تكون كذلك الا على احتمال الصدق اماما على احتمال الكذب فلا تكون ملكا للبائع فلا يصح بيع الموكل لها تأمل (قوله ولو بتعليق) فلو تجز البيوع صح جز ما ولا يكون اقرا بما قاله الوكيل اذ اتيناه به امثالا لامر الحاكم للصلحة اهـ شرح هر (قوله ان كنت أمرتك بشراء الامه الخ) أي بعشرين فقد بعستكها بما فهذا تعليق منه على صدق الوكيل (قوله وبغفر هذا التعليق الخ) أي لا يضر في صحة البيع مع تركه يصح جز ما فليس المراد بالضرورة عدم الامكان اهـ قل على الجلال (قوله وبغفر هذا التعليق في البيع) هذه الصورة كما خرجت من قاعدة البيع بالتعليق كذلك لا يثبت فيها خيار مجلس ولا شرط لا عرف البائع بان الموكل قبل البيع أو لا غير الوكيل وكذا لا ترد عليه بالعيب كذا في حواشي شرح الروض اهـ شوبري (قوله بتقدير كذب الوكيل) أي بالنسبة للرفق بالبائع وقوله وصدقه أي بالنسبة للرفق بالموكل اهـ سل (قوله لبطالنا باطنا) أي لا ظاهرا فهي في نفس الامر على ملك البائع على هذا التقدير وقد أخذ الثمن من الوكيل ولا رده اليه مع ان حقه فيه وقد ظفر بغير جنس حقه وهو الامه فله بيعها وأخذ حقه من ثمنها وقد ذكر هذا الشارح بقوله وذكر المتولى الخ (قوله وان كان صادقا فهي للموكل باطنا) أي لان الشراء له على هذا الاحتمال وقوله وعليه للوكيل الثمن أي الذي دفعه الوكيل للبائع لانه دفعه عن الموكل وهو أي الموكل لا يؤديه لادعائه ان الشراء ليس له فقوله بغير جنس حقه أي لان حقه الثمن وقوله ان له ذلك أي يبيع الامه وأخذ حقه منها أي لان العقد باطل فيبيعها في هذه الصورة عن البائع لانها ملكه وقد أخذ الثمن من الوكيل ويتعذر رجوعه له بحلفه فيبيع في هذه عن البائع وفي التي قبلها عن الموكل اهـ شيخنا (قوله ان له ذلك أيضا) أي ان له بيعها قال حج عن البند نجي ان له أيضا ان يؤجرها حتى يستوفي حقه ثم يرد مالها اليه وهو من الظفر أيضا وباتي مثل ذلك فيما تقدم ونظر في ذلك بعضهم فراجع في باب الظفر ان كان يجوز فيه مثل ذلك اهـ قل على الجلال (قوله لتعذر رجوعه على البائع بحلفه) أي الموكل وفي هذه العبارة اجمال بوضعها عبارة قل على الجلال حيث قال قال في الروضة نعم له التصرف من حيث الظاهر لان البائع أخذ من الوكيل مال الموكل وغرم بدله للموكل وتعذر عوده عليه بحلفه وتعذر عوده على البائع ليرد له موكل ماله بخلاف التصرف في مال البائع لذلك اهـ (قوله حلف مستحقة في صدق) وحيث شذ فيطالب الموكل لا الوكيل واذا أخذ منه أي الوكيل للموكل وهو مترف ببراءة ذمته اهـ حل (قوله لانه وكاه في الدفع الى من لم ياتمه) أي لان الموكل وكل الوكيل ان يدفع المال لشخص لم ياتم الوكيل وهو الدائن لان

للوكيل فيما لو سماه بعد العقد مع سكون البائع أولم يسمه من زيادتي (وسن لقاض حاشي) أي حين وقع الشراء للوكيل (رفق بالبائع في هذه) أي مسئلة حلفه (و) رفق بالموكل مطلقا لبيعها للوكيل ولو بتعلق كان يقول له البائع ان لم يكن موكل أمرتك بشراء الامه بعشرين فقد بعستكها بما ويقول الموكل ان كنت أمرتك بشراء الامه الى آخره فيقبل هو لتحل له باطنا ويغفر هذا التعليق في البيع بتقدير كذب الوكيل وصدقه بالضرورة فان لم يجب من رفق به الى ما ذكر أولم يسأله القاضي فان كان الوكيل كاذبا لم يحصل له تصرف في الامه بوطء ولا غيره ان كان الشراء بعين مال الموكل لبطالنا باطنا وان كان في الذمة حل له ذلك لصحته باطنا أيضا وان كان صادقا فهي للموكل باطنا وعليه للوكيل الثمن وهو لا يؤديه وقد ظفر الوكيل بغير جنس حقه وهو الامه فله بيعها وأخذ حقه منها أي لان العقد باطل فيبيعها في هذه الصورة عن البائع لانها ملكه وقد أخذ الثمن من الوكيل ويتعذر رجوعه له بحلفه فيبيع في هذه عن البائع وفي التي قبلها عن الموكل اهـ شيخنا (قوله ان له ذلك أيضا) أي ان له بيعها قال حج عن البند نجي ان له أيضا ان يؤجرها حتى يستوفي حقه ثم يرد مالها اليه وهو من الظفر أيضا وباتي مثل ذلك فيما تقدم ونظر في ذلك بعضهم فراجع في باب الظفر ان كان يجوز فيه مثل ذلك اهـ قل على الجلال (قوله لتعذر رجوعه على البائع بحلفه) أي الموكل وفي هذه العبارة اجمال بوضعها عبارة قل على الجلال حيث قال قال في الروضة نعم له التصرف من حيث الظاهر لان البائع أخذ من الوكيل مال الموكل وغرم بدله للموكل وتعذر عوده عليه بحلفه وتعذر عوده على البائع ليرد له موكل ماله بخلاف التصرف في مال البائع لذلك اهـ (قوله حلف مستحقة في صدق) وحيث شذ فيطالب الموكل لا الوكيل واذا أخذ منه أي الوكيل للموكل وهو مترف ببراءة ذمته اهـ حل (قوله لانه وكاه في الدفع الى من لم ياتمه) أي لان الموكل وكل الوكيل ان يدفع المال لشخص لم ياتم الوكيل وهو الدائن لان

(٥٤ جل منهج لث) الاصل عدم قضائه ولان الموكل لو ادعى القضاء لم يصدق ولا يصدق الوكيل على الموكل في ذلك لا بحجة لانه وكاه في الدفع

الى من لم يأت منه فكان من حقه  
 الاشهاد عليه كما علم من قول  
 فيما مر أو قال أتيت بالتصرف  
 الى آخره ومحمله اذا لم يكن  
 ذلك بحضوره والاصدق  
 الوكيل للنسبة التخصيص  
 حيث شذله وكل بتركه  
 الاشهاد وهذا بخلاف مالو  
 وكله بقبض حقه من زيد  
 فادعى زيد دفعه له وصدقه  
 الموكل وأنكره الوكيل فانه  
 يصدق على موكله وسيأتي في  
 الوصية ان قيم اليتيم ووصيه  
 لا يقبل دعواهما دفع المال  
 اليه بعد رده (وان لا يصدق  
 في ادعاء) كاستعير وغاصب  
 ومدن (تأخيرها لشهادته)  
 أي بالاداء لانه لا يكتفي فيه  
 بيمينه بخلاف من يصدق  
 فيه كوكيل ووديع (ومن  
 ادعى انه وكيل بقبض ماعلى  
 زيد لم يجب دفعه) له (الا  
 بيمينه) بوالكالة لاحتمال  
 انكار الموكل لها (و) لكن  
 يجوز دفعه ان صدقه في  
 دعواه لانه محقق عنده (أو)  
 ادعى (انه محتمل به أو) انه  
 (وارث له) أو وصى أو موصى  
 له منه (وصدقه وجب) دفعه  
 له لاعتراؤه بانتقال المال اليه  
 ومثل ماعلى زيد في غير مسألة  
 المحتمل ما عنده لكن لا يجوز  
 له دفع العين لمدعى الوكالة  
 بلا يمين وان صدق لمساقيه من  
 التصرف في ملك الغير يغبر  
 اذنه

الدائن لم يأتين الوكيل في الدين الذي يدفعه له حتى يصدق الوكيل في دفعه له بلا يمينه وقوله فمكان من حقه الاشهاد  
 الخ أي فالواجب عليه اما الاشهاد ولو واحد مستور يخلف معه واما الدفع بحضوره الموكل كفاي مر اه مع  
 زيادة (قوله الى من لم يأت منه) الضمير يحتمل رجوعه الى الموكل والى الوكيل وعلى كل فليتأمل هذا التعايل  
 تأملناه فرائضه في غاية الصحة فان محمله انه مفهوم القاعدة القائلة كل من ادعى الرد على من يأت منه يصدق بيمينه  
 ومفهومها ان من ادعى الرد على من لم يأت منه يصدق بيمينه بل لا بد من بينة وهذا الوكيل يدعى دفع الدين للمستحق  
 الذي لم يأتين الوكيل (قوله ومحملة) أي محتملة عدم تصديقه المشار اليه بقوله ولا يصدق الوكيل الخ وقوله بحضوره  
 أي الموكل وقوله وهذا بخلاف أي عدم التصديق المشار اليه بما مر أي فصار لا يصدق فيها الوكيل وهذه  
 يصدق فيها فهم ما متخالفان (قوله بتركه الاشهاد) أي على أخذ المستحق حقه (قوله فانه يصدق على موكله) أي  
 ويرأى المدين بتصديق الموكل له وحيث شذ في ظاهر ان الوكيل لا يطالب المدين اه شوبري وعبارة شرح مر  
 واذا صدقنا الوكيل خلف برئ المدين في أصح الوجهين عند الامام ونقله ابن الرفعة عن القاضي الحسين وصححه  
 الغزالي في بسطه والاصح عند البغوي عدمه وعلى نقله اقتصر في الشرح الصغير وهو الوجه وجزم به في الانوار  
 انتهت (قوله وسيأتي في الوصية الخ) مراده من هذا الاعتذار عن ترك هذا هنا مع ذكره في الاصل ومراده أيضا  
 التوطئة لقوله وان لا يصدق الخ وقوله ان قيم اليتيم ووصيه لا يقبل دعواهما دفع المال اليه بعد رده (وان لا يصدق  
 وصدق بيمينه) وفي انفاق على موليه لا يثق لاني دفع المال اه شيخنا وعبارة شرح مر والمراد بالقيم ما كان من  
 جهة القاضي اذ ذلك مرادهم بالقيم حاله الاطلاق ودعوى ان المراد به ما يعم الاب والجد مردودة بان اليتيم لأب  
 له ولا جد والوجه ان الاب والجد كالقيم في ذلك خلافا للسبكي والحق بهما قاض عدل أمين ادعى ذلك زمن قضائه  
 انتهت باختصار (قوله تأخيرها لشهادته) سواء كان عليه بينة بالأخذ أم لا واعتبر التأخير لذلك للغاصب مع  
 وجوب الاداء عليه فور التصريح به لان زمن التأخير يسير أي غالبه ما يترتب عليه من المصلحة اه حل  
 (قوله لم يجب دفعه له الا بيمينه) واذا دفع اليه ثم أنكر المستحق وحلف على نفي وكالته فان كان المدفوع عينا  
 استردها ان بقيت والا غرم من شاء منها ما ولا رجوع للغرم على الاصول لانه مظلوم بزعمه قال المتولي هذا اذا لم يتلف  
 بتفريط القابض والا فان غرمه لم يرجع والدافع يرجع لان القابض وكيل بزعمه والوكيل يضمن بالنفريط  
 والمستحق ظلمه وماله في ذمة القابض يستوفيه بحقه أو ديناً طالب الدافع فقط لان القابض فضولي بزعمه واذا  
 غرم الدافع فان بقي المدفوع عند القابض استرده ظفراً والا فان فرط فيه غرم والا فلا اه شرح مر (قوله  
 أو انه محتمل به) واذا دفع اليه ثم أنكر الدائن الحوالة وحلف أخذ دينه ممن كان عليه ولا يرجع المؤدى على من  
 دفع عليه لانه اعترف بالمال له اه شرح مر (قوله أو انه وارث له) أي لا مشارك له في ذلك فان كان له  
 مشارك وصدق لا يدفع له شيئاً لان كل جزء مدفوع يكون مشتركاً اه حل (قوله أو انه وارث أو وصى الخ)  
 واذا سلم ثم ظهر المستحق حياً وغرمه مرجع الغريم على الوارث والوصى والموصى له بما دفعه اليهم لشين كذبهم  
 بخلاف صورة الوكالة لا رجوع فيها في بعض صورها كما مر لانه صدقه على الوكالة وانكار المستحق لا يرفع  
 تصديقه وصدق الوكيل لا احتمال انه وكاله ثم بخلافه اه شرح مر (قوله أو موصى له منه) انظر  
 الضمير راجع لما على زيد أو راجع لمستحقه كل محتمل والا قرب الثاني وفاقاً لشيخنا الزيادي اه شوبري  
 (قوله لاعتراؤه بانتقال المال اليه) أي ولو على سبيل الولاية كالوصى بخلاف الوكيل اذ لا ولاية له وقوله في غير  
 مسألة المحتمل قيد به لان عند العين وهي لا يحتمل به او قوله لكن لا يجوز أي وان كان مقتضى التشبيه الجواز عند  
 التصديق أي فبين العين والدين فرق في الجواز وعدمه عند التصديق (قوله لكن لا يجوز له دفع العين الخ) المعتمد  
 الجواز لكنه لا يجب اه شوبري وفي قل على الجسالة واذا دفع ثم أنكر المستحق الوكالة وحلف على  
 نفيها أخذ دينه من مدينه وهو ويرجع على من دفعه له به ان بقي أو ببطله ان تلف بتقصير والا فلا رجوع وفي



دفع العين يرجع على من هي عنده منها فان تلفت طالب كلامه ما ولا يرجع الغارم على الاخر الا ان فرط القابض والقرار عليه اه وبارة حل قوله ولكن يجوز دفعه ان صدقه وكذا يجوز له الدفع ايضا ان كذبه لانه تصرف في مال نفسه فلو حضر المستحق وانكرها صدق بيمينه ثم ان كان المستحق عينا أخذها من القابض ان كانت باقية وان تلفت بغير تفریط فله تغريم من شاء منها ما ولا يرجع للغارم على الاخر لانه مالم يرضه وان تلفت بتغريض القابض فان غرمه المستحق فلا رجوع له وان غرمه الدافع فانه يرجع على القابض لان القابض وكيل عنه والوكيل يضمن بالتغريض والمستحق ظلمه باخذ البذل وحقه في ذمة القابض فبسته وفيه بحقه وان كان الحق ديناً فله مطالبة الدافع بحقه ويسترد هو المدفوع انتهت (قوله ولهذا التفصيل) أي بين العين والدين المشار به بقوله لكن الخ وبقوله في غير مسألة المحتال (قوله حذف عند وعين الخ) أي لان عند لعين والتفصيل الذي في الاصل يناسب الدين فلا يناسب ان يذكر عند وعين ويذكر أحكاما لا تناسب الا الدين وأجاب عنه مر بان عند مستعمل في الدين على خلاف الغالب اه وبارة الاصل دلوا لرجل وكفى المستحق بقبض ماله عندك من دين أو عين وصدقه الخ

**\* (كتاب الاقرار) \***

مصدر اقر يقر اقرارا فهو مقرر فقولهم ماخوذ من قر بمعنى ثبت فيه تجوز وقوله من قر الشيء أي يقر قرارا اذا ثبت والاقرار يشبه الوكالة من حيث ان المقر قبل اقراره كان متصرفا فيما يبيده وليس له وقد عزل عنه باقراره فلذا ذكره المصنف عقبها اه برماوى وفي المصباح قر الشيء من باب ضرب استقر بالمكان والاسم القرار اه (قوله اخبار الشخص يحق عليه) لغيره وعكسه المدعى ولغيره على غيره الشهادة وقد ذلك جبالا امر الخاص والافرن محسوس رواية ومع الزام حكم والافتوى ونظر فيه بان في الرواية اقرارا بعشينة غيره عليه ودعوى السماع على غيره وفي الانتفاء والحكم اخبارا بحق لغيره وهو المقلد بفتح اللام على غيره وهو المستغنى أو المحكوم عليه الا ان يقال هو اصطلاح اه قل على الجلال قال القسطلاني والفرق بين الشهادة والرواية مع انهما خبران كافي شرح البرهان للبارزى ان الخبر عنه في الرواية امر عام لا يختص بمعين نحو انما الاعمال بالنيات وقضى رسول الله بالشفعة فيما لم يشتم فلا يختص بمعين بل عام في كل الخلق والاعصار والامصار بخلاف قول العدل اشهد ان لهذا عند هذا دينارا الزام لعين لا يتعداه وتعقبه الامام ابن عرفة بان الرواية تتعلق بالجزئي كثيرا كحديث يخرب الكعبة ذوالسويقتين من الحبشة انتهى وقد يكون الخبر مر بكامن الشهادة والرواية كالخبر عن رؤية هلال رمضان فانه من جهة ان الصوم لا يختص بشخص معين بل عام حتى على من دون أربعة وعشرين فرسخا التي هي مسافة اختلاف المطالع رواية ومن جهة انه يختص بأهل المسافة المذكورة شهادة قاله الكرماني اه مع بعض تصرف وتغيب بربطه بغير معتمد في المذهب اه شيخنا الحنفى (قوله ويسمى) أي لغة وشراعا وذكره نوطه لقوله اغد اه عش والحاصل ان له ثلاث معان اغوى فقط وهو الاول وشراعى فقط وهو الثانى وشراعى واغوى وهو الثالث اه (قوله قوامين) أي مواظبين على العدل مجدين في اقامته شهداء لله بالحق أي تقيمون شهادتكم لوجه الله تعالى وهو خبر ثان أو حال ولو على أنفسكم بان تقولوا عاها لان الشهادة بيان الحق سواء كان عليه أو على غيره اه عناني (قوله اغديا انيس) هو أنيس بن الضحالك الاسلمى معبود في الشاميين وقال ابن عبد البر هو أنيس بن أبي مرثدوا الاول هو الاصم المشهور وهو أسلمى والمرأة أيضا أسلمية قال الحافظ أنيس هو ابن الضحالك الاسلمى نقله ابن الاثير عن الأكثرين ووجه من قال انه أنيس بن أبي مرثد فانه غنوى وكذا قول ابن التميمي كان الخطأ في ذلك لأنس بن مالك لكنه صغره اه من مختصر شرح مسلم للإمام النووي للطيب بن عفيف الدين الشهير بابي بخزيمة البني اه عش على مر (قوله اغديا انيس) أمر من غدا وفي المصباح غدا وغدا من باب تعدد غدا بالضم وهو ما بين صلاة الصبح

ولهذا التفصيل حذف  
عند وعين من كلام الاصل  
\* (كتاب الاقرار) \*  
هو لغة الاثبات من قر الشيء  
أي ثبت وشراعا اخبار  
الشخص يحق عليه ويسمى  
اعترافا أيضا والاصل فيه  
قبل الاجماع آيات كقوله  
تعالى كونيوا قوامين  
بالعسط شهداء لله ولو على  
أنفُسكم وفسرت شهادة  
المرء على نفسه بالاقرار واخبار  
تكبر الصيحين اغد يا أنيس  
الى امر أذهب فان اعترفت  
فارجعها

وطلوع الشمس وجمعها غدي مثل مدي ومدى هذا أصله ثم كثر حتى استعمل في الذهاب والانطلاق أى وقت كان ومنه قوله عليه الصلاة والسلام أغدياً أنيس أى انطلق (قوله والقياس جواره) أى صحته والعمل بمقتضاه أى القياس على الشهادة كدليل عليه كلامه وقوله أولى أى لان الاقرار بأبعد عن التهمة من الشهادة (قوله أركانه أربعة) زاد بعضهم المقر عنده من حاكم أو شاهد وقديماً نظيره بانه لو توقف تحقق الاقرار على ذلك لزم انه لو أقر خالياً بحيث لا يسمعه الا الله تعالى ثم بعدمدة تبين انه أقر خالياً في يوم كذا لم يعتد به هذا الاقرار ولم يكن له مقر له المطالبة بمقتضاه ولا الدعوى بسببه انفساده وعدم صحته شرعاً لعدم وجود ركنه المذكور والظاهر ان ذلك ممنوع قطعاً فتأمل اه سم على جج اه ع ش على مر (قوله وشرط فيها الخ) محل الشرطية قوله يشعر فلا حاجة الى ما قاله الحشى وهو ع ش وعبارته قوله لفظ أى كونها لفظاً والافال لفظ ذات الصيغة اه أى فيلزم كون الشئ شرطاً في نفسه هذا هو مراده بالمناقشة وقد عرفت ان قوله لفظاً توطئة والمقصود هو قوله يشعر الخ (قوله وشرط فيها لفظ) أى صريح أو كناية اه ع ش على مر وانما قدم شروط الصيغة اهتماماً بالاول لانها الاصل بالنسبة للمقر والمقر به لان المقر من حيث كونه مقرراً والمقر به لا يوجد ان الاصل الصيغة اه برماوى \* (فرع) \* لو قال ان شهدا على بكذا صدقتهما أو قال ذلك فهو عندى أو صدقتهما لم يكن اقراراً لانتفاء الجزم ولان الواقع لا يتعلق بخلاف فهم اصادقان لانهما لا يكونان صادقين الا ان كان عليه المدعى به الا ان فيلزمه وان لم يشهدا فلو قال فهما صدقان فيما شهدا به فالوجه انه كقوله فهما صدقان لانه بمعناه اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله فيما شهدا به فان أسقط فيما شهدا به لم يكن اقراراً اه ج قال في شرح الروض ولو لم يأت بصيغة الشهادة مرة بل قال اذا قال زيدان لعمر وعلى كذا فهو صادق كان الحكم كذلك كما قاله ابن العماد اه ومنه يعلم جواب حادثة وقوع السؤال عنها وهى ان رجلا منهم بمنع انسان فشهد عليه شخص بانه رأى بعض هذا المتناع عنده فقال المدعى عليه ان حلف هذا الشاهد انه رأى عندي هذا المشهود به فهو صادق وهو أن يكون مقرراً بذلك وان لم يحلف الشاهد لانه اذا حكم بصحة الاقرار بمجرد التعليق على الاخبار الخالي عن اليقين فعلى الاخبار الخالي عن التعليق باليمين يكون كذلك اه \* (فرع) \* لو قال اكتبوا على زيد ألف درهم لم يكن اقراراً لانه أمر بالكتابة ولو قال شهدوا على انى وقتك جميع أملا كى وذكروا صافها ولم يحددها صارت جميع أملا كه التى يصح وقفها وفعالها لا يضرب جهل انشهود ويحدودها ولا سكونه عنها اه مر وسئل (قوله ما لو حذفه فلا يكون اقراراً) أى ولو قال فيما أحسب أو أظن بخلاف ما لو قال فيما أعلم أو أشهد فانه يكون اقراراً اه شرح مر (قوله الا ان كان المقر به معيناً) قال الاسنوى سواء كان في يده أو غائباً وقوله كهذا الثوب أى او الثوب الغلافى اه سم (قوله وعلى أو فى ذمتى الخ) فان أتى بالفظ يدل عليهما كقوله على ومعى عشرة فالقياس انه يرجع اليه في تفسير بعض ذلك بالعين وبعضه بالدين اه شرح مر وكتب عليه الرشيدى قوله فالقياس انه يرجع اليه في تفسير بعض ذلك الخ كان المراد ان هذه الصيغة عند الاطلاق تكون اقراراً بالعين والدين معاً لكنه مبهم فيرجع اليه في تفسير مقدار العين ومقدار الدين والافوض الى الاول الدين والثانى العين فلا يحتاج الى انصرافه اليهما الى رجوع اليه وظاهر انه لو فسر ذلك بالعين فقط انه يقبل أخذ ما امر به يقبل تفسيره على بالعين بل نقل الشهاب سم عن الشارح انه لو فسر معى وعندي بمافى الذمة قبل لانه غلط على نفسه انتهى (قوله بالوديعة) أى وبالنجس الذى لا يقتنى فيما لو قال له على شئ اه سم (قوله ومثل على قبلى) أى ومثل معى وعندي لدى اه شرح مر والمعتمدان قبلى يعنى بالدين اه شورى (قوله فلا وادعى انهما وديعة الخ) فان غلط على نفسه كان ادعى انهما مضمومة أو فسر بالدين قبل من غير عين اه خل وقوله صدق بيمينه أى فى الرد والتألف لاني انما وديعة فيقبل بلا عين اه قل على الجلال (قوله فلا وادعى انهما وديعة) الى قوله صدق بيمينه كيف هذا مع قوله معى أو عندي وفى حالة التالف أو الرد لم تكن معه ولا عنده الا أن يقال يصدق

والقياس جواره لانا اذا قبلنا الشهادة بالاقرار فلان يقبل الاقرار أولى (اركانه) أربعة (مقر ومقر له و) مقر (به وصيغة وشرط فيها) أى فى الصيغة (لفظ يشعر بالاستزام) يحقق معنى ما مر فى الضمان (ك) قوله (لزيد على أو عندي كذا) وخرج بزبادى على أو عندي ما لو حذفه فلا يكون اقراراً الا ان يكون المقر به معيناً كهذا الثوب فيكون اقراراً (وعلى أو فى ذمتى للدين) لانه المفهوم من ذلك وهذا عند الاطلاق لماسباً فى انه يقبل التفسير فى على بالوديعة ومثل على قبلى كفى التهذيب ونص عليه فى الام (ومعى أو عندي للعين) فلو ادعى انما وديعة وأنهما تلفت أو انه ردّها صدق بيمينه وتعبيرى بأوفى الموضعين أولى من تعبيره بالواو فيهما



(وجواب لي عليك ألف  
أوليس لي عليك ألف بيلي  
أونعم أو صدقت أو أنا مقربه  
أو نحوها) كبرأتني منه أو  
قبضته (اقرار) لانه المفهوم  
من ذلك (كجواب اقص  
الالف الذي لي عليك  
بنعم أو) بقوله (أقص غدا  
أو أمهلني أو حتى أفتح  
الكيس أو أجد) أي المفتاح  
مثلا (أو نحوها) كابت من  
ياخذ أو أقدحني تأخذه  
فانه اقرار لذلك (لا) جواب  
ذلك (برته أو خذه أو اختم  
عليه أو اجعل في كيسك أو  
أنا مقرب أو أقرب أو نحوها)  
كهي صحاح أو رومية فليس  
اقرار بالالف بل ما عدا  
الخامس والسادس ليس  
اقرار أصلا لانه يذكر  
للاستعزاء والخامس محتمل  
للاقرار بغير الاف كوحداية  
الله سبحانه وتعالى والسادس  
للوعد بالاقرار به بعد  
بخلاف لا انكر ما ندعيه فانه  
اقرار وقولي وجواب لي  
آخيه أعسم بما ذكره (و)  
شرط (في المقر اطلاق تصرف  
واختيار) ولو من كافر أو  
فاسق (فلا يصح) اقرار (من  
صبي ومجنون) ومغنى عليه  
(ومكره) بغير حق كسائر  
عقودهم

عليه انهم معه أو عنده باعتبار ما كان تأمل والصواب تصوير ذلك بما اذا ادعى التلف أو الرد بعد الاقرار لا قبله  
كما يؤخذ من كلام السارح بعد وعبارته مع المتن في الفصل الآتي وحذف مقري قوله له على أو عندي أو معي ألف  
وفسره بويعة فقال المقر له لي عليك ألف آخر دينا وهو الذي أردته باقرارك وحذف في دعواه تلفا وردا له  
كاثنتين بعده أي بعد الانكار بخلافهما قبله لان التلف والمردود لا يكونان عليه ولا عنده ولا معه اه باختصار  
(قوله وجواب لي عليك ألف) أو وهل لي عليك ألف وأخبرني زيدان لي عليك ألفا اه عب اه سم (قوله  
أو ليس لي عليك ألف الخ) فلو حذف الهمزة وقال ليس لي عليك ألف فان قال بلي كان مقررا ان بلي لرد النقي  
ونقي النقي اثبات وان قال نعم لم يكن اقرارا لان نعم لتقرير النقي اه حل وعبارة عش على هر قال  
سم على منسج ولو وقع أي نعم وبلي في جواب الخبر المنفي نحو ليس لي عليك ألف قال الاسنوي فينتجه أن يكون  
اقرار مع بلي بخلاف نعم اه بر أقول ولعل الفرق بينهما ان نعم لا ثبات النقي وتقريره فكأنه قال نعم ليس لك  
على شيء وبلي لرد فكأنه قال بلي لك على لانه اذا رد النقي فقد أثبت نفيضه وهو ما نفاه ولعل الاسنوي جار على  
مقتضى اللغة لان اللفاظ اذا أطلقت جاءت على حقائقها اللغوية ما لم يرد ما يخالفه وفي أليس قد يدعى وجود  
عرف بخلاف اللغة ولعله عدم تفرقة جملة الشرع بين بلي ونعم في أليس كما أشار اليه بقوله لانه المفهوم من ذلك  
(قوله بيلي أونعم) وفي نعم وجهه انهم اليست باقرار لانها في اللغة تصديق للنفي المستفهم عنه بخلاف بلي فانهم ارد  
له ونقي النقي اثبات ولهذا جاء عن ابن عباس رضي الله عنه في آية أليس بربكم لو قالوا نعم كفر وورد هذا الوجه  
بان الاقرار بنحوها مبنية على العرف المتبادر من اللفظ لا على دقائق العربية وعلم منه عدم الفرق بين النكوي  
وغيره خلافا للفرزالي ومن تبعه ويفرق بينهما بين نظيره في الطلاق من الفرق بينهما في أنت طالق ان دخالت الدار  
بفتح الهمزة بان المتبادر هنا عند النكوي عدم الفرق لحاقه على كثير من النجاة بخلافه ثم ولا ينافي ما تقرر قول ابن  
عبد السلام لو لقن العربي كلمات عربية لا يعرف معناها الا يؤخذ بها لانها لم يعرف مدلولها يستحيل عليه  
قصدها لان هذا اللفظ يفهمه العاوي أيضا وكلام ابن عبد السلام في لفظ لا يعرفه العاوي أصلا والوجه ان  
العاوي غير الخاطا لما يقبل دعواه الجهل بدلول أكثر ألفاظ الفسقاء بخلاف الخاطا لما لا يقبل الا في النقي  
الذي يخفى على مثله معناه اه شرح مر (قوله بيلي أونعم) النسوية بينهما هنا اصطلاح فقهي والاف اصطلاح  
اللغة ان نعم لتقرير النقي وبلي لا بطله وهذا ليس مرادها اه شيخنا (قوله كبرأتني منه أو قبضته) لو قال  
قد أحلت فلا ناهي افعال المدعي انما أحلت عن جهة أخرى فالقول قول المدعي بخلاف قد قضيتها فاشكال انما قضيت  
جهة أخرى قال البغوي لان الجواب استيفاء فهو قد استوفى وينكر أن يكون أحال بما يدعيه اه سم (قوله  
أو قبضته) أي الالف وفي نسخه أو قضيتها وفي قل على الجلال قوله أو قضيتها أي الالف فلو قال قضيت منه  
خمسائة فهو اقرار به بدون ما بقي من الالف وعليه بينه بالقضاء ولو لم يقل منه لم يكن اقرارا كذا قال في اقراره  
أبرأني وأستوفي مني أو بسم الله كما مر اه (قوله بنعم) فلو قال بسم الله هل هو كذلك أو هو كتابه ولو قال أشهدوا  
على بكذا أي لزيد فهو اقرار كما أفتى به والشيخنا أي وكذا لو قال أشهدكم على ان له على كذا كان اقرارا أي ولا  
تظن لاحتمال الوعد بالشهادة لان المفهوم من قوله ان له على كذا ثبوت الحق في الحال اه حل وفي قل على  
الجلال وكذا بسم الله أي ليس اقرارا كما قاله شيخنا في شرحه (قوله فانه اقرار) أي حيث خلى عن قرينة استعزاء  
كالضحك وتحريك الرأس على المعتمد خلافا لجمع منهم حج وفي كلام شيخنا كج انه يغتفر دعوى الجهل من  
غير الخاطا لعدم فهم كثير من هذه اللفاظ اه حل (قوله اطلاق تصرف واختيار) هذا يصدق بالناس لانه  
مطلق التصرف ومختار في شرح المقاصد ان حر كان النائم اختيارية لان يجب ان المراد بالاختيار في شرح  
المقاصد ما قابل الاضطرار والمراد به ما هنا ان يكون مطلق التصرف ممن له قصد وروية اه حل (قوله فلا  
يصح من صبي) أي ولو مراهما ولو أذن له وليه اه شرح مر (قوله ومكره بغير حق) أي على الاقرار بما

مكره على الصدق كان ضرب ايه صدق في قضية اتهم فيها فيصح حال الضرب وبعده ويلزمه ما أقر به لانه غير مكره اذ  
المكره من أكره على شيء واحد وهذا انما ضرب ليصدق ولم يخصر الصدق في الاقرار لكن يكره الزامه حتى  
يراجع ويقر ثانيا واستشكك المصنف قبول اقراره حال الضرب بانه قريب من المكره وان لم يكن مكرها وعلمه  
بما صرح قال وقبول اقراره بعد الضرب فيه نظران غالب على ظنه إعادة الضرب ان لم يقر وقال الاذرعى الصواب  
فيما لو ضرب ليقر بالحق ويراد بذلك الاقرار بما ادعاه خصمه انه اكره سواء أقر في حال ضربه أو بعده وعلم انه  
للم يقر لضرب ثانيا وما ذكره ظاهر رجلى اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله كان ضرب ليصدق  
وظاهر ان الضرب حرام في الشقين خلافا لمن توهم حله اذا ضرب ليصدق وظاهره وان كان الضرب خفيفا وهو  
ظاهر وكتب أيضا قوله سواء أقر في حال ضربه أو بعده أى وسواء كان الضارب له حاكم الشرع أو السيادة أو  
غيرهما كشايخ العرب اه (قوله بغير حق) أما اذا كان بحق فصحيح ولم يوجد لادعاء كراهة بحق مثال صحيح لان  
ما قالوه في تصويره اما غيرا كره أو اكره على غير الاقرار أو عليه لكن بلا حق (قوله فان ادعى بلوغا الخ) مراده  
بهذا تحقيق قوله اطلاق تصرف أى ولو بدعواه وظاهر ارتباطه بما قبلها اه شيخنا ولهذا كتب ع ش على  
مر مانصه قوله فان ادعى بلوغا أى ليصح اقراره أو ليتصرف في ماله اه (قوله هو أعم من تعبيره بالاحتلام)  
قدم في باب الحجر ان المراد به أى في كلام الفقهاء خروج المني بنوم أو يقظة بجماع أو غيره اه وعليه فلا أهمية  
الابالنظر لمعناه لغة وأنه مساو لمعنى الامناء فلو حجتنا لا يخفى ما فيه تأمل اه شو برى لان المدار على العرف  
(قوله بان استكمل تسع سنين) وتقدم عن المؤلف انها تقر ببيعة والمعتمة دانتها بتدبيرية اه حل ولا بد في ثبوت  
كلاهما من بيئته عليه اه ع ش على مر (قوله ولا يحلف عليه) لكن صحيح الشيخان ان ولد بعض المرتزقة ان  
ادعى البلوغ بالاحتلام وطلب اثبات اسمه في الديوان أو ليأخذ السهم حلف ويقر بأن هذا يريد من حاجة  
غيره اه حل (قوله في خصومة) فلو باع ونوزع في صحة بيعه بدعوى صغيره وادعى البلوغ صدق بلايين  
وحكم بصحة بيعه حتى لو سلم المبيع وطلب الثمن وجب دفعه اليه بلايين لثبوت البلوغ وصحة البيع الا لازم لهما  
ذلك ولا يردخاف ولد المرتزقة لان استحقاقه ليس لازما للبلوغ كذا تحرر مع طب اه سم (قوله لانتفاء  
الخصومة) أى بقبول قوله أو لانتفاء اه شرح مر ويؤخذ منه انه لو رفعت الخصومة في زمن يقطع  
ببلوغه فيه فان ادعى ان تصرفه وقع في الصبا حلف وهو كذلك اه ع ش عليه (قوله وكالامناء في ذلك  
الحيض) ولو ادعت الحيض صدقت بلايين الا ان علق الزوج طلاقها على حيضها فادعت وكذبها الزوج فلا بد  
من بينهما الوقوع اطلاق اه حل (قوله أو ادعاء بسن) ولو ادعى بلوغا أو طلق محل على الاحتلام ولا يحتاج الى  
استفسار خلافا للاذرعى حيث قال يحتاج اليه وادعاه حج قال فان تذر استفسار به بان مات لغا اقراره لان الاصل  
الصبا اه حل (قوله وان كان غريبا) عبارة شرح مر ولو غريبا غير معروف لسهولة اقامتها في الجملة ولا بد  
في بيئته السن من بيان قدره للاختلاف فيه نعم لا يبعد الا كتمان بالاطلاق من فقيه موافق للماكم في مذهبه كفاي  
نظائره لان هذا ظاهر لا اشتباه فيه أما لو شهدت بالبلوغ ولم تعرض السن فتقبل وهي رجلان نعم لو شهد أربع  
نسوة بولادته يوم كذا قبلان وثبت بين السن تبعافيهما يظهر وخروج بالسن والاحتلام ما لو ادعاه أو طلق فيستفسر  
على ما رجحه الاذرعى ويمكن حله على النذب اذا لوجه القبول مطلقا اه شرح مر وكتب عليه ع ش  
قوله موافق للماكم في مذهبه ينبغي أو حنفى والحاكم شافعى لان السن عند الحنفى أكثر منه عند الشافعى فيلزم  
من وجوده عند الحنفى وجوده عند الشافعى فالشاهد الفقيه الحنفى سواء أراد السن عنده أو عند الشافعى  
يثبت المطلوب لان الحنفى ذهب الى انه أكثر من خمسة عشر اه سم على حج اه (قوله والسفيه الخ) مراده  
بهذا الاستثناء صور من مفهوم هذا الشرط وقوله مر حكمهما أما المافس فيصح اقراره بغيره أو بخباية ولو بعد  
الحجر أو بدين معاملة أو اتلاف اسند وجوبه لما قبل الحجر وأما السفيه فيصح اقراره بوجوب عقوبة دون

(فان ادعى الصبي (بلوغا  
بامناء) هو أعم من  
تعبيره بالاحتلام (ممكن)  
بأن استكمل تسع سنين كما  
مر في الحجر (صدق) في ذلك  
(ولا يحلف) عليه وان فرض  
ذلك في خصومة بطلان  
تصرفه مثلا لان ذلك لا يعرف  
الامتنع ولانه ان كان صادقا  
فلا حاجة الى عيز والافلا  
فائدة فيها لان بين الصبي غير  
منفعة مدة واذ لم يحلف فبانغ  
مباغيا قطع فيه ببلوغه قال  
الامام فالظاهر رأيضا انه  
لا يحلف لانتفاء الخصومة  
وكالامناء في ذلك الحيض  
(أو) ادعاء (بسن) كاف بيئته  
عليه) وان كان غريبا لا مكانها  
(والسفيه والمفاس مر  
حكمهما) أى حكم اقرارهما  
في بابي الحجر والمفاس (وقبل  
اقرار رقيق



غيرها اه حل وعبارته في القاس نصها ويصح اقراره بعين أو جنابة أو بدن أسند وجوبه لما قبل الحجر  
انتهت وفي باب الحجر نصها ولا يصح من محجور صدقه اقرار بنكاح أو بدن أو اتلاف مال ويصح اقراره بعقوبة  
انتهت واقرار القاس بالنكاح مقبول بخلاف السفينة فلا يقبل ويقبل اقرار السفينة به لمن صدقها كالرشيعة  
اذلا أثر السفينة من جانبها التحصيل المسال به بخلاف الذكر شرح مر \* (فرع) \* اقرار المرتد بعقوبة في بدنه  
مقبول وفي ماله موقوف اه سم على منهج اه ع ش على مر \* (فرع) \* اقرار الرشيد بجنابة في  
الصخر مقبول فيلزمه ارشها ان كانت مما يلزمه في الصخر بان كانت باتلاف ولا يقبل اقراره بنكاح أو فرض اه  
قل على الجلال (قوله بموجب عقوبة) أي حذا كانت أو تعزيرا اه ع ش على مر (قوله وسرقة) أي  
بالنسبة للقطع اه شرح مر وأما المال فيثبت في ذمته تالفا كان أو باقيا كما يأتي اه ع ش عليه (قوله  
عن الايلام) أي ايلام الغير له بضرب أو حبس أو غيرهما اه ع ش (قوله تالفا كان أو باقيا في يده) في كونه  
حيث لم يضمنه ونافي ذمته أسمع وقوله ان لم يصدق أي فان صدقه تتعلق برقبته كبقية ديون الجنابة كما يأتي هذا  
التفصيل فيها الاما وجب بالعفو عن العفو فيتعلق بالرقبة مطلقا كما قال والفرق ان هذا بدل عن الرقبة وهي  
مستحقة صدق السيد أم لا فكان بدلها مائة مائة مطلقا اه شيخنا وفي قل على الجلال قوله أو باقيا في يده  
أو يد سببه أي لانه لا ينزع من يده ما لا تصدق السيد فان صدقه وجب رده ان كان باقيا ولا يتعلق بذمته ان  
كان تالفا بل برقبته وان كان مرهونا أو جانيا للسكن يقدم المرتن والمحني عليه فان ثبتت الجنابة الثانية ببينة  
اشترك في رقبته المحني عليه او على ذلك يحمل قول شيخنا مر بعدم تعلقها به (قوله اذ لم يصدق فيها) فان  
صدقه وكان باقيا رده مال له وان تلف في يد الرقيق تعلق برقبته أو في يد السيد كان ضامنا اه حل (قوله وان  
أوجب عقوبة) مثل الغاية باتلاف المسال عدم لانه لو حبس التعزير والمطوى تحتها بما قبله وما بعده (قوله  
ويتعلق بذمته فقط) لا يقال هذا وجب بغير رضا مستحقة فيتعلق بالرقبة على القاعدة المشهورة لا ناقول محالها  
اذ ثبت ذلك ببينة أو صدقه السيد اه شوبري (قوله وان صدقه تتعلق برقبته) أي ان لم يكن جانيا ولا مرهونا  
اه شرح مر وقضيته انه لو كان جانيا أو مرهونا لم يؤثر تصديق السيد فيقدم حق المرتن والمحني عليه وعليه  
فلو انفك الرهن أو عفا المحني عليه من حقه أو بيع في الجنابة أو الدين ثم عاد ذلك السيد فينبغي ان يتعلق برقبته  
مؤاخذا للسيد بتصديقه اه ع ش عليه (قوله لا يتبع به اذا عتق) لانه تقدم ان جنابة الرقيق تتعلق برقبته  
فقط وظاهره انه لا يؤثر اخذه في الآخرة (قوله وتعبير بتجارة أولى) وجه الاول ية انه لا يتعلق بالسيد عهدة  
الدين ويقبل اقرار العبد بالنسبة له الا ان كانت المعاملة تجارة بخلاف مجرد الاذن في شراء شيء مثلا فليتنا مل  
اه ع ش (قوله وخرج به الخ) حاصل المخرج صور أربع الاولى والثالثة مفهوم الاضافة الى التجار  
والرابعة مفهوم الاذن فيها أو اما الثانية فهي مفهوم قيد بلا حظ زائد على المتن أي وأقر قبل الحجر عليه فكان  
الانساب تأخيره من بين مفاهيم المتن الى ما بعدها (قوله كالقرض) وما يقال ما افترضه ان كان لنفسه كان فاسدا  
أو لتجارة باذن سيده فينبغي ان يؤدي منه لانه مال تجارة يرد بان السيد منكر والقرض ليس من لوازم التجارة  
التي يضطر اليها التاجر فلم يقبل اقراره به على السيد ومثل القرض الشراء الفاسد لان الاذن لا يثنى الفاسد  
اه رشدي (قوله ولو أقر بعد حجر السيد عليه الخ) وفرق بينه وبين المغلس بان اقرار العبد يؤدي الى فوات  
حق السيد بخلاف غرم المغلس فان الباقي من الحق يبقى بذمة المغلس اه حل (قوله لم تقبل اضافته) أي  
ويقبل اقراره فيكون في ذمته كالذي بعده اه وقوله لعجزه عن الانشاء أي لان من ملك الانشاء ملك الاقرار  
وهذا بالنسبة للظاهر وأما بالنسبة للباطن فالامر بالعكس أي من ملك الانشاء لا يملك الاقرار مثلام ملك شيئا  
يجوز ان ينشئ ملكه غيره كبيعته له ولا يجوز ان يشر به لغيره لماسيأى ان شرط المقر به ان لا يكون ملكا للمقر  
حين يقر واستثنى من طرد ذلك وعكسه في الطرد ولو قيل بالتصرف يملك الانشاء ولا يملك الاقرار ومن العكس

بموجب عقوبة) بكسر  
الجيم كقتل وزنا وسرقة  
لبعده عن التهمة فيه  
فان كل نفس مجبولة على  
حب الحياة والاحترار عن  
الايلام ويضمن مال السرقة  
في ذمته تالفا كان أو باقيا  
في يده أو يد سببه اذ لم  
يصدق فيها ولو أقر بموجب  
قود وعنى عنه على مال تعلق  
برقبته ولو كذبه سيده (و) قبل  
اقراره (بدن جنابة) وان  
أوجب عقوبة بجنابة  
خطأ أو اتلاف مال عدا أو  
خطأ (ويتعلق بذمته فقط)  
أي دون رقبته (ان لم يصدق  
سده) في ذلك بان كذبه أو  
سكت فهو أعم من تعبيره  
بكذبه فيتبع به اذا عتق  
وان صدقه تتعلق برقبته فيباع  
فيه الا أن يهديه السيد بأقل  
الامر من من قيمته وقدر  
الدين واذا بيع وبقي شيء  
من الدين لا يتبع به اذا عتق  
وتعبير يري بما ذكر أعم من  
قوله لا توجب عقوبة (وقبل)  
الاقرار (عليه) أي على  
سيده (بدن) معاملة (تجارة)  
اذن له فيها (و يؤدي من  
كسبه وما يديه كما مر في يابه  
وتعبير يري بتجارة أولى من  
تعبيره بمعاملة وخرج بها  
اقراره بما لا يتعلق بها  
كالقرض فلا يقبل على  
السيد ولو أقر بعد حجر السيد  
عليه بدن معاملة اضافته الى  
حال الاذن لم تقبل اضافته  
لعجزه عن الانشاء

(٤٣٢) ينزل على دين التجارة وهو ظاهر ان تعذرت مراجعته كمنظيره في اقرار الفلاس وان لم يكن مأذونا له

اقرار المرأة بالنكاح فانه يصح اقرارها به ولا تلك الانشاء اه حل (قوله فلو اطلق الاقرار) أي قبل الحجر  
لانه بعد الحجر لا فائدة له لانه مع التصريح لا يلتفت اليه اه حل (قوله فيتعلم ما أقربه بذمته) الظاهر ان  
هذا راجع للمفاهيم الاربعة التي اولها قوله ونخرج بها اقراره بما لا يتعلق بها (قوله أما المكاتب الخ) ظاهره ولو  
فسد الكتابة واقرار البعض يتبع بعض لانه كالقريب في بعضه الرقيق وكالحرف في بعضه الحر ولا يكلف دفع ما يتعلق  
بالرق من ماله وان تمكن لانه بمثابة المؤجل خلافا للحج والمصنف اه حل (قوله فيصح اقراره مطلقا) أي  
ويؤديه مما في يده فان عجز ولا مال معه فدينون ماله لانه يؤديه بعد عتقه وارث جنائياته في رقبة تؤدي من ثمنه  
اه حل (قوله مطلقا) أي أذن له السيد أم لا اه ع ش وسواء قيده بتجارة أو جنائية أو أطلقه اه  
(قوله واقرار مريض ولو وارث) ويخرج من رأس المال بالاجماع كما قاله الغزالي اه شرح مر وفي  
قل على الجلال وبحسب ما أقربه من رأس المال الانعوبة أو ابراء أطلقه فيحمل على وقوعه في المرض  
فيحسب من الثالث اه وللوارث تخفيف المقر له ولو أجنبيا على استحقاق ما أقره به فان نكل حالف الوارث  
وبطل الاقرار ويقال بمثل ذلك فيما لو أقرت الزوجة المريضة بشخص صدقها من زوجها اه حل (قوله لانه  
انتهى الى حالة الخ) غرضه بهذا الرد على الضعيف القائل بأنه لا يصح اقراره لبعض الورثة لانه منهم بحرمان  
باقيم كافي شرح مر والغاية في المتن للرد قال مر في شرحه بعد ما تقدم واختار جمع عدم قبوله ان اتهم  
لفساد الزمان بل قد تشطع الفرائض بكذبه قال الاذري فلا ينبغي لمن يخشى الله ان يقضى أديته بالصحة ولا شك  
فيه اذا علم ان قصده الحرمان وقد صرح بجمع بالحكمة حينئذ ذوانه لا يحل للمقر له أخذ منه ويحرم الخلاف في  
اقرار الزوجة بقبض صدقها من زوجها في مرض موتها وبقبضة الورثة تخفيف المقر له انه أقره بحق لازم يلزمه  
الاقرار به فان نكل حلفوا وقاسموه ولا تسقط اليقين باسقاطهم كما صرح به جمع \* (فرع) \* لو أقر الوارث  
لمشاركته في الارث وهما مستغترقان كزوجة وابن أقر لها بدين على أبيه وهي مصدقة له صار بت بسبعة اثمان  
الدين مع أصحاب الديون لان الاقرار مصدر ممن عبارته نافذة في سبعة اثمان فعملت عبارته فيها كعمل  
عبارة الحائز في السكك قاله البلقيني ولو أقر المريض لانسان بدين ولو سبعة غرام ثم أقر لا سخر بعين صدق صاحبها  
كعكسه لان الاقرار بالدين لا يتضمن حجرا في العين بدليل نفوذ تصرفه فيها بغير تبرع اه شرح مر (قوله  
أو أقر في أحدهما بدين الخ) فلو كان الاقراران بعين كان قال المورث هذا العبد لزيد وقال الوارث بعد موته هذا  
لعمر ورفقيا من ما يأتي من ان المقر اذا قال هذا الزيد ثم قال هذا العمر ووجب تسليم المقر له لزيد بغرم لعمر ورفقيا  
لانه أحال بين عمرو وبين حقه باقراره لزيد به اه هنا كذلك فيسلم المقر له لمن ساء المورث ويغرم الوارث  
قيمه للثاني تنزيلا لقرار الوارث منزلة اقرار المورث وقد يفرق بأننا غنمنا المقر لعمر ولانه أحال باقراره الاول  
بين حقه وبينه بخلاف ما هنا فان اقرار الوارث به لعمر ووقع في حالة كونه المقر به ليس بيده لان المورث أخرجه  
من يده باقراره الاول فاشبهه لو كان بيد المقر ودبعة مثالا ونصبت في حيازة المورث فانه لا يلزم الوارث اعطاء بدلها  
من التركة اه ع ش على مر (قوله فلا يصح اقرار الدابة) أي ملكة فان كانت مسجلة صح اقرارها  
وحل على انه من غلة وقف عليها أو وصية اه حل (قوله شيئا منها) أي من فلان ومالكها أي فكل منهما  
ذكره ليس بقيد ومع ذلك تعبيره أعم اصدق بالموقوف عليه والمودعي له بالمنفعة والمستأجر تأمل (قوله كصحة  
الاقرار لجل هند) والخصم في المقر به من يكون ولي الجلي اذا وضع وبوضع المال تحت يده قبل وضعه اه من  
شرح مر وع ش عليه (قوله وان أسند لجهة الخ) هذه الغاية للرد والمعتد ان الاقرار باطل كالا سناد  
فالضهير في كلام الرافعي راجع للاقرار فالصواب ما فهمه النووي من رجوعه اه شيخنا (قوله ويأغو  
الاسناد المذكور) أي كالموقوف له على ألف من ثمن خمر اه حل (قوله وهذا ما صححه الرافعي الخ) وعبارته

فلو اطلق الاقرار بالدين لم  
في التجارة لم يقبل اقراره على  
سببه فبما عاق ما أقربه بذمته  
فيستبع به بعد عتقه صدقه  
السيد أو كذبه هذا كله في  
غير المكاتب أما المكاتب  
فيصح اقراره مطلقا كالحرس  
(و) قبل (اقرار مريض  
ولو وارث) بدين وعين  
لانه انتهى الى حاله يصدق  
فيها المكذوب ويتوب  
فيها العاصي فالظاهر انه  
لا يقبل الابتهاج (ولا  
يقدم) فيما لو أقر في صحته  
بدين وفي مرضه لا سخر  
يا سخر أو أقر في أحدهما  
بدين وأقر وارثه يا سخر  
(اقرار صحة) على اقرار  
مرض (ولا) اقرار (مورث)  
على اقرار وارث بل  
ينساويان كالموقوف ما في  
الصحة أو في المرض واقرار  
وارثه كقراره فكأنه أقر  
بالدينين (و) شرط (في المقر  
له أهلية استحقاق) للمقر  
به لان الاقرار بدونه كذب  
(فلا يصح) اقرار (الدابة) لانها  
ليست أهلا لذلك (فان قال)  
على (بسبب الفلان) كذا  
(صح) فلا على انه جنى عليها  
أو أكثرها أو أسند عملها  
تعبيرا وتعبيرا بفلان أعم  
من تعبيره بالسكها مع انه لو  
لم يذ كر شيئا منهما صح وعمل  
بيانه (ك) صحة الاقرار (لجل  
هندوان أسنده لجهة  
لا تمكن في حقه) كقوله

أقرضني أو باعني به شيئا ويلغو الاسناد المذكور وهذا ما صححه الرافعي في شرحه وقواه السبكي وما وقع في الاصل واستدرك فيه  
به في الروضة على الرافعي من انه لغو فهمه من قول الحرر وان أسنده الى جهة لا تمكن فهو لغو وهو كمال صاحب الانوار والاذري وغيرهما



فيه طريقان أحدهما القطع بالصحة والثاني على القولين في تعقيب الاقرار بما يرفع به اه قوله وما وقع في  
الاصول الخ هو المعتمد اه حل (قوله وهم) بهتختين ففي المصباح وهم في الحساب لوهم وهماء مثل غلط بغطا  
غلطا وزنا ومعنى اه وأما وهم بمعنى اعتقدا اعتقاد امر جوازه ومن باب وعد ففي المختار وهم في الشيء من  
باب وعد اذا ذهب وهمه اليه وهو يريد غيره (قوله وأما الاقرار فصحيح) قال شيخنا هـ ذوا المعتمد الغناء الاقرار  
ويجوز بان قرينة حال المقر له ملغية لا قراره بخلاف ألف ثمن خمر فإنه لا قرينة في المقر له ملغية فعمل به وألغى  
المبطل وهو معنى ظاهر يصح الاستمسك به في الغرض فتعليقا المصنف في فهمه ليس في محله ولا يخفى ان عبارة  
المحرر ظاهرة فيما فهمه النووي فلا مانع من مخالفة المحرر لما في الشرحين فكثيرا ما يخالفهما فالحكم على النووي  
بالوهم هو الوهم اه حل (قوله وشرط فيه أيضا عدم تكذيبه) أي المقر له وشرط ان لا يكذبه الشرع وعبارة  
شيخنا ومن المستحيل شرعا الخ ان لا يكذبه الشرع في اقراره كالأعتق عبد ثم أقر له هو وأخبر عنه عبدين  
أو عين لم يصح لان أهلية الاستحقة لم تثبت له الا في الحال وهذا واضح اذا لم يحتج أن يكون حريه ملكا ثم استرق  
أو بصور بثبوت الدين له بخصوصه أو خلع اه حل وفي صدر عبارته تحريف ونص عبارة شيخنا في الشرح ومن  
المستحيل شرعا ان يقر له عند عبدين أو عين والأوجه تعييده عن لم تعلم حوابه وما لم يكن قبل المامر فيه بخلاف  
من احتج فيه بذلك انتهت (قوله عدم تكذيبه) مضاف لغايله وهو المقر له ومفعوله محذوف كما أشار اليه بقوله  
للمقر اه شيخنا ومثله في اشتراط عدم التكذيب وارثه اه ع ش على مر (قوله فلا كذبه في اقراره  
بمال) مثل المال الاختصاص ولو أقر له بموجب عبوة ورد لا يستوفي منه فالتعبيد بالمال انما هو لقوله أو ترك  
الخ والافيش شرط لصحة الاقرار عدم التكذيب مطلقا كما مر اه ع ش على مر (قوله ترك في المقر) أي ان  
كان عينا ولا يبال به ان كان ديناه اه حل (قوله وسقط اقراره بمعارضته الانكار) وحينئذ يكون له التصرف  
فيه حتى بالوطء حيث لم يظن انه للمقر له وليس للقاضي نزعه من يده الا ان قال لأعرف مالكم ولم تقم قرينة على  
انه لقطة اه حل (قوله حتى لو رجع الخ) قال في شرح الروض وهذا لا حاجة اليه لما مر انه بالتكذيب  
بطل اقراره اه شوبري (قوله قبل رجوعه) أي على المعتمد لما مر ان يده عليه يملك لا يد استقطاط  
وقبل لا يقبل رجوعه بناء على ان الحاكم ينزعه منه الى ظهور مالكم اه من شرح مر فسقط ما للعواشي  
هنا (قوله ولو رجع المقر له عن التكذيب لم يشبل) ظاهره وان بين لتكذيبه وجهي محتمل لا وقياس نظائره ان  
تسمع دعواه وبينته ان بين ذلك اه ع ش على مر (قوله لم يصح) أي الا ان كانوا محصورين فلو قال واحد  
منهم أنا المني بذلك صدق المقر بيمينه ولو قال عندي مال لأعرف مالكم نزعه منه وكيل بيت المال لأنه أقر  
بمال ضائع وهو بيت المال ما لم يدع أو تقم قرينة على انه لقطة اه حل (قوله لاحد هؤلاء الثلاثة مثلا) أي  
فلا حدهم الدعوى عليه فان حالفه ولثاني فهل يأخذه الثالث لتعين الاقراره أولا استظهار في التهمة الاول  
اه شوبري (قوله ان لا يكون ملكا) أي ان لا يأتي بلفظ يقتضي انه ملكه والا فلا بد ان يكون ملكا بحسب  
الظاهر حتى لو أخبر عما في يد غيره بانه ملك زيد كان غيره وأخذه الآن اه ع ش وحينئذ في هذا الشرط  
أن يكون من شروط الصيغة وأشار له قل على الجلال أي من شروط صراحتهما كما يشير له قول الشارح  
قال البغوي الخ اه (قوله حين يقر) ظرف للنفي أي الشرط انتفاء ملكه في حالة الاقرار وسيأتي محترزه في  
قول المتن لاهذا فلان الخ أي فثبوت ملكه قبل الاقرار لا يضر (قوله أو ديني الذي علي الخ) الخطاب  
ليس قيد ابل مثله مالو قال ديني الذي علي زيد فلان وهذا بخلاف مالو قال الدين الذي علي فلان له عمرو  
فانه اقرار صحيح اذ ليس فيه الاضافة للمقر التي تنافي الاقرار من سم بتصرف (قوله لان الاضافة اليه تقتضي  
الملك الخ) أي حيث لم يكن المضاف مشتقا ولا في حكمه فان كان كذلك اقتضت الاختصاص بالنظر لما دل عليه  
مبدأ الاشتقاق فن ثم كان قوله داري أو ديني لعمرو ولغو الان المضاف فيه غير مشتق فأفادت الاضافة الاختصاص

وهم بل الضمير في فهو لا اسناد  
بقرينة كلام الشرحين  
وأما الاقرار فصحيح (و)  
شرط فيه أيضا (عدم تكذيبه)  
للمقر فلو كذبه في اقراره  
بمال ترك في يد المقر لان يده  
تسعى بالملك ظاهر اوستقط  
اقراره بمعارضته الانكار حتى  
لو رجع بعد التكذيب قبل  
رجوعه سواء أقال غلطت في  
الاقرار أم تعدت الكذب ولو  
رجع المقر له عن التكذيب  
لم يقبل فلا يعطى الاقرار  
بحديث وشرط أيضا كون  
المقر له معينا عينا يتوقع  
معه طلب كما أشرت اليه  
كلاصلا بالتعبير بهند فلو  
قال علي مال لرجل من أهل  
البلد لم يصح بخلاف مالو قال  
علي مال لاحد هؤلاء الثلاثة  
مثلا (و) شرط (في المقر به  
ان لا يكون) ملكا (للمقر)  
حين يقر (فقوله داري أو  
ديني) الذي عليك (لعمرو)  
لغو لان الاضافة اليه تقتضي  
الملك له فينافي الاقرار لغيره  
اذ هو اخبار بحق سابق عليه  
ويجوز كلامه على الوعد  
بالبينة

مطلقاً ومن لازمه الملك بخلاف مسكني ومأبوسى فان اضافته انما تنفي الاختصاص من حيث السكنى لا مطلقاً  
 لا شقاً له اه ع ش على مر (قوله قال البغوى فان أراد الخ) عبارة شرح مر فلو أراد بالاضافة في  
 دارى لزيد اضافة سكنى صح كما قاله البغوى في فتاويه وبحسب الاذرى استفساره عند الاطلاق والعمل بقوله  
 ولو قال الدين الذى كتب باسمى على زيد لعمره و صح اذ لا منافاة أيضاً والدين الذى لى على زيد لم يصر ولم يصح  
 الا ان قال واسمى في الكتاب عارية وكذا ان أراد الاقرار فيها يظهر أحد ما مر فلو كان بالدين المقر به رهن  
 أو كفيل انتقل الى المقر له بذلك كفى فتاوى المصنف لكن الاوجه ما فصله التاج الفزارى وهو انه ان اقربان  
 الدين صار لزيد فلا ينتقل بالرهن لان ضرورته اليه انما تكون بالحالة وهى تبطل الرهن وان اقربان الدين  
 كان له بقى الرهن بحاله اه شرح مر (قوله فان أراد به الاقرار قبل منه) كأن فسر الاضافة في قوله دارى  
 بالمسكن وفي ديني بكونه باسمه قال الاذرى وينبغي استفساره عند الاطلاق والعمل بقوله وهل يأتى هذا فيها  
 لو قال الدار اتى لى أو الدين الذى لى لعمره ولو كان بالدين رهن أو ضمان انتقل الدين بذلك الوصف وفيما لو قال  
 الدين الذى لى على زيد لعمره واسمى في الكتاب عارية فلو قال صار لعمره ولم ينتقل لان الصيرورة تحصل على  
 الحالة وذلك لا ينتقل معها كما تقدم في باب الحوالة اه حل (قوله الى ان اقررت به) أى الى قرب ان اقررت  
 به أو في هذه العبارة تجوز اه عزيرى أو الغاية خارجة اه وقوله فليس لغوا الخ والحاصل انه اذا أتى  
 بمجملتين احدهما تضره والاخرى تنفعه عمل بما يضره منهما سواء تقدم أو تأخر وان أتى بمجمل واحدة فيها  
 ما يضره وما ينفعه كعت ان قدم المانع كقوله دارى لفلان اه عنائى (قوله بخلاف دارى التى هى ملكى  
 لفلان الخ) أى فانه لغو وظاهره وان أراد الاقرار سم أقول وينبغي خلافه جلا لقوله دارى التى هى ملكى  
 على الجواز يعنى ان الدار اتى كانت ملكى قبل هى لزيد الا ان غايته انه اضافها لنفسه باعتبار ما كان اه ع ش  
 (قوله وان يكون بيده) أى حساً أو حكماً قد دخل في الثانى نحو الممار والمؤجر حالة كونهما تحت يد المستعير  
 والمنكرى اه شرح مر وع ش عليه فنخلص ان معنى كونه في يده انه في تصرفه فلا يراد به الغاصب اه  
 رشيدى وهذا الشرط انما هو في الاقرار بالاعيان واما الاقرار بالدين فلا يتأتى فيه هذا الشرط اه شرح  
 مر (قوله وان يكون بيده) أى لانه عند انتفاء يده عنه امام مدع أو شاهد بغير لفظهما فلم يقبل اه شرح  
 مر (قوله وان يكون بيده) أى لنفسه بخلاف ما لو كان نائباً عن غيره كطير وقف وولى مجبور فلا يصح اقراره اه  
 حابى وهذا الشرط لا يعمل بمقتضى الاقرار لا لصحة كإيه لم من كلامه اه قل على الجلال وقوله كما يعلم من  
 كلامه حيث قال ليس لم بالاقرار له مقره حيثئذ فبذا هو مقتضى الاقرار اه (قوله وان يكون بيده) أى  
 حقيقة كفى المأول أو حكماً كفى مسئلة الحرية فقوله ليس لم للمقر له بالنسبة اليها أى ليس المقر الخ لنفسه  
 أى يترك سبيله ويخليه ونفسه هذا هو المراد اه شيخنا (قوله حيثئذ) أى حين اذ كان بيده في الحال أو في  
 المسأل وعليه فلو لم يكن بيده الخ فلو قال العبد الذى في يد زيد لعمره وثم اشتراه من زيد وعمره وسلم لعمره واستثنى  
 منه ما لو باع الحاكم مال غائب لقتض ثم قدم وادعى انه كان باعه لفلان قبل بيع الحاكم فانه يقبل اقراره  
 وهذا أقرب شئ ليس في يده اه حل (قوله فلو اقر بحرية شخص الخ) تفريع على قوله وان يكون بيده  
 ولو ما لا اه ع ش ولو اقر بأن ما في يد زيد مغصوب مع شراؤه منه لانه قد قصد استنقاذه ولا يثبت الخيار  
 له مشترى كما قاله الامام لانه انما يثبت لمن يطلب الشراء ملكاً لنفسه أو مستثنيه اه شرح مر وكتب  
 عليه ع ش قوله صح شراؤه أى حكم بصحة شراؤه منه ويجب رد لمن قال انه مغصوب منه ان عرف والا  
 انزع الحاكم منه وينبغي ان يأتى مثل ذلك في كتب الاوقاف فاذا علم بوقفيته وليس من العلم ما يكتب  
 جهوا مشتمل لفظ وقف ثم اشتراها كان شراؤه افتداء فيجب عليه رد هالمن له ولاية حفظها ان عرف والاستلها  
 لمن يعرف المحلصة فان عرفها هو وأبقاها فى يد موجب عليه حفظها والاعارة منها على ما جرت به العادة في كتب

قال البغوى فان أراد به  
 الاقرار قبل نفسه ولو قال  
 مسكني أو مأبوسى لزيد فهو  
 اقرار لانه قد سكن أو ليس  
 ملك غيره (لا) قوله (هذا  
 لفلان وكان) ملكا (لى الى  
 أن اقررت) به فليس لغوا  
 اعتباراً بأوله وكذا لو عكس  
 فقال هذا ملكى هذا لفلان  
 ادغايته انه اقرار بعد انكار  
 صريح به الامام وغيره بخلاف  
 دارى التى هى ملكى لفلان  
 (وأن يكون بيده ولو ما لا)  
 ليس لم بالاقرار له مقره حيثئذ  
 فلو لم يكن بيده حالاً ثم صار  
 بهما عمل بمقتضى اقراره بأن  
 ليس له مقره حيثئذ (فلو اقر  
 بحرية شخص) يرد غيره



الارواق (قوله ثم اشترى) أى لنفسه لا لغيره بخبر وكاله قال شيخنا وظاهر ذلك جواز العقد وهو ظاهر بل ربما  
يجب ان تعين الخلاص به فلا يرجع وقوله حكم بحريته وضح الشراء نظرا لتصديق صاحب اليد ولانه وسيلة للعتق  
وكالحرية الاقرار بوقف دار مثلا اه قل على الجلال (قوله حكم بها) أى بعد انقضاء مدة خيار البائع اه  
شرح مر وهـ اذا ظاهر في كل من خيار المجلس وخيار الشرط وأما في خيار العيب فغير ظاهر بل الظاهر انه  
يحكم بها من حين البيع واذا فسخ البائع بعيب اطاع عليه في الثمن يتبين بطلان الحكم بها وتنقض الاحكام  
التي بنيت عليها (قوله وكان اشترى اهـ) ومن ثم امتنع رده بعيب ولم يستحق ارشاً بخلاف البائع اذ لو رد الثمن  
المعين بعيب جاز له استرداده اهـ شرح مر (قوله وكان اشترى اهـ) قد يقال الاشترى لا يأتي في جانب  
البائع فكان الاولى التعبد بالشراء الذي عبر به الاصل لانه يطلق على البيع اهـ حل أى لان كلامه  
يعتضى ان الاشترى يكون بيعا من جهة البائع (قوله لا عتقه بحريته اهـ) يؤخذ منه انه شراء صوري والعقد منه  
الاقتداء لان الاعتراف بالحريية توجب بطلان الشراء (قوله وخيار العيب) أى فيه الواطع على عيب في الثمن  
المعين \* (فرع) \* قال الشافعي لو اشترى أرضا ووقفها مسجداً أى مثلاً فباع آخر وادعاه وصدقه المشتري لم تبطل  
الوقفية وعليه قيمتها قلت وهو ظاهر جلي مأخوذ مما تقدم من أن الحق اذا تعلق بثالث لا تنفك الى قول البائع  
والمشتري اذا تنفكا على بطلان البيع ولا يثبت ما دعه الثالث الا بينة ولا رجوع للمشتري على البائع بشئ  
حيث لم يصدقه البائع على الوقفية اهـ ع ش (قوله بالخيارين) أى المجلس والشرط وفي قل على الجلال  
قوله فيثبت فيه الخياران وكذا خيار العيب في الثمن واذا رد الثمن رد العبد واذا ظهر العبد معيبا فلا ارش ولو مات  
قبل القبض سقط الثمن فبرده البائع ان كان أخذه أو بعد القبض فلا يسقط وابس عليه لاء لاحد ان قال هو ج  
الاصل وماله لو رثته أو لبيت المال وابس للمشتري أخذ شئ منه وله أخذ جميعه ان قال أنا أعتقته وله أخذ بقدر  
الثمن من تركته ان قال للبائع أنت اعتقته لانه بعض ماله في الكذب وقد مر ما ظلم به في الصدق وله أقل الامر من  
من الثمن الذي غرمه البائع لمن اشترى منه والثمن الذي دفعه المشتري للبائع ان قال أعتقه غير البائع وعينه فإن  
لم يعينه فكسر الاصل ولو أقر بحريته فقط استنصل وعمل بتفسيره فان تعذر فكسر الاصل ولو استأجره المقر من هو  
في يده فهو افتداء للمنفعة فتلزمه الاجرة وليس له استخدا منه ولو نكح من أقر بحريته اصح وان لم يحل له الإمة لكن  
لا يحل له الوطء الا ان نكحها باذنها وسيدها عنده ولها بالولاء أو غيره اهـ (قوله وسواء أقال في صيغة اقراره  
هو حر الاصل) وفي هذه لومات المدعى حريته بعد الشراء فبرائه لو ارثه الخصاص فان لم يكن فليت الميالي وليس  
للمشتري أخذ شئ منه لانه يزعمه ليس للبائع كسر واعتراف المشتري بانه كان مملوكا ولكن أعتقه بالسكة قبل شراء  
البائع له كاعتقاده بحرية أصله لكن هنا لو رث بالولاء بشرطه ويأخذ المشتري من تركته أقل الثمنين اهـ شرح  
مر وكتب عليه ع ش قوله أقل الثمنين أى عن البائع الاول والبائع الثاني ووجهه ان الأقل ان كان هو الذى  
وقع به البيع الاول فهو الذى تعدى سيد العبد بقبضه فيؤخذ من تركته دون ما زاد وإن كان الأقل هو الثاني  
فلان المقر بالحريية لم يغرم الا هو فلا يأخذ زيادة عليه اهـ وقول مر واعتراف المشتري الخ هذه الصورة  
هى التي ذكرها الشارح بقوله أم غيروه وقوله أم أعتقه هو أى البائع قال مر في شرحه وفي هذه بوقف ولاؤه  
لا تنفك اعتراف البائع بعقده والمشتري لم يعتقه فان مات بلا وارث بغير الولاء وله تركته ورثه البائع ورث الثمن  
للمشتري ان صدق البائع المشتري بعقده فان لم يصدقه فالمشتري أخذ قدر الثمن من تركته ووقف الباقي ان  
كان لانه اما كاذب في حريته بجميع الولاء أو صادق فإل كل للبائع ارثا بالولاء وقد ظلمه باخذ الثمن منه وتعذر  
استرداده وقد ظفر بماله اما ان كان له وارث بغير الولاء فان لم يكن مستغنى قافله من ميراثه ما يخصه وفي الباقي ما  
والانفج مع ميراثه له وليس للمشتري أخذ شئ منه لانه يزعمه ليس للبائع الا ان كان البائع يرث بغير الولاء  
كان كان أخلا بعد فلا يرث له بل يكون الحكم كالولم يكن وارث بغير الولاء كافتداء العليل وصرح به البلقيني

(ثم اشترى حكم بها) فترفع  
يده عنه مؤاخذه له باقراره  
السابق (وكان اشترى اهـ)  
اقتداء له (من جهته)  
لا عتقه بحريته المانعة من  
شرائه (وبيعا من جهة البائع  
فهـ) لا للمشتري (الخيار)  
أى خيار المجلس وخيار  
الشرط وخيار العيب  
فتعبرى بذلك أهم مس  
تعبرى به بالخيارين وسواء  
أقال في صيغة اقراره هو ج  
الاصل أم أعتقه هو أو غيره

وغیره (قوله وان أوهم كلام الأصل الخ) عبارة الأصل ثم ان كان قال هو حوالا اصل فشرأه اقتداء وان قال  
أعتقه البائع وهو بسترقة ظلمنا فافتداء من جهته ويسمع من جهة البائع على المذهب انتهت فقول الشارح  
أم أعتقه الضمير المنفصل فيه عائدا على البائع كما علمت من العبارة المذكورة (قوله بالشق الثاني) وهو قوله أم  
أعتقه هو أو غيره والاول هو قوله خرا الأصل اه شجنا وعبارة الحاشي قوله بالشق الثاني وهو أم أعتقه هو  
انتهت وهذا هو الصواب كما تصرح به عبارة الأصل تأمل (قوله وصح بمجهول) أي ولو في جواب دعوى عند  
حاكم اه قل على الجلال (قوله وصح بمجهول الخ) علته في شرح الروض بقوله لان الاقرار اخبار عن حق  
سابق والشئ خبر عنه مفصلة نارة ومجمل أخرى اه رشيدى والمراد بالمجهول ما يعم المهنم كاحد العبدین ولو  
قال يزيد هذه الدار وما فيها صح واستحق جميع ما فيها وقت الاقرار فان اختلفا في شئ أو هو بمواقفه صدق المقر  
وعلى المقر له البينة أخذ من قول الروضة لو أقر له بجميع ما في يده أو ينسب اليه صح وصدق اذا تنازعا في شئ كان  
بيده حينئذ وقضيته انه لو اختلف وارث المقر والمقر له صدق وارث المقر لانه خليفة مورثه فيخاف على نفي العلم  
بوجود ذلك فيها حاله الاقرار ونحو ذلك ولا يقع منه بخلافه انه لا يستحق فيها شيئا وبه أفق ابن الصلاح وهو أوجه  
من قول القاضي يصدق المقر له قال ابن الصلاح ولو كان للمقر زوجة ساكنة معه في الدار قبل قولها في نصف  
الاعيان بينهما لان اليد لها مائة على جميع ما فيها صلح لاحدهما فقط أو كليهما اه شرح مر وفي عش  
عليه \* (تنبيه) \* قال الشافعي رضي الله تعالى عنه اذا اختلف الزوجان في متاع البيت فن أقام البينة على شئ  
من ذلك فهو له ومن لم يقيم بينة فالقياس الذي لا يعد ذرا أحدهما في بالغفلة عنه ان هذا المتاع في أيديهم معا  
فيخلف كل منهما ما صاحبه على دعواه فان اختلفا جعلا فهو بينهما نصفين وان حلف أحدهما دون الآخر  
قضى للعالم وسواء اختلفا مع دوام النكاح أم بعد التفرق واختلفا ورثتهما ما كانا بينهما وما كانا  
أحدهما مع وارث الآخر وسواء ما يصلح للزوج كالسيف والمنطقة أو للزوجة كالخلى والغزال أو لهما  
كالدرهم والدنانير أو لا يصلح لهما كالمحف وهو ما أميان والنبل وتاج الملوك وهما عاميان وقال أبو حنيفة  
ان كان في يده ما حاسا فهو لهما وان كان في يده ما حكما فإصلح للرجال للزوج أو لهما فلهما والذي يصلح  
لهما ما فلهما وعند أحد مالك قريب من ذلك واحتج الشافعي بأن الرجل قد يملك متاع المرأة والمرأة متاع  
الرجل اذ لو استعمات الظنون لحكم في دباغ وعطارت تداء عبا طرا أو دباغ في أيديهما ان يكون لكل ما يصلح  
له وفيما اذا تنازع موسر ومسر في لو أو ان يجعل للموسر ولا يجوز الحكم بالظنون اه وينبغي ان مما يقتضى  
الحكم لاحدهما بيده معرفته به قبل التنازع كلبوس الرجل الذي يشاهد عليه أوقات انتفاعه به وملبوس  
المرأة كحلي تلبسه في بيتها وغيره لكن اتفق وقت التنازع ان الحلي والملبوس موضوعان في البيت فتستحب  
اليد التي عرفت في كل منهما اه دميرى في النفقات اه (قوله قبل تفسيره بغير عبادة الخ) وله تخليفه انه  
ليس له عليه شئ غير هذا وسواء قال على أو عندى وكذا في ذمى الا في نحو الكلب اه قل على الجلال  
(قوله وان لم يقول) أي يسد مسدا أو يقع موقعا يحصل به جلب نفع أو دفع ضرر فكل متمول مال ولا عكس  
اه حل (قوله كفلس) مثال لما قبل الغاية وقوله وحبته مثال للغاية اه عش (قوله وزبل) وكذا كل  
نجس يقتنى كجلام مية يطهر بالدبغ ونحوه فحبته فيجب رده على المقر له ويجرم الاستيلاء عليه اه من شرح مر  
(قول لصدق كل منهما الخ) في العبارة قلب وقوله مع كونه أى كل منهما (قوله في معرض الاقرار) المعرض  
بوزن معجده موضع عرض الشئ وقتله في معرض كذا أى في موضع ظهوره وهذا لان اسم الزمان والمكان من  
باب ضرب يأتي على مفعول بفتح الميم وكسر العين فله في المصباح اه شو برى ونقل الشنوائى في حواشى شرح  
الكافية لشيخ الاسلام انها بكسر الميم وفتح الراء اه عش على مر (قوله اذلا مطالبة بها) تعليل للعلة  
والمعنى اذلا يطالب بها أحدهما ان شرط المقر به ان يكون مما تجوز المطالبة به كما في شرح مر (قوله نعم يقبل

وان أوهم كلام الأصل  
تخصيص كون ذلك بيعا من  
جهة البائع بالشق الثاني  
(وصح) الاقرار (بمجهول)  
كشئ وكذا في طلب من  
المقر نفسه (قلو قال) له  
(على شئ أو كذا قبل تفسيره  
بغير عبادة) لمريض (ورد  
سلام ونجس لا يقتضى)  
تكنيز برساء كان ملاوان  
لم يقول كفلس وحبته برأى  
لا كفو ودحق شفعة وحسد  
قذف وزبل اصدق كل منها  
بالشئ مع كونه محترما  
فتعبرى بما ذكر أعمر مما  
غيره اما تفسيره بشئ من  
الثلاثة المذكورة فلا يقبل  
لبعد فهمها في معرض الاقرار  
اذلا مطالبة بها نعم يقبل



تفسير الحق الخ) أي فيمالي قال على هل وماله عندي حق وهل له ان يفسره بحجة البر وقوله بالاولين أي عبادة  
 الرب ورد السلام ولو قال في ذمتي لم يقبل تفسيره بنحو حجة حنطة لانه لا يثبت فيها اه حل (قوله فيقبل  
 تفسيره بنحو لا يقتنى لا بما قبله) قد يقال في قبول التفسير بما لا يقتنى نظرا فان ما لا يقتنى لا يثبت عليه بلا حد  
 ولا يجب رده على من أخذ منه كذا كره سم عن عميرة في أول كتاب الغصب الا ان يقال اكتبوا هنا في الاقرار  
 بما يشعر به اللفظ ولو بحسب اللغة اه ع ش (قوله كقوله مال عظيم الخ) عبارة أصله مع شرح م ر ولو أقر  
 بمال مطلق أو مال عظيم أو كبير بوحدة أو كثير بثلاثة أو بجليل أو خطير أو وافر أو نفيس أو أكثر من مال فلان  
 أو مما يده أو مما شهد به الشهود عليه أو حكم به الحاكم على فلان أو نحو ذلك قبل تفسيره بما قل منه أي المال  
 ولو لم يتم قول كنية بوقع باذبحان أي صالح لا كل والافه وغير مال ولا من جنسه لان الاصل براءة الذمة فيما فوقه  
 ووصفه بنحو العظم يحتمل انه بالنسبة لثبته حله أو لشحجه أو لكفره مستحله وعقاب غاصبه وثواب باذله انحو  
 مضطروا لوقاله على مثل ما في يد زيد أو مثل ما على زيد كان مبهما جنسا ونوعا لا يقبل باقل من ذلك عددا  
 لان المثلية لا تحتمل ما مر لتبادر الاستواء عددا منها اه (قوله أصل ما أبني عليه الاقرار) الاضافة بيانية أي  
 الاصل الذي أبني عليه الاقرار أي القاعدة التي ينفرع منها أحكام الاقرار ان ألزم اليقين الخ قال الحلبي والمراد  
 باليقين الظن القوي لا ما انتفت عنه الاحتمالات العشرة كالا يخفى على من نظري فرو ع الباب اه وقوله  
 وأطرح الشك ولا استعمل الغلبة كل منها ما عطف لازم على ملزوم اه شيخنا ما اذا قال له على درهم  
 في عشرة وأطلق فان المتيقن درهم واحتمال المعية مشكوك فيه أي احتمال كون في معنى مع حتى يلزمه أحد  
 عشر مشكوك فيه اه تقرير وقوله أيضا ولا استعمل الغلبة أي لا أعول على الغالب والمراد بالغلبة ما غالب  
 على الناس في عرفهم أي لا أبني عليه الاحكام الشرعية كما قاله العناني كما اذا قال له عندي مال عظيم فان الغالب  
 انه مال له وقع لقبول تفسيره بما قل فيه عدم التعويل على الغالب (قوله وبمسئولة) انما أعاد الباء لثلاث  
 يشوهم انه لا بد من مجموع الامرين في صحة التفسير أي القليل والمستولدة وانه لا يكفي التفسير بمواحدة كما قيل  
 به وعبارة شرح م ر والثاني لا أي لا يقبل التفسير بالمستولدة لطروجهما عن اسم المال المطلق اذ لا يصح بيعها  
 انتهت فاعاد الباء للتخصيص على كفاية كل من المتعاطفين في التفسير ولا نظر لتوهم ان المستولدة ليست بمال  
 لانه خلاف المتقول في الايمان وغيرهما من انهما منه اه من الشوري يتصرف والمراد المستولدة للمقر له (قوله  
 لانها ينتفع بها الخ) تعليل لمحذوف هو العلة تقديره لانها تسمى مالا لانها ينتفع بها الخ وبهذا الاعتبار اندفع  
 ما ردد على العلة المذكورة وحاصله ان الموقوف ينتفع به ويؤجر مع انه لا يصح التفسير به وحاصل الدفع ان  
 الموقوف لا يسمى مالا اه ثم رأيت في م ر مانصه وكذا بمسئولة لانها تؤجر وينتفع بها وتجب قيمتها اذا  
 اتلفها أجنبي ولانها تسمى مالا وبه فارت الموقوف لانه لا يسمى (قوله لزومه شئ) أي ويفسره بما يفسر به الشئ  
 الغير المكرر وقد مر بيانه مع الفرق بين عند وعلى (قوله لزومه شئ) أي وان زاد في التكرير على مرتين اه  
 شرح م ر أي وان اختلف المجلس اه ع ش وقوله فشيان أي في المثال المذكور وما لو قال شئ وشئ  
 وشئ فيلزمه ثلاثة أشياء ما لم ينو بالثالث تأكيد الثاني والافشيان كإشيان في الفصل أو درهم ودرهم ودرهم  
 م ر ولو زاد في التكرير على مرتين فكيف في نظيره الا شئ انتهت أي في قوله في الفصل أو درهم ودرهم ودرهم  
 فثلاث الا ان نوى بالثالث تأكيد الثاني فدرهمان (قوله أو شئ وشئ الخ) مثل الواو ثم والفاء لكن محله في الفاء  
 ان أراد العطف لانها تأتي للتفريع وتزيين اللفظ كثيرا فلا تحتمل على العطف الا بقصد ما ثم والواو فلا يحتاجان  
 الى الفصل اه من شرح م ر و ع ش عليه (قوله فشيان يلزماته) أي متفقان أو مختلفان بحيث يقبل كل  
 منهما في تفسير شئ لاقتضاء الفرق المغيرة اه شرح م ر (قوله أو كذا درهم) هي مركبة من اسم الإشارة  
 وكاف التشبيه ثم نقلت عن ذلك وصار يكفي بها عن المبهم وغيره من العدد ويجوز استعمالها في النوعين مفردة

تفسير الحق بالاولين منها  
 وخرج به على عندي فيقبل  
 تفسيره بنحو لا يقتنى لا بما  
 قبله (ولو أقر بمال وان  
 وصفه بنحو عظم) كقوله  
 مال عظيم أو كبير أو كثير  
 (قبل تفسيره بما قل منه)  
 أي من المال وان لم يتم قول  
 كنية بويكون وصفه بالعظم  
 ونحوه من حيث اثم غاصبه  
 وكفره مستحله قال الشافعي  
 أصل ما أبني عليه الاقرار ان  
 ألزم اليقين وأطرح الشك  
 ولا استعمل الغلبة  
 (وبمسئولة) لانها ينتفع بها  
 وتؤجر وان كانت لا تباع  
 وخرج بمنه تفسير ذلك بالنحو  
 وان حل اقتناؤه كجذمية  
 فلا يقبل اذ لا يصدق عليه  
 اسم المال (ولو قال) له على  
 أو عندي (شئ شئ أو كذا  
 كذا لزومه شئ) لان الثاني  
 تأكيد (أو) قال (شئ وشئ  
 أو كذا وكذا فشيان)  
 يلزمه لاقتضاء العطف  
 المغيرة (أو) قال (كذا  
 درهم برفع) بدلا

أو عطف بيان (أو نصب) تميزا (أو ج) (٤٣٨) لحنا (أو سكون) وقفنا (أو كذا كذا درهمها) أي بالأحوال الأربعة (أو) قال (كذا وكذا

ومركبة ومعطوفة اه شرح مر (قوله أو عطف بيان) قال في شرح الروض أو خبر مبتدأ محذوف قاله  
الشيخ في حواشيه أو مبتدأ أوله خبر مقدم وكذا حال وقال السيد في شرح الكافية والأولى عندي أن يكون كذا  
مبتدأ أو درهم بدلا منه أو عطف بيان عليه وله خبر وعندي طرف له اه شرح مر اه شوبري (قوله  
أو نصب تميزا) أي لأن تميز كذا يجب نصبه عند البصريين ويجوز عند الكوفيين اه حل (قوله أو ج) لحنا  
في المعنى الثاني أن تميزها يعني كذا واجب النصب فلا يجوز جرحه عن اتفاق ولا بالاضافة خلافا للكوفيين أجازوا  
في غير تكرار ولا عطف أن يكون كذا ثوب وكذا أثواب قياسا على العدد الصريح الخ انتهى اه شوبري  
(قوله فدرهم يلزمه) ودعوى أنه في النصب يلزمه عشر ودرهما إذا كان نحو بالانها أقل عددهم فغير  
بفرد من صوب متنوعة لانه يلزم عليه مائة في الجرح لانه أقل عددهم بغير فرد مجرور ولم يقل به أحد وقول جمع  
بوجوب بعض درهم في الجرح إذا التقدير كذا من درهم مردود وان نسب لأكثرين بأن كذا انما تقع على الواحد  
دون كسورها اه شرح مر (قوله والدرهم في الثالثة لا يصلح للتمييز) بل هو خبر عن الدرهمين في الرفع أي  
هما درهم أو بدل منهما أو بيان لهما وأما الجرح فلانه وان كان لا يظهر له معنى لكنه يفهم منه عرفانه تفسير الجملة  
ما سبق وكذا يقال في السكون اه حل (قوله فيعود الى الجميع) كما سيأتي في الوقف ان الوصف يعود  
لجميع ما تقدم اه شرح مر (قوله فيعود الى الجميع) أي فهو بنفسه لكل منهما لان التمييز وصف في  
المعنى والعطف يمنع احتمال التأكيده والحاصل مما ذكره المؤلف اثناعشر صورة حاصلة من ضرب ثلاثة  
في أربعة لان كذا إما أن يوثق بمفردة أو مركبة أو معطوفة والدرهم إما أن يرفع أو ينصب أو يجزأ أو يسكن  
والواجب في جميع ذلك درهم الا اذا أتى بكذا معطوفة ونصب الدرهم فالواجب درهمان اه حل (قوله  
قبل تفسير الالف بغير الدراهم) أي من المال أو غيره اتحاد الجنس أو اختلاف اه شرح مر (قوله للعادة)  
انظر لم يعمل بأن التمييز وصف في المعنى فيرجع لجميع ما قبله كما عمل فيما سبق ويمكن أن يقال عمل بما ذكر لاجل  
الفرق بينه وبين ما بعده (قوله للعادة) لانه يقال ألف فضة قال شيخنا وهو ظاهر ان لم يجز فضة باضافة درهم اليها  
ويبقى تنوين الالف والالف وجه حيثما شاء الالف على إيهامها اه حل (قوله اذا يقال ألف حنطة)  
ويقال ألف فضة والمراد لا يقال ولا عادة يرجع اليها فلا يشك بما قبله اه سم (قوله برفعهما وتنوينهما)  
والظاهر انه لو نصبهما أو خفضهما من تنوين أو رفع الأول من تنوين أو نصب الدرهم أو خفضه أو سكنه أو نصب الالف  
من تنوين أو رفع الدرهم أو خفضه أو سكنه كان الحكم كذلك وانه لو رفع الالف أو نصبه أو خفضه ولم ينونه ونصب  
الدرهم أو رفعه أو خفضه أو سكنه لزمه ألف درهم ولو سكن الالف وأتى في الدرهم بالأحوال المذكورة احتج  
الامران وهو الى الاول أقرب اه شرح الروض اه شوبري (قوله أو قال خمسة وعشرون درهما)  
فلو رفع الدرهم أو خفضه لزمه مائة من العدد المذكور وقيمة درهم كما بحثه الشارح في شرح الروض وجري  
عليه شيخنا كوالده وج أيضا اه شوبري (قوله ناقصة الوزن) الدرهم الكامل ستة دنانير والنياقص  
مادون ذلك ومنه الطبري أربعة دنانير والحوارزى أربعة ونصف (فرع) \* أفق الشهاب الرمي بأن  
الاشير في مجمل فلا يصح البيع به عند الإطلاق بل لا بد من بيان المراد من قديره لوم من الذهب أو الفضة اه  
وأما النصف فالمتجه انه مجمل بين الفضة والفلوس فحق الاقرار يرجع الى المقرر في البيان وأما في البيع فانه  
اختلفت قيمتهما فلا بد من البيان والابطال البيع وان اتفقت واختلفا فالحق اه مر قال الشيخ وهل  
يجعل عند الإطلاق على الغالب ان فرض ان أحدهما غلب على الآخر كاجل إطلاق النقد المجمل بين  
أنواعه على الغالب أولا ولا يفرق بأن الاجال في النقد بين أنواعه وهما بين جنسين ويجهل أن لا يترك ذلك اه  
شوبري (قوله ووصله الخ) فلو مات عقب اقراره هل يشوم وارثه مقامه فإذا قال ما ذكر يقبل الظاهر نعم  
حل (قوله قبل) أي وان لم يتصل بخلاف المقشوشة والناقصة اه حل (قوله ولو فسر الدراهم بغير سكة

درهم بلا نصب فدرهم) يلزمه  
لان كذا درهم وقد فسر بدرهم  
في الاولى والثانية وتختص  
الثانية باحتمال التأكيده  
والدرهم في الثالثة لا يصلح  
للتمييز (أو به) أي بالنصب  
بأن قال كذا وكذا درهمها  
(فدرهمان) يلزمه لان  
التمييز وصف في المعنى فيعود  
الى الجميع ومثله السكون  
من زيادتي (أو) قال (ألف  
ودرهم قبل تفسير الالف  
بغير الدراهم) كالف فلس  
لان العطف لا زيادة لا  
للتفسير نعم لو قال ألف  
ودرهم فضة كان الالف  
أيضا فضة للعادة قاله القاضي  
يخلاف ما لو قال له على ألف  
وتنوين حنطة فان الالف  
مبهمة اذا يقال ألف حنطة  
ولو قال له على ألف درهم  
برفعهما وتنوينهما أو تنوين  
الاول فقط فيما يظهر فله  
تفسير الالف بما لا ينقص  
قيمه عن درهم وكأنه قال  
ألف بمناقصة الالف منه  
درهم (أو) قال (خمس  
وعشرون درهما) بالكل  
دراهم) لما مر ان التميز  
وصف (أو) قال (الدراهم  
التي أقررت بها ناقصة الوزن  
أو مغشوشة فان كانت  
دراهم الباد الذي أقربيه  
(كذلك) أي ناقصة الوزن  
أو مغشوشة (أو) لم تكن  
كذلك بان كانت نامة أو  
خالصة (وصله) أي قوله

المذكور بالاقرار (قبل) قوله فلهما وان فصله منه في الاولى جلا على نقد البلد فلهما وكذا استثناء في الثانية ولو فسر الدراهم بغير سكة البلد



البلد الخ) ولو فسرها بالفلوس لم يقبل لانتفاء تسميتها دراهاهم سواء أفضله أم وصله نعم لو غلب التعامل بها ببلد بحيث هجر التعامل بالفضة وانما اتواخذ عوضا عن الفلوس كالدراهم المصرية في هذه الأزمان فالوجه كما يحسنه بعض المتأخرين القبول وإن كان منفصلا ولو تعذر مراجعته حل على دراهم البلد الغالبة على الأصح ويجرى ذلك في المكيل كما هو ظاهر فلو أقرله باردب بر وجعل الاقرار مكاييل مختلفة ولا غالب فيها تعين أقلها ما لم يخص المقرب به بمكاييل منها فيحمل عليها لا على غيره ويحكم عليه بذلك ولو قال أردت غيرها وفي النقود يحتمل على الغالب المختص من تلك المكاييل كالتدويص صدق الغاصب والمتلف بينهما في قدر كيل ما غصبه أو تلفه اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله كالديار المصرية أي في زمنه اذ ذلك وأما في زماننا فلا يقبل منه التفسير بما انتهى لا يتعامل بها الآن إلا في المعقرات (قوله ويخالف البيوع الخ) ويخالف أيضا الناقص بأنه يرفع بعض ما أقر به بخلافه هنا اه شرح مر (قوله والاقرار اخبار بحق سابق) أي يحتمل ثبوته بعمالة في غير ذلك المحل فراجع إلى إرادته اه شرح مر (قوله أي معناها) أي المعنى الحاصل من قولنا مع عشرة وحيثما شك ما ذكره من أنه لو قال له على درهم مع درهم لزمه درهم واحد لا احتمال مع درهم لي وكيف وجب كون العشرة دراهم وأجيب بأن هذا الاحتمال لا يأتي مع الظرفية المحوطة فيها هذا المعنى لأن الظرفية مقتضية لجوب العشرة ولو قال له على أشرفي قبل تفسيره بالقدر المعالوم من الذهب أو الفضة كما أفنى به والد شيخنا اه حل وعبارة ع ش قوله أي معناها وهو مصاحبة الدراهم للعشرة انتهت (قوله فإن أراد معية فأحد عشر) استرض هذا بأنه لو قال له على درهم مع درهم لزمه درهم جز لا احتمال مع درهم لي وحاصل الإبراد أنه عند التصريح بالمعية لا يترتب عليها حكم بل يلغى اعتبارها وعند الاتيان بما يدل عليها هو في بدون تصريح بما يترتب عليها الحكم وتعتبر بعول عليها وكان قياس الحكم في درهم مع درهم أن يكون اللازم له في درهم مع عشرة درهما واحد فقط لا احتمال في عشرة لي كما قلتم لا احتمال مع درهم لي ويجب بحمل كلام المتن على ما إذا أراد المقدم عشرة دراهم للمقر له ويجب أيضا بأن تصد المعية في قوله له درهم في عشرة بمائة حرف العطف والتقدير له درهم وعشرة ولفظ المعية مرادف لحرف العطف بدليل تقديرهم في جاءز يدومعرو بقولهم مع عمرو بخلاف قوله له على درهم مع درهم فإن فيه لجر المصاحبة والمصاحبة تصدق بمصاحبة درهم لدرهم غيره ولا يقدر فيها عطف اه برماوى بتصرف وهو ملخص من مر وعبارة جج وهي أصح من عبارة شرح مر في هذا المقام نصها واستشكل ذلك الأسنوى وغيره بشيئين أحدهما جزمهم في درهم مع درهم بأنه يلزمه درهم لا احتمال أن يرد مع درهم في دفع ثمنه أولى وأجاب البلقيني بأن فرض ما ذكرناه لم يرد الطرف بل المعية فوجب أحد عشر وفرض درهم مع درهم أنه أطلق وهو محتمل للطرف أي مع درهم لي فلم يجب الا واحد فالمسئلان على حد سواء وفيه تكاف ينافية ظاهر كلامهم في الثاني أنه يلزمه الدرهم مطلقا أي ما لم ينومع درهم يلزمه كما هو ظاهر وأجاب غيره بأن نية المعية تجعل في عشرة بمعنى عشرة بدليل تقديرهم جاءز يدومعرو مع عمرو بخلاف لفظة مع فإن غايتها المصاحبة وهي تصدق بمصاحبة درهم للمعروف فيه نظار وتكاف ولا يستلوا بمعنى مع بل تحتملها وغيرها وقد يجب بان مع درهم صريح في المصاحبة الصادقة بدرهم له وغيره فليس فيها تصريح بلزوم الدرهم الثاني بل ولا الإشارة إليه فلم يجب فيها الا واحد وأما في عشرة فهو صريح في الظرفية المقتضية للزوم واحد فقط فنية مع بها قرينة ظاهرة على أنه لم يرد ما يراعى درهم لأنه يراعى بل ضم العشرة إلى الدرهم فوجب الاخذ عشر والحاصل أن الدرهم لازم فلهما والدرهم الثاني في مع درهم لم تقم قرينة على لزومه والعشرة قامت قرينة على لزومها اذ لو كان نية المعية تفيد معنى زائدا على الظرفية التي هي صريح اللفظ لما أخرجه عن مدلوله الصريح إلى غيره فتأمل ما ثابتهما ينبغي أن العشرة مبهمة كالالف في ألف ودرهم بالاول وأجاب الزركشي بأن العطف في هذه يقتضي مغايرة الألف

البلد أو يحسن ردى  
قبل ويخالف البيوع لأن  
الغالب في المعاملة قصد  
ما يروج في البلاد والاقرار  
اخبار بحق سابق (أو) قال  
له على (درهم في عشرة فإن  
أراد معية) أي معناها  
(فأحد عشر) درهمما تلزمه  
لورود في معنى مع كما في قوله  
تعالى ادخلوا في أمم أي معهم  
(أو) أراد (حسابا) بقيد  
زدته بقولي (عرفه فعشرة)  
لأنها وجبة (والا) بأن  
أراد ظرفا وحسابا لم يعرفه  
أو أطلق (فدرهم) يلزمه  
لأنه المتيقن

للدراهم فثبتت على ايهامها بخلافه في درهم في عشرة وأجاب غيره بان العشرة هنا عطفت تقدير اعلی مبين  
تقصص به الآن الاصل مشاركة المعطوف للمعطوف عليه وثم عطفت المبين على الالف فلم يخصها وفيه نظر  
اذ قضيته انه في ألف درهم وعشرة تكون العشرة دراهم وكلامهم ياباه فالذي يتجه الفرق بان في الظرفية المعترنة  
بنية المعية اشعار بالتجانس والاتحاد لاجتماع أمرين كل منهما ماقرب لذلك بخلاف ألف ودرهم فان فيه  
مجرد العطف وهو لا يقتضي بفرد مصرف المعطوف عليه عن ايهامه الذي هو مدلول لفظه ثم رأيت السبكي  
أجاب بان المراد بنية مع بذلك انه أراد مع عشرة دراهم له وحى عليه غير واحد وعليه فلا يرد شيء من الاشكالين  
ولا يحتاج لشي من تلك الاجوبة وهو ظاهر لولا ان ظاهر كلامهم أوصريحه انه لم يرد الا مجرد معنى مع عشرة  
فعليه يرد الاشكالان ويحتاج الى الجواب عنهما بما ذكرنا انتهت وكتب عليه سم قوله ثم رأيت السبكي أجاب الخ  
الوجه التعويل على جواب السبكي لظاهر المعنى عليه وكلامهم لا ينافيه بل قواعدهم تقتضيه قطعاً ودعوى  
ان كلامهم صريح في خلافه غير صحيح قطعاً وأما ظاهره في خلافه لا أثر له بل كلامهم مع ملاحظة المعنى  
وقواعدهم لا يكون ظاهراً في خلافه بل لا يكون الا ظاهراً فيه فاحسن التأمل اه ونقله الرشيدى على امر  
وسلمه اه

\*(فصل في بيان أنواع من  
الاقرار مع بيان صحة الاستثناء  
لو (قال له عندى سيف) في  
طرف (أو خف في طرف  
أو عبد عليه ثوب لم يلزمه  
الطرف والثوب) أخذوا  
بالبقي (أو عكسه) بأن قال  
له عندى طرف فيه سيف  
أو فيه خف أو ثوب على عبد  
وهو من زيادتي (لزمه) أى  
الطرف في الاولين والثوب  
في الاخيرة (فقط) لذلك

\*(فصل في بيان أنواع من الاقرار أى من صيغة أى في بيان صيغة من صيغة الاقرار  
أى وما يتبع ذلك كالذى يفعل بالمتنع من التفسير اه ع ش على مر (قوله بان قال عندى طرف فيه سيف  
الخ) ولم يفرقوا بين ما يتصل بظرفه خلة وعادة وما يتصل عنه وشمل كلامه كاصله بالواضف الطرف كقوله  
عندى قوصرة تمر وعند سيف وان قال بعضهم انه اقرار بهما اه شونبرى (قوله أو عكسه لزمه فقط) ومثل ذلك  
له عندى جارية في بطنها حمل أو خاتم فيه أو عليه فص أو دابة في حافرها نعل أو قعقة عليها عروة أو فرس عليها  
سرج لزمته الجارية والدابة والقعقة والفرس لا الحمل والنعل والعروة والسرج ولو عكس انعكس الحكم  
ولو قال له عندى جارية وأطلق وكانت حاملاً لم يدخل الحمل لان الجارية لم تتناول بخلاف البيع لان الاقرار  
انخبار بحق سابق كما مرور بما كانت الجارية له دون الحمل بان كان موصى به ولهذا لو قال هذا لزيد لفلان  
الاجلها صحر أو لو قال بعتكها لاجلها فلا والشجرة كالجارية والشجرة كالحمل فيما ذكر ولو قال عندى خاتم دخل  
في الاقرار فصح لتناول الخاتم له فلو ادعى عدم ارادة الفص لم يقبل لانه رجوع عن بعض ما أقربه أو قال له  
عندى عبد على رأسه عمامة بكسر العين وضمها لم تلزمه العمامة وضابط ذلك كما قاله الغفال وغيره ان كل ما دخل  
في مطلق البيع دخل هنا وما لا فلا الا الثمرة غير المؤثرة والحمل والجدار فتدخل ثم لان المدار فيه على العرف  
لا هنا اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ان كل ما دخل في مطلق البيع الخ قضية تخصيص الاستثناء بما  
ذكره انه لو أقبر له بارض أو ساحة أو بقعة فيها شجرة أو حجر حاشيت أو ساقية أو وتد أو غير ذلك من كل منفصل  
توقف عليه نفع متصل دخل وله غير مراد لان هذه المذكورات ليست من مسمى الارض وقد تقدم في الاصول  
والثمار ما هو صريح في عدم الدخول انتهى وكتب أيضاً قوله والجدار أى فيما لو أقبر له بارض أو ساحة أو بقعة  
أما لو أقبر له بدار أو بيت دخلت الجدران لانها من مسمىها (قوله لزمه) أى فقط وهكذا كل ظرف ومظروف  
لا يكون الاقرار باحدهما اقرار بالآخر اه حايى (قوله أوله عندى دابة بسرجها) ومع سرجها كبسرجها  
كما علم بالاولى ويفرق بينه وبين درهم بانه لا قرينة ثم على لزوم الثانى وهما قرينة على لزومه وهو واضافته اليها  
يج وقضيته ان ما تقدم من نحو الطرف لو أضيف لزمه الجميع فايحرو وكتب أيضاً قال الجلال السيوطى في  
الاشباه \*(فرع) \* وقع السؤال عن رجل قال هذا العبد أو الدابة خرج عن ذمتي لله تعالى فقلت نأخذ  
باقراره في الخروج عن ملكه ثم هو في العبد يحتمل العتق والوقف فان فسره باحدهما قبل وان لم يفسره فالجمل  
على العتق أظهر لانه لا يحتاج الى تعيين ولا قبول والوقف يحتاج الى تعيين الجهة الموقوف عليها وقبول الموقوف



عليه اذا كان معينا وأما الدابة فان كانت من النعم احتملت الوقف والاضحية والهدى ويرجع اليه فان لم يفسر  
فالجل على الاضحية أظهر من الوقف لما قلنا ومن الهدى لانه يحتاج الى فعل فان كان قائل ذلك بمكة أو محرما  
استوى الهدى والاضحية ويحتمل أيضا اسرار ابعادها والذروها مسما وهو مطلق ذبحها والصدق بماعلى الفقهاء  
وان كانت من غيرها فان كانت مأكولة احتملت الوقف والندى والصدقة أو غير مأكولة لم تحتمل الا الوقف فان  
فسره بوقف باطل كعدم تعيين الجهة وهو عاص قبل منه وان قال قصدت انها سائبة ففي قبول ذلك نظر قلت ذلك  
تخريجا اهـ قلنا مل - شربى (قوله أو دابة بسرجهما) بقى ما لو قال له عندي سيف بعمده أو ثوب بصندوق  
هل يلزمه الجميع كالوقف الدابة بسرجهما ولا فيه نظر والا قرب ان يقال يلزمه المظروف فقط ويفرق بينه وبين  
دابة بسرجهما بان الباء اذا دخلت على الظرف كانت في استعانة بهم بمعنى في كثير افعالهم عليه اهـ ع ش على  
مر (قوله أو ثوب مطرز) المراد به هنا ما يخط على كتف الثوب مثل الزينة من قطع الحرير ونحوها قال  
سم على ج وهى الامر كذلك وان كان الطراز بالابرة نظرا الى انه زائد على الثوب عارض له فيه نظر اهـ  
ولعل تردده بالنسبة لقوله عليه طراز دون المطرز فان دخول الحرير في المطرز بالابرة اذا قال له عندي ثوب مطرز  
أولى من قطع الحرير بالخططة على الكتف هذا ولو أقرب ثوب ثم أحضر ثوبا فيه طراز وقال لم أرد الطراز ففي  
سم على ج ان مة تضي ما قيل فيما لو قال عندي خاتم ثم أحضر خاتما فيه فص وقال لم أرد الفص من عدم  
القبول فيه عدم القبول هنا أقول وقد يفرق بينه وبين الخاتم حيث دخل فيه فيما لو قال عندي خاتم الخ باني  
الفص جزء من الخاتم بخلاف الطراز فانه عارض بعد تمام صنعته والفص انما يتخذ في الخاتم عند صوغه اذ لم  
يعهد اتخاذا الخاتم بالفص ثم يركب عليه بخلاف الثوب اهـ ع ش على مر (قوله أو ثوب مطرز) بخلاف  
ما لو قال عليه أو فيه طراز وكتب أيضا بخلاف ما لو قال عليه طراز فلا يدخل الطراز حينئذ وفا لابن الملقن وخلافا  
لابن الرقعة اهـ حل (قوله لان الباء بمعنى مع) قضيته انه لو قال مع سرجهما يلزمه الجميع وليس مراد ابل تلزمه  
الدابة فقط اهـ ع ش قال العلامة الخطيب والفرق انه لما أخرج الحرف عن موضوعه غلظ عليه بلزوم الجميع  
بخلاف النص يرجيه اهـ برماوى (قوله والطراز جزء من الثوب) أى باعتبار لفظه وان كان في الواقع مركبا  
عليه اهـ شرح مر (قوله فاقرار على أبيه بدين) ويقبل اقراره وان لم يكن حائرا وان كذبه الباؤون وحينئذ  
لا يغرم الا ما يخصه فان قيل كيف يحكم بتعين حل هذا على الدين وهلا جعل على الوصية أجيب بان الغالب  
لزوم الدين بالمعاملات اهـ حل وعبرة شرح مر فاقرار على أبيه بدين لاضافة الالف الى جميع التركة  
المضافة الى الاب دونه وهذا واضح في تعلق المال بجميعها رضاء متعلقة بمنه من تمام التصرف فيها ولا يكون  
كذلك الا للدين فاندفع بالتعاقب بالجميع احتمال الوصية لانها انما تتعاقب بالثلث واحتمال نحو الدين عن دين  
الغير ووجه اندفاع هذا ان الرهن عن دين الغير لا يتصور عموما له من حيث الوضع انتهت (قوله فروعده) (قوله فروعده)  
أى ما لم يأت بنحو على فان أتى بنحو على كان اقرارا بالجميع لاحتمال انه التزمه له في حصته خاصة بطريق كالنذر كما  
في الشرح الصغير اهـ مر (قوله لانه أضاف الميراث الخ) قال الرافعى الفرق ضعيف لان الاضافة انما تمنع  
ملك الغير لا الرهن بدين الغير وكل مدين فتر كنه تنقل مرهونة الى الوارث واستشكل أيضا ابن الرقعة المسئلة  
الاولى فقال لم لا يصح التفسير فيها بالوصية وبالرهن على دين الغير \* (فرع) \* قال له نصف ميراث أبى ونحو  
ذلك من الجزء الشائع بحث الاسنوى الصحة لاحتمال انه أوصى له بذلك وقبلة واجازة الوارث ان كان زائدا  
على الثلث وما قاله أوجه من قول السبكي انه ينبغي ان يكون قوله له في ميراث أبى نصفه كقوله له في ميراثى نصفه  
وان يكون قوله له فيه ثلثه اقرارا له بالوصية بالثلث اهـ شرح الروض \* (فرع) \* اذ لم يكن المقر حائرا لم  
يغرم الا بالنسبة \* (فرع) \* لو قال له في ميراثى من أبى ألف لزمته وكذا لو قال بحق أوله فى مالى نصفه بحق  
ونحو ذلك اهـ سم (قوله لزمه درهم) أى وان كرره الوفا فى مجالس لاحتمال التأكيد مع انتفاء ما يصرفه عنه

(أو) له عندي (دابة  
بسرجهما أو ثوب مطرز)  
بتشديد الراء (لزمه الكل)  
لان الباء بمعنى مع والطراز  
جزء من الثوب (أو) قال  
له (فى ميراث أبى ألف  
فاقرار على أبيه بدين أو) قال  
له فى (ميراثى من أبى) ألف  
(فروعده) ان لم يرد به  
اقرارا لانه أضاف الميراث  
الى نفسه ثم جعل لغيره جزءا  
منه وذلك لا يكون الا بهبة  
بخلافه فيما قبلها (أو قال  
له) على درهم درهم لزمه  
درهم

(أو درهم (ودرهم قدره مان) يلزمه لمان في كذا وكذا وكذا (أو درهم (ودرهم (ودرهم فثلاثة) تلزمه (الا ان نوى بالثالث تأ كيد الثاني) قدره مان يلزمه فشم المسمى منه مالونى بالثاني او الثالث استثنافاً وتأ كيد الاول او اطلق فيلزمه الثلاثة عملاً بنيتة في الاولى وبظاهر اللفظ في الثلاثة ولا ممتناع التاكيد في الثانية لزيادة المؤكد على المأكده بالعاطف والفصل في التاكيد الثالث (ومتى أقربهم كسوب) وثنى (وطوب) ببيان) ولم تمكن معرفته بغير مراجعته (فأبى حبس) حتى يبين لامتناعه من اداء الواجب عليه فان مات قبل البيان طوبى الوارث ووقف جميع التركة فان أمكن معرفته بغير مراجعته كتموله على زنة هذه الصيغة او قدر ما باع به فلان فرسه لم يحبس (ولوبين) بما يقبل (وكذبه المقر له) في انه حقه (فليبين) اى المقر له جنس حقه وقدره وصفته (وليدع) به (ويحلف المقر على نفسه) ثم ان كان ما بين به من جنس المدعى به كان بين بمائة درهم وادعى المقر له بما تقي درهم فان صدقه على ارادة المائة ثبتت وخلف المقر على تقي الزيادة وان كذبه بأن قال له بل أردت مائتين

اه شرح مر (قوله أو درهم ودرهم قدره مان) أى لان العطف يقتضى المغايرة وشم كالواو واما الفاء فالنص فيها لزوم درهم مالم يرد العطف لمجيئها كثيرا للتفريع وتزيين اللفظ ومقتربة بجزاء حذف شرطه أى فيتم فرع على ذلك درهم يلزمه فتمعين القصد فيها كسائر المشتركات وانما وقع في نظير ذلك من الطلاق طلاقان لانه انشاء وهو أقوى مع تعلقه بالا بضاع التى مبناه على الاحتياط والاوجه في بل اعتبار قصد الاستثناف فيها وان مجرد ارادة العطف به الا لحقها بالبقاء لانها مع قصد العطف لا تنافي قولهم فيها لا يلزم معها الا واحد لاحتمال قصده الاستدراك فيذكر أى يتذكر كراهه لاحاجة اليه فيعيد الاول اه شرح مر \* (تنبيه) \* لو قال درهم مع درهم أو فوق أو تحت درهم أو معه أو فوقه أو تحته درهم وجب عليه درهم فقط بخلاف نظيره من الطلاق ولو قال له على درهم قبل أو قبله أو بعد أو بعده درهم قدره مان يلزمه وفرق بين نحو الفوقية والقبيلية في شرح الروض اه شوبرى (قوله فثلاثة تلزمه الا ان نوى الخ) فان زاد على الثلاثة ففيه هذا التفصيل وهو انه ان قصد بكل واحد تأ كيد ما يليه قبل وان قصد به تأ كيد ما يليه أو الاستثناف أو اطلاق تعدد اه ع ش على مر (قوله الا ان نوى بالثالث الخ) ولو عطف بثم في الثالث كقوله درهم ودرهم ثم درهم لزمه ثلاثة بكل حال لانه لا بد من اتفاق حرف العطف في المؤكد والمؤكد اه شرح مر (قوله تأ كيد الثاني) أى مع عاطفه اه شرح مر وقضيته انه لو لم يرد ذلك بل أراد تأ كيد الثاني مجرداً عن عاطفه وجب ثالث ولو وجه بان المؤكد حينئذ زائد على المؤكد فاشبهه تأ كيد الاول بالثاني اه ع ش عليه (قوله في الاولى) هى قوله ثلاثة اه ع ش (قوله فابى حبس) وسمعت الدعوى هنا بالجهول والشهادة للضرورة اذ لا يتوصل لمعرفة الا بسماعها والاوجه الحاق المجنون بالغائب وقد نقل المهرورى عن الشافعى فيه ان له ان يعين مقدار اويحلف عليه وعلى ان المقر اراده باقراره ويأخذه وقد يتوقف في اشتراط الحلف على انه اراده باقراره اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله والاوجه الحاق المجنون بالغائب أى فيما لو أقر ثم جن أو أقر وهو حاضر ثم سافر أو في سفره ثم شهد عليه به وأراد المقر له أخذه اه وكتب أيضاً قوله وقد يتوقف في اشتراط الحلف أى فينبغي ان لا يقبل قوله في شئ حتى يحضر الغائب ويقيق المجنون فيبين وهذا هو الذى ينبغى العمل به لركن الملهوم من كلامه انه يكفى تعيينه والحلف على استحقاقه فيسلم ما يدعيه وعليه فاذا حضر الغائب وافاق المجنون قبل قوله بيمينه انه لا يستحق ما ذكرناه لم يرد به باقراره اه (قوله لامتناعه الخ) نصريح بجواز الدعوى بالهم وهو كذلك كما سيأتى في الدعوى والبيانات اه حل (قوله طواب به الوارث) قضيته اقتضاه على مطالبة الوارث انه اذا امتنع لم يحبس وقد روي به انه لا يلزم من كونه وارثاً علمه بمراة مورثه والمقر له يمكنه الوصول الى حقه بان يذكر قدر او يدعى به فان امتنع الوارث من الحلف على انه لا يعلم انه مراد المورث ونكل عن اليمين ردت على المقر له فيحلف ويقضى له بما ادعاه ثم رأيت في ابن عبد الحق ما يصرح به وبقى ما لو لم يعين الوارث ولا المقر له شيئاً لعدم علمهما بما اراده المقر فماذا يفعل بالتركة فيه نظراً والاقرب ان القاضي يجبرهما على الاصطلاح على شئ لينفك التعلق بالتركة اذا كان ثم دينون متعلقة بهما وطامها أربابها اه ع ش على مر (قوله ووقف جميع التركة) أى ولو فيها يقبل فيه التفسير بغير المال احتياطاً للحق الغير اه شرح مر (قوله لم يحبس) أى لبيان القدر وأما بيان الجنس فيحبس عليه اه شيخنا (قوله لم يحبس) هو ظاهر مادام الحال عليه باقياً فلو تلفت الصيغة أو ما باع به فلان فرسه فهل يحبس أو لاقيه نظر والاقرب الاول لان اقراره صحيح وتعذر معرفته المقر به من غيره فيرجع في التفسير اليه لانه الاصل اه ع ش على مر (قوله فليبين) جواب لو محذوف تقديره بطل البيان فليبين الخ وقد يقال لو بمعنى ان وعليه فاجاب قوله فليبين الخ وقد تقدم التنبيه في باب الرهن على ان لو تاتى بمعنى ان فتقع النساء في جوابها اه ع ش (قوله ثم ان كان ما بين به الخ) يشعر صتيه بان هذا زائد على ما مر وليس كذلك بل هو تفصيل لقوله ولوبين وكذبه الخ كلام المتن أى فتارة يكون البيان من جنس المدعى به وتارة لا



وكان في المـ - ورا الاربـ

(أولاً)

*[Faint musical notation]*

[illegible]

لأنه لم يجز بالاقرار وتعبيري بذلك (٤٤٤) أعلم من قوله ولو قال ان شاء الله لم يلزمه شيء (وحلف مقر) فيصدق بيمينه (في) قوله له (على أو عندي

على مر (قوله لأنه لم يجز بالاقرار) وفارق من غن كلب بان دخول الشرط على الجملة بصيرها جزأ من جملة الشرط فلزم تغيير معنى أول الكلام بخلاف من غن الكلب لأنه غير مغير بل مبين لجهة اللزوم بما هو باطل شرعاً فلم يقبل أه شوبري (قوله لأنه لم يجز بالاقرار) وأيضاً لا قراراً بحسب سابق والواقع لا يعلق أه سم (قوله وحلف مقر في على أو عندي الخ) عبارة أصله مع شرح مر ولو قال له على ألف ثم جاء بالف وقال أردت هذا وهو وديعة فقال المقر له لي عليك ألف آخر غير ألف الوديعة وهو الذي أردته باقرارك وافهم قوله ثم جاء به لو قال له على الف وديعة قبل وافهم قوله وأردت هذا انه لو جاء هنا بالف وقال الالف التي أقررت بها كانت وديعة وتلفت وهذا مبدلها قبل منه لجواز ان يكون تلف منه بتغير طه فيكون ثابتاً في ذمته كما اقتضاه كلام أبي الطيب وابن الصباغ وقال ابن الرفعة انه المشهور أه شرح مر (قوله أي بعد تفسيره المذكور) عبارة المنهاج بعد الاقرار ولعلمها الاوجه لانه لو ادعى ذلك حال التفسير كان قال أردت بالالف الذي أقررت به الف وديعة وقد تلفت الا ان فالوجه القبول فلجرح أه سم وعبارة مر بعد تفسيره الاقرار الخ فهي مثل عبارة الشيخ فتأمل ويمكن رد ما هنا الى ما في المنهاج يجعل التفسير بمعنى النيين وهو عبارة عن الاقرار وفي المختار التفسير البيان وبابه ضرب والتفسير مثله أه بحروفه أه عش وعبارته على شرح مر قوله الواقع بعد تفسير الاقرار الخ قضيته انه لو اضاف الاتلاف أو الرد بعد التفسير الى ما يمينه وبين الاقرار لم يقبل منه والمعتد بخلافه كما نقله سم على منهج عن الشارح ويمكن جعل الاضافة في كلامه بيانية ويكون التفسير هو نفس الاقرار انتهت (قوله في ذمتي أو ديناً وفسره بوديعة الخ) أي فلا يقبل تفسيره المذكور ويحمله ان كان منفصلاً عن الاقرار فان كان متصلاً فالوجه قبوله أه شرح مر وكتب عليه عش قوله فالوجه قبوله قدينا في هذا قوله اذ العيين لا تكون في الذمة الخ الا ان يقال ان قوله ذلك متصلاً دل على انه لم يرد في ذمتي وديناً معناه ما مل أراذلي ذمتي معنى جهتي أو قبلي وان ديناً معناه كالدين في لزوم رد له سالكه (قوله وفسره بوديعة) أي متصلاً أو منفصلاً لكن في شرح شيخنا انه اذا ذكر ذلك متصلاً يقبل أه حل (قوله ولو أقر بيع الخ) قال في الروضة (فرع) \* حسن وهو ان الوالد اذا أقر بعين لولده فله الرجوع تنزيلاً على أضعف المالكين وهو الهبة أه سم (قوله وقبض فيها) احترز به عما لو اقتصر على الاقرار بالهبة فانه لا يكون مقراً بالقبض فلو قال وهبته له وخرجت اليه منه أو وملكه لم يكن اقراراً بالقبض لجواز اداء الخرج منه اليه بالهبة ويؤخذ من انه ان الغيبة الذي لا يخفى عليه ذلك بوجه يكون في حقه بمنزلة الاعتراف بالقبض وهو ظاهر ومحل ما مر حيث لم يكن بيد المقر له والا فهو اقرار بالقبض أه شرح مر (قوله فادعى الخ) والترجيح يعلم من كلامه بالاولى لانه اذا لم يقبل دعواه الفساد مع الفورية فمع التراخي أولى بخلاف تعبير الاصل أه برماوى (قوله هو أولى من قوله ثم ادعى) أي لانه لوهم انه اذا قال له على الفور يقبل وليس مراد اوان جعلت ثم في كلام الاصل لمجرد الترتيب فانها وان أفادت ذلك لا تنافي الاولوية أه شوبري (قوله لم يقبل في دعواه فساد) ولا تقبل منه البينة لتسكينها باقراره السابق أه شرح مر (قوله وان قال أقررت لظني الصحة) الا ان كان مقطوعاً بصدقه بمقتضى ظاهر الحال كبذوي جاف فالوجه قبوله أه شرح مر (قوله أولى من قوله وبرئ) أي لان النزاع في عين وهي لا تصح البراءة منها أه حل قال مر وأجاب الوالد بان قوله وبرئ أي من الدعوى أه والمراد بالبراءة منها الخروج من العهدة اذ لا تصح البراءة من الدعوى أه برماوى (قوله وغرم المقر بدله) أي من مثلي في المثلى وقيمة في المتقوم وجرى عليه حج والذي قاله شيخنا في حواشي شرح الروض وجوب القيمة مطلقاً وهو الراجح أي لان الغرم للحيولة أه شوبري وهل يجب مع القيمة اجرة مثله مدة وضع الاول يده عليه لان المقر والمقر للحيولة كما في سائر صور الغصب أو لافيه نظر أه سم على حج والا قرب الاول لا يقال لا يلزم من كونه أقرب للثاني استحقاق الثاني من منفعة لجواز كونه اجرة هو أو غير ما اشتراط مثلاً ما لو ب المنفعة لا نقول ما ذكر خلاف الظاهر

أومع ألف وفسره) ولو منفصلاً (بوديعة فقال) المقر له (لي عليك ألف آخر) ديناً وهو الذي أردته باقرارك فيحلف انه ليس له عليه ألف آخر وانه لم يرد باقراره الا هذه ولا ينافيه ذكر على التي للوجوب لاحتمال ارادة الوجوب في حفظ الوديعة (و) حلف (في دعواه تلفاً وردا) له كائنين (بعضه) أي بعد تفسيره المذكور لان ذلك شأن الوديعة بخلاف ما قبله لان التسلف والمردود لا يكونان عليه ولا عنده ولا معه والتقييد بالبعدية في عند ومعنى من زيادتي (و) حلف (مقر له في قوله) أي المقر له على ألف (في ذمتي أو ديناً) وفسره بوديعة فقال لي عليك ألف آخر فيصاف ان له عليه ألفاً آخر لان العين لا تكون في الذمة ولا ديناً (ولو أقر بيع أو هبة وقبض) فيها (فادعى) هو أولى من قوله ثم ادعى (فساده لم يقبل) في دعواه فساد وان قال أقررت لظني الصحة لان الاسم عند الاطلاق يحمل على الصحيح (وله تحليف المقر له) انه لم يكن فاسداً (فان نكل) عن الحلف (حلف المقر) انه كان فاسداً (وبطل) أي البيع أو الهبة لان العين المردودة كالاقرار أو كالبينة وكل منهما يفيد صدق المقر وقول وبطل



والاصل ان من ملك العين ملك منفعتها حتى يوجد ما يتخالفه وبقى ما لو رجع المقر به لانه مقر بعد غرم القيمة هل له  
 حبه حتى يرد له ما غرمه أم لا فيه نظر والقرب الاول ثم رأيت سم على البهجة ذكر خلافا في الغاصب اذا غرم  
 القيمة للحيولة هل يجوز له الحبس للعين المغصوبة حتى يسترجع القيمة أم لا وذكر ان المعتمد منه عدم  
 جواز الحبس فيجوز له ان ما هنا مثله فلا يجوز الحبس ويحتمل خلافه وهو قياس ما في المجموع من عدم جواز حبس  
 المبيع ونحوه بعد الفسخ ليقبض الثمن وان جرى في الروض على جواز الحبس للمبيع ونحوه في جميع  
 الفسوخ وجرى المباح في المبيع قبل قبضه على ما في الروضة وفي خيار العيب على ما في المجموع اه ع ش  
 على مر (قوله أيضا غرم بدله) والصواب ما عبر به الاصل وهو المعتمد لان المغرم للحيولة أي كإشهره كلامه  
 والواجب فيها القيمة مطلقا ولو لمثلها اه زى وع ش (قوله لانه حال بينه الخ) قضيته ان الغرم للحيولة فهو  
 القيمة مطلقا وهو الراجح كما في شيخنا اه شوبري (قوله وصح استثناء) أي من الجنس وهو المتصل وسبب أي  
 الكلام على المنقطع في قوله وصح من غير جنسه الخ والكلام هنا أيضا في الاستثناء من الدين وسبب أي الكلام  
 على الاستثناء من العيز في قوله ومن معين كهذه الدار الخ (قوله وصح استثناء) أي هنا ككل انشاء واخبار  
 لور وده في الكتاب والسنة وهو مأخوذ من الثني بفتح فسكون أي الرجوع لر جوعه عما اقتضاه لفظه ولو قدم  
 المستثنى على المستثنى منه صح كما قاله الراعي أولى كتاب الايمان اه شرح مر (قوله ان نواه) أي وتلفظ به  
 اه برماوى ولكونه رفعاً لبعض ما شمله اللفظ احتاج الى نية اه شرح مر أي واسمع نفسه بضاً ولو بالقوة  
 وكذا غيره اه برماوى أي ممن هو بقر به اه ع ش على مر (قوله قبل فراغ الاقرار) أي ولومع آخر  
 حرف منه أو عند أول حرف مثلاً وان عز بت النية قبل فراغ الصيغة ثم قضية قوله ان نواه الخ انه لابد من قصد  
 الاخراج قبل الفراغ من الصيغة وقياس ما تقدم عن سم في التعليق بان شاء الله في قوله ينبغي ان المراد قصد  
 الايمان بالصيغة الخ ان يكتفى هنا بقصد الايمان بصيغة الاستثناء قصداً أو أطلق \* (فائدة) \* ذكرها ابن سراج  
 عليه ألف رجل وله عليه قيمة عبد أو ثوب أو عشرة دنانير مثلاً ويخشى ان يقر له بالالف فيجهد الاخر ما عاينه  
 فمأربه ان يقول له على ألف الا كذا بقدر الذي له وله الحلف عليه اه ع ش على مر (قوله لان الكلام  
 الخ) هذا لتلخيص لما تضمنه المتن فكانه قال لا يجب في أوله ولا يكتفى بعد الفراغ فذلك فرع الدعوتين على  
 التعليل واستتبعهما منه (قوله وهذا من زيادتي) أي قوله نواه قبل فراغ الاقرار (قوله فلا يضر سكتة تنفس  
 وعي) قال الحافظ السيوطي هو بكسر العين لا بفتحها لان العي بالكسر النصب من القول قال في الصحاح العي  
 بخلاف البيان قد عي في منطقه وعي أيضا اه وأما العي بالفتح فلا يعرف له معنى في اللغة نعم فرقوا بين عي وأعي  
 وعييت وأعييت ففعلوا الاول للكلام والثاني للمشي ومصدره الاعياء اه شوبري (قوله وعي) أي تعب  
 من القول وقوله وتذكر أي القدر الذي يستتبعه وأما الاستثناء فنوى ولا بد ان تكون سكتة التذكر بقدر  
 سكتة التنفس اه شيخنا (قوله فلا يضر سكتة تنفس) أي وكانت بسيرة وعبارة تشرح مر نعم السكون  
 ليس بمرسدة سكتة تنفس أو عي أو تذ كر أو انقطاع صوت غير مضر اه فقول الشارح بخلاف الفصل بسكون  
 طويل مقابل هذا المقدر اه (قوله وكلام أجنبي) ولو يسيراً ولو قال له على ألف استغفر الله أو الحمد لله  
 الامانة لم يصح لكن أفتى والمد شيخنا بصحة في استغفر الله موافقة لما في الكافي اه حل وفي قل على الجلال  
 نعم لا يضر استغفر الله لا غيره كالحمد لله كائن عليه اه (قوله ولم يستغرق) أي ولو بحسب المعنى كما سيأتي  
 فيما لو قال له على ألف الاثوبيا وبين ثوب قيمته ألف (قوله لم يصح الخ) محله ما لم يستثن بعد بان يقول له  
 على عشرة الا عشرة الا خمسة مثلاً فانه يصح وتلزمه الخمسة مثلاً ومحلها أيضا في غير الوصية ما فيها كأوصيته بعشرة  
 الا عشرة فيصح الاستثناء ويكون رجوعاً ذكره السيوطي في شرح نظام جمع الجوامع كغيره ولكن في  
 ترتيب الفرائض ان الوصية باطله من أصلها وعبارة أشباه السيوطي وينبغي استثناء ذلك في الوصية فانه يصح

لانه حال بينه وبينه بالاقرار  
 الاول وتعبيري بذلك أعم  
 مما عبر به ولو قال غصبت من  
 زيد والملك فيه لعمر وسلم لزيد  
 لانه اعترف له بالبدول لا يغرم  
 لعمر وشباً لجواز ان يكون  
 الملك فيه لعمر ويكون في يد  
 زيد باجارة أو غيرها وكبل ثم  
 كما في الوسيط في باب الشك في  
 الطلاق ومثلها الفاء (وصح  
 استثناء) لور وده في الكتاب  
 والسنة وكلام العرب ان  
 (نواه قبل فراغ الاقرار)  
 لان الكلام انما يعتبر بنامه  
 فلا يشترط من أوله ولا يكتفى  
 بعد الفراغ ولا يلزم رفع  
 الاقرار بعد لزومه وهذا من  
 زيادتي (واتصل) بالمستثنى  
 منه عرفاً فلا يضر سكتة  
 تنفس وعي وتذكر وانقطاع  
 صوت بخلاف الفصل  
 بسكون طويل وكلام أجنبي  
 ولو يسيراً (ولم يستغرق)  
 أي المستثنى المستثنى منه  
 فان استغفره نحوه على  
 عشرة الا عشرة لم يصح فيلزمه  
 عشرة

ويكون رجوعا عن الوصية فيما يظهر اه شورى (قوله ولا يجمع مفرق الخ) ذكره هنا كما هو المتبادر على  
سبيل الحكم وفي الطلاق على سبيل الشرط والخطب سهل وقوله فلو قال الى آخر الامثلة ذكر أربع أمثلة  
آخرها المفهوم كابدل له تعليقه وثلاثة للمنطوق أولها لعدم الجمع في المستثنى منه وثانيتها وثالثها في المستثنى  
وذكر المثالين له إشارة الى انه لا فرق بين ان لا يكون جمع أصلا كالاول منهما أو يكون جمع جائز مع جمع  
غير جائز كالثاني منهما وقوله في استغراق أى لأجل استغراق أى لأجل دفعه اذا كان الجمع في المستثنى منه  
أولاً لخصه به اذا كان في المستثنى أو فيهما الا انه لا فائدة في الجمع اذا كان فيهما فالجمع وعدمه مستويان  
في الحكم فلو قال له على درهم ودرهم ودرهم الادرهما ودرهما ودرهما الزمه ثلاثة سواء جمع المفرق أو لم يجمع  
لانه ان جمع فالاستغراق حاصل وان لم يجمع فهو حاصل أيضاً لان كل درهم من المستثنيات راجع لكل  
درهم من المستثنى منه اه عثماني والاولى ان يصور بان يقول له على درهم ودرهما ودرهما الادرهما  
ودرهمين فيكون الدرهم مستثنى من الدرهمين قبله وياغوما بعده الذي حصل به الاستغراق فيلزمه درهمان ولو  
جمع المفرق لزمه ثلاثة اه (قوله في استغراق) في تعليقه أى لأجل استغراق أى لأجل تخصيصه أو دفعه  
وعبارة شرح مر ولا يجمع مفرق في المستثنى ولا في المستثنى منه ولا فيهما بالاستغراق ولا لعدم انتهت ويفهم  
منه ان الجمع لا لاحد هذين جائز كما ذكر في المثال الاخير فان فيه جمعا لدرهمين بل وفي المثال الذي قبله في  
الدرهمين الاولين دون الثالث اه حل (قوله ولا فيهما) ذكره للايضاح فقط لانه علم مما قبله فانه اذا امتنع في كل  
منهما على حدته ففي اجتماعهما بالطريق الاولى صورته فيهما ان يقول له على درهم ودرهم ودرهم الادرهما  
ودرهما ودرهما اه ع ش (قوله وهو أى الاستثناء من النفي اثبات) أى الاستثناء من المنفي مثبت فالمصادر  
الثلاثة بمعنى اسم المفعول كما يؤخذ من كلام الشارح وقال سم والاستثناء من ذى النفي ذوات اثبات أى دال عليه  
اه من حواشي المحلى (قوله وهو من اثبات نفي وعكسه) أى خلافاً لابي حنيفة فيهما وقيل في الاول فقط فقال ان  
المستثنى من حيث الحكم مسكوت عنه فحكما قام أحد الازيد وقام القوم الازيد ابدل الاول على اثبات القيام  
لزيد والثاني على نفيه عنه وقال لا وزيد مسكوت عنه من حيث القيام وعدمه ومبنى الخلاف على ان المستثنى من  
حيث الحكم يخرج من المحكوم به فيدخل في نقيضه من قيام أو عدمه مثلاً أو يخرج من الحكم فيدخل في  
نقيضه أى لا حكم اذا اعادة ان ما خرج من شئ يدخل في نقيضه وجعل الاثبات في كلمة التوحيد يعرف الشرع  
وفي المفرغ نحو ما قام الازيد بالعرف العام اه محلى على جمع الجوامع وقوله ومبنى الخلاف الخ قال السيد  
اتفق العلماء أبو حنيفة وعكسه على ان الاللا يخرج وان المستثنى يخرج وان كل شئ يخرج من نقيضه يدخل  
في النقيض الا سخر هذه ثلاثة أمور متفق عليها بقي أمر رابع مختلف فيه وهو ان اذا قلنا قام القوم فهناك  
أمران القيام والحكم فاختلفا وهل المستثنى يخرج من القيام أو الحكم به فنحن نقول من القيام فيدخل  
في نقيضه وهو عدم القيام والحنفية يقولون مستثنى من الحكم فيخرج لنقيضه وهو عدم الحكم  
فيكون غير محكوم عليه فامكن ان يكون قائماً وان لا يكون فعندنا انتقل الى عدم القيام وعندهم انتقل الى  
عدم الحكم وعند الفريقين يخرج ودخل في نقيض ما أخرج منه فافهم ذلك حتى يتحرر لك محل النزاع  
والعرف في الاستعمال شاهد بأنه انما قصد اخراجه من القيام لا من الحكم به ولا يفهم أهل العرف الا ذلك  
فيكون هو اللغة لان الأصل عدم النقل والتغيير اه من الآيات البينات (قوله كما ذكرهما في الطلاق)  
أى هاتين الفاعلتين وهذا اعتذار عن عدم قوله وهذا من زيادتي أى فالأصل وان لم يذكرهما هنا لكنه  
ذكرهما في كتاب الطلاق (قوله فلو قال له على عشرة الخ) هذا عند تكرره من غير عطف والا كعشرة الا  
خمس عشرة وثلاثة أو الخمسة والاثلاثة كانا مستثنيتين من العشرة فيلزمه درهمان فان كان لوجعهما استغراقاً  
كعشرة الاسبعة وثلاثة اختص البطالان بما به الاستغراق وهو الثلاثة فيلزمه الثلاثة اه شرح مر

(ولا يجمع) مفرق (في  
استغراق) لافي المستثنى  
منه ولا في المستثنى ولا فيهما  
وهذا من زيادتي فلو قال له  
على درهم ودرهم ودرهم  
الادرهما لزمه ثلاثة دراهم  
ولو قال ثلاثة الادرهما  
ودرهما لزمه درهمان لان  
المستثنى اذا لم يجمع مفرقه  
لم يبلغ الا ما يحصل به  
الاستغراق وهو درهم فيبقى  
الدرهمان مستثنيين ولو  
قال له على ثلاثة دراهم  
الادرهما ودرهما ودرهما  
لزمه درهم لان الاستغراق  
انما حصل بالاخير ولو قال له  
على ثلاثة دراهم الادرهما  
ودرهما لزمه درهمان  
الجمع هنا اذا استغراق  
(وهو) أى الاستثناء (من  
اثبات نفي وعكسه) أى من  
نفي اثبات كما ذكرهما في  
الطلاق (فلو قال له على عشرة  
الاسبعة الاثمانية لزمه  
تسعة) لان المعنى الاسبعة  
لا تلزم الاثمانية تلزم فتلزم  
الثمانية والواحد الباقي من



العشرة ومن طرق بيانه أيضا ان يجمع كل من المثلث والمنق وبسقط المنق منه والباقي هو (٤٤٧) المقر به فالعشرة والثمانية في المثال مثنان

ونحو غيرها ثمانية عشر  
والسبعة منه فاذ أسقطتها  
من الثمانية عشر تبقى تسعة  
وهو المقر به ولو قال ليس له  
على شيء الا خمسة لزمته وليس  
له على عشرة الا خمسة يلزمه  
شيء لان عشرة الا خمسة هو  
خمس فكانه قال ليس له على  
خمس (وصح) الاستثناء  
(من غير جنسه) أي المستثنى  
منه ويسمى استثناء منقطعاً  
(كالف درهم الا ثوبان  
بين بثوب قيمته دون ألف)  
فان بين بثوب قيمته ألف  
فالبيان لغو ويبطل  
الاستثناء لانه بين ما أراد به  
فكانه تلفظ به (و) صح  
الاستثناء (من معين)  
كغيره (كهذه الدار له الا هذا  
البيت أو هؤلاء العبيد له الا  
واحد وحلف في بيانه) أي  
الواحد دلالة أنه عرف بمزاده  
حتى لو ماتوا يقتل أو بدونه  
الا واحد وزعم أنه  
المستثنى صدق بيمينه أنه الذي  
أراد بالاستثناء لاحتمال  
ما ادعى  
\* (فصل) في الاقرار  
بالنسي لو (أقر) من يصح  
اقراره (بشيء فان ألقه  
بنفسه) كأن قال هذا ابني  
(شرط) فيه (امكان) بان  
لا يكذب الحس والشرع  
بان يكون دونه في السن  
من يمكن فيه كونه ابنة  
أي للتصديق بان يكون حياً

(قوله ومن طرق بيانه) أي بيان ما يلزم وقوله أيضا أي زيادة على قوله وهو من اثبات نفى وعكسه أو يقال  
أيضا أي زيادة على قوله لان المعنى الخ اذ هو في قوة قوله القاعدة ان يخرج كل مما قبله مع مراعاة قاعدة المتن  
وهذا الثاني أحسن والاول قاله شيخنا وليس بظاهر لان الاستثناء من النفي اثبات وعكسه أيضا أصل لكل  
القواعد المقررة هنا (قوله تبقى تسعة وهو المقر به) ثم ان كان المذكور أو لا شفعاً فلا شفعاً مثبتة أو ترا  
فمكسره اه زى (قوله تبقى تسعة وهو المقر به) ولو زاد عليها الى الواحد كان المثلث ثلاثين والمنق خمسة  
وعشر من أسقطها من الثلاثين تبقى خمسة وهي المقر بها اه حل (قوله ليس له على شيء الخ) القاعدة ان  
المستثنى منه اذا كان عاماً في النفي لزم المستثنى وان كان خاصاً لم يلزم شيء فالنفي في المثال الثاني متوجه للجمهور ع  
اذ هو اسم مركب باراء خمسة كما هو القاعدة فكون الاستثناء من النفي اثباتاً محله اذا كان المحدث من عاماً  
اه قال الزبدي ويؤخذ من كلام الشارح ضابط حاصله انه ان كان المستثنى منه عاماً فيعمل بالاستثناء كقوله  
ليس له على شيء الا خمسة وان كان خاصاً في الاستثناء كقوله ليس له على عشرة الا خمسة فلا يخص بهذا المثال  
فيجوز فيهما لو قال ليس له على ألف الامانة فلا يلزمه شيء (قوله وصح من غير جنسه) أي خلافاً لا امام أحد في بطلانه  
مطلقاً ولا امام أبي حنيفة في غير المكمل والموزون اه قل على الجلال (قوله من غير جنسه) وينبغي ان مثله  
النوع والصفة اه ع ش على مر (قوله لانه بين ما) أي مستثنى وهو الثوب الملبس أراد به أي أراد ذلك  
المستثنى به يتعلق بيمين وهو راجع للثوب الذي وقع بياناً وهو ما قيمته ألف وقوله فكانه تلفظ به أي بالألف  
فيحصل الاستغراق (قوله وحلف في بيانه) ويجوز على البيان اتعاق حق الغيبة فان مان حلفه وارثه كما قاله  
القاضي الحسين اه شرح مر

\* (فصل في الاقرار بالنسب) أي وما يتبعه من ارث المستحق وثبوت الايلاد اه ع ش وهو مع الصدق  
واجب ومع الكذب في ثبوته حرام كالكذب في نفيه بل صح الحديث انه كفر اكنه محمول على المستحل أو على  
كفر النعمة اه ج (قوله من يصح اقراره) أي بان كان مطلق التصرف مختاراً كما تقدم وعبارة سم هنا  
قوله من يصح اقراره أي ولو سفيهاً وكافراً اه ع ش (قوله كان قال هذا ابني) أي أو أبي لأبي لسهولة  
اقامة البينة بولادته على ما قاله في الكفاية والاصح خلافه اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله  
والاصح خلافه أي فيصنع الحاق نسب الام به وفي ع ش قوله كان قال هذا ابني أي أو أبي أو أمي اه  
شرح مر (قوله كان قال هذا ابني) ومنه ان يقول هذا أبي ويصدق وقوله أنت أبي أحسن من قوله انا ابنك وقول  
الاب أنت ابني أحسن من قوله انا أبوك اذا اضافة فيه لامقر اه زى (قوله شرط فيه امكان وتصديق مستلحق  
أهل له) اقتصاره هنا على هذين الشرطين مع اشتراطه في الحاق بالغير فيما يأتي كون الملق به رجلاً يقتضى ان  
استلحق المرأة يصح مع انه يخالف ما سياتي له في قوله بخلاف المرأة لان استلحقها لا يقبل حينئذ كان عليه ان  
يشترط هنا أيضاً كون المستلحق رجلاً فالاصل ان استلحق المرأة لا يصح اتفاقاً وان استلحق وارثها فيخالف  
فعند الشارح لا يصح كاستلحقها وعنده غيره وهو المغمى يصح ويفرق بين استلحقها حيث لا يصح واستلحق  
وارثها حيث يصح بانها تملكها اقامة البينة على ولادته بخلاف الوارث وهذا الفرق يؤخذ من كلامه في كتاب  
الاقيط (قوله بان لا يكذب الحس الخ) فلو كذب الحس بان كان في سن لا يتصور ان يولد لمثله أو في حالة لا يتصور ان  
يولد لمثله فيها كان قطع ذكره وأتينا قبل زمن امكان العلوق بذلك الولد كان اقراره لغو بالنسبة للنسب لا للعتق  
اه حل (قوله والشرع) في نسخة ولا الشرع اه ع ش واعلم ان اشتراط عدم تكذيب المقر الحس  
والشرع غير مختص بما هنا بل هو شامل لسائر الافارير كما علم مما مر انه بشرط في المقر له أهلية استحقاق المقر به  
حسباً وشرعاً كما أفتى به للوالد اه شرح مر (قوله بان يكون دونه في السن) أي بان يكون الابن دونه أي دون  
الاب في السن سواء كان الابن هو الذي استلحق أباه كان قال هذا ابني أو كان الاب هو الذي استلحق ابنه كان

وان لا يكون معروف بالنسب بغيره (وتصديق مستلحق) بفتح الحاء (أهل له) أي للتصديق بان يكون حياً

قال هذا ابني (قوله غير صبي) لم يقبل حيا مكافا ليشمل السكران فانه غير مكلف ويصح استلحاقه اه عش  
 (قوله لان له حقه في نسبه) أي ولانه أعرف به من غيره اه شرح مر (قوله لم يثبت نسبه الابينة) فهم منه  
 انه لا يعرض على القائف في هذه ويمكن ان يفرق بين هذه وبين ما لو استلحقه اثنان فصدقهما أو لم يصدق واحدا  
 منهم ما بان عرضه على القائف ثم أقطع المنازعة بين المستلحقين وهنا المنازعة بين المستلحق والجهول والحق في  
 النسب له فلم ينظر للقائف ثم رأيت في سم على ج ما وافقه حيث قال ولعل الفرقان القائف انما يعتبر  
 عند المراجعة ونحوها اه عش على مر (قوله فان لم تكن بينة حاقه) أي حاق المدعى المستلحق بفتح الحاء  
 وقوله سقطت دعواه أي المدعى الذي هو المقر وقوله وان نكل أي المستلحق بفتح الحاء حاق المدعى (قوله ولو  
 تصادقا الخ) راجع لقول المتن وتصديق مستلحق على سبيل التعميم فيه كانه قال فتي صدقه ثبت النسب سواء  
 كذبه بعد ذلك أو لا فلا يضر النكذب بعد التصديق (قوله ثم رجعنا لم يسط النسب) أي لان النسب المحكوم  
 بشوته لا يرتفع بالاتفاق كالثابت بالاقتراض اه شرح مر (قوله وشرط أيضا أن لا يكون المستلحق منفيا  
 بلعان) الاولى تأخير هذا عن قوله وخرج بالاehl غيره فيتم شرح المتن أولا ثم يذكر ما زاد عليه من الشروط  
 وصنيعه يقتضي ان هذا الشرط غير مستفاد من اشتراط الامكان الذي ذكره في المتن وصنيعه مع شرح مر  
 يقتضي انه مستفاد منه وعبارته اشترط ان لا يكذب الحس ولا الشرع ثم قال فان كذبه أي الشرع بان يكون  
 معروف النسب من غيره أو ولد على فراش نكاح صحيح لم يصح استلحاقه وان صدقه المستلحق لان النسب  
 لا يقبل النفي وعلم مما تقرر عدم صحة استلحاق منفي بلعان ولد على فراش نكاح صحيح لما فيه من ابطال حق  
 النافي اذله استلحاقه وان هذا الولد لا يؤثر فيه قائف ولا انتساب بخالفه حكم الفراش بل لا ينتفي الا باللعان رخصة  
 أثبت الشارع لرفع الانتساب الباطلة فان ولد على فراش وطء شبهة أو نكاح فاسد جاز للغير استلحاقه لانه لو  
 نازعه قبل النفي سمعت دعواه ويمتنع استلحاق ولد الزنا مطلقا انتهت ومنها لم مفهوم قول الشارع عن فراش  
 نكاح صحيح وأما قوله بلعان فلا مفهوم له وعبارة عش وقضيته انه لو كان ولدا ممة منفيا بخلاف النسب يصح  
 استلحاقه لغير النافي وليس مراد ابل مثل المنفي باللعان ولدا لامة المذكورة انتهت (قوله نكاح صحيح) أي بخلاف  
 المنفي عن وطء شبهة فانه يجوز استلحاقه قاله طب سم عش (قوله ولو كبيرا) لارد على من قال لا يصح استلحاق  
 الميت الكبير وعلة بان تأخير الاستلحاق الى الموت يشعر بانكاره لو وقع في الحياة كافي شرح مر (قوله فلا بشرط  
 تصديقه) هو ظاهر في الصبي اذا بلغ وأما الميت فلا حاجة اليه فيه لانه لا يتأتى منه التصديق الا ان يقال دفع به  
 اشتراط التصديق من وارثه فالمنفي فلا بشرط التصديق من جهة أعم من ان يكون منه كافي الصبي أو من وارثه  
 كافي الميت فلا يقال الميت لا يتأتى تصديقه فكيف يقول فلا بشرط تصديقه اه عش بالمعنى (قوله فلا  
 بشرط تصديقه) وذلك لان الشارع قد اعني بأمر النسب وأثبته بالامكان ولا نظر الى الاجهام في الميت كولو  
 استلحقه غير صغير اذا مال وان اتهم بالجناب النفي عليه بل لو قتله ثم استلحقه صح وسقط القود اه سم (قوله  
 بل لو بالغ الصبي) أي أو أفاق المجنون وكتب أيضا وكذا لو استلحق أباه المجنون ثم أفاق وكذبه لا عبرة بتكذيبه  
 ولا نظر لكون استلحاق الاب على خلاف القياس اه حل (قوله كما صرح به الاصل) وليس له تخليفه  
 انه ليس ابنه لانه لو رجع عن اقراره الاول لم يسط النسب فلا معنى لتخليفه اه عش (قوله وقضية  
 ثبوت نسبه منه) أي من المقر وقوله بما ذكر أي بالاستلحاق من غير تصديق (قوله ولا نظر الى التهمة) حتى لو قتله  
 ثم استلحقه لحقه ولم يقتل به اه حل (قوله لحق من صدقه) ولا يخالف للاخرو وهذا مستثنى من قاعدة ان  
 كل اثنين ادعى على شخص شيئا فأنزل أحدهما انه بخلاف الآخر مر اه شورى (قوله فان لم يصدق واحدا  
 منهما الخ) اعترض هذا بان استلحاق البالغ يعتبر فيه تصديقه وهذا لم يصدق ويرد بما يأتي من أن قول القائف  
 حكم قنبون النسب له ليس من قبيل الاستلحاق حتى يحتاج للتصديق اه شرح مر (قوله فان لم يصدق

غير صبي ومجنون لان له  
 حقه في نسبه فان لم يصدق  
 بان كذبه وعليه اقتصر الاصل  
 أو سكت لم يثبت نسبه  
 الابينة فان لم تكن بينة حاقه  
 فان حاق سقطت دعواه  
 وان نكل حاق المدعى  
 وثبت نسبه ولو تصادقا  
 ثم رجعنا لم يسط النسب  
 كما قاله الشيخ ابو حامد وصححه  
 جمع وقال ابن أبي هريرة  
 يسط وشرط أيضا ان  
 لا يكون المستلحق منفيا بلعان  
 عن فراش نكاح صحيح فان  
 كان كذلك لم يصح لغير النافي  
 استلحاقه وخرج بالاehl غيره  
 كهبي وميت ولو كبر فلا  
 بشرط تصديقه بل لو بلغ  
 الصبي بعد استلحاقه فكذب  
 المستلحق له لم يبطل نسبه كما  
 صرح به الاصل لان النسب  
 يحتاط له فلا يبطل بعد ثبوت  
 وقضية ثبوت نسبه منه بما  
 ذكرانه يرثه وان استلحقه  
 ميتا وبه صرح الاصل ولا نظر  
 الى التهمة لان الارث فرع  
 النسب وقد ثبت ولو استلحق  
 اثنان أهلا للتصديق هو  
 أولى من قوله بالغا (لحق من  
 صدقه) منهما فان لم يصدق





أربعة شروط غاية الأمر الرابع هناك صحتها أن لا يكون المستحق عبدا أو عتيقا غير المستحق وهنا يقال  
 أن لا يكون عبدا أو عتيقا غير المستحق به اه كما هو ظاهر (قوله والجد) أي وإن كان الأب حيا حيث قام به  
 مانع من الإرث كما يأتي اه برماوي (قوله بخلاف المرأة الخ) هـ ذاتباع فيه الاستنوى التابع في ذلك لابن  
 اللبان والعمراني وذكر في الخادم أن مما يرد عليهم قول الأصحاب لا بد من موافقة جميع الورثة قال في الروضة  
 ويشترط موافقة الزوج والزوجة اه وصورة ذلك في الزوج أن تموت امرأة وتخلف ابنها وزوجا فيقول الابن  
 هذا أخي من أبي فلا بد من موافقة الزوج وهذا الخاق بالمرأة قال شيخنا وفرق الوالد بين استحقاق الوارث لها وبين  
 عدم استحقاقها بان إقامة البينة تشهد عليها بخلاف الوارث لاسيما إذا تزاحم في النسب اه حل (قوله كما  
 سبأني) أي في كتاب اللقيط وعبارة المتن هناك ولو استلحق نحوه غير رجل لحقه قال في الشارح اما المرأة إذا  
 استلحقته فلا يلحقها خلية كانت أولا إذ تمكثها إقامة البينة على ولادتها بالمشاهدة بخلاف الرجل اه ويؤخذ  
 من التعليق بقوله اذ يمكنها الخ أن محل امتناع استلحاقها النسب إذا استلحق ابنها اذ هو الذي يمكنها البينة على  
 ولادته وانها يصح أن تستلحق لها أبا كما تقدم ان استلحق الأب من الخاق بالنفس لانها لا يمكنها إقامة البينة  
 على ولادته لها فلخص أن المرأة يصح أن تلحق بالنسب بنفسها إن كان أبوة ولا يصح أن كان بنوة (قوله فبالأولى  
 استلحاق وارثها) فإذا ماتت امرأة وخلفت ابنا وقال الابن لشخص هذا أخي من أبي لم يقبل على كلامه  
 والمعتمد صحة استلحاق وارثها ويفرق بينهما وبين وارثها بان يمكنها إقامة البينة على الولادة بسهولة ذلك عليها  
 بخلافه اه زى وحل (قوله لاستحالة ثبوت نسب الأصل) الاضافة دلي معنى اللام أي نسب للأصل أي  
 نسب غيره اليه وهذه العلة إما نفس الدعوى أو أخص منها في الكلام مصادرة (قوله بلعان أو غيره) متعلق  
 بكل من المصدروا الفعل أي نفيه ونفاه (قوله وكون المقر لا ولا عليه الخ) هذا شرط في الخاق بالغير لا في الخاق  
 بالنفس كما هو مقتضى ضيقه اه برماوي أي حيث قال بخلاف مالو ألحق النسب بنفسه (قوله فلو أقر من  
 عليه ولا الخ) عبارة مر فلو أقر متيق الخ اه وبقي مالو ألحق الرقيق النسب بغيره وهو يعلم من قول المتن  
 وكونه وارثا لو مالو ألحقه بنفسه وخكمه يعلم من قول الشارح في صدر البحث من يصح اقراره تفسير اللفاعل في قول  
 المتن أقر بنسب الخ وقال ع ش هناك قوله من يصح اقراره أي بان كان مطلق التصرف مختارا اه فيستفاد منه  
 أن الرقيق لا يصح اقراره بالنسب ثم رأيت في شرح مر ما يقتضي أن الرقيق يصح أن يلحق بالنسب بنفسه ونص  
 عبارته أقر بالغ عاقل ولو سكران ذكر مختارا وإن كان سفيها قنا كافر بالنسب إن ألحقه بنفسه اشترط لصحته الخ  
 اه ومثله في شرح جج وعبارة الروض وشرحه في كتاب اللقيط ويصح أن يلحق العبد بالنسب بنفسه سواء صدقه  
 السيد فيما استلحقه أو كذبه فيه لانه كالخرفي أمر النسب لا مكان الدلو في منه بنكاح أو وطء شبهة ولا عبرة  
 بأضرار السيد بانه قطاع الارث عنه لو اعتقه بدليل أن من استلحق ابنه له أخ يصح استلحاقه اه ومثله في شرح  
 مر في كتاب اللقيط (قوله بأب أو أخ) صورته أن يجعل أبوه يعلم جده فيقول هذا أبي فيلحقه بجده فهو  
 الخاق بالغير فلا يخالف ما تقدم من أن قوله هذا أبي الخاق بالنفس وفيه نظر وحاول بعضهم تصويرها بما إذا  
 كان نسبه ثابتا لآبائه وأراد الخاق أي به بجده لكونه مجهول النسب له وفيه نظر أيضا لانه ليس اقرارا بآبائه وكلام  
 المصنف في الاقرار بالأب وقد يقال بل هو اقرار بالأب ضرورة أن الخاق بجده \* (فرع) \* كونه آباءه وهو صريح  
 قوله هذا أبي فالصواب الأول صحيح اه ع ش (قوله لانه لا يمكن ثبوت نسبه الخ) فرق مر في شرحه بفرق  
 آخر فقال لانه قادر على استحداثه بنكاح أو ملك فلم يقدر مولاه على منعه اه ع ش (قوله لانه لا يمكن ثبوت  
 نسبه منه) لعل المراد أنه مع حياته لا يمكن ثبوت نسب ابنه لو لم يقر الاب بالبينة بخلاف نحو الاخ فانه مع حياته  
 يثبت باقرار آبيه أو نحو ذلك فليحذر اه جج اه شورى (قوله يمكن ثبوت نسبه من جهة آبيه) أي اما بان  
 يكون الجدم وجودا فيستلحقه واما بان يكون للجدم ولد فيستلحق ذلك المجهول بان يقول هذا أخي اه من ع ش

والجد بخلاف المرأة لأن  
 استلحاقها لا يقبل كسبأني  
 فبالأولى استلحاق وارثها  
 وكونه (ميتا) بخلاف الخ  
 ولو يجوزنا لاستحالة ثبوت  
 نسب الأصل مع وجوده  
 باقرار غيره (وإن نفاه) الميت  
 فيجوز الخاق به بعد نفيه له  
 كما لو استلحقه هو بعد ان نفاه  
 بلعان أو غيره (وكون المقر  
 لا ولا عليه) هذا من زيادتي  
 فلو أقر من عليه ولا باب  
 أو أخ لم يقبل لانه ضرر من له  
 الولاء بذلك بخلاف مالو ألحق  
 النسب بنفسه كأن أقر  
 بان لانه لا يمكن ثبوت نسبه  
 منه لو لم يقر الاب بالبينة ونحو الاب  
 والاخ يمكن ثبوت نسبه من  
 جهة آبيه



(وكونه وارثا) ولو علم بخلافه

غيره كقائل ورقيق (حائرا)  
 لتركه المحقق به واحدا كان  
 أو أكثر كابنين أقر بثالث  
 فثبت نسبه ويرث منهما  
 وراثته منه (ولو أقر أحد  
 حائرين ثالث دون الآخر)  
 بأن أنكر أو سكت (لم يشارك  
 المقر) في حصته بقيد زده  
 بقولي (ظاهر) لعدم ثبوت  
 نسبه أما باطنا فيشاركه فيها  
 فإن كان المقر صادقا فعليه  
 أن يشاركه فيها بثالثها فقول  
 الأصل أن المستحق لا يرث  
 ولا يشارك المقر في حصته  
 محمول على ما ذكرته اذ لو أقر  
 حائز بأخ ورث وشاركه  
 ظاهرا (فإن مات الآخر)  
 الذي لم يقر (ولم يرثه الآخر)  
 ثبت النسب) لأن جميع  
 الميراث صار له (أو) أقر  
 (ابن حائز بأخ) بمجهول  
 (فإنه سكت) إلا أن المجهول  
 (نسبه) أي المقر (لم يؤثر)  
 فيه إنكاره لأنه لو أثر فيه  
 لبطل نسب المجهول الثابت  
 بقول المقر فإنه لم يثبت بقول  
 المقر إلا كونه حائزا ولو بطل  
 نسب المجهول لثبت نسب  
 المقر وذلك دور حكمي (ولو  
 أقر بمن يحجب عنه كآخ أقر  
 بآين) للميت (ثبت النسب)  
 لأن ابن الوارث الحائز في  
 الظاهر قد استلحقه (لا الارث)  
 له الدور الحكمي وهو أن  
 يلزم من إثبات الشيء نفيه  
 وهنا يلزم من إثبات عدم  
 (كتاب العارية) \* بتشديد الباء

(قوله وكونه وارثا حائرا) أي ولو لم لا بدليل ماسيأتي فيمأقر أحد الوارثين وأنكر الآخر ومات ولم يرثه الآخر  
 حيث يثبت النسب بالقرار الأول اه رشيدى (قوله وارثا حائرا) أي ولو بواسطة كأن أقر بعم وهو حائز  
 لتركه أي به الحائز لتركه جده الذي هو المحقق به فإن كان مات أبوه قبل جده فلا واسطة اه حل (قوله واحدا  
 كان أو أكثر) فلو تعدت الورثة اشترط موافقة جميعهم حتى الزوج والزوجة أو وارثهما ما والامام عن بيت المال  
 وينظر كمال الناقص وحضور الغائب فإن مات فوارثه اه برماوى (قوله فإن كل المقر صادقا الخ) وكذلك يجب  
 على غير المقر أن يشارك هذا الثالث بثالث ما أخذه إن كان يعلم أنه أخوه وإن كان في الظاهر لا يجب عليه أن يعطيه  
 شيئا فكل من المقر والمكذب حكمهما واحد وهو أنه لا يجب على كل منهما مشاركة الثالث ظاهرا ويجب عليه  
 باطنا وإنما تعرض المتن لنفي مشاركة الثالث للمقر ظاهرا لأنه ربما يتوهم أنه لما أقر بأخوته أنه يجب عليه  
 مشاركته في حصته حتى في الظاهر (قوله فإن كل المقر صادقا الخ) هلا قال أما باطنا فيشاركه فيها بثالثها إن كان  
 المقر صادقا مع أنه أخصر (قوله بثالثها) قال العلامة البرلسي وجهه أن حقه الثابت بزعم المقر شائع في يده ويد  
 صاحبه وقيل بالنصف لأن قضية الميراث أنه لا يسلم لأحد الورثة شيء إلا وبسلم للأخر نظيره قال شيخنا وفيه نظر  
 إذا الكلام فيما يلزم في الباطن وهو مع كذب المقر لا شيء لهذا الثالث ومع صدقه إنما يلزمه الثالث فقط اه  
 برماوى لأنه الذي يخصه من حصته التي في يده (قوله اذ لو أقر الخ) تعليل للحد محل المذكور أي إنما جعل نفي  
 المشاركة على الظاهر فقط بدليل أن مسألة القرار الصحيح التي يثبت فيها النسب إنما تنفع المشاركة فيها ظاهرا  
 فيما لاولى مسألة الاستلحاق الغير الصحيح الذي لم يثبت فيه النسب فينبغي حل نفي المشاركة فيه على الظاهر تأمل  
 هذا غاية ما يفهم وبعد ذلك لا يتم (قوله ثبت النسب) أي والارث أيضا لأنه صار حائرا اه عش (قوله فإنكر  
 نسبه) بأن قال أنا ابن الميت وأنت استأبنته اه شرح مر (قوله لم يؤثر) أي ويثبت نسبه المجهول لأن  
 الحائز قد استلحقه فلم ينفار لخواجه له عن أهلية القرار بتكذيبه اه شرح مر ويرثان جميع تركته أبيهما  
 مناصفة بينهما اه عشم ماوى (قوله وذلك دور حكمي) أي وهو باطل فمأدى اليه من تأثير إنكار المجهول  
 في نسب المقر باطل أيضا ثبت قول المتن لم يؤثر (قوله بمن يحجب) أي يحجب حرمان فيخرج به ما لو أقر بنت معتقة  
 للاب بأخ لها فثبت نسبه لكونها حائزة ويرثانه اثلا لأنه لا يحجبها حرمانا وإنما عاصروا به الولاء وهذا أحد  
 وجهين في الروضة وأصلها بلانزجج وهو المعتمد اه برماوى واعتمده مر (قوله كآخ أقر بآين للميت) لو أقر  
 به بنت فإظهار القبول وترث كل واحد ولد اذ كرا فآخ بأخ \* (فرع) \* لو قال هذه أمي لم يصح لامكان إقامة  
 البينة على الولادة ولو قال هذا أخي ثم فسره بأخوة الرضاع لم يقبل كقول فسر به بأخوة الاسلام وغيره واعتمده شيخنا  
 مر في مسألة الام اه سم (قوله لا الارث له) أي في الظاهر أما في الباطن فيلزم دفع التركة له وفي بعض  
 النسخ ما نصه وعلم أنه لا يشترط فحين الحق النسب بغيره أن يكون أي من الحق رجلا بخلاف من الحق به نفسه فلا  
 بد أن يكون رجلا فلا يصح من المرأة كما يعلم من باب الاقيط اه وكتب عليه قوله هذا مخالف لما قدمه من أنه لا بد  
 أن يكون رجلا ثم كتب أيضا هذا مضروب عليه في نسخة المؤلف اه حل (قوله للدور الحكمي) بأن يوجب  
 شيء حكمين شرعيين متتابعين ينشأ الدور من عوار الدور التي ان ينشأ الدور من لفظ الاذطر كما في مسألة الطلاق  
 السريحية ومسألة تعلق الزل بما ذكره في الوكالة اه شورى  
 \* (كتاب العارية) \*

ذكرها عقب الاقرار لانها تشبهه من حيث أن في كل إزالة مأهوت تحت بدله غيره اه وعارية أصلها عورية بفتح  
 الواو وتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفا قال الجوهري كأنهم منسوبة الى العارة بمعنى الاعارة قال السجكي  
 الاعارة مصدر والعارة اسم المصدر فانه يقال أعارة عارة بغير همز كاطلاق اطاقه وطاقه وقبل منسوبة  
 الى العار لأن طابعها عار وعيب واعترضه ابن السيد وغيره بأنها تكررت من النبي صلى الله عليه وسلم وهي مشتقة  
 ارته فانه لو ورث لحجب الاخ فيخرج عن كونه وارثا فلم يصح إقراره \* (كتاب العارية) \* بتشديد الباء

من التعاور وقيل من عار يعير اذا جاء وذهب وممنه قيل للسلام الخفيف عيار لكثرة ذهابه ومجيشه وفي الشرع  
اباحة المنافع بشرط مخصوصة وقال الماوردي هبة المنافع فلورده المستعير ارتدت على هذا دون الاول فيجوز له  
الانتفاع بعد الرد اه اقول قال شيخنا حج في شرح الارشاد كذا قيل وصريح ما يأتي عند قول المصنف مالم ينه  
انهم ارتد بالرد وهو ظاهر فان قلت مرفق الوكالة ان الاباحة لا ترتد بالرد قلت ذلك في الاباحة المخصصة وهذه ليست  
كذلك اه وكان مراده بما يأتي عند قول المصنف يعني في الارشاد مالم ينه الفرع الا تقي عن الاسنوي فيمالو  
فعل ما منع منه اه سم (قوله وقد تخفف) وفيها لغة ثالثة عارة بوزن ناقصة اه شرح ممر (قوله وهي اسم  
لما يعار) أي لغة وشرعا وألغة فقط وألغة لما يعار وشرعا للعقد لكن في شرح الروض ما يفيد ان اطلاقها  
على كل من العقد وما يعار لغوي بدليل انه قال بعد ذلك وحقيقة فيها الشرعية اباحة منفعة الخ فراجع عبارته  
ويقال فيها عارة كقصة اه حل (قوله ولعقد ما) عبارة شرح ممر وللعقد المتضمن لاباحة الانتفاع بما يحل  
الانتفاع به مع بقاء عينه ايرده انتهت وقد تعلق على الاثر المترتب على ذلك من جواز الانتفاع به وعدم الضمان  
وهذا مورد الفسخ والانفساخ كما تقدم نظيره في أول البيوع اه ع ش على ممر ولعل مراده بعدم  
الضمان عدم ضمان المنافع التي يستوفى فيها المستعير والا فالعين مضمونة عليه كما هو ظاهر (قوله من عار اذا  
ذهب الخ) أي لامن العار لانه ياتي وهي رواية اه شرح ممر (قوله وقيل من التعاور الخ) قال في شرح الروض  
وحقيقة فيها شرعا اباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه اه قال الشيخ في حواشيه فليست هبة للمنافع  
فلا ترتد بالرد فيجوز له الانتفاع بعد التصريح بالرد اه ممر اه شوبري (قوله وهو التناوب) أي لتناوب المالك  
والمستعير في الانتفاع (قوله بما يستعير الجيران) كالابرة والفأس بالهمز ونحو ذلك وأما غير الجمهور ففسروه  
بغير ذلك كالأكل وكل معروف وفي المصباح المماعون اسم جامع لاثاث البيت كالقدر والفأس والقصة  
والمماعون أيضا الطاعة (قوله وهي مستحبة) وكانت واجبة في صدر الاسلام ثم نسخت اه حل (قوله وقد  
تجب الخ) لم يذكر وانها قد تباح اه سم على حج اقول وقد تصور الاباحة باعارة من لا حاجة له بالعار  
بوجه اه ع ش على ممر (قوله وقد تجب الخ) قضيته بذل ذلك مجانا وفيه نظر فينبغي ان يكون كالمضطر  
اه ووافق ممر على انها حيث وجبت فلا يأخذ الا حرقولا يلزمه البذل مجانا كما في المضطر واذا أخذ  
الاجرة فان عقد بشروط الاجارة فاجارة صحيحة والا ففاسدة وتجب أجرة المثل ثم قررناه اذا عقد بلفظ الاعارة بمال  
كأمرتك كذا شهر ابد رهم كان غارية لا اجارة تغليباً للفظ كما في وكنتك في كذا بكذا فانه وكالة لا اجارة حتى يجوز  
اكل منهما العزل فليحذر اقول لكن كونه غارية لا اجارة يتخالف ما في الروض وشرحه حيث قال لا (فرع) \* لو قال  
أعرتك حماري لتعيرني كذا أو دابتي لتعلقها أو على ان تعلقها أو بعشرة دراهم فاجارة لا اعارة نظر للمعنى فاسدة  
للتعليق في الاولى ولجلل العلف في الثانية والمدة في الثالثة فيجب في الثلاث أجرة المثل بعد القيص مدة الامساك  
ولا يضمن العيين فان قدر مع ذكر الدراهم في الثالثة مدة معلومة كان قال أعرتك دارى شهر من اليوم بعشرة  
دراهم فعمارية فاسدة أو اجارة صحيحة وجهان قال في الاصل مبنيان على ان الاعتبار باللفظ أو بالمعنى قال  
الاسنوي وقضيته تصحح الثاني اعتبارا بالمعنى كما صححه فيها بدون ذكر المدة اه وقد اعتمد ممر وهو يقتضي  
انه اجارة لا غارية فان قلت قضية بناء الوجهين على ما ذكر يقتضي تصحح انها غارية لان الغالب مراعاتهم اللفظ  
فكيف ادعى انه قضيته ما ذكر قلت لعله أخذ من قرينة تصححهم بدون ذكر المدة فان قلت ما معنى وجوب  
الاعارة في هذه الحالة مع انها ليست غارية قلت انما نسبها غارية حيث لا عوض وأما مع قسميتها بذلك باعتبار  
اللفظ لا المعنى اه سم (قوله كاعارة ثوب الخ) وكاعارة سكنى لذيح مأ كقول يخشى قوائه ولا ينافي وجوب  
الاعارة هنا ان المالك لا يجب عليه ذبحه وان كان فيه اضاءة مال لانها بالترك هنا وهو غير ممتنع لان عدم الوجوب  
عليه لا ينافي وجوب اسعافه اذا أراد حفظ ماله كما يجب الاستيداع ان تعين وان جاز للمالك الاعراض عنه الى

وقد تخفف وهي اسم لما  
يعار وله قد هان عار اذا ذهب  
وجاء بسرعة وقيل من التعاور  
وهو التناوب والاصل فيها  
قبيل الاجماع قوله تعالى  
ويمنعون الماعون فسر  
جمهور المفسرين بما يستعيره  
الجيران بعضهم من بعض  
وخبر الصحيحين انه صلى الله  
عليه وسلم استعار فرسا من  
أبي طلحة فركبه والحاجة  
داغية البها وهي مستحبة  
وقد تجب كاعارة الثوب



التألف وهذا ظاهر وان توهم بعض الطلبة المناقاة اه سم على حج اه عش على مر (قوله لدفع حر  
 أو برد) أى وخاف ضررا منه - مامع وجوب الاجرة ان كان لئله أجرة هل وان لم يعقد بذلك أو حيث عقد بذلك  
 وفيه ان هـ ذاليس باعارة حرره وكذا يجب اعارة كل ما فيه احباء منهجة محترمة وكذا اعارة سكنين لذبح ما كول  
 يخشى موته اه حل (قوله كلسيا تيان) أى الحرمة والمكر وهه فالاولى تأتى فى شرح قول المانن وفى المعار  
 انتفاع مباح والثانية تأتى فى قول المتن وتكره استعارة واعارة فرع أصله لخدمة وكافر مسلما الخ (قوله وصحة  
 تبرع) أى ناجز فخرج السفيه وان كان يصح تبرعه بالوصية اه شرح مر وقوله ويجوز رصفه نعم لو أعل  
 لمجور السفيه نفسه فقال الماوردي يجوز اذا كان عمله ليس مقصودا فى كسبه لاستغنائه عنه بحاله وقوله وفلس  
 نعم لو لم يكن فى اعارة الفليس العين تعطل للدعاء عاها كاعارة الدار بوما التجه كما قاله الاسنوى الجواز اذالم  
 تمكن المنفعة تقابل بأجرة والافيتنح وهذا هو المعتمد اه برماوى (قوله فلا تصح من مكره) أى بغير حق اماله كما  
 لوأ كره على اعارة واجبة فتصح اه حج (قوله وملكة المنفعة) أى بالمعنى الشامل للاختصاص بغير موقوف  
 عليه الموقوف باذن الناظر وموصى له بالمنفعة ولو مدة ولا يعبر من أوصى له ان ينتفع أو مدة حياته لانه اباحة  
 فيه ما وصح شخذا فى الثانية صحة العارية وتصح اعارة كلب لصيد ونحوه واعارة أفضحية وددى ولو منذور بن وتصح  
 اعارة النقية خلوته ولو لغير أهل شرطها وان حرم مكث المستعير فيها قاله شيخنا ونوزع فى الصحة مع الحرمة ولا تجوز  
 مطلقا اعارة الامام أموال بيت المال كالولى فى مال طفله ولذلك لا يصح ان يشتري منه عبيد نفسه ولو لعقته  
 \* (فرع) سياتى فى الوقف ان وقف الاتراك من بيت المال صحح يجب اتباع شروطهم فيه على المعتمد حيث لم  
 يعلم رقيم حالة الوقف اه قل على الجلال (قوله وملكة المنفعة) ويلحق بذلك المنفعة اختصاصها كما سبذ كر  
 فى الاضحية من جواز اعارة أضحية أو هدى نذر مع خروجه عن ملكه ومثله اعارة كلب لصيد وأب لابنه الصغير  
 ومجنون وسطي كاذ كره الزركشى بحثا اذا كان الزمن غير مقابل بأجرة ولا يضر به لجواز استخداه فى ذلك حيثئذ  
 وأطلق الرويانى حل اعارته لخدمة من يتعلم منه لقصة أنس فى الصحيح وظاهر ان تسمية مثل هذه المذكورات  
 عارية فيه نوع تجوز اه شرح مر وكتب عليه عش قوله لجواز استخداه الخ يؤخذ من ذلك انه ليس  
 للاب استخدام ولده فيما يقابل بأجرة أو كان يضره وهو ظاهر فى الشافى وينبغى خلافة فى الاول بل هو أولى من  
 المعلم وبتسليم الاول فينبغى للاب اذا استخدم من ذكر ان يحسب أجرة له مدة استخدام ثم يملكها له عما وجب  
 عليه ثم يصرفها عليه فيما يحتاجه من نفقة وكسوة ومما عمت به البلوى ان يموت انسان ويترك أولادا صغارا  
 فتتولى أمهم أمهم بلا وصاية أو كبير الاخوة أو عم لهم مثلا ويستخدمونهم فى رعى دواب امالهم أو لغيرهم  
 والقياس وجوب الاجرة على من استخدمهم سواء كان أجنبيا أم قريبا ولا يسهط الضمان بقبض الام أو كبير  
 الاخوة أو نحوهما حيث لا وصاية ولا ولاية من القاضي اه وكتب أيضا قوله لخدمة من يتعلم منه الخ سواء كان  
 ذلك يقابل بالأجرة أم لا وهو ظاهر لان فيه مصلحة لهم ومن ذلك بل أولى النقية ومعلوم ان محصل ذلك كله اذا أذن  
 له وليه اما اذا لم يأذن له أو قامت فريضة على عدم رضاه بذلك أو كان استخداما بعد ازراعه فلا يجوز له وبقي ما يتبع  
 كثير ان المعلم يأمر بعض من يتعلم منه بتعليم بعض آخر هل يجوز له ذلك لان فيه مصلحة للولد باتقائه الصنعة  
 بشكرارها أم لا فيه نظار الاقرب الاول وينبغى ان يأتى مثل ذلك فيما لو كان الاب هو المعلم اه وقوله ولا يسهط  
 الضمان بقبض الام لم أفهم معنى هذه العبارة على هذه النسخة ورأيت فى بعض نسخ بقصد الام الخ ولعل معناها  
 بقصد هاتعلمهم أو نحو ذلك فامل (قوله لان الاعارة انما ترد الخ) أخذ منه الاذرى امتناع اعارة نقيه أو صرفى  
 مسكنهما فى مدرسة أو باط على كان الانتفاع به لا بالمنفعة ولعل مراده ان ذلك لا يسمى عارية حقيقة فان أراد  
 حرمة ممنوع حيث لم ينص الواقف على شىء لم تكن فى زمنه عادة مطردة تنجم ذلك اه شرح مر (قوله وهو  
 باق) أى المستعير الاول على اعارته مضاف لمفعوله أى فله الانتفاع وهى من ضمانه وقوله ان لم يسم فاعاله يعود

لدفع حر أو برد وقد تحرم  
 كاعارة الامنة من أجنبي وقد  
 تكرر كاعارة العبد المسلم من  
 كافر كلسيا تيان (أو كانها)  
 أربعة (مستعير ومعار وصيغة  
 ومعيرو شرط فيهما) مر (فى  
 مقرر) من اختيار وهو من  
 زيادى وصحة تبرع لان  
 الاعارة تبرع باباحة المنفعة  
 فلا تصح من مكره وصبي  
 ومجنون ومكاتب بغير اذن  
 سيده ومجور رصفه وفلس  
 (وملكة المنفعة) وان لم يكن  
 مالكا لعين لان الاعارة انما  
 ترد على المنفعة دون العين  
 (كمكثرا لا مستعير) لانه غير  
 مالك للمنفعة وانما أبيع له  
 الانتفاع فلا يملك نقل الاباحة  
 كما ان الضيف لا يبيع لغيره  
 ما قدم له فان أعار باذن  
 المالك صح وهو باق على  
 اعارته ان لم يسم الثانى

على المالك فان سمي شخصا كثر بدفالمستعير الاول ليس باقيا فليس له الانتفاع ولا يستمن ضمانه اه شيخنا  
وعبارة شرح الروض قال الماوردى ثم ان لم يسم المالك من يعارله فالاول على عاريتة وهو المعير للثاني والضمان  
باق عليه وله الرجوع فيه وان رده المالك في عاريتة بغيره وان سمي ان عكست هذه الاحكام انتهت (قوله وشرط في  
المستعير الخ) قال في المطالب هو أى المستعير كل من أخذ عينا باذن من هي يبيده لينتفع به الغرض نفسه انتفاعا  
غير مستحق فتناول غير المال ككتاب الصيد وخرج الغصب ودخل الاستعارة من الغاصب وان كانت فاسدة  
فان مراده المستعير الذى يضمن وخرج المستام والوكيل والرائض لكن يرد عليه مال الوفا قال اجل متاعى على  
دائلك ففعل فانه عاريتة مع انتفاء الاخذ اه شورى وقوله ودخل الاستعارة من الغاصب غير ظاهر لما تقدم  
ان شرط المعير ملكه المنفعة تأمل (قوله تعين) سكنت عن هذا فى المعير وقضيته انه لا يشترط فيه التعين كالمعار  
فلو قال لاثنين ليعيرنى أحدا كما كذا فافعله من غير ان يحدد وعليه فيمكن ان يفرق بينهما وبين المستعير بان  
الدفع من واحد منهما رضا بان لا يمتنع متاعه ويحتمل انه كالمستعير فلا يصح والاتقرب الاول اه ع ش (قوله  
فلا يصح لغير معين) فلو بسط بساط لمن يجلس عليه لم يكن عاريتة بل مجرد اباحة اه شرح مر (قوله ولا لبيمة)  
لم يقع له في هذا الكتاب اخرج البيهقي هذا القيد الا هنا اه شيخنا (قوله ولا لصي ومجنون) \* (فرع) \* لو أرسل  
بالغ صبيا ليستعير له شيئا لم يصح فلو تلف في يده أو تلفه لم يضمنه هو ولا مرسله كذا في الجواهر أى لانه لم يدخل  
في يده ونظر غيره في قوله أو تلفه والنظر واضح اذا العارة ممن علم انه رسول لا تقتضى تسليطه على الاتلاف  
فليجمل ذلك أى عدم الضمان على ما اذا لم يعلم انه رسول اه ح وكتب عليه سم قوله فليجمل ذلك الخ  
أقول فيه نظرا أيضا لان العارة لا تقتضى تسليط المستعير على الاتلاف أى فيضمن فيه لافى التلف غاية الامر  
انما تقتضى المسامحة بالاستعمال المأذون فيه اه ع ش على مر (قوله وسفيه) الراجح صحة قبولها من  
السفيه قياسا على قبول الهبة اه حل (قوله لا يبعده وليهم) الحصر بالنسبة للصبي والمجنون صحيح وبالنسبة  
للسفيه فيه نظر لما صرح به في شرح الروض عن الاسنوى من صحته من السفيه نفسه فلا يتوقف على قبول  
ولي له تأمل وجرى عليه الشهاب الرملى اه شورى (قوله كان استعار من مستأجر) أى اجارة صحيحة  
والمضمنة كان استعار من مستأجر اجارة فاسدة كما يأتى أو من المالك تأمل (قوله وله اناية الخ) أى حيث كان  
مثله أو دونه ولم تقم قرينة على تخصيصه بذلك دون غيره والظاهر انه لا ضمان عليه اه حل وقوله على  
تخصيصه أى المستعير بذلك أى بأن يستوفى المنفعة بنفسه (قوله من يستوفى له المنفعة) كان يركب مثله أو دونه  
لحاجته دابة استعارها للركوب قال في المطالب وكذا زوجته وخادمه لرجوع الانتفاع اليه أيضا اه شرح  
مر وكتب عليه ع ش قوله مثله أو دونه أى ما لم يكن عدوا للمعير فيما يظهر اه مر اه سم على حج وقوله  
لرجوع الانتفاع اليه يؤخذ منه ان يحصل جواز ذلك فيما لو أركبه زوجته أو خادمه لقضاء مصالحه اما لو أركبها  
لما لا تعود منفعة اليه كان أركب زوجته لسفرها لمحتاجا لم يجز اه (قوله وشرط في المعار انتفاع به) أى ولو  
ما لا يجعش صغيرا كان العارية مطلقة أو مؤقتة بزمان يمكن الانتفاع به فيه اه حل (قوله بان يستفيد  
المستعير منفعة) أى ولو تافهة كعارة النعل للترين به أو لضرب على صورته اه حل (قوله لياخذ درهما  
ونسلمها) اعلم ان الدر والنسل والتمر والخبر في عارة الدابة لا الكتابة مأخوذة بالاباحة وأما العين المعارة فهي مستعارة  
ليتوصل بها الى أخذ هذه الاعيان منها ففي الحقيقة المستفاد من العين في هذه الصور منفعة أيضا وهي التوصل  
الى أخذ الاعيان بالاباحة اه شيخنا وحقق الاشعرونى فقال ان الدر والنسل ليس مستفادا بالعارية بل  
بالاباحة والمستعار هي الشاة المنفعة وهي التوصل لما أبيع وكذا الباقي اه شرح مر وكتب عليه ع ش  
قوله وحقق الاشعرونى الخ ينبغي ان تكون ثمرة الخلاف ان القائل بالاباحة يقول ملكه ملكا مراعى فلا يجوز  
نقله لغيره كما قالوه فيمن أباح ثمرة بستانه لغيره لا يجوز له نقله والقائل بالملك يقول يجوز له ذلك اه وفي قول

(و) شرط (في المستعير تعين  
واطلاق تصرف) وهما من  
زيادتي فلا تصح لغير معين  
كأن قال أعتقت أحد كذا ولا  
لهية ولا لصي ومجنون  
وسفيه لا يبعده وليهم اذالم  
تكن العارية مضمنة كأن  
استعار من مستأجر (وله)  
أى للمستعير (انابة من  
يستوفى له) المنفعة لان  
الانتفاع راجع اليه  
(و) شرط (في المعار انتفاع)  
به بان يستفيد المستعير  
منفعته وهو الاكثر أو عينا  
منه كالأستعارة مثلاً  
ليأخذ درهما ونسلها أو شجرة  
ليأخذ ثمرها فلا يمار ما لا ينتفع  
به كحمار زمن (مباح)



فلا تصح اعادة ما يحرم الانتفاع  
به كآلة الهو و فرس وسلاح  
لحربي وكأمة مشتهاة لخدمة  
رجل غير نحو محرم الهامن  
يحرم نظره اليها خوفاً للفتنة  
اما غير المشتهاة لصغر أو قبح  
فصح في الروضة صحة اعارتها  
وفي الشرح الصغير منعها  
وقال الاسنوي المتجه الصحة  
في الصغيرة دون القبيحة  
انتهى وكالقبيحة الكبيرة  
غير المشتهاة والخشيت احتياط  
فيه معار او مستعير او تعبيري  
بمباح أولى من قوله وتجوز  
اعارة جارية لخدمة امرأة أو  
محرم و شرط فيه ان يكون  
الانتفاع به (مع بقائه) فلا  
يعار المعلوم ونحوه لان  
الانتفاع به انما هو باستهلاكه  
فانتفى المعنى المقصود من  
الاعارة وبما ذكره علم انه  
لا يشترط تعيين المعارف لو قال  
أعز في دابة فقال خذ ماشيت  
من دوابي صحت (وتكره)  
كراهة تنزيه

على الجلال وهذه الاعيان مأخوذة بالاباحة والمعارف محالها على الراجح وعلى هذا يرجع المعير قبيل الانتفاع في  
المذكورات ضمنها المنتفع ولو قبل علمه بالرجوع كسائر المباحات كذا قالوا وفيه نظر لان لفظ العارية ليس فيه  
اباحة عين ولا تصح الاباحة به فان كانت الاباحة صدرت قبل شرطها فهو محتمل اهـ (قوله فلا تصح اعادة ما يحرم  
الانتفاع به) هذا مسلم عند مر في آله الله و أمافي السلاح والفرس فخرى فهمافي شرحه على صحة الاعارة مع  
الحرمه وجع عش عليه يحمل كلامه على ما اذا لم يعلم ولم يظن ان الحربي يستعين به على قتالناو يحمل  
كلام شرح المنهج على ما اذا لم أظن ذلك ثم نظري كلام مر بعد حله على ما ذكرناه لا وجه للعمرة  
حينئذ (قوله كآلة لهو) قضية القليل بما ذكر المحرم ان ما يباح استعماله من الطبول ونحوها لا يسمى آلة  
لهو وهو ظاهر وعليه فالشروط فتح تباح اعارته بل واجارته اهـ عش (قوله وسلاح لحربي) ويحرم اعادة محض  
الكافر وسلاح لحربي لكن العارية في ذلك صحيحة كذا في شرح شيخنا كج أي في السلاح والفرس والمصحف  
وأما آله الله فالظاهر عندهما عدم الصحة اهـ حل (قوله وكأمة مشتهاة) انظر ما وجه اعادة الكاف ومثلها  
الامر دال الجليل ولولم يعرف بالفجور اهـ حل (قوله وكأمة مشتهاة) نعم للمرأة خدمة منقطع أي بان لم يجد من  
يخدمه فله أن يستعير أمة تخدمه اهـ جج ومثله عكسه كاعارة الذكرك لخدمة امرأة منقطع ويجوز لكل منهما  
النظر بقدر الضرورة ان احتج اليه أخذها مما قالوه في نظر الطبيب للمرأة الأجنبية وعكسه اهـ عش على  
مر (قوله لخدمة رجل الخ) وعكسه كذلك فقد قال الاسنوي سكتوا عن اعارة العبد للمرأة وهو كعكسه  
بلا شك اهـ حل (قوله غير نحو محرم) كده سوح وكالكها اذا استعارها من المكتري أو من الموصى له بالمنفعة  
وكالزوج اذا استعارها من سـ يد هافه ولا يكلمهم داخلون في نحو المحرم فيجوز اعارته لهم كما يؤخذ من شرح مر  
(قوله فصحة في الروضة صحة اعادتها) اهل قياس ذلك جواز اعارة القن الاجنبي وان لم يكن صغيرا ولا قبيحا من  
صغيرة أو قبيحة مع الان المذكور اهـ سم على جج اهـ عش على مر (قوله فصحة في الروضة الخ)  
هو المتمد عند مر وعبارته ويجوز اعارة صغيرة وقبيحة يؤمن من الاجنبي على كل منهما الانتفاء خوفاً للفتنة  
كما ذكره في الروضة وهو الاصح خلافاً للاسنوي في الثانية اهـ بحروفه وأقره عش على الشارح وقوله  
وقال الاسنوي الخ اعتمد زى وسل تبالحج (قوله صحة اعارتها) عبارة مر في شرحه بخلاف اعارتها  
لاجنبي ولو شيخاهما أو مراهما أو خصيهما لخدمة وقد تضمنت نظرا أو خلوة محرمة ولو باعتبار المظنة فيما يظهر  
بخلاف ما اذا لم تضمن ذلك وعليه يحمل كلام الروضة ثم قال وتجوز اعارة صغيرة وقبيحة يؤمن من الاجنبي  
على كل منهما الانتفاء خوفاً للفتنة كما ذكره في الروضة وهو الاصح خلافاً للاسنوي في الثانية اهـ بحروفه  
اهـ عش (قوله وقال الاسنوي والمتجه الصحة في الصغيرة) اذا صارت مشتهاة هل تبطل أو لا ويغفر في الدوام  
ينبغي أن يأتي هنا ما تقدم في نظيره في الرهن وبه يجب عن توقف الخشي اهـ شوبري (قوله يحتاط فيه معاراً  
ومستعيراً) أي فلا يعار لرجل أجنبي ولا لامرأة أجنبية ولا يستعير امرأة أجنبية ولا رجلاً أجنبياً (قوله و شرط  
فيه أن يكون الانتفاع به الخ) ومنه اعارة الماء للغسل والوضوء لان ما يذهب به كالذهب بالنسحق وانما حق  
الثوب أو لازالة النجاسة وان لم يذهب عليه تنجسه لا مكان طهره بالمكثرة بحيث بعضهم انه اذا لم تنجسه تمتنع اعارته  
اهـ حل وعبارة عش على مر وتجوز اعارة الورق للكتابة وكذا اعارة الماء للوضوء مثلاً والغسل متاع  
ونجاسة لا ينجس ما كان يكون وارداً والنجاسة حكمية مثلاً وينبغي ان مثل هذه المذكورات اعارة الدواة  
للكتابة منها والمكحلة لا كذلك منها اهـ سم على جج (قوله فان في المعنى المقصود من الاعارة) أي وهو  
الانتفاع بها مع بقاء عينها (قوله وبما ذكر الخ) أي حيث سكت عن اشتراطه هنا وقيد به في المستعير اهـ حل  
أو يقال وبما ذكره هو اقتضاه على الشرط المذكور فيه فيفهم انه لا يشترط غيرها ومنه التعيين (قوله فقال  
خذ ماشيت من دوابي صحت) أي واذا ردها ليس له أخذ غيرها الا باذن جديد لان الاولى انتهت بالرد اهـ عش

وخالف الاجارة بأنهم معاوضة والغرر لا يتحمل فيها اه سل (قوله استعارة واعارة فرع أصله) هذا مصور  
 بما اذا كان الاصل رقيقا فيكره ما لا يكره لفرعه ويكره للفرع استعارته فلا ينشأ في قول الشارح بعد وكذا  
 لا تكرر اعارة الاصل نفسه الخ اه زى أو يجعل الاول على ما اذا كان هناك عقد فيكره من الاصل والفرع  
 وما يأتي على ما اذا لم تكن صيغة وفعل الاصل بغير طاب من الفرع فلا يكره اه برماوى (قوله لخدمة) أى  
 وان لم توجد الخدمة اه ع ش فاللام للتعليل أى متى كان القصد بالاستعارة والاعارة لخدمة كانتا  
 مكرهتين وجدت الخدمة أم لا وأخذ الشارح مختار هذا بقوله فان قصد بالاستعارة أصله الخ لكن المختار غير واف  
 بحكم الاعارة وحكمها كحكم الاستعارة كفى عبارة المحلى انتهى (قوله واستعارة واعارة كافر مسلما) الظاهر  
 من هذه العبارة انهم ما صدران مضافان للفاعل فيقتضى ان الكافر يكره له أن يعير العبد المسلم ولو لمسلم وهو  
 محل نظر وأجاب بعضهم بأنه بالنسبة للاستعارة مضاف للفاعل وبالنسبة للاعارة مضاف للمفعول ومسلما مفعول  
 ثان وعليه فلا يقتضى ما ذكر اه شو برى فهو بالنسبة للاستعارة مضاف للفاعل أى يكره ان يستعير الكافر  
 مسلما وبالنسبة للاعارة مضاف للمفعول أى يكره أن يعير المسلم للكافر مسلما والمراد بالفاعل المالك  
 والمفعول الثانى المعار اه فكانه قال يكره للكافر أن يكون مستعيرا او يكره لغيره أن يعيره (قوله وكافر مسلما)  
 هذا يفيد جواز خدمة المسلم للكافر لان المتبادر من الاعارة انه يستخدمه فيما يريد سواء كان فيه مباينة  
 لخدمته كصب ماء على يديه وتقديم نعل له أو غير ذلك كل رساله في حوائجه وتقدم في البيع عند الكلام على  
 قول المصنف وشرط العاقد الرشدا الخ انه تجوز اجارة المسلم للكافر ويؤمر بازالة يده عنه بانه يؤجره لغيره  
 ولا يمكن من استخدامه وهو يفيد حرمة خدمة المسلم للكافر وعليه فقد يفرق بين الاجارة والعارية بان الاذلال  
 في الاجارة أقوى منه في العارية لازوما فلم يمكن من بقاء يده عليه في الاجارة ويجعل تحتها في العارية لاحتمال  
 التخلص منه في كل وقت برجوع المعير لكن يرد على هذا ان في مجرى خدمة المسلم للكافر تعظيمه له وهو حرام  
 وقد يقال لا يلزم من جواز الاعارة جعله تحت يده وخدمته له لجواز أن يعيره لمسلم باذن من المالك أو يستئيب  
 مسلما في استخدامه فيما تعود منفعة عليه فليست أم ذلك كما هو ابراجع وفي عبارة المحلى ما يصرح بحرمة خدمته  
 حيث قال وعمل في المذهب عدم الجواز بانه لا يجوز أن يخدمه وقوله عدم الجواز أى للعارية اه ع ش على مر  
 وفي قول على الجلال واعلم ان الخلاف في الكراهة والحرمة هو بالنسبة للعقد وأما خدمة المسلم للكافر فحرام  
 مطلقا سواء بعقد أو بغيره عقد كما صرحوا بها في باب الجزية اه (قوله فلا كراهة) أى في الاستعارة وكذا في  
 الاعارة ان علم المعير ذلك والظاهر كراهة ما ذكر للخدمة وان لم توجد وعدمها القصد الترفيه وان لم يوجد حرره  
 اه حل (قوله ولا استعارة فرعه اياه منه) واليه ذهب شيخنا كج لكن قرر شيخنا زى كراهة الاستعارة  
 أخذ من قول شرح الروض اما اعارة الوالد لنفسه لولده فليست مكرهه وان كان فيها اعانة على مكرهه اذ هو  
 مصرح بان الاستعارة مكرهه حرره اه حل وعبارة زى قوله ولا استعارة فرعه اياه منه هذا  
 محال لما ذكره في شرح الروض وعبارة في شرح الروض وانما الكراهة في جانب الولد لكان الولادة فلم تعد  
 لغيره اه وحاصله ان الاصل لو أعار نفسه لفرعه لا كراهة فيه وان كان فيه اعانة على مكرهه وهى استعارته  
 اياه انتهت (قوله اياه) أى ايا الاصل وقوله منه أى من الاصل وصورة هذه ان الاصل حو استعاره فرعه من نفسه  
 اه شيخنا (قوله وشرط في الصيغة لفظ الخ) قال في العباب نعم لو ألبس عاريا ثوبا أو فرش لضييف فراشا فجلس  
 عليه أو كل هدية تطوع من طرفها وخرجت به العادة فعارية لا قبل الشروع في أكله اه أى فيستثنى ذلك  
 من اشتراط اللفظ من أحدهما لكن قال مر في المسئلةين الاولتين انه مفرع على ضعيف وهو عدم  
 اشتراط لفظ من أحد الجانبين والصحيح الاشتراط فالمتقدمان ذلك اياحة لعارية اه وقضى بذلك ان العارية  
 ليست اياحة وانها ترتد بالرد وفي ذلك خلاف ثم قال في العباب ومن أركب دابة منقطع الله تعالى فتلفت ضمنها

(استعارة واعارة فرع أصله  
 لخدمة) (استعارة واعارة فرع  
 مسلما) صيانة لها عن الاذلال  
 والاولى مع ذكر كراهة  
 الاستعارة في الثانية من  
 زيادتي فان قصد بالاستعارة  
 أصله للخدمة تر فيه فلا  
 كراهة بل يستحب كما قاله  
 القاضي أبو الطيب وغيره  
 وكذا لا تكرر اعارة الاصل  
 نفسه لفرعه ولا استعارة  
 فرعه اياه منه (و) شرط (في  
 الصيغة



وان اركب الدابة أو السفينة مع نفسه ضمن نصفها اه وصورة المسئلة انه وجد لفظ من أحد الجانبين والالم يكن عارية ولا ضمان مطلقا بل هو اباحة اه مر \* (فرع) \* قال عميرة لو اشترى شيئا في طرف فهو عارية ومنه كوز السقاء اذا كان الشرب بلا مقابل وكذا الوجاء هدية في طرف يكون الطرف عارية عند استعماله الا كل فيه ان جرت العادة بذلك فانه يجوز به هذا الشرط اه \* (فرع) \* لو أذن المالك للوديع في لبس الثوب المودع صار عارية بعد لبسه اه عباب اه سم (قوله لفظ يشعرا) يستثنى من اشتراط اللفظ ما اذا اشترى شيئا وسلمه له في طرف فالطرف معارف في الاصح ومالوا كل المهدى اليه الهدية في طرفها فانه يجوز ان جرت العادة بأكلها منه كأكل الطعام في القصعة المبعوث فيها وهو معارف فيضمنه بحكم العارية الا ان كان للهدية عوض وجرت العادة بالا كل منه فلا يضمنه بحكم الاجارة الفاسدة فان لم تجر العادة بما ذكر ضمنه في الصورتين بحكم الغصب اه سل وعبارة شرح مر وكان أكل الهدية من طرفها المعتاد أكلها منه وقبل أكلها هو أمانة انتهت وكتب عليه عش قوله وقبل أكلها هو أمانة وكذا ان كانت بعوض اه حج قال سم عليه استشكل بمسئلة طرف المبيع وفرق في شرح الروض بانه لما اعتيد الا كل من طرف الهدية قدران عوضها مقابل لها مع منفعة طرفها بخلافه في المبيع فكان عارية فيه على الاصل وعبارة الشارح في شرح الارشاد وما اذا لم تكن الهدية تطوعا بان كان لها عوض فان اعتيد الا كل منه لم يضمنه بل يلزمه أجرة مثله بحكم الاجارة الفاسدة والاضمنه بحكم الغصب ثم قال وحيث قلنا بضمنه توفى على استعماله والا كان أمانة وان كان بلا عوض كما صرح به الرافعي اه وهو حاصل ما في الروض وشرحه وشرح البصير وهو حاصل ان الطرف أمانة قبل الاستعمال مطلقا ومغصوب بالاستعمال الغير المعتاد مطلقا وعارية بالاستعمال المعتاد ان لم يكن عوض والا فهو اجارة فاسدة اه ويؤخذ من هذا حكم ما يقع كثيرا من مراد الشراء يدفع طرفه لزيات مثلا فتألف منه وهو انه ان كان التألف قبل وضع المبيع فيه فلا ضمان لانه أمانة وان كان بعد وضع المبيع فيه ضمنه لانه عارية فننبه له فانه يقع كثيرا (قوله كاعترك) أي أو أعترك منفعته أو خدمته لتنتفع به أو ابحتك منفعته وظاهر كلامه كغيره ان هذه الصيغة صريحة لم أقف على كناية للعارية اه حل (قوله مع لفظ الآخر أو فعله) كل راجع لكل فليس على التوزيع فان لم يحصل فعل ولا لفظ بان فرش فرشك من جالس عليه أي قصد ذلك من غير ان يصرح به فهو اباحة والا كان اعارة فاسدة وكذا لو فرش اضيفه شيئا من غير ان يقول له اجلس عليه كان اباحة فان قال له ذلك كان عارية اه حل (قوله وان تأخر أحدهما عن الآخر) المراد بالتأخر التأخر في الخ وفي قول على الجلال فعلم انه لا يشترط الفور في القبول والمعتدان العتدين بدلا رد وكون العارية من الاباحة من حيث جواز الانتفاع ولذلك صحت بلفظ الاباحة انتهى \* (فرع) \* لو قال احمل متاعي على دابةك ففعل فهو عارية أو اعطني متاعك لاجله على دابتي فهو ودعية واستشكل الفرق بينهما لان غاية انه تقدم فيه القبول على الايجاب وقد يقال ان المحكوم عليه بالوديعة في الثانية هو المجهول وان الدابة معارة كالاولى وحيثئذ فالمتاع أمانة فيهما والدابة معارة فيهما فلا مخالفة (قوله وان تأخر أحدهما) أي لفظ الآخر أو فعله وقوله عن الآخر أي الطرف الذي وقع هو جوابا له (قوله نظر الى المعنى) وهو وجود العوض اه شرح مر (قوله ولا تضمن العين الخ) والظاهر ان العلف مضمون على صاحب الدابة لعدم التبرع به فتأمل اه سم أي يضمنه مالك الدابة له مستعير الذي علفها به لعدم التبرع به أي لعدم تبرع المستعير بالعلف لانه انما علفها في مقابلة الانتفاع بها اه (قوله ولا تضمن العين) قال المتولي اذا قال للسقاء اسقني فناوله الكوز فوقع من يده فانكسر قبل ان يشرب الماء فان كان قد طلب ان يسقيه بغير عوض فالماء غير مضمون عليه لانه حصل في يده بحكم الاباحة والكوز مضمون عليه لانه عارية في يده وأما اذا شرط عوضا فالماء مضمون عليه بالشراء الفاسد والكوز غير مضمون لانه متبوض بالاجارة الفاسدة وان أطلق فلا طلاق يقتضي البديل لجران العرف به قال فان

لفظ يشعرا بالاذن في الانتفاع  
كأعرتك أو بطله كأعرتني  
مع لفظ الآخر أو فعله وان  
تأخر أحدهما عن الآخر  
كما في الاباحة وفي معنى  
اللفظ ما مر في الضمان (و)  
قوله (اعرتك) أي فرسي  
مثلا (لعمرك) بعلقتك (أو  
لتعيرني فرسك اجارة) لا اعارة  
نظرا الى المعنى (فاسدة)  
لجهالة المدة والعوض فتجب  
فيها أجرة المثل بعد القبض  
ومضى زمن لمثله أجرة ولا  
ضمن العين كما يعلم ذلك من  
كتاب الاجارة

انكسر الكوز بعد الشرب فان لم يكن قد شرط العوض فالكوز مضمون والماء غير مضمون وان كان قد شرط  
العوض لم يضمن الكوز ولا بقية الماء الفاضل في الكوز لان المأخوذ على سبيل العوض القدر الذي شربه  
دون الباقي فيكون الباقي أمانة في يده اه ابن العادي أحكام الاواني والظروف وما فيها من المظروف  
\* (فرع) \* لو دفع قارورة الى من يبيع زيتا مثلا ليصبه فيها فصبه فيها ووضعها في الميزان ليزنه فانه قطع الجبل  
وانكسرت ضمنها وان تلفت قبل صبها لم يضمنها اه عباب اه شوبري (قوله ولا تضمن العين) أي وأما  
العلف فمضمون على صاحب الدابة لعدم التبرع به اه برماوي (قوله وقضية التعاليل الخ) نظريه ج بان  
العوض شيآن معلوم وهو قيمة العلف ومجهول وهو فعله الذي هو تقديم العلف والمجهول اذا انضم الى المعلوم  
صيره مجهولا و رد بان هذا مختفر للحاجة ولا يحتاج الى التصريح بالتبرع به اه حل (قوله من الآن)  
ليس بقيد بل لو أسقطه صح وحل على اتصال المدة بالعقد كما هو ظاهر اه شوبري (قوله ومؤنة رده  
على مستعير) لو ردها الى الاصطبل لم يخاص من الضمان خلافا لابي حنيفة اه سم ولا يبرأ الا برده للمالك أو  
وكيله دون نحو ولده وزوجته فيضمنانه وهو طريق اه شرح مر (قوله ومؤنة رده على مستعير)  
وهو باق على كونه عارية حتى بعد انتهاء الاستعمال المأذون به فلو استعار دابة لجال متاع معين فوضعه عنها  
ور بطها في الخان مثلا الى ان يردّها الى مالكها انما كانت مثلا ضمنها اه عس على مر قال في الروضة والرد  
المبرئ من الضمان أن يسلم العين للمالك أو وكيله في ذلك فلور الدابة للاصطبل أو الثوب ونحوه البيت الذي  
أخذه منه لم يبرأ ولو لم يجد المعير فسلمها لزوجته أو ولده فأرسلها الى الميرى وضاعت فالمعير ان شاء خرم المستعير أو  
التسلم منه والقرار عليه اه زى (قوله فالمؤنة عليه) أي على المالك كاللورد عليه المكثري فهو منزل منزلة معيره ومن  
ثم كان لا فرق بين بعد دار المستعير عن دار معيره وعدمه ولا يبرأ الا بردها للمالك أو وكيله دون ولده وزوجته  
ولو استعارها ليركبها فركب معه مالكا ضمن نصفها فقط ويجب الرد فوراً على المستعير عند طلب معيره أو موته  
أو عند الحجر عليه فيرد لوارثه أو وليه فان أخر به دله وعلمه ونكته من الرد ضمنه مع الاجرة ومؤنة الرد اه حل  
(قوله فتلزم المالك) وسواء كانت العارية صحيحة أم فاسدة فان أنفق المستعير لم يرجع الا باذن الحاكم أو اشهاد  
بنية الرجوع عند فقده اه شرح مر (قوله لانهم من حقوق المالك) يؤخذ منه ان أجرة المعديّة أو من يسوقها  
على المستعير دون المعير للهالة المذكورة اه عس ولانهم من مؤن الرد (قوله لا باستعمال مأذون فيه)  
كسقوطها في بئر حاله سيرها وقياسه كما قاله الغزالي ان عثورها حال الاستعمال كذلك وطاهره عدم الفرق  
بين ان يعرف ذلك من طبيعتها أو لا والادجيه وهو المعتمد تقييده بما اذا لم يكن العثور ممّا أذن في حمله عليها ومحملة  
اذا لم يتولد من شدة ازعاجها أو الا فوضا من لتقصيره وكان جـ في الرقيق أو صالت الدابة فقتلا لدفع ولو من  
مالكها ما نظير قتل المالك فنه المقتضوب اذا صال عليه فقصه فدفعه فقط اه شرح مر وكتب عليه عس  
قوله كسقوطها ومثال للنافع بغير الاستعمال المأذون فيه كما يشعر به قوله بعد والوجه تقييد ذلك الخ وانما كان  
ذلك من الغير لانه تلف في الاستعمال لابه اه وكتب أيضا قوله كسقوطها في بئر ومنه ما لو استعار ثورا للاستعماله  
في ساقية فسقط في بئرها فانه يضمنه لانه تلف في الاستعمال المأذون فيه بغيره لابه اه (قوله ضمنه) ولا يشترط  
في ضمان المستعير كون العين في يده بل يضمن ولو كانت بيد المالك كما صرح به الاصحاب ولو سخر شخص  
رجلا لادابته فتلفت الدابة في يد صاحبه لم يضمنها المستعير لانها في يد صاحبه ولو اختلقت في حصول التلف  
بالاستعمال المأذون فيه أو لاصدق المستعير بيمينه كما أفتى به الوالدرجحه الله تعالى لعسر اقامة البينة عليه ولان  
الاصلي برأه ذمته محسلا فالما عزي للجلال البلقيني من تصديق المعير اه شرح مر وكتب عليه عس  
قوله ولو كانت بيد المالك قد توهم هذه العبارة انه يضمنها قبل قبضه اياها وطاهر انه لا معنى له لان العارية  
لا تزيد على نحو البيع الصحيح أو الفاسد مع انه لا ضمان فيه على المشتري قبل القبض بل ليس لئلا شيء تضمن فيه

وقضية التعاليل انه لو قال  
أعرتك شهرا من الآن  
لتعلفه كل يوم بدرهم أو  
لتعير في فرسك هذا شهر من  
الآن كان اجارة صحيحة  
(ومؤنة رده) أي المعار (على  
مستعير) من مالك أو من نحو  
مكثران رده عليه فان رده على  
المالك فالمؤنة عليه ككلور  
عليه المكثري ونحو مؤنة رده  
مؤنته فتلزم المالك لانهم من  
حقوق المالك وخالف القاضي  
فقال انها على المستعير (فان  
تلف) كاه أو بعضه عند  
المستعير (لا باستعمال  
مأذون) فيه ولو بلا تصير



(ضمنه) بدلا أو ارشانا الخبر على اليد ما أخذت حتى تؤديه رواه أبو داود والحاكم وصححه على (٤٥٩) شرط البخاري ويضمن التالف بالقيمة

وان كان مثليا كشعب وحجر على ما جزم به في الأنوار واقتضاه كلام جمع وقال ابن أبي عصرون يضمن المثل بالمثل وحري عليه السبكي وهو الوجه اما تلفه بالاستعمال المأذون فيه فلا ضمان للأذن فيه (لا مستعير من نحو مكتر) كوصي له بمنفعته فلا ضمان عليه لأنه نائب عنه وهو لا يضمن فكذا هو بخلاف المستعير من مستأجر اجارة فاسدة لأن معيره ضامن كالجزم به بالغوي وعاله بأنه فعل ما ليس له قال والقرار على المستعير ولا يقال حكم الفاسدة حكم الصحيحة في كل ما تقتضيه بل في سقوط الضمان بما تناوله الاذن فقط ونحو من زيادني (كالف في شغل مالك) تحت بدعيه كان تسلم منه دابته ليرضاه أو ليعضيه له عليها حاجة فأنه لا ضمان عليه لأنه نائبه (وله) أي لا مستعير (انتفاع مأذون) فيه (ومثله) ودونه المفهوم بالاولى (ضرر الان نهاء) المعبر عن غير ما عينه فلا يفسد له اتباعا لنهيه (ذ) المستعير (لزراعة) بلا (نهي) (يزرع) وشعبا او فلا لا تحوذة لان ضررها في الارض دون ضرر البر وضرر نحو الذرة فوقه (لا عكسه) أي والمستعير

العين بمجرد العقد من غير قبض ويتعين ان المراد ان تلفها في يد المالك بعد قبض المستعير بقاء حكم العارية أو قبل قبضها بالفعل لكن استعمالها المالك في شغل المستعير مضمن اه سم على ج (قوله ضمنه) ولو استعار دابة ومعها تبيع لم يضمنه لأنه انما أخذه لغير حبه من أمه واذا التبعها ولدها لم يتعرض له ماله بنقي ولا اثبات فهو امانة قاله القاضي ولا تضمن ثياب الرقيق المستعار لأنه لم يأخذها لاستعمالها بخلاف اكاف الدابة والاصح انه لا يضمن ما ينقصه من ثوب أو نحوه أو ينقصه أي ينقص باستعمال مأذون فيه لحدوثه بأذن المالك وموت الدابة كالانتحاق وتقرح ظهرها وعرجها باستعماله مأذون فيه وكسره سيفا عاره ليقا تل به كالانتحاق قاله الصميري في الاخيرة اه شرح مر وكتب عليه الرشدي قوله وموت الدابة أي بالاستعمال كناية عليه سم ولعل صورته انه جملها جلا ثقبه لا بالأذن فانت بسببه بخلاف ما اذا كان خفية لا تموت بمثل في العادة فاتفق موتها كالمصرح به في الفرق بين ما اذا ماتت بالاستعمال وما اذا ماتت في الاستعمال اه (قوله ضمنه) فلو أعار بشرط عدم الضمان فسدت كما عتده مر وقيل يلغو الشرط فقط كما قاله سل (قوله ويضمن التالف بالقيمة وان كان مثليا) لاننا لو أخذنا مثله حيث نأى حين الانحلال لم ضمان ما مات بالاستعمال ولعل كلام السبكي انه يضمن بالمثل وقت التالف اه حابي (قوله لا مستعير من نحو مكتر) لو كان هذا المكترى مكترى يامن غاصب وتلفت العين عند المستعير جاع بما غرمه على المستأجر وهو يرجع على الغاصب اه شرح الروض اه ابن قاسم (قوله لا مستعير الخ) معطوف على الضمير المستعير في ضمنه لوجود الفاصل وهو الهاء (قوله كودي له بمنفعته) أي وموقوف عليه قال الباقيني والضابط لذلك ان تكون المنفعة مستحقة لشخص استحقاقا لازما وليست الرقبة فاذا أعار لا يضمن المستعير فدخل ما لو أصدق زوجته منفعة أو صالح على منفعة أو جعل رأس المال منفعة اه ساطان (قوله لان معيره ضامن) أي من حيث تعديه بالعارية لان الاذن له لم يتناولها فلا يردان الاجارة الفاسدة كالصحيحة في عدم الضمان (قوله بل في سقوط الضمان بما تناوله الاذن) أي والاذن انما يتناول استعماله بنفسه كما هو قضية العقد اه رشدي وفي الحابي قوله بما تناوله الاذن فقط أي والاذن في الفاسدة لم يتناول الاعارة اه (قوله في شغل مالك) في المصباح شغله الامر شغلا من باب نفع فالامر شغل والاسم الشغل بضم الشين وبضم الغين وتسكن للتخفيف اه (قوله ليروضها) أي يعلمها المشي الذي يستريح به راكبها اه شرح مر وفي المصباح رضى الدابة رياضة ذلتها والفاعل راوض وهي مروضة وراض نفسه حلم اه (قوله وله انتفاع مأذون فيه) نعم لو أعاره دابة ايركبها لمحل كذا ولم يتعرض للركوب في رجوعه جازله الركوب فيه كالتفاهة وأقراه بخلاف نظيره من الاجارة والفرق بينهما الزوم الرد للمستعير في تناول الاذن الركوب في عودته فاولا كذلك المستأجر فلا رد عليه ويؤخذ منه ان المستعير الذي لا يلزمه رد كالمستأجر ويحتمل خلافه ولو جاوز المحل المشروط لزمه أحرة مثل الذهاب منه والعود اليه وله الرجوع منه را كما صححه السبكي وغيره بناء على ان العارية لا تبطل بالتخالف وهو ما صححه اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله جازله الركوب أي وجازله الذهاب والعود في أي طريق أراد ان تعددت الطرق ولو اختلفت لان سكوت المعبر عن ذلك رضاه بأكملها (قوله وشعبا او فلا) ولو استعار المستعير للشعب هل يزرع الغول وعكسه فيه نظرا لا قرب انه اذا استعار شعبا يزرع فلا بخلاف عكسه اه ع ش على مر وحيث زرع ما ليس له زرعه فلا مال قطع مجانا فان مضت مدة ثلثها أجرة لزمه جميع أجرة المثل على المعتمد كما قاله الاذري وهو الوجه ويفارق نظيره في الاجارة بان المستأجر استوفى ما كان عليه كما لا يشعل الرد بزيادة والمستعير لا يملك شيئا فهو بعدوله عن الجنس كالرادا لا يبيع له فلا يفسد قطبازانه عنه شيء اه شرح مر \* (فرع) قال العبادي وغيره واعتمدوه في كتاب مستعار رأى فيه خطأ لا يصلح الا المحقق فيجب وبوافقه افتاء القاضي بأنه لا يجوز رد الغلط في كتاب الغير وقيد الرمي بغلط لا يغير الحكم والارد وكتب الوقف أو لغيره بما

لزراعة شعبا او فول لا يزرع بالماء (و) المستعير (لبناء أو غرس يزرع لا عكسه) أي والمستعير لزراعة

لا يبنى ولا يغرس لأن ضررهما أكثر (و) المستعير (لبناء لا يغرس وعكسه) أي والمستعير لغرس لا يبنى لاختلاف جنس الضرر إذ ضرر البناء في ظاهر الأرض أكثر وضرر (٤٦٠) الغراس في باطنها أكثر لا تشارع روقه (وان أطلق الزراعة) أي الأذن فيها أو عجمه فيها (صح)

عند الاعارة (وزرع) المستعير (ما شاء) لا إطلاق اللفظ قال الشيخان في الأولى ولو قبل لا يزرع الأقل الأنواع ضرر المكان مذهبها وقال الأذري يزرع ما اعتيد زرعها هناك ولو نادرا ومنع الباقي بحث الشيخين بأن المطافعات إنما تنزل على الأقل إذا كان بحيث لو صرح به لصح وهناك ليس كذلك لأنه لا يوقف على حد أقل الأنواع ضررا فيؤدي إلى النزاع والعقود تصان عن ذلك (لا) إن أطلق (اعارة) شيء (متعد جهة) كارض تصلح للزراعة وغيره فلا يصح العقد (بل بعين) جهة المنفعة من زرع أو غيره (أو بعينهم) الانتفاع كقوله انتفع به كيف شئت أو افعل به ما بدا لك وينفع في الشق الثاني وهو من زيادتي بما شاء كافي الاجارة وقيل بما هو العادة ثم به جزم ابن المقرئ فان لم تصلح الجهة واحدة كبساط لا يصلح للغرس لم يحتج في اعارته إلى تعيين جهة المنفعة وتعبير بما بما ذكر أولى من تعبيره بما ذكره \* (تمتة) \* لو استعار للبناء أو للغراس لم يكن له ذلك الامرة واحدة فلو قلع ما بناه أو غرسه لم يكن له اعادته الا اذا صرح له بالتجديد مرة بعد أخرى \* (فصل) \* في بيان ان العارية غير لازمة وفيما

إذا تحقق ذلك دون ما ظنه ويكتب له كذا أو رد بان كتابة له انما هي عند الشك في اللفظ لا الحكم والذي يتجه ان المملوك غير المصحف لا يصلح فيه شيئا مطلقا الا ان ظن رضا مالكه به وانه يجب اصلاح المصحف لكن ان لم ينقصه خطه لردائه وان الوقف يجب اصلاحه ان تيقن الخطأ فيه وكان خطه مستصلا حاسوب المصحف وغيره وانه متى تردد في عين لفظ أو في الحكم لا يصلح شيئا وما اعتيد من كتابة له كذا انما يجوز في ملك الكاتب اهـ بـ وقوله ان لم ينقصه بخطه الخ ينبغي ان يدفعه لمن يصلحه حيث كان خطه مناسباً للمصحف وغلب على ظنه اجابة المدفوع اليه ولم تلحقه مشقة في سؤاله وقوله وكان خطه مستصلا حاسوب المصحف فلا يجوز ان احتج اليها لما فيها من تغيير الكتاب من أصله ولا نظرن في اداة القيمة بفعله للعلة المذكورة \* (فرع) \* استطرادى وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا ان الشريك في فرس يتوجه به إلى عدو ويقاتله وتتاف الفرس هل يضمن الشريك أو لا فيه نظار والجواب عنه ان يقال ان جاءهم العدو والى بلدهم وخرجوا للدفع عن أنفسهم هم وتاقت الفرس والحال ما ذكر فلا ضمان وان خرجوا ابتداء وقصدوا العدو على نية قتاله وتاقت ضمنها لان الشريك لا يرضى بخروج الشريك بها على هذا الوجه بخلاف الحالة الأولى فانها المعتادة عندهم في الانتفاع \* (فرع) \* آخر وقع السؤال أيضا عما يقع كثيرا ان مستعير الدابة اذا نزل عنها بعد ركوبه لها يرسلها مع تابعه فيركبها التابع في العود ثم تتاف بغير الاستعمال المأذون فيه فهل يضمنها المستعير أم التابع فيه نظرا والا قرب ان الضمان على المستعير وان ركبها التابع لانه في حاجة المستعير من ايصالها إلى محل الحفاظ اهـ عـ شـ على مر (قوله لا يبنى ولا يغرس) محل المنع من الغراس ما يراد لادوام اقامتها بغرس للنقل في عامه ويسمى الغسل بالقاء وهو صغار النخل فيصح اهـ سـ رـ ويشير لها قول الشارح لا تشارع روقه (قوله يزرع ما اعتيد زرعها) معتمد (قوله وبه جزم ابن المقرئ) معتمد (قوله الامرة واحدة) معتمد مر حيث لا قرينة وحاصل كلام الروض وشرحه في الاعارة للبناء والغراس انه ان كانت العارية مطلقة لم يفعل ذلك الامرة واحدة أو مؤقتة فعل ذلك مرة بعد أخرى في المدة فانظروا \* (فرع) \* استعار دابة لركوبها المالك معين أو بساط الجلوس عليه هل له تكرير الركوب لذلك المكان وتكرير الجلوس على ذلك البساط أو ليس له الامرة واحدة كافي اعارة الارض للبناء والغراس اعتمد مر جواز التكرير لان العادة في ذلك التكرير بخلاف البناء والغراس ثم قرر انه في جميع الصور يمنع التكرير حيث لا قرينة عليه حتى لو اعارة كتابا للكتابة فيه اقتصر على مرة عند عدم القرينة فليجوز وينبغي ان الكلام في المطاعة في نحو البساط اما لو قيد فيه بحد فحينئذ يجوز تكرير الجلوس في المدة وهذا ظاهر اهـ سم (قوله لم يكن له اعادته الخ) أي اذا كانت العارية مطلقة لم يملك المقيسدة بحد فله البناء والغراس مرة بعد أخرى الى ان تنقضي المدة أو يرجع المعتبر قاله في شرح الروض اهـ شـ وري \* (فصل في بيان ان العارية غير لازمة) \* (قوله وفيما للمعير) أي كقوله والاخير معير بين تملكه الخ وكقوله والمعير دخولها وانتفاع بها الخ وقوله وعابه كقوله واذا رجع قبل ادراك زرع لم يعتد قلعها الخ وكان الاظهار ان يقول وفيما للمعير والمستعير وعليهما فالذي للمعير كقوله والمستعير دخولها لاصلاح والذي عليه كقوله فان شرط قلعها لزمه وكقوله ولو عين مدة ولم يدرك فيها التمتع صير الخ وقوله وغير ذلك وهو قوله ولو قال من بيده عين أعترفتي الخ (قوله لكل رجوع الخ) ولو استعمل المستعار أو المباح له منافع بعد الرجوع جاهلا به فلا جرة عليه كالمرو لا يناقبة قولهم ان الضمان لا يختص بالعالم والجهل أو محله عند عدم تسليط المالك ولم يقصر بترك اعلامه اهـ شرح مر وكتب عليه عـ شـ قوله بعد الرجوع جاهلا خرج به ما لو استعمل العارية بعد جنون المعير غير عالم به فعليه الاجرة لانه بعد جنونه ليس أهلا للاباحة اهـ حواشي شرح الروض أي ولا ينسب له تعصير بعدم

له اعادته الا اذا صرح له بالتجديد مرة بعد أخرى \* (فصل) \* في بيان ان العارية غير لازمة وفيما الاعلام للمعير وعليه بعد الردي عارية الارض وغير ذلك (لكل) من المعير والمستعير (رجوع) في العارية بمطابقة كانت أو مؤقتة



الاعلام ومثل الجنون انما هو وموته وتلزمه الاجرة مطابقة لبيان الاذن بالاعمال والموت اه وكتب ايضا  
 قوله فلا اجرة عليه وانظر ما لو استعمل العين بعد انقضاء المدة في الاعارة المؤقتة جاهلا بانها ضائعة هاهنا هو كاستعماله  
 بعد الرجوع في الماطقة حتى لا يلزمه اجرة أولا ويفرق اه سم على حج وقد يقال الاقرب الفرق فان  
 الاستعمال في الموقفة بعد فراغ المدة لم يتناول الاذن أصلا فاستعمالها محض تعد وجهه انما يقيد عدم الاثم كمالو  
 استعمال مال غيره جاهلا بكونه ماله وقد يشعر بالفرق قول الشارح اذ يحمله عند عدم تسليط المالك الخ وقوله بعد  
 الرجوع وينبغي ان مثل المستعير المستعمل بعد انقضاء المدة وارثه في وجوب الاجرة لان الاذن لم يشمله ثم ما تقرر  
 من ان المنافع غير مضمونة حيث استوفاه جاهلا بالرجوع لتسليط المالك له يقتضي ان البائع لو اطلع على عيب  
 في الثمن المعين ففسخ العقد ولم يعلم بذلك المشتري فاستعمل المبيع جاهلا لم يضمن ما استوفاه من المنافع بخلاف  
 الاعيان كاللبن فان مضمونة عليه وكذا يقال في المشتري لو اطلع على عيب في المبيع ففسخ العقد ولم يعلم به البائع  
 واستعمل الثمن المعين واستوفى منه عينا ويجري مثل ذلك في نظائره اه (قوله فهي جائزة من الطرفين) أي  
 لانها مبررة من المعير وارتفاق من المستعير فالزام غير لا توبها والرد في المعير بمعنى الاسترداد الذي عهد به الاصل  
 اه شرح مر (قوله من موت أحدهما) وعلى وارث المستعير الرد فوراً فان تعذر عليه ردها ضمن مع موثقة  
 الرد في التركة وان لم يتعد رضاء الوارث مع الاجرة وموثة الرد قاله في التحفة قال الشيخ وظاهره وان لم يضع يده  
 عاها وكان وجهه انه خليفة المورث فيلزمه ما يلزمه اه شوبري (قوله من موت أحدهما وغيره) أي بكنونه  
 او انجائه أو الجرح عليه بسفه وكذا يجزى فاس على المعير كما يحتمل الشيخ اه مر وكتب عليه ع ش قوله بكنونه  
 وهذا شامل لما لو كانت العارية غير مضمونة عليه كان كانت من مستأجر أو دعت الباهرة فها لاقيل بعدم  
 انفساخها والحالة ما ذكر لجواز انشاءها من الولي اللهم الا ان يقال لما كان الانتفاع بهما مستند العقد المستعير  
 وقد زالت أهليته قلنا بطلان عقده وليس ثم ما يستند اليه في الانتفاع لتكون استدامة والولي يتمكن من انشاء  
 العقدان أراد به ان رأى مصلحة اه (قوله فانه انما يرجع بعد الحفر) لعل مراده الرجوع فيها بمعنى أخذها  
 وحينئذ لا ينافي ما صرح به غيره وصرح به هو أيضاً في شرح التقيج من ان له الرجوع بالقول قبل ذلك ليأخذ  
 الاجرة بعد ذلك فليتم اه شوبري وقوله لعل مراده الخ متناه ان الصورة التي اخرجها بهذا التقييد وهي  
 قوله من ان له الرجوع بالقول الخ مخالفة لما في المتن وليس كذلك بل هي مندرجة فيه والشرط معتبر فيها وهو  
 انه لا يرجع الا قبل المواراة وأما الرجوع بعد المواراة فلا يمكن منه المعير ولا يستحق الاجرة لو رجع بالقول  
 حينئذ كما صرح به في شرح الروض فنخلص ان المتن شامل لما ترجى ان يكون هو المراد ولما صرحوا به من ان له  
 الرجوع بالقول الخ اه (قوله ولو بعد الوضع في القبر) المتجه عدم الرجوع بمجرد ادلائه أي وان لم يصل الى أرض  
 القبر لان في عودته من هواء القبر بعد ادلائه اذ رآه بقلية امل اه سم على حج وقوله بمجرد ادلائه أي أو ادلاء  
 بعضه فيما يظهر اه ع ش على مر (قوله أو بعد اندراس) ويعلم ذلك بمضى مدة يغلب على الظن اندراسه فيها اه  
 ع ش على مر ولو أظهره السيل من القبر وجبت اعادته فيه فوراً ما لم يمكن جملة الى موضع آخر مباح يمكن دفنه فيه  
 من غير تأخير فلا تجب كما يحتمل ابن الرفعة اه شرح مر (قوله لا يجزى الذنب) أي لانه لا يجزى والكلام انما هو  
 في الاجزاء المحسوسة اه شرح مر وهو بفتح المهملة وسكون الجيم بعدها واحدة ويقال له عجم بالميم أيضاً عوضاً  
 عن البساء وهو عظم لطيف في أصل الصاب وهو رأس العصص وهو مكان رأس الذنب من ذوات الاربع  
 وفي حديث انه مثل حبة الخردل وفي حديث كل ابن آدم يأكله التراب الا عجب الذنب منه خلق ومنه يركب قال  
 ابن عقيل في هذا سر لا تعلمه لان من يظهر الوجود من العدم لا يحتاج الى شئ يبنى عليه ويحتمل ان يكون ذلك  
 جعل علامة للملائكة على احياء كل انسان بجوهره ولا يحصل العلم له لا تسكة بذلك الا بقاء جزء من كل شئ لم يعلم  
 انه انما أر يدب ذلك اعادة الارواح الى تلك الاعيان التي هي جزء منها ولولا بقاء شئ منه لجوزت الملائكة الاعادة

فهي جائزة من الطرفين  
 فتفسخ بفسخ الوكالة  
 من موت أحدهما وغيره  
 لكن (بشرط في بعض) من  
 الصور (كدفن) لميت  
 (ذ) انه (انما يرجع) بعد  
 الحفر (قبل المواراة) له ولو  
 بعد الوضع في القبر وان  
 اقتضى كلام الشرح الصغير  
 خلافه (أو بعد اندراس)  
 لانه لا يجزى الذنب بمحافضة  
 على حرمة وصورة في  
 الثانية اذا أذن المعير في  
 تكرار الدفن والا فقد  
 انتهت العارية واذار جيع  
 قبل المواراة

الى أمثال الاحساد الى نفس الاحساد وقوله منه خلق يعني انه أول شيء يخلق من الآدمي ولا يعارضه حديث  
 سلمان ان أول ما خلق من آدم رأسه لانه يجمع بينهما بان هـ ذافي حق آدم وذلك في حق بنه أو المراد بقول  
 سلمان نفخ الروح في آدم لا خلق جسده قاله في فتح الباري قبيل تفسير سورة المؤمن اهـ شوبري (قوله غرم  
 لولي الميت مؤنة حفره) ظاهر سواء حفره بنفسه أو استأجر من يحفره وهو ظاهر أو حفره متبرع بقصده  
 والمراد بالمؤنة ما يقابل الحفر عادة لا ماصرفه المستعير على الحفر اهـ ع ش علي مر (قوله غرم لولي الميت  
 مؤنة حفره) هذا يشكل عليه ما لو بادر المعير الى زراعة الارض بعد حرثه المستعير فانه لا يغرم شيئاً كما أفتى به  
 البغوي وغاية ما يقال مسألة الميت فيها أمران مفقودان في مسألة الحرثة أحدهما شبهها بالبيعة واللازمة من  
 حيث امتناع الرجوع بعد المواراة بخلاف الحرثة فان العارية فيها جائزة ابتداء وداوما فكان التعلق في تلك  
 أقوى الثاني ان النفع لما كان عائداً على الميت وله احترام أو جبناعا عليه كالفرة منعه من الرجوع صونا  
 لحق الميت اهـ وأقول يفرق أيضاً بان الزراعة لا تسبب لزوم الحرثة لا يمكنها بدونها في الجملة فلم يكن الاذن في  
 الزراعة توريطاً له في الحرثة بخلاف الدفن ثم رأيتهم فز قولهم فقالوا ان الدفن لا يمكن بدون حفر فبالاذن في  
 الدفن قدور طه في الحفر بخلاف الزرع يمكن بدون الحرث اهـ وقضية هذا الفرق انه لو لم يمكن الزرع  
 الا بالحرث انه يغرم الاجرة للمستعير اذا رجع بعد الحرث وقبل الزرع واعتمد هذه القضية مر وجزم به  
 متكرراً قال ومورد مسألة القبر ان يكون الحافر الوارث فلو كان الحافر الميت بان استعار الارض ليحفره فيها  
 قبر الحفره ثم مات فخرج المعير لم يغرم أجره الحفره وأظنه عليه بانه لا حق له فيها حفره في حال حياته فليس يراجع  
 واعلم ان مسألة الاعارة للدفن لها آثار بيح كثيرة مهمة أطال الكلام عليها في الخادم يتعين الوقوف عليها  
 وقررها مر في درسه ومشى على أشياء فيها وأنا أذكرها هنا بحسب ما مشى عليه مر في درسه على ما ضبطت  
 عنه فن ذلك ان الارض تارة تكون مملوكة وتارة تكون موقوفة على معين وتارة على غير معين فان كانت موقوفة  
 على معين امتنع اعارةها للدفن كما اعتمده مر لان الحق بعده ينتقل لغيره وقد يبقى الميت الى دخول استحقاق  
 البطن الثاني في حال المنفعة عليهم وقد بسط التعليق في الخادم فراجع وان كانت موقوفة على جهة لم تتصور  
 الاعارة منهم وامتنعت من الناظر لانه لا مصلحة للموقوف عليهم في ذلك وقد بسط التعليق في الخادم وان كانت  
 مملوكة جازت الاعارة وفيه فروع \* الاول هل يشترط في صحة العارية بيان كون الميت كبيراً أو صغيراً ذكر اكان  
 أو أنثى شهيداً أو غير شهيد فان الحق في الشهيد يتأبدلانه لا يلبى اعتمد مر انه ان قامت قرينة على التخصيص  
 بشئ مما ذكر أو جرت عادة به اتبعت القرينة أو العادة ولم يشترط التعيين والاشترط التعيين لتفاوت الحال  
 والاعراض ثم جزم بانه لا يشترط ويحمل على تناول جميع ذلك اهـ وقد يقال ينبغي ان يصح وينقيد بالمعتاد  
 كالأعرار والزرع وأطلق أو عزم فانه يتقيد بالمعتاد الثاني اذا استعار الارض للدفن هل له دفن المسلم والكافر  
 فيها اعتمد مر انه ينظر للقرينة والعادة في ذلك فان دلت القرينة على دفن المسلم فيها كأن كان المستعير  
 مسلماً أو جرت عادته انه انما يدفن المسلمين تقيدت بالمسلم وان دلت على دفن الكافر كأن كان المستعير كافراً أو  
 عادته دفن الكفار جاز دفن الكافر فلو لم توجد القرينة تناول النوعين وينبغي ان يكون من القرينة على  
 التخصيص بالمسلم ما لو لم تجر العادة في تلك الارض بدفن غير المسلمين فيها فليتمسك وقد يتجه عند عدم القرينة  
 التقيد بالمعتاد كسالة الزراعة الثالث لو كان المدفون صاحباً لجاهل يجوز تردد المستعير وغيره لزيارته والتبرك به  
 بغير اذن المعير وهل يجوز دخول المكان بغير اذن المعير لزيارة الميت والاجتماع في ليالي الجمع وجعل الاطعمة  
 هناك ومدا البساط للجمعة مع مشى مر على اتباع القرائن والعادة في ذلك الرابع لو أخرجه من القبر سبيل  
 أو سبغ رد اليه نعم ان نقله الى مكان صالح للدفن فيه وفي اعادته الى الاول تاخير للدفن انقطع حقه ودفن فيما وصل  
 اليه اهـ مر وهل مؤنة رده على الوارث أو غيره اعتمد مر انه ان كانت التركة لم تقسم فؤنة الرد فيها وان

غرم لولي الميت مؤنة حفره  
 ولا يلزم المستعير الطم



قسمت فعلى بيت المال ثم على المسلمين كما قالوه فيما لو سرق كفته الخامس لو احتجج الى نبش موخر اوجه لكونه دفن بلا غسل أو اغتسل القبلة أو للشهادة على صورته على القول بجواز ذلك فاصل ما في الخادم جواز رجوع المعبر في الاولى اطول زمنها فيمكن حفر قبر آخر من غير تأخير دون ما بعده لقلته زمنه في التأخير بحفر قبر آخر انتهاك لحرمته ومشى عليه مر السادس هل يجوز للمالك الانتفاع بظاهر الارض بنحو زرع وباطنها بنحو حفر نحو سرداب مشى مر على جواز ذلك حيث لا ينال الميت ضرر فمافي الجنائز عن الحناطى من امتناع زرع المقبرة يحتمل وفاقا لمصر على المقبرة المسبلة أو على ما اذا وصل للميت وطاعة ضرره بالسابع هل يشترط بيان طول القبر وعرضه وعظمته مشى مر على أنه لا يشترط ويفعل الاكمل شرعا \* (فرع) \* أعار الارض لدفن نبي أو شهيد لزم على الدوام لانهم لا يلبثان اه مر \* (فرع) \* أعار الارض للدفن مدة لا يلبث فيها الميت فسدت العارية أنطه كذا في الخادم وان مر مشى عليه \* (فرع) \* ذكر وافي باب الجنائز انه لو باع الارض المدفون فيها الميت مع والمشتري الخياران جهل واذا بلى الميت استحق مكانه كافي مغرس الشجرة المستحقة الإبقاء قال مر فتقول من قال ان من أنواع الخمر الخمر على مالك الارض التي هم بميت مدفون يحتمل على ما اذا أراد بيع نفس القبر اه سم (قوله وكطرح مال في سفينة) ويستثنى أيضا ما اذا أعار كفنا وكفن فيه الميت وان لم يدفن ولم يلف عليه لان في أخذ ما زرع بالميت بعد الوضع وينتج عدم الفرق في الامتناع بين الثوب الواحد والثلاث بل والخمس بخلاف ما زاد وبخلاف هو به عليه من غير وضع فلا يمتنع الرجوع والاصح بقاءه على ملك مالك ولا يرجع فيه حتى يندرس فلو نبش الميت سبع وأكله انتهت العارية ورجع لمالكه لانه باق على ملكه على الاصح ومالوفال أمير وادارى بعد موت شهر الم يكن للوارث الرجوع قبله أى ان خرجت أجرته من الثلث ومالوفال أعار دابة أو سلاحا للغزو فالنقي الصقان فليس له الرجوع في ذلك حتى ينكشف القتال ومالوفال أعار السترة للصلاة فانه اذا استعارها لى فيها الغرض وشرع فيه فهي لازمة من جهة ما واذا استعارها المطلق الصلاة فتكون لازمة من جهة المستعير فقط ان أحرم بفرض وللمعبر الرجوع والنزع ولا إعادة وجائز من جهة ما ان أحرم بنقل ويستثنى أيضا مالوفال أعار دار السكنى معتدة فهي لازمة من جهة المستعير ومالوفال استعار جد عالى بسند اليه جدارا ما مثلا فيمتنع الرجوع والاوجه ثبوت الاجرة له وكذا لو أعار ما يدفع به عما يجب الدفع عنه كآلة لتسقي محترم أو ما يقي نحو بردهم لك أو ما ينفذ به غرضه وقياس ما ثبت ثبوت الاجرة أيضا اه شرح مر وعش عليه بتصريف واختصار \* (فرع) \* لو استعار ثوبا ليصلى فيه الصبح فأحرم بالظهور فيه ذله الرجوع كما هو ظاهر لانه غير الماذون فيه لكن هل له الرجوع ابتداء أو بعد فعل ركعتين من الظاهر لانهم ما قدر الماذون فيه فيه نظرا ولا بعد الثاني لان الركعتين قدر الماذون فيه مع مراعاة حزمة الصلاة هذا حاصل ما وقع في درس طب ف واعمل الوجه هو الاول لانه لم يتلبس بالماذون فيه ومثله فيما يظهر مالوفال أعاره لصلاة مقصورة فأحرم بها ثمة ويحتمل الفرق فليتأمل اه شوبرى (قوله فانه انما يرجع بعد ان تصل الى الشط) أى فيلزمه الصبر الى أقرب مأمن أى ولو مبدأ السير حتى يجوز له الرجوع اليه ان كان أقرب اه سم على حج وتستحق الاجرة حيث تدنو ظاهرا عبارات المذكورة في هذا المقام انه حيث قبل بوجوب الاجرة لا يتوقف وجوبها على عقد بل حيث رجع وجب له اجرة مثل كل مدقة مضت ولا يبعد انه حيث وجبت الاجرة صارت العين امانة لانها وان كانت في الاصل عارية صار لها حكم المستأجرة \* (فائدة) \* كل مسألة امتنع على المعبر الرجوع فيها تجب له الاجرة الا في ثلاث مسائل اذا أعار أرضا لدفن فيها فلا رجوع له قبل اندراس الميت ولا اجرة له ومثلها اعادة الثوب للتكفين فيه لعدم جريان العادة بالمقابل واذا أعار الثوب لصلاة الغرض فليس له الرجوع بعد الاحرام ولا اجرة له أيضا ومثلها اذا أعار سيفا للقتال فاذا اتقى الصقان امتنع الرجوع ولا اجرة لقلته زمنه عادة كما يفيد ذلك كلامهم على منهج ونقل اعتماد مر فيه

وكطرح مال في سفينة بالجمعة  
فانه انما يرجع بعد ان  
تصل الى الشط وبذلك علم  
ان تعبيرى بما ذكر

اه عش على مر (قوله انما رجع بعد ان تصل الى الشط) ويستحق الاجرة من حين الرجوع الى أن  
تصل الى الشط اه حل (قوله اعم وأولى مما ذكره) عبارته لكل منهما رد العارية متى شاء الا اذا أغار لدفن  
فلان رجع حتى يندرس أثر المدفون اه ووجه العموم ان عبارة الاصل لا تشمل طرح المال في السفينة  
ووجه الاولوية ان عبارة الاصل تقتضي انه متى أغار له لدفن لزمه فلان رجوعه وان كان الميت بموضع موته  
ولم ينقل منه اه عش (قوله بعد ان بنى المستعير أو غرس) أما لو رجع المعير قبلها ما فليس له فعلهما قال  
في الروض فان فعل عالما أو جاهلا برجوعه فلع مجانا وكاف تسوية الارض اه ولا يبعد ان تلزمه الاجرة وهو  
ظاهر عند العلم بالرجوع اه سم على حج اه عش على مر (قوله فان شرط قلعه لزمه) ولو اختلفا  
في وقوع شرط القلع صدق المعير بخلاف ما يحتج به الاذرعى كالأختلاف في أصل العارية لان من صدق في شيء صدق  
في صفته وان ذهب بعضهم الى تصديق المستعير لان الاصل عدم الشرط واحدا تزام ماله اه شرح مر  
(قوله فان شرط عليه قلعه) أي عند الرجوع وكذا لو شرط تملكه بالثبته عند الرجوع يلزمه كما قاله الصميري  
اه مر اه شورى (قوله هو اعم الخ) أي لان قوله قلعه شامل لما لو شرطه مجانا أو مع غرامة ارش  
النقص اه عش (قوله كافي تسوية الارض) أي فانها ان شرطت لزمته والا فلا اه مر اه عش  
فالتشبيه راجع لقوله فان شرط قلعه الخ (قوله ولزمه تسوية الارض) أي سواء شرطت أو لم تشرط ففرق  
بين لزوم التسوية عند القلع باختياره من غير شرط حيث تلزم طاقا وبينها عند شرط القلع لا تلزم الا ان  
شرطت اه شيخنا (قوله ولو امتنع منه الخ) هذا مستدرك مع الآية وقوله فيلزمه الخ تفريع على قوله  
ولزمه تسوية الارض فهو بيان له اه شيخنا وعبارة الرشيدى قوله ولو امتنع منه لم يجبر عليه لا ينافيه قوله  
الا في واذا اختار ماله اختياره لم يلزم المستعير موافقته فان أجب كاف تفريع الارض لان ذلك في امتناعه بعد  
اختيار المعير وهو هذا في امتناعه قبل الاختيار انتهت (قوله ردها الى ما كانت عليه) قال الشيخ ابن حجر وهو  
المراد بالتسوية حيث أطلقت فلا يكاف ترابا آخر لولم يكف الحفر ترابها اه (قوله دون الحاصلة بالبناء  
الخ) أي فالذي حفره وغرس فيه أو بنى اذا ظهر بعد ذلك لا تلزمه تسويته بخلاف ما اتسع عليه بسبب القلع  
اه رشيدى (قوله والاخير معير الخ) مثله في التخيير المذكور المشتري شراء فاسدا اذا بنى أو غرس على  
المعتمد ولا يقال هو كالغاصب لانه يضمن ضمانه لانا نقول المالك هو المسلط له على ذلك كالمعير هنا فتنبه لذلك  
فكثيرا من يغلط فيه فتأمل اه شورى (قوله من تملكه بغيره) أي لان العارية مكرمة فلا يليق بها منع  
المعير ولا تضيق مال المستعير فائتينا الرجوع على الوجه المذكور وانما خبرنا المعير لانه المحسن ولان الارض  
أصل لما فيها اه شرح الروض (قوله وقلعه بضمان ارش) قضية ضمان الارش ان مؤنة الهدم أو القلع  
عليه أي المعير أيضا واهتمده في التدريب كالكفاية فانه لما نقل فيها عن الامام ان الظاهر من كلام المعظم انها  
على المستعير قال وفي كلام الاصحاب ما يدل على انها على المعير كما عليه ما ينقصه القلع وهو متجه جدا اه  
لكنه ناقض نفسه في المطالب فان ظاهر كلامه انها على المستعير كما مستأجر وتبعه الشارح حيث رد الاول  
بان المؤنة في نظيره من الاجارة على المستأجر فالمستعير أولى منه أما جرة نقل النقض فعلى مالكه قطعا اه  
شرح حج وعبرة شرح مر والظاهر كما قاله ابن الرفعة ان مؤنة القلع على صاحب البناء والغراس  
كالاجارة حيث يجب فيها ذلك على المستأجر أما جرة نقل النقض فعلى مالكه قطعا انتهت (قوله وتبعيته  
باجرة) وهل يتوقف ذلك على عقد ايجار من ايجاب وقبول أم يكفي مجرد اختيار المعير فتلزمه الاجرة بمجرد الوجه  
الجارى على القواعد انه لا بد من عقد ايجار ثم رأيت الشارح بسط الكلام في فتوى واستدل من كلامهم بما  
هو ظاهر فيه وقد يقال ان عقد فلا كلام والا وجبت أجرة المثل اه سم على حج اه عش على مر  
(قوله وتبعيته باجرة) استشكل مع جهالة المدة فلذا قال الاسنوى وأقرب ما يمكن سلوكه ما مر في بيع حق

أعم وأولى مما ذكره (واذا أغار  
لبناء أو غرس ولو الى مدة ثم  
رجع) بعد ان بنى المستعير  
أو غرس (فان شرط) عليه  
(قلعه) أي البناء أو الغراس  
هو أعم من قوله شرط القلع  
مجانا (لزمه) قلعه مجانا بالشرط  
كافي تسوية الارض فان  
امتنع قلعه المعير (والا) أي  
وان لم يشرط القلع (فان  
اختاره) المستعير (قلع مجانا  
ولزمه تسوية الارض) لانه  
قلع باختياره ولو امتنع منه  
لم يجبر عليه فيلزمه اذا قلع  
ردها الى ما كانت عليه  
وظاهر ان محل ايجاب  
التسوية في الحفر الحاصلة  
بالقلع دون الحاصلة بالبناء  
أو الغراس لحسبونها  
بالاستعمال نبه عليه السبكي  
وغیره (والا) أي وان لم يختار  
قلعه (خبر معيرين) ثلاث  
نحوال من (تملكه) بعد  
(بقيته) مستحق القلع  
حين التملك (وقلعه) ضمان  
(ارش) لنقصه وهو قدر  
التفاوت بين قيمته فاعا وقيمه  
مقلوعا (وتبعيته باجرة)



البناء دائم على الأرض بعوض حال بلفظ بيع أو اجارة فينظر لما شغل من الأرض ثم يقال لو أجره هذا النحو  
بناء دائماً بحال كم يساوي فإذا قيل كذا أو جبناء وعليه ولا وجه أن له ابدال ما قلع لأنه بذلك التقدير ملك  
منفعة الأرض على الدوام لأن المالك لما رضى بالاجرة وأخذها كان كأنه أجرها بالجرة مؤبدة اه شرح  
مر (قوله كنظاره من الشفعة) أي فيما لو اشترى شفعة مشغوعاً وبني فيه أو غرس ثم أخذ الشريك بالشفعة  
فالمشترى كالمستعير والشفيع كالمعير وقوله وغيرها كلاجرة فيما لو أجره أرضاً للبناء أو غراس وفعل ذلك ثم  
انقضت مدة الاجارة ومثل ذلك ما لو وهب لوليه أرضاً فبني فيها أو غرس ثم رجع الوالد اه شيخنا ومثله أيضاً  
ما لو باع أرضاً ببيعاً فاسدافني فيها المشتري أو غرس ثم أخذها البائع فانه أي البائع يختبر بين الامور الثلاثة كما  
في الشوري (قوله فان أبي) أي المستعير كلف تفريغ الأرض وانظر ما معنى تكليفه تفريغ الأرض مع أنه هو  
الذي أراد المعير بقلعه وغرامة أرض النقص فاعل المعنى كلف موافقته للمعير على ما اختاره وهو القلع وغرامة  
أرض النقص اه ع ش (قوله فبتمين القلع في الاول) وهو ما إذا لم يكن في القلع نقص وقوله في الثاني وهو  
ما إذا كان المعير شريكاً وقوله في الثالث وهو ما إذا كان على الغراس ثم لم يبد صلحه وهذا هو المراد من العبارة  
ولا عبرة بمواقع للشوري (قوله والتبعية بأجرة المثل في الثاني) عبارة الروض مع شرحه \* (فرع) \* ليس  
لشريك رجع بعد الاذن في البناء أو الغراس في الأرض المشتركة الا الاجرة أي الا التبعية بها فليس له القلع  
بأرض النقص لأنه يتضمن قلع بناء المالك وغراسه من ملكه ولأن يملك بالتبعية لأن للبناء والغراس في الأرض  
ممثل حق اه (قوله وتأخير التخيير) المعتمد بثبوت الجبار الا أن ثمة ان كانت الثمرة غير مؤبرة فملكها تبعاً  
والأبقاها الى أو ان الجذاذ كما في نظيره في الاجارة اه شوري ومثله مر وعبارة زى قوله وتأخير التخيير  
ضعيف والمعتمد انه يخير حالاً وتثبت له الاجرة من حين ذلك فان اختار التملك ملك الثمرة أيضاً ان كانت غير مؤبرة  
وأبقاها الى الجذاذ ان كانت مؤبرة وهذا هو المعتمد اه مر انتهت (قوله وتأخير التخيير) أي بين الامور  
الثلاثة التي هي التبعية بالاجرة والقلع بالأرض والتملك بالقيمة للشجر نفسه ويتبعه الثمران كان غير  
مؤبر ولا فلا يتبع بل يبقى لمالكه وعليه أجرة بقاءه الى أو ان الجذاذ اه (قوله الى بعد الجذاذ) فيه جري بعد  
بالى ولا تجزئ قبل وبعد وعند الامن في الكثير فكلام الشارح على قلة اه شوري (قوله كفى الزرع) أي كما  
يمنع القلع حالاً في الزرع ففي التشبيه مساحية اه ع ش أي التشبيه من حيث ان في كل تأخير او ان كان  
المؤخر في المشبه التخيير وفي المشبه القلع اذ لا يخبر فيه كما سيأتي في المتن اه شيخنا (قوله كلام ذكرته  
في شرح الروض) عبارة هناك ثم محمل التخيير اذ لم يوقف البناء والغراس والاقال ابن الرفعة وغيره فيتمين  
تبعيتهما بالاجرة والزرع كشيء يتخير بين ذلك وبين قلعها ما بالارث والموافق لما في الكتاب كما صله انه يتعين القلع  
بالارث ومحله أيضاً اذ لم يوقف الأرض والا فيختير بين الثلاث لكن لا يعلق بالارث الا اذا كان أصلح للوقف من  
التبعية بالاجرة ولا يملك بالقيمة الا اذا كان في شرط الواقف جواز تخصيصه لمثل ذلك البناء والغراس من ريعه  
وبذلك أفق ابن الصلاح في نظيره من الاجارة انتهت وقوله ومحله أيضاً أي محل التخيير بين الامرين وهما القلع  
بالارث والتملك بالقيمة اذ هما المذكوران في متن الروض فصح قوله والا فيختير بين الثلاث أي الامرين  
المذكورين والتبعية بالاجرة فلا يقال اذا كان المعير يختير بين الثلاثة فيما لو وقف الأرض لا يصح التمسيد اذ  
الحال لم يختلف بين الوقف وعدمه وذلك لان هذا مبني على ان المراد بالمعير هو التخيير بين الامور الثلاثة وقد  
علمت انه ليس هو الواقع في متن الروض وعبارة زى قوله وفيما لو وقف البناء والغراس الخ ولو وقف المعير  
الأرض لم يعلق بالارث الا اذا كان أصلح للوقف من الابقاء بالاجرة ولم يملك بالقيمة الا ان يسرع بها أو كانت  
من الربيع واقضاء شرط الواقف اه ع باب والمعتمد فيما لو وقف المستعير البناء والغراس امتناع التملك بالقيمة  
فقط لا غير كما قاله الراعي خلافاً للشارح والذي في شرح الارشاد لابن أبي شريف نقلاً عن ابن الرفعة والسبكي

كنظاره من الشفعة وغيرها  
وقالاً للامام والغزالي  
وصاحبي الخاوي الصغير  
والانوار وغيرهم ولقضى  
كلام الروضة وأصلها في  
الصالح وغيره خلافاً لما فيها  
هنا من تخصيص التخيير  
بالاوليين والمافي المنهاج وأصله  
من تخصيصه بالتخيرتين  
واذا اختار ما له اخبره لزم  
المستعير موافقته فان أبي  
كلف تفريغ الأرض  
ومحله ما ذكر اذا كان في  
القلع نقص وكان المعير غير  
شريك ولم يكن على الغراس  
ثم لم يبد صلحه والا فيتمين  
القلع في الاول والتبعية بالاجرة  
المثل في الثاني وتأخير التخيير  
الى بعد الجذاذ كما في الزرع  
في الثالث لان له أمداً ينتظر  
وفيما لو وقف البناء أو الغراس  
أو الأرض كلام ذكرته في  
شرح الروض (فان لم يختار)  
أي المعير شيئاً مما

(تر كاحتى يختار أحدهما)  
 ماله اختياره انتقطع الخصومة  
 فليس للمعير أن يقطع بجائنا  
 وان لم يعطه المستعير أجرة  
 انتقصه بترك الاختيار  
 وتعتبرى بما ذكر أولى من  
 قوله حتى يختارا (ولمعير)  
 زمن الترك (دخولها) أى  
 الارض (وانتفاع بها)  
 لانهم املكه وله استغلال  
 بالبناء والغراس (ولستعير  
 دخولها الاصلاح) بترميم  
 بناء وسقي غراس وغيرهما  
 صيانة الملكة عن الضياع  
 نعم ان تعطل نفعا على  
 ماله ~~بها~~ بدخوله لم يمكن  
 من دخولها الا باجرة اما  
 دخوله لها لغـ بذلك كتنزه  
 فمتنع عليه (واكمل) منهما  
 مجتمعين ومنفردين (بيع  
 ملكه) من شاء كسائر  
 املاكه حتى لو باعها لملكها  
 بثن واحد مع للضرورة  
 ووزع الثمن عليهما ولا يؤثر  
 في بيع المستعير تمكن المعير  
 من تملكه ماله كنهـ كن  
 الشفيع من تلك الشقص  
 ولله شئرى الخبار ان جهل  
 وله حكم من باعه من معير  
 ومستعير فيما صرلها (واذا  
 رجع قبل ادراك زرع)  
 بقيه دزذته بقولى (لم يند  
 قلعه) قبل ادراكه ونقص  
 (لزمه تبقية اليه) أى الى  
 قلعه لان له أمدا ينتظر بخلاف  
 البناء والغراس (باجرة)

هو امتناع التملك بالقيمة فقط فقول الشارح في شرح البهجة نقلا عن ابن الرفعة تتعين التبقية بالاجرة ضعيف  
 اهـ (قوله ترك الخ) قال الامام والظاهر لزوم الاجرة زمن التوقف وخزم في البحر بعدم الاجرة وهو الاوجه لان  
 الخيرة في ذلك اليه اهـ خ ط (قوله ولمعير زمن الترك) انظر حكم الدخول قبله أى وبعد الرجوع والظاهر انه  
 لا فرق اهـ شوبرى (قوله ولستعير دخولها الاصلاح) وفهم مما قاله في المعير عدم جواز الاستناد الى البناء  
 والغراس وبه قطع القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والعمراني وغيرهم وحكاها القاضي حسين ثم استشكل بما  
 مر في الصلح من جواز هذا في جدار الاجنبى قال الزركشى ولعل الفرق انه هنا في حكم الوديعة والمودع عنده  
 ليس له الانتفاع بالوديعة ولان لم يتضرر به المالك بخلافه في تلك وفيما فرق به نظرا والاولى حمل ما هنا على ما فيه  
 ضرر كما أشار اليه السبكي اهـ شرح الروض وأشار في الحاشية الى تصحيح الحمل اهـ شوبرى (قوله بترميم بناء)  
 أى بغير آله اجنبية مر واصل المراد بهذا القيد الاحتراز عما يمكن اعادته ببدونه كالجديد من الاجر وان لم يشب  
 اما نحو الخان لا بد منه الاصلاح المنهك فالظاهر انه لا بد اجنبيا اهـ ع ش وفي شرح مر بترميم بناء  
 أى بغير آله اجنبية اما اصلاحها بآله اجنبية فلا يمكن منه لان فيه ضررا بالمعير لانه قد يتعين له التملك أو النقص  
 مع الغرم فيزيد الغرم عليه من غير حاجة اليه بخلاف اصلاحها بآله كان سقى الشجر يحدث فيها زيادة عين  
 وقيمة اهـ (قوله الا باجرة) أى لدخوله والافتقار ان على المستعير أجرة الارض مدة التوقف فليتنامل اهـ  
 سم (قوله كتنزه) هو ما عبر به في الوسيط ولعله مراد أصله بالتفرج لكن أهل اللغة يعدون التنزه بمعنى التفرج  
 من لحن العامة لان التنزه البعد عن المياه والبلاد والتفرج لفظة مولدة مأخوذة من انفراج الهم وهو انكشافه  
 اهـ حاشية زى اهـ ع ش (قوله للضرورة) جواب عما يقال ان البيع على هذا الوجه غير صحيح لعدم العلم  
 بما يخص كلامه ماله العقد كما تقدم في تقرير الصفقة وحاصل الجواب انه اغتفر هنا أى في هذه الصورة  
 للضرورة هذا مراده ولم يظهر وجود الضرورة هنا يمكن كل منهما من بيع ملكه بثن مستقل فلا ضرورة داعية  
 الى ان يبيعهما بثن واحد اهـ (قوله ووزع الثمن عليهما) قال المحلى ثم كيف يوزع الثمن هنا قال المتولى هو على  
 الوجهين فيما اذا غرس الراهن الارض المرهونة أى وهما السابقان في رهن الام دون الولد وقال البغوى يوزع  
 على الارض مشغولة بالغراس أو البناء وعلى ما فيها وحده فصفة الارض للمعير وحصة ما فيها للمستعير اهـ قال  
 شيخنا البرلسى قوله السابقان الخ أصحهما يقوم الرهن وحده ثم مع الآخر والثانى يقوم الرهن وحده ثم الآخر  
 وحده والظاهر ان هذا الثانى هو قول البغوى الا ترى فيكون معنى قوله مشغولة ان صفة الشغل تلاحظ في تقويم  
 الارض من غير ضم قيمة البناء أو الغراس اليها لكن قوله بعد وعلى ما فيها وحده قد يندفع في ذلك هذا وان كان  
 الظاهر والله أعلم ان غرض الشارح من قوله قال المتولى الخ ان المتولى جعل المسئلة على وجهين وان البغوى  
 اقتصر على وجه اهـ وخزم في الروض بما قاله البغوى واعتمده مر اهـ سم (قوله ولا يؤثر في بيع المستعير  
 الخ) غرضه بهذا الرد على الضعيف وعبارة أصله وقيل ليس للمستعير بيعه لثالث قال مر بعد هذا اذ يبيعه غير  
 مستقر لان المعير يملكه ورد بان غايته انه كشقص مشفوع انتهت وقوله ماله مفعول التملك والمراد بماله هو البناء  
 أو الغراس (قوله كنهـ كن الشفيع من تلك الشقص) هذا هو الجواب عن قوله ولا يؤثر الخ وهذا القياس أولى  
 وذلك لانه اذا جاز لاحد الشريكين بيع نصيبه لغير شريكه مع ان لشريكه ان يأخذه بالشفعة قهرا فيجوز  
 للمستعير ان يبيع ملكه ولو لغير المعير لان المعير وان تمكن من أخذه لكانه لا يأخذه الارض المستعير لما تقدم من  
 ان التملك لا بد فيه من عقد ومن ان المستعير اذا امتنع من موافقة المعير كاف تغريغ الارض ولا يأخذه المعير  
 قهرا عليه (قوله وله حكم من باعه من معير ومستعير) فاذا اشترى من المعير خير بين الثلاث خصال المتقدمة في  
 قوله والاخير معير بين ثلاث خصال الخ واذا اشترى من المستعير ياتى فيه ما تقدم في قوله فان شرط عليه قاعه لزمه  
 الخ (قوله لزمه تبقية اليه باجرة) ظاهره سواء شرط عليه حين الرجوع أولا فانهم لم يفصلوا في هذه بين ان يشترط



لان الاباحة انقطعت

بالرجوع فان اعتبد قلعه قبل ادراكه أو لم ينقص أجره على قلعه (ولو عين مدة ولم يدرك فيها التقصير) من المستعير اما بتأخير الزراعة وعليه اقتصر الاصل أو بها كأنه لا الارض سبيل أو تلج أو نحوه مما لا يمكن معه الزرع ثم زرع بعد زواله وهو لا يدرك في المدة (قلع) أي الميعر (مجانا) بخلاف ما اذا تأخر ادراكه لا لتقصيره بل لنحو حر أو برد أو مطر (كلو) جعل نحو سبيل (كها) (بذرا) بحجة (الى أرضه) فثبت فيها فيقلعه مجانا لانه لم ياذن فيه فعلم انه باق على مالكه مالكة ومجمله اذا لم يعرض عنه والا فقد صار ملكا للمالك الارض ويلزم مالك البذر ان قلعه باختياره تسوية الحفر الخاصة بالقلع دون الاجرة للمدة التي قبل التلغ كالجزم به ابن الرقة لعدم الفعل منه ونحو من زيادتي (ولو قال من يبيده عيني) كدابة وأرض (أعترتني فقال له) (مالكها) بل (آجرتك أو غصبتني) فيزيد زده بغولي (ومضت مدة لها أجرة صدق) أي المالك كلوا كل طعام غيره وقال كنت أبحثه لي وأنكر المالك ولانه انما يؤذن في الانتفاع غالبا بمقابل في الاولى والاصل عدم الاذن في الثانية والتصدق يكون

عليه القلع أولا كما تقدم في البناء والغراس ولينظر ما وجه ذلك (قوله لان الاباحة انقطعت بالرجوع) ظاهر في انه لا يحتاج في وجوب الاجرة الى عقد قال شيخنا ولا يبعد انه حيث وجبت الاجرة صارت العين أمانة لانها وان كانت عارية صار لها حكم المستأجرة لكن يشك في عدم الاحتياج الى عقد هنا كما في البناء والغراس على ما أفتى به جج الا ان يقال ذلك بالنسبة لايجاب المسمى فلورجع لا عقد وجبت أجرة المثل كجهنا على انه يمكن الفرق بين البناء والغراس وبين ما هنا ونحوه فليتامل ثم رأيت في الامداد بعد قول الارشاد أو يملك المبنى أو المغموس بقيمة ما نصه ويؤخذ من كلام الراعي كما قاله الاسنوي انه لا بد في الثالث من عقد ولا يلحق بالشفع ويؤيده قول البغوي لا بد في الثالث والتبعية باجرة من رضا المستعير لان الاول بيع والثاني اجارة والى ذلك يدل كلام السبكي وهو منجبه اه قال الشيخ التاييد بقول البغوي المذكور يؤخذ منه انه لا بد في التبعية باجرة من عقد فتم له اه شورى (قوله أو بها) أي بنفس الزرعة لا بالتأخير ومثله بقوله كان على الارض الخ (قوله قلع مجانا) أي لانه كان من حقه حينئذ ان لا يزرع اه شورى أي وان لم يكن المفعول قد راى انتفع به اه عش على مر ويلزمه تسوية الحفر اه شرح مر (قوله بذرا) البذر اسم لما يشمل الحب والنوى وأصله مدرسي به المأذون ولانه سيبير بمذور افعيه مجاز من وجهين اطلاق المصدر على اسم المفعول وتسمية الشيء بما سيبير اليه اه زى (قوله والا فقد صار ملكا للمالك الارض) أي ان قلنا نزوال ملك مالكة عنه بمجرد الاعراض اه شرح مر (قوله ويلزم مالك البذر الخ) هذا راجع لقوله واذا رجع قبل ادراك الزرع لا بسبب السبيل اذ لا تخيير فيها فلا يناسب رجوعه لها مع قول الشارح ان قلعه باختياره اه شيخنا فكان على الشارح التعبير بالزرع بدل البذر لما فيه من الاتهام وهذا كما من القصور وعدم الاطلاع على النقل والافتقار شرح مر ما هو صريح في رجوع هذا المسئلة البذر وعبارته مع المتن ولو حمل السبيل بذرا الى الارض فثبت فهو صاحب البذر والاصح انه يجبر على قلعه لانتفاء اذن المالك فيه ولا أجرة لمالك الارض على مالك البذر لمدته قبل القلع وان كان كثيرا يكفي المطالب لعدم الفعل منه ومن ثم أجبر على تسوية الحفر الخاصة بالقلع لانه من فعله انتهت (قوله ان قلعه باختياره) مفهومة انه لو أجبره المالك أو الحاكم لا يلزمه ما ذكر اه سم وبوجهه بان لم يوجد منه في الاصل تعد اه عش (قوله تسوية الحفر الخاصة بالقلع) أي لان القلع فعله فيلزمه اصلاح ما نشأ منه وقوله لعدم الفعل منه تعاليل لقوله دون الاجرة الخ أي لعدم الفعل الذي يشغل الارض فانه لم يبذر البذر بل جاء الى الارض بنفسه اه من شرح مر (قوله من يبيده عيني) أي من وضع يده على عيني سواء كانت وقت النزاع باقية أو تالفة ولا ينظر لما توهمه العبارة من تصور ذلك ببقاء العين وحاصل الصورة ثمانية لان المالك اما ان يدعى الاجارة أو الغصب وعلى كل اما ان تحضى مدة اجرة أولا وعلى كل اما ان تكون العين باقية أو تالفة وحكم الثمانية في كلامه متناوשה اه شيخنا فقلعه من يبيده عيني أي تالفة كانت أو باقية وقوله آجرتك أو غصبتني يربحان لكل من التلف والبقاء فخطوط المتن هنا أربع صور وسبب اثني ثنتين في قوله فان تلفت في الثانية الخ وذكر الشارح ثنتين بقوله فان تلفت في الاولى بغير الاستعمال الخ هذه صورة وذكر الثانية بقوله أو والغصبتني تالفة في الاولى الخ فقوله صدق راجع للاربعة لكن تصديقه تارة يكون بيمين وتارة بدونه ولذا فصله الشارح بقوله والتصدق بيمين الخ (قوله فقال مالكها بل آجرتك الخ) بقي ما وادعى واضع اليد بعد تلف العين الاجارة والمالك ادعى العارية فالمصدق واضع البدل ان الاصل عدم ضمان واضع اليد وعدم العارية اه عش على مر (قوله صدق أي المالك) أي على المذهب بخلاف ما لو زعم الخياط والغسال انه غلط أو غسل باجرة وقال المالك مجانا فان المالك يصدق قطعاً لانهم ما فوئنا منفعة أنفسنا ما ويريدان العوض وهذا المتصرف فوت منفعة غيره \* (فرع) \* لو نكل المالك عن اليمين لم يحلف الراكب والزارع لانهم ما يدعيان العارية وليست بلازمة \* (فرع) \* على القول بتصدق الراكب والزارع اذا نكلا عن اليمين وحلف المالك

بيمينه ان بقيت العين فيحلف انه ما أعاره وانه آجره أو غصبه

استحق المسمى لأجرة المثل اه سم (قوله وله أجرة المثل) أي دون المسمى وان حلف عليه هذا قضية كلام  
الرافعي أي لابد من ذكر الاجرة ومع ذلك يستحق أجرة المثل وقال الامام ان قلنا يأخذ المسمى ويجب الحلف  
على معين والا كفى الحلف على الاجرة اه بر اه سم (قوله فان تلفت في الاولى الخ) اعني الثانية فاباها  
للمستأجر الاتي وقوله بغير الاستعمال أي امانة فهي غير مضمون ونفسه كانت اعارة أو اجارة (قوله بلايين) أي  
لتوافقهم ما عاها في ضمن القيمة فلذلك احتاج المالك الى الحلف فيما اذا زادت الاجرة ولذا قال فيحلف الزائد  
أي فيحلف عينا تجمع نفيا وايجابا مثل ما سبق لاجل اثبات الزائد والتوصل اليه (قوله فيحلف الزائد) أي عينا  
أخرى كذا يتبادر وينظر ما وجه ذلك وهذا لا كفى بالاولى اه حل وقوله أي عينا أخرى فيه نظر لان محل  
حلف المالك اذا بقيت العين وهي هنا الفضة (قوله فيصدق من يده العين) أي فيأخذها صاحبها ولا يلزم  
من يده العين أخذها بالاجرة بمقتضى دعوى صاحبها وقوله بيمينه أي لاحتمال ان ينسحل فيحلف مدعى الاجارة  
فتثبت اه سل أي لانهم ائتمروا لازم (قوله أو والعين تلفت في الاولى) أي امانة الثانية فداخله في المتن  
الاستحق أي والتلف بغير الاستعمال كما قدر به فيما مر فكان الانسب ذكره هنا أيضا (قوله فهو مقر بالقيمة  
لمنكرها) أي فتترك القيمة في يده بمعنى انه لا يطالب بها الا ان أقبله بها ثانيا بعد رجوع المنكر عن انكاره كما مر  
(قوله فان تلفت في الثانية الخ) قد عرفت ان في هذا صورتين ذكر الشارح مفهوما ومهما سابقا وقوله فان تلفت في  
الاولى الخ وبقوله أو والعين تلفت في الاولى الخ (قوله اذا المعاري ضمن بيمينته وقت تلفه) أي ولو مثليا على الراجح خلافا  
لما قدمه الشارح في الفصل الاول وكذا المستام ضمن بيمينته وقت تلفه ولو مثليا على الراجح والحاصل ان المتلفات  
ثلاثة أقسام ما ضمن بالمثل مطلقا وهو القرض أو القيمة مطلقا وهو ما ذكر او المثل ان كان مثليا وأقصى القيم  
وهو المغصوب والمقبوض بالشراء الفاسد اه شورى رحمه الله (قوله حلف الزائد) أي يحلف عينا تجمع  
نفيا وايجابا كما سبق لاجل اثبات الزائد اه (قوله ويحلف للاجرة مطلقا) أي سواء كانت زائدة على القيمة  
أولا أو ما تفسره ببقاء العين أو تلفها فيمنكره مع ما مر اه ويصح تفسيره أيضا بما اذا كانت قيمة وقت التلف  
هي أقصى القيم أو أقل منه فيكون الاطلاق في مقابلة قوله فان كانت دون أقصى قيمه (خاتمة) في قول على  
الجلال ما نصه (تنبية) لو انعكست الدعوى في الاولى بان ادعى المالك الاعارة وذو اليد الاجارة صدق المالك  
بيمينه فان لم يعض زمن له أجرة ويجب رد الدابة فقط فان تلفت بالماذون فيه فلا شيء والا فللمالك مدع بيمينته فهي  
له وان مضى ما ذكره ويجب رد الدابة ان بقيت وذو اليد مقر بالاجرة لمنكرها فلو تلفت بالماذون فيه فكذلك  
ولا شيء في الدابة أو بغيره فله قدر الاجرة بلايين ويحلف ان زادت على القيمة لما زادت فان زادت القيمة فالزائد  
مقر به لمنكره ولو ان كل المالك حلف وذو اليد واستوفى المدة ولو انعكست الدعوى في الصورة الثانية بان ادعى  
المالك العارية وذو اليد الغصب صدق المالك بيمينته أيضا فان لم تتلف العين ولم يعض زمن لمثله أجرة فلا شيء سوى  
ردها وان مضى ذلك فذو اليد مقر بالاجرة لمنكرها وان تلفت ولم يعض ذلك الزمن فان لم يزد أقصى القيم على قيمة  
يوم التلف فهو للمالك وان زاد فذو اليد مقر به لمنكره وان مضى زمن لمثله أجرة فهو مقر به بالمنكرها أيضا ولو  
ادعى المالك الغصب والراكب الاجارة صدق المالك كذلك ثم ان لم يعض زمن له أجرة ويجب الرد فقط ان بقيت  
الدابة والا فللمالك أقصى القيم الذي استحقه بيمينته وان مضى ذلك فان ساوى المسمى أجرة المثل فهو للمالك بلا  
يمين وان زادت أجرة المثل حلف الزائد أو المسمى فذو اليد مقر به لمنكره ويجب رد الدابة ان بقيت والا فكما مر  
ولو انعكست هذه الصورة بان ادعى المالك الاجارة والراكب الغصب صدق المالك أيضا ويجب رد الدابة ان  
بقيت والا فالراكب مقر بالقيمة لمنكرها وان مضى زمن له أجرة فالمالك يدعى المسمى وذو اليد مقر بالاجرة  
المثل فان تساوى يأخذ المالك بلايين والا فالزائد من المسمى يحلف عليه المالك والزائد من أجرة المثل مقر به  
لمنكره ولو ادعى المالك الغصب وذو اليد الودعة فالصدق المالك بيمينته ان وجد استعمال من الاخذ والاصدق

وله أجرة المثل فان تلفت في  
الاولى بغير الاستعمال فدعى  
الاعارة مقر بالقيمة لمنكر  
اها يدعى الاجرة فيعطى  
الاجرة بلايين الا اذا زادت  
على القيمة فيحلف للزائد  
اما اذا لم تخض مدة لها أجرة  
والعين باقية فيصدق من يده  
العين بيمينته في الاولى ولا معنى  
لهذا الاختلاف في الثانية  
أو والعين تلفت في الاولى  
فهو مقر بالقيمة لمنكرها  
(فان تلفت) العين قبل ردها  
(في الثانية) بغير الاستعمال  
وان لم تخض مدة لها أجرة  
(أخذ) منه قيمة وقت تلف  
بلايين) لانه مقر له بها  
اذا المعاري ضمن بيمينته وقت  
تلفه والمغصوب بأقصى قيمته  
من وقت خصمه الى وقت تلفه  
كما سيأتي في باب (فان كانت)  
قيمته وقت تلفه (دون أقصى  
قيمه حلف) وجوبا (للزائد)  
انه يستحقه لان غريمه  
ينكره ويحلف للاجرة  
مطلقا ان مضت مدة لها  
أجرة



بلايين وللمالك قيمة العيين الاقصى ان تافيت وأجرة المثل مطالبا ولو ادعى المالك بعد تلف المال عند الاخذ أنه قرض وادعى الاخذ أنه ودعة صدق المالك أيضا خلافا لما يغوى ولو ادعى المالك العارية وذو اليد ودعة صدق المالك بينهما ان تلفت العين أو استعملها ذو اليد والافعل في قياس ما مر انه يصدق بلايين وتجب القيمة في الاولى والرد في الاخير من وهو في الثانية مقر بالاجرة لذكرها انتهت

### \* (كتاب الغصب) \*

ذكر عقب العارية لا اشتراكهما في مطلق الضمان اه وهو كبيرة قبل ان يبلغ نصابا أي ربع دينار وقيل ولو حبته بروهوم مع الاستحلال من لا يخفى عليه كفرو مع عدم ذلك فسق اه حل ومحل في غصب المال اما غصب غيره كالكتاب فانه صغيرة اه شوبري وعبارة شرح مر وهو كبيرة فالانقلاء عن الهروي ان يبلغ نصابا لكن نقل ابن عبد السلام الاجماع على ان غصب الحبة وسرقته كبيرة وتوقف فيه الاذرى اه وكتب عليه ع ش قوله وهو كبيرة اطلاقه شامل للمال وان قل ولا اختصاصات ومالوا فام انسانا من نحو مسجد أو سوق فيكون كبيرة وهو ظاهر على بل هو أولى من غصب نحو حبة البر لا لان المنفعة به أكثر والايذاء الحاصل بذلك أشد (قوله وشرعا استيلاء الخ) هذا المعنى الشرعي أعم من كل من اللغو بين وذلك لان الاستيلاء أعم من الاخذ لئلا لا يخفى ولان بلاحق أعم من ظملا لانه في قوة عدوانا وقد بين الشارح ان بلاحق أعم منه وهذا على غير الغالب من قاعدة ان المعنى الشرعي أخص لكن أورد على التعريف انه شامل للسرقة وأجاب المحشي بان الاستيلاء يشعر بالتهرقه وفي قوة جهار اهذا ويمكن ان يلتزم دخولها في التعريف لاجل الاحكام الاتية لانهما تجري فيها وان كانت لهما أحكام تخصها أفردت لاجلها يباب اه شيخنا وعبارة البرماوى قوله وشرعا استيلاء الخ ثم ان كان من حرز مثله خفية سمي سرقة أو مكابرة في صحراء سمي محاربة أو مجاهرة واعتمد الهرب سمي اختلاسا فان جحد ما اثنى عليه سمي خيانة انتهت ومدار الاستيلاء على العرف كما يظهر بالامثلة الاتية فليس منه منع المالك من سقي زرعه أو ماشيته حتى تلف فلا ضمان لا تنفاه الاستيلاء سواء أفسد منه عنه أم لا على الاصح وفارق هذا هلاك ولدشاة ذبحها بانه ثم اتلف غذاء الولد المتعين له باتلاف أمه بخلافه هنا ولو أخذ مال غيره بالحياء كان له حكم الغصب فقد قال الغزالي من طالب من غيره مالا في الملاء فدفعه اليه لباعث الحياء فقط لم يملكه ولا يحل له التصرف فيه اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله كان له حكم الغصب وان لم يحصل طلب من الاخذ فالمدار على مجرد العلم بان صاحب المال دفعه حياء لامروءة ولا لرغبة في خير ومنه ما لو جلس عند قوم يأكلون مثلا وسألوه في ان يأكل معهم وعلم ان ذلك يجر دحياتهم من جلوسه عندهم اه (قوله ككتاب نافع) خرج العقور كالقواسق الخمس فلا تثبت اليد عليها لاحد ولا يجب ردها اه (قوله بلاحق) خرج به العارية والسوم ونحوهما اه برماوى (قوله فدخل فيه الخ) قضية هذا ان المقبوض بشراء فاسد ونحوه يدخل في تعريف الغصب ولعل وجهه ان كل ذلك بغير حق في نفس الامر بخلاف العارية والمأخوذ على وجه السوم \* (فرع) الامانات اذا خان فيها تضمن ضمان المغصوب اه سم (قوله مالوا أخذ مال غيره) أي أو أخذ اختصاص غيره بظنه اختصاصه أو استولى على حق غيره من غير أخذ بظنه حقه فهذا كله داخل في التعبير بلاحق دون التعبير بعدوانا (قوله حكم الغصب) وهو وجوب الرد عند البقاء والضمان بالبدل عند التلف كما ذكره في المتن بقوله وعلى الغاصب رد الخ وقوله لاحقية نفسه وهو الاستيلاء عدوانا كما ذكره في الاصل بقوله هو استيلاء على حق غيره عدوانا وقوله وهو ناظر الخ لتعليل لقوله ممنوع (قوله وهو ناظر الى ان الغصب الخ) وان أريد الاعم من الضمان وعدمه والاثم وعدمه فيقال الاستيلاء على حق الغير بغير حق وكتب أيضا وأما والد شيخنا الذي يحصل من كلام الاصحاب في تعريف الغصب انه انما وضمانا الاستيلاء على مال الغير عدوانا وضمانا الاستيلاء على مال الغير بغير حق وانما الاستيلاء على حق الغير عدوانا اه حل وبمذا نعلم ان

\* (كتاب الغصب) \*  
الاصل في تحريمه قبل  
الاجماع آيات كتوله تعالى  
لاتاكلوا أموالكم بينكم  
بالباطل أي لا ياكل بعضكم  
مال بعض بالباطل وأخبار  
تكميلان دماءكم وأموالكم  
واعراضكم عليكم حرام رواه  
الشيخان (هو) لغة أخذ  
الشيء ظلما وقيل أخذه ظلما  
جهارا وشرعا (استيلاء على  
حق غير) ولو منفعة كإقامة  
من قعد بمسجد أو سوق أو غير  
مال ككتاب نافع وزبل  
(بلاحق) كما عبر به في الروضة  
بدل قوله كالرافعي عدوانا  
فدخل فيه مالوا أخذ مال غيره  
بظنه ماله فانه غصب وان لم  
يكن فيه اثم وقول الرافعي ان  
الثابت في هذه حكم الغصب  
لاحقيقته ممنوع وهو ناظر  
الى ان الغصب يقتضى الاثم  
مطلقا وليس مرادوا ان كان  
غالبا والغصب

ما سلكه شيخ الاسلام اصطلاح رابع وهو اعتبار ما بهم الضمان وعدمه والاثم وعدمه اه وعبارة قل  
 على المحلى والخاص ان الغصب قد يعرف باعتبار الاثم سواء كان معه ضمان أو لا وهو ما سلكه في المنهاج  
 قبل التأويل المذكور وقد يعرف باعتبار الاعم من ذلك وهو ما سلكه في الروضة الذي حل عليه الشارح  
 عبارة المنهاج فتأمل (قوله كركوبه دابة غيره) أي وان كان مالكها حاضرا أو سيرها بخلاف مالو وضع عليها  
 متاعا من غير اذنه بحضوره فسيرها المالك فانه يضمن المتاع ولا يضمن مالكه الدابة اذا استيلاء منه عليها  
 اه شرح مر (قوله كركوبه دابة غيره) أي أو سوفقها أو اشارته اليها بحشيش مثلا في يده فتبعته اه  
 ع ش على مر ولو غصب حيوانا فتبعه ولده الذي من شأنه ان يتبعه أو هادي الغنم وهو المسمى الآن  
 بالناعوت لم يضمن التابع في الاصح لانتفاء استيلائه عليه وكذا لو غصب أم الخيل فتبعها الخيل لا يضمنه الا اذا  
 استولى عليه اه شرح مر ومثل ذلك مالو غصب ولد بهيمة فتبعته أمه وان كانت لا تخاف عنه عادة  
 اه ع ش عليه (قوله وجالوسه على فراشه) أي أو تحمله عليه برجله اه شرح مر ومنه ما يقع كثيرا  
 من المشي على ما يفرش في صحن الجامع الأزهر من الفراوى والسياب ونحوهما وينبغي ان يحل الضمان ما لم نعم  
 الفراوى ونحوها المسجدين كان صغيرا أو كثر والافلا ضمان ولا حرمة لتعدى الواضع بذلك اه ع ش  
 على مر (قوله وجالوسه على فراشه) قال سم على ج و لو جلس عليه ثم انتقل عنه ثم جلس آخر عليه فكل  
 منهما غاصب ولا يزول الغصب عن الاول بانتقاله عنه لان الغاصب انما يبرأ بالرد للمالك أولن يقوم مقامه فلو تلف  
 فينبغي ان يقال ان تلف في يد الثاني فقرار الضمان عليه أو بعد انتقاله أيضا عنه فعلى كل القرار لكن هل  
 لكل أو للنصف فيه نظر اه أقول ولعل المراد بقوله فعلى كل القرار ان من غرم منهما لا يرجع على  
 صاحبه لان المالك يأخذ من كل منهما بدل المغصوب لا يقال بل معناه ان من غرم منهما يرجع على صاحبه  
 بالنصف لانا نقول هذاعين الاحتمال الثاني ولان معناه ان المالك يطالب كلا بالنصف لما ان كلا طريق  
 في الضمان والظاهر ان الفراش مثال فلو تحامل برجله على خشبة كان غاصبا لها وقد يفرق بان الفراش  
 لما كان معدا لارتفاع الجالوس عليه كان الجالوس ونحوه انتفاعا به من الوجه الذي قصد منه فعد ذلك استيلاء  
 بخلاف الخشبة ونحوها فالحقت بباقي المنقولات اه ع ش على مر باخذصار (قوله وجالوسه على فراشه)  
 أي ولم تقم القرينة أي قرينة الحال على اباحة الجالوس مطلقا وألنا من مخصوصين منهم هذا الجالس اه حل  
 (قوله وان لم ينقلهما) أفهم كلام المصنف اعتبار النقل في كل منقول سوى الامرين المذكورين وهو كذلك  
 وان ذهب جمع الى انه لو رفع منقولا ككتاب من بين يدي مالكه لينظره ويرده حال من غير قصد استيلاء عليه لم  
 يضمنه اللهم الا ان يحمل كلامهم على ما اذا دلت قرينة على رضاهما اليه بأخذ هذه النظر فيه ومحل اشتراط نقل  
 المنقول في الاستيلاء عليه في منقولا ليس بيده فان كان بيده كودبة أو غيرها فانه نفس انكاره غصب لا يتوقف على  
 نقل كما قاله الاصحاب وافهم اشتراط النقل انه لو أخذ بيد قن ولم يسيره لم يضمنه وقول البغوي انه لو بعث عبد غيره  
 في حاجته به غير اذن سيده لم يضمنه ما لم يكن أعجميا أو غير مميز ضعيف فقد درج على خلافه في الانوار ونقل عن  
 تعليق البغوي آخر العارضة ضمانه وصرح كثير بانه لو أخذ بيد قن وخوفه بسبب تهمة ولم ينقله من مكانه الى  
 آخر أو نقله لا بقصد الاستيلاء عليه لم يضمنه ولو رفع شيئا برجله بالارض ينظر جنسه ثم تركه فضاع لم يضمنه قاله  
 المنولي وقول بعضهم ان نظيره رفع سجادة برجله ليصلي مكانها فجهول على رفع لم ينقل به المرفوع عن الارض  
 على رجله والاضمنه كذا لا يخفى اذا أخذ بالرجل كالبند في حصول الاستيلاء اه شرح مر وكتب عليه ع ش  
 قوله ومحل اشتراط نقل المنقول عبارة العباب ونقل المنقول كالبيع وقضيتها ان مجرد رفع المنقول الثقيل وان  
 وضعه مكانه لا يكون غصبا بخلاف الخفيف الذي يتناول باليد اه سم على ج وقضيته أيضا ان النقل الى  
 موضع يختص به المالك لا يكون غصبا لكن مرفى باب المبيع قبل قبضه ان عدم صحة القبض بذلك انما هو في

(كركوبه دابة غيره وجالوسه  
 على فراشه) وان لم ينقلهما  
 ولم يقصد الاستيلاء  
 (وازعاجه) له (عن داره)



عدم جواز التصرف لاقى عدم الضمان وقياسه هناك ان يكون ضامنا في المسئلةين لحصول الاستيلاء اه  
ويؤخذ من مسئلة رفع السجادة انه لو رفع طرف المنقول بيده عن الارض ولم ينفصل لا يكون غاصبا ولا ضامنا وفي  
العباب \* (فرع) \* دخل على حديد بطارق الحديد فطار شرارة أحرق ثوبه لم يضمنه الحداد وان دخل بأذنه  
اه أقول وكذا الضمان عليه لو طارت شرارة من الدكان وأحرق شيئا حيث أوقد الكور على العادة وهذا  
بخلاف ما لو جلس بالشارع نفسه أو أوقد على العادة وتولد ذلك منه فإنه يضمن لان الارتفاق بالشارع مشروط  
بسلامة العاقبة وفي العباب أيضا \* (فرع) \* من دخل نعله في مسجد ووجد غير هالم يجزله لبسها وان كانت لمن  
أخذ نعله اه وله في هذه الحالة بيعها وأخذ قدر قيمة نعله من ثمنها ان علم ان ثمنها ان أخذ نعله والافهسي لقطعة وقوله  
ولو أخذ نعله لم يضمنه الخ وقياسه انه لو أخذ برنام دابة أو برأسها لم يضمنه الخ (قوله بان  
أخرجها منها) أي أو منعه من دخولها وان لم يدخل هو وقوله أو لم يقصد الاستيلاء أي أو لم يستولي عليها  
فينبغي ذكر هذه الغاية أيضا أخذها بعد اه (قوله أو لم يقصد الاستيلاء) لعل التقدير أو دخلها ولم يقصد  
الاستيلاء اه سم (قوله ودخلها لها بقصد استيلاء) سواء في ذلك أكان باهله على هيئة من يقصد السكنى  
أم لا في الروضة تصويرا لا قيد اه شرح مر (قوله بقصد استيلاء) هذا قيد في هذه والتي بعد هذا فقوله  
الشارح وكذا لو دخلها الخراج جمع للمسئلةين والحاصل انه ان لم يكن فيها شرط قصد الاستيلاء فقط وان كان  
فيها شرط هذا وان لم يستوليا اه شيخنا (قوله بقصد استيلاء عليها) فان منعه من نقل ما فيها فغاصب له  
أيضا والادلاء لم ينقله لا يقال كيف يتحقق الغصب في المنقول من غير نقل وقد اعتبر في غصبه ذلك لاننا نقول بحل  
ذلك في غير التابع وكتب عليه هذه طريقة والمعتمد انه يصير غاصبا لما فيها مطلقا حيث عد غاصبا لها اه شوبري  
وقوله مطاوعة أي سواء منعه من نقله أم لا وهو ما صرح به مر قال وفيه إشارة الى ان المنقول لا يتوقف غصبه على  
نقله اذا كان تابعا (قوله ولم يرضه) محترزة تقدم في قوله وارعاجه عن داره ولذا لم يتعرض له الشارح هنا فالمراد  
بالازعاج الانحاج (قوله فغاصب لنصفها) أي ان كان المالك واحدا فان تعدد كان الغاصب كاحدهم اه حل  
وفي قل على الجلال ولو تعدد المالك أو الغاصب فالغصب بهد الرؤس اه ولا فرق في الغاصب بين ان يكون  
معه أدله أم لا وكذا يقال في المالك ولا بين كون أهل الغاصب مساوين لأهل المالك ام لا حتى لو دخل الغاصب  
ومعه عشرة من أهله والمالك بمفرده في الدار كان ضامنا للنصف اه شرح مر (قوله فغاصب لنصفها) أي  
ان كان في المالك قوة فلو ضعف المالك بحيث لا يعد مستوليا مع قوة الدار كان الدار غاصبا لجمعها اذا  
قصد الاستيلاء عليها كذا قيل والمعتمد ان المالك ولو ضعف يده قوية لاستناد المالك اه حل (قوله وكذا لو  
دخلها لا بقصد استيلاء) لكن يلزمه أجرة مدة اقامته فيها كالبيتان ومنه أخذ شيخنا مر عدم الضمان في  
المنقول السابق اذا وجد فيه ذلك كالأخذ كتابا من مالكة ليتفرج عليه فتلف فلا يضمنه لعدم الغصب  
\* (تنبيه) \* متى حكم بانه غاصب الدار أو بعضها ضمن الاجرة ولو اتهم بدخولها اه قل على الجلال (قوله  
أو ليتخذ مثلها) أي أو دخل لا بقصد شيء وأما في المنقول اذا أخذ من يد مالكة لينظر اليه أو يتخذ مثله فقبل  
يضمنه لان يده عليه حسنة فلا يحتاج الى قصد استيلاء بخلاف العقار اه حل (قوله وعلى الغاصب) أي  
الانتم للاملاك اه من صنيعه الا في الاحتراز وان كان فيه قصور لان ظاهره ان هذا القيد معتبر في  
الضمان دون الرد وليس كذلك بل هو معتبر فيهما فالخبري ليس عليه رد ولا ضمان وقوله متمول أي محترم أخذنا  
من صنيعه الا في أيضا وقوله كترند وصال أي وكال حربي والتعسير بالرد ظاهر فيما اذا كان الغصب بطريق  
الاخذ وتعسير ظاهر فيما اذا كان بطريق الاستيلاء فقط كاقامة من قعد بمسجد ويمكن ان يراد بالرد ترك الاستيلاء  
وهو عند عدم الاخذ ظاهر وعند الاخذ لا يحصل الا بدفع المأخوذ لمالكه (قوله وعلى الغاصب رد) أي فورا  
عند التمكن وان عظمت المؤنة في رده ولم يكن متمولا كمنه ولا كمن يفتني وسواء أكان مثلبا أو متمولا يبذل

بان أخرجها منها وان لم  
يدخلها أو لم يقصد الاستيلاء  
(ودخلها لها) وليس المالك  
فيها (بقصد استيلاء) عليها  
وان كان ضامنا (فان كان  
المالك فيها لم يرضه فغاصب  
لنصفها) لاستيلائه مع المالك  
عليها هذا (ان عدم استوليا)  
على مالها فان لم يعد  
مستوليا عليه لضعفه فلا  
يكون غاصبا لشيء منها وكذا  
لو دخلها لا بقصد استيلاء  
كان دخلها لينظر هل تصلح له  
أو ليتخذ مثلها (ولو منع المالك  
بيننا منها) دون باقيها  
(فغاصب له فقط) أي دون  
باقيها لقصر الاستيلاء  
عليه (وعلى الغاصب رد)  
للمغصوب وان لم يكن متمولا  
سواء أكان مالا كمنه برأه  
ككاتب نافع وزبل

الغصب أو منتقلا عنه ولو بنفسه أو فعل أجنبي وبإبرار لدن غصب منه ولو نحو وديع ومستأجر ومرتهن  
لامتقط وفي مستجير ومستام وجهان أو جههما كما اقتضاه كلامهما انتهى ما كالاول لأنهما أذن لهما من  
جهة المالك وإن كانا ضامنين ولو أخذ من رقيق شياً ثم رده إليه فإن كان سيده دفعه إليه كلبوس الرقيق  
وآلات يبعه مل جهاري وكذا لو أخذ من آله من الأجير وردها إليه فإن المالك رضى به قاله البغوي في فتاويه  
وقد يجب مع الرد القيمة للعيولة كالأغصنامة فحلت بحر لئلا يذريها قاله الحب الطبري وقد لا يجب الرد  
لكونه ملكه بالغصب كان غصب حربي مال حربي أو خوف ضرر كان غصب خيطاً أو خاط به حراماً في محترم فلا  
يترع منه مادام حياً إلا إذا لم يخف من نزعه مبيع تيمم أو لئلا يميز كان خطاً بالخطئة أخرى أجود منها فأنه ما  
يباعان ويقسم بينهما على نسبة القيمة أو ملك الغاصب لها بغيره فيما يسرى للهلاك وغرم بدلهما وهي باقية  
وقد لا يجب الرد فوراً كان غصب لوحاً وأدرجته في سفينة وكانت في الماء وخيف من نزعه هلاك محترم وكان  
آخره للاشهاد كما سألوا وكالة اه شرح مر أي في قول المتن وإن لا يصدق في أداء تأخير له لا شهادته (قوله  
ونجر محترمة) بخلاف غير المحترمة والتحريم ما لم يكن من ذي شرع على ذلك كما يعلم من كلامه الآتي اه حل  
(قوله وضمان متمول تلف) أي ما لم يكن التلف مستنداً لفعل المالك ففي ع ش على مر مانصه  
\* (فرع) \* في فتاوى السيوطي مانصه مسألة سيد قطع يد عبده ثم غصبه غاصب فبات بالسرية عنده فما يلزم  
الغاصب الجواب مقتضى القواعد أنه لا يلزمه شيء لأن هلاكه مستند إلى سبب متقدم على الغصب اه سم على  
يج أي وما لم يكن التلف بفعل المالك كما سيأتي في قول المتن فلوقد علمنا كفاك بهرى وفي قول الشارح  
هناك ولو كان المغصوب رقيقاً الخ (قوله كترت) أي وزان محصن وقاطع طريق وتارك صلاة اه شوري  
(قوله وصائل) وصورة ذلك كما صوره سم أن يغصبه مال صياله والحال أن الغصب من ضرر وردة الدفع ويتلف  
حال صياله والافهم ومشكل في التصوير لأنه إذا غصب وصال على سيده وتلف ضمنه الغاصب فإذا صال على  
الأجنبي من باب أولى في الضمان وكذا يقال في المرتب أن يغصبه في حال الردة ويموت فيها والافهم وض الردة  
لا يقطع حكم الأصل اه شيخنا (قوله كترت) لعل السكاف استقصائية (قوله وفيما يأتي) وهو الضمير في قوله  
كلوا تلفه بيد مالكة اه (قوله واستطردوا هنا الخ) الاستطرداد ذكر الشيء في غير محله مع غيره لمناسبة بينهما  
فعلها الجنائيات ومناسبتها للغصب من حيث الضمان اه قل على الجلال (قوله بمباشرة) وهي ما يحصل  
الهلاك كالقتل أو سبب وهو ما يحصل ما يحصل به كالأكره فإن قلت بقي عليه أن يذكر الشرط وهو ما لا يحصلهما  
لكن يحصل الهلاك عنده ككفر البتة ودانا قلت أراد بالسبب هنا ما يشمل الشرط كما يعلم من كلامهم فليتأمل  
انتهى شوري (قوله كلوا تلفه بيد مالكة) عبارة شرح مر ولو تلف ما لا يحترم ما يبد مالكة ضمنه بالاجماع  
وقد لا يضمنه ككسر باب وثقب جداراً في مسألة الظفر وكسر اناء خمر لم يتمكن من اراقته لا بذلك أو قتل دابة  
صائل أو كسر سلاح له لم يتمكن من دفعه بدونه وما أتلفه باغ على عادل وعكسه حال القتال وحربي على معصوم  
وقن غير مكاتب على سيده ومهدر بثور دابة أو صياله أتلف وهو في يد مالكة (قوله كلوا تلفه بيد مالكة) خرج  
بالا تلاف التلف فلا يضمنه كان سخر دابة في يد مالكة فاشتعلت لم يضمنها كما قاله في كتاب الإجارة إلا إذا كان السبب  
منه كان أكثرى لحمل مائة غمسل زيادة عليها وتلف بذلك وصاحبها معها فإنه يضمن قسط الزيادة أما أجرة  
مثل ذلك العمل فلازمة وأنتى البغوي بضمان من سقط على مال غيره أصرع حصل له فاتلفه كما لو سقط عليه  
طقل في مهده اه شرح مر (قوله أي أتلف شخص) أي أهل للضمان وقوله متمولاً أي محترماً فلهذا  
القيدان مقداران هنا أيضاً فالضمان المستتر عائد على الشخص بقيد المقدور فيما سبق فلا احتراز عن الحربي وعن  
غير المحترم مستفاد من المتن وإن كان قوله ومثله غير المحترم الخ هوهم أن هذا زائد على المتن اه (قوله أوقع زفا)  
بكسر الزاي وهو السقاء اه مر وفي المختار والسقاء يكون للبن والماء والماء والقرية للماء خاصة اه وفيه

ونجر محترمة لخبر على السيد  
فأخذت حتى تؤديه  
(وضمان متمول تلف) باقية  
أو اتلاف بخلاف غير المتمول  
كخبرة وكاب وزبل فلا ضمان  
فيه وكذا لو كان التالف غير  
محترم كمرتد وصائل أو  
الغاصب غير أهل للضمان  
كحربي والتقييد بالمتمول  
هنا وفيما يأتي من زيادتي  
واستطردوا هنا مسائل يقع  
فيها الضمان بسلا غصب  
بمباشرة أو سبب فتبعته سم  
كالأصل بقولي (كلوا تلفه)  
أي أتلف شخص متمولاً  
(بيد مالكة) أوقع زفا  
منطروحاً على أرض (نخرج  
مافيه بالفق) وتلف



أيضا والرق السقاء وجمع القلة ارقاق والكثرة رفاق وراق مثل ذباب وذبان اه وفي المصباح الرق بالكسر  
الظرف (قوله أو منصوب بأفسقط به الخ) عبارة الروض وشرحه أو منتصب فأسقط به له كان حرك الواء وجذبه  
أو بفتح ما فيه وابتلال أسقط به أي بماء قطر منه ولو كان التقاطر باذابة شمس أو حرارة يجتمع مع مرور الزمان  
فسال ما فيه وتاف ضمن إلى أن قال لا أن أسقطته بعد فتحه له ربح عارضة إلى أن قال وأفهم كلامه أن الربح لو كانت  
هابة عند الفتح ضمن وهو ظاهر اه فانظر لم فصل في الربح إذا أسقطته بين العارضة وغير العارضة وأطلق في  
الربح إذا كان التقاطر باذابة حرارتها اللهم إلا أن يقال إن الربح التي تؤثر حرارتها مع مرور الزمان لا يتخلو  
الجو عنها وإن خفيت خلفها بخلاف الربح التي تؤثر السقوط فليتبأمل اه سم (قوله فأسقط به) أي بالفتح  
لتحرريكه الواء وجذبه أو بفتح ما فيه حتى ابتل أسقطه وسقط ولو بحضرة مالكه وتمكنه من تداركه كالوراء  
يقتل عنه فلم يمنعه اه حل (قوله أو فتح بابا عن غير ميم) أي ولو بحضرة مالكه وتمكنه من تداركه كالوراء  
يقتل عنه فلم يمنعه ودعوى أن السبب يسقط حكمه مع القدرة على منعه بخلاف المباشرة ممنوعة اه شرح م  
\* (تنبيه) \* هل الضمان هنا بقيمة وقت التسبب كالفتح أو بوقت التلف أو تحقق الفعل أو أقصى القيم في ذلك  
يظهر الأخير وهو أقصى القيم في ذلك إلا ما تلف في يد مالكه فبوقت تلفه فراجع اه قل على الجلال  
(قوله وهذا أعم وأولى) وجه الأعمية ظاهر وأما وجه الأولوية فن جهة تعبير الأصل بطائر أذهو يوهم أنه  
لا يضمنه إلا أن فتح وهو طائر بخلاف ما إذا كان مستقرا فطائر عند الفتح وليس كذلك ويجب أن الأصل بأن  
طائر مفرد طائر لا اسم فاعل فلا أولوية اه سئل وقد قال جمهور اللغويين إن الطائر مفرد الطائر جمعه فانه  
منع قول من قال إن الأولى طائر لا طائر لانه في القنص لا يطير اه شرح م وكتب عليه ع ش قوله والطائر  
جمعه وقيل الطائر اسم جنس يقع على الواحد والجمع وقيل اسم جمع لا يطلق على الواحد وعبارة المصباح الطائر  
على صيغة اسم الفاعل من طار يطير طيرا وهو له في الجوق كشى الحيوان في الأرض ويعدى بالهمزة والتضعيف  
فيه مال طيرته وأطرنه وجمع الطائر طير مثل صاحب وصحب وراكب وركب وجمع الطير طيور وأطيار وقال  
أبو عبيدة وقطرب ويقع الطير على الواحد والجمع وقال ابن الأنباري الطير جماعة وتأنثها أكثر من التذكير  
ولا يقال للواحد طير بل طائر ولما يقال للأنثى طائفة انتهى (قوله فذهب حالا) أي أو أخذته هرة علم  
وجودها قبل الفتح وأفتى البغوي بضمنان من سقط على مال غيره أصرع حصل له فالتلف ولا ينافيه ما في الروضة في  
باب اتلاف البهائم أنه لو سقطت الدابة ميتة من تحتها وتلفت شيئا لم يضمنه ذلك الراكب لأن الأول اتلاف مباشرة  
والثاني اتلاف سبب والأول أقوى من الثاني اه حل (قوله فذهب حالا) أي أو كان آخر القنص فشى عشب  
الفتح قليلا قليلا حتى طار كما قاله القاضي بل أو كان القنص مفتوحا فشى إنسان على بابه ففزع الطائر وخرج أو  
وثبت هرة عشب الفتح فقتلته وهو مفيد كما قاله السبكي بما إذا علم بحضورها حين الفتح والا كانت كريح طارت  
بعده وألحق بجمع بفتح الباب مالو كان بيد صبي أو مجنون طائرا فامر إنسان باطلاقه من يده قال الأذري وهذا  
حيث لا يميز ولا فقيه نظر إذ عمد المميز عمد ومثل غير المميز من يرى طاعة أمره ولو حلر باطاعن عاف في وعاء  
فاكلته في الحال بجمعة ضمن ولا ينافيه تصريح الماوردي بأنه لو حلر باط بجمعة فاكلت علفا أو كسرت أناء لم  
يضمن سواء تلف ذلك بالحل أم لا لأن انتفاء الضمان في تلك لعدم تصرفه في التالف بل في المتلف عكس ما هنا ولو  
وقف على جداره طائر فنقره لم يضمنه لأن له منعه من جداره اه شرح م وكتب عليه ع ش قوله لأنه  
منعه من جداره أي ذلوا اعتادا الطائر النزول على جدار غيره وشق منعه منه كلف صاحب منعه بحبس أو قص  
جناحه أو نحو ذلك وإن لم يتولد من الطائر ضرر يجلبه على الجدار لأن من شأن الطير تولد الخجاسة منه برونه  
ويترتب على جلوسه منع صاحب الجدار منه لو أراد الانتفاع به (قوله فذهب حالا) فلو اختلف المالك والفاخ  
في أنه خرج عشب الفتح أو تراخى عنه فينبغي تصديق الفاتح لأن الأصل عدم الضمان اه ع ش على م

(أو منصوب بأفسقط به وخرج  
ما فيه) بذلك وتلف (أو) فتح  
(بابا عن غير ميم كطير)  
وعبد مجنون وهذا أعم  
وأولى من قوله ولو فتح قفا  
على طائر إلى آخره (فذهب  
حالا) وإن لم يجه فانه يضمنه  
لأن الاتلاف بفعله وخرج  
ذلك المؤدى إلى ضياعه نائبي  
عن فعله بخلاف مالو كان  
المتلف غير متمول سواء  
أ كان مالا كحبة برأم لا  
ككلب وزبل ومثله غيب  
المحترم ومالو كان الفاعل غير  
أهل للضمان نظير ماسر  
وبخلاف مالو كان ما في الرق  
المطروح أو المنسوب جامدا  
وخرج بتقريب نأرا إليه  
فالضمان على المغرب

(قوله وبخلاف مالوسقط الرق الخ) ولولم يعلم سبب السقوط في الشامل والبحرانه لاضمان لان الظاهر انه سبب عارض بخلاف مالو حل رباط السفينة فغرقت ولم يعلم سبب غرقها فانه يضمن لان الماء معد لغرق السفينة اه برماوى (قوله بعروض ربح) بخلاف مالو كانت الريح هابة حالة الفتح فانه يضمن اه حل (قوله أو نحوه) كزلزلة أو وقوع طائر عليه ولو حل سفينة فغرقت بحمله ضمنها أو بعارض فحور يح فلا وكذا يضمن لو لم يظهر ما يحال عليه غرقها اه حل (قوله مالو طلعت عليه الشمس) مثل طلوعها فعمل غير العاقل كما هو ظاهر انتهى شرح مر (قوله من الغاصب) أى الذى يضمن انتهى شرح مر والغاصب ليس بقيد انتهى ع ش (قوله وكانت يده أمينة) أى وسواء أ تلف عنده أم عند الغاصب فكان عليه التعميم هذا أيضا لان المراد بالاضمان المطالبة وكل من وضع يده عليه يطالب به وان تلف عنده غيره انتهى شيخنا (قوله نعم لاضمان على الحاكم) هذا الكلام يفيد جواز أخذ الحاكم له المصلحة وهو كذلك بل قد يجب الاخذ اذا علم الحاكم انه ان لم يأخذه ضاع على مالكه ولم يصل اليه ولا الى بدله لا تلف الغاصب له مع موته أو عساره أو نحو ذلك انتهى مر انتهى سم وأما الغاصب الذى أخذ منه الحاكم ونائبه فلا يبرأ بالرد لالمالك بحيث لو تلف المصوب عند الحاكم أو نائبه فان الغاصب يضمنه ويحل ذلك اذا كان الحاكم وأمينه هما الطالبان لاخذوا مالو رد الغاصب بنفسه عليهما فينبغي براءته بذلك لقيام الحاكم مقام المالك في الرد عليه من الغاصب بحيث لو تلف عند الحاكم ونائبه لا يضمن الغاصب لكن قضية قول شرح الروض ويستثنى الحاكم ونائبه لانهم نائبان عن المالك ان الغاصب يبرأ مطلقا وهل مثل الحاكم في عدم الضمان أصحاب الشوكة من مشايخ البلدان والعربان أولا فيه نظرو عبارة الاذرى \* (تنبيه) \* يستثنى من هذه الايدي أيدي الحكام وأمثالهم فانهم لا يضمنون لوضعها على وجه الحظ والمصلحة انتهت وهى أشمل ما ذكر من مشايخ البلدان حيث عدل عن نوابهم الى التعبير بأمثالهم انتهى ع ش على مر (قوله ولا على من انتزعه الخ) أى تبعه لاصل وهو الغاصب الذى انتزع هو منه لانه لا يضمن أى لا يطالب لما تقدم ان شرط ضمان الغاصب التزامه لاحكام ولان عبد المالك لا يضمن لسيده شيئا اذ لا يجب للسيده على عبده شئ وعبارة شرح مر ولو أخذ شيئا غيره من غاصب أو سبع حسبة ليرده على مالكه فتلف في يده قبل امكان رده لم يضمن وان كان المأخوذ منه غير أهل للضمان كرجل وقن للمالك والاضمن وان كان معرضا للتلف خلافا للسبكي انتهت وكتب عليه ع ش قوله ولو أخذ شيئا غيره الخ بقى ما يقع كثيرا ان بعض الدواب يفر من صاحبه ثم ان شخص يحوزها على نية رده لمالكه فيتلف حينئذ هل يضمن أم لا فيه نظرو والاتقرب الثانى للعلم برضا صاحبه بذلك اذ المالك لا يرضى بضياع ماله ويصدق في انه نوى رده على مالكه لان النية لا تعرف الا منه والاصل عدم الضمان وقوله وان كان معرضا للتلف قضيته انه لو وجد متاعا مع سارق أو منتهب وعلم انه لو لم يأخذه منه ضاع على صاحبه لعدم معرفته لا لا أخذ فاحذ منه ليرده على صاحبه ولو بصورة شرائه يضمنه حتى لو تلف في يده بلا تصير غرم بدله لصاحبه ولا رجوع له بما غرمه في استخلاصه على مالكه لعدم اذنه له في ذلك وقد يتوقف فيه حيث غلب على الظن عدم معرفة مالكه لو بقى بيد السارق فان ما ذكر طريق لحفظ مال المالك وهو لا يرضى بضياعه انتهى (قوله ولا على من تزوج المصوبة الخ) أى لان الزوجة من حيث هى زوجة لا تدخل تحت يد الزوج والكلام حيث تلفت بغير ولادة ولا في ضمنها كالأولاد أمهات غيرهم بشبهة وماتت بالولادة حيث يضمنها اه حل ولعل صورة هذه المسئلة ان يكون مالكها أو كاهن في تزويجها فغصبها ثم زوجها فبها ان الزوج في هذه الحالة أخذ المصوب من الغاصب ومع ذلك لا ضمان عليه (قوله والقرار عليه) أى ولو غرم المستعير ونحوه أقضى القيم نعم اذا أخذ منه أدنى من المستعير ونحوه الاجرة قال القاضى ان لم يكن قد انتفع بجمع والا فلا ولو أولد المشتري الجارية وغرم قيمة الولد رجع بها لانه لم يدخل في العقد على ضمانها أقول ولم يدخل المستعير على ضمان أقضى القيم فيطلب الفرق وهو لا تخ اه أقول يفرق بانه دخل المستعير على ضمان القيمة في الجملة بخلاف

وبخلاف مالوسقط الرق بعروض ربح أو نحوه فخرج ما فيه وفرق بينه وبين مالو طلعت عليه الشمس فأذا بتة وخرج حيث يضمنه الفاتح بان طلوع الشمس محقق فتد يقصده الفاتح ولا كذلك الربح وبخلاف مالو مكث غير المميز ثم ذهب فلا يضمنه الفاتح لان ضياعه لم ينشأ عن فعله لان ذهابه بعد مكثه يشعر باختياره (وضمن أخذ المصوب) من الغاصب وان جهل الغصب وكانت يده أمينة تبعه لاصل والجهل وان أسقط الاثم لا يسقط الضمان نعم لاضمان على الحاكم ونائبه اذا أخذاه لمصلحة ولا على من انتزعه ليرده على مالكه ان كان الغاصب سرا أو عبدا للمصوب منه ولا على من تزوج المصوبة من الغاصب جاهلا بالحال (والقرار عليه) أى على أخذه (ان تلف عنده)



المشتري لم يدخل على ضمان قيمة الولد مطلقا اه سم (قوله كغاصب من غاصب) تنظير للاحذ من الغاصب في  
الضمان والقرار فهو تنظير في المسألتين وقوله فبطالب الخ تفرع على المسألتين اه شيخنا في قوله  
وضمن آخذ من مغبوب وقوله والقرار عليه الخ تفرع على الاول قوله فبطالب بكر ما يطالب به الاول وعلى الثاني  
قوله ولا يرجع على الاول ان غرم الخ (قوله ويرجع عليه الاول ان غرم الخ) لانه كالضامن ومن ثم يبرأ ان أبر المالك  
الثاني من غير عكس اه حل (قوله الا اذا كانت القيمة الخ) استثناء من قوله بكل ما يطالب به الاول كفي شرح  
مر ومن قوله ويرجع عليه الاول ان غرم في مكان على الشارح ان يقول فبطالب بالزائد الاول فقط ولا يرجع به  
على الثاني (قوله فبطالب بالزائد الاول فقط) أي وأما قيمته يوم التلف فبطالب كل منهما به والقرار على الآخذ  
اه ع ش (قوله الا ان جهل الحال) قال الماوردي ولو اختلفا في العلم فان قال الغاصب قد دقت لك انه  
مغصوب صدق أو قال علمت الغصب من غيري صدق الآخذ قال الاسنوي والوجه تصديق الآخذ مطلقا اه  
برماوى (قوله ويده في أصلها أمينة) ومنه بدل الملتقط للمحفظ أو القلائد ولم يتكلم اه شرح مر اه سم (قوله  
ويده في أصلها أمينة) خرج المترجم لان يده وان كانت أمينة لكنها ليست متأصلة في الامانة لان مقصودها  
التوثيق اه شيخنا في هذا كذا الآخذ من الغاصب مرتبنا أي آخذ من على وجه الرهن وتلف عنده فانه يغرم  
بدله ولا يرجع به على الغاصب وان كانت يده أمينة لانها غير متأصلة في الامانة (قوله أي فالقرار على الغاصب)  
أي ما لم يقصر في اتلافه والا كان كاتلافه فالقرار عليه اه حل (قوله ومثله ما لو مال المغصوب الخ) قضيته  
ان الموصول عليه يضمن ويطالب حينئذ وليس مرادا في عبارة الشارح نظرا ظاهر فليتأمل اه شو برى  
فالطالب والقرار على الغاصب فقط اذا الصورة ان المتألفه غير الغاصب وان الصيال بعد الغصب فلا يخالف  
ما مر من تصوير سم اه وفي قل على الجلال ولو قبله موصول عليه فلا ضمان عليه والضمان والقرار  
على الغاصب اه (قوله ومتى أتلف الآخذ الخ) تقييد لقوله الا ان جهل الحال أي فحل هذا الاستثناء اذا لم يكن  
الآخذ هو المتألف كما أشار اليه الشارح بقوله وان كانت يده أمينة (قوله ومتى أتلف الآخذ الخ) أي أو تلف  
بقتصيره كودية قصر فيها اه قل على الجلال (قوله فالقرار عليه) أي ان كان أهلا للضمان اه شرح مر (قوله  
كان قدم له طعاما فأكاه) محله اذا قدمه له على هيئته وأما ان كان غصب حبا ودنه او جعه له هريسة ثم قدمه له  
فاكاه فلا ضمان عليه لان الغاصب يجعله هريسة ماله كما سيأتي فلم يقدم الاملاكه اه مر اه سم (قوله  
لا اعترافه ان ظالمه غيره) أي دعواه المذكورة تستلزم اعترافه بان ظالمه غير المتألف والغير هو المالك الذي  
غرم الغاصب وكون المالك ظالما هو بحسب دعوى الغاصب وهي قوله هو ملك لي فكل من الاعتراف والظلم  
بحسب دعواه والافق نفس الامر لا اعتراف من الغاصب بما ذكر ولا ظلم من المالك في تغريمه (قوله ان  
ظالمه غيره) أي والمظالم لا يرجع على غير ظالمه اه حل (قوله فالقرار على الغاصب) أي ويضمن  
الذابح والقاطع ارش الذبح والقطع فقط خلافا لما هوهمه كلام المنهج وغيره اه قل على الجلال وقوله  
ويضمن الذابح الخ معنى الضمان المطالبة والافقرار الارش الذي يغرمه الذابح والقاطع على الغاصب فيرجع  
به عليه كفي زى (قوله فلو قدمه لملكه فأكاه برى) اه اذا ان قدمه له على هيئته أما اذا غصب حبا ولجا  
أو عسلا ودقيقا وصنعه هريسة أو حلوا مثل فلا يبرأ قطعا له الزبيرى لانه لما صيره كالتألف انتقل الحق لقيمه  
وهي لا تسقط به نذل غير هابدون رضاه مستحقة ما هو لم يرض اه شرح مر وعبارة سم قوله فلو قدمه  
لملكه أي على هيئته فلو جعل الحلب والدهن هريسة أو جعل العسل حلوا ثم قدمه للمالك لا يبرأ ولا شيء على  
المالك لان الغاصب لم يقدمه له الاملاكه أعنى ملك الغاصب انتهت ويبرأ الغاصب أيضا باعارته أو بيعه أو اقرضه  
لما لا يلو جاهه لا يكون له لانه بائرا أخذماه مختارا لا بائداه ورهنه واجارته وتزويجه منه والقراض معه فيه  
جاهه لا يانه له اذا تسليط فيها غير تام بخلاف ما لو كان عا لما وشمل التزويج الذكر والانثى ومحل في الانثى ما لم

كغاصب من غاصب فبطالب  
بكل ما يطالب به الاول ولا  
يرجع على الاول ان غرم  
ويرجع عليه الاول ان غرم  
الا اذا كانت القيمة في يد  
الاول أكثر فبطالب بالزائد  
الاول فقط (الا ان جهل)  
الحال (ويده) في أصلها (أمينة)  
بلا انتهاب كودية (وقراض  
(فمكسه) أي فالقرار على  
الغاصب لانه لا يده فائبة  
عن يد الغاصب فان غرم  
الغاصب لم يرجع عليه وان  
غرم هو يرجع على الغاصب  
ومثله ما لو مال المغصوب على  
شخص فألفه وخرج بزيادتي  
بلا انتهاب المتب فقرار عليه  
وان كانت يده أمينة لانه  
أخذ لملك (ومتى أتلف  
الآخذ من الغاصب  
(فالقرار عليه وان) كانت  
يده أمينة أو (جعله الغاصب  
عليه لغرضه) أي الغاصب  
(كان قدم له طعاما) مغصوبا  
(فاكاه) لان المباشرة مقدمة  
على السبب لكن ان قال له  
هو ملكي وغرم لم يرجع على  
المتألف لا اعترافه ان ظالمه غيره  
وقولي لا لغرضه أعم مما عير  
به وخرج به ماله كان لغرضه  
كان أمره بذبح الشاة وقطع  
الثوب ففعل جاهلا فالقرار  
على الغاصب (فلو قدمه)  
الغاصب (لملكه فأكاه برى)

يستولدها فان استولدها وان لم يستولدها برئ الغاصب لحصول تسلمها بمجرد استيلائها اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله انتقل الحق لقيمته أى ومع ذلك لا يجوز له التصرف فيه الا بعد دفع بدله للمالك ولا غيره ممن علم ان أصله مغصوب تناول شئ منه اه وسياقى ايضا هذه المسئلة في قول المتن ولو حدث نقص يسرى للتلص كان جعل البرهيسة فكأنه تامل \* (فرع) \* لو أكل طعاما من يده معروف بالصلاح وكان الطعام في الأصل مغصوبا والا كل يجهله لم يؤاخذ به قاله في الأنوار اه شورى (قوله ولو كان المغصوب رقيقا الخ) هذا نظير لقوله فلو قدمه الخ بجامع ان المتلف في كل هو المالك (قوله فقال الغاصب المالكه أعتقه) أى ولو قال عني أو عني وقوله فاعتقه أى عن الغاصب فيما لو قال أعتقه عني ويكون ذلك ببيع ما ضمنيا ان ذكر عوضا والافهية اه حل (قوله فاعتقه جاهلا) قال في شرح الروض قال البلعيني وينبغي أن يلحق بالاعتاق الوقف ونحوه اه سم على جج وقوله ونحوه أى كان أمره به لسجدة أو نحوه من الجهات العامة أو قال له انذرا عتاقه أو أوص به لجهة كذا ثم مات المالك اه ع ش على مر

\* (فصل في بيان حكم الغصب) \* (قوله وما يضمن به المغصوب) عطف تفسير للمراد بالحكم هنا والافهية تقدم ان حكم الغصب هو الاثم ووجوب الرد ووجوب الضمان وهو هنا لم يذكر شيئا من الثلاثة وهذا مستفاد من ع ش على مر وعبرة شرح مر فصل في بيان حكم الغصب وانقسام المغصوب الى مثلي ومتقوم وبينهم ما وما يضمن به المغصوب وغيره انتهت (قوله وما يضمن به المغصوب) أى وما يتبع ذلك كعدم ارافة المسكر على الذمى اه ع ش على قوله يضمن مغصوب متقوم تلف وقوله ومثلي بمثله الخ ومفهوم التلف فهما وهو ما اذا كان المغصوب باقيا سببنا في قول المتن ولو نقل المغصوب الخ وسياقى يحترز التقييد بالمغصوب في قوله ويضمن متقوم ألتلف بلا غصب الخ وقوله وابعاضه أى ابعاض المغصوب ولم يذكر محترز التقييد بالمغصوب في جانب الابعاض في المتن وكان الشارح اشار الى محترزه بقوله فان ألتفت الابعاض من الرقيق الخ لكنه غير وافي بالمفهوم لان المفهوم أهم من الرقيق ومع ذلك كان الانسب ذكره عند قوله ويضمن متقوم ألتلف الخ ليكون محترزاله أيضا كما لا يخفى وقوله كما سيأتى في آخر كتاب الديات عبارة المتن هناك وفي نفس رقيق قيمته وفي غيرها ما نقص ان لم يتقدر في حر والافسبته من قيمته ففي يده نصف قيمته وفي ذكره واثنى قيمته (قوله متقوم تلف) أى ولو حكم ومن تلفه مالوازمه فاذا أزم من عيب الزم تمام قيمته كما في شرح البهجة (قوله ولو مكاتب أو مستولدة) انما أخذهم ما غاية اشارة الى أن تعاق العتق بهما لا يمنع من كونهم مضمومين اه ع ش (قوله بأقصى قيمته) أى ما لم يصير المتقوم مثليا والافى ضمن بمثل ما صار اليه كما سيأتى ايضا في قوله أو الشاة الخ وما يضمن بأقصى قيمته المقبوض بالشراء الفاسد والامانة اذا خان فيها كما سيأتى عن الحلبي (قوله وان زاد على دية الحر) الغاية للرد على الخفية القائلين بان الاقصى اذا زاد على دية الحر لا يضمن منه ما زاد اه قل على الجلال (قوله لتوجه الرد عليه حال الزيادة) أى مع قصد التغليظ عليه لتعديده في الاغلب فمقط ما يقال كما ان الرد متوجه عليه حال الزيادة كذلك هو متوجه عليه في حال النقص (قوله والعبرة في ذلك) أى التقويم بالاقصى وقوله ان لم ينقله أى قبل التلف وقوله أكثر الامكنة أى قيمة فتميزه محذوف فلو غصبه بمصر وقله الى بولاق ثم الى الجزيرة فتلص فيها والحال ان قيمته في بولاق أكثر من قيمته في الجزيرة فتميزه هنا نقد بولاق لا نقد الجزيرة اه شيخنا (قوله نقدا أكثر الامكنة) أى أكثرها قيمة اه شورى فاذا زادت قيمته في محل على غيره من الامكنة اعتبر نقد ذلك المحل اه ع ش (قوله الا سيأتى بيانها) أى في المثلي في حالي وجوب قيمته وهذا سيأتى في محالين من المتن في قوله فان فقد فبأقصى قيم المكان من غصب الى فقد وفي قوله والافى أقصى قيم المكان الخ وعلى كل حال فالمراد بالمكان في الموضوعين المكان الذي حل به المثلي كما سيأتى سواء كان محل الغصب أو محلا آخر نقل اليه فعلى قياسه يقال هنا يعتبر في أقصى قيم المتقوم نقدا أكثر الامكنة التي حل بها المتقوم قيمة سواء

ولو كان المغصوب رقيقا فقال الغاصب المالكه أعتقه فاعتقه جاهلا نفذ العتق وبرئ الغاصب

\* (فصل) \* في بيان حكم الغصب وما يضمن به المغصوب وغيره (يضمن مغصوب متقوم تلف) باتلاف أو بدونه حيوانا كان أو غيره ولو مكاتب أو مستولدة (بأقصى قيمته من) حين (غصب الى) حين (تلف) وان زاد على دية الحر لتوجه الرد عليه حال الزيادة فيضمن الزائد والعبرة في ذلك بنقله مكان التلف ان لم ينقله والافى كماله في الكفاية اعتبار نقدا أكثر الامكنة الا سيأتى بيانها (و) اضمن (ابعاضه)



اكان هو محل التلف أو محلا آخر وسواء أ كان محل الغصب أو محلا آخر (قوله بما نقص منه) فال لم ينقص  
 لم يلزمه شيء اه شرح مر ولو كان له مقدار من حر كسباني (قوله الا ان اتلفت) خرج ما اذا تلفت باسفة  
 سماوية كان سقطت يده باسفة فانه انقص من بما نقص من الاقصى فتكون داخلة في حكم المستثنى منه لان  
 الساقط من غير جنسية لا يتعلق به قصاص ولا كفارة ولا ضرب على العاقلة فاشبه الاموال اه شرح مر  
 بتصرف وعبارة المنهاج مع شرحها للخطيب وكذا انقص من الابعاض المقدرة كاليد والرجل بما نقص من قيمته  
 ان تلفت باسفة سماوية وافهم قوله بما نقص أن الم الم تنقص قيمته بذلك كالسقط ذكره وأنشأه كاهو الغالب  
 من عدم القيمة لم يلزمه شيء قطعاً وهو كذلك انتهت وهذا اذا سقطت من غير اتلاف أما اذا سقطت بان قطعها  
 الغاصب أو غيره ففيها قيمة متساوية نقضت القيمة أولاً كإنقص عليه سلطان وكسباني في الشرح في الفصل  
 الآتي عند قول المتن ولو غصب دهنًا وأغسله إلى أن قال الشارح كل لو خصى بعد انقضاء قيمته فانه يضمن قيمته  
 اه أي لان في الخصاص وهو قطع الاثنين قيمة الرقيق (قوله لاجتماع الشبهين) أي شبه الأدمى من حيث انه  
 حيوان ناطق وشبهه الدابة مثلاً من حيث جريان التصرف عليه اه شوبري (قوله نعم ان قطعها المالك)  
 أي أو العبد أو الاجنبي تنزيلة منزلة المالك اه حل أي فيضمن الاجنبي النصف والغاصب ما زاد عليه  
 فقط وفعل العبد كفعل السيد فكأنه القاطع أي فلا يلزم الغاصب الا الزائد على النصف على كلامه وعبارة  
 البر ماوى قوله نعم ان قطعها المالك أي أو اجنبي وكذا لو قطع الرقيق يد نفسه كفي شرح الروض وقد يقال  
 الاقرب انه يضمن في هذه أكثر الامرين لان جنائيته على نفسه في يد الغاصب مضمونة على الغاصب والفرق  
 بين جنائيته على نفسه وجنائية السيد عليه في يد الغاصب ان السيد جنائيته مضمونة على نفسه فسقط ما يقابلها  
 عن الغاصب بخلاف جنائية العبد فانها مضمونة على الغاصب مادام في يده اه بالحرف ومثله في عرش  
 على مر حرفاً بحرف ومقتضى ما تقدم من ان تلف الابعاض اذا لم يكن باتلاف يكون الضمان بما نقص من  
 الاقصى أن يكون هنا كذلك فان اتلاف الرقيق لابعاضه غير مضمن فيكون بمنزلة التلف باسفة تامل (قوله  
 أولى من تعبيره في الاول الخ) أي لانه يصدق بقيمة وقت التلف مثلاً وان كانت أقل وقوله وفي الثاني بالمقدر أي  
 لانها ان الضمان به وان كان أقل مما نقص (قوله ويضمن مضمون مثلي بمثله) أي بشرط ثلاثة الاول  
 أن لا يترادى على القيمة والثاني أن يكون للمثلي قيمة في محل المطالبة والثالث أن لا يكون لنقله من محل  
 المطالبة إلى محل الغصب مؤنة فان ختل من هذه واحد وجبت القيمة ولم يستفد من عبارة الشارح هنا الا الثاني  
 وعبارة شرح مر فيضمن المثلي بمثله ما لم يترادى على قيمته لانه أقرب إلى حقه فان خرج المثلي عن القيمة كالأول  
 اتلاف ماء بمقارة ثم اجتمع على لقيمة فيه للماء أصلاً لزمته قيمة بمحل الاتلاف بخلاف ما اذا بقيت له قيمة ولو  
 تافهة لان الأصل المثل فلا يعدل عنه الا حيث زالت ماليته من أصلها والأفلا كالانظر عند رد العين إلى تفاوت  
 الاسعار ومحلها كما يعلم مما يأتي في قوله ولو تلف بالغاصب في غير بلد التلف الخ ففي الامونة لنقله والاغرمه قيمته بمحل  
 التلف كالأول المالك برام من مصر إلى مكة ثم غصبه آخر هناك ثم طالبه بالسكة بمصر فليزمنه قيمته بمكة كما أفق به  
 والدرجة الله تعالى انتهت فيعلم منها ان الشرط الآتي في قوله ولو تلف المثلي الخ معتبر هنا أيضاً أي في قوله في أي  
 مكان حل به المثلي فتلخص ان المالك لا يطالب الغاصب بالمثل الا اذا لم يكن لنقله مؤنة والا فلا مطالبة الا بالقيمة  
 لا فرق في ذلك بين كون المطالبة بالظفر ووقع في مكان حل به المثلي قبل التلف أو لم يحل به أصلاً وان كان صنيع المتن  
 والشارح يوهم خلاف هذا وهوان الشرط المذكور خاص بما اذا ظفر به في غير المكان الذي حل به المثلي حيث  
 اقتصر على ذكره فيه ولم يذكره هنا أي فيما اذا ظفر به في المكان الذي حل به المثلي فكان الاول جعل المسائلتين  
 مسألة واحدة لانه أنحصر وأوضح ويؤخذ من قوله ولو صار المثلي الخ شرط رابع وهو ان محل ضمان المثلي  
 بمثله اذا لم يصرفه مقوماً أو مثلياً آخر والا فيضمن بقيمة المنقوم وبمثل المثلي الآخر على التفصيل الذي ذكره

بما نقص منه) أي من  
 الاقصى (الا ان اتلفت)  
 بان اتلفها الغاصب أو  
 غيره (من رقيق ولها)  
 ارش (مقدر من حر) كيد  
 ورجل (ذ) تضمن (بأكثر  
 الامرين) مما نقص والمقدر  
 ففي يده أكثر الامرين مما  
 نقص ونصف قيمته لاجتماع  
 الشبهين فلو نقص بقطعها  
 ثلثا قيمته لزمه النصف  
 بالقطع والبدن بالغصب  
 نعم ان قطعها المالك ضمن  
 الغاصب الزائد على النصف  
 فقط وتعبيرى باقصى قيمة  
 في الحيوان وبأكثر الامرين  
 في الرقيق أولى من تعبيره  
 في الاول بالقيمة وفي الثاني  
 بالمقدر فان اتلاف الابعاض  
 من الرقيق وليس مغصوباً  
 وجب المقدر فقط كسباني  
 في آخر كتاب الديات (و)  
 يضمن مغصوب (مثلي) تلف

الشارح في قوله ولو صار المثل إلى متقوم المالح ويؤخذ من قوله فان فقد أقصى قيم المسكان الخ شرط خامس  
وهو ان يحل ضمان المثل بمثله اذا وجد المثل والا فبعدل إلى القيمة \* (فرع) \* قال في العباب الملاعق المستوية  
متقومة والاسطال المربعة والمصوبة في قالب مثلية وتضمن بالقيمة اه ونقل في تجريد هذا الأخير عن المهمات  
وقال في التجريد ذكر المأوردى ان الزيتون متقوم اه سم على منسج وما ذكره في الزيتون قد يخالفه قول  
الشارح الآتي وسائر الفواكه الرطبة اه عش على مر (قوله وهو ما حصره كبل الخ) بمعنى انه لو قدر  
شرعا قدر بكيل أو وزن وليس المراد ما أمكن فيه ذلك فان كل شيء يمكن وزنه وان لم يعتد فيه ويعرف بهذا ان الماء  
والتراب مثليان لانهما لو قدر كان تقديرهما بكيل أو وزن اه سج (قوله أيضا وهو ما حصره الخ) أي على  
الاصح من أوجه ثلاثة والوجه الثاني سكت عن التقييد بجواز السلم والوجه الثالث زاد على التقييد به التقييد  
بجواز بيع بعضه ببعض فيخرج به بعض الأمثلة من العنب وغيره اه من شرح المحلى (قوله كبل لم يغل) تبعه في  
هذا التقييد سج واعتمد مر خلافا فقال ولو حار (قوله كبل) أي مطلقا عذبا أو ملحما على أولاه على المعتمد هنا وفي  
الربا خلافا للشارح اه شوبري (قوله كبل مر) أي في قول المتن في الطهارة ويحل نحو نحاس موه بنقده لا عكسه  
اه (قوله أي يضمن بمثله) لما طال الفصل بين العامل ومعلقة أعاده ليظهر الربط فلا يقال هذا الحاجة إليه مع  
قوله أولا ويضمن مغبوب اه عش (قوله وأورد على التعريف) أي تعريف المثل بصورة الإيراد أن يقال  
لنا ملى لا يجوز السلم فيه ويجب فيه رد المثل فالتعريف غير جامع وأجاب بجوابين الأول بمنع كونه مثليا والثاني  
بتساويه لكن بالنظر إلى الجزأين قبل الخلط أي فقوله وجاز سلمه أي ولو باعتبار ما كان وان طرأ مانع من جواز  
السلم فهو داخل في التعريف اه شيخنا ويمكن أن يكون المراد بالتعريف جنسه الشامل لتعريف المثل في  
المتن وتعريف المتقوم المفهوم من المتن الذي ذكره الشارح بقوله وما عدا ذلك متقوم وحاصل الإيراد أن يقال  
تعريف المثل غير جامع وتعريف المتقوم غير مانع اه (قوله القدر المحقق) أي المتيقن في براءة الذمة أي الذي  
تبرأه الذمة بيقين وهذا هو المراد اه شيخنا ويتصور ذلك باخراج أكثر من الواجب كما اذا كان المختلط أردبا  
وشك هل البرثا أو نصف فيخرج الثلثين من الشعر والنصف من البر اه مرحومي على الخطيب (قوله  
فيخرج القدر المحقق) أي ويصدق الغاصب في قدر ذلك اذا اختلفا فيه لانه الغارم ويحتمل وهو الظاهر ان يقال  
يوقف الامر إلى الصلح لان محل تصديق الغارم اذا اتفقا على شيء واختلفا في الزائد وما هنا ليس كذلك اه عش  
على مر (قوله الباقيين بحالهما) أي من غير اسهتلاك أخرجه المعاجين المركبة لاستهلاك أجزائها اه  
شوبري (قوله في أي مكان حل به المثل) ليس المراد بالضمان الغرم حتى يلزم عليه تعدد الغرم بل المراد به  
المطالبة فإذا نظر المالك بالغاصب في أي مكان من الامكنة التي حل بها المثل فله مطالبة بمثل اه وقوله حل به المثل  
مفهومه سيأتي في قوله ولو تلف المثل فله مطالبة بمثله في غير المكان الخ أي فهو يطالب به في المكان الذي حل  
به من غير شرط وفي غيره بشرطين الآتين اه (قوله ولو تلف في مكان نقل اليه) أي سواء تلف في مكان  
الغصب أي في محل الذي غصب فيه أو تلف في محل آخر نقل اليه فلا تنقيد المطالبة بمحل الغصب بل ولا بمحل  
التلف بل يطالب في أي مكان حل به فكان على الشارح ان يزيد تعميما ثانيا فيقول ولو تلف في مكان نقل اليه  
ولو اجتمع به في غير محل التلف وعبارة أصله مع شرح مر فان تلف المغصوب المثل في البلد أو المحل المنقول  
أو المنقول اليه أو عاد وتلف في بلد الغصب طال به المثل في أي البادين أو الحليين شاء لتوجه رد العين عليه فيهما  
اه وفيه قصور عن افادة انه يطالب به في محل حل به المثل لكنه ليس بمحل الغصب ولا بمحل التلف وعبارة المتن هنا  
تصدق بمثل هذه الصورة تأمل (قوله وانما يضمن المثل الخ) تقييد لقوله يضمن المثل بمثله ويتقيد أيضا بما اذا لم  
يكن لثقله مؤنة فان كانت ضمن بالقيمة لا بالمثل على ما يأتي فضمن المثل بمثله مقيد بشرطين بل بخمسة كما تقدم  
اه (قوله اذا بقي له قيمة) أي في محل المطالبة والا فن المعلوم ان قيمته لم تنف بالقيمة كما يعلم من المثال والمراد انه

(وهو ما حصره كبل أو وزن وجاز سلمه) أي السلم فيه (كبل) لم يغل (وتراب ونحاس) يضمن النون أشهر من كسرها كمر (ومسك وقطن) وان لم ينزع حبه (ودقيق) ونحوه كقوله ابن الصلاح (بمثله) أي يضمن بمثله لا به فن اعتدى عليكم ولانه أقرب إلى التالف وما عدا ذلك متقوم كالنروع والمعدود وما لا يجوز السلم فيه كعجوة وغالية ومعيب وأورد على التعريف السبر المختلط بشعر فانه لا يجوز السلم فيه مع ان الواجب فيه المثل لانه أقرب إلى التالف فيخرج القدر المحقق منها ويوجب بان يجب رد مثله لا يستلزم كونه مثليا كفي يجب رد مثل المتقوم في القرض وبان امتناع السلم في جملته لا يوجب امتناعه في جزأيه الباقيين بحالهما ورد المثل انما هو بالنظر اليهما أو السلم فيهما مجاز ويضمن المثل بمثله (في أي مكان حل به المثل) ولو تلف في مكان نقل اليه لانه كان مطالباً برده في أي مكان حل به وانما يضمن المثل بمثله اذا بقي له قيمة



بقي له قيمة ولو تافه بخلاف ما إذا لم يبق أصلا فقد ذكرها بقوله فلو أتلّف ماء الخ (قوله فلو أتلّف ماء بمقازة الخ) فيه  
 أن كلامنا هنا في المطالبة في المكان الذي حصل به المثل والمطالبة في هذه في مكان لم يحل به المثل وأيضا  
 ذكرها هنا مكررا مع ما سبق في قوله ولو تلّف المثل فله مطالبة بمثله في غير المكان وعبارة حل قوله فلو  
 أتلّف ماء الخ قرر شيخنا الزيدى أنه لا حاجة لذلك كرهذا لأنه سيأتي أن المثل إذا تلّف وكان له مثله مؤنة فالواجب  
 ضمانه بالقيمة لا بالمثل انتهى (قوله ولو صار المتقوم مثليا الخ) عبارة شرح مر ولو صار المثل متقوما أو  
 مثليا أو المتقوم مثليا كالأجود جعل الدقيق خبزا والسهم شيرا والشاة لحما ثم تلّف ضمن المثل سواء ساوى قيمة  
 الآخر أم لا لم يكن الآخر أكثر قيمة فيضمن بقيمة في الأولى والثالثة ويخبر المالك بمطالبة بأي المثلين في الثانية  
 انتهت وكتب عليه ع ش قوله ضمن المثل هو ظاهر في الأولى والثالثة بخلاف الثانية فإن كلامنا من السهم  
 والشير ج مثلي وليس أحدهما معهودا حتى يحل عليه فاعل المراد ضمن المثل الخ في غير الثانية ويخبر فيها  
 وعبارة سم على ج قوله ضمن المثل الخ عبارة شرح الروض أخذ المالك المثل ويخبر في الثاني منها بين المثلين  
 اه وهو صريح فيما قلناه لكن قضية قول شرح النهج الآن يكون الآخر أكثر قيمة فيضمن به في الثاني أنه إذا  
 صير السهم شيرا أو كانت قيمة الشير ج أكثر منه يضمنه شيرا وهو مناف لقوله أيضا والمالك في الثاني مخير بين  
 المثلين الآن يحل الثاني على ما إذا استوت قيمة المثلين والأول مفروض فيما لو زادت قيمة الثاني فلا تنافي بين  
 كلاميه لكنه خلاف ما في شرح الروض وكلام الشارح اه (قوله ضمن بمثله) وهو الدقيق والسهم واللحم  
 لكن المالك في السهم مخير بينه وبين الشير ج والحال أن قيمة الشير ج لم تزد فإن زادت فحقه في الشير ج  
 لا غير فقوله والمالك الخ محله قبل الاستثناء كما فعل في الروض فكان عليه هنا تبعه عليه وقوله الآن يكون  
 الآخر أي وهو الخبز والشير ج والشاة وقوله فيضمن به في الثاني أي من غير تخيير اه شيخنا (قوله الآن  
 يكون الآخر) أي المثل في الثانية والمتقوم في الآخر اه شورى (قوله مخير بين المثلين) أي أن استويا  
 قيمة فلا ينافي ما قبله اه شورى (قوله فيجب فيه أقصى القيم) المعتمدان الخامس مثلي والصنعة متقومة  
 ففي المثال المذكور يجب رد وزن الأناء نحاسا وقيمة صنعة الأناء من نقد البلد ولورد له الحلي كانت قيمة صنعة حليا  
 تالفة على الغاصب فيأخذ المالك وزنا في مقابلة الأناء ويأخذ أجرة صنعة الأناء أيضا اه شيخنا (قوله ولا حوالية)  
 أي في مسافة القصر وان وجد فوقها فلا يجب رده إلا أن كان في مسافة القصر (قوله فيضمن) أي المثل لا المثل  
 وقوله بأقصى قيم المكان أي قيم المثل بالمكان وانما قلنا المضمون هو المثل لا المثل لئلا يلزم تقويم التالف فلو  
 غصب زيتا في رمضان فتلف في شوال وقد قدم مثله في الحرم طواب بأقصى قيمة المثل من رمضان إلى الحرم فإن  
 كانت قيمته في الحجة أكثر اعتبرت ولو كان المتقوم المثل لزم اعتبار قيمة التالف في زمن تلفه فإن قلت هذا لا يرد في  
 تغريم قيمة المتقوم التالف إذ يجب رد قيمته تالفا فلنا فرق بين تقويمه ورد قيمته فتقويمه مضاف لحال وجوده  
 والرد بعد التالف (قوله بأقصى قيم المكان) أي قيم المصوب وقيل المثل وصححه السبكي فله في شرح الروض  
 واعتقد مر ما صححه السبكي وأقول لعل الوجه اعتبار قيم المصوب إلى تلفه والمثل إلى فسخه لا يقال لا تفاوت  
 لأننا نقول فلم يخالف ثم رأيت الخلاف الآتي وقد يقال بشكل على ما صححه السبكي أنه كيف يعتبر قيم المثل من  
 حين الغصب إلى فقد المثل مع أنه يلزم عليه اعتبار قيمة المثل وملاحظتها مع وجود المثل إلى الآن يقال لا تلّف  
 المصوب وكان مساويا لمثله في الأوصاف وتعلق الحق بالمثل بعد تلفه صحت أن يقطع النظر عنه وينظر إلى المثل  
 ولما اعتد مر ما صححه السبكي أو ردت الاشكال عليه فحاول دفعه بنحو ما ذكرته بقي أنه هل لهذا الخلاف  
 فائدة معنوية فانه يسبق إلى الفهم أن قيم المثل وقيم المصوب لا تتفاوت للتساوي في الصفات وقد أوردت ذلك على  
 مر فحاول ما لم يظهر فليتأمل وليحذر وقد يقال إذا اعتبرنا قيمة المثل لاحظنا قيمته بعد تلف المصوب إلى فقد المثل  
 وكفى هذا فائدة فليتأمل اه سم أي وإذا اعتبرنا قيمة المثل لاحظنا قيمته بعد فقد المثل في الصورة التي

فلو أتلّف ماء بمقازة مثلاثم  
 اجتماعه عند خروجه من روجبت قيمته  
 بالمقازة ولو صار المثل متقوما  
 أو مثليا أو المتقوم مثليا  
 كجعل الدقيق خبزا والسهم  
 شيرا والشاة لحما ثم تلّف  
 ضمن بمثله إلا أن يكون  
 الآخر أكثر قيمة فيضمن به  
 في الثاني وبقيمته في الآخر  
 والمالك في الثاني مخير بين  
 المثلين أمالو صار المتقوم  
 متقوما كالأداء نحاس صبغ  
 منه حلي فيجب فيه أقصى  
 القيم كما أخذ مما س (فإن  
 فقد المثل حسا أو شرعا  
 كان لم يوجب جديبه كان  
 الغصب ولا حوالية أو وجد  
 بأكثر من ثمن مثله (فيضمن  
 بأقصى قيم المكان) الذي  
 حل به المثل (من) حين  
 (غصب إلى) حين (فقد)  
 للمثل

ذكرها الشارح بقوله الآتي والاضمن بالاكثر من الغصب الى التلف (قوله فباقصى قيم المكان) واذا غرم  
 القيمة فهي للمصولة ولا يعتبر وجود المثل بعد الغرم والا بالان لم يغرمها حتى وجد المثل طال به حتى يفقد لاجها  
 وهكذا وسيأتي اه قل على الجلال وفي الشوري قوله فيضمن باقصى قيم المكان الخ فلو أخذ المالك القيمة ثم  
 اطلع فيها على عيب فردها وقد وجد المثل فهل يطالب بالمثل لو جوده أو يبدل القيمة لتعويضها بالاخذ عند فقد  
 المثل يحرر وقد يتجه أخذ المثل ويؤيده ما صرح به في شرح الروض في باب الرهن من انه اذا تعوض عن الدين ثم  
 انفسخ عقد التعويض عاد الرهن لو جوده مسيبه وهو الدين ولم يخرج على ان النسخ يرفع العقد من حينه أو من  
 أصله اه (قوله لان وجود المثل الخ) تعادل لقوله من غصب الى فقد للمثل (قوله كبقاء العين الخ) أي فساد  
 المثل ووجوده فاما المثل الذي هو المصوب بكانه لم يتلف وكانه انما تلف عند فقد المثل واذا كان كذلك فيعتبر  
 أقصى القيم من يوم الغصب الى يوم الفقد لا الى يوم التلف لان المصوب بعد تلفه لا تعتبر الزيادة الحاصلة فيه هذا  
 ايضا مراده (قوله ولو نقل المصوب) أي او انتقل بنفسه أو بفعل أجنبي الى مكان آخر ولو من بلد واحد ان تعذر  
 احضاره حالا فللمالك ان يكافئه رده ان علم مكانه وان يطالبه ولو مع قرب محل المصوب وأمنه من هربه أو تواريه  
 بقيمة أي باقصى قيمة من الغصب الى المطالبة في الحال أي قبل الرد ولو جود الحيلولة بينه وبين المالك ولهذا  
 امتنع عليه المطالبة بالمثل لثبوت الترادف غير يدل السعرا أو يخط فيحصل الضرر والقيمة شيء واحد اه شرح  
 مر وكتب عليه ع ش قوله ان تعذر احضاره حالا أي وان استغرق حله زمنا يزيد على الوقت الذي هم فيه عرفا  
 (قوله ولو نقل المصوب الخ) هذه دخيلة بين صور التلف اذ قوله ولو تلف المثل الخ مفهوم ما مر فكان الانسب  
 تأخير هذا عنه اه شيخنا وعبارة حل قوله ولو نقل المصوب الخ هذا علم مما سبق لانه من جهة  
 افراد قوله فيما تقدم وعلى الغاصب رد المصوب وذكر هنا توطئة لما بعده انتهت وعليه منع ظاهر لان المطالبة  
 بمجموع الامر لم تقدم وأيضا الذي تقدم انما هو في الواجب على الغاصب وهو الرد وهنا فيما يطالب به المالك  
 (قوله ان كان بمسافة بعيدة والافلال الخ) المعتمد المطالبة بالقيمة مطلقة أي ولو مع قرب محل المصوب وأمنه من  
 هربه أو تواريه اه حل وقد تقدم في عبارة شرح مر (قوله والافلالها) أي لزوال الحيلولة فليس له مع  
 وجودها رد بدلها فها هو ولو توافقه على تركه في مقابلاتهم يكف بل لا بد من البيع بشرطه اه حل ولو زادت  
 القيمة زيادة متصلة أو منفصلة فهي للمصوب منه وبصور ذلك بان يكون أخذ عن القيمة عوضا أي كحيوان اه  
 بر وانظر لو أخذ عوضا عن القيمة شجرة فاطاعت عنده ثم ردّها قبل التأخير فهل الثمرة زيادة متصلة أو منفصلة  
 القياس انها متصلة اه سم (والصحيح انه ملكها ملك القرض) عبارة شرح مر وملكها الاخذ ملك قرض  
 لا تنفعه بها على حكم ردها أو رد بدلها عند رجوع العين وقضيتها عدم جواز اخذ أمة تحل له بدلها كما لا يحل له  
 اقتراضها والاوجه خلافه اذ الضرورة قد تدعو الى أخذها خشية من فوات حقها والمالك لا يستلزم حل الوطاء  
 بدليل الحرم والثنية والجوسية بخلاف القرض اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله والاوجه خلافه  
 أي فيجوز له الاخذ ويحرم عليه الوطاء وعبارة زي فلو كانت أمة تحل له فهل يمنع أخذها عن القيمة أخذها  
 من قولهم انه ملكها ملك قرض واقتراضها ممنوع أو يحل له أخذها ويمنع عليه وطؤها المعتمد الثاني لان أخذها  
 حالة ضرورة بخلاف القرض اه ومع ذلك لو خالف وطئ لاحد عليه ولو جازت منه صارت مستولدة ولزمته قيمتها  
 \* (فروع) \* الاول هل للغاصب حبس المصوب الى ان يسترد القيمة فيه وجهان قال الراعي يشبه ان يكون  
 الظاهر المنع الثاني هل للمصوب منه امسالك الدراهم المبذولة في القيمة وغرامة مثلها فيه وجهان أقواهما في  
 زوائد الرضا انه لا يجوز الثالث انه هل تجب أجرة المصوب من حين اعطاء القيمة للحيلولة الى حين وصوله  
 للمالك وتضمن زوائده وارش جناية عليه حيث نفذ فيه وجهان أصحهما الوجوب على ما قاله الراعي لانه على ملكه  
 اه شوري (قوله في غير المكان الذي حل به المثل) سواء كان المكان الذي حل به هو الذي تلف فيه أو كان

لان وجود المثل كبقاء  
 العين في لزوم تسليمه فليزمه  
 ذلك كفي المتقوم ولا نظر  
 الى ما بعد الفقد كالا نظر الى  
 ما بعد تلف المتقوم وصورة  
 المسئلة اذ الم يكن المثل  
 مفقودا عند التلف كما صوره  
 المحرر والاضمن بالاكثر من  
 الغصب الى التلف وتعتبر  
 في هذا وفيما قبله أعم مما  
 عبر به (ولو نقل المصوب)  
 ولو متقوما لمكان آخر  
 (طوب بده) الى مكانه  
 (وباقصى قيمه) من الغصب  
 الى المطالبة (للعيلولة) بينه  
 وبين مالكه ان كان بمسافة  
 بعيدة والا فلا يطالب  
 الا بالرد قاله الماوردي قال  
 الاذرى وهذا قد يظهر  
 فيما اذا لم يخف هرب الغاصب  
 أو تواريه والا فالوجه عدم  
 الفرق بين المسافتين ومعنى  
 كون القيمة للعيلولة انه اذا  
 رد عليه المصوب ردها ان  
 بقيت والا فبذلها لانه انما  
 أخذها للعيلولة والصحيح انه  
 ملكها ملك قرض وتعتبر  
 بما ذكرنا أولى من تعبيره بما  
 ذكره (ولو تلف المثل في  
 مكانه في غير المكان)  
 الذي حل به المثل



(ان لم يكن لنقله مؤنة) كنفه يستتر (وأمن) الطريق اذا ضرر على واحد منهما حيث تثنى (والا) بأن كان لنقله مؤنة أو خاف الطريق (فبأنقصي قيم المكان) الذي حل به المثل بطالب لفصله سواء أنقل من مكان الغصب أم لا فلا يطالب (٤٨١) بالمثل ولا للغاصب تسكينه قبول المثل لما في ذلك من الضرر وقولي

وأمن من زبادي وتعبيري بما ذكر أولى مما ذكره ومعنى كون القيمة لفصله انه اذا غرمها ثم اجتمعا في المكان المذكور ليس للمالك ردها وطلب المثل ولا لآخر استرداد القيمة وبذل المثل (ويضمن متقوم أتلّف بلا غصب بقيمته وقت تلف) لانه بعده معدوم وضمان الزائد في المغصوب انما كان بالغصب ولم يوجد هنا ولو أتلّف عبداً مغيّراً لزمه تمام قيمته أو أمة مغيّرة لم يلزمه ما زاد على قيمته بسبب الغناء على النص المختار في الروضة لان اسماء منها محرم عند خوف الفتنة وقضيته ان العبد الامرد كذلك (فان تلف بسرابة جنسية فبالاقصى) من الجنسية الى التلف يضمن لانا اذا اعتبرت بنا الاقصى في الغصب ففي نفس الاتلاف أولى (ولا يراق مسكر على ذي لم يظهره) بنحو شرب أو بيع أو هبة لانه مقرر على الانتفاع به فان أظهره بشئ من ذلك ولو لم يملكه أريق عليه لانه مديون واطلاق اظهاره موافق لما في الجزية فتعييد الاصل كل روضة وأصلها بالشرب والبيع جرى على الغالب (وبرد)

مكاناً آخر وقوله والا فبأنقصي قيم المكان أي الذي حل به المثل سواء كان المكان التلف أو غير مكلف لم من شرح مر (قوله ان لم يكن لنقله مؤنة) أي على المالك أو الغاصب والمراد به ما يشمل أجرة النقل وارتفاع السعر وقوله وأمن أي كل من المالك والغاصب وهذا في الحقيقة بشرط ان لا يجبر المالك الغاصب على دفع المثل ولا يجبر الغاصب المالك على أخذه فقوله فلا يطالب بالمثل أي لا يجبر الغاصب على دفع المثل ان كان على الغاصب مؤنة في نقل المغصوب الى هذا المكان أو خاف الطريق كان غصب برابصر وتلف به ثم طالب به بمكة لا يجب هناك دفع المثل وقوله ولا للغاصب الخ أي ان كان على المالك مؤنة في رد المثل الى مكان الغصب أو خاف الطريق كولو غصب برابصر وتلف فيها ثم اتي المالك بمصر ليس له تسكينه قبول المثل اه شيخنا (قوله بان كان لنقله مؤنة) أي أو كانت هناك أكثر فكل من المالك لنقله مؤنة ومن زيادة قيمته هناك مانع من المطالبة بالمثل اه مر اه سم (قوله في المكان المذكور) أي الذي حل به المثل قبل التلف (قوله ويضمن متقوم) بكسر الواو وقيل بفتحها اه شرح مر اه شو برى (قوله ويضمن متقوم أتلّف بلا غصب) ولو المأخوذ بالسوم على المعتد والمعار التالف بغير الاستعمال المأذون فيه وفي معنى الغصب التعدي في الامانة والبيع الفاسد اه حل (قوله عند خوف الفتنة) أي بان يخاف منها ذلك عادة أي باعتبار غالب الناس فان لم يخف الفتنة كان مكروهاً وحينئذ يضمنه اه حل (قوله وقضيته ان العبد الامرد كذلك) أي حيث خيف من غنائه الفتنة بان كان جيبلاً اه حل (قوله ولا يراق مسكر على ذي) أي وأما على مسلم فيأتي في قوله كتحترم على مسلم وهذا مستغنى عنه بقوله ويرد عليه لانه اذا وجب ردّه عليه لزم منه انه لا يراق عليه اه (قوله ولا يراق مسكر الخ) ومثله في ذلك آله الله والخصم تزير ومعنى اظهاره الا أنه ان يسمعه من ايش في دارهم أي محانتهم اه شرح مر وقال في شأن اظهار المسكر ومعنى اظهار الشرب ان يطلع عليه من غير تجسس اه (قوله على ذي) مثله المعاهد والمؤمن فيما يظهر اه شرح مر (قوله لانه مقرر على الانتفاع به) بمعنى انهم لا يتعرض لهم فيه اه شرح مر (قوله فان أظهره الخ) أي بحيث يطلع عليه من غير تجسس فلو اختلف المالك والمربي فقال المالك هو عصير وقال المربي هو خمر صدق المالك بيمينه لان الاصل المالية اه حل ومن الاظهار ما يقع كثير في مصر ناهي شبل العتالين اظروا وفي المرورج في الشوارع اه عش على مر (قوله أريق عليه) بخلاف المسلم فتراق عليه مطلقاً ومثل المسكر الخشيشة في عدم ضمانه وان صح بيعها لانه المناسب لما تشوف اليه الشارع من اتلافها لحفظ العقول وهذا هو المعتد اه شو برى (قوله أريق عليه) ومجمل ذلك حيث كانوا بين أظهر المسلمين وان انفردوا بمحلة من البلاد بخلاف ما لو انفردوا ببلد بحيث لم يتخالطهم فيها مسلم فانما لا تعرض لهم اه حل (قوله واطلاق اظهاره موافق لما في الجزية) وعبارة المصنف ثم لزم منه انهم اظهاره منكر بيننا كما سمعناهم ايانا فاولهم الله ثالث ثلاثة واعتقادهم في عزير والسج واطهار خمر وخنزير وناقوس وعيد بخلاف ما أظهره بينهم كان انفردوا بقرية اه وتمثيلهم بما ذكر يقتضي ان لا ينعهم اظهار الحرام الا اذا كان جميعاً عليه بخلاف ابن الحزير مثلاً فلا يمنع الكافر من اظهار لبسه اه حل (قوله ويرد عليه) ذكر ابن السبكي في القواعد ان هذا لا يأتي على أصول الشافعية بل على قول أبي حنيفة ان الكفار ايسوا المخاطمين بفروع الشريعة والذي ينبغي على ذلك انما هو التحلية بينه وبينه لا وجوب الرد ومن ثم ذهب الى ذلك الشيخ الامام والده ومؤنة الرد على الغاصب اه حل (قوله وفسر الشيخان هنا الخمر المحترمة الخ) تقسيم الخمر الى محترمة وغيرها محله اذا كانت بيد المسلم فان كانت بيد كافر فهي محترمة عليه ولو عصرتها بقصد الخمرية اه عش على مر (قوله لا بقصد الخمرية) هو المعتد في الاطلاق هي محترمة وتغير عن الاحترام أو اليه بتغير القصد وعلى هذا لو ادعى الكافر احترامها

(٦١ - جل منج لث) المسكر المذكور (عليه) لا قراره عليه فان تلف فلا ضمان لعدم المسالية كما علم مما سار (كتحترم) أي كما يجب رد مسكر محترم (على مسلم) اذا غصب منه لانه امساكه ليصير خلافاً لغير المحترم وفسر الشيخان هنا الخمر المحترمة بما عاصر

عصر بقصد الخرية وتعبري  
فيما ذكر بالمسكر أعم من  
تعبري بالجر (ولا تثنى في ابطال  
أصنام وآلاتها) كطنبور  
لأنها محرمة الاستعمال ولا  
حرمه لصنعها (وتفصل في  
ابطالها) بلا كسر لزوال  
الاسم بذلك (فإن عجز عن  
تفصيلها) (أبطالها كيف  
تبسر) (أبطالها بكسراً وغيره  
ولا يجوز إخراجها إذا لم يتعين  
طريقاً لازماً رضاها مقبول  
محترم من أحرقها لزمه قيمتها  
مكسورة بالحد المشروع ومن  
جاوزه بغير إحراق لزمه  
التفاوت بين قيمتها مكسورة  
بالحد المشروع وقيمتها  
منتية إلى الحد الذي أتعبه  
ويشترك في جواز إزالة  
المنكر الرجل والمرأة والخنثى  
ولو أرقاء أو فسقة والصبي  
المميز ويثاب عليها كإثاب  
البالغ وانما يجب على قادر  
غير مريض ومجنون (وإيضاح  
في غصب منفعة ما يؤجر)  
كدار ودابة بتفويتها  
وفواتها كأن يسكن الدار  
أو يركب الدابة أو لم يفعل  
ذلك لأن المنافع متقومة  
كلاعيان سواء أكان مع  
ذلك إرش نقص أم لا  
ويضمن بأجرة مثله سلمها  
قبل النقص ومعيها بعده فإن  
تفاوتت الأجرة في المدة  
ضمنت كل مدة بما يقابلها

قبل إظهارها صدق بخلافه بعدد كماله تمامه \* (تنبيه) \* يلحق بالجر كل مسكر ولو بالتخدير كبنج  
وحشيش والأولى في حق مربي المسكر الرفع إلى الحاكم قبله دفعا للفتنة \* (فرع) \* قال أبو حنيفة يلزم  
من أراق خرا على ذي قيمته لأنه مقرر عليها اه قل على الجلال ويرد عليه ما تقدم أول الباب أن المغصوب  
الغير المالي لا يضمن تأمل (قوله لأبصد الخرية) شمل ما لو لم يقصد شيئا على الأصح أو قصد الخلية أو شرب  
عصيرها أو طبخه دبا أو انتقلت إليه بنحوه أوارث أو وصية ممن جهل قصده أو عصيرها من لا يصح قصده  
في العصر كصبي ومجنون أو قصد الخرية ثم مات أو عصيرها كافر للغير ثم أسلم والاختاذ يكون في الابتداء بشرط  
أن لا يطرأ بعده قصد يقصده فلو طرأ قصد الخرية زال الاحترام وعكسه بالعكس اه شرح مر (قوله  
وتعبري بما ذكر الخ) أي بناء على ما حكاه الشيخان عن الأكثرين في الأشربة من تغبير الخمر والنيبذ  
المعتصر من غير العنب لكن في تهذيب الاسماء واللغات عن الشافعي ومالك وأحمد وأهل الأثر رضي الله عنهم  
أنهم اسم لكل مسكر وعلى هذا لا عوم في كلام المصنف على أصله اه شرح مر (قوله لأنها محرمة  
الاستعمال) أي وما حرم استعماله لا يقابل بشئ مع وجوب إبطالها على القادر عليه اه شرح مر (قوله  
بلا كسر) أي بل تفصل لتعود كما قبل التأليف لزوال اسمها وهيئتها المحرمة بذلك فلا تنكح إزالة الأوتار مع بقاء  
الجلد اتفاقاً لأنها مجاورة له منفصلة اه شرح مر (قوله أبطالها كيف تبسر) والأوجه تصديق كل سرادعي  
أنه لم يمكنه الكسر إلا بنحو الرض وفارق تصديق المالك في أن ما أراقه لم يخمر بأنه لم يتحقق هنا المسوغ مع أن  
الأصل عدم التخمر بخلافه ثم اه حج (قوله ومن جاوزه بغير إحراق) قال الزركشي ويشفي أن يكون  
محتمل هذا في الأحكام إلا ما دام فله ذلك زجراً وتاديباً على ما قاله الغزالي في أثناء الخمر اه شرح الروض أقول  
ومثل الامام أرباب الولايات كالقضاة ونوابهم اه ع ش على مر (قوله كإثاب البالغ) أي في أصل  
الثواب إذا الصبي يثاب عليه ثواب النافذة اه ع ش على مر (قوله وانما يجب على القادر) أي ولو قلنا  
وأثنى وفاسقاً نعم قال الاستنوي ليس للكافر إزالة وجزم بذلك ابن الملقن في العمدة ويشهد له قول الغزالي  
في الأحياء من شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يكون المنكر مسلماً لأن ذلك نصرة للدين فكيف  
تكون من غير أهله وهو جاحد لأصل الدين وعدوله وزعم بعضهم أن ذلك مطلق على عدم مخاطبة الكافر  
بالفروع يرد باننا انما منعه من فعله لذلك منزل منزلة استهزائه بالدين اه شرح مر وكتب عليه  
ع ش قوله ليس للكافر إزالة ظاهره ولو يقول أو وعظ ونحو لا تزن واتق الله فإن المعصية توجب العقوبة وهو  
ظاهر مسئله رجل ذي نهي مسلم من منكر فعله ذلك بناء على أنه مكلف بفروع الشريعة أم لا الجواب لا إنكار  
المنكر مراتب منها القول كقوله لا تزن مثلاً ومنها الوعظ كقوله اتق الله فإن الزنا حرام وعقوبته شديدة ومنها  
السب والتوبيخ والتهديد كقوله يا فاسق يامن لا يخشى الله لئن لم تقام عن الزنا لا ريمك بهذا السهم ومنها الفعل  
كرميه بالسهم من أمسك امرأة أجنبية ليرزى بها أو ككسره آلات الملاهي وإراقته أو أذى الخمر وهذه المراتب  
الأربعة ليس للذي فيها سوى الأولين فقط دون الآخرين لأن فيهما ولاية وتسلطاً يليقان بالكافر وأما  
الأولتان فليس فيهما ذلك بل هما مجرد قول خير اه سم على حج اه وظاهر كلام الشارح أنه ممنوع  
مطلقاً بالقول والفعل وفي قل على الجلال فليس للكفار ذلك لأنهم ليسوا من أهل الولاية الشرعية ومع ذلك  
يعاقبون على عدم الإزالة في الآخرة كما في الصلاة فانهم ممنوعون من فعلها مع عقابهم عليها ثم كذبهم من الاتيان  
بشرط ذلك الذي هو الاسلام فليس هذا مستثنى من التكليف بفروع الشريعة كما قيل اه (قوله كدار) أي  
غصبها كذلك فلو غصب أرضاً أو بنى فيها داراً فإن بناها من تراجم الزمة أجرة الدار والأفجرة العرصة فقط اه قل  
على الجلال (قوله ضمن كل مدة بما يقابلها) ولا يتأني هنا أقصى لانفصال واجب كل مدة باستقراره في الزمة  
عاقبه وما بعده بخلاف القيمة ولو اطمأد الغاصب بألة غصبها كشبكة أو قوس كان الصيد له بخلاف مالو

أو كان للمغصوب صنائع وجب أجرة أعلامان لم يمكن جمعها



غصب رقية أو أصدا له فان الصيد للمالك الرقيق وعلى الغاصب أجره الرقيق لان المالك ربما استعمله في غير ذلك وكما لو أتلف الغاصب ولد حلوب فأنه قطع لغيره الزم مع قيمة الولد ارض نقص الحلوب وهو ما بين قيمتهما حلوبا وغير حلوب ولو غصب بر اقيه ثم خسرون فطعنه فصارت عشرين نخبة صارت خمسين لزمه ثمانون ولا يجبر النقص الحاصل بالطعن بالزيادة الحاصلة بالخبر لان صفة الطعن غير صفة الخبر كالمغصوب ذات صفة ففسد ما ثم علمه حرفة أخرى لا تجبر هذه تلك اه شرح مر وقوله ثمانون أما الخسرون فلكونها أقصى قيمة وأما الثمانون فلكونها نقصا حصل من الأقصى ولا يجبر النقص بعود القيمة ثانياً بخسرين هكذا يستفاد من الرشيدى (قوله والا فاجرة الجميع) وهذا بالنسبة للفوات اما لو استعمله في بعضها فهل تجب عليه أجره ما استعمله فيه أم يجب أعلاه لم يتعرض له وسيأتي كلامه يقتضى الثاني كذا هم امش شرح الروض بخط مر وينبغي كما هو متجه ان العبرة في الاجرة والاعلى بالحل الذى لو أتلف به كانت القيمة فيه أقصى الحال التى وصل اليها اه شوبرى (قوله الاحرا) استثناء منقطع لانه لم يدخل في المغصوب الا انه باكر اه على العمل أشبه المغصوب \* (فرع) من نقل حرا الى مكان قهر لزمه مؤنة رده الى مكانه الاول ان كان له غرض فى الرجوع اليه والا فلا اه عباب اه ع ش على مر (قوله فلا يضمنها به) محله ما لم يكن مستحق المنفعة للغير والا فتمن اجرة بالتفويت أيضا وصورة رقيق أجره سيد سنة ثم أعتقه قبل تمامها ورقيق موصى بمنفعته فأعتقه الوارث فاجرته فى صورتين اذا حبسه انسان لمالك المنفعة اه ويصور أيضا بحر أجره نفسه مدة معينة فحسبه انسان قبل تمامها (قوله وكان يشغل المسجد ونحوه بامتعة) أى وان أبيع له وضعها أو لم يحصل به تضيق على المصلين أو كان معجورا لا يصل فيه أحد على ما اقتضاه اطلاقهم وكذا الشوارع ومنى ومزدلفة وعرفة وأرض وقفت لدفن الموتى كفى التهمة اما اغلاقه من غير وضع متاع به ومنع الناس من الصلاة فيه فلا ضمان عليه فيه لانه لا تثبت عليه بدو مثله فى ذلك البقية هذا والا وجه تقييد ما ذكر فى نحو المسجد بما اذا شغله بمتاع لا يعتاد الجالس فيه وضعه فيه ولا مصلحة للمسجد فى وضعه فيه زمنا مثله أجره بمتاع يحتاج نحو المصلى أو المعتكف لوضعه فى نحو عرفة بما اذا شغله وقت احتياج الناس له فى ذلك لا يحتاج اليه البتة حتى يضيق على الناس وأضرهم ويؤخذ من تصريح الغزالي فى غرس الشجر فى نحو المسجد حيث منع منه بانه يلزمه أجره مثله لانه لا أجر قائلما أبيع وضعه وان تلزمه الاجرة قائلما أبيع وضعه سواء فى ذلك المسجد وعرفة وغيرهما اه شرح مر (قوله بالافوات) هو ضياع المنفعة من غير انتفاع كإغلاق الدار اه شرح مر (قوله بلا اشغال بامتعة) خرج بذلك ما لو أشغله بامتعة فيضمن أجره مثله أو شغل موضعا منه مع منع الناس منه فيضمن أجره للجميع \* (فائدة) \* ذكر الرافعى فى تاريخ فز بن ماهو صريح كما بينته ثم أضاف جواز وضع مجاورى الجامع الأزهر خزانهم فيه التى يحتاجون السكتهم ولما يضطرون لوضعه فيها من حيث الإقامة لتوقفها عليه دون التى يجعلونها لامتعتهم التى يستغنون عنها وإطلاق بعض المتأخرين الجواز رددته عليه ثم اه حج وقوله ولما يضطرون الخ يعلم منه انه لا يجوز وضعها لاجارتها ولو لم يحتاج اليها وان وقع ذلك لا يستحق الاجرة على الساكن لانها موضوعة بغير حق اه ع ش على مر وفى قل على الجلال \* (فرع) \* وضع الخزان فى المساجد لا يجوز الاحالة الانتفاع بها الواضع أو غيره فلا يجوز وضعها اذا وعد بوقفها واذا استغنى عنها برحيلها من المسجد مثلاً وجب ازالها ما لم ينتفع غيره بها ولو أغلقه مع اشغال بعضه بما يجوز لزمه أجره مثله جميعه ولو شغله بمتاع بقدر ما يصلى مثلاً كفى أمتعة الطوافين لزمه أجره محلها ما لم يخف على وضعها فى غيره اه

\* (فصل فى اختلاف المالك والغاصب) \* (قوله وضمان ما ينقص به المغصوب) أى غير ما تقدم فى قوله وتضمن ابعاضه بما ينقص منه فذلك فى نقص القيمة بسبب تلف بعضه وما هنا فى نقصها بسبب وصف آخر كترخص السعر وقوله وما يذ كرمها فالذى يذ كرم مع الاول قوله ولورده ناقص قيمة فلا تثنى والذى يذ كرم مع الثانى قوله

والا فاجرة الجميع تكليفاً وحراسة وتعليم قرآن (الاحراف نفوت) تضمن منفعة بآن يقهره على عمل نعم ان قهر عليه مرتداً فلا أجرته ان مات مرتداً أما فواتها كان يحبس حراً فلا يضمنها لان الحر لا يدخل تحت اليد (كبيع ونحو مسجد) كشارع وور باط فتضمن منفعتها بالتفويت بان يطأ البضع فيضمن بهر المثل كما سباني وكان يشغل المسجد ونحوه بامتعة لا بالفوات كأن يحبس امرأة أو يمنع الناس المسجد ونحوه بلا اشغال بامتعة لان ذلك لا يدخل تحت اليد وخرج بما يؤجر ما لا يؤجر أى ما لا تصح اجارته لكونه غير مالى ككاتب وخنزير أو لكونه محرماً كالان لهو أو لغير ذلك كالحبوب فلا تضمن منفعة اذا أجره له وقولى ونحو مسجد من زيادنى \* (فصل) فى اختلاف المالك والغاصب وضمان ما ينقص به المغصوب وما يذ كرمها \*

(يخالف غاصب) فيصدق (في تلفه) أي المغمصوب إن ادعاه وأنكره المالك لأنه قد يكون صادقا ويحج زعن البينة فلو لم تصدقه لتخذ الحبس عليه فيغرم بعد حلفه بدله من مثل أو قيمة المالك لأنه يحجز عن الوصول إليه بيمين الغاصب (و) (في قيمته) بعد اتفاقهما على تلفه أو بعد حلف الغاصب عليه (و) (في ثياب رقيق) مغمصوب كأن قال هي لي وقال المالك بل هي لي (و) (في عيب خاقي) به كأن قال كان أعشى أو أعرج خلقة وقال المالك بل حدث عند ذلك وذلك لأن الأصل براءته من الزيادة في الأولى من هذه الثلاث وعدم ما يدعيه المالك في الثالثة ولتثبت يده في الثانية على العبد وما عليه وخرج بالخلق الحادث كأن قال بعد تلف المغمصوب كأن أقطع أو سارقا وأنه كسر المالك فيصدق المالك بيمينه لأن الأصل السلامة من ذلك فإن قال ذلك بعد رده فالمصدق الغاصب لأن الأصل براءته من الزيادة (ولو رده ناقص قيمة) لرخص (فلاشي) عليه لبقائه بحاله (ولو غصب ثوب با قيمته عشرة فصار برخص درهمين بليس) مثلا (نصفه) أي نصف درهم (وده) وأجرته (مع خمسة)

ولو جني مغمصوب إلى قوله كالأرد فيبيع في الجناية وقوله ولا يجبر من إلى قوله لا تعلم أخرى (قوله بخالف غاصب) أي إذا لم يذ كر سببا أو ذ كر سببا خفيا فإن ذ كر سببا ظاهرا ولم يعرف حبس حتى يقيم بينة به كالمودع فإن عرف وعمومه صدق باليمين وإن عرف دون عموم صدق بيمين أه حل (قوله وفي قيمته) أي وفي أقصى قيمته لأنه الواجب أه شرح مر (قوله وفي عيب خاقي) صورة هذه أنهم ما اتفقا على وجود العيب بالمغمصوب لكن الغاصب يدعي كونه خلقة والمالك يدعي حدوثه عند الغاصب كما يعلم من تمثيله وعبارة شرح مر كأن قال الغاصب ولد فاقد الرجل أو أعشى وقال المالك كان سليما وانما حدث عندك انتمت وانظر ما غرض الغاصب بدعواه خصوص كونه خلقة جامع أن غرضه وهو تنقبص قيمة المغمصوب يكفي فيه ادعاءه كان معيبا قبل الغصب سواء كان خلقة أو حادثا عند المالك وقوله وخرج بالخلق الحادث الخ صورة الاختلاف في الحادث أن الغاصب يدعي وجوده بالمغمصوب والمالك ينكر أصل وجوده ولم يتفقا على وجود العيب بالمغمصوب كصورة الخلق وهذا انما يظهر في الاختلاف بعد التلف لا بعد الذرر أه (قوله أيضا وفي عيب خاقي الخ) ظاهره أنه لا فرق بين أن يكون بعد التلف أو قبله رده أو لا خلافا لتقييد الجلال المحلى حيث قيد به بعد التلف وقد كان الشيخ قيد به ثم ضرب عليه في نسخته أه حل (قوله لأن الأصل براءته من الزيادة في الأولى) ولو أقام المالك بينة بقدر سمعت أو بزيادة على ما قدره الغاصب سمعت أيضا ويهمل ما قدره الغاصب والغاصب ان يز يدالي قدر تقول البينة أنه لا يز يد عليه ولا تصح إقامة البينة بالصقات فلا واعترف بهم الغاصب فلا مال لك الزيادة في القيمة إلى حديثه ول أهل الخبرة بأنها لا تز يد عليه أه قل على الجلال (قوله في الثالثة) انما أقدم الثالثة على الثانية لأن مدار العلة فهمها واحد وهو أن الأصل عدم ما يدعيه كل منهما أه برماوى (قوله ولتثبت يده في الثانية الخ) ومن ثم لو سرق حرا أو غصبه لم تثبت يده على ثيابه فيصدق الولي انهما موليه ووقف الأمر إلى بلوغه وحلقه أه زى (قوله كأن قال بعد تلف المغمصوب) أي أو قبله وقبل الرد فيصدق المالك فيهما (قوله فإن قال ذلك بعد رده) ليس بقيد أخذ من العلة فتبقى بقي صدق الغاصب سواء رده الغاصب أو لا ~~لكن~~ في كلام مر ما وافق الشارح وكتب أيضا ليس بقيد وجعله الشارح في شرح الروض قيد افرق بينه وبين التالف وكان شيخنا زى يقول ليس بقيد أه حل وعبارة شرح مر فإن رده الغاصب معيبا وقال غصبته هكذا وادعى المالك حدوثه عنده صدق الغاصب إذا الأصل براءة ذمته مما يز يد على تلك الصفة وما قيل من عدم تقييد ذلك برد المغمصوب إذ لو تلف فالحكم كذلك أخذ من التعايل المذكور رديان الغاصب في التلف قد لزمه الغرم فضعف جانبه بخلافه بعد الرد أه ومثله في جوفى سم مانصه فإن قال ذلك بعد رده الخ قال في شرح الروض لأن الغاصب في التلف لزمه الغرم فضعف جانبه بخلافه بعد الرد أه منم (قوله فلا شيء عليه) \* (فرع) \* نقل ابن شعبة عن الحب الطبري أنه لو غصب جارية فوطئت عنده بشبهة وحملت بحرانه يلزمه ردها مع قيمتها لأنه منه من بيعها بحملها بالحر وانظر هل يسترد القيمة بعد الولادة أو لا حرره أه شورى والظاهر أنه يسترد الزوال المانع من بيعها (قوله لبقائه بحاله) أي والغائب انما هي رغبات الناس وهي غير متقومة أه حل (قوله ثم يلبس نصفه) لو صار ثوب قيمته بالرخص خمسة ثم أبسه فصارت قيمته درهمين لزمه ستة دراهم لانها ثلاثة أخماس التالف من أقصى قيمته أه ع ش على مر (قوله رده مع خمسة) ولو صار ثوب قيمته الثوب بعد ذلك عشرين درهما لم يلزمه ما زاد لأن الزيادة بعد التلف كالأعدم ويصدق الغاصب بيمينه في أن الغلو بعد التلف ولو غصب ثوبا فتمجس لزمه ما نقص بسبب التجاسة ولا يجوز تطهيره بغير إذن مالكة فان طهره بلا إذن غرم نفسه بالطهارة أيضا أو بأذنه فلا فإن رده بلا تطهير لزمه مائة تطهيره ولو غصب عبدا فختم فبات بالحي لزمه جميع قيمته وفي شرح الروض أنه يغرم ارش نفسه فقط وهو الوجه على نظير مالواستعاره فم فرده فبات فانه يلزمه ارش نفسه فقط ولو جاء الغاصب بثوب قيمته خمسة وقال للمالك هذا الذي غصبته منك فقال المالك غصبته مني ثوبا قيمته عشرة غير هذا صدق الغاصب بيمينه وجعل



الثوب كالتالف ولزم الغاصب خمسة ولو جاء بعد وقال هذا الذي غصبته منك فقال بل غصبت مني جارية صدق الغاصب بيمينه في نفيها وسقط حق المالك منها يمين الغاصب ومن العبد برد الاقرار به وهو ذا يخالف مسألة الثوب المذكور وقد يقال انه في مسألة الثوب لم يتحقق بخالفه عين المدعي به لاحتمال ان الثوب واحد ودعوى المالك انه غيره من حيث زيادة القيمة فتأمل اهـ قل على الجلال (قوله وهي قسط التالف من أقصى قيمه) أي لان الناقص باللبس نصف الثوب فيلزمه قيمة ذلك النصف أكثر ما كانت من الغصب الى التالف وهو في المثال المذكور خمسة والنقصان البقي وهو أربعة ونصف سببه الرخص وهو غير مضمون اهـ شرح مر والحاصل انه لما تعدى باللبس الثوب والحال ان قيمته درهم وصار بالاستعمال يساوي نصف درهم صار متلفا لنصف المغصوب فيضمن عليه بقسطه من أقصى القيم ونصفه الآخر باقي في ضمن الثوب لانه يساوي نصف درهم في المثال المذكور والمغصوب مادام باقيا رديحاله ولا نظر لما نقص برخص السعر وهو في المثال المذكور أربعة ونصف لان التسعة الناقصة موزعة على نصفي المغصوب وهذا ايضاح المقام (قوله أو تلف أحد خفي الخ) ويجري هذا الحكم في كل فردين لا يصلح أحدهما بدون الآخر كزجج النعل ومصرعي الباب وأجزاء الدار في زجج الطائر اذا كان يساوي مع زوجه أكثر واقعة وعلى انه لا يقطع بسرقة أحدهما اذا لم يبلغ أحدهما نصيبا وان ضمننا ما به لانه كان نصيبا في الحرز حال الاتصال ونقص بالتفريق حال الأخراج فضمننا لانه يضمن الاقصى مع وضع اليد ولم نقطع ما اعتبر ارجح الأخراج اهـ شرح مر (قوله أي فردى خف) كذا في المحلى أيضا وقضيته ان الخلف اسم لمجوع الفردتين وقد يخالفه ما تقدم في ترجمة باب مسح الخفين وعدوله من عبارة أصله وسيأتي في الغنيمة نظير ما هنا فليحذر وليتأمل ولو أتلغهما اثنتان معالزم كالأخسة أو مرتب الزم الاول ثمانية والثاني اثنان اهـ جج اهـ شوبري (قوله لزمه ثمانية) يؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي مالومشي شخص على فردة نعل غيره فجذب صاحب النعل فأنطعت وذلك انه يقال تقوم النعل سليمة هي ورفيقتهما يقومان مع العيب وما نقص يقسم على الماشي وصاحب النعل فيا يخص صاحب النعل بسقط لان فعله في حق نفسه هو ما يخص الآخر مضمون عليه اهـ عش على مر (قوله كالأخسة بيد مالكة) خرج به ما لو اتلفه في يد الغاصب فلا يلزمه سوى درهمين وهما قيمته وحده اهـ شرح شيخنا وأقول صورة المسئلة ان الغاصب غصب أحدهما فقط كما هو ظاهر ومثله أيضا ما لو غصبهما وأتلف أحدهما ثم أتلغ شخص الباقي فيلزمه درهمان كما هو ظاهر وأما لو غصبهما ثم أتلغ أحدهما في يد الغاصب قبل تلف الآخر فيلزمه ثمانية كما لو أتلغ ذلك في يد المالك هذا ما ظهر لبعض مشايخنا اهـ شوبري (قوله ولو حدث نقص يسري التالف) هذا يخرج نحو جعل عسل القصب سكرالانه لا يسري الى التالف اهـ مر سم على جج أي فهو باق على ملك صاحبه فيرده مع ارش نقصه ان نقص ومثله ما لو جعل اللحم قديدا أو ذبح الحيوان فصره لحما اهـ عش على مر (قوله يسري لتالف) منه خطا درهم غصبها ولو من جماعة بدراهمه أو زيت غصبه كذلك يزيتهم ولم يميز فيها فيلزمه مثل الدراهم والزيت لما أسكنهما وخرج بخطا ما لو اختلط بنفسه فيصير مشتركا بين أصحابه ومنه ما لو كتب في الورق البيضاء فملاكه وغمم قيمته لما أسكنه وأما محو الكتابة منه فيلزمه رده ولا غرم عليه ان لم تنقص قيمته والا فيغرم ارش النقص فان تلف بالحوادث لزمه قيمته وعلى كل يلزمه أجرة الكتابة ومنه ما لو بذر على بذرة غيره فملاكه ويلزمه الاول مثل بذره وأجرة الارض المستحقها كذا قالوا وفيه نظر اذ ليس البذر فعلا يسري الى التالف فالوجه انه ان يميز بذر الثاني أو ثباته وكان هو المتعدى وجب قلعه ودفعه اليه فان لم يقلع فهو له وعليه مع الاول أجرة الارض بالنسبة وان لم يميز فالكل مشترك بينهما وعليهما أجرة الارض كذلك وان تعدى الاول بالبذر فلا مستحق قلعه بالارش نقصه لتعديه فان لم يقلعه وبذره فان يميز فكل صاحبه والا فهو مشترك وعليهما أجرة الارض بالنسبة كما مر فراجع وجرر وتأمل اهـ قل على الجلال \* (فرع) \* لو حرم العبد عنده فردة مجموعا

وهي قسط التالف من أقصى قيمته وهو العشرة (أو تلف) بأقة أو تلف (أحد خفي) أي فردى خف (مغصوبا) وحده أو مع الباقي (وقيمتها عشرة وقيمة الباقي درهمان لزمه ثمانية) خمسة قيمة التالف وثلاثة أرش التفسيرين الحاصل بذلك (كلوا تلفه) أي أحدهما (بيد مالكة) والقيمة لهما والباقي ما ذكر فيلزمه ثمانية (ولو حدث) بالتلف

فإن بيد المالك غرم جميع قيمته بخلاف المستعير إذا حرم العبد في يده كذلك فإن بيد المالك فإنه يغرم ما نقص  
 فقط اه مر اه سم على مخرج أقول ولعل الفرق بينهما التعليل على الغاصب ومن ثم ضمن باقضى القسم  
 بخلاف المستعير فإنه انما ضمن بقيمته يوم التلف ولا نظر الى ما قبله فانهم كالم ينظر والمات قبل وقت التلف لم  
 ينظروا الى ما بعد الرد اه ع ش على مر \* (فرع) \* لو غصب ورقا وكتب عليه قرآنا أو غيره كان  
 كالمالك كما قاله ابن الصباغ واعتمده الوالد رحمه الله تعالى لأنه لا يمكن رده بحاله خلافا لمن ذهب الى أنه كما يصح  
 اه شرح مر (قوله كان جعل البرهريسة) خرج بالجعل ما لو تعين الطعام بنفسه فإنه يأخذ المالك مع  
 الارش اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله مع الارش قال في شرح الروض ولم يجعل كالتالف نظير  
 ما مر لان النقص هنا حصل بلا جناية بخلافه ثم على هذا لو صار المغصوب هريرة بنفسه بواسطة وقوعه في قدر  
 على النار فيه ماء للمالك فهل يشارك المالك بنسبة مائه اه سم على ج أقول القياس المشاركة (قوله كان  
 جعل البرهريسة) مثله بالمثل ولا يأتي ذلك في المنقوم كما صرح به في الخادم فاذا حرم العبد بحيث يسرى الى موته  
 لا يملكه الغاصب ولا ينافي هذا قول الشارح الا في رد بدله وخرج بالجعل ما لو صار المغصوب لسا ذكر بنفسه من  
 غير جعل فإنه لا يكون كالتالف بل يأخذ المالك مع الارش ومثله اذا حصل له مرض يشق علاجه كالاستسقاء  
 اه حل وكذلك اذا غصب الشاة وذبحها وطبخ لحمها الا يملكه بل هو باق على ملك مالكها فيرده له مع ارش النقص  
 بين قيمة الشاة وقيمة اللحم اه (قوله فكثالف) أي فليس نالها حقيقة فيملكها الغاصب ملكا مكرما اعي فلا يجوز  
 له التصرف فيه ولو بأك كل حتى يرد بدله وان خاف تلفه بالبيع خلافا لبعضهم يدايل ما صرح به شيخنا مر وغيره  
 من امتناع الكل من الكوارع المطبوخة وان جهلت أعيان ملاكها لانهم معلومون فهي من الاموال  
 المشتركة وما نقل عنه من انها من الاموال الضائعة وأمرها البيت المال لم يثبت عنه بل هو باطل لانه يؤدي الى  
 حوازا كل الظلمة أموال الناس بنحو طيخها ولا قائل به وما نقل عن الحنفية من انه اذا تصرف الغاصب في  
 المغصوب بغير بل اسمه ملكه كطبخ الحنطة وخبز الدقيق أنكره أصحابنا أشد انكار ونقل عن بعض الحنفية  
 انكاره أيضا فراجع اه قل على الجلال (قوله فكثالف) لا يشترط في كونه كالتالف أن يكون الغاصب قد  
 خلطه بحاله بل الشرط أن يكون منه صنع بخلاف ما اذا لم يكن منه صنع كان صار هريرة بنفسه أو ابتاع الحنطة  
 بنفسه وتغشت فإنه ليس كالتالف بل يرد مع ارش النقص ولا فرق بين أن يكون المغصوب لواحد أو لا أكثر كان  
 غصب حيا من واحد أو ذهنا من آخر وصنعهما هريرة فهو كالتالف وأما اذا لم يحدث نقص يسرى الى التلف بل  
 حدث بمجرد خلط وعدم تمييز كان خلط زيتا بزيت آخر فان كان الخلط بحال الغاصب صار أيضا كالتالف  
 والابان غصب زيتين من اثنين وخلطهما لم يكن كالتالف كسبب أي في الفصل الا في قوله مر بعد ان كان  
 قرر خلاف ذلك وهذا هو الموافق لكلام الاصحاب \* (فرع) \* غصب ورقا أبيض وكتب فيه فكثالف  
 لمقارة قيمته بعد الكتابة فيلزمه قيمته \* (فرع) \* غصب وثيقة لزمه اذا تلفت قيمة الورق وأجره الكتابة  
 أو لو باطرزا لزمه قيمته بطرزا والفرق ان الكتابة تعيب الورق وتقص قيمته فلو الزمناه قيمة الوثيقة دون  
 الاجرة لاجتناب المالك ولا كذلك العار لأنه يزيد في قيمة الثوب فلا ضرر عليه اه مر وعبارة شرح الروض  
 \* (فرع) \* قال الماوردي والرويان وغيرهما لو غصب وثيقة أو وصلا أو تافه ضمن قيمة الكاغد وان بطل  
 الاحتجاج به ولو صحه فقط فلا غرم عليه الا أن تنقص قيمة الكاغد في غرم نفسه وسبب في ذلك آخر الودعة اه سم  
 (قوله فكثالف) وفارق نظيره في الفلاس حيث جعل مشتركا بان لا يثبت له الشريك كما حصل له تمام حقه بل  
 احتاج الى المضاربة بخلافه هنا قاله في شرح الروض فانظر لو جرح عليه بالفلاس قبل اداء حق المغصوب منه اه  
 شوي (قوله وهل يملكه الغاصب الخ) أي هل ينتقل للغاصب وينقطع حق المالك منه لكن ملك الغاصب له  
 ملك مراعي بمعنى انه لا يتصرف فيه بأك وغيره حتى يدفع البذل وهذا هو المعتمد وقوله انما للتشبيه الخ يقتضي

كان هو أولى من قوله  
 بان (جعل البرهريسة) أو  
 الدقيق عبيدة (فكثالف)  
 لاشرافه على التلف فيضمن  
 بدله من مثل أو قيمة وهـ  
 بملك الغاصب انما  
 للتشبيه بالتالف أو يبقى  
 للمالك لتلا قطع الظلم  
 حقه وجهان



ان المصوب اذا تلف عند الغاصب ينتقل ملكه قبل التلف وليس كذلك اذ لو كان كذلك لكان عليه مؤنة تجهيزه وليس كذلك بل هي على المالك وقوله أو يبقى للمالك الخ أي مع استحقاقه البديل فيأخذ العين وبديلها هذا هو المراد من هذا القول فيمنع تغيير ما بعده من قوله من ان المالك الخ هذا هو الانسب في فهم هذا المحل اه  
 شيخنا أبو يونس ما نقل عن الرشيدى على مر (قوله وهل يملكه الغاصب الخ) استفيد من صنيعه حكاية أقوال ثلاثة  
 وفي شرح مر ما يقتضى انها أربعة وعبارته مع المتن ولو حدث نقص يسرى الى التلف فكالتلف فيغرم بديل  
 جميع المصوب من مثل أو قيمة وفي قول يردده مع ارش النقص قياسا على التعيب الذى لا يسرى وقيل يتخير بين  
 الامرين وقيل يبقى للمالك لثلاثة قطع الظلم حقه اه وكتب عليه ع ش قوله يبقى للمالك يتأمل الفرق بين  
 هذا وبين قول المصنف وفي قول يردده مع ارش النقص فانه لا معنى لتبقيته للمالك الا انه يترك له بحاله اذا لم  
 ينقص ومع الارش ان نقص وهذا عين القول الثاني في كلام المصنف وعبارة الرشيدى قوله وقيل يبقى للمالك  
 أي مع أخذه البديل كما هو صريح السياق وبهذا يحصل الفرق بين هذا وبين قول المتن وفي قول يردده مع ارش  
 النقص وهذا ظاهر وان توقف فيه الشيخ في حاشيته وعبارة أصله مع شرح المحلى ولو حدث نقص يسرى الى التلف  
 بان جعل الخطأ هريرة والسمن والدقيق عVIDة فكالتلف لا شرافه على التلف فيضمن بده من مثل أو قيمة  
 وفي قول يردده مع ارش النقص وفي قول ثالث يتخير بين الامرين وفي رابع يتخير المالك بينهما قال في الشرح  
 الصغير وهو حسن انتهت فخلص من مجموع عبارته وعبارة مر ان فيه خمسة أقوال نأمل (قوله وهل يملكه  
 الغاصب الخ) وبما يفهم منه ان المصوب يصير ملكا للغاصب قبل التلف وليس كذلك بل المراد ان ما فعل به  
 فعل يسرى الى التلف هل يكون كالتلف بالفعل فيطالب بالبديل أولا يكون كالتلف فلا يطالب بالبديل حيث نذر  
 بل يتخير الخ اه حل وعبارة ع ش قوله هل يملكه الغاصب أي هل يزول ملك المالك عنه اتماما للخ وانما  
 أولنا بذلك لان التلف لا يستدعى ملك الغاصب لما تاف في يده وانما يقتضى وجوب البديل عليه عوضا عن  
 المصوب نعم لما زال ملك المالك عنه بمنزلة التلف قدرنا دخوله في ملك الغاصب طريقا لوجوب البديل  
 مع بقاء عينه ومن فوائده دخوله في ملكه انه لو دفع البديل وتصرف فيه وزاد ثمن المصوب فاز به الغاصب  
 وبهذا طارق ما يأتي من ان صنعة الغاصب هدر انتهت (قوله رجع منهما ابن يونس الاول) معتمدا عليه فملكه  
 ملك مراعاة قيمته عليه التصرف فيه ولو باكل وان خاف تلفه حتى يعطى البديل اه حل لكن في سل  
 انه يتصرف فيه ان أشرف على التلف فينبغي ان يرفع الامر الى الحاكم ليبيعه ويدفع قيمته من ثمنه للمالك فان  
 فقد القاضي احتسمل ان يتولى المالك بيعه بحضرة الغاصب أو الغاصب بحضرة المالك ويأخذ المالك قدر  
 القيمة من ثمنه فان فضل شيء فالغاصب لانه قد رد دخوله في ملكه قبيل التلف فالزيادة انما حدثت في ملكه  
 وبهذا يفرق ما يأتي في الفصل الاثنى عشر اذا كانت الزيادة أثرا من انه لا شيء له لعدم ملكه فان فقد المالك تولى  
 الغاصب بيعه وحفظ ثمنه لحضر المالك وبقي ما يقع في بلاد الارياق من الطعام المسمي بالوحشة ومن الولاثم  
 التي تفعل بمصر نامن مال الايتام القاصرين ومعلوم ان حكمه حكم الغصب فهل يوضع في يده بصير كالتلف وان  
 لم يصفه أولا يصير كذلك الا بالاضغ وعلى الاول فهل يمتنع عليه بلعه قبل دفع القيمة فان قيل بذلك ولم تكن معه فهل  
 يلفظ من فيه أو يبلعه وتثبت القيمة في ذمته أو يلفظه ويرده لصاحبه مع غرامة ارش النقص أم كيف الحال  
 والا قرب انه يمتنع عليه ابلع قبل غرمه القيمة فان لم يفرمها وجب عليه لفظه من فيه ورد ملكه مع غرامة  
 ارش النقص (قوله ولو جنى مغمصوب) أي في يد الغاصب فقط فلو جنى قبل غصبه وبعده وبيع في الجنائين  
 واستغفر فاقبضته لم يلزم الغاصب الارش الجنابة التي في يده فان تلف العبد في يد الغاصب غرم للمالك أقصى القيم  
 فان أخذ الجنى عليه عند المالك ارشه من الغاصب رجع به على المالك وان أخذ الجنى عليه عند الغاصب ارشه من  
 المالك رجع به على الغاصب اه قل على الجلال (قوله فتعلق برقبته مال) أي ابتداء أو بعد العفو اه شرح مر

رجع منهما ابن يونس الاول  
 وهو مقتضى كلام الامام  
 وصححه السبكي وان كان  
 المختار عنده ما استحسنه في  
 الشرح الصغير ونسبه الامام  
 الى النص من ان المالك  
 يتخير بين جعله كالتلف  
 وبين أخذه مع ارش عيب  
 سارأي شأنه السراية وهو  
 أكثر من ارش عيب واقف  
 (ولو جنى) رقيق (مغمصوب)  
 فتعلق برقبته مال

فداء الغاصب) وجوب الحصول الجنائية في يده (بالاقل من قيمته والمال) الذي وجب بالجنائية (فان تلف) الجنائي (في يده) أي الغاصب (غرمه المالك) أقصى قيمة (ولاحظني عليه (٤٨٨) أخذ حقه مما أخذ المالك) لانه بدل الرقبة (ثم يرجع المالك) بما أخذ منه (على الغاصب) لانه أخذ

(قوله فداء الغاصب بالاقل الخ) أي لان الاقل ان كان القيمة فهو الذي دخيل في ضمانه أو المال فلا واجب غيره ويجب على الغاصب أيضا الارش ما اتصف به من العيب وهو كونه جانيا على ما ذكره الراعي في البيع اه شرح مر (قوله بالاقل من قيمته) أي وقت الجنائية وان كان قبلا أكثر اه قل على الجلال (قوله غرمه المالك أقصى قيمة) وله أخذ بدل القيمة وهي الفصول وقول شيخنا مر انه للحيلولة ولو كان أمة حرم عليه وطؤها غير مستقيم اه قل على الجلال (قوله مما أخذ المالك) وقد يكون كل القيمة بان كان الارش قدرها فن ابتدائية اه حل (قوله فانه لو طلب منه المالك الارش) المراد بالارش ما غرمه الغاصب الذي هو أقل الامر من قيمة العبد وواجب الجنائية وقوله قبل ان يأخذ منه المجني عليه القيمة فيسقط اظهر في مقام الاضرار اذا القيمة هي التي عبر عنها أولا بالارش وكان تسميته بالقيمة تفسيرا اه (قوله لاحتمال البراء) عبارة شرح مر لاحتمال انه أي المجني عليه يبرئ الغاصب انتهت (قوله وبما تقرر) أي من قوله وللجني عليه الخ اذ يفهم منه ان له خصلة أخرى اه شيخنا أو من قوله نعم لمطالبة بالاداء الخ اه عش (قوله لما مر) أي من قوله لانه أخذ بجنائية في يده (قوله رده ان بقي) أي ولو غرم عليه أضعاف قيمته وان فرض ان لا قيمة له أصلا اه شرح مر أي لكونه نجسا كزبل سميت به الارض وقوله أو مثله أي ان كان طاهرا لما تقدم ان النجس هنا لا يضمن عند التلف (قوله أو مثله ان تلف) وليس له رد المثل الا باذن المالك لانه في الذمة فلا بد فيه من قبض المالك له حتى يبرأ منه اه شرح مر (قوله كما كان) عبارة أصله مع شرح مر ويجبره المالك على إعادة الارض كما كانت من ارتفاع وضده لا مكانه فان لم يمكنه الا إعادة تراب آخر لزمه ذلك ان أذن له المالك فان تعذر ذلك غرم ارش النقص وهو ما بين قيمته بترابها وقيمة ترابها بغيره اه عنها كما نص عليه في الام انتهت (قوله وان منعه المالك من الرد) محل هذا التعميم ما لم يكن الغرض مجرد دفع الضمان بتثاير المارة بالحفيرة وما لم يبرئه المالك من النقص فيما اذا كان الغرض دفع النقص فان كان كذلك لم يثبت هذا التعميم بل متى منعه المالك والحالة هذه امتنع عليه الطم كسب ما أتى في قوله فلولم يكن له غرض الخ (قوله كأن دخل الارض نقص يرتفع بالرد) فيه تصريح بان الارش يزول بفعل الغاصب وعليه بشكل بما لو غصب ثوبا ونجسه ثم أزال النجاسة حيث لم يزل الارش بين كونه طاهرا ومتنجسا اه حل (قوله أو نقل التراب الى مكان الخ) المعنى أو لم يدخل الارض نقص أصلا بل نقل التراب من مكان الخ وهذا هو ما سيذكره بقوله وما ذكر من انه يرد التراب الخ اه (قوله ولا غرض الخ) أي فلا يرد ما اذا كان الرد لغرض فانه وان كان تصرفا في ملك الغير بغير اذنه الا انه لغرض اه (قوله ومنعه المالك من الطم فيها أو برأه الخ) ولو اقتصر على البراء كفاه وبرا في الاولى بمجرد المنع اه حل (قوله ومنعه المالك من الطم فيها) ليس قيد في قوله امتنع عليه الطم بل يكفي في الامتناع البراء من الضمان وانما هو قيد في قوله واندفع عنه الضمان فلا يندفع عنه الا ان منعه المالك من الطم (قوله وأبرأه من الضمان في الثانية) وأما الاولى فلا يصح البراء فيها لان البراء من ضمان التعثر قبل حصوله لا يصح (قوله واندفع عنه الضمان) أي في صورتين اما في الثانية فظاهر واما في الاولى فلان تعديه قد انقطع برد المغصوب ومنع المالك من الاعارة فلا يضمن من تعثر بالحفيرة وكذا المالك لا يضمن لانه لم يحفر (قوله وما ذكر من انه الخ) أي في قوله أو نقل التراب من مكان الخ (قوله في طريق الرد) ليس بقيد بل متى كان نحو الموات أقرب كان الحكم كذلك فلا يرد الا باذن (قوله لا يرد الا باذن) فلو رده بدون الاذن فلا مال له فكيفه نقله منها اه قل على الجلال (قوله كما تلزمه اجرة ما قبله) أي اجرة

بجنائية في يده وأما الترتيب بتم انه لو طلب منه المالك الارش قبل ان يأخذ منه المجني عليه القيمة لم يجب اليه وبه صرح الامام لاحتمال البراء نسجم له مطالبته بالاداء كما يطالب به الضامن المضمون ذكره ابن الرقبة وبما تقرر علم ما صرح به الاصل ان المجني عليه أخذ حقه من الغاصب (كما لورد) الجنائي لمالكه (فبيع في الجنائية) فيرجع المالك بما أخذ المجني عليه على الغاصب لما مر (ولو غصب أرضا فغفل ترابها) بكسطة عن وجهها أو حفرها (رده) ان بقي (أو مثله) ان تلف (كما كان) قبل النقل من انبساط أو غيره (بطالب) من مالها (أو لغرضه) أي الغاصب وان منعه المالك من الرد كأن دخل الارض نقص يرتفع بالرد أو نقل التراب الى مكان وأراد تفريقه منه فان لم يكن طالب ولا غرض لم يرد لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه ولا غرض فلولم يكن له غرض سوى دفع الضمان بتعثر بالحفيرة أو بنقص الارض ومنعه المالك من الطم فيها وأبرأه من الضمان في الثانية

امتنع عليه الطم واندفع عنه الضمان ولورد التراب ومنعه المالك من بسطه لم يسقطه وان كان في الاصل بسوطا وما ذكر من انه الارض يرد التراب الى مكانه اذا لم يدخل الارض نقص فحله اذا لم يتيسر نقله الى موات ونحوه في طريق الرد فان تيسر قال الامام لا يرد الا باذن (وعليه اجرة مده رد) للتراب الى مكانه وان كان آتيا بواجب كما تلزمه اجرة ما قبله (مع ارش نقص) في الارض بعد الرد ان كان (ولو غصب دهنًا) كزيت (واغلاه



فنفقت عينه (دون قيمته) (رده وغرم الذاهب) بان يرد مثله ولا يجبر نفسه بزيادة قيمته (٤٨٩) لان له مقدار او هو المثل فاوجبناه كولو

نحصى عبد افراد من قيمته فانه  
يضمن قيمته (أو) نفقت  
(قيمه) دون عينه (لزمه  
ارش او هما) أي أو نفقت  
العين والقيمة معا (غرم  
الذاهب) ورد الباقي (مع  
ارش نفقه) ان نفقت قيمته  
كولو كان ماعا يساوي درهما  
فرجع باغلاؤه الى نصف  
صاع يساوي أقل من نصف  
درهم فان لم تنقص قيمة  
الباقي فلا ارش وان لم  
ينقص واحد منهما فلا شيء  
غير الردي ولو غصب عصيرا  
فاغلاؤه فنقصت عينه دون  
قيمه لم يضمن مثل الذاهب  
لان الذاهب منه مائة لا قيمة  
لها والذاهب من الدهن  
دهن متقوم (ولا يجبر سمن)  
طار (نقص هزال) حصل قبله  
كان غصب بقرة سمينية  
فهزات ثم سميت عنده لان  
السمن الثاني غير الاول  
(ويجبر سمن بيان صنعة)  
عنده (تذكرها) عنده قال  
ابن الرقعة أو عند المالك  
لانه لا يعد متجددا عرفا  
(لان لم) صنعة (اخرى) فلا  
يجبر سمن تلك لا اختلاف  
الأغراض (ولو غصب عصيرا  
فتخمر ثم تخال رده) المالك  
لانه عين ماله (مع ارش)  
لنقصه بان كانت قيمته  
أنقص من قيمة العصور  
لحصوله في يده فان لم ينقص

الارض قبل الرد اه حل (قوله كولو نحصى عبد الخ) فلو مسح لزمه قيمته ان اه حل (قوله فانه يضمن  
قيمه) أي جميع قيمته قبل الخصاء لان الانثيين فيهما القيمة ويلزمه رد ماله كله مع القيمة اه شيخنا  
(قوله فنقصت عينه) أي وحدها فان انضم الى نقص عينه نقص القيمة ضمن القيمة ومثل الذاهب لانه تابع  
لضمنان القيمة اه حل وعبارة شرح مر ويؤخذ من التعليل بان الذاهب مما ذكر مائة لا قيمة لها  
انه لو نقص منه عينه وقيمه ضمن القيمة لكن الاوجه انه يضمن مثل الذاهب اه وكتب عليه الرشدي قوله  
لكن الاوجه انه يضمن مثل الذاهب والظاهر انه يرجع في الذاهب وعدمه وفي مقدار الذاهب الى أهل الخبرة  
وانظر ما المراد بالمثل الذي يضمنه ويحتمل ان يضمنه عصير يقول أهل الخبرة انه مشتمل على عصير خالص من  
المائة بمقدار الذاهب أو يكاف اغلاء عصير حتى تذهب مائته ويغرم منه مقدار الذاهب (قوله لان الذاهب منه  
مائة لا قيمة لها) لقائل ان يقول قد تكثر هذه المائة حتى تتقوم قطعا كولو غصب ألف صاع من العصور قيمته  
مائة درهم وأغلاء فصار مائة صاع يساوي مائة درهم فالذاهب تسعمائة صاع ولا شبهة ان لها قيمة لانه مائع  
ينتفع به في أغراض لا تحصى فكيف يقال انه لا قيمة له اللهم الا ان ياتر في مثل هذا ضمنان نقص العين  
لكن على هذا في ضمنان النقص اشكال لانه ان ضمنه بعصير خالص فليس مثله لان الذاهب هنا مجرد مائة  
بخلاف العصور الخالص وان ضمنه بالقيمة فقد يقال ليس هذا متقوما اه سم على من هج أقول وقد توجه  
وجوب رد القيمة بان هذا بمنزلة مالو غصب مثليا وتاف ثم فقد المثل حيث وجب فيه رد القيمة وبه يعلم ان رد  
القيمة ليس خاصا بالمتقوم أو يقال ان ما انفصل من النار لا يجوز السلم فيه لعدم انضباطه وحينئذ يكون من  
المتقوم ومثل ذلك من الاشكال والجواب يقال في اللبن اذا صير جبنا اه ع ش على مر (قوله سمن طار)  
هو كذلك في جميع النسخ والقياس رسمه بالياء صورة الهزلة لانه اسم فاعل من طرأهم هوزا وعلى ما في  
النسخ فاعله أبدل من الهزلة بناء ثم أعله كفاض اه ع ش وعود الحسن كعود السمن لا كذا كذا الصنعة  
قوله الامام وكذا صوغ حل انكسر اه شرح مر وعبارة الحلبي والسمن المفرط الذي لا يحصل بزواله نقص  
غير مضمون بان كان في غير ما كولو ولا يخفى ان السمن في الحليل يختلف به الغرض انتهت (قوله فهزات) عبارة  
القاموس هزل كمنى هزل الا وهزل كنصر هزلا ويضم وأفاد قوله كنصر انه مبني للفاعل اه شورى وعبارة  
ع ش على مر قوله فهزات بالبناء للمفعول اه ج فلتخص ان فيه لغتين فمن اقتصر على البناء للمفعول  
لعله لكونه الاكثر وقضية كلام المختار ان محصل بناءه للفاعل اذا ذكر الفاعل نحو قولك هزل الدابة صاحبها  
بخلاف ما لو اقتصر على ذكر المفعول فانه يقال هزات الدابة مبنيا لله مفعول لا غير وفي المصباح وهزات الدابة  
أهزها من باب ضرب هزلا مثل قفل أضعفتها باساءة القيام عليها والاسم الهزال وهزلت بالبناء للمفعول فهمي  
مهزولة فان ضعفت من غير فعل المالك قيل اهزل الوجه بالالف أي وقع في ماله الهزال اه (قوله ثم سميت)  
في المصباح سمن يسمن من باب تعب وفي لغة من باب قرب اذا كثر لحمه وشحمه ويتهمدى بالهزلة والتضعيف اه  
(قوله لان السمن الثاني غير الاول) أي لانه زيادة في الجسم محسوسة بخلاف تلك الاجزاء الذاهبة اه شرح  
مر (قوله تذكرها) خرج به اعلمها بعلم فان كان عند الغاصب جبر والا فلا والكلام في صنعة جائرة قولا كنعاء فلا  
يحتاج الى جابر اه قل على الجلال (قوله قال ابن الرقعة الخ) معتمد ومثل التذكر عود الصحة كقن مرض وعود  
شعر سقط وعود سن سقطت ولو بعد الرد للمالك لانه أي صحة القن وشعره غير متقوم بخلاف سقوط صوف  
الشاة ورق الشجرة لا يجبر بعوده لان ذلك متقوم اه حل (قوله لانه لا يعد متجددا عرفا) به اذا فارق  
اعادة الدار المنهدمة عنده بميتاتها كاهو الوجه خذ لا فالما وقع في الحاشية فليأتا مل اه شورى (قوله فلا شيء)  
عليه غير الرد) ظاهره وان نفقت عين الحل دون قيمته انه لا يرد نقص العين اه حل (قوله فان تخمر ولم  
يتخلل الخ) ويجرى هذا الحكم في الوغصب ايضا فتفرخ أو حبا فنبث أو برزرق فصار قرا اه شرح مر

عن قيمته فلا شيء عليه غير الرد فان تخمر ولم يتخلل رده مثله من العصور

وكتب ع ش غايه قوله فتفرخ أى ولو بفسه كما هو ظاهر وكذا ما بعده وقياس ذلك أنه لو غصب خطبا  
وأحرقه أنه يرد مع أرش النقص نعم إن صار لا قيمة له فيجوز له وجوب رده مع قيمته اه سم على ج  
(قوله ولزم الغاصب الاراقة) أى إذا كانت غير محترمة أخذ ما بعده (قوله محترمة بيد الغاصب) أى فلا  
تراقوه بل يجب رد ذلك للمالك في كلام شيخنا نعم وعليه لو تخال في يد المالك رده ما غرمه الغاصب اه حل (قوله  
ردهما) أى حيث لم يعرض المالك عنهما اه حل (قوله لانهما فرع ما اختص به) هذا تعليل قاصر لانه  
يقتضى اختصاص هذا الحكم بالجرة المحترمة والذي في شرح الهجعة للمؤلف ان غير المحترمة كذلك اه حل  
\* (فصل فيما يطرأ على المصوب) \* (قوله وغيرها) وهو ما ذكره بقوله ولو خلط مغموصا بغيره الى آخر الفصل  
(قوله زيادة المصوب الخ) لعل المراد بالزيادة الوصف الطارئ وان نقص المصوب بسببه ليوافق ما يأتي (قوله  
كقصاره) بفتح القاف مصدره صر الثوب وحكى كسرها والمعروف ان الذى بالكسر اسم للصناعة ففى المصباح  
القصاره بالكسر الصناعة والفاعل قصاروفى القاموس القصار كشداد وحرقته القصاره بالكسر اه برماوى  
(قوله لتعديدهما) أى بحسب نفس الامر حتى لو قصر ثوب غيره بظنه ثوبه لم يكن له شئ \* (فرع) \* قال فى  
شرح الروض ولو ضرب الشريك الطين المشترك لبناء أو السبائك دراهم بغير اذن شريكه فيجوز له كما أفق به  
البعوى ان ينقصه وان رضى شريكه بالبقاء لينتفع به كما كان اه سم على ج ومنه ما لو كانت الارض  
مشتركة بين شخصين وآخر غرس فيها أو بنى بغير اذن شريكه فانه يكلف القلع لتعديده بفعاله لان كل جزء مشترك  
بينهم ما فى مكان كالغاصب لا يبال فيه تكليفه قلع ملكه من ملكه لانه لا نقول ليس القصد ذلك وانما القصد  
الخروج من حق الغير وهو لا يحصل الا بقطع الجميع وسبب ما فى الشفعة بعد قول المصنف وللشفعة قبض  
ملا شفعة فيه الخ ما يصرح بذلك فى قوله ولو بنى المشتري أو غرس فى المشفوع الخ اه ع ش على مر (قوله  
وبهذا) أى التعدي فارق المقاس لانه عمل فى ملكه اه شيخنا وقوله كما مر أى فى قول المتن ولو طعنه أو  
قصره أو صبغه بصبغه وزادت قيمته فالمقاس شريك بالزيادة الخ اه (قوله ان أمكن زوالها) فان لم يمكن زوالها  
كالقصاره لم يكلف ذلك بل يرد بماله اه شرح مر (قوله وأزالها ان أمكن بطالب) ظاهره انه حيث طالب  
المالك وجبت الازالة وان لم يكن للمالك غرض وبه يصرح قول الاستوى بعد قول المنهاج وللمالك تكليفه  
رده كما كان ان أمكن مانعه وفى الحماوى وجه انه اذا أمكن الرد ولم يكن للمالك فيه غرض لم يكلفه اياه اه فانه  
يفهم انه لا فرق على الصحيح لكن فى العباب مانعه فان كانت أثار محضاف لاحق للغاصب فيه بل يرد مع أرش نقصه  
وللمالك حيث كان له غرض صحيح الزامه ازالته وورده كما كان اه وقوله ولزمه أرش نقص لقيمة قبل  
الزيادة الخ مع قوله وما لو وجد أحدهما وكان النقص لما زاد على قيمته قبل الزيادة بسببها فلا يلزمه أرش  
النقص حاصله انه اذا رده كما كان ان كان بطالب المالك أو لغرض الغاصب لزمه أرش النقص عما كان قبل  
الزيادة لا عما كان بعده وان كان بغير طالب المالك وبلا غرض الغاصب لزمه أرش النقص حتى النقص عما  
كان بعد الزيادة وبوافقه قول الاستوى اذا رده كما كان بطالب المالك فنقص عما كان عليه قبل الزيادة  
فيغرم الغاصب أرش النقص ولا يغرم ما كان قد زاد بسبب الصنعة لان فواته بأمر المالك فان رده بغير أمره  
غرم الا فى الدراهم كسبقت ثم الحاصل المذكور ذكره مسئلة فى العباب فى مسئلة الصبغ وعبارته بعد ان  
فرض قيمة كل من الثوب والصبغ عشرة قبل الصبغ مانعه وان كان قد قوما ثلاثين وفصل باذن المالك  
غرم نقصه من حساب عشرة أو بلا اذن فمن خمسة عشر اه وأظن مثله فى الروض اه سم (قوله بطالب  
من المالك) أى وان لم يكن له أى الغاصب غرض وقوله أو لغرضه أى وان لم يكن للمالك غرض بل ولو منعه  
اه شيخنا (قوله لقيمة) هذا طرف للنقص وقوله سواء حصل النقص بها صورته كالمغصوب اياه يساوى  
عشرة فصاعه حليا فصار يساوى ثمانية وقوله أم بارز التهاصورته بان غصب اناه قيمة عشرة فصاعه حليا فصار

ولزم الغاصب الاراقة قال  
الشيخان ولو جعلت المحترمة  
بيد المالك محترمة بيد  
الغاصب لكان جائزا وما  
قاله منج (أو) غصب (نحرا  
فتخلت أو جلد مينة قد بعه  
ردهما) لا لمغصوب منه  
لانهما فرع ما اختص به  
فبضمهما الغاصب  
\* (فصل) \* فيما يطرأ على  
المغصوب من زيادة وغيرها  
(زيادة المغصوب ان كانت أثارا  
كقصاره) ثوب (وطحن)  
لبر (فلا شئ لغاصب) بسببها  
لتعديده بها وجه هذا فارق  
المقاس حيث يشارك البائع  
كالم (وأزالها ان أمكن)  
زوالها كأن صاغ النقرة  
حليا أو ضرب النحاس اناه  
(بطالب) من المالك (أو  
لغرضه) أى الغاصب كأن  
يكون ضربه دراهم بغير  
اذن السلطان أو على غير  
عياره فيخاف التعزير  
وقولى أو لغرضه من زيادتي  
(ولزمه) مع أجرة المثل  
(ارش نقص) لقيمة قبل  
الزيادة سواء حصل  
النقص بها أم بارزاتها



قيمته عشرة ثم رده فصار يساوي ثمانية اه شجنا وبعبارة أخرى قوله أم يارأيتها كان كان النحاس قبل  
 ضربه انا يساوي عشرة ثم بعد ضربه صار يساوي خمسة عشر ثم رده كما كان فصار يساوي ثمانية فان ارش  
 ما نقص من قيمته قبل الضرب وهو درهمان حصل بسبب الازالة اه (قوله وظاهر انه الخ) تقييد للمستأجرين  
 وهما قوله وأزالها ان أمكن وقوله ولزمه ارش نقص (قوله ومنعه المالك منها) ايس قيدا فلا حاجة لمنع المالك  
 مع الاعراء بل الاعراء وحده كاف في امتناع الازالة على الغاصب ولا يكفي هنا المنع من غير الاعراء بخلاف  
 ما مر في الجفر لان المبرأ منه هنا محقق اه قل على الجلال (قوله فان أزال لزمه الارش) أي سواء كان  
 النقص لقيمه قبل الزيادة أو بعد ما كابد عليه عدم تقييد الشارح والحاصل انه اذا رده كما كان ان كان  
 بطالب المالك أو لغرض الغاصب لزمه ارش النقص عما كان قبل الزيادة لا عما كان بعدها فان كان بغیر طلب  
 المالك وبلا غرض الغاصب لزمه ارش النقص حتى النقص عما كان بعد الزيادة اه برماوى (قوله لزمه  
 الارش) أي مطلقا سواء كان النقص لما زاد على قيمته قبل الزيادة أو كان لقيمه بعد الزيادة وقوله  
 ومالو وحدهم ما الخ يحترز قوله فيما مر لقيمه قبل الزيادة والحاصل انه اذا وجد أحدهم ما يفضل وان  
 لم يوجد أحدهم ما يلزمه الارش مطلقا وقوله لما زاد متعلق بكان على انه خبرها أو هي تامة وهو حال وقوله على  
 قيمته متعلق بزيادة وقيل متعلق بقيمته وبسببها متعلق بزيادة وهذا أحسن في فهم العبارة وصورة هذه غصب  
 انا يساوي عشرة فصاعده حليا فصار يساوي خمسة عشر ثم أعاده انا فصار يساوي عشرة فانحسرت فيقال فيها  
 انه ارادت بسبب الزيادة على قيمته قبل الزيادة وهي العشرة (قوله ومالو وحدهم الخ) هذا يحترز  
 الظرف وهو قوله فيما سبق قبل الزيادة (قوله وكان النقص لما زاد الخ) كان كانت قيمة المصوب قبل الزيادة مائة  
 وصارت بالزيادة مائة وخمسين وعادت بسبب الازالة الى مائة فلا يلزم الغاصب الخمسون الزائدة بسبب الزيادة  
 وقوله بسببها متعلق بزيادة الضمير الزيادة فيما يظهر وتقدم انها بمعنى الوصف الطارئ على المصوب (قوله كبناء  
 وغراس) أي من مال الغاصب (قوله كاف القلع) والغاصب قلعها ما قهره على المالك ولا يلزمه اجابة المالك  
 لو طالب بالبقاء بالاجرة أو التملك بالقيمة وللمالك قلعها ما قهره على الغاصب بل الارش لعدم احترامها عليه  
 فلو قلعها ما أجنبي لزمه الارش ولو كانا من مال المالك امتنع قلعها الا بطالب المالك فيجب مع ارش نقص  
 الارض ولو كانا لأجنبي فله حكم مالك الارض فيهما اه قل على الجلال وبعبارة شرح مر ولو أراد  
 المالك تملكه أو ابقاءه بالاجرة لم يلزم الغاصب اجابته لا مكان القلع من غير ارش بخلاف المستعير ولو أراد الغاصب  
 القلع بغیر رضا المالك لم يمنع فان بادى أجنبي لذلك غرم الارش لان عدم احترامه بالنسبة الى مستحق الارض  
 فقط ولو كان البناء والغراس مخصصين من آخر فلكل من مالكي الارض والبناء والغراس الزام الغاصب  
 بالقلع وان كانا لصاحب الارض ورضي به المالك امتنع على الغاصب قلعها ولا شيء عليه وان طالبه بقلعها فان كان له  
 فيه غرض لزمه قلعها مع ارش النقص والا فوجهان أوجه مانع لتعديدها بماء المصوب كالأشجار الغاصب  
 في المال المصوب قال بجمع له فلو غصب دراهم واشترى شيئا في ذمته ثم نقدها في غنمه وربح رد مثل الدراهم  
 عند تعذر ودعيها فان اشترى بالغين بطل ولو غصب أرضا وبذر من آخر وبذره في الارض كلفه المالك  
 اخراج البذر منها واوش النقص وان رضى المالك ببقاء البذر في الارض امتنع على الغاصب اخراجه ولو زوق  
 الغاصب الدار المخصوصة بما لا يحصل منه شيء بقلعها لم يجز له قلعها ان رضى المالك ببقائه وليس له اجباره عليه كما  
 في الروضة خلافا للزركشي انتهت (قوله بصيغه) بكسر الصاد عين ما يصيغ به وبالفتح الفعل اه برماوى  
 (قوله وأمكن فصله) كصبيغ الهند بخلاف غيره اه برماوى (قوله كلفه) أي وان لزم عليه الحساسة والضياع  
 اه برماوى فلو امتنع منه عند ادق ينبغي رفع الامر للماكم ليلزمه بذلك فان امتنع باع عليه جزأ من ذلك فان فقد  
 الحماكم صبرها المالك بنية الرجوع وأشهد اه عش (قوله وظاهر ان المالك اذا رضى بالبقاء) أي بجائنا

وظاهر انه لو لم يكن له غرض  
 في الازالة سوى عدم لزوم  
 الارش ومنعه المالك منها  
 وبراءة منه امتنع عليه  
 وسقط عنه الارش وخرج  
 بما ذكره الماوت في الطلب  
 والغرض فيمنع عليه الازالة  
 فان أزال لزمه الارش ومالو  
 وحدهم ما وكان النقص  
 لما زاد على قيمته قبل الزيادة  
 بسببها فلا يلزمه ارش  
 النقص (أو) كانت زيادته  
 (عينا كبناء وغراس كان  
 القلع) لهما من الارض  
 واعادتها كما كانت (والارش)  
 لنقصها ان نقصت مع اجرة  
 المثل وقولي والارش من  
 زيادتي (وان صيغ) الغاصب  
 (الثوب بصيغه) وأمكن فصله  
 كلفه) أي الفصل كافي  
 البناء والغراس وظاهر ان  
 المالك اذا رضى بالبقاء في  
 المستأجرين لا يكلف  
 الغاصب ذلك بل يجوز له  
 (والا) أي وان لم يمكن فصله  
 (فان نقصت قيمته)

ومن به علم ان المالك لو اراد تملكه أو ابتاعه بالاجر قلم يلزم الغاصب اجابته لا يمكن القلع من غير ارش  
 بخلاف المستعير اه حل وقوله في المسئلةين أي مسئلتى البناء والغراس ومسئلة الصبغ (قوله  
 لزمه ارش) أي ان كان النقص بسبب الصبغ أو الصنعة لا بانخفاض سعر الثياب كما سيأتى وان كان  
 تعليقه يتراءى منه لقصور لتبادره في كون النقص بسبب الصنعة (قوله أو زادت اشتركا) أي ان كانت  
 الزيادة بسبب الصبغ أو الصنعة لا بارتفاع سعر الثياب كما سيأتى وان كان قوله بالصبيغ فيه قصور وبقي  
 ما لو استأجر صبغا ليصبغ له قميصا مثلا بخمسة فوق بنفسه في دن قيمة صبغه عشرة هل يضيع ذلك على الصباغ  
 أو يشتر كان فيه لعذره فيه نظر والاقرب الثاني وأما لو غاط الصباغ وفعل ذلك بنفسه فينبغي ان لا شيء له في  
 مقابلة الزيادة لتعديه بذلك وهذا كله في الصبغ نحوها وأما لو حصل به عين وزادت بها القيمة فهو شريك  
 بها اه ع ش على مر (قوله وان صبغه نحوها) هذا تقييد لقوله وان صبغ الثوب الخ أي فعمل هذا ما لم  
 يكن صبغه نحوها لانه من قبيل الاثر وتقدم انه لا شيء له وان زادت القيمة بسببه اه شيخنا (قوله وان صبغه  
 نحوها) وهو الذي لا يمكن فصله وهذا تقييد لقوله والافان نقصت قيمته الخ وهذا أولى من كلام الشو برى من  
 كونه مقابلا لقوله وأمكن فصله لان المصنف ذكر مقابله بقوله والاف الخ تأمل والتقييد انما هو للشق الثاني مما بعد  
 الا وهو قوله أو زادت اشتركا أو أما الشق الاول وهو النقص فلا يتقيد بكون الصبغ غير نحويه وبشير لهذا  
 قول الشارح فلا شيء له حيث لم يقل ولا عليه (قوله وان صبغه نحوها فلا شيء له) أي بصبغ نفسه فان صبغه  
 بصبغ غيره ضمنه وشارك صاحب الصبغ ان زادت قيمته بسبب الصبغ والا فلا شيء له اه حل (قوله ومن  
 فوائده) أي ومن فوائده هذا الذي علم من قوله وليس المراد الخ وهو كون الشركة شركة جوار اه (قوله  
 أطلق الجمهور) أي في الزيادة والنقص كما يعلم من الذي ذكره اه زى فقوله المسألة أي مسألة الزيادة  
 والنقص أي فقالوا النقص على الغاصب والزيادة بينه وبين المالك ولهذا تبعهم في المتن في الاطلاق بقوله فان  
 نقصت قيمته لزمه ارش وهذا الاطلاق صادق بكون النقص بانخفاض السعر أو بسبب الصنعة أو الصبغ مع انه  
 ينبغي تقييده بما اذا كان بسبب الصنعة أو الصبغ وأطلق أيضا في مسألة الزيادة فقال أو زادت اشتركا وهذا  
 صادق بكون الزيادة بارتفاع السعر أو بسبب الصنعة أو الصبغ مع انه ينبغي تقييده الاطلاق بكون الزيادة  
 بسبب الصنعة أو الصبغ وقد قيد الشارح مسألة الزيادة حيث قال أو زادت قيمته بالصبغ وكان عليه ان  
 يقول أو بالصنعة كما انه كان عليه أيضا ان يقيد مسألة النقص لان المعتمد فيها التفصيل اه (قوله أو بسبب  
 الصنعة) أي أو الصبغ فهي بينهما و يظهر ان المراد بالزيادة التي تجعل بينهما هي مقدار القيمة التي صار  
 اليها الامر كالمسئلة عشر في مثال الشارح على ما قرره سابقا ولا يظهر ان المراد به نفس الزائد فقط وهو الخمسة  
 اذ هذا ليس مشتركا بينهما بل هو للغاصب وحده كما قرره الشارح سابقا بقوله فاذا كانت قيمته قبل الصبغ  
 الخ فهذا أي قوله أو بسبب الصنعة هو عين ما قرره الشارح سابقا بقوله فاذا كانت قيمته الخ لما علمت ان المقصود  
 من نقل كلام الروضة تقييد كلام المتن وحينئذ يسقط ما قرره بعض المشايخ بقوله وهذا أي كونها بينهما  
 مشكل من حيث ان قياس حسمان النقصان عليه أي الغاصب ان يفوز بالزيادة وجه سقوطها عما علمته من  
 بيان المراد بالذي جعل بينهما وكان مبني الاشكال النظر لظاهر العبارة اه وبعبارة أخرى في تقرير  
 الاشكال مانصه قوله فهي بينهما اذ ما مشكل من وجهين الاول ان قياس حسمان النقص بسببها على  
 الغاصب ان يفوز بها ويفرق بأن للثوب دخلا في الزيادة بسبب الصنعة فلذلك شاركه المالك في الزيادة والثاني  
 ان الزيادة بسبب الصنعة من قبيل الزيادة بالاثرف كان قياس ما مر ان يفوز بها المالك ولا يشاركه الغاصب اه  
 شيخنا فلو اراد أحدهما الاخر ادبيع ما يملكه لثالث لم يصح لانه لا يتفجع به وحده فلو اراد المالك بيع  
 الثوب لزم الغاصب بيع صبغه معه لانه متعد فليس له ان يضر المالك بخلاف ما لو اراد الغاصب بيع صبغه

لزمه ارش) لانقص لحصوله  
 بفعله (أو زادت) قيمته بالصبغ  
 (اشتركا) في الثوب بالنسبة  
 فاذا كانت قيمته قبل الصبغ  
 عشرة وبعده خمسة عشر  
 فلصاحبه الثلثان  
 وللغاصب الثالث وان كانت  
 قيمة صبغه قبل استعماله  
 عشرة وان صبغه نحوها  
 فلا شيء له وليس المراد  
 اشتركا كما على جهة  
 الشيو ع بل أحدهما  
 بثوبه والاخر بصبغه كما  
 ذكره جمع من الاصحاب  
 قال الاسنوى ومن فوائده  
 انه لو زادت قيمة أحدهما  
 فازيه صاحبه قال في الروضة  
 كما سلها أطلق الجمهور  
 المسئلة وفي الشامل والتممة  
 ان نقص لانخفاض سعر  
 الثياب فالتقص على الثوب  
 أو سعر الصبغ أو بسبب  
 الصنعة فعلى الصبغ وان  
 زان سعر أحدهما بارتفاعه  
 فالزيادة لصاحبه أو بسبب  
 الصنعة فهي بينهما فيمكن  
 تنزيل الاطلاق عليه انتهى  
 وحكى ابن الرغفة هذا  
 التفصيل عن القاضيين  
 حسين وأبي الطيب وغيره  
 عن البندنجي وسليم  
 وخرج بصبغه صبغ غيره  
 فان كان صبغ ثالث



لا يلزم المالك بيعه معه لئلا يستحق المئذنى بتعديده ازاله ملك غيره اه حاي (قوله فالحكم كذلك) أى فان  
 زادت قيمة الثوب بالصبيغ العيني اشترى كأي مالك الثوب ومالك الصبيغ بالنسبة ولا شئ للغاصب وان زادت  
 القيمة بسبب الصنعة وأما الثوب فلا شئ فيه للغاصب ولا لصاحب الصبيغ بل يفوز به المالك وأما الغاصب فلا  
 شئ له وان زادت القيمة بسبب الصنعة والظاهر انها تكون بين صاحب الثوب وصاحب الصبيغ بالنسبة اه  
 حل (قوله فلا يأتي فيه الاشتراك) أى ويأتى فيه ما عدا ما كان أمكن فصله كالفه وان تنقصت قيمته على ما مر لزمه  
 النقص فقوله بصبيغه في مفهومه تفصيل اه (قوله فلا شئ للغاصب) أى ولا عليه والفرض ان الصبيغ للغاصب  
 اه فان كان لاجنبي ضمنه الغاصب له وصاحب الثوب يفوز به (قوله ولو خلط مغصوب بالخ) شمل مالوكاه في  
 بيع مال أو في شراء شئ أو أودعه عنده فخلطه بماله نفسه فيلزمه تمييزه ان أمكن والا فلا ويجب رد بدله لانه  
 كالتلف ومنه يؤخذ جواب ما وقع السؤال عنه في الدرس من ان شخصا وكل آخر في شراء قماش من مكة مثلا  
 فاشترى وخلطه بماله من مال نفسه وهوانه كالتلف اه ع ش على مر (قوله ولو خلط مغصوب بالخ) قال  
 شيخنا مر او اختلط بنفسه عنده لان هذا لا يسرى الى التلف كذا ذكره عنه وهو مخالف لما يأتي قريبا ان  
 اختلاطه بغير فعله يجعله مشتراكا بين ملاكه فراجعه وقوله بغيره سواء مال الغاصب أو غيره من مغصوب آخر  
 أو غيره اه قل على الجلال وحاصل هذه على المعتمد الذي قاله مر ان الغاصب اذا فعل بالمغصوب  
 ما يسرى الى التلف يجعل الحنطة هريرة ملكه وانتقل البدل الى ذمته سواء خلطه بماله أو لا وسواء كان  
 المغصوب لواحد أو أكثر كان غصب من اثنين وخلطه وجعله هريرة ملكه لا ينعى عليه فيه الى ان يوفى بالمغصوب  
 منه حقه وبهذا يظهر ان هذا أحسن للمغصوب منه مما لو قلنا بعدم الملك لاننا قلنا الحق بالذمة والعين وهو أقوى  
 من تعليقه بالعين فقط فاندفع التشنيع على هذا القول بقى انه ليس في هذا الكلام أفصاح بحكم مالو صار  
 المغصوب هريرة بنفسه من غير فعل من الغاصب وصرح في شرح الروض بانه للمالك وبأخذ الارش وقد  
 تقدم وان لم يفعل به ما يسرى الى التلف بل خلطه بحيث لا يميز كخلطه الحنطة بالحنطة أو الدهن بالدهن فان  
 خلطه بماله كان غصب حبا أو دهنا وخلطه بحبه أو دهنه بحيث لا يميز ملكه سواء كان المغصوب لواحد  
 أو أكثر وفيه ما ذكر من التفصيل وان لم يخلطه بماله كان غصب حبتين أو دهنين من اثنين وخلطهما بحيث  
 لا يميزان لم يملك شيئا والمغصوب منهما مشترى كان هذا هو المعتمد وهو الذي قاله البلقينى وكذا لو اختلط المغصوب  
 بماله بلا فعل منه لا يملكه بل يصير شريكا فاعلم انه لا بد في ملك الغاصب لما لا يسرى فيه الى التلف من فعل منه وان  
 يخلطه بماله ولو غصب الامام أو نائبه أموالا من جماعة كهذه المكوس الموجودة الآن وخلطها وجهل ملاكها  
 صارت مالا ضائعا من أموال بيت المال ومن ذلك رؤس الحيوانات وأكارعها التي تؤخذ الآن على سبيل  
 المكس لانهم اختلط وتجهل ملاكها فتشكون من أموال بيت المال فيجل الاكل منها كذا قرر مر عن افتاء  
 والده واعتمده لكن أطلق عن فتاويه ان هذه الرؤس والاكراع المؤخوذة الآن على وجه المكس مما جهل  
 ملاكها فنوزع بان ملاكها مضبوطون في دفتر الكتبة على ذلك فليسوا بمجهولين فتارة تخاص بان فتوى والده  
 انما هي فيما اذا جهل الملاك وتارة تخلص بما لم يظهر وقد خطر لي في توجيهه حل شرائها والاكل منها بانها  
 مغصوبة وحديث فيها ما يسرى الى التلف وهو طبخها وشبهاتها مع ما لا تبقى كخوها واداء حدث بالمغصوب  
 ما يسرى الى التلف ملكه الغاصب لكنه محجور عليه فيه الى وفاء المغصوب منه البدل فهى في حكم المرهون  
 والمرهون اذا أشرف على التلف باعه الحاكم أو ما ذونه ان تعذرت مراجعة المرتهن فقد يقال ان هؤلاء الذين  
 يأخذونهم من نواب الامام ويبيعونهم اما ذون لهم من جهة الامام في بيعها بعد طبخها لان نائب الامام يبيعها لهم  
 ليطبخوها ويبيعوها ومراجعة المرتهن الذين هم الملاك غير ممكنة لان مراجعة جميعهم تحتاج الى زمن  
 يحصل فيه التلف وفيه نظر لان غاية الامر ان نائب الامام يبيعها لهم فيبيع فاسد مع علمهم ببيعهم باعد

فالحكم كذلك أو صبيغ  
 مالك الثوب فلا يأتي فيه  
 الاشتراك وبزيادة قيمته  
 ونقصها مال ولم تزد قيمته ولم  
 تنقص فلا شئ للغاصب ولا  
 عليه (ولو خلط مغصوب بغيره)

طبخها من غير ان يصدر منه اذن في ذلك ومجرد علمه ليس اذنا في ذلك ولو سلم لم فهو لم ياذن في البيع لجهة الرهن بل  
 لانفسهم فهو اذن فاسد ومراجعة ما كتم شرعى بعد ذلك ممكنة مع انهم لا يراجعون فالوجه التحريم اه سم  
 وفي المصباح والكراعي بوزن غراب من الغنم والبقر بمنزلة الوظيفة من الفرس وهو مستدق الساعد والكراعي  
 اثني والجمع اكرع مثل اقلس ثم يجمع الاكرع على الاكارع قال الازهرى والاكارع للداة قوائمها اه  
 وفيه ايضا الوظيفة من الحيوان ما فوق الرسغ الى الساعد وبعضهم يقول مقدم الساعد والجمع او طففة مثل  
 رغيف و أرغفة (قوله وامكن تميزه) أى كاه أو بعضه اه شرح مر (قوله كبر أبيض الخ) وكغزل نسجه  
 بالحمة لنفسه وسواء كان الخلوط به مالا أم اختصاصا كان خلطاً ترايا بزل اه شرح مر (قوله كزيت  
 بزيت الخ) وكان يت كل مثلى كالجبوب والذراهم على المتعبد بخلاف المتقوم فلا ياتي فيه ذلك بدليل وجوب  
 الاجتهاد كما في اشتباه شانه بشاة غيره وفي اختلاط حمام البرجين قاله شيخنا مر اه قل على الجلال (قوله  
 والا فكالف) فملكه ملك مراعاة كما تقدم فبحر عليه فيه حتى يؤدي مثله لملكه اه حل وعلم ان  
 السبكي اعترض القول بجعله تالفا واستشكاه وقال كيف يكون التعدي سببا لملك وساق احاديث جمة  
 واختار ان ذلك شركه بينهما كالشوب المصبوغ قال وفتح هذا الباب فيه تسليط الظلمة على ملك الاموال بخاطبها  
 قهرا على اربابها اه زى ومع ذلك هو ضعيف مردود دردم مر في شرحه بوجوه ثم قال وله ذاصوب  
 الزكشى قول الهالك قال ويندفع المحذور بمنع الغاصب من التصرف فيه وعدم نفوذ منه حتى يدفع البدل  
 (قوله فكالف) أى فلان ملك تغريمه بدله لانه لما تعذر دمه أبداً أشبه التالف فملكه الغاصب ان كان مما يقبل  
 التملك فان لم يكن كتراب أرض موقوف فخطأه بزل وجعله آجرا غرمه مثله ورد الا آجر للناظر ولا نظر لما فيه من  
 الزبل لاضحه لاله بالنار قال بعضهم ومع تملكه المذكور فالوجه كإمراة يحجر عليه فيه حتى يؤدي مثله لملكه  
 ويكفي كما أفق به المصنف ان يعزل من الخلوط أى يغير الاراد أقدر حق المغصوب منه ويتصرف في الباقي كما ياتي  
 ويحذر مع ما ياتي أيضا سقط ما أطل به السبكي من الرد والتشبيع على القول بملكه بل هو تغليظ عليه مناصب  
 للتعدي حيث علمنا الحق بذمته بعد خلوها عنه اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ويتصرف في الباقي  
 الخ قضية ذلك ان الحجر عليه انما هو في القدر المغصوب لافي جميع الخلوط حتى يصح بيع ما عدا القدر المغصوب  
 شاءت قبل العزل فليتأمل اه سم على حج أقول لا مانع من ذلك لكن لو تلف ما أقرره للمغصوب منه  
 هل يضمن بدله لتعنيه باقراره أو يتبين بطلان تصرفه في قدر المغصوب فيه نظرا والا قرب الثاني لان الغاصب  
 لا يبرأ من الضمان الا بعد رد المغصوب أو بدله وحيث تلف ما عين له تبين بقاء حقه في جهة الغاصب نظر الثاني  
 نفس الامر \* (فرع) \* سئل سم في الذرس عن بذري أرض بذرا وبذر بعد آخر على بذره هل ملك الثاني  
 بذرا الاول للخطأ ويلزمه الاول بذره أم لا وأجاب بأن الذي ينبغي ان يقال ان الثاني ان عدم مسئولية على  
 الارض ببذره ملك بذرا الاول وكان البذر الثاني ولزمه الاول بذره لانه اذا استولى على الارض كان غاصبا لها  
 وليا فيها وان لم يعد الثاني مسئوليا ببذره على الارض لم يملك الثاني بذرا الاول وكان الزرع بينهما بحسب بذرهما  
 وعبارة العباب \* (فرع) \* من بث بذره على بذره غيره من جنسه ونوعه وأثار الارض انقطع حق الاول وغرم  
 الثاني مثله وأما لو اختلف الجنس كان البذر الثاني غير الاول كان بذرا الاول حنطة مثلاً والثاني باقلا فلا  
 يكون بذرا الاول كالتالف اه وقد أفق الشيخ الرملي في هذه بان النابت من بذرهما هما وعليهما الاجرة وهذا  
 بخلاف ما لو غصب بذرا وزرعه في أرضه فله يكون لملكه وعلى الغاصب ارش النقص اه وقول العباب  
 وغرم الثاني مثله أفق الزيادي بأن القول قول الثاني في قدره والله أعلم هكذا رأيتهم امش بخط بعض الفضلاء  
 وقول سم ان عدم مسئولية على الارض كان كان أقوى من الاول أو كان بذره أكثر من بذرا الاول اه ع ش  
 \* (فرع) \* لو غصب من جمع دراهم مثلاً وخطبها خطا لا يميز ثم فرق عليهم الخلوط بقدر حقهم حل لكل

وامكن تميزه) منه كبر أبيض  
 بأجر أو بشعر (لزمه) تميزه  
 وان شق عليه (والا) أى وان  
 لم يمكن تميزه كزيت زيت  
 أو بشيرج (فكالف)  
 سواء أخطأ به أم لا يوجد  
 أم ياردا فلان ملك تغريمه



منهم قدر حصته فان خص أحدهم بحصته لزمه ان يقسم ما أخذه عليه وعلى الباقي بالنسبة الى قدر أموالهم هذا كله عند معرفة المالك أو المالك كما تقر وامام جهم فان لم يحصل اليأس من معرفتهم وجب اعطاؤه الا لامام ليسكنها أو تمنها لوجود ملاكها وله اقتراضها بالبيت المال وان أيس منه أي عادة كجهاوظاهر صارت من أموال بيت المال فله تصرف فيها بالبيع واعطاؤه المستحق شيء من بيت المال والمستحق أخذها ظهرا أو غيره أخذها اليه عطيا المستحق كجهاوظاهر وقد صرح ابن جماعة وغيره بذلك وقول الامام كغيره لو علم الحرام قطرا بحيث ندر وجود الحلال جاز أخذ المحتاج له وان لم يضطر بلا تبسط بحول على توقع معرفة أصله والا فهو لبيت المال فيصرف في المصالح اه شرح مر وفي قل على الجلال \* (تنبيه) \* قال شيخنا مر لوجه - ل أرباب الاموال بأن لم يعلم له المالك فمال ضائع أمره لبيت المال وأمانحو الا كارع المأخوذة في المكوس الا أن فالوجه تحريمها ولو لم يطبوخه وان لم تعلم عين مالها لانه معلوم كأم اه (قوله فكالف) قال السبكي رحمه الله تعالى سواء كان ذلك في مثلي أو متقوم والضابط عدم امكان التمييز قال وهو شامل للدرهم اذا اختلطت لكن ابن الصباغ وغيره جزموا بأن قول الهلاك لا يأتي فيها وكان الفرق ان كل درهم مميّز في نفسه عن الآخر مجاور له غير مختلط وان كلاً غير اشتباهه بغيره قال ومنه يؤخذ انه لا يجوز ان يتصرف في شيء منها الا برضا صاحبه أو يقوم الحاكم مقامه في القسمة اه أقول وهذا المعنى الذي أبداه في الدرهم من تمييز كل واحد في ذاته وانه مجاور غير مختلط موجود في الجيوب والتمار وما أشبه ذلك وأخذ قول الهلاك عدم التمييز وهو معنى شامل لكل ذلك نعم قول الهلاك كما قال السبكي مشكل بعيد من قواعد الشافعي رضي الله عنه من حيث انه يضيق التعدي وسيلة الى ملك الاموال قهرا على أربابها وفيه تسليط الظلمة وفتح باب مشكل اذ يترتب عليه ان كل من خلط شيئا ظاهرا به بحيث لا يميز ملكه ويسوغ له أكله وبيعه وغير ذلك والا حاديث الشريفة باطلا فها مانعة من ذلك وأطال في بيانه قال نعم أنا وأوافق على الهلاك اذ لم يبق للمخلوط قيمة كقليل من ماء الورد في كثير من الماء اه وقوله ويسوغ له أكله وبيعه الخ هذا ممنوع بل يحجر عليه الى وفاء البذل اه ميم (قوله وله ان يعطيه منه الخ) أي وله أيضا ان يعطيه من غيره وان لم يرض لان الحق انتقل الى ذمة الغاصب وانقطع تعلق المالك بعين المخلوط اه من شرح مر (قوله ولم تعفن) في المصباح عفن الشيء عفننا من باب نعب فسد من ندوة أصابته فهو يثرق عند دمه (قوله ولم يخف من اخراجها تلف معصوم) قيد في السفينة فقط واما في البناء فتتلف ولو تلف بسبب القلع أضعاف قيمتها من مال الغاصب لامن مال غيره اه س ل لكن قول الشارح الآتي ولم يخف تلف المعصوم في الاولى من زبادتي صريح في انه قيد في الاولى أيضا وعبارة شرح مر ولو غصب خشبة مثلا وبنى عليها في ملكه أو غيره ولم يخف من اخراجها تلف نحو نفس أو مال معصوم أخرجه ولو تلف من مال الغاصب أضعاف قيمتها لتعديده انتهت (قوله ولم يخف من اخراجها) الظاهر ان المراد بالتلف ما يشمل نقص الصفة كابتلال القمح اه حل (قوله تلف معصوم) أي ولو للغاصب قال ابن النقيب وينبغي ان يلحق به ما يبيع التيمم الا الشين أي في غير الآدمي اه برماوي (قوله أو مال) أي ولو للغاصب ومنه السفينة بالغرق كما ذكره الشارح أو بتكسر الواحها بخلاف ما يتلف بنفس اخراجها من أجرة من يخرجها أو بتفصيل ألواح السفينة أو كسر مجاورها منها ولعل هذا هو المراد بقولهم ولو تلف من مال الغاصب على اخراجها أضعاف قيمتها كما مر فلا ينافي ما قبله وهو واضح فتأمل وحزره اه قل على الجلال (قوله لم يكن لها قيمة) أي ولو تافه وقوله فهي كالتالفة أي في غيرهم مثلها لانها مثلية اه حل (قوله الى الشط) أي أقر بشط يؤمن على المال فيه ولو كان غير مبدأ خروج السفينة اه مر اه ع ش (قوله ويأخذ القيمة للعبادة) لان لها أمدا ينتظر بخلاف الجدار فيهدم حل (قوله ولو وطئ الغاصب أمة معصوبة) ولم يكن أصلا لملكها اه حل (قوله أو مدعيها له الخ) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصاً وطئ جارية زوجته

(وله) أي الغاصب (ان يعطيه منه) أي من المخلوط (ان خلطه) أي المصوب (بمثله أو باجود) دون الاردا (الا ان يرضى به ولا ارش له) وقسولي وله الى آخره من زيادتي (ولو غصب خشبة) مثلاً (وبني عليها أو ادرجها في سفينة ولم تعفن ولم يخف) من اخراجها (تلف معصوم) من نفس أو مال أو غيره ما (كالف اخراجها) وردها الى مالها كما ارش نقصان نفقت مع أجرة المثل فان هفتت بحيث لو أخرجت لم يكن لها قيمة فهي كالتالفة أو خيف من اخراجها ما ذكر كان كانت أسفل السفينة وهي في الحصة البحر فيصير المالك الى ان يزول الخوف كان نصل السفينة الى الشط ويأخذ القيمة للعبادة وخرج بالمعصوم غيره كالخربي وماله والتقييد لم تعفن في صورتين وبلم يخف تلف معصوم في الاولى من زيادتي (ولو وطئ) الغاصب أمة (معصوبة) حدزان منها) بان كان عالماً بالتحريم مختاراً أو مدعياً جهله بعد اسلامه ونشأ قريبا من العلماء

(ووجب مهر) على  
الواطي ولو زانيا (ان لم  
تكن زانية) والافلامه راذ  
لامهر لبغى وكالزانية مرتدة  
ماتت على ردها ولو كانت  
بكر الزم مهر ارض بكاره مع  
مهر ريب (ورطه مشتمنه)  
أي من الغاصب (كوطنه)  
في الحد والمهر وارش البكاره  
فيحد الزاني ويجب على  
الواطي المهر ان لم تكن  
زانية وارش البكاره (وان  
أحبها) أي الغاصب أو  
المشتري منه (برتا والود رقيق)  
للسيد (غيره نيب) لانه  
من زنا (أو غيره غير نيب)  
للشبهة (وعليه قيمته)  
لتقوية رقبته بظنه (وقت  
انفصاله حيا) للسيد لان  
التقويم قبله غير ممكن  
(ويرجع) المشتري (على  
الغاصب بها) لانه غره  
بالبيع له وخرج بز يادتي  
حيما لو انفصل ميتا فان  
انفصل بلا جنابة فلا قيمة  
عليه أو بجنابة فعلى الجاني  
ضمائه وللمالك تضمين  
الغاصب والمشتري منه  
ويقال مثل ذلك في الرقيق  
المنفصل ميتا بجنابة  
وفي ضمان الغاصب به بلا  
جنابة وجهان أحدهما  
وهو الاوجه نعم اثبتت اليد  
عليه تبعه الامه ومثله المشتري  
منه ويضمنه بقيمته وقت  
انفصاله لو كان حيا

وأحبها مدها محلها له وان ملك ز وجته ملك له وهو عدم قبول ذلك منه وحده وكون الولد رقيقا لعدم خفاء  
ذلك على مخالطنا اه ع ش على مر (قوله ووجب مهر ان لم تكن زانية) أي ووجب في البكر ارض  
البكاره وان كانت زانية فلا يسقط برتاه لانه في مقابلة جزء من بدنها وأجزاءها مضمونة على الغاصب وان  
رضيت بازالتها قول الشارع لزمه ارض بكاره أي طلقا وقوله مع مهر ريب أي ان لم تكن زانية وفي شرح مر  
ثم ان كان الواطي علما بالتحريم تعدد المهر بتعدد الوطء وان كان جاهلا به وجب مهر واحد وان تكرر  
الوطء فان وطئ مرة جاهلا وأخرى عالما فهران كسب أي في الصداق اه (قوله اذ لامهر لبغى) فيه انه مصادرة  
وهي أخذ الدعوى في الدليل لانه عامل هنا بالحكم الذي ادعاه وهو انه لامهر الزانية والجواب عن هذا وانظر  
ان الدليل عام فهو حكم بالسك على الجزئي الذي هو الدعوى أي والسكى ثابت متقرر ويصح ان يراد بقوله  
اذ لامهر لبغى الحديث الوارد فيكون دليلا من السنة (قوله لبغى) أي زانية وهو بفتح الموحدة وكسر  
المججمة وتشديد الباء فعيل يستوي فيه المذكور والمؤنث اه ع ش (قوله وكالزانية مرتدة) أي وان لم تكن  
مغصوبة حرة كانت أو أمة وفي كلام جج التقييد بالحرة وفيه ان لان الامه المرتدة ماهرة أيضا كالحرة لا ضمان  
بائلا فها ولا ينافي ما تقدم ان المرتد اذا قتله المشتري كان قابضه المهر بانه مضمون لان الحكم بانه مقبوض  
للمشتري لا يدل على انه مضمون لان المشتري انما كان قابضا لانه متعدد على الامام في قتله مع كونه مقصرا اه  
حل (قوله ماتت على ردها) فلا مهر لها ولا ارض بكاره لانها ماهرة حرة كانت أو أمة اه حل (قوله كوطنه)  
في الحد والمهر الخ) نعم تقبل دعواه هنا الجمل مطابقا لم يقل علمت الغصب في شرط عذر من نحو قرب اسلام مع  
عدم مخالطتنا أو خالطنا وأمكن اشتباه ذلك عليه اه شرح مر (قوله ويجب على الواطي المهر) قوة  
الكلام تعطي انه يجب على المشتري من الغاصب مهر ريب وارش البكاره مع انه مشتري فاسد او الواجب  
على المشتري كذلك مهر بكر وارش بكاره كما تقدم في البيع ثم ذكر ذلك لم يوافق فليحذر سم وفي  
قل على الجلال قوله ويجب على الواطي المهر أي كما في شرح شيخنا ونقل عنه وجوب مهر بكر لانه من البيع  
الفاقد كما تقدم واعلم شيخنا الاول ونخص ما في البيع الفاسد بغير المشتري من الغاصب اذ من المرجحات ذكر  
الشيء في بابه وهو ظاهر لان السيد المرتبة على يد الغاصب لها حكم الغصب كما مر اه (قوله وان أحبها)  
الضمير المرفوع راجع للأحد وان لم يكن العاطف باو كما بينه الشرح (قوله لانه من زنا) تعليل للمساثنين  
قبله وقوله للشبهة تعليل للثنتين قبله أيضا (قوله غير نيب) أي من أصله لانه انما يقد رقيقا ثم عتق كما قال  
في المطالب انه المشهور اه شرح مر (قوله لان التقويم قبله غير ممكن الخ) هذا لم يفد لعدم اعتبار وقت  
الحل ولم يفد عدم اعتبار أوقات ما بعد الانفصال فلم لا يقال يقوم بالغامه مثلا (قوله ويرجع المشتري على  
الغاصب بها) اقتضاه على المشتري يفهم ان المتهم من الغاصب لا يرجع بها وهو أصح الوجهين خلافا لبعض  
المتأخرين اه شرح مر (قوله لانه غره بالبيع له) منه يعلم ان الكلام فيما اذا اشترى جاهلا اه برماوى  
(قوله فالى الجاني ضمانه) أي بالغرة كما سيأتى في قوله وللمالك تضمين الغاصب والمشتري منه أي بعشر  
قيمة الام كما سيأتى وقوله مثل ذلك أي في ان الجاني يضم منه لكن بعشر قيمة الام كما سيأتى وفي ان للمالك  
تضمين الغاصب والمشتري منه بعشر قيمة الام أيضا اه شيخنا (قوله وللمالك تضمين الغاصب) أي بعشر قيمة  
الام أي عشر أوصى قيم أمه من جنسية الى القاء كما قاله المصنف في الجنابات (قوله وفي ضمان الغاصب له الخ) أي  
لرقيق وقوله وهو الاوجه ضعيف والمعتمد انه لا يجب عليه فيه شيء اه شيخنا (قوله بلا جنابة وجهان) ويجرى  
الوجهان في حل مهمة معصوبة انفصل ميتا واقتصار الشارع على حكاية الضمان لثبوت اليد عليه تبعه الامه تبع  
فيه الراعى هنا وقال انه ظاهر النص لكنه صحيح بعد ذلك باوراق عدم الضمان وقواه في الشرح الصغير اه  
شرح مر (قوله ويضمنه بقيمته الخ) الضمير المشتري راجع لكل من الغاصب والمشتري منه والبارز عائد للجنين



ويضمنه الجاني بعشر قيمة أمه كما يضمن الجنين الحر بغرة عبدا أو أمه كما يعلم ذلك مما يأتي في كتاب الجنابة فتضمن المالك للغاصب والمشتري منه بذلك وسياق ثم أن بدل الجنين المجنى عليه تحمله العاقلة وقولي ولو وطئ إلى آخره أولى (٤٩٧) مما عبر به (و) يرجع عليه أيضا (بارش نقص بشارته

وغراسه) إذا قلعه المالك لأنه غرمه بالبيع (لا يغرر ما تلف) عنده (أو تعيب) من المصوب (عنده) أي المشتري فلا يرجع به إذا غرمه للمالك على الغاصب لأن الشراء عقد ضمان وانما يرجع عليه بالشئ (أو) يغرر (منفعة استوفاهما) كالمسكن والركوب والوطء لأنه استوفى مقابله بخلاف غرم منفعة لم يستوفها لأنه لم يتلفها ولا التزم ضمانها (وكل ما لو غرمه) المشتري (رجع به) على الغاصب كقيمة الولد وأجرة المنفعة الفائتة تحت يده (لو غرمه الغاصب) ابتداء (لم يرجع به) على المشتري (وما لا يرجع) أي وكل ما لو غرمه المشتري لا يرجع به على الغاصب كأجرة منفعة استوفاهما لو غرمه الغاصب ابتداء يرجع به على المشتري نعم لو غرم قيمة العين وقت الغصب لم يكن لها كسر لم يرجع بالزائد على الأكثر من قيمة وقت قبض المشتري إلى التلف لأنه لم يدخل في ضمان المشتري ولذلك لا يطالب به ابتداء كذا استثنى هذا ولا يستثنى لأن المشتري لا يغرر الزائد فلا

الرفيق وهذا مبني على الضعيف (قوله ويضمنه الجاني) أي الجنين الرقيق هذا بيان لقوله مثل ذلك وقوله كما يضمن الجنين الخ بيان لقوله فعلى الجاني ضمانه وقوله بذلك أي بعشر قيمة أمه في الحر والرقيق وكان عليه أن يقول ويضمنه المالك الخ لأن هذا لا يتفرع على ما قبله فالجواب أن الرقيق ضمانه على الجاني والغاصب واحد وان الحر ضمانه مختلف فعلى الجاني بالغرة وعلى الغاصب بعشر قيمة الأم اه شخ (قوله للغاصب والمشتري منه بذلك) أي بعشر قيمة أمه سواء كان أوريا أو حرا والحاصل أنه ان فصل حيا وهو رقيق فهو للسيد أو وهو حر فعلى الغاصب القيمة يوم الولادة وان انفصل ميتا بالجنابة فلا شيء فيه مطلقا حرا كان أوريا أو بجنابة فان كان رقيقا ضمنه الجاني بعشر قيمة أمه وضمنه الغاصب بذلك وان كان حرا فعلى الجاني الغرة وعلى الغاصب عشر قيمة أمه لأنه هو الذي فات على المالك بالحرية وتكون الغرة لورثة الجنين كذا قرره شيخنا الباقلي اه برمادي (قوله بخلاف غرم منفعة لم يستوفها الخ) أي فإنه يرجع به المشتري على الغاصب وخروج بالمشتري المنتجب فخصيته أنه لا يرجع به بدل ما غرمه في المنافع الفائتة بلا استيفاء منه وهو قياس ما تقدم من عدم الرجوع بقيمة الولد اه ع ش على مر (قوله بخلاف غرم منفعة لم يستوفها الخ) وغرة الشجرة ونتاج الدابة وكسب العبد كمنفعة أسنوي اه سم (قوله وكل ما الخ) كل مبتدأ أو موصولة أو موصوفة ولو شرطية بمعنى ان والجملة الأولى من الشرط والجواب صفة أو صلة والجملة الثانية خبر اه شيخنا وقوله وما لا يرجع مقتضى صنيعة في الحل أنه حذف المبتدأ وبعض الصلة أو الصفة وبعض الخبر وانظر هل هو جائز عربية اه (قوله وكل ما الخ) تكتب كل موصولة بالاضافة اليها ان كانت ظرفية والافصولة كما في رسم المصنف هنا اه قل على الجلال (قوله ولا يستثنى الخ) أي ولا يصح استثناءه (قوله في الرجوع وعدمه) أي لا في الاستقرار وعدمه أيضا برامسى قال الأسنوي وایس المراد انهم كالمشتري في جميع ما سبق فقد سبق في أول الباب بيان ذلك فقال والأيدي المترتبة على يد الغاصب أيدي ضمان الخ فتأمل ما قاله وقيد به ما أطلقه هنا مثلا إذا أخذ يد المصوب وديعة من الغاصب جاهلا بالحال وتلف عنده لا يستقر عليه الضمان فلا يجوز أن يكون المراد انهم كالمشتري في استقراره أيضا تأمل اه سم وقوله في أول الباب أي في قول المتن وضمن أخذ موصوب والقرار عليه ان تلف عنده الخ

#### \*(كتاب الشفعة)\*

ما أخذ من شفعة كذا بكذا إذا ضمنه إليه سميت بذلك اضم نصيب الشريك إلى نصيبه أو من الشفع وهو ضد الوتر فكان الشفع بيع يجعل نصيبه شفعه اضم نصيب شريكه إليه أو من الشفاعة لان الانخذل في الجاهلية كان بها أي بالشفاعة ولو كونها تؤخذ قهرا على المشتري جعلت اثر الغصب إشارة إلى استثناءها منه والعفو عنها أفضل ما لم يكن المشتري نادما أو مغبونا اه برمادي وفي الاستثناء شيء لعدم دخولها في الغصب لخروجها عنه بقيد بغير حق أو بقيد عدوانا لان براد كالمستثنى عنه اه سم على ج اه ع ش على مر وقوله والعفو عنها أفضل ظاهره وان اشتدت الحاجة الشريك القديم وينبغي خلافه ويحتمل بقاؤه على ظاهره ويكون ذلك من باب الايثار وهو أولى حيث لم تدع إليه ضرورة كالاحتياج للماء لظاهرة بعد دخول الوقت ومجمله أيضا حيث لم يترتب على التركة نصيبه فان ترتب عليه ذلك كان يكون المشتري مشهورا بالفجور فينبغي ان يكون الانخذل مستحبا بل واجبا ان تعين طريقا لدفع ما يريده المشتري من الفجور ثم اه ع ش على مر (قوله وهي لغة اضم) أي لما فيها من ضم نصيب إلى آخره ومن اللغوي أمر بلال أن يشفع الإذان ويوتر الإقامة أي يجعل كلماته شفعه فنيه ضم بعضها إلى بعض اه شيخنا وفي المصباح شفعت الشيء شفعان باب تقع ضمته إلى الغير وشفعت الركعة

(٦٣ - جل منهج لث) يصدق به الضابط المذكور (و) كل (من انبت) بنون فوخذة فنون (يده على يد غاصب فكشتر) في المضابط المذكور في الرجوع وعدمه \*(كتاب الشفعة)\* باسكان الفاء وحكى ضمها وهي لغة اضم وشرعا

جمعانها اثنتان ومن هنا اشتقت الشفعة وهي مثال غرفة لان صاحبها يشفع ماله به او دى اسم له ملك المشفوع مثل  
 الاقامة اسم للشيء الملقوم وتسنجل بمعنى التملك لذلك ومنه قولهم من ثبت له شفعة فآخر الطالب بغير عذر بطالت  
 شفعته وفي هذا المثال جمع بين المعنيين فان الاولى للمال والثانية للتملك اه (قوله حق تلك) هو بمعنى الاستحقاق  
 فعنها شرعها والاستحقاق وان لم يوجد التملك وقوله فمهرى بالرفع والجراى على المشتري ولهذا ذكر عقب  
 الغصب اشارة الى استثنائها منه اه شيخنا (قوله والاصل فيها) أى قبل الاجماع شرح به حجة ولعله أسقطه  
 هنا مراعاة لمن شذفع الاختيم افعيها خلاف في الجملة وذكرة هناك تنزيلا للشاذ منزلة العدم اه عش (قوله  
 قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة) فان قلت الافعال وانزل منزلتها لعموم فيها وما من صيغ العموم لانها  
 من كلام الراوى اخبار عن فعله صلى الله عليه وسلم والعموم انما هو من جهة اللفاظ ولم يعلم ما وقع منه صلى الله  
 عليه وسلم لاحتمال ان شخصا باع حصته من دار ف قضى اشريكه بالشفعة ويحتمل خلاف ذلك فلم يصح الاستدلال  
 بالعموم الذى فى ما ويمكن الجواب ان الراوى فهم العموم مما وقع منه صلى الله عليه وسلم فان خبره عا فهمه من  
 حاله صلى الله عليه وسلم وأقر عليه فصار اجماعا على انه صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة فى كل ما لم يقسم أو يقال  
 نزل القضاء منزلة الافتاء أى أفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ اه عش (قوله فيما لم يقسم) أى شرك  
 لم يقسم لان عدم القسمة يستلزم الشراكة ورواية مسلم فى كل شركة لم تقسم اه عش على مر  
 (قوله فيما لم يقسم) رواية مسلم فى كل شرك لم يقسم ربعة أو حائطا لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء  
 أخذ وان شاء ترك واذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به وهذا الحديث أخذ به الامام أحمد فحرم البيع قبل الاستئذان  
 \* (تنبيه) \* انما ثبت في المنقول لان التملك فمهرى على خلاف القياس فاختصت بما يدوم ضرره من العقار  
 واعلم ان قضية مة فهم هذا الحديث الشريف عدم ثبوت الشريك فيما لو استأذنه قبل البيع فترك أى فلا يصح  
 ان يأخذ بعد ذلك قال السبكي ~~ا~~ كان قدم عليه ما يفتى الثبوت مطلقا من الاحاديث لانه منطوق واعتضد  
 بالقياس ويحمل الاول على انه اذا ترك لا يعود يطلب \* (فرع) \* لو انهدمت الدار بعد ثبوت الشفعة جاز أخذ  
 النقص تبعا للارض ولو بيع الشجر أو البناء وحده ثبت فيه الشفعة عند مالك رحمه الله تعالى \* (فرع) \* قال  
 السبكي دار نصفها وقف ونصفها طلق فباع صاحب الطلق قال السبكي فلا شفعة للموقوف عليه وان تملك التملك  
 العين الموقوفة اه سم (قوله فيما لم يقسم) قال حج ظاهر انه يقبل القسمة لان الاصل فى المنقضى بلم ان  
 يكون فى الممكن بخلافه بلا واستعمال أحدهما محل الآخر تجوز واجمال قاله ابن دقيق العيد اه شوبرى  
 (قوله فاذا وقعت الحدود) معنى وقوع الحدود وتصريف الطارق انه حصلت القسمة بالفعل فصار كل منهما مباحا  
 لا آخر بعد ان كان شريكا ولا شفعة للجار اه عش (قوله وصرفت الطارق) بالتشديد بينت وبالتخفيف  
 فرقت وقوله فلا شفعة لانها صار اجارين اه حل وعبرة عش على مر قوله وصرفت أى ميزت  
 و بينت وهو بالتشديد كما يؤخذ من كلام مالك حيث قال من الصرف بكسر الصاد وهو الشئ الخالص اه  
 شرح المشكاة بالمعنى ونصها وفسرت صرفت ببيت لقول مالك معناها خلصت و بينت من الصرف بكسر أوله وهو  
 الخالص من كل شئ (قوله وفي رواية له الخ) أتى بهذا التخصيص ما صدقها بالمنقول المحض واول التنويع ويغيد  
 هذا اشتراط ان يكون المشفوع أرضا فطأ أو مع تابعها كاسبائى وقوله والمعنى فيه أى فى الشفعة لان معناها  
 الاستحقاق أو فيه أى ثبوت الشفعة وقوله واستحدثت معطوف على مؤنة وقوله فى الحصة متعلق باستحداث  
 وقوله الصائرة اليه أى التى ستصير اه شيخنا (قوله وفي رواية له فى أرض) لعله بهد قوله فى كل ما لم يقسم  
 وحينئذ يوافق ما رواه مسلم فى كل شركة لم تقسم ربعة أو حائطا اه شرح مر (قوله والمعنى فيه دفع ضرر الخ)  
 أى ومن حق الراغب فى البيع ان يخص صاحبه من هذا الضرر بالبيع له الخ ما يأتى (قوله والربع المنزل) أى  
 فهو مفرد وقيل اسم جمع قال النووي فى شرح مسلم والربع والربعة بفتح الراء وسكون الباء والربع الدار

حق تلك فمهرى يثبت  
 للشريك القديم على الحادث  
 فيما ملك بعوض والاصل فيها  
 خبر البخارى عن جابر رضى  
 الله عنه قضى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بالشفعة  
 فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود  
 وصرفت الطرق فلا شفعة  
 وفي رواية له فى أرض أو  
 ربع أو حائط والمعنى فيه  
 دفع ضرر مؤنة القسمة  
 واستحداث المرافق كالمصعد  
 والنور والبالوعة فى الحصة  
 الصائرة اليه والربع المنزل  
 والحائط البستان



والمسكن ومطلق الأرض وأصله المنزل الذي كانوا يبيعون فيه أي يتزلون فيه زمن الربيع والرابعة تأييد الربيع  
وقبل واحد والجمع الذي هو اسم الجنس ربيع كثيرة وتقرأ ع ش على مر وفي المصباح والربيع محلة  
القوم ومنزلهم وقد أطلق على القوم مجازا والجمع رباع مثل سهم وسهام وأربع وربوع والمربع وزان جعفر  
منزل القوم في الربيع وفيه أيضا وحقوق حوله تحوي بطا أدار عليه نحو التراب حتى جعله محيطا به وأحاط القوم  
بالباد احاطة استدارا ويجو انبه وحاطوا به من باب قال لغة ومنه قيل للبناء حائط اسم فاعل من الثلاثي والجمع  
حيطان والحائط البستان جمعه حوائط اه (قوله أركانها) أي الشفعة بمعنى الاستحقاق وان لم يوجد التملك  
وان كان عند التملك يحتاج الى الصيغة فلذلك اعتذر عن عدم الصيغة وقال والصيغة انما تجب في التملك أي  
لا في الاستحقاق الذي هو الشفعة اه شيخنا (قوله والصيغة انما تجب الخ) أي فلا حاجة الى عددها ركنا  
بل لا يصح اه ع ش على مر وقد علمت ما في هذا من التساهل والمراد بالصيغة التي تجب عند التملك  
ولا تجب عند الاستحقاق هي صيغة التملك أي الصيغة المفيدة لحصوله أما الصيغة المفيدة لثبوت الحق القهري  
المعبر عنه بالشفعة فلا بد منها كقوله أنا طالب للشفعة أو راغب فيها أو نحو ذلك وهذه الصيغة هي الموصوفة  
بكونها على الفور كما سيأتي فاذا قالوا الشفعة على الفور فالمراد بها اللفظ الدال على الرغبة فيها لكن لا يجب  
ذكرها إلا بحضور الحاكم أو المشتري المأخوذ منه أو الشهود إذا علمت ذلك علمت انه كان يمكن عد الأركان  
أربعة والرابع هو الصيغة بل لا بد من ذلك ولا يجب دونه لما علمت ان الاستحقاق المذكور لا يتحقق ولا يثبت  
إلا بصيغة تدل عليه فما صنعوه فيه تساهل تأمل (قوله أن يكون أرضا بتابعها) خرج به بيع بناء وشجر في  
أرض مختكرة اذ هو كالمقول اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله في أرض مختكرة ومصورنها على  
ما حوت به العادة الآن أن يؤذن في البناء في أرض موقوفة أو مملوكة بأجرة مدة مدة في كل سنة في مقابلة منفعة  
الأرض من غير تقدير مدة فهي كالخراج المضروب على الأرض كل سنة بكذا واغتنم ذلك للضرورة اه  
بحروقه (قوله بتابعها) أي ان كان أي أو وحدها ان لم يكن ففي عبارته قصور اه شيخنا أي ما يتبعها في  
مطلق البيع أي في البيع المطلق الخالي عن ذكره وقد تقدم في باب الأصول والثمار في قوله يدخل في بيع  
الأرض ما فيها من بناء وشجر الخ (قوله كشجر) هل وان نص عليه مع الأرض لانه اذا نص عليه صار مستقلا  
انقاره اه حل وسبب أن قريبا عن ع ش على مر ما يقتضي انها تثبت فيه ولو نص على دخوله وان  
التنصيص عليه لا يخرج عنه عن التبعية عند الإطلاق والمدار عليها كما تقرر (قوله كشجر) وقوله وبناء عبارة  
شرح مر وشرط التبعية ان يباع أي الشجر والبناء مع ما حوله ما من الأرض فلو باع شقصا من جدار واسه  
لا غير أو من أشجار ومغارسها لا غير فلا شفعة لان الأرض تابعة هنا قال السبكي وينبغي ان تكون صورة المسئلة  
حيث صرح بدخول الاس والمغرس في البيع وكانا مرتين قبل ذلك فانه اذا لم يرها وصرح بدخولها لم يصح  
البيع في الاصح انتهت (قوله كشجر) أي بجماع الدخول في البيع \* (تنبيه) \* هذا الحكم ثابت ولو  
حدث الثمرة المذكورة أي غير المؤجرة بعد البيع وقبل الاخذ ولو كان البعل يجز مرارا فالجزء الظاهرة كالثمر  
المؤبر والأصول كالشجر اه بر اه سم (قوله وغير مؤبر) أي عند البيع وان تاجر عند الاخذ سواء  
كان موجودا عند البيع أم حدث بعده خلافا لابن الرفعة تتبعه لاصل في البيع فكذا في الاخذ هنا ولا نظر  
اطرق تأثره لتقدم حقه وزيادته كزيادة الشجر بل قال الماوردي ياخذ به وان قطع اه شرح مر وكتب  
عليه ع ش قوله سواء كان موجودا عند البيع الخ قضيته ان الثمرة الحادثة بعد الاخذ تتبع في الاخذ بالشفعة  
وان كانت مؤجرة وقت الاخذ لكن في حاشية سم على المنهج ما يفيد انها لا تتبع فيما ذكر وعبارة شيخنا  
الزيادي ولو حدث الثمر بعد البيع ولم يؤبر عند الاخذ أخذ بالشفعة تبعها والا فلا اه وعليه فيعيد قول الشارح  
غير مؤبر أي وقت الاخذ (قوله وغير مؤبر) أي عند البيع وان شرط دخوله لانه تصرح بمقتضى العقد

(أركانها) ثلاثة (أخذ  
وما أخذ منه وما أخذ)  
والصفة انما تجب في التملك  
كما سيأتي (وشرط فيه) أي في  
المأخوذ (أن يكون أرضا  
بتابعها) كشجر وغير  
مؤبر وبناء وقوايه

من ابواب وغيرها (غير  
نحو عمر) كجري نهر  
لاغنى عنه فلاشفعة في بيت  
على سقف ولو مشترك ولا في  
شجر افسرد بالبيع أو بيع  
مع مغرسه فقط ولا في شجر  
جاف شرط دخوله في بيع  
أرض لا تنفء التبعية ولا في  
نحو مردار لاغنى عنه ولو باع  
داره وله شريك في عمرها  
الذي لاغنى عنه فلاشفعة  
فيه - ذرا من الاضرار  
بالمشترى بخلاف مالو كان  
له عنه غنى بان كان للدار عمر  
آخر أو أمكنه احد اث عمر  
لها الى شارع أو نحو  
وتعبرى بغير الى آخره أعم  
مما عبر به (وان ملك  
بعوض كبيع ومهر وعوض  
نخل وصلح دم) فلاشفعة  
فيما لم يملك وان جرى سبب  
ملكه كالجعل قبل الفراغ  
من العمل ولا فيما ملك بغير  
عوض كارت ووصية وهبة  
بلا ثواب وقيد الاصل الملك  
بالزوم وهو مضر أو لاحاجة  
اليه لثبوت الشفعة في مدة  
خيار المشتري كما سيأتي  
وعدم ثبوتها في مدة خيار  
البائع أو خيارهما كما سيأتي  
لعدم الملك الطارئ لعدم  
اللزوم (وان لا يطل نفعه  
المقصود) منه (لوقسم) بان  
يكون بحيث ينتفع به بعد  
القسم من الوجه الذي كان  
ينتفع به قبلها (كطاحون  
وجام) بغير سد ذنبه بشولي  
(كبيرين)

فلا يخرج من التبعية هذا ما اقتضاه اطلاق الشارح وهو ظاهر اه عش على مر (قوله وغيره مؤبر)  
أى وأصول بطل بجزمة بعد أخرى اه حل (قوله وغيره مؤبر) اما هو اذا شرط دخوله فلا تثبت فيه  
الشفعة لا تنفء التبعية اه عش (قوله من أبواب وغيرها) أى من كل منفصل توقف عليه نفع متصل اه  
حل كفتح غلق والاعلى من حجرى رجا اه قل على الجلال (قوله فلاشفعة في بيت على سقف الخ) ولو  
اشترى كافي سفل واختص أحدهما بعلوه فباع صاحبا العلوه مع نصيبه من السفل أخذ الشريك هذا فقط  
لان العلولا شريكاه فيه وهكذا لو كانت الارض مشتركة وفيها شجر لاحدهما فباعه مع نصيبه منها فالشفعة له في  
الارض حصته من الثمن لا في الشجر اه شرح مر وكتب عليه عش قوله لا في الشجر أى فلاشفعة فيه  
لعدم الشراكة وينبغي أن يجب على مالك الشجر نصف الاجرة للشفيع وهو ما يخص النصف الذي كان للشريك  
القديم قبل دون ما يقابل النصف الذي انتقل اليه بالشفعة لان صاحبه كان يستحق الابقاء فيه بحجانه فانتقل  
الارض للشفيع مسالوبة المنفعة كمالو باع أرضا واستثنى لنفسه الشجر فانه يبقى بلا أجره وليس للشفيع  
تكليف المشتري قطع الشجر ولا تملكه بالقيمة ولا الفاع مع غرامة ارش النقص لانه مستحق الابقاء وعليه فلو  
قسم الارض وخرج النصف الذي فيه الشجر لغير مالك الشجر فهل يكاف الاثن أجره الجميع أو النصف أولا  
يكاف شيئا لا يستحقا فبقاء الكل قبل القسمة فيه نظر فيحتمل الاخيرة لأمثلة المذكورة ويحتمل وهو الاقرب  
الاول لانه لاحق لمالك الشجر الا ان في الارض اه (قوله ولو مشترك) غاية في السقف لا في البيت اذا الغرض  
انه مشترك وهي للرد وعبارة أصله مع شرح مر ولاشفعة في حجرة مشتركة باع أحدهما نصيبه منها وقد ثبت  
على سقف غير مشترك بان اختص به أحد الشريكين فيها أو غيرهما اذا قرارها فهي كالمنقول وكذا مشترك في  
الاصح لان السقف الذي هو أرضها بالاثبات له فاعليه كذلك والثاني يجعله كالارض (قوله ولا في شجر أفرد  
بالبيع) ظاهره ولو بتفصيل الثمن كان قال له بعتك الشجر بكذا والارض بكذا وهو ظاهر ونظيره ما صرح به  
مر في شرحه من انه لو كان على النخل ثم مؤبر وباعهما وشرط دخول الثمر فانه لاشفعة فيه لا تنفء التبعية  
اه عش (قوله أو بيع مع مغرسه فقط) انظر هذا خرج بأى شئ في كلامه ويمكن ان يقال خرج بقوله أرضا  
بتابعها بان يقال أراد بالارض الارض المقصودة للمشتري والارض في هذه الصورة لم تدخل الا بالنص عليها  
فالارض تابعة للشجر من هذه الحشية ومقصودة من جهة انه لو باع الشجر وأطلق لا تدخل مغارسه لان المراد  
انه باع الشجر ودخلت الارض تبعا اه عش (قوله أو بيع مع مغرسه فقط) فلا تثبت الشفعة في المغرس  
والشجر لان المغرس غير مستبيع اه حل أى بل هو تابع (قوله ولا في شجر جاف الخ) فلو أراد الشفيع  
الاخذ قومت الارض مع الشجر ثم يدونه وقسم الثمن على ما يخص كلامه ما كمالو باع شقة صامش فوعاوسيفا  
اه عش على مر (قوله لا تنفء التبعية) قضيت ثبوتها في الشجر الرطب وان نص على دخوله لانه لو سكنت  
عنه دخل عند الاطلاق اه عش على مر (قوله فلو باع داره وله شريك الخ) وأما لو باع نصيبه من  
المرفق تثبت فيه الشفعة وان يمكن احد اث عمر للدار اه برماوى وقوله فتثبت فيه الشفعة والظاهر ان محله  
اذا أمكن قسمة المهر والا فلا كما هو ظاهر من قاعدة الباب (قوله أو أمكنه احد اث عمر لها) ظاهره ولو بمؤنة  
لها وقع لكن قيد شيخنا كج بقاءها ما لم يكن لها وقع اه حل (قوله كبيع الخ) هذه أمثلة للمالوك بعوض  
(قوله كالجعل قبل الفراغ من العمل) وبعد الفراغ من العمل يؤخذ باجرة مثل الرد وأما الصلح على نجوم الكتابة  
فغير صحيح لانها غير مستقرة اه حل (قوله وهو مضر) أى لانه يقتضى عدم ثبوت الشفعة فيما اذا كان  
الخيار للمشتري مع انها تثبت فهو مضر بالنسبة لذلك وقوله أولا حاجة اليه وذلك اذا كان الخيار للبائع أولهما  
فان ذلك خرج بقوله وان ملك فعدم ثبوت الشفعة حينئذ لعدم الملك الطارئ لعدم اللزوم كما نبه على ذلك  
الشارح اه عن وبعبارة أخرى شيخنا قوله وهو مضر أى ان كان الغرض به الاحتراز عن صورة خيار



وذلك لان علة ثبوت  
الشفعة في المنقسم كالم  
دفع ضرر مؤنة القسمة  
والحاجة الى اقرار الحصص  
الصائرة للشريك بالمرافق  
وهذا الضرر حاصل  
قبل البيع ومن حق  
الراغب فيه من الشريكين  
أن يتخلص صاحبه منه  
بالبيع له فلما باع لغيره  
سلطه الشرع على أخذه منه  
بخلاف ما يبطل نفعه  
المقصود منه لو قسم كطاحون  
وحام صغيرين وبذلك علم  
ان الشفعة تثبت لمالك عشر  
دار صغيرة ان باع شريكه  
بقيتها لأكسسه لان الاول  
يجبر على القسمة دون الثاني  
(و) شرط (في الاخذ كونه  
شريكا) ولو مكاتب أو غير  
عاقل كمسجد له شقص

المشتري وحده وقوله أولا حاجة اليه أي ان كان الغرض منه الاحتراز عن صورة خيار البائع أو خيارهما أشار  
الى الاول بقوله لثبوت الشفعة الخ ولثاني بقوله وعدم ثبوتها الخ اه شيخنا (قوله وذلك) أي ووجه اشتراط  
ان لا يبطل نفعه الخ لكن الدليل المذكور يحتاج لصيغة حتى يظهر ائتمات هذا المطلوب به بان يقال والذي يبطل  
نفعه بالقسمة لا يقسم فلا ضرر وبعبارة شرح الروض قال الراغب وهذا الضرر وان كان واقع قبل البيع لو  
اقسم الشريك كان من حق الراغب في البيع تخليص شريكه بالبيع منه فاذا لم يفعل سلطه الشارع على  
أخذه منه فلم يمتثل لثبوت الاقيما يجبر الشريك فيه على القسمة اذا طلبها الشريك انتهت وبهذا سقط ما قرره  
بعضهم هنا حيث قال قوله وذلك لان علة الخ انظر هذا الدليل لم ينتج المدعى هنا كما لا يخفى والظاهر انه من تمام العلة  
السابقة فلما قال دفع ضرر مؤنة القسمة الخ وهذا الضرر حاصل الخ العلة فكان الانسب ذكر هذا هنا لان علة  
الثبوت القهرى لا تتم الا بهذا تأمل بانضاف اه (قوله والحاجة) معطوف على مؤنة وقوله الصائرة أي لو وقعت  
القسمة اه شيخنا (قوله ومن حق الراغب فيه الخ) أي في البيع وقوله منه أي من الضرر اه زى اه  
عش (قوله ومن حق الراغب فيه الخ) قضيت انه لو عرض عليه البيع فابى ثم باع لاجنبى ليس له أي للشريك  
الاخذ بالشفعة وليس كذلك وما ذكره محكمة اه عش على مر (قوله بخلاف ما يبطل نفعه الخ)  
فالشرط ان يكون المأخوذ بالشفعة يتأتى الانتفاع به من الوجه الذي كان ينتفع به منه وفي كلام شيخنا ما يفيد  
انه لا بد ان يكون كل من المأخوذ وغيره يتأتى الانتفاع به من الوجه الذي كان ينتفع به منه فيتأتى من الحسام  
حسامان تأمل اه حل وهذا غير مسلم لانه يقتضى انها لا تثبت لمالك عشر دار صغيرة اذا باع شريكه  
التسعة الاعشار وليس كذلك بل تثبت له كما نص عليه هو أي مر وكذلك الشرح بقوله وبذلك علم الخ  
(قوله كطاحون وحام صغيرين) ظاهره ان ذلك جاز وان أعرض عن بقائهما على ذلك وقصد ادراجهما  
دارين وهو ظاهر مادام على صورة الحسام والطاحون فلو غيرهما من ماعن ذلك فينبغي اعتبار ما غير اليه  
اه عش على مر (قوله وبذلك علم الخ) أي بقوله وذلك لان علة الخ (قوله لأكسسه) أي لو باع مالك العشر  
حصته فلا تثبت الشفعة لشريكه لانه آمن من القسمة وقوله دون الثاني أي فانه لا يجب بره عليه فانه آمن منها  
اه حل لان صاحب العشر اذا طلبها لا يجب لها (قوله لأكسسه) أي ما لم يكن مشتري العشر له مالك الاصول  
فتثبت الشفعة حينئذ لصاحب التسعة لان مشتري العشر حينئذ يجب لطلب القسمة اه عش على مر  
(قوله وفي الاستخذ كونه شريكا) وقد لا يشفع الشريك لكن لعارض كولي غير أصل شريك لموليه باع شقص  
محموره فلا تثبت له لانه آمن من القسمة وباعه في الثمن وفارق ما لو وكل شريكه فباعته يشفع بأن الموكل متأهل  
لا اعتراض عليه عند تقصيره اه شرح مر (قوله كونه شريكا) أي مال كافلا لشفعة لصاحب شقص  
من أرض مشتركة موقوف عليه اذا باع شريكه نصيبه لان الوقف لا يستحق بالشفعة فلا تستحق به الشفعة  
ولا لشريكه اذا باع شريك آخر نصيبه كما أفتى به البلقيني لامتناع قسمة الوقف عن المالك اذا كانت القسمة بيعا  
ولا تنفع ملك الاول عن الرقبة نعم على ما اختاره الرويانى والمصنف من جواز قسمة عنه اذا كانت اقرارا لامتناع  
من أخذ الثاني وهو المعتمد ولا موصى له بالمنفعة ولو مؤبدا اه شرح مر وفي قل على الجلال والمراد  
بالشريك مالك الرقبة لا موصى له بالمنفعة ولا موقوف عليه لان الوقف لا يؤخذ ولا يؤخذ له ولا به ولا لشريكه فلو  
كانت أرض ثلثها وقف لمسجد مثلا وثلثاها مملوكا لاثنتين فباعا أحدهما حصته فلا شفعة للآخر لان كانت  
القسمة اقرارا على المعتمد فلما نظر المسجد الاخذ بالشفعة حينئذ كولو كان للمسجد شقص لم يوقف وباع شريكه  
فله الاخذ ايضا ومثله الامام \* (فرع) \* قال شيخنا كسج وأراضى مصر كلها وقف لانها فتحت عبوة فلا  
شفعة فيها وتوزع فيه ونقل عن شيخنا مر خلافة وهو الوجه الذي جرى الناس عليه في الاعصار وخرج  
بالشريك غيره كنفسه كان مات عن دار شريكه فيها وارثه فبيعت حصته الميت في دينه فلا شفعة لوارثه لان الدين

لم يوقف فباع شريكه يأخذه  
 له الناظر بالشفعة فلا شفعة  
 لغير شريك كجار (و) شرط  
 (في المأخوذ منه تاجر سبب  
 ما سببه عن سبب ملك  
 الاخذ) فلو باع أحد  
 شريكين نصيبه بشرط الخيار  
 له فباع الآخر نصيبه في  
 زمن الخيار يبيع بت  
 فالشفعة للمشتري الاول  
 ان لم يشفع بائعه لتقدم  
 سبب ملكه على سبب ملك  
 الثاني لا الثاني وان تاجر  
 عن ملكه ملك الاول لتاجر  
 سبب ملكه عن سبب ملك  
 الاول وكذا لو باع امرتبا  
 بشرط الخيار له مادون  
 المشتري سواء أجازا معاً أم  
 أحدهما قبل الآخر بخلاف  
 ما لو اشترى اثنان داراً أو  
 بعضهما فلا شفعة لاحدهما  
 على الآخر لعدم  
 النسب وبعدها قرر علم ان  
 تعبيري بسبب الملك أولى  
 من تعبيري كغيره بالملك (فلو  
 ثبت) هو أهم من قوله شرط  
 في البيع (خيار) أي خيار  
 مجلس أو شرط (لبائع) ولو  
 مع المشتري (لم تثبت) أي  
 الشفعة (الابعد لزوم) للبيع  
 لتلاينه قطع خيار البائع  
 ويحصل الملك (أو) ثبت  
 (لمشتر فقط) في المبيع  
 (ثبت) أي الشفعة اذا حق  
 لغيره في الخيار (ولا يرد)  
 المشتري المبيع (يعيب) به  
 ان (رضي به الشفع)

لا يمنع الملك فهو غير شريك فتأمل اهـ (قوله كونه شريكاً) أي في عين العقار فلا تثبت للشريك في المنفعة  
 فقط كأن أوصى له ماله اهـ سل (قوله لم يوقف) أي لم يوقفه الناظر املو كان موقوفاً وباع الشريك  
 نصيبه فلا يأخذ الناظر بالشفعة لعدم ملك المسجد لأن الملك في الموقوف لله تعالى وشرط الاخذ ان يكون شريكاً  
 والشريك ملك اهـ شيخنا (قوله لم يوقف) بان وهبه أو اشتراه الناظر من ربيع الوقف ولم يوقفه بخلاف ما اذا  
 وقفه على المسجد فليس للناظر ان يأخذ الحصة الاخرى للمسجد اهـ حلبي (قوله فلا شفعة لغير شريك) أي  
 كجار ولو قضى حنفي بها لجار لم ينقض وحصل الاخذ باطنوان كان الاخذ شافعيًا اهـ شرح ممر (قوله  
 فالشفعة للمشتري الاول) أي بعد لزوم البيع لاجل ان ملك المشتري لما تقدم ان شرط الاخذ ان يكون  
 مالاً نصيبه من المشترك والمشتري فيما لو كان الخيار للبائع أو لهما لم يملك فليس له شفعة في مدة الخيار كما ذكره  
 الشارح سابقاً بقوله وعدم ثبوتها في مدة خيار البائع الخ وعبارة الرشيدى قوله فالشفعة للمشتري الاول أي  
 حقه ثابت له لكنه انما يأخذ بعد لزوم البيع كما علم مما مر وفي سم قوله فالشفعة للمشتري الاول عبارة  
 الروض وشرحه وتثبت الشفعة في العقد الثاني لمن له الملك في الاول من البائع ان كان الخيار له فقط ومن المشتري  
 منه كذلك فان وقف الملك بأن كان الخيار لهما فالشفعة موقوفة لعدم العلم بزوال الملك فلو أخذ أي المبيع في  
 العقد الثاني بالشفعة من حكمه بالملك منهما في الاول ثم فسخ العقد الاول لم تنسخ شفيعته كما يحكم بان الزوائد  
 الحادثة في مدة الخيار ملك لمن حكم له بالملك اهـ (قوله ان لم يشفع بائعه) أي ان لم يشفع بائعه البيع ويأخذ  
 بالشفعة أو يقول أخذت بالشفعة ويكون الاخذ بالشفعة فسخاً للبيع اهـ عزيزي والظاهر ان هذا لا يحتاج له  
 الا فيما اذا كان الخيار لهما مالاً وكان له أي البائع وحده فالملك في المبيع له وحده فيأخذ بالشفعة ولا يحتاج  
 لفسخ بيعه ولا يصير أخذه فسخاً لبيع وعبارة الروض وشرحه وتثبت الشفعة في العقد الثاني لمن له الملك  
 في الاول الخ ما تقدم من نقله في عبارة سم والظاهر أيضاً ان الشق الثاني غير صحيح وهو قوله أو يقول أخذت  
 بالشفعة الخ اذا البيع لا يفسخ به هذا القول كما تقدم عن الروض ان الشفعة في زمن خيارهما موقوفة تأمل  
 (قوله وكذا لو باع امرتبا) أي لاثنين فان الشفعة للمشتري الاول لتقدم سبب ملكه وقوله لهما أي  
 وحدهما أو مع المشتريين فقوله دون المشتري أي فقط وأل جنسية ومراعاة هذا كله الرد على ما تقتضيه  
 عبارة الاصل من عدم الشفعة للمشتري في صورتين لان المأخوذ منه تقدم ملكه على ملك الاخذ فذلك  
 قال أولى من تعبيره الخ اهـ شيخنا وعبارة الرشيدى قوله وكذا لو باع امرتبا بشرط الخيار لهما أي  
 البائعين كما يعلم من السياق وأولى منه اذا شرط للمتباعين انتهت (قوله فلو ثبت خيار الخ) مفرع على قوله وان  
 يملك بعوض الخ ولا يصح ان يكون مفرعاً على قوله وشرط في المأخوذ منه الخ لانه لا يبنى عليه اهـ شيخنا بل  
 يبنى على اشتراط كونه مملوكاً لان عدم ثبوت الشفعة قبل لزوم فيما اذا كان الخيار للبائع لعدم الملك  
 (قوله لم تثبت) أي لا يوجد الاخذ به بالفعل الابعد لزوم فيما تقدم في تقدم السبب في ثبوت الحق به أي حق  
 الاخذ اهـ حل فلا منافاة بين قوله هنالك تثبت الخ وبين قوله سابقاً فالشفعة للمشتري الاول (قوله  
 ويحصل الملك) أي للمشتري لان الملك في زمان خيار البائع للبائع وفي زمن خيارهما موقوف فلا يحصل  
 للمشتري الابعد لزوم (قوله أو لم يشتر فقط ثبت) أي الشفعة قال الزركشي ينبغي ان ينتقل الخيار الثابت  
 للمشتري الى الشفعين ويأخذ الملك بصفته لانه قائم مقامه كفي الوارث مع المورد ولم يذكره والاوجه  
 خلافه وقياس الشفعين على الوارث ممنوع اهـ شرح ممر (قوله ولا يرد المشتري المبيع الخ) وكذا لو  
 وجد البائع بالثمن عيباً لا يرد به ولهذا عبر في الروض بقوله للشفعين المنع من الفسخ بعيب أحد العوضين  
 اذا رضى بأخذه وفي العباب بقوله وللشفيع منع البائع الفسخ بعيب الثمن والمشتري بعيب الشفع اذا  
 رضى به اهـ ففي الاول يرجع البائع على المشتري بالارش اهـ سم على ج \* (فرع) \* الشفعين



رد بالعيب على المشتري ولا يتصرف قبل القبض ولو سلم الثمن وإذا قبضه الشفيع بالاذن قبل تسليم الثمن ثم  
 أقبل رجع فيه المشتري أي يكفي البيع اه روض اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله  
 ولا يرد المشتري) أي قبل ان يتملك الشفيع ومتى رضى الشفيع بالعيب لا يرد به المشتري فلور بطل الرد بل لورد  
 قبل الرضا ثم رضى الشفيع بطل رد المشتري وقوله سابق عليه أي على الرد وقوله لثبوت أي حق الشفيع  
 بالبيع أي بخلاف حق الرد فإنه انما يثبت بعد الاطلاع على العيب اه شيخنا وقوله لان غرض المشتري الخ  
 يقتضي انه لو كان الثمن متقوما كان للمشتري الرد لانه لا يصل اليه بأخذ الشفيع لان الشفيع يأخذ القيمة  
 وقد يكون له غرض في عين حقه اه (قوله لان حق الشفيع سابق عليه) ولورد المشتري قبل طلب الشفيع فله  
 رد الرد وشفيع وحينه يثبت بطلانه كما صححه السبكي فالزوائد من الرد الى رده للمشتري وكل رد بالعيب رده بالاقالة  
 اه حج واعتمد شيخنا ان الزوائد للبائع لان الصحيح ان أخذه للشفعة يكون فسحا للرد لانه يثبت به بطلان الرد  
 كما هو وجه اه سل (قوله بقدر حصته) أي بقدر ما يخصها من المشفوع فيوزع المشفوع على الحصتين  
 الباقيتين وقوله كمالو كان تنظير لقول المتن ولو كان المشتري الخ أي لو كان الذي اشترى الثالث أجنبيا اشترى  
 ما كمالا في الثالث المبيع اه شيخنا وسيد كراما في المتن هذه بقوله ولو استحقها جميع أخذوا بقدر الحصص  
 اه (قوله في ثبوتها) أي في استحقاقها للشفيع حتى يأخذ اه حل (قوله وهو مراد الاصل كغيره بقوله  
 ولا يشترط في التملك) أي فراه بالتملك استحقاقه لا حصوله بالفعل (قوله ولا رضاه) بخلاف حصول الملك لا بد فيه  
 من رضاه اه حل والظاهر انه غير صحيح لما سيأتي قريبا انه يكفي في حصول الملك للشفيع قبض المشتري  
 الثمن أو رضاه بذمة الشفيع أو الحكم له بما قبضه من مجموع هذه الثلاثة ان رضاه ليس شرط التخلف في صورة  
 الحكم بها تأمل (قوله كالرد بعيب) لعل الجامع دفع الضرر اه شوبري (قوله في تملكها) أي بالشفعة أي في  
 تحقق الملك ووجوده بها اه حل أي تملك الشفيع للشقص وهو بعد الاخذ لا حتى قل وعبارة مر  
 وشرط في حصول الملك بها الخ أي فليس المراد بالتملك قوله تملك بالشفعة والا كان لا حاجة لقوله الا حتى ولفظ  
 يشعر به فهذه شروط لحصول الملك لا ثبوت حقه لان حقه يثبت بمجرد قوله أنا طالب بالشفعة أو أخذت بها وان لم  
 ير الشقص ولا عرف الثمن تأمل (قوله ولفظ يشعر بها) أي من جانب الشفيع امام من جانب المشتري المأخوذ  
 منه فلا يشترط لان التملك بها فمري لا يتوقف على رضا البائع الذي هو المشتري الاول لكن محل هذا ان كان  
 اللفظ الذي صدر من الشفيع لفظ الشفعة فان كان غيره كالشتريت فلا بد من لفظ من جانب المأخوذ منه  
 ويكون بيعا حقيقيا كما سيأتي عن الحلبي (قوله كتملكت أو أخذت بالشفعة) بخلاف أنا طالب بها وان سلم  
 الثمن لان المطالبة ترغبة في التملك وهو لا يحصل بالرغبة المجردة اه شرح مر (قوله أو أخذت بالشفعة) قال  
 في الخادم ولا يشترط أن يقول بكذا اه شوبري (قوله أو أخذت بالشفعة) أي وان كان قال ذلك عند الطلب  
 قبل وجود هذه الشروط فيعيد حصول الملك كما يؤخذ من الروض وعبارته ويشترط في حصول الملك للشفيع  
 بعد رؤية الشقص وعلمه بالثمن ان يقول تملك بالشفعة أو أخذت بها أو نحوه كاخترت الانحذم أو الا كان من  
 باب المعاوضة ولا يكفي أنا طالب ولا علمك بمجرد اللفظ بل حتى يقبض المشتري العوض أو يرضى بتمتته انتهت  
 (قوله بالشفعة) متعلق بكل من تملك وأخذت كما يعلم من كلام حل في الفصل الا حتى عند قوله ويمتنع أخذ  
 لجهل عن وسبأتي له هناك ان الشفيع لو عدل عن لفظ الشفعة وقال للمشتري اشترى منك كذا أو تملكك  
 أو صاكتك عما اشترى على كذا لم يكن هذا أخذا بالشفعة بل يكون بيعا فيتوقف على رضا المشتري وعلى  
 ايجاب منه متصل بهذا الاستيجاب القائم مقام القبول (قوله مع قبض مشتري الثمن) متعلق بقوله رؤية شفيع  
 ولفظ يشعر به ولو عطفه بالواو كان أظهر اه شيخنا (قوله مع قبض مشتري الثمن) أي يشترط أحد أمور ثلاثة  
 اما قبض المشتري الثمن أو رضاه بذمة الشفيع أو الحكم له بها وقوله كقبض المبيع أي الذي هو الشقص

لان حق الشفيع سابق عليه  
 لثبوته بالبيع ولان غرض  
 المشتري وصوله الى الثمن  
 وهو حاصل بأخذ الشفيع  
 (ولو كان لمشتري حصته) في  
 أرض كأن كانت بين ثلاثة  
 اثلاثا فباع أحدهم نصيبه  
 لأحد صاحبيه (اشترى مع  
 الشفيع) في المبيع بقدر  
 حصته لاستوائهما في  
 الشركة فيأخذ الشفيع في  
 المثال السدس لاجتماع  
 المبيع كمالو كان المشتري  
 أجنبيا (ولا يشترط في  
 ثبوتها) أي الشفعة وهو  
 مراد الاصل كغيره بقوله  
 ولا يشترط في التملك (حكم)  
 به من حاكم لثبوتها بالنص  
 (ولا حضور غن) كالبيع  
 (ولا حضور) (مشتري)  
 ولا رضاه كالرد بعيب (وشرط  
 في تملك بهارؤية شفيع  
 الشقص) وعلمه بالثمن  
 كما يعلم مما سيأتي كالمشتري  
 وليس للمشتري منع من  
 رؤيته (و) شرط فيه أيضا  
 (لفظ يشعر به) أي بالتملك  
 وفي معناه ما مر في الضمان  
 (كتملكت أو أخذت  
 بالشفعة مع قبض مشتري  
 الثمن)

فلا أخذ بالشفعة ان يجبره على قبض الشقص ونقل عن الروض ان له ان يأخذ الشقص من يد البائع فليحذر  
وقد توخى حدو وتحقق بدون واحد من هذه الثلاثة وذلك اذا أقر البائع بالبيع وقبض الثمن وأنكر المشتري  
الشراء فان الشفيع ان يقول غلكت بالشفعة أو أخذت بالشفعة ولا يحتاج الى واحد من هذه الثلاثة اه حل  
(قوله كقبض المبيع) أي كما أنه لا بد في صحة الاخذ من قبض المشتري للمبيع الذي هو الشقص اذ لو أخذ  
الشريك بالشفعة قبل قبض المشتري للشقص لكان أخذ شراء ما لم يقبض وهو لا يصح هذا هو المراد من  
العبارة اه ثم رأيت في شرح مر مانصه وللشفيع اجبار المشتري على قبض الشقص حتى يأخذه منه وله  
أخذه من البائع ويقوم قبضه مقام قبض المشتري اه وكتب الرشيدى عليه مانصه قوله ويقوم الخ أشار به  
الى دفع ما لسل به حج ما اختاره من تعيين اجبار المشتري من قوله لان أخذه من يد البائع يقضى الى سقوط  
الشفعة لان به يفوت حق التسليم المستحق للمشتري فيبطل البيع وتسقط الشفعة اه ووجه الردان  
قبض الشفيع قائم مقام قبض المشتري فلا يرد ما قاله اه (قوله خلى الشفيع بينهما) أي بحيث يتمكن  
من قبضه أي فلو أنكر المشتري وضع الشفيع الثمن بين يديه صدق المشتري لبقاء الثمن في جهة الشفيع وصدق  
الشفيع في الوضع حتى لا يسقط حقه من الشفعة لان ما ثبت بالبيع والمشتري يرد اسقاطها بعدم مبادرة  
الشفيع اه ع ش على مر (قوله أو مع رضاه بشفيع) لو أراءه من الثمن فهل يكون ذلك صحيحا لان  
البراءة تضمن الرضا فيكون بمنزلة قال ابن الرفعة فيه ما احتمل ان أقواها مانع أقول فيه بحث لان الرضا من  
غير لفظ لا يقيد والدال عليه هنا لفظ البراءة وبه يحصل الملك فيكون مفاد هذا اللفظ الملك والبراءة مع ان  
حصة البراءة تتوقف على سبق الملك وقد يجب بان المراد ان البراءة تقوم مقام الرضا لانها صحيحة في نفسها كذا  
رأيت بخط شيخنا البرلسي وفي شرح الارشاد لشيخنا ما وافق هذا الجواب حيث قال لو امتنع المشتري من تسلية  
أي تسلية العوض خلى الشفيع بينهما أو رفع للقاضي ليأمره التسليم أو يقبض عنه ولم يجبر وههنا بين القبض  
والبراءة كغير من الديون لان البراءة انما يكون بعد ثبوت دين ولا دين بعد لكن هل يكون ابرأه بمنزلة الرضا  
بذمته قال ابن الرفعة فيه ما احتمل ان أقواها مانع اه سم (قوله أو مع حكم له بها) أي ولا ربا في هذه أيضا  
فقوله ولا راجع له أيضا بناء على ان القيد المتوسط يرجع لما بعده أيضا وكان الاولى تأخير (قوله أي  
بالشفعة) أي بثبوت حق الشفعة لا بالملك قاله ابن الرفعة والامام والغزالي قال الاسنوي وهو مقتضى كلام  
الرافعي والنووي أقول هو في الحقيقة أيضا ككلام الاصحاب وافصح عن مرادهم لان مسمى الشفعة حق  
التملك كما صرح به الشارح وغيره فيصير معنى قول الاصحاب أو القضاء بالشفعة القضاء بحق التملك ووجهه  
من حيث المعنى ما قاله هؤلاء الاثمة ان القضاء انما يكون لشيء سابق والسابق حق التملك لا التملك فانه  
لا يحصل بمجرد اللفظ اه برلسي اه سم وعبارة حل قوله أو مع حكم له بها أي بحصول الملك بها أي فهو  
مخير بين ان يقول حكمت بحصول الملك بالشفعة ويكون محولا على ما ذكره فلا فائدة من الاول ولا يخفى  
وضوحه انتهت (قوله وطلبه) أي الحكم بالملك بالشفعة وامتنع المشتري من قبض الثمن أو من رضاه بذمته  
اه حل (قوله والتمن من الآخر) أي من المنقذ الآخر أي من غير جنس الذي فيها اذ لو كان منه لكان  
من مدعوه ودرهم فلا يصح (قوله فلا يملك به) أي ولو مع فقد الحاكم اه قل على الجلال (قوله لم يكن له  
ان يتسلم) أي يستقل بتسلمه لان الفرض انه حال وفي الثمن الحال ليس له ان يتصرف فيه اه حل وهذا قد  
بشكل بوجوب تسليم البائع في البيع أولا لانه يفرق بانه هنا لما حصل التملك قهرا لم يناسب اثبات التسليم قهرا  
أيضالانه اجحاف اه سم (قوله واذا لم يحضر الثمن الخ) راجع لقوله واذا تملك بغير الاول الخ أي وبعد كونه  
لا يتسلم حتى يؤدي الثمن بمهل ثلاثة أيام وجوب بالحضر فيها فان لم يحضر الثمن فيها فسخ القاضي تملكه وانظر  
مفهوم قوله واذا لم يحضر الثمن الخ اه (قوله أمهل) أي وجوب باثلاثة أيام أي غير يوم العقد اه ع ش

مقبض المبيع حتى لو  
امتنع المشتري من قبضه  
خلى الشفيع بينهما أو رفع  
الامر الى حاكم (أو) مع  
(رضاه بشفيع) أي يكون  
التمن في ذمة (شفيع ولا  
ربا أو) مع (حكم له بها)  
والشفعة اذا حضر مجلسه  
واثبت حقه فيها وطلبه  
ونخرج بزيادتي ولا ربا مالو  
كان بالمبيع صفاً ذهب  
أو فضة والتمن من الآخر  
لم يكف الرضا بكون الثمن  
في الذمة بل يعتبر التناقص كما  
هو معلوم من باب الربا  
ونخرج بالثلاثة المذكورة  
الاشهاد بالاخذ بالشفعة فلا  
يملك به وان لم يرج فيه في  
الروضة شيئا واذا تملكه  
بغير الاول من الثلاثة لم  
يكن له ان يتسلم حتى يؤدي  
الثمن واذا لم يحضر الثمن  
وقت التملك أمهل ثلاثة  
أيام فان لم يحضره فيها فسخ  
القاضي تملكه



\* (فصل فيما يؤخذ به الشقص المشفوع) \* عبارة جج فصل في بيان بدل الشقص الذي يؤخذ به والاختلاف في قدر الثمن وكيفية أخذ الشركاء إذا تعددوا أو تعدد الشقص وغير ذلك انتهت فقول الشارح مع ما يأتي معهما أي من قوله وإذا استحق فإن كان معيناً الخ الفصل (قوله يأخذ في مثلي الخ) أي إن أراد الأخذ فليأخذ في مثلي الخ وليس المراد أنه يجب عليه الأخذ أو يسن أه ع ش (قوله يأخذ في مثلي بمثله الخ) أي ما لم يدخل الثمن في ملك الشفيع بطريق من الطرق فإن دخل فيه تعين الأخذ به وبعبارة شرح مر ولولا ذلك الشفيع نفس الثمن قبل الأخذ تعين الأخذ به لاسم المتقوم لأن العدول عنه إنما كان لتعذره ولو حط عن المشتري بعض الثمن قبل الأزم انحط عن الشفيع أو كله فلا شفعة لا تنفك البيع انتهت وبعبارة شرح الروض ما زيد أرحط من الثمن في مدة الخيار بنوعيه فقط يلحق بالثمن كما مر في بيع المراجعة فيلحق به وضه الذي يأخذ به الشفيع فإن حط الكل أي كل الثمن فهو كالموابع بلائع فلا شفعة للشريك لأنه يصير هبة على رأي ويطلب على رأي وخرج بقوله في مدة الخيار ما زيد أرحط بعد هذا فيلحق بالثمن كما مر انتهت (قوله يأخذ في مثلي بمثله) ظاهره ولو اختلفت قيمة المثل بأن اشترى داراً بمكة بحسب غل فلا شفعة لأخذها بمصر بقدر ذلك الحب وإن رخص جداً أو وجب به بان ذلك القدر هو الذي لزم بالعقد أه مر وانتظر في عكس المثال هل يرجع لقيمة باد العقد كافي القرض والغصب أه سم على جج أقول لأوجه التردد في عكس المثال مع تسام الشق الأول بل قد يتوقف في كل منهما بان قياس الغصب والقرض وغيرهما ان العبرة بمحل العقد حيث كان لنتقله مؤنة فتعتبر مؤنة حيث ظفر به في غير محله ويؤيده ما سيذكره عن شرح الارشاد بل هو صريح فيه ثم يحتمل أن المراد بعكس المثال في كلامه أنه اشترى بمثل يجعل رخص ثم ظفر به بمحل قيمة المثل فيه أكثر ويحتمل أن المراد أنه اشترى بمئة ومجعل قيمته فيه كثيرة ثم ظفر به بمحل قيمته دون محل الشراء وفي كليهما ما مر وهذا الثاني هو الظاهر من قوله هل يرجع لقيمة باد العقد الخ أه ع ش على مر (قوله كنفد) أي ولو مغشوشا حيث راجح والمراد به ما كان مسبوكاً على صورة خاصة بتعارفونها فيها بينهم سواء كان مسبوكاً على صورة الدراهم والدنانير المشهورة أم لا أه ع ش (قوله بمثله) أي سواء ارتفع سعره أم انحط وظاهره ولو نقله لمحل آخر وكان لنتقله مؤنة فيجبر المشتري على دفع المثل قال سم وهذا ما مال إليه مر أه ع ش (قوله بمثله إن تيسر) ولو وزنا بان قدر المثل بغير معياره الشرعي كقنطار برصاً أخذ به وزناً ولو ملك الشفيع الثمن قبل الأخذ تعين الأخذ به أه حل (قوله إن تيسر) أي حال الأخذ والأي وان لم يتيسر حال الأخذ بقيمته وقت العقد أه شرح مر (قوله إن تيسر) أي بان كان في دون مسافة العصر والابان لم يوجد أو كان فوق مسافة العصر بقيمته أي وقت العقد على المعتمد أه شيخنا (قوله والافقيته) أي وقت العقد أخذاً بما يأتي في المنة ولم يبق بل بأقل القسم من وقت العقد إلى وقت القبض لم يكن بمبدأ ونقل بالدرس عن الزياي الأول لكن في جج فإن انقطع المثل وقت الأخذ أخذ بقيمته حينئذ أه ع ش (قوله ومتقوم بقيمته) المراد به ما غير ما ذكر في الغصب بدليل أنه يأخذ في النكاح والخلع بمهر المثل وفي الصلح عن الدم بالدية وكل منهما لا يقال له في العرف قيمة أه شرح مر (قوله كافي الغصب) راجع للشقين وبعبارة شرح الروض واعتبارهم المثل والقيمة فيما ذكره مقيس على الغصب انتهت قال في شرح الارشاد ومنه يؤخذ أنه يأتي هنا ظاهراً ما مر فيما لو ظفر الشفيع بالمشتري ببدل آخر وأخذ فيه وهو أنه يأخذ بالمثل ويجبر المشتري على قبضه هناك إن لم يكن لنتقله مؤنة والطريق آمن والأخذ بالقيمة لحصول الضرر بقبض المثل وإن القيمة حيث أخذت تكون لاقيصولة ولابن الرنعة في ذلك احتمالات غير ما ذكرنا لم يرجح منها شيئاً وقد علمت أن ما ذكرته هو القياس وليس ذلك عذراً في تأخير الأخذ ولا الطلب أه سم على جج وفي حاشيته على المنهج بعد مثل ما ذكره مال مر إلى اجبار المشتري وإن كان لنتقله مؤنة أه أقول وفيه ما قدمناه من التوقف

\* (فصل) فيما يؤخذ به الشقص المشفوع وفي الاختلاف في قدر الثمن مع ما يأتي معهما \* (يأخذ أي الشفيع الشقص في) عوض (مثلي) كنفد وجب (بمثله) إن تيسر والافقيته (و) في (متقوم) كنفد وثوب (بقيته) كافي الغصب وتعتبر قيمته (وقت العقد) من بيع ونكاح وخلع وغيرها

لأنه وقت ثبوت الشفعة ولأن ما زاد في (٥٠٦) ملك المأخوذ منه وبذلك علم أن المأخوذ به في النكاح والخلع مهر المثل ويجب في المتعة مثلهما

لامهر مثلها لأن الواجبة  
بالفراق والشفقة عوض  
عن ما لو اختلف في قدر القيمة  
صدق المأخوذ منه بيمينه قاله  
الرويانى (وخير) أى  
الشفيع (في) عوض  
(موجب بين تعجيل) له (مع)  
أخذ (الاول) بين (مصرالى  
الحل) بكسر الحاء أى الحلول  
(ثم أخذ) وان حل المؤجل  
بموت المأخوذ منه دفعاً  
لاضرر من الجانبين لأنه  
لوجوز له الاخذ بالمؤجل  
أضرر بالمأخوذ منه لا اختلاف  
الذم وان الزم بالاخذ حالا  
ينظره من الحال أضرر  
بالشفيع لان الاجل يقابله  
قسماً من الثمن وعلم بذلك ان  
المأخوذ منه لو رضى بئمة  
الشفيع لم يتغير وهو الاصح  
وتعبرى بما ذكر أعلاه من  
اقتضاه على الشراء والنكاح  
والخلع (ولو بيع) مثلاً  
(شفقة وغيره) كتب  
(أخذ) أى الشفقة  
(بحصة) أى بقدرها (من  
الثمن) باعتبار القيمة وقت  
البيع وقول الاصل من  
القيمة سبق فلم يلو كان  
الثمن مائتين وقيمة الشفقة  
ثمانين وقيمة المضموم اليه  
عشرين أخذ الشفقة  
بأربعة أخماس الثمن ولا  
خيار للمشتري بتفريق  
الشفقة عليه لدخوله فيها  
عالم بالحال وبهذا فارق

وظاهر اطلاق الشارح بوافق ما دل اليه اه ع ش على مر (قوله لانه وقت ثبوت الشفعة) أى ثبوت  
سببها فلا يرد ان الشفعة إنما تثبت بعد لزوم العقد من جهة البائع اه ع ش (قوله في ملك المأخوذ منه)  
أى بطريق الاصل وهو البائع ومن ثم وقع في بض النسخ ولأن ما زاد في ملك البائع وفي الصداق اذا كان  
شفقة الزوج وفي عوض الخلع الزوجة وليس المراد بالمأخوذ منه المشتري كما هو المنبأ دلالة بوجه ان المتعبر بقيمة  
الشفقة لا عوضه وليس كذلك اه حل و زى فالمراد بالمأخوذ منه ما يشمل البائع والزوج في النكاح  
والزوجة في الخلع لانه يقال في الصداق اذا كان شفقة صام شفعوا وأخذ الشريك بمهر مثلها وقت العقد وما زاد مهر  
مثلها بعد العقد ان ما زاد في ملك المأخوذ منه اصاله أى بطريق الاصل وهو الزوج لانه ملك منفعة البضع  
وقت العقد وما زاد بعد ذلك في ملكه فلا يعتبر به ويقال أيضاً اذا كان الشفقة عوض خلع ان ما زاد في ملك  
المأخوذ منه بطريق الاصل وهو الزوج فلا ينعى له ملكه فلا يعتبر به ويقال أيضاً اذا كان الشفقة عوض خلع ان ما زاد في ملك  
اه برماوى (قوله المأخوذ منه) أى بحسب الاصل وهو البائع أو الزوج أو الزوجة أو الجاني وقوله وبذلك علم  
أى بقوله ومعتوم بقيمته لان البضع من قبيل المتقوم بقيمته مهر المثل (قوله مهر المثل) ويشترط أن يكون  
معه لوما للشفيع اه سم (قوله ويجب في المتعة مثلهما) أى يوم الامتناع ويؤخذ في الاجارة باجرة المثل  
مدته وفي الجملة بعد العمل باجرة مثله وفي القرض بقيمته وقت العقد وان كان المقترض يرد المثل صورة وفي  
صلح العبد بقيمة الابل يوم الجناية على المعتمد عند شيخنا كما مر وتقدم ما فيه فارجع اليه اه قل على الجلال  
(قوله صدق المأخوذ منه) وهو المشتري لانه أعلم بما بشره اه ع ش (قوله وخير في مؤجل) أى ولا يلزمه  
حيث نداء اعلام المشتري بالطالب على ما في الشرحين اه شرح مر (قوله وخير في مؤجل الخ) فان اختار  
الصبر ثم عثر له أن يعجل الثمن ويأخذ قال في المطالب والذي يظهر أن له ذلك وجه واحد ا قال الاذرى وغيره وهو  
ظاهر اذا لم يكن زمن ثم يمتحن منه على الثمن المعجل الضياع اه شرح مر (قوله وان حل المؤجل الخ)  
الاول والغاية أى فاذا حل بموت المأخوذ منه وهو المشتري فالشفيع الصبر الى أن يحل الاجل المشروط وهذه  
مستثناة من كونها على الفور اه شيخنا (قوله من الجانبين) أى من جانب المشتري والشفيع (قوله أضرر  
بالمأخوذ منه) وهو المشتري (قوله لا اختلاف الذم) أى ذم الناس صعوبة وبهولة فربما كان الشفيع صعباً  
فيتضرر المشتري لانه الذى يطالب الشفيع والبائع الاصل يطالبه أى المشتري لا الشفيع اه شيخنا (قوله  
ينظره من الحال) أى بتأخير المؤجل أى قدره ومن في قوله من الحال بيانية أى الذى هو أى النظر حال فهمى  
بيان للنظر كأن كان المؤجل مائة ريال لاخذ ذم المائة حالا ولو قال ينظر دحالا واسقط من لكان أولى وأخصر  
تأمل شيخنا (قوله لان الاجل الخ) أى فاذا كان الثمن عشرة ووجهة فكان المبيع الشفقة ورفق الاجل  
في مقابل رفق الاجل جزء من العشرة فاذا الزهيا لاخذ حالا بالعشرة حالة أضرر بالشفيع لانه أخذ بازيد مما أخذ به  
المشتري اذ العشرة به ضها يقابل الاجل ولا أجل حيث ذوقوله وبذلك علم أى بقوله أضرر بالمأخوذ منه وقوله  
وتعبرى بما ذكر أى بقوله ومعتوم بقيمته وقت العقد اه شيخنا (قوله لم يتخير) بالخاء المعجمة اه حل أى  
ولا يطل حقه من الشفعة اه شرح مر وفي سم ولورضى المشتري بأخذ مؤجل وقال الشفيع أنا  
أصبر الى حله بطل حقه اه مر (قوله ولو بيع شفقة وغيره) أى مما لا شفقة فيه اه شرح مر (قوله  
بأربعة أخماس الثمن) وهو مائة وستون في هذا المثال اه زى اه ع ش (قوله عالم بالحال) هذا جرى  
على الغالب والافضل لا خيار له مطلقاً وقوله وبهذا فارق أى بالهالة فارق هذا الحكم مامر الخ هذا ولم يظهر لهذا  
الكلام معنى لان المسائلتين على حد سواء وعبارة حج ولو بيع شفقة وغيره مما لا شفقة فيه كسيوف أخذته أى  
الشفقة لو جود سبب الاخذ فيه دون غيره ولا يتخير المشتري بتفريق الصفقة عليه لانه المورط لنفسه وهذا أولى  
من التعليل بانه دخل فيها عالماً بالحال لان قضيتها ان الجاهل يتخير وهو خلاف اطلاقهم ومذكرهم وبكل من



(ويمنع أخذ الجهل ثمن) كان  
اشترى بجزارف وثلف الثمن  
أو كان غائبا ولم يعلم قدره فيها  
فتمعيرى بالجهل أعم مما  
عبر به (فإن ادعى علم مشتر  
بقدره ولم يعينه لم يسمع)  
دعواه لأنه لم يدع حقاله  
(وحلف مشتر في جهله به)  
أي بقدره وقد ادعى الشفيع  
قدرا (و) في (قدره) في  
(عدم الشركة) في عدم  
(الشراء) والتخلف في غير  
الاولى من زيادتي فيحلف في  
الاولى والثالثة على نفي علمه  
بذلك كجعله مما ياتي في  
الدعوى والبيانات لان  
الاصل عدم علمه بالقدر  
وعدم الشركة ولا يخلف في  
الاولى انه اشتراه بثمن مجهول  
لانه قد علمه بعد الشراء  
ويحلف في الثانية ان هذا  
قدر الثمن لانه أعلم بما باشره  
وفي الرابعة انه ما اشتراه لان  
الاصل عدمه (فإن أقر البائع  
فيها) (بالبيع) والمشفوع  
بيده أو بيد المشتري وقال انه  
وديعته أو عارية أي أو  
نحوهما (ثبتت الشفعة)  
لان اقراره يتضمن ثبوت حق  
المشتري وحق الشفيع فلا  
يحتاج حق الشفيع بانكار  
المشتري كعكسه (وسلم الثمن  
له) أي للبائع (ان لم يقدر  
بقضه) من المشتري لانه تاتي  
المالك منه (والا) بان أقسر  
بقضه منه (ترك) يسد  
الشفيع) كظنهم فيها مرفي  
الاقرار (واذا استحق) أي الثمن

العلماء فارق هذا ما مر من امتناع اقرار المبيع بالرد انتهت ومثله شرح مر (قوله ويمنع أخذ الجاهل) هذا  
شروع فيما يمنع الاخذ بالشفعة وهو مكره قبل ثبوت الشفعة وبعده حرام كافي الجواهر واعنده شيخنا وذكر  
شيخنا كج انه مما يمنع الاخذ بالشفعة ما لو عدل عن قوله تملك بالشفعة أو أخذت بالشفعة الى قوله اشترى  
منك كذا أو قال تملك وصالحك عما اشترى به على كذا فليتأمل اه حل أي ليس هو عقد شفعة  
وانما هو بيع حقيقي اختياري يتوقف على لفظ آخر من جانب البائع الذي هو المشتري ويجرى فيه جميع  
أحكام البيع (قوله ويمنع أخذ الجاهل ثمن) وهذا من الحيل المسقط للشفعة وهي مكرهة قبل الثبوت وبعده  
حرام على الراجح اه حل ويمكن دفع هذه الحيلة بان يطالب الشفيع الاخذ بقدر يعلم ان الثمن لا يزيد  
عليه قدرا في المثلي وقيمة في المتقوم فالوجه ان له ذلك وان يحلف المشتري ان لم يعرف بانه لا يزيد على ذلك فان  
نكل حلف واستحق الاخذ به اه سم على حج وهو ظاهر في التوصل الى الشفعة بذلك لا لسقوط الحرمة عن  
المشتري بما ذكر لاحتمال ان ماعينه وحلف عليه بعد نكول المشتري أزيد مما أخذ به فيعود الضرر على  
الشفيع بذلك اه وقوله وبعده حرام كان اشترى بصبرة من الدراهم ثم أتلف بعضها على الابهام حتى  
لا يتوصل الى معرفة قدر الثمن اه سم على حج وقوله ثم أتلف بعضها أي بان تصرف فيه اه ع ش على  
مر (قوله بجزارف) بثلاث جميعه نقدا كان أو غيره اه شرح مر وقوله أو كان غائبا معطوف على اشترى  
بجزارف والمراد الغياب عن مجلس العقد اه شيخنا وفي شرح مر ما يفيد انه معطوف على تلف اه (قوله لم  
تسمع دعواه) وسيله ان يبين قدرا بعد قدر وهكذا ويحلف عليه اه سم (قوله لانه لم يدع حقاله) أي لانه  
لاحق له في القدر المطابق حتى لو أقر المشتري بعلمه لا فائدة فيه للشفيع وكان الاظهر ان يقول لان الدعوى غير  
ملزمة اه شيخنا (قوله وحلف مشتر الخ) ولا تقبل شهادة البائع للمشتري ولا للشفيع لانها شهادة على فعل نفسه  
اه حل (قوله وقد ادعى الشفيع قدرا) أي وقال المشتري لم يكن الثمن معلوم القدر عندى أي لا أعلم قدره  
هذه صورة الاولى وقوله وفي قدره وصورتهما دعوى الشفيع ان المشتري اشتراه بقدر معين كعشرة فادعى المشتري  
انه اشتراه بقدر آخر أكثر منه كخمسة عشر تأمل (قوله وفي قدره) فان نكل حلف الشفيع وأخذ بما حلف  
عليه اه شرح مر (قوله وفي عدم الشركة) أي شركة الشفيع للبائع بان قال له لست شريك البائع أي  
وشرط الشفيع ان يكون شريكا اه شيخنا (قوله لانه قد علمه بعد الشراء) أي والغرض التضييق عليه  
ولا تضيق حيث يتخلف تخليفه على نفي العلم لانه لا يمكنه الصدق في هذه اه شيخنا (قوله لانه قد علمه بعد  
الشراء) أي وقبل الحلف اه ع ش على مر (قوله ويحلف في الثانية ان هذا قدر الثمن) لا يقال القياس  
نصديق الشفيع لانه غارم لانه قول ذلك محله فيما اذا غرم في مقابلة التلف وما هنا بخلافه لانه يغرم لياخذ  
الشفيع (قوله أي أو نحوهما) أي في هذا المقام ليست تفسيرية لانها تكون بيان لما يقابلها فالظاهر ان مزيدة  
ليتم يز ما قبلها بما بعده بان يكون مقالتي غير يجمعهما ما وانظر وجه الانحصار على زيادة هذا التفسير اه  
شوبري (قوله كعكسه) أي كالا يبطال حق المشتري بانكار الشفيع اه زى (قوله وسلم الثمن له أي  
للبائع) فلو امتنع من قبضه من الشفيع كان له مطالبة المشتري به في أحد وجهي زوجه الشفيع وجه الله وهو  
الوجه وأفتى به الواو الدرجه الله تعالى لان ماله قد يكون أبعد عن الشبهة اه شرح مر (قوله لانه تاتي المالك  
منه) أي كذا وتزير لا والا فهو مقر بالبيع فكيف يكون الشفيع متلقيا للمالك منه اه شيخنا وعبارة سل  
قوله لانه تاتي المالك منه أي لانه باقرار البائع له كانه تاتي المالك منه وان كان في الحقيقة انما تلقاه من المشتري انتهت  
(قوله والترك بيد الشفيع) ومتى عاد المشتري واعترف بالحال استحقه ولا يتوقف على اقرار جديد من الشفيع  
ويكفي في التنظير كونه يترك بيده كإيترك المقر به بيد المقر وان لم يتوقف استحقاقه على اقرار جديد لان المشتري  
قوى جانبه بوقوع الاقرار في ضمن معاوضة هذا وكن حق العبارة ان يقول والابق في ذمة الشفيع لانه لم يعقد

أي ظاهر مستحشا بعد

الاخذ بالشفعة (فان كان  
معينا) كالاشترى بهذه  
المائة (بطل البيع  
والشفعة) لعدم الملك (والا)  
بان اشترى بثمن في الزمة  
ودفع عما فيها فخرج  
المدفوع مستحشا (ابدل)  
المدفوع (وبقيا) أي  
البيع والشفعة ولو خرج  
ردية اختيار البائع بين الرضا  
والاستبدال فان رضى به لم  
يلزم المشتري الرضا بماله بل  
ياخذ من الشفع الجيد كذا  
قاله البغوي قال النووي  
وفيه احتمال ظاهر قال  
الباقين ما قاله البغوي جار  
على قوله فيما اذا ظهر العبد  
الذي باع به البائع معيبا  
ورضى به ان على الشفع  
قيمه سليما لانه الذي  
اقتضاه العقد وقال الامام انه  
غلط وانما عليه قيمته معيبا  
حكماهما في الروضة قال  
فالتعليق بالمثل إلى أولى قال  
والصواب في كتابا المسئلتين  
ذكر وجهين والاصح منهما  
اعتبار ما ظهر وجه هذا  
اس المقري في المعيب (وان  
دفع الشفع مستحشا  
تبطل) شفعة (وان علم)  
انه مستحشق لانه لم يقصر في  
الطلب والاخذ سواء اخذ  
بمعين أم لا فان كان معينا  
في العقد احتاج إلى كاجديدا  
وتكره ما ذكر مستحشا  
خروجه نحاسا (واشترى

على عين تترك بيده اه شيخنا امر لو عاذا البائع وادعى عدم قبض الثمن من المشتري فقد ذكره سم بقوله فلو  
عاد البائع وادعى عدم قبضه من المشتري فينبغي ان ياخذ من الشفع وان لم يوجد من الشفع اقرار جديد لان  
هذا في معاوضة فكان كالأدعت خلعا فانكر ثم عاد وصدق ياخذ منها المال وان لم يوجد اقرار جديد هكذا  
وافق عليه مر (قوله أي ظهر مستحشا) أي بيينة أو تصادق البائع والمشتري والشفع كما قاله المتولي اه  
شرح مر (قوله ودفع عما فيها) أي بعدم مفاارقة المجلس أخذ من قوله سم الواقع في المجلس كالواقع في صاب  
العقد امر لو دفعه في المجلس فينبغي بطلان البيع والشفعة ونقل في الدرر مثله عن خطا بعض الفضلاء اه  
عش (قوله ولو خرج رديا الخ) أي وان وقع الشراء بعينه بل هو ظاهر في ذلك اسكن لا وجه حيث نذر قوله  
والاستبدال أي لان الاستبدال انما يظهر اذا باع بثمن في الزمة اما بالمعنى الذي الكلام فيه فيختصير البائع بين  
الرضا والفسخ ثم رأيت في سم على منهج ان ما ذكره من ان له طلب بدله اذا عيّن في العقد لا يخلو عن  
اشكال فان التماس في المعين في العقد ان يتخير بين الفسخ والامضاء واما رده وأخذ بدله فلا يلتزم ثم  
أوردت ذلك على مر فاول حل عبارة العباب على ان البدل في المعين طاب الارش فليتم اه مر اه سم على حج  
أي وهذا الحل انما يتم لو كان اذا طلب الارش ووافق جاز أخذه وقد تقدم خلافه اه عش على مر (قوله ولو  
خرج رديا الخ) وقياس ما قاله في خط بعض الثمن من الفرق بين ما قبل الزوم وبعده ان يقال بنظره ههنا ان  
البائع ان رضى بردي أو معيب قبل الزوم لم يلزم المشتري الرضا به ما من الشفع أو بعده فلا وجه حيث نذر  
الترام ذلك لان منة البائع ومساخنة موجودة فيهما الا ان يفرق بأن الردى والمعيّب غير ما وقع به العقد بالسكينة  
بخلاف الثمن فانه وقع به العقد فسرى ما وقع به الى الشفع اه شرح مر (قوله كذا قاله البغوي) هو  
المعتمد في المثل والمعتمد في المتقوم أخذه قيمته معيبا كما سيأتي لان المقري وقوله وفيه احتمال أي انه يلزم بأخذ  
الردى وقوله ان على الشفع قيمته سليما ضعيف كما علمت وقوله وقال الامام انه أي ما قاله البغوي من أخذ  
القيمة سليما وقوله حكاهما أي الوجهين في المتقوم وقوله قال أي البلقيني أيضا والصواب أي رد على النووي  
حيث قال في المثل وفيه احتمال ولم يقل وجهه ففرق بين الاحتمال والوجه اذا احتمال أمر عقلي والوجه نص  
للاصحاب وحيث حكاهما في الروضة في المتقوم فقط وقوله في كتابا المسئلتين أي مسألة المثل والمتقوم وقوله  
اعتبار ما ظهر أي من الرداء والعيب وهذا ضعيف كما علمت وقوله في المعيب أي اما المثل فيلزم فيه في الرضا بان  
المشتري يأخذ الجيد وقد علمت ان هذا والمعتمد يفرق بأن الرداء وصف لازم بخلاف العيب فانه يطرأ  
ويزول اه شيخنا (قوله فالتعليق بالمثل الخ) أي اذا كان الامام غاظ البغوي في قوله على الشفع قيمة العبد  
المعيّب سليما مع كون العبد ممتقوما فتعليقه له في قوله على الشفع دفع الجيد بدلا عن الردى مفهوم بالاولى  
وجه الاول بان العيب في المتقوم يمكن زواله بخلاف الرداء في المثل اه شيخنا (قوله اعتبار ما ظهر) أي  
وهو الردى في الاول والمعيب في الثاني اه عش (قوله وبهذا جزم ابن المقري في المعيب) وهو الاصح وحزم في  
مسألة الردى بما قاله البغوي قال شيخنا يمكن الفرق بينهما بان ضرر الردى أكثر من ضرر المعيب اذ لا يلزم من  
العيب الرداء فلزمه قبول المعيب دون الردى اه شو برى (قوله وتكره ما ذكر مستحشا الخ) هذا مفهوم  
قوله ولو دفع الشفع فكان الاظهر ان يقول وكذا دفع ما ذكر وقوله نحاسا اه ذاق المثل وأما في المتقوم فيختصير  
المشتري بين ابقائه ورده اه شيخنا (قوله ولشفيع فسخه باخذ) واذا كان التصرف اجارة وأمضاها الشفع  
فلا جرة للمشتري اه شرح مر وقوله وأمضاها الشفع أي بان طلب الاخذ بالشفعة الآن وأخر  
التملك الى انقضاء مدة الاجارة ثم أخذه فلا جرة للمشتري لحصولها في ملكه وعبرة العباب أي أو تصرف المشتري  
بما لا يزيل ملكه كرهن واجارة فان آخر الشفع الاخذ لولا الهما بطل حقه وان شفع بطل الرهن لا الاجارة  
فان فسخها فذلك وان قررهما فلا جرة للمشتري اه وقوله بطل حقه قد يشك على ما يأتي ان الذي على الفور

تصرف في الشفع) لانه ملكه (ولشفيع فسخه باخذ)



الشقص سواء كان

فيه شفعة كبيع أم لا  
كوقف وهبة لأن حقه سابق  
على هذا التصرف (و) له  
(أخذ بما فيه شفعة) من  
التصرف كبيع لذلك ولأنه  
ربما كان العوض فيه أقل  
أمن جنس هو عليه أيسر  
(ولو استحقها) أي الشفعة  
(جمع أخذوا بقدر الحصص)  
لأن الشفعة من مرافق المالك  
فتقدر بقدره ككسب  
القبض وهذا ما صححه  
الشيخان كثير وقيل  
ياخذون بعدد الرؤس  
واعتمد جمع من المتأخرين  
وقال الاسنوي أن الأول  
خلاف مذهب الشافعي  
(ولو باع أحد شريكين  
بعض) هو أعم من قوله  
نصف (حصة لرجل ثم باقها  
لاخرها شفعة في) البعض  
(الأول للشريك القديم)  
لأنفرادها لحق (فان عفا)  
عنه (شاركه المشتري الأول  
في) البعض (الثاني) لأنه  
صار شريكاً مثله قبل البيع  
الثاني فان لم يعف عنه بل  
أخذ له يشاركه فيه لوال  
ملكه (ولو عفا أحد شفعين)  
عن حقه أو بعضه (سقط  
حقه) كالقود (وأخذ  
الاخر الكل أو تركه) فلا  
يقتصر على حصته لئلا  
تتبع بعض الصفقة على المشتري  
(أو حضر) أحدهما وغاب  
الاخر

هو الطالب لا التملك لأن يصور هذا بما إذا شرع في الأخذ أخذاً مما تقدم قبل الفصل وكذا يقال في قول الشارح  
السابق نعم لورضى المشتري بذمة الشفعين تعيين عليه الأخذ حالاً ولا سقوط حقه اه سم على حج وهي تفيد  
أن معنى امضاء الاجارة أن ياخذ بالشفعة مع بقاء عقد الاجارة لانه يؤخر التملك بالشفعة لان قضاء مدة الاجارة اه  
عش على مر (قوله واشفعي فمخه بأخذ) هذا اذا أخذ من المشتري الاول وقوله له أخذ بما فيه شفعة  
أي من المشتري الثاني فالخلاف أنه يخير بين الاخذ من الاول والثاني لكن ان أخذ من الاول يبطل بهذا الأخذ  
تصرفه ولا يتقيد بكونه فيه شفعة وان أخذ من الثاني لم يبطل تصرف الاول ويتقيد الاخذ بكون التصرف مع  
الثاني فيه شفعة فتأمل ولو بنى المشتري أو غرس في المشفوع قبل علم الشفعين بذلك ثم علم فلع مجانا التعدي  
المشتري نعم ان فعل ذلك في نصيبه بعد القسمة ثم أخذ بالشفعة لم يقطع مجانا فان قيل القسمة تتضمن رضا الشفعين  
بذلك المشتري غالباً رديان ذلك يتصور بصور كأن يظن انه أخذ المبيع هبة ثم يتيقن أنه اشتراه أو انه اشتراه بثمن  
كثير ثم ظهر أنه باقل أو يظن الشفعين كون المشتري وكيلاً للبائع ولبناء المشتري وغراسه حينئذ حكم ببناء  
المستعير وغراسه لأن المشتري لا يكلف تسوية الارض اذا اختار الفلح لانه كان متصرفاً في ملكه فان حدث في  
الارض نقص أخذ الشفعين على صفته أو يتركه ويبقى زرعه الى أن وان الحصاد من غير أجرة اه شرح مر  
وكتب عليه عش قوله لم يقطع مجانا أي بل يخير الشفعين بعد الأخذ بين التملك بالقيمة والمبيع مع ارش  
النقص والتبعية بالاجرة كما يعلم من قوله ولبناء المشتري الخ (قوله ياخذ بالشفعة) الباء سببية أو للتصوير كما  
تدل عليه عبارة مر ونصها وليس المراد الفسخ ثم الأخذ بالشفعة بل الأخذ بها وان لم يتقدمه لفظ فسخ كما استنبط  
في المطالب من كلامهم خلافاً لما يقتضيه كلام أصل الروضة اه وقوله بما فيه شفعة أي بعوض تصرف فيه  
شفعة أو الباء للسببية أي بسبب تصرف آخر فيه شفعة ولو قال فيما فيه شفعة لكان أظهر (قوله لذلك) أي لأن  
حقه سابق على هذا التصرف اه زى اه عش (قوله ولو استحقها جمع) أي على أجنبي أو على أحدهم  
بان كان المشتري منهم أو من غيرهم وليس هذا مكرراً مع قوله قبل ولو كان لمشتري حصصاً مشتركاً مع الشفعين  
اذ ليس في تلك تعدد الشفعين والمشتري هناك لا ياخذ مع الشفعين بل بشارته الاصل على اه شيخنا (قوله)  
أخذوا بقدر الحصص وذلك بان نجعل حصص الباقين بالبيع وننسب حصص كل منهم لهذا المجموع وياخذ من  
القسط المبيع بالشفعة بتلك النسبة فلو كانت دار بين ثلاثة لواحد نصفها والاخر ثلثها والاخر سدسها فاذا باع  
صاحب الثالث أخذ الاخران بالنسبة المتقدمة فيجمع النصف والسدس فيجمعونهم مائة وستة عشر قيراطاً فالسدس  
ربعمائة والنصف ثلاثة أرباعها فيأخذ صاحب السدس ربع المبيع وهو قيراطان من ثمانية وصاحب النصف  
ثلاثة أرباع وهو ستة (قوله بعدد الرؤس) أي قياساً على سريلان العتق وقرى الأول بان العتق من باب الاتلاف  
فلومات شفعين كل منهما من ولدين فعفا أحد الولدين انتقل حقه لآخره وله نصف المشفوع كولد من الاخرين  
وقول بعضهم يكون المشفوع بينهم اثلاثاً لعله مبني على اعتبار الرؤس فراجع اه قل على الجلال (قوله)  
أضاً بعدد الرؤس) أي لأن الأصل الشركة بسبب الشفعة وقد تساوا فيها بدليل ان الواحد ياخذ الجميع وان قل  
نصيبه اه شرح مر (قوله ان الاول خلاف مذهب الشافعي) لانه لما حكى القولين في الام قال والقول  
الثاني انهم في الشفعة سواء وبهذا القول أقول اه حل (قوله ثم باقها لاخر) وخروج بثمن مالو وقع البيعان  
معاً فالشفعة فيها للأول وحده اه شرح مر (قوله فان عفا شاركه) أي ان كان العفو بعد البيع الثاني  
فان كان قبله اشتركا فيه جزماً اه شرح مر (قوله فان عفا عنه الخ) قال ابن عبد السلام العفو عن الشفعة  
أفضل الا ان يكون المشتري نادماً أو مغبوناً أو أقره في حواشي شرح الروض اه شو برى (قوله ولو عفا أحد  
شفعين الخ) ولو اختاف المشتري والشفيع في العفو عن الأخذ بالشفعة فهل يصدق الشفعين أو المشتري  
والظاهر تصديق الشفعين لأن الأصل بقاء حقه وعدم العفو اه عش على مر (قوله سقط حقه) أي

كاهسواء عفا عن البعض أو الكل اه شيخنا (قوله آخر الاخذ في حضور الغائب) ولا يلزمه اعلام المشتري بأنه طالب لها \* (فرغ) \* دار بين أربعة سواء فباع أحدهم حصته واحد الثلاثة الباقيين حاضر فأخذ الكل فاذا حضر الثاني ناصفه بنصف الثمن أو أخذ ثلث مامعه بثلث الثمن وإذا حضر الثالث أخذ ثلث مامع كل في الاول أو نصف مامع الاول في الثانية وله فيه الأخذ ثلثي مامع الاول وثلث مامع الثاني وله أيضا أخذ ثلث مامع الثاني ويضمه لمامع الاول ويناصفه لان كل جزؤه فيه ثلث وعلى هذا تصح قسمة الشقة من ثمانية عشر لان ثلث الاول واحد من تسعة يضم الى ستة الاول فلا تصح قسمة عليهم فيضرب عددهما في تسعة وحينئذ نلثاني أربعين لكل من الاخيرين سبعة وإذا كان ربع الدار ثمانية عشر بقسمتها اثنتان وسبعون قال شيخنا مر ولا يرجع الثاني الى واحد من الباقيين لتقصيره فراجعه وبقي من الاحوال ان الثاني أخذ ثلثي مامع الاول فاذا حضر الثالث ناصفه أو أخذ ثلثي مامع الثاني وثلث مامع الاول أو أخذ ثلث مامع الاول وضمه لمامع الثاني ويناصفه ولو كان الحاضر اثنين فهل يتعين عليهما الاخذ مناصفة أو لا أحدهما ان يأخذ الثلث والاخر الثلثين واذا صبر أحدهما الى حضور الغائب دون الآخر فهل يجبر الآخر على الصبر أو لا الأخذ واذا أخذ فهل يتعين عليه الأخذ الكل أو له الأخذ النصف أو الثلث أو الثلثين فراجع هذه الاحوال من محالها وانظر حرر واعرف ما تصح فيه القسمة من الاعداد كما مر ومنه ما لو شفع الحاضر ان سوية ثم غاب أحدهما ثم حضر الثالث فان شاء أخذ نصف مامع الحاضر أو ثلثه فان حضر الغائب وغاب الحاضر أخذ منه السدس في الاول والثالث في الثاني ويقسم الشقة على الاول من اثني عشر للحاجة الى عدله نصف ونصف ونصف وسدس واذا كان الربع اثني عشر فكله ثمانية وأربعون وعلى الثاني من ستة للحاجة الى عدله نصف ونصف ونصف ثلث واذا كان الربع ستة فالكل أربعة وعشرون اه قل على الجلال (قوله لعذره) أي الحاضر في ان لا يأخذ أي الحاضر ما أي جزأ يؤخذ منه لو حضر الغائب وأخذ أي لعذر الحاضر في عدم أخذه الا ان الشقة من الذي يؤخذ منه لو حضر الغائب هذا وترر شيخنا ان الضمير في يأخذ راجع للغائب وفي عذره للحاضر وقال المعنى لعذر الحاضر في عدم أخذ الغائب وهذا غير ظاهر اذ لا يستقيم هذا مع قوله ما يؤخذ منه لانه يصير المعنى لعذر الحاضر في عدم أخذ الغائب ما يؤخذ من الغائب ولا معنى للاخذ من الحاضر مع عدم أخذ الغائب فالتقرير الاول أحسن (قوله شاركه فيه) انظر هل يشاركه قهراً أو برضاه وهل يشاركه على وجه الشراء منه بطريق الشراء أو على وجه الاخذ منه بالشفعة تأمل (قوله فليس للحاضر الخ) أي وان رضى المشتري وان اقتضى التعليل المذكور خلافه وغاية الامر انه تعليل فاصراً وجرى على الغالب اه سم على حج اه عش على مر (قوله فليس للحاضر الخ) فان قال لا أخذ الا قدر حصتي بطل حقه مطلقاً لتقصيره اه حج وينبغي تقييده بما اذا كان عالم بذلك فان كان جاهلاً لم يبطل حقه بذلك لا سيما ان كان ممن يخفى عليه ذلك كالأسة طاحنه من رد المبيع بعيب بالعوض اه عش على مر (قوله لثلاثين بعض الصفقة على المشتري) وان رضى المشتري بذلك لان العلة تفريق الصفقة كما قاله حج وشيخنا في الشرح ونقل عن شيخنا في درسه انه يجوز مع الرضا لان المنع كان لحق المشتري وقد زال برضاه اه حل وعبارة شرح شيخه فلورضى المشتري بأن يأخذ الحاضر حصته فقط فالمتجه كما عهده السبكي كابن الرفعة انه كالأوراد الشفيع الواحد ان يأخذ بعض حقه والاصح منه انتهت (قوله وتعدد الصفقة الخ) \* (قاعدة) \* العبرة في اتحاد العقد وتعدد بالوكيل الا في الصفقة والرهن فالعبرة فيهما بالموكل اه عش على مر وتقدم ابصار هذه القاعدة في آخر تفريق الصفقة (قوله بتعدد الصفقة) لتعدد هائل ثلاث صور ذكر منها اثنتين وترك الثالثة وهي التعدد بتفصيل الثمن وفي قل على الجلال قوله بتعدد البائع الخ ولو اشترى اثنان من اثنين فللشفيع أخذ ربع المبيع لانها أربعة عقود ولو اشترى ربع شقة بكذا وربع بكذا فللشفيع أخذ أحد الربعين ولو باع نصف كل من

(آخر) الاخذ (الى حضور الغائب) لعذره في ان لا يأخذ ما يؤخذ منه (أو أخذ الكل فاذا حضر الغائب شاركه) فيه لان الحق لها ما فليس للحاضر الاقتصار على حصته لثلاثين تتبع الصفقة على المشتري لولم يأخذ الغائب وما استوفاه الحاضر من المنافع كالاجرة والثمر لا يراجع فيه الغائب (وتعدد الصفقة بتعدد الصفقة أو الشقة) وهو من زيادتي



فلو اشترى اثنان من واحد شقة أو اشترى واحد من اثنين فلشبيع أخذ نصيب أحدهما وحده لا تنتفع بتبعيض الشقة على المشتري أو واحد شقين من دارين فلشبيع أخذ أحدهما لأنه لا يفضى الى تبعيض شيء واحد في (٥١١) صفقة واحدة (وطالبها) أي الشقة (كرد

بعيب) في أنه فوري وما

ينبغي له أن يثبت لدفع الضرر فيه ادر عادة ولو بوكيله

بعد علمه بالبيع مثلاً بالطلب

أو رفع الامر الى الحاكم

فلا يضر نحوه ولا وكل

دخل وقتها وتعبير بما

ذكره أولى مما عبر به (لا في

اشهاد) على الطلب (في

طريقه أو) حال (توكيله)

فلا يلزمه الاشهاد والتصريح

بهم من زيادتي ويقارن

نظيره في الرد بالبيع بان

تسلط الشبيع على الاخذ

بالشقة أقوى من تسلط

المشتري على الرد بالبيع

وبان الاشهاد ثم على الفسخ

وهو المقصود وهذا على

الطلب وهو وسيلة للمقصود

ويقتصر في الوسائل ما لا يغتفر

في المقاصد (فيلزمه لغيره)

كمريض وغيبه عن بلد

المشتري وقد عجز عن مضيه

اليه والرفع الى الحاكم

(توكيله) ان يحجزه لزمه

(اشهاد) وله تأخير الطلب

لا انتظار ادراك الزرع

وحصاده (فان ترك مقدوره

منهما) أي من التوكيل

والاشهاد (أو أخر لتكذيبه

ثقة) ولو عبداً أو امرأة

(أخبره بالبيع) مثلاً (أو باع

حصته ولو جاهلاً بالشقة أو)

باع (بعضه علماً) بالشقة

دارين فله المالك الشريك في كل دار أخذ ما يبيع منها دون الاخرى وان اتحد مالكها ولو باع وكيل عن مالكين حصتها من دار فلشبيع أخذ حصته أحد المالكين دون الاخر (قوله ولو اشترى اثنان الخ) المثال الاول لتعدد الصفقة بتعدد المشتري والثاني لتعدد البائع والثالث لتعدد الشقص (قوله لأنه لا يفضى الخ) لم يقل مثل ذلك في تفريق الصفقة في نحو البيع فليس له في شراء عشرين صفقة واحدة رد احدهما بعيب دون الاخرى لان الضرر المترتب على التفريق انما يظهر هنا في عين واحدة اذا الشبيع في العينين بحسن بالعقود عن الاخرى من غير حقوق ضرر للمشتري البتة بخلاف نحو البيع الضرر لاحق مطلقاً فليتأمل اه شورى (قوله وطالبها كرد بعيب الخ) أي بان يأخذ في السبب كالميراث للمشتري أو الحاكم ويشول أناطال بالشقة أو أخذت بالشقة وان كان لا يحصل المالك بمجرد ذلك بل حتى توجد الشروط المتقدمة في قوله وشروط في تلك الخ اذا المراد بالتلك حصول المالك كما عبر به مر (قوله وطالبها كرد بعيب) ولا يصح الصلح عن الشقة بحال كالدبالعيب وتبطل شفيعته ان علم بفساده فان صالحه عنها في الكل على أخذ البعض بطل الصلح لان الشقة لا تقابل بعوض وكذا الشقة ان علم ببطلانه والا فلا يلزم به في الاثوار وعفو الشبيع قبل البيع وشروط الخيار وضمان العهدة للمشتري لا يسقط كل منها شفيعته ولو توكل الشبيع في بيع الشقة لم تبطل شفيعته في الاصح اه شورى \* (فرع) \* اتفقا على الطاب لكن قال المشتري انه لم يبادر به فسقط حقه وقال الشبيع بل يادرت فينبغي تصديق الشبيع لان الظاهر صحة الاخذ ولو أقام بينتین فالوجه تقدير بينة الشبيع لانها مثبتة ومعهما زيادة علم بالفور اه شيخنا اه شورى (قوله وما يتبعه) أي من الرفع للحاكم أو المشتري ومن الاشهاد والتوكيل وقد لا يجب الفور كان غاب أحد الشريكين أو أخر لا در الزرع أو لم يعلم قدر الثمن أو لجهله بان له الشقة أو بانها على الفور وهو ممن يخفى عليه ذلك اه حابي (قوله فلا يضر نحوه صلاته) وكل دخل وقتها (فلو فوى نفلاً مطلقاً) كان له الزيادة على ركعتين الى حد لا يعده مقصراً اه حابي (قوله أقوى من تسلط الخ) وجه القوة ان للشبيع فسخ تصرفات المشتري بالاخذ وليس للمشتري فسخ تصرفات البائع في الثمن بل ياخذ بدله اذا خرج عن ملك البائع اه شيخنا (قوله فيلزمه لعذر توكيل) ويجوز للقادر أيضاً التوكيل وفرضهم ذلك عند العجز انما هو لتعيينه حيث تظير به الا لامتناعه عند القدرة على الطلب بنفسه اه شرح مر (قوله وغيبه عن بلد المشتري) أي بحيث تعد غيبه حائلة بينه وبين مباشرة الطلب كما حزم به السبكي اه شرح مر (قوله اشهاد) أي لرجلين أو رجل وامرأتين أو رجل ليحلف معه كما أشار الى ذلك بحذف المتعلق اه زى اه ع ش (قوله لا انتظار ادراك الزرع وحصاده) وعذره في هذا التأخير انه لا يتفقد بالارض قبل الادراك والحصاد وفي جواز التأخير الى أن جذاذ الثمرة فيها اذا كان بالشقص شجر عليه ثمرة لا تستحق بالشقة وجهان أرجحهما كما قال الزركشي المنع والفرق ان الثمرة لا تمنع من الانتفاع بالماخوذ بخلاف الزرع ويمكن حمل الجواز على ما لو كانت المنفعة تنقص بهما مع بقائها والمنع على خلافه اه شرح مر (قوله فان ترك مقدوره الخ) تفريع على قوله فيلزمه لعذر توكيل فاشهاد وقوله أو أخر لتكذيبه ثمرة تفريع على قوله وطالبها كرد بعيب (قوله أو أخر لتكذيبه ثمرة أخبره بالبيع) بخلاف مالوكذبه في تعيين المشتري أو في جنس الثمن أو نوعه أو حاله أو في قدر المبيع فانه لا يبطل حقه اه حابي (قوله أو باع حصته الخ) قال في شرح الروض ولو زال البعض فها كان مات الشبيع وعليه دين قبل الاخذ فبيع بعض حصته في دينه جبراً على الوارث وبقي باقيها فالذي يظهر كما قاله في المطالب ان له الشقة لا تنتفع بتخيل العفو منه اه سم (قوله لتقصيره في الاولين) الاولى ترك مقدوره في التوكيل والاشهاد والثانية تأخيرها لتكذيبه ثمرة وقوله ولزوال سبب الشقة في الثالثة هي بيع

(بطل حقه) لتقصيره في الاولين والرابعة ولزوال سبب الشقة في الثالثة وخرج بالثقة في الثانية غيره لان خبره غير مقبول وبالعالم في الرابعة وهي من زيادتي

الجاهل لعذره وكلاثة عدد (٤١٢) التوازل ومن فسقة أو كفار قال ابن الرفعة وكل ذلك في الظاهر أما في الباطن فالعبرة بما يقع في نفسه من

صدق وضده ولومن فاسق كما  
قاله الماوردي (وكذا) يبطل  
حقه (لو أخبر بالبيع بقدر  
قدره فبان باكثر) لأنه إذا لم  
يرغب فيه بالاكل قبل الاكثر  
أولى (لا) ان بان (بدونه أو  
لحق المشتري فسلم عليه أو  
بارك له في صفقته) فلا يبطل  
حقه لأن الترتيب لطريقين  
كذبه بالزيادة في الأولى  
والسلام سنة قبل الكلام  
في الثانية وقد يدعى بالبركة  
ليأخذ صفقته مباركة في  
الثالثة وتعبيري بقدر  
وبدونه أعسم من تعبيري  
بألف وبخمس مائة

\*(كتاب القراض)\*

مشتق من القرض وهو  
القطع سمي بذلك لأن  
المالك قطع للعامل قطعة من  
ماله يتصرف فيها وقطعة من  
الربح ويسمى أيضا مضاربة  
كما صرح به الأصل ومقرضة  
والأصل فيه الإجماع والحاج  
واحتج له الماوردي بقوله  
تعالى ليس عليكم جناح ان  
تبتغوا فضلا من ربكم وبنائه  
صلى الله عليه وسلم مضارب  
للديعة بما لها إلى الشام  
وأنفذت معه عبدها يسرة  
والقراض أخذ مما ياتي  
توكيل مالك يجعل ماله بيد  
آخر ليصرفه والربح مشترك  
بينهما وهذا أولى من قول  
الأصل القراض أن يدفع  
إليه مالا إلى آخره (أركانه) ستة (مالك وعامل وعمل وربح وصيغة ومال وشرط فيه) أي في المال

حصته كلها والرابعة هي بيع بعض حصته عالميا بالشفعة اه حل (قوله الجاهل لعذره) أي سواء كان جهله  
بالبيع أو بشبوت الشفعة مع علمه بالبيع قال الزركشي ولم يصرح حوايل الثانية اه شورى (قوله أو برك له في  
صفقته) أي أو سأله عن الثمن وان كان عالميا به أو سلم عليه وبارك له وسأله كما صرح به في حواشي شرح الروض  
نحسلا فالما نوهه ظاهر تعبير المصنف كغيره بأمر اه شورى ويمكن أن تكون أوفى كلامه مانعة خلو فتجوز  
الجمع فتشمل ما ذكر (قوله والسلام سنة قبل الكلام) وان كان ممن لا يندب عليه السلام لخوف فسقه كذا  
قال حج والمعتمد أنه متى سلم على من لا يندب السلام عليه بطل حقه حيث كان عالميا بالحل اه حاشي ويؤخذ  
من كلامه ان السلام لو لم يكن سنة كان في حال لا يطالب السلام عليه فيه بطل حقه بالسلام اه ع ش

\*(كتاب القراض)\*

(قوله مشتق الخ) عبارة شرح مر وهو بكسر القاف لغة أهل الحجاز مشتق من القرض وهو القاطع لأن  
المالك يقطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة من الربح والمقارضة وهي المساواة لتساويهما في الربح  
أولان المال من المالك والعمل من العامل ويسمى عند أهل العراق مضاربة لأن كلامهما يضرب بسهم في  
الربح والمانيه غالبان السفر وهو يسمى ضربا انتهت (قوله سمي بذلك الخ) لعل الضمير المستكن في الفعل  
عائد على المعنى الاصطلاحي الآتي في قوله والقراض أخذ مما ياتي الخ فكان عليه ان يقدم هذا المعنى هنا ثم  
يقول سمي بذلك الخ (قوله والأصل فيه) أي في جوازه اه ع ش على مر (قوله واحتج) وجه الدلالة من  
الآية ان الفضل هو الربح والرزق وطلبه صادق بان يطلبه الانسان بماله أو بمال غيره وأتى بصيغة التبريض  
لعدم صراحة الآية في المطلوب اه شيخنا وفي قل على المحلى ولأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن مقارضا لان  
خديجة لم تدفع له مالا وانما كان مأذونا له في التصرف عنها فهو كالوكيل يجعل كما هو ظاهر اه فراجعوه في ع ش  
على مر قوله وأنفذت أي أرسلت وقد ردد عليه ما قالوه في السير من انها استأجرته بقاوصين ويمكن الجواب  
بتعدد الواقعة أو ان من عبر بالاستئجار تسع به فغيره عن الهبة انتهى وعبارته على الشارح أسند الاحتجاج  
إلى الماوردي لما في الآية من الخفاء لانها تحتكم إلى الدعاء وغيره فليست نصافي القراض انتهت وعبارة المدابغي  
قوله فضلا أي زيادة على مالكم أو مال غيركم وهي الربح فصح الاحتجاج بالآية من حيث عمومها فان الربح  
فضل اه (قوله مضارب الخديجة) أي قبل ان يزوجها بنحو شهرين وسنة اذ ذلك نحو خمس وعشرين سنة  
وهذا قبل النبوة وأصل وجه الدلالة منه انه صلى الله عليه وسلم حكمه مقرر له بعدها وهو قياس المساقاة بجماع  
العمل في كل منهما ما يبيع ماله مع جهالة العوض ولهذا اتحد في أكثر الأحكام ومقتضى ذلك تقديمها عليه  
ولعل عكسهم لذلك انما هو لأنه أشهر وأكثر وأيضا فهي شبهة بالاجارة في الزوم والتأقيت فوسطات  
بينهما الشعار بما فيها من الشبهين وهو رخصة لخروجه عن قياس الاجارات كما انها كذلك لخروجها عن بيع  
مالم يخاق اه شرح مر (قوله وأنفذت معه عبدها يسرة) قال السيوطي لم أفهم على روايه صحيحة انه بقي  
إلى البعثة اه وقال بعضهم لم أر له ذكر في الصحابة والظاهر انه مات قبل البعثة ولو أدرك البعثة لاسلم وانما  
أرسلته معه ليكون معاونه وليتحمل عنه المشاق اه برماوى ملخصا (قوله توكيل مالك) أي مالك لعين  
المال أو للتصرف فيه ليس يدخل ولي السفيه والصبي والجنون فإنه يصح ان يقارض لهم في مالهم كما سيذكره  
الشارح بقوله ولوليه سم أن يقارض لهم تأمل (قوله وهذا أولى من قول الأصل الخ) وجه الأولوية انه يوهم  
ان مسمى القراض دفع المال اه ع ش أي ولو بدون عقد بمعنى مع انه ليس كذلك ولذلك حاول مر  
في عبارة الأصل فقال القراض أي موضوعه الشرعي هو العقد المشتل على توكيل المالك لا سخر وعلى أن  
يدفع الخ (قوله وعمل وربح) المراد من كون العمل والربح ركنين انه لا بد من ذكرهما لتوحيدهما به القراض  
فأن دفع ما قبل العمل والربح انما يوجد ان بعد عقد القراض بل قد يقارض ولا يوجد عقد من العامل أو

يعمل



(كونه نقدا) دراهم أو دنائير

(خالصا معلوما) جنسا وقدر

وصفة (معينا) بيد عامل فلا يصح

على عرض) ولو فلو ساوتبرا

وحالها ومنفعة لان في القراض

أغارا اذ العمل فيه غير

مضبوط والربح غير موثوق

به وانما يجوز للعاجلة

فأخذت بمباري وج بكل حال

وتسهل التجارة به (و) لاعلى

نقد (مغشوش) ولو رانجا

لانتفاء خلوصه نعم ان كان

غشيه مستهلكا جاز فله

الجرجاني (و) لاعلى

(مجهول) جنسا أو قدرا أو

صفة ولا على غير معين كان

قارضه على مافي الذمة من

دين أو غيره نعم لو قارضه على

نقد في ذمته ثم عينه في المجلس

مع خالفا للبغوي وكان

قارضه على احدى صرتين

ولو متساويتين نعم لو علم في

المجلس عينه صح بخلاف مالمو

علم فيه جنسه وقدره وصفته

لا يصح على الاشبه في المطالب

(ولا) يصح (بشرط كونه)

أي المال (بغيره) أي

غير العامل كالمالك ليوفي

منه عن ما اشتراه العامل لانه

قد لا يجد عند الحاجة

وتعسر يرى بغيره أعم من

تعسره بالمالك (و) شرط

(في المالك ما) شرط (في

موكل وفي العامل ما) شرط

(في وكيل) لان القراض

توكيل وتوكل فيجوز ان

يكون المالك أعمى دون العامل

ولا يجوز أن يكون أحدهما

سفها ولا صبي ولا مجنونا

يجل ولا يوجد ربح اه ع ش على مر (قوله كونه نقدا) النقد هو المضروب من الذهب والفضة فلذلك  
 قال دراهم ودنائير اه شيخنا وهذا أحد اطلاقين للنقد والآخر يطلق على ما قبل العرض والدين فيشمل  
 غير المضروب كما تقدم في الزكاة (قوله وتبرا) وهو الذهب والفضة قبل الضرب وعند الجوهرى انه غير المضروب  
 من الذهب خاصة اه حل (قوله ومنفعة) وصورتها ان يقول قارضتك على هذه الدار وتجرها المرة بعد المرة  
 وما زاد على أجرة المثل بيني وبينك اه شيخنا (قوله نعم ان كان غشيه مستهلكا) بان يكون بحيث لا يتحصل منه  
 شيء اه مر اه سم على منهج أقول مفهومه انه ان تحصل منه شيء بالعرض على النار لم يصح وان لم يغير  
 الخماس مثلا عن الفضة وعليه فالدراهم الموجودة الآن بمصر لا يصح القراض عاها لانه يتحصل من الغش قدر  
 لوميزت بالنار وفيه نظار الذي ينبغي الصحة ويراد بالمستهلك عدم تغير الخماس عن الفضة مثلا في رأى العين اه  
 ع ش على مر (قوله نعم ان كان غشيه مستهلكا) أي كالتقروش والفضة المضروبة بمصر وقوله قاله الجرجاني  
 معتد اه حل ومستهلكا بفتح اللام اسم مفعول من استهلك وفي المختار أهلك واستهلك اه ع ش وفي  
 المصباح هلك الشيء هلكا من باب ضرب وهو كونه لا يتركه بالهزة فيقال أهلكته وفي لغة بني تميم يتعدى  
 بنفسه فيقال هلكته واستهلكته مثل أهلكته اه (قوله ولا على مجهول) ومن ذلك ما عمت به البلوى من  
 التعامل بالفضة المقصودة فلا يصح القراض عاها لان صفة القرض وان علمت الا ان مقدار القرض يختلف فلا  
 يمكن ضبط مثله عند انفصال حتى لو قارضه على قدر منها معلوم القدر ورواها فظاهر عدم الصحة أي لانه حين الرد  
 وان أحضر قدره ورواها لكن الغرض يختلف بتفاوت القرض فله وكثرة وكتب أيضا قوله فلا يجوز على نقد مجهول  
 ولعل الفرق بين هـ ذوا الشركة حيث صحت مع الجهل بالمساكين حيث كان يمكن علمها بعد العمدان المقصود  
 من القراض الربح فاشترط العلم بقدر المال ليعلم العامل ما يخصه من الربح بخلاف الشركة فكفى العلم بما يخص  
 كلامهما عند القسمة اه ع ش على مر (قوله ولا على غير معين) قال السبكي ويصح القراض على غير  
 المرتضى على الاقرب لانه توكيل قال شيخنا ينبغي ان يكون محله اذ ارأه في المجلس اه شورى (قوله كان قارضه على  
 مافي الذمة) يشمل ذمة غير العامل بان كان له دين في ذمة انسان فقال لغيره قارضتك على ديني الذي لي على فلان  
 فاقبضه واتجر فيه ويشمل ذمة العامل أيضا بان قال الدائن للمدين قارضتك على الدين الذي لي عليك اه زى اه  
 ع ش (قوله أو غيره) صورته ان يقول قارضتك على ألف في ذمتي فهذا في الذمة وليس ديننا اه شيخنا (قوله في  
 ذمته) أي المالك مفهومه انه اذا كان في ذمة غير المالك لا يجوز سواه عين في المجلس وقبضه المالك أو لا وفي كلام  
 ج انه اذا قارضه على دين في ذمة العامل وعين وقبضه المالك صح أي فيرده للعامل بلا تجدد عقد وان قارضه على  
 دين في ذمة أجنبي لم يصح وان عين في المجلس وقبضه المالك له وقر بين العامل وغيره بان مافي ذمة غير العامل  
 مجوز عنه حال العقد بخلاف مافي ذمة العامل فانه قادر على تحصيله فصح العقد عليه اه ع ش على مر (قوله  
 على احدى صرتين) وكأحدى الصرتين احدى الالفين على ما ربحه في شرح ج خلافا لما في شرح الروض اه  
 شورى (قوله ولو متساويتين) غاية للرد وعبارة أصح له مع شرح مر وقيل يجوز على احدى الصرتين ان علم  
 ما بينهما وتساوا جنسا وصفة وقد رافقت صرف العامل في أيها شاء فتعين للقراض والاصح المنع لانتفاء التعيين  
 كالبيع اه (قوله عينه) أي الاحدى والتذكير باعتبار كونه شيئا أو مبهما أو مجهولا ويشير لهذا قوله  
 بخلاف مالمو علم فيه جنسه الخ (قوله بخلاف مالمو علم فيه جنسه) عبارة شرح مر ويفرق بين هذا وبين ما مر في  
 العلم بنحو العذر في المجلس بان الابهام هنا أخف لتعين الصرتين وانما الابهام في المرادة منه ما بخلافه فبما مر  
 (قوله لان القراض توكيل) لكن ليس محض تبادل لشرائط القبول لفظا كما سبأ في بل هو مشوب  
 بمعاوضة (قوله فيجوز ان يكون المالك أعمى) لكن ينبغي ان لا تجوز مقارضته على معين كما يمنع بيعه العين وان  
 لا يجوز اقباضه المعين فلا بد من توكيله فراجع اه سم وكلامهم يأباه لان هذا كالموكله في بيع عبد معين لان

هذا توكيل وتوكل الآن يقال ان ما هنا ليس توكيلا محضاً بل دليل اشتراط القبول هنا لفظاً اه ع ش (قوله ولوليم ان يقارض لهم) عبارة شرح مر ويجوز لولي صبي أو مجنون أو سفيه ان يقارض من يجوز ايداعه المال المدفوع اليه وله ان يشترط له أكثر من أجرة المثل ان لم يجد كافياً غيره وحمل ما تقرران لا يتضمن العقد الاذن في السفر والا فالمنجى في المطالب انه كإرادته السفر بنفسه اما المحجور عليه بفلس فلا يصح ان يقارض ويجوز ان يكون عاملاً لا يصح من المريض ولا يحسب ما زاد على أجرة المثل من الثالث لان المحسوب منه ما يفوته من ماله والربح ليس بمحصل حتى يفوته وانما هو شيء يتوقع حصوله واذا حصل كان يتصرف العامل بخلاف مساقاته فانه يحسب فيها ذلك من الثالث لان الثمار فيها من عين المال بخلافه اه شرح مر (قوله ولا يصح شرط اعانة المملوك المالك) أي أو أجبره الحر لانه مالك لمنفعته لكن العلة لا تساعد وكتب أيضاً وغير المملوك على ما اعتمده شيخنا كج وفاقا للشارح في شرح الروض اه حل (قوله مملوك المالك) خرج مملوك غير المالك وخرج الحر ويدل عليه التعليل لكن الاوجه ان الحر الذي يستحق المالك منفعة كذلك اه مر اه سم (قوله وان شرطت نفقته عليه جاز) والاوجه اشتراط تقديرها وكان العامل استأجر بها وقد اعتبر أبو حامد ذلك في نظيره من عامل المساقاة ولا يقاس بالحج بالنفقة لخروجه عن القياس فكانت الحاجة داعية في التوسعة في تحصيل تلك العبادة المشقة اه شرح مر (قوله وان شرطت نفقته) أي المملوك وخرج به الحر فلا يجوز فيه ذلك لان نفقته على نفسه والعبد المستأجر أيضاً اه ع ش على مر (قوله ولا يصح على شراء بر يطمعنه الخ) ولو شرط ان يستأجر العامل من يفعل ذلك من مال القراض وحفظ العامل التصرف فقط قال في المطالب فالذي يظهر الجواز ونظريه الاذرعى بان الربح لم ينشأ عن تصرف العامل وهذا الوجه ولو فارضه على ان يشترى الخطة ويخزن مدة فاذا ارتفع سعرها باعها لم يصح لان الربح غير حاصل من جهة التصرف اه شرح مر (قوله يطمعنه الخ) لو طمعنه من غير ان يشترط عليه ذلك فقبل ينفع عقد القراض والظاهر بقاؤه ثم ان طعن بلا اذن فلا أجرة له ويصير ضامناً عليه غرم ما نقص وان باعه لم يكن الثمن مضموناً وان ربح فلهما ولو شرط ان يستأجر العامل من يفعل ذلك من مال القراض فالظاهر الجواز قاله في المطالب \* (فرع) \* فارضه بمكة على انه يذهب الى اليمن ليشتري من بضائعها ويبيعها هناك أو يردّها الى مكة ففي العصة وجهان الا كثرون على الفساد لان الفعل على مقصود وقد شرطه مع التجارة اه سم (قوله ينسجه) بانه ضرب اه ع ش (قوله لان الطعن وما معه الخ) عبارة شرح مر لانه شرع رخصة للحاجة وهذه مضبوطة يتيسر الاستتجار بها فلم تشملها الرخصة ولو اشترىها وطعن بها من غير شرط لم ينفع عقد القراض فيها ثم ان طعن من غير اذن لم يستحق أجرة اه شرح مر (قوله على جهالة العوضين) هما جعل العامل من الربح لانه مجهول القدر وان علمت جزئية والعمل وهو ظاهر اه سم وقوله للعاجلة متعلق بمحذوف أي واغترفت الجمالة للعاجلة (قوله ولا على معاملة شخص معين) وشرط البيع في حانوت معين مفسد بخلاف شرط سوق معين قاله الماوردي والاذن المطابق يرجع فيه الى العرف والاذن في البر بالراي المجهمة يتناول كل جنس لا الغرض والا كسب في الفا كسبة لا يتناول البقول والقتاء والخيار وفي الطعام يتناول الخطة لا الدقيق وفي البحر لا يتناول البر وعكسه (قوله ولا اشترا لامنه) هو انما لم يثنى المعاملة والواو فيه بمعنى أو اه قل على الجلال (قوله ولا ان أقت عدة كسنة) في الحلي وان اقتصر على قوله فارضتك سنة فسد العقد اه قال شيخنا البرلسي قوله وان اقتصر الخ افهم انه لو قال فارضتك سنة ولا تشتري بعدها مع سواء قال ولت البيع أو سككت كما سلف وهذا الذي أفهمه من انه لو قال فارضتك سنة ولا تشتري بعدها مع سواء قال ولت البيع أو سككت كما سلف اه شرح المنهج مما يخالف ذلك فانه مخالف للمنعول خله عليه ظاهر عبارة الروض اه لكن الذي اعتمده شيخنا الرمي البطالان حيث أقت مطلقاً كما في المنهج وشرحه فاذا قال فارضتك سنة ولا تشتري بعدها كان

ولوليم ان يقارض لهم (وان يستقل) أي العامل (بالعمل) ليمكن من العمل متى شاء فلا يصح شرط عمل غيره معه لان انقسام العمل يقتضي انقسام البند ويصح شرط اعانة مملوك المالك في العمل ولا يد للمملوك لانه مال فعمله تبعاً له مال ولان ذلك لا يمنع استقلال العامل وشرطه ان يكون معلوماً برؤية أو وصف وان شرطت نفقته عليه جاز (و) شرط (في العمل) كونه تجارة (وان لا يضيقة) أي العمل (على العامل فلا يصح على شراء بر يطمعنه ويخبره) أو غزل ينسجه (ويبيعه) لان الطعن وما معه أعمال لا تسمى تجارة بل هي أعمال مضبوطة يستأجر عليها فلا يحتاج الى القراض عليها المشتمل على جهالة العوضين للحاجة (و) لا على (شراء) متاع (معين) كقوله ولا تشتري الا هذه السلعة (و) لا على شراء نوع (نادر) وجوده كقوله ولا تشتري الا الخيل البليق (و) لا على (معاملة شخص) معين كقوله ولا تباع الا زيدا ولا تشتري الا منه (ولا ان أقت) عدة كسنة سواء أسكت أم منعه التصرف أم البيع بعدها



أم الشراء لان المتاع والمدة المعينين قد لا يرجح فيهما والناذر قد لا يحده والشخص المعين قد لا يتأني من جهته يرجح في بيع أو شراء (فإن منعه الشراء فقط بعدمدة) كقوله ولا تشتري بعد سنة (صح) لحصول الاستمرار بالبيع الذي له فعله (٥١٥) بعدهما ومجمله كما قال الامام ان

تكون المدة يتأني فيها الشراء لغرض الربح بخلاف نحو ساعة وعلم من امتناع التاقيت امتناع التعليق لان التاقيت أسهل منه بدليل احتماله في الاجارة والمساواة ويمنع أيضا تعليق التصرف بخلاف الوكالة لمساواته لغرض الربح وتعميري بما ذكرته أولى من تعبيره بما ذكره (و) شرط (في الربح كونه لهما) كونه (معلوما) لهما (بجزئية) كنصف وثلاث (فلا يصح) القراض (على ان لاحدهما) معينا أو مبهما (الربح) أو ان لغيرهما منه شيأ لعدم كونه لهما والمشرط لمأكل أحدهما كالمشرط له فيصح معه في الثانية دون الاولى (أو) على ان لاحدهما (شركة أو نصيبا فيه) للجهل بحصة العامل (أو) على ان لاحدهما (عشرة أو ربع منصف) لعدم العلم بالجزئية ولانه قد لا يرجح غير العشرة أو غير ربع ذلك النصف فيغوز أحدهما بجميع الربح (أو) على (ان للمالك النصف) مثلا لان الربح فائدة رأس المال فهو للمالك الا ما ينسب منه للعامل ولم ينسب له شيء منه

باطلا وصور الصحة فيما اذا منعه الشراء فقط بعدمدة بقوله قارضتك ولا تشتري بعد سنة ثم يرجع مر واعتمد ما عتمد شيخنا البرلسي وحل كلام شرح المنهج على ما اذا تراخي قوله ولا تشتري بعدهما عن قوله قارضتك سنة والحاصل انه اعتمد ظاهر المنهاج من الصحة فيما لو قال قارضتك سنة ولا تشتري بعدها بشرط اتصال قوله ولا تشتري بعدها ووجهه بانه باتصاله يضعف التاقيت لانه حينئذ يصير البيع غير مؤقت فان تراخي بطل وهو محمل ما في شرح المنهج والروض مما يفتي بالبطلان بخلاف ما لو قال ولا تبعد بعدها أولا تتصرف أو أطلق فيما في ذلك اهـ \* (فرع) \* لو تجزأ القراض وتعلق التصرف على وقت فسد كافي الروض وغيره لان الغرض من القراض التصرف وهو لا يعقبه اهـ سم (قوله أم الشراء) محل الفساد فيما لو منعه الشراء بعد ذكر السنة ان منعه متراخيا بخلاف ما لو منعه متصلا فلا يفسد اهـ ع ش على مر (قوله قد لا يتأني من جهته يرجح) فلو كانت العادة جارية بالربح منه صح اهـ حل وفي ع ش على مر ما نصه قوله أو معاملة شخص بعينه ظاهرة وان جرت العادة بحصول الربح بمعاملته وعليه فاعل الفرق بينه وبين الأشخاص المعينين سهولة المعاملة مع الأشخاص أكثر منها مع الواحد لاحتمال قيام مانع به تفوت المعاملة معه اهـ (قوله فان منعه الشراء فقط بعدمدة) كقوله ولا تشتري تراخي (قوله) فالقراض مطلق والمنع مؤقت بخلاف ما لو منعه البيع فانه لا يصح لان البيع محل الربح اهـ حل (قوله) كقوله ولا تشتري بعد سنة (هذا ما صور به المنع من الشراء فقط بعدمدة فالقراض مطلق والمنع مؤقت فاذا قال قارضتك سنة ولا تشتري بعدها فان ذكره متصلا صح اضعف جانب التاقيت ويحمل على هذه عبارة المنهاج وما في المنهج من البطلان محمول على ما اذا ذكره متراخيا قد يقوى جانب التاقيت اهـ مر وع ش (قوله بدليل احتمال) أي جوازه والجواز يصح بالوجوب فلا يقال التاقيت شرط فيهما اهـ ع ش (قوله أو ان لغيرهما من شيأ) كما اذا قال قارضتك على ان يكون ثلثه لك وثلثه لى وثلثه لزوجتي أو لبنى أو لفلان الاجنبي اهـ حل (قوله أو ان لغيرهما من شيأ) أي مع عدم العمل فان شرط عليه العمل فهو قراض لاثنين كذا قاله شيخنا اهـ قل على الجلال (قوله) والمشرط لمأكل أحدهما (خرج به المشرط لاجير الحر لان له يداوما كاخلاف مملوكه فانه لا ملك له اهـ ع ش \* (فرع) \* وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا من شرط جزء للمالك وجزء للعامل وجزء للمالك أو الدابة التي يدفعها للمالك للعامل ليحمل عليه مال القراض مثلا هل هو صحيح أم باطل والجواب ان الظاهر الصحة وكأن المالك شرط لنفسه جزأين وللعامل جزأ وهو صحيح اهـ ع ش على مر (قوله فيصح معه في الثانية) هي قوله أو ان لغيرهما من شيأ أي فاذا شرط لمأكل أحدهما من شيأ جاز دون الاولى وهي قوله على ان لاحدهما معينا أو مبهما الربح فانه اذا شرط للمالك نصف الربح ولمأكله النصف الآخر كان كل شرط كل الربح للمالك وان شرط للعامل نصف الربح ولمأكله النصف الآخر كان شرط جميع الربح للعامل اهـ حل (قوله والباقي للمالك) ولا يضر صدق ذلك بالاجنبي فانه لا يضر الا ان شرط له بالفعل اهـ حل (قوله فيقبل العامل لفظا) فلا يكفي الشروع في الفعل مع السكوت ولا عدم الردو عبارة أصله مع شرح مر فصل بشرط ايجاب وقبول باعطاء متصل بايجاب كظاير في البيع وقيل يكفي القبول بالفعل كافي الوكالة والجعالة ورد بانه عقد معاوضة يختص بمعين فلا يشبههما واطلاق المصنف لهذا الوجه شامل لما اذا كان بصيغة الامر كذا هذا الالف مثلا وان تجزئه على ان الربح بيننا وبغير هذه الصيغة كقارضتك وضار بتك انتهت (قوله أولى من قوله بشرط ايجاب وقبول) وجهه الاول انه ان اطلاق الاصل شامل لما لو وجد الايجاب والقول مع انتفاء شيء من شروطهما ومنه يعلم ان القراض ليس توكيلا محضا ذلوا كان كذلك لما اشترط فيه القبول لفظا اهـ ع ش

بخلاف ما لو قال على ان للعامل النصف مثلا فيصح ويكون الباقي للمالك لانه بين مال للعامل والباقي للمالك بحكم الاصل (وصح) في قوله قارضتك (والربح بيننا وكان نصفين) كقوله هذه الدار بين زيد وعمرو (و) شرط (في الصيغة ما) مر فيها (في البيع) بجامع ان كلا منهما عقد معاوضة (كقارضتك) أو عاملتك في كذا على ان الربح بيننا فيقبل العامل لفظا وتعبري بما ذكره أولى من قوله بشرط ايجاب وقبول

\*(فصل في أحكام القراض لو (٥١٦) (قارض العامل آخر) ولو باذن المالك (ليشاركه في عمل ويربح لم يصح) لأن القراض على خلاف

\*(فصل في أحكام القراض) \* أي في شيء من أحكامه والافاسرو ياتي في الفصل بعده من أحكامه أيضا ع ش على م (قوله لم يصح) أي الثاني والاول باق على صحته ثم ان عمل الثاني وحده فلا شيء للاول والربح كله للمالك وعليه الثاني أجرة مشل عمله لانه عمل باذنه وان علم الفساد ولم يكن في المال ربح وان علمه بالقياس ان الاول يستحق من الربح بقسط ما عمل والباقي للمالك وعليه الثاني أجرة مشل ما عمل نعم ان قصد الثاني اعانة الاول فلا شيء له مطلقا والاول على ما شرط له اه قل على الجلال (قوله فان قارضه بالاذن الخ) ولا ينزل الا بالعقد وحينئذ يكون كقارضه بنفسه ولا بد ان يكون المال مما يجوز عقد القراض عليه ابتداء والربح بين المالك والعامل الثاني وينزل الاول بمجرد الاذن له ان ابتداء المالك كذا قبل والمعمد انه لا ينزل الا بالاعتماد مطلقا أي ابتداء المالك أولا اه حل وعبارة شيخه والاشبه في المطالب انه زاله بمجرد الاذن له في ذلك ان ابتداء المالك به لان اجاب سؤاله فيه قال الاذرى وهو فيما اذا امره امر اجازمالا كما صوره الدارمي ان رأيت أن تقارض غيرك فافعل اه شيخنا ح ف (قوله فان قارضه بالاذن) أي اذن المالك للعامل الاول في أن يعامل عاملا آخر وفي أن الآخر ينفر دبال ربح والعمل فهو حينئذ عامل مستقل وقوله صح قال شيخنا وان شرط على كل منهما مراجعة الآخر وفيه نظر ظاهر لان العامل الاول ينزل كإياي فليس فيه عاملان وحيث صح فيشترط أن يكون المال الآن بحيث يصح القراض عليه ابتداء لان هذا ابتداء قراض وينزل الاول بمجرد الاذن ان ابتداء المالك العامل الاول بان يقارض الثاني والا كان قال العامل اذن لي ان أقارض أو قال الثاني للمالك قارضني الخ انزل الاول بالعقد معه اه قل على الجلال (قوله وتصرف الثاني الخ) ليس بقيد بل يضمن بوضع اليد وان لم يتصرف اه ع ش وقوله بغير اذن المالك أي بغير اذنه في القراض أما اذا كان باذنه في القراض فتصرف العامل الثاني صحيح كافي شرح ج (قوله لم يصح شراؤه) أي سواء قصد الشراء للعامل الاول أو لنفسه أو أطلق وقوله لانه فضولي وحينئذ فالاول باق على صحته وله أن ينزع المال من الثاني ويتصرف فيه \* (تنبيه) \* كالعامل فيما ذكر الوصي اذا أراد أن يقيم غيره مقامه واخراج نفسه من الوصاية وكذا الناظر بشرط الواقف قال شيخنا ولو نزل نفسه انزل وللاضى أن يولي غيره فراجع اه قل على الجلال (قوله أوفي ذمة له) متعلق باشتري المقدور والضمير عائد للعامل الاول والشراء في ذمة العامل الثاني اه حل فلا تصدق العبارة حينئذ بالاطلاق وقد جعل الجاهي حكمه حكم ما اذا قصد العامل الاول فالاحسن عليه أن يكون الطرف صفة للذمة والضمير للعامل الثاني وأما على ما ذكره ع ش من أن الاطلاق حكمه حكم ما لو قصد الثاني نفسه فجعل الطرف متعلقا باشتري المقدور لا تصور فيه هذا وقوله فالربح للاول أي كله ولا شيء للمالك فيه لان الشراء وقع للاول من العاملان اذا القرض أنه بغير مال المالك اه شيخنا وفي قل على الجلال قوله فالربح للاول أي ربح المال جميعه لا المشروط للعامل الاول فقط (قوله فالربح للاول) ظاهره وان نوى العامل الثاني بالشراء نفسه وأشار الى اخراج ذلك بقوله وظاهر الخ وفيه أنه بعد تقييد الشارح به لا يأتي ما ذكره وكان من حق الشارح أن يقول وخروج بقولي له مالوا الخ اه حل (قوله أخذت ما ياتي) أي من قوله وظاهره أنه اذا اشترى في الذمة ونوى نفسه فالربح له وقوله في مسئلة ثلثا ونوى نفسه أي أو أطلق وانظر حكم الاطلاق في الآتية اه شيخنا (قوله ان الثاني اذا اشترى في الذمة ونوى نفسه) أي أو أطلق وبقى ما لو نوى نفسه والعامل الاول هل يقع لهما أو للعامل الثاني فيه نظر ونقل عن زى بالدرس انه يقع للعامل الثاني قياسا على ما في الوكالة من أن الوكيل لو اشترى في ذمة ونوى نفسه وموكله وقع للوكيل اه أقول هذا قريب فيما لو اذن له في شراؤه أموالا أو اذن له في التجارة من غير تعرض لشيء بخصوصه فينبغي الصحة ويكون ما اشتراه مشتركا بينهما اه ع ش على م (قوله فان شرطت غير ما تنصيه النسبة) يؤخذ من ذلك ان مالهما كان شركة فلو كان متبرا كان لكل ما بقي من ربح ماله بعد نصيب العامل (قوله كما علم من قول الخ) انظر وجهه علم ذلك منه وقد يقال

القياس وموضوعه ان يعقد المالك والعامل فلا يعدل الى أن يعقد عاملان فان قارضه بالاذن لينفر دبال ربح والعمل صح كقارضه المالك بنفسه أو بلا اذن فلا (وتصرف الثاني بغير اذن المالك غصب) فيضمن ما تصرف فيه (فان اشترى بعين مال القراض لم يصح) شراؤه لانه فضولي (أو في ذمة) له (فالربح للاول) من العاملان لان الثاني وكيل عنه (وعليه للثاني أجرته) لانه لم يعمل مجانا فان عمل مجانا كان قال له الاول وكل الربح لي فلا أجرة له وظاهر أخذت ما ياتي ان الثاني اذا اشترى في الذمة ونوى نفسه فالربح له ولا أجرة له على الاول (ويجوز تعدد كل) من المالك والعامل فله المالك أن يقارض اثنين متفاضلا ومتساويا في المشروط لهما من الربح كان بشرط احدهما ثلث الربح وللآخر الربع او بشرط لهما النصف بالسوية سواء أشرط على كل منهما مراجعة الآخر أم لا ولما يكن أن يقارضا واحدا يكون الربح بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال فاذا شرط للعامل نصف الربح ومال احدهما ما شتان ومال الآخر مائة اقتسم النصف الآخر اثلاثا فان شرطت غير ما تنصيه النسبة فسد العقد كما علم من قول



فيمام كونه لهما المسافيه من شرط الربح لمن ليس بمالك ولا عامل (واذا فسد قراض ضح تصرفاً (٥١٧) العامل) للاذن فيه (والربح) كاه

(للمالك) لانه نماء ملكه  
(وعليه) له (ان لم يقبل  
والربح لى أجرته) أى أجرة  
مثله لانه لم يعمل بمجانا وقد  
فانه المسمى وكذا ان علم  
الفساد كما يؤخذ من التعليق  
فان قال ذلك فلا شيء عليه  
رضاه بالعمل بمجانا وظاهره  
اذا اشترى في النعمة ونوى  
نفسه فالربح له لانه نماء  
ملكه ولا أجره على المالك  
(ويتصرف) العامل (ولو  
بمرض) لانه طرئ  
للاستباح (بمصلحة) لان  
العامل في الحقيقة وكيل  
(لا يبيع فاحش) في بيع أو  
شراء والتقييد بفاحش من  
زيادة (ولانسيئة) في ذلك  
(بلاذن) في الغبن والنسيئة  
أما بالاذن فيجوزو يأتي في  
تقدير الاجل واطلاقه في  
البيع مام في الوكيل  
ويجب الاشهاد في البيع  
نسيئة فان تركه ضمن ووجه  
منع الشراء نسيئة انه كمال  
الرافعي قد يتأخر رأس المال  
فتبقى العهدة متعلقة بالمالك  
(وكل) من المالك  
والعامل (رد ببيع ان فقدت  
مصلحة الابقاء) ولو مع فقد  
مصلحة الرد أو رضى الآخر  
بالعيب لان لكل منهما عا  
في المال فان وجدت مصلحة  
الابقاء امتنع الرد وتعبيرى  
بذلك أعم وأولى من قوله رد

المالك انما يستحق بسبب ما ملكه فاذا اشترط زيادة فهي حية نداء غير مالك والمالك انما يستحق به بالنسبة اه  
شوبرى (قوله من قولى فمما كونه لهما) فقد تقدم ان معناه انه لا يشترط منه شيء لغير المالك والعامل اه  
حلي واذا اشترط لاحد المالكين جزء زيادة على حصة نصيبه من المال فهذا الجزء يقال فيه انه قد شرط لغير عامل  
وغير مالك لان المالك انما يستحق من الربح بقدر نسبة ماله (قوله واذا فسد قراض الخ) أى وبقي الاذن وضورة  
المسئلة انه فسد بغير انقضاء أهلية أحد العاقدين أما اذا فسد بعدم أهلية في العامل أو المالك المقارض فلا  
ينفذ التصرف اه ع ش بالمعنى وفي قل على الجلال نعم ان فسد لفساد الصيغة أو لعدم أهلية العامل  
أو كان مقارضا لغيره كالولى والوكيل لم ينفذ التصرف أصلا (قوله وعليه ان لم يقبل والربح لى أجرته) أى وان  
لم يحصل ربح اه شرح م قال ع ش بل وان حصل خسران (قوله وكذا ان علم الفساد) معطوف على النقي  
فيكون المعنى وكذاله الاجرة كما صرح بهذا في شرح الروض وقوله من التعليق أى قوله لانه لم يعمل بمجانا لانه وان  
علم الفساد فقد عمل طامعا فيما أو جبهه الشرع من أجره المثل اه شيخنا (قوله كما يؤخذ من التعليق) أى  
لانه لم يعمل بمجانا اذا يلزم من العلم بالفساد العمل بمجانا لانه حيث لم يقبل المالك والربح كاه لم يعمل بمجانا علم  
الفساد أولا وكان من حقه ان يقول وان علم الفساد هذا والمعتد ان له الاجرة لانه عمل طامعا فيما أو جبهه  
الشرع كذا ذكره شيخنا وفيه نظر ظاهر اه حل (قوله بمصلحة) خرج مالا واشترى شيئا بثمن مثله وهو لا يتوقع  
ربحاً فيه أى فلا يصح \* (فرع) \* لو اذن له في الشراء سلما جازا وفي البيع سلما لا يجوز لان الحظ غالبا في الشراء  
سلما دون البيع قاله الماوردي قال والاذن في النسيئة لا يتناول السلم لانه غرر وكان المراد في مسئلة العلم انه لو لم  
يجعل له سوى البيع سلما أو الشراء سلما فيصح في الثانية دون الاولى اه وفي شرح الروض قد يقال الاوجه  
الجواز أى في الاولى أيضا وقول الماوردي لا يتناول السلم أى لا يبيع ولا شراء اه سم (قوله لان العامل في  
الحقيقة وكيل) أى يشبهه الوكيل فليس وكيل من كل وجه فلا ينافى ما سبق من انه يبيع بالعرض اه حلي  
(قوله أما بالاذن فيجوز) ومع جوازه ينبغي ان لا يبالغ في الغبن كبيع ما يساوى مائة بعشرة بسل يبيع بمائدل  
القرينة على ارتكابه عادة في مثل ذلك أى فان بالغ في الغبن لم يصح تصرفه اه ع ش على م (قوله  
ويجب الاشهاد الخ) اقتضاه على وجوب الاشهاد فيقيد انه لا يجب بيان المشتري للمالك وهذا يخالف ما مر في  
الوكيل وعليه فيمكن الفرق بان العامل هنالما كان له حصة من الربح وكان مطالباً بتضيض رأس المال أغنى  
ذلك عن بيانه للمالك اه ع ش على م (قوله ويجب الاشهاد الخ) أى لم يأذن المالك في التسليم قبل  
قبض الثمن فان اذن له لم يجب الاشهاد والمراد بالاشهاد الواجب كإرجاعه ابن الرفعة ان لا يسلم المبيع حتى يشهد  
شاهدين على اقراره بالعقد قال الاسنوى أو واحد ثقة اه وقضية كلام ابن الرفعة انه لا يلزمه الاشهاد على  
العقد ووجه بانه قد يتسرع له البيع م ب بدون شاهدين ولو أخر لحضورهما فاذن ذلك فجاز له العقد بدونهما  
ولزمه الاشهاد عند التسليم اه شرح م (قوله في البيع نسيئة) أى بخلاف الحال وذلك لان فيه يحبس  
المبيع الى استيفائه اه شرح م (قوله ولكل من المالك والعامل الخ) ظاهره انه جائز في حق العامل  
أيضا وليس مراد ابل هو واجب عليه وجائز في حق المالك لأن يقال ولكل منهما أى لمجموعة ما أو يقال هو  
جواز بعد منع قبضه بالواجب اه ع ش (قوله امتنع الرد) أى لا يجوز ولا ينفذ اه ع ش على م  
(قوله أعم) وجه العموم شعوله لما اذا لم تكن مصلحة في واحد منهما دون الآخر ووجه الاولوية ما هو  
كلامه من انه اذا انتفت المصلحة في الرد لا يجوز الرد ولو مع انتفائها في الابقاء وليس كذلك بل يرد في هذه كاشم  
التمن وهذا أحسن من توجيهها بفساد عبارة الاصل من جهة الاعراب لان ذلك لا يناسب الا لو كان معروفا  
والشارح نقله منكرا كآثرى فذلك لا يناسب غرض الشارح وان كان واردا عليه ونص عبارة الاصل وله الرد  
بغير تقضيته مصلحة اه وفي م عليه وله الرد بغير حال كون الرد تقضيته مصلحة بناء على مذهب سيبويه

بغير تقضيته مصلحة (فان اختلفا) فيه فاراده أحدهما وأباه الآخر (عمل بالمصلحة) في ذلك لان كلامهما له حق فان استوى الحال في الرد والابقاء

وليس بضعيف وان ادعاه بعضهم ويصح كونه حالاً من ضمير الطرف والقول بأنه اذا تقدم لا يتحمل ضميراً  
مردود ويصح كونه صفة للرد اذا تعريفه للجنس وهو كالسكر ونحوه وايه اهم الابل نسلخ منه النهار اه (قوله  
ففي المطلب يرجع الى العامل) أي لم يكن من شراء المعيب بقيته شيئاً فكان جانبه أقوى اه شرح  
مر (قوله ولا يعامل المالك) أي ولا وكيله حيث كان يشتري للمالك اه ع ش على مر ولو كان له  
عاملان مستقلاًن فهل لاحدهما معاملة الآخر وجهان أو جههما الجواز نعم ان أثبت المالك لكل منهما  
الاستقلال بالتصرف أو الاجتماع فلا كالوصيين على ما قاله الاذرعى فيهما وجه غير لكن المعتمد كافي آداب  
القضاء لا لا يطغى منع بيع أحدهما من الآخر فيأتي تظير ذلك في العاملين اه شرح مر وكتب عليه  
ع ش قوله وجهان اعلم انه ان كان المراد بمعاملة الآخر ان يشتري من مال القراض لنفسه فالجواز  
قريب لا يتجه غيره كافي الوصيين المستقلين فان لاحدهما ان يشتري لنفسه من الآخر كفايأتي في محله بما فيه وان  
كان المراد به ان الآخر يشتري للقراض من صاحبه بمال القراض فلا ينبغي الا القطع بامتناع ذلك فضلاً عن  
احراز خلاف فيه مع ترجيح الجواز لان فيه مقابلة مال المالك بمال المالك فكما امتنع بيع العامل من المالك  
فيمتنع بيع أحد العاملين من الآخر للقراض لان المال للمالك فيه لمزم مقابلة له بماله هذا كله اذا كان  
المراد ان المال واحد وكل منهما عامل فيه على الاستقلال كما هو ظاهر العبارة اما لو قارض أحدهما وحده على  
مال وقارض الآخر وحده على مال آخر كصور بعضهم بذلك مسألة الوجهين فاراد أحدهما ان يشتري لنفسه  
من الآخر من مال القراض الذي معه فالوجه جواز ذلك بل القطع به لانه أجنبي بالنسبة للمعامل الآخر وان  
أراد ان يشتري للقراض بمعاملة الآخر فالوجه امتناعه لانه فيه مقابلة مال المالك بمال المالك فليجوز اه  
سم على ج (قوله ولا يشتري بأكثر من مال القراض) كأن كان مال القراض ألفين واشتري بثلاثة آلاف  
وقد صورته الحلبي بما يغني هذا عنه اه شيخنا ح ف وعبارته وصورة الشراء بأكثر من مال القراض ان يقع  
الشراء في عقدين بان كان مال القراض مائة واشتري ساعة بمائة اما بعين تلك المائة أو في الذمة ولم ينقد هاتم  
اشتري بخمسين من تلك المائة أو بها فان الشراء الثاني باطل لتعين المائة للعقد الاول فتأمل انتهت وقد يقال  
انما صور المحشى بما ذكره ليس بمتين قول الشارح ولا في الزائد فيها فانه اذا اشتري بمائة ولم يدفعها ثم اشتري  
بعين خمسين منها أو بعين المائة لم يصح واما اذا اشتري بثلاثة آلاف في عقد واحد والحال ان مال القراض  
ألفان فان ما قابل الالف الثالث يقع للعامل كما فاده قول المصنف الا ان اشتري في ذمة فيقع له فتدبر اه شيخنا  
ح ف وعبارة شرح مر ولو فعل ما منع منه من نحو شراء أصله أو فرعه أو جزءه أو بأكثر من رأس المال  
لم يقع للمالك ويقع للعامل ان اشتري في الذمة فان اشتري بالعين كان باطلاً من أصله انتهت وفي قل على الجلال  
والكلام فيما اذا لم يكن الا عقد واحد فلو اشتري عبد اعمال القراض ثم اشتري به آخر فالثاني باطل للقراض  
ويصح للعامل ان يشتري في الذمة سواء كان الشراء الاول بالعين أو في الذمة لانه استحق دفعه سواء أذن له  
المالك في الزيادة أم لا واذا سلم المال في ثمن الثاني صار ضامناً له واذا تلف حينئذ انفسخ العقد الاول ان كان  
الشراء بعينه والا فعلى المالك دفعه لان العقد له وعلى العامل مثله فان سلم العامل من ماله المثل للبائع الاول  
بأذن المالك حصل التماس والابرى المالك وبقي المال في ذمته للمالك والعبد الاول مال قراض نعم ان وقع  
الشراء الثاني في زمن خيار الاول له أو له ما صح وكان قبضاً للاول فتدبر (قوله ولو بغير جنسه) فلو كان ذهباً  
ووجد ما يباع بدراهم باع الذهب بدراهم ثم اشتري ذلك بها اه شرح مر ولعل هذا في الابتداء حتى  
لو صار المال عروضا جاز الشراء بها فليجوز اه سم اه ع ش (قوله أولى من تعبيره برأس المال) أي  
لان عبارته توهم انه لو حصل ربح في مال القراض امتنع عليه ان يشتري بأكثر من رأس المال اه ع ش  
(قوله اما باذنه فيجوز) أي ويعتق العبد على المالك ويرجع رأس المال الباقي ان كان والابطال القراض

ففي المطلب يرجع الى العامل  
(ولا يعامل) العامل (المالك)  
كان يبيعه شيئاً من مال  
القراض لان المالك (ولا  
يشتري بأكثر من مال  
القراض) رأس مال ورثتها  
ولا بغير جنسه لان المالك لم  
يأذن فيه وتعبير بذلك  
أولى من تعبيره برأس المال  
(ولا يشتري) (زوج المالك)  
ذكر اكان أو أنثى (ولان يعتد  
عليه) لكونه بعضه أو آخره  
بحريته أو كان أمة مستولدة  
له وبيعت لكونها مراهونة  
(بلاذن) منه في الثلاث أما  
بأذنه فيجوز (فان فعل) ذلك  
بغير أذنه (لم يصح) الشراء  
في غير الاولى ولا في الزائد  
فيها لانه لم يأذن في الزائد فيها  
ولتضرره بانفساخ النكاح  
وتفويت المال في غيرها



(الان اشترى في ذمته فيقع له) أي للعامل وان صرح بالسفارة فعلم انه اذا اشترى بعين مال القراض لا يصح وخرج بزوج المالك ومن يعتق عليه زوج العامل ومن يعتق عليه فله شراؤهما للقراض وان ظهر ربح ولا ينفسخ نكاحه ولا يعتق عليه كالوكيل يشترى زوجه ومن يعتق عليه لوكله (ولا يسافر بالمال بلاذن) لما فيه من الخطر والتعريض للتلغ فلو سافر به ضمنه اما بلاذن فيجب وز لكن لا يجب وز في البحر الابنص عليه (ولا يعمون) هو أعم من قوله ولا ينفق (منه نفسه) حضرا ولا سفر الان له نصيبا من الربح فلا يستحق شيئا آخر فلو شرط المسوؤة في العقد ففسد (وعليه فعل ما يعتاد) فله (كطلى ثوب ووزن خفيف كذهب) ومسلك عملا بالعادة (وله اكتراء لغيره) أي غير ما عليه فعليه من مال القراض ولو فعله بنفسه فلا جرة له وما يلزمه فعله لو اكترى من فعله فلا جرة في ماله (وعملك) العامل (حصته) من الربح (بقسمة) لا بظهور لانه لو ملكها بالظهور لكان شريكا في المال فيه يكون النقص الحادث بعد ذلك

فان كان ربح استقر للعامل على المالك حصته منه ومثل ذلك مالو اعتق المالك عبدا من مال القراض اه قل على الجلال (قوله الان اشترى في ذمة فيقع له) سواء نوى المالك أم نفسه أم أطلق اذ لا يمكن ايقاع العقد للمالك لتضرره اه شيخنا (قوله وان صرح بالسفارة) بان قال للمالك أو للقراض وقوله لا يصح أي في عقد ثان كما علمت اه حل وفي المختار سفر بين القوم يسفر بكسر الفاء سفارة بالكسر أي أصلى اه وفي المصباح وسفرت بين القوم أسفرا أيضا بالكسر سفارة أي أصليت فاناسافر وسفير وقيل للوكيل ونحوه سفير والجمع سفراء مثل شريف وشرفاء وكأنه مأخوذ من قولهم سفرت الشيء سفرا من باب ضرب اذا كشفته وأوضحته لانه يوضح ما ينوب فيه ويكشفه وسفرت المرأة سفورا كشفت وجهها فهي سافرة بغير هاء اه (قوله فله شراؤهما للقراض) أي بغير مال القراض اه حل (قوله ولا يعتق عليه) ظاهره سواء كان الشراء بالعين أو في الذمة وسواء ظهر ربح في الصورتين أم لا اه ع ش وعبارته على شرح م عبارة الروض \* (فرع) \* اشترى العامل للقراض اباه ولو في الذمة والربح ظاهر صرح ولم يعتق اه وهي تقيده بعدم الاعتق في الشراء بالعين وفي الذمة ولو مع وجود الربح بخلاف عبارة الشرح وقضية ذلك انه لو اشترى زوجته للقراض مع ولم ينفسخ نكاحه وينبغي ان له الوطء لبقاء الزوجية لعدم ملكه شيئا منها واستحقة الوطء قبل الشراء فيستحب ولا يعارض ذلك انه يحرم على العامل وطء أمه القراض لان ذلك في الوطء من حيث القراض والوطء هنا زوجية ثابتة اه سم على حج (قوله ولا يسافر بالمال) أي وان قربت المسافة وأمن الطريق وانفتحت المؤنة اه حل (قوله فلو سافر به ضمنه) أي وان لم ينفسخ القراض سواء سافر بعين المال أم العروض التي اشترى بها خلافا لما وردى وقد قال الامام لو خا ط مال القراض بماله ضمن ولم ينزل ثم اذا باع فبما سافر اليه وهو أكثر قيمة مما سافر منه واستويا صح البيع للقراض أو أقل قيمة بما يتغابن به لم يصح اه شرح م وفي قل على الجلال وله البيع في البلد الذي سافر اليه بمثل قيمة البلد المأذون فيها ودونها بقدر ينسأح به ويستمر ما قبضه من الثمن في ضمانه حتى يعود الى البلد الاول (قوله لكن لا يجوز في البحر) أي المالح ومثله الانهار اذا زاد خطرهما على خطر البر اه حل (قوله الابنص عليه) أي أو على محل لا يصل اليه الا بالسفر فيه وألحق الاذرع به الانهار العظيمة ولا يجوز السفر في البحر ولو مع الاذن الان غلبت السلامة فيه اه قل على الجلال (قوله ولا يعمون منه نفسه) يجوز مالك النفقة منه على نفسه والتصدق على العادة اه سم (قوله فلو شرط المؤنة في العقد ففسد) وان قدرت لان ذلك يخالف مقتضاه اه حل (قوله وعليه فعل ما يعتاد) أي يعتاد عند التجار فعل التاجر بنفسه اه شرح م (قوله ووزن خفيف) قضية تعمله الا في بقوله عملا بالعادة انه بالجرح عطا على طى وفي شرح م انه بالرفع وانه على العامل وان لم يعتد اه ويمكن حمل كلام الشارح عليه بان يقرأ ووزن بالرفع ويراد بقوله عملا بالعادة بالنسبة لهذا العادة القديمة فلا يصح عادة بخلافها والحادثة هي المرادة بقول م وان لم يعتد يعني الآن اه ع ش وفي قل على الجلال قوله بالرفع عطا على فعل فالوزن عليه وان لم تجز به العادة واعتمد شيخنا م وصرح ما في المنهج خلافه فيكون مجرورا عطفا على طى وانما فعل الشارح ما ذكره اصح ضبط المصنف ونحوه بالرفع المعطوف على الامتعة المرفوعة بالنسبة عن وزن المضاف اليها المقتضى ان وزنها ليس عليه وان جرت به العادة كعمل الامتعة من السوق الى الحانوت فليس عليه كذا ذكره الشارح ويصح الجرح فيها أيضا (قوله عملا بالعادة) أي فلا بد ان يكون وزن الخفيف معتادا أو يقال من شأنه ذلك أي العادة فيه الوزن اه حل (قوله ولو فعله بنفسه فلا جرة له) سبأني للشارح في المسافة ان مالا يلزم العامل فعله اذا فعله باذن المالك استحق الاجرة كقولنا اقض ديني وان لم يسم المالك له اجرة فقياسه ان محل عدم استحقاق العامل هنا الاجرة حيث فعل بلاذن من المالك فليحرر اه ع ش على م (قوله فلا جرة في ماله) فلو دفعها من مال القراض ضمنها اه قل على الجلال (قوله وعملك حصته) أي ملكا مراعى كما يفهمه

محسوباً عليهم ما وليس كذلك  
 لكنه انما يستقر ملكه  
 بالقسمة ان نقص رأس المال  
 وفسخ العقد حتى لو حصل  
 بعد القسمة فقط نقص  
 جبر بالربح المقسوم وملكها  
 ويستقر ملكه أيضاً  
 بنفوض المال والفسخ  
 بلا قسمة كما بينته في شرح  
 الروض (وللمالك ما حصل  
 من مال قراض كثمر وتناج  
 وكسب ومهر) وغيرهما من  
 سائر الزوائد العينية الحاصلة  
 بغير تصرف العامل لانه ليس  
 من فوائد التجارة وتعبري  
 بما ذكر أعظم مما عبر به  
 (ويجبر بالربح نقص)  
 حصل (برخص أو عيب  
 حدث) لا قضاء العرف  
 ذلك والثانية من زيادتي  
 (أو) (تلف بعضه)  
 بأففة مماويه أو جنابة  
 وتعذر أخذ بدله (بعد  
 تصرف) من العامل يبيع  
 أو شراء قياساً على ما عرفان  
 تلف بذلك قبله فلا يجبر به  
 بل بحسب من رأس المال  
 لان العقد لم يتأكد بالعمل  
 فان أخذ بدل ذلك استقر  
 القراض فيه ولكل منهما  
 الخاصية ان كان في المال  
 ربح والا فلهما كفسط  
 وخرج بتلف بعضه تلف كله  
 فان القراض يرتفع سواء  
 أكان التلف بأففة أم  
 بتلاف المالك أم العامل  
 أم أجنبي لكن يستقر  
 نصيب العامل من الربح في الثانية ويبيق القراض في البديل ان أخذه في الرابعة وبجست الشخان في الثالثة

كلامه وما استقرار الملك فداره على التنضيض أي تصديره ذهباً أو فضة والفسخ سواء حصل قسمة أم لا فالكلام  
 في مقامين اه شيخنا (قوله محسوباً عليهم ما) أي على رأس المال والربح وقوله وليس كذلك أي بل هو  
 محسوب على الربح وحده اه شيخنا (قوله لكنه انما يستقر ملكه الخ) عبارة شرح مر ومع ملكه بالقسمة  
 لا يستقر ملكه الا اذا وقعت بعد الفسخ والنفوض والاجبر به بخسران حدث بعده او يستقر نصيبه أيضاً  
 بنفوض المال بعد ارتفاع العقد من غير قسمة (قوله كما بينته في شرح الروض) عبارة هناك متناوشرها فصل  
 وملك العامل حصته من الربح بالقسمة للمال ولكن انما يستقر الملك اذا كان المال ناضباً بالفسخ معها البقاء  
 العقد قبل الفسخ مع عدم تنضيض المال حتى لو حصل بعدها نقص جبر بالربح المقسوم وكذا يملكها ويستقر  
 الملك لو نقص المال وفسخ العقد بلا قسمة للمال لا ارتفاع العقد والوثوق بحصول رأس المال وملكها ويستقر  
 ملكه أيضاً بنفوض رأس المال فقط واقتسام الباقي والفسخ لذلك وكالفسخ أخذ المالك رأس المال وبه غير  
 الاصل فابده المصنف بالفسخ لا بظهور الربح أي لا يملك به والا صار شريكاً في المال فيشيع النقص الحادث  
 بعد في جميع المال أصلاً ورجحاً لما انحصر في الربح دل على عدم الملك ولان القراض عقد جائز ولا ضبط للعمل  
 فيه فلا يملك العوض الا بتمام العمل كالجمالة لكن يثبت له بالظهور للربح في المال حق مؤكد يورث عنه  
 لانه وان لم يثبت له حق التملك ويقدم به على الغرماء وعلى مؤنة تجهيز المالكات تعلق حقه بالعين ويصح  
 اعراضه عنه وله ترك العمل بعد ظهور الربح كاله تركه قبله ويسعى في التنضيض وفي نسخه ويستحق  
 التنضيض لياخذ أي نصيبه من الربح ويغرم له المالك بالتلاف مال القراض باعتناق أو ايلاداً وغيرهما حصته  
 من الربح لانه ما يملكها بالتلاف ولو قبل قسمة لتأكد حقه في الربح كما مر وكان الاتلاف كالاسترداد ولا يستقر  
 ملكه على حصته بقسمة أي المال عرضاً ولو فسخ العقد اذ لم يتم العمل ولا بقسمة الربح قبل الفسخ لبقاء العقد  
 فيرد بما أخذ جبر بخسران حدث وفي نسخة فيجبر بما أخذ نقصان حدث انتهت (قوله من مال قراض) خرج  
 بهذا ما لو اشترى حيواناً حاملاً أو شجرة عليه ثم غرير مؤبر فالوجه ان الولد والثمر مال قراض اه شرح مر  
 (قوله ومهر) أي بشبهة أو برتاباً مكرهة أو مطاوعة وهي ممن لا تعتبر مطاوعة أو بشكاح ويحرم على المالك  
 تزويجها كما يحرم عليه وطؤها وظاهره وان لم يظهر ربح ويجحد العامل حيث لا ربح وكتب أيضاً على قوله ومهر  
 ولو فعل العامل ولا حصد عليه ان كان ثم ربح والا حصد اه حل وفي قل على الجلال نعم المهر الحاصل  
 بوطء العامل مال قراض ربحاً ورأس مال لانه حصل بفعله وعليه الحدان علم والولي رفيق وهو مال قراض أيضاً  
 والا فلا حد والولد حر نسيب وعليه قيمته قال والشيخنا مر يكون مال قراض أيضاً خالفه ولده فيها مال  
 شيخنا الاول وهو ظاهر اه (قوله لانه ليس من فوائد التجارة) أي الحاصلة بتصرف العامل في مال التجارة  
 بالبيع والشراء بل هو ناشئ من عين المال من غير فعل من العامل \* (فرع) \* لو استعمل العامل دواب  
 القراض وجبت عليه الاجرة لانه لا يجوز للمالك استعمال دواب القراض الا باذن العامل فان خالف فلا شيء  
 فيه سوى الاثم اه بر اه سم على المنهج (قوله ويجبر بالربح الخ) وما أخذ الرصدي والخفراء بحسب  
 من مال القراض وكذا المأخوذ ظمناً كالحذ المكاسية كما قاله الماوردي اه سل (قوله نقص حصل الخ)  
 سواء حصل قبل الربح أم بعده اه شيخنا (قوله وتعذر أخذ بدله) كان الانسب أن يقول ولم يؤخذ بدله لقوله في  
 المفهوم فان أخذ بدله ذلك أو يقول فيه فان تبسّر أخذ البديل استمر القراض فيه ولو في ذمة الجاني كفي نظيره من  
 الجنابة على الموهون (قوله بعد تصرف من العامل) شامل لما بالعين وفي الذمة وبالجميع أو البعض وهو كذلك  
 اه قل على الجلال (قوله ويبقى القراض في البديل) فقوله السابق يرتفع أي باعتبار التالف أو قبل أخذ  
 البديل اه سم (قوله ويبقى القراض في البديل) أي بحكم العدة الاول كما هو ظاهر عبارة الشارح وانظر  
 هذا مع قول الشارح فان القراض يرتفع الخ الا ان يقال ارتفاعه في الرابعة بالنسبة للتلف لا بالنسبة لبده



وعبارة مر وخرج ببعضه وتلف كالمال يتلفه أجنبي ويؤخذ ذنبه أو العامل ويقبض المالك منه بدله ويرده إليه كمنحه وقال الإمام يرتفع مطلقا ولا ينفك عنه (قوله بعد نقلا ما ذكره عن الإمام) على الإمام ارتفاع القراض باتلاف العامل بأنه يستحيل اجتماع الجبران بالضمان والجبران بالرجوع وهذا التعليم حسن فإن الفرق الأولى في كلام الشارع منقوض باتلاف المثلثة ترى في زمن الخيار هذا ولكن الذي اختاره السبكي عدم الانقضاء وقال إن دليله الأول لم يتم عندي اه وهذا النقض لابن العلاء ما قال في شرح الروض ويحجب بان وضع المبيع على الزم لم يكن اتلاف المبيع فسخا بخلاف القراض اه سم (قوله كالأجنبي) أي في قبض المالك منه بدل ويرده إليه اه مر (قوله وقرئ الأول) أي القائل بأنه يرتفع باتلاف العامل دون الأجنبي (قوله بخلاف الأجنبي) انظر على الأول هل الذي يغرمه العامل ما عدا قدر حصته من الرجوع يتجه نعم اه سم

\*(فصل في بيان أن القراض جائز الخ)\* (قوله مع ما يأتي من هذا) أي من أنه يلزم العامل استيفاء الدين اه ع ش أي المذكور في قول المتن ثم يلزم العامل استيفاء الخ ومما يذكر معهما أيضا قول المتن ولو أخذ المالك بعضه الخ (قوله لكل فسخته) أي لأنه توكل في الابتداء وشركته في الانتهاء وهذا حكم كل منهما ولو قال للعامل لا تصرف انفسخ أيضا قاله الأستاذ نوى بخلاف ما لو قال لا قراض بيننا أو باع ما اشتراه العامل وبمحت في زوائد الروضة الانعزال بمجرد الانكار اه سم ومحل نفوذ من العامل حيث لم يترتب عليه استيلاء ظالم على المال أو مضايقة واللم ينفذ ويغني أن لا ينفذ من المالك أيضا أن يظهر ربح والحالة ما ذكرنا سابقه من مضايقة حصة العامل اه ع ش على مر (قوله لكل منهما فسخته) أي ولو في غيبة الآخر ويحصل الفسخ بقول المالك فسخته أو رفعته أو أبطلته أو لا تصرف فيه بعده هذا ونحو ذلك وباعتقاده وإيلاده واسترجاعه المال فان استرجع بعضه فبها استرجعه وبانكاره حيث لا غرض والافلا كالة وعليه يحمل تخالف الروضة كاصلا ولوجس العامل ومنعه التصرف أو باع ما اشتراه العامل للقراض لم يكن فسخته لعدم دلالة عليه بل بيعه عانة للعامل بخلاف بيع الموكل أو كل في بيعه ويجوز للعامل بعد الفسخ بيع مال القراض عند توقعه ربحا كان ظهري بسوق وراغب ولا يشترى لارتفاع العقد لا تنقضاء فيه اه شرح مر (قوله كونه أحدهما الخ) وللعامل الاستيفاء بعد موت المالك من غير إذن وارثه ويمتنع ذلك على وارث عامل مات الابن المالك ولا تقرر ورثة المالك العامل على العرض كما لا يقرر المالك ورثة العامل عليه لأن ذلك ابتداء قراض وهو ممتنع على العرض فان نص المال ولو ن غير جنس المال جاز تقرير الجميع فيقول وارث المالك للعامل قررته على ما كنت عليه مع قبوله والمالك لو ارث العامل قررته على ما كان مورثك عليه فيقبل وكالورثة ولهم ويجوز التقرير على المال الناض قبل القسمة لجواز القراض على الشارع فيختص العامل بربح نصيبه ويشتري كان في ربح نصيب الآخر مثله المال مائة وربعهما مائة مناصفة وقرر العقد مناصفة فالعامل شريك الوارث بمائة فان بلغ مال القراض ستمائة فلكل منهما مائة اثنتان إذا للعامل من الربح القديم مائة وربعهما مائة ورأس المال في التقرير مائتان للوارث وربعهما مائتان مقسوم بينهما اه شرح مر (قوله بخلاف استرجاع الموكل الخ) لأنه يشترط أن يكون المال بيد العامل بخلاف الوكيل اه حل (قوله ثم بعد الفسخ أو الانقضاء) قال ابن عبد السلام حقيقة الانقضاء انقلاب كل من العوضين إلى دافعه والفسخ قاب كل من العوضين إلى دافعه فهذا فعل الفاسخ والأول صفة العوضين اه شوبري (قوله استيفاء الدين) سواء كان وجلا بان باع نسبة باذن المالك أو حالا بان باع ولم يقبض الثمن والمبيع باق في يده أو خالف وسلم قبل قبض الثمن اه ع ش (قوله استيفاء الدين) أي لدين مال القراض وإن لم يكن ربح وصورته المسئلة أن المالك أذن له في البيع بالدين وشمل كلامه وجوب تناضي جميع الدين بحاور رأس مال وبه صرح ابن أبي عصرون وابن الرقعة وتبعه السبكي وقرئ بينه وبين التناضي

بعد نقلها ما ذكره عن الإمام أن العامل كالأجنبي وبه صرح المتن وفي فرق الأول بان للعامل الفسخ بفعل اتلافه فسحا كالمالك بخلاف الأجنبي

\*(فصل)\* في بيان أن القراض جائز من الطرفين وحكم اخذ العاقدين مع ما يأتي من هذا (للكل) منها (فسخته) متى شاء (وينفسخ بما تنفسخ به الو كالة) كونه أحدهما وجنونه وانغمائه لم امرائه توكل وتوكل وكذا باسترجاع المالك المال بخلاف استرجاع الموكل أو كل في بيعه (ثم) بعد الفسخ أو الانقضاء (يلزم العامل استيفاء) للدين لأنه ليس في قبضه (وردد رأس المال للمثله)

بان ينضفه على صفته وان كان قد باعه بنقد على غير صفته أو لم يكن ربحاً لأنه في عهد قدر رأس المال كما أخذه هـ ذان طلب المالك الاستيفاء أو التضييض والا فلا يلزمه ذلك الآن يكون المحجور عليه وحظه فيه وخرج رأس المال الزائد عليه فلا يلزمه تنضيضه كعرض اشترك فيه اثنان لا يكاف واحد منهما بيه (٥٢٢) وتعبيري بما ذكر أعلاه وأولى مما عبر به (ولو أخذ المالك بعضه قبل ظهور ربح وخسر

رجع رأس المال الباقي) بعد المأخوذ لأنه لم يترك في يده غيره فصار كالأعطاء له ابتداء (أو) أخذ بعضه (بعد) ظهور (ربح) فالمأخوذ ربح ورأس مال على النسبة الحاصلة له من مجموعهما فلا يجبر بالربح خسر يقع بعده (مثاله) المال مائة والربح عشرون وأخذ عشرين فسد منها وهو ثلاثة وثلاث (من الربح) لأن الربح سددس المال (فيستقر للعامل المشروط) له (منه) وهو واحد وثلاثان إن شرط له نصف الربح حتى لو عاد ما يده إلى ثمانين لم يسقط ما استقر له فعلم أن باقي المأخوذ وهو ستة عشر وثلاثان من رأس المال فيه ووالى ثلاثة وثمانين وثلاث هذا أن أخذ بغير رضا العامل أو برضاه وصرحاً بالإشاعة أو إطلافاً فإن قصدوا الأخذ من رأس المال اختص به أو من الربح فكذلك لكن يملك العامل مما يبيده قدر حصته على الإشاعة نبيه على ذلك في المطلب (أو) أخذ بعضه (بعد) ظهور (خسر) فالخسر موزع على المأخوذ

بان القراض مستلزم لشراء العروض والمالية فيها حقيقة واكتفى بتنضيض قدر رأس المال فقط اهـ شرح مر (قوله بان ينضفه) أي يبيعه بالناض وهو نقد البلد الموافق لرأس المال ولو قال له المالك لا تبع وتقسم العروض بتقويم عدلين أو قال أعطيك نصيبك من الربح ناضاً واجب وكذا لو رضى بأخذ العروض من العامل بالقيمة ولم يزد رغب كما خرم به ابن المقرئ فلو حدث بعد ذلك غلاء لم يؤثر اهـ شرح مر (قوله لأنه ليس في قبضته) تعليل المحذوف تقديره ولا يلزمه دفعه للمالك حالاً لأنه ليس الخ وعبارة شرح مر لأن الدين ناقص وقد أخذ منه ملكاً تاماً فايرد كما أخذ انتهت وهي تفيد أنه تعليل للمذكور المحذوف كما لا يخفى (قوله وان كان قد باعه بنقد) أي أو بعرض هذا والمطوى تحت الغاية (قوله وحظه فيه) أي في المذكور من أحد الأمرين الاستيفاء والتضييض اهـ شيخنا (قوله وخرج برأس المال الخ) إلا أن توقف عليه تنضيض رأس المال بان كان يبيع بعضه ينقص قيمته كعبد وقوله فلا يلزمه أي بخلاف الاستيفاء أي فلا بد أن يستوفي جميعه كما علمت اهـ حل وعبارة شرح مر نعم لو كان يبيع بعضه ينقص قيمته كالعبد لزمه تنضيض الكل كما بحثه في المطلب لما في التضييض من التبعض انتهت (قوله فلا يجبر بالربح) أي المأخوذ المستقر وأما الربح الذي سجدت فيجبر به خسر يقع بعده أو قبله اهـ شيخنا (قوله فيستقر للعامل المشروط له منه) وهو قرض في ذمة المالك وللعامل أن يملك مما في يده قدر ذلك كما في كلام شيخنا اهـ حل وفي قل على الجلال قوله فيستقر للعامل الخ وله أن يستقل بأخذه مما في يده كما استقل المالك بالأخذ وفارق الشريك بمنعه من الأخذ من المشترك ابتداء (قوله حتى لو عاد ما يده إلى ثمانين لم يسقط الخ) أي وإذا حصل بعد ذلك ربح يجبر منه ثلاثة وثلاث لأن رأس المال ثلاثة وثلاثون وثلاث كما قال اهـ (قوله لم يسقط ما استقر له) بل يأخذ مما استقر له درهمين وثلاثي درهمين ورد الباقي واستشكل الأسنوي تبعاً لابن الرفعة استقلاله بأخذ ذلك بأنه يلزم من شيوخ المسترد بقاء حصته فيه أن يبقى والافقي ذمة المالك فلا يتعلق بالمال المأخوذ من ولم يوجد حتى لو أفسد المالك لم يتقدم به العامل بل يضارب مردود بان المالك لاسلط بأسه ترداداً ما لم للعامل فيه جزء بغير رضاه ممكن للعامل من الاستقلال بأخذه له ليحصل التكافؤ بينهما اهـ شرح مر يبيع نصف (قوله فان قصد الأخذ من رأس المال الخ) فان اختلف قصداهما عمل بقصد المالك اهـ شوبري (قوله لكن يملك العامل الخ) ظاهر هذه العبارة أنه يصير شريكاً فيما يبيده بحصته من الربح ففي المثال المذكور إذا قصدان العشرين المأخوذ ربح وكان قد شرط له نصف الربح فله نصفها وقدره مما يبيده وهو مائة في المثال عشرها فيكون شريكاً بالشر ومقتضى ما تقدم في استحقاقه للواحد والثلاثين أن يستقل بأخذ العشرة هنا كماله الاستقلال بأخذ الواحد والثلاثين فيما تقدم وعبارة الحلبي قوله لكن يملك العامل مما يبيده قدر حصته الخ أي بمعنى أنه يملك بمقدار ما أخذ المالك من غير تعيين شيء مما يبيده حتى لو تلف منه شيء لا يكون عليه ما انتهت (قوله أو بعد ظهور خسر) ومنه رخص وعيب وتلف بأفة اهـ قل على الجلال (قوله فلا يلزم جبر حصته المأخوذ) وهي في المثال المذكور خمسة وأما حصة الباقي وهي خمسة عشر فيلزم جبرها كما يأتي في كلامه (قوله إلى خمسة وسبعين) مع أن الباقي بيد العامل ستون فإذا ربح بعد ذلك خمسة عشر جمعت من رأس المال وان حصل بعدها ربح قسم (قوله وفي قدره) ولو أقر بربح قدر ثم ادعى غلطاً في الحساب أو كذباً لم يقبل لأنه أقر بحق غيره فلم يقبل رجوعه عنه نعم له تحليف المالك وإن لم يذكر شبهة ويقبل قوله بعد خسرته أن احتمل كان عرض كساد كما قاله القاضي حسين اهـ شرح مر

والباقي) فلا يلزم جبر حصته المأخوذ لوربح بعد (مثاله) المال مائة والخسر عشرون وأخذ عشرين فخصتها من الخسر (ربيع الخسر) فكأنه أخذ خمسة وعشرين فيعود رأس المال إلى خمسة وسبعين حتى لو بلغ ثمانين لم يأخذ المالك الجميع بل تقسم الخمسة بينهما تصفين إن شرطاً للمنافعة (وحالف عامل في عدم ربح و) في (قدره) فيصدق في ذلك لموافقة فيما اتفاه للأصل (قوله)



(و) في (شراءه) أي للعامل وإن كان راجحاً (أو لقراض) وإن كان خاسراً لأنه مأمون (وفي) قوله (٥٢٣) (لم تنفي عن شراءه كذا) لأن الأصل

عدم النسي (و) في (قدر رأس المال) لأن الأصل عدم دفع الزائد على ما قاله (و) في (دعوى تلف) لأنه مأمون فإن ذكر سيبه فهو على التفصيل الآتي في الوديعة ولتلف المال فادعى المالك أنه قرض والعامل أنه قراض فالصدق للعامل بيمينه كما أنفي به ابن الصلاح تبعاً للبعوى لأن الأصل عدم الضمان ولو أقاماً يمتنع في المقدم منهما وجهان في الروضة بالترجيح أو جههما تقديم يمينه المالك لأن معاهز يادة علم (و) في دعوى (رد) المال على المالك لأنه أثبتته كالودع بخلاف نظيره في المرتن والمستأجر لانهما قبضا العين لمنفعة نفسها والعامل قبض بالمنفعة المالك وانتفاعه بالعمل (ولو اختلاف في القدر) المشروط له (كأن قال شرط لي النصف فقال المالك بل الثلث) بخلاف كاختلاف المتبايعين في قدر الثمن (وله) أي للعامل بعد الفسخ (أجرة) له وللمالك الربح كما يؤخذ ذلك من باب الاختلاف في كيفية العقد ولو اختلاف في جنس رأس المال صدق للعامل بيمينه أو في أنه وكيل أو مقارض صدق المالك بيمينه ولا أجرة

(قوله وفي شراءه أو لقراض) أي حيث وقع العقد على ما في الذمة وإن وقع بعين مال القراض وقع للقراض وإن نوى نفسه كما قاله الإمام وخزذه في المطالب اه شرح مر (قوله وفي قوله لم تنفي الخ) كأن اشترى سلعة فقال نهيتمك عن شرائها فقال العامل لم تنفي في صدق العامل وتكون للقراض اه شرح مر (قوله وفي دعوى تلف) وكذا فيما لو قال رددت له المال وحصته من الربح وهذا الذي في يدي حصتي فانه يصدق كما قاله الإمام وهو المعتمد وإن خالف الأصل في الشركة ولو اختلفا فقال العامل أنه قراض والمالك أنه قرض صدق العامل قبل تلف المال والمالك بعد على المعتمد وتقدم بينة المالك ولو ادعى المالك أنه قرض والاخوانه وديعة صدق المالك على المعتمد اه قل على الجلال (قوله لأنه مأمون) ومن ثم ضمن بما ضمن به الأمين كان خلط مال القراض بمال لا يميز به ومع ضمانه لا ينزل كحرفية قسم الربح على قدر المالين نعم لو أخذ ما لا يمكنه القيام به فتلف بعضه ضمنه كالحص في البو بطن واعتمده جمع مقدمون لأنه فرط بأخذه ويتعين طرده في الوكيل والوديع والوصي وغيرهم من الأمناء كما قاله الزركشي كالذري اه شرح مر (قوله فهو على التفصيل الآتي في الوديعة) عبارته هناك وحلف في رد ما وثمته وفي تلفها مطلقاً أو بسبب خفي كسرقة أو ظاهراً كحريق عرف دون عموه فإن عرف عموه ولم يتم فكذلك وإن جهل طوبى بينة ثم يحلف أنها تلفت به انتهت لكن هل من السبب الخفي ما لو ادعى موت الحيوان أم لا بل هو من الظاهر لا مكان إقامة البينة عليه فيه نظر ولا يبعد أنه إذا غاب حصول العلم بموته لاهل محله كونه جل في قرية أو محلة كل من الظاهر فلا يقبل قوله الابينة والا كأن كان يبريه أو كان الحيوان صغيراً لا يعلم بموته عادة كدجاجة قبل قوله لأنه من الخفي اه ع ش على مر (قوله فادعى المالك أنه قرض) أي فيلزمه بدله والعامل أنه قراض أي فلا يلزمه بدله اه حل (قوله لأن الأصل عدم الضمان) وخالفهما الزركشي فخرج تصديق المالك لأن العامل اعترف بوضع اليد وادعى عدم شغل الذمة والأصل خلافه وهذا هو المعتمد بخلاف ما لو كان المال باقياً وربح فيه ثم اختلفا فقال المالك دفعته قراضاً فاستحق حصتي من الربح وقال العامل قرضاً فالربح كله لي صدق العامل بيمينه كما أنفي به الوالد اه شرح مر (قوله ولو أقاماً يمتنعين) أي في هذه الصورة وفي دعوى العامل القراض والمالك التوكيل وقوله زيادة علم أي بوجوب الأجرة كذا فقرر مر اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله لأن معاهز يادة علم) أي لأنها تفيد شغل الذمة بخلاف يمينه العامل فهي مستصعبة لأصل البراءة وبينه المالك ناقلة فقد تمت على المستحقة (قوله وانتفاعه بالعمل) أي انتفاعه بما هو بالعمل اه ع ش وهو يشير إلى أن انتفاعه بمبتدأ خبره بالعمل وصرح به البرماوي (قوله بخلاف) ولا ينفك العقد بخلاف اه شرح مر أي بل يفسخه أو أحدهما أو الحاكم اه رشدي وينجبه البداة بالمالك نعم لو كان المال المحجور عليه ومدعى العامل أقل من أجرة المثل فلا تخالف اه قل على الجلال

\*(كتاب المساقاة)\*

لما أخذت شهبان القراض من جهة العمل في شيء يبيض نمائه وجهاله العوض وشهبان الأجرة من جهة الزوم والتأقيت جعلت بينهما اه شرح مر (قوله مأخوذة) أي لغتوا نظرهل معناها اللغوى هو السقي بسكون القاف فيلزم اتحاد المأخوذ والمأخوذة منه معنى أو هو غير ذلك وما هو غاية ما استفيد من كلام الشارح الاشتقاق (قوله مأخوذة من السقي) بسكون القاف أو من السقي بكسر السين ونشيد الباء وهو صغار النخل ونسبت إليه لأنه الأصل فيه والعنب مقيس عليه ولأن النخل أفضل من العنب كقائى اه قل على الجلال (قوله المحتاج إليه فيه غالباً) هذا في معنى العلة لاخذها من السقي دون غيره كالحرث والتعريض وقوله لأنه أنفع الخ علة له والمحتاج اه شيخنا وفي ع ش على مر مانصه قوله لأنه أنفع أعمالها علة لقوله مأخوذة من السقي والمراد أن عمل العامل ليس قاصراً على السقي لكنه لما كان أنفع أعمالها أخذت منه اه وقوله علة

عليه للعامل \*(كتاب المساقاة)\* مأخوذة من السقي المحتاج إليه فيها غالباً لأنه أنفع أعمالها وكثرها مؤنة والأصل فيها

انه صلى الله عليه وسلم عامل  
 أهل خيبر وفي رواية دفع  
 اليهم ودخيل بنخلها وأرضها  
 بشرط ما يخرج منها من ثمر  
 أو زرع والمعنى فيها ان  
 مالك الاشجار قد لا يحسن  
 تعهدها أولا يتفرغ له ومن  
 يحسن وينفرغ قد لا يملك  
 أنجارا فيحتاج ذلك الى  
 الاستعمال وهذا الى العمل ولو  
 اكترى المالك لزمته الاجرة  
 في الحال وقد لا يحصل له شيء  
 من الثمار وينهاون العامل  
 فدعت الحاجة الى تجويرها  
 وهي أخذ ما يأتي معاملة  
 الشخص غيره على شجر  
 ليعهده بسقي وغيره والثمرة  
 لهما (أركانها) ستة (عقدان)  
 مالك وعامل (وعمل وثمر  
 وصيغة وورد وشرط فيه)  
 أي في المورد (كونه نخلا  
 أو غيره) بامريئانيد عامل  
 مغرور (الم يبدل حاله)  
 سواء اظهر أم لا فالتصع  
 على غير نخل وعنب استقلالا  
 كتين وتفايح ومشمش  
 وصنوبر ويطبخ لانه يثمر  
 بغير تعهد أو يخلو عن  
 العوض مع انه ليس في  
 معنى النخل ولا على غير مسمى  
 ولا على مسمى ككأحد  
 البستانين ككلى سائر عقود  
 المعاوضة ولا على كونه بيد  
 غير العامل كأن جعل بيده  
 ويد المالك ككلى القراض ولا

لقوله مأخوذ من السقي أي فهو على ثانية لاخذها من السقي والعلة الاولى هي قوله المحتاج اليه فيها فعملى هذا  
 كان الاولى العطف بالواو (قوله قبل الاجماع) وهو صريح في انها مجمع عامها مع ان أبا حنيفة منعها وان خالفه  
 صاحباه اه قل (قوله عامل أهل خيبر) أي لانه فتحها عنوة فصار ما فيها من الارض والشجر وغير ذلك ملكا له  
 اه شيخنا وفي المصباح وخيبر بلاد بني عترة من مدينة النبي صلى الله عليه وسلم في جهة الشام نحو ثلاثة أميال اه  
 وهذا غير محرر والمشهد انما أبعد من ذلك وفي المواهب مائمه وخيبر مدينة كبيرة ذات حصون ومزارع على  
 ثمانية برد من المدينة الى جهة الشام قال ابن اسحق خرج النبي صلى الله عليه وسلم في بقية شهر محرم سنة سبع  
 فأقام يحاصر هابض عشرة ليلة الى ان فتحها ثم قال واختلف في فتح خيبر هل كان عنوة أو صلحا وفي حديث عبد  
 العزيز بن صهيب عن أنس التصرح بانه كان عنوة وبه جزم ابن عبد البر ورد على من قال فتحت صلحا قال وانما  
 دخلت الشبهة على من قال فتحت صلحا بالحصن الذين أسلمها أهلها التحن دما وهما وهنوع من الصلح لكن  
 لم يقع ذلك الا بحصار وقتال اه (قوله ولو اكترى المالك الخ) أي على فرض ان تكون اعمالها مضبوطة  
 وحذا من جلة التعميل (قوله فدعت الحاجة الى تجويرها) أي فهي مما يجوز للعاجزة خاصة اه حل (قوله  
 كونه نخلا) أي ولو ذكر كورا وذكر أهل الخبرة ان ذكر النخل قد تكرر اه وهو أفضل من العنب وقوله أو عنبها  
 مائة خلوا اه حل \* (فائدة) النخل والعنب بخلاف بقية الاشجار في أربعة أمور الزكاة والخرص وبيع العرايا  
 والمساقاة اه برماوى (قوله مرثيا) أي نلو كان المالك أعنى وكل من يعهده اه عش على مر (قوله  
 استقلالا) فيه تصرح بجواز المساقاة على غير الاشجار كالبطيخ تبا وهو ظاهر خلافا لظاهر كلام الجلال الحلي  
 وهل محل ذلك اذا عسر افراد ذلك أولا ظاهر كلامه لا فرق وبقوله حج عن بعضهم واعتمد شيخنا انه لا بد ان يعسر  
 فيه الافراد اه حل وعبارة شرح مر وتصح على أشجار تبعا للنخل والعنب اذا كانت بينهما وان كثرت  
 وان قيدها بالوردى بالقليلة وشرط الرزك شي بخلافه ماذر افرادها بالسقي نظير المزارعة وعليه فيأتى هنا جميع  
 ما يأتي من اتحاد العامل وما بعده اه وكتب عليه عش قوله فيأتى هنا جميع ما يأتي منه كما سيأتى ان لا تقدم  
 المزارعة بان يأتي بها عقب المساقاة فيشترط هناك التأخر المساقاة على تلك الاشجار عن المساقاة على النخل  
 والعنب فلو اشتمل البستان مع النخل والعنب على غيرهما فقال سابقك على أشجار هذا البستان لم يصح للمقارنة  
 وعدم التأخر فلا يرجع اه سم على حج لكن قضية قول المتن الاتي وان لا تقدم المزارعة الصحة ولا  
 ينافية قول الشارح بان يأتي بها عقبها الخ لجواز ان ذلك مجرد التصوير لتعذر جمعها في عبارة واحدة لتغاير  
 حقيقة قديمها بخلاف ما هنا اذ يجمع الكل الشجر لكن قضية قول المنهج وقدمت المساقاة ان المقارنة متممة (قوله  
 وصنوبر) على وزن سفر جل شجر يتخذ منه الزيت اه مصباح وسباني في احياء الموات ان الزيت من المعادن  
 التي تخرج من الارض فلهذا نوعان اه (قوله أو يخلو عن الغرض) كما في ذكر الشجر الصنوبر (قوله ولا  
 على مبهم) أي ولوعين في المجلس اه عش ويفرق بينه وبين القراض حيث يكفي التعمين فيه بان ذلك  
 عقد جائز فاعترف فيه وهذا عقد لازم اه سل (قوله ولا على كونه بيد غير العامل) أي ولا على شجر يكون  
 تحت يد غير العامل في العبارة مسامحة اذا السكون ليس معه وداعليه اه عش (قوله ولا على ودي) وهو صغار  
 النخل واذا عمل فيه فله اجرة المثل ان توقع الثمرة في تلك المدة والافلا اه زى والودي يفتح الواو وكسر الدال  
 وتشديد الباء اه عش وفي المصباح الودي على فعل صغار العسيل والواحدة ودية اه وفيه أيضا والعسيل  
 صغار النخل وهي الودي والجمع عسلان مثل رغيف ورغفان الواحدة عسيلة وهي التي تقطع من الام أو تقطع من  
 الارض فتغرس (قوله ولان الغرس ليس من عمل المساقاة) قضية انه لو عده على ودي لغرسه المالك وشعهده  
 هو بعد الغرس لم يمتنع ونقل بالدرس عن شيخنا حل ان هذا ليس مرادا أقول ولو قيل بالهبة في الوعد عليه  
 غيره غرس أو مغرور ساجل كالشغل على ان ينقله المالك ويغرسه في غيره ويعمل فيه العامل لم يبعد لانه لم يشترط



فيه على العامل ما ليس عليه اه ع ش على مر (قوله ولا على ما بدا صلاح ثمره) ولو البعض في البستان الواحد اه سلطان وعبرة ع ش على مر ومالم يبد صلاحه تابع لما بدا صلاحه فيبطل في الجميع وصورة المسئلة ان يحد البستان والجنس والعقد والحل (قوله وفي العاقد من مافي القراض) \* (فرع) \* لو كان العامل صبي لم تصح له اجرة المثل ويضمن المصبي بالتلف لا بالتلف ولو بنية صيرلانه لم يسلم له على الاتلاف اه مر اه سم على ج ومعلوم ان الكلام في الوعد المصبي بنفسه اما لو عده له وليه فينبغي الصحة حيث رأى في ذلك مصلحة له كما يجوز له ايجاره للرجعي مثلاً اه ع ش على مر (قوله وشريك مالك كاجني) بان يقول ساقبتك على حصتي او على جميع الشجر بقدر ما يخرج من الثمر في شرح البهجة له وتلف والظاهر صحة مساقاة أحد الشريكين على حصته اجنيبا ولو بغير اذن الآخر اه وفي التمهية لابن المقرئ انه لا بد من الاذن وبه أفنى والشيخنا وكان القياس صحة المساقاة وتوقف العمل على الاذن اه حل (قوله وشريك مالك الخ) انظر ما وقع هذه مساقاة ما هو هل تخالف القراض فتكون بمنزلة الاستدراك أم لا (قوله فتصح مساقاته له) واستشكل هذا بان عمل الاجير يجب كونه في خالص ملك المستاجر اجاب عنه السبكي بان صورة المسئلة ان يقول ساقبتك على نصيبي وبهذا صور أبو الطيب كالمزني قال لبيكن ظاهر كلام غيرهما كالمصنف انه لا فرق بين ذلك وقوله على جميع هذه الحدي ينفوه والمعمدو على الاول فيجاب بانه يغتفر في المساقاة ما لا يغتفر في الاجارة اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ما لا يغتفر في الاجارة هذا بناء على تفرقه بينهما في هذا الحكم كما سيأتي له في الاجارة في شرح قوله ولو استباحها لترضع رقيقا بعهده في الحال جاز على الصحيح لكن سنبين في ذلك الحل ان المعمد خلافة اه سم على ج فان ساقا الشريكين ثالثا لم تشترط معرفته بخصه كل منهما الا ان تفاوت في المشروط له فلا بد من معرفته بخصه كل منهما اه شرح مر وعبرة الحلبي قوله فتصح مساقاته له قد يفيد هذا ان العقد يقع على جميع المشترك وفيه ان عمل الاجير يجب كونه في خالص ملك المستاجر ويختص منه بان يقول ساقبتك على نصيبي حتى لا يكون العمل المعمود عايبا واقعا في المشترك وفيه انهم في باب الاجارة صححو الاجارة قياسا على هذه فلا يعارض بها حرر أي حيث لم يساق على الكل كفي الاجارة والابطال عند الشارح وشيخنا هنا وفيها يأتي بعدم الصحة وان وقع المساقاة أو الاجارة على السكل وعليه كيف يتخلص مما ذكره اه حل (قوله ان شرط له زيادة على حصته) بخلاف ما اذا شرط له قدر حصته أو دونها فانها لا تصح لحلول المساقاة عن العوض ولا احره لانه لم يعمل طامعا اه حل (قوله ما ليس عليه) اعترض بانه احواله على مجهول لان ما ليس عليه لم يعلم مما سبق بل مما يأتي واجيب بان ما ليس عليه لما كان سيذا كقريرا كان كانه معلوم كما يعلم من شرح مر وعبارته ما ليس من جنس اعمالها التي ستد كقريرا انما عايبه فلا اعترض عليه وانما قدم في القراض ما عليه ثم ذكر حكمه بالشرط عليه ما ليس عليه وعكس ذلك هنا لان الاعمال قليلة ثم وليس فيها كبير تفصيل ولا خلاف فقدمت ثم ذكر حكمها وهما بالعكس فقدم حكمها عايبا ثم آخرت لطول الكلام عليها (قوله لم يصح العقد) وحديثه دلالة له العامل بالاذن فلا احره له أو باذن فله الاجرة وانما استحق الاجرة بالاذن من غير استئجار لانه تابع لعمل فيه احره وبذلك فارق نحو ما غسل ثوبي اه قل على الجلال (قوله لانه شرط عقد في عقد) هو ظاهر بالنسبة الاولى خفي بالنسبة الثانية فقام له شوبري والظاهر انه لا خفاء فيه لان العامل كانه استباح المالك على تنقية الثمر فهو بشرط عقد اجارة وقع في صاب عقد المساقاة كما ان الصورة الاولى كذلك أي فيها عقد اجارة فكان المالك شرط على العامل ان يعقد له اجارة على ان يبنى له الجدار (قوله وان يقدر بزمان معلوم) ولو أدركت الثمار قبل انقضاء المدة عمل بنية بالاجرة وان لم يحدث الثمر الا بعد المدة فلا شيء للعامل قال ابن الرقعة وهو صحيح ان تاجر بلا سبب عارض فان كان بسبب عارض كبرد ولو لا طالع في المدة استحق حصته لقول الماوردي والرويانى الصحيح ان العامل شريك وان انقضت وهو طالع أو بلغ فله عامل حصته منه وعلى المالك التمهيد والتبعية الى الجدار

ولا على ما بدا صلاح ثمره  
لفوات معظم الاعمال وقولي  
مر ثيامعينا من زيادتي (و)  
شرط (في العاقد من ما) مر  
فيهما (في القراض) وتقدم  
بيانه ثم (وشريك مالك  
كاجني) فتصح مساقاته له  
ان شرط له زيادة على  
حصته كما يؤخذ مما يأتي (و)  
شرط (في العمل أن لا يشرط  
على العاقد ما ليس عليه) فلو  
شرط ذلك (كان شرط على  
العامل أن يبنى جدارا)  
لحديقة (أو على المالك)  
وهو من زيادتي (تنقية الثمر)  
لم يصح العقد لانه شرط عقد  
في عقد ولانه في الاول  
استئجار بعوض مجهول  
(وان يقدر) أي العمل (بزمان  
معلوم) فهو فيه الشجر غالبا

كسنة أو أكثر كالأجرة فلا تصح مؤبدة (٥٢٦) ولا مطلقه ولا مؤقتة بادالك الثمر للجهل بوقته فانه يتقدم نارة ويتأخر أخرى ولا مؤقتة

بمن لا يثمر فيه الشجر غالبا  
تخلو المسافات عن العوض ولا  
أجرة للعامل ان علم اوطن  
انه لا يثمر في ذلك الزمن وان  
استوى الاحتمال ان أوجهل  
الحال فله أجرة لانه عمل  
طامعا وان كانت المسافة  
باطلة (و) شرط (في  
الثمر ما) (مر) (في الرج) من  
كونه لهما وكونه معلوما  
بالجزئية وتقدم بيان ذلك  
ثم (واساقى في ذمته ان  
يساقى غيره) بخلاف المساقى  
على عينه كفي الاجير وهذا  
من زيادتي (و) شرط (في  
الصيغة (ما) (مر) (فيها في  
البيع) غير عدم التاثير  
بشرينة ما مر آنفا وهذا من  
زيادتي (كساقيتك) أو  
عامتك على هذا على ان  
الثمره بيننا فيقبل العامل  
وقولي كساقيتك أعم مما  
عبر به (لا تفصيل أعمال  
بناحية بها عرف غالب) في  
العمل يقيد بذكره بقولي  
(عرفاه) أي العاقد ان  
فلا يشترط فان لم يكن فيها  
عرف غالب أو كان ولم يعرفاه  
اشترط (ويحتمل المطلق  
عليه) أي على العرف  
الغالب الذي عرفاه في  
ناحيته (وعلى العامل) عند  
الاطلاق (ما يحتاجه الثمر)  
اصلاحه وتبينه (ما يتكرر)  
من العمل (كل سنة كسقي  
وتنقية نهر) أي مجرى الماء

خلافه في الانتصار والمرشد من انه عابها اه شرح مر (قوله كسنة أو أكثر) تكلم سنين أي  
فيصح العقد وان كان أكثر الاثره فيه لانها حينئذ بمنزلة الشهر ومن السنة الواحدة فان لم يثمر فلا شيء له وفي  
هذه الحال لا يصح بيع الشجرة لان العامل حق في الثمرة المتوقعة فكان البائع استثنى بعضها اه شرح  
مر وكتب عليه ع ش قوله فان لم يثمر فلا شيء له أي وان أثمر فله أي ان أثمرت فيما يتوقع فيه الثمر لا مطلقا قال  
في الروض ولو ساقاه عشر سنين لتسكون الثمرة بينهما ولم يتوقع الا في العاشرة جاز فان أثمر قبلها أي العاشرة فلا  
شيء فيه أي في الثمر للعامل أي وان لم يثمر في العاشرة لانه لا يطمع في شيء منه اه سم على حج (قوله فلا تصح  
مؤبدة الخ) أي لانها عقد لازم اه شرح مر (قوله ولا مؤقتة بمن لا يثمر فيه الشجر غالبا) أي في نفس  
الامر ثم نارة يعلم العامل ذلك وتارة يظنه وتارة يجهل ذلك اه حل (قوله وشرط في الثمر ما في الرج) فان شرط  
المالك لنفسه جميع الثمر لم يصح ولا أجرة للعامل والاشترط في الأجرة وان علم الفساد وخرج بالثمر الجريد  
والكرناف فلا يكون مشتركا بينهما بل يختص به المالك فان شرط العامل لنفسه أو بينهما على نسبة معلومة  
لم يصح وأما الشمار يخفشتركة بينهما وكذا القنود وهو مجمع الشمار يخ والعرجون الذي هو الساعد للمالك  
ولا يجوز كون العوض غير الثمر فان ساقاه على ذلك لم ينفعه مساقاة ولا أجرة الا اذا فصل الأعمال وكانت  
معلومة اه حل (قوله ولساقى في ذمته) بفتح الفاق منوننا ليم مفعول من ساقى اه ع ش كأن قال  
له ألزمت ذمتك سقي هذه الاشجار وتعهد بها (قوله ان يساقى غيره) أي وان منعه المالك لكن لا يلزم المالك  
تمكينه من العمل مع قدرة العامل كياقي في المتبرع وأما المساقى على عينه ففيه ما مر فيم بالوقارض العامل  
عاملا آخر اه قل على الجلال وفي سم قوله بخلاف المساقى على عينه قال في الروضة ولو فعل انفسخت  
المساقاة بتركه العمل وكانت الثمار كلها للمالك ولا شيء للعامل الاول وأما الثاني فان علم الفساد فلا شيء له  
والا ففي استحقاقه أجرة المثل الخلف في خروج الثمار مستحقة اه (قوله كساقيتك الخ) واعلم ان هذا الذي  
ذكره من صور المساقاة على العين هو الذي يقع في وثائق القضاة بمصر وحينئذ فليس للعامل ان يساقى غيره وعمل  
الناس بمصر على خلافه فليتم على ذلك ولو ساقاه بافظ الأجرة فهي أجرة فاسدة نظرا للفظ وكذا لو تعاقد على  
الأجرة بلفظ المساقاة فقال المالك ساقيتك على كذا مدة كذا ابد راهم معلومة فسد أيضا تعليل اللفظ وعلى الامام  
المستأثرين بان اللفظ المصريح في شيء لا يصرف غيره بالنسبة وتوقف فيه السببي من حيث انه لم يجد نفاذا في  
موضوعه فهو كوهبتك كذا باللفظ فانه يصح ثم حاول الجواب بان معنى الأجرة والمساقاة متافيا وأطال في  
بيانه بر اه سم (قوله على ان الثمرة بيننا) علم منه انه لا بد من ذكر العوض فلو سككت عنه فسدت وله الأجرة  
ولا تصح بافظ الأجرة كالمرو وكذا عكسه ولو است كناية اذ شرطها ان لا تجدد نفاذا في موضوعها وان تقبل العقد  
المنوي فله شيخنا مر اه قل على الجلال (قوله فيقبل العامل) أي باللفظ متصلا اه شرح مر  
(قوله وقولي كساقيتك أعم مما عبر به) لتناوله سلمته اليك لتعهد به بكذا أو تعهد به بكذا أو اعلم فيه كذا وهذا  
صريح اه حل (قوله عند الاطلاق) ولا يتأني الاطلاق الا اذا كان هناك عرف غالب وانظر ما وجه التنصيص  
على هذه الامور مع ان طريقة الشارح ان العرف يتبع ولو خاف مائنص عليه الاصحاب كافي حل وفي سم  
ليس المراد بقوله عند الاطلاق الاحتراز عما اذا قيد فيجوز كونه على المالك لانهم صرحوا بان ما على أحدهما  
لو شرط كونه على الآخر فسدت المساقاة وعبارة العباب (فرع) لو شرط على أحدهما ما يلزم الآخر بطل  
العقد الا بشرط السقي على المالك فيصح ويلزمه اذ تجوز المساقاة على البعل اه وانما المراد ببيان ان هذه  
الامور على العامل حتى عند الاطلاق هكذا يظهر انه المراد فليجوز قال مر والمعتمد ان السقي كغيره فلو  
شرط على المالك لم يصح اه (قوله من العمل) خرج به الاعيان فانها على المالك كما سيذكرها بقوله وعليه  
أيضا الاعيان الخ وكل ما وجب على العامل له استجار المالك عليه وما وجب على المالك لو فعله العامل باذن



(وتلقح) للخل (وتحبة حشيش وفضبان مضرة) بالشجر (وتعريش) للعنب (حوت به عادة) وهو (٥٢٧)

ان ينصب اعداها ويظلالها  
ويرفعه عليها (وحفظ  
الشجر) على الشجر وفي  
البيدر عن السرة والشمس  
والطيور بان يجعل كل  
عقود في دعاءه يشبه المالك  
كقصة (وحدة) أي  
قطعة (وتحقيقه) فان كلاً  
من الثلاثة على العامل وان  
لم تجر به عادة وتفيد الروضة  
كأنها تصح وجوب  
التجفيف على العامل  
يجريان العادة أو شرطه  
ليس بجيد اذا لاقى لوجوبه  
لأنه يخالف العادة أو  
الشرط فعل التصحيح انما هو  
عند اتفاقهما وظاهرانه  
لوجوب عادة بان شيأ من ذلك  
على المالك اتبعت (وعلى  
المالك ما يصدق به حفظ  
الاصل) أي أصل الشجر وهو  
الشجر (ولا يتكرر كل سنة  
كبناء حيطان للبستان  
(وحفر نهر) له واصلاح  
ما نهار من النهر لا قضاء  
العرف ذلك وعليه أيضاً  
الاعيان وان تكررت كل  
سنة كطالع التلقح (وبذلك  
العامل حصته) من الثمر  
(بالظهور) له ان عقد قبل  
ظهوره وهذا من زيادتي  
وفارق القراض حيث  
لا عاك فيه الرجحان بالقسمة  
وما الحق بها كمر بان  
الرجح وقاية لرأس المال  
والشجر ليس وقاية للشجر أما  
اذا عقد بعد ظهوره فبذلكها

المالك استحق الاجرة تنزيلاً له منزلة قوله اقض ديني وبه فارق قوله اغسل ثوبي اه شرح مر واذا ترك  
العامل بعض ما عليه نقص من حصته بقدره اه سل وفي قل على الجلال ولونك العامل بعض ما لزمه من  
الاعمال لم يسقط شيء مما شرط له كالشريك والقول باستحقاقه بالقسمة طمئني على انه كالاخير ومتى حصل  
فسخ أو انفساخ استحق العامل بقدر ما مضى من أجرة المثل لامن الثمرة قاله شيخنا مر اه (قوله وتلقح للخل)  
وهو وضع طالع ذكر في طلع انثى وقد تستغني عنه لكونها تحت ريج الذكرفيجمحل الهوا ويرج الذكرا اليها  
اه شرح مر (قوله وتحبة حشيش) أي كلاً يابس أو رطب فقه - دأشتر الحشيش في اليباس من السكالة  
وقيل هو خاص بالرطب منه وعبارة الصحاح والحشيش ما يابس من السكالة ولا يقال له رطباً حشيش اه حل  
وفي قل على الجلال الحشيش اسم الرطب واليباس كما قاله الازهرى وقال غيره الحشيش والهاشم  
اسم لليابس فقط والعشب وان لا بالاصرام اسم للرطب فقط والسكالة جمع ما فراجع اه (قوله وتعريش  
بحوت به) أي بالتعريش عادة كذا قال شيخنا كج وهو ما تخالفان للشارح فعلى طريقة الشارح ينبغي رجوع  
ذلك للتعريش وما قبله لكن لا يحتاج مع ذلك لقوله في الشارح وظاهرانه لوجوب عادة الخ وحديثه يخالف قوله  
وظاهر الخ والحاصل ان طريقة الشارح ان المعول عليه في كل ناحية عرفها الغالب فيها فاقضاه على المالك  
يكون عليه وما اقتضاه على العامل يكون عليه وطريقة شيخنا كج ان لا يرجع الى العرف الغالب في  
الناحية الا فيما لم ينصوا على انه على أحدهما وفيه نظر ظاهر لا يخفى على من له نوع تأمل لان ما ذكره انما هو  
للعرف عندهم في أزمتهم حتى لو تغير كان المعول عليه الثاني وقولهم العرف الطاري لا ينسخ القديم لم ياتزموه  
اه حل (قوله ويظلالها) أي ينصب عاملاً مظللاً وهو البوص الذي ينصبونه على الاعواد (قوله وحفظ الثمر) فان  
لم يتحفظ به لكثرة السرقات أو كبر البستان ما توثق عليه كما اقتضاه اطلاقهم وبحث الاذرعى عدم لزوم ذلك في ماله  
بل على المالك اه شرح مر (قوله وحفظ الثمر على الشجر) وفي نسخة كحفظ الثمر وهي أظهر مما في الاصل  
لانهم الملائمة لقوله فان كلاً من الثلاثة الخ وما في الاصل يصح قراءته بالرفع عطفاً على ما بالجر عطفاً على مدخول  
الكاف اه عش (قوله اذا لاقى لوجوبه الخ) عبارة شرح مر لان مغايل الاصح لا يتأتى الا عند  
انتفاء العادة والشرط اذا تسعة مخالفتها انتهت (قوله وظاهرانه لوجوب عادة الخ) عبارة مر في شرحه  
وظاهران ما نصوا على كونه على العامل أو المالك لا يتفت فيه الى عادة مخالفة له كما هو ظاهر على ان العرف  
الطاري لا يعمل به اذا خالف عرفاً سابقاً لقول شيخ الاسلام في منجه وظاهرانه لوجوب عادة بان شيأ من ذلك على  
المالك اتبعت يتعين حله على ما ليس للاصحاب فيه نص بانه على أحدهما أو بان العرف فيه يقتضى كذا والافهو  
غير صحيح اه بحروقه قال الرشدى قوله يتعين الخ الظاهر ان هذا الجمل غير مثبت في عبارة المنهج ولهذا اقتصر  
ج على الرد اه بحروقه أي لان قول المنهج بان شيأ من ذلك أي من الثلاثة المذكورة التي نص عليها الاصحاب  
لانهم لم ينصوا عليها وكيف يتأتى الجمل المذكور (قوله بان شيأ من ذلك على المالك) أي من الثلاثة المذكورة  
قبل اه وقال الخافي قوله بان شيأ من ذلك أي غير حفظ الثمر وذاذوه وتحقيقه لقوله وان لم تجر العادة الخ وقوله  
لقوله الخ الظاهرانه لا يدل على ما ادعاه وذلك لان قوله وان لم تجر به عادة معناه وان لم تجر عادة به اي المذكور من  
الثلاثة أي لوجوده وحصوله بل كانت العادة اه ماله عن الحفظ وعن القطع وعن التجفيف وحديثه هذا التعميم  
لا ينافي التقييد بقوله وظاهرانه لوجوب عادة الخ (قوله واصلاح ما نهار من النهر) ظاهره ان ترقيع النهر على  
المالك وعبارة الجلال كبناء حيطان وحفر نهر جديد انتهت وقوله جديد أي ابتداء أو بعده ان ياره وخرج بجديد  
ترقيع النهر والحيطان ووضع نحو شوك عليها فيتبع فيه العادة اه قل عليه (قوله حيث لا عاك فيه الرجح  
الا بالقسمة) أي لا بالظهور ولا يستقر الا بالتنقيض والفسخ اه حل  
\* (فصل في بيان ان المسافة لازمة الخ) \* (قوله وحكم هرب العامل) أي وما يتبعه من قوله ولومان المساقى

بالعقد \* (فصل) \* في بيان ان المسافة لازمة وحكم هرب العامل والمزارعة والمخاربة

(هـ) أي المسافة لازمة (و) تبرع غيره (من مالك أو غيره) (بالعمل) بنفسه أو بماله فذهب يرى بذلك أنهم من قوله وأتم المالك متبرعا (بقي حق العامل) لأن العقد لا يفسخ بذلك كما لا يفسخ بصرح الفسخ (والا) أي وإن لم يتبرع غيره ورفع الأمر إلى الحاكم (أكثرى الحاكم عليه من يعمل) به وثبوت المسافة وهرب العامل مثلا وتعذر احضاره من ماله أن كان له مال والاكثرى بوجوب أن تأتي نعم أن كانت المسافة على العين فالذي جزم به صاحب المعين المبنى والنشائي واستظهره غيرهما أنه لا يكثرى عليه لتمكن المالك من الفسخ (ثم) أن تعذرا كترؤه (اقترض) عليه من المالك أو غيره وثبوت من نصيبه من الثمر (ثم) أن تعذر اقتراضه (عمل المالك) بنفسه وهذا مع ثم اقتراضه والشهاد لا تقي على العمل من زيادتي (أو أنفق بأشهاد) بذلك (شرط فيه رجوعا) بأجرة عمله أو بما أنفقه فإن لم يشهد كذا ذكر فلا رجوع له وإن لم يمكنه الأشهاد لأنه عذر نادراً فإن عجز عن العمل والانفاق ولم تظهر الثمرة فله الفسخ وللعامل أجره عمله وإن ظهرت فلا فسخ وهي لهذا وقولي شرط فيه رجوعاً وأولى من قوله أن أراد الرجوع (ولومات المساقى في ذمته) قبل تمام عمله (وخلف تركه عمل وارثه) أما

(٥٢٨) كالأجرة (فلو هرب العامل) أو عجز عن عرض أو نحوه قبل الفراغ من العمل ولو قبل الشروع فيه في ذمته إلى قوله ولا تصح مخالبة (قوله هي لازمة) أي قد هالاً لزم من الجانبين قبل العمل وبعده لأن عمله في أعيان باقية بحالها فاشبهت الأجرة دون القراض فيلزمه إتمام الأعمال وإن تلفت الثمرة كلها بأففة أو نحوه غصب كما يلزم عامل القراض التضيض مع عدم الربح ووجه لزومه ظاهر كما أفاده الوالد وهو مراعاة مصلحة كل منهما إذ لو تمكن العامل من فسخها قبل تمام العمل تضرر المالك بفوات الثمرة أو بعضها بعدم العمل لكونه لا يحسنه أو لا يتفرغ له ولو تمكن المالك من فسخها تضرر العامل بفوات نصيبه من الثمرة لأن الغالب كونه أكثر من أجره مثله اهـ شرح مر (قوله ولو هرب العامل) أي أو امتنع من العمل وقوله أو نحوه أي كالخس اهـ قل على الجلال (قوله وتبرع غيره بالعمل) أي ولم يقصد المالك بعمله وكذا إن أطلق يكون كالمقصود المالك اهـ حل ولعل في هذه العبارة تحريفاً وحققها إن يقول ولو بقصد المالك ففي شرح مزال التسوية في التبرع بين قصد العامل بالعمل وقصد المالك به في أن حق العامل لا يسقط تأمل (قوله بقي حق العامل) وفيه أنه استحقاق بغير عمل وأجيب بأنهم نزولاً لذلك منزلة التبرع بقضاء الدين اهـ حل (قوله بقي حق العامل) أي سواء في المسافة على العين أو الذمة لأنه كقضاء دين الغير بغير إذنه اهـ قل على الجلال قال الإمام وهو مشكل لأنه استحقاق بغير عمل اهـ والاصحاب نزولاً لذلك منزلة التبرع بقضاء الدين قال السبكي ومن قولهم هنا وفي الجملة لو تبرع متبرعاً بالعمل استحق العامل قلت قد يقال بمنزلة في إمام المسجد ونحوه من ولاية الوظائف إذا استجاب وإن كان المصنف وابن عبد السلام أفتياه بعدم استحقاق النائب والمستنيب معاً قلت قد يفرق بأن غرض الواقف مباشرة من عينه أو عينه الناظر بخلافه هنا فإنه وإن كان غرضه مباشرة أيضاً إذا وردت المسافة على العين لكن العناية في مسألة الوظائف أقوى اهـ بر اهـ سم (قوله أكثرى الحاكم عليه من يعمل) ولو للمالك وبذلك ما سيأتي من قوله ثم عمل المالك الخ وقوله نعم الخ معناه وقوله والنشائي نسبته للنشائي اهـ حل وعبارة البرماوى قوله والنشائي بكسر النون والمدنية لبيع النشائي انتهت (قوله لتمكن المالك من الفسخ) وإذا فسح بعد ظهور الثمرة فلا يبعد استحقاق العامل منها لخصه ما عمل بناء على أنه شريك والقياس أنه يستحق أجرة المثل لأن قضية الفسخ نزاعاً العوضين فيرجع إلى عمله وهو أجرة المثل وفاقاً لاه سم على حج اهـ ع ش على مر (قوله ثم أن تعذرا كترؤه) أي لعدم مال للعامل وعدم أجبر يرضى بأجرة مؤجلة وقوله اقترض أي واكثرى بما يقتضيه ويستقر يقتضى إلى ظهور الثمرة فإذا ظهرت أكثرى منها اهـ قل على الجلال بنصرف قال في شرح الروض وقوله هم اقترضوا أكثرى يفهم أنه ليس له أن يساقى عنه وهو كذلك اهـ سم على حج اهـ ع ش على مر (قوله ثم أن تعذرا اقترضه الخ) أي لعدم القاضي أو عدم إجابته له أو توقفه على أخذ مال له وقع أو بعده فوقع مسافة العدوى ومثله عجز المالك عن إثبات هرب العامل اهـ قل على الجلال (قوله أو أنفق بأشهاد) ويصدق المالك في قدر ما أنفق كبحر السبكي اهـ سل (قوله بأشهاد) راجع للمستثنين فتقوله بذلك أي العمل والانفاق يدل على هذا قول الشارح بأجرة عمله أو بما أنفق (قوله بأشهاد) وينبغي الاكتفاء بواحد ويخلف معه أن أراد الرجوع اهـ ع ش على مر (قوله فلا رجوع له وإن لم يمكنه الأشهاد) ظاهره عدم الرجوع ظاهراً وباطناً ولو قيل بان له الرجوع باطناً لم يكن بعيداً بل ومثله سائر الصور التي قيل فيها بعدم الرجوع لفقد الشهود فإن الشهود إنما تعتبر لإثبات الحق ظاهراً أو لافعاله في الاستحقاق وعدمه على ما في نفس الأمر اهـ ع ش على مر (قوله وللعامل أجره عمله) فيه أنه لم يقع مسلماً ولم يظهر أثره على المحل اهـ حل وقد صرحوا في باب الأجرة حينئذ بعدم الأجرة (قوله أولى من قوله أن أراد الرجوع) فإن قوله أن أراد الرجوع يصدق بما لو أنفق من غير شرط ثم أراد الرجوع ولو بعد مدة اهـ ع ش (قوله عمل وارثه الخ) ويحبره الحاكم أن امتنع من الإتمام بواحد مما ذكر أو يستأجر عليه من التركة من يتم اهـ قل على الجلال (قوله

قوله أي المسافة لازمة) (وتبرع غيره) من مالك أو غيره (بالعمل) بنفسه أو بماله فذهب يرى بذلك أنهم من قوله وأتم المالك متبرعا (بقي حق العامل) لأن العقد لا يفسخ بذلك كما لا يفسخ بصرح الفسخ (والا) أي وإن لم يتبرع غيره ورفع الأمر إلى الحاكم (أكثرى الحاكم عليه من يعمل) به وثبوت المسافة وهرب العامل مثلا وتعذر احضاره من ماله أن كان له مال والاكثرى بوجوب أن تأتي نعم أن كانت المسافة على العين فالذي جزم به صاحب المعين المبنى والنشائي واستظهره غيرهما أنه لا يكثرى عليه لتمكن المالك من الفسخ (ثم) أن تعذرا كترؤه (اقترض) عليه من المالك أو غيره وثبوت من نصيبه من الثمر (ثم) أن تعذر اقتراضه (عمل المالك) بنفسه وهذا مع ثم اقتراضه والشهاد لا تقي على العمل من زيادتي (أو أنفق بأشهاد) بذلك (شرط فيه رجوعا) بأجرة عمله أو بما أنفقه فإن لم يشهد كذا ذكر فلا رجوع له وإن لم يمكنه الأشهاد لأنه عذر نادراً فإن عجز عن العمل والانفاق ولم تظهر الثمرة فله الفسخ وللعامل أجره عمله وإن ظهرت فلا فسخ وهي لهذا وقولي شرط فيه رجوعاً وأولى من قوله أن أراد الرجوع (ولومات المساقى في ذمته) قبل تمام عمله (وخلف تركه عمل وارثه) أما



اما (منها) بان يكثرى عليه لانه حق واجب على مورثه (أو من ماله أو بنفسه) وبشمله المشروط (٥٢٩) فلا يجبر على الاتفاق من التركة ولا

يلزم المالك تمكينه من العمل بنفسه الا اذا كان أميناً عارفاً بالأعمال فان لم تكن تركة فلا وارث العمل ولا يلزمه وخرج بزادني في ذمته المساقى على عينه فتفسخ بموته كالاجير المعين ولا تنفسخ المساقاة بموت المالك بل تستمر ويأخذ العامل نصيبه (وبخيانة عامل) فيها (اكثرى) عليه (من ماله مشرف) الى أن يتم العمل (فان لم يتحفظ به فعامل) يكثرى على الخائن من ماله نعم ان كانت المساقاة على العين فظاهراً لا يكثرى عليه وهو قياس ما مر في اكثراء الحاكم عليه اذا هرب وقد نبه عليه الاذرى وقول من ماله من زيادتي في المشرف (ولو استحق الثمر) أي خرج مستحقاً كأن أوصى به (فله) أي للعامل حيث جهل الحال (على معاملة أجرة) لعملة كمن اكرى من يعمل فيما عصبه عملاً (ولا تصح مخالبة ولو تبعاً) للمساقاة (وهي معاملة على أرض يبيع بعض ما يخرج منها والبذر من العامل) لا نهى عنها في خبر الصحيحين وتعبري بالمعاملة تبعاً للمحرر وأولى من تعبير الاصل بالعمل (ولا مزارعة وهي كذلك) أي معاملة على أرض يبيع بعض ما يخرج منها (و) لكن (البذر

امامها) انظر وجه ذكر امامها فاده في مثل هذا المقام غير التفصيل المدلول عليه بأورد قد ذكر مثلها في مواضع منها كفارة البين ومنها موضع في الايلاء في الشرح وموضع في الماتن ومنها الظاهر أيضاً والقصة وقد يقال دفع بتقديره ان المراد أحدهما مبهما كما يصدق به كلام المصنف فاشار به الى ان المراد أحد معين فليتنامل اه شورى (قوله ولا يلزمه) أي فلا يجبر عليه واذا لم يعمل فله المالك الفسخ اه قل على الجلال (قوله فتفسخ بموته) قيد السبكي وغيره بما اذا مات قبل تمام العمل والابان لم يبق الانحوا التجفيف فلا تنفسخ اه قل على الجلال (قوله ولا تنفسخ المساقاة بموت المالك) نعم ان كان العامل هو الوارث أو البطن الثاني في الوقف انفسخت اه قل على الجلال (قوله وبخيانة عامل) أي بظهورها بان تثبت بالافرار والبيئة بخلاف خوفها فان أجزته على المالك أي والمساقاة في الذمة بدليل الاستدراك ونقل عن شيخنا ان الاستدراك خاص بقوله فان لم يتحفظ به وقوله فعامل أي مستعمل بالعمل اه حل وفي قل على الجلال وسواء في ضم المشرف أو كانت المساقاة على العين أو في الذمة اه وفي سم قوله نعم ان كانت المساقاة على العين الخ قد تقتضي هذه العبارة ان هذا الاستثناء راجع لكل من اكثراء المشرف واكثراء العامل ومال مر لاختصاصه بالثاني وانه لا فرق في الاول بين المساقاة على العين وفي الذمة وحل كلام الشارح على ذلك فلجبر اه (قوله وبخيانة عامل فيها الخ) عبارة الامداد اه ان أمكن حفظه بالمشرف وهي تفيدانه لا يستاجر الا اذا كان يفيد اه شورى (قوله فظاهراً لا يكثرى عليه) أي فله الفسخ وللعامل أجرة عمله وفيه انه لم يقع العمل مسلولاً يظهر أثره على المحل اه حل (قوله حيث جهل الحال) ليس بقيد فيستحق الاجرة مطلقاً اه زى وعبرة شرح مر فله عامل عند جهله بالحال الخ ثم قال أما اذا كان عالماً بالحال فلا شيء له جزاً وفي قل على الجلال قوله حيث جهل الحال والا فلا شيء له قطعا وفارقت هذه الصورة غيرها من صور الفساد حيث يستحق فيها الاجرة وان علم بعدم ملك المالك هنا ولو باع المالك الشجر فالعامل مع المشتري كما كان مع البائع \* (تنبيه) \* تصح الاقالة في المساقاة ولا شيء للعامل من الثمر ان كان ولا يلزم المالك رد ما انقطع ولو تالف بقطعه الثمر أو بجائحة أو نحو عصب لزم العامل تمام العمل وان تضر به ولا شيء له ولو تالف بعض الثمر بذلك خسر العامل فان فسخ فلا شيء له وان أجاز أتم العمل وله حصته بمما بقي وانما لم يفسخ في تلف الكل لانه لم يبق ما يرجع بقاؤه لاجله ولولم يثق أحدهما بيبدا صاحبه وبدا صاحبه الاثر فله خروصه وتضمن حصته لا سخر كفي الزكاة وله ما بعد أو ان الجذاذ القسمة ان قلنا افراز ولكل بيع حصته لا سخر وثالث واختلافهما في قدر المشروط من الثمر وفي الرد وفي الهلاك وفي قدر الشجر المساقى عليه كفي القراض فيه الخالفان في الاول ويصدق العامل في غيره اه (قوله ولا تصح مخالبة الخ) لكن النووي تبعه لابن المنذر اختار جواز المخالبة وكذا المزارعة اه غزى على أبي شعاع وقوله ولو تبعه الغاية للرد على الضعيف القائل بجوازها تبعاً كالزراعة كما اشار له في الاصل وصرح به المحلى اه (قوله لا نهى عنها الخ) صيغة النهى الواردة في المخالبة كما قال الدميري نفعاً عن سنان أبي داود من لم يذر المخالبة فليؤذن بحرب من الله ورسوله اه ع ش على مر (قوله أولى من تعبير الاصل بالعمل) لان العمل يكون بعد العقد وليس موصوفاً بالفساد والموصوف بالفساد انما هو عقدها اه ع ش (قوله ولكن البذر من المالك) لم يبينوا كون الاصل على المالك أو العامل وكلامه الا سقى ربحاً يفيدها على العامل اه حل (قوله فلو كان بين الشجر الخ) هذا في قوة الاستثناء مما قبله ومعنى البيهقي ان أشمل الحديث عليه وان لم يحط به الشجر اه زى (قوله أي أرض لا زرع فيها) اما لو كان فيها زرع ففي الجواز عليه تبعاً للوجهان في جواز المساقاة بعد خروج الثمار قاله الشيخان وقضية ترجيح الجواز فيها اذا كان الزرع لم يبدأ صاحبه \* (تنبيه) \* لو كان البياض على جانب وليس متخللاً تخاف الجواز اه سم وتقدم عن زى خلافه (قوله وعليه يحكم

(٦٧ - جل منهج لث) من المالك) لا نهى عنها في خبر مسلم (فلو كان بين الشجر) بخلافه كان أو عتافه وأولى من قوله بين النخل (بياض) أي أرض لا زرع فيها ولا شجر وان كثرت البياض (صحت) المزارعة عليه (مع المساقاة) على الشجر تبعاً للحاجة الى ذلك وعليه يحكم

خبر الصيحين السابق أول الباب هذا (ان اتحد عدو) اتحد (عامل) بان يكون عامل المزارعة وعامل المساقاة وان تعدلان عدم الاتحاد في كل  
 منهما يخرج المزارعة عن (٥٣٠) كونها تابعة (وعسر) هذا هو المراد بقول الروضة وأصلها وتعدر (افراد الشجر بالسقي) فان

خبر الصيحين (الح) وفيه انه لم يحج في شيء من الطرق انه صلى الله عليه وسلم دفع لهم بذرا اه حل أي بل  
 الظاهر انهم كانوا يزعمون من مالهم فهي نخارة اه اسعاد وأجيب بأنه يمكن ان يكون في هازرع لم يبد  
 صلاحه فان المزارعة حينئذ تصح كسابق اه وعبرة ع ش على مر قوله وعليه يحمل الخ لكن فيه  
 انه لم يقل انه صلى الله عليه وسلم دفع لهم بذرا وعليه ففصة نخيرة انما هي نخارة وسبق اني انما لا تصح تبعا ولا  
 استدلالا ويمكن ان يقال الحديث سبق لاصل المساقاة فثبت به وأما كونه ظاهرا في النخارة فاجيب عنه بأنه  
 يمكن حمله على المزارعة وانما عليه الصلاة والسلام أعطاهم بذرا وأمر من يعطيهم والجواب يكفي فيه الاحتمال  
 ويجعل هذا جوابا عن كونه نخارة لا يردانه لا يصح جعله دليلا على جواز المزارعة لاستدلال الشارح على جوازها  
 بعسر الافراد اه بحروقه قال بعضهم والاولى في الجواب ان يقال ان المالك كعت عتوة صار النبي مالكها ولما  
 فيها من الحب وغيره فلا شك كذا جاء مش (قوله وعسر افراد الشجر بالسقي) عبارة أصله مع شرح مر  
 وعسر افراد النخل بالسقي وافراد البياض بالمزارعة بخلاف تعسر أحدهما اه شرح مر وكتب  
 عليه ع ش قوله بخلاف تعسر أحدهما أي كان أمكن افراد الارض بالزراعة وعسر افراد النخل بالسقي  
 فلا تصح المزارعة تبعا ويتعين افراد النخل بالمساقاة ان أرادها اه (قوله وقدمت المساقاة الخ) فلو أخرج  
 المزارعة لكن فصل القابل في القبول وقدمها كقبول المزارعة والمساقاة لم يبعد البطلان أقول ويمكن شمول  
 المثل لذلك بأن يقال المراد ان لا يقدم ما يدل على المزارعة في الايجاب ولا في القبول وبقي ما لو قدمها المالك  
 وأجلها العامل كقوله قبلتهما بعد قول المالك سابقتك وزارعتك والظاهر فيه الصحة لان الضمير حكاية الظاهر  
 قبله فكانه قال قبلت المساقاة والمزارعة فهي مقدمة حكميا في كلامه ويظهر انه لو قال عاملتك على هذين مشيرا  
 للنخل والبياض لم يصح لان المقارنة تنافي التبعية كالتقدم لما يزرع فليتأمل اه سم على جج اه ع ش  
 على مر (قوله وان تفاوت الجزآن المشروطان) فلو لم يجعل له شيئا من الزرع وجعل الجزء الذي من الثمر  
 عنهما فالظاهر كما قال الامة العبادي عدم الصحة وعكسه كذلك اه قل على الجلال (قوله على ما اذا شرط  
 لواحد الخ) ووجه النهي حينئذ ظاهر فقد اطلع هذه دون هذه اه زى (قوله لواحد) اما العامل واما المالك  
 وقوله زرع قطعة الظاهر ان المراد بزرعهما ما يخرج منهما الفعل أعنى الزرع بالمعنى المصدري (قوله زرع لم يبد  
 صلاحه) قيل هو الواقع في خبر اه حل (قوله من الشركة الفاسدة) أي فيما اذا اشترك اثنان شركة فاسدة  
 فانه يرجع كل منهما على الآخر باجرة عمله فان تلف المال المشترك فيه لم يرجع أحدهما على الآخر باجرة  
 فقياسه هنا انه لا شيء للعامل (قوله ويفرق بان العامل الخ) قال جج وكان الفرق ان الشريك يعمل في ملك نفسه  
 فاحتج في وجوب أجرته الى وجود نفع شريكه بخلاف العامل في القراض والمساقاة اه سل (قوله  
 أشبه به) أي أكثر شهما بجامع انه في القراض والمساقاة لم يملك شيئا من الاصل بخلاف الشريك والفرق هو  
 المعتمد اه شيخنا (قوله عدوله عن القياس الظاهر) أي على عامل القراض اه عزيزي (قوله وطريق  
 جعل الغلة له - ما الخ) ومن زارع على أرض بجزء من الغلة فعطل بعضها لزمه أجرته على ما أفنى به المصنف  
 لكن غلظه فيه التاج الفزاري وهو الواجب ولترك الفلاح السقي مع صحة المعاملة حتى فسد الزرع ضمنه لانه  
 في يده وعليه حقه اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله وهو الواجب وخارج بالمزارعة النخارة فيضمن  
 وبه صرح جج اه وكتب عليه سم كن الفرق ان النخار في معنى مستاجر الارض فيسأل لزمه أجرته وان  
 عطلها بخلاف المزارع فانه في معنى الاجير على عمل فلا يلزمه شيء اذا عطل لانه لم يستوف منفعتها ولا باشر

تيسر ذلك لم تجز المزارعة لعدم الحاجة (وقدمت المساقاة) على المزارعة لتحصل التبعية (وان تفاوت الجزآن المشروطان) من الثمر والزرع كأن شرط للعامل نصف الثمر وربع الزرع فان المزارعة تصح تبعا ومتى فقد شرط من الشروط المذكورة لم تصح المزارعة وانما لم تصح النخارة تبعا للمزارعة لعدم ورودها كذلك واختار النووي من جهة الدليل صحة كل منهما مطلقا تبعا لابن المنذر وغيره قال والاحاديث مؤولة على ما اذا شرط لواحد زرع قطعة معينة ولا نحو أخرى والمذهب ما تقرر ويوجب عن الدليل الجواز ما يحمله في المزارعة على جوازها تبعا أو بالطريق الاتي وفي النخارة على جوازها بالطريق الاتي وكالبياض فيما ذكر زرع لم يبد صلاحه كما اقتضاء كلام الروضة كما صلتها (فان أفسدت المزارعة فالمغفل للمالك) لانه المالك للبذر (وعليه للعامل أجره عمله وآلانه) الشاملة لدوابه لبطلان العقد وعمله لا يحبط سواء أسلم الزرع أم تلف

بالقوة أو غيرها أخذ من نظيره في القراض الفاسد وان كان المتولى عن المتولى في نظيره من الشركة الفاسدة فيها اتلافها اذا تلف الزرع بأنه لا شيء للعامل لانه لم يحصل للمالك شيء وصوبه النووي ويترك بان العامل هنا أشبه به في القراض من الشريك على ان الرافعي قال في كلام المتولى لا يخفى عدوله عن القياس الظاهر (وطريق جعل الغلة لهما) في افراد المزارعة (ولا أجره)



كان يكثر به) أى المالك العامل (ينصف في البذر ومنفعة الأرض) شائعين (أو بنصفه) (٥٣١) أى البذر (وبعبارة نصف الأرض)

شائعين (ليزرع) له (بأقبحه)  
أى البذر (في باقيها) أى  
الأرض فيكون لكل منهما  
نصف المغل شائعاً لان العامل  
استحق من منفعتها بقدر  
نصيبه من الزرع والمالك  
من منفعتها بقدر نصيبه من  
ذلك وأفادت زيادتي كاف  
كان أن طرق ذلك لا تنحصر  
فيما ذكر اذ منها ان يقرض  
المالك العامل نصف البذر  
ويؤجره نصف الأرض بنصف  
عمله ونصف منافعه آتية  
ومنها ان يعيره نصف  
الأرض والبذر منهما السكن  
البذر في هذا ليس كما من  
المالك وان أفردت الخمار  
فالمغل للعامل وعليه المالك  
الأرض أجرة مثلها وطريق  
جعل الغلة له مساوياً لأجرة  
كان يكثرى العامل نصف  
الأرض بنصف البذر ونصف  
عمله ومنافع آتية أو بنصف  
البذر ويتبرع بالعمل والمنافع  
(كتاب الاجارة) \*

بكسر الهمزة أشهر من ضمها  
فتعها من أجره بالمديونة  
ايحاروا يقال أجره بالصر  
ياجره بضم الجيم وكسرهما  
أجره وهى لغة اسم للأجر  
وشرعاً عليك منفعة بعوض  
بشرط تأني والاصل فيها  
قبل الاجماع آية فان أرضعن  
لكم وجه الدلالة ان  
الارضاع بلا عقد تبرع  
لا يوجب أجرة وانما يوجبها

اتلافها فلا وجه للزوم اه سم على ج اه وقوله مع صحة المعاملة أى بخلافه مع فسادها لا يلزم عمل  
وقد بذرا البذر بالاذن اه رشيدى (قوله كان يكثر به الخ) ويشترط في هذه الاجارات وجود جميع شروطها  
الاستية \* (زرع) \* لو أذن لغيره في زرع أرضه فخرتها وهبها للزراعة فزادت قيمتها بذلك فاردتها أو بيعها  
مثلاً من غير اذن العامل لم يصح لتعذر الانتفاع به ابدون ذلك العمل المحترم فيها ولا لها صارت مرهونة  
بذلك العمل الذى زادت به قيمتها اه شرح مر وكتب عليه عش قوله ولو أذن لغيره أى بان استأجره  
المالك ليزرع له ولو اجارة فاسدة أخذ من قوله ولا لها صارت مرهونة وهذا يدل على ان هناك معاملة اه  
سم على ج (قوله أو بنصفه وبعبارة نصف الأرض الخ) الفرق بين هذه والاولى ان الاجرة في هذه عين وفي  
الاولى عين ومنفعة وتوانه في هذه يتمكن من الرجوع بعد الزراعة في نصف الأرض وبأخذ الاجرة وفي الاولى  
لا يتمكن وانه لو فسد منبت الأرض في المدة لزمه قيمة نصفها في هذه وفي الاولى لان العارية مضمونة اه شرح  
مر (قوله وعليه للمالك الأرض أجرة مثلها) قضيته انه لا يؤمر بقطع الزرع قبل أو ان الحصاد ووجهه انه انما  
زرع بالاذن بخصوص الخمار وان بطل بقى عموم الاذن وهو نظير ما مر عن البغوى فيما لو غرس في الأرض  
المقبوضة بالشراء الفاسد أو بنى من انه لا يفلح بجانب بل يغير المالك بين تلكه بالقيمة وبين قلعها وغرامة ارض  
النقص وبين التيقية بأجرة المثل لكونه انما فعل بالاذن الذى تضمنه البيع الفاسد لكن تقدم للشرح ان المعتمد  
بخلافه وعليه فانظر الفرق بين هذا وبين المقبوض بالشراء الفاسد ولعله انه لما أذن له هنا في الزرع على ان الغلة  
بينهما كان اذناً بالانتفاع بالأرض مع بقائها على ملك صاحبها وهو يقتضى ان يكون الاذن مقصوداً بالذات فاذا  
بطل العقد من حيث خصوص الخمار بقي مطلق الاذن فاشبهه بجواز تصرف الوكيل بعهدوم الاذن وان بطل  
خصوص الو كالة والمقصود بالبيع نقل الملك في الأرض للمشتري فاذا بطل بطلت توابعه لان انتفاع المشتري  
به ليس مبنياً على انتقال ملك الأرض مع انتقال منفعتها فاذا بطل لم يبق لانتفاعه بالأرض جهة مجوزة اه  
عش على مر (قوله كان يكثرى العامل نصف الأرض الخ) ولو كان البذر له ما فالغلة له وما لكل على الآخر  
أجرة ما صرفه من منافعه على حصة صاحبه اه شرح مر

(كتاب الاجارة) \*

(قوله بضم الجيم وكسرهما) فالاول من باب قتل والثاني من باب ضرب كما في المصباح (قوله اسم للأجرة) ثم اشترت  
لغة في العقد على وجه المجاز بدليل قوله وشرعاً الخ اه شرح مر وعش عليه (قوله وشرعاً عليك منفعة الخ)  
وعرفها بعضهم بانهم اعقد على منفعة معلومة مقصودة قابلة للبذل والاباحة بعوض معلوم وضاعف خرج بالمنفعة  
الاعيان كالبيع وبمعاملة نحو الجمالة وبمقصودة نحو فتاحه لشهها وبقابلة للبذل نحو البضع وبالاباحة نحو  
جارية للوطء وبعوض العارية وبمعلوم نحو المساقاة وبوضع الملو وقعت الجمالة مثلاً على عوض معلوم فتأمل  
واستغنى الشارح عن ذلك بقوله بشرط تأني ولو عبر ببدل التملك بالبعد لكان أولى اه قل على الجلال  
(قوله عليك منفعة الخ) خرج عقد النكاح لانه لا تملك به المنفعة وانما يملك به الانتفاع وكذا يخرج العارية وهى  
خارجة أيضاً بقوله بعوض وقوله بشرط تأني خرج المساقاة على غير وجوده ببدل صلاحه وأورد على التعريف  
الجمالة بعوض معلوم وأجيب بان التقدير تملك منفعة معلومة فخرجت الجمالة (قوله وجه الدلالة الخ) بين ابن  
الرفعة ان وجه الدلالة في قوله لكم لان الارضاع لا يكون للزوج الا اذا عقدوا عليه والانتفاع به للصغير وهو  
يمكن من الدقة فتأمل اه عش (قوله وانما يوجبها ظاهر العقد) فيه ان كون العقد يوجبها ظاهراً فرع  
مشروعية الاجارة مع انهم لم تثبت بعد فكيف يجعل ذلك وجه الدلالة فتأمل اه سم (قوله ظاهراً) أى  
واما باطنها فلا يوجبها الا مضى المدة لانها قابلة للانفساخ باحد أمور تاتى فلا تجب الاجرة اه شيخنا (قوله  
ظاهراً) تدينه لانه قد يتبين عدم وجوبها كما اذا خربت الدار المكثرية قبل مضى مدة لها أجرة اه تقرير

ظاهر العقد فحين وخبر البخارى ان النبي صلى الله عليه وسلم والصديق رضى الله عنه

استأجر ارجح من بني  
 الدليل يقال له عبد الله  
 ابن الاريق وخبر مسلم انه  
 صلى الله عليه وسلم نهى عن  
 المزارعة وأمر بالمواجرة  
 والمعنى فيها ان الحاجة داعية  
 اليها فليس لكل أحد  
 ركوب ومسكن وخادم  
 فحوزت لذلك كما حوز بيع  
 الاعيان (أو كائنها) أربعة  
 ضيقة وأجرة ومنفعة  
 وعائد (من مكر ومكتر  
 وشرط فيه) أي في العائد  
 (ما) مرفقه (في البيع)  
 وتقدم به انه ثم لا يشترط  
 هنا اسلام المكترى لمسلم كما  
 قدمته ثم مع زيادة وتصح  
 اجارة السفيه نفسه لما  
 لا يقصد من عمله كالحج قاله  
 الماوردي والرويان لان له  
 ان يشترع به ولا يصح اكتراء  
 العبد نفسه من سيده وان  
 صح شراؤه نفسه منه كما أتت  
 به النووي (و) شرط (في  
 الصيغة ما) مرفها (فيه)  
 أي في البيع (غير عدم  
 التأكيد كأجرتك) أو  
 اكتريتك (هذا أو منافعه  
 أو ملككها سنة بكذا)  
 فيقبل المكترى (لا بعثكها)  
 أي منافعه سنة بكذا لان لفظ  
 البيع وضع لتقليد العين  
 فلا يستعمل في المنفعة كما  
 لا يستعمل لفظ الاجارة في  
 البيع

عزيرى وقال سم ظاهر ارجح من بني  
 بالعدوان الذي يتبين عدم الاستقرار وتوقف شيخنا وقال لا فهو له اه سل (قوله استأجر ارجح) الخ  
 وكان استأجره ماله ليدلها على طريق المدينة حين الهجرة والمستأجر أبو بكر وأقره النبي صلى الله عليه وسلم  
 فنسبة الاجارة اليه تجوز اه قل (قوله من بني الدليل) قال قل هو بالهمزة بعد الدال وقال ابن شرف  
 بالياء لا بالهمزة وضبطه الشوبري وعش بكسر الدال واسكان المثناة التحتية (قوله ابن الاريق) بضم  
 الهمزة وفتح الراء وسكون الياء وكسر القاف كذا أخذته من تضييحه بالقلم اه شوبري (قوله وأمر بالمواجرة)  
 هو بالهمزة يقال كافي القاموس من آجره اي جاره ومواجرة اه ويجوز ابدال الهمزة واو الكون امة متوحدة بعد ضمة  
 اه عش على مر (قوله وأجرة ومنفعة) اعترضه سم بان هذا مخالف لما ذكره في البيع من عدل الثمن والمثلن ركنا  
 واحد حيث عبروا عنها بالمعقود عليه فالاول جعل الاركان هنا ثلاثة اجالا وسنة نفصلا وأقره شيخنا والنس  
 جوابا فاجبته بان الثمن والمثلن انما عدا ركنا في البيع لان ما في الشروط متحدان بخلاف الاجرة والمنفعة ههنا فافهم ما  
 يختلفان في بعض الشروط كما يعلم مما سيأتي فتوقف فيه اه فتأمل (قوله شرط فيه ما في البيع) اي لان الاجارة  
 صنف من البيع فاشترط في عاقد هاهما اشترط في عاقد البيع مما مر كالرشد وعدم الاكراه بغير حق اه شرح مر  
 قال الزركشي وعلم من هذا انه لا يصح اجارة الاعمي لانه لا يصح بيعه نعم له أن يؤجر نفسه كالعبد الاعمي أن يشتري  
 نفسه قال في الروضة وشرح المذهب في كتاب البيع وكذا الغير أن يستأجر ذمته لانها سلم اه وقضية قوله وكذا الغير  
 ان يستأجر ذمته انه لا يصح منه أن يلزم ذمة الغير بقياس ما في السلم من جواز كونه مسلما ومسلما اليه جواز ذلك  
 هنا اه عش على مر (قوله اسلام المكترى لمسلم) أي اجارة عين أو ذمة وان كانت اجارة العين مكروهة دون اجارة  
 الذمة اه عش على مر (قوله كما قدمته ثم مع زيادة) عبارة الشارح ثم يصح بكرة اه اكتراء الذي مسلما على عمل يعلمه  
 بنفسه لكنه يؤمر بازالة الملك عن منافعه اه حل فعوله لكنه الخ هو الذي عناه هنا بقوله مع زيادة كما في عش (قوله  
 لما لا يقصد من عمله) أي النوع من الاعمال لا يقصد من عمله أي من هذا الجنس ومعنى كونه لا يقصد منه لا يتكسب  
 به عادة بخلاف النوع الذي يتكسب به عادة كالخرف والصنائع فلا يصح كراه نفسه اه تقرير وعبرة  
 عش على مر قوله لما لا يقصد من عمله أي بان يكون غنيا بماله عن كسب يصرفه في نفقة نفسه ومن تلزمه  
 مؤنته أخذنا مما قدمه الشارح في باب الحجر (قوله ولا يصح اكتراء العبد نفسه) ههنا معطوف على المستثنى  
 فهو مستثنى وفيه ان هذا لا يناسب استثناءه من قوله وشرط فيه ما في البيع لان الشرط هنا طلاق التصرف  
 وكذا في البيع وصورة العبد استثنيت ههنا من مفهوم الشرط لغرض العتق الا أن يقال كلامه يؤول الى  
 ضابط كل أي كل من صح بيعه وشراؤه مع أن يؤجر ويستأجر فينتد بحسن استثناء العبد لانه يصح شراؤه  
 نفسه لا اكترائه اياه وهذا نظير ما مر في الوكالة عن سم في قول المتن غالبا حيث جعله لا يصح الا بواسطة تأويل  
 المتن بامر كل (قوله ولا يصح اكتراء العبد نفسه) والفرق بينه وبين شرائه نفسه ان الاجارة لا تفضي الى العتق  
 بخلاف شراء نفسه فيفضي اليه فاعنفه مالا يغفر في غيره اه مر (قوله وفي الصيغة ما فيه) وهي صريحة  
 أو كناية فمن الصريحة أجرتك هذا الى آخر ما في المتن ومن الكناية جعلت لك منفعته سنة بكذا أو اسكن دارى  
 شهرا بكذا ومنها الكناية وتنعقد باستيجاب واجباب وبإشارة اخرس أفهمت وأفهم كلامه اعتبار التوقيت وذكر  
 الاجرة لا تنفاه الجاهالة حيثئذ اه شرح مر (قوله كأجرتك الخ) وكما وضحت منفعة هذه الدار بمنفعة دارك  
 سنة كما اقتضاه افتناء القاضى وتخص اجارة الذمة بخو الزمت ذمتك أو أسلمت اليك هذه الدراهم في خياطة هذا  
 الثوب أو في دابة صفتها كذا أو في حلى الى مكة اه شرح مر وكتب عليه عش قوله بنحو الزمت ذمتك  
 أي كذا وكان الاولى أن يذكره وخرج به ما لو قال الزمتك فانه اجارة عين كما نقل سم على منسج عن الدميري انه  
 أقرب احتمالين وعبارته لو قال للاجبر الزمتك عمل كذا فهل هو اجارة عين أو ذمة ذكر فيه الدميري احتمالين



وقال الاقرب انه اجارة عين (قوله لكن ينبغي أن يكون كناية) جعل الحلي ضمير يكون راجعاً للفظ البيع أي يكون كناية في الاجارة وجهه ع ش للفظ الاجارة أي يكون كناية في البيع وكل منهما ضعف كلام الشارح فانظر هذا الخلاف في الاول أو في الثاني حرر اه وعبارة حل قوله لكن ينبغي أن يكون كناية أي لفظ البيع وبحث الاسنوي صراحته والمعتمد انه لا صريح ولا كناية لان آخر اللفظ ينافي اوله لان قوله بعثك يقتضي التأيد وقوله سنة يقتضي التأكيد اه وعبارة سم قوله لكن ينبغي أن يكون كناية اعتمد مر على ما هو قضية كلام الشيخين من انه ليس كناية أيضاً وجهه تنافى الصيغة لان لفظ البيع موضوع للتعليل على التأيد والتأييد بقوله سنة مثلاً مناف للتأييد ونظير ذلك عدم انعقاد البيع بلفظ الاباحة لثافت الصيغة لان الاباحة موضوعة للتعليل مجازاً فينا في العوض وعدم انعقاد السلم في العين لان لفظه موضوع للدينية فينا في التبعين فتهاقت الصيغة فتأمل انتهت (قوله وزمنه يسير) اذا المفعول فيه يقتضي ان يتم عامله جميع زمنه فترقب بين صمت جمعة وبين صمت في جمعة وان كان الاول على معنى في اه شيخنا (قوله بل بقدر) قال في التحفة فان قلت يصح جعله نظراً للمنافعة المذكورة فلا يحتاج لتقدير وليس كالاتية كما هو واضح قلت المنافع أمر وهو المألوف والطرفية تقتضي خلاف ذلك فكان تقدير ما ذكر أولي أو متعينا اه قال الشيخ ينظر وجه هذا الاقتضاء وعليه فيرد على ما قدره ان الانتفاع أمر وهو المألوف الآن مع ان معنى انتفع استوفى منافعه وبالجملة قد عوى هذا الاقتضاء مما لا مسند لها لا مجرد التخيل وما يقوم في نحو قوله على ان أصوم هذه السنة أو ان أعتكف هذا اليوم فان كلام من الصوم والاعتكاف أمر وهو مع ان ظرفية السنة واليوم هما بالاجتماع ظرفية لاشبهية في صحتها اه شو برى (قوله وترد الاجارة على عين) أي على منفعة مرتبطة بالعين فلا ينافي ما يأتي ان مورد الاجارة المنفعة ولو اذن أجبر العين لغيره في العمل باجرة فعل فلا أجرة للاول مطلقاً ولا للثاني ان علم الفساد والاقله أجرة المثل على الاذن له لا على المسالك كما هو ظاهر اه شرح مر مع زيادة لم ش عليه (قوله وترد الاجارة على عين الخ) بيان لما ترتب به المنفعة ع ش فكانه قال وترتبط بالمنفعة الاجارة بعين أي بمنفعة عين وكذا يقدر فيما بعده وقوله كاجارة معين الكاف استقصائية وقوله كما كثر يتكتميل لورودها على العين اه وعبارة الحلي قوله وترد الاجارة على عين المراد بها ما يقابل الذمة أي على منفعة تتعاق بالعين لان مورد الاجارة المنفعة كما يأتي وفي هذا تنزيل المعلوم الذي هو المنافع منزلة الموجود فوردوا العقد عليها اه حل (قوله واجارة العقار لا تكون الا على العين) ومثل العقار السفينة فانه لا يصح السلم فيها ولا يثبت في الذمة فلا تكون اجارتها الا على العين وأما اجارة بعضه أي العقار حيث كان النصف فاقبل فيجوز ان يكون في الذمة لانه يجوز قرضه اه حل (قوله ومورد الاجارة) أي المستحق بها ع ش أي الذي يملك بعقد الاجارة هو المنفعة مطلقاً على الاصح فهذا ليس بمرر مع قوله وترد الخ وفي قل على الجلال قوله على عين أي على منفعة متعلقة بعين كما ذكره بعد فورد الاجارة المنفعة مطلقاً وقيل موردها في العين العين قال الشيخان والخلاف لفظي لان من قال بالاول لا يقطع النظر عن العين ومن قال بالثاني لا يعني به ان العين تلك وأورد بعضهم لذلك الخلاف فوائدها استبحار حلي الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة أو الكاب للصيد أو بيع الدار المستأجرة صحيح ان قلنا موردها المنفعة ولا يصح ان قلنا موردها العين ورد ذلك العلامة ابن شهاب فراجع اه (قوله سواء أوردت على العين أم على الذمة) فاعلم انه لا منافاة بين تقسيمها الى واردة على العين وواردة على الذمة وبين تخصيصهم ان موردها المنفعة لا العين لان المراد بالعين في الاول ما يقابل الذمة وفي الثاني ما يقابل المنفعة قاله في شرح الروض اه سم (قوله وأورد الاسنوي له فوائد) منها اجارة ما استأجرة قبل قبضة واجارة الكاب للصيد ان قلنا المعقود عليه المنفعة صح أو العين فلا وعرف به ان الخلاف ليس لفظياً اه زى (قوله وفي الاجرة ما في الثمن) يؤخذ من تشبيهها بالثمن انها لو كانت وقد تغير النقد وجب من تقديم يوم العقد لا يوم تمام العمل ولولي الجملة اذا العبرة

لكن ينبغي أن يكون كناية  
وكلف البيع لفظ الشراء  
وهو ظاهر وسنة فيما ذكر  
ليس مفعولاً فيه لاجرم مثلاً  
لانه انشاء وزمنه يسير بل  
لمقدر أي أجرته و انتفع  
به سنة كما قيل في قوله تعالى  
فأما لله الله مائة عام ان  
التقدير وألبسه مائة عام  
وتعبري بما ذكر أولي مما  
عبر به (وترد الاجارة على  
عين كاجارة معين) من عقار  
ورقيق ونحوهما (كما كثر يتكتميل  
لكذا) سنة واجارة العقار  
لا تكون الا على العين  
(وعلى ذمة كاجارة موصوف)  
من دابة ونحوها للجل مثلاً  
(والزام ذمة عملاً) كحياطة  
وبناء ومورد الاجارة المنفعة  
لا العين على الاصح سواء  
أوردت على العين أم على  
الذمة قال الشيخان والخلاف  
لفظي وأورد الاسنوي له  
فوائد (و) شرط (في الاجرة  
ما) من (في الثمن) في شرط  
كونها معلومة جنساً وقدرًا  
وصفة الا أن تكون معينة

فتكفي رؤيتها (فلا تصح)  
 اجارة دار أوداية (بعمارة  
 وعلف) يسكنون اللام  
 وفقها وهو بالفتح ما يعلف  
 به للجهل في ذلك فان ذكر  
 معلوما وأذن له خارج العقد  
 في صرفه في العمارة أو العلف  
 صحت قال ابن الرقعة ولم  
 يخرجوه على اتحاد القابض  
 والمقبض لوقوعه ضمنا  
 (ولا سلخ) لشاة (بجد)  
 لها (و) لا (طعن) ليرمثلا  
 (ببعض دقيق) منه كئلته  
 للجهل بخلقة الجاد وبقدر  
 الدقيق ولعدم القدرة على  
 الاجرة جالا وفي معنى الدقيق  
 النخالة (وتصح) اجارة امرأة  
 مثلا

في الاجرة حيث كانت نقدا بقاء العقد وقته فان كان بيادية اعتبر أقرب البلاد اليها والعبارة في اجرة المثل في  
 الفاسدة بموضع اتلاف المنفعة نقدا ورتنا وجواز السلخ بالرزق مستثنى توسعة في تحصيل العبادات على أنه ليس  
 باجارة كما اقتضاه كلام الرقعة كالشرح الصريح خلا فالاولى العراقي بل هو نوع من التراضي والمعونة فهو  
 جملة اغتفر فيها الجهل بالجعل كسئلة الصلح اه شرح مر (قوله فتكفي رؤيتها) أي عن معرفة قدرها  
 ورتنا وزرعها أو كيدا اه حل من أول كتاب البيع (قوله وأذن له خارج العقد) فان كان في صلبه فلا يصح  
 كاجرتها بدينار على أن تصرفه في عمارتها أو علفها للجهل بالصرف فنصير الاجرة بجهولة فان صرف وقصد  
 الرجوع به رجوع والا فلا والوجه ان التعديل بالجهل جرى على الغالب فلو كان عالما بالصرف فالحكم  
 كذلك كبيع زرع بشرط أن يحصله البائع والحاصل انه حيث كان هناك شرط بطلت مطلقا والا كما حوت كها  
 بعمارتها فان عينت ومحت والا فلا يؤخذ من هذا صحة ما حوت به العادة في زمننا من تسويغ الناظر المستحق  
 باستحقاقه على ساكن الوقف فيما يظهر ويصدق المستاجر بيمينه في أصل الاتفاق وقدره كإيجار السبكي لانه اثمنه  
 ومجمله اذا ادعى قدر الانفاق في العادة كما يأتي نظيره في الوصي والولي والاحتياج الى بينة ولا تكفي شهادة الصانع  
 له انه صرف على أيديهم كذا لانهم وكلاؤه كما أنقضى به الوالد درجة الله تعالى وهو ظاهر ولو اكرى نحو حمام مدة يعلم  
 عادة تعطاله فيها نحو عمارته فان شرط حساب مدة التعطيل من الاجارة وجهات فسدت والا فقيها وفيما بعدها  
 اه شرح مر وكتب عليه الرشيدى مانعه وعبارة العباب لو أجرة حانوتها خرابا على أن يعمره من ماله وبحسب  
 من الاجرة أو جاما على أن مدة تعطاله محسوبة على المستاجر بمعنى انحصار الاجرة في الباقي أو على المؤجر بمعنى  
 استيفاء مثله بعد المدة فسدت للجهل بنهاية المدة فان علمت بعادة أو تقدير كتعطيل شهر كذا للعمارة بطل في تلك  
 المدة وما بعدها وصح فيما اتصل بالعقد انتهت (قوله قال ابن الرقعة ولم يخرجوه الخ) انظر ما لو خرجوه هل يبطل  
 عقد الاجارة مع أن الاذن وقع خارجا أو يبطل الاذن فقط حرر وقوله على اتحاد القابض والمقبض أي لان  
 المكثري مقبض من حيث هو مكثري وقابض من حيث هو وكيل في الصرف وفي قل على الجلال واغتفر كونه  
 قابضا مقبضا من نفسه لوقوع ضمنا ومنه قبض المستحق من مستأجر الوقف ما سوغه به الناظر عليه من معلومه  
 ومنه اذن رب الدين للمدين في اسلاف ما في ذمته لفلان مثلا ومنه اذن الناظر لمستأجر الوقف في الصرف في  
 عمارته قال شيخنا حر هذا ان كان الصرف من اجرة عليه فان أراد الصرف ليكون ديناً على الوقف فلا يكفي  
 اذن الناظر بل لابد من اذن القاضى وقال شيخنا طلب لابد من اذن القاضى مطلقا ولا يكفي اذن الناظر وحده  
 واكتفى بعض مشايخنا باذن الناظر وحده مطلقا خصوصا اذا لزم على اذن القاضى غرامة مال قال بعضهم وهو  
 وجهه لا عدول عنه ومال اليه شيخنا رى آخر او اعتمدوه يصدق في صرف القدر اللائق وتكفي شهادة الصانع  
 ان لم يعلم انهم يعنون أنفسهم اه (قوله ولا سلخ لشاة الخ) الضابط ان تجعل الاجرة شيئا يحصل بعمل الاجير  
 اه سل (قوله بجعلها) انما لم يقل بجعلها بحذف اللام مع انه انحصر لان المتن منون ولو حذف اللام بقي  
 المتن غير منون وشرط المزج ان لا يغيب المتن ومثله يقال فيما قبله اه عبد البر (قوله بجعلها) أي أو  
 لغيرها اذا لم ينسلخ بخلاف ما اذا انسلخ فيصح اه حل (قوله ببعض دقيق منه) وكذا من غيره اذا لم يطن  
 بخلاف ما اذا طعن فيصح اه حل (قوله وفي معنى الدقيق النخالة) أي فذكره يغني عنها فلا يحتاج لذكرها  
 معه كما صنع الاصل (قوله اجارة امرأة مثلا) خرج بالمرأة ونحوها استئجار شاة لارضاع طفل قال البلقينى أو  
 سخة فلا يصح لعدم الحاجة مع عدم قدرة المؤجر على تسليم المنفعة كالاستئجار لضرب الفحل بخلاف المرأة  
 لارضاع سخة اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله لعدم الحاجة أي ولانها لا تنقاد للارضاع بخلاف  
 الهرة فانما تنقاد بطبعها الصمد الفار فصح استئجارها اه سم على حج ومن طرق استحقاق اجرة الهرة  
 ان يضع يده عليها لعدم مالكها ويتعهد بها بالحفظ والتربية لها فيما يكملها بذلك كالوحوش المباحة حيث يكملها



(بعض رقيق حال الارضاع  
باقية) للعلم بالاجرة والعمل  
المكثري له انما وقع في ملك  
غير المكثري تبعاً بخلاف  
مالوا كترها ببعضه بعد  
القطام لارضاع باقية للجهل  
بالاجرة اذ ذلك وبخلاف  
مالوا كترها لارضاع كله  
ببعضه حالاً أو بعد القطام  
لوقوع العجل في ملك غير  
المكثري قصد انهما والعجل  
بالاجرة في الثاني هكذا افهم  
هذا المقام وقد بسطت  
الكلام عليه في شرح الروض  
وتعبري بارضاع باقية أولى  
من تعبري بارضاع رقيقه  
(وهي) أي الاجرة (في  
اجرة ذمة كراس مال سلم)  
لانها سلم في المنافع فيجب  
قبضها في المجلس ولا يبرأ منها  
ولا يستبدل عنها ولا يحال  
بها ولا عليها ولا تؤجل وان  
عقدت بغير لفظ السلم  
فتعبري بذلك أعم من قوله  
ويشترط في اجارة الذمة  
تسليم الاجرة في المجلس  
(و) هي (في اجارة عين  
كثمن) فلا يجب قبضها  
في المجلس مطلقاً ويجوز  
ان كانت في الذمة البراء  
منها والاستبدال عنها  
والحوالة بها وعليها وتأجيلها  
وتعجيل ان كانت كذلك  
وأطلقت وتلك بالعدم مطلقاً  
(لكن ملكها) يكون ملكاً  
(مراعي) بمعنى انه كلام مضي  
زمن على السلامة بان أن

بالاصطياح \* (فرع) \* وقع السؤال عن رجل دفع الى آخر بيضاً يخدمه الى ان يفرخ وقال له لك منه كذا  
هل ذلك صحيح أم لا والجواب عنه بانه ان استأجره ببعضه حالاً صح واستجف شائعاً والا كان اجارة فاسدة  
فالفرخ للمالك وعليه للمقول له اجرة مثل عمله أخذنا من مسألة الاستئجار لارضاع الرقيق اه ع ش  
على مر (قوله امر أمثلاً) أي أو ذكر او صغيرة لاجهية لانه لا يجوز استئجارها لارضاع اه سم على  
منهج أو خنثي اه ع ش على مر (قوله ببعض رقيق) أي أو غيره كسجدة اه من شرح مر  
وع ش عليه (قوله والعمل المكثري له الخ) جواب عما يقال شرط عمل الاجارة وقوعه للمكثري كما سيأتي وقوله  
غير المكثري الغير والمرأة والمكثري مالك الطفل وبعبارة أخرى هذا جواب عن سؤال حاصله ان عمل  
الاجير يجب كونه في خالص ملك المستأجر وهنا يقع فيه وفي غيره وأجاب عنه بان الغير وقع تابعاً لقصد التأمل  
وبعبارة أخرى هذا جواب سؤال تقديره كيف يصح ابتجار المرأة لارضاعه ببعضه مع ان الارضاع للكل فيلزم  
عليه استئجارها لارضاع ملكها والجواب ان الاكتر انما هو لارضاع ملكه فقط وارضاعها لملكها انما وقع  
تبعاً لملكه تأمل (قوله لارضاع كله ببعضه حالاً) المعتمد في هذه الصحة فعبارة الاصل أحسن لصدقها به اه  
شيخنا (قوله وقد بسطت الكلام عليه في شرح الروض) عبارة متناوذة وشرحا يصح بجزء منه أي مما عمل فيه في  
الحال ولو كانت المرصدة في صورته شريكة للمكثري في الرقيق المراضع فلا يضر وقوع العمل في المشترك ألا ترى  
ان أحد الشريكين لو ساقاه الآخر وشرط له زيادة من الثمرة جاز وان وقع العمل في المشترك وهذا مال اليه  
الامام والغزالي بعد نقلهما عن الاصحاب انه لا يجوز لان شرط العمل ان يقع في خالص ملك المستأجر وضعفه  
الاصول وصحح ما لا اليه وقال ابن النقيب اطلاق نص الام انه لا يجوز كونه أجيراً على شيء وشريك فيتمثل  
المخبر في هذه الويية ولك منهار بيع يقتضي المنع فهو ظاهر المذهب لا ما قاله الراعي ثم قال واختار السبكي انه  
ان كان الاستئجار على الكل لم يجوز وهو مراد النص أو على حصته فقط جاز كما صرح به البغوي والمتولي انتهت  
(قوله أولى من تعبري بارضاع رقيقة) وجه الاولوية ما قدمه من عدم الصحة في الاستئجار لارضاع الكل اه ع ش  
وهذا على طريقة اما على المعتمد فلا فرق وحيث لا أولوية اه عبد البر (قوله ولا يبرأ منها الخ) أي لانه  
يفوت القبض في المجلس الذي جعل شرط للصحة اه ع ش (قوله وان عقدت بغير لفظ السلم) هذا  
التعميم متفق عليه من الشارح ومر لكنه على طريقة الشارح من ان الاحكام تابعة للمعنى ظاهر الاشكال  
فيه واما على طريقة مر من انها تتبع اللفظ فيشكل الفرق بين ما هنا وبين بيع الذمة الجارية باللفظ البيع  
حيث لم يعتبر فيه ما اعتبر في رأس مال السلم فلذلك بين الفرق بضعف الاجارة ونص عبارته ويشترط في اجارة  
الذمة ان عقدت بلفظ اجارة أو سلم تسليم الاجرة في المجلس كراس مال السلم لانها سلم في المنافع فيجب قبضها تأجيل  
الاجرة سواء تأخر العمل فيها عن العقد أم لا والاستبدال عنها والحوالة بها وعليها والبراء عنها وانما اشترطوا  
ذلك في العقد بلفظ الاجارة ولم يشترطوه في العقد على ما في الذمة بلفظ البيع مع كونه سلم في المعنى أيضاً ضعف  
الاجارة حيث وردت على معدوم وتعذر استيفاءها دفعة ولا كذلك بيع ما في الذمة فيهما جبروا وضعفها باشتراط  
قبض أجرتها في المجلس (قوله وان عقدت الخ) غاية في قوله فيجب قبضها الى آخر الصور اه ع ش بالمعنى (قوله  
وتعجل) أي تكون حاله وقوله كذلك أي في الذمة وقوله وأطلقت أي عن الحل والالتجاء وقوله بالعقد مطلقاً  
أي معينة أو في الذمة وقوله لكن ملكها أي مطلقاً معينة أو في الذمة من اعي اه ع ش مع زيادة (قوله وتلك  
بالعدم مطلقاً) قضية ملكها بالعقد ولو مؤجلة صحة البراء عنها وان كان في مجلس العقد لانه لا خيار فيها فكان  
كالبراء من الثمن بعد لزومه بخلافه قبله لان زمن الخيار كزمن العقد اه شرح مر (قوله وتلك بالعقد  
مطلقاً) أي سواء كانت معينة أو في الذمة وغرضه بهذا الاطلاق مناقشة الاصل وعبارته وان كانت الاجرة معينة  
ما كنت في الحال فلذلك قال مر أو في الذمة وقال الرشدي أي في باقي المتن ليس بقيد وانظر هل يفسر الاطلاق

أيضا يكون الاجارة واردة على العين أو الذمة والظاهر انه لا مانع وعليه يكون قول المتن لكن ملكهما مراعى  
راجعا لكل من قوله وهي في اجارة ذمة الخ وقوله وفي اجارة عين الخ (قوله أو عرضت عليه فامتنع) مثله في شرح  
مر قال ع ش عليه هذا قد يخالف ما تقدم عن القاضي أبي الطيب ان الدابة مما يتوقف قبضها على النقل  
فالوجه وفاء لما رجع اليه مر انه لا أثر لمجرد العرض الا اذا كان على وجه يبعد قبضا في البيع اهـ  
على ج أقول ويحتمل قوله لا يكفي هنا أي في الاجارة الفاسدة اهـ بحروقه (قوله سواء انتفع المكثري  
أم لا) عبارة تشرح مر وان لم ينتفع ولو لم يذم منه منه تكوف أو مرض لتلف المنافع تحت يده حقيقة أو حكما  
فاستقر عليه بدلها انتهت (قوله بما يستقر به مسمى في صحيحة) أي بضي مدة أي حيث كان العمل مما يقبل  
النيابة اما لا يقبل ذلك كلاجارة للامانة فلا شيء فيه أصلا وان عمل طامعا كما تقدم اهـ ع ش على مر  
(قوله سواء كان الخ) الضمير لاجرة المثل وذكره لا كتسابه اياه من المضاف اليه (قوله غالبا) لا يقال قضيتها ان  
مفاد ما قبلها صورته أكثر من صور ما خرج بها وليس له في الخارج الا صورة أو صورتان وهما قبض المنقول  
بالفعل أو سكنى العقار لانه قول قبض المنقول والعقار وان كانا قليلين بالنسبة لما خرج فوقوعهما في الخارج هو  
الكثير الغالب بالنسبة لا فراد من يتعاطى الاجارة وتلك الصور ان سلم ان أنواعها أكثر مما يحصل به القبض في  
الصحيحة من غير هذه المذكورات فوقوعها في الخارج قليل اهـ ع ش (قوله وامتناعه من القبض) منصوب  
على انه مفعول معه وهو راجع للثلاثة قبله وعبارة تشرح مر وان امتنع من قبضه اهـ وقال ع ش  
عليه هذه غاية (قوله وشرط في المنفعة الخ) حاصل الشروط خمسة وفرع على الاول ثلاث مسائل والثاني واحدة  
والثالث سبعة والرابع اثنين والخامس واحدة اهـ (قوله متقومة معلومة) أي بالتقدير الاتي كالبيع في  
الكل لكن مشاهدة محل المنفعة غير مغنية عن تقديرها وانما أغنت مشاهدة العين في البيع عن معرفة قدره  
لانها تحيط به ولا كذلك المنفعة لانها أمر اعتباري يتعلق بالاستقبال فعلم اعتبار تحديد العقار حيث لم يشتر  
بدونه وانه لا تصح اجارة غائب وأحد غيبه ومدة مجهولة أو عمل كذلك وفيما له منفعة واحدة كبساط يحمل عليها  
وغيره يعتبر ببيانها اهـ شرح مر (قوله أي لها قيمة) بين به انه ليس المراد بالمتقوم ما قابل المثل اهـ ع ش  
(قوله عينا) أي في اجارة العين وقد رأى في اجارة العين والذمة وكان من حقه ان يؤخره عن اجارة العين والذمة  
وصفة أي في اجارة الذمة واستثنى دخول الحمام حيث عقد على دخوله وما يأخذ هذه الجماعى انما هو في مقابلة  
أجرة السطل والحمام والازار وحفظ الثياب وأما الماء فغيره مقابل بعوض لعدم انضباطه فلا يقابل باجرة وعلى  
هذا السطل غير مضمون على الداخل والثياب غير مضمونة على الجماعى لانه أجبر مشترك وعبارة شيخنا نعم دخول  
الحمام باجرة جاز بالاجماع مع الجهل بقدر المكت وغيره لكن الاجرة في مقابلة الآلات لا الماء فعليه ما يعرف  
به الماء غير مضمون على الداخل وثيابه غير مضمونة على الجماعى ان لم يستحفظه عليها ويحيطه لذلك وهذا  
يفيد ان الاجرة ليست في مقابلة حفظ الثياب وراجع كلامه في باب الودعة وانظر هل يفرق بين الاجير المشترك  
وغيره في التصدير وغيره حرر اهـ حل (قوله حسا وشرعا) فلا تصح اجارة العبد المشروط عتقه على المشتري  
الذي هو المؤجر اهـ حل (قوله لما لا يتعب) اما ما يحصل به التعب من الكاهات كإتي ببيع الدور والرقيق  
وتحويهما مما يخالف ثمنه باختلاف المتعاقدين فيصير الاستئجار عليه فلو استأجره مع انتفاء التعب بتردد  
أو كلام فلا شيء له والا فلا أجره المثل وما بحثه الأذرى من ان الغرض انه استأجره على ما لا تعب فيه فتعبه غير  
معهود عليه فيكون متبرعا به مردودا به لا يتم عادة الا بذلك فكان كالمعهود عليه اهـ شرح مر (قوله فلا  
يصح أكثره شخص لما لا يتعب) يؤخذ منه صحة الاجارة على ابطال السحر لان فاعله يحصل له مشقة بالكتابة  
وتحويها من استعمال البخور وتلاوة الاقسام التي حرت عاديهم باستعمالها ومنه ازاله ما يحصل للزوج من  
الانحلال المسمى عند العامة بالباط والاجرة على من التزم العوض ولو أجنبيا حتى لو كان المانع بالزوج

المؤجر استقر ملكه من  
الاجرة على ما يقابل ذلك ان  
قبض المكثري العين  
أو عرضت عليه فامتنع (قوله  
تستقر كلها الا بضي المدة)  
سواء انتفع المكثري أم لا  
لتلف المنفعة تحت يده وقول  
كثمن الى آخره أولى مما  
عبر به (وبسطة رفي) اجارة  
(فاسدة أجرة مثل بما  
يستقر به مسمى في صحيحة)  
سواء أكان مثل المسمى أم  
أقل أم أكثر وخرج بزيادة  
(غالبا) التخلية في العقار  
والوضع بين يدي المكثري  
والعرض عليه وامتناعه  
من القبض الى انقضاء المدة  
فلا تستقر بها الاجرة في  
الفاسدة ويستقر بها المسمى  
في الصحيحة (و) شرط في  
المنفعة كونها متقومة أي  
لها قيمة (معلومة) عينا وقدرا  
وصفة (مقدورة التسليم)  
حسا وشرعا (واقعة للمكثري  
لا تتضمن استيفاء عين قصدا)  
بأن لا يتضمنه العقد (فلا  
يصح أكثره شخص لما  
لا يتعب) ككلمة بيع  
وان زوجت السلعة اذ لا  
قيمة له (و) لا أكثره (نقد)



والترتبت المرأة أو أهلها العوض لزمت الاجرة من التزمها وكذا عكسه ولا يلزم من قام المانع به الاستئجار لانه من قبيل المداواة وهي غير لازمة للمريض من الزوجين ثم ان وقع ايجار صحيح بعد لزوم المسمى والا فاجرة المثل اه ع ش على مر (قوله لما لا يتعب) بخلاف ازاله أو جاج نحو سيف بضربة واحدة أي وان لم يكن فيها مشقة اذهذه الصناعات تتعب في تعلمها ليكتسب بها ويخفف عن نفسه التعب اه شرح مر وبخلاف الفصد لان فيه خطرا اه حاجي (قوله أي دراهم أو دنانير) خرج بالدراهم والدنانير الحلي فتجوز اجارته حتى يئله من ذهب وفضة ويعلم مما صرف في الزكاة عدم صحة اجارة دنانير متقوبة غير معرأة للترزين بها اه شرح مر وأما المعرأة فتجوز اجارته لانها حلي كما تقدم اه حل (قوله لان منافعهما لا تقابل بمال) لو أخرت ليل ما قبل هذين الى هنا فقال اذ لا قيمة لهما أي الثلاث أي لمنفعتهم المكان أنحصروا أنسب بالمتن (قوله عقب العقد) أي قبل مضي مدة ثلثها اجرة أخذ بما يأتي في التفريع من نحو الامتعة وذلك كبعضهما أو يؤخذ منه ان قدرة المؤجر على الانتزاع كذلك كافيته وألحق الجلال البلقيني بالآبق والمغصوب مالوتين ان الدار مسكن الجن وانهم يؤذون الساكن برجم أو غيره وهو ظاهر ان تعذر منهم وعليه فطر وذلك بعد الاجارة كطرق الغصب بعدها اه شرح مر أي فلا تنفسح بل يتخير المستأجر اه ع ش عليه (قوله ولا أرض لزراعة) ويجوز استئجار أرض مصر للزراعة بعد ربه وان لم ينحصر منها حيث ربحي انحساره في وقته عادة وقبله ان كان ربه من الزيادة الغالبة ويعتبر في كل زمن بما يناسبه والتمثيل بخمسة عشر أو سبعة عشر باعتبار ذلك الزمن اه شرح مر (قوله ولا أرض لزراعة) قيد لا اعتبار بالماء وعدمه المذكور فان استأجرها لغير الزراعة صح حيث أمكن فيها ما استأجرها له ولو أجزها مقبلا ومراحا أو عم كقوله لتنتفع بها بما شئت صح وينتفع فيها بما اعتيد ولو بالزراعة لا بغرس وبناء فان قال مقبلا ومراحا وللزراعة ان أمكن صح ان أراد التعميم أو بين مال كل واحد من ذلك والابطال اه قل على الجلال (قوله لا ماء لها دائم الخ) ولو قال المؤجر أحفر لك بئرا أي ولو قبل العقد فيها يظهر وأسقى أرضك منها أو أسوق الماء اليها من موضع آخر صحت الاجارة كما قاله الرويانى أي ان كان قبل مضي مدة من وقت الانتفاع بها لثلثها اجرة اذ لا ضرر عليه حينئذ لانه يتخير عند عدم وفائه له بذلك في فسخ العقد اه شرح مر (قوله ولا غالب يكفيها) الا ان قال المالك أنا أحصل لها ماء أو أمكن وعبارة العباب عطفها على صور البطلان واجارة الارض للزراعة ولا ماء لها يوثق به أو يغلب حصوله وقتها الا ان قال المالك أنا أحصل لها ماء أو أمكن وكانت قد رويت وانحصر الماء عنها ولم يعتد بعوده المانع لزورها وكذا قبل انحساره عنها ان ظن غالباً انحساره وقت الزراعة أو في اثنتائه بما لا يوثق به لانه يمنع الماء روية الارض لكدرته خلافا للشيخين ولا ان قربت من نهر يغلب على الظن غرقها به وحيث لا ماء لها فأوجرت للسكنى أو لجمع لها زريبة ونحو ذلك جاز فان حدث ماء لم يرزها وان أوجرت ولم يذ كر زراعتها ولا غيرها ونفى الماء أو لم ينفعه وتعدرسوقه اليها لكونها على قلة جبل جاز وليس له بناء ولا غراس وله زراعتها ان اتفق معها أو توقعه وفي هذا تصريح بأنه لا يجب بيان جنس المنفعة وسيأتي خلافة اه وفي الروض وشرحه في هذا الاخبار ما نصه وان استأجر أرضا لوثق بسقيها فان كان قال له المؤجر أحفر لي بئرا على أنها أرض بيضاء لا ماء لها ولم يقل لتنتفع بها فسيبى حكمه انه لا بد من البيان لجنس المنفعة فما أطلقه الاصل هنا من الصحة وعلة بانه يعرف بنفى الماء ان الاجارة لغير الزراعة مؤول كما صرح به بعد وتأويله ان ما هنا محمول على ما يأتي وهو في الحقيقة حمل على انه لا يشترط بيان الجنس كما يعرف من المسائل التي ذكرها وحذفها المصنف وبعضهم حمله على ان الغالب في الارض الزراعية فجاز الاطلاق فيها وفيه نظرا اه وعبارة الصحة وشرحه في هذا الاخبار أيضا وبطلت اجارة الارض لزراعة الحب ومطاعان ذكره ان توقع في الثاني زرعها وقد انتفى عنها في الحالين ماء دائم من نهر أو عين وما يعتاد من غير أي مطر ونداوة تلج كفي أي يكفيها عدم القدرة على التسليم بخلاف ما اذا كان لها ماء دائم أو معتاد يكفيها وما اذا لم يتوقع زرعها عند الاطلاق كأن كانت على

أي دراهم أو دنانير ولو للترزين  
(و) لا (كالب) ولو لمع سيد  
لان منافعهما لا تقابل  
بمال وبذلك في مقابلهما  
تبذير (و) لا (بجول)  
كأحد العبدین وكثوب  
(و) لا آبق (و) لا (مغصوب)  
لغير من هو بيده ولا يقدر  
على ترعه عقب العقد (و) لا  
(أعمى لحفظ) أي حفظ  
ما يحتاج الى نظر والاجارة  
على عينه (و) لا (أرض  
لزراعة لا ماء لها دائم ولا  
غالب يكفيها) كطمار معتاد  
وماء تلج مجتمع يغلب حصوله

قوله جبل لا يطامع في سوق الماء البهاقانه يصح إيجارها عملاً بالسبب الظاهر في الأولى واكتفاء بالقرينة في الثانية  
 ومحل بطلان إيجارها عند الإطلاق فيما ذكرنا إذ لم يصرح بأنه لاماء لها والا فتصح فإنه يعرف من نفيه أن الإيجار  
 لغير الزرع وله الزرع لا البناء والغراس كذا أطلقه الجمهور وفرضه الماوردي فيما إذا قال لتصنع بها ماشئت  
 غير البناء والغراس ولا بد منه لما مر من أنه لا بد من تعيين نوع المنفعة ولا يقوم علم العاقدين بعدم الماء مقام  
 التصريح بنفيه لأن العادة في مثلها الإجارة للزرع فلا بد من لفظ صارف اهـ وقوله وله الزرع قد يفهم أنه ليس  
 له غيره كحبس ماشية فيها ووضع نحو حطب فيها لكن قوله فإنه يعرف من نفيه أن الإيجار لغير الزرع يفهم أن له  
 غير الزرع أيضاً وهو صريح قول الارشاد فان نفاه فله غير غرس وبناء اهـ وحاصل ما قرره الشارح في شرح البهجة  
 في مسألة الإطلاق كما يعلم بنأمله أنه إذا توقع زرعها ولم يكن لها ماء فإن لم يصرح بنفي الماء لم يصح العقد والاصح  
 وله ما عدا البناء والغراس من زرع وغيره وصورة المسئلة أن يقول لتصنع بها ماشئت غير البناء والغراس كما قاله  
 الماوردي وحاصل ما قرره في أرض لاماء لها أنه أن أجرها للزراعة لم يصح وأن أطلق إيجارها ولم يتوقع زرعها  
 لكونها على قلة جبل صح وان توقع فإن صرح أنه لاماء لها صح أيضاً والأفلا وانظر حيث صح ينبغي أن يصور بما  
 إذا علم مثلاً والام يصح لأنه لا بد من بيان جنس المنفعة \* (فرع) \* لو أجر نحو الأرض لينتفع بها الانتفاع  
 الشرعي لم يصح لأنه لم يبين المنفعة ولا بد من بيان ما وماذا كره ليس بياناً وهذا مما يغفل عنه ويتوهم أن قوله لينتفع  
 بها الانتفاع الشرعي كاف قاله مر لكن في شرح الارشاد لشجنا ما يخالف ذلك فإنه قال في شرح قول  
 الارشاد فان نفاه فله غير غرس وبناء أي نفي الماء في إجارة الأرض التي لاماء لها مانصة فان نفاه قطع العاقد  
 احتمال الزرع فان قال مع ذلك لتنتفع بها وان لم يبين المنفعة فيه ما ادعيه من دلالة على الاكتفاء بطريق التبع فراجع  
 ترى لكن قوله لتنتفع بها وان لم يبين المنفعة فيه ما ادعيه من دلالة على الاكتفاء بطريق التبع فراجع  
 وليحذر \* (فرع) \* أجر الأرض التي لاماء بها لينتفع بها كيف شاء أو بما شاء صح وجازله الانتفاع بها بما هو  
 المعتاد فيها من زراعة إن أمكنت بأن يسوق لها ماء وغيرها ولا ينتفع بها بغير المعتاد بها وإن كان أتى بصيغة  
 التعميم كما تقرر وإذا زرعها فلا يزعمها مرتين في العام إلا أن جرت العادة فيها بتكرار الزراعة وكذا تصح إجارة  
 الأرض المذكورة مقبلاً ومرا حابان يقول أجر تسكها مقبلاً ومرا حابا ويكون في معنى التعميم بقوله انتفع بها  
 ماشئت كما قاله الزركشي فانظر شرح الروض فعليه ينتفع بما هو المعتاد كما قاله مر ومنه الزراعة إذا أمكنت ثم  
 راجعت شرح الروض فلم أر فيه هذا المنسوب إلى الزركشي ووقع من مر بعد ذلك أن قوله مقبلاً ومرا حابا  
 لا يتناول الزراعة ونحوها بل نحو أنواع الماشية ووضع الحطب والأموال ونحو ذلك ثم قال الأقرب أن المقصود  
 بقوله مقبلاً ومرا حابا الانتفاع فهو كناية عنه فيصح وينتفع بالمعتادولة الزرع إذا أمكن وليس له التمسك بتعذر  
 الزرع اهـ ولو زاد ولا زراعة على قوله مقبلاً ومرا حابا لم يصح وإن أمكنت للشك في المنفعة الثالثة كما قاله السبكي  
 بخلاف ما إذا أتى بهذه الزيادة مع صيغة التعميم كما جرت لتنتفع بها بما شئت وبالزراعة إن أمكن فيصح كما قاله  
 السبكي مر \* (فرع) \* استأجر أرضاً للزراعة سنة وعادتها أنها لا تزرع إلا مرة واحدة وتراخي عن الزرع الثاني  
 فزرع وحصد الزرع والسنة باقية فهل يجوز للمؤجر إيجارها لغيره لمصلحة أخرى أولاً لأن المقصود وإن حصل  
 إلا أن حكم الإجارة باق إلى فراغ السنة وهل يجوز للاستأجر الانتفاع بها ببقية السنة بما يتعلق بالزرع كدرس  
 الزرع وتصلبته فيها ونحو ذلك فليحذر في وقوعه في درس مر وتكلم فيه بما لا يتلخص منه شيء محذور أو ينبغي  
 انقطاع حقه بفراغ الأرض من الزرع ولو تأخر زرع المرة الأولى بآفاق بقي من المدة ما يحتمل الزرع ينبغي  
 جوازه ولو تأخر زرع مرة ثانية حيث لا يجوز له وجب عليه أجرة المثل ولو تأخر الزرع عن مدة الإجارة بلا تقصير  
 لم يجب القلع قبل أو أنه ولا أجرة عليه مر في الجميع وقوله ولا أجرة عليه بخلافه قول الروض وإن تأخر الإدراك  
 لعذر كحر أو برد أو مطر أو كل خرد لبعضه أي كرهه فثبت ثانياً كما قاله في الشرح بقي بالإجرة إلى الحصاد انتهى

هكذا هو بالنسخ التي بأيدينا  
 ولعل الأولى حذف هذه الجملة  
 كما يعلم بالتأمل في الفرع



\* (فرع) \* قال في الروض ولا يجوز استئجار الأرض للزراعة قبل السقي إلا أن يكون لها ماء يوثق به اه ثم قال ويجوز استئجار الأرض للزراعة قبل انحسار الماء عنها وإن سترها أن يوثق بانحسار وقت الزراعة انتهى قال في شرحه واعترض على الصحة بأن التمكن من الانتفاع عقب العتق شرط والماء عنه وأجيب عنه بأن الماء من مصالح الزرع وبأن صرفه ممكن في الحال اه وهو يفيد باعتبار التعايل الثاني أنه إذا لم يتمكن من الانتفاع عقب العتق لا تصح الاجارة لكن قضية التعايل الأول خلافه وفي شرح شيخنا للارشاد فله ان الاراضي التي تروى من نحو النيل يصح استئجارها قبل زرعها أن يوثق بحصوله غالباً ثم قال وحديثنا بشرط كبحته السبكي كان الرفعة عند الاجارة مكان التشاغل أي بالزرع أو أسبابه من تسكير الأرض أو نحوه وان احتج إليه والا كفي الاستيلاء اه وقوله امكان التشاغل أي بالزراعة بان لا يكون مانع من الشروع في الزراعة في الحال سوى عدم وجود الماء في الحال وقوله أو أسبابه أي أسباب التشاغل وهو يدل على أنه عند الاحتياج الى الأسباب يكفي امكانها ان امكان الزراعة وقوله كفي الاستيلاء أي مع امكان الزراعة هكذا قرر عند تدرسه الشارح فليجرب \* (فرع) \* لوروى بعض الأرض دون بعض أو انحسر الماء عن بعضها فقط خيراً المستاجر على الفور لأن هذا خيار تفريق الصفة وهو على الفور والذي على التراخي في الاجارة غير ذلك أفتي بذلك شيخنا مر اه سم (قوله ولا فلع سن) انظر لم أعاد الثاني هنا دون بقية الصور ويمكن الجواب بأنه أعاده للفرق بين ما قبله وما بعده من حيث ان الجز فيها قبله حسي وفيما بعده شرعي فقط اه (قوله ولا فلع سن صححة) عبارة شريخ مر فلا يصح استئجار انقطع أو قلع ما منع الشرع من قطعه أو قاعه من نحو سن صححة وعضو سايم وان لم يكن من آدمي للجز عنه شرعاً انتهت ولو استأجر من يفعل ذلك وفعل لم يستحق الاجرة لعدم الاذن فيما فعل له شرعاً كما لو استأجر حرا صوغ انا ذهب فانه لا أجر له نعم لو جهل الاجبر انما صححة فينبغي استحقاق الاجرة كما لو استأجر الغاصب من يذبح الشاة المفصولة فذبحها جاهلاً فانه يستحق أجره المثل كما تقدم اه ع ش على مر (قوله لخدمة مسجد) أي أو تعامير قرآن ولومع أمن التلويت في الخدمة لا قضائه المكث ويطرق ونحو الخبيض يفسخ العقد كما ياتي فلو دخلت ومكثت عصت ولم تستحق أجره وفي معنى الحائض المستحاضة فمن به سلس بول أو جراحة نضاجة يخشى منها التلويت اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ويطرق ونحو الخبيض يفسخ العقد وهذا قد يشكل على جواز ابدال المستوفي منه اذ قياسه عدم الانفساخ وابدال خدمة المسجد بخدمة بيت مثله اذ المسجد نظير الصبي المعين للارضاع والثوب المعين للخباطة والخدمة نظير الخباطة والارضاع اه سم على حج وقوله ولم تستحق أجره ظاهره وان أتت بما استؤجرت له وهو ظاهر لما قررناه من انفساخ الاجارة بطرق الخبيض فان ما أتت به بعد الانفساخ كالعامل بلا استئجار اه (قوله ولا حرة بغير اذن زوجها) أي لاستغراق أو فاتها الحقة ويؤخذ من التعايل ما بحثه الاذوعى انه لو كان غائباً أو طفلاً فأجرت نفسها العمل ينقض قبل قدومه أو تأهله للتمتع جاز فلو حضر قبل فراغ المدة فينبغي انفساخه في الباقي واعتراض الغزالي به بان منافقها مستحقة له بعقد النكاح ممنوع بانه لا يستحقها بل يستحق ان يتفقد وهو متعمد منه اه شرح مر مع زيادة لع ش عليه (قوله والاجارة عينية فيهما) اما الاجارة الذمة فتصح ولو أتت بالعمل بنفسها في هذه الحالة بان كتبت المسجد بنفسها في حال الخبيض فينبغي ان تستحق الاجرة ولو أتمت بالمكث فيه لحصول المقصود مع ذلك وبذلك يفارق ما لو استأجره لقراءة القرآن عند قبره مثلاً فقرأه جنباً فان الظاهر عدم استحقاقه الاجرة وذلك لعدم حصول المقصود لانه اذا أتم بالقرآن على وجه محرم بان قصد القراءة أو على وجه غير محرم بصرفه عن حكم التبرأت كأن أطلق اتقى المقصود أو نقص وهو الثواب أو نزول الرحمة عند مر اه ع ش عليه (قوله وذلك) أي المذكور من قوله ولا مجهول الى هنا وقوله حساوشرعار انجم لكل الاثلاث الاخير وقوله أو أحدهما راجع للثلاثة الاخير والمرااد بالاحد شرعاً فقط اذ لا ينفرد الحسي عن الشرعي فحق بحسب ما شرعاً ولا ينعكس (قوله لها ماء

(ولا) شخص (لقلع سن)  
صححة (لغيره سود) ولا  
حائض (أو نفساء) مسلمة  
لخدمة مسجد (لا حرة)  
منسكحة (بغير اذن زوجها)  
والاجارة عينية فيهما وذلك  
لعدم القدرة على تسليم  
المنفعة حساوشرعاراً وأحدهما  
بغلاف اكثر اعمى لغير  
مأذ كروا كراء أرض  
لزراعة لها ماء

دائم) أي من نحو نهر أو عين لسهولة الزراعة حيث لا يدخل شربها ان اعتيد دخوله أو شرط والا فلا لعدم  
شمول اللفظ له ومع دخوله لا يملك المستأجر الماء بل يسقي به على ملك المؤجر كإرجاء السببي ويبحث ابن الرفعة  
ان استجار الحسام كاستجار الأرض للزراعة اه شرح مر (قوله لها ماء دائم) أي من نحو نهر موجود حالة  
العقد أو التزم المؤجر بإيجاده قبل مضي زمن مثله أجرة اه قل على الجلال (قوله دائم) أي يجي دائماً عند  
الاحتياج اليه بان يكون النيل يرويهما كل سنة (قوله اقلع سن وجعة) فان سكن ألم الوجعة لم تنفسخ الاجارة  
لجواز ابدال المستوفى منه اه حل وفي قل على الجلال قوله وجعة أي هي أو ماتحتها بحيث يقول  
أهل الخبرة بزوال الألم بقلعها ويستحق الاجرة بتسليمه نفسه وبمضي زمن امكان القلع وان منعه منه أو سقطت  
لا يمكن الابدال وقول بعضهم بسقوط الاجرة وردها لو أخذها مبنى على عدم جواز ابدال المستوفى منه وهو  
مرجوح كإسباتي (قوله واكثره حائض ذميمة الخ) أي فانه يجوز ووجهه بانهم لا تمنع من المسجد بناء على الاصح  
من عدم منع الكافر الجنب من المكث في المسجد ولو قيل بعدم صحة الاجارة وان قلنا بعدم المنع لم يعد لال في صحة  
الاجارة تسليطاً لها على دخول المسجد ومطابقتها بالخدمة وفرق بين هذا وبين مجرد عدم المنع ويؤيد ذلك  
ما صرحوا به من حرمة بيع الطعام للكافر في شهر رمضان مع اننا نتعرض له اذا وجدناه ياكل أو يشرب على  
ما مر اه ع ش على مر (قوله واكثره أمة الخ) نعم المكاتب كالحرة كقوله الا ذرعى لانتفاء سلطنة  
السيد عاها والعقيقة الموصى عنها ابدالاً باعتبار ان الزوج في ايجارها كما قاله الزركشي اه شرح مر (قوله  
واكثره أمة الخ) أي غير المكاتب لانها كالحرة \* (تنبيه) \* ليس للمستأجر منع الزوج من وطء زوجته حرة  
كانت أو أمة قال بعضهم الا في وقت يعطل عليه المنفعة اه قل على الجلال (قوله لوجود الاذن في هذه)  
فلو اختلف في الاذن وعدمه صدق الزوج بيمينه لان الاصل عدم الاذن اه ع ش على مر (قوله كالصلوات  
وامامتها) فالاستجار لامامة مسجد لا يصح ولومن واقعته وامام من شرط له شيء في مقابلة الامامة فانه جعله فاذا  
استأجر المشروط له من يقوم مقامه فيها فانه يصح لان نفعه حيث نفعه على المستأجر اه حل أي وهو غير  
نائب عنه في الامامة حيث نفعه الا كان ثواب الاجير للمستأجر وانما هو نائب عنه في القيام في محله ففي آتائه فيه  
صح واستحق الجعل اه شيخنا ح ف (قوله وامامتها) أي فلا تصح الاجارة عليها لوجوب النية لتعلقها وهو  
الصلاة وما يقع من ان الانسان يستعيب من يصلي عنه اماماً يعرض فذلك من قبيل الجعالة لا الاجارة اه شيخنا  
(قوله ولا اكثره مسلم نحو جهاد) خرج به الكافر فتصح اجارته لكن للامام لا للاحاد ولو أسلم في أثناء المدة  
انفسخت الاجارة اه حل (قوله الا في مسائل معينة) راجع للقضاء وما بعده كما في شرح الروض اه حل  
(قوله الا في مسائل معينة) أي وكان التعليم متعيناً اه شرح مر (قوله كاذان) عبارة شرح مر واما  
ما لا تجب له نية كالاذان فيصح الاستجار عليه والاجرة مقابلة لغيره لا على رعاية الوقت أو رفع الصوت أو الحيلة  
اه شرح مر وينبغي ان يدخل في معنى الاذان اذا استؤجر له ما جرت به العادة من الصلاة والسلام بعد  
الاذان في غير المغرب لانهم حاولوا ان يكونا من مسماه شرعاً صارانه بحسب العرف اه ع ش على مر (قوله  
كاذان) ويدخل في الاجارة له الاقامة ولا تجوز الاجارة لها وحدها كذا قاله الرافعي ولا يخلو عن وقفه وأما الخطبة  
فهل هي كالاذان أو كالامامة لا يبعد ان تكون كالامامة اه حل (قوله وتجهيز الميت) فيه ان تجهيز الميت  
يتعين بالشروع في الفرق بينه وبين الجهاد وقرئ شيخنا بينهما فراجع اه حل وعبارته وتجهيز ميت ودفنه  
وان تعين عليه لوجوب مؤن ذلك في ماله بالاصالة ثم في مال غيره ثم الميسر فلم يقصد الاجير بنفسه حتى يقع عنه  
ولا يضر عروض تعينه عليه كالمضطر فانه يتعين اطعامه مع تغريمه البذل اه وكتب عليه ع ش تجهيز الميت  
لا يتعين بالشروع فيه بدليل انه لو أراد احداً ان يقوم مقام من يجهز الميت لم يمنع على مباشر تجهيزه الترتيب بخلاف  
من حضر الصنف فانه لا يجوز انصرافه وان لم يحتج اليه بوجه ولو قام غيره مقامه (قوله وتعليم قرآن) وتجوز الاجارة

دائم أو غالب يكفيها أو أكثره  
شخص لقلع سن وجعة  
أو صحيحة لقودوا أكثره  
حائض ذميمة لخدمة مسجد  
ان أمنت التلويث واكثره  
أمة ولو منكوحه وبغير  
اذن زوجها أو حرة ولو  
منكوحه باذنه لوجود  
الاذن في هذه ولعدم اشتغال  
الامة بزوجه في جميع الليل  
والنهار في التي قبلها والتقييد  
بالمسئلة وبالحرمة من زيادتي  
(ولا) أكثره (لعبادة تجب  
فيها نية) لها أو لمتعلقها (ولم  
تقبل نيابة) كالصلوات  
وامامتها لان المنفعة لم تقع  
في ذلك للمكثري بل للمكثري  
(ولا) أكثره (مسلم) ولو  
رقيقاً (لنحو جهاد) مما لا  
ينضبط كالقضاء والتدريس  
والاعادة الا في مسائل معينة  
لتعذر ضبط ذلك ولانه في  
الجهاد اذا حضر الصف تعين  
عليه بخلاف عبادة لا تجب  
فيها نية وليست بنحو جهاد  
كاذان وتجهيز ميت وتعليم  
قرآن فيصح الاكثره لها



لقراءة القرآن عند القبر أو مع الدعاء بمثل ما حصل من الاجرة له أو لغيره عقبها عين مكاناً أو زماناً ولا له بيت أو  
المستأجر أو بحضرة المستأجر ومع ذكره في القلب حالتها كما أفاده السبكي لأن موضعها موضع بركة ونزول رحمة  
والدعاء بعدها أقرب اجابة واحضار المستأجر في القلب سبب لشمول الرحمة له اذا تزلت على قلب القارئ والحق  
بها الاستتجار لمحض الذكر والدعاء عقبه وسبب في الوصايا ما يعلم منه ان وجود استحضار به له أو كونه بحضرة  
كاف وان لم يحضر ما حرت به العادة بعد هاهنا من قوله اجعل ثواب ذلك أو مثله مقدماً الى حضرة صلى الله عليه وسلم  
أوز يادة في شرفه جاز كما قاله جماعات من المتأخرين وأفتى به الوالد وقال انه حسن منسوب اليه وليس في الدعاء  
بالزيادة في الشرف ايها نقص كما وضحت ذلك في اقتضاء طویل ومن الزيادة في الشرف ان يتقبل الله عمل الداعي  
بذلك ويثيبه عليه وكل من أثيب من الامة كان له صلى الله عليه وسلم مثل ثوابه متضاعفاً بعد الوسائط التي بينه  
وبين كل عامل مع اعتبار زيادة متضاعفة كل مرتبة عما بعد هاتفي الاولى ثواب ابلاغ الصحابي وعمله وفي الثانية  
هذا ابلاغ التابعي وعمله وفي الثالثة ذلك كله وابلاغ تابع التابعي وهكذا وذلك شرف لانها به له اه شرح  
مر وكتب عليه عرش قوله ومع ذكره في القلب ينبغي الاكتفاء بذلك في الغالب في ابتداء القراءة وان عرفت  
النية بعد حيث لم يوجد صار في كفاي نية الوضوء مثل ما حيث اكتفى بها عند غسل جزء من الوجه وان لم يوجد  
استحضارها في بقية على ما حرت به العادة \* (فائدة) \* جارية وقع السؤال عما يقع من الداعين عقب الختمان  
من قولهم اجعل اللهم ثواب ما قرئ في زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم ثم يقول واجعل مثل ثواب ذلك واضعاف  
أمثاله الى روح فلان أو في صحيفته أو نحو ذلك هل يجوز أم يمنع لما فيه من الاشعار بتعظيم المدعوه بذلك أي  
تعظيماً أن يد من تعظيمه صلى الله عليه وسلم حيث اعتنى به فدعى له باضعاف مثل ما دعى به الرسول صلى الله عليه  
وسلم أقول الظاهر ان مثل ذلك لا يمنع لان الداعي لم يقصد بذلك تعظيم غيره صلى الله عليه وسلم بل كلامه محمول  
على اظهار احتياج غيره للرحمة منه سبحانه وتعالى فاعتناؤه به للاحتياج المذكور للاشارة الى انه صلى الله عليه  
وسلم لقرب مكانته من الله عز وجل الاجابة بالنسبة له حقيقة وغيره لبعده رتبة عما أعظمه صلى الله عليه وسلم لا يتحقق  
الاجابة له بل قد لا تكون مظنونة فتناسب تأكيد الدعاء له وتكرير رجاء الاجابة واعلم انه لو استأجره لقراءة فقرأ  
جنباً ولو ناسب لم يستحق شيئاً اذ القصد بالاستتجار لها حصول ثوابها لانه أقرب الى نزول الرحمة وقبول الدعاء عقبها  
والجنب لا ثواب له على قراءته بل على تصدده في صورة النسيان والوجه انه لو استأجره لتعليم القرآن استحق وان  
كان جنباً لان الثواب هنا غير مقصود بالذات وانما المقصود التعليم وهو حاصل مع الجنابة ولو ترك من القراءة  
المستأجر عليها آيات فالوجه لزوم قراءة ما تركه ولا يلزمه استئناف ما بعده وانه لو استأجره لقراءة على قبر لا يلزمه  
عند الشروع ان ينوي ذلك عما استؤجر عنه بل الشرط عدم الصارف ولا ينافيه نصريحهم في النذر باشتراط  
نية انهم اعنه لان هنا قرينة صارفة لوقوعها عما استؤجره بخلاف ما ذكرتم اه شرح مر وكتب عليه عرش  
قوله وان كان جنباً وصورة المسئلة ان يلزم ذمته التعليم أو يستأجر عنه ولا ينص على ان يقرئه جنباً فتعفى له  
الجنابة ويعلم معها بخلاف ما لو استأجر عنه وهو جنب ليعلمه فلا يصح لان ما ذكره قد دعى على معصية وهو فاسد  
\* (فرع) \* الوجه جواز تعطيل حروف القرآن في القراءة للتعليم للحاجة الى ذلك (قوله وتعليم قرآن) أي اسكاه  
أو بعثه وان تعين عليه تعليمه ولو قال سيد رقيق صغير لمعلمه لا تمكنه من الخروج لقضاء حاجة الامع وكيل فوكل به  
صغيراً فهرب منه ضمنه لغيره اه شرح مر وكتب عليه عرش قوله فوكل به صغيراً العمل المراد بالصغير  
هنا من لا يقدر عادة على حفظ مثل ذلك الرقيق بخلاف المراهق بالنسبة لرقيق سنه نحو خمس ومجمله أيضاً لم يقل  
سيده فوكل به ولد من عندك وخرج ما لولم يقل له ذلك فلا يجب عليه توكل من يخرج معه للحفظ وان حرت به  
العادة وخرج أيضاً ما لو قال ذلك ولي حر اعلمه مثلاً فلا ضمان عليه اذا تركه فضاغ أو سرق منه مال لان الحر  
لا يدخل تحت اليد ومناعه الذي أخذ منه في يد مالكه لا في يد المعلم (قوله نعم لا يصح الا كثره لزيارة قبر النبي صلى

نعم لا يصح الا كثره لزيارة  
قبر النبي صلى الله عليه وسلم  
قاله الماوردي ومثله لزيارة  
سائر ماتسن زيارته  
وبخلاف عبادة تجب فيها  
نية وتقبل النيابة

الله عليه وسلم الخ بخلاف الجملة على الدعاء عند زيارة قبره المعظم فتصح لدخول النيابة فيه وان جهل لا على مجرد الوقوف عنده ومشاهدته لانه لا تدخل النيابة وبخلاف السلام عليه صلى الله عليه وسلم فتدخله الاجارة والجملة اه شرح مر (قوله كسج وعمره) أى وكافحة وهدى وذبح وصوم عن ميت اه شرح مر (قوله وقولى فيها نية الخ) وجه الاوليه ان التعبير فيها ظاهر في الركنية بخلاف لها فانه صادق بالر كنية والشرطية وأيضا الامامة ليست النية لها وانما هي للصلاة اه أشبولى (قوله أولى من قوله لها نية) لانه يؤهم ان ما يحتاج متعلقه الى نية لا تضر النيابة فيه اه حل (قوله الايج وتفريقه زكاة) بالجرا لانه بدل من عبادة الواقع في كلامه مجرورا كما نص عليه ع ش على مر وعبارته أى الاصل فصل لا تصح اجارة مفس لم لجهاد ولا عبادة تجب لها نية الايج وتفريقه زكاة (قوله ولا اكتره بستان لثمره) أى أو شاة لابنها وبركة لسمكها وشعنة لوفودها اه حل (قوله بكل منهما) أى الخارج والمخرج به اه حل (قوله أولها من الغد) وكذا ان قال أولها من أمس ولو قال وقد عقد آخر النهار أو لها يوم تاريخ لم يضر كما هو ظاهر لان القرينة ظاهرة في ان المراد باليوم الوقت اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله وكذا ان قال أولها من أمس صريح هذا بطلان الاجارة في الجميع وقد يقال نصح الاجارة فيما بقي من السنة بالقسط من المسمى وتبطل فيما مضى تفريقا للصيغة لاشتمال العقد على ما يقبل الاجارة وما لا يقبلها (قوله ولكن صح كراؤها للمالك منفعتها) أى ولو كان المكري الثانى غير الاول فيجوز للمشتري لشئ قد أجره البائع من غيره بايجار ذلك الشئ من المستأجر كما أفتى به الوالد خلافا لابن المقرئ وفي جواز ايجار الوارث ما أجره الميت من المستأجر تردد الاقرب منه الجواز لانه نائبه وقال الزركشى انه الظاهر وهذا كله اذا لم يحصل فصل بين السنتين والا فلا يصح قطعا اه شرح مر (قوله للمالك منفعتها) ظاهره ان المراد بجميع المنفعة فلو ملك بعضها فهل تصح اجارة المدة المستقبلية ويملك جميع المنفعة لاتصال المدتين في الجملة أو لا تصح الاجارة أو تصح بقدر ما يخصه من المنفعة في المدة الاولى كل محتمل واعل هذا الاخير أقرب وان كان الاول غير بعيد فليراجع اه شوبرى (قوله للمالك منفعتها) أى باجارة أو نحو وصية أو عدة بالاشهر اه شرح مر (قوله ولكن صح كراؤها للمالك منفعتها) استدراك على قوله لا عين وكلام المصنف كغيره شامل للمالك والوقف نعم لو شرط الواقف ان لا يؤاجر الوقف أكثر من ثلاث سنين فأجره الناظر ثلاثا في عقد وثلاثا في عقد قبل مضي المدة فالعقود كما أفتى به ابن الصلاح ووافقه السبكي والأذرى وغيرهما عدم صحة العقد الثاني وان قلنا بصحة اجارة الزمان القابل من المستأجر اتباعا لشرط الواقف لان المدتين المتصلتين في العقدين في معنى العقد الواحد وهذا بعينه يقتضى المنع في هذه الصورة لوقوعه زائدا على ما شرطه الواقف وان خالفه ابن الاستاذ وقال ينبغي ان يصح نظرا الى ظاهر اللفظ اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله لوقوعه زائدا الخ يؤخذ منه امتناع ما يقع كثيرا من ان الناظر يؤجره القدر الذى شرطه الواقف قبل مضي شهر أو أيام بطلب المستأجر عقدا آخر خوفا من تعدي غيره عليه للعلة المذكورة (قوله ولكن صح كراؤها الخ) عبارة المنهاج فلوا أجر السنة الثانية لمستأجر الاولى قبل انقضاءها جاز في الاصح قال مر واحترز بقول انقضاءها عمالها قال أجر تكها سنة فاذا انقضت فقد أجر تكها سنة أخرى فلا يصح العقد الثانى كالموالتى بمجيء الشهر فلا ترد على كلامه اه بحروفه (قوله لاتصال المدتين الخ) أى مع اتحاد المستأجر كالأجر منه السنتين في عقد واحد ولا تنظر الى احتمال انفساخ العقد الاول لان الأصل عدمه فان وجد ذلك لم يفسد في الثانى كما صرح به في العزيز اه شرح مر أى لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء اه ع ش وقوله لم يفسد في الثانى قال في التحفة ولله وجهين في اجار ما انفسخت فيه لغيره مستأجر الثانية لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء اه وشيدى (قوله فأجره زائدا لغيره الخ) وفي هذه الصورة لو تقابل المالك وزيد فالظاهر كما قاله السبكي وغيره صحة الاقالة ولا تنفسخ الاجارة الثانية اه شرح مر قال الشهاب

كسج وعمره وزكاة وكفارة فيصح الاكتره لها كما علم من أبوابها وقولى فيها نية أولى من قوله لها نية وقولى ولم تقبل نية أولى من قوله الايج وتفريقه زكاة ونحو من زيادتي (ولا) اكتره (بستان لثمره) لان الاعيان لا تملك بعقد الاجارة قصدا بخلافها تبعه كفى الاكتره للارضاع وسبأنى وهذا خرج بقولى لا تتضمن استيفاء عين قصدا والنصريح بكل منهما من زيادتي (وصح تأجيلها) أى المنفعة (في اجارة ذممة) كما زمت ذمتك حمل كذا الى مكة غرة شهر كذا كالسالم المؤجل (لا) في اجارة (عين) فلا يصح الاكتره لمنفعة قابلة كاجارة دار سنة أو لها من الغد كبيع العين على ان يسلمها غدا (و) لكن (صح كراؤها) للمالك منفعتها مدة تلي مدته (لاتصال المدتين) قد دخل في ذلك مالو أجره الزيد مدة فأجره زيدا لغيره وتلك المدة فيصح ايجارها مدة تليها من عمره ولانه المالك لمنفعتها لا من زيد خلافا للقفال وكلام الاصل موافقه فتعبري بمالك المنفعة أولى من تعبيره بالمستأجر



سم ولا يخفى انه اذا تقابل المسنأجر والمؤجر الاول رجوع المستاجر على المؤجر بالمسمى ولزمه أجرة المثل من حين  
التقابل لا المسمى لارتفاع العقد بالتقابل وقد أتلف عليه المنفعة بإيجارها فلزمه قيمتها وهي أجرة المثل وما سبق  
التقابل يستقر قسطه من المسمى اه رشيدى (قوله وصح كراء العقب) أى كراء الدواب المشتمل على التناوب  
وهذا معطوف على ما قبله وكلاهما مستثنى من قوله لا عين اه شيخنا (قوله العقب) جمع عقبة أى نوبة لان  
كلاهما يعقب صاحبه ويركب موضعه وأما خبر البيهقي من مشى عن راحلته عقبة فكانت أعتق رقبة  
وقسموها بستة أميال فاعلم وضعها الغنة ولا يتقدم ما هنا بذلك اه شرح مر وفى المصباح والعقبة النوبة والجمع  
عقب مثل غرفة وغرف وتعاقبوا على الراحلة ركب كل واحد عقبة (قوله بأن يؤجر دابة الخ) والقن كاللابة  
واغنى فرفهها ذلك دون نظيره فى نحو دار وثوب لعدم اطاقتهما دوام العمل اه حج وعبرة شرح مر فلو  
أجرها ثوباً أو نحوها لانتفع به الايام دون الليالي أو عكسه لم يصح لعدم اتصال زمن الانتفاع ببعضه ببعض  
بخلاف المبدوء والدابة فتصح لانهما عند الاطلاق لا جارية برهان فى الليل أو غيره على العادة لعدم اطاقتهما  
العمل دائماً انتهت (قوله ليركها بعض الطريق) ولا بد ان لا يشترط تقدم نوبة المكبرى بان شرط تقدم نوبة  
المكبرى أو اطلاقاً فيجب تقديم نوبة المكبرى في ثبوت الاستثناء بالنظر لغیر النوبة الاولى اه شيخنا نقول  
الشارح مع اشتماله على ايجار زمن مستقبل أى ابتداء وذلك فى الصورة الثانية بالنسبة لاحد المكترين  
وهو الذى لم يركب أولاً ودوام فى الاولى والثانية (قوله أى والمؤجر يركبها البعض الاخر الخ) أى أو ينزل  
عنها البعض الاخر كفى التجرير للشارح اه شوبرى وعبرة شرح مر ليركها بعض الطريق ويمشى  
بعضها أو يركبها المالك تناوبا (قوله وبين البعض) فيه تشبيه لفظ بعض وادخال ال عليه وقد منه جمهور  
الحنابلة اه قل على الجلال (قوله وبين البعض) كنصف ونصف للطريق وثلاثين وثلاث لها وثلاثة  
أرباع وربع لها هذا هو المراد كما فى شرح مر وج في ثبوت تعلم الغاية بين هذا وبين قوله ثم يقسم  
المكبرى والمكبرى الخ ولكن لم يظهر من فى قوله ان لم تكن عادة لما علمت من ان التبعض انما هو بحسب  
اختيار العاقدین والظاهر ان هذا لا يتأتى جريان العادة وقوله ولكن لم يظهر غير ظاهر لانهم ما بعد بيان  
التبعض على الوجه المذكور يحتاجان لبيان استيفاء البعض المذكور فى التناوب مثلاً اذا كان البعضان  
منافعة يحتاج بعد ذلك الى بيان قسمة الركوب كفرسخ وفرسخ أو يوم و يوم أو غير ذلك (قوله ثم يقسم المكبرى  
والمكبرى الخ) ويجب مراعاة النصفة فى القسمة فلا تطول زماناً تعيافيه الدابة أو يشق على الاخر مشقة  
شديدة واذا اقتسم بحسب الزمان بحسب زمن النزول انخواساً تراخياً أو علفاً فله الركوب من نوبة الاخر  
بقدره فله شيخنا (تنبيه) لو مات الراكب لم يلزم المكبرى حمله على الدابة ميتاً وليس للاخر ركوب فى مدة  
كانت له اه قل على الجلال وفى المصباح عى بالامر وعن حجة وفى منطقة يعيافى باب نعب عياجز ولم يهتد  
لوجهه وقد بدغم الماضى فيقال عى على فعل وأعيافى كذا بالالف اتعيفى فاعيت يستعمل لازماً ومتعدياً وأعيافى  
فى مشبه فهو عى منصوص اه (قوله كفرسخ) وقدره بالزمان اثنان وعشرون درجة ونصف لان مسافة القصر مبر  
يومين معتدلين أو يوم وإيلة وقد در ذلك ثلثمائة وستون درجة وهى اذا قسمت على الفراسخ خرج لكل فرسخ  
اثنان وعشرون درجة ونصف اه ع ش على مر (قوله وليس لاحدهما الخ) أى لا يجاب لذلك ولا يصح  
لوقوع اه غ ش (قوله طاب الركوب ثلاثة) أى من الايام اه شرح مر (قوله للمشقة) أى وان كان  
هذا لا يشق عليه ذلك فان انتفت جازوا المعتمد عند شيخنا ان المدار على وجود المشقة وعدمها للدابة والماشى اه  
حل وعبرة أصله هو ان يؤجر دابة رجلاً ليركها بعض الطريق أو يؤجرها رجلين ليركب ذاً أياً ما وذا أياً ما  
انتهت ثم قال مر فى شرحه وقضية قوله أياً ما جواز جعل النوبة ثلاثة أيام فكثر كان ينتفع على ذلك وان  
خالف العادة أو ما انتفع عليه فى العقد وهو كذلك حيث لا يضرب بالدابة أو بالماشى ويحمل على ذلك كلام الروضة

(و) صح (كراء العقب)  
أى النوب (بان يؤجر دابة  
لرجل ليركها بعض  
الطريق) أى والمؤجر  
يركها البعض الاخر  
تناوبا (أو) يؤجرها (رجلين  
ليركب كل) منهما (زمناً)  
تناوبا (وبين البعضين) فى  
الصورتين ان لم تكن عادة ثم  
يقسم المكبرى والمكبرى  
فى الاولى أو المكبرى ان فى  
الثانية الركوب على الوجه  
المبين أو المعتاد كفسر مخ  
وفرسخ أو يوم ويوم وليس  
لاحدهما طاب الركوب  
ثلاثة والماشى ثلاثة للمشقة  
وصح ذلك مع اشتماله على  
ايجار زمن مستقبل لان  
الناخير الواقع فيه من  
ضرورة القسمة فان لم يبين  
البعضين ولا عادة كأن قال  
المكبرى أركها زمناً ويركها  
المكبرى زمناً لم يصح ولو  
أجرها لاثنتين وسكت عن  
التعاقب صح

وغيرها اه ومن هذا يعلم حكم اليومين الذي تضارب فيه مع فهو ما عارض الشارح وهو انه ان لم يحصل بهما ضرر جاز شرطهما والا فلا اه (قرله ان احتملت ركوبهما جميعا) كان الاولى ان يقول فان احتملت الخ لان هذا تفصيل للصحة لا تقييد لها وقوله للمهاياة أى العنوبة وتحمل على المناصفة وقوله وكذا يصح أى فهو مستثنى أيضا مكن استثناءه صوري لان العمل فيه قد انصل بالعقد اه شيخنا (قوله فان تنازعا فيمن يركب أو لا الخ) راجع لكل من صورتي المثنى كما في شرحي حج ومر ونص عليه ع ش عليه ومن صورة الشارح وهي قوله ولو أجزرها الاثنين الخ كما في شرح حج ونص عليه ع ش على مر وعجارة حج ومثله مر فان تنازعا في البادي أقرع بينهما نعم شرط الاولى ان يتقدم ركوب المستأجر والابطال لتعلقها بالمستقبل اه وكتب عليه سم قوله نعم شرط الاولى ان يتقدم ركوب المستأجر ظاهره اعتبار ركوبه بالفعل والمعتمد خلافه كما قد بدل عليه التعليق بل المتجه انه اذا شرط في العقد ركوب المستأجر أو لا واقترسا بعد العقد وجعل العنوبة المستأجر أو لا فسامح كل لا تخرب بنوبته جاز فليتأمل (قوله وكذا يصح إيجار الشخص نفسه الخ) أى وكذا يصح الاجارة فيما لو أجزه ليلاميا بمثل نهارا وأطاق نظير ما مر واجارة دار ببلد غير بلد العاقدين اه شرح مر وكتب عليه الرشيدى قال سم هل ابتداء المدة من زمن الوصول اليها كما هو قضية كون الاجارة لمنفعة مستقبلة بدليل استثنائها من المنع أو من زمن العقد وعليه فهل يلزمه أجرة المدة السابقة على الوصول أو لا يلزمه الاجرة ما بقى من المدة بعد الوصول ولو كان الوصول يستغرق المدة فهل تمتنع الاجارة في كل ذلك نظروا لم أر فيه شيئا وينجى الاول وهو ان المدة انما تحسب من زمن الوصول فليحزر اه ما قاله الشهاب المذكور قال شيخنا في الحاشية ونقل هذا عنى الاول الذى استوجهه سم عن اقتناء النووي قال أى النووي فلا يضر فراع السنة قبل الوصول اليها لان المدة انما تحسب من وقت الوصول اليها والتمكن منها اه ما في حاشية الشيخ وما نقل عن افتاء النووي لم أره في فتاويه المشهورة وفي فتاوى الشارح خلافه وهو ان المدة تحسب من العقد ونص ما فيها سئل عما لو أجز دارا مثلا بمكة شهر والمستأجر بمصر مثلا هل يصح ذلك وان كان لا يمكنه الوصول الى مكة الا بعد شهر ويستحق الاجرة أو لا بد من قدر زائد على ما يمكن الوصول فيه واذا فعل ذلك فهل يستحق جميع المسمى أو القسط منه بقدر الزائد المذكور فاجاب بأنه لا بد من قدر زائد على مدة الاجارة يمكن الوصول فيه والالم تصح فان زادت استغرقت عليه من الاجرة بقسط ما بقى منها فقط وفيها عنى فتاوى الشارح جواب بوافق هذا فليراجع (قوله وإيجار دار مشحونة بأمتعة) أى أو أرض مزروعة يتلقى ثمرها قبل مضي مدة اجرة اه شرح مر وقوله قبل مضي مدة اجرة مفهومة أنه اذا كان زمن التفريغ يقابل بأجرة عدم الصحة وقياس ما مر في مسألة الدار عن افتاء النووي الصحة هنا وتحسب المدة من التفريغ بالفعل والتمكن منه وقد يفرق بان العاقدين لما كانا في محل الزرع لم يكن بهما ضرورة الى العقد قبل التفريغ بخلاف الدار المؤجرة اذا كانت في غير محل العقد سيما اذا افرط بعدها فقد تنعذر الاجارة اذا توقفت صحتها على الوصول الى محلها فقلنا بصحة العقد ثم للحاجة بخلافه هنا اه ع ش عليه (قوله وتقدر المنفعة بزمن الخ) بيان لتقدير المنفعة المتعلقة بالعين أو بالذمة وقوله بزمن وذلك في كل ما لا ينضب بالعمل وقوله كسكنى لدار مثلا بان قال لتسكنها فان قال على أن تسكنها أو لتسكنها وحده لم يصح اه حل وفي قل عل الجلال واعلم أن منافع العقار والسياب والاوانى ونحوها لا تقدر الا بالزمان لانه لا عمل فيها وكذا الارضاع والاكنحال والمداراة والتجصيص والتطبيع ونحوها لا تختلف أقدارها اه وفي حج ويقول في دار توجر للسكنى لتسكنها فلو قال على أن تسكنها لم يصح لانه صريح في الاشتراط بخلاف ما قيله اذ يتنظم معه ان شئت قال بعض الاصحاب ولا لتسكنها وحده اه ومثله شرح مر وفي ع ش عليه قوله ولا لتسكنها وحده أى لما فيه من الجرح على المستأجر فيما ملكه بالاجارة فيما يظهر فلو تقدم القبول من المستأجر وشرط على نفسه ذلك بان

ان احتملت ركوبهما جميعا والا فيرجع للمهاياة قاله المتولى فان تنازعا فيمن يركب أو لا أقرع بينهما وكذا يصح إيجار الشخص نفسه ليجع من غيره اجارة عين قبل وقت الحج ان لم يتأت الاتيان به من بلاد العقد الا بالسير قبله وكان بحيث يتبها الخروج عقبه وإيجار دار مشحونة بامتنعة يمكن نقلها في زمن يسير لا يقابل باجرة (وتقدر) المنفعة (بزمن كسكنى) لدار مثلا



قال استأجر بكذا لا سكنها وحدي صحيح كافي بعض الهوامش عن الصميري أقول وهو قياس بالوشرط الزوج على نفسه عدم الوطء لكن قضية قولهم الشروط الفاسدة مضره سواء ابتدأ بها المؤجر أو القابل يقتضي خلافاً وهو وجه بانه شرط يخالف مقتضى العقد وديموت المستأجر وينقل الحق لوارثه خاصة كان أو عاماً ولا يلزم مستأوان الوارث في السكنى للميت اهـ \* (تنبيه) \* لو نقل المحمول بنحو نذارة أو الرأكب بنحو سمن أو موت خير المؤجر ان لم يبدله المستأجر بمثله بين أن يتبرع بحمله أو يفسخ العقد أو يبقيه بأجرة مثل الزائد قاله شيخنا مرر ولو خفف المحمول بنحو جفاف أو هزال لم يكن له مستأجر ابدال ولا زيادة ولا فسخ اهـ قل على الجلال (قوله وتقدر بمن) نعم دخول الجسم جائز بأجرة الاجماع مع الجهل بقدر المكث وغيره لكن الأجرة في مقابلة الآلات لا الماء فانه معبوض بالأباحة فعلى هذا ما يعرف به الماء غير مضمون على الداحل وثبانه غير مضمونة على الجاهل ان لم يستحفظه عليها ويحمله الى ذلك اهـ شرح مرر وكتب عليه الرشيدى قوله ان لم يستحفظه عليها فان استحفظه عليها صارن ودعية يفهمها بالتصريح كياناً في محله أما اذا لم يستحفظه عليها فلا يضمنها أصلاً وان قصر وما في حاشية الشيخ من تعييد الضمان بما اذا دفع اليه أجرة في حفظها لم أعلم مأخذه اهـ وعبارة الشيخ قوله ويجبى الى ذلك أى وياخذ منه الأجرة مع صيغة استحقاق (قوله وتعليم لقرآن مثلاً) وشرط القاضي أن يكون في التعليم كلفة كان لا يعلم الفاتحة مثلاً الا في نصف يوم فان تعلمها في مرتين لم يصح كالحزم به الرافعى بالنسبة للصدق والوجه كون المدار على الكلفة عرفاً كقرائتها ولو مرة بخلاف ما هو مذهب قوله نصف يوم وما حزم به الماوردى من عدم صحة الاستئجار لدون ثلاث آيات لان تعيين القرآن يقتضى الاجازة ودون الاجازة فيه محل نظر والتحقيق ان مادونها كذلك ويمكن جعل كلامه على ما لو استأجره لتعليم قرآن مقدر بمن فبعضه حينئذ ما يحصل به الاجازة ولا يشترط تعيين قراءة نافع مثلاً لان الامر في ذلك قريب فان عين شيئاً تعين فلو أقرأه غيره اتجه عدم استحقاقه أجرة خلافاً لبعضهم ولا بد من تعيين المتعلم واسلامه أو رجاء اسلامه ولا يشترط رؤيته ولا اختبار حفظه نعم لو وجدته خارجاً عن عادة أمثاله تخير كما بحثه ابن الرفعة اهـ شرح مرر وكتب عليه عرش قوله لان تعيين القرآن يقتضى الاجازة أى ومع ذلك لا يتخلو عن نظر لان القرآن يطلق على التليس والكثير والمدار على الكلفة الخاصة بالتعليم ثم رأيت في سم على ج بعدمثل ما ذكره الشارح وأقول فيه نظر أيضاً لان بعض القرآن قرآن وان لم يتصف بالاجازة استغناءً ولهذا يحرم على الجنب قراءة كلمة بل حرف مثلاً وهو صريح فيما قاله اهـ \* (فرع) \* لو استأجره مطلقاً كذا من القرآن هل يفسد العقد لان الحفظ ليس بيده كلو شرط الشفاء في المداواة أو يصح لانه المقصود من التعليم ويفرق فيه نظر اهـ سم على ج ولا تبعد الصحة ما عطل به من أن المقصود من التعليم الحفظ وقوله ويفرق أى بين المداواة والحفظ ولعله ان التعليم مستلزم للحفظ عادة مطردة غاية أنه يختلف شدة وضعف باعتبار قوة فهم المتعلم وضعفه ولا كذلك الشفاء فانه لا يلزم المداواة اذ كثيراً ما توجد ولا توجد الشفاء اهـ عرش على مرر ولو استأجره لتعليمه فبعضه ثم ترك فان أمكن البناء على ما فعله استحقاق القسط والا كأن مات المتعلم لم يستحق شيئاً وهذا يجري في سائر الاجارات كالبناء والحياطة \* (تنبيه) \* تصح الاجارة للخدمة ثم ان عين نوع تعيين والاحل على ما يلقى بالمؤجر والمستأجر ولا تصح الاجارة بالنفقة لانها مجهولة ولا عادة فيها الا في خادم الزوجة وفي الحج بالرزق كما مر \* (فرع) \* يصح الاستئجار للنسخة ويبين كيفية الخط ورقته وغلظه وعدد الاوراق وسطور كل صفحة كذا وقدر القطع ان قدرنا بالحل واذا غلط الناسخ فاحشاً فعليه ارش الورق ولا اجرة له والا فله الأجرة ولا ارش عليه ويلزمه الاصلاح واضرب اللين بكسر الموحدة ويبين طول القالب بفتح اللام وعرضه وسمكه وكذا العدد ان قدر بالحل والرى ويبين مدته ونوع الحيوان وعدده مطلقاً ووصفه ان كان في الذمة اهـ قل على الجلال (قوله وتعليم لقرآن) وافهم أنه لا يشترط تعيين الموضع الذي يشرته فيه قال الزركشى وينبغي حينئذ اشتراطه كالرضاع يبين فيه مكان

(وتعليم لقرآن مثلاً) سنة  
ويجمل عل وهو المراد بقوله  
بعل

الارضاع اه مر اه شورى وعبدارة حل قوله وتعليم لقرآن بان قال علمه قرآنا وعلمه تعليم ما يسمى  
 قرآنا فان اراد جميعه كان من التقدير بالعمل والزمن واذا قال لتعليمه القرآن كان المراد الجميع الا ان يريد البعض  
 وحينئذ تحسم ال على الجنس (قوله كركوب لدابة الى مكة) أى أولسير كهباشمرا حيث بين الناحية  
 المركوب اليها وحمل تسليمها للمؤجر أو نائبه اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله وحمل تسليمها للمؤجر  
 أو نائبه يفيد أنه لو استأجر دابة لحمل كذا ولم يعين المؤجر له من يتسلمها منه اذا وصل ذلك المحل لم تصح الاجارة ولو  
 قيل ينبغي أن تصح ثم ان كان للمؤجر وكيل ثم سلمها له والا فلا قاضى له وجدوا الأودعها عند أمين لم يكن بعيدا  
 بل هو الظاهر ثم رأيت في ج بعد قوله أو نائبه مانعه ولا ينافى هذين جواز الابدال والتسليم للقاضى أو نائبه  
 لان ذلك لا يعرف الا بعد بيان الناحية وحمل التسليم حتى يبدلان بمثلهما اه وهو يفيد أنه لا يشترط تعيين  
 شخص يتسلمها بل يكفي أن يقول تركب الى محمل كذا وتسلمها في محمل كذا الى أو الى نائبى مثلاً ثم بعد وصوله  
 ان وجده أو نائبه الخاص سلمها له والا فلا قاضى اه (قوله وخياطة ذا الثوب) المراد بالثوب المقطع المطوى  
 وفي المصباح الثوب به ذ كروجهه أه آتوب وثياب وهو ما يلبسه الناس من كان حرير وقطن وخوصوف  
 وفرو ونحو ذلك (قوله أهى رومية أو فارسية) قال في الروض الرومية بغير زتين وهى النبانية والفارسية بغير زة  
 اه حل (قوله نعم ان قصد التقدير الخ) ويعلم قصد بالقرينة وقوله بالعمل أى بخلاف ما لو قصد الاشتراط أو أطلق  
 اه ع ش على مر \* (فرع) \* يستثنى من زمن الاجارة فعل المكتوبة ولو جمعة لم يخش من الذهاب اليها  
 على عمله وطهارتها وراتبها وزمن الاكل وقضاء الحاجت وظاهر ان المراد أقل زمن يحتاج اليه فيهما وهل زمن  
 شراء ما يحتاجه لا كله كذلك فيه نظار ويتجه أنه ان أمكنه اعداده قبل العمل أو نائبه من يشتره له تبرعاً لم يغفر  
 له زمنه ولا نظار للمنة في الثانية لقولهم ان الانسان يستنكف من الاستئانة بحمال الغير لا يبدنه والاغتفر له بأقل  
 ما يمكن أيضاً وهل يجرى ذلك في شراء قوت بمونة المحتاج اليه فيه نظار ظاهر دون نحو الذهاب للمسجد الا ان  
 قرب جدا أو مامسه لا يطيل على احتماله ويلزم تخفيفها مع اتمامها أى بان يقتصر على أقل الكمال ولا يستوفى  
 الكمال كما علم مما مر في رضا المحصورين بالتطويل نعم تبطل اجارة أيام معينة باستثناء زمن ذلك على ما في قواعد  
 الزركشى من تفردة استثناء من قاعدة ان الحاصل ضمنا لا يضر التعرض له ووجه بان فيه الجهل بمقدار الوقت  
 المستثنى مع اخراجه عن مسمى الالفاظ وان وافق الاستثناء الشرعى اه وفيه نظار ظاهر كاترى بل الوجه  
 خلافه ثم رأيت من وجهه بما ذكره كوثم قال لو قيل يصح ونحوه على الاوقات على العادة الغالبة لم يبعد اه جج وعبدارة  
 شرح مر نعم يبطل باستثناء ثمان من اجارة أيام معينة كافي قواعد الزركشى للجهل بمقدار الوقت المستثنى مع  
 اخراجه عن مسمى الالفاظ وان وافق الاستثناء الشرعى وهو ظاهر وأفتى به الشيخ رحمه الله وان نوزع فيه وفى  
 دخول الجمع في المدة تردد كما لو استأجر ظهرا لركبته في طريق واعتبد نزول بعضها هل يلزم المكثري ذلك  
 والوجه كراهته بالبقية عدم الدخول كالأحد للصارى أخذ من افتاء الغزالي بعدم دخول السبت في  
 استئجار اليهود شهر الاطراد العرف به انتهت (قوله وذكر النهار للتجمل) فلو أخر عنه لم تنفسخ الاجارة ولا خيار  
 له مستأجر اه ع ش على مر (قوله مما يفرغ عادة في دون النهار) أى وعروض عائق عن اكتماله في ذلك  
 خلاف الاصل فلم ينظر اليه فان عرض خيرا مستأجر هذا والمعتمد عدم صحة الاجارة من أصلها في ذلك وقوله بل  
 نص عليه الشافعى في البويطى قال الاذرى وقفت على كتاب البويطى فرأيت فيه ما يفيد أن ما ذكر من كلام  
 البويطى نفسه لا من كلام الشافعى اه حل وفي المصباح فرغ من الشغل فروغاً من باب تعد وفرغ يفرغ  
 من باب تعب لغة ابني تيم والاسم الفراغ وفرغت الشئ واليه قصدت وفرغ بالكسر يفرغ بالضم على تدخل  
 اللغتين لغة وفرغ الشئ خلاوته بالهمزة والتضعيف فيقال أفرغته وفرغته وأفرغ الله عليه الصبر افرغاً  
 أنزل عليه وأفرغت الشئ صببته اذا كان يستحيل من جوهر ذائب واستفرغت المجهود أى استغضيت الطاقة اه

(كركوب) لدابة (الى  
 مكة وتعليم معين) من قرآن  
 أو غيره كسورة طه  
 (وخياطة ذا الثوب) فلو قال  
 لتخيط لى ثوباً لم يصح بل  
 يشترط ان يبين ما يريد من  
 الثوب من قبض أو غيره وان  
 يبين نوع الخياطة أهى  
 رومية أو فارسية الا أن  
 تطرد عادة بنوع فيجمل  
 المطلق عليه (لا بـ ما) أى  
 بالزمن وحمل العمل  
 (كاكثر منك لتخيطه النهار)  
 لان العمل قديم قدم وقد  
 يتأخر نعم ان قصد التقدير  
 بالمحل وذكر النهار للتجمل  
 فينبغى أن يصح ويصح أيضاً  
 فيما اذا كان الثوب صغيراً  
 مما يفرغ عادة في دون  
 النهار كما ذكره السبكي وغيره  
 بل نص عليه الشافعى في  
 البويطى وقال انه أفضل من  
 عدم ذكر الزمن (ويبين في  
 بناء) أى فى اكثر اثنى شخص  
 للبناء على محل أرضا كل أو  
 غيرها (محله وقدره) طولاً  
 وعرضاً وارتفاعاً (وصفته)



من كونه منضدا أو مجوفاً أو مستمداً بجوهر أو ابن أو أجر أو غيره (ان قدر بمحل) للعمل لاختلاف الغرض بذلك فان قدر بمن لم يحتج الى بيان غير الصفة وذكر بعضهم ما يخالف ذلك فاحذروه ولوا كثرى محالاً للبناء عليه اشترط بيان الامور (٥٤٧) المذكورة أيضاً ان كان على غير أرض كسقف

والا فغير الارض فاع والصفة لان الارض تحمل كل شئ بخلاف غيرهما وتعبيرى بالصفة اعم من تعبيره بما يبنى به وظاهر ان محل ذلك فيما يبنى به اذ لم يكن حاضراً والاشهاد منه كافيصة عن وصفه (و) يبين (في) ارض صالحة لبناء وزراعة وغراس أحدها) أى المكثرى له منها لان ضررها لا لاحق للارض مختلف (ولو بدون) بيان (افراد) ككان يقول أجزتها للزراعة فيصح ويزرع ماشاء لان ضرر اختلاف الزرع يسير وتعبيرى بما ذكره كرسالم مما أوهمه كلامه من اشتراط بيان افراد البناء والغراس (ولو قال لتنتفع بهما ماشئت أو ان شئت فازرع أو أغرس صح) ويصنع فى الاولى ماشاء وفى الثانية ماشاء من زرع أو غرس لرضا المؤجر به (وشرط فى اجارة دابة لركوب) اجارة عين أو ذمة (معرفة الركاب وما يركب عليه) من نحو محمل وقنب وسرج (و) الحالة انه (لم يطرد) فيه (عرف) وغش تفاوته (وهو) أى ما يركب عليه (له) أى للراكب (و) معرفة (معالم) (كسفرة) وقدر وحسن وإبريق (شرط

(قوله من كونه منضدا) أى محشواً وقوله أو مجوفاً أى غير محشور وقوله أو مستمداً أى على صورة ستم البعير وفى المختار ضد متاعه وضع بعضه على بعض وبابه ضرب ومنه قوله من يجبل منضود ونضده تنضيداً أيضاً للجماع فى وضعه متراساً (قوله وذكر بعضهم ما يخالفه) تعريضاً لجلال المحلى حيث قال فان قدر بالزمان لم يحتج الى بيان ما ذكره من جملة ذلك ما يبنى به من طين أو لبن أو آجر وأجاب بعضهم بان المراد بما ذكره جميعه فلا ينافى انه يجب بيان الصفة اه شورى (قوله ويبين فى أرض الخ) فان أطلق لم يصح أما اذا لم يصلح الا لجهة واحدة فانه يكفي الاطلاق كراضى الاحكار فانه يغلب فيها البناء وبهض البساتين فانه يغلب فيها الغراس وقوله لبناء وزراعة وغراس أى أول اثنين منها اخلافاً لما يفتيه كلام المصنف فالمتعمد انه متى كانت لارض صالحة لاثنين فلا بد من بيان أحدهما اه عن (قوله صالحة لبناء الخ) أى بحسب العادة والافعال الارض يتأقن فيها كل من الثلاثة \* (واقعة) \* آجر ارضاً للزراعة فاعطى لها المستاجر فثبت بها عشب فلن يكون أجاب شيخنا بانه للمالك لان الاعيان لا تملك بعقد الاجارة وانما تملك المنافع اه دميرى أى ومعلوم ان الاجرة التى وقع بها العقد تلزم المستاجر لما تقدم من انها تجب بقبض العين اه عش على مر (قوله ويزرع ماشاء) أى مما جرت به العادة ولوم من أنواع مختلفة وفى مرات مختلفة ثم رأيت فى حاشية شيخنا الزيادة اه عش على مر (قوله من زرع أو غرس) هل له زرع البعض وغرس البعض الوجه نعم لانه اذا جاز له غرس الجميع مع ان الغرس أضمر فاذا غرس البعض فقد عدل الى الاخف مما يجوز له بل لوقال له ان شئت فأغرس وان شئت فابن ينفى ان يجوز له التبعض لانه ما ذون فيهما ولا يتجاوزهما ان يتساوى ضررها أو يتفاوت فاذا تبعض فقد فعل ما يجوز له مثله أو أعلى منه مع الاذن فى جملة كل منهما ثم رأيت مر توقف فى هذا والاسلم الاول فليتأمل اه سم (قوله لرضا المؤجر به) وله ان يزرع بعضاً ويغرس البعض الآخر فان حذف لفظ المشيئة بان قال أجزتها للزراعة أو تغرس أو فازرع أو أغرس ولم يبين مقدار ما يزرع لم يصح وكذا لو قال ازرع نصفاً وأغرس نصفاً ونقل عن شيخنا انه لو قال لتنتفع الانتفاع الشرعى لم يصح لانه مجهول لان الانتفاع الشرعى لا يعلم بخلاف مسئلة المتن فان فيها تسمية ما أو ما لتنتفع بهما قبل اموال الزراعة ان أمكن فلا يصح لان العقود عليه غير معلوم اه حل (قوله وشرط فى اجارة دابة الخ) حاصل ما ذكره من مسائل الدابة ستة هذه والثانية قوله وفى اجارة عين الخ والثالثة قوله وفى ذمة لركوب الخ والرابعة قوله وفيه مال الخ والخامسة قوله ولحل الخ والسادسة قوله وفى ذمة لحمل نحو زجاج الخ والاولى والرابعة والخامسة عامة فى اجارة العين والذمة والثانية خاصة باجارة العين والثالثة والسادسة خاصان باجارة الذمة وذكرها على هذا الوجه فيه تشبعت لافهم فكان الاقرب ضم المسائل العامة وبعضها البعض وضم الخاصة بعضها البعض ويمكن ذكرها على وجه آخر من هذا كان يقول وشرط فى اجارة دابة لركوب الخ ثم يقول بعد قوله لم يستحق وذكره سرى الى قوله وذكره جنس مكمل ثم يقول وفى اجارة عين رؤية الدابة وفى ذمة لركوب ذكر جنس الخ ثم يقول ولحمل نحو زجاج الخ (قوله معالين) جمع معالين أو معالوق بضم الميم وهو ما يعلق على الدابة اه قل على الجلال وفى الصباح المعلق بالكسر ما يعلق به اللحم وغيره وما يعلق بالزائلة أيضاً نحو القمعة والمطهرة والجمع فيها معالين اه (قوله أو وصف تام لها) أى للثلاثة ثم قيل يصف الراكب بالوزن وقيل بالضخامة والنخافة لعرف وزنه تخميناً ولم يرجح الشيخان شيئاً كذا فى تصحيح ابن عجلون قال مر والمعتمد انه يصفه بالضخامة والنخافة ولا يجب بالوزن ولو وصف به صح وكان معتبراً اه سم (قوله مع وزن الاخيرين) هذا راجع للوصف فقط وأما عند الرؤية فلا يشترط الوزن اه شيخنا وفى الشورى قوله مع وزن الاخيرين قيد فى الوصف فقط كما صرح به فى العباب اه (قوله مما يأتى)

حاله برؤية للثلاثة (أو وصف تام) لها (مع وزن الاخيرين) فان اطرد فيما يركب عليه عرف أو لم يكن للراكب فلا حاجة الى معرفته ويحمل فى الاولى على العرف ويركبه المؤجر فى الثانية على ما يلزمه مما يأتى وقولى ولم يطرد عرف مع اعتبار الوزن فى الاخيرين من زيادته (فان لم يشترط)

حل المعاليق (لم يستحق) بينائه مع بشرط الله فعول أي تجمل الاختلاف الناس فيه (و) شرط (في) اجارة دابة اجارة (عين) (ركوب) وحل مع قدرتها على ذلك (رؤية الدابة) كافي السبع (٥٤٨) (و) شرط (في) اجارتها اجارة (ذمة) (ركوب) (كربن) لها كابل أو خيل (ولوع) كجنان أو عراب

كانه اشارة لما يأتي في قوله وينسج في نحو سرج العرف وحينئذ فيحصل من هذا الذي يأتي مع قوله هنا وما يركب عليه وهو له ومع ما يأتي ان المحمل على المكثري فان كان له محمل فلا بد من بيانه وان لم يكن له محمل وجب على المكثري أن يركبه على ما يلزمه من نحو سرج بعرف مطرد أو بيان فليجوز اه سم (قوله مع قدرتها على ذلك) في قل على الجلال ولا بد من قدرة الدابة على ما تستأجره مطلقا في اجارة العين أو الذمة اه (قوله من كونها مهملة) أي سريعة السير مع الحسن فيه وقيل مع السهولة وقوله أو يجراها سريعة السير وقيل واسعة السير وقوله أو قطوفاهي بطيئة السير وهذا الوصف خاص بالخيول قال بعضهم ولا شك في الحاق البغال بالخيول في ذلك ولا يوصف بذلك غيرهما كالابل وفيه انه اذا كان هذا بالنسبة للغة ففيه نظرا لان اللغة لا تثبت بالقياس فلا يصح الحاق البغال بالخيول وان كان هذا بالنسبة للعرف الشرعي فلا فرق بين الخيل وغيرها حر اه حل وفي عش على مر ان البحر واسعة الخطوة وفي المصباح هملج البرذون هملجة مشي مشية سهلة في سرعة وقال في مختصر العين المهملة حسن سير الدابة وقالوا في اسم الفاعل هملج بكسر الهاء لذكروا الاثني وهو يقتضي ان اسم الفاعل لم يجئ على قياسه وهو هملج اه وفي المختار وهملج الفرس الواسع الجري بحر او منه قول النبي صلى الله عليه وسلم في مندوب فرس أبي طلحة ان وجدناه اجرا اه وهذا ذكره في مادة بحر اي في باب الراء في فصل البناء فيقتضي ان آخره راء فليس مقصورا ولا ممدودا اه وفي المصباح ودابة قطوف مثل رسول والجمع قطف مشل رسل قال ابن القطار قطفت الدابة أعجلت سيرها مع تعارب الخطا وقال الفارابي القطوف من الدواب وغيرها البطي وتبعه الجوهرى وقال الازهرى القططة مقاربة الخطا وذلك من فعل الهماليج وقال أبو زيد هو الضيق المشي (قوله أو يجراها) بالنون وليس مقصورا كقفي بل اعرابه بالحركات الظاهرة اه شيخنا (قوله وهو السير ليليا) في المصباح سرى الليل وسريته سر يا والاسم السراية اذا قطعت بالسير وأسريت بالالف لغة تجازية ويتعدى الثاني بالهمز والباء فيقال أسريه به بضم الهمزة وقبحها ويقال سريناسرية من الليل والجمع سرى مثل مدية ومدى قال أبو زيد ويكون السرى أول الليل وأوسطه وآخره اه وفيه أيضا والتأويل سير الليل وجاء من كل أوب معناه من كل مرجع أي من كل فج اه ومعناه ان التأويل والسرى معناه واحد وهو خلاف ما في الشرح فاعل التأويل مختلف معناه لغة أو متعددا فيها (قوله حيث لم يطرد عرف) أي لم يجز على سنن ما سبق له من الحالية في قوله ولم يطرد فليست له وجه التغاير به نهما وان أمكن التوجيه بجواز سلك كل منهما اه شوبري (قوله فان شرط خلافة اتبع) ولو زاد السير في يوم ونقص في آخر فلا خيار ولو أراد احدهما الزيادة والنقص لنحو خوف لم يكن له ذلك الا بموافقة صاحبه وبحيث النووي جواز مخالفة في الخوف اه حل (قوله رؤية مجمل ان حضر) أي وجد عنده في المجلس أي فيما لا يكال ولا وزن عادة وقوله أو تقديره أي فيما يكال أو وزن عادة اه حل (قوله أو تقديره حضر أو غاب) ومتى قدر بوزن للمعمول كما تقرر من حنطة أو كيل لم يدخل الطرف في شرط رؤيته كماله أو وصفه فاما لم يطرد العرف ثم يغايرهما لاه أي قرينة التماثل عرفا وأيضا يغاير ذلك فيما لو أدخل الطرف في الحساب في مائة بطر فها يعبر جنس الطرف أو يقول مائة مما شئت وفي مائة قدح بر بطر فها يعتبر ان يكون مما لا يختلف عرفا كما ذكرنا قال مائة رطل بالطرف منها اه شرح م ر وكتب عليه الرشيدى قوله في شرط رؤيته كماله الخ استشكله الشهاب سم بما سيأتي من ان طرف المحمول في اجارة الذمة على المؤجر فلا معنى لاشتراط رؤيته له أو وصفه وأجاب عنه باحتمال فرض هذا في اجارة العين أو ان المستأجر اشترط هذا من عنده قال وكذا يقال فيما سيأتي من ادخال الطرف في الحساب اذ سيأتي

(و) ذكورة أو أنوثة وصفة (سير) لها من كونها مهملة أو يجزى أو قطوف لان الاء راض تختلف بذلك ووجهه في الثالثة ان الذكر أقوى والانثى أسهل والاخيرة من زيادتي (و) شرط (فيهما) أي في اجارة العين والذمة (له) أي للركوب (ذكرة سرى) وهو السير ليليا وهذا من زيادتي (اد) قدر (تأويل) وهو السير نهرا (حيث لم يطرد عرف) فان اطرد عرف حمل ذلك عليه فان شرط خلافة اتبع (و) شرط في اجارة العين والذمة (الحل رؤية مجمل) ان حضر (أو امتحانه بيد) كذلك كأن كان بفار ف او حجر او في ظلمة تخميننا لوزنه (أو تقديره) حضر أو غاب بكيل في مكيل ووزن في موزون أو مكيل والتقدير بالوزن في كل شيء أولى واحصر (و) ذكر جنس مكيل) لاختلاف تأثيره في الدابة كما في الملح والذرة ونخرج بزيادتي مكيل الموزون فلا يشترط ذكر حنسه فلو قال أجزتكمها لتحمل عليها مائة رطل ولو بدون مما شئت صح ويكون وضامته بأضر الاجناس ولو

قال عشرة قفزة مما شئت فالله يوم من كلام أبي الفرج السرخسي انه لا ينبغي عن ذكر الجنس لاختلاف الاجناس في الثقل مع الاستواء في الكيل قال الراعي لكن يجوز أن يجعل ذلك رضا بانقل الاجناس كما جعل في الوزن رضا بأضر الاجناس قال في الروضة الصواب قول السرخسي والفرق ظاهر فان اختلاف التأثير بعد الاستواء في الوزن يسير بخلاف الكيل وأين ثقل الملح من ثقل الذرة (و) شرط (في) اجارة (ذمة) لحل



نحو زجاج) تكلف (ذكر جنس دابة وصفها) صيانة له وفي معنى ذلك كما قال القاضي ان يكون بالطريق وحمل او طين اما  
لحمل غيره فلا يشترط ذلك بخلاف ما مر في اجارة الذمة للركوب لان (٥٤٩) المقصود هنا تحصيل المنافع في الموضع

المشروط فلا يختلف

الغرض بحال حامله (وتصح)

الاجارة (لحضانة ولا رضاع

ولا ينبع أحدهما الاخر)

في الاجارة لا افراد كل منهما

بالعقد (و) تصح (لهما) معا

ولا يقدر ذلك بالحمل بل بالزمن

ويجب تعيين الرضيع

بالرؤية لاختلاف الغرض

باختلاف حاله وتعيين محل

الارضاع من بيت المكثري

أو بيت المرضعة لاختلاف

الغرض بذلك فهو بيتها

أسهل عليها وبيتها أشد وثقا

به (فان انقطع اللبن في

الاجارة لهما) (انفسخ)

العقد (في الارضاع) دون

الحضانة عملا بتفريق

الصفة ولان كلاً منهما

مقصود فيسقط قسط

الارضاع من الاجرة

(والحضانة) الكبرى (تربية

صبي) أي جنسه الصادق

بالذكور وغيره (بما يصلح)

كتمهده بغسل جسده وثيابه

ودهنه وكحله ورطه في المهد

وتحريكه لينام ونحوهما

بحاجة والارضاع ويسمى

الحضانة الصغرى ان تلقمه

به بدونه في حجرها مثلاً

الثدي وتغضبه عند الحاجة

والمستحق بالاجارة المنفعة

واللبن تباع

\*(فصل) فيما يجب بالمعنى

الآتي على المكثري والمكثري لعقار أو دابة \* (عليه) أي على المكثري (تسليم مفتاح دار) معها (المكثري عمارتها) كبناء

وتعيين سطح ووضع باب وميزاب واصلاح منكسر (وكأنس تلج سطحها)

انه على المؤجر في اجارة الذمة وأجاب عن هذا أيضاً بأنه قد يقال انه حيث أدخله في الحساب دل على ارادته انه من  
عنده قال وهـ ذاقرب (قوله نحو زجاج) أي من كل ما يخاف تلفه بغير الدابة كالسمن والعسل (قوله زجاج)  
بتثليث أوله اهـ شرح مر (قوله وصفها) ومنها صفة سيرها والايجار لنحو الزجاج كالايجار للركوب اهـ  
حل (قوله لان المقصود هنا الخ) وانما لم يشترط في المحمول التعرض لسير الدابة مع اختلاف الغرض به  
سرعة وإبطاء عن القافلة لان المنازل تجمعهم والعادة تبين والضعف في الدابة عيب وبحث الزركشي وجوب  
تعيينه في التقدير بالزمن لاختلاف الزمن باختلاف الدواب اهـ شرح مر (قوله وتصح الاجارة لحضانة)  
وجه صحة الاجارة على الحضانة انها نوع خدمة واما الارضاع فدليله الآية الشريفة اهـ سم (قوله لحضانة)  
من الحضان بالسكس وهو من الإبطال السكس لان الحضانة تضمنه اليه اهـ شرح مر (قوله ولا رضاع) أي ولو  
لارضاع سخله أو مسئلة لارضاع طفل ذي ولا يجوز استئجار شاة لارضاع طفل اهـ مر اهـ سم (قوله  
ولا رضاع) وتكاف المرضعة تناول ما يكثر اللبن وترك ما يضره كوطء خليل بضر بخلاف وطء لا ضرر فيه ولو وجد  
بلهنا علة تخير بها المستأجر ولو سقته لبن غيرها في اجارة ذمة استحق الاجرة أو عين فلا اهـ شرح مر وكتب  
عليه عـ شـ قوله وترك ما يضره كوطء خليل وهل تصير نائرة بذلك فلا تستحق نفقة وان أذن لها في ذلك قياساً  
على ما لو أذن لها في السفر لحاجتها وحدها أو لحاجة أجنبي لغرضها أم لا تصير نائرة بذلك فيه نظر والاقرب  
الاول وغايته ان الاذن لها في ذلك استلزم عنها الاثم فقط واذا حرم عليه الوطء هل تمنعه منه وان خاف العنت لما  
فيه من الاضرار بالولد المؤدى الى قتله فيجوز له نكاح الامه حينئذ اثم لا فيه نظر والاقرب الاول ويفرق بين  
حرمة الوطء هنا مع خوف العنت وجوازها في الحيض لذلك بان الحرمة في الحيض لحق الله وهناك أدى فلا  
يجوز تفويته على صاحبه لان الضرر لا يزال بالضرر (قوله ولا يقدر ذلك بالحمل) وهو الرضيع وهو مشكل لان  
الرضيع يجب تعيينه كما في الشرح الان يقال معنى قوله ولا يقدر ذلك بالحمل الخ انه لا يكتفي في الحضانة والارضاع  
بالحمل فقط أي بتعيين الرضيع بل لا بد من تعيينه والزمن كاستأجر ذلك لارضاع هذا الطفل سنة (قوله انفسخ  
العقد) ولو أتت باللبن من محبل آخر ولم يضر الولد باللبن جاز اهـ خطيب اهـ سل (قوله أي جنسه  
الصادق الخ) ظاهر صنيعه هذا ان هذا التاويل متعين لصدقه بالاثني وقدم في باب الصلاة تفسير الصبي بمـ مـ مـ  
غير تاويله بالجنس وهو ما صرح به الاسنوي وقال انه من أسرار اللغة فليست بمـ لـ اهـ شوبري (قوله ودهنه)  
بفتح الدال اما الدهن بضمها فالوجه انه على الاب ولا تتبع فيه العادة لعدم انضباطها اهـ شرح مر وكتب  
عـ شـ عليه قوله اما الدهن وينبغي ان مثل الدهن في كونه على الاب اجرة القابلة لفعليها المتعلق باصلاح الولد  
كقطع سرته دون ما يتعلق باصلاح الام مما جرت به العادة من نحوه لازمه قبل الولادة وغسل بدنهم وتهيئتها  
فانه ليس على الاب بل عليها كصرفها ما تحتاج اليه للمرض (قوله وتغضبه) باب ضرب كفي المختار والمصباح  
\*(فصل فيما يجب بالمعنى الآتي) \* أي في قوله وليس المراد بكون ما ذكر واجبا الخ وهذا بالنسبة للوجوب  
على المكثري وفي قوله وليس المراد انه يلزم الخ وهذا بالنسبة للوجوب على المكثري (قوله عليه تسليم مفتاح  
الخ) وهو أمانة بيد المكثري فلا تلف ولو بغيره فعلي المكثري تجديده فان امتنع لم يجبر ولم ياتم نعم تخيير  
المكثري ويجري ذلك في جميع ما يأتي وقول القاضي بانفساخها في مدة المنع غير ظاهر لتقصيره بعدم الفسخ  
مع ثبوت الخيار له نعم لو كان جاهلاً بشيئونه وهو ممن يعذر احتمس ما قاله وعليه أيضاً إعادة رخام قلعه هو وأخبره كما  
هو ظاهر ولا نظر لكون البلاط بدله بل يبقى الخيار للمكثري لان المقصود به الزينة وقبذات اهـ عـ شـ وهذا  
خلاف ما في حل حيث قال ويكفي عنه أي الرخام البلاط الان شرط بقاء الرخام فله الفسخ بخلاف الشرط

الآتي على المكثري والمكثري لعقار أو دابة \* (عليه) أي على المكثري (تسليم مفتاح دار) معها (المكثري عمارتها) كبناء  
وتعيين سطح ووضع باب وميزاب واصلاح منكسر (وكأنس تلج سطحها)

وسواء في وجوب تسليم المفتاح  
الابتداء والدوام حتى لو ضاع  
من المكثري وجب على  
المكثري تجديده والمراد  
بالمفتاح مفتاح الغلق الثابت  
أما غيره فلا يجب تسليمه بل  
ولا قفله كسائر المنقولات  
قال ابن الرفعة وما قالوه في  
ثلج السطح محله في دار لا ينتفع  
سأكنها بسطحها كالأول كانت  
جملونات والأفظة - رانه  
كالعرصة وسياق حكمها  
وليس المراد بكون ماذكر  
واجبا على المكثري أنه يأن  
بتركه أو أنه يجبر عليه بل أنه  
أن تركه ثبت للمكثري  
الخيار كما بينته بقولي (فإن  
يأذر) وقيل ما عليه فذلك  
(والأفظة أكثر خيار) أن  
نقصت المنفعة لتضرره  
بنقصها نعم أن كان الخلل  
مقارنا للعدو علم به فلا خيار  
له كخزم به في أصل الروضة  
وذكر الخيار في غير العمارة  
من زيادتي (وعليه) أي على  
المكثري (تنظيف عرصتها)  
أي الدار (من ثلج وكثاسة)  
أما الكثاسة وهي مناسفة ط  
من القشور والطعام ونحوهما  
فلخصولها بقوله وأما الثلج  
فلا تساع بنقله عرفا قال  
في الروضة فيه وليس المراد  
أنه يلزم المكثري نقله بل  
المراد أنه لا يلزم المؤجر وكذا  
التراب المجموع بهبوب الرياح  
لا يلزم واحد منهما انتهى (وعلى مكر دابة كرو) في إجارة عين أو ذمة

(قوله ليتمكن من الانتفاع بها) أي بالعين المؤجرة اه حل أي التي هي الدار (قوله حتى لو ضاع) أي ولو  
بنقص - ير من المكثري لكنه يضمن قيمته للمؤجر اه ع ش (قوله لا ينتفع سأكنها بسطحها) هذا ينافي قوله  
السابق ليتمكن من الانتفاع بها فانظر الجمع بينهما ويمكن الجواب بأن ما تقدم تعليل لما قالوه بناء على مقتضى  
اطلاقهم والغرض من نقل كلام ابن الرفعة أنه تقييد لكلامهم المطلق وعليه فلا يتأتى التعليل بالتمكن من  
الانتفاع أو أن الضمير في قوله ليتمكن من الانتفاع به يرجع للعين بالنظر لغير كسح الثلج من السطح اه ع ش  
(قوله فيظهر أنه كالعروة) معتمد اه حل أي فهو على المكثري بالمعنى الآتي اه (قوله أو أنه يجبر عليه)  
هذا مسلم في إصلاح يحتاج إلى عين أما إصلاح لا يحتاج إليها كإقامة حدار مائل وإصلاح غلق بعسر فتحه فالذي  
قطع به الغزالي أنه يجبر عليه وحتى الإمام وجهين اه سم (قوله فإن يأذر) أي قبل مضي مدة ثلثها الجرة اه  
شرح مر وهذا أي عدم وجوب العمارة عيناً على المؤجر في حق من يؤجر مال نفسه فإن كان مؤجر المال مجبوره  
أولوقف هو ناظره فالعمارة واجبة عليه عيناً وفي كلام الزركشي ما صرحوا به من عدم وجوب العمارة محله في  
المطلق أما لو وقف فوجب عمارته وفي معناه المتصرف بالاحتياط كولي الصبي اه حل (قوله والأفظة أكثر  
خيار) وهو هنا على التراخي اه مر اه ع ش (قوله نعم أن كان الخلل مقارنا للعدو) أي وإن علم أنه من وظيفة  
المكثري لتقصيره باقدا مع علمه به كذا قال شيخنا وفيه أنه قد يقال هو موطن نفسه على أن المؤجر يزيل ذلك  
الخلل وأيضاً الضرر يتجدد بتجدد الزمان المستقبل ويستثنى من الخلل المغارن امتلاء الحش والبوعدة فيثبت  
الخيار بذلك مطلقاً التوقف تمام التسليم على تفرغها اه حل (قوله وعليه أي على المكثري الخ) وأيضاً تفرغ  
الحش قبل انقضاء المدة على المكثري يعني أن المكثري لا يجبر على ذلك اه حل (قوله وكثاسة) ولو بعد انقضاء  
مدة الإجارة أي في الكثاسة ومثلها الثلج بخلاف الحش لا يجب عليه تنظيفه بعد انقضاء المدة وفرق بينهما بأن  
الكثاسة لما جرت العادة فيها بأنزال شيئاً فشيئاً كان مضمناً بتركها إزالتها فاجبر على إزالتها ولو بعد انقضاء المدة  
بخلاف الخلل لم تجر العادة بأنزال شيئاً فشيئاً فلا تقصير منه في تركه فلو جرت العادة بأنه إذا وصل الحش الحالة  
التي هو عليها بأنزال ما به فتركه مقتضاه وجوب إزالته ما به عليه اه حل (قوله وليس المراد أنه يلزم المكثري نقله الخ)  
أي فلا يجبر على نقله وهذا قبل انقضاء مدة الإجارة وأما بعده فيجب بره على نقل ماذكر بخلاف تفرغ البوعدة  
والحش فأنهما يلزمان المكثري بالمعنى المذكور ولا يجبر على التفرغ لا قبل انقضاء المدة ولا بعده وفارقاً للكثاسة  
بأنهما أنشأ سبباً لا بد منه بخلافها وبأن العرف فيها رفعها أولاً ولا فارقاً بخلافها ويلزم المؤجر تسليمها أي البوعدة  
والحش عند العدة فارقين والاثبت لاد أكثر الخيار ولومع علمه بامتلاكها ما يفرق ما مر من عدم خياره  
بالعيب المغارن بأن استيفاء منفعة السكنى تتوقف على تفرغها بخلاف إزالة الكثاسة ونحوها للتمكن من  
الانتفاع مع وجودها اه شرح مر والحش يفتح الحاء وضمها كافي مختار الصحاح \* (فرع) \* وقع السؤال  
في الدرر عما لو تدهد الحش هل يلزمه أي المكثري تفرغ الجميع أم تفرغ ما ينتفع به الساكن فقط  
والجواب عنه أن الظاهر الثاني وعليه فلو كان ما زاد تشوش راحته على الساكن وأولاده هل يثبت له الخيار  
أولاً فيه نظراً والأقرب أن يقال فيه أنه كان عالماً بذلك فلا خيار له والاثبت له الخيار \* (فرع) \* آخر وقع  
السؤال في الدرر عما لو أتت الثوب المؤجر وأر يدغسله هل هو على المستأجر أو المؤجر والجواب عنه أن  
الظاهر أن يقال يأتي فيه جميع ما قيل في الكثاسة قال ويحتمل وهو الأقرب أن يأتي فيه ما في الحش فلا يجب  
غسله لا قبل فراغ المدة ولا بعده لأنه ضروري عادة في الاستعمال اه ع ش عليه (قوله لا يلزم واحد منهما) ظاهره  
وأن تعذر الانتفاع به لأنه لا فعل فيه من المكثري والمكثري متمكن من إزالته ومثله يقال في الكثاسة بل عدم  
الخيار فيها أولى لأن الكثاسة من فعله \* (قاعدة) \* العروة كل بقعة بين الدور لا شيء فيها وجعها عراض  
وعرصات \* (فرع) \* لو أنهدمت الدار على متاع المستأجر وجب على المؤجر التغطية اه سم على



منهج أي ولا يضمن شيئا من الامتعة المتألفة وان وعدة قبل الهدم بالاصلاح وقد خير المستاجر بين الفسخ وعدمه  
 اه ع ش على مر (قوله عند الاطلاق) خرج بالاطلاق ما هو شرط ما هو على المكري على المكثري أو  
 بالعكس فيتمتع الشرط اه حل (قوله ا كاف) ولا يخفى ان المعروف الآن ان كاف الجار كالسرج  
 للغرس والعتب للبعير وبوافقه قول المطالب انه يطلق في بلادنا على ما يوضع فوق البرذعة ويشد عليه الحزام اه  
 حل وفي قل على الجلال قوله وقيل فوقها وهو المعروف الآن وهو خشب يوضع على جانبي البرذعة والقول  
 بانه تحتها بناء على انه جلس على ظهر الدابة وقيل هو البرذعة وهو حلس غليظ محشو ومضرب ولعله مشترك والمراد  
 هنا في كلام الفقهاء ماتحتها كما ذكره الشارح (قوله كما مر مع ضبطه الخ) وتقدم انه بكسر الهمزة وضمة هاء وفي  
 قل على الجلال مانصه وأبدلها العوام لاما مضمومة (قوله وبرذعة) وهي الحلس الذي تحت الرجل كذا في  
 الصحاح وفيه الحلس للبعير كسائر قبض يكون تحت البرذعة وفي كلام شيخنا ان البرذعة الآن ليست واحدا من  
 هذين بل حلس غليظ محشو اه وهو كما قال والحلس بكسر الحاء وسكون اللام وتحرك فاموس اه حل  
 (قوله وحزام) من الحزم وهو القوة لانه يشده الا كاف والبرذعة اه قل على الجلال (قوله بثلاثة) أي  
 وفاء مفتوحة وهو ما يجعل تحت ذنب الدابة اه شرح مر وفي قل على الجلال سمي بذلك لجوارته ففر  
 الدابة وهو فرجهام ذكره كانت أو وثنية ولومن آدمي أو طير وفي الصباح والثفر مثل فلس للسماع وكل ذي  
 مخالب بمنزلة الحيا للنافقة وبما استعير لغيرها انتهى (قوله حلقة تجعل الخ) وتعرف بالحزام يضم الحاء المعجمة  
 وبالزاي وأصل الحلقة من الحديد والحزام من الشعر والمراد الاصل منهما اه قل على الجلال (قوله أي  
 زمام يجعل في الحلقة) أي التي هي البرة ثم يشد ذلك الزمام بطرف المقود وقد يكتفي به عن المقود اه حل (قوله  
 وعلى مكثرمحل) ولا يستحق حله كما قال شيخنا لا بشرطه والغطاء وما معه تابع له اه قل على الجلال (قوله  
 وعلى مكثرمحل) أي بالمعنى المتقدم وهو انها لاتلزم المؤجر (قوله وعلى مكثرمحل) انما كان على المكثري  
 المحمل وغيره مما ياتي لانها تراد لكل الانقاع لاصلا بخلاف الا كاف وما عطف عليه فان أصل الانقاع  
 متوقف عليه فكان على المؤجر اه سم (قوله محمل) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية كالحلس ويجوز فتح الميم  
 الاولى والثانية اه شوبري (قوله وظلة) في الصباح المظلة بكسر الميم وفتح الظاء البيت الكبير من الشعر  
 وهو أوسع من الخباء قاله القاري في باب مفعلة بكسر الميم وانما كسرت الميم لانه اسم آلة ثم كثر الاستعمال حتى  
 سمو العرب المشتمل من جريد النخل المستور بالثمار مظلة على الشبه وقال في مجمع البحرين الفتح لغة  
 في الكسر والجمع المظال وزان دواب وقوله المستور بالثمار لعله تحريف وصوابه المستور بالثمام (قوله  
 وقوابها) ومن ذلك الالة التي تساق بها الدابة اه ع ش على مر (قوله الذي يشده المحمل) اعتمد شيخنا  
 مر ان هذا الحبل على صاحب الجمل اه قل على الجلال (قوله ويتبع في نحو سرج الخ) أي في اجارة العين  
 أو الزمة أخذ من اطلاق المصنف من قول الشارح السابق في اجارة عين أو زمة وهذه هو المتعين وان  
 نقل عن الزيادة بعض الهوامش تخصيص ذلك باجارة الزمة اه ع ش (قوله وكل) يضم الكاف كذا  
 ضبطه بالقلم اه شوبري (قوله وخبيط وصبيغ) وإذا أوجبنا الخيط والصبيغ على المؤجر فالأوجه ملك  
 المستاجر لهما فيتصرف فيه كالثوب لان المؤجر أتلفه على ملك نفسه ويظهر لي الحاق الخبر بالخيط والصبيغ  
 ولم أرفه شيئا من رأي صاحب العباب جزم به ويقرب من ذلك ما في الارض المستأجرة للزرع والذي يظهر فيه كما  
 أفاده السبكي انه باق على ملك مالكها ينتفع به المستاجر لنفسه وفي اللين والكيل كذلك أي انه باق على ملك  
 المؤجر وينتفع به المستأجر منه فالضرورة تخرج الى نقل الملك والحقة وانما تقدم الجواب الذي بوقد ان الجواز  
 ولا شك انه يتلف على ملكه اه مر فيما تقدم اه ع ش (قوله عرف مطرد) واما القلم والمروء والابرة  
 فعلى الكاتب والكيل والخياط اه حل (قوله ما مر في البرذعة) أي وما يتبعها من الحزام والثفر والبرة

عند الاطلاق (ا كاف) وهو  
 ماتحت البرذعة كما مر مع  
 ضبطه في خيار العيب  
 (وبرذعة) بفتح الباء والذال  
 معجمة ومهملة (وحزام ونفر)  
 بثلاثة (وبرة) يضم الباء  
 وتخفيف الراء حلقة تجعل  
 في اذن البعير (وخظام)  
 بكسر الخاء المعجمة أي زمام  
 يجعل في الحلقة وذلك لانه  
 لا يمكن من الركوب  
 بدونها (وعلى مكثرمحل)  
 وتقدم في الصلح ضبطه  
 (ومظلة) يظال بها على المحمل  
 (ورطاء وغطاء) بكسر  
 أولهما والوطاء ما يفرش  
 في المحمل ليجلس عليه  
 (وقوابها) كالحبل الذي  
 يشده المحمل على الجمل أو أحد  
 الجمالين إلى الآخر وهما على  
 الارض (ويتبع في نحو  
 سرج وخبير وكل) كعتب  
 وخبيط وصبيغ وطلع (عرف  
 مطرد) في محل الاجارة لانه  
 لا ضابط له في الشرع ولا في  
 اللغة فنطرد في حقه من  
 العاقدين شي من ذلك فهو  
 عليه فان لم يكن عرف أو  
 اختلف العرف في محل  
 الاجارة وجب البيان ولا  
 يخالف ما ذكر في السرج  
 ما مر في البرذعة من انما على  
 المكري لان العرف اطرد  
 فيها فوجدناها عليه

والخطام اه حل (قوله فان اضطرب العرف) أى في هذا الذى نصوا انه على المكبرى وجب البيان فالمدار  
 فى كل على العرف من غير فرق وهو ذار بما يخالف ما تقدم عن حج فى المساقاة انه لا ينظر للعرف الا فيما لم  
 ينصوا على انه على أحدهما ثم رأيت شيخنا قال هنا ولو اطرده العرف بخلاف مانع واعليه عمل به فيما يظهر  
 بناء على ان الاصطلاح الخاص يرفع الاصطلاح العام كما اقتضاه كلامهم وان اقتضى فى مواضع أخر عدمه لان  
 العرف هنا مع اختلافه باختلاف الحال كثيرا هو المستعمل بالحكم فوجب اناطته به مطلقا وبه يفرق بينه وبين  
 ما مر فى المساقاة ويأتى فى الاحداد اه حل (قوله وعلى مكر فى اجارة ذمة الخ) ومنه ما يقع فى مصرنا من قوله  
 أو ضلنى للمحل الفلانى بكذا غاية انه ان اشتمل ذلك على صيغة صحيحة لزم فيها المسمى والا فاجرة المثل اه ع ش  
 على مر (قوله واعانة راكب الخ) فلو قصر فيما يفعل مع الراكب فادى ذلك الى تلفه أو تلف شيء منه فهل  
 يضمن أولا فيه نظرا واقترب الضمان اه ع ش على مر (قوله فينبخ البعير للمرأة) عبارة شرح مر فينبخ  
 البعير انحو امرأة وضعيف حاله الركوب وان كان قويا عند العقد ويقر ببحوالى الجار من مرتفع ليسهل  
 ركوبه وينزله لئلا يتأذى فعله عليها كصلاة فرض لانحو كل وينتظر فراغه ولا يلزمه مبالغة تخفيف ولا قصر  
 ولا جمع وليس له التطويل زيادة على قدر الحاجة أى بالنسبة للوسط المعتدل من نفسه فيما يظهر فلو طول  
 ثبت للمكبرى الفسخ قاله الماوردى وله النوم عليها وقت العادة دون غيره لنقل الثائم ولا يلزمه النزول عنها  
 للراحة بل للعقبة ان كان ذكر اقويا لا وجهه له ظاهرة بحيث يخل المشى بمرورته عادة وعليه اصاله الى أول  
 البلد المكبرى اليها من عمرانها ان لم يكن لها سور والا فالى السور دون مسكنه قال الماوردى الا ان كان البلد صغيرا  
 تقارب اقطاره فيوصله منزله ولو استأجره لخل حطب الى داره وأطلق لم يلزمه اطلاقه السقف وهل يلزمه ادخاله  
 الدار والباب ضيق أو تفسد الاجارة قولان أصحهما أولهما اه شرح مر (قوله وعليه رفع حل الخ) وكذا  
 أجرة دليل وخفير وسائق وقائد وحفظ متاع عند النزول وايقاف الدابة لينزل الراكب لما لا يمكن فعله عليها  
 وليس له منع المكبرى من النوم عليها وقت العادة اه حل (قوله لاقتضاء العرف ذلك) فلو طرأ عرف بخلافه  
 واطرده فيكون عليه المعول فان اضطرب وجب البيان اه حل (قوله فليس عليه شيء من ذلك) أى بل عليه  
 التخلية بين المكبرى والدابة لانه لم ياتزم سوى التمكين منها المراد بالتخلية وليس المراد ان قبضها بالتخلية لئلا  
 يخالف قبض المبيع فقد ذكر الرافعى هناك انه يشترط فى قبض الدابة سوقها أو قودها زاد النووي ولا يكفي  
 ركوبها وتستهقر الاجرة فى الصحبة دون الفاسدة بالتخلية فى العقار والوضع بين يدي المستأجر وبالعرض  
 عليه وامتناعه من القبض الى انقضاء المدة وله قبله أى قبل القبض ان يؤجرها من المؤجر وقرق الوالدين عدم  
 صحته فى نظيره من البيع بان تسليم المعقود عليه هنا غاية ما يتأتى باستيفائه وبعد الاستيفاء لا يصح اجباره اه  
 شرح مر

\* (فصل فى بيان غاية الزمن الخ) \* عبارة شرح مر فصل فى بيان غاية المدة التى تقدر بها المنفعة تقرىبا وكون يد  
 الاجير بدأمانة وما يتبع ذلك انتهت (قوله مع ما يذكر معها) أى من قوله وجاز ابدال مستوفى الخ الفصل (قوله  
 تصح الاجارة مدة الخ) أى فى ملك طلق أو وقف حيث لا شرط فيه مدة تبقى فيها العين أى يغلب على الظن بقاؤها  
 تلك المدة ولا يجب تعيين ابتداء المدة اذا قدرها بان يقول سنة من الآن بل يكفي قوله سنة ويحمل على ما يتصل  
 بالعقد وأما انتهاء المدة فلا بد من بيانه فاذا قال كل شهر بكذا لم يصح ولو شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من ثلاث  
 سنين فأجره ستا فى عقدين لم يصح العقد الثانى وفا لا بن الصلاح وخلافا لابن الاستاذ حيث قال بالصحة نظر الى  
 مطابقة العقد للقيمة اه حل وسأبأنى ان الولي لا يؤجر المولى عليه أو ماله الامدة لا يبلغ فيها بالسن والابطال  
 فى الزائد ومرار الراهن يمنع عليه اجارة الموهون لغير المرتين الامدة لا تجاوز حلول الدين اه شرح مر  
 (قوله تبقى فيها العين غالبا) فلو أجزه مدة لا تبقى فيها غالبا فهل تبطل فى الزائد فقط اه سم على حج أقول

فان اضطرب العرف وجب  
 البيان وتعبيرى بما ذكر  
 أعم من تعبيره بما ذكره  
 (وعلى مكر فى اجارة ذمة  
 طرف مجبول وتعبير ذابة  
 واعانة راكب محتاج  
 لا اعانة (فى ركوبه) لها  
 (ونزوله) عنها ويراعى  
 العرف فى كيفية الاعانة  
 فينبخ البعير للمرأة والضعيف  
 بمنز أو شيوخه ويقرب  
 الدابة من مرتفع ليسهل  
 عليه الركوب (و) عليه  
 (رفع جل وحطه وشدهمحل)  
 ولو بان يشد أحد المحملين الى  
 الآخر وهما على الارض  
 (وجله) لاقتضاء العرف  
 ذلك أما فى اجارة العين  
 فليس عليه شيء من ذلك  
 \* (فصل) فى بيان غاية  
 الزمن الذى تقدر المنفعة به  
 تقرىبا مع ما يذكر معها \*  
 (تصح الاجارة مدة تبسقى  
 فيها العين) المؤجرة (غالبا)



فيؤجر الرقيق والدار ثلاثين سنة والدابة عشرين سنة والثوب سنة أو سنتين على ما يليق به (٥٥٣) والارض مائة سنة أو أكثر (وجاز ابدال

مستوف ومستوف به  
كجهول) من طعام وغـيره  
فان شرط عدم ابدال المحمول  
اتبع (و) مستوف (فيه)  
كان اكثرى دابة كروبي  
طريق الى قرية (بمثلاها) أي  
بمثل المستوف والمستوف به  
والمستوف فيه أو بدون  
مثلاها المقوم بالاولى أما  
الاول فكمالو أكري  
ما كتره لغيره وأما الثاني  
والثالث فلا من طريقتان  
للاستيفاء كالراكب  
للمعقود عليهما والتقييد  
بالمثل في الثانية مع ذكر  
الثالثة من زيادتي فلا يبدل  
شي من ذلك بما فوقه فلا  
يسكن غير حداد وقصار  
حدادا أو قصارا زيادة  
الضرر بدقهما والاستيفاء  
يكون بالمعروف فيلبيس  
الثوب نهارا وليل إلى النوم  
ولا ينام فيه ليل ولا يجوز  
النوم فيه نهارا وقت القيلولة  
نعم عليه نزاع الاعلى في  
غير وقت التجهل (لا) ابدال  
(مستوف منه) كدابة فلا  
يجوز لانه امام معقود عليه  
أو متعين بالقبض (الافى  
اجارة ذمة فيجب) ابداله  
(لثلف أو تعيب ويجوز مع  
سلامة) منهما (برضاكم)  
لان الحق له والتصریح  
بوجوب ابدال في التالف  
وجوازه في السالم مع تقييده

القباس نعم وتفرق الصفة ثم رأيت في العباب صرح بذلك وعبارته فان زاد على الجائر بطلت في الزائد فقط اه  
وعليه فلا خلاف ذلك وبقيت على حالها بعد المدة التي اعتبرت لبعائها على صورتها فالذي يظهر صحة الاجارة في  
الجميع لان البطلان في الزيادة انما كان لظن خطائه اه ع ش على مر (قوله فيؤجر الرقيق والدابة  
ثلاثين سنة الخ) والثلاثون في العبد من حين ولادته والعشرة في الدابة كذلك كذا قالوا وفيه نظر بل لا يستقيم  
والوجه اعتبار العبد الغالب في العبدان يكون الثلاثون سنة فيه والعشرة في الدابة بقية ما يغلب بقاؤه الله  
ولذلك اعتمد شيخنا انه لا تقدير بل المعتبر ما يغلب على الظن بقاء العين فيه ومثله في الخطيب اه قل على الجلال  
(قوله وجاز ابدال مستوف الخ) ولو بغير رضا المولى حرسوا تالف المعقود عليه في الصور الثلاث أم لا اه قل  
على الجلال (قوله ومستوف به كجهول) والطعام المحمول ليؤكل في الطريق اذالم يتعرض في العبد لادباله  
ولا لعدمه يبدل اذا أكل في الاطهار عـ لا يقتضى اللفظ اتناوله حل كذا الى كذا وكانهم انما قدموه على العادة  
لانه لا يبدل لعدم اطرادها والثاني لان العادة عدم ابدال الزاد ولولم يحده فيما بعد محصل الفراغ بسعره فله ابداله  
جزمانع لو شرط عدم ابداله اتبع الشرط ولو شرط قدرا فلم يأكل منه فالظاهر كما قاله السبكي انه ليس له وجوب  
مطالبة بقص قدر أكله اتباعا للشرط ويحتمل أن له ذلك للعرف لانه لم يصرح بحمل الجميع في جميع الطريق  
قال وهو الذي اليه غنيل وخرج بقوله ليؤكل ما حل ليومـ ل فيبدل قطعاً بقوله اذا أكل ما تلف بسرقة أو  
غيرها فيه بـ بدل قطعاً على نزاع فيه وبفرضه الكلام في المأكل المشروب فيبدل قطعاً للعرف اه شرح مر  
(قوله فان شرط عدم ابدال المحمول اتبع) أي وكذا لو شرط عدم ابدال المستوف فيه وعبارته مر ما لم يشترط  
عدم ابدال في الاخيرين انتهت اما ان شرط عدم ابدال المستوف بطل العقد اه شيخنا وفي قل على الجلال  
فلو شرط عدم ابداله فسد العقد بخلافه في المستوف فيه وبه فيجوز شرط منع ابداله ما ويتبع وقرى بان في الاول  
بحر لانه كمنع بيع المبيع فتأمل (قوله فان شرط عدم ابدال المحمول اتبع) أي ومثل المحمول غيره من كل مستوف  
به ومستوف فيه وعبارته مر في شرحه وحاصل ما مر انه يجوز ابدال المستوف كالراكب والمستوف به كالمحمول  
والمستوف فيه كالطريق بـ مثلهما دون ما لم يشترط عدم ابدال في الاخيرين بخلافه في الاول لانه يفسد العقد  
كما مر اه ع ش (قوله فلا يسكن غير حداد الخ) أي وان عمه له في المذمة كقوله لتسكن من شئت الابا لنص  
عليهما وفي شرح شيخنا ما يصرح بجواز اسكانهم في هذه الصورة وعبارته قال جمع ولو قال لتسكن من شئت جاز  
اسكان الحداد والقصار كزرع ماشئت خـ لا فلا ذرى ولا يجوز ابدال ركوب بحمل ولا حديد بطن ولا حداد  
بقصار وعكسهما وان قال أهل الخبرة لا يتفاوت الضرر اه فراجع قل على الجلال (قوله لزيادة الضرر  
بدقهما) وهل لاحدهما اسكان الا تخفى كلام شيخنا كحج أنه لا يجوز اه حل (قوله والاستيفاء يكون  
بالمعروف) أي فما استأجره للباس مطلق لا يلبسه وقت النوم ليلـ لا وان اطردت عادتهم بخلافه على ما اقتضاه  
كلامهم بخلاف ما عداه ولو وقت النوم نهارا ويلزمه نزاع الاعلى في غير وقت التجهل أما الازار فلا يلزمه نزاع  
كما قاله ابن المقرئ في شرح ارشاده ولو استأجر ازارا فله الارتداع به لا عكسه أو قيصامنع من الارتداع به وله التعمم  
أو للباس ثلاثة أيام دخات الليالي أو يوما وأطابق فن وقت العقد الى مثله أو يوما كاملا فن الفجر الى الغروب  
أو نهارا فن طلوع الفجر الى الغروب اه شرح مر (قوله وليل الى النوم) طاهر كالمصنف أنه لو مشى  
طول الليل لحاجة ولم يتم لم يجب نزع ولعل الظاهر خلافه فان الليل مظنة النوم اه مر اه شوبري (قوله  
ولا ينام فيه) أي لباحث اعتيد ذلك بذلك المحل والالم يجب نزع مطلقا اه حل (قوله عليه نزاع الاعلى)  
أي الذي يلبس أعلى كالجوخة (قوله لانه امام معقود عليه) أي ان كانت اجارة عين وقوله أو متعين بالقبض  
أي ان كانت اجارة ذمة اه ع ش (قوله والمكترى أمين) أي فعليه دفع نحو حر يق ونهب قدر عليه من غير  
خطر اه حل ويجوز للمكترى السفر بالعين المكتراة عند عدم الخطر ما لم يكن المنفعة فإزاله استيفاءها حيث

برضا المكترى من زيادتي (والمكترى أمين) على العين المكتراة

شاء وظاهره عدم الفرق بين اجارة العين وهو ظاهر والذمة وهو محتمل نعم سفره بها بعد المدة كسفر الوديع  
فيما يظهر أخذ المصارف (قوله لانه لا يمكن استيفاء حقه الخ) وبهذا فارق كون يده يضمنان  
على طرف مبيع قبضه فيه لتعوض قبضه لغرض نفسه اهـ شرح مر (قوله استصحب بالمالا كان) أي ولانه  
لا يلزمه سوى التخليصة لا الرد ولا مؤننه بل لو شرط عليه أحدهما فسدت وماربحة السبب من انها كالأمانة  
الشرعية فعليه اعلام مال كهابها أو رد هافورا والاضمة انما يرمعول عليه لظهور الفرق بان هذا وضع يده عليه  
بذن مالكة ابتداء بخلاف ذى الأمانة الشرعية ولا يلزم المكترى اعلام المكترى بتفريغ العين كما هو مقتضى  
كلامهم بل الشرط ان لا يستعملها ولا يحبسها وان لم يطالبها فلو غلق الدار والحانوت بعد تفريغ لزمته الاجرة فيما  
يظهر فقد صرح البغوى بأنه لو استأجر حانوتا شهرافا غلق بابه وغاب شهرين لزمه المسعى للشهر الاول وأجرة  
المثل للشهر الثانى قال وقد رأيت الشيخ القفال قال فلو استأجر دابة يوما فاذا بقيت عنده ولم ينتفع بها ولا يحبسها  
على مالكة لا تلزمه أجرة المثل لليوم الثانى لان الرد ليس واجبا عليه وانما عليه التخليصة اذا طالب مالكة بخلافه  
في الحانوت لانه في حبسه وعقلته ونسائم الحانوت والدار لا يكون الا بتسليم المفتاح اهـ وما قاله ظاهر حتى في  
الحانوت والدار لان غلقها ما يستوجب لما قبل انقضاء المدة في الحيلولة بينهما وبين المال فلا يعارضه جزم الانوار  
بان مجرد غلق باب الدار لا يكون غصبا بالهالوضوح الفرق وعلم مما قررناه ان الغلق مع حضوره كحضوره مع غيبته  
المصرح به في كلام البغوى وفيما اذا انقضت الاجارة لبناء أو غراس ولم يختر المستأجر القلع يتخير المؤجر بين  
الثلاثة السابقة في العارية ان لم يوقف والا فقيما سوى التملك بالقيمة ولو استعمل بعد المدة العين المكترى  
في غيبته ونحو اللبس لدفع الدود كما علم مما يأتى في الوديع لزمه أجرة المثل من نقد البدار الغالب في تلك المدة ولا نظر  
لما يتجدد بعده بالاستقرار الواجب بضمها الذوجب أجرة المثل يستقر قبل طلبها اهـ شرح مر وكتب عليه  
عش قوله والاجارة لبناء أو غراس ولو فرغت مدة الاجارة للدار واستمرت أمتعة المستأجر فيها ولم يطالبه  
المالك بالتفريغ ولم يغلقها لم يضمن أجرة وضع الامتعة بعده لانه لم يحدث منه بعد المدة شئ والامتعة وضعها باذن  
فيستصحب الى ان يطالب المالك بخلاف مالوا غلقها فيضمن أجزتها أعنى الدار مدة الغلق لانه أحال بينها وبين  
مالكها بالغلق وبخلاف مالومكت فيها بنفسه بعد المدة ولو باستصحاب مالكة السابق على مضى المدة لانه مستول  
عليها بخلاف مجرد بقاء الامتعة ليس استيلاء كذا قرر ذلك مر اهـ سم على حج (قوله كاجير) أي على  
ما استوجب حفظه أو العمل فيه كالراعى والخطاط والصباغ ولومشتري كاره والمكترى للعمل في ذمته اذ ليس أخذه  
العين لغرضه فقط وسعى مشترك لانه ان التزم العمل الجماعه فذلك أو لو احدث فقط فيمكنه ان يلتزمه لغيره فكأنه  
مشترك بين الناس وقسمه المنفرد وهو من أجر نفسه لعمل غيره فلا يمكنه ان يقبل مثله لا تخروما دامت اجارته  
وهو أولى من المشترك لكون يده أمانة لان منافعه مختصة بالمستأجر في المدة فيده كيد الوكيل مع الموكل شرح  
الروض اهـ شوبرى (قوله فلا ضمان على واحد منهما) ومنه يعلم ان الخفراء الذين يحرسون الاسواق بالليل  
لا ضمان عليهم حيث لا تقصير اهـ حل ويؤخذ من ذلك ان خفير الجرن وخفير الغيط ونحوهما عليهم الضمان  
حيث قصروا وينبغي ان مثل خفير البيوت خفير المراكب للتعليل المذكور وان مثل ذلك الجماعى اذا استخفظه  
على الامتعة والتزم ذلك وان لم يعرف الجماعى افراد الامتعة ومعلوم انهما اذا اختلفا في مقدار الضائع صدق  
الخفير لانه الغارم وان الكلام كله اذا وقعت اجارة صحيحة والا فلا ضمان عليهم وظاهره وان قصروا وفي  
حاشية شيخنا الزياى خلافة في التقصير اهـ عش على مر (قوله أو صبغه) قال في المصباح وصبغت  
الثوب صبغا من باب تنع وقل وفي لغة من باب ضرب اهـ عش على مر (قوله كعامل القراض) راجع  
لقوله فلا ضمان (قوله كأن ترك الانتفاع بالدابة) وكأن استأجره ليرعى دابة فاعطاه آخر عاها فيضمنها  
كل منهما والقرار على من تلفت في يده كما أفنى بذلك والدرجسة الله والا فالقرار على الاول اهـ شرح مر

لانه لا يمكن استيفاء حقه  
الا بوضع اليد عليها  
وهذا أعم من قوله ويد  
المكترى على الدابة والثوب  
يدأمانة (ولو بعد المدة) أي  
مدة الاجارة ان قدرت بزمان  
أو مدة امكان الاستيفاء ان  
قدرت بعمل عمل استصحب بالمالا  
كان كالوديع (كاجير)  
فانه أمين ولو بعد المدة (فلا  
ضمان) على واحد منهما فلو  
اكترى دابة ولم ينتفع بها  
فتلفت أو اكترى خطاطة  
ثوب أو صبغه فتلفت لم يضمن  
سواء انفرد الاجير باليد  
أم لا كان فعد المكترى  
معه حتى يعمل أو أحضره  
منزلة ليعمل كعامل القراض  
(الابتعصير كأن ترك الانتفاع  
بالدابة فتلفت بسبب)



وقوله والقرار على من تلفت في يده أى والكلام كله حيث كان الراعي بالغاً عاقلاً رشيداً املو كان صبيماً أو سفهاً فلا ضمان وإن قصر حتى تلفت بخلاف مالوا تألفها فإنه يضمن لأنه لم يؤذن له في الاتلاف اه ع ش عليه  
(قوله كأن ترك الانتفاع) هذا ضمان جنابة لا ضمان بدالة في شرح الروض بدلالة ومشي عليه مر وقوله  
وكانت ضربها أو نخعها فوق عادة الخ الضمان هنا ضمان بد كماله مر حين سئل عنه على الفور وقوله أو  
أركبها إلى قوله بدل شعير الضمان فيه ضمان جنابة فلا يضمن إذا تلفت به سبب ذلك السبب وكذا كل ما كان  
التعدي به من جنس المستأجر بخلاف غير الجنس كأن استؤجر للركوب فحمل أو بالعكس فضمن بد  
وفيما ذكره أولاً من قوله فلا يضمن الخ نظرو قوة كلامهم بخلافه اه سم (قوله كأن دام سقف اصطبلها)  
أى أو نخسها تهاجراً مثلاً فلم تلف هل يصير ضماناً لها ضمان بد بهذا الترك حتى إذا غصبها غاصب وألفها في  
زمن الترك أو بعده كان طريقاً في الضمان نقل عن السبكي نعم والمعمد بخلافه فيكون ضماناً لها ضمان جنابة  
فلا يضمنها إلا أن تلفت بهذا السبب فلو أكرها ليركبها اليوم ويرجع غداً فافهم بها ويرجع في الثالث ضمنها  
فيه فقط لاستعمالها فيه تعدياً ولو أكرها ليركبها اليوم ويرجع غداً فافهم بها ويرجع في الثالث ضمنها  
ضمنه مع الأجرة اه شرح مر (قوله في وقت لو انتفع بها فيه عادة) أى جرت العادة بالاتفاق بها فيه سلمت  
فيضمنها ضمان جنابة لا ضمان بد ولو كان عدم الانتفاع عموماً العذر كرض له أولها أو خوف عليها من غاصب  
وبحث في شرح الروض عدم الضمان اه حل (قوله لو انتفع بها فيه الخ) هذا التفصيل المذكور في  
الدابة ينبغي جريته في غيرها كثوب استأجره للباسه وتلف أو غصب في وقت لو لبسه سلم من ذلك ضمنه فليتنامل  
اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله فوق عادة فيها) أى بالنسبة لتلك الدابة اه شرح مر  
(قوله أو أركبها أنقل منه) عبارة شرح مر ومعنى أركب أنقل منه استقر الضمان على الثاني إن علم والافلاول  
قال في المهمات ومحلها إذا كانت يد الثاني لا تقتضي ضماناً كالمستأجر فان اقتضت كالمستعير فالقرار عليه مطلقاً  
اه (قوله أو جعلها مائة رطل شعير بدل مائة رطل بر) أى فيضمن لاجتماعها أى مائة البر بسبب ثقلها في محل  
واحد وهو أى الشعير خلفته ياخذ من ظهر الدابة أكثر ضررها بخلاف اه شرح مر فاندفع ما يقال إن  
الشعير أخف من البر وتقدم أنه يجوز إبدال المستوفى به مثله أو دونه والحاصل أنه يضرب إبدال الموزون بمثله وبدونه  
و بإثقل منه والمكيل يضرب إباله بإثقل منه فقط اه مبدانى (قوله أو جعلها مائة رطل الخ) الوجه أن الضمان  
هنا ضمان بد وماتقدم له لعل لا عن تثبت اه سم وعبارة ع ش قوله فيضمن العين أى ضمان بد في الكل  
الاف في مسألة الاصطبل فيضمنها ضمان جنابة انتهت (قوله أقفزة بر) جسع فقير وهو مكمل يسع اثني عشر صاعاً  
اه قل على الجلال (قوله فيضمن العين) خرج بالعين منفعتها كأن استأجر لزرع بر فزرع ذرة فلا يضمن  
الأرض لعدم تعديها في عينها بل انما تعدي في المنفعة فيلزم بعد حصدها وانقضاء المدة عند تنازعها ما يختاره  
المؤجر من أجرة مثل زرع الذرة أو المسمى مع بذل زيادة ضرر الذرة اه شرح مر وقوله ما يختاره المؤجر  
أى فيكون اختياره لأجرة مثل الذرة فسخاً للعدة الأولى واختيار المسمى إبقاءه والمطالبة بالزيادة لتعدي  
المستأجر هنا وفي شرح الروض مانعه وإذا اختار أجرة المثل قال الماوردي فلا بد من فسخ الأجرة وتظهر فائدة  
ما قاله الشارح فبالو كان المسمى من غير نقد البلد كأن كانت أجرة المثل مائة مثلاً والمسمى نحو بر فان اختار  
أجرة المثل لزمته المائة من نقد البلد وان اختار المسمى استحقه وضم إليه ما بقي بأجرة المثل من نقد البلد ففي  
المثال لو كان المسمى من نحو البريساوى ثمانين أخذ هذه المؤجر وطالب بعشرين اه ع ش عليه وفي قل  
على الجلال قوله فيضمن العين أى بأقضى القيم من وقت التعدي إلى وقت التلف ويضمن قيمته مضطراً ومصبوغاً  
إن وقع العمل مسلماً والافخال عنه مانع لو تألف في هذه الثانية أجنبي فله الألف فسخ الأجرة وأجازتها فإن أجاز  
لزمته الأجرة وغرم الأجنبي قيمة الثوب مضطراً ومصبوغاً وإن فسخ طالب الأجير الأجنبي بأجرته وطالبه

كأن دام سقف اصطبلها  
عابها (في وقت لو انتفع بها)  
فيه عادة (سلمت وكان  
ضربها أو نخعها) بالعام  
(فوق عادة) فيها (أو  
أركبها أنقل منه أو أسكنه)  
أى ما أكرها (حداد أو  
قصارا) دف وليس هو  
كذلك (أو جعلها) أى الدابة  
(مائة رطل شعير بدل مائة)  
رطل (بر أو عكسه أو) جعلها  
(عشرة أقفزة بر بدل)  
عشرة أقفزة (شعير)  
فيضمن العين أى يصير ضماناً  
لها التعدي (لاعكسه)  
بان جعلها عشرة أقفزة شعير  
بدل عشرة أقفزة بر خلفه  
الشعير

صاحب الثوب بقيمة ثوبه خالي عن ذلك وصاحب الصبغ بقيمة صبغه وعلم مما ذكر ان الاجير يحفظ حائوت  
لا يضمن متاعها اذا سرق ومثله الخفراء \* (تنبه) \* مؤنة المؤجر من دابة وغيره على مالكة ومنه نحو صاحبون  
وماء لغسل ثوب انسخ ويظهر انه ليس للمستهأجر غسله بغير اذن مالكة فراجع (قوله فيضمن العين) أي يصير  
ضامنا لها التعدي فتدخل في ضمانه بمجرد الضرب المذكور ونحوه فهو ضامن لها ضمان يدفقوله فيضمن جواب  
لقوله وكان ضربها لاله ولقوله كأن ترك الانتفاع بالدابة الخ حتى يقتضى انه يكون بترك الانتفاع ضامنا  
لها ضمان يد فيوافق ما تقدم من السبكي لان كلام المصنف انما هو فيما اذا تلفت بترك الانتفاع فليتأمل  
اه حل وفي قل على الجلال والضمان المذكور في الدابة وما معها ضمان يد كما قاله العلامة العبادي  
ولو اركب مثله أو دونه فتعدي الراكب فالقرار والضمان عليه لعدم تعدي الاول ولو اورد غير معه فكما  
لوجه ازيادة على ما استأجره ولو اورد غير دابة نفسه فعار به والضمان بعدد الرؤس أو جل متاع غيره  
بسؤاله مع متاعه فالضمان بالقسط وكذا الوجهل متاع غيره وهو ركب والفرق ان الراكب يدب بخلاف  
المحمول (قوله مع استوائهم في الحجم) بقى ما لو اتى المحمول وثقل بسبب ذلك فهل يثبت للمكركى الخيار أم لا فيه  
تظروا الاقرب الاول لما فيه من الاضرار به وبدايته أخذًا مما لو مات المستأجر قبل وصوله الى المحل المعين حيث  
قالوا فيه لا يلزم المؤجر نقله اليه لثقل الميث اه عش على مر (قوله بلا شرطها) أي لا يصري بمحاولة تعريضها  
فان شرطت صري بمحاوّل المشروط ان صح العقد والافاجرة المثل وأما اذا عرض بها كارضيك أو لا أخيبك  
أو ترى ما تحبه أو يسرك أو أطعمك فتجب أجرة المثل نعم في الاخيرة يجب على الاجير ما أطعمه اياه كاهو ظاهر  
لانه لا تبرع من المطعم وقد تجب بغير تسمية ولا تعريض بها كافي عامل الزكاة كنفاء بشئونها بالنص فكأنها  
مستثناة شرعا اه شرح مر (قوله وان عرف بذلك) أي بعدم الشرط والعمل نائب الفاعل أي وان عرف  
العمل بعدم الشرط اه شيخنا وعبارة أصله تقتضى ان نائب الفاعل ضمير يعود على العامل المفهوم ههنا من  
العمل وان العمل يدل من اسم الإشارة وان بهامته على بالعمل أي وان عرف العامل بان يعمل ذلك العمل  
بالاجرة ونصها أي عبارة الاصل وقيل ان كان معروفاً بذلك العمل بالاجرة فله أجرته مثله اه ويعلم منها ان  
الغاية للرّد وفي سم قوله وان عرف بذلك العمل لكن أفق الروايات بال لزوم في المعروف بذلك وقال ابن عبيد  
السلام هو الاصح وأفق به خلف من المتأخرين وعليه عمل الناس اه (قوله مع صرف العامل منفعة)  
أي الذي هو أهل للتبرع وهو الحر المكف المطلق التصرف فلو كان عبداً أو سفيهاً استحقها لانهم ليسوا من  
أهل التبرع بمنافعهم المقابلة بالاعراض اه حل وفي قل على الجلال قوله ولا أجره لعمل بلا شرطها  
هو المعتمد ومحلّه في عامل أهل تبرع والا كصبي وقن وسفيه ونحوهم فيجب لهم أجرته المثل (قوله بخلاف داخل  
الحمام) محترز قوله مع صرف العامل منفعة وقوله وبخلاف عامل المساقاة محترز قوله لعدم التزامها وعبارة  
شرح مر ولا يستثنى وجوبها على داخل الحمام وراكب السفينة مثلاً من غير اذن لاستيفائه المنفعة من غير  
ان يصرفها صاحبها اليه بخلافه باذنه وسواء في ذلك اسير السفينة بعلم مالكة أم لا انتهت (قوله كائنة وعشرة)  
تمثله بالعشرة لأفاده اغفار نحو الاثنين مما يشعبه التفاوت بين الكيابين عادة اه شرح مر (قوله وان  
تلفت ضمها) أي ضمان المغصوب أخذًا من العلة المذكورة اه عش وهي قول الشارح لانه صار غاصبا  
لها بتحميل الزائد (قوله لانه صار غاصباً لها) أي فيصير ضمانها كاهبها أقصى القيم وحيث تذا ضمانها لتلفت بغير  
هذا السبب اه حل (قوله ضمن قسط الزائد) أي فقط لاختصاص يدها ولهذا الوضوء مع دابته فتلفت  
لم يضمنها المضرر لتلفها في يد مالكة اه شرح مر وقوله ولهذا الوضوء مع دابته فتلفت أي قبل استعمالها  
أما بعد استعمالها فهي معارة أخذًا مما صر في العارية اه سم على ج فغلا عن شرح الرّوض أقول واعل  
المراد انه باشر استعمالها كأن ركبها لم يودفع له متاعاً وقال له اجعله فله عليها فلا ضمان لكونها في يد مالكة

مع استوائهم في الحجم  
وكان أسرف الخباز في  
الوقود حتى احترق الخبز  
(ولا أجره لعمل) كالمق  
رأس وخياطة ثوب (بلا  
شرطها) أي الاجرة وان  
عرف بذلك العمل بعدم  
التزامها مع صرف العامل  
منفعة بخلاف داخل الحمام  
بلاذن فانه يستوفي منفعة  
الحمام بسكونه وبخلاف  
عامل المساقاة اذا عمل ماليس  
عليه باذن المالك فانه  
يستحق الاجرة للاذن في  
أصل العمل المقابل بعرض  
(ولو اكترى) دابة (لحل قدر)  
كائنة رطل (لحصول زائدا)  
لا يتسامح به كائنة وعشرة  
(لزمه أجرته مثله) أي الزائد  
لتعدي به بذلك وقعب يرى في  
هذه والتي قبائها بما ذكر  
أهم مما عبر به (وان تلفت)  
بذلك أو بغيره فهو أولى من  
قوله تلفت بذلك (ضمنها ان  
لم يكن صاحبها معها) لانه  
صار غاصباً لها بتحميل  
الزائد (والا) بان كان معها  
(ضمن قسط الزائد)



ان تلفت بالجل) مؤاخذه له بقدر الجنابة (كالمسلم) المكثري (ذلك للمكثري في حقه جاهلا) (٥٥٧) بالزائد بان أخبره بأنه مائة كاذب افتاتفت الدابة به فانه يضمن مع أجرة الزائد قسطه لانه ملجأ الى الجل شرعا ولو جعلها عالما بالزائد وقال له المكثري اجل هذا الزائد قال المتولى فكتمه ستعبره وان

لم يقل له شيئا في حقه كافي قولي (ولو وزن المكثري وجل فلا أجرة للزائد) لعدم الاذن في نقله (ولا ضمان) للدابة ان تلفت بذلك سواء أغاط المكثري أم لا وسواء أجهل المكثري الزائد أم علمه وسكت لانه لم يتعد ولا يذله ولو تلف الزائد ضمنه المكثري (ولو قطع ثوبا وخاطه قباء وقال بهذا أمرتني فقال) المالك (بل) أمرتك بقطعه (قيصا حلف المالك) فيصدق كمالا واختلافا في أصل الاذن فيحلف انه ما أذن له في قطعه قباء (ولا أجرة) عليه اذا حلف (وله) على الخياط (ارش) نقص الثوب لان القطع بلا اذن موجب للضمان وفيه وجهان في الروضة كإسقاطها بلا ترجيح أحدهما انه ما بين قيمته صحيحا ومقطوعا وصحبه ابن أبي حصرون وغيره لانه أثبت بيمينه انه لم يأذن في قطعه قباء والثاني ما بين قيمته مقطوعا وقباضا ومقطوعا قباء واختاره السبكي وقال لا يتبعه غيره لان أصل القطع مأذون فيه وعلى هذا لو لم يكن بينهما تفاوت أو كان مقطوعا قباء أكثر قيمة فلا شيء عليه

ثم رأيت الشارح في باب العارية صرح بذلك فراجع اه ع ش عليه (قوله ان تلفت بالجل) فان تلفت بغيره فلا ضمان اه حل (قوله فانه يضمن مع أجرة الزائد الخ) أي اذا كان المالك معها ولا يضمنها كلها اه حل ومقتضى تنظير المتن ان يجري في هذا جميع التقاصيل في الذي قبله فانظر لاي شيء قصره الشارح (قوله قال المتولى فكتمه ستعبره) أي فيضمن القسط من الدابة ان تلفت بغير المحمول دون منفعتها اه حل والمعنى ان المكثري كالمستهبر له أي للزائد أي كانه استعار الدابة لاجل حل الزائد أي بالنسبة له (قوله ولو قطع ثوبا وخاطه قباء الخ) فلو اختلفا قبل القطع تحالفوا كل ما أوجب التحالف مع بقائه أو جبهه مع تغير أحواله اه وعليه فيبدأ بالمالك كما قاله نفع ابن كج وقال الاسنوي انه ممنوع بل بالخياط لانه بائع المنفعة اه شرح مر (قوله وقال بهذا أمرتني) أي فعليك الأجرة وقال المالك بل أمرتك بقطعه قيصا أي فعليك الارش وقوله واختاره السبكي معتمدا ولو أحضر الخياط ثوبا فقال رب الثوب ليست هذه ثوبي وقال الخياط بل هي ثوبك صدق الخياط اه حل (قوله والثاني ما بين قيمته مقطوعا الخ) ولا يقدح في ترجيحه عدم الأجرة له اذ لا ملازمة بينهما وبين الضمان والخياط تزع خيطه وعليه ارش نقص الثوب ان حصل كما قاله الماوردي والرويانى وله منع المالك من شد خيط فيه يجزه في الدرر ومكانه ولو قال ان كان هذا يكفيني قيصا فاقطعه فقطعه ولم يكفه ضمن الارش لان الشرط لم يحصل بخلاف ما لو قال هل يكفيني فقال نعم فقال اقطع لان الاذن مطلق ولو اختلفا في الأجرة أو المنفعة أو المدة أو قدر المنفعة أو قدر المستأجر تحالفا ونسخت الأجرة ووجب على المستأجر أجرة المثل لما استوفاه اه شرح مر وقوله في الدرر وفي المختار الدرر واحد درر والثوب فارسي معرب ويقال للجل والصبيان بنات الدرر اه

\* (فصل فيما يقتضي الانفساخ) \* وذكرك له تلف المعين وجبسه وقوله والخيار وذكركه بقوله وخبر في اجارة عين بعيب وقوله وما لا يقتضيهما وذكركه بسبع صور بقوله لا يموت عاذا الخ أي وما يذكر معه ما كقوله ولو أكرى جالا الخ ويصح ان تكون هذه الصورة داخله أيضا فيما لا يقتضيهما بدليل قول الشارح فيها فلا انفساخ ولا خيار (قوله بتلف مستوفى منه) أي ولو بفعل المستأجر فان قيل لو أتاه المشتري المبيع استقر عليه الثمن ولا ينسخ البيع فهلا كان المستأجر كذلك أجيب بان البيع ورد على العين فاذا تلفها صار قباضا لها والاجارة واردة على المنافع ومنافع المستقبل معدومة لا تصور وورد الاتلاف عليها اه عن (قوله ودار انهدمت) أي كلها فان انهدم بعضها ثبت للمكثري الخيار ان لم يبادر المكثري باصلاح قبل مضي مدة ثلثها الأجرة اه شرح مر وقوله ثبت للمكثري الخيار ثم ان كان المنهدم مما يفرده بالعقد كسقوط حائط ثبت الخيار في الجميع ان صرح به الدميري وهو ما أخذ مما سبأني في الشارح فيما اذا غرق بعض الارض بما لا يتوقع انحساره وحينئذ فيبقى الخيار فيما بقي من الدار وان كان المنهدم مما لا يفرده بالعقد كسقوط حائط ثبت الخيار في الجميع ان لم يبادر المكثري بالاصلاح وهذه هي محل كلام الشارح بدليل تقييده المذكور اه رشيدى (قوله ودار انهدمت) سواء أهدمها المؤجر أو المستأجر أو أجنبي أو انهدمت بنفسها انتهى حل (قوله الخدمة مسجد فخاضت) فباس ما يأتي في غصب الدابة ونحوها تنخصيص الانفساخ بمدة الخيض دون ما بعده واثبت الخيار للمستأجر لكن ظاهرا مطلقا الشارح الانفساخ في الجميع وبقى ما لو خالف وتخدمت بنفسها هل تستحق الأجرة أم لا فيه نظر والا قرب ان يقال ان كانت الأجرة اذمة استحققت الأجرة وان كانت اجارة عين لم تستحق اه ع ش على مر (قوله لاستقراره) أي الماضي أي لاستقراره من الأجرة وقوله به أي

\* (فصل) فيما يقتضي الانفساخ والخيار في الاجارة وما لا يقتضيهما \* (تنسخ) الاجارة لتلف مستوفى منه معين) في العقد حسا كان التالف كدابة وأجير معينين ما تدار انهدمت أو شرعا كما مر آة أكثرية للخدمة معدومة فخاضت فيها (في) زمان (مستقبل) لغوان محل المنفعة فيه لافي ماض بعد القبض اذا كان مثله أجرة لاستقراره به فيستقر قسطه من المسمى

باعتبار أجرة المثل فلو كانت مدة (٥٥٨) الاجارة سنة ومضى نصفها وأجرة مثله مثلاً أجرة النصف الباقي وجب من المسمى ثلثاه وان كان

بالعكس فثلثه وخرج  
بالمستوفى منه غيره مما  
وبالمعين في العقد المعين بما  
في الذمة فان تلفها لا وجب  
انفسا حال بدلان كما  
(و) تنفسخ (بحسب غير  
مكثله) أي لادعين (مدة  
حبسه ان قدرت بمدة) سواء  
احبسه المكري أم غيره  
كغاصب لفوات المنفعة قبل  
القبض وذو حكم غير  
المكري من زيادتي وقولي  
بثلف مستوفى منه معين مع  
قولي له مدة حبسه أعم مما  
عبر به في التالف والحبس  
ومن تقييده الحبس بمضي  
مدة الاجارة وخرج بالتقدير  
بالمدة التقدير بالمحل كان  
أجودا به لركوبها الى مكان  
وحبست مدة امكان السير  
اليه فلا تنفسخ اذ لم يتعذر  
استيفاء المنفعة (لا بموت عائد  
من حيث انه عائد) لازومها  
كالبيع سواء أ كانت اجارة  
عين أم ذمة وتجب يري  
بالحيثية أولى مما عبر به  
وخرج بها مالومات نحو  
البطن الاول أو الموصى  
له بمنفعة ثني مدة حياته بعد  
ايجاره والنظر في الاولى لكل  
بطن في حصته مدة استحقاقه  
فتنفسخ بموته الاجارة لا  
لكونه موت عائد بل لفوات  
شرط الواقف أو الموصى  
حينئذ فانه لم يثبت له الحسق

بالقبض وقوله في سنة ترقسطه من المسمى أي حيث وقع العمل مسلما وظهر أثره على المحل ووقع العمل  
مسلم ان يكون بحضرة المالك أو في بيته وظهر الاثر كالحياطة ولبناء بخلاف الحمل فقد قال الشيخان لو احترق  
الثوب بعد خياطة بعضه بحضرة المالك أو في ملكه استحق التسطع لوقوع العمل مسلما له مع ظهور أثره ولو  
اكثره الحمل جرة فانكسرت في الطار يتلأش له أي وان كان بصحبة المالك اه حل (قوله باعتبار أجرة  
المثل) عبارة شرح مر بالنظر لاجرة المثل بان تقوم منفعة الدار الماضية والباقية ووزع المسمى على نسبة  
قيمتهما وقت العقد دون ما بعده فلو كانت مدة الاجارة سنة ومضى نصفها وأجرة مثله مثلاً أجرة النصف الباقي  
وجب من المسمى ثلثاه أو بالعكس فثلثه لا على نسبة المديتين لاختلافها اذ قد تزيد أجرة شهر على شهر انتهت وقوله  
اذ قد تزيد أجرة شهر الخ قضيته انه لو فسط الاجرة على عدد الشهور كان قال أجرة تكهما سنة كل شهر منها  
بكذا اعتبر ما سماه وزعا على الشهور ولم ينظر لاجرة مثل المدة الماضية ولا المستقبلة وهو ظاهر مما لا يقع  
عليه العقد اه عش عليه (قوله سواء أحبسه المكري) أي وان كان ذلك لقبض الاجرة اه سم اه  
عش (قوله كغاصب) سواء أ كان غاصبا من المكري أو المكري وقوله قبل القبض أي قبض المنفعة  
اه عش (قوله قبل القبض) أي قبل استيفاء المنفعة وليس المراد به قبض العين لان كلام المتن شامل  
لما بعد قبض العين (قوله لازومها كالبيع) فبقى العين بعد موت المكري عند المكري أو وارثه ليستوفي  
منها المنفعة فان كانت في الذمة فالتزمه من عليه فان كان ثم تركه استوفى جرمها والاتخير الوارث فان وفي  
استحق الاجارة والا فلا مستأجر الفسخ اه شرح مر (قوله نحو البطن الاول) كالבطن الثاني في وقف  
الترتيب وصورته ان يقول وقت هذا البيت مثلاً على أولادي ثم أولادهم ثم أولاد أولادهم وهكذا  
وجعلت النظار على الوقف لكل بطن مدة استحقاقه فاجره البطن الاول مائة سنة مثلاً ثم انقضى وقدي بقي منها  
خمسون فتفسخ الاجارة في الباقي من المدة وقوله أو الموصى له صورته ان يقول أو وصيت لزيد بمنفعة مدة داري مدة  
حياته ثم مات وقبل زيد الوصية ثم أجرة الدار عشر من سنة مثلاً ثم مات وقدي بقي منها عشرة مثلاً فتفسخ الاجارة فيما  
بقي (قوله والنظر في الاولى لكل بطن الخ) وليس منه كما هو ظاهر الوجه جعل النظار لوجه مادامت عزي أولاده  
مالم يفسق فلا يفسخ ما أجرة بائنا زوج أو بالفسق كما هو ظاهر خلاف لما في حاشية الشيخ اه رشيدى (قوله  
مدة استحقاقه) أي حياته وخرج بما ذكره كان النظار مطلقاً وعلى جميع الوقف أو لم يقيد بمدة حياته أو كان  
الناظر غيرهم فلا تنفسخ سواء أ كان المستأجر بعضهم أو من بعدهم أو أجنبياً كذا قرره شيخنا تبعاً لشيخنا مر  
اه قل على الجلال (قوله وكذا لو أجرة الناظر الخ) هذا نظير لما نحن فيه وليس منه لان الكلام في موت  
العائد والبطن الاول هنا ليس بعائد قال مر في شرحه وتقدم انه يجوز للناظر صرف الاجارة المجدلة لاهل  
البطن الاول ولا ضمان عليه لو مات الا نخذ قبل انقضاء المدة وانتقل الاستحقاق لغيره ولا ضمان على المستأجر  
بل يرجع أهل البطن الثاني على تركه القابض من وقت موته كما أفق به الوالد دخلاً فلا قال ومن تبعه اه  
(قوله وكذا لو أجرة الناظر الخ) اعتمد مر صحة الاجارة وعليه اذ مات البطن الاول يرجع البطن الثاني في  
تركتهم بما يقابل باقي المدة من المسمى كالأجرة لاجنبي ودفع الاجرة للبطن الاول ثم مات البطن الاول فكذلك  
يرجع البطن الثاني على تركه البطن الاول بما ذكره فان لم يكن تركه فلا رجوع له لا على الناظر ولا على  
المستأجر في صورته ويستوفى بقيمة المدة (قوله وكذا لو أجرة الناظر) أي وهو من غير البطن الاول هذا والمعتمد  
عدم الانفساخ اه حل وانظر ما فائدة بقاء الاجارة وقال شيخنا العزيرى تنتقل العين المؤجرة للبطن الثاني  
مسلوبة بالمنفعة من جهة الوقف ولهم الرجوع على تركه البطن الاول وما يحصل لهم من المنافع بعد موت البطن  
الاول الى انتضاء مدة الاجارة في ماله الاجرة هذا ما انحط عليه كلام شيخنا بعد التردد وقال انه التماس والفرق  
بين هذه المسئلة والتي قبلها ان النظار المباشر للبطن الاول مفيد بمدة حياته وأما الحاكم فنظيره عام لم يقيد



والشخص لا يستحق لنفسه على نفسه شيئا وكذا لو أجز من يعتق بموته كمن ولدته ثم مات لاستحقاقه العتق قبل إجارته (ولا يبلو غ بغير سن) أي باحتلام أو غيره كان أجره مدة لا يبلغ فيها بالسن فباع فيها بغيره لأن ربه بنى تصرفه فيه على (٥٥٩) المصلحة فلم يلزم فلو كانت المدة يبلغ فيها

بالسن لم تصح الإجارة فيها بعد البلوغ به نعم إن بلغ سفيها أصبحت فيه وتعيير بما ذكره أعم مما عساه (ولا يزيادة أجرة ولا يظهور طالب بها) أي بالزيادة عليها ولو كانت إجارة عين وقف لجريها بالغبطة في وقتها كما لو باع مال موليه ثم زادت القيمة أو ظهر طالب بالزيادة عليها وهاتان ذكرهما الأصل في كتاب الوقف وإن صورهما بإجارة الموقوف (ولا باعناق رقيق) كما في البلوغ بغير السن (ولا يرجع) على سيده (بأجرة) لما بعد العتق لأنه تصرف فيه حالة ملكه فاشبه ما وزوج أمته واستقر مهرها بالدخول ثم اعتقها لا ترجع عليه بشيء وخرج باعتقائه عنه كأن علق عنه بصفة ثم أجزه فوجدت الصفة فنفسخ الإجارة لاستحقاقه العتق قبلها (ولا خيار) لاحد في هذه المنعيات لأن ما ذكر فيها لا يؤثر في المنفعة ولا في العقد نعم إن مات المكري في إجارة ذمة ولم يخلف وفادامتنع وارثه من الإيفاء فلا مكثري الخيار وذكره هذا في غير الاعتاق من زيادتي (ولا

ببطان دون بطن (قوله والشخص لا يستحق لنفسه الخ) الشيء المستحق هو قسم الإجارة على فرض عدم الانفساخ فيستحق من حيث كونه مكتريا على نفسه من حيث كونه مكر بالانتقال المنافع اليه اه شيخنا والاولى أن يقال الشيء المستحق هو ما بقي من المنفعة تلك المدة فعلى فرض عدم الانفساخ يصير مستحقا له من حيث أنه مكتر على نفسه من حيث انتقال المنافع اليه بمقتضى شرط الواقف (قوله أي باحتلام) مثله اتفاقية المجنون اه سم (قوله كان أجره مدة) أي أجر الولي المولى عليه وحكم إيجار ماله حكم إيجار ماله في هذا التفصيل كما في شرح مر (قوله فلم يلزم) أي ولم ينظر لما طرأ أقول ويشكل عليه ماله وأجر ماله ثم مات المولى عليه حيث تنفسخ وعال بان ولا يمتنع صورة على مدة ملك موليه ولا ولاية له على من انتقل ملكه اليه اه شوبري (قوله لم تصح الإجارة فيها بعد البلوغ) والفرق بين السن والاحتلام أن الاحتلام ليس له أمد ينتظر فلم ينسب اليه تصرف بخلاف البلوغ فإن له أمد ينتظر فنفسخ فيها جاوز المدة كمن قدم اه عزيزي (قوله نعم إن بلغ سفيها الخ) عبارة قل على الجلال فلو بلغ سفيها استمرت انتهت (قوله أي بالزيادة عليها) أي على أجرة المثل ولو أجز الناظر بأجرة شهدت البيئة بانها أجرة المثل وحكم الحاكم بصحة الإجارة ثم قامت بينة بانها دون أجرة المثل فإن كانت العين باقية بحالها لم تتغير بان بطلان الحكم والالم بالتفت إليها اه حل (قوله وهاتان) أي قوله ولا يزيادة أجرة وقوله ولا يظهور طالب بها ذكرهما الأصل الخ أي فلا يستأن من زيادته وغرضه بهذه العبارة الاعتذار عن عدم التنبيه على أنهما من زيادته كمادته (قوله ولا يرجع على سيده) أي ونفقة في بيت المال ثم على ميسير المسلمين اه مر اه ع ش ولو انفسخت الإجارة بعد العتق ملك منافع نفسه كما في الروضة لأنه صار مستقلا وانظر إذا أجزه ثم وقفه ثم انفسخت الإجارة وقياس ما هنا عودها للموقوف عليه أو أجره ثم أوصى باعتاقه ثم مات فعتق وانفسخت لكن اعتمد شيخنا في مسألة الوقف عود المنافع للواقف اه شوبري (قوله واستقر مهرها بالدخول) اعتبر هنا استقراره وسبب في النكاح أن الصداق يجب بالعقد حتى لو باعها بعده ولو قبل الدخول كان المسمى للبائع اه شوبري (قوله فوجدت الصفة) أي غير الموت أخذها مسبقا ولو فسخت الإجارة بعد العتق بعيب ملك منافع نفسه ولو أجز داره ثم وقفها ثم فسخت الإجارة رجعت الوقف اه حل (قوله ولا يبيع العين المؤجرة) ظاهر منعيه أن هذا وما بعده لا خيار فيها ما كان كذلك أشكل الفرق بين مسألة الجسام ومسألة انقطاع ماء الأرض وإن لم يكن كذلك وكان فيها الخيار فلا فرق وتأخيرهما متعين (قوله ولا يبيع العين المؤجرة) أي سواء قدرت الإجارة زمن أو بعمل عمل خلا فالحج ويخير المشتري إذا جهل الإجارة أو علمها وجهل مقدار المدة أو علمها ووطن إن له الأجرة وبحث بطلان البيع في الثانية ولو انفسخت الإجارة كانت بقية المدة للبائع اه حل (قوله في غير المعقود عليه) أمانيه فهو العيب الثاني في قوله وخير في إجارة عين بعيب الخ (قوله كنعذر وقود جسام) ومثله فيما يظهر مالو عدم دخول الناس فيه لفئة أو خراب ما حوله كما لو خرب ما حول الدار والمذ كان أو أبطال أمير البلدة التفرج في السفن وقد أكرها أو دار ذلك ومن فرق بين ذلك وبين الأول فقد أبعده من ثم لم يقل أحد فحين استأجر حرافة لم يقم له يتخير اه شرح مر (قوله كنعذر وقود جسام) وكما امتناع الرضيع من ندى المرضعة بلا علة تقوم به اه ع ش على مر (قوله وبضمها المصدر) هذا بيان للأشهر والافتيل بالضم فيهما وقبل بالفتح فيهما اه ع ش على مر وكل من المعنيين مراد هنا فيصح كل من الضبطين (قوله وسفر) معطوف على وقود أي وكنعذر سفر بالدابة لمكثرة لظهور مخوف مثلا ويصح عطافه على تعذر والتقدير وكسفر أي طرقه لمكثرة لظهور مخوف مثلا وقوله ومرض وهلاك زرع معطوفان على تعذر لا غير هكذا يؤخذ من شرح مر (قوله ومرض لمكثرة) ومثله مؤجرها

تنفسخ (بييع) العين (المؤجرة) للمكثري أو غيره ولو بغير إذن المكثري ولا يؤثر طر ومالك الرقبة وإن تبعته المنافع لولا ملكها أولا كما لو ملك ثمرة غير مؤجرة ثم اشترى الشجرة لا يؤثر طر ومالكها في ملك الثمرة وإن دخلت في الشراء لولا ملكها أولا (ولا ينعذر) في غير المعقود عليه (كنعذر وقود جسام) على مكثريه بفتح الواو ما يؤدبه وبضمها المصدر (وسفر) لمكثرة لظهور مخوف (وسفر) لمكثرة لظهور مخوف عليها

(وهلاك زرع) ولو بجائحة كشدة (٥٦٠) حراً وبرد أو سيل لأن كلامهم لا يؤثر في المعقود عليه ولهذا لا يحط للجائحة بشئ من الاجرة كما

مخرج به الاصل (وخير) المكثري (في اجارة عين بعيب) يؤثر في المنفعة تأثيراً يظهر به تفاوت الاجرة (كانقطاع ماء أرض اكثريت لزراعة وعيب دابة) مؤثر (وغصب وابق) للشئ المكثري فان يادر المكثري الى ازالة ذلك كسوق ماء الى الارض وانزع الغصب ورد الاثر قبل مضي مدة لملها اجرة سقط خيار المكثري وتنفسخ الاجارة شيئاً في الاخيرتين ان قدرت برمن والا فلا تنفسخ وقول بعيب مع جعل المذكورات امثلة له اول من اقتصره عليها وخرج بالتقييد بد اجارة العين وهو من زيادتي في الاندبرتين اجارة الذمة فلا خيار فيها بذلك بل على المكثري الابدال كما مر فان امتنع اكثري الحاكم عليه وبانقطاع ماء الارض نحو غرقها بماء ولم يتوقع انحساره عنها مدة الاجارة فتفسخ به كأنه سدام الدار والخيار فيما ذكر على التراخي لان سببه تعذر قبض المنفعة وذلك يتكرر بتكرار الزمن (ولو اكثري سجلاً) ولو في الذمة (وسلمها وهرب) فلا انفساخ ولا خيار بل ان شاء تبرع بمؤنتها أو (مؤنتها) القاضى من مال مكر

الذي يلزمه الخروج معها اه شرح مر (قوله وهلاك زرع) أى في الارض المستأجرة وله ان يزرع ثانياً زرعاً يدرك قبل فراغ المدة فيما يظهر لا وان منعناه من الزراعة ثانياً بعد آوان الحصاد مثلاً ليكون الزراعة الثانية تضعف قوة الارض لكن لا تمنعه هنا الجريان العادة بماله ولو على ندور في فرض الاول كالعدم ويستأنف زرعها من نوع ما استأجره أو غيره مما لا يضره عليه ثم ان تأخر عن مدة الاجارة بقي باجرة المثل لذلك الزمن وليس مما يمنع زرعها ثانياً ما جرت العادة فيه بتكرار الزرع مرة بعد أخرى كزراعها ولا برسيم مثلاً ثم ثانياً سمساً مثلاً اه عش على مر (قوله لا يحط للجائحة) أى لا يجب ولا يستحق اه حل (قوله وخير في اجارة عين بعيب الخ) وجزم الشيخان بان خشونة مشيها ليس عيباً وكذا ان الرفعة انه عيب وحل الاول على خشونة لا يخشى منها السقوط والثاني على خلاف ذلك اه حل (قوله كانقطاع ماء أرض) كماء النيل فاذا أحرق الارض التي تروى من ماء النيل وكانت تروى من الماء الغالب ولا يتقيد بخمسة عشر ذراعاً وستة عشر كما ذكره مر مع فاذا انقطع مؤثراً في بعض السنين خيراً فانفسخ فذلك والالزمة الاجرة فتأمل اه حل (قوله كانقطاع ماء أرض الخ) أى لبقاء اسم الاجارة مع امكان سقيها بماء آخر ومنه يؤخذ انه لو لم يمكن سقيها بماء أصلاً انفسخت اه حل (قوله وعيب دابة) أى مقارن للعقد حيث كان جاهلاً به أو حادثاً لضرره وهو كما قال الأذرى وغيره ما أثر في المنفعة تأثيراً يظهر به تفاوت اجرتها ككونها تعترأ وتختلف عن القافلة اه شرح مر وليس من العيب مالو وجسد بالبيت المؤجر بقاوان كذا جهاش ولا مانع من ان يقال بثبوت الخيار اذا كانت كثرته خارجة عن العادة في أمثاله اه عش (قوله وغصب) وليس للمستأجر خصاصة في عين المغصوب بخلاف المنفعة بان يدعى انه يستحق منفعة تهاوير يدرفع يده عنها وعبارة شيخنا ولا يكاف الزرع من الغاصب وان سهل عليه اه حل (قوله قبل مضي مدة لملها اجرة الخ) فان استغرق الغصب جميع المدة انفسخت في الجميع وان زال الغصب وبقي من المدة شئ ثبت الخيار للمستأجر لتفريق الصلقة اه عش على مر (قوله والخيار فيما ذكر) أى في غير الغصب والابق أمافهما فهو على الفور لتفريق الصلقة وكذا الوفاق الماء اليها اه حل وعبارة عش قوله والخيار فيما ذكر الخ يدخل فيه الغصب والابق لكن الخيار فيهما فوري لانه خيار تفريق الصلقة وهو فوري لا يقال كونه فوراً يائناً في قولهم انه اذا غصب العين تنفسخ الاجارة شيئاً فشيئاً فاذا عادت اليد المكثري تخير بين الفسخ فيما بقي والاجارة ويرد عليه أنه بمضى جزء تحت يد الغاصب بقابل باجرة تنفسخ فيه الاجارة ويثبت للمكثري الخيار وعليه فتأخير الفسخ بعد ذلك بسطة خياره فكيف يثبت له بعد اذا عادت العين اليد المستأجر لا نأقول بمضى أى جزء من المدة تحت يد الغاصب تنفسخ فيه الاجارة فيثبت للمكثري الخيار بعدم ضيعة فانفسخ فذلك وان لم يفسخ ثم مضت مدة أخرى ثبت له الخيار بمضى الثانية لتجدد الضرر وهكذا الى أن يعود اليد المكثري فيثبت له الخيار بمضى المدة الاخيرة على الفور فان تراخي ثم فسخ لم ينفذ فسخه وكذا يقال في الاباق اه عش (قوله لان سببه تعذر قبض المنفعة) أى ولعدم تفريق الصلقة واذا أجازوا التقدير بالعمل استوفاء بعد عود العين ولزمه جميع الاجرة أو بالزمان انفسخت فيما مضى بقسطه من المسمى واستعمل العين فيما بقي منه ان كان والا انفسخت الاجارة وسقط المسمى ان لم يكن يتفرط من المستأجر قاله الماوردي فراجع ذلك وحروره اه قل على الجلال (قوله ثم ان لم يجده مالاً الخ) عبارة شرح مر فان لم يجده مالاً بان لم يكن له غير ما وليس فيها زيادة على حاجة المكثري والاباع الزائد ولا اقتراض انتهت (قوله ولا فضل فيها) وصورة الفضل أن يكثري جملين لحل أردبين من البر ويكون أحدهما الجليل يقدره على حل الأردبين اه شيخنا وتصوير الحاي بقوله بان يحتاج الى بعضها يمكن تنزيله على هذا التصوير ونص عبارة قوله ولا فضل فيها أى الجلال بان يحتاج الى بعضها والاباع ذلك البعض الذي لا يحتاج اليه وامتنع القرض وظاهر كلامهم أنه يبيعها غير مسلوبة المنفعة وصار ذلك كأنه غير مؤجر اه والمعتمد أنه لا يبيعها الا مسلوبة المنفعة اه شيخنا

(قوله)

(ثم) ان لم يجده مالاً ولا فضل فيها (اقترض) عليه القاضى ودفع ما اقترضه لشئ من المكثري أو غيره



(قوله ثم باع منها الخ) خرج بمناجيتها فلا يبيعه ابتداء لتعلق حق المستاجر بأعيانها ومنازعة مجلي فيه بأنه لا يقوت حقه لعدم انقضاء الجارية غير ظاهرة الآن يحمل على ما يحسنه الأذرع من أنه لو رأى الحاكم في اجارة الذمة مصلحة في بيعها والاستبراء به من الثمن للمستاجر جازله جز ما حيث جازله ببيع مال الغائب بالمصلحة والوجه أنه لو رأى مشترى بالهامس لوبه المنفعة مدة الاجارة لزمه أن يبيع منه ما يحتاج منه بالبيعة منه ماله على غيره لأنه الأصل اه شرح مر (قوله وله أن ياذن لمكترا الخ) الظاهر أن هذا مستعمل ليس مترتباً على ثم الثانية اه عميرة اه شورى وقوله للضرورة تعليل لقوله وله أن ياذن الخ وافهم كلامه أنه لا يرجع بما أنفعه بغير إذن الحاكم ومحل ان وجدوا ممكن اثبات الواقعة عنده ولا تشهد على أنه انفق بشرط الرجوع ثم رجع فان تعذر الاشهاد فلا رجوع وان نواه لأنه ياذر اه عناني (قوله وله) أي للقاضي وهذا راجع لأصل المسئلة وليس مرتبة أخرى اه شيخنا (قوله ولو هرب مكرهاً بالخ) محترز قوله وسلمها كما يعلم من شرح مر (قوله فان تعذر الاكتراء عليه الخ) لم يذكر وبيع القاضي حيث سئل ولو قيل به إذا كان في محل ولايته وباعه لقادر على انتزاعه لم يعد فليجبر اه حل

### \* (كتاب احياء الموات) \*

أي عمارة الارض التي لم تخرشبت عمارتها باحياء الموات لم يبق فيها من احداث منفعة بامر جائز قال بعضهم الارض ملك الله ثم ملكها للشارع ثم ردها للشارع على أمته المسلمين وقال الزركشي الارض امانة لا ملكة أو محبوسة على حق عامة أو خاصة أو منفعة عن ذلك وهو الموات اه قل على الجلال (قوله وما يذكره) أي من قوله فصل منفعة الشارع مروراً إلى آخر الكتاب اه (قوله من غير أرضا) بتخفيف الميم وهو لغة القرآن قال تعالى انما يعمر مساجد الله ويجوز فيه التشديد وهذا كله حيث لم تعلم الرواية اه عش على مر وفي المصباح أنه من باب قتل (قوله ونحو من أحياء أرضاً ميتة الخ) أي من ذاب بعد الاول ليسدل على السنية التي سبب دمه أو قوله فيها أي في احيائها وقوله منها أي مما خرج منها بزرعها أو لا وثانها (قوله فلا فيها أجر) هو مخصوص بالاشرة وفيه دليل على أن الذي لا احياء له لأنه لا ثواب له في الاشرة وهذا المخالف للمسايق أنه من أهل الاحياء بدارهم وفيه ان محله اذا لم يسلم فاذا أسلم أثيب ولا ثواب في الاشرة فلا احياء واذا أحياء فان أسلم أثيب والا فلا اه حل (قوله العوافي) جمع عافية أو عاف أي طلاب الرزق من انسان أو طير أو غيرها منها فهو له صدقة والشرب كالاكل وهما الاغاب اه قل على الجلال وفي المختار عقاباً من باب عدا واعتقاه اذا أتاه يطلب معروفه والعفاة طلاب المعروف الواحد عاف اه (قوله وما أكلت العوافي منها) أي ما صرفه على العلة في احيائها فهو له صدقة أي يثاب عليه كثواب الصدقة وان كان في مقابلة عملهم ولا يتوقف ذلك على نية بل يثاب على ذلك ولو لم ينو وكان ذلك لغرض نفسه لان الاحياء مستغنى عنها واجبا أو سببه لا يتوقف حصول الثواب فيه على نية وقوله منها أي حقيقة ان كان من نفس ما ثبت فيها أو من أجلها كالاجرة المذكورة وفي زي نفع الاعانة ما نصه بيان الطلاب الرزق من انسان أو بهيمة أو طير وهو يشتمل ما يزرع فيها أو يغرس بهيمة الاحياء اه عش (قوله أي طلاب الرزق) أي من انسان أو بهيمة أو طير وفيه دليل على أن الذي ليس له الاحياء لان الاجر لا يكون الا للمسلم اه اسعاد اه زيادي أقول وقد تنوع دلالة على منع احياء الذي وقوله فهو له صدقة لا يؤخذ منه التخصيص بالمسلم لان الكافر له الصدقة ويثاب عليها ما في الدنيا فكثرة المال والبنين وأما في الاشرة فتخفيف العذاب كباقي المطلوبات التي لا تتوقف على نية بخلاف ما يتوقف عليها فانه لا يصح خصوصاً والتخصيص بالمسلم يقتضي أن الكافر لا يصح احياءه وهو فاسد لما يأتي في المتن في قوله أو ببلاد كفار الخ والاحكام الشرعية الواردة بعمومها تشمل الكفار فانهم مخاطبون بالفروع على الصحيح ولو كان التخصيص في الخبر من اد القيل ببلاد المسلمين وفي المصباح الثواب الجزاء واثابه الله فعلى ذلك وقال في الالف

(ثم) ان تعذر الاقتراض أو لم يره القاضي (باع منها قدر مؤنتها) ان ياذن لمكتري مؤنتها) من ماله (ليرجع) للضرورة ويصدق بيمينه في قدرها عادة ويذلل في مؤنتها مؤنة من يتعهدا ولو هرب مكرهاً فان كانت الاجارة في النية أكثرى القاضي عليه من ماله فان لم يجد له مالا اقترض عليه القاضي واكثرى فان تعذر الاكتراء عليه فلا أكثرى الفسخ وان كانت اجارة عين فلا الفسخ كالوعدت الدابة وتعبيري بشم الثانية هو الموافق لمساقي الروضة وأصلها بخلاف تعبيره بالواو

\* (كتاب احياء الموات) \*

وما يذكره والاصل فيه قبل الاجماع اختيار تكبير من عمر أرضا ليست لا حد فهو أحق بهارواه البخاري ونحوه من أحياء أرضاً ميتة فلا فيها أجر وما أكلت العوافي أي طلاب الرزق منها فهو له صدقة رواه النسائي وغيره وصححه ابن حبان

مع الجيم أجره الله أجرا من باب ضرب وقتل وأجره بالدغة إذا أنابه اه فلم يقيد ما يسمى ثوبا بجزء المسلم  
 فأقتضى أن كل ما يبيع مع جزاء يسمى ثوبا وأجره سواء كان الفاعل مسلما أو كافرا اه عش على مر (قوله  
 وهو سنة لذلك) أى الحديث الثاني اه عش (قوله لم تعرف الإسلام) أى يقينا (قوله ما لم تعمر) أى  
 ما لم تبني عمارته في الإسلام من مسلم أو ذمي وليس من حقوق عامر ولا من حقوق المسلمين اه شرح مر  
 (قوله أن كان ببلادنا) أى المسلمين والمراد بدار الإسلام ما بناه المسلمون كبغداد والبصرة وأسلم أهلها عليه  
 كالدينونة واليمن أو فتح عنوة كحبر ومصر وسواد العراق أو صلحا والارض لنا وهم يدفعون الجزية وفي هذه عمارتها  
 فيء وموانئها متحجرة لا هبل النقيء وحفظه على الامام وان صالحناهم على أن الارض لهم فوائها متحجرة لهم  
 ومعورها ملك لهم \* (فرع) \* لو ركب الارض ماء أو رمل أو طين فهي على ما كانت عليه من ملك أو وقف  
 فان كان ذلك الرمل مثلاما أو كافلا السكة أخذه وان لم ينحسر عنها ولو انحسر ماء النهر عن جانب منه لم يخرج عن  
 كونه من حقوق المسلمين العامة وليس للسلطان اقطاعه لاحد كالنهر وحريمه ولو زرعه أحد لم يجره  
 لمصالح المسلمين وبسقط عنه بقدر حصته ان كان له حصة في مال المصالح نعم للامام دفعه لمن يرتفق به بما لا يضر  
 المسلمين ومثله ما ينحسر عنه الماء من الجزائر في البحر ويجوز زرعه ونحوه لمن لم يقصد احياءه ولا يجوز فيه البناء  
 ولا الفراس ولا ما يضر المسلمين ههنا ما اعتمد شيخنا تبار وبالغ في الانكار على من ذكر شيئا مما يخالفه  
 والله أعلم اه قل على الجلال (قوله ملكه مسلم باحياء) أى ولا يحتاج في الملك هنا الى اقطاعات اعطاء عام  
 منه صلى الله عليه وسلم لان الله تعالى اقطعه أرض الدنيا كأرض الجنة ليقطع منها من شاء ما شاء ومن ثم أفتى  
 السبكي بكفر معارض أولاد تميم فيما أقطعه صلى الله عليه وسلم له بارض الشام وأجمعوا عليه في الجملة اه شرح  
 مر وما في الموات من نخوص سر وحشيش يملك تلك البقعة بعمالها باحياء ذلك الشجر مثلا \* (فرع) \* علم  
 مما مر انه لا يصح اقطاع عامر ولو ارفقا قال شيخنا مر وسكتوا عن الاقطاعات الواقعة للعنسة في الاراضي  
 العامة لاستغلالها ويظهر انه يملك منفعتها لوله ايجارها لم يزرعها الامام وما يأخذ الجندي منها حلال بطريقه  
 اه قل على الجلال (قوله ولو غير مكاف) أى بشرط تميزه اه زى لكن يعارضه قول الشارح كجنون  
 الآن يعمل على مجنون له نوع تمييز وكتب سم على منسج وشمل ما ذكر الرقيق ويكون لسيده اه وهذا في  
 غير المبعوض أما المبعوض فان كان بينه وبين سيده مهاباة فهو لمن وقع الاحياء في نوبته واذا لم تكن مهاباة فهو  
 مشترك بينهما ولا يتوقف ملك سيده أو هو على قصد واحد منهما بخصوصه بل متى أحيا ما لا يتوقف ملكه على  
 قصد أو قصد التملك فيما يتوقف ملكه على قصد كالأبار كان حكمه ما ذكر اه عش على مر (قوله ولو غير  
 مكاف) أى حيث كان مميزا في نخوصه بتر وفي نخوصه باحياء أرض لا يشترط فيه التمييز لان الاول يكون للملك وغيره  
 والثاني لا يكون الا للملك اه حل وعبارة شرح مر وما لا يفعل عادة الا للملك كبناء دار لا يعتبر قصد بخلاف  
 ما يفعل له ولغيره كقبر بتر فانه يتوقف على قصد اه وقوله فانه يتوقف على قصد وفائدة ذلك ان ما حوت به العادة  
 بقصد اه اذ فعله لا قصد ككونه غير مكاف لم يملكه فغيره احياءه بخلاف ما لم تجر العادة في احيائه بقصد فانه يملك  
 بمجرد عمارته حتى لو عمره غيره بعد احيائه لا يملكه اه عش عليه (قوله ولو بحرم الخ) عبارة أصله مع شرح  
 ج ويجوز قطع احياء موات الحرم بما يغنيه ملكه كإيلاك عامره بالبيع وغيره بل يسن وان قلنا بكراهة بيع  
 عامر هادون عرفات وان لم تكن منه اجماعا فلا يجوز احياءه ولا تملك به في الاصح لتعلق حق النسل به وان  
 اتسعت ولم تضيق به وقياس ما يأتي في المحصب بالاولى ان غمرة كذلك لان الإقامة بها قبل زوال يوم عرفه من سنين  
 الحج الا كيدة قلت ومزدلفة وان قلنا المبيت به سنة ومنى كعرفة والله أعلم لم بذلك مع الحب بر الصبح قبل  
 يارسول الله ألا تبنى لك بيتا بمنى يظلال فقال لا منى مناخ من سبق وبحت ابن الرفعة فيها القطع بالمنع لتضييقها  
 وألحق به ما المحصب لانه يسن للعجاج اذا نفروا ان يبيتوا فيه واعترض بانه ليس من مناسك الحج ويرد بانه

وهو سنة لذلك والموات  
 أخذ مما يأتي أرض لم تعمر  
 في الإسلام ولم تكن حريم  
 عامر (ما لم يعمر ان كابلادنا  
 ملكه مسلم) ولو غير مكاف  
 (باحياء ولو بحرم) اذن فيه  
 الامام أم لا بخلاف الكافر  
 وان اذن فيه الامام لانه  
 كالاستهلاء وهو ممنوع عليه  
 بدارنا كما سيأتي



تابع لها انتهت (قوله والذي والمستأن الاحتطاب الخ) أي لأن المساحة تغلب في ذلك اه شرح مر  
 (قوله وليس مراداً) أي لأنه يصح احياء الصبي المميز والمجنون الذي له نوع تمييز كافي عيش على مر  
 (قوله لا عرفه الخ) مستثنى من الحسل وقوله ومزدلفة ومضى كل منهما مستثنى من الحرم اه حل وفي تقرير  
 بعض المشايخ أن الكل مستثناء من الحرم وسوغه في عرفه أن بهضامه وإن كان الحكم لا يتقيد بذلك البعض  
 وهذا غير صحيح كما لا يخفى اذ بين عرفه وبين الحرم وادى غرة وعرضه ألف ذراع كما هو مقرر في المناسك (قوله بكسر  
 المجمة وضمة) اقتصر في المصباح والمختار على الضم فلهذا الأصح وإن أشعر كلام الشارح بخلافه اه عيش على  
 مر (قوله وقد صولحو على أن الأرض لهم) فإن لم نصلحهم فهي دار حرب فيها ملكة المسلم بالاحياء وإن ذنبوا عنه  
 اه حل (قوله والعمارة اسلامية) أي يقينا اه شرح مر ثم قال في محل آخر ولولم يعرف هل هي جاهلية  
 أو اسلامية قال بعض شراح الحاوي في ظني أنه لا يدخلها الاحياء اه وما ظنه هذا البعض جزم به في الانوار  
 وصححه الشارح والدة في تصحيح العباب وعابه فقوله فيما مر يقينا ليس بقيد اه رشدي (قوله الى ظهور  
 مالكة) أي إن ربحي والا كان ملكاً لبيت المال فلهذا قطعاه كما في البحر وجري عليه في شرح المذهب في الزكاة  
 فقال للامام اقطاع أرض بيت المال وتملكها أي إذا رأى مصلحة سواء أقطع رقبته أم منعه من السكنى في الشق  
 الأخير يستحق الانتفاع بمدة الاقطاع خاصة كما في الجواهر وما في الانوار مما يخالف ذلك مردود ويؤخذ مما  
 ذكر حكم ما عتبه البلوي من أخذ الظلمة الكروية وجلود البهائم ونحوها التي تذبح وتؤخذ من ملاكها قهراً  
 وتعدر رد ذلك لهم للجهل باعيانهم وهو صيرورتها لبيت المال فيجوز بيعها وأكلها كما أفق بذلك والدرجة الله  
 اه شرح مر وقوله وتملكها أو منه ما جرت به العادة الآن في أماكن خربة بمصر ناهجت أربابها ويشت من  
 معرفتهم فبدأ ذن وكيل السلطان في أن من عمر شيتامها فهو له فن عمر شيتامها ملكه وينبغي أن عمله ما لم يظهر كون  
 الحيا مسجداً أو وقفاً أو ملكاً لشخص معين فإن ظهر لم يملكه وبعد ظهوره فهو مخير كما في اعارة الأرض للبناء  
 والغراس بين الأمور الثلاثة وينبغي أن تلزمه الاجرة للمالك مدة وضع يده اه عيش عليه وقوله وتعدر رد  
 ذلك لهم للجهل باعيانهم أي بان لم يعرف أحد منهم كما يعلم من المأخوذ منه فليست الصورة أنهم موجودون لكن  
 جهل عين مالكل منهم كما هو الواقع في جلود البهائم الآن اذ حكمها أنهم مشتركة بين أربابها كما في افتاء النووي  
 الذي مر من الإشارة اليه في باب الغصب اه رشدي (قوله حريم عامر) سمي بذلك لتحريم التصرف فيه لغير  
 صاحب الدار اه سم (قوله لأنه مملوك لمالك العامر تبعاً) غير أنه لا يباع وحده كما قاله أبو عاصم العبادي  
 اه شرح مر وقوله غير أنه لا يباع أي حيث لم يمكن مالك الدار إحداث حريم لها كما مر على ما مر للشارح  
 في البيع ويؤخذ منه أنه لو تعدى أحد بالزراعة أو نحوها فيه لزمه أجره مثله ويقطع ما فعله مجاناً فإن رضوا  
 ببقائه بالاجرة فقياس منع عدم بيعه وحده عدم جواز إلا أن يفرق بأن المنفعة يتساع فيها بما لا يتساع به في  
 تملك العين وأجرة المثل اللازمة إذا أخذت وزعت على أهل القرية بقدر أملكهم مما له حق في الحرم  
 اه عيش على مر (قوله وهو ما يحتاج اليه الخ) أي بان لا يكون ثم ما يقوم مقامه أموالاً توسع الحرم واعتيد  
 طرح الرماد في موضع منه ثم احتج إلى عمارة ذلك الموضع مع بقاء ما زاد عليه ففجوز عمارة لعدم تقويت  
 ما يحتاجون اليه وأما لو أريد عمارة ذلك الموضع بتمامه وتكليفهم طرح الرماد في غيره بجواره ولو قري بتمامه  
 فلا يجوز بغير رضاهم لأنه باعتبارهم الرمي فيه صار من الحقوق المشتركة وهذا يقع ببلادنا كثيراً فليست قن له  
 وكذا يجوز الغراس فيه لما لا يمنع من انتفاعهم بالحريم كان غرس في مواضع يسيرة بحيث لا تقوت منافعتهم  
 المقصودة من الحريم اه عيش على مر (قوله لتتمام انتفاع بالعامر) أي وإن حصل أصل الانتفاع  
 بدونه اه شرح مر (قوله فالحریم لقربة بحياة ناد الخ) وحریم النهر كأن يسل ما تمس الحاجة له لتتمام  
 الانتفاع به وما يحتاج لالقاء ما يخرج منه لو أريد حفرة أو تنظيفه فبمقتضى البناء فيه ولو لم يسجد أو يمد ما بنى فيه

كما نقل عن اجماع الائمة الاربعه وقد عمت البساوى بذلك في عصرنا حتى ألف العلماء في ذلك وأطالوا لينزجر  
 الناس فلم ينزجروا ولا يغير هذا الحكم كما فاده الوالد رحمه الله تعالى وان بعد عن الماء بحيث لم يصبر من حريمه  
 لاحتمال عوده اليه ويؤخذ من ذلك ان ما كان حريمه لا يزول وصحة نزول وصحة نزول متبوعه ويحتمل خلافه اه شرح مر  
 وقوله ولو مسجد او بهدم الخ قال الشيخ في حاشيته ومع وجوب هدمه لا تحرم الصلاة فيه لان غاية أمره انها صلاة في  
 حريم النهر وهي جائزة بتقدير عدم البناء فمع وجوده كذلك أي لانه مأذون فيه من واضعه ومعلوم ان وقف البناء  
 غير صحيح لاستحقاقه الازالة وبقي ما اذا مات الواضع هل يعتبر ان كل من آل اليه ارث ذلك أو علم رضاه اذ لم  
 يخرج عن الملك بالوضع المذكور كما هو ظاهر ينبغي نعم كذا ظهر لي فليتنا مل ثم قال الشيخ وعليه فلو كان للمسجد  
 المذكور امام أو غيره من خدمة المسجد أو ممن له وظيفة فيه كقراءة فينبغي استحقاقهم المعلوم كافي المسجد  
 الموقوف وقفا صحيحا لان القراءة والامامة ونحوهما لا تتوقف على مسجد أو اعتقاد الواقف صحة وقفه مسجد  
 لا يقتضي بطلان الشرط وتصح فيه الجمعة أيضا لانه يشترط لجواز العصر مجاوزة محله فهو كساحة بين الدور قال  
 فاحفظه فانه مهم اه وهو جدير بما ذكر لنفسه لكنه قوله فينبغي استحقاقه المعلوم لا ينبغي ان يحصل  
 استحقاقهم له من حيث الشرط اذا كان الواقف يستحق منفعة ما جعل المعلوم منه اما اذا كان لا يستحق ذلك بأن  
 جعل المعلوم من أيا كان جعلها بجوانب المسجد أو أسفله في الحريم أيضا كما هو واقع كثيرا فلا ينبغي ان لا يدخل  
 اشرط الواقف فيه لعدم استحقاق وقفه ثم ان كان من له المعلوم ممن يستحق في بيت المال جازله تعاطيه لان  
 منفعة الحريم تصرف لمصالح المسلمين كما صرحوا به وان لم يكن ممن يستحق في بيت المال فلا يجوز له تعاطيه كما هو  
 ظاهر فتأمل اه رشدي \* (فرعان) \* أحدهما الانتفاع بحريم الانهار كحافيتها لوضع الاجال والاتقال وجعل  
 زريته من قصب لحفظ الامتعة كما هو الواقع اليوم في ساحل بولاق ومصر القديمة ونحوها ينبغي ان يقال فيه ان  
 فعله لا يرتفع به ولم يضر بانتفاع غيره ولا ضيق على المارة ونحوهم ولا عطل أو نقص منفعة النهر كان جازرا ولا  
 يجوز له أخذ عوض منه على ذلك والاحرم ولزمته الاجرة لجميع المسلمين وكذا يقال فيما لو انتفع بمحل انكشف  
 عنه النهر في زرع ونحوه الثاني ما يحدث في خلال النهر من الجزائر والوجه الذي لا يصح غيره خلافا لما وقع لبعضهم  
 امتناع احياها لانهم امن النهر أو من حريمه لا يحتاج راسكب البحر والمار به للانتفاع بها بوضع الاجال  
 والاستراحة والمرور ونحو ذلك بل هي أولى بمنع احياها من الحريم الذي يتباع عنه الماء وقد تقرر عن بعضهم  
 انه لا يتغير حكمه بذلك اه مر ثم هل يتوقف الانتفاع بها على اذن من الامام أم لا فيه نظروا الاقرب الثاني فلا  
 يأثم بذلك وان لزمته الاجرة اه ع ش على مر \* (فرع) \* في فتاوى السيوطي رجل بيده رزقة اشتراها  
 ثم مات فوضع شخص يده عليها بتوقيع سلطاني فهل للورثة منازعته الجواب ان كانت الرزقة وصلت الى البنائع  
 الاول بطريق شرعي بان اقطعه السلطان اياها وهي أرض موات فهو يملكها ويصح منه بيعها ويملكها المشتري  
 منه واذا مات فهي لورثته ولا يجوز لاحد وضع اليد عليها الا بامر سلطان ولا غيره وان كل السلطان اقطعه اياها  
 وهي غير موات كما هو الغالب الا ان كان المقطع لا يملكها بل ينتفع بها بحسب ما يشرها السلطان والسلطان  
 انتزاعها منه متى شاء ولا يجوز له قطع بيعها فان باع ففاسد واذا أعطاه لا حد نفذ ولا يطالب اه وأقول  
 ما تضمنه كلامه من ان اقطاع السلطان لغير الموات لا يكون على وجه التمليك ممنوع كما يعلم من كلام الشارح  
 وحينئذ فاذا اقطعه لغير الموات تملكها فينبغي ان يجري فيه ما ذكره المحجب في الشق الاول اه سم على ج  
 وبقي ما لو شك هل هو اقطاع تملك أو ارفاق فيه نظروا الاقرب الثاني لان الاصل عدم التمليك اه ع ش على  
 مر مسألة استطراد السؤال حال تقرر به هذا المحل عن سبب بركة مملوءة بمباحة أو مملوكة هل يملك ما فيها من  
 السمك فاجاب مر بما هو معلوم مما قرره في باب الصيد وهو انه ان سدها بقصد اصطياده واعتيد اصطياده  
 بمنزلة هذه البركة ملكه والا كان متصعرا فاذا صرف الماء عنه جاز بيعه وان لم يستلمه في الاول دون الثاني لعدم



(ومن تكض) لحبل أو نحوها

فهو أعم من قوله ومن تكض  
الحبل (ومن أخ) بل (بضم  
الميم أي الموضع الذي تنأخ  
فيه) (ومطر حرماد) وسرحين  
(ونحوها) كمرح غنم  
وملعب صبيان (و) الحريم  
(لبتر استقاء) حمية (موضع  
نارح) منها (و) موضع  
(دولاب) بضم الدال أشهر  
من فتحها أن كان الاستقاء  
به وهو يطلق على ما يستقى  
به النارح وعلى ما يستقى به  
بالدابة (ونحوهما) كالموضع  
الذي يصب فيه النارح  
الماء وتردد الدابة أن كان  
الاستقاء بها والموضع الذي  
يطرح فيه ما يخرج من  
مصب الماء ونحوه وقول  
ونحوهما أعم مما عبر به  
(و) الحريم لبتر (قناة) حمية  
(مألو حفر فيه نقص مأوها  
أو خيف انهبها) أي  
سقوطها وبختلف ذلك  
بصلابة الأرض ورخاوتها  
ولا يحتاج إلى موضع نارح  
ولا غيره مما مر في بتر الاستقاء  
(و) الحريم (لدار حرم وقناة)  
لجدرانها من زياتي  
(ومطر حرماد) ككاسة  
وتلج وحذفت من حريم البتر  
والدار قوله في السوات لانه  
لا يكون الا في أي بجواره كما  
يؤخذ من قولي كالأصل  
(ولا حريم لدار مخوفة  
بدور) بأن أحيت كلها  
معالان ما يجعل حريمها

الملك وتظير ذلك ما قاله في مالو وحل أرضه فتوحل بها صيدانه أن قصد بالتوحل اصطفايا الصيد واعتيد توحيلها  
لذلك ملكه والا فلا وقع السؤال أيضا عن له بيت بحافة النيل يأخذ من يجلس تحت بيته بشط النيل أجرة على  
جلوسه هناك لبيع ونحوه فتحرر مع المباحة معه أنه ان علم عدم استحقاقه لحمل الجلوس فانه لا مستند له في  
أخذ الأجرة المجردة جلوسه بأزاء بيته ونحوه أنه يستحق الأجرة بمجرد كون الجلوس بأزاء بيته فهو مستند  
بأخذها وان لم يعلم ذلك وانما علم وضع يده على ما بأزاء بيته واعتياده أخذ الأجرة على الجلوس هناك لم يتعرض له  
لجواز كونه بحق لاحتمال أن يكون ذلك المكان الذي بأزاء بيته مستحقا بطريق شرعي كان مستحقا أو  
لمن انتقل إليه عنه قبل مجيء الجرحا هنا واستمر الاستحقاق فليتأمل اه سم (قوله ومن تكض لحبل) أي  
وان لم يكن لأهل البلد خيل وكذا يقال في المناخ والمراح اه شيخنا (قوله ومطر حرماد ونحوها) ومنه مرعى  
البهائم أن قرب عرفا واستقل كما قاله الأذري وكذا ان بعد ومست حاجتهم له ولو في بعض السنة فيم يظهر ومثله  
في ذلك المحتطب وليس لأهل القرية منع المارة من رعي مواشهم في مراتعها المباحة اه شرح مر وقوله  
واستقل أي بأن كان مقصود الرعي بخلاف ما إذا لم يستقل المرعى وان كانت البهائم ترعى فيه عند الخوف من  
الابعاد اه رشدي (قوله ونحوها) منه الجرح من المدة لياسة الحب فيجتمع التصرف فيه بما يعطى منفعة على  
أهل القرية أو ينقصها فلا يجوز زرعه في غير وقت الاحتياج اليه ان ترتب على زرعه نقص الانتفاع به وقت  
الاحتياج اليه كان حصل في الأرض خلل من أثر الزرع كتكر يب منع كمال الانتفاع المعتاد قلزمه الأجرة اه  
عش على مر (قوله كمرح غنم) تقدم له في الزكاة تفسيره بما وأهاليه لا والظاهر أنه لا يناسب هنا ذمها وأهالها  
لبلايوت أهلها والكلام في حريم القرية وهو خارج عنها فالنسب تفسيره بما هو المعروف الآن وهو مكان  
يجنب القرية يجتمع فيه أول النهار ثم تساق للرعي وهذا فسر ثم بالمسرح فلعل للمراح المطلقين المسرح  
وما وأهالها للاحرار اه (قوله موضع نارح) وهل يعتبر قدر موقف النارح من سائر جوانب البتر أو من أحدها  
فقط الأقرب اعتبار العادة في مثل ذلك للحل اه شرح مر (قوله ودولاب) فارسي معرب فيسل هو شكل  
الناعورة اه شرح مر وفي المصباح نعت الدابة تنعمر من باب قتل نعر أصوت والاسم النعارة بالضم ومنه  
الناعور والمخيمون الذي يديره الماء سمي بذلك لنعيره والجمع نواعير اه وفي المختار والناعور واحد النواعير  
التي يسقي بها يديرها الماء ولها صوت اه (قوله ولبتر قناة الخ) بتر القناة حفرة ينبع منها الماء ثم يسيل في القناة  
كأعين وبعضهم جعل الاضافة بيانية وقوله مالو أي مكان لو حفر ذلك المكان نقص ماء البتر أو خيف انهبها  
اه شيخنا وفي عش على مر ان هذه الآثار توجد بالقبور ولا تعرفها بلادنا اه وهذا الضابط لحريم  
بتر القناة يعتبر في بتر الاستقاء أيضا اه قل على الجلال (قوله ولبتر قناة) الاضافة بيانية كما قاله الشرنبلالي  
وقال بعضهم بتر القناة حفرة في الأرض تتبع منها عين وتسيل في القناة وقال العناني بأن كان الماء يأتي في تلك  
القناة إلى تلك البتر فيجتمع فيها ثم يعلو ويطلع (قوله ولا يحتاج إلى موضع نارح ولا غيره) أي لان المدار على  
حفظها وحفظ ما فيها لا غير ولهذا بحث الزركشي جواز البناء في حريمها بخلاف حفر البتر فيه ولا يمنع من حفر بتر  
بملكه ينقص ماء بتر جاره لنصرفه في ملكه بخلاف ذلك فانه ابتدأ بملك اه شرح مر (قوله والحريم لدار) أي  
حيث أحيت في موات وإماما بينهما من الألفة فلا يختص بدار دون أخرى فهو مشترك كالشارع اه مخبري  
(قوله وفناء لجدرانها) وهو ما حوالى الجدران اه شرح مر وفي المصباح والفناء مثل كتاب الوصيد وهو سعة  
أمام البيت وقيل ما امتد من جانبه والجمع أفنية (قوله ولا حريم لدار مخوفة بدور) أي لا حريم لها تختص بها والا  
فلها حريم مشترك اه شيخنا (قوله وان أدى إلى ضرر جاره الخ) ولا ينافيه ان من فتح سربا يلبون اعلام الجيران  
ضمن ما تلف برأيتهم من نفس أو مال الجيران العادة بالاعلام قبل الفتح فمن فتح بدون اعلام لم يتصرف في ملكه  
على العادة بالاعلام فلذا ضمن ومن قلى أو شوى في ملكه ما يؤثر في جهاز الحامل ان لم تأكل منه وجب عليه

ليس بالأولى من جعله حريمًا لآخر (و) يتصرف كل من الملاك (في ملكه بعادة) وان أدى إلى ضرر جاره

دفع ما يدفع الاجهاض عنها فان قصر ضمن لكن لا يجب دفعه بغير عوض كفى المضطر ولا يجب عليه الاعلام  
بانه يريد ان يقتل أو يشوي لانه غير معتاد فلا يضمن اه مر اه سم على حج أى فيجب عليه الدفع  
متى أعلمها وان لم تطلب لكن يقول لها لا أدفع ذلك الا بالثمن فان امتنعت من بذله لم يلزمه الدفع ولا ضمان عليه  
وتضمن هي جنبتها على عاقبتها كما أفتى به حج ويؤخذ من قوله فان امتنعت من بذل الثمن انهم الوالم تغدر عليه  
حالا وطلبت منه نسبة فان كانت فقيرة وجب عليه الدفع بلا عوض لا يضطر ارضا وان لم تكن كذلك ولم يرض  
بذمتها وامتنع من الدفع ضمن وقضيته انه لو أسرج في ملكه على المعتاد جاز وان أدى الى تلويث جدار الغير  
بالدخان وتسويده أو تلويث جدار مسجد بجواره ولو مسجد عليه الصلاة والسلام كذا قال مر انه قضية  
كلامهم ولا شك انه قضية كلامهم بل وقضيته جواز الاسراج بما هو نجس وان أدى الى ما ذكره وقد التزمه مر  
ناره وتوقف أخرى فيما يلزم منه تلويث المسجد فيحذر اه سم على منهج اه أقول وحيث استند الى  
مقتضى اطلاقهم فالظاهر ما التزمه بدون التوقف اه ع ش على مر (قوله أوحش) هو بيت الخلاء  
وهو يفتح الحياء وضمها اه مختار اه ع ش (قوله فاختل به جدار داره) الظاهر انه راجع الى قوله وان أدى  
الى ضرر جاره وقوله أو تغير بما في الحش ماء بثره أى الجار راجع لقوله أو اتلاف مال لان تغير الماء بالنجس  
يصير متنجسا فهو تالف (قوله فان جاوزها ضمن) أى ما تولد منه قطعاً أو طناً قويا كان شهده بخير ان ولم هذا  
أفتى الوالد بضمن من جعل داره بين الناس معمل نشادر وشبه أطفال وما توأب سبب ذلك لمخالفته العادة اه  
شرح مر وقوله ولهذا أفتى الوالد الخ وقد يشكل على قولهم والاصح انه يجوز ان يتخذ داره المحفوفة بما كان  
الخ الا ان يجاب بالفرق بين ما اعتيد دفعه له بين الناس كالمذكورات في قولهم المذكور وان لم يعتد فعلها في ذلك  
المحل بخصوصه وبين ما لم يعتد بين الناس مطلقا كفى هذه الفتوى اه سم على حج اه ع ش على مر  
ومثله في الرشيدى (قوله فانتشرت النداءة الى جدار جاره الخ) ظاهره انه لا فرق في ذلك بين كون السريان حالا  
أو مآلا لكن قال مر في شرحه في آخر باب الصلح مانعه ولا يمنع من غرس أو حفر يؤدي الى انتشار  
العروق أو الاغصان وسريان النداءة الى ملك غيره اه بحر وفه والمراد انه لا يمنع في الحال ثم ان أدى بعد ذلك  
الى انتشار العروق أو النداءة كاف ازالة ما يضر اه ع ش (قوله وله ان يتخذ حماما الخ) أى والعادة لم تجز بذلك  
وقوله حماما أو مسجدا أو خاناً الا ان كان في سكة منسدة فليس له ان يجعل ذلك حماما ولا مسجدا ولا خاناً الا باذن  
الشركاء وفي شرح الارشاد للشيخ خلاقه وهو المعتمد اه حل (قوله ولو بجوانيت برازين) يستثنى من قولهم لا يمنع  
مما يضر المالك ما لو تولد من الرائحة مبيع تبهم كمرض فان الذي يظهر انه ان غلب تولده واذا ذكره المذكور منع منه  
والافلا اه حج اه شوبرى (قوله ولو بجوانيت برازين) أى ولو كانت جوانيت برازين اه ع ش (قوله)  
لان ذلك لا يضر الملك) مفهومه انه لو أضر المالك منع منه وهذا ينافى قوله قبل وان أدى الى ضرر جاره وطريق  
الجمع بين المقامين ان ذلك مضر وض فيما جرت به العادة وهذا فيما لم تجز به اه تقرير وعبارة شرح مر  
قال الزركشى والحاصل منعه مما يضر المالك لا المالك اه ولا ينافيه ما مر من عدم المنع من حفر بئر ملكه لان  
ذلك في حفر معتاد وما هنا في تصرف غير معتاد فدفعة نقل الوالد رحمه الله عن الاصحاب انه يتصرف كل شخص في  
ملكه على العادة ولا ضمان اذا أفضى الى تلفه ومن قال يمنع مما يضر المالك دون المالك محله في تصرف يخالف  
فيه العادة لقولهم لو حفر بئر ملكه بالوعة أفسدت ماء بئر جاره أو بئر انقصب ماءها لم يضمن مالم يخالف العادة في  
توسيع البئر أو تقريبهما من الجدار أو لكون الارض هاربة تنهار اذا لم تطوف لم يطوها فيضمن في هذه كلها ويمنع  
منها التقصير انتهى (قوله ويختلف الاحياء الخ) ولو شرع في الاحياء لنوع فأحياء لنوع آخر كان قصد احياءه  
للزراعة بعد ان قصد للسكنى ملكه اعتبارا بقصد الطارئ بخلاف ما اذا قصد نوعا أو بئى بقصد به نوع آخر  
كان حوط البقعة بحيث تصلح زريبة بقصد السكنى لم يملكه اخلافاً للإمام اه شرح مر (قوله بحسب

أو اتلاف ماله كن حفر بئر ماء  
أوحش فاختل به جدار  
جاره أو تغير بما في الحش  
ماء بثره (فان جاوزها) أى  
العادة فيما ذكر (ضمن)  
بما جاوز فيه كأن دق دقا  
عنيفاً أزعج الابنية أو حبس  
الماء في ملكه فانتشرت  
النداءة الى جدار جاره  
(وله ان يتخذ) أى ملكه  
ولو بجوانيت برازين (حماما  
واصبلا) وطاحونة  
(وحاوت جدران احكم  
جدرانها) أى كل منها بما  
يليق بمقصوده لان ذلك لا يضر  
الملك وان ضر المالك بنحو  
رائحة كريهة (ويختلف  
الاحياء) بحسب (الغرض)  
منه (ق) يعتبر (في مسكن  
تحويط) للبقعة بأجر أولي  
أوطي أو ألواح خشب أو  
قصب



بحسب العادة (ونصب باب وسقف بعض) من البنية لتهيئ للسكنى (وفي زريعة) للدواب أو غيرها كثمار وغلل (الاولان) أى الخويط  
ونصب الباب لا السقف عملاً بالعادة ولا يكتفى الخويط بنصب سقف أو أختار من غير بناء واطلاق الزريعة أولى من تقييدها بالدواب (وفي مزرعة)  
بفتح الراء أفصح من ضمها وكسرهما (جمع نحو تراب) كقصب وجروشوك (حولها) (٥٦٧) لينفصل الحياء عن غيره ونحو من

زيادنى (وتسويتها) بطم  
منخفض وكسح مستعمل  
وبعبر حزنها ان لم تزرع الا  
به فان لم يتيسر الاجاء اساقا  
الهافلا بد منه لتهيئ الزراعة  
(وتهيئة ماء) لها بشق ساقية  
من نهر أو حفر بئر أو قناة  
(ان لم يكفها مطر) معتاد  
والافلا حاجة الى تهيئته فلا  
تعتبر الزراعة لانها استيفاء  
منفعة وهو خارج عن  
الاجباء (وفي بستان نحو يوط  
ولو يجمع تراب) حول  
أرضه (وتهيئة ماء) له بحسب  
(عادة) فيه ما هو في الثانية  
من زيادنى (وغرس) ليضع  
على الارض اسم البستان  
وهذا فارق اعتبار الزرع  
في المزرعة ويكتفى غرس  
بعضه كما يحسنه في البسط قال  
الاذرى والوجه اعتبار غرس  
يسمى به بستانا وكلام الاصل  
قد يقتضى اشتراط الجمع  
بين الخويط وجمع التراب  
وليس مراداً (ومن شرع  
في اجباء ما يقدر عليه) أى  
على احيائه ولم يزد على  
كفايته (أو نصب عليه علامة)  
ك نصب أختار أو غرس خشب  
أو جمع تراب فتعبرى  
بالعلامة أولى من قوله أو علم  
على بقعة بنصب أختار أو غرس

الغرض منه) أى المقصود منه لان الشارع أطلقه وليس له حد في اللغة فوجب ان يرجع فيه الى العرف كالحرز  
والقبض وضابطه ان يبيى كل شئ لما يقصد منه غالباً اهـ شرح مر (قوله بحسب العادة) وهو ان يجعل له  
أربع حيطان اهـ حل وقد يؤخذ من اعتبار العادة انه لو جرت عادة ناحية بترك باب للدواب لم يتوقف  
احياءها على باب ولا مانع منه وفاقر اهـ سم (قوله ونصب باب) أى تركبه اهـ شيخنا (قوله ولا يكتفى  
الخويط بنحو سقف) أى بالنسبة للزريعة واما بالنسبة للسكنى فيكتفى على المعتد والسقف هو جرد النخل  
وعليه الخوص فان لم يكن عليه الخوص سمي جريدانقط اهـ شيخنا وفي المختار السعفة بفتح السين غصن النخل  
والجمع سعف اهـ وفي المصباح السعف أغصان النخلة مادامت بالخوص فان زال الخوص عنها قيل جريدة  
الواحدة سعفة مثل قصب وقصب اهـ (قوله وفي مزرعة الخ) ويسمى ما يزرع فيها زرعاً مخففاً وجمعها زرايع  
كذريعة وذرايع لا الامور التي يتوصل بها الى غيرها مثلاً اهـ قل على الجلال (قوله فان لم يتيسر) أى الحرث  
وقوله فلا بد منه أى من سوقه بالفعل فينبذ لا يشكر هذا مع قول المتن وتهيئة ماء الخ (قوله وتهيئة ماء) فهم من  
تعبيره بالتهيئة عدم اشتراط السقي بالفعل فاذا حفر طريقاً ولم يبق الا جرائه كفى وان لم يجرفان هياً ولم يحفر  
طريقه كفى أيضاً كما رجح في الشرح الصغير اهـ شرح مر والاحياء في أرض غلب عليها الماء بحسب الماء  
عنها اهـ حل (قوله وبهذا) أى بما فهم من التعليل من ان اسم البستان لا يقع على الارض الا بالغرس وقوله  
عدم اعتبار الزرع أى لان المزرعة تطلق على الارض وان لم تزرع (قوله يسمى به بستاناً) أى فلا يكتفى بشجرة  
وشجرتان في المكان الواسع اهـ مر (قوله أو أقطعه له امام) أى لا تملك رقبته مالوا أقطعه له لملك رقبته فانه  
ملكه ذكره النووي اهـ زى (قوله فتحجر) أى مانع لغيره منه من الحجر وهو المنع اهـ شيخنا (قوله أى  
مستحق له دون غيره) أى فافعل التفضيل ايسر على بابه قال الازهرى أحق في كلام العرب له معنيان أحدهما  
استيجاب الحق كقولك فلان أحق بماله أى لاحق لغيره فيه قال النووي في التخرير وهو المراد هنا والى  
الترجيح أى وان كان لا لا يحرف فيه نصيب كخبر الائم أحق بنفسها اهـ رشيدى (قوله ولو أحياء آخر ملكه) انظر  
لو أنهم على ما فعله الاول الذى شرع ولم يتم هل ملكه الا خبر ذلك قال مر ظاهر كلامهم انه ملكه أقول  
وتصبر لأن الاول المبني على معصية مع الثاني فلا قول ان يطلب نزعها اذا نزع لا تنقض ملك الثاني المتم  
فليحجر اهـ سم على حج وقوله لا تنقض ملك الثاني أى اذا كان الباقي بعد نزع آلات الاول لا يصلح مسكناً  
مثلاً اهـ عش على مر (قوله اماماً لا يقدر على احيائه أو زاده على كفايته الخ) قد يسأل عن المراد بكفايته  
وقد ظهر وفافا لما ظهر لمران المراد بها ما يفي بغرضه من ذلك الاحياء فان أراد احياء دار اسكناه فكفايته ما يليق  
بسكنه وعياله وان أراد احياء دور متعددة أو قرية كاملة ليشغلها في مؤناته فكفايته ما يكفيه غائته في مؤناته  
ولو قرية كاملة وهكذا \* (فرع) \* ينبغى ان يحرم تحجر زيادة على ما يقدر عليه وفاقلاً بن حج ومر أى  
ان أضرب بغيره فليست أملاً اهـ سم (قوله فلغيره ان يحجر الزائد) وهل يجوز لذلك الغير الاقدام عليه من أى محل شاء  
أولاد من الفسحة بينه وبين الاول ليمس بحقوق الاول عن غيره أو يحجر الاول فيما يربدا احياه فيه نظراً ثم رأيت  
ما يأتي عن الخادم من التخيير اهـ عش على مر (قوله ان يحجر الزائد) أى على ما يقدر على احيائه أو الزائد  
على كفايته اهـ حل وقوله لا يصح تحجره أى بالسكينة فليس له حق فى شئ مما تحجره فلغيره ان يحجر الجميع  
على هذا القول بخلافه على قول المتولى فليس لغير المتحجر ان يحجر الا ما زاد على حاجته المتحجر أو على ما يقدر

خشب (أو أقطعه له امام) أو استولى عليه من موات بلاد الكفار (فتحجر) لذلك القدر (وهو أحق به) أى مستحق له دون غيره لخبر أبي داود ومن  
سبق الى ما لم يسبق اليه مسلم فهو له أى اختصاصه بالملك (و) لكن (لو أحياء آخر ملكه) وان كان ظالمًا لانه حقق الملك كماله واشترى على سوم غيره فعلم  
ان الاول لا يصح بيعه اماماً لا يقدر على احيائه أو زاده على كفايته فلغيره أن يحجر الزائد قاله المتولى وقال غيره لا يصح تحجره لان ذلك القدر غير

منه بن قال في الروضة قول

المتولى أقوى (ولو طالت) عرفاً (مدة تجزئه) بلا عذر ولم يحى (قال له الامام أجي أو ترك) ما حصرته لان في ترك احبائه اضرار بالمسلمين (فان استعمل) بعذر (أمهل) مدة قريبة (ليستعديها) للعمارة بقدرها الامام برأيه فإذا مضت ولم يشتغل بالعمارة بطل حقه (ولا امام) ولو بنائيه (ان يحى) لنحو نعم جزية (كضالة) ونعم صدقة وفي عوضه عن النجعة أى الابعاد في الذهاب (مواتا) لرعيها فيه وذلك بان يمنع الناس من رعيها ولم يضر بهم لانه صلى الله عليه وسلم حى النقيع بالنون لخيل المسلمين رواء ابن حبان ونخرج بالامام الا حاذوا ونحو نعم جزية وهو أعم مما مر به فالوجه لنفسه فلا يجوز لان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم وان لم يقع وعليه يجعل خبر البخارى لاجل الله ورسوله ولو وقع كان لمصلحة المسلمين أيضا لان ما كان مصلحة له كان مصلحة لهم وليس للامام ان يحى الماء العذل لشرب نحو نعم الجزية (وله) ان ينقض نجاة لمصلحة أى عندها بان ظهرت المصلحة فيه بعد ظهورها في الحى وله نقض حى غيره أيضا لمصلحة الاجل

عليه اه (قوله قول المتولى أقوى) هو المعتمد (قوله قال له الامام) أى وجوباً ويجوز للاحاد ذلك اه حل (قوله فان استعمل بعذر امهل مدة قريبة) وان لم يذكر عذر الميحل اه حل (قوله بطل حقه) قال في شرح الروض وقضية كلامه انه لا يبطل حقه بضمى المدة بلامهلة وهو ما يحشه الشيخ أبو حامد لكنه خلاف المنقول الذى حزم به الامام من انه يبطل بذلك لان التجعذر يرفع الية الى العمارة وهى لا تؤثر عنه الا بقدر تهينة اسبابها وهذا لا يصح تجعذر من لا يقدر على تهينة الاسباب كمن تجعذر ليعمر في قابل وكفقر تجعذر ليعمر اذا قدر فوجب اذا أخر وطال الزمان أن يعود ومواتا كما كان وقال السبكي ينبغي اذا عرف الامام أنه لا عذره في المدة ان تراعى هاهنا في الحال وكذا ان لم تطال المدة وعلم منه أنه يعرض عن العمارة ومشى مر على قول الشيخ أبي حامد اه سم (قوله أن يحى) بفتح أوله أى يمنع وبضمه أى يجهل حى اه شرح مر وفي المصباح حيث المكان من الناس جبان من يابى رعى وحية بالكسر منعهم عنه والحاجة اسم متعواً جنيته بالالف جعلته حى لا يقرب ولا يجترأ عليه اه (قوله لنحو نعم جزية) النعم ليس قيداً وعبارة مر وذكر النعم فيما عدا الصدقة للغالب والمراد ما طاق الماشية ويحرم على الامام أخذ عوض ممن رعى حى أو موات اه بحسوفه (قوله لنحو نعم جزية) انظر كيف هذا مع أن الواجب في الجزية الدنانير ويمكن أن يصور بما اذا أخذ الامام نعاماً بلا عن الجزية أو اشترى نعاماً بدنانير الجزية (قوله وضعيف عن النجعة) عبارة شرح مر ونعم انسان ضعيف عن النجعة بضم النون وهو الابعاد في الذهاب لعالم الرعى انتهت وفي المصباح أن يجتمع القوم اذا ذهبوا لطلب الكلا في موضع ونحوه وانجعا من بان نفخ ونحوه ككذلك ثم كثر ذلك حتى أطلق الانجاع على كل طلب والاسم النجعة وزان غرة وهو ناجع وقوم ناجعة وتواجع ونجس الدعاء والعاف والوعظ ظاهر أثره (قوله حى النقيع) وهو من ديار منينة على نحو عشرين ميلاً من المدينة اه شوبرى وهو بقرب وادى العقيق على عشرين ميلاً من المدينة اه شرح مر (قوله بالنون) وفيه لغة ضعيفة بالباء أما بفتح الغرق بالمدينة فهو بالباء لا غير بالاتفاق كذا في شرح الايضاح لشيخنا اه شوبرى وفي قل على الجلال وسى بذلك لانه منتقع الماء وهو أشرف الاجاء وأفضلها جاء النبي صلى الله عليه وسلم لجند المسلمين وجاءه صاحباه بعده لانه طبيب التربة يغيب الركب في كلاته وهو بصدر وادى العقيق بمائى المدينة المشرفة على أربعة برد منها على الاصح وقبل عشرين فرسخاً وقبل عشرين ميلاً وطوله بر يذوعرضه ميل لانه صلى الله عليه وسلم صلى في محل منه وأمر رجلاً أن ينادى بأعلى صوته ففعل فكان مدى صوته ذلك المقدار كذا قبل وفيه نظر لان ذلك يقتضى وقوف جماعة باطرافه يسمعون الصوت ويقتضى تساوى طوله وعرضه أو استدارته فتأمل وقد جعلوا موضع صلته صلى الله عليه وسلم فيه مسجداً اه وفي المصباح البقيع المكان المتسع ويقال المكان الذى فيه شجر وبقيع الغرق بمدينة النبي صلى الله عليه وسلم كان ذا شجر وزال وبقي الاسم وهو الآن مقبرته بالمدينة أيضاً موضع يقال له بقيع الزبير اه وفي المختار والغرق بوزن الغرق شجر وبقيع الغرق مقبرته بالمدينة (قوله لان ذلك) أى الحى لنفسه (قوله العذ) بكسر العين وهو الذى لا تنقطع مادته لكونه نابعاً من بئر أو عين اه قل على الجلال وفي المصباح والعذ بكسر العين الماء الذى لا انقطاع له مثل ماء العين وماء البئر (قوله أن ينقض حياه) الحى مقصور ويحوز مده وجمعه اجاء فيها اه قل على الجلال (قوله أى عندها) انظر ما وجه التعبير بها واولها جعلها لالهة (قوله حى غيره) أى من الاثمة قبله ولو الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم أجمعين اه شرح مر (قوله فلا يغيب بحال) قال بعضهم وأخشى أن يكون كفراً اه حل وفي قل على الجلال قال السبكي ويكفر من ينقضه للاجاء عليه كما مر اه

\* (فصل في بيان حكم المنافع المشتركة) \* (قوله منفعة الشارع الح) ومثله حريم الدار وأقنيةها واعتبارها فيجوز المارور منها والجلوس فيها وعليها ولو لم يوسع ولا يجوز أخذ عوض منهم على ذلك كما مر وان قلنا بالاعتقاد أن

غير محال \* (فصل في بيان حكم المنافع المشتركة) \* (منفعة الشارع)

الحريم



الحريم مملوك اه قل على الجلال (قوله الاصلية) احتراز عن الفرعية وهي المشار لها بقوله وله تظليل بما لا يضر هذه العبارة تقتضي أن الجالس من الاصل وكلام مر صريح في أنه من الفرعية فالاصلية هي المرور فقط الآن يقال قول المتن وكذا الجالس تنظير في كونه من المنافع لا بقيد كونه أصلية اه والمراد بالاصلية الكثيرة الغالبية في عيش قوله الاصلية فيه دفع اشكال الحصر المتبادر من العبارة وقدر ينه التقييد اه سم على حج (قوله مرور فيه) أي لانه وضع لذلك وهذا مما علم في الصلح وذكره توطئة لما بعده اه شرح مر (قوله وكذا الجالس الخ) عبارة شرح مر أما غير الاصلية فإشارته بقوله ويجوز الجالس به ولو بوسطة لاستراحة ومعاملة ونحوهما كانتظار رفيق وسؤال اه فيكون قوله وكذا الجالس معناه وكذا من منفعة الشارع جالس الخ كما قاله عيش أي لا بقيد كون المنفعة أصلية (قوله وكذا الجالس الخ) وله وضع سرير اعتيد وضعه فيه فيما يظهر من تردد فيه ويختص الجالس بمحله وحمل منعه ومعاملة وليس غيره أن يضيق عليه بحيث يضر به في السكيل أو الوزن والعطاول منع واقف به ان منع رؤية أو وصول معاملة اليه لا من قصد لبيع مثل مناعه ولم يراجه فيما يختص به من المرافق المذكورة وللإمام أو نائبه أن يقطع بقعة من الشارع لمن يرتفق فيها بالمعاملة لانه نظار واجتهاد في أن الجالس فيه مضر أو لا ولهذا يرجع من يرى جالوسه مضر اه شرح مر \* (فرع) \* وقع السؤال عما يقع بمصرنا كثير من المناداة من جانب السلطنة بقطع الطرقات القدر الفلاني هل ذلك جائز وهل هو من الامور التي ترتب عليها مصلحة لعامة المسلمين فتجب على الامام ثم مياسير المسلمين أم لا والجواب أن الظاهر الجواز بل الوجوب حيث ترتب عليه مصلحة وأن الظاهر الوجوب على الامام فيجب صرف أجرة ذلك من بيت المال فان لم يتيسر ذلك انظلم متواليه فعلى مياسير المسلمين وأما ما يقع الآن من اكراه كل شخص من سكان الدكاكين على فعل ذلك فهو ظلم محض ومع ذلك لا رجوع له على مالك الدكان بما غرمه اذا كان مستأجر الهالان الظالم لا يخدمه والمطلوب لا يرجع على غير ظالمه واذا ترتب على فعله ضرر بعنور المارة بما يفعله من حفر الارض لا ضمان عليه ولا على من أمره بحفره باجرة أو بدونها لان هذا الفعل جائز بل فيجب بحيث ترتب عليه مصلحة عامة وان حصل الظلم باكرام أهل الدكاكين على دفع الدراهم ثم ان الأمور بن اذا بدر بعضهم بالفعل بحيث صار المحل حفر اضر بالمارة بالنزول فيها ثم الصعود منها لا يمنع ذلك عليه وان كان لوصف به شاركه بديرانه في الحفر معه بحيث تصير الارض مستوية لا يتولد منها ضرر اه عيش عليه (قوله ولا يؤخذ على ذلك عوض) عبارة شرح مر وليس للإمام ولا غيره من الولاة أخذ عوض ممن يرتفق بالجلوس فيه سواء كان يبيع أم لا وان فعله وكلا بيت المال راغبين أنه فاضل عن حاجة المسلمين لاستدعاء البيع تقدم المالك هو منتف ولو جاز ذلك لجاز بيع الموات ولا قائل به قاله السبكي كابن الرفعة قال ولا أدري بأي وجه يلقى الله من يفعل ذلك قال الاذرى وفي معناه الرحاب الواسعة بين الدور انتهت (قوله وله أي للجالس فيه تظليل) ولو ذميا على قياس ما تقدم عن السبكي ونقل عن شيخنا اختصاص ذلك بالمسلم اه حل ويمنع الكافر أيضا من اغتساله في المطاطس المشهورة بالمسلمين ولو خارجة عن المسجد الا باذن مكاف وكذا من قضاء حاجته في سقاية مسجد المسلمين \* (فرع) \* وضع السرير حيث جرت العادة به كالخصير وهو المعروف بالكيب بكسر الكاف كالنظليل المذكور اه قل على الجلال (قوله مما ينقل معه) فان كان بيناء منع من ذلك اه حل وظاهر أنه لا يجوز بناء دكة وان لم تضر كما صرحوا به في محل آخر تأمل بل اطلاق الروضة وغيرها هنا وضع الدكة شامل لما يضر \* (فرع) \* مشى مر آخره على عدم جواز التظليل بما لا يضر لا الذي اه سم وقوله شامل لما يضر كذا في نسخ عديدة ولعل صوابه بما لا يضر (قوله وبارية بالتشديد) وحتى التخفيف اه شرح مر (قوله وهي منسوج قصب كالخصير) في المصباح والبارية الخصير الحسن وهو العروق في الاستعمال وهي في تقديره فاعولة وفيها لغات اثبات الهاء وحذفها والبارية على فاعلة مخففة مدودة وهذه تؤنث فيقال هي الباريا كما يقال هي

الاصلية (مرور) فيه (وكذا الجالس) ووقوف ولو بغير اذن الامام (لنحو حرفة) كالاستراحة وانتظار رفيق (ان لم يضيق) على المارة فيه عملا بما عليه الناس بلا انكار ولا يؤخذ على ذلك عوض وفي ارتفاق الذي بالشارع يجلس ونحوه وجهان رجح منهما السبكي وغيره ثبوته (وله) أي للجالس فيه (تظليل) لمقابلة (بما لا يضر) المارة مما ينقل معه من نحو ثوب وبارية بالتشديد وهي منسوج قصب كالخصير لجرى ان العادة به (وقدم سابق) الى مفعد

البارية لوجود علامة التأنيث وأما مع حذف العلامة فذكر فيقال هو الباري وقال المطرزي الباري الحسير  
ويقال له بالفارسية البوريار اه (قوله خبر أبي داود السابق) عبارة فيما سر خبر أبي داود من سبق الى عالم  
يسبق اليه مسلم فهو له أي اختصاصا لا مأكلا اه (قوله نعم ان كان أحدهما الخ) مأخوذ من العلة لان له منزلة  
على الكافر اه حل (قوله نعم ان كان أحدهما مسلم فهو أحق به) أي لان انتفاع الذي يدارنا انما هو  
بطريق التبعية لنا اه شرح مر اه غش (قوله فهو أحق) أي مستحق دون الذي اه شوبري  
(قوله ومن سبق الى محل منه الخ) ويجري هذا التفصيل في السوق الذي يقام في كل شهر أو كل سنة مرة مثلا اه  
شرح مر (قوله وفارقه ليعود اليه) أي ويصدق في ذلك بيمينه ما لم تدل قرينة على خلافه اه عش على  
مر (قوله بحيث انقطع الخ) تصوير للطول المنقضي (قوله بحيث انقطع عنه الالف) ينبغي أن يكون المراد أن  
تمضي مدة من شأنها أن تنقطع الالف فيها وان لم ينقطعوا من ابتداء الغيبة اه سم على منسج اه عش  
على مر والالف جمع آلف كعزال جمع عاذل وكفار جمع كافر (قوله فحقه باق) أي فيجزم على غيره العالم به  
الجلوس فيه بغير علمه وظن رضاه كما هو ظاهر اه شرح مر (قوله والظاهر أن مفارقه الخ) هذان  
جمله المفهوم في مفهوم المتن تفصيل فان كان فراقه بقصد شيء آخر غير العود سقط حقه وان كان لا بقصد العود  
ولاعدمه فهو كقصد العود وهذا أحسن مما فهمه المحشي (قوله والظاهر أن مفارقه الخ) هذا واضح ان ألف  
ذلك المكان وتعوده أو قصد بول مجيئه فيه أن لا يفارقه وقت المعاملة وأما اذا جاء مرة ولم يقصد ما ذكر وفارقه  
لا بقصد عود ولا عدمه فبقائه حقه بعيد فالوجه انقطاع حقه اه سل (قوله ولو جالس لاستراحة الخ) يحتز  
قوله الحرفة (قوله لاستراحة أو نحوها) كانتظار رفيق وسؤال وكذا لو كان جوا لا يشهد كل يوم في موضع من السوق  
ويكره الجالس في الشارع لحديث أو نحوها ان لم يعطه حقه من غض بصرو كف أذى ورد سلام وأمر  
بمعرفة ونهى عن منكر اه شرح مر (قوله أو من مسجد أو خواتم) ويسن منع من جالس فيه لمبايعة أو  
حرفة وينع من هو يجري به ان أضربا له ويندب منع الناس من استنطاق خلق القراء والفقهاء في الجوامع  
توقير الهم اه شرح مر وفي قل على الجلال \* (فرع) \* يندب منع من جالس فيه أي المسجد لحرفة  
أو معاملة بل يجب ان كان فيها ازدياءه ويحرم حينئذ فعلها فيه وكذا لو كان فيها تضيق على أهله ولو باجتماع  
الناس عليه كالكاتب بالاجرة ويندب منع من يتطرق خلق الفقهاء والقراء توقير الهم (تنبيه) يرتفع مدرس  
ترك التدريس في المساجد مثلا ومتعلم ترك التعلم وصوفي ترك فيها التعبد واماما يقع الا أن من بطلالة المدرسين في  
المدارس فيمنع استحقاق معلومها الشيخ لم يدرس ومتعلم لم يحضر اذا حضر المدرس لان زمن بطلانهم غير  
معتاد فيما سبق في زمن الواقف فيحرم عليهم أخذ المعلوم كماه أو بعضه حيث لم يراعوا ما كان في زمن الواقف وان  
كان من بيت المال وخرج بقولهم في المتعلم اذا حضر المدرس ما اذا لم يحضر المدرس فلا يسقط معلوم المتعلم  
فروع ابيوت الر باطات والمدارس ونحوها حكمها قاعد الاسواق فيما مر ولا يباح سكناها الا للفقهاء مطلقا ولن  
فيه شرط واقفها ولكل واحد دخول المساجد ونحوها لثبوت كل وشرب ونوم وغير ذلك مما جرت به العادة مما  
لم يضيّق ولم يفتدز ولم يطالب تركه فيها كما مر اه (قوله كقراء قرآن) منه تعليم القرآن لحفظه في الاواح وخرج  
ما لو جالس لقراءة القرآن فلا يصير أحق به ومن ذلك قراءة الاسباع التي تفعل بالمساجد ما لم يكن الشرط لمحل  
بعضه الواقف للمسجد اه عش على مر وفي قل على الجلال قوله ويقرى بضم أوله أي يعلم الناس  
القرآن ولو بنحو الغراء آت السبع أو يحفظ الاواح ومثله من يتعلم منه كيا أتى وخرج بذلك من يقرأ ما يحفظه  
أو لحفظ ما في لوحه مثلا أو لقراءة في مصحف وقف أو كتابه منه أو قراءة نحو سبع فينقطع حقه بمفارقة الانحو  
وضوء أو اجابة داع ومثله من جلس لذكر نحو ورد أو صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولو في نحو بحياة ولو في نحو  
ليلة جمعة مع جماعة اه (قوله بين يدي مدرس) أي ان أفاد أو استفاد لا واعظ وكتب أيضا لسماع حديث

خبر أبي داود السابق (ثم)  
ان لم يكن سابق كأن جاء  
اثنان اليه معا (أقرع)  
بينهما اذلا منزلة لاحدهما  
على الآخر نعم ان كان  
أحدهما مسلما فهو أحق به  
(ومن سبق الى محل منه حرفة  
وفارقه ليعود) اليه (ولم تطل  
مفارقته بحيث انقطع) عنه  
(الالف) لعمالة أو نحوها  
(فحقه باق) لخبر مسلم من  
قام من مجلسه ثم رجع اليه  
فهو أحق به ولان الغرض  
من تعيين الموضع ان يعرف  
به فيعامل فان فارقه ليعود  
بل لترك الحرفة أو المحل أو  
فارقته ليعود وطالت مفارقته  
بحيث انقطعت الالف بطل حقه  
لا عراضه عنه وان ترك فيه  
متاعه أو كان جالسا فيه  
باطناع الامام أو فارقه بعذر  
كسفر أو مرض والظاهر ان  
مفارقته لا بقصد عود ولا  
عدمه كفارقته بقصد عود ولو  
جلس لاستراحة أو نحوها  
بطل حقه بمفارقته ومتى لم  
يبطل حقه فغيره القعود  
فيه مدة غيبته ولو لمعائلة (أو)  
سبق الى محل (من مسجد  
لنحو افتاء) كقراء قرآن  
أو حديث أو علم متعلق  
بالشرع أو سماع درس  
بين يدي مدرس



(فكمحترف) فيما مر من  
التفصيل وتعبيري بنحو افتاء  
أعم مما عبر به (أو) سبق  
الى محل منه (الصلاة وفارقه  
بعذر) كقضاء حاجة أو  
تجديد وضوء أو اجابة داع  
(ليعود) اليه (فحقه باقى في  
تلك الصلاة) وان لم يترك  
متاعه فيه لخبر مسلم السابق  
نعم ان أقيمت الصلاة في غيبته  
واتصلت الصفوف فالوجه  
سد الصف مكانة الحاجة اتمام  
الصفوف ذكره الاذرنى  
وغیره أما بالنسبة الى غير  
تلك الصلاة فلا حق له فيه  
وخرج بمأذ كرمالوفارقه بلا  
عذر او به لا ليعود

أو واعظ اه حل (قوله فكمحترف فيما مر) أى بل أولى لان له غرضاً في ملازمة ذلك الموضع ليألفه الناس  
وحديث النهسى عن اتخاذ المساجد وطناً يستحق مخصوص بمأذ ذلك وأفهم كلام المصنف عدم اشتراط اذن  
الامام ولو لمسجد كبير او جامع اعتب سد الجلوس فيه باذنه في أوجه الوجهين لقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا  
مع الله أحداً ولغيره الجلوس في محله ومحل تدريس مدة غيبته التي لا يبطل حقهم بالثلاث تنعطل منفعة الموضع في  
الحال وكذا حال جلوسه لغير الاقراء والافتاء فيما يظهر لانه انما يستحق الجلوس فيه لذلك لا مطلقاً اه شرح  
مر (قوله أو الصلاة وفارقه الخ) عبارة أصله ولو جلس فيه أى المسجد لصلاة وان لم يدخل وقتها او كان الجالس  
صديقاً لم يصراً حقاً فيها في غيرها انتهت وقوله ولو جلس فيه أى جلوساً جازئاً لا تكلف المقام المانع للالتفاتين من  
فضيلة سنة الطواف ثم فانه حرام على الوجه به حرم غير واحد وألحقوا به بسط السجادة وان لم يجلس ويعز  
فاعل ذلك مع العلم بمنعه وكما يمنع من الجلوس خلف المقام على ما ذكر يمنع من الجلوس في المحراب وقت صلاة  
الامام فيه وكذا يمنع من الجلوس في الصف الاول اذا كان جلوسه يمنع غيره من الصلاة فيه أو يقطع الصف على  
المصلين وهل مثل ذلك ما لو اتاد الناس الصلاة في موضع من المسجد مع امكان الصلاة في غيره كحجرة رواق ابن  
معمور بالجامع الازهر فيزعم منه من أراد الجلوس فيه في وقت يفوت على الناس الجماعة فيه فيه نظر ولا  
يبعد الا لحاق فليراجع وفي سم على جج \* (فرع) \* أننى شيخنا مر بجواز وضع الخزانة في المسجد اذا  
لم تضيق وحصل بسببها نفع عام لدرس أو مفت بضع فيها من الكتب ما يحتاج اليه في التدريس والافتاء اه  
\* (فرع) \* وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا في مصرنا من وضع القميص في الجرب من هل يستحق من اعتاد  
الوضع بمحل منه موضعه في كل سنة بحيث يصير أحق به من غيره حتى لو رأى من سبقه الى وضع غلبته فيه منعه كقواعد  
الاسواق أم لا فيه نظروا الجواب عنه ان الظاهر انه لا يصير أحق به من غيره لكن اعتاد الصلاة بمحل من المسجد  
لان الغرض يحصل بالوضع في جميع المحال كما ان الصلاة تصح في جميع بقاع المسجد ولا تنظر الى انه قد يشعق غرضه  
بموضع منه كقربه من منزله أو بعده عن أطراف المحل التي هي مظنة للسرية الى غير ذلك لان هذه الاغراض لا تنظر  
اليها كما انهم لم ينظروا في ابتاع المسجد الى حصول الثواب بالقرب من الامام أو كونه بمنزلة الصف ونحو ذلك  
ومقاعد الاسواق انما كان أحق بها التولد الضرر بانقطاع الالاف عنه وعدم اهتدائهم لمحل في سببه اليه  
استحققه ولا يحصل السابق بوضع علامة في المحل كما لا يحصل الالتقاط بمجرد الوقوف على اللقطة وانما يحصل السابق  
بالشروع في شغل المحل كوضع شئ من الزرع الذي يراد وضعه في المحل بحيث يعدل شرع في التجرب عاده اه  
عش على مر (قوله وفارقه بعذر) ولوقبل دخول الوقت أى وقرب دخول وقت بحيث يعدل منتظراً للصلاة  
حرر اه حل (قوله فحقه باقى في تلك الصلاة) يفيد ان من جلس في موضع من المسجد للقراءة أو ذكر ثم فارقه  
لحاجة ليعود لم ينقطع حقه وله ان يقيم من جلس مكانه في ذلك الوقت الذي أراد سفلته بتلك القراءة لاقى وقت  
آخر فليتأمل اه سم على جج أقول ومنه ما اعتيد من القراءة في المصاحف التي توضع يوم الجمعة أو رمضان  
أو غيرهما فلما أحدث من يريد القراءة فيه فقام لينظر لم يبطل حقه منه في ذلك الوقت وان لم يترك متاعه فيه  
بخلاف ما لو انتهت قراءته في يوم وفارقه ثم عاد فلا حق له اه عش على مر (قوله فحقه باقى في تلك الصلاة)  
وما استثناه الزركشى من حق السابق وهو انه لو قد خلف الامام وليس أهلاً للاستحلاف وكان ثم من هو أحق  
منه بالامامة فيؤخر ويتقدم الاحق بموضعه لخبر بليني منكم أولوا الاحلام والنهى مردود اذا الاستحلاف نادر  
ولا يختص بمن هو خافه وكيف يترك حق ثابت لمؤهم بناء على ان عموم كلامهم صريح في رده ولا شاهد له في الخبر  
اه شرح مر أى لان الخبر انما دل على تقديم الرجال البالغين العقلاء على غيرهم من غير تفصيل في الرجال (قوله)  
فالوجه سد الصف مكانه) فان كان له ثم سجادة يجاها الواقف برجله من غير ان يرفعها وخرج بالصلاة الاعتكاف  
فان فيه تفصيلاً وهو انه ان لم ينو مدة بطل حقه بخروجه أثناءه ولو لمس الحاجة والام يبطل حقه بخروجه للحاجة اه

فيبطل حقه مطالعاً ما لم يفارق المحل (٥٧٢) فهو أحق به حتى لو استمر إلى وقت صلاة أخرى لحقه باقي خبر أبي داود السابق وإنما

لم يستمر حقه مع المفارقة  
كمقاعد السوارع لأن  
غرض المعاملة يختلف  
 باختلاف المقاعد بخلاف  
 الصلاة ببقاع المسجد (أو)  
 سبق إلى محل (من نخور باط)  
 مسبل تكافؤ فيه شرط  
 من يدخله (وخرج) منه  
 (الحاجة) ولم تطـل غيبته  
 كسواء طعام ودخول حمام  
 (حقه باق) وإن لم يترك فيه  
 متاعه أو لم يأذن له الإمام  
 لخبر مسلم السابق بخلاف  
 ما لو خرج لغير حاجة أو الحاجة  
 وطالت غيبته فيبطل حقه  
 \* (فصل) في بيان حكم  
 الأعيان المشتركة المستفادة  
 من الأرض \* (المعدن)  
 بمعنى ما يستخرج منها نوعان  
 ظاهر وباطن فالمعدن  
 (الظاهر ما خرج بلا علاج)  
 وإنما العلاج في تحصيله  
 (كنقطة) بكسر النون أنصح  
 من فحها ما يرى به (وكبريت)  
 بكسر أوله (وقار) أي زفت  
 (وموميا) بضم أوله عمد  
 ويقصر وهو شئ يلقيه البحر  
 إلى الساحل فيجمد ويصير  
 كالقار (وبرام) بكسر أوله  
 حجر قـهل منه القـدور  
 (والمعدن الباطن بخلافه)  
 أي بخلاف الظاهر فهو  
 ما لا يخرج إلا بعلاج كذهب  
 وفضة وحديد وقطعة  
 ذهب مثلاً أظهرها السيل  
 حكم المعدن الظاهر (ولا  
 يك ظاهر) بقيدونه بقولي  
 (علم) أي من يحوي (باحياء)

حل وعبار شرح مر ولا عبرة بطرش سجادة له قبل حضوره فلغيره تنجيتها برجله من غير أن يرفعها به عن  
 الأرض لئلا تدخل في ضمائه ولو قيل بحرمه فرشها كما يفعل بالروضة الشريفة وخلف مقام سيدنا إبراهيم  
 صلى الله عليه وعلى نبينا وسلم لم يعد لما فيه من التضييق على الناس وتجهيز المسجد ولا تنظر لتهكمهم من تنجيتها  
 لأن أكثرهم بهاب ذلك انتهت (قوله فيبطل حقه مطلقاً) أي طالت غيبته أولاً عـش ويصح أن يفسر  
 الإطلاق بان يقال مطلقاً أي في تلك الصلاة وغيرها بل هذا والمتبادر من سياق العبارة (قوله بخلاف الصلاة  
 ببقاع المسجد) اعترضه الرافعي بأن الصلاة في الصف الأول أنضل ورد بان هذا انما جاء بالنسبة للإمام اهـ حل  
 وعبار شرح مر واعتراض الرافعي بأن نوابها في الصف الأول أكثر مردود بان له موضعه منه وأقيمت لزوم  
 عدم اتصال الصف المستلزم لنفسها فان تسويتهم من تمامها ويجب فيه في أنما لا يجبر الخلل الواقع في الأول وبأن  
 الصف الأول لا يتعين له من المسجد محل بل هو ما يلي الإمام في أي مكان منه فتوابعه غير مختلف باختلاف بقاءه  
 بخلاف مقاعد الاسواق فانها مختلفة في ذاتها من حيث اختصاص بعضها بالكثرة الواردة فيه وبالقافية من نحو  
 حـر وبرد وهذا أولى من الجواب الأول لأنه يلزم قائله التفرقة بين محبته قبل قبلي حقه وبين أن يتأخر فيبطل حقه  
 وهم لم يقولوا بذلك انتهت (قوله أو من نخور باط) هو ما يبنى للتحسين والحقاقه ما يبنى للصوفية فهو أخص  
 (قوله من نخور باط) لا يشترط في استحقاقه وبقائه حقه اذن الناظر الآن شرطه الواقف أو طردت العادة  
 باستدانه اهـ مر \* (فرع) \* ليس للمسلم دخول كنيسة بغير إذن أهلها اهـ سم (قوله وفيه شرط من  
 يدخله) ولغير أهل المدرسة ما اعتيد فيها من نحو نومها وشرب وطهر من مأثمها لم ينقص الماء عن حاجة أهلها  
 على الأوجه قاله في الخفة وهو الراجح وهل له ذلك وإن منه أهلها وهل لهم المنع وإن لم يحصل ضرر لهم حرر اهـ  
 شورى (قوله ونخرج منه الحاجة) انظر لم يقل هنا ليعود كما قال في الذي قبله وأهل هذا يفهم من التعبير بالحاجة  
 اذ شأن من خرج لحاجة العود (قوله وطالت غيبته) أي بحيث يعدم عرضاً اهـ حل  
 \* (فصل في بيان حكم الأعيان المشتركة) \* أي وما يتبع ذلك كقسمت ماء القناة المشتركة (قوله المعدن الظاهر  
 الخ) هذا ليس هو الحكم بل قوته والحكم من قوله ولا يملك ظاهر علمه (قوله بمعنى ما يستخرج منها) عبارة شرح  
 مر المعدن حقيقة البقعة التي أودعها الله تعالى جواهر ظاهراً وباطناً بحيث يملك لذلك المعدن أي إقامة ما أثبت  
 الله تعالى فيها وهو المراد هنا انتهت وتقدم في الزكاة أنه يطلق حقيقة على كل من المكان والجوهر المخلوق فيه  
 وأنه في كل منهما ما فتح الدال وكسرها اهـ (قوله ما يرى به) وهو المسمى الآن بالبارود وقال الزركشي هو دهن  
 يكون على وجه الماء في العين اهـ أجهوري على التحرير وهو المسمى الآن بالزيت الجبلي فقد أخبرني  
 من يوثق به أن الجبل المقابل للطور بساحل البحر الملح في الجانب الغربي إذا اشتدت حركات البحر وارتفع  
 موجه في فصل الشتاء يصل ماؤه إلى حفرة في ذلك الجبل فيبقى فيها ثم يعمدة يجدون على وجه الماء الذي في الحفرة  
 شيئاً يشبه الزيت في الطعم واللون فيقشطونه من فوق الماء ويبيعونه غالباً الرطل بخود دينار وهو نافع لجبر  
 العظام المنكسرة (قوله وكبريت) أصله عين تجرى فإذا جرد ماؤها صار كبريتاً وأعزها الأحمر ويقال إنه من  
 الجواهر ولهذا يضيء في معدنه اهـ شرح مر (قوله وهو شئ يلقيه البحر) يؤخذ منه أن العنبر كذلك لأن  
 الأصح أنه ينبت في قاع البحار ثم ينفذه الماء بنوجه إلى البر اهـ قل على الجلال (قوله ويصير كالقار) ويؤخذ  
 من عظام موتى الكفار شئ يسمى بذلك وهو نجس أو متنجس اهـ شرح مر اهـ عـش (قوله بكسر أوله)  
 جمع برمة بضمه اهـ قل على الجلال (قوله باحياء) بأن ينصب عليه علامات لان احياء كل شئ بحسبه اهـ  
 حل ومقتضى هذه العبارة أن الأحياء في الميت احياء المعدن نفسه والأولى أن يراد به احياء البقعة نفسها اهـ  
 (قوله كما عليه السلف والخلف) المراد من مثل هذه العبارة المتقدمون والمتأخرون اهـ عـش (قوله ولا باطن  
 بحفر) انظر لم خص الباطن بذلك فان الظاهر أن الظاهر كالباطن في ذلك لا يملك بحفر الحفر فليحذر اهـ سم

(قوله) كاطيه السلف والخلف (ولا باطن بحفر) لأنه يشبه المرات وهو انما يملك بالعمارة وحفر المعدن (قوله)



تخريب (ولا يثبت في ظاهر

اختصاص بتخريب بل هو مشترك بين الناس كالماء الجاري والسكالا والخطب (ولا يثبت فيه (اقطاع) لخبر ورد فيه فليس للإمام اقطاع سلك بركة ولا حشيش أرض ولا حطبها بخلاف الباطن فيثبت فيه ما ذكر الاحتياجه الى علاج (فان ضاف) أي المعدنان عن اثنين مثلاً (آ قدم سابق) الى بقتبهما (ان علم والا) أي وان لم يعلم السابق (أقرع) بينهما فيقدم من خرجت قرعته وتقديم من ذكر يكون (بقدر حاجته) بأن يأخذ ما تقتضيه عادة أمثاله فان طلب زيادة عليها أزعج لان مكوفه عليه كالنهر وذ كر عدم الملك بالاحياء وعدم الاختصاص بالنهر وحكم الضيق من زيادته في الباطن وقسولي والأهم من قوله فلو جاز أمعا (ومن أحياء مواتا فظاهر به أحدهما ملكه) لانه من أجزاء الأرض وقدم ملكها بالاحياء وخرج بظهوره مالو عليه قبل الاحياء فانه انما ملك المعدن الباطن دون الظاهر كرجح ابن الرقعة وغيره وأقر النورى عليه صاحب التبيين أما بقتبهما فلا ملكها باحيائهما مع علمهما الفساد قصد لان المعدن لا يتخذ دارا ولا يستأنس ولا ضرر أو نحوها وقولي أحدهما أولى من تعبيره بالمعدن الباطن

(قوله ولا باطن بحفر) أي بمجرد بل انما ملكه بالاستيلاء عليه بعد استخراجيه اه حل وكتب أيضاً قوله وحفر المعدن تخريب فلا يملك بنفس الحفر بل بالاستيلاء عليه بعد استخراجيه اه حل وعبارة أصله مع شرح مر والمعدن الباطن لا يملك محله بالحفر والعمل مطلقاً ولا بالاحياء في موات على ما يأتي في الاظهر كالمظهر والظاهر الثاني يملك بذلك اذا قصد التملك كالموات و فرق الاول بان الموات يملك بالعمارة وحفر المعدن تخريب ولان الموات اذا ملك يستغنى المهي عن العمل والنيل مبثوث في طبقات الأرض يحوج كل يوم الى ضرر وعمل وخرج بمحله نيله فيملك بالاحياء من غير اذن الامام قطعاً لا قبل الاخذ على الاصح انتهت (قوله فليس للإمام اقطاع الخ) في قل على الجلال \* (فرع) \* من الظاهر سلك البركة وصيد البر والبحر وجواهرها وشجر الايكة ونحوها فلا يجوز فيها تخريب ولا اختصاص ولا اقطاع ولو ارفاقاً ولا أخذ مال أو عوض ممن يأخذ منها شيئاً وقد عمت البلوى بهذا فلا حول ولا قوة الا بالله نعم يملكها تبعاً للبيعة اذا ملكها كالمصر \* (فائدة) \* غريبة ذكر الجلال كثيره ان المراد من بيت المال لحفر خيلان اقليم مصر وجزءه وبجوره وتسوية جسور مائة وعشرون ألف قطعاً بالطواري والاعلاق منهم سبعون ألفاً لخصوص الصبيد والباقي لبيعة الاقليم اه قل على الجلال (قوله بركة) بكسر الباء كافي القاموس ونقل بالدرس عن السيوطي ان فيه لغة بضم الباء اه ع ش على مر (قوله فيثبت فيه ما ذكر) أي من الاقطاع فقط لا الاختصاص خلافاً لما هوهمه كلام المصنف والمراد بالاقطاع فيه اقطاع الارفاق لا التملك اه ع ش (قوله قدم سابق) ولو ذم ما ونقل عن شيخنا زى ما وافقه اه ع ش على مر (قوله والا أي وان لم يعلم السابق) أي بان جازاً أمعاً أو جهلاً وقوله أقرع قال الاذرى لم يذكر تقديم المسلم على الذمي اه وببحث شيخنا تقديم المسلم اه شورى (قوله أقرع بينهما) أي لا تغتفر المخرج فان وسعها اجتمعوا وليس لاحد أخذ أكثر من الآخر الا برضاة قاله في الجواهر وهو محمول على أخذ أكثر من البقعة لا النيل اذله أخذ أكثر منه نعم لو كان مسلماً والاخر ذمياً قدم المسلم كما بحثه الاذرى نظير ما مر في مقاعد الاسواق اه شرح مر (قوله بقدر حاجته) هل المراد حاجة يومه أو أسبوعه أو شهره أو سنته أو عمره الغالب أو عادة الناس من ذلك اه سنم على ج أقول الاقرب اعتبار العمر الغالب كافي أخذ الز كالقود يقال بل الاقرب عادة الناس ولو للتجارة ويفرق بينه وبين الزكاة بان الناس مشتركون في المعدن بالاصالة بخلاف الزكاة فان مبنها على الحاجة ومن ثم امتنع على الغنى بمال أو كسب بخلاف المعدن اه ع ش على مر (قوله أزعج) فلو أخذ شيئاً قبل الازعاج هل يملكه أم لا فيه نظروا الاقرب الاول لانه حين أخذه كان مباحاً اه ع ش على مر (قوله ومن أحياء مواتا الخ) انظر هذا مع قوله ولا يملك ظاهر باحياء فهل بينهما تكرار وهل الثاني يغني عن الاول اه أقول هذا التوقف لا يحمل له لان السابق في حالة العلم واللاحق في حالة الجهل فالثاني مفهوم الاول (قوله وخرج بظهوره) أي المشعر بعدم علمه به حال احيائه اه شرح مر (قوله فانه انما يملك المعدن الباطن) أي باحياء ذلك الموات الذي هذا المعدن فيه وان كان لا يملك محله ذلك المعدن و يملك ما عداه مما أحياء وقوله دون الظاهر أي فانه لا يملك باحياء الموات الذي ملك المعدن به والمعتد استواء الظاهر والباطن فان علمهما لم يملكهما ولا بقتبتهما وان جهلها لم يملكهما ما بقتبتهما اه حل (قوله دون الظاهر) ضعيف والمعتد انه لا فرق بين المعدن الباطن والظاهر في حالتي العلم والجهل فان علمهما لم يملكهما ولا بقتبتهما وان جهلها لم يملكهما ما بقتبتهما اه زى اه ع ش والضعيف في كلامه بالنظر لحكم الباطن والظاهر واما حكم البقعة فعبارة فيه جارية على المعتد حيث قال مع علمهما ومفهومه انه مع الجهل يملكها فعلى كلامه قد يملك المعدن دون البقعة كما لا يخفى (قوله اما بقتبهما فلا يملكها الخ) أي يملك ما عدا تلك البقعة من الموات الذي أحياءه في كونه يملك المعدن وما حواله دون محله لا يخفى اه حل (قوله أولى من تعبيره بالمعدن الباطن) أي حيث قيد الباطن بعدم العلم وأطلق في الظاهر وينبغي ان يثبت في الظاهر

مزرعة أو نحوها وقولي أحدهما أولى من تعبيره بالمعدن الباطن

وبعضهم قرر كلام الأصل بما لا ينبغي (٥٧٤) فأخذه (والماء المباح) كالنهر والوادي والسيل (يستوى الناس فيه) بأن يأخذ كل

منهم ما يشاء منه الخبر الناس  
شركاء في ثلاثة في الماء والسكلا  
والنار رواه ابن ماجه باسناد  
جيد (فان أراد قوم سقى  
أرضهم منه) أى من الماء  
المباح (فما في) الماء عنهم  
وبعضهم أحياء أولاً (سقى  
الأول) فالاول فيجب كل  
منهم الماء (الى) ان يباع  
(الكعبين) لانه صلى الله  
عليه وسلم قضى بذلك رواه أبو  
داود باسناد حسن والحاكم  
وصححه على شرط الشيخين  
(ويغرد كل من مرتفع  
ومخفض بسقى) بأن يسقى  
أحدهما حتى يباع الكعبين  
ثم يسقى الآخر  
وخرج بضاق ما اذا كان ينفي  
بالجميع فيسقى من شاء  
منهم متى شاء وتعبيري  
بالاول أولى من تعبيره  
بالاعلى ومن غير الاقرب  
جرحى على الغالب من أن من  
أحياء بقعة يحصر على قربها  
من الماء ما يمكن لمبا فيه من  
سهولة السقى وخفة المونة  
وقرب عروق الغراس من  
الماء ومن هنا يقدم الاقرب  
الى النهر ان أحيوا دفعة أو  
جمل السابق ولا يبعد القول  
بإقراع ذكره الاذرى (وما  
أخذ منه) أى من الماء المباح  
بيد أو ظرف كأناء أو حوض  
مسدود فهو أعم من قوله في  
أناء (ملك) كالاختطاب  
والاحتشاش ولورده الى شحله لم يصير شريكاً به وخرج بأخذ الماء المباح الداخل في نهر حفره فانه باق على إباحته لكن مالاً النهر  
أحق به كالسيل يدخل في ملكه (وحافر بئر بموات لا رفاقه) بها (أولى بما فيها حتى يرتحل) خبره مسلم السابق

اي



فإذا رُحل صار كغيره وإن

عاد إليها كما لو طهرها بقصد  
ارتفاق المارة أو لا بقصد شيء  
فإنه فيها كغيره كأنهم لم ذلك  
بري يادني ضمير لا ارتفاعه  
(و) حافرها بموت (لأنه أو  
بملكه مالك المائمه) لأنه غناء  
ملكه كالثمره واللين (وعليه  
بذل ما فضل عنه) أي عن  
حاجته بمجانا وإن ما سكة  
(لحيوان محترم) لم يحدد  
صاحب ماء مباحا وثم كلاً  
مباح برى ولم يحز الفاضل  
في أثناء حرمة الروح والمراد  
بالبدل تمكين صاحب  
الحيوان للاستسقاء له  
ودخل في حاجته حاجته  
لماشية وزرعته لا يشترط  
في وجوب بدل الفاضل  
لعطش آدمي محترم كونه  
فاضلاً عنهم أو خرج بالحيوان  
غيره كالزراع فلا يجب  
سقيه (والقناة المشتركة)  
بين جماعة (يقسم ماؤها) عند  
ضيقه بينهم (مهاياة) كأن  
يسقى كل منهم يوماً وبعضهم  
يوماً وبعضهم أكثر بحسب  
حصته ولكل منهم الرجوع  
عن المهاياة متى شاء (أو  
بمنصب خشبة بعرضه)  
أي الماء (مشقة بقدر  
حصصهم) من القناة فإن  
جهل بقدرها من الأرض  
لأن الظاهر أن الشركة  
بحسب المالك ويجوز أن  
تكون الثقب متساوية مع  
تفاوت الحصص بأن يأخذ  
\*(كتاب الوقف)\*

أي المذكور بعد قول المتن ومن سبق إلى محل منسوخه لخرقة وفارقه الخ ولفظه من قام من مجلسه الخ ثم رجع إليه  
فهو أحق به وفيه أنه لا يدل على ما ذكر إلا أن يكون أراد على بعد القياس على ما فيه أو يكون الشارح  
اختصره فيما مر فلا استدلال بخبر أبي داود السابق لكان أظهر تأمل (قوله فإذا ارتحل الخ) هذا ظاهر أن ارتحل  
مع رضاهما لو كان الحاجة عازماً على العود فلا إلا أن تطول غيبته وحينئذ فليس المناط الارتحال بل الاعراض  
حتى لو أعرض ولم يرتحل كان الحكم كذلك وهو قضية كلام الروياني اه خادم اه شوبري ويمنع عليه  
سدها وإن حفرها لنفسه لتعلق حق الناس بها فلا يملك إبطاله اه شرح مر اه ع ش (قوله بقصد  
ارتفاق المارة) بحث الزركشي ثبوت هذا الحكم لها وإن لم يتلفظ بوقف كما قاله الماوردي في المسجد ومثله  
ما يحيا بقصد كونه مقبرة مسجلة ونحوه اه سم (قوله لأنه غناء ملكه كالثمره واللين) وإنما جاز لم يكثر دارا  
الانتفاع بماء يترها لأن عقد الاجارة قد يملك به عين تبعاً كاللبن وقضية المعلن منع البيع والتعليل جوازه إلا أن  
يقال هو ملك ضعيف ملحظه التبعية فتعسر على انتفاعه هو بعينه للحاجة فلا يتعدى ذلك لبيعه وهو هذا هو الوجه  
ومن ثم أقنيت في مستاجر حمام أراد بيع ماء من يترها بغيره لما ذكره لأن البيع قديودي إلى تعطيلها فيضرك ذلك  
بوجرها اه تحفة اه شوبري (قوله أي عن حاجته) أي الناجزة كما قبله الماوردي قال الأذري ومجمله  
أن كان ما يستخلف منه يكفيه لما يطرأ اه شرح مر (قوله وثم كلاً مباح برى) هل هذا قيد فلا يجب بذل  
ما ذكر لحيوان يعلف بعلف مملوك ولعله لأنه مقصر حيث لم يعد الماء كالعلف وكتب أيضاً أن منع الماء يلزمه  
منع الكلا وقد انتهى عنه اه حل وحيث وجب البذل لم يحز أخذ عوض عليه ولا يجب على من وجب عليه  
البذل اعارة آلة الاستسقاء اه شرح مر اه ع ش ويشترط لوجوب البذل كون الماشية ترضى في كلاً  
مباح قريب من الماء واشترط الماوردي أيضاً أن لا يكون في وصول الماشية إلى الماء ضرر زرع أو شجرة مثلاً لغيره  
والمراد بالبذل المذكور التمكن منه للاستسقاء وإذا رد الماء من أخذه إلى البحر لم يكن شريكاً فيه كما مر  
\*(تنبيه)\* يجوز الشرب وسقي الدواب ونحو ذلك من الجداول المملوكة ولو لم يحجروا عليه أو الموقوفة ولو على معين  
لاذن العرف في ذلك ما لم يضر بمالكها أو الموقوفة عليه اه قل على الجلال (قوله وزرع) أي وإن أحدث  
الزراعة بعد احتياج الحيوان اه حل (قوله وخرج بالحيوان غيره) شمل الغير حاجة طهارة الغير فلا يجب البذل  
لها وهو ما صرحوا به في باب التيمم وبه يعلم رد ما تنقعه الشيخ في حاشية التحفة اه شوبري (قوله يقسم ماؤها الخ)  
لا يخفى صراحة الكلام في أن ماء القناة مملوك فاصورته فأنه إن دخل القناة من نهر مباح فهو على إباحته فعمل  
صورته أن يخرج من نهر مملوك اه سم اه ع ش (قوله ولكل منهم الرجوع الخ) وإذا رجع بعد أخذ نوبته  
وقبل أخذ غيره فعليه أجرة مثل أخذه من النهر ويتعين المهاياة في قناة يكثر ماؤها أو يقل وليس لأحدهم تصرف  
في القناة بنحو حفر أو غرس بجانبها بغير إذن باقيهم وعما رتخا على قدر المالك وليس لأحدهم سوق الماء إلى أرض  
أجنبية لإيهامه ثبوت الحق لها ولو وجد لأهل الأرض نهر تسقى منه ولم يعلم هل هو بحر أو خرق حكم ملكه  
لهم باليد ولو وجد لهم ساقية لا شرب لها من غيره حكم بشرهم ساقية لظاهر اه قل على الجلال (قوله  
أو بنصب خشبة الخ) أي لكن هذه الطريق يجير عليها بخلاف المهاياة اه سم (قوله ويجوز أن تكون  
الثقب متساوية) مقابل لقوله بقدر حصصهم وقوله متساوية أي في الضيق أو السعة اه عبد البر أي  
فتكون صورة المتن أن توسع ثقبه صاحب الثقبين بحيث يكون ماؤها بقدر ماء ثقبه صاحب الثلث مرتين تأمل  
ونقل عن الشيخ العزيزي أن قوله بأن يأخذ الخ تصور للمتن أعني بقدر حصصهم وهو بعيد

\*(كتاب الوقف)\*

هو لفظة الحبس من وقفت كذا حبستهم ووقف لغة رديئة وأحبس أفصح من حبس بالتشديد على ما نقل لكن  
حبس هي الواردة في الأخبار الصحيحة اه شرح مر وجهه ووقوف وأوقف اه قل على الجلال (قوله  
وشرع حبس مال الخ) زاد بعضهم وإن يكون متصلاً احتراماً عن منقطع الأول اه حل والوقف ليس من

صاحب الثلث مثلاً ثقبته والآخر ثقبتهن ويسوق كل واحد منهما إلى أرضه

خصائص هذه الامة اه شرح مر بالمعنى وعبارته بعد قول المصنف وان وقف على جهة معصية الخ نعم  
ما فعله ذى لا يبطله الا ان ترفعوا اليه الى قوله لا ما وقفوه قبل المبعث على كائنهم الخ فانه صريح في مشروعية  
الوقف قبل البعثة اه ع ش وقوله بقطع التصرف الباء بسببية متعلقة بحبس وكذا قوله على مصرف  
اه شيخنا (قوله اذ مات ابن آدم الخ) عبارة مر وجاز اذ مات المسلم انقطع الخ فلعلمهم اذ مات ابن آدم اه ع ش  
وقوله انقطع عمله اه أى ثوابه وأما العمل فقد انقطع بفراغه اه شيخنا (قوله أو ولد صالح) أى مسلم ومن كون  
الوقف يسمى صدقة جارية يؤخذ عدم صحته على الانبياء لحرمة الصدقة عليهم فرضها ونقلها اه حل (قوله  
يدعوله) أى حقيقة أو مجازاً فيشمل الدعاء له بسببه (قوله محجولة عند العلماء على الوقف) ولينظر ما المانع من  
حل الصدقة الجارية على بقية الخصال العشرة التي ذكرها انما لا تنقطع بموت ابن آدم وقد نظمها الجلال  
السيوطي بقوله

اذ مات ابن آدم ليس يجزى \* عليه من خصال غير عشر  
عـ اوم يشها ودعاء نجس \* وغرس النخل والصدقات تجزى  
وراثه مصحف ورباط ثغر \* وحفر البئر أو اجزاء نهر  
وبيت للغريب بناء ياوى \* اليه أو بناء محل ذكر  
وتعليم لقرآن كريم \* نغذها من أحاديث بحصر

(قوله أهل تبرع) عبارة شرح مر أهل تبرع في الحياة ثم قال فلا يصح من محجور عليه بسفه وصحة نحو  
وصيته ولو بوقف داره لارتفاع الحجر عنه بموته (قوله ولو لمسجد) أى وان لم يعتقه قربة اعتباراً باعتقادنا اه  
زى اه ع ش (قوله ولو لمسجد) أى ومصحف ويتصور ملكه له بأن كتبه أو ورثه من أبيه ومثل المصحف  
الكتب العلمية اه ع ش على مر (قوله لا مكره) أى بغير حق اياه كان نذر وقف شيء من أمواله وامتنع  
من وقفه بعد النذر فأكرهه عليه الحاكم فيصح وقفه حيث نذر ان امتنع من ذلك وقفه الحاكم على ما يرى فيه من  
المصلحة اه ع ش (قوله ومحجور عليه بفلس) أى وان زاد ماله على دينه كان طرأ له مال بعد الحجر أو ارتفع سعر  
ماله الذي حجر عليه فيه اه ع ش على مر (قوله كونه عيناً معينة) أى ولو مؤجرة فيصح وقف المؤجر مسجداً  
فيمتنع على المستأجر تخييسه وكل معذر من حيث نذر يختير ان اختيار البقاء انتفع به الى مضي المدة أى ان كانت  
المنفعة المستأجر لها تجوز فيها والا كاستجاره لوضع نجس تعين ابداله بمثله من الطاهر وامتنع على الواقف وغيره  
الصلاة ونحوها فيه بغير اذن المستأجر وحينئذ يقال لنا مسجد منفعته مملوكة ويمتنع نحو صلاة واعتكاف به من  
غير اذن مالك المنفعة كذا في التحفة في باب الاجارة اه شوبري (قوله ولو بمقصوية) أى ولو كانت العين التي  
يوقفها المالك مقصوية عند غيره فلا ينافي قوله الا فى مملوكة اه شيخنا (قوله أو غير مرئسية) بأن لم يرها  
الواقف ويؤخذ من عدم اشتراط الرؤية صحة وقف الاعشى وبه صرح مر في الشارح (قوله نعم يصح وقف  
الامام الخ) وحيث صح وقفه لا يجوز تغييره وامام اعلمت به البسوى مما يقع الا ان كثيراً من الرزق المرصدة على  
أماكن أو على طائفة مخصوصة حيث تغيير وتحويل على غير ما كانت موقوفة عليه أو لافاته باطل ولا يجوز  
التصرف فيه لغير من عين عليه من جهة الواقف الاول فليتنبه له فانه يقع كثيراً من هنا يفرق بين ما هنا وبين عدم  
صحة عتق عبد بيت المال بأن الموقوف عليه هنا من جهة المستحقين فيه كما يصرح به قوله بشرط ظهور المصلحة  
فوقه كإبصال الحق المستحقه ولا كذلك العتق نفسه فانه تفويت للمال اه ع ش على مر (قوله أيضاً  
نعم يصح وقف الامام من بيت المال) أى على معين أو على جهة عامة كما أفق به ابن أبي عمرون السلطان نور  
الدين الشهيد لكن قال السبكي ان لا أفق به ولا أحكم به والذي أراه انه لا يجوز وقفه على شخص أو طوائف  
خاصة اه حل وعبارة شرح مر نعم يصح وقف الامام أراضى بيت المال على جهة معين على المنقول

هو لغة الجبس وشرعاً حبس  
لمال يمكن الانتفاع به مع بقاء  
عينه بقطع التصرف في رقبته  
على مصرف مباح والاصل  
فيه خبر مسلم اذ مات ابن آدم  
انقطع عمله الا من ثلاث صدقة  
جارية أو علم ينتفع به أو ولد  
صالح يدعوله بعد موته والصدقة  
الجارية محجولة عند العلماء  
على الوقف (اركانه) أربعة  
(موقوف وموقوف عليه  
وصيغة وواقف وشرط فيه)  
أى في الواقف (كونه مختاراً)  
والنصريح به من زيادنى  
(أهل تبرع) فيصح من كافر  
ولو لمسجد ومن بعض لامن  
مكسرة ومكاتب ومحجور  
عليه بفلس أو غيره ولو  
ببائنة قوله (و) شرط (في  
الموقوف كونه عيناً معينة)  
ولو مقصوية أو غير مرئية  
(مملوكة) للواقف نعم يصح  
وقف الامام من بيت المال  
(تنقل) أى قبل النقل من  
ملك شخص الى ملك آخر  
(وتفيد لا بقوته انفعاً مباحاً  
مقصوداً) ههنا من زيادنى  
وسواء أكان النفع في الحال  
أم لا كوقف عبد وجش  
صغيرين وسواء أكان عقاراً



المجول له بشرط ظهور المصلحة في ذلك اذ تصرفه منوط بالمصلحة كولي اليتيم ومن ثم لو رأى غلب ذلك اهلهم جاز  
 وحيث صح وقفه فهل يجب على المباشرة لوظيفته من وقفه كقراءة درس علم وامامة مسجد العمل بشرطه  
 أولا ذهب الجلال السيوطي ومن تبعه الى انه لا يجب عليه العمل بما ذكره من الشروط حيث كان مستحقا في  
 بيت المال وذهب الرملي ومن تبعه الى انه يجب عليه العمل بشرطه ولا يستحق المعلوم الا ان باشر العمل بنفسه  
 أو نائبه تأمل اه شيخنا (قوله أم منقولا) أي حيوانا كان أو غيره ثم اذا أشرف الحيوان على الموت  
 ذبح ان كان مأكولا وينبغي ان يأتي في الجملة ما ذكره في البناء والغراس في الارض المستأجرة أو المعارة لهما اذا  
 قلنا من انه يكون مملوكا للواقف والموقوف عليه الخ ومحلها ما حيث لم يتأت شراء حيوان أو جزئه بشئ الحيوان  
 المذبح على ما سياتي اه ع ش على مر (قوله أم منقولا) أي وقد وقفه غير مسجد اما للوقف المنقول  
 مسجد اذ لا يصح ما لم يثبت في الارض فان أثبتته بنحو تسميته صح ان كان محله له الانتفاع به وقال شيخنا يختص  
 بمنفعة بنحو اجارة أو وصية لان نحو مسجد او شارع فلا يصح وفيه نظر ولا يضركه بعد ذلك وحيث لا يصح الاعتكاف  
 عليه ولو في هوائه لا تحتها وكذا يحرم المكث من الجنب فوقه لا تحتها ولا يحرم عليه حمله كذا قاله بعض مشايخنا  
 فراجع فان فيه نظرا لانه في دواء المسجد وان لم يكن عليه والوجه الحرمة فيهما والا فرب صحة الاعتكاف تحتها  
 ولو لحامه حيث كان داخل في هوائه ولا يضركه دواءه وزواله كما رتب بلاطة مسجد أخذت منه وشمل ما ذكر  
 الموصى به مدة وغـ بر المرقى كمر والمؤجر كذلك والمنسوب وان عجز عن تخليصه والمدير ومعلق العنق بصفة  
 واذا عتق بطل الوقف كذا قاله شيخنا تبع الشرح شيخنا وفيه نظر اذ الوقف كالبيع وهو لا يبطل بوجود الصفة  
 أو الموت بعده فان جهل عتقه ما على فرض وجوده على معين اذا قلنا بعتقه ما الخ وعبارة شرح شيخنا شمر أو  
 نصرح به لمن تأملها وهو مرجوح أو على معنى تبين عتقه ما قبل الوقف بوجود الصفة أو الموت قبله فواضح  
 فراجع ويبدل لهذا تعبيره بعتقه ما دون ان يقول اذا وجد الصفة أو الموت مثلا اه قل على الجلال (قوله  
 كشاع) مثال للعين الموقوفه وكذا ما بعده اه شيخنا (قوله ولو لم يمسح) ويجوز على الجنب المكث فيه  
 وتجب قسمته لتعيينها طريقا وما نوزع فيه مردود اه شرح مر وقوله ويجوز على الجنب المكث فيه فرر مر  
 انه تطاب القحية لداخله ولا يصح الاعتكاف فيه ولا الاقتداء مع التباعد باكثر من ثلاثمائة ذراع اه سم على  
 حج وقوله وتجب قسمته أي فور او ظاهره وان لم تكن اقرارا وهو مشكل اه سم على حج أقول ويجاب بأنه  
 مستثنى للضرورة كما قاله في اثناء كلام آخره ذنا ظاهره ان أمكنت القسمة فان جهل مقدار الموقوف بقي على  
 شيوعه ولا يبطل الوقف كما اقتضاه قوله قبل وان جهل قدر حصته لكنه نظر انتفاع الشريك بحصته والحالة  
 ما ذكره والاقرب ان يقال ينتفع به بما لا ينافي حرمة المسجد كالصلاة فيه والجلوس لما يجوز فعله في المسجد  
 كالخطبة ولا يجلس فيه وهو جنب ولا يجامع زوجته ويجب ان يقتصر في شغلها على ما يتحقق ان ملكه  
 لا ينقص عنه اه ع ش على مر (قوله وكمدبر ومعلق عتقه بصفة الخ) عبارة شرح مر وشمل كلام المصنف  
 صحة وقف المدير والمعلق عتقه بصفة قائمهما وان عتق بالموت ووجود الصفة وبطل الوقف لكن فيهما ادراهم نسبي  
 أخذنا مما سمر وفارق صحة بيعهما ما وعدهم عتقه ما مطلقا بانه هنا استحق على السيد حقان متجانسان فقد منا  
 أقواهما مع سبق مقتضيه وبه فارق ما لو ولد الواقف الموقوفه حيث لم تصر أم ولد انتهت (قوله بناء على ان الملك  
 في الوقف الخ) فان قلنا انه للموقوف عليه فلا يعتقان لخروجهما الى ملك آدمي آخر فلم توجد الصفة في ملك  
 المعلق ولا يبطل الوقف وعبارة ع ش قوله على ان الملك لله تعالى معتمد وقوله أو للواقف ضعیف ففهموه انه  
 على القول بانه ملك للموقوف عليه لا يبطل الوقف وبوجه بانه حيث قلنا بملكه فقد انتقل من الواقف اليه حتى  
 كان الواقف باعه والبائع اذا أراد التصرف فيما باعه لغيره لم يتخذ تصرفه فيه انتهت (قوله وضعا بارض) أي  
 مستأجرة اجارة صحيحة أو فاسدة أو مستعارة بخلاف المغصوبة فلا يصح وقف ما فيها على الراجح كما أتت به والد شيخنا

أم منقـ ولا (كشاع) ولو  
 مسجد أو كمدبر ومعلق عتقه  
 بصفة قال في الروضة كأنها  
 ويعتق بوجود الصفة  
 ويبطل الوقف بعتقهما بناء  
 على ان الملك في الوقف لله  
 تعالى أو للواقف (وبناء  
 وغراس) وضعا (بارض)

وان نظرفيه في التحفة اه شوبري (قوله وضعا بارض بحق) أي ولو موقوفة كالموقوفة فاذا بنى فيها مسطبة  
فوقها مسجد اصح اه حل وفي قل على الجلال قوله في أرض مسطرة أجرة ولو اجارة فاسدة ومنها أرض  
محتكرة لبنى فيها غـ. ربما كانت عايدة ولا تصح اجارتها لذلك ويصح في المعارة بخلاف المغصوبة ومنها سوا حل  
الانهار فلا يصح وقف ما فيها ومنها مالو بنى أو غرس بعد فراغ مدة الاجارة لانه لا ينفع حق فلا يصح أيضا  
\* (تنبيه) \* يصح وقف المنقولات في الأرض المغصوبة بخلاف السبكي وابن الرقعة كالحراثن الموضوع في  
المساجد ولو بغير حق لا يمكن الانتفاع بها خارج الأرض المذكورة وبذلك فارق البناء ونحوه كما مر اه (قوله  
بارض بحق) أي ولو مستأجرة اجارة صحيحة أو فاسدة أو مسطرة معارة مثلاً فلو قلع ذلك وبقى منتفع به فهو وقف كما  
كان وان لم يبق كذلك فهل يصير ملكاً للموقوف عليه أو يرجع للواقف وجهان أصحهما ما أزيلها وقول الجلال  
الاسنوي ان الصحيح غيره ما هو وشراء عقار أو جزء عقار بوقف مكانه وهو قياس النظائر في آخر الباب ونقل  
الأذري نحوه محمول على إمكان الشراء المذكور وكلام الشيخين في الأول محمول على عدمه ويلزم المال بالقلع  
ارش نقصه يصرف على الحكم المذكور ونخرج بنحو المسطرة المجاورة فلا يصح وقف ما فيها لعدم دوامه  
مع بقاء عينه وهذا مستحق الإزالة كما أفتى به الوالد اه شرح مر وقوله فلو قلع ذلك الخ ويجوز إيقاعه باجرة  
من ريعه ولا ينبغي هذا الخصلة الثالثة وهي تملكه بقيمة لان الموقوف لا يباع (قوله وضعا بحق) فلا يصح وقف  
البناء والغراس في الأرض المغصوبة كما أفتى به شيخنا واعنده مر أقول لا ينبغي ان يكون كذلك المنقولات  
التي تحتاج لاثبات اذا كانت موضوعة في أرض مغصوبة لانها لا تنفع في التمتع بها خارج الأرض  
المغصوبة وعلى هذا فينبغي صحة وقف الحراثن الخشب الموضوع في المساجد حيث حرم وضعها اذ لم يقفها على ان  
تستمر في المسجد فليست أم اه سم (قوله لعدم تعيينهما) مقتضى صنيعه ان ما في الذمة عين لكن غير معين  
مع انه تقدم له جعله في مقابلة العين فكان الاظهر ان يضمه الى المنفعة في خروجها (قوله ومكاتب) أي كتابة  
صحيحة على الوجه بخلاف ذي الكتابة الفاسدة اذ المقلب فيها التعليق ومر في المعلق عتقه بصفة صحة وقفه  
اه شرح مر وقوله اذ المقلب فيها التعليق قضية تشبيه بالمعلق عتقه ان الكتابة الفاسدة لا تبطل فاذا أدى  
النجوم عتق وبطل الوقف كوجود الصفة في وقف المعلق عتقه بصفة وهو ظاهر اه عـ ش عليه (قوله ولا  
دراهم لازينة) وكذلك لا تجوز فيها وصرف ربحها للفقراء مثلاً لانها تقوت وذلك خارج بقوله لا يفوتها اه حل  
(قوله ولا دراهم لازينة) وكذا وقف الجامعة لان شرط الموقوف ان يكون مالاً كالواقف وهي غير مالو كتمان  
هي تحت يده وما يقع من استئذان الحاكم في الفراغ عن شيء من الجامعة لتسكون لبعض من يقرأ القرآن مثلاً  
في وقت معين ليس من وقفها بل بفراغ من هي بيده سقط حكمه منها فصار الامر فيها الى رأى الامام فيصح تعيينه  
لمن شاء حيث رأى فيه مصلحة اه عـ ش على مر وسبأ في خلع الاجني مزيداً واضح وبسط المسئلة  
الجامعة فراجع هناك ان شئت (قوله ومقصود الوقف الدوام) قال مر والمراد بالدوام بقاؤه مدة يصح  
استجاره فيها بان تقابل باجرة تقبل له فيلزم صحة وقف الريحان المحصود اذا كان يبقى هذه المدة فقال يلزم صحة وقفه  
اه لكن لما قال في الروض في ضابط الموقوف أو منفعة يستأجر لها عالياً قال في شرحه واحترز بقوله من  
زيادته غالباً عن الرياحين ونحوها فانه لا يصح وقفها كما سبأ في مع انها تستأجر لان استجارها نادراً غالب اه سم  
(قوله فيصح على فقراء) وعلى الصحة ينبغي ان يكفي الصرف لثلاثة لكن لا يتجه هذا اذا فضل الربيع عن كفايتهم  
لا سيما مع احتياج غيرهم اه سم على ج اه عـ ش على مر (قوله على فقراء) المراد بهم فقراء  
الزكاة نعم المكتسب كفايته ولا مال له ياخذ منها انتهى تحفة اه شوبري (قوله وعلى أغنياء) الغني هنا من  
تحرم عليه الزكاة قاله الزبيرى وبحيث لا يدرى اعتبار العرف ثم تشكك فيه اه شرح مر لكنه خاص  
بالغنى بالمال أما الغنى بالكسب فقد تقدم عن الشوبري انه ياخذ منها فيكون فقيراً هنا (قوله وعلى أغنياء) أي

بحق) فلا يصح وقف منفعة  
لانها ليست بعين ولا ما في  
الذمة ولا أحد عبديه لعدم  
تعيينها ولا ما لا يملك للواقف  
كمكثري وموصى بمنفعته له  
وحر وكتب ولو معاملاً ولا  
مستولدة ومكاتب لانها ما  
لا يقبلان النقل ولا آله هو  
ولا دراهم للزينة لان آله  
الله محرمة والزينة غير  
مقصودة ولا ما لا يفيد نفعاً  
كزمن لا يرجح برؤيه  
ولا ما لا يفيد الأمانة كطعام  
وربحان غير مزروع  
لان نفعه في فوته ومقصود  
الوقف الدوام بخلاف  
ما يدوم كسبك وعنبر وريحان  
مزروع (و) شرط (في  
الموقوف عليه ان لم يتعين)  
بان كان جهة (عدم كونه  
معصية فيصح) الوقف (على  
فقراء و) على (أغنياء)  
وان لم تظهر فيهم قرينة نظراً  
الى ان الوقف عليك كالوصية



وعلى يهود أنصاري أو فساق أو قطاع طريق على المعتمد وفيه ما لا يخفى لأن فيه عالة على معصية اه حل  
(قوله لا على معصية) ومنه الوقف على تزويق المساجد دون الوقف على الاستور للكنيسة أو لقبور من تطلب  
زيارته من العلماء والصالحين فيصح ولو حريرا وان كان استعماله حراما وقوله كعمارة كنيسة للتعبد أي في الواقع  
وان لم يذكره في صيغته وهو واضح ان علم ذلك أو على حصرها أو الوقف عليها اه حل وقال الغزالي يصح الوقف  
الحق اعتده مر اه سم (قوله امكان تملكه) بان يوجد خارجا متأهلا لاهل لان الوقف تملكه لا منفعة فلا يصح  
الوقف على معدوم كعلى مسجد سينى أو على ولده ولأولاده أو على فقراء أو لادعوايس فيهم فقير أو على القراءة  
على رأس قبره أو قبرا يبه الحى فان كان له ولد أو فيهم فقير صرح وصرف للحادث وجوده في الاولى أو فقره في الثانية  
لصحته على المعدوم تبعا كوقفته على ولدى ثم على ولد ولدى ولا ولد له وكلى مسجد كذا وكل مسجد سينى في  
تلك الحلة وسيد كرى في نحو الحرى ما يعلم منه ان الشرط بقاؤه فلا يرد عليه من الهمامه الصحة عليه لا مكان تملكه ولا  
على أحد هذين ولا على عمارة المسجد اذ الم بينه بخلاف دارى على من أراد سكناها من المسلمين ولا على ميت اه  
شرح مر (قوله كأن كان خادما كنيسة للتعبد) كان قال على فلان خادما الكنيسة أو كان في نفس الامر كذلك  
وقد علمه ويحتاج للفرق بينه وبين اليهودى ونحوه اه حل (قوله لا على جنين) أى لان الوقف تسليط في  
الحال بخلاف الوصية ولا يدخل الجنين أيضا في الوقف على أولاده اذ لا يسمى ولدا وان كان تابعا لغيره نعم ان  
انفصل استحقاقهم قطعا الا أن يكون الواقف قد سعى الموجودين أو ذكر عدهم فلا يدخل كما أشار إليه  
الأذرى وهو ظاهر ويدخل الجمل الحادث على الوقف فاذا انفصل استحقاقه ما بعد انفصاله كما مر وأما  
إطلاق السبب بحثا انه لا يدخل فيصرف لغيره حتى ينفصل فاعتراض بان المتبادر ان الواقع من الريع يوقف  
لانفصاله اه شرح مر وقوله ولا يدخل الجنين أيضا الخ أى بخلاف نحو الذرية كما قاله في العباب كالروض  
وشرحوه كذا أى يدخل في الذرية والنسل والعقب الجمل الحادث فتوقف حصته اه والنقييد بالحادث الظاهر  
انه ليس لخراج الموجود حال الوقف اه سم على حج وقوله فتوقف حصته الخ يخالف قول الشارح فان  
انفصل استحقاقه ما بعد انفصاله الا أن يقال أراد بتوقف حصته عدم حرمانه اذا انفصل بعد الوقف وقوله بان  
المتبادر الخ هذا يخالف ما فهم من قوله فان انفصل استحقاقه من غلة ما بعد انفصاله فانه كما صرح في انه لا يوقف له شيء  
مدة الجمل فليتمل واذا قلنا يوقف لانفصاله فأي جزء من الغلة يوقف مع الجمل بعد الجمل من كونه واحدا أو أكثر  
المؤدى الى تعذر الصرف وقياس المعاملة بالاضر في ارث الجمل ان توقف جميع الغلة حتى ينفصل وتقدم ما فيه  
اه ع ش عليه (قوله ان قصد به) أى بالوقف على علفها والوقف عليها فهو راجع للمستثنين كما هو المفهوم من  
شرح الروض وفيه انه اذا قصد زيد المالك ثم خرجت عن ملكه هل يتعين وفي الصورة الاولى هل يجب ان يصرف  
ذلك في علفها أو لاولاد المقتصد والمالك لا يبعد نعم اه حل (قوله ويمتنع تحصيل الحاصل) أى واختلاف  
الجهة اذ استحقاقه ووقفه غير ملكه الذى نظره مقابل الاصح واختاره جميع لا يعوى على دفع ذلك التعذر اه حج  
(قوله ومن الوقف على نفسه) أى فيبطل بذلك نعم لو شرط أن يضى عنه صرح أخذ من قول الماوردى وغيره بصحة  
شرط أن يخرج عنه مائة أى لانه لا يرجع منه لذلك سوى الثواب وهو لا يضر بل هو المقتصد من الوقف ولو وقف  
على الفقراء مثلا ثم صار فقيرا جاز له الاخذ منه وكذا لو كان فقيرا حال الوقف كفى الكفاي واعتده السبكي وغيره  
ويصح شرطه النظر لنفسه ولو بمقابل ان كان بقدر آخر المثل فائق كما قيده بذلك ابن الصلاح ومن الجبل في الوقف  
على النفس أن يثقف على أولاد أبيه المتصرفين بكذا ويذكر صفات نفسه كما قاله جميع من المتأخرين واعتده ابن  
الرفعة وعمل به في حق نفسه وقوف على الاقدم من بنى الرفعة وكان يتناولوه وهو الوجه وأفتى ابن الصلاح وتبعه  
جميع بان حكم الجنى بصحة الوقف على النفس لا يمنع الشافعى بالانسان بيعة وسائر التصرفات فيه قال لان حكم  
الحاكم لا يمنع ما في نفس الامر وانما يمنع منه في الظاهر سياسة شرعية وليحق بهذا ما في معناه لكن رده جميع بانه

(لا) على (معصية كعمارة  
كنيسة) للتعبد ولو لم يملكه  
عالة على معصية وان أقروا  
على التبرع بخلاف كنيسة  
تنزلها المارة أو موقوفة على  
قوم يسكنونها ويستقون من  
صحة الوقف على الجهة  
المذكورة ما صرح به المتولى  
من انه لا يصح الوقف على  
الوحوش والطيور المباحة  
وأقره الشيخان وقال الغزالي  
يصح الوقف على حمام مكة  
(و) شرط فيه (ان تعين)  
ولو جاعة (مع مامر) أى  
من عدم كونه معصية وهو  
من زيادى (امكان تملكه)  
لله وقوف من الواقف لان  
الوقف تملكه لا منفعة (فيصم)  
الوقف (على ذى) الا أن  
يظهر فيه قصد المعصية كأن  
كان خادما كنيسة للتعبد  
(لا) على (جنين وجمعة) نعم  
يصح الوقف على علفها  
وعاين ان قصد به مالكم الا أنه  
وقف عليه (و) لا على (نفسه)  
أى الواقف للتعبد وتقليم  
الانسان ملكه لانه حاصل  
ويمتنع تحصيل الحاصل  
ومن الوقف على نفسه

مفرع على مرجوح وهو ان حكم الحاكم في محل اختلاف المجتهدين لا ينفذ باطنا كما صرح به تعليقه والاصح كافي  
 الروضة في مواضع نفوذ باطنا ولا معنى له الا ترتب الاثار عليه من حل وحرمه ونحوه اصرح الاصحاب بان  
 حكم الحاكم في المسائل الخلافية يرفع الخلاف ويصير الامر متفقا عليه اه شرح مر وقوله بان حكم  
 الحاكم الخ أي ولو حكم ضرورة ومحل ذلك كله حيث صدر حكم صحيح مبني على دعوى وجواب أما لو قال  
 الحاكم الخ في مثلاً حكمت بصدقة الوقف وبموجبها من غير سبق دعوى في ذلك لم يكن حكماً بل هو افتاء مجرد وهو  
 لا يرفع الخلاف فكان كأن لا حكم فيجوز للاشافي بيعه والتصرف فيه اه ع ش عليه (قوله ان شرط أن  
 يأكل من ثماره) أو يقضي من ريعه دينه الذي لزم ذمته ولو أجرة الأرض الموقوفة بخلاف مالو شرط وفاء  
 أجزائها الواجبة في المستقبل من ريعه فإنه يصح اه حل (قوله في وقفه بئر رومة) وذلك أنه لما هاجر المسلمون  
 استذكروا ماء المدينة اذ لم يكن فيها بئر عذب الا بئر رومة وكانت لليهود يبيع القربة منها بماء فقال صلى الله  
 عليه وسلم من يشتري بئر رومة فيجعلها للمسلمين فاشترى عثمان نصفها باثني عشر ألف درهم فجعله للمسلمين وجعل  
 لهم يوماً واصحابها يوماً فكان اذا كان يومه استقى المسلمون ما يكفيهم يومين فلما رأى اليهودي ذلك قال لعثمان  
 أفستد على ملكي فباعه النصف الثاني بثمانية آلاف درهم وهي باسفل وادي العقيق قرب مجتمع الاسيال  
 وكانت قد خربت ونقضت بحجارتها فاحياها وجددتها فاضى مكة الشهاب أحمد بن محمد الحب الطبري في حدود  
 الحسين وسبع مائة اه من تاريخ المدينة للسهمودي (قوله فليس على سبيل الشرط) هذا الكلام يدل على  
 ان التصريح بنفسه على سبيل الشرط في وقف نحو البئر والمسجد يضرب قائم له وراجع اه سم وهو ظاهر لانه  
 بشرطه ذلك منع غيره من الانتفاع به في الوقت الذي يريد فاشبه الوقف على نفسه اه ع ش (قوله وعبد  
 لنفسه) أما البعض فالظاهر كما أفاده الشيخ انه ان كانت مهاباً أو صدر الوقف عليه يوم نوبته فكالحار أو يوم نوبة  
 سيده فكالعبد وان لم تكن مهاباً أو وزع على الرق والحرية وعلى هذا يحمل اطلاق ابن خيران صحة الوقف عليه  
 قال الزركشي فلأراد مالاً البعض ان يقف نصفه الرقيق على نصفه الحر فالظاهر الصحة كالأوصى به لنصفه الحر  
 ويؤخذ من العلة ان الاوجه صحة على مكاتب غيره ككتابة صحبة لانه عاك كما نقله في الروضة عن المتولي وان نقل  
 خلاقه عن الشيخ أبي حامد ثم ان لم يقيد بالكتابة صرفه بعد العتق أيضاً والا فهو منقطع الاخر فيبطل استحقاقه  
 وينتقل الوقف الى من بعده اه ذا ان لم يعجز والابان بطلانه لكونه منقطع الاول فيرجع عليه بما أخذ من  
 غلته أما مكاتب نفسه فلا يصح وقفه عليه كالأوقف على نفسه كما حرم به المأوردى وغيره وهو نظير ما سياتي في  
 اعطاء الزكاة اه شرح مر (قوله فهو وقف على سيده) أي ويقبل هو ان شرطناه وهو الاصح الا متى  
 وانها سيده عنه دون السيدان امتنع كإياتي نظيره في الوصية اه شرح مر (قوله فهو وقف على سيده)  
 أي والقبول من العبد وهل للسيد اجباره عليه لانه اكتساب انظر اه حل وهذا بخلاف الاطلاق في  
 الوقف على البهيمة حيث لا يصح لان الرقيق أهـل للملك في الجاهل بخلافهما وقوله ليصح أي ان كان العبد لغير  
 الواقف وقوله أولاً يصح أي ان كان العبد له اه شيخنا (قوله واعلم انه يصح الوقف الخ) هو في المعنى مستثنى  
 من قوله ولا عبد لنفسه (قوله الموقوفين على خدمة الكعبة) وأما الخدام الاحرار فيصح الوقف عليهم جزماً  
 اه ع ش (قوله ولا على مرتدو حربي) لعل هذا مختز قيد لمحوط في قوله امكان تملكه أي مع عدم استحقاقه  
 الا لا مع الكفر وفهم من قوله مع كفرهما الذي هو جزء العلة الثاني انه يصح الوقف على الزاني المحصن وقاطع  
 الطريق ويكون هذا مفهوماً قبيحاً مقدراً ولذلك أعاد المتن الثاني (قوله لانهم لا دوام لهم مع كفرهما  
 الخ) ويفرق بينهما ما بين الزاني المحصن وان كانا دونه في الاهدار اذا لا يمكن عصيته بحال بخلافهما بان في  
 الوقف عليهما منابذة لعزة الاسلام لنسألهما عانتهما له من كل وجه بخلافه لاسيما والارتداد في الملك والحرابة  
 سبب زواله فلا يناسبهما التحصيل اما المعاهد والمؤمن فيلحقان بالحربي على ما حرم به الدميري وقال غيره

ان بشرط ان يأكل من  
 ثماره أو ينتفع به وأما قول  
 عثمان رضي الله عنه في  
 وقفه بئر رومة دلوى فيها  
 كدلاء المسلمين فليس على  
 سبيل الشرط بل اخبار بان  
 للواقف أن ينتفع بوقفه  
 العام كالصلاة بمسجد وقفه  
 والشرب من بئر وقفها (و) لا  
 على (عبد لنفسه) أي نفس  
 العبد لانه ذر تملكه فان  
 أطلق الوقف عليه (ف) هو  
 وقف (على سيده) أي يحمل  
 عليه ليصح أولاً يصح واعلم  
 انه يصح الوقف على الارقاء  
 الموقوفين على خدمة الكعبة  
 ونحوها لان القصد الجاهل فهو  
 كالوقف على علف الدواب  
 في سبيل الله (و) لا على  
 (مرتدو حربي) لانهم  
 لا دوام لهم مع كفرهما  
 والوقف صدقة دائمة  
 (و) شرط (في الصيغة لفظ  
 بشعر بالمراد) كالعتق



بل أولى وفي معناه ما صرح في الضمان (صريحه كوقفه وسببها وحسنه) كذا على كذا (وتصدق) بكذا على كذا (صدقة محرمة) أو مؤبدية (أو موقوفة أو لاتباع أو لا توهب وجمعته) أي هذا المكان (مسجدا) لكثرة استعماله (٥٨١) بعضها واشتهر هاهنا وانصرفا

بعضها عن التملك المحض الذي اشتهر استعماله فيه وقوله كغيره ولا توهب بالواو محمول على التاكيد والا ما حد الوصفين كاف كما رجحه الرواية وغيره وجرم به ابن الرفعة ولهذا عبرت بالواو وكأنيبه كحرمته وأبدت هذا الفقراء لان كلامهما لا يستعمل مستقلا وإنما يؤكده كما مر فلم يكن صريحا بل كناية لاحتماله (وكتصدقت) به (مع اضافته لجهة عامه) كالفقراء بخلاف المضاف الى معين ولو جماعه فانه صريح في التملك المحض فلا ينصرف الى الوقف بنينه فلا يكون كناية فيه وألحق الماوردي باللفظ أيضا ما لو بني مسجدا بنينه بموات قال الاسنوي وقياسه اجزاء في نحو المسجد كدرسة ورباط وكلام الرافعي في احياء الموات في مسئلة خمر البئر فيه يدل له (وشروطه) أي للوقف (تأيد) فلا يصح توقيته كوقفته على زيد اذا جاء رأس الشهر كافي البيع فهما نعم يصح تعليقه بالموت كوقف دارى بعد موتى على الفقراء قال الشيخان وكأنه وصية لقول الفقهاء انه

انه المفهوم من كلامهم ورجح الغزالي الحاقهما بالذمي وهو الاوجه ان حل بدارنا ما دام فيها فاذا رجع صرف لمن بعده ونخص المصنف في نكت التنبيه الخلاف بقوله وقف على زيد الحر بنى أو المرتد كما يشير اليه كلام الكتاب اما اذا وقف على الحر بنين أو المرتدين فلا يصح قطعا ورجح المسبكي فيمن تحتهم قتله بالمحاربة انه كالزاني المحضن اه شرح مر (قوله بل أولى) وجه الاولوية ان العتق اشترط فيه اللفظ مع ان العبد لا ينتقل لمالك ولا باعتبار منافعه فالتشترط في الوقف بالاولى لانتقال الموقوف لمالك باعتبار منافعه اه شيخنا ويمكن بيانها ايضا بان المعتق لم يقل أحدا بانه مملوك والموقوف قيل انه مملوك للموقوف عليه (قوله صريحه كوقف الخ) هذا صريح بنفسه وقوله وتصدق صدقة محرمة هذا صريح بغيره اه حل (قوله وجماعته مسجد) فلو قال جعلته للصلاة أو للاعتكاف أو للتحية صار وقفا ولا يثبت له حكم المسجدية الا بالفظها كذا قاله شيخنا مر والوجه الوجه الاكتفاء في المسجد بجملة للاعتكاف أو التحية لتوقفهما عليه فراجع اه قل على الجلال (قوله بل كناية لاحتماله) أي التملك في أبدت هذا الفقراء وفي حرمته يحتمل تحريم الاستعمال اه حل اه (قوله ما لو بني مسجدا بنينه الخ) أي فتشكي التنية عن اللفظ أي لانه ليس فيه اخراج الارض المقصودة بالذات عن ملكه لاحقية قولنا قد راجحنا احتياجا الى لفظ قوي يخرجها عنه كما قاله في الكفاية تبعه الماوردي ويزول ملكه عن الآلة باستقرارها في محلها من البناء لا قبله اه شرح مر (قوله بموات) هو قيد يخرج به ما لو بناه في ملك نفسه ولو بنى في المسجدية فلا يكون مسجدا الا باللفظ اه شيخنا (قوله وقياسه اجزاء في نحو المسجد) أي وفي البئر المحفورة للسبيل والبقعة المحيطة بمقبرة قال الشيخ أبو حامد وكذا لو أخذ من الناس شيئا لبنى به زاوية أو رباطا فيصير كذلك بمجرد بنائه اه شرح مر وأما آيات بناء ذلك فهي لا يزول ملك ملاكها عنها الا بوضعها في محلها من البناء مع قصد نحو المسجد أو بقوله هي المسجد ونحوه مع قبول ناظرها وقبضها والافهمى عار به لكن قد مر في باب الغصب عن الماوردي ما يصرح بزوال ملك مال كها بوضعها في البناء من غير احتياج الى ما ذكره فراجع اه قل على الجلال (قوله وشروطه الخ) لما تم الكلام على أركانه الاربعة شرع في ذكر شروطه وهي التأيد والتجيز وبيان المصروف والالزام اه شرح مر (قوله وشروطه تأيد) بان يقف على ما لا ينقرض عادة كالفقراء أو المساجد والقنطرة ولو بعد ان يقف على من ينقرض اه حل وهذا التفسير فيه قصور ولاقتضائه ان الوقف لا بد فيه من طبعين فاكثرت ان لا يشترط بل يصح على طبع واحد كوقفته على زيد وبعده موت زيد يكون منقطع الا نحو وسبأ في حكمه فالاولى تفسير التأيد بعدم التاقب كما يدل له قول الشارح فلا يصح توقيته الخ (قوله كوقفته على زيد سنة) أي واقتصر على ذلك فان عقب ذلك بمصرف آخر غير موقت كان زادا قوله ثم على الفقراء مع ويستثنى من التاقب ما لو أقت بما بعده بقاء الدنيا اليه كان قال وقفته على الفقراء ألف سنة اه حل (قوله فلا يصح تعليقه) نقل الزركشي عن القاضي انه لو تجزعه وعلق اعطاء الموقوف عليه بالموت جاز كالوكالة وعليه فهو كالوصية فيما يظهر اه مر اه زى (قوله وكأنه وصية) قال العلامة الرشيدى قال الشارح في شرحه للهمزة والحاصل انه يصح ويكون حكمه حكم الوصايا في اعتباره من الثلث وفي جواز الرجوع عنه وفي عدم صرفه للورثة وحكم الاوقاف في تأييده وعدم بيعه وهبته ووارثه اه بحروفه (قوله اذا ضاهى) أي شابه التحريم بأن يكون قرابة أي تظهر فيه القرابة والا فالوقف قرابة وقوله اذا جاء رمضان وهل يصير مسجدا من الآن أو لا بد من وجود الصفة أخذ من التشبيه قرر شيخنا الزياى الثاني اه حل وقرر شيخنا فقال قوله اذا ضاهى أي شابه التحريم رأى في انه اخراج عن ملكه لا الى مالك ولو باعتبار المنافع بخلاف بعض صور الوقف التي لم تشابه التحريم لتكون المنافع

لو عرضها للبيع كان رجوعا قال ابن الرفعة وينبغي صحته أيضا اذا ضاهى التحريم بجماعته مسجد اذا جاء رمضان (والزام) فلا يصح بشرط خيار في ابقاء الوقف والرجوع فيه ببيع أو غيره ولا بشرط تغيير شيء من شروطه نظر الى انه قرابة كالعتق وعلم من جعلى الموقوف عليه كلاما صرح به

الاصل من ان الوقف لا يصح

بمجرد قوله وقفت كذا لعدم بيان المصروف فهو كعبت كذا من غير ذكر مشتر ولانه لو قال وقفت على جماعة لم يصح لجهالة المصروف فكذا اذا لم يذكره أو أولى وفارق ما لو قال أوصيت بثلاث مالى فانه يصح ويصرف للفقراء بان غالب الوصايا للفقراء فيجعل الاطلاق عليه بخلاف الوقف (لا قبول) فلا يشترط (ولو من معين) نظر الى انه قرية وما ذكرته في المعين هو المنقول عن الاكثرين واختاره في الروضة في السرة ونقله في شرح الوسيط عن نص الشافعي وقال الاذري وغيره انه المذهب وقيل يشترط من المعين نظرا الى انه تعالى هو ما رجع الاصل (فان رد المعين بطل حقه) سواء أشرطنا قبوله أم لانعم لو وقف على وارثه الخائر شيئا يخرج من الثلث لم يطل بطل حقه بده كانه له الشيخان في باب الوصايا عن الامام (ولا يصح منقطع أول كوقفته على من سيولدى) ثم الفقهاء لا يقطع أوله ويخرج بالاول منقطع الوسيط كوقفته على أولادى ثم رجل أو ثم العبد لنفسه ثم الفقهاء ومنقطع الآخر كوقفته على أولادى ثم أولادهم فانها يشترط (ولو انقضوا) أى الموقوف عليهم (فمنقطع آخر فصرفه الفقير

مملوكة له وقوف عليه كالموقوف داره على شخص اه (قوله لا يصح بمجرد قوله وقفت كذا) وان قال مع ذلك الله خلافا للسبكي حيث قال انه يصح وحيدته لانه يكون مصرفه وجوه الخير اه حل (قوله فهو كعبت كذا) قد يقال بظاهر الفرق بينهما فان الانسان يتفرده بخلاف البيع (قوله بان غالب الوصايا الخ) أى ولانهم أوسع لصحتهم بالمجهول والنفس وما بحثه الاذري من انه لو نوى المصروف واعترف به صح مردود كما قاله الغزى بأنه لو قال طالق ونوى زوجته لم يصح لان النية انما تؤثر مع انقطاع محتملها ولا لفظ هنا يدل على المصروف اه شرح مر (قوله وقيل يشترط من المعين) معتمد ولو وقف على جمع فقبل بعضهم دون البعض بطل فيما يخص من لم يقبل وصح فيما يخص من قبل عما لا يتفرق الصفة اه ع ش على مر (قوله أيضا وقيل يشترط من المعين) أى ولو متراهيا وان طال الزمن حيث كان الموقوف عليه غائبا فلم يبلغه الخبر الا بعد الطول اما لو كان حاضرا فبشرط فيه الفور اه ع ش على مر وفي الحلبي ما نصه قوله أيضا وقيل يشترط من المعين معتمدا وحيدته لا بد أن يكون متصلا بالايجاب كالهبة قاله الجلال المحلى أى الا في الوقف على المسجد فانه لا يشترط قبول قيمه والا في البطن الثاني فمن بعده فلا يشترط قبولهم اه (قوله وهو ما رجع الاصل) عبارته مع شرح مر والاصح ان الوقف على معين واحد أو أكثر يشترط فيه قبوله ان كان أهلا ولا يقبل وليه عقب الايجاب أو بلوغ الخبر كالهبة والوصية اذ دخول عين أو منفعة في ملكه فمما يغير الارث بعبده وهذا هو الذى صححه الامام واتباعه وعزاه الرازي في الشرحين للامام وآخرين وصححه في المحرر ونقله في زيادة الروضة عنه مقتصر عليه وهو المعتمد وان رجح في الروضة في السرة عدم الاشتراط نظرا الى انه بالقرب أشبهه به بالعقود ونقله في شرح الوسيط عن النص وانصره جمع بأنه هو الذى عليه الاكثرين واعتمده وعلى الاول لا يشترط قبول من بعد البطن الاول بل الشرط عدم الردوان كان الاصح انهم يتلقون من الواقف فان ردوا فمقطع الوسيط فان رد الاول بطل الوقف ولو رجع بعد الرد لم يعد له وعلم منه انه لو رد بعد قبوله لم يؤثر ولو وقف على ولد فلان ومن يحدث له من الاولاد لم يقبل الولد لم يصح الوقف خلافا لبعضهم انتهت وقوله والا فقبول وليه أى فلو لم يقبل وليه بطل الوقف سواء كان الواقف أو غيره ومن لا ولي له خاص فولي القاضى فيقبل له عند بلوغ الخبر أو يقيم على الصبي من يقبل الوقف اه ع ش عليه (قوله بطل حقه) يخرج به أصل الوقف فان كان الراد البطن الاول بطل عليهم ما أو من بعده فكذلك منقطع الوسيط الخ اه تحفة اه شورى (قوله نعم لو وقف) أى في مرض موته وقوله لم يبطل حقه الخ أى لانه يقوت غرض الواقف الذى خص به اه حل وفي قل على الجلال نعم لو وقف في مرض موته على ورثته الخائرين ثلث ماله بقدر حصصهم أو على احد ورثته عينه اقدر ثلث ماله نفذ قهر اعليهم ولا يريد بدهم فيها فان زاد على الثلث توقف على اجازتهم كالوصية اه (قوله نعم لو وقف على وارثه الخ) عبارة شرح مر ولا يشترط قبول ورثة خائرين وقف عليهم مورثهم ما يفي به الثلث على قدر انصابتهم فيصح ويلزم من جهتهم بمجرد اللفظ قهر اعليهم لان القصد من الوقف دوام الثواب للواقف فلم يملك الوارث رده اذ لا ضرر عليه فيه مولاه يملك اخراج الثلث عن الورثة بالسكية فوقه عليه أولى اه بحر وقوله ولا يصح منقطع أول) أى لان الدرجة الاولى باطله وما بعد ما قرعها اه سل (قوله على من سيولدى) قال في التحفة أو على ولدى ولا ولده أو على فقراء أو لاديه ولا فقير فيهم ثم قال فان كان له ولد أو كان فيهم فقير صرف وصح للحدث وجوده في الاولى أو فقيره في الثانية لصحة على المعدم تبعا اه ويظهر ان مثل ذلك مال الوقف على أولاده وفيهم رقيق فعتق فيصرف له حينئذ وانما لم يكن وقفا على سيده نظير ما سياتى لانه ثم لما خص العبد كان قرينة على ارادة سيده اذ لا يحتمل غيره وهما لم يخصه فلم توجد القرينة فاخص بمن يملك من أولاده الشامل لمن حدث عتقه اه شورى (قوله فصرفه الفقير) وفي الزركشى لو وقف على الاقارب اختص بالفقير منهم بخلاف الوقف على الجيران اه سم ولم يبين ما المراد بالجيران هنا والا قرب جملة على ما في الوصية لم يشابهته لها في



التبرع اه ع ش (قوله الاقرب رجما) ومن ثم لا يرجع على خال بل هم مستويان ولا يفضل الذكر  
على غيره فيما يظهر اه شرح مر (قوله الاقرب رجما) استشكل ذلك بالزكاة وسائر المصارف الواجبة على  
الشخص حيث لم يتعين صرفها للاقربى وعدم تعيينهم أيضا في الوقف على المساكين نعم قد يحتج بانهم مما ساحت  
الشرع عليهم في جنس الوقف لقوله صلى الله عليه وسلم لا يطلعه أرى ان تجعلها في الاقربى فجعلها في اقربى  
وبني عمه اه سم (قوله لما فيه من صلة الرحم) عبارة شرح مر ولان الصدقة على الاقرب افضل القربات  
فاذا تعذر الرد للواقف تعين اقر بهم اليه لان الاقرب مما ساحت الشرع عليهم في جنس الوقف انتهت (قوله ابن  
البنث) أي حيث كان فقيرا كما علم من قوله فصرفه للفقير الاقرب رجما اه ع ش (قوله الى مصالح المسلمين)  
أي ان كان ذلك أهم من غيره وقوله وقال جماعة الى الفقراء أي ان لم يكن هناك ما هو أهم من ذلك ولا يختص  
ذلك بمسلي وفقراء ومساكين أهل بلد الواقف على المعتد اه حل (قوله فصرفه كذلك) أي للفقير الاقرب  
رجما للواقف حيث ذوقه لا يعرف أمد انقطاعه بخلاف ما اذا كان يعرف كالعبد والداية فإنه يصرف للفقير  
الاقرب رجما كان يقول على أولادى ثم عبد زيد ويريد نفس العبد ثم الفقراء اه شيخنا (قوله فنصيبه  
للآخر) ونحله ما لم يفصل والابان قال وقتت على كل منهما نصف هذا فقها وقفا كما ذكره السبكي فلا يكون  
نصيب الميت منهما الا آخر بل الاقرب انتقله للفقراء ان قال ثم على الفقراء فان قال ثم من بعدهما على الفقراء  
فالاقرب انتقله للاقرب الى الواقف ولو وقف عليهم ما وسكت عن صرفه له بعدهما فهل نصيبه للآخر ولا قرباء  
الواقف وجهان أو وجههما كما أفاده الشيخ الاول وصححه الاذرى ولورد أحدهما أو بان ميتة فالقياس على اللاحق  
صرفه للآخر ولو وقف على زيد ثم عمرو ثم بكر ثم الفقراء فمات عمرو وقبل زيد ثم مات زيد قال الماوردى  
والرويانى لا شيء لبكر وينتقل الوقف من زيد الى الفقراء لانه رتبة بعد عمرو وعمرو بقرينة أولادهم يستحق شيئا فلم  
يجز ان ينزل عنه بكر شيئا وقال القاضي في فتاويه الاطهر انه يصرف الى بكر لان استحقاق الفقراء مشروط  
بانقراضه كما لو وقف على ولده ثم ولد له ثم الفقراء فمات الولد ثم الولد يرجع للفقراء بوفاته فتوى البغوى  
في مسألة حاصليها انه اذا مات واحد من ذرية الواقف في وقف الترتيب قبل استحقاقه للوقف يلجأ بمن فوقه يشارك  
ولده من بعده عند استحقاقه قاله الزركشي وهذا هو الاقرب ولو وقف على أولاده فاذا انقضى أولادهم فعلى  
الفقراء فالأوجه كما صححه الشيخ أبو حامد انه منقطع الوسط لان أولاد الأولاد لم يشترط لهم شيئا وانما شرط  
انقراضهم لاستحقاق غيرهم واختار ابن أبي عصرون دخولهم وجعل ذكرهم قرينة على استحقاقهم واختاره  
الاذرى اه شرح مر وقوله يشارك ولده من بعده عند استحقاقه وذلك عند نصير ورثه هو وبقية أهل  
الوقف في درجة واحدة وذلك بعد موت أعمام ولد الولد المذكور فيشارك أولادهم لكون الجميع صاروا في  
درجة واحدة ولا شيء له مع وجود الأعمام مما يوجب الوقف الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى اه ع ش على  
مر (قوله ولو شرط الواقف) أي للكله بخلاف الأثران فان شرطهم في الأوقاف لا يعمل بشئ منها كما قاله اجلاء  
المؤخرين لانهم أرقاء لبيت المال وحينئذ فن له حق في بيت المال جازله تناوله وان لم يباشر ومن لا فلا وان باشر  
فقطن له قاله في التهمة مع زيادة قاله شويرى ومما تميم به البلوى ان يقف ماله على ذكور أولاده وأولاد  
أولاده حال صحته فاصدا بذلك حرمان اناتهم والأوجه الصحة وان نقل عن بعضهم القول ببطلانه اه شرح مر  
وقوله حال صحته أما في حال مرضه فلا يضر الابا جازة الاثان لان التبرع في مرض الموت على بعض الورثة يتوقف  
على رضا الباقيين اه ع ش عليه (قوله أو اختصاص نحو مسجد الخ) في فتاوى السيوطى المسجد الموقوف  
على معينين هل يجوز لغيرهم دخوله والصلاة فيه والاعتكاف باذن الموقوف عليهم نقل الاسنوى في الالغاز ان  
كلام القفال في فتاويه يؤيدهم المنع ثم قال الاسنوى من عند القياس جواز ما أقول الذي يترجح التفصيل فان  
كان موقوفا على أشخاص معينة كزيد وعمرو وبكر مثلا أو ذرية بته أو ذرية فلان جاز الدخول باذنهم وان كان

الاقرب رجما لا ارثا  
(للاوقف حينئذ) أي حين  
الانقراض لما فيه من صلة  
الرحم ومثله ما اذا لم تعرف  
أرباب الوقف وذكر اعتبار  
الفقير وقرب الرحم من  
زيادته فيقدم ابن البنث  
على ابن العم فان فقدت  
أقاربه الفقراء أو كان  
الواقف الامام ووقف من  
بيت المال صرف الربع  
الى مصالح المسلمين وقال  
جماعة الى الفقراء  
والمساكين ولو انقضى الاول  
في منقطع الوسط فصرفه  
كذلك الا ان كان الوسط  
لا يعرف أمد انقطاعه كرجل  
في المثال السابق فيه فصرفه  
من ذكر بعده لا الفقير  
الاقرب للواقف (ولو وقف  
على اثنين) معينين (ثم  
الفقراء فمات أحدهما  
فنصيبه للآخر) لا للفقراء  
لانه أقرب الى غرض الواقف  
ولان شرط الانتقال اليهم  
انقراضهما مجعلا ولم يوجد  
والصرف الى من ذكره  
الواقف أولى (ولو شرط  
الواقف شيئا) يقصد كشرط  
أن لا يؤجر أو أن يفضل  
أحد أو يسوى واختصاص  
نحو مسجد كدرسة وورباط  
بطائفة كشافعية

على أجناس معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجز لغير هذا الجنس الدخول ولو أذن لهم الموقوف عليهم  
فإن صرح الواقف بمنع دخول غيرهم لم يصرف فيه خلاف البتة وإذا قلنا يجوز الدخول بالأذن في القسم الأول في  
المسجد والمدرسة والرباط كان لهم الانتفاع على نحو ما شرط الواقف للمعينين لأنهم تبع لهم وهم مقتدون بما  
شرطه الواقف اه ع ش على مر (قوله اتبع شرطه) أي في غير حالة الضرورة كسائر شروطه التي  
لا تخالف الشرع ونخرج بغير حالة الضرورة ما لو لم يوجد من يرغب فيه الأعلى وجه مخالف لذلك أي لما شرطه  
فإنه يجوز لأن الظاهر أنه لا يريد تعطيل وقفه وكذا لو أنه دمت الدار المشروط عدم إيجارها إلا بمقدار كذا ولم يمكن  
إيجارها إلا بإيجارها أكثر من ذلك أجزت بقدر ما بقي بالعمارة فقط مراعيًا مصلحة الواقف لا مصلحة المستحق اه  
شرح مر

\* (فصل في أحكام الوقف اللفظية) \* أى المتعلقة بلفظ الواقف (قوله الواو والعاطفة) كان هذا بيان لمعناها  
 فى الأصل لا للاختراز عن الاستثنائية لأن الاستثناء لا ينافى التعميم المقصود وله ذالم بقيد شرح المنهاج به - هذا  
 القيد فإراد الشارح أن الواو فى عبارة الواقف تحمل على التسوية والتشريك اه (قوله للتسوية) أى فى  
 الاعطاء وقد راعى المعنى لأن الواو لم يأتى الجمع لا لترتيب خلافا للعبادى وإن نقله الماوردى عن أكثر الأصحاب ورد  
 بانه شاذ وبقرض ثبوته فحمله فى الواو لمجرد العطف أما الواردة للتشريك كفى انما الصدقات للفقراء والمساكين  
 فلا خلاف انما اليست للترتيب اه شرح مر (قوله وإن زاد على ذلك ما تناسلوا) هذا تعميم فى التسوية وإن  
 كان عند عدم الزيادة يكون منقطع الآخر اه شيخنا (قوله أو بطنابعد بطن) أو مائة خلافا لصور ثلاثة  
 زيادة ما تناسلوا فقط زيادة بطنابعد بطن فقط زيادة الامر من معا والخلاف فى الأخيرتين دون الأولى فالغاية  
 مستحيلة فى كل من التعميم والردف وقيل مقابل للغاية بالنسبة للثانية وهى قوله أو بطنابعد بطن وهى فى  
 المعنى مقابل لقول المتن للتسوية وقوله وقيل المزيد فيه أى التركيب المزيد فيه الخ (قوله إذا المريد) للتعميم فى  
 النسل فهو بمنزلة قوله وإن سفلوا والمصرح به أن أولاد أولاد أولاد أولاد أولاد أولاد أولاد أولاد أولاد أولاد  
 بماذا أتى بذلك فقط أوضم اليه الأولاد بأن قال وقت هذا على أولادى وأولاد أولادى اه حل (قوله  
 وقيل المزيد فيه الخ) هذا مقابل قوله للتسوية أو لقول الشارح إذا المريد للتعميم الخ وفيه أن الترتيب لا تصح  
 مقابلته للتعميم اه حل وهذا لا يرد إلا إذا قيل إن قوله وقيل مقابل لقوله إذا المريد للتعميم فى النسل وقوله  
 للترتيب أى لأن كلمة بعد وضعت لتأخير الثانى عن الأول وهو معنى الترتيب اه حل (قوله وقيل المزيد فيه  
 بطنابعد بطن للترتيب) أى لانه لا يظهر فارق بينهما وبين الأعلى فالأعلى قال الرزكى و بطنابعد بطن الأول حال لانه بمعنى  
 مترتين وعامل الظرف مة - أى كائن بعد بطن أقول وقوله انه بمعنى مترتين بناء على ما اختاره من افادته  
 الترتيب اه سم ولو اختلف أهل البطن الأول والثانى مثلا فى أنه وقف ترتيب أو تشريك أو فى المقادير حلقوا  
 ثم إن كان فى أيديهم أو بدعهم قسم بينهم بالسوية أو فى بدع بعضهم فاقول قوله وكذا الناظر إن كان فى يده  
 اه شرح مر ويؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى أن جماعة ادعوا أن أباهم أو وقف وقفه  
 هذا على أولاد الظهور دون أولاد الباطن وأقاموا بذلك بينة ثم بعد مدة أقام غيرهم بينة بانه وقفه على أولاد  
 الظهور وأولاد الباطن ولم تسد واحدة من البيتين الوقف لتأخر وهو أنهم يحلفون ثم إن كان فى أيديهم أو بدعهم  
 غيرهم قسم بينهم بالسوية أو فى بدع بعضهم فاقول قوله وكذا الناظر إن كان فى يده وينبغى أن تصديق ذى اليد  
 بحله إذا لم تكن يده مستندة إلى البيضة التى أقامها اه ع ش عليه (قوله للترتيب) أى فلا ياخذ من الوقف  
 بطن وهذا من البطن الأول أو من بطن أقرب منه أحد اه شرح الروض (قوله ثم إن ذكر معه) أى مع  
 ما ذكر من قوله و ثم والأعلى فالأعلى اه ع ش وهذا صريح فى أنه إذا قال على أولادى ثم أولاد أولادى  
 ما تناسلوا كان للترتيب بين البطن الثانى والثالث وهكذا سائر الباطن وقد يشكك بأن ثم انما أتى بها بين البطن

(اتباع) شرط رعاية أغرضه  
وعلا بشرطه وتعبيري بذلك  
أعم مما عبر به  
\* (فصل) في أحكام الوقف  
اللفظية \* (الواو) العاطفة  
(للتسوية) بين المتعاطفات  
(كوقلت) هذا (على  
أولادى وأولادى وأولادى وان  
زاد) على ذلك (ما تناسلوا أو  
بطنا بعد بطن) إذا لمزيد  
للتعميم في النسل وقيل  
المزيد فيه بطنا بعد بطن  
للترتيب ونقل عن الأكثرين  
وتحتمل السبكي تبعاً لابن  
يونس قال وعليه هو للترتيب  
بين البطينين فقط فينتقل  
بانقراض الثاني لصرف آخر  
إن ذكره الواقف والافتتاح  
الآخر (وتم والاعلى فالاعلى  
والاول فالاول) والاقرب  
فالاقرب كل منهما (للترتيب)  
ثم إن ذكره في البطينين  
ما تناسلوا أو نحوه لم يختص  
الترتيب بهما والاختصاص  
وينتقل الوقف بانقراض  
الثاني لصرف آخر إن ذكره  
والافتتاح الآخر



الاول وما بعده وما بعده ثم ليس فيه حرف مرتب ويجاب بان الترتيب في المذكور قرينة على الترتيب فيما يتناولها  
ما تناسلوا ونحوه اه سم (قوله ويدخل أولاد بنات) وكذا اجل ويدخل في الولد الابن والبنت والخنثى لاجل  
ولا المنى باللعان حتى يستلحق وحينئذ يرجع بما يخصه في مدة النفي ويدخل الخنثى في البنين والبنات أي اذا  
جمع بينهما بخلاف ما اذا اقتصر على أحدهما فلا يدخل لاحتمال أنه من الصنف الآخر وحينئذ يصرف جميع  
المال لمن عينه من البنين أو البنات لان سبب استحقاق من ذكر محقق وشكك في من اجهة الغير له والاصل عدمه  
واستحقاق الخنثى مشكوك فيه بخلاف الاسنوي حيث قال المصنف لمن عينه من البنين أو البنات غير مستقيم  
لان لا تتبع من استحقاقهم انصيب الخنثى بل يوقف نصيبه الى البيان كما في الميراث وقد صرح به ابن المسلم اه حل  
واعلم انه يقع في كتب الاوقاف ومن مات انتقل نصيبه الى من في درجته من أهل الوقف المستحقين وظاهر ان  
المستحقين تأسيس لا تأكيد فيحمل على وضعه المعروف في اسم الفاعل من الاتصاف حقيقة بالاستحقاق من  
الوقف حال موت من يتنقل اليه نصيبه ولا يصح حمله على الجواز أيضا بان يراد الاستحقاق ولو في المستقبل كما افاد ذلك  
السبكي وأفتى به الواجد وجه الله تعالى لان قوله من أهل الوقف كاف في افادته هذا فيلزم عليه الغاء قوله  
المستحقين وانه مجرد التأكيد والتأسيس خير منه فوجب العمل به اه شرح مر (قوله وأولاد  
أولاد) أي وفي أولاد أولاد ويصرف للعمل زمن اجتماعه وأما في أولاد أولاد فلا يدخل ولا يصرف له الا بعد  
انفصاله فلا يوقف له شيء حال اجتماعه فلو لم يكن هناك الاجل هل يعطى الاثنان أو يكون منقطع الاول الظاهر  
الاول اه حل (قوله يجعل الانتساب الخ) أي لغو لهم في باب النكاح لامشاركة بين الابن والام في النسب  
فيدخل أولاد بناتها وبناتها لئلا يلزم الغاء الوصف من أصله اه حل لطيفة قال شخص لا تخفى مجلس كيف  
تنسب الى اللغة قال لغوي وقع اللام فردوا عليه وقالوا الصواب ضم اللام فانتفض من المجلس فائلا وما على اذالم  
تفهموا الكسكم تخالفون الله وتعييرون على تقبل له ما قال الله قال اما قال انك لغوي مبین اه شوبري (قوله  
فالتقييد فيها) أي المرأة أي في صيغتها وكذا يقال في الضمير الثاني وقوله لبيان الواقع أي لان للنسب ان كان  
شرعيا فلا انتساب لها أصلا وان كان لغويا فالكل منسوب اليها فحين أن القيد لبيان الواقع (قوله لبيان الواقع)  
يعني أن كلام من أولادها ينسب اليها بالمعنى اللغوي فليس لها فرع لا ينسب اليها بهذا المعنى اه رشيدى (قوله  
فلا يدخلون فيهم) أي الاولاد وعدم حملهم اللفظ على حقيقة ومجازة لان شرطه ارادة المتكلم له ولم تعلم هناد من  
ثم لو علمت فالوجه دخولهم كما قطع به ابن خيران وعلى فرض تسامح عدم الاعتبار بارادته فهنا مخرج وهي  
أقربية الولد المرغوبة في الاوقاف غالباً فرجته وبه فارق ما ياتي في الوقف على المولى اه شرح مر وبقي ما لو قال  
أوقفت على آباء وأمهات هل تدخل الاجداد في الاول والجدات في الثاني أم لا فيه نظر والا قرب الاول لا يقال  
قياس عدم دخول أولاد الاولاد مع وجود الاولاد عدم دخولهم لاننا نقول فرق ظاهر بينهما وهوان الاولاد  
يتعددون بخلاف من ذكر من الآباء والأمهات فانه لا يكون للانسان أبوان فالتعبير بصيغة الجمع دليل على  
دخول الاجداد والجدات فيكون لفظ الآباء والأمهات مستعملا في حقيقة ومجازة اه ع ش عليه (قوله نعم ان  
لم يكن الا فروعهم استحقوا) فان حدث له ولد صرف الاستحقاق اليه لانه انما صرف الفروع الاولاد لعدم  
وجود الولد حتى يمان لفظ المكاف عن الالغاء وقد زال ذلك بوجود الولد بهذا المعنى مشاركتهم لانه لا اختصاصه  
وهل هذا ياتي فيم الوفاة وقت هذا على أولادى ثم أولاد أولادى اه حل وعبارة شرح مر وأما اذا لم يكن  
حال الوقف على الولد الاولاد هل عليه قطعاً صيانة للفظ عن الالغاء فلو حدث له ولد فظاهر صرفه له لوجود  
الحقيقة وانه يصرف لهم معه بالسوية كالأولاد في الوقف عليهم ويحتمل خلافه واستبعاد بعضهم الاول مردود  
وما يحتمل الاذرعى من انه لو قال على أولادى وليس له الاولاد ولد له يدخل لقرينة الجمع غير ظاهر والا قرب  
ما يصرح به كلامهم انه يختص به الولد وقرينة الجمع تحتل انما الشمول من يحدث له من الاولاد اه وقوله

(ويدخل أولاد بنات في  
ذرية ونسل وعقب وأولاد  
أولاد) لصدق الاسم بهم  
(الا ان قال على من ينسب  
الى منهم) فلا يدخل أولاد  
البنات فيمن ذكر نظرا للقيد  
المذكور أي ان كان الواقف  
رجلا فان كانت امرأة  
دخلوا فيه بجعل الانتساب  
فيها لغويا بالشرعيات فالتقييد  
فيها لبيان الواقع لا للاخراج  
(لا فروع أولاد) فلا  
يدخلون (فيهم) أي في  
الاولاد اذ يصح أن يقال في  
فرع ولد الشخص ليس  
ولده نعم ان لم يكن الا فروعهم  
استحقوا (والمولى يشمل  
الاعلى)

فالظاهر صرفه له أي من حينه بقي ما لو لم يكن له عند الوقف الاجل كأن كانت نسوته الاربع مثلاً حوا مل حينئذ  
فقياس ما تقدم من اجل على ولد الولد اذ لم يكن له ولد الاجل هنا على الجمل اه سم على حج أقول وفي حمل  
الولد على الحمل اذ لم يكن الاجل نظراً لا يتحقق لما مر من ان الوقف على الحمل غير صحيح وقد انحصر الاستحقاق فيه هنا  
فليس تابعاً لغيره فالقياس انه منقطع الاول وقوله وانه يصرف لهم معهم وبقي ما لو حدث له ولد بعد وجود  
الولد هل يأخذ معهم جمل اللفظ الاولاد على الذرية حين تعذر المعنى الحقيقي والذرية كما تشمل الموجودات تشمل  
الحادث بعد الوقف أولاً اقتصاراً على ما هو أقرب للمعنى الحقيقي وهو ولد الولد فيه نظر والاقترب الاول لانه لو  
حمل الوقف على خصوص ولد الولد ابتداء لم يعط الولد الحادث كما لو قال وقفت على أولاد أولادى لا تعطى الاولاد  
وان كانوا موجودين فالصرف للولد الحادث دليل على حمل الاولاد على الذرية الشاملة للولد الحادث ولولد  
الولد الحادث وتردد سم على حج فيما لو قال وقفت على أولادى ولاولده وله أولاد أولادى ولاولده وله أولاد  
هل تدخل الطبقة الثانية في أولاد الاولاد جمل اللفظ على مجازهم أولاد الاولاد الشاملة لولاد الاولاد  
بالواسطة وبدونها ويختص بالولاد الاولاد لشرهم لا لولاد أقول ولا يبعد ما مر جمل عليهم ما يصرف الاولاد  
للذرية اه عش عليه (قوله نعم ان لم يكن الا فروعهم الخ) عبارة حج اما اذ لم يكن حال الوقف على الولد  
الخ انتهت وببحث السببى انه لو وقف على ولده ثم ولد أخيه ثم ولد ولد بنته فبات ولده ولداً لأخيه ثم ولد لأخيه ثم ولد  
استحق اه شرح مر وقوله ثم حدث لأخيه ولد استحق والظاهر استقلاله بالاستحقاق دون ولد بنته  
والفرق بينهما وبين ما سبى في الوقف على أولاده ولم يكن للواقف عند الوقف الاولاد ولد ثم حدث له ولد  
حيث يشاركه انه لم يشاركه في الوقف الاولاد جملنا اللفظ على ما يشمله كما سبى لظهور ارادة  
الواقف له فصارت رتبة الولد وأما هنا فأنما أعطينا ابن ابن البنت لجزء ضرورة فقصد ابن الاخ ولم تقم قرينة من  
جهة الواقف على جعله في مرتبة ابن الاخ على انه عطف هنا بشم المقتضية لارتبب بخلافه ثم فاندفع بحث الشيخ  
التشريعك أخذ ما يأتى فتأمل اه رشيدى (قوله وهو من عليه الولاء) أى مباشرة أو سرياً كأولاد الموالى  
\* (فرع) \* لا يدخل في المولى من يعتق بموته من مستولدة أو مدبر اه سم (قوله فلو اجتمعوا لشركا)  
أى فيقسم بينهم على عدد الرؤس كما أفهمه كلام المحدث للبدن يجيى لا على الجهتين مناصفة لتناول الاسم لهم ما لم  
لا يدخل مدبر وأم ولد لانهم ليسا من الموالى حال الوقف ولا حال الموت ولو لم يوجد سوى أحدهما حمل عليه قطما  
فاذا طرأ الآخر يشاركه على ما بحثه ابن النقيب وفاسه على ما لو وقف على اخوته فحدث آخر وهو ممنوع كما أفاده  
المولى العرافى بن اطلاق المولى على كل منهما اشتراك لفظي وقد دلت القرينة على أحدهم عليه وهى الانحصار في  
الموجود فصار المعنى الآخر غير مراد وأما الاخوة فحققة واحدة واطلاقها على كل من قبيل المتواطى فيصدق  
على من طرأ وما نوزع به من اطلاق المولى عليهم ما على جهة المتواطى أيضاً والموا لا شئ واحد لا اشتراك فيه لاتحاد  
المعنى مردود بمنع اتحادهم لان الولاء بالنسبة للسيد من حيث كونه ممنوعاً بالنسبة للعقيق من حيث كونه ممنوعاً عليه  
وهذان متغايران بلا شك اه شرح مر بحروفه (قوله والصفة) ليس المراد بهما هنا النحوية بل ما يفيد قيداً في غيره  
اه شرح مر (قوله والاستثناء الخ) الاصل في هذا آية فاجلدوهم ثمانين جلدة الى ان قال الا الذين تابوا جعله  
الشافعى رضى الله تعالى عنهم راجعاً لقبول الشهادة والفسق وخصه أبو حنيفة رضى الله عنه بالفسق لتأخر جلته  
وأما جلة الجلد فخرجت بدليل اه سم (قوله يلحقان المتعاطفات) \* (تنبيه) \* لا يتبع بدعود الاستثناء الى  
الجل بالعطف فقد نقل الرافعى في الايمان انه يعود اليها بلا عطف حيث قال القاضى أبو الطيب لو قال ان شاء الله  
أنت طالق عدى نحو لم تطاق ولم يعتق اه شرح البهجة اه شوبرى (قوله كالواو) بقى للكاف حتى كما يعلم  
من عبارة الشوبرى الا تنبيه (قوله الامن يفسق منهم) فلو تاب الفاسق هل يستحق من حين التوبة أو لا فيه نظر  
والذى يظهر الاستحقاق أخذ ما يأتى فيما لو وقف على بنته الارملة ثم تزوجت ثم عزبت من ان له غرضاً في أن

وهو من له الولاء (والاسفل)  
وهو من عليه الولاء فلو  
اجتمعوا لشركا كالواو  
لهم ما وعبرى بذلك أعم من  
تعبيره بالمعتق والمعتق  
(والصفة والاستثناء يلحقان  
المتعاطفات) أى كلاً منها  
(!) (حرف) (مشرط) كالواو  
والقاء وشم بقيد زدت به  
(لم يتخلها كلام طويل)  
لان الاصل اشتراكها في  
جميع المتعاطفات سواء أتقدم  
عليها أم تأخر أم توسطت  
كوقفت هذا على محتاجي  
أولادى واحفادى واخوتى  
أو على أولادى واحفادى  
واخوتى المحتاجين أو على  
أولادى المحتاجين واحفادى  
أو على من ذكر الامن يفسق  
منهم والحاجة هنا معتبرة  
بجواز أخذ الزكاة كما أفتى  
به القفال



فان تخال المتعاطفات ماد كز

كوقفت على أولادى على  
أن من مات منهم وأعتب  
فخصيه بين أولاده للذكر مثل  
حظ الانثيين والاخصيه  
لمن في درجته فاذا انقرضوا  
صرف الى اخوتى المحتاجين  
أو الامن يفسق منهم اختص  
ذلك بالمعطوف الاخير  
وتعبرى بالمتعاطفات أهم  
من تعبرى بالجل والحق  
الصفة المتوسطة بغيرها من  
زيادى وهو المعتمد المنقول  
خلاف ما اختاره صاحب  
جمع الجوامع من انها تختص  
بما قبلها وقد بينت ذلك في  
حاشيتى على شرحه وغيرها  
وعلم من تعبرى بعشرك أن  
ذلك لا يتقيد بالواو وان وقع  
التقييد بهما فى الاصل فى  
الصفة المتأخرة والاستثناء  
تبع الامام فى غير البرهان  
فقد صرح هو فيه بان  
مذهب الشافعى العود الى  
الجميع وان كان العطف  
بهم وقد نقله عنه الزركشى  
ثم قال فالتحتمل انه لا يتقيد  
بالواو بل الضابط وجود  
عطف جامع بالوضع كالواو  
والفاء وشم بخلاف بل ولكن  
وغيرهما وقد صرح بذلك  
ابن القشيري فى الاصول  
وقال السبكي الظاهر انه  
لا فرق بين العطف بالواو وشم  
\* (فصل فى أحكام الوقف المعنوية) \*  
المعنوية \* (الموقوف ملكه  
لله تعالى أى ينفك عن  
اختصاص الادنى كالعق

لا يحتاج اليه ويحتمل عدمه قياسا على ما اعتمدته الشارح فيما لو قال وقفت على ولدى مادام فقيرا فاستغنى ثم  
افتقر من عدم الاستحقاق والا قرب الاول والفرق ان الديمومة تنقطع بالاستغناء وليس فى عبارة الواقف  
ما يشمل استحقاقه بعد عود الفقير اه ع ش على مر (قوله فان تخال المتعاطفات الخ) جوابه قوله اختص  
ذلك بالمعطوف الاخير اه شيخنا (قوله فاذا انقرضوا) لو عبر بدل قوله فاذا انقرضوا الخ بقوله واخوتى المحتاجين  
قال مر لم يختلف الحكم لان المدار على الطول اه سم (قوله أو الامن يفسق منهم) والذي يظهر ان المراد  
بالفسق هنا ارتكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة أو صغائر ولم تغلب طاعته على معاصيه وبالعدالة انه فاع ذلك  
وان ردت شهادته لحرم مروءة أو تغفل أو نحوهما اه شرح مر (قوله اختص ذلك بالمعطوف الاخير)  
وهو الاخوة وسماه معطوفا من جهة المعنى لامن جهة اللفظ (قوله أعسم من تعبرى بالجل) ومثل الامام للعمل  
بوقفت على أولادى دارى وحسبت على أقاربى ضعفى وسببت على خديمى بنى المحتاجين أو الا ان يفسق أحد  
اه شرح مر (قوله والحق الصفة المتوسطة) هذا قد يشكك عليه قوله لو قال عبيدى حوان شاء الله  
وامرأتى طالق ونوى صرف الاستثناء اليهما صح فافهم انه عند الاطلاق لا ينصرف اليهما واذا كان هذانى  
الشرط فى الصفة أو لى لان الشرط له المصدر اه وقد يجاب بان هذا مفرع على أحد القولين فى المسألة  
فتأمل ثم قال ع ش \* (قائدة) \* قال وقفت على ولدى فلان وولدى فلان ثم على ولدى وله ولد  
لصاحبه ثالث دخل هذا الثالث دونه بحقه الزركشى رحمه الله وقال هو المرجع عند الجنبلة اه سم (قوله خلاف  
ما اختاره صاحب جمع الجوامع) عبارته أما المتوسطة نحو وقفت على أولادى المحتاجين وأولادهم قال  
المصنف بعد قوله لا نعلم فيها نقلا فالتحتمل اختصاصها بما وليته ويحتمل ان يقال تعود الى ما وليها أيضا انتهت وكتب  
عليه شيخ الاسلام مانصه قوله ويحتمل ان يقال تعود الى ما وليها أيضا بل قيل ان عودها اليها أولى مما اذا تقدمت  
عليها وهذا هو المختار لان الاصل اشتراك المتعاطفات وانما سكت كغيره عن المتوسط منها لانها بالنسبة لما  
قبلها متأخرة ولما بعد ما تقدمت به بدل لذلك قول ابن كج كما نقله عنه الشيخان عقب ما مروى كيجوز ان يكون  
الاستثناء متأخرا ومتقدما ويجوز ان يكون متوسطا فالصفة كذلك بل أولى وجرى عليه ضد الدين تبع الامام  
الحاجب فى محض عموم خبر لا يقتل المسلم بالكافر (قوله كالواو والفاء وشم) أى وحتى اه حل قال ابن الجباز  
حروف العطف أربعة أقسام قسم بشرى بين الاول والثانى فى الاعراب والحكم وهو الواو والفاء وشم وحتى  
وقسم يجعل الحكم للاول فقط وهو لا وقسم يجعل الحكم للثانى فقط وهو بل ولكن وقسم يجعل الحكم  
لاحد هما لا بعينه وهو اما أو وأم اه شورى (قوله بخلاف بل ولكن الخ) أى فلا يرجع ما بعدهما  
من الاستثناء والصفة لما قبلهما وكلامه يقتضى انه لو قال وقفت على أولادى بل على أولادى وأولادى المحتاجين  
لم يمتثل الوقف للاول فتكون بل لا تنتقل الى الاضراب المقضى لا بطل الوقف عن الاول ويؤيد ان النساء  
لا يبطل بعد وقوعه بخلاف الخبر فيحتمل فيه الانتقال والابطال هذا ما ظهر لشيخنا ح ف بعد اطلاعه على  
عبارة قال المذكور فيها اقتضاء الشارح للحكم المذكور ثم توقفه فى الحكم اه وعبارة سم قوله بخلاف  
بل ولكن الخ هذا يدل على انه لو قال مثلاً على أولادى بل أولادى وأولادى المحتاجين يستحق الجميع وقضية  
ذلك انه مجول على الاضراب الانتقال الى الاضراب الا بطلانى فهل هو كذلك فيحتاج للفرق بينهما بين هذالزبد  
بل لعدم رويته حيث حمل على الا بطلانى وانظر لو أراد هنا الا بطلانى فلا يرجع وليجوز وجه الدلالة فى قولنا هذا يدل الخ  
انه لو لم يستحق الجميع فلا حاجة للاحتراز عن هذا وقد يقال الاحتراز صادق مع عدم استحقاق الجميع انتهت  
\* (فصل فى أحكام الوقف المعنوية) \* أى التى لم تتعلق بعبارة الواقف (قوله أى ينفك الخ) تفسير لمعنى اضافة  
الملك اليه تعالى والافسك الموجودات بأسرها ملكه فى جميع الحالات بطريق الحقيقة وغيره وان سمي مال كافاً  
هو بطريق التوسع وانما يثبت الوقف بشاهدتين دون بقية حقيقة تعالى لان المقصود ربه وهو حق آدمى

اه شرح مر (قوله فلا يكون للواقف) خلافاً لما لا شك وقوله ولا للموقوف عليه أى خلافاً لاجد ومؤنة  
الموقوف وعبارته من فوائده فالقن مؤنته من كسبه فان لم يف بذلك ففي بيت المال فعلى أغنياء المسلمين والعقار  
عبارته في غلته اه حل وعبارته المنهاج مع شرح المحلى فلا يكون ملكاً للواقف على الاظهر وقيل لا ينقل عن  
ملكه بدليل اتباع شرطه ولا للموقوف عليه على الاظهر وقيل الملك له كالصدقة وسواء في الخلاف الموقوف على  
معين أو جهة عامة انتهت وعبارته شرح مر فلا يكون للواقف ولا للموقوف عليه أى كما قيل بهما في المذهب  
ومحل الخلاف فيما يقصد به تلك ريعه بخلاف ما هو تحرير نص كالسجدة والمقبرة وكذا الرضا والمدارس انتهت  
أى فالملك فيه لله باتفاق (قوله كاجرة) قضيته انه يعطى جميع الاجرة المجلة ولولادة لا يحتمل بقاؤه الى انقضائها  
وهو كذلك كما مر في الاجارة وقوله وثمرة والثمرة الموحدة حال الوقف للواقف ان كانت ثمرة والافقولة ان أربحهما  
انها موقوفة كالحل المقارن وذكر القاضي في فتاويه انه لو مات الموقوف عليه وقدرت ثمرة النخل فهي ملكه  
أو وقد حلت الموقوفة فالحل له أو وقد زرعت الارض فالزرع لذى البذر فان كان البذر له فهو لورثته ولمن بعده  
أجرة بقائه في الارض وأقضى جمع متاخرين في نخل وقف مع أرضه ثم حدث منها ودي بان تلك الودي الخارجة  
من أصل النخل جزء منها فالحكم أغصانها وسبعة لهم لنحو ذلك السبكي اه شرح مر وقوله أربحهما انهما  
موقوفة كالحل المقارن لم يبين حكمها حينئذ وانه لا ينبغي ان يكون للموقوف عليه لانه لا يستحق أخذ عين  
الوقف فماذا يفعل به او يحتمل انها تباع ويشترى بثمنها شجرة أو شقة صهار بوقف كالأصل وكذا يقال في نظير  
ذلك ففي البيض اذا شمله الوقف يشترى به دجاجة أو شقة صهار وفي اللبن كذلك يشترى به شاة أو شقة صهار وأما  
الصوف فيمكن الانتفاع به مع بقاء عينه فلا يبعد امتناع بيعه ويتفع بعينه ثم يحتمل جواز غزله ونسجه  
والانتفاع به منسوجاً فليتامل اه سم على حج اه عش عليه وفي سم مانعه لو أجرة الناظر مدة  
مستقبله وقبض الاجرة قال ابن الرقعة صرفت الى الموقوف عليه في الحال قال الزركشي والمنقول خلافه فقد  
صرح القفال انه لا يدفع الا بعد ما يمضي من الزمان شيئاً شياً خشية انتقالها لغيره فان خالف فبان الانحذف على  
الدافع الضمان وكذا صرح الاصطخري في أداب القضاء اه وتوقف بعضهم في ذلك وألحق المسئلة بالصدقات  
قبل الدخول وغيره مما يشبهها اه والذي أفق به شيخنا الرملي ما قاله ابن الرقعة قال واذا مات البطن الاول  
قبل مضي مدة الاجارة ترجع البطن الثاني على تركته بمحض متابعي ولا رجوع لهم على الناظر لان ما فعله كان سائغاً  
له شرعاً وتقدم ذلك في الاجارة قال ع \* (فرع) \* لو أجرة الناظر بدون أجرة المثل فهي فاسدة واذا تعجل ومات  
رجع الدافع عليه اه (قوله وثمرة) فيجب عليه زكاتها اه سم (قوله وأغصان خلاف) في المصباح  
الخلاف بوزن كتاب شجر معروف الواحدة خلافة ونصوا على تخفيف اللام وزاد الصغاني تشديد يدها من الحن  
العوام اه (قوله بوطه أو نكاح) عبارة مر مع زيادة الشيخ سلطان اذا وطئت من غير الموقوف عليه بشبهة منها  
كانت مكروهة أو مطاوعة لا يعتد به عليها الصغر أو اعتقاد حل وعذرت اما اذا وطئها الموقوف عليه فلا يلزمه  
المهر ولا قيمة ولدها الحادث بتلقه أو بانعقاده حر الان المهر وولد الموقوفة الحادث له وخروج بالمهر ارش البكارة فهو  
كأرش طرفها أى فيشترى به عبداً صغيراً أو شقفاً ويشفه ولا يحل للواقف ولا للموقوف عليه وطؤها ويحد الاول  
به كما حكى عن الاصحاب وكذا الثاني كإرجاءهنا وهو المعتمد وسأقضى في الوصية الفرق بينه وبين الموصى له بالمنفعة  
انتهت وهو ان ملك الموصى له أهم من ملك الموقوف عليه بدليل ان له الاجارة والاعارة من غير اذن مالك الرقبة  
وتورث عنه المنافع بخلاف الموقوف عليه لا بد من اذن الناظر ولا تورث عنه المنافع اه مر اه زي اه عش  
عليه (قوله للموقوف عليه) ولاهل الوقف المهاجرة لا قسمته ولو اقراراً ولا تغييره كعمل البستان داراً وعكسه  
ما لم يشترط الواقف العمل بالمصلحة فيجوز تغييره بمسبها قال السبكي والذي أراه تغييره في غير هاولكن بثلاثة  
شروط ان يكون يسيراً لا يغير مسبها وان لا يزيل شيئاً من عينه بل ينقله من جانب الى آخر وان يكون مصلحة

فلا يكون للواقف ولا  
للموقوف عليه (وفوائده)  
أى الحادثة بعد الوقف (كاجرة  
وثمرة) وأغصان خلاف  
(وولد ومهر) بوطه أو نكاح  
(ملك للموقوف عليه)  
يتصرف فيها تصرف الملاك  
لان ذلك هو المقصود من  
الوقف فيستوفي منافعه بنفسه  
وغيره بأعارة



لوقف وعليه ففتح شبالة الطبرسية في جدار الجامع الأزهر لا يجوز إلا مصلحة للجامع الأزهر فيه اه شرح  
 مر وقوله ان يكون يسيرا لا يغير مسماه منه يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان مطهرة مسجد مجاورة  
 لشارع من شوارع المسلمين آلت للسقوط وليس في الوقف ما تهمر به فطالب شخص ان يعمرها من ماله بشرط  
 ترك قطعة من الارض التي كانت حاملة للحدار لتتسع الطريق فظهرت المصلحة في ذلك خوفا انهم سداها وعدم  
 ماتهمر به هل ذلك جائز أم لا وهو الجواز نظر المصلحة المذكورة (فرع) \* وقع السؤال عن حادثة وهي ان  
 سنة ثمانين وألف وثمان مائة ربيع الجامع الأزهر دراهم لها صورة مستغنى عنها فاشترى بها جرياين وجعلت خبزاً  
 ووزعت على فقراؤه هل ذلك جائز أم لا وجوابه عدم الجواز أخذنا ما ذكره الشارح فاحفظه (فرع) \* في  
 فتاوى ابن عبد السلام يجوز ايقاد اليسير في المسجد الخالي لئلا تعظم ماله لانهار السرف والتشبيه بالنصارى وفي  
 الروضة يحرم اسراج الخالي وجمع يحمل هذا على ما اذا أسرج من وقف المسجد أو ملكه والاول على ما اذا تبرع  
 به من يصع تبرعه وفيه نظر لانه اضاعة مال بل الذي يتجه الجمع يحمل الاول على ما اذا توقع ولو على ندور احتياج  
 أحد لما فيه من النور والثاني على ما اذا لم يتوقع ذلك اه حج وقول مر اذا لمصلحة للجامع فيه يؤخذ من  
 هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصاً اراد عمارة مسجد خرب باله جديدة غير آلت له ورأى  
 المصلحة في جعل باب في محل آخر غير المحل الاول لكونه بجوار من يمنع الاتفاح به على الوجه المعتاد وهو انه  
 يجوز له ذلك لان فيه مصلحة لأي مصلحة للجامع والمسلمين اه ع ش عليه (قوله بنفسه وبغيره) محله حيث كان  
 الوقف للاستغلال كما يأتي في الفصل الآتي أما لو وقفه ليعتفع به الموقوف عليه استوفاه لنفسه بنفسه أو نائبه  
 وليس له اعادة ولا اجارة على ما يأتي اه سم على حج اه ع ش على مر وقد أشار الشارح لهذا  
 بقوله فان وقف عليه ليسكنه الخ (قوله واجارة من ناظره) أي سواء كان الواقف أو من شرط له الواقف الناظر فان  
 لم يكن أحدهما من أوليه الحاكم فان لم يوجد لم تصح اجارة المستحق بنفسه فتنبه له فانه يقع كغيره او كتب عليه سم  
 قوله من ناظره اعتمد مر توقف صحة كل من الاجارة والاعارة على الناظر كما هو ظاهر هذه العبارة اه ع ش  
 (قوله وقد يتوقف في منع اعارته) المعتمد جوازها وهو واضح ان لم يقل تسكنها وحده وفي كلام شيخنا ما يفيد  
 عدم الجواز اه حل (قوله ولا يبطأ الموقوفة للأزواج) فيحرم على الواقف وطؤها ويحدو طئها وعلى  
 الموقوف عليه ويحدو به أيضاً ويترك بينه وبين الموصى له بالمنفعة حيث لا يحد لان ملك الموصى له بالمنفعة أتم من  
 ملك الموقوف عليه بدليل ان الموصى له تورث عنه المنافع بخلاف الموقوف عليه اه حل (قوله والأزواج لها  
 الحاكم) قال الزركشي هذا محمول على ما اذا كان الناظر للحاكم والأزواج لها من له الناظر ونسبه له او ردى  
 وضعه العراقي اه عميرة اه سم (قوله باذن الموقوف عليه) أي اذا تاتي اذنه فاذا كان جهة فينبغي  
 ان يستقل الحاكم بالتزويج اه حل (قوله ولا يزوجه له ولا للواقف) أي مراعاة للقولين الضعيفين من  
 ان الملك لهما على ما تقدم اه حل (قوله ويختص الموقوف عليه الخ) وعلى هذا اليسر له ان ينقل يده عن هذا  
 الاختصاص بعوض حيث جوزنا نقل اليد عن الاختصاصات بعوض وصيغة اه حل (قوله بجلبه بجهة  
 موقوفة) ولو أشرفت مأ كولة على الموت فان قطع بموتها جاز ذبحها للضرورة هل يفعل الحاكم بلطمها ما يراه  
 مصلحة أو يباع ويشترى بثمنه دابة من جنسها وتوقف وجهان يرجح ابن القري أولهما وخير صاحب الأنوار  
 بينهما قال الشيخ والاول أولى بالترجيح اذ ليس تخيير الحاكم تخيير تشبه وانما هو بحسب ما يراه مصلحة وان  
 لم يسطع بموتها لم يجز ذبحها وان خرجت عن الانتفاع بها كالأبجوز اعتناق العبد الموقوف وقضية كلام  
 الروضة انه لا يجوز بيعها حية وهو كذلك وذهب الماوردي الى الجواز ويجمع بحمل كل منهما على ما اذا اقتضه  
 المصلحة فلو تعذر جميع ذلك صرف للموقوف عليه فمما يظهر اه شرح مر (قوله أئلف) أي من واقف  
 أو أجنبي وكذا موقوف عليه تعدي كان استعمله في غير ما وقف عليه أو تلف تحت يد ضامنه له أما اذا لم يتعد

واجارة من ناظره فان وقف  
 عليه ليسكنه لم يسكنه غيره  
 وقد يتوقف في منع اعارته  
 ومعلوم ان ملكه للولد محله في  
 غير الحر أما الحر فله قيمته على  
 الواطئ ولا يبطأ الموقوفة  
 الأزواج والأزواج لها الحاكم  
 باذن الموقوف عليه ولا  
 يزوجه له ولا للواقف  
 (ويختص) الموقوف عليه  
 (بجلبه بجهة) موقوفة  
 (ماتت) لانه أولى به من غيره  
 (فان ادبغ عا دوقفا) هذا  
 من زياتي (ولا يملك قيمة  
 رقيق) مثلاً موقوف (أئلف)

بل يشتري الحاكم بهامته  
ثم ان تعذر اشترى (بعضه  
ويقفه مكانه) رعاية الغرض  
الواقف من استمرار الثواب  
ولو اشترى ببعض قيمته رقية  
ففي كون الفاضل للواقف  
أولاهم وقوف عليه وجهان  
قال في الروضة هما ضعيفان  
والجواب شراء شخص ورقيه  
البلقيني قال ولا يرد عليه مالو  
أوصى أن يشتري بشي ثلاث  
رقاب فوجدناه رقبتهين  
وفضل ملا يمكن شراء رقية  
به فان الاصح صرفه للوارث  
لتعذر الرقية المصريح بها ثم  
بخلاف ما هنا وذكر الحاكم  
من زيادتي وقدم في ذلك على  
الناظر والموقوف عليه لان  
الوقف ملك لله تعالى كما  
وتعبري بماله الى آخره أولى  
مما عبر به (ولا يباع موقوف  
وان خرب) كشجرة جفت  
ومسجد انهدم وتعذر  
اعادته وحصره الموقوفة  
البالية وجذوعه المنكسرة  
ادامة للوقف في عينه ولانه  
يمكن الانتفاع به كصلاة  
واعتكاف في أرض المسجد  
وطبخ حص أو آجره بحصره  
وجذوعه وما ذكرته فيها  
بصفته مالاً مذكورة هو ما  
اقتضاه كلام الجمهور وصرح  
به الجرجاني والبعقوي  
والروائي وغيرهم وبه  
أقنيت وصحح الشبخان تبعاً  
للإمام انه يجوز بيعه ماله  
بضباعا ويشتري

بالتلاف الموقوف عليه فلا يكون ضامناً كالموقوف منه كوزن سبيل على حوض فانكسر من غير تقصير اه مر  
وقوله وكذا موقوف عليه الخ قضية هذا الصنيع ان الواقف والاجنبي ضامنان مطلقاً وظاهره لانه لا ضمان عليهما  
اذا اختلفا بغير تعدد كان استعماله فيما وقف له باجارة مثلاً فلو أسقط لفظ كذا لرجع القيد وهو قوله تعدد  
للجميع اه رشدي (قوله بل يشتري الحاكم) أي وان كان للوقف ناظر خاص اه مر لما يأتي في قوله  
وقدم في ذلك على الناظر الخ (قوله مثله) أي ذكره وثأوته وسناو جنسا وغيرها اه حل (قوله اشترى بعضه)  
فان تعذر شراء البعض حفظ ان توقع والافه ولا موقوف عليه فان لم يكن موجودا فلا قرب الناس الى الواقف  
فان لم يكن ذلك فالفقراء والمساكين كذا قال مر حين سئل عن ذلك وكذا فيما اذا فضل شيء اه سم (قوله  
ويقفه مكانه) أي بصيغة تدل على الوقف اه شرح مر ولو حدث فيه كسب قبل صدور الوقفية فلان  
تكون ينبغي ان يأتي فيها ما سيأتي في نظيره من الموصى به اه عميرة اه سم (قوله والمختار شراء شخص)  
أي فان تعذر ذلك صار ملكاً للموقوف عليه اه مر اه ع ش (قوله وقدم في ذلك على الناظر الخ) اماما اشتراه  
الناظر من ماله أو من ريع الوقف أو بعمره منهما أو من أحدهما الجهة الوقف فالمنشئ لوقفه هو الناظر كما أفق  
به والدرجة الله تعالى وأماما يبيته من ماله أو من ريع الوقف في الجدران الموقوفة فانه يصير وقفاً بالبناء للجهة  
الوقف والفرق بينه وبين بدل الرقيق الموقوف ان الرقيق قد فاق بالسكينة والارض الموقوفة باقية والطوب  
والحجر المبنى بهما كالوصف التابع لهما اه شرح مر وقوله أو بعمره منهما الخ أي مستغلا كبناء بيت  
للمسجد لئلا ذكره بعد من ان ما يبيته في نحو الجدران مما ذكر بصير وقفا بنفس البناء وقوله فالمنشئ لوقفه  
هو الناظر أي ولا يصير وقفا بنفس الشراء أو لعمارة فان عمر من ماله ولم ينش ذلك فهو باق على ملكه وبصدق  
في عدم الانشاء أو اشتراعه من ريعه فهو ملك للمسجد مثلاً يبيته له اذا اقتضته المصلحة وبقي ماله ودخل في جهته شيء  
من مال الوقف وأراد العمارة به هل له ذلك وبسقط عن ذمته أو لا بد من اذن الحاكم حتى لو فعل ذلك من  
غير اذنه كان متبرعا به فيه نظر والقرب الثاني ومحله ما لم يخف من الرفع اليه غرامة شيء فان خاف ذلك جاز له  
الصرف بشرط الاشهاد فان لم يشهد لم يبرأ لان فقد الشهود نادراً اه ع ش عليه (قوله ومسجد انهدم) وهل  
يستحق أو باب الشفعة المأثورة أم لا والظاهر ان يقال ان من تمكنه المباشرة مع الانهدام كقراءة خربه  
استحق المأثورة ان باشر ومن لا تمكنه المباشرة كبواب المسجد وفراشه لم يستحق كمن أكره على عدم المباشرة  
وهذا كله حيث لم يمكن عوده والاوجب على الناظر انقطع عن المستحقين واعادته ان أمكن والانتقل لا قرب  
المسجد اليه اه ع ش على مر (قوله أيضاً ومسجد انهدم الخ) ولا ينقض الا اذا خيف على نقضه  
فينقض ويحفظ أو بعمره مسجد آخران رأاه الحاكم والقرب اليه أولى لان نحو بئر ورابط اه ع (قوله  
وحصره الموقوفة) أي بان صرح بوقفها لفظاً ولا يكفي الشراء لجهته وحيث نذر الموقوف الا ان بالساجد  
يباع عند الحاجة لانهم لا يصرحون فيه بوقفية اه براسي وقوله وجذوعه المنكسرة مثله في حريان  
التلاف المذكور الذي أشرف على الانكسار وكذا الدار الموقوفة عليه اذا أشرفت على الانهدام فيكون  
الاصح عند الشيخين البيع خلافاً لما قاله الشارح تبعاً لغيره \* (فرع) \* الخلاف جار في استئثار الكعبة اذا  
وقفت قاله الشيخان هنا وقال ابن الصلاح الامر فيها الى رأى الامام اه سم (قوله ولانه يمكن الانتفاع  
به الخ) وبه فارق ماله وقف فرسا على العز وفكبر ولم يصلح حيث جاز يبيعه اه شرح مر (قوله وما  
ذكرته فيها) أي في الحصر والجذوع وقوله بصفته ما هي في الحصر كونها بالية وفي الجذوع كونها  
منكسرة (قوله وصحح الشيخان الخ) معتمد أي يبيعه مال الحاكم وان كان ثم ناظر خاص قياساً على ما سبق  
ويحتمل الفرق بين هذا وما تقدم اه حل (قوله انه يجوز بيعه ماله بضيعاً) أي فتحصيل يسير من ثمنها  
يعود على الوقف أولى من ضياعها واستئثارها من بيع الوقف لصيرورتها كالمعذور ويصرف لمصلحة ثمنها  
ان لم يمكن شراء حصير أو جذوعه ويجري الخلاف المذكور في دار منهدمة أو مشرفة على الانهدام ولم



تصلح للسكنى وفرق بعضهم بين الموقوفة على المسجد والموقوفة على غيره وأفتى الوالد رحمه الله تعالى بأن الراجح منع بيعها سواء أوقفت على المسجد أو على غيره وقال السبكي وغيره إن منع بيعها هو الحق ويمكن حمل كلام القائل بالجواز على البناء خاصة كما أشار إليه ابن المقرئ في روضه بقوله وجدار داره المنهدم وهذا الحمل أسهل من تضعيفه اهـ شرح مر (قوله فتباع الحاجة) أي وتصرف على مصالح المسجد ولا يتعين صرفها في شراء حصر يديها اهـ عش على مر (قوله وغلة وقفه) أي المنهدم أما غير المنهدم فما فضل من غلة الموقوف على عمارته يجب ادخاره لأجلها أي إن توقفت على قرب كما أشار إليه السبكي واللام بدخوله شيء لأجلها لأنه يعرض للضياع أو لظالم يأخذه وعمارته الوقف مقدمة على الموقوف عليه ويصرف ربيع ما وقف على المسجد وقفاً مطلقاً أو على عمارته في بناء وتجهيز يحكم وسلم و يورى للتظليل بها ومكانس ومساح لنقل التراب وظلة تمنع افساد خشب باب ونحوه بطر ونحوه إن لم يضرب بالمارة وأجرة تيم لا مؤذن وإمام وحصر ودهن لأن القيم يحفظ العمارات بخلاف الباقي فلو كان الوقف لصالحه صرف من ريعه لمن ذكر لا في تزويق ونقش بل لو وقف عليه لم يصح اهـ شرح مر (قوله عند تعذر اعادته) أي حالاً وقوله قال الماوردي الخ وجمع بين هذه الأقوال بحمل أولها على ما إذا لم يمكن عوده أصلاً وفقدت أقارب الميت ولم يحتج إليه أقرب المساجد وحل ثانیها على ما إذا احتج إليه أقرب المساجد وفقدت أقارب الميت وحل ثالثها على ما إذا وجد أقارب الميت ورابعها على ما إذا لم يمكن عوده اهـ حل (قوله والمتولى لأقرب المساجد إليه) معتمد \* (فرع) \* أوقاف المساجد في القرى يصرفها لصالح القرية إلى عمارات المسجد ومصلحه وهذا واضح إن تعذر حاكم اهـ سم \* (فصل في بيان النظر الخ) \* أي وما يتبع ذلك من قوله ولو اوقف ناظر الخ (قوله إن شرط اوقف النظر الخ) وقبول من شرط له النظر كقبول الوكيل فيما يظهر لا الموقوف عليه ما لم بشرط له شيء من ربيع الوقف على ما بحثه بعضهم ودعوى السبكي أنه بالباحة أشبه فلا يرتد بالرد بعيد بل لو قبله ثم أسقط حقه منه سقط إلا أن يشترط نظره حال الوقف فلا ينزل بعزل نفسه على الراجح خلافاً لمن زعم خلافه نعم يقيم الحاكم متى كما غيره مدة اعراضه فلو أراد العود لم يحتج إلى تولية جديدة اهـ شرح مر وقوله لم ينزل بنفسه ومن عزل نفسه ما لو أسقط حقه من النظر غيره بغير اغله فلا يسقط حقه ويستتبع القاضي من يباشر عنه في الوظيفة وهذا يفيد أن الواقف إذا شرط من الوظائف شيئاً لأحد حال الوقف اتبع ومنه ما لو شرط الإمامة أو الخطابة لشخص ولزيمته ثم إن المشروط له ذلك فرغ عنها لا تخرو باشر المفروغ له فيها مدة ثم مات الفارغ عن أولاد وهو إن الحق في ذلك ينتقل للأولاد على ما شرطه الواقف ثم ما استغله المفروغ له من غلة الوقف لا يرجع عليه بشئ منه لأنه استحققه في مقابلة العمل سيما وقد قرر الحاكم غاية الأمر أن تقريره كان صحيحاً لكنه بالنسبة عن الفارغ وكذلك لا رجوع للمفروغ له على تركه الفارغ غيماً أخذته في مقابلة الفارغ وإن انتقلت الوظيفة عنه للأولاد الفارغ عنه لأنه انما دفع الدراهم في مقابلة اسقاط الحق له وقد وجد وقرر الحاكم على مقتضاه وأما إن كان يظن أن الحق ينتقل إليه مطلقاً وتبين خلافه فلا يقتضي الرجوع لنسبته في عدم البحث عن ذلك أولاً إلى تقصير فاشبهه من باع شيئاً وهو مغبون فيه بعدم علمه بقيمة موفى فتاوى الشارح ما يصرح بانتقال الحق للأولاد حيث قال في جواب ما صورته سئل عن واقف شرط الوظيفة الغلانية لزيد وأولاده وذريته من بعده وشرط أن من نزل من أرباب الوظائف سقط حقه من ذلك ولا يستحق المنزول له شيئاً بل يقرر الناظر الشرعي غيرهما ثم إن فلان فرغ عن وظيفة لا سخر وقرر الناظر الشرعي أجنيبا غيرهما ثم مات النازل فهل يستحق أولاده الوظيفة بعده فأجاب بأنهم يستحقون ذلك عملاً بشرط الواقف ولصدق البعدية بذلك ولم يشترط الواقف لاستحقاق الأولاد بقاء استحقاق والدهم ذلك إلى وفاته وما نسب إلى من الافتاء بخلاف ذلك فقد رجعت عنه إن كان صحيحاً اهـ عش عليه (قوله كما علم بما مر) أي من قوله ولو بشرط الواقف شيئاً يقصد اتباع اهـ حابي (قوله بأن لم يشترط لأحد) أي بأن لم يعلم شرطه

بشئ من ماله ما والفقول به  
يؤدي إلى موافقة القائلين  
بالاستبدال أما الحصر  
الموهوبة أو المشتراة للمسجد  
من غير وقف لها فتباع للحاجة  
وغلة وقفه عند تعذر اعادته  
قال الماوردي تصرف  
للفقراء والمساكين والمتولى  
لأقرب المساجد إليه  
والرواية هي تمقطع الآخر  
والإمام تحفظ لتوقع عوده  
وتعبري بما ذكر أولى مما  
عبر به

\* (فصل في بيان النظر  
على الوقف وشرط الناظر  
وظيفة) \* (إن شرط واقف  
النظر لنفسه أو غيره  
(اتباع) شرطه كما علم مما مر  
لغير البهق المسالون عند  
شروطهم (والا) بأن لم  
يشترط لأحد

لاحد سواء علم عدم شرطه أو جهل الحال اه ع ش على م ر (قوله فهو للقاضي) أي قاضي بلد الموقوف بالنسبة لحفظه واجارته وأما قاضي بلد الموقوف عليه فعليه تنميته كما تقدم نظير ذلك في مال اليتيم ثم ان شرط الناظر على الوقف شيء من غلته فواضح وان زاد على أجرة المثل فان عمل ولم يشترط له شيء فتبرع وله ان يرفع الامر للحاكم وللحاكم ان يقرر له أجرة مثله وان كان غنيا وليس له ان يأخذ من مال الوقف شيئا بغير فرض قاض فان أخذ شيئا ضمنه ولم يبرأ الا باقضاة للحاكم اه حل (قوله بناء على ان الملك في الموقوف الخ) أي وأما على القول بان الملك فيه لاواقف فيكون النظر له وعلى القول بان الملك للموقوف عليه يكون النظر له أيضا وعبارة أصله مع شرح الحلي والافانظر للقاضي على المذهب والطريق الثاني فيه ثلاثة أوجه قيل لاواقف وقيل للموقوف عليه وقيل للقاضي بناء على ان الملك في الموقوف لاواقف أو للموقوف عليه أو لله تعالى والطريق الثالث لاواقف من غير خلاف وفي الروضة كاصلها والمحرر الذي يقتضي كلام معظم الاصحاب الفتوى به ان يقال ان كان الوقف على جهة عامة فالنولية للحاكم أو على معين فكذلك ان قلنا الملك ينتقل لله تعالى وان جعلناه للواقف أو الموقوف عليه فكذلك النولية انتهت (قوله وشرط الناظر عدالة الخ) اطلاق المصنف يتناول الاعمى والبصير اه زى ويتناول المرأة أيضا اه ع ش ويبحث بعضهم اشتراط الباطنة في منصوب القاضي والاكتفاء بالظاهرة فبين شرطه الواقف أو استنباه واعتمد م ر اعتبار العدالة الباطنة في الجميع حتى الواقف اذا شرط النظر لنفسه اه سم (قوله ولو فسق الناظر الخ) قال م ر وعند زوال الاهلية يكون النظر للحاكم كما رجحه السبكي لان بعده من الاهل بشرط الواقف خلافا لابن الرفعة لانه لم يجعل للمتأخر نظر الا بعد فقد المتقدم فلا سبب لنظره غير قدومه وهذا فرق انتقال ولاية النكاح لا بعد بفسق الاقرب لوجود السبب فيه وهو القرابة اه بحروقه (قوله ان كانت له بشرط الواقف) أي بصيغته كما نقل عن الفتاوى المذكورة فليراجع اه حل (قوله وذلك) أي غودها اليه فهو دليل الاول (قوله اذ ليس لاحد عزله) أي ولا عزل نفسه أيضا اه م ر وقرر العلامة زى انه يحرم على الناظر والمباشر اضافة والحلوان كذا نقل عنه بالدرس وأجبنابه السائل عن ذلك اه ع ش (قوله ووظيفته عمارة واجارة) وكذا الاقتراض على الوقف عند الحاجة ان شرط له الواقف أو اذن له فيه الحاكم كافي الروضة وغيرها خلافا للبلقيني سواء في ذلك مال نفسه وغيره اه شرح م ر قال في العباد ويصدق الناظر بيمينه في الاتفاق المحتمل وفي الصرف لجهة عامة بلايين فان اتهمه القاضي حلفه أولعين صدق المستحق اه انتهى سم ويستحق الناظر ما شرط له من الاجرة وان زادت على أجرة مثله مالم يكن هو الواقف كما مر فلم يشترط له شيء لم يستحق أجرة نعم له رفع الامر الى الحاكم ليمقر له أجرة قاله البلقيني والعمارة ان شرطها الواقف من ماله أو من مال الوقف تعين فان فقد في بيت المال ثم الميسير لا الموقوف عليه ولو شرط الواقف ان العمارة على الساكن وشرط ان تلك الدار لا توجر فالذي يظهر لي من كلامهم م بعد الفحص ان الشرط الاول صحيح كما قبله عموم قولهم يجب العمل بشرط الواقف مالم يناف الوقف أو الشرع وفائدة صحته مع تصريحهم بان العمارة لا تجب على أحد فلا يلزمهم الموقوف عليه لان له ترك ملكه بلا عمارة فما يستحق منفعة الاولى فلو توقف استحقاقه على تعميده فهو خير فيما أشرفت كلها أو بعضها على الانهدام لاسبابه بين ان يهدم ويسكن وبين ان يهدم وان أفضى ذلك الى خرابها نعم على الناظر اجارها المتوقف عليه بقاؤها وان خالف شرط الواقف عدمه لانه في مثل هذه الحالة غير معمول به لا يقال شرط العمارة على الساكن ينافي مقصود الوقف من ادخال الوقف على الموقوف عليه اذ شأنه ان يغتم ولا يغرم لانه قول قد قطع السبكي وغيره بالصحة فيما لو وقف عليه ان يسكن مكان كذا كما مر وهذا صادق بما اذا عين مكانا لا يسكن الا بأجرة زائدة على أجرة مثله وان لم يحتج الموقوف عليه لسكناه أو زادت أجرته على ما يحصل له من غلة الوقف فكما وجب لاستحقاقه هذا السكنى بالاجرة المذكورة مع عدم الاحتياج اليها فكذلك يجب العمارة لاستحقاق السكنى ان أرادها والاسطة

(ف) هو (القاضي) بناء على ان الملك في الموقوف لله تعالى (وشرط الناظر عدالة وكفاية) أي قوة وهداية للتصرف فيما هو ناظر عليه لان نظره ولاية على الغير فاعتمد فيه ذلك كالوصي والقيم ولو فسق الناظر ثم عاد عدلا عادب ولايته ان كانت له بشرط الواقف والافلا كما أفتى به النووي وان اقتضى كلام الامام عدم عودها وذلك لقوته اذ ليس لاحد عزله ولا الاستبدال به والعارض مانع من تصرفه لاسباب لولايته (ووظيفته عمارة واجارة



وحفظ أصل وغلة وجهها  
 وقسمتها) على مستحقها  
 وذ كر حفظ الأصل والغلة  
 من زيادتي وهذا إذا أطلق  
 النظر له أو فوض له جميع  
 هذه الأمور (فان فوض له  
 بعضها لم ينعده) كالوكيل  
 ولو فوض لثنين لم يستقل  
 أحدهما بالتصرف مالم  
 ينص عليه (ولو اوقف ناظر  
 عزل من ولاية) النظر عنه  
 (ونصب غيره) مكانه كفاي  
 الوكيل بخلاف ما إذا لم يكن  
 ناظر كان شرط النظر لغيره  
 حال الوقف فليس له ذلك  
 لأنه لا نظره حينئذ ولو عزل  
 هذا الغير نفسه لم ينصب بده  
 إلا لما كرم وتعبير بما ذكر  
 أولى مما عبر به

\* (كتاب الهبة)\*

تقال لما بيع الصدقة والهدية  
 ولما يقابلها وقد استعملت  
 الأولى في تعريضها والثانية في  
 أركانها وسبب أن ذلك والأصل  
 فيها على الأول قبل الإجماع  
 قوله تعالى فان طعن لكم  
 عن شيء منه نفسا فكلوه  
 ههنا مرينا وقوله وآتى  
 المال على حبه الآية  
 وأخبار تكبر الترمذي الآتي  
 في الكلام على الرجوع  
 فيها وخبر الصبيح لا تحقرن  
 جرة لجارنها

حقه منها فعلم ان الموقوف عليه قد يغرم وقد لا يحصل له رفق بالموقوف وان هذا الشرط غير مناف للوقف حتى  
 يلغى كشرط الخيار فيه مثلا وانما غاية انه قيد استحقاقه لسكانه بان يعمر ما ائتم منه فان أراد ذلك فليعمره والا  
 فليعرض عنه ثم رأيت بعض مشايخنا أيده اه ج شرح الارشاد (قوله وحفظ أصل وغلة) وتولية مدرس  
 وتنزيل طلبة مدرسة وصوفية خانقاه وان لم يجعل الواقف له ذلك وليس له ولا للواقف ولا للإمام الأعظم عزل  
 أحد من مستحق الوقف بدون سبب يفسق به نعم لا يلزم الموقوف بعلمه وديانته بيان مستند العزل اه حل (قوله  
 لم يستقل أحدهما) أي ولو باذن الآخر لا في شيء خاص ويحتمل مطلقا اه حل (قوله ولو اوقف ناظر الخ)  
 وأتى السبكي بان للواقف والناظر عزل المدرس ونحوه ان لم يكن مشروطا بالوقف ولو اغير مصلحة وهو مردود  
 بما في الروضة انه لا يجوز للإمام اسقاط بعض الإيجادات المبتنية في الديوان بغير سبب فالناظر الخاص أولى ولا أثر  
 للفرق بان هو لا ير بطوا أنفسهم للجهاد الذي هو فرض ومن ربط نفسه لا يجوز إخراجها بلا سبب بخلاف الوقف  
 فانه خارج عن فروض الكفايات بل يرد بان التدريس فرض أيضا وكذا قراءة القرآن فمن ربط نفسه بها  
 فحكمه كذلك دلى تسليم ما ذكر من أن الربط به كالتلبس به والافتستان ما بينهما ومن ثم اعتمد البلقيني أن  
 عزله من غير مسوغ لا ينفذ بل هو قاذح في نظره ولو طالب المستحقون من الناظر كتاب الوقف ليكتبوا منه نسخة  
 حفظا لاستحقاقهم لزمه تمكينهم كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى اه شرح مر (قوله كفاي الوكيل) لعل الانسب  
 ان يقول كفاي الموكل (قوله فليس له ذلك) وأتى أبو زرعة فحين استأجر وقفنا بشرطه وحكم له حاكم شافعي  
 بموجبه وبعد انفسا خها بموت أحدهما أو زيادته رغب اثناء المدة بان هذا اقتداء لاحكم لان الحكم بالشئ قبل  
 وقوعه لا معنى له كيف والموت أو الزيادة قد يوجدان وقد لا فلن رفع له الحكم بمذهبه اه وما عال به ممنوع  
 وفيه تحقيق بسطته آخر الوقف من الفتاوى وفي كتاب المستودع في بيع الماء والحكم بالموجب المسطر  
 أوائل البيع في الفتاوى فراجع فانه مهم اه ج وكتب على قوله بان هذا اقتداء لاحكم المعتمد انه حكم  
 لاقتداء اه شوبري (قوله ولو عزل هذا الغير) ومثله الواقف اذا شرط النظر لنفسه ثم عزل نفسه وليس من  
 لازم اقامة الحاكم بدله أن يكون معزولا فاذا أراد العود بعد نصب الحاكم عاد للنظر وكتب أيضا والذي أتى  
 به والشيخنا أنه لا يعزل ولكن الحاكم يقيم من يتصرف عنه اه حل (قوله لم ينصب بدله إلا الحاكم)  
 قضية هذا انه ان عزل يعزل نفسه لكن قال السبكي الذي أراه انه لا يعزل لكن لا يجب عليه النظر بل له الامتناع  
 ويرفع الامر للقاضي ليقوم بغيره مقامه وعليه فتولية الحاكم غيره كما ليس لا يعزله بل لا امتناع فاذا عاد  
 عاد للنظر اه من شرح الارشاد لشيخنا وقرر مر مثله اه ابن قاسم

\* (كتاب الهبة)\*

من هب مملوورها من يدالي أخرى واستيقظا تيقظا فاعلها بالاحسان اه شرح مر وفي المصباح هبت  
 الرمح تم هب وبات من بار قعد هاجت وهب من نومه استيقظا من باب قتل وهب السيف هب من باب ضرب هبة  
 اهتر ومضى ومنه قيل أتى امرأته هبة أي وقعة وذ كرت هبة الوقف لما شاركته في مطلق التبرع وان كان  
 التبرع فيها مالا وفي الوقف لا المالك (قوله ولما يقابلها) وهو المراد عند الإطلاق اه حل (قوله ولما  
 يقابلها) يمكن ان يعبر عنه بأنه تملك بلفظ لا ثواب ولا إكرام وان كان ليس لازما على ما سبب أن الثلاثة قد  
 تجتمع (قوله على الأول) أي الذي هو المعنى الاعم اه حل (قوله نفسا) تمسيز محمول عن الفاعل أي فان  
 طابت نفوسهن لكم عن شيء منه أي الصدقة والآية الثانية أعم من هذه إذ تشمل الصدقة وغيره والآيتان  
 تشملان للهبة والصدقة والهدية اه عزيزي (قوله لا تحقرن جارة) باب ضرب اه مختار وفي القاموس  
 الحفارة مثقلة والمحقرة والفعل كضرب بكرم ومعنى الاختقار والفعل كضرب فأفاد ان حقرا ان استعمل لازما  
 كان من باب ضرب وكرم وان استعمل متعديا كان من باب ضرب لا غير أي لا تستغفرن هدية لجارنها الخ اه

عش قال الكرماني يحتمل أن يكون النهي للمعطية ويحتمل أن يكون للمهدي اليها قلت ولا يتم جعله نهياً  
للمهدي اليها لا يجعل اللام في قوله لجارتها بمعنى من ولا يمنع حمله على المعنيين اه فتح الباري \* (قائدة) \*  
روى الطبراني عن عمار بن ياسر انه صلى الله عليه وسلم كان لا يأكل هدية حتى يامر صاحبها ان يأكل منها الا الشاة  
التي اهديت اليه في خيبر وهي مسومة وهذا أصل لما يمتاده المولى في ذلك حتى يلتحق بهم من في معناهم من  
كبراء الناس كذا في شرح التبيين لابن الملقن وفي شرح الروض أيضا وفتح الوهاب مع زيادة اه شو برى (قوله)  
ولو فرس شاة بكسر الفاء والسين كفي الصالح وفتح السين كفي المشكاة اه عش على مر وفي  
المصباح الفرسي بكسر الفاء والسين للبعير كالحافر للذئبة وقال ابن الانباري فرس الجزور والبقرة مؤنثة وقال  
في البارع لا يكون الفرس الا للبعير وهي له كالدوم للانسان والنون زائدة والجمع فراسن اه وقوله أي  
نظفها أي المشوى لان النبي قد يرميه آخذة فلا يتفجع به انتهى (قوله هي تملك تطوع في حياة) يؤخذ  
منه امتناع الهبة للعمل وهو ظاهر لانه لا يمكن تملكه ولا تلك الولي له لعدم تحققه اه عش على مر ومراده  
بالتطوع ما ليس واجبا ولا فيمحل (قوله العارية) أي لانها اباحة والمالك يحصل بعده اه شرح مر وقوله  
والضيافة فهي وان كان فيها ملك لكن لا يملك والمعتد أن الملك يحصل بالوضع في الفم ويرتب على ذلك مالو  
حلف أن لا يأكل كل لزيد طعاما فأكلا ضيفا فانه لا يثبت لانه ملكه بمجرد وضعه في فمه فصدق عليه انه لم يأكل  
الا طعام نفسه اه اجهوري وقوله والوقف أي فانه لا يملك فيه وان كان الموقوف عليه لا يملك المنفعة من جهة  
تملك الوقف اه حل وفيه انه اذا كان لا يملك فيه لا حاجة للاحتراز عنه لانه لم يدخل في جنس التعريف  
حتى يخرج وعبرة مر وخرج الوقف فانه يملك منفعة لا عين على ما قيل والاوجه انه لا يملك فيه وانما هو بمنزلة  
الاباحة كما صرح بذلك السبكي فقال لا وجه للاحتراز عن الوقف فان المنافع لم يملكها الموقوف عليه بتمليك  
الوقف بل بتسليمه من جهة الله تعالى اه (قوله والنذر والكفارة) وقد منع الاولوية بان كلاً من الزكاة والنذر  
والكفارة شبيه بقاء الدين فهي تفرغ لخدمة الدافع عما اشتغلت به ومالك الاخذ لها كانه سابق على الدفع له  
قدفعه كانه عوض عما ثبت له في ذمته اه عش (قوله فصدقة أيضا) أي كما انه هبة بالمعنى الاعم وبقي مالو  
ملك غنيا لا قصد ثواب الاخرة فتعاضد ان يكون خارجا عن الصدقة ومعلوم انه خارج عن الاخير من كماله من  
تغيرهما ولا يظهر دخوله في غير الثلاثة فيشكل الحال الا ان يقال هي هبة باطلة لعدم الصيغة ثم رأيت في شرح  
الروض ويلزمهم أي السبكي والزكشي وغيرهما انه لو ملك غنيا من غير قصد ثواب الاخرة لا يكون صدقة وهو  
ظاهر اه سم على ج أي فيكون هبة باطلة كما قدمنا ان خلاص الصيغة وصحة ان اشتمل عليها اه عش  
على مر وهذا كانه انما يراد على عبارة الاصـل حيث قال فان ملك محتاجا وشيخ الاسلام عدل عنها الى ما ذكره  
وهو صادق بتمليك الغني لثواب الاخرة كما لا يخفى اه مر (قوله أو نقله للمتهب اكراما) فان كان نقله خوفا  
منه وهو كما كان رشوة فان لم يكن حاكما كان ذلك في معناها كالذي يعطى للشاعر خوفا من هجوه وذكر السبكي  
ان الشرط في الهدية انما هو النقل وأما الاكرام فليس بشرط اه حل وعبرة سم قوله اكراما قال السبكي  
والظاهر ان الاكرام ليس بشرط والشرط هو النقل قال الزكشي وقد يقال احترازه عن الرشوة كما في شرح  
الروض اه ويؤخذ من التعبير بالنقل ان الهدية لا تكون في العار فلذلك قال مر مانعه فلا تدخل لها أي  
الهدية فيما لا ينقل اه وكتب عليه ع ش قوله فلا تدخل لها فيما لا ينقل ينبغي ان الدفع بالنقل لكن بقصد  
الاكرام هدية اه سم على ج وعليه فهدية العار ممكنة لكن في حاشية شيخنا زى عن حج امتناع هدية العار  
لعدم تأني النقل فيه وهو مناف لهذا البحث اه وعبرة حل قوله أو نقله للمتهب الخ خروج العار لا امتناع  
نقله فلا يقال له هدية أي حقيقة فلا ينافي انه لو اهداه لافراء الحرم مع وبيع ونقل ثمنه وامالوا اهداه لغير ذلك  
كزيد مثلا فالظاهر الاكتفاء بالخفية انتهت ولو اهدى اليه شيئا على ان يقضي له حاجة فلم يفعل لزم مرده ان بقي

ولو فرس شاة أي طافها  
(هي) أي الهبة بالمعنى الاول  
(تملك تطوع في حياة)  
تخرج بالتمليك العارية  
والضيافة والوقف بالتطوع  
غيره كالبيع والزكاة والنذر  
والكفارة فتعبر به أولى  
من قوله بلا عوض ويزيد  
في حياة الوصية لان التملك  
فيها انما يتم بالقبول وهو  
بعد الموت (فان ملك  
لاحتياج أو لثواب آخر)  
هو أولى من قوله محتاجا  
لثواب الاخرة (فصدقة)  
أي (أو نقله للمتهب  
اكراما)



والا قبله كما قاله الاصطخري فان فعلها حل أي وان تعين عليه تخليصه أي بناء على الاصح انه يجوز أخذ العوض  
على الواجب العيني اذا كان فيه كافة خلافا لما يوهمه كلام الاذري وغيره هنا اه شرح مر قال ع ش  
قوله لزمه رده أي فلو بذلها الشخص ليخلص له محبوبا مشافعي في خلاصه ولم يتفق له ذلك وجب عليه رده  
الهدي لصاحبها لان مقصوده لم يحصل نعم لو أعطاه ليشفع له فقط سوا قبلت شفاعة أو لا ففعل لم يجب الرديها  
بظهور لانه فعل ما أعطاه لاجله اه بحر وفه (قوله لا مذهب) يصح ان يكون اسم فاعل واسم مفعول وفي المصباح  
وانتهت الهبة قبالتها واستوهبتها سألها اه (قوله فهدية أيضا) أي كما هو هبة فان انضم الى ذلك كونه محتاجا  
أو قصد ثواب الآخرة كان هبة وصدقة وهدي اه حل (قوله ولا عكس) أي وليس كل هبة صدقة أو هدية  
اه حل (قوله وأركانها أي الهبة الخ) علم منه انه لا يعتبر للصدقة صبغة وعبرة بعضهم وفيه أي الحديث  
الاكتفاء في الصدقة بالعطاء من غير ايجاب وقبول وهو الصحيح عندنا وبه جزم المحققون اه شوري (قوله  
أي في هذه الثلاثة) فيشترط في الصبغة ايجاب وقبول فلا ايجاب كوهبتك وما لكك ونحكك واكرمك  
وعظامك ونحكك وكذا أطعمتك ولو في غير طعام كانص عليه والقبول كقبلت وزيت وانتهت اه شرح  
مر ولا يشترط القبول في الجهة العامة ولا في المألو وهبت المرأة لبلتها فزمت ارفى الكافي عن الغفال لو اشترى  
حلبا الزوجته وزينها به لا يكون تملكا وفي الولد الصغير يكون تملكا اه قال السبكي التزين لا أثر له وانما  
جعلناه ملك الصغير لان وليه اشتراه بخلاف الزوجة فانه لا ولاية لزوجها عليها اه واعتمد الطبري ومر  
انه لا يكون تملكا في الصغير أيضا ولا صبغة في خلع المالك مع انما هبة قاله مر ثم يجوز ان تكون هدية وقال ان  
جعلناها هبة استثنيناها من الصبغة والافلا حاجة للاستثناء فليأمل اه سم (قوله ما مر في نظيرها في البيع)  
ومما مر في البيع الرؤية فالاعنى لا تصح هبته ولا الهبة له بالمعنى الاخص لان حكمها حكم بيع الاعيان وهو  
ممتنع عليه بخلاف صدقته واهدائه فيصحبان لا طباق الناس على ذلك وهو الوجه الذي لا ينبغي خلافه اه  
كذا ما مر وهو قرب وبصرح باسئراط الرؤية في الواهب والمتهب قول الحلي وفيها كما سلمها أسرار العقدين  
واضح أي من البيع وغيره أي فطريق الاعنى اذا أراد ذلك التوكيل اه ع ش على مر ومما مر في البيع  
أيضاً ان يكون القبول مطابقا لا ايجاب خلافاً لمن زعم عدم اشتراط هبته منه أيضاً اعتبار الفورية في الصبغة  
وانه لا يضر الفصل الا بالاجني والوجه كراهه الاذري اعتبار قوله بعد وهبتك وسلطتك على قبضه فلا يكون  
فاصله ضرر التعلق بالعقد نعم في الاكتفاء بالاذن قبل وجود القبول نظر وقياس ما مر في مخرج الرهن الاكتفاء  
به وقد لا يشترط صبغة كمال كانت ضمنية كاعتق عبدك عني فاعتقه وان لم يقل بجانا وما قاله الغفال وأقر من انه  
لوزين ولده الصغير بحلي كان تملكه بخلاف زوجته لانه قادر على تملكه بتولى الطرفين مردود بان كلامهما  
يخالفه حيث اشترط في هبة الاصل تولى الطرفين بايجاب وقبول وهبة ولي غيره قبولها من الحاكم أو نائبه ونقل  
جميع أوضاع العبادي وأقره انه لو غرس اشجارا وقال عند الغرس أغرسها لابني مثلام يكن اقرارا بخلاف  
ما لو قال لعين في يده اشترى بها ابني أو لفلان الاجني فانه يكون اقرارا ولو قال جعلت هذا لابني لم يملكه إلا ان قبل  
وقبض له اه وقد نقل عن الغفال انه لو جهز ابنته بامتعة من غير تملك صدق بيمينه في عدم تملكها ذلك ان  
ادعته وأنتى القاضي فمن بحث بنسبه وجهازها الى دار الزوج بانه ان قال هذا جهاز بنتي فهو ملك لها والا فهو  
عارية وصدق بيمينه وتكلم المالك لا اعتياده عدم اللفظ فيها كما بحثه بعض المتأخرين ولا قبول كهبة ذات النوبة  
لضرتها اه شرح مر وقوله لانه قادر على تملكه بتولى الطرفين يؤخذ منه ان غير الاب والجد اذا دفع الى غيره  
شيأ لتكادمو بنت زوجته لا يصير ملكا له بل لابد من ايجاب وقبول من الخادم ان تاهل لا قبول أو وليه فليثبت له  
فانه يقع كذا يصير ناعم ان دفع ذلك لاحتياجه أو قصد ثواب الآخرة كان صدقة فلا يحتاج الى ايجاب ولا قبول  
ولا به لم ذلك الامنه وقد تدل القرائن الظاهرة على شئ فيعمل به اه ع ش عليه (قوله ما في البيع) فلا تصح

(فهدي) أي إضافة كل من  
الصدقة والهبة هبة ولا  
عكس وكما هو مستور وأفضلها  
الصدقة والهبة المرادة عند  
الاطلاق مقابل الصدقة  
والهدية ومنها قبول  
(وأركانها) أي الهبة بالمعنى  
الثاني المراد عند الإطلاق  
ثلاثة (صبغة وعادة وهو  
وشرط فيها) أي في هذه  
الثلاثة (ما) مر في نظيرها  
(في البيع) ومنه عدم  
التعليق والتأخير فذكره  
من زيادتي

هبة المجهول والمغضوبان لا يقدر على انتزاعه والاضال والا بقر وحمل عدم الصحة في المجهول انما هو في الهبة  
بالمعنى الخاص التي الكلام فيها بخلاف الصدقة والهبة فيهما ان به فيما يظهر وتصح الاباحة به أيضا كما لو قال  
لغيره أنت في حل مما تأخذ وتعطى أو تأكل من مالي فتصح ولذلك الغير الا كل فقط قال العبادي قال وفي خذ  
من عنكب كرمي ما شئت لا يز يد على عنقود لانه أقل ما يقع عليه الاسم وما استشكله برديان الاحتياط الميسر عليه  
حق الغير أو يجب ذلك التقدير وافق القفال في البحث لك من غار يستأني ما شئت بانه اباحة وظاهره ان له  
أخذ ما شاء وما قاله العبادي أحوط وفي الانوار ولو قال اجعل لك ما في داري أو ما في كرمي من العنب فله أكله  
دون بيعه ومجمله واطعامه لغيره وتقتصر الاباحة على الموجود أي عندهما في الدار أو الكرم ولو قال اجعل لك  
جميع ما في داري أو كلاً واستعمل الاول لم يعلم المبيع الجميع لم تحصل الاباحة اهـ شرح مر (قوله أيضا  
ما في البيع) لكن تصح هبة ما لا ينول ولا يتخفى ان معنى الهبة فيه نقل اليد عنه لا تخليكه لعدم قوله كذا قال ج  
والمعتمد ان معنى الهبة فيه التخليك لا نقل اليد اهـ حل (قوله لكن تصح الخ) استدراك على مفهوم قاعدة  
فهمت من كلامه وقوله لا موصوف استدراك على منطوقها وهي ان كل ما يصح بيعه صح هبته (قوله نحو حبي بر)  
أي وجلد ميتة ودهن نجس والضرة ليلاتها لغيرها ودرديان هذا ليس هبة أي حقيقة اذ لا تخليك فيه وانما هو هبة  
مجازاً بمعنى نقل اليد فهو على صورة الهبة واستثنى بعضهم هبة المجهول في مسائل منها هبة حمام أحد البرجين  
المختلط أحدهما بالآخر ومنها هبة بر أو مائع اختلط ببر أو مائع آخر ومنها هبة ما وقف في الارث الى التبيين  
ومنها هبة ثمرة البائع المختلطة بثمر المشتري اهـ حل \* (فائدة) \* من هنا أي قوله لكن تصح الى قوله وتصح  
بعمري ورقبي خمس مسائل كلها مستثناة من قوله وشرط فيها ما في البيع لكن بعضها مستثنى من المعقود عليه  
وهو الاوليان أي قوله لكن تصح هبة نحو حبي بر وقوله لا موصوف وبعضها مستثنى من شرط العاقد وهو قوله  
وفي العاقد أهلية تبرع وبعضها من الصيغة وهو قوله وهبة الدين للدين ابراء وبعضها من شرط الصيغة وهو قوله  
وتصح بعري ورقبي الخ (قوله ولا يصح بيعه الخ) قال في الاحياء لو طلب من غيره هبة شئ في ملا من الناس  
فوهبه منه استحياء منهم ولو كان خالياً ما اعطاه حرم كالمصادر وكذا كل من وهب له شئ لا تتقاء شره أو سعيته  
اهـ شرح مر اهـ عش (قوله لا هبة موصوف في الذمة) ومنه يؤخذ عدم صحة هبة الاعبي فلا يكون  
واهباً ولا موهوباً له كما تقدم اهـ حل (قوله بعث) أي في الهدية وقوله وقبض أي في الصدقة ومقتضاه  
أنه يملك الهدية بمجرد البعث اليه وان لم يقبضها فله التصرف فيها حينئذ وفي شرح البهجة لا بد في ملكها من  
القبض وقوله أيضاً بل يكفي فيها بعث أي دفع وهو قائم مقام الايجاب وقبض وهو قائم مقام القبول وحينئذ  
لا حاجة الى قصد التملك اهـ حل والحق في عبارة الشارح ان قوله بعث وقبض راجع لكل من الهدية  
والصدقة وعبارة أصله مع الحل ولا يشترط الايجاب والقبول في الهدية على الصحيح بل يكفي البعث من هذا  
والقبض من ذلك كما جرى عليه الناس في الاعصار والمشتراط فاسها على الهبة وحمل ما جرى عليه الناس على  
الاباحة ورد بتصرفهم في المبعوث تصرف المالك وفي الروضة كاصلها الصدقة كالهبة بغير فرق انتهت (قوله وفي  
الواهب أهلية تبرع له) وقوله وهبة الدين للدين ابراء وقوله وتصح بعري ورقبي الخ كل من هذه الثلاثة  
معطوف على مدخول لكن فكأنه قال ولكن شرط في الواهب الخ (قوله وفي الواهب أهلية تبرع) أي وفي  
المتب أهلية الملك اهـ شرح مر وقوله أهلية الملك أي التملك وهذا قد يفهم منه انه لا يشترط في المتب  
الرشد بل يقتضى صحة قبول الهبة من الطفل وفي حاشية سم على ج \* (فرع) \* مثل شيخنا مر عن  
شخص بالغ تصدق على ولد بميز ووقعت الصدقة في يده من المتصدق فهل يملكها المتصدق عليه بوقوعها في يده كما  
لو احتطب أو احتش أو نحو ذلك أم لا يملكها لان القبض غير صحيح فاجاب بانه لا يملكه المتب ما تصدق به عليه  
الابتض عليه اهـ وعلى عدم الملك فهل يحرم الدفع له كما يحرم تعاطي العقد القاسم منه أم لا لا تتفاءل العقد

(لكن تصح هبة نحو حبي  
بر) ولا يصح بيعه كما  
هبة (موصوف) في الذمة كما  
أشار إليه الرافعي في الصلح  
ويصح بيعه وهذا من زيادتي  
وخرج به هذه الهبة الهدية  
وصرح به الاصل والصدقة  
فلا يبرئ فيها صيغة بل يكفي  
فيها بعث وقبض (و) شرط  
(في الواهب أهلية تبرع)  
هذا من زيادتي فلا تصح  
من مكاتب بغير اذن سيده  
ولا من ولي



المذكور فيه نظرا لاقرب عدم الحرمة ويحمل ذلك من البالغ على الاباحية كتقديم الطعام للضيف فله المبيع الرجوع فيه مادام باقيا هذا ويحمل الجواز حيث لم يبدل قرينة على عدم رضا الولي بالدفع لهم سيما ان كان ذلك يعودهم على دناءة النفس والرضا فيجوز الاعطاء لهم لا لعدم الملك بل لما يترتب عليه من المفساد الظاهرة اه ع ش على مر وعبرة سم ولو وهب لمجور شي وجب على الولي القبول فان لم يقبل اثم وانعزل وعبرة الروض فان لم يقبل انعزل الوصي والقيم قال في شرحه وأما اثر كهما الاحتياط بخلاف الاب والجدة لكمال شدة حقهما اثم قال فان وهب للصغير ونحوه ولي غير الاب والجدة بل له الحاكم قال في شرحه فان كان الواهب أباً أو جدًا تولى الطرفين اه ثم قال ما حاصله وهل يصح قبول بعض الموهوب أو قبول أحد الشخصين أو نصف ما وهب لهما وجهان اه قال مر والمعتمد الصحة فيهما اه انتهت (قوله وهبة الدين الخ) تفصيل لقوله وشرط فيها ما في المبيع ومقتضاه انه لا بد من قبول أي الا في هذه الصورة (قوله المستقر) قيد به لاجل حكاية الخلاف في الشق الثاني فان لم يكن مستقرا بطلت جز ما وما بال نظر للشق الاول فليس بقيد هذا ما تحرر في هذا المقام اه شيخنا نقلا عن ع ش على مر وعبرة الحلبي قوله المستقر خرج به نحو نجوم الكتابة ان عرضه للسقوط انتهت وعبرة ع ش على مر المراد بالمستقر ما يصح الاعتياض عنه ليخرج نحو نجوم الكتابة كذا وجد بخط بعض الفضلاء أقول والظاهر ان التقييد بالمستقر لما ذكره من الخلاف في هبة الدين لغيره من هو عليه بخلاف غير المستقر فانه لا تصح هبته لغيره من هو عليه قطعا ولا في نجوم الكتابة يصح البراء منها فينبغي صحة هبتها للمكاتب اه بالحرف (قوله كما صححه جمع تبع النص) المعتمد عدم صحة هبته لغيره من هو عليه سواء قلنا بصحة بيعه أم لا وقوله وصحح الاصل الخ معتمد وقوله والثاني انها تملك معتمد وكتب أيضا وهذا هو المعتمد وعليه فلا يلزم الا بالقبض وهو باستيفاء تلك المنافع لا بقبض العين اه حل (قوله وهو تطير ما مر في بيعه) المعتمد في القيس البطلان لانه غير مقدور على تسليمه لان ما يقبض من المدين عين الدين والمعتمد في القيس عليه الصحة ويفرق بين صحة بيعه وعدم صحة هبته بان يبيع ما في الذمة التزام التحصيل المبيع في مقابلة الثمن الذي استوفاه والالتزام فيها صحيح بخلاف هبة فانها لا تتضمن الالتزام اذ لا مقابل فيها كانت بالوعد أشبه فلم تصح وبأمل هذا يندفع ما في شرح المنهج والاسماء وغيرهما من تخرج هذا على ذلك والحكم بصحة هبته بالاولى ان قلنا بصحة بيعه اه شرح مر (قوله وما تقرروا) أي من قوله هي تملك تطوع الخ وقوله بناء على ان الخ انظر ما وجه البناء في هذا والذي بعده (قوله والثاني انها تملك) وعليه فلا يلزم الا بالقبض وهو بالاستيفاء لا بقبض العين وفارقت الاجارة بالاحتياج فيها لتقرر الاجرة والتصرف في المنفعة اه شرح مر وقوله وهو بالاستيفاء يؤخذ منه انه لا يجوز ولا يعبر اه سم على ج أقول ويؤخذ منه أيضا ان للمالك الرجوع متى شاء لعدم قبض المنفعة قبل استيفائها وقوله وفارقت الاجارة أي حيث حصل فيها قبض المنفعة بقبض العين حتى يجوز التصرف فيها بالاجارة وغيرها اه ع ش عليه (قوله وهو ما رجح ابن الرفعة والسبكي) معتمد قال مر وللخلاف فوائد منها ان الدار تكون مضمونة على المتهب على الاول أي عدم الملك بخلافها على الثاني أي الملك ومن ثم قال البلقي فائدة كونها عارية انها لو ائتمرت ضمنها المتهب بخلاف ما اذا قلنا بانها غير عارية اه ع ش (قوله وتصح بيعه مر الخ) هذا في قوة الاستثناء من قوله وشرط فيها ما في المبيع اذ كان مقتضاه الفساد لا شتما لها على الشرط الفاسد والتأقيت ووجه الاستثناء ان الشرط في الحقيقة ليس مع المتهب بل مع ورثته لان الردم منهم واذا لم يكن الشرط مع العاقد كان كعدم تأمل (قوله أيضا وتصح بيعه مر ورقبي) فيعتبر فيها القبول وتلزم بالقبض وظاهر عبارة المصنف كغيره عدم الفرق في هذه الالفاظ بين العالم بجهلها والجاهل به واستشكله الاذرى قال وفي الروضة في الكتابة عن المروزي ان قريب الاسلام وجاهل الاحكام لا يصح تديره بالفظا حتى ينضم اليه نية أو زيادة لفظ اه والاقرب اخذنا من قولهم في الطلاق لا بد من قصد اللفظ لمعناه انه لا بد من معرفة اللفظ ولو بوجه حتى يقصد منه نغم من أي

(وهبة الدين) المستقر  
(للمدين ابراء) فلا يحتاج  
الى قبول اعتبارا بالمعنى  
(ولغيره) هبة (صححة) كما  
صححه جمع تبع النص وهو  
تطير ما مر في بيعه بل أولى  
وصحح الاصل بطلانها تطير  
ما مره في بيعه وما تقرروا  
في هبة غير المنافع اما هبتها  
ففيها وجهان أحدهما انها  
ليست بتقليد بناء على ان  
ما وهبت بمنفعة عارية وهو  
ما جزم به الماوردي وغيره  
ورجح الزركشي والثاني  
انها تملك بناء على ان ما وهبت  
منفعة أمانة وهو ما رجحه  
ابن الرفعة والسبكي  
وغيرهما (وتصح بيعه مر  
ورقبي) فالمرى كالمعتمد  
(هذا)

بلفظ صريح وادعى جهله بمعناه لم يصدق الا ان دلت قرينة حاله على ذلك كعدم مخالطته لمن يعرف كما صرح به  
 الاذرى اه شرح مر (قوله أى جعلته لك عمرك) أو وهبته لك عمرك أو ما عشت بفتح التاء لان قال عمرى  
 أو عمر فلان أو ما عشت بضم التاء أو ما عاش فلان أو سنة اه حل (قوله ولغا الشرط) قال العلماء وليس لنا  
 موضع يصح فيه العدم مع وجود الشرط الفاسد المنافي لمقتضاه الا هذا اه حل وعبارة شرح مر فى  
 الدخول على الماتن ولا تصح الهبة بأشوائها مع شرط مفسد كان لا يزال ملكه عنه ولا مؤقتة ولا معلقة الا فى  
 مسائل العمرى والرقي كما قال ولو قال أعمرك الخ انتهت وقوله كأن لا يزال ملكه عنه وكشرط ان يشتري به  
 كذا كما صرح به حج بخلاف ما لو دفعه ليشترى به ذلك من غير تصريح بالشرط فإنه يصح ويجب عليه شراء  
 ما قصده الدافع قال شيخنا زى ومثل ذلك ما لو قال خذوه واشتريه كذا فان دلت القرينة على قصد ذلك حقيقة  
 أو أطلق وجب شراؤه ولو مات قبل صرفه فى ذلك انتقل لورثته ملكا مطلقا وان قصد البسط المعناد صرف كيف  
 شاء اه ع ش عليه (قوله أى ان مت قبلى الخ) ظاهر هذا التفسير ان ذلك بيان لمعنى الرقي أى وقياس ما سبق  
 انه لو صرح بذلك لا يضر ومقتضى قوله ولغا الشرط ان المرقب يصرح بذلك فى صيغته اه حل (قوله لا تعمر وا  
 ولا ترقبوا) بضم التاء فيه ما وكسر الميم فى الأول والقاف فى الثانى وقوله فن أرقب شيئا أو عمره بضم الهمزة فى  
 كل منهما كذا ضبطه بالقلم اه شورى (قوله يرقب موت الآخر) من باب دخل اه مختار اه ع ش  
 على مر (قوله وشرط فى ملك موهوب) أى ولو من أب لولده الصغير اه شرح مر أى لا بد من نقل الذى  
 وهبه لولده من مكان الخ بقصد القبض اه ع ش ماوى أى ومحل هذا الشرط فى غير الهبة الضمنية كأن قال أعتق  
 عبدك عنى لانه كأنه قال له أو هبه لى وأعتقه عنى تأمل (قوله بالهبة المطلقة) أى الشاملة للصدقة والهبة وبقيّة  
 الاحكام الاتية كلها فى الهبة بهذا المعنى (قوله قبض باذن) والهبة الفاسدة المقبوضة كالصحيفة فى عدم الضمان  
 لا الملك اه شرح مر (قوله باذن) فلو قبضه بغير اذنه ضمنه ولو أذن له ورجع عن الاذن أو جن أو أعتق عليه أو حجر  
 عليه كما يحتمل الزكشى أو مات أحدهما قبل القبض بطل اذنه ولو قبضه فقال الواهب رجعت عن الاذن قبله وقال  
 المتبى بعده صدق المتبى لان الاصل عدم الرجوع قبله خلافا لما استظهره الاذرى من تصديق الواهب ولو  
 أقبضه وقال قصدت به الابداع أو العارية وأنكر المتبى صدق الواهب كما فى الاستتقاء اه شرح مر  
 (قوله الا انه لا يكتفى هنا بالاتلاف) أى الا اذا كان الاتلاف بالاكل أو العتق وأذن فيه الواهب فيكون قبضا ويقدر  
 انتقاله اليه قبيل الازدراء والعتق اه شيخنا زى أقول قياس ما هو المعتمد فى الضيافة من ان الملك بالوضع  
 فى القم ان يقدر انتقاله هنا قبيل الوضع فى القم والتلفظ بالصيغة فى العتق اه ع ش على مر (قوله ولا الوضع  
 بين يديه بلا اذن) عبارة العباب وتلك الهدية بوضعها بين يدي المهدى اليه البالغ لا الصبي وان أخذها اه بقى  
 مالوا تلفها الصبي والحال ما ذكر فهل يضمنها أو يشترى عدم الضمان لانه ساطع عليها باهدا ثمالة ووضعها بين يديه  
 كما يؤخذ مما سياتى فى الودعية انه لو باع الصبي شيئا وسلمه فأتلفه لم يضمنه لانه ساطع عليه والهبة كالباع كاهو  
 ظاهر والوضع بين يديه اقباض كما تقرر اه سم على حج وقضية التعبير بالبالغ انه يكتفى القبول من السفه  
 ولا يتوقف على قبول وليه ولا قبضه وهو غير مراد اه ع ش على مر وكان غرضه بسوق عبارة العباب  
 التنبيه على الخلاف فى قول الشارح ولا الوضع بين يديه الخ لكن الذى فى شرح مر كالشارح بالحرف تأمل  
 (قوله بلا اذن) أى اذن من الواهب للمتبى فى قبضه اه (قوله خلفه وارثه) يشمل ذلك الرجوع فله بعد موت  
 مورثه الرجوع فى الهبة كأن يقول رجعت فى الهبة وله الامتناع من الاقباض ومن الاذن فى القبض ويكون  
 ملكا له اه شيخنا عز رى (قوله وكره لفظ تفضيل) أى سواء كانت العطية هبة أو هدية أو صدقة أو وثقا أو تبرعا  
 آخر وقوله من فرع أى وان سفل ولو احق ادمع وجود الاولاد فيما يظهر كما رجحه جمع وان خصه آخرون  
 بالا ولاد والوجه ان حكم تخصيص بعضهم بالرجوع فى هبته حكم ما لو خصه بالهبة فيما مر والوجه استحباب

أى جعلته لك عمرك (وان  
 زاد فاذا مت عادلى) ولغا  
 الشرط لخبر الصحابين  
 العمرى ميراث لاهلها  
 (و) الرقي كى أرقبته كى أو  
 جعلته لك رقي) أى ان مت  
 قبلى عادلى وان مت قبلك  
 استقر لك ولغا الشرط لخبر  
 أبى داود لا تعمر وا ولا ترقبوا  
 فن أرقب شيئا أو عمره فهو  
 لورثته أى لا تعمر وا ولا  
 ترقبوا طمعا فى أن يعود  
 اليكم فان سبيله الميراث  
 والرقي من الرقوب فكل  
 منهما ما يرقب موت الآخر  
 (وشرط فى ملك موهوب)  
 بالهبة المطلقة (قبض باذن)  
 فيه من واهب (أو اقباض)  
 منه وان تراخى القبض عن  
 العقد أو كان الموهوب بيد  
 المتبى وتقدم بيان القبض  
 الا انه لا يكتفى هنا بالاتلاف  
 وان أذن فيه الواهب ولا  
 الوضع بين يديه بلا اذن لانه  
 غير مستحق القبض كقبض  
 الودعية فانه غير متحقق  
 بخلاف البيع (فلا مات  
 أحدهما قبله) أى قبل  
 القبض (خلفه وارثه) فلا  
 يفسخ العقد موت أحدهما  
 لانه يؤول الى الزوم بخلاف  
 الشركة والوكالة والتصرح  
 بالا قباض من ز يادى (وكره)  
 لفظ (تفضيل فى عطية بفضه)  
 من فرع أو أصل وان بعد  
 سواء الذى كره غيره



لثلاثة في ذلك إلى العقوق  
والشحناء وللنهي عنه  
والأمر بتركه في الفرع كما في  
الصحيحين قال في الروضة قال  
الدارمي فإن فضل في الأصل  
فلفضل الأم ومحل كراهة  
التفضيل عند الاستواء في  
الحاجة أو عدمها كما قال ابن  
الرفعة والنصر يجزى ذكر  
الكراهة مع إفاضة حكم  
التفضيل في الأصل من زيادته  
(ولا يصل رجوع فيها  
إعطاء) لفرعه لغيره لا يصل  
لرجل أن يعطى عطية أو  
يهب هبة فيرجع فيها إلا  
والد فيما يعطى وللمروء  
الترمذي والحاكم وصحهما  
وقيس بالوالد كل من له ولادة  
(بزيادته المتصلة) كمن  
وتعلم صنعة وحصل قازن  
العطية وإن انفصل بناء على  
أن الحل يعلم بخلاف المتصلة  
كولد وكسب وكذا حل حادث  
لحدوثه على ملك فرع مملوك  
نقص رجع فيه من غير  
إرش النقص وانما يرجع  
فيما أعطاه لفرعه (إن بقي  
في سلطنته) فيمتنع الرجوع  
(بزوالها)

العدل بين نحو الأخوة أيضا نعم هو دون طلبه في الأولاد وروى البيهقي خبر حق كبير الأخوة على صغيرهم كحق  
الوالد على ولده وفي رواية الأكبر من الأخوة بمنزلة الأب اهـ شرح مر (قوله لثلاثة في ذلك إلى العقوق والشحناء)  
هذه العلة تقتضي أن هذا لا يختص بالعطية بل مثلهما التودد في الكلام ونحوه ومن ثم قال الدميري لا خلاف  
أن التسوية بينهم أي الأولاد مطلوبة حتى في التثبيل قاله جـ وله وجه اهـ حل وأفضل البربر والوالدين  
بالاحسان لهما وفعل ما يسره مما ليس بمنهي عنه وعقوقهما كبيرة وهو أذى مؤهـ ما بما ليس هيناً ما لم يكن  
ما آذاهما به واجبا قال الغزالي فلو كان في مال أحد هـ مشبهة ودعا لئلا كل منه تاعاف في الامتناع منه فان عجز  
فليأكل وليصغر اللقمة ويطول المضغة وكذا لو ألبسه ثوبا من شبهة وكان يتأذى برده فليقبله وليلبسه بين يديه  
ويزعه إذا غاب ويحتسب أن لا يصل في الأعضرة وتسنة القرابة وتحصل بالمال وقضاء الجوانح والزيارة  
والمكاتبة والمراسلة بالسلام ونحو ذلك ويتأكد استحباب الوفاء بالعهد كما يتأكد كراهة أخلافه اهـ شرح مر  
وفي المصباح والشحناء العداوة والبغضاء وشحناء عليه شحنة من باب تعب حدثت وأظهرت العداوة ومن باب نفع  
لغة اهـ (قوله ومحل كراهة التفضيل) أي في الفرع والأصل عند الاستواء في الحاجة أي والعلم والورع أي ولم  
يكن أحدهما عاقا أو يصرف ما يدفعه في المعاصي اهـ حل (قوله ولا يصل رجوع الخ) ولا يتعين الفور بل  
له ذلك متى شاء وإن لم يحكم به حاكم أو كان الولد قبرا صغيرا مخالفا ديناً ويكره له الرجوع من غير عذر فإن وجد  
ككون الولد عاقا أو يصرفه في معصية أنذره فان أصّر لم يكره كما قاله ويبحث الأسنوي نذبه في المعاصي وكراهته  
في العاق أن زاد عقوقه ونذبه أن أزاله وأباحته أن لم يندشياً والأذرعى عدم كراهته أن احتاج الأب لنفقة أو دين  
بل نذبه حيث كان الولد غير محتاج له ووجوبه في المعاصي أن غلب على الظن تعيينه طريقاً إلى كفه عن المعصية  
ويعتق الرجوع كما يحسنه الباقي في صدقة واجبة كندروز كاه وكفارة وكذا في علم أخصيه تطوع لانه انما يرجع  
ليستقل بالتصرف وهو ممتنع هنا وقد جرى على ذلك جمع ممن سببه وتأخر عنه ولا رجوع في هبة بثواب  
بخلافها من غير ثواب وإن أثنى عليه أو له الرجوع في بعض الموهوب ولا يستقط بالاسقاط وله الرجوع فيما أقر  
بأنه لا ينفقه كإقضى به المصنف وهو المعتمد ولو وهبه وأقبضه ومات فادعى الوارث صدوره في المرض والتهب كونه في  
الصحة صدق الثاني بهمينه ولو أقاماً بينتين قدمت بينة الوارث لأن معهما زيادة علم ثم محصل ما تقرر إذا كان الولد حراً  
فإن كان رقيقاً فالهبة لسيده ولو أبرأه من دين كان له عليه امتنع الرجوع جزاً مساوياً لثلاثة تملك أو أسقط إذا  
لإتباع الدين فأشبهه ماله وهبه شيئاً فلف اهـ شرح مر (قوله وتعلم صنعة) أي من غير معاملة السيد فيه أو  
باجرة فلا يمنع ذلك الرجوع بل يرجع ويكون السيد شريكاً اهـ جـ حل (قوله بخلاف المتصلة  
كولد) وتفرخ بيض وظهر نبات بذرو وتقدم في الغصب أن ذلك لا يمنع الرجوع لأن الغصب لا بد فيه من الرجوع  
والتملق بذلك أولى من التعلق ببذله اهـ حل ولو غرس الفرع الأرض الموهوبة أو بنى فيها ثم رجع الأصل تخير  
الأصل بين تبقيته باجرة أو قلعه بارش أو تملكه بقيمة ولو زرع الأرض وجب على الأصل إيقاع زرعها إلى الحصاد  
مجاناً لاحتزامه بوضعها حال ملكه الأرض اهـ جـ (قوله وكذا حل حادث) فصله بكذا لانه غير متصل اهـ شوبري  
قال مر ولا واهب الرجوع قبل انفصاله على المعتمد فإن انفصل أخذه المتهب اهـ سم (قوله من غير إرش  
النقص) انظار لو كان النقص المذكور بجناية من الفرع والوجه أنه لا يجب فيه لأنه كان حينئذ على ملك  
الفرع فتأمل اهـ سم (قوله في سلطنته) أي استيلائه ليشمل ما يأتي في التخصم ثم التخلل اهـ شرح مر  
(قوله فيمتنع الرجوع بزوالها) أي فيمتنع الرجوع ببيعته كاه أو بعهده بالنسيئة لم يباعه لم لو كان في زمن خيار  
لم ينقل الملك عنه بان كان الخيار له أولهما التجه الرجوع ويشمل كلامه ماله كان البيع للأصل الواهب فيمتنع  
الرجوع ولو زرع الحب أو تفرخ البيض امتنع الرجوع كما جزم به ابن المقرئ في روضته تبعه صاحب الحارثي  
الصغير وغيره يفرق بينهما وبين نظيره في الغصب حيث يرجع المالك فيه وإن تفرخ ونبت بان استهلاك

سواء أزال بزوال ملكه  
أم لا كان جبر عليه بفاس أو  
تعلق ارش جنانية من أعطيه  
برقبته أو كاتبه أو استولد الأمة  
وسواء أعاد الملك إليه أم لا لأن  
ملكه الآن غير مستفاد منه  
حتى يزله بالرجوع فيه بخلاف  
مالو كانت العطية عصبيرا  
فتعمر ثم تخلل فان له الرجوع  
لبقاء سلطنته وبذلك عرفت  
حكمته التعبير ببقاء السلطنة  
دون بقاء الملك (لا بنحور رهنه  
وهبته قبل قبض) فبما  
كتمايق عتقه وتديره الوصية  
به وتزويجه وزراعتيه  
واجارته لبقاء سلطنته  
بخلافهما بعد القبض وخرج  
بالاصل غيره كالخ والعلم فلا  
رجوع له فيما أعطاه  
لظاهر الخبر السابق  
(ويحصل) الرجوع (بنحو)  
رجعت فيه أو رددته الى  
ملكه) كنفذت الهبة  
وأبطلتها وفسختها (لا بنحو)  
بيع واعتاق ووطء) كهبة  
ووقف لسكك ملك الفرع  
بدليل نفوذ تصرفه فلا يزول  
ملكه إلا بنحو ما ذكر وتعبير  
بنحو الى آخره في المواضع  
الثلاثة أعم مما عبر به  
(والهبة ان أطلقت) بأن لم  
تقبض بثواب ولا بعده (فلا  
ثواب) فيها (وان كانت  
لا على) من الواهب  
لان القبط لا يقتضيه (أو)  
قيدت بثواب مجهول) كثوب  
(قباطة) لتعذر تصحيحها ببيع الجاهالة العوض وهبة لا كالثواب بناء على انها لا تقتضيه (أو) قيدت (بمعلوم فيبيع)

الموهوب يسقط به حق الواهب بالسكية واستهلاك المغصوب ونحوه لا يسقط به حق مالكه اه شرح مر  
(قوله بزوالها) ظاهره ولو كان في زمن الخيار اه عميرة وخرج ما اذا باع بشرط الخيار له لانها لم تزل في رجوع  
الاصل حينئذ اه سم (قوله سواء أزال بزوال ملكه الخ) وزوال السلطنة بمجرد تعلق الارش وبجرد الحجر  
بالفاس قد يتوقف فيه الآن يقال السلطنة عبارة عن التصرف وهو لا يتصرف اه حل فالجبر وتعلق الارش  
بزيلان السلطنة بمعنى جواز التصرف ولا يزالان الملك لانه باق اه (قوله أو تعلق ارش جنانية من أعطيه) من  
واقعة على رقيق وأعطي فعل ماض مبني للمفعول وفيه ضمير مستكن هو نائب الفاعل يعود على الفرع والبارز  
يعود على من وكذا الضمير في رقبته يعود على من أيضا والمعنى أو تعلق ارش جنانية رقيق أعطيه الفرع أي أعطاه  
الاصل له برقبته أي الرقيق اه (قوله بخلاف ما اذا كانت العطية عصبيرا) هذا ما قبل لقوله فيمنع بزوالها كما  
يعلم من تعليله اه وقوله وبذلك عرفت الخ أي بما ذكر من التحريم بقوله سواء أزال بزوال ملكه أم لا الخ  
وقوله بخلاف ما اذا كانت العطية عصبيرا الخ (قوله والوصية به) انظروا وجه تعريفه بأل دون ما قبله وما بعده وقد  
يجاب بان ما قبله وما بعده وقع مضافا فهو معرفة ما في اضافة الوصية اليه ام خلاف المراد فعرفها بالالتناسب بين  
المعطوفات فليتأمل اه شوبري (قوله واجارته) أي لبقاء العين بحالها ومورد الاجارة المنفعة فيستوفى بها  
المستأجر اه شرح مر وقوله فيستوفى بها المستأجر أي من غير رجوع للواهب بشئ على المؤجر اه ج  
وعليه فلو انفسخت الاجارة فقياس ما مر في الاجارة من أن المالك لو أجز الدار ثم باعها ثم انفسخت الاجارة عادت  
المنفعة للبائع لا للمشتري أنها هنا تعود للاب اه ع ش عليه (قوله بخلافهما بعد القبض) ظاهره ولو للواهب  
ونقل عن الاذري أن محل ذلك اذا كان لغير الواهب بخلاف ما اذا كان له لان الحق له ولم يتعلق به حق الغير اه  
حل (قوله وخرج بالاصل غيره كالخ الخ) ولو تناسخ المتواهبان الهبة أو تقايلا حيث لا رجوع لم تنفسخ كما  
جزم به في الانوار اه شرح مر وقوله لم تنفسخ وقد يوجه عدم دخولها فيها بانها ما انما يناسبان المعاوضات  
لانه يقصد بهما الاستدراك والهبة احسان فلا يليق بها ذلك اه سم على ج وقوله وقد يوجه عدم  
دخولهما أي الفسخ والتقابل اه ع ش عليه (قوله ويحصل بنحور رجعت الخ) والموهوب بعد الرجوع  
وقبل استرداده أمانة في يد الفرع بخلاف المبيع في يد المشتري بعد فسخ البيع لان المشتري أخذه بحكم الضمان  
ولا يصح الرجوع الامتياز ولو وهبه وأقبضه في الصحة فشهدت بينة أنه رجع فيها وهب ولم تذكر ما رجع فيه  
لغف شهادتها فلو ثبت اقرار الولد بان الاب لم يهبه شيئا غير هذه ثبت الرجوع اه شرح مر (قوله ووطء)  
أي لم تحمل منه وعليه باستيلادها قيمتها بالوطء مهرانها وهو حرام وان قصد به الرجوع اه شرح مر  
وقوله أي لم تحمل منه فهو موهبة أنها اذا حملت منه كان رجوعا وعليه فيشكل قوله وعليه باستيلادها قيمتها لانه  
يقدردخولها في ملكه قبيل العلو فهي انما حملت بعد عودها للملكه اللهم الا أن يقال مراده أنه اذا وطئ  
وأقبل انتقلت الى ملكه ويلزمه قيمتها الفرع وعليه فليس الوطء رجوعا وان حملت غايته انها لم تحمل لزمه  
المهر وهي باقية على ملك الفرع وان حملت اثنتان الى ملكه كالموطئ أمانة الفرع التي ملكها من غير جهة  
الاصل فانه يقدردخولها في ملك الواطئ قبيل العلو وما هنا كذلك ونقل في الدرر عن سم معنى ذلك اه  
ع ش عليه (قوله وان كانت لا على من الواهب) الغاية للرد وعبارة أصله مع شرح المحلى ومتى وهب مطلقا أي  
من غير تقييد بثواب أو عدمه فلا ثواب ان ودب لدونه في الرتبة وكذا الاعلى منه في الاظهر ولنظيره على المذهب  
لان اللفظ لا يقتضيه والمقابل ينظر الى العادة والطريق الثاني في الاخيرة يطارد فيها الخلاف فيما قبلها انتهت  
ومحل الخلاف ما لم تقم قرينة على طلب المقابل فان قامت قرينة وجب رد الموهوب أو دفع المقابل اه حل  
على الغزالي (قوله لان اللفظ لا يقتضيه) أي وان جرت العادة بالاثابة عليه اه حل (قوله فباطلة) أي وتكون  
مقبوضة بالشراء الفاسد فيضمنها ضمان المغصوب اه ع ش على مر (قوله أو بمعلوم فيبيع) أي فيجبر فيه



( ۷۶ - چل منہج لٹ )

العادة بالرجوع والافلا اه مر اه سم على حج اه عش على مر  
 \* (كتاب القطة) \*

عقبها للهبة لان كلامهما عليك بلا عوض وعقبها غيرة لحياء الموات لان كلامهما عليك من الشارع ويصح  
 تعقبها للقرض لان تملكها اقترض من الشارع اه شرح مر قال زى ولو عقبها للقرض لكان  
 انسب لاذ كر اه (قوله وفتح القاف) وهو الاصح ويقال لقطة بفتح أوليه اه حج اه عش على مر  
 (قوله وشرعنا وجد من حق محترم الخ) عبارة شرح مر وشرعنا مال أو اختصاص محترم ضاع بخوف غفلة يجعل  
 غير مملوك لم يحرز ولا عرف الواجد مستحق ولا امتنع بثوته فسا وجد في مملوك فلذى اليد فان لم يدعه فلن قبله الى  
 المحي ثم يكون لقطة نعم ما ألقاه بخوريج أو هارب لا يعرفه بخوداره أو بحره وودائع مات عنها مورثه ولا يعرف  
 مالكها مال ضائع لا لقطة خـ لا فالما وقع في المجموع في الاولى أمره الى الامام فيحفظه أو غنسه ان رأى بيعه أو  
 يقرضه لبيت المال الى ظهور مالكه ان توقعه والا صرف لمصارف بيت المال فان لم يكن حاكم أو كان جائرا فلن  
 هي بيده ذلك كما مر نظيره ولو وجد أولو بالبحر خارج صدقه فلقطة قاله الماوردي لانه لا يوجد خلقه في البحر  
 الا داخل صدقه وظاهره عدم الفرق بين المفقود وغيره لكن قال الرويان في غير المفقود انه لو وجد ولو وجد  
 قطعة غنم في معدنه كالبحر وقربه وسكة أخذت منه فهو له والا فلقطة وما أعرض عنه من حب في أرض الغير  
 فنبت عليه مالكها قاله جمع ومن اللقطة ان تبدل نعله بنعل غيره فيأخذها ولا يحل له استعمالها الا بعد  
 تعريضها بشرطه أو تحقق اعراض المالك عنها فان علم ان صاحبها تعمد أخذ نعله جاز له بيع ذلك تطرأ بشرطه  
 انتهت \* (فرع) \* يجوز التقاط السنابل وقت الحصاد ان علم اعراض المالك عنها أو رضاه بأخذها والا فلا ولا  
 فرق في الجواز في الاول بين ان يكون المالك زكوا أو لا لانها كانت في محل الاعراض من المالك الذي  
 حصته أكثر رجعت في محل الاعراض من المستحقين تبع القلة حصتهم اه مر \* (فرع) \* وقع السؤال في  
 الدرس عما لو جسد من الامتعة والمساغ في عيش الحداة والغراج ونحوهما ما حكمه والجواب الظاهر انه  
 لقطة فيعرفه واجده سواء كان مالك الخيل أم غيره ويحتمل انه كالذي القته الربح في داره أو بحره وقد  
 تقدم أول الباب انه ليس بلقطة وله الاقرب فيكون من الاموال الضائعة أمره لبيت المال انتهى  
 عش على مر ولو التقط مالا ثم ادعى انه ملكه صدق بيمينه كافي الكفاية وقبده الغزالي بما اذا لم يكن  
 منازع بخلاف مالو التقط صغيرا ثم ادعى ملكه لا يقبل قوله فيه بيمينه ولو التقط اثنان شيئا ثم ترك أحدهما حقه  
 منه لا آخر لم يسهط وان أقام كل منهما يمينه بأنه الملتقط ولا تاريخ تعارضتا وتساقطتا ولو سقطت من  
 ملتقطها فالتقطها آخر فلا أولى بهما منه لسبقه ولو أمر آخر بالتقاط شيء رآه فآخذه فهو لا أمر ان قصده  
 الآخر وان قصده نفسه فله وان قصدا لا أمر ونفسه فلهما ولا ينافيه عدم صحة التوكيل في الالتقاط لان ذلك  
 في عموم وهوذا في خصوص لقطة وان رآها ماطر وحة على الأرض فدفعها برجله وتركها حتى ضاعت لم يضمنها  
 اه شرح مر (قوله أو الورق) ليست أو للشك بل هي لبيان الأنواع اه عش (قوله فاستنفقها)  
 أي بعد صبغة تلك وقوله ولتسكن ودبعة أي كالودبعة من حيث وجوب الرد أو المراد وتسكن ودبعة ان لم  
 تستنفقها اه شيخنا وعبارة زى قوله ولتسكن ودبعة عندك أي ان لم تستنفقها ولم تملكها انتهت لان  
 كونها ودبعة مع استنفاقها مشكل وقال عش أي ولتسكن كالودبعة عندك في وجوب رد بدلها للمالك اه  
 لكن ربما ينافيه قوله فان جاء صاحبها الى قوله والافشأ نك بها والتاويل فيه بعيد تامل (قوله والافشأ نك بها)  
 بالنصب على الاعراء أي الزم شانك وهو تملكها كما يأتي اه عش (قوله حذاءها) أي خفيها وسقاءها أي  
 بطانها اه شيخنا وفي البخاري مالك ولها مع سقاءها وحذاءها ترد الماء وتاكل الشجر حتى يلقاها ربه اه  
 وفي القسطلاني عليه مالك ولها استغفام انكارى أي مالك وأخذها والحال ان مع سقاءها بكسر السين

\* (كتاب القطة) \*

هي بضم اللام وفتح القاف  
 واسكانها لغة الشيء الملقوط  
 وشرعنا وجد من حق  
 محترم غير محرز لا يعرف  
 الواجد مستحقه والاصل  
 فيها قبل الاجماع خبر  
 الصحيحين عن زيد بن خالد  
 الجهني ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم سئل عن لقطة الذهب  
 أو الورق فقال اعرف  
 غفصها وركاءها ثم عرفها  
 سنة فان لم تعرف فاستنفقها  
 ولتسكن ودبعة عندك فان  
 جاء صاحبها يوما من الدهر  
 فادها اليه والافشأ نك بها  
 وسأله عن ضالة الابل فقال  
 مالك ولها دعيها فان معها  
 حذاءها وسقاءها ترد الماء  
 وتاكل الشجرة حتى يلقاها  
 ربه وسأله عن الشاة فقال  
 خذها فانما هي لك



والمدح وفها اذا وردت الماء شربت ما يكفيها حتى يرد ماء آخر والمراد بالسقاء العنق لانها تترد الماء وتشرب  
 من غير ساق يشربها أو أراد انها أجدا البهايم على العطش وحذاؤها بكسر الخاء المهملة وبالذال المعجمة والمدأى  
 خفها تترد الماء وتأكل الشجر فهي تشوى بانحفافها على السبر وقطع البلاد السابعة وورد الماء النائية فشبها  
 صلى الله عليه وسلم بمن كان معه سقاء وحذاء في سفره حتى يلقاها ربه أي مالكتها والمراد بهذا النهي عن  
 التعرض لها لان الاخذ انما هو للحفظ على صاحبها وهذه لا تحتاج الى حفظ بما خالق الله فيها من القوة والمنعة وما  
 يسر لها من الاكل والشرب اه (قوله أولانحيك) أي ملتقط آخر والمالك اه حل (قوله من حيث ان  
 الملتقط أمين) أشار به الى ان الامانة والولاية في الابتداء وقوله من حيث ان له التملك بعد التعريف أشار به الى  
 ان الاكتساب في الانتهاء اه زى (قوله والمغلب منهما الثاني) وينبئ على تغلبه جوار تملكها وصحة الاقتطاط  
 من الفاسق وتاليه كسباني اه شيخنا (قوله سن لقط لوائق) ولا يجب ذلك وان خاف الضياع وهو شامل  
 لتعين ذلك لكن في الاسعاده ما يفيد انه اذا تعين وجب عليه هنا وفي الوديعه اه حل وفي شرح مر ان  
 اللقط يجب اذا علم انه لو تركها ضاعت ولم يكن ثم غيره ولم يكن عليه تعب في حفظها فبما ثبت بالترك والحالة هذه ومع  
 ذلك لا يضمنها لو تركها اه ولا أجرة له هنا لمنفعة نفسه أو جزؤه بخلاف نظيره من الوديعه لانها في يد المالك فلا  
 يجب على غيره اتلاف حقه مجازا بخلافه هنا كالمومات رقيقه وخاف على أمتعته يجب نقلها مجازا اه مر اه سم  
 (قوله وسن اشهاد به) أي ولو كان الملتقط عدلا وينبغي الاكتفاء في الشاهد بالمستور قياسا على النكاح وقد  
 يقال بعدم الاكتفاء بالمستور وهو الظاهر مع الفرق بين هذا والنكاح بان النكاح يشترعا لبين الناس  
 فاكتمت فيه بالمستور والغرض من الاشهاد هنا أمن الخيانة فيها وبجحد الوارث لها فلم يكف بالمستور اه ع ش  
 على مر وفي سم مانعه قال ابن الرفعة من فوائد الاشهاد انه ربما طمع فيها بعد ذلك فلا يتمكن لوجود الاشهاد  
 وأيضا قد يموت قبل مجي صاحبها فيأخذها وارثه وقول الشارح مع تعريف شيء الخ هو القدر الذي يذ كر  
 عند تعريفها اه قال في شرح الروض ثم حمل الاشهاد اذا لم يكن السلطان ظاهرا بحيث انه اذا علمها أخذها  
 والا فتمنع الاشهاد وكذا التعريف كما جزم به النووي في نكته اه وعبارة الروض امتنع الاشهاد والتعريف  
 فان خالف ضمن انتهت اه وسبأني للشارح انه ما حيث تدركون في يده أمانة أبدا (قوله مع تعريف شيء) أي ولا  
 يستوعبها الا يتوصل كاذب اليها قال في الروض ولا يحرم استيعابها قال في شرحه بل يكره وظاهره انه لو  
 استوعبها لم يضمن وسبأني انه لو استوعبها في التعريف ضمن ويفرق بان في الاستيعاب في الاشهاد مبالغة في  
 الاحتياط لها ولا كذلك في التعريف وبان الاستيعاب في التعريف أبلغ في الاعلام مما منه في الاشهاد وفا لما  
 في ذلك ثم قال اذا غلب على ظنه ان استيعاب الشهود يؤدي الى ضياعها حرم وضمن ويحمل الكلام على غير هذه  
 الحالة اه سم (قوله ولا يكتف) أي أو صافها عن الناس وقوله ولا يغيب أي بأن يترك تعريفها فالثاني تأكيد  
 لأول وفائدته الإشارة الى حكمة الاشهاد ان فيه الامن من كتمان نفسه بمسؤول فاذا أشهد آمن من نفسه  
 وبفرض انه لا يخون فيها بما أنها الموت فتصير من جملة تركته فتفوت على مالكتها حيث لا حجة معه اه شرح  
 المشكاة اه ع ش (قوله وقد يقال الخ) هذا من طرف القائل بوجوب الاشهاد على اللقطه حيث تمسك  
 به هذا الدليل ووجه التمسك انه فيه زيادة وهي الامر بالاشهاد على بقية الاخبار التي ليس فيها أمر لان زيادة  
 الثقة بموله والاصل في الامر الوجوب فيتم دليله ولا منافاة بين هذه الزيادة وبين بقية الاخبار التي ليس فيها أمر  
 ويرد بان قياس اللقطه على الوديعه أوجب حمله على النذب وأيضا التخيير بين العدل والهداين يقتضي عدم  
 الوجوب والالم يكف العدل ذكره معنى ذلك مر في شرحه اه وقوله فيؤخذ به أي فيكون الاشهاد واجبا  
 علام هذا الحديث كما هو قول في المذهب (قوله فلا يسن له لقط) أي بل يكره ما لم يعلم من نفسه الخيانة والافحرم  
 عليه اه شرح مر وع ش عليه (قوله وكره لفاسق) أي ولو بخون ترك صلاحه وان علمت أمانته في الاموال

أولانحيك أول الذئب وأركانها  
 لقط وماتوط ولاقطوه  
 تعلم مما يأتي وفي اللقط معنى  
 الامانة والولاية من حيث  
 ان الملتقط أمين فيها لقطه  
 والشرب ع ولا حفظه كالولي  
 في مال الطفل وفيه معنى  
 الاكتساب من حيث ان له  
 التملك بعد التعريف والمغلب  
 منها الثاني (سن لقط  
 لوائق بامانته) لما فيه من البر  
 بل يكره تركه (و) سن  
 (اشهاد به) مع تعريف شيء  
 من اللقطه كما في الوديعه فلا  
 يجب اذ لم يورثه في خبر  
 زيد ولا في خبر أبي بن كعب  
 وحاول الامر بالاشهاد في خبر  
 أبي داود من اللقط لقطه  
 فاشهد اذا عدل أو ذوى  
 عدل ولا يكتف ولا يغيب على  
 النذب جمعا بين الاخبار  
 وقد يقال الامر به في هذا  
 الخبر زيادة ثقة فيؤخذ به  
 وخرج بالوائق بامانته غيره  
 فلا يسن له لقط والتصريح  
 بسن الاشهاد من زيادتي  
 (وكره) اللقط (لفاسق)  
 لئلا تدعوه نفسه الى الخيانة

(فيصيح) اللفظ (منه كرتد) أي كما يصح (٦٠٤) من مرئد (وكافر معصوم لا بدار حرب) لا مسلم بها كاختطابهم واصطيادهم (وتترع

كاشم له اطلاقهم اه ج وظاهره انه لو تاب لا يكره له وان لم تمض مدة الاستبراء وهو ظاهر لا تنقضاء ما يحمله  
على الحيانة حال الانحد اه ع ش على مر (قوله فيصيح منه الخ) جعل الزر كشي محل الصحة في الفاسق  
والكافر والصبي اذا التفتطوا لملك قال وأما لفظ الحفظ فالظاهر امتناعها عليهم واختصاصها بالمسلم الامين  
اه وقوله فالظاهر الخ في العباب خلافه حيث قال فصيح من ذبح في دارنا ومن فاسق ومرئد وتترع منهم الى عدل  
ويضم اليهم مشرف عدل في التعريف وأجرهم من بيت المال الا ان أرادوا التملك فهي عليهم اه فهذا  
صرح في جواز لفظ الحفظ لهم واعتمده مر اه سم (قوله أي كما يصح من مرئد) هذا مشكل في المرتد  
بل ينبغي توقف تملكه على عوده للإسلام فلا يرجع اه سم على ج اه ع ش وفي حاشية المدابغي على  
التحرير ما نصه وتخص من كلام المصنف ان المرتد لا يصح لفظه حال رده فان التفتط شيأ أخذ الامام منه ثم ان  
مات مرتدا فهو في وان أسلم كان لفظه له من حين الاسلام وهذا ضعيف وان من أخذها منه فهو الاقطان أسلم  
قبل ان يأخذها منه أحد فهي لفظه وهذا ضعيف أيضا والمتمدانه يصح لفظه حال رده ويترع الحاكم  
اللفظة منه ويضعها عند عدل ويعرفها المرتد مع مشرف فان شاء تملكها فتكون كسائر املاكه موقوفة ان عاد  
للاسلام فله والا فحقه هكذا فهم اه (قوله وكافر معصوم) وقع السؤال في الدرس هل يصح التقاط الذي  
للمصنف أولا والجواب الظاهر ان يقال فيه بالثاني لان صحة التقاطه تستدعي جواز تملكه وهو ممنوع منه ويؤيده  
ما يأتي في التقاط الامة التي تحل له من الامتناع اه ع ش على مر (قوله لا بدار حرب) راجع لما يتعلق  
بالسنة وبالكراهة فهو راجع لاصل اللفظة فهو معطوف على مقدر والتقدير وبصح الالتقاط بدار الاسلام  
لا بدار الحرب تأمل وليس راجعا لما قبله فقط كقوله سم كلامه لان الحكم عام اه أي فان كان بدار الحرب  
المذكورة فانه غنمية خسران لاهله والباقي للملئط اه حل أي ان دخلها بغير امان والالفة لفظه كما في شرح مر  
قال الرشدي عليه وهذا التفصيل فيما اذا كان الاخذ مسلما وانظر حكم الذي ونحوه راجع باب قسم الفء  
والغنمية اه وقد راجعنا الباب المذكور فوجدنا ان ما أخذ من الذي من الحربين يقتال أو يدونه كاختلاس  
والتقاط كله لا لاخذ ولا يخرس اه تأمل (قوله وتترع اللفظة منهم) والمتولى للنزع والوضع عند عدل  
الحاكم كما هو ظاهر وحل نزاعهما من الكافر ما لم يكن عدلا في دينه والالم تترع منه كما قاله الاذري اه شرح  
مر (قوله ويضم اليهم مشرف الخ) أي فلا يعتد بتعريفهم بدونه اه شرح مر (قوله ومن صبي ومجنون)  
أي حيث كان اهما نوع تمييز كما يحثه بعضهم في الثاني وهو ظاهر لان المغاب فيها لاكتساب الامانة والولاية  
اه شرح مر (قوله ويترعها واهما) أي حفظ الحق وحق المالك وتكون يده ثابتة عنه ويستقل بذلك  
ويعرف ويراجع الحاكم في مؤنة التعريف ليقتضى أو يبيع جزأ منها ويشارك هذا ما يأتي من كون مؤنة  
التعريف على التملك بوجوب الاحتياط لحوال الصبي ما أمكن ولا يعتد بتعريف الصبي والمجنون نعم صرح  
الدارمي بصحة تعريف الصبي بحضرة الولي وهو قباس ما مر في الفاسق مع المشرف اه شرح مر ثم قال  
والولي وغيره أخذها من غيرهم يترع على وجه الالتقاط ليعرفها بملكها او ببرأ الصبي من الضمان اه (قوله)  
فان لم يقصر فلا ضمان) عبارة شرح مر فان لم يقصر بان لم يعلم ما تلفها فحوصي ضمنها في ماله دون الولي  
وان لم يتلفها لم يضمنها أحد وان تلفت بتقصير ولو لم يعلم الولي بها حتى كمل الاخذ فهو كمن أخذها حال  
كماله انتهت (قوله فلا ضمان) أي لا على الولي ولا على نحو الصبي اذا تلفت في يد نحو الصبي فان تلفها ضمن  
اه حل (قوله وكالصبي والمجنون السفينة) أي بغير الفسق لان الفاسق مر في قوله وكره الفاسق الخ اه ع ش  
(قوله فهو متعدي بالاقرار الخ) أي فيضمنها السيد ويتعلق الضمان بسائر أمواله ومنه رتبة العبد في عدم  
صاحبها برقبته فان لم يعلم بها تعلق برقبته العبد فقط ولو صدق قبل ان يأخذها منه جازله تملكها ان بطل الالتقاط  
بان كان بغير اذن السيد والافق وكسب قنه فله أخذه ثم تعريفه ثم تملكه اه شرح مر وقوله ويتعلق

اللفظة (منهم وتسلم) (لعدل)  
لانهم ليسوا من أهل الحفظ  
لعدم أمانتهم (ويضم اليهم  
مشرف في التعريف) فان  
تم التعريف تملكوا وذكروا  
صحة لفظ المرتد مع النزاع  
منه ومن الكافر ومع ضم  
مشرف اليهم من يادتي  
وتعبري بالكافر المعصوم  
أعم من تعبيرة بالذي  
(و) يصح (من صبي ومجنون  
ويترعها) أي اللفظة منهما  
(وليهم او يعرفها بملكها  
لهم) ان رآه (حيث يفترض)  
أي يجوز الاقتراض (لهم)  
لان التملك في معنى الاقتراض  
فان لم يره حفظها أو سلمها  
للقاضي (فان قصر في ترعها)  
منهما (فتلفت) ولو باتلافهما  
(ضمن) ثم يعرف التالف  
فان لم يقصر فلا ضمان وذكروا  
المجنون من يادتي وكالصبي  
والمجنون السفينة الا انه يصح  
تعريفه دونهما (لا من رقيق)  
بغير ذرته بقولي (بلاذن)  
أي لا يصح اللفظة منه بغير  
اذن سيده وان التفتط لانه  
ليس أهلا للملك ولا للولاية  
ولانه يعرض سيده للمطالبة  
ببدل اللفظة لو وقع الملك له  
فعلم انه لا يعتد بتعريفه (فلو  
أخذت منه كان) الانحد  
(لقطاً) لا أخذها سيدا كان  
أو أجنبيا فهو أعم من تعبيرة  
بأخذ السيد ولو أقرها في  
يد سيده واستحفظه عليها

ليعرفها وهو أمين جاز فان لم يكن آمينا فهو متعدي بالاقرار فكانه أخذها منه وردّها اليه (ويصح) اللفظ (من مكاتب) كناية

الضمان



الضمان بسائر أمواله لعل المراد من التعاقب باموال السيدانه يطالب فيؤدي منها أو من غيرها وليس المراد  
التعلق بأعيانها حتى يمنع عليه التصرف في شيء منها لعدم الحجر وقوله في قدم صاحبها برقبته ظاهر في ان الضمان  
يتعلق بكل من رقبة العبد والسيد وبه صرح به في شرح الروض والعيان على ما نقله سم على المنهج عنهما اه  
عش عليه (قوله لانه مستعمل بالملك والتصرف) فيعرف ويملك ما لم يجز قبل الملك والا أخذها الحاكم  
لا السيد وحقها المالكها ولو عرفها ثم ملكها فقلت قبلها في كسبه وهل يقدمها المالكها على الغرماء  
وجهاً أوجبها لاولا واجراها في الزكشي في الحر المقتل أو الميت اه شرح مر وقوله أخذها الحاكم  
لا السيد قال شيخنا الزيداني لان النقاط المكتوبة لا يقع لسيد ولا يصرف اليه وقال البغوي ينبغي ان يجوز  
له ذلك لان الالتقاط اكتساب واكتساب المكتوب لسيد عند عزه اه زكريا اه ومع ذلك المعتقد الاول  
اه عش عليه (قوله ومن مبيع) ولو كان الرقيق مشتر كابين اثنين وأذن له أحدهما صاح النقاط وكان  
بين السيدين ولا يختص به الاذن له كذا أفق به والشيخنا والعبرة بيوم الالتقاط دون الملك ولو اختلفا صدق  
المبيع لانها في يده وقت الاختلاف ومقتضاه انهما لو كانت في يد السيد صدق أو في يدهما أو ليست في يد أحدهما  
قسمت بينهما اه حل (قوله فيعرفانها) ولو تافت حيث تفتت نصير المبيع في حقه ظاهراً منها لان البدله اه  
حل (قوله بحسب الرق والحرية) المتبادر تعلقه بكل من القبلين قبله وعليه فيعرف السيد نصف سنة والمبيع  
نصفاً ووافقهما ما ياتي انه لو التفتا اثنان لقطعة عرفها كل واحد نصف سنة قال سم على حج والحاصل انه  
يصح التفتا المبيع بغير اذن سيده ان لم تكن مهياًة وكذا ان كانت ووقع الالتقاط في نوبة نفسه وقضيته انه  
لا ضمان على السيد باقرارها في يده اه عش على مر (قوله وفي مهياًة) معطوف على قوله في غير مهياًة  
الذي قدره الشارح اه عبد البر (قوله لذي نوبة) أي ولو تنازعا في أي النوبتين كان الالتقاط صدق العبد  
لانها في يده اه سم (قوله فلا اكتساب لمن حصلت الخ) مقتضى هذا ان التفتا في المنزاج لصوره المهياًة  
مع ان رجوعه لما قبلها أيضاً أفيد تأمل (قوله والمؤمن على من وجد سببها في نوبته) هل المراد بسببها مجرد المرض  
أو الاحتياج اليها فان المرض له أحوال يحتاج في بعضها الى الدواء دون بعض الذي يتبعه الثاني فليراجع اه  
ابن قاسم وعبرة عش قوله والمؤمن على من وجد سببها في نوبته ضعيف قال مر في شرحه والوجه ان  
العبرة في الكسب والمؤمن بوقت الاحتياج للمؤمن وان وجد سببها في نوبة الاخر وان كان ظاهراً كلام بعض  
الشارح ان العبرة في الكسب بوقت وجوده في المؤمن بوقت وجود سببها كالمرض انتهى انتهت (قوله الارش  
جناية منه) ولينظر ما الفرق بين الارش وأجرة الطبيب والجسم وغن الدواء اه حل (قوله بل يشتر كان  
فيه) أي فيكون عليهما بحسب الرق والحرية فاذا كان نصلاً رقيقاً ونصفه حرانعلق نصف الارش الجناية بنصفه  
الرقيق فيباع فيها أو يفديه السيد والنصف الاخر يتعلق بنصفه المبيع ولكن قول الشارح لانه يتعلق  
بالرقبة الخ يفهم انه يتعلق ما يقابل النصف الحر بالرقبة مع انه لا معنى لتعلقه بها لان معنى التعلق بالرقبة انها  
تباع فيم والنصف الحر لا يباع فلهذا مراده بالتعلق بالرقبة ما يشمل التعلق بالنمة بالنسبة لبعضه الحر تأمل (قوله  
وكلامي كالاصل يشملها) بان يقال الارش جناية منه أو عليه كما صنع مر في شرحه وحيثه فيكون الاستثناء  
راجعاً لا كسب والمؤمن كما قاله الزكشي لا للمؤمن فقط اه عبد البر بتصريف  
\* (فصل في بيان حكم لقطا الحيوان الخ) وحاصل ما سيد كره ان العين الملتصقة قسمان مال وغيره والمال نوعان  
حيوان وجساد والحيوان ضريان آدمي وغيره وادمي مستثنان ممنوع من صغار السباع وغير ممنوع من ذلك  
اه حل (قوله مع بيان تعريفهما) أي وما يتبع ذلك كدفعها للقاضي اه عش (قوله الحيوان المملوك  
الخ) ويعرف ملكه بكونه موسوماً أو مقرطاً اه شرح مر أي في اذنه قرط وهي الحلقة اه عش  
عليه (قوله الممنوع من صغار السباع) وانما لم يعتبروا الامتناع من كبارها كانه لكون السكار أقل فعولوا

(صحيحة) لانه مستعمل بالملك  
والتصرف بخلاف المكتوب  
كتابة فاسدة (ومن مبيع)  
لانه كالحرف في الملك  
والتصرف والذمة (ولقطته  
له والسيد) من غير مهياًة  
فيعرفانها ويملكها  
بحسب الرق والحرية  
كتخصيص النقاط (وقى  
مهياًة) أي من اذنه (لذي  
نوبة كباقي) (الاكتساب)  
كوصية وهبة ورثا  
(والمسئون) كأجرة طبيب  
وجام وغن دواء فلا كسب  
لمن حصلت في نوبته والمؤمن  
على من وجد سببها في نوبته  
(الارش جناية) منه فليس  
على من وجدت الجناية في  
نوبته وحده بل يشتر كان  
فيه لانه يتعلق بالرقبة وهي  
مشتركة والجناية عليه  
كالجناية منه كما هو  
الزكشي وكلامي كالاصل  
يشملها  
\* (فصل في بيان حكم لقطا  
الحيوان وغيره من صغار  
تعريفهما) (الحيوان  
المملوك الممنوع من صغار  
السباع)

على الكثير الاغلب ولهذا يشير الشارح في التعليل بقوله لانه مصون بالامتناع من أكثر السباع (قوله كذب وغر) وما نوزع به من كون هذه من كبارها وأجيب عنه بحملها على صغارها أي الصغار منها أخذنا من كلام ابن الرقعة مردود بان الصغر من الامور النسبية فهذه وان كبرت في نفسها هي صغيرة بالنسبة الى الاسد ونحوه اه شرح مر (قوله بقوة) راجع لقوله غر وقوله أوعدو راجع لقوله كذب وقوله أوطيران راجع لقوله أو فهد كذا أخذته من تضييحه اه شوبري والظاهر ان قوله بقوة راجع لقول المتن كعبير وقوله أوعدو راجع للطبي وقوله أو طيران راجع للعام خلافا للبعشي (قوله كعبير) ظاهره ولو كان معقولا وهمل يجوز له فك عقاله اذالم يأخذه ليرد الماء والشجر فيه نظرا والا قرب الجواز ولا ضمان عليه اه ع ش على مر (قوله أيضا كعبير) أي وفرس وحمار وغل وبقر وقوله وطبي أي وأرنب وقوله وحام أي وقرى وبمأم اه من شرح مر (قوله ونحام) وهو ما عب وهذرو كيمام وقرى اه حل (قوله فلا يجوز لقطه لئلا) وتقييد بعضهم ذلك بما اذالم تكن عليه أمتعة والابان كان لا يمكن أخذها الا بأخذها فالظاهر ان له حينئذ أخذ لئلا تبعا لها ولان وجودها عليه وهي ثقيلة يمنعها من ورود الماء والشجر والقرار من السباع وقد يفرق بين الامتعة الخفيفة والثقيلة وهو الاوجه مخالف لكلامهم اذ لا تلازم بين أخذها أو أخذها ولا يلزم من أخذها وهي عليه وضع يده عليه فيختير في أخذها بين التلك والحفظ وهو لا يأخذها الا للحفظ ودعوى ان وجودها ثقيلة عليه صيره كغير الامتعة ممنوعة وقد يمنع التلك كالبعير المقلد تقلد الهدى فيأخذها واحده في أيام منى ويعرفه فان خاف خروج وقت البحر نحره وفرقه ويستحب استدئان الحاكم ولعل وجه تجويزهم ذلك في مال الغير بمجرد التقليد مع كون المالك لا يزول به قوة القرينة المعلقة على الظن انه هدى مع التوسعة على الفقراء وعدم تهمة الواحد فان المصلحة لهم لاله فاندفع البعض الشراح هنا والظاهر انه لو ظهر مالكة وأنكر كونه هديا صدق بهينه وحينئذ فالقياس انه يستقر على الذابح ما بين قيمته حيا ومذبوحا لانه هو الذي فوته بذبحه ويستقر على الاتك لين بدل اللحم والذابح طريق ولو أعني بعير مثلا فتركه مالكة فقام به غيره حتى عاد لحاله لم يملكه ولا رجوع له بشئ الا ان استأذن الحاكم في الانفاق أو أشهد عند فقده ومن أخرج متاعا غرق لم يملكه وما نقل عن الحسن البصري من ملكه رد بان الاجماع على خلافه اه شرح مر وقوله حتى عاد لحاله لم يملكه أي ثم ان استعماله لزمته أخرجه ثم ان ظهور مالكة فظاهر والافهل يكون من الاموال الضائعة أم لا فيه نظر وقياس ما مر أول الباب فيما لو اقلت الرخ ثوبا في حجره الى آخر ما مر الأول وقوله ومن أخرج متاعا غرق لم يملكه أي ويكون لمالكه ان وجبت معرفته والا فلقطة كما يعلم مما مر في الأول وقطعة الغنم ولو كانت اللقطة مما يوجب كماله مثل اهل يجوز لاهل لقطه ايجاره أم لا فيه نظر والا قرب الأول لان فيه مصلحة للمالك اه ع ش عليه (قوله ويرأمن الضمان بدفعه الى القاضي) هو ظاهر ان كان الملقط غير الحاكم فان كان الحاكم فهل يكفي في زوال الضمان عنه جعل يده للحفظ من الآن أو يجب عليه رده الى قاض ولو نائبه فيسه نظرا والا قرب الأول قياسا على ما تقدم في العبد من انه اذا اعتق جازله تملكها ان بطل بطل الالتقاط والافهوكسب قننه اه ع ش على مر (قوله كشاة وبجل) أي وفصيل وكسيرا بل ونخيل اه شرح مر (قوله صيانة له عن الخونة) لا يخفى ما في التعبير هنا بالجمع وفيما مر بالافراد من الحسن اه شوبري (قوله فان لقطه) أي ما يمنع وما لا يمنع اه حل (قوله ثم تملكه) أي باللفظ لا بالنية اه شرح مر قال في العباب كالروض واذا اختار الامساك فان تبرع بانفاقه فذاك والاستأذن فيه القاضي ثم أشهد ليرجع وان اختار البيع فكناظيره فيما أخذه من مغارة وليس له بيع بعضه ولا الاقتراض على المالك للنفقة اه وعلاو ما منع اقتراضه على المالك بانه يؤدي الى استغراقه وأقول هذا التعليل موجود في انفاقه باذن الحاكم ثم بالاشهاد مع انه جائز كما تقدم وقد أوردت ذلك على مر فاجاب بانه لو جوز القرض على المالك فربما يقتض ويتلف الحيوان أو ما اقترضه

كذب وغر وفهد بقوة أو  
عدو أو طيران (كعبير  
وطبي وحام يجوز لقطه)  
من مغارة وغمران زمن أمن  
أو نهب لقطه أو تلك لئلا  
يأخذها حائن فيضيع (الامن  
مغارة) وهي المهلكة سميت  
بذلك على القلب تفساؤلا  
بالفوز (آمنة) فلا يجوز  
لقطه (لتلك) لانه مصون  
بالامتناع من أكثر السباع  
مستغن بالرعي الى أن يجده  
صاحبه ليطالبه به ولان  
طروق الناس فيها لا يعلم فن  
أخذها لتلك ضمنه ويرأمن  
الضمان بدفعه الى القاضي  
لا يرد الى موضعه وخارج  
يزيدني آمنة ما لو لقطه من  
مغارة زمن نهب فيجوز لقطه  
للتلك كما شمله المستثنى منه  
لانه حينئذ يضيع بامتداد  
البدا الحائنة اليه وتعبير  
بما ذكر أولي معاصره به  
(وما لا يمنع منها) أي من  
صغار السباع (كشاة)  
وبجل (يجوز لقطه مطلقا)  
أي من مغارة وغمران زمن  
أمن أو نهب لقطه أو تلك  
صيانة له عن الخونة والسباع  
(فان لقطه لتلك) من مغارة  
أو غمران (عزفه ثم تملكه  
أو ياعه)



بإذن الحاكم أن وجدته (وحفظ ثمنه ثم عرفه ثم غلث ثمنه) وتعبيرى بتم في الموضوعين (٦٠٧) الأولين أولى من تعبيرة بالواو (أو غلث

المقروط من مفارقة حالاً أو كلاً  
وغرم قيمته) أن ظهر مالكة  
ولا يجب تعريفه في هذه  
الخصلة على الظاهر عند  
الامام وذكركم التملك فيها من  
زيادتي وخروج بالمفارقة  
العمران فليس له فيه هذه  
الخصلة لسهولة البيع فيه  
بخلاف المفارقة فقد لا يجد  
فيها من يشتري ويشق النقل  
اليها والخصلة الأولى من  
الثلاث عند استوائها في  
الاحاطة أولى من الثانية  
والثانية أولى من الثالثة  
وزاد الماوردي خصلة رابعة  
وهي أن يملكه في الحال  
ليستبقه حيالاً أو نسل  
قال لأنه لما استباح تملكه  
مع استهلاكه فاولى أن  
يستبق تملكه مع استبقائه  
ولو كان الحبوان غير  
ما كول كالحش فليس  
الخصلتان الأولى ولا يجوز  
تملكه في الحال وإذا أمسك  
اللاقط الحبوان وتبرع  
بالاتفاق عليه فذلك وإن  
أراد الرجوع فليفتق بإذن  
الحاكم فإن لم يجد أشهد  
(وله لقطاً رقيقاً) عبداً كان  
أو أمة (غير مبرأ) مميز  
(زمن نهب) بخلاف زمن  
الامن لأنه يستدل فيه على  
سببه في فصل البهوه هنا  
الخصلتان الأولى ولا يحصل  
ذلك في الأمة إذا لقطها بالحفظ  
أو التملك ولم تحل له كعموسية  
ومحرم بخلاف من تحل له

بلا تقصير فيبقى القرض ديناً على المالك من غير فائدة ولا كذلك في انفاقه لأنه ينتفع به في الحال شيئاً فشيئاً اه  
سم (قوله بإذن الحاكم أن وجدته) فإن لم يجد باعاً استقلالاً اه محلي ولم يتعرض للاشهاد وقضيه أنه  
لا يجب ووجهه بأنه مؤتمن وإن المقلب في اللقطة من حيث هي الكسب ولكن ينبغي استجابته اه ع ش على  
مر (قوله وأكله) أي إن شاء ولا يجوز له أكله قبل تملكه وقوله وغرم قيمته أي يوم التملك لا الأكل ولا يجب  
إفراز القيمة المغرومة من ماله نعم لا بد من إفرازها عند تملكها بعد التعريف لأن تلك الدين لا يصح قاله القاضي  
اه شرح مر ولولم يأكله حتى حضر به إلى العمران امتنع فيما يظهر ويحتمل خلافه اه براسي  
اه سم (قوله على الظاهر عند الامام) معتمد كما يستفاد من صنيع المصنف كأصله حيث ذكر التعريف  
في الخصلتين الأولىين وتركاه في هذه الأخيرة اه حل ومراد الشارح عدم الوجوب مادام في المفارقة  
وليس مراده نفي الوجوب مطلقاً اه شيخنا (قوله والخصلة الأولى) هي قوله عرفه ثم تملكه والثانية قوله  
أو باعه وحفظ ثمنه الخ والثالثة قوله أو غلث ثمنه الخ اه ع ش (قوله والثانية أولى من الثالثة)  
أي لأن الثمن قد يكون أكثر من القيمة بل هو الغالب اه حل (قوله وزاد الماوردي) معتمد لخصلة رابعة  
أي في المفارقة فعلم أن له ثلاث حالات في المفارقة وهما رابعة وقوله ليستبقه مقابل قوله وأكله اه حل ومقتضى  
تعليله أن هذه الخصلة مخصوصة بالمقروط من المفارقة وانظر هل هو كذلك أو لا والفرق بينهما وبين الأولى من الثلاث  
أن التملك فيها حالاً وفي الأولى بعد التعريف (قوله لدرأ نسل الخ) فإن ظهر مالكة فازيمها الملتقط اه ع ش على  
مر (قوله ففيه الخصلتان الأولىان) وهل تأتي الخصلة الرابعة فيه فيستبقه للنسل أو لا ويكون قوله ولا يجوز تملكه  
في الحال أي ولو لاستبقائه لنسله اه حل وعبارة قري ولو كان المقروط بحشة جاز فيها الخصلة الرابعة وهي أن  
يستبقه بالنسب انتهى وعبارة ع ش قوله ففيه الخصلتان الأولىان أي والرابعة وتوجهه بأن العلة في جواز  
أكل المأكول في الصبراء عدم تبسرم يشتر به ثم غالباً وهذا موجود في غير المأكول انتهى (قوله فإن لم  
يجده أشهد) فإن لم يجد الشهود ولا رجوع وان نوى وظهر كلامهم ولو في المفارقة اه حل (قوله غير مبرأ الخ)  
قال في العباب وحيث منع التقاطه للتملك فنفتقه مدة لحفظه من كسبه إن وجدوا لانيه كبيع ما لا يمنع من  
صغار السباع وسببها اه فصور المسئلة بما التقطه للحفظ وكأن يمنع التقاطه للتملك قال مر بخلاف  
ما يجوز التقاطه للتملك فإنه إن التقطه للحفظ فكذلك أو للتملك فنفتقه عليه كقوة التعريف اه فلينظر وعليه  
فقول الشارح وينفق على الرقيق الخ يجعل على ما أخذ له لفظ وعبارة الروض وشرحه كعبارة الشارح فليجوز  
ثم تردد مر وجوز أن تكون النفقة ليست على الملتقط مطلقاً بل التملك بخلاف مؤنة التعريف فليراجع  
وليحذر اه سم (قوله أو مميز زمن نهب) فإن قلت كيف يتصور أن يعرف ملتقط ماله عند بيعه أن الأصل في  
الناس الحرية قال الشيخ جج صور بعضهم بأن يعرجه ول بالغب بأنه قن مملوك ولا يعين المالك فله التقاطه  
حينئذ والذي يظهر أنه يجوز له أن يعتمد في وضع يده عليه على العلامات والقرائن التي يظن بهارقه اه شويري  
كعلامة الحبشة والزنج وصوره بعضهم بما إذا عرف رقه أو لا وجهه مالكة ثم وجدته ضالاً اه شرح مر  
(قوله ومحرم) بأن عرف أنها أخته مثلاً ويبيع وتداولت عليها الأيدي ولم يعرف سيدها اه عبداً له  
(قوله من كسبه) أي إن كان هو هلاً ذكراً أو أنثى في الحيوان أيضاً بأن يؤجر وينفق عليه من أجرته اه سم على  
جج أقول يمكن أن يتركوه لأن الغالب في الحيوان الذي يلقطه عدم تأني إيجاره فلو فرض إمكان إيجاره  
كان كالعبد اه ع ش على مر (قوله وإذا بيع ثم ظهر المالك الخ) وانظر حكم النفقة اه حل وفي  
ع ش على مر مانصه وبقي ماله كانت الاغطة عبداً وانفق عليه اللاقط على اعتقاد أنه عبدي فبين أنه حر هل  
له الرجوع بما انفق أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأنه انفق ليرجع على السيد وتبين أن المالك له عليه والعبد  
نفسه لم يقصد بالانفاق عليه حتى يرجع عليه بما أنفق ومثله ذلك في عدم الرجوع ما إذا ظهر المالك وقال

لأن تملك اللقطة كالإقراض كما مروى ينفق على الرقيق مدة لحفظه من كسبه فإن لم يكن له كسب فعلى ما صار اتفاقاً في غير الرقيق وإذا بيع ثم ظهر المالك

و قال كنت متعنتا قبل قوله وحكم بفساد البسيع وتعبيري بالرقب اعم من تعبيري بالعبودان قيدت الامة بماسر (و) له لقط (غير مال) ككباب  
(لاختصاص أو حفظ) وقول أو زمن الى (٦٠٨) آخره من زيادتي (و) له لقط (غير حيوان) كما كول وثياب ونقود (فان تسارع

كنت أعتقته للعله المذكورة اه (قوله قبل قوله الخ) ثم لو كذب نفسه وأقر ببقاء الرقب لما أخذ الثمن فهل يقبل  
أولا وجهان اه سم على المنهج أقول الأقرب عدم القبول تغليظا عليه وإنشوف الشارع لاعتق ولان  
الرجوع بما أقربه من الحقوق اللازمة لا يقبل منه انتهى ع ش على مر (قوله وان قيدت الامة بماسر)  
المعنى ان الاحتياج للتعبد بمن لا تحل ليس عذرا في ترك التعرض لها اه ع ش (قوله فان تسارع فساد  
الخ) مفهومه انه اذا لم يتسارع بان كان يدوم بلا علاج كالخديد والواقي والنقود فليس له فيه الاخيرتان وحكمه  
ان فيه الاولين وعبارته في التعرير متناوشتا الثاني غير حيوان لا يخشى فساد كخديد ونحاس فهو كالاول  
من الانواع في أنه ان وجدته بجماعة أو مفردة عرفه سنة فان ظهر ماله كماله والآن ملكه وان شاء باعه وحفظ ثمنه  
ثم عرف المبيع ثم تلك الثمن ان شاء اه (قوله الاخيرتان) أي من الثلاثة التي في المتن (قوله باذن الحاكم ان  
وجدته) أي ولم يخف عليه منه كماله وظاهره والاستقل به فيما يظهره تحفة اه شوبري (قوله وان وجدته  
بعران) أشار بهذه الغاية الى الفرق بين الحيوان وغيره وهو ان الحيوان لا يجوز أكله الا اذا كان ملقو طامن  
المفارقة وان غيره يجوز أكله مطلقا تامل (قوله انه يجب أيضا) أي في المفارقة وهذا ظاهر ان كان فيها أحد يسمع  
التعريف والا فلا معنى لا يجابه وقوله انها لا تعرف بالصحراء أي بل تعرف في العرآن وقوله لا مطلقا أي في الصحراء  
والعرآن وترجي هذا الجمع لا يصح بل يتعين بل فرض الخلاف انما هو في المفارقة ولا يقول أحد بعدم الوجوب  
مطلقا اذ ليس لنا لقطه متمولة لا يجب تعريفها تامل (قوله وان بقي بعلاج الخ) وظاهر كلامه أنه يجتمع عليه أن  
يا كاله الآن ويغرم قيمته لان الثمن قد يكون أكثر من القيمة اه حل (قوله والاباع بعضه له علاج باقية) ظاهره  
أنه ليس له الاتفاق على التجفيف ليرجع بشرطه فليراجع اه سم على حج أقول ولا مانع من الاتفاق  
المذكور لحصول المقصود به الآن يقال الزام دمة الغير لا يكون الا عند الضرورة وهي منتفية حيث أمكن بيع  
جزء منه اه ع ش على مر (قوله والمساجد ونحوها) أي كالمساجد والمدارس والرباط وينبغي أن مثل ذلك  
ما كان مظنة لاجتماع الناس كالحمام والقهوة والمركب اه ع ش على مر (قوله محال اللقطة) وأما  
ما عساه في الارض المملوكة فاذن اليد اذ ادعاه فان لم يدعه فلن قبله الى أن ينتهي الامر للمعني فان لم يدعه  
فلقطة أي حيث لم يرج مالكم ارجع بحث الركاز اه حل ولا حاجة لرجعة بحث الركاز مع تصريح مر  
في شرحه بهذا الحرف وتقدم نقل عبارته أول الباب فارجع اليها (قوله أو اختصاص) هـ ذامع قوله  
أو اختصاص يقتضي أنه ضمن الاختصاصات وليس يصح اه أقول أجاب بعض المشايخ بان المراد بالضمان  
في الاختصاص وجوب الرد مادام باقيا اه سم اه ع ش (قوله فأمين) أي على اللقطة ودرها ونسائها  
ومن ثم ضمن ان قصر كان ترك تعريفها على ما يأتي ومحل كبحته الاذرع وسباني عن النكث وغيره اما اصرح  
به حيث لم يكن له عذر معتبر في تركه أي كأن خشي من ظالم أخذها أو وجهه لوجوبه وعذر فيما يظهر اه  
شرح مر (قوله أيضا فانه أمين) كالودع فلم يصر ضامنا بمجرد القصد في الاصح فان انضم لذلك القصد استعمل  
أو نقل من محل لا يخرج من كالمودع فيه ما والثاني أنه يصير ضامنا بذلك واذا ضمن في الاثناء بجناية ثم أقطع  
وأراد أن يعرف ويملك جازوا وخرج بالاتناء ما في قوله وان أخذ بعضه بجناية فضمن لنفسه المقارن لأخذه  
ويبرأ بالدفع لحاكم أمين اه شرح مر وقوله وأراد أن يعرف قال سم على حج فلو وقعت الجناية في  
أثناء التعريف ثم أقطع فهل يبنى أو يستأنف اه أقول والأقرب الاول لان قصد الجناية لم يبطل أصل اللقطة  
فلم يبطل حكم ما يبنى عليها اه ع ش عليه (قوله ويجب تعريفها) مبني على قوله فأمين وليس مستأنفا

فساده) كهريسة ورطب  
لا يثمر (قوله) الخصلتان  
(الاخيرتان) وهما ان يبيعه  
باذن الحاكم ان وجدته ثم  
يعرفه ليمتلك ثمنه أو يتملكه  
حالا أو يأكله (وان وجدته  
بعران) يجب التعريف  
للمأكل في العرآن بعد  
أكله وفي المفارقة قال الامام  
الظاهر انه لا يجب لانه  
لا فائدة فيه وصححه في  
الشرح الصغير قال الاذرع  
لكن الذي يفهمه اطلاق  
الجهور انه يجب أيضا قال  
واصل مراد الامام انها  
لا تصرف بالصحراء لا مطلقا  
(وان بقي) ما تسارع فساد  
بعلاج كرتب يتمسك  
وبيعه أغبط باعه) باذن  
الحاكم ان وجدته (والا)  
أي وان لم يكن بيعه أغبط  
بان كان تحطيفه أغبط أو  
استوى الامر ان (باع بعضه  
لعلاج باقية ان لم يتبرع به)  
أي بعلاجه أي لم يتبرع به  
الواحد أو غيره وخالف  
الحيوان حيث يباع كله  
لتكرار نفعه فيستوعبه  
والمراد بالعرآن الشارع  
والمساجد ونحوها لانها مع  
الموات محال اللقطة وقول  
ان لم يتبرع به من زيادتي في  
استواء الامر بين واطلاقي

التبرع أولى من تعبد له بالواحد (ومن أخذ لقطه لاجل الجانية) بان لقطها لحفظ أو تلك أو اختصاص أول به صد جناية ولا غيرها فالخامس  
أو قصد أحد هـ ما ونسبه والثلاثة الاخير من زيادتي (فأمين ما لم يتملك) أي يختص بعد التعريف لاذن الشارع له في ذلك (وان قصد هـ) أي الجانية  
بعد أخذها فانه أمين كالمودع وهذه من زيادتي في لقطها الغير حفظ (ويجب تعريفها وان لقطها لحفظ) لتلا يكون كتمانها مغرنا الحق على صاحبها



وما ذكرته من وجوب تعريف ما لفظ المحفظ هو ما اختاره في الروضة وصححه في (٦٠٩) شرح مسلم واقتصر في الأصل على نقل

عدم وجوبه عن الأكثر  
قالوا لان التعريف انما  
يجب لتحقيق شرط التملك  
فان بداله ان يملكها أو  
يختص بها أو لفظها التملك  
والاختصاص وجب تعريفها  
جزما ويمتنع التعريف  
على من غلب على ظنه ان  
سلطانا يأخذها بل تكون  
أمانة بيده أبدا كما في نكت  
النورى وغيرها وفيها انه  
يمتنع الاشهاد عايبا أيضا  
حينئذ (أو) أخذها (لها)  
أى للحيانة (فزامن) بكفى  
الوديعة (وليس له) بعد ذلك  
(تعريفها لملك) أو  
اختصاص لحياته (ولو دفع  
لقطة (لغرض لزم قبولها)  
وان لفظها التملك حفظها  
على مالكها بخلاف الوديعة  
لا يلزم قبولها قدرته على  
ردها على مالكها وقد التزم  
الحفظ له وهذه من زيادى  
في لفظها الغير حفظ (ويعرف)  
بفتح الباء الالفاظ وجوبا  
على ما قاله ابن الرفعة ونسبها  
على ما قاله الأذرى وغيره  
(جنسها) أذهب هى أم  
فضة أم ثياب (وصفتها)  
أهروية أم مروية (وقدرها)  
بوزن أو عدد أو كيل أو  
ذرع (وعفاها) أى  
وعاءها من جلد أو خرقه  
أو غيرها (ووكاها) أى  
خطها المشدود فيه وذلك  
لغير زيد السابق وقيل بما

فالخاص - من كلامه ان التعريف تابع للأمانة والحيانة فان كان أميناً وجب وان كان خائناً امتنع ان كان  
للملك أو الاختصاص وان كان للمحفظ فهل يجب أيضاً ويجوز بحرر (قوله قالوا لان التعريف الخ) صيغة  
تبر وجهه أنه قد منع ذلك ويقال بل وجب ليظهر المالك ولا يكون الملتقط كاتفاقة ورد النهى عن  
الكتمان اه عيرة اه زى (قوله لتحقيق شرط التملك) أى ولا تملك هنا اذ الفرض انه لا تملك للمحفظ  
(قوله فان بداله الخ) تقييد لمحل الخلاف أى فعله ما بطارقه قصد التملك أو الاختصاص والافلاخلاف في  
وجوب التعريف وبعبارة شرح مر ولو بداله قصد التملك أو الاختصاص عرفه سنة من حينئذ ولا يعتمد  
بما عرفه قبله أما اذا أخذها التملك أو الاختصاص فيلزمه التعريف جزما انتهت وقوله عرفه سنة من حينئذ  
أى وعليه مؤنة التعريف من الآن ثم ان كان اقترض على مالكها مؤنة تعريف ما مضى فهل يرجع بذلك  
عليه لانه انما اقترض لغرض المالك أو لالرجوعها اليه آخا فيه نظرا لا قرب الاول لانهم لم يعتدوا بتعريفه  
السابق ولم يرتبوا الحكم عليه مع قصد التملك بل أو جبروا استئناف التعريف فابتداء أخذ التملك كأنه  
من الآن ولا نظار الى ما قبله اه عش عليه (قوله بل تكون أمانة بيده) أى ولا يملكها بعد السنة ولو  
أيس من مالكها كما هو ظاهر هذه العبارة وظاهره ولو كانت حيوانا وانظر ماذا يفعل في مؤنته هل تكون  
عليه أم لا فيه نظر وينبغي أن يقال هو في هذه الحالة كالمال الضائع فبأنى فيه ما قيل في المال الضائع من ان  
أمره لبيت المال فيدفعه له ليحفظه ان ربحى معرفة صاحبه ويصرفه مصارف أموال بيت المال ان لم يرج وهذا  
ان كان ناظر بيت المال أمينا والادفعه لثقة يصرفه مصارف أموال بيت المال ان لم يعرف الملتقط مصارفه والا  
ضرفه بنفسه اه عش على مر وبعبارة حل قوله بل تكون أمانة بيده وهل يعتبر ان يملكه من  
غير تعريف أو يعتبر مضى المدة التى يعرف فيها ثم يملك حرر وفي متن الروض انه لا بد من التعريف وان قلنا  
بوجوبه في الاول انتهت (قوله بعد ذلك) أى بعد أخذها للحيانة اه حل (قوله ولو دفع لقطة لغرض الخ)  
ومعلوم عدم جواز دفع اللقطة لغرض غير أمين وانه لا يلزمه القبول وان الدافع له يقسمها كما صرح به الفقهاء اه  
شرح مر (قوله لزمه قبولها) أى ما لم يلقطها للحيانة والام يجب عليه القبول لان الملتقط حينئذ ضامن اه  
حل (قوله وجوبه على ما قاله ابن الرفعة) ضعيف والذي انحط عليه كلام مر في شرحه ان هذه المعرفة مندوبة  
وان التعريف الاتى واجب وبعبارة شرح مر وهذا الخلاف انما هو في المعرفة عقب الإخذاء عند التملك  
فالأوجه وجوبه معرفة ذلك ايم لم يارده لمالكها لو ظهر انتهت (قوله وصفها) أى الشاملة لنوعها كما أشار  
اليه الشارح اه حل (قوله أهروية) راجع للشباب والهروية نسبة لهرارة مدينة بخراسان ومروية نسبة  
الى مرو قرية بالجيم اه عز برى (قوله وقدرها) ويعرف أيضا محل التقاطها ويستحب تقييدها بالكتابة  
خوف النسيان اه شرح مر (قوله أى وعاءها) اطلاق العفاص على الوعاء توسع اذا حله جلد يلبس رأس  
القارورة كذا قاله بهضم تبعه الخطايبى لكن عبارة القاموس مصرحة بكونه مشتركين الوعاء الذى فيه النفقة  
جلدا أو خرقه وخلاف القارورة والجلد الذى يغطى به رأسها اه شرح مر (قوله ووكاها) بكسر أوله  
وبالد اه شرح مر (قوله وليعرف) أى الملتقط صدق واصطفا أى كونه صادقا وكاذبا لانه اذا لم يعرف  
ما ذكر وجاء له شخص ووصفها لم يعرف صدقه من كذبه (قوله ثم يعرفها الخ) أى بنفسه أو نائبه من غير  
ان يسلمها له ويكون المعروف عاقلا غير مشهور بالخلاعة والمجون وان لم يكن عدلا كما قاله ابن الرفعة ان وثق بقوله  
ولو صححوا عليه بالسفاه كما علم مما مر اه مر (قوله أيضا ثم يعرفها في نحو سوف سنة) انهم قوله ثم عدم وجوب  
فورية التعريف وهو ما صححه لكن ذهب القاضى أبو الطيب الى وجوب الفورية واعتمد الغزالي قيسل  
ومقتضى كلام الشيخين جواز التعريف به من طويل كعشرين سنة وهو في غاية البعد والظاهر ان مراده  
بذلك عدم الفورية المتصلة بالالتقاط اه والأوجه ما توسطه الأذرى وهو عدم جواز تأخيره عن زمن

(٧٧ - جل منهج لث) فيه غيره وليعرف صدق واصطفا (ثم يعرفها) بالتشديد (في نحو سوق) كأبواب المساجد عند

نطاب فيه عادة ويختلف بقاها وكثرها ووافقه السبكي فقال يجوز التأخير ما لم يغلب على ظنه فوات معرفة المالك به وان لم يتعرض له اه وقد تعرض له في النهاية بما يفيد ذلك اه شرح مر (قوله وان جازت به قافلة تبعها) أي ان كانت في جهة مقصده اه برماوى أى فليس المراد انه يجب عليه ان يتبعها اذا لم يعدول عن مقصده أو ترك محل اقامته من الصحراء بل المراد انه يعرف في القافلة ما دامت هناك أو قريبة منه فاذا ذهب لم يجب الذهاب معها ويكفي التعريف في أقرب البلاد اليه وقول الشارح ولا يكاف العدول أى عن مقصده فتصور المسئلة بمن له مقصد غير الصحراء بخلاف المقيم فيها أو القاصد أقرب البلاد فيعرف في الأقرب وهذا مراد المحلى بما ذكره فلا يرجع وليتأمل اه سم ببعض تصرف (قوله تبعها وعرف) قال في الام والافنى بأدبها اه اه سم (قوله قال الشاشي الا في المسجد الحرام) أى لانه لا يمكن تلك لقطعة الحرم فالتعريف فيه بمحض عبادة بخلاف غيره فان المعروف فيه منهم يقصد التملك وبه يرد على من ألحق به مسجد المدينة والاقصى اه شرح مر (قوله الا في المسجد الحرام) أى فيجوز التعريف فيه في الاصغر قال في المهمات وظاهره تحريمه في غيره وليس كذلك فان المنقول الكراهة كما حرم بها في المجموع وهو المعتمد ورده جمع متأخرون واعتمدوا التحريم ودخل في عموم المستثنى منه مسجد المدينة والاقصى فيه كره التعريف فيها كغيرهما على المعتمد اه زى (قوله سنة) المعنى فيه ان القوافل لا تتأخر فيها قال ابن أبي هريرة لم يعرف سنة لضاعت الاموال على أربابها ولو جعل أبدا لامتنع الناس من التقاطها فكان في السنة مراعاة للغيرتين وأبداؤها من حين التعريف واذا التقط اثنان فكل واحد نصف سنة في الاشبه خلافا لابن الرفعة ولو عرف علما للقطعة ثم قصد التملك وجب تعريف عام آخران قلنا ان التعريف في الاول ليس بواجب والا فوى في الروضة ما قاله الامام والغزالي من الوجوب خلافا لما عليه الاكثر من الاستحباب اه واعتمد الوجوب مر واعتمد أيضا ان كل واحد من الاثنين يعرف نصف سنة بخلاف ابن الرفعة كما تقر رأى بحيث يصير المجموع سنة كاملة فانظر لوتنازع في ابتداء هل يقرع نعم ان عرف أحدهما سنة دون الآخر دون استنباطه احتاج الآخر لسنة أخرى وقد يحمل على هذا كلام ابن الرفعة كذا قرره مر ثم ذكر خلافا وهو القياس فليحذر اه سم وقد يجب التعريف على الشخص الواحد سنتين بان يعرف سنة قاصدا لحفظها بناء على ان التعريف حينئذ واجب ثم يرد التملك فيلزمه من حينئذ سنة أخرى اه شرح مر (قوله أولا كل يوم طرفيه الخ) وتحديد المراتين وما بعدهما بما ذكرنا وجهه من قول بعض الشراح مرادهم انه في ثلاثة أشهر يعرف كل يوم مرتين وفي مثلها كل يوم مرة وفي مثلها كل أسبوع مرة وفي مثلها كل شهر مرة والأقرب ان هذا التحديد للاستحباب لا الوجوب كما يفهمه ما ياتي انه يكفي سنة مفردة على أى وجه كان التفريق بقيد الاثنى اه شرح مر (قوله ثم كل أسبوع مرة أو مرتين) أى الى ان تتم سبعة أسابيع أخذنا مما قبله اه شرح مر قال الرشيدى التعبير بتم ظاهره في انه يحسب من السبعة الاسبوعان الاولان اه (قوله ثم في كل شهر كذلك) أى الى آخر السنة فالمدلة المذكورة تقريرية والضابط ما ذكرناه وهو انه بحيث لا ينسى انه تكرر لما مضى حتى لو فرض ان المرة في الاسابيع التي بعد التعريف كل يوم لا تدفع النسيان وجب مرتان كل أسبوع ثم مرة كل أسبوع وزيد في الاول لان تطلب المالك فيها أكثر ويبنى الوارث على تعريف مورثه على المعتمد اه من شرح الارشاد اه زى ومثله في شرح مر (قوله وشرط الامام الخ) ونقل شيخنا عن الامام اعتبار محل وجدانها ولم يذكر الزمان اه حل (قوله فان استوعبها ضمن) هل هو ضمن ان يدعى لوتلفت بأفة بعد الاستيعاب ضمن وينبغي انما يكون لدل على الودعة فراجع اه سم (قوله لانه) أى الكاذب قد يرفعه أى اللادع الى من يلزم الدفع بالاضغاث أى الى قاض يلزم اللادع يدفع اللقطة للشخص وصفها له من غير اقامة حجة على انفسه اه شيخنا عشاوى (قوله ويعرف حبر الخ) الوجه انه في غير لقطعة الحرم أما هي فتعرف على الدوام وان كانت بشي

خروج الناس من الجماعات في بلد اللقط أو قريته فان كان بصحراء ففي مقصده ولا يكاف العدول الى أقرب البلاد الى موضعه من الصحراء وان جازت به قافلة تبعها وعرف ولا يعرف في المسجد قال الشاشي الا في المسجد الحرام (سنة ولو متفرقة على العادة) ان كانت غير حاضرة ولو من الاختصاصات لحبر زيد السابق وقيس بما فيه غيره فيعرفها (أولا كل يوم) مرتين (طرفيه) اسبوعا (ثم) كل يوم مرة (طرفيه) اسبوعا وأسابيعين (ثم كل اسبوع) مرة أو مرتين (ثم كل شهر) كذلك بحيث لا ينسى انه تكرر لما مضى وشرط الامام في الاكتفاء بالسنة المتفرقة أن يبين في التعريف زمن وجدان اللقطة (ويذكر) ندبا الملائكة ولو بنائبه (بعض أوصافها) في التعريف فلا يستوعبها لئلا يعتمدها الكاذب فان استوعبها ضمن لانه قد يرفعه الى من يلزم الدفع بالاضغاث (ويعرف صغير) بقيد زده بقولي (لا يعرض عنه غالبا) متمولا كان أو مختصا ولا يتقصد بشي



بل هو ما يغلب على الظن ان فاقده لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طأله غالباً (الى أن يظن اعراض فاقده عنه غالباً) هو أولى مما عير به ويختلف ذلك باختلاف المسال اماما يعرض عنه غالباً كبروز بيته وز بل يسير فلا يعرف (٦١١) بل يستبد به واجده (وعليه مؤنة تعريف

ان قصد تملكاً ولو بعد لقطه للحفظ أو مطلقاً فهو أعم من قوله ان أخذ التملك (وان لم يملك) لوجوب التعريف عليه وهذا في مطلق التصرف فغيره ان رأى وليه تملك اللقطة لم يصرف مؤنة تعريفها من ماله بل يرفع الامر للحاكم ليبع جزأ منها وكان تملك الاختصاص وكفصده لقطه للحيانة (والا) أى وان لم يقصد التملك كأن لقط لحفظ وعليه اقصر الاصل أو أطلق ولم يقصد تملكاً أو اخنصاصاً (ف) مؤنة التعريف (على بيت مال أو) على (مالك) بان يرتبها الحياكم في بيت المال أو يقترضها على المالك من اللقط أو غيره أو يأمره بصرفها ليرجع على المالك أو يبيع بعضها ان رآه كفاي هرب الجال والاخير ان من زيادتي وانما لم يلزم تملكه لان الحظ فيه للمالك فقط (واذا عرفها) ولولغير تملك (لم يملكها الا لقطاً) أو مافى معناه (كتملكك) لانه تملك مال ببدل فافتقر الى ذلك كالتملك بشرى ويبحث ابن الزقعة في لقطة لا تملك تكمر وكلب انه لا بد فيها مما يدل على نقل الاختصاص

شيأ خيراً أخذ من اطلاق قولهم لا تجوز لقطته لئلا يملك وأظن مر وافق على ذلك اه سم (قوله بل هو ما يغلب على الظن الخ) أى باعتبار الغالب من أحوال الناس فلا يرد ان صاحبه قد يكون شديد الجمل فيدوم أسفه على النافه اه ع ش على مر (قوله اماما يعرض عنه غالباً الخ) لعل محله اذ لم يظهر المالك فحيث ظهر وقال لم أعرض عنه وجب دفعه اليه مادام باقياً وكذا بدله تالفان كان منتهولاً هكذا يظهر ووافق عليه مر اه سم (قوله فلا يعرف) هل ولو في الحرم فيه نظرو يقرب نعم اه سم (قوله بل يستبد به) أى يستقل به من غير لفظ تملك خلافاً لما في شرح الروض فان ظهر مال كره وادعى عدم الاعراض أخذ اه ح لبي وعبرة ع ش على مر قوله بل يستبد به واجده وهل يملكه بمجرد الاخذ أو يتوقف الملك على قصد التملك أو على لفظ أولاً يملكه لعدم تحوله وينبغي أن لا يحتاج الى ذلك لانه مما يعرض عنه وما يعرض عنه أطلقوا انه يملك بالاخذ اه سم على حج انتهت (قوله وعليه مؤنة تعريف الخ) عبارة العباب \* (فرع) \* مؤنة التعريف على مر يد التملك وان بدله تركه لا على مر يد الحفظ انتهت وينبغي ان المراد انه اذا بدله تركه لا تكون مؤنة ما سبق ساقطة عنه لكن لو أراد الحفظ من الآن سقطت المؤنة عنه من الآن فليتنامل اه سم (قوله لوجوب التعريف عليه) انظر هذا التعليق مع انه يجب التعريف على من لم يقصد التملك اه سم (قوله وكفصده لقطه للحيانة) أى مؤنة التعريف عليه وكيف هذا مع انه تقدم ان الملتقط للحيانة لا يعرف الا أن يصور بما اذا تاب تامل (قوله فعلى بيت المال) أى قرضاً كما قاله ابن الزقعة لكن مقتضى كلامهما انه تبرع واعتمده الاذرى ويدل عليه قوله أو يقترضها على المالك اه شرح مر فلولم يظهر المالك كانت من الاموال الضائعة فيبيعها وكيل بيت المال ولا لقط الرجوع على بيت المال بما أخذ منه كؤنتها اه ع ش عليه (قوله ولولغير تملك) انظر ما معنى الغاية مع ان الخلاف انما هو في الملتقط للتملك كما صرح به الرافعي في الشرح الكبير فـ ~~فكان~~ المناسب ان يقول ولوللتملك اه زى وقد يصور كلام الشارح بما أطلق اه ع ش (قوله لم يملكها الا لقط الخ) لو مات بعد التعريف وقبل التملك وله وارث صغير فهل ينتقل اليه حق التملك قهراً كالارث قال الزركشي محل نظر أقول الوجه ان يقال ينتقل ويملكه وليه ولو كان لا وارث له تملك الامام فيما يظهر اه عميرة اه سم (قوله أو مافى معناه) أى كالحكاية من الناطق وإشارة الاخوس اه ع ش (قوله كالتملك بشرى الخ) وكتملك الشفيع قال ابن السمعاني رحمه الله تعالى المعنى في تملكها بعد السنة انه لما كان أخذها التزام عهد وفي تركها ضياع لها أثبت المشرع له ولاية التملك ليكون ذلك كالجعل ترغيباً له في أخذها اه سم (قوله فظهر المالك الخ) فلولم يظهر مال كها فلا مطالبة بها في الاخرة لانهم من كسبه كما في شرح مسلم اه شرح مر أى حيث عزم على ردها أو رد بدليها اذا ظهر المالك أو وارثه اه حل (قوله لزمه ردها) ومؤنة الرد على الملتقط فان ردها قبل تملكها فؤنته على مال كها كما قاله الماوردى اه شرح مر (قوله بزادتم المتصلة الخ) قال في شرح الروض وان حدثت بعد التملك تبعاً للاصل بل لو حدثت قبله ثم انفصلت ردها كـ ~~نظيره~~ من الردي العيب فلولالتقط حائلاً فعملت قبيل تملكها ثم ولدت رد الولد مع الام اه \* (تنبيه) \* هل يجب تعريف هذا الولد اذا انفصل مع الام أم لا لانه لم يلقطه وعلى الاول فهل يكفي ما بقى من تعريف الام فيه نظر اه سم على حج أقول نعم يكفي ما بقى من تعريف الام لانه تابع وبقى مال وانفصل بعد تمام التعريف وقبل التملك فهل يسقط التعريف فيه نظر والظاهر سقوطه اكتفاء بما سبق من تعريف الام اه ع ش على مر \* (فرع) \* حصات زوائد منفصلة من اللقطة قبل التملك فهل هى كاللقطة حتى يجري فيما يسرع فسادها منها كالابن مافى اللقطة التي يسرع فسادها وغير ذلك لا يبعد انها كاللقطة

واطلاق تعريفها يشمل ما يعرف سنة وما يعرف دونها بخلاف تعميم الاصل بالسنة (فان تملكها) فظهر المالك ولم يرض ببدلها (ولا تعلق بها حق لازم يمنع بيعها) لزمه ردها (له) لا غير السابق (بزادتم المتصلة) وكذا المنفصلة ان حدثت قبل التملك تبعاً للقطعة وهذه من زيادتي

(وبارش نقص) لعيب حدث (٦١٢) بعد التملك كما يضمها كلها بثانها ولا مال الرجوع الى بدلها سليمة ولو اراد الاقط الرد

فابرجع اه سم (قوله وبارش نقص) هو ما نقص من قيمتها السك هل العبرة بقيمتها وقت الالتقاط او وقت التملك او وقت طرقا لعيب ولو بعد التملك فيه نظر والا قرب الاخيرة لانه لو ظهر مالها قبل طرقا لعيب لوجب ردها له اه ع ش على مر (قوله حدث بعد التملك) أي لانها الا سن مضمونة عليه بالقيمة وقبل ذلك امانة اه حل (قوله أو شرعا) بان تعلقها بحق لازم كالرهن (قوله غرم مثلها أو قيمتها) وما يحسمه ابن الرقعة أخذ من تشبهها بالقرض انه يجب فيها له مثل صوري رد المثل الصوري رده الاذرى بانه لا يبعد الفرق وهو كذلك لان ذلك تملكه مرضا للمالك واختياره فروعي وهذا قهرى عليه فكان بضمان البعد أشبه به اه شرح مر (قوله ولا تدفع اللقطة الخ) ينبغي أن يكون المراد لا يجوز أن تدفع أخذ من قوله أما إذا لم يظن صدقه الخ نعم ان ظن حقه دعواه فينبغي أن يجوز الدفع له فليتنامل اه سم (قوله نعم ان تعدد الواصف الخ) هذا قد اخرج به الشافعي رضي الله عنه على من يقول يجب دفعها الواصف الواحد وهو مالك وأحمد \* (فرع) \* لو تلفت اللقطة فشهدت البينة على الوصف قبلت وردت لها ذلك كره ابن كج عن النص اه سم (قوله لم تدفع لاحد) أي لم يجز اه ع ش (قوله حولت له) فلو حصل زواجر منفصلة بين أخذ الواصف لها وبين اقامة الاستحجة بها فهل هي للملتقط لانه تبين ان أخذ الواصف لها لم يكن بحق فلم يخرج عن ملك الملتقط الا بعد اقامة البينة وهي لقيم البينة فيه نظروا على الاول فاعل محله اذا لم يقر الواصف بالمالك فليجوز ويتجه انه ان كان الدفع للواصف بعد التملك فالزوائد المذكورة للملتقط أو قبله فالمالك فليتنامل \* (فرع) \* لو ترك انسان دابة أو بعير في الصحراء فجرحها عن المشي وعجز المالك عن حملها والمقام عليها فربها رجل وأقام عليها حتى قويت كانت على ملك تاركها ولا يرجع بما انفق عليها كالأول عالج عبد رجل أشرف على الهلاك حتى برى أو استنفذ ماله من حرق أو غرق كذا في الناصري وأقول مثله ما يلغظه الجرم ما غرق فيه وعجز مالكه عن تخليصه والمقام على الشط الى ان يلغظه فهو على ملك مالكه فليتنامل اه سم (قوله والمدفوع له) أي لانه بان انه أخذ ذلك غيره وخرج بدفع اللقطة ما لو تلفت عنده ثم غرم للواصف قيمتها فليس للمالك تغيره لان ما أخذ للملتقط لا للمدعي اه شرح مر وقوله فليس للمالك تغيره أي وانما يغرم الملتقط بدلها ويرجع الملتقط به على من تلفت تحت يده اه ع ش (قوله ان لم يقر) أي الملاقط له أي المدفوع له بان يقول هي ملكك وهذا يدعيها طلبا تامل (قوله فان أقر لم يرجع الخ) وفارق ما لو اعترف المشتري للبائع بالمالك ثم استحق المبيع فانه يرجع عليه بالثمن لانه انما اعترف له بالمالك لظاهر البديان البديل للمالك شرعا فعذر بالاعتراف المستند اليها بخلاف الوصف فكان مقصرا بالاعتراف المستند اليه اه شرح مر (قوله ولا يحل لقط حرم مكة) والحق به بعضهم غرفة ومصلى ابراهيم لانهم ما وان كانوا من الحل لانهم ما يجتمع الحاج جميعهم اه خ ل (قوله الا لقط) أي ولا يضح تملكه ولو بعد سبعين كما يدل له قوله فيما يأتي والمراد التعريف على الدوام اذا اللقطة انما تملك بعد التعريف وتعريف هذه لا غاية له تامل (قوله ويجب تعريفه باللقطة فيه) فان أبس من معرفة مالكه فينبغي أن يكون ما لا ضائعا أمره لبيت المال اه ع ش على مر (قوله أي لعرف) وأما الطالب فيقال له الناشد تقول نشدت الضالة اذا طلبتها وأنشدتم اذا عرفتها وأصل الانشاد والنشدر رفع الصوت والمعنى لا تحل لقطتها الا لمن يريد أن يعرفها فقط فاما من أراد أن يعرفها ثم يملكها فلا اه فتح الباري اه شوبري وفي المصباح نشدت الضالة نشد من باب قتل طلبتها وكذا اذا عرفتها والاسم نشد ونشدا بكسرهما أو أنشدتها بالالف عرفتها ونشدتك الله والله أنشدتك ذكرتك واسمها طقتك أو سألتك بمقصدك اه (قوله والسرفي ذلك الخ) قضية هذا التعليل ان تكون عرفات كذلك وفيها خلاف قال مر والمعنى دان عرفات كغير الحرم والهالة الحرمية مع ما ذكره الشارح فهي مركبة اه سم

بالارش وأراد المالك الرجوع الى البديل أجيب الاقط (فان تلفت) حسا أو شرعا بعد التملك (غرم مثلها) ان كانت مثلية (أو قيمتها) ان كانت متقومة (وقت تملك) لانه وقت دخولها في ضمانه (ولا تدفع) اللقطة (لمدع) لها (بلا وصف ولا حجة) الا ان يعلم الاقط انها له فيلزمه دفعها له (وان وصفها) له (فظن صدقه جاز) دفعها له عملا بظنه بل يسن نعم ان تعدد الواصف لم يدفع لاحد الابحجة (فان دفعها) له (بالوصف) (فتثبت لآخر) بحجة (حولت له) عملا بالحجة (فان تلفت) عند الواصف (فله) أي للمالك (تضمن كل) من الاقط والمدفوع له (والقرار على المدفوع له) لحصول التلف عنده فيرجع الاقط بما غرمه عليه ان لم يقر له بالمالك فان أقر لم يرجع له وأخذته باقراره أما اذا لم يظن صدقه فلا يجوز الدفع له وحصل تضمنين الاقط اذا دفع بنفسه لان الزم به الحاكم (ولا يحل لقط حرم مكة الا لقط) فلا يحل ان لقط لملك أو أطلق والثانية من زيادتي (ويجب تعريف) لمالطة فيه لعمدة الخبران

(كتاب)

هذا البلد حرمه الله لا يلتقط لقطته الا لمن لا يحل لقطته الا لمن لا يعرف والمعنى

على الدوام والافسار البلاد كذلك فلا تظهر فائدة التخصيص وتلزم الاقط الاطية للتعريف أو دفعها الى الحاكم والسرفي ذلك



ان الله تعالى جعل الحرم مثابة للناس يعودون اليه فربما يعودوا اليه واثابه وخرج (٦١٣) بر يادى مكة حرم المدينة فهو كسائر

البلاد في حكم اللقطة

\*(كتاب اللقيط)\*

ويسمى بلفظ طارئ منبسطا  
ودعيه والاصل فيه مع ما يأتي  
قوله تعالى وانفسوا الحسير  
وقوله تعالى وتعاونوا على البر  
والنفسوى وأركان اللفظ  
الشرعى لفظا ولقيط ولاقط  
وكما تعلم مما يأتي (لقطة)  
أى اللقيط (فرض كفاية)  
لقوله تعالى ومن أحياها  
فكأنما أحيا الناس جميعا  
ولأنه أدنى من جرم فوجب  
حفظه كالضطر الى طعام  
غيره وفارق اللقطة حيث  
لا يجب لقطها بأن القلب  
فيها لا كسباب والنفس  
تقبل اليه فاستغنى بذلك عن  
الوجوب كالنكاح والوطء  
فيه (ويجب اشهاد عليه) أى  
على اللقطة وان كان اللاقط  
ظاهرا عدالة خوفا من أن  
يسترق فوفارق الاشهاد عليه  
الاشهاد على لفظ اللقطة بأن  
الغرض منها المال والاشهاد  
في التصرف المالى مستحب  
ومن اللقيط حقا سريته  
ونفسه فوجب الاشهاد كما  
في النكاح وبأن اللقطة  
يشيع أمرها بالتعريف  
ولا تعريف في اللقيط وعلى  
مأمع اللقيط) تعالىه وتسللا  
يتملكه فلذلك الاشهاد لم  
تثبت له ولاية الحضانة وجاز  
نزع منه قاله في الوسيط وإنما  
يجب الاشهاد فيما ذكره على

\*(كتاب اللقيط)\*

أى كتاب يبين فيه حقيقة وما يفعله به واسبابه وحرمة ريس في الترجمة حجاز الاول بل في قوله أى اللقيط  
واللقيط فعيل بمعنى مفعول سمي لقيطا ومقوطا باعتبار انه يلقط ومنبسطا باعتبار انه يفسد وتسميته بذلك قبل  
أخذه وان كان فيه حجاز الاول لكنه صار حقيقة شرعية وكذا تسمية منبسطا بعد أخذه بناء على زوال الحقيقة  
بزوال المعنى المشتق منه اه شرح مر أى فهو مجاز لكن باعتبار ما كان اه عش (قوله ودعيه) أى  
متروكا اذ الدعة الترك وفي المصباح الدعوة بالكسر في النسيب يقال دعوته يابن زيد ودعوت الولد زيدا وقال  
الازهرى الدعوة بالكسر ادعاء الولد يقال هو دعى بين الدعوة بالكسر اذا كان يدعى لغير أبيه أو يدعيه غير  
أبيه فهو فاعل من الاول ومفعول من الثانى اه (قوله مع ما يأتي) أى من قوله تعالى ومن أحياها فكأنما  
أحيا الناس جميعا (قوله وار كان اللقط الشرعى الخ) دفعهم هذا ما يلزم على كلامه من كون الشئ كمال نفسه  
لأنه جعل اللقط من أركان اللقط وحاصل الدفع ان الذى جعل ركاهو اللقط اللغوى بمعنى مطلق الاخذ والاول  
هو اللقط الشرعى (قوله فرض كفاية) أى ولو على فسقة علموه فيجب عليهم الانتقاط ولا تثبت الولاية لهم أى  
بمعنى ان للغير انتزاعه منهم واصل سكوتهم من هذا العلم من كلامهم اه عش على مر ويحل كونه فرض  
كفاية اذا علم به أكثر من واحد والا كان فرض عين ولا يخفى ان هذا شأن كل فرض كفاية اه حل (قوله لقوله  
تعالى ومن أحياها الخ) أى لان باحيائها أسقط الخرج عن الناس فاحياهم بالنجاة من العذاب اه حل وهذا  
دليل على كونه كفاية قطع النظر عن الوجوب والذنب وقوله ولأنه الخ دليل على الوجوب وكان الانسب  
العكس لكن راعى الاهتمام بالآية تأمل واصل الاحياء ادخال الروح في الجسد وليس المراد هذا ذلك وإنما المراد  
التسبب في دوام الحياة وهو دفع الضرر عنها المؤدى الى الهلاك وقوله فكأنما أحيا الناس جميعا أى بدفع الائم  
عنهم فعنى الاحياء الاول غير معنى الاحياء الثانى اه عش (قوله حيث لا يجب لقطها) أى على الاطلاق  
والا فقد بيناه قديما اه سم (قوله فاستغنى بذلك عن الوجوب) أى عن وجوب لفظ اللقطة كقتفاء عييل  
النفس الى المترتب عليه وهو الاكساب وقوله كالنكاح والوطء فيه أى لما كان القصد من النكاح أى العقد  
المنع بالوطء ونفسه والنفس قبل اليه أى الوطء اكتفى الشارع بذلك عن إيجاب العقد كقتفاء عنه بداعية  
النفس الى المترتب عليه اه زيادى بالمعنى اه (قوله ويجب اشهاد عليه) أى لرجلين ولو مستورين لانه  
يعسر عليه إقامة العدلين ظاهرا وباطنا اه عش على مر (قوله وان كان اللاقط ظاهرا عدالة) أى ولو  
كان عدلا ثابت العدالة فالمراد غير المشهور اه حل وعبارة عش قوله وان كان اللاقط ظاهرا عدالة  
أى ثابتا بان تثبت بالمرتين واشتهرت جلال لفظ على فردة الكامل فغيره كاستور العبد الله من باب أولى انتهت  
(قوله تبعاله) عبارة شرح مر وإنما وجب أى الاشهاد على مأمعه أى اللقيط بطريق التبعية فلا ينافيه  
ما مر في اللقطة انتهت أى من انه يسن الاشهاد عليها ولا شك ان مأمعه من جلة اللقطة وقياس ما مر في اللقطة من  
امتناع الاشهاد اذا خاف عليها طمأنينه هنا كذلك اه عش عليه (قوله لم تثبت له ولاية الحضانة) أى الا ان  
تاب وأشهر فيكون التقاطا حديثا من حيث كجائحه السبكي مصرح بان ترك الاشهاد فسق اه شرح مر  
(قوله وجاز نزع منه) أى وجب لانه جواز بعد امتناع اه حل وعبارة عش أى وجب على القاضي نزع  
فهو جواز بعد منع فيصدق بالواجب انتهت (قوله واللقيط صغير) لم يقل طفل وفي الحقيقة وهو أى اللقيط  
شرعا طفلا بهذا الخ تم قال وذ كر الطفل للغالب اذا اصبح ان المميز والمجنون يلقطان لاحتياجهما مالى المتعهد  
اه وقضيته ان المميز لا يقال له طفل وفيه ان الطفل يقال على الصغير الى أن يبلغ فليتأمل وكتب عليه أيضا  
فان قيل كان الاولى ذكر تعريفه قبل ذكر حكم لقطه بان يقول عقب قوله كتاب اللقيط مأمعه هو صغير الخ  
مع الاختصار قلت ذكره هنا المناسبية قوله بعده واللاقط جواز الخ فليتأمل اه شوى (قوله منبسطا الخ) ليس

لاقط بنفسه أما من سلمه الحاكم فالاشهاد مستحب قاله الماوردي وغيره (واللقيط صغيرا ومجنونا منبسطا كافل له) معلوم

ولو غير الحاجته الى التمهيد  
وقولي وعلى مالي آخره من  
زيادتي (واللاقط حورشيد  
عدل) ولومستورا (فلولقطه  
غيره) من به رفق ولومكاتباً أو  
كافر أو صبا أو جنون أو  
فسق أو سفه (لم يصح)  
فيتزع الاقط منه لان حق  
الحضنة ولاية وليس من  
أهلها (لكن لكافر لقط  
كافر) لما بينهما من الموالاة  
(فان أذن لرفيقه غير  
المكاتب) في لقطه (أو  
أقره) عليه (نهو الاقط)  
ورقيقه نائب عنه في الاخذ  
والتربية اذ يده كده بخلاف  
المكاتب لاستقلاله فلا يكون  
السيد هو الاقط بل ولا هو  
أيضاً كما علم مما مر فان قال  
له السيد التقط لي فالسيد  
هو الاقط والمبعض كالرقيق  
الا اذ التقط في نوبته فلا يصح  
كما قاله الروياني والتقييد  
بغير المكاتب من زيادتي  
(ولو ازدحم أهلا ن) لقط  
على الخط (قبل أخذه) بان  
قال كل منهما أنا آخذه  
(عين الحاكم من براه) ولو  
من غيرهما اذ لاحق لواحد  
منهما قبل أخذه (أو بعده)  
أي بعد أخذه (قدم سابق)  
لسبقه بالاقط ولا يثبت  
السبق بالوقوف على رأسه  
بغير أخذه (وان لقطاه  
معافني) يقدم (على نقيير)  
لانه قد بواسيه بحاله

بقيد اذ مثله ما اذا كان ماشياً وليس معه أحد اه شيخنا (قوله ولوميزا) أي ان خيف ضياعه اه شرح مر  
ومفهومه انه لو لم يخف ضياعه لم يجب التقاطه بل يجوز ونقل سم عن ج عن شرح البهجة ما يقيد  
الوجوب مطاعاً وقوله ولومستورا أي ولو كان غسرياً اه عش (قوله وقولي وعلى مالي) أي الى قوله  
لا كافل له (قوله واللاقط حورشيد عدل) عبارة الاصل عدل رشيد قال في التحفة وقضية كلامه وجود  
العدالة مع عدم الرشيد ولا ينافيه خلافاً من ظنه اشتراطهم في قبول الشهادة السلامة من الجمر لان العدالة  
السلامة من الفسق وان لم تقبل معها الشهادة والسفيه قد لا يفسق اه شوبري (قوله حورشيد عدل) ظاهره  
ولو أعي أو غير سايم كجذم وأبرض وبحث الاذرعى انه لاحق لهم في الحضنة ولا لا عى واعتمده شيخنا  
كالحضنة اه حل وقوله انه لاحق لهم في الحضنة كذا في كثير من نسخه ولعل صوابه انه لاحق لهم ما فيه  
أوفى ولايته أو في تربيته وعبارته شرح مر والاوجه كبحته الاذرعى اعتبار البصر وعدم تحويره صا اذا كان  
الماتقط يتعهد بنفسه كفي الحضنة انتهت (قوله ولومستورا) لكن في نكت التنبية انه لو أراد سفره فلا بد من  
العدالة الباطنة اذا كان يتعهد بنفسه واعلم انه لا يحتاج في الاقط الى اذن الحاكم نعم لو أراد نقله من يده لغيره  
توقف على ذلك اه وعبارة الروض وكذا من لم يختره وظاهره الامانة أي ينزع منه ان سافر به ويراقب في الحضر  
سرا اه سم (قوله فيتزع الاقط منه) والنار عله الحاكم كما قاله شارح التيجيز اه شرح مر اه  
عش (قوله لكن لكافر) أي عدل في دينه اه شرح مر (قوله لما بينهما من الموالاة) أي في الجملة وان  
اختلفت ماتهما كيهودي ونصراني وذمي لحرب دون العكس اه حل (قوله فان أذن لرفيقه الخ) هذا تقييد  
لقوله لم يصح من حيث تعلقه بالرفيق كان قال له خذه وان لم يقل لي فيما يظهر خلافاً لما هو عليه كلام الشارح  
اه شوبري (قوله كما علم مما مر) أي من اشتراط حرية الاقط اه سم اه عش والاحسن ان يقال المراد  
بما مر الغاية في قوله فلولقطه غيره الى قوله ولومكاتباً اه (قوله والمبعض كالرقيق) أي لانه ليس من أهل  
الولاية وان كان في نوبته فان أذن له السيد كان له كفي العباب اه شوبري وعبارته شرح مر ولو أذن  
لمبعض ولا مهاباة أو كانت والتقط في نوبة السيد فكان له أوفى نوبة المبعض فباطل في أوجه الوجهين انتهت  
(قوله ولو ازدحم أهلا ن الخ) فلو كان أحدهما غير أهل فهو كالعدم ويستقل الأهل به فمافي ابن قاسم على  
المنهج من ان الأهل له نصف الولاية عليه ويعين الحاكم من يتولى النصف الا لا يخفى ما فيه ويؤيد  
ان الحق لا يثبت لا كثر من واحد ما سيباتي من انهما لو تنازعا أقر عولو كان الحق يثبت لا كثر من واحد شرك  
بينهما اه عش على مر (قوله من يراه ولوم غيرهما) قضيته انه ليس له جعله تحت يدهما معا وعليه فقد  
يوجه بان جعله تحت يدهما قد يؤدي الى ضرر الطفل بتواكلهما في شأنه وحينئذ فالقياس انه لو ازدحم عليه  
كامل وناقص لصبا أو غيره مما مر انخص البالغ به ولا يشرك الحاكم بينهما وبين غيره فيه لكن في سم على  
ج ان الحاكم يتزع النصف من غير الكمال ويجعله تحت يده من شاء من الكامل المراحم له وغيره اه عش  
على مر (قوله بغير أخذه) ويردد النظر فيما لو سبق بوضع يده على يده أو بجرحه على الارض من غير أخذه  
له هل يثبت به حق أو لا وظاهر تعبيرهم بالاخذ يقتضي الثاني لكن الذي يتجه في الجرائع كالاخذ لان المدار  
على الاستيلاء وهو يحصل بالجرا لا بمجرد وضع اليد من غير أخذ اه تحفة اه شوبري (قوله وان لقطاه معا  
الخ) أسقط المتن مرتين ذكرهما الخطابي بقوله وان لقطاه معا قدم مقيم بعمل وجده على من يسافر به ولو الى  
بلد فان كانا مسافرين قدم على الذي على تروى لان البلاد أرفق به فان استويا قدم غني أي غني الزكاة فان تفاوتاني  
الغنالم يقدم الأغني ويقدم الجواد على الخيل اه حل (قوله نغني) أي ولو بخيلا ومستورا العدالة على فقير  
ولو بخيلاً وباطن العدالة نقوله وعدل على مستور أي ان استويا في الغنا والفقير لا يتكرر (قوله لانه قد بواسيه  
بحاله) وعبارته شرح مر لانه أرفق به غالباً وقد بواسيه بحاله وبولي غالباً اندفع ما لا ذرعى هنا ولا عبرة



(وعدل) باطننا (على مستور) احتياطا للقيط (ثم) ان استوفينا في الضمات وتشاحا (أفرع) بينهما ما اذ لا مرجح لاحدهما على الآخر ولو زلنا أحدهما حقه قبل القرعة انفرده الآخر وليس لمن خرجت القرعة ترك حقه لآخر كالمسألة المنفردة نقل حقه الى غيره ولا يقدم مسلم على كافر في كافر ولا رجل على امرأة (وله) أي لا تقط (نقله من بادية لقريه و) نقله (منهما) أي من بادية وقريه أي من كل

منهما (بلد) لأنه أرفق به (لا عكسه) أي لا نقله من قرية لبادية أو من بلدة لقرية أو بادية لخشونة عيشهما وفوات العلم بالدين والصناعة فيهما نعم له نقله من بلاد أو من قرية لبادية قريبة يسهل المرام منها على النص وقول الجمهور (و) له نقله (من كل) من بادية وقريه وبلد (المسألة) لا تنفك ذلك للمادونه وذكر حكم القرية جوارزا ومنعهم جواز نقل البادية له من بادية لثلاثها من زيادتي وحمل جواز نقله اذا أمن الطريق والمقصد وتواصلت الاختيار واختبرت أمانة اللاقط (ومؤنته) هو أهم من قوله ونفقته (في ماله العام كوقف على القطاء) أو الوصية لهم (أو الخاص) وهو ما اختص به (كتاب عليه) ملفوفة عليه أو ملبوسة له أو مغطى بها (أو تحتها) مفروشة (ودنانير كذلك) أي عليه أو تحتها ولو منتورة (ودار) هو فيها وحده (وحصته منها) ان كان معه فيها غيره لان له بدا واختصاصا كالبائع والاصل الحرية بما لم يعرف غيرها وقولي وحده من

بتفاوتها في الغنا الا ان غير أحدهما بنحو سجناء وحسن خلق كما يحجب به بعضهم وظاهره انه يقدم الغني على الفقير وان كان الاول بخيلا انتهت (قوله وعدل على مستور) صادق مع فقر العدل وغنا المستور وهو المتجه لان مصلحة العدالة باطننا أرجح من مصلحة الغنا مع السر اذ قد لا يكون عدلا في الباطن ويستره لعدم الديانة المانعة له اه سم على ج اه ع ش على مر (قوله وليس لمن خرجت القرعة الخ) أي فباثم وهل يسقط حقه أم لا فيه نظر والظاهر الثاني فيلزم به القاضى لانه بالتقاطه تعيين عليه ترقيقه اه ع ش على مر (قوله ولا يقدم مسلم على كافر) هلا كان المسلم بالنسبة للكافر كالعدل بالنسبة للمستور اذ يدرى به عدالة المسلم كتريد منزلة العدل باطننا اه سم على ج أقول وقد يقال المستور قد يكون فاسقا باطنا فلا يكون اهلا لا لتقاط بخلاف الكافر العدل في دينه فان أهليته لا لتقاط بمحققة فكان مع المسلم كسليمين فتفاوت في العدالة المحققة أو الغنا اه ع ش على مر (قوله ولا رجل على امرأة) أي الامرضة في رضيع فتقدم على الرجل كما يحجب الاذرع والاخلية فتقدم على المتزوجة كما يحجب الزركشي اه شرح مر اه ع ش (قوله وله نقله من بادية الخ) أي ولا فرق في النقل بين كونه للسكنى أو غيرها كعشاء ساجدة اه وعبارة مر في شرحه وسواء كان السفر به للنقل أم غيرها كما قاله المتولي وأقره البادية بخلاف الحاضرة وهي العمارة فان قلت فقرية أو كبرت فبلد أو عظمت فدينة أو كانت ذات زرع وخصب فريف انتهت وقوله فريف قضيه اعتبار العمارة في معنى الريف وظاهر ما تقدم في باب المناهي خلافه الا ان يقال تسميتها عمارة باعتبار صلاحيتها للزرع ونحوه وبؤيده ما في احياء الموات من تسمية تهيئة الارض للزراعة ونحوها عمارة اه ع ش عليه (قوله والمقصد) هذه الكلمة ليست في نسخة المؤلف وهي في كثير من النسخ اه حل (قوله كوقف على القطاء) وانما صرح الوقف مع عدم تحقق وجودهم لان الجهة لا يشترط فيها تحقق الوجود بل يكفي امكانه كما دل عليه كلامهم ونبه عليه الزركشي وازداده المال العام اليه لاستحقاقه الصرف عليه منه والافاق وتجاوز حقيقة الجهة العامة وليس مملوكا له وأما السبكي عدم الصرف له من وقف الفقراء لان وصفه بالفقر غير محقق فيه لكن خالفه الاذرعى اكتفاء بظاهر الحال من كونه فقيرا وهو أوجه اه شرح مر (قوله أو الخاص) قضية كلامه التخيير بين الخاص والعام والوجه كما أفاده بعض المتأخرين تقديم الثاني على الاول فان جلت أوفى كلامه على التوزيع لم يرد ذلك اه شرح مر والمعنى ان مؤنته امان ماله العام أوفى ماله الخاص قال الرشيدى الا انه لا يعلم أيهما المقدم اه الا ان يقال هذا معلوم من خارج وهو ان الخاص مقدم كافي الزيادة (قوله ودار هو فيها) أي مثالا ومثله الخانوق وقوله وحده فان وجد فيها غيره كاشيطين أو لقيط وغيره فلهما ولا يحكم له ببستان وجد فيه بخلاف الدار لان سكناها تصرف والحصول في البستان ليس تصرفا ولا سكنى وقضية التعامل انه لو كان يسكن عادة فهو كالدار وهو كذلك ولا بضعة وجد فيها المراد بها المزرعة التي لم تجر عادة بسكناها والمراد بكون ماذكره صلاحية للتصرف فيه ودفع المنازع له لانه طريق الحكم بحصة ملكه ابتداء فلا يسوغ للعالم بمجر ذلك ان يقول ثبت عندى انه ملكه اه شرح مر وقوله فلا يسوغ للعالم الخ وفائدة ذلك انه لو ادعاه أحد ببينة سلم له اه ع ش عليه (قوله بخلاف الموضوع بقرب المكاف الخ) يؤخذ من هذا انه لو نازع هذا المكاف غيره فالقول قول المكاف وتقدم بيئته لان البينة تأمل اه سم (قوله ولو محكوم بكفره) أي لان فيه مصلحة للمسلمين اذ بالغ بالجزية اه شرح مر (قوله يقتض عليه) أي على الطفل لا على بيت المال ثم رأيت في الخطيب على المتماجد ما نصه أي وان لم يكن

زيادتي (لامال مدفون) ولو تحتها أو كان فيه أو مع اللقيط رقعة مكتوب فيها انه له كالمكاف نعم ان حكمه بان المكان له فهو له مع المكان (و) لا مال (موضوع بقريه) كالبعد عنه بخلاف الموضوع بقرب المكاف لان له رعاية (ثم) ان لم يعرف له مال عام ولا خاص ولو محكوم بكفره بان وجد ببلد كغير ليس به مسلم فمؤنته (في بيت مال) من سهم المصالح (ثم) ان لم يكن فيه مال أو كان ثم ما هو اهم (يقتض عليه كم) وهذا من زيادتي

(ثم) ان عسر الاقتراض  
وجبت (على موسرينا)  
أي المسلمين (قرضا) بالاقاف  
عليه ان كان حرا والافعلى  
سيده والمعنى على جهة  
القرض فالنصب بزرع  
الخافض والتقييد باليسار  
من زيادتي (واللاقطه  
استقلال بحفظ ماله)  
تكتفله (وإنما يؤنه منه باذن  
شاكم) لان ولاية المال  
لا تتبع لغير أب ووجد من  
الاقارب فالأجنبي أولى (ثم)  
ان لم يجد ماله (بإشهاد)  
وعند من زيادتي فان ماله  
يكون ذلك ضمن

\*(فصل في الحكم بإسلام  
اللقيط وغيره بتبعية أو  
بكفرهما كذلك)\* (اللقيط  
مسلم) تبعا للدار وما ألقى  
بها (وان استلحقه كافر) هو  
أولى من قوله ذي (بلاينة)  
بنسبه هذا (ان وجد عمل)  
ولو بدار كفر (به مسلم)  
يمكن كونه منه ولو أبا  
منتحرا أو نحرأ أو مجتازا  
تقليبا للاسلام ولانه قد  
حكم بإسلامه فلا يغير بمجرد  
دعوى الاستلحاق (و) لكن  
(لا يكتفى بجهتارة بدار كفر)  
بخلافه بدار الحرام منها ولو تنافه  
للمسلم قبل في نفي نسبه لاني  
اسلامه اما اذا استلحقه  
الكافر بينة أو وجد  
اللقيط بعمل منسوب للكفار  
ليس

في بيت المال شيء أو كان ثم ما هو أهم من ذلك كسد ثغر يعظم ضرره لو ترك أو حالت الظلمة دونه اقترض له الامام  
من المسلمين في ذمة اللقيط كالغنيمة الى الطعام فان تعذر الاقتراض قام المسلمون بكفايته قرضا الخ اه ع ش  
على مر (قوله ثم على موسرينا) والوجه ضبطهم بمن يأتي في نفقة الزوجة فلا يعتبر بقدرة بالسبب واذ  
لزمهم وزعها الامام على مناسير بلده فان شق فعلى من يراه الامام منهم فان استورد في نظره تخير وهذا اذا لم يبلغ  
اللقيط فان بلغ فن سهم الفقراء أو المساكين أو الغارمين فان ظهر له سيد أو قريب رجع عليه وان ضعفه في  
الروضة وما توزع به من سقوط نفقة القريب ونحوه بمضى الزمن بردهما سيأتي انهما تصير دينيا بالاقتراض اه  
شرح مر (قوله بزرع الخافض) كان الانسب بما قبله ان يقول على التمييز (قوله واللاقطه استقلال بحفظ  
ماله) أي حيث كان عدلا بحيث يجوز ايداع مال اليتيم عنده ولم يخف عليه عنده من استيلاء ظالم اه حل (قوله  
باذن حاكم ثم بإشهاد) ويكتفى كل من الاستئذان والاشهاد في المرة الاولى على المعتمد فلا يجبان في كل مرة اه  
حل وع ش وكتب على مر مانصه أي ويصدق في قدر الانفاق ان كان لثاقبه ويؤخذ من هذا جواب  
سأله وقع السؤال عنها وهي ان رجلا أذن لوالده زوجته في الانفاق على بنته وولدها في كل يوم خمسة أنصاف  
من الفضة العددية مدة عيته ثم ان الشهود شهدوا بأنه أنفق ما أذن له في انفاقه وهو الخمسة أنصاف جميع المدة  
ولم يتعرضوا لكونهم شهدوا والانفاق في كل يوم وهو ان الحق يثبت بشهادتهم وان لم ينصوا على انهم رأوا ذلك  
في كل يوم ويجوز لهم الاقدام على ذلك لرؤية أصل النفقة منه والتعويل على الفرائض الظاهرة في أداء النفقة  
اه (قوله ثم ان لم يجد) أي في مسافة قريبة وهي مادون مسافة العدوى ويحتمل ان المراد ما يجب طلب الماء  
منه بان كان بجدا القرب اه ع ش وقوله وهي مادون مسافة العدوى كتب عليه معتمد (قوله مائة بإشهاد) أي  
في المرة الاولى على المعتمد وقيل في كل مرة وجري عليه حج اه حل (قوله بدون ذلك) أي مع القدرة على  
الاشهاد اه حل

\*(فصل في الحكم بإسلام اللقيط)\* أي وما يتبع ذلك كالحكم بكفره بعد كماله اه ع ش على مر (قوله  
أو بكفرهما كذلك) أي بتبعية فالصور أربعة وحاصل ما يؤخذ من كلامه ان اسلام اللقيط بتبعية الدار وكفره  
بتبعية الدار تارة وتبعية الاصول أخرى وأما الاسلام غيره فتبعية أصله أو سابعه وكفره بتبعية أصله تأمل  
فقوله تبعية أي للدار في اللقيط والسابع أو للاصول في غيره وقوله كذلك أي للدار تارة وللأصول أخرى في اللقيط  
وتبعية للأصول في غيره اه (قوله تبعا للدار) أي دار الاسلام ومنها ما علم كونه مسكنا للمسلمين ولو في زمن  
قديم فغلب عليه الكفار كقرطبة نظرا لاستيلائنا القديم لكن نقل الرافعي عن بعض المتأخرين ان محله ان لم  
يمنعوا منها والافهي دار كفر وأجاب عنه السبكي بأنه يصح ان يقال انها صارت دار كفر ضرورة لاحكامها ومنها دار  
فتحها المسلمون وأقروها بدار كفر صلحا اه شرح مر (قوله أو ما الحق بها) وهو المكان الذي به مسلم (قوله  
وان استلحقه كافر) أي لاحتمال أن يكون من شبهة بوطء مشبهة فيكون مسلما تبعا لأمه لا لقاعدة المشهورة اه  
حل (قوله أيضا وان استلحقه كافر بلاينة) أي فيحكم بالحق النسب له مع بقاء الولد على اسلامه اه شيخنا  
(قوله بلاينة بنسبه) امليها ولو من محض النساء فيحكم بنسب الولد وكفره اه شيخنا وعبارة سم قوله بلاينة  
أي بخلافه بالبينة فانه يحكم بكفره تبعا وعلل هذا بان الاسلام بالدار حكم بالبدن والبينة أقوى من اليد المجردة  
وقال الزركشي يحتمل ان يقال ثبوت نسبه لا يقتضي تغير الحكم بإسلامه كما اذا حكم بإسلامه تبعا للسابع ثم لحقه  
أحد أبوابه لا يؤثر وان كان لو فرض مقارنته في السبي لمنع انتهت (قوله ولو بدار كفر) أي أصلها دار اسلام بان  
كانت دار اسلام أولا وأقرناهم عليها بالجزية أو الصلح اه حل وعبارة سم قوله ولو بدار كفر قال  
الزركشي المراد بها ما استولى الكفار عليها من غير صلح ولا جزية ولم تكن للمسلمين قبل ذلك\*(فرع)\* ذمية  
أتت بولد من زنا نقل ابن خزم في كتاب الجهاد انه مسلم تبعا للدار اه وأفتى شيخنا مر بخلافه لانه لا تبعية لاحد



الاصول ولا اسباب ولا دار لان تبعيتها في مجهول الحال وهذه الجهات الثلاث هي الجهات التي جعلها الاصحاب اسبابا للحكم بالاسلام لكن شيخنا العلامة لاوى رحمه الله تعالى مشى عليه انتهت (قوله أيضا ولو بدار كفر) تعميم في الطرف اعني قوله بعمل فهو متعلق بوجد (قوله به مسلم) دار الاسلام يكتفي بجواز المسلم فيها في اسلام الاقبط بخلاف دار الكفر لا يكتفي فيها بجواز المسلم اه مر اه سم (قوله ولو أسير امتشرا) أي غير مقيد اه ع ش (قوله أو مجتازا) هذا مع قوله به ولو لم يكن لا يكتفي اجتياز مدار كفر قدينا فيان لان الاول يدل على الاكتفاء بالاكتفاء والثاني يدل على عدم الاكتفاء بذلك قال مر فتجعل دار الكفر في الاول على ما أصلها دار اسلام وأقول أسهل من هذا ان الاول عام مخصوص بالثاني اه سم (قوله ولا يكتفي اجتياز الخ) أي بل لابد من اقامته وامكان اجتماعه بام الولد عادة وقوله بدار كفر وهي التي استولى عليها الكفار من غير صلح ولا خزية ولم تكن للمسلمين قبل ذلك وقوله بخلافه بدارنا أي فاننا نكتفي فيها بذلك كما نكتفي بما اذا لم يكن مجتازا وكتب أيضا حيث اكتفي فيها بالاكتفاء فالاجتياز السابق في غير دار الكفر اه حل وعبارة شرح مر ولا يكتفي اجتياز بدار كفر بل لابد من السكنى والمراد بالسكنى هنا ما يقطع حكم السفر وهو أربعين يوما غير نومي الدخول والخروج قاله الاذري بحثا قال بل ينبغي الاكتفاء ببلد يمكن فيه الوقاع وان ذلك الولد منه قال وقضية اطلاقهم انه لو كان مسلم واحد بصره عظيم بدار حرب ووجد فيه كل يوم ألف لقيط مثله احكم باسلامهم وهذا ان كان لاجل تبعية الاسلام كالسابق فذال اولامكان كونهم منه ولو على بعد وهو الظاهر ففيه نظر ولا سيما اذا كان المسلم الموجود امرأة انتهت (قوله بدار كفر) أي أصلها دار كفر فلا يخالف ما قبله اذ ذلك مفروض في دار كفر أصلها دار اسلام والمراد بدار الكفر ما استولوا عليها من غير خزية ولا صلح ولا أصلها دار اسلام وما عدا دار اسلام اه شيخنا (قوله اما اذا استلحه الكافر بيعة) شمل كلامه ما لو تخلصت البيعة نسوة وهو الاوجه من وجهين والاقترب اعتبار الحاق القائف لانه حكم فهو كالبيعة بل أقوى اه شرح مر وهذا الشارة للحكم بكفره بتبعية الاصول (قوله بعمل منسوب للكفار) هذا الشارة للحكم بكفره بتبعية الدار (قوله تبعه لاحد أصوله) يشمل ما لو كان اسلام احدا الاصول بتبعية السابق المسلم وكان الولد كافرا اجنونا مقيم بدار الكفر ولا مانع من ذلك كما وافق عليه مر اه سم (قوله وان كان ميتا) أي بشرط نسبته اليه نسبة تقتضي التوارث ولو بالرحم فلا بد آدم صلى الله عليه وسلم اه شرح مر لانه لو نظر اليه لكان كل الناس مسلمين بالتبعية له لان كل شخص منسوب اليه لكان نسبة لا تقتضي التوارث ولكن ضابط النسبة التي تقتضي التوارث لم يظهر ولم يعلم من كلامه ولعله ما يأتى في الوصية بان يقال هنا المراد بالاصل ما ينسب للشخص اليه من جهة الالباء أو الامهات وبعد قبيلة كما يقال بنو فلان فن فوق الجد الذي حصلت الشهرة به والنسبة لا يعتبر اه (قوله ولو غير مكاف) قد يفهم هذا انه لو أسلم الجد ومات والاب حي كافرا له ولد بالغ عاقل كافر ثم جن هذا الولد انه لا يتبع الجد حيث نذوا ظن الوجه انه يتبعه فايراجع ثم رأيت مر وافق على انه يتبع ثم رأيت في التجريد اذا بالغ عاقل ثم أسلم أحد ابويه ثم جن فلا يتبعه في الاسلام قاله القاضي اه \* (فائدة) \* في التجريد لو سباه ذى لم يحكم باسلامه فلو سبي أبواه ثم أسلم لم يصير مسلما باسلامهما قاله الحلبي وينتظم منه لز فيقال طفل محكوم بكفره أسلم أبواه ولم يتبعهما في الاسلام اه فانظر هل هذا بخصوص السبي أو لا حتى لو سباه هذا الذي أسلم ثم أسلم أبواه لا يصير مسلما أيضا فيكون كونه محلا كما نعلم من تبعية أحد أصوله فايراجع ثم رأيت مر قال المعتمد خلاف ما قاله الحلبي اه سم (قوله لان تبعية أحدهم) أي في الكفر وهذا الشارة للحكم بكفر الغير بالتبعية ولا تكون الا لاحد الاصول بخلاف تبعية الاسلام تكون له والسابق (قوله فلا يحكم باسلام مسييه) أي وان أسلم السابق بعد مسييه اه حل (قوله لان الدار لا تؤثر فيه) أي في السابق (قوله نعم هو على دين سابقه) فلو كان يهوديا وانصرانيا صار هو كذلك وان كان أبواه مجوسيين أو وثنيين ومن هنا يتصور عدم الاتفاق بين الابوين والاولاد أو بعضهم في اليهود والنصرانية في صور ذكرها في الفرائض يستشكل تصويرها فراجعها وتأمّلها \* (فرع) \* سباه كافر ثم بعد انقضاء الامر واستقرار الحال والرجوع الى الوطن أسلم الكافر هل يتبعه قال مر بحثا فلا يراجع

به مسلم فهو كافر (ويحكم باسلام غير لقيط صبي أو مجنون تبعه لاحد أصوله) بان يكون أحد أصوله ولو من قبل الام مسلما وقت العلوق به أو بعده قبل بلوغ أو افاضة وان كان ميتا والاقترب منه حبا كافرا تغلبا للاسلام (و) تبعا (لسابقه المسلم) ولو غير مكاف (ان لم يكن معه) في السبي (أحدهم) أي أحد أصوله لانه صار تحت ولايته فان كان معه فيه أحدهم لم يتبع السابق لان تبعية أحدهم أقوى ومعنى كون أحدهم معه كفي الروضة أن يكونا في جيش واحد وغنمة واحدة لا أنهم في ملأ رجل وخروج بالمسلم الكافر فلا يحكم باسلام مسييه وان كان بدار لان الدار لا تؤثر فيه ولا في أولاده فكيف تؤثر في مسييه نعم هو على دين سابقه كما قاله الماوردي وغيره ولو سباه مسلم وكافر فهو مسلم وخروج بالتبعية اسلامه استقلا لا

فلا يصح كسائر عقوده وفارق صحة عباداته بانها تنقل بموافقتهم منه فلا يخالف الاسلام وانما صح اسلام على رضى الله عنه في صغره لان الاحكام كما قال البيهقي انما تعلقت بالبلوغ (٦١٨) بعد الهجرة وفي عام الخندق اما قبلها فهي منوطة بالتمييز وكان على ميرا حين أسلم (فان كفر

ثم جزم بان شرط تبعية السابى في الاسلام بان يكون مسلما في ابتداء السبى فلا اثر لاسلامه بعد ذلك فليراجع ثم رأيت شيخنا في شرح المنهاج تعرض للمسئلة اه سم (قوله فلا يصح كسائر عقوده) عبارة أصله مع شرح مر ولا يصح بالنسبة لاحكام الدنيا اسلام صبي غير ناسئة الا على الصحيح كغير المميز بجماع انتفاء التكليف ولان نطقه بالشهادتين خبر وخبره غير مقبول أو انشاء فهو وكعقوده والثاني يصح اسلامه حتى يرث من قريبه وعلى الاول يستحب الحيلولة بينه وبين أبويه ثم لا يقتضاه وقيل يجب ونفسه الامام عن اجماع الاصحاب وانتصر لصحة اسلامه جمع مستدلين له بصحة اسلامه على رضى الله عنه قبل بلوغه ورده اجماعا كونه قبل بلوغه والبيهقي وغيره بان الاحكام اذذاك كانت منوطة بالتمييز الى عام الخندق وفارق نحو وصلانه بانه لا يستعمل بها اما بالنسبة لاحكام الآخرة فيصح ويكون من الفائزين اتفاقا ولا تلازم بين الاحكامين كما قمن لم تبلغ الدعوة وكأطفال المشركين انتهت وقوله ويكون من الفائزين اتفاقا أى فلا يجزى فيه الخلاف الواقع في أطفال المشركين وان كان هو منهم وينبغي ان يكون من الفائزين اتفاقا ايضا من اعتقد الاسلام أول بلوغه ومات قبل التمكن من النطق بالشهادتين اه سم على حج اه غش على مر (قوله وكان على ميرا حين أسلم) فقد قيل كان سنه ثمان سنين وقيل تسعا وقيل أربع عشرة سنة اه حل (قوله فترد لسبق الخ) أى فلا تنقض أحكام الاسلام الجارية عليه قبل الرد اه زى وشرح مر وأحكام الاسلام مثل ارثه من قريبه المسلم وجواز اعتاقه عن الكفارة اه (قوله لسبق الحكم بالاسلام) أى ولا ينقطع برده وكتب ايضا لزوم أحكام الاسلام له لا تنقطع بالردة اه حل (قوله في تبعية الدار) أى المتقدمة في الاقطا اذ هو الذى يحكم بالاسلامه تبعيا للدار كما تقدم (قوله فانه كافر أصلى) أى فيقر على كفره وينقض ما أمضيناه من أحكام الاسلام من ارثه من قريبه المسلم ومنع ارثه من قريبه الكافر وجواز اعتاقه عن الكفارة وما يثبته على الخلاف فى انه مرتد او كافر أصلى تجهيزه والصلاة عليه ودفنه بمقابر المسلمين اذا مات بعد البلوغ وقبل الكفر ذكره الرافعى ورأى الامام انه يتساهل فيه وتقام فيه شعائر الاسلام قال النووى وهو المختار أو الصواب لان هذه الامور مبنية على الظاهر وظاهر الاسلام اه زى (قوله تبينا خلاف ما ظنناه) وحيث نذكر من تنقض ما أمضيناه من أحكام الاسلام من الارث والعقود عن الكفارة وقوله قاله الماوردى معتمد \* (فصل فى بيان حرية الاقطا) \* (قوله ورقه واستحقاقه) أى وما يتبعهما فينبع الاول قوله ولا يقبل اقراره به الى قوله قضى منه وهو يتبع الثانى قوله فان عده أو تحير الخ (قوله الاقطا ح) قال الشافعى رضى الله عنه ولو قذفه فاذ لم أحده حتى أسأله احرام لا اه سم (قوله وان ادعى رقة لا قط) أى بل يستمر يده كما قاله المازنى وهو الاوجه وان جرى المارردى على وجوب انتزاعه منها لخروج مبدعى رقه عن الامانة وربما استرقه بعده وأيده الاذرى بقول العبادى لو ادعى الوصى ديناً على الميت أخرجت الوصية عن يده لئلا يأخذها ما لم يبرأ اه شرح مر (قوله كارت) كان تقول ورثته أو اشتراه (قوله وفارق غيره) أى حيث لا يجب التعرض فيه لسبب الملك (قوله بخلاف الاقطا لانه حر ظاهرا) أى فدعواه تغيير وضعه فاشترط التعرض لسبب الملك اه حل (قوله هو أولى من قوله فصدقه) أى لشموله لحالة السكوت عن التصديق والتكذيب اه حل (قوله ولم يسبق اقراره) أى الاقطا ويصح عود الضمير على كل منه ومن المقر له اذ لو أقر انسان بحريته وأقر الاقطا له به لم يقبل وان صدقه هو ظاهرا اه شرح مر لكن قول الشارح بعد كماله يعين الاحتمال الاول (قوله نعم ان وجد بدار حرب الخ) هذا استدراك على قول المتن الاقطا حركان الانسب تقديمه على الاستثناء اه شيخنا (قوله فرقيق) وحيث لا يكون لقطا وقوله كسائر صيغاتهم أى المعروف نسبهم اه حل (قوله قاله البلخنى) ورده الشارح في غير هذا الكتاب بأن دار الحرب انما تقتضى استرقاق من ذكر بالاسر

بعد كماله) بالبلوغ أو الافاقة (فيهما) أى فى هاتين التبعيتين (فترد) لسبق الحكم بالاسلام وخروج بهما مالوك فى تبعية الدار وكفر فانه كافر أصلى لا مريد لبناته على ظاهرها فاذا أعرب عن نفسه بالكفر تبينا خلاف ما ظنناه وهذا معنى قولهم تبعية الدار ضعيفة نعم ان تحض المسلمون بالدار لم يفر على كفره قطعا قاله الماوردى وأقره ابن الردة وذكر حكم المجنون مطلقا مع ذكر حكم الصبي فيمالو كفر بعد بلوغه بالنسبة لتبعية السابى من زيادى وتعتبرى باحد أصوله أولى من تعبيره باحد أبويه

\* (فصل) فى بيان حرية الاقطا ورقه واستحقاقه \* (الاقطا ح) وان ادعى رقة لا قط أو غيره لان غالب الناس احرار (الآن تقام برقه بينة تعرضة لسبب الملك) كارت وشراء فلا يكتفى مطلق الملك لاننا نأمن ان يعتمد الشاهد ظاهرا باليد وفارق غيره كدور دار بان أمر الرق خطير فاحتيط فيه وبان المال ملوك فلا تغير دعواه وصفه بخلاف الاقطا

لانه حر ظاهرا (أو يقر به) بعد كماله (ولم يكذب المقر له) هو أولى من قوله فصدقه (ولم يسبق اقراره) بعد كماله (بحرية) فيحكم ويجرد برقه فى الصورتين وان سبق منه تصرف يقتضيه كبيع ونكاح نعم ان وجد بدار حرب لاسلم فيها ولاذى فرقيق كسائر صيغاتهم ونسألتهم فانه البلخنى وكلامهم يقتضيه اما اذا أقر به لم يكذب اوسبق اقراره بالحرية فلا يقبل اقراره بالرق وان عاد المكذب وصدقه لانه لما كذبه حكم بحريته



بالاصل فلا يعود رقيقا (ولا

يقبل اقراره) أي بالرق (في  
تصرف ماض مضر بغيره)  
بخلافه في مستقبل وان  
أضر بغيره وماض لا يضر  
بغيره (فلو لم يضر فأنق ريق  
وبعد مال قضى منه) ولا  
يجعل للمعتق بالرق الا  
ما فضل عن الدين فان بقي  
من الدين شيء اتبع به بعد  
عقده اما التصرف الماضي  
المضر به فيقبل اقراره  
بالنسبة اليه ولو كان الاقبط  
امراة متزوجة ولو بمن  
لا يحل له نكاح الامة وأقرت  
بالرق لم ينسخ نكاحها  
وتسليم لزوجها ليلانها  
ويسافر بها زوجها بغير  
اذن سيدها وولدها قبل  
اقرارها حر وبعد رقيق  
وتعتد بثلاثة أقراء للطلاق  
وشهرين وخمسة أيام  
للموت وحذفت من  
الاصل هنا حكم ما وادعى  
رق صغير بيده جعل لقطه  
لذكره في الدعوى  
والبيانات وسبب بانه ثم  
مع زيادة (ولو استلحق نحو  
صغير) هو أهم من قوله ولو  
استلحق القبط (رجل)  
ولو كافرا أو عبدا أو غير لقط  
(لحقه) بشرطه السابقة  
في الاقرار لانه أقره بحق  
فأشبهه ما لو أقره بمال  
ولا مكان حصوله منه بنكاح  
أو وطء شبهة لكن لا يستلحق  
للعبد لاشتغاله بخدمة سيده

ومجرد اللقط لا يقتضيه أي لانه ليس أسرا بان قصد ان يريه الله تعالى وهذا الرد هو المعتمد اه حل وفي  
سم والاوجه ان مجرد كونه بدار الحرب لا يقتضي رقه وهذا أخذ على جهة الالتفات لحكم بغيره لان أخذهم هذا  
القصد صارف عن الاسترقاق اه (قوله في تصرف ماض) أي في حكم تصرف والحكم في المثال اذا تقي وهو عدم  
قضاء الدين وقوله مضر بغيره حاصل الصور مستلانه اما ماض او مستقبل ودلى كل اما ان يضر بغيره أو به أولا  
بأحد فقوله بخلافه في المستقبل فيه ثلاث وقوله وماض الحقيقه ثنتان فقوله اما التصرف الماضي الخ هذه  
مكررة مع قوله وماض لا يضر بغيره لكن أعادها توطئة لقوله فيقبل الخ فذكرها في ضمن العام أولا كان من جهة  
عدم القبول بالنسبة لغيره (قوله اما التصرف الماضي الخ) صورته انه يقتل القبط رقيقا ثم يرق بالرق فهو قبل  
الاقرار غير مكافئ له فلا يثبت فيه وبعد الاقرار مكافئ له فيقتل فيه اه حل ومثله الروض وصورة بعضهم  
بما اذا أوصى له بشيء لنفسه فليزعم من دعواه الرق بطلان الوصية وفيه اضرار به (قوله ولو كان القبط امراة الخ)  
هذان من جملة التفريع فكان الانسب ضم المثال المتى اه شيخنا وذكر فيه ست مسائل الاربعة الاولى مفرعة  
على المنطوق والثنتان الاخريتان على المفهوم (قوله لم ينسخ نكاحها) أي لان انفساخها يضر بالزوج  
اه شرح الروض وتقدم انه لا يقبل اقراره بالرق في تصرف ماض مضر بغيره وحينئذ يخبر الزوج بين بقاء  
النكاح ونسخه حيث شرط حر ينهاق فسخ بعد الدخول به الزمة للمعتق الاقل من مهر المثل والمسمى فان  
أجاز زمة المسمى وان كان قد سلمه اليها آخر أه فلو طاعتها قبل الدخول سقط المسمى اه شرح مر (قوله  
وتسليم لزوجها ليلانها) أي وان تضرر السيد بذلك مراعاة لحق الزوج اه حل (قوله وولدها قبل  
اقرارها حر) أي لظنه حر ينهاق من ثم لم يلزم قبضته اه حل أي لانه يضره اه زى وقوله وبعد رقيق هذه  
والتي بعدها تفريع على المفهوم وانظر لما اذا كان هذا من جملة المستقبل وسفر الزوج بها من جملة الماضي فامل  
(قوله وتعتد بثلاثة أقراء للطلاق) أي لان عدة الطلاق حق للزوج فلا يؤثر اقرارها فيه وقوله وبشهرين الخ  
أي لان عدة الوفاة حق لله تعالى ولهذا وجبت قبل الدخول فلا تنصير بقضاء العدة اه زى (قوله وسبب  
بيانه ثم مع زيادة) عبارته هناك ولو ادعى رقيق غير مبي ومجنون فقال أنا حر أصالة خالف فيصدق لان الاصل الحرية  
وعلى المدعى البينة وان استخدمه قبل انكاره وجرى عليه البيع مارا وتداولته الايدي ونحو ج بر يادى أصالة  
ماله قال أعتقني أو أعتقني من باعني منك فلا يصدق بغير بينة أو ادعى رقيقه أي رقيق مبي ومجنون وليس عليه  
لم يصدق الا ببينة لان الاصل عدم المالك نعم لو كانا بيد غيره وصدقه الغير كفى تصديقه مع تخلف المدعى أو بيده  
وجعل لقطهما خالف فيحكم له بترقه لانه الظاهر من حالهما وانما خالف لظن ان الحرية فان علم لقطهما  
لم يصدق الا ببينة على ما مر في كتاب القبط والفرق ان القبط محكوم بحريته ظاهرا بخلاف غيره وانكارهما  
أي الصبي والمجنون ولو بعد كماله مالغولانه قد حكم برقه ما فلا يرفع ذلك الحكم الا ببينة اه (قوله لحقه) ولا  
يلحق بزوجة الابينة كما لم يما يلقى واستحبوا اللغاضي ان يقول لامة لقط من أين هو ولدك أم من زوجتك أو منك  
أو شبهة لانه قد يظن ان الالتقاط يفيد النسب ويبحث الزركشي وجوبه اذا كان ممن يجعل ذلك احتياطا للنسب  
اه شرح مر (قوله أيضا لحقه) أي ولا يلحقه في كفره أو رقه كما علم الاول مما تقدم والاشنان بالاولى من  
قوله لم واللفظ للعباب ومن الحق أي القائف به وكان كافرا أو عبدا لم يلحقه نقصه اه \* (فرع) \* لو  
استلحقه خنثى لحقه احتياط الامر بالنسب نقله في شرح الروض فلو مات هذا الولد فهل يرث منه الخنثى الثالث  
ووقوف الباقي لاحتمال انه انثى والام ترث الثالث فقط بشرطه أولا يرث شيئا لانه على تقدير الانوثة لا يصح  
استلحاقه راجعه \* (فرع) \* لو استلحق عبدا الغير البالغ لحقه ان صدقه بخلاف العبد الصغير والعنقب كما  
سلف في الاقرار اه سم (قوله بشرطه السابقة في الاقرار) عبارته هناك متناوشر حافصل لو أقر من يصح  
اقراره بنسب فان الحق بنفسه كان قال هذا انثى شرط ثمة امكان بان لا يكذب الحس والشرع بان يكون دونه  
في السن بزمان يمكن فيه كونه ابنه وبان لا يكون معروف بالنسب بغيره وتصديق مستلحق بفتح الحاء أهل له أي  
للتصديق بان يكون خيا غير مبي ومجنون لان له حقه في نسبه فان لم يصدق بان كذبه وعليه اقتصر الاصل أو سكنت

ولا نفقة عليه اذ لا مال له اما

المرأة اذا استلحقته فلا يلحقها خلية كانت اولاداً يمكنها اقامة البينة على ولادتها بالمشاهدة بخلاف الرجل (أو) استلحقته (اثنتان قدم بينة) لا باسلام وحرية فلا يقدم أحديشئ منهما لان كل من اتصف بشئ منهما أو من ضدهما أهل لو انفرد فلا بد من مرجح فان لم تكن بينة أو تعارضت بينتان قد سبق (استلحق) من أحدهما (معيد) له (من غير لقط) لثبوت النسب منه معضداً باليد فاليد عاضدة لا مرجحة لانها لا تثبت النسب بخلاف الملك اما اليد فلا عبادة بها حتى لو استلحق اللاقط اللقيط ثم ادعاه آخر عرض على القائف كما يعلم مما يأتي ولو أقام اثنتان بينتين مؤرختين بتاريخين مختلفين فلا ترجيح وقولي بسبق إلى آخره من زبادني (ف) ان لم يكن سبق بقيد السابق قدم (بقائف) وجد وسيأتي بيانه آخر كتاب الدعوى (فان عدم) أي القائف أي لم يوجد بدون مسافة قصر (أو) وجد ولكن (تخير) ونفاه عنهما أو ألحق بهما انتسب بعد كماله لمن عمل طبعه اليه) منهما أو من ثالث بحكم الجبلة لا بمجرد التشهي فان امتنع من الانتساب عناد احبس وعليهما التوبة مدة الانتظار فاذا انتسب إلى أحدهما

لم يثبت نسبه إلا ببينة فان لم تكن بينة حاقه فان حاقه سقطت دعواه وان نكل حلفه المدعي وثبت نسبه ولو تصادقا ثم رجعا لم يسقط النسب كما قاله الشيخ أبو حامد وصححه جمع وقال ابن أبي هريرة يسقط وشرط أيضاً ان لا يكون المستلحق منفياً بالعان عن فراش نكاح صحيح فان كان كذلك لم يصح اغترافه في استلحاقه وخرج بالاهل غيره كصبي وميت ولو كبيراً فلا يشترط تصديقه بل لو بالغ الصبي بعد استلحاقه فكذب المستلحق له لم يبطل نسبه كما صرح به الاصل لان النسب يحتاط له فلا يبطل بعد ثبوته وقضية ثبوت نسبه منه بما ذكرناه برئه وان استلحقه ميتاً وبه صرح الاصل ولا نظر إلى التهمة لان الارث فرع النسب وقد ثبت ولو استلحق اثنتان أهلاً للتصديق لحق من صدقه منهما فان لم يصدق واحد منهما أو صدقهما عرض على القائف كإسائي قبيل كتاب الاعتناق وخرج بالاهل غيره وسيأتي في اللقيط انتهت (قوله ولا نفقة عليه) أي وينفق عليه من بيت المال اه ع ش (قوله) اما المرأة اذا استلحقته الخ عبارة العيبان ولو استلحقته حرة ولداً وأقامت بينة لحقها ولحق زوجها ان أمكن كونه منه وقيدت ان اولادته على فراشه والامة كالحره لكن لا تتبعها في الرق اه وقياسه انه لا يتبع العبد في الرق وان أقام بينة وتقدم ان الكافر اذا أقام بينة تبعه في الكفر فقد فرقوا بين الرق والكفر فان كان الفرق ان الولد لا يلزم ان يتبع الام في رقها لاحتمال ان الواطئ سيدها أو غيره بشبهة تقتضي الحرية ولا الاب كذلك لاحتمال حرية الام فقد يقال بتصور الاحتمال في جانب الكافر لاحتمال ان أحد اصول الولد مسلم فليتمأم اه سم (قوله أو تعارضت بينتان الخ) قال النووي ليس لنا موضع تسقط فيه الاقوال الثلاثة في أعمال البينتين الا في هذا الموضع اه زى اه ع ش (قوله مع يد الخ) فلا يقدم بسبق بلايد كما قاله في الروض وان لم يستلحقه ذواليد الا وقد استلحقه آخر استويا اه سم (قوله مع تضاد باليد) فالتعديد غير الترجيح وكان المراد بالترجيح ما يكون مثبتاً لو انفرد بلا معارض وبالاعتديد مجرد التقوية من غير اثبات مع الانفرد اه من شرح البهجة اه شوبري (قوله فلا ترجح) أي هنا اذ الكلام في النسب اما المال فيرجح فيه بسبق التاريخ اه شيخنا وعبارة ع ش قوله فلا ترجح وهذا بخلاف المال فانه يعمل بمقدمة التاريخ انتهت وفي شرح مر وهذا مستثنى من كون الحكم السابقة تاريخاً كما قاله النووي وقال الخطيب ان القاعدة المذكورة خاصة بالاموال اه شرح مر (قوله بقيد السابق) هو قوله مع يد عن غير لقط اه ع ش (قوله بقائف وجد) فيلحق من الحقة به ولا يقبل منه بعد الحاقه بواحد الحاقها بخراذ الاجتهاد لا يقتض بالاجتهاد ومن ثم لو تعارض قائفان كان الحكم السابق وتقدم عليه البينة ولو تأخرت كما يقدم هو على مجرد الانتساب لانه بمنزلة الحكم فكان أقوى اه شرح مر (قوله وسيأتي بيانه آخر كتاب الدعوى) والبيانات عبارة هناك فصل في القائف وهو المحقق للنسب بما حصة الله به من علم ذلك شرط القائف أهلية الشهادات وتجربة في معرفة النسب بان يعرض عليه ولد في نسوة ليس فيهن أمه ثلاث مرات ثم في نسوة فيهن أمه فان أصاب في المرات جميعاً اعتمد قوله وذكر الام مع النسوة ليس للتقيد بل الاولوية اذا لا ب مع الرجال كذلك على الاصح فيعرض عليه الولد في رجال كذلك بل سائر العصبية والا فارب كذلك وبما ذكر علم ما صرح به الاصل انه لا يشترط فيه عدد كالفاضي ولا كونه من بني مدح نظر للمعنى خلافاً لمن شرطه وقوفاً مع ما ورد في الخبر وهو ما رواه الشيخان عن عائشة قالت دخل على النبي صلى الله عليه وسلم مسروراً فقال ألم ترى أن مجزراً المدلجى دخل على فرأى اسامة وزيد اعلمهما تطيعة قد غطيا رؤسهما وقد بدت أقدامهما فقال ان هذه الاقدام بعضها من بعض انتهت (قوله بدون مسافة قصر) اعتمده مر اه ع ش (قوله انتسب بعد كماله لمن عمل طبعه اليه) عبارة أصله مع شرح مر أمر بالانتساب فها راعى عليه كالمصرح به الصمري بعد بلوغه الى من عمل طبعه اليه منهما ويحرم عليه الانتساب بالتشهي بل لا بد من ميل جلي كميل القريب لقريبه وشرط فيه ما وردى ان يعرف حالهما ويراهما قبل البلوغ وان تستقيم طبيعته ويتضح كآؤه وأقره ابن الرفعة وأيده الزركشي لقولهم ان الميل بالاجتهاد أي وهو يستدعي تلك المقدمات (قوله فاذا انتسب إلى أحدهما الخ) ولو لم يثبت نسبه لواحد منهما بل ثبت لغيرهما أو لم يثبت نسبه لاهما ولا لغيرهما فهل يرجع المنفق على من ثبت نسبه منه أو على الاقبط



نفسه لوجود الاتفاق عليه فيه نظر والا قرب عدم الرجوع فيهما لانه لم يصدق واحد منهما بالاتفاق اه ع ش  
على مر (قوله ان مات باذن الحاكم) أي ثم بإشهاد مع نية ثم بنية ان تعذر الاشهاد وانتظر ما تقدم آخر الاجارة  
وفي كلام شيخنا انه اذا تعذر الاشهاد ونوى الرجوع لا يرجع اه حل (قوله واذا انتسب الى ثالث  
وصدقه لحقه) أي ورجع عليه بما أنفق اه سل (قوله وقف الامر) أي ولا يجبس اه ع ش (قوله  
أبطال الانتساب) عبارة الروض وشرحه ثم بعد انتسابه لاحدهما أو لثالث متى وجد قول فائض بان أحقه بغيره  
أبطال الانتساب لان الحاقه حجة أو حكم أو وجدت البينة بعد الانتساب والالحاق بأبطلتهما لانها حجة في كل  
خصوصية بخلافهما انتهت باختصار اه سم (قوله أو حكم) اعنده مر اه ع ش

\*(كتاب الجمالة)\*

ذكرها بعض الاصحاب عقب الاجارة لانها عقد على عمل وأوردها الجمهور رهن لانها طلب التلقا الدابة الضالة  
اه شرح مر وعبارة حج وذكرها في الروضة وغيرها عقب الاجارة لانها عقد على عمل نعم تغايرها في  
جوازها على عمل مجهول ومحتهم مع غير معين وكونها جائرة وعدم استحقاق العامل تسامح الجعل الأبعد تسليم  
الجعل فلو شرط تعجيله فسد المستحق ووجب اجرة المثل فان سلمه بلا شرط لم يجز أصرفه فيه على الواحده و يفرق بينه  
وبين الاجارة بانه ثم ملكه بالهقد وهنالا يملكه الا بالجعل انتهت (قوله بثلاث الجسيم) ولم يبينوا الا فصيح ولعله  
الكسر لا قصر الجوهري عليه اه ع ش على مر واقصر عليه المحلى وفي قل عليه ويجوز الفسخ  
والضم وجهها جهائل (قوله وشرعا التزام الخ) ظاهر ان هذا راجع للثلاثة كالغوى اه شيخنا وليس  
كذلك بل هو راجع للجمالة فقط كمثل عايه عبارة مر ونهها وهي أي الجمالة لغة اسم لما يجعله الانسان لغيره  
على شيء يفعله وكذا الجعل والجميلة وشرعا التزام عوض الخ انتهى فقد جعل قوله وشرعا في مقابلة قوله لغة  
المتعلق بالجمالة لكن عبارة حج كعبارة الشارح سواء بسواء (قوله على عمل معين) أي معلوم أو مجهول عسر علمه  
كالمسيب في الشارح وصورته أن يقول من رد عبدي فله كذا ولم يعلم اين ذهب فهذا العمل مجهول عسر علمه ومع  
ذلك هو معين والمعين ما قابل المبهمة وهذا ليس بهما اه شيخنا وعبارة ع ش قوله على عمل معين أي معلوم  
أو مجهول عسر علمه كما يأتي وقضية الحد صحتها في ان حفظت مالى من متعدد عليه فذلك كذا وهو ظاهر ان عين له قدر  
المال وزمن الحفظ والا فلا لان الظاهر ان المالك يريد الحفظ على الدوام وهذا لا غاية له فلم يبعد فسادا بالنسبة  
للمسمى فيجبه اجرة المثل لمحافظة اه شرح مر انتهت (قوله خبر الذي رقاها الصحابي) وكان المرقى لدينا  
اه حج اه ع ش على مر قال الزركشي ويستنبط من الخبر جواز الجمالة على ما ينتفع به المريض من دواء  
أورقية وان لم يذكروه وهو متجه ان حصل به تعب والا فلا أخذ مما يأتي اه شرح مر ثم ينبغي أن يقال ان  
جعل الشفاء غاية لذلك كالتداوين الى الشفاء أو لترقيته الى الشفاء فان فعل ووجد الشفاء استحق الجعل وان  
فعل ولم يحصل الشفاء لم يستحق شيئا لعدم وجود الجعل عليه وهو المداد أو الرقية الى الشفاء وان لم يحصل  
الشفاء غاية لذلك كالتقرأ على عاتق الفاتحة سبع مائة استحق بقرائها سبع مائة لانه لم يقيد بالشفاء ولو قال لترقيته  
ولم يزد أو زاد من علة كذا فهل يتقيد الاستحقاق بالشفاء فيه نظر وقد يؤخذ من قوله في مسألة المداد الا متى في  
الفرع قبيل قوله ولو اشتتركت انسان الخ فساد الجمالة هنا ووجب اجرة المثل فليحذر اه سم على حج  
ونص الفروع \*(فرع)\* تجوز الجمالة على الرقية بجائز كما مر ونرى مريض ومداداته ولودابة ثم  
ان عين لذلك حسدا كالشفاء ووجد استحق المسمى والا فاجرة المثل ولو جاعله على رد عبدي فرد بعضهم استحق  
قسمة باعتبار العدد أي بالقيدين المذكورين لان اجرة ردهم لا تتفاوت حينئذ غالبا وعلى حج وعمرة  
وزيارة فعمل بعضهم استحق بقسمة طبع توزيع المسمى على اجرة مثل الثلاثة اه حج (قوله كافي الصحيحين  
عن أبي سعيد الخدري) قال ع ش ولعل قصة أبي سعيد حصل فيها تعب كذهابه لموضع المريض فلا  
يقال قراءة الفاتحة لا تعب فيها فلا تصح الجمالة عاها وأنه قرأها سبع مرات مثلا وينبغي ان المراد بالتعب

رجع الاخر عليه بما مان  
ان مان باذن الحاكم وان  
انتسب الى ثالث وصدقه  
لحقه ولو لم يدل طبعه الى أحد  
وقف الامر الى انتسابه ثم  
بعد انتسابه مني أحقه الفائف  
بغيره أبطال الانتساب لان  
الحاقه حجة أو حكم وتعييرى  
بما ذكر أولى مما عييره  
\*(كتاب الجمالة)\*  
بثلاث الجسيم واقصر  
جماعة على كسرهما  
وأخرون على كسرهما  
وتجهما وهي كالجعل  
والجميلة لغة اسم لما يجعل  
للانسان على فعل شيء وشرعا  
التزام عوض معلوم على  
عمل معين والاصل فيها قبل  
الاجماع خبر الذي رقاها  
الصحابي بالفاتحة على قطيع  
من الغنم كافي الصحيحين عن  
أبي سعيد الخدري وهو  
الراقي كرواه الحاكم وقال  
صحيح على شرط مسلم

بالنسبة للفاعل اه ونص الخبر في مختصر الامام ابن أبي جرة عن أبي سعيد قال انطلق نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في سفرة سافروها حتى نزلوا على حي من احياء العرب فاستضافوهم فانوا أن يضيفوهم فادغ سيد ذلك الحي فسبعوا له بكل شئ لا ينفعه فقال بعضهم لو أتيتهم هؤلاء الرهط الذين نزلوا بكم لعله أن يكون عند بعضهم شئ فاتوهم فقالوا يا أيها الرهط ان سيدنا لدغ وسعيناه بكل شئ لا ينفعه بشئ فهل عند أحد منكم من شئ فقال بعضهم نعم اني والله لا رقي لكنا والله لقد استضعفنا كم فلم تضيفونا فلما أتوا راقى لكم حتى تجعلوا لنا جلا فاجابوهم على قطيع من الغنم فانطلق وجعل يتقل عليه ويقرأ الحمد لله رب العالمين حتى كانا تشط من عقاب فانطلق بمشي ما به قلبه قال فاوفوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه وقال بعضهم اقتسموا فقال الذي رقي لا تفعلوا حتى تأتي النبي صلى الله عليه وسلم فنذ كره الذي كان فتنظر ما يامر فاقدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذ كرهه فقال له وما يدريك انهم ارقيا ثم قال قد أصبتم اقتسموا واضربوا الى معكم سهمافضلك النبي صلى الله عليه وسلم اه وقوله فاستضافوهم أي طلبوا منهم الضيافة وقوله يتقل بضم الفاء وكسر هاء أي يصبق وقوله تشط بالتخفيف مبنيا للمفعول أي حل وروى أنشط وهو أفصح قال أهل اللغة يقال أنشط العقدة اذا حلها ونشطها اذا عقدتها وفي القاموس نشط الحبل وأنشطه حله وقوله ذابة أي ألم وعلة وقوله الذي رقي بفتح القاف وقوله وما يدريك انهم ارقيا قصده النبي أن يخبر بر علمه بذلك أي بانهم ارقية وقوله واضربوا الى سهم ما قاله تطييبا لقلوبهم ومبالغة في انه حلال لاشبهة فيه اه من شرح الاجهوري عليه وفي المصباح رقيته ارقية من باب رقي عودته بالله والاسم الرقي على فعله والمرقة رقية والجمع رقي مثل مدي ومدي ورقيت في السلم وغيره ارقى من باب تعب رقيت على فعله ورقيا مثل فليس أيضا وارتقيته وترقيت مثله ورقيت السطح والجبل علوته يتعدى بنفسه والمرقي والمرقي موضع الرقي والرفقة مثله ويجوز فها فتح الميم على انه موضع الارتقاء ويجوز الكسر تشبيها باسم الاله وأنكر أبو عبيد الكسر وقال ليس من كلام العرب ورقا الطائر برقا ارتفع في طيرانه ورقا الدمع والدم رقاهم وزمن باب نفع ورقوا على فعله انقطع بعد جريانه والرقوم مثل رسول الله عليه وقوله لا تسبوا الابل فان فيها رقوا الدم أي حقن الدم لانهم اندفع في الديان فيعرض صاحب الشارع طلبه فيحقن دم القتلى اه (قوله والقطيع ثلاثون رأسا من الغنم) هو بيان لما اتفق وقوعه والافالمعنى اللغوي لا يتعدى بعدد كبديل عليه عبارة المختار فانه لم يقيد بعدد بخصوص ونصها والقطيع من البقر أو الغنم والجمع أقاطيع وأقاطيع وقطعان اه اه عش على مر (قوله وأيضاً الحاجة قد تدعو اليها) أي في رد ضالة أو بق وعمل لا يقدّر عليه ولا يجبر من يتطوع به ولا تصح الاجارة عليه للجهالة اه شرح مر (قوله بخازن كالمضاربة والاجارة) ولم يستغن عنها بالاجارة لانها قد تقع على عمل مجهول اه حل (قوله عمل) في عدمه من الاركان مساححة لانه لا يوجد الا بعد تمام العقد الا أن يقال المراد بعدمه نكاحه فلهذا في العقد والمتاخرات العمل اه اه عش على مر (قوله وصيغة) قال في شرح الروض فلو عمل أحد بلا صيغة فلا شئ له وان كان معروفا فارد الضوال لعدم الالتزام له فوقع العمل تبرعا ودخل العبد في ضمانه كما جزم به الماوردي وقال الامام فيه الوجهان في الاخذ من الغاصب بقصد الرد الى المالك والاصح فيه الضمان له واقتل ان يقول كان ينبغي عدم الضمان كما لو أخذ من لا يضمن كالخربى بجماع انه ليس في يده ضمان اه سم على جج اه عش على مر (قوله ولو غير المالك) أي حيث أذن المالك لمن شاء في الرد فاذا التزم الاجنبي الجعل صح وحينئذ يساغ للراد وضع يده على الرد وبالالتزام لانه مستند لاذن المالك اه حل وفي شرح مر مائنه واستشكك ابن الرفعة بانه لا يجوز لاحد وضع يده على مال غيره بقول الاجنبي بل يضمنه فكيف يستحق الاجرة وأجيب بانه لا حاجة الى الاذن في ذلك لان المالك راض به قطعاً أو بان صورة ذلك ان ياذن المالك لمن شاء في الردو يلتزم الاجنبي الجعل أو يكون للاجنبي ولاية على المالك وقد تصور أيضاً بما اذا طنه العامل المالك أو عرفه وطن رضاه وظاهر كلام المصنف انه يلزم غير المالك العوض وان لم يقل على بان قال من رد عبداً فلا نفع له كذا وان لم يقل على وبه صرح الخوارزمي وغيره اه بنوع تصرف (وله فلا يصح

والقطيع ثلاثون رأساً من  
الغنم وأيضاً الحاجة قد تدعو  
اليها بخازن كالمضاربة  
والاجارة (أركانها) أربعة  
(عمل وجعل وصيغة وعائد  
وشرط فيه اختيار واطلاق  
تصرف ملتزم) ولو غير  
المالك فلا يصح التزام مكره  
وطني وجنون ومجور وسفه



(وعلم عامل) ولومهم بها  
(بالتزام) فلو قال ان رده  
زيد فله كذا فرده غير عالم  
بذلك أو من رد آتقى فله كذا  
فرده من لم يعلم ذلك لم يستحق  
شيأ (وأهلية عمل عامل  
معين) فتصح عن هو أهل  
لذلك ولو عبد أو صييا ومجنونا  
ومجنور وسفه ولو بلا إذن  
بخلاف صغير لا يقدر على  
العمل لان منفقته معدومة  
كاستنحار أعى للمنفق  
(و) شرط (في العمل كافة  
وعدم تعينه) فلا جعل فيما  
لا كافة فيه كأن قال من  
دلى على ماى فله كذا فله  
والمال بيد غيره ولا كافة ولا  
فيما تعين عليه كأن قال من  
رد ماى فله كذا فرده من هو  
بيده وتعينه عليه الرد لنحو  
غصب وان كان فيه كافة  
لان مالا كافة فيه وما تعين  
عليه شرعا لا يقابلان بعوض  
ومالا تعين شامل للواجب  
على الكفاية كمن حبس  
ظلماء فبذل مالا

التزام مكره) مقتضى اقتضاه على هذا ان قول المتن اختيار خاص بالمترزم فيكون مضافا لمنونا وهو ظاهر لان  
الكلام هنا في العقد وكره العامل انما هو على العمل وهو بعد العقد ولا يتأتى كراهه على العقد لانه  
لا يشترط قبوله كسبائى اه شيخنا (قوله وعلم عامل ولومهم بالخ) فالجعله تفارق الاجارة من أوجه جوارها  
على عمل مجهول وصحتها مع غير معين وعدم اشتراط قبول العامل وكونها جائزة لازمة وعدم استحقاق العامل  
الجعل الا بعد الفراغ من العمل فلو شرط تعجيل الجعل فسد العقد واستحق أخرى المثل فان سلمه بلا شرط  
امتنع تصرفه فيه فيما يظهر ويغفر بينه وبين الاجارة بانه ثم ملكه بالعقد وهنالك لا يملكه الا بالعمل ولو قال من رد  
عبدى فله درهم قبله بطل العقد قاله الغزالي في كتاب الدرر وعدم اشتراط قبضه في المجلس مطلقا اه شرح مر  
(قوله وأهلية عمل عامل) لعل في العبارة قلبا أى وأهلية عامل لعمل وقوله معين أى وقت النداء والعمل وخرج  
به المذهب فليست شرط أهليته وقت الرد وان لم يكن أهلا وقت النداء وصورته ان يقول من رد عبدى فله كذا فرده  
من ليس أهلا وقت النداء وقد صار أهلا وقت الرد فتخلص انه لا بد من الأهلية وقت الرد في المعين والمذهب اه  
شيخنا وعبارة شرح مر وعلم مما مر انه لا يتعين على العامل المعين العمل بنفسه فلو قال لشخص معين ان رددت  
عبدى الا بقبولك كذا لم يتعين عليه السعي بنفسه بل له الاستعانة بغيره فاذا حصل العمل استحق الاجرة قاله  
الغزالي في البسيط قال الغزالي وهو ملخص من النهاية ولم يشف الشيخان على ذلك فذكر ابحاثا حاصلة ان  
توكيل العامل المعين غيره في الرد كتوكيل الوكيل فيجوز له ان يوكل فيما يجز عنه وعلم به القائل أولا يليق به كما  
يستعين به وتوكيل غير المعين بعد سماعه النداء غيره كالتوكيل في الاحتطاب والاستقاء ونحوها فيجوز فعلم ان  
العامل المعين لا يستتبع فيها الا ان عذر وعلم به الجاعل حال الجعالة انتهت وقوله وعلم به الجاعل حال الجعالة أى  
فلو لم يعذر أو لم يعلم المترزم امتنع التوكيل ولا يستحق على المترزم شيأ بل ينبغي ضمان العامل بوضع يده على العين ان  
لم يعلم رضا المالك بالوضع هذا اذا كان غرض المالك الرد من المعين بخصوصه فلا ينافى ما يأتى فيما لو اذن لمعين  
وقصد غيره اعانته كسبائى في كلام الشارح اه ع ش عليه (قوله أيضا وأهلية عمل عامل الخ) أى قدرته على  
العمل اه شرح مر ويشير له قول الشارح بخلاف صغير وقوله معين مفهومه ان غير المعين لا يشترط أهليته  
للعمل ولعل صورته ان يكون حال النداء غير أهل كصغير لا يقدر ثم يصير أهلا ويرد كونه سمع حين النداء  
أو بلغه النداء حين صيرورته قادرا اه شوبرى (قوله وصييا ومجنونا) أى اله مانوع تمييز وليس لنا عقد يصح مع  
الصبي المميز أو المجنون المميز الا هذا اه شيخنا عزيرى (قوله ولو بلا إذن) أى من ولهم أو السيد فهو راجع  
لجميع ما قبله اه ع ش (قوله بخلاف صغير لا يقدر على العمل) أى فاذا اتفق انه عمل العامل لم يستحق شيأ  
قال ع ش على مر لكن فيه انه حيث أتى به بانت قدرته الا ان يقال المراد بالقدرة كونه قادرا بحسب  
العادة غالباً وهذا لا ينافى وجود العجز مع العمل على خلاف الغالب اه (قوله فله والمال بيد غيره) عبارة  
شرح مر ولو قال من دلى على ماى فله كذا فله غير من هو بيده استحق لان الغالب انه تلحقه مشقة بالبحث عنه  
كذا قاله قال الاذرى ويجب ان يكون هذا فيما اذا بحث عنه بعد جعل المالك اما البحث السابق والمشقة  
السابقة قبل الجعل فلا عبرة فيما اه شرح مر (قوله وتعينه عليه الرد لنحو غصب الخ) بخلاف ما لو رده من هو  
في يده أمانة كان طيرت الرجى ثوبا الى دارة أو دخلت دابة دارة فانه يستحق بالرد لان الواجب عليه التخلية لا الرد  
اه ع ش على مر (قوله وما تعين عليه شرعا الخ) قضيته انه لو كان الراد غير مكلف استحق ويجاب بأن  
الخطاب متعلق بوليته لتعذر تعلقه به فلا يستحق شيأ اه شرح مر (قوله كمن حبس ظلماء) مفهومه انه  
اذا حبس بحق لا يستحق المتكامل ما جعل له ولا يجوز له ذلك وينبغي ان يقال فيه تفصيل وهو ان المحبوس اذا  
جاءه العامل على ان يتكامل مع من يطلقه على وجه جائز كان يتكامل معه على ان ينظر الدائن الى بيع غلاته مثلا  
استحق ما جعل له والا فلا ووقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا بمصرنا من ان الزياتين والطحنين ونحوهم  
كأمر ا كبة يجعلون لمن يمنع عنهم الخشب واعوانه في كل شهر كذا هل ذلك من الجعالة أم لا والجواب عنه انه  
من الجعالة لان دفع ما يلزمه من المال ينزل منزلة ما يلزمه الانسان في مقابلة تخلية من الحبس وهذا مثله اه

لم يتكلم في خلاصه بجاهه

أو غيره فانه جائز كما نقله  
النووي في فتاويه (و) عدم  
(ثانيه) لان تأنيبه قد  
يقوت الغرض فيفسد  
وسواء كان العمل الذي  
يصح العمل عليه مأمورا  
بجهولا عسر عليه للمحاجة كما  
في عمل القراض بل أولى فان  
لم يفسد عمله اعتبر ضبطه اذ  
لا حاجة الى احتمال الجهل  
في بناء سائط يد كرموضه  
وطوله وعرضه وارتفاعه  
وما يبنى به وفي الخياطة يعتبر  
وصفها ووصف الثوب  
وأكثر ما ذكر من زيادتي  
(و) شرط (في الجعل ما) مر  
(في الثمن) هو أولى مما ذكره  
فلا يصح ثمن الجعل أو  
نجاسة أو غيره مما يفسد  
العقد كالبيع ولانه مع  
الجهل لا حاجة الى احتماله  
هنا كالأجارة بخلافه في  
العمل والعامل ولانه لا يكاد  
أحد يرغب في العمل مع  
جهله بالجعل فلا يحصل  
مقصود العقد ويستثنى من  
ذلك مسألة العلي وستأتي في  
الجهاد ومالو وصف الجعل  
بما يفيد العلم وان لم يصح  
كونه ثمن لان البيع لازم  
فاحتيط له بخلاف الجمالة  
(ولله امل في) جعل (فاسد)  
يقصد أحرقه كالأجارة  
الفاصلة بخلاف ما لا يقصد  
كالدوم وتعبيري بما ذكر أع  
م أولى مما عبر به (و) شرط  
(في الصيغة لفظ) أو ما في معناه

عش على مر (قوله لمن يتكلم في خلاصه) قضيته انه اذا تكلم في خلاصه استحق الجعل وان لم يتفق  
اطلاق الجعوس بكلامه لكن في سمي على حج فيها لوجاهته على الرقيا والمداواة انه ان جعل الشفاء غاية للرقيا  
والمداواة لم يستحق الا اذا حصل الشفاء والاستحق الجعول مطلقا اه فقياسه هنا انه ان جعل شروجه من  
الجس غاية لتكلم الواسطة لم يستحق الا اذا خرج منه وفي كلامهم أيضا بعد كلام طويل جواز الجمالة على  
رد الزوجه من عند أهلها انقلا عن الراعي ثم توقف فيه وأقول الاقرب ما قاله الراعي وهو قياس ما أفتى به المصنف  
فمن جسد ظمنا اه عش على مر (قوله كنقله النووي في فتاويه) أي بشرط ان يكون في ذلك كلفة  
تقابل بأجرة اه زى كما علم من قول المتن وشرط في العمل كلفة اه عش (قوله كفي عمل القراض بل أولى)  
أي لانه اذا اغتفر الجهل في القراض مطلقا فلان يغتفر جهل الذي عسر عليه بطريق الأولى اه حل وعبرة  
تشرح مر لان الجمالة احتملت في القراض لحصول زيادة فاحتملها في رد الحاصل أولى انتهت (قوله) وأكثر  
ما ذكر) أي من أول الباب الى هنا من زيادتي كما يعلم من مراجعة عبارة الاصل (قوله وشرط في الجعل الخ)  
لو جعل له جزأ من الرقيق الذي يردده ففضية كلام الراعي البطلان حيث حاول فيه اجراء خلاف نظيره من  
الرضعة التي تستأجر بجزء من الرقيق بعد الطعام ونارعه في المطالب وفرق بان الاجرة لا تستحق هنا لا بعد تمام  
العمل بخلاف الأجرة اه شورى (قوله ويستثنى من ذلك) أي من المفهوم وهو قوله فما لا يصح ثمن الخ  
وقوله مسألة العلي وهو في الاصل الكافر الغليظ بان قاله الامام ان دللتني على فلهة كذا ذلك أمة فله وقوله  
وستأتي في الجهاد وعبارته هنالك ولا امام معاهدة كافر يدل على قاعدة كذا بامه منها فان فتحها بدلالة وفيها الامة  
حسية ولم تسلم قبله أعطيا أو أسلمت قبله وبعد العقد أو ماتت بعد الظفر فقيمتها والافلاشي له انتهت  
ويستثنى أيضا ما لو قال حج عني وأعطيتك نفقة فتجوز كما جزم به في الشرح الصغير والمصنف في الروضة ونقله  
في الكبير عن صاحب العدة ورد بان هذا لا يستثنى لان هذا عقد ارفاق لا جمالة وانما يكون جمالة اذا جعله  
عوضا فقال حج عني بنفقة اه شرح مر وقوله لان هذا عقد ارفاق قال حج واذا قلنا بانه ارفاق  
لزمه كفايته كغيره وظاهره هل المراد كفاية امثاله عرفا أو كفاية ذاته نظير ما يأتي في كفاية القريب والقرن كل  
محتمل اه أقول والا قرب الثاني ان علم بحاله قبل سؤاله في الحج والا فالاول ثم هل المراد بالزوم انه يجب عليه  
ذلك من وقت خروجه حتى لو امتنع منه أجبر عليه أو من وقت الاحرام ولا يلزمه ذلك الا اذا فرغ من اعمال  
الحج وقبل الفراغ للجماع الرجوع لان غايته انه كالجعالة وهي جائزة فيه نظر والا قرب الاخير وعليه تلوا أنفق  
بعض الطريق ثم رجع وقلنا بجوازها لظواهر انه يرجع عليه بما أنفق لوقوع الحج لباشره كالأمانة استأجر  
المعزوب من حج عنه ثم سقى اه عش عليه (قوله ومالو وصف الجعل) أي المعين بما يفيد العلم واستشكل  
في المهمات تبعا لابن الرفعة اعتبار الوصف في المعين فانهم منعوه في البيع والأجارة وغيرهما قال الباقيني ويمكن  
الفرق بدخول التخفيف هنا فلم يشدد فيها بخلاف نحو البيع اه شرح مر (قوله وان لم يصح كونه ثمنًا)  
أي لان وصف المعين عسر لا يفتى عن رويته ولو وصفه بصفات السلم هنا صح وقوله بخلاف الجمالة أي  
فانما عسر جازت زحله التخفيف اه حل (قوله وفي الصيغة لفظ من طرف الملتزم الخ) فلو قال أحد شرى بكنين  
في رقيق من رده عدي فله كذا وان لم يقل على فرده شريكه استحق الجعل اه شرح مر أي استحق الجعل  
على القائل ومثله ما لو رده غير الشريك ومنه يؤخذ بجواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصاً بينه وبين  
آخر شركة في بهائم فسرقت البهائم أو غصبت فبقي أحد الشريكين في تخليصها وردها وغرم على ذلك دراهم  
ولم يلتزم شريكه منها شيئاً وهو ان الغارم لا يرجع له على شريكه بشئ مما غرمه ومن الالتزام ما لو قال كل شئ  
غرمته أو صرفته كان عابنا ويغفر الجهل بئله للمحاجة اه عش عليه (قوله يدل على اذنه في العمل  
بجعل) فلو عمل أحد بلا اذن فلا شئ له ومن ذلك ما جرت به العادة في قري مصرنا من ان جماعة اعتادوا  
حراسة الجرب من نهارة وجماعة اعتادوا حراسته ليلا فان اتفقت معاقبتهم على شئ من أهل الجرب من أو من بعضهم  
بأذن الباقيين لهم في العقد استحق الحارسون ما جعل لهم ان كانت الجمالة صحيحة والا فاجرة المثل وأما ان باشروا



معاوضة فافتقرت الى صيغة

تدل على المطلوب كلاجارة  
بجسلاف طرف العامل  
لا يشترط له صيغة (فلو عمل)  
أحد (يقول أجنبي قال زيد  
من رده عدي فله كذا وكان  
كاذبا فلا شيء له) لعدم  
الالتزام فان كان صادقا فله  
على زيدا التزامه ان كان  
الخبر ثقة والافهوكلاورد  
عبد زيدا غير عالم باذنة  
والترامه وفي ذلك اشكال  
ذكرته مع جوابه في شرح  
الروض (ولن رده من  
أقرب) من المكان المعتبر  
(قسطه) من الجعل فان رده  
من أبعد منه فلاز ياداه  
لعدم التزامها أو من مثله  
من جهة أخرى فله كل الجعل  
كما يحق الخوارزمي لحصول  
الغرض ويؤيده جواز  
ذلك في الاجارة ولم يطلع  
السبكي على ذلك فبحث ان  
الاولى عدم استحقاقه وكذا  
الاذعى لكنه رجع عنه  
ومال الى استحقاقه (ولو رده  
اننان) مثلامعين كانا أولا  
(قلهم الجعل) بالسوية  
(الا ان عين أحدهما) فقط  
(فله كله) أي الجعل (ان  
قصدا لا خراعاته) فقط  
(والا) بان قصدا لا آخر العمل  
لنفسه أو للما تزم اولهما أو  
لنفسه والعامل اول للعامل  
والمستزم أو للجميع أولم  
يشبه شيئا فقولى والا أعم  
من قوله وان قصدا لعمل

للامالك (ذ) لامعين (قسطه) وهو في المثال

الحراسة بلا اذن من أحد اعتمادا على ما سبق من دفع أر باب الزرع للعارس سهمه ما لو ما عندهم لم يستحقوا  
شيئا اه ع ش على مر (قوله بخلاف طرف العامل الخ) أي بل يكفي العمل وظاهر كلام الامام انه لا ترد بالرد  
اه شرح مر وقال قبل ذلك في محل آخر ومن ثم لورده أي القبول ثم عمل لم يستحق الا باذن جديدها وقوله  
وظاهر كلام الامام الخ هذا بخلاف قوله ومن ثم لورده ثم عمل لم يستحق الخ الا ان يعمل قوله ومن ثم الخ على ما لورد  
القبول من أصله كالموا لا أرد العبد ويحمل قوله انها لا ترد بالرد على ما لورد العوض وحده كقوله أرد بلا شيء اه  
ع ش عليه (قوله لا يشترط له صيغة) أي ولا يشترط المطابقة فلوقال ان رددت الف فلذلك دينار فقال أرد بنصف  
دينار استحق الدينار لان القبول لا أثر له اه شرح مر (قوله أيضا لا يشترط له صيغة) أي قبول ظاهره ولو لم عين وفيه  
انه اذا لم يعين العامل لا يتصور فيه صيغة أي قبول العقد فكيف ينفي الشارح الا شراط مع انه يوهم انه متصور  
في غير المعين وأجيب بان هذه سائلة تصدق بنفي الموضوع أي فتصدق بعدم الامكان ثم رأيت في شرح مر  
ما قصه وفي الروضة وأصلها اذا لم يعين العامل لا يتصور قبول العقد وظاهره ينفي المتي وجاب بان معنى عدم تصور  
ذلك بعده بالنظر للمخاطبات العادية ومعنى تصوره الذي أفهمه الكتاب انه من حيث دلالة اللفظ على كل سامع  
مطابقة لعمومه صار كل سامع كأنه مخاطب فينتصور قبوله اه بحروفه وعبارته من المنهاج ولا يشترط قبول العامل  
وان عينه انتهت (قوله ان كان الخبر ثقة) لا مانع ان يراد ثقة في ظن العامل اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله  
والافهوكلاورد عبد زيدا الخ) ظاهره ولو اعتقد الراد صدق غير الثقة وقد وجهه بأن اعتقاد صدق غير الثقة انما  
يؤثر في جانب المعتقد لا بالنسبة للزام غيره به لان الشارع ألغاه بالنسبة له تأمل اه شوبري (قوله وفي ذلك اشكال  
ذكرته مع جوابه في شرح الروض) ضرب عليه بالقلم وكتب عليه هذا المضروب عليه مرجوع عنه في نسخة  
المؤلف اه حل (قوله قسطه من الجعل) فان رده من نصف الطريق استحق نصف الجعل أو من ثلثه استحق ثلثه  
وحله اذا تساوت الطريق سهولة وحزونة أي صعوبة والا كان كانت أجرة النصف ضعف أجرة النصف الاخر  
استحق ثلثي الجعل اه شرح مر (قوله بالسوية) أي فلا شتران في الجعل على عدد الرؤوس وان تفاوت عملهما  
لانه لا ينضب حتى يوزع عليه اه شرح مر (قوله فله كله أي الجعل ان قصد الاخر الخ) ويؤخذ من كلامهم  
هنا وفي المساقاة كما أفاده السبكي جواز الاستنابة في الامامة والتدريس وسائر الوظائف التي تقبل النيابة أي ولو  
بدون عذر فيها يظهر ولو لم يأذن الواقف اذا استناب مثله أو خيرا منه ويستحق المستناب جميع المعلوم وان أفتى  
المصنف وابن عبد السلام بانه لا يستحقه واحد منهما اذا المستناب لم يباشر والنائب لم يأذن له الناظر فلا ولاية له  
اه شرح مر وقوله التي تقبل النيابة أي بخلاف ما لا يقبل النيابة كالمثقة لا تجوز له الاستنابة حتى عند السبكي  
اذ لا يمكن أحد ان يثقة عنه اه حج وكتب عليه سم مانصه اعتمد مر جواز الاستنابة للمثقة أيضا لان المقصود  
احياء البقية بعملة الحق فيها وذلك حاصل مع الاستنابة وجوز أن يؤخذ من ذلك أن تجوز الاستنابة لا يتام  
المتزايين بمكاتبات الا يتم فليتأمل اه وفي حاشية شيخنا زى مثل ما اعتمد مر ولكن الاقرب ما قاله حج وقول سم  
لا يتام المتزايين الخ أي بشرط أن يكون يتماثلان ووقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا من ان صاحب الخطابة  
يستنيب خطيبا يخاطب عنه ثم ان المستنيب يستنيب آخر هل يجوز له ذلك ويستحق ما جعل له صاحب الوظيفة أم لا  
والجواب عنه الظاهر أن يقال فيه ان حصل له عذر منه من ذلك وعلم به المستنيب ودلت القرينة على رضا صاحب  
الوظيفة بذلك جاز له أن يستنيب مثله ويستحق ما جعل له وان لم يحصل له ذلك ولم تدل القرينة على الرضا بغيره لا يجوز  
ولا شيء له على صاحب الوظيفة لعدم مباشرته وعليه لمن استنابه أجرة مثله من مال نفسه ووقع السؤال فيه أيضا  
عن مسجد انهم قدموا وتطلعت شعائره هل يستحق أر باب الشعائر المعلوم أم لا والجواب عنه هنا الظاهر ان يقال ان من  
تمكنه المباشرة مع الانهدام كقراءة خربه فانه يمكنه ذلك ولو صار كوما استحق المعلوم ان باشر ومن لا تمكنه المباشرة  
كباب المسجد وفراسه استحق كمن أكرهه على عدم المباشرة وهذا كله حيث لم يمكن عوده والاوجب على الناظر

لصنف الجعل في الصور  
الثلاث الاول والاخيرة  
وثلاثة ارباعه في الرابعة  
والخامسة وثلاثة في السادسة  
(ولاشئ الاخر) حيثئذ  
لعدم الالتزام له (وقبل  
فراغ) من العمل الصادق  
ذلك بما قبل الشروع فيه  
(للملتزم تغيير) بزيادة  
أو نقص في الجعل أو العمل  
كما في البيع في زمن الخيار  
وتعبر برى هنا وفيما يأتي  
بالملتزم أعم من تعبيره  
بالمالك وحكم التعبير في  
العمل من زيادتي (فان  
كان التغيير بعد شروع) في  
العمل (أو قبله) (عمل)  
العامل (جاهلا) بذلك (فله  
أجرة) أي أجرة مثله لان  
التداع الثاني فسخ الاول  
والفسخ من الملتزم في أثناء  
العمل يقتضي الرجوع  
الى أجرة المثل وأحق به  
فسخه بالتغير قبل العمل  
المذكور فان عمل في هذه  
عالم بذلك فله المسمى الثاني  
ويستثنى من الاول ما لو علم  
المسمى الثاني فقط فله منه  
قسط ما عمله بعد علمه فيما  
يظهر وان أفهم كلام بعضهم  
ان له بذلك كل المسمى الثاني  
وقولي أو عمل جاهلا من  
زيادتي (ولكل) منهما  
(فسخ) للمعالة لانها عقد  
جائز من الطرفين كالعراض  
والشركة

القطع عن المستحقين وعوده ان امكن والانتقل لا قرب المساجد اليه اه وقوله أو خير امنه أي فيما يتعلق بتلك  
الوظيفة حتى لو كانت قراءة جزء مثلا وكان المستنيب عالما لا يشترط في النائب كونه عالما بل يكفي كونه بحسن  
قراءة الجزء كقراءة المستنيب له اه وقوله ويستحق المستنيب جميع المعلوم أي والنائب ما التزمه له صاحب الوظيفة  
وعليه فلو باشر شخص بلا استئابة من صاحبها لم يستحق المباشر لها عوضا لعدم التزامه له وكذا صاحب الوظيفة  
حيث لم يباشر لاشئ له الا اذا منعه الناظر ونحوه من المباشرة فيستحق اعذره بترك المباشرة ومن هذا يؤخذ جواب  
حاذئة وقع السؤال عنها وهي ان رجلا بينه وبين ابن أخيه امامة شركة مسجد من مساجد المسلمين ثم ان الرجل  
صار يباشر الامامة من غير استئابة من ولد أخيه وهو ان ولد الاخ لاشئ له لعدم مباشرته له ولاشئ للعمز بآداء على  
ما يقابل نصفه المقرر له فيه لان العم حيث عمل بلا استئابة كان متبرعا وولد الاخ حيث لم يباشر ولم يستنيب لاشئ له  
لان الواقف انما جعل المعلوم في مقابلة المباشرة فيايخص وولد الاخ يتصرف فيه الناظر لمصلحة المسجد فتنبه له فانه  
يشع كثيرا ووقع من بعض أهل العصر افتراء بخلاف ذلك فاحذره فانه خطأ اه ع ش على مر (قوله نصف الجعل)  
وذلك لانه في الصور الاربع عمل نصف العمل ولم يعد له من الاخر شئ لانه لم يقصده أصلا وقوله ثلاثة ارباعه وذلك  
لانه عمل النصف وعادله نصف عمل صاحبه لانه قصد في الصورتين والنصف الاخر هدر وقوله وثلاثة وذلك لانه  
عمل النصف وعادله من صاحبه ثلث عمله وذلك سدس يضم للنصف وثلثاه الاخران هدر اه شيخنا (قوله في  
الصور الثلاث الاول) وهي ما اذا قصد العمل لنفسه أو للملتزم أو لهما وقوله والاخيرة وهي ما اذا لم يقصد شئ أو قوله  
في الرابعة وهي ما اذا قصد نفسه والعامل وقوله والخامسة وهي ما اذا قصد العامل والملتزم وقوله في السادسة وهي  
ما اذا قصد الجميع اه حل (قوله وثلاثة ارباعه) أي وذلك لان ما يخص العامل في مقابلة عمله النصف والنصف  
الاخر في مقابلة عمل المعاونة وقد أخرج منه للعامل نصفه وهو الربع واذا ضم الربع الى النصف الذي استحقه  
العامل كان مجموع ذلك ما ذكره الربع الرابع يبقى للملتزم لعدم من يستحقه ومثله ذلك يقال في الثلثين فان  
العامل يستحق في مقابلة عمله النصف وما تبرع به المعاونة له ثلث النصف الذي فضل يضم الى النصف الذي استحقه  
ومجموعهما الثلثان اه ع ش (قوله ولاشئ الاخر حيثئذ) معطوف على كل من قوله فله كله وقوله والافقسطه  
والمراد بالاخر غير الذي عينه الملتزم وقوله حيثئذ أي حين اذ عين الملتزم أحدهما وفيه ثمان صور الاولى ما اذا قصد  
الاخر اعانة المعين فقط والسبعة دائلة تحت قوله والافقسطه تأمل وفي شرح مر ما نصه وأقنى الوالدرجة  
الله في ولد قرأ عند فقيه مدة ثم نقل الى فقيه آخر فطلع عنده سورة أي فقرأ عنده شيئا ولو يسيرا ثم طلع عنده سورة  
يعمل لها سرور كالاصاري فمثلا وحصل له فتوح بانه للثاني ولا يشاركه فيه الاول اه (قوله الصادق ذلك الخ)  
بالنصب صفة للظرف (قوله فان كان التغيير بعد شروع الخ) أي علم بالاول أو جهله وسيأتي انه يستثنى صورة  
الجهل اه حل (قوله أو قبله وعمل جاهلا الخ) عبارة شرح مر وعمله فيما قبل الشروع أن يعلم العامل بالتغيير فان  
لم يعلم به فيما اذا كان معينا ولم يعلم به الملتزم فيما اذا كان غير معين قال الغزالي في وسيطه فينتقدح ان يقال يستحق  
أجرة المثل وهو الرابع كما اقتضاه كلامهما انتهت قال الشيخ في حاشيته وهذا مخالف لما يأتي في قوله ولو عمل العامل  
بعد فسخ المالك الخ ووجه المخالفة أن تغيير المالك فسخ على ما ذكره ومع ذلك جعل العامل مستحقا حيث لم يعلم  
التغيير اه أقول للمخالفة اذ ذلك فسخ لا الى بدل فلهذا لم يستحق العامل لان الجاعل رفع الجعل من أصله وهذا  
فسخ الى بدل فلهذا استحق لان الجاعل وان رفع جعله لا يثبت جعله لا بدله فالاستحقاق حاصل بكل حال اه  
رشيدى على مر (قوله ما لو علم المسمى الثاني) أي بعد الشروع وقوله فقط أي وجهل المسمى الاول وفيه ان هذا  
غير عامل فان علمه أي المسمى الاول كان له القسط من أجرة المثل كما علمت والقسط من المسمى الثاني اه حل (قوله  
وان أفهم كلام بعضهم ان له بذلك كل المسمى) أي لان الغرض تحصيله وقد حصله ويرده ما مر ان العمل قبل العلم  
تبرع لاشئ فيه اه حل (قوله ولكل فسخ) معطوف على قوله للملتزم تغيير فهو مقيد بقيد وهو الظرف أي قوله



قبل فراغ وعبارته في شرح البهجة وبالحوار وسميت ما لم يتم من جانبين أي وسميت الجملة بالحوار من الجانبين  
 ما لم يتم العمل لانها تعليق استحقاق بشرط كالوصية فتفسخ بموت أحدهما وجنونه وانما هو ولكل منهما فسخها أما  
 بعد تمام العمل فلا انفساخ ولا فسخ للزوم العمل انتهت وعبارة شرح مر وينقسم العقد باعتبار الزوم وجوازه  
 الى ثلاثة اقسام أحدها لازم من الطرفين قطعا كالبيع والاجارة والسلم والصنع والحوالة والمساقاة والهبة لغير  
 الفروع بعد القبض والخلع ولازم من أحدهما قطعا ومن الآخر على الاصح وهو النكاح فانه لازم من جهة  
 المرأة قطعا ومن جهة الزوج على الاصح وقدرته على الطلاق ليست فسخا ثانيا لزاما من أحد الطرفين جائز من  
 الآخر قطعا كالكتابة وكذا الرهن وهبة الاصول للفروع بعد القبض والضمان والكفالة ثالثها جائز من  
 الطرفين كالشركة والوكالة والعارية والوديعة وكذا الجملة قبل فراغ العمل انتهت (قوله وللعامل أجره الخ) عبارة  
 العباب فله أجره ما عمل قبل الفسخ لا ما عمل بعده وان جهل فسخ الملتزم وفي المسئلة خلاف ذكره في شرح الروض  
 اه ع ش (قوله ان فسخ الملتزم الخ) ولا فرق بين ان يكون ما صدر من العامل لا يحصل به مقصوده أصلا كرد الابق  
 الى بعض الطريق أو يحصل به بعضه كما لو قال ان علمت ابني القرآن فذاك كذا ثم منعه من تعليمه اه شرح مر (قوله  
 ولو باعناك الرقيق) أي لما قبل العتق لا ما بعده والعمد عند شيخنا انه لا شيء له في الاعتاق قال لخروجه عن قبضته فلم  
 يقع العمل مسلما وعند شيخ الاسلام يستحق أجره المثل وكتب أيضا على كلام شيخه وظاهره ولو لماعمله قبل العتق  
 ولا وجه لمنعه اه حل وعبارة شرح مر وان فسخ ولو الملتزم ولو باعناك المردود مثلا كذا قاله الشيخ في شرح  
 منعه والا قرب خلافه فلا يستحق العامل حيث اعتق المالك الرقيق شيئا لخروجه عن قبضته فلم يقع العمل مسلما  
 للمالك اه (قوله بمالومات الملتزم في اثناء الخ) ويجب القسط أيضا من المسمى في مالومات العامل وتم وارثه العمل  
 والا فلا اه هنا في عبارة الحاي ومثل الملتزم مالومات العامل في استحقاق القسط كما صرح به بج انتهت (قوله  
 والعامل ثم تم العمل) أي فلا بد ان يتم العمل للوارث والافلاشي له ولا شيء له فيما عمله بعد موت الملتزم بخلافه هنا  
 يستحق الاجرة لما مضى وان لم يتم العمل لان الملتزم منعه وكتب أيضا أي لانه لا يستحق القسط الا ان تم العمل  
 للوارث بخلافه هنا اه حل بياض ومنه تعلم ان محل الفرق انما هو تسبب الملتزم في اسقاط المسمى وعدمه ومنعه  
 من اتمام العمل وعدمه وأما كون العامل ثم العمل أولا فلا مدخل له في الفرق لانه يصح ان يتم في صورتين وان  
 كان اتمامه في صورة الانفساخ شرط في استحقاقه فسط المسمى لماعمله قبل الموت واتمامه في صورة الفسخ ليس  
 شرط في استحقاقه فسط الاجرة لما مضى قبل الفسخ وفي كل من صورتي الفسخ والانفساخ لا يستحق شيئا لماعله  
 بعدهما وعبارة شرح مر ولا يشك ما رجوه هنا من استحقاق أجره المثل بقولهم اذا مات العامل أو المالك في  
 اثناء العمل حيث تنفسخ ويجب القسط من المسمى لان الجاهل اسقط حكم المسمى في مسئلتنا بخلافه في تلك وما  
 فرق به بعض الشراح من ان العامل في الانفساخ ثم العمل بعده لم يمنعه المالك منه بخلافه في الفسخ محل نظر اذ  
 لا اثر له في الفرق بين خصوص الوجوب من المسمى تارة ومن أجره المثل أخرى كما هو ظاهر للمتأمل انتهت (قوله  
 أيضا والعامل ثم تم العمل) قال الشهاب سم أي فكأن العقد باق بحاله لحصول المقصود به فلا يمنع منه وجه  
 يتضمم الفرق ويندفع التنظير اه رشيد أي تنظير مر في عبارته التي رأيتها (قوله والافلاشي له) أي ولو عمل  
 جاهلا بفسخ الملتزم كما يؤخذ من شرح مر وعبارته ولو عمل العامل بعد فسخ المالك شيئا عا لماله فلا شيء له أو جاهلا به  
 فكذلك في الاصح انتهت (قوله ولم يحصل غرض الملتزم) يضم الباء وكسر الصاد مع التشديد كذا ضبطه بالفلم اه  
 شوبري (قوله لز يادة الملتزم في العمل) أي أو نقصه في العمل وقوله فله الاجرة أي أجره المثل لماعمل اه حل (قوله  
 كما لو تلف مردوده) أي بغير قتل المالك اما اذا تلف بقتل المالك فيستحق العامل القسط اه عناني ويد العامل  
 على المردود الى ردده يد أمانة ولو رفع يده عنه وخلاه بتفريط كان خلاه مضية ضمنه لتقصيره وان خلاه بلا تفريط  
 كان خلاه عند الحاكم لم يضمنه ونفقه على مالكه فان انفق عليه مدة الرد ففترع الا ان أذن له الحاكم فيه أو

(وللعامل أجره) أي أجره  
 مثله (ان فسخ الملتزم) ولو  
 باعناك الرقيق (بعد شروع)  
 في العمل يكفي القراض  
 واستشكل لزوم أجره المثل  
 بمالومات الملتزم في اثناء  
 المدة حيث تنفسخ ويجب  
 القسط من المسمى وأي فرق  
 بين الفسخ والانفساخ  
 ويجب بان الملتزم ثم  
 لم يتسبب في اسقاط المسمى  
 والعامل ثم تم العمل بعد  
 الانفساخ ولم يمنعه الملتزم  
 منه بخلافه هنا (والا) بان فسخ  
 أحدهما قبل الشروع أو  
 العامل بعده (فلاشي) له  
 وان وقع العمل مسلما كان  
 شرط له جعل في مقابلة بذاء  
 حائطا فبني بعضه بحضوره  
 لانه لم يعمل شيئا في الاولى وفسخ  
 ولم يحصل غرض الملتزم في  
 الثانية نعم ان فسخ فيها  
 لز يادة الملتزم في العمل فله  
 الاجرة (كأن تلف مردوده)  
 هو أعم من قوله مات الابق

أشهد عند فقده ليرجع ولو كان رجلاً نبياديه ونحوها فرض أحدهما أو غشي عليه وعجز عن السير وجب على  
 الآخر المقام معه إلا أن خاف على نفسه أو نحوها فلا يلزمه ذلك وإذا أقام معه فلا أجر له فإن مات وجب عليه  
 أخذ ماله وإيصاله إلى ورثته إن كان ثقة ولا ضمان عليه إن لم يأخذه وإن لم يكن ثقة لم يجب عليه الأخذ وإن جازله  
 ولا يضمنه في الحالين والحاكم يحبس الأبق إذا وجدته انتظار السبيده فإن أبطأ سيده باعه الحاكم وحفظ عنه  
 فإذا جاء سيده فليس له غير الثمن وإن سرق الأبق قطع كغيره ولو عمل لغيره عملاً من غير استئجار ولا جماله فدفع  
 إليه ماله على ظن وجوبه عليه لم يحل للعامل وعليه أن يعلم أولاً أنه لا يجب عليه البذل ثم المقبول هبة لو أراد الدافع  
 أن يهبه منه ولو علم أنه لا يجب عليه البذل ودفعه إليه هدية حل ولو أكره مستحق على عدم مباشرة وظيفته استحق  
 المعلوم كما أفتى به التاج القراري واعتراض الزركشي له بأنه لم يباشر مباشرة عليه فكيف يستحق حينئذ إردبانه  
 مستثنى شرعاً وعرفاً من تناول الشرط له لعذره ونظيره ذلك ما عتبه البلوي من مدرس يحضر موضع الدرس ولا  
 يحضر أحد من الطلبة أو علم أنه إذا حضر لا يحضرون بل يظهر الجزم بالاستحقاق هنا لأن المكروه يمكنه الاستنابة  
 فيحصل غرض الواقف بخلاف المدرس فيما ذكر نعم إن أمكنه اعلام الناظر بهم وعلم أنه يجبرهم على الحضور  
 فالظاهر وجوبه عليه لأنه من باب الأمر بالمعروف وقد أفتى الولي العراقي ذلك أيضاً بل جعله أصلاً في سماعه وهو  
 إن الإمام أو المدرس لو حضر ولم يحضر أحد استحق لأن حضور المصلي والمتعلم ليس في وسعه وانما عليه الانتصاب  
 لذلك وأفتى أيضاً في شرط الواقف قطعه عن وظيفته إن غاب فغاب لعذر تكوف طريق بعدم سقوط حقه بغيبته  
 قال ولذلك شواهد كثيرة وأفتى الوالد بحل النزول عن الوظائف بالمال أي لأنه من أقسام الجمالة فيستحقه المنزل  
 ويسقط حقه وإن لم يقرر الناظر المنزل له لأنه بالختيار يتعبد بين غيره اه شرح مر وقوله ولو أكره مستحق الخ  
 وفي معنى الإكراه فيستحق المعلوم أيضاً ما لو عزل عن وظيفته بغير حق وقرر فيها غيره أذ لا ينفذ عزله نعم إن تمكن  
 من مباشرتها فينبغي توقف استحقاق المعلوم عليها اه سم على حج ويؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها  
 وهي أن طائفة من شيوخ العرب بان شرط لهم طين مرصدة على خطر محل معين وفيهم كفاية لذلك وقوة يديهم  
 تقرير بذلك ممن له ولاية التقرير كالباشا وتصر فوافي الطين المرصدة ثم إن ملتزم البلد أخرج المشيخة عنهم طلباً  
 ودفعها لغيرهم وهو أنهم يستحقون ذلك وإن كان غيرهم مثلاً في الكفاية بالقيام بذلك بل أو أكفأ منهم لأن  
 المذكورين حيث صح تقريرهم لا يجوز إخراج ذلك عنهم وقوله ولا يحضر أحد من الطلبة أي لم يحضر أحد يعلم  
 منه وليس المراد خصوص المقررين في وظيفة الطالب لأن غرض الواقف إحياء المحل وهو حاصل بحضور غير  
 أرباب الوظائف قال شيخنا العلامة الشوبري ولو شرط الواقف أن يقرأ في مدرسته كتاب بعينه ولم يجد المدرس  
 من فيه أهلية لسماع ذلك الكتاب والاتقاع به قرأ غير ملزم من أنه إذا عذر شرط الواقف سقط اعتباره وفعل  
 ما يمكن لأن الواقف لا يقصد تعطيل وقفاه وقوله وانما عليه الانتصاب الخ هذا قد يقتضي أن استحقاقه المعلوم  
 مشروط بحضوره وانتهج خلافه في المدرس بخلاف الإمام والفرق أن حضور الإمام بدون المتقدمين يحصل به  
 إحياء البقعة بالصلاة فيها ولا كذلك المدرس فإن حضوره بدون متعلم لا فائدة فيه فحضوره بعد عيبه وقوله بعدم  
 سقوط حقه بغيبته أي وإن طالت مادام العذر قائماً لكن ينبغي أن يحله حيث استناب أو عجز عن الاستنابة أم لا  
 غاب لعذره وقد روي الاستنابة فلم يفعل فينبغي سقوط حقه لتقصيره وقوله بحل النزول عن الوظائف ومن ذلك  
 الجواهر المقررة فيها فيجوز أن له شيء من ذلك وهو مستحق إبان لا يكون له ما يقوم بكفايته من غير جهة بيت  
 المال النزول عنه وبصير الحال في تقرير من أسقط حقه له موكولاً إلى نظره من له ولاية التقرير فيه كالباشا  
 فيقرر من رأى الصلحة في تقريره من المفروغ له أو غيره وأما المناصب الدوائية كالكتبة الذين يقررون من جهة  
 الباشا فيها فالظاهر أنهم انما يتصرفون فيها بالنيابة عن صاحب الدولة في ضبط ما يتعاق به من المصالح فهو مختص  
 بين أبقائهم وعزلهم ولو بلا جهة فليس لهم يد حقيقة على شيء ينزلون عنه بل متى عزلوا أنفسهم انعزلوا وإذا



أستطاعوا حقهم عن شيء لغيرهم فليس لهم العود إليه إلا بتولية جديدة ممن له الولاية ولا يجوز لهم أخذ عوض على نزولهم لهدم استحقاقهم لشيء ينزلون عنه بل حكمهم حكم عامل القسراض متى عزل نفسه من القراض ان عزل فاقهم فانه نفيس اه عيش عليه (قوله أو هرب قبل وصوله) أي أو غصب ولولم يجد العامل المالك سلم المردود إلى الحاكم واستحق الجعل فان لم يكن حاكم أشهد واستحقه أي وإن مات أو هرب بعد ذلك اه شرح مر (قوله لانه لم يرد) والاستحقاق متعلق بالرد ويخالف موت أجبر الخ في أثناء العمل فانه يستحق من الاجرة بقدر ما عمله في الاصل لان القصد بالخج الثواب وقد حصل للجمع جع عنه الثواب بالبعض والقصد هنا الرد ولم يوجد اه شرح مر (قوله وكذا تلف سائر محال الاعمال) أي فانه لا شيء للعامل كفي الجملة على بناء حائط فانهم قد أوجبوا ثوب فاحترق بعد ان خاطه ونهالهم العبد شيئا فمات العبد اه شيخنا (قوله نعم ان وقع العمل مسلمانا) ذكر هذا دون ما اذا فسخ العامل يبقيدان وقوع العمل مسلمانا لأنه اذا فسخ العامل وله أثر اذا لم يفسخ وحصل موت اه سم (قوله وظاهر أثره الخ) الظاهر انه عطف نفسه بقرنه وقيل هو وقع العمل مسلمانا (قوله استحق الاجرة) فيه انه ينافيه قوله فلا شيء له وان وقع العمل مسلمانا وأجيب بانه لا ينافيه لانه فيما تقدم فسخوه هنا لا فسخ اه شيخنا وعبارة العنان لان التقصير بالتقصير جاء من جهة مع تمكنه من تمام العمل بخلافه هنا انتهت فاذا خاط نصف الثوب أو بنى نصف الحائط بحضرة المالك ثم احترق الثوب أو انهدم الحائط استحق القسط لانه لا تصير منه بخلاف ما لو ترك العمل كما تقدم اه حل (قوله كما أوضحته في شرح البهجة وغيره) عبارته هناك ولا يستحق من لم يكمل العمل كان رد الا بقاء ثمن على باب دار مالكة أو غصب أو هرب اذ لم يحصل شيء من المقصود بخلاف ما اذا اكثري من يحج عنه فاني ببعض الاعمال ومات حيث يستحق من الاجرة بقدر ما عمل وفرقوا بينهم بان المقصود من الحج الثواب وقد حصل ببعض العمل وهذا لم يحصل شيئا من المقصود فلا يخط نصف الثوب فاحترق أو بنى بعض الحائط فانهم قد فسخوا في ذكره في الروضة عن الاصحاب ومجمله اذ لم يقع العمل مسلمانا ولا فله اجرة ما عمله لقوله فيها كاصها الوفا ان علمت هذا الصبي القرآن ذلك كذا فعلمه بعضه ثم مات الصبي استحق اجرة ما عمله لوقوعه مسلمانا بالتعميم بخلاف رد الا بقاء وقول القمولى لو تلف الثوب الذي خاط بعضه أو الجدار الذي انهدم بعضه بعد تسليمه الى المالك استحق اجرة ما عمل أي بقسطه من المسمى وكذا يشتر مثله فيما قبلها ليوافق قول ابن الصباغ والمتولى في مسألة القمولى استحق من المسمى بقدر ما عمل وقول الشيخين لو قطع العامل بعض المسافة لرد الا بقاء ثم مات المالك فردته الى الوارث استحق من المسمى بقدر عمله في الحياة وقوله ما في الاجارة في موضع لونهاط بعض الثوب واحترق وكان بحضرة المالك أو في ملكه استحق اجرة ما عمل بقسطه من المسمى لوقوع العمل مسلمانا وفي موضع آخر لو خا طه ثوب لخطا طه بعضه واحترق وقتلنا يفسخ العقد فله اجرة مثل ما عمله والا فقسطه من المسمى أو لجل جرة تراق في الطريق فانكسرت فلا شيء له والفرقان الخطا طه تظهر على الثوب فوق العمل مسلمانا بظهور أثره والحمل لا يظهر أثره على الجرة وبما قاله علم انه يعتبر في وجوب القسط في الاجارة وقوع العمل مسلمانا وظهور أثره على الحمل ومثاله الجملة انتهت ونقلها مر بالحرف وقال بعد هاهنا من ثم لو نهب الحمل أو غرق في أثناء الطريق لم يجب القسط لان العمل لم يقع مسلمانا لملك ولا يظهر أثره على الحمل بخلاف ما لو ماتت الجمال مثلاً وانكسرت السفينة مع سلامة المحمول كما أفق بذلك الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله ولا للموتة أيضا) كالأفق باذن المالك أو الحاكم قال مر ونفقته على مالكة فان أنفق عليه مدة الردف تبرع الا ان أذن له الحاكم فيه أو أشهد عند فقده ليرجع اه بحر وفه فان نذر اذن الحاكم والاشهاد لم يرجع وان قصد الرجوع اه قل على الخطيب (قوله أنكر شرط جعل) كان قال ما شرطت الجعل أو شرطته في عبداً آخر وقوله أوردا كان قال لم ترده وانما رده غيرك أو رجع بنفسه لان الاصل عدم الرد والشرط وبراءة ذمته فلا واختلفا في بلوغه النداء فالقول قول الراد بيمينه كالأفق

(أو هرب قبل وصوله)  
لما لكه فانه لا شيء له لانه لم يرد  
وكذا تلف سائر محال الاعمال  
نعم ان وقع العمل مسلمانا  
وظاهر أثره على الحمل استحق  
الاجرة كما أوضحته في شرح  
البهجة وغيره (ولا يجبه  
لاستيفائه) العمل لانه انما  
يستحقه بالتسليم ولا للموتة  
أيضا كما شمله كلامي بخلاف  
قول الاصل لقبض الجعل  
(وحلف ملتزم أنكر شرط  
جعل أوردا) فيصدق لان  
الاصل عدمه فان اختلفا بعد

سماع ندائه اه شرح مر (قوله أو قدر مزدود) كان قال شرطت مائة على رد عيدين فقال العامل بل على  
 ردهذا فقط اه شرح مر (قوله وكتاب القراض) أي وكما علم من كتاب القراض وعبارته هناك ولو اختلفا  
 في الدر المشروط له كان قال له شرطت لي النصف فقال المالك بل الثلث تحالفا كاختلاف المتبايعين في قدر  
 الثمن وله أي للعامل بعد الفسخ أجرة عمله وللمالك الربح كما يؤخذ ذلك من باب الاختلاف في كيفية العقد انتهت  
 والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما  
 كثيرا والحمد لله رب العالمين وقد تم الجزء الثالث من حاشية شرح المنهج لشيخ الاسلام زكريا  
 الانصاري جيع الفقير إلى الله سبحانه وتعالى سليمان الجليل العجلى عامله الله بلطفه  
 وأعانه على إكماله بمنه وكرمه ويتلو دعون الله الكلام على ربيع الفرائض  
 نسأل الله تعالى أن يعين عليه وعلى ما بعده آمين وكان الفراغ من  
 تحرير يوم الثلاثاء لسبع عشرة بقين من جادى الأولى من  
 شهر ر سنة ١١٨٤ الف ومائة وأربعة وعشرين من  
 الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة  
 والسلام وصلى الله على سيدنا محمد  
 وعلى آله وصحبه وسلم  
 آمين آمين  
 آمين

استخفاف في قدر جعل أو قدر  
 مزدود تحالفا والعامل أجرة  
 المال كما علم من باب  
 الاختلاف في كيفية العقد  
 وكتاب القراض والله سبحانه  
 وتعالى أعلم

\* (تم الجزء الثالث من حاشية العلامة الشيخ سليمان الجليل على شرح المنهج لشيخ)  
 \* (الاسلام زكريا الانصاري ويليها الجزء الرابع أوله كتاب الفرائض)\*





\* (فهرسة الجزء الثالث من حاشية العلامة الجبل على شرح المنهج) \*

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٤١٨	فصل في حكم الوكالة	٢	كتاب البيع
٤٢٧	كتاب الاقرار	٤٤	باب الربا
٤٤٠	فصل في بيان أنواع من الاقرار	٦٧	باب فيما تمس منه من البيوع وغيرها
٤٤٧	فصل في الاقرار بالنسب	٨٥	باب فيما تمس منه من البيوع وغيرها
٤٥١	كتاب العارية	٨٥	فصل فيما تمس منه من البيوع وغيرها
٤٦٠	فصل في بيان ان العارية غير لازمة	٩٤	فصل في تفریق الصفقة
٤٦٩	كتاب الغصب	١٠١	باب الخيار
٤٧٦	فصل في بيان حكم الغصب	١٠٩	فصل في خيار الشرط
٤٨٣	فصل في اختلاف المالك والغاصب	١٢٠	فصل في خيار العيب
٤٩٠	فصل فيما يطرأ على المغصوب	١٥٧	باب في حكم المبيع ونحوه قبل القبض وبعده
٤٩٧	كتاب الشفعة	١٧٧	باب التولية والاشراك والمراجعة والمساطة
٥٠٥	فصل فيما يؤخذ به الشقص المشفوع	١٨٥	باب بيع الاصول والثمار
٥١٢	كتاب القراض	٢٠٠	فصل في بيان بيع الثمار
٥١٦	فصل في أحكام القراض	٢١٠	باب الاختلاف في كيفية العقد
٥٢١	فصل في بيان ان القراض جائز بالخ	٢١٨	باب في معاملة الرقيق
٥٢٣	كتاب المساقاة	٢٢٥	كتاب السلم
٥٢٧	فصل في بيان ان المساقاة لازمة بالخ	٢٤٧	فصل في بيان أداء غير المسلم فيه عنه
٥٣١	كتاب الاجارة	٢٥٤	فصل في القرض
٥٤٩	فصل فيما يجب بالمعنى الاسمي	٢٦٢	كتاب الرهن
٥٥٢	فصل في بيان غاية الزمن	٢٨٥	فصل فيما يترتب على لزوم الرهن
٥٥٧	فصل فيما ياتى تضي الانفساخ	٣٠٠	فصل في الاختلاف في الرهن
٥٦١	كتاب احياء الموان	٣٠٥	فصل في تعاقب الدين بالتركة
٥٦٨	فصل في بيان حكم المنافع المشتركة	٣٠٨	كتاب النفليس
٥٧٢	فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة	٣١٤	فصل فيما يفعل في مال المحجور عليه بالخ
٥٧٥	كتاب الوقف	٣٢٢	فصل في رجوع المعامل للمفلس
٥٨٤	فصل في أحكام الوقف اللفظية	٣٣٤	باب الحجر
٥٨٧	فصل في أحكام الوقف المعنوية	٣٤٥	فصل فيمن يلى الصبي بالخ
٥٩١	فصل في بيان النظر على الوقف وشرط الناظر	٣٥٠	باب الصلح
٥٩٣	كتاب الهبة	٣٥٨	فصل في التزاحم على الحقوق المشتركة
٦٠٢	كتاب اللقطة	٣٧٠	باب الحوالة
٦٠٥	فصل في بيان حكم لقط الحيوان بالخ	٣٧٧	باب الضمان
٦١٣	كتاب اللقيط	٣٩٢	كتاب الشركة
٦١٦	فصل في الحكم باسلام اللقيط بالخ	٤٠٠	كتاب الوكالة
٦١٨	فصل في بيان حرية اللقيط ورقه واستلحاقه	٤٠٨	فصل فيما يجب على الوكيل في الوكالة المطلقة
٦٢١	كتاب الجمالة	٤١٢	فصل فيما يجب على الوكيل في الوكالة المقيدة













